

المجلد الثامن
 العدد ١٣٢

بر مضمون: ١٣٢

المجلد الثامن
 العدد ١٣٢

في تاريخ علم الكلا

تحرير: زين العابدين
 بزرگوار

نشر: انتشارات مکتب

المشجع
في تاريخ علم الكلام



ترجمات (٣٤)

المسحح

في نيل نيل علم الكلام

ترجمة: الدكتور أسامة شفيق السيد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

محرر: زابنه شحنته
أساتذة نيل الفكر الإسلامي - جامعة برينستون

نقد: العلامة حسن الشافعي
أستاذ الفلسفة الإسلامية
ورئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة

(١)

المرجع في تاريخ علم الكلام
المحررة: زابينة شميتكه
ترجمة: الدكتور أسامة شفيق السيد

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز لماء».



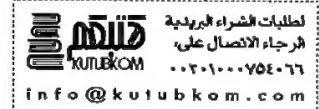
بيروت - لبنان

هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
شميتكه / زابينة (محررة)، السيد / أسامة (مترجم)
المرجع في تاريخ علم الكلام، زابينة شميتكه (محررة)، أسامة شفيق السيد (مترجم)
١٢٤٤ ص، (ترجمات: ٣٤٤)
١. علم الكلام الإسلامي. ٢. الفرق الإسلامية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-668-9



هذا الكتاب هو الترجمة العربية المحصورة والقانونية لكتاب:
The Oxford Handbook of Islamic Theology
Edited by Sabine Schmidtke
Publisher: Oxford university press, 2016

إهداء

إلى أبوي الكريمين

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)

فلقد أَعَامَ أُنِي، وَمَا أَسْبَغَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ،

صَنِيعَةً رُغَاءَ مَا.

وَأَلَى بِخُجِّي الْعَامَيْنِ، الدَّعِيمَيْنِ، الْمُجْمَعَيْنِ؛

هَسَنَ عَبْدَ اللَّطِيفِ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدَ هَمَّاسَةَ عَبْدَ اللَّطِيفِ

تَحِيَّةَ مَحَبَّةٍ مَدَّتْ الْقَلْبَ، فُجْرِي بِذِكْرِهَا اللِّسَانَ

فَمَا كُلُّ الزَّمَانِ زَمَانٌ غَيْبٍ وَلَا قَدَرُ الرَّهَالِ سِوَى الرَّهَالِ

أُسَامَةَ

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
تقديم العلامة/ حسن الشافعي	١١
مقدمة المترجم	١٩
قائمة المشاركين	٤٢
المقدمة: زاينيه شميته	٤٧
القسم الأول: المذاهب الكلامية في طور النشأة وفي فجر الحقبة الوسيطة	٨٥
(١) أصول الكلام: ألكسندر تريجر	٨٧
(٢) متقدمو القدرية: ستيفن س. جود	١١٥
(٣) جهنم بن صفوان و«الجهمية»، وضرار بن عمرو: كورنيليا شوك	١٣٣
(٤) بوادير الكلام الشيعي: محمد علي أمير مُعزي	١٧١
(٥) استطراد (١): الفكر اللاهوتي المسيحي في القرن العباسي الأول: سيدني ه. جريفيث	١٨٧
(٦) استطراد (٢): المذاهب الإلحادية في علم الكون: باتريشيا كرون	٢٠٩
(٧) حركة الاعتزال (١): أصول المعتزلة: رشا العمري	٢٥٩
(٨) حركة الاعتزال (٢): متقدمو المعتزلة: ديفيد بينيت	٢٧٧
(٩) حركة الاعتزال (٣): المرحلة المدرسية: زاينيه شميته	٣٠٥
(١٠) التلقي الشيعي للاعتزال لدى الزيدية (١): حسن أنصاري	٣٣٩
(١١) التلقي الشيعي للاعتزال لدى الاثني عشرية (٢): حسن أنصاري، زاينيه شميته	٣٦٧
(١٢) سلف الأشعرية: ابن كُلاب، والمُحاسبي، والقلاسي: حارث بن رملی	٣٩٧

- (١٣) بين قرطبة ونيسابور: بزوغ الأشعرية وتوطد أركانها (القرنان الرابع والخامس الهجريان/ العاشر والحادي عشر الميلاديان): خان تيبيل ٤١٣
- (١٤) بوادر الكلام الإباضي: ويلفرد مادلونج ٤٣٩
- (١٥) الكرامية: أرون زيسو ٤٥٣
- (١٦) الكلام النصي والأثري: بنيامين أبراهاموف ٤٦٩
- (١٧) التراث الكلامي الحنفي والماتريدية: أولريش رودولف ٤٩٧
- (١٨) الشيولوجيا [الإلهيات] الفلسفية: بيتر آدمسون ٥٢٣
- (١٩) الكلام الإسماعيلي: دانييل دو سميت ٥٥١
- (٢٠) الفكر الكلامي الصوفي: مارتين نوبن ٥٨٩
- القسم الثاني: التفاعل الفكري بين المذاهب الكلامية (نماذج أربعة) ٦٠١
- (٢١) مذهب المناسبة الكونية: أولريش رودولف ٦٠٣
- (٢٢) نظرية «الأحوال» لأبي هاشم الجُبائي وتعديل متكلمي الأشعرية لها: خان تيبيل ٦٣١
- (٢٣) نظريات القيمة الأخلاقية في علم الكلام: تفسير جديد: أيمن شحادة ٦٥٧
- (٢٤) علم الكلام والمنطق: خالد الرويهب ٦٩٣
- القسم الثالث: المذاهب الكلامية في أواخر الحقبة الوسيطة وفجر الحقبة الحديثة ٧٣١
- (٢٥) اتصال علم الكلام بفلسفة ابن سينا: «تهافت الفلاسفة» للغزالي، و«تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة» لابن الملاحمي: فرانك جريفيل ٧٣٣
- (٢٦) المذهب الشيعي الاثنا عشري: رضا بورجواي، زابينه شميتكه ٧٦٥
- (٢٧) المذهب الزيدي في اليمن: حسن أنصاري، زابينه شميتكه، خان تيبيل ٧٩١
- (٢٨) الكتب المرجعية في تراث متأخري الأشاعرة بالمشرق: هيدرون أيشنر ٨٢٥
- (٢٩) متأخرو الأشاعرة في المغرب الإسلامي: ديلفينا سيرانو روانو ٨٥٥
- (٣٠) متأخرو الأشاعرة في مصر: آرون سبيفاك ٨٨٧
- (٣١) استطراد (٣): التلقي القبطي والسرياني للأشعرية الجديدة: جريجور شوارب ٩٠٧
- (٣٢) علم الكلام في الأراضي العثمانية: محمد سعيد أوزرغارلي ٩٣٩
- (٣٣) علم الكلام في آسيا الوسطى: ناثن سبانوس ٩٧٣
- (٣٤) علم الكلام في شبه القارة الهندية: أسعد ق. أحمد، رضا بورجواي ١٠٠٧
- (٣٥) المذهب الكلامي الحنبلي: جون هوفر ١٠٣٩

- القسم الرابع: التاريخ السياسي والاجتماعي وتأثيره في علم الكلام (نماذج أربعة) ١٠٧٧
- (٣٦) المأمون والمحنة: نيمرود هورفيتش ١٠٧٩
- (٣٧) محنة ابن عقيل وفتنة ابن القشيري: ليفنات هولتزمان ١٠٩٩
- (٣٨) السياسة الدينية للموحدين: مارييل فييرو ١١٢٩
- (٣٩) التفسيرات الأشعرية والماتريدية في العصرين المملوكي والعثماني: لوتس بيرجر ١١٥١
- القسم الخامس: الفكر الكلامي منذ أواخر مطلع العصر الحديث إلى العصر الحاضر ١١٦٩
- (٤٠) الاتجاهات الرئيسة في الفكر الكلامي منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى العصر الحاضر: روتراوت فيلانت ١١٧١
- (٤١) نحو تفسير جديد للقرآن: يوهانّا بينك ١٢٦٧

تقديم

بقلم العلامة/ حسن الشافعي

الحمد لله تعالى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى سائر إخوانه
النبيين والمرسلين، وبعدُ

فهل لنا أن نتطلع -بإذن الله تعالى- إلى الموجة الثالثة من «حركة الترجمة
المصرية»، لعيون الإبداع العلمي والفكري، في اللغات الأجنبية، شرقية وغربية،
مع العقود الأولى من الألفية الثالثة؟

لقد سعدت مصر، مع مطالع القرن التاسع عشر، بانطلاق الموجة الأولى
للترجمة، التي مثلت أحد الينابيع الكبرى لحركة الفكر المصري، في نهضته
الحديثة، بالإضافة إلى مصادره وينايبه الأخرى، أصيلة ووافدة. وكان ذلك مع
عودة الشباب المصريين الذين دفع بهم محمد علي باشا، وخلفاؤه، إلى بلاد
الغرب وخاصة فرنسا، للاحتكاك والتواصل مع الحضارة الغربية الحديثة، وتراثها
العلمي والأدبي، فحَصَلُوا ما حَصَلُوا في العلم والأدب، والنُظُم القانونية
والسياسية، وحين عادوا، أوجب المسئولون -من فرط حرصهم وجدِّيَّتِهِمْ- ألا
يعود أيُّ منهم، إلى أسرته أو إلى موطنه الأصلي، حتى يَنجِز في القاهرة، مرجعًا
علميًا في مجال تخصصه، يُضَم إلى أدبيات الدراسة في الكليات والمعاهد التي
بدأت نشاطها - بقيادة علي مبارك، والشيخ رفاعة الطهطاوي، وواصلت إيتاء
ثمارها، بعد عهد محمد علي، وخصوصًا في عصر إسماعيل، واستمرت نشيطة

مؤثرة حتى أواخر ذلك القرن، برغم صدمة «الاحتلال البريطاني»، في سنة ١٨٨٢م^(١).

وقد حفظت لنا المطبعة عددًا لا يستهان به من تلك الأعمال الرائدة التي خلّفها رجال تلك المرحلة الأولى من مراحل الاتصال بالفكر الغربي خاصة، واستُخدِمَ بعضها مراجع علمية للتدريس والبحث في كليتي الطب، والهندسة، وغيرهما من المعاهد العليا، وأنشطة البحث الثقافي والعلمي، التي أخصبت وأثمرت في تلك المرحلة الزاهرة، كدراسات التاريخ، والآثار، والقانون، والإدارة، وغيرها^(٢).

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أسجل أن كثيرًا منها قد كتب بلغة عربية قوية متماسكة، وليست سليمة واضحة فحسب، ويرجع ذلك إلى جدية نظام التعليم الناشئ حينذاك، إلى جانب حلقات الأزهر الشريف التي صانت «العربية» في فترة الهيمنة التركية على مصر^(٣).

وقد أسهمت في ذلك، بصفة خاصة، مدرسة الألسن، والصحافة الوليدة كالهلال، والوقائع المصرية، والأجيال الثلاثة من العلماء والمثقفين التي تابعت خلال القرن التاسع عشر، وأسلمت لأبناء القرن العشرين تراثًا علميًا وأدبيًا غير قليل، مصوغًا بلغة عربية حسنة رائقة، وإن كانت قد أورثتهم أيضًا -للأسف الشديد- نير «الاحتلال البريطاني»، (ولكن توفيق بن إسماعيل هو الذي تولى كِبَر هذا الإثم) الذي حارب اللغة العربية، وجنى على حركة الترجمة، وعلى التعليم والثقافة بوجه عام^(٤).

وفي القرن العشرين بدأت مصر تتلملم لتزيح عن نفسها هذا الاحتلال البغيض الجائر، وكانت هناك بوادر في العقدين الأولين منه، للتواصل مع الفكر الغربي، كثير منهم من تلاميذ محمد عبده، كالعقاد ومصطفى عبد الرازق

(١) انظر حجازي، محمود فهمي: أصول الفكر العربي، ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) انظر فتحي رضوان: دور العمام في تاريخ مصر. كتاب الزهراء، ٢٧-٤٥.

(٣) انظر أنور عبد الملك: نهضة مصر. ص ٤٣ وما بعدها.

(٤) انظر حسن الشافعي: في فكرنا الحديث والمعاصر، ط أولى ٦١-٨٤.

وغيرهما، ومن بعض خريجي دار العلوم ومدرسة الألسن، كحفني ناصف ونظرائه، وبعض كتاب المقطم والأهرام والهلال، كسلامة موسى، ومحمد عبد الله عنان، وبعض المبعوثين الجدد الذين عادوا حديثاً من الغرب كطه حسين وأحمد ضيف وأمثالهم^(١).

ثم جاء الحدث الرئيسي الذي أسس لكل جوانب النهضة في القرن العشرين، ومنها انطلاق «الموجة الثانية» من حركة الترجمة المصرية التي استمرت في العشرينيات، وبلغت ذروتها في الثلاثينيات والأربعينيات، وهي ثورة ١٩١٩ الشعبية بقيادة سعد زغلول. وقد بنى رجال هذه الموجة على الأصول التي أرسيتها الموجة الأولى من حيث الحقول المعرفية، والأدوات اللغوية، وكانت أوسع مجالاً، وأكثر تفاعلاً مع معطيات الحياة الأدبية والعلمية، بطبيعة الحال في مصر.

بل كانت هذه الفترة أخصب فترات نهضتنا الحديثة من الناحيتين اللغوية والأدبية. وما زال مثقفونا -حتى اليوم- يحبون الرجوع إلى المنفلوطي، وأعماله ذات الأصل الأجني، وأحمد حسن الزيات، وكان -مع نشأته الأزهرية- يتقن الفرنسية، ويترجم عنها، ومحمد حسين هيكل صاحب «حياة محمد»، وكان سياسياً مثقفاً وثيق الصلة بالفكر الغربي، وكذا زكي نجيب محمود، وهو من أوثق أدبائنا صلة باللغة الإنجليزية وأكثرهم نقلاً عنها وانتفاعاً بها، ومثله في ذلك، وقد يفوقه في سعة المجال، عبد الرحمن بدوي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، ناهيك بالعقاد وعقربياته وإبداعاته، وكان -على قلة حظه من التعليم الرسمي- يقرأ وينقد أعمال المستشرقين والأدباء في اللغات الأجنبية، وطه حسين وهو علامة بارزة في التواصل مع الفكر الأجني من خلال روابطه الفرنسية، إلى سائر أدباء تلك الفترة المجيدة، كمحمد عبد الهادي أبي ريدة، ودريني خشبة، وأحمد أمين الذي جاهد ليتعلم الإنجليزية، واستثمرها في مؤلفاته وأبحاثه، مع تمكنهم جميعاً من لغتهم القومية وثقافتهم الأصيلة.

(١) عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، ط ٣، ج ٢: ٩٦-١٠١.

وإذا كانت مصر، بعد منتصف القرن العشرين، قد شهدت فترة من الوهن الثقافي والأدبي والإبداعي، فإن مرّة ذلك إلى ضعف نظم التعليم، وعجزها عما كانت تؤديه في الماضي من مستوى جيد في الإلمام باللغة العربية الأم، وحسن استعمالها، على نحو لم يكن يتعارض -بأي حال- مع إلمام أبناء تلك الفترة الزاهرة من حياتنا الأدبية والتعليمية، باللغات الأجنبية، وأحسب أن هذه حقائق لا يماري فيها أحد ممن يتابعون أطوار حياتنا الثقافية في القرن العشرين.

ومن الظواهر الملموسة أن من برّزوا فكريًا ولغويًا، في النصف الثاني من القرن الماضي، كانوا من ثمار النصف الأول من ذلك القرن، كطه حسين وزكي نجيب محمود، ونجيب محفوظ، ولويس عوض، ومحمد السباعي، وثروت عكاشة، ومحمد رجب البيومي، والشيخ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، والدكتور محمد البهي، وخالد محمد خالد، والدكتور محمد يوسف موسى، والدكتور محمود حب الله، وأمثالهم.

وقد شكّا كل من طه حسين وزكي نجيب محمود وإبراهيم بيومي مذكور وغيرهم من ضعف حركة الترجمة المصرية وفقرها، في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن قلة نصيب أدبائنا الشبان المحدثين من الاتصال باللغات الأجنبية، بل شكّوا من ضعف اتصالهم بتراثهم العربي والإسلامي أيضًا، وهي جوانب تكاد تكون متلازمة، باعتبارها تجليات للأزمة التربوية والتعليمية في عالمنا العربي.

لا أحب أن أظلم تلك الفترة، فقد كانت فيها صحوة مؤقتة، ظن توفيق الحكيم أنها «عودة الروح»، وبرز فيها من يسمون «أدباء الستينيات»، من أمثال رجاء النقاش وأحمد مطر وأمل دنقل، ومحمد عمارة، ونجيب الكيلاني، وبهجت بدوي، ويوسف إدريس، مع أسماء عربية أخرى لامعة في فلسطين والشام والجزائر، وفي الأقطار المغاربية التي ظلت على صلة قوية بالفكر الغربي^(١).

من هذه الخميرة، ومن مخزون العبقريّة القوميّة في أمتنا، ومن الأجيال المنفتحة التي غالبت ظروف الإعداد التعليمي المتهافت، فأكدت بجهودها الذاتية علاقتها بالتراث الأصيل، ورسّخت من صلتها في الوقت نفسه بالفكر الأجنبي

(١) انظر: الشافعي: في فكرنا الحديث (مرجع سابق)، ص ٩٨ وما بعدها.

ولغاته الحية النشطة، ظهر مفكرون مسلمون يكتبون بلغات غربية، ويعمل بعضهم في الغرب، كالدكتور محمد عبد الحليم، رئيس قسم الدراسات القرآنية بجامعة لندن، الذي أنجز مع زميله -المغفور له بإذن الله- السعيد بدوي ترجمة متميزة للقرآن الكريم، والدكتور ثابت عيد الذي أصدر عدة أعمال بارزة، كان آخرها ترجمة «أرجوزة ابن سينا في الطب» إلى الألمانية، والدكتور محمد الغزالي الذي ترجم في إسلام آباد «حجة الله البالغة» للدّهلوي إلى الإنجليزية، والبروفيسور عمران أحسن نيازي الذي ترجم أعمالاً كثيرة إلى الإنجليزية أيضاً في علم أصول الفقه، والأستاذ الدكتور شكري عياد الذي ترجم كتاب «الأدب والإنسان الغربي: من عصر النهضة إلى عصر التنوير»، وغيره من الكتب، والأستاذة الدكتورة فريال حسن خليفة، أستاذة الفلسفة الإسلامية بكلية التربية جامعة عين شمس، التي قامت بترجمة طائفة من الأعمال عن اللغة الإنجليزية في مجال تخصصها، والإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، الذي ترجم عن الفرنسية كتاب «الولاية والنبوة عند الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي». كل أولئك وأمثالهم أصبحوا يمثلون تياراً يؤسس -في تقديري المتواضع- لما أسميته «الموجة الثالثة» لحركة الترجمة إلى العربية -وعنها أيضاً- من اللغات الأجنبية، شرقية وغربية، ولعل الصلة باللغات الشرقية في هذه المرحلة الجديدة أقوى منه في المرحلتين السابقتين لتراكم التأثير العلمي والأدبي لأقسام الدراسات الشرقية في الجامعات المصرية -بحمد الله.

ومن ثمار هذا الجيل الذي بدت تبشيره -بحمد الله- في مصر وأخواتها العربيات: العمل القيم الذي نقدم له بهذه الصفحات وهذه الأمنيات، لينقل إلينا عملاً علمياً عن «تاريخ علم الكلام»، أعد - من خلال مشروع علمي، في إطار جامعة «أكسفورد» البريطانية، وقامت على تحريره -مع المشاركة في إعداده- المستشرق الألمانية «زابينه شميتكه»، وهو عمل بالغ الأهمية من الناحية الأكاديمية، ويمتاز بنظرة شاملة ومعاصرة إلى تاريخ هذا العلم وواقعه المعاصر. وشارك في هذا العمل سبعة وثلاثون باحثاً، بينهم سبعة من العالم الإسلامي، وصدرته الدكتور «زابينه شميتكه» بمقدمة ضافية تبين ملامحه وغايته، وتشير إلى الظواهر الحديثة في ميدان البحوث الغربية في هذا المجال.

إن هذا العمل يمتاز بما توافر له من إدارة علمية واعية نشطة، وخبرات عديدة، تكاد تغطي مراكز البحث العلمي في مجال الإنسانيات على مستوى العالم؛ وبخاصة في الغرب، دعك مما رصد له -بطبيعة الحال- من إمكانات مادية سخية أيضًا.

ومن ثم فإن قارئ هذه الترجمة، من علماء العرب ومثقفهم سيلمس بوضوح، أنها تتناول مجالات قلما نعرض لها نحن في بحوثنا العربية: ومن أبرزها العناية بالبوادير والمقدمات التي سبقت المذاهب الناضجة المستقرة، ومن ذلك الخوارج والجهمية، وأوائل المعتزلة، وفيها أيضًا ما اكتشف حديثًا من مخطوطات كلامية، كانت شبه مفقودة، أو في الأقل مجهولة، واستطاع البحث الحثيث أن يعثر عليها ويقدمها للمشتغلين نصوصًا محققة، ومصادر للحقيقة، شاهدة على التاريخ العقلي للمسلمين في مجال من أكثر مجالات أصالة. وهو علم الكلام، كما يمتاز هذا العمل في تناوله للمذاهب المستقرة نفسها ولكن برؤى جديدة مستحدثة، سواء منها السنية الغالبة على أكثر أبناء العالم الإسلامي المعاصر، كالأشعرية والماتريدية، أو الشيعية كالإثنا عشرية والإسماعيلية، أو المتوسطة كالإباضية والزيدية. وإني -كأحد المشتغلين بعلم الكلام- لعلنى ثقة بترحيب الأوساط العلمية العربية وحفاوتها بهذا العمل - إن شاء الله.

وقد توفر على ترجمة هذا العمل القيم رجل حافظ لكتاب الله تعالى، متخرج في معهد ما زال يجتهد في مغالبة موجات الضعف والتدهور التي يعاني منها التعليم المصري إلى حد ما، أعني كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وكان في مقدمة خريجها، ثم تخصص في دراسة الفقه الإسلامي وأصوله، وكتب أطروحة للماجستير عن «الفكر الفقهي عند محيي الدين ابن عربي»، ثم تيسر له بعد ذلك أن يقضي أعوامًا غير قليلة في بعثة إلى فرنسا، أثبت فيها جدية أبناء «الدار» إذا أتيحت لهم الفرصة المناسبة، حسب شهادة أساتذته هناك، وآلى على نفسه، فور العودة، أن ينهض بمهمة تزكية التواصل مع الفكر الغربي الحديث، وذلك بعد غربته الغربية، التي أنضجت أهليته لهذه المهمة الفكرية، ليس في اللغة الفرنسية فحسب، بل في اللغة الإنجليزية أيضًا.

إنه الدكتور أسامة محمد شفيع الدين السيد، المدرس -الآن- بقسم الشريعة الإسلامية بدار العلوم، وهو سليل أسرة علمية، فوالده عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ويعمل أستاذًا متفرغًا في الدراسات النقدية والبلاغية بكلية دار العلوم في جامعة القاهرة.

وقد سبق لقسم الشريعة الإسلامية أن ابتعث أحد رجاله إلى إنجلترا، فاختار بعد عودته عملاً لواحد من أبرز المستشرقين الإنجليز، وهو كولسن عن «تاريخ التشريع الإسلامي» في العالم الإسلامي المعاصر، وهو الأستاذ الدكتور محمد سراج، أستاذ الدراسات الإسلامية -الآن- في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقُدِّرَ لكاتب هذه السطور أن يشاركه فيه على نحو ما. هذا الرجل الذي أعتقد أنه ينافس الأستاذ الدكتور محمد شفيع الدين السيد، والد مترجمنا الشاب، في الفرح والبشاشة بهذا العمل الجديد، وهذه الترجمة الموفقة التي تُواصلُ خطًا رسمه ضمن جهوده في هذا القسم، وإن تأخرت النتائج إلى أجل مقدور؛ لحكمة يعلمها الحكيم الخبير، ولعل لكاتب هذه السطور الحق في أن يشاركهما هذا الشعور، وينعم بهذا الفرح، ويدعو لباحثنا الشاب أن يواصل العمل -دون ملل ولا كلل- ويخرج ما لديه من نصوص في الفرنسية، والله المسئول أن يبارك عليه وعلى أعماله، وعلى أمثاله من شبابنا الناهض الصبور، وهو ولي التوفيق والقبول، والحمد لله رب العالمين.

كـ هـ أ. د. حسن الشافعي

١٤٣٩/٣/٤ هـ —

القاهرة:

٢٠١٧/١١/٢٢ م

مقدمة المترجم

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون. والصلاة والسلام على سيدنا محمد، الفاتح لما أغلق، والخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، والهادي إلى صراط الله المستقيم، وعلى آله وصحبه حق قدره ومقداره العظيم، وبعد

فحين عرض عليّ «مركز نماء للبحوث والدراسات» -مشكورًا- ترجمة كتاب (*The Oxford Handbook of Islamic Theology*)، أو «المرجع في تاريخ علم الكلام»، أشفقت من ذلك أيما إشفاق؛ لأن الكتاب ضخّم ممعّن في الضخامة، تبلغ عدّة صفحاته خمس عشرة صفحة بعد الثمانمائة، ضمت واحدًا وأربعين فصلًا، سوى المقدمة المطولة التي دبجتها بإحكام محرّره المستشرقة الألمانية الكبيرة زابينه شميته (Sabine Schmidtke)، وقد توفّر على كتابة هذه الفصول سبعة وثلاثون باحثًا من أقطار شتى، من الشرق والغرب، وتوزعت خمسة أقسام كبرى، تختلف في منازعها، وإن غلب الطابع التاريخي عليها في مجموعها. من أجل ذلك سألت محدثي أن يمهّلني أيامًا أستشير فيها وأستخير، ثم هداني الله إلى القبول، وكان من بركة الاستخارة أن طوت مشقّة الترجمة في أحشائها أنسا وبهجة ومتاعًا، فما كان يَمْسُني في حُمَيِّ السير نَصَبٌ أو لُغوبٌ إلا هوّنها في نفسي ما أرقّبه من لذة الوصول.

ومن المعلوم أن علم الكلام لم يزل يدور -منذ نشأته وعبر تاريخه- على الإلهيات (بالمعنى اللغوي الأعم لهذه الكلمة)، يمسها مسًا مباشرًا كما في مباحث الصفات وعلاقتها بالذات، أو غير مباشر كالبحث في النبوات

والسمعيات، ومن وراء ذلك تلوح مسائل دِقَاقٍ من «الطيف الكلام»، يندُّ علمها عن كثير من العقول والأفهام.

ولما تغير وجه الأرض بعد عصر التنوير الأوربي، وصُرفت عقول الناس -في الغرب- عن الله إلى الإنسان، وعن الدين إلى الدنيا، وأُسدل دون الإيمان بعالم الغيب حجاب كثيف من المادة، هوت أفئدة المحدثين إلى العلوم الطبيعية، وفتنتهم ثمراتها، ثم حملت الريح بذور هذا الافتتان من الغرب إلى الشرق، فمس الشرقيين -من مسلمين وغير مسلمين- طائفتُ الحداثة، وبات علماء الدين من فقهاء ومتكلمين، ولا همَّ لهم إلا «التجديد»، فمالَت النفوس في الفقه إلى «التقنين»، فدُونوه -على الطريقة الغربية، وإن كان المحتوي إسلاميًا- في «مجلة الأحكام العدلية» (تم الفراغ منها في سنة ١٨٧٦م)، واقتصروا فيها على الأحكام المدنية، ففصلوا العبادات، وكان هذا أول إخلال بـ «هوية» التصنيف الفقهي الإسلامي، على نحو ما فصلنا القول فيه، في غير هذا الموطن^(١). وجنح دارسو الكلام إلى صنوف من التجديد شتى، تفاوتت مراتبها، وكانوا في شأنه بين طرفين وواسطة:

ففي أحد الطرفين جيل قديم لم يزل مشغولا بنزاع أصحاب الحديث والأثرين مع المتأولين في الصفات الخبرية، وبين الأشاعرة ومن خالفهم في حقيقة السببية، وفي حقيقة الكلام الإلهي وسائر الصفات، وفي القرآن أنه محدث مخلوق أم قديم لم يزل.

وقام في الطرف الآخر جيل جدّ في التجديد، حتى خرَّق الثوب القديم جملةً وتفصيلاً، وأقر بالعجز عن درك ذات الله وصفاته على ما هما عليه في نفس الأمر، فدعا إلى أن نستبدل بالكلام الذي يتخذ الإله مركزاً «كلاماً جديداً»، يصدف عن الله إلى الإنسان، فيتخذه مركزاً تدور حوله مباحثه، حتى خرج من يرى أن مصطلح «علم التوحيد» ينبغي ألا يستخدم بعد الآن مرادفاً لـ «علم

(١) راجع مزيداً من التفصيل لهذا الأمر في بحث لكاتب هذه السطور، بعنوان «الفقه الإسلامي بين نشأتين»، نشرته مجلة «الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية»، التي يشرف على إصدارها قسم الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، العدد ٨١ (نوفمبر ٢٠١٧).

الكلام»، ومن قال: ينبغي أن نصرف الأنظار والأفكار عن الثيولوجيا إلى الأنثروبولوجيا، وأن نستبدل بالحديث عن الله وصفاته حديثاً آخر في رفع الظلم عن العباد، وإصلاح أحوال المعاش دون المعاد.

وتوسط بين الطرفين فريق صَبَرَ نفسه على التراث القديم في مجموعه، ولكنه أعمل فيه مِبْضَعِ النقد، فهذب ونقح، وعرف وأنكر، والتمس المعاذير في الجملة لمن تقدم، وغدا وأكبرُ همه نفي التعارض بين الإسلام والعقل، وبين العلم الحديث، بل الإمعان في بيان أن الإسلام «دين عقلاني» يحض على العلم، ويحرض عليه، وتميز أهل هذا الفريق مراتب، كان الناس فيها بين غال ومقتصد.

والحق أن من تتبع سيرة هذا العلم في كتاب «المرجع» الذي نقدم له، ثم انتهى إلى ما صنعه كثير من المحدثين، كما جاء في الفصلين الأخيرين منه (٤٠، ٤١)، لم يكن حاله إلا كحال من فارق مَهَامَةَ التاريخ ليلقى دُومَةً حاضرٍ كأنه مبتوت الصلة بماضيه جملةً وتفصيلاً، فلا المناهج المناهج، ولا المسائل المسائل، ولا العلم العلم! ولكنها «ثورة التجديد» تملأ النفوس وتأسر القلوب والعقول، ومن ورائها المذاهب الحديثة من مادية وإلحادية وغيرهما تُذكي نارها، والفكر الغربي يلهب الدين وأهله بسياط المخترعات والمكتشفات، ويبعث الشكوك والريب في أفئدة الناس شرقاً وغرباً، والإصلاحيون والحداثيون من المسلمين لا يصبحون في شيء إلا أمسوا في غيره، ولا يمسون في شيء إلا أصبحوا في غيره، وظن كلُّ من أوتي عقلاً أو أثارة من علم أن له في الرأي حقاً، فتكلم في شأن الإسلام من ليس من أهل هذا الشأن، فكثرت الأقوال والمذاهب، وتفرقت السبل بسالكها، واتسع الحرق على الراقع، واضطرب الناس وتنازعوا، وكلُّ حزب بما لديهم فرحون!

وإذا كان لنا أن نُلَمَّ في هذه المقدمة بشيء من تعريف علم الكلام، فما ذاك إلا طلباً لإظهار الفرق بين بداياته وما انتهى إليه لدى كثير من دعاة التجديد في العصر الحديث، كما ألمحنا إليه آنفاً. والحق أن عبارة المتكلمين في حده قد اختلفت، فمنهم من اقتصر على ما يناط به من الحفظ والدفع، كقول الغزالي (ت. ٥٠٥هـ): «مقصوده [الكلام] حفظ عقيدة أهل السنة، وحراستها عن تشويش

أهل البدعة» (الغزالي، المنقذ من الضلال، ص ٣٣٦). ومنهم من زاد في الحد البرهنة والاحتجاج، كعَصْد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، إذ يقول: «الكلام علم يُقْتَدَر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه» (الإيجي، الموافق، ص ٧)، فنص على ذكر الأدلة والاشتغال بإثبات العقائد قبل الخوض في دفع شبه المخالفين. ومنهم من حدّه بموضوعه، كالشيخ محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م) في قوله: «التوحيد: علم يُبحث فيه عن وجود الله، وما يجب أن يثبت له من صفاته، وما يجب أن يُنفى عنه وعن الرسل لإثبات رسالتهم، وما يجب أن يكونوا عليه، وما يجوز أن يُنسب إليهم، وما يمتنع أن يلحق بهم» (محمد عبده، رسالة التوحيد، ص ٣٧٣).

والظاهر أن تعريفات هذا العلم كانت تدور معه في أحوال تطوره، فيلتفت أهله في كل زمان إلى وظيفته في ذلك الزمان خاصة؛ أعني إلى الغالب عليه من جملة وظائفه، لتكون سِمَتَه، فيها يُعرَف وبها يُعرَف. وليس من شك في أن تحديد هذه الوظيفة الغالبة يرجع - في بعض وجوهه - إلى اجتهاد واضع التعريف نفسه، وما انجذب إليه طبعه: فالغزالي - على سبيل المثال - كان مشغولاً بالرد على الفلاسفة والباطنية وغيرهم، مهموماً بتصحيح المنهج وضبط النظر بوضع عيار للعلم، حتى تكلم في - رده على الفلاسفة - بلسان جميع الفرق الكلامية - على اختلاف مشاربها - قائلاً: «ولا أنتهض ذائباً عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق إلّاً واحداً عليهم [الفلاسفة]، فإن سائر الفرق ربما خالفونا في التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فلننظأهر عليهم، فعند الشدائد تذهب الأحقاد» (الغزالي، تهافت الفلاسفة، ص ٨٣). غير أنه - في عين دعوته المتكلمين إلى الاجتماع والتناصر - لم يغب عن باله وجود «أحقاد» بينهم، يترجم عنها لسانُ النقد بذكر الاعتراضات وإيراد الشبه، وفي هذا ما يدل على أن فكرة «الحراسة والدفع» - في وظيفة الكلام - لم تزل شاخصة أمام ناظره على كل حال؛ ولذلك كان التفاته إليها، وتحويله في التعريف عليها.

وقل مثل ذلك في تعريف الأستاذ الإمام أيضاً، ولكن من وجه آخر، فإنه كان مبصروفاً إلى مناهضة الاحتلال في جميع بلاد الإسلام، وجعل وكده دعوة

الأمة إلى إعمال العقل، وإلى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة، وكان كذلك داعية وحدة بين المسلمين جميعًا، فلزمه أن يتخفف من الخلافات القديمة ما أمكن، فإن كان لا بد من ذكر بعضها، فإن طرق التأويل لا تضيق بسالكها، وساعده على ذلك جنوحه إلى الاجتهاد، وصدوفه عن عصبية التمثيل، فبدا كل ذلك في تعريفه العلم بموضوعه، وسكوته عن وظيفة «الحراسة» التي تستوجب أخذًا وردًا، يورثان الإحن، ويبعثان الحرب جَذَعَةً بين المختلفين.

وإني لأود أن أختتم حديثي - قبل أن آخذ في عرض محتوى كتاب «المرجع» - بذكر ثلاث ملاحظات:

الأولى: أني قد أخذني العَجَبُ حين رأيت غمز المستشرق الشهيرة باتريشيا كرون (Patricia Crone) - في بحثها الذي شاركت به في كتاب «المرجع» (الفصل ٦) - الإسلام بأنه انتشر بالسيف، مع أنها تشارك ببحثها في كتاب يورخ لعلم، همّه «الدفاع» عن عقائد الإسلام ضد خصومه، وضد أصحاب الشبهات من المنتسبين إليه، فهذا الذي انتشر بالسيف ابتداءً، ألم يكن قادرًا على أن يحمي بيضته، ويحفظ عقيدته - وهو أهون عليه - بالسيف الذي به انتشر؟! وفيما كان الجدل والبحث والنظر، والسيف حاضرٌ، «في حَدِّ الحدِّ بين الجِدِّ واللَّعِبِ»؟! غير أن الداء الاستشراقي قديم، وأسبابُ الخصومة لم تزل مضطربة في بعض النفوس، تُورِّي رَنَدَهَا قوَّةَ الغالب، ويغري بها وَهْنُ المغلوب.

والثانية: أنه قد تقرر في تاريخ «الكلام» أن من المسائل الأولى التي احتدم فيها الجدل واشتجر الخلاف مسألة «مرتكب الكبيرة» ومسألة «حرية الإرادة»، وبينهما نوع تعارض لا يخفى؛ لأن النزاع في صفة «مرتكب الكبيرة» مؤدَّنٌ بكونه مسئولًا عما اجتريه، وقاطعٌ بنسبة الفعل إلى فاعله من الناس نسبة اختيار وإرادة، في حين يدل النزاع في «الفعل الإنساني» أو في «أفعال العباد» - وفقًا للاصطلاح الكلامي الشائع - على وجود تردد في حقيقة هذه النسبة.

والأخيرة: أن مسألة «الاختيار والجبر» لها جانبان من النظر: أحدهما: إلهي يتعلق بعلم الله وعدله سبحانه، والآخر: بشري يتعلق بحرية الإنسان ومسئوليته عما يأتي وما يدع؛ ولهذا المعنى لم يخل أهل دين من أديان التوحيد

من مناقشتها ومن النظر في تفاصيلها، فكانها من لوازم عقيدة التوحيد، غير أن الالفت في تاريخنا الفكري أن جانبها البشري -الذي كان موضوع خلاف بين المتكلمين- لم يكن كذلك بين الفقهاء (وكثير منهم جمع إلى الفقه الكلام)، فلا نعلم فقيهاً -مهما كان مذهبه الكلامي- لا يبنى المسؤولية على الفعل في الفقهيات، متى صحت أهلية الفاعل وسلمت من العوارض.

وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن بوسعنا أن نلمح إلى صورة من صور تضافر العلاقات الفكرية بين الكلام والفقه والأصول في بحث وثيق الصلة بهذه المسألة، وهو بحث «الإكراه»، فإن الظاهر أن الأصوليين والفقهاء قد عرفوا من المتكلمين -أو لعل عكس ذلك هو الذي كان- تلك التفرقة الدقيقة بين الرضا والإرادة، فانتقلت الفكرة الكلامية النظرية في «الفاعل الذي يمكن أن يريد ما لا يرضى، ويرضى ما لا يريد» لتسعد الفكرة الأصولية الفقهية العملية عن «الإكراه المعنوي»، فإن المكروه على فعل -مثلاً- بوعيد من يقدر على إنفاذ وعيده تثبت له إرادة هي التي أتى بها هذا الفعل الذي أكره عليه، ولكنه قد أراد ما لا يرضى، ومن هنا ساغ - في الفقه الإسلامي دون القوانين الوضعية - أن تختلف أحكام الإكراه باختلاف خطورة الفعل وما يترتب عليه من آثار، ولا سيما في الجانب الجنائي، فالمكروه من حيث ما له من «إرادة» تثبت مسؤوليته عن بعض الأفعال، كجرائم القصاص مثلاً، ومن حيث ما هو عليه من «عدم الرضا» تسقط عنه هذه المسؤولية في جرائم أخرى أنزل رتبة، كالزنا مثلاً (على خلاف في حكم ذلك بين الرجل والمرأة)، فلم يكن «عدم الرضا» وحده كافياً لمنع المسؤولية في كل موطن، ولكن على النسبة والمقدار كما أسلفنا. ثم كان من عبقرية اللسان أن يسمي هذا «إكراهًا»، وهو من الكراهة التي تنافي المحبة والرضا، لا محض الإرادة، وهذا أمر لم تسعد بمثله اللغات الغربية، فإن الإكراه فيها يعبر عنه بلفظ (constraint) في الإنجليزية، أو (contrainte) في الفرنسية، وهما يناقضان -بحسب أصلهما اللاتيني- عين الإرادة، لا مجرد الرضا.

ولنشرع الآن في عرض إجمالي لكتاب «المرجع»، تتلوه كلمة موجزة عن منهجنا في ترجمته.

(أولاً) كتاب «المرجع في تاريخ علم الكلام» (عرض إجمالي)

لسنا نقصد ههنا إلى أن نلم بفصول الكتاب فصلاً فصلاً، فنسوق ملخصاً لكل منها على حِدَّتِهِ، ونحصي فيه المقدمات والنتائج، ونقف على السبل التي أفضت بالمبادي إلى الغايات، وإنما مقصودنا أن نجمل القول إجمالاً يقف القارئ على ما هو مقبلٌ عليه، ويحيّطه علماً بالخطة العقلية الشاخصة من وراء تصنيف الكتاب على نحو بعينه دون سائر الأنحاء.

وأول ما يجب التنبيه عليه أننا تصرفنا نوعاً تصرف في ترجمة العنوان، بما لا يحول به عن حقيقة معناه، بل بما لعله يدنو به من مضمون الكتاب، فعنوانه الأصلي - كما مر - هو: The Oxford handbook of Islamic Theology. وهو أحد ثلاثة كتب مرجعية أصدرتها جامعة أكسفورد العريقة - وستصدر غيرها بإذن الله تعالى - لتُظهر الباحثين على آخر ما انتهى إليه البحث الاستشراقي في المجال العلمي الذي يعرضُ له كلُّ كتاب منها. أما الكتابان الآخران، ففي الفلسفة والفقه الإسلاميين. وقد أثرنا ترجمة عنوان كتابنا - كما أسلفنا - إلى «المرجع في تاريخ علم الكلام»، فأسقطنا القيد الوصفي: «الإسلامي»؛ لأنه نافع في الإنجليزية لما في مصطلح «ثيولوجيا» من شيوع، غيرُ مجدٍ في العربية شيئاً، لاستغناء المصطلح العربي «علم الكلام» بنفسه في الدلالة على المراد. وكذلك زدنا - عملاً بنصيحة أستاذنا حسن الشافعي - كلمة «تاريخ»؛ لأن علم الكلام «أوسع» بكثير - كما قال الشيخ - مما حواه الكتاب، ولأن الغالب على مباحث

الكتاب النزوع إلى التأريخ للفرق والمذاهب، فكانت زيادة هذه الكلمة أدنى إلى الحق وأبعد من الإيهام.

ونخبة القول في كتاب «المرجع» أنه كتاب مستوعب شامل، يستقصي - ما أمكن - آخر ما انتهى إليه البحث العلمي الحديث في تطور علم الكلام، ويقدم صورة كلية للحالة الراهنة لدراسة موضوعات هذا العلم وقضاياها، مقترحاً اتجاهات بحثية جديدة.

وقد وقفت مقدمته القارئ منذ سطرها الأول على الغاية المتوخاة منه، وهي «تقديم نظرة شاملة للفكر الكلامي في الإسلام، منذ عهوده الأولى إلى يوم الناس هذا»^(١). على أن كاتبها قد أعربت بعد ذلك عن أسفها لقصور العمل - بعد الفراغ منه - عن بلوغ هذه الغاية، راجية أن يكون قد مهد السبيل للباحثين لخوض هذه اللجة، والاشتغال بتفصيل ما أجمل، وإكمال ما نقص. ثم كشفت عن أقسام الكتاب، وعن منهجه في عجالة، لتشرع بعد ذلك في بحث أمرين:

أحدهما: أصول علم الكلام، مشيرة إلى أن بحوث المتكلمين كانت تدور عبر التاريخ حول موضوعين أساسيين: الله، وأفعاله، غير أن أصحاب الاتجاه العقلي (الكلام) قد «مدوا بساط هذا العلم حتى ضمّ موضوعات أخرى، كالفلسفة الطبيعية التي تشمل العالم المخلوق بأسره، وهو كل ما سوى الله [تعالى]». وهذا عين ما صرحت به أيضاً المستشرقة الأمريكية، الدانماركية الأصل، باتريشيا كرون، في أول الفصل السادس (المذاهب الإلحادية في علم الكون)، حين ذكرت أن «علم الكلام قد عرّضَ لجميع الموضوعات التي تناولتها الطبيعيات عند اليونان، وإن بطريقة مختلفة تماماً»، مما سوّغ وجود بعض الفصول الاستطراذية التي تلوح - بادي الرأي - دخيلة على موضوع الكتاب (سيأتي تفصيل ذلك قريباً).

على أن شميته قد سكنت في هذا البحث عن ذكر الخلاف في السبب الداعي لنشأة الكلام، أهو إسلامي صرف، أم كان ذا منزع دفاعي أثمره الصراع مع الخصوم والمخالفين من غير المسلمين، أم كان وليد الأمرين جميعاً. ولعلها سكنت عنه لأنه سيكون موضوع الفصل الأول من فصول الكتاب.

(١) جميع ما سيرد بين علامتي التنصيص في أثناء عرض الكتاب مقتبس من نص الترجمة.

والأمر الآخر: الحالة التي انتهت إليها الدرس الحديث لعلم الكلام، وههنا تعلن شميتكه آسفة أن «أحد الأسباب التي أدت إلى بطء تقدم دراسة علم الكلام نسبيًا هو أن البحث في القضايا العقدية في الحياة الفكرية لعلماء الإسلام لم يلقَ العناية الواجبة لزمان طويل، والغالب أنه سيطر كذلك. فعلم الكلام حريًا أن يوصف بأنه أكثر الفروع المعرفية التي أصابها الإهمال في الدراسات الإسلامية، وأنه أقلها اليوم جذبًا للباحثين إذا ما قورن بالفقه أو الحديث أو الدراسات القرآنية». وقد ظل الدرس الحديث لهذا العلم يعول -زمنًا طويلًا- في التأريخ له على كتاب «الملل والنحل»، للشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، حتى اكتُشف -منذ نحو مائة وخمسين سنة- كثير من المخطوطات الكلامية، ولم تزل تكتشف أخرى، في المكتبات العامة والخاصة، فتُحقق وتُنشر، مما يُرجى معه أن ينتهي الباحثون إلى نتائج جديدة، أو إلى تصحيح أفكار وآراء قديمة، ولا سيما فيما يتعلق بالبدايات.

وقد شهدت الخمس عشرة سنة الأخيرة -فيما تقول شميتكه أيضًا- ازدهارًا ملموسًا في دراسة الفرق الكلامية، ولا سيما المعتزلة «أعظم الفرق الكلامية تأثيرًا في فجر الإسلام»، وكذلك الشيعة من زيدية وإمامية اثني عشرية، التي توفر الباحثون على تحقيق تصانيفهم الكلامية ونشرها نشرًا متواترًا، فكانت الفائدة مضاعفة: إذ أمكن الاطلاع على فكرهم الكلامي من جهة، وعلى الأثر الاعتزالي في هذا الفكر من جهة أخرى، لما هو معلوم من الصلات بين الشيعة والمعتزلة، مما سيعقد لبيان فصلان مستقلان في الكتاب (الفصلان ١٠، ١١). وقد حظي الأشاعرة كذلك بمثل هذه العناية في الخمس عشرة سنة الأخيرة أيضًا، بعد الوقوف على كثير من آثار متقدمي المذهب، كأجزاء كبيرة من «هداية المسترشدين»، للباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، و«البيان عن أصول الإيمان»، للسُّنماني (ت ٤٤٤هـ) وإن كان مما يؤسف له أن «النصوص الأساسية لدراسة المذهب الأشعري في عهده الأول لم تزل قليلة، وأن عددًا كبيرًا من أهم ما كتبه متكلمو المذهب غير منشور». وقد اهتم الباحثون في الغرب كذلك بالمأثرية بعد نشر الدراسة الرائدة لأولريش رودولف (U. Rudolph)، في سنة ١٩٩٧، عن الفكر الكلامي لأبي منصور المأثريدي (ت ٣٣٣هـ)، فتعاقبوا على كتبهم تحقيقًا ونشرًا،

وعلى مذهبهم دراسةً وبحثاً. وقل مثل ذلك في الفكر الكلامي عند الحنابلة، والإباضية، والكرامية، وغيرهم.

وليس يخفى أن لب كتاب «المرجع» - كما أسلفنا - إنما هو التأريخ للفرق والمذاهب الكلامية، في مراحل تكوّنها ونشأتها، ثم في مراحل تطورها في المناطق الجغرافية المختلفة، ثم فيما كان من تفاعل فكري بينها، مع ما أثمره هذا التفاعل من انتقال الأفكار والمقالات في بعض الأحيان، ومن الصراع الذي بلغ حد التعادي والتباغض والاستعانة بالقوة السياسية في أحيان أخرى.

ويُعد القسم الأول - «المذاهب الكلامية في طور النشأة وفي فجر الحقبة الوسيطة» - أكبر أقسام الكتاب، فقد ضم نصف عدد فصوله تقريباً (٢٠ فصلاً)، فعرض في أولها لأصول الكلام، ونشأة المنهج، ثم عرض في سائرها لبدايات الفرق والمذاهب على اختلافها، لا فرق بين منسوب إلى السنة ومنسوب إلى البدعة^(١)، فأفرد فصلاً للقدريّة، وآخر للجهميّة، وثالثاً لمتقدمي الشيعة، ثم تكلم في ثلاثة فصول عن أئمة المعتزلة من البدايات إلى المرحلة المدرسية (مطالع القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، مع فصلين في تلقي الشيعة الزيدية والإمامية الاثنى عشرية للاعتزال، وفصلين: أحدهما عن أسلاف الأشعرية (ابن كلاب، والمحاسبي، والقلاسي)، والآخر عن توطد أركان المذهب الأشعري في طول العالم الإسلامي وعرضه (من قرطبة إلى نيسابور)، كل أولئك سوى فصول مفردة عن نشأة الإباضية، والكرامية، وعن مذاهب الأثريين والنصيين [السلفية الأولى]، وعن الماتريدية، وعن الثيولوجيا (الإلهيات) الفلسفية، وعن عقائد الإسماعيلية، ثم عن مقالات الصوفية الاعتقادية.

(١) اعتبار أقوال المتكلمين جميعاً - مهما اختلفت مذاهبهم - سنة بحثية قديمة، كما تراها - على سبيل المثال - في صنيع أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) في كتابه «مقالات الإسلاميين»، الذي كان مرجع الناس في معرفة مقالات من لم يحفظ الدهر لهم كتاباً، وكذلك في قول الإيجي: «إن الخصم، وإن خطأناه لا نخرجه عن علماء الكلام...». المواقف، ص ٧. وهكذا يشمل البحث في علم الكلام مذاهب المبتدعة، حتى لو كانت خاطئة عند التحقيق، ما دام القائل بها ينسبها إلى الدين الإسلامي لشبهة عرضت له. حسن الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ١٩.

واعترض هذا النسق استطرادان في فصلين متتاليين: أحدهما عن «الفكر اللاهوتي المسيحي في القرن العباسي الأول» (الفصل ٥)، والآخر عن «المذاهب الإلحادية في علوم الكون» (الفصل ٦)، الذي أرهصت كاتبته في مطالعه بما يمكن أن يراه القارئ غريباً من «إقحام موضوع هذه طبيعته في كتاب أُفرد لعلم الكلام»، ثم أجابت عن ذلك بما كان لعلوم الكونيات التي ترجع إلى أواخر العصر القديم من دور كبير في تطور هذا العلم. ولا يخفى أنه من الممكن تعليل الاستطراد الأول بمثل هذا أيضاً، وهو ما عبرت عنه شميته في مقدمتها، حين أومأت إلى أن «الفكر العقدي لليهود والنصارى لا يعكس نظيره فقط عند المسلمين، وإنما تسهم مناهج الاستدلال الفكري المسيحية، وبعض الأفكار المذهبية - في بعض الأحيان - في تشكيله»؛ تعني تشكيل الفكر الكلامي لدى المسلمين.

ويشكل القسمان الثالث والخامس هذا القسم الأول في المنحى والمنهج، وإن بايناه في الحقبة الزمنية التي يعرضان لتاريخ المذاهب الكلامية فيها.

فأما القسم الثالث (ويشمل الفصول من ٢٥ إلى ٣٥)، فعنوانه «المذاهب الكلامية في أواخر الحقبة الوسيطة وفجر الحقبة الحديثة»، وفيه عَرَضُ لمرحلة جديدة من مراحل الفكر الكلامي، توثقت فيه علاقته الجدلية بالفلسفة المشائية ممثلة في آراء ابن سينا، الذي «انقسم المتكلمون في شأنه، فكانوا بين مؤيد وناقد . . . ، ولكنهم ما إن شرعوا في مناقشة آرائه، حتى رأينا لبعض هذه الآراء نفوذاً ظاهراً في مذاهب أولئك الذين أنكروا اتجاهه الفكري العام، وأوسعوه نقداً». وفي هذه الحقبة الوسيطة ظهر كتاب «تهافت الفلاسفة»، للغزالي، الذي يعد برزخاً بين مرحلتين في الخطاب الفلسفي في المشرق الإسلامي، «فما كان المتكلمون قبله بحاجة إلى الاتصال بالفلسفة، وإذا كان بعضهم قد فعل، فليس على جهة التعمق الذي كان بعد كتاب «التهافت» . . . ، وقد ضم هذا الكتاب الخطابين الفلسفي والكلامي جميعاً، فمهد السبيل بذلك إلى أن تُدرج في علم الكلام تلك المقالات الفلسفية التي لا يلحق الفلاسفة فيها ملام . . . ، وعلى الجملة، فللمرء أن يقول في غير مبالغة: إن كثيراً مما كُتب في الفلسفة الإسلامية

وفي علم الكلام -فيما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر- إنَّ هو إلا استجابة لمذهب ابن سينا الفلسفي، ولكتاب «تهافت الفلاسفة» للغزالي».

ومما جاء في هذا القسم أيضًا من أقسام الكتاب تنمة التأريخ لبعض الفرق التي جرى الحديث عن نشأتها في القسم الأول، ولكنها تُذكر هنا من حيث ما عَرَضَ لها من التطورات. وقد أبرزت معظم الفصول -في عناوينها- منظورًا جغرافيًا، بتحديد الأصقاع أو المناطق التي يُدرس فيها المذهب الكلامي، ليمتزج بالمنظور التاريخي الذي يشير إليه -ابتداءً- عنوان القسم (على سبيل المثال: الزيدية في اليمن، متأخرو الأشاعرة في مصر، وفي المغرب الإسلامي، علم الكلام في الأراضي العثمانية، وفي شبه القارة الهندية). وليس لهذا المزيج التاريخي الجغرافي نظير في القسم الأول، ولعلَّ مرد ذلك إلى الفرق بين الحديث عن المذاهب في نشأتها وبداياتها، حيث تغلب الوحدة الفكرية والمكانية، والحديث عنها -في سيرورة تطورها- بعد تلاقحها وتمايز فروعها، مذهبيًا وجغرافيًا. على أن ختام هذا القسم كان عودة إلى القسمة المذهبية، بدراسة «علم الكلام الحنبلي»، الذي أرَّخ فيه كاتبه -خلافًا للنسق التاريخي العام لهذا القسم، ولعلَّ ذلك لضرورة منهجية- للمذهب منذ بداياته إلى زمان محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، مفردًا ابن تيمية ببحث مطول؛ لكونه «قدم -معتمدًا على الكلام والفلسفة، مع ما كان يخص به القرآن والسنة والمنقول عن السلف من مرجعية مستقلة- تيارًا جديدًا من الكلام، غير مسبوق في المذهب الحنبلي، ولا عرف الإسلام الوسيط له نظيرًا».

ولم يخل هذا القسم أيضًا من فصل استطرادي (رقم ٣١)، لعله أقرب نسبًا إلى موضوع الكتاب من سابقه في القسم الأول، وعنوانه «التلقي القبطي والسريري للأشعرية الجديدة»، وهو يتغيا تحقيق أحد أهداف الكتاب من بيان التبادل الفكري بين المسلمين وغير المسلمين في البلاد الإسلامية، حتى «إن تلقي المسيحيين من القبط والسريري لعلم الكلام الذي أُشرب فلسفة ابن سينا إنما كان من خلال مصنفات فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ). وقد أصبحت هذه المصنفات عند علماء الطوائف الدينية قاطبةً أنموذج الخطاب الفلسفي

الكلامي، والمثالَ البنيويَّ والمفاهيميَّ الذي يُنشئون على وفقه تصانيفهم الفلسفية الثيولوجية».

ومما يلاحظ على هذين القسمين (الأول والثالث) أن فصولهما متفاوتة الحظ فيما يتنازعها من ميل إلى السرد أو إلى التحليل، مع عدم خلو كل واحد منها - في الجملة - من واحد من الأمرين، وإنما تتفاوت فيما غلب: ففي بعضها جنوح ظاهر إلى تحليل الآراء وردها إلى أصولها من فلسفات المتقدمين من غير المسلمين، تمسكًا بالولوع الاستشراقي الجديد القديم في الحديث عن «التأثير والتأثر»، كالحديث مثلاً عن العلاقة بين مذهب جهنم والأفلاطونية الحديثة في البناء والمحتوى؛ بناءً على التشابه بين آراء جهنم وتاسوعات أفلوطين، ولا سيما في التفرقة بين الله والأشياء (الفصل ٣ مثلاً). بينما نزعت فصول أخرى إلى إيراد سرديات عن المذاهب التي تعرض لها، تؤرخ لها ولتطورها، وتورد المقالات وترصد تغيرها، وتذكر الكتب الأصول المعتمدة والكتب الفروع المعتمدة، وتلتفت إلى الصلات بين الفرق، إلى غير ذلك (على سبيل المثال: الفصول ٨، ٢٦، ٢٧). وثمة فصول تتوسط، فلا تغلب أحد المنزعين على الآخر، ولكنها تضرب في كل بسهم على السوية (على سبيل المثال: الفصلان ٤، ٣٥).

على أن الكتاب لم يقتصر على تاريخ العلم دون حاضره، بل قام - في القسم الخامس، آخر أقسام الكتاب، وعنوانه: «الفكر الكلامي منذ أواخر مطلع العصر الحديث إلى العصر الحاضر» (ويشمل الفصلين ٤٠، ٤١) - بالإشارة إلى الاتجاهات الحديثة الرئيسية، ذات النزعة التجديدية في الفكر الكلامي، التي عُرفت في العموم بـ «الكلام الجديد»، فاستقصى - في غير إسهاب - الجهود العلمية المبذولة في هذا الصدد، في بلدان شتى: مصر والشام والهند وتركيا، مع ما واكب ذلك من ظهور أنماط جديدة من تفسير القرآن، يستند بعضها إلى طائفة من النظريات اللغوية والأدبية الحديثة، ويدعو بعضها إلى ما عُرف بـ «مقاطعة التراث»، إلى غير ذلك مما ترى تفاصيله هناك.

وفي هذا القسم حديث عن الحداثية الإسلامية (Islamic modernism)، وعن سماتها العامة، التي أجملتها المستشرقة الألمانية روتراوت فيلانت (Rotraud Wielandt) في قولها: «يُعد ما يطلق عليه في العموم «الحداثية الإسلامية» من الاتجاهات الرئيسة التي أبدت استجابة لتأثير أوروبا الحديثة، وهو لم يتجل في علم الكلام فحسب، وإنما تراءى أيضًا بصورة أكبر في الفكر الفقهي وفي المشروعات التعليمية. وتتميز هذا الاتجاه في مرحلته المبكرة، التي امتدت في بعض المناطق إلى ما بين الحربين العالميتين بالسمات التالية: تأكيد عقلانية الإسلام، ونقد المعتقدات الشعبية والممارسات الدينية التي توصم بكونها خرافية، ونبذ تقليد كبار العلماء السابقين، والدعوة إلى إيجاد الحلول من طريق الاجتهاد، وإكبار العلم الجديد والتقدم الثقافي، والشغف بإقامة الدليل على التوافق الكامل بين الإسلام والعلم الحديث، وبينه وبين معظم القيم الأخرى في الحضارة الغربية الحديثة، أو الشغف حتى بالتدليل على أن الإسلام هو القوة الدافعة للتقدم العلمي، والتحول إلى مركزية الإنسان في النظرة إلى العالم، والروح الناشطة التي تتطور من خلالها قدرات الفرد، والإصلاح التعليمي والاجتماعي، وتشكيل مستقبل مزهر هنا على ظهر الأرض».

وقد بلغ هذا الاتجاه الحداثي مداه فيما أومأنا إليه آنفاً من ظهور اتجاهات جديدة في تفسير القرآن الكريم، لا تعرف حداً تنتهي إليه، ولا قيداً يرد جماع العقل الإنساني فيما جاوز طوره، فجنحت إلى تنحية السنة النبوية -أو تهميشها- بوصفها مصدرًا دينيًا حاكمًا في تفسير القرآن، ثم إعمال النظريات اللغوية والأدبية -كما أسلفنا- في النص القرآني بلا قيد ولا شرط إلا ما نصت عليه هذه النظريات نفسها من الشروط والقيود، حتى صُحح كل فهم وكل تفسير، وحتى خرج من يطالب بأن ننظر في القرآن نظرتنا في كل نص أدبي، ومن يقول: بعض قصص القرآن توافق الخيال العربي، ولكنها لا تثبت في التاريخ، ومن يقول: في القرآن ثابت مطلق معتبر، وعارض متغير بتغير الزمان، ثم جعل يُعمل مبضعه في الآيات ليميز هذا من ذاك بحسب رأيه، فيهمل «المتغير» العارض الذي لا يناسب «العصر

الحديث» في زعمه، ويتمسك بـ «الثابت»، فيؤوله كيفما اشتهد لينزله على وفق مطالب الزمان!

تقول يوهانا بينك (Johanna Pink) -تعليقًا على المقاربات التفسيرية الموجهة: «وليس يخفى أن هذه المقاربات جميعًا متفقة - مهما اختلفت مناهجها، واختلف أصحابها - في أن الغاية من التفسير محدّدة سلفًا. وقل مثل ذلك في معظم التفاسير الحدائنية التي لا تتوفر على موضوع بعينه، حتى عندما تستند إلى مباحثات هرمنيوطيقية مفصّلة: فمضمارها في العادة الأخلاق الاجتماعية، وغايتها الجلية أن تخلع على القرآن تفسيرًا يوافق الأفكار المعاصرة في حقوق الإنسان، وفي الديمقراطية».

وقد بقي من أقسام كتابنا قسمان: القسم الثاني، وهو ذو منزع فكري، بعنوان «التفاعل الفكري بين المذاهب الكلامية»، ويشتمل على دراسات أربع تعالج قضايا كلامية معينة، مشيرة إلى تنوع تناولها لدى المذاهب المختلفة، أو إلى اختلاف موقفهم منها. فالفصل الأول عن (مذهب المناسبة الكونية)، أو نظرية الاقتران بين الظواهر، ويتضمن تحليلًا مفصلاً لأصولها في مناقشات المعتزلة في القرن الثالث ومطالع القرن الرابع الهجريين، ثم لإتمام أبي الحسن الأشعري لها، إلى أن صاغها في صورتها النهائية، ثم ما لحقها بعد ذلك من تطورات على يد متكلمي الأشعرية اللاحقين، ولا سيما الغزالي في (المسألة السابعة عشرة) من كتابه «تهافت الفلاسفة»، ثم في بعض شروح هذا الكتاب المتأخرة، التي وضعها مؤلفون من القرنين السادس والتاسع الهجريين.

ويدور الفصل الثاني على (نظرية الأحوال، لأبي هاشم الجُبائي وتعديل متكلمي الأشعرية لها)، وهي النظرية التي رام صاحبها بها «حل المشكلة الجوهرية التي اعترضت المتكلمين لعدة أجيال، فقد كان يلح عليهم هذا السؤال: كيف يمكن أن نعتقد أن الله واحد، ثم نصفه مع ذلك بصفات كثيرة؟». وعلى الرغم من أن إنكار مفهوم الحال ظل غالبًا على الأشاعرة الأول، فإنه لم يكد ينقضي جيلان بعدهم حتى تبنى هذا المفهوم أحد كبار المذهب، وهو أبو بكر

الباقلائي (ت ٤١٣هـ)، وإن لم يكن قوله به أطراحًا لنظرية أسلافه، وإنما كان توسيعًا لإطارها المفاهيمي.

ويعالج الفصل الثالث (نظريات القيمة الأخلاقية في علم الكلام) ليقدم لها تفسيرًا جديدًا من خلال «إعادة النظر في القراءة التقليدية للواقعية الأخلاقية (ethical realism) لدى معتزلة البصرة وبغداد، وكذلك لآراء خصومهم من المذهب الأشعري الكلاسيكي».

ويبحث آخر فصول هذا القسم في تطور العلاقة بين (علم الكلام والمنطق)، مبينًا أنها استحالَت عن العداوة والمُشاقَّة في القرنين الثالث والرابع الهجريين إلى المهادنة والمُؤادَّة في القرنين الخامس والسادس، حيث كان الغزالي «أول متكلم كبير يدعو إلى الأخذ بالمنطق اليوناني في علم الكلام...»، وقد كتب عدة كتب منطقية: «القسطاس المستقيم»، و«محك النظر»، و«مقياس العلم»، سوى مقدمته لكتابه «المستصفى» في أصول الفقه، إلى أن ظهرت بعض المعارضات - مرة أخرى - في القرنين السابع والثامن، متمثلة في فتوى ابن الصلاح الشَّهْرَزُورِي (ت ٦٤٣هـ)، ثم في كتاب «الرد على المنطقيين» لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دون أن يكون لهما كبير أثر في صرف المسلمين عن دراسة المنطق؛ إذ «يدل العدد الهائل للكتب المنطقية، وانتشارها الجغرافي الواسع على أن هذه الدراسة كانت تمثل جزءًا نظاميًا من التعليم المدرسي للطلاب في معظم بلدان العالم الإسلامي، فيما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر [الثامن والثالث عشر الهجريين]، كما كانت تُمثل جزءًا ضروريًا من التكوين [العلمي] للمتكلم، بل إن بعض متأخري الفقهاء رأوا أن دراسة المنطق تعد من فروض الكفايات».

وقد أفرد القسم الرابع من الكتاب، وعنوانه «التاريخ السياسي والاجتماعي وتأثيره في علم الكلام» لإبراز حيوية العلاقة بين الحركة العلمية - ممثلةً هنا في علم الكلام - والأوضاع السياسية والاجتماعية، فتوفر على درس محنة (خلق القرآن) في زمان المأمون، وكذلك على ما عُرف بـ (محنة ابن عقيل، وفتنة ابن القشيري) في عهود لاحقة، كما أسهب القول في (السياسة الدينية

للموحدين)، مشيرًا إلى تأثير المعتقد الرسمي للحكام في موقفهم من المخالفين، ومن بعض العلوم التي تتصل بالكلام، كالفلسفة والتصوف.

ويعد الفصل الأخير من فصول هذا القسم، وعنوانه: (التفسيرات الأشعرية والماتريدية في العصرين المملوكي والعثماني) مَعْبَرًا جيدًا بين طرفي الكتاب في مجموعته، فهو -من وجه- خاتمة الجانب التاريخي الذي سبقت دراسته في الأقسام الأربعة السالفة، وهو -من وجه آخر- فاتحة البحث في الحالة الراهنة لعلم الكلام، بدءًا من منتصف القرن التاسع عشر إلى العصر الحاضر، وظهور الحداثية الإسلامية، وانتشار الدعوة إلى «الكلام الجديد»، على اختلاف منازع أصحابها غلوًا واعتدالًا.

وفي الجملة نقول: إن مما يتميز به كتابنا هذا «المرجع في تاريخ علم الكلام» أنه طَرَقَ جهات من البحث -إنَّ تاريخيًا وإنَّ جغرافيًا- عزف عنها أكثر الباحثين لأسباب مختلفة، كما أنه عول -في بعض ما فيه من الدراسات- على وثائق ومخطوطات لكتب كان يُظن ضياعها، فأنكشفت حقائق، وُصِيت أخطاء، وعُدلت آراء، لم يكن لها أن تنكشف ولا أن تُصَوَّب ولا أن تُعَدَّل لولا هذه المكتشفات. ومما يتميز به كذلك أنه نمط من التأريخ للعلوم نفتقر إلى مثله في معاهدنا العلمية وفي ثقافتنا الأكاديمية عمومًا، إذ توفر على كتابة فصوله عدد كبير من الباحثين، تشعبت بهم فروع التخصص وتباينت في الزمان والمكان وجهة النظر، فكتب كلُّ في مجاله الذي انقطع إليه، وسار كلُّ في سبيله التي ألف وهادها ونجادها، فكان للقارئ رائدًا هاديًا مرشدًا، وإن خالفه في بعض الرأي أحيانًا. وليس كذلك الحال في تأريخ العلوم عندنا، فإن له -في العموم- آفتين:

إحداهما: أن القائمين به يعملون فرادى، ويروم أحدهم -مع ذلك- التأريخ للعلم الذي يتوفر عليه تأريخًا كليًا، يحيط به من مبتداه إلى منتهاه، فتتكاثر التفاصيل وتتداخل، وتعسر عليه الإحاطة بجميعها لامتداد العلم في الزمان والمكان، وتؤول به الحال إلى مثل تلك الحيرة التي أصابت الأول حين قال:

تكاثرت الطُّبَاءُ على خِرَاشٍ فما يدري خِرَاشٌ ما يَصِيدُ

بل لو قدرنا -جدلاً- وقوع هذه الإحاطة، لكانت المشقة كل المشقة في التدقيق والتمحيص، ثم في التنظيم والتنسيق، ثم في الفهم والاستنباط، ثم في التأويل والتعليل، إلى آخر ما يستوجبه كل بحث منصف في التاريخ الفكري لأمة من الأمم.

والآفة الأخرى، وهي فرع الأولى: أن هذا التاريخ الفردي «الشمولي» تأبى طبيعته على من يقوم به إلا أن تمر به حقبة من التاريخ لا يبلغ من التعمق في دراستها بغيته، فإذا هو يتحسس أنباءها ولا يكاد يسبر أغوارها، أو يُعرض عنها جملة فلا يبلو أخبارها، إما لجهله بمصادرها؛ وإما لجهله باللغات التي كتبت بها هذه المصادر، كما أنه يكون مضطراً -في كثير من الأحيان- إلى إغفال بعض المناطق الجغرافية، أو إلى التغافل عنها؛ نظراً لتطرفها (أي وقوعها في أطراف الدولة)، أو لقلة المصادر التي تنبئ عن الحركة الفكرية فيها، أو لكلا الأمرين.

على أن كتاب «المرجع في تاريخ علم الكلام» لم تسلم بعض بحوثه -وهذا قليل أو نادر- من مأخذ ترجع إلى المنهج، منها اقتصار بعض الباحثين على مراجع أجنبية فحسب، دون الرجوع إلى المصادر العربية، ومنها أن بعض الدراسات لم تكن إلا مجرد عرض لجهود بحثية سابقة، بحيث لا يصح أن ينسب إلى أصحابها إلا جهد الجمع والتوفيق.

وبعد، فإني أسأل الله تعالى أن ينتفع بهذا الكتاب شداة «علم الكلام»، الذين يبحثون عن موضوعات حقيقة بالدرس في أطروحات الماجستير والدكتوراه، بل أرجو أن ينتفع به المتخصصون كذلك حين يقفون على ما انتهى إليه الدرس الاستشراقي الحديث في هذا المجال المعرفي، مع ما يلمون به في مراجع فصوله من مئات البحوث والدراسات التي كتبت بلغات شتى، وفي معاهد علمية مختلفة شرقاً وغرباً. بل إن في الكتاب فائدة لأولئك المثقفين الذين يودون أن يأخذوا من كل علم بطرف، حتى يقفوا على أصوله وعلى شيء من فصوله في العموم، بغية تكوين تصور فكري عام عن مكونات العقلية المسلمة في مسيرتها الحضارية.

(ثانيًا) منهجي في الترجمة

قد أسلفت أنني أشفقت -بإدي الرأي- من ترجمة كتابنا هذا لضخامته، وكذلك لطبيعة موضوعه، فإنهما حقيقتان أن يصرفا الهمّة عنها إلا أن يقوم بها عصبية أولو قوة، وفي ذلك من المخاطرة ما هو معلوم من اختلاف الناس في الحذق والإتقان، وفي حسن الأداء، وفي جودة العبارة وصفاء الأسلوب؛ ولذلك بدا لي أن أترجمه منفردًا، واجتهدت في أن أفرغه إفراغًا واحدًا، على الرغم من تنوع أساليب كاتبه، وقد رأيت بعض فصوله - نظرًا لطبيعة موضوعها - موحشة في معانيها، فلم أشأ أن تكون كذلك في مبانيها، فلم أحجم عن استعمال العبارة الأدبية ما سنحت الفرصة، وأسمح الطبع، وأمنتُ الزيف عن مقصود الكاتب.

وقد كنت أذهب في التعريب -أول الأمر- مذهبًا شديدًا، فلا أُسيغ لنفسي ولا أستسيغ من غيري، العدول عن إيجاد مقابل عربي صرف لكل مصطلح أجنبي، فلا أكتب -مثلا- الأنطولوجيا بل «علم الوجود»، ولا الإيستمولوجيا بل «نظرية المعرفة»، ولا الكوزمولوجيا بل «علم الكون أو الكونيات»، إلى آخر ذلك مما هو من قبيله، حتى دلتني التجربة على أن خير السبل أوسطها، فتخففت من هذا الأمر، وسرت سيرًا قصدًا، فاستعملت الطريقتين جميعًا، وذهب عني ذلك الحرج القديم إلا في بعض المستثقل الذي ينبو عنه الذوق العربي، ولا تدعو إليه حاجة علمية ولا لغوية، وإنما تدعو إليه شهوة الإغراب، وفتنة الحداثة.

وربما لخص الكاتب بأسلوبه كلام بعض المتكلمين على نحو لو نقل بحروفه إلى العربية لم نأمن اللبس لدى القارئ العربي، فحينئذ أوتر نقل ألفاظ الأصل العربي، مع التنبيه على ذلك في الحاشية (انظر أمثلة لذلك في الفصلين ٢٣، ٢٤).

ومما أخذت به نفسي أيضًا أن أَرَدَّ النصوص العربية التي اقتبسها الباحثون من الكتب الكلامية أو من غيرها وترجموها إلي الإنجليزية إلى أصولها، فأبحث عنها في موضعها المشار إليه، وأنقلها بألفاظها. وربما نقل الكاتب نصًا عربيًا عن مرجع أجنبي وسيط، وهذا نادر، فالتزم إسقاط الوساطة -إلا أن تعيني الحيلة- بالإشارة إلى موضع النص المقتبس في الكتاب الأصلي. وقد مكنتني هذا الأمر من الاستدراك على بعض الكتاب، بحسب ما تراءى لي، دون أن أقطع بصواب ما ذهبت إليه، ولا بخطأ من استدركت عليه، وإنما هو الرأي بدا لي فدوته بعدما تحررت ما وسعني التحري.

وكذلك بدا لي أن أثبت أسماء الأعلام الأجنبية على نحو ما تُنطق في لغاتها، فلا أكتب، على سبيل المثال، «فان إس» (van Ess)، ولكن «فان إس»؛ لأنه هكذا ينطق في الألمانية، ولا أكتب «هنري لاووست» (Henri Laoust)، ولكن «أنري لاووست»؛ لأنه هكذا يُنطق في الفرنسية، إلى آخر ذلك، فإن ند شيء عن هذه القاعدة فلسهو مني، أو لعدم العلم بالكيفية.

ولما كانت المراجع في أكثر الفصول، منها العربي وغير العربي، فقد آثرت في العربي منها أن أدعه -بعد ترجمته- في مكانه من ترتيب الكاتب، واحتلُّتُ لذلك بإثبات صورة اسمه بالأحرف اللاتينية، متبوعةً باسمه العربي، كالمثال الآتي:

(al-Firyabi) الفريابي (القدر)، كتاب القدر، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، الرياض، أضواء السلف، ١٩٩٧.

وربما دعت الحاجة، في بعض الأحيان، إلى شرح بعض المصطلحات، أو بيان بعض الغوامض، فلم أكن أرى بأسًا في ذلك، ملتزمًا سنن القصد، دون إفراط ولا تفريط، غير أن ذلك كان قليلًا بالنظر إلى مجموع ما مر بنا من الأقوال والمذاهب والآراء.

ولم أشأ أن أنفرد بالنظر في الكتاب، وقد حوى من المسائل والقضايا والآراء ما حوى، ودُكر من أسماء الأعلام والكتب ما دُكر، وطوِّف في تاريخ

علم الكلام وفي جغرافيته ما وَسَّعَهُ التَّطَوُّفُ، وألَمَّ بكلِّ فرقة ونحلة إلَّامَ المنقَطع لها، الخبيرِ بدروبها ومسالكها، أقول: لم أَشأُ -والحالُ هذه- أن أنفرد بالنظر، فبدا لي أن أعهد به بعد فراغي من ترجمته إلى أخي العالم الشاب النجيب، الدكتور عبد الرزاق محمد (المدرس بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، لينظر فيه نظرة «فنية»؛ أعني نظرة المتخصص، فإن رابه شيء أو أنكر أمرًا دلني عليه، لأراجع الأصل الأجنبي، وأرد الحق إلى نصابه، فلا تسل عن إتقانه وجِدِّه، ولا عن صبره وجودة فهمه، ولا عن حسن تأتبه وقوة ملاحظته، فجزاه الله خيرًا.

وقد حظيت الترجمة كذلك بأن اطلع عليها -قبل طباعتها- الأستاذ الفاضل عبد الله الغزي (الباحث بقسم النشر والمطبوعات بوزارة الشؤون الإسلامية السعودية، والمتخصص في علم العقيدة)، فقيَّد -في صبر ودقة يُعْبِط عليهما- طائفة من الملاحظات التي انتفعت بها كثيرًا، فجزاه الله خيرًا.

ولما استوى الكتاب مطبوعًا على سوقه، دفعته إلى صديقيَّ الكريمين الدكتور أيمن عيسى والدكتور محمد متولي (المدرسين بقسم البلاغة والنقد الأدبي بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، لمراجعة تجارب الطباعة الأخيرة، فكانا -كالعهد بهما محققين مدققين، خبيرين بزلات الأقلام وسوابق الأوهام، فجزاهما الله خيرًا.

ولم أزل أذكر مغتبطًا تلك الأصباح الشتوية الجميلة التي كنت أزعج فيها -على غير كراهة منه- أستاذي الجليل الدكتور عبد الحميد شيحة (أستاذ الأدب العربي بكلية دار العلوم، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، لأباحته في عبارة أجنبية مشككة، أو في تعبير يلوح ملغزًا، ثم لا نزال نأخذ بأطراف الأحاديث بيننا، حتَّى نقف على حقيقة المراد، والأستاذ لا يرضن على تلميذه في ذلك كله بعلم ولا بجهد، ولا بخبرة الأيام والأعوام، فجزاه الله خيرًا.

على أنني لا آمن -مع ذلك- الزلات كبارًا وصغارًا، كيف وقد أبى الله العصمة إلا لكتابه، حين قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كَثِيرًا [النساء: ٨٢]، فدللت الآية على أن الاختلاف الكثير في تصانيف الناس ضربة لازب، ولكنني أقول ما قال العبد الصالح: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ١٨٨].

وأود -في الختام- أن أشكر للقائمين على «مركز نماء للبحوث والدراسات» هذه الجهود المباركة الطيبة في نشر العلم والمعرفة في عالمنا الإسلامي، ولا سيما في مجال الترجمة ونقل الآثار العلمية الغربية القيمة إلى لغتنا العربية، سائلا الله ﷻ لهم مزيدا من التوفيق والنجاح.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في المبدأ والختام.

✍ أسامة محمد شفيع الدين السيد

٨ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ
القاهرة:

٢٦ ديسمبر ٢٠١٧ م

مراجع المقدمة

- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، عضد الدين. المواقف في علم الكلام. بيروت: عالم الكتب. د.ت.
- حسن الشافعي. المدخل إلى دراسة علم الكلام. القاهرة: مكتبة وهبة. ط ٢، ١٤١١-١٩٩١.
- الغزالي، محمد بن محمد. المنقذ من الضلال (ضمن كتاب قضية التصوف). تقديم وتحقيق عبد الحليم محمود. القاهرة: دار المعارف، ط ٥، د.ت.
- تهافت الفلاسفة. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف. ط ٧. د.ت.
- محمد عبده. رسالة التوحيد (ضمن الأعمال الكاملة، الجزء ٣). تحقيق محمد عمارة. القاهرة: دار الشروق، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

قائمة المشاركين

بنيامين أبراهاموف Binyamin Abrahamov	أستاذ علم الكلام والتصوف الإسلامي والدراسات القرآنية غير المتفرغ بجامعة بار إيلان (Bar-Ilan)، إسرائيل.
بيتر آدمسون Peter Adamson	أستاذ الفلسفة القديمة والعربية بجامعة لودفيج ماكسيميليان (Ludwig Maximilian)، ميونخ.
أسعد ق. أحمد Asad Q. Ahmed	أستاذ الدراسات العربية والإسلامية المشارك بجامعة كاليفورنيا بيركلي (California Berkeley).
محمد علي أمير مُعزّي Mohammad Ali Amir-Moezzi	أستاذ علم الكلام الكلاسيكي بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا بجامعة السوربون (Sorbonne)، باريس.
حسن أنصاري Hassan Ansari	عضو مدرسة الدراسات التاريخية بمعهد الدراسات المتقدمة بجامعة برينستون (Princeton)، نيوجيرسي.
ديفيد بينيت David Bennett	باحث ما بعد الدكتوراه في برنامج التمثيل والبحث الواقعي بجامعة جوتنبرج (Gothenburg).
لوتس بيرجر Lutz Berger	أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة كيبل (Kiel)، ألمانيا.
حارث بن رملي Harith Bin Ramli	باحث بكلية كمبريدج الإسلامية (Cambridge Muslim College).

باتريشيا كرون(*) Patricia Crone	أستاذ التاريخ الإسلامي غير المتفرغ (سابقاً). بمعهد الدراسات المتقدمة بجامعة برينستون (Princeton)، نيو جيرسي.
هايدرون أيشنر Heidrun Eichner	أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة إبيرهارد كارلس، توبنجين (Eberhard Karls Tubingen)، ألمانيا.
ماريبل فييرو Maribel Fierro	أستاذ باحث في المجلس الأعلى للبحوث العلمية (CSIC)، مدريد.
فرانك جريفيل Frank Griffel	أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة يل (Yale)، نيو هافن، كونيتيكت.
سيدني ه. جريفيث Sidney H. Griffith	أستاذ المسيحية العربية بالجامعة الكاثوليكية الأمريكية (Catholic University of America)، واشنطن، العاصمة.
ليفنات هولتزمان Livnat Holtzman	محاضرة ورئيس قسم اللغة العربية بجامعة بار إيلان (Bar-Ilan)، رمات غان.
جون هوفر Jon Hoover	أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك بجامعة نوتينجهام (Nottingham).
نيمرود هورفيتس Nimrod Hurvitz	أستاذ محاضر في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بن جوريون (Ben-Gurion)، النقب.
ستيڤين سي. جود Steven C. Judd	أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة ولاية جنوب كونيتيكت (Southern Connecticut State)، نيو هافن، كونيتيكت.
ويلفرد مادلونج Wilferd Madelung	أستاذ (لوديان)(**) العربية غير المتفرغ بجامعة أكسفورد (Oxford).

(*) توفيت في ١١ يوليو ٢٠١٥. (المترجم)

(**) نسبة إلى ويليام لود (William Laud)، مؤسس هذا الكرسي بجامعة أكسفورد، سنة ١٦٣٦ (المترجم).

مارتن نوين Martin Nguyen	أستاذ التراث الديني الإسلامي المشارك بقسم الدراسات الدينية بجامعة فيرفيلد (Fairfield)، فيرفيلد، كونيتيكت.
رشا العمري Racha el-Omari	أستاذ الدراسات الدينية المشارك بجامعة كاليفورنيا سانتا باربارا (California Santa Barbara).
م. سعيد أوزرفارلي M. Sait Ozervarli	أستاذ تاريخ الفكر العثماني بجامعة يلديز التقنية (Yildiz Technical)، إسطنبول.
يوهانا بينك Johanna Pink	أستاذ (هايسينبرج) للدراسات الإسلامية وتاريخ الإسلام بجامعة فرايبُرج (Freiburg)، ألمانيا.
رضا بورجوادى Reza Pourjavady	زائر محاضر في الدين والثقافة في إيران بجامعة جوتة (Goethe)، فرانكفورت.
خالد الرويهب Khaled El-Rouayheb	أستاذ تاريخ الفكر الإسلامي بجامعة هارفارد (Harvard).
أولريش رودولف Ulrich Rudolph	أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة زيورخ (Zurich).
زابينه شميتكه Sabine Schmidtke	أستاذ تاريخ الفكر الإسلامي بمعهد الدراسات المتقدمة بجامعة برينستون (Princeton)، نيوجيرسي.
كورنليا شوك Cornelia Schock	أستاذ الدراسات الإسلامية بقسم فقه اللغة بجامعة الرور في بوخوم (Ruhr-Universität, Bochum)، ألمانيا.
جريجور شوارب Gregor Schwarb	باحث حر مقيم بلندن.
ديلفينا سيرانو روانو Delfina Serrano Ruano	باحثة دائمة بمعهد لغات ثقافات حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى بالمجلس الإسباني الوطني للبحث العلمي (Spanish National Council for Scientific Research)، مدريد، إسبانيا.

أيمن شحاده Ayman Shihadeh	محاضر في الدراسات الإسلامية بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية (SOAS)، بجامعة لندن.
دانييل دو سميت Daniel De Smet	مدير البحث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي والمسئول عن وحدة بحث «الشرائع والبدع» في معمل دراسات ديانات التوحيد.
نathan Spannaus	باحث بعد الدكتوراه بجامعة أكسفورد (Oxford).
آرون سبيفاك Aaron Spevack	أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك بجامعة كولجيت (Colgate).
خان ثييل Jan Thiele	زميل ماري كوري (Marie Curie) المجلس الأعلى للبحوث العلمية بمدرسة (CSIC).
أليكسندر تريجر Alexander Treiger	أستاذ الدراسات الدينية المشارك بجامعة دالهوري (Dalhousie)، هاليفاكس، نوفا سكوتيا.
روتراود فيلانت Rotraud Wielandt	أستاذ غير متفرغ للدراسات الإسلامية والأدب العربي بجامعة بامبرج (Bamberg)، ألمانيا.
أرون زيسو Aron Zysow	باحث حر يقيم في بوسطن.

المقدمة

زابينه شميته

يقدم هذا الكتاب نظرةً شاملةً للفكر الكلامي في الإسلام منذ عهوده الأولى حتى يوم الناس هذا^(١). وعلى الرغم من أن آمالا عراضاً كانت تحلونا على دراسة علم الكلام، فقد خرجت صورته العامة منقوصةً على كُره منا، فليس لهذا الكتاب من غاية إذن إلا أن يبعث همم العلماء الراغبين في درس هذا العلم، ويمهد لهم سبيل ذلك. وقد انتهجنا في إعدادنا نهجاً شاملاً، فلم يقتصر على التعريف «بعلم الكلام» على نحو ضيق، ولا أثر تفسيراً واحداً «للمدين القيم» (orthodox belief) على ما سواه، ولكنه جَدَّ في أن يعرض الفكر المذهبي لمختلف الفرق الإسلامية التي لها اشتغال بالمسائل العقدية، ولم يستثن من ذلك الفرق التي قطع بضلالها المتكلمون على اختلاف مشاربهم، كالفلاسفة والإسماعيلية. وهو يعترف -فضلاً عما تقدم- بأهمية المثاقفات التي دارت رحاها عبر القرون بين المفكرين المسلمين والنصارى واليهود، فالفكر العقدي لليهود والنصارى لا يعكس نظيره فقط عند المسلمين، وإنما تسهم مناهج الاستدلال الفكري المسيحية، وبعض الأفكار المذهبية -في بعض الأحيان- في تشكيله. وقد دُرِسَ التلقي اليهودي لمناهج الكلام، وآراء أهل الاعتزال خاصة في الفصل التاسع، بينما كان التأثير والتأثر بين المذاهب الإسلامية والمسيحية -في مسائل عدة- موضوعَ البحث في الفصول الأول والخامس والحادي والثلاثين.

(١) أشكر الزملاء: كاميليا أدانج وحسن أنصاري وسارة سترومزا وخان نبيل على تعليقاتهم ومقترحاتهم القيمة على مسودة هذه المقدمة.

وقد راعينا التدرج الزمني عمومًا في ترتيب فصول الكتاب. وما تراه من تفاوت بين الأجزاء الثلاثة، فمرده إلى التفاوت بين وفرة المادة العلمية في دراسة تاريخ الفكر الإسلامي منذ فجر الإسلام إلى العصر الكلاسيكي من جهة، والندرة المؤسفة لهذه المادة في مرحلة ما بعد الكلاسيكية من جهة أخرى. فالقسم الأول يتضمن -دون الخوض في تفاصيله- فصولا تبحث المذاهب الكلامية في عصر النشأة وفي فجر العصر الوسيط. أما القسم الثالث فيدرس نهاية العصر الوسيط وبداية الحديث. وأما القسم الخامس فموضوعه الفكر العقدي الإسلامي من نهاية فجر العصر الحديث إلى الحقبة الحديثة نفسها. ويتخلل هذه الثلاثة الأقسام المتدرجة قسمان يعرضان لقضايا موضوعية، فالقسم الثاني يتضمن أربع دراسات نوعية أخرى تكشف عن الثقافات بين النحل الكلامية الإسلامية، بينما يشتمل الجزء الرابع على أربع دراسات نوعية أخرى تكشف عن أثر التاريخ السياسي والاجتماعي في علم الكلام.

(١)

أصول علم الكلام

الحق أن نطاق موضوعات علم الكلام يبين الحدود على نحو كبير، فبحوث المتكلمين المسلمين مصروفة عبر التاريخ إلى موضوعين أساسيين: أحدهما: الله في وجوده وطبيعته، والآخر: أفعاله بخلقه، ولا سيما البشر. وكلا الموضوعين يعرض لقضايا مشتركة، من نحو التجسيم وتصور الصفات الإلهية وأساسها الأنطولوجي، وكذلك معضلة وجود الشر، وحرية الإنسان في مقابل الجبرية.

وقد قدمت المذاهب الكلامية المختلفة إبان صياغتها لفكرها المذهبي تراثًا وافرًا من الحلول المتباينة لهذه المشكلات، واتخذ علماء الكلام المسلمون -مع ذلك- خطتين منهجيتين متناقضتين: فبينما عول أنصار العقل منهم على المناهج والأساليب الاستدلالية؛ أي «الكلام» أو «علم الكلام»، كما يسمى نصًا، أنكر المحافظون إنكارًا جازمًا استعمال العقل، واستعاضوا عنه بالاعتصار على

النصوص العقَدية في القرآن والسنة، والتي هي عندهم «أصول الدين». وقد استُعمل هذا المصطلح الأخير بين المسلمين -للدلالة على علم العقيدة- جنبًا إلى جنب مع المصطلح المذكور سلفًا «الكلام»، الذي كان يستعمل عند أصحاب النزعة العقلية من المتكلمين. ولم يقتصر درس هؤلاء المتكلمين على الموضوعين الأساسيين لعلم الاعتقاد؛ أعني: الله وأفعاله، وإنما مدوا بساط هذا العلم حتى ضمَّ موضوعات أخرى، كالفلسفة الطبيعية التي تشمل العالم المخلوق بأسره، وهو كل ما سوى الله.

إن العوامل التي أسهمت في تشكيل علم الكلام وفي تطوره عبر التاريخ كثيرة متنوعة. ولم يزل القرآن -وهو النص المؤسس في الإسلام- يعد أقدس مصدر موثوق به يثوب إليه المسلم في عقيدته، مع أنه ليس بحثًا كلاميًا، ولكنه أرسى طائفة من المفاهيم العقدية الأساسية التي ميزت الفكر الكلامي، ثم تشارك فيها -على مدى القرون- جميعُ المفكرين المسلمين، كلٌّ بطريقته. ومن وراء نصوص الوحي، كان هناك السياق التاريخي والديني والكلامي الرحيب الذي نشأ فيه الفكر المذهبي وتطور على كَرِّ الأيام. وقد تجلَّى هذا التطور في بحث القضايا التي سكت عنها القرآن أو أشار إليها بعبارات مجملّة، وهي التي عدّها المتكلمون -ولا يزالون- من الخلافات، ومنها حرية الإنسان في أفعاله وما يقابلها من القول بالجبر، وهو الموضوع الذي احتدم فيه الجدل في القرنين الأول والثاني للإسلام، فضلًا عن موضوعات معقدة أخرى تتعلق بالأنثروبولوجيا، والأنطولوجيا، والإبيستمولوجيا، والكوزمولوجيا، حيث دارت المناقشات حولها على نطاق واسع في البيئة الفكرية والثقافية في العهد الإسلامي الأول. وتضمنت هذه التأثيرات مفاهيم دينية كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، وأفكارًا نبتت في كنف ثقافات محلية أخرى، والموروث الديني والفلسفي لأواخر العصر القديم في إيران قبل الإسلام، وكذلك للهند على نحو ما. زدَّ على ذلك أن ما وقع في المجتمع الإسلامي الأول من شقاق سياسي عقب وفاة النبي محمد ﷺ أثار بين المتكلمين أسئلة عن مشروعية الإمامة، وعن حقيقة الإيمان، وشروط النجاة في الآخرة.

ومن المعلوم أن لبَّ العقيدة في الوحي القرآني الإيمان بالله . واعتقاد كونه خالقَ العالم ومليكه الحاكم منبثٌ في أنحاء القرآن وأطوائه، فهو الموصوف بأنه ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] . وهو المذكور بأنه ﴿الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، ﴿الَّذِي يَدِينُهُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يس: ٨٣]، وهو ﴿الْخَلَّاقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [يس: ٨١] . ولا يزال قارئ القرآن على دُكر من وحدانية الله، حذرًا من كل صور الشرك، ما دام يؤمن بأن الله هو المالك الحاكم، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إلخ، وقطب الرحى في هذا الأمر سورة الإخلاص (١١٢): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفٌ يُولَدُ ۝ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ . وعلى الرغم من أن المقصود الأول لهذه السورة كان -فيما يبدو- دحض الشرك المنتشر في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام، فقد فُسِّرَت بعد ذلك كأنما كان النصارى هم المخاطبين بها ابتداءً . إن المصطلح القرآني العربي المعبر عن الوحدانية هو التوحيد، ويدل الاستعمال المتكرر للجذر (و ح د) في أسماء الفرق الإسلامية المتعددة طوال التاريخ إلى العصر الحديث على المكانة المركزية التي يتبوأها هذا المفهوم في نفوس المسلمين . فالتوحيد أحد العقائد المركزية في الإسلام، مهما تنوعت تأويلاته وتصوراتها .

فمالكية الله تقوم على النقيض مما يوصف به البشر دائماً في القرآن من أنهم عبادٌ لله . وفيما يتعلق بمسألة خضوع أفعال الإنسان للقدر ترى آيات الجبر والتخيير متجاورة في القرآن، فالمفهوم القرآني لليوم الآخر -يوم يسأل الله كلَّ امرئ عما كسبت يده- يعني ابتداءً أن لكل إنسان حرية شخصية فيما يأتي وفيما يدع في هذه الدنيا، وأنه مسئول لذلك عن مآله في الآخرة . وحرية الاختيار ثابتة كذلك في الآيات التي تنص على أن الله لا يضل إلا من اختار العصيان . على أن ثمة آيات أخرى في القرآن تصف الله بأنه على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم إلى الحد الذي تغيب معه مسئولية الإنسان جملةً، ففيها أن مصير الإنسان رهين بإرادة الله، وأن الإيمان والكفر والهدى والضلال كلُّ ذلك بمشيئته،

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

في القرآن أوصاف كثيرة لله، هي التي أفضت -فيما بعد- إلى ظهور تصورات متباينة للصفات الإلهية، ولأساسها الأنطولوجي، ثم لمقارنتها بصفات الإنسان. فهو ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿عَزَّ﴾ [البقرة: ٢٦٣]، ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ﴿حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٣٢]، وهو ﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، و﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وهو ﴿الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، والعلم عنده ﴿الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الملك: ٢٦]، وكذلك ﴿الْقُوَّةُ﴾ [الدَّارِيَات: ٥٨]. وفي القرآن كذلك آيات تثبت تنزهه وعلوه (transcendence) (القرآن ١٩ : ٦٥ ؛ ٤٢ : ١١)، كأنما تُضَادُّ أخريات تثبت قربيه ودنوه (immanence) (القرآن ٥٠ : ١٦). وثمة صفتان متضادتان أخريان تُنسبان في القرآن كذلك إلى الله: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. أما متشابهات القرآن -وهي تلك الآيات التي تخلع على الله صورة الإنسان- فكانت موضوع نزاع، فـ «وجه» الله مذكور في القرآن (٢ : ١١٥)، وفي مواضع شتى)، و(أعينه) (القرآن ١١ : ٣٧، ٢٣ : ٢٧، ٥٢ : ٤٨، ٥٤ : ١٤)، و«يده وأيديه» (القرآن ٥ : ٦٤، ٣٨ : ١٧٥، ٤٨ : ١٠، ٥٧ : ٢٩)، و«ساقه» (القرآن ٦٨ : ٤٢)، وفيه أنه ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ (القرآن ٧ : ٥٤)، وفي مواضع شتى). ومما بعث على التفكير والنظر بعض الصفات التي ربما أوحى بنقائص، من نحو ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿سَخَرَ﴾ [التوبة: ٧٩]، أو ﴿نَسِيهِمْ﴾ [التوبة: ٦٧]. وعلاوة على ذلك، دعت الصفات المشتركة بين الله والإنسان إلى التفكير في الأسس الأنطولوجية للصفات الإلهية في مقابل الصفات الإنسانية، وفي القرآن: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

والحق أن هذا المزيج من المعارف القرآنية والمفاهيم العقدية والقضايا التي أثمرتها البيئة الثقافية الرحبة في صدر الإسلام، وكذلك النزاعات السياسية وما أحدثته من شقاق في المجتمع الإسلامي الأول، كل ذلك أفضى إلى وجود تنوع كبير في أطراف الفكر الإسلامي العقدي، إن في المقالات المذهبية وإن في المقاربات المنهجية. وقد كانت الخلافات الدينية -ولم تزل- تُعد حَرْقًا مؤسفًا

لمثالية الوحدة. كما أن أعلام الحق؛ أي العقيدة السنية في مقابل البدعة، كان يرفعها عادةً المنتصر -بماله من قوة- بعد انتصاره.

إن الخلاف والتنوع اللذين طبعاً علم الكلام قد انعكسا في بعض أدبياته؛ أعني العقيدة، التي تُعد النوع الأثير لدى أصحاب الاتجاه الأثري (traditionalists) الذي يحفظ اعتقاد الأمة، ويدحض المذاهب البدعية. ومما يجدر ذكره أن كتب الملل والنحل (heresiographies) قد بُنيت على حديث النبي ﷺ القاضي بأن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، لن تدخل الجنة إلا واحدة (الفرقة الناجية)، وأن ثمة كتباً كانت تعرض الأسلوب الجدلي للكلام، وهو النوع الأثير لدى أصحاب النزعة العقلية من المتكلمين، سواء كان ذلك بطريق الرد والدحض، أو من خلال المختصرات الكلامية، وهذا الأخير لم يزل في تنام طيلة الحقبة المدرسية. وعلى الرغم من التنوع في المذهب والمنهج، فإن التطور التاريخي للفكر الكلامي في الإسلام تميز بالترابط المعقد بين الاتجاهات المختلفة.

(٢)

حالة الفن

نشر ويليام كيورتن (W. Cureton) فيما بين سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٦ طبعته من كتاب «الملل والنحل» لمؤلفه الأشعري، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ١١٥٣/٥٤٨)^(١)، وبقي هذا الكتاب لمدة طويلة المصدر الوحيد المتاح للعلماء المحدثين في تاريخ علم الكلام. وقد مرَّ قرن ونصف قرن منذ ذلك الحين، ولم تزل تُكتشف -في كل يوم- مصادرٌ نصيةٌ جديدة. ومع ذلك، لم يزل البحث المعاصر في علم الكلام في طور الاكتشاف، حتى غدا إخراج الطبقات المحققة للنصوص الأساسية -التي كان يُظن إلى عهد قريب أنها مفقودة- الشغل الشاغل لكل باحث في هذا الحقل المعرفي.

(1) Curetons editio princeps was followed by a translation into German by Th. Haarbrucker, published in 1-1850.

إن أحد الأسباب التي أدت إلى بطء تقدم دراسة علم الكلام نسبيًا هو أن البحث في القضايا العقدية في الحياة الفكرية لمفكري الإسلام لم يلقَ العناية الواجبة لزمان طويل، والغالب أنه سيظل كذلك. فعلم الكلام حريٌّ أن يوصف بأنه أكثر الفروع المعرفية إهمالاً في الدراسات الإسلامية، وأنه أقلها اليوم جذباً للباحثين إذا ما قورن بالفقه أو الحديث أو الدراسات القرآنية. وأدل دليل على أن هذا الفرع لم يزل في طوره الأول وفرع النصوص المكتشفة بأخرة، وتلك الطباعات الأولى لأعمال مرّ بنا دهرٌ ونحن نظنها مفقودة. والعجيب أن الكثير منها يرجع إلى القرون الإسلامية الأولى، خلافًا للظن الشائع بأن جميع المصادر الباكّة لأدبيات الإسلام معلومة، وأنها بين يدي الباحثين. والحق أن كثيرًا من هذه المكتشفات قد حُتّت تنقيح الآراء المستقرة منذ أمد بعيد عن تاريخ علم الكلام، ومن ذلك -على سبيل المثال- النصوص المختلفة للمؤلفين الإباضية في القرنين الثاني والثالث الهجريين/ الثامن والتاسع الميلاديين، والإباضية تُعد من أولى الحركات المناوئة للأمويين، ولها مذهب كلامي مستقل وثيق الصلة بالمعتزلة الذين كانوا يمثلون -في ذلك الوقت- حركة المعارضة الباكّة الأخرى ذات الصبغة الدينية السياسية. فهذه المكتشفات الجديدة تتضمن ست رسائل كلامية -وهي مقتطفات مع ذلك- للعالم الكوفي عبد الله بن يزيد الفزاري (من القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي)، وقد اكتشفت في مخطوطتين من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي في مزاب بالجزائر^(١). فلو استطعنا التحقق من صحتهما، فسيكون الفزاري أسبق متكلم تتيسر دراسة مذهبه من كلامه. وجدير بالذكر أن بحثه المفصل للصفات الإلهية يدل على أن هذه القضية كانت مثار نقاش بين المتكلمين المسلمين منذ عهد أسبق مما نظن (مادلونج Madelung تحت الطبع، الفصل ١٤). وكذلك قد عُثر حديثًا في بعض المكتبات الخاصة بعمّان على مجموعة من النصوص العقدية للعالم العماني الإباضي، أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب (ت ٢٩٠/٩٠٨)، وقد أخرجت إلى الناس

(1) Early Ibadi Theology: Six kalam texts by Abd Allah b. Yazid al-Fazari. Ed. W. Madelung and A. al-Salimi, Leiden: Brill, 2014.

في نشرات محققة^(١). ومن أهم ما اكتُشف في السنوات الأخيرة أيضًا «كتاب التحريش» لضرار بن عمرو، الذي بدأ معتزليًا (أنصاري ٢٠٠٤-٥، أنصاري ٢٠٠٧: ٢٣-٤؛ فان إس van Ess ٢٠١١: ١٣٢/١-٤٠؛ وانظر أيضًا: الفصل الثالث)^(٢)، وجزء كبير من «كتاب المقالات» لأبي علي الجُبائي (ت ٩١٥/٣٠٣) الذي يعد أول متكلم بلسان الاعتزال في البصرة خلال الحقبة المدرسية (أنصاري ٢٠٠٧؛ فان إس ٢٠١١)^(٣). وتجدر الإشارة أيضًا إلى الاقتباسات المتزايدة المأخوذة من العمل المهم الذي ظهر باكراً في المقالات، وهو «كتاب الآراء والديانات» للمؤلف الشيعي الاثني عشري، الحسن بن موسى النُّوبختي الذي اشتهر في مطلع القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي (فان إس ٢٠١١: ٢١٩-٦٠، ولا سيما من ٢٢٤-٣٠؛ مادلونج ٢٠١٣)^(٤).

فإذا ما أنعمنا النظر في حال البحث منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وجدنا تقدماً لافتاً في الكشوف العلمية في جميع فروع علم الكلام تقريباً، وسائر ذلك وعي متزايد بكثرة ما لم يُكتشف بعد من مصادر هذا العلم، وكذلك بوجود ثغرات صارخة.

وقد ازدهرت دراسة المعتزلة -وهي أعظم الفِرَق الكلامية تأثيراً في فجر الإسلام- في الخمس عشرة سنة الأخيرة خاصة. ولما كان الشيعة من زيدية وإمامية قد ذهبوا مذهب الاعتزال، بله من جرى في مضماره من مفكري اليهود، رأينا كثيراً من مصادر المعتزلة محفوظة -مع مخطوطات أخرى- في غير قليل من

(١) Early Ibadi Literature. Abu i-Mundhir Bashir b. Muhammad b. Mahbub: *Kitab al-Rasf fi l-Tawhid, Kitab al-Muharaba and Sira*. Ed. W. Madelung and A. al-Salimi, Wiesbaden: Harrassowitz, 2011.

(٢) الطبعة التي نشرها حديثاً حسين خسانصو ومحمد كزسكين عن شركة دار الإرشاد بإسطنبول (٢٠١٤) غير مرضية، ومن المأمول أن تخرج النشرة التي أعلن عنها حسن أنصاري تامة (أنصاري ٢٠٠٧: ٤٢٣).

(٣) يعد كل من حسن أنصاري وو. مادلونج حاليًا نشرة محققة من «المقالات».

(٤) انظر أيضًا:

Al-Hasan ibn Musa al-Nawbakhti, Cominentary on Aristotle 'De generatione et corruptione, أعدّه، وترجمه، وعلق عليه م. راشد، برلين: de Gruyter, 2015.

المكتبات الخاصة والعامة في اليمن، وكذلك في عدة مجموعات جِنيْزاً^(*) حول العالم، وأهمها مجموعات أبراهام فيركوفيتش (Abraham Firkovitch) في المكتبة الوطنية بروسيا، في سانت بطرسبرج. وقد غدا الرجوع إلى هذه الآثار ميسوراً في العقدين الأخيرين، وهو ما نحمد لأجله التقنيات الرقمية التي أعانت على ذلك، تُعضدها جهودُ باحثي اليمن والعالم (وذلك في حالة المخطوطات المحفوظة في اليمن)، وكذلك ما انتهت إليه السياسةُ الدولية (في حالة مجموعات أبراهام فيركوفيتش حيث مهد انحلال الاتحاد السوفيتي لباحثي العالم سبيل الاطلاع على هذه المواد). وثمة جهود حديثة تبذل في مكتبات أوروبا وأمريكا الشمالية (زوبيروج Sobieroj ٢٠٠٧، لوفجرين Lofgren وتريني Traini ١٩٧٥-٢٠١١) لتصنيف بعض المجموعات ذات الأصول اليمنية، وذلك فضلاً عن ترقيمها الجزئي وإتاحتها للاطلاع^(١) مما لفت أنظار الباحثين إلى آثار المعتزلة الوافرة (زيدية وغير زيدية) في المكتبات الغربية.

وفي الحق أن الرجوع إلى آثار عدد كبير من شيوخ معتزلة القرنين الخامس والسادس الهجريين/الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين قد أصبح يسيراً في الخمس عشرة سنة الأخيرة، ومن بينها آثارُ كان يُظن -فيما مضى- أنها مفقودة. فمن بواكير مختصرات الكلام المحفوظة كتابُ «الأصول» لأبي علي محمد بن

(*) جِنيْزاً أو جِنيْزَة Genizah: مكان تحفظ فيه الكتب والآثار اليهودية المتعلقة بالشعائر مما لم يعد مستخدماً؛ إذ لا سبيل - في شريعة اليهود- إلى إتلاف أي كتاب أو أي شيء فيه اسمُ الله؛ ولذلك تُخزن دائماً في حجرة صغيرة ملحقة بالكُنيس (المعبد)، وهو ما يفسر كثرة المخطوطات القديمة في الجِنيْزات. (المترجم)

(1) For manuscripts of the Bavarian State Library, Munich, see

<http://daten.digital-e-sammlungen.de/db/ausgaben/gesamtausgabe.html?projekt1237542282=recherche=jaordnung=sigl-del=de>. For manuscripts of the State Library of Berlin, see

<http://digital.staatsbibliothek-berlin.de/suche/?DC=au%C3%9Fereurop%C3%A4ische.handschriften>. For digitized manuscripts of Yemeni provenance at the Firestone Library, Princeton University, Princeton NJ, see

<http://pudl.princeton.edu/results.php?f=ikwv1=Yemencollectionf=Yemeni%20Manuscript%20Digitization%20Initiative>.

خلاد البصري المعتزلي، أشهر تلامذة المتكلم المعتزلي، مؤسس البهشية، أبي هاشم الجُبائي (ت ٩٣٣/٣٢١)، وقد وجد محفوظًا ضمن عدة شروح له متأخرة، طبع بعضها^(١) (انظر أيضًا: أنصاري وشميتكه ٢٠١٠b). وقد أخرج دانييل جيماريه (D. Gimaret) نشرة لكتاب «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، لإمام معتزلة البصرة في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، الحسن بن أحمد بن متّويه، وهو أكثر الكتب الموجودة بسطًا للفلسفة الطبيعية^(٢) (انظر أيضًا: زيسو Zysow ٢٠١٤). وفي عام ٢٠٠٦ نشرت نسخة مصورة لبعض الشروح على هذا الكتاب، ويُحتمل أنه لتلميذ ابن متويه، أبي جعفر محمد بن علي (بن) مزدك، المتكلم الزيدي الذي عاش ونشط في الرّي أو آخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي^(٣) (انظر أيضًا: جيماريه ٢٠٠٨b، شميتكه ٢٠٠٨b)، كما وُجدت -في بعض مجموعات الجنيّزا- متفرقات كثيرة من كتابات شيخ ابن متّويه، وإمام معتزلة البصرة في زمانه غير مدافع، عبد الجبار الهمداني (ت ١٠٢٥/٤١٥)، والظاهر أن شيئًا منها لم يصل قطّ إلى اليمن، وقد اشتملت -علاوة على بعض المجلدات الإضافية من موسوعته الكلامية «المغني في أبواب التوحيد والعدل»^(٤) - على كتابه «المنع والتمانع» (شميتكه ٢٠٠٦).

(١) علم الكلام المعتزلي البصري: كتاب «الأصول» لأبي علي محمد بن خلاد البصري وشروحه: طبعة محققة لزيادات شرح الأصول للإمام الناطق بالحق، أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون البطحاني الزيدي (ت ١٠٣٣/٤٢٤). تحقيق من. أدنج، و. مادلونج، زابينه شميتكه. ليدن، بريل، ٢٠١١. شروح الزيدية على المعتزلة البهشية: طبعة مصورة من تعليق أبي طاهر بن علي الصفار (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي) على كتاب «الأصول» لابن خلاد، مخطوط بمكتبة كلية الطب بجامعة شيراز (كتابخانه علامه طباطبائي)، تحقيق حسن أنصاري، زابينه شميتكه، طهران: ميراثي مكتوب [تحت الطبع].

(٢) «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض» لأبي محمد الحسن بن أحمد بن متّويه (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، نشرة الدكتور جيماريه، مجلدان، القاهرة، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ٢٠٠٩.

(٣) شرح مجهول المؤلف على كتاب «التذكرة» لابن متويه، نسخة مصورة عن مجموعة مخطوطات مهدوي ٥١٤ (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي)، طبعة زابينه شميتكه، طهران، المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: «نكت الكتاب المغني»، تنقيح كتاب «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، =

f.٤٤٤، رقما ٢٦، ٢٧) وكتابه «الكتاب المحيط» الذي عرف في شرح ابن متويه فقط بـ «كتاب المجموع في المحيط بالتكليف»^(١). وفي الأعوام الأخيرة تنبه الباحثون إلى كتاب «تثبيت دلائل النبوة»، المنسوب في مخطوطته الوحيدة الباقية إلى عبد الجبار، فتوفر جي. إس رينولدز (G. S. Reynolds) على إعداد دراسة عنه (رينولدز ٢٠٠٤)، أعقبها بطبعة جديدة وترجمة شاركه فيها سمير خليل سمير^(٢). وقد شكك حسن أنصاري بأخرو في صحة نسبة هذا الكتاب إلى عبد الجبار (أنصاري ٢٠١٤، ٢٠١٤b). ورُمت -اعتمادًا على نسخ يهودية- أجزاء كبيرة من الكتاب الجامع للوزير البويهى صاحب بن عباد (ت ٣٨٥/٩٩٥) في الفلسفة الطبيعية، مقرونةً بشرح عبد الجبار، زيادةً على ما يبدو أنه كتابه الكلامي الآخر المفقود «نهج السبيل في الأصول»^(٣). وقد ساعدت مقتنيات مجموعات فيركوفيتش أيضًا على القيام باستعادة جزئية لكتاب القاضي عبد الله بن سعيد اللباد في الفلسفة الطبيعية، وهو تلميذ آخر من تلامذة عبد الجبار^(٤). وعُثر في مكتبة مسجد صنعاء الكبير على نسخة من كتاب «مسائل الخلاف في الأصول» لأبي رشيد النيسابوري، أهم تلامذة عبد الجبار (أنصاري وشميتكه ٢٠١٠)، وأخرج د. جيماريه نشرة جديدة محققة من ثاني كتبه الكلامية أهمية: «كتاب

= لعبد الجبار الهمداني: الكلام في التوليد، الكلام في الاستطاعة، الكلام في التكليف، الكلام في النظر والمعرفة. أعد أجزاءه الباقية وقدم لها أ. همدان وزاينه شميتكه، بيروت: المعهد الألماني للدراسات الشرقية (بلجنة من دار نشر كلاوس شفارتس، برلين)، ٢٠١٢/١٤٣٣.

(١) يقوم كل من أ. حمدان (O. Hamdan) وج. شوارب (G. Schwarb) حاليًا بإعداد نشرة محققة من كتاب «المحيط». كما تقوم مارجاريتا تي. هيمسكيرك (Margaretha T. Heemskerck) بإعداد المجلد الرابع من كتاب «المجموع» لابن متويه.

(2) Critique of Christian Origins. A parallel English-Arabic text, edited, translated, and annotated by G. S. Reynolds and S. Kh. Samir, Provo, UT: Brigham Young University Press, 2010.

(3) Al-Sahib Ibn Abbad Promoter of Rational Theology: Two Mutazili kalam texts from the Cairo Geniza. Edited and introduced by W. Madelung and S. Schmidtke, Leiden: Brill, forthcoming.

(٤) يُعد كل من أ. حمدان وزاينه شميتكه حاليًا نشرة محققة منه.

مسائل الخلاف بين البصريين والبغداديين»، الذي وجدت منه مخطوطة وحيدة في برلين (جيماريه ٢٠١١). وجمع خضر محمد نبها ما بقي من آثار أئمة المعتزلة في التفسير، ونشرت في عام ٢٠٠٧، في سلاسل «موسوعة تفاسير المعتزلة»^(١). واكتُشفت -ضمن مخطوطات مجموعات فيركوفيتش- أجزاء من أجل ما كتب أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦/١٠٤٥)، تلميذ عبد الجبار، ومؤسس آخر مدرسة تجديدية في المعتزلة^(٢)، وقد استُكملت هذه الأجزاء من طائفة من النصوص لمؤلفين يهود تشهد بما كان من أثر لفكر أبي الحسين في مفكري اليهود في زمانه (مادلونج وشميتكه ٢٠٠٦). وقد استُردت -علاوة على ذلك- الكتابات المذهبية لتلميذه المتأخر، ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي (ت ٥٣٦/١١٤١) من مكتبات خاصة شتّى في اليمن والهند وإيران، وهي الآن متاحة في نشرة موثقة^(٣). وحظي استحياء الصلة بمذهب الاعتزال في العصر الحديث (الذي يعرف دائماً بـ «المذهب الاعتزالي الجديد» (Neo-Mu'tazilism)، بدراسات متعددة في السنوات الأخيرة (هيلدبراند 2007 Hildebrandt؛ شوارب ٢٠١٢).

ومن بين الثغرات الكثيرة التي يتعين على الباحثين سدّها في قابل الأيام إخراجُ نشرات محققة من الكتب الكلامية لأبي سعد البيهقي الحاكم الجشمي (ت ٤٩٣/١١٠١)، ولا سيما موسوعته «عيون المسائل»، وشرحه عليها «شرح عيون المسائل»، وكذلك ما سلف ذكره من كتب عبد الجبار الكلامية المحفوظة ضمن مجموعات فيركوفيتش. ومع ذلك، على الرغم من أن الدرس العلمي

(١) نُشرت هذه السلاسل دارُ الكتب العلمية/بيروت، وضمت العناوين الآتية: تفسير أبي بكر الأصم، عبد الرحمن ابن كيسان (٢٠٠٧)، تفسير أبي علي الجُبائي (٢٠٠٧)، تفسير أبي القاسم الكعبي البلخي (٢٠٠٧)، تفسير أبي الحسن الرماني وهو المسمى «الجامع لعلم القرآن» (٢٠٠٩)، تفسير القاضي عبد الجبار المعتزلي وهو المسمى «التفسير الكبير» أو «المحيط»، ويليهِ «فرائد القرآن وأدلته» (٢٠٠٩).

(٢) «تصفح الأدلة» نشر أجزاءه الباقية وقدم لها و. مادلونج وز. شميتكه، فُيسبادين: هاراسوفيتس، ٢٠٠٦.

(٣) «كتاب الفائق في أصول الدين»، طبعة و. مادلونج وم. ماكديرموت (M. McDermott)، طهران: المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٧. تحقيق فيصل بدير عون، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٢٠١٠/١٤٣١. «كتاب المعتمد في أصول الدين»، طبعة منقحة ومزودة ل. و. مادلونج، طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣. «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة»، تحقيق حسن أنصاري وو. مادلونج، طهران: المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٨.

للمعتزلة قد شهد تقدمًا لافتًا في العقود الأخيرة حتى انتهى بنا إلى تصور دقيق نوعًا ما لتطورهم (انظر مقدمة المحققين لأدانج، وشميتكه، وسكلار Sklare ٢٠٠٧. شوارب ٢٠٠٦، ٢٠١١). وانظر كذلك: الفصول من ٧ إلى ١١ من هذا الكتاب)، فلا ينبغي أن يغيب عن خاطرنا أن الآثار الاعتزالية الباقية لا تمثل إلا بعض مدارس المعتزلة. أما الفروع الأخرى للحركة -كمدرسة بغداد التي كان أبو القاسم الكعبي البلخي (ت ٩٣١/٣١٩) آخر أئمتها المبرزين (العمرى el-Omari ٢٠٠٦)، أو الإخشيدية التي سميت باسم المتكلم الشهير، الفقيه، المحدث أبي بكر ابن الإخشيد (ت ٩٣٨/٣٢٦) (مراد Mourad ٢٠٠٦، كولينييتش Kulinich ٢٠١٢)- فيتعين علينا أن نستقي أخبارها من كلام خصومهم الذي لا يبرأ من نقص وهوى، ولا نملك مع ذلك أن نمتحن صدقه بالرجوع إلى مصادرهم الأولى، ولا أن نستخلص مذهبهم الكلامي في مجموعته^(١).

لقد مضى الدرس المكثف للمعتزلة في الخمس عشرة سنة الأخيرة، وهو الذي يدين بالفضل يقينًا إلى تلقي الزيدية ونقلهم لمذهب الاعتزال، ثم حفظهم آخر الأمر لتراثه الفكري في مكتبات اليمن، أقول: مضى هذا الدرس جنبًا إلى جنبًا مع التوسع في الدراسة العلمية لعلم الكلام في مجتمعات الزيدية في إيران واليمن. فكثير من تواليف الزيدية الكلامية قد أخرجها باحثون يمنيون وغير يمنيين في طبقات محققة أو توشك أن تكون كذلك، كما نُشرت -في السنوات الأخيرة- طائفة من الدراسات التحليلية المعمّقة لتاريخ علم الكلام في المجتمعات الزيدية في إيران واليمن (لا تزال دراسة مادلونج ١٩٦٥ المنطوق الرئيس للبحث المعاصر)، وزد على ذلك التزايد اللافت في الدراسات الزيدية واليمينية عمومًا (انظر مقدمات المحققين لشميتكه ٢٠١٢b، وهولنبرج Hollenberg، وراوش

(١) هناك كتابان موجودان لأبي القاسم الكعبي، غير أن أيًا منهما لا يصلح لدراسة مذهبه، وهما كتاب «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»، وهو في رواية الحديث (طبعة أبي عمرو الحسين بن عمرو بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠/٢٠٠٠)، و«كتاب مقالات فرق أهل القبلة»، الذي لم يزل بحاجة إلى أن ينشر كاملاً، انظر: فان إس ٢٠١١، ١/٣٢٨-٧٥. وذكر حسين هنسو على موقعه طبعته المحققة من كتاب «عيون المسائل والجوابات» للكعبي، وهي التي ستظهر قريبًا فيما يبدو. انظر:

Rauch؛ وشميتكه ٢٠١٥؛ وأنصاري وشميتكه ٢٠١٦). ومن أعجب ما عُثر عليه قطعة من تراث اللاهوتي اليهودي القرائي Karaite(*) يوسف بن بصير (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، وقد نقلت هذه القطعة -مع مجموعات كبيرة من نصوص أخرى- من إيران إلى اليمن بأثر من الوحدة السياسية التي قامت بين جماعتي الزيدية في شمال إيران واليمن بدءًا من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، غير أن تهرؤها قد حال دون أن يعرف قراؤها اليمنيون أصل مؤلفها اليهودي (أنصاري، ومادلونج، وشميتكه ٢٠١٥).

ونقل مرة أخرى: إنه على الرغم من هذا التقدم الهائل، فإن نقصًا كبيرًا لم يزل، ولا سيما في دراسة تاريخ عقائد الزيدية منذ القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، وكذلك في دراسة أقوال الفرق التي خرجت من رحمها بعد أن تفككت في بعض مراحلها التاريخية. فمن ذلك -على سبيل المثال- «المطرفية» التي شنَّ الإمام المنصور بالله، عبدُ الله بن حمزة (ت ١٢١٤/٦١٤) على أتباعها حربًا ضروسًا أخرست لسان هذه البدعة إلى الأبد (انظر الفصل ٢٧).

وفي الخمس عشرة سنة التي خلت تواترت المنشورات عن الشيعة الاثني عشرية (انظر أيضًا الفصلين ١١، ٢٦)، وقد أفادت الدراسات المتعلقة بمذهبهم في السنوات الأخيرة إفادةً عظيمة مما تيسر من الاطلاع على مجموعات المخطوطات في العراق، ومن أمثلة ذلك النشرة الحديثة لـ «الرسالة الموضحة» لصاحبها المظفر بن جعفر الحسيني (القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، وهي تبحث مسألة الإمامة، وقد اعتمدت على مخطوطة من مجموعة آل كاشف الغطاء^(١). وفيما يتعلق بعلم الكلام خلال عصر الأئمة قام البحث العلمي حديثًا بنقيض افتاء الإمامية أثر المعتزلة -وهو الذي زامن بدء غيبة الإمام الثاني عشر-

(*) القَرَّاءون (Karaites): طائفة يهودية قصرت نفسها على التوراة المكتوبة دون تفسير الأحبار لها، وهي تنسب إلى عنان بن داود (من القرن الثامن الميلادي)؛ ولذلك يقال لها أحيانًا «العنانية». أما اسم القرائية فلم يعرف قبل القرن التاسع. وكان عنان يقول لأتباعه: «ابحثوا في التوراة، ولا تلتفتوا إلى رأيي»، وكان كذلك يهون في أعينهم شأن تفاسير الرهبان «القانون الشفوي oral law». (المترجم)

(١) قُم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، الخزنة العالمية للمخطوطات الإسلامية، ٢٠١١.

بوصفه قطيعةً مع أصول مذهب الأئمة في عهده الأول. غير أن دراسة ويلفرد مادلونج الحديثة الرائدة لـ «كتاب الأصول من الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩/٩٤١) (مادلونج ٢٠١٤b) نفتحت هذا الرأي على نحو كبير، مبينةً أن الأئمة هم الذين أتوا فأيدوا شيئاً فشيئاً مقالات المعتزلة (مادلونج ٢٠١٤b: ٤٦٨)، فمهدوا بذلك السبيل لما تلا ذلك من تلقي الفكر الاعتزالي في زمان الغيبة وبعده. وحرى بنا أن نشيد -فيما يخص علم الكلام الشيعي في مراحل الأولى- بالتحليل العميق الذي قام به حسن أنصاري لمفهوم الإمامة ولتطور المذهب (الأنصاري تحت الطبع). ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الحديث والفكر الكلامي -وهي السمة المميزة للتشيع- ولا سيما في الزمان الأول (انظر: كولبرج Kohlberg ٢٠١٤)، فإن النشرة الحديثة لـ «كتاب القراءات»، لصاحبه أحمد بن محمد السياري (القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي) -وهو نص مهم في دراسة علم الكلام الشيعي في عهده الأول- جديرةٌ هي الأخرى بالإشادة^(١). ولم تزل الأهمية المتجددة للحديث في مذهب الشيعة الاثني عشرية زمن الدولة الصفوية، وكذلك في زمان القاجار على نحو خاص، بحاجة إلى أن تُدرس تفصيلاً (پورجوادي Pourjavady وشميتكه ٢٠١٥: ٢٥٥٠ وما بعدها). وكذلك أحرز الكشف العلمي تقدماً في الوقوف على الفكر الكلامي للشریف المرتضى (ت ٤٣٦/١٠٤٤)، ففي سنة ٢٠٠١ نشر محمد رضا الأنصاري القمّي طبعة من كتاب المرتضى «الملخص في أصول الدين» عن مخطوط وحيد غير كامل^(٢)، ونشر في سنة ٢٠٠٣ طبعة من كتابه «الصّرفة»^(٣). وكذلك خصصت بأخيرة أطروحة دكتوراه لدرس حياة المرتضى وفكره (عبد الساتر ٢٠١٣)، وانظر أيضاً عبد الساتر ٢٠١٤). وكان الجيل اللاحق من مفكري الشيعة موضوع دراسة مفصلة عن تلميذ المرتضى المبرز، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي

(١) «Revelation and Falsification»: «كتاب القراءات» لأحمد بن محمد السياري. تحقيق إي كولبرج ومحمد علي أمير مُعزّي، لُندن: بريل، ٢٠٠٩.

(٢) طهران: مركز النشر الجامعي (دانش‌آهي)، ١٣٨١/٢٠٠٢.

(٣) «الموضح عن جهات إعجاز القرآن» (الصّرفة)، طبعة محمد رضا الأنصاري القمّي، مشهد ١٤٢٤/ ١٣٨٢/٢٠٠٣.

(ت ٤٦٠/١٠٦٧)، طبعت مع نسخة مصورة من شرح عبد الرحمن بن علي بن محمد الحسيني (ت ٥٨٢/١١٨٦) على «المقدمة» للطوسي التي حفظت في مخطوطة وحيدة^(١) (انظر أيضًا: أنصاري وشميتكه ٢٠١٤). وتكاثرت الأدلة كاشفةً إلى أي مدى تلقى قرأه اليهود كتابات مفكري الإمامية، ولا سيما كتابات الشريف المرتضى ونفر من تلامذته (شوارب ٢٠٠٦b، شوارب ٢٠١٤a، شميتكه ٢٠١٢c، شميتكه ٢٠١٤، مادلونج ٢٠١٤a). والحق أن ثمة نقصًا كبيرًا في درس مقالات الإمامية في الفترة التي بين جيل تلامذة الشريف المرتضى وعصر سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي الرازي (توفي بعد ٦١٠/١٢٠٤)، مؤلف «المنقذ من التقليد»؛ أي منذ أواسط القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي إلى نهاية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، فخلال تلك الفترة كان متكلمو الشيعة الإمامية مستغرقين في مذاهب خصومهم المتكلمين من البهشية وأبي الحسين البصري. وبينما أيد المرتضى ومعظم تلامذته مقالات البهشية عمومًا، جنح الحمصي الرازي إلى آراء أبي الحسين البصري في خلافياته مع أتباع أبي هاشم. وفي الحق أن تطور هذا الأمر -الذي كان ربما ابتداءه الشيخ الطوسي- لم يزل حقيقًا بمعاودة النظر (أنصاري وشميتكه ٢٠١٤، أنصاري وشميتكه قريبًاa). وفي السنوات الماضية، كانت عناية البحث العلمي بالتطور المذهبي لدى الشيعة الاثني عشرية إلى زمان نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢/١٢٧٤) قصير النفس. وليس كذلك الحال في تراث من جاءوا بعدهم وفي فكرهم وتلقيهم، فقد حظي -كالحال في درس التطور الأخير للفكر الإمامي- بعناية الدارسين في أنحاء العالم (على سبيل المثال: صديري خويي Sadrayi Khuyi ٢٠٠٣، وپورچواډي ٢٠١١). ولنذكر في هذا الصدد -تمثيلًا- كثرة ما نشر في الأعوام الماضية عن ابن أبي جمهور الأحسائي (توفي بعد ٩٠٦/١٥٠١)، فقد أسفرت أول دراسة في ألمانيا -عن حياته وفكره، ونُشرت في عام

(١) تلقي الكتابات الكلامية للشيخ الطوسي في سورية في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. نسخة مصورة طبق الأصل من شرح عبد الرحمن بن علي بن محمد الحسيني على مقدمة الطوسي (مخطوطة عاطف أفندي ١/١٣٣٨)، نشرة حسن أنصاري وزاينته شميتكه، طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣.

٢٠٠٠ (شميتكه ٢٠٠٠) - عن اكتشاف طائفة من تراثه الذي كان يُعتقد أنه مفقود، كما نُشرت في الآونة الأخيرة طبعات محققة من أعماله، وكذلك ثُبِتَ تفصيلي بها (الغفراني al-Ghufrani ٢٠١٣ ومراجع أخرى).

أما عن الأشعرية، فقد عمّد الباحثون أيضًا في الخمس عشرة سنة الماضية إلى تسليط الضوء على طائفة من المصادر الجديدة. ففي شأن فكر مؤسسها الذي سُميت باسمه وتاريخه الأول لم تزل دراسات كثيرة كتلك التي قام بها ر. م. فرانك (R. M. Franc) (مجموعة في فرانك ٢٠٠٧، فرانك ٢٠٠٨)، ودانيال جيماريه حجةً في هذا الباب، مقرونةً بـ «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري» لأبي بكر محمد بن الحسن بن فُورك (ت ١٠١٥/٤٠٦)، الذي يُعد أكثر المصادر الثانوية أهميةً في الكشف عن مقالات أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤/٩٦٤)^(١)، وقد اتُخذ هذا الكتابُ أساسًا لدراسة جيماريه غير المسبوق لمذهبه الكلامي (جيماريه ١٩٩٠). ثم إن جيماريه نشر بعد ذلك طبعة جديدة من «كتاب مشكل الحديث» لابن فورك أيضًا، وهو نص آخر ذو أهمية كبيرة في دراسة التاريخ الكلامي للأشعرية^(٢)، وفي عام ٢٠٠٨ طُبِع كتابه «شرح العالم والمتعلم»^(٣). وقد اكتشفت، ثم طُبعت -جزئيًا- أجزاءً كبيرة من أعظم ما تمخضت عنه قريحة أبي بكر الباقلاني (ت ١٠١٣/٤٠٣): «هداية المسترشدين» (جيماريه ٢٠٠٨، شميتكه ٢٠١١)، وكذلك نشرت حديثًا طائفة من تصانيف متقدمي المتكلمين الأشاعرة، منها «البيان عن أصول الإيمان» لأبي جعفر السُّمّاني (ت ١٠٥٢/٤٤٤)^(٤)، وكذلك مبحث الإلهيات من

(١) «مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري»، من إملأ أبي بكر محمد بن الحسن بن فُورك، عني بتحقيقه دانيال جيماريه، بيروت، دار المشرق، ١٩٨٧.

(٢) «كتاب مشكل الحديث وتأويل الأخبار المتشابهة» لأبي بكر محمد بن الحسن بن فُورك الإصبهاني الأشعري، بتحقيق دانيال جيماريه، دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ٢٠٠٣.

(٣) تحقيق وضبط أحمد عبد الرحيم السايح، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٩ (الطبعة الثانية ٢٠١٣/١٤٣٤).

(٤) «البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهاات أهل الطغيان». تحقيق عبد العزيز رشيد محمد الأيوب، الكويت، دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

كتاب «الغنية» لأبي القاسم الأنصاري، تلميذ الجويني، (ت ٥٢١/١١١٨)^(١)، وليس الكتاب المكتشف حديثاً -الموسوم بـ «نهاية المرام في دراية الكلام» لضياء الدين المكي (ت ٥٥٩/١١٦٣ أو ٦٤)، وهو أبو فخر الدين الرازي، والذي أتاحت منه نشرة مصورة طبق الأصل - إلا صياغة أخرى لغنية الأنصاري^(٢). وفي العقد الأخير نشط باحثو شمال إفريقيا في استرجاع المصادر الأولى في مكتبات المغرب (على سبيل المثال: زهري وبوكاري Zahri and Bukari ٢٠١١)، وفي دراسة تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي (ومثاله: البختي al-Bakhti ٢٠٠٥)^(٣). وفي الحق أن استرجاع هذه الآثار لم يزل يشغل الباحثين في إسبانيا والولايات المتحدة (شميتكه ٢٠١٢a، سبيثاك Spevack ٢٠١٤، كازازاس كانالس Casasas Canals وسيرانو روانو Serrano Ruano قريباً، تيل Thiele قريباً، الروهب El-Rouayheb قريباً، وانظر أيضاً الفصلين ١٣، ٢٩). ونشرت حديثاً طبعات محققة تتضمن أعمالاً لعبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي (ت ٤٦٦/١٠٧٣ أو ٧٤)^(٤)، ومحمد بن الحسن المرادي (ت ٤٨٩/١٠٩٦)^(٥)،

(١) «الغنية في الكلام»، قسم الإلهيات، تحقيق مصطفى حسين عبد الهادي، مجلدان، القاهرة، دار السلام. ٢٠١٠/١٤٣١.

(٢) ضياء الدين المكي، «نهاية المرام في دراية الكلام»، م س حيدرآباد، ولاية أندرا برادش، مكتبة المخطوطات الشرقية، الكلام ١٣، نشر متسوباً إلى والد فخر الدين الرازي، ضياء الدين المكي، نهاية المرام في دراية الكلام، نسخة مصورة عن أصل المؤلف، تقديم أيمن شحادة، والمقدمة الفارسية لحسن أنصاري. طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣. وقد قارن خان تيل منهجياً بين نهاية المرام والغنية.

(٣) يتعين التنويه بمركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقديّة بتطوان، المغرب. انظر:

<http://www.achaari.ma>.

وجدير بالملاحظة أن من بين أحدث إصداراتهم كتاباً بعنوان: جهود المغاربة في خدمة المذهب الأشعري: بحوث الندوة العلمية التي نظمها مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقديّة بالرابطة المحمدية للعلماء بكلية أصول الدين بتطوان، يوم الأربعاء ٢١ من جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ، الموافق لـ ٢٥ مايو ٢٠١١. مدينة تطوان: مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقديّة، المملكة المغربية، الرابطة المحمدية للعلماء، ٢٠١٢.

(٤) أجوبة إمام الحرمين الجويني عن أسئلة الإمام عبد الحق الصقلي، عني بضبط نصها جلال علي الجهاني، وعلق عليها وشرح غوامضها سعيد فودة، عمّان، دار الرازي، ٢٠٠٧/١٤٢٨.

(٥) عقيدة أبي بكر المرادي الحضرمي، تحقيق وتقديم جمال علال البختي، تطوان: مركز أبي الحسن الأشعري، ٢٠١٢.

وأبي بكر محمد بن سابق الصقلي (ت ٤٩٣/١٠٩٩-١١٠٠)^(١)، وأبي بكر عبد الله بن طلحة اليابري (ت ٥٢٣/١١٢٤ أو ٢٥)^(٢)، وعبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد بن بَرَّجان اللخمي الإشبيلي (ت ٤٣٦/١١٤١)^(٣)، وأبي بكر محمد بن ميمون العبدري القرطبي (ت ٥٦٧/١١٧١)^(٤)، وأبي عمر عثمان السلاجي (ت ٥٩٤/١١٩٨)، ومظفر ابن عبد الله المقتَرَح (ت ٦١٢/١٢١٥ أو ١٦)^(٥)، وعلي بن أحمد بن حُمير الأموي السَّبَتي (ت ٦١٤/١٢١٧)^(٦)، ومحمد بن محمد بن عرفة (ت ٨٠٣/١٤٠١)^(٧)، وسعيد بن محمد بن محمد العُقْباني (ت ٨١١/١٤٠٨ أو ٩)^(٨)، وعيسى بن عبد الرحمن السَّكتاني (ت ١٠٦٢/١٦٥٢)^(٩).

-
- (١) كتاب الحدود الكلامية والفقهية على رأي أهل السنة الأشعرية، ومعه مسألة الشارع في القرآن، تحقيق وتقديم محمد الطبراني، تونس، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٨.
- (٢) ابن طلحة اليابري ومختصره في أصول الدين، دراسة وتحقيق محمد الطبراني، تطوان، الرابطة المحمدية للعلماء.
- (٣) شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق أحمد فريد المزدي في مجلدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٠. وقد صدرت قبل ذلك في مدريد طبعة من هذا الكتاب عن المجلس الأعلى للبحث العلمي، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، ٢٠١٠.
- (٤) شرح كتاب العلم (أعز ما يُطلب)، تحقيق عبد السلام مهماء، مجلدان، طنجة، دار سُلَيْكي إخوان للنشر والطباعة، ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وهو شرح على كتاب ابن تومرت (ت. ٥٤٤/١١٤٩) «أعز ما يُطلب».
- (٥) الأسرار العقلية في الكلمات النبوية، تحقيق نزار حمادي، بيروت، مكتبة المعارف، ١٤٣٠/٢٠٠٩. شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، تحقيق نزار حمادي، بيروت، مكتبة المعارف، ٢٠١٠. شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، دراسة وتحقيق نزيهة معاريج، مجلدان، تطوان: مركز أبي الحسن الأشعري.
- (٦) مقدمات المراشد إلى علم العقائد، تحقيق وتقديم جمال علال البختي، تطوان، مطبعة الخليج العربي، ١٤٢٥/٢٠٠٤.
- (٧) المختصر الكلامي، تحقيق نزار حمادي، تونس، دار الإمام ابن عرفة، ١٤٣٥/٢٠١٤.
- (٨) شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، وهو شرح على العقيدة البرهانية لعثمان السلاجي، تحقيق نزار حمادي، بيروت، مؤسسة المعارف، ١٤٢٩/٢٠٠٨. كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته، تحقيق نزار حمادي، بيروت، مؤسسة المعارف، ١٤٢٩/٢٠٠٨.
- (٩) التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة، تحقيق نزار حمادي، الكويت، دار الضياء، ١٤٣٣/٢٠١٢.

وعلى الرغم من هذا المنجز، فإن مما يؤسف له أن النصوص الأساسية لدراسة المذهب الأشعري في عهده الأول لم تزل قليلة، وأن عددًا كبيرًا من أهم ما كتبه متكلمو المذهب غير منشور، ككتاب «تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصفات» لتلميذ الأشعري، علي بن محمد بن مهدي الطبري (توفي تقريبًا ٩٨٥/٣٧٥ أو ٨٦)، وهو أحد المصادر الرئيسة لكتاب ابن فورك «مشكل الحديث» (انظر مقدمة محقق «مشكل الحديث»، طبعة دانيال جيماريه، دمشق ٢٠٠٣، ٢٣. ٢٥).^(١)، وكتاب «النظامي» لأحمد بن محمد بن فورك (ت ٤٧٨/ ١٠٨٥)، و«تفسير الأسماء والصفات» لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩/ ١٠٣٧) الذي كان تلميذًا للمتكلم الأشعري الشهير أبي إسحق الإسفراييني (ت ٤١١/ ١٠٢٠)، وقد فُقدت معظم تواليه. وكذلك لم يزل معظم ما بقي من شروح كتاب «الإرشاد» للجويني ومختصراته (جيشي Hibshi ٢٠٠٦، ١/ ١٦٦-١٦٨) بحاجة إلى التحقيق، بله الدرس العلمي، اللهم إلا كتاب ابن الأمير الحاج (ت ٧٣٥/ ١٣٣٥) الموسوم بـ «الكامل في اختصار الشامل»، وهو مختصر لأعظم كتب الجويني «الشامل في أصول الدين»^(٢)، و«شرح الإرشاد» للمظفر بن عبد الله المقترح الذي سلف ذكره^(٣)، و«شرح الإرشاد» لأبي بكر ابن ميمون^(٤).

لقد حظيت الحقبة التالية لعصر الأئمة الأشاعرة الأول (أو حقبة ما بعد الكلاسيكية) بعناية الدارسين في أنحاء العالم، في الخمس عشرة سنة الأخيرة. فإلى جانب الدراسات التي عرّضت لفكر أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥/ ١١١١) (جريفيل Griffel ٢٠٠٩، تريجر Treiger ٢٠١٢، تامر Tamer ٢٠١٥، جريفيل

(١) لقد أضمر ابن مهدي تعاطفًا نحو الشيعة، كما دل على ذلك كتابه «نزعة الأبصار ومحاسن الآثار»، وهو مجموع لخطب علي بن أبي طالب، تحقيق محمد باقر المحمودي، طهران: المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، ٢٠٠٩.

(٢) ابن الأمير الحاج، «الكامل في أصول الدين»، لابن الأمير في اختصار «الشامل في أصول الدين»، لإمام الحرمين الجويني، مجلدان، دراسة وتحقيق جمال عبد الناصر عبد المنعم، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٠.

(٣) انظر رقم ٣٩.

(٤) تحقيق أحمد حجازي أحمد السقا، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧.

٢٠١٥)، كانت مصنفات فخر الدين الرازي (ت١٢٠٩/٦٠٦) وفكره موضوع كثير من البحوث (ومن أمثلة ذلك: شهادة Shihadeh ٢٠٠٦، أيشنر Eichner ٢٠٠٩، وغيرهما. توركر rkeruT ودمير Demir ٢٠١١، جفر Jaffer ٢٠١٥، وشهادة تحت الطبع)، كما طبع -فضلاً عن ذلك- كتابه الجامع «نهاية العقول في دراية الأصول»^(١)، وكتابته في المقالات «الرياض المونقة في آراء أهل العلم»^(٢). وثمة اهتمام متزايد كذلك بأمر لم يستوف حظه من العناية بعد، وهو تلقي جيل تلامذته المباشرين ومن بعدهم لتراثه (مقدمة لپورجواي وشميتكه ٢٠٠٧، شهادة ٢٠٠٥، شهادة ٢٠١٣، شوارب b٢٠١٤، سوانسون Swanson ٢٠١٤، تكاهاشي Takahashi ٢٠١٤). وبظهور كتاب «أبكار الأفكار» -الذي نشر حديثاً مرتين^(٣)- أصبح العمل الكلامي لسيف الدين علي ابن أبي علي الآمدي (ت١٢٣٣/٦٣١)، وهو معاصر لفخر الدين وأصغر منه سنًا، مطبوعاً متاحاً. ومما يعد إنجازاً مهماً كذلك تلك الطبعة الحديثة من الجزء الأول من شرح علاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت١٤٧٩/١٤٧٤ أو ٧٥) على «تجريد العقائد»، لنصير الدين الطوسي، وهو الذي عولت عليه كثير من الشروح والحواشي لمتأخري الأشاعرة وغير الأشاعرة^(٤)، ومن هؤلاء المتكلمان الشيرازيان الشهيران: جلال الدين الدواني (ت١٥٠٤/٩٠٩)، وصدر الدين الدشتكي (ت١٤٩٨/٩٠٣)، وكلاهما جسد المذهب الأشعري، وغدا فكره موضع عناية البحث العلمي المعاصر (پورجواي ٢٠١١، بديوي Bdaiwi ٢٠١٤).

(١) نشرة م. بكتير M. Baktir وأ. دمير A. Demir، سيقاس (تركيا)، ٢٠١٣. ونشرة سعيد عبد اللطيف فودة، بيروت، دار الذخائر، ٢٠١٥.

https://archive.org/details/ahbab_1_20150627.

(٢) نشرة أسعد جمعة، القيروان: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان ومركز النشر الجامعي، ٢٠٠٤.

(٣) نشرة أحمد محمد المهدي، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٤/٢٠٠٢، ونشرة أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤/٢٠٠٣.

(٤) شرح «تجريد العقائد» المشهور بالشرح الجديد. الجزء الأول يشتمل على المقصد الأول في الأمور العامة. نشرة م. هـ. الزارعي الرضائي، قم: انتشارات الرائد ١٣٩٣ [٢٠١٤].

وبعد نشر الدراسة الرائدة التي أعدها أولريش رودولف U. Rudolph، في سنة ١٩٩٧، عن الفكر الكلامي لأبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣/٩٤٤)، مؤسس الماتريدية، وإليه تنتسب (رودولف ١٩٩٧)، تزايد عدد ما نشر عن الماتريدي وفكره (نحو داكاش Daccache ٢٠٠٨، وجلالي Jalali ٢٠٠٨، وماتسويما Matsuyama ٢٠٠٩، وماتسويما ٢٠١٣، وكوتلو Kutlo ٢٠١٢، وبرودرسن Brodersen ٢٠١٣، وكذلك المشاركات في «العلامة التركي الكبير الإمام الماتريدي والماتريدية»). أما تطور المذهب اللاحق وتلقيه من قبل متأخري العلماء العثمانيين، فتجليه المصادر النصية التي جمعها إي بادين (E. Badeen) (بادين ٢٠٠٨)، وكذلك دراسات أ. برودرسن (A. Brodersen) عن مقالات متكلمي المذهب في الصفات الإلهية (برودرسن ٢٠١٤)، وعن كتاب «التمهيد في بيان التوحيد» لأبي شكور السالمي، أحد مشايخ الماتريدية في القرن الخامس/الحادي عشر. ونُشر في العقد الأخير عددٌ كبيرٌ من مصنفات من تلامهؤلاء من أتباع المذهب، من بينها كتاب «التمهيد لقواعد التوحيد»^(١)، لأبي المعين ميمون ابن محمد النسفي (ت ٥٠٨/١١١٤)، وكتاب «المنتقى من عصمة الأنبياء»^(٢)، لأحمد بن محمد بن أبي بكر الصابوني (ت ٥٨٠/١١٨٤)، وكتابه «الكفاية في الهداية»^(٣)، وكتاب «الاعتماد في الاعتقاد»^(٤)، لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠/١٣١٠)، وشرح أبي بكر المقدسي (ت ٨٣٦/١٤٣٢) على «بحر الكلام»^(٥)،

(١) تحقيق أحمد فريد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.

(٢) تحقيق محمد بولوط، بيروت/إسطنبول: دار ابن حزم/مركز البحوث الإسلامية، ٢٠١٣.

(٣) تحقيق محمد أروتشي، بيروت/إسطنبول: دار ابن حزم/مركز البحوث الإسلامية، ٢٠١٣.

(4) A. M. Ismail, *Die maturiditische Glaubenslehre des Abu l-Barakat an-Nasafi* (gest. /110 1310) : *Edition und Analyse seines Kitab al-Itimad fi l-itiqad*, 2 vols. Frankfurt: Ph. D. dissertation, 2003.

(٥) كتاب «غاية المرام في شرح بحر الكلام»، تحقيق عبد الله محمد عبد الله إسماعيل ومحمد السيد أحمد شحاتة، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٢/١٤٣٢.

لأبي المعين النسفي، وكذلك كتاب «تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد»^(١)، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل زاهد الصفار البخاري (ت ١١٣٩/٥٣٤)، وهو الذي كان موضوع أطروحة دكتوراه حديثة (دمير ٢٠١٤). والحق أن كل ما تم إنجازه في الخمس عشرة سنة الأخيرة خاصة -سوى ما تقدم- قد أسهم في دعم البحث، فبعد ظهور دراسة رودولف لأول مرة في ألمانيا سنة ١٩٩٧، ترجمت إلى الروسية (ألماتي ١٩٩٩ Almaty)، والأوزبكية (طشقند Tashkent ٢٠٠١)، (٢٠٠٢)، والإنجليزية (ليدن ٢٠١٢)، فأضحت بذلك ميسورة لكثير من الباحثين في العالم. وقد نشط الباحثون الأتراك في إصدار نشرات لوثائق جيدة من تراث الماتريدي الباقي، ففي سنة ٢٠٠٣ نشر محمد أروسي (Muhammad Aruci)، وبكير طوبالوجللو (Bekir Topaloglu) طبعة جديدة من كتابه «التوحيد»، وتولى الأخير الإشراف أيضًا على إصدار طبعة محققة بالاشتراك من تفسير الماتريدي «تأويلات القرآن»، نشرت بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١ في ثمانية عشر مجلدًا. ومهما يكن من شيء، فما بقي من نقص في دراسة الماتريدية إنما يتعلق -في المقام الأول- بالتطور الأخير للمذهب، ويتضمن طباعة الكثير من تراث شيوخه الأقحاح الذي لم يزل مخطوطًا (رودولف ٢٠١٢، ١٥ وما بعدها وانظر أيضًا: الفصول ١٧، ٣٢، ٣٣، ٣٩).

وقد حظي المذهب الكلامي الحنبلي بعناية الباحثين أيضًا في السنوات الأخيرة، فتوفر غير واحد منهم على درس ما نسب إلى أحمد بن حنبل (ت ٨٥٥/٢٤١) -واليه نسبة المذهب- من التواليف العقدية الأثرية. وفي الحق أنها ليست له، كما نبه على ذلك السرحان (al-Sarhan) في أوسع دراسة أعدت عن تراث أحمد بن حنبل، وإنما نسبت إليه فقط في فترة لاحقة (السرحان ٢٠١١). وقد نشر فيرو (Fierro)، ودرس أحد هذه الآثار التي نسبت إلى

(١) Kompendium der Beweise für die Grundlagen des Ein-Gott-Glaubens

أو «تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد»، تحقيق أ. برودرسن، بيروت/برلين:

Deutsches Orient Institut/Klaus Schwarz in Kommission, 2011.

ابن حنبل، وطار ذكرها في الأندلس (فيرو ٢٠١٥). وأكمل هذه الدراسات بحوث أخرى خُصصت لدرس جوانب بعينها من فكر ابن حنبل الكلامي (بيكين Picken ٢٠٠٨، ويليامز Williams ٢٠٠٢)، وكذلك كُتِبَ تعرض لسيرته (ميلشير Melchert ٢٠٠٦)، وطُبعت في السنوات الأخيرة طائفة من تواليف متكلمي الحنبلية اللاحقين، ككتاب «الإيضاح في أصول الدين»، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن الزاغوني (ت ١١٣٢/٥٢٧)^(١)، على الرغم من أنه لا يجاوز في أهميته كتاب «المعتمد في أصول الدين»، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت ١٠٦٦/٤٥٨) (حققه وديع زيدان حداد في سنة ١٩٧٤)، الذي يُعد أول حنبلي يعتمد عناصر من المنهج العقلي (الكلام) في مناقشته لمباحث الاعتقاد وأصول الفقه. وكذلك غني البحث الحديث بالتاريخ العقدي للمذهب الحنبلي في المرحلة التالية، ولاسيما نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ١٣١٦/٧١٦)^(٢)، والحنابلة الجُدد: ابن تيمية (ت ١٣٢٨/٧٢٨)، وابن قيم الجوزية (ت ١٣٥٠/٧٥١) (هوثر Hoover ٢٠٠٧، رابوبورت Rapoport وأحمد Ahmed ٢٠١٠، بوري Bori وهولتزمان Holtzman ٢٠١٠، آدم ٢٠١٥، كراوتس Krawietz وتامر ٢٠١٣، فاسالو Vasalou ٢٠١٥، وانظر أيضًا الفصل ٣٥).

والحق أن ثمة وعيًا متزايدًا الآن بفروع دينية عقدية أخرى كان الإهمال قد طواها لأزمة متطاولة، إما لكونها بدت هامشية، وإما لفقدنا الكامل للمصادر الكاشفة عنها. غير أن بعض هذه الفروع قد حظي بعناية الدارسين في الخمس عشرة سنة الأخيرة. فالإباضية من الفرق التي كانت تُعد -إلى زمان قريب- ذات

(١) تحقيق عصام السيد محمود، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٤/٢٠٠٣. ونشر محمد سيد عبد الوهاب طبعة أخرى من «الإيضاح» (القاهرة، دار الحديث ١٤٢٣/٢٠١٠)، على الرغم من أن المحقق عزا الكتاب خطأ إلى محمد بن محمد بن علي الطبري.

(٢) تنعين الإشارة إلى النشرات الحديثة المحققة لبعض آثاره: «درء القول القبيح بالتحسين والتقييح»، تحقيق أيمن محمود شحادة، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٦/٢٠٠٥، «التعليق على الأناجيل الأربعة، والتعليق على التوراة، وعلى غيرها من كتب الأنبياء»

Muslim Exegesis of the Bible in Medieval Cairo: Najm al-Din al-Tufis (d. 716/1316) Commentary on the Christian Scriptures. A Critical Edition and Annotated Translation with an Introduction, by L. Demiri, Leiden: Brill.

أهمية ثانوية، غير أن أدبياتها غدت حديثاً في طليعة اهتمام البحث العلمي، وبعض الفضل في ذلك مرده إلى تمويل الحكومة العمانية، وكان من ثمرة ذلك أن عُقدت مؤتمرات كثيرة (على سبيل المثال: فرانسيسكا Francesca ٢٠١٥)، ونُشرت دراسات تاريخية (ويلكنسون Wilkinson ٢٠١٠)، ومراجع في التراجم ومصادر المؤلفات (ناصر ٦٢٠٠٠، كسترز Custers ٢٠٠٦). وفيما يخص تاريخ المذهب الكلامي الإباضي، تطالعنا النصوص المحققة -التي سلف ذكرها- التي قام على نشرها كل من أ. السالمي (A. Salimi) و.و. مادلونج (انظر: الحاشيتين ٣، ٤)، وكذلك ترجمة حديثة -مصحوبة بالتعليقات- لكتابين عقديين تمهيديين لمتكلمين إباضيين من أواخر القرن الثالث عشر/التاسع عشر، هما «العقيدة الوهبية»، لناصر بن سالم بن عُدَيْم الرّواحي، وكتاب «معالم الدين»، لعبد العزيز التميمي (ت ١٢٢٣/١٨٠٨)، مع مقدمة لتاريخ الفكر العقدي الإباضي (هوفمان Hoffman ٢٠١٢). وما من شك في أنه سيكون لعناية الباحثين المتزايدة في أنحاء العالم بالدراسات الإباضية وبمقالات الإباضيين العقدية أثرٌ كبيرٌ في مستقبل البحث العلمي.

وثمة فرقة أخرى لقيت من الباحثين -ولا سيما الإيرانيين- اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وهي الكرامية، تلك الحركة العقدية الفقهية المؤثرة التي نشطت في الشرق الإسلامي بين القرنين الرابع والسابع الهجريين/العاشر والثالث عشر الميلاديين. ولا سبيل إلى الوقوف على أفكار الكرامية -وإن على نحو جزئي- إلا من كلام خصومهم الذين يرمون بالكفر إمام المذهب، أبا عبد الله محمد بن كَرَام (ت ٢٥٥/٨٦٩) وأتباعه؛ وذلك أنه لم يبلغنا شيء من تراثهم إلا بعض الأعمال التفسيرية (انظر: جيلوت Gilliot ٢٠٠٠، أنصاري ٢٠٠١، أنصاري ٢٠٠٢a، أنصاري ٢٠٠٢b، زيسو Zysow ٢٠١١)، وكذلك غير قليل من الدراسات التي قام بها محمد رضا شفيعي كادكني Muhaimmad Rida Shafii Kadkani، وهي مراجع أشار إليها زيسو ٢٠١١. وانظر كذلك: الفصل ١٥). وقد نشر بعض هذه النصوص بأخرّة، كتفسير أبي بكر عتيق بن محمد النيسابوري

(١) تفسير التفاسير، تحقيق م. سرجاني، ٥ مجلدات، طهران: فرهنگي نشري نو، ١٣٨١/٢٠٠٢. وانظر

أيضاً عن هذا العمل: زاده ٢٠١٢: ٥٠٤ وما بعدها.

السُّورِيَانِي (أواخر القرن الخامس / الحادي عشر)^(١)، و«قصص الأنبياء»، للهيثم بن محمد بن الهيثم^(٢) (من مؤلفي القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي)، و«زين الفتى في شرح سورة هل أتى» المنسوب -وفقًا لمحقق الكتاب- إلى أحمد بن محمد العاصمي^(٣)، غير أن حسن أنصاري طعن في هذه النسبة، ورجح أن الكتاب لأبي محمد حامد بن أحمد بن بسطام (أنصاري a2002).

على أن هناك فرقًا آخرى كان ذكرها قد ارتفع في مرحلة من مراحل التاريخ، ثم لم تزل عناية الباحثين مصروفةً عنها، كالسالمية -مثلاً- التي اشتق لها هذا الاسم من اسم مؤسسيها: محمد بن أحمد بن سالم (ت ٢٩٧/٩٠٩)، وابنه أحمد بن محمد بن أحمد بن سالم (ت ٣٥٦/٩٦٧) (أولاندر Ohlander ٢٠٠٨)، والصُّفَرِيَّة وهي فرع آخر من الخوارج (مادلونج ولوينستين Lewinstein ١٩٩٧).

(١) ترجمه محمد بن أسعد بن عبد الله الحنفي الثُّسْتَرِي، تصحيح وتحقيق عباس محمد زاده، مشهد: دانشگاه فردوسی مشهد، ١٣٨٤ [٢٠٠٥].

(٢) «العسل المصفى من تهذيب زين الفتى في شرح سورة هل أتى»، تأليف أحمد بن محمد بن علي بن أحمد العاصمي، هذبه وعلق عليه محمد باقر المحمودي، مجلدان، قم: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١٨ [١٩٩٧-٨].

المراجع

- Abdulsater, H. A. (2013) .*The Climax of Speculative Theology in Buyid Shiism: The Contribution of al-Sharif al-Murtada*. Ph. D. dissertation, Yale University.
- Abdulsater, H. A. (2014) . 'To Rehabilitate a Theological Treatise. Inqadh al-Bashar min al-Jabr wa-l-Qadar .*Asiatische StudienEtudes Asiatiques* 68: 519-47 .
- Adang, C., S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.) (2007) .*A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon.
- Adem, R. (2015) .*The Intellectual Genealogy of Ibn Taymiyya*. Ph. D. dissertation, University of Chicago.
- Ansari, H. (2001) . 'Karramiyya dar majalis-i Bayhaq wa cand manba-i digar .*Kitab-i mah-i din* 43: 78-81 .
- Ansari, H. (2002a) . 'Mulahazat t-i cand dar bara-yi mirath-i bar ja manda-yi Karramiyya .*Kitab-i mah-i din* 56-7: 69-80 .
- Ansari, H. (2002b) . 'Tahqiq-i dar bara-yi tafsir-i riwayi az muallif-i karrami .*Nashr-i danish* 2/19: 25-7 .
- Ansari, H. (2004-5) . 'Kitabi kalami az Dirar b. Amr .*Kitab-i mah-i din* 89-90: 4-13 .
- Ansari, H. (2007) . 'Abu Ali al-Jubbai et son livre *al-Maqalat*. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 21-35.

- Ansari, H. (2014a) .‘Yek porsish-i muhimm dar bara-yi yek kitab mashhur: Tathbit-i dalail al-nubuwwa. [<http://ansari.kateban.com/post2226/> (consulted 4 September 2015)].
- Ansari, H. (2014b) .‘Nawisanda-yi Tathbit-i dalail al-nubuwwa. [<http://ansari.kateban.com/post2236/> (consulted 4 September 2015)].
- Ansari, H. (in press) .*Limamat et lOccultation selon limanisme: Etude bibliographique et his- toire des textes*. Leiden: Brill.
- Ansari, H., W. Madelung, and S. Schmidtke (2015) .‘Yusuf al-Basirs Refutation (Naqd) of Abu l-Husayn al-Basris Theology in a Yemeni Zaydi Manuscript of the 7th/13th Century. In D. Hollenberg, Ch. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 28-65.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010a) .‘Mutazilism after Abd al-Jabbar: Abu Rashid al- Nisaburis *Kitab Masail al-khilaf fi l-usul*. *Studia Iranica* 39: 227-78.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010b) .‘The Zaydi Reception of Ibn Khallads Kitab al-Usul: The taliq of Abu Tahir b. Ali al-Saffar .*Journal asiatique* 298: 275-302.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2014) .‘Al-Shaykh al-Tusi: His Writings on Theology and their Reception. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam: History, Theology and Law*. London: I. B. Tauris, in association with The Institute of Ismaili Studies, 475-97.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2016) .‘The Cultural Transfer of Zaydi and Non-Zaydi Religious Literature from Northern Iran to Yemen, 12th through 14th Century. In S. Brentjes and J. Renn (eds.), *Thabit ibn Qurra and the 40 Mercenaries: Globalization of Knowledge in Post- Antiquity*. Aldershot: Ashgate.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (forthcoming) .*Philosophical Theology among 6th/12th Century Twelver Shiites: From Nasir al-Din al-Tusi (Alive in /573 1177) to Nasir al-Din al-Tusi (d1274 /672 .)*.

- Badeen, E. (2008) . *Sunnitische Theologie in osmanischer Zeit*. Wurzburg: Ergon .
- (al-Bakhti) البختي، جمال علال (٢٠٠٥). عثمان السلاجي ومذهبيته الأشعرية: دراسة لجانب من الفكر الكلامي بالمغرب من خلال البرهانية وشروحها، الرباط، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- Bdaiwi, A. (2014) . *Shii Defenders of Avicenna: An Intellectual History of the Dashtaki Philosophers of Shiraz*. Ph. D. dissertation, University of Exeter .
- Bori, C., and L. Holtzman (eds.) (2010) . *A Scholar in the Shadow: Essays in the Legal and Theological Thought of Ibn Qayyim al-Gawziyyah = Oriente Moderno* 90 i.
- Brodersen, A. (2013) . 'Gottliches und menschliches Handeln im maturiditischen kalam . *Jahrbuch für Islamische Theologie und Religionspädagogik* 2: 117-39 .
- Brodersen, A. (2014) . *Der unbekannte kalam: Theologische Positionen der frühen Maturidiya am Beispiel der Attributenlehre*. Berlin: Lit Verlag.
- Buyuk Turk Bilgini Imam Maturidi ve Maturidilik: Milletleraras tartismal ilmi toplant: 22-24 Mayis 2009 Istanbul*. Istanbul: IFAU 2012 .
- Casasas Canals, X., and D. O. Serrano Ruano (forthcoming) . 'Putting Criticisms against al- Ghazali in Place: New Materials on the Interface among Law, Rational Theology and Mysticism in Almoravid and Almohad al-Andalus (Ibn Rushd al-Jadd and al-QurTubi). In A. Shihadeh and J. Thiele (eds.), *Philosophical Theology in Medieval Islam: The Later Asharite Tradition*. Leiden: Brill.
- Custers, M. H. (2006) . *Al-Ibadiyya: A Bibliography. Vol1 .: Ibadis of the Mashriq. Vol2 .: Ibadis of the Maghrib (incl. Egypt). Vol3 .: Secondary Literature*. Maastricht: Datawyse / Universitaire Pers Maastricht.
- Daccache, S. (2008) . *Le Probleme de la creation du monde et son contexte rationnel et historique dans la doctrine d'Abu Mansur al-Maturidi (944/333)*. Beirut: Dar al-Mashriq.

- Demir, A. (2014) .*Ebu Ishak Zahid es-Saffâ'in Kelam Yontemi*. Ph. D. dissertation, Cumhuriyet Universitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Sivas.
- Eichner, H. (2009) .*The Post-Avicennian Philosophical Tradition and Islamic Orthodoxy: Philosophical and Theological Summae in Context*. Habilitationsschrift, Martin- Luther-Universität Halle-Wittenberg.
- van Ess, J. (2011) .*Der Eine und das Andere: Betrachtungen an islamischen haresiographischen Texten*. 2vols. Berlin: de Gruyter.
- Fierro, M. (2015) . 'Un Credo de Ibn Hanbal en al-Andalus (Epoca Omeya). In M. R. Boudchar and A. Saidy (eds.), *Homenaje al Dr. Jaafar Ben El haj Soulami: Semblanzas y estudios*. Tetouan: Asociacion Tetuan Asmir, 91-9.
- Francesca, E. (ed.) (2015) .*Ibadi Theology: Rereading Sources and Scholarly Works*. Hildesheim: Georg Olms.
- Frank, R. M. (2007) .*Early Islamic Theology: The Mutazilites and al-Ashari*. Ed. D. Gutas. Aldershot: Ashgate.
- Frank, R. M. (2008) .*Classical Islamic Theology: The Asharites*. Ed. D. Gutas. Aldershot: Ashgate.
- الغفراني، عبد الله (٢٠١٣). فهرس مصنفات الشيخ محمد ابن علي بن أبي جمهور الأحسائي: كشف بليو جرافي لمصنفات ابن أبي جمهور المخطوطة والمطبوعة وإجازاته في الرواية وطرقه في الحديث، بيروت: جمعية ابن أبي جمهور الأحسائي.
- Gilliot, C. (2000) . 'Les Sciences coraniques chez les Karramites du Khorasan: Le Livre des fondations .*Journal asiatique* 288: 15-81.
- Gimaret, D. (1990) .*La Doctrine dal-Ashari*. Paris: Les Editions du Cerf.
- Gimaret, D. (2008a) . 'Un extrait de la "Hidaya" d'Abu Bakr al-Baqillani: Le "Kitab at-tawallud", refutation de la these mutazilite de la generation des actes .*Bulletin detudes orientales* 58: 259-313.
- Gimaret, D. (2008b) . 'Le Commentaire recemment publie de la Tadhkira d'Ibn Mattawayh .*Journal asiatique* 296: 203-28.

- Gimaret, D. (2011) . 'Pour servir a la lecture des Masail d'Abu Rasid al-Nisaburi . *Bulletin detudes orientales* 60: 11-38.
- Griffel, F. (2009) . *Al-Ghazalis Philosophical Theology*. Oxford: Oxford University Press. Griffel, F. (ed.) (2015) . *Islam and Rationality: The Impact of al-Ghazali. Papers collected on his 900th Anniversary*. Vol. ii. Leiden: Brill.
- الحبشي، عبد الله محمد (٢٠٠٦). *جامع الشروح والحواشي*، ٣ مجلدات، ط٢، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٧.
- Hildebrandt, T. (2007) . *Neo-Mutazilismus Intention und Kontext im modernen arabischen Umgang mit dem rationalistischen Erbe des Islam*. Leiden: Brill.
- Hoffman, V. J. (2012) . *The Essentials of Ibadi Islam*. New York: Syracuse University Press.
- Hollenberg, D., Ch. Rauch, and S. Schmidtke (eds.) (2015) . *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill.
- Hoover, J. (2007) . *Ibn Taymiyyas Theodicy of Perpetual Optimism*. Leiden: Brill.
- Jaffer, T. (2015) . *Razi: Master of Quranic Interpretation and Theological Reasoning*. New York: Oxford University Press.
- جلالي، سيد لطف الله (٢٠٠٨). *تاريخ وعقائد الماتريدية*. قم: مركز مطالعات وتحقيقات أديان ومذاهب، ١٣٧٦.
- Kohlberg, E. (2014) . 'Shii *Hadith*: Introduction. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam: History, Theology and Law*. London: I. B. Tauris, in association with The Institute of Ismaili Studies, 165-79.
- Krawietz, B., and G. Tamer (eds., in collaboration with A. Kokoschka) (2013) . *Islamic Theology, Philosophy and Law: Debating Ibn Taymiyya and Ibn Qayyim al-Jawziyya*. Berlin: de Gruyter.
- Kulinich, A. (2012) . *Representing 'a Blameworthy Tafsir: Mutazilite Exegetical*

- Tradition in al- Jami fi tafsir al-Quran of Ali ibn Isa al-Rummani (d. 384/994)*. Ph. D. dissertation, School of Oriental and African Studies, London.
- Kutlu, S. (ed.) (2012) .*Imam Maturidi ve Maturidilik: Tarihi Arka Plan, Hayat, Eserleri, Fikirleri ve Maturidilik Mezhebi* .th edn. Ankara: Otto.
- Lofgren, O., and R. Traini (1975-2011) .*Catalogue of the Arabic Manuscripts in the Biblioteca Ambrosiana*. Vols. i-iii. Vicenza: N. Pozza, 1975-95. Vol. iv, Milan: Silvana Editoriale, 2011.
- Madelung, W. (1965) .*Der Imām al-Qasim ibn Ibrahim und die Glaubenslehre der Zaiditen*. Berlin: de Gruyter.
- Madelung, W. (2013) . 'Al-Hasan b. Musa al-Nawbakhti on the Views of the Astronomers and Astrologers. In M. Cook, N. Haider, I. Rabb, and A. Sayeed (eds.), *Law and Tradition in Classical Islamic Thought*. New York: Palgrave, 269-78.
- Madelung, W. (2014a) . 'Mutazili Theology in Levi ben Yefets *Kitab al-Nima*. In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology = Intellectual History of the Islamicate World 2*: 9-17 [Leiden: Brill].
- Madelung, W. (2014b) . 'Theology: Introduction. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam: History, Theology and Law*. London: I. B. Tauris, in association with The Institute of Ismaili Studies, 455-63.
- Madelung, W. (in press) . 'Abd Allah b. Yazid al-Fazaris Rebuttal of the Teaching of Ibn Umayr. In L. Muehlethaler, S. Schmidtke, and G. Schwarb (eds.), *Theological Rationalism in Medieval Islam: New Texts and Perspectives*. Leuven: Peeters.
- Madelung, W., and K. Lewinstein (1997) . 'Sufriyya. In *The Encyclopaedia of Islam* 2 .nd edn., ix766 .-9.
- Madelung, W., and S. Schmidtke (2006) .*Rational Theology in Interfaith Communication: Abu l-Husayn al-Basris Mutazili Theology among the Karaites in the Fatimid Age*. Leiden: Brill.

- Matsuyama, Y. (2009) . 'Assurance of Salvation in Islam [in Japanese] . *Journal of Religious Studies* 83: 47-70.
- Matsuyama, Y. (2013) . 'Notes on Diverse Aspects of Studies on Maturidism [in Japanese] . *Annals of Japan Association for Middle East Studies* 29: 145-59.
- Melchert, Ch. (2006) . *Ahmad ibn Hanbal*. Oxford: Oneworld.
- Mourad, S. (2006) . 'Ibn al-Khallal al-Basri (d. after 988 /377) and his CEuvre on the Problematic Verses of the Quran *Kitab al-Radd ala l-jabriyya wa-l-qadariyya* (Refutation of the Predestinarian Compulsionists). In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 81-99.
- (Nasir) ناصر، محمد صالح وآخر (٢٠٠٠ -٦) . معجم أعلام الإباضية، ٣ مجلدات، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- Ohlander, E. S. (2008) . 'Ahmad b. Muhammad b. Salim. In *The Encyclopaedia of Islam, THREE*. Leiden: Brill, 2008-11, 84-5.
- el-Omari, R. M. (2006) . *The Theology of Abu l-Qasim al-Balhi/al-Kabi (d. 319/931): A Study of its Sources and Reception*. Ph. D. dissertation, Yale University.
- Picken, G. (2008) . 'Ibn Hanbal and al-Muhasibi: A Study of Early Conflicting Scholarly Methodologies . *Arabica* 55: 337-61.
- Pourjavady, R. (2011) . *Philosophy in Early Safavid Iran: Najm al-Din Mahmud al-Nayrizi and his Writings*. Leiden: Brill.
- Pourjavady, R., and S. Schmidtke (eds.) (2007) . *Critical Remarks by Najm al-Din al-Katibi on the Kitab al-Maalim by Fakhr al-Din al-Razi, together with the Commentaries by Izz al- Dawla Ibn Kammuna*. Tehran: Iranian Institute of Philosophy.
- Pourjavady, R., and S. Schmidtke (2015) . 'An Eastern Renaissance Greek Philosophy under the Safavids (16th-18th centuries ad). In D. Gutas, S. Schmidtke, and A. Treiger (eds.), *New Horizons in Graeco-Arabic Studies = Intellectual History of the Islamicate World* 2: 248-90.

- Rapoport, Y., and Sh. Ahmed (eds.) (2010) .*Ibn Taymiyya and his Times*. Karachi: Oxford University Press.
- Reynolds, G. S. (2004) .*A Muslim Theologian in the Sectarian Milieu: Abd al-Jabbar and the Critique of Christian Origins*. Leiden: Brill.
- El-Rouayheb, Kh. (forthcoming) .*Muhammad b. Yusuf al-Sanusi and Radical Asharism*. Oxford: Oneworld.
- Rudolph, U. (1997) .*Al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill. Rudolph, U. (2012) .*Al-Maturidi and the Development of Sunni Theology in Samarqand*. Leiden: Brill.
- Sadrayi Khuyi, A. (2003) .*Kitabshinasi-i Tajrid al-itiqad*. Qum: Kitabkhana-yi Marashi.
- al-Sarhan, S. S. (2011) .*Early Muslim Traditionalism: A Critical Study of the Works and Political Theology of Ahmad Ibn Hanbal*. Ph. D. dissertation, University of Exeter.
- Schmidtke, S. (2000) .*Theologie, Philosophie und Mystik im zwolferschiitischen Islam des 15. /9. Jahrhunderts: Die Gedankenwelten des Ibn Abi Gunhur al-Ahsai (um 838/1434-35-nach 905/1501)*. Leiden: Brill.
- Schmidtke, S. (2006) . 'Mutazilite Manuscripts in the Abraham Firkovitch Collection, St. Petersburg. A Descriptive Catalogue. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 377-462.
- Schmidtke, S. (2008) . 'MS Mahdawi 514. An Anonymous Commentary on Ibn Mattawayhs Kitab al-Tadhkira. In A. Akasoy and W. Raven (eds.), *Islamic Thought in the Middle Ages. Studies in Text, Transmission and Translation in Honour of Hans Daiber*. Leiden: Brill, 139-62.
- Schmidtke, S. (2011) . 'Early Asarite Theology: Abu Bakr al-Baqillani (d /403 . 1013) and his Hidayat al-mustarsidin . *Bulletin detudes orientales* 60: 39-72.
- Schmidtke, S. (2012a) . 'Ibn Hazm on Asharism and Mutazilism . In C. Adang, M. Fierro, and S. Schmidtke (eds.), *Ibn Hazm of Cordoba: The Life and Works of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill, 375-402.

- Schmidtke, S. (ed.) (2012b) . *The Neglected Siites: Studies in the Legal and Intellectual History of the Zaydis = Arabica*. *Journal of Arabic and Islamic Studies* 59 iii-iv [Leiden: Brill].
- Schmidtke, S. (2012c) . 'Two Commentaries on Najm al-Din al-Katibis al-Shamsiyya, Copied in the Hand of David b. Joshua Maimonides (fl. ca. 1335-1410 ce). In M. Cook, N. Haider, I. Rabb, and A. Sayeed (eds.), *Law and Tradition in Classical Islamic Thought*. New York: Palgrave, 173-91.
- Schmidtke, S. (2014) . 'Jewish Reception of Twelver Shii kalam: A Copy of al-Sharif al-Murtadas Kitab al-Dhakhira in the Abraham Firkovitch Collection, St. Petersburg. In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology – Intellectual History of the Islamicate World 2*: 50-74 [Leiden: Brill].
- Schwarb, G. (2006a) . 'Un projet international: Le Manuel des uvres et manuscrits mutazilites . *Chronique du manuscrit au Yemen* 2 (June 2006) [<http://cy.revues.org/docu-ment198.html>].
- Schwarb, G. (2006b) . 'Sahl b. al-Fadl al-Tustaris K. al-Ima. *Ginzei Qedem* 2: 61*-105*. Schwarb, G. (2011) . 'Mutazilism in the Age of Averroes. In P. Adamson (ed.), *In the Age of Averroes: Arabic Philosophy in the Sixth/ Twelfth Century*. London: The Warburg Institute, 251-82.
- Schwarb, G. (2012) . 'Mutazilism in a 20th Century Zaydi Quran Commentary. *Arabica* 59: 371-402.
- Schwarb, G. (2014a) . 'Short Communication: A Newly Discovered Fragment of al-Sharif al- Murtadas K. *al-Mulakhkhas fi usul al-din* in Hebrew Script. In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology = Intellectual History of the Islamicate World 2*: 75-9 [Leiden: Brill].
- Schwarb, G. (2014b) . 'The 13th Century Copto-Arabic Reception of Fakhr al-Din al-Razi: Al- Rashid Abu l-Khayr Ibn al-Tayyibs *Risalat al-Bayan al-azhar fi l-radd ala man yaqulu bi-l- qada wa-l-qadar*. In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology – Intellectual History of the Islamicate World 2*: 143-69 [Leiden: Brill].

- Shihadeh, A. (2005) . 'From al-Ghazali to al-Razi: 6th/12th Century Developments in Muslim Philosophical Theology . *Arabic Sciences and Philosophy* 15: 141-79 .
- Shihadeh, A. (2006) . *The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Razi*. Leiden: Brill.
- Shihadeh, A. (2013) . 'A Post-Ghazalian Critic of Avicenna: Ibn Ghaylan al-Balkhi on the Materia Medica of the Canon of Medicine . *Journal of Islamic Studies* 24: 135-74 .
- Shihadeh, A. (in press) . 'Al-Razis Earliest Kalam Work . In L. Muehlethaler, S. Schmidtke, and G. Schwarb (eds.), *Theological Rationalism in Medieval Islam: New Sources and Perspectives*. Leuven: Peeters.
- Sobieroj, F. (2007) . *Arabische Handschriften der bayerischen Staatsbibliothek zu Munchen unter Einschluss einiger turkischer und persischer Handschriften*. Band 1. Stuttgart: Steiner.
- Spevack, A. (2014) . *The Archetypal Sunni Scholar: Law, Theology, and Mysticism in the Synthesis of al-Bajuri*. Albany: SUNY Press.
- Swanson, M. N. (2014) . 'Christian Engagement with Islamic kalam in Late 14th-Century Egypt: The Case of al-Hawi by al-Makin Jirjis Ibn al-Amid "the Younger". In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology = Intellectual History of the Islamicate World* 2: 214-26 [Leiden: Brill].
- Takahashi, H. (2014) . 'Reception of Islamic Theology among Syriac Christians in the Thirteenth Century: The Use of Fakhr al-Din al-Razi in Barhebraeus *Candelabrum of the Sanctuary*. In S. Schmidtke and G. Schwarb (eds.), *Jewish and Christian Reception(s) of Muslim Theology = Intellectual History of the Islamicate World* 2: 170-92 [Leiden: Brill].
- Tamer, G. (ed.) (2015) . *Islam and Rationality: The Impact of al-Ghazali. Papers Collected on his 900th Anniversary*. Vol. i. Leiden: Brill.
- Thiele, J. (forthcoming) . 'Asharite Theology under the Hafsids Dynasty . In A. Shihadeh and J. Thiele (eds.), *Philosophical Theology in Medieval Islam: The Later Asharite Tradition*. Leiden: Brill.

- Treiger, A. (2012) .*Inspired Knowledge in Islamic Thought: Al-Ghazali's Theory of Mystical Cognition and its Avicennian Foundation*. London: Routledge.
- Turker, O., and O. Demir (eds.) (2011) .*İslam düşüncesinin donusuun çagında: Fahreddin er- Razi*. Istanbul: ISAM Yayinlari.
- Vasalou, S. (2015).
- Ibn Taymiyyas Theological Ethics*. Oxford: Oxford University Press.
- Vishanoff, D. R. (2011) .*The Formation of Islamic Hermeneutics: How Sunni Legal Theorists Imagined a Revealed Law*. New Haven: American Oriental Society.
- Wilkinson, J. C. (2010) .*Ibadism: Origins and Early Development in Oman*. Oxford: Oxford University Press.
- Williams, W. (2002) . 'Aspects of the Creed of Imam Ahmad ibn Hanbal: A Study of Anthropomorphism in Early Islamic Discourse' .*International Journal of Middle East Studies* 34: 441-63.
- Zadeh, T. (2012) .*The Vernacular Quran: Translation and the Rise of Persian Exegesis*. Oxford: Oxford University Press, in association with The Institute of Ismaili Studies London.
- زهرى، خالد وعبد المجيد بوكارى (٢٠١١). فهرس الكتب المخطوطة في العقيدة الأشعرية، جزآن، الرباط، دار أبي رقرق.
- Zysow, A. (2011) . 'Karramiyya. In *Encyclopaedia iranica*, xv590 .-601 .
- Zysow, A. (2014). [Review of Ibn Mattawayh, *al-Tadhkira fi ahkam al-jawahir wa-l-arad*. Ed. D. Gimaret. Cairo: IFAO, 2009. *Kausalität in der mutazilitischen Kosmologie: Das Kitab al-Muattirat wa-miftah al-muskilat des Zayditen al-Hasan ar-Rassas (st. 584/1188)*. By Jan Thiele. Leiden: Brill, 2011] .*Journal of the American Oriental Society* 134: 721-5.

القسم الأول

المذاهب الكلامية في طور النشأة
وفي فجر الحقبة الوسيطة

الفصل الأول

أصول الكلام

ألكسندر تريجر

نشأ علم الكلام في بيئة متعددة الديانات، جاهد فيها حكم الأقلية المسلمة ليرسخ قدمه -سياسيًا ودينيًا- بين سكان الشرق الأوسط الأصليين. وكان هؤلاء السكان يتكلمون عدة لغات: الآرامية/السريانية، واليونانية، والفارسية الوسيطة، والقبطية، والأرمنية، والعربية ولغات أخرى. وكانوا كذلك يدينون أديانًا شتى^(١): فالمسيحيون يمثلون الأغلبية -أو أغلبية مهمة- في سورية وفلسطين والعراق وإيران ومصر وشمال إفريقيا، والزرداشتيون منتشرون في العراق وإيران، وللمندائية [الصابئة] وجودٌ ظاهر في العراق، والبوذيون يهيمنون على أفغانستان وآسيا الوسطى، كما عرف الشرق الأوسط جماعات اليهود والمانوية والوثنيين (انظر في شأن العراق: موروني Morony ١٩٨٤). وقد تمثلت هذه الأمم جميعًا وحملت -بدرجات متفاوتة- التراث الفلسفي والعلمي الهلينستي (الإغريقي)، وأنفقت قرونًا متطاولة في الجدل بين الأديان المختلفة، وبين المذاهب المختلفة في الدين الواحد (ليم Lim ١٩٩٥، والكر Walker ٢٠٠٦: ١٦٤-٢٠٥)^(٢).

(١) في زمن الفتوحات الإسلامية، كانت الآرامية -وكذلك السريانية، أكثرُ فروعها انتشارًا- هي اللسان المشترك لسكان الشرق الأوسط. أما العربية فقد كانت مستعملة على نطاق واسع خارج شبه الجزيرة العربية من قبل سكان الحاضرة من العرب (كأهل الحيرة على الفرات) وسكان القبائل العربية -وكثير منهم نصارى- في سورية، وفلسطين، وشرق الأردن، والعراق.

(٢) أتوجه بالشكر في النهاية إلى الأستاذة باتريشيا كرون (Patricia Crone) على توجيهها إياي إلى كتاب =

وكان من الطبيعي أن يتصل المستوطنون المسلمون عن كتب بهذه الأمم، وأن يفصح دينهم الوليد عن نفسه، ويتخذ له سمًا في مُناخ من الجدل والمناظرات مع أبنائها.

وفي الحق أن البحث في كتب العقائد الإسلامية عمل شاق، فهي تبدو معقدة، ولا تحيط بعقائد السكان الأصليين الدينية وحياتهم الاجتماعية؛ وتفضي إلى فهم مضطرب منقوص عن الصلة بين غير المسلمين والمسلمين في فجر الإسلام. وكذلك ليس هناك تاريخ محكم لاعتناق الإسلام، ولا لدينا إلا علم يسير - يشوبه الشك - بتطور علم الكلام نفسه في عهده الأولي (الأول الهجري/ السابع الميلادي). وقد أسهم تقسيم التخصص في الدرس الأكاديمي الحديث - بين دارسي الإسلاميات (بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة) من جهة، وبين الباحثين في أواخر العصر القديم: الفلسفة الإغريقية، والمسيحية اليونانية والسريانية والعربية، وإيران الساسانية، والربانية اليهودية، والمانوية (مع ما جرت به ألسنتهم من لغات شتى) من جهة أخرى - في تفاقم المشكلة، حتى غدا من العسير الوقوف على تصور مكتمل لباكورة التطور في العقيدة الإسلامية.

إن هذا التصور الذي أكتبه لأصول علم الكلام في الإسلام يتعين أن يبدأ بكلام أول باحث مهّد السبيل إليه: يوسف فان إس (Josef van Ess) الذي أوجز رأيه - في سبعينيات القرن الماضي - قائلا:

لم تكن نشأة علم الكلام في الإسلام لجدال غير المؤمنين، ولم يكن الأسلوب الكلامي يتغيا - في نشأته ولا في تطوره - دحض عقائد غير المسلمين، ولا سيما المانويين (Manicheans)، كما قد يتوهمه بعض من يرى أصول الكلام في آثار المعتزلة التبشيرية، بل الحق أن مبادئ علم الكلام كانت في مناقشات المسلمين فيما بينهم، عندما جعلت سدا جة يقين العهد الأول تتلاشى - مع التطور السياسي - شيئًا بعد شيء. (فان إس: 1975: 101).

= ليم، وعلى مقترحات أخرى مفيدة أمدتني بها. لقد كنت مجدودًا إذ حظيت بلقائهما في آخر زيارة قمت بها إلى برينستون في مايو 2010.

ولذلك يسعنا أن نصف رأي فان إس في بحوثه الأولى بأنه «داخلياني» (internalist) (ولكن انظر: فان إس ١٩٧٠: ٢٤). وعلى الرغم من علمه بأحوال غير المسلمين، وإشارته إليها عند الحاجة، فإنه لم يوردها في بحوثه إلا تحلة القسم؛ ذلك أنه يرى أن علم الكلام نشأ -بوجه من الوجوه- بمعزل عن كل أثر أجنبي، وأنه كان استجابة لما يشغل المجتمع الإسلامي الأول نفسه. وقد كان منصرفاً -في مجموع مصنفاته في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي- إلى البحث في بدايات علم الكلام؛ أعني في الوثائق الكلامية الأولى التي ترجع إلى القرن الأول الهجري، وكان أن اكتشف ونشر نصين لخصوم القدرية (فيهما دحض لمذهب القدر القائل بحرية الأفعال الإنسانية)، وعدّهما وثائق سابقة لمذهب المعتزلة الكلامي (فان إس ١٩٧٧). وتُنسب هذه النصوص إلى الحسن بن محمد ابن الحنفية (توفي بين ٧١٨/٩٩ و ٧٢٠/١٠١)، سبط علي بن أبي طالب، وإلى الخليفة الأموي، عمر بن عبد العزيز (امتد حكمه من ٧١٧/٩٩ إلى ٧٢٠/١٠١). وعلاوة على ذلك، أشار فان إس إلى وثيقة يُظن أنها موقعة في القدم، كُتبت دفاعاً عن حرية الإرادة الإنسانية، وهي «رسالة القدر إلى الخليفة عبد الملك بن مروان»، المنسوبة إلى الإمام الشهير، الحسن البصري (ت ٧٢٨/١١٠). فإذا صحت هذه الوثائق، وكانت قد كتبت حقاً في القرن الإسلامي الأول، كما يرى فان إس، فستكون أقدم ما بقي من الوثائق الكلامية الإسلامية. غير أن حججه صادفت نقداً مرّاً (كوك Cook ١٩٨١: ٥٨١٠٧، تسيمرمان Zimmermann ١٩٨٤) حَمَلَه على العدول عن رأيه الأول، وجنح به إلى القول بأن هذه النصوص ربما كانت منحولة، أو أنه لا سبيل -على الأقل- إلى إثبات صحتها (فان إس ١٩٩١ ٧-: ٤٧، ١٣٤-٥، ii. ٤٧). وسوف نتبين هنا أن هذه النصوص الثلاثة مقطوع الآن -في العموم- بكونها مصطنعة، وأنها جُمعت في وقت لاحق لتاريخها المزعوم.

لمصطلح «كلام» (ويعني لغة: الحديث) -الذي مر ذكره مراراً- إطلاقان، ينماز كلُّ منهما عن صاحبه. أحدهما: أنه نمط من الاحتجاج العقدي، «يقوم -كما يقول فان إس أيضًا- على محادثة المخالف بإيراد أسئلة عليه لإفحامه» (فان إس ١٩٧٥: ٨٩، وانظر: فان إس ١٩٧٦، فان إس ١٩٨٢: ١٠٩، فرانك

Frank (١٩٩٢). والآخر: أن يُطلق ويراد به نوع العلم الذي يدرس العقيدة الإسلامية - ويسمى في العربية «علم الكلام» - معوِّلاً في العادة على هذا النمط من الاحتجاج، أو يكون على الأقل ضمن التراث الذي يعول عليه. (إن من المقاصد الكبرى لهذا الكتاب تتبع التطور التاريخي لهذا التراث). وعلى الرغم من أن هذا المصطلح يستعمل في العموم للدلالة على «علم العقيدة الإسلامية» جملةً، فإن هذا الاستعمال ربما كان مُضللاً؛ لأن في الإسلام مذاهبَ شتى من الاعتقاد (مقالات في الإلهيات) تُبَيَّنُ «الكلام»، وربما تفنّده في بعض الأحوال (على سبيل المثال: المذهب العقدي الحنبلي، والمذهب الإسماعيلي، والعقيدة الصوفية، والكلام الفلسفي؛ أعني ذلك القسم العقدي الخاص بالإلهيات الذي يطلق عليه دائماً «العلم الإلهي»، وهكذا)، وكذلك لأن علم الكلام يتضمن مباحث عقدية وأخرى غير عقدية (كالإبستمولوجيا والطبيعات).

من أجل ذلك كانت مسألة «الأصول» - التي يعالجها هذا الفصل - إنما تتغيا الوقوف على مصدر هذا النمط الخاص من الاحتجاج، وعلى نماذجه غير الإسلامية إن وجدت، ثم على نشأته واستعماله المبكر في البيئة الإسلامية، وكذلك الوقوف على أصول علم الكلام؛ أي على ذلك النمط الثيولوجي الإسلامي الخاص الذي يستعمل الكلام بمعناه الأول، وعلى مباحثه الكبرى كالقدر، ونقيضه الجبر.

وقد انقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، يدرس أولها أصول الأسلوب الكلامي في الحجاج، ومصطلح «كلام»، ويدرس ثانيها المسألة التي اشتد فيها الخلاف واحتدم الجدل، وهي الأصول المحتملة لعلم الكلام (ومنطلقنا هذه المرة محتواه، لا تقنيته الحجاجية)، وكذلك أصول الجدل في القدر (وانظر فيها أيضاً: الفصل التالي). وأخيراً يعرض المبحث الثالث - بإيجاز - للنصوص الثلاثة المعزوة إلى القرن الأول الهجري/ السابع وأوائل الثامن الميلادي، وهي التي أقام عليها فان إس - في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي - تصوره ل بدايات الكلام، وإن كان من المقطوع به الآن أنها مصنوعة بعد هذا التاريخ.

أصول الأسلوب الكلامي في الحجاج، ومصطلح «كلام»

لا يُنكر أن للأسلوب الكلامي في الحجاج جذوره الضاربة في ثقافة الجدل الديني في الشرق الأوسط في الفترة التي سبقت الفتوحات الإسلامية، وبعدها بقليل. إن الاختلاف الديني الهائل في الشرق الأوسط، مع ما كان لكل دين من أتباع يجاهدون في نشر ملتهم، وما كان من تفرق المسيحيين -تبعاً لمجامع إفسوس (Ephesus) (٤١٣)، وخلقيدون (Chalcedon) (٤٥١)، والقسطنطينية (Constantinople) (٦٨١) - شيعاً متناحرة (جريفث Griffith ٢٠٠٨ : ١٢٩-٤٠)، كل ذلك جعل الجدل أول الوسائل الناجعة في نشر المذاهب، وفي إقامة البرهان على صحتها، ثم في دحض مقالات المخالفين.

وما عثم المسلمون -بعد الفتوحات بقليل- حتى شاركوا في هذا الجدل (بيرتينا Bertina ٢٠١١). على أن تراث الإسلام نفسه قد عرف في عهده المبكر نماذج منه، كالنقاش الذي أجراه بعض المسلمين المهاجرين مع النجاشي، ملك الحبشة، أو المناظرة التي كانت بين النبي محمد ﷺ ووفد نصارى نجران (مراد Mourad ٢٠٠٩ : ٦٣-٦، بيرتينا ٢٠١١ : ١١٥-٢٠). والحق أن فيما زعمه فان إس من أن المسلمين ظلوا يعيشون -حتى نهاية العصر الأموي- مع أغلبية مسيحية، ومع ذلك بدت الصلات الدينية بينهم ضعيفة، إغفالاً لما تشي به هذه المباحثات المتبادلة التي لم تزل محفوظة، ولاسيما في اللسان السرياني (كوك Cook ١٩٨٠ : ٤١-٢، تَنُوس Tannous ٢٠٠٨ : ٧١٠-١٢، وأكثر عمومًا هويلاند Hoyland ١٩٩٧، وتوماس Thomas وروجيما Roggema ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من شيوع ثقافة الجدل في الشرق الأوسط في الفترة التي ندرسها (عُرف المانوية -مثلاً- بضراوة مجادلهم، ليم ١٩٩٥ : ٧٠-١٠٨، بيدرسن Pedersen ٢٠٠٤)، فلقد يبدو أنه من الممكن الوقوف -بدقة أكبر- على الوسائل التي اعتمدها فيه متكلمو المسلمين الأوائل، ويقتضي هذا بيان بعض

السمات الخاصة لأسلوب الكلام الحجاجي، ثم تتبع هذه السمات في أدبيات الجدل السرياني لتلك الفترة، وهو العمل الذي أنجز قدرًا كبيرًا منه ميشيل كوك (Michael Cook) وچاك تنوس (Jack Tannous) (كوك ١٩٨٠، تنوس ٢٠٠٨)، وأثمر نتائج رائعة.

لقد كشف كوك النقاب عن أن سمات الحجاج الكلامي كانت موجودة في الجدل السرياني الذي دار حول المسيح في القرن السابع، ولا سيما في وثيقة مونوثيليتية Monothelete (الموارنة Maronite) (مخطوط بالمكتبة البريطانية، إضافة ٧١٩٢) تشتمل على مجموعتين من الأسئلة الموجهة إلى مخالفيهم من الديوثيليتية Dyothelite (الملكيين Melkite)، وترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع، وفي هذا الدلالة على أن هذه النصوص السريانية نفسها لم تتأثر بعلم الكلام^(١).

ويذكر كوك أن هذه الأسئلة عن المسيح قد انطوت على بعض الشبه مع التراث السرياني لخصوم الخلقيدونية، فهي تبدأ دائمًا بهذا السؤال التخييري (أتعتقدون في س، نعم أم لا؟ أو أعتقدون في س أم ع؟)، ثم تشرع بعد ذلك -منهجياً- في مناقشة كل جواب ممكن (فإن قالوا: س، سألناهم...، وإن قالوا: ع، سألناهم...)، فإما أن يدحض دليل المخالف، وإما أن يبين أن رأيه (المخالف) أيل -على التحقيق- إلى رأيه. وكل هذا يشبه بشدة -كما بين كوك- طريقة الحجاج المتبعة في النصوص الكلامية الأولى، حيث كان يعتمد هذا النمط نفسه (على سبيل المثال: فإن قال: ...، قيل له: ...).

وقد انتهى كوك من هذا التشابه البنيوي الشديد إلى أن «نمط الكلام يبدو ثمرة لهذه الحقبة من الاختلاف حول [طبيعة] المسيح...، وهو يقتضي حالة يقع الاتفاق فيها على كل شيء تقريباً، ثم يتحول الاختلاف إلى دعاية محمومة للمقالات المذهبية (كالذي وقع بين المختلفين في المسيح)... وأكثر من ذلك

(١) انقسم المعسكر الخلقيدوني في القرن السابع إلى مونثيليت/موارنة [وهم القائلون بأن للمسيح طبيعتين مشيئة واحدة (المترجم)] وديوثيليت/ملكيين [وهم القائلون بأن للمسيح طبيعتين ومشيتين منفصلتين (المترجم)]، عقب فشل التسوية المونثيليتية التي كان يدعمها ابتداءً الأباطرة البيزنطيون أملاً في الإصلاح بين الخلقيدونيين وخصومهم من غير الخلقيدونيين. وقد أيد المجمع الخلقيدوني -المذكور سلفاً- في سنة ٦٨١، موقف الديوثيليت.

أن نمط الكلام يمكن أن يكون ثمرة خاصة -تأخر ظهورها- للاختلاف المستمر حول المسيح، الذي عجت به سوربة في القرنين السادس والسابع» (كوك ١٩٨٠: ٤٠)^(١). كما ذهب أيضًا إلى أن المسلمين اعتمدوا هذا النمط بعد أن تعلموه من النصارى في جدالهم معهم، أو بآثر من اعتناق بعض النصارى -الذين مهروا في هذه التقنية الجدلية- الإسلام. وفي الحق أن القول بكلا السببين أولى من المصير إلى إثبات أحدهما دون الآخر (كوك ١٩٨٠: ٤٠-١)^(٢).

وفي مقالة حديثة مهمة أيد تنوس ما ذهب إليه كوك بما وقفنا عليه من شخصية جورج (ت ١٠٥/٧٢٤)، أسقف القبائل العربية اليعقوبية المناوي للخلقيدونية. فرسائله السريانية الثلاث الأولى -التي حللها تنوس- توضح جدله ضد الخلقيدونيين؛ إذ جعلت تورد عليهم سلسلة من الأسئلة التخيرية على طريقة (فإن قلت كذا، كان كذا، وإلا فكذا)، فإذا الخصم بين خيارين: أحدهما غير مرضي، والآخر الإقرار برأي خصمه. وقد بين تنوس أيضًا كيف كانت حجج جورج مطابقة -بل تعد في بعض الحالات تكرارًا لفظيًا- للترجمات السريانية للسؤالات اليونانية المحيرة (*aporiai*) المسماة (*epaporemata*)^(٣) التي تتعلق بالاختلاف في طبيعة المسيح، في القرنين السادس والسابع (تنوس ٢٠٠٨: ٦٨٥-٧٠٧). وقد قدم كوك بذلك طائفة من الوثائق السريانية التي توضح أسلوب الكلام الحجاجي، بينما استطاع تنوس (معولًا على صنيع أوتمان Uthemann

(١) انظر للوقوف على مثال أقدم لتقنية الأسلوب الكلامي (المؤلف المرقيني أبيليس (Apelles) في القرن الثاني الميلادي): بيدرسن ٢٠٠٤: ٢١٢. وأنا شاكر لباتريشيا كرون أن صرفت عنايتي إلى هذه الفقرة.

وبذلك تبدو جذور هذه التقنية أبعد في التاريخ من الاختلاف حول المسيح.

(٢) يبدو أن اعتناق الإسلام أولى الأمرين بكونه أصلاً (انظر: فان إس ١٩٧٠: ٢٤)؛ ففي الحق أنه ليس هناك مناظرة حقيقية جرت على هذا النسق «لو كان كذا...، لكان...، لو لم يكن كذا، لكان...» (كالحال في كل مناظرة حقيقة يتعين أن يختار فيها المخالف أحد الجوابين المقترحين)؛ ولذلك تبدو احتمالات تعلم تقنية الحجاج بإيراد الأسئلة التخيرية من المناظرات المباشرة محدودة.

(٣) كلمة يونانية تعني المتاهة أو الحيرة، وهي -فيما يقول أرسطو- سؤال يذر القارئ أو السامع حائرًا في الاختيار بين جوابين. (المترجم)

١٩٨١ وجريلمير Grillmeier ١٩٨٧ : ٨٢-٧) أن يحدد إطارها بوصفها أمثلة لنوع من سمات الجدل في المسيحية في سورية، في القرنين السادس والسابع، وهو ما لم يثبت بالسريانية فحسب، بل قام عليه شاهد باليونانية أيضًا.

وأهمية النتائج التي انتهت إليها تنوس ترجع إلى سبب آخر؛ وذلك أن جورج كان أسقفًا للقبائل العربية النصرانية، وكانت هذه القبائل -في اللسان السرياني- هي العاقولية؛ (أعني أن أصول المسيحيين العرب ترجع إلى عاقولا، وهي كوفة العراق، غير أنهم قدموا إلى سورية)، والطواعية (جماعة العرب الرعاة التي تتضمن -تبعًا لموروني Morony- قبائل بكر وعجل ونُمير وتَغْلِب، والتتوخية (عرب بني تنوخ)، كل هؤلاء اعتنقوا المسيحية على يد الأسقف اليعقوبي أحودمه (Ahudemme) في القرن السادس (موروني ١٩٨٤ : ٣٧٤، ٣٧٩. تنوس ٢٠٠٨ : ٧٠٩-١٢). وقد ذكر تنوس أن هذه القبائل الثلاث هي التي يقال إنها ساعدت على إقامة إحدى المناظرات الجدلية الأولى المدونة بين المسلمين والمسيحيين، وهي المناظرة التي كانت بين البطريرك اليعقوبي جون سيدرا (John Sedra) والأمير الهاجري (أي المسلم) في سورية (ولعله والي حمص عمير بن سعد الأنصاري)، التي روي أنها أقيمت يوم الأحد التاسع من مايو سنة ٦٤٤ (هولاند Hoyland ١٩٩٧ : ٤٥٩-٦٥، Penn ٢٠٠٨، روجيما Roggema ٢٠٠٩، بيرتينا ٢٠١١ : ٨٧-٩٤. ومن المحتمل أن يكون نصُّ المناظرة قد كُتب في أوائل النصف الثاني من القرن الثامن، انظر: جريفث Griffith ٢٠٠٨ : ٣٦، ٧٧). وعلى الرغم من أن المناظرة بين البطريرك جون والأمير لم تجرِ على أسلوب الحجاج الكلامي، فإن المؤلف سماها ماميلًا (mamilla)، وهو المصطلح السرياني المقابل لمصطلح «كلام» العربي.

من أجل ذلك اقترح تنوس ما يمكن أن نطلق عليه «الفرضية المسيحية العربية»، وذهب إلى أن البيئة المسيحية (ولا سيما اليعقوبية فيما يبدو) العربية في سورية والعراق كانت أنسب قناة تنتقل من خلالها تقنية الأسلوب الكلامي في الحجاج إلى المجتمع المسلم، بل كانت الأنسب في العموم «لتمثل التقاليد المسيحية، كما كانت كذلك في صدر الإسلام» (تنوس ٢٠٠٨ : ٧١٥). ويمكن

للمرء أن يلحظ -فيما مر عن جورج، أسقف القبائل العربية- أن أنماط أسلوب الكلام الحجاجي انتقلت من إشكالية طبيعة المسيح في اليونانية إلى السريانية، وكذلك انتقلت هذه الأنماط عينها بسهولة عن طريق القبائل المسيحية العربية -بما كان لجورج وأسلافه من سلطة كنسية- من السريانية إلى المسيحية العربية، ثم إلى ترسانة الجدل العربي الإسلامي، ليعلو نجمها بعد ذلك بقليل بنشأة علم الكلام. والحق أن أدلة تنوس أجابت جزئيًا عن الاعتراض الذي أورده ميشيل موروني على مقالة كوك. وحاصله أنه -وقد ذكر نظائر مسيحية لتقنية الكلام- لم يشرح الظروف التي حملت بعض المسلمين على الجري في هذا المضمار (موروني ١٩٨٤ : ٦٤٦). ومما تقدم يتبين أن دراسة أصول الكلام ينبغي أن تسير دراسة تاريخ المسيحية العربية في القرن الأول/السابع، وهو مجال بحثي لم يلق بعد من الدارسين عناية كافية، وليس من شك في أنه وثيق الصلة بدراسة صدر الإسلام.

ويوافق مصطلح «كلام» -في الأصل- مصطلح (mamilla) السرياني، ويعني «الخطاب»، و«المحادثة» أو «المناظرة» (وهو ما جاء في عنوان المناظرة التي كانت بين البطريرك چون والأمير)، كما يوافق أيضًا المصطلحات اليونانية (dialektos أو dialexis، وهي جميعًا بمعنى «المجادلة» (فان إس ١٩٦٦ : ٥٧-٩؛ كوك ١٩٨٠ : ٤٢؛ فان إس ١٩٩١ : ٧-١/٥٣؛ وانظر: بيتروشكا Pietruschka ٢٠٣٣ : ١٩٨-٩).

ومما هو حقيق بالدرس أن ننظر كيف واءم هذا المصطلح مجال البحث العقدي؛ أعني علم الكلام، أو بعبارة أخرى: كيف تلقى البحث العقدي في الإسلام مصطلحًا يدل في أصل معناه على «الخطاب» أو «الجدل». ولا يخفى أن المصطلحين اليونانيين (theologia، dialexi) متميزان على نحو قاطع، على الرغم مما بينهما من صلة اشتقاقية. وليس كذلك الحال في السريانية، حيث يترجم عادة الجذر اليوناني (leg-/log) (ومعناه «يتكلم») باستعمال بنى مشتقة من الجذر السرياني المعادل (m-l-t). وإذا ثبت ذلك، فـ «logic» -مثلا- كانت غالبًا ما تترجم إلى (m^eliluta)، والاسم المركب (theologia) تعينت ترجمته على نحو تقريبي إلى (m^emallut alahuta) (خطاب خاص بالالهيات)، أو إلى -وهذا أقل شيوعًا-

(mamlla alahaya) (الخطاب الإلهي) (انظر في هذا المصطلح الأخير: كوك ١٩٨٠: ٤٢ رقم ٨٢، وثمة مثال آخر عند باين سميث Payne Smith ١٨٧٩ - ١٩٠١: ١٩٧). وكذلك ترجمت (theologos) ترجمت إلى (memallel alahayata)، (memallel al alaha أو memallel alahait) (من يتحدث في الإلهيات، من يتحدث عن الله، أو من يتحدث على نحو إلهي)^(١). وهكذا في (dialexis) و (theologia) تبدو أن متجانستين في السريانية، خلافاً لليونانية: فالأولى تترجم إلى (mamlla)، والأخرى تترجم (في بعض الأحيان على الأقل) إلى (mamlla alahaya) (وهو الاسم نفسه مضافاً إليه القيد الوصفي «إلهي»). ومع ذلك، ليس بحوزتنا دليل على أن مصطلح (mamlla) نفسه قد استعمل في السريانية - بمعزل عن القيد الوصفي «إلهي» - للدلالة على علم اللاهوت، ولا على أن اسم الفاعل (memallel) (أو اسم الفاعل المقابل memallelana) قد استعمل لمجرد الدلالة على «عالم اللاهوت». من أجل ذلك بدا للعقيدة السريانية أن ترجمة الكلمة اليونانية (theologia) يقتضي دائماً وجوداً متمم يوافق السابقة اليونانية (theo). والحاصل أنه لا دليل عندنا على أن الكلمتين (dialexis و theologia) قد تداخلتا في السريانية، فإذا كان ذلك كذلك؛ فكيف وأين وقع هذا التداخل الذي لا تخطئه عين في المصطلح الإسلامي «كلام»؟

إن بوسعنا - تأسيساً على «الفرضية المسيحية العربية» لتنوس - أن نذهب إلى أن الأقرب أن التساهل في الاصطلاح والثمرة الناتجة عن دمج كلمتي (dialexis و theologia) وقع أول الأمر في الخطابات العربية المسيحية التي ترجع إلى القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي. والحق أنه من منظور المسيحية العربية، قد أسهمت العاقولية والطوعية والتنوخية في الجدل الديني مع المسلمين، كالمناظرة بين البطريرك اليعقوبي والأمير الهاجري، فكانت المباحثة في العقيدة أول الأمر بين «متكلمين» «spoksmen» (انظر: فان إس ١٩٩١-٧: ٥٠/١)، وهؤلاء المتكلمون (القساوسة والرهبان المسيحيون من جانب، وأولو الأمر المسلمون من

(١) كل هذه التعبيرات تتردد على نحو خاص - بوصفها ألقاباً فخرية للاهوتي جريجوريوس النزيانزوسي (Gregory of Nazianzus).

جانب آخر) قد جمعوا بين وصفي المناظر [أو المجادل] وعالم العقيدة [أو اللاهوت]، ولم يكن ثمة انفكاك بين هاتين الوظيفتين، وههنا وجدنا -لأول مرة- وسطاً مناسباً يمكن أن يستعمل فيه المصطلح العربي «كلام» للدلالة -في آن واحد- على «الجدل» وعلى «علم العقيدة»؛ أعني على نحو ما وقع للكلمة السريانية (mamlla)، مضافاً إليها قيدها الوصفي (alahaya)، وكذلك وهي عريّة عنه. فمن المحتمل أن هذا الاصطلاح قد استعمل في المناظرات نفسها التي كان أطرافها من العرب، مسيحيين ومسلمين. وأمثال هذه المناظرات كانت البيئة النموذجية التي تَمَكَّنَ فيها مصطلح «كلام» -بمعنييه الجديدين اللذين اكتسبهما- من أن يندرج في الخطاب الإسلامي، فينتهي به المطاف ليمكث ثمة إلى الأبد^(١).

وعلى الرغم من القيمة التفسيرية «للفرضية المسيحية العربية» لتنوس، وأن لها وجهًا من الاحتمال معتبرًا، فإنها لم تزل بحاجة إلى التمهيص والتوثيق؛ نظرًا لأن الأدلة المسوقة لدعمها غير مباشرة، وهي مستلة من مصادر متأخرة إلى حد ما (أوائل القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي بدلا من القرن الأول الهجري/السابع الميلادي) -جورج أسقف القبائل العربي، والمناظرة بين البطريك جون والأمير. وعلى الرغم من أن للاعتبارات الفِقْلُغَوِيَّة التي فصلناها آنفاً وجهة لا تُنكر، فإنها لا تحسم الأمر حسماً نهائياً. فمعارفنا نَزَرَةٌ فيما يتعلق بالاصطلاح العربي للقبائل المسيحية العربية في سورية والعراق، في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي؛ ولذلك غدا من المحال القطع -على نحو ما تقدم- بأنهم أول من استعمل مصطلح «كلام» -مجردًا من كل قيد وصفي- في كلا معنييه: «الجدل»، و«علم العقيدة»^(٢). ومن أسف أنه لا يسعنا الاستيثاق من أن مناظرات

(١) قوة الحجة المسوقة هنا تدعم ما ذهب إليه شلومو بينز (Shlomo Pines) من أن مصطلح «متكلمون» يشير في الأصل إلى المناظرين المحترفين الذي اضطلعوا بمهمة الدفاع عن الإسلام ضد حجج غير المسلمين، وضد التفسيرات البدعية للإسلام نفسه (بينز ١٩٧١، وانظر: فان إس ١٩٧٥: ١٠٤ رقم ٦٤، فان إس ١٩٩١-٧: ٤٩-٥٠).

(٢) لا تسعنا المصادر العربية المسيحية المتأخرة في هذا الصدد؛ لأنها حين تستعمل مصطلحي «كلام» و«متكلمين» -بغير قيد وصفي- للتعبير عن «علم العقيدة»، وعن «علمائها» إنما تكون تحت وطأة =

-كتلك التي جرت بين البطريرك چون والأمير- قد وقعت في مطلع القرن الإسلامي الأول. وإذا كان ذلك، فلسنا على يقين من أن المسيحيين العرب كانوا أطرافاً فيها على نحو مطرد. ولما كان من المحتمل أن يكون النص الحالي للمناظرة قد كُتب في أوائل القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، فقد غدا بعيداً أن نوليه الثقة فيما يشي به من الحالة الاجتماعية في القرن الأول/السابع (بن Penn ٢٠٠٨، ولكن انظر: تنوس ٢٠٠٨: ٧١١-١٢).

ولذلك لا يمكن لهذا المبحث أن ينتهي إلى قولٍ فصلٍ، ولا بدّ من بحوث أخرى لتمحيص «الفرضية المسيحية العربية» أو تأكيدها. ومهما تكن النتيجة التي ينتهي إليها البحث في هذه المسألة الخاصة بأصول «الكلام»، فإن دور متكلمي العربية من المسيحيين في العلاقات المسيحية الإسلامية في القرن الأول للإسلام -وفيما بعد ذلك أيضاً- حريٌّ بدرس وثيدٍ، ولعله يتمخض عن نتائج مهمة في دراسة فجر الإسلام.

= التأثير الإسلامي، كما أنها تخص بها في العادة علماء العقيدة المسلمين (بيروشكا ٢٠٠٣). أما بالنظر إلى علماء اللاهوت المسيحيين، فإن القيد الوصفي يُستعمل عمومًا؛ ولذلك تطلق المصادر المسيحية العربية على جريجوريوس النزيانوسي «المتكلم على اللاهوت» (راجع في السريانية: memallel al alaha)، الناطق بالإلهيات، أو ناطق الإلهيات (راجع في السريانية: memallel alahayata)، إلخ. وبعض المصادر الإسلامية أيضًا تتخذ من تعبير «المتكلم على اللاهوت» وصفًا لجريجوريوس النزيانوسي، كما في الفصول المتعلقة بذلك في «مختار الحكيم» لمبشر بن فاتك، و«نزهة الأرواح» للشهرزوري، وهي في ذلك تعول على هذا الأخير.

أصول الجدل في مسألة «القدر»

اتسع القول في مسألة «علم الكلام» -بالنظر إلى محتواه، لا إلى شكله الجدلي- أكثر من اتساعه في مسألة «أسلوب الحجاج الكلامي». وقد ذهب أكثر الباحثين القدامى (بدءاً من فون كريمر Von Kremer ١٨٣٧ : ٧-٩) إلى وجود أصل مسيحي لأول خلاف نشب في تاريخ علم الكلام: النزاع في القدر. (لا يقصد هذا الفصل إلى درس قضايا أخرى، كتلك التي تتعلق بأصول الكلام في المذهب الذري (atomism)).

وقد قام استدلالهم على عدة اعتبارات: أولاً: أن حرية الإرادة مبدأ أساسي في المسيحية (على سبيل المثال: يوحنا الدمشقي، «المائة مقالة في الإيمان الأرثوذكسي»، المقالة ٤٤)، بينما يبدو أن القائلين بالجبر من المسلمين قد ورثوا هذا المذهب عن كفار العرب قبل الإسلام. ثانياً: أن كتب التراجم الإسلامية تزعم أن زعماء القدرية (معبد الجهنّي وغيلان الدمشقي، وهما موضوع الفصل القادم) كانا على صلة بالمسيحية (فان إس ١٩٧٤ : ٦١-٧، روبن Rubin ١٩٩٩ : ١٧٧-٨٠)؛ ولذلك فقد ادعى الأوزاعي، الفقيه الكبير (المعادي للقدرية) (ت ١٥٧/٧٧٤) أن معبداً تعلم مذهب القدر من مسيحي يدعى سوسر أو سوسن، كان قد اعتنق الإسلام ثم ارتد إلى المسيحية (ابن عساكر، تاريخ، ٤٨ : ١٩٢)، وفي كلمة أخرى تُنسب إلى مسلم بن يسار وتلامذته أن معبداً (٣١٩ : ٤٩)^(١).

(١) تستبدل بعض المصادر بـ «سوسن» «منسويه» (أو مستويه) بن يونس (أو أبو يونس) الأسواري البصري الذي لم يقل إنه كان مسيحياً. انظر: الفريابي، القدر، ٢٠٥ [رقم ٣٤٧]، ٢٢٦ [رقم ٤٠٨]؛ وابن سعد، الطبقات، ٩ : ٢٦٤ الذي أضاف أن سنسويه/مستويه كان زوج أم موسى (راجع: فان إس ١٩٧٨ : ٣١٧b)؛ وابن عساكر، تاريخ، ٥٩ : ٣١٨-١٩ الذي زاد أنه كان بقالاً. ونسبة «الأسواري» تشير إلى أنه كان أحد الأساورة، وهم الخيالة الساسانية وذريتهم في العصر الإسلامي (انظر: فان إس ١٩٩١ : ٧-٨٤، ٧٨/٢، زاكيري Zakeri ١٩٩٥. انظر أيضاً -في سنسويه/مستويه- فان إس ١٩٧٤ : =

يقول بقول النصارى (ابن عساكر، تاريخ، ٣٢٢: ٥٩). وربما نُسب غيلان الدمشقي، فقليل في نسبه: القبطي، وهو ما يعني أنه كان مولى (غير عربي ينتسب إلى قبيلة عربية) من أصل مسيحي قبطي. وفي بعض الأحاديث المعادية للقدريّة أيضًا تأييد للقول بأن الأفكار القدريّة ذات أصل مسيحي (علي سبيل المثال: بيكر ecker ١٩١٢ : ١٨٦)^(١). ثالثًا: أن المناظرة التي جرت بين السّرّسين (Saracen =المسلم) والمسيحي، والتي كتبت باليونانية، ونسبت إلى عالم اللاهوت المسيحي الشهير يوحنا الدمشقي -وهو معاصرٌ لغيلان وبلديّه- تعالج مسألة حرية الإرادة الإنسانية في مقابل القدر الإلهي (سahas ١٩٧٢ : ١٠٣-١٢، ١٤٢-٩)^(٢)، وكان المُناظر المسلم يقيم الحجج على رد كل شيء إلى القدر، غير مستثنٍ خطايا بني آدم، فأصبح مذهب الجبر سيما الإسلام، ولزم عن ذلك القول بأن مذهب نفاة القدر (القدريّة) قد أخذ عن مصدر أجنبي؛ يعني المسيحية من غير شك. ويقوم هذا الجدل شاهدًا على جريان مناظرات مسيحية إسلامية في العصر الأموي في موضوع حرية الإرادة الإنسانية والقدر، وكان لهذه المناظرات (التي لعلها ترجع إلى تاريخ سابق على يوحنا الدمشقي) أثرٌ في موقف القدريّة، كما أنها هي التي أثارت الخلاف في القدر في الإسلام (بيكر ١٩١٢ : ١٨٣-٦).

= ٦١-٤، وزاكيري ١٩٩٥ : ٦٣٢٥. ومن المحتمل -كما أخبرني كيفن فان بلادل (Kevin van Bladel). أن يكون سوسن هو سوزان Sosan(s) في الفارسية الوسيطة، قد اشتق من الأستى (Saosyant) (يوستي Justi ١٨٩٥ : ٢٨٤)، اسم المخلص الزرادشتي القادم؛ ولذلك لم يكن متوقعًا أن نجد مسيحياً يحمل هذا الاسم. وانظر في اسم سنسويه: يوستي ١٨٩٥ : ٢١٩ b. ولا يبعد مطلقًا أن يكون سنسويه وسوسن اسمين لشخص واحد.

(١) راجع الحديث المشهور الذي يصف القدريّة بـ «مجنون هذه الأمة» (فان إس b ١٩٧٥ : ١٣٧-٤٨؛ وانظر سترومسا وسترومسا Stroumsa and Stroumsa ١٩٨٨ : ٥٤-٥).

(٢) أفضل ترجمة للمصطلح اليوناني لحرية الإرادة (to autexousion) هي «الحكم على النفس»؛ أي قدرة المرء على اختيار أفعاله. وفي السريانية يترجم هذا المصطلح أحيانًا إلى (meshalleTut) أو (shalliTut) b-yata (انظر في يعقوب الرهاوي (Jacob of Edessa) كوك ١٩٨١ : ١٤٩، ٢١٧ رقم ٤٩). وراجع عبارة الغزالي «لا حكم له في نفسه»، (الغزالي، الإحياء، كتاب ٣٥، شطر ١، بيان ٢، ٤ : ٣٤٥) التي تستعمل للتعبير عن عدم حرية الإرادة.

على أن ثمة إشكالات ترد على هذا الاستدلال. فالمشاكلة بين المسيحية والقدرية في القول بحرية الإرادة الإنسانية وما يتعلق به (كالقول بأن الله ليس مصدر الشر) لا تقوم -ببقيين- دليلاً على أن الأخيرة تتأثر الأولى. والكلمات المنتشرة التي تنسب مبعداً وغيلاً إلى المسيحية لم تُمَحَّص، ولعلها مجرد أقوال مرسلة لا تثبت شيئاً ولا تدل على شيء، كما أنها تقصد قصداً إلى الحط من مذهب القدرية بتصويره أجنبياً عن الإسلام، وأنه لذلك لا ثقة به^(١). وأخيراً، من غير الراجح أن تكون المناظرة بين السرسن والمسيحي صحيحة النسبة إلى يوحنا الدمشقي، بل من المحتمل أن صاحبها (أو على الأقل من تعكس أفكاره) عالم اللاهوت المسيحي الذي كان يكتب بالعربية، وعاش في أوائل القرن الثالث/التاسع ثيودور أبو قُرة، الذي كان مشهوراً بنقده -في أعماله الأخرى- لمذهب الجبر في الإسلام و(المانوية) (جريفيث ١٩٨٧a). فهذه المناظرة لا تُضرم نار الخلاف في القدر في الإسلام، وإنما تعكس مرحلة متقدمة من هذا الخلاف، ويبدو مؤلفها -مع ذلك- عليمًا بحجج القدرية واصطلاحاتهم في دحض مذهب الجبر الإسلامي؛ ولذلك فكل مشابهة بين مضمون هذه المناظرة ومذهب القدرية إنما ترجع إلى تأثير القدرية، لا إلى عكس ذلك (جريفيث ١٩٨٧a: ٨٢-٩١). ومهما يكن من شيء، فمن اللافت أن موضوع حرية الإرادة كان قليل الوجود نسبياً في المجادلات المسيحية الإسلامية، وكذلك في الأطروحات المسيحية الجدلية -السرانية والعربية- التي وجهت ضد الإسلام (انظر في بعض الاستثناءات: جريفيث ١٩٨٧a، جريفيث ١٩٨٧b، جريفيث ١٩٩٠). والخلاصة أن القول بتأثير الأفكار المسيحية في القدرية لم يزل ممكناً (ربما عن طريق المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام، «وهو حل ساذج لمواجهة الإشكال العقدي -الناشئ عن غموض [القرآن]- بمقولات [مسيحية] يعرفونها - فان إس ١٩٧٨: ٣٧١b)، غير أنه لا دليل -في الوقت الحالي- يؤكد.

(١) وفي مقابل ذلك نقول: إن الطبيعة المفرضة لهذه الأقوال لا تقتضي بالضرورة خطأها في نفس الأمر. انظر أيضاً: تنوس ٢٠١٠: ٥٥٥ رقم ١٣٤٤، الذي أكد أن عادة المؤلفين في الملل والنحل من المسلمين لم تجر مطلقاً بوصف مذهب ما بكونه ذا أصول مسيحية. وهذا يعني أن تنوس يميل إلى القول بصحة هذه الأقوال.

وفي الختام، ثمة أمر ينبغي قوله فيما يتعلق بالرأي المثير الذي قال به كوك، وحاصله أن الجبرية الإسلامية «يمكن أن تمثل تثبيتاً مذهبياً... لمزاج جبري محض» غلب على أواخر العصر القديم وأوائل العصر الإسلامي في الشرق الأوسط (كوك ١٩٨١: ٢٠١٥، ١٥٦. وراجع: موروني ١٩٨٤: ٣٩٢-٣، ٤٢٤، ٦٣٣-٤. تنوس ٢٠٠٨: ٧١٣-١٥)^(١). هذه الملاحظة تثير احتمال كون الجدل حول القدر في الإسلام -في حقيقته- مجرد «كُسوة إسلامية» لضروب من الجدل قديمة، نشبت بين أنصار حرية الإرادة (النصارى واليهود والزرادشتيين)، وبين رافعي لواء الجبرية على اختلاف أشكالها -كالجبرية النجمية astral fatalism التي عرف بها ساسانيو العراق، ولذلك يسمون دائماً بـ «الكلدانية» (Chaldeanism) (في السريانية: *kaldayuta*)، والجبرية المانوية المزعومة (سترومسا وسترومسا Stroumsa and Stroumsa ١٩٨٨. بيدرسن ٢٠٠٤: ١٧١-٦)، والعقيدة التي راجت -ووجدت في الأوساط المسيحية- بأن عُمر كل إنسان وساعة موته كتبهما الله (كوك ١٩٨١: ١٤٥-٧، مونيتيز Munitiz ٢٠٠١). وربما كان للتحدي المانوي في صدر الإسلام أهمية خاصة، سواء في إثارة الجدل في القدر أم في تشكيل صورته (سترومسا وسترومسا ١٩٨٨: ٨٥١).

إن تأكيد القرآن قدرة الله المحيطة القاهرة ينفخ روح الإيمان في الجبرية الكافرة التي كان يعتنقها كفار العرب قبل الإسلام، والتي لعلها -هي الأخرى- قد تأثرت بالساسانية «الكلدانية» (موروني ١٩٨٤: ٣٩٣، ٤٢٧، ٤٨١، ٤٨٣). وفي الحق أن القرآن قد استبدل -في بثه هذه الروح الإيمانية- جبرية بجبرية، فأوجد رد الفعل نفسه من نفاة الجبر في المجتمع الإسلامي. وكذلك بعث -حين

(١) أقام تنوس الدليل على أن جورج، أسقف القبائل العربية، قد دخل في مناظرة مع بعض كفار العرب الذين يدينون بالجبرية النجمية، وسمى هؤلاء العرب (hanpe=كفاراً)، وهو مصطلح جعله الكتاب السريان المسيحيون -بدءاً من القرن الأول/السابع- علماً على المسلمين أيضاً. ولا علاقة بين الاستعمال السرياني لكلمة (hanpe) في الإشارة إلى المسلمين وإطلاق المسلم على نفسه وصف «حنيف». وبعد كل شيء، نحن لم نزل بحاجة إلى نعرف السبب الذي دعا متكلمي السريان إلى إلحاق المسلمين بالكفار. أليكون ذلك لأن المسلم يعد -من وجهة النظر السريانية المسيحية- كافراً لعدة أسباب، منها قوله بالجبر؟

أكد أن الله خالق كل شيء- إشكالية التوحيد الأزلية، وخلصتها هل يُنسب الشر إلى الله؟ (انظر على سبيل المثال لمعرفة الجواب المسيحي-الذي تأثر بقوة بتعاليم أفلاطون، والذي داخله التدليس جزئياً في سياق الجدل ضد المانوية: يوحنا الدمشقي، «المائة مقالة في الإيمان الأرثوذكسي»، المقالة ٩٢، «في أن الله ليس هو علة الشرور»). لقد كان هذا السؤال خاصة هو لبّ الخلاف في الجدل الدائر بين القدرية والجبرية: فالأولون يأبون الإقرار بنسبة الشر إلى الله (ولا سيما معاصي بني آدم)، والآخرين يصرون على رد كل شيء إلى الله، ولا يستثنون الشر من ذلك.

فإذا صحت نظرية كوك، فبوسعنا أن نتوقع أن الحجج التي اعتمدها القدرية والجبرية من المسلمين كانت هي بعينها تلك التي استعملت في الجدل القديم حول الجبر. وثمة بعض الدلائل التي تشير إلى وجهة هذا القول: من ذلك ما ذكره كوك من أن عالم اللاهوت اليعقوبي، خصيم الكلدانية، يعقوب الرهاوي (ت ٧٠٨/٨٩) -وكان يكتب بالسريانية- استشهد ببعض الآيات التي استعملها مخالفوه من أهل الجبر (ولعلمهم مسيحيون) في تأييد مذهبهم. ومن هذه الآيات (المزمور ٥٨: ٣): «الأشرار ملعونون منذ أن كانوا في الأرحام (في السريانية *men karsa*)، قد ضلوا وهم في بطون أمهاتهم (في السريانية *men marb ea*)، وينطقون بالكذب». ولعل خصوم يعقوب يفسرون هذه الآية بأن مصير الإنسان في الآخرة محتوم (مكتوب) منذ أن كان في بطن أمه (كوك ١٩٨١: ١٤٦)^(١). وعلى غرار ذلك في رسالة القدر الموجهة إلى الخليفة عبد الملك بن مروان (التي ناقشناها آنفاً)، يتهم الحسن البصري (الذي نُسبت إليه الرسالة) خصومه من القائلين بالجبر بالخطأ في تفسيرهم الآية القرآنية ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥] بأن مصير الإنسان في الآخرة مكتوب وهو في بطن أمه (طبعة مراد

(١) ومن المثير أن الآية نفسها قد اقتبست في جدل بين سرمن ونصراني، غير أن مؤلفه (ولعله ثيودور أبو قرة) تخلص من وخزة القول بالجبر بادعاء أن الرحم المذكورة إنما هي رحم المعمودية (ساهاس

٢٠٠٦ : ٢٩١ / ترجمة ريبن وكنابرت *Rippin and Knappert* : ١٩٨٦ : ١٢٠-١ .
وراجع مقولة ابن مسعود: «الشقي من شقي وهو في بطن أمه» وانظر في شأنها:
فان إس b١٩٧٥ : ٢٠-٣٠). وليس يخفى -مع ذلك- أن الآية القرآنية لم تذكر
-خلافًا للنص الإنجيلي المحتج به- رحم الأم البتة، وأن السياق يتحدث بجلاء
عن يوم الدين، لا عن تطور الجنين. فالتفسير الجبري للآية القرآنية إذن متكلفٌ،
وهو -في رأي كوك- يشي بتأثير السياق الإنجيلي، الذي كان يعوّل عليه -في
الأصل- المسيحيون القائلون بالجبر، ثم انتقل بعد ذلك تلقائيًا إلى الآية القرآنية
سالفة الذكر (كوك ١٩٨١ : ١٤٨).

على أن هناك حديثًا معروفًا ينضح بمذهب الجبر، رواه ابن مسعود أيضًا،
وهو غير الكلمة التي نقلناها عنه آنفًا. وفي هذا الحديث أن الجنين إذا كان في
رحم أمه جاء مَلَكٌ فكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقيًا أو سعيدًا (فان إس
b١٩٧٧ : ١-٢٠). ولهذا الحديث -كما بين جولدتسير Goldziher (١٨٧٨ : ٥٥٣
٤. رقم ٦) ورينجرين Ringgren (١٩٥٥ : ١١٩-٢٠) -معادل تلموديّ مطابق-
(b16 Niddah)، حيث يأخذ (Laylah) -الملَك الموكّل بالحمل- قطرةً (أي من
المني. راجع المقابل القرآني «نطفة») ويقيمها بين يدي الله، لينبئها الله بما يقع
لها في قابل الأيام، ولا سيما ما يتعلق بقوة المرء وضعفه، وحكمته وحمقه،
وغناه وفقره. لقد بين خبر التلمود -مع ذلك- أن الله لم يحدد ما إذا كان المرء
سيكون صالحًا أم طالحًا؛ لأن «كل شيء تحت سلطان السماء (أي كتبه الله) إلا
الخوف من السماء»، كما يقول الحبر حنينا بار حَمّا (Hanina bar Hamma)
(مطالع القرن الثالث الميلادي) (فان إس b١٩٧٧ : ١٦، كوك ١٩٨١ : ١٤٨).
فهنا مثال تقفّي فيه القائلون بالجبر من المسلمين أثرٌ موروث قديم ساقه مصدر
يهودي، ولكنه أنكر مع ذلك خاصة أن يكون للجبر أثر في أفعال العباد.

والخلاصة أن القول بوجود أثر مباشر للجدل المسيحي المناوئ للإسلام في
الخلاف في مسألة القدر -مثلما رأى بعض المتقدمين (كبيكر ١٩١٢ مثلاً)- بدا
واهي الأساس. فالخلاف في القدر أوثق صلةً بجدل قديم (بل يبدو تنمة له)
دارت رحاه حول أنواع شتى من الجبر، وشاع في أواخر العصر القديم، وأوائل

العصر الإسلامي في الشرق الأوسط، مجاوزًا دائمًا الحدود الدينية، وكان المسيحيون وأتباع ماني هم رؤوسه البارزة. وفي الحق أن الدرس المستوفي لكل أنواع الجدل الدائر حول الجبر في أواخر العصر القديم وأوائل العصر الإسلامي في الشرق الأوسط مقارنةً بالخلاف في القدر لم يزل بعدُ غايةً تترتجى؛ إذ لعله يكشف اللثام عن منشأ هذا الخلاف في ربوع الإسلام.

(٣)

النصوص الثلاثة «الأولى» في القدر، المنسوبة إلى الحسن بن محمد ابن الحنفية، وإلى عمر بن عبد العزيز، وإلى الحسن البصري

إننا بحاجة -في الختام- إلى أن ندرس الوثائق الثلاث التي اعتمد عليها فان إس على نطاق واسع في تصوره لبدائيات علم الكلام في الإسلام. فثمة وثيقتان منها تعدان أمثلة نادرة على مذهب الجبر الكلامي (راجع: كوك ١٩٨١: ١٤١-٣)، وهما: الرسالة المنسوبة إلى الحسن بن محمد ابن الحنفية، «سؤالات ضد القدرية» (ولنستعمل العنوان الأنسب الذي اقترحه كوك ١٩٨٠: ٣٢)، والرسالة المنسوبة إلى عمر بن عبد العزيز، مع أن أولاهما فقط هي التي استعملت تقنية الجدل الكلامي («أخبرهم عن...، فإن قالوا: س، فقل لهم: ...، وإن قالوا: ع، فقل لهم: ...»). وقد حُفظت هاتان الوثيقتان في مؤلفات متأخرة: «الرد»، للإمام الزيدي، الهادي إلى الحق (ت ٩١١/٢٩٨)، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصفهاني (ت ١٠٣٨/٤٣٠)، ثم نشرهما وترجمهما وعلق عليهما فان إس (١٩٧٧).

وقد ذهب فان إس إلى صحة هاتين الوثيقتين، وأقام الأدلة على ذلك. وذهب كذلك إلى أن رسالة «سؤالات ضد القدرية» قد كتبت بين ٦٩١/٧٢ و ٦٩٩/٨٠ معتمدًا على دراسته لحياة الحسن بن محمد ابن الحنفية، وعلى ما افترضه من كون «السؤالات» لا بد أن تكون سابقة -تاريخيًا- على الوثيقة الثالثة موضوع الدرس، وهي «رسالة القدر» المنسوبة إلى الحسن البصري؛ وذلك أن

مؤلف «السؤالات» لم يكن على علم بما حوته رسالة الحسن (فان إس ١٩٧٧ : ١٨١٧). أما الرسالة المنسوبة إلى عمر، فقد استبعد احتمال أن تكون قد كُتبت قبل توليه الخلافة، وهو ما يعني أنها كتبت خلال الستين ونصف السنة التي حكم فيها عمر (٧١٧/٩٩ إلى ٧٢٠/١٠١). والغالب -في رأيه- أنها كتبت في سنة ٧٢٠/١٠١؛ نظرًا لورود «ذكر غامض» لها في بعض المرويات الموضوعة التي تذكر أنه بعد سؤال غيلان الدمشقي وقبل موته بقليل أُملى عمر رسالته في القدر إلى الأجناد، غير أنه مات قبل أن يرسل بها إليهم (فان إس ١٩٧٧ : ١٣١-٢، ١٨٨، ١٩٩. وراجع: فان إس ١٩٧١-٢).

والحق أن أدلة فان إس على قَدَم تاريخ هاتين الوثيقتين وعلى صحتهما لقيت نقدًا وإنكارًا واسعًا من قبل كوك وتسيمرمان (كوك ١٩٨١ : ١٢٤-٤٤. وتسيمرمان : ١٩٨٤). وقد اعترف كوك بأن «السؤالات» -على الرغم من عدم صحة نسبتها- تعد وثيقة قديمة (لا ترجع إلى ما قبل منتصف القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي -كوك ١٩٨٠ : ٣٢-٣)، ولعلها تعود في أصلها إلى مرجئة الكوفة (كوك ١٩٨١ : ١٤٤). أما الرسالة المنسوبة إلى عمر، فهي منحولة كذلك، كما أنها تشتمل على زيادات في مسائل ثانوية (كوك ١٩٨١ : ١٢٤-٩، ١٣٦)، وربما يرجع أصلها إلى القرن الثاني/الثامن، ولعلها كانت أيضًا -في وقت ما- في حوزة المرجئة (كوك ١٩٨١ : ١٢٩-٣٠، ١٤٤). وخالف تسيمرمان، فرأى أن البحث عن مؤلف الرسالتين الحقيقي، وعمن وُجَّهتا إليه، ينبغي أن يُبْمَ شَطْرَ البصرة في أواخر القرن الثاني (وذلك لاشتغال كليهما على مصطلح «نفاذ» العلم الإلهي السابق -تسيمرمان ١٩٨٤ : ٤٤١). والخلاصة أنه على الرغم من اتفاق كوك وتسيمرمان على رد أدلة فان إس على صحة الوثيقتين، فإنهما قد اختلفا في تعيين المكان الذي يُظن أنهما كتبتا فيه؛ ولذلك فإن هذه المسألة لم تزل تحتاج إلى مزيد من الدرس.

وتهدف كلتا الوثيقتين -في محتواها- إلى دحض مذهب القدرية. فأما «السؤالات» فأوردت على خصومها سلسلة من الاعتراضات المبينة -في العموم- على الآيات القرآنية الخاصة بتقدير الله أفعال العباد، وهدايته بعضهم وإضلاله

آخرين (وإدخالهم كذلك النار أو الجنة)، وشرحه صدور قوم بالإيمان، وختمه على قلوب آخرين، وإخباره (أي تحديده سلفاً) بالحوادث المستقبلية، وهكذا (راجع: «Verzeichnis der Koranvers» في: فان إس ١٩٧٧ : ٢٥٩-٦٣). وأما الرسالة المنسوبة إلى عمر، فهي تصور القدرية كما لو أنهم يدعون القدرة -بفضل حرية الإرادة الإنسانية- على التصرف خلافاً لما سبق به العلم الإلهي، وهو ما يعني («ردّ» تبعاً لترجمة كوك ١٩٨١ : ١٢٦) العلم الإلهي «والخروج عنه». وقد عمّد مؤلف الرسالة -بإبطال هذه الدعوى- إلى هدم مذهب خصومه في القول بحرية الإرادة.

ولنتكلم الآن عن الوثيقة الثالثة، وهي «رسالة القدر إلى الخليفة عبد الملك بن مروان»، المنسوبة إلى الإمام الشهير، الحسن البصري (ت ٧٢٨/١١٠)، فقد كتبت -خلافاً للرسالتين السابقتين- في تأييد القول بحرية الإرادة، وتُعد -إذا صحت- الوثيقة الوحيدة الباقية في مذهب القدرية. وهي محفوظة في ثلاث مخطوطات من القرن السابع/الرابع عشر -الثامن/الخامس عشر (اثنان منهما في إسطنبول، والثالثة في طهران)^(١)، وكذلك في مواضع من كتاب عبد الجبار (ت ١٠٢٤/٤١٥) «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، وفي بعض المصادر المتأخرة التي اعتمدت على هذا الأخير. وقد ذهب مراد (٢٠٠٦ : ١٨٦-٧، ٢٣٨-٩) إلى أن واحداً من هذه المصادر لم يورد النص الأصلي لرسالة القدر التي كانت أكبر بيقين من الشواهد الباقية. والمقاطع التي أوردها عبد الجبار لا تشارك -إلى حد كبير- المخطوطات الثلاث في محتواها إلا على نحو جزئي، كما أنها تتضمن أموراً لم يرد لها ذكر في أيٍّ منها. وتعد مخطوطة طهران، التي حققها مراد مع مقتطفات عبد الجبار تحقيقاً حسناً (مراد ٢٠٠٦ : ٢٨٤-٣٠٢) الأقرب إلى النص الأصلي؛ وهي لذلك تستحق مزيد عناية.

وجدير بالذكر أن فان إس ساق الأدلة على صحة «رسالة القدر»، وحاول أن يؤرخ لها فيما بين سنة ٧٥/٦٩٤ (وهي السنة التي أصبح فيها الحجاج بن يوسف -الذي كُتبت الرسالة بطلب منه- والياً على العراق) وسنة ٨٠/٦٩٩ (وهي

(١) تكومت زاينته شميته فأخبرتني أن مخطوطة رابعة من هذه الرسالة عُثر عليه في مكتبة خاصة باليمن.

السنة التي خرج فيها ابن الأشعث) (فان إس ١٩٧٧ : ١٨ ، ٢٧-٩). وقد أنكر كل من كوك وتسيمرمان هذا التاريخ المبكر، وأورد كلاهما حججاً تطعن في صحة الرسالة (كوك ١٩٨١ : ١١٧-٢٣. تسيمرمان ١٩٨٤). أما كوك فقد أنكر ما عول عليه فان إس في تأكيده قَدَمَ الرسالة وصحَّتها، وهو أنها -إذ لم تُورد حديث الجبر- قد كُتبت قبل الحقبة التي وُضعت فيها أمثال هذه الأحاديث. أنكر كوك هذا الاستدلال، وأشار إلى أن الرسالة أمسكت عمداً عن ذكر هذا الحديث، لا أنها كُتبت قبل وضعه. على أن حديث الجبر قد ورد في بعض المقاطع التي رواها عبد الجبار (كوك ١٩٨١ : ١٢١. راجع: مراد ٢٠٠٦ : ٢٠٠-١، ٣٠٠-١)^(١). وحرى بالذكر أن مخطوط طهران (الذي لم يُتَحِ الاطلاع عليه لفان إس ولا لكوك) يتضمن مقطعاً جدياً مهماً ضد «المبتدعة» الذين يدخلون على الدين ما ليس منه (نشرة مراد ٢٠٠٦ : ٢٨٤-٥). والظاهر أن هؤلاء المبتدعة «المُحدِّثين» -وهو أحد المصطلحات التي يستعملها المؤلف في وصف خصومه- هم رواة حديث الجبر (المُحدِّثون)، ولعل المؤلف استغل عدم التمايز بين الكلمتين حين تكتبان غير مشكولتين.

ومع أن مراد يعترف بأن الحَسَن كان وثيقَ الإيمان بحرية الإرادة طيلة حياته، فإنه يقطع بأن رسالة القدر موضوعةً عليه (مراد ٢٠٠٦ : ١٧٢، ١٧٥، ١٩٤-٢٣٩)؛ إذ إنها تتضمن عدة مغالطات تاريخية واضحة، كاستعمال مصطلح «السلف» الذي اتُّخذ أواخر القرن الثاني/الثامن وأوائل الثالث/التاسع للدلالة الجُمْلِيَّة على الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين. كما أن التشابه الكبير -الذي نبه عليه مراد- بين رسالة القدر وعلم الكلام الزيدي (ولا سيما «الرد على المُجبرة»، للقاسم بن إبراهيم)، إِبَّانَ القرن الثالث/التاسع، يجعل القول بوجود صلة بينهما أمراً لا مناص منه. وفي رأي مراد أن رسالة القدر هي التي تأثرت بعلم الكلام الزيدي، لا العكس، وأن واضعها متكلِّمٌ معتزلي في أواخر القرن

(١) ثمة إشارة أخرى إلى هذا الحديث في عبارة «جرت الأقلام بما أنا لاقٍ» (ط. مراد ٢٠٠٦ : ٢٩١). راجع الحديث المروي في صحيح البخاري، كتاب النكاح: «يا أبا هريرة، جف القلم بما أنت لاقٍ».

الرابع/العاشر، كان قد تأثر بعلم الكلام الزيدي، ولعله كان يشهد حلقة عبد الجبار (مراد ٢٠٠٦ : ٨٢٣٦).

ومزية هذا التاريخ المتأخر الذي ذكره مراد أنه يفسر لِمَ لا نرى ذكرًا لرسالة القدر قبل نهاية القرن الرابع/العاشر. ومع ذلك، تعد نسبتها إلى مؤلف من أبناء القرن الثالث/التاسع، معاصر للقاسم بن إبراهيم، أو بعده بقليل، أكثر موافقة للأدلة التي بين أيدينا، ولعلها أولى بالقبول -لاعتبارات أخرى- من نسبتها إلى مؤلف عاش في أواخر القرن الرابع/العاشر. وقد ذهب مادلونج (Madelung) في عرضه لكتاب مراد -إلى أن «رسالة القدر» تعكس «الرؤية المضطربة» للقدر، التي تعزوها إلى الحسن البصري (وإلى القدرية عامة) مصادر متقدمة؛ أعني أن يكون فجور الإنسان -دون برّه- هو الخارج عن الجبر الإلهي. وفي رأي مادلونج وجوب اطراح هذه الرؤية بعدما زعم مراد أن هذه الرسالة موضوعة (مادلونج ٢٠٠٧ : ١٥٩-٦٠. وراجع: فان إس ١٩٧٧ : ٢٨). ومع ذلك، يعكس كتاب «الرد»، لإبراهيم بن القاسم أيضًا مثل هذه «الرؤية المضطربة»، كما وضح ذلك مراد على نحو وافٍ (مراد ٢٠٠٦ : ٢٣٢). وكذلك فعلت مناظرة ثيودور أبو قرة بين السرسن والمسيحي، وقد ناقشناها في المبحث السابق (ساهاس ١٩٧٢ : ٤١٠٣، ١٤٢-٣). فكل ما سبق يدل على أن «الرؤية المضطربة» لم تكن قد اندثرت بعد -في بعض الأوساط في أقل تقدير- إلى القرن الثالث/التاسع؛ ولذلك فهذا هو التاريخ الأنسب لوضع «رسالة القدر». وفي الحق أن الشبه القوي بين هذه الرسالة والمناظرة بين السرسن والمسيحي (جريفيث ١٩٨٧b : ٩٠) حجة أخرى تؤيد رجوع تاريخ الرسالة إلى القرن الثالث/التاسع^(١). وهذه القضية لم يعرض لها مراد في كتابه، وهي حرة بالدرس فيما بعد.

فإذا كانت الوثائق الثلاث زائفة، كما هو غالب الظن، فالنتيجة التي لا مفر منها أنه ليس لدينا أية وثيقة ترجع إلى القرن الإسلامي الأول، وأن البدايات *Anfänge* عسيرة المنال -لعلم الكلام في الإسلام تقبع في «غياهب الجهل» التي يبدو أنها خرجت منها في زمان ما.

(١) قارن بين طريقة النصين في معالجة مسألة ولد الزنا (مراد ٢٠٠٦ : ٢٣٤-٥، وساهاس ١٩٧٢ : ١٤٤-٥).

المراجع

- Becker, C. H. (1912). 'Christliche Polemik und islamische Dogmenbildung. *Zeitschrift für Assyriologie und verwandte Gebiete* 26: 175-95 [reprinted in C. H. Becker (1924-32). *Islamstudien: Vom Werden und Wesen der islamischen Welt*. 2 vols. Leipzig: Quelle & Meyer, i. 432-49; English trans.: C. H. Becker (2004). 'Christian Polemic and the Formation of Islamic Dogma. In R. Hoyland (ed.), *Muslims and Others in Early Islamic Society*. Aldershot: Variorum, 241-57].
- Bertaina, D. (2011). *Christian and Muslim Dialogues: The Religious Uses of a Literary Form in the Early Islamic Middle East*. Piscataway, NJ: Gorgias.
- Cook, M. A. (1980). 'The Origins of Kalam. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 43: 32-43 [reprinted in M. Cook (2004). *Studies in the Origins of Early Islamic Culture and Tradition*. Ashgate: Variorum].
- Cook, M. A. (1981). *Early Muslim Dogma: A Source-Critical Study*. Cambridge and New York: Cambridge University Press.
- van Ess, J. (1966). *Die Erkenntnislehre des Adudaddin al-Ici: Übersetzung und Kommentar des 1. Buches seiner Mawaqif*. Wiesbaden: Steiner.
- van Ess, J. (1970). 'The Logical Structure of Islamic Theology. In G. E. von Grunebaum (ed.), *Logic in Classical Islamic Culture*. Wiesbaden: Harrassowitz, 21-50.
- van Ess, J. (1971-2). 'Umar II and his Epistle against the Qadariya. *Abr Nahrain* 12: 19-26. van Ess, J. (1974). 'Mabad al-Guhani. In R. Gramlich (ed.),

Islamwissenschaftliche Abhandlungen: Fritz Meier zum 60. Geburtstag.
Wiesbaden: Steiner, 49-77.

van Ess, J. (1975a). 'The Beginnings of Islamic Theology. In J. E. Murdoch and E. D. Sylla (eds.), *The Cultural Context of Medieval Learning*. Dordrecht and Boston: Reidel, 87-111.

van Ess, J. (1975b). *Zwischen Hadit und Theologie: Studien zum Entstehen predestinarianischer Überlieferung*. Berlin and New York: Walter de Gruyter.

van Ess, J. (1976). 'Disputationspraxis in der islamischen Theologie: Eine vorläufige Skizze. *Revue des etudes islamiques* 44: 23-60.

van Ess, J. (1977). *Anfänge muslimischer Theologie: Zwei antiqadaritische Traktate aus dem ersten Jahrhundert der HiGra*. Beirut and Wiesbaden: Franz Steiner.

van Ess, J. (1978) [originally published in an encyclopedia fascicle in 1974]. art. 'Kadariyya. *Encyclopaedia of Islam* 2. Leiden: Brill. Vol. iv, 368a-372a.

van Ess, J. (1982). 'The Early Development of Kalam. In G. H. A. Juynboll (ed.), *Studies on the First Century of Islamic Society*. Carbondale and Edwardsville: Southern Illinois University Press, 109-23, 230-41.

van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

الفریابی (القدر)، کتاب القدر، ط. عبد الله بن حمد المنصور، الرياض، أضواء السلف، ١٩٩٧.

Frank, R. M. (1992). 'The Science of Kalam. *Arabic Sciences and Philosophy* 2: 7-37.

الغزالي (الإحياء). إحياء علوم الدين، ٥ مجلدات، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت.

Goldziher, I. (1887). 'Ueber muhammedanische Polemik gegen Ahl al-Kitab. *Zeitschrift der deutschen morgenlandischen Gesellschaft* 32: 341-87.

- Griffith, S. H. (1987a). 'Free Will in Christian *kalam*: The Doctrine of Theodore Abu Qurrah. *Parole de l'Orient* 14: 79-107 [reprinted in S. H. Griffith (1992). *Arabic Christianity in the Monasteries of Ninth-Century Palestine*. Aldershot: Variorum].
- Griffith, S. H. (1987b). 'Free Will in Christian *kalam*: Moshe bar Kepha against the Teachings of the Muslims. *Le Museon* 100: 143-59.
- Griffith, S. H. (1990). 'Free Will in Christian *kalam*: Chapter XVIII of the *Sunma Theologiae Arabica*. In R. Schulz and M. Gorg (eds.), *Lingua restituta orientalis: Festgabe für Julius Assfalg*. Wiesbaden: Harrassowitz, 129-34.
- Griffith, S. H. (2008). *The Church in the Shadow of the Mosque: Christians and Muslims in the World of Islam*. Princeton: Princeton University Press.
- Grillmeier, A. (1987). *Christ in Christian Tradition*. Vol. iii/. English translation by P. Allen and J. Cawte. London and Oxford: Mowbray.
- Hoyland, R. G. (1997). *Seeing Islam as Others Saw It: A Survey and Evaluation of Christian, Jewish and Zoroastrian Writings on Early Islam*. Princeton: Darwin Press.
- ابن عساکر (تاریخ)، تاریخ مدینة دمشق، ۸۰ مجلدًا. بیروت: دار الفکر، ۱۹۹۵-۲۰۰۱.
- ابن سعد (الطبقات)، کتاب الطبقات الکبیر، ط. علی محمد عمر، ۱۰ مجلدات. القاهرة: مكتبة الخانجي، ۲۰۰۱.
- Justi, F. (1895). *Iranisches Namenbuch*. Marburg: N. G. Elwert
- Lim, R. (1995). *Public Disputation, Power and Social Order in Late Antiquity*. Berkeley: University of California Press.
- Madelung, W. (2007). [Review of Mourad 2006]. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 70: 157-60.
- Morony, M. (1984). *Iraq after the Muslim Conquest*. Princeton: Princeton University Press [reprint: Piscataway, NJ: Gorgias, 2005].

- Mourad, S. A. (2006). *Early Islam between Myth and History: Al-Hasan al-Basri (d. 110H/728CE) and the Formation of His Legacy in Classical Islamic Scholarship*. Leiden: Brill.
- Mourad, S. A. (2009). 'Christians and Christianity in the Sira of Muhammad. In Thomas and Roggema 2009: 57-71.
- Munitiz, J. A. (2001). 'The Predetermination of Death: The Contribution of Anastasios of Sinai and Nikephoros Blemmydes to a Perennial Byzantine Problem. *Dumbarton Oaks Papers* 55: 9-20.
- Payne Smith, R. (1879-1901). *Thesaurus Syriacus*. 2 vols. Oxford: Clarendon Press.
- Pedersen, N. A. (2004). *Demonstrative Proof in Defence of God: A Study of Titus of Bostras Contra Manichaeos: The Works Sources, Aims and Relation to its Contemporary Theology*. Leiden: Brill.
- Penn, M. P. (2008). 'John and the Emir: A New Introduction, Edition and Translation. *Le Museon* 112/121-2: 65-91.
- Pietruschka, U. (2003). 'Zu den Begriffen *kalam* und *mutakallim* in christlichem Kontext. In W. Beltz, U. Pietruschka, and J. Tubach (eds.), *Sprache und Geist: Peter Nagel zum 65. Geburtstag*. Halle (Saale): Martin-Luther-Universität Halle-Wittenberg, 185-99.
- Pines, S. (1971). 'A Note on an Early Meaning of the Term *mutakallim*. *Israel Oriental Studies* 1: 224-40 [reprinted in S. Pines (1996). *Studies in the History of Arabic Philosophy (The Collected Works of Shlomo Pines, vol. iii)*, ed. S. Stroumsa. Jerusalem: Magnes].
- Ringgren, H. (1955). *Studies in Arabian Fatalism*. Uppsala: Lundequistska bokhandeln. Rippin, A., and J. Knappert (1986). *Textual Sources for the Study of Islam*. Chicago: University of Chicago Press.
- Roggema, B. (2009). 'The Disputation of John and the Emir. In Thomas and Roggema 2009: 782-5.
- Rubin, U. (1999). *Between Bible and Quran: The Children of Israel and the Islamic Self-Image*. Princeton: Darwin Press.

- Sahas, D. J. (1972). *John of Damascus on Islam: The 'Heresy of the Ishmaelites*. Leiden: Brill.
- Stroumsa, S., and G. G. Stroumsa (1988). 'Aspects of Anti-Manichaean Polemics in Late Antiquity and under Early Islam. *Harvard Theological Review* 81: 37-58.
- Tannous, J. (2008). 'Between Christology and Kalam The Life and Letters of George, Bishop of the Arab Tribes. In G. Kiraz (ed.), *Malphono w-Rabo d-Malphone: Studies in Honor of Sebastian P. Brock*. Piscataway, NJ: Gorgias, 671-716.
- Tannous, J. (2010). *Syria between Byzantium and Islam: Making Incommensurables Speak*. Ph. D. dissertation, Princeton University.
- Thomas, D., and B. Roggema (eds.) (2009). *Christian-Muslim Relations: A Bibliographical History*, vol. i (600-900). Leiden: Brill.
- Uthemann, K.-H. (1981). 'Syllogistik im Dienst der Orthodoxie: Zwei unedierte Texte byz- antinischer Kontroverstheologie des 6. Jahrhunderts. *Jahrbuch der Österreichischen Byzantinistik* 30: 103-12.
- von Kremer, A. (1873). *Culturgeschichtliche Streifzüge auf dem Gebiete des Islams*. Leipzig: F. A. Brockhaus.
- Walker, J. T. (2006). *The Legend of Mar Qardagh: Narrative and Christian Heroism in Late Antique Iraq*. Berkeley, Los Angeles, and London: University of California Press.
- Zakeri, M. (1995). *Sasanid Soldiers in Early Muslim Society: The Origins of Ayyaran and Futuwwa*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Zimmermann, F. W. (1984). [Review of van Ess 1977]. *International Journal of Middle East Studies* 3 /16: 437-41.

الفصل الثاني متقدمو القَدَرِيَّة

ستيفين س. جود

يُعد مذهب القدرية أحد أقدم المذاهب العقدية التي عُرفت في الإسلام، لكن بقاءه لم يدم طويلاً. وقد عاش أغلب الذين رفعوا لواءه في عصر بني مروان (٦٤/٦٨٤-١٣٢/٧٥٠)، وكان بنو أمية يُبدون نحوه تسامحاً في بعض الأحيان، وربما اعتمدوا آراءه، وفي أحيان أخرى كانوا يرونه بدعةً تهدد سلطانهم. ولما أقحمت أقوال المذهب الاعتقادية في المعارضة السياسية، استجلب ذلك مزيداً من اضطهاد الأمويين، وحمل القدرية على اعتناق مقالات أكثر تشدداً. وكذلك أنشأت مشاركتهم المباشرة في الفتنة الثالثة (١٢٦/٧٤٤-١٣٠/٧٤٧) صلةً وثيقة العُرى بينهم وبين فريق سياسي بعينه، هو ذاك الذي يقوده يزيد بن الوليد (ت ١٢٦/٧٤٤). وعلى الرغم من أن هزيمة خلفاء يزيد قد أوهنت شأن القدرية وأخملت ذكرهم، فقد استحيا المعتزلة -الذين ازدهر مذهبهم في العصر العباسي- كثيراً من آرائهم، وأدرجوها في مبادئ الاعتزال.

وفي الحق أننا نعاني ندرة، ومشكلات في بعض الأحيان، في المصادر التي تقفنا على آرائهم العقدية، وعلى الأعمال السياسية والعلمية لأئمتهم الكبار. فليس لدينا مصدر في مذهبهم سوى الوثائق التي مرَّ الحديث عنها في الفصل السابق (الفصل الأول)، ولا تُعرف أسس عقيدتهم، ولا توجد لهم كتب، ولا بقي شيء من الرسائل المنسوبة إلى أئمتهم.

والحاصل أنه لا مناص من التعويل على كتب خصومهم في معرفة أقوالهم. وبعض هذه الكتب نافع في هذا الصدد، على الرغم مما فيه من تحيز لا سبيل إلى التغافل عنه، فكتاب «القدر» للفريابي (ت ٣٠١/٩١٣) يتوسع في ذكر أقوالهم بغية الرد عليهم، كما أن كثيرًا من كتب الحديث المعتمدة قد اشتملت على أبواب في القدر تتضمن -في الغالب- أحاديث تهدم مذهبهم. أما كتب الملل والنحل، فقد روت أقوالهم في سياق دحضها وتزييفها. واشتملت كتب التراجم -ختامًا- على طائفة من جدل كبار أئمتهم، فتذكر في أثناء ذلك أقوالهم. ومع هذا، لا يخلو الأمر من بعض المشكلات؛ إما لأن هذه المصادر متأخرة في الزمان، وإما لأن كُتَّاب التراجم بدلوا -كما سنرى- في سير بعض العلماء؛ طلبًا لتبرئة من كان منهم على صلة بالمذهب.

وسوف نعمد في هذا الفصل -غير غافلين عن الحدود التي تفرضها المصادر المعتمدة- إلى تجلية آراء القدرية العقدية، مُتبعين ذلك بدرس أقوال كبار أئمتهم وأعمالهم، وسنشرح كذلك الطبيعة المتغيرة للمذهب، والأسباب التي أفضت إلى دثره سريعًا من المشهد الاعتقادي.

وعلى الرغم من أن أئمة القدرية لم يُخلّفوا شروحات وافية لمذهبهم، فإن مبادئهم الأساسية سهلة قريبة. فهم يؤمنون أن الإنسان مسئول عن أفعاله، وأن الله لم يُكره الناس إكراهًا على جميع ما اختاروه، وأن للناس نوع حرية فيما يأتون وما يدعون. ومصطلح القدرية -الذي اشتق من الاعتقاد بأن الناس تملك أقدارها- يشير إلى القدرة على اختيار الأفعال أو تعيينها. وإن كان استعمال مصطلح «قدر» نفسه لا يخلو من إشكالات؛ وذلك لأن القرآن ومراجع أخرى تعزو القدر إلى الله، لا إلى الإنسان، وهو ما يعني أن مذهب الجبر به أولى. ومهما يكن الخلاف محتدمًا فيمن يؤول إليه القدر، فقد بات جليًا أن القدرية تؤمن بإرادة الإنسان، وخاصة فيما يجترحه من الآثام.

والذي حملهم على القول بحرية الإرادة الإنسانية إنما هو اعتقادهم امتناع نسبة الشر إلى الله. ومع ذلك، لا بد لشُرور بني آدم من مصدر، وليس إلا إرادتهم المحضة. وبينما كان متكلمو المعتزلة يبحثون -فيما بعد وعلى نحو أكثر

تعقيدًا- فيما إذا كان القول بمسئولية الإنسان يتضمن القول بخلقه أفعاله، وهو ما يمس انفراد الله بالقدرة على الخلق، كان بحث القدرية في العموم أكثر سداجة؛ إذ انحصر في أن الناس مسؤولون عن قبيح أفعالهم. ونشِب خلاف آخر في نسبة الأفعال الحسنة: أهى ثمرة الإرادة الإنسانية، أم هى منحة إلهية؟ غير أن هذا البحث كان نادرًا، ثم زاد مع الأيام، فمس طائفتُ التعقيد مذهب القدرية الذي كان بسيطًا بحسب وضعه الأول. وليس بين أيدينا دليل على أنهم قد عمقوا البحث فيما يستلزمه القول بحرية الإرادة بالنظر إلى القدرة الإلهية، ومن المحتمل -مع ندرة المصادر- أن لأمثال هذه البحوث ذكرًا فيما فقدناه منها. أما المصادر الباقية فجعلت ههما إبراز أهمية القصد في ثبوت المسؤولية عن الوزر.

ولا يُعرف للقدرية -فيما عدا قولهم بالإرادة الإنسانية- آراء أخرى تتمحض نسبتها إليهم؛ فلم يُحفظ عنهم قول -مثلا- في الصفات الإلهية، أو في طبيعة الحياة الأخروية، أو حتى في الكيفية التي يحاسب الله بها الناس على ذنوبهم التي اقترفوها مختارين، كما هو مذهبهم. بل إن كتب الفرق لا تذكر القدرية استقلالًا، وإنما تُدرج ذكرها في غيرها بحسب ما لها من رأي في بعض القضايا، كالإرجاء، وهو التوقف عن الحكم على العصاة (الأشعري، مقالات، ١٣٢-٤١، ١٥٤. البغدادي، الفرق، ٢٠٢-٣٠). وقد أثار تهميشهم في هذه المصادر أسئلة، سوف نعرض لبعضها في هذا الفصل، إذ من الواجب أن نتساءل عن مدى أهميتهم، مع كونهم لم يحظوا بعناية كتلك التي حظيت به الفرق العقدية القديمة الأخرى؛ كالخوارج، والعلوية، والمرجئة. أكانوا فرقةً مستقلة في الاعتقاد، أم أنهم مجرد طائفة من الآراء تُذكر في الاختلافات الطفيفة في القدر، بحيث يندرجون في طوائف أخرى؟ ولم يبرز ذكرهم في كتب التاريخ والتراجم أكثر من كتب العقائد؟ وهل كانوا حركة سياسية تردّت ببردة العقيدة؟

والحق أن بعض الصعوبات التي تصادفنا في تقييم هذه الفرقة ترجع إلى عدم وجود قيادة واضحة أو تنظيم متماسك في المذهب. وسوف تكشف المناقشات التي سنسوقها هنا أن نفرًا من أئمة القدرية قد أدرجوا لاحقًا بفرق أخرى، ولا سيما المعتزلة، وأن آخرين منهم أدينوا وأقصوا من كتب التاريخ

وكتب العقيدة جميعًا، بعد مشاركتهم في أحداث الفتنة الثالثة. لا جرم أن الحركات الدينية التي تفوتها السلطة، وتُعوزها القيادة الباهرة، ويُمْنى تراثها بالفشل، لا يُطنب التاريخُ في ذكرها؛ ولذلك خلت المصادر التي بين أيدينا من تفاصيل مذهبهم، ومن الحديث عن امتداد فروعه من بعده.

لقد شَغَلَ الجدلُ حول حرية الإرادة الإنسانية في فجر الإسلام البحثَ العلمي الحديث، وحظيت مسألة الأصول من ذلك بالنصيب الأوفى. وفي بعض الأعمال الحديثة الإشارةُ إلى التعارض بين آراء القدرية والجبرية العربية التقليدية أو الأفكار الإيرانية القديمة التي كانت سائدة في ذلك الوقت (وات Watt ١٩٣٧ : ٨٨-٩). وغالبًا ما يذكر الباحثون المحدثون -مقتفين نوعَ اقتفاء أثر المصادر العربية في الحقبة الوسيطة- تأثيرَ الجدل العقدي المسيحي -وخاصة في الكنيسة السورية- في الفكر الإسلامي في عهده الأول.

ومع أن مسألة الأصول والتأثيرات ذاتُ خطرٍ، لكن فيها انصرافًا عن المشكلة العقدية الجوهرية التي رام القدرية حلها. فقد واجه المسلمون الأولُ المعضلةَ نفسها التي تواجهها كلُّ أديان التوحيد؛ أعني الحاجة إلى التوفيق بين الإيمان بطلاقة القدرة الإلهية ووجود المعاصي والشر، غير أنها بقيت معلقةً لا حل لها؛ لما يقتضيه هذا الحل عمومًا من المساس إما بخيرية الله، وإما بطلاقة قدرته. وفي هذا الصدد نقول: إن النزاع في حرية الإرادة الإنسانية ليس بدعًا في الإسلام، ولا هو مُقحمٌ عليه من ديانات سابقة، وإنما هو نزاع مؤثِّل في كل دين يدعو إلى التوحيد، وسوف تبدي المناقشة التالية لأئمة القدرية أن الجهود التي بذلها العلماء المسلمون في البحث عن الجذور المسيحية للقدرية كانت جدليةً أكثر من كونها عقديّة.

ويُعدُّ معبد بن عبد الله بن عُكَيْم الجُهني المؤسسَ المزعوم لمذهب القدرية (ابن أبي حاتم، الجرح، ٨: ٢٨٠. ابن عساكر، تاريخ، ٥٩: ٣١٢-٢٦. المِزِّي، تهذيب، ٢٨: ٢٤٤-٩). اشتهر بالحديث في البصرة، وكان أبوه -وهو من أصحاب النبي ﷺ- قد أقام بالكوفة. ولا تذكر المصادر سببًا لهجرة معبد من الكوفة إلى البصرة. ولعل مناصرة أبيه لعثمان جعل المُقام في الكوفة متعذرًا في

زمان الفتنة الأولى وبعدها. ومع ذلك، لم تصرح المصادر بأن أبا معبد قد فرّ من الكوفة (المزّي، تهذيب، ١٥ : ٢١٨).

وفي البصرة أصبح معبد من المرموقين في النخبة الأموية، وعمل للأمويين في وظائف جلييلة متنوعة. وتذكر بعض الروايات أنه قام بدور صغير في المفاوضات أثناء التحكيم بعد صفين، وهو ما يعني أنه لم يكن منبوذًا تمامًا من أهل الكوفة. وكذلك قام بالسفارة لدى الإمبراطور البيزنطي، وتولى تأديب سعيد ابن الخليفة عبد الملك (ابن عساكر، تاريخ، ٥٩ : ٣١٢-١٦). ثم أفل نجمه وقتل حوالي سنة ٦٩٩/٨٠ على يد والي المشرق، الحجاج بن يوسف في أغلب الظن، أو لعل ذلك كان بيد عبد الملك نفسه (جود ٢٠١١ : ٦).

واختلف القول في سبب قتله: ففي كتب التاريخ روايات شتى تشير إلى الطعن في عقيدته القدريّة، غير أن فيها أيضًا رواية واحدة -على الأقل- تومئ إلى اشتراكه في ثورة ابن الأشعث التي باءت بالفشل. وذهب يوسف فان إس (Josef van Ess) إلى أن هذه المشاركة كانت سبب قتله (فان إس ١٩٧٤ : ٧٥-٧). ومع ذلك، تتظاهر الأدلة على أن جريمة معبد الحقيقة كانت عقديّة، لا ثورية (جود Judd ٢٠١١ : ٥-٦).

والمعلومات التي لدينا عن مذهب معبد العقدي قليلة نسبيًا. فالمصادر مجمعة على أنه كان قدريًا، وأنه كان يدعو بحماسة إلى مذهبه، ثم لم ترو شيئًا من التفاصيل وراء ذلك، بل كان يوصف في العموم بأنه أول من تكلم في القدر بالبصرة (ابن أبي حاتم، الجرح، ٨ : ٢٨٠)، ولم تطنب في ذكر آرائه، ولا فصلت ما الذي قاله حقيقة في القدر. بيد أن ثم رواية واحدة تذكر أمرًا صغيرًا، لكنه مهم، فقد روى البلاذري (ت ٨٩٢/٢٧٩) أن معبدًا نافح عن مذهبه في القدر بالاحتجاج بأن الله لم يرد قتل عثمان، وهو ما يعني أن الذين قتلوه قد عصوا الله، أو كان تصرفهم على الأقل مستقلا عن إرادته (البلاذري، أنساب، ٢ : ٢٥٦). ومع أن هذا الاستعمال لعقيدة القدريّة لم يكن واسع الانتشار، فإنه يكشف عن وسيلة كان يسع القدريّة اللجوء إليها تبرئة لساحتهم من وصمة الخيانة السياسية.

أما كتب التراجم، فأطالت ذيل الكلام فيما زعمته أصلاً للقدرية. وأشار بعضها إلى أن معبدًا إن يكن هو أول من تكلم في القدر في البصرة، فليس هو مخترع المذهب، وإنما أخذه عن مسيحي، يقال له: سوسن أو سوسنويه، لا يُدرى أعتنق الإسلام، أم لا. وزعمت مصادر أخرى أنه اعتنق الإسلام ثم ارتد. ومدار كل هذه الأخبار على الأوزاعي (ت ١٥٧/٧٧٤) الذي كان أحد كبار المناهضين للقدرية، فلا بد إذن من الإقرار بالطبيعة الجدلية المحتملة لهذه الروايات. وهذا الموقف الظاهر للأوزاعي في السعي إلى الحط من القدرية بإثبات أصلها المسيحي يناقض روايات أخرى عن حياته بعد ذلك تبرز موقفه غير الطائفي. ولا بد لهذا الموضوع من مزيد بحث.

إن الروايات التي تذكر أصول القدرية مهمة لفهم الطريقة التي ورد بها ذكرهم في الكتب التاريخية. وكثرة هذه الروايات وغلبتها على ذكر آراء معبد نفسها قد انعكس في اهتمام المتأخرين بمسألة الأصول هذه. وينبغي أن توضع الروايات التي تصف معبدًا بأنه أول من تكلم في القدر بالبصرة في سياق تراجم الأئمة البصريين الآخرين، وخاصة أن الحسن البصري (ت ١١٠/٧٢٨) كان قد اتهم بأنه قدرى، ورسائله -التي نوقشت في الفصل السابق (الأول)- كانت تعد في بعض الأحيان نصًا قدريًا. والحق أن كتب التراجم -إذ ذكرت أن معبدًا هو أول من تكلم في القدر بالبصرة- لم تكشف عن أصل المذهب فحسب، بل نفت كذلك أن يكون هو الحسن. فالإلحاح على ذكر هذا الأمر في ترجمة معبد إنما كان يهدف إلى بت صلة الحسن بالقدرية، وقل مثل ذلك في الروايات التي تذكر اتهام الحسن معبدًا بخطأ -لا ينص على ذكره- وتبرؤ معبد منه (جود ٢٠١١: ٥).

وكذلك كان للتأكيد على الأصل المسيحي المزعوم للمذهب أهمية جدلية. فالروايات التي تذكر تعليم سوسن معبدًا آراءه البدعية تعني أن هذه الآراء مسيحية؛ أي إنها أجنبية عن الإسلام. وقد نصت بعض الروايات على أن معبدًا كان يقول بقول النصارى (ابن عساكر، تاريخ، ٥٩: ٣٢٢). ولهذا التأكيد على الأصل المسيحي أهمية خاصة في عصر عبد الملك؛ وذلك أنه في هذا العصر

بدأت عقائد الإسلام الأساسية تجتمع وتمتاز من غيرها من عقائد أديان التوحيد الأخرى (دونر Donner ٢٠١٠: ١٩٥٠ وما بعدها). فوضمُ القدرية بكونها مسيحية الأصل أعان على قطع ما بينها وبين الإسلام، وعلى توثيق عرى المذاهب الجبرية فيه. ومما يجدر ذكره كذلك أن أكثر هذه الروايات مدارها على الأوزاعي، الذي كان أحد خصوم القدرية اللُد، ومدار بعضها الآخر على مسلم بن يسار، أخي عبد الملك في الرضاع (المزي، تهذيب: ٢٧: ٥٥٥). فالتاريخ ناطق إذن بأن أقطاب المجبرة، يشايعهم مؤيدو إصلاحات عبد الملك الدينية، كانوا جميعاً يسعون إلى عزل معبد وآرائه القدرية عن التيار العام للفكر الإسلامي؛ وذلك بالكشف عن الصلة بين القدرية والمسيحية.

وكان عزل معبد أيضاً عنصراً حاسماً في عزل أشهر تلامذته، غيلان الدمشقي. وعلى الرغم من أنه لا يُدرى متى التقيا ولا أين، فإن الأوزاعي يصف معبداً بأنه أستاذ غيلان، وهو ما تلقته المصادر المتأخرة جميعاً بالقبول (ابن عساكر، تاريخ، ٤٨: ١٩٢). على أن عدم علمنا بأقوال معبد يحول دون إدراك مدى تأثيره في آراء غيلان. ومع ذلك، كانت الصلة بين معبد وغيلان عنصراً مهماً في التفسيرات الإسلامية المتأخرة لمذهب القدرية.

وقلما نثر على تفاصيل في سيرة غيلان. فلا سبيل -خلافاً لمعبد- إلى تعيين أبويه أو حتى أصله العرقي في يقين لا يشوبه شك. وهو -على الأرجح- مولى (غير عربي)، ولعله ابنُ عبد كان لعثمان بن عفان، ثم حرره. ومكان مولده غير معلوم. وتصفه بعض المصادر بالقبطي، وهو ما يعني أن له أصولاً قبطية، لكن هذه المصادر لم تحفظ سوى ذلك دليلاً على هذا الاحتمال. أما شبابه، فلا ذكر له بته.

ولما بلغ أشده واستوى حَظِي في دولا ب العمل الأموي بالمكانة والاحترام، وتذكر روايات كثيرة أنه عمل لعمر بن عبد العزيز (حكمه بين ٧١٧/٩٩-٧٢٠/١٠١) في دمشق قِيَّماً على دار السكة (director of the mint). وليس يخفى أن هذا لم يكن بالعمل الهين، وقد أتاح له خبرة إدارية وفنية. بل من الجائز -طبقاً للمدة التي أنفقها عاملاً على المال قبل أن يصبح قِيَّماً [مديراً]-

أنه كان أحد العمال المجهولين الذين أسهموا -قبل عقود- في إنجاز إصلاحات عبد الملك المالية الطموح. ومهما يكن من شيء، فقد كان قيام غيلان بهذا العمل -على جلالته وأهميته- دليلاً على أنه حاز ثقة عمر، لولا أنه فقد هذه الثقة عندما بدأ يدعو جهاراً إلى مذهب القدرية. وتذكر عدة مصادر أن عمر واجهه، وقومه، وتوعده بالعقاب إن عاد (فان إس ١٩٧٧ : ١٩٠ وما بعدها). ولعل المتأخرين غَلَوْا -حين صوروا شقاقَ بينهما- قصداً منهم إلى بَثِّ كل صلة لعمر بالقدرية (چود ١٩٩٩ : ١٦٩-٧٠).

وقد لحق غيلان بعد ذلك بالجيش في أرمينية، وكان تحت إمرة مروان بن محمد. وليس تُعرف طبيعة عمله ثمة، ولا المدة التي قضاها، ولا دلتنا المصادر على السبب الذي من أجله انتقل إلى الحدود. ولعله ذهب إلى هناك طلباً لأداء واجبه الديني في الجهاد، أو لعل القطيعة بينه وبين عمر كانت شديدة، فأبعد النجعة عن دمشق. وعلى كل حال، قد غضب عليه مروان، فعاد إلى دمشق حيث حوكم وقُتل بسبب ما يدين به من مذهب القدرية. وتختلف المصادر في تفاصيل محاكمته وقتله. بل إن هناك خلافاً بينها في تعيين الخليفة الذي أمر بامتحانه، فبعضها يذكر أنه قتل في زمان القطيعة بينه وبين عمر بن عبد العزيز، وقليل منها يذكر أنه حوكم في خلافة يزيد بن عبد الملك، لكن الحساب الأدق قاضٍ بأن ذلك كان في الخلافة الممتدة لهشام بن عبد الملك (حكمه بين ٧٢٤/١٠٥-٧٤٣/١٢٥) (چود ١٩٩٩ : ١٧٠-٢).

لقد كان قتل غيلان -كقتل معبد- بسبب من عقيدته القدرية، ولكن كتب التراجم والفِرَق تتوسع أكثر في ذكر آراء غيلان، ولعل ذلك راجع إلى ما خلفه من تراث علمي حافل، فقد اشتهر بأنه كتب مئات الرسائل، مع أن واحدة منها لم تبلغنا، ولا عرفنا حجمها ولا محتواها (ابن النديم، الفهرست، ١٧١). ولا يخفى أن القول بأن غيلان كتب كل هذا تبياناً لمعتقده أمرٌ له دلالة؛ إذ يعني أنه كان عازماً على نشر آراء القدرية وشرحها، وأنه كان لكتاباته جمهور من الأتباع، أو أن ذلك محتمل على كل حال. وقد ذكرت كتب التاريخ أنه كان له تلامذة مخلصون، فالطبري (ت ٩٢٣/٣١٠) -مثلاً- يروي أن هشام بن عبد الملك

نفى طائفة من القدرية إلى دهلك، وكان ذلك في الغالب بعد مقتل غيلان (الطبري، تاريخ، ٢: ١٧٧٧).

ولا يبدو أن الروايات التي حفظت معتقداته قد عولت صراحةً على تراثه المكتوب. وليس هناك دليل أيضًا على أن جهودًا بذلت في الرد على كلامه. وفي الحق أن هذا الإهمال يبعث في النفس شكوكًا بشأن كثرة مؤلفاته وشهرتها، بل إن معظم ما يعرف من آرائه إنما استُقي من كتب الملل والنحل، ومن روايات محاكمته وقتله.

وتقدم كتب الفرق عقائد غيلان القدرية بوصفها عناصرَ في بناء عقدي أتم وأكثر تعقيدًا. وهي في العموم تُدرج غيلان في طوائف المرجئة، ولُبُّ عقيدتهم الإمساكُ عن الحكم على العصاة وإيكال أمرهم إلى الله. وتضيف مصادر أخرى أنه كان يعتقد أن الإيمان [الشرعي الخاص] معرفة ثانية بالله، لا فطرية، وأن الإمام يمكن أن يكون غير قرشي. إن وجود مثل هذه الجوانب العقدية الزائدة تعني أنه أنشأ -خلافًا لشيخه معبد- مذهبًا عقديًا أكثر اكتمالًا. ومع ذلك، لم تزل تفاصيل الجوانب القدرية في مذهبه محدودة، فكتب الملل والنحل تورد أقواله الأخرى، فتذكر أنه يرى أن المعصية وليدة الإرادة الإنسانية، أما الطاعات فبالمشيئة الإلهية. والحق أن هذا الإغفال من كتب الفرق لأقواله القدرية مثير للدهش، وذلك مع توسعها في شرح الاختلافات بين مفكري المعتزلة في موضوع حرية الإرادة الإنسانية. ومن الجلي أن تتبع آراء غيلان القدرية كان أقل من تتبع آرائه في موضوعات أخرى. وفي هذا مناقضة لصنيع كتب التاريخ والتراجم التي تسلط الضوء على غيلان بوصفه قدريًا، بينما تتجاهل نسبته إلى المرجئة.

لقد كان التفات كتب التاريخ وكتب التراجم أكبر إلى مقالات غيلان القدرية، لولا أن ما أوردته منها يبعث على الإحباط لنزارته. ومعظم الروايات تذكر امتحانه قبل قتله، غير أن الأسئلة التي وجهت إليه لا تكشف -للأسف- بدقة تفاصيل آرائه القدرية. بل إن أكثر هذه الروايات تُعنى بإبراز قضايا عقدية أساسية، وهي تلجأ أحيانًا إلى الاستعارات بدلا من التحليل العميق. فبعضها -مثلا- يتضمن سؤالاً عن أكل آدم من الشجرة المحرمة، أكان ذلك بإرادة الله؟

وعلى الرغم من أن في هذا المثال جَماع صعوبة التوفيق بين الإيمان بطلاقة القدرة ووقوع المعاصي، فإنه يفتقر إلى عمق الفكر العقدي، كما أنه يدل على قلة البصر بتفاصيل آراء غيلان الاعتقادية.

وعناية هذه المصادر بذكر أصول مذهب غيلان القدري أكبر من عنايتها بالمذهب نفسه. فصلته بأستاذه معبد تعني -ضمنياً- اتصال آرائه بأستاذ معبد النصراني/المرتد سوسن. ووصفه بالقبطي يحقق عين الغاية المتوخاة من القول بأن له ولأفكاره جذوراً مسيحية. بل إن بعض الروايات تؤكد -على نحو أكثر صراحة- الأصل المسيحي لآراء غيلان، فتري -مثلاً- في ترجمة ابن عساكر (ت ١١٧٥/٥٧١) له حديثاً نبوياً يصف القدرية بأنهم «نصارى هذه الأمة ومجوسها» (ابن عساكر، تاريخ، ٤٨: ٢٠٣). والمؤرخون وكتاب التراجم ينظرون عمومًا إلى مقالات القدرية بوصفها تأثيرات أجنبية تسربت إلى الإسلام من مصادر مسيحية في العادة.

وجرى البحث العلمي الحديث -نوعاً ما- في هذا المضمار. وآية ذلك أن الدراسات الغربية القديمة لغيلان -التي قام بها أ. جيوم (A. Guillaume)، وأ. فون كريمر (A. von Kremer) وغيرهما- تذهب إلى أنه تأثر، وكذلك القدرية، بمعاصريهم من المسيحيين، ولا سيما يوحنا الدمشقي (جيوم ١٩٢٤: ٤٧-٥٠. فون كريمر ١٨٧٣: ٧). أما متأخرو الباحثين، وخاصة فان إس، فقد تشككوا في كل تأثير مباشر ليوحنا أو لغيره في القدرية، أو في العقيدة عمومًا في صدر الإسلام. ومع ذلك، لم يزل من المهم التنبيه على الجهود الجلية لكتب التراجم في بيان الصلة بين غيلان والقدرية وبين المسيحية، ومن المهم كذلك أن نتفكر في السبب الذي صرف كتب الفرق عن النظر إلى القدرية بوصفهم مذهباً متميزاً، وعن شرح آرائهم على نحو دقيق.

كلتا الخصيصيتين السابقتين في النظر إلى القدرية تعدان -جزئياً- ثمرة لصبغهم بصبغة السياسة في إبان ائتمامهم بغيلان. على أنه من الصعب القطع بانعطافهم منذ البداية إلى إحداث شغب سياسي، وإن كان قد تبين يقيناً أنهم شرعوا في حياة غيلان في اقتحام السياسة. والظاهر أنه قد بدأ مع أتباعه -في

مدة إقامته في أرمينية- انشقاقًا متحمسًا على الأمويين. وقد وُصف هو وأتباعه بأنهم تركوا الجند في أمواج كموج البحر (ابن عساكر، تاريخ، ٤٨: ٢٠٤)، مع أن التفاصيل حول هذه الحركة قليلة، وليس هناك دليل على أن جهودًا بذلت لإثارة تمرد معلى. ولعل نشاطهم هذا في أرمينية هو الذي أوغر صدر مروان بن محمد عليهم، على نحو ما جاء في بعض الروايات (چود ٢٠٠٥: ٢٢٠-٢٢٠)، كما أن نفي هشام بن عبد الملك أتباع غيلان بعد قتله يدل على أنهم كان يمثلون -خلافاً للقدرية الأول- خطرًا على النظام. ومن المحال الفصل فيما إذا كانت هذه الروايات صحيحة، أم أنها وضعت لتظهر إرهاب هشام ومروان بالخطر السياسي للقدرية.

وقد بات جليًا أن القدرية دخلوا ميدان السياسة عقب مقتل غيلان بوقت وجيز، واعتنق يزيد بن الوليد -زعيم الثورة التي أدت إلى الفتنة الثالثة وعجلت بسقوط حكم بني أمية- مذهبهم، واتخذ منطلقًا لبرنامج العام. ومع أنه لم يكن قط إمامًا شهيرًا من أئمة القدرية في الفترة التي سبقت الاضطرابات التي أحاطت بالحكم القصير لسلفه الوليد بن يزيد، فقد عُرف كثير من أصحابه بكونهم قدرية. على أن انتصارهم لم يدم طويلًا مع ذلك، وبدا يزيد -حتى قبل وقوعهم في يد مروان بن محمد- وقد أنكر أمورًا في المذهب.

ولم تكن مفاجأة أن تصبح القدرية حركة سياسية؛ وذلك أن لب مذهبهم، وهو القول بمسئولية الإنسان عن معاصيه، ينطوي على مغزى سياسي. وليس يُدرى إن كان وقوف الأمويين على هذا المغزى هو السبب في إدارهم إلى التنكيل بأئمتهم، كمعبد وغيلان. وفي زمان الفتنة الثالثة أصبح القول بمسئولية القادة السياسيين عن أخطائهم صيحة الحشد لدى القدرية وغيرهم ممن أمضهم فسوق حاشية بني أمية.

لقد كان مذهب الأمويين في الدولة -وإن ضمنيًا على الأقل- أن تصرفات الخليفة مرادة لله، وأن لهذا الخليفة -بوصفه اختياريًا إلهيًا- حق الطاعة المطلقة. وقد اتضح هذا الموقف في عقيدة «خليفة الله» التي سعى حكام بني أمية في نشرها (كرون وهندز Crone and Hinds ١٩٨٦: ٢٤-٤٢). وهي تعني -في أكثر

تفسيراتها تطرفاً- أن الثورة محرمة مهما حدث؛ وذلك أنه حتى أكثر الأفعال التي يرتكبها الخليفة شناعةً إنما تقع بإرادة الله. وليس كذلك الحال في مذهب القدرية، فقد أبوا نسبة الشر إلى الله، وحملوا مسئوليته من اقترفه من بني الإنسان، وانتهوا إلى القول بجواز الخروج على فسقة الحكام، بل ربما بوجوبه على صالحى المسلمين. فالتداعيات السياسية لهذا المذهب لا تخفى على لبيب.

والانتقال إلى معالنة الأمويين بالخروج عليهم لا يخلو من دلالة في مذهب القدرية، ولا سيما أن اتصالهم بمذهب المرجئة القائل بالتوقف عن الحكم على العصاة، وإيكاله إلى الله لا يتفق مع مذهبهم في إنكارهم الفسوق على حكام بني أمية. لقد كان متكلمو المرجئة يجادلون فيما يعد من الأعمال كبيرة، وفيما يبلغ منها من الشدة حدًا يبعث على الشك في إسلام من اجترحه، ومع ذلك توقفوا تمامًا عن الحكم على أحد من الناس في خصوص ذنب اقترفه، مؤثرين إرجاء مثل هذا الحكم إلى الله.

لكن القدرية الذين شاركوا في حركة يزيد لم يُبدوا مثل هذا التردد، بل جهروا بالإنكار على الحكام الظلمة، ودعوا إلى خلعهم، وكانوا في أحداث الفتنة الثالثة أشبه شيء بالخوارج، الذين جمعوا إلى القول بمسئولية الإنسان عن قبيح فعّاله موقفًا قاسيًا في الحكم على مرتكبي الكبائر. ولعل هذه التفرقة تشرح -نسبيًا- السبب في تسمية من شارك في ثورة يزيد بالقدرية، بينما طُمس ذكر المرجئة في المصادر التاريخية التي أرخت لتلك الحقبة.

وقد أدت حماسة القدرية الزائدة دورًا حاسمًا في سقوط الوليد بن يزيد الذي بلغ إيمانه بمذهب بني أمية في الجبر غايته، فهو يرى أن له -وقد اختاره الله حاكمًا- حقًا مطلقًا في أن يتصرف كيف يشاء. وأعماله -وإن بلغت في السوء المدى- هي إرادة الله له وللأمة (جود ٢٠٠٨ : ٤٤٣٠ وما بعدها). وكم كان لمذهب القدرية من يدٍ في مجابهة هذا الموقف! إذ رأوا أن الوليد مسئول عن أفعاله، وأنه محاسب عليها أمام الله وأمام الناس.

وثمة أجزاء من خطب يزيد العامة تدل على أنه كان يقول بقول القدرية، وأنه سعى في أن يتخذ من مطالبهم في المسئولية جامعةً لمعارضى الوليد. غير أنه

لما ولي الحكم نكص على عقيبه، وسار سيرة المستبدين. ولا سبيل إلى القطع في حقيقة اعتناقه هذا المذهب: أكان الصديق حاديه، أم أنه كان كلبى المشرب (cynical) نفعياً، وليس التاريخ بمجدٍ شيئاً في ترجيح أحد الاحتمالين.

أما مذهب القدرية نفسه، فقد أحالته المشاركة في سياسة الخلافة خلقاً آخر، وغدا إيمانه الغامض بمسئولية الإنسان عن أخطائه صيحةً بمسئولية الحكومة، وبضرورة إيجاد أساس ديني للخلافة مختلف جذرياً. ثم كان أن اتُخذ -في نهاية الأمر- مبرراً للعنف السياسي ضد الحاكم، الذي كان يزعم أن سلطته تكليف إلهي. فقد أدى هذا الإيغال في النشاط السياسي إلى أن خبت نارهم، وأقصي من بقي من أعلامهم إلى ثورة العباسيين -ومنهم علماء، كثور بن يزيد (توفي تقريباً ١٥٠/٧٦٧)- وهُمشوا، وما ذاك إلا لفارط صلتهم بالقدرية. لكن الأفكار التي نافحوا عنها كان لها من المرونة ما كفل استحياها تارة أخرى حتى غدت جزءاً من مذهب أتم وأرقى، هو مذهب المعتزلة، وإن كانت الأصول القدرية لهذه الأفكار باهتة.

ومن الوجهة التاريخية كان لعلاقة القدرية بيزيد وبالفتنة الثالثة أيضاً تأثير في الكيفية التي يُذكر بها متقدموهم. وإذا كان من اليسير أن نقرر أن تنكيل الخلفاء الأمويين الأول -أعني عبد الملك وهشاماً- بهم يعكس إقرارهما بما يمثلونه من تهديد سياسي، فإن من المهم أن نستوثق من أن هذا التهديد لم يخترعه متأخرو الكتاب مما انطبع في أذهانهم من صورة القدرية على نحو ما حفظتها الذاكرة التاريخية لاشتراكهم في الفتنة الثالثة. وإذا أعيّتنا الحيلة في الوقوف على نتائج حاسمة بسبب من عدم كفاية الأدلة، فمن الواجب أن نتساءل أكان أئمة القدرية كمعبد -الذي اختفى أتباعه بعد قتله- يمثل في الحقيقة خطراً سياسياً على الخليفة الأموي. ولا يلوح كذلك أن أتباع غيلان ثاروا قبل مقتله ولا بعده، بل قد أطبقت الشواهد على أنهم قبلوا نفهم إلى دهلك دون مقاومة. وما هذا بالصنيع المنتظر من حركة سياسية ثورية حقيقية. ولذلك كان من المهم ألا نرد جملة احتمال أن يكون متقدموهم قد غلب عليهم هدوء المرجئة، وأن ما روي من مقاومتهم السياسية تطوراً لاحقاً.

وكذلك كان للعلاقة بينهم وبين الفتنة الثالثة آثار مهمة فيما تلا من كتب التراجم والسّير الاعتزالية. فبينما أشارت بعض كتب طبقات المعتزلة إلى غيلان وإلى غيره من القدرية في زمان الأمويين، بدت العلاقات بينهم وبين متقدمي المعتزلة شاحبة في المصادر إلى حد كبير (عبد الجبار، فضل، ٢٣١). وعلى الرغم من اشتراكهما في القول بحرية الإرادة الإنسانية، فإن الحديث عما بينهما من صلات نادر في كتب التاريخ وكتب التراجم.

ولعل ذلك راجع -في جزء منه- إلى الجهود المضنية التي بُذلت في كتب التاريخ والسير لتبرئة الحسن البصري -وتلامذته أصلُ المعتزلة- من كل علاقة بينه وبين معبد أو أي إمام قدري آخر (جود ١٩٩٩: ١٦٤-٦). ولعله راجع أيضًا إلى حقيقة بسيطة: وهي أن متأخري متكلمي المعتزلة لم يريدوا أن تكون لمذهبهم صلةً بمنشقين على بني أمية أخفقت حركتهم. ومن وجهة النظر التاريخية في كتابة العصر العباسي، حاولت المصادر التي تناولت المعتزلة تحاشي كل ما يدل على الاستمرارية بين العصرين الأموي والعباسي، وخاصة في المسائل الدينية، مع أن أحدًا لا يسعه أن ينكر احتمال كون المعتزلة امتدادًا للقدرية.

وقد كان لاشتراك القدرية السياسي في الفتنة الثالثة أثر في الكيفية التي ذُكروا بها. ولعل نضالهم مخطط سلفًا بغية توضيح استمراريتهم. أما أثرهم فيما تلا ذلك من الحركات، ففي الغالب أن أئمة هذه المذاهب راموا التهوّن منه رغبةً منهم في أن ينأوا بأنفسهم عن الخيبة التي أصابت القدرية في سعيهم للسيطرة على السياسة، وإصلاح الأمويين.

لقد كانت القدرية ظاهرةً عقديّة قصيرة الأمد، فهي لم تدم إلا عدة عقود منذ أن بدأ معبد الدعوة إليها في أواخر سنة ٦٩٠/٧٠ تقريبًا إلى سقوط الخليفة القدري يزيد بن الوليد في سنة ٧٤٠/١٢٠ تقريبًا. ولم يسعوا -في هذه الخمسين سنة- إلى بسط مذهبهم إلا تحلة القسم، ولا بزغ من بينهم متكلمون كبار. وقد وعى التاريخ نشاطهم السياسي جيدًا، ثم ألقى بظلاله على سائر منجزهم. وظهر -في الوقت نفسه- أن هناك سعيًا مدبرًا لإقصائهم عن الاتجاه العام في الإسلام

بدعوى أن لأرائهم أصولاً مسيحية. ومن أسف أن اتصالهم ببعض المشتغلين
بالسياسة قد شوه صورتهم في التاريخ، وجعل من العسير الاستيثاق من امتداد
أتباعهم، أو من أثرهم في علم الكلام بعدهم.

المراجع

- Abd al-Jabbar (عبد الجبار الهمداني (فضل). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. تحقيق فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤.
- al-Ashari (الأشعري، أبو الحسن (مقالات). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق هـ. ريتز Franz Steiner, Ritter. Wiesbaden، ١٩٦٣.
- al-Baghdadi (البغدادي، عبد القاهر (فرق). الفرق بين الفرق. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠.
- al-Baladhuri (البلاذري، أحمد بن يحيى (أنساب). أنساب الأشراف. مخطوط بإسطنبول، 598 Reisulkutt، Suleimaniy.
- Crone, P., and M. Hinds (1986). *Gods Caliph: Religious Authority in the First Centuries of Islam*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Donner, F. (2010). *Muhammad and the Believers: At the Origins of Islam*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- van Ess, J. (1970). 'Les Qadarites et la Gaylaniya de Yazid III. *Studia Islamica* 31: 269-86.
- van Ess, J. (1974). 'Mabad al-Guhani. In R. Gramlich (ed.), *Islamwissenschaftliche Abhandlungen: Fritz Meier zum sechzigsten Geburtstag*. Wiesbaden: Franz Steiner, 49ff.
- van Ess, J. (1977). *Anfänge muslimischer Theologie*. Beirut: Steiner.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im fruhen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

المنصور، الرياض، أضواء السلف، ١٩٩٧.

(al-Firyabi) الفريابي (القدر)، كتاب القدر، ط. عبد الله بن حمد

Guillaume, A. (1924). 'Some Remarks on Free Will and Predestination in Islam, Together with a Translation of the Kitabu-l Qadar from the Sahih of al-Bukhari. Journal of the Royal Asiatic Society 1: 43-63.

بيروت، ١٩٧٣.

(Ibn Abi Hatim) ابن أبي حاتم الرازي (جرح). كتاب الجرح والتعديل.

نشرة العمروي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥-٨.

(Ibn Asakir) ابن عساكر، علي بن الحسن (تاريخ). تاريخ مدينة دمشق.

فلوجل، ليزيج: Brockhaus، 1862.

(Ibn al-Nadim) ابن النديم، محمد (فهرست). كتاب الفهرست. تحقيق ج.

إحسان عباس. بيروت: دار صادر، ١٩٥٧.

(Ibn-Saad) ابن سعد، محمد (طبقات). كتاب الطبقات الكبرى. تحقيق

Judd, S. (1999). 'Ghaylan al-Dimashqi: The Isolation of a Heretic in Islamic Historiography. International Journal of Middle East Studies 31: 161-84.

Judd, S. (2005). 'Narratives and Character Development: Al-Tabari and al-Baladhuri on Late Umayyad History. In S. Gunther (ed.), Ideas, Images, and Methods of Portrayal: Insights into Classical Arabic Literature and Islam. Leiden: Brill, 209-26.

Judd, S. (2008). 'Reinterpreting al-Walid b. Yazid. Journal of the American Oriental Society 128: 439-58.

Judd, S. (2011). 'Muslim Persecution of Heretics during the Marwanid Period (64-684/132-750). Al-Masaq 23: 1-14.

الرجال. تحقيق بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.

(al-Mizzi) المزي، يوسف بن الزكي (تهذيب). تهذيب الكمال في أسماء

دي جوج. لندن: بريل، ١٨٧٩-١٩٠١.

(al-Tabari) الطبري، أبو جعفر (تاريخ). تاريخ الرسل والملوك. نشرة م.ج.

von Kremer, A. (1873). *Culturgeschichtliche Streifzuge auf dem Gebiete des Islams*. Leipzig: Brockhaus.

Watt, W. M. (1973). *The Formative Period of Islamic Thought*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

الفصل الثالث

جهم بن صفوان و«الجهمية»

وضرار بن عمرو

كورنيليا شوك

لا يخفى أن جهم بن صفوان (ت ١٢٨/٧٤٥-٦) وضرار بن عمرو (ت ٢٠٠/٨١٥) من أوائل العلماء المسلمين الذين بحثوا قضايا تتعلق بفلسفة الطبيعة، الوجود، والمعرفة. فأما جهم فعاش وألقى الدروس في شمال غرب إيران، ومن الراجح أنه لم يبرح خراسان قط (ابن حنبل، الرد، ١٩٦). قاضي ١٤٢٦/٢٠٠٥: ١/٧٠-٥. فان إس ١٩٩١-٧: ٢/٤٩٤). وأما ضرار بن عمرو، فأصله كوفي، وقد لحق في شبابه بحلقة الطبقة الثانية من معتزلة البصرة، ثم بمعتزلة بغداد، وهو في نحو الخمسين. ونسبه بعض مخالفه إلى الجهمية، مع أنه لم يلقَ جهماً، بل هاجم مقولاته في بعض ما كتب (فان إس ١٩٧٩: ٢٨، ١٩٩١-٧: ٣/٣٢٢، f.٣٥٧. ٢٢٩. رقم ١٩). وسوف نعنّى في هذا الفصل بالقضايا والمفاهيم الأساسية في مذهبي جهم وضرار، وبالمشابهات التي حملت مخالفاً كالنظام (توفي قبل ٨٤٧/٢٣٢) على القول بأنهما يرميان عن قوس واحدة.

ولم يحفظ التاريخ من آثارهما شيئاً، اللهم إلا كتاب «التحريش»، الذي أجمل حسن أنصاري القول فيه، ونسبه إلى ضرار بن عمرو (أنصاري ٢٠٠٤-٥، ٢٠٠٧: ٢٣-٤. فان إس ٢٠١٠: ١٣٢-٤٠. شوك Schock فيما سيأتي). والمروي من أقوالهم -التي عولنا عليها- عبارات قليلة تُجمل نظريتهما الطبيعية،

والمعرفية، والعقدية. ومدار هذه الأقوال على الكون والفساد في المادة، وعلى التغيرات التي تلاحظ في المحسوسات، وعلى مسألة التأثير السببي، وعلى الفرق بين إدراك الأشياء المركبة المحدثه ووصفها ومعرفتها، ومعرفة الله البسيط، الذي لم يولد بطريق التخمين [الحدس] (intuition). وسوف ندرس -فيما يلي- مذهبي جهم وضرار في مبحثين منفصلين، مختارين مقاطع كاشفة مما أثر عنهم من مقالات. وفي مبحث ثالث نجمل آراءهما، ونستخرج النتائج عن أصول نظريتهما وغاياتها.

(١)

جهم بن صفوان والجهمية

يعد جهم بن صفوان أول «متكلم» مسلم باتم معنى لهذه الكلمة. ومذهبه الكلامي جزء من نزعته التجريبية (empiricism)، المستندة إلى نظرية أرسطو في العلم، المبسطة في التحليلات الثانية [أو البرهان] (*Posterior Analytics*) (انظر: القسم الأول، (د)، (و)). وقد بدأ به الصراع بين المذهب الكلامي الطبيعي ومذهب القراءة الحرفية [الظاهرية] للقرآن فيما يسنده إلى الله ويصفه به. وتذكر المصادر الإسلامية أن جهماً ومن قال بقوله من علماء الدين بعده -وسماهم مخالفوهم «جهمية»- كانوا معارضين لمذهبين متناقضين، دانت بهما بعض الفرق الإسلامية. أما أحدهما فمذهب الحشوية والمشبّهة، وكلاهما يدعو إلى قراءة القرآن قراءة جاهلة سطحية (non-reflective)، على غرار الحنابلة والحنابلة الجُدُّ الذين أنكروا علم الكلام الطبيعي (natural theology)، وجعلوا يدعون -من قديم إلى يوم الناس هذا- إلى نمط من الفهم حرفي (هالكين Halkin ١٩٣٤ : ١٢-٢٨). وقد بَلَغَ هؤلاء الغاية في معاداة مذهب جهم، وسموه عدو الله الذي أضل طوائف من الحنفية، والمعتزلة، والزيدية، والشيعة، والأشعرية، والماتريدية، أو أثر -على الأقل- تأثيراً خطيراً سيئاً فيهم. وعندهم أن كل من قال بقوله مبتدع وكافر يتعين قتاله (مثلاً: ابن حنبل، الرد، ١٩ (٦)، ٢٠ (٨-٩). قاضي

١٤٢٦/٢٠٠٥ : ١/٩٠٩). وأما المذهب الآخر، فتمثل في حُجَج المعتزلة، أوفر الفرق حظًا من التكوين الفلسفي في صدر الإسلام.

وقد أجمع المسلمون -على الرغم من اختلاف مشاربهم- أن جهماً أول، أو من أول، من عول على العقل والرأي في الإسلام. ويقول الحنابلة والحنابلة الجدد: إنه تأثر بمبادئ الفلسفة اليونانية الوثنية التي تعلمها من فلاسفة الهلنستية، ومارقة النصارى واليهود (مثلاً: قاضي ١٤٢٦/٢٠٠٥ : ١/٩٠٩، ١٤١١). على أنهم لم يسموا -مع ذلك- أحداً ممن نسبوا جهماً والجهمية إلى استقاء مقولاتهم وحججهم منه، لا أفراداً، ولا مدارس، ولا اتجاهات فكرية.

وذهب ريتشارد فرانك (Richard Frank) إلى أن «مذهب جهم مخبرٌ عن نفسه . . . باعتزائه -بجلاء ودون موارد- إلى الأفلاطونية المحدثه (neoplatonic) في البناء والمحتوى» (فرانك ١٩٦٥ : ٣٩٦)، وبنى رأيه على التشابه بين آرائه وبين تاسوعات أفلوطين (Plotinuss Enneades)، ولا سيما في تفرقة جهم بين الله والأشياء (فرانك ١٩٦٥ : ٣٩٨ ومواضع أخرى). ومن الصعب إنكار أن يكون جهم قد اعتمد على المناقشات التي دارت -في القديم وبعد ذلك- بين الأفلاطونيين، والمشائين، والرواقيين، والأبيقوريين عن العلاقة بين ما لا جسم له [أو المعدوم] the incorporeal والجسم the corporeal، وبين الفاعل the active والمنفعل the passive (راجع: كوبريفا Kupreeva ٢٠٠٣). ومذهب جهم في الطبيعة والوجود قائم على تفرقته الأساسية بين «الجسم الموجود» و«ما ليس بجسم» أو «المعدوم، ما ليس بموجود». فالجسم الموجود يخالف إذن كلا من «الموجود» غير المتجسم؛ أي الله، والمعدوم غير المتجسم. ولا يمكن أن يُعزى التأثير السببي إلا إلى الموجود غير المتجسم. فالانفعال [التأثر] patiency للجسم، والفاعلية [التأثير] agency لما لا جسم له. والعلم يتعلق بالجسم الموجود فقط؛ لأنه هو وحده الذي يمكن أن يُتخذ موضوعاً للإدراك، والمعرفة، أو [التخمين] الحدس. فهذه الجوانب هي التي توافق -نوعاً موافقة- تراث الأفلاطونية الوسيطة والأفلاطونية المحدثه. وفيها عنصر منافي للأفلاطونية، لكنه ذو خطر في مذهب جهم المعرفي، والوجودي، والعقدي. فليس هناك -في رأي

الجهمية- وجود لموجودات أو لأسباب غير مادية سوى الله. وهم ينكرون وجود أشياء مركبة غير متجسمة، ويرون أن الدليل قام على وجود واحد فقط غير مركب، ولا متجسم، وأنه المبدأ الفاعل، وهو الله الذي أوجد الأشياء التي هي في نفسها غير مسببة، وموجودة ضرورة، علمًا بأن الأشياء الجسمية التي توجد، وتنقضي، وتغير حالاتها الوجودية هي أشياء حقيقية الوجود. أما مذهب الجهمية في المعرفة -بما تضمنه من النظرية القائلة بأن البديهة هي مصدر التيقن من وجود سبب وراء كل تغيير- فهو مذهب تجريبي (empiricist)، يقوم على التفرقة بين تكوين المفاهيم استنادًا إلى الصفات مجردة عن الأشياء المحسوسة من جهة، وتكوينها استنادًا إلى البديهة القاضية بضرورة سبب لوجودها من جهة أخرى (راجع: القسم الأول، (أ)، (د)، (هـ)). وقد أنكروا وجود أشياء غير ذات جسم في علم الله، وهو ما يعني إنكار تفسير مُثل أفلاطون (Platonic ideas) بوصفها أفكارَ الله (thoughts of God).

وقبل سنوات من كتابة فرانك مقالته عن تأثر جهم بالأفلاطونية المحدثه، نشر هاري وُلفسون (Harry Wolfson) سلسلة مقالات عن نظريات الأفلاطونية الوسيطة (Middle Platonic)، والأفلاطونية المحدثه، والآبائية (Patristic) والنظرية الإسلامية في الصفات الإلهية (divine attributes) (ولفسون ١٩٥٢، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٩). وذهب إلى أن مشكلة الصفات الإلهية في علم الكلام عند المسلمين «نشأت بأثر من عقيدة التثليث (Trinity) المسيحية»، و«أنها ذات جانبين: وجودي ودلالي»، ثم زعم «أن جانبًا ثالثًا -منطقيًا- برز بعد ذلك على يد أولئك الذين تسموا بالفلاسفة ليمتازوا من المتكلمين» (ولفسون ١٩٥٩: ٧٣)، وانتهى -بعد أن أورد نخبة من المقالات المأثورة في مذهب جهم- إلى أن «جهمًا أولًا من قدم في الفلسفة العربية الجانب الدلالي لهذه المشكلة، وأول من ساق لها تفسيرًا عمليًا، كان قد تأسس من قبل على يد فيلون (Philo)، وألبيوس (Albinus)^(١)، وأفلوطين، وآباء الكنيسة» (ولفسون ١٩٥٩: ٧٥).

(١) المقصود مؤلف *Didaskalikos*؛ أي الكينوس الذي غدت نسبة الكتاب إليه الآن مقبولة بوجه عام.

انظر: وايتكر ١٩٩٠ (Whittaker).

وسوف نثبت في هذا الفصل أن هذه الدعاوى متهافة، فحجج جهم والجهمية تناقض آباء الكنيسة. وهناك دلالات ظاهرة على أن أصول هذه الحجج ترجع إلى الجدل المسيحي حول التثليث، الذي قُند فيه الجانب الآريوسي -مستندًا إلى المنطق- ألوهية الابن. أما مسألة صفات الله التي احتدم فيها الجدل بين المسلمين، فليس مدارها على «استلزام الألفاظ التي أسندها القرآن إلى الله من كونه حيًا، عالمًا، قادرًا وجودًا معاني حقيقية في الله من حياة وعلم وقدرة . . .» (وفقًا لولفسون ١٩٥٩: b.٧٣)، ولا على كون الصفات أشياء «حقيقية» في الله. بل مدار الخلاف على ما إذا كانت الصفات القرآنية تشير -منطقيًا- إلى أن شيئًا ما مسندٌ إلى الله، وإذا كانت كذلك، فكيف. والحق أن جهمًا والجهمية لم يذهبوا إلى أن الصفات ليست أشياء، ولكن إلى أن الله ليس شيئًا، ولا يعني هذا أنه ليس حقيقيًا، بل يعني أن المنطق قاضٍ بأنه لا شيء يمكن إسناده إليه، وأنه لا سبيل إلى وصفه بالإشارة إليه بالصفات. وإذا كان ذلك كذلك، فصفات الله المذكورة في القرآن لا تعني -في رأي جهم والجهمية- الإسناد (predication) (انظر: القسم الأول، (أ)، (د)، (و)). فمسألة الجواز المنطقي لعزو شيء إلى الواحد المطلق وعدمه، ومدى إمكانية وصف هذا الواحد بالرد إلى الصفات قضية منطقية وجودية. ومسألة كون الصفات والأفعال القرآنية تعني -منطقيًا- وجود إسنادٍ قضية دلالية. وقد أشار كل من آريوس (Arius)، وأيتيوس (Aetius)، وكذلك الآريوسي الجديد -خاصة- يونوميوس السيزيكوسي (Eunomius of Cyzikus) إلى أن إسناد وصف إلى الله غير ممكن، وأنه مهما قيل في الله من شيء، فهو يشير إلى الهوية في المعنى والمآل (شوك ٢٠١٢، ٢٠١٤). فهذه مسألة خلاف مع آباء الكنيسة الذين أشار إليهم ولفسون، وهي موجودة في مذهب جهم والجهمية (راجع: القسم الأول، (و)).

لقد جمع فان إس (van Ess) ما أثر من أقوال عن مذهب جهم، فأمدنا بمختصر في مقالات الجهمية (فان إس ١٩٩١-٧: ٢/٤٩٣-٥٠٨، ٥/٢١٢-٢٣). وسوف نقوم -فيما يلي- بتحليل طائفة مختارة من الأقوال المأثورة عن جهم والجهمية، مفرقةً بحسب موضوعاتها. ولما كانت هذه الأقوال مجتثة من سياقاتها، روتها مصادر ناقمة، فقد جعلنا من وكدنا هنا أن نبعثها خلقًا متماسك الأركان.

(أ) العلم والجهل يشيران فقط إلى أشياء موجودة حقيقية ذات جسم
قال جهم: إن علم الله محدث، هو أحدثه فعلم به، وإنه غيرُ
الله. وقد يجوز عنده أن الله يكون عالمًا بالأشياء كلها قبل وجودها
بعلمٍ يحدثه قبلها. وحكى عنه حاكٍ خلاف هذا؛ فزعم أن الذي بلغه عنه
أنه كان يقول: إن الله يعلم الشيء في حال حدوثه، ومحال أن يكون
الشيء معلومًا وهو معدوم؛ لأن الشيء عنده هو الجسم الموجود. وما
ليس بموجود فليس بشيء، فيُعلم أو يُجهل؛ فالزعم مخالفوه أن الله علمًا
محدثًا؛ إذ زعم أن الله كان غيرَ عالمٍ، ثم علم، ويجب على أصله أن
يقول في القدرة والحياة كقوله في العلم (الأشعري، مقالات، ١٠، ٤٩٤-
٤٩٥، ٢).

لقد حاول الأشعري -خلافًا للشنآن الذي عجت به الكتب الحنبلية- أن
ينصف مذهب جهم، وأن يعرض مقالاته في حياد تام، فروى ما كان من إلزام
خصوم جهم جهمًا الحجة في ثلاثة من أقواله. غير أن ظاهر الرواية [السابقة] لم
يفرق تفرقة حاسمة بين هذه الأقوال وما استخلصه خصومه منها. ومع ذلك، تدلنا
المقارنة بينها وبين أقوال أخرى لجهم بجلاء على أن المقطع الأول إنما هو مما
استخلصه خصوم جهم من أقواله التي نسبت إليه في المقطع الثاني، لا أنها عين
مذهبه. وقد روت مصادر أخرى -في غير لبس- أن جهمًا لم يقل إن علم الله
«غير الله»، بل ذهب إلى خلاف ذلك تمامًا (انظر: القسم الأول، (د)). وقد
أظهرت الرواية أن مخالف جهم وهنوا أقواله الآتية:

- (١) أن الله يعلم الشيء في حال حدوثه.
- (٢) أن الشيء هو الجسم الموجود.
- (٣) أن ما ليس بموجود ليس بشيء، فلا يُعلم.
- وألزموه ما يلي:
- (٤) أن علم الله حادث.
- (٥) أن الله كان غيرَ عالمٍ، ثم علم.

هذه النتائج لا تتفق مع الفرضية المنطقية القائلة بأن الله لا يعتره تغير في الذات، ولا في الصفات (راجع: القسم الأول، (ب)).

وموضوع الخلاف هنا معرفة ما إذا كان الله يعلم العالم، وكيفية ذلك. فهل يعلم الله الأشياء الحسية الخاصة، أم الأشياء المعقولة العامة، أم يعلم كليهما؟ لقد ذهب مخالفو جهنم إلى أنه إذا أبى القول بأن لعلم الله تعلقًا بأشياء غير مادية سابقة على وجود الأشياء المادية، لزمه القول بأن علم الله موقوف -كعلمنا- على الأشياء المادية، وزعموا أنه يلزمه القول بأن علم الله تجريبي، يقوم على الاستقراء (induction). ولما كانت الأشياء المادية محدثة؛ لأن كل مُرَكَّب محدث، فعلم الله، وقدرته الخالقة، وحياته، كل ذلك محدث أيضًا. وهو ما يتضمن القول بأن التغير يطرأ على الله، فقد كان غير عالم قبل إحداث المحدث، فلما أحدثه حدث علمه.

وقد أجمع جهنم ومخالفوه على أنه لا بدَّ للعلم والجهل من متعلق. فالعلم أبدًا هو علم بشيء؛ إشارة إلى العلم الملازم في وجوده للشيء (راجع: أرسطوطاليس، Cat. ٦، ٧ b. ٥-٤. بروفييري Porphyry، في: Cat. ١١٢، ٢٧. بوديوس Bodeus ٢٠٠٨: ٣٥٨)، فلا علم بما ليس بموجود.

ويقتضي القول الثاني لجهنم كون «الجسم الموجود» هو صفة الشيء، فلا يتعلق العلم إلا بما له جسم من الأشياء. وما لا يوجد في زمان معين، وفي مكان معين، وبصفة معينة؛ أي المعدم أو الله، فلا سبيل إلى وصفه، ولا يصلح لذلك أن يتعلق به علم أو جهل (راجع: القسم الأول، (د)، (و)).

على أن الإشكال إنما هو في كيفية فهم القولين الآخرين لجهنم؛ وذلك لما بدا من أن مخالفيه قد حملوا قوله الأول على معنى «أن الله يعلم الشيء في حال حدوثه»، وقوله الثالث على معنى «أن ما ليس بموجود ليس بشيء»، وليس بمعلوم». ومقاربتهم زمانية، ومن هذا الجانب فقط يمكن أن تفضي أقوال جهنم الثلاثة إلى النتائج التي انتهى إليها مخالفوه على نحو ما ذكرنا آنفًا. ولعل هؤلاء كانوا من القائلين بثبوت قِدَم الأشياء مع باريها، وبأن الله لم يزل عالمًا بالأشياء (الأشعري، مقالات، ٢، ٤٨٩-٣. راجع: ١٥٨، ٥). لقد أقاموا حججهم

على أن التناقض بين أزلية العلم وحدوثه -الذي يقول به جهم- مفضٍ إلى القول بأن علم الله محدث. لكن جهماً لم يقل بأزلية علم الله، ولا قال بحدوثه (انظر: القسم الأول، (د)، (و)). ولعله أراد بالقول الأول أن «الله يعلم الشيء في حال حدوثه»؛ أي ماهيته وكيفيته حين وجوده؛ أي صفاته في زمان وجوده، خارجاً عن الماضي، والحال، أو الاستقبال. وكذلك لعله أراد بقوله الثالث أن «ما ليس بموجود»؛ أي ما لا تَلْبَسُ له بالوجود مطلقاً، لا في ماضٍ، ولا في حال، ولا في استقبال = لا يُعلم، ولا يعد شيئاً. فإذا صح هذا، فقد كان جهم يقول بعلم الله بالأشياء في كل وقت، دون تعلق لهذا العلم بزمان حدوثها.

أما مخالفو جهم من المعتزلة، فلم يستعملوا مصطلح «شيء» فيما له جسم فحسب، بل استعملوه أيضاً في «الأشياء» غير المادية، كالجواهر، والأعراض، والأفعال، وفي أجناسها، كأجناس الألوان والحركات والأذواق، إلخ. وأكد عباد بن سليمان (توفي بعد ٢٦٠/٨٧٤) أن هذه الأشياء معلومات لله، ومقدورات له قبل خلقها في أجسامها المركبة المعينة (على سبيل المثال: الأشعري، مقالات، ١٦، ١٥٨-١٥٩، ١٣، ١٥٩، ٩، ٤٩٥، ٢-٤٩٦). وأنكر جهم -خلافاً لذلك- حقيقة «الجواهر»، و«الأعراض»، و«الأفعال»، ورأها مجرد أفكار ومفاهيم، وهي لاحقة -معرفياً- للصفات والأفعال الحسية للأجسام. فالفكر والحقيقة عند جهم متعارضان.

(ب) «الشيء» هو كل كيان يوصف بالمشابهة والمخالفة

لم يزل علماء الدين المسلمون منذ أن بحثوا في وحدانية الله وبساطته يؤكدون أنه ليس بجسم، ولا مركب، ولا له أعضاء ظاهرة ولا باطنة، وأنه قديم، لا يحل في مكان ولا جهة. وهم يستندون في ذلك إلى الآية القرآنية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [هود: ١١]. والإشكال في هذه العبارة أنها -من حيث ظاهرها- تثبت لله «مثلاً»، وتنفي وجود «شيء» يشبه هذا الذي يشبه الله. وأكثر العلماء المسلمين على أن قوله: «كمثله» تأكيد، ويفسرون الآية على أنها نفْيٌ مطلق، وأن معناها «لا شيء البتة يشبهه»، منكرين «أدنى مشابهة لله» (Ὁμοιωσις θεῷ).

(راجع: الرازي، تفسير، ٢٧ / ٢٥، ١٢٩، ٦-١٣٢، ١١-٧ و ١٩. الطبري، جامع، ٢٥. ١٢). أما جهم، فنحنا في تفسيرها نحوًا آخر؛ إذ أكد أن لفظ «شيء» لا يرجع إلى الله:

لأن كل شيء فإنه يكون مثلًا لمثل نفسه، فقله: «ليس كمثله شيء» معناه «ليس مثل مثله شيء»، وذلك يقتضي ألا يكون هو مسمى باسم الشيء (الرازي، تفسير، ٢٧ / ١٧، ١٣٢). f.

وبعبارة أخرى: لا بد للشيء من صفة «المشابهة»؛ أي إنه يكون موصولا -في كل حال هو فيها- بشيء آخر، إما «مُشَبِّه» (ταυτόν)، وإما «مخالِف» (ετέρον)، ومثاله أن الميت يشبه شيئًا آخر ميتًا، ويخالف شيئًا حيًا. فصفة «المشابهة» إذن عَرَضٌ ملازم ومصاحب «للشيء» (راجع: (s. II) b)، ومصطلح «شيء» يطلق على الطبقة الأعم من مجموعات الصفات. «فالشيء» هو ما قبل الانقسام (διαίρεσις)، وكذلك يعد «شيئًا» ما صلح موضوعًا للاستقراء (επαγωγή). وهذا هو الإجراء المنطقي الذي اعتمدته الأريوسيون Ariens في إبطالهم لمقالة أن «الله» يمكن أن يُفهم على أنه الخصيصة المشتركة (κοινοποιεῖν) بين الله الأب God-Father والله الابن God-Son (شوك ٢٠١٢: ٢٢. f.).

ومن مذهب جهم في الوجود أن كل شيء يوجد حين يوجد وله صورة «جسم موجود» (راجع: القسم الأول، (أ)). وإذا كان ذلك كذلك، ف«موجود» و«جسم» وصفان مختلفان (راجع: القسم الأول، (د))، وإن شئت قلت: إن «أعراض» «الشيء» متى اجتمعت -واللفظ لضرار- وتضامت (انظر: القسم الثاني، (أ))، (ب) كانت شريكة لفظ «شيء» في الوجود. وعلى ذلك ف«موجود» و«جسم» أيضًا أعراض ملازمة ومصاحبة «للشيء». ومن مذهب الجهمية أن الله مفارق لعالم الأشياء التي توصف بالمشابهة أو المخالفة لغيرها؛ ولذلك يُشار إليه بالألفاظ التي عُرفت في التراث الأرسطي بـ «الأسماء غير المحدودة أو غير المحصّلة» (De int) (ονομα ἀόριστον). ٢، ١٦ a ٣٢. راجع: ولفسون ١٩٧٤. شوك ٢٠٠٦: ١٢٠. f.)؛ أي إنه «غير الجسم» (الأشعري، مقالات، ٣٤٦. ٧،

راجع: القسم الأول، (ج)، و«شيء لا كالأشياء» (ابن حنبل على سبيل المثال، الرد، ٢٠، ١٩).

فقد ميز الجهمية إذن ثلاثة أضداد «للشيء»:

(أ) المعدوم الذي ليس بموجود (راجع: القسم الأول، (ج)).

(ب) ما ليس بشيء، وهو «الشيء الذي لا كالأشياء»؛ أي الموجود الذي عري عن وصف المشابهة أو المخالفة لشيء آخر.

(ج) «غير الجسم»؛ أي غير المركب.

إن التعارض بين «شيء» بمعنى «جسم موجود» من جهة، و«لا شيء» و«لا جسم» من جهة أخرى هو لبُّ المذهب الذي من أجله رمى الحنابلة والحنابلة الجدد الجهمية بالزندقة والكفر؛ وذلك أن مذهبهم يُحيل وصف الله بالصفات (راجع: القسم الأول، (د)، (و)).

(ج) كُلُّ شَيْءٍ مَوْجُودٍ جِسْمٌ

«كان [أي جهم] يزعم أن الحركة جسم، ومحال أن تكون غير جسم؛ لأن غير الجسم هو الله...، فلا يكون شيء يُشَبِّهه»^(١)
(الأشعري، المقالات، ٣٤٦. ٦-٨).

فقول جهم بأن الصفات جسم يدل على تأثره بالرواقية التي كانت تعد الصفات كذلك (كوبريفا Kupreeva 2003). غير أن الرواقية لم تنف وجود كائنات غير مادية سوى الله، ومصطلح «شيء ما» (ti) الذي يعني -في مذهبهم في الوجود- الجنس الأعلى يشمل الجسم وغير الجسم (لونغ Long / سيدلي Sedely ١٩٨٧: ١٦٣-٥). والحق أن التعارض في مذهب جهم بين «شيء» المجسم

(١) أو: يُشَبِّهه (yushabbahu).

أقول: كذا رسمتها الكاتبة في حاشية الأصل تنبيهاً على إمكانية قراءة الكلمة على نحو آخر، ومشيئة -بالمقابل الإنجليزي (comparable to him) - إلى أن المراد: «يُشَبِّه به»، ومبلغ علمي أن «شَبَّه» لا تتعدى بنفسها، بل بحرف الجر، فالظاهر أن ما في المتن هو الصحيح، دون ما في الحاشية، والله أعلم. (المترجم)

و«لا شيء» الذي لا جسم له؛ أي «غير الجسم»، راجعٌ إلى التفرقة العامة بين مركّبات موجودة (existent composites) ومركّبات عقلية غير موجودة (non-existent mental composites) من جهة، وبين مركّبات موجودة (existent composites) والموجود غير المركب (the existent incomposite) من جهة أخرى، وهي تفاريق لا تعرف الرواقية نظائر لها في مذهبها في الوجود.

(د) الله ليس «شيئاً»، ولا مركّباً، ولا منقسمًا إلى أجزاء؛ ولذلك هو غير متصوّر بفكر، ولا محدود بوصف، ولا مدرك بعقل

«فإذا سألهم [أي الجهمية] الناس عن قول الله: «ليس كمثله شيء»، يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء...، ولا يوصف، ولا يعرف بصفة، ولا بفعل^(١)، ولا له غاية، ولا له منتهى، ولا يدرك بعقل. وهو وجه كله، وهو علم كله، وهو سمع كله، وهو بصر كله، وهو نور كله، وهو قدرة كله. ولا يكون فيه شيان، ولا يوصف بوصفين مختلفين...، ولا له لون، ولا له جسم، وليس هو بمعلوم^(٢) ولا معقول» (ابن حنبل، الرد، ٢٠. ٩-١٧).

إن الشرح الذي ساقه ابن حنبل (ت ٢٤١/٨٥٥) يمزج بين بحث الوجود وبحث المعرفة. فالقول بأن الله ليس بجسم ولا مركب أفضى إلى القول بأنه لا يحيط به وصف، ولا يتصوره فكر، وأنه لذلك غير معقول. وكل ما كان خارجًا عن عالم الأشياء التي يقيدوها وصف المشابهة والمخالفة فهو لا نهائي (infinite)؛ أي لا حد له ولا نهاية. ووحدة الله الوجودية لا تغاير اسم «الله»

(١) تُقرأ: «يفعل»، بدلا من: «يُفعل» (yufalu).

أقول: كذا علقت الكاتبة في حاشية الأصل؛ وذلك أن نص كتاب «الرد» جاء على هذا النحو: «ولا يفعل...»، والكلمة ليست فعلا أصلا، والصواب قراءتها بالباء لا بالياء. (المترجم)

(٢) كذا هي في الأصل العربي، وقد وهمت الكاتبة فقراءتها «ليس هو بمعمول»، فترجمتها إلى: "He is neither acted upon (ma'mul)", والصواب ما أثبتناه. (المترجم)

مقرونًا بما كان مما يطلق عليه، وعلى ذلك فعبارات: «هو علم كله»، «هو قدرة كله»... إلخ، ليست نوعيًا تصف الذات بشيء فيها، سواءً في نفسها أم في أعراضها، ولكنها تعبير عن الهوية، لا ينطوي على أي معنى فيما عسى أن يكون الله. إن التصور بالعقل هنا هو تجريد وصف أو حَدَث من شيء؛ ولذلك فهو يستوجب وجود شيئين تشير إليهما اللغة بلفظين مختلفي المعنى: الشيء الذي جُرد منه الوصف أو الحدث؛ أي الجسم، والشيء الذي جُرد؛ أي الوصف أو الحدث المعبرَ عنهما في اللسان بـ «الصفة» أو بـ «الفعل». وإذا كان ذلك كذلك، فالله غير مدرك بالعقل.

(هـ) الله لا تحدّه الصفات؛ ومحالّ تعيين ما عسى أن يكون، ومع ذلك، معلوم بالتخمين أنه كائن

ومنهم [أي الجهمية] صنف يقولون: إن الله لا شيء، وما من شيء، ولا في شيء، ولا يقع عليه صفة شيء، ولا معرفة شيء، ولا توهم شيء، ولا يعرفون الله فيما زعموا إلا بالتخمين، فوقعوا عليه اسم الألوهية، ولا يصفونه بشيء يقع عليه الألوهية^(١) (الملطي، تنبيه، ٩٦. ٢-٥)

يستند مذهب الجهمية -الذي نقله أبو الحسين الملطي المحدث (ت ٣٧٧/ ٩٨٧)- على نظرية أرسطو في المعرفة. فهم يفرقون بين «ماهية» الشيء و«أن» هناك شيئاً (راجع: *Anal. post. II, 7*). ويمكن إيجاز أدلتهم على النحو التالي: إن الجواب عن سؤال «ما»، وتحصيل معرفة عن «ماهية» شيء يقتضي -على الأقل- وجود لفظين يتحدان في المرجع، ويختلفان في المعنى. والمعاني التي تهب هذه المعرفة بالشيء تُكتسب بنوع أو بدرجة من تجريد صفات من أشياء محسوسة [تحويلها إلى صفات مجردة عن الحس]، يُعد التوهم أحدها (جوتاس

(١) تُقرأ: «ولا يصفونه بصفة تقع على الألوهية» بدلا من: «ولا يصفونه بصفة يقع عليه الألوهية» (تحقيق الكوثري ١٣٨٨/ ١٩٦٨: ٤٤. ٩٦ f.).

Gutas ٢٠١٢: f.٤٢٦، رقم ٨٧). فالمعرفة بماهية شيء إنما تحصل عندما يُجرد من ذلك الشيء قدر كافٍ من صفاته التي تخصه لتُنقش في العقل ماهيته. إن تجريد صفة يعني أن هناك شيئين على الأقل، أو حالتين لشيء واحد تشبه إحداهما الأخرى أو تباينها بالنظر إلى تلك الصفة، وإلا لم تكن هذه الصفة مدرّكًا بالعقل كونها صفة. وكونها تختص بشيء يعني امتناع نسبة هذه الخصوصية إلى شيء آخر يخالف ذلك الشيء فيما كان فيه اختصاصه. وليس الأمر كذلك في حق الله، فيما يراه الجهمية الذين حكى الملطي قولهم، فهم يذهبون إلى أن الله لا شيء، فيمكن أن ينسب «شيء» إليه، ولا ينتمي إلى شيء، فيقال: هو من شيء، ولا هو صفة ملازمة لشيء، فيقال: إنه في شيء. وإذا تبين أنه ليس لله وصف من تلك الأوصاف التي نثبتها للأشياء أو ننفى عنها، علمنا امتناع العلم بماهيته بوصفه شيئًا. فإذا ما رجعنا إلى سؤال «ما الله»، و«إلى أي شيء يشير الاسم «الله»، و«ماذا يعني»، لم يكن من سبيل إلى شرح ماهيته إلا بـ «الالوهية»، وهي معنى الاسم «الله». والحاصل أن مذهب الجهمية أن الله غير متصور.

على أنهم يرون أن وجود الله ثابت بمعرفة برهانية، وهي معرفة تحدث بالتخمين (by intuition)؛ أي فطريًا. إن (By intuition) تترجم في العادة إلى العربية بـ «بالحدس»، لكن «بالتخمين» أيضًا معنى معتمد^(١). وفي نظرية المعرفة عند ابن سينا أن (الحدسيات) «معلومات تحصل بالوقوف على الحد الأوسط في قياس منطقي...، وتقوم على الخبرة» (جوتاس ٢٠١٢: ٣٩٦). وبعبارة أخرى: الحدس هو الوقوف على السبب في بدو شيء ما على نحو ما، استنادًا إلى الخبرة. وفي نظرية جهم في المعرفة أن «الله» هو الفاعل الحقيقي لكل «فعل» يُنسب إلى المحسوسات (راجع: القسم الأول، (ز)). فالعلم بوجود الله هو -وفقًا لنظرية جهم في المعرفة- المعرفة الحدسية بأن كل ما سيكون، وكل ما كان، وكل تغيير إنما مرده إلى العلة الأولى.

(١) فيما يتعلق باستعمال مصطلح «بالتخمين» للدلالة على «بالحدس»، انظر: لسان العرب، مادة خ م ن.

(ز) جميع الصفات والأفعال المنسوبة إلى الله واحدة في معناها ومرجعها

لا يشبتون [الجهمية] لله تبارك وتعالى وجهًا، ولا سمعًا،
ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، ولا صفةً . . . يقولون: سمعه،
وبصره، وعلمه، وكلامه بمعنى واحد (الدارمي، رد، ٩٥. ١٩-٢١).

وَرَدَتْ عبارة «ولا صفة» في آخر الأشياء التي لا يشبتونها لله بمعنى «إلخ»،
وهو ما يعني أن الألفاظ السابقة «السمع»، و«البصر»، و«العلم»، و«الكلام» تشير
إلى صفات، لا إلى أفعال: «أن يسمع»، «أن يرى»، «أن يعلم»، «أن يتكلم»،
ونحو ذلك مما يشير إلى أحوال قائمة. وربما دل مصطلح «صفة» -فضلا عن
ذلك- على «الصفة» مرادًا بها صيغة صرفية معينة من الكلمات الدالة على أن
وصفًا يخص شيئًا، أو على عين الصفة معبرًا عنها بالاسم الفعلي [المصدر].
وهي في هذا السياق يُراد بها الصفة نفسها مجردة عن كل فعل محسوس. وقد
ذهبت الجهمية إلى استحالة نسبة الصفات إلى الله؛ نظرًا لأنه ليس شيئًا يمكن أن
يقال فيه: يشبه أو يخالف؛ ولذلك قالوا: إن الألفاظ الدالة على الصفات متى
أشير بها إلى الله لم تكن متفقة في مرجعها فحسب، بل في معناها كذلك،
فلا تُثبت لله شيئًا سوى الألوهية (راجع: (s. I (e)). ولا سبيل -وفقًا لهذه النظرية
في المعنى- إلى إسناد شيء إلى الله، فكل ما ينسب إليه إن هو إلا ألفاظ شتى،
متفقة المعنى والمرجع (راجع: القسم الأول، (د)). وهذا أيضًا منطبق على
المصطلح اللانهائي «غير الجسم» (راجع: القسم الأول، (ب)).

إن نظرية المعنى والمرجع التي تبنتها الجهمية تتفق مع تلك التي قال بها
الآريوسي الجديد، يونوميوس السيزيكوسي (شوك ٢٠١٢: ٢٦. f)، وتخالف
نظرية آباء الكنيسة في أن نفي الصفات ربما كان وصفًا بما لا يُحمد (ولفسون
١٩٥٧: ١٥٥).

وربما بدا لأول وهلة أن ما روي من أن جهنمًا يقول بأوصاف لله لا يتصف
بها غيره (البغدادي، الفرق، ١٩٩. ١٠-١٣. فان إيس ١٩٩١-٧: ٢/٥٠١، ٢١٥/٥)

يعني أنه يثبت صفات لله، لكن المراد بـ «أوصاف» «فعل الوصف»، لا «الصفات» التي تشير إلى أوصاف مجردة عن شيء. وبناء على ذلك، ذكرت الروايات أن جهماً لم ينكر أن الله موصوف في اللغة بألفاظ تشير إلى «لا شيء»؛ أي إنها خارجة عن مجال المشابهة والمخالفة (راجع: القسم الأول، (ب)، (د)، وليس ذلك من إسناد الصفات في شيء (وفقاً لولفسون ١٩٥٩: ٨٧٥).

(ح) الله هو السبب الأوحد لكل شيء

قال جهم: لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، وأنه هو الفاعل، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يقال: تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله سبحانه، إلا أنه خلق للإنسان قوةً كان بها الفعل، وخلق له إرادةً للفعل واختياراً له منفرداً بذلك، كما خلق له طولاً كان به طويلاً، ولو أن كان به متلوياً (الأشعري، المقالات، ٢٧٩. ٣-٩).

لم تبين الرواية السابقة أي نوع من المجاز هو المراد. على أنه يبدو أن المقصود القلب المجازي للفاعلية والانفعالية، فالفعل ينسب -مجازاً- إلى المنفعل، والحقيقة أن التركيب الحسي الذي تُدرَكُ حركته هو أثر للفعل الإلهي؛ أي لخلق الحركة في ذلك التركيب الجسمي المعبر عنه بعبارة «الشجرة تتحرك»، وما يقال في الحركة يقال نظيره في الإرادة والاختيار، وفي الطول والقصر، والألوان، إلخ. ويقال كذلك في القرآن:

كان [جهم] يقول: إن القرآن جسم، وهو فعل الله. وكان يقول: إن الحركات أجسام أيضاً، وأنه لا فاعل إلا الله ﷻ (الأشعري، المقالات، ٥٨٩. ٣-٥).

وفي نظرية جهم في الخلق أن الصفات المدركة في الأجسام دائمة التجدد في الزمان، وهي النظرية التي رويت عن ضرار بن عمرو على نحو أكثر إحكاماً.

ضرار بن عمرو

لقد صرّفتُ كتبَ المقالات عنايتها -فيما روته من مذهب ضرار- إلى قضيتين: نظرية التأليف [الاجتماع] في الجسم، وإنكار القوى والقدرات الداخلية الكامنة في الأجسام التي تُحدث تغييراً في المادة. ويتفق مذهبه مع نظرية جريجوريوس النيصي Gregory of Nyssa في خلق الجسمي المادي من غير الجسمي وغير المادي بأثر من إرادة الله. وقد صاغ جريجوريوس نظريته في إطار تصوّره المسيحي لطبيعة الخلق، وفي رأيه أن كلّ كائن مادي هو كُلاًّ [مجموع] (συνδρομη) مركب (συνθεσις) من الخصائص (ποιότητες) أو الصفات (ιδιώματα ποιαί ιδότητες) التي خلقها الله. وهي في نفسها مفاهيم وأفكار غير مادية وغير محسوسة (καθ' ἑαυτὰ ἔννοια ... καὶ νοήματα)، ثم إذا اجتمع بعضها إلى بعض أصبحت مادة (In Hex. 7, PG 44, 69 C-D, Dobner 2009: 16. 8-11، دوبر، راجع: s. II(c)). واحتج جريجوريوس لمذهبه بأنه لا خفاء في حقيقة أن المادة لا تُتصور إلا بهذه الخصائص والصفات المعقولة (De hom. opific. 24, PG44، 212D-213B. راجع: ولفسون ١٩٧٠: ٥٧-٩، سُورابجي Sorabji ٢٠٠٦: ٢٩٠-٦، ٢٠٤: ٢/١٥٩-٦١). وترتكز هذه النظرية في الخلق والمعرفة على التفسير الأفلاطوني الوسيط لمُثل أفلاطون بوصفها أفكار (νοήσεις; νοήματα) الله (ألكينوز Alcinoos، Didaskalikos 9. ويتاكر Whittaker ١٩٩٠: ٢١، ٣١، ٣٣) التي استبدل بها جريجوريوس الصفات المعقولة غير المادية (راجع: شتيد ١٩٧٦: f11٠)، وهي موصولة كذلك بالمناقشات التي دارت بين المشائين، والأفلاطونيين، والرواقيين عن حسية الصفات بين الإثبات والنفي (راجع: كوبريفا ٢٠٠٣. كوكيرت Kockert ٢٠٠٩: f.٤٢٢).

وقد قارن ضرار -كما فعل جريجوريوس- بين خَلْقِ العالم الحسي في مادته وأجزائه من جهة، ومعقولية أجزاء المركّبات الحسية من جهة أخرى. فالكون

معقول بتحليل الأجزاء التي جمعها خَلَقَ الله. وقد سمى ضرار الصفات المعقولة التي تستحيل موادَّ بالتركيب والاجتماع «أعراضًا»، معولا في ذلك على تفرقة الإسكندر الأفروديسي وفرفيوس بين ما لا ينفك وما ينفك من الأعراض. وليس يخفى كذلك استناد نظريته في التغير الكيفي والمادي إلى أرسطو. وعلى الرغم من اعتماد ضرار الظاهر على التراث الأرسطي في فلسفة الطبيعة، فإن هناك اختلافاً غير منكور لا يميزه عن شراح أرسطو فقط، بل عن أفلوطين وفيلوبونوس، فليست المادة المحسوسة -وفقاً لنظريته في الخلق الطبيعي- خليطاً من الصفات [الأعراض] والمادة، ولا هي صورة في المادة؛ إذ من رأيه أنه ليس هناك البتة أية مادة أولية، ولا أي عناصر مادية تقوم إلى جوار الأعراض المركبة التي يتكون منها العالم المحسوس، وليس هناك صورة (*Eidos*) ولا جوهر (ذات) (*ousia*) يطابق المادة (انظر: القسم الثاني، (ط)). وفي نظرية ضرار الطبيعية أن الأعراض المعقولة والأعراض الحسية يطابق بعضها بعضاً، وأن الحقيقة المتاحة لبني البشر هي هذا العالم المحسوس، وليس وراءه ولا بينه وبين الله البسيط مطلقاً حقيقة أخرى.

والسبب في إنكار ضرار العناصر المادية والصور والجواهر أنه عول في تحليله للعالم المادي على المنهج الأرسطي في العلم الطبيعي، حيث عدل أرسطو عن تعريف الصورة بالنوع وبالفروق النوعية، مؤثراً تعريف فئات الحيوان بمجموعة الاختلافات المتساوية في الرتبة، دون الثانوية (أرسطو *De part. an. I 3, 643b13- 644a11*. توجندهات Tugendhat ١٩٥٨ : ١٥٢). كولمان Kullmann ١٩٧٤ : ٦٨-٧٢. ليانزي Liatsi ٢٠٠١ : ٢١٢. شو Cho ٢٠٣٣ : ١٨١-٤. كولمان ٢٠٠٧ : ٣٣٧-٤٠). وقد رأى ضرار الأجزاء المعروفة في الحيوانات وفي جميع الأجسام المحسوسة أشياء واضحة في العقل (أعراض، وفي اصطلاح تلميذه المعتزلي معمر: معاني. ولفسون ١٩٦٥ : ٦٧٧) تطابق الأشياء الحسية خارج العقل (أعراض، وفي اصطلاح معمر أيضاً: معاني، علل. ولفسون ١٩٦٥ : ٦٧٨ f)، ويشار إليها بالعلامات المميزة في اللغة في صورة سمات (المفرد: سمة، انظر: (II f. s.)). ومما يجدر ذكره أن ضراراً كتب رسالة ينقد فيها نظرية أرسطو في الجواهر والأعراض (راجع: (s. II (i)، وفيها أنكر

الجوهرية (essentialism) تقريبًا. ولا يعني ذلك القول بأنه كان له اتصال مباشر بكتب أرسطو، فلعل نظريته في تركيب الله الكون والتحليل المطابق للعالم الحسي الجسماني ترجع إلى تراث فرفيوس (راجع: القسم الثاني، (أ)) المنقول في المصادر المسيحية. ولا سبيل إلى تقييم قوة هذا الاحتمال إلا بعد إعادة صياغة فكره بتحليل تفصيلي ودقيق لما نُقل منسوبًا إليه من المقالات، مع إيلاء عناية خاصة للمصطلحات والصياغة.

وفي الحق أن أوفى رواية وأضبطها لمذهب ضرار في العالم الطبيعي هي تلك التي في كتاب «المقالات» للأشعري: ٣٠٥-٣٠٦. ١١ (راجع: فان إس ١٩٩١-٧: ٢٣١/٥-٣)، وسنعرض فيما يلي لشرح هذا المذهب جزءًا بعد جزء، مستعينين بمصادر أخرى تجليةً لمعناه، وكذلك للوقوف على خلفيته الفلسفية. وليس يخفى أن صعوبة فهم النص مردها إلى شدة وجازته وإجماله، غير أنه سيفضي بمكنونه إذا ما قرئ في ضوء التراث الآبائي والفلسفي القديم والقديم المتأخر.

(أ) الجسم مركَّب من أعراض، وهو محلُّها

قال ضرار بن عمرو: الجسم أعراضٌ أُلِّفَتْ وُجِّعَتْ^(١)، فقامت وثبتت، فصارت جسمًا يحتمل الأعراض إذا حُلَّ، والتغير من حال إلى حال (الأشعري، مقالات، ٣٠٥-٥-٧).

(١) يفترض فان إس أن مصطلحي «تأليف» و«اجتماع» يرجعان إلى اليونانية (*συνθεσις*) (فان إس ١٩٩١-٧: ٢٣٠/٥)، غير أن هذه تعني: «sum, total, bundle, aggregate, collection» التي ترجمها أبو عثمان الدمشقي في ترجمته لإيساغوجي إلى «جملة»، (راجع أيضًا -على سبيل المثال-: ابن سينا، «الإلهيات» ٤٠٥، ٧٠٢٢٦/١ و١٥). وعلى الرغم من أن مصطلح «اجتماع» استعمل في السياق الحالي مرادفًا لمصطلح «جملة»، فإن الأشبه أن مصطلح «تأليف» كان عذلاً في بواكير الكلام لـ (*συνθεσις*) و (*συνπλοκή*)، اللذين ترجمهما حنين بن إسحق إلى «تأليف». ولم يزل مصطلح «تأليف» يدل -في المنطق والفلسفة العربيتين- على التركيب الطبيعي والمنطقي واللغوي، وعلى اجتماع العناصر البسيطة. وحاصل ما نحن بصده هو نوع المساواة بين التركيب الطبيعي واللغوي، والتحليل المنطقي والتحليل. هذا الالتباس في مصطلح «تأليف» الذي يستعمل غالبًا -لا دائمًا- مرادفًا لـ «تركيب» مطابق لاستعمال أرسطو لمصطلحي *συνθεσις* و *συνπλοκή* انظر -على سبيل المثال- في السياق الحالي: أرسطو، Phys. I، ٢١-٨٦١٨٨.

لقد حُمِلَت هذه العبارة -مع الفقرة التي تليها مما روي من مذهب ضرار (انظر: القسم الثاني، (ب) -) على معنى أن الجسم يوصف بكونه مجموعاً من أعراض «أساسية»، وأن هذا المجموع متى انتشأ من هذه الأعراض، أمكنه أن يحتمل أعراضاً أخرى إضافية تتأصل في هذا المجموع الأساسي (بيرتزل Pretzl ١٩٣٠ : ١١٩. فان إس ١٩٦٧ : ٢٦٢. ١٩٩١-٧ : ٣/٣٩، ٤/٤٧١، ٥/٢٣٢.f). فالأعراض الأساسية سابقة إذن -من حيث الزمان- على الأعراض المتأصلة. ومع ذلك، فيصل التفرقة عند ضرار بين نوعي الأعراض إنما هو فكرتا الملازمة والمفارقة (انظر: (s. II (b)، دون أن تستدعي هاتان الفكرتان فكرتي الأسبقية والبُعديَّة، بل فكرتي البقاء والفناء (راجع: القسم الثاني، (هـ)، (و)، وفكرتي اللزوم والانفكاك (راجع: فان إس ١٩٧٩ : ٣٠).

إن المستند القديم لنظرية المجموع لضرار هو فرفيوس، إيساغوجي ٢، ١٩-٢٧ حيث قال: إن كل شخص «مركب من خواص» (*αἱ ἰδιότητες*) (*συνεστηκεν*)، هي التي تُكوِّن «مجموعاً»، أو بعبارة أخرى: «مجموعة»، «خلاصة»، أو «كلا» (*αθροισμα*) لا وجود له في سواه. وقد استعمل فرفيوس في شرحه لمقولات أرسطو مصطلح «مجموع الخواص» (*In Cat. «مجموع الخواص» (συνδρομη ποιότητων)* ١٢٩. ١٠. بوديوس ٢٠٠٨ : ٤٢٦)؛ أي المصطلح الذي استعمله جريجوريوس النيصي (انظر: ما تقدم). وكان المثال الذي ساقه فرفيوس للشخص هو سقراط، والأمثلة التي ساقها لخواصه هي «ذاك الأبيض»، «هذا المقبل»، «ابن سفرونسقوس»، إن كان إنما له من البنين سقراط وحده (ولمزيد من الدقة لم يكن ثمة رجل آخر اسمه سفرونسقوس، وله ولد يدعى سقراط)، اجتمع اسم «سقراط»، وكل من «ذاك الأبيض»، و«هذا المقبل»، و«ابن سفرونسقوس» في المدلول. ويميز فرفيوس -فضلاً عن ذلك- الخواص التي تميز شخص سقراط من تلك التي تعم سائر الناس من حيث هم ناس (إيساغوجي ٢، ١٩-٢٧)، فالأخيرة هي خواص الإنسان العام، وتتميز من تلك الصفات المشتركة بين أنواع الجنس الأدنى من الإنسان.

وضرار في قوله: «الجسم أعراض» يريد الأعراض المشتركة بين جميع الأجسام ما دامت أجساماً. فالجسم أعلى جنس في جميع الأشياء المادية. ويدل مصطلح «الجسم» معرفياً على الجسم الكلي المعقول، ومنطقياً على جنس «الجسم»، ووجودياً على المادة الدائمة المشتركة الكامنة وراء جميع الأشياء المادية. فعبارة «الجسم أعراض» تعني المطابقة بين الموضوع والمحمول^(١)، وهو ما يشير إلى أن الجسم الكلي المعقول و«جنس» الجسم يتكونان من تآلف الأعراض التي هي في مجموعها متطابقة مع الجسم مطلقاً من حيث هو جسم (راجع: فرفيوس، إيساغوجي ١، ١٨، ٢٣). والجسم المعقول موجود -عبارة جريجوريوس النيصي- في الفكر فقط (De hom. opific XXIV, PG 44 212D-213A). «الجسم» يشتمل على جميع مكونات الجسم الشخصية الممكنة، غير أنه لا حقيقة له خارج العقل تجاور أو تسبق المجموعات المادية الخاصة من أعراض خاصة هي التي تكوّن الجنس من حيث هو كل جامع لكل شيء مُعبّر عنه بلفظ «الجسم». فالجسم من حيث هو مادة مشتركة غير مدرك بنفسه؛ إذ ليس بحي ولا ميت، ولا أحمر ولا بذي لون آخر، ولا هو ثقيل ولا خفيف، إلخ. إنه منظور بالقوة على كل صفاته، مهياً للتلبس بأي من المتخالفات، وهو سابق -بطبيعة الحال- على الأجسام الطبيعية الشخصية، غير أن هذا السبق لا تعلق له بالوجود والزمان، ولا هو سبق معرفي. ولا يعني اسم «جسم» -في نظرية ضرار- جوهرًا، وإنما هو إما جنس «الجسم» مكوّنًا من مجموع أعراضه، وإما جسم شخصي مكون من مجموع أعراضه.

ولم تذكر المصادر صراحة رأي ضرار في العلاقة بين الجسم والروح، غير أن مذهبه في أن الجسم أعراض، وأن الإنسان مركّب من أعراض (انظر: القسم الثاني، (ي) يتضمن القول بأن الروح عرض في الجسم. وقد اعتنق ابن الراوندي (القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي) هذه النظرية، فذهب -كضرار- إلى أن «الإنسان هو أعراض مجتمعة»، وكذلك إلى أن «الروح عرض» (مقدسي، بدء،

(١) ثمة عبارة مشابهة وردت في رواية أخرى لمذهب ضرار (انظر: (s. II (i)).

١٢١،٩/٢-١٠، ١٢٣، ١) ، أو هي -بعبارة أخرى- صفة لمجموع الأعراض التي يتكون منها الإنسان.

وعبارة «الجسم» ... إذا حُلَّ لا تعني أن الجسم بوصفه محلًا (راجع مثلاً: الأشعري، مقالات، ١٩٣، ٢) لأعراض خاصة وشخصية متقدم على حدوث الأجسام الخاصة والشخصية، بل تدل بالأحرى على أن الجسمية -بوصفها محلًا- يَزامُنُ وجودها وجودَ الأعراض الملازمة التي تُكوِّنُ أجسامًا معينة وشخصية، منها يتكون مجموعُ الجسم العام مدةً بقائه في الوجود جسمًا؛ أي هذا العالم الطبيعي الذي أوجده الله.

إن مفهوم ضرار عن الجسم بوصفه محلًا دائمًا لأعراض ملازمة زائلة يرجع إلى الإسكندر الأفروديسي، وهو ما سماه هذا الأخير وفرفريوس (Simplicius، In Cat. 48,6-11، راجع: كوكرت 2009: 348) وفيلوبونوس بـ «المحل الثاني» (*δευτερον υποκειμενον*)، ويعني -فيما ذكر الإسكندر في شرحه على «السماء والعالم» (*De caelo*) - ثلاثية الأبعاد في المادة التي تتكون منها الأجسام الطبيعية الشخصية في وجودها، وتنحل إليها في ذورها. إنه المحل الأبدي للتغير، ولكن مُعْتَبَرًا في نفسه، بقطع النظر عن الكيفيات المتغيرة في الأجسام الفردية التي توجد دائمًا مع ثلاثي الأبعاد (مورو 2001: ٢٣٠، f. ٢٤١). وكذلك ذهب فيلوبونوس إلى أن «المحل الثاني» هو الجسم المطلق (*το αποιον σωμα*)، المشار إليه بالاسم العام «ثلاثي الأبعاد» (*το τριχη διαστον*) الذي يُعد في نفسه غير محدّد، ومن أجل ذلك قَبِلَ دائمًا اختلاف المقادير والأشكال (In Phys. ٥٢٠. ١٨-٢٦، ويلدبرج 1988: ٢٠٩). إنه الموضوع المخلوق غير المتغير لكل تغير طبيعي (In Phys. ١٥٦. ١٠-١٧، ويلدبرج 1988: ٢١٠، f.). فحدُّ ثلاثي الأبعاد [الحجم] أنه كَمٌّ غير منتَهٍ، وإذا كان الكَمُّ عرضًا لا يفارق (*αχωριστον ειναι συμβεβηκος*) الجسم، فإن الحجم كذلك عرض غير مفارق للجسم (In Phys. ٥٦١. ٣-١٢، ويلدبرج 1988: ٢١٢). وقد عول كلٌّ من باسيليوس القيصري (Basil of Caesarea) وجريجوريوس النيصي على هذا المفهوم للجسمية المادية بوصفها محلًا لوجود الأجسام الفردية، وفسادها،

وتغيرها. وهذه الجسمية سابقة -وفقًا لنظريتهما في الخلق- منطقيًا، لا وجوديًا ولا زمنيًا -على هذه الأجسام الفردية (على سبيل المثال: جريجوريوس النيصي In Hex. 7، PG 44، C 69. دوينر 2009: 16، 6-8، كوكرت 2009: 248، 432، 437).

والجزء الثالث من العبارة المنقولة آنفًا يقوم على مذهب أرسطو في أن الجواهر عُرضة للتغيير؛ لأنها تقبل الأضداد، والكيفيات ليست كذلك (راجع: أرسطوطاليس Cat. 5, 3 b24-33, 4 a10-22. ألكينوز Alcinoos، Didaskalikos، 11، ويتاكر 1990: 26، 108، ديون Dillon 1993: 19 f.). فالأعراض التي تحدد وحدة جسم معين قابلة للتبديل وفقًا لما يحدث من تغير كيميائي أو جوهري (راجع: (f) - (e) ss. II). فالجسمية هي الباقي المستمر الثابت من وراء جميع أنواع التغير المادي الواقع في إبان إيجاد مجموع الأعراض المكوّن للجسم.

لقد استعمل ضرار مصطلح «عَرَض» المقابل لـ «جواهر» في معناه الفني المعتاد الفارقي بين الحال (ἐν ποικίλει) والمحل (ἐν ποικίλει) (Cat. 2, 1) b9.1a20-20. راجع: القسم الثاني، (د)، وهذا الوصف للعرض صالح أيضًا لتصور ضرار للأعراض غير المفارقة للجسم؛ نظرًا لأنه أشار إليها بكونها «أجزاء» من الجسم (انظر: القسم الثاني، (ب))، وكذلك يبدو تعريف الإسكندر الأفروديسي للعرض غير المفارق بوصفه ظاهرة مصاحبة لهذا الذي لا تفارقه (In Top. 50. 31-51. 5) مطابقًا لاستعمال ضرار لمصطلح «عرض».

(ب) الفرق بين الأعراض غير المفارقة والأعراض المفارقة

[قال ضرار بن عمرو]: وتلك الأعراض هي ما لا تخلو الأجسام منه أو من ضده، نحو الحياة والموت اللذين لا يخلو الجسم من واحد منهما، والألوان والطعوم التي لا ينفك من واحد من جنسها، وكذلك الزنة كالثقل والخفة، وكذلك الخشونة واللين، والحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وكذلك الصمّد^(١)، فأما ما ينفك منه [و] من ضده،

(١) وردت كلمة «الصمّد» في ثلاث مخطوطات من تلك التي اعتمد عليها ريتير (Ritter) في نشرته للمقالات، بينما وردت «الصحة» في واحدة. وقرأها تسيمرمان (Zimmermann) «الصمّد»، ثم ترجم =

فليس ببعض له عنده، وذلك كالقدرة والألم، والعلم والجهل
(الأشعري، مقالات، ٣٠٥. ٧-١٢).

لقد أكد أرسطو في «الكون والفساد» (*De gen. et corr.* 1, 2, 12-10a329) أنه لا وجود لجسم بغير تضاد، فهو إما خفيف وإما ثقيل، بارد أو حار، إلخ. وفي كلام ضرار أن الجسم «لا ينفك» - ما بقي - عن الوزن، فهو بين ثقل وخفة، ولا عما يكون به موصوفاً بالحرارة أو بالبرودة، إلخ. فقد استعمل ضرار هنا اصطلاح تراث المدرسة الأرسطية الذي يفرق بين (*συμβεβηκος ... χωριστον*) و(*συμβεβηκος ... χωριστον*) (فرفيوس، إيساغوجي، ٥، ١٢، ٢٥-١٣، ٣. راجع: بارنز 2006: 224-9. Barnes. راجع أيضاً: الإسكندر الأفروديسي، المذكور آنفاً، ٥٠. ٣١-٥١. ٥)، التي ترجمها أبو عثمان الدمشقي إلى «العَرَض غير المفارق» و«العَرَض المفارق» (بدوي ١٩٨٠: ١٠٨٦/٣). فسقراط -على سبيل المثال- لا يفارق مُطلق المكان، ولكنه يفارق هذا المكان الخاص؛ لأن سقراط يكون دائماً في مكان، غير أنه حين فارق المكان السابق حلَّ في مكان آخر (فرفيوس، *In Cat.* 79. 17-22. بوديوس 190f. 2008). وقد نظَّر أرسطو للتفرقة في

= المصطلح لسورابجي (Sorabji) إلى «الاندماج» (*compactness*) (سورابجي ٢٠٠٦: ٢٩٥)، وهذا صحيح سواء بالنظر إلى ما جاء في المخطوطات، أو بمراعاة السياق النحوي بما فيه من تعداد للمصادر. وليست «الصُّمد» هي الأرجح بشهادة المخطوطات فحسب؛ بل لأنها كذلك هي القراءة الأصعب (*lectio difficilior*). أما فان إس، فقرأها «الصُّمد» (اسم من أسماء الله الواردة في القرآن) في طبعة ريتز، ولما كانت خلواً من أي معنى في هذا السياق، فقد ذهب إلى أن القراءة الصحيحة هي «الصحة» التي ترجمها إلى (*Funktionieren*) (فان إس ١٩٩١: ٧-٢٣٢/٥، ٣٩/٣). ولا حاجة -في رأبي- لتجنب قراءة «الصُّمد»، فمن الجائز أن هذا المصطلح ترجمة لـ (*avritonia*) (*solidity*, *resistance* = الصلابة)، وهي الفكرة التي تمثل عادةً مع فكرة ثلاثية الأبعاد (*magnitude* = الحجم) جزءاً من تعريف الجسم المحسوس في الفلسفة الطبيعية لدى الروائيين والبيقوريين (بريسون 2010: 41، f. 45). انظر: بي إس جالين، *Sextus Empiricus*, 18: *de qualit.incorporeis*, 18. راجع: أفلوطين الذي قال: إن (*avritoniz*) تميز الجسم الطبيعي عن الرقم الحسابي (*Enneades* 5, ID42F, 26, 17-22). وكذلك أدرجها جريجوريوس إدراجاً منتظماً في الكيفيات أو في الصفات (*ιδιώματα, ποιζι ιδιότητες*) التي تزامن الجسم (انظر: s. II(b)).

«التحليلات الثانية: البرهان» (Analytica posteriora I 4)، وطبقها في «أجزاء الحيوان» (De partibus animalium I) بالمغايرة بين الأعراض غير المفارقة (συμψηβkota καθ' αὐτα) والأعراض المفارقة (συμψηβkota)، أو الصفات التي تكون الأجسام بها في حالات الانفعال (παθη). وقد صح -بضرورة أن الشيء قائم بنفسه- أن الأعراض غير المفارقة تُزامن موضوعها، وأنها تُسند إلى موضوع ما بوصف هذا الموضوع خليًا من الصفات المحددة (راجع: كولمان Kullmann ١٩٧٤: ١٨١-٣، ٢٠٠٧: ١٦٥. لياتزي ٢٠٠٣. شو ٢٠٠٣: ٢٣٦). ولا كذلك الأعراض المفارقة، فإنها تُخصّص أو تُشخص محالها التي تُعد موضوعًا قابلاً للتغير -متى مسه طائفُ التغير- من صفة إلى نقيضها أو إلى شيء بينَ بين، كل ذلك والمحل ثابت لا يَريم (راجع مثلاً: De gen. I. corr. ٤، ٣١٩ b ٨-١٤). والقدرة والألم والعلم والجهل لا تخص جميع الأجسام، بل بعضها، فالقدرة والألم للعجماوات، والعلم والجهل لبني آدم؛ ولذلك تفارق الجسم من حيث هو جسم، غير أنها لاختصاصها بأجسام معينة يمكن أن تُستبدل بها أضدادها، وبهذا يحدث التغير الكيفي لهذه الأجسام المعينة، وتتبدل من حال إلى حال (راجع: القسم الثاني، (ه)).

وقد ذكر جريجوريوس النيصي أيضًا مسألة التزامن بين الجسم وصفاته غير المفارقة، وأشار -كضرار- إلى جنس الصفات المتضادة:

ولا يكون الشيء جسمًا إذا أعوزه اللون، والشكل، والصلابة، والامتداد، والوزن وما إلى ذلك من الصفات (ιδιωματα)، وليست واحدة من هذه الصفات جسمًا، ولكنها -إذا نُظر إليها منفصلة- شيء آخر، فإذا ما اجتمعت أنشأت -على العكس من ذلك- حقيقةً مادية (De hom. opific. 24, PG 44, 213B-C; ترجمة سورابجي ٢٠٠٦: ٢٩١).

(ج) استحالة انبعاث الأعراض المحسوسة من الأفكار غير المحسوسة،
والمادي من غير المادي

وليس يجوز عنده [أي ضرار] أن تجتمع هذه الأعراض، وتصير
أجساداً بعد وجودها، ومحال أن يفعل بها ذلك إلا في حال ابتدائها؛
لأنها لا تخرج إلى الوجود إلا مجتمعة (الأشعري، مقالات، ٣٠٥.
١٢-١٤).

وهو ما يعني أن الأعراض تتحدد بالاجتماع الذي ينشأ عنه خلق أفراد
الأجسام، وهي عرضة لطريان تغير كفي وجوهري (راجع: (I) - (ss. II(e)). وقد
أحال ضرار وجود أعراض الجسم إلا مجتمعة؛ إذ إنها في نفسها لا وجود لها
«حقيقي» وراء التصور العقلي (راجع: فان إس ١٩٧٩: ٣٠). وفي الحق أن
جميع الأعراض الموجودة محددة ومخصوصة بجسم فرد. ومن المحال ادعاء
وجود أعراض غير محددة؛ أعني أن ذلك متناقض؛ وذلك أن وجودها عين
تحديدتها. ولعل ضراراً قد اعتمد في مذهبه هذا على الحجج التي ساقها
جريجوريوس النيصي:

كيف يخرج الكم مما ليس بكم، والمرئي من غير المرئي، وما
كان ذا حجم ومقدار مما لا حجم له ولا حد؟ وقل مثل ذلك في سائر
ما يعرض من الصفات في المادة... وهو بحكمته، وكمال قوته،
وقدرته على كل شيء أوجد لخلق الأشياء كل ما تتكون به المادة:
خفيف، ثقيل، كثيف، مخلخل، لين، صلب، سائل، جاف، بارد،
حار، لون، شكل، حد، امتداد. وكل هذه - في أنفسها - أفكار ومفاهيم
مجردة، وليس واحد منها مادة في ذاته، غير أنها إذا تضامنت استحالت
مادة (In Hex. 7, PG 44, 69C-D; Dobner 2009: 15. 11-16. 11; trans. Sorabki
2004: 159; cf. 2006: 290). دوبر Dobner ٢٠٠٩: ١٥، ١١-١٦،
ترجمة سورابكي ٢٠٠٦: ٢٩٠. راجع: سورابكي ٢٠٠٤: ١٥٩).

(د) استحالة وجود الأعراض منفردةً

وقد يمكن أن تجتمع عنده [أي ضرار] كلها [أي أعراض الجسم] وهي موجودة، ومحال أن تفترق كلها وهي موجودة؛ لأنها لو افتترقت مع الوجود لكان اللون موجودًا لا لملوّن، والحياة موجودة لا لحَيٍّ. فإذا قلت له: فليس يجوز -على هذا القياس- عليها الافتراق؟ قال مرة: افتراقها فناؤها، وقال مرة: الافتراق يجوز على الجسمين، فأما أبعاد الجسم مع الوجود فلا (الأشعري، مقالات، ٣٠٥. ١٤-٣٠٦. ٣).

ومبنى هذه الحجة على قاعدة أن الصفات تظهر -خلافًا للجواهر- في محل (Ev ποικειμενων) (أرسطوطاليس، Cat. 2, 1a20-1b9. راجع: ثييل Thiel ٢٠٠٤: ٩٠-٣).

(هـ) التغير الكيفي باستبدال أعراض بأضدادها

وقد يجوز عنده [أي ضرار] أن يفنى بعض الجسم وهو موجود، على أن يُجعل مكانه ضده، فإن لم يختلف الضدان يفن مع البعض (الأشعري، مقالات، ٣٠٦. ٣-٥).

(و) التغير المادي بفناء نصف أعراض الجسم أو أكثر من نصفها

وليس يجوز عنده [أي ضرار] أن يفنى الأكثر ولا النصف على هذه الشريطة؛ لأن الحكم -فيما زعم- للأغلب، فإذا كان الأغلب باقيةً، كانت سمة الجسم باقيةً، وإذا ارتفع الأغلب لم تبق السمة على الأقل (الأشعري، مقالات، ٣٠٦. ٥-٨).

(ز) حركة الجسم وسكونه باقيا أثناء التغير الكيفي والمادي

وقد يجوز عنده [أي ضرار] أن يفنى الله بعضه [أي الجسم]، ويُحدث ضده وهو متحرك، فيكون الكل الذي منه البعض الحادث في حال وجود الحركة متحركًا بتلك الحركة. وكذلك لو كان ساكنًا (الأشعري، مقالات، ٣٠٦. ٨-١٠).

تشير الفقرتان (هـ)، و(ز) من القسم الثاني إلى الفرق -الذي بيّنه أرسطو- بين الحدوث والتغير الكيفي (De gen. et corr. I, 4). فالتغير الكيفي (القسم الثاني، (هـ)) هو تَبَدُّلٌ في الصفة (κατα το ποιον) أو في الحال (κατα παθος)، وهو الذي اصطلح ضرار على تسميته بتغير العَرَضِ المفارق؛ وذلك عندما يظل المحل المحسوس باقياً، بينما تنتقل بعضُ أعراضه المفارقة من ضد إلى ضد، أو إلى شيء وَسَطٍ بين الضدين. وقد ساق أرسطو مثلاً لذلك الجسم الذي ينتقل من حال الصحة إلى حال المرض وبالعكس، وهو هو عينُ الجسم، وكذلك البرونز الذي يتغير شكله، وهو هو عينُ البرونز. (De gen. et corr. I, 4, 319b8-14. راجع: Phys. 6, 10, 241a30-3).

ولا كذلك الحال في فناء مادةٍ وحدوثٍ أخرى (القسم الثاني، (و))، فإن ذلك يقع عندما تزول المادة المحسوسة ويغير المحلُّ هُويته (De gen. et corr. I, 4, 319b14-320a7) وهو الذي عبر عنه ضرار بزوال سمة الجسم؛ وحينئذٍ لا يُعدُّ الجسمُ [الجديد] ذلك الجسم الذي كان موجوداً من قبل. وربما أشير بمصطلح «سمة» إلى الصفة المحسوسة والصُّوَّة أو العلامة الماثرة، أو إلى التوصيف اللغوي والعلامة الدالّة؛ أي ذلك الوصف المميّز الفارق الذي يصلح أن يكون مستنداً في الحكم على الشيء، ويصلح كذلك أن يكون تسمية تنطبق على هذا الشيء، بحيث تصبح علماً عليه. وهذا الاستعمال لمصطلح «سمة» قريب من استعمال جريجوريوس النيصي لمصطلح (νοδιάστολη) في (ep. 35 Ad Petrum) (باسيليوس القيصري، in Saint Basile: Lettres I 2, 10, ep. 38، طبعة كورتون Courtonne, 81f.).

وظاهرٌ -والحال هذه- أن حركة الجسم وسكونه يمكن أن يبقيا أثناء التغير الكيفي والمادي (القسم الثاني، (ز))؛ أي عندما تتغير واحدة أو أكثر من صفات الجسم وهو يتحرك، أو عندما يفنى هذا الجسم -وهو يتحرك- ويحل محله آخرٌ. والحق أن هذا يحدث أبداً ما تعاقب الحدثان.

(ح) الأعراض لا تتحرك، إنما الحركة للأجسام

ومحال أن تقع الحركة عنده [ضرار] على شيء من الأعراض، وإنما تقع على الجسم الذي هو أعراض مجتمعة (الأشعري، مقالات، ٣٠٦. ١٠-١٢).

وهذا المعنى بيّن مما مر ذكره في (ج)، و(د) من القسم الثاني. فعند ضرار أن الأعراض ليست أجسامًا بنفسها؛ ولذلك لا تنوبها حركة ولا يغشاها سكون، وكذلك الأمر في كل صفات الجسم. وفي القول بأن الصفات غير مادية في نفسها موافقة لأفلاطون ولمذهب المشائين، وبه فارق ضرار جهّم بن صفوان (انظر: القسم الأول، (ج)).

وهنا انتهى ما أورده الأشعري مفصلاً من نظرية ضرار الطبيعية، غير أن هناك نصين قصيرين آخرين تعين إضافتهما.

(ط) ليس هناك مادة أولية، ولا عناصر مادية، ولا جوهر

قال ضرار بن عمرو: الإنسان من أشياء كثيرة: لون، وطعم، ورائحة، وقوة، وما أشبه ذلك، وإنها الإنسان إذا اجتمعت، وليس ههنا جوهر غيرها (الأشعري، مقالات، ٣٣٠. ٣-٥).

فعبارة «إنها الإنسان إذا اجتمعت» تشير مرة أخرى إلى المطابقة بين المعقول المعبر عنه بلفظ «إنسان»، وبين أعراضه في زمان اجتماع هذه الأعراض (راجع: القسم الثاني، (أ)).

أما وقد تبين هذا، وتبين كذلك أن ضرارًا يذهب مذهب جريجوريوس النيصي في أن الصفات في أنفسها محض أفكار ومفاهيم (راجع: القسم الثاني، (ج))، فليعلم أن ضرارًا أنكر ما ذهب إليه أرسطو وأفلوطين من أن الجوهر المحسوس مزيج من الصفات والمادة *συνφορηαίς τις ποιητων και υλης*، أفلوطين، *Enneades*، ٦، ٣ [٤٤]، ٨، ٢٠. راجع: سورابجي ١٩٨٨: ١٥١)، كما أنكر فكرة الجوهر بوصفه نظيرًا للمادة الأولية. وما من شك في أن هذا الإنكار كان موضوع كتاب ضرار -المفقود للأسف- في نقد نظرية أرسطو في الجواهر والأعراض «كتاب الرد على أرسطو في الجواهر والأعراض» (فان إس ١٩٩١-٧: ٧٢٩).

(ي) الله والإنسان، كلاهما فاعل على الحقيقة

والذي فارق ضرارُ بن عمرو به المعتزلة قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وإن فعلاً واحداً لفاعلين، أحدهما خَلَقَهُ وهو الله، والآخر اكتسبه وهو العبد، وإن الله فاعل لأفعال العباد في الحقيقة، وهم فاعلون لها في الحقيقة. وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل، ومع الفعل، وأنها بعض المستطيع (الأشعري، مقالات، ٢٨١، ٢-٦).

وبهذا القول يفارق ضرارُ المعتزلة من وجه، وجههم بن صفوان من وجه (انظر: القسم الأول، (ز)). فهو يفرق -خلاقاً لجهنم- بين أمرين: استطاعة الفعل من جهة، وحصول الأثر في الشيء الذي وقع عليه الفعل من جهة أخرى. فاستطاعة الإنسان الفعل لا تصاحب فقط -كما هو مذهب جهنم- ذلك الفعل المخصوص الذي أوجدته هذه الاستطاعة، بل توجد كذلك قبله. وفي رأي ضرار أن «القوة» أو «الاستطاعة» عَرَضٌ غير مفارق للإنسان (انظر: القسم الثاني، (ط))؛ وهو ما يعني أنها باقية ما بقي الإنسان. فهذا ما ميز ضراراً من جهنم، وإن كان قد وافقه في إنكار وجود قوة انفعال أحادية في الأجسام تحملها على أن تكون هذا الشيء، أو أن تصبح شيئاً آخر، أو أن تغير حالها؛ وذلك لما عُلِمَ من مذهب ضرار في أن التغير المادي مخلوقٌ لله بفناء نصف أعراض الجسم أو أكثر (انظر: القسم الثاني، (و))، وأن التغير الكيفي يحدث بأن يُبدل الله بأعراض الجسم أضدادها (انظر: القسم الثاني، (ه)). وقد أنكر ضرار -خلاقاً للمعتزلة- القوة المنفعلة والطبيعة في الأشياء غير المعقولة. ومذهبه في ذلك وَسَطٌ بين مذهب المعتزلة الذي قام على التفرقة الأرسطية بين قوى الأشياء الداخلية، الفاعلة منها والمنفعلة، ومذهب جهنم الذي أنكر نسبة الفعل إلى مخلوق. والخلاصة أن ضراراً أدنى إلى نظرية الماتريدي في الفعل، وأن جهماً أقرب إلى نظرية الأشعري (شوك ٢٠٠٤: ١٠٩-١٥).

الملخص والنتائج

الحق أن تفرقة جهم وضرار الأساسية بين المركَّب المخلوق وغير المركب غير المخلوق غدت مألوفة في الدرس الكلامي عند المسلمين، وهي ترجع في النهاية إلى قضية الوجود (ebeing) والصيرورة (becoming) في فلسفة ما قبل سقراط، وكانت هذه موصولة السبب بمشكلة الواحد في محاوره بارمينيدس لأفلاطون، كما أنها حظيت بأهمية كبيرة في الجدل المسيحي حول التثليث. لقد رام جهم بإنكاره الصفات الإلهية أن يحفظ بساطة الله بمنع كل إسناد إليه [سبحانه]، وأن يشرح الأسماء والصفات الإلهية التي وردت في القرآن، والتي يقتضيها العقل على نحو لا يفضي إلى القول بالتركيب، وإلا فهذا الأخير يتضمن الصيرورة والخلق. فمن المحتمل إذن أن يكون جهم قد تأثر الحجج التي جرى ذكرها في الجدل المسيحي حول الثالوث أكثر من التفاته إلى الأفلاطونية المحدثة الوثنية، وأن يكون قد اعتمد على الأدلة التي استُخدمت في جدل الثالوث المسيحي لدحض وحدة الذات الإلهية مع أقانيمها. لقد جادل آريوس خاصةً المسيحيين المنافحين عن «الأقانيم» الإلهية، أولئك الذين فسروها بوصفها صفات متميزة (idia)، خصائص متمحضة (idiotheas)، اختصاصات (idiazonta)، صفات معينة (idiomata)، خصائص مميزة (charakterai) تقوم مقام القيد (περιγραφή) للذات الإلهية، وتصفها لغةً بالحق أوصاف s أو صفات بالاسم المتَّخذ علمًا على الذات، بأن يقال: الله الآب Father-God، الله الابن Son-God، الله روح القدس Holy Spirit-God (ولفسون ١٩٥٦ : f٦، ١٥. شوك ٢٠١٢ : ٩، ٣٢-٤. شوك ٢٠١٤).

لم يأخذ جهم وضرار بالقسمة الأرسطية للأشياء إلى جواهر وأعراض، وإلى أجزاء جوهرية وأخرى غير جوهرية، بل أثرا قسمتها إلى مادية، متغيرة، منفصلة من جهة، وغير مادية، ثابتة، فاعلة من جهة أخرى. وهما في ذلك

يجعلان التركيب والمادية من خصائص المخلوقات، بينما يُمَحْضَنان عدم التركيب وعدم المادية لله. ولم يقبلا بوجه من الوجوه كثرة الأفكار المعقولة في الله أو فيما بين الله والعالم. وقد تضمنت نظريتهما إنكارًا للعناصر المادية الذرية للجسم، وللقوى الطبيعية الفطرية في الأشياء، وكذلك -بوجه خاص- لنظرية أرسطو في المادة الأولية والصورة، وفي الطبيعة التي تُعد سببًا وقوةً تنتج آثارها في الكون والفساد، وفي كلِّ تغير يصيب المحسوسات. لقد استبدل جهم وضرار بفاعلية القوى الطبيعية -بوصفها مبادئ وأسبابًا للوجود والضرورة، وللتغير المؤثر والخاضع، والآيل إلى السكون- قدرة الله الخلاقة المقصودة المباشرة التي تخلق العالم الطبيعي على صورة سلسلةٍ من حوادث الوجود والفناء. وقد اتفقا على أن الجسم محلٌّ لتأثيرات وأفعال زائلة، وعلى أن الكون والفساد وتغير أحوال الأجسام الطبيعية راجع إلى هذه الصفات الزائلة التي أوجدها الله من العدم (*ex nihilo*) بإرادته.

من أجل ذلك حمل النظام المعتزلي -وهو أحد جلة الطبائعيين القائلين بالطبائع الفطرية في الأشياء المادية- على جهم وضرار، وأوتر لهما قوسًا واحدة؛ وذلك لإنكارهما «كمون» الطبائع والصفات في الأشياء (الجاحظ، الحيوان، ١٠/٥-١٤)، وسماهما «أصحاب الأعراض» (الجاحظ، حيوان، ١٥/٥. ٢، وراجع: فان إس ١٩٦٧: f.٢٤٥، ١٩٩١-٧: ٣١/٥، رقم (٥٠)).

المراجع

- Alexander of Aphrodisias (In Top.). *Alexandri Aphrodisiensis In Aristoteles Topicorum libros octo commentaria*. Ed. M. Wallies. Berlin: Reimer.
- Alkinoos (Didaskalikos). *Didaskalikos: Lehrbuch der Grundsätze Platons. Einleitung, Text, Übersetzung und Anmerkungen* O. F. Summerell. Berlin / New York: de Gruyter, 2007.
- Ansari, H. (1383-4sh/2004-5). 'Kitabi kalami az Dirar b. Amr. *Kitab-i mah-i din* 89-90: 4-13.
- Ansari, H. (2007). 'Abu Ali al-Jubbai et son livre al-Maqalat. In C. Adang et al. (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Würzburg: Ergon, 21-37.
- Aristotle (*Anal. post.*). *Aristotelis Analytica priora et posteriora*. Ed. W. D. Ross. Oxford: Clarendon, 1964.
- Aristotle (Cat.). *Aristotelis Categoriae et Liber de interpretatione*. Ed. L. Minio-Paluello. Oxford: Clarendon, 1949.
- Aristotle (*De gen. et corr.*). *Aristotelis De coelo et De generatione et corruptione*. Rec. C. Prantl. Leipzig: Teubner, 1881.
- Aristotle (*De part. an.*). *Aristotelis De partibus animalium libri quattuor. Ex recognitione* B. Langkavel. Leipzig: Teubner, 1868.
- Aristotle (Phys.). *Physica*. Ed. W. D. Ross. Oxford: Clarendon, 1966.

- (al-Ashari) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (مقالات). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق هـ. ريتز
Ritter. Wiesbaden, Franz Steiner, 1963.
- (Badawi) بدوي، عبد الرحمن، منطق أرسطو. ٣ مجلدات. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٤٨-٥٢.
- (Baghdadi) البغدادي عبد القاهر بن طاهر (الفرق). الفرق بين الفرق. تحقيق م. بدر. القاهرة، ١٣٢٨/١٩١٠.
- Barnes, J. (2006). Porphyry: Introduction. Oxford: Clarendon.
- Basil of Caesarea. Saint Basile: Lettres. Ed. and French trans. Y. Courtonne. 3 vols. Paris: Societe d'edition Les Belles Lettres, 1957-66.
- Blank, D. L. (1998). Sextus Empiricus: Against the Grammarians. Oxford: Oxford University Press.
- Bodeus, R. (2008). Commentaire aux Categories d'Aristote. Edition critique, traduction française, introduction et notes. Paris: Vrin.
- Boeri, M. D. (2001). 'The Stoics on Bodies and Incorporeals. Review of Metaphysics 54: 723-52.
- Brisson, L. (2010). 'Between Matter and Body: Mass (οἶκος) in the Sentences of Porphyry. International Journal of the Platonic Tradition 4: 36-53.
- Cho, D.-H. (2003). Ousia und Eidos in der Metaphysik und Biologie des Aristoteles. Stuttgart: Steiner Verlag.
- (al-Darimi) الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد (الرد). كتاب الرد على الجهمية، تقديم وتعليق ج. فيستام
G. Vitestam. Gleerup: Lund/
لندن: بريل، ١٩٦٠.
- Dillon, J. M. (1993). Alcinoüs: The Handbook of Platonism. Oxford: Clarendon.

(Dirar) ضرار بن عمرو الغطفاني (التحريش). كتاب التحريش. تحقيق

حسين خانصو ومحمد كسكين. إسطنبول: شركة دار الإرشاد، ٢٠١٤.

Dobner, H. R. (ed.) (2009). Gregorii Nysseni In Hexaemeron: Opera exegetica in Genesim, Pars 1. Leiden: Brill.

van Ess, J. (1967). 'Dirar b. Amr und die "Cahmiya": Biographie einer vergessenen Schule. Der Islam 43: 241-79.

van Ess, J. (1968). 'Dirar b. Amr und die "Cahmiya": Biographie einer vergessenen Schule (Fortsetzung und Schlu). Der Islam 44: 1-70.

van Ess, J. (1979). 'Une lecture a rebours de l'histoire du Mutazilisme. Revue des etudes islamiques 47: 19-69.

van Ess, J. (1991-7). Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

van Ess, J. (2010). Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen haresiographischen Texten. 2 vols. Berlin: de Gruyter.

Frank, R. M. (1965). 'The Neoplatonism of Jahm b. Safwan. Le Museon 78: 135-424.

Gregory of Nyssa (De hom. opific., PG 44). De hominis opificio. Patrologia Graeca, vol. 44, ed. J. P. Migne. Paris: Garnier, 1863.

Gregory of Nyssa (In Hex., PG 44). In Hexaemeron. Patrologia Graeca, vol. 44, ed. J. P. Migne. Paris: Garnier, 1863.

Gutas, D. (2012). 'The Empiricism of Avicenna. Oriens 40: 391-436.

Halkin, A. S. (1934). 'The Hashwiyya. Journal of the American Oriental Society 54: 1-28..

(Ibn Hanbal) ابن حنبل (الرد). الرد على الزنادقة والجهمية. القاهرة:

المطبعة السلفية ١٣٩٣ [١٩٧٣].

(Ibn Sina) ابن سينا (الإلهيات). الشفاء: الإلهيات. تحقيق قناتني. مجلدان.

القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٨٠/١٩٦٠.

(al-Jahiz) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (الحيوان). كتاب الحيوان.

تحقيق عبد السلام هارون. الطبعة الثانية، ٨ مجلدات. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٦٥/١٣٨٤ - ١٩٦٩/١٣٨٩.

Kockert, C. (2009). Christliche Kosmologie und kaiserzeitliche Philosophie: Die Auslegung des Schöpfungsberichtes bei Origenes, Basilius und Gregor von Nyssa vor dem Hintergrund kaiser- zeitlicher Timaeus-Interpretationen. Tübingen: Mohr Siebeck.

Kullmann, W. (1974). Wissenschaft und Methode: Interpretationen zur aristotelischen Theorie der Naturwissenschaft. Berlin: de Gruyter.

Kullmann, W. (2007). Aristoteles: Über die Teile der Lebewesen. Übersetzt und erläutert von W. Kullmann. Berlin: Akademie Verlag.

Kupreeva, I. (2003). 'Qualities and Bodies: Alexander against the Stoics. Oxford Studies in Ancient Philosophy 25: 297-344.

Liatsi, M. (2003). "Akzidens" (συμβεβηκος) bei Aristoteles: Der Begriff des SYMBEBEKOS im philosophischen und naturwissenschaftlichen Sprachgebrauch des Aristoteles. Zeitschrift für philosophische Forschung 57: 211-32.

Long, A. A., and D. N. Sedley (1987). The Hellenistic Philosophers. Vol. 1. Cambridge: Cambridge University Press.

(al-MalaTi) الملطي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن. التنبيه

والرد على أهل الأهواء والبدع. تحقيق محمد زاهد الحسن الكوثري. بغداد: مكتبة المثنى/بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٦٨/١٣٨٨.

(al-Maqdisi) المقدسي، مطهر بن طاهر (البدء). كتاب البدء والتاريخ.

Le Livre de la creation et de l'histoire d'Abou-Zeid Ahmed ben Sahl el-Ballhi,

نشره وترجمه 6. M. Cl. Huart. مجلدات. باريس: Ernest Leroux, 1901.

Morau, P. (2001). Der Aristotelismus bei den Griechen: Von Andronikos bis Alexander von Aphrodisias. Bd. III: Alexander von Aphrodisias. Berlin: de Gruyter.

- Philoponus (In Phys.). Ioannis Philoponi in Aristotelis physicorum libros. Ed. G. Vitelli. 2 vols. Berlin: Reimer, 1887-8.
- Plotinus (Enneads). Enneades VI. Ed. Emile Brehier. Paris: Les Belles Lettres, 1936.
- Porphyry (Isag.). Porhyrii Isagoge et in Aristotelis categorias commentarium. Ed. A. Busse. Berlin: Reimer, 1887.
- Porphyry (In Cat.). Porhyrii Isagoge et in Aristotelis categorias commentarium. Ed. A. Busse. Berlin: Reimer, 1887.
- Prezl, O. (1930). 'Die fruhislamische Atomenlehre. Der Islam 19: 117-30.
- Ps.-Galen (de qualit incorporeis). Galeno qui fertur de qualitatibus incorporeis libellus. Ed. J. Westenberger. Marburg: Elwert, 1906.
- (Qadi) قاضي، ياسر. (٢٠٠٥/١٤٢٦). مقالات الجهم بن صفوان. مجلدان. الرياض: دار أضواء السلف.
- (al-Razi) الرازي، فخر الدين (التفسير). التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب. ٣٢ مجلدًا. القاهرة، ١٩٣٥/١٣٥٤.
- Schock, C. (2004). 'Möglichkeit und Wirklichkeit menschlichen Handelns: "Dynamis" (quwa / qudra/istiTaa) in der islamischen Theologie. Traditio 59: 79-128.
- Schock, C. (2006). Koranexegese, Grammatik und Logik. Leiden: Brill.
- Schock, C. (2012). 'The Controversy between al-Kindi and Yahya b. Adi on the Trinity, Part One: A Revival of the Controversy between Eunomius and the Cappadocian Fathers. Oriens 40: 1-50.
- Schock, C. (2014). 'The Controversy between al-Kindi and Yahya b. Adi on the Trinity, Part Two: Gregory of Nyssas and Ibn Adis Refutations of Eunomius and al-Kindis "Error". Oriens 42: 220-53.
- Schock, C. (forthcoming). 'Dirar b. Amr. In Encyclopaedia of Islam. THREE. Leiden: Brill.
- Sextus Empiricus (Adv. mathem.). Sexti Empirici Opera. Vol. ii: Adversos Dogmaticos libros quinque (Adv. mathem. VII-XI). Rec. H. Mutschmann. Leipzig: 6, 1914.

Simplicius (In Cat.). *Simplicii in Aristotelis categorias commentarium*. Ed. C. Kalbfleisch. Berlin: Reimer, 1907.

Sorabji, R. (1988). *Matter, Space and Motion: Theories in Antiquity and their Sequel*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Sorabji, R. (2004). *The Philosophy of the Commentators, 2006-600 AD: A Sourcebook*. Vol. ii: Physics. London: Duckworth.

Sorabji, R. (2006). *Time, Creation and the Continuum: Theories in Antiquity and the Early Middle Ages*. Chicago: University of Chicago Press.

Stead, C. G. (1976). 'Ontologie und Terminologie bei Gregor von Nyssa. In H. Dorrie et al. (eds.), *Gregor von Nyssa und die Philosophie*. Leiden: Brill, 107-27.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (جامع). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ٣٠ مجلدًا. الطبعة الثالثة. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٨٨/١٩٦٨.

Thiel, R. (2004). *Aristoteles Kategorienschrift in ihrer antiken Kommentierung*. Tübingen: Mohr Siebeck.

Tugendhat, E. (1958). *TI KATA TINOS: Eine Untersuchung zu Struktur und Ursprung aristotelischer Grundbegriffe*. Freiburg/München: Verlag Karl Alber.

Westenberger (1906). See Ps.-Galen (de qualit. incorporeis).

Wildberg, C. (1988). *John Philoponus Criticism of Aristotle's Theory of Aether*. Berlin/ New York: de Gruyter.

Whittaker, J. (1990). *Alcinoos, Enseignement des doctrines de Platon*. Introduction, texte établi et commenté par J. Whittaker, et traduit par P. Louis. Paris: Les Belles Lettres.

Wolfson, H. A. (1947). 'Infinite and Privative Judgments in Aristotle, Averroes, and Kant. *Philosophy and Phenomenological Research* 8: 173-87.

Wolfson, H. A. (1952). 'Albinus and Plotinus on Divine Attributes. *Harvard Theological Review* 2: 115-30.

- Wolfson, H. A. (1956). 'The Muslim Attributes and the Christian Trinity. *Harvard Theological Review* 49: 1-18.
- Wolfson, H. A. (1957). 'Negative Attributes in the Church Fathers and the Gnostic Basilides. *Harvard Theological Review* 50: 145-56.
- Wolfson, H. A. (1959). 'Philosophical Implications of the Problem of Divine Attributes in the Kalam. *Journal of the American Oriental Society* 79: 73-80.
- Wolfson, H. A. (1965). 'Muammars Theory of MANA. In George Makdisi (ed.), *Arabic and Islamic Studies in Honour of Hamilton A. R. Gibb*. Leiden: Brill.
- Wolfson, H. A. (1970). 'The Identification of Ex Nihilo with Emanation in Gregory of Nyssa. *Harvard Theological Review* 63: 53-60.

الفصل الرابع

بوادر الكلام الشيعي

محمد علي أمير معزي

لم يكن التشيع قط ظاهرة منفردة متجانسة، وفي الحديث عنه مفردًا إشكاليًا، ولا سيما في الفترة الأولى من تاريخ الإسلام، على نحو ما بين ذلك -ببراعة- يوسف فان إس (فان إس ١٩٩١-٧: ١/٢٣٣-٤٠٣). وقد سجلت كتب الملل والنحل والمقالات في القرنين الثالث والرابع الهجريين/التاسع والعاشر الميلاديين، ككتاب «المقالات» لأبي الحسن الأشعري (ت ٩٣٦/٣٢٤)، وكتاب «فرق الشيعة» لأبي الحسن ابن موسى النوبختي (توفي بين ٩١٢/٣١٠ و ٩٢٢) -وحسبنا ذكر أقدم المصادر الموجودة- أقول: سجلت هذه الكتب العشرات من فرق الشيعة بين القرنين الأول/السابع، والرابع/العاشر. على أن غالبية هذه الفرق قد اندثرت من قريب، بينما ظهرت -شيئًا فشيئًا- فرق قليلة، هي التي بقيت إلى يوم الناس هذا، وهي الزيدية، والإسماعيلية، والاثنا عشرية. وقد عقدنا هذا الفصل أصالةً لدرس الشيعة الإمامية الأوائل فيما قبل زمان البويهيين؛ أي منذ بدايات التشيع في القرن الأول/السابع إلى النصف الأول من القرن الرابع/العاشر، وهي فترة عظيمة الأهمية، إن تاريخيًا وإن مذهبياً. وقد تلاقت نهايتها مع بداية ما يسمى بـ «الغيبة الكبرى» (كولبرج Kohlberg ١٩٧٦). ففي عقيدة الإمامية أن الإمام الثاني عشر، وهو الأخير، قد دخل «الغيبة الصغرى» في سنة ٨٧٤/٢٦٠، ثم تلتها الغيبة الكبرى في سنة ٩٤٠/٣٢٩، ومن أجل ذلك سُميت هذه الفرقة من الشيعة بالشيعة الاثني عشرية.

وعلاوةً عن ذلك، سمي القرن الرابع/العاشر عمومًا بـ «القرن الشيعي» للإسلام (متبعين في ذلك العبارة التي سكها ف. جابريلي F. Gabrieli) (جابريلي ١٩٧٠)؛ إذ خضعت فيه بعض المناطق المركزية من أرض الإسلام لسيطرة الشيعة، فالبويهون - وهم زيدية في الأصل، ثم اعتنقوا مذهب الإمامية - حكموا بغداد، ومناطق شاسعة من الإمبراطورية العباسية، وأحكم الفاطميون الإسماعيليون قبضتهم على الشمال الإفريقي، وعلى أجزاء من سورية، وانبسط مُلك الحَمْدَانِيَّين الإمامية على سورية، وعلى أجزاء من العراق، بينما كانت اليد العليا للزيدية في اليمن، كما حَكَم القرامطة شبه جزيرة العرب، ومنطقة الخليج الفارسي، وجنوب إيران. وقد غيّر هذا الوضعُ بعمقِ العلاقة بين السياسة والدين، ولا سيما عند الإمامية الذين كانوا يمتنعون غالبًا من كل مشاركة سياسية إلى ذلك الزمان، آخذين بالتقية. زِدْ على ذلك أن هذه الحقبة قد وُسمت بانتصار النزعة العقلية، فقد كان لدى المفكرين المسلمين - فيما يزيد على قرن من الزمان - وقتٌ يستوعبون فيه الفكر الهلنستي من طريق ترجمة مئات الآثار اليونانية والسكندرية (جوتاس ١٩٩٨ Gutas). وسرى الافتتان بالتراث الجدلي والمنطق الأرسطي إلى نفوس هؤلاء المفكرين، فاتخذوا العقل (الذي أريد به منذ ذلك الحين «العقل المنطقي») شعارًا لهذه الحقبة برمتها (أمير معزي وجامبِت Jambet ٢٠٠٤: ١٨١-٩٤).

وقد كانت هذه الأحداث - كما تبين ذلك بمرور الأيام - فرقانًا بين اتجاهين عند الإمامية: قديم هو «الاتجاه الباطني غير العقلاني» الذي ولد في الكوفة، وترعرع في الرِّيِّ وقُم، وجديد هو «الاتجاه العقلاني» لمدرسة بغداد، وقد تجلّى على نحو أساسي في علم الكلام، والفقه وأصوله. ويبدو أن الاتجاه الأول - وهو الذي غلبت عليه العقائد العرفانية والتلقينية والصوفية - قد هيمن على الإمامية - في أقل تقدير - منذ عهد الإمام محمد الباقر (ت ٧٣٧/١١٩)، وولده جعفر الصادق (ت ٧٦٥/١٤٨) إلى بدايات عصر البويهيين، وقد عَدَّته على نحو كبير جوامعُ الأحاديث التي يرجع تاريخُ أقدم ما بقي منها إلى القرن الثالث/التاسع، وإلى النصف الأول من القرن الرابع/العاشر (أمير معزي ١٩٩٢: المقدمة). وقد وصلت إلينا مدونة هائلة، حوت كتاب «التنزيل والتحرير» [كتاب

القراءات] لأحمد بن محمد السيارى (خلال القرن الثالث/التاسع)، و«بصائر الدرجات» للصفار القمي (ت ٢٩٠/٩٠٢-٣)، و«الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩/٩٤١)، وأخيرًا تصانيف محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١/٩٩١)، ومحمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني «ابن أبي زينب النعماني» (ت ٣٦٠/٩٧١)، وكذلك كتب الشروح لفرات بن فرات بن إبراهيم الكوفي (خلال القرنين الثالث والرابع/التاسع والعاشر)، وأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي («العباشي» ت ٣٢٩/٩٤١)، وعلي بن إبراهيم القمي (توفي بعد ٣٠٧/٩١٩) (أمير معزي ١٩٩٢ : ٤٨-٥٤. بار آشر Bar-Asher ١٩٩٩ : مواضع شتى). أما بواكير الاتجاه العقلاني، فيمكن أن ترجع إلى بعض مفكري الحقبة السابقة على عصر بني بويه، كأبي عقيل النعماني (في النصف الأول من القرن الرابع/العاشر)، وابن الجنيد الإسكافي (في النصف الأول من القرن الرابع/العاشر)، وأبي جعفر محمد ابن عبد الرحمن بن قبة الرازي (في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع)، وكذلك أعلام بني نوبخت في بغداد، وهم الذين أشبه فكرهم الاعتقادي مقالات المعتزلة الكلامية (مُدْرَسِي ١٩٩٣ في مواضع شتى). وقد غلب هذا الاتجاه على الإمامية خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين/العاشر والحادي عشر الميلاديين بفضل جماعة من الأعلام، كالشيخ المفيد (ت ٤١٣/١٠٢٢)، وتلميذه -وهما أهم تلامذته- الشريف الرضي (ت ٤٠٦/١٠١٦)، والشريف المرتضى (ت ٤٣٦/١٠٤٤)، ثم شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (ت ٤٦٠/١٠٦٧) بعد ذلك (أمير معزي ١٩٩٢ : ٣٣-٥٨. كولبرج وأمير معزي ٢٠٠٩ : المقدمة. وانظر أيضًا : الفصل الحادي عشر).

وسوف نقتصر فيما يلي على درس ما كان من المقالات الاعتقادية متمحّضًا للشيعة (وانظر في تلقي الإمامية للأفكار الاعتزالية: مادلونج ١٩٧٠، والفصل ١١)، وهي تلك التي اشتركت فيها أغلب فرقهم في العهد الإسلامي الأول.

وقد جرت العادة بتقرير أن العقيدة الشيعية تقوم على خمسة مفاهيم، تُعرف الثلاثة الأول منها بـ «أصول الدين»، بينما يُعرف الآخرون بـ «أصول المذهب»، وهي «التوحيد»، و«النبوة»، و«المعاد/الوعد والوعيد»، و«العدل»، و«الإمامة».

ويبدو أن هذا التقرير -الذي لعله استلهم «الأصول الخمسة» للمعتزلة- متأخرٌ ومختزلٌ؛ فإن الشيخ المفيد (ت ٤١٣/١٠٢٢) كان أولَ من قدمه في كتابه «النكت الاعتقادية»، ثم جرت به الأقلام بعد ذلك، من فخر المحققين محمد ابن العلامة الجلي (ت ٧٧١/١٣٦٩) في كتابه «أصول الدين»، إلى محمد الخوجكي الشيرازي (خلال القرن التاسع/السادس عشر) في كتابه «النظامية في مذهب الإمامية». على أن هناك نصوصًا ترجع إلى ما قبل القرن الرابع/العاشر تضمنت -خلافاً لما مرّ- طائفةً أخرى من الأصول. وثمة مثال على ذلك يرجع إلى القرن الثالث/التاسع، وهو مقالة عنوانها «أصول الدين»، منسوبة إلى الإمام الثامن، علي بن موسى الرضا، أوردها إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري في كتابه «كشف الحُجُب والأسرار» (كنتوري، كشف، ٤٩، f.)، وقد حوت قائمةً مختلفة من أصول الاعتقاد، تواسجت فيها القضايا العقدية والفقهية: التوحيد، وعلم الحلال والحرام، وكذلك الواجبات والمستحبات. وبعد فترة ظهرت قوائم أخرى: ففي كتاب «رساله اصول دين» الفارسي، المنسوب إلى ضياء الدين الجرجاني (القرن التاسع/الخامس عشر)، لم يرد ذكر المعاد في مبادئ الاعتقاد، بينما زادت ثلاثة أصول: «تولي أو ولاية» الأئمة، و«التبرؤ أو البراءة» من خصوم أهل البيت، و«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (الجرجاني، رسائل، ٢٢٥-٤٠. وانظر أيضًا في هذا الكتاب: المبحث الرابع من الفصل الحادي عشر). وساق المقدس الأردبيلي (ت ٩٩٣/١٥٨٥-٦) قائمة أخرى في كتابه الفارسي «اصول دين»، أغفل فيها ذكر «العدل»، بينما زاد الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١/١٦٨٠) «العقل» في كتابه «نوادير الأخبار» (والمراد به البصيرة، والعقل الجدلي)، و«العلم» (والمراد به العلم التلقيني وسائر العلوم الدينية). وقد كان مفهوما الولاء/التولي والبراء/التبري (انظر ما مر عنهما آنفاً) -وهما مما انفرد به الشيعة وخالفهم فيهما غيرهم- خلافاً كبيراً- قطبَ رحى الجدل الكلامي بين الشيعة ومخالفهم (روبن Rubin ١٩٨٤، كولبرج ١٩٨٦).

وفي الحق أن جميع هذه الأصول قد بحثها متكلمو الشيعة الأول، وكانوا أبداً موالين للأئمة، يتبعونهم، ويصوغون عقائدهم ابتناءً على تعاليمهم، على نحو ما بينته الأحاديث. على أن شيئاً من تراثهم المكتوب لم يبلغنا مباشرة، اللهم إلا

مقتبساتٍ من تصانيفهم وردت في كتب المتأخرين، أو في كتب التراجم. ومن هؤلاء المتكلمين الأول: زُرارة بن أعين، ومحمد بن علي بن نعمان «صاحب الطاق»، وهشام بن الحَكَم، وهشام بن سالم الجواليقي، وضحاك أبو مالك الحضرمي في القرن الثاني/الثامن (مدرسي ٢٠٠٣)، والفضل بن شاذان، والحَكَم بن هشام بن الحكم، ومحمد بن عبد الله الأصفهاني، وإسماعيل المخزومي في القرن الثالث/التاسع، وابن أبي عقيل، ومحمد بن بشر الحمدوني السوسنجري، وابن قبة الرازي، وكذلك بعضُ أفرادٍ من أسرة بني نُوْبَخْت ذات الأثر غير المنكور، وخاصة أبا إسحاق إبراهيم، في القرن الرابع/العاشر (انظر أيضًا: الفصل الحادي عشر).

فالموضوعات الرئيسة التي بُحثت في سياق «أصول الدين» هي إذن تلك الموضوعات المعهودة في علم العقيدة ذي المنزَع العقلي، الموسوم بـ «الكلام». ومن ذلك وحدانية الله وما تستتبعه من الحديث عن توحيد الذات، وتوحيد الأفعال، وصفات الذات، وصفات الأفعال، والبَداء، وجواز الرؤية واستحالتها، والقيم الخلقية خيرًا وشرًّا، والنبوة وما تتضمنه من قضايا، كعصمة النبي، وقدرته على الإتيان بالمعجزات، وأنواع الوحي، والحديث عن الدار الآخرة، وعن العدل الإلهي، ويتضمن بحث «اللطيف الإلهي»، والتكليف، وأفعال العباد، وقضايا الإيمان والكفر، ثم مسائل الإمامة، وما يتصل بها من مكانة الإمام، وطبيعته، ووظيفته. وليس شيء من هذه الموضوعات مما يتمحض للشيعنة، والنصوص الباقية عن عقائد متكلمي الشيعة الأول شاهدةٌ بذلك في المصادر الشيعية وغير الشيعية على السواء. بل إن هذه الموضوعات نفسها كانت حديثًا مشتركًا بين الشيعة وغير الشيعة في تلك الآونة، فأينما يمتد وجدتها -مع تغير يسير- في كلام الفرق الأخرى؛ كالقدرية، والجهمية، والجبرية، والزيدية، والمعتزلة، والمرجئة، وغيرها (مادلونج ١٩٧٩، فان إس ١٩١-٧: الفهرس، s.n.).

والحق أن التشيع -في كل مكوناته تقريبًا، ولا سيما في مرحلته الأولى- دين تبدل في معارضة الظاهر للباطن جملةً. فعلم الكلام (ذو النزعة العقلية)

يمثل الفرع الظاهر من العقيدة الشيعية، وأطروحائه شركة -على نحو من الأنحاء- بينه وبين أمثاله لدى سائر المذاهب الإسلامية الأخرى؛ ولذلك تبدو أهميته ثانوية إذا ما قورنت بالنمط الآخر من الاعتقاد الشيعي؛ أعني الفرع الباطن. وترى -فضلاً عن ذلك- في جوامع الحديث الشيعية القديمة أن النظر العقلي فيما يتصل بالإلهيات موصومٌ بأنه شرٌّ لا بد منه: فهو واجب [لا بد منه] لما تدعو إليه ضرورةُ منافحة الخصوم، وهو شر -مع ذلك- لما فيه من عجز عن إدراك الأسرار الإلهية (أمير معزي ١٩٩٢: ٣٥-٤٠). من أجل ذلك بدت قيمة علم الكلام النظري الظاهر نسبياً فقط فيما نُسب إلى الأئمة من أقوال. ولم تزل جوامع الحديث القديمة تحوي فصلاً في «النهي عن الكلام»، وتحذر المؤمنين من «أخطاره»، ومن وسائله؛ كالقياس، والرأي، والاجتهاد، والنظر. أما علم العقيدة الحقيقي، الموسوم بـ «علم التوحيد»، فهو العلم الأساسي للحقائق الدينية السرية، ويقوم في أساسه على «الإيمان» بتعاليم الأئمة، وعلى التسليم المطلق لها (التسليم بوصفه مقابلاً للإسلام الذي يعني الخضوع لباطن الدين الموحى) (أمير معزي ٢٠١١a). ولنقف الآن على القاعدة العقدية لهذا العلم الباطن (esoteric)، على نحو ما جاءت في المدونة الجامعة للحديث قبل عصر البويهيين، بدءاً من السيارى إلى النعماني، وخاصة لدى الصفار القمي، والكليني، وكذلك ما بقي على وجه الدهر من الشروح السابقة على عهد بني بويه.

ويُعد «الإمام» قطبَ الرحى الذي يدور حوله دين الشيعة، حتى إن المرء لَيَسْعُهُ أن يقول: إن التشيع -على نحو ما بدا في الكتب النظامية الأولى التي بلغتنا- هو «علم الإمامة» (imamology). ومدار «دين الإمام» (imams religion) على أمرين:

أحدهما: «ازدواجية النظرة»: وحاصلها أن لكل حقيقة دينية مستويين على الأقل: خارجيٌّ ظاهر، وسريٌّ باطن، يقبَع مستخفياً خلف المستوى الظاهر. فهذه الجدلية عقيدة أساسية يمكن أن نصادفها عملياً في جميع المجالات التي تتصل بالإيمان. فله نفسه -في علم الكلام- مستويان وجوديان: أحدهما: ذلك الذي يخص «الذات» (Essence)، التي تند عن الإدراك، ولا يحيط بها الوهم،

ولا يبلغها الفكر، وإنما يصفها الله نفسه فيما ينزله من الوحي، وتُتصور فقط بطريق السلب. إنها «ما لا يقبل تعلق العلم به» (Unknowable)، وهي ذلك المستوى الخفي، والجانب الباطن من الله. وقد أفرد الكليني في «الكافي»، وابن بابويه في «كتاب التوحيد» فصولاً كاملة لهذا الموضوع (أمير معزي ٢٠١١: ١١٠-١٢). غير أن الأمر إذا انتهى عند ذلك، انبثت كل صلة بين الله وخلقه؛ ولذلك نَسَبَ الله إلى وجوده مستوى آخر، هو مستوى «الأسماء والصفات»، التي يظهر من خلالها ويُعرف؛ لأنه هنا ليس الذي «لا يقبل تعلق العلم به»، ولكنه «غير المعلوم» (Unknown)، الذي يريد أن يُعرف. فهذا هو مستوى الجانب الظاهر لله، الذي يمكن معرفته. وتعمل هذه الأسماء والصفات في العالم المخلوق من خلال «الأعضاء» الإلهية (divine organs)، التي هي مظاهر الله ومجاليه. ومجلاه الأكمل هو الإمام (ال) للعهد في معناه الكوني (cosmic)، والمثالي (archetypal)، والميتافيزيقي، فهو يمثل المظهر الأسمى للأسماء والصفات الإلهية بوصفه موضع تجليها، وهو موجودٌ ميتافيزيقي، يدرك الله إدراكاً كلياً، ظاهراً وباطناً. فهذا هو الإمام بمعناه الوجودي، والمثالي، والكوني. والعلم بالإمام المثالي يَعِدُّ العلم بالله، من حيث إن الإمام يُعد - من المنظور الميتافيزيقي - «وجه» الله - وهذا هو الموضوع المتميز الذي فَصَّلَت القول فيه عملياً جميعُ المصنفات الحديثة قبل عصر البويهيين؛ كـ «بصائر الدرجات» للصفار القمي، و«الكافي» للكليني (ولاسيما كتاب الحجة)، أو «تفسير» فُرات الكوفي (أمير معزي ٢٠١١: الفصل الثالث).

وللإمام الكوني أيضاً وجهان: باطن وظاهر. فالباطن هو ما تعلق بجانبه الميتافيزيقي والكوني. والظاهر، وهو موضع تجليه، هم أولئك الأئمة (ال) للجنس المتعاقبون في حَقِّ التاريخ المختلفة. ويجرنا هذا الحديث إلى الكلام عن «النبوة»، ففي عقيدة الشيعة أنه ما من نبي أتى بشرع جديد إلا صَحِبَهُ في رسالته إمام أو أكثر، يضطلع بكشف النقاب عن المعنى الباطن لكلمة الله: من آدم - وهو أول إنسان وأول نبي - إلى محمد ﷺ، وبينهما نوح، وإبراهيم، ويوسف، وموسى، وعيسى ﷺ، كما جاء مفصلاً كذلك في الجوامع الحديثة المتقدمة؛ كـ «بصائر الدرجات» للصفار القمي، أو «الكافي» للكليني (روبن ١٩٧٩).

أمير معزي ١٩٩٢: ٩٦-١١٢). والرسول، ومن معهم من الأئمة، متصلون -علاوة على ذلك- بسلسلة موصولة من نفرٍ «قليل» من الأنبياء، والأئمة، والأولياء، والحكماء الذين يُكوّنون في مجموعهم أسرةً ساميةً [عُلوية] sublime family من الأولياء الذين يحملون الولاية وينقلونها. وسوف نرجع قريباً إلى هذا المصطلح (الولاية) الجوهري في علم الكلام الشيعي. وقد دُرست هذه الفكرة -على سبيل المثال- في «إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب»، وهو كتاب منسوب إلى علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٥/ ٩٥٥-٦ أو ٣٤٦/ ٩٥٦-٧) (أمير معزي ٢٠١١: ٢٦٦). وعند الشيعة الاثني عشرية أن أكمل الأولياء؛ أعني موضع تجلي الإمام، هم «الأربعة عشر المعصومون»، وهم محمد ﷺ، وابنته فاطمة، والاثنان عشر إماماً. كذلك، وفي خضم هذا الاعتقاد في المجالي المتعاقبة يكون العلم بمظهر الله -وهو الإمام- مبدأ العلم بما يمكن دركُه من الله، غيب الغيوب.

والوظيفة الأساسية للأولياء هي تبليغ كلمة الله -التي أوحيت مراتٍ كثيرة- وتبيينها للناس. وللوحي أيضاً معنيان: ظاهر وخفي. والرسول عليّ بكليهما، غير أن رسالته مقصورة على تبليغ «التنزيل» الموحى، وهو الجانب الظاهر من الوحي، إلى جماعة المؤمنين. وقد مر أنه يكون بصحبة كل رسول في رسالته إمام أو أكثر. والحق أن أسماء الأئمة الماضين لم تكن كلمة إجماع بين المصادر، غير أن أكثر القوائم سيرورةً تذكر شيئاً إماماً مع آدم، وإسماعيلَ مع إبراهيم، وهارونَ أو يوشع بن نون مع موسى، وسمعانَ بطرس أو جميع الحواريين مع المسيح، وعليّاً والأئمة مع محمد ﷺ (روبن ١٩٧٥، ١٩٧٩). ورسالة الأئمة التي لا تتغير هي تلقينُ نخبة مختارة من الأمة «روح» الكتاب الموحى في مستواه الباطن بطريق التأويل. وهذه النخبة هي «الشيعة» في كل دين؛ ولذلك يُعد النبي هو رسول «الدين الظاهر» (exoteric religion) «الإسلام» في اصطلاح الشيعة. والإمام أو الولي هو -في الوقت نفسه- رسول «الدين الباطن» (esoteric religion)، الملقّن للدين الروحاني السري، «الإيمان». ويعدُّ الشيعة أنفسهم تاريخياً آخر حلقة في سلسلة طويلة من التلقين امتدت عبر التاريخ، تعلقو إلى آدم و«شيعة» الإمام الذي صَحِبَه، شيث (كولبرج ١٩٨٠). وبوسعنا أن أن نُجمل هذه النظرة

المزدوجة للعالم في مخطط يحوي زوجين متكاملين يبرزان هذه الجدلية بين الظاهر والباطن عند الشيعة (جدول ٤-١).

جدول (٤-١) جدلية الظاهر والباطن عند الشيعة

الظاهر	الباطن
جلي	خفي
أسماء الله وصفاته	الذات الإلهية
نبي - رسول	إمام/ولي
نبوة	إمامة/ولاية
تنزيل	تأويل
إسلام	إيمان
الأغلبية/ العامة	الأقلية/ الخاصة

والأمر الآخر: «ثنائية النظرة»: وذلك أن تاريخ الخلق صراع بين قوى الخير وقوى الشر، بين كائنات النور والعلم وكائنات الظلام والجهل. ولما كان للتلقين والعلم دور رئيس (انظر ما مضى)، فقد اعتقدت الشيعة أن العلم خير، وأن الجهل شر. والنزاع بين هذه القوى المتضادة مدوّن في الإطار الكوني للوجود، فقد نصت طائفة وافرة من المأثورات المتعلقة بالكون -كالتى رواها البرقي (ت/٢٧٤/٨-٨٨٧ أو ٢٨٠/٨٩٣-٤) مثلاً في كتابه «المحاسن» (البرقي، محاسن، ١/٩٦-٨)، والكليني في «الكافي» (الكليني، كافي، ١/٢٣-٦)، أو ابن شعبة الحراني (خلال نصف القرن الرابع/العاشر) في كتابه «تُحَفُ العقول» (ابن شعبة، تحف، ٤٢٣-٥) - على أن الخلق ينقسمون منذ البداية إلى فريقين يختصمان: إنه نزاع محتدم بين جحافل «العقل» و«الجهل». والعقل رمزٌ وأنموذجٌ للإمام وأتباعه، كما أن الجهل يرمز -في الجانب الآخر- إلى خصم الإمام وجنوده (أمير معزي ١٩٩٣: ٣٢٠). وهذا الاقتتال بين قوى الخير وقوى الشر موغلٌ في القدم، وقد استمر حتى أمسى صراعاً متصلًا بين أولياء الله وأشياعهم من الصالحين، وبين جند أئمة الظلام والجهالة. وقد استعملت المصادر الشيعية

العبارة القرآنية في وصف هذا الصراع، فذكرت أنه صراع دائم بين (أصحاب اليمين/ الميمنة) الذين يطيعون الله، و(أهل الشمال/ المشئمة) الذي يعصون الله. والعالم -من لدن خلقه- محكومٌ -طبقًا لنظريات الأدوار الوجودية (theories of cycles) المعقدة، والغامضة أحيانًا- بنوعين من الحكومة: حكومة أنبياء الله والأئمة، «أئمة النور والعدل»، الذين يُعلّمون الحقائق الخفية جهارًا، وحكومة الشيطان. ولما غلب «أئمة الظلام والظلم» على العالم، لم تعد هذه الحقائق تُنقل ولا تُعلّم إلا سرًا. فالشيطان عدو آدم، ولم يزل تاريخ بني آدم شاهدًا على ضغينة قوى الجهل الشيطانية وضراوتها، وستظل هذه القوى -خلال دور الوجود الآدمي- الأغلبية المهيمنة التي تُقصي الأقلية المضطهدة من الصالحين (كولبرج ١٩٨٠: ٤٥٠ وما بعدها)، وسيظل الأمر كذلك إلى آخر الزمان، حتى يخرج المهدي، المنقذ الأخروي، الذي سيفهر في النهاية قوى الشر، ويهيئ العالم للقيامة. وكلما جاء دين، انحاز أكثر الناس إلى «أئمة الجور»، وأبوا الإيمان بوجود معنى روحاني باطن وراء ما في الدين من ظاهر التنزيل، ثم أنكروا -لذلك- وجود الإمام، بوصفه شيخ المتأولين. ثم إن هذه الغالبية من الناس، الذين غرهم أولياء الشيطان من «أئمة الجهل»، يسعون في إفراغ الدين من أبعد مراتبه غورًا؛ فيقضون عليه بالتردي والعنف. وليس بلازم أن يكون الأضداد «أعداء الله» وأشياؤهم كفارًا غير مؤمنين، أو ممن آمن بأديان أخرى (كما كان حال نمرود -مثلا- مع إبراهيم، أو فرعون مع موسى). فبنو إسرائيل الذين خانوا موسى ﷺ باتخاذهم عجلًا من ذهبٍ إلهاً، وأصحاب محمد ﷺ الذين رفضوا عليًا لم يكونوا «غير يهود»، و«غير مسلمين»، وإنما كانوا أناسًا أنكروا الجانب الباطني من دينهم، وهو مفهوم الولاية؛ أي حجية «المرشد» الذي يُعلّم أسرار الدين الباطنة. هؤلاء هم الذين يسميهم الشيعة «أهل الظاهر» (على اختلاف معاني هذه الكلمة)، المتمسكين بظاهر الوحي فقط، «المسلمين الضالين».

وفي إبان الصراع الضاري بين الشيعة وخصومهم، الذين عُرفوا مع الأيام بأهل السنة، أثر عاملان في الفكر العقدي، وأصبحا جوهرين في «ثنائية النظرة». أحدهما: (الحيطة) وذلك أن المؤمن الشيعي غدا مضطرًا إلى «التقية، الكتمان،

الخبء» حفظًا لحياته وسلامته، ولحياة إمامه وسلامته، ولحياة إخوانه في الدين وسلامتهم، وكذلك صوتًا لعقيدتهم. وما دامت الغلبة لـ «حكومة الشيطان» - كما هو حال الدنيا واقعياً- فإن كشف الأسرار لا يثير السخرية ولا يبعث على الجحود فحسب، ولكنه يفضي إلى سوء الفهم، وإلى العنف والبغضاء (كولبرج ١٩٩٥). أمير معزي (٢٠١٤). كل ذلك استتبع فكرة ذات طابع صوفي، واجباً دينياً لم تفتأ المصادر تذكره، وتلح في ذكره، وحاصله أن المؤمن الشيوعي مدين لإمامه أبداً بالمحبة، والتصديق، والولاية/التولي. وهو مأمور -في الوقت نفسه- بالتنصل من خصوم إمامه؛ أي بالاضطلاع بواجب (البراءة/التبري). ففي العالم الذي تسوده الحرب وأوزارها لا يكون تمام الولاية للمرشد الإلهي وللعلم الذي يبيته إلا بالبراءة من أعدائه، بل حتى بمعاودة أولئك الذين يسعون إلى طمس العلم الحق، والتبيل من أهله. (أمير معزي ٢٠١١a: الفصل السابع. أمير معزي ٢٠١١b: الفصل الأول).

وبوسعنا أن نمثل -هنا أيضاً- لثنائية النظرة بشكل تخطيطي، يقوم على جدلية الخير والشر (جدول ٤-٢).

جدول (٤-٢) جدلية الخير والشر عند الشيعة

الخير/ العلم	الشر/ الجهل
العلم الكوني	الجهل الكوني
الإمام ومريدوه	أعداء الإمام ومريدوه
أئمة النور/العدل/الهدى	أئمة الظلام/الظلم/الضلال
أصحاب اليمين	أصحاب الشمال
ولاية/ تولي/ موالاة	براءة/ تبري/ معاداة

والظاهر أن هذه النظرة الثنوية للعالم أضحت السمة المميّزة للدين الشيوعي، ولعلم الكلام الشيوعي. فازدواجية مفهوم الحقيقة الدينية، المصوّرة بصورة قطبين متكاملين من ظاهر وباطن، نبي وإمام (ولي)، تنزيل وتأويل، إسلام وإيمان - يمكن تبيانها بطول المحور الرأسي للتلقين الذي يختص بالعالم الروحاني؛ وذلك أن مجاوزة الظاهر إلى الباطن هي اقتراب مطرد من الله، بل حتى من أعظم

أسرار الوجود، وما هذا الاقتراب إلا ثمرة تعليم الأئمة، الذين يُعدون أقرب إلى الله وإلى فهم أسرار الوجود. أما المحور الأفقي، الذي يختص -بدوره- بعالم الحس والتاريخ، فيبين القتال أيضًا بين مذهبين في هذا العالم، مصورًا بصورة قطبين متعارضين من إمام وعدو، علم وجهل، أصحاب اليمين وأصحاب الشمال، أئمة الهدى وأئمة الجور -فهو [أي هذا المحور الأفقي] يتضمن الصراع العالمي الدائم بين جحفل العلم القدسي وجند الجهل. وحرى بالذكر أن فكرة الولاية (الحب المكنون للأئمة) هي الوحيدة التي توجد في كلا التصورين، مما يشي بجلالة شأنها في بنية العقيدة الشيعية. وهي -إذ عرضت لطبيعة الإمام، ومكانته، ووظيفته، وكذلك لموقف المؤمنين تجاهه- عماد علم الكلام الشيعي (أمير معزي ٢٠١١: الفصل السابع. داكاك 2007 Dakake في مواضع شتى)، كما أن الإمام هو المقصود من الخلق.

المراجع

- Amir-Moezzi, M. A. (1992). *Le Guide divin dans le shiisme originel: Aux sources de l'esoterisme en Islam*. Paris: Lagrasse (English translation: *The Divine Guide in Early Shiism: The Sources of Esotericism in Islam*, New York: SUNY Press, 1994).
- Amir-Moezzi, M. A. (1993). 'Cosmogony and Cosmology: v. in Twelver Shiism. In *Encyclopaedia Iranica*, vi.317-22.
- Amir-Moezzi, M. A. (2011a). *The Spirituality of Shii Islam: Beliefs and Practices*. London: I. B. Tauris.
- Amir-Moezzi, M. A. (2011b). *Le Coran silencieux et le Coran parlant: Sources scripturaires de l'islam entre histoire et ferveur*. Paris: CNRS Editions (- English translation: *The Silent Quran and the Speaking Quran: Scriptural Sources of Islam Between History and Fervor*. New York: Columbia University Press, 2015).
- Amir-Moezzi, M. A. (2014). 'Dissimulation tactique (taqiyya) et scellement de la prophetie (*khatm al-nubuwwa*) (Aspects de limamologie duodecimaine XII). *Journal asiatique* 302: 411-38.
- Amir-Moezzi, M. A., and C. Jambet (2004). *Quest-ce que le shiisme* Paris: Fayard.
- Bar-Asher, M. M. (1999). *Scripture and Exegesis in Early Imami Shiism*. Leiden/Jerusalem: Brill/Magnes.
- البرقي أحمد بن محمد (محاسن). كتاب المحاسن. ط. الحسيني المحدث. طهران: دانشگاهي طهران، ۱۳۷۰/۱۹۵۰.

Dakake, M. M. (2007). *The Charismatic Community: Shiite Identity in Early Islam*. New York: SUNY Press.

van Ess, J. (1991-97). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra. Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

(أصول). أصول الدين. MSS. مشهد، آستان قدس، ٣٤٩. ٣٥٠.

(الأنصاري القمي). طهران: Pauhishgah-i ulum-i insani, 1374/1996.

Gabrieli, F. (1970). 'Imamisme et litterature sous les Bouyides. In *Le shiisme imamate*. Actes du colloque de Strasbourg, 6-9 mai 1968. Ed. T. Fahd. Paris: Presses universitaires de France, 105-13.

Gutas, D. (1998). *Greek Thought, Arabic Culture: The Graeco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society (2nd-4th/ 8th-10th Centuries)*. New York: Routledge.

(Ibn Shuba) ابن شعبة. (تحف). تحف العقول. ط. ع. أ. غفاري. قم: إسلامية، ١٤٠٤/١٩٨٤.

(Jurjani) الجرجاني، ضياء الدين بن سديد الدين (رسائل).
Rasail-i kalami-i talif-i hudud-i qarn-i nuhum-i Hijri. ط. معصوم نور محمدي. طهران: ميراث مكتوب/أهل قلم، ١٣٧٥/[١٩٩٧].

(Kanturi) كنتوري، إعجاز حسين (كشف). كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار. ط. ح. حسين. كلكتا، ١٩٣٥.

(Khawajagi) الخواججي الشيرازي (نظامية). النظامية في مذهب الإمامية. ط. ع. أوجي. طهران: ميراث مكتوب، ١٩٩٧.

Kohlberg, E. (1976). 'From Imamiyya to Ithna ashariyya. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 39: 521-34.

Kohlberg, E. (1980). 'Some Shii Views on the Antediluvian World. *Studia Islamica* 52: 41-66.

- Kohlberg, E. (1986). 'Baraa in Shii Doctrine. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 7: 139-75.
- Kohlberg, E. (1995). 'Taqiyya in Shii Theology and Religion. In H. G. Kippenberg and G. G. Stroumsa (eds.), *Secrecy and Concealment: Studies in the History of Mediterranean and Near Eastern Religions*. Leiden: Brill, 345-80.
- Kohlberg, E., and M. A. Amir-Moezzi (2009). *Revelation and Falsification: The Kitab al-Qiraat of Ahmad b. Muhammad al-Sayyari*. Leiden: Brill.
- الكليّني (Kafī). كتاب الكافي. ط. ع. أ. غفاري. طهران: إسلامية، ١٣٧٥-٧/١٩٥٥-٧.
- Madelung, W. (1970). 'Imamism and Mutazilite Theology. In T. Fahd (ed.), *Le shiisme imamite*. Paris, 13-29.
- Madelung, W. (1979). 'The Shiite and Kharijite Contribution to Pre-Asharite *Kalam*. In P. Morewedge (ed.), *Islamic Philosophical Theology*. Albany: SUNY Press, 120-30.
- Modarressi, H. (1993). *Crisis and Consolidation in the Formative Period of Shiite Islam: Abu Jafar ibn Qiba al-Razi and his Contribution to Imamite Shiite Thought*. Princeton: Darwin Press.
- Modarressi, H. (2003). *Tradition and Survival: A Bibliographical Survey of Early Shiite Literature*. Oxford: Oneworld.
- المقدّس الأردبيلي (أصول الدين). أصول الدين. مشهد، آستان قدس، ٣٩، ٣٥١.
- Rubin, U. (1975). 'Pre-existence and Light: Aspects of the Concept of Nur Muhammad. *Israel Oriental Studies* 5: 62-119.
- Rubin, U. (1979). 'Prophets and Progenitors in Early Shia Tradition. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 1: 41-65.
- Rubin, U. (1984). 'Baraa: A Study of Some Quranic Passages. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 5: 76-92.

(al-Shaykh al-Mufid) الشيخ المفيد (نكت). النكت الاعتقادية. في سلسلة

مؤلفات الشيخ المفيد. قم: دار المفيد، ١٤١٣/١٩٩٣، ١٠/١٦-٤٧.

الفصل الخامس

استطراد (١)

الفكر اللاهوتي المسيحي في القرن العباسي الأول

سيدني هـ. جريفيث

كانت اليونانية والسريانية هما الوعاء الذي حُفظت فيه الآراء الأولى لمسيحيي الأراضي المفتوحة في بلاد الشام عن الإسلام الناشئ، وذلك في أواخر القرن السابع الميلادي، ثم ما لبثت أن ذاعت في الناس -في مطالع القرن الثامن- مدوناتٌ لمحاورات رسمية -اتخذت السريانية لساناً- بين ممثلين للإسلام وممثلين للمسيحية، وكذلك ذاع وصف للرؤى المروعة لما طوت عليه الأيام رحمها في شأن هيمنة العرب على مصائر الأمم المسيحية (هويلاند Hoyland ١٩٩٧). وظهرت -في القرن الثامن أيضاً- البحوث اللاهوتية الأولى التي كتبها مسيحيون بأثر من التحدي الإسلامي الديني المتزايد، وقد كُتبت أولاً باليونانية، ثم بالعربية والسريانية بعد ذلك. وكانت هذه هي بداية العلاقة الفكرية والثقافية المتبادلة بين المفكرين المسيحيين والمسلمين، وذلك على الرغم من اتساحها بروح العداء غالباً، وهي التي أذكت نار التوتر بينهم خلال القرن العباسي الأول (خوري Khoury ١٩٨٩-٩. ريسانن Rissanen ١٩٩٣. جريفيث Griffith ٢٠٠٨).

توماس وروجيما (Thomas and Roggema 2009).

ويعد يوحنا الدمشقي (ت ٧٦٠) -الذي عاش في القدس في الثلث الأول من القرن الثامن وكان يكتب باليونانية (لاوث 2002)- أول لاهوتي مسيحي يُسهم التحدي الإسلامي على نحو كبير في وضع خطته اللاهوتية. وعلى الرغم من أنه توفر على درس الإسلام في الباب النهائي فقط من كتاب «الهراطقة» ضمن كتابه الأم «ينبوع المعرفة»، وكذلك في كتاب منسوب إليه يُجري فيه محاوره بين مسيحي ومسلم (لو كوز 1992)، فالظاهر أن التحدي الإسلامي الشامل لأصول العقائد المسيحية، كالتجسيد، والتثليث، وحرية الإرادة الإنسانية، كان من وراء خطته في تقديم أول عرض موجز للفكر المسيحي التقليدي. وكذلك كانت البيئة الإسلامية أيضًا هي التي حددت الإطار الذي واجه فيه تحديات أخرى أحدثت بعقيدته وشريعته الأرثوذكسية البيزنطية من قبل خصوم مسيحيين وغير مسيحيين، يكتبون باليونانية، والسريانية، ثم بالعربية بعد ذلك. على أنه لا ينبغي لمن أراد الوقوف على المقاربة التأويلية في مصنفاته أن يقتصر على «ينبوع المعرفة»، بل يتعين عليه الرجوع إلى خطابه الثلاثة في الرد على المحقّرين من (٩٢) شأن الأيقونات، وإلى بحوثه الكثيرة في الرد على خصومه المعاصرين من المسيحيين والمانوية (جريفيث ٢٠٠٢، ٢٠٠٨).

لقد صنف يوحنا الدمشقي «ينبوع المعرفة» في فورة الخلافات المذهبية بين الطوائف المسيحية في القرن الثامن، تلك التي دارت رحاها باليونانية والسريانية في أراضٍ تقع الآن قطعًا تحت الحكم العربي الإسلامي. وكان مخالفوه الأساسيون هم النساطرة، واليعاقبة خاصة، والمونوثيليين [القائلين بمشيئة واحدة]، وكذلك بعض من جنح إلى المانوية من مفكري زمانه، بعد أن رُدُّوا إلى الحياة في العهد الإسلامي الأول (جريفيث ٢٠٠٢). وقد عرض الدمشقي -في خطابه التي دبجها للرد على محقري الأيقونات- لمشكلة كهنوتية وقعت بين مسيحيي عصره جوابًا على الخطة الأموية في دعواها أن أراضِي الخلافة العامة معرضٌ للإسلام، وهو ما استتبع إزالة الصلبان المسيحية والأيقونات، فضلًا عن منافحة توقيرها من قبل المسلمين وغيرهم؛ لِمَا أَنَّ ذلك وثنية، وإظهارٌ للعقائد المسيحية المعارضة للقرآن. (جريفيث ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١١). أما كتب يوحنا الجدلية في الرد على النساطرة واليعاقبة، والمانوية، فقد بحثت قضايا

أثارت الشقاق بين المسيحيين في دولة الخلافة في النصف الأول من القرن الثامن. وكان لحضور الإسلام أثر لا يخفى على كل ما دونه في هذه الكتب؛ وذلك لأنها درست موضوعات فكرية وعقدية كانت -إذا صح القول- «كلاً مباحاً»، كما أنها لم تخاطب المسيحيين فقط، بل المسلمين أيضاً (جريفيث ٢٠٠٢).

لقد شهد النصف الأول من القرن الثامن -وهو الحقبة التي كتب فيها العربيُّ اللسان، اليونانيُّ القلم، يوحنا الدمشقيُّ، تواليفه المشهورة- تطوراً مرموقاً في الخطاب الإسلامي الديني في موضعين على وجه الخصوص: دمشق في سورية، والبصرة في العراق، وهذا ما يقرأ في النفس متى ذكرت أسماء غيلان الدمشقي (ت ٧٤٩)، وجهم بن صفوان (ت ٧٤٥)، والحسن البصري (ولد في ٦٤٢- وتوفي في ٧٢٨)، وواصل بن عطاء (ت ٧٤٨). لقد كان الجدل الدائر بين هؤلاء العلماء في قضايا الإرادة الإنسانية ومداها، وما يُعتقد في الله، وفي صفاته، وفي موضوعات أخرى، هو الذي شكّل -في ذلك الوقت- خلفية التطور الفكري الذي أدركته المدرسة الاعتزالية الواسعة (فان إس ١٩٩١-٧). ولن نُبعد في الوهم إذا نحن افترضنا أن يوحنا الدمشقي، ذلك الموصول بالناس المتكلم بالعربية، كان محيطاً بهذا التطور الذي غشي مفكري المسلمين. بل لقد لاحظ الباحثون أن تصانيف المعتزلة الأولى جرت في بنية ترتيبيها على سَنَن ترتيب الموضوعات في فصل «معرض الإيمان القويم» (*De Fide Orthodoxa*) من الكتاب الأم ليوحنا «ينبوع المعرفة» (بينز ١٩٧٦). من أجل ذلك يتعين على الدارسين للنصوص الكلامية العربية الأولى أن يتنبهوا إلى أمثال هذه الموافقات في البنية الموضوعية وفي نمط الخطاب بين النصوص التي يتوفرون على درسها، وبين النصوص المسيحية اللاهوتية والتفسيرية الأولى في السريانية (كوك ١٩٨١. Cook رودولف ١٩٩٧).

لقد كان الظهور الأول لعلم اللاهوت المسيحي بالعربية في النصف الثاني من القرن الثامن بعد ميلاد المسيح، ووافق ذلك بداية حركة الترجمة اليونانية/العربية في بغداد، وهو العمل الذي أسهمت فيه الأقلام المسيحية على نحو

واسع، ووافق كذلك برنامجًا معاصرًا كان من بين معالمه اتخاذ الأمم المسيحية نفسها العربية لسانًا، سواءً في ترجمة الإنجيل وبعض الآداب التراثية الكنسية أم في تأليف طائفة من الكتب بعد أن غلبت العربية على الناس في معاملاتهم اليومية (جراف 1944-53 Graf). جوتاس ١٩٩٨. جريفيث ١٩٨٨. جريفيث ١٩٩٧a). ويرجع أول البحوث اللاهوتية المسيحية المكتوبة بالعربية إلى الربع الثالث من القرن الثامن، وقد بدا فيه كاتبه -المجهول- وثيق الصلة بالفكر الإسلامي، وبالعبرة القرآنية. والأسلوب العربي الذي كتب به بحث «في تثليث الله الواحد» (on the Triune Nature of God) -وهذه هي الترجمة التي اختارها أول ناشر و مترجم لهذا النص (جيبسون ١٨٩٩)- تسري فيه أصداء الألفاظ القرآنية (سمير 1994 Samir). كما أن المؤلف قد أشار إلى بعض آيات القرآن، واقتبس بعضًا، ووضعها جنبًا إلى جنب مع ما اقتبسه من العهدين القديم والجديد، قاصدًا بذلك إلى إطراء صدق [حقيقة] العقائد المسيحية العتيقة التي أوسعها القرآن نقدًا: التثليث والتجسد. ولقد يسعنا أن نطلق على هذا الصنيع الاستدلال بين الديني (inter-scriptural reasoning)، أو لعل الأفضل أن يقال: الدليل النصي بين الديني (inter-scriptural proof-texting)^(١) (سوانسون Swanson 1998)، وهذه حيلة تبريرية تأملت في علم اللاهوت المسيحي المكتوب بالعربية، إلى أن بلغت مداها في القرن الثالث عشر في خطاب بولس الأنطاكي (Paul of Antioch) إلى صديق مسلم (خوري 1964 Khoury)، وما استتبعه هذا الخطاب من الأجوبة المحكّكة المسهّبة من قِبَل العلماء المسلمين، من طبقة ابن تيمية في القرن الرابع عشر (عبيد وتوماس 2005 Ebied and Thomas).

وفي نهاية القرن الثامن في العراق، أوائل العصر العباسي، في البصرة وبغداد، حيث كان علم الكلام تمتاز معالمه، وسوقُ الاعتزال تلقى رواجًا لدى علماء الدين المسلمين، تنبه مسيحيان -كانا يكتبان بالسريانية- إلى هذا التطور،

(١) هذه هي الترجمة التي آثرناها لكلا التعبيرين؛ لأن مراد الكاتب -فيما فهمناه- الاستدلال بنصوص مقدسة ذات أصول شتى، من القرآن والإنجيل والتوراة. وقد جهدنا وسعنا ألا نعدّل بالمقابل العربي إلى عجمة في التركيب تعافها نفوس الفصحاء. (المترجم)

وشرعا في دفع هذا التحدي الاعتقادي الذي فرضه الإسلام. وعلى غرار ما فعل يوحنا الدمشقي في بيت المقدس في مطالع هذا القرن، في كتابه الأكبر «ينبوع المعرفة»، حين جابه التحدي جملةً بتأليف مقدمة منهجية مختصرة في العقيدة المسيحية، دفعًا لمعارضات المخالفين الكثيرة، من مسيحيين وغير مسيحيين، وضمَّنَهَا على وجه الخصوص ردًّا على الإسلام، أقول: على غرار ذلك كتب ثيودورس باركوني (Theodore Bar Koni) (حوالي سنة ٧٩٢) -وهو لاهوتي من الكنيسة الشرقية، المسماة بـ«النسطورية»- تعليقة في الدين المسيحي في نهاية القرن الثامن (جريفيث ١٩٨٢)، وهي عرضٌ منهجي للملامح المميزة لعقيدة كنيسته، صاغها -في أسلوب نسطوري- على هيئة شرح للمواضع الصعبة في العهدين القديم والجديد، وأتمها بمقدمة فلسفية ومنطقية، وعرضٍ عقدي ردًّا على المخالفين المسيحيين وغير المسيحيين، ثم بملحق في الملل والنحل تضمن ردًّا خاصًا على الإسلام (جريفيث ١٩٨١). ثم تأثر البطريرك النسطوري، تيموثاوس الأول (Timothy I) (ولد سنة ٧٢٧/٨، وولي كرسي البطريركية بين ٧٨٠: ٨٢٣) في رسائله السريانية حُطِّيَ تعليقة ثيودورس، فتوفر على درس التحديات الإسلامية للدين المسيحي. وهو لم يفعل ذلك فحسب في حكاية مناظرته الشهيرة مع العلماء المسلمين في مجلس الخليفة المهدي (خلافته من ٧٧٥ إلى ٧٨٥) -التي ما لبثت أن ترجمت إلى العربية- وفيها تصدى البطريرك -وكان آنئذٍ يقيم ببغداد- للاعتراضات الإسلامية على العقائد المسيحية، ومضى يثبت صحتها (هيمجارتنر 2011 Heimgartner بوتمان 1975 Putman)، بل لعله فعل ذلك على نحو أظهر في رسائل أخرى. وقد أخبر تيموثاوس -في إحدى رسائله التي لم تلق بعدُ درسًا كافيًا- بمحاورته مع مسلم «أرسطي» في بلاط المهدي، وجرت هذه المحاوره على نهج من الموضوعات مرسوم، وعلى نحو من الخطاب يشبه ذلك الذي شاع بين متكلمي ذلك الزمان. كما أنه أجاب في رسالة أخرى على أسئلة قس مسيحي في ضواحي البصرة، كان قد أجرى محاوره مع المسلمين (جريفيث ٢٠٠٧b). ويرى الناظر في هذه الرسائل بحق ازدهار الخطاب المسيحي اللاهوتي واضحًا في كنف الأفق الفكري لعلم الكلام الإسلامي، وهو الذي بلغ غايته في العربية في النصف الثاني من القرن العباسي الأول. وحرى بالذكر أيضًا أن تيموثاوس

كان قد عُهد إليه بترجمة كتاب «الجدل» (Topics) لأرسطو بأمر من الخليفة المهدي، وهذا دليل آخر على مشاركته في الحياة الفكرية في بغداد (جوتاس ١٩٩٨: ٦١، رقم ١. بروك 1999 Brock).

ويُعد المِلَكِي (Melkite)، ثيودورس أبو قُرة (Theodore Abu Qurra) (ولد ٧٥٥، وتوفي ٨٣٠) أولَ لاهوتي مسيحي يكتب بالعربية بانتظام. ولد بالرُّها في سورية، وترهب في دير مار سابا في صحراء يهودا، ثم أصبح مطراناً في حران. وقد تخرج بتصانيف يوحنا الدمشقي، وكتب باليونانية والعربية كليهما، وذكر عن نفسه أنه صنف طائفة من البحوث -بلغته الأصلية، السريانية- في طبيعة المسيح (جريفيث ١٩٩٣. لامورو 2002 Lamoreaux)، بل إنه عالِج في تصانيفه العربية -بوجه عام- القضايا المتعلقة بهذا الموضوع، الذي بثت الشقاق بين الكنائس في عصره، وكذلك نافح عن صحة العقائد المسيحية ضد سهام النقد التي فوّقها إليها المسلمون (لامورو ٢٠٠٥). وكتب -كما فعل يوحنا الدمشقي من قبل- في الدفاع عن الشعائر المسيحية المتعلقة بتقديس أيقونات المسيح والقديسين، غير أنه اجتمع عليه في الخصومة المسلمون ومنكرو الأيقونات من النصارى، ولعل بحثه قد تضمن أول أثر إسلامي تراثي مكتوب في إنكار رسم الصور (جريفيث 1997b). ومما يجدر ذكره أن أبا قرة هو صاحب الكتاب العربي المهم في الكلام المسيحي، الذي أقامه في بنيته الموضوعية وفي أسلوب خطابه الجدلي على طريقة المتكلمين المسلمين في القرن العباسي الأول. وقد ادعى فيه أن المسيحية هي الدين الحق الذي يريد الله الواحد أن يُعبد على وَفقه، كما استنبط منهاجاً عقلياً لمقارنة الدعاوى [المسيحية] بالحقبة التي اصطنعتها طوائف دينية معاصرة، مستندة إلى نظرية الأفلاطونية المحدثة في المعرفة، التي نفقت سوقها آنذاك في الدوائر الفكرية في البصرة وبغداد (جريفيث ١٩٩٤). ولعل هذا هو السبب الذي حمل المتكلم المعتزلي أبا موسى عيسى بن صُبَيْح المُردار (ت ٨٤٠) على أن يصنف «كتاب الرد على أبي قرة، النصراني» (دودج 1970 Dodge: ٣٨٨/١). وقد كان لأبي قرة كذلك مشاركة في حركة الترجمة اليونانية/العربية في عصره، وإليه يرجع الفضل في ترجمة «التحليلات الأولى» (Prior Analytics)، وكتاب آخر منسوب إلى أرسطو، هو «فضائل النفس» (De virtutibus animae) (جريفيث

١٩٩٩a). ولنذكر -ختامًا- أنه عُرف في عصره باقتداره في المناظرات، وتجلت قدرته في الدفاع عن المسيحية ضد اعتراضات كبار المتكلمين المسلمين في مجالس الخليفة المأمون (حكمه من ٨١٣ إلى ٨٣٣) -حينما أُلِّمَ هذا الأخير بحران في سنة ٨٢٩- في نص مناظرة، كُتبت بالعربية بعد وفاته [أبي قرّة] بقليل (نصري 2008 Nasry).

وخلّف من بعد أبي قرّة طائفة أخرى من الكتاب الملكيين في القرن التاسع، ساروا سيرته، فقيّدوا -بلسان عربي- مختصرات في العقيدة المسيحية، راموا بها رد الخطر الإسلامي الحازب. ومن بين هذه المختصرات «المختصر في طرق الإيمان»، الذي يُنسب في بعض الأحيان خطأً إلى أبي قرّة، وهو لم يحقق بعد، وتمام اسمه: «المختصر في طرق الإيمان بإثبات ثالوث وحدانية الرب، وتجلسد الرب الكلمة من مريم العذراء الطاهرة»^(١) (جريفيث ١٩٨٦). جريفيث ١٩٩٠. سمير ١٩٨٦). وقد بين المؤلف في مقدمة كتابه -ذي الخمسة والعشرين فصلاً- أن المخاطب به هم المسيحيون الذين يتكلمون العربية، والذين يحاورون المسلمين. وعلى الرغم من أنه «ملكي»، وأنه درس -في الفصل الرابع عشر من الكتاب- مذهب مخالفه من النصارى في طبيعة المسيح، وأنكره، فإنه لم يُشغل -في أي موضع آخر من كتابه- بأي خلاف آخر مما وقع بين طوائف النصارى، بل كان مستغرقاً في الرد على المسيحيين الذين يَنشدون إيجاد ضرب من التوفيق العقدي مع الإسلام، يتضمن قبول الشطر الأول من الشهادتين. وقد نبه المؤلف -في إبان رده على هذا الدعوة- مقتبساً من القرآن، أن المسلمين «يعنون إلهاً آخر سوى الآب، والابن، وروح القدس، ففي عقيدتهم أن الله ﴿لَمْ يَكِلْهُ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقولهم «لا إله إلا الله» يشبه قولنا في اللفظ، وبيانه في المعنى» (جريفيث ١٩٨٦ : ١٣٨). وقد عاد إلى الاقتباس من المصطلح القرآني

(١) لم أقف على الاسم العربي لهذا الكتاب؛ ولذلك اجتهدت في ترجمته عن الإنجليزية، وهذا عنوانه في الأصل:

"The Summary of the ways of faith in affirming the Trinity of the oneness of God, and the Incarnation of God the Word from the pure virgin Mary". (المترجم)

حين اتهم رجال الكنيسة الساعين إلى مثل هذا التوفيق بـ «المنافقين»، الذين «يفرون من القول بالثالوث وبالتجسد لما يلقونه -بسبب ذلك- من تقرير الأجانب» (جريفيث ١٩٨٦ : ١٣٩). ثم تهادى فوصفهم بأنهم «لا إلى النصارى، ولا إلى الحنيفيين (الحنفاء)؛ أي المسلمين، ولكنهم مذبذبون بين ذلك» (جريفيث ١٩٨٦ : ١٤٠). وقد استعار هذا الوصف الأخير «مذبذبين» من السنة النبوية، وذلك في حديث رواه أحمد بن حنبل (٧٨٠-٨٥٥) في مسنده أن النبي ﷺ قال لمسلم عَزَبَ: «تزوج، وإلا فأنت من المذبذبين»^(١) (جريفيث ١٩٨٦ : ١٤٠). وهذا المثال الأخير، مع ما مرَّ من اقتباس ألفاظ القرآن وعباراته في «المختصر في طرق الإيمان» يكشف عن معرفة المؤلف بلغة الإسلام على نحو ليس أكثر ظهوراً من وصفه الدائم للمسيح خلال الكتاب بـ «رب العالمين»، وهي العبارة التي تختص بالله وحده في القرآن. أما الفصول التالية فتوفرت على درس العقائد المسيحية الأساسية، ومناقشة التفسير الصحيح لمواضع من العهدين القديم والجديد، وبيان الشعائر الطقسية المسيحية والإجراءات الكنسية، كل ذلك دفعاً لتحديات الإسلام المعروفة.

وثمة نص آخر يرجع إلى القرن التاسع، كاتبه ملكي، سلك السبيل نفسها، غير أنه لم يستكثر من لغة الإسلام واصطلاح القرآن، على نحو ما فعل «المختصر في طرق الإيمان»، وهو عرض للعقائد والشعائر المسيحية في كتاب سماه صاحبه «كتاب البرهان». وقد نُسب هذا الكتاب خطأً عند نشره إلى البطريرك «الملكي» سعيد ابن البطريرك (Eutychius of Alexandria) (٨٧٧ - ٩٤٠) (كاشيا ووات Cachia and Watt ١٩٦٠-١)، والأغلب أن مؤلفه الحقيقي -في نهاية القرن التاسع- هو

(١) المخاطب عكاف بن بشر التميمي، والحديث رواه أحمد في مسنده (رقم ٢١٣٤٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (رقم ١٠٣٨٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، لكن الهيثمي ضعف هذا الطريق؛ لجهالة الراوي عن أبي ذر، ورواه الطبراني في الكبير (٨٥/١٨، رقم ١٥٨) من حديث عطية بن بسر المازني، وفيه: «ويحك يا عكاف، تزوج فإنك من المذنبين»، بدلاً من «المذبذبين». وللحديث طرق أخرى، قال الحافظ في الإصابة: كلها لا تخلو من ضعف. على أن الأولى والأقرب أن يقال إن المؤلف استعار هذا اللفظ من القرآن، فقد ورد في قوله تعالى في صفة المنافقين: «مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء» (النساء: ١٤٣). (المترجم)

الملكي بطرس (Peter)، مطران بيت رأس (كابيتولياس Capitoliass) في شرق الأردن (سوانسون ١٩٩٥). وقد كان همه الأول -خلافاً لصاحب «المختصر في طرق الإيمان»- أن يُطري العقيدة الخلقيدونية ضد خصومها المسيحيين، كـ «اليعاقبة» و«النساطرة».

وفي العراق، في مطلع القرن التاسع، نرى أنه على الرغم من أن اليعقوبي حبيب بن خدمة، أبو رائطة (ت ٨٥١) -وهو من مخالفي أبي قرة- كان مشغولاً في الأساس بالمنافحة عن صدق دعاوى طائفته في صيغة الاعتراف المسيحية ضد مجادلات معاصريه من الملكيين والنساطرة الناطقين بالعربية، فقد وجه عدة رسائل إلى أتباعه من النصارى، دافع فيها عن المسيحية بوصفها الدين الحق، وساق حججاً يؤيد بها العقائد المسيحية التي يستنكرها المسلمون (جراف Graf 1951. كيتينج 2006). وقد رام أبو رائطة برسائلته عن الثالوث البرهنة على أن الإيمان بالأقانيم الثلاثة لله الواحد (التثليث) لا يناقض البتة الإيمان بالله الواحد (التوحيد)، كما سعى في رسائلته عن التجسد إلى بيان أن المسيح -الذي هو كلمة من الله وروح منه، كما صرح بذلك القرآن (٤ : ١٧١)- هو ابن الله المجسّد، دون أن يعني ذلك لحقوق تغيير أو تبديل بالله. لقد تغيا أبو رائطة إقامة البرهان على صحة العقائد المسيحية إجابةً لنداء القرآن لأهل الكتاب: ﴿هَكَأُتُوا بِرُفْقَانِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ودعا دعاء صريحاً -في مقدمة دفاعه عن عقيدة التثليث- إلى مناقشة المسألة على وفق أصول علم الكلام، على نحو ما كان يعرفها المتكلمون المسلمون في ذلك الزمان، وأوصى قراءه المسيحيين أن يقولوا لمحدثيهم من المسلمين: «أيها القوم، إنما دعانا إلى محاورتكم، وهيج ما هيج في مناظرتكم، فيما بيننا وبينكم، رجاء أن تنصفونا في الكلام، وتفاضلونا منه مفاصلة الإخوة المشتركين في بضاعة توارثوها عن أبيهم، وكلهم فيها مشتركون، ليس لبعضهم فيها شيء دون بعض، فنحن وأنتم في الكلام سواء» (جراف ١٩٥١ : ٣-٤.١). وقد سُحنت عبارات أبي رائطة العربية -كحال الكثير من الكتاب المسيحيين العرب- بالألفاظ والعبارات القرآنية، كما أنه عمد إلى محاكاة أسلوب المتكلمين العرب ولغتهم، فسطا على طرائقهم في التعبير بغية أن يهب العقائد المسيحية الموروثة نفساً جديداً، أو -على الأقل- نوعاً جديداً

من وجوه الدفاع. على أنه لم يقتصر على الدفاع عن عقيدتي التثليث والتجسد، بل كان من همه التدليل على أن المسيحية هي الدين الحق، معولا في ذلك على طريقة متميزة من الاحتجاج، اعتمدتها طائفة من الكتاب العرب المسيحيين في القرن العباسي الأول، وحاصلها أن الدين يكون حقاً إذا خلا من الملامح السلبية الست أو السبع التي هي حَرِيَّةٌ أن تصرف عن أي دين موالة العقلاء من الناس (جريفيث ١٩٧٩).

والحق أن الاشتغال بالبرهنة على صحة عقيدة التثليث كان قطب الرحى في علم اللاهوت المسيحي العربي في القرن العباسي الأول، وذلك بالتعويل على الاصطلاحات العربية المستخدمة -في علم الكلام المنهجي المزدهر- من قِبَل المتكلمين المسلمين عند حديثهم عن الطبيعة الوجودية للصفات الإلهية. وفي النصف الثاني من القرن العباسي الأول، رام بعض علماء الدين المسلمين -تأسيًا بالتطور النظري الذي حدث في النحو العربي، كما نراه في بعض الأعمال، مثل «الكتاب» لعمر بن عثمان سيويه (ت ٧٩٣)- إيجاد طرق تشرح منهجياً كيف أن أسماء الله الحسنی وصفاته الواردة في القرآن يمكن أن تخبر بحقائق عن الله الواحد دون أن تمس -بأي وجه من الوجوه، ولو نظرياً- عقيدة التوحيد (فرانك ١٩٧٨. جيماريه 1988). وإن يكن هذا الأمر وغيره من الموضوعات هو الذي شغل بال العلماء المسلمين في القرن التاسع وبعده، فإن معاصريهم من العرب المسيحيين المدافعين ما لبثوا أن رأوا في هذه التطورات التي مس طائفتها الفكر المنهجي العربي في بحث الصفات الإلهية فرصة للاحتجاج -باللغة نفسها- لصحة عقيدة الثلاثة الأقانيم في الله الواحد، فقالوا: إن من بين جميع الصفات، ثَمَّ ثلاث هن السابقات -منطقيًا ووجوديًا- على غيرهن؛ وهي تلك التي تنم عن البقاء الحقيقي لأفعال الوجود، والحياة، والحكمة في الطبيعة الإلهية. واتخذ كل مدافع [من المسيحيين] سبيلا تخصه في تجلية هذا المعنى بالفاظ عربية -تُدَّكر بالمصطلحات المستخدمة في الخطاب الإسلامي عن صفات الله- قاصداً إلى تحليل مسألة وجوده، وحياته، وحكمته من خلال التعبير عن المعتقد المسيحي في الإله الواحد، بوصفه الآب، والابن، والروح القدس (حداد 1985). ويمكن أن يقال: إن هذا الخطاب المستعار في الدفاع المسيحي فَرَضَ -من

جهته- تحديًا على المتكلمين المسلمين، الذين رغبوا في تفادي نتائج تفكيرهم المحض، تلك التي بدت مؤيدةً للدعوى المسيحية في أن هذا النمط من الاحتجاج يشهد -ضمنيًا- لمعقولة عقيدة التثليث.

فقد كان هم كلا الرجلين: ثيادروس أبو قرة، وحبيب بن خدمة أبو رائطة إثبات صحة عقيدة التثليث بهذا الأسلوب العربي المذكر بالمحاورات الإسلامية الدائرة حول كيفية الفهم الصحيح، وبيان أهمية إثبات حقيقة الصفات الإلهية. وكذلك صنع نفر من الكتاب المسيحيين الأكثر ذبوعًا في العربية، في القرنين التاسع والعاشر (جريفيث 2008b: 75-105). غير أن الكاتب المسيحي الذي تلبست طريقته في الحجاج -غير مدافع- بلباس متكلمي المسلمين في بحوثهم هو «النسطوري» عمار البصري (نحو سنة ٨٥٠)، وليس غريبًا -والرجلُ بصري الأصل- أن تكون كتبه العربية الباقية موافقة في برنامجها وبنائها -من حيث السمات الموضوعية، وأسلوب الخطاب- للنمط المعياري للنصوص الكلامية في أيامه (هّايك. Hayek 1977. جريفيث ١٩٨٣). وأكثر من ذلك، أنك تراه في مناقشته للصفات الإلهية، وفي استخدامه للبناء المنهجي القائم على دلالتها وفقًا لمنطق النحو النظري العربي، الذي يُطل من وراء المباحثات في صفات الله بين المتكلمين، أقول: تراه يفند -على الخصوص- آراء الكاتب المعتزلي أبي الهذيل العلاف (ت ٨٤٠) في المراتب الوجودية (ontological status) التي تثبتها الصفات لله، مؤكدًا أن آراء أبي الهذيل تُلحق -منطقيًا- بالله وبصفاته وصف الحدوث (جريفيث ١٩٨٢C). فما عجبُ إذن أن تجد ابن النديم يذكر في «الفهرست» من أثر ذلك أن لأبي الهذيل كتابًا، عنوانه «الرد على عمار النصراني، في الرد على النصراني»^(١) (دودج ١٩٧٠ : ٣٩٤/١).

(١) ثمة ملاحظتان: الأولى: أن المعروف في لقب صاحب كتاب «الفهرست» أنه النديم، فقد ذكر مترجموه أنه «أبو الفرج محمد ابن أبي يعقوب إسحاق الوراق، المعروف بالنديم، مصنف كتاب «فهرست العلماء»، إلخ. فهو النديم، لا أبوه. والأخرى: أن الكاتب أدرج عبارة «في الرد على النصراني» في عنوان كتاب أبي الهذيل، والظاهر من مراجعة كتاب الفهرست أنها بيان من النديم لموضوع الكتاب، وأن عنوان الكتاب هو «الرد على عمار النصراني» فقط، دون هذه الزيادة (انظر: الفهرست، مؤسسة =

وقد تنبه مفكرون مسلمون آخرون في ذلك الوقت إلى الازدهار الذي شهده علم اللاهوت المسيحي في العربية، وكان أبرزهم وأوسعهم باعًا المفكر الحرّ أبو عيسى الوراق (ت ٨٦٠)، الذي لم يكثر من الكتابة فقط -بعلم- عن طوائف المسيحيين في العالم الناطق بالعربية، بل نقد على الخصوص عقيدتي التثليث والتجسد (توماس ١٩٩٢، ٢٠٠٢)، على نحو ما عرضهما ودافع عنهما بالعربية المدافعون المسيحيون المنهجيون في القرن العباسي الأول. ثم عني المتأخرون من الكتاب المسلمين، كالملخص المعتزلي عبد الجبار الهمداني (ت ١٠٢٥) بوصف التاريخ والفكر المسيحيين ومناقشتهم في شيء من الطول (رينولدز Reynolds 2004 رينولدز وسمير ٢٠١٠)، بينما كان المتكلمون الآخرون يُضمّنون كتبهم عادةً تفنيديًا للعقائد المسيحية (توماس Thomas 2008).

وبالإضافة إلى الكتب والرسائل التي صنفت في علم اللاهوت المنهجي والدفاعي، قام مجادلون مسيحيون عرب في القرن العباسي الأول أيضًا بتأليف طائفة من الكتب الجدلية الأكثر شعبية، مخاطبين بها جمهور المسيحيين، وجعلوا همهم فيها الدفاع عن العقائد المسيحية، والهجوم الجدلي على الإسلام فكرًا وعملاً (جودويل Gaudet 2000، توماس وروجيما ٢٠٠٩). وأكثر الأعمال عبقريةً في هذا الصدد -في العربية والسريانية جميعًا في القرن التاسع- «أسطورة الراهب بحيرا» المجهولة المؤلف. فقد استلهم المؤلف المسيحي لهذا العمل القصة الواردة في سيرة محمد ﷺ عن لقاء نبي المستقبل -وهو في يفاعته- بالراهب الذي تفرس فيه أنه النبي المبشّر به. وقد اعتمد مؤلف الأسطورة -مع إدراجه موضوعات متصلة بنهاية العالم- على القصة في إنشاء نص (سيناريو)، خلاصته أن الراهب الجاحد حين لقي النبي ﷺ في شبابه، جعل يعلمه أصول الفكر المسيحي، بغية تعليم العرب المسيحية بطريقة السؤال والجواب، وقد انطوى ذلك على خدعة يتوسل بها محمد ﷺ إلى تأييد رسالته بقطع من الوحي الإلهي التي ستصبح -في الوقت المناسب- قرآنًا، لولا أن الرسالة المسيحية

= الفرقان للتراث الإسلامي، لندن: ١٤٣٠-٢٠٠٩، بتحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، ٢/١، ص ٥٦٦.

المعبر عنها أصالةً [في هذا القرآن] أصابها التحريف بأيدي كتبة يهود حاقدين، كانوا بين أوائل أتباع محمد ﷺ (روجيما ٢٠٠٩).

وقد صنف جماعة من الكتاب المسيحيين العرب من القرن التاسع الميلادي كتباً ذائعة، تعرض مجادلات دارت بين مختصمين مسيحيين ومسلمين، وتقدم دائماً راهباً يظهر في مجلس الأمير أو الخليفة، وهي بذلك تسوق نموذجاً لكيفية دفاع المسيحي عن صحة معتقده في مواجهة الانتقادات التي يرميه بها المسلمون. ومن البين أن هذه الكتب تسودها نغمة جدلية، وأنها ألقت رغبةً في تثبيت إيمان المذنبين من النصارى (جريفيث ١٩٩٩. نيومان 1993 Newman). على أن أقوى الآثار المسيحية العربية الجدلية ضد الإسلام وأكثرها ذيوغاً في تلك الفترة ذلك العمل الذي يُجهل مؤلفه، والذي سيق مساق رسائل متخيلة متبادلة بين مسلم، هو عبد الله بن إسماعيل الهاشمي، ومسيحي، هو عبد المسيح بن إسحاق الكندي، اللذين يدل اسماهما على معتقديهما. لقد أورد المؤلف المسيحي المجهول رسالة من عبد الله إلى عبد المسيح، يدعوه فيها إلى اعتناق الإسلام، ويشرح له -على نحو واضح وصريح- الملامح الأساسية للعقيدة الإسلامية. غير أن عبد المسيح وجه -في رده المطول- نقداً مرّاً لدعوى محمد ﷺ النبوة، ولكون القرآن كتاباً موحى به من عند الله، ولتبشير الإسلام بأنه الدين الصحيح. وفي الحق أن معرفة المؤلف المجهول بالتراث والفكر الديني الإسلاميين في عصره مُعجَبٌ، كما أن النص اشتمل على روايات لبعض الأحداث، كجمع القرآن، تعد أسبق -في بعض الجوانب من نظائرها الإسلامية المحفوظة الباقية. إن هذا النص هو بيقين أعدى نص مسيحي جدلي كُتب بالعربية ضد الإسلام. وقد ذكر بعض العلماء المسلمين، كأبي حيان التوحيدي (ت ١٠٢٣) وأبي الريحان البيروني (ت ١٠٤٨) اسم الكندي في تصانيفهم، كما لو كان مؤلفاً مسيحياً معروفاً، لكنهما لم يقلوا شيئاً عن هذه المراسلات بين الهاشمي والكندي (حداد ١٩٨٥ : ٤١). وليس بمستغرب -والحال هذه- أن تنتشر هذه الرسائل بين المسيحيين الناطقين بالعربية، وأن تنسخ عدة مرات، بل أن تُترجم إلى اللاتينية في القرن الثاني عشر (بوتيني 1998, 2008 Bottini).

وفي القرن التاسع أيضًا، بدأ المفكرون النصارى الذين يكتبون بالعربية يتجافون قليلا عن أسلوب الكلام الذي انتجه اللاهوتيون الأول فيما بينهم، ويدنون أكثر من المقاربة الفلسفية والمنطقية التي ألقت بظلالها على آثار أهم المفكرين النصارى في القرنين العاشر والحادي عشر في ضواحي بغداد، كاليقوبيين يحيى بن عدي (ولد في ٨٩٣، وتوفي في ٩٧٤)، وعيسى بن زُرعة (ولد في ٩٤٣، وتوفي في ١١٠٨). وكانت السبيل قد عُبدت لهؤلاء بفضل المترجمين والناقلين الأول للعلوم اليونانية، كالنسطوري حنين بن إسحاق (ولد في ٨٠٨، وتوفي في ٨٧٥)، الذي مهد السبيل -علاوة على كونه مترجمًا صناعيًا- لظهور من عُرفوا في قَابل الأيام في بغداد بـ «الأرسطيين النصارى». لقد أُغلى قيمة الحياة الفلسفية نفسها، وقَدِّم العقل في الفكر الديني، وأكْبَرَ السعي إلى تحقيق السعادة، لا الفردية والشخصية فحسب، بل الاجتماعية والسياسية كذلك (جريفيث ٢٠٠٨). وفي جيل لاحق للزمان الذي كان المنطقي المسيحي، أبو بشر متى بن يونس (ت ٩٤٠) يعلِّم المسلم أبا نصر الفارابي (ولد في ٨٧٠، وتوفي في ٩٥٠) والتلميذ المسيحي لهذا الأخير، وخَلَفَه في المنطق والفلسفة، يحيى بن عدي، [أقول: في الجيل التالي] اتخذ الفكر اللاهوتي المسيحي في العربية وجهة جديدة في درس «الإنسان الكامل»، وفي أفضل نظم الحكم التي يستطيع في ظلها أن يحيا -في أمان كامل- حياة طيبة، وأن يمارس الدين الصحيح (ابن عدي ٢٠٠٢). لقد حاد يحيى بن عدي وأكثر تلامذته في الفلسفة -حتى في تواليهم الدفاعية عن التثليث- عن المناهج المتبعة من قَبْل الجيل الأول من «المتكلمين» المسيحيين، في القرن العباسي الأول، وانعطفوا إلى مناهج منطقية أكثر تعقيدًا، وجدوا أمثلتها في أعمال فلاسفة اليونان (بلاتي 1980).

المراجع

- Bottini, L. (1998). *Al-Kindi: Apologia del Cristianesimo; traduzione dall'arabo, introduzione*. Milan: Jaca Book.
- Bottini, L. (2008). 'The Apology of al-Kindi. In Thomas and Roggema (2009: 585-94).
- Brock, S. (1999). 'Two Letters of the Patriarch Timothy from the Late Eighth Century on Translations from Greek. *Arabic Sciences and Philosophy* 9: 233-46.
- Cachia, P., and W. M. Watt (eds. and trans.) (1960-1). *Eutychius of Alexandria, the Book of the Demonstration*. 4 vols. Louvain: Peeters.
- Cook, M. (1981). *Early Muslim Dogma*. Cambridge: Cambridge University Press. Dodge, B. (ed. and trans.) (1970). *The Fihrist of al-Nadim: A Tenth-Century Survey of Muslim Culture*. 2 vols. New York: Columbia University Press.
- Ebied, R., and D. Thomas (eds.) (2005). *Muslim-Christian Polemic during the Crusades: The Letter from the People of Cyprus and Ibn Abi Talib al-Dimashqis Response*. Leiden: Brill.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Frank, R. (1978). *Beings and their Attributes: The Teaching of the Basṭān School of the Mutazila in the Classical Period*. Albany, NY: State University of New York Press.

- Gaudeul, J. M. (2000). *Encounters and Clashes: Islam and Christianity in History*. 2 vols. Rome: Pontificio Istituto di Studi Arabi e d'Islamistica.
- Gibson, M. (1899). *An Arabic Version of the Acts of the Apostles and the Seven Catholic Epistles, with a Treatise on the Triune Nature of God*. London: C. J. Clay & Sons.
- Gimaret, D. (1988). *Les Noms divins en Islam: exegese lexicographique et theologique*. Paris: Cerf.
- Graf, G. (1944-53). *Geschichte der christlichen arabischen Literatur*. 5 vols. Vatican City: Biblioteca Apostolica Vaticana.
- Graf, G. (1951). *Die Schriften des Jacobiten Habib ibn Hidma Abu RaiTa*. 2 vols. Louvain: Peeters.
- Griffith, S. (1979). 'Comparative Religion in the Apologetics of the First Christian Arabic Theologians. In *Proceedings of the PMR Conference: Annual Publication of the Patristic, Medieval and Renaissance Conference, Villanova University*. Philadelphia, 63-87.
- Griffith, S. (1981). 'Chapter Ten of the Scholion: Theodore bar K̅nis Apology for Christianity. *Orientalia Christiana Periodica* 47: 158-88.
- Griffith, S. (1982a). 'Theodore bar K̅nis Scholion: A Nestorian Summa contra Gentiles from the First Abbasid Century. In N. Garsóan, T. Mathews, and R. Thomson (eds.), *East of Byzantium: Syria and Armenia in the Formative Period*. Washington, DC: Dumbarton Oaks, 53-72.
- Griffith, S. (1982b). 'Chapter Ten of the Scholion: Theodore bar K̅nis Apology for Christianity. *Orientalia Christiana Analecta* 218: 169-91.
- Griffith, S. (1982c). 'The Concept of al-uqnum in Ammar al-Basris Apology for the Doctrine of the Trinity. In S. Kh. Samir (ed.), *Actes du premier Congres International d'Etudes Arabes Chretiennes (Goslar, septembre 1980)*. Rome: Pontificum Institutum Studiorum Orientalium, 169-91.
- Griffith, S. (1983). 'Ammar al-Basris *Kitab al-burhan*: Christian *Kalam* in the First Abbasid Century. *LeMuseon* 96:145-81.

- Griffith, S. (1986). 'A Ninth Century Summa Theologiae Arabica. In S. Kh. Samir (ed.), *Actes du Deuxieme Congres International d'Etudes Arabes Chretiennes*. Rome: Pontificio Istituto degli Studii Orientali, 123-41.
- Griffith, S. (1988). 'The Monks of Palestine and the Growth of Christian Literature in Arabic. *Muslim World* 78: 1-28.
- Griffith, S. (1990). 'Islam and the Summa Theologiae Arabica; Rabi I, 264 A.H. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 13: 225-64.
- Griffith, S. (1993). 'Reflections on the Biography of Theodore Abu Qurrah. *Parole de l'Orient* 18: 143-70.
- Griffith, S. (1994). 'Faith and Reason in Christian Kalam: Theodore Abu Qurrah on Discerning the True Religion. In S. K. Samir and J. S Nielsen (eds.), *Christian Arabic Apologetics during the Abbasid Period (750-1258)*. Leiden: Brill, 1-43.
- Griffith, S. (1997a). 'From Aramaic to Arabic: The Languages of the Monasteries of Palestine in the Byzantine and Early Islamic Periods. *Dumbarton Oaks Papers* 51: 11-31.
- Griffith, S. (trans.) (1997b). *Theodore Abu Qurrah: A Treatise on the Veneration of the Holy Icons*. Louvain: Peeters.
- Griffith, S. (1999a). 'Arab Christian Culture in the Early Abbasid Period. *Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies* 1: 25-44.
- Griffith, S. (1999b). 'The Monk in the Emirs Majlis: Reflections on a Popular Genre of Christian Literary Apologetics in Arabic in the Early Islamic Period. In H. Lazarus-Yafeh et al. (eds.), *The Majlis: Interreligious Encounters in Medieval Islam*. Wiesbaden: Harrassowitz, 13-65.
- Griffith, S. (2002). 'Melkites, Jacobites, and the Christological Controversies in Arabic in Third/ Ninth-Century Syria. In D. Thomas (ed.), *Syrian Christians under Islam: The First Thousand Years*. Leiden: Brill, 9-55.

- Griffith, S. (2007a). 'Christians, Muslims and the Image of the One God: Iconophilia and Iconophobia in the World of Islam in Umayyad and Early Abbasid Times. In B. Groneberg and H. Spieckermann (eds.), *Die Welt der Gotterbilder*. Berlin: de Gruyter, 347-80.
- Griffith, S. (2007b). 'The Syriac Letters of Patriarch I and the Birth of Christian Kalam in the Mutazilite Milieu of Baghdad and Basrah in Early Islamic Times. In W. van Bakkum, J. Drijvers, and A. Klugkist (eds.), *Syriac Polemics: Studies in Honour of Gerrit Jan Reinink*. Leuven: Peeters, 103-32.
- Griffith, S. (2008a). 'John of Damascus and the Church in Syria in the Umayyad Era: The Intellectual and Cultural Milieu of Orthodox Christians in the World of Islam. *Hugoye* 11 ii [<http://syrcom.cua.edu/Hugoye/Vol11No/2/HV11N2Griffith.html>]
- Griffith, S. (2008b). *The Church in the Shadow of the Mosque: Christians and Muslims in the World of Islam*. Princeton: Princeton University Press.
- Griffith, S. (2008c). 'Hunayn ibn Ishaq and the Kitab Adab al-falasifah: The Pursuit of Wisdom and a Humane Polity in Early Abbasid Baghdad. In G. Kiraz (ed.), *Malphono w- Rabo d-Malphone: Studies in Honor of Sebastian P. Brock*. Piscataway, NJ: Gorgias Press, 135-60.
- Griffith, S. (2009). 'Crosses, Icons and the Image of Christ in Edessa: The Place of Iconophobia in the Christian-Muslim Controversies of Early Islamic Times. In P. Rousseau and M. Papoutsakis (eds.), *Transformations of Late Antiquity: Essays for Peter Brown*. Farnham: Ashgate, 63-84.
- Griffith, S. (2011). 'Images, Icons, and the Public Space in Early Islamic Times: Arab Christians and the Program to Claim the Land for Islam. In K. Holum and H. Lapin (eds.), *Shaping the Middle East: Jews, Christians, and Muslims in an Age of Transition 400-800 CE*. Bethesda, MD: University Press of Maryland, 197-210.
- Gutas, D. (1998). *Greek Thought, Arabic Culture: The Gracco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early 'Abbasid Society (2nd-4th/ 8th-10th Centuries)*. London / New York: Routledge.

- Haddad, R. (1985). *La Trinite divine chez les theologiens arabes (750-1050)*. Paris: Beauchesne.
- Hayek, M. (1977). *Ammar al-Basri: apologie et controverses*. Beirut: Dar el-Machreq.
- Heimgartner, M. (2011). *Timotheos I, Ostsyrischer Patriarch: Disputation mit dem Kalifen al-Mahdi*. Louvain: Peeters.
- Hoyland, R. (1997). *Seeing Islam as Others Saw It: A Survey and Evaluation of Christian, Jewish, and Zoroastrian Writings on Early Islam*. Princeton: Darwin.
- Ibn Adi, Yahya. (2002). *The Reformation of Morals*. Trans. S. Griffith. Provo, UT: Brigham Young University Press.
- Keating, S. (2006). *Defending the 'People of Truth in the Early Islamic Period: The Christian Apologies of Abu RaiTah*. Leiden: Brill.
- Khoury, P. (1964). *Paul d'Antioche: Eveque melkite de Sidon (XIIe.s.)*. Beirut: Imprimerie Catholique.
- Khoury, P. (1989-9). *Materiaux pour servir a l'etude de la controverse theologique islamo-chretienne de langue arabe du VIIIe au XII siecle*. 4 vols. Wurzburg /Albenberge: Echter & Oros Verlag.
- Lamoreaux, J. (2002). 'The Biography of Theodore Abu Qurrah Revisited. *Dumbarton Oaks Papers* 56: 25-40.
- Lamoreaux, J. (2005). *Theodore Abu Qurrah*. Provo, UT: Brigham Young University Press.
- Le Coz, R. (1992). *Jean Damascene: Ecrits sur l'Islam*. Paris: Les Editions du Cerf.
- Louth, A. (2002). *St John Damascene: Tradition and Originality in Byzantine Theology*. Oxford: Oxford University Press.
- Nasry, W. (2008). *The Caliph and the Bishop: A 9th Century Muslim-Christian Debate: Al-Mamun and Abu Qurrah*. Beirut: CEDRAC-Universite Saint Joseph.

- Newman, N. (ed.) (1993). *The Early Christian-Muslim Dialogue: A Collection of Documents from the First Three Islamic Centuries (632-900 A.D.). Translations with Commentary*. Hatfield, PA: Interdisciplinary Biblical Research Institute.
- Pines, S. (1976). 'Some Traits of Christian Theological Writing in Relation to Moslem Kalam and to Jewish Thought. *Proceedings of the Israel Academy of the Sciences and the Humanities* 5: 105-25.
- Platti, E. (1980). 'Yahya b. Adi, philosophe et theologien. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire* 14: 167-84.
- Putman, H. (1975). *L'Eglise et l'islam sous Timothee I (780-823): etude sur leglise nestorienne au temps des premiers 'Abbasides avec nouvelle edition et traduction du dialogue entre Timothee et al-Mahdi*. Beirut: Dar el-Machreq.
- Reynolds, G. (2004). *A Muslim Theologian in the Sectarian Milieu: Abd al-Jabbar and the Critique of Christian Origins*. Leiden: Brill.
- Reynolds, G., and S. Samir (eds. and trans.) (2010). *Abd al-Jabbar: Critique of Christian Origins*. Provo, UT: Brigham Young University Press.
- Rissanen, S. (1993). *Theological Encounter of Oriental Christians with Islam during Early Abbasid Rule*. Abo: Abo Adademis Forlag.
- Roggema, B. (2009). *The Legend of Sergius Bahira: Eastern Christian Apologetics and Apocalyptic in Response to Islam*. Leiden: Brill.
- Rudolph, U. (1997). *Al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill.
- Samir, S. Kh. (1986). 'La "Somme des aspects de la foi": uvre d'Abu Qurrah In S. Kh. Samir (ed.), *Actes du Deuxieme Congres International d'Etudes Arabes Chretiennes*. Rome: Pontificio Istituto degli Studii Orientali, 93-121.
- Samir, S. Kh. (1994). 'The Earliest Arab Apology for Christianity (c.750). In S. Kh. Samir and J. S Nielsen (eds.), *Christian Arabic Apologetics during the Abbasid Period (750-1258)*. Leiden: Brill, 57-114.

- Swanson, M. (1995). 'Ibn Taymiyya and the Kitab al-burhan: A Muslim Controversialist Responds to a Ninth-Century Arabic Christian Apology. In Y. and W. Haddad (eds.), *Christian-Muslim Encounters*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 94-107.
- Swanson, M. (1998). 'Beyond Proof-texting: Approaches to the Quran in Some Early Arabic Christian Apologies. *Muslim World* 88: 297-319.
- Thomas, D. (ed. and trans.) (1992). *Anti-Christian Polemic in Early Islam: Abu Isa al-Warraqs Against the Trinity*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Thomas, D. (2002). *Early Muslim Polemic against Christianity: Abu Isa al-Warraqs Against the Incarnation*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Thomas, D. (2008). *Christian Doctrines in Islamic Theology*. Leiden: Brill.
- Thomas, D., and B. Roggema (eds.) (2009). *Christian-Muslim Relations: A Bibliographical History*. i: 600-900. Leiden: Brill.

الفصل السادس

استطراد (٢)

المذاهب الإلحادية في علم الكون

باتريشيا كرون

ربما عرض للقارئ سؤالان: ما الذي يعنيه هذا العنوان، ولماذا تعين إقحام موضوع هذه طبيعته في كتاب أفرد لعلم الكلام الإسلامي^(١). والجواب أن طائفة من علوم الكونيات التي ترجع إلى أواخر العصر القديم، والتي لم تجعل لله نصيباً في خلق العالم وتديره، أو جعلت له نصيباً هيناً، كان لها دور رئيس في تطور علم الكلام، ذلك الحقل الذي يُترجم عادةً بعلم الكلام «الجدلي». وفي الحق أن هذا العلم قد عَرَضَ لجميع الموضوعات التي تناولتها الطبيعيات عند اليونان، وإن بطريقة مختلفة تماماً: (المقصود أنه بحث المكونات الأساسية للكون)، مبدأ العالم المادي ومآله، طبيعة الإنسان، الله وعلاقته بنا. لقد كانت الطبيعيات -عند فلاسفة اليونان- هي السبيل المفضية إلى طبيعة الآلهة، بينما كان الله -عند المتكلمين المسلمين- هو السبيل المفضية إلى الطبيعيات. وهذا هو السبب المعلوم في النزاع بين العقل بوصفه الأساس الوحيد في البحث عن الحقيقة، والعقل بوصفه خادماً للوحي. إن الجاحظ (ت ٢٥٥/٨٦٩) -الذي فرق

(١) أنا مدينة لمايكل كوك (Michael Cook) بفضل قراءة مسودة هذا البحث والتعليق عليها.

بين الكلام الفلسفي، الفلسفة الجدلية (التي تبحث في العلم الطبيعي)، والكلام الديني، علم الكلام الجدلي (الذي يبحث في الله وفي علاقته بنا)- أقر في غير تردد بأن الفلسفة خطيرة، ولكنه أكد أن المشتغل بالكلام يلزمه أن يُلم بكلا الحقلين (كرون Crone ٢٠١٠-١١ : ١٧٥).

وعندما ظهر علم الكلام الإسلامي في منتصف القرن الثاني/الثامن، زخر حقل الكلام الفلسفي بالمفكرين الذين سماهم المسلمون بالزندقة والذهرية، وعدّوهم «ملاحدة»، وهو المصطلح الذي يترجم أحياناً بـ "atheists"، والأفضل أن يترجم بـ (godless or ungodly people). لقد أنكر الملاحدة جميعاً أن يكون الله خلق العالم من عدم، وأنكر بعضهم كونه خالقاً، ومدبراً، وأنكروا كذلك يوم الدين، والدار الآخرة، فتعين على المسلمين أن يُطوروا علم الكون عندهم ليدحضوا المذاهب الإلحادية، وقد فعلوا، فمثّلوا علوم الكون عند خصومهم، ثم غيروها؛ فبذلك أقامت علوم الكون الإلحادية لنا قنطرةً بين أواخر العصر القديم والفكر الإسلامي.

وقد اكتسب هذه العلوم أهمية دينية عظيمة في آخر العصر القديم، عند الزرادشتيين، والغنوصيين، والأفلاطونيين (المسيحي، والوثني، وغيرهما) أجمعوا على أن مفتاح حالتنا الإنسانية المضطربة ينبغي أن يُلمس في البدايات التي أفضت إلى خلق هذا العالم، لا في بواكير تاريخ الإنسانية. وكلهم عرض روايات مفصلة لهذه البدايات، واتبع أكثرهم -في صياغتها- سبيل الفلسفة اليونانية. وكم من مفكر، كبازيليدي (Basilides) (بزغ نجمه في الفترة من ١٢٠-١٤٠)، وفالانتينوس (Valentinus) (ت ١٦٠)، ومرقيون (Marcion) (ت ١٦٠)، وبرديسان (Bar Daysan) (ت ٢٢٢)، وأوريجن (Origen) (ت ٢٥٤)، الذي كان له أثر كبير في فكر الشرق الأدنى على جانبي الفرات، كل هؤلاء استوحوا فلسفاتهم من الأفلاطونية الوسيطة ومن الرواقية. وكذلك فعل الطبيب الواسع الأثر، جالينوس (Galen) (ت ٢٠٠). ولم يزل التراث الأفلاطوني -الرواقي ملحوظاً في فكر الزنادقة والذهرية، وفي مذاهب الكلام التي تأثرت بهم، وذلك مع ما انسل عَرَضاً من فكر خصومهم من الشكاك والأبيقوريين، وما بدا من العناية الكبيرة

بآراء الفلاسفة قبل سقراط. ومما يُلاحظ أيضًا -مع ما تقدم- ذلك الافتتان بمقولات أرسطو بدءًا من القرن السادس تقريبًا فما بعده، حتى اتخذت سبيلًا في بحث الوجود، ولم تقتصر على المنطق، لولا أن الأفلاطونية غدت -بدءًا من القرن الرابع/العاشر- هي القوة التي لا تُقاوم، وقد اجتلبها الإسماعيليون والفلاسفة الجدد الذين يدينون بأفكارهم إلى الترجمات العربية لأفلاطون، وأرسطو، والشرح من الأفلاطونيين المحدثين. ومنذ ذلك الحين، والتصور الفيضي (emanatory scheme) للأفلاطونيين الجدد يجتاح الجدل الدائر في علم الكون، بحيث لم تعد المذاهب الإلحادية القديمة تمارس الدور الرئيس فيه، وظلت -مع ذلك- تلفت الأنظار، وبخاصة لمذهبهم في إنكار الخالق والمعاد (دنانى ١٩٩٤ : ١٨٢-٧، f.٤، *Encyclopaedia of Islam*، ٢ مادة "Dahri". *Encyclopaedia Iranica*, مادة "Dahriyya". *Encyclopaedia Iranica*, ٣ مادة "Dahrites").

(١)

ممثلو [المذاهب الإلحادية في الكونيات]^(١)

إن خلفيات الملاحدة معقدة، فهم بين مرقيني أو برديصاني أو مانوي الأصل، وهو ما يعني أنهم أتوا من طوائف مسيحية محظورة من قبل الكنائس المسيحية الغالبة. (حتى المانويون يعدون أنفسهم نصاري). وفي صدر الإسلام كان المرقينيون والبرديصانيون قد غلبت عليهم الروح الفارسية [المانوية] على نحو توارت معه مسيحيتهم، فصنف المسلمون الفرق الثلاث بوصفهم ثنوية (dualist)، لا حرمة لهم. ومع ذلك، بقيت هذه الطوائف، لكن يبدو أن خلقًا كثيرًا من رجالها قد أكرهوا على الإسلام، أو أنهم رأوا أن ذلك من الحكمة. ثم كان أن حن بعض من أسلم بلسانه دون قلبه من أبناء هذه الديانات الثلاث ومن

(١) ما بين القومين المعقوفين زيادة دعا إليها البيان، وإلا ففي الأصل كلمة "The Actors" فقط. (المترجم)

غيرها لعقائدهم، فسُموا الزنادقة. وهذا المصطلح مشتق من الآرامية «صديق»، التي كانت تطلق على المانوي «المصطفى»^(١). وربما استعملها المسلمون علماً على المانويين الحقيقيين أيضاً. والزنادقة ليسوا مسلمين، ولا متبعين للأديان التي فارقوها، فقد كان الزنديق في الحقبة بين ٧٥٠ و ٩٠٠ يوصف عادةً بأنه رجل لم يتخذ ديناً ولا رباً.

ويبدو أن الدهرية خاصةً تمتد جذورهم إلى عقائد قديمة، كان النصارى يعدونها «وثنية». وعندما شرع الإمبراطور جستنيان (Justinian) (حكمه بين ٥٢٧-٦٥) في استئصال الوثنية من الإمبراطورية الرومانية، أثر الاحتياط فاضطهد أولئك الوثنيين الذين «تلبسوا ظاهراً بلباس المسيحية» (بروكوبيوس Procopius، أنيكدوتا Anecdota، ١١: ٣٢). وغالب الظن أن أكثر من تظاهر بالمسيحية من هؤلاء قد نجا. ويبدو كذلك أن الذين اضطهدهم الساسانيون -الذين فرضوا الزرادشتية (على نحو ما تُفهم في فارس) على رعيّتهم من الفرس، ومن غير الفرس أحياناً- قد أدرج فيهم الوثنيون، مراداً بهم كل من لم يكن زرادشتياً، ولا يهودياً، ولا نصرانياً^(٢)، وإن كان الغالب أنهم كانوا يؤمنون بأشكال خاصة غير فارسية من الزرادشتية (راجع: كرون ١٢: ٢٠١٢: الفصول ١٥-١٦). ويذكر «البجا نسك» (Baga Nask) -وهو كتاب باللغة الأفيستية حُفظ في مختصر بهلوي فقط- أن «المارقين» (yasarmogan) هُزموا، وكنتموا ردتهم، ثم اتَّخذوا -على كره- كهنةً زرادشتيين، يُعلِّمون الدينَ الصحيح، على الرغم من عقائدهم الهرطقية (دينكارد Denkart، كتاب ٩، ٥٢: ٣). ولم يكن هؤلاء «المارقون» ليُجبروا على العمل

(١) راجع: Encyclopaedia of Islam، ٢، مادة "zindik" (بلوا Blois)، حيث استُبعد على نحو قاطع اشتقاق الكلمة من زَند zand.

(٢) راجع:

Theodore Bar Koni، Liber, mimra 29: 1.f. Moses Bar Kephā, Hexaemeronkommentar, I. 13. 1-15.

مقصص، عشرون، ٧: ٦، حيث يسمون صابئة؛ أي وثنيين، وليسوا صابئة حران. فارن: اليعقوبي، التاريخ، ١: ١٦٦، ١٧٩ (ملوك اليونان والرومان والفرس الصابئة). Balinus, Sirr، ١: ٢. ٣. ٦، ص ٣٥.

باسم الزرادشتية الرسمية، لو لم يكونوا كهنة لما يعده الساسانيون أشكالا محرقة من عقيدتهم.

ومهما تكن أصول الدهرية، فإنهم يَشْرَكُون الزنادقة في جحد دين الأسلاف، دون أن يستبدلوا به دينًا آخر. وهذا الموقف المؤسف هو المشهود حتى لدى الوثنيين الذين لم يعانون الإكراه في أي مجتمع ديني. وفي الكتابات الكلیمنتية اليهودية المسيحية المزعومة -التي يُظن أنها ألُفَت في أنطاكية أو الرها بين ٣٠٠-٦٠- أن أحد الأبطال قد ولد وثنيًا، يعتقد في التنجيم، وينكر وجود الله وعنايته، مقدّرًا أن كل شيء محكوم بالمصادفة والقدر؛ أي تلك الاقترانات الزمنية التي يولد المرء وهو تحت وطأتها، وهو يأبى اعتناق الدين؛ لأنه لا يستطيع الإيمان بخلود الروح، وأنها تعذب بالذنوب. وقد ذكر نيمسيس (Nemesius) الجِمصِي (ت ٣٩٠) منكري العناية الإلهية والدار الآخرة (نيمسيس، Nature، f. ٢١٣، ٢١٧). وكذلك فعل ثيودوريطس (Theodoret) القورشي (ت ٤٦٠)، غير أنه كان هناك أناس ممن تزياوا بزي المسيحية لم تنزل الطبيعيات عندهم هي الدليل على الله، لا عكس ذلك: وقد حاول ثيودوريطس إقناعهم، معولا على الحجج الخطابية، وعلى [التراث] اليوناني القديم (ثيودوريطس، Providence، ٩: f. ٢٣). ووجد القديس سيمون الأصغر (ت ٥٩٢) أنطاكية تعج بالملاحدة المستهزئين، الذي ينكرون البعث، ويؤمنون بالتنجيم، وأن الكوارث الطبيعية وسوء أخلاق البشر، كل ذلك يقع بحسب ما تكون عليه النجوم من أوضاع، ويؤمنون كذلك بـ «التلقائية» (automatism) (وتعني بلا شك القول بأن العالم انتشأ من تلقاء نفسه)، وكذلك بدعوى -وهي هنا مصبوغة بصبغة مانوية- أن الخلق وليد القدر أو المصادفة (فان دِن فين van den Ven ١٩٦٢: § ١٥٧، ١٦١). وهناك أدلة على أن إنكار البعث كان موجودًا في بلاد الساسانيين في القرن الثالث، وأولى الشهادات على ذلك الإيمان بالتناسخ، الذي كان شائعًا في إقليم الجبال وفي مناطق أخرى. على أنه ما إن حل القرن السادس حتى اقترن هذا الإنكار بالكفر بالله، أو بالآلهة، وبالخلق، وبكل تصور للحياة الآخرة. ولما جحد الطبيب المشهور برزويه -الذي كان يعيش في زمان كسرى الأول (حكمه

بين ٥٣١-٧٠)- دين أسلافه، حاول ألا «ينكر البعث والنشور، ولا الثواب والعقاب». وثمة أثر بهلوي يخبرنا أن الإنسان تصيبه اللعنة بسبب خمسة أشياء، منها إنكار «خلود» النفس؛ أي إنكار وجود حياة أخروية. كما أن ثمة آثاراً أخرى متعددة تلح في ضرورة أن يبرأ الإنسان من كل شك في وجود الآلهة، والجنة، والنار، والبعث (كرون ٢٠١٢: ٣٧٣ وما بعدها). لقد بقي برزويه شاكاً تيسياً، يرى الحقيقة مضروباً دونها حُجُبٌ كثاف، لكن آخرين استحالوا مادييين قطعاً، وأولئك هم الدهرية.

والخلاصة أن جذور الملاحدة متأثلة في الطوائف المحظورة، التي أكره أبناؤها -بطريق مباشر أو غير مباشر- على الدخول في النصرانية، أو الزرادشتية، أو إلى الدخول في الإسلام بعد ذلك. لقد كان الدهريون مسلمين غير صادقين، أسلموا تحت شعاع السيف، كما أوماً إلى ذلك القمي (تفسير، ٢: ٢٧٠، والقرآن ٤٥: ٢٤)^(١). ولا يخامرنا الشك في أن الاستخدام المفرط للإكراه باسم الله في أواخر العصر القديم، وفي بواكير الإسلام كان له دور في أن يتقوض إيمان هؤلاء بكل شيء إلا بعقولهم، لولا أن هناك عوامل أخرى أفضت إلى ذلك، منها هذا التنوع الهائل في الأديان المتنافسة. والأديان متى تنافست في سوق حر -كالحال في أمريكا الحديثة- أفضت المنافسة بجلاء إلى زيادة التقوى

(١) انظر أيضاً في الدهرية بوصفهم متفلسين: الجاحظ، حجاج، ١١٨.

أقول: لن نخوض الآن في شبهة الإكراه على الإسلام، وانتشاره بالسيف، فقد أبدا العلماء في دفعها وأعادوا بما أغنى عن المزيد. والذي يعني هنا هو مدى دقة الكتابة في توجيه كلمة القمي في تفسير هذه الآية الكريمة، التي تقص قول منكري البعث: ﴿وَمَا يَلْبُكَ إِلَّا الْآلُوهُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، حيث قال: «فهذا ظن شك، ونزلت هذه الآية في الدهرية، وجرى في الذين فعلوا ما فعلوا بعد رسول الله ﷺ بأمير المؤمنين وأهل بيته ﷺ، وإنما كان إيمانهم إقراراً بلا تصديق، خوفاً من السيف ورغبة في المال». فقد أشارت الكتابة في المتن إلى هذه العبارة الأخيرة، وظنت أن الضمير في قوله: «إيمانهم» راجع إلى الدهرية، وأنهم هم الذين أظهروا الإسلام فرقا من السيف، ويشبه أن يكون القمي إنما أراد بها خصوم الإمام علي كرم الله وجهه؛ وذلك أن القرآن لم يذكر في هذه الآية ولا قبلها ولا بعدها إيماناً وقع من الدهرية أصلاً ولو ظاهراً، بل ذكر تصريحهم بإنكار البعث، وجدالهم في ذلك، فلا يستقيم -والحال هذه- أن يكون القمي قد أرادهم، بل أراد من ذكرنا، وإذا كان ذلك كذلك فاستشهاد الكتابة غير سديد. ويشهد لقولنا أن سورة الجاثية مكية، ولم يكن في مكة (حرسها الله تعالى) سيف ولا قتال، وإنما اضطر المؤمنون إلى الهجرة مراراً، فراراً بدينهم. (المترجم)

(ستارك وفينك Stark and Finke ٢٠٠٠، وآثار أخرى للمؤلفين. كراوس Kraus ١٩٣٤)، ولم يكن الأمر هكذا -يقينًا- في الماضي؛ إذ لم يكن الدين سلعة تُبتاع بحرية، وكانت المنافسة بين أشكاله المتنازعة تنتهي إلى تقويض حقيقتها جميعًا. لقد بعث هذا التنوع الهائل في العقائد الاضطراب في نفس برزويه وبولس الفارسي في القرن السادس، وكذلك اضطرب المسلمون في القرن العاشر (كرون ٢٠٠٦: f.٢١)، فأصبح استعمال العقل هو الطريق الوحيد لتمحيص الدعاوى المتعارضة.

وكذلك كانت المناظرة هي الوسيلة التي كُتبت بها الغلبة للعقل على الدعاوى الدينية، وهي أشبه بمنافسة رياضية ذات شعبية واسعة على جانبي الفرات جميعًا، قبل ظهور الإسلام وبعده (ليم Lim ١٩٩٥، كوك Cook ١٩٨٠، كوك ٢٠٠٧). وقد اقتضت القواعد من المتناظرين أن يُقيموا حججهم على مقدمات منطقية مشتركة، فلم يعد الاستدلال بالنصوص الدينية وبالموروث سائغًا إلا في المناظرات بين أصحاب الديانة الواحدة، وحتى في هذه المناظرات، كان العقل هو فيصلَ التفرقة بين التفسيرات المختلفة، فتعلّم المتناظرون من يومئذ أن يترجموا عن معتقداتهم في عبارات من كيسهم، يُسعدّها المنطق الأرسطي. وغدت «المقولات» إنجيل المتحاجين. وفي القرن الثالث استخدم أبيليس (Apelles) المرقبوني المنشق -فعليًا- القياس المنطقي الجدلي للتشكيك في أسفار موسى الخمسة (Pentateuch). وما عثم المانويون حتى تعلموا التخلي عن أساطيرهم الغالية، وأمسوا ذوي جدل. يُرهب جانبهم (جرانت Grant ١٩٩٣، الفصل ٦. ليم Lim ١٩٩٥، الفصل ٣). فليس ثمة أثر للأساطير في المناظرة التي أقامها جستنيان في القسطنطينية بين مانوي (مصقّد) ورجل يقال له بولس الفارسي، كان يتكلم باسم المسيحية^(١)، ولا كان لها أثر في علوم الكون ذات الأصل المانوي، والمارقيوني، والبرديصاني، والزرادشتي، فيزج بها الزنادقة والذهرية في جدالهم مع المسلمين. فلم يكن بدّ من أن يرى كثير من أهل الجدل العقل، لا الكتب المقدسة ولا التراث، هو السلطة المطلقة في كل حين، وليس

(١) Photinus, Disputationes. وانظر فيمن تسمى باسم «بولس الفارسي»: ١٩٨٢: جوتاس رقم ٢٣٩.

بقصد المناظرة فحسب. وقد شكا الجاحظ أن الشباب يبادرون برعونة إلى مناظرة الملاحدة، واثقين من كفايتهم في الجدل، فما هو إلا أن يُفتنوا بهم، وأعلن في صراحة كذلك بأن خلقًا كثيرين قد ارتدوا، فصاروا زنادقة أو دهرية، بسبب مسائل معقدة من الكلام (كرون ٢٠١٠-١١: ٧٢). وفي الحق أن جحدهم الشديد للدعوى المستندة إلى الكتاب والسنة كان من وراء إلحادهم وافتتانهم بالزنادقة والدهرية.

لقد جرى ذكر الزنادقة والدهرية لأول مرة نحو سنة ٧٤٠/١٢٠، وزاد الالتفات إليهم في القرن الثالث/الثامن، ويقوا مع ذلك إلى زمان الغزو المغولي. وكانوا جماعات من أفراد كثيرة العدد، غير أنهم لم يؤسسوا فرقًا. وضمت الدهرية خاصةً أطباء، ومنجمين، وآخرين ممن شغفوا بأعمال الطبيعة. أما الزنادقة فكانوا في الأساس من الوزراء، ومن رجال الحاشية، والشعراء، ومن آخرين من أبناء الطبقة الممتازة. ولا يُدرى إلى أي مدى سرت هذه العقائد بين غير المتعلمين من سكان المدن ومن القرويين^(١). وكان مثقفو الدهرية والزنادقة يقتنصون التناقضات في القرآن والحديث، ويتندرون بالمرويات التي تناقض الخبرة العادية، وربما سخروا من الشعائر الإسلامية، لكنهم كان يعيشون كسائر الناس، ممثلين للقواعد العادية في الآداب، ولظاهر القانون (المسعودي، مروج، ٥: ٨٤ [٣، ١٨٤٦]. الطبري، تاريخ، ٣: ٤٢٢ f. فان إس ١٩٩١-٧: ١٧/٢. الرازي، تفسير، ٢٣: ١٨، القرآن ٢٢: ١٧ f.)، ويبدو أن علاقتهم بمتكلمي المعتزلة كانت على ما يرام، فالنظام (توفي بين ٢٢٠-٣٠/٨٣٥-٤٥) -الذي كتب في الرد على الدهرية والملاحدة- كان ختته على أخته يدين بالنجوم، ولا يقر بشيء من الحوادث إلا بما يجري على الطباع (الجاحظ، حيوان، ١: ١٤٨). كما أن الزنادقة كانوا قريبين من الشيعة على وجه الخصوص. والمصادر الشيعية تبغضهم، وتداب على وصف الأئمة بأنهم دحضوهم في المدينة (فاجدا Vajda ١٩٣٨: وخاصة f. ٢٢٢ شكر Chokr ١٩٩٣: وخاصة ١٠٩، ١١١-١٣)، لكن

(١) انظر في احتمال أن يكون العامي دهرية: مقدسي، البدء، ١: ١٢١. ٢. وراجع أيضًا:

Maimonides في the multitudes (أدناه، رقم ٧٣ والنص الذي هناك).

مقالات المتكلم الشيعي هشام بن الحكم (ت ١٧٩/٧٩٥) تدل على أن التناقض كان بالعراق، وأنه تضمن استيلاء إسلامياً، وإعادة صوغ للمذاهب المتناحرة، وليس دحض الزنادقة فحسب.

لقد كان اضطهاد الدهرية نادراً^(١)، بينما استأصل الخليفة المهدي (حكمه بين ٧٧٥-٨٥) شأفة الزنادقة. والزنادقة عنده وصف يجمع إلى المانوي حقيقة من تلبس بالشبهة. ولا ذكر للدهرية في هذا الصدد، ولعل ذلك لأن كلا المصطلحين [الدهرية والزنادقة] كان يستعمل أحياناً مكان الآخر، على أن الأرجح في سبب ذلك أن الزنادقة أينعت ثمرتهم في بلاط الحكم، حيث كانوا يُبدون أحياناً ميلاً إلى دين المانوية، وحيث كان الشعراء يهتبلون الفرصة في غير حياء باتهام خصومهم بالزندقة. أما المتكلمون فكانوا في حصن لا يُنقب (الجاحظ، الحيوان ٤ : ٤٥٠، ٦ : ٣٧). وقد روي أن المهدي أمر المتكلمين بالرد على الملاحدة (المسعودي، مروج، ٧ : ٢٩٣ [٥، ٣٤٧٧]، يعقوبي، مشاكلة، ٢٤)، ومهما يكن قصده بهذا المصطلح (إن كان قد تلفظ به)، فإن المتكلمين لم يقصروا ردهم على الزنادقة، وصنفوا الكتب في الرد على الثنوية، والمانوية، والدهرية، والملاحدة في العموم، في خلافة المهدي وبعدها. غير أنه لم يبق إلا عناواناتها، كما أن شيئاً من كلام الزنادقة والدهرية أنفسهم لم يبلغنا. على أن لدينا -مع ذلك- أعمالاً تقدم علوم الكون على نحو قريب من صورتها لديهم، وذلك في «كتاب الكنوز»، للطبيب النصراني أيوب الرهاوي (Job of Edessa) (كتب حوالي سنة ٨١٧)، و«سر الخليقة»، المنسوب إلى أبولونيس التياني (Apollonius of Tyana) (بالينوس Balinus، بالينس Balinas) (٨٢٠/٢٠٥)، والمدونات الكيميائية في القرن الرابع/العاشر، المنسوبة إلى الشيعي جابر (والذي غلبت عليه الأفلاطونية الحديثة على نحو كبير). لقد سمعنا بكتب لزنادقة، منها كتاب «الشكوك»، لزنديق ذهب مذهب الشك، ولم نسمع بكتب للدهرية (النديم، الفهرست، ٢٠٤، ٤٠١، ترجمة دودج، ١/٣٨٧، ٢/٨٠٤)^(٢). وسواء أكتبوا

(١) انظر استثناء من ذلك: رشيد بن الزبير، ذخائر، ١٤٠.

(٢) انظر: فان إس ١٩٩١-٧ : ١٧/٢ ورقم ٢٠، ويعرف هذا الزنديق، صالح بن عبد القدوس، أيضاً بأنه من أصحاب مذهب الجزم.

أم لا، فقد بث الملاحظة جميعاً آراءهم في المناظرات، التي تعد الوسيلة الرئيسة للمناقشات الدينية والفلسفية في ذلك العهد.

(٢)

نظرية المعرفة

(أ) مذهب الشك

الملحد اسم جامع للشاك والجاحد (الجاحظ، الحيوان، ٦ : f.٣٥). وبعض الشُّكَّاك أناس عانوا من عدم اليقين الديني، كبرزويه، فعزب عنهم إيمانهم. أما أولئك الذين ييسطون شكوكهم في مناظرات، فهم «شكاك» بالمعنى الاصطلاحي، الذي يخص من اتخذ نظرية معرفية، قوامها العجز المطلق عن معرفة حقائق الأشياء. فهؤلاء يعرفون بـ «الشاكون»، «الجهال»، «المتجاهلون»، «الحسبانية»، «المعاندة»، «اللاأدرية»، وما أشبه هذا. ويعرفون أيضاً - لأسباب لم تزل غامضة - بـ «السوفسطائية» (فان إس ١٩٦٦ : القائمة في مادة "Skepsis"؛ فان إس van Ess ١٩٦٨).

فالشك إما تأكيد قاطع بعدم قدرتنا على المعرفة، وإما توقف في الحكم. وذكر الجاحظ أن شاكاً زعم أن الأمور كلها لا يُعرف حقها وباطلها إلا بالأغلب. وكذلك كان شكاك الأكاديمية، وقد بسط جالينوس آراءهم وآراء خصومهم من البيرونية (Pyrrhonic) في (*De optimo docendi*)، ولعل الشاك الذي حكى الجاحظ حاله قد استلهم هذا العمل (الجاحظ، الحيوان، ٦ : ٣٧؛ فلوريدي Floridi ٢٠٠٢ : ١٧). وفي العموم كان الشك البيروني بتوقفه في الحكم هو الذي ظهرت آثاره في المصادر، فقد امتد حتى خامر الطب التجريبي (هانكنسون Hankinson ١٩٩٥ : الفصل ١٣)، وجرى العمل به في المناظرات. وقد لاحظ جريجوريوس النزيانزوسي (Gregory of Nazianzu) (ت ٣٨٩) أن بيرو (Pyrrho) وسيكستوس (Sextus) وممارسة «حجاج الأضداد» (arguing to opposites)، كل أولئك قد انتقلت عدواهم إلى الكنائس (فلوريدي ٢٠٠٢ : ١٢).

وقد روى أجاثياس (Agathias) أن أورانيوس (Uranius) أحد أصحاب الجدل في القرن السادس - كان شاكًا على طريقة سيكستوس، وأن دعاة المانوية اعتمدوا صراحةً البراهين الشكية طلبًا لدحض معتقدات من تلوح بوارق هدايتهم، ثم هدايتهم (أجاثياس، *Histories*، ٢: ٢٩، ١، ٧؛ بيدرسين Pedersen ٢٠٠٤: ٢٠٧).

وعند الشكاك الملاحدة أن كل ما يُدعى من الحقائق ينبغي أن يُبنى على ما حصله الحس، وأفضل ذلك العيان، أو هو منحصر فيه (الجاحظ، حيوان، ٤: ٤٤٩، حجج، ٢٤٧. المقمّص، عشرون، ١٤: ١. ابن قتيبة، تأويل، ١٣٣، ترجمة، ١٤٩ [ك ١٧٠]). وكان يقال إن بشار بن بُرد (ت ٧٨٣/١٦٣) - الشاعر الذي اختلف في وصفه بين زنديق، ودهري، ومتحير^(١) - لا يؤمن إلا بما عاينه أو عاين مثله (أبو الفرج، الأغاني، ٣: ٢٢٧)^(٢). ومعنى «مثله» غير واضح، فلعل بشارًا كان يشير إلى مبدأ «الانتقال من الشيء إلى نظيره» (transition to the similar)، المعمول به في الطب التجريبي (فلو أنك خَبِرْتَ داءً أصاب عَضْدَكَ، أمكنك أن تفيد من هذه الخبرة إذا أصاب فَخِذَكَ)^(٣)، لكن يمكن أن يكون المقصود أيضًا ما نُقل بطريق النقل المتواتر. وعلى أي حال، دل هذا المقطع وغيره على أن مذهب الشك مؤسّس على مقدمات تجريبية.

بل قال الشكاك: إن المقدمات لا تسلم - مع ذلك - من الرد؛ إذ لا ثقة بمدركات الحواس، ثم ساقوا أظهر أمثلة ذلك مما أثر عن أسلافهم من اليونان

(١) ابن دريد، اشتقاق، ٢٩٩؛ أبو الفرج، أغاني، ٣: ١٤٧ (متحيرٌ محالط)؛ شكر Chokr ١٩٩٣: ٢٨٥.

(٢) تمام الحكاية في الأغاني أن بشارًا رجع عن هذا المذهب، فقد روى الأصفهاني بسنده إلى ابن خلاد أنه قال: «حدثني أبي، قال: كنت أكلّم بشارًا، وأرد عليه سوء مذهبه بميله إلى الإلحاد، فكان يقول: لا أعرف إلا ما عاينته أو عاينت مثله، وكان الكلام يطول بيننا، فقال لي: ما أظن الأمر يا أبا خالد إلا كما تقول، وأن الذي نحن فيه خذلان» (أبو الفرج، الأغاني، ٣: ٢٢٧) على أنني أعجب من أمرين: من اطمئنان الكاتبة إلى رواية الأغاني، ثم من تقييد بشار العلم بالعيان، وهو في أصله من النظر بالعين، مع أنه ولد مكفوفًا، ويشبه أن يكون قال ما قال ساخرًا من نفسه أو من جلسيه، على ما عرف من عادة ظرفاء العميان. (المترجم)

(٣) هانكينسون ١٩٩٥: ٢٢٩. ترجم حينئذٍ لاحقًا عبارة "transition to the similar" بـ «الانتقال من الشيء إلى نظيره» (شتروماير Strohmaier ١٩٨١: ١٨٨).

(طعم العسل أحلى عند المريض باليرقان [اصفرار الجلد وبياض العين]، والأبنية تبدو صغيرة من بعيد، والأعمدة تظهر منحنية في الماء، وهكذا دواليك). وقد أراد خصومهم في شِرة الغضب أن يصفعوهم -على نحو ما وقع في الماضي- أو يضربوهم؛ ليقيموا عليهم الحجة على حقيقة ما ينكرونه من مدركات الحس (فان إس ١٩٦٦ : f.١٧٢؛ فان إس ١٩٦٨ : f.١؛ الماتريدي، توحيد، ١٥٣، ١٨). وسبب ذلك -كما يقول سيكستوس- عدم إمامهم بمذهب الشك، فالشكاك لا ينكرون معطيات الحس التي لا يسع امرأ ردها، وإنما غاية أمرهم إنكار أن يكون وراء هذا الظاهر حقيقة ثابتة، فهم يقولون أننا نجد العسل حلواً المذاق، لكن لا سبيل إلى دعوى العلم الجازم بأنه حلواً في نفسه (سيكستوس إمبيريكوس، Outlines، ١٣، ١٩، f.). وكان هذا مذهب السوفسطائية أيضاً. ومع ذلك، فهم يشار إليهم -خلافًا لأسلافهم من اليونان- بالشك في وجود عين الحقيقة، لا في مجرد العلم بها (وهذا يمكن أن يعكس الأثر البوذي، راجع: كرون ٢٠١٢ : f.٣١).

إن الشكوكي الذي يؤكد عدم قدرتنا على معرفة الحقيقة عُرضةً للاتهام بأنه يناقض نفسه؛ من حيث إن تأكيد دعوى حقيقة. والشكوكي الحصيف من أرجأ الحكم ولم يقطع. وعلى الرغم من أن كلا المذهبين مذكور في الرد على الشكاك في التراث الإسلامي، فليس هناك مصطلح للتعبير عن تعليق الحكم (suspension of judgement)، بل يقول الشكوكي الحصيف ببساطة: «لا أدري» (انظر مثلاً: البغدادي، أصول، ٣١٩). ومع ذلك، كان هناك مصطلحان يشيعان بين المؤمنين، أحدهما: الإرجاء، الذي صكته المرجئة نحو سنة ٧٢٠/١٠٠، استناداً إلى القرآن (٩ : ١٠٧)^(١)، فقد ذهبوا مذهب الشكوكية في القول بأن أحداً لا يسعه الحكم على الأشياء إلا اعتماداً على المرئي أو على نقل التواتر فقط. ولما لم يكن واحدٌ منهما ممكنًا في حالة الخليفة عثمان (قُتل سنة ٦٥٦/٣٥)،

(١) الآية المشار إليها هي قوله تعالى في سورة التوبة: «وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم»، والرقم المذكور هو رقمها في المصحف المكتوب وفقاً لرواية ورش عن نافع، وهي برقم (١٠٦) في المصحف المكتوب وفقاً لرواية حفص عن عاصم. (المترجم)

تعين إرجاء الحكم في المسألة الفاصلة عما إذا كان على هدى أم على ضلالة (كوك ١٩٨١: الفصلان ٥، ٧). فمدلول الشك عندهم ضيق، كما أن مصطلح الإرجاء ظل حبيس مذهبهم. أما المصطلح الآخر فهو «الوقوف» أو «التوقف». وقد لاحظ الجاحظ أن العوام أقل شكوكًا من الخواص؛ لأنهم لا يتوقفون، وليس عندهم إلا الإقدام على التصديق المجرد أو التكذيب المجرد (الجاحظ، الحيوان، ٦: ٣٦٠). وظهر هذا المصطلح أيضًا في نصوص لاحقة، غير أنه كان أقل أهمية من «تكافؤ الأدلة»، الذي يعنى تساوي الدليلين المتعارضين في القوة، وهو ما يجعل التوقف عن الحكم ضرورة. لقد سمعنا -لأول مرة- بالقول بتكافؤ الأدلة في منتصف القرن الثالث/التاسع، وعزاه الفيلسوف أبو سليمان المنطقي (ت ٩٨٥/٣٧٥) -بعد ذلك بقرن- إلى المتكلمين أجمعين، لا يستثني أعلامهم وكبراءهم، قال: ولولا أنه يؤثر بقاءهم أحياء لصرح بأسمائهم (التوحيد، مقابسات، ٢٢٧، رقم [٥٤])^(١). والأدلة التي توجد دائمًا متكافئة -وتتساقط لذلك- هي تلك التي تُمَحَّص وتُخْتَبَر في المناظرات في كلام الدين [كذا بالعربية في الأصل، ولعلها تعني علم الكلام الديني الذي يقابل الطبيعي]. وبعض من يقول بتكافؤ الأدلة يتوقف عن الفصل فيما اختلف فيه المسلمون فقط، وبعضهم يرى استحالة القطع بأي شيء سوى وجود الخالق، وآخرون يتوقفون حتى في شأنه (ابن حزم، فصل، ٥: ١١٩). ومن الشكاك أيضًا من صحح كل اعتقاد، وزعم أن كل من اعتقد شيئًا فهو على دين صحيح، وأن ما اعتقده على ما اعتقده (البغدادى، أصول، ٣١٩، ١٠؛ ابن الجوزي، تلبس، ٤١، ناقلًا عن النوبختي)، وقد قال القاضي العنبري (ت ٧٨٤/١٦٨) بهذا القول في الخلافات بين المسلمين (جولدتسير ١٩٢٠: ١٧٨). ولم يكن أثر الشكوكية [مذهب الشك] في النصارى واليهود بأقل منه في المسلمين (الجاحظ، رد، ٣١٥؛

(١) راجع: فان إس ١٩٦٦: ٢٢١ وما بعدها؛ فان إس ١٩٩١-٧: القائمة، مادة «تكافؤ الأدلة».

أقول: نص عبارة أبي سليمان في المقابسات: «ولولا إثارة التقى لذكرت لك أعيانهم وأسماءهم»، ومن الجائز أن المراد أنه أمسك عن ذكرهم في معرض الذم تأثمًا، لا خشية أن يُعرفوا فيؤخذوا ويقتلوا، وإن كان ما ذهب إليه الكاتبة محتملًا أيضًا. (المترجم)

(٢) لم يسم مسلمًا كالعادة، وإنما ذكر عالمين يهوديين.

سعديا، أمانات، ١٣، ٦٥٠ وما بعدها؛ مترجم، ١٧، ٧٨ وما بعدها)، كما استعمله المؤمنون أيضًا، وكان استجلاب الأمثلة المضروبة في دفع الثقة بمدركات الحس ظاهرًا في دعم المذهب الذري الأشعري (ماكدونالد Macdonald ١٩٢٧: ٣٣٦؛ فان إس ١٩٦٦: ١٧٨)، كما استخدمت كل الأدلة على عجز الإنسان عن بلوغ الحقيقة في السياق الإيماني.

(ب) مذهب الجزم

أكثر الملاحدة جزميون (dogmatists). وهم يوافقون الشكاك في أن كل دعوى عن حقائق الأشياء لا بد أن تستند إلى مدركات الحس، ويؤثرون أو يقتصرون على المرثيات^(١). لكنهم يخالفونهم فيقولون بصحة المدرك بالحواس، ويقبلون -نوع قبول- بناء الاستدلال عليها، فبوسع المرء أن يستدل من هذه المدركات على حقيقة الأشياء، شريطة أن تكون هذه المدركات من العادات (الجاحظ، الحيوان، ٦: ٢٦٩). وعندهم أن كل ما لوحظ في الأشياء الكبيرة أو الشائعة يمكن تنزيله على الأشياء الصغيرة أو النادرة؛ وذلك أن الكم لا أثر له على مذهبهم المعرفي، فحكم قليل الشيء حكم كثيره، وما غاب عنهم كالذي شهدوه، ما داما يرجعان إلى نمط واحد: «فهم يلحقون كل شيء بأشكاله، ويُجرونه على قواعد جنسه» (أبو عيسى الوراق في: ابن الملاحمي، معتمد، f.٥٩٧/f.٥٥٠). وردوا كل مسلمة عن الغائب عنهم تخالف ما لاحظوه بأنفسهم في الحاضر عندهم، واستعملوا حكم ذوي الجثث في الروحانيين، كما قال ابن قتيبة في معرض دفاعه عن حديث أنكره الملاحدة (ابن قتيبة، تأويل، ١٢٧. ١؛ مترجم f.١٤٢ [ك. ١٦٤]). ولا يقبلون الأخبار أو المسموعات إلا ما على وفق هذه القواعد؛ ولذلك أنكروا ما قصه القرآن عن أولئك العصاة الذين مُسخوا قردة وخنازير، أو فسروها تفسيرًا طبيعيًا، وسخروا من حديث القرآن عن الجن الذين يسمعون إلى الملاء الأعلى، ويُقذفون بالشهب من كل جانب (القرآن

(١) على سبيل المثال: الجاحظ، الحيوان، ٤: f.٨٩، ٤٤٩. ٤: ٦: ٢٦٩. ٥: ابن قتيبة، تأويل، ١٣٣؛ مترجم ١٤٩ (ك ١٧٠)؛ الماتريدي، توحيد، ١١١-١٢؛ سعديا، أمانات، ٦٣؛ مترجم ١٧٥؛ ابن الجوزي، تليس، ٤١.

٧٢ : f.٨؛ وراجع : ١٥ : f.١٧؛ ٣٧ : f.٧)، واعترضوا على ذلك بأن الكائنات التي يُفترض أنها وهبت عقلاً ممتازاً كان يسعها أن تتعلم من القرآن (الذي قيل إنها استمعت إليه) على نحو أفضل، وكذلك من تجربتها الطويلة، ومن معاينتها بنفسها، ومن معلومات تتناقلها فيما بينها. ورأوا كذلك خطأ فيما قصه القرآن من خبر سليمان مع ملكة سبأ، وعدوا ذلك «دليلاً على فساد أخباركم» (الجاحظ، الحيوان، ٤ : ٧٠ وما بعدها، f.٨٥؛ ٦ : ٢٦٥ وما بعدها؛ وراجع : كوك ١٩٩٩ : ٦٠). ولا يخفى أن قولهم: إن الجن يمكن أن يتعلم من القرآن حجة بُنيت على مقدمات خصومهم، وما عدا ذلك فحديث عن مصادر المعرفة المقبولة لدى الدهرية: التجربة، المعاينة، والأخبار، وهي (*historia, autopsyia, empeiria*) في اصطلاح الأطباء التجريبيين اليونان (هانكينسون Hankinson ١٩٩٥ : f.٢٢٧). لقد كان الأصم (ت ٨١٥/٢٠٠) والنظام كلاهما تجريبياً في بعض قوله (الأشعري، مقالات، ٣٣١. ٧، ٣٣٥. ١٣؛ فان إس ١٩١-٧ : ٣٩٩/٢؛ ٣/ f.٣٣٤). وفيما سوى ذلك يعيد المؤمنون إلى الرد على الملاحظة ببرهان النظم [أو النظام] (*argument from design*): إذ يسع كلّ أحد أن يرى بأم عينيه أن العالم صنعة صانع حكيم؛ لأنه لا يُعقل أن يكون هذا التعقيد والإحكام في البناء ناشئاً من تلقاء نفسه (الجاحظ، حيوان، ٧ : f.١٢؛ أوتيشيوس Butychius، برهان، ك ٤)^(١). وقد فُصل القول في هذه المسائل في الكتاب المنسوب خطأ إلى الجاحظ، وفي «كتاب التوحيد» وكتاب «الإلهيلجة» من كتب الشيعة الإمامية (الجاحظ، دلائل؛ شوكر ١٩٩٣ : ٩٧ وما بعدها).

(١) تتضمن براهين أخرى الحاجة إلى من يجمع الطوائع المتعارضة (انظر أعلاه) معاً.

علم الكونيات

ما من ملحدٍ إلا وهو ينكر الإيجاد من عدم. فبعضهم يعتقد أن الله خلق العالم من مادة كانت موجودة سلفاً، وبعضهم يعتقد أن العالم حدث من تلقاء نفسه، وبعضهم يعتقد أنه لم يزل موجوداً. وسوف نبدأ بالحديث عن الزنادقة.

(أ) الزنادقة

يؤمن الزنادقة بوجود مبدئين أزليين: النور والظلمة، ويرون وجود العالم ثمرةً امتزاجهما. وقد دأب أولئك الذين لا يزالون يؤمنون بالله على القول بأن الله العلي قد أرسل شخصاً -يختلفون في تعيينه: المسيح، أو روح القدس، أو رسول النور- يَرُدُّ العالم إلى النظام بعد هذه الفوضى التي عرته بآثر الامتزاج. وخالف المرقينيون، فعزوا هذا العمل إلى الشيطان. وبعض الزنادقة يرون نشأة الكون ثمرةً لعمليات طبيعية غير محددة بعدد. وكلا الفريقين من خَلْقِيَّين creationists وتلقائيين automatists يرون دائماً أن الامتزاج وليد المصادفة^(١).

ويبدو أن المَرَكَّب الحاصل من اجتماع الأفلاطونية الوسيطة والرواقية كان جاذباً للثنوية؛ وذلك أن الأفلاطونيين يشاركونهم سوء رأيهم في المادة، قاطعين أحياناً بنسبة الشر إليها (دوندربيرج Dunderberg ٢٠٠٨ : f.١٢٥)، بينما يعتقد الرواقيون أن العالم نتيجة اختلاط مبدئين أزليين: أحدهما فاعل وهو الله/ اللوجوس (logos)/ الروح (pneuma)، والآخر منفعل وهو المادة أو «المادة غير المخلَّقة» (unqualified substance). وقد ظهر مفهوم اللوجوس الإلهي (العقل، الكلمة) أو (الروح) -الذي خَلَقَ وسَوَّى المادة الأولية، والذي يُعدُّ الآن خالقَ

(١) انظر: *Encyclopaedia Iranica*، مادة "Bardesanis"، و"*Encyclopaedia of Islam*"، مادة "Daysanis"؛ كرون ٢٠١٢: الفصل ١٠. كان البدء بإهمال لا صنعة فيه ولا تقدير ولا صانع ولا مدبر، كما يقول ابن أبي العوجاء في كتاب «التوحيد» المنسوب إلى جعفر الصادق، ٩.

الكون الماديّ (demiurge) المرسل من لدن الله العلي، والمنظور إليه بوصفه مبدأ غير مُشَخَّص - في كثير من المذاهب الأفلاطونية والغنوصية في العصر القديم المتأخر، ومنها البرديصانية، الذين يذهبون مذهب الرواقيين في أنه ما من شيء إلا وهو جسم (gushma بالسريانية) (فورلاني Furlani ١٩٣٧ : ٣٥٠)، حتى الخط أو الصوت (إفریم Ephrem، ٢ : ٢٠، f. ٢٩، مترجم ٩، ١٣؛ انظر: راميللي Ramelli ٢٠٠٩ : ١٩). وينطوي هذا المذهب على القول بأن الأجسام يمكن أن تتداخل كلياً، وأن يمازج بعضها بعضاً دون أن تفقد جوهرها المستقل، وهو ما استثمره الرواقيون في بيان كيف تحل الروح في سائر أنحاء المادة^(١)، ومع ذلك، يوصف مذهب البرديصانية بأنه ذريٌّ. وقد ذكر إفریم أنهم يعتقدون أن العناصر الصافية (الضياء، والهواء، والماء، والنار) -المعلقة في الخلاء بين الله والظلمة (المادة الخاملة)- تتكون من ذرات (perde، البذور)، وينطبق هذا الأمر نفسه على الظلام^(٢). وبعض البرديصانيين يعتقدون أن العقل (hawna)، والقوة (hayla)، والفكر (taritha)، كل أولئك مكون أيضاً من ذرات (إفریم، *Prose Refutations*، ٢ : ٢٢٠؛ مترجم civ؛ بوسيكيل Possekel ١٩٩٩ : f. ١١٩). وكلا المذهبين: الرواقي القائل بالتداخل، الذي ينبنى على القول بأن الأجسام قابلة للانقسام إلى ما لا نهاية، والأبيقوري القائل بأن العالم مكون من ذرات، وينكر الانقسام اللانهائي، كلاهما يقبل امتزاج مكونين امتزاجاً تاماً، دون أن يفقدا هويتهما، وهذه مسألة حاسمة عند أولئك الذين يرون أن العالم يتكون في نهاية الأمر من

(١) انظر: لونج وسيدلي Long and Sedley ١٩٨٧ : رقم ٤٨ : تبلّس الروح بالجسم كله، وتحفظ مع ذلك جوهرها عن الاندماج فيه، كالنار في الحديد المتوهج، وقطرة الخمر في المحيط (خلاقاً لما قاله أرسطو). لقد أثر لونج وسيدلي مصطلح "blending" في التعبير عن التداخل التام، دون أن تبيد الجسوم التي تشترك فيه (النار مع الحديد المتوهج، وقطرة الخمر في المحيط)، كما استخدموا "fusion" للتعبير عن النمط الذي تُستهلك فيه الأجسام، ويحدث غيرها (كما في الأدوية)، لكن يبدو أن هذا غير ملائم للاصطلاح المستعمل لدى اليونان: فالوصف (holon/di' holou) استعمل للعبارة عن "blending" و"fusion" كليهما، وكان كلاهما يقال له (mixis وkrasis) أيضاً.

(٢) إفریم، *Refutations*، ١ : ٥٣ (vacuum)؛ ٢ : ٢١٤ وما بعدها؛ مترجم iv، darkness) cliff.. في ٢١٥؛ مترجم cii؛ *Encyclopaedia Iranica*، مادة "Bardesanes"؛ بوسيكيل Possekel ١٩٩٩ : ١١٦ وما بعدها إفریم هو المصدر الوحيد للنظرية البرديصانية.

منفصلين: نور وظلمة. (يذهب الزرادشتيون -الذين يقولون بأن العالم مركب خارج عن جوهر أهورامازدا (Ohrmazd)-- إلى أن الظلمة مزيج من المتجاورات^(١)). ومهما يكن قول البرديصانيين أنفسهم، فالظاهر أن كلا المذهبين كان معتمداً لديهم ولدى المدارس الأخرى. وجميع الأشياء الممتزجة يمكن أن تنفصل مرة أخرى، كما يقول الشيشيون (Sethians)- الذين ترجع أصولهم فيما يبدو إلى بلاد ما بين النهرين، مشجعين أتباعهم على دراسة مذهب «التداخل والامتزاج» (هيبوليتوس Hippolytus، Refutatio، ٥: ٢. ١. f. ٤، f. ٢).^(٢) ويسمى هذا الامتزاج «مداخلة» في المصادر الإسلامية عند حديثها عن المانوية (الأشعري، مقالات، ٣٢٧. ١٥)^(٣)، بينما لا يلوح له خصوص اسم في شرح أوتيشيوس المسيحي الملكاني (ت ٩٤٠) لامتزاج الطبيعة اللاهوتية والناستوتية في المسيح^(٤). لقد تسربت فكرة كون الأشياء جميعها أجساماً متداخلة بعضها في بعض إلى علم الكونيات الإسلامي في عهد مبكر، على نحو ما نراه في أقوال هشام بن الحكم في الطبيعيات، وكذلك لدى الأصم -وإن جزئياً- والنظام^(٥). وأنكر متكلمون آخرون الانقسام اللانهائي والمداخلة، مؤثرين القول بالمذهب الذري.

وتعزو المصادر الإسلامية هذا المذهب إلى بعض المانوية/الثنوية، ومنهم النعمان الثنوي (الذي قتله المهدي)، وإسحاق بن طالوت، وابن أخي أبي شاعر

(١) انظر: دو ميناس de Menasce ١٩٧٣: رقم ٤٠٣: النور والظلمة لا يختلطان البتة، كما تدل عليه النار، فالنور مجرد مجاور للدخان.

(٢) انظر في هؤلاء الشيشيين: كرون ٢٠١٢: f. ٢٠٠ ولنسجل كذلك فكرة فالنتينين (Valentinian) في أن المسيح، والكنيسة، والحكمة تمثل اندماجاً كاملاً للأجسام (*di' holon krasis ton somaton*) في: كاسي (Casey) ١٩٣٤: ١٧. ١.

(٣) انظر: الأشعري، مقالات. ٣٤٩. ١١ عن الديصانية، حيث المصطلح المستعمل هو «امتزاج».

(٤) أوتيشيوس، برهان، أرقام f. ١٢٢ مع أمثلة الروح والجسم، والنار والحديد المتوهج. واستخدام نظرية الامتزاج الرواقية في هذا السياق يرجع إلى جريجوريوس النازيانزوسي (انظر: ستيوارت Stewart ١٩٩١: ١٨٢، ١٨٦).

(٥) انظر: فان إس ١٩٩١-٧: ٣٦٢/١، f. ٣٦٥؛ ٣٩٨/٢ وما بعدها، ٣٣٥ وما بعدها؛ فان إس ١٩٦٧: ٢٥٠ وما بعدها ومذهب المداخلة لم يرد في المادة القليلة عن ضرار.

(الديصاني) (ابن الملاحمي، المعتمد، f. ٥٦٦، ٦١١/٥٩٠، ٦٣١؛ عبد الجبار، المغني، ٥ : ٢٠؛ مترجم ١٧٣). لكن الظاهر أن أكثر الاتجاهات المسيحية السائدة تضم كذلك ذريين، فقد كان أبيقور -الذي يعدّه المسيحيون بطبيعة الحال كافرًا صاحب لذة- موضع إكبار من ديقيد بار باولوس (David Bar Paulos) (من غرب سورية) بوصفه أحد الفلاسفة العظام (بروك Brock ١٩٨٢ : ٢٥) ^(١)؛ كما أن المعتزليّ ابن مانوس (منتصف القرن الثالث/التاسع)، وهو تلميذ النظام، وله خلفية أوريغينية/إيفاجرية Origenist/Evagrian، كان يذهب إلى أن الإنسان كان قبل خلقه ذرات (البغدادى، الفرق، ٢٥٨، مترجم. فان إس ١٩٩١-٧ : ٦. ٢٢٠؛ انظر: كرون فيما يأتي). ومن الجائز أن يكون مردُّ هذا القول إلى أفلاطون، الذي حدّد الروح بأنها «غير مركبة، وغير منحلة، وغير منقسمة»، وهي كذلك -وفقًا لكتاب ألبينوس، أو لمقالة إسرائيل الكشكري (Israel of Kashkar) (ت ٨٧٧)- «جوهر واحد غير منقسم أجسامًا» ^(٢). واعتنق هذه الفكرة أيضًا المعتزليان معمر (ت ٨٣٠/٢١٥) وهشام الفوطي (ت ٨٤٠/٢٢٠)، وكلاهما ذري المنزع على المعنى المعتمد في اصطلاح علوم الكون (الأشعري، مقالات، ٣٣١ : ١٣؛ عبد الجبار، المغني، ١١ : ٣١١). ونخبة القول أن من الجائز أن يكون المذهب الذري قد انتهى إلى المسلمين من طريقي النصرانية والثنوية جميعًا.

وقد تقبل المتكلمون المسلمون وجود الجواهر بوصفه أمرًا لا سبيل إلى توقيه، وكتبوا سخطهم على فكرة انقسام الأجسام إلى غير نهاية؛ لأنه لا يمكن -في رأيهم- وجود ما لا ينتهي في العالم المخلوق. وقد كانت الجواهر والأعراض كل ما يشغل نظرهم. وزعم بعض متكلمي القرن الثالث/التاسع أن للذرات جهات، وأن هذه الجهات أعراض، وأنكر آخرون أن يكون لها جهات أو حجم (الأشعري، مقالات، ٣١٦، ١٠، انظر أيضًا : ٨؛ مترجم مع

(١) كان ديموقريطس (Democritus) أيضًا موضع ثناء، لكنه توقف لأشياء كثيرة.

(٢) ألبينوس Albinus، Didaskalikos، ٥٩ (انظر: أفلاطون، b80 Phaedo)؛ إسرائيل الكشكري، Unity، رقم ٤٩. د.ت.

تعليقات في دناني Dhanani ١٩٩٤ : ٩٩، تعليقات ١، ٣، انظر أيضًا: ٢).
ويبدو أن كلا الفريقين يذهب إلى أن الذرة جزء أبيقوري صغير: وفي رأي أبيقور أن كثيرًا من هذه الأجزاء الصغيرة (*minima, elachista*) كوّن ذرة، وهي مع ذلك لا تتجزأ. على أن أبيقور يثبت الحجم للأجزاء الصغيرة، خلافًا للمتكلمين الذين يرون الحجم إما أعراضًا لا تنفصل عن الذرة، وإما أنه ينشأ من اجتماع مجموعة من الذرات، ففي رأيهم أن الأجزاء الصغيرة لا جهات لها. وأول معتزلي بلغنا أنه قال بانتفاء الجهات عن الذرة هو أبو الهذيل (ت ٨٤١/٢٢٦)، فقد ذهب إلى أن للأجسام طولًا وعرضًا وعمقًا، وأن الذرات ليست كذلك^(١). ومَرَّ دهرٌ وهو متهم في طائفة غيره بالأخذ عن الثنوية، كالبرديصانية والمانوية، لما عُلِمَ من قول هؤلاء بالمذهب الذري (بريتزل Pretzl ١٩٣١ : ١٢٧ وما بعدها، دناني ١٩٩٤ : f.٤، ١٨٢ وما بعدها)، ثم كان أن رد عليهم عندما أنكر أن يكون للذرة حياة، وقدرة، أو علم، وخصائص الضوء^(٢). وأنكر كذلك أن يكون لها لون أو طعم أو رائحة، وهي الصفات المثبتة لعناصر الديصاني، وللذرات التي تكونها في ظاهر القول (الأشعري، مقالات، ٣١٥. ٥). ولكن الثنوية لا يشبتون إلا الذرات المادية. وعناصر برديصان تختلف بين الخفة والثقل، وبين الرقة والكثافة^(٣)، وكذلك لذرات النعماني الثنوي -المانوي الذي ناظر أبا الهذيل (فان إس ١٩٩١ - ٧ : ٤٤٣/١)- ثلاث جهات بيقين (ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٩٠/٦٣١؛ عبد الجبار، المغني، ٥ : ٢٠؛ مترجم ١٧٣). وبالعكس، بعيدٌ أن يكون للإنسان قبل وجوده جهات [أبعاد] مادية؛ لأنه كان مع الله. وفي الحق أن بعض النصارى أو الثنوية قد تصوروا أخف الذرات نقاطًا بسيطة. وفي القرن السادس

(١) الأشعري، مقالات، ٣٠٧. ١٠، حيث وافق معمر والجبائي. وقد مات أبو الهذيل بعد معمر، وله نحو مائة سنة.

(٢) كذا في الأصل the characteristics of light، ولعل الكاتبة أرادت مذهب أبي الهذيل في أن الجزء الذي لا يتجزأ (الذرة) يمكن أن «يفرده الله فتراه العيون، ويخلق فينا رؤية وإدراكًا له» (الأشعري، مقالات، ٣١٥. ٤)، فعبرت عن إمكان رؤيته بأن له خصائص الضوء. (المترجم)

(٣) [إفريم، Refutations، ١ : f.٥٣، مترجم livf : ٢ : ١٥٩. مترجم lxxiv؛ انظر: إليز Ehlers ١٩٧٠ : f.٣٤٦.

ذهب بِرَحْدَ شَيْبًا إلى أن أبيقور وديموقريطس يقولان بالأجسام الدقيقة، التي هي «ذرات غير مادية» (*perde dela geshum*)^(١).

ومن الجائز أن يكون حديثُ الذرات قد انتقل من بعض المسيحيين إلى مؤلّف «سر الخليقة» (٢١٠/٩٨٢٥)، فقد عرّض للجوهر الأول، الموجود في كل شيء (سر، ١ : ١.١.٣، ص ٩٣)، والموصوف بجلاءً بالقدّم في العمل الذي كان يعده (سر، ٢ : ٤،١، ص ١٠٤ f.؛ ٢ : ١.٥، ص ١٠٩ وما بعدها)^(٢)، والذي كان حتمًا مصدر الذرات (أجزاء لا تتجزأ) التي انتشأ منها العالم، وتكوّن الكون في قوله (سر، ٢ : ١٨، ص ١٩٧.٩؛ ٢ : ١٩.١، ص ٢٠٣ في نهايتها). أما كيفية ذلك، فمبلغ علمنا أن الجوهر كان واحدًا إلى أن انبعثت فيه الأعراض، وعندئذ تنوعت جسيماته أو ذراته (أجزاؤه) (سر، ١ : ١.٣.١، ص ١٠٣). وقد بدا الكاتب في العموم من الطبائعيين (سيأتي الحديث عنهم)، الذين يقولون بأن «كل شيء من الطبائع الأربع، وهي الحرارة، والبرودة، والبلّة، واليبوسة» أو «النار، والهواء، والماء، والأرض» (سر، ١ : ١.٣.١، ص ٣.٤ : ٢٠، ص ٣٠٧.٥)، والذرات التي يحضها عنايته هي ذرات الضوء والأشياء اللطيفة، كالنار -وهي ألطف الأجسام- التي تتكون من الحرارة والذرات، أو «الهواء الساكن» الذي يتكون من الحرارة والبلّة والذرات، أو الهواء بين الأفلاك، وهو مليء من الذرات (سر، ٢ : ١٨، ص ١٩٧.٩، انظر: ٢ : ١٧.٢، ص ١٩٢ : ٢.١٦.٣، ص ١٩٠.١ : ٢.١٩.١، ص ٢٠٣.١١). وقد خلقت الأنواع المختلفة من الروحانيات أو الملائكة من لطيف الجوهر الأول، وإن أردت مزيدًا من الدقة: من حرارة الرياح، ومن ضوء النار، ومن سيلان الماء. وكانت -كالجواهر الأول قبل ظهور الأعراض- جوهرًا واحدًا (أي غير مركب)، وبلغت من اللطافة حدًا بحيث لم يكن لها جرم، ولا كانت تشغل مكانًا؛ «فكل ما ليس بجِرم مسدّس لا يشغل مكانًا» (سر، ٢ : ١.٥.١، ص ١٤٩؛ ٢ : ١.٥.٣، ص ١٥٣ f.). والخلاصة أن الروحانيات جزء من العالم المخلوق

(١) برحد شيبًا، Cause، ٣٦٥. وقد حدد موضعهم: الإسكندرية.

(٢) انظر: فيسر Weisser ١٩٨٠ : ١٧٤ f.

المادي، لكنها ليست من مادة غليظة ملموسة (جرم، أجرام)، فهي ذات أجسام روحانية إذا صح القول. وهي تتكون -ككل شيء- من ذرات، غير أن هذه الذرات ليس لها جهات. ويطلق أبو الهذيل على الذرة اسم «الجوهر الفرد»، ويفرق بينها وبين الأجسام ذات الجهات الست، وهي العلو والسفل، والقُدام والخلف، والشُّمال واليمين. وهذا تعريف مأثور للأجسام، تكرر أربع مرات في «سر الخليفة» (الأشعري، مقالات، f. ٣٠٢؛ سر: ١: ٣. ٥. ٢، ص ٦٤؛ ١: ٣. ٩، ص ٩٤؛ ٦: ٢٨. ٧، ص ٥١٠)، لكن حل محله معيارُ الجهات [الأبعاد] الثلاث فيما تلا ذلك من كتب أجملت مذهب أبي الهذيل^(١). وبرهان «السر» يؤول إلى أنه كانت ثمة رغبة في تحديد التركيب الذري للعالم العقلي فيما دون الله نفسه (الملائكة، الإنسان قبل وجوده، والحياة الآخرة الروحانية، الأعداد، الأشكال الهندسية المثالية)، تلك التي ولدت مفهوم الذرات غير المادية^(٢).

لقد بات جلياً أن المذهب الذري الذي نقلته الثنوية يوناني الأصل، لا هندي (دناني ١٩٩٤: ٩٧ وما بعدها). ومع ذلك، يبعد أن يكون من قال به من المسلمين بصيراً بأصله الأول. ويخبرنا «الميزان الصغير» -المنسوب إلى جابر، والذي يعرض مذهباً في علم الكونيات موصول السبب بما في «سر الخليفة»- بأن الجوهر الأول هو الهباء الذي يُرى في ضوء الشمس (حق Haq ١٩٩٤: ٥٥). وقد ذكر لكتنتيوس (ت ٣٢٥) -الذي كتب في الرد على الأبيقوريين- أن لوسيبيوس (Leucippus) قارن بين الذرات و«جسيمات الغبار الدقيقة التي تبدو تحت شعاع الشمس وضوئها حين يدخلان من النافذة»^(٣). وقد انتهت هذه المقارنة أيضاً إلى المسلمين من طريق الأفلاطونيين من النصارى و/أو

(١) وكذلك فعل الأشعري: مقالات، ٣٠٧. ١١، ٣١٤. ١٤؛ وهناك مثالان آخران عند فان إس ١٩٩١-٧: ٣٧/٥.

(٢) انظر: دناني ١٩٩٤: ١٨٥، الذي أبرز دور الهندسة. وربما أعاد كتاب سيكستوس إمبيريكوس (*Against the Mathematicians*) وتطوير المفهوم الأرسطي لـ "noetic matter" في العصر القديم المتأخر الدرس من هذا المنطلق. لقد أنكر الأبيقوريون والشكاك البيرونيون [نسبة إلى الفيلسوف اليوناني الشكوكي بيرو (المترجم)] الهندسة الإقليدية (دناني ١٩٩٤: ١٠٣). انظر أيضاً: لانجرمان (Langermann) ٢٠٠٩، الذي رأى أن جالينوس لعب دوراً.

(٣) لكانتنيوس (Lactantius)، *De ira Dei*، ١٠: ٩. وقد نقل عنه لكانتنيوس بوصفه داعية الذرات البذور =

الثنوية، الذين كانوا في القرنين الثاني والثالث، وفي تلك الحقبة أيضًا كان تراث المدرسة الأبيقورية لم يزل حيًا.

(ب) الدهرية: أصحاب الطبائع

والدهرية هم إما «أصحاب الطبائع»، أو «أصحاب الهَيُولَى». والأول -وهو ما ساستبدل به من الآن فصاعدًا [مصطلح] «الطبائعيين»- يصل ما بين اسمهم وبين ما يعتقدونه من أن كل شيء في هذا العالم مكون من أربع «طبائع» (في اليونانية *physeis*، وفي السريانية *kyane*)، وهي الخصائص الأربع الأولية: الحرارة، والبرودة، واليبوسة، والرطوبة، التي تندمج لتكون العناصر الأربعة: النار، والماء، والهواء، والأرض. وعند الأرسطيين أن لكل عنصر طبيعتين (فللنار الحرارة واليبوسة)، وخالف الرواقيون، فقالوا: بل له طبيعة واحدة (فهو للنار الحرارة). ولما كانت الطبائع والعناصر جميعًا أجسامًا في قول الرواقيين، فإنهم لم يفرقوا بينهما على نحو حاسم، وهو ما عابه بلوتارخس (Plutarch) (ت ١٢٠)، وجالينوس (٢٠٠)، والإسكندر الأفروديسي (حوالي ٢٠٠) (لامير ١٩٥٣ : f.٤٨٩). وقد اكتسبت الطبائع -استنادًا إلى نظرية الأخلاط الأربعة الطبية- أولويةً أنطولوجيةً خلافاً لمجرد التحليلية. وعندما يتحدث مؤلفو العصر القديم المتأخر عن العناصر (*elements*)، فإنهم يريدون عادةً الخصائص (*qualities*)^(١)، أما مصطلح «الطبائع» (*natures*)، فيستعمل فيهما جميعًا^(٢). وفي العربية يراد بـ «الطبائع» في العادة الخصائص، وأحيانًا العناصر، التي تعرف إلى جانب ذلك بـ «الأسطقسات»، و«الأمهات»^(٣).

= (*semina* : ١٠ : ١٣)، انظر : Syriac perde. وانظر في (هباء لا جزء له) : Kraus ١٩٤٢ : n. ١٥٤ ;
فخر الدين الرازي في بينز (Pines) ١٩٩٧ : ١٥٧ ، في النظريات الذرية للقدماء (كانوا يونانيين أم مسلمين).
(١) عُرِفَت العناصر بكونها خواصَّ في *Diversarum* ، Philastrius ، ١٩ : ٥ (٤٧ ، f. ٥)، على سبيل
المثال، مقتبسًا Apelles من منتصف القرن الثاني ؛ Athanasius ، *Contra Gentes* ، Job of ، par. 27 ،
Treasures ، Edessa ، ١ : ١ (ص ٧٨؛ ترجمة. ٥).

(2) Cf. Kraus 1942: 45, 165 n. 7; Ephrem, Commentary, 75 and n. 24 ad Gen. 1: 1; Jacob of Sarug, Sermons, 2: 177, cf. 4: 319f.; Jacob of Edessa in Teixidor 1997: 125.

(3) انظر في «الأمهات»: اليعقوبي، تاريخ، ١ : ١٧٠ . ١١١ سر، ٢ : ١٦ . ٢، ص ١٨٧ وما بعدها =

وقد أنكر بعض الطبيعيين وجود شيء آخر سوى الطبائع الأربع الأولية، بينما زاد آخرون خامسة (أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٧. ١٣/ ٥٩٤. ١٧؛ الأشعري، مقالات، ٣٤٨. f. ٥). وقال الأولون -معتولين على مقارنة تشبه كثيرًا تلك التي أجراها أمبادوقليس (Empedocles)، أول مؤلف في نظرية العناصر الأربعة: إن كل شيء في هذا العالم هو في الحقيقة مزيج من الحرارة والبرودة والبلّة واليبوسة، كما أن جميع الألوان التي يصنعها الصّبَاغ هي مزيج من البياض والحمرة والسواد والخضرة (الماتريدي، توحيد، ١١٢، ١٤١)^(١). أما الطبيعة الخامسة التي زادها بعضهم، فهي «الروح»، التي تسود وتنظم كل شيء، وهي الحياة أيضًا. وليس من شك في أن هذا أثر آخر من الميراث الرواقي (أبو عيسى في: ابن الملاحمي، معتمد، ٥٤٧/ ٥٩٤؛ الأشعري، مقالات، ٣٣٥. ٤، ١١)^(٢). وذهب آخرون إلى أن الطبيعة الخامسة هي الريح التي تباين الهواء المتحرك، ولعل لذلك صلة بـ «النسيم»، الذي يعده بعضهم الحياة (البغدادي، أصول، ٥٣. ١٠؛ انظر أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٩. ٥٩٦/ ٩. ٣)، أو إلى أنها [الطبيعة الخامسة] الخلاء، الذي يُحد بأنه «مكان الأشياء» (أبو عيسى في: ابن الملاحمي، معتمد، ٥٤٩. ٥٩٦/ ٢. ١٠)، أو أنها العلم (اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٧٠. ١٤، عن دهرية اليونان والرومان). ومال آخرون إلى أنها الأفلاك (مقدسي، البدء، ١: ١٣٢. ٢-؛ البغدادي، أصول، ٣٢٠. ١٢)^(٣)، التي تدبر الطبائع الأربع، فتحدث الكون والفساد، أو التي هي أصل هذه الطبائع وأصل كل شيء في العالم^(٤).

= ٣: ٢٠، ٣٠٨. ٢؛ ملحق ١، ص ٥٣٢. f.؛ فيسر ١٩٨٠: ١٧٦، نقل عن K. Istamatis؛ أبو حاتم الرازي، إصلاح، ١٥٠. ١٦٦؛ الماتريدي، توحيد، ١٧. ٦٠، حيث جُمعت مع «الآباء» أي الأفلاك والنجوم أو الآلهة المستولة عن حركتها، انظر: فالكر Walker ١٩٩٣: ١٠٣ (السجستاني)، مادلونج ٢٠٠٥: ١٥٩.

(١) انظر في الرسامين الذي يخلطون الأصباغ لصناعة صور لكل شيء: Empedocles, fr. 23.

(٢) انظر النظام في: الجاحظ، الحيوان، ٥: ٤٧؛ البغدادي، أصول، ٥٣. ١٢؛ دَير Daiber ١٩٩٩: ٤٠.

(٣) هذا الرأي منسوب إلى أرسطاطاليس (مثلًا: المقدسي، بدء، ٢: ٩)، وإلى هرمس وبطلميموس (Unity, Israel of Kashkar، رقم ٣٤).

(٤) الجاحظ، الحيوان، ٧: ١٢. f.؛ الماتريدي، توحيد، ٦٠. ١٦؛ المقدسي، البدء، ١: ١٢٦. ١٢؛

Garshasnama, Asadi، ١٣٩؛ ترجمة ٢: ٣٠؛ الرازي، تفسير، ٢٧: ٢٦٩. f.؛ القرآن ٤٥: ٢٤. =

وقد سمع الماتريدي منجمًا يشبه العالم بأداة نسج عملاقة، وأن النجوم تدبره، فتثمر ذلك التنوع في نسيج الحياة (الماتريدي، توحيد، ١٤٣)^(١). وكذلك يدأب أولئك الذين يردون إلى الأفلاك كل شيء على نسبة علمهم إلى هرمس وإلى المتون الهرمسية^(٢)، لكن المؤيدين لهرمس يؤمنون بحقائق روحانية، وبكلا ضربي الحواس: الباطنة والظاهرة^(٣)، في حين أن الدهرية ينكرون الحواس الباطنة (أسدي، *Garshaspnama*، Asadi، ١٤٠. ١١؛ مترجم ٢: ٣١).

وذهب الطبيب الفيلسوف النصراني، أيوب الرهاوي (فيما كتب سنة ٨١٧) إلى أن الله هو الذي خلق «العناصر البسيطة» (أي الطبائع)، وضم بعضها إلى بعض فأضحت «عناصر مركبة»، وهي النار والماء والهواء والأرض التي تتركب منها كل شيء (أيوب الرهاوي، *Treasures*، ١: ٤؛ ١: ٦). ودان بكون الطبائع مخلوقة لله خلق كثير من متكلمي المسلمين - كالجاحظ، وثمامة بن أشرس، والماتريدي - دون أن يُعدوا من الدهرية، كما نبه عليه الجويني (منكرًا عليهم القول بأن للطبائع قدرة سببية)^(٤). أما مؤلف «سر الخليقة» فهو خَلْقِيّ [يقول بأن العالم مخلوق]، على معنى أن الله حدد شكل العناصر في حال الحركة بأمر

= انظر: بالينوس، سر، ٢: ١٩. ٨، ص ٢١٢، حيث تولّد حركتهم المواليده؛ انظر أيضًا: Saadia، أمانات، ٥٨؛ ترجمة ٧٠.

(١) هذا نص عبارة الماتريدي: «وزعم قوم من المنجمة أن النجوم لم تزل تدبر أمر العالم، وهي متصلة به، ومنها سعدة، فاختلافه باختلاف ما اتصل به منها، كأداة صاحب الديباج بالخيط الموصولة من الإبريسم [أحسن التحرير] بأعلى أدواتها بما يظهر فيها من الظهور وغيره برفع الخشب وخفضها، فمثله أمر النجوم بالعالم، تختلف صورته باختلاف تحرك النجوم، وفي اختلافها واتلافها السعادة والنحس، وهي لم تزل تتحرك فيحدث من كل حركة غير الذي يحدث من غيرها، ويتولد ذلك» (الماتريدي، كتاب التوحيد، تحقيق بكر طوبال أوغلي، ومحمد أروشي، بيروت/إسطنبول: دار صادر/مكتبة الإرشاد، د.ت، ص ٢١٢). (المترجم)

(2) For a (perhaps) ninth-century summary of Hermetic doctrine, see Israel of Kashkar, *Unity*, nos. 28-35; cf. also van Bladel 2009.

(٣) Balinus, *Sirr*, 1: 1.1.1, p. 2. and index s.v. «الحواس الباطنة/الظاهرة».

(٤) الجويني، الشامل، ٢٣٧. f، فرانك ١٩٧٤ (حيث لم تتميز الطبائع عن الطبع بصورة صحيحة)؛ انظر: الأشعري، مقالات، ٥١٧. ٢، حيث نسمع عن طبائعين لهم في كلام الله أقوال.

التكوين، ثم مضى كل شيء بعد ذلك من تلقاء نفسه. وقال بعض الدهرية بحدوث العالم، لكن دون خالق: ذلك أنه نشأ من «الأفراد السواذج» الأربعة القديمة؛ أي الطبائع الأولية، التي تجعل الأشياء تنمو من تلقائها دون قصد، أو رغبة، أو إرادة^(١). وقال طبيعيون آخرون بقدّم الطبائع، وأن الله ركب بعضها مع بعض. وفيهم من قال بقدّم العالم، والطبائع الأربع، وقال مع ذلك بصانع قديم، كما ذهب إليه [الحارث] ابن قيس (البغدادى، أصول، ٧٠، ٣٢٠)، وهو بذلك موافق للمذهب الطبيعي الشائع القائل بأن الطبائع الأربع أو الخمس كانت موجودة دائماً على حال من التركيب أو الاختلاط (كلا المصطلحين الميكانيكي والكيميائي مستعمل)؛ ولذلك فالعالم -كما نعرفه- أزلي أبدي^(٢)، فهو بلا بداية ولا نهاية من حيث الزمان والمساحة، وكذلك من حيث الكثرة^(٣). ومن الجائز أن تكون العوالم الكثيرة الضمنية متتابعةً، لا متزامنة، قد فرقت بينها حرائق كتلك التي ذكرها الرواقيون، فبعض الدهرية على الأقل يقولون بدائرية الزمان^(٤).

وقد وافق أصحاب الطبائع الرواقيين في أن الطبائع الأربع أو الخمس أجسام، لا كييفيات غير مادية (النظام في: الجاحظ، الحيوان، ٥: ٤٠؛ الأشعري، مقالات، ٣٤٨. ٤). وأن الفضاء، الذي هو «مكان الأشياء»، ليس

(١) بالينوس، سر، ١: ٣، ص ١٠٣؛ اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٧٠، ٧، في دهريّة اليونان والرومان (سواذج جمع عربي للكلمة الفارسية الوسيطة ساذه، بسيط)؛ قارن سعدياً (Saadia)، أمانات، ٦١؛ ترجمة ٧٣، حيث يقوم أولئك الذين يرثون أصل السماء والأرض إلى المصادفة بشرح سيرورة العملية على غرار «سر الخليقة»، دون أمر بالخلق يصدر عن الله لضبطها.

(٢) أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ١٢. ٥٤٧، ١٨. ٥٤٩/١٨. ٥٩٤، ١٩. ٥٩٦؛ الماتريدي، توحيد، ١٢. ١٤٣. لكن سعدياً، أمانات، ٥٥؛ ترجمة ٦٦، والجويني، شامل، ٥. ٢٣٩، يقدمانهم بوصفهم قائلين بأن الأربعة وجدت منفصلة أصالة.

(٣) أبو عيسى في: ابن الملاحمي، معتمد، ١٩. ٥٤٩، ١٩. ٥٥٢، ٢٠. ٥٩٦/٩. ٥٥٢، ٢١. ٥٩٨؛ سر، ١: ٣. ٩. ٣، ص ٩٣. ١٠.

(٤) اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٦٨. ٦ (إن الدهر دائر)، في: دهريّة اليونان والرومان؛ Maimonides, Guide، 2: 13 (28b)؛ ابن كثير، تفسير، ٤: ١٥٠، والقرآن ٤٥: ٢٤ (دورة من ٣٦٠٠٠ سنة)؛ انظر في الدورات في فكر الأمم التي يبدو أن الدهرية تأثرها غالباً: (كرون ٢٠١٢: ٢٠٩، f. ٢٣٥، ٢٣٩، f. ٢٤٥، انظر أيضاً: ٤٨١).

بجسم، ذاهبين إلى أنه المكان في معناه الرواقي؛ أي «ذلك الذي يصلح أن يُشغل بشيء ما»، وأنه أحد الأربعة غير المادية (أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٩. ٥٩٦/٢. ٣؛ انظر: لونج وسيدلي ١٩٨٧: رقما ٢٧، ٤٩). ويرى الطبائيون الهوائيون [لعلهم القائلون بفضاء تتحرك فيه العناصر] (pneumatic physicists) أن الأجسام الأربعة دائمة الحركة؛ إما لأن الحركة مركوزة في طبيعتها، وإما لأن الروح تحركها، وتلك الحركة تفضي إلى اجتماعها. وفي هذا القول نفسُ أبيقوري، لولا أن التداخل فيما بينها يقع على نحو رواقي (يُغل بعضُها في بعض)، بدلا من أن تندمج في بساطة. وتصبح بأثر من اختلاف هذا الاختلاط أصواتًا، وروائح، ومعادن، ونباتات... إلخ (أبو عيسى في: ابن الملاحمي، معتمد، ٥٤٧. ١٦. ٥٤٨. ٤؛ ٥٥١. ١٢. ٥٩٤. ٢١^(١)، ٤٦؛ ٥٩٥. ٩؛ ٥٩٨. ٤). وتتكون المادة التي تشكلت باختلاطها من أجزاء، تقبل التجزؤ بيقين إلى غير نهاية، ثم إن الأشياء يكون لها من القوة والضعف بحسب ما تتصل به من الأشكال والأضداد. وعندما يموت كائن حيّ تتبدد أجزاؤه لتلحق بأكثر الصور ملاءمةً لها، وربما اجتمعت هذه الأجزاء نفسها اتفاقًا لتشكل كائنًا آخر حيًا من النوع نفسه، أو من نوع آخر، أو مجرد نبات، أو أنها تنتثر ببساطة في الماء أو على أديم الأرض^(٢). والحاصل أن الطبائيين قائلون بما يسميه غيرهم «التناسخ»، لكنهم يشرحونه في ألفاظ مادية، وإذا كانت جذورهم ترجع إلى القرن الثالث، فقد استخلصوا هذا الشرح من تراث المدرسة الأبيقورية (انظر: لوكريتيوس *Lucretius, On the Nature of Things*, 3: 845: 60). وسيان عندنا أفعالوا ذلك أم لا؛ إذ ليس هذا هو الدليل الوحيد على اعترائهم إلى طوائف سادت بين أبنائها عقيدة التناسخ. والحق أنه بينما يصطنع نفرٌ من أبناء هذه الطوائف علمًا إلحاديًا، بنجوة من عقائد أسلافهم، فيؤمنون بكونهم دهرية،

(١) كتبت (يُقل) خطأ في طبعة جديدة بدلًا من (يغل).

(٢) أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٨. ١. ٥٩٥/٩. ٦. ١٣؛ سر، ١. ١. ٣ (ص. ٤). الأشعري، مقالات، ٣٢٩. ٦؛ المقدسي. البدء، ١١. ١٢٧.

يعيد آخرون صوغ هذه العقائد مذهبًا إسلاميًا، فيُرمّون بكونهم حُرّمية وغلاة (كرون ٢٠١٢: ٢٤٨ f.).

ولم يكن الثنوية ولا أصحاب الطبائع بحاجة إلى أساس مادي لحمل كفياتهم المادية، فحتى الكيفيات أجسام؛ ولذلك أنكروا مفهوم المادة الأولى الأرسطي^(١)، وكذلك التفرقة الأرسطية بين الجوهر والأعراض. وأثبت بعضهم -مع ذلك- عَرَضًا واحدًا، هو الحركات، وهي المفهوم الرئيس الجامع للفعل والتغير^(٢). ومنهم من ادعى أنه ليس ثمة شيء يقال له حركة، ولا ما كان من سائر الأعراض^(٣)، وهو مذهب الأصم من المعتزلة (الأشعري، مقالات، ٣٤٣: ١٢؛ البغدادي، أصول، ٧: ١٤؛ انظر: فان إس ١٩٩١-٧: ٧٥. ٣٩٨ f.؛ ٧. ١٩٤ f.). فالحركة جسم؛ أي إن الجسم متحرك، كما عبر عنه بعضهم، وبهذا يقول الرواقيون^(٤). وقد روي عن أفلاطوني من قبط حلوان أنه قال: إننا لا نرى الحركة ولا أي فعل، وإنما نرى الشخص أو الشيء المتحرك أو الفاعل^(٥). وقد رد عليه صاحب «سر الخليقة» كما لو كان شكوكيًا، ونسبه إلى جماعات تنكر حقيقة التغير، كما لو كان وهمًا، وتزعم أن العالم المخلوق واحد لا يتغير، وتتأثر في ذلك خطى بارمينيديس (Parmenides 'Munis')^(٦). إن أولئك الذين جحدوا الاختلاف، ورأوه وهمًا ولدته الحواس، هم الذين يرددون مقالات الشكك، على نحو ما رواها اليعقوبي عن دهرية اليونان والرومان (اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٦٨ f.).

(١) هذا مطّرح في يعقوب الرهاوي، *Treasures*، ١: ٢. جابر، الذي يتعامل مع الأساس المادي، يذكر أولئك الذين لا يتعاملون معه (كراوس ١٩٤٢: ١٦٩ f.).

(٢) أبو عيسى في: ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٨. ١٧، ٥٦٦. ١٣/٥٩٥. ٢٠، ٦١١. ١٨. الأشعري، مقالات، ٣٤٨. ٧، ١٢. ٣٤٩. ١٢؛ ابن شبيب في: الماتريدي، توحيد، ١٤١. ١٥، ١٤٣. ٢١.

(٣) ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٩. ١٥/٥٩٦؛ مقمص، عشرون، ٣: ١١؛ الأشعري، مقالات، ٣٤٨. ١١. ٣٤٩. ٦، ١٥؛ البغدادي، أصول، ٥٢. ١٦.

(٤) ابن الملاحمي، المعتمد، ٥٤٩ - ٦١١/٥. ١٣. غالبية مانوية؛ الأشعري، مقالات، ٣٤٩. ٢؛ انظر: ٣٤٦. ٦، عن جهم بن صفوان (لأسباب مختلفة)؛ Sedley in Aigra وآخرين ١٩٩٩: ٣٩٩.

(٥) سر، ١: ٢. ٢. ١١، ص ٢٨.

(٦) سر، ١: ٢. ٢. ١٠، ص ٢٦ f.؛ رودولف ١٩٩٥: ١٣٣ f.

ومع ذلك، لم يستطع كثير الدهرية مجابهة الموج الأرسطي الهادر، فحدّوا العناصر بالجواهر، والكيفيات الأولية بالأعراض (النظام في: الجاحظ، الحيوان، ٥: ٤٠)، وافترضوا محلاً [للأعراض] مادةً أولية (هيولى، طينة).

(ج) أصحاب الهيولى

لاحظ بولس الفارسي أن بعض الناس يعتقد أن العالم مخلوق من عدم، بينما يعتقد آخرون أنه مخلوق من المادة (*hyle*) (لاند ١٨٦٢: ٧٥؛ fo. ٤٠٦؛ مترجم ٢). وبعد انصرام قرنين من الزمان عُرف أصحاب الرأي الثاني بأصحاب الهيولى، وهم الذين اشتغل النَّظَام بالرد عليهم (فان إس ١٩٩١: ٧-١/٦، [رقم ٣]). ومن أصحاب الهيولى خَلْقِيُون، يؤمنون بأن الله خلق العالم من مادة موجودة سلفاً (في اليونانية *hyle*) بواسطة الحركة والسكون، اللذين يحملان الأعراض على الظهور، ومثال ذلك صاحب كتاب «سر الخليقة»، الذي يقول -ضمنياً- بالمادة الأولى^(١). ويذكر المقدسي -الذي وصمهم بكونهم ثنوية- عنهم أنهم يعتقدون أيضاً أن الباري لم يزل خالقاً (رأي أفلاطوني متجذر في (محاورة تيمائوس) *Timaeus*)، فهم إذن أزليون (*eternalists*) [قائلون بأن الله لم يزل خالقاً] أيضاً^(٢). وبعض أصحاب الهيولى يُعدون تلقائيين (*automatists*) [قائلون بأن العالم نشأ من تلقاء نفسه (أوتوماتيكياً)]. كما يشير إليه ما تواتر عنهم من وصفهم نشأة العالم بألفاظ مبهمة. وعلى الرغم من أفلاطونيتهم، فإنك ترى من آمن منهم بالمادة الأولى يُنظر إليه غالباً بوصفه أرسطياً^(٣)، وفي ذلك بعض الحق، من جهة أن هيولاهم (ويسمى أيضاً طينة) هو عين ما سماه أرسطو (*prote hyle*)، وهو جوهر مادي له امتداد وجهات، أو ما كان من الأعراض

(١) Theodore Bar Koni, Liber, mimra 1: 30

المقدسي، بدء، ١: ٩٢؛ فارن سر، ٢: ٣ وما بعدها، ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) المقدسي، البدء، ١: ٩٢؛ الماتريدي، توحيد، ٨٦. ١٣ بينز ١٩٩٧: ٤١، ٤٨، عن الإيرانشهرى في القرن العاشر، أحد أصحاب الهيولى؛ جودمان Goodman ١٩٩٣: ١٤٨؛ أفلاطون، *Timaeus*، e. ٢٩.

(٣) أيوب الرهاوي، *Treasures*، ١: ١٢؛ اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٧٠. ١٤ (أصحاب الجواهر)؛ الماتريدي، توحيد، ١٤٧؛ انظر: Bar Koni, Liber, mimra ١١: ٩٠، وُزْرَقَان في: المقدسي، البدء، ١: ١٤٠، عن أرسطو نفسه.

الأخرى، قد هُيئَ ليكون شيئًا ما (ولا يلوح أنهم قد عرفوا اختلاف سيمبليكيوس Simplicius وفيلوبونوس عن أرسطو في هذا الأمر. الماتريدي، توحيد، ١٤٧. ٥؛ سورابجي ١٩٨٨: الفصل ٢). كانت الهيولى خِلْوًا من الأعراض، كما ستخبر المصادر (المقدسي، البدء، ١: ٤٧. ٨؛ البغدادي، أصول، ٥٧. ٥)، وهو ما يُحضر في الذهن الجوهر والأعراض (كما في المقولات)، دون المادة والصورة^(١). ومع هذا الهيولى قوة متميزة عنه، ظهرت بسببها الأعراض فيه، فأخاله ظهورها جوهرًا (الماتريدي، توحيد، ١٤٧؛ انظر أيضًا: ٣٠. ١٧). وبعضهم يسمي المادة الأولى «جوهراً» أو «جوهراً بسيطاً» أو «جوهراً أول» من البداية. وكذلك استخدم المصطلح «عنصر» أيضًا. ومنهم من يرى أن لكل نوع من الكائنات مادته الأولى (البغدادي، أصول، ٥٣. ٥).

فأصحاب الهيولى يقولون إذن بقدّم المادة/الجوهر، وحدثت الأعراض، بخلق إلهي أو من دونه، ويعتقدون أن الأجسام سابقة على الأعراض، كما ذكر البغدادي (أصول، ٥٥. ٨)، تمييزاً لهم من غيرهم من الدهرية؛ وذلك أن أكثر الدهريين الذين تكلموا في الأعراض أزيلون فيما يخص الأعراض، وذلك على ثلاثة أنحاء مختلفة: ففرقة منهم -يقال لهم أزيلية الدهرية في اصطلاح البغدادي- قد أقرّوا بحدوث الأعراض، غير أنهم زادوا أن كل خلق أو حدوث مسبوق بخلق أو حدوث: والأمر جارٍ على هذا منذ الأزل، والعالم هو هو لم يزل، بنجومه، وحيوانه، وما فيه من تناسل، إلى غير ذلك^(٢). وقالت فرقة: إن الأعراض لم تنزل موجودة بالقوة، وفي مذهبهم -وهو قول (بعض؟) المانوية- أنها [أي الأعراض]، أو العالم، أو (المعاني؟) كانت موجودة في المادة الأولى/الجوهر بالقوة، ثم ظهرت بالفعل، واستدلوا على ذلك بوجود الإنسان في النطفة،

(١) كل الأشياء إما جوهر (أوسيا) وإما عرض، كما لاحظ أيوب الرهاوي نفسه (*Treasures*)، ١: ٣، ص ٨١؛ ترجمة ١٠). وقد نُقحت المصطلحات في ضوء الترجمات، انظر المادة في مقابل الصورة، والخواص الأولية بوصفها كيافيات في: الشهرستاني، نهاية، ١٦٣ وما بعدها؛ الشهرستاني، ملل، ٢٥٧ وما بعدها؛ ترجمة ٢: ١٨٧.

(٢) البغدادي، أصول، ٥٥، ٥٩؛ مقصص، عشرون، ٥: ٣٦؛ ابن الملاحمي، معتمد، ٥٦٦. ١٤/٦١١. ٩ (عن بعض الثنوية، المانوية فيما يظهر)؛ المقدسي، بدء، ١: ١٢٣. ٤.

والحيوان فيها وفي البيضة، والشجرة في النواة، وهلم جرا^(١). وقد كان هذا المذهب معلوماً لدى القاسم بن إبراهيم، الزيدي (ت ٢٤٦/٨٦٠)، إذ استدل خصمه الملحد بكمون النخلة في النواة (بينيس Pines ١٩٩٧ : f. ١٦٥). وآخر الفرق الثلاث أولئك الذين يعتقدون أن الأعراض لم تزل موجودة في الأجسام بالفعل، فالألوان، والطعوم، والأرايح كامنة في الأرض والماء والنار^(٢)، ثم تظهر في الفاكهة بالانتقال، واتصال الأشكال بعضها ببعض (الأشعري، مقالات، ٣٢٩. ٤؛ انظر: المقدسي، البدء، ١ : ٤٧، ١٣٤. ٦). ويعرف هؤلاء بـ «أصحاب الكمون والظهور»، وربما جمع البغدادي بينهم وبين أصحاب الرأي الثاني (البغدادي، أصول، ٥٥. ١٢ [حيث أهمل هذا الرأي]؛ المقدسي، البدء، ١. ٤٧. ٤). وهؤلاء يستدلون أيضاً بالدجاجة والبيضة، والسنبلة في الحبة وهكذا، دحضاً لقول أولئك الذي يعتقدون أن للعالم بداية ونهاية، ولعل كل الدهرية يصنعون هذا الصنيع^(٣). ومهما يكن من شيء، فإنهم يقولون: إنه ما من عَرَض يظهر إلا اختفى نقيضه عن العيان، وكمن في الجسم إلى أن تتبدل الأدوار، كالحركة مع السكون، وهكذا أبداً^(٤). فليس هناك حدوث^(٥).

ويعتقد ولفسون أن الدهرية كانوا أرسطيين، إشارة إلى مذهبهم في الوجود بالقوة والكمون (ولفسون ١٩٧٦ : ٥٠٤ وما بعدها). وربط هوروفيتس Horovitz هذه الآراء بمفهوم «الأسباب المنوية» (*logoi spermatikoi*) لدى الرواقيين، وحاصله أن النار أو العقل الخلاق «شبيه بالبذرة»، يتضمن أسباب كل شيء، في

(١) الماتريدي، توحيد، ٩. ٦٣، انظر: ١٦. ٣٠؛ مقصص، عشرون، ٥ : ٨، ١٠، ١٤ (مدعيًا أنه لا يعرف أحدًا يذهب هذا المذهب، ولكن يربطه بالدهرية والمانوية)؛ جويدي Lotta, Guidi، ٤٦. ٩، ترجمة

١٠٧.

(٢) في الأصل fire، وهي في مقالات الإسلاميين: «الهواء». (المترجم)

(٣) الجاحظ، تربيعة، رقم ٤٦؛ كراوس ١٩٣٥ : رسائل جابر بن حيان، f. ٢٩٩ (حيث كان المذهب في الأصل مانويًا)، المقدسي، البدء، ١ : f. ١١٨؛ ١٣٣، ٢ : ١٣٤؛ البغدادي، أصول، ٣١٩. ١٤؛

الجويني، شامل، ٢٢٤. ١؛ ابن الملاحمي، معتمد، ١٥٢/١٦٠.

(٤) مقصص، عشرون، ٥ : ١٢؛ البغدادي، أصول، ٥٥؛ البغدادي، الفرق، ١٣٩.

(٥) اليعقوبي، تاريخ، ١ : ١٦٨. ٣؛ جويدي Lotta، ٤٥. ٦؛ ترجمة ١٠٥.

الماضي والحاضر والمستقبل (هوروفيتس ١٩٠٣ : ١٨٦). ويعتقد نيرج أن نظرية النظام في الكمون (انظر ما مضى) تلقى أصلها في نظرية أفلاطون في المُثُل بوصفها فكرًا (وبناءً على ذلك وجودًا بالقوة) في عقل الله^(١). ومهما تكن اللغة الفلسفية التي استعملها الدهرية، فإن ما أرادوا التعبير عنه - وكذلك الزنادقة أحيانًا - ليس إلا عقيدة متأثلة في الشرق الأدنى، وهي أن كل شيء دائم التجدد. هذا ما شكّل فهمهم للفلسفة اليونانية، وهو الذي أورثهم هذا الشّبه بفلاسفة ما قبل سقراط. وسواء أكانت الدجاجة أو البيضة حادثة أم قديمة، كامن في الجسم، أم موجودة بالقوة على المذهب الأرسطي، أو مطوية في «الأسباب المنوية» على قول الرواقيين، أو في عقل الله؛ فالحاصل أنه لا جديد تحت الشمس، فالدجاجة تعطي البيض، والبيض يعطي الدجاج، والدجاج يعطي البيض، وكل شيء أزلي أبدي. إن إنكار الحدوث والفناء قرينٌ عقيدة أبدية التجدد ووحدة الوجود التي ظهرت كذلك في المتون الهرمسية (Hermetic corpus) (كوبنهافر Copenhaver ١٩٩٢ : xii . ١٥-١٧). وقد كان سمعان المجوسي Simon Magus يعتقد أن في النار - وهي أصل الأشياء - أجزاءٌ من خفيٍّ وظاهر، كالقوة والفعل عند أرسطو، وكالمعقول والمحسوس عند أفلاطون (هيبوليتوس Hippolytus، Refutatio، ٦ . ٩ . f. ٥)، وقد استدل بها ولفسون ١٩٧٦ : ٥١٠). وبازيليد الغنوصي - الذي يعتقد في وجود «الله العدم» (not-being God) (theos) من قبلنا، إنما اتخذ هذا المعبود ليوجد سببًا لحبة الوجود التي تكمن فيها جميع الأشياء كمون النبتة في حبة الخردل، وكمون الطاووس ذي الألوان المتعددة، وسائر الطيور في البيضة (هيبوليتوس، Refutatio، ٧ : ٢١)^(٢). وقد عرّف اليعقوبي مقالة بازيليد، أو شيئًا يشبهها، وروى أن إحدى فرق الدهرية من وثنيي اليونان والرومان كانت تعتقد أن أصل الأشياء في الأزل حبة انشقت، فظهر

(١) نيرج ١٩١٩ : ٥٢، مضيًا أن النّظام وصلها بنظرية (homoimery)، لأنكسجوراس، التي لا بد أن تكون انزلاقًا نحو نظرية أنكسجورس المناقضة في أن «هناك جزءًا من كل شيء في كل شيء».

(٢) كان هيبوليتوس يعده تابعًا لأرسطو.

منها العالم أجمع، بما فيه من اختلاف الألوان وسائر ما تدركه الحواس (اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٦٨، ١٦). ففي هذا الموضع وفي غيره ترى دهرية اليعقوبي القدامى هم -على التحقيق- دهرية العصر القديم المتأخر و/أو العصر الإسلامي. وقد أشار المقدسي إليهم أيضًا^(١). والنظام -القائل بأن جميع الأشياء أجسام متداخلة- يرى أيضًا أن الحركة هي العرض الوحيد^(٢)، وقال بنظرية الكمون: فالله قد خلق الأشياء دفعة واحدة، وأكمن الأشياء المستقبلية في الأجسام، فالنار لا تحدث وإنما هي كامنة في الحجر^(٣). فقولته بأن الله خلق العالم كله دفعة واحدة موافق لأوريجين، لكن جميع آرائه الأخرى تقريبًا في الطبيعيات موافقة لقول الدهرية، وأكثر ميله أبدًا إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم، كما يقول الشهرستاني^(٤)، وكذلك حال بعض متقدمي المعتزلة^(٥). ويعتقد أصحاب الهيولى أيضًا في وجود حياة آخرة كالفلاسفة، ممثلين في الإيرانشهرى وأبي بكر الرازي (والأخير ذري) (بينس ١٩٩٧: ٤١، ٤٧، ٤٨).

(١) المقدسي، البدء، ١: ١٤١، ١١؛ عن أصحاب الجنة (تقرأ أصحاب الجنة؟ وتقرأ انقلعت انقلقت).

(٢) قال الشهرستاني: «لم يرد بهذه الحركة حركة النقلة، إنما الحركة عنده مبدأ تغير ما، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف، والكم، والوضع، والأين، والتمتد... إلى أخواتها» (ملل، ١: ٣٨). (المترجم)

(٣) انظر: فان إس ١٩٩١-٧: ٣/٣٣٩ وما بعدها، ٣٦٠ وما بعدها، ٣٦٧ وما بعدها (حيث ذكر أنه يدين أيضًا بقبض ذلك، وأن الله يخلق كل حين جديدًا).

(٤) الشهرستاني، ملل، ١: ٣٩؛ ترجمة ٢٠٨؛ انظر: البغدادي، فرق، ١١٣، ١٢٧، ١٣٩؛ البغدادي، أصول، ٤٨ (مع جدل كلامي طويل الذيل)؛ انظر: فان إس ١٩٩١-٧: ٣/٣٠٧، ٣٣٢.

(٥) الشهرستاني، ملل، ١: ٤٤، ٥٢، ٥٣؛ ترجمة ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٦٠، عن بشر بن المعتز والجاحظ؛ البغدادي، أصول، ٣٦ وما بعدها، عن الأصم؛ انظر أيضًا: فان إس ١٩٩١-٧: ٣/٣٣٣.

الدين غير الألوهي

يوصف الدهرية دائماً بأنهم لا يؤمنون بالله^(١). ولا بد أن بعضهم قد أنكر وجوده، ولكن آخرين آمنوا به بلا ريب^(٢). ومهما يكن من شيء، فالخلاف الرئيس بين الدهرية والموحدين لا تعلق له بوجود الله أو عدم وجوده، وإنما في أهميته بالنظر إلى الإنسان. فعند الموحدين أنه خلق العالم ودبره، وأرسل للناس رسلاً يبلغون رسالاته، وسوف يحاسب كل امرئ على ما قدم. أما الدهرية الأقحاح، فيرون كل ذلك سخفًا: فسواء أكان هناك إله أم لا، فليس ثمة خالق ولا مدبر ولا رب لهذا العالم، ولا ملائكة، ولا جن، ولا نبوات، ولا شرائع، ولا رؤى صادقة، ولا حياة آخرة في أية صورة^(٣). والمعجزات المدعاة للأنبياء يمكن للعقل أن يفسرها، والشياطين والجن والجنة والنار، كل أولئك مخترعٌ لخداع الناس، وحملهم على الطاعة^(٤). وقد رأوا -كالزنادقة- أن العالم مليء بالحييف، والجور، والمرض، والعنف، والضعيفة، والألم، والموت على نحو لا مساغ معه للقول بوجود خالق أو مدبر^(٥). وقد قال بعضهم -مع ذلك- بوجود

(١) على سبيل المثال: أبو الفرج، الأغاني، ١٣: ٢٨٠؛ الماتريدي، تأويلات، ٤: ٩٤، والقرآن ٤:

١٥٠؛ انظر: الكليني، الكافي، ٢: ٧٦. ٩، عن زنديق.

(٢) انظر: ابن قيس وأشباهه (أعلاه في الحاشية ٤٣ والتمن هناك).

(٣) الجاحظ، الحيوان، ٧: ١٢ وما بعدها؛ أبو عيسى ابن الملاحمي، معتمد، ٥٨٧: ١٣؛ خشيش في الملطي، تنبيه، ٧٢؛ اليعقوبي، تاريخ، ١: ١٦٨. ١؛ المقدسي، البدء، ١: ١١٩. ٣. وانظر في الدهري الخالص: الجاحظ، الحيوان، ٤: ٩٠. ١. وانظر في ترجمة السريانية بُرناسا (*purusa*) إلى تدبير (وسياسة)، مستديا اليونانية (*pronoia*): دبير ١٩٨٠: ١٢.

(٤) الجاحظ، حجج، ٣: ٢٦٣. f. (انظر أيضًا: ٢٧٨، ٢٨١)؛ الماتريدي، تأويلات، ١٧: ٤٠٠ وما بعدها، والقرآن ١١٤: ٤-٦؛ المقدسي، البدء، ٥: ٢٥؛ أسدي، *Garshasnama*، ١٣٩؛ ترجمة ٣٠ (فصل ٤٤)؛ برتزل Pretzl ١٩٣٣: ٢٣؛ ترجمة ٤٦.

(٥) الكعبي عن الدهرية في المقدسي، البدء، ١: ١١٦؛ صالح بن عبد القدوس في: فان إس ١٩٩١-٧: ١٨/٢؛ وزنديق آخر (ابن المقفع؟) في: جويدي، *Lotta*، ٢٢. ٢٣، ٢٤. ٣؛ ترجمة ٥٢، ٥٤ =

محدث للعالم، غير أنهم اعتقدوا أن العدم لحقه. قال قوم من الفلاسفة: «لما رأينا أن الإنسان يسقط في الماء، وهو لا يحسن السباحة، فيستغيث بذلك الصانع المدبر، فلا يغيثه، أو في النار، علمنا أن ذلك الصانع معدوم»، فبعد أن أكمل العالم استحسنة، فخشي أن يزيد فيه أو ينقص منه، فأهلك نفسه، وخلا منه العالم، وبقيت الأحكام تجري بين حيواناته ومصنوعاته على ما اتفق. وقالت فرقة ثانية: بل الباري لما أتقن العالم، تفرقت أجزاؤه فيه، فكل قوته في العالم، فهي من جوهر اللاهوتية. وقالت فرقة ثالثة: بل ظهر في ذات الباري (تولول؟) [كذا، وهي كذلك في الأصل العربي]، فلم يزل تنجذب قوته ونوره حتى صارت القوة والنور في ذلك التولول، وهو العالم، وساء نور الباري، وكان الباقي منه سنور. وزعموا أنه سيجذب النور من العالم إليه حتى يعود كما كان؛ ولضعفه عن مخلوقاته أهمل أمرهم، فشاع الجور^(١). ولعل لفظ السنور تحريف لشيء مما له علاقة بالنور، لولا أن أتباع الهاشمية في خراسان رُموا بأنهم يعبدون السنانير؛ فلذلك قبلنا الكلمة كما هي. وقد جزم الماتريدي أن من الملاحدة من يعتقد أن الله تعترية النقائص والآفات (أخبار، ٢٨٢؛ الماتريدي، تأويلات، ١٥ : ٢٨٣، والقرآن [٦٧ : ١]). كل هذه التفسيرات تبين البنية المحكمة للعالم، وهي الحجة الأقوى على الدهرية، وهي كذلك تكشف عن الطبيعة المنحرفة لهذا العالم. فليس فوقنا أحد يقوم بأمرنا بأي وجه من الوجوه، والسماء خراب ليس فيها أحد، كما يقول الزنادقة (الكليني، الكافي، ١ : ٧٥؛ انظر: الماتريدي، تأويلات، ١٦ : ٣٠٩، والقرآن [٧٥ : ٣٦]).

وخصوم الدهرية ينكرون عليهم -بين الفينة والفينة- قولهم في العناصر والأفلاك، غير أنه من النادر أن يهتموهم بعبادتها. وعلى الرغم من أن علماء الطبيعة يميلون إليهم -في استخفاء- ميلا شديداً، كما في «سر الخليفة»، وفي

= انظر: Guide, Maimonides، ٣ : ٢ (a18) عن أبي بكر الرازي، قائلا إن الكثرة تذهب غالباً إلى هذا الرأي. وقد قال سيكستوس به، مبيناً مع ذلك شبهة آخر بين الشكوكية والمانوية (انظر: هانكينسون ١٩٩٥ : ٢٣٨).

(١) يحيى بن بشر بن عمير النهاوندي (كتب قبل ٣٧٧/٩٨٧). في: ابن الجوزي، تلبيس، ٤٦ (ذكر تلبيسه على الفلاسفة وتابعيهم).

توالمف جابر؁ فإن الدهرية الأفحاح ونظراءهم من الزنادقة قد اختصوا بما رُموا به من التقصير والافتقار إلى المشاعر الدينية. فمكارم الأخلاق عندهم يملها العقل؁ ومن واجب الناس أن يعرفوا؁ ثم أن يجتنبوا -بطبيعتهم- الشرور؁ كالغضب؁ والقتل؁ والسرقة؁ ولا شيء سوى ذلك؁ كما قال بشار بن برد (ابن الملاحمي؁ المعتمد؁ ٥٩٠/٦٣١ f.؛ عبد الجبار؁ المغني؁ ٥ : ٢٠؛ مترجم ١٧٣)؛ وقد وصف الجاحظ الدهرية بأنهم يميزون الحسن من القبيح بالهوى؁ (الجاحظ؁ الحيوان؁ ٧ : ١٣). وهم موصومون أبداً -كسائر الملاحدة- بأنهم فسقة فجرة.

(٥)

استمرار الإلحاد

لقد مس طائف الزنادقة والدهرية من خالطهم من متكلمي المعتزلة والشيعة؁ كما صرح بذلك أقرانهم. فمن هؤلاء: أبو سعيد الحَضري/ الحَضري (القرن الثالث/ التاسع)؁ وأبو إسحاق النَّصِيبِي (القرن الرابع/ العاشر)^(١)؁ وأبو حفص الحداد (فان إس ١٩٩١-٧ : ٤/٨٩ - ٩١)؁ وكذلك ابن الراوندي المشهّر به (توفي منتصف القرن الرابع/ العاشر أو آخره)^(٢)؁ الذي قيل عنه إنه كتب كتاباً في قدم العالم؁ وآخر في شروره؁ غير أنه اشتهر أكثر بنسبة الخداع إلى الأنبياء؁ وأن معجزاتهم المزعومة تقبل التفسير العقلي. وقد كان هذا الموضوع بالغ الأهمية في علم الكلام والفلسفة في القرنين الرابع والخامس/ العاشر والحادي عشر (ثمة نصير آخر شهير هو أبو بكر الرازي)؁ وكذلك كانت مسألة إنكار الدار الآخرة؁ غير أن بحث ذلك يقتضي فصلاً آخر. ومن جانب آخر؁ دخل علم

(١) التوحيد؁ الإمتاع؁ ١ : ١٤١؛ انظر له: أخلاق الوزيرين؁ ٢٠٢؁ ٢٢١ f.؁ ٢٩٧.

(٢) انظر: ٢ Encyclopaedia of Islam؁ مادة ابن الراوندي؛ سترومسا ١٩٩٩ : فصل ٢؛ فان إس ١٩٩١-٧ : iv. ٢٩٥ وما بعدها.

الكون الدهري في مرحلة من الخمول^(١)، ليظهر في إيران بعد زمان المغول. إنهم الصوفية الآن من يقول: «ما ثم موجود سوانا»، والعالم قديم لم يزل، والله لا يقوم عليه، ولا أرسل إليه رسلا، وليس ثمة دار آخرة، والزمان أنف، بينما ظهرت المادية الدهرية مرة أخرى في البدعة النقطوانية لمحمود سخاني (ت ٨٣١/ ١٤٢٧)، غير أن النغمة لم تعد تلك الساخرة، ولا المادية تلك اللادينية، فقد زعم محمود أن العناصر الأربعة كانت هي كل الموجود، ويعني بذلك أن الله هو هذه العناصر، لا أنه لم يكن موجودًا. وعلى الرغم من أن تفسيره للتناسخ مادي (ليس للإنسان روح)، فقد كان حقيقًا بتحديد كيفية إعادة ولادة الإنسان^(٢). والخلاصة أن أمثال هذه المذاهب في علم الكون لم تزل بدعية، ولكنها لم تعد ملحدة.

(١) كان آخر كتاب له فيه حضور -خلافاً للتفنيد المألوف- *Garshaspnama* لأسدي (الفصل ٤٤)، الذي تم في سنة ١٠٦٥/٤٥٨ هـ.

(٢) انظر: كتاب الفرق للقرنين الثامن والتاسع/الرابع عشر والخامس عشر *Haftad u sih millat*، أرقام ١٩، ٢٦، ٣٣-٥، ٧١، ٢٢٠١٢: ٤٨١ وما بعدها.

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (المغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. ج ٥. ط. م. م. الخضري. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٥ [ترجم منه أجزاء *G. Monnot, Penseurs musulmans et religions iraniennes*، باريس: [J. Vrin, 1974]. مج ٩. ط. م. ع. النجار وع. ح. النجار. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٥.
- (Abu Hatim al-Razi) أبو حاتم الرازي (الإصلاح). كتاب الإصلاح. ط. حسن مینوشهر وم. محقق. طهران: مؤسسي مطالعاتي اسلامي، دانشجايي طهران، جامعة McGill، ١٩٩٨.
- (Abu l-Faraj al-Isfahani) أبو الفرج الأصفهاني (الأغاني). كتاب الأغاني. القاهرة: دار الكتب المصرية/الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٢٧-٧٤.
- Agathias (*Histories*). The *Histories* J= *De imperio et rebus gestis Iustinianif*. Trans. J. D. Frendo. Berlin: de Gruyter, 1975.
- (*Akhbar al-dawla al-Abbasiyya wa-fihī akhbar al-Abbas wa-waladuhu li-muallif min al-qarn al-thalith al-Hijri*)
- أخبار الدولة العباسية، وفيه أخبار العباس وولده، لمؤلفه من القرن الثالث الهجري، ط. ع. ع. الدوري وع. ج. المطلبي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١.
- Albinus (*Didaskalikos*). The *Platonic Doctrines of Albinus* J= *Didaskalikos*[. Trans. J. Reedy. Grand Rapids, MI: Phanes Press, 1991.

- Algra, K., et al. (eds.) (1999). *The Cambridge History of Hellenistic Philosophy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Asadi Tusi, Ahmad b. Ali (*Garshasptnama*). *Garshasptnama*. Ed. H. Yaghmai. Tehran: Burukhim, 1938/1317trans. C. Huart and H. Masse, *Le Livre de Gerchasp: Poeme persan*. 2 vols. Paris: P. Geuthner, [1926.
- al-Ashari (Maqalat). *Die dogmatischen Lehren der Anhänger des Islam* Islam [مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين]. 2 vols. Ed. H. Ritter. Istanbul: Devlet Matbaasi, 1929-33.
- Athanasius (*Contra Gentes*). *Contra Gentes*. Ed. and trans. R. W. Thomson. Oxford: Clarendon Press, 1971.
- al-Baghdadi (البغدادي، عبد القاهر (الفرق). الفرق بين الفرق، ط. م. بدر. القاهرة: مطبعة المعارف، ١٣٢٨/١٩١٠.
- al-Baghdadi (البغدادي، عبد القاهر (أصول). أصول الدين. إسطنبول: Devlet Matbaasi, 1928.
- Balinus al-Hakim (attrib.) (*Sirr*). *Buch uber das Geheimnis der Schopfung und die Darstellung der Natur, oder, Buch der Ursachen = Sirr al-khaliqa wasanat al-tabia, [aw], Kitab al-ilal*. Ed. U. Weisser. Aleppo: Mahad al-Turath al-Ilmi al-Arabi, Jamiat Halab, 1979.
- Barhadbeshabba (Cause). Cause de la fondation des ecoles. Texte syriaque publie et traduit par A. Scher. Paris: Firmin-Didot, 1908.
- van Bladel, K. (2009). *The Arabic Hermes: From Pagan Sage to Prophet of Science*. Oxford: Oxford University Press.
- Brock, S. (1982). 'From Antagonism to Assimilation: Syriac Attitudes to Greek Learning'. In N. Garsoian et al. (eds.), *East of Byzantium: Syria and Armenia in the Formative Period*. Washington, DC: Dumbarton Oaks, Center for Byzantine Studies, Trustees for Harvard University, 17-34.
- Casey, R. P. (ed. and trans.) (1934). *The Excerpta ex Theodoto of Clement of Alexandria*. London: Christophers.

- Chokr, M. (1993). *Zandaqa et zindiqs en Islam au second siecle de l'hegire*. Damascus: Institut francais de Damas.
- Cook, M. (1980). 'The Origins of Kalam'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 32 :43-43.
- Cook, M. (1981). *Early Muslim Dogma*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cook, M. (1999). 'Ibn Qutayba and the Monkeys'. *Studia Islamica* 43 :89-74.
- Cook, M. (2007). 'Ibn Sadi on Truth-Blindness'. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 169 :33-78.
- Copenhaver, B. P. (1992). *Hermetica: The Greek Corpus Hermeticum and the Latin Asclepius in a New English Translation, with Notes and Introduction*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crone, P. (2006). 'Post-colonialism in Tenth-Century Islam'. *Der Islam* 2 :83-38.
- Crone, P. (2010-11). 'The Dahrīs According to al-Jahiz'. *Melanges de l'Universite Saint-Joseph* 63 :63-82.
- Crone, P. (2012a). *The Nativist Prophets of Early Islamic Iran: Rural Revolt and Local Zoroastrianism*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crone, P. (2012b). 'Al-Jahiz on *ashab al-jahalat* and the Jahmiyya'. In R. Hansberger et al. (eds.), *Medieval Arabic Thought: Essays in Honour of Fritz Zimmermann*. London: The Warburg Institute, 27-40.
- Crone, P. (forthcoming). 'Pre-existence in Iran: Zoroastrians, Ex-Christian Mutazilites, and Jews on the Human Acquisition of Bodies'. *Aram* 1 :26-27.
- Daiber, H. (ed. and trans.) (1980). *Aetius Arabus: Vorsokratiker in arabischer Überlieferung*. Wiesbaden: Steiner.
- Daiber, H. (1999). 'Rebellion gegen Gott: Formen atheistischen Denkens im fruhen Islam'. In F. Niewohner and O. Pluta (eds.), *Atheismus im Mittelalter und in der Renaissance*. Wiesbaden: Harrassowitz, 23-44.

- Denkard. *The Dinkard: The Original Pehlwi Text*, the same transliterated in Zend characters, translations of the text in the Gujrati and English languages, a commentary and a glossary of select terms by P. D. B. Sanjana. 19 vols. Bombay: Duftur Ashkara Press, 1874-1928.
- Dhanani, A. (1994). *The Physical Theory of Kalam: Atoms, Space, and Void in Basrian Mutazili Cosmology*. Leiden: Brill.
- Dunderberg, I. (2008). *Beyond Gnosticism: Myth, Lifestyle, and Society in the School of Valentinus*. New York: Columbia University Press.
- Ehlers, B. (1970). 'Bardesanes von Edessa, ein syrischer Gnostiker'. *Zeitschrift für Kirchengeschichte* 334 :81-51.
- Ephrem (Commentary). 'Commentary on Genesis'. In E. G. Matthews and J. P. Amar (trans.), *St Ephrem the Syrian: Selected Prose Works*. Washington, DC: Catholic University of America Press, 1994, 59-213.
- Ephrem (Refutations). *Ephraim's Prose Refutations of Mani, Marcion, and Bardaisan: Transcribed from the palimpsest BM Add. 14623*. 2 vols. Ed. and trans. C. W. Mitchell. London: Williams and Norgate, 1912 [repr. Piscataway, NJ: Gorgias Press, 2008].
- van Ess, J. (1966). *Die Erkenntnislehre des Adudaddin al-Ici: Übersetzung und Kommentar des 1. Buches seiner Mawaqif*. Wiesbaden: Steiner.
- van Ess, J. (1967). 'Dirar b. Amr und die "Cahmiya", I'. *Der Islam* 241 :43-79.
- van Ess, J. (1968). 'Skepticism in Islamic Religious Thought'. *al-Abhath* 1 :21-18.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. Berlin: de Gruyter.
- Eutychius (Said b. Bitriq) (*Burhan*). *Kitab al-Burhan*. Ed. and trans. P. Cachia and W. M. Watt. Louvain: Secretariat du Corpus Scriptorum Christianorum Orientalium, 1960-1.
- Floridi, L. (2002). Sextus Empiricus : *The Transmission and Recovery of Pyrrhonism*. Oxford: Oxford University Press.

- Frank, R. M. (1974). 'Notes and Remarks on the tabḥī in the Teaching of al-Maturidi'. In P. Salmon (ed.), *Melanges d'islamologie: volume dedie a la memoire de Armand Abel par ses collegues, ses eleves et ses amis*. Leiden: Brill, 137-49.
- Furlani, G. (1937). 'Sur le Stoicisme de Bardesane d'Edesse'. *Archiv Orientalni* 347 :9-52.
- Goldziher, I. (1920). *Die Richtungen der islamischen Koranauslegung*. Leiden: Brill.
- Goodman, L. E. (1993). 'Time in Islam'. In A. N. Balslev and J. N. Mohanty, *Religion and Time*. Leiden: Brill, 138-62.
- Grant, R. M. (1993). *Heresy and Criticism: The Search for Authenticity in Early Christian Literature*. Louisville, KY: Westminster/J. Knox Press.
- Guidi, M. (ed. and trans.) (1927). *La lotta tra l'Islam e il manicheismo: un libro di Ibn al-Muqaffa contro il Corano confutato da al-Qasim b. Ibrahim*. Rome: R. Accademia Nazionale dei Lincei.
- Gutas, D. (1982). 'Paul the Persian on the Classification of the Parts of Aristotle's Philosophy'. *Der Islam* 231 :59-67.
- Haftad u sih millat, ya itiqadat-i madhahib, risala-yi dar farq-i Islam az athar-i qarn-i hashtum-i Hijri*. Ed. M. J. Mashkur. Tehran: Muassasa-yi Matbuati-yi Atai, 1962/1341.
- Hankinson, R. J. (1995). *The Sceptics*. London: Routledge.
- Haq, S. N. (1994). *Names, Natures and Things: The Alchemist Jabir ibn Hayyan and his Kitab al- Ahjar (Book of Stones)*. Dordrecht: Kluwer.
- Hippolytus (*Refutatio*). *Refutatio omnium haeresium*. Ed. M. Marcovich. Berlin: de Gruyter, 1986 [trans. J. H. MacMahon, *The Refutation of all Heresies*. Edinburgh: T. & T. Clark, 1868 (the chapter divisions are those of the edition)].
- Horovitz, S. (1903). 'Über den Einfluss des Stoicismus auf die Entwicklung der Philosophie bei den Arabern'. *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* 177 :57-96.

- (Ibn Durayd) ابن دريد (الاشتقاق). الاشتقاق. ط. عبد السلام هارون. القاهرة: المطبعة السننية المحمدية، ١٩٥٨ [والمراجع في حواشي الصفحات].
- (Ibn Hazm) ابن حزم (فصل). الفصل في الملل والأهواء والنحل. القاهرة: لم تذكر دار النشر، ١٨٩٩-١٩٠٣.
- (Ibn al-Jawzi) ابن الجوزي (تلييس). تلييس إيليس. ط. م. م. الدمشقي. القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٩٢٨.
- (Ibn Kathir) ابن كثير (تفسير). تفسير. القاهرة، دون تاريخ ولا ذكر لدار النشر.
- (Ibn al-Malahimi) ابن الملاحمي (المعتمد). المعتمد في أصول الدين. ط M. McDermott و W. Madelung لندن: الهدى، ١٩٩١ [طبعة منقحة ومزيدة ل W. Madelung، طهران: معهد الفلسفة، ٢٠١٢ (متى اقتبس منها فُصلت بسلام)].
- Ibn al-Nadim (*Fihrist*). *al-Fihrist*. Ed. R. Tajaddud. Tehran: Ibn-i Sina, 1971
Itrans. B. Dodge, *The Fihrist of al-Nadim: A Tenth-Century Survey of Muslim Culture*. 2 vols. New York: Columbia University Press, [1970].
- (Ibn Qutayba) ابن قتيبة (تأويل). تأويل مختلف الحديث. ط. م. ز. النجار. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٦ [ترجمة G. Lecomte, *Le Traite des divergences du hadit- d'Ibn Qutayba (mort en /276 889)*. دمشق: العهد الفرنسي بدمشق، ١٩٦٢].
- (Ibn al-Zubayr) ابن الزبير، أحمد بن الرشيد (الذخائر). كتاب الذخائر والتحف. الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٥٩.
- Israel of Kashkar (Unity). *A Treatise on the Unity and Trinity of God by Israel of Kashkar (d. 872)*: Introduction, edition, and word index by B. Holmberg. Lund: Plus Ultra, 1989.
- Jacob of Sarug (Sermons). *Quatre homelies metriques sur la creation*. Ed. and trans. K. Alwan. Louvain: Peeters, 1989.

(Jafar al-Sadiq) جعفر الصادق (منسوب) (التوحيد) كتاب التوحيد. ط. م.
 ع- ر. حمزة. لم تذكر بلد النشر: دار السلام، ١٩١١/١٣٢٩.
 (al-Jahiz) الجاحظ (الحيوان). كتاب الحيوان. ط. عبد السلام هارون.
 القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨-٥٨.
 (al-Jahiz) الجاحظ (حُجج). حجج النبوة، في: رسائل الجاحظ. ط.
 عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩، ٣: ٢٢٢-٨١.
 (al-Jahiz) الجاحظ (الرد). الرد على النصاري، في: رسائل الجاحظ. ط.
 عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩، ٣: ٣٠٢-٥١.
 (al-Jahiz) الجاحظ (التربيع). كتاب التربيع والتدوير. ط. ش. بلات
 C. Pellat، دمشق: المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٥٥.
 (al-Jahiz) الجاحظ (منسوب) (الدلائل). كتاب الدلائل والاعتبار على
 الخلق والتدبير. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧ [ترجمة م. أ. س.
 عبد الحليم،

Chance or Creation God's Design in the Universe..

[Garnet, 1995: قراءة]

*Job of Edessa (Treasures). Encyclopdia of Philosophical and Natural Sciences
 as Taught in Baghdad about A.D. 817, or, Book of Treasures, by Job of
 Edessa. Ed. and trans. A. Mingana. Cambridge: W. Heffer, 1935.*

(al-Juwayni) الجويني (الشامل). شامل في أصول الدين. ط. علي سامي
 النشار وآخرين. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٩.

(al-Khayyat) الخياط (الانتصار). كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي
 الملحد. ط. أ. ن. نادر. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧.

Kraus, P. (1934). 'Zu Ibn al-Muqaffa'. *Rivista degli Studi Orientali* 1 : 14-20.

(Kraus) P. (1935). مختار رسائل جابر بن حيان. القاهرة: مكتبة الخانجي

ومطبعتها.

- Kraus, P. (1942). *Jabir b. Hayyan. Contribution a l'histoire des idées scientifiques dans l'Islam. Vol. ii: Jabir et la science grecque*. Cairo: Impr. de l'Institut français d'archéologie orientale.
- الكليني (al-Kulayni). *الأصول من الكافي*. ٨ مج. ط. ع. أ. الغفاري. طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٧٧-٨١/١٩٥٧-٦١.
- Lactantius (De ira Dei). *De ira dei. Vom Zorne Gottes*. Ed. and trans. H. Kraft and A. Wlosok. Darmstadt: Gentner, 1971.
- Lammert, H. (1953). 'Zur Lehre von Grundeigenschaften bei Nemesios'. *Hermes* 483 :81-91.
- Land, J. P. N. (1862-75). *Anecdota syriaca*. Collegit, edidit, explicavit. 4 vols. Leiden: Brill.
- Langermann, Y. T. (2009). 'Atomism and the Galenic Tradition'. *History of Science* 277 :47-95.
- Lim, E. (1995). *Public Disputation, Power and Social Order in Late Antiquity*. Berkeley: University of California Press.
- Long, A. A., and D. N. Sedley (1987). *The Hellenistic Philosophers*. 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lucretius (*De rerum natura*). *De rerum natura = On the Nature of Things*. Ed. and trans. W. H. D. Rouse, rev. M. Ferguson Smith. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.
- Macdonald, D. B. (1927). 'Continuous Re-creation and Atomic Time in Muslim Scholastic Theology'. *Isis* 326: 9-44.
- Madelung, W. (2005). 'An Ismaili Interpretation of Ibn Sina's *Qasidat al-Nafs*'. In T. Lawson (ed.), *Reason and Inspiration in Islam: Theology, Philosophy and Mysticism in Muslim Thought. Essays in Honour of Hermann Landolt*. London: I. B. Tauris, 157-68.
- Maimonides (*Guide*). *The Guide of the Perplexed*. Trans. S. Pines. Chicago: University of Chicago Press, 1963.

(al-Malati) الملطي (التنبيه). كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع.

ط. س. ديديرنج S. Dedering.. إسطنبول: مطبعة الدولة، ١٩٣٦.

Livre de la creation = كتاب البدء والتاريخ. (البدء) (al-Maqdisi)

et de l'histoire نشره وترجمه س. هوار. باريس، ١٨٩٩-١٩١٩ [الإشارات إلى النص العربي].

(al-Masudi) المسعودي (مروج). مروج الذهب. ٧ مج. باريس، ١٨٦١-

١٩١٧ [ط. ش. بلات C. Pellat. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦-٧٩]

(الاقتراسات مشار إليها بالصفحة والفقرة تبعاً، والمجلدات نفسها).

(al-Maturidi) الماتريدي (التوحيد). كتاب التوحيد. ط. ف. خليف.

بيروت: دار المشرق، ١٩٧٠.

B. Topaloglu (al-Maturidi) تأويلات القرآن. ط. ب.

توبالوجللو وآخرين، إسطنبول: دار الميزان، ٢٠٠٥-١٠.

de Menasce, J. (trans.) (1973). *Le Troisième Livre du Denkart*. Paris: C. Klincksieck.

Moses Bar Kepha (*Hexaameronkommentar*). *Der Hexaameronkommentar des Moses bar Kepha*. Einleitung, Übersetzung und Untersuchungen von L. Schlimme. Wiesbaden: Harrassowitz, 1977.

al-Muqammi (Ishrun). *Dawud ibn Marwan al-Muqammi's Twenty Chapters (Ishrun Maqala)*. Ed. and trans. S. Stroumsa. Leiden: Brill, 1989.

Nemesius of Emesa (*Nature*). *On the Nature of Man*. Trans. R. W. Sharpless and P. J. van der Eijk. Liverpool: Liverpool University Press, 2008.

Nyberg, H. S. (1919). *Kleinere Schriften des Ibn al-Arabi*. Leiden: Brill.

Pedersen, N. A. (2004). *Demonstrative Proof in Defence of God: A Study of Titus of Bostra's Contra Manichaeos. The Work's Sources, Aims, and Relation to its Contemporary Theology*. Leiden: Brill.

Philastrius (*Diversarum*). *Diversarum Hereseon Liber*. Ed. F. Marx. Vienna:
F. Tempsky, 1898.

- Photinus (*Disputationes*). 'Disputationes Photini Manichaei cum Paulo Christiano'. *Patrologia Graeca* 88, 529 : 1864-78.
- Pines, S. (1997). *Studies in Islamic Atomism*. Trans. M. Schwarz. Jerusalem: Magnes Press, 1997.
- Possekel, U. (1999). *Evidence of Greek Philosophical Concepts in the Writings of Ephrem the Syrian*. Louvain: Peeters.
- Pretzl, O. (1931). 'Die fruhislamische Atomenlehre'. *Der Islam* 117 : 19-30.
- Pretzl, O. (1933). *Die Streitschrift des Gazali gegen die Ibahija, im persischen Text hrsg. und uber-setzt*. Munich: Verlag der Bayerischen Akademie der Wissenschaften, 1933.
- Procopius (*Anecdota*). *Anecdota*. Trans. H. B. Dewing. London/Cambridge, MA, 1969.
- القمني (al-Qummi). تفسير. مجلدان. ط. ط. الموسوي الجزائري. بيروت: دار السور، ١٩٩١.
- Ramelli, I. (2009). *Bardaisan of Edessa: A Reassessment of the Evidence and a New Interpretation*. Piscataway, NJ: Gorgias Press.
- الرازي، فخر الدين (تفسير). التفسير الكبير [مفاتيح الغيب]. طهران: انتشاراتي أساطير، ١٤١٣/١٩٩٢-٣.
- Rudolph, U. (1995). 'Kalam im antiken Gewand: Das theologische Konzept des *Kitab Sirr al-Haliqa*'. In A. Fodor (ed.), *Proceedings of the 14th Congress of the Union Europeenne des Arabisants et Islamisants. Budapest... 1988. Part 1*. Budapest: Eotvos Lorand University Chair for Arabic Studies & Csoma de Koros Society, Section of Islamic Studies, 123-36.
- Saadia Gaon (Amanat). *Kitab al-Amanat wa-l-itiqadat*. Ed. S. Landauer. Leiden: Brill, 1880trans. S. Rosenblatt, *The Book of Beliefs and Opinions*. New Haven, CT: Yale University Press, 1948.
- Sextus Empiricus (*Outlines*). *Outlines of Pyrrhonism*. Ed. and trans. R. G. Bury. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1933.
- al-Shahrastani (*Milal*). *Kitab al-Milal wa-l-nihal*. Ed. W. Cureton. London:

Printed for the Society for the Publication of Oriental Texts, 1842-16trans.
D. Gimaret and G. Monnot, *Livre des religions et des sectes*. Paris: Peeters,
[1986].

al-Shahrastani (*Nihaya*). *The summa philosophiae of al-Shahrastani – Nihayat al-aqdam fi ilm al- kalam*. Ed. with a summary translation A. Guillaume. Oxford: Oxford University Press, 1934.

Sorabji, R. (1988). *Matter, Space, and Motion: Theories in Antiquity and their Sequel*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Stark, R., and R. Finke (2000). *Acts of Faith: Explaining the Human Side of Religion*. Berkeley: University of California Press.

Stewart, C. (1991). 'Working the Earth of the Heart': The Messalian Controversy in History, Texts, and Language to AD 431. Oxford: Oxford University Press.

Strohmaier, G. (1981). 'Galen in Arabic'. In V. Nutton (ed.), *Galen: Problems and Prospects*. London: Wellcome Institute for the History of Medicine, 197-212.

Stroumsa, S. (1999). *Freethinkers of Medieval Islam: Ibn al-Rawandi, Abu Bakr al-Razi and their Impact on Islamic Thought*. Leiden: Brill.

(al-Tabari) الطبري (تاريخ). تاريخ الرسل والملوك. ط. م. ج. دو جويج
M. J. de Goeje وآخرين. ليدن: بريل، ١٨٧٩-١٩٠١.
(al-Tawhidi) التوحيدي (أخلاق). أخلاق الوزيرين. ط. م. الطنجي.
بيروت: دار صادر، ١٩٩٢.

(al-Tawhidi) التوحيدي (الإمتاع). كتاب الإمتاع والمؤانسة. ط. أحمد أمين
وأحمد الزين. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٩-٤٤.
(al-Tawhidi) التوحيدي (المقابسات). المقابسات. ط. م. ت. حسين.
بغداد: مكتبة الإرشاد، ١٩٧٠.

Teixidor, J. (1997). 'Les Textes syriaques de logique de Paul le Perse'. *Semítica*
117 :47-37.

- Theodore Bar Koni (*Liber*). *Liber scholiorum* (Seert version). Ed. A. Scher. Paris: E Typographeo Reipublicae, 1910, 1912 [trans. R. Hespel and R. Draguet. Louvain: Peeters, 1981-2].
- Theodoret (*Providentia*). *On Divine Providence* [– *De providentia*]. Trans. T. Halton. New York: Newman Press, 1988.
- Vajda, G. (1938). 'Les Zindiqs en pays d'Islam au debut de la periode abbaside'. *Rivista degli Studi Orientali* 173 : 17-229.
- van den Ven, P. (ed. and trans.) (1962). *La Vie ancienne de S. Symeon Stylite le Jeune (521-92)*. 2 vols. Brussels: Societe des bollandistes.
- Walker, P. E. (1993). *Early Philosophical Shiism: The Ismaili Neoplatonism of Abu Yaqub al-Sijistani*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Weisser, U. (1980). *Das 'Buch uber das Geheimnis der Schopfung' von Pseudo-Apollonios von Tyana*. Berlin: de Gruyter.
- Wolfson, H. A. (1976). *The Philosophy of the Kalam*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (al-Yaqubi) اليعقوبي (مشاكلة). مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢.
- (al-Yaqubi) اليعقوبي (تاريخ). تاريخ. مجلدان. ط. م. ت. هوتسما M. T. Houtsma. ليدن: بريل، ١٨٨٣.

الفصل السابع

حركة الاعتزال (١)

أصول المعتزلة

رشا العمري

(١)

مقدمة

لم يزل البحث العلمي في أصول المعتزلة من البدايات إلى منتصف القرن الثامن الميلادي محض ظنون يُعوّزها الحسم^(*). وبعد هذه الفترة الأولى الغائمة، ازدهرت المعتزلة على نحو جيد في القرن السادس/الثاني عشر بوصفها مذهباً كلامياً، مارّة بالمرحلة المبكرة (انظر: الفصل ٨)، ثم بالمرحلة المدرسية (انظر: الفصل ٩). وعلى الرغم مما أصابها من تدهور في العالم السني في القرن السادس/الثاني عشر، فقد بقيت حتى القرون المتأخرة متلبسة بصور شيعية شتى من زيدية واثني عشرية (انظر: الفصول ١٠، ١١، ٢٦، ٢٧).

ولقد ينبغي علينا أن نسوق بين يدي أية مقدمة للمسائل التي سنعرض لها هنا نبذة موجزة عن مقالات المعتزلة. فما إن استوى مذهبهم الكلامي على سوقه حتى امتازوا من علماء العقيدة الأول في العموم، ومن أصحاب الكلام في الخصوص (انظر: الفصول من ١ إلى ٤) بنزوعهم الراسخ إلى العقل بوصفه

(*) أشكر زايته شميته على مراجعتها للمسودة الأولى لهذا الفصل. وما فيه من أخطاء فمردها إليّ.

أساس البحث الكلامي. وفي الحق أن المعتزلة كانوا أقوى ممثل «للعقلانية» بين المتكلمين المسلمين. على أنها لم تكن عقلانية المفكرين الأحرار في عصر التنوير، على نحو ما توهم -في القرن التاسع عشر- نفر من الدارسين الأول للمعتزلة (على سبيل المثال: شتير Steiner ١٨٦٥؛ انظر: شميته ١٩٩٨ : ٣٨٦-٧). وقد كشف بحث إجناتس جولدتسير النقاب عما في هذا من سوء فهم لمذهب الاعتزال (جولدتسير ١٩١٠ : ١١٧-١٩؛ انظر: شميته ١٩٩٨ : ٣٨٧). فقد يمم المعتزلة بهذه العقلانية -إلى جانب بحوثهم في الطبيعيات وعلم الكون (دقيق الكلام) الذي يتصل بأسباب واهنة بالقرآن (بيني ١٩٣٦)- نحو غايات عقائدية، فلم تكن قط بمعزل عن تعاليم الكتاب، وإنما رام المعتزلة صوغ العقيدة في الله اعتماداً على مسلمات العقل. وتضمن ذلك خصوصاً التعريف بصفاته كما عرضها القرآن، وبأفعاله، والوقوف خاصة على معنى كونه عدلاً. وقد أثمر نقاش المعتزلة لهذين الموضوعين -«التوحيد» و«العدل»- أن أصبحا أصليين من الأصول الخمسة التي بنوا عليها مذهبهم. ووضعت هذان الأصلان -في كتب المتأخرين- في مقدمة الأصول، ليوجزا المذهب الاعتزالي. أما في كتب المتقدمين، فقد كان لهما ترتيب آخر: كان «التوحيد» هو الأصل الخامس، و«العدل» أولاً. واتخذت الثلاثة الأصول مواضعها في الترتيب المعهود: فجاء أصل «الوعد والوعيد» ثانياً؛ وذلك أن المعتزلة لما اعتقدت في حرية الإرادة الإنسانية وفي العدالة الإلهية، قالت بأن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة ما لم يتب، وبأنه يجب عليه مجازاة المؤمن. وحل أصل «المنزلة بين المنزلتين» ثالثاً، فقالوا: إن مرتكب الكبيرة غير مستحق لمنزلة «مؤمن»، ولا لمنزلة «كافر»، بل الأحرى أن يقال فيه: «فاسق». وكان الأصل الرابع هو «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، على أي نحو يستطيعه المرء^(١).

وقد تمت دراسة موضوع أصول المعتزلة من ثلاث جهات: أولاً في اسم «المعتزلة»، وما تعنيه هذه الكلمة، ولم أطلقت على هذه الفرقة، وفي أي

(١) ترى الترتيب الأول للأصول في صنيع الكعبي/البلخي (ت. ٩٣١/٣١٩) (مقالات، ٦٣-٤). وانظر مثلاً

على الترتيب الأخير: قائمة المسعودي للأصول الخمسة (مروج، ٤ : ٥٠-٦٠).

ظروف. والثانية في تاريخ الحركة الاعتزالية، وأعلامها الأول: واصل بن عطاء (ت ٧٤٨/١٣١)، وعمرو بن عبيد (ت ٧٦١/١٤٤)، وكذلك في علاقات كل منهما بصاحبه، وعلاقتهما باتباعهما. والثالثة في مدى الاتصال الفكري بين مقالات متقدمي المعتزلة ومقالات متأخريهم، كما تدل عليها الأصول الخمسة. ولا يعدو ما سنسوقه أن يكون موجزاً لهذه المقاربات على النسق الذي ذكرناه آنفاً؛ لأنه يعكس ما انتهى إليه البحث العلمي في هذا الصدد. وليس بين هذه الجهات تعارض البتة، وهي تتبدل مع الوقت -جزئياً- وفقاً للمصادر المتاحة.

والتحديد الرئيس منوط بالمصادر. وهي نادرة، ومتأخرة، ومتعارضة فيما بينها. وأقدمها يرجع إلى قرن خلا -على الأقل- بعد مرحلة الأصول، وشواهدا تنوزع -على نحو واسع- في أطواء أنبائها وما يتصل بها^(١). والمادة التي تسوقها هذه المصادر في صورة مرويات وآراء تعبر -فضلاً عن ذلك- عن وجوه من النظر مختلفة لمؤلفيها، لا يمكن بحال أن تبرأ من حكم مذهبي سابق. وفي الجملة، المصادر نوعان رئيسان: كتب المعتزلة، وكتب أهل السنة وأسلافهم^(٢). وكان لهذه القسمة أثر -مثلاً- في الحديث عن مؤسس المذهب، فالمصادر الاعتزالية الأولى تذكر واصلًا، بينما يرى أهل السنة أنه عمرو^(٣). وترى المصادر المعتزلية المتأخرة أن واصلًا وعمراً سواءً في تأسيس المذهب^(٤). وثمة أمر آخر، وهو أنه لا سبيل إلى تمحيص المرويات المتعارضة من رواية مصادر مثقلة بالقيود المذهبية. وهذا ما وقع خاصة في الروايات عن أصل اسم «المعتزلة»، حيث

(١) من الأمثلة للمصادر الأولى ومجالاتها المتعددة: كتاب في المقالات العقيدية للمعتزلي جعفر بن حرب (ت ٨٥٠/٢٣٦) «الأصول»، ٥٤؛ وكتاب أدبي للجاحظ (ت ٩٨٦/٢٥٥)، «البيان»، ١: ١٤-١٦، ٢٠-٣، ١٦٩.

(٢) أقدم مصدر لأهل السنة هو «المعارف» لابن قتيبة (ت ٨٨٩/٢٧٦). وثم مصدران سنيان متأخران: البغدادي (ت ١٠٣٧/٤٢٩)، «الفرق»، ٩٢، والشهرستاني (ت ١١٥٣/٥٤٨)، «ملل»، ٣١-٤. وأقدم مصدر معتزلي تكلم عن واصل وجهوده هو «مقالات» الكعبي، ٦٤-٩.

(٣) انظر النقاش حول واصل وعمرو في أقدم مصدر سني محض: المعارف لابن قتيبة، ٤٨٢-٣، ٦٢٥، وكذلك ما أورده الكعبي في «ذكر المعتزلة» في «المقالات»، ٦٤-٩.

(٤) انظر -مثلاً-: الشريف المرتضى (ت ١٠٤٤/٤٣٦)، أمالي، ١: ١٦٥-٧، ابن المرتضى، طبقات، ٣٦-٤٠.

ذكرت بعض المصادر الاعتزالية قلة ما لديها من العلم بالمعنى الأولي لهذا المصطلح، وروت لذلك تفسيرات شديدة الاختلاف^(١). ولن تتم هذه النبذة عن الصعوبات التي تعترضنا في شأن المصادر ما لم نذكر حقيقة جوهرية أيضًا، وهي أن أيًا من تواليف أعلام هذه الفترة لم يُحفظ. فكل ما لدينا ذكر لعنوانات، وأثارة من مقالات مشعنة، لا سبيل إلى الاستيثاق من كونها نقولاً مباشرة عن الأعلام المؤسسين^(٢). والحاصل أن كل شاهد على عقائد المعتزلة من هذه الحقبة يظل بعيدًا عنها زمانًا، غريبًا عنها انتماءً.

(٢)

اسم «معتزلة»

لقد ركزت أقدم الدراسات في أصل المعتزلة على تحديد أصل الاستعمال اللغوي لهذا المصطلح «معتزلة»، وللمصدر «اعتزال»، ولل فعل «اعتزل» في كتب القرن الأول/السابع ومطالع القرن الثاني/الثامن. فجولدتسير يرى أن للمعنى الأصلي للحركة تعلقًا بما كان عليه مؤسسوها من نسلٍ ونقوى (جولدتسير ١٩١٠ : ١٠٠). وقد انتهى إلى ذلك من طريق رسم أولي لخريطة الاستعمالات المختلفة الموجودة لكلمة «معتزلة» (جولدتسير ١٨٨٧ : ١٩٦)^(٣)، أثر بعده استعمال كلمة «معتزلة» في وصف الفرق التي «اعتزلت» أو «انسحبت»، والاسم «اعتزال» في قولهم: «كان مذهبه الاعتزال» في الإشارة إلى طريق الزهد (جولدتسير ١٩١٨ : ٢٠٧-٨). وقد فضل هذا المعنى لأصول المعتزلة اعتمادًا على ما اعتبره في ترجمة واصل وعمرو من شواهد الحياة الزاهدة (جولدتسير

(١) الكعبي، مقالات، ١١٥؛ المقدسي، بدء، ٥ : ١٤٢؛ ابن النديم (ت ٣٨٥/٩٩٥ أو ٣٨٨/٩٨٨)، فهرست، ٢٠١؛ عبد الجبار (ت ٤١٥/١٠٢٥)، فضل، ١٦٥-٦؛ الجشمي (ت ٤٩٤/١١٠١)، شرح، a29، b28.

(٢) انظر -مثلا- مناقشة الخياط (ت ٩١٣/٣٠٠) لمقالات واصل: (انتصار، ٧٣-٤).

(٣) ذكر جولدتسير أيضًا -في أقدم حديث له عن مسألة أصل اسم «معتزلة»- المعنى السياسي لهذا الاسم، وأنه يشار به إلى «المعارضين السياسيين» (جولدتسير ١٨٨٧ : ١٩٦).

١٩١٠: ١٠١)، ورأى أن اتجاه المعتزلة إلى الكلام حدث لاحقًا، وأنه غير مركز في نشأتهم. وأيد لويس ماسينيون (Louis Massignon) وجود دلالة زهدية في أصل «المعتزلة بين المنزلتين»، مع أنه لم يورد إلا نصوصًا قليلة تشهد لنظرية جولدتسير^(١). وفيما عدا ذلك، لم يُلفت مرة أخرى إلى هذه النظرية في أصوله الزهدية إلى أن أخرجت سارة سترومسا (Sarah Stroumsa) عملها، الذي سندرسه لاحقًا.

وتلت مقارنة جولدتسير مقارنة كارلو نلينو (Carlo Nallino)، الذي أفاض في القول، وانتهى إلى فهم مغاير تمامًا لأصل الاسم، فرد نشأة المعتزلة إلى ما أسماه «المعتزلة السياسيون»، الذين «امتنعوا عن الخوض في الصراع الداخلي في القرن الأول» (نلينو ١٩١٦: ٤٤٧)، فقد سُمي بعضهم «معتزلة»؛ لأنهم امتنعوا عن بيعة علي (حكمه من ٦٥٦ إلى ٦٦١ ميلاديًا) بعد موت عثمان (حكمه من ٦٤٤ إلى ٦٥٥ ميلاديًا) (نلينو ١٩١٦: ٤٤٢)، ثم ضرب مثلاً آخر لجماعة أطلق عليهم اسم المعتزلة، وذلك عندما امتنعوا عن مشايعة الفريق الآخر، فلا هم نصروا عليًا، ولا هم أيدوا المطالبين بدم عثمان (نلينو ١٩١٦: ٤٤٦؛ الطبري، ١: ٣٣٤٢^(٢)). وقد بيّن نلينو أنه خلال النصف الأول من القرن الثاني/الثامن، كان الفعل «اعتزل» إذا استعمل متعديًا، تضمن الامتناع عن المشاركة في الحياة العامة وفي الحرب، فهو يدل -عند إيرادها في الموقف من العلاقة بين فئتين متنازعتين- على الامتناع عن مشايعة إحداهما (نلينو ١٩٧٦: ٤٤٤).

ورد ه. إس. نيبيرج (H. S. Nyberg) أصول المعتزلة إلى النزاع السياسي بين عليٍّ وخصومه، ذاهبًا إلى أن المعتزلة السياسيين هم أولئك الذين «اعتزلوا عليًا»، واتخذوا موقفًا محايدًا في الصراع بينه وبين خصومه (نيبيرج ١٩١٣-٣٦: ٧٨٧-٨). وترجمة نيبيرج الفعل «اعتزل» إلى "to separate" انعكاس لعبارة

(١) ذهب ماسينيون إلى أن معنى مصطلح «معتزلة»: «عزلة القلب الاختيارية»، غير أنه لم يقدم أي أساس لهذا التفسير، المبني على الاستخدام الدلالي، ولا بيّن كيف استخلص حجته من أصل «المعتزلة بين المنزلتين» لدى المعتزلة (ماسينيون ١٩٧٥: iii. ١٨٩). وقد وثق اتصال واحد من أتباع بعض تلامذة عمرو بدواثر الزهد في البصرة (ماسينيون ١٩٥٤: ١٦٨).

(٢) انظر: ٥٧/٥ من تاريخ الطبري (ط. محمد أبو الفضل إبراهيم، بدار المعارف بمصر). (المترجم)

أبي محمد، الحسن ابن موسى النوبختي (توفي بين ٩١٢/٣٠٠ و ٩٢٢/٣١١٠) في كتابه «فرق الشيعة»، الذي يعد المصدر المتقدم الوحيد الذي وصل أصل المعتزلة بالمعتزلة السياسيين في الحرب الأهلية الأولى (مادلونج ١٩٦٥ : ٣٠). ولكن نظرية نيرج في الأصول السياسية للمعتزلة تختلف اختلافاً كبيراً عن فروض نلليو الأولية؛ وذلك أن نيرج ذهب إلى أن مذهب المعتزلة الكلامي كان هو المذهب الرسمي للحركة العباسية، وساعد على قبول هذه الدعوى جداً تفسيره أصل «المنزلة بين المنزلتين» على أنه كان استجابة سياسية للصراع الذي فرق الأمة بعد مقتل عثمان (نيرج ١٩١٣-٣٦ : ٧٨٨).

وذهب مونجمري وات مذهب نلليو ونيرج في أن الحياد السياسي هو أصل اسم المعتزلة، واستند في ذلك إلى مذهب واصل في الامتناع عن اتخاذ موقف من عليٍّ وخصومه؛ أي مذهب «اللعان»^(١)، لكنه لم يسلك -مع ذلك- مسلك نلليو ونيرج في الانتهاء إلى هذه النتيجة، ولا عزا المعتزلة إلى معتزلة الحرب الأهلية الأولى، وإنما اعتقد أنهم أصبحوا فرقة مستقلة في بدايات القرن الثالث/التاسع فقط (انظر: المبحث (٣)).

وخلف نلليو ونيرج على فرضية الأصل السياسي للمعتزلة ولفرد مادلونج ويوسف فان إس (فان إس ١٩٩٢ : ٣٣٩). ومع أن السبل تفرقت بهما، فقد بلغا النتيجة عينها، وهي أن لحركة المعتزلة أصلاً سياسياً. على أن الأهم هو أنهما خالفا عن مقارنة نلليو ونيرج في تاريخ الأصول بالانصراف عن البحث الدلالي في مصطلح «معتزلة» إلى الوثائق المهمة في تاريخ الحركة ومقالاتها.

وقد ركز الفصلان الثالث والرابع في الأساس على هذه المقارنة؛ ذلك أن مشاركات مادلونج وفان إس، التي عولت على ما أتيح في تاريخ الحركة من معلومات -على ما هي عليه بصورة مؤقتة- تؤكد أن النظر الأول المرتكز على الاستعمالات الدلالية للمصطلح فقط لا ينهض على قدمين.

(١) الإشارة بمذهب «اللعان» إلى ما روي من قول واصل بتفسيق أحد الفريقين يوم الجمل، لا بعينه، ثم ما بناه على ذلك من رد شهادة الواحد منهم، ولو على باقة بقل، قال: «لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه» (البغدادي، الفرق بين الفرق، ط. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت/لبنان: دار المعرفة، د.ت، ص ١٢٠). (المترجم)

وقد يجب أن نذكر مثالا واحداً أخيراً لهذه المقاربة الدلالية؛ ونعني الحجة التي ساقها سترومسا تأييداً لنظرية جولدتسير في المعنى الزهدي، والذي من أجله أمنت في بسط شرحه للاستعمال الدلالي لمصطلح «معتزلة» (سترومسا ١٩٩٠)، فذكرت أن الفعل «اعتزل» والاسم «معتزلة» قد استعملتا في الأدب قبل المعتزلة استعمالاً مرناً، وكان من معناهما الزهد. غير أنها زادت أن كلمة «معتزلة» إنما أضحت علماً على الحركة في زمان واصل وعمرو، ثم أخذت في وصف النهج الذي سلكته «التنوعات» التي اعترت هذه الكلمة، في حين أصبحت كلمات أخرى مصطلحات فنية دالة على الزهد (سترومسا ١٩٩٠ : ٢٧٣). ومن وراء نقد سترومسا للبحث العلمي في أصول المعتزلة يقوم رأيها في الدور الأكبر للزهد في النشأة في الحقبة الإسلامية الأولى، التي تعتقد أنها هُمشت لمصلحة الإطار السياسي (سترومسا ١٩٩٠ : ٢٩٢-٣). ومع أنه يلزم الكثير من البحث في أصول الزهد، طلباً لتمحيص منحى سترومسا في النظر، فلا ينبغي أن تغيب عنا حجتها؛ لأنها تحل أحد الفروض التي قدمها فان إس عن المثيرات السياسية الفكرية للحركة، كما ستناقش في المبحث الثالث.

(٣)

الحركة

ذهب وات إلى أن المعتزلة بدأت بأبي الهذيل العلاف (ت ٢٢٧/٨٤٢)، وأن واصلًا وعمراً لم يُذكرا بوصفهما مؤسسين لها إلا في منتصف القرن الثالث/التاسع (وات ١٩٤٨ : ٦١؛ وات ١٩٦٣ : ٥٢-٤). ويذهب الباحثون -خلافًا له- إلى أن لكلا الرجلين، واصل وعمرو، يدًا في نشأة المذهب، على الرغم من اختلافهم في طبيعة إسهام كل منهما. على أن تحديد هذه الإسهامات تكتنفه صعاب: فلكل واحد منهما استقلاله الفكري، وما جاء عنهما لا تعيبه النزارة فحسب، بل يعوزه اليقين. وفي الحق أنه قَمِئٌ بالتمحيص ونقد المتوارث عن الصورة الأوسع للأحداث التاريخية في تلك الفترة، وقد أنفق فان إس عقوداً عدة

في هذا الصنيع (فان إس ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٨٧، ١٩٩٢). ومهد نيرج بالفعل طريقًا إلى الوقوف على أصول الحركة، وأبان -بوجه خاص- عن السمات الفكرية المتميزة لدى عمرو وواصل، لولا أنه وسم عرضه لسيرتهما بميسم نظريته في أنهما شايعا الدعوة العباسية (نيرج ١٩١٣-٣٦: ٧٨٨-٩؛ نيرج ١٩٥٧: ١٢٥-٣١)، وكانت هذه فكرة خاطئة صوبها مادلونج؛ لأنها شوهت سيرة الرجلين (مادلونج ١٩٦٥: ٢٤-٣٠).

لقد مضى واصل إلى البصرة، غير أنه بقي غريبًا (فان إس ١٩٩٢: ٢٤٤)، وأغلب الظن أن تلمذته للحسن البصري (ت ٧٢٨/١١٠) لم تكن ثمة (فان إس ١٩٩٢: ٢٥٧-٨). ولا تعني صلاته الأولى بالمدينة أنه كان تلميذًا لأبي (١٣٥) هاشم، ابن محمد ابن الحنفية (ت ٧٠٠/٨١) (نيرج ١٩١٣-٣٦: ٧٨٨؛ مادلونج ١٩٦٥: ٣١؛ فان إس ١٩٩٢: ٢٣٦، ٢٥١-٢). ومع ذلك، فلا بدّ أنها أسهمت نوع إسهام في مواقفه العلوية الأولية، وفي اعتقاده جواز إمامة المفضول؛ ولذلك صحح خلافة أبي بكر (من ٦٣٢ إلى ٦٣٤م) وعمر بن الخطاب (من ٦٣٤ إلى ٦٤٤م)، وعثمان بن عفان (ماعدًا السنوات الست الأخيرة منها)، مع أنهم جميعًا -في قوله- دون عليّ في الفضل (فان إس ١٩٩٢: ٢٥٩، ٢٧٠-١، ٢٧٣).

كان زهد واصل سمة مميزة لشخصيته، غير أن براعته الفذة في المناظرات العقدية، حيث أظهر كفايته الكلامية والبلاغية (فان إس ١٩٩٢: ٢٤١-٣) هي التي لفتت إليه الانتباه، وجلبت له الأتباع (فان إس ١٩٩٢: ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٩). وقد مكنته موهبته اللغوية من أن يجد مرادفات تعوض عجزه عن نطق حرف الراء نظرًا صحيحًا. وليس من سبب يدعو إلى رد الرواية القائلة بأنه خطب خطبة بارعة -بوصفه أحد أفراد وفد البصرة- أمام والي الأموي عبد الله بن عمر بن عبد العزيز (فان إس ١٩٩٢: ٥٤١-٢)، لكن لا يمكن بحال أن نعد كلتا النسختين المنشورتين صحيحة (هارون ١٩٥١؛ ديبير Daiber ١٩٨٨؛ راتكه Radtke ١٩٩٠؛ جيليو Gilliot ١٩٩٠؛ فان إس ١٩٩٢: ٢٤٦-٨). وقد أرسل واصل أتباعه دعاة في أنحاء العالم الإسلامي، وأغلب الظن أنه كان يحذو حذو

الإباضية الذين جادلهم في شبابه (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٥). وكان مقصود هؤلاء الدعاة نشر الدين من خلال الكلام، بينما كانوا يتعيشون من التجارة، ولديهم مثل ما لشيخهم من الزهادة والبلاغة (فان إس ١٩٩٢ : ٣١٠-١١). وينبغي أن نذكر أن واصلاً كان -كعمرو- من القائلين بحرية الإرادة، مما حمل فان إس على الظن بأن ذلك جلب له الأتباع في بلدة كان فيها غريباً (فان إس ١٩٩٢ : ٣٤٠-١).

وبينما كانت حرية الإرادة واحدة من السمات الفكرية المائزة لواصل، كانت مركز الدائرة في فكر عمرو (نيبرج ١٩٥٧؛ فان إس ١٩٦٧ : ٣٩-٤٥؛ فان إس ١٩٩٨ : ٣٠٨). ولم تكن مشاركة عمرو في حركة القدرية بوصفه متكلماً، ولكن بوصفه محدثاً (فان إس ١٩٩٢ : ٣٠٨)، مما حمل المحدثين على تقصي أحوال عمرو وتلامذته (فان إس ١٩٩٢ : ٣٤٢). ولم يكن عمرو -إلى كونه محدثاً، وإلى ما خلفه قوله بحرية الإرادة من أثر سلبي- مفكراً أصيلاً، ولا كاتباً مبدعاً، بل الغالب أن زهده هو الذي أورثه هذه المنزلة العلية (فان إس ١٩٩٢ : ٢٨٠، ٣٠٥)، حتى إن خصومه من أهل الحديث كانوا يقرون بأنه من الأتقياء (فان إس ١٩٩٢ : ٢٨٠-١، ٢٩٦). وعلى الرغم من أنه لم يكن تلميذ الحسن البصري الأثير، فقد بلغت العلاقة بينهما من القوة -حتى روى عمرو عنه الحديث- ما حمل أهل الحديث على البِدَار إلى إبعاد الحسن عنه (فان إس ١٩٩٢ : ٢٩٧، ٣٠٢-٤). ومن الجدير بالذكر أن عمرًا كان -كالحسن والبصريين- متعاطفاً مع عثمان، مؤيداً لإمامة الفاضل (فان إس ١٩٩٢ : ٣٠٨). وخالف واصلاً، الذي يُعزى نجاحه إلى براعته في الكلام، ليس ثمة دليل على أن عمرًا كان له به شغف (فان إس ١٩٩٢ : ٣٠٥).

ومن البين أن واصلاً وعمرًا كليهما كانا ينافحان عن حرية الإرادة، وأن كليهما ضُرب في الزهد بسهم. ولكن كان في السياسة المشتركة بينهما -وليس المقصود علم الكلام السياسي فيما يتعلق بمذهبيهما في الإمامة- ما أتاح لفان إس أن يرى تماسكاً مبدئياً في حركة المعتزلة (فان إس ١٩٩٢ : ٣٣٩-٤٠). فكلاهما كان يحكم بتفسيق أحد الفريقين في واقعة الجمل، لكن لا بعينه، وأشبه ذلك حكم اللعان، وفيه يُعلن أن أحد الزوجين زانٍ، لكن لا سبيل إلى

تعيينه^(١). وفي العمل بهذا النظر الفقهي صون لشرف صحابة النبي ﷺ (فان إس ١٩٩٢ : ٢٧٢). وأبعد فان إس -زيادة على ذلك- فذهب إلى أن حياد واصل وعمرو السياسي لا ينحصر في حكمهما على الماضي، بل يمكن كذلك أن يلتبس في موقفهما إزاء الاضطرابات السياسية المعاصرة. وكذلك كان واصل وخلق كثيرون من أتباعه يعملون بهذا الحياد في عالم مفعم بالدعاوى السياسية المتناوئة (فان إس ١٩٩٢ : ٣٣٩). أما حياد عمرو السياسي، فكان ثمرة تصوره للعدالة الاجتماعية، وعدم ثقته في النخبة الحاكمة، مما حمله على أن ينأى بنفسه عن هم في السلطة (فان إس ١٩٩٢ : ٢٩٥-٦). وقد توسع فان إس في شرح مادلونج للقاء المروي بين عمرو والخليفة العباسي الثاني، المنصور (حكمه من ٧٥٤ إلى ٧٧٥م)، وهو اللقاء الذي أساء نبيرج فهمه، والذي دلّ على وجود صلة حميمة بين الرجلين، اضطلع فيها عمرو بدور الناصح للمنصور، وأبدى تأييداً للعباسيين (فان إس ١٩٩٢ : ٢٨٧-٨). وفي رأي فان إس أن هذا اللقاء كاشفٌ عن انزعاج المنصور من سلطة عمرو، بوصفه إمام قدرية البصرة؛ إذ كان المنصور مهموماً باشتراك القدرية في ثورة محمد بن عبد الله النفس الزكية (ت ١٤٥/٧٦٢-٣) وأخيه إبراهيم. وذهب إلى أن هذه الروايات تبين -على العكس- حرص المنصور على إقناع عمرو بالأخذ بالحياد السياسي، الذي عمل به في وقت نكبة الخلافة الأموية في آخر عهدها (فان إس ١٩٩٢ : ٢٨٧-٩٤).

كان هذا الحياد السياسي -فيما يرى فان إس- هو الجامع الوحيد بين واصل وعمرو، ولم يكن يحول -مع ذلك- دون وقوع اختلاف بينهما في المسائل والأولويات العقدية (فان إس ١٩٩٢ : ٣٤١). على أن الذي يعكر على رأيه في

(١) يلجأ الزوج إلى اللعان إذا رمى امرأته بالزنا فأنكرت، ولم يكن معه أربعة شهداء، فيحلف أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ولزوجه حينئذ أن تدفع عن نفسها الحد بأن تحلف أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (سورة النور: ٦ : ٩)، وبذلك يتم اللعان، ويفرق بينهما، ويأمن هو -بحلفه- حد القذف، وهي -بحلفها- حد الزنا. ولما كان الصديق مع واحد منهما ضرورة، علمنا أن أحدهما كاذب فاسق ضرورة أيضاً، لكنه غير معيّن، فهذا هو المراد بالتشبيه المذكور في المتن، وفي الحاشية السابقة من حواشي المترجم. وهذا الذي فصلناه هو معنى اللعان في الشرع، لا ما ذكرته الكاتبة، وله أحكام كثيرة وتفاصيل ماثلة في كتب الفروع. (المترجم)

أن هذا الحياد هو الذي يميز بداية المعتزلة ذلك الدليل الذي ساقه عن وجود اتجاه سياسي معارض للفرقة الأولى التي عرفت بالمعتزلة، والتي شاركت في ثورة النفس الزكية بعد موت عمرو. لقد قيل: إن هذه الفرقة كانت نواة الجيش الذي قاد الثورة (فان إس ١٩٩٢ : ٣٢٧-٨). ولسنا نعلم شيئاً تقريباً من مذهب هؤلاء المعتزلة الثائرين، اللهم إلا قولهم بالعدل (فان إس ١٩٩٢ : ٣٢٨). فإذا كان علينا حقاً أن نعتقد كون هؤلاء معتزلة، فمن الواجب أن نسأل: لِمَ اتخذت أولى الفرق التي توسم بميسم المعتزلة (وفقاً لهذه المصادر) موقفاً سياسياً مناوئاً لما استحسنه كلا الرجلين عمرو وواصل؟ لا يخفى أن ثمة الكثير مما لم يُعرف، وأن الحاجة ماسة لشرح هذا التناقض في العقود الأولى من تاريخ الحركة.

والحق أن هناك صعوبة كبرى في النسيج السردى الذي ساقه فان إس للحركة: وذلك في طريقة لقاء واصل بعمر ووسياقه؛ لأن الأدلة قاطعة على أن كليهما كان يعرف صاحبه: فقد كان واصل ختنَ عمرو على أخته، وكانا جميعاً غزاليين، وأهم من ذلك أنهما كانا يحضران حلقة الحسن البصري. وقد أبدى فان إس قبولاً لما جاء في شعر صفوان الأنصارى من أن عمراً كان تلميذاً لواصل (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٩)، بينما أنكر أن يكون هناك نقطة تحول في بداية الحركة حين رجع عمرو إلى قول واصل بعد مناظرة بينهما في مقالة «المنزلة بين المنزلتين» (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٦-٧). وقد انتهى فان إس -استناداً إلى تحليله لمحتوى أدلة واصل وعمر- إلى أن أقوال الأخير في مرتكب الكبيرة مطابقة لأقوال البكرية -وهم فرقة من أتباع الحسن ازدهرت في النصف الثاني من القرن الثاني/الثامن- التي يُظن أن أصلها لدى واصل وعمر (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٧). ورد فان إس دفاع مادلونج عن صحة هذه القصة، اعتماداً على كتاب، عنوانه: «ما جرى بينه [واصل] وبين عمرو بن عُبيد»، وذهب إلى أنه راج في الوقت نفسه الذي راجت فيه الرواية (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٦؛ مادلونج ١٩٦٥ : ١٢).

وكذلك ذهب إلى أن القيادة الفكرية لواصل -ولاسيما براعته الكلامية وصياغته لعقيدة «المنزلة بين المنزلتين» (المدرسة في المبحث ٤)- هي التي بشرت بالحركة الجديدة، بينما كانت مشاركة عمرو بفتح باب المجتمع البصري

لواصل، وقد كان غريباً عنه (فان إس ١٩٩٢ : ٢٥٤). أما من الناحية المذهبية والفكرية، فليس لعمر و في ذلك فضل من أي وجه.

واختلف تلامذة واصل وعمر و في منازعهم الفكرية على نحو ما اختلف شيخاهم (فان إس ١٩٩٢ : ٣١٠)، فكان أغلب تلامذة عمر و محدثين، وأغلب تلامذة واصل فقهاء، قد جعلوا الجدل الديني أكبر همهم (فان إس ١٩٩٢ : ٣٠٢)، ثم لما ضاقت بهم البصرة بعد موت شيخهم، رحل عنها كثير منهم إلى شمال إفريقيا (فان إس ١٩٩٢ : ٣١٠-١٢). كل ذلك خلف فجوة أخرى في قصة أصول الحركة، لكنها -في هذه المرة- بين التلامذة المباشرين والجيل الأول الذي أعقب المعتزلة الأول، في النصف الثاني من القرن الثاني/الثامن؛ إذ لا يمكن قبول الروايات التي تذكر أن أبا الهذيل العلاف المعتزلي أخذ علم واصل عن عثمان الطويل (ت ٧٦٧/١٥٠) على علاقتها (فان إس ١٩٩٢ : ٣١٣-١٤).

ومن بين الخيوط التي نسج بها فان إس تاريخ الحركة -غير مرتاب في وثاقته- ما جاء عن مشاركة واصل بالوعظ وبراءته في الكلام، وهو في ذلك متأثر بروايات المعتزلة الأول عنه. أما روايات متأخري المعتزلة، فقد أدرجت رواية أهل الحديث الأوائل، التي تجعل من عمر و إماماً للمذهب لتبُّ كل صلة للحسن البصري بالقدرية (فان إس ١٩٩٢ : ٢٦٠-٣٠٧).

(٤)

المقالات

لقد دحض التتبع التاريخي الذي اصطنعه فان إس للحركة -على نحو ما وصفناه آنفاً- الآراء القليلة الأولى المتشككة في رد الأصول الخمسة إلى هذه المرحلة. لقد عزا نيبيرج هذه الأصول إلى هذه الفترة، ورآها جزءاً من الدعاية لعمر و واصل (نيبيرج ١٩١٣-٣٦ : ٧٩١-٢). وذهب مادلونج إلى أنها أعرق تاريخاً من ذلك، حتى إنه (١٣٨) رد جذورها -سوى أصل «التوحيد»- إلى فكر الحسن البصري (مادلونج ١٩٦٥ : ١٨). وكان محالاً في رأي جولدتسير أن تُرد

هذه الخمسة الأصول للمعتزلة إلى تلك الفترة من بداية نشأتهم؛ لما يعتقد من أن واصلاً وعمراً كليهما لم يمارسا الكلام (جولدتسير ١٩١٠ : ١٠١-٢). وأنكر نلليو أيضاً نسبة هذه الأصول إلى هذه الفترة، إلا أصل «المنزلة بين المنزلتين»، مع أنه أساء فهم نشأته ومضمونه (نلليو ١٩١٦ : ٤٤٨). وقد اعترف وات بنسبة مقالة «المنزلة بين المنزلتين» إلى واصل (١٩٦٣ : ٥٣-٤)، على الرغم من تشككه عموماً في صحة التأريخ لمرحلة الأصول. وذهب فان إس مذهب نلليو - وإن لأسباب مغايرة وفي سياق مختلف- في عزو مقالة «المنزلة بين المنزلتين» إلى هذه الفترة (فان إس ١٩٩٢ : ٢٧٣-٤). وكذلك وافق مادلونج في تحليله لمحتوى الأصول الخمسة، وفي ترائي ملامحها في اتجاهات كلامية سابقة (مادلونج ١٩٦٥ : ٨-٢٣)، وذلك على الرغم من أن تأريخ فان إس للحركة قد انتهى إلى توهين رأي مادلونج الإيجابي في أقدم تاريخ لهذه الأصول. وجدير بالذكر أن تحليل مادلونج تضمن تصحيحه خطأ نيرج فيما ذهب إليه من أن أصل «المنزلة بين المنزلتين» كان تقريراً يخص الطائفتين المقتلتين في الحرب الأهلية الأولى (مادلونج ١٩٦٥ : ٢٤-٣٠).

وقد وافق واصل -وفقاً لشرح مادلونج- من سبقه من خوارج ومرجئة، وكذلك الحسن في تسمية مرتكب الكبيرة «فاسقاً»، غير أنه لم يرَ -خلاقاً لهم- حكماً ينطبق عليه، فخالف عنهم فيما ذهبوا إليه. فقد قالت المرجئة بإيمانه، وقطع الخوارج بكفره، ورأى الحسن أن حاله بين المؤمن والكافر، فعده منافقاً. ولم يرَ واصل على ما تقدم شاهداً من القرآن؛ إذ إن صفات الكفار، والمؤمنين، والمنافقين لا تنطبق على الفاسق، فذهب إلى أن هذا الأخير مسلم مخلص في النار (مادلونج ١٩٦٥ : ١٠-١١).

وفي الحق أن إبياة واصل حكم الحسن على الفاسق بالنفاق كاشفٌ عن مدى الاختلاف في النظر المعرفي بينهما. فالتدين عند واصل لا يعرفه -خلاقاً للحسن- أدنى شك. ذلك الشك الذي أفضى إلى أن ينشغل الحسن -نوعاً انشغال- بالتصنيف القرآني للمنافق، الذي صاغ من خلاله فهمه للفاسق (فان إس ١٩٩٢ : ٤٥). والتدين عنده معناه أن الوصول إلى الله والإيمان بالله لا يكونان

بغير الخوف من الله (مادلونج ١٩٦٥ : ١٢-١٣). وإذا كان ذلك كذلك، فلا تجتمع المعرفة بالله مع مقارفة الكبائر؛ من جهة أن المعرفة تتضمن الخوف؛ ولذلك قطع بأن مرتكب الكبيرة منافق، وأنه لا يعرف الله، فليس مسلمًا. وليس كذلك الأمر عند واصل، فالعمل السيئ والمعرفة بالله يمكن أن يجتمعا؛ لأن مبنى المعرفة على العقل (مادلونج ١٩٦٥ : ١٣)، فمرتكب الكبيرة لم يزل مسلمًا؛ لأنه يعرف الله بعقله، لكنه مخلد في النار بكبيرته.

وعلى الرغم من أن فان إس قد عزا القول بـ «المنزلة بين المنزلتين» إلى واصل، فقد تشكك في عرض المصادر لهذا الأصل: فبعد انصرام قرن على الأقل من وفاته، أصبح مضمون الحجة أكثر إحكامًا، وخلع متأخرو المؤلفين عليه [واصل] من الأصالة فوق ما يستحق (فان إس ١٩٩٢ : ٢٦٤، ٢٦٦). والحق أن فان إس تشكك في وثائق أخرى تتعلق به، حتى فيما قبله من المادة المنسوبة لنظريته المعرفية من تصورات لاحقة (فان إس ١٩٩٢ : ٢٦١، ٢٧٦).

(٥)

النتائج

يعد الدرس التاريخي لأصول الحركة -من بين الجهات الثلاث التي درست من خلالها- أوفرها دليلًا، وهو مع ذلك لم يزل غير حاسم، وظل فان إس -الذي توفر على هذا الدرس- شاكًا في النتائج التالية: أن بداية الحركة موصولة السبب باشتغال واصل بالوعظ والكلام، وأن واصلًا هو الذي فضّل القول في عقيدة «المنزلة بين المنزلتين»، وأن تأييد عمرو المحلي للحركة في البصرة هو الذي سهّل انتشارها، وأن مذهب «الحياد السياسي» الجامع بينه وبين واصل هو الذي منح الحركة هويتها ووحدها. فهذه النتائج -على ما هي عليه- لم تزل تثير مسألتين: فهي لم تفسر تغير الاتجاه السياسي للمعتزلة أثناء ثورة النفس الزكية، ولا بينت على نحو كافٍ الدور الذي أداه زهّد عمرو، وحتى زهّد واصل -على ما نسب إليهما من أهمية كبرى- في بداية الحركة. فهاتان المسألتان تبعثان على

إعادة النظر في العناصر التي تضمنتها حجة سترومسا في أن الزهد، لا «الحياد السياسي»، هو الذي وصل أسباب واصل وعمرو (سترومسا ١٩٩٠: ٢٨٠-٧). لكن ذلك لن يكون مجدداً إلا إذا أعدنا تعريف الزهد بأنه التسامح إزاء الخيارات السياسية المختلفة، ولم نتمسك بما وصفته به سترومسا من أنه موقف سياسي. فإذا مكنتنا الوثائق التاريخية من إعادة تعريف زهد المعتزلة على هذا النحو، أمكنها حينئذ أن تسوق تفسيراً للحياد السياسي لدى عمرو وواصل، ولما يناقضه عند أتباعهم، الذين حاربوا في ثورة النفس الزكية. وهذا الضرب من إعادة النظر في دور الزهد في أصل المعتزلة بحاجة إلى بحثٍ أوسع في تاريخ الزهد في تلك الحقبة. على أنه لا يمكن القيام به بإعادة تقييم المصادر المتاحة في أصول المعتزلة فحسب، مع أن إعادة التقييم لهذه المصادر أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. ومن المصادر التي يرجى نفعها -وهي حقيقةً بمعاودة درسها في هذا السياق- كتاب أبي الحسين محمد بن أحمد الملطي (ت ٣٧٧/٩٨٧)، الذي وصف جماعةً بأنهم «اعتزلوا» الحسن بن عليّ (ت ٦٦٩/٤٩-٧٠) عقب تنازله عن الخلافة لمعاوية، وقالوا: «سوف نشغل أنفسنا بالعلم والعبادة»، فسُموا من أجل ذلك بـ«المعتزلة»، فيما قال الملطي^(١). وبيقين لا يمكن أن يُعد هؤلاء بداية حركة المعتزلة، لكن استعمال الملطي لكلمة «اعتزلوا» وثَّق خصيصتين -ثابتان حالياً- أساسيتين لحركة المعتزلة: العلم والعبادة، ووصلهما بأهدأ اتجاه زهدي لا يعد التزاماً مبدئياً بالحياد السياسي. فإذا ما تلقينا بالقبول شهادة الملطي بوصفها سابقة على المعنى السياسي للمعتزلة، جاز لنا أن نزيل التناقض الظاهر في الاتجاه السياسي بين واصل وعمرو من جهة، وأنصار النفس الزكية من جهة أخرى.

(١) انظر: الملطي، تنبيه، ٢٩. وقد دونت سترومسا هذا المقطع بوصفه دليلاً إضافياً يدعم مزاعم جولدتسير عن الأصل الزهدي للمعتزلة، الذي كان -ولا سيما زهد عمرو- «غير سياسي»، على ما وصفته سترومسا (سترومسا ١٩٩٠: ٢٧٢ رقم ٤٦). على أن الموقف غير السياسي لا يستتبع -مع ذلك- ضرورة وصف الجماعة المسماة «معتزلة» في عبارة الملطي.

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (فضل). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ط. فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤.
- (al-Baghdadi) البغدادي عبد القادر (فرق). الفرق بين الفرق. ط. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥.
- Daiber, H. (1988). *Wasil ibn Ata als Prediger und Theologe: Ein neuer Text aus dem 8. Jahrhundert n. Chr.* Leiden: Brill.
- van Ess, J. (1967). *Traditionistische Polemik gegen Amr b. Ubaid.* Beirut: Franz Steiner.
- van Ess, J. (1971). *Fruhe mutazilitische Haresiographie: Zwei Werke des Nasi al-Akbar (gest. 293 H.).* Beirut: Franz Steiner.
- van Ess, J. (1975). *Zwischen Hadit und Theologie: Studien zum Entstehen prädeterministischer Überlieferung.* Berlin: de Gruyter.
- van Ess, J. (1987). *Une lecture a rebours de l'histoire du Mutazilisme.* Paris: Paul Geuthner.
- van Ess, J. (1992). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam (vol. ii).* Berlin: de Gruyter.
- Gilliot, C. (1990). 'Review'. *Studia Islamica* 71: 187-8.
- Goldziher, I. (1887). 'Materialien zur Kenntnis der Almohadenbewegung in Nord-Afrika'. *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* 41: 30-140.

Goldziher, I. (1910). *Vorlesungen über den Islam*. Heidelberg: Carl Winters Universitätsbuchhandlung.

Goldziher, I. (1918). 'Arabische Synonymik der Askese'. *Der Islam* 8: 204-13.

Harun) هارون، عبد السلام (١٩٥١). *نوادير المخطوطات*، ج ٢. القاهرة: مطبعة السعادة.

Ibn al-Nadim) ابن النديم (فهرست. الفهرست. ط. رضا تجدد. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٧.

Ibn Qutayba) ابن قتيبة (معارف). كتاب المعارف. ط. ثروت عكاشة. القاهرة: دار المعارف. ١٩٦٩.

al-Jahiz) الجاحظ (بيان). البيان والتبيين. ٤ مج. ط. عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٨.

al-Jishumi) الجشمي (شرح). شرح عيون المسائل. مج ١. مخطوط. صنعاء، الجامع الكبير، المكتبة الغربية، علم الكلام ٩٩.

al-Kabi/al-Balkhi) الكعبي/البلخي (مقالات). مقالات الإسلاميين. في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ط. فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤.

al-Khayyat) الخياط (انتصار). كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد. ط. أ. نادر وه. س. نيرج. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧.

Madelung, W. (1965). *Der Imam al-Qasim ibn Ibrahim und die Glaubenslehre der Zaiditen*. Berlin: de Gruyter.

al-Malati) الملطي (تنبيه). التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. ط. ه. ريتز. إسطنبول: مطبعة الدولة، ١٩٣٦.

al-Maqdisi) المقدسي (بدء). كتاب البدء والتاريخ. مج ٥. ط. س. هوارت. C. Huart. باريس: 1916, Leroux.

Massignon, L. (1954). *Essai sur les origines du lexique technique de la mystique musulmane*. Paris: J. Vrin.

Massignon, L. (1975). *La Passion de Husayn Ibn Mansur Hallaj: martyre mystique de l'Islam exécuté à Bagdad le 26 mars 922*. Paris: Gallimard.

- (al-Masudi) المسعودي (مروج). مروج الذهب. ٧ مج. ط. ش. بللا
Ch. Pellat. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٤.
- Nallino, C. A. (1916). 'Sull'origine del nome dei Mutaziliti'. *Rivista degli Studi Orientali* 14: 429-54.
- Nyberg, H. S. (1913-36). 'Al-Mutazila'. *Encyclopaedia of Islam*, 1st edn. Leiden: Brill, vi. 787-93.
- Nyberg, H. S. (1957). 'Amr Ibn Ubaid et Ibn al-Rawendi, deux reprouvés'. In *Classicisme et declin culturel dans l'histoire de l'Islam*. Paris: Librairie G. P. Maisonneuve, 125-39.
- Pines, S. (1936). *Beitrage zur islamischen Atomenlehre*. Berlin: A. Hein.
- Radtke, B. (1990). 'Subhanallah! Von der Anwendung des Munchhausen-Prinzips in der Philologie'. *Der Islam* 67: 322-59.
- Schmidtke, S. (1998). 'Neuere Forschungen zur Mutazila unter besonderer Berücksichtigung der späteren Mutazila ab dem 4./10. Jahrhundert'. *Arabica* 45: 379-408.
- (al-Shahrastani) الشهرستاني (ملل). كتاب الملل والنحل. ط. و. كيورتن
W. Cureton. ليزج: Harassowitz, 1923.
- (al-Sharif al-Murtada) الشريف المرتضى (أمالي). أمالي المرتضى: غرر
الفوائد ودرر القلائد. ٢ مج. ط. محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء
الكتب العربية، ١٩٥٤.
- Steiner, H. (1865). *Die Mutaziliten oder die Freidenker im Islam*. Leipzig: S. Hirzel.
- Stroumsa, S. (1990). 'The Beginnings of the Mutazila Reconsidered'. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 13: 265-93.
- Watt, W. M. (1948). *Free Will and Predestination in Early Islam*. London: Luzac & Company.
- Watt, W. M. (1963). 'The Political Attitudes of the Mutazilah'. *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland* 2/1: 38-57.

الفصل الثامن

حركة الاعتزال (٢)

متقدمو المعتزلة

ديفيد بينيت

(١)

مقدمة

ربما كان الوقوف على أصول الكلام عسير المنال (انظر: الفصل ١)، ولكن الذي لا شك فيه أن القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) لم يكد يبلغ منتهاه حتى ظهرت بيئة مدرسية مَوَّارة، شاعت فيها مذاهب شتى في جميع القضايا الكلامية والفلسفية على اختلافها، عرضها أعلامٌ جَدِلُون، تلهبهم الحماسة، في مناظرات تشهد لها العامة، أو تُعقد في بلاط الخلفاء، وجابهوا فيها -في شيء من العنف أحياناً- طوائف من المحدثين والفقهاء. وقد أثر هؤلاء المفكرون الاجتماع في مراكز العلم العباسية، البصرة وبغداد، ولكن تأثيرهم بدا حاسماً في منهجية الكلام حيثما كان من بقاع الأرض، فحدّث منازعهم الجدلية طبيعة علم الكلام النضيج ومحتواه لدى أكابر الأشعرية المتقدمين، وغدّت شواغلهم الفكرية بدرّها حركة الترجمة اليونانية العربية الوليدة، وتلك الفلسفة التي خرجت من رحمها، وقدّمت معارضتهم الشهيرة للقوة السياسية أنموذج المنظور الإنساني لما لا يحصى من أنظمة الحكم الإسلامية. أولئك هم المعتزلة. ومع ذلك، لم يسلم لنا كتاب

واحد في علم الكلام ذي النزعة النظرية [العقلية] من تراث أعلام جيل التكوين (إلى سنة ٨٥٠م)^(١).

(٢)

المصادر

لقد أورث النقص في المصادر الأصلية الباحث في بواكير الاعتزال مشقة في التصور. فأكثر آراء المعتزلة محفوظة في كتب «المقالات»، ومن أقدمها وأمضاها أثرًا «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (٢٦٠-٣٢٤/٨٧٣-٩٣٦)، الذي يرجع إلى مطالع القرن الرابع/العاشر. وقد اعتمد كثير من الروايات اللاحقة على مثل هذه المجاميع بوصفها مصادر، واتخذت -وقد هيمن الأشعرية على المشهد الكلامي- موقفًا معاديًا من غلو المعتزلة التنظيري، لا يزيد مع الأيام إلا استعارًا. وبينما كان الأشعري يورد المقالات بجامع موضوعها (مثاله: «واختلفوا في قدرة الإنسان على الفعل»، ثم يشفعه بآراء شتى)، متحاشيًا -على نحو كبير- أي نقد تصنيفي أو مذهبي، كان الأشاعرة اللاحقون واسعي الخطو في الحكم على ما يروونه من مذاهب. من أجل ذلك ترى المعتزلة لدى البغدادي (ت ٤٢٩/١٠٣٧) في كتابه «الفرق بين الفرق» منظورًا إليهم أبدًا بوصفهم فرقة مبتدعة، قد جمعت «منكراتهم» بدقة، دون أن تُدحض دائمًا بإتقان. لقد كانت كتب المقالات وكتب الفرق -خلال الحقبة الوسطى- هي النوع الأساسي في التصنيف الكلامي، إلى أن بلغنا كتاب الشهرستاني (ت ٥٤٨/١١٥٣) الشهير

(١) حُفظت متفرقات كبيرة تعدل أعمالاً مقتطعة: انظر -على سبيل المثال- في: فان إس ١٩٧٢ و ٢٠١٤ كتاب النُّظَام في الاحتجاج الفقهي، الذي أعيد جمعه بعنوان «كتاب النكت» (al-Nakth) [كذا، ولعله النُّكْت (المترجم)]. وقد نسب ابن النديم وغيره من كُتّاب التراجم عشرات الأعمال إلى أكثر الأعلام الذين سيرد ذكرهم في هذا الفصل. وكون العنوانات تبدأ عادة بـ «كتاب» أو «رسالة» ليس دليلًا على كبرها: فلعلها تكون كنييات جدلية أو مختصرات مذهبية في أحسن تقدير.

«الملل والنحل»^(١). وقد حفظ المعتزلة أنفسهم مقالات أسلافهم في كتب الطبقات، وخير مثال لها «فضل المعتزلة» للقاضي عبد الجبار الهمداني (٣٢٥-١٠٢٤/٩٣٧-١٠٢٤)، و«طبقات المعتزلة» لابن المرتضى (ت ٨٤٠/١٤٣٧). وقد تغنوا بهذه الأعمال العامة بيان الاتصال المذهبي في الحركة علوًا بها إلى المؤتسى بهما: علي بن أبي طالب، والنبي ﷺ.

على أن بعض المصادر المعاصرة أوردت نُتفًا من البحث الكلامي الاعتزالي، كالذي كان من الجاحظ -مثلاً- (ت ٢٥٥/٨٦٨) -الأديب العظيم- الذي بَسَطَ في جزء كبير من كتابه «الحيوان» نظرية النِّظام الطبيعية، وكذلك صنع النصراني السرياني أيوب الرهاوي، إذ دَوَّن جهود معاصريه البغداديين من أبناء القرن الثالث/التاسع. وربما أمكن اغتنام بعض الآثار الباقية من المباحث الجدلية في القرن الثالث/التاسع من كتاب «الانتصار» للخياط (٢٢٠-٣١٠/٨٣٥-٩١٣)، وهو ردُّ على ردِّ ابن الراوندي على كتاب الجاحظ في مذهب المعتزلة (كلا الكتابين الأخيرين مفقود، غير أن حجج ابن الراوندي كانت تذكر قبل الأخذ في نقدها تفصيلًا)^(٢).

وبالجملة، فطريق التأويل وعرة؛ إذ ليس بلام أن يكون جهر القادح بالمذمة قرينةً تنال من فهمه، كما أن الوفاق المذهبي ليس أمانة العصمة. وربما كانت المتفرقات موجزة؛ لأنها مقالات عقدية، لا براهين محفوظة. وبعض المسائل المدروسة في كتب المقالات لا يقف القارئ الحديث منها على شيء؛ لأنها متحجرة، ومبتوتة من سياقها، ومثاله: إيراد الأشعري -في دَرَج حديثه عن هُوِيَّ الأرض كيف أنه غير دائم، وعن النار هل هي كامنة في الحطب- هذا

(١) أصبح تاريخ كتب المقالات الإسلامية مفصَّلًا الآن تفصيلًا حسنًا في: فان إس ٢٠١١، وبينيت (Bennett) ٢٠١٣. وقد اجتهدتُ في أن أبين كيف أن القراءة الحصيفة لمادة المصادر يمكن أن تنتهي إلى قراءات جديدة للآراء الأصلية ولتلقبها.

(٢) كان الخياط إذا أراد الرد على شبهة لابن الراوندي أوردتها من لفظه أولاً، ثم دحضها، فبقي كلام ابن الراوندي محفوظًا في «الانتصار»، وإن كان كتابه مفقودًا، وعنوانه «فضيحة المعتزلة»، ألفه ردًا على كتاب الجاحظ «فضيلة المعتزلة»، وكان هذا الأخير قد نال من الشيعة في كتابه، فأراد ابن الراوندي رد ما حاولوا به التشنيع على الشيعة (عن الخياط، الانتصار، ١٠٣). (المترجم)

النص: واختلف الناس في الحركة هل تكون سكوناً أم لا . فقال أكثر أهل النظر: ذلك لا يجوز، وقال قائلون: إذا صار الجسم إلى المكان، فبقي فيه وقتين، صارت حركته سكوناً (مقالات، ٣٢٧)^(١).

(٣)

البحث العلمي

وعلى الرغم من أن هذه المصادر تشق على غير المتخصصين، فقد شهد القرن العشرون سلسلة من شروح الباحثين الغربيين لبواكير علم الكلام الإسلامي عامة، ولعلماء الكلام المتقدمين خاصة، وبعض هذه الشروح لم يزل معتمداً في هذا الباب (ولفسون ١٩٧٦، بينيس ١٩٣٦، وات ١٩٧٣). وتوفر بعض الباحثين على درس بعض الأعلام درساً مفصلاً (انظر في أبي الهذيل: فرانك Frank ١٩٦٦، ١٩٦٩؛ وفي معمر: Daiber ١٩٧٥). وفي خاتمة هذا الفصل قائمة مختارة من هذه الدراسات، غير أننا نخص بالذكر منها ههنا كتاب فان إس (Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra) «علم الكلام والمجتمع في القرنين الثاني والثالث الهجريين» (١٩٩١-٧؛ المشار إليه لاحقاً

(١) الحق أن هذا النص ليس مبنياً من السياق "out of context"، كما توهم الكاتب؛ وذلك أن الأشعري بدأ بالحديث عن الطفرة قبل صفحات (ص ٣٢١)، وهي جواز صيرورة الجسم من المكان الأول إلى المكان الثالث دون أن يمر بالثاني، ثم أورد الخلاف في ذلك، وأدلة المختلفين، ومدارها على تصورات في الحركة والسكون، وفي المتحركات والسواكن، ثم انتقل إلى الحديث عن الجسم الساكن يلزم مكاناً، ومكانه سائر متحرك، هل يكون متحركاً أم لا (ص ٣٢٢)، ثم تكلم في جواز حركة الشيء في حال حركة مكانه (ص ٣٢٣)، ثم حكى خلاف المتكلمين في الساكن هل يكون في حال سكونه متحركاً على وجه من الوجوه (ص ٣٢٣)، وخلافهم في الأجسام: أي متحركة كلها أم ساكنة كلها (ص ٣٢٤)، حتى انتهى إلى اختلافهم في «وقوف الأرض» (ص ٣٢٦)، وهو سكونها، لا هويها غير الدائم، كما توهم الكاتب، ثم أتى بالنص المنقول في المتن، فجاء -كما ترى- غير ناب به محلّه. وما كان من حديث كمون النار في الحطب بعد ذلك، فاستئناف موضوع جديد، وهو «المداخلة والمكانة والمجاورة» (ص ٣٢٧). (المترجم)

بـ TG)، وهو يعد أوثق رواية لتلك الحقبة، ففان إس لم يترجم فحسب مئات الصفحات المتفرقة المجموعة من مئات المصادر، ويرتبا ترتيبًا متقنًا بحسب شخوص المفكرين، موفرًا بذلك المادة الأولية اللازمة في كل تقييم للآراء الفلسفية والكلامية المدروسة، بل إنه قدم كذلك بيانًا مستوعبا بالكتب المرجعية والسّيرية المتصلة بكل علم مذكور موصول السبب بعلم الكلام في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين. فالقارئ الطّلعَة سوف يبدأ (وأغلب الظن أنه سيختم أيضًا) كل بحث، مصطحبًا هذا الكتاب.

(٤)

الأعلام

تُعزى نشأة حركة المعتزلة -على مألوف القول- إلى رجلين: واصل بن عطاء (ت ١٣١/٧٤٨)، وعمرو بن عبيد (ت ٨٠-١٤٤/٦٩٩-٧٦١)، وكلاهما بصري اتصل بالحسن البصري (انظر: الفصل ٧). والظاهر أن عمرًا لم يعلُ نجمه إلا بعد موت الحسن. وقد كان يُنظر إلى اسم «المعتزلة» على أن له تعلقًا بـ «اعتزالهما» حلقة هذا الأخير، لولا أن حجة جولدتسير في أن الأخرى نسبة ذلك إلى زهد المؤسسين قد بُعثت على نحو فيه مَقْنَع^(١). إن الاتصال بالحسن في تحنثه وسيرته أبرز الأهمية المتروّبة لحرية الإرادة (القدرية) في خطة المعتزلة. على أن تلامذة واصل وعمرو المباشرين لم يحفظوا بكبير شأن في كتب المقالات^(٢)، لكن ما إن بلغ القرن الثامن الميلادي نهايته حتى كانت البصرة مليّة بمن يقول بمقالة المعتزلة؛ ثم جعل منظروها يضعون أقدامهم في بغداد، في بلاط الرشيد، حتى بسطوا سلطانهم في زمان المأمون عندما أقام المحاكمات ببغداد (انظر ما

(١) قامت بذلك سترومسا ١٩٩٠، التي حشدت المصادر لأطروحة «الاعتزال» ولأدلة جولدتسير؛ وانظر أيضًا مقالة جيماريه عن «المعتزلة» في: *Encyclopaedia of Islam*، الطبعة الثانية، للحصول على مختصر نافع في تعليل الاسم.

(٢) في العقود التالية لموت «المؤسسين»، انظر: TG ii. 310-81.

يلي). وأهم هؤلاء: ضرار بن عمرو (١١٠-٢٠٠/٧٢٨-٨١٥)، الذي أدرك الأخذ مباشرة عن واصل وعمرو، والذي رَسَخَ أقدامه في بغداد بعد عام ١٧٠/ ٧٨٦، وكذلك الأصم (ت ٢٠٠/٨١٦)، الذي خَلَفَ ضرارًا على رأس المدرسة في البصرة، (١٤٥) وأبو الهذيل (١٣٥-٢٢٧/٧٥٢-٨٤١)، ليس لكونه في شهرة أقرانه، بل لأنه الآن يُعد العَلَمُ المكوّن للمعتزلة، ومعمّر بن عباد (ت ٢١٥/ ٨٣٠)، ويشر بن المعتز (ت ٢١٠/٨٢٥)، الذي درس على معمر وعلى طائفة أخرى من تلامذة واصل وعمرو قبل عودته إلى بغداد، حيث كان رأس المعتزلة هناك، والنظام (١٤٨-٢٣٠/٧٦٣-٨٤٥ على خلاف كثير)، ابن أخت أبي الهذيل. إن أثر هذا الجيل وحده كافٍ في ترسيخ سمعة المعتزلة في تاريخ علم الكلام، ولعل جيماريه قد أدركته حماسة الصُّبية حين أطلق عليه الحقبة «الملحمية»^(١)، لكن مقارنته بفلاسفة ما قبل سقراط تبدو ملائمة بقدر ما حُفِظت ذكرى هؤلاء المتكلمين حصريًا تقريبًا في مقالاتهم.

أصاب النظام وأبو الهذيل شيئًا من شهرة في بلاط المأمون في بغداد (أي بعد ٢٠٤/٨١٩)، وكان يَشُرُّ في صحبة الخليفة في مَرَوْ إِبَّانَ الحرب الأهلية. بل حتى قبل خلافة المأمون، كان المعتزلة متصلين بتقاليد البلاط العباسي. وعلى الرغم من أن هارون الرشيد كان يسجن أحيانًا المتكلمين ذوي المذاهب المنكّرة، فقد كان خليفة ودودًا: ولطالما عجت مجالس البرامكة الأدبية والفلسفية بمقالات المعتزلة^(٢). وإذا كان واصل وعمرو قد عُرفا بزهدهما، فقد أوجد معتزلة بغداد في البلاط بيئة عالمية معقدة، وكان النظام بخاصة قريبًا شديد الشغف للشاعر الماجن أبي نواس، وأستاذًا للجاحظ. وكثير من متقدمي المعتزلة قد تعاطى الشعر، فَسَّرَتْ أفكارهم في أوصال الأدب العباسي.

وعندما أعاد متأخرو المعتزلة كتابة تاريخهم عمدوا إلى إقصاء الشخصيات المريبة -كضرار- من طبقاتهم. وكان من الذين وقفوا على تراث المعتزلة

(١) في «المعتزلة»، انظر: حاشية (٣).

(٢) انظر: ميسمي (Meisami) ١٩٨٩ في درس كاشف عن رواية المسعودي عن هذه المجالس، التي اتخذها سبيلًا لحديث مسهب في طبيعة العشق.

الرافضي هشام بن الحكم (ت ١٧٩/٧٩٥)، الذي كان مجادلاً دائماً لأبي الهذيل^(١)، والزنديق المتهم أبو عيسى الوراق، وابن الراوندي. ومن الجليّ مع ذلك- أنهم كانوا في رحم الخطاب الكلامي للمعتزلة، كما تدل عليه بجلاء نسبة كثير من أفكارهم: ففي «المقالات» -مثلاً- يرد اسم هشام وضرار دائماً عند مناقشة دقيق القضايا، مع أن الأشعري لم يُدرجه في التيار الأساسي للمعتزلة^(٢).

(٥)

المحنة

عُرف المعتزلة بكونهم متكلمين «عقلانيين»، يستخدمون مناهج الجدل المسيحي عند استدلالهم في الدفاع عن عقيدة الإسلام. وسوف نعرض فيما يلي السمات البارزة لعلم الكلام عندهم بغية البرهنة على أن غايتهم كانت أبعد من الجدل الدفاعي. وأغلب القضايا التي حفظتها كتب المقالات -مخالفةً وموافقةً- من مذهب المعتزلة تتصل بالفلسفة الطبيعية، وبالصفات الإلهية، وبأفعال الإنسان^(٣). وسوف نتبين أن العلاقة المتبادلة بين هذه الموضوعات تعدل مذهباً فلسفياً قائماً بنفسه، وإن أقر لبعض أتباعه بالتوسع في التفسير. وقد شهدت المعتزلة -بعد الحقبة الأولى- مرحلة مدرسية طويلة، تمايزت فيها المدارس الناشئة (في بغداد والبصرة)، والتي ستكون موضوع الفصل القادم (انظر: الفصل ٩). إن السمة المائزة للتطور اللاحق هي القبول المتزايد لأساليب وجودية غير مادية

(١) انظر في دور هشام بوصفه مغيرة جدلية، وفي علاقته بمقدمي المعتزلة في العموم: مادلونج ١٩٧٩. وانظر أيضاً: مادلونج ٢٠١٤.

(٢) ثمة أعلام مختلفون من مرجئة وخوارج وغيرهم برزوا في محيط المعتزلة (*Mutazilite Umfeld*) (كما سماه فان إس)، الذي لم يجعله ضمن القسمة التقليدية لطبقات المعتزلة (TG 4. 123-77).

(٣) عندما جمع المصنفون في الفرق [الملل والنحل]، كالبغدادي والشهرستاني، مقالات مقدمي المعتزلة، كان لغالبها علاقة بالفلسفة الطبيعية: وكانت آراؤهم في الطبيعيات هي التي أثارت استهجان منتقديهم.

(immaterial modes of being) في شرح الحركة، والفعل، إلخ. ويتعين -مع ذلك- القول بأن أشهر ما يذكر به مؤرخو الفكر متقدمي المعتزلة إنما هو تورطهم في «محنة» المأمون، حيث اتخذ رأيهم في الصفات الإلهية مذهباً للدولة تضرب به أثر الحنابلة المتنامي. وخلاصة قولهم أن القرآن مخلوق؛ خلافاً للقول بقدمه مع الله. وسوف نعرض لسياق هذا المذهب لاحقاً (المبحث ٩) عند حديثنا عن الصفات الإلهية، لكن القارئ الشغوف بتاريخه على وجه الخصوص لن يجد خيراً من مادلونج ١٩٧٤.

(٦)

الأصول الخمسة

تُنسب المعتزلة -في دوائر المعارف الدينية- إلى البرنامج ذي النقاط الخمس المعتمد تعليمياً: وهو المسمى بـ «الأصول الخمسة»^(١)، التي عُرفت بها المعتزلة عند اللاحقين من مؤيديها وخصومها على حد سواء، وهي:

* التوحيد.

* العدل.

* الوعد والوعيد.

* المتزلة بين المنزلتين.

* الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢).

على أن هذه الأصول ليست -ببقيين- كافية في تمييز المعتزلة من المرجئة^(٣)، أو من أي مسلم، للسبب ذاته: فليست هي ذلك النوع الذي يحتاج

(١) يقال: إن هذه الأصول الخمسة ترجع إلى أبي الهذيل.

(٢) كان هذا الأصل يستعمل لتبرير التدخل الشخصي لحفظ النظام فيما يتعلق بأخلاق الآخرين.

(٣) كان أصل «المتزلة بين المنزلتين» خاصةً تطويراً وتحسيناً للإجاء؛ وهو من هذا الوجه يمكن أن يعد مذهباً مميزاً.

المرء إلى المعالنة به، بل لقد أُنْخِذَتْ أسبابًا لضروب من الجدل الكلامي: ففي أصل العدل مثلًا، برزت «التبريرية الدينية» لدى المعتزلة على نحو مثالي، حيث أكدوا مسؤولية الإنسان عن أفعاله. كما تعذر تفسير هذه الأصول على نحو يشكل عقيدة: ففي القضايا الدينية الحاسمة، كطبيعة الجنة والنار ومدة بقائهما، كان الاختلاف هو القاعدة.

ومع ذلك، فمن الجائز اتخاذ قبول هذه الأصول الخمسة أساسًا للتصنيف، علمًا بأن وضع مذهب المعتزلة تقلب في إبان تطوره. فكثير من آرائهم في المجالات الطبيعية والإنسانية والإلهية للحقيقة أصبحت مشكلات كبرى في سيرورة علم الكلام في الإسلام، كما حظيت بعناية الحركة الفلسفية المزدهرة. ومن المناسب أن نذكر -مع أن هذا مما أقره المتخصصون منذ زمن بعيد- أن المرحلة المتقدمة «الكلاسيكية» من الفلسفة الإسلامية (الفارابي، وابن سينا، وآخرون) مدينةٌ للمعتزلة بكثير من أسسها التصورية، وكذلك حركة الترجمة اليونانية العربية. وكما قال ر. م. فرانك: «لا سبيل إلى فهم خطاب logos الفلسفة السُّنيّة إلا من باطن التراث الإسلامي السابق عليها، وليس من تراث العصر القديم»⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن فكر المعتزلة غدا أكثر تطورًا، فإن بعض جوانبه الخاصة في الكونيات تراءت في اصطلاحات متكلّفة تزداد شيئًا فشيئًا، وفي طائفة صعبة -فضلا عن أنها غير بديهية- من المبادئ الطبيعية. وما ذاك إلا شيء واحد، وهو أنهم كانوا ذريين.

(1) Frank 9 :1966 n. 19; for a case study, see Adamson 2003. The influence of Mutazilism was not limited to Muslim audiences: for its reception in medieval Jewish thought (especially the Karaites), for example, see Vajda 1973.

(٧)

الذرة

لكنهم كانوا نمطًا غريبًا من الذريين^(١)، لا لأنهم لم يتفقوا على نسق تصنيفي واحد للذرة فحسب؛ بل لأن بعضهم أنكره البتة: فالنظام يُعرف -خلافًا لمعاصريه- بقوله بتجزؤ الأجسام إلى غير نهاية. والحق أنه كانت هناك طائفة كبيرة من مفاهيم المعتزلة «للجزء الذي لا يتجزأ»؛ أي الذرة، وذلك من حيث علاقتها بالجسم المركب، وكونها (أو عدم كونها) قادرة على احتمال الأعراض. واستبدل بعض المعتزلة بمصطلح «جزء» مصطلح «جوهر» -وهي الكلمة التي ستصبح المصطلح الفلسفي الأمثل للتعبير عن «substance» في تحليل المذهب الأرسطي في المادة والصورة. ولا غرابة في ذلك: فالجوهر في كلا المذهبين هو الكيان الأولي الذي يتحمل الأعراض الطبيعية ويتغير. كذلك وقد شاركوا الفلاسفة في استعمال المصطلح الدال على الصفة الخاصة التي تحتملها الذرة، وهي «العَرَض».

وفي عصر المتكلمين المنهجيين أضحت الذرات [الجواهر] والأعراض هي كل ما يتكون منه العالم (وهو كل ما سوى الله)^(٢). وقد قام متقدمو المعتزلة بتطوير النظرية المادية الأساسية التي أنثرت علم الكلام الذري، وبذرت حبوب المناسبة (occasionalism)^(٣) في الفكر الإسلامي. ولا شك أن مثل هذا المذهب يمكنه أن يتغير كثيرًا استنادًا إلى المنحى المعين الذي فُسر فيه مفاهيمه. وقد

(١) ظلت دراسة Pines ١٩٣٦ هي المقدمة في هذا الشأن؛ انظر في استمرار أهميتها: فان إس ٢٠٠٢. وقد أولى دناني Dhanani ١٩٩٤ وسيرا ٢٠٠٦ عناية كبيرة لإسهامات المعتزلة في الموضوع. ويرى لنجرمان Langermann ٢٠٠٩ أن المذهب الذري تلقى أساسًا من خلال ترجمات جالينوس، الذي نقد النظرية. ولعل المتكلمين الأول اعتنقوه عملاً بمبدأ «عدو عدوي صديقي». وثمة تحليل حديث آخر لدور المذهب الذري في علم الكلام في الإسلام لدى دبير ٢٠١٢: ١٤.ف.

(٢) انظر: البغدادي، أصول، ٣٣. كان لا بد أن يتأخر تقديم الفراغ إلى متأخري المعتزلة وأبي بكر الرازي.
(٣) في المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص ١٧٩): «مذهب المناسبة» =

بقيت النقطة المتصلة بالكونيات مع ذلك: فأجزاء العالم «منفصلة»، و«ممكنة»، وئمة فئتان وجوديتان أوليان (تلك التي تحتمل الأشياء، وتلك التي تحتملها الأشياء). والمقصود بكونها «منفصلة» إمكان تمايز بعضها من بعض، وبكونها «ممكنة» إمكان ربط وجودها بالسببية الإلهية. وسوف نرى لاحقاً (في المبحث ١٠) كيف اعتمد المعتزلة -على اختلافهم- هذا المثال، لكن ينبغي أن نلاحظ أولاً أنه مثال مستوعب: فليس يخلو شيء في هذا العالم الحادث من الاعتزاء إلى إحدى الفئتين: فئة الذرة، أو فئة العرض. على أن ئمة مشكلاتٍ لن تلبث أن تظهر (كما توقع أرسطو) إذا انتهينا إلى الطبائع المتألفة (أو حتى إلى طبيعة التأليف نفسها: فهل يتعين أن تكون في ذرتين متميزتين تكوّنان جسمًا، أم أنها تحدث في الجسم الذي تَكُونُ فعلًا؟)، وإلى الحالات الوجودية، والصفات النفسية، وهكذا. وفي الحق أنه كان لإصرار المعتزلة على شكل معين من المذهب الذري أو غيره نتائج خطيرة على فلسفتهم في الفعل والإدراك الحسي، كما سنرى في نهاية الفصل.

وقد كانت النقود الأساسية للمذهب الذري معلومة: فلو أن ذرة -مثلاً- ماسّت ذرتين أخريين (كالحاصل ضرورةً في حالة الذرات الممتدة)، فببقين نعلم أن لها جانبيين؛ فهي إذن قابلة للتجزؤ أيضًا. ولا يبدو -مع ذلك- أن الاعتراضات الرياضية والحركية المحضة (kinematic)، كتلك التي أوردتها النظام، قد أفلحت في صد متقدمي المعتزلة^(١). وإذا تغير -على سبيل المثال- عدد الأجزاء المطلوبة لتكوين جسم من ٢، ٦، ٨، و٣٦ إلى ما لا يحصى، أو إذا كانت طريقة تلازم الأعراض (في الأجزاء، أو في الأجسام جملةً) مسألةً خلافٍ، فإن الانشطار [الانقسام] الأساسي بين الكيانات الأولية وأعراضها باق.

= occasionalism: ظرف يهيئ لحدوث نتائج معينة. قال به مالبرانش (١٧١٥م)، ويتلخص في أن المخلوقات وأفعالها مجرد مناسبات لوجود موجودات وأفعال أخرى يفعلها الله، وقد سبق إليه أبو الحسن الأشعري. (المترجم)

(١) قدم دناني ١٩٩٤ قائمة مفصلة بالأدلة المؤيدة والمناقضة للمذهب الذري في علم الكلام المتأخر.

وأوجب أبو الهذيل العلاف وجود ستة أجزاء على الأقل (بعدد الجهات التي يمكن أن يُتلقى منها جزء آخر) لتأليف الجسم، وذلك من الأجزاء التي لا تتجزأ، والتي يجوز عليها الكون^(١) والمماسة. فإذا اجتمعت فهي الجسم الذي يحتمل الأعراض من لون وطعم ورائحة وغيرها (مقالات، ٣٢٠. f). وكان ينكر -لعلمه بالاعتراضات الهندسية الواردة على الجزء الذي لا يتجزأ- أن يكون له امتداد مكاني (مقالات، ٣١٤)^(٢). وقال هشام بن الحكم: إنما أريد بقولي جسم أنه «موجود، وأنه شيء»، وأنه قائم بنفسه» (مقالات، ٣٠٤)^(٣). (١٤٩) وكان النظام يثبت الألوان والطعوم والأراييح والأصوات والآلام والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة أجسامًا لطاقًا، ولا يثبت عرضًا إلا الحركة فقط (مقالات، ٣٤٧). والحق أن نظريته في تداخل الصفات/الأجسام -المنسوقة بوصفها فئات من الجواهر- تضمنت خاصية مادية روحانية (روح)، وتخلت عن كل فكرة تتعلق بالجسم أيًا ما كانت^(٤). وذهب ضرار بن عمرو إلى أن الأعراض «أبعاض» الأجسام (مقالات، ٣٤٥)^(٥). وقال عباد بن سليمان (ت ٢٥٠/٨٦٤): «الجسم هو المكان» (مقالات، ٣٠٥).

هذا الصخب في الآراء عكس اختلافًا واسعًا في الشروط الأساسية للطبيعة، فنبذة السفرجل -مثلًا- هي -عند أبي الهذيل- جسم متألف من أجزاء حقيقية، يحتمل أعراضًا من حلاوة ورطوبة، إلخ. ويثبت النظام الوجود الظاهر لهذه الأجسام الأولية (حلاوة السفرجل، ورطوبته، ولونه، إلخ) مع أضدادها

(١) أصبح «الكون» مصطلحًا فنيًا مهمًا لدى متأخري المعتزلة، وهو يشير إلى «حالة الوجود». ومن البين أن أبا الهذيل شارك في هذا التطور الاصطلاحي، فقد أجاز على الجزء الذي لا يتجزأ الحركة والسكون والانفراد (مقالات، ٣١٥)، مع أنه لم يسم هذه الأعراض كونه، بل نفى كونها كذلك (٣٥٥).

(٢) الظاهر أنه أنكر كون الامتداد عرضًا حتى في الأجسام المركبة (مقالات، ٣١٥). وقد أدت مشكلة الامتداد المكاني إلى بعض الدعاوى الذرية الغريبة: فمن ذلك مثلاً القول بأن الجزء الذي لا يتجزأ له جهة واحدة (مقالات، ٣١٦).

(٣) ذهب هشام أيضًا -على نحو ما سترى بعد- إلى أن الله جسم بهذا المعنى.

(٤) انظر في نظرية النظام في التداخل والصفات الكامنة، وآثارها، وتلقيها: بينيت ٢٠١٣.

(٥) والظاهر كذلك أنه رأى الحركات والسكون أبعادًا. ولعله كانت لديه أفكار مشابهة عن الصفات النفسية، كالقدرة على الفعل - والمصادر تذكر روايات متضاربة.

الكامنة، والتي هي مع كونها غير مرئية في الحال متهيئة للظهور متى سنحت الظروف. وذهب ضرار إلى أنها مجموع غير محدد من الأبعاد المتجاورة، وتكون -يقينًا- على نحو بحيث لا تذهب الرطوبة كلها فجأة.

وما إن تميز أعراض الأجسام (أو الذرات) حتى ترتبط بنظام السببية الذي يتخذ سبيلًا إلى تفسير التغير في العالم الطبيعي. وهناك ثلاث مقالات في هذا الصدد: (١) أن الأعراض مخلوقة لله على نحو مباشر ودائم، (٢) أن بعض الأعراض تنشأ بفعل الجسم بطبعه، وعلى ذلك فلا حاجة إلى التدخل الإلهي في العمليات الطبيعية، أو (٣) أن بعض الأعراض مرتبطة بالتأثير السببي للإنسان. وسوف ندرس هذا الاحتمال الثالث، وإشكالية علاقته بالأول لاحقًا في هذا الفصل (المبحث ١٠)، عندما ننتهي إلى درس أفعال الإنسان. ويتصل بالطبيعة السببية أو الخلقية للأشياء الحديث عن الأعراض الخاصة من «إيجاد»، و«بقاء»، و«فناء»؛ لأن العرض متى استمر، كان مستندًا في استمراره إلى عرض آخر^(١).

وزعم معمر أن الأعراض الطبيعية تنشأ بفعل الجسم بطبعه: «إذا اجتمعت الأجزاء وجبت الأعراض، وهي تفعلها بإيجاب الطبع، وكل جزء يفعل في نفسه ما يحله من الأعراض» (مقالات، ٣٠٣؛ وانظر أيضًا: ٤٠٥). ويبدو أيضًا أن السببية في مذهب النظام في الكمون والظهور لا تخلو من غموض؛ لاستنادها إلى النزوع الطبيعي لبعض الأعراض للظهور. والمثال النموذجي لشرح السببية هو مثال احتراق القطن، فحرارة النار وضوؤها ينبغي أن يغلبا -في قول النظام- خصائص عدم قابلية الاحتراق في القطن^(٢).

والأعراض إلى زوال بطبيعتها من كونها صفات ممكنة: ولا بدّ من مرجح لبقائها أو لفنائها. وقد أصبح القول ببقاء الأعراض معقدًا؛ لكونه خلّع وصفٍ على الأعراض. وقد أحصى الأشعري في مسألة ما إذا كان الشيء الباقي يبقى بقاء -وهي مسألة مدرسية على نحو بعيد- نحو ثمانية أقوال للمتكلمين (وأكثرها

(١) وفي هذا السياق استُخدم مصطلح «معنى» بوصفه باعثًا سببيًا لحالة أو عرض.

(٢) أصبح مثال حالة القطن (انظر في شرح النظام: الجاحظ، حيوان، ٥. ٢٠١) مشكلة عقدية: انظر المسألة ١٧ من «التهافت» للغزالي.

للمعتزلة). فاما أبو الهذيل، فمذهبه أن البقاء هو قول الله للشيء «ابق»، فكان بقاء الشيء وفناؤه عنده منوطين بأمر الله. وأما معمر، فذهب إلى أن للفاني فناء، وللغائب فناء لا إلى غاية، وزاد -بغرابة- القول بإحالة أن يفني الله الأشياء كلها. لكن أكثر المعتزلة لا يرون إثبات طبقات للأعراض الوجودية [كذا] (مقالات، f.366).^(١) لقد كانت الحاجة الدائمة إلى إعادة خلق كل ذرة هي التي أفضت إلى المذهب المعروف الآن بـ «المناسبة»^(٢).

ذهب بعض المعتزلة -في إدارهم إلى جعل كل الأعراض محسوسة (أو أجسامًا، كالحال عند النظام)- إلى أن «خلق» الأشياء غيرها. وتخلص أبو الهذيل من ذلك بأن جعل الأعراض بعضًا من الشيء المخلوق الذي يحتملها: وعلى ذلك، فطول الشيء ولونه، إلخ يعني خلق [الله] الشيء طويلاً، وملوناً. وابتداء الله الشيء بعد أن لم يكن هو خلقه له، وهو غيره، وإعادته له غيره، [وهو خلقه له بعد فناءه] (مقالات، f.363). وقد كان من أثر ذلك أن أمكن تقليل كثير من الخصائص الشكلية (modal properties)، على نحو ما سمي هشام الحركات وسائر الأفعال «صفات»، لكن لا بمعنى «الأعراض»، التي هي عنده أجسام. وقد اصطنع هذه الخطة للنظر في الصفات الإلهية (مقالات، 344). والحق أن تحليل الحركة بوصفها عرضاً منفصلاً، ووقتياً، وذرياً كما كانت، جعل من الممكن (كالحال دائماً مع المعتزلة) المصير إلى النقيض تماماً: وقد حكى الأشعري -يقيناً- عن جهم بن صفوان أنه كان يزعم أن الحركة جسم؛ [ومحال أن تكون غير جسم؛] لأن غير الجسم هو الله سبحانه، فلا يكون شيء يشبهه (مقالات، 346).

(١) تجنب النظام المشكلة: فعنده أن الصفات «أجسام تبقى على وجه الدهر» (الخياط، انتصار، 36).

(٢) من الممكن إطالة ذيل الكلام فيما يتعلق بميكانيكية بقاء الأعراض. ومن الحالات التقليدية للدرس حالة الحجر المعلق في الهواء، قبل سقوطه (المحتوم)، ففي لحظة ما ينزع عنه عرض الحركة إلى أعلى، ويستبدل به آخر من السقوط إلى أسفل. وقد استجلبت هذه اللحظة كثيراً من التنظيرات، انظر: مقالات، 310 وما بعدها.

التأثيرات الثنوية واليونانية والهندية والفارسية

ليس من شك في أن جهماً لم يكن معتزلياً، وتقديمه بهذا الوصف خُلف. وأقل من هذا -مع ذلك- ذُكر فرق الثنوية عند الحديث في مسائل الحركة، والصفات الحسية، والتمازج، حيث تتداخل مقالاتهم مع مقالات المعتزلة. ولم يكن عرضاً إذن أن يُدرج الأشعري مذاهب الثنوية عند إيراده مقالات المعتزلة في الطبيعيات. فقد أورد عند مناقشة أجناس الجواهر -مثلاً- مذهب المعتزلة في العموم (وهو هنا منسوب إلى الجبائي، وخلاصته أن الجواهر على جنس واحد، ويعني ذلك أنها تتمايز فيما بينها بما تحمله من أعراض)، ثم ذكر مقالة أولئك الذي يعتقدون تعدد أجناس الجوهر: فالثنوية (وسُموا هنا أهل الثنية) يقولون بجنسين: نور وظلمة، والمرقونية يقولون بثلاثة أجناس (لم يسمها الأشعري)، فجعلوا جنساً بين النور والظلمة^(١)، وذهب أصحاب الطبائع^(٢) إلى أنها أربعة، هي الطبائع العنصرية (الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة)، وزاد آخرون جنساً خامساً، هو الروح (مقالات، f.٣٠٨). فتضمن مقالات الثنوية والدهرية (وهم في العموم ماديون) أمر مألوف في المصادر: وقد دأب الخياط على الدفاع عن بعض المعتزلة ضد ما يرميهم به ابن الراوندي من الانعطاف إلى أقوال الثنوية أو الدهرية، غير أن أقوال الثنوية خاصة أقرب نسباً دائماً إلى مذهب المعتزلة^(٣). ليس من شك في أنه ما ثمة معتزلي يقول بمبدأي النور والظلمة اللذين يُسيران الكون، لكن مذهب الثنوية العام في الطبيعة وفي مداخل الأعراض ينطوي على

(١) انظر: عبد الجبار، معني، ٥: ١٧، في مصادر أخرى تستوعب القول في المرقونية، وهي دائماً تُدرج مع الثنوية.

(٢) انظر: كرون ٢٠١٠ في حالة كون الدهرية وأصحاب الطبائع اسمين مترادفين.

(٣) تصنيف البدع الثنوية مأخوذ من المصادر السريانية، وخاصة إفريم (٣٠٦-٧٣)، وبقي مدة طويلة بعد أن استطاعت الثنوية أن تمثل واقعياً تهديداً مذهبياً.

مشابهة لا سبيل إلى إنكارها لمذهب المعتزلة فيها، فلا يخلو إذن ما رماهم به ابن الراوندي من وجاهة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للربط الشائع بين الزندقة وبين الشعراء والأدباء في البلاط العباسي أن يسهم في حلّ هذا الإشكال. بل كانت هناك صلات أكثر ظهوراً: فكان هشام على صلة بأبي شاعر الديصاني، الذي لقب بذلك لأنه كان يمثل مدرسة فكرية ترجع إلى برديسان، فيلسوف القرن الثالث الميلادي، وقد لُقب أنصار الفلسفة البرديصانية فيما بعد بالديصانية. وعلى الرغم من أن هشامًا كتب كثيرًا في الرد على الثنوية، فلا يمكن بحال إنكار الشبه بين نظريته الطبيعية ونظريتهم^(١). فقد قال الديصانية بالتداخل، كهشام والنظام، وأنكروا وجود مخلوقات غير جسمية، وزعموا أن الألوان أجسام. وذهبوا كذلك -في مزج عجيب بين الميتافيزيقا النّظامية والممانعة (reluctance) الهذيلية في تجسيد أنماط الوجود- إلى أن الألوان أذواق، والأذواق روايح^(٢)، ولكنها تختلف فقط في كيفية إدراكها^(٣).

«فأنصار الطوائع العنصرية» المذكورون آنفاً -وهم الدهرية^(٤)، والثنوية، والمعتزلة الأول- يشاركون اتجاهًا ماديًا عامًا، ذا طبيعة توفيقية غير مذهبية، كما أنه يتجاوز الحدود الزمانية للعصر القديم المتأخر. لقد ثبت منذ زمن بعيد أن المذهب الذري لدى المعتزلة ليس صوغًا جديدًا لسوابقه عند اليونان. وقد اكتشفت وسائل إيرانية وتأثيرات هندية، ولم يزل هذا الحقل بحاجة إلى بحوث مقارنة أكثر عمقًا^(٥).

(١) انظر في علاقة هشام بأبي شاعر: TG i., 354 f.

(٢) تأكيد هشام أن لون الله ذوقه، وأن ذوقه رائحته، إلخ. ديصاني بلا نزاع.

(٣) أورد جوتاس ١٩٩٨ نموذجًا قويًا لإسهام الثنوية في تطور الكلام؛ وانظر الآن أيضًا: علي ٢٠١٢.

(٤) أود أن أورد القارئ -كما فعلت من قبل- إلى كرون ٢٠١٠، حيث تأكد أنه «لم يكن الدهرية حقيقةً فقط، بل لقد أدروا دورًا رئيسًا في صياغة مذهب المعتزلة» (٨١)؛ وتعد الآن دراسة كرون ٢٠١٢ هي المعتمدة في حركة الدهرية التاريخية.

(٥) انظر فيما يتعلق بالمصادر الهندية (البوذية): بينيس ١٩٣٦ وفان إس ٢٠٠٢: f. ٢٤.

الله والصفات

يعكس صراع المعتزلة في تحديد العلاقة بين العرض والجسم اهتمامهم بالصفات الإلهية: لقد ذكر الأشعري أن المعتزلة مجمعون على أن الله واحد، ليس كمثل شيء، وهو السميع البصير، ولكنهم ينكرون الأوصاف الحسية، سواء أكانت مناسبة للأجسام الممتدة أم صفات نوعية أم غير ذلك. وهم يثبتون لله كل الصفات الإسلامية الأساسية: «فهو عالم قادر حي» (مقالات، f. ١٥٦). ويسمى هذا المقطع «عقيدة المعتزلة... وبيان العقيدة بطريق السلوب» (العلمي Alami ٢٠٠١: f. ٢٧). وفي الحق أن إبايتهم القول بالتشبيه هو الذي ميزهم من مخالفينهم من الحنابلة في القرن الثالث/التاسع. فقد اتفقت كلمتهم -خوفاً من الوقوع في الشرك- على إنكار وجود أية صفة قديمة مستقلة عن الذات: وعلى ذلك، فالقرآن إما أن يكون عين الذات وإما أن يكون مخلوقاً. ولكن هذا اقتضى وجود تقنية جديدة في إسناد الصفات، تؤكد ما جاء به القرآن في صفة الله، دون أن تثبت له -مثلاً- أيادي حسية.

والغريب أن المعتزلة عرفت هذه التقنية الجديدة من طريق هشام بن الحكم، الذي عُرف بقوله بأن الله جسم عملاق كروي...، وأنه «نور ساطع... كالسبيكة الصافية، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها»، وأنه «جسم لا كالأجسام» (مقالات، f. ٣٢). ومهما بدت هذه الأوصاف التي ذكرها هشام غريبة، فقد صاحبها تحذير حاسم فيما يتعلق بنسبتها، فعنده أن الصفة ليست هي عين الموصوف ولا هي غيره: فصفت الله لله، لكن دون أدنى مشاركة على نحو ما يُتصور في الأعراض (مقالات، f. ٣٧)^(١).

(١) كان استدلال هشام أيسر لإنكاره الأعراض في العموم.

أقول: في مقالات الإسلاميين (ص ٣٨) «وقال هشام في سائر صفات الله ﷻ، كقدرته وحياته، وسمعه، وبصره، وإرادته: إنها صفات لله، لا هي الله ولا غير الله». (المترجم)

ولما كان الله موصوفاً بالعلم، فقد ظهرت عدة أسئلة تقتضي الجواب: هل يعلم الله كما يعلم البشر؟ وإذا كان الله عالمًا، فهل ثمة موضوع لعلمه؟ وإذا كانت طبيعة الموجودات وأحوالها تتغير ضرورةً، ويدركها العدم حتمًا، فهل يقال: إن علم الله عُرضةٌ للتغير أو للعدم؟ وإذا كان الله يعلم شيئًا ما بمعزل عن وجوده الحالي، ألا يفضي ذلك -بضرب من الاستدلال- إلى القول بالجبر المطلق؟ لقد كان جواب المعتزلة عن هذه الأسئلة مثيرًا، وقام على النقيض من حرفة الحنابلة.

وليس يخفى أن تحقيق معنى عبارة: «الله عالم» كان همًا مذهبيًا، لم يسع معتزليًا تحاشيه. فترى واصلًا ينكر وجود حقيقة مستقلة للصفات الإلهية (انظر: ولفسون ١٩٦٧: ١١٢، ١٢٥). وهو ما كان نذير خطر -كالحال عند جهنم- بالأيلولة إلى تصور للإله على غرار صورته في الأفلاطونية الجديدة: معزولا عن معلوماته، وعن قوته. وهذا ما ظهر بعدُ في قول الفلاسفة بـ «واجب الوجود»، غير أن المعتزلة تحامت سلوك هذه السبيل فيما يبدو. ومع ذلك، ذهب ضرار (الذي يشذ دائمًا في رأيه، والمقطوع بإخراجه من جملة أهل الاعتزال) إلى إعادة صوغ العبارة السابقة بطريق السلب: «فمعنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل، ومعنى أنه قادر أنه ليس بعاجز، ومعنى أنه حيُّ أنه ليس بميت» (مقالات، ١٦٦) (١).

وساق هشام بن عمرو القوطي (ت ٨٣٣/٢١٨) -وهو شخصية هامشية في المعتزلة- أوضح تصور لهذه الإشكالات: لا أقول لم يزل [الله] عالمًا بالأشياء، وأقول: لم يزل عالمًا أنه واحد لا ثاني له، فإذا قلت: لم يزل عالمًا بالأشياء، ثَبَّتُها لم تزل مع الله ﷻ (مقالات، ١٥٨). ولما خاض عباد لجة هذا البحر، فقطع بأن الله لم يزل عالمًا بالجواهر والأعراض، لزمه القول بأن الجواهر جواهر قبل أن تكون، وأن الأعراض أعراض قبل أن تكون، ولكنه أحال كون

(١) كان لهذه الصفات الثلاث مكانة خاصة في العهد الأول لعلم الكلام، كالتى كانت للمتساميات (trancendentals) لدى المدرسين (scholastics) اللاتين. وقد ذهب ولفسون في مقال مهم له، في سنة ١٩٥٦ (نُفِص وأصبح جزءًا من: ولفسون ١٩٧٦: ١١٢ وما بعدها) إلى أن خلو القرآن من التأكيد على «حقيقة» الصفات الإلهية أفضى إلى وجود أثر للسابقين من الأفلاطونيين الجدد والمسيحيين.

الأجسام أجسامًا قبل كونها، والمخلوقات مخلوقات قبل أن تكون، والمفعولات مفعولات قبل أن تكون. وكان إذا قيل له: أتقول إن هذا الشيء الموجود هو الذي لم يكن موجودًا؟ قال: لا أقول ذلك، وإذا قيل له: أتقول إنه غيره؟ قال: لا أقول ذلك (مقالات، ١٥٩).

على أن أكثر الأقوال وجاهةً ذلك الذي ذهب إليه أبو الهذيل، والذي أضحي «الراجح والأبعد أثرًا في طوائف المعتزلة» (فرانك ١٩٦٩: ٤٥٢). فالله عالم بعلم هو هو، وهو قادر بقدرة هي هو، وهو حيّ بحياة هي هو (مقالات، ١٦٥)^(١). وكذلك استبعد أبو الهذيل القول بوجود عرض منفصل ملازم لله، وزاوج بين تقنية هشام بن الحكم في إسناد الصفات وتقرير ضرار إياها بطريق السلوب: إذا قلت: إن الله عالم، ثبت له علمًا، هو الله، ونفيت عن الله جهلاً، بقطع النظر عن وجود المعلوم^(٢) (مقالات، ١٦٥). وفي الحق أن دراسة ر. م. فرانك لمذهب أبي الهذيل لم تزل هي الرائدة في هذا الشأن، وأطروحته التي تبين أنه بينما كان النصارى والفلاسفة يدنون من مفهوم «الله» على مركب العقل، ومن خلال كيفية العلم به، كان أبو الهذيل يدنو من طريق «طبيعة خلق العالم المادي»، ملاحظة تجسد الاتجاه العام للمعتزلة. فليس الشأن علم الإنسان بالله، ولا حتى علمه بنفسه؛ إذ ليس في الإطار الاعتزالي -كما يقرر فرانك-

(١) يبدو أن جدة هذه المقاربة تركت آثارها حتى على ابن الراوندي، انظر: الخياط، انتصار، ٥٩. وقد ناقش ولفسون إمكانية وجود تأثير أرسطي، ١٩٦٩: ٤٥٥ رقم ٧. وبادر مؤرخو الفرق الأشاعرة، كالبغدادي، إلى استخلاص نتيجة مدابرة للعقل، وهي أن الله مماثل لأحد معلوماته: انظر: فرق، ١٢٧.

أقول: لا يبدو كلام الكاتب دقيقًا، وهذا نص كلام البغدادي: «ويلزمه [أبو الهذيل] على هذا القول أن يكون الله تعالى علمًا وقدرة، ولو كان هو علمًا وقدرة لاستحال أن يكون عالمًا قادرًا؛ لأن العلم لا يكون عالمًا، والقدرة لا تكون قادرة». (المترجم)

(٢) لا يبدو لي أن الترجمة الإنجليزية لآخر هذه الفقرة محكمة، فقد قال الكاتب:

"regardless of whether the object of knowledge"

وهذا نص ما يقابلها في مقالات الأشعري: «...»، ودللت على معلوم كان أو يكون، ولا يخفى أن هذه الترجمة تدعم رأي الكاتب في استلزام أبي الهذيل مذهب هشام، لولا أن لفظ أبي الهذيل لا يخلص بتمامه -فيما يبدو لي- لهذا المعنى. (المترجم)

«حقيقة مركزية وجوهرية، كالنفس، التي هي أصل الحياة» (فرانك ١٩٦٩ : ٤٦٢، ٤٦٤).

(١٠)

الأفعال والإنسان

إذا كان التمييز بين الله وصفاته قد شكّل علم الكونيات (الكوزمولوجيا) الاعتزالي، وصولاً إلى أدنى ذرة، فإن الأدوات التي استُخدمت في سبيل ذلك تبدو كذلك مثمرة عندما ينتهي إلى علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) الفلسفي .

وقد أصبح المعتزلة يُعرفون -نظرًا لما لديهم من تبريرية دينية تقوم على (العدل) الإلهي- بالقَدَرية، وهم القائلون بحرية الإرادة الإنسانية، لكن أقوالهم في الإرادة.. القدرة على الفعل لا تخلو من فروق يسيرة. وما إن اختُزل علم الكونيات إلى قسمة ثنائية من أجسام وأعراض، حتى لزم شرح الظاهرة الميتافيزيقية للتجربة الإنسانية، وذلك أنه على الرغم من أن قدرة الإنسان مكفولة بالعدالة الإلهية، فإنها لا تستوثق حتى تتسق مع قدرة الله المطلقة، غير أن طبيعة الفعل الإنساني نفسه وحقيقته اقتضت تحليلًا خاصًا إن كان من اللازم توافقه [الفعل الإنساني] مع المنظور الذري، بقطع النظر عن مكانة السببية الإلهية. وعلاوة على ذلك، تهدد مقارنة الإسناد إلى النظرية الذرية المادية جنس «إنسان» نفسه: فعند ضرار -مثلًا- الإنسان من أشياء كثيرة: لون، وطعم، ورائحة، وقوة، وما أشبه ذلك، وأنها الإنسان إذا اجتمعت، وليس ههنا جوهر غيرها (مقالات، ٣٣٠)، وكذلك ترى جنس «إنسان» عند النظام مُفَرَّغًا: فالإنسان هو الروح، ولكنها مداخلَةٌ للبدن، مشابهةٌ له، وإن كل هذا في كل هذا (مقالات، ٣٣١)^(١). والروح التي أقام عليها المعتزلة مذهبهم في علم الإنسان مادية قطعًا، هي جسم

(١) يوحى تعبير «مُشَابِهَةٌ» (intertwined) في سياق الروح المادية اللطيفة باشتقاق لوكريتياني (Lucretian prodigree). وقد أورد عبد الجبار في المغني (١١ : ٣١٠ وما بعدها) كثيرًا من تعريفات

لطيف (كما يقول النظام)، فلم يفيدوا من مصطلح «النفس» -غير الحسي أو غير المادي- المستعمل لدى الفلاسفة. وخالف بعضهم، كمعمر، الذي ذهب إلى أن الإنسان «ليس هو في مكان في الحقيقة، ولا يماس شيئاً، ولا يماسه، ولا يجوز عليه الحركة والسكون والألوان والطعم، ولكن يجوز عليه العلم والقدرة والحياة والإرادة والكراهة، وأنه يحرك هذا البدن بإرادته، وبصرفه، ولا يماسه» (مقالات، ٢٣١). وقد قطع بأن «بدن الإنسان الظاهر» آلة، مستخدماً بدقة المصطلح نفسه المستعمل في ترجمة *organikon* في *De anima* ^(١).

لقد وصف النظام الصفات الإنسانية الحادثة -القدرة، والحياة، والعلم- بأنها تكون للإنسان بمقتضى ذاته (مغني، ١١ : ٣١٠)، على غرار ما صنع هشام وآخرون حين نفوا الصفات الإلهية: فهي أوصاف، كما أن «مُحرقة» تصف حرارة النار. فلا يمكن إذن للإدراك الحسي أن يتلاءم مع مضمون نظرية «المادة والصورة»: فليس هناك ملكات غير مادية لتلقي الصور وتمثيلها. وقد ذهب النظام -بدلاً من ذلك- إلى أنه «لا يدرك المدرك للشيء ببصره إلا أن يطفر البصر إلى المدرك فيداخله» ^(٢). فالإدراك -عند الروح المادية- مسألة مُداخلة [ممازجة، تعلق] (mixture) ^(٣). ولما كانت القدرة -سواء أكانت بمعنى القوة على إتيان فعل معين أم بمعنى القدرة على الفعل في العموم- لا يمكن أن تُدرج في هذه الخطة المادية، فليس هناك قصد أو إرادة سابقة بالنظر إلى أفعال بعينها: «وكل فعل كان منه على المفاجأة، ليس قبله له فيه إرادة ولا تمثيل - فإن ذلك لغريزة» ^(٤). ولا شك أن هذا بيان مفرد، ولكنه لم يدوَّ منتصراً للعقل بأن الفعل الإنساني مقصود [مراد].

(١) يعني تعريف أرسطو الشهير للنفس بأنها «كمال أول لجسم طبيعي آلي» (*entelecheia of somatos phusikou organikon*).

(٢) مقالات، ٣٨٤: يسجل اصطلاح «يطفر»، والاسم منه «طفرة»، الذي جرى ذكره كثيراً من قبل العلماء بمقدار استعماله فقط في نقده للمذهب الذري.

(٣) ذهب هشام أيضاً إلى القول بالإدراك بالممازجة [التعلق]، وزعم أن الله «إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه للذاهب في عمق الأرض» (مقالات، ٢٣٣). وانظر في مصادر الإدراك بالملابسة عند هشام، وكذلك النظام: TG i. ٣٦٥ وما بعدها.

(٤) المقدسي، بدء، ٢ : ١٢٦.

ومع ذلك، زُعم أن جميع المعتزلة مُقرُّون قطعاً بحرية الإرادة الإنسانية: «الإنسان فاعل، محدِّث، ومخترع، ومنشئ على الحقيقة دون المجاز» (مقالات، ٥٣٩). وصرح ضرار وحده بالمخالفة، فقال بفاعلين لأفعال العباد: الإنسان والله: «إن أفعال العباد مخلوقة، وإن فعلاً واحداً لفاعلين، أحدهما خلقه، وهو الله، والآخر اكتسبه، وهو العبد، وإن الله ﷻ فاعل لأفعال العباد في الحقيقة، وهم فاعلون لها في الحقيقة» (مقالات، ٢٨١). ثم إنه قدم مفهوم «الاكتساب»، الذي أصبح بالغ الأهمية في بحث الأشعرية في أفعال العباد. وإذا كانت نظرية النِّظام الطبيعية، وإرهاص ضرار بمواربة الأشعرية في حرية الإرادة استثناءً، فإن الكلام عن الفعل الإنساني طبقاً للنسق الذري يثير سلسلة أخرى من المشكلات؛ إذ يجب أن تُعد الأفعال وشواهد العلم أعراضاً مادية أو أجساماً، أو أن يُتخلى عنها في محيط شبه حقيقي من الصفات التي لا ذات هنالك لتحتملها.

استندت نظرية المعتزلة في الفعل الإنساني (وكذلك في العلم الإنساني) على التلاعب بطائفة من المفاهيم الأساسية، وتطبيقها، وأولها: أن المعلومات لا تعد صوراً تُجرَّد: وإنما تقوم نظرية المعرفة على النظر في أمثلة متميزة من العلم بالمعلومات، وهذه يمكن أن تُواءم مع البنية الذرية للإنسان، سواء أكانت

= أقول: لم يحسن المؤلف - فيما يبدو لي - فهم كلام النظام ولا ترجمته، وهذا نص عبارته: "every act proceeds from man suddenly (ala l-mufajia); he has no will for it beforehand, nor any mental representation (tamthil)-indeed, it is out of a natural impulse (ghariza)"

لقد ظنَّ أن النظام يقول بأن (كل فعل) للإنسان يقع (على المفاجأة)، وأنه لا اختيار له فيه، ولا تمثيلاً سابقاً، فكل ذلك سببه الغريزة. والصحيح أن النظام فرق بين نوعين من الأفعال الإنسانية: الإرادي، والغريزي. وهذا نص ما جاء في كتاب «البدء والتاريخ» (١٢٦/٢) قبل ما نقله المؤلف بأمطر: «قالوا [يعني مناظري النظام]: فما الحياة والموت؟ قال [النظام]: أما الحياة فمعنى له [للإنسان] أمكن أن يكون به محرَّكاً لما حرك، ومريداً لما أراد من أعماله التي يجوز أن يكون منه. قيل له: وما الأعمال التي يجوز أن يكون منه؟ قال: أما ما كان بالاستطاعة، فبالإرادة لاستخراج الأشياء، والعلم والفكرة، وما أشبههما، فهذا حديثه عن النوع الأول من الأفعال الإنسانية (الإرادي)، ثم قال مبيِّناً النوع الآخر (الغريزي): «وكل فعل كان منه على المفاجأة، وليس قبله له فيه إرادة ولا تمثيل، فإن ذلك لغريزة»، وإنما وقع الكاتب في الخلط لأنه أهمل أول كلام النظام، فلم ينقله، ولا أشار إليه، وكذلك أهمل هذه (الواو) التي قبل (ليس) في النص الذي نقله، فلم يأت بما يقابلها في الترجمة، فاختل المعنى جملة، كما بيَّنا. (المترجم)

من مداخله الصفات - الأجسام، أم كانت مكونات مضافة للرأي. وثانيها: أن الفعل نفسه ينبغي أن يُحلل طبقاً لواقعه المحسوس: من هنا كانت البحوث الأولى في مذهب التولد المشهور، فالآثار الثواني تقع مع وجود الأسباب الحقيقية، بنجوة من المجال المباشر للإنسان. فكل سبب يعمل كأنه آلة تنتج آثاراً، وذلك كالمثال المشهور للرامي الذي ولد - حين أطلق سهمه - سلسلة من الأسباب تدفع السهم في رحلته: فلو قُتل الرامي قبل أن يصيب سهمه الغرض، فإن التسلسل السببي يحفظ قدرته. وعلى ذلك، يمكن أن يوصف الإنسان - الذي يوقع ألماً بآخر - بأنه أثر ينبغي أن يُرد إلى السلطة السببية لله. وقد أصبحت النظرية المقابلة في الترك - طلباً لمزيد من الإحكام - ذات منزع ذري: واعتبرت الأمثلة الخاصة بالتروك، وظهرت مسألة ما إذا كان ممكناً الامتناع - في وقت واحد - عن أكثر من فعل. من الجائز أن يقال: إن المعتزلة تابعت القول بالتبريرية الدينية على المستوى الذري أيضاً.

كان المعتزلة الأول في الجملة جماعة حافزة. ولم يكن برنامجهم أحادي المنزع ولا دفاعياً. وغدوا - وقد تدهروا بلباس التراث الفلسفي والعقدي الذي ورثوه عن السابقين - شارحين مبدعين للوحي القرآني. وعلى الرغم مما لقيته جهودهم في البحوث الطبيعية والنفسية من صدود وإعراض، فإن مقالاتهم قد ترامت أصدائها من وراء الحدود الطائفية، والثقافية والعقدية: وحتى لو عالجتنا من مقالاتهم النزر اليسير - على نحو ما فعلنا في هذا البحث - فقد يجب علينا أن ننقب عن فكرهم المظمور في ثنايا التفسير. لقد زعموا «أنه قد يجوز أن يعلم أن الله سبحانه خلق ألوان الزرنخ من يجهل أنه خلق ألوان البطيخ والحلواء» (مقالات، ٣٩٥).

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (فضل). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ط. فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤.
- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (مغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. المشرف العام طه حسين. الأجزاء ٤-٩، ١١-١٧، ٢٠. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، د.ت.
- Adamson, P. (2003). 'Al-Kindi and the Mutazila: Divine Attributes, Creation and Freedom'. *Arabic Sciences and Philosophy* 13: 45-77.
- Alami, A. (2001). *L'Ontologie modale: etude de la theorie des modes d'Abu Hasim al-Gubbai*. Paris: J. Vrin.
- Ali, Gh. (2012). 'Substance and Things: Dualism and Unity in the Early Islamic Cultural Field'. Ph.D. dissertation, University of Exeter.
- (al-Ashari) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (مقالات). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. ط. هـ. ريتز. الطبعة الرابعة. برلين: Klaus Schwarz, 2005.
- (al-Baghdadi) البغدادي (فرق). الفرق بين الفرق. ط. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: محمد علي صبيح، ١٩٦٤. (الترجمة الإنجليزية: K. C. Seelye, *Moslem Schisms and Sects*, نيويورك، ١٩٢٠).

- البغدادي (أصول). أصول الدين. إسطنبول: مدرسة الإلهيات
بدار الفنون التركية، ١٩٢٨.
- Bennett, D. (2013). 'Abu Ishaq al-Nazzam: The Ultimate Constituents of Nature are Simple Properties and *Ruh*'. In M. Bernards (ed.), *Abbasid Studies IV: Proceedings of the 2010 Meeting of the School of Abbasid Studies*. Exeter: Gibb Memorial Trust, 207-17.
- Crone, P. (2010). 'The Dahris According to al-Jahiz'. *Melanges de l'Universite Saint-Joseph* 63: 63-82.
- Crone, P. (2012). *The Nativist Prophets of Early Islamic Iran*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Daiber, H. (1975). *Das theologisch-philosophische System des Muammar ibn Abbad as-Sulami*. Beirut: Franz Steiner.
- Daiber, H. (2012). *Islamic Thought in the Dialogue of Cultures: A Historical and Bibliographical Survey*. Leiden: Brill.
- Dhanani, A. (1994). *The Physical Theory of Kalam: Atoms, Space, and Void in Basrian Mutazili Cosmology*. Leiden: Brill.
- van Ess, J. (1972). *Das Kitab an-Nakt des Nazzam und seine Rezeption im Kitab al-Futya des Gahiz: Eine Sammlung der Fragmente mit Übersetzung und Kommentar*. Gottingen: Vandenhoeck & Ruprecht.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: De Gruyter. (TG)
- van Ess, J. (2002). 'Sixty Years after: Shlomo Pines's *Beitrage* and Half a Century of Research on Atomism in Islamic Theology'. *Proceedings of the Israel Academy of Sciences and Humanities* 7: 19-41.
- van Ess, J. (2011). *Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen haresiographischen Texten*. 2 vols. Berlin: de Gruyter.
- van Ess, J. (2014). 'Neue Fragmente aus dem *K. an-Nakt des Nazzam*'. *Oriens* 42: 20-94.

- Frank, R. M. (1966). *The Metaphysics of Created Being According to Abu l-Hudhayl al-Allaf: A Physical Study of the Earliest Kalam*. Istanbul. (Reprinted in D. Gutas (ed.), *Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam*. Aldershot: Ashgate Variorum, 2005.)
- Frank, R. M. (1969). 'The Divine Attributes According to the Teaching of Abu l-Hudhayl al-Allaf'. *Le Museon* 82: 451-506. (Reprinted in D. Gutas (ed.), *Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam*. Aldershot: Ashgate Variorum, 2005.)
- Gutas, D. (1998). *Greek Thought, Arabic Culture*. London: Routledge.
- (Ibn al-Murtada) ابن المرتضى (طبقات) المعتزلة. ط. طبقات المعتزلة. س. ط. ديقلد. س. ديقلد. S. Diwald-Wilzer. Wiesbaden: Harrassowitz, 1961..
- S. Diwald-Wilzer. Wiesbaden: Harrassowitz, 1961.
٧. (al-Jahiz) الجاحظ (حيوان). كتاب الحيوان. ط. عبد السلام هارون. ٧. مع. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨-٤٥.
- (al-Khayyat) الخياط (انتصار). كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد. ط. أ. ن. نادر (مع ترجمة فرنسية). بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧.
- Langermann, Y. T. (2009). 'Islamic Atomism and the Galenic Tradition'. *History of Science* 47: 277-95.
- Madelung, W. (1974). 'The Origins of the Controversy Concerning the Creation of the Koran'. In J. M. Barral (ed.), *Orientalia Hispanica* [Festschrift Pareja]. Leiden: Brill. (Reprinted in *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*, 1985.)
- Madelung, W. (1979). 'The Shiite and Kharijite Contribution to Pre-Asharite Kalam'. In P. Morewedge (ed.), *Islamic Philosophical Thought*. Albany, NY: SUNY Press, 120-39.
- Madelung, W. (2014). 'Early Imami Theology as Reflected in the Kitab al-Kafi of al-Kulayni'. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam*. London: I. B. Tauris, 465-74.

(al-Maqdisi) المقدسي (بدء). كتاب البدء والتأريخ. ط. س. هوارت. ٦

مج. باريس: E. Leroux، ١٨٩٩-١٩١٦.

Meisami, J. S. (1989). 'Masudi on Love and the Fall of the Barmakids'. *Journal of the Royal Asiatic Society* 2: 252-77.

Pines, S. (1936). *Beitrage zur islamischen Atomenlehre*. Berlin: Hein.

Sabra, A. I. (2006). 'Kalam Atomism as an Alternative Philosophy to Hellenizing Falsafa'. In J. E. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy: From the Many to the One. Essays in Celebration of Richard M. Frank*. Leuven: Peeters, 191-272.

(al-Shahrastani) الشهرستاني (ملل). كتاب الملل والنحل. ط. و. كيورتن.

لندن: Society for the Publication of Oriental Texts, 1964. ط. م. بدران. ٢ مج.

القاهرة: مطبعة الأزهر، ١٩٥١-٥. (ترجمة فرنسية: د. جيماريه، ج. مونو، وج. جوليفيه، *Livre des religions et des sects*، ٢ مج. لوفان: UNESCO, 1986-93).

Stroumsa, S. (1990). 'The Beginnings of the Mutazila Reconsidered'. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 13: 265-93.

Vajda, G. (1973). 'Le "Kalam" dans la pensee religieuse juive du Moyen Age'. *Revue de l'histoire des religions* 183: 143-60.

Watt, W. M. (1973). *The Formative Period of Islamic Thought*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Wolfson, H. A. (1976). *The Philosophy of the Kalam*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

الفصل التاسع

حركة الاعتزال (٣)

المرحلة المدرسية

زابينه شميتكه

تميزت الحقبة الأولى للمعتزلة بوجود طائفة من المفكرين، الذين كان بعضهم مشغولاً - قبل كل شيء - ببعض القضايا الاعتقادية دون أن يسعى إلى صوغ مذهب عقدي مكتمل الأركان. وما إن بزغت شمس القرن الرابع/العاشر أو كادت حتى دخلت الحركة في مرحلة جديدة ذات طابع «مدرسي»، وحدا على بلوغ هذا الطور تراث مدرستين أساسيتين: تلك التي يُطلق عليها «مدرسة البصرة»، و«مدرسة بغداد». وقد كانت بدايات هذه المرحلة في حياة أبي علي الجُبَّائي (ت ٣٠٣/٩١٥-١٦)، إمام مدرسة البصرة، وأبي القاسم الكعبي البلخي (ت ٣١٩/٩٣١)، رأس مدرسة بغداد. وامتازت باشتغالها على نُظُم مذهبية متماسكة تعرض لكل أصول المعتزلة العقدية؛ أي أصل التوحيد والعدل، الذي يتضمن بحثاً في طبيعة الله، وذاته، وصفاته، وصلته بالعالم المخلوق، والمواقف الوجودية إزاء القيم الخُلُقِيَّة (الموضوعية في مقابل الذاتية)، وما يتصل بذلك من المسائل المعرفية، وطبيعة المخلوقات، واستقلال الإنسان بالفعل ومسؤوليته عن تصرفاته، ومسألة أصل الشر. وتعرض أيضاً للقضايا الأخروية، كالوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، ولموضوعات النبوة والإمامة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي فقد الآن كثيراً من غابر أهميته بين أصول المعتزلة (كوك

(٢٠٠٠). وكذلك شَغَلَ الأنطولوجيا، والكوزمولوجيا، والفلسفة الطبيعية، والبيولوجيا جزءًا كبيرًا من النظم المذهبية المختلفة. وجرت العادة بمناقشة قضايا تُعزى إلى هذه الحقول تحت عنوان «لطائف [كذا، ولعلها «لطيف»] الكلام» (دناني ١٩٩٤). وقد اشتغل أغلب معتزلة هذه المرحلة أيضًا -بعيدًا عن القضايا الكلامية المحضة- بالتفسير وأصول الفقه، وبرواية الحديث أحيانًا، وكانت أعمالهم في هذه المجالات أبعد أثرًا من تواليهم الكلامية^(١).

(١)

الطبقة الأولى

انحدر أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجُبائي من جُبا في خوزستان (انظر ترجمته مفصلةً في: جوين Gwynne ١٩٨٢). قدم البصرة شابًا، وتلقى العلم على أبي يعقوب يوسف بن عبد الله الشحام، الذي كان أجلَّ شيوخه. وقد عُرف الشحام أيضًا بأنه «أصغر وأمثل» تلامذة أبي الهذيل العلاف (فان إس ١٩٩١-٧: iii . ٢٩١، iv . ٤٥-٥٤). غادر أبو علي البصرة إلى بغداد فيما بين ٢٥٧/ ٨٩٠ و٢٥٩/ ٨٩٢، وأقام فيها خلال العقدین التاليين. ثم غادر بغداد قبل ٢٧٧/ ٨٩٠، أو -ربما- قبل ٢٧٩/ ٨٩٢ ليقیم في عسکر مُکرم في خوزستان، حيث بقي إلى أن قَضَى في سنة ٣٠٣/ ٩١٥. ولما كان الدهر قد طوى تواليف أبي علي الكثيرة، فلم يُبق منها شيئًا (جيماريه ١٩٧٦؛ a١٩٨٤؛ b١٩٨٤)^(٢)، لم يكن

(١) جمع خضر محمد فيها ما بقي من متفرقات تفاسير المعتزلة وحققها في سلسلة «موسوعة تفاسير المعتزلة» (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧-). وفي أصول الفقه، ذكر ابن خلدون (ت. ٨٠٨/ ١٤٠٦) أربعة كتب عدّها أصول هذا الفن وأركانها، من بينها كتابان لمعتزليين: كتاب «العُمَد» لعبد الجبار الهمداني (ت. ٤١٥/ ١٠٢٥)، وكتاب «المعتمد» لأبي الحسين البصري (ت. ٤٣٦/ ١٠٤٤) (ابن خلدون، مقدمة، f. ٢٨/ ٣). وانظر في أمثلة رواية المعتزلة للحديث: أنصاري ٢٠١٢.

(٢) باستثناء كتابه «المقالات» مع ذلك. انظر: أنصاري ٢٠٠٧. ويقوم حسن أنصاري وو. مادلونج حاليًا بإعداد طبعة محققة من هذا الكتاب.

سبيلٌ إلى الوقوف على مذهبه إلا من تلك الإشارات المنتثرة في الكتب التي تلت عصره، وخاصة تلك التي كتبها معتزلة، نحو «مقالات الإسلاميين» لتلميذ أبي علي السابق، أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤/٩٣٥-٦)، مؤسس الأشعرية الذي سُميت باسمه، والذي عدل عن مقالة الاعتزال نحو سنة ٣٠٠/٩١٢-١٣. لقد وَجَدَ أبو علي ضالته في التراث الفكري لأبي الهذيل، فشرع في إحياء مقالاته وصقلها، ليصوغ مذهباً عقدياً محكم النسيج (فرانك ١٩٧٨، ١٩٨٢؛ جيماريه ١٩٨٠: ٣٠ وما بعدها و ٣٩٠ وما بعدها؛ بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٤١٠ وما بعدها)، وإن كان خالف أبا الهذيل في بعض المسائل، وله رسالة بعنوان «مسائل الخلاف على أبي الهذيل»، يُحتمل أنه بحث فيها هذه المسائل الخلافية (انظر في فكر أبي الهذيل: فرانك ١٩٦٦؛ ١٩٦٩؛ فان إس ١٩٩١: ٧-iii . ٢٠٩-٩٦).

ومن تلامذة أبي علي ابنه أبو هاشم، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (ولد ٢٤٧/٨٦١، أو -الأرجح- ٢٧٧/٨٩٠؛ توفي ٣٢١/٩٣٣). خالف أباه في مسائل، وزعم -على الرغم من صغر سنّه^(١)- أنه خلفه بعد موته (١٦١) على مدرسة البصرة الاعتزالية، وعارضه في ذلك فريق ممن رافقوه في التلمذة لأبيه، وكان على رأسهم محمد بن عمر الصَّيمري (ت ٣١٥/٩٢٧)، وهم الذين عُرفوا بعد ذلك بالإخشيديّة، نسبةً إلى تلميذ الصيمري، أبي بكر أحمد بن علي بن معجور^(٢) الإخشيد (أو الإخشاد) (ت ٣٢٠/٩٣٢ أو ٣٢٦/٩٣٧)^(٣). وهذا يفسر قول ابن النديم: وإليه [الصيمري] انتهت الرئاسة بعد وفاة أبي علي (دودج Dodge

(١) اعتذر عبد الجبار عن ذكر أبي هاشم في أول الطبقة التي تلقت عن أبي علي، قائلاً: «إنما قدمناه وإن تأخر في السن، عن كثير ممن نذكره» (عبد الجبار، فضل، ٣٠٤).

أقول: هذا ما نقلته الكاتبة من كلام القاضي، وتماه ذكر سبب تقديم أبي هاشم على حداثة سنّه، قال: «إنما قدمناه...؛ لتقدمه في العلم». (المترجم)

(٢) كذا في الأصل (Majur)، وذكر النديم أنه «بَيَّعُجُور» (الفهرست، ط. أيمن فؤاد سيد، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ١٤٣٠/، ٢٠٠٩. ٢٠١/١، ٦٢١، ١٤). (المترجم)

(٣) لا نعلم شيئاً تقريباً عن الآراء العقديّة للصيمري وابن الإخشيد؛ انظر: مراد ٢٠٠٧؛ توماس ٢٠١٠. وهناك تلميذ آخر لابن الإخشيد هو علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤/٩٩٤)، الذي صنف تفسيراً للقرآن، وكذلك عدة رسائل في إعجاز القرآن (وكلها باقية)؛ انظر: كولنيش (Kulinich) ٢٠١٢.

١٩٧٠ : ٤٢٧). وعلى الرغم من جلاء الخلاف بين أبي هاشم وأبيه أبي علي، والذي لم يزل المؤلفون التالون يذكرونه في تصانيفهم، كما فعل عبد الجبار الهمذاني (انظر ما كُتب عنه في: الفصل ٣) في كتابه المفقود «الخلاف بين الشيخين» (عثمان ١٩٦٨ : ٦٢؛^(١) هيمسكيرك Heemskerck ٢٠٠٠ : ٢٢ رقم ٣٢)، فقد كان كلا الشيخين بالمنزلة العليا لدى التالين من أتباع المدرسة البصرية، ولم يزل ديدن هؤلاء الرجوع إليهما أكثر من الرجوع إلى من بعدهم من سائر متكلمي المعتزلة البصريين.

والظاهر أن أبا هاشم أنفق أكثر حياته في عسكر مكرم وفي البصرة. وفي سنة ٩٢٦/٣١٤ أو ٩٢٨/٣١٧، رحل للإقامة ببغداد، حيث وافاه الأجل سنة ٩٣٣/٣٢١. وله كثير من التواليف، لكن لم يبق منها شيء، فهو كأبيه في هذا الأمر، أكثر ما لدينا من علم بكتاباتهما إنما استقيناه من الإشارات الكثيرة المنبثة في كتب من جاء بعده من المعتزلة، وهذه الإشارات شاهدة على تطور كبير في فكره أثناء حياته، وخاصة في القضايا التي تدخل في لطيف الكلام. وأهم أعماله المستقلة: «الأبواب» أو «نقد الأبواب»، و«الجامع» أو «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، وألف كذلك بعض الرسائل التي تبحث قضايا عقدية خاصة، وأجوبة وردودًا، بعضها على خصومه من المتكلمين، وبعضها على الفلاسفة، ككتاب «النقض على أرسطوطاليس في الكون والفساد» (جيماريه ١٩٧٦؛ ١٩٨٤a).

وترجع أصول أبي القاسم الكعبي البلخي إلى بلخ في خراسان، في الشمال الشرقي من إيران (اقرأ عنه: فان إس ١٩٨٥؛ العمري ٢٠٠٦). وشيخه في الكلام أبو الحسين الخياط (ت ٩١٣/٣٠٠)، صاحب كتاب «الانتصار»، أخذ عنه في بغداد، وظل متوفرًا على مقالاته العقدية بعد عودته إلى خراسان. وعلى الرغم من أنه كان مشاركًا إليه بالبنان في موطنه، بوصفه من أئمة المتكلمين، فليس هناك ما يدل على أنه كان لمدرسة الكعبي دور مهم بعد موته. ويعد أبو رشيد النيسابوري أشهر معتزلي جمع مقالات الكعبي العقدية، وكان قد رحل -في فترة

(١) تحديد عثمان لمجموعة الفاتيكان at . ١١٠٠، بوصفها تشتمل على مخطوط من الكتاب، غير صحيح.

من حياته- إلى الري، حيث أصبح أبرز تلميذ وتابع لعبد الجبار، وكتابه «المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين» (انظر: الفصل ٣) هو أجلُّ مصدر يقفنا على فكر الكعبي. ومن وراء المعتزلة (السُّنَّين)، كان لأقوال الكعبي أثرٌ بالغٌ في حنفية ما وراء النهر، وبخاصة أبو منصور الماثريدي (ت ٣٣٣/٩٤٤)، الذي رأى في مقالات الكعبي الاعتزالية خطرًا كبيرًا، ورآها كذلك -في الوقت نفسه- مصدرَ إلهام (رودولف ٢٠١٥؛ وانظر أيضًا: الفصل ١٧). وقد أثرت آراء الكعبي -فضلاً عما تقدم- في متكلمي الإمامية والزيدية على نحو كبير، كالشيخ المفيد (ت ٤١٣/١٠٢٢)، والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨/٩١١) (انظر: الفصلين ١١ و ٢٧)، وتعد تصانيفهم مصدرًا آخر مهمًا لمعرفة آراء الكعبي، الذي لم يبلغنا من كتبه شيء سوى «كتاب المقالات» (فان إس ٢٠١١: i . ٣٢٨-٧٥).

(٢)

مقالات البهشية

عُرف أبو هاشم -قبل كل شيء- بمقالته في «الأحوال»، التي قصد بدرسها اصطناع إطار مفاهيمي لتحليل وجود الله ووجود الخلق، على وفق رأي المعتزلة في الصفات الإلهية (جيماريه ١٩٧٠؛ فرانك ١٩٧١، a، b، ١٩٧٨، ١٩٨٠؛ العلمي Alami ٢٠٠١؛ ثييل Thiele ٢٠١٣). فعند المعتزلة أن القول بمغايرة صفات الله لذاته قاذخٌ في وحدانيته، وكذلك رأوا أنه لا سبيل إلى تعريف الله بصفاته دون أن ينال ذلك من تنزيهه المطلق. من أجل ذلك ذهب أبو هاشم إلى القول بالحال (والجمع أحوال)، التي يعدها النحاة مكملًا [فضلة] عند وجود منصوب في جملة تتكون من الفاعل و«كان» التامة؛ إذ لا يمكن في هذه الحالة إعراب المنصوب خبرًا لكان، كالحال إذا ما كانت ناقصة متعدية، وإنما يعرب حالًا. وقد فضّل أبو هاشم -بناءً على ذلك- نظامًا يشتمل على خمس فئات من «الأحوال»، تمتاز بالأساس الوجودي الخاص الذي يفضي إلى حصولها. وعنده

أن الحال ليست «بذات» ولا «شيء»، فلا يقال فيها: «موجود» ولا «معدوم». وهي لا تُعرف مستقلة؛ لكونها ليست ذاتًا. بل إن الأشياء هي التي تُعرف بالأحوال. وعلى ذلك، فأبو هاشم كان يتكلم عن «حصول» الحال و«تجددها»، بينما يأبى القول «بحدوثها»، الذي يعني تلبسها بالوجود. وأولى الفئات صفة الذات (صفة ذاتية/صفة النفس)، وبها تنماز الذوات بعضها من بعض. فالجوهر -مثلا- يوصف بكونه جوهرًا استنادًا إلى وجوده، وعلى ذلك فالإخبار عن جوهر بكونه جوهرًا حد له بما هو عليه في نفسه. وكذلك الله، الذي يوصف بصفة ذاته على ما هو عليه حقيقةً، والتي يباين بها سائر الذوات التي ليس لها مثل هذا الوصف. وثاني فئات الأحوال (صفات مُقتضاة عن صفة الذات)، وهي التي تستتبعها صفة الذات وجوبًا بمجرد تلبس الشيء بالوجود. فالوجود -الذي هو الصفة الذاتية للجوهر، والذي له تعلق بذات- يستتبع (التحيز) في مكان متى وُجد الجوهر. فالتحيز إذن صفة مُقتضاة عن صفة ذات الجوهر. والأمر جارٍ على هذا في حق الله، فصفته الذاتية تستتبع صفاته المُقتضاة، وهي القدرة، والعلم، والحياة، والوجود. فالله موصوف وجوبًا أرلًا بهذه الصفات، التي لا يمكن انقطاعها ما بقيت له صفته الذاتية الأزلية. والقدرة والعلم والحياة التي يوصف بها الإنسان تباين في كيفيتها تلك التي يوصف بها الله، فهي من الفئة الثالثة من «الأحوال»، تلك التي تحصل «لمعنى» أو «لعلة» في الذات. ولما كانت «أحوال» الإنسان ثمرة معانٍ، والمعاني مخلوقة، فلا يمكن وصفه بدوام القوة والعلم ووجوبهما، إلخ. ولما كانت هذه المعاني تقوم بأجزاء من جسم الإنسان، فإنه محتاج إلى أعضائه بوصفها أداة للفعل، وإلى قلبه كي يُحصّل به العلم. ولذلك فالمعنى نفسه غير كافٍ لحصول قدرة الإنسان وعلمه، بل لا بد من توفر شروط أخرى، كتتام صحة القلب والأعضاء؛ لكي تكون أداة للفعل أو لاكتساب العلم. وإذ كان ذلك كذلك، فنطاقا قدرة الإنسان وعلمه محدودان بما في جسمه من نقص. ولا كذلك الله، فإنه قدير عليم مطلقًا؛ لِمَا أن صفات قدرته وعلمه صفات مُقتضاة، لا يُعوزها محل، ولا تقتضي -لذلك- أعضاء. بل إن أبا هاشم أجرى هذه الفئة على الله عندما أكد أن الله يريد ويكره لمعنى هو إرادته وكرهيته. ولما كان محالًا حلول معنى في الله، فقد ذهب أبو هاشم إلى أن إرادة الله وكرهيته

(لا في محل). والفئة الرابعة من «الأحوال» هي تلك التي تُحَصَّل بالفاعل، وبخاصة وجود شيء زائل كان في قدرة من أوجده. ولا تصح هذه الفئة في الجنب الإلهي، فهي وإن انتظمت وجود جميع المخلوقات، فلا تنتظم الوجود الإلهي، الذي يُعد صفةً مقتضاة تستتبعها صفةُ الله الذاتية. والفئة الخامسة من «الأحوال» أحوال لا تحصل للذات ولا للمعنى. ومن هذه الفئة صفةً (كونه مدرِّكًا) التي يستتبعها كونُ المدرِّك حيًّا. فأما في حق الله، فهي تُحَصَّل متى تم شرطُ حضور المدرِّك. وأما في حق الإنسان، فلا بدَّ مع حضور المدرِّك من سلامة الحواس، وهو ما لا يلزم في الجنب الإلهي، من حيث إن كون الله حيًّا صفةً مقتضاة، فهو يدرك بغير حواس.

وقد خالف أبو هاشم أبا علي في تقرير مسألة كيفية علم الله بالأشياء في حال عدمها وفي حال كونها. فأما أبو علي فذهب إلى أن الأشياء لا تكون أشياء قبل وجودها؛ لأن «الكون» يعني «الوجود». ومع ذلك، فالشيء يسمى شيئًا قبل كونه، ويُعلم شيئًا قبل كونه؛ لأنه يمكن أن يُخبر عنه (الأشعري، مقالات، f. ١٦١). وأما أبو هاشم، فقد عصمه قوله «بالأحوال» من المصير إلى أن الشيء يُعلم شيئًا قبل كونه؛ لأن الصفة الذاتية التي يكون بها على ما هو عليه لم تزل لازمةً له، وُجد أم لم يوجد.

ويذكر كذلك أن أبا هاشم خالف أباه -الذي كان يرى أن الله ربما فعل الآلام بالعبد لأجل العَوْض- فذهب -ووافقه تلامذته- إلى أن الألم نفسه لا بدَّ أن يُفْضِي مع التكفير إلى اللطف، إما في حق المبتلى نفسه، أو في حق المكلف (عبد الجبار، المغني، ٣٩٠/١٣)^(١).

وذهب أبو علي -في مسألة ما إذا كان الله يصيب بالأسقام أو المصائب لكونها مستحقّة- إلى جواز أن يكون ذلك في حق الكفار والفساق إما عقوبة وإما محنة. وفي مذهبه أن هذه العقوبة يمكن أن توافق ما يريد الله أن ينزله بالإنسان

(١) جاء في المغني (٣٩٠/١٣): «والذي يسلكه شيخنا أبو هاشم رحمته في ذلك هو ما قدمناه من أنه تعالى يفعل الآلام للعوض والاعتبار جميعًا». (المترجم)

هناك، وحينئذ تكون بعض ما يستحقه في الآخرة^(١). وخالف أبو هاشم، فذهب إلى أن كل مرض يَرَزُّ الله به العبد -من مكلف وغير مكلف- إنما هو محنة، لا عقوبة مستحقة، وأيد رأيه بالإشارة إلى الفرق الأساسي بين الآلام غير المستحقة والعقوبة المستحقة؛ وذلك أن العبد مأمور بالرضا والصبر على ما أصابه من الداء، منهي عن الضيق به، لا لشيء إلا ابتغاء لما عند الله من المثوبة، وليس شيء من ذلك واجباً في ألم العقوبة المستحقة. ولما كان الإنسان عاجزاً عن معرفة المقصود مما حل به من داء أو بلاء: أهو محنة أم عقوبة، فإن أبا هاشم يرى أن إسقام الله العبد لا يكون إلا على وجه المحنة (المغني، ٤٣١/١٣ وما بعدها).

وقد جاء عن أبي علي -علاوة على ذلك- القول بأن الله ربما فعل الآلام بالعبد لأجل العوض. وخالفه أبو هاشم، مقررًا أن الألم متى صحبه العوض لم يكن ظلمًا. وحتى مع العوض، هو لم يزل بنفسه عبثًا؛ أي شراً، تمتنع نسبته إلى الله. وعلى ذلك، فلا بد أن يفضي الألم الذي يفعله الله إلى مصلحة، زيادةً على العوض (المغني، ٣٩٠/١٣-٢، مانكديم، تعليق، ٤٩٣).

وفي مسألة (الفناء والإعادة)، كان على أبي هاشم أن يقطع بإمكانية الفناء دون أن ينقض مفهومين حيويين آخرين عنده: أحدهما: أن جميع الجواهر ومعظم الأعراض باقية بنفسها، والآخر -الذي وجب عليه أخذه في الحسبان: أن الفاعل بوسعه الإيجاد فقط، دون الإعدام. وهذا جارٍ في حق الله أيضًا، فهو لا يفني الشيء إلا بخلق ضده؛ ولذلك ذهب أبو هاشم إلى أن الله يُسبب فناء الجواهر بخلق عَرَض واحد من الفناء، وهذا العرض ضدُّ لكل الجواهر، فهو -لذلك- قادرٌ على إعدام أيِّ منها. ولا بدَّ أن يكون موجودًا، لكن لا في محل. وهو -فضلاً عن ذلك- لا يبقى. وقد سبق أبو علي إلى معظم عناصر هذا الفكرة، غير

(١) قولها: «وفي مذهبه... الآخرة» غير واضح. وهذا نص كلام أبي علي عند عبد الجبار (٤٣١/١٣): «... وكان [أبو علي] يقول: إن جميع ما يستحقه [الكافر أو الفاسق] من العقاب -وإن كان لا يجوز أن يفعل به مع التكليف- فالقليل من ذلك يجوز أن يفعل به، فيحل محل الحدود الواقعة بالمُصْر». (المترجم)

أن أبا هاشم خالفه في بعض التفاصيل، فقد ذهب أبو علي في تواليفه الأولى إلى أن الفناء أنواعٌ شتى، يختص كلُّ منها بما يناسبه من أنواع الجواهر. ورجع عن رأيه هذا في نسخة متأخرة من «نقض التاج»، وذهب إلى أن المطلوب فناء واحد لجميع الجواهر. وذهب كذلك إلى أن فناء الجواهر عُرف بدلالة العقل. وخالفه أبو هاشم والبهشمية، وقالوا: لولا دليل الشرع، لم يكن ثمة دليل على أن الفناء حادث لا محالة. لقد أنكر أبو علي أن يوصف ما لا يحل في محل بكونه عرضاً، وأبى -تبعاً لذلك- أن يعدّ الفناء عرضاً. وذهب أبو هاشم وأتباعه إلى القول بوجود أعراض لا في محل (ابن متويه، تذكرة، ٢١٢ وما بعدها؛ عبد الجبار، المغني، ٤٤١/١١ وما بعدها).

وفيما يتعلق بمسألة «تحابط» أعمال الإنسان من طاعات ومعاصي، التي ينبني عليها مصيره في الآخرة، خالف أبو هاشم أبا علي في كيفية عمل هذا التحابط. فبينما ذهب الأخير إلى أن الأصغر من الثواب أو العقاب سوف يُحبط بالأكبر منهما، ذهب أبو هاشم إلى القول بمبدأ «الموازنة»، أي إن الأصغر منهما سوف يقطع من الأكبر (مانكديم، تعليق، ٦٢٧ وما بعدها).

وخالف أبو هاشم كذلك أباه فيما إذا كانت التوبة واجبة على المرء من جميع الذنوب، وفي أسبابها. فأما أبو علي فرأى -بدليل المعقول والمنقول- وجوب التوبة على العاصي من كبار الذنوب وصغارها (مانكديم، تعليق، ٧٨٩؛ عبد الجبار، مغني، ٣٩٣/١٤). وأما أبو هاشم، فلم يرَ التوبة واجبة إلا على صاحب الكبيرة، وأنكر أن يكون في دليل العقل ما يوجبها في الصغائر، وذهب كذلك إلى أن الدليل النقلي لم يقطع بهذا الوجوب (عبد الجبار، مغني، ٣٩٤/١٤)، وشبه التوبة من الصغيرة بالنافلة: فهي لا تجب في نفسها، وإن كان الإتيان بها حسناً؛ لأنها تعين العبد على القيام بالواجبات، وكذلك التوبة من الصغائر، تعين على التوبة من الكبائر.

وذهب أبو هاشم -فضلاً عما تقدم- إلى استحالة التوبة من بعض الذنوب مع الإصرار على اجترach بعضها، إذا كان التائب عالماً بشَرِّية الأعمال التي هو مقيم عليها؛ وذلك أن الإنسان إنما يتوب من الكبيرة لعلمه بما انطوت عليه من

شرُّ، ولما كان هذا الوصف مشتركاً بين جميع الكبائر، فليس سائغاً أن يتوب المرء من بعضها دون بعض، مع أن وصف الشر فيهما جميعاً. وبجواز ذلك قال أبو علي، فكانت مسألة خلافٍ بينهما، غير أن أبا علي اشترط ألا يكون الذنب الذي وقعت التوبة منه من جنس الذنب الذي وقع الإصرار عليه، فلا تصح التوبة من شرب الخمر من وعاء، مع الإقامة على شربها من وعاء آخر، وتصح مع الإصرار على الزنا (مانكديم، تعليق، f.٧٩٤).

واختلفا في دليل وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فذهب أبو علي إلى أن ذلك واجبٌ عقلاً وشرعاً، وذهب أبو هاشم إلى أنه واجب بالشرع فقط، غير أن مفضض الرائي وحرّده [غضبه] يبعثان في نفسه داعية التصرف بما يرجع بالنفع إليه (كوك ٢٠٠٠: ١٩٩-٢٠١).

(٣)

البهشية اللاحقون

أكثر تلامذة أبي هاشم شهرةً هم: أبو علي محمد بن خلاد (ت ٣٥٠/ ٩٦١)، وأبو عبد الله الحسين بن علي البصري (ت ٣٦٩/ ٩٨٠) (أنقري Anvari ٢٠٠٨؛ شوارب ٢٠١١) (١٦٦)، وأبو إسحاق إبراهيم بن عياش البصري. وبينما لم يخلف الأخيران -فيما يبدو- أعمالاً كبيرة، كتب ابن خلاد «كتاب الأصول»، وزاد عليه «شرح الأصول». وكلا الكتابين بلغنا ضمن كتابين لمؤلفين معتزليين متأخرين، أحدهما: «كتاب زيادات شرح الأصول»، للإمام الزيدي الناطق بالحق، أبي طالب يحيى بن الحسين البطحاني (ت ٤٢٤/ ١٠٣٣)، في تنقيح أبي القاسم محمد بن أحمد بن مهدي الحسني، الذي بلغنا كاملاً (أدنج، ومادلونج، وشميتكه ٢٠١١)، والآخر: تعليق على شرح ابن خلاد لمؤلف زيدي هو علي بن الحسين بن محمد سياه [شاه] سريجان [سريجان]، الذي لم يبق منه إلا بعضه (أنصاري وشميتكه ٢٠١٠b). وكلا الشرحين موحٍ بالبناء الأصلي لكتاب ابن خلاد، الذي يُعد أقدم خلاصة معتزلية منهجية انتهت إلينا، وإن بطريق غير مباشر.

ولا يظهر على التحقيق من الذي خَلَفَ أبا هاشم شيخًا لمدرسة البصرة. فعبد الجبار يقول: إن جماعة من المتقدمين -الذين رَوَوْا مذهب المعتزلة- أخذوا عن أبي هاشم، وسمى منهم اثنين فقط: ابن خلاد، وأبو عبد الله البصري (عبد الجبار، فضل، ١٦٤). ويذكر آخرون -كأبي سعد المحسن بن محمد بن كرامة (أو كِرَامَة) البيهقي البروقني (الحاكم الجشمي، ت ١١٠١/٤٩٤) (Ms. Leiden OR 2584A, fols 119bf)، ومحمد بن أحمد الفرزاوي (انظر: مانكديم، تعليق، ٢٤، n. ١؛ عمارة ١٩٨٨: ١: ٨٧) أن ابن خلاد كان خليفته. مهما يكن من شيء، فقد انتهى الأمر بأن أصبح أبو عبد الله شيخ البهشية، ثم خَلَفَهُ عبد الجبار الهمداني (ت ١٠٢٥/٤١٥)، صاحب الكتاب الكلامي الجامع «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، الذي حفظ الدهر أكثره، وكذلك صاحب تصانيف عقديّة جامعة أخرى (عثمان ١٩٦٨؛ بيزرز Peters ١٩٧٦). كان في أول أمره متكلمًا أشعريًا (وبقي حياته شافعي المذهب، مع أن غالبية أتباعه من معتزلة القرنين الرابع/العاشر والخامس/الحادي عشر كانوا حنفيّة)، ثم اتصل بالمعتزلة في شبابه، ثم آلت به الحال آخر الأمر إلى أن أصبح تلميذًا لأبي عبد الله البصري في بغداد، ثم ما عَثَمَ -بعد وفاة البصري (٣٦٩/٩٨٠)- حتى أصبح إمام البهشية الجديد. وفي حياته ازدهرت حركة المعتزلة على نحو غير مسبوق. وقد كان الوزير البويهّي أبو القاسم إسماعيل بن عباد (الصاحب بن عباد، ولد سنة ٣٢٦/٩٣٨ وتوفي ٣٨٥/٩٩٥) -وكان تلميذًا لأبي عبد الله البصري، وممثلاً مهمًا للمعتزلة تبعًا لذلك^(١)- ذا دور كبير في دعم مذهب الاعتزال في بلاد بني بويه ووراءها، وفي الري حاضرتها الثقافية. وفي المحرم من سنة ٣٦٧/أغسطس - سبتمبر ٩٧٧، لما ولّى ابن عباد عبد الجبار منصب قاضي القضاة في أرض البويهيين، جذب هذا الأخير كثيرًا من الطلاب والأتباع -معتزلةً وزيديةً- إلى الري، حتى أحالها مركز الحركة الفكري القائد (رينولدز ٢٠٠٤، ٢٠٠٥؛ بومرانتز Pomerantz ٢٠١٠: ٧٤ وما بعدها)^(٢).

(١) انظر في طبع ما بقي من كتابه الشامل «نهج السبيل في الأصول»: مادلونج وشميتكه.

(٢) وقد كتب عبد الجبار -سوى تصانيفه الكلامية- في الفقهيات (ومثال ذلك رسالته في ذنب الغيبة) =

وخلف عبد الجبار على رأس البهشية أبو رشيد النيسابوري، الذي تلاه ابن مَتَوَيْه، أحد أصغر من أخذ عن عبد الجبار. وقد كان أبو رشيد على مذهب مدرسة بغداد، غير أنه يمم شطر البهشية بتأثير من عبد الجبار. ومن كتبه الباقية «كتاب المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين»، وهو مقارنة منهجية بين مذهب البصريين ومذهب البغداديين (جيماريه ٢٠١١)، وكذلك «كتاب مسائل الخلاف في الأصول»، وهو مجموع منهجي كلامي، عول تعويلاً كبيراً على كتاب «المغني» لعبد الجبار (أنصاري وشميتكه ٢٠١٠a)^(١). اتصل أبو محمد الحسن ابن أحمد، ابن مَتَوَيْه (مَتَوَيْه) بعبد الجبار وقد علت سنّه، فلم تدم تلمذته لقاضي القضاة إلا قليلاً، وقد تأكد ذلك بطائفة من الأسانيد بدا فيها ابن متويه تلميذاً لأبي رشيد، الذي لزمه -فيما يبدو- وأخذ عنه بعد موت عبد الجبار. وأكثر كتب ابن متويه أثراً كتابه المستقل في الفلسفة الطبيعية: «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، وهو أوعب كتاب في بابيه فيما بقي من آثار المعتزلة، أفرد فيه ابن متويه باباً مفصلاً للجواهر، تبعته فصول في الجزء وفروعه، وبحوث تفصيلية في الأعراض المختلفة. وقد شرح هذا الكتاب تلميذ ابن متويه، أبو جعفر محمد ابن علي [بن] مَزْدَك (جيماريه ٢٠٠٨؛ شميتكه ٢٠٠٨). وكتب ابن متويه أيضاً شرحاً تحليلياً، مستقلاً، لم يخلُ من نقد أحياناً، لكتاب عبد الجبار «المحيط بالتكليف»، وسماه «المجموع في المحيط بالتكليف». ويمكن تأسيس العلاقة الصحيحة -التي كانت مثار خلاف (انظر: مقدمة جيماريه للجزء الثاني من المجموع)- بين «المحيط» «لعبد الجبار» و«المجموع» لابن متويه استناداً إلى القطع الكثيرة الباقية من «المحيط»، التي حفظت في مجموعات الجنبزا المختلفة، والتي لم تزل بحاجة إلى نشرة محققة (بن - شمة Ben-Shammai ١٩٧٤)^(٢). ولابن متويه أيضاً تعليق على كتابي عبد الجبار المفقودين: «الجمل والعقود»، و«العُمَد في أصول الفقه» (شميتكه ٢٠١٢؛ تيبيل ٢٠١٤).

= (انظر: أنصاري ٢٠١٢: ٢٦٨، رقم ٣)، وروى الحديث، ولم تزل أماليه مخطوطة؛ انظر: أنصاري ٢٠١٢: ٢٧٠.

(١) ثمة طبعة محققة من كتاب أبي رشيد النيسابوري «مسائل الخلاف في الأصول» يقوم على إعدادها حالياً حسن أنصاري وزاينه شميتكه.

(٢) ثمة طبعة محققة من كتاب عبد الجبار «المحيط» يقوم على إعدادها حالياً أ. همدان وج. شوارب.

ويعد أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقي البروقني (الحاكم الجشمي، ولد ٤١٣/١٠٢٢ وتوفي ٤٩٤/١١٠١) أحد آخر رجال المدرسة البهشمية البارزين، الحنفِي المذهب، المعتزلي العقيدة، الذي جنح إلى مذهب الزيدية في آخر حياته (فان إس ٢٠١١: ٢: ٦٧١-٧٥؛ تيبيل ٢٠١٢)، تلميذ أبي حامد التجار النيسابوري (ت ٤٣٣/١٠٤٢)، الذي كان قد أخذ عن عبد الجبار (الحاكم الجشمي، طبقات، ٣٦٧). ولكتابته «شرح عيون المسائل» -الذي شرح فيه كتابه «عيون المسائل»- أهمية خاصة بين سائر مؤلفاته الضخمة الوافرة^(١). وهو -في قسمته إلى عشرة أقسام- موسوعة في مذهب المعتزلة، زاخر بالمعلومات والنقول من مصنفات المعتزلة الأول، التي ضاع كثير منها. وقد أطل فيه النَّفس في الحديث عن تاريخ المذاهب الكلامية المختلفة، ولا سيما المعتزلة، فضلاً عن قسم خصصه لأصول الفقه^(٢).

لقد بدا أثر مقالات البهشمية كبيراً في طائفة من الفرق التي لا تتسب إلى الإسلام السني؛ كالزيدية، والإمامية، والقرائين. وفي الحق أن كثيراً من علماء الزيدية كانوا تلامذة لأئمة البهشمية؛ كالمؤيد بالله، أخي البطحاني، (ت ٤١١/ ١٠٢٠)، والناطق بالحق (ت ٤٢٤/١٠٣٣) (اللذين أخذوا عن أبي عبد الله البصري، وزاد المؤيد بالله، فأخذ عن عبد الجبار)، وأبي الحسين أحمد ابن أبي هاشم محمد الحسيني القزويني، المعروف بمانكديم ششديو (ت ٤٢٥/ ١٠٣٤)، الذي كان تلميذاً للمؤيد بالله، وربما أخذ كذلك عن عبد الجبار (انظر أيضاً: الفصل ١٠). وخلال القرن السادس/الثاني عشر، وصل تراث زيدية قزوين العلمي -متضمناً كثيراً من آثار المعتزلة التي صنفها عبد الجبار وتلامذته-

(١) ثمة طبعة محققة من كتاب «عيون المسائل» و«شرح عيون المسائل»، يقوم على إعدادها حالياً حسن أنصاري وزاينه شمينكه.

(٢) ينقسم الكتاب على النحو التالي: القسم ١: في ذكر الفرق الخارجة عن الإسلام؛ القسم ٢: في فرق أهل القبلة وكيف هذا الخلاف فيها؛ القسم ٣: الكلام في ذكر المعتزلة ورجالهم؛ القسم ٤: الكلام في التوحيد؛ القسم ٥: الكلام في العدل؛ القسم ٦: الكلام في النبوت؛ القسم ٧: الكلام في أدلة الشرع؛ القسم ٨: الكلام في الوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأسماء والأحكام؛ القسم ٩: الكلام في الإمامة؛ القسم ١٠: الكلام في اللطيف.

إلى زيدية اليمن . وإنه لحريّ بنا أن نخص بالذكر -زيادة على كثير من المكتبات الخاصة باليمن- مكتبة مسجد صنعاء الكبير، التي أنشئت في عهد الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ت ١٢١٧/٦١٤)، الذي أسس مكتبة في ظفار، جمع لها كثيراً من تصانيف الزيدية وغير الزيدية، نُسخت من شمالي إيران، وفيها كثير من تصانيف المعتزلة. ومن هذه المكتبة حصلت البعثة العلمية المصرية -التي رَأَسَهَا خليل يحيى نامي- سنة ١٩٥١ على مصوَّرات مصغَّرة (ميكروفيلم) لكثير من الكتب الكلامية لرجال البهشمية؛ كالأربعة عشر جزءاً -من مجموع عشرين- من كتاب «المغني» لعبد الجبار، وتعليق مانكديم على كتاب عبد الجبار «شرح الأصول الخمسة»، وكثير من تصانيف أبي رشيد النيسابوري، وشرح ابن متويه النقدي على كتاب عبد الجبار «المحيط بالتكليف»، وكتابه «التذكرة». وقد نشر الكثير منها في مصر في سنة ١٩٦٠ وبعدها، فأثمر ذلك ازدهاراً في البحث العلمي عن المعتزلة (سيد ١٩٧٤ : ٤١٧-٧٧).

لقد كان لأفكار المعتزلة الإسلامية -كالتبريرية الدينية، وحرية الإرادة، وكذلك التأكيد على توحيد الله- صداها لدى المفكرين اليهود، حتى انتهى الأمر بكثير منهم إلى انتحال مذهب المعتزلة كاملاً غير منقوص. وأقدم مختصر يهودي يشي بالفكر المعتزلي هو «كتاب النعمة»، لليشي بن يِفْت القراء (في العربية: أبو سعيد لاوي بن حسن البصري، أواخر القرن الرابع/العاشر إلى مطالع القرن الخامس/الحادي عشر)، وهو ابن القراء الشهير، مفسر الإنجيل، الفقيه القانوني يفت بن إلي ها -ليشي (واسمه العربي: أبو علي حسن بن علي اللاوي البصري) (توفي بعد ٣٩٦/١٠٠٦). لقد صنف ليشي الكتاب بطلب من أبيه، دفاعاً عن اليهودية، واتخذ عقلانية الكلام الاعتزالي في ذلك عَصْداً، غير أنه اعتنق -خلاقاً لأبيه الذي أنكر مذهب المعتزلة الإسلامي- مقالات المعتزلة، وأقر -ضمنياً- أن محمداً ﷺ وليٌّ لله، أوتي النبوة (١٦٩)، غير أنه دون موسى ﷺ في المنزلة (سكلر Sklare ٢٠٠٧؛ مادلونج ٢٠١٤). ويمكن أن يُستقى دليل آخر -يخبر متى (ولم) بدأ المفكرون اليهود في تبني الفكر الاعتزالي- من النسخ اليهودية الباقية من التوايف الاعتزالية لممثلي الحركة المسلمين، المحفوظة في مجموعات الجنيزا المختلفة، وخاصة مجموعة أبراهام فيركوفيتش للكتب الأدبية لطوائف

الشرق الأدنى اليهودية، بالمكتبة الوطنية بروسيا في سانت بطرسبرج، وهي مجموعة من المخطوطات ذات أصل يهودي، يرجع أكثرها في الأصل إلى مكتبة معبد القراء راث سمحه بالقاهرة. وعلى الرغم من أن الفحص الكامل لمجموعات [الجنيزا] المتصلة بهذا الأمر، ولما حوت من آثار المعتزلة لم يزل محض أمني، فالظاهر أن تصانيف الوزير البويهى، ظهير المعتزلة، صاحب بن عباد، هي أقدم أعمال المعتزلة الإسلامية، التي يمكن نَعْقُبُ نسخها لدى الطوائف اليهودية المختلفة. وهذا يعني أن التحول الأكبر إلى مذهب الاعتزال كان خلال العقود الأخيرة من القرن العاشر (مادلونج وشميتكه الصادر قريباً). وسرعان ما طغت التوايف اللاهوتية للرباني صمويل بن حُفني جاون (ت ١٠١٣) (سكلر ١٩٩٦)، وكذلك توايف مخالفه القراء الذي يصغره، أبي يعقوب يوسف البصير (توفي بين ١٠٣٧ و ١٠٣٩) على كتاب ليقي بن يفت، والظاهر أن مؤلفات يوسف البصير الكلامية قد حظيت بثقة القرائين (فجدا ١٩٨٥؛ سكلر ١٩٩٥؛ شوارب ٢٠١٠، a٢٠١٠، b٢٠١٠، ٢٠١١). ويوحى الدليل النظري [حرفياً: الأدبي] بأن أفكار المعتزلة كونت الأساس المذهبي المركزي لطائفة الربانيين إلى منتصف القرن الثاني عشر، ولم تزل كذلك تُمد القرائين بإطار مذهبي كبير خلال القرن السابع عشر في أقل تقدير، وقد لوحظ مثل ذلك في وَسَط القرائين البيزنطيين، حيث نُقل كثير من الكتب -التي صُنفت في الأصل بالعربية- مترجمةً إلى العبرية.

(٤)

أبو الحسين البصري ومدرسته

بادر أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦/١٠٤٤) إلى القيام بمراجعة كبيرة لبعض المفاهيم المركزية لدى البهشية. وهو أحد تلامذة عبد الجبار، الذي جاء عنه أنه كان قد عارض في دروسه طائفة من آراء شيخه، ثم انتهى به الحال إلى تأسيس مدرسته الخاصة (عنه: مادلونج ٢٠٠٧؛ أنصاري وشميتكه، القادم).

ولد أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب، البصري، حوالي سنة ٣٧٠/ ٩٨٠. نشأ حنفي المذهب، معتزلي المعتقد. ومسقط رأسه البصرة، كما توحى بذلك نسبته. وقد انتقل في إحدى مراحل حياته إلى بغداد ليدرس الطب، وإنه لفي ذلك إذ شرع أيضًا في تعلم الفلسفة: فأخذ الطب والطبيعة عن أبي علي ابن السمح (ت ١٠٢٧/٤١٨)، وأبي الفرج ابن الطيب (ت ١٠٣٤/٤٣٥)، كبيرين ممثلي مدرسة الفلاسفة الأرسطيين ببغداد.

وزاد فأخذ الكلام عن عبد الجبار الهمداني. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة ما يدل على أن أبا الحسين أقام فترة طويلة خارج بغداد، فمن الجائز أن يكون قد رحل بعض الوقت إلى الري -حيث حظَّ عبد الجبار رحاله منذ سنة ٩٧٧/٣٦٧- لهذه الغاية. ثم لما عاد إلى بغداد جعل ينقح مقالات كلامية رئيسة للبهشية، بدت له مشكلة، وعرض ذلك في كتبه، التي لم يبق منها شيء لدى المسلمين: وأعظم أعماله (*opus magnum*) في هذا المجال كتاب «تصفح الأدلة»، وهو عمل شامل، يقع في مجلدين في صورته النهائية، ولا يخفى أن أبا الحسين نقحه مرات في حياته، ولم يتم قط -ولم يجاوز فيه أبو الحسين الفصل الذي عقده للرؤية، والظاهر أن هذا الكتاب هو أول كتاب كلامي يصنفه أبو الحسين، وهو نظرات نقدية للأدلة والحجج المستعملة في علم الكلام، وقد ذاعت منه أجزاء قبل تمامه، فرُمي بالابتداع، بل بالكفر؛ لما بدا من أن أقواله تقوض برهان المعتزلة المعتمد على وجود الله. وبدلاً من أن يتم أبو الحسين كتابه «التصفح»، أخذ في تصنيف كتاب فيما يعده أفضل الأدلة، وهو كتاب «غرر الأدلة»، ليقوم دليلاً على تأييده مقالات المعتزلة الأساسية في الاعتقاد. وقد أصبح كتاب «الغرر» -بوصفه مجموعاً كلامياً مكتملاً- أكثر تصانيفه الكلامية ذيوغاً، كما تدل على ذلك الاقتباسات المطولة عنه في كثير من المصادر المتنوعة اللاحقة (أدانج ٢٠٠٧؛ شميته ٢٠١٣؛ أنصاري وشميته القادم). وقد وضع أبو الحسين كذلك شرحاً على «الأصول الخمسة» (أو «شرح الأصول الخمسة») لشيخه عبد الجبار. وخلافاً «للغرر» و«التصفح» -اللذين ذأبَ اللاحقون على النقل عنهما- عزف الناس -إلا نادراً- عن هذا الشرح؛ فلا يُعرف كاتب لاحق عول عليه، أو أشار إليه. ولعل ذلك راجعٌ إلى أن الشرح -الذي لعله كان موجزاً- إنما أريد به ابتداءً أن يكون

كتابًا تعليميًا، وقد حُفِظ جزء منه يتضمن فصلًا في الإمامة في مخطوطة يمنية. على أن أكثر كتب أبي الحسين شهرةً كتابه «المعتمد في أصول الفقه» (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣).

لقد أنكر أبو الحسين مذهب البهشية في أن الأعراض معانٍ أو ذواتٌ تلازم الأجسام، وتثمر خصائصها. وفي رأيه أن الأعراض محضُ صفات أو أحكام أو أحوال للجسم، وهو قول بادي التأثير بدراسته الأولى للفلسفة الأرسطية، وقد انتهى به إلى جحد مذهب البهشية المعروف في «الأحوال» - الذي يمثل الإطار الفكري للتسوية المنطقي للأسس الوجودية لصفات الله، ولصفات الخلق - وكذلك إلى إنكار ما يتصل به من القول بأن الذوات «حقيقية» أو «ثابتة» في حال عدمها، وأن المعدوم -لذلك- «شيء». إن وجود الشيء -في رأيه- عين ذاته، سواءً في ذلك الله والخلق. وأنكر أبو الحسين كذلك قول البهشية بإمكان وجود أعراض لا في محل، كالقول -مثلاً- في إرادة الله، فهي -وفقاً لمذهب البهشية- ليست حالةً في الله، وعند أبي الحسين أن كون الله مريدًا أولى أن يُرد إلى «الداعي» لديه، الذي ينبني على علمه. ومما أنكره أبو الحسين أيضًا على البهشية برهانهم على وحدانية الله، القائم على (التمانع) عند وجود إلهين، حيث ذهب إلى أن الإلهين المفترَضين لا بد أن يكون لدهما الدواعي نفسُها، وأنهما لذلك سيعملان معًا، ولن يعوق [يمنع] أحدهما الآخر.

إن القول بحقيقة الأعراض فكرة محورية في استدلال البهشية على وجود الله: فقد عللوا ذلك بأن العلم بحدوث الأجسام -وهو ما يعني وجود خالق قديم- مبني على حدوث الأعراض. ولما أنكر أبو الحسين القول بحقيقة الأعراض، أفضى به ذلك إلى جحد دليل المعتزلة التقليدي على وجود الله، وإلى صياغة دليل جديد [حرفيًا: منقَّح] على حدوث العالم. ومن البين أن دحض أبي الحسين للبرهان الكلامي الموروث على وجود الله هو الذي أرث الغضب -أكثر مما سواه من مسائل الخلاف بينه وبين البهشية- في نفوس رفاقه منهم،

الذين أخذوا عن عبد الجبار، فكان أن بلغوا الغاية في إنكار مذهبه الكلامي (مادلونج ٢٠٠٦؛ مادلونج وشميتكه ٢٠٠٦، ٢٠٠٧؛ أنصاري، مادلونج، شميتكه ٢٠١٥).

وخالف أبو الحسين البهشمية أيضًا في مسائل مذهبية أخرى. فقد ذهب إلى أن العلم بكون الإنسان موجدَ أفعاله ضروريٌّ لا مكتسب؛ لأن الناس تعلم ضرورةً أن ذمَّ الآخرين ومدحهم بحسبِ أفعالهم حسنٌ. وهذا مبنيٌّ على مقدمة حاصلها العلم بأنهم خالقو أفعالهم، وهذا أيضًا علمٌ ضروريٌّ. وذهبت البهشمية إلى أن تصرفات الإنسان توافق ضرورةً نيته ودواعيه، فتحصل من ذلك بطريق اللزوم أن الفعل إذا لم يقع من قِبَل الفاعل -الذي يعكس هذا الفعل نيته- لم يكن له به اتصال.

وتكمن جذور هذا الخلاف في الرأي في مخالفة أبي الحسين مفهوم البهشمية في الأفعال، فهو يرى أن الفعل لا يمكن أن يقع إلا بالداعي الذي تصاحبه القدرة. من أجل ذلك فرق هو وأتباعه بين معنيين لصحة [فعالية]^(١) القدرة. فالقدرة العرية عن داعٍ يصاحبها يمكن أن توجد فعلًا ويمكن ألا توجد، وهي من هذا الوجه تُحدُّ بأنها محضُ نفي لاستحالة إيجاد [الفعل] أو عدم إيجادها. ويقضي إعمال هذه القدرة في إيجاد فعل بعينه داعيًا مصاحبًا لها، بوصفه شرطًا إضافيًا. وهذا الداعي مرجح، به يترجح وجود فعل دون آخر. وهذا المبدأ صحيح عند أبي الحسين في حق الإنسان وفي حق الله أيضًا. وذهبت البهشمية -فيما يخص الإنسان- إلى أن القدرة هي الصحة [الفعالية] للفعل، وهي بذلك كافية لإيجاده، وإن لم يكن ثمة داعٍ، ومن أمثلة ذلك الأفعال اللاإرادية؛ كحركة النائم، أو فعل الساهي، الذي لا نية عنده. وذهب أبو الحسين إلى أنه حتى في هذه الحالات يوجد داعٍ، وإن أخفق الفاعل في تحقيقه. وعلى الرغم من أن البهشمية قطعوا بأن للدواعي أثرًا في أفعال الإنسان، فقد أنكروا قيام علاقة سببية

(١) استعملت الكاتبة الكلمة الإنجليزية (efficacy)، وكتبت بين قوسين بحروف لاتينية (صحة)، فأثبت ما كتبت، وزدت كلمة (فعالية) بين معقوفين لبيان المعنى المقصود، وإزالة اللبس، ثم مضيت على هذا في كل موطن ترد فيه الكلمة. (المترجم)

بينها وبين حدوث الأفعال. ووجود داع لفعل يعني أن لدى الإنسان سبباً وجيهاً يحمله على ملابسة هذا الفعل دون اطراحه، فلا حاجة إلى الداعي في رأيهم - خلافاً لأبي الحسين - لتحويل القدرة من صحة [فعالية] بالقوة في إيجاد فعل مخصوص إلى صحة [فعالية] بالفعل (مادلونج ١٩٩١).

لقد كان أبو الحسين - واقعياً - منبؤاً من قِبَل أقرانه وتلامذته المسلمين، ومن قِبَل من جاء بعد من البهشية؛ لما كان منه من نقد عبد الجبار، ومع ذلك قد كان لفكره أثر كبير في تطور علم الكلام، حتى فيمن سوى المعتزلة^(١). وعلى الرغم من القمع المتزايد للفكر الاعتزالي أواخر عصر البويهيين، وعلى نحو أشد في زمان السلاجقة، فإن أبا الحسين قد أخذ نفسه بتدريس الكلام طيلة حياته، حتى روى ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩/١٦٧٩) في «شذرات الذهب» أن أبا الحسين دأب على تدريس مذهب المعتزلة في بغداد، وأن حلقة ضمت طلاباً كثيرين (ابن العماد، شذرات، ٥: ١٧٢). وقد ذكرت كتب التراجم كثيراً من العلماء الذين أخذوا عن أبي الحسين، ومن بينهم (انظر لمزيد من التفاصيل: أنصاري وشميتكه القادم):

* أبو علي، محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد، الكرخي، المتكلم المعتزلي (ولد ابن الوليد سنة ٣٩٦/١٠٠٥-٦، وتوفي ٤٧٨/١٠٨٦) (مقدسي ١٩٦٣: ٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٥٠، ٤٠٧-٩). كان تلميذ أبي الحسين المقدم في الكلام، وهو أستاذ الفقيه الحنبلي، المتكلم، الكثير التصنيف، أبي الوفاء علي ابن عقيل (ت ٤٧٧/١١١٩). أصبح -بعد موت شيخه- رأس معتزلة بغداد. كان بيته في الكرخ، غير أنه نزح عنها في العقود الخمسة الأخيرة من حياته، بعد أن كان يدرس فيها -سراً- مذهب المعتزلة، والمنطق، والفلسفة. ولم يجهر سوى مرتين بتدريس مقالات المعتزلة: في سنة ٤٥٦/١٠٦٣، و ٤٦٠/١٠٦٧، وقد واجه الاضطهاد في المرتين جميعاً (مقدسي ١٩٦٣: ٣٣٢، ٣٣٧ وما بعدها ٤٠٨).

* أبو القاسم، ابن التبان، المعتزلي (نبغ في ٤٦١/١٠٦٨). ومن الجائز

(١) تلقي الزيدية والإمامية لفكره العقدي مدروس تفصيلاً في الأبواب: ١١، ٢٦، ٢٧.

أن يكون ابن أبي عبد الله ابن التبان، المتكلم (ت ٤١٩/١٠٢٨) (مقدس ١٩٦٣ : ٤٠٩).

* أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان، العُكبري، الأسدي (ابن برهان، ت ٤٥٦/١٠٦٤)، أديب ونحوي شهير، قدم بغداد، فأخذ الكلام عن أبي الحسين (مقدس ١٩٦٣ : ٣٣١، ٣٩٢-٤). ولما مات أبو الحسين أخذ الكلام عن معاصره الذي يصغره، ابن الوليد. وكان ابن برهان يذهب مذهب «مرجئة المعتزلة» في قوله -خلافاً للرأي الغالب لدى المعتزلة- بأن صاحب الكبيرة غير مخلّد في النار.

* القاضي أبو عبد الله الصَّيْمِري (ت ٤٣٦/١٠٤٥)، فقيه حنفي سكن بغداد، وأخذ عن أبي الحسين أيضاً، وهو الذي صلى عليه بعد موته (مقدس ١٩٦٣ : ١٧٠-١).

ظل تأثير أبي الحسين ظاهراً في بغداد في القرن السابع/الثالث عشر، عندما ذكر الأديب ابن أبي الحديد (ولد ٥٨٦/١١٩٠، وتوفي ٦٥٦/١٢٥٨) كلا الكتابين «الغرر» و«التصفيح» في شرحه على «نهج البلاغة»، وكتب شرحاً على «الغرر»، لكنه مفقود. كان ابن أبي الحديد -الذي مات إما قبل سقوط بغداد (في ٢٠ من المحرم لسنة ٦٥٦، الموافق ٢٨ من يناير لسنة ١٢٥٨) في يد المغول مباشرة، وإما بعد ذلك مباشرة- معاصراً للمختار بن محمد [كذا، ولعله ابن محمود (المترجم)]، وهو أحد أتباع مذهب أبي الحسين في خوارزم.

والظاهر أن النحوي، الطبيب، الأديب، أبا مَضر، محمود بن جرير الضبي، الأصفهاني (ت ٥٠٨/١١١٥) هو الذي قدم مذهب أبي الحسين في خوارزم، حيث تلقفه وعمل على نشره ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي (ت ٥٣٦/١١٤١)، وهو حنفي، كان إمام المعتزلة في زمانه. وربما كان أبو مضر شيخ ابن الملاحمي في الكلام، وفيما عدا ذلك لا تذكر المصادر المتاحة أسماء شيوخ آخرين له. والمصدر الرئيس لانتشار المعتزلة في خوارزم خلال القرن السادس/الثاني عشر يمكن أن يُعرف من كتاب تراجم محفوظ، ناقص، لم يزل مخطوطاً، للمؤلف الخوارزمي، أبي الكرم، عبد السلام،

الأندرسباني (توفي في النصف الثاني من القرن السادس/الثاني عشر)، وكان هو نفسه معتزليًا، وقد بدأ تأليفه بعد عام ١١٧٣/٥٦٩ (خالدوف Khalidov ١٩٧٤؛ بروزوروف Prozorov ١٩٩٩؛ Prozorov ٢٠٠٧).

وقد اختصر ابن الملاحمي «تصفح الأدلة» لأبي الحسين في كتابه الكبير «المعتمد في أصول الدين»، الذي ذكر في مقدمته أنه ينوي أن ينهج في كتابه نهج أبي الحسين، ولكن لم يبق من المعتمد إلا بعضه. ولما سأله أصحابه وتلامذته اختصار «المعتمد» كتب «الفائق في أصول الدين» (وأنتم في سنة ١١٣٧/٥٣٢)، وهو محفوظ كاملاً. وقد كتب أيضًا في الرد على الفلاسفة كتاب «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة»، وأنتم بين سنتي ١١٣٧/٥٣٢ و ١١٤١/٥٣٦، وفيه إشارات كثيرة إلى أبي الحسين وكتابه «التصفح» (مادلونج ٢٠٠٧؛ مادلونج ٢٠١٢). وله كذلك في أصول الفقه كتاب «تجريد المعتمد»، وهو مختصر لكتاب «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين، يورد فيه بين الحين والحين بعض الملاحظات النقدية (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣). وليس من شك في أن رواج التصانيف الكلامية لابن الملاحمي أكسد سوق كتب أبي الحسين الكلامية، وكان يققن السبب الرئيس في الصدوف عن نقلها في العالم الإسلامي.

وقد درّس ابن الملاحمي الكلام لقرنه جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨/١١٤٤) (مادلونج ١٩٨٦؛ لان Lane ٢٠٠٦، ٢٠١٢؛ أوله Ullah ٢٠١٣؛ الزمخشري، منهاج)، وكذلك -في الأرجح- لأبي المعالي، صاعد بن أحمد الأصولي، مؤلف كتاب «الكامل في أصول الدين»، وكان يقارن فيه منهجًا بين مذهب أبي الحسين ومقالات البهشمية^(١). والأرجح أن صاعدًا انحدر من خراسان، وإليها ترجع إحدى نسختي المخطوطتين الباقيتين من كتابه «الكامل». لقد استقرت أسرة آل صاعد الشهيرة، وهي أسرة حنفية، في نيسابور، في الفترة

(١) حقق السيد الشاهد جزءًا من الكتاب، اعتمادًا على مخطوطة ليدن ٤٧٨ OR. انظر نقد ويلفرد مادلونج: (مادلونج ١٩٨٥). وفي غضون ذلك أعاد الشاهد نشر النص نشرة كاملة (نجراني، كامل)، اعتمادًا على مخطوطة ليدن فقط. ولما كان الأمر كذلك في الشاهد ١٩٨٣، فقد شابت مقدمته وتحقيقه أخطاء صارخة وتخليلات، من بينها نسبة المؤلف: «النجراني».

من القرن الرابع/العاشر إلى القرن السادس/الثاني عشر، ومن الجائز أن يكون صاعد بن أحمد منسوبًا إليها، وهي التي كان كثير من أبنائها يتسمون بصاعد. وقد راج كتاب «الكامل» بين من جاء بعد من متكلمي الإمامية، وكذلك أوسع الخطو في النقل عنه الفقيه الحنفي نجم الدين، مختار بن محمود الزاهدي، الغزميني (ت ١٢٦٠/٦٥٨) - وهو أحد من أخذ بمقالات أبي الحسين ونافع عنها في خوارزم - وذلك في كتابه «المجتبى في أصول الدين» (ابن الملاحمي، معتمد، مقدمة المحقق؛ مادلونج ١٩٨٥). وقد أخذ مختار بن محمد مذهب الاعتزال الكلامي عن يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ١٢٢٩/٦٢٦)، الذي اشتهر - من ناحية أخرى - بكتابه «مفتاح العلوم»، وهو الكتاب الذي يعرض فيه لكل المجالات اللغوية.

وقد كان لفكر أبي الحسين أثر كبير كذلك في متكلمي الأشاعرة. ومن ذلك ما نحا إليه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت ١٠٨٥/٤٧٩) من صوغ دليل على وجود الله مبناه على فكرة الحدوث الفلسفية (مادلونج ٢٠٠٦). وفي مطلع القرن السابع/الثالث عشر، ذكر فخر الدين الرازي (ت ١٢٠٩/٦٠٦) أن فرقة أبي الحسين البصري والبهشية هما - في زمانه - آخر ما تبقى من فرق المعتزلة، وكان الرازي قد زار خوارزم سنة ١١٦٤/٥٦٠ - ١١٧٤/٥٧٠، حيث ناظر بعض متكلمي المعتزلة بها، والأرجح أنهم كانوا من أتباع أبي الحسين. وفضلاً عن ذلك، راجع فخر الدين مقالات الأشعرية وفكر أبي الحسين الكلامي بين عينيه (شميتكه ١٩٩١: في مواضع متفرقة)، وكان في ذلك أسوة لمن تلاه من متكلمي الأشاعرة. وثمة دليل آخر على أثر أبي الحسين الدائم في المفكرين السنيين، وهو ابن تيمية (ت ١٣٢٨/٧٢٨)، الذي دأب في كثير من تصانيفه - وأهمها «درء تعارض العقل والنقل» - على الإشارة إلى أبي الحسين وإلى كتبه، كما أسهب في النقل عن كتابه «غرر الأدلة» (انظر: ميشوت ٢٠٠٣: ١٢٦ ومواضع أخرى). وكذلك شاع العزو إلى أبي الحسين البصري وإلى أفكاره في كتب متكلمي الحنابلة الجدد.

وقد انتهت مقالات أبي الحسن البصري -وهو بعدُ حيٌّ- إلى مسمع القرائين من اليهود، فما لبثت أن وجدت فيهم لها أتباعًا كثرًا. وأقدم دليل على ذلك الردُّ على برهان أبي الحسين المبتكر في وجود الخالق، الذي صنفه إمام اللاهوتيين القرائين في زمانه، أبو يعقوب يوسف البصير، الذي بدا هو نفسه في كتابه نصيرًا مخلصًا لبهشمية عبد الجبار وأتباعه. وقد نقد يوسف مذهب أبي الحسين أيضًا في كتاب آخر، لم يبق إلا بعضه، ولعله كتابه «أحوال الفاعل» (مادلونج وشميتكه ٢٠٠٦، ٢٠٠٧؛ أنصاري ومادلونج وشميتكه ٢٠١٥).

وفي مصر، في الثلث الأخير من القرن الخامس/الحادي عشر، أيد اللاهوتي القراء الثقة سهل بن الفضل (ياشار بن حسد) التستري نقد أبي الحسين للمقولات الأساسية لمدرسة عبد الجبار تأييدًا كاملاً، ودعا إلى دراسة مذهبه الكلامي في مجتمع القرائين في مصر. وثمة ثلاث قطع كبيرة من أوسع كتب أبي الحسين في علم الكلام العقلاني «تصفح الأدلة» محفوظة في مجموعة فيركوفيتش، ومن المحتمل أنها جاءت من جنيزا مكتبة المعبد القرائي دار ابن سميح، بالقاهرة. وقد تضمنت إحدى هذه القطع تخصيصًا بالوقف على ياشار، ولد النبيل حسد (الفضل) التستري (انظر عنه: مادلونج وشميتكه ٢٠٠٦؛ شوارب ٢٠٠٦) وعلى ولده. ومن الجائز أن تكون المخطوطة قد نسخت في حياة سهل بن الفضل التستري. ويشبه أن يكون ناسخٌ مخطوطةٍ أخرى من «التصفح» من مجموع الثلاث هو لاهوتيُّ القرن الخامس/الحادي عشر القراء الشهير أبا الحسن، عليّ بن سليمان المُقدَّسي [كذا، ولعلها المُقدَّسي (المترجم)]، المنحدر من بيت المقدس. وقد اتصل بعد ذلك اتصالًا وثيقًا بسهل ابن الفضل التستري، واتخذ له أستاذًا (مادلونج وشميتكه ٢٠٠٦).

وعلى الرغم من أن يوسف البصير يشير -لمناسبة ما- إلى كتاب أبي الحسين الكبير الآخر في الكلام، «غرر الأدلة»، فإن شيئًا من هذا الكتاب لم يظهر إلى الآن في أيٍّ من مستودعات الجنيزا اليهودية. ومن المعلوم أن هذا الكتاب يتضمن فصلًا جدليًا مفضلاً ضد اليهود في مسألة نسخ التوراة والإنجيل العبري (شميتكه ٢٠٠٨)، وهو ما يبين السبب في كونه أقل شيوعًا بين القراء اليهود من كتابه «تصفح الأدلة».

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (مغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. المحرر العام طه حسين. المجلدات ٤-٩، ١١-١٧، ٢٠. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، د.ت.
- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمداني (فضل). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. ط. فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣/١٩٧٤.
- (Abu l-Husayn al-Basri) أبو الحسين البصري (معتمد). كتاب المعتمد في أصول الفقه. ط. م. حميد الله. دمشق: المعهد العالمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٦٥.
- (Abu l-Husayn al-Basri) أبو الحسين البصري (تصفح). تصفح الأدلة. الأجزاء الباقية بتحقيق وتقديم ف. مادلونج وز. شميتكه. Wiesbaden: Harrassowitz, 2006.
- Adang, C. (2007). 'A Rare Case of Biblical "Testimonies" to the Prophet Muhammad in Mutazili Literature: Quotations from Ibn Rabban al-Tabari's Kitab al-Din wa-l-Dawla in Abu l-Husayn al-Basri's Ghurar al-adilla, as Preserved in a Work by al-Himmasi al-Razi'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 297-330.
- Adang, C., W. Madelung, and S. Schmidtke (eds.) (2011). *Basran Mutazilite Theology: Abu Ali Muhammad b. Khallad's Kitab al-Usul and its Reception. A critical edition of the Ziyadat Sharh al-usul by the Zaydi*

Imam al-Natiq bi-l-haqq Abu Talib Yahya b. al-Husayn b. Harun al-Buthani. Leiden: Brill.

Alami, A. (2001). *L'Ontologie modale: etude de la theorie des modes d'Abu Hasim al-Gubbai*. Paris: J. Vrin.

Ansari, H. (2007). 'Abu Ali al-Jubba'i et son livre al-Maqalat'. In C. Adang, D. Sklare, and S. Schmidtke (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 21-35.

Ansari, H. (2012). 'Un muhaddit mutazilite zaydite: Abu Sad al-Samman al-Razi et ses *Amali*'. *Arabica* 59: 267-90.

Ansari, H., and S. Schmidtke (2010a). 'Mutazilism after Abd al-Jabbar: Abu Rashid al-Nisaburi's *Kitab Masail al-khilaf fi l-usul*'. *Studia Iranica* 39: 227-78.

Ansari, H., and S. Schmidtke (2010b). 'The Zaydi Reception of Ibn Khallad's *Kitab al-Usul*: The *taliq* of Abu Tahir b. Ali al-Saffar'. *Journal asiatique* 298: 275-302.

Ansari, H., and S. Schmidtke (2013). 'The Mutazili and Zaydi Reception of Abu l-Husayn al-Basri's *Kitab al-Mutamad fi usul al-fiqh*: A Bibliographical Note'. *Islamic Law and Society* 20: 90-109.

Ansari, H., and S. Schmidtke (forthcoming). *The Transmission of Abu l-Husayn al-Basri's (d. 436/1044) Thought and Writings*.

Ansari, H., W. Madelung, and S. Schmidtke (2015). 'Yusuf al-Basir's Refutation (*Naqd*) of Abu l-Husayn al-Basri's Theology in a Yemeni Zaydi Manuscript of the 7th/13th Century'. In D. Hollenberg, Ch. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 28-65.

Anvari, M. J. (2008). 'Abu Abd Allah al-Basri'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, i. 417-23.

الأشعري، أبو الحسن (مقالات). كتاب مقالات الإسلاميين

(*Die dogmatischen Lehren der Anhänger des Islam*)، تحقيق ه. ريتز. بيروت:

Steiner، ٢٠٠٥.

(al-Hakim al-Jishumi) الحاكم الجشمي (طبقات). الطبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب شرح العيون. في: ط. فؤاد سيد، عبد الجبار الهمذاني، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣/١٩٧٤، ٣٦٥-٣٩٣.

Heemskerk, M. T. (2000). *Suffering in Mutazilite Theology: Abd al-Gabbar's Teaching on Pain and Divine Justice*. Leiden: Brill.

(Ibn Imad) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد (شذرات). شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ١١ مجلدات. ط. محمود الأرناؤوط. بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٦-٩٥.

(Ibn Khaldun) ابن خلدون (مقدمة). المقدمة: *An Introduction to History*، ترجمها عن العربية. Franz Rosenthal. ٣ مجلدات. نيويورك: Pantheon Books, 1958.

(Ibn al-Malahimi al-Khwarazmi) ابن الملاحمي الخوارزمي، ركن الدين محمود (فائق). كتاب الفائق في أصول الدين. ط. ف. مادلونج وم. ماكديرموت. طهران: المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٧.

(Ibn al-Malahimi al-Khwarazmi) ابن الملاحمي الخوارزمي، ركن الدين محمود (معتمد). كتاب المعتمد في أصول الدين. طبعة مزيّدة ومنقّحة ف. مادلونج. طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣.

(Ibn al-Malahimi al-Khwarazmi) ابن الملاحمي الخوارزمي، ركن الدين محمود (تحفة). تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة. ط. ح. أنصاري وف. مادلونج. طهران: المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٨.

(Ibn Mattawayh) ابن مَتَّوَيَه (تذكرة). التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض. جزآن. تحقيق د. جيماريه. القاهرة: Institut francais d'archeologie orientale, ٢٠٠٩.

(Ibn Mattawayh) ابن مَتَّوَيَه (مجموع). المجموع في المحيط بالتكليف. مج ١. ط. ج. هوبن. J. J. Houben. بيروت، ١٩٦٥. مج ٢. ط. ج. ج. هوبن ود.

جيماريه. بيروت، ١٩٨١. مج ٣. ط. ج. ر. ت. م. بـيـتـرـز J. R. T. M. Peters. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٩٩.

(Ibn al-Nadim) ابن النديم (فهرست). الفهرست. جزءان في ٤ مجلدات. ط. أيمن فؤاد سيد. لندن: مؤسسة الفرقان، ٢٠٠٩.

(Imara) عمارة، محمد (ط ١٩٨٨). رسائل العدل والتوحيد. القاهرة: دار الهلال.

Khalidov, A. B. (1974). 'биографические сведения о Абу-Али Ибн-Абд-Аллахе [The Biographical Dictionary of al-Andarabani], Публичные материалы к изучению истории культуры Востока. Исследования по истории культуры Востока [The Written Monuments of the Orient. Historical and Philological Researches]. Ed. L. N. Menshikov, S. B. Pevzner, A. S. Tveritina, and A. B. Khalidov. Annual issue 1971. Moscow, 143-161.

Kulinich, A. (2012). 'Representing "a Blameworthy Tafsir": Mutazilite Exegetical Tradition in al-Jami fi tafsir al-Quran of Ali b. Isa al-Rummani (d. 384/994)'. Ph.D. dissertation, University of London.

Lane, A. J. (2006). *A Traditional Mutazilite Quran Commentary: The Kashshaf of Jar Allah al- Zamakhshari (d. 538/1144)*. Leiden: Brill.

Lane, A. J. (2012). 'You Can't Tell a Book by its Author: A Study of Mutazilite Theology in al- Zamakhshari's (d. 538/1144) *Kashshaf*'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 75: 47-86.

Madelung, W. (1985). '[Review of] Elsayed Elshahed: *Das Problem der transzendenten sinnlichen Wahrnehmung in der spatmutazilitischen Erkenntnistheorie nach der Darstellung des Taqiaddin an-Nagrani*. Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1983'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 48: 128-9.

Madelung, W. (1986). 'The Theology of al-Zamakhshari'. In *Actas del XII Congreso de la U.E.A.I. (Union Europeenne des Arabisants et Islamisants) (Malaga, 1984)*. Madrid: [s.n.], 485-95.

- Madelung, W. (1991). 'The Late Mutazila and Determinism: The Philosophers' Trap'. In B. Scarcia Amoretti and L. Rostagno (eds.), *Yad-nama in memoria di Alessandro Bausani*. Vol. i: Islamistica. Rome: Bardi, 245-57.
- Madelung, W. (2006). 'Abu l-Husayn al-Basri's proof for the existence of God'. In J. E. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy. From the Many to the One. Essays in Celebration of Richard M. Frank*. Leuven: Peeters, 273-80.
- Madelung, W. (2006a). 'Abu l-Husayn al-Basri'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill, fasc. 2007-1, 16-19.
- Madelung, W. (2007b). 'Ibn al-Malahimi's Refutation of the Philosophers'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Würzburg: Ergon, 331-6.
- Madelung, W. (2012). 'Ibn al-Malahimi on the Human Soul'. *Muslim World* 102: 426-32.
- Madelung, W. (2014). 'Mutazili Theology in Levi ben Yefet's *Kitab al-Nima*'. *Intellectual History of the Islamicate World* 2: 9-17.
- Madelung, W., and S. Schmidtke (2006). *Rational Theology in Interfaith Communication: Abu l-Husayn al-Basri's Mutazili Theology among the Karaites in the Fatimid Age*. Leiden: Brill.
- Madelung, W., and S. Schmidtke (2007). 'Yusuf al-Basir's First Refutation (Naqd) of Abu l-Husayn al-Basri's Theology'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Würzburg: Ergon, 229-96.
- Madelung, W., and S. Schmidtke (eds.) (forthcoming). *al-Sahib Ibn Abbad Promoter of Rational Theology: Two Mutazili Kalām Texts from the Cairo Genizah*. Leiden: Brill.
- Makdisi, G. (1963). *Ibn Aqil et la resurgence de l'Islam traditionaliste au xie siècle (ve siècle de l'Hégire)*. Damascus: Institut Français de Damas.

(Mankdim Shashdiw) أحمد ابن أبي هاشم محمد الحسيني القزويني
[تعليق]. [تعليق] شرح الأصول الخمسة. ط. عبد الكريم عثمان [بوصفه كتابًا
لعبد الجبار]. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٨٤/١٩٦٥.

Michot, Y. J. (2003). 'A Mamluk Theologian's Commentary on Avicenna's
Risala Adhawiyya, Being a Translation of a Part of the Dar al-taarud of
Ibn Taymiyya, with Introduction, Annotation, and Appendices'. *Journal of
Islamic Studies* 14: 149-203, 309-63.

Mourad, S. A. (2007). 'Ibn al-Khallal al-Basri (d. after 377/988) and his view on the
Problematic Verses of the Quran Kitab al-Radd ala l-jabriyya al-qadariyya
(Refutation of Predestinarian Compulsionists)'. In C. Adang, S. Schmidtke,
and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and
Judaism*. Wurzburg: Ergon: 81-99.

(al-Najrani) النجراني، تقي الدين (كامل). الكامل في الاستقصاء فيما
بلغنا من كلام القدماء. ط. السيد الشاهد. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٩٩.

Perler, D., and U. Rudolph (2000). *Occasionalismus: Theorien der Kausalität im
arabisch- islamischen und im europäischen Denken*. Gottingen:
Vandenhoeck & Ruprecht.

Peters, J. R. T. M. (1976). *God's Created Speech: A Study in the Speculative
Theology of the Mutazili Qadi al-Qudat Abu l-Hasan Abd al-Jabbar b.
Ahmad al-Hamadani*. Leiden: Brill.

Pomerantz, M. A. (2010). 'Licit Magic and Divine Grace: The Life and Letters
of al-Sahib Ibn Abbad (d. 385/995)'. Ph.D. dissertation, University of
Chicago.

Prozorov, S. M. (1999). 'A Unique Manuscript of a Biographical Dictionary by
a Khorezmian Author'. *Manuscripta Orientalia* 5: 9-17.

Prozorov, S. M. (2007). 'Intellectual Elite of Mawarannahr and Khurasan on
the Eve of the Mongolian Invasion (Based on al-Andarabani's
Biographical Dictionary)'. International Conference on Islamic
Civilization in Central Asia, 4-7 September 2007, Astana, Kazakhstan, 2007.

- [<http://www.orientalstudies.ru/eng/index.php?option=compublicationsItemid=75pub=1210>].
- Reynolds, G. S. (2004). *A Muslim Theologian in the Sectarian Milieu: Abd al-Jabbar and the CRITIQUE OF CHRISTIAN ORIGINS*. Leiden: Brill.
- Reynolds, G. S. (2005). 'The Rise and Fall of Qadi Abd al-Jabbar'. *International Journal of Middle East Studies* 37: 3-18.
- Rudolph, U. (2015). *Al-Maturidi and the Development of Sunni Theology in Samarqand*. Leiden: Brill.
- Sayyid, A. F. (1974). *Sources de l'histoire du Yemen a l'epoque musulmane = Masadir tarikh al-Yaman fi l-asr al-islami*. Cairo: Institut Francais d'Archeologie Orientale.
- Schmidtke, S. (1991). *The Theology of al-Allama al-Hilli (d. 726/1325)*. Berlin: Schwarz.
- Schmidtke, S. (2008). 'MS Mahdawi 514. An Anonymous Commentary on Ibn Mattawayh's Kitab al-Tadhkira'. In A. Akasoy and W. Raven (eds.), *Islamic Thought in the Middle Ages. Studies in Text, Transmission and Translation in Honour of Hans Daiber*. Leiden: Brill, 139-162.
- Schmidtke, S. (2012). 'Ibn Mattawayh'. *The Encyclopaedia of Islam. Three*. Leiden: Brill. Fascicle 1: 147-9.
- Schmidtke, S. (2013). 'Biblical Predictions of the Prophet Muhammad among the Zaydis of Yemen (6th/12th and 7th/13th Centuries)'. *Orientalia Christiana Analecta* 293: 221-40.
- Schwarb, G. (2006). 'Sahl b. Fadl al-Tustari's Kitab al-Ima'. *Ginzei Qedem* 2: 61*-105*. Schwarb, G. (2010a). 'Kalam'. *Encyclopaedia of the Jews of the Islamic World*. Leiden: Brill, iii. 91-8.
- Schwarb, G. (2010b). 'Yusuf al-Basir'. *Encyclopaedia of the Jews of the Islamic World*. Leiden: Brill, iv. 651-5.
- Schwarb, G. (2011a). 'Mutazilism in the Age of Averroes'. In P. Adamson (ed.), *In the Age of Averroes: Arabic Philosophy in the Sixth/Twelfth Century*. London: The Warburg Institute, 251-82.

Schwarb, G. (2011b). 'Abu Abdallah al-Basri'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill, fasc. 2011-3: 3-5.

Sklare, D. (1995). 'Yusuf al-Basir: Theological Aspects of His Halakhic Works'. In D. Frank (ed.), *The Jews of Medieval Islam: Community, Society, and Identity*. Leiden: Brill, 249-70.

Sklare, D. (1996). *Samuel Ben Hofni and his Cultural World: Texts and Studies*. Leiden: Brill.

Sklare, D. (2007). 'Levi ben Yefet and his Kitab al-Nima: Selected Texts'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Würzburg: Ergon, 156-216.

Thiele, J. (2012). 'La Causalite selon al-Hakim al-Gisumi'. *Arabica* 59: 291-318.

Thiele, J. (2013). *Theologie in der jemenitischen Zaydiyya: Die naturphilosophischen Überlegungen des al-Hasan ar-Rassas*. Leiden: Brill.

Thiele, J. (2014). 'The Jewish and Muslim Reception of Abd al-Jabbar's *Kitab al-Jumal wa-l-uqud*: A Survey of Relevant Sources'. *Intellectual History of the Islamicate World* 2: 101-21.

Thomas, D. (2010). 'Ibn al-Ikhshid'. In D. Thomas and A. Mallett (eds.), *Christian-Muslim Relations: A Bibliographical History*. Vol. ii 900)-(1050. Leiden: Brill, 221-3.

Ullah, K. (2013). '*Al-Kashshaf*: Al-Zamakhshari's (d. 538/1144) Mutazilite Exegesis of the Quran'. Ph.D. dissertation, Georgetown University, Washington, DC.

عثمان، عبد الكريم (1968). قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني. بيروت: الدار العربية.

Vajda, G. (ed. and trans.) (1985). *Al-Kitab al-Muhtawi de Yusuf al-Basir*. Texte, Traduction et Commentaire. Ed. D. R. Blumenthal. Leiden: Brill.

الزماخشرى، جار الله (منهاج). كتاب المنهاج في أصول الدين. ط. ز. شميكة. بيروت: Arab Scientific Publishers، ٢٠٠٧/١٤٢٨.

الفصل العاشر

التلقي الشيعي للاعتزال

لدى الزيدية (١)

حسن أنصاري

(١)

صبغ الزيدية الإيرانية بالصبغة الاعتزالية

في نهاية القرن الثالث/التاسع -على ما ذكر المؤلف الشيعي الاثنا عشري، أبو جعفر محمد بن قبة الرازي (توفي بعد ٣١٩/٩٣١) في كتابه «نقض الإشهاد»، وهو رد على كتاب «الإشهاد» لأبي زيد عيسى بن محمد بن أحمد العلوي (ت٣٢٦/٩٣٧-٨) كان ثمة اتجاهان في الزيدية: أولئك الذين دنوا من أهل الحديث، فخاصموا المعتزلة، وأولئك الذين ذهبوا مذهب المعتزلة. والظاهر أن وصف ابن قبة إنما كان يعكس صورة [حرفيًا: وضع] الزيدية في الرّي -بلده- في شمال إيران. وكان أبو زيد العلوي -مؤلف كتاب «الإشهاد»- متكلمًا زيديًا، ومحدثًا (أنصاري القادم a)، أنفق أكثر حياته في الري -حيث كان شيخ العلوية- وبها مات، وقد وفدت أسرته من العراق، حيث طلب أبو زيد العلم لبعض الوقت، وكان من بين شيوخه: المحدث الزيدي الحسين بن الحكم الجبّري (ت٢٨٦/٨٩٩)، الذي لقيه أبو زيد في الكوفة، والمحدث الزيدي محمد بن منصور المرادي (توفي نحو ٢٩٠/٩٠٣)، الذي أخذ عنه الفقه والحديث، وأبو عبد الله الحسين بن علي المصري (ت٣١٢/٩٢٤-٥)، أخو الإمام الزيدي الناصر

الكبير الحسن بن علي الأطروش (ت ٣٠٤/٩١٧). ومن تلامذة العلوي: أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسني (توفي نحو ٣٥٢/٩٦٣)، الذي قدم الري سنة ٣٢٢/٩٣٤ ليأخذ عنه الكلام والفقه، والذي أصبح - فيما بعد - أحد أبرز علماء الزيدية في إيران والعراق، وهو شيخ الأخوين البطحانيين: الإمام المؤيد بالله، أبي الحسين أحمد بن الحسين (ت ٤١١/١٠٢٠)، والإمام الناطق بالحق، أبي طالب يحيى (ت ٤٢٤/١٠٣٣). إن أهمية أبي زيد العلوي في نقل التراث الزيدي - حتى فيما يتعلق باليمن - لا تكاد تُقدَّر، فقد روى عددًا وافراً من الأحاديث النبوية التي تضمن كثيرًا منها «شرح الأحكام» لأبي العباس الحسني (أنصاري ٢٠٠٥). وكتابه «الإشهاد» - المذكور سلفاً - تنفيذٌ للمفهوم الشيعي الاثني عشري عن الإمامة، ينصب خاصة على معتقدهم في (غيبة) «الإمام المستتر»، ومع أن الكتاب نفسه مفقود، فقد وردت فقرات منه في كتاب ابن قبة في الرد عليه، «نقض الإشهاد»، الذي نُقل بتمامه (ما عدا خطبته) في كتاب «كمال الدين» لابن بابويه الصدوق (ت ٣٨١/٩٩١-٢) (مدرسي Modarressi ١٩٩٣: ١١٧ وما بعدها؛ أنصاري ٢٠٠٠b). وبينما شَعَرَت الأدبيات الزيدية المتأخرة من أي اقتباس من كتاب «الإشهاد»، فإن أثر هذا الكتاب في أدبيات رد الزيدية على الشيعة الاثني عشرية جليٌّ. ويسوق كتاب «الإشهاد» أيضًا بعض لمحات عن المقالات [حرفيًا: العقائد] المذهبية للزيدية في إيران خلال تلك الفترة، ولا سيما مقالات أبي زيد العلوي نفسه، الذي ذهب - خلافًا لبعض علماء الزيدية في عصره - إلى أن النبي ﷺ عيَّن علي بن أبي طالب للإمامة بالنص، وفقًا لما جاء في حديث غدير حُـم. وفي بعض أقوال العلوي العقدية مقارنة لمذهب المعتزلة، كإنكاره الجبر والتشبيه. وخالف كذلك بعض معاصريه من الزيدية فقال بالقياس والاجتهاد في أصول الفقه. ومن الجدير بالذكر - فيما يخص تلميذ أبي زيد العلوي، أبا العباس الحسني - أنه ربما كان هو أيضًا قد أخذ عن بعض أئمة معتزلة بغداد في الري، على الرغم من أننا لا نعرف أيَّ كتاب له يمكن أن يقفنا على معتقده - فأبو العباس فقيه في المقام الأول (مادلونج ٢٠٠٤). لقد بدأ الزيدية - في عهد البويهيين - في دراسة فكر المعتزلة - بوصفه جزءًا من منهجهم التعليمي - على علماء المعتزلة وكان ذلك تحقيقًا في بغداد. وفي النصف الثاني

من القرن الرابع/العاشر، أخذت طائفة من الزيدية عن أبي عبد الله البصري (ت ٣٦٩/٩٨٠)، المتكلم البهشمي البارز في بغداد، وكان منهم: الإمام المهدي لدين الله، أبو عبد الله ابن الداعي (ت ٣٦٠/٩٧٠-١)، وكذلك الأخوان البطحانيان المذكوران آنفاً، وأبو طالب، وأبو الحسين. وابن الداعي هو ولد الداعي الصغير الحسن بن القاسم (ت ٣١٦/٩٢٨-٩)، وهو إمام زيدي في شمال إيران أدى -بعد أن أخذ عن أبي عبد الله البصري- دوراً مهماً في دفع الزيدية نحو المعتزلة. على أنه لم يبق شيء من كتب ابن الداعي (الحاكم الجشمي، شرح، ٣٧١-٥؛ مادلونج ١٩٨٨: ٨٩-٩٠). وثمة دلائل -تسبق ذلك- على أن بعض أئمة الزيدية وعلمائها قد أبدوا اهتماماً بالمعتزلة، مقتفين أثر الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨/٩١١) في انعطافه إلى الكلام الاعتزالي (انظر: الباب ٢٧). لقد أخذ الهادي في إيران عن أبي القاسم الكعبي البلخي (ت ٣١٩/٩٣١)، رأس مدرسة بغداد (زرياب ١٩٩٤: ١٥١). وفي أواخر القرن الثالث/التاسع كان فريق من الزيدية فقط هم الذين ينحازون إلى المعتزلة، فلما بلغ القرن الرابع/العاشر منتصفه كان معظم زيدية العراق (وخاصة بغداد) وإيران يعدون أنفسهم معتزلة، ويدرسون على علماء المعتزلة. وقد غدت الري مركزاً للمعتزلة بعد أن قدم إليها القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥/١٠٢٥) بدعوة من الوزير البويهبي أبي القاسم إسماعيل بن عباد (الصاحب بن عباد، ت ٣٨٥/٩٢٥). وقد جدَّ ابن عباد -وهو تلميذ أبي عبد الله البصري، وممثل مهم للمعتزلة، مع ما له من ميل إلى الزيدية- في الترويج لدراسة الكلام الاعتزالي في الري. وفي تلك الأيام يمم الأخوان البطحانيان أيضاً شطر الري -وكان أبو الحسين قد أخذ عن أبي عبد الله البصري في بغداد، ثم استكمل الدرس على القاضي عبد الجبار في إيران. لقد جاء من أمل، بطبرستان، في المنطقة الشمالية من إيران على ساحل بحر قزوين، وكان أبوه من علماء الشيعة الاثني عشرية، ونشأ هو وأخوه أبو طالب كذلك اثنا عشرين (المرشد بالله الجرجاني، سيرة المؤيد بالله؛ مادلونج ١٩٨٧: ١٢٣-٧، ١٤٣، ٢٦٢-٣١٥، ٣٥٣، ٣٥٤). وقد روى الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠/١٠٦٧) -ووافقه الحاكم الجشمي (ت ٤٩٤/١١٠١)- أن الأخوين اعتنقا مذهب الزيدية بأثر من الخلاف بين محدثي الإمامية

(الطوسي، تهذيب، ٢/١؛ مادلونج ١٩٨٧: ١٢٧)^(١). درس أبو الحسين -في أول أمره- الفقه والكلام الاعتزالي -وخاصة مقالات البغداديين- على خاله المذكور سلفاً، أبي العباس الحسني، وكان ذلك في بغداد. ولما كان شيوخه مختلفي المشارب، فقد تضلع أبو الحسين من مختلف المذاهب، ومن بينها مذهب الإمام القاسم بن إبراهيم الرّسّي (ت ٢٦٤/٨٦٠)، مؤسس المذهب القاسمي الفقهي بين الزيدية، الذي اطلع عليه أبو الحسين عند دراسته مقالات حفيد القاسم، الهادي إلى الحق، مؤسس دولة الزيدية في اليمن، الذي تبنى مذهب جده مع بعض التعديلات. وقد نظر أبو الحسين -في الوقت نفسه- في فقه الإمام الناصر الأطروش، ودرس -أثناء ترده على دروس القاضي عبد الجبار بأصفهان- كتاب «شرح الأصول» له، وعلق في نسخته من الكتاب شروح شيخه وزياداته، وأخذ الحديث والفقه على علماء زيدية وسنية آخرين. والحاصل أن أبا الحسين أوتي فهمًا دقيقًا لعلوم عصره من كلام، وأصول فقه، وفقه شيعي وسني، وحديث. وقد انعكس ذلك في آثاره، حيث بدا شديد التأثير بمنازع الفكر من حوله، مما يسر له صوغ رؤى جديدة في طرق ومجالات متعددة، وكانت مقاربتة المبتكرة لتراث الزيدية أحد الأسباب التي دعت هؤلاء إلى قبوله في شمال إيران، وفي اليمن أيضًا (أنصاري ٢٠١٠: ٢٢٠؛ أنصاري القادم b). وأبو الحسين صاحب تصانيف في الفقه والحديث والكلام، وكتابه «التجريد» وشرحه عليه «شرح التجريد» في الفقه الهادي من أبرز كتب الفقه الزيدي في إيران واليمن (أنصاري وشميتكه ٢٠١٥: ١٣٩، رقم ١٢٥). وله مختصر عقدي منهجي، هو

(١) ليس في «تهذيب الأحكام» (٢/١) ذكر لأبي طالب البطحاني، وإنما قال الطوسي: «سمعت شيخنا أبا عبد الله -أيده الله- يذكر أن أبا الحسين الهاروني [كذا] العلوي كان يعتقد الحق، ويدين بالإمامة، فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث، وترك المذهب، ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها»، وقد قال محقق الكتاب (حاشية ٣) تعليقاً على لقب «الهاروني»: «في أ (أبا الحسن الهروي) ...، ولم نثر على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر»، فثمة اضطراب إذن في كتابة الكنية واللقب، ومما يزيد الشك في كونه البطحاني أن الطوسي قال بعدها: «وهذا يدل على أنه [أبو الحسين الهاروني] دخل فيه [المذهب الإمامي] على غير بصيرة، واعتقد المذهب من جهة التقليد»، وهذا خلاف ما سيذكره أنصاري نفسه بعد قليل من تبحر أبي الحسين في العلم، ومعرفته الأصول والفروع جميعاً، لدى السنة والشيعية جميعاً. (المترجم)

كتاب «التبصرة في علم الكلام»، الذي أصبح -فيما بعد- جزءًا من «المختار» الزيدي في إيران واليمن جميعًا، وكذلك «إثبات نبوة النبي» ﷺ، وهو في نبوة محمد ﷺ وفي إعجاز القرآن (مادلونج ١٩٦٥ : ١٧٧f ؛ ١٩٨٨ : ٩٠ ؛ فان إس ١٩٨١ : ١٥١-٤ ؛ أنصاري ٢٠١٠ ؛ أنصاري ٢٠١٥ ، ١٩٦-٢٠٠ ؛ شميته ٢٠١٢).

وكان أبو طالب، أخو أبي الحسين، محدثًا، فقيهاً، عالماً بأصول الفقه وأصول الدين. وهو من آمل أيضًا، فيما يبدو، وفيها بدأ دراسته، ودرس كذلك في بعض المدن المجاورة، كجرجان. أخذ الحديث عن أبيه، والفقه الزيدي عن خاله أبي العباس الحسني، ودرس الحديث السني على بعض العلماء، كابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥/٩٧٦)، وعلي بن مهدي الطبري (أنصاري ٢٠٠١b)، بينما كان شيخه في حديث الإمامية المحدث الإمامي الشهير ابن حمزة المرعشي (ت ٣٥٨/٩٦٨-٩). وقد تطلع أبو طالب -كأخيه- من تراث الزيدية الفقهي؛ أي الفقه القاسمي، والهادوي، والناصري. وأقام بعض الوقت في بغداد، حيث أخذ الكلام وأصول الفقه عن أبي عبد الله البصري، ثم شرع -في حياة شيخه- في التصنيف فيهما، وعُدَّ عند عودته إلى إيران من متكلمي المعتزلة، واشتغل هناك بتدريس الكلام. ولعل أبا طالب أخذ الكلام أيضًا عن شيخه في الحديث، أبي أحمد ابن عبدك الجرجاني (توفي بعد ٣٦٠/٩٧٠-١) -وهو أحد تلامذة أبي هاشم الجبائي (ت ٣٢١/٩٣٣)، وأبي القاسم الكعبي (أنصاري ١٩٩٨ : ١٩٨f) -والفقه عن أبي الحسين يحيى بن محمد المرتضى، حفيد الهادي إلى الحق، الذي قدم الديلم، فقرأ معه كتاب الهادي الموسوم بـ «الأحكام».

ولما أصبح أحد أئمة الزيدية في إيران، غدت تصانيفه -التي نُقلت إلى اليمن مع مطالع القرن السادس/الثاني عشر على أقصى تقدير- بالغة التأثير هناك. وقد عول بهشمية الزيدية في اليمن خاصة على كتبه، وعلى كتب أخيه أبي الحسين، في صراعها المذهبي ضد المطرُفَّة، وهم فصيل من زيدية اليمن هيمن على الفكر الزيدي هناك قرابة قرنين من الزمان (انظر: الباب ٢٧). وقد وصل أبو طالب -كأخيه- أسباب المودة بينه وبين الوزير ابن عباد، ودُرِّس في عدة مدن إيرانية، من بينها جرجان والديلم. ولما مات أخوه أبو الحسين، ادعى

الإمامة لنفسه في شمال إيران (مادلونج ١٩٦٥ : ١٧٧ وما بعدها ١٩٨٧ : ١٢٥ - ٧، ٢٣١، ٣١٧-٢١ : ١٩٨٨ : ٩٠؛ أنصاري ٢٠٠٠a). ويعد أبو طالب من الأئمة المتبّعين في الفقه الهادي مع كثير من الاجتهادات الجديدة التي تعد من مآثره. وأهم كتبه الفقهية كتاب «التحرير»، وكذلك شرحه عليه «شرح التحرير» (أنصاري قريباً؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٥ : ١٣٧، رقم ١١٧ ؛ ١٤٠، رقم ١٢٩). وصنف كذلك كتابين في أصول الفقه، ارتكزا على الفكر الاعتزالي: فأما «جوامع الأدلة في أصول الفقه» -الذي كتبه في حياة أبي عبد الله البصري- فقد وفي فيه أقوال شيخه حظها من الذكر، وأما كتاب «المعجز في أصول الفقه» فهو الكتاب الأوعب، وهو -على التحقيق- أحد أكثر الكتب تأثيراً في أصول الفقه المعتزلي بين الزيدية (مادلونج ١٩٨٦؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٣ : ٢٩٤f). ولأبي طالب كذلك طائفة من الكتب الكلامية، وفي مكتبة جامعة ليدن مخطوطة وحيدة من أصل يمّني للكتاب المنسوب إليه، الموسوم بـ «كتاب زيادات شرح الأصول مما علق عن السيد الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني رضي الله عنه»، وهو شرح على شرح لكتاب معتزلي؛ أعنى «شرح الأصول» لأبي علي محمد بن خلاد (توفي في النصف الأول من القرن الرابع/العاشر)، وهو شرحه لكتابه «الأصول» (أدانج، ومادلونج، وشميتكه ٢٠١١؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٠a). وفي العنوان الكامل لشرح الشرح ما يوحى ببعض التصورات عن تكوينه، فهو زيادات نقدية كتبها أحد تلامذة أبي طالب، وهو أبو القاسم محمد بن أحمد بن المهدي الحسني (ت ١٠٧٢/٤٦٥-٣)، الذي صاغ بعبارة زيادات أبي طالب في الأسفل، في صورة تعليق، فأعد بذلك صياغة جديدة لكتاب شرح الأصول لابن خلاد. وثمة ما يدعو إلى الاعتقاد -مع ذلك- بأن مخطوطة ليدن لا يمكن أن تنسب إلى أبي القاسم مباشرة؛ إذ يبدو أن تلميذاً له مجهولاً هو الذي كتب هذا التعليق، وزاد على النص أشياء من كيسه. ويمكن أن تكون هذه المخطوطة نسخة من أصل (Vorlage)، أثبت فيها الناقل مذكرة أبي القاسم التي تضمنت ما قيده من زيادات أبي طالب. وقد نُسخَت مخطوطة ليدن من نسخة كانت بحوزة عالم زيدي من خراسان، هو زيد بن الحسن بن علي البيهقي (توفي نحو ٥٤٥/١١٥٠-١)، كان قد حصل عليها من ذلك التلميذ المجهول قبل أن يُلم

باليمن، ويتيحها للناس ثمة (انظر في شأنه: الباب ٢٧، الفصل ١؛ وانظر أيضًا ما سبق). ولعل أبا طالب لم يعول في شرح «الأصول» لابن خلاد على الشرح الذي وضعه القاضي عبد الجبار عليه، ولكن بالأحرى على شرح ابن خلاد. وقد أخذ أبو طالب وأخوه أبو الحسين -كما أسلفنا- عن أبي عبد الله البصري في بغداد، وكان البصري أيضًا أستاذ عبد الجبار. وعندما قدم عبد الجبار إلى الري، أخذ عنه أبو الحسين بمجرد انتقاله إلى إيران. وعلى الرغم من أن أبا طالب أصغر من أخيه، فقد خالف عن نهجه، فلم يأخذ عن عبد الجبار؛ ولذلك لم يكن ثمة ما يدعوه إلى أن يبتني شرحه لـ «أصول» ابن خلاد على شرح عبد الجبار. ولعله -مع ذلك- أفاد من تكملة عبد الجبار لشرح ابن خلاد، الذي لم يكمل شرحه، فآثمه القاضي عبد الجبار في «تكملة الشرح». وقد أقام أبو طالب «زيادته» على شرح ابن خلاد، فأعاد صياغته صياغة نقدية، وزاد مقالات أبي عبد الله البصري. ولما كان الأخير تلميذًا لابن خلاد، فمن المتوقع أن يكون قد درّس الكتاب أبا طالب، الذي أزمع -بدوره- أن يدرسه تلامذته. وقد أودع أبو القاسم بن المهدي الحسني -الذي علق زيادات أبي طالب- الكتاب طائفةً من آرائه. والظاهر أن أبا طالب لم يرجع إلى شرح عبد الجبار إلا في مواضع يسيرة، وأغلب الظن أن النقول عن عبد الجبار [في هذه المواضع] من صنع أبي القاسم، الذي كان قد أنعم النظر في شرح عبد الجبار (أنصاري ٢٠١٢: ٣٨١-٤٠٢). وصنف أبو طالب أيضًا في لطيف الكلام (أنصاري وشميتكه ٢٠١١: ١٩٨، رقم ٦٦)، وكذلك كتاب «المبادي في علم الكلام»، وقد حدد و. مادلونج -مبدئيًا- مخطوطة غير مكتملة، يُحتمل أن تكون نسخة من هذا الكتاب، نُسخَت في صعدة، في ربيع الأول سنة ٤٩٩هـ/ ديسمبر سنة ١١٠٥ (MS Milan, Ambrosiana ar. X 96 Sup., ١٦٧ وما بعدها). وتتضمن المخطوطة بحثًا في مقالة البهشية العقدية، وقد دأب المؤلف على إيراد آراء أبي عبد الله البصري في أنحائه (مادلونج ١٩٨٦؛ وانظر أيضًا: أنصاري ٢٠١٢: ٣٠١-١٢). وكتب أبو طالب أيضًا كتاب «المصعبي»، في الفرق والمقالات، وكذلك شرحًا على «البالغ المدرك» للهادي إلى الحق، وكتاب «الدعامة في تثبيت الإمامة» في الإمامة، أهده إلى ابن عباد. وقد نشر هذا الكتاب عدة مرات، بعنوانين مختلفة، كـ «نصرة مذاهب الزيدية»

أو «كتاب الزيدية»، ونُسب خطأ إلى الصاحب بن عباد (مادلونج ١٩٨٦؛ انظر أيضًا: ٢٠١٥، f١٨٥).

وكان من بين تلامذة القاضي عبد الجبار في الري نفر من علماء الزيدية، الذين أخذ بعضهم أيضًا عن الأخوين البُطحانيين. فمن هؤلاء: أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الجيلي البُستي (في أوائل القرن الخامس/الحادي عشر) الذي ناظر المتكلم الأشعري أبا بكر الباقلاني (ت ٤٠٣/١٠١٣) ببغداد. وهو صاحب تصانيف كلامية، أشهرها كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»، الذي أشبع فيه القول في الجوانب الفقهية العملية لاتهام المسلمين بالكفر أو الفسق. والكتاب يعكس في مجموعته آراء عبد الجبار في هذه المسألة (البستي، بحث). وللبستي أيضًا كتاب آخر في الإمامة، هو «المعتمد في الإمامة»، بيّن فيه آراء الزيدية في هذا الموضوع، مستخدمًا منهج المعتزلة. وتشبيط الطريقة التي يشير بها إلى شيخه عبد الجبار في أنحاء الكتاب إلى أنه صنفه في حياة شيخه. ولهذا الكتاب مخطوط ناقص على الأقل (أنصاري ٢٠٠١؛ ٢٠١٢: ٦١٣-١٨؛ ٢٠١٥، ١٨٧-٩٢؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٥: ١٣١ رقم ٩١، ١٣٥ رقم ١٠٣).

ولعبد الجبار تلميذ زيدي آخر في الري، هو أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السمان الرازي الحافظ (ت ٤٤٥/١٠٥٣)، الذي جمع كتاب «الأمال» في الحديث، وصنف كذلك في الكلام، وإن لم يبق شيء من تصانيفه الكلامية. وقد أسهم -وهو الذي أخذ عن جماعة من العلماء السنة في أماكن شتى- إسهامًا كبيرًا في نقل الحديث السني إلى الزيدية، وهو صاحب كتاب «الموافقة بين أهل البيت والصحابة»، الذي يُعد أحد أقدم كتب الزيدية التي احتفت بالخلفاء الراشدين (أنصاري ٢٠١٢).

وثمة تلميذ زيدي آخر لعبد الجبار شاعت تصانيفه -فيما بعد- بين زيدية اليمن، هو أبو الفضل العباس بن شروين. أصله من أستراباد. أخذ عن عبد الجبار في الري، ثم عاد إلى بلده. وكان ابن شروين أيضًا صاحبًا للمؤيد بالله أبي الحسين، درس مذهب البهشية، وصنف طائفة من الكتب الكلامية،

أوعبها «ياقوتة الإيمان وواسطة البرهان في أصول الدين» الذي لم يبلغنا إلا في شرح الحسن بن محمد الرصاص (ت ٥٨٤/١١٨٨)، وهو متكلم زيدي بارز في اليمن، في القرن السادس/الثاني عشر، وشرحه -الذي لم يخلُ من نزوع نقدي- موسوم بـ «التبيان لياقوتة الإيمان وواسطة البرهان». ولابن شروين أيضًا رسالة كلامية -منها مخطوطة وحيدة- عنوانها «حقائق الأشياء»، وهي في الحدود، كما يدل على ذلك عنوانها، وفيها شرح ١٢٢ مصطلحًا. وله أيضًا كتاب «المدخل في أصول الدين»، الذي كان من الكتب التي تُدرّس -في مرحلة تالية- في اليمن. وله كذلك رسالة في التكليف، عنوانها «الوجوه التي تعظم عليها الطاعات»، وهي موجودة (أنصاري وشميتكه ٢٠١٢؛ أنصاري ٢٠١٥، ٢٠١-٧).

وممن بدأ -من متكلمي الزيدية- تلميذًا لعبد الجبار، ثم واصل دراسته لمذهب الاعتزال على الأخوين البطحانيين: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الشجري الحسني الجرجاني، الذي أضحى -فيما بعد- الإمام الموفق بالله، وهو صاحب الكتاب الكلامي الجامع «الإحاطة في علم الكلام»، الذي لم يبق منه إلا بعضه. وضع عليه بعض علماء الزيدية في إيران شرحًا، هو «تعليق الإحاطة»، وله مخطوطة وحيدة ناقصة (مادلونج ١٩٨٨ : ٩٠؛ أنصاري ٢٠١٢: ٢٩٣-٣٠٠؛ ٢٠١٣، سين - عين؛ شميتكه ٢٠١٢).

وأحمد بن الحسين بن أبي هاشم الحسيني القزويني، المعروف بمانكديم ششديو (توفي نحو ٤٢٥/١٠٣٤) متكلم زيدي آخر مهم، لعله كان أيضًا تلميذًا لعبد الجبار في بدايته، ثم تلمذ لأبي الحسين الهاروني. وهو صاحب شرح على كتاب عبد الجبار «شرح الأصول الخمسة»، عنوانه «تعليق شرح الأصول الخمسة» (مانكديم، تعليق)، الذي كان أحد أشهر الكتب البهشمية بين زيدية اليمن، كما تشير إلى ذلك مخطوطاته الكثيرة المحفوظة في مكتبات اليمن، والشروح الكثيرة الموضوعة عليه (جيماريه ١٩٧٩).

لقد انتحل زيدية «مدرسة الري» على بكرة أبيهم -أولئك الذين أخذوا عن أبي عبد الله البصري و/أو عبد الجبار- مذهب البهشمية، الذي اعتقدوا صحته. وكذلك صنع زيدية شمال إيران: في طبرستان، وديلم، وجيلان، وهم من

الهادوية، وقد أصبحوا بهشمية في الاعتقاد بأثر من الأخوين البطحانيين، اللذين كانا إمامين شهيرين في المذهب الهادوي. وخالف الناصر للحق الأطروش -مؤسس المذهب الناصري في الفقه، الذي ساد في شمال إيران- فلم يتسبب إلى المعتزلة. وقد وافقهم في كتبه الكلامية في بعض ما قالوا به (ناصر، البساط؛ سيرجنت ١٩٥٣؛ مادلونج ١٩٦٥ : ١٨٩؛ ١٩٨٨ : ١٨٨). وكان من أثر ذلك أن أتباع المذهب الناصري لم يذهبوا مذهب الأخوين البطحانيين في اعتناق البهشية. ومع ذلك، لما كان الأخوان البطحانيان يريان الناصر الأطروش -على الرغم من كل شيء- مرجعية معتمدة، حتى إنهما اقتبسا من كلامه ودمجا عناصر من مذهبه في كتبهما، ولما كانت العلاقة بين معتنقي المذهب الهادوي ومعتنقي المذهب الناصري تزيد مع الأيام توثقاً؛ فإن البهشية سرعان ما انتشرت بين أتباع المذهب الناصري في شمال إيران (أنصاري وشميتكه ٢٠١١؛ أنصاري ٢٠١٢ : ٥٨٣-٩٦).

وقد صنف أحد علماء الزيدية من أواخر القرن الخامس/الحادي عشر في شمال إيران، هو علي ابن الحسين بن محمد الديلمي سياه [شاه] سريجان [سريجان] شرحاً -فيما يبدو- أو تعليقاً على كتاب ابن خلاد المتقدم «الأصول»، وقد رجع فيه -خلافاً لأبي طالب- إلى كتاب «زيادات الشرح» لأبي رشيد النيسابوري، تلميذ عبد الجبار الشهير (أنصاري وشميتكه ٢٠١٠؛ ٢٠١١ : ١٨٣ و ٢٠١ رقم ٩١).

وفي خلال القرنين الخامس والسادس/الحادي عشر والثاني عشر كان ثمة خلق كثير من الزيدية في خراسان، وخاصة في نيسابور وبيهق. وقد تأثروا أيضاً على نحو كبير بمقالات الأخوين البطحانيين (كان بعض تلامذتهما المباشرين أو غير المباشرين يعيش في خراسان)، فانتحلوا بسبب ذلك مذهب المعتزلة (أنصاري ٢٠١٣). وكان أشهر متكلمي المعتزلة في نهاية القرن الخامس/الحادي عشر، في هذه المنطقة، هو أبا سعد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقي البروقني («الحاكم الجسمي»، ت ٤٩٤/١١٠١)، الذي كان ناشطاً في بيهق، وكانت كتبه الكثيرة الشاملة بيد زيدية خراسان والري، وأسهمت إسهاماً كبيراً في

نشر مذهب البهشمية. والجشمي عالم حنفي، درس مقالة البهشمية في خراسان، على بعض تلامذة عبد الجبار وأبي طالب الهاروني. وهو -مع كونه متكلمًا مهمًا- مفسر، ومؤرخ. وله كتب كلامية كبيرة، ورسائل في مسائل مذهبية مختارة، تعرض خاصة للخلاف بين آراء البهشمية وآراء مدرسة بغداد، وقد صنف أيضًا ردودًا كثيرة على الإسماعيلية، وعلى الشيعة الاثني عشرية، وعلى الأشعرية، وهي أهمها. وجاء في مصادر زيدية يمنية لاحقة أن الجشمي اعتنق مذهب الزيدية في آخر حياته، وهو أمر لا تؤيده مصادر أخرى. وعلى الرغم مما بدا في كتبه من مؤادة للزيدية، بشنائه على أئمتهم إلى زمان الأخوين البطحانيين، فإنه أنكر فيما بقي من آثاره مذهب الزيدية في الإمامة، فذهب -في كتابه «تنبيه الغافلين عن فضائل الدين»، الذي ناقش فيه الآيات القرآنية المحتج بها في تأييد علي بن أبي طالب وأهل البيت، وكذلك في بعض كتبه الأخرى - إلى أن أئمة أهل البيت جميعًا، أو عقِب النبي ﷺ كانوا -على التحقيق- معتزلة (أنصاري ٢٠١٢: ٣١٣-٢٨، ٤٧٧-٨٢، ٥٠٧-٢٢، ٥٥٣-٦٤؛ ثييل Thiele ٢٠١٢: أنصاري وشميتكه ٢٠١٥: ١٤٠ رقم ١٣٣). وقد كان لتوالي الجشمي أثر ملحوظ في زيدية اليمن، فأتخذت موسوعته الكلامية الشاملة «عيون المسائل»، وشرحه عليها «شرح عيون المسائل» نموذجًا يُحتذى من قِبَل القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي (ت ٥٧٣/١١٧٧-٨) في كتبه، وكذلك من قِبَل تلامذته في اليمن (انظر: الباب ٢٧). وبدا أثر الفصل الذي عقده في أصول الفقه، في «شرح عيون المسائل» فيما كتبه زيدية اليمن في هذا الفن (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣: أنصاري ٢٠١٥، ١٧٣-٩). ويعد كتابه في التفسير الموسوم بـ «التهذيب في التفسير»، مع كتاب جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨/١١٤٤) «الكشاف عن حقائق التنزيل» أوسع تفاسير القرآن انتشارًا بين زيدية إيران واليمن (زرزور ١٩٧١: مراد ٢٠١٢؛ ٢٠١٣). وعلى الرغم من أن الجشمي لم يلبس ثوب الزيدية فيما يكتب، فإن تصانيفه لم تحفظ إلا في مؤلفات الزيدية في إيران واليمن.

كانت الري -أواخر القرن الخامس/الحادي عشر ومطلع القرن السادس/ الثاني عشر- مأوى طائفة من الأسر الزيدية، التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في دراسة مذهب البهشية الكلامي وشرحه بين زيدية إيران. ومن أهم هذه الأسر في تلك الحقبة أسرة الفرزادي (أنصاري ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٩؛ ٢٠١١؛ ٢٠١٣، نون - عين؛ وانظر أيضًا: أنصاري ٢٠١٤). وقد نقل رجال بارزون من أبناء هذه الأسرة الفكر الزيدي البهشمي عبر كثير من الأجيال، فأخذ أبو محمد إسماعيل بن علي بن إسماعيل الفرزادي مذهب البهشية الكلامي عن أبي جعفر محمد بن علي مَزْدَك (أو مَزْدَك)، وهو تلميذ زيدي لأبي محمد الحسن بن أحمد، ابن مَتَوَيْه (مَتَوَيْه)، الذي درس على أبي رشيد النيسابوري، وربما على عبد الجبار (انظر: الباب ٩، الفصل ٣). وابن مَزْدَك سليل أسرة زيدية في الري. وفي تلك الفترة، كان هناك كتاب واحد هو الذي دُرِس في الري، وهو كتاب ابن متويه في الفلسفة الطبيعية «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، وعليه شرح (تعليق) -يمكن أن يكون من إملاء ابن مَزْدَك- محفوظ في مخطوطة وحيدة. وجائز أن يكون الذي كتب هذا الشرح -الذي هو ثمرة تعليقه على الكتاب- تلميذه إسماعيل بن علي الفرزادي (أنصاري ٢٠٠٦؛ شميتكه ٢٠٠٨؛ جيماريه ٢٠٠٨). ومن الكتب التي شاعت بين زيدية تلك الحقبة «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار، الذي كان يُعد مرجعًا معتمدًا في الفكر الاعتزالي في ذلك الوقت. وقد كتب عليه إسماعيل بن علي الفرزادي أيضًا تعليقًا، كما كتب تعليقًا آخر على كتاب «التبصرة» لأبي الحسين الهاروني، وهو في مسائل كلامية. وكلا التعليقين لم يزل مخطوطين (جيماريه ١٩٧٩: ٦٠؛ أنصاري ٢٠١٥، ٢٠٦، f.).

وفي زمان إسماعيل بن علي الفرزادي، كان معتزلة الري يتحلون بلا خلاف مقالات البهشية، وينكرون آراء أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦/١٠٤٤)، وهو أحد تلامذة عبد الجبار، خالفه في بعض قوله في دروسه، واتخذ لنفسه مذهبًا خاصًا (انظر: الباب ٩، الفصل ٤). وخالف إسماعيل أبا الحسين، والظاهر أنه كان على صلة بركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي (ت ٥٣٦/

(١١٤١)، الذي كان ممثلًا بارزًا لمذهب أبي الحسين البصري في ذلك الوقت، وقد جرت مراسلات بينه وبين إسماعيل الفرزادي، كما جاء في كتابه «المعتمد» (ابن الملاحمي، معتمد، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٧٨؛ أنصاري ٢٠١٢b). وهذا يدل على أن صلة قامت بين بهشمية الري ومعتزلة خوارزم. وفي تلك الحقبة نفسها، سافر بلديّ ابن الملاحمي ومعاصره، الزمخشريّ، إلى الري، حيث أخذ عن بعض علماء الزيدية (أنصاري ٢٠١١). وفيما تلا ذلك من أيام، أنفق العالم الزيدي -المذكور آنفًا- زيد بن الحسن بن علي البيهقي البروقني -الذي كان تلميذًا للحاكم الجشمي، ولعلي بن الحسين الديلمي سياه [شاه] سريجان [سريجان]- بعض الوقت في الري (في طريقه إلى اليمن التي بلغها سنة ٥٤١/ ١١٤٦)، حيث درس عليه زيديتها كتب الزيدية والمعتزلة، ومن بينها كتاب الحاكم الجشمي. ومن أبناء أسرة الفرزادي أيضًا أبو علي الحسن بن علي بن أبي طالب إسحاق الفرزادي، المعروف بخاموش، وقد أدى دورًا كبيرًا في نقل تراث الزيدية الحديثي إلى الري (أنصاري ٢٠٠٦؛ ٢٠١١a؛ ٢٠١١b). وفي القرن السادس/ الثاني عشر انخرطت أسرة أخرى في هذه الأنشطة العلمية، وهي أسرة الكني (مادلونج ١٩٨٨ : ٩١)، وكان عماد الدين أبو العباس أحمد بن أبي الحسن بن علي الكني هو إمام الزيدية في الري في منتصف هذا القرن، وهو محدث متكلم. أخذ عن اثنين -على الأقل- من أسرة الفرزادي، وكذلك عن زيد بن الحسن البيهقي (عند وصوله إلى الري، قبل أن يستكمل رحلته إلى اليمن)، وأدى دورًا مهمًا في نقل كثير من تراث الزيدية الحديثي والكلامي (أنصاري ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٩a). ولما بلغ زيد بن الحسن البيهقي اليمن، ودّرس في صعدة، كان القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام -العالم الزيدي اليمني الذي مر ذكره- من بين تلامذته. ثم لما أتم بها سنوات ثلاثًا، أزمع العودة إلى وطنه، في صحبة القاضي جعفر الذي رغب في زيارة الري والكوفة، لكن البيهقي مات غير بعيد من رحيلهما، فأتم القاضي رحلته، وأنفق بعض الوقت في الري، حيث تلمذ لأحمد بن أبي الحسن الكني، وكذلك لأحد أبناء أسرة الفرزادي. وجمع

مخطوطات لكثير من آثار الزيدية والمعتزلة، وأجيز برواية كتبهما. وحمل -عند عودته إلى اليمن- كثيرًا من الكتب، وبدأ دوره في نقلها في سلاسل الرواية المذكورة في أوائل مخطوطاتها، وكذلك في الإجازات. وقد عمل القاضي جعفر -بأثر مما درّسه في الري، ومما اصطحبه من كتب إلى اليمن- على الدعوة إلى الفكر الاعتزالي البهشمي في اليمن، فأسهم بذلك في نشره بين زيديتها. وعلى الرغم من أن جميع الكتب البهشمية التي صنفها إيرانيون مفقودة الآن -فيما يبدو- في إيران، فإن بعض المخطوطات الإيرانية الأصلية لم تزل موجودة في مكتبات اليمن. والظاهر -فضلاً عما تقدم- أنه قبل رحلة البيهقي إلى اليمن، ورحلة القاضي جعفر إلى إيران وبعدهما، كان العلماء يرحلون بين هذين البلدين (أنصاري ٢٠١٣؛ زيد ١٩٨٦؛ شوارب ٢٠١١؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٠؛ أنصاري وشميتكه تحت الطبع). ولم يكن زيدية إيران يرحلون إلى اليمن فحسب، بل كانوا أيضًا يلقون الزيدية بانتظام في مكة، حيث يتبادلون الكتب، ويجيز بعضهم بعضًا، وقد رحل يحيى -وهو ولد أحمد بن أبي الحسن الكني- مثلاً إلى مكة، حيث لقي بعض زيدية اليمن (أنصاري ٢٠٠٩).

وخلال القرن السابع/الثالث عشر فقدت الري كثيرًا من أهميتها بوصفها مركزًا فكريًا للزيدية، بينما أصبح شمال إيران -طبرستان وجيلان- مركزًا مهمًا للهادوية والناصرية، وكذلك مركزًا رائدًا للكلام الزيدي الإيراني -وقد حظيت هذه المنطقة بهذه المكانة حتى بدايات عصر الصفويين. واستمرت هنا دراسة الكلام الاعتزالي في الأجيال التالية، على الرغم من قلة الكتب المحفوظة التي تقوم شاهداً على ذلك. ومع ذلك، فقد زيدية إيران الآن -مقارنةً بالمشهد الفكري الحي للزيدية في اليمن (انظر: الباب ٢٧)- مكانهم بوصفهم مشجعين في حقل الكلام (مادلونج ١٩٨٧؛ المقدمة و١٣٧؛ ١٩٨٨؛ ٩١؛ دانشبازهو ١٩٧١؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١١؛ أنصاري ٢٠١٢؛ ٣٣٩-٥٦، ٣٦١-٧٢؛ ٢٠١٥؛ ١٤٠-٦٦).

الأدبيات المختلفة لزيدية إيران

لقد كان الاشتغال برواية الحديث الشيعي محدودًا بين زيدية إيران. وبينما كان لدى أوائل الزيدية في الكوفة واليمن -خلال القرنين الرابع والخامس/ الحادي عشر والثاني عشر- مرويات حديثة تخصهم، كان زيدية إيران -وأكثرهم بهشية- يروون في الغالب حديث أهل السنة، الذي يؤيد المذهب الزيدي أيضًا، وكانت لهم عناية كبيرة -خلافًا للشيعية الاثني عشرية- بالرد إلى حديث أهل السنة في الاستدلال لأرائهم، وآية ذلك أن أبا الحسين الهاروني قد توسع في «شرح التجريد» في رواية حديث أهل السنة، احتجاجًا لمذهب الهادوية الفقهي (أنصاري ٢٠٠٥). من أجل ذلك كان الحديث محببًا إلى زيدية الري، وخراسان، وشمال إيران، حيث عولوا عليه في تدريس المذهب الزيدي ونقله، وكان له -بجانب الكلام- دور مهم لديهم، فخالفوا بذلك غالبية المعتزلة السنة، الذين لم يُبدوا كبير احتفاءً به. وقد أملى الأخوان البطحانيان مجموعًا في الحديث، ظهرت نسخ منه بين أكثر مجموعات الحديث الزيدية أهمية، في إيران واليمن جميعًا. وكذلك صنف أبو سعد السمان -المذكور آنفًا- كتاب «الأمالي». وكان المرشد بالله، يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني راويًا مهمًا للحديث، أملى مجموعتين حديثيين، كتبهما عنه تلامذته، وكان من أكثر علماء الزيدية تأثيرًا في رواية حديث أهل السنة لتأييد المذهب الزيدي. ولأبيه -الإمام الموفق بالله- تصنيف حديثي كذلك، موسوم بـ «الاعتبار وسلوة العارفين». وفي الحق أن هذه الكتب ما عثمت حتى شاعت فيما شاع من كتب الحديث بين الزيدية (أنصاري d٢٠٠١؛ a٢٠٠٩؛ b٢٠١٠؛ ٢٠١١).

وعلى الرغم من أن الاشتغال بالتفسير كان مقرّرًا لدى زيدية اليمن، فقد أعرض عنه أئمة الزيدية الأول في إيران، لا نستثني منهم إلا الناصر الأطروش، وتفسيره مفقود. وفيما عدا ذلك، كان زيدية إيران يعولون غالبًا على تفسيري

الجشمي والزمخشري (أنصاري ٢٠١٢: ٣٣٩-٥٦؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١١: b)؛ وانظر أيضًا: أنصاري ٢٠٠٩: b).

وفي التصانيف الكلامية، تأسى مؤلفو الزيدية في تلك الحقبة على نحو كبير بنموذج كتب المعتزلة في زمانهم، وذلك في المحتوى والأسلوب جميعًا، إلا في الفصول المعقودة للإمامة، حيث كانت تُبنى دائمًا على معتقدات الزيدية في هذه المسألة. وليس يخفى أن الأسلوب الذي بحث به الزيدية الأول - كالفاسم بن إبراهيم، والهادي إلى الحق، وآخرين - الإمامة يباين مباينةً كبيرة ما اصطنعه اللاحقون من معتزلة الزيدية، فقد عالج أبو طالب الهاروني الموضوع في كتابه «الدعامة في تثبيت الإمامة»، متخذًا منهجًا اعتزاليًا بيّنًا، فكان أول من سنَّ هذه السنة في الدفاع عن مقالة الزيدية في الإمامة. وهو الموضوع الذي دأب مؤلفو الزيدية على تفويق سهام النقد نحو المعتزلة (غير الزيدية) بشأنه. ومن الأمثلة الشهيرة لذلك كتاب مانكديم «تعليق شرح الأصول الخمسة»، الذي استبدل فيه رأيه الخاص في الإمامة بكلام عبد الجبار فيها، وهو الآن مفقود. وربما ترخص النساخ من الزيدية أحيانًا، فاستبدلوا بالأبواب الأصلية في الإمامة مقالتهم فيها. بل حتى لو خلا الكتاب الأصلي من بحث في الإمامة، فإنهم كانوا يضيفون هذا الفصل تمييزًا لهويتهم الزيدية (شميتكه ١٩٩٧؛ أنصاري ٢٠١٢: a؛ f٣٨٥).

ومن ملامح النشاط العلمي لزيدية إيران ما أخذوا به أنفسهم من الرد على مقالات الشيعة الاثني عشرية والإسماعيلية (أو الباطنية)، فقد أطال أبو الحسين الهاروني -مثلًا- ذيل القول في الرد على الباطنية، في كتبه وفتاواه، وأبطل في كتابه «إثبات نبوة النبي» مقالتهم، متنهجًا في ذلك نهج المعتزلة (شميتكه ٢٠١٢)، وقضى بكفر طائفة الإسماعيلية، وألف رسالة في الرد عليهم، فحمل ذلك معاصره الداعي الإسماعيلي حميد الدين الكرمانلي (ت ١٢٠٤/١٠٢٠) -الذي كان معروفًا في إيران آنذاك- على الرد عليه (أنصاري ٢٠١٠: a). وقد عُرف أبو الحسين كذلك برده على عالم الإمامية، ابن قبة الرازي. على أن تراث الزيدية في الرد على الشيعة الاثني عشرية يرجع إلى عهد الفاسم بن إبراهيم الرسي، ثم استمر بعد ذلك على يد الهادي وتلامذته، وكان أبو زيد العلوي -المذكور في أول هذا

الباب- أولَ عالم زيدي في إيران يصنف ردًا. وقد هاجم الزيدية خاصة مفاهيم الإمامية الحادثة عن «غيبية» آخر الأئمة، وهو ما لم تستسغه الزيدية، كما دلَّ على ذلك احتجاج العلوي في «الإشهاد»، مما حمل ابن قبة -بدوره- على الرد عليه. والظن أن كلاً من «الإشهاد» للعلوي و«نقض الإشهاد» لابن قبة قد صُنفا أواخرَ العَقد الثامن من القرن الثالث/مطالعَ العقد التاسع من القرن التاسع، أو أوائلَ العقد التاسع من القرن الثالث/العقد الأول من القرن العاشر. ومعلومٌ كذلك أن أبا زيد العلوي كان من أول الزيدية الذين صنفوا كتابًا أو بابًا في الرد على الإسماعيلية (مدرسي ١٩٩٣؛ أنصاري b٢٠٠٠؛ والقادم a). وقد شهدت الري في أوائل القرن الرابع/العاشر حضورًا قويًا للإسماعيلية، والشيعَة الاثني عشرية، والزيدية، فالَمَّ كلُّ بما عند صاحبه (أمير معزي وأنصاري ٢٠٠٩: ١٩٧ f). وفي «الدعامة» لأبي طالب الهاروني، أن خصمهم الأساسي كانوا هم الاثني عشرية، وتعكس النقود التي وجهها إليهم أبو طالب تلك التي صاغها أبو زيد العلوي على نحو كبير، وتلك التي نقلها أبو العباس الحسني إلى أبي طالب الهاروني. وقد وضع علي بن الحسين الديلمي سياه (شاه) سريجان [سريجان] شرحًا على «دعامة» أبي طالب، سماه «المحيط بأصول الإمامة على مذاهب الزيدية»، ودأب فيه على الرد على «الشافي في الإمامة» للإمامي الشريف المرتضى، أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي («عَلَم الهدى»، ت ٤٣٦/١٠٤٤) (انظر عنه: الباب ١١، الفصل ٣) (أنصاري a٢٠٠١؛ ٢٠١٥: ١٨٠-٤؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١١: ١٩٩ f. رقم ٧٥). وكتب أبو القاسم الحسني -تلميذُ أبي طالب المذكورُ سلفًا- ردًا أيضًا على كتاب آخر للشريف المرتضى «المقنع في الغيبة» (النقض المكتفي على من يقول بالإمام المختفي؛ انظر: أنصاري وشميتكه ٢٠١٥: ١٣٢ f. رقم ٩٧؛ أنصاري b٢٠١٣). وفي الحق أن مصنفات الرد على الإسماعيلية تعد من تراث الزيدية الراسخ في الري، وفي أماكن أخرى شمال إيران. ولم يقتصر أبو القاسم البُستي على تأليف كتاب في دحض مزاعم الإسماعيلية (ستيرن Stern ١٩٦١)، وإنما كتب أيضًا -كما سبق- كتاب «المعتمد»

في الإمامة، حمل فيه على مذهب الاثني عشرية (أنصاري ٢٠٠١). ولما واجه زيدية إيران نزارية الموت الإسماعيلية في عهد حسن الصباح وأتباعه، تحت وطأة التوترات السياسية، جدّوا في تصنيف طائفة من الكتب ضد الإسماعيلية (مادلونج ١٩٨٧ : f.١٣٧، f.١٦٥).

المراجع

(Abu I-Qasim al-Busti) أبو القاسم البُستي (بحث). كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق. تحقيق و. مادلونج وشميتكه. طهران: مركز نشر جامعة إيران، ۱۳۸۲/۲۰۰۴.

Adang, C., W. Madelung, and S. Schmidtke (eds.) (2011). *Basran Mutazilite Theology: Abu Ali Muhammad b. Khallad's Kitab al-Usul and its Reception. A critical edition of the Ziyadat Sharh al-usul by the Zaydi Imam al-Natīq bi-l-haqq Abu Talib Yahya b. al-Husayn b. Harun al-Buthani*. Leiden: Brill.

Amir-Moezzi, M. A., and H. Ansari (2009). 'Muhammad b. Yaquḥ al-Kulayni (m. 328 ou 939 /329-40 ou 940-1) et son Kitab al-Kafi: une introduction'. *Studia Iranica* 38: 191-247.

Ansari, H. (1998). 'Ibn-i Abdak'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*, iv. 198f.

Ansari, H. (2000a). 'Kitabi arzišmand dar tarikh-i imaman-i zaydiyya az muallifi Tabari'. *Kitab-i mah-i din* 33 (1379): 12-16.

Ansari, H. (2000b). 'Abu Zayd Alawi va kitab-i u dar radd-i Imamiyya'. *Maarif* 49: 125-9.

Ansari, H. (2000c). 'Wasiyyat-i Junayd-i Baghdadi va yaddashti darbara-yi Siyasat al-muridin'. *Maarif* 50: 141-7.

Ansari, H. (2001a). 'Zaydiyya wa-manabi-i maktub-i Imamiyya'. *Majalla-yi ulum-i hadith* 20: 149-61.

- Ansari, H. (2001b). 'Nahj al-balagha pish az Nahj al-Balagha'. *Nashr-i danesh* 1/19: 63-7.
- Ansari, H. (2001c). 'Abu l-Qasim-i Busti wa Kitab al-Maratib'. *Kitab-i mah-i din* 39: 3-9.
- Ansari, H. (2001d). 'Kitab-ha-yi sufiyane-yi zaydiyan-i irani wa yamani'. *Ayene-yi mirath* 15: 24-9.
- Ansari, H. (2005). 'Kitabi hadithi az muallifi zaydi va irani'. *Kitab-i mah-i din* 99: 34-7.
- Ansari, H. (2006). 'Kitabi az maktab-i mutakalliman-i mutazili-i Rayy'. *Kitab-i mah din* 106/105/104: 68-75.
- Ansari, H. (2009a). 'Nagofte hai az jamii-yi Rayy dar sada-ha-yi panjum u shishum-i qamari'. <http://ansari.kateban.com/entry1567.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2009b). 'Abu Yusuf al-Qazwini'. *Encyclopaedia Islamica* ii. 760-2.
- Ansari, H. (2010a). 'Al-Imam al-Muayyad bi-llah al-Haruni: fatawa wa-ajwibat al-masail wa istiftaat wujjihat ilayh fi l-radd ala al-Batiniyya wa-ghayriha min al-masail'. *al-Masar* 33: 57-72.
- Ansari, H. (2010b). 'Sunnat-i Amali nawisi dar miyan-i Zaydiyya'. <http://ansari.kateban.com/entry1701.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2011). 'Chand khandan-i zaydi madhhab dar Rayy-i sada-ha-yi panjum u shishum-e qamari u riwayat-i Amali-e Samman'. <http://ansari.kateban.com/entry1827.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2012a). *Barrasihayi tarikhi dar hawza-yi islam wa tashayyu: Majmua-yi nawad maqala wa yaddasht [Historical Studies on Islam and Shiism]*. Tehran: Kitabkhana, muze wa markaz-i asnad-i Majlis i shura-yi islami, 1390.
- Ansari, H. (2012b). 'Pishguftar: al-Malahimi u Kitab al-Mutamade-u'. *Rukn al-Din Ibn al- Malahimi al-Khwarazmi, al-Mutamad fi usul al-din*. Ed. W. Madelung. Tehran: Mirath-i maktub.

- Ansari, H. (2012c). 'Un *muhaddit mutazilite zaydite*: Abu Sad al-Samman et ses *Amali*'. *Arabica* 59: 267-90.
- Ansari, H. (2013a). 'Persian Introduction'. Sulayman b. Abd Allah al-Khurashi, *Kitab al-Tafsil li-jumal al-Tahsil*. Facsimile edn. of Ms Berlin, Glaser 51. With Introductions and Indexes by H. Ansari and J. Thiele. Tehran: Mirath-e maktub.
- Ansari, H. (2013b). 'Yek raddiyya-yi kuhansali zaydi az Nishabur-i sadayi panjum bar Kitab al-Muqni-yi Sharif-i Murtada dar bara-yi masalat-i ghaybat-imam (2)'. <http://ansari.kateban.com/entry1984.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2014). 'Yek mutakallim-i mutazili-yi zaydi az Astarabad dar nima-yi aghazin-i sada-yi shishum'. <http://ansari.kateban.com/entry2182.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2015). *Az ganjina-ha-yi nusakh-i khatti: muarrifi-yi dast-niwishta-ha yi arzesh- mand az kitabkhane-ha-yi bozorg-i jahan dar Howze ye ulum e islami*. Vol. i. Isfahan: Daftar-i tablighat-i ialami, 1394.
- Ansari, H. (forthcoming a). 'Abu Zayd al-Alawi'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H. (forthcoming b). 'al-Muyyad bi-llah al-Haruni'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H. (forthcoming c). 'Abu Talib al-Haruni'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010a). 'The Zaydi Reception of Ibn Khallad's *Kitab al-Usul*: The *talig* of Abu Tahir b. Ali al-Saffar'. *Journal asiatique* 298: 275-302.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010b). 'Mutazilism after Abd al-Jabbar: *The Kitab Masail al- khilaf fi l-usul*'. *Studia Iranica* 39: 227-78.

- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011a). 'The Literary-Religious Tradition among 7th/8th Century Yemeni Zaydis: The Formation of the Imam al-Mahdi li-Din Allah Ahmad b. al-Husayn b. al-Qasim (d. 1258/656)'. *Journal of Islamic Manuscripts* 2: 165-222.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011b). 'Iranian Zaydism during the 7th/8th Century: Abu l-Fadl b. Shahr dawir al-Daylami al-Jilani and his Commentary on the Quran'. *Journal asiatique* 299: 205-11.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2012). 'Mutazilism in Rayy and Astarabad: Abu l-Fadl al-Abbas b. Sharwin'. *Studia Iranica* 41: 57-100.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2013). 'The Mutazili and Zaydi Reception of Abu l-Husayn al-Basri's *Kitab al-Mutamad fi usul al-fiqh*: A Bibliographical Note'. *Islamic Law and Society* 20: 90-109.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2015). 'The Literary-Religious Tradition among 7th/8th Century Yemeni Zaydis (II): The Case of Abd Allah b. Zayd al-Ansi (d. 1269/667)'. In D. Hollenberg, C. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 101-54.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (in press). 'The Cultural Transfer of Zaydi and non-Zaydi Religious Literature from Northern Iran to Yemen, 12th through 14th Century'. In S. Brentjes and J. Renn (eds.), *Thabit ibn Qurra and the 40 Mercenaries: Globalization of Knowledge in Post-Antiquity*. Aldershot: Ashgate.
- Danishpazhuh, M. T. (1971). 'Du mashikha-yi Zaydi'. *Nama-yi Minuvi: Majmua-yi si va hasht guftar dar adab u farhang-i Irani bih pas-i panjah sal tahqiqat u mutaliat-i Muftaba Minuvi*. Ed. Iraj Afshar. Tehran: Chapkhana-yi Kaviyani, 1350, 179-88.
- van Ess, J. (1981). 'Some Fragments of the Mu'aradat al-Quran Attributed to Ibn al-Muqaffa'. In Wadad al-Qadi (ed.), *Studies Arabica et Islamica: Festschrift for Ihsan Abbas on his Sixtieth Birthday*. Beirut, 151-63.
- Gimaret, D. (1979). 'Les Usul al-hamsa du Qadi Abd al-Gabbar et leurs commentaires'. *Annales islamologiques* 15: 47-96.

- Gimaret, D. (2008). 'Le Commentaire récemment publié de la *Tadkira* d'Ibn Mattawayh'. *Journal asiatique* 296: 203-28.
- الـحـاكـم الجـشـمـي (شرح). «شرح عيون المسائل». فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. تحقيق فؤاد السيد. تونس، ١٩٧٤.
- ابن الملاحمي الخوارزمي، ركن الدين محمود (معمد). كتاب المعتمد في أصول الدين. طبعة مزيدة ومنقحة لـ و. مادلونج. طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣.
- Adang, C., W. Madelung, and S. Schmidtke (eds.) (2011). *Basran Mutazilite Theology: Abu Ali Muhammad b. Khallad's Kitab al-Usul and its Reception. A critical edition of the Ziyadat Sharh al-usul by the Zaydi Imam al-Natiq bi-l-haqq Abu Talib Yahya b. al-Husayn b. Harun al-Buthani*. Leiden: Brill.
- Amir-Moezzi, M. A., and H. Ansari (2009). 'Muhammad b. Ya'qub al-Kulayni (m. 328 ou 939 /329-40 ou 940-1) et son Kitab al-Kafi: une introduction'. *Studia Iranica* 38: 191-247.
- Ansari, H. (1998). 'Ibn-i Abdak'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*, iv. 198f.
- Ansari, H. (2000a). 'Kitabi arzishmand dar tarikh-i imaman-i zaydiyya az muallifi Tabari'. *Kitab-i mah-i din* 33 (1379): 12-16.
- Ansari, H. (2000b). 'Abu Zayd Alawi va kitab-i u dar radd-i Imamiyya'. *Maarif* 49: 125-9.
- Ansari, H. (2000c). 'Wasiyyat-i Junayd-i Baghdadi va yaddashti darbara-yi Siyasat al-muridin'. *Maarif* 50: 141-7.
- Ansari, H. (2001a). 'Zaydiyya wa-manabi-i maktub-i Imamiyya'. *Majalla-yi ulum-i hadith* 20: 149-61.
- Ansari, H. (2001b). 'Nahj al-balagha pish az Nahj al-Balagha'. *Nashr-i danesh* 1/19: 63-7.
- Ansari, H. (2001c). 'Abu I-Qasim-i Busti wa Kitab al-Maratib'. *Kitab-i mah-i din* 39: 3-9.
- Ansari, H. (2001d). 'Kitab-ha-yi sufiyane-yi zaydian-i irani wa yamani'. *Ayene-yi mirath* 15: 24-9.

- Ansari, H. (2005). 'Kitabi hadithi az muallifi zaydi va irani'. *Kitab-i mah-i din* 99: 34-7.
- Ansari, H. (2006). 'Kitabi az maktab-i mutakalliman-i mutazili-i Rayy'. *Kitab-i mah din* 106/105/104: 68-75.
- Ansari, H. (2009a). 'Nagofte hai az jamii-yi Rayy dar sada-ha-yi panjum u shishum-i qamari'. <http://ansari.kateban.com/entry1567.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2009b). 'Abu Yusuf al-Qazwini'. *Encyclopaedia Islamica* ii. 760-2.
- Ansari, H. (2010a). 'Al-Imam al-Muayyad bi-llah al-Haruni: fatawa wa-ajwibat al-masail wa istiftaat wujjihat ilayh fi l-radd ala al-Batiniyya wa-ghayriha min al-masail'. *al-Masar* 33: 57-72.
- Ansari, H. (2010b). 'Sunnat-i Amali nawisi dar miyan-i Zaydiyya'. <http://ansari.kateban.com/entry1701.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2011). 'Chand khandan-i zaydi madhhab dar Rayy-i sada-ha-yi panjum u shishum-e qamari u riwayat-i Amali-e Samman'. <http://ansari.kateban.com/entry1827.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2012a). *Barrasihayi tarikhi dar hawza-yi islam wa tashayyu: Majmua-yi nawad maqala wa yaddasht* [Historical Studies on Islam and Shiism]. Tehran: Kitabkhana, muze wa markaz-i asnad-i Majlis i shura-yi islami, 1390.
- Ansari, H. (2012b). 'Pishguftar: al-Malahimi u Kitab al-Mutamade-u'. *Rukn al-Din Ibn al- Malahimi al-Khwarazmi, al-Mutamad fi usul al-din*. Ed. W. Madelung. Tehran: Mirath-i maktub.
- Ansari, H. (2012c). 'Un muhaddit mutazilite zaydite: Abu Sad al-Samman et ses Amali'. *Arabica* 59: 267-90.
- Ansari, H. (2013a). 'Persian Introduction'. Sulayman b. Abd Allah al-Khurashi, *Kitab al-Tafsil li-jumal al-Tahsil*. Facsimile edn. of Ms Berlin, Glaser 51. With Introductions and Indexes by H. Ansari and J. Thiele. Tehran: Mirath-e maktub.

- Ansari, H. (2013b). 'Yek raddiyya-yi kuhansali zaydi az Nishabur-i sadayi panjum bar Kitab al-Muqni-yi Sharif-i Murtada dar bara-yi masalat-i ghaybat-imam (2)'. <http://ansari.kateban.com/entry1984.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2014). 'Yek mutakallim-i mutazili-yi zaydi az Astarabad dar nima-yi aghazin-i sada-yi shishum'. <http://ansari.kateban.com/entry2182.html> (consulted 7 May 2015).
- Ansari, H. (2015). *Az ganjina-ha-yi nusakh-i khatti: muarrifi-yi dast-niwishta-ha yi arzesh- mand az kitabhane-ha-yi bozorg-i jahan dar Howze ye ulum e islami*. Vol. i. Isfahan: Daftar-i tablighat-i ialami, 1394.
- Ansari, H. (forthcoming a). 'Abu Zayd al-Alawi'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H. (forthcoming b). 'al-Muyyad bi-llah al-Haruni'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H. (forthcoming c). 'Abu Talib al-Haruni'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010a). 'The Zaydi Reception of Ibn Khallad's *Kitab al-Usul*: The *taliq* of Abu Tahir b. Ali al-Saffar'. *Journal asiatique* 298: 275-302.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010b). 'Mutazilism after Abd al-Jabbar: *The Kitab Masail al- khilaf fi l-usul*'. *Studia Iranica* 39: 227-78.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011a). 'The Literary-Religious Tradition among 7th/8th Century Yemeni Zaydis: The Formation of the Imam al-Mahdi li-Din Allah Ahmad b. al- Husayn b. al-Qasim (d. 1258/656)'. *Journal of Islamic Manuscripts* 2: 165-222.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011b). 'Iranian Zaydism during the 7th/8th Century: Abu l- Fadl b. Shahr dawir al-Daylami al-Jilani and his Commentary on the Quran'. *Journal asiatique* 299: 205-11.

- Ansari, H., and S. Schmidtke (2012). 'Mutazilism in Rayy and Astarabad: Abu l-Fadl al-Abbas b. Sharwin'. *Studia Iranica* 41: 57-100.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2013). 'The Mutazili and Zaydi Reception of Abu l-Husayn al-Basri's *Kitab al-Mutamad fi usul al-fiqh*: A Bibliographical Note'. *Islamic Law and Society* 20: 90-109.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2015). 'The Literary-Religious Tradition among 7th/8th Century Yemeni Zaydis (II): The Case of Abd Allah b. Zayd al-Ansi (d. 1269/667)'. In D. Hollenberg, C. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 101-54.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (in press). 'The Cultural Transfer of Zaydi and non-Zaydi Religious Literature from Northern Iran to Yemen, 12th through 14th Century'. In S. Brentjes and J. Renn (eds.), *Thabit ibn Qurra and the 40 Mercenaries: Globalization of Knowledge in Post-Antiquity*. Aldershot: Ashgate.
- Danishpazhuh, M. T. (1971). 'Du mashikha-yi Zaydi'. *Nama-yi Minuvi: Majmua-yi si va hasht guftar dar adab u farhang-i Irani bih pas-i panjah sal tahqiqat u mutaliat-i Muftaba Minuvi*. Ed. Iraj Afshar. Tehran: Chapkhana-yi Kaviyani, 1350, 179-88.
- van Ess, J. (1981). 'Some Fragments of the Mu'aradat al-Quran Attributed to Ibn al-Muqaffa'. In Wadad al-Qadi (ed.), *Studies Arabica et Islamica: Festschrift for Ihsan Abbas on his Sixtieth Birthday*. Beirut, 151-63.
- Gimaret, D. (1979). 'Les Usul al-hamsa du Qadi Abd al-Gabbar et leurs commentaires'. *Annales islamologiques* 15: 47-96.
- Gimaret, D. (2008). 'Le Commentaire récemment publié de la *Tadkira* d'Ibn Mattawayh'. *Journal asiatique* 296: 203-28.

مankdim ششديو (تعلیق). تعلیق شرح الأصول الخمسة. منشور بوصفه شرح الأصول [منسوب خطأ لعبد الجبار]. تحقيق عبد الكريم عثمان. القاهرة: وهبة، ١٣٨٤/١٩٩٥.

Modarressi, H. (1993). *Crisis and Consolidation in the Formative Period of Shiite Islam*. Princeton: The Darwin Press.

Mourad, S. (2012). 'The Revealed Text and the Intended Subtext: Notes on the Hermeneutics of the Quran in Mutazila Discourse as Reflected in the Tahdhib of al-Hakim al-Jishumi (d. 1101 /494)'. In F. Opwis and D. Reisman (eds.), *Islamic Philosophy, Science, Culture, and Religion: Festschrift in Honor of Dimitri Gutas on his 65th Birthday*. Leiden: Brill, 367-97.

Mourad, S. (2013). 'Towards a Reconstruction of the Mutazili Tradition of Quranic Exegesis: Reading the Introduction to the Tahdhib of al-Hakim al-Jishumi (d. 1101 /494) and its Application'. In K. Bauer (ed.), *Aims, Methods and Contexts of Quranic Exegesis (2nd/8th- 9th/15th Centuries)*. Oxford: Oxford University Press, 101-37.

المرشد بالله أبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل الشجري الجرجاني (سيرة). سيرة الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني. تحقيق صالح عبد الله قربان. صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ٢٠٠٣/١٤٢٤.

ناصر الأطروشي الكبير (بساط). البساط. تحقيق ع. أ. جذبان. صعدة، ١٩٩٧.

Schmidtke, S. (ed. and trans.) (1997). *A Mutazilite Creed of az-Zamahsari (d. 538/1144) (al- Minhag fi usul ad-din)*. Stuttgart: Steiner.

Schmidtke, S. (2008). 'MS Mahdawi 514: An Anonymous Commentary on Ibn Mattawayh's Kitab al-Tadhkira'. In A. Akasoy and W. Raven (eds.), *Islamic Thought in the Middle Ages: Studies in Text, Transmission and Translation in Honour of Hans Daiber*. Leiden: Brill, 139-62.

Schmidtke, S. (2012). 'Biblical Predictions of the Prophet Muhammad among the Zaydis of Iran'. *Arabica* 59: 218-66.

Schwarb, G. (2011). 'Mutazilism in the Age of Averroes'. In P. Adamson (ed.), *In the Age of Averroes: Arabic Philosophy in the Sixth/Twelfth Century*. London: Warburg Institute, 251-82.

Sergeant, R. B. (1953). 'A Zaidi Manual of Hisbah of the 3rd Century'. *Rivista degli studi orientali* 28: 1-34.

الأحكام. تحقيق حسن موسوي خراسان. طهران، ١٩٧١. (تهديب). تهذيب (al-Shaykh al-Tusi) الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن

Stern, S. M. (1961). 'Abu I-Qasim al-Busti and his Refutation of Ismailism'. *Journal of the Royal Asiatic Society* 14-35.

(Zaryab) زرياب، ع. (١٩٩٤). أبو القاسم البلخي Dairat al-maarif-i buzurg-i islami. طهران، VI. ١٥٠-٧.

(Zarzur) زرزور، عدنان محمد (١٩٧١). الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة.

Zayd, M. A. (1986). *Les Tendences de la pensee mutazilite au Yemen au 4eme / 12eme siecle*. Ph.D. dissertation, Universite de Paris III (Arabic trans. Sanaa 1997).

الفصل الحادي عشر التلقي الشيعي للاعتزال لدى الاثني عشرية (٢)

حسن أنصاري وزاينه شميته

(١)

علم الكلام الشيعي في حياة الأئمة

لقد مرَّ تاريخ علم الكلام العقلاني [أو ذي النزعة العقلية] لدى الشيعة الاثني عشرية -فيما بين منتصف القرن الثالث/ التاسع والقرن السابع/ الثالث عشر- بسلسلة من المراحل، لكلٍّ منها سمائه المذهبية الخاصة^(١). وقد بدأ الكلام الشيعي (الإمامي الأولي) يتطور في حياة الأئمة (عصر الحضور) (انظر أيضًا: الفصل ٤). وكان عجبًا توافرُ شهادات ما بقي من كتب التراجم والفِرَق بأنه منذ عهد الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨/ ٧٦٥)، والمتكلمون المذكورون في أصحاب الأئمة (مدرسي ١٩٨٤ ٢٤ وما بعدها ١٩٩٣ ١٠٩ وما بعدها؛ كولبرج Kohlberg ١٩٨٦؛ ١٩٨٨؛ فان إس ١٩٩١-٧: ١/ ٢٧٢-٤٠٣). وفي موقف الأئمة من اشتغال أتباعهم بالكلام نوعُ غموض، ففي كثير من الروايات المحفوظة أنهم أنكروا مظاهر النظر العقلي في القضايا العقدية، وفي بعضها أن ضربًا من الجدل في مسائل الاعتقاد دارت رحاه بين الأئمة وأصحابهم (كولبرج ١٩٨٨؛

(١) يتوجه حسن أنصاري بالشكر إلى معهد الدراسات المتقدمة (Institute for Advanced Study) بـبرينستون (Princeton)، بنيو رسي، الذي استضافه بوصفه عضوًا طيلة مدة إعداد هذا الفصل.

مدرسي ١٩٩٣ : ١١٠؛ أبراهاموف Abrahamov ٢٠٠٦؛ مادلونج ٢٠١٦). وثمة أدلة على أن المتكلمين حظوا بالتشجيع والتأييد الصريح من الأئمة، الذين أكبروا قدرتهم في الدفاع بجدارة عن مقالات الشيعة في المناظرات مع الخصوم من غير الشيعة، مسلمين وغير مسلمين (مدرسي ١٩٨٤ : ٢٥-٣٢؛ ١٩٩٣ : ١١٥؛ مادلونج ٢٠١٤ : ٤٦٨). بل أكد الأئمة صراحةً -علاوةً على ذلك- تقدم العقل على الوحي (مادلونج ٢٠١٤ : ٤٦٦ f). وفي الحق أن اشتغال المتكلمين بالدفاع عن مفاهيم الشيعة يتجلى في كثير من عناوين الكتب المحفوظة في التراجم وفي أثبات الكتب المعنية بالإمامة، التي تتصل بمقالات الشيعة^(١). وتدل هذه [العناوين] أيضًا على أن متكلمي الشيعة المتقدمين كانوا معنيين بمسائل كلامية أخرى خارج النطاق الموضوعي الضيق لفكرة الإمامة التي احتدم الجدل في شأنها^(٢). وهي كذلك شاهدة على الاتساع الفكري لديهم، فهم لم يكونوا متضلعين من «الكلام»، مشاركين مشاركة قوية في الجدل العقدي في زمانهم فحسب، وإنما كانوا موصولي السبب أيضًا بمجالات أخرى، كالفلسفة. وثمة معلومات أخرى عن الآراء العقدية لمتكلمي الشيعة المتقدمين يمكن استخلاصها من كتب الفرق والمقالات، وأهمها «كتاب الانتصار» للخياط (توفي نحو ٣٠٠/٩١٣)، وكتاب «المقالات» للأشعري (ت ٣٢٤/٩٣٦). على أن التحويل على هذه الكتب ينبغي أن يحوطه نوعٌ حذر؛ لما هو معلوم من مذاهب مؤلفيها. ويمكن استخلاص مزيد من المعلومات عن أقوالهم العقدية أيضًا، وعن عقائد الأئمة أنفسهم، من التراث الإمامي فيما تلا ذلك من قرون (مادلونج ٢٠١٤).

(١) أقدم كتاب تراجم شيعي موجود هو كتاب «الرجال»، المنسوب إلى البرقي (ت ٢٧٤/٨٨٧-٨ أو ٢٨٠/٨٩٣)، وكتاب «الرجال» للكنشي (نحو أوائل القرن الرابع/العاشر)، وكتاب «الرجال» لابن الفضائري (نحو أوائل القرن الخامس/الحادي عشر)، وكتاب «الرجال» للنجاشي (ت ٤٥٠/١٠٥٨)، وكتاب «الرجال» للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠/١٠٦٧)، وكذلك كتابه «الفهرست».

(2) For the first two centuries, see Modarressi 2003; for the Shii kalam literature until the end of the third/ninth century, see van Ess 1991-7: v. 66-103. Bio-bibliographical reference works for Shii mutakallimun and their writings from the third/ninth century onwards are MTK, MTM, as well as, more generally, Agha Buzurg al-Tihrani 1983.

وقد أفضى غموض موقف الأئمة من الاشتغال بعلم الكلام العقلاني إلى أن لقي متكلمو الشيعة المتقدمون معارضة مستمرة من الأغلبية الساحقة من أقرانهم من الشيعة، الذين حددوا دورهم في التلقي المطلق [غير المشروط] عن الأئمة وحدهم، ثم في نقل ما تعلموه منهم، وهو ما يعني العزوف عن الخوض في الجدل الكلامي (مدرسي ١٩٨٤: ١١٠ وما بعدها، ١١٤ وما بعدها). وقد أنكر المحدثون على المتكلمين -في استقلالهم بالنظر- منازعتهم الأئمة سلطتهم. على أن من المهم أن نذكر -في هذا السياق- أن الأمر عند متقدمي الشيعة لم يكن كحاله عند أهل السنة، الذين اطرّد النزاع عندهم بين متكلميهم ومحدثيهم في تقييم الأحاديث. فقد كان متكلمو الشيعة -في الوقت نفسه- أتباعاً وأصحاباً للأئمة، كالمؤمنين الذين يروون عنهم سواءً بسواء (مدرسي ٢٠٠٣)، واستمدوا مقالاتهم العقدية -في العموم- من تعاليمهم؛ إذ كانوا يعتقدون أن الأئمة هم المصدر الأساسي للعلم، بينما أخروا العقل ليكون وسيلة للجدل، وللخوض فيما يسمى بـ «الطيف الكلام» (مدرسي ١٩٩٣: ١١٢؛ وانظر أيضاً دراسات مادلونج المعمّقة المتصلة بذلك: ١٩٧٠؛ ١٩٧٩؛ ٢٠١٤؛ فان إس ١٩٩١-٧: ٢٧٢-٤٠٣؛ وكذلك بيهوم -ضو Bayhom-Daou ٢٠٠١). من أجل ذلك كان المتكلمون على وفاق -مذهبيًا- مع مخالفهم من المحدثين.

ومن الممكن الوقوف على تعاليم الأئمة من تراث الإمامية الحديثي. وقد بيّن و. مادلونج في دراسته لكتاب «الأصول من الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩/٩٤١) أن الأئمة «جعلوا يؤيدون شيئاً فشيئاً آراء المعتزلة» (مادلونج ٢٠١٤: ٤٦٨)، فمهدوا بذلك السبيل لتلقي الإمامية الفكر الاعترالي في زمان الغيبة (انظر: الفصل ٢). وهم لا يقولون فقط بتقدم العقل على الحديث النبوي، بل إن مفاهيمهم عن الله بوصفه موجوداً متعالياً غير مادي، وعن توحيده، وكذلك تفرقتهم بين صفاته الذاتية والحادثة (God's essential and originated attributes) كانت موافقةً إلى حدّ كبير لمقالات المعتزلة (مادلونج ٢٠١٤: ٤٦٨-٧٢). واتخذ الأئمة -في مسألة أفعال الإنسان- موقفاً وسطاً بين القولين المتعارضين بالجبر والتفويض، وهو الذي عبّر عنه جعفر الصادق في القول المشهور عنه: «لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين الأمرين»، يريد بذلك

التوفيق بين فكرتين: أن الله خالقٌ، مدبرٌ لكل شيء، وأنه حكم عدل، يثيب الناس ويعاقبهم بما اكتسبته أيديهم. ويبدو أن هذا أيضًا هو الذي حدا الأئمة على القول بـ «البداء»، الذي يعني أن الله يُعلّق حكمه أو يبدله إذا تغيرت الظروف (مادلونج ٢٠١٤: ٤٧٣ f).

وعلى الرغم من هذا الاتجاه العام، فقد تطورت دوائر شتى من المتكلمين الشيعة خلال هذه الفترة، وكان بينها اختلافات كثيرة في تفاصيل أدلتها، وفي مقالاتها العقدية، لكن اكتمال الصورة لم يزل محض أمنية. وكان أكثر المتكلمين شهرةً أبا محمد هشام بن الحكم (ت ١٧٩/٧٩٥-٦)، وقد تشيع -خلافاً لأغلب متكلمي الشيعة في زمانه- في مرحلة متأخرة من حياته، بتأثير فيما يبدو من الإمام جعفر الصادق. وكان قد اطلع قبل ذلك على المفاهيم الثنوية من قبل الزنديق، أبي شاعر الديصاني، ومال إلى مذهب جهم بن صفوان (انظر: الفصل ٣ عن جهم). وهذا يفسر بعض الجدل الذي دارت رحاه في مسائل عقدية، وخاصة بين هشام بن الحكم والإمام جعفر الصادق، ويفسر كذلك الخلاف المذهبي بين هشام وبعض المتكلمين الشيعة الآخرين آنذاك (مادلونج ٢٠١٤؛ وانظر أيضًا: الحسيني ١٩٨٩-٩٠؛ فان إس ١٩٩١-٧: ١. ٣٤٩-٨٢؛ بيهوم -ضو ٢٠٠٣). وأشهر من مثّل حلقة من تلامذته أبو محمد يونس بن عبد الرحمن القمي (فان إس ١٩٩١-٧: ١. ٣٨٧-٩٢). وخلف يونس تلميذًا آخر لهشام بن الحكم، هو أبو جعفر محمد بن خليل السكاك، تلاه أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٨٧٣/٢٦٠) (نجاشي، رجال ٣٠٦-٨، رقم ٨٤٠). وابن شاذان أحد أقدم متكلمي الشيعة الذين بقي لهم تصنيف؛ أعني كتاب «الإيضاح» (ولم تزل صحة نسبته محل خلاف؛ انظر: مدرسي ٢٠٠٣: xvii؛ أنصاري ٢٠١٢: ٦٨٥-٩١). ومما تجدر ملاحظته كذلك أنه أول من كتب ردًا على محمد بن كرام (أو كرام) (ت ٨٩٦/٢٥٥)، مؤسس الكرامية التي سُميت باسمه (انظر: الفصل ١٥)، وأغلب الظن أنه صنّفه في حياة هذا الأخير (مقدمة المحقق لكتاب الفضل بن شاذان «الإيضاح»؛ بيهوم -ضو ٢٠٠١؛ باكتشي Pakatci ١٩٩٨ b).

علم الكلام الشيعي أثناء الغيبة الصغرى

وقد شهد الشيعة الاثنا عشرية - خلال الفترة الانتقالية القصيرة المسماة بالغيبة الصغرى (٢٦٠/٨٧٤ - ٣٢٩/٩٤١) (انظر توصيفاً عاماً لها لدى: مدرسي ١٩٩٣؛ هايس Hayes ٢٠١٥؛ أنصاري تحت الطبع) - انعطافاً زائداً نحو المعتزلة، لم تقتصر عواقبه الوخيمة على المتكلمين من الإمامية فحسب، وإنما تجاوزتهم إلى المحدثين أيضاً. فلم يعد الإمام الآن هو المصدر الأساسي للعلم؛ إذ قد عزا المتكلمون في هذا الصدد دوراً أكبر للعقل، وجرت بالمفاهيم الاعتزالية أقلامهم - وأهمها مفهوم العدالة الإلهية - تأييداً لمقاتلتهم في الإمامة من الوجهة النظرية (مدرسي ١٩٩٣: ١١٥ وما بعدها؛ أنصاري تحت الطبع). وعَدُّوا عن مقاتلتهم الوسط في أفعال العباد، واستبدلوا بها مذهب المعتزلة في استقلال المرء بفعله. ثم لم يزل متكلموهم تهوي أفئدتهم وألسنتهم - عند حديثهم عن وجود الله وصفاته - إلى مصطلحات أهل الاعتزال وآرائهم. وقد بدأ هذا الاتجاه الجديد طائفة من متكلمي الشيعة، وأعانهم عليه نفرٌ ممن اتصلوا أول الأمر بالمعتزلة، ثم لحقوا بعد ذلك بصفوف الإمامية. فمن الأولين نذكر عالمين كانا في مطالع القرن الرابع/العاشر، وهما: أبو الحسين محمد بن بشر الشُّوسَنجَردي، وأبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن جَبْرِيه العسكري (مدرسي ١٩٩٣: ١١٦، f١١٨). وكان من بين أشهر متكلمي الشيعة أثناء «الغيبة الصغرى» رجلان من أسرة نَوْبَخْت في بغداد - التي كانت المركز الاجتماعي والسياسي للشيعة، حيث ازدهرت العلوم العقلية، ومن بينها الكلام - وهما: أبو سهل إسماعيل بن علي (ولد ٢٣٧/٨٥١، وتوفي ٣١١/٩٢٤)، وابن أخته أبو محمد الحسن بن موسى (توفي بين ٣٠٠/٩١٢ و ٣١٠/٩٢٢). ولم يقتصر هذان الإمامان على المصير إلى مقالتي الإمامة والغيبة، معولّين في ذلك على المفاهيم الاعتزالية، وإنما أسهما إسهاماً كبيراً في المجال الاجتماعي والسياسي، مقتفين آثار أسلافهم (إقبال

١٩٦٦؛ أنطوني Anthony ٢٠١٣). وبوسعنا أن نقول إن أبا سهل النوبختي يُعد - مع الحسين بن الرُّوح [كذا، ولعلها رُوح] النوبختي (ت ٩٣٨/٣٢٦) (كلم ١٩٨٤)، وهو ثالث نواب الإمام المختفي- أبرز ممثلين للأسرة في زمان «الغيبة الصغرى». كان أبو سهل متكلمًا وشاعرًا، وراعيًا للأدب، والظاهر أنه عمل بالكتابة في أكثر حياته. والحق أن عناوين كتبه المذكورة في ترجمته تنبئ بسعة علمه، فهي تعرض لغير قليل من الموضوعات، فقد كَتَب في الإمامة، وفي نقد الفرق غير الشيعية، غير مستثنٍ المعتزلة، وفي أصول الفقه، وفي الرد على اليهود وعلى غيرهم ممن أنكر دعوة النبي ﷺ، وفي مباحث خاصة من علم الكلام، وفي نقد مسائل كلامية أخرى (النجاشي، رجال، ٣١. رقم ٦٨؛ ابن النديم، الفهرست، ١/١٦٣٤؛ مادلونج ١٩٨٥؛ أنصاري ٢٠٠٩). وعُرف الحسن ابن موسى خاصة بكتابه «فرق الشيعة»، الذي يعد أهم مصادرها في معرفة متقدمي فرقهم. وقد سار سيرة أبي سهل، فقال بكثير من أقوال المعتزلة، غير أنه أنكر منها ما لا يوافق آراء الشيعة في عمومها، كمقاتلهم في الإمامة، وفي الوعيد، وفي المنزلة بين المنزلتين. وأحاط علمًا -مع ذلك- بفلسفة أرسطو، كما يدل على ذلك كتابه المفقود «الآراء والديانات»، الذي أكثر اللاحقون النقل عنه في كتبهم (مادلونج ٢٠١٣؛ وانظر أيضًا: راشد ٢٠١٥). وعلى الرغم من أن كتبه الكلامية كلها مفقودة، فإن طائفة صالحة من كلامه حفظتها لنا كتب الشيخ الصدوق (انظر عنه: الفصل ٣) وآخرين (أنصاري ٢٠٠٩)، وظلت مقالات بني نوبخت في الاعتقاد مشارًا إليها من قِبَل من جاء بعدهم من مؤلفي الشيعة وغير الشيعة؛ كالشيخ المفيد (انظر عنه: الفصل ٣)، الذي دأب على آراء بني نوبخت الكلامية في كتابه «أوائل المقالات في المذاهب المختارات» (مكدرمت McDermott ١٩٧٨ : ٢٢-٥)، بينما اعتمد المعتزلي ركن الدين محمود بن محمد ابن الملاحمي الخوارزمي (ت ١١٤١/٥٣٦) اعتمادًا كبيرًا في كتابه «المعتمد في أصول الدين» على كتاب الحسن بن موسى «الآراء والديانات» (مادلونج ٢٠١٣). كان أبرز المعتزلة الذين تحولوا إلى الشيعة الاثني عشرية أثناء الغيبة الصغرى أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن مُمَلِّك (أو مَمَلَك) الأصبهاني (مدرسي ١٩٩٣ : ١١٦f)، وأبا أحمد محمد بن علي العبدكي (ابن عبدك)، الذي بقي

-فيما يبدو- بين التشيع والاعتزال (الطوسي، فهرست، ٢٢٩ رقم ٩٠٦؛ أنصاري ١٩٩٨a)، وأبا جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي، وهو أشهرهم (مدرسي ١٩٩٣: ١١٧ وما بعدها)، وقد عاش في الري في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع، وكانت هذه المدينة تعد في ذلك العهد -مع بغداد- أحد المراكز الفكرية الرائدة للشيعة الاثني عشرية. وعُرف ابن قبة بأن (له كتبًا في الكلام)، بعضُها في الإمامة. وكان معاصرًا لأبي القاسم البلخي (ت ٣١٩/٩٣١)، فدار بينهما جدل مكتوب في مسألة الإمامة، واضطلع كذلك بالرد على أبي علي الجُبَّائي (ت ٣٠٣/٩١٦). والحق أن نزاعه مع البلخي والجُبَّائي يدل على ما كان له من نفوذ فيما وراء الري، وتدل عليه أيضًا مراسلاته مع الحسن بن موسى النوبختي، وكذلك ما تركته مؤلفاته من أثر في الشريف المرتضى (اقرأ عنه المبحث ٣). وتذكر كتب التراجم -سوى ابن قبة- العلماء الآتية أسماؤهم في أثناء «الغيبة الصغرى»، وبعدها: أبو عبد الله جعفر بن أحمد ابن وَنَدَك الرازي (نجاشي، رجال، ١٢٢ رقم ٣١٦)، وأبو بكر محمد بن خلف الرازي (نجاشي، رجال، ٣٨١ رقم ١٠٣٤)، وأبو الطيب الرازي (الطوسي، فهرست، ٢٢٥ رقم ٨٧٤)، وأبو منصور الصرام، الذي نشط في نيسابور (الطوسي، فهرست، ٢٢٥ رقم ٨٧٣)، وكذلك العلماء الثلاثة الآتون، وكانوا جميعًا شيوخًا للشيخ المفيد: أبو الجيش البلخي (ت ٣٦٧/٩٧٨) (أنصاري ٢٠٠٩a)، وطاهر غلام أبي الجيش (أنصاري ٢٠٠٩b: ١٨١)، وابن أبي عقيل العماني (مدرسي ١٩٨٤: ٣٥-٧).

(٣)

علم الكلام الشيعي أثناء الغيبة الكبرى

من الممكن أن نصف -بحق- القرون الأولى مما يسمى بـ «الغيبة الكبرى» (منذ ٣٢٩/٩٤١) بأنها عهد الاندماج، فقد شهد ذروة انعطاف الإمامية نحو الاعتزال، الذي بشر به عمل أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي العُكبري (الشيخ المفيد، ولد ٣٣٦/٩٤٨ وتوفي ٤١٣/١٠٢٢) (سورديل Sourdel

١٩٧٢؛ ١٩٧٣؛ مكدرمت ١٩٧٨؛ ١٩٨٩؛ ساندر Sander ١٩٩٤؛ الجعفري ١٩٩٢-٨٣؛ طباطبائي ١٩٩٢-٣؛ بيهوم ضو ٢٠٠٥؛ أنصاري تحت الطبع)، ثم بلغ ذروته في عمل تلميذه، الشريف المرتضى، أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي (علم الهدى، ولد ٩٦٧/٣٥٥ وتوفي ١٠٤٤/٤٣٦) (انظر في حياته: محيي الدين ١٩٥٧؛ معتوق (٢٠١) (٢٠٠٨)، وهو أخو الشريف الرضي (ت ١٠١٦/٤٠٦)، صاحب «نهج البلاغة».

وقد ترك المعتزلة -مع ذلك- أثرهم في محدثي الإمامية خلال تلك الحقبة، كما يظهر في عمل أبي جعفر محمد بن علي، ابن بابويه (بابويه) القمي (الشيخ الصدوق، ت ٩٩١/٣٨١). وكان ابن بابويه أبرز رجال الحديث الإمامي في جيله، عالمًا -مع ذلك- بمقالات المتكلمين العقدية من إمامية وغير إمامية. أصله من قم، غير أنه أنفق أكثر حياته في الري -مركز المعتزلة الفكري في زمان وزارة أبي القاسم إسماعيل بن عباد (الصاحب ابن عباد، ولد ٩٣٨/٣٢٦ وتوفي ٣٨٥/٩٢٥)- وبها مات (انظر في سيرته: أنصاري تحت الطبع). وعلى الرغم من إنكاره الكلام، فقد رد كل فكرة تنطوي على تشبيه الله بالخلق، وذكر في مقدمة كتابه «التوحيد» -وهو كتاب حديثي عقدي ألفه في إبان إقامته بالري- ما حمّله على تأليف هذا الكتاب، وهو أن الشيعة الاثني عشرية كانوا يُتَّهمون بالقول بالتشبيه والجبر (وفي الحق أن بعض مُحدِّثيهم في ذلك العهد كانوا يدينون بذلك)، فأراد دفع هذه التهمة عن الإمامية، مبينًا أخذهم بأفكار المعتزلة في التنزيه والعدل الإلهي. وعلى الرغم من أن كتابه مبنيٌّ ابتداءً على الحديث، لا العقل، فقد بحث فيه بعض الموضوعات التي كانت تُناقش عادةً بين المعتزلة، كما أن بنية الكتاب لا تعدو أن تكون صدىً لما كانت عليه كتب الكلام في عصره (انظر: مكدرمت ١٩٧٨: ١٣، ٣١٥-٦٩؛ ساندر ١٩٩٤: في مواضع متفرقة). وقد ساق مقارنة مماثلة في مختصره العقدي «اعتقادات الإمامية» (فيزي Fyze ٢٠١٤).

وقد صاغ المفيد -انطلاقًا من النظرة الحديثية لابن بابويه، شيخه في الحديث، والذي كان المفيد قد نقد منهجه في شرحه النقدي لكتاب «اعتقاد

الإمامية»، الموسوم بـ«تصحيح اعتقاد الإمامية»- نمطًا جديدًا من الفكر العقدي للشيعنة الاثنى عشرية؛ ولذلك يُعد هذا الكتاب ردًا على أصحاب الحديث الإمامية (مكدرمت ١٩٧٨ : ٣١٣-٦٩؛ ساندر ١٩٩٤ : ٨٢-١٢٢)^(١). ومن أجل ذلك اعتمد خاصة على النظام المذهبي لمدرسة بغداد وأبي القاسم الكعبي البلخي (ت ٣١٩/٩٣١). ومع ذلك أبى المفيد أن ينتسب إلى هذه المدرسة، مؤكدًا الطابع المتميز للإمامية في مقابل المعتزلة، وسرد في كتابه «أوائل المقالات» أوجه الخلاف بين الإمامية والفرق الأخرى، وبخاصة المعتزلة، كما أنه قَصَرَ كتابه الذي نُشر بعنوان «الحكايات في مخالقات المعتزلة من العدلية والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية» على أوجه الخلاف بين المعتزلة والإمامية، كما يدل على ذلك عنوان الكتاب. وقد انصبَّ نقد المفيد -ابتداءً- على أبي هاشم الجبائي (ت ٣٢١/٩٣٣)، وعلى أتباعه (مكدرمت ١٩٧٨ : ٤٧-٣١١)، وخصَّ من بين مقالات البهشمية المثيرة للخلاف ما يلي: فكرة «الأحوال»، بوصفها إطارًا للأساس الوجودي لصفات الله والخلق (حكايات، ٤٩ وما بعدها؛ وأوائل، ٥٢، ٥٦)، وما يتعلق بها من شيئية المعلوم، وقولهم بأن إرادة الله صفة حادثة، تتغير، وأنها تكون لا في محل (أوائل، ٥٣). وتراه في كثير من المسائل يذكر آراء البغداديين وأبي القاسم البلخي مع آراء الإمامية. وفي رأيه أن الإمامية والمعتزلة (سواءً في ذلك البصريون منهم والبغداديون) مختلفون في قضية الإمامة وما يتعلق بها من مسائل، كتعريف الإيمان، وقد حمّله ذلك على إنكار أصلي المعتزلة في الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين (حكايات، ٦٣-٥).

وخالف المرتضى عن مذهب شيخه المفيد، مؤثرًا مقالات البهشمية، اللهم إلا في قضية الإمامة وما يتصل بها من مسائل (ولا سيما تعريف الإيمان والوعد والوعيد)، فقد ذهب في ذلك مذهب الإمامية (انظر في الفكر العقدي للمرتضى: مادلونج ١٩٧٠ : ٢٥ وما بعدها، مكدرمت ١٩٧٨ : ٣٧٣ وما بعدها؛ الجعفري ١٩٩٢-٦٣؛ عبد الستار ٢٠١٣؛ ٢٠١٤)^(٢). وقد أحصى قطب الدين سعيد بن

(١) أعيد نشر جميع آثار الشيخ المفيد في سنة ١٤١٣/١٩٩٣، إحياء لذكراه الألفية؛ المفيد، مصنفات.

(٢) ذكر الحاكم الجشمي (في شرحه «عيون المسائل») أن المرتضى أخذ عن عبد الجبار. ولم يؤكد ذلك =

هبة الله الراوندي (ت ٥٣٧/١١٧٧-٨) - في كتابه المفقود «الخلاف الذي تجدد بين الشيخ المفيد والمرتضى» - أكثر من تسعين خلافاً عقدياً بينهما [المفيد والمرتضى] (كولبرج ١٩٩٢ : ٢١٧ رقم ٢٦٤). وفي الحق أن نزوع المرتضى إلى آراء البهشية يدل على غلبة هذه المدرسة على الوسط الاعتزالي في ذلك العهد. وفي أثناء وزارة صاحب بن عباد راجت مقالات المعتزلة العقيدية - وعلى رأسها الآراء ذات الطابع البهشي - في أراضي البويهيين وفيما وراءها.

لقد كانت بغداد هي المركز الفكري للكلام بين الإمامية في أواخر القرن الرابع/ العاشر إلى أن اجتاحتها السلاجقة في سنة ٤٤٧/١٠٦٥، وكانت مشهورة بمن فيها من أكابر العلماء كالمفيد، والمرتضى، وتلميذهما الأشهر أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي، ولد ٣٨٥/٩٩٥ وتوفي ٤٦٠/١٠٦٧) (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣؛ ٢٠١٤). وعلى نحو ما صنع الشيخ الطوسي، أخذ كل علماء الشيعة الاثني عشرية تقريباً - الذين ذاع صيتهم في النصف الأول من القرن الخامس/ الحادي عشر - عن المفيد، أو عن المرتضى، أو عن كليهما (أنصاري وشميتكه ٢٠١٤ : ٤٧٦-٨٠)، ومن هؤلاء: أبو الحسن محمد بن محمد ابن أحمد البُصروي (ت ٤٤٣/١٠٥١)، صاحب «المفيد في التكليف»، وهو كتاب يُحتمل أن يكون في العقيدة والمسائل الفقهية (مفقود)؛ وأبو الصلاح تقي بن نجم ابن عبيد الله الحلبي (ت ٤٤٧/١٠٥٥)، صاحب «الكافي في التكليف»، في العقيدة والمسائل الفقهية، و«تقريب المعارف» في العقيدة؛ وأبو يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٤٨/٩١٠٥٧)، صاحب كتاب «التذكرة في حقيقة الجوهر والعرض»، وكذلك - فيما يبدو - كتاب «تتميم الملخص»، الذي أتم به «الملخص» للمرتضى (وكلاهما مفقود)؛ وأبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الحَيمي الكراجكي (ت ٤٤٩/١٠٥٧)، الذي أكثر من الكتابة في العقيدة، ومن

= أي مصدر إمامي آخر. انظر: الحاكم الجشمي، طبقات، ٣٨٣. والحق أننا لم نقف على معظم المؤلفات الكلامية الكبرى للمرتضى إلا في السنوات الأخيرة، حينما نشرت، وهي: «الرسائل»، و«الذخيرة»، و«الملخص». وقد كان العام ١٤٣٦/٢٠١٤ - ٢٠١٥ متمماً ألف عام على وفاته. وسوف تُخصّص له مناسبات مختلفة تدعو بلا شك إلى مزيد من البحث العلمي في آثاره في قابل الأعوام.

ذلك شرح على كتاب المرتضى «جَمَلُ الْعِلْم»؛ وأبو يعلى محمد بن حسن بن حمزة الجعفري (ت ٤٦٣/١٠٧٠)؛ والقاضي عبد العزيز بن تحرير بن عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (ولد نحو ٤٠٠/١٠٠٩ وتوفي ٤٨١/١٠٨٨-٩). وكذلك ينبغي أن نذكر أبا علي الحسن بن أحمد بن علي بن المعلم الحلبي (توفي بعد ٤٥٣/١٠٦١)، الذي كان تلميذاً لأبي الصلاح الحلبي، وكتب شرحاً على «الملخص» للمرتضى. وبينما بقي الكراچكي وأبو يعلى الجعفري -وربما أبو الحسن البُصروي- على مذهب المفيد، يتخذون مقالات مدرسة بغداد أصلاً، اتبع من عداهم من أقرانهم المتكلمين -فيما يبدو- المرتضى، فمالوا إلى آراء البهشية.

وكان نفرٌ من هؤلاء المتكلمين أيضاً على علم بطائفة -على الأقل- من مقالات أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦/١٠٤٤) العقدية، وإن نازعوه فيها. ومعلوم أن أبا الحسين هو التلميذ القديم لقاضي القضاة عبد الجبار الهمداني، وأنه أنكر أغلب مقالات البهشية التي كان شيخه يقول بها (انظر: الفصل ٩)، وأنه نقد مفهوم الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، كما تجلّى ذلك في نقده لكتاب «الشافي» للمرتضى، فانبرى للرد عليه سلال بن عبد العزيز (الرد على أبي الحسين البصري في نقده كتاب الشافي)، والكراچكي (رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسين البصري في فصل: في ذكر الإمامة؛ MTK ٢/٣٣٣ f. رقم ٤٠٢٢)، وكلا الردين غير موجود.

وفي آثار الإمامية اللاحقة إشارات قليلة تشي بصدوف الشيخ الطوسي في بعض كتبه المفقودة عن مقالات البهشية، ولعل ذلك بأثر من آراء أبي الحسين البصري. والحق أن ما لدينا من العلم بآراء الطوسي الكلامية إنما استقيناه من شرحه على «جَمَلُ الْعِلْم» للمرتضى، ومن أعماله الموجزة في هذا الفن التي شارك فيها المرتضى إثاره أقوال البهشية. على أن جميع تواليف الطوسي المبسوطة في الكلام قد فقدت، ولا يُدرى على التحقيق إلى أي مدى ظل مستمسكاً فيها بآراء البهشية، وبخاصة في كتبه التي ألفها حين علت سنّه (أنصاري وشميتكه ٢٠١٤). وفي فتوى لشرف الدين أبي عبد الله الحسين بن

أبي القاسم العودي الأسدي الهلالي (في النصف الأول من القرن الثامن/الرابع عشر) -وهي تتعلق بحال من يذهب إلى أن المعدوم ثابت- أنكر الأخير قول البهشية في أن المعدوم ثابت، وأنه شيء (شميتكه ٢٠٠٩)، وأيد رأيه بالإشارة إلى أن الطوسي قد قال بقوله في «رياضة العقول»، وذلك يعني أن الأخير قد نقد، بل جحد مذهب البهشية في الأحوال جملةً في كتابه (المفقود)، ولا شك أن سبب ذلك تأثره بأبي الحسين البصري.

لقد كانت بلاد الشام في مطالع القرن السادس/الثاني عشر -مع الري وخراسان في إيران، وكذلك العراق- مركزاً مهماً لعلم الشيعة الاثني عشرية. ويتعين أن نذكر في هذا الصدد أبا الفضل أسعد بن أحمد الطرابلسي (توفي أوائل القرن السادس/الثاني عشر)، الذي صنف بعض الكتب الكلامية، ومن بينها «عيون الأدلة في معرفة الله»، و«البيان في حقيقة الإنسان» (أنصاري ١٩٩٨b). والمتكلم الإمامي رشيد الدين أبو جعفر محمد بن علي، ابن شهرآشوب المازندراني -الذي انحدر من ساري بـمازندران (ولد ١٠٩٦/٤٨٩)، وتلقى العلم في الري وخراسان- ذهب إلى حلب حيث قضى هنالك في ١٦ شعبان ٥٨٨/٢٧ أغسطس ١١٩٢، أفرد للعقيدة جزءاً في كتابه «أعلام الطرائق في الحدود والحقائق» (باكتشي 1998a؛ أنصاري ٢٠٠١). ومن أبرز رجال بني زهرة -وهي الأسرة الرائدة لجماعة الإمامية بحلب (سلتي 1992؛ Salati؛ ٢٠١٠؛ إده 1999: 438ff)- أبو المكارم عز الدين حمزة بن علي ابن زهرة الحسيني الحلبي (ولد في رمضان ٥١١/١١١٧، وتوفي في سنة ٥٨٥/١١٨٩-٩٠)، وهو صاحب كتاب «غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع»، الذي ذهب في قسمه الأول -المخصص لمسائل الاعتقاد- مذهب المرتضى. وقد عرف أخوه، جمال الدين أبو القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي (ولد في سنة ٥٣١/٩٦٢-٣، وتوفي بعد ٥٩٧/١٢٠٠) بتصنيفه عدة كتب في مسائل عقدية، كـ «جواب سؤال ورد من مصر في النبوة»، وكتاب «التبيين لمسألتي الشفاعة وعصاة المسلمين»، و«تبيين المحجة في كون إجماع الإمامية حجة»، و«مسألة في نفي التحابط» (أو «مسألة في نفي التخليط»)، و«جواب سؤال ورد عن

الإسماعيلية»، و«جواب سائل سأل عن العقل» (MTF ١٦٢/٦ f؛ سلتني ١٩٩٢: ١٣٠ رقم ٤). ومن تلامذة أبي المكارم: مُعِينُ الدين أبو الحسن سالم ابن بدران المازني، المصري (عاش في ١٢٣٢/٦٢٩) (MTM 2/381.f رقم ٢٦٣)، وهو شيخ نصير الدين الطوسي (ت ١٢٧٤/٦٧٢)، وقد أجاز به كتاب «الغنية» لأبي المكارم (بتاريخ ١٨ جُمادى الآخرة ٦٢٩/أبريل ١٢٣٢) (مدرس رضوي ١٦١-٧: 1991 Mudarris Radawi). وفي حلب متكلم إمامي آخر، هو نجيب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن محمد الحسيني (ت ٥٨٢/١١٨٦)، شرح «المقدمة» للشيخ الطوسي (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣؛ ٢٠١٤).

(٤)

علم الكلام الشيعي منذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي

يستطيع الباحث أن يلحظ -في النصف الأول من القرن السادس/الثاني عشر، مع تزايد ذلك في نصفه الآخر- تحفظًا مطردًا لدى متكلمي الإمامية من مقالات البهشية المثيرة للجدل، حتى إنهم [المتكلمين] أخذوا يسعون جنبًا إلى جنب في «رجعة» وئيدة -حقيقية أو متخيّلة- نحو مقالات الأئمة المتقدمين. ومع أن بدايات صبغ علم الكلام المعتزلي بالصبغة الإمامية (imamization) لم تزل غير جلية، فإن أبرز (وإن لم يكن أقدم) من مثّل هذا الاتجاه الجديد هو سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الجَمَّصي الرازي، الذي اشتهر في النصف الثاني من القرن السادس/الثاني عشر، وقد أتم كتابه الكلامي الشامل «المنقذ من التقليد» في ٩ من جمادى الأولى ٥٨١/٨ من أغسطس ١١٨٥، في الرحلة. وفي هذا الكتاب صَدَفَ الجَمَّصي عن آراء المرتضى وتلامذته، وذهب مذهب أبي الحسين البصري؛ إذ كان يراه أقرب إلى تعاليم الأئمة من آراء البهشية. وعلى الرغم من أن الدقة التاريخية تعوزنا، فإن الجَمَّصي إنما أخذ بآراء أبي الحسين وأتباعه ليكون -في الأساس- على وفاق مع آراء مدرسة بغداد. ومن الممكن تفسير هذا التعيين للهوية -الذي سبق الجَمَّصي (أنصاري، ومادلونج، وشميتكه ٢٠١٥:

(f.٣٥)، والذي يمكن ملاحظته أيضًا لدى متكلمي الزيدية (انظر: الفصل ٢٧)- بأنه محاولة لإعادة تأسيس منهج المفيد الكلامي، فقد كان المفيد يؤكد أن أقواله موافقة لتعاليم الأئمة، وقد أخذ متكلمو الإمامية بعد ذلك بمذهبه، فوافقوا تعاليم الأئمة، خلافًا للمرتضى، الذي حاد عنها حين تمسك بآراء البهشية. وقد نقد رضي الدين علي بن موسى، ابن طاووس (ت ١٢٦٦/٦٦٤)- الذي عاب الكلام، وفوق سهام نقده نحو المعتزلة خاصة- المرتضى نقدًا مقدرًا في معرض إطراره الجمّصي وفكره العقدي (ابن طاووس، فرج، ١٤٦).

كانت آراء أبي الحسين البصري الكلامية معروفة -مع ما أثارته من خلاف- لدى متكلمي الإمامية في الري (وكذلك في خراسان، وإن على نحو أقل) في نهاية القرن الخامس/الحادي عشر، ومطالع القرن السادس/الثاني عشر. وفي عصر السلاجقة (٤٣٤/١٠٤٢-٦٠٠/١٢٠٣)، ازدهر الكلام الإمامي في الري على نحو كبير، خلافًا لما حدث في بغداد، إذ فرّ أبرز متكلميها في ذلك الوقت، الطوسي، إلى النجف، بعد أن نهب بيته ومكتبته وأحرق أثناء الاجتياح السلجوقي للمدينة في سنة ٤٤٧/١٠٥٦، التي انحسر فيها نشاط الشيعة الاثني عشرية العلمي وغير العلمي إلى حد كبير (فان رنترجيم Van Renterghem ٢٠١٥). غير أن هذا الازدهار المتجدد للكلام الإمامي قد أفلت شمسُه تحت وطأة الحرب الأهلية التي استعرت نارها بين الحنفية والشافعية وبين الشيعة في الري في أواخر القرن السابع/الثالث عشر، ثم كان احتلال المغول إياها فصل الختام. وقد أفضى ذلك إلى تدمير التراث العلمي للكلام الشيعي فيها، وغدت كتب التراجم هي وحدها التي تمدنا ببعض المعلومات عن متكلميها، وعن آرائهم العقدية. وقد جاء في المصادر أنه كان للمتكلمين الآتي ذكرهم نشاط في خراسان (نيسابور وبيهق)، وفي الري، خلال العصر السلجوقي (٤٣٤/١٠٤٢-٦٠٠/١٢٠٣):

* الفقيه أبو الحسن أميركا بن أبي اللّجيم بن أميره المصدري العجلي القزويني (ت ٥١٤/١١٢٠) (منتجب الدين Muntajab al-Din، فهرست، ٣٥ رقم ١٥؛ عبد الجليل الرازي، نقض، ٤٦، ٢٢٦؛ كابيزون Capezone ٢٠٠٦):

رقم ٢٣)، له تصانيف في الأصول (العقدي و/أو أصول الفقه)، منها «التعليق الكبير»، و«التعليق الصغير»، و«الحدود»، ومسائل شتى.

* الشيخ زين الدين علي بن عبد الجليل البياضي المتكلم (منتجب الدين، فهرست، ١١٤ رقم ٢٣٦؛ كابيزون ٢٠٠٦: رقم ٧١؛ آغا بُزُرج ٢٠٠٩: ٢-١١٢). كان بهشميَّ الهوى، كما يدل على ذلك عنوان الكتاب الذي ذكره تلميذه منتجب الدين «مسائل في المعدوم والأحوال» (مفقود). وقد روى عنه الشيخ مسعود بن محمد بن أبي الفضل الرازي في مطلع رجب سنة ٥٤٤/نوفمبر ١١٤٩.

* قطب الدين أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن المقرئ النيسابوري (توفي منتصف القرن السادس/الثاني عشر). من متكلمي الإمامية في خراسان، وهو صاحب «تعليق في علم الكلام»، الذي حُفظت بعض أجزائه، وهو تعليق على «الملخص» للمرتضى، وكذلك «الذخيرة» له، فيما يبدو (انظر: مقدمة ناشر كتاب «تعليق» للمقرئ؛ علمًا بأن بدايات النص مفقودة). وللمقرئ كتاب في الحدود أيضًا (المقرئ، الحدود)، وقد انتصر في كلا الكتائين لمقالات البهشمية، وأشاح جملةً عن ذكر آراء أبي الحسين البصري وأتباعه. على أنه لما عَرَضَ لمسألة ما إذا كان الله مباينًا لسائر الذوات (بالذات) أم (بصفة الذات)، ذكر أن بين الرأيين توافقًا، على الرغم من أن أغلب علماء الإمامية يثبتون صفة الذات (المقرئ، تعليق، ٤٩). وقد كان المقرئ كذلك أستاذ قطب الدين الراوندي (ت ٥٣٧/١١٧٧-٨) (انظر ما مرَّ عنه آنفًا) في الكلام.

* زين الدين أبو سعيد عبد الجليل بن عيسى بن عبد الوهاب الرازي، متكلم، له تصانيف أصولية (منتجب الدين، فهرست، ٧٧ رقم ٢٢٧). لا يُعلم عنه شيء، وهو -مع ذلك- شيخ أبي المكارم سعد بن أبي طالب بن عيسى المتكلم الرازي (انظر ما سلف).

* رشيد الدين أبو سعيد عبد الجليل بن أبي الفتح مسعود بن عيسى المتكلم الرازي (توفي منتصف القرن السادس/الثاني عشر) (آغا بُزُرج ٢٠٠٩: ٢-١١٢). تلميذ أميركا القزويني، وصاحب «نقض كتاب التصفح لأبي الحسين»،

وهو -كما يظهر- رد (مفقود) على مقالات أبي الحسين الكلامية في كتابه «تصفح الأدلة». وله أيضًا -فيما ذكر منتجب الدين (فهرست، ١١٠ رقم ٢٢٦)- «مسألة في المعدوم» (مفقود)، ويوحى عنوان هذا الكتاب بأنه يبحث في مذهب البهشية في شيئية المعدوم، ولعله كان يتنصر له، مخالفًا أبا الحسين الذي كان ينكر أن يكون المعدوم شيئًا [حرفيًا: حقيقياً]. وكتب رشيد الدين كذلك ردودًا على الأشعرية والزيدية.

* معين الدين أبو المكارم سعد بن أبي طالب بن عيسى المتكلم الرازي (النجيب، توفي منتصف القرن السادس/الثاني عشر) (آغا بُزرج ٢٠٠٩: ٢-ii. ١٢١؛ منتجب الدين، فهرست، ٦٨ رقم ١٨٥؛ كابيزون ٢٠٠٦: رقم ٦٢) صاحب كتابي «الموجز في الأصول»، و«علوم العقل»، وصنف أيضًا «مسألة في الأحوال»، و«سفينة النجاة في تخطئة الثفاة» (وكل ذلك مفقود). والعنوانان الأخيران يشيران إلى أن أبا المكارم كان يقول بمذهب البهشية في (الأحوال)، ومما يؤكد ذلك أن الجمّصي الرازي -الذي كان يذهب بمذهب أبي الحسين البصري- كتب ردًا على كتاب «الموجز»، هو «نقض الموجز» (انظر ما سلف). وصنف أبو المكارم أيضًا ردًا على الأشعرية، هو «نقض مسألة الرؤية لأبي الفضائل المشاط». وقد كان أبو المكارم تلميذًا لزين الدين أبي سعيد عبد الجليل بن عيسى بن عبد الوهاب الرازي -وابن أخيه- الذي كان أيضًا متكلمًا (انظر عنه ما يلي).

* أبو الفتوح الحسين بن علي الرازي (ولد نحو ٤٨٠/١٠٨٧، وتوفي بعد ٥٥٢/١١٥٧) (جليف ٢٠٠٧؛ آغا بُزرج ٢٠٠٩: ٢-ii. ٧٩؛ منتجب الدين، فهرست، ٤٨ رقم ٧٨). له تفسير للقرآن بالفارسية، عنوانه «روض الجنان وروح الجنان»، وقد دأب فيه على مناقشة المسائل الكلامية، مع الانتصار في العموم لمذهب البهشية (أنصاري ٢٠١٣: b). وله تلامذة من مشاهير مصنفي الشيعة، كابن شهر آشوب (انظر: المبحث ٣)، وصاحب التراجم منتجب الدين علي بن عبيد الله الرازي (ولد ٥٠٤/١١١٠-١١، وتوفي بعد ٦٠٠/١٢٠٣)، صاحب كتاب «فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفهم».

* سعيد بن هبة الله «قطب الدين الراوندي» (ت ٥٧٣/١١٧٧)، صاحب «الخلاف الذي تجدد بين المفيد والمرضى» (انظر: المبحث ٣)، وله شرح على «المقدمة» للطوسي، وهو «جواهر الكلام في شرح مقدمة الكلام» (مفقود أيضًا). أصله من راوند، إلى القرب من قاشان، وأقام في الري مدة طويلة (انظر: مقدمة ناشر قطب الدين الراوندي، لب، ١/٨٠). وكان محمد بن علي بن الحسن المقرئ (انظر ما سلف) أحد شيوخه في الكلام، بينما كان هو [قطب الدين الراوندي] شيخًا لابن شهر آشوب ومنتجب الدين، صاحب «الفهرست». وكان لقطب الدين إمام أيضًا ببعض مصنفات ركن الدين ابن الملاحمي -وهو من أتباع أبي الحسين البصري- كما يظهر ذلك من كتابه «الفرق بين الحيل والمعجزات»، الذي يعتمد -على نحو كبير- على أحد كتب ابن الملاحمي، والغالب كتاب «الفائق».

* نصير الدين عبد الجليل بن أبي الحسين بن أبي الفضل القزويني الرازي (توفي منتصف القرن السادس/الثاني عشر)، وأسرته من قزوين، غير أنه أنفق معظم حياته في الري (مادلونج ١٩٨٥b)، حيث صنف كتاب «النقد»، الذي يدل عنوانه الكامل -وهو «بعض مطالب النواصب في نقض بعض فضائح الروافض»- على أنه كان ردًا على هجوم جدلي على الإمامية، قام به مؤلف مجهول، يدعي انتقاله عن المذهب الإمامي إلى المذهب السني. وذهب حسن أنصاري إلى أن هذا الخصم المجهول هو -في الحقيقة- ضياء الدين، والد فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦/١٢١٠) (أنصاري ٢٠١٣a). ولم يزل عبد الجليل يُلَمَح -في أثناء كتابه- إلى العقلانيين المعتدلين الذين ينكرون على المحدثين، مما يدل على ولعه بالكلام في العموم^(١).

* نصير الدين أبو طالب عبد الله بن حمزة بن عبد الله بن حمزة بن الحسن ابن علي الشارحي المشهدي (نصير الدين الطوسي). خراساني، كان تلميذًا لأبي الفتوح الرازي (راجع عنه ما سلف). ولابن حمزة كتاب «الوافي بكلام

(١) يُعد -باستخدامه مصطلح «أصولي» (مقابلًا للاتجاه الأخباري)- أقدم مؤلف إمامي يستخدم هذا المصطلح، على الرغم من أن معناه قد تغير فيما بعد في عصر الصفويين.

المثبت والنافي»، نقد فيه مقالة البهشمية في «شيئية المعدوم»، وأدلة من أثبتها (أصحاب الإنبات)، كما ألمح إلى أصحاب النفي. ويُعد الطوسي من أقدم متكلمي الإمامية الذين أيدوا أقوال أبي الحسين البصري، منكرين مذهب البهشمية في «الأحوال»، وما يتصل به من القول بأن المعدوم شيء (أنصاري وشمينكه قريباً).

* سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحِمَصي الرازي (ولد نحو ١١٠٦/٥٠٠-٧، وتوفي بعد ١٢٠٤/٦٠٠) (منتجب الدين، الفهرست، ١٦٤؛ عبد الجليل الرازي القزويني، نقض، ٢٢٧، كابيزون ٢٠٠٦: رقم ٦٨)، وهو صاحب كتاب «المنقذ من التقليد والمرشد إلى التوحيد» المسمى بـ«التعليق العراقي»، صنفه في الرحلة سنة ١١٨٥/٥٨١، وأيد فيه مذهب أبي الحسين البصري ومدرسته تأييداً كاملاً. ويتأكد هذا التأييد بعنوان كتابه المفقود «نقض الموجز»، وهو رد على كتاب «الموجز في الأصول» لأبي المكارم، أحد أتباع مذهب البهشمية (انظر عنه ما سلف). وقد حكى الحِمَصي في «المنقذ» أنه مر بالعراق في طريق عودته من الحج، فلقى طائفة من علماء الإمامية الذين دعوه إلى أن يمكث عندهم في الرحلة بضعة أشهر، فأجابهم إلى ذلك، واشتغل في مدة إقامته هناك بالمباحثات العلمية والتدريس، ثم سألوه أن يملي نبذة من دروسه في الكلام، فأراد أول الأمر أن يجمع من ذلك مجلداً لطيفاً، غير أنه كان إذا أخذ في القضايا الكلامية الجوهرية أحس بالحاجة إلى بسط القول، فخرجت فصول كتابه متفاوتة الطول، كما نبه هو على ذلك. وحال دون اجتناب التكرار والإعادة أنه لم ير الكتاب إلا بعد تمامه. ويبدو أنه اعتمد في بنية هذا الكتاب - وإن بشيء من الاختلاف - على كتابي المرتضى «الذخيرة» و«الملخص» (الحِمَصي، المنقذ، ١٧/١).

وثمة معلومات أخرى عن الحِمَصي فيما بقي من كتاب «الحاوي في رجال الإمامية» لابن أبي طي الحلبي (ت ١٢٣٢/٦٣٠-٣)، الذي نقل عن منتجب الدين، ولعل ذلك من كتابه المفقود «تاريخ الري». ولم يشغل الحِمَصي - وفقاً لما جاء في «الحاوي» - بالعلم قبل سن الخمسين، وكان إلى هذه السن يتكسب

من بيع الحِمْص (أو الحِمْص)، وإليه كانت نسبته (الحِمْصِي) (ابن حجر، لسان الميزان، ٣١٧/٥). وإذا كان قد استوى عالمًا في نحو سنة ٥٦٠هـ، فلا بدّ أن مولده كان نحو سنة ٥٠٠هـ، وأنه حين أُملي «المنقذ» في الحِجْلَة كان قد بلغ الثمانين أو كاد.

وله كذلك تصانيف أخرى في الكلام وأصول الفقه، لم يبق شيء منها: (١) «التعليق الكبير». وقد كان التعليق هو الأسلوب الأمثل لديه طيلة حياته في مجالي الكلام وأصول الفقه. (٢) «التعليق الصغير». (٣) «المصادر في أصول الفقه». وهو كتاب مهم في هذا الفن، وقد أكثر من النقل عنه بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، الفقيه الشافعي (ت ٧٩٤/١٣٩٢) في كتابه «البحر المحيط في أصول الفقه» (الوافي د.ت). ويبدو أن كتاب الحِمْصِي كان حافزًا مهمًا على التطوير الذي لحق أصول الفقه لدى علماء الإمامية في الحلة. (٤) «التبيين والتنقيح في التحسين والتقييح». وعنوان الكتاب يوحي بأن له تعلقًا بالموضوعانية الأخلاقية (ethical objectivism). (٥) «بداية الهداية». ولا شيء يُعرف عن هذا الكتاب، وإن كان عنوانه يدل على أنه في الكلام^(١). وأغلب الظن أن مصنفات الحِمْصِي الكلامية قد فُقدت في الدمار الذي ضرب الري في مطلع القرن السابع/الثالث عشر، ولم يبق من تراثه في الحلة إلا كتاب «المنقذ».

يشير هذا العرض المجمل للكلام الإمامي خلال عصر السلاجقة في الري وخراسان إلى أن تواليف أبي الحسين البصري المذهبية كانت متوفرة بهما، فمن ذلك كتابه «التصفح»، الذي يُعد أجمع آثاره الكلامية، وإن لم يكن تاملًا. وفي كتاب «المنقذ» للحِمْصِي نُقولُ كثيرة مطولة من كتاب أبي الحسين «غُرر الأدلة»، الذي لا بدّ أنه كان متوفرًا أيضًا في الري (أدنج ٢٠٠٧). والحق أن هذا يتعارض بشدة مع الحال فيها وفي بيهق قبل العصر السلجوقي؛ إذ لم تكن كتب أبي الحسين ميسورة (بل ربما كانت غير مقبولة)، كما تشهد بذلك مصادر المعتزلة والزيدية. وقد دأب الحِمْصِي -علاوة على ذلك- على الإشارة إلى كتاب «الفائق»

(١) وثمة مختصر كلامي موجود، سماه ناشره «المعتمد من مذهب الشيعة الإمامية»، معزّوًا للحِمْصِي أيضًا (Mirath-i islami-yi Iran, 6/16/34; MTK 5/180 no. 11094). والحق أنه لمؤلف لاحق مجهول.

لابن الملاحمي، بينما يبدو أن قطب الدين الراوندي كان بحوزته كتابه «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة» و/أو كتابه «الفائق». وليس ثمة دليل على أن كتاب ابن الملاحمي الجامع، الموسوم بـ«المعتمد في أصول الدين» كان موجوداً لدى علماء الإمامية الذين توفرنّا على دراستهم في هذا المبحث.

ولسنا نعلم إلا القليل عن علم الكلام الإمامي في الحقبة التي تلت الحِمْصِي الرّازي إلى زمان نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢/١٢٧٤)، الذي «جَدَّدَ» علم الكلام الشيعي الاثني عشري (انظر: الفصل ٢٦)، فليس معنا من أخبار أكثر المتكلمين إلا أسماءهم. وفي زمان الحِمْصِي، برزت الحِلَّةُ، وكذلك البحرين (انظر: الفصل ٢٦)، وحلب (انظر: المبحث ٣) بوصفها مراكز مهمة للتشيع الاثني عشري. وكان لتدريس الحِمْصِي في الحلة أثر ظاهر في تحديد وتيرة التطورات المذهبية اللاحقة بها. أما الموقف الإيجابي العام من علم الكلام فيها فمرّده إلى اشتغال نفر من رجالاتها المبرزين به، كنجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد (المحقّق الحلي) (ت ٦٧٦/١٢٧٧) (أستاذي ٢٠٠٤)، صاحب كتاب «المسلك في أصول الدين»، وهو مختصر كلامي ذهب فيه مذهب أبي الحسين البصري. والمحقّق هو صاحب الفتوى المتعلقة بحكم من اعتقد مذهب البهشمية في أن المعدوم ثابت، وهو عنده مذهب مردود، ومع ذلك لا يكفّر القائل به ولا يُفسّقه (شميتكه ٢٠٠٩: ٣٨٨ f).

ومعلوم أن كتباً أخرى -لا يُعرف أصحابها- قد صُنفت في هذه الفترة الانتقالية. فثمة كتاب إمامي جامع في الكلام والفقه، بالفارسية، عزاه ناشر الجزء الأول منه -وهو في الكلام- إلى مؤلف من القرن التاسع/الخامس عشر، هو ضياء الدين بن سديد الدين الجرجاني (الجرجاني، رسائل، ٤٥-١٣٢). ولا شك في أن هذا العزو ظاهر الخطأ؛ لأن مؤلف الكتاب المجهول لم يَحْدُ عن مقالات البهشمية قط، ولم يكن على علم بما يقابلها، كتلك التي ذهب إليها أبو الحسين البصري. وأغلب الظن أن هذا الكتاب مصنّف -ربما في الري- نحو أواخر القرن الخامس/الحادي عشر. وثمة كتاب آخر مجهول المؤلف، ومحفوظ في مخطوطة وحيدة، هو «خلاصة النظر»، كان تأليفه بلا شك خلال أواخر القرن السادس/

الثاني عشر أو أوائل القرن السابع/الثالث عشر؛ لأن مؤلفه المجهول يؤيد أيضًا الأقوال الكلامية لأبي الحسين البصري، ويشير صراحة إلى الحَمَّصي الرازي (أنصاري وشميتكه ٢٠٠٦). وألّف الكتاب الموسوم بـ «الياقوت» رجل يقال له أبو إسحاق بن إبراهيم النوبختي. وعلى الرغم من أن ع. إقبال ذهب إلى أنه أُلّف خلال القرن الرابع/العاشر، فإن ثمة ما يوجب القول بأنه أُلّف في أوائل القرن السابع/الثالث عشر؛ وذلك أن أبا إسحاق أيد تأييدًا كاملاً -كما صنع العلامة الحلي (ت ٧٢٦/١٣٢٥)، الذي علق على الكتاب في كتابه «أنوار الملكوت في شرح الياقوت»- مقالات أبي الحسين البصري، وكان على دراية وثيقة أيضًا ببعض كتب فخر الدين الرازي (شميتكه ١٩٩١ : ٤٨ ؛ أنصاري ٢٠١٢ : ٧٩٧-٨٠٤).

المراجع

- Abd al-Jalil Razi Qazwini (عبد الجليل الرازي القزويني) نقض. نقض.
تحقيق جلال الدين محدث أرموي. طهران: دار الحديث، ١٣٩١ [٢٠١١].
- Abdulsater, H. A. (2013). *The Climax of Speculative Theology in Buyid Shiism: The Contribution of al-Sharif al-Murtada*. Ph.D. dissertation, Yale University.
- Abdulsater, H. A. (2014). 'To Rehabilitate a Theological Treatise: Inqadh al-Bashar min al-Jabr wa-l-Qadar'. *Asiatische Studien-Etudes Asiatiques* 68: 519-47.
- Abrahamov, B. (2006). 'The Attitude of Jafar al-Sadiq and Ali al-Rida toward kalam and Rational Reasoning'. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 21: 196-208.
- Adang, C. (2007). 'A Rare Case of Biblical Testimonies to the Prophet Muhammad in Mutazilite literature: Quotations from Ibn Rabban al-Tabari's *Kitab al-din wa-al-dawla* in Abu l-Husayn al-Basri's *Ghurar al-adilla*, as Preserved in a Work by al-Himmasi al-Razi'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 297-330.
- أغا بزرگ الطهراني (١٩٨٣). *الذريعة إلى تصنيف الشيعة*. بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

آغا بزرگ الطهرانی (Agha Buzurg al-Tihrani) (۲۰۰۹). طبقات أعلام

الشيعة. بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

Ansari, H. (1998a). 'Ibn Abdak'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*, Tehran, iv. 198f.

Ansari, H. (1998b). 'Asad b. Ahmad al-Tarabulusi'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*, Tehran, viii. 310f.

Ansari, H. (2001). 'Alam al-taraiq'. *Nashr-i danish* 4/18 (1380): 29-30.

Ansari, H. (2009a). 'Abu Sahl al-Nawbakhti'. *Encyclopaedia Islamica*, Leiden: Brill, ii. 481-8.

Ansari, H. (2009b). 'Abu al-Jaysh al-Balkhi'. *Encyclopaedia Islamica*, Leiden: Brill, ii. 180-2.

Ansari, H. (2012). *Barrasi-ha-yi tarikhi dar hawza-yi islam wa tashayyu: Majmua-yi nawad maqala wa yaddasht*. Tehran: Kitabkhana, muze wa markaz-i asnad-i majlis-i shura-yi islami, 1390.

Ansari, H. (2013a). 'Zamina-ha-yi tarikhi-yi talif-i kitab-i Nihayat al-maram'. In Diya al-Din al-Makki, *Nihayat al-maram fi dirayat al-kalam*. Facsimile Publication with Introduction and Indices by A. Shihadeh. Tehran: Mirath-e maktub.

Ansari, H. (2013b). 'Cand para-i matn dar danish-i kalam az Abu l-Futuh Razi'. <<http://ansari.kateban.com/post2043/>>]accessed 3 June [2015.

Ansari, H. (in press). *L'Imamat et l'occultation selon l'imamisme: etude bibliographique et histoire des textes*. Leiden: Brill.

Ansari, H., W. Madelung, and S. Schmidtke (2015). 'Yusuf al-Basir's Refutation (Naqd) of Abu l-Husayn al-Basri's Theology in a Yemeni Zaydi Manuscript of the 7th/13th Century'. In D. Hollenberg, C. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 28-65.

Ansari, H., and S. Schmidtke (eds.) (2006). *Khulasat al-nazar: An Anonymous Imami-Mutazili Treatise (late 6th/12th or early 7th/13th century)*. Tehran: Iranian Institute of Philosophy.

- Ansari, H., and S. Schmidtke (2013). *The Reception of al-Shaykh al-Tusi's Theological Writings in 6th/12th century Syria: Facsimile Edition of Abd al-Rahman b. Ali b. Muhammad al-Husayni's Commentary on al-Tusi's Muqaddama* (MS Atf Efendi 1338/1). Tehran: Mirath-i maktub.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2014). 'Al-Shaykh al-Tusi: His Writings on Theology and Their Reception'. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam: History, Theology and Law*. London: I. B. Tauris, 475-97.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (forthcoming). *Philosophical Theology among 6th/12th Century Twelver Shiites: From Nasir al-Din al-Tusi (d. after 600/1203-4) to Nasir al-Din al-Tusi (d. 672/1274)*.
- Anthony, S. W. (2013). 'Nawbakti Family'. *Encyclopaedia Iranica*, online edition, 2013, available at <http://www.iranicaonline.org/articles/nawbakti-family> [accessed 30 March 2015].
- Bayhom-Daou, T. (2001). 'The Imam's Knowledge and the Quran According to al-Fadl b. Shadhan al-Nisaburi (d. 260 A.H.874/ A.D.)'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 64: 188-207.
- Bayhom-Daou, T. (2003). 'Hisham b. al-Hakam (d. 179/795) and his Doctrine of the Imam's Knowledge'. *Journal of Semitic Studies* 48: 71-108.
- Bayhom-Daou, T. (2005). *Shaykh Mufid*. Oxford: Oneworld.
- Capezzone, L. (2006). 'Maestri e testi nei centri imamiti nell'Iran selgiuchide secondo il Kitab al-naqd'. *Rivista degli Studi Orientali* 79: 9-29.
- Edde, A.-M. (1999). *La Principaute ayyoubide d'Alep (1183/579-1260/658)*. Stuttgart: Franz Steiner.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- (al-Fadl b. Shadhan al-Azdi al-Nisaburi) ، الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري ، كتاب الإيضاح . تحقيق جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث. طهران : Muassasa-yi Intisharat va-Cap-i Danishgah-i Tihiran, 1363/1984.

Fyzee, A. A. A. (2014). *A Shiite Creed: A Translation of I 'tiqadatu 'l-Imamiyyah (The Beliefs of the Imamiyya) of Abu Ja'far, Muhammad ibn 'Ali ibn al-Husayn, Ibn Babawayh al-Qummi known as ash-Shaykh as-Saduq*. Lexington, KY: Ahlulbayt.

Gleave, R. (2007). 'Abu l-Futuh al-Razi'. *The Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill, Fasc. 2007-3: 55f.

الفضل بن شاذان الأزدي (al-Fadl b. Shadhan al-Azdi al-Nisaburi) النيسابوري، كتاب الإيضاح. تحقيق جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث. طهران:

Muassasa-yi Intisharat va-Cap-i Danishgah-i Tihran, 1363/1984.

Hayes, E. (2015). *The Envoys of the Hidden Imam: Religious Institutions and the Politics of the Twelver Shii Occultation*. Ph.D. dissertation, University of Chicago.

الحاكم الجشمي (طبقات). طبقات المعتزلة. في كتاب عبد الجبار الهمداني «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة». تحقيق فؤاد سيد. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩٣/١٩٧٤.

حمزة بن علي بن زهرة الحلبي (غنية). غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع. تحقيق إبراهيم البهادري. قم: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤١٧ [١٩٩٦].

Hayes, E. (2015). *The Envoys of the Hidden Imam: Religious Institutions and the Politics of the Twelver Shii Occultation*. Ph.D. dissertation, University of Chicago.

الحمصبي الرازي، المنقذ من التقليد. مجلدان. تحقيق محمد هادي اليوسفي الغروي. قم: المؤسسة، ١٤١٢ [١٩٩١].

الحسيني، م. ر. (١٩٨٩-٩٠). مقولة «جسم لا كالجسم» بين موقف هشام بن الحكم وموقف سائر أهل الكلام. تراثنا ١٩ (١٤١٠): ٧-١٣.

ابن حجر العسقلاني (لسان). لسان الميزان. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠/١٩٧٠.

- (Ibn Tawus) ابن طاوس، علي بن موسى (فرج). *فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم*. النجف: منشورات المطبعة الحيدرية، ١٣٦٨ [١٩٤٨-٩].
- Iqbal, A. (1966). *Khanadan-i Nawbakhti*. 3rd edn. Tehran: Kitabkhana-yi Tahuri, 1345.
- (al-Jafari) الجعفري، محمد رضا (١٩٩٢-٣). «الكلام عند الإمامية: نشأته، تطوره وموقع الشيخ المفيد منه». تراثنا ٨: ١٤٤-٢٩٩.
- (al-Jafari) الجعفري، محمد رضا (١٩٩٢-٣). «الكلام عند الإمامية: نشأته، تطوره وموقع الشيخ المفيد منه ٢». تراثنا ٨: ٧٧-١١٤.
- (Jurjani) الجرجاني، ضياء الدين بن سديد الدين (رسائل) *Rasail-i kalami-i talif-i hudud-i qarn-i nuhum-i Hijri..* تحقيق معصومة نور محمدي. طهران:
- Mirath-i Maktub /Ahl-i Qalam, [1997 /] 1375.
- Klemm, V. (1984). 'Die vier sufara des Zwolfsten Imam: Zur formativen Periode der Zwolfersschia'. *Die Welt des Orients* 15: 126-43.
- Kohlberg, E. (1986). 'Baraa in Shii doctrine'. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 7: 139-74.
- Kohlberg, E. (1988). 'Imam and Community in the Pre-Ghayba Period'. In S. A. Arjomand (ed.), *Authority and Political Culture in Shiism*. Albany, NY: SUNY Press, 25-53.
- Kohlberg, E. (1992). *A Medieval Muslim Scholar at Work: Ibn Tawus and His Library*. Leiden: Brill.
- McDermott, M. J. (1978). *The Theology of al-Shaikh al-Mufid (d. 413/1022)*. Beirut: Dar el- Machreq Editeurs.
- McDermott, M. J. (1989). 'Awael al-maqalat'. *Encyclopaedia Iranica*, London / Boston: Routledge & Kegan Paul, iii. 112f.
- Madelung, W. (1970). 'Imamism and Mutazilite Theology'. In T. Fahd (ed.), *Shiisme imamite*. Paris, 13-29 [repr. in W. Madelung, *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*, London: Ashgate, 1985, Part VII].

- Madelung, W. (1979). 'The Shiite and Kharijite Contribution to Pre-Asharite Kalam'. In P. Morewedge, *Islamic Philosophical Thought*. Albany: SUNY Press, 120-] 39repr. in *Religious Schools and Sects*, Part VIII].
- Madelung, W. (1985a). 'Abu Sahl Nawbakhti'. *Encyclopaedia Iranica*, London / Boston: Routledge & Kegan Paul, i. 372f.
- Madelung, W. (1985b). 'Abd al-Jalil Razi'. *Encyclopaedia Iranica*, London / Boston: Routledge & Kegan Paul, i. 120.
- Madelung, W. (2013). 'Al-Hasan b. Musa al-Nawbakhti on the Views of the Astronomers and Astrologers'. In M. Cook, N. Haider, I. Rabb, and A. Sayeed (eds.), *Law and Tradition in Classical Islamic Thought*. New York: Palgrave, 269-78.
- Madelung, W. (2014). 'Early Imami Theology as Reflected in the Kitab al-Kafi of al-Kulayni'. In F. Daftary and G. Miskinzoda (eds.), *The Study of Shii Islam: History, Theology and Law*. London: I. B. Tauris, 465-74.
- (Matuq) المعتوق، أحمد محمد (٢٠٠٨). الشريفة المرتضى، حياته، ثقافته، أدبه ونفده. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- Modarressi, H. (1984). *An Introduction to Shii law: A Bibliographical Study*. London: Ithaca Press.
- Modarressi, H. (1993). *Crisis and Consolidation in the Formative Period of Shiite Islam: Abu Jafar ibn Qiba al-Razi and his Contribution to Imamite Shiite Thought*. Princeton: Princeton University Press.
- Modarressi, H. (2003). *Tradition and Survival: A Bibliographical Survey of Early Shiite Literature*. Vol. i. Oxford: Oneworld.
- Mudarris Radawi, M. T. (1991). *Ahwal u athar-i Khwaja Nasir al-Din Tusi*. Tehran: Muassasa-yi mutalaat u tahqiqat-i farhangi, 1370..
- (al-Mufid) المفيد، محمد بن محمد (أوائل) أوائل المقالات. المفيد، مصنفات، مج ٤.
- (al-Mufid) المفيد، محمد بن محمد (حكايات). حكايات. المفيد، مصنفات، مج ١٠.

(al-Mufid) المفيد، محمد بن محمد (مصنفات). مصنفات الشيخ المفيد
أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم العُكبري البغدادي. ١٤ مج.
قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. ١٤١٣ [١٩٩٣].

(al-Muhaqqiq) المحقق الحلي (مسلك). المسلك في أصول الدين. تحقيق
ر. الأستاذي. مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٤/١٣٧٣ [١٩٩٤].
(Muhyi al-Din) محيي الدين، ع. (١٩٥٧). أدب المرتضى من سيرته
وأثاره. بغداد: مطبعة المعارف.

(MTF) = موسوعة طبقات الفقهاء، تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام
الصادق، إشراف جعفر السبحاني. بيروت: مؤسسة الإمام الصادق، ١٩٩٩-
٢٠٠١.

(MTK) معجم التراث الكلامي، تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام
الصادق، تقديم وإشراف جعفر السبحاني. قم: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٢٤
[٢٠٠٣-٤].

(MTM) معجم طبقات المتكلمين، تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام
الصادق، تقديم وإشراف جعفر السبحاني. قم: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٢٤
[٢٠٠٣-٤].

(Muntajab al-Din) منتجب الدين (فهرست). الفهرست. تحقيق سيد جلال
الدين محدث أرموي. قم، ١٣٦٦ [١٩٨١].

(al-Muqri) المقرئ النيسابوري، محمد بن علي بن الحسن (حدود).
الحدود: المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية، تحقيق محمود يزدي مطلق
(فاضل). قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للتحقيق والتأليف، ١٤١٤ [١٩٩٣-٤].

(al-Muqri) المقرئ النيسابوري، محمد بن علي بن الحسن (تعليق). التعليق
في علم الكلام. تحقيق محمود يزدي مطلق (فاضل). مشهد: قسم الدراسات
الفلسفية والكلامية الإسلامية للجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية. ١٣٨٥/١٤٢٧
[٢٠٠٦].

Pakatci, A. (1998a). 'Ibn Shahrashub'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*,
Tehran, iv. 90-2.

Pakatci, A. (1998b). 'Ibn Shadhan'. Dairat al-maarif-i buzurg-i islami, Tehran, iv. 50-2.

Qutb al-Din (قطب الدين الرضوي (لب). لب الباب. تحقيق السيد حسين الجعفري الزنجاني. مجلدان. قم: آل عبا، ١٤٣١ [٢٠٠٩].

Rashed, M. (2015). *Al-Hasan Ibn Musa al-Nawbahti, Commentary on Aristotle 'De Generatione et Corruptione'. Edition, Translation and Commentary.* Berlin: de Gruyter.

Van Renterghem, V. (2015). 'Baghdad: A View from the Edge on the Seljuq Empire'. In E. Herzog and S. Stewart (eds.), *The Age of the Seljuqs.* London: I. B. Tauris, 74-93.

Salati, M. (1992). *Ascesa e caduta di una famiglia di Asraf Sciiti di Aleppo: I Zuhrawi o Zuhra- Zada (1600-1700).* Rome: Istituto per l'Oriente C.A. Nallino.

Salati, M. (2010). 'Note in margine ai Banu Zuhra /al-Zuhrawi/ Zuhra zada di Aleppo: alcuni documenti dai tribunali sciariitici della fine del xvii e l'inizio del xviii secolo (1684-1701)'. *Annali di Ca' Foscari* 49: 23-42.

Sander, P. (1994). *Zwischen Charisma und Ratio: Entwicklungen in der fruhen imamitischen Theologie.* Berlin: Klaus Schwarz.

Schmidtke, S. (1991). *The Theology of al-Allama al-Hilli (d. 726/1325).* Berlin: Klaus Schwarz.

Schmidtke, S. (2009). 'The Doctrinal Views of the Banu l-Awd (Early 8th/14th Century): An Analysis of MS Arab. f. 64 (Bodleian Library, Oxford)'. In M. A. Amir-Moezzi, M. Bar-Asher, and S. Hopkins (eds.), *Le Shiisme imamite quarante ans apres: Hommage a Etan Kohlberg.* Turnhout: Brepols, 357-382.

الشریف المرتضیٰ (ذخيرة). الذخيرة إلى [كذا، والصواب في] علم الکلام. تحقيق أحمد الحسيني. قم: Danishgah-i Tihiran، ١٤١١ [١٩٩٠].

- (al-Sharif al-Murtada) الشريف المرتضى (ملخص). الملخص في أصول الدين. تحقيق محمد رضا أنصاري القمي. طهران: Danishgah-i Tihrah, 1381/2002.
- (al-Sharif al-Murtada) الشريف المرتضى (رسائل). رسائل الشريف المرتضى. تقديم أحمد الحسيني. تحقيق مهدي رجائي. ٤ مجلدات. قم: دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ [١٩٨٤/٥].
- Sourdel, D. (1972). 'L'Imamisme vu par le Cheikh al-Mufid'. *Revue des etudes islamiques* 40: 217-96.
- Sourdel, D. (1973). 'Les Conceptions imamites au debut du XIe siecle d'apres le Shaykh al- Mufid'. In D. S. Richards (ed.), *Islamic Civilization 950-1150*. London: Cassirer, 187-200.
- (Tabataba'i) طباطبائي، عبد العزيز (١٩٩٢-٣). الشيخ المفيد وعطاؤه الفكري الخالد. قم، ١٤١٣.
- (al-Tusi) الطوسي، محمد بن الحسن (فهرست). فهرست. تحقيق محمد صادق بحر العلوم. النجف: المطبعة الحيدرية، ١٩٦٠.
- Ustadi, R. (2004). *Ahwal wa athar-i Muhaqqiq-i Hilli*. Tehran: Quds, 1383.
- (al-Wathiqi) الوثاقي، ح. (د.ت). المتبقي من كتاب المصادر. Majalla-yi fiqh-i ahl al-bayt. قم، رقم ٢٥.

الفصل الثاني عشر

سَلَفُ الْأَشْعَرِيَّةِ

ابن كُلاب، والمحاسبي، والقلايسي

حارث بن رملي

لم يكن القول بخلق القرآن -الذي دعا إليه المحرضون على المحنة التي أضرم نارها الخليفة العباسي المأمون في القرن الثالث/التاسع- منكرًا من قبل أصحاب الحديث فحسب، وإنما أنكره أيضًا بعض المتكلمين الذين يشاركون هؤلاء في أصول الاعتقاد [حرفيًا: في المعتقدات الأساسية]، فهم ينتصرون للعقائد الكبرى لدى الصفاتية/أهل الإثبات: يؤمنون بأن القرآن غير مخلوق، وبحقيقة صفات الله الأزلية، وبتقدير الله السابق لمصير الإنسان وأعماله. ولم تزل مذاهب الكلام السنية الكبرى -وبخاصة الأشعرية- تعترف بالجهود الرائدة التي بذلها المتكلمون، من أمثال ابن كُلاب (توفي نحو ٢٤٠/٨٥٤-٥)، والمحاسبي (ت ٢٤٣/٨٥٧)، والقلايسي (في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع)، فتصفهم بأنهم «متكلمون من السلف»، أو أنهم «متقدمو متكلمي أهل السنة» (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٣؛ فان إس ١٩٩٠ : ١٨٠-١). ويبدو أنه كان ثمة متكلمون كلاية إلى جوار نظرائهم الأشاعرة إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، وإن كان مذهب الكلاية قد ذاب -في ذلك العهد- في مذهب الأشاعرة، كما أوما إلى ذلك الجغرافي الرحالة المقدسي (ت ٣٨٠/٩٩٠). ولقد كان نَقْدُ الحنابلة -كابن تيمية (ت ٧٢٨/١٣٢٨)- يستخدمون وصف «كلاية» للزراية بأولئك الذين مزجوا العقيدة الصحيحة للأثرين، أهل السنة، بأوضاع علم الكلام.

وعلى الرغم مما كان لجهود هؤلاء المتكلمين الرائدة من تأثير خاص مهم في تطور المذهب الأشعري، فإن من الواجب علينا ألا نُهَوِّن من احتمال تأثيرهم أيضًا في المذاهب الكلامية الأخرى. والحق أن ما لدينا من معلومات عن هؤلاء الأعلام إنما نستقيه من مصادر شتى: أشعرية، وحنبلية، ومعتزلية. ومهما يكن من شيء، فإنه ما حلَّ القرن الخامس/الحادي عشر إلا وقد أضحت صلة هؤلاء بعلم الكلام تاريخًا يروى، كانوا فيه الرادة السابقين في الكلام السني. فأما ابن كلاب والقلاسي، فلم يبق من الكتب المنسوبة إليهم شيء بعد ذلك العهد. وأما المحاسبي، فعلى الرغم من أن كثيرًا من كتبه لم يزل موفورًا إلى الآن، وأنها تمثل جزءًا مهمًا من التراث النصفي الصوفي الكلاسيكي، فإن غالبها منذور لمسائل الأخلاق وصلاح النفس (أو أنها تُقرأ بهذا الاعتبار)، لا لعلم الكلام. وقد ظهرت في القرن الماضي دراسات قليلة -ولكنها مهمة- قام بها باحثون من أمثال يوهان فان إس ودانييل جيماريه، تهدف إلى إعادة تشكيل تاريخ بدايات علم الكلام، وقد رسمت في هذا الصدد صورة أوضح لهؤلاء المتكلمين ولمذاهبهم، انتزعتها من مصادر العصر الوسيط. ولقد يمكن استكمال هذه المعلومات بالبحث في حقول أخرى من الدراسات الإسلامية (كتطور الفقه الإسلامي والتصوف مثلاً، أو -على نحو أعم- ظهور الاتجاه السني الأثري (Sunni traditionalism)؛) إذ هي تكشف عن السياق الاجتماعي الأرحب الذي يقوم من وراء القضايا الكلامية، والمواقف العقيدية [المذهبية].

(١) ابن كُلاب

أغلب الظن أن أبا محمد عبد الله بن محمد بن سعيد البصري إنما عُرف بـ «ابن كلاب» لأنه كان يجز مخالفيه [إلى رأيهِ ببيانهِ وبلاغته] (إذ الكُلاب لغة: حديدة معقوفة ينشل بها الشيء). وفي لقب أسرته «القطان» ما يومئ إلى صلتها بتجارة القطن. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على أنه اشتغل بهذه التجارة

بنفسه، فليس ببعيد أن تكون قد أمدته بما يحتاجه لمواصلة حياته العلمية. وقد توفي سنة ٨٥٥/٢٤٠ (أي قبل وفاة صاحبه المحاسبي بنحو عامين فقط)، في بلده، البصرة، وإن كان قد أنفق -فيما يبدو- جزءًا من حياته في بغداد. وفي بعض الروايات أنه خسر في مناظرة جرت بينه وبين المعتزلة في بلاط المأمون ببغداد، وفي بعضها ما يناقض ذلك، وهو أنه أبى إجابة الدعوة إلى مجلس الخليفة؛ لشهرة هذا الأخير بالفسق (فان إس ١٩٩٧: ١٨٠).

ويمكن وصف مذهبه -في العموم- بأنه إعمال للمنهج الكلامي البصري الكلاسيكي في تقرير المقالات العقدية -التي يوافق معظمها الاعتقاد الأثري (traditionalist creed)- وفي الدفاع عنها أيضًا. ومن العسير معرفة المتكلمين السابقين على ابن كلاب ممن كان لهم تأثير فيه، وكذلك معرفة شيوخه، وإن كان اسمه يُقرن دائمًا باسم «النجار» (توفي نحو ٨٣٥/٢٢٠)، الذي أخذ عنه نظريته في أن أفعال العباد مخلوقة لله، «مكتسبة» للعبد. ويشبه بعض كلامه في الصفات الإلهية مقالات متكلمي الشيعة المتقدمين؛ كهشام بن الحكم، وسليمان بن جرير. ويبدو أنه صرف أكبر جهده في التصدي لهيمنة المعتزلة، فثمة رد عليهم منسوب إليه، كما أن له كتابين آخرين يلوح أنهما في الرد على مذهب المعتزلة كذلك: أحدهما: «الصفات»، والآخر: «أفعال العباد». وقد خاض مناظرات كثيرة مع عبّاد بن سليمان المعتزلي (ت ٨٦٤/٢٥٠)، الذي زعم أن المذهب القائل بأن كلام الله غير مخلوق، والذي ينتصر له ابن كلاب، يشبه -على نحو يبعث الريبة- فكرة التثليث النصرانية. وترددت بين المعتزلة قصص تهتم ابن كلاب بأنه مسيحي مستخف، يهدف إلى زعزعة عقائد المسلمين (فان إس ١٩٩٧: ١٨٨).

وإن تعجب فعجب أنه لم يُروَ أن ابن كلاب (ومن ذهب مذهبه، كالمحاسبي) قد ابتلوا بالمحنة، مع أن صورة الأول في كتب المعتزلة اللاحقة مستقبة. ويذهب فان إس (١٩٩٧: ١٨٠) إلى أن الشهرة قد وافت ابن كلاب بعد موته؛ وأنه لذلك لم يلفت أنظار المحققين [في المحنة]. ولعل محاولة التأليف بين الاتجاه العقدي الأثري ومناهج الكلام لم تجذب إلا قليلًا من الأنباع في حياته، ثم زاد عددهم في الجيل التالي. وكثيرًا ما توصف مرحلة ما بعد

المحنة، التي تلت انقلاب السياسة العباسية في عصر المتوكل، بكونها عصر الرجعة (reactionary age)، الذي ترك مجالا يسيراً لأصحاب الكلام. على أن البحث الحديث يبين أن السياسات الدينية للخلفاء بعد المتوكل قد انعطفت نحو ما وصفه كريستوفر ميلشير (Christopher Melchert) (١٩٩٦: ٣١٦-٤٢) بـ «شبه العقلانية = semi-rationalism»، وهو اتجاه ظهر لدى جمع كبير من العلماء أثروا الوقوف في منتصف الطريق بين العقلانية كما هي عند المعتزلة، وأثرية أحمد بن حنبل. وهم يميلون في الفقه عادة إلى مذهب الشافعي، ويحبذون - كابن كلاب- أن يستخدموا [البراهين] الكلامية نوعاً استخدام في تقرير العقائد، وفي الذود عنها كذلك^(١).

إن السمة المائزة لمذهب ابن كلاب الكلامي، الذي يوصف غالباً بـ «الصيغة الكلابية = Kullabite formula»، هي جنوحه إلى بيان العلاقة بين ذات الله وصفاته، حيث وَصَفَتِ الصيغة -في سياق الجدل المحتدم، إبان المحنة، حول طبيعة القرآن- صفات الله بأنها «لا هي هو، ولا هي غيره». وقد شارك ابن كلاب الأثرين في التصدي لمحاولات استعمال المجاز أو القول بالتعطيل في شرح ما جاء في القرآن من صفاتٍ لله تشبه ما يكون للناس؛ كـ «الرؤية»، و«التكلم»، وأن له «وجهًا» و«كلامًا». غير أن كثيراً من الأثرين رضوا بتأكيد صحة هذه النسب، وحقيقة هذه الصفات (بلا كيفية)، بينما ذهب آخرون -كابن كلاب- إلى إمكانية البرهنة على ذلك عقلاً، وهو ما يعني أنه سيستخدم يد الكلام البصري ولسانه.

فمذهب ابن كلاب يشترك إذن في طائفة من الفروض [المسلمات] الأساسية والملاحم الوجودية مع بعض معاصريه من متكلمي البصرة، كأبي الهذيل، غير أن الأخير فسر ما جاء من صفات الله القرآنية من نحو «الرؤية» و«العلم» بأنها

(١) اختتم الشهرستاني تقريره النفيس في ذكر مسالك السلف وغيرهم في فهم الصفات بالحديث عن ترك التأويل، ولم يقع في التشبيه؛ كمالك بن أنس وأحمد بن حنبل، وغيرهما، ثم قال: «حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العباس القلانسي، والحاتر بن أسد المحاسبي. وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية، وبراهين أصولية» (الشهرستاني، الملل والنحل، ٩٣/١). (المترجم)

«أفعال» معينة حادثة، في حين رأى ابن كلاب أنها أزلية، وأنها (معانٍ) قائمة بالذات (فان إس ١٩٩٧ : ١٨٦-٧). وقد صاغ رأيه -كغيره من المتكلمين البصريين- في صورة [بنية] وجودية مناسبة (occasionalist ontological structure)، [تقوم على] فكرة (الوضع اللغوي)، وافترض وجود مطابقة بين اللغة والواقع، وبين الله والعالم الحادث (phenomenal world) (فرانك ١٩٧٨ : ٩-١٤). فالمرء يبلغ فهم الصفات الإلهية باستخدام العقل وتحليل عربية القرآن. ذلك أن كل ما في الوجود يمكن وصفه بأنه «شيء»، لا نستثني الله وصفاته. وإذا أمكن التعبير -لغويًا- عن الأشياء وصفاتها، فكل شيء في الوجود لا يخلو -من الناحية الوجودية- إما أن يكون صفة أو موصوفًا. ولما كان العالم مكتونًا من جواهر وأعراض تقوم بها، فإن الخالق موصوف أيضًا بصفات تقوم بذاته. ولما كانت أعراض الجوهر حقيقية فيه دون أن تكون هي عينه، فكذلك صفات الله، لا هي عين الذات ولا هي غيرها. ولما كانت أعراض جوهر مخلوق لا يمكن أن تقوم بآخر، فكذلك الصفات الإلهية أزلية، دون أن يكون لها وصف من «القدم» زائد، ولكن بقدّم الذات نفسها.

فإذا ما جاوزنا الخطة العامة للصيغة الكلاسية، كان من العسير تصوّر كثير من تفاصيل مذهب ابن كلاب، استنادًا إلى أدلة يُلتفت إليها. لقد أجاز أن يوصف الله بأشياء بمحض العقل (وإن لم يكن لها مستند صريح من النقل)، مفرقًا بين (الصفة) و(الوصف). فالوصف -لا كالصفة- مجرد خبر لا يدل على وجود معنى (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٦). فإذا كان ذلك كذلك، فعلى الرغم من عدم وجود نص صريح يصف الله بالوجود والشيئية، فإننا نعلم -عقلًا- أنه شيء موجود، لا بسبب صفة الوجود، ولكن الذات الإلهية نفسها [كذلك] (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٩). ومع ذلك، لا يُعلم على التحقيق دومًا ما الذي يستند إلى الوحي، وما الذي لا يستند إليه. فللمرء أن يقول -استنادًا إلى القرآن ٤٢ : ١١- بأن هناك أصلًا لإثبات وصف «الشيئية» لله. ومن المعقول أنه مع قوله بأن الله (قديم)، تردد في إثبات (القدم) صفة حقيقية، وكذلك لا يبدو وجه إنكاره حقيقة بعض الصفات؛ كالبقاء (التي يمكن البرهنة عليها بالقرآن ٥٥ : ٢٧)، والإلهية (تكررت كلمة إله في القرآن أكثر من خمسين مرة).

ويذهب ابن كلاب في معظم المسائل مذهب الأثريين أصحاب الحديث، فهو يثبت صفات التشبيه الواردة في النصوص دون تأويل مجازي، ويقول برؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، ويعتقد أن الاستواء على العرش صفة لله (فان إس ١٩٩٧ : ١٩١-٣؛ جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥٣-٤). وقد أزعج تفسيره للكلام الإلهي كثيرًا من الأثريين؛ ذلك أنه ساق رأيًا وسطًا، يسع الناس معه القول بأن القرآن غير مخلوق، دون أن يَصْلُوا لظن المحنة. فهو يرى ضرورة التفرقة بين (معنى) الكلام الإلهي و(العبارة) عنه في هذا العالم الحادث. فالكلام الإلهي في نفسه لا يتكون -خلافًا لكلام البشر- من صوت وحرف، ولا يتميز إلى أمر ونهي وخبر، وإنما «يكتسب» الإنسان هذه الأنماط التعبيرية، ولا بدَّ له حينئذٍ من التفرقة بين (القراءة) و(المقروء)، وكذلك بين (الذكر) و(المذكور). لقد أراد ابن كلاب -كما صنع معاصره الحسين بن علي الكرايسي (ت ٢٤٥/٨٥٩-٦٠)، الذي ذهب إلى أن اللفظ بالقرآن مخلوق- أن يتحاشى عبارة «القرآن مخلوق»، مبرِّغًا نفسه من الاتهام بنسبة الألوهية إلى تلاوة الإنسان إياه. وزد على ذلك أنه تجنب في حديثه استعمال كلمة «قرآن» ما أمكن، وأثر أن يستخدم بدلًا منها «كلام الله». كم أنه استثنى من جملة ذلك ما وقع للنبي موسى ﷺ، الذي أخبر القرآن أنه سمع كلام الله دون حجاب (فان إس ١٩٩٧ : ١٨٤-٧).

وقد كان تعريفه للإيمان -حيث لم يرَ العمل من أركانه- مفارقة مهمة للمذهب الأثري العام. كما أن نظريته في أفعال العباد تأثرت بالمتكلم البصري «النجار»، الذي قرر أن القدرة على الفعل -وهي مخلوقة لله- توافي العبد في زمان تلبسه به، «فيكتسبها». والإنسان في مجموعه، والجسد في مجموعه مسؤول عن أفعاله، وإن لم يرتكبها إلا ببعض أعضائه. ومع ذلك، فهذه الخيارات منوطة بتوفيق الله عبده وخذلانه إياه، على وفق ما جرى به القلم السابق في تعيين أهل الجنة وأهل السعير (فان إس ١٩٩٧ : ١٨١-٢، ١٩٣-٤).

المحاسبى

كان أبو عبد الله الحارث بن أسد (ت ٢٤٣/٨٥٧) بصريًا، كمعاصره ابن كلاب. وعُرف بالمحاسبى نسبةً إلى المحاسبة (وهي مراجعة المرء أعماله ونياته)، وهو الموضوع الذي دأب على بحثه في كتبه الكثيرة في تهذيب النفس. تلك الكتب التي كانت سببًا -زيادةً على اتصاله بأعلام التصوف الأول في بغداد- في أن يُعد أحد أكبر دعاة التصوف. وما لدينا من تفاصيل حياته قليل، وأكثره منقبيات، وإذا صح ما روي عن عدائه الصريح لأبيه (الذي كان شيعيًا أو قدريًا)، لقد كان الحارث إذن مصروف القلب إلى الأثريين في بعض مراحل عمره، متنكرًا لتشتته الأولى على وفق مذهب كلامي مختلف. ويبدو -مع ذلك- أنه ظل -كابن كلاب- موصول السبب بالكلام. وبينما أفلح في تحاشي الاضطهاد في إبان المحنة، لم يستطع أن يتوقى استرابة الأثريين المحافظين؛ كابن حنبل وأتباعه، الذين كانوا يرون في كتبه في الكلام وفي تهذيب النفس جميعًا ضربًا من الابتداع. وقد روي أن ابن حنبل هجر الحارث، فخرج من بغداد، ولما مات لم يُصلَّ عليه إلا أربعة نفر (فان إس ١٩٩٧ : ١٩٩ - ٢٠٠). وتزعم بعض الروايات أن هذا الهجران حمل الحارث على أن يتبرأ من كتبه، وأن يُقبل على الحنبلية ب كله. ومع ذلك، فهذه الروايات التي تذكر تحولًا وقع في خاتمة المطاف -كتلك التي نُسجت حول أبي الحسن الأشعري- شائعة، ولا يمكن أن تُقبل دائمًا على ظاهرها.

لقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أن المحاسبى كان تلميذًا لابن كلاب، غير أنه لا يُدرى إلى أي مدى كان ذلك حقًا (فان إس ١٩٩٧ : ١٩٦). فقد خاض -كصاحبه- لجة علم الكلام، مع ميله في أغلب قوله إلى عقيدة أصحاب الحديث، ولم يأخذ فضلًا عن ذلك بالمذهب الكلّابي في الصفات، وإنما أنكر -استنادًا إلى تفسير لغوي مختلف لكلمة «اسم»- لبّ هذه الصيغة ولبابها، وهو أن

الاسم ليس عين المسمّى ولا هو غيره، فذهب إلى أن الأسماء عين المسمّى، وأن صفات الله عين ذاته، وإن كانت متميزة فيما بينها (فان إس ١٩٩٧ : ٢٠٠-١). وأنكر كذلك تفرقة ابن كلاب بين صفة الكلام في الله والعبارة عنه في هذا الوجود الحادث، بل إنه أبعد فقال بأن الكلام الإلهي من «حروف وصوت»، غير أن تصوره للأصوات والحروف في الكلام الإلهي غير بيّن، وإن كان ثمة كتاب صوفي من القرن الرابع/العاشر يشير إلى أن لهذا المذهب تعلقًا ببعض المقالات الصوفية في خلق الله الكون (divine cosmogony) [٢] (وليس في كتب الحارث التي بين أيدينا ما يدل على ذلك)^(١). ومن الممكن القول بأن المحاسبي -إذ أنكر الفكرة المجردة التي قال بها ابن كلاب في الكلام الإلهي- قد غدا أثريّ الهوى في غير هواة (فان إس ١٩٩٧ : ٢٠٢). وقد أنكر كذلك في كتابه «فهم القرآن» القول بأن الكلام الإلهي لا يتمايز إلى أمر ونهي وخبر حتى يخرج ألفاظًا في هذا الوجود الحادث. وكان مقصوده الرئيس في هذا الكتاب -الذي صُنف قبل انقضاء المحنة- الدفاع عن فكرة نسخ القرآن ضد محاولات المعتزلة والجهمية، الذين أرادوا استغلالها في الترويج لمذهبهم في خلق القرآن. وعند المحاسبي أن متعلّق النسخ الأمر، لا عين الكلام، ولا يكون ذلك بدوآت من الله، ولكنه أراد أن لا أن يحدث النسخ في زمان بعينه (فان إس ١٩٩٧ : ٢٠٣-٥).

ولا يخفى أن المحاسبي أقرب -مقارنةً بابن كلاب- إلى العقيدة الأثرية عند ابن حنبل وأتباعه، فقد رأى -وفقًا للحنابلة، وخلافًا لابن كلاب- أن العمل

(١) لعل الكاتب يشير إلى ما جاء في كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف» لأبي بكر محمد بن إسحاق البخاري الكلاباذي (ت. ٢٨٠هـ) من قوله: «وقالت طائفة منهم [الصوفية]: كلام الله حروف وصوت، وزعموا أنه لا يُعرف كلامه إلا كذلك، مع إقرارهم أنه صفة الله تعالى في ذاته، غير مخلوق. وهذا قول حارث المحاسبي» (الكلاباذي، التعرف، نشرة آرثر جون أربري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٧، ١٤١٥/١٩٩٤، ص ١٩). وقد أنكر الدكتور حسين القوتلي هذه الكلمة للكلاباذي، مؤكدًا أنه «لم يفهم رأي المحاسبي في الكلام؛ إذ إن المدرسة الكلابية تقسم الكلام إلى قسمين: نفسي، فهو قديم، أو ملفوظ ومرثي، فهو حادث» (القوتلي، مقدمة تحقيقه لكتابي «العقل» و«فهم القرآن» للمحاسبي، بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٣٩١/١٩٧١، ص ١١٠). على أنني لا أتبين وجه العلاقة بين ما ذكره الكاتب وخلق الله الكون، ولم أجد لذلك ذكرًا في كتاب التعرف. (المترجم)

بالأركان داخل في حدّ الإيمان، مع الاعتقاد بالجنان والقول باللسان (فان إس ١٩٦١ : ٥٧٧). بيد أنه خالف -في منهجه الكلامي- عن رأي الحنابلة، فأبدأ وأعاد في بيان الدور المشترك بين العقل والوحي (بيكن ٢٠٠٨ Picken). لقد كان المحاسبي أحد أوائل المتكلمين الذي ساقوا تعريفاً وافياً للعقل، وتعد رسالته «مائية العقل» من أقدم البحوث في هذا الموضوع. ويرى فان إس أن دور العقل إن يكن عند المعتزلة من البدهيات، فإن من المهم عند المتكلمين ذوي النزعة الأثرية -كالمحاسبي- أن يبينوا كيف يوافق العقل الشرع (فان إس ١٩٩٧ : ٢٠٧). وثمة رسالة أقدم عن العقل تنسب أيضاً إلى الأثري داود بن المُحَبَّر (ت ٨٢١/٢٠٥)، ويذكر أن لابن كلاب كتاباً في هذا الموضوع، يتصل بفكرة التنزيه الإلهي (divine transcendence). ويرى المحاسبي أن العقل غريزة خصَّ الله بها الإنسان، تميزه عن الملائكة والبهائم، فبه يفرق بين ما ينفع وما يضر؛ ولذلك كان مسؤولاً عن أفعاله. على أن العقل إذا كان «معنى مشتركاً» [بين الناس]، فلمَ لَمْ يؤمن بحقيقة الرسالة النبوية كل ذي عقل؟ يصدر المحاسبي في جواب ذلك عن نَفْسٍ وَرَعِي (على نحوٍ فيه إرهابٌ بالفكر الصوفي اللاحق): فمن أتبع نفسه هواها، لم يُره عقله إلا ما ينفعه في هذه الدار، دون ما ينفعه في الآخرة. ولا كذلك حالٌ من قمع شهوة حسه وغواية شيطانه، فإن هذا يعقل عن الله بنور الوحي (فان إس ١٩٩٧ : ٢٠٥-٦؛ دو كروسول de Crussol ٢٠٠٢ : ٤٧-٤٨). والحاصل أن العقل -المشترك بين الناس- يؤدي -عند المحاسبي- دوراً مركزياً رئيساً، ولكنه خاضعٌ في نهاية الأمر للوحي؛ إذ به يستوفي كامل قوته، ويُرزق البصيرة. وقد كان الحارث على استعداد للإقرار بأن العقل كافٍ في الوقوف على المنفعة العملية وفي إثبات وجود الخالق، غير أن مقصوده العام من هذا التعريف إنما كان الردُّ على مقالات المعتزلة والجهمية، الذين هونوا -في رأيه- من دور الوحي في بابي الأخلاق والعقيدة جميعاً (دو كروسول ٢٠٠٢ : ٣٦٩-٧١).

القلانسي

الحق أن ما لدينا من معلومات عن أبي العباس أحمد بن إبراهيم القلانسي دون ما لدينا عن ابن كلاب والمحاسبي. لقد عاش بعض الوقت في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع، في الجيل السابق على جيل الأشعري. ولعل ذلك يعني احتمال لقائه بجماعة من أتباع ابن كلاب، وإن كان ذلك ليس حتمًا، على الرغم من اشتراكهما في بعض المقالات العقدية (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٣-٤). وأصل القلانسي من «الري» (طهران حاليًا)، كما تدل على ذلك نسبته «الرازي». وثم أدلة على أن أربعة نفر من كبار تلامذة ابن خزيمة المحدث [الأثري] في نيسابور قد اعتنقوا آراء القلانسي، فلما علم بذلك وبخهم، وهجرهم، ليحملهم على التخلي عن آرائهم (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٢).

ولعلاقة القلانسي بالمذهب الأشعري أهمية لا تُنكر، فإن المصدر الرئيس الذي يقفنا على أقواله الكلامية هو كتاب «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي الأشعري (القرن الخامس/الحادي عشر)، وقد نظم البغدادي القلانسي وابن كلاب والمحاسبي في سلك واحد حين وصفهم بكونهم أئمة المتقدمين في الكلام السني (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٣)، بل إنه يرجح -يا للعجب!- آراء القلانسي في بعض الأحيان على آراء الأشعري نفسه. وحرى بالذكر أن لهذا الأخير مقالات تخالف الأشعري والأشعرية في كثير من القضايا الجوهرية، وأن مذهبه يشابه -في بعض القول- المذهب الكلامي الحنفي المائريدي.

ووافق القلانسي الأثريين في إثبات حقيقة كل ما ورد في النصوص من صفات لله؛ كالوجه، واليد، والاستواء على العرش، وكذلك العلم والقدرة. وذهب إلى أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، وأن ذلك بما يزيده الله في أبصارهم من قوة، كما أن الحائل دون رؤيتهم إياه في هذه الدار ما فيها من ضعف ذاتي (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥١-٣). ومن الجوانب المهمة في مذهبه كذلك

تعريفه لوحداية الله، الذي يبدو أنه وافق فيه عباد بن سليمان المعتزلي. فאלله هو الواحد لا بمعنى كونه الأول في سلسلة عديدة (وإلا كان جزءاً من كل)، وإنما على معنى أنه الفرد الذي تعتمد عليه جميع الأشياء في وجودها. وقد أخذ القلانسي في العموم بالصيغة الكلابية في الصفات الإلهية، فلا هي -عنده- عين الذات ولا هي غيرها (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٨-٩). ووافق ابن كلاب كذلك في القول بأزليتها، لكن لا بمعنى زائد من «قديم» أو «بقاء»، بل لا تقوم صفة بأخرى^(١). وذهب كذلك إلى أن صفة الكلام الإلهي لا تتمايز إلى أمر ونهي وخبر (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥١). ولا يتضح كيف كان القلانسي يرى كلام الناس، وما إذا كان يوافق ابن كلاب في التفرقة بين «المعنى» المجرد للكلام وتعبيره اللفظي (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٥-٦). وهو يوافق ابن كلاب -ويخالف الأشعري- في أن المركب يمكن وصفه بالصفات القائمة بأجزائه فحسب (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٧-٨). وقد أنكر كذلك إمكانية أن تكون الأعراض مرئية أو محسوسة بوجه من الوجوه (وعند الأشعري أن كل الأشياء الموجودة يمكن أن تُرى وأن تُسمع). والله -في قول ابن كلاب والقلانسي- لا يرى صفاته، غير أن الأخير استثنى من ذلك الكلام والصوت (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٤-٥). ومما خالف فيه القلانسي أيضاً ابن كلاب والمحاسبي خلافاً جوهرياً قوله بانقسام صفات الله إلى صفات ذاتية أزلية، وصفات فعل حادثة (وهو ما اشتد المحاسبي في إنكاره في كتابه «فهم القرآن»). وقد حكى البغدادي الأشعري عن القلانسي أنه كان يرى أن الصفات من نحو حكمة الله ومحبة الله من صفات الفعل (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥١).

والحق أن ما لدينا من العلم بدقائق مقالة القلانسي في الوجود الحادث أوفر مما لدينا من آراء ابن كلاب والمحاسبي. فللأجسام -على وفق تعريفه- ثلاث جهات: علو، وطول، وعرض، وهي تتكون لذلك من ثلاث ذرات على الأقل. وقد خالف الجبائية من المعتزلة والأشعري فذهب إلى أن الجسم إنما

(١) قال عبد القاهر البغدادي: «أجمع أصحابنا على أن لله صفات أزلية، واختلفوا في وصفها بأنها باقية، فقال عبد الله بن سعيد والقلانسي: إنها أزلية دائمة الوجود، ولا نقول إنها باقية لاستحالة قيام البقاء بها» (البغدادي، أصول الدين، إسطنبول: مطبعة الدولة، ط١، ١٣٤٦/١٩٢٨، ص١٠٩) (المترجم)

يكون خفيفاً أو ثقيلاً لمعنى هو خفةٌ وثقلٌ، لا بسبب نقص عدد الذرات أو زيادته (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٣-٤). وذهب كذلك إلى أن الشيء ينعدم بحلول عَرَضِ الفناء، وليس لأن مدة بقائه التي عينها الله له قد وافت نهايتها، كما ذهب إلى ذلك الأشعري. وهو يعود إلى الوجود بسبب من تلبسه بمعنى الإعادة. وإذا كان الأشعري يرى السكون والحركة معنيين متميزين، فإن القلانسي يراها تكررًا -في زمانين متعاقبين- لمعنى (كون) في محل واحد، أو في محلين مختلفين (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤٠-١).

لقد عُني القلانسي أيضًا بصياغة وصف يشرح كيف تكون الجواهر والأعراض في أول حال حدوثها، من غير واسطةٍ سبب (وهو ما يقتضي سببًا آخر *ad infinitum*)، ودون خرق للقاعدة القائلة بأن الصفات لا يقوم بعضها ببعض، وإنما تقوم فقط بجوهر أو بذات. وقد زاد على نوعي الصفات اللذين ذكرهما ابن كلاب في نظريته في الوجود -وهما (١) صفة المعنى و(٢) صفة الذات- وجود نوع ثالث من الصفات في الأشياء المخلوقة، وبنى ذلك على تفرقة ابن كلاب بين الصفة والوصف. وصفات النوع الثالث تنشأ جوهرياً -كصفات النوع الثاني- من الشيء نفسه، وليس عن معنى، ولما كان النوع الأول لا يمكن أن ينطبق إلا على الله، فقد استشعر القلانسي الحاجة إلى أن يبين كيف تنسب صفة، كلون أو حدوث، إلى شيء مخلوق. فهذه الصفات موجودة -في رأيه- لأن هذ الشيء جُعل على هذا النحو (لأجل جاعل جعله على ذلك الوصف) (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٣٨-٩). وقد بنى على ذلك أن جوهرين يمكن أن يُعتبرا مثلين؛ لكون كليهما (محدثًا)، وإن اختلفا اختلافًا كليًا في الأعراض، فخالف بذلك أغلب متكلمي زمانه (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٤١-٢).

أما في مسألة أفعال العباد والمسؤولية، فقد ذهب القلانسي مذهب «متقدمي» المتكلمين السنيين، كابن كلاب، وأخذ بالصيغة النجارية (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥٧-٨). وعنده أن المقلد مؤمن، وأن رحمة الله تسع أصحاب الكبائر، كما تسع أطفال المشركين، الذين سيدخلون الجنة بغير حساب (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥٤-٥). وهو يبدو في بعض المسائل أدنى إلى المحاسبي وأصحاب

الحديث في العموم، كقوله بدخول العمل في حد الإيمان. وكذلك وقف - كالمحاسبي - موقفًا وسطًا بين المعتزلة والأشاعرة في مسألة التحسين والتقييح، فقال بأنهما يُدركان بالعقل أيضًا، لا بالشرع وحده. والظاهر أن هذا الرأي قد وجد صداه لدى الماتريديّة، وإن كان جيماريه يرى أن الدليل لا ينتهض قوياً على أنهم تأثروا بالقلانسي ضرورةً. والقلانسي أكثر احتفاءً بالعقل من المحاسبي، وإن لم يبعد عنه كثيراً، ففي رأيه أن العقل يمنحنا العلم الضروري بأن الله مرسلٌ رسلاً لهداية الناس، كما أنه يمكن أن يقفنا على الأسباب والحكمة في أفعال الله (جيماريه ١٩٨٩ : ٢٥٧).

(٤)

خاتمة

قبل بزوغ الأشعرية -التي ورثت كثيراً من مقالات متكلمي العراق، كابن كلاب- كان العلماء الذين لديهم نزوع إلى الاتجاه شبه العقلاني يوصفون -في باب الكلام- بأنهم «كُلابية»، وإن لم يكن لهذه المدرسة الكلابية وجود مستقل منظم. والظاهر أن القلانسي لم يكن له مثل هذا التأثير، على الرغم من أن آراءه ظلت محل عناية الأشاعرة في القرن الرابع/العاشر. أما المحاسبي، فلم يكن له من الأثر في علم الكلام ما يخلف من بعده مذهباً معروفاً (أو يمكن الاعتراف به على الأقل). ومع ذلك، فأهميته التي لا يخبو ضوؤها في التراث الصوفي كانت أخلد ذكراً من ابن كلاب والقلانسي. وإذا كان من الصعب تفصيل القول في كيفية تأثير الثلاثة في ازدهار علم الكلام السني، فليس يخفى أن لثلاثتهم دوراً مهماً -إلى جوار غيرهم من العلماء ذوي النزعة شبه العقلانية- في تمهيد السبيل له كيما يتطور، وفي وضع الأساس الذي بنى عليه الأشعري وأخلافه. فمن ذلك: صياغة إطار وجودي محكم يدعم القول بأولية الصفات الإلهية، واصطناع تقنية تقوم من وراء تقدير الله أفعال العباد، وتعريف العقل البشري على نحو لا يتعارض مع المقاربة الأثرية للوحي. وقد أفضى طول الأمد، وتراكم طبقات

جديدة مختلفة في علم الكلام في الحقب التالية إلى طمس هذه الإسهامات نوع طمس، وإن لم تبلغ الجهالة بها غايتها لدى الموافقين والمخالفين جميعًا. على أن العناية بأهمية دورهم في التطور اللاحق لعلم الكلام السني قد أدت إلى إغفال أهميتهم في زمانهم، حيث واجهوا معركة شرسة في سعيهم للتوفيق بين مسالك الأثريين ومسالك المتكلمين. والحق أن ابن كلاب ورفاقه لم يكونوا مجرد مبشرين يوطئون السبيل لصعود الأشعري وأتباعه، ولكنهم كانوا أيضًا متكلمين بحق، توفروا على درس المسائل الكلامية، وواجهوا مشكلات زمانهم.

المراجع

- De Crussol, Y. (2002). *Le Role de la raison dans la reflexion ethique d'al-Muhasibi: Aql et conversion chez al-Muhasibi (165-782/243-857)*. Paris: Consep.
- van Ess, J. (1961). *Die Gedankenwelt des Harit al-Muhasibi anhand von Übersetzungen aus seinen Schriften dargestellt und erläutert*. Bonn: Selbstverlag des Orientalischen Seminars der Universitat Bonn.
- van Ess, J. (1990). 'Ibn Kullab et la mihna'. *Arabica* 37: 173-233.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Frank, R. (1978). *Beings and Their Attributes: The Teaching of the Basrian School of the Mutazila in the Classical Period*. New York: SUNY.
- Gimaret, D. (1989). 'Cet autre theologies sunnite: Abu l-Abbas al-Qalanisi'. *Journal asiatique* 277: 227-62.
- Melchert, C. (1996). 'Religious Policies of the Caliphs from al-Mutawakkil to al-Muqtadir, A H 232- /295A D 847-908'. *Islamic Law and Society* 3: 316-42.
- Melchert, C. (1997). *The Formation of the Sunni Schools of Law, 9th-10th Centuries C.E.* Leiden: Brill.
- Melchert, C. (2002). 'Quranic Abrogation across the Ninth Century: Shafii, Abu Ubayd, Muhasibi and Ibn Qutayba'. In B. Weiss (ed.), *Studies in Islamic Legal Theory*. Leiden: Brill, 75-98.

Picken, G. (2008). 'Ibn Hanbal and al-Muhasibi: A Study of Early Conflicting Scholarly Methodologies'. *Arabica* 55: 337-61.

Picken, G. (2011). *Spiritual Purification in Islam: The Life and Works of al-Muhasibi*. London /New York: Routledge

الفصل الثالث عشر

بين قرطبة ونيسابور: بزوغ الأشعرية وتوطُّد أركانها

(القرنان الرابع والخامس الهجريان/ العاشر والحادي عشر الميلاديان)

خان نبيل

تُعد الأشعرية -إلى جانب الماتريدية- أهمَّ مدارس الكلام السني. وقد غدت -بعد أن خبت نار الاعتزال- المذهبَ الكلامي الغالب، ولا سيما بين الشافعية والمالكية. ولم يزل تأثير مقالاتهم يُرى في الفكر الحديث. على أن مقصودنا في هذا الفصل أن نجمل القول في القرنين الأولين من تاريخ هذه الفرقة. وثمة إجماع علمي واسع على أن الأشعرية انتقلت -في القرن السادس/ الثاني عشر- إلى مرحلة جديدة، اتسمت بزيادة تأثيرها بفلسفة ابن سينا. وقد ارتبط هذا التحول إلى المرحلة الجديدة في العموم بالمفكر الشهير أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥/١١١١). والحق أن هذا التحقيب لتطور الأشعرية كان له في التاريخ الإسلامي تراث طويل: فإن عالم شمال إفريقيا الشهير ابن خلدون (ت ٨٠٨/١٤٠٦) هو من وصف المتكلمين قبل الغزالي بـ «المتقدمين»، ومن جاء بعده بـ «المتأخرين». وقد صرفنا عنايتنا في هذا الفصل إلى هؤلاء «المتقدمين» الذين ذكرهم ابن خلدون، في الحقبة التي أطلق عليه نفر من الباحثين المحدثين «الأشعرية الكلاسيكية» (على سبيل المثال: فرانك 1989a؛ فرانك ١٩٩٢: ١٨؛ فرانك ٢٠٠٠؛ فرانك ٢٠٠٤؛ شحادة Shihadeh ٢٠١٢). ومع ذلك لم

ينقل متكلمو هذه الحقبة مجموعًا متجانسًا من المقالات العقدية؛ ذلك أن بعض دراسات الحالات قد بينت أن آراء الأشعري كانت تخضع لتطورات ومراجعات متصلة، وأن الخوض في الأفكار الفلسفية -وهو التغير العام الذي ارتبط بالغزالي- قد بادر إليه متكلمون أقدم عهدًا.

(١)

بزوغ الأشعرية

وإذا كان لنا أن نثق بالمرويات التاريخية، فقد بدأ تاريخ الأشعرية بحدث رمزي لا يُنسَى. فهذا أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤/٩٣٦-٦) -المتكلم المعتزلي الذائع الصيت- يخالف علانية مقالات فرقته في يوم الجمعة بالمسجد الكبير بالبصرة. ولا يسعنا أن نُوليَ كبير ثقة إلى الروايات الموجودة عن «تحول» الأشعري، ولا أن نتحقق من صحتها تاريخيًا، كما أن القليل الذي لدينا عن سيرة مؤسس الأشعرية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مرويات ذات طابع منقبي^(١).

ولد الأشعري في البصرة حوالي سنة ٢٦٠هـ/٨٧٤م. وكانت هذه المدينة من أقدم مراكز الكلام، وبخاصة لمذهب المعتزلة، الذي كان له الغلب آنذاك. وقد أصبح الأشعري التلميذ الموهوب لأحد أئمة متكلمي المعتزلة في ذلك العهد، وهو أبو علي الجُبائي (ت ٣٠٣/٩١٥)، وشهد معه حقبة حاسمة في تطور علم الكلام؛ إذ لم تكن مقالات المعتزلة -إلى القرن الثالث/التاسع- إلا جهدًا فكريًا لمفكرين أفراد، حتى جاء أبو علي ونظيره أبو القاسم الكعبي البلخي (ت ٣١٩/٩٣١)، اللذان كانا يمثلان جيلًا جديدًا من المتكلمين، فصاغًا أطرًا مذهبية مُمَنهجة، ووضعًا بذلك الأساس لنشأة مدرستي البصرة وبغداد المعتزليتين.

(١) أهم الكتب الجامعة للمرويات التاريخية عن المذهب الأشعري ورجاله كتاب (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر (ت ٥٧١/١١٧٦)، وكتاب (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (ت ٧٧١/١٣٧٠)، وكلا المؤلفين كان يعيش في دمشق. وقد صنف الأندلسي أحمد بن يوسف اللبلي أيضًا مجموعًا في تراجم متكلمي الأشعرية (اللبلي، فهرست).

فقد كان الأشعري إذن على علم واسع بالكلام في الحقبة السابقة، وبما كان فيها من مباحثات عقدية، وهو ما جعل كتابه «مقالات الإسلاميين» أوعب مصدر بلغنا عن هذه الفترة وأوثقه (الأشعري، مقالات).

كان الأشعري في الأربعين من عمره حين فارق مذهب المعتزلة، وبقي في البصرة على الرغم من عدااء رفاقه الأول المتوقَّع، ثم استقر به المقام في بغداد، حيث أنفق بها سائر عمره (ألار Allard ١٩٦٥ : ٢٥-٤٧؛ جيماريه ١٩٩٧b؛ فان إس ٢٠١١ : i. ٤٥٤-٥٠١).

ثم إنه اعتنق -بعد قطيعته مع المعتزلة- الأصول الكبرى لمخالفهم من الأثريين السنيين. وعلى الرغم من كثرة ما يجمعهم مذهبياً، فقد اختلفوا في قضية جوهرية. ذلك أنهم اختلفوا اختلافاً لا هوادة فيه فيما إذا كان عقل الإنسان وسيلةً لتحصيل الحقائق الاعتقادية: فأما الأثريون فأنكروا ذلك جملة، وأما الأشعري فميز بين نوعين من المعارف، وزعم أن لكل منهما منهجاً معرفياً يخصه.

فهو قد وافق الأثريين من جهة في إنكارهم الموضوعانية الأخلاقية (ethical objectivism) لدى المعتزلة، فذهب إلى أن عقل الإنسان لا يستقل بتمييز الخير من الشر. فالخير ما أمر الله به، والشر ما نهى عنه. ونتج عن هذه النظرية أنه لما كانت الأخلاق لا تقوم على مبادئ عقلية، فإن اعتماد الإنسان يكون على ما يأتي به الوحي في معرفة أوامر الله ونواهيه، ليتصرف على نحو يوافق مكارم الأخلاق (فرانك ١٩٨٣a : ٢٠٧-١٠؛ جيماريه ١٩٩٠ : ٤٤٤-٥).

على أن الأشعري قد رضي -فيما وراء مسألة معرفة واجبات الإنسان- الأخذ بدلائل العقول في قضايا عقدية: فقد ذهب إلى أن معرفة الله ممكنة بالعقل، وهو في ذلك يوافق مذهب المعتزلة، كما أن في ارتضائه المنهج الكلامي مناقضةً أساسية لأصول الأثريين السنة. بل إنه ذهب إلى أن المعرفة بالله أول واجبات المكلف. وللوقوف على كيفية دفاعه عن هذه النظرية أهمية كبرى: فقد ذهب إلى أن الدليل على ذلك مستقى من الوحي، كالحال في شأن الأوامر الإلهية سواءً بسواء. وهو في هذا لم يزل مستمسكاً بتقديم النقل على العقل

(فرانك ١٩٨٣: ٤٤-٦؛ جيماريه ١٩٩٠: ٢١١-١٨؛ رودولف Rudolph ١٩٩٢: ٧٣-٨)^(١).

وعلى الرغم من أن الأشعري وافق الأثريين في كثير من المسائل، فقد أنكروا منهجه إنكاراً شديداً. ولما كانت أقواله الاعتقادية عرضةً لنقد المعتزلة، فقد غدا غرضاً لسهام فريقين متخالفين، ويتضح ذلك جذاً من خلال فهمه لصفات الله: فقد اجتهد في تفسير القرآن تفسيراً حرفياً أميناً ما أمكن، فأنمر ذلك نتائج مهمة في تفسيره ما يُعزى إلى الله: فإذا تكلم الوحي عن علم الله وقدرته، إلخ، استدلل الأشعري بذلك على أن لله علماً وقدره، إلخ، حقيقةً. وقد رأى -وفقاً لذلك- أن هذه الصفات أزلية قائمة بالذات.

والحق أن هذا الرأي موافق لمقالة الأثريين، غير أنه منتقد من قبل المعتزلة؛ إذ رأوا فيه مصيراً إلى القول بتعدد القدماء، وهو ما يأتي -في رأيهم- على بنيان التوحيد من القواعد. على أن الأشعري لم يأل جهداً -من كونه متكلماً- في سوق شرح عقلي لحل هذا الإشكال المنطقي. فقد كان يعتقد أن الوحي الإلهي يمكن تفسيره بالعقل، وإن شئت قلت: إنه أنكر ما يُطلق عليه عند

(١) أثار مسألة ما إذا كان الأشعري قد بقي بعد (تحوله) متكلماً حقاً نقاشاً في الدرس العلمي الحديث. وقد ذهب جورج مقدسي (١٩٦٢، ١٩٦٣) إلى أن الأثرية المذهبية الماثلة في كتاب (الإبانة عن أصول الديانة) للأشعري لا تتلاءم البتة في ظاهرها مع ممارسة الكلام كما نراها في (الحث على البحث) (ويسمى كذلك) (استحسان الخوض في علم الكلام)؛ انظر: فرانك (١٩٨٨)، الذي ينسب إلى الأشعري أيضاً، وانتهى إلى أن صورة الأشعري بوصفه مؤسساً لمذهب كلامي جديد قد عفا عليها الزمن، وأنها ثمرة سرديّة لاحقة في المذهب. ونتج عن ذلك أن كتابي (تبين كذب المفتري) لابن عساكر، و(طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي -اللذين يقدمان الأشعري بوصفه مدافعاً عن المقالة الأثرية بالاستدلال العقلي- ينبغي أن يُقرأ بوصفهما محاولات للدفاع عن ممارسة الكلام، ولإثبات مشروعيته في التيار السني الرئيس، وخاصة بين الشافعية. من أجل ذلك تشكك مقدسي في صحة نسبة كتاب (الحث)، ومال إلى أنه لا يمكن أن يكون قد صُنف قبل زمان السبكي. وخالفه ر. م. فرانك (١٩٩١)، فقال بصحة نسبة (الحث)، وذكر أن الاختلاف بينه وبين (الإبانة) لا يتجاوز الشكل إلى عدم الانساق في الآراء المذهبية. فالحاصل أنه لا تعارض بين الكتابين، ولا بينهما وبين كتب الأشعري الأخرى، وخاصة الكتاب الذي لا شك في نسبته إليه (اللمع). والباحثون مجمعون اليوم على رأي فرانك، وإن ذهب زهري حديثاً (٢٠١٣) إلى أن (الإبانة) هو الذي لا يمكن أن يكون صحيح النسبة.

الأثريين: «مقاربة بلا كيف»؛ وتعني إنكارهم كل محاولة عقلية في إثبات مقالاتهم المذهبية. أما جواب الأشعري عن اعتراض المعتزلة فكان بقوله عن صفات الله الأزلية: لا هي هو، ولا هي غيره (جيماريه ١٩٩٠: ٢٧٦-٨١)، وذهب -في سبيل إثبات أن لله صفات معنوية أزلية- إلى أن نمطي الإسناد في قولنا: «زيد يعلم» أو «زيد قادر» يشيران دائماً إلى حقيقة واحدة: وإذا كان الإنسان الموصوف بأنه عالم أو قوي إنما استحق هذا الوصف لمعنى العلم أو القوة، فكذلك الحال في حق الله (فرانك ١٩٨٢: ٢٧٠).

وثمة مثال مشهور آخر لمقاربة الأشعري الخلافية، وهو نظريته في أفعال العباد، تلك التي استندت إلى مقالة مشتركة بينه وبين الأثريين، حاصلها اعتقاد طلاقة القدرة الإلهية، فلا يقيد بها شيء، ويعتمد عليها كل شيء. ولما كانت أفعال الإنسان جزءاً من أحداث هذا العالم، فهي مخلوقة لله حتماً، مسوقة على وفق إرادته (جيماريه ١٩٩٠: ٣٧٨-٩؛ بيرليه Perler ورودولف ٢٠٠٠: ٥١-٦). ورأى المعتزلة أن هذا الوجه من النظر يحيل العقيدة الأساسية القائلة بمسؤولية الإنسان عن فعله ضرباً من الهراء، غير أن الأشعري لقي هذا الاعتراض بوضع تصور بديل لتقرير الإنسان مصيره (human self-determination)، لا يعتمد على صحة حرية الفعل.

ومن العناصر الجوهرية للحل الذي قدمه الأشعري لهذا الإشكال تفرقه بين نوعين من الأفعال الإنسانية. فكلنا يرى -كما يقول- أن من الأفعال ما لا نستطيع منع وقوعه، كالارتعاش؛ فلذلك نعلم أنه يقع اضطراراً. ثم إننا نميز بالطبيعة حركات أخرى، كالمشي مثلاً. فإذا كانت أفعال الضرورة تدل على عجزنا، فإن الأفعال الأخرى تدل على قوتنا أو قدرتنا. وقد وسم الأشعري هذه الأفعال غير الاضطرارية بوسم «الكسب أو الاكتساب»، وهي فكرة جرت بها ألسنة متكلمي سابقين عليه. وفي رأيه أن هذه الأفعال «المكتسبة» هي التي نحاسب عليها، وإن لم تكن لدينا القدرة على التصرف على نحو آخر. فالأشعري يبرر مسؤولية الإنسان الخلقية في غيبة الحرية بدعوى أننا نتصرف بإرادتنا ورغبتنا حين نأتي

فعلاً «مكتسباً» (جيماريه ١٩٨٠ : ٨٠-١؛ جيماريه ١٩٩٠ : ١٣١، ٣٨٧-٩٦؛
تثيل Thiele تحت الطبع).

والحق أنه ما نجا من تراث الأشعري إلا ملء حفنة، بينما ذهب له أكثر من
مائة كتاب (جيماريه ١٩٨٥a)^(١). ولذلك يعول البحث الحديث في مذهب
الأشعري الكلامي تعويلاً كبيراً على المعلومات الواردة في مصادر لاحقة، أهمها
كتاب «مجرد مقالات الأشعري» (٢٢٩) لأبي بكر ابن فُورَك (ت ٤٠٦/١٠١٥)
(٢٢٩) (جيماريه ١٩٨٥b). من أجل ذلك ينبغي توخي الحذر عند تفسير فكر
الأشعري الأصلي، كما أن ثمة أسئلة لا يمكن الجواب عنها على نحو مرضٍ.

(٢)

النشر والتوطيد

لم يظهر -وفقاً لما انتهى إلينا من معلومات- في الجيل الذي تلا صاحب
المذهب عالمٌ نحري يطور مقالات المذهب على نحو ملحوظ. ومع ذلك، بدأ
انتقاله إلى الشرق مبكراً بفضل تلامذة الأشعري؛ ذلك أن كثيراً منهم ترجع
أصولهم إلى نيسابور، عاصمة خراسان الاقتصادية والفكرية، فلما مات شيخهم
رجعوا إلى بلادهم، ووضعوا أساس جماعة الأشعرية.

ثم ظهر في الجيل التالي ثلاثة متكلمين أفذاذ، في أواخر القرن الرابع/
العاشر، أسهموا إسهاماً كبيراً في تطوير مقالات المذهب ونشرها على نحو
أوسع، وهم: أبو بكر ابن فُورَك، وأبو إسحاق الإسفراييني (ت ٤١١/١٠٢٠)،
وأبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣/١٠١٣). وقد أخذ ثلاثتهم الكلام عن تلميذ
الأشعري السابق، أبي الحسن الباهلي (توفي نحو ٣٧٠/٩٨٠)، ثم أدوا دوراً
كبيراً في التمكين العلمي للفكر الأشعري. ولما كان لكل واحد منهم مقاربته التي

(١) أهم رسالة كلامية باقية من تصنيف الأشعري نفسه هي كتاب (اللمع). وتوجد منه طبعة محققة وترجمة

إنجليزية في: مكاري McCarthy (١٩٥٣).

يأخذ بها، بتأثير جزئي من الموروثات الإقليمية، فإن مقالاتهم قد وضعت أسس تزايد التنوع داخل المذهب الأشعري.

أقام ابن فورك في أول طلبه العلم بالعراق، ودرس في بغداد. وبعد أن قضى فترة من الزمن في الري، بنى له الحاكم الساماني، ناصر الدولة (ت ٣٥٧-٩٦٨/٩) مدرسة بنيسابور. ولدنا علم بطائفة من تواليف ابن فورك في علم الكلام، وبعضها لم يزل موجودًا إلى الآن، فمن ذلك: شرحه على «اللمع» للأشعري (مفقود)، وكتابه «الحدود في الأصول» الذي جمع فيه تعريفات مصطلحات الكلام وأصول الفقه (عبد الحليم ١٩٩١؛ ابن فورك، الحدود)، وكتابه المذكور سلفًا، والذي جمع فيه آراء الأشعري «مجرد مقالات الأشعري»، وبعض التصانيف الأخرى التي لم تزل بعدُ مخطوطة. ومع ذلك، اشتهر ابن فورك خاصة بكتابه «تأويل مشكل الحديث» (ابن فورك، مشكل)، وفيه يدرس ألفاظ التشبيه التي وردت في الأحاديث النبوية، ويجهتد في تأويلها على نحو مجازي. ويبدو أنه كتب هذا الكتاب في حُمى جداله مع الكرامية، وهم فرقة كان لها تأثير في نيسابور، يعتقدون أن الله (محل) للأعراض، وأنه (جوهر) أو (جسم)؛ فرموا بأنهم مجسمة (انظر: الفصل ١٥). من أجل ذلك، يمكن أن يُقرأ «مشكل الحديث» لابن فورك في ضوء هذا الصراع خاصة (ألار ١٩٦٥ : ٣٢٦-٩). وقد بدأ الكتاب بعدة فصول تتصل بموضوعات من الكلام أكثر تحديدًا، وتتضمن توحيد الله، ومعاني أسمائه وصفاته (ألار ١٩٦٥ : ٣١٤-١٥؛ مونتجمري وات Montgomery Watt ١٩٧٨؛ براون Brown ٢٠٠٧ : ١٩٠-١) (١).

(١) لا أدري من أين جاء الكاتب بهذا الكلام؟! ذلك أن «مشكل» ابن فورك بدأ بمقدمة موجزة ذكر فيها سبب تأليف الكتاب، ثم كان الفصل الأول في تأويل حديث الصورة «إن الله خلق آدم على صورته»، ثم تلت فصول شتى في الأحاديث التي تضمنت ألفاظًا توهم التشبيه، حتى انتهى إلى موضع أخذ بعده في تعقب بعض ما جاء في كتاب «التوحيد» لأبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة (ت ٣١١) من تأويله للألفاظ المتشابهة، حتى إذا فرغ منه ختم كتابه يبحث ما جاء في كتاب أبي بكر أحمد بن إسحاق الصُّبغِي (ت ٣٤٢) -تلميذ ابن خزيمة- الموسوم بـ «الأسماء والصفات» مما له تعلق بموضوع كتاب «المشكل» أيضًا. فقد تبين إذن أن الكتاب كله دائر في فلك «ما يوهم ظاهره التشبيه» من الأحاديث، وأن كاتب المقال غير مصيب فيما ذكره. (المترجم)

أما أبو إسحاق الإسفراييني، معاصر ابن فورك؛ فمسقط رأسه إسفرايين. أنفق سنوات كثيرة يَدْرُس في بغداد، قبل عودته إلى بلده، حيث اشتغل بالتدريس هنالك بعض الوقت، ثم دعاه -كابن فورك- علماء نيسابور للتدريس في مدرسة بُنيت من أجله. وقد ذهب بعضهم إلى أن آراءه تقترب جدًا أحيانًا من آراء المعتزلة: وتشير المصادر الثانوية -في هذا السياق- إلى بعض الموضوعات كنظريته في المعرفة، والنبوة، وطبيعة القرآن، وأفعال الإنسان. والحق أن مصادرنا في معرفة مذهبه الكلامي قليلة، فليس لدينا إلا مختصر له في «العقيدة»، وما سواه من كتبه الفقهية والعقدية مفقود (فرانك ١٩٨٩b). ومع ذلك، كانت آراؤه تُنقل غالبًا في كتب الأشعرية اللاحقة. ومن كتبه: «الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين»، و«الأسماء والصفات»، و«مختصر في الرد على أهل الاعتزال والقدر». وتدلل هذه النقول الكثيرة على شهرته، وعلى امتداد تأثيره في أجيال المتكلمين اللاحقين (مادلونج ١٩٧٨؛ فرانك ١٩٨٩b؛ براون ٢٠٠٧: ١٨٩-٩٠؛ برودرسن Brodersen ٢٠٠٨).

وكثيرًا ما كانت المصادر اللاحقة تعارض آراء الإسفراييني بآراء الباقلاني، الذي عُرف بجنوحه إلى أثرية مؤسس المذهب. على أن الباقلاني قد لقي إكبارًا -من كونه مفكرًا- في غير الدوائر السنية المحضة، فقد دعي إلى بلاط البويهيين في بغداد، وهم شيعة. وعينه الملك عضد الدولة قاضيًا، وكذلك جعله رئيسًا للبعثة التي أوفدها إلى ملك الروم (الآل ١٩٦٥: ٢٩٠-٥؛ إبيش Ibish ١٩٦٥^(١)).

(١) يوهن كلام الكاتب هنا أن عضد الدولة أرسل في طلب الباقلاني خاصة لشهرته، وليس الأمر كذلك، وإنما كان الأمير البويهي واسع الثقافة، مشاركًا في العلوم، قد زخر بلاطه بأهل العلم والأدب من ذوي المذاهب المختلفة إلا المثبته أصحاب الحديث، فطلب إلى قاضيه بشر بن الحسين أن يأتيه برجل منهم يكون من أهل النظر والجدل، فتلأ القاضي أول الأمر، ثم نزل على رأي الأمير لما تبين إصراره على ما أراد، وأخبره أن في البصرة رجلين من المثبته: شيخ هو أبو الحسن الباهلي، وشاب هو الباقلاني، فأرسل عضد الدولة إلى عامله على البصرة أن يرسلهما إليه، فأما الباهلي فأبى محتجًا بأن الديلم كفره فسقة روافض، وأما الباقلاني فتشوقت نفسه إلى اللحوق ببلاط عضد الدولة نصرًا لمذهب الأشعرية، فأجاب الداعي، ثم كان من أمره ثمة ما كان. ودعوى توليه القضاء لعضد الدولة موضع بحث، فقد =

ومعرفتنا بآراء الباقلاني الكلامية خير من معرفتنا بآراء صاحبيه، فكثير من آثاره موجود إلى الآن، ومنها كتابه الجامع الموسوم بـ «التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة»^(١)، وهو شاهد على سعيه إلى جمع أقوال أسلافه جمعاً منهجياً، وتنظيمها تنظيمًا متماسكاً (إيشنر Eichner ٢٠٠٩: ١٦٠-٤). والحق أن هذا الكتاب أحد تصانيفه الأولى، فلعله كُتب نحو سنة ٩٧٠/٣٦٠ (جيماريه ١٩٧٠: ٧٦-٧؛ جيماريه ١٩٨٠: ٩٤-٥؛ جيماريه ٢٠٠٩: ٢٥٩). وله رسالة كلامية أصغر مدارها على المسائل الخلافية بين الأشعرية والمعتزلة، ولها عنوانان: «رسالة الحرة» و«الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (الباقلاني، إنصاف). وبعد كتابه «هداية المسترشدين» أهم تصانيفه الكلامية وأتمها، وهو في أصله عمل ضخم، يضم ستة عشر مجلدًا على الأقل، غير أنه لم يُكتشف منها إلى الآن إلا أربعة. ويعرض الباقلاني في هذا الكتاب آراءه، وربما نقح، أو زاد فطوّر مقالاتٍ للأشعري، وبعضها مما نافح عنه في كتب سابقة (جيماريه ٢٠٠٩؛ شميته Schmidtke ٢٠١١).

وقد دأب الباحثون المحدثون -منذ الدراسات الأولى للأشعرية- على إبراز الدور المركزي الذي أداه الباقلاني في توطيد أركان المذهب. وأسهم في تكوين هذه النظرة لديهم على نحو كبير ما رواه ابن خلدون من تاريخ الأشعرية في المقدمة. وعلى الرغم من أن في روايته أمورًا تُعوّزها الدقة، فليس ثمة شك في أن الباقلاني قد أسهم إسهامًا كبيرًا في تطوير مقالات المذهب بتوسيع إطاره المفاهيمي، وتطوير أفكار مؤسسه. ففي «الهداية» مثلاً يطلق الباقلاني على الله

= قال الأستاذ السيد أحمد صقر (رحمته) في مقدمة تحقيقه لكتاب (إعجاز القرآن) للباقلاني: «ولسنا نعرف متى تولّى الباقلاني وظيفة القضاء بالثغر؟ ولا من الذي ولاه؟». الباقلاني، إعجاز القرآن، مقدمة المحقق، (القاهرة: دار المعارف، ذخائر العرب ١٢، ٥، دت)، ص ٣٣. (المترجم)

(١) صدرت أولى طبعات (التمهيد) للباقلاني سنة ١٩٤٧ (الباقلاني، التمهيد ١)، وقد اعتمدت على مخطوطة وحيدة ناقصة. ثم نشره ر. ج. مكارثي في طبعة محققة اعتمدت على مخطوطات أخرى (الباقلاني، التمهيد ٢)، غير أنه أغفل تقريبًا باب الإمامة بتمامه. ثم نشره -اعتمادًا على هاتين الطبعتين- عماد الدين أحمد حيدر نشرة كاملة (الباقلاني، التمهيد ٣). ومع ذلك، ظلت الطبعتان الأوليان النافستان هما المعتمدتين في البحث العلمي الحديث.

مصطلح «واجب الوجود»^(١)، وهو تعبير يمثل -في مبدئه- فكرة جوهرية في الميتافيزيقا عند ابن سينا، يقابل «ممكن الوجود» الذي يوصف به العالم الحادث، غير أن المصطلح كان قد ظهر في الوسط الفلسفي في بغداد في القرن الرابع/ العاشر، فمن الجائز أن الباقلاني عرفه ثمة.

ومن الأمثلة المشهورة على كيفية تطوير الباقلاني مقالات الأشعرية باستعارة مفاهيم من المذاهب الأخرى -وإن كانت خصمًا- قوله بنظرية «الحال» الاعتزالية. والحق أن رأيه فيما يتعلق بفكرة «الحال» مضطرب، فهو ينكرها في «التمهيد»، بينما يعدل عن هذا الرأي بعد ذلك في كتابه العمدة في الكلام «الهداية». والسبب في هذا العدول أنه أحس -فيما يبدو- أن رأي الأشعرية التقليدي في الصفات غير متسق في بعض جوانبه.

والظاهر أن الباقلاني أولى اهتمامًا بما رآه ضعفًا في دليل الأشعري فيما يخص صفات الله المعنوية، كالعلم والقدرة، إلخ. ويقوم دليل الأشعري -كما سبق- على القول بأن جملة «هو يعلم» تعبر دائمًا عن معنى بعينه أو عن حقيقة: فإذا كان الإنسان يعلم بمقتضى معنى العلم، فكذلك الله حتمًا. وقد اعتمد الباقلاني على هذا النسق المنطقي، فذهب إلى القول بوجوب وجود تعلق بين المعبر عنه بقولنا: «فلان عالم» ومعنى العلم، غير أنه انتهى -خلافاً للأشعري- إلى أن الإسناد في قولنا «كونه عالمًا» لا يمكن أن يدل على مثل ما يدل عليه الاسم «العالم»؛ إذ لو كان «كونه عالمًا» دالًا على معنى العلم، وليس على حقيقة أخرى مغايرة لهذا المعنى، لكان بوسعنا أن نستدل على وجود العلم الذاتي (entitative knowledge) بنفسه؛ ولذلك ذهب الباقلاني إلى أن الإسناد في مثل

(1) See Ms. St Petersburg, The Institute of Oriental Manuscripts of the Russian Academy of Sciences, C329, fos. 32b-33a, where al-Baqqilani describes God's existence as 'His being eternal [and] necessarily existent, for ever and always'

(كونه قديمًا واجب الوجود أبدًا ودائمًا)

and Ms. Tashkent, al-Biruni Institute of Oriental Studies, Academy of Sciences of the Republic of Uzbekistan, 3296, fo.20b: 'the Eternal's existence is necessary under all circumstances'

(القديم واجب الوجود في كل حال).

«كونه عالمًا» يدل على حال، وفي رأيه أن هذه الحال تستند إلى وجود معنى العلم، وهي الدليل في الوقت نفسه على هذا الوجود. فالحاصل أن الباقلاني يعتمد على هذا المفهوم [الحال] في إثبات وجود صفات الله الذاتية، وأنها أزلية. بل إن تبنيه هذا المفهوم كان له أثر في تصوره الميتافيزيقي للعالم المخلوق، فقد طبقه أيضًا على ما نعزوه إلى المخلوقات من الصفات (انظر: الفصل ٢٢).

لقد سعى الباقلاني -فضلاً عن ذلك- إلى تحقيق اتساق أكبر في مقالة الأشعرية في أفعال العباد، والتي كان إطارها نظرية الأشعري في الكسب، فنقح بعض جوانب هذه النظرية بدرس طائفة من المسائل التي بدا أن مؤسس المذهب لم يعرض لها، وذلك في كتاب «الهداية». ولكنه تمسك مع ذلك بالمقولة المركزية للأشعري، وهي أن مسؤولية الإنسان المعنوية لا تعتمد على كون الحرية في الفعل صحيحة، ثم خالفه فأنكر صراحةً أن يكون تصرفنا المقصود؛ أي اكتسابنا لأفعال بعينها، معتمداً بحالٍ على إرادتنا. وآية ذلك -في رأيه- عجزنا في بعض الأحيان عن إنفاذ إرادتنا، كما هو الحال دائماً في (الأفعال الجبرية). وقد ذهب الباقلاني -نتيجةً لذلك- إلى أن عجزنا عن فعل ما نريد يدل على عَوَز في القدرة، والعكس صحيح أيضاً، وهو أن ما يأتيه الإنسان من الأفعال رهينٌ بقدرته.

وقد تساءل الباقلاني -بعيداً عن منطق الأشعري- عن حقيقة وظيفة قدرة الإنسان في أفعالنا المكتسبة. فبينما ذهب الأشعري إلى القول بأن هذه الأفعال تقتصر مجرد اقتران بقدرة حادثة في جسم الفاعل، ذهب الباقلاني إلى أن لقدرة الإنسان تأثيراً. والحق أنه قدم مقارنة مختلفة في شرح كيفية تأثير قدرتنا في أفعالنا. فشرحه الأول فيما يتعلق بتأثير قدرة الإنسان يوافق مفهومه عن الحقيقة الكامنة وراء ما نُسندُه إلى الموجودات [من الأوصاف]: فهو يرى -كما أسلفنا- أنها تعكس حالاً، والخصيصة عند فاعلي الأفعال (المكتسبة) (كونه فاعلاً). وهذه الحال ناتجة -في رأيه- عن قدرة الفاعل، وهذه الخصيصة هي التي تميزه عن المجبر، الذي لا قدرة لديه، ولا مسؤولية لذلك عليه.

على أن هذه التفرقة بين الأشخاص القادرين وغير القادرين لا تكفي بمجرد شرح السبب في وجوب أن ننسب إلى أنفسنا أفعالاً خلقها الله. لقد عرّض الباقلاني لهذه القضية، مؤكداً أن قدرة الفاعل هي التي تتعلق بأفعاله المكتسبة. ولا يلزم في رأيه -قياساً على العلاقة بين الإدراك الحسي والأشياء المدركة- أن تكون الأفعال مخلوقة للإنسان حتى يتسنى افتراض علاقة بين قدرته وبينها. وقد أضاف الباقلاني -في الختام- شرحاً للطريقة التي تؤثر بها قدرة الإنسان في فعله، وقد عرّض في هذه المقاربة على نحو خاص للمسؤولية الشخصية للإنسان، وبدا مدركاً للإشكال المنطقي الذي حاصله صعوبة مساءلة الإنسان عن وجود أفعال ما لم يكن هو خالقها [موجدها] بنفسه، واقترح لذلك حلاً بديلاً لما يخضع للتقييم الأخلاقي في عملنا، فذهب إلى أن الإنسان يحدد بقدرته صفة فعله المكتسب، وبهذه الصفة نفسها يتعلق أمر الله، ونهيه، وثوابه، وعقابه (تيل تحت الطبع).

وبينما كان نشاط الباقلاني أساساً في بغداد، مركز الخلافة العباسية، لقيت مقالات الأشعرية رواجاً في الوقت نفسه في البلاد الشرقية بجهود معاصريه الكبيرين: ابن فورك والإسفراييني، اللذين أضحت بفضلهما خراسان -وخاصة مدينة نيسابور- مركزاً مهماً للمذهب الأشعري. ومع ذلك، أسهم الباقلاني إسهاماً كبيراً في نقل المذهب الأشعري إلى الغرب الإسلامي، وإن على نحو غير مباشر. ففي المغرب ظهر أول موروث محلي للمذهب الأشعري في القيروان، التي تعد أحد أقدم المراكز الفكرية في المنطقة وأهمها. والظاهر أن من الأسباب الرئيسة وراء تلقي الأشعرية بالقبول أن الباقلاني كان مالكي المذهب، وكان هذا المذهب هو السائد في بلاد الغرب الإسلامي. وقد قام تلامذته بنقل كتبه، ومنهم: أبو عبد الله الأزدي، وأبو عمران الفاسي اللذان استقرا في مدينة الشمال الإفريقي. ونقل كذلك أشعرية ذلك العهد إلى القيروان -سوى ما نقلوه من كتب الباقلاني الكلامية- كتاب (مشكل الحديث) لابن فورك (إدريس ١٩٥٣؛ إدريس ١٩٥٤؛ زهري ٢٠١١).

وعلى الرغم من انتشار مقالات الأشعرية، فإن أحدًا من ممثلي المذهب من هذا الجيل لم ينل من الشهرة مثل ما نال الباقلاني وابن فورك والإسفراييني. وقد بلغنا -مع ذلك- مختصران وافيان صُنفا في ذلك العهد، يُمداننا بنبذة عن المذهب الأشعري في هذه الحقبة التاريخية، أحدهما لتلميذ أبي إسحاق الإسفراييني، عبد القاهر البغدادي (ت ١٠٣٧/٤٢٩) -وهو أستاذ الصوفي الشهير أبي القاسم القشيري (ت ١٠٧٤/٤٦٥)- الذي انحدر من نيسابور. وقد بدا كتاب البغدادي الموسوم بـ «أصول الدين» ذا نزعة محافظة؛ حيث إنه اعتمد على علماء متقدمين، كالأشعري نفسه، أو حتى على من قبله كابن كُلاب (توفي نحو ٢٤٠/٨٥٤) (الار ١٩٦٥ : ٣١٦؛ مادلونج ١٩٨٧ : ٣٣١).

وصاحب الكتاب الآخر هو أبو جعفر السُمْناني (ت ١٠٥٢/٤٤٤)، تلميذ الباقلاني. ومن غريب أمره أنه كان حنفي المذهب، مع أن الحنفية كانوا ينتقدون الأشاعرة. وقد أتم السُمْناني دراسته ببغداد قبل أن يُعين قاضيًا لحلب، ومن بعدها الموصل. وكتابه الكلامي المشار إليه آنفا هو «البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان» (السُمْناني، بيان؛ وانظر أيضًا: جيماريه ١٩٩٧a). وهو الكتاب الوحيد الذي يُعلم أنه بقي من تراثه، غير أن عالم الأندلس الظاهري الشهير، ابن حزم (ت ١٠٦٤/٤٥٦) قد أكثر من النقل عن كتاب كلامي آخر -يبدو مستوعبًا- يدعوه فقط بـ (كتاب السُمْناني). ومع أن هذا الكتاب مفقود، فالظاهر -من نُقول ابن حزم- أنه لا يشبه كتاب «البيان» (سميتكه ٢٠١٣ : ٣٨٤). ويُعد مذهب السُمْناني الكلامي قريبًا من مذهب شيخه الباقلاني.

وثمة نفر من تلامذة السُمْناني يُعرفون بأسمائهم، وأشهرهم أبو الوليد الباجي (ت ١٠٨١/٤٧٤)، الذي انحدر من الأندلس. درس أولاً في قرطبة، وكان أكثر شيوخه فيها ممن تعلموا في القيروان، وكان لبعضهم علم بالمذهب الأشعري. وفي نحو الحادية والعشرين من عمره، رحل إلى الشرق الإسلامي في طلب العلم، فأنفق عدة سنوات في الحجاز وبغداد، يأخذ عن تلميذ ابن فورك، أبي بكر المَطْوعِي، وعن الفقيه الشافعي الشهير أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ١٠٨٣/٤٧٦)، الذي كان قد أخذ أيضًا عن الباقلاني. ومرَّ عام

الباجي وهو يتردد على حلقة السمناني في الموصل، يتعلم مذهب الأشاعرة، قبل أن يرحل عنها إلى حلب، حيث ولي القضاء بها سنة، قبل عودته إلى الأندلس (تركي ١٩٧٣ : ٥٩-٧٠)؛ فيرو Fierro (٢٠٠٤).

وعلى الرغم من أن ما لدينا من المصادر لا يأذن لنا برسم صورة مفصلة لمذهب الباجي العقدي، فلا بدّ أنه قد أدّى دوراً مركزياً في نشر المذهب الأشعري في إسبانيا المسلمة. والحق أن كتب الأشعرية كانت متداولة قبل الباجي، ولكن يبدو أنه زاد على نحو كبير في عدد الكتب المتاحة، وأسهم كذلك في تأسيس الكلام، الذي كان في الأندلس -إلى ذلك العهد- مهضوم الجانب (فورنياس بيستيرو Forneas Besteiro ١٩٧٧؛ فورنياس بيستيرو ١٩٧٨؛ أعراب ١٩٨٧ : ١٩٢-٣؛ لاجاردير Lagardere ١٩٩٤).

(٣)

المذهب الأشعري في رعاية نظام المُلْك

ويَصْغُرُ الباجيَّ معاصره المتكلم الشهير، أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨/ ١٠٨٥). ولد في منطقة نيسابور، في سنة ٤١٩هـ/ ١٠٢٨م، وكان لأبيه دور في أشعرية خراسان، ولما مات خلفه الجويني مدرّساً في نيسابور. غير أن الأشاعرة قد لاقوا عداءً متزايداً بعد الفتح السلجوقي للمدينة سنة ٤٢٨/ ١٠٣٧: فقد نفذ الوزير طغرل بك (ت ٤٥٥/ ١٠٦٣) سياسة معادية للشافعية، وندد بمقالات الأشعرية بوصفها بدعة منكرة (مادلونج ١٩٧١ : ١٢٤-٣٠)، ففرّ الجويني من نيسابور إلى بغداد، كما صنع غيره من العلماء الأشاعرة -كالصوفي الشهير أبي القاسم القشيري (فرانك ١٩٨٢b؛ فرانك ١٩٨٣b؛ نجوين Nguyen ٢٠١٢). وفي سنة ٤٥٠/ ١٠٥٨، سافر الجويني إلى الحجاز، ودرّس بمكة والمدينة، وأطلق عليه ثمة لقبه الشرفي (إمام الحرمين). ثم تغير موقف السلاجقة من الأشعرية جذرياً في عهد الوزير نظام المُلْك (ت ٤٨٥/ ١٠٩٢)، الذي غدا راعياً للمذهب الأشعري، وأسس عدة مدارس في العراق، وشبه الجزيرة العربية،

وفارس -وخاصة خراسان- لنشر مقالات المذهب. ودعا الجويني كذلك إلى العودة إلى نيسابور والتدريس في مدرسة بُنيت من أجله خصوصًا. وأكرم كذلك وفادة علماء أشعرية مشهورين آخرين، كأبي بكر أحمد بن محمد الفوركي (ت ٤٧٨/ ١٠٨٥)، وهو حفيد ابن فورك، الذي درّس في المدرسة النظامية في بغداد، وصنف كتابًا عرض فيه مذهب الأشعرية، سماه بـ «النظامي في أصول الدين» (نجوين ٢٠١٣).

وللجويني كتابان لهما أهمية خاصة دون سائر كتبه الكلامية، فقد كتب شرحًا على «اللمع» للأشعري، اتخذ له شرح الباقلاني المفقود أصلًا. ولم يصلنا هذا الشرح -الموسوم بـ «الشامل في أصول الدين»- كاملاً، ولم تكتشف بعد أكبر أجزائه^(١). والكتاب الآخر -الموسوم بـ «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» أصغر من «الشامل»، لكنه كامل (الجويني، الإرشاد). وذهب أالارد (١٩٦٥ : ٣٨٠) إلى أن مصنفات الجويني المتقدمة أكبر من المتأخرة، فقد تلا «الشامل» و«الإرشاد» «لمع الأدلة في قواعد أهل السنة» (أالارد ١٩٦٨)، ثم جاءت «العقيدة النظامية» في الختام (الجويني، العقيدة).

والجويني كالباقلائي، لم يلتزم قولاً بعينه، لا يعدل عنه طيلة حياته، وتشهد كتبه ومرويات متأخري الأشاعرة عنه بمراجعات وتغييرات في آرائه وحججه الكلامية. فهو ينحو منحى الباقلاني في بعض كتبه، فيقول بفكرة الأحوال، ويطبقها على فهمه الوجودي فيما يُسند إلى الله وإلى الخلق، وقد تضمن كتاباه الأكبر حجمًا -«الإرشاد» و«الشامل»- مباحث استحسّن فيه فكرة الحال، بينما خلا «اللمع» و«العقيدة النظامية» من ذكر هذه النظرية (أالارد ١٩٦٥ : ٣٨٩-٩١؛ جيماريه ١٩٧٠ : ٧٧-٩؛ فرانك ٢٠٠٤ : ٧٧٠-٧).

(١) نُشرت أجزاء كتاب (الشامل) للجويني المكتشفة في ثلاث طبعات محققة جزئية: أعد الأولى ه. كلوبفر H. Klopfer سنة ١٩٥٩ (الجويني، الشامل ١). وأعيد إخراج النص ناقصًا اعتمادًا على مخطوطة نشرها كاملة علي سامي النشار سنة ١٩٦٩ (الجويني، الشامل ٢). ونشر ر. م. فرانك أجزاء إضافية في طبعة محققة سنة ١٩٨١ (الجويني، الشامل ٣)، اعتمادًا على مخطوطة أخرى من طهران، وتتداخل هذه المخطوطة مع نص طبعة النشار؛ ولذلك قرر فرانك أن يحذف من طبعته المباحث المتماثلة بين المخطوطتين الباقيتين.

وثمة تناقضات أخرى وقعت في فكر الجويني فيما يتعلق بدور قدرة الإنسان في إطار نظرية أفعال العباد، فقد أمعن النظر -كغيره من علماء المذهب- في بحث مسألة ما إذا كان للقدرة المصاحبة لأفعال الإنسان أثر أم لا. وبينما أنكر الأثر جملةً في «الإرشاد»، فضّل في «العقيدة النظامية» نظريةً مبتكرةً في أفعال العباد، تنطلق من القول بأنه لا بدّ أن يكون لقدرة الإنسان تأثير، وإلا لم يصح التكليف، وأكد -حلاً لهذه المعضلة العقديّة- أن فعل الإنسان صادر عن قدرته، وأننا لذلك متحكّمون في كل ما نأتي وما ندع، وإذا كان كذلك، فنحن نثاب ونعاقب بحق. ومع ذلك، لم يطرح الجويني الفكرة الأشعرية الرئيسة القائلة بأن كل ما يقع في الكون صادر عن الله، ونافح عن مقالة أن الله خالق كل شيء بالتدليل على أن قدرة الإنسان ليست إلا سبباً وسيطاً، مخلوقاً لله (جيماريه ١٩٨٠: ١٢٠-٣).

ويبدو -لأول وهلة- أن ثمة شبهة بين نظرية الجويني ومذهبين آخرين غير أشعريين. ومع ذلك، ليس هناك ما يدل دلالة واضحة على أنه اعتمد في قوله عليهما. فأما أحدهما فما ذهب إليه متكلمو المعتزلة من وجود نمط من الفعل يجاوز أثره الفاعل من طريق سبب وسيط. وقد كان القول بجواز ذلك النمط على الله أو عدم جوازه مسألة خلاف بين المعتزلة. وأما الآخر ففكرة الفيض التي تومئ إليها نظرية الجويني نوع إيماء، والتي ذهب إليها الفلاسفة الهلليستيون، وخلاصتها أن الله هو السبب الأول الذي صدرت عنه سائر العلاقات السببية. وقد كان هذا التأثير المزعوم هو ما حمل الأشعري المتأخر، الشهرستاني (ت ١١٥٣/٥٤٨) على نقد الجويني (جيماريه ١٩٨٠: ١٢٧). وسواء أكان الجويني مستلهماً حقاً نظرية الفيض أم لا، فإننا نعلم أنه كان مطلعاً على مقالات الفلاسفة، كما يشير إليه دليله على وجود الله. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات الحديثة أشارت إلى وجود تأثير سينوي [نسبة إلى ابن سينا] مباشر (ديفيدسون Davidson ١٩٨٧، رودولف ١٩٩٧)، فقد وقف مادلونج بأخيرة على أوجه شبه كبيرة مع حُجج أبي الحسين البصري (ت ٤٢٦/١٠٤٤) (مادلونج ٢٠٠٦). وأبو الحسين متكلم معتزليّ بغدادي، وهو من المتقدمين بحيث يمكن وجود تأثير لنظريات ابن سينا في فكره، وقد أخذ -مع ذلك- عن فلاسفة من النصاري في بغداد، وكان لذلك على علم بمذاهبهم (انظر: الفصل ٩).

وقد كان منطلق الجويني في تصحيح البرهان على وجود الله متعلقاً بمقدمته الأساسية، وهو هذا الدليل التقليدي المبني على القول بأن العالم مخلوق، وقد قيل في الاستدلال على هذا: إنه إذا كانت الأجسام المكوّنة للعالم تحمل بالضرورة أعراضاً تزول [ترجمة أخرى: ذات وجود مؤقت]، فينبغي أن تكون الأجسام كذلك؛ أي إلى زوال [ذات وجود مؤقت]. ولم يُقَمِّ المتكلمون -لأزمة متطاولة- أي دليل عقلي يقدر في جواز وجود ما لا يتناهى من الأعراض المخلوقة، وثمرة هذا الفرض أن جسمًا أبدياً يسعه أن يتصل بما لا يحصى من الأعراض، وهذه فكرة تقوض دليل الخلق جملةً. وقد التفت أبو الحسين البصري إلى هذا الخلل في الدليل التقليدي، كما أن الجويني وقف على هذه الاعتراضات، فبرهن على أن كل مخلوق لا بد له من (بداية)، فأفسد [حرفياً: جيداً] بذلك دليل الأعراض غير المتناهية الملازمة للجسم الأبدي (ديقيديسون ١٩٨٧: ١٤٤-٦٦؛ مادلونج ٢٠٠٦: ٢٧٧).

ويتعلق القسم الثاني من تصحيح الجويني بالجزء الأدق من البرهان على وجود الله. وقد كان مبني الدليل التقليدي على أن إحداث (خلق) الأجسام يقتضي وجود محدث، وهو الله. وأصل ذلك القياس على المشاهد في هذا العالم من أن لكل صنعة صانعاً، ولكل مكتوب كاتباً، إلخ. وعلى الرغم من أن الجويني اعتبر في دليله خلق العالم في مجموعه، فقد ذكر أن هذا العالم كان من الممكن أن يكون معدوماً، أو أن يبرز إلى الوجود في غير الزمان الذي برز فيه، فلما ترجح وجوده دلّ ذلك ضرورةً على أن هناك فاعلاً هو الذي اختار له الوجود دون العدم، وكذلك في هذا الزمان دون زمان آخر. وختم الجويني كلامه قائلاً: إن الفاعل لا يمكن أن يكون سوى الله، واستعمل في العبارة عن اختيار الله لفظ (اختص)؛ ولذلك عرف هذا الدليل بـ (دليل التخصيص). والفرض الأساسي الذي يمثل ركيزة هذا الدليل هو فكرة ابن سينا في أن العالم (ممکن الوجود)، وأن الله (واجب الوجود). وقد كان الجويني يستعمل في الإشارة إلى العالم مصطلحي (جائز الوجود) أو (وجود ممكن). على أن لبّ دليل الجويني مائل في كلام أبي الحسين البصري، الذي استعمل اصطلاحاً آخر (أوهى سبباً بالمصطلح

السينوي) (ديفيدسون ١٩٨٧ : ١٦١-٢؛ رودولف ١٩٩٧ : ٣٤٤-٦؛ مادلونج ٢٠٠٦ : ٢٧٥، ٢٧٩).

وقد بلغنا من حقبة الجويني أيضًا مختصر كلامي من تأليف معاصره أبي سعد عبد الرحمن ابن مأمون المتولي (ت ٤٧٨/١٠٦٨). وقد ولد المتولي في نيسابور سنة ٤٣٦ هـ أو ٤٢٧ هـ/١٠٣٥ أو ١٠٣٦ م، وتعلم الفقه في مرو، وبخارى، ومرو الروذ. ثم رحل إلى بغداد، ولما مات الفقيه الشافعي أبو إسحاق الشيرازي خلفه أستاذًا بالنظامية. وقد نُشرت رسالته أولًا بعنوان «المغني»، ثم أعيد نشرها بعد ذلك بعنوان «الغنية»، وفيها اعتماد كبير على «الإرشاد» للجويني (المتولي، المغني؛ برنان Bernard ١٩٨٤؛ جيماريه ١٩٩٣).

ويُعد الجويني آخر إمام أشعري مهم سبق التغيير المنهجي للأشعرية خلال القرن السادس/الثاني عشر، وإن كان ثمة متكلمون لاحقون لم تتأثر مقالاتهم بهذا التغيير إلى حد كبير، منهم: الكيا الهراسي (ت ٥٠٤/١٠١٠-١١)، وأبو القاسم الأنصاري (ت ٥١٢/١١١٨)، وضياء الدين المكي (ت ٥٥٩/١١٦٣-٤) (شهادة ٢٠١٢ : ٤٣٤). لقد ظلت تصانيف الجويني والباقلاني خاصة تُدرّس لعدة قرون. وتقوم الشروح الكثيرة التي وضعت على «الإرشاد»، وعلى «التمهيد» -وإن كانت أقل- شاهدًا جليًا على التأثير المستمر لهذين المفكرين. ومن هذه الشروح: «شرح الإرشاد» لتلميذ الجويني أبي القاسم الأنصاري، وهو أنفس مصدر لدراسة المذهب الأشعري (جيليو Gilliot ٢٠٠٩). وصنف متكلمون من المغرب والأندلس شروحًا كثيرة أخرى على «إرشاد» الجويني؛ كأبي عبد الله محمد بن مسلم المازري (ت ٥٣٠/١١٣٦)، وعلي بن محمد الفزاري (ت ٥٥٢/١١٥٧ أو ٥٥٧/١١٦٢)، وإبراهيم بن يوسف ابن المرأة (ت ٦١١/١٢١٤-١٥) (شهادة ٢٠١٢ : ٤٧٦-٧).

شكر وتقدير

لقد تلقى إعداد هذا البحث تمويله من برنامج الناس (تطبيقات ماري كوري) من برنامج الإطار السابع للاتحاد الأوروبي (FP7/2007-2013) بموجب اتفاقية منحة REA رقم ٦٢٤٨٠٨. فخالص شكري لزاينه شميته على مقترحاتها المفيدة.

المراجع

- Abdel-Haleem, M. A. S. (1991). 'Early Islamic Theological and Juristic Terminology : *Kitab al- hudud fi 'l-usul*, by Ibn Furak'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 5 : 1/54-41.
- Allard, M. (1965). *Le probleme des attributs divins dans la doctrine d'al-Asari et de ses premiers grands disciples*. Beirut: Imprimerie Catholique.
- Allard, M. (1968). *Textes apologetiques de Guwayni (m. 478/1085)*. Beirut: Dar el-Mashreq.
- (Arab) أعراب، سعيد (١٩٨٧). مع القاضي أبي بكر ابن العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- (al-Ashari) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (مقالات). كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. ط٤. تحقيق هـ. ريتز. بيروت: Institut Beirut ٢٠٠٥، (الطبعة الأولى ١٩٢٩-٣٣).
- (al-Baghdadi) البغدادي، أبو منصور عبد القاهر (أصول). كتاب أصول الدين. إسطنبول: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية. ١٩٢٨.
- (al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (إنصاف). الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. ط٥. تحقيق محمد زاهد الكوثري. القاهرة: الخانجي، ٢٠١٠ (الطبعة الأولى ١٩٥٠).
- (al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (تمهيد). التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة. تحقيق محمود محمد الخضير ومحمد عبد الهادي أبو ريدة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٧ (طبعت مختلفة).

(al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (تمهيد ٢). كتاب التمهيد. تحقيق رجب. مكارثي R. J. McCarthy. بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٥٧.
(al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب (تمهيد ٣). كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. تحقيق عماد الدين أحمد حيدر. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٧.

Bernard, M. (1984). 'Un ouvrage de kalam asharite attribue a un contemporain d'al-Juwayni'. In M. E. Marmura (ed.), *Islamic Theology and Philosophy: Studies in Honor of George F. Hourani*. Albany, NY: State University of New York Press, 54-62.

Brodersen, A. (2008). 'Abu Ishaq al-Isfarayini'. *Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.

Brown, J. (2007). *The Canonization of al-Bukhari and Muslim: The Formation and Function of the Sunni Hadith Canon*. Leiden: Brill.

Davidson, H. A. (1987). *Proofs for Eternity, Creation and the Existence of God in Medieval Islamic and Jewish Philosophy*. New York /Oxford: Oxford University Press.

Eichner, H. (2009). 'The Post-Avicennian Philosophical Tradition and Islamic Orthodoxy: Philosophical and Theological Summae in Context'. Unpublished 'Habilitation'-Thesis, Martin-Luther-Universitat Halle-Wittenberg.

van Ess, J. (2011). *Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen haresiographischen Texten*. 2 vols. Berlin /New York: De Gruyter.

Fierro, M. (2004). 'al-Bayy, Abu l-Walid'. In J. Lirola Delgado and J. M. Puerta Vilchez (eds.), *Biblioteca de al-Andalus*. Almeria: Fundacion Ibn Tufayl de Estudios Arabes, i. 233-43.

Forneas Besteiro, J. M. (1977). 'Al-Tamhid de al-Baqillani y su transmision en al-Andalus'. *Miscelanca de Estudios Arabes y Hebraicos* 26-433 : 2 /8-40.

Forneas Besteiro, J. M. (1978). 'De la transmision de algunas obras de tendencia asari en al-Andalus'. *Awraq* 4 : 1-11.

- Frank, R. M. (1982a). 'Attribute, Attribution, and Being: Three Islamic Views'. In P. Morewedge (ed.), *Philosophies of Existence: Ancient and Medieval*. New York: Fordham University Press, 258-78.
- Frank, R. M. (1982b). 'Two Short Dogmatic Works of Abu l-Qasim al-Qushayri. First Part: Edition and Translation of *Luma fi l-itiqad*'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 53 :15-74.
- Frank, R. M. (1983a). 'Moral Obligation in Classical Muslim Theology'. *Journal of Religious Ethics* 204 :2/11-23.
- Frank, R. M. (1983b). 'Two Short Dogmatic Works of Abu l-Qasim al-Qushayri. Second Part: Edition and Translation of *al-Fusul fi l-usul*'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 59 :16-94.
- Frank, R. M. (1988). 'Al-Ashari's *Kitab al-Hathth ala l-bahth*'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 83 :18-152.
- Frank, R. M. (1989a). 'Knowledge and Taqlid: The Foundations of Religious Belief in Classical Asharism'. *Journal of the American Oriental Society* 109 37 :1-62.
- Frank, R. M. (1989b). 'Al-Ustadh Abu Ishak: An *aqida* Together with Selected Fragments'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 129 :19-202.
- Frank, R. M. (1991). 'Elements in the Development of the Teaching of al-Ashari'. *Le Museon* 110/104-141 :2-90.
- Frank, R. M. (1992). 'The Science of *Kalam*'. *Arabic Sciences and Philosophy* 12 7 :1-37.
- Frank, R. M. (2000). 'The Non-Existent and the Possible in Classical Asharite Teaching'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 1 :24-37.
- Frank, R. M. (2004). '*Al-Ahkam* in Classical Asharite Teaching'. In R. Morelon and A. Hasnawi (eds.), *De Zenon d'Elea a Poincare: recueil d'etudes en hommage a Roshdi Rashed*. Leuven: Peeters, 753-77.
- Frank, R. M. (2005-2008). *Texts and Studies in the Development and History of Kalam*. Ed. Dimitri Gutas. 3 vols. Variorum Collected Studies Series. Aldershot: Ashgate.

- Gilliot, C. (2009). 'al-Ansari, Abu l-Qasim'. *Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Gimaret, D. (1970). 'La theorie des *ahwal* d'Abu Hasim al-Gubbai d'apres des sources asarites'. *Journal asiatique* 47 :258-86.
- Gimaret, D. (1980). *Theories de l'acte humain en theologie musulmane*. Paris: J. Vrin.
- Gimaret, D. (1985a). 'Bibliographie d'Asari: un reexamen'. *Journal asiatique* 3 /273-223 :4-92.
- Gimaret, D. (1985b). 'Un document majeur pour l'histoire du kalam: le *Mugarrad Maqalat al-Asari* d'Ibn Furak'. *Arabica* 185 :2/32-218.
- Gimaret, D. (1990). *La doctrine d'al-Ashari*. Paris: Cerf. Gimaret, D. (1993). 'al-Mutawalli'. *Encyclopaedia of Islam*. 2nd edn. Leiden: Brill.
- Gimaret, D. (1997a). 'al-Simnani'. *Encyclopaedia of Islam*. 2nd edn. Leiden: Brill.
- Gimaret, D. (1997b). 'Sur la conversion: l'exemple du theologien musulman Abu l-Hasan al-Asari (m. 324h./935 ad)'. In J.-C. Attias (ed.), *De la conversion*. Paris: Cerf, 107-18.
- Gimaret, D. (2009). 'Un extrait de la *Hidaya* d'Abu Bakr al-Baqillani: le *Kitab at-tawallud*, refutation de la these mutazilite de la generation des actes'. *Bulletin d'etudes orientales* 259 :58-313.
- Ibish, Y. (1965). 'Life and Works of al-Baqillani'. *Islamic Studies* 225 :3 /4-36. Ibn Asakir, Abu l-Qasim Ali b. al-Hasan b. Hibat Allah (*Tabyin*). *Tabyin kadhhib al-muftari*. Damascus: Matbaat al-Tawfiq, 1928-9.
- ابن فُورَك، أبو بكر محمد بن الحسن (حدود). *كتاب الحدود في الأصول*. تحقيق م. السليمانى. بيروت: دار الغرب الإسلامى، ١٩٩٩.
- ابن فُورَك، أبو بكر محمد بن الحسن (مجرد). *مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري*. تحقيق جيماريه. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧.
- ابن فُورَك، أبو بكر محمد بن الحسن (مشكل). *كتاب مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المتشابهة*. تحقيق جيماريه. دمشق:

Institut Francais d'Etudes Arabes de Damas, 2003.

Idris, H. R. (1953). 'Essai sur la diffusion de l'asarisme en Ifriqiya'. *Les Cahiers de Tunisie* 126 : 1-40. Idris, H. R. (1954). 'Deux juristes kairouanais de l'époque ziride: Ibn Abi Zaid et al-Qabisi (Xe- XIe siècle)'. *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales* 122 : 12-98.

(al-Juwayni) إمام الحرمين أبو المعالي (عقيدة). العقيدة النظامية. تحقيق محمد الزبيدي. بيروت: دار سبيل الرشاد/ دار الفائس، ٢٠٠٣.

(al-Juwayni) إمام الحرمين أبو المعالي (إرشاد). الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. تحقيق محمد يوسف موسى وأ. عبد المنعم عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٠.

(al-Juwayni) إمام الحرمين أبو المعالي (شامل ١). الشامل في أصول الدين. تحقيق ه. كلوفر H. Klopfer. القاهرة: دار العرب، ١٩٥٩.

(al-Juwayni) إمام الحرمين أبو المعالي (شامل ٢). الشامل في أصول الدين. تحقيق علي سامي النشار. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٩.

(al-Juwayni) إمام الحرمين أبو المعالي (شامل ٣). الشامل في أصول الدين. عرض لشرح الباقلاني على كتاب اللمع: بعض أجزاء إضافية من النص. تحقيق ر. م. فران. طهران: جامعة ماكجل/ جامعة طهران، ١٩٨١.

(al-Labli) اللبلي، أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري (فهرست). فهرست اللبلي. تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبد ربه أبو زينة أبو زيان. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.

Lagardere, V. (1994). 'Une theologie dogmatique de la frontiere en al-Andalus aux XI et XII siecles: l'asarisme'. *Anaquel de Estudios Arabes* 71 : 5-98.

McCarthy, R. J. (1953). *The Theology of al-Ashari*. The Arabic text of al-Ashari's Kitab al- Luma and Risalat Istihsan al-Khawd fi Ilm al-Kalam, with brief annotated translations, and Appendices containing material pertinent to the study of al-Ashari. Beirut: Imprimerie Catholique.

- Madelung, W. (1971). 'The Spread of Maturidism and the Turks'. *Actas do IV Congresso de estudos arabes e islamicos Coimbra-Lisboa 1968*. Leiden: Brill, 109-68.
- Madelung, W. (1978). 'al-Isfarayini'. *Encyclopaedia of Islam*. 2nd edn. Leiden: Brill.
- Madelung, W. (1987). 'Der Kalam'. In H. Gatje (ed.), *Grundriß der Arabischen Philologie. Band II: Literaturwissenschaft*. Wiesbaden: Ludwig Reichert, 326-37.
- Madelung, W. (2006). 'Abu l-Husayn al-Basri's Proof for the Existence of God'. In J. E. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy: From the Many to the One. Essays in Celebration of Richard M. Frank*. Leuven: Peeters, 273-80.
- Makdisi, G. (1962 and 1963). 'Ashari and the Asharites in Islamic Religious History'. *Studia Islamica* 37 :17-80, *Studia Islamica* 19 :18-39.
- المغني، المتولي، أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون (مغني). كتاب
المغني. تحقيق م. برنار M. Bernand. القاهرة: Institut Francais d'Archeologie
Orientale, 1986.
- Nguyen, M. (2012). *Sufi Master and Quran Scholar: Abu'l-Qasim al-Qushayri and the Lataif al-Isharat*. Oxford: Oxford Univeristy Press.
- Nguyen, M. (2013). 'al-Furaki, Abu Bakr'. *Encyclopaedia of Islam*. Three. Leiden: Brill.
- Perler, D., and U. Rudolph (2000). *Occasionalismus: Theorien der Kausalität im arabisch-islamischen und im europäischen Denken*. Gottingen: Vandenhoeck & Ruprecht.
- Rudolph, U. (1992). 'Ratio und Überlieferung in der Erkenntnislehre al-Asari's und al-Maturidi's'. *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* 72 :142-89.
- Rudolph, U. (1997). 'La preuve de l'existence de Dieu chez Avicenne et dans la theologie musul- mane'. In A. d. Libera, A. Elamrani-Jamal, and A. Galonnier (eds.), *Langage et philosophie: hommage a Jean Jolivet*. Paris: Vrin, 339-46.

- Schmidtke, S. (2011). 'Early Asarite Theology: Abu Bakr al-Baqillani (d. /403 1013) and his *Hidayat al-mustarsidin*'. *Bulletin d'etudes orientales* 39 :60-71.
- Schmidtke, S. (2013). 'Ibn Hazm's Sources on Asharism and Mutazilism'. In M. Fierro, C. Adang, and S. Schmidtke (eds.), *Ibn Hazm of Cordoba: The Life and Works of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill, 373-401.
- Shihadeh, A. (2012). 'Classical Ashari Anthropology: Body, Life and Spirit'. *Muslim World* 3 /102-433 :4-77.
- البيان (al-Simnani)، أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد (بيان). البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهاات أهل الطغيان. تحقيق عبد العزيز بن رشيد الأيوب. الكويت: دار الضياء، ٢٠١٤.
- السبكي، تاج الدين (طبقات). طبقات الشافعية الكبرى. ٦ مجلدات. تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤-٧٦.
- Thiele, J. (in press). 'Conceptions of Self-Determination in Fourth/Tenth-Century Muslim Theology: al-Baqillani's Theory of Human Acts in its Historical Context'. *Arabic Sciences and Philosophy* 2/26.
- Turki, A. M. (1973). *Polemiques entre Ibn Hazm et Bagi sur les principes de la loi musul- mane: essai sur le litteralisme zahirite et la finalite malikite*. Algier: Etudes et documents.
- Watt, W. M. (1978). 'Ibn Furak'. *Encyclopaedia of Islam*. 2nd edn. Leiden: Brill.
- زهري، ك. (٢٠١١). الفقه المالكي والكلام الأشعري: محاولة لإبراز بعض ملامح الإبداع الكلامي والصوفي عند فقهاء الغرب. كازابلانكا: المكتبة العصرية.
- زهري، ك. (٢٠١٣). كتاب الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق في نسبته إلى أبي الحسن الأشعري. الإبانة ١ : ١١٦-٣١.

الفصل الرابع عشر بؤادر الكلام الإباضي

ويلفرد مادلونج

بدت الإباضية جَنَاحًا معتدلاً من حركة الخوارج المنشقة التي ظهرت في إبان الفتنة الأولى، تلك التي دارت رحاها بين المسلمين ابتداءً بالثورة بالخليفة عثمان في سنة ٣٥هـ/٦٥٦م، وانتهاءً بمقتل علي بن أبي طالب بيد أحد الخوارج، ثم تنازل الحسن بن علي لمعاوية في سنة ٤١هـ/٦٦١م. لقد شارك الخوارج الأول في الإطاحة العنيفة بعثمان، وأيدوا عليًا تأييدًا شديدًا قبل قبوله التحكيم مع معاوية عقب وقعة صفين، ورأوا في هذا القبول مخالفةً لأمر القرآن بقتال البُغاة حتى يستسلموا، وظلوا -بعد تنازل الحسن لمعاوية- يعارضون الخلافة الأموية، وكانوا يعتقدون أن كل مخالفة لشريعة القرآن لا تعقبها توبة تُخرج الخلفاء ومن شايعهم من جماعة المؤمنين. وأخذ متقدموهم -وقد تجمعوا في البصرة- في نوع من المقاومة السلمية والعصيان -دون الثورة المسلحة- للأمويين، إلى أن استيقظت الفتنة الثانية بعد موت معاوية سنة ٦١هـ/٦٨٠م. وقد عرض خوارج البصرة -أول الأمر- دعمهم المسلح على مناهض الخليفة في مكة، عبد الله بن الزبير، وذلك في صراعه مع الأمويين، غير أنهم سرعان ما تراجعوا عندما أبى ابن الزبير أن يُدين سلوك الخليفة القتل، عثمان. وبعد عودتهم إلى البصرة، انقسمت وحدتهم، فثار المتطرفون المتشددون منهم، ورحلوا عن المدينة لينشؤوا

لهم دولاً إقليمية، يختارون فيها خلفاءهم، ورموا جميع المسلمين - ومنهم الخوارج المعتدلون الذين أبوا الانضمام إليهم - بأنهم مشركون مستحقون للقتل. وتباعد عنهم هؤلاء المعتدلون الذين رفضوا مشاركتهم (الهجرة)، ورموهم كذلك بالشرك. وقد عُرف أكثر فرق الخوارج اعتدالاً بالإباضية، نسبةً إلى إياض بن عمرو التميمي وإلى ابنه عبد الله بن إياض. ويبدو أن إياضاً كان إمام المعتدلين والمتحدث عنهم في زمان الانشقاق عن المتطرفين المتشددين. وخلفه عبد الله فكان القائد العسكري لقسم كبير من الحركة، ومات في سجن العباسيين سنة ١٤٢هـ/٧٩٥م. وله خطابان دفاعيان باقيان.

لقد كان الإباضية يعدون - في زمان الانشقاق - العالم العماني المبرز جابر بن زيد الأزدي (توفي نحو ٧١٣/٩٣) إمامهم في الدين، ولم يكن جابر خارجياً، غير أنه بادر إلى اللحق بهم، وجعل يعلمهم سرّاً. وشيخ جابر الأساسي عبد الله بن العباس، ابن عم النبي ﷺ وابن عم علي، وقد كان الخوارج - حتى المتشددون منهم - يعظمون أقواله، حيث إنه لم يشارك في موقعة النهروان، التي قتل فيها كثير من متقدميهم بسيف جيش علي من أهل الكوفة. ويعد جابر لدى معتدلة الخوارج إمامهم المرجوع إليه في أمور الديانة، ليس في البصرة وعمان فقط، وإنما كان بهذه المنزلة أيضاً عند سالم بن ذكوان، إمام الخوارج في سجستان، الذي ترجع رسالته الوعظية (سيرته) إلى سنة ٨٢هـ/٧٠١م، ولم تزل موجودة. وقد أمر جابر الإباضية بعدم طاعة الحكام في أي أمر مخالف للشرع، وبعدم قتال المسلمين إلا دفاعاً عن النفس. وقد ذهبت الإباضية إلى أن المسلمين الآخرين محض (منافقين) و(كفار)^(١)، لكنهم ليسوا (مشركين)؛ ولذلك أجازوا إقامة علاقات اجتماعية بينهم وبينهم، وأجازوا مناكحتهم، والتوارث معهم، إلا (الولاية، التولي). وقد امتنع الإباضية تقريباً عن الثورة المسلحة على الأمويين إلى أن ثار بهم العباسيون في سنة ١٢٧هـ/٧٤٦م.

(١) الكفر عند الإباضية كفران: (١) كفر نعمة ونفاق، وهو المقصود هنا، وهو لاحق بمن ضيع الفرائض الدينية أو ارتكب الكبائر، وصاحبه معدود من الموحدين، و(٢) كفر شرك وجمود، وهو لمن أنكر وحدانية الله تعالى أو رسالة سيدنا محمد ﷺ. (المترجم)

وفي ذلك العهد كان أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة يُعد الزعيم الروحي لمعظم الإباضية، وكان هو يرى نفسه تلميذ جابر بن زيد الأساسي وخليفته، مع أن من المحتمل أن يكون قد أخذ عن تلامذة جابر. كان معاصرًا في البصرة لمؤسسي مذهب المعتزلة: واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وفُصل مذهب العقدي الإباضي المنافس لمذهبهما الكلامي العقلاني، وأرسل دعائه من الإباضية إلى الآفاق في العالم الإسلامي لينافسوا من أرسلهم واصل من دعاة المعتزلة في جذب الأنصار وتعليمهم. وقد كانت مسألة القدر -في مقابل حرية الإرادة- هي القضية الكلامية الكبرى التي احتدم حولها الخلاف في البصرة في ذلك الوقت. وقد ذهب أبو عبيدة -متابعة لجابر بن زيد فيما يبدو- إلى القول بالجبر، الذي أيدته الحكومة الأموية رسميًا، تخالف بذلك مذهب المعتزلة في حرية الإرادة، فقد ذهب هؤلاء إلى أن الله أرسل رسالته، القرآن، هداية لجميع الناس، وكان قد حدد في عدله الشامل منزلة كل من مؤمن وكافر، وذلك بعد أن أتاحت لهم الحرية في قبول هدى القرآن أو رده. وأكد أبو عبيدة أن قدر الله وعلمه السابق بمنزلة كل أحد يتقدمان رسالة الله من الأزل، وأنه لا أحد يمكنه فهم هدي هذه الرسالة وقبوله إلا بعناية من الله وعون.

وكان هناك -مع ذلك- أقلية مهمة من الإباضية -من بينهم عبد الله بن إياض- ذهبوا المذهب القدري في حرية الإرادة. ولعل تأثرهم بمقالات الواعظ الشهير الحسن البصري كان أشد من تأثرهم بالمعتزلة، غير أنهم كان يوصفون بعد ذلك عادةً بالميل إلى المعتزلة. ولما مات ابن إياض في سجون العباسيين سنة ١٤٢هـ/٧٥٩م، اعترف أتباعه -الذين وُصفوا بكونهم قدرية- بخلافة الحارث بن مزيد الإباضي له، واتخذوه إمامًا. ثم تفككت جماعتهم بعد موت الحارث، واتصلت بالجسم الأساسي للإباضية. وبعد موت أبي عبيدة -وكان ذلك في الغالب بين سنة ١٥٠/٧٦٧ و ١٥٨/٧٧٥- ترأس الربيع بن حبيب الفراهيدي جماعة الإباضية في البصرة خلفًا له، ولقيت سلطته قبولًا أيضًا لدى أتباع أبي عبيدة خارج البصرة، ولكنها لم تدم بغير نزاع. وقد كان الربيع في الأصل محدثًا وفقيرًا، وهو معروف بأنه صاحب مسند الحديث الإباضي، ولم يُبد كبير عناية بالكلام، ولا شارك في مناقشة قضاياها التي شاعت وانتشرت في عصره.

وخالفه في الفقه ثلاثة تلامذة إباضية معارضون: عبد الله بن عبد العزيز، وأبو المؤرّج السّدوسي، وشعيب بن معروف. وفي العقيدة شرع العالم الإباضي الكوفي أبو محمد عبد الله بن يزيد الفزاري في اجتذاب التلامذة من بعيد، ثم ما عتَم حتى أصبح لسان الإباضية الناطق في علم الكلام، فغداً شريكاً مبرّراً في الجدل الكلامي الدائر في بغداد، في كنف الوزير البرمكي يحيى بن خالد، في أثناء خلافة هارون الرشيد. واستحالت المعارضة انشقاقاً بعد موت الإمام الإباضي في المغرب، عبد الرحمن بن رستم، في سنة ١٦٨هـ/ ٧٨٥م، عندما عارض النُّكَّار^(١) -بقيادة يزيد بن فَندين- خلافة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، الذي كان مؤيداً من قِبَل الربيع بن حبيب. لقد أخذ النُّكَّار في الفقه بمذهب الثلاثة العلماء المخالفين، وفي الاعتقاد بمذهب عبد الله بن يزيد الفزاري، وأمسوا أقلية قوية بين الإباضية في المغرب، بقيت إلى يوم الناس هذا. وعُرفت الأكثرية التي تبعت في الفقه أقوال الربيع بن حبيب، وأيدت الإمامة الرستمية بالوهبية. وفي البصرة والشرق، عُرف أتباع العلماء المخالفين بعد موت شعيب بن معروف بالشُعَيبية، وظلوا أقلية مهمة في البصرة وعمان وحضرموت، في النصف الأول من القرن الثالث/ التاسع، ثم تفككوا بعد ذلك بقليل. لقد فرَّ عبد الله بن يزيد من بغداد بعد سنة ١٧٩/ ٧٩٥، ولجأ إلى خوارج اليمن، حيث عرف هنالك بنسبته (البغدادي)، واشتغل بالتدريس وتأليف الكتب. وبأثر منه أصبح إباضية اليمن -خلاقاً لغيرهم في جنوب شبه الجزيرة العربية- شُعَيبيةً أقحاحاً. وبقوا هناك إلى القرن السادس/ الثاني عشر.

يُعد عبد الله بن يزيد الفزاري أول متكلم يمكن درس مقالاته مفصّلةً من كتبه الباقية، فقد اكتشفت حديثاً ستة نصوص كلامية -أو أجزاء من نصوص- في مخطوطتين مغربيتين من القرن الثاني عشر/ الثامن عشر. ثلاثة منها هي رسائل ألفها في العراق، وأرسل بها إلى أتباعه من الإباضية في المغرب، وتضمنت الثلاثة الأخرى أجوبته عن الأسئلة التي وجهها إليه سائلون مغاربة. ورده الجدلي

(١) النُّكَّار أو النُّكَّارون هم الخوارج الذين أبوا الإقرار بإمامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، فكانها من كونهم نكروها. (المترجم)

على القدريّة -الذي كتبه في اليمن- لم يزل أيضًا موجودًا، مضمّنًا في رد الإمام الزيدي أحمد الناصر لدين الله (ت ٣٢٢/٩٣٤) عليه. والحق أن كثرة ما عالجه من القضايا وتعدد مفاهيمه ومصطلحاته يشيران إلى أن علم الكلام كان قد بلغ من التطور -نحو منتصف القرن الثاني/ الثامن- حدًا يجاوز بكثير ما ينطبع في أنفسنا عندما نطالع كتب الفرق.

وخصوم الفزارى الأساسيون في العقيدة هم المعتزلة العقلانيون والشيعة المتشددون (الرافضة)، الذين وصفهم كذلك بالعقلانيين لصلتهم بالمعتزلة. ومنهج الفزارى العقدي -في أساسه- نصي، حرفي، أثري، وقد قطع بأنه لا سبيل إلى معرفة شيء من الدين إلا من طريق الوحي، وعاب على العقلانيين كونهم مفكرين [كذا]، يرون أن حقائق الدين الأساسية يمكن، بل يجب، أن تدرك بالعقل. وهذا منطبق على العقيدة والفقهاء جميعًا. وأكد -كأبي عبيدة- أن الهدى والعون والتوفيق تكون من الله للمؤمنين، ويُحرّم منها الكافرون. وعلى ذلك، لا يحتاج صدق القرآن إلى تأكيده بالمعجزات، كما زعمت المعتزلة، والتواتر في الحديث لا يُثبت سنة^(١). إنما السنة الصحيحة هي ما نقله المسلمون المؤمنون بطريق الآحاد. ومع أن الفزارى كان يستمسك -في العموم- بقول أبي عبيدة علمًا وعملاً، فقد خالف عن رأيه صراحةً في تعريف صحيح الإسلام، وفي تطبيق الولاء والبراء. لقد كان متقدمو الإباضية يقولون بوجوب موالة كل مسلم يعمل بصرامة بأوامر القرآن، وبالبراءة من كل من يعصيها، وممن «لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» (القرآن ٥ : ٤٤). وإذا كان ذلك كذلك، فعلى المسلمين البراءة من كل عاصٍ لم يتب، ومن الخلفاء الذين خالفوا شريعة القرآن، وممن شايعهم. وعليهم [المسلمين] المجاهرة بموالة أولئك الذين لم تُعرف عنهم مخالفة القرآن، والذين يؤمنون بحقية القرآن وبالرسالة الجامعة، وبكل ما جاء به النبي ﷺ من عند الله. وقد بيّن الفزارى أن مجرد هذا الاعتقاد كان كافيًا -في الأصل- ليكون صاحبه مسلمًا حقًا، غير أن الأمر اقتضى بعد ذلك تأكيدًا إضافيًا، حاصله القول بكفر من

(١) هذا نص العبارة الأصلية: "of Hadith does not establish Sunna" (tawatur). ولعل المراد أن

السنة لا تثبت بالتواتر فحسب، بل بالأخبار الأحادية الصحيحة أيضًا. (المترجم)

اعتقد مشروعية شيء حرمه الله. ومما استوجب هذا التأكيد ما ابتدع واجترح من المخالفات منذ زمان الفتنة الأولى على يد من يتسبون إلى الإسلام.

لقد نقح الفزارى هذه القواعد وهذبها. وفي رأيه أن الواجب على كل مسلم شرعاً عدم البراءة من أي مسلم، وعدم موالاته أي كافر، فقد غدت أرض الإسلام بعد الإطاحة بعثمان دار توحيد ونفاق، ولم تعد السبيل إلى معرفة إيمان سكانها ميسورة. وإذا كان الحاكم طاغية غير شرعي، فالتقية جائزة بنص القرآن (٣: ٢٨). وواجب على المسلمين التوقف عن الحكم على من لا يعلمون حاله من الإيمان. وقد وسع الفزارى -في الوقت نفسه- مفهوم البدعة الكفرية التي تقتضي من المسلمين التبرؤ، فتضمنت الاعتقاد الفاسد، والأفعال المستوجبة للعقوبة. وإلى هذا الحد كانت الأفعال وحدها تعد سبباً كافياً للإخراج من زمرة من صح إيمانه. لقد عَنَّف أبو عبيدة القدرية من الإباضية، لكنه لم يجسر على إقصائهم. أما الفزارى فقد كان يرجو صراحة إقصاء كل من خالفه فكراً (إيديولوجياً)، وبخاصة القدرية ومتشددو الخوارج، فأكد أن المسلم الحق ينبغي عليه الإيمان بالقدر الإلهي في جميع الحوادث، وينفي الاستطاعة البشرية المستقلة، وينبغي عليه كذلك الاعتراف بأن من طوى صدره على معتقدات فاسدة، تقوم على التنزيل أو التأويل، فهو مخطئ. وقد كان الخوارج المتشددون -الذين يعدون سائر المسلمين مشركين- هم أكثر من اشتد الفزارى في النيل منهم، حتى أدخلهم في زمرة المشركين، وليس الكفار فقط. وعلى الرغم من حرفته الجلية، فقد اعتقد في الله معتقداً تجريدياً، غير مادي، ولا تشبيهي، قريباً من المفهوم العقلاني لدى المعتزلة. وقد رد في قطعة بقيت على المجسمة والمشبهة جميعاً، وأراد بالمجسمة متكلمي الشيعة الإمامية، كمعاصره هشام بن الحكم، الذي أداه دليله العقلي إلى أن الله ينبغي أن يكون له حجم ومحل لكي يكون شيئاً ما. وبعضهم شبه الله في الحجم بالخردلة. وهم يعتقدون أن كل فعل لله -ومن ذلك علمه وتصرفه الإرادي- يقتضي حركة. وأراد بالمشبهة الأثريين السنة، الذي تعلقوا بالمعنى الحرفي للنصوص التشبيهية، التي وُصف الله بها في القرآن والحديث، وقال: إن خصومنا يرموننا خطأ بأننا لا نصف الله، ولا نتفكر فيه، ولكننا نصف الله بما وصف به نفسه في كتابه، ثم أتى بالوصف من

مقاطع قرآنية، تتضمن سورة الإخلاص، و«ليس كمثله شيء» (٤٢ : ١١)، و«لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار» (٦ : ١٠٣)، في مقاطع أخرى تبين تفرد الله الذي لا نظير له. وقد جاء الفزاري أيضًا بآثار عن الصحابة تؤيد تصويره غير المادي لله، ثم ساق دليلًا عقليًا مبناه على قياس لا سبيل إلى رده، وخلاصته أن كل ما في العالم محدث، ولا بد له من محدث أزلي واحد، يخالف جملة جميع المحدثات. وعقيدة الفزاري أن الله واحد، ليس بجسم، وليس له شركاء ولا أبعاد، وهو منذ الأزل لا في مكان، ولكنه بكل شيء محيط، لا يوصف بحركة ولا سكون، ولا تدركه الحواس، ولا يُرى، ولا يراه المؤمنون في الآخرة، كما يعتقد ذلك الأثريون السنة. وقد أطال الفزاري النفس في الحديث عن صفات الله وأسمائه، وشرح الفرق بين (صفات الذات) و(صفات الفعل)، على نحو ما صنع المعتزلة في مقالاتهم في التوحيد. والحق أن تعقد المفاهيم في بحثه يشير بقوة إلى أن نظرية المعتزلة في الصفات الإلهية -ومنها التفرقة بين صفات الذات وصفات الفعل- ترجع إلى عهد أبعد من زمان مؤسس المعتزلة، واصل بن عطاء. وقد ذهب الفزاري مذهب المعتزلة في القول بأن الصفات الذاتية مستحقة للذات أزلا، فالله يعلم أزلاً كل ما سيكون قبل كونه، وعلمه لا يقتضي سوى ذاته. أما صفات الفعل فتثبت شيئاً سوى الذات، فكونه خالقاً يقتضي أن هناك مخلوقاً، وهذه الصفات لا يمكن أن تكون قديمة؛ لما يتضمنه ذلك من قديم الخلق، ويمكن الاتصاف بها وعدم الاتصاف بها في الوقت نفسه، فالله يخلق شيئاً في وقت لا يخلق فيه شيئاً آخر، ويغفر لشخص في وقت لا يغفر فيه لآخر. ولا كذلك صفات الذات؛ فإن الاتصاف بها دائم، ويقتضي نفياً نقائضها، فالله بكل شيء عليم، فلا يفوته علم شيء -كان ما كان- في زمان من الأزمنة. ويسع المرء أن يتوسل إلى الله بإنفاذ صفاته الفعلية، وأن يدعو قائلًا: «ارحمني!» أو «أطعمني!»، ولا يسعه أن يدعو بشيء له تعلق بصفات الذات؛ ك«اعلم» أو «كن قادرًا». وتخالف صفات الذات صفات الفعل في أنها لا تخضع لما وُصف الله به من طلاقة القدرة، فليس بجائز أن يقال: «هو قادر على أن يعلم»، ولا «قادر على أن يرى»، ومن الجائز قولنا: «قادر على أن يخلق»، «قادر على أن يرزق الغذاء». وقد ذكر الفزاري أيضًا أن ثمة صفات

مشاركة بين الذات والفعل، لكن بمعانٍ مختلفة. فصفة «الحكيم» في ذاته تعني أنه يعلم الأمور، وفي أفعاله تعني كمالها ودقتها. وبعض صفات الذات الإلهية يمكن أن تُسند أيضًا إلى الإنسان وإلى غيره من المخلوقات، غير أنها في الخلق تستلزم معنى موجودًا، ولا تستلزم في الله إلا نفي النقيض، فصفة حيّ تعني وجود معنى الحياة في الإنسان، ولا تعني في جناب الله إلا نفي الموت. لقد قدم الفزاري قوائم مطولة للصفات الإلهية للذات والفعل، غير أنه لم يناقش سوى الصفات التي ناقشها المعتزلة بوصفها الصفات الأساسية للذات: عالم، قادر، حيّ، بصير، سميع، قديم [أزلي]. وردّ معنى صفتي السمع والبصر إلى العلم، مبيّنًا ضرورة ذلك وإلا كان بعض من الله بصير، وبعض سميع، وبعض عليم. وخالف المعتزلة، فذهب إلى أن كون الله مريدًا صفة ذات: فالله مريدٌ منذ الأزل خلق ما علم أنه سيوجد قبل أن يوجد. وتعكس هذه الصيغة قول الفزاري بالقدر الإلهي وبالجبورية، وفيها إرهابٌ بالمذهب الذي اعتنقه الأشعرية السنية في صفة الإرادة. على أن الفزاري وافق المعتزلة وخالف الأشعرية، فذهب إلى أن الكلام الإلهي من صفات الفعل.

وذهب إلى أن القرآن كلام الله، وهو لا يتكون من صوت وحروف كُتبت بمداد، وإن جاز نقله بها. وهو هذا الذي يسمعه الناس ويفهمونه. وما نسمعه الآن هو بعينه ما تلاه النبي ﷺ، بلسان عربي مبين. تكلم الله به، دون لسان وشفيتين، ولا حركة عند الكلام. وقد خلق الله كلامه وجعله حيث شاء، وجعله مسموعًا لمن شاء، وبأي لغة شاء، على لسان ملائكته ورسله. وكلامه محدث ومخلوق بعد أن لم يكن، ومن أنكر أن القرآن غير مخلوق، وأراد أنه ليس محدثًا فهو مشرك، فإن قال إنه محدث، ولم يرد أن يقول إنه مخلوق، فهو كافر منافق، كالذي قال إن أفعال العباد غير مخلوقة لله.

لقد كان الدفاع عن عقيدة القدر الإسلامية الأولى ضد نقد المعتزلة هو الشاغل الأساسي للفزاري، ولم يزل كتاب القدر -الذي فصل فيه رأيه في هذا الخلاف وأرسله في وقت مبكر إلى المغرب- موجودًا بتمامه. وهو إنما أرسله مرشدًا لإباضية المغرب في جدالهم مع الواصليّة في هذا الأمر. وقد أجاب

خاصة -في فصل أضيف لاحقًا للكتاب- عن أسئلة من المغاربة تتعلق بالطريقة التي يفتندون بها حجج خصومهم من المعتزلة، ورد ردًا دفاعيًا على قول المعتزلة إن العدل الإلهي يأبى أن يثيب الله الناس أو يعاقبهم على أفعال هو خالقها، وادعى لقبًا خاصًا هو «العدلية»-الذي يستخدمه المعتزلة- لمذهبه الفكري الخاص. وهو يعتقد أن لله أن يُفَضِّلَ بعض خلقه على بعض في الصورة، وفي مدة الأجل، وفي الرزق، وفيما سوى ذلك، وليس لأحد أن يقيم الحجة على الله في عدم خلقهم متشابهين. وعلى ذلك، فله أن ينعم بالإيمان على بعض الناس، ويحرم من الإيمان آخرين. وقد بدت موافقته المعتزلة جلية فيما أكده من أن الله لا يعاقب أحدًا على شيء هو الذي خلقه فيه، كقصر القامة والدمامة، فهو لا يعاقب الكافر على عدم الإيمان، الذي لم يُنعم عليه به، ولكن على الأفعال الكُفريّة السيئة التي يجترحها باختياره وإرادته فحسب.

وعلى الرغم من أن الفزاري يتمسك بالصيغة الأثرية القاضية بأن الله قدّر وخلق كل شيء في هذا العالم، والخير والشر، فإنه حدد معنى هذين على نحو كبير، تنزيهاً لله عن نسبة الشر إليه، فذهب إلى أن خلق الإيمان والكفر ليس هو الإيمان والكفر، كما أن خلق السموات والأرض ليس هو السموات والأرض. وعلاوة على ذلك، خلق الله أفعال الإنسان، كالإيمان والكفر، ليس كخلق السموات التي صنعها مباشرة؛ وذلك أن خلقه الإيمان والكفر يعني تقديرهما، وتسميتهما خيرًا وشرًا. وبذلك ابتعد الفزاري صراحةً عن الجبرية الأكثر تطرفًا، الذين لا يفرقون بين الخلق المباشر للشمس والقمر والبشر، والخلق بالتقدير والتسمية، كخلق الله أفعال العباد. لقد سعى دون مواردٍ إلى الدفاع عن العدل الإلهي بتقييد حكم الله المطلق، الذي أكده المذهب الأشعري السني فيما بعد.

وذهب الفزاري -من جهة أخرى- إلى طائفة من المقالات الأثرية الجبرية: فالله يهدي من شاء إلى الإيمان بعونه ولطفه وتوفيقه، وتكليف الإنسان بالواجبات الشرعية وقدرته على الإتيان بها يحدثان في الوقت نفسه عند بلوغه، ولا يقع التكليف بالمحال عقلاً، وإن كان جائزًا أن يأمر الله الناس بما لا طاقة لهم به،

والاستطاعة لا تتقدم على الفعل، خلافاً للمعتزلة. والله هو الرازق، وإن كان الرزق مسروقاً، وهو من كتب آجال البشر، وإن قُتلوا ظلماً.

وقد وافق الفزاري متقدمي الإباضية في قسمة الناس شرعاً إلى ثلاثة أصناف: مؤمنون، وكفار، ومشركون، وخصَّ مذهب المعتزلة -بوصفه بدعة- بمنزلة وسط بين المؤمنين والكفار، فجعلهم فُساقاً. فالصنف الأول هم المسلمون حقاً، ولم يكن الفزاري يستعمل مصطلح (الإباضية) إلا استثناءً. وصنف الكفار يشتمل على المنافقين الذين يضمرون الكفر، وعلى مرتكبي الكبائر المصيرين. والمشركون هم الذين اتخذوا مع الله آلهة أخرى، والذين عبدوا إلهاً سواه، والذين أنكروا الله بالكلية، وكذلك من صرح بإنكار شيء من القرآن، أو مما بلغه النبي ﷺ عن الله. وأجاز الفزاري أن يُدرج الأخيرون مفاهيمياً في جماعة الموحدين، ولكنهم من الوجهة الشرعية يجب أن يعتبروا مشركين؛ لأنهم جاهرُوا بمبارزة الله ونبيه ﷺ ومحاربتهما.

وأكد الفزاري أن منصب الإمام -بوصفه الرئيس الأعلى للجماعة المسلمة- يقتضيه الشرع؛ لأن ثمة أعمالاً واجبة تخص هذا المنصب، لا يقوم بها سوى الإمام، كإقامة الحدود. وعليه كذلك حماية الضعيف من القوي. وعلى جميع المسلمين الاعتراف بالإمام الشرعي وطاعة أوامره، فإن خالف الشرع أو ترك القيام بواجباته الخاصة، فَقَدْ شرعته. وقد مدح الفزاري الخليفين أبا بكر وعمر بوصفهما مثالين لأئمة المسلمين، ثم لم يُسمِّ إماماً شرعياً بعدهما.

على أن جهود الفزاري التعليمية بين الإباضية في المغرب قد صادفت منافسةً قوية من قِبَل معاصره العالم الكوفي أبي عمر عيسى بن عُمير الهمداني. وكان ابن عمير ممن قرأ القرآن بقراءة الصحابي عبد الله بن مسعود، ويُنسب كذلك عادةً -في الفقه- إلى مذهب هذا الصحابي الذي كان ذائماً في الكوفة في القرن الثاني/الثامن. وقد زعم بين الإباضية المغاربة أنه متمذهب بمذهب جابر بن زيد وأبي عبيدة. والظاهر أنه -كالفزاري- لم يزر المغرب قط، غير أنه أرسل رسائل إلى أتباعه هناك عرض فيها آراءه العقدية، ونقد كذلك بعض مقالات الفزاري، فأجاب الأخير هذه الرسائل بمثلها، وقد حُفظت إحداها إلى حد كبير،

وقد اتهمه فيها بأنه صاحب بدعة؛ إذ أخذ بمذهب المعتزلة والرافضة العقلاني، ودعا أتباعه إلى مقاطعة هذا المبتدع.

ويعكس مذهب ابن عمير معرفةً واعيةً بالمسائل اللاهوتية المسيحية، التي لا بدَّ أنها اجتذبت ذوي الخلفية المسيحية الدونانية من معتنقي الإسلام في المغرب. لقد ذهب ابن عمير -خلافًا للفزاري- إلى أن حقائق الدين الأساسية يمكن، بل يجب أن تُستقى من العقل فقط، وأن المناظرات بين المسلمين وغير المسلمين يجب أن تقوم على الدليل العقلي، لا القرآني، وأن العدل الإلهي الشامل يقتضي أن يرسل الله هداية أخرى لجميع البشر، والمرء يقبل باختياره هداية الله أو يردّها. وقد أنكر ابن عمير ما ذهب إليه الفزاري من أن الله يمنح بعض خلقه معونته، ويحجبها عن آخرين. وفي رأيه أيضًا أن العدل الإلهي يقتضي أن يقيم الله الدليل على صدق جميع أنبيائه بالآيات المعجزة، كالذي وقع لموسى وللمسيح، أو بشهادة نبي معروف. وهو في قوله بالجبر يستخدم مفاهيم مألوفة في الفكر اللاهوتي المسيحي، متحاشيًا الصيغة الإسلامية لدى الفزاري، والتي تنص على أن كل الحوادث مخلوقة لله، ومنها أفعال العباد، خيرها وشرها. لقد أكد ابن عمير أن الله خلق ابتداءً كل الأشياء المادية، وقدر صفاتها وظروفها الطبيعية، فكلُّ ينمو، ويتصرف، ويفنى على وفق طبيعته الجبليّة، لا خلقًا لله مستمرًا من بعد خلق، كما هو مقررٌ عمومًا في الفكر الكلامي الإسلامي.

وفي رأيه أن عقل الإنسان قادر بنفسه على تمييز الخير والشر، وكذلك على معرفة كثير من واجبات الإنسان التي جاءت بها شريعة السماء، غير أنه ذهب أيضًا إلى أن الله يكلف ببعض الواجبات الخاصة التي لا تعرف إلا من طريق الوحي، وتعاليم الأنبياء. وتوافق آراؤه هنا النظريات المسيحية عن القانون الطبيعي الذي يسع عقل الإنسان معرفته، ذلك العقل الذي حلَّ على نحو كبير محلَّ شريعة موسى اليهودية.

وذهب -خلافًا للفزاري- إلى وجوب القول بأن أهل الكتاب من اليهود والنصارى موحدون، ما داموا يعتقدون -مخلصين- أن الله واحد. إنما يُعد مشرّكًا ذلك الذي يشهد بالوحدانية على دغل، وهو يعني صنمًا، أو يريد المسيح.

وعاب على الفزاري كذلك إدراجه الموحدين في المشركين، إذا هم أنكروا شيئاً من القرآن أو مما بلغه النبي ﷺ عن الله. ووافق الاتجاه الدوناتي المعادي للحكومة حين قال بأن المسلمين لا يحتاجون إلى إمام ما داموا في معتصم من قوة إيمانهم وطاعة ربهم، وذكر أنه ما وجد مسلماً حكم المسلمين قط على وفق الدين، بل كانوا يحكمون بأهوائهم وآرائهم، ولم يستثن من ذلك أبا بكر وعمر. وقد سمي أتباع عيسى بن عمير بالعميرية. وانتشروا بين الإباضية -أواخر القرن الثاني/الثامن- في المناطق الشرقية لجبل نفوسة في ليبيا. وفي النصف الأول من القرن الثالث/التاسع كان زعيمهم الروحي هو أبا زياد الحسين بن أحمد الطرابلسي، وهو عالم من طرابلس، أخذ بمقالة ابن عمير في الاعتقاد، وبمذهب إبراهيم بن عليّة (ت ٢١٨/٨٣٣) في الفقه. وقد كان ابن عليّة -وهو تلميذ لأبي بكر الأصم المعتزلي المعروف بقربه من إباضية البصرة- يذهب -كابن عمير- إلى عدم الحاجة في الإسلام إلى إمام أعظم، إذا كان المسلمون يحيون على وفق الشريعة. واشتهر باستكثاره من القياس في فقهه، غير مستند إلا إلى القرآن، منكرًا سنة النبي ﷺ والصحابة. وقد بقيت هذه الفرقة حتى القرن السادس/الثاني عشر.

لقد تمسك الكيان الأساسي للإباضية -ممثلاً في الوهبة في المغرب وفي أتباع الربيع بن حبيب في المشرق- بموقفهم الأثري المحافظ في الاعتقاد، الذي يخالف النزوع العقلاني في علم الكلام. وفي عمان استُخدمت مصطلحات الكلام ومفاهيمه لأول مرة في كتابات أبي المنذر بشير بن محمد بن محبوب بن الرُّحَيْل، في النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع. وكان بشير عليماً -بيقين- بالفكر الكلامي للمعتزلي البصري أبي علي الجبائي، وإن كانت مقالاته في جوهرها إباضية. ولم ينح الفكر الأثري الإباضي في تطوره منحى نظيره السني في اعتناقه مفهوماً تشبيهاً مادياً لله، وإنما استمسك بالتنزيه المجرد، والتصور غير المادي لله؛ ولذلك أنكر اعتقاد أهل السنة في رؤية المؤمنين الله في الآخرة، وكذلك أنكر في العموم القول بعدم خلق القرآن، وإن كان بعض علماء عمان ذهب مذهب أهل السنة. وقد اتُخذت عقيدة رسمية في عمان، في القرن الثالث/التاسع، تحاشت هذه القضية بالتأكيد على أن القرآن كلام الله.

المراجع

- Cook, M. (1981). *Early Muslim Dogma: A Source-Critical Study*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Crone, P., and F. Zimmermann (2001). *The Epistle of Salim Ibn Dhakwan*. Oxford: Oxford University Press.
- Cuperly, P. (1984). *Introduction a l'etude de l'Ibadisme et de sa theologie*. Algier: Office des Publications Universitaires.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im fruhen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Gaiser, A. R. (2010). *Muslims, Scholars, Soldiers: The Origin and Elaboration of the Ibadi Imamate Traditions*. Oxford: Oxford University Press.
- Lewicki, T. (1958). 'Les Subdivisions de l'Ibadiyya'. *Studia Islamica* 9: 71-82.
- Madelung, W. (2006). 'Abd Allah Ibn Ibad and the Origins of the Ibadiyya'. In B. Michalak- Pikulska and A. Pikulski (eds.), *Authority, Privacy and Public Order in Islam: Proceedings of the 22nd Congress of L'Union Europeenne des Arabisants et Islamisants*. Leuven: Peeters, 51-7.
- Madelung, W. (2011). 'Abd Allah ibn Ibad's Second Letter to Abd al-Malik'. In *Community, State, History and Changes: Festschrift for Ridwan Al-Sayyid on His Sixtieth Birthday*. Beirut: al-Shabaka al-arabiyya li-l-abhath wa-l-nashr, 7-17.

- Madelung, W. (2012a). 'Isa Ibn Umayr's Ibadi Theology and Donatist Christian Thought'. In R. Hansberger, M. Afifi al-Akiti, and C. Burnett (eds.), *Medieval Arabic Thought: Essays in Honour of Fritz Zimmermann*. London: The Warburg Institute, 99-104.
- Madelung, W. (2012b). 'The Authenticity of the Letter of Abd Allah b. Ibad to Abd al-Malik'. *Revue du monde musulman et de la Mediterranee* 132, 37-43.
- Madelung, W. (forthcoming). 'Abd Allah b. Yazid al-Fazari's Rebuttal of the Teaching of Ibn Umayr'. In L. Muchlethaler, S. Schmidtke, and G. Schwarb (eds.), *Theological Rationalism in Medieval Islam: New Texts and Perspectives*. Leuven: Peeters.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Wilkinson, J. C. (2010). *Ibadism: Origins and Early Development in Oman*. Oxford: Oxford University Press.

الفصل الخامس عشر الكَرَامِيَّة

أرون زيسو

كانت الكرامية تمثل -فيما بين القرنين الثالث/التاسع والسابع/الثالث عشر- قوة كبيرة في بحر الكلام الإسلامي الزاخر بالمتنافسين. بل إنها لم تقتصر على كونها فرقة كلامية ذات مذهب متميز في كثير من القضايا، وإنما كانت مذهباً فقهياً أيضاً. وكذلك شكلت جماعة تبعث في النفس إعجاباً بجنوحها نحو حياة الزهد. ويرجع اسم الكرامية إلى أبي عبد الله محمد بن كَرَّام (ت ٢٥٥/٨٦٩)، الذي تعود أصوله إلى الشرق الأقصى في سجستان، وإن كان أكثر أتباعه من مناطق أخرى، وخاصة في غرجستان وخراسان. وقد ميزت سيرته سلسلة من وقائع النفي والسجن لمدد طويلة. وليس من شك في أن هذه الأحداث المؤسفة تدل على ما كان يحدثه وعظه -وخاصة بين سكان القرى- من إثارة نقمت عليها السلطة. ولما نُفي النفي الأخير من نيسابور مضى إلى القدس، وعاش بها آخر حياته، وبها قبره الذي ظل مزاراً يقصده الكرامية من المشرق لعدة قرون. وعلى الرغم من طموح التحول المذهبي لدى الكرامية، فإنها لم تحظ باتباع معتبر قط خارج ما يُعرف اليوم بإيران وأفغانستان. وكانت نيسابور هي مركزهم الفكري في غالب تاريخهم، وفيها حققوا أعظم رواج اجتماعي وأعظم تأثير سياسي، وذلك في عهد الغزنويين الأول (أواخر القرن الرابع/العاشر). ولما تراجعت مكانتهم في نيسابور، ظلوا حركة قوية في منطقة الجبال من الغُور وفي ضواحي غزنة فقط، إلى أن وقع الاجتياح المغولي، فخلا منهم المشهد جملةً (زيسو Zysow ٢٠١١).

ويدل ما انتهى إلينا من ترجمة ابن كرام بوضوح على أنه قديم من بيئة جمعت بين الاتصال القوي بالمذهب الحنفي والجِدُّ في رواية الحديث. والحق أن الجمع بين رواية الحديث والالتزام بالدليل العقلي لم يكن سمة لمذهب الكرامية الفقهي فحسب، وإنما كان كذلك من سمات مذهبهم الكلامي، فنرى فيه تعويلاً على العقل أيضاً في نقد المقالات العقدية المستنبطة من القرآن والحديث. وورث زعماء الكرامية عن ابن كرام ممارسة الوعظ الشعبي [الجماهيري]، والتعليم من طريق المأثورات القولية والحكايات شبه الأسطورية، وذلك إلى جوار صناعتهم الكلامية (Zadeh ٢٠١٢ : ٥١٠-١٨). (٢٥٣)

على أنه ما من دراسة لمذهب الكرامية الكلامي إلا وتُشخصُ أمامها عقبة لا سبيل إلى تفاديها؛ وذلك أنه لم تظهر إلى الآن أي رسالة كلامية كاملة من تصنيفهم، وما بقي من أعمالهم فمقصور على الدراسات القرآنية لا على الآراء الكلامية، وإن كانت القراءة الواعية تَقِفُنَا -في كل حالة تقريباً- على معلومات كلامية نفيسة. ففهمنا لمذهب الكرامية الكلامي يعتمد إذن -على نحو كبير- على شهادات خصومهم، الذين يزدرون غالباً هذا المذهب، ويرونه بدعة رجل ريفي شبه أمّي، اعتنق طائفة من الآراء المتضاربة. من أجل ذلك وجب عرض ما يأتينا من المعلومات من هذه المصادر على ما بين أيدينا من كتابات الكرامية، وإن لم يكن هناك أي سبب يحملنا على الظن بأن تحيز هؤلاء الكتاب الناقمين [على الكرامية] قد حداهم على التحريف الكامل لما يروونه من أخبار.

ومن غير الراجح استرجاع شيء من تراث الكرامية الكلامي، سوى جزء صغير منه. وقد كتب ابن كرام عدة كتب كلامية، وظل الاشتغال بالكلام موضع إكبار من قبل أتباعه. وفي القرن السادس/الثاني عشر كان هناك -فيما انتهى إلى علمنا- نحو اثني عشر فرعاً للكرامية (فان إس ١٩٨٠ : ١٩-٣٠). وهذه الأفرع المذكورة وإن لم تُفرد دائماً المسائل الكلامية بالحديث، فإن الحكمة تقتضي أن نرى فيها الدلالة على اتساع الكتابة في موضوعات الكلام. ولا يبدو أن الخلافات الكلامية بين الكرامية -وهي كثيرة- قد هددت وحدة جماعتهم، كما أقر بذلك خصومهم، وإن كان غياب النزاع الداخلي الضاري لا يمثل بالضرورة

مزية لدى مؤرخي الفكر. ويبدو أنه ينبغي على البحث العلمي أن يرضى باكتشاف التطور العام لعلم الكلام لدى الكرامية، مع مزيد من التفصيل فيما يتعلق بالتنقيحات التي قام بها آخر كبار متكلميهم، محمد بن الهيصم (ت ٤٠٩/١٠١٩)، الذي حظيت مواهبه بإكبار مشوب بالحسد، حتى من خصومه.

إن الخلفية المباشرة لتطور علم الكلام الكرامي تتمثل في هذا التحدي الذي جابهته العقائد الإسلامية الموروثة على أيدي الجهمية، المنسوبة إلى المتكلم جهم بن صفوان، الذي قُتل في سنة ١٢٨هـ/٧٤٦م؛ لنشاطه الثوري ضد النظام الأموي. وعلى الرغم من أن الجذور العقدية لمقالات جهم لا تبدو جلية تمام الجلاء، فإن من المعقول القول بأنها تحمل سماتٍ تباين تأثير الفلسفة الأفلاطونية المحدثة (فرانك Frank ١٩٦٥)، وإن كان هذا القول محل خلاف (كرون Crone ٢٠١٢).

وتلوح بعض الخصائص المنكرة لمذهب الجهمية كبيرةً على نحو خاص في كتابات خصوم الجهمية الأولين. فالحلقة عند الجهمية جامع لوصفي التسامي والتنزل جميعًا، وهو بسيط تمامًا، ليس له صفات حقيقية، بل هو من وراء الوجود نفسه. وهم يعتقدون كذلك أن الله موجود في كل مكان، وفي كل شيء. والحق أن هذه المقالات التي تنزع إلى وحدة الوجود تستدعي الصيغة المتناقضة لفيلسوف الأفلاطونية المحدثة، فرفيوس (نحو ٣٠٥)، الذي كان تلميذًا لأفلوطين: «ليس الله في أي مكان، وهو في كل مكان». ولم تقتصر الجهمية على هذه المقالات البدعية، بل أسرفوا في الاعتماد على العقل، وردوا طائفة من المقالات الموروثة الشهيرة لمعارضتها إياه، وفسروا الإيمان -الذي يكون المرء به مسلمًا- بالمعرفة، دون حاجة إلى عمل بالأركان، ولا إلى نطق باللسان.

وقطع مخالفو الجهمية بأن الله ليس -كما يقولون- في الغاية من البساطة، بحيث لا تثبت له صفة مميزة، بل له صفات حقيقية، كما ثبت ذلك في القرآن والسنة. وردوا كذلك على زعمهم أن الله في كل مكان، وفي كل شيء، فقالوا: إن الله استوى على العرش، بدليل القرآن والسنة جميعًا. ثم زادوا فرموا الجهمية

بأنهم يعتسفون في استعمال العقل؛ إذ ليس هناك دليل صحيح يرد ما دلت عليه النصوص من عذاب الميت في قبره.

لقد كان أهل الحديث هم أول من قام بالتصدي للجهمية؛ إذ رأوا في التهديد الذي تمثله نذيرًا صريحًا بالخطر الكامن في علم الكلام العقلاني. ولم تخرج أغلب ردودهم على مقالاتهم البدعية عن حشد الأدلة من القرآن والحديث، مع شيء من الاستنباط منهما. ولم يكن هؤلاء الأثريون من مخالفي الجهمية يعدون أنفسهم متكلمين، ولا كانوا معنيين باصطناع مناهج كلامية يستبدلون بها تلك التي لدى المبتدعة، حتى جاءت الكرامية فكانت نمطًا من خصوم الجهمية فريدًا مختلفًا، فقد عولوا في غير تحفظ على الدليل الكلامي في الكشف عن زيف الجهمية وغيرها من الفرق الكلامية الضالة، التي ظهرت بعد ذلك، والتي أيدت مبادئ جهم. ولم تنفرد الكرامية بتقديم الأجوبة الحاسمة، ولكن أحدًا غيرها ممن اشتد في مخالفة الجهمية فكريًا لم يحظَ باتباع واسع، ولا أنتج تراثًا كلاميًا ضخماً.

وليس من شك في أن أكثر مقالات الكرامية ورودًا في المصادر الإسلامية - وإن لم تكن تُعرض بدقة دائماً- هي تعريفهم للإيمان بأنه (الإقرار باللسان) فقط. وقد نافح ابن كرام عن هذا المذهب المبسط، الذي صادف إنكارًا منذ عهد باكر. والحق أن التكرار الملحوظ -في تفسير السور آبادي (ت ٤٩٤/١١٠١)، وهو عمل متأخر نسبيًا- للمسائل التفسيرية المتعلقة بما في القرآن من إشارات إلى الإيمان يدل على أن مقالة الكرامية في الإيمان بقيت زمنًا طويلًا تشغل المحل الأول في تعريفهم بأنفسهم.

ولا يبدو وصف مرجئة -الذي يشيع استعماله في الأدبيات الكلامية- مفيدًا في الدرس الأكاديمي، غير أنه يمكن أن يُعرّف -لأغراض حالية- بأنه الرأي القائل بأن الإيمان لا يتضمن العمل. وقد انتصر الأثريون [أهل الحديث] خاصة للرأي المعارض للمرجئة، وحاصله دخول العمل في مفهوم الإيمان. ولم يكن مذهب الكرامية في الإيمان إنكارًا فحسب لمذهب أهل الحديث، وهو ما قدمه ابن كرام، وإنما كان -في بعض ما يعنيه- المَعْلَم الخارجي لمذهب المرجئة،

الذي لم يقتصر على الاستغناء عن العمل، وإنما استغنى كذلك عن العقد القلبي، ولم يرَ الإيمان إلا الإقرار باللسان. ولا ترجع الجدة في مذهب الكرامية إلى إنكارهم دخول العمل في حد الإيمان، وإنما في إنكارهم دخول أي عنصر معرفي فيه. وقد كان محمد بن أسلم الطوسي (ت ٢٤٢/٨٥٦) -أحد متقدمي المحدثين الناقدين للكرامية- يرى أن قولهم بأن «المعرفة ليست من الإيمان» من شر ثلاثة مذاهب انتحلت، وهو يعدل ذلك المذهب القائل بخلق القرآن (الجورقاني، أباطيل، ١/٤٥٥). إن القطيعة العقدية الحاسمة بين أهل الحديث والكرامية، التي ظلت شاخصة في مواجهة مشاركة الكرامية المستمرة النشطة في رواية الحديث، هي مسألة الإيمان هذه خاصة، دون ما سواها من المسائل الميتافيزيقية الغامضة التي لا تشغل بال الأثرين كثيرًا.

ولما كان الإيمان لدى الكرامية -وهو لفظي محض- مسألة انتماء عام، لم تكن ثمة حاجة إلى أن يخضع إيمان من أقر بالإسلام إلى بحث من الآخرين، ولا كان ثمة ما يدعو إلى أن يتشكك مسلم في إيمان نفسه. على أن المسألة الجوهرية عند الكرامية -على الرغم من إساءة بعض الناس فهمها- هي قولهم بأن الإيمان الناشئ عن الإقرار باللسان غير كافٍ في النجاة، فهي تقتضي تصديقًا قلبيًا يكفل لإقرار اللسان وصف الإخلاص. فغاية ما يصنعه الإيمان الظاهر هو إثبات انتماء آمن لصاحبه إلى الأمة الإسلامية بما عليها من واجبات، وما لها من حقوق وميزات.

وتوجد العناصر الأساسية لمذهب الكرامية في الإيمان -بما في ذلك بعض التفاصيل التي لا تُعرف حاليًا في مكان آخر- في كتاب كرامي في الفرق [«الرد على أهل البدع والأهواء الضالة»] لأبي مطيع مكحول النسفي (ت ٣١٨/٩٣٠). فبعد وفاة النبي ﷺ لم يعد سبيل -كما جاء في كتاب النسفي- للشهادة بإخلاص من أقر بالإسلام، كما كان ذلك ممكنًا في زمانه ﷺ، فالإخلاص والنفاق من أمور الباطن التي لم يعد لنبي موصول بالله سبيلٌ إلى الاطلاع عليها، بل إن النبي ﷺ كان منهيًا عن المبادرة من تلقاء نفسه إلى البحث عما تُكنه قلوب الناس من اعتقاد. أما الإقرار فمن أمور الظاهر، وينبغي أن يُعدَّ أهل القبلة مؤمنين وفقًا لما

أمر الله به في القرآن، ولما أمر النبي ﷺ به في الحديث (النسفي، رد، f. ٦٩).
لقد خضع تعريف الكرامة للإيمان بأنه الإقرار باللسان لتطور مهم في
الحقبة اللاحقة على ابن كرام، ويمكن التماس جذور هذا التطور في كتاب
النسفي، الذي ذكر أن الأطفال يدخلون في جملة المؤمنين بإقرارهم الأول بربوبية
الله يوم «ألست بربكم قالوا بلى» (القرآن ٧: ١٧٢)، ففي هذا الميثاق إقرار
بالإيمان، وعلى ذلك فالإيمان هو الفطرة التي يولد الناس عليها (النسفي، رد،
٧١). والحاصل أن هذا (الإقرار الأول) اعتُبر إيماناً على الحقيقة بوصفه مناقضاً
لكل إقرار آخر (ابن فورك، شرح، ١٨٦) ^(١). وهذه محض تأكيد للإقرار
الأول ^(٢). ولا يتضح إلى أي مدى كان الكرامة قادرين على توضيح هذه الأفكار
على نحو متماسك داخلياً [فيما بينها] وموافق للشريعة الإسلامية.

وقد دأبت الكتب الكلامية الكلاسيكية على وصف الكرامة - وإن ضمناً -
بأنها الفرقة الوحيدة التي أجرت الزمان والمكان على الله. وعلى الرغم من أنهم
لم ينفردوا بما ذهبوا إليه في مقالاتهم الأساسية في حقيقة الله وفي أفعاله، فقد
طوروا هذه المقالات على نحو متميز، وأهم من ذلك أنهم حاولوا بصنيعهم هذا
- في اعتقادهم على الأقل - إنقاذ العناصر المهمة في التوحيد، في معناه
الكلاسيكي، ومن ذلك القول بعدم حلول الحوادث في ذات الله (the
immutability of God).

ويقتضي كون الله حقيقة أن تكون له - سواء عند الكرامة أو عند غيرهم من
المتقدمين والمتأخرين - صفات يمكن أن نطلق عليها مادية جسمية. وهذا الرأي

(١) كلام الكاتب مضطرب في هذا الموطن، وهذه هي عبارة ابن فورك: «...» وذلك أنهم [الكرامة]
يزعمون أن الإيمان هو الإقرار الأول، وأن تكرير الإقرار ليس بإيمان. والظاهر أن الكاتب ظن أن قول
ابن فورك «وأن تكرير الإقرار ليس بإيمان» معناه أنه يناقض الإيمان؛ فلذلك ترجمه على هذا النحو:
«as opposed to any further declarations» = بوصفه مناقضاً لكل إقرار آخر! وليس الأمر كذلك،
وإنما المعنى أن الإيمان يثبت بالإقرار الأول في قول بني آدم: «بلى» يوم «ألست بربكم»، وما تلا ذلك
من إعلانهم الإيمان في حال وجودهم الأرضي إنما هو تكرار للإقرار الأول، فلا ينشئ الإيمان، كما
أن النكاح والطلاق والعناق، كل ذلك يقع باللفظ الأول، دون المكرر. (المرجم).

(٢) هذا يؤكد ما أسلفناه في الحاشية السابقة، فقول «هذه» يشير بها إلى ما تلا الإقرار الأول من إقرارات،
لا تنشئ الإيمان وإنما تؤكد. (المرجم).

معروفةً نسبته -في الفلسفة القديمة- إلى الرواقيين، ثم ظهر مذهب جسمية الإله -بأثر منهم- لدى طائفة من متقدمي اللاهوتيين المسيحيين ذوي التأثير، كترتليان (Tertullian) (توفي نحو ٢٣٠) (جانتزن Jantzen ١٩٨٤ : ٢١-٣٥). والكرامية أشهر الفرق الكلامية في الإسلام التي نافحت عن جسمية الله، ومن المحتمل أن وراء مقالاتهم تأثيراً رواقياً، وإن كان بعيداً. وقد عبر كُتّابهم عن هذه الجسمية بالفاظ شتى، كان لها مفاهيم ومعانٍ مختلفة، أهمها وأشهرها مصطلح (جسم)، واستعمل ابن كرام أيضاً مصطلح (جوهر)، بينما أثر أحد متقدميهم، وهو النسفي، المصطلح القرآني الأكثر قبولاً (شيء). فالله إذن جسم، وجوهر، وشيء.

وقد أثبتوا -تأكيداً لمذهبهم في جسمية الله- وجوده، وكان لهذا التأكيد تعلق مباشر -كما هو الحال عند كل خصوم الجهمية- بمقالة [الاستواء] على العرش. وقد حمل الجهمية مذهبهم في وحدة الوجود وأن الله في كل مكان على تأويل ما جاء في القرآن والحديث من استواء الله على العرش على معنى غير حقيقي. وورثت الفرق الإسلامية الشهيرة اللاحقة من معتزلة وأشاعرة وماتريدية مقالة الجهمية في العرش؛ إذ كان على جميعهم أن يجدوا وسيلة لتحاشي القول بالمكانية في الجنب الإلهي، وهو القول الذي يتقوى بذكر العرش مقروناً بالله. وقد طال ذيل الكلام في هذه القضية الخلافية، ولم يزل بعضه باقياً. على أنه لم تظهر فرقة أخرى احتملت العواقب العقدية لقضية العرش في مثل صلابة الكرامية وهم يواجهون اعتراضات خصومهم.

لقد أقام ابن كرام صلة مباشرة بين الله وعرشه، فجسم الله مماس للصفحة العليا من العرش. والحق أن هذا التفسير المادي للفظ القرآني (استواء) مستند إلى الشرح المنسوب إلى المفسر الشهير ابن عباس (ت ٦٨٧/٦٨-٨)، وحاصله أن الفعل (استوى) ههنا معناه (استقر): فالله استقر على عرشه (الشهرستاني، الملل، ١/١٨١؛ النسفي، رد، ١٠٧). ولعلنا نظن أن ابن كرام يسلك في قراءته للنص القرآني مسلكاً حرفياً ساذجاً، غير أن هذا الظن مرجوح لما يوجد في كتاباته من مصطلحات كلامية معقدة. فمن وراء مقالته في صلة الله بالعرش لم

تزل إشارات المتفرقة في علم الكونيات باقية في التراث الكلامي الإسلامي. فكم من مسائل هذا العلم خاض فيها جهاراً، وآراؤه فيها غير معلومة لنا! وإن كان من البين تماماً أن بحثه كان منطلقاً أتباعه نحو ما لحق من تطورات.

ولا غرابة في أن تكون هناك مشابهاً بين علم الكونيات لدى متقدمي الكرامية ونظيره لدى الرواقيين. فقد ذهب الفريقان جميعاً إلى أن العالم مليء، فليس فيه مكان شاغر، ولا ثمة خلاء، وإنما هي أجسام يتصل بعضها ببعض (الجويني، الشامل، ٥٠٨). غير أن الكرامية خالفوا الرواقيين فلم يقولوا بوجود خلاء لا نهائي حول العالم، وإنما استبدلوا به القول بإله لا حد له. فليس الله الذي يؤمن به الكرامية هو الله الذي يؤمن به الرواقيون من أصحاب وحدة الوجود. فأما هؤلاء فالله عندهم -إذ نفذ في العالم كله- أقرب ما يكون إليه. وأما متقدمو الكرامية فالله -في قولهم- في علاقة وثيقة مع خلقه، وهو ما تأذن به وتقتضيه طبيعته من حيث هو جسم: إنه في اتصال مادي بالخلق.

ويقتضي منطق علم الكونيات لدى الكرامية أن الله -الجسم- متى خلق جسماً آخر، تعينت مماسته لهذا الجسم الآخر، فليس هناك خلاء يفصل بين الأجسام، وهو ما نافح عنه الكرامية في شأن التماس المتبادل (الجويني، الشامل، ٤٠١). فالله وعرشه متماسان أشد ما يكون التماس. ويرى أغلب الكرامية الذين يدينون بهذا النظر في علم الكونيات أن مماسة الله العرش تكون من جهة تحت. على أن هذه المماساة من إحدى الجهات لا تحول دون وصف الله بعدم التناهي (البغدادي، الملل، ١٥٠).

ولخصوم الكرامية حجج يردون بها على إثبات المكانية [التحيز] (spatialization) لله، أهمها تلك المستندة إلى أن الله قائم بنفسه، وأبلغها تأثيراً أن مماسة الله للعرش تعني القول بأن جسم الله ليس بسيطاً، وإنما هو منقسم إلى أبعاد. وعند الكرامية أن الله غير أحدي الذات (not independent)، وإنما هو معتمد على أبعاضه، وهذا الاعتماد هو الأمانة على حدوث الأشياء بعد أن لم تكن (الإسفرائيني، التبصير، ٣١٢). ولهم في دفع الاعتراض السابق مسلكان، يقوم أحدهما على استحضار مبهم (لِعَظْمَةِ) الله، التي يمكن بمقتضاها أن يكون

مماسًا لعدة أشياء، ويبقى مع ذلك غير منقسم (النيسابوري، الغنية، ٣٨٨/١)، ويتضمن مسلكهم الآخر تدابير جذرية سوى هذا الاستحضار المبهم لطبيعة الله، خلاصتها الدعوة إلى مراجعة جذرية لعلم الكونيات لديهم.

لقد كان هذا المسلك الثاني، بعيد المدى، الذي يتعلق بالنظر في الاعتراض على أن الله ذو أجزاء -يقوم على نفي كل مماسة بين الله وعرشه (وبينه وبين أي مخلوق آخر). ولكن بلوغ هذه الغاية كان يقتضي منهم التخلي عن معارضتهم للخلاء، فجنحوا إلى المذهب الذري (atomism)، الذي يحمل في طياته القول بالخلاء. والغريب أن الجوهر (atom) كان هو باستمرار -في أقدم المرويات عن هذا التطور المذهبي- وحدة قياس المسافة بين الله وعرشه. وتتفاوت الكرامية الذريون في الدرجة التي يباينون بها بين الله وعرشه، فبعضهم يجعل الله على مسافة بعيدة -ولكنها محدودة- من العرش. وبلغ ابن الهيصم الغاية في هذا الشأن حين جعل بينه وبين العرش بُعدًا لا يتناهى، وهو -إذ بلغ المدى الأقصى- قد أطرح عمليًا المفردات المكانية التي كان يستعملها أسلافه من الكرامية، فغاية ما يمكن قوله الآن إثبات الفوقية لله، وكذلك إثبات مباينته للعالم بينونةً أزلية (النيسابوري، الغنية، ٣٨١/١، ٣٨٤).

إن جنوح أئمة متكلمي الكرامية عن القول بأن العالم ملاء إلى القول بالذرات والخلاء قد اصطنع علاقة جديدة كل الجدة بين الله وعرشه، وأقام كذلك فرقًا بينه وبين خلقه. وما إن انفكت العلاقة الوثيقة بين الله وعرشه حتى أصبح وضع العرش المتسامي فوق الخلق موضعَ نظر، وحتى غدا متكلمو الكرامية يستطيعون الآن القول بإمكانية أن يكون كرسي الله فوق عرشه (الهيصم، قصاص، ٦٢). على أن الأمر لم يعد يتعلق بالوضع المكاني، فقد أصبح التعبير القرآني -الذي عول عليه ابن كرام وأتباعه في قولهم بمماسه الله للعرش- يحتمل تأويلًا آخر، لا تتضح ملامحه تحقيقًا. فإذا كان الله غير مستقر على العرش، فما طبيعة العلاقة الخاصة بينه وبين هذا العرش؟ لقد واجهت هذه المسألة خصوم الكرامية عند دفاعهم عن عدم جسمية الله، وهي الآن تواجه الكرامية. لقد ذهب ابن الهيصم -الذي تعد مقالاته خاتمة المطاف في المباحدة بين الله وعرشه-

وكذلك ذهب أتباعه إلى أن علاقة الله بعرشه غير معلومة، وأنها -وكان لا بد من مصيرهم إلى هذا- خارجة عن طور العقل (السور آبادي، تفسير، ٧٥٤/٢، f٩٩٨). لقد منحت النظرة الذرية للعالم معنىً جديدًا للصيغة التي أحبها الكرامية: «الله جسم لا كالأجسام». ففي علم الكونيات القديم كان الله جسمًا، ولكن له صفات وقوى تميزه من سائر الأجسام الأخرى التي لها صفات وقوى تخصها (انظر: ترلتيان). ولا كذلك الحال في علم الكونيات الجديد، حيث يختلف الله عن خلقه في أنه الجسم الوحيد في الوجود الذي لا يتكون من ذرات.

والحق أنه لم يعد من الملائم -مع دخول الخلاء في علم الكونيات لدى الكرامية- أن يوسم مصطلح (جسم) بميسم وجوب الاتصال بأجسام أخرى. ومن أشهر تعريفات الكرامية للجسم -والتي ناقشها مخالفوهم- أنه (القائم بنفسه)، وهو ما ذهب إليه معظم الكرامية في مطالع القرن السادس/الثاني عشر (النيسابوري، الغنية، ٤٠٧/١). ولما لم يكن هناك ما يدعو إلى إنكار أن الله قائم بنفسه، فقد توجه النقد في العموم إلى عدم المناسبة بين مصطلح (جسم) والمعنى المقصود. على أنه ينبغي التأكيد على أن التعريف الجديد للجسم لا يعني أن الكرامية قد انكفوا عن المصير إلى المادية [الجسمانية] (corporealism)، وحببتهم الآن أن كل قائم بنفسه متحيز ولا بد (الجويني، الشامل، ٥٢٥).

وثالث الأمور التي كثر ذكرها عن مذهب الكرامية، وفوقته نحوه سهام النقد قولهم بأن الله (محل للحوادث)، وإنما أنكر مخالفوهم هذا القول لأنه يهدم وصف الله بعدم التغير (immutability)، و[يناقض] كونه خارجًا عن حدود الزمان الحادث. ولما كانت مقالاتهم هذه معقدة، غير مألوفة، ومصوغة بمفردات تقنية خاصة، فقد حظيت بعرض أسد قصداً وأكثر تفصيلاً من سائر مقالات الكرامية الكلامية الأخرى.

وبينما كان تأكيد كون الله جسمًا -ذا علاقات مكانية بغيره من الأجسام- جوهريًا لدى الكرامية في دفاعهم عن وجود الله الحقيقي، كان التأكيد على كونه محلًا للحوادث حاسمًا في الإقرار له بالقدرة على الخلق. وقد ذهب الكرامية -

وفاقًا للأشاعرة والماتريدية، وخلافًا للفلاسفة والمعتزلة- إلى إثبات صفات حقيقية لله، كعلمه وقدرته الأزليين. وإذا كان ذلك كذلك، فليس الله بسيطًا، ولكنه متركّب. والحق أن الكرامية أبدوا من الجرأة في مذهبهم في هذه الصفات المتميزة ما لم يُبدِ مثله الأشاعرة والماتريدية، فلم يترددوا في القول بأن صفات الله (غير الله)، وبأنها أعراض له (أبو المعين النسفي، تبصرة، ١/ ١١٠، ٢٤١)، وبذلك تجنبوا العبارات الدقيقة الحذرة التي دارت على ألسنة خصومهم. على أن يفصل التفرقة الحقيقي بين الكرامية وخصومهم من المتكلمين متمثل في مذهبهم في الكيفية التي يفعل الله بها.

فعند المعتزلة والأشاعرة لا يقوم فعل الإحداث [الخلق] بالله، وإنما يقوم بما أحدث [خَلَقَ]، وكونه خالقًا أمر يكمن في العلاقة التي تكون بين خالق ومخلوق، وخلاصتها اعتماد مخلوقات الله الحادثة على الله القديم (who exists timelessly)، ولا يكمن في وجود أي أفعال إبداعية [خلاقة] متميزة قائمة بالله بوصفه فاعلاً. والصيغة الشائعة في التعبير عن هذا المعنى: «التكوين عين المكوّن». ويمكن لهذا النظر أن يبين كون الله أزليًا كما هو، بصفاته التي لا يعتريها التغيير من علم وقدره، وأن يشرح كذلك (في رأي الأشاعرة) حدوث العالم. لكن هذه الصورة للإله ساكن (a static God) يُعوّزها -في نظر البعض- لبُّ المسألة؛ أي فعالية الله (God's activity). وقد قصد الماتريدية بصفة (التكوين) المستقلة في مذهبهم سدّ هذا النقص، وكم جدلٍ خاضوه بلا كلل مع مخالفهم من المتكلمين، لما يرونه من أهمية هذه المسألة! ولهم في العبارة عن العلاقة بين الله وخلق هذه الصيغة: «التكوين غير المكوّن». غير أن الكرامية استشكلوا هذه الصفة الزائدة [التكوين]، وقالوا: هي أزلية، فهي إذن ثابتة (static)، وغير قادرة على تفسير ما يقع في العالم من تغيرات، فلم يزل العنصر الضروري في الفعالية الإلهية مفقودًا. ثم إنهم استبدلوا بهذه الحلول غير السديدة لمعضلة الإبداع الإلهي تفسيرًا آخر أكثر ملاءمةً، فجعلوا الخلق عملية تحدث في ذات الله (a process within God). ومما جعل لمذهبهم أهمية خاصة أنهم لم يتقبلوا نقد خصومهم في أن وقوع الخلق في ذات الله يعني التغير، وهو ما يخرج بالله عن وصف القِدَم إلى وصف الحدوث، وقالوا: إن عملية الخلق في

ذات الله متأصلة في صفاته الأزلية. ولمزيد من التحديد يمكن أن تُعد «تفعيلاً» لصفة القدرة الأزلية. ومن وراء خلق كل جسم (جوهر فيما بعد) أو عرض في العالم يحدث في ذات الله أمران: إرادة الإيجاد لهذا الجسم أو العرض، وقول: كن. لقد فرق الكرامية تفرقة دقيقة بين هذه العملية الداخلية (الإرادة وما يلزمها من القول) وما ينشأ عنها في هذا العالم، فاستعملوا في الدلالة على الأولى الفعل (حَدَّث) في صيغة الماضي، وفي الدلالة على الأخرى اسم المفعول (مَحْدَث). ولما كانت جميع الأجسام والأعراض واجبة البقاء في قول الكرامية، فإن إعدامها يستوجب تدخلاً إلهياً، وتقتضي عملية الإعدام هذه مثل ما تقتضيه عملية الإحداث من الإرادة المناسبة والقول، كأن يقول: افن. والحق أن مصطلح إحداث (ومعناه الحرفي إيجاد) قد استُخدم استخداماً واسعاً؛ وذلك للدلالة على العملية الداخلية بوجهيها من إيجاد وإعدام. ويبدو جلياً أن (الله) عند الكرامية -نظراً لكثرة الحوادث في ذاته متمثلةً في إيجاد كل جسم وعرض وإفنائهما- يباين أشد المباينة (الله الساكن) عند خصومهم من المتكلمين. وزاد كثير من الكرامية حياة الله الداخلية المعقدة تركيباً بإثبات حوادث إضافية في ذاته من سمع وبصر، وسموا إضافة المدركات إليها تسميلاً وتبصراً على الترتيب.

ومن بين صفات الله الأزلية تؤدي كل من إرادته (والتي يسميها الكرامية مشيئة) وقدرته دوراً حاسماً، وإن كان متميزاً تماماً، فصفة المشيئة الأزلية تعم الحوادث في ذات الله وآثارها من أجسام وأعراض خارج ذاته، ولكنها لا تتصل بهذه الأخيرة إلا على نحو عام، مانحة إياها ضرباً من الترجيح [التفضيل] العام. وقدرة الله الأزلية هي مصدر فعاليته الإبداعية، ويفضلها تحدث الإرادات الخاصة والأقوال في عملية الإيجاد في ذاته. وقد بذل الكرامية جهداً كبيراً في تعبيراتهم الكلامية ليرزوا دور القدرة الأزلية، فذكروا أن تسمية الله قائلاً ومريداً وسميماً وبصيراً لا يرجع إلى ما يحدث في ذاته من الأقوال والإرادات والتسمعات والتبصرات، وإنما مرجعه إلى قدرته على هذه الأشياء. وللكرامية مصطلح خاص في العبارة عن هذه الفكرة كان سخرية خصومهم: فالله -مثلاً- ليس قائلاً لأن له أقوالاً تحدث في ذاته، ولكنه قائل بقائليته، ولا هو -في العموم- خالق بخلق هذه الحوادث في ذاته، وإنما بقدرته على ذلك. ولما كانت قدرته أزلية، كان هو

خالقًا منذ الأزل. وقد أكد الكرامية أن الحوادث لا توجب لله وصفًا، ولا هي صفات له؛ لأن صفاته يجب أن تكون أزلية (الشهرستاني، الملل، ١/ ١٨٣-٨)^(١)، لدرجة أن هذه الحوادث الداخلية المشار إليها في العلاقة بالله لا تعدو أن تكون مجرد نعوت (السالمي، تمهيد، ٥٠).

إن رأي الكرامية في الصفات الإلهية يمثل نهجًا دفاعيًا واحدًا ضد النقد الذي حاصله أن مقالتهم في الإبداع [الخلق] الإلهي تعني أن الله متغير؛ أي حادث. وفحوى هذا الدفاع أن هذه الحوادث المختلفة التي تكوّن عملية الخلق في ذات الله إنْ هي إلا مجرد تفعيلات (activations) لقدرته الأزلية [تعلقات الصفات]، فما بذلوه من مجهود إنما تغيروا به إزالة كل إشارة إلى أن هذه الحوادث تكون في ذات الله - كما يجب أن تكون على الحقيقة - لا خارجًا عنه. وهذه المقاربة تعني أن ثمة استبطانًا للألوهية داخل جسميتها التي تحتل الحوادث (This approach suggests a certain interiorization of God within His body). ثم إن الله يبقى - طوال أفعاله - أزليًا في جميع صفاته.

لقد تبنت الكرامية أيضًا نهجًا دفاعيًا مختلفًا تمامًا لبحث مسألة التغير والحدوث على نحو أكثر جلاءً، وذلك بقولهم إن الحوادث المختلفة في ذات الله لا يدركها الفناء، فهي واجبة البقاء. وجوهر حجتهم أن التغير والحدوث يقتضيان تعاقب الوجود والفناء، فإذا لم يقع هذا التعاقب لم يكن ثمة تغير. ولما كانت الحوادث في ذات الله لا تفتنى، ولا يمكن أن تفتنى، فليس صحيحًا القول بأن عملية الخلق في ذات الله تتضمن تغيرًا أو حدوثًا [حرفيًا: زمنًا]. وفحوى هذا النهج الدفاعي تناقض تمامًا ذلك الذي يركز على أزلية الصفات الإلهية، إنه لا يهدف إلى تهوين حقيقة الحوادث الداخلية (the inner occurrences)، وإنما إلى أن يكسوها حُلَّةً سابعةً من أزلية الله.

(١) لعل في إيراد عبارة الشهرستاني (٥٤٨) ما يعين على فهم هذه الفكرة، قال: «وأجمعوا [الكرامية] على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفًا، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال، والإرادات، والتسمعات، والتبصرات، ولا يصير بها قائلًا، ولا مريدًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثًا، ولا خالقًا، وإنما هو قائل بقائلته، وخالق بخالقيته، ومريد بمريدته، وذلك قدرته على هذه الأشياء». (المترجم)

وقد انطوت مقالة الكرامية في عملية الخلق المعقدة في ذات الله على نظير أساسي في الفعل الإنساني. فالإنسان يتصرف في بيئته من خلال إحداث الحوادث في ذاته [جسمه] في صورة حركة. وقد أقرت الفلسفة التحليلية الحديثة للفعل بهذه الحقيقة الواضحة بتقديمها فكرة الأفعال الأساسية (basic actions)، وهي الأفعال التي تُنفَّذ بها أفعالٌ أخرى، ولكنها هي نفسها لا تُنفَّذ بأفعالٍ أخرى. وعلى الرغم من الخلاف الكبير بين المتكلمين المسلمين في البعد الميتافيزيقي الأول للفعل الإنساني، فإنهم لا ينكرون حقيقة الأفعال الأساسية، ومن هذه الظاهرة المألوفة المستوثقة أخذ الكرامية أنموذجهم في أفعال الله. فهو يفعل خارجَ جسمه [ذاته] بواسطة فعله داخله، فمحل الفعل -الإلهي والإنساني- هو محل القدرة (النيسابوري، غنية، ٤٣٧/١). والدور البارز للقدرة -من بين صفات الله الأزلية- ينعكس أيضًا في مقالة الكرامية الغربية عن الفعل الإنساني، فهم يجيزون وجود العلم والإرادة والإدراكات في الأموات، ولم يجيزوا وجود القدرة إلا في حيِّ (البغدادي، أصول، ٢٩).

وعلى الرغم من أن أحدًا لا يسعه أن يزعم أن الكرامية قد أدوا دورًا في تاريخ علم الكلام يعدل الدور الذي أداه خصومهم من معتزلة وأشاعرة وماتريدية، فإنهم قد ظفروا لأنفسهم بذكر متصل في التواليف الكلامية من لدن نشأة مذهبهم إلى ما بعد ذلك. ولما كانوا لا يقتصرون على القرآن والحديث في الاستدلال لآرائهم، وكانوا يعولون تعويلًا كبيرًا على الحجج الكلامية أخذًا وردًا، لم يسع غيرهم من المتكلمين أن يستبعدوهم، على الأقل في بعض المباحث. والقضايا التي أخذوا على عاتقهم الدفاع عنها ضد التيار العام كانت غالبًا ذات أهمية كبرى، وهي كذلك في أيامنا هذه.

المراجع

- (Abu l-Muin al-Nasafi) أبو المعين النسفي (تبصرة). تبصرة الأدلة. تحقيق كلود سلامة. دمشق: المعهد العلمي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٠.
- (al-Baghdadi) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ملل). كتاب الملل والنحل. تحقيق ألبر نصري نادر. بيروت: دار المشرق، ١٩٧٠.
- (al-Baghdadi) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (أصول). كتاب أصول الدين. إسطنبول: مطبعة الدولة، ١٣٤٦/١٩٢٨.
- Crone, P. (2012). 'Al-Jahiz on *Ashab al-Jahalat* and the *Jahmiyya*'. In R. Hansberger, M. Afifi al-Akiti, and C. Burnett (eds.), *Medieval Arabic Thought: Essays in Honour of Fritz Zimmermann*. London: Warburg Institute, 27-39.
- van Ess, J. (1980). *Ungenutzte Texte zur Karramiya*. Heidelberg: Carl Winter.
- Frank, R. (1965). 'The Neoplatonism of Jahm ibn Safwan'. *Museon* 78: 395-424. Reprinted in R. Frank (2005). *Philosophy, Theology and Mysticism in Medieval Islam: Texts and Studies on the Development and History of Kalam*. Ed. D. Gutas. Aldershot: Ashgate.
- (al-Haysam) الهيصم بن محمد بن الهيصم (قصص). قصص القرآن الكريم. تحقيق محمد عبده حاملة ومحمد جاسم المشهداني. عمان، ٢٠٠٦/١٤٢٧.
- (Ibn Furak) ابن فورك (شرح). شرح العالم والمتعلم. تحقيق أحمد عبد الرحمن [عبد الرحيم] السايح وتوفيق علي وهبة. القاهرة: دار الثقافة الدينية، ٢٠٠٩/١٤٣٠.

- (al-Isfarayini) الإسفراييني، أبو المظفر شاهفور بن طاهر (تبصير). التبصير في الدين. تحقيق مجيد الخليفة. بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٨/١٤٢٩.
- Jantzen, G. (1984). *God's World, God's Body*. Philadelphia: Westminster Press.
- (al-Juraqani) الجورقاني، الحسين بن إبراهيم (أباطيل). الأباطيل والمناكير. تحقيق عبد الرحمن الفريوائي. الرياض: دار الصميعة، ٢٠٠٢/١٤٢٢.
- (al-Juwayni) الجويني، إمام الحرمين (شامل). الشامل في أصول الدين. تحقيق علي سامي النشار، فيصل بدير عون، سهير محمد مختار. الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٩.
- (al-Nasafi) النسفي، أبو مطيع مكحول (رد). كتاب الرد على البدع. تحقيق ماري برنار Marie Bernand. *Annales islamologiques* 16 (1980), 39-126.
- (al-Nisaburi) النيسابوري، أبو القاسم سلمان بن ناصر (غنية). الغنية في الكلام (قسم الإلهيات). تحقيق مصطفى حسنين عبد الهادي. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠/١٤٣١.
- (al-Salimi) السالمي، المهدي أبو شكور (تمهيد). التمهيد. دلهي: المطبع الفاروقي، ١٣٠٩.
- (al-Shahrastani) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ملل). كتاب الملل والنحل. تحقيق محمد بن فتح الله بدران. القاهرة: مطبعة الأزهر، ١٩٥١/١٣٧٠.
- (Surabadi) السورآبادي، أبو بكر عتيق (تفسير). التفسير [تفسير السوراني أو السور آبادي]. تحقيق سعيد سرجاني. طهران: فرهنگي نشري نو، ٢٠٠٢.
- van Ess, J. (1980). *Ungenutzte Texte zur Karramiya*. Heidelberg: Carl Winter.
- Zadeh, T. (2012). *The Vernacular Quran: Translation and the Rise of Persian Exegesis*. Oxford: Oxford University Press.
- Zysow, A. (2011). 'Karramiya'. *Encyclopaedia Iranica*, xv. 590-601.

الفصل السادس عشر الكلام النصي والأثري

بنيامين أبراهاموف

(١)

الكلام النصي

لقد دار نزاع ديني كبير حول مصادر الأفكار والشعائر [الممارسات] الدينية، وحول مرجعيتها: أهى الأعراف والتقاليد القديمة، المكتوبة أو المروية مشافهةً، أم النصوص المقدسة المدونة، أم العقل؟ على أن الإسلام ليس بدعاً في هذا الخلاف. وقد أدت هذه العناصر الثلاثة دوراً مهماً في العهد الإسلامي الأول إلى مطالع القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي. ومنذ ذلك التاريخ، والمتكلمون والفقهاء يتباحثون في مرجعية النقل في مواجهة العقل (ميلشير Melchert ١٩٩٧ : ١٠١).

وفي القرنين الأولين من الإسلام، تمسك بعض المفكرين بمرجعية العادات والأعراف الموروثة، ونبذوا الممارسات والأفكار الجديدة التي مصدرها العقل. وظهرت النصية (scripturalism) كذلك في ذلك العهد داعيةً إلى اتباع صارم للمعنى الحرفي [الظاهري] للقرآن، ثم اتخذ هذا الاتجاه -في منتصف القرن الثالث/التاسع- صورة تفسير حرفي للآثار المدونة، التي كانت تسمى آنذاك بالحديث (والجمع: أحاديث، وهي مرويات في المسائل الروحية والعملية، مسندة إلى

النبي ﷺ وصحابته، وأُخذت معياراً). وسوف نستخدم في هذا الفصل المصطلحات الآتية:

١- «النصيون (Scripturalists)/الحرفيون (literalists)»: وهم العلماء الذين يلتزمون المعنى الحرفي للقرآن (والحديث)، ويرونهما المرجعية الوحيدة للفقه والعقيدة، وينكرون ما عداهما من المصادر، كالعرف والاستدلال العقلي؛ لما قد تفضي إليه هذه المصادر من الخطأ (كرون Crone وتسيمرمان Zimmermann ٢٠٠١: ٢٩٢). على أن بعض النصيين لم يقولوا -مع ذلك- بتحاشي العقل أو حتى الاستدلال القياسي.

٢- «أصحاب الحديث [المحدثون] (Traditionists)»: وهم العلماء المشتغلون بالحديث روايةً ودرايةً.

٣- «الأثريون (Traditionalists)»: وهم الذين يؤثرون العمل بالقرآن والسنة والإجماع على دليل العقل. وينطبق هذا المصطلح فقط على أولئك الذين يعملون بدءاً من القرن الثالث/التاسع فصاعداً، والذين ينبغي تمييزهم عن أولئك الذين كانوا يتمسكون بالأعراف القديمة والعادات، أو بالتقاليد غير المكتوبة (هودجسون Hodgson 1977: i. 64)، والذين سأسير إليهم في هذا المقال -توضيحاً- بـ «العرفيون (traditionalistics)».

٤- «العقلانيون (Rationalists)»: وهم العلماء الذين يرون العقل هو الوسيلة الأساسية لإدراك الحقائق الدينية (أبراهموف Abrahamov 1998: ix).

كان المشهد غاصاً -في القرنين الأولين من الإسلام- بالنصيين، والعرفيين، والأثريين، والعقلانيين. وقد انقسم النصيون إلى شعبتين: تمثلت إحداهما في بعض الفرق، وتمثلت الأخرى في بعض الأفراد. وكان أول من انعطف إلى النصية أولئك الجماعات من الخوارج، الذين خرجوا من معسكر علي ابن أبي طالب، أو خرجوا عليه بعد وقعة صفين (٦٥٧/٣٧). لقد أنكروا التحكيم مع معاوية، خصم علي، وقالوا: حكم الله في القرآن أولى من حكم البشر (كوك Cook ١٩٨٧: ١٧٠)، وأعلنوا عن تمسكهم بالقرآن بشعار «لا حكم إلا لله». ومن الجائز أيضاً ألا يكون رد الخوارج للتحكيم هو الذي مال بهم إلى النصية،

وإنما إنكارهم لبعض الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، على الرغم من أن هذه الأحاديث أشارت إلى النص القرآني وفسرته. وذهب علي -خلافًا للخوارج- إلى أن القرآن يحتاج إلى تفسير (هاوتنج 1978: 460-2). وإليك هذه الآية مثالا توضيحياً لفهم الخوارج للقرآن (٩: ٢٩): «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق»، فقد أنزلوها على مخالفيهم، واستخدموها في تبرير غلوّائهم تجاههم. وتشير بعض الروايات إلى أن الأزارقة -وهي من فرقهم- تبنا النصية فيما يتعلق ببعض المسائل الفقهية، كرفضهم رجّم الزاني؛ إذ لم يرد الرجم في القرآن، وإنما ورد في السنة بدلاً من عقوبة الجلد المنصوص عليها في القرآن (٢٤: ٢) (لوينستين 1991: 261, 268).

وكان لبعض المرجئة أيضاً جنوح إلى النصية، الذين لم يكونوا يوردون الأحاديث النبوية في مناقشاتهم، ويعيبون على خصومهم استخدامها (كوك ١٩٨١: ١٦-١٩). وكذلك يمكن أن نعتبر -إلى درجة ما- متقدمي المعتزلة من النصيين؛ لإبائهم اتخاذ الأحاديث النبوية مصدرًا للمقالات العقديّة، واستخدامهم -زيادةً على الدليل العقلي- آيات القرآن في الاحتجاج لمذهبهم. وقد هاجم النظام (ت. ٨٣٦/٢٢١)، البصري المعتزلي، الأحاديث النبوية، وأسس نظرياته على العقل والقرآن. وكان يطعن في صحة هذه الأحاديث، ويرميها بالتناقض (كوك ١٩٨٧: ١٦٨-٩). وكذلك حذر متأخرو المعتزلة، كعبد الجبار (ت. ١٠٢٥/٤١٥)، الناس من التعويل في مسائل الاعتقاد على أخبار الآحاد (٢٦٥)، وكان هو يقبل فيها الأخبار المتواترة، فهذه وحدها التي يمكن أن تعد صحيحة في رأيه.

لم تكن فرق متقدمي المتكلمين وحدها هي التي مالت إلى النصية في القضايا الكلامية، ولكن نزع إليها أيضاً بعض أفراد العلماء، ويُبدون ذلك أحياناً في علم الكلام، وإن كانوا أثريين في القضايا الدينية الأخرى، ومثال ذلك: المتكلم المحدث، الحسن البصري (ت. ٧٢٨/١١٠)، الذي كتب رسالة إلى الخليفة عبد الملك (ت. ٧٠٥/٨٦) يشيد فيها بحرية الإرادة. وحتى لو لم تكن

هذه الرسالة صحيحة النسبة إلى الحسن، فإنها تخبر بانتشار اتجاه في العهود الباكورة للإسلام يؤثر أصحابه النصّ المقدس على الأحاديث النبوية، فقد كتب مؤلفها، يقول: «كل قول لا دليل عليه من كتاب الله فهو خطأ» (ريتر Ritter ١٩٣٣: ٦٨؛ وانسبرو Wansbrough ١٩٧٧: ١٦٠-٣)، وخلت من الأحاديث النبوية، واستندت أطروحاتها إلى المعاني الظاهرة للنص القرآني (شفارتس Schwarz ١٩٧٢: ١٥-٣٠). لقد بلغ النزاع بين الاتجاهات العرفية (التي تدافع عن الأعراف القديمة)، والاتجاه النصي، والاتجاه الأثري ذي النزعة الحديثة نقطة تحول بالثورة التي أحدثها الشافعي الفقيه (ت. ٢٠٤/٨٢٠)، حين قرر أن الأحاديث النبوية أكثر أهمية من القرآن^(١). وقد فضّل القول في الأطروحة التي ساد العمل بها أجيالا بعد ذلك إلى يوم الناس هذا، وحاصلها أن هناك أربعة مصادر أو جذور أساسية للفقه: القرآن، والسنة، والقياس، والإجماع. وفي رأيه أن النبي ﷺ مشرّع، ومفسّر مرجعي للقرآن؛ ولذلك يقدّم تفسيره على تفسير من سواه (كولسون Coulson ١٩٧٨: ٥٣-٦١). وسوف نرى أن هذه المقاربة من الأحاديث النبوية في المسائل الفقهية يمكن تطبيقها كذلك على القضايا العقدية.

وفي القرن الثالث/التاسع ظهرت مدرسة نصية، أسسها داود بن علي بن خلف الأصفهاني (ت. ٢٧٠/٨٨٤)، الذي كان شافعي المذهب في أول أمره. على أن هذه المدرسة -التي عرفت باسم (مذهب الظاهر، أو الظاهرية، أو مذهب داود)- كانت تفسر مع القرآن الأحاديث النبوية، وتنتهي عند ما يدل عليه ظاهر النص، وهي بذلك تخالف الاتجاهات النصية المذكورة آنفاً، والتي لم تعترف إلا

(١) هذا خطأ من الكاتب؛ إذ نُسب إلى الإمام الشافعي رحمه الله ما تنضح كتبه بخلافه، وإليك شيئاً من كلامه في الرسالة: «فكل ما أنزل في كتابه -جل ثناؤه- رحمة وحجة، علمه من علمه، وجهله من جهله (...). والناس في العلم طبقات، موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به [القرآن] (...). فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصّاً واستدلالاً، ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه: فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الريب، ونورت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة. فنسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقه (...). أن يرزقنا فهمًا في كتابه، ثم سنّة نبيّه»، إلى أن قال كلمته المأثورة: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها» (الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، ١٩-٢٠). (المترجم)

بالقرآن، وردت الأحاديث من أي مصدر، شفوي أو كتابي (جولدتسير ٢٠٠٧: ١، ٢٧؛ فان إس ١٩٩١-٧: في مواضع شتى).

ولم يبق شيء من آثار داود المكتوبة، وكل ما نعرفه من آرائه إنما وصلنا من كتابات متأخرة، منها كتب التراجم، والتواليف الفقهية للمذاهب الأخرى، ومن أبرزها كتب المتكلم الفقيه الأندلسي، ابن حزم (ت. ١٠٦٣/٤٥٦) (تركي ٢٠١٠: xi. ٣٩٤؛ أدانج ٢٠٠٦: ١٦). لقد تمسك داود بظاهر القرآن والسنة، فكان منطقيًا أن ينفي إجراء القياس عليهما، وكذلك أن ينكر التعليل، وهو استخراج العلة من وراء ظاهر قاعدة أو أطروحة عقدية وردت في النصوص الدينية، ومثال ذلك: شرب الخمر المحرم بنص القرآن، فقد وقفت المذاهب الفقهية الأخرى على علة التحريم، وأنها السكر، فحرمت كل شراب كحولي، كنيذ التمر، بينما قالت الظاهرية: لو أن الله أراد تحريم كل الأشربة، لنص على ذلك في القرآن أو في السنة. وخالف داود المذاهب الفقهية الأخرى أيضًا في أخذها بالرأي -على تفاوت بينها في ذلك- في آرائها التشريعية، فأما هو فأنكر ذلك (جولدتسير ٢٠٠٧: ٣٠). على أنه -في النهاية- استعمل القياس تحت وطأة الحاجة العملية (جولدتسير ٢٠٠٧: ٣٥). وسوف نرى أن ابن حزم نفسه -وهو أكبر ظهير للظاهرية- لم يكن دائم الوفاء لمنهجه الفكري.

وقد أنكر داود التقليد في الفقه، تقليد شخص أو تقليد مذهب، فعلى المرء أن يستعمل أصول الفقه نفسها لمعرفة الحكم الفقهي (جولدتسير ٢٠٠٧: ٣٠)^(١). وهو مع إنكاره العمل بالرأي، اعتبر إجماع الصحابة حجة في الفقه. وجميع المصادر المذكورة سلفًا، من معتبرة وغير معتبرة في رأي الظاهرية، تتعلق بالفقه. ويعد ابن حزم أول عالم ظاهري يطبقها في القضايا الكلامية (جولدتسير ٢٠٠٧:

(١) ليس الأمر على إطلاقه، كما يوهم كلام الكاتب، فإن الظاهرية مع إيجابهم الاجتهاد على كل أحد من عامي وعالم، قد جعلوا هذا الاجتهاد درجات، وأنزلوا كل إنسان منزله من القدرة على البحث، قال ابن حزم رحمته: «فاجتهاد العامي إذا سأل العالم عن أمور دينه فأفتاه أن يقول له: هكذا أمر الله ورسوله؟ فإن قال له: نعم، أخذ بقوله، ولم يلزمه أكثر من هذا البحث» (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، د.ت، ١٥٢/٦). (المترجم)

١١٢؛ أدانج، وفيرو Fierro، وشميتكه ٢٠١٢)، ومذهبه الكلامي يمثل ذروة الفكر الديني الظاهري. ولد في قرطبة سنة ٣٨٤هـ/٩٩٤م، ومات في منت ليشم سنة ٤٥٦هـ/١٠٦٤م، وكان ملياً من علوم الإسلام، ضليعاً في علم الكلام والفلسفة الإسلامية. تمذهب بمذهب مالك أول الأمر، ثم عدل إلى المذهب الشافعي، ثم انتهى به الحال إلى مذهب داود وأصوله، ومنها إنكاره التقليد، وأخذه بإجماع الصحابة. ولما كان ذا بصر بأحوال النفوس، وعناية بالأخلاق، كتب رسالة في الحب، عنوانها «طوق الحمامة»، وكتاباً في الأخلاق، عنوانه «كتاب الأخلاق والسير». وكان ذا معرفة باللسان، يرى أن الألفاظ تخبر عن نفسها، وأنه لا ضرورة إلى التنقيب عن المعنى المبطن فيها؛ لأن ذلك ربما أفضى إلى اتباع الهوى والانحراف عن المعنى الموضوعي الحقيقي. وصحيح المعنى إنما يتكون على وفق القواعد اللغوية، دون حاجة إلى معايير أخرى. وقد كان موقفه في قبول المنطق -وفي ثوب القياس أحياناً (شيجني 1984: 57-72)- بوصفه وسيلة لفهم نصوص القرآن والسنة، وثيق الصلة بموقفه تجاه اللغة (أرنالديز 2006: iii. 790-4؛ أدانج ٢٠٠٦: ١٨-٢٠).

وينبني مذهب ابن حزم على المعنى الواضح للآيات القرآنية، وهذا الوضوح هو سمة القرآن نفسه. فهو -أولاً- موحى بلسان عربي مبين (القرآن ٢٦: ١٩٥)، وهو -ثانياً- تبيان لكل شيء (القرآن: ١٦: ٨٩)، وهو يقول مع ذلك: «اليوم أتممت لكم دينكم» (القرآن ٣: ٥). ولم يتردد ابن حزم في أن يقرر -انطلاقاً من هذه الأفكار الثلاث- أنه لما كان القرآن تبياناً لكل شيء، وكان الدين قد تم على عهد النبي ﷺ وصحابته، فإنه ما ثمة حاجة إلى تغيير شيء منه، أو زيادة شيء عليه. والتقليد باطل، وليس اتباع النبي ﷺ تقليداً، ولكنه طاعة لأوامره ﷺ (أدانج ٢٠٠٦: ٢١-٥). وعند ابن حزم أن القرون [الأجيال] الثلاثة الأولى كانوا مُزَكِّين من قِبَل محمد ﷺ؛ لأنهم لم يكونوا يتبعون آراءهم وأهواءهم، وإنما بدأ التدهور في منتصف القرن الثاني/الثامن، حين شرع الناس في التعويل على آرائهم في أحكامهم (أدانج ٢٠٠٦: ٣٢). ويعتقد ابن حزم أن أفضل طريقة في بحث المسائل الدينية إنما هي الاجتهاد في فهم مراد الله ومراد الرسول ﷺ في كلامهما، واستنباط الأحكام تبعاً لذلك في الفقه والعقيدة جميعاً. ومنطلقه

الاعتقاد بأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها (القرآن ٢ : ٢٨٦). والأصل أن الناس جميعاً قادرون على تعلم النصوص المقدسة، وإن كانوا متباينين في هذه القدرة. فمن أعيته الحيلة في معرفة جواب مسأله بنفسه، سأل من هو أعلم منه، شريطة أن يكون هذا الأخير صادراً [في رأيه] عن النصوص، لا عن آراء الرجال. ومصادر الفقيه: القرآن، والسنة، واللغة، والنحو. أما القياس وتعليل إرادة الله فمطروحان بالكلية. فإن تعارض نصان من قرآن وسنة، فالسنة مقدّمة؛ لأن النبي ﷺ يفسر القرآن بالسنة، ولأنه يثبت صحة القرآن؛ ولذلك فإن الحديث الصحيح ربما نسخ آية قرآنية (أدانج ٢٠٠٦ : ٤٠-٥٠)^(١).

ويسعنا الآن -بعد هذا الحديث العام عن منهج ابن حزم في مرجعية المصادر الدينية- أن نتوفر على درس بعض مقالاته الكلامية -ولا تزال الدراسة المعمّقة لأرائه العقدية أمنية كبرى. وسوف نعرض في درسنا أيضاً لبعض الأصول العامة للظاهرة.

(١) في هذا الكلام مغالطتان: إحداهما: أن ابن حزم نفى وقوع التعارض أصلاً بين الوحيين (القرآن والسنة) في نفس الأمر، فكتب يقول: «فصل فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص» (السابق، ٢/ ٢١)، ثم بيّن كيفية العمل عند (توهم) التعارض، فقال: «إذا تعارض الحديثان أو الآيتان أو الآية والحديث -فيما يظن من لا يعلم- ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك» (المصدر نفسه)، فاثبت العمل بجميع النصوص من قرآن وسنة، ولم يقدم شيئاً على شيء. ثم بيّن الوجوه الممكنة للتعارض المتوهم، وأجاب عن كل بما يراه سبيلاً للعمل: إما بالجمع بين التصيين بوجه من الوجوه، وإما بترجيح أحدهما بدليل منفصل، وإما بالحكم بنسخ أحدهما (انظر: المصدر نفسه ٢/ ٢٢-٣٥)، ثم قال: «وبين صحة ما قلنا من أنه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن، ونصوص كلام النبي ﷺ، وما نُقل من أفعاله -قول الله ﷻ مخبراً عن رسوله ﷺ: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» (المصدر نفسه ٢/ ٣٥). والمغالطة الأخرى: أن الكاتب بنى على الوهم السابق وهماً آخر، فظن أن ابن حزم أجاز نسخ القرآن بالسنة لأنها مقدمة عليه عند التعارض، وليس كذلك، وإنما أجاز فقيه الأندلس ﷺ كل الصور الممكنة للنسخ، فلم يمنع نسخ الحديث الصحيح متواتراً أو أحاديثاً -للآية، ولا نسخ الآية للحديث، ولا الآيات بعضها لبعض، ولا السنن بعضها لبعض، فكل ذلك عنده جائز؛ لأن الكل وحي، ونسخ الوحي بالوحي جائز» (المصدر نفسه، ٤/ ١٠٧). ومما يجدر ذكره أنه أجاز نسخ القرآن بخبر الواحد الصحيح؛ لأن هذا الأخير عنده قطعي الثبوت، مفيد للعلم، موجب للعمل، فهو إذن -مع كونه وحياً من عند الله- مثل القرآن في (قوة) الثبوت، فجاز نسخه به. قال ﷺ بعد أن أطال النفس في الكلام عن خبر الواحد: «وإذا صح هذا، فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ حقٌّ مقطوع به، موجب للعلم والعمل معاً» (المصدر نفسه، ١/ ١٢٤). (المترجم)

وتعد قضية حرية الإرادة في مقابل القضاء والقدر من أكثر القضايا الخلافية في علم الكلام. وبينما كان العرب قبل الإسلام يدينون بالدهر، وهو المعتقد الذي ظهر بعد ذلك في السنة، كان القرآن -محمولاً على ظاهر لفظه- يعرض أطروحتين: إحداهما تدافع عن الجبر، والأخرى عن الاختيار (وات ١٩٤٨: ١٢-٣١). وثمة آية يمكن أن تدل على الجبر، وهي هذه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ١٤٩]، غير أن السؤال فيما إذا كانت تحمل على العموم أم على الخصوص. فأما المعتزلة فحملوها -وفاء لمذهبهم في حرية الإرادة- على الخصوص. وأما الأشعري فذهب إلى أن الآية لا يجب تفسيرها على العموم إلا إذا كان هناك دليل منفصل على ذلك. وخالف ابن حزم الفريقين، فذهب إلى أن الآية من القرآن تبقى على عمومها ما لم يرد مخصص من آية أخرى (جولدتسير ٢٠٠٧: ١١٣-١٥). وفي هذه الحالة، القرآن ناطق بالقضاء السابق. ولما كان ابن حزم يرى وجوب فهم النص المقدس على وفق القواعد اللغوية، فقد خالف المعتزلة في تفسير الفعل (أصل)، الذي يرد كثيراً في القرآن، مراداً به من زاغ عن النهج. لقد كان قبول المعتزلة للمعنى المعتاد لهذا الفعل، وهو أن الله هو الذي يصرف العبد عن الصراط المستقيم، يعني إنكار حرية الاختيار التي يدينون بها. ومما يجدر ذكره أن العدول عن المعيار اللغوي كان ممكناً [في رأي ابن حزم] إما بالإجماع، وإما بنص مقدس آخر. وكذلك يمكن أن ينشعب المعنى الحرفي لآية أو لحديث إلى جهات شتى (جولدتسير ٢٠٠٧: ١١٥-١٨).

وقد اختلف المتكلمون في طبيعة القرآن، فذهب المعتزلة إلى أن القرآن مخلوق، وذهب مخالفوهم إلى أنه قديم. ونازع بعض المتكلمين من الأثريين أيضاً بشأن العناصر المادية المتعلقة بالكتاب، كالصوت [عند قراءة القرآن] أو الخط [عند كتابته]، فهي مخلوقة أم لا. وذهب ابن حزم -خلافًا للأشعرية الذين قالوا: ليس لله إلا كلام واحد، هو القرآن- إلى أن كلمات الله لا تنفذ، ولا تنحصر في القرآن، وقد استند في هذا القول إلى بعض الآيات (على سبيل المثال: القرآن ١٨/١٠٩). وفي رأيه أن القرآن، كلام الله، لفظٌ مشترك يعبر به عن خمسة أشياء: (١) الوحي، (٢) والصوت الملفوظ عند القراءة، (٣) والمفهوم [من ذلك الصوت]، (٤) والمكتوب [المصحف]، (٥) والمحفوظ

[المستقر في الصدور]. ولكل منها قيمة مختلفة، فعناصر القرآن المتضمنة لفعل بشري، كالصوت الملفوظ والخط المكتوب، مخلوقة، خلافاً لعلم الله الذي هو كلامه، وهو القرآن، فإنه لم يزل (ابن حزم، الفصل، ٣: ٧-١١؛ جولدتسير ٢٠٠٧: ١٣٠-٢).

وقد أنكر ابن حزم إطلاق مصطلح الصفات في حق الله، وكذلك فكرة أن الأسماء الإلهية المذكورة في القرآن هي (صفات). وليس على ذلك -في رأيه- دليل من قرآن أو سنة أو إجماع؛ أي لم يثبت أن الله، أو محمداً ﷺ، أو أصحابه قد استعملوا هذا المصطلح. وعزا ابن حزم استعماله إلى المعتزلة، ثم تبعهم آخرون بعد ذلك. «ولا يجوز تسمية الله تعالى، ولا الإخبار عنه إلا بما سمي به نفسه، أو أخبر به عن نفسه» (ابن حزم، الفصل، ٢: ١٤٠f)؛ ولذلك لا يجوز إطلاق اسم (القديم) عليه، خلافاً للاسم (الأول) الذي جاء به القرآن (٥٧: ٣) (جولدتسير ٢٠٠٧: ١٣٤-٩). وقد استدلل ابن حزم -زيادةً على استدلاله بعدم وجود نص على (الصفات)- بدليل العقل في منع إطلاق (الصفات) على الله، وحاصله أن وجود صفة يعني أن ثمة ذاتاً هي أساسها الوجودي، وهي غيرها. وعلاوةً على ذلك، إذا نظرنا إلى الاسم (الرحيم) على أنه صفة، اقتضى هذا أن الله لا يُنزل الآلام بالناس، وليس الأمر كذلك. فجميع هذه الحجج قد أفضت بابن حزم إلى إثبات أسماء لله محضة، لا صفات (جولدتسير ٢٠٠٧: ١٤٠-٢).

وعلى الرغم من استعمال ابن حزم للدليل العقل، فقد كان يقبل ما يرد به النص وإن خالف العقل، وآية ذلك جوابه على ما ذكرته المعتزلة من أن الله لو كان قدّر معاصي الإنسان أزلاً، لكان إنما يغضب -حين يجترح الإنسان هذه المعاصي- من قضائه، فأجابهم ابن حزم بأن الله مقت الشيطان ولعنه، وهو الذي خلقه. وليس للخير والشر [عنده] قيم موضوعية، بحيث يسع العقل الإنساني إدراكها، وإنما الخير ما أراده الله، والشر ما كرهه، فليس هناك خير وشر بإطلاق (جولدتسير ٢٠٠٧: ١٤٩).

لقد كان للمتكلمين المسلمين - في العموم - ثلاث مقاربات رئيسة في أكثر القضايا إثارة للجدل، وهي قضية التشبيه: (١) فأثبت نفر قليل منهم المعنى الحرفي للآيات والأحاديث، وقالوا - مثلاً -: أيدي الله (القرآن ٣٨: ٧٥) كأيدي الناس. (٢) وقام العقلانيون - وعلى رأسهم المعتزلة - على النقيض من هؤلاء، فحملوا عبارات التشبيه على المعنى المجازي، فليس الله مستويًا على عرشه (القرآن ٢٠: ٥)، وإنما العرش يرمز إلى انبساط سلطانه على العالم كله. (٣) وتوسط الأشعرية بين الطرفين - وكانت عناصر مذهبهم قد سلفت في كلام متقدمي المتكلمين - فأنكروا التشبيه جملةً، وذهبوا إلى وجوب قبول ألفاظ التشبيه كما هي، بلا بحث عن الكيفية [بلا تكييف] (أبراهموف Abrahamov ١٩٩٥: ٣٦٥-٧).

وإذا أخذنا في الاعتبار قواعد التفسير عند ابن حزم، غلب على ظننا أنه سينحو منحى الفريق الأول، المشبهة؛ أعني أولئك الذين تمسكوا بظواهر النصوص. على أن العجب يبلغ غايته حين نتبين أنه ينكر التشبيه إنكار المعتزلة والأشاعرة له، وقد عول في تأويله للألفاظ المشبهة على اللغة والدليل العقلي. ومثال ذلك تأويل حديث: «خلق الله آدم على صورته»^(١) (وات ١٩٥٩-٦٠) بأن الله خلق [أوجد] صورة [مخطّطًا] (scheme)، وخلق آدم على وفقها^(٢). بل إن ابن حزم استخدم التقدير (وهو اعتقاد وجود محذوف في الجملة) لتحاشي نسبة الأفعال الإنسانية إلى الله. وعلى ذلك، فتفسير «جاء ربك» (القرآن ٨٩: ٢٢)

(١) متفق عليه (البخاري: كتاب الاستئذان - باب بدء السلام، وكتاب الأنبياء - باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته. مسلم بشرح النووي: باب يدخل الجنة أقوام وأفئدتهم مثل أفئدة الطير). (المترجم)

(٢) لا يلوح لي أن الكاتب أحسن نقل كلام ابن حزم في هذا الموضع، وهذا نص عبارته:

"God created a scheme according to which He created Adam".

فهذه الجملة توهم أن هناك صورةً ما خلقت أولاً، ثم خلُق آدم على وفقها بعد ذلك. وإليك ما قال ابن حزم في تأويل هذا الحديث: «(خلق الله آدم على صورته)، هذه إضافة مُلك، يريد الصورة التي تخيرها الله ﷻ ليكون آدم مصوّرًا عليها. وكل فاضل في طبقة، فإنه ينسب إلى الله ﷻ، ويضاف إليه، كما نقول: بيت الله ﷻ عن الكعبة، والبيوت كلها لله، ولكن لا يطلق على شيء منها هذا الاسم، كما يطلق على المسجد الحرام» (ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، المملكة العربية السعودية: دار عكاظ للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ٣٥٠/٢، ٣٥١). (المترجم)

-عنده- جاء أمر ربك. والحق أن ابن حزم يقترب جدًا -بتوظيف هذه الوسيلة وغيرها من الوسائل اللغوية- من المعتزلة، الذين فوق إليهم سهام النقد لاعتسافهم في تفسير القرآن والسنة (جولدتسير ٢٠٠٧: ١٥١-٤).

والخلاصة أن منهج ابن حزم في العقيدة موافق لمنهجه في الفقه. ومع ذلك، لم يسهم علم الكلام الظاهري في الكشف عن الشخصية الظاهرية، وإنما ظل ذلك منوطًا بمذهبهم الفقهي. وقد حظي هذا المذهب -بوصفه مذهبًا مستقلًا- بعصره الذهبي في الأندلس والشمال الإفريقي، في عهد أبي يوسف يعقوب (حكمه بين ٥٨٠/١١٨٤-٥٩٥/١١٩٩)، ثالث خلفاء الموحدين. ولم يزل الظاهرية في تغلب إلى نهاية القرن السابع/الثالث عشر، ثم لم يجد فقهم وعقيدتهم بعد ذلك محلًا إلا بطون الكتب (جولدتسير ٢٠٠٧: ١٧١؛ شيجني ١٩٨٢: ١٦). وبعض العلماء الذين جاءوا بعد هذه الحقبة -كالمقريري (ت. ٨٤٥/١٤٤١) المؤرخ- نسبوا إلى المذهب الظاهري، على الرغم من أن ظاهرة الانتساب إلى الظاهرية قد بلغت نهايتها. وقد فقدت آراؤهم كثيرًا من قيمتها العلمية بدءًا من القرن العاشر/السادس عشر فصاعدًا. ومع ذلك، استعادت بعض سمات المذهب رواجها في الفكر الإسلامي المعاصر (أدانج، وفيرو، وشميتكه ٢٠١٢: المقدمة).

(٢)

الكلام الأثري

يشير مصطلح «المذهب الأثري» (traditionalism) -كما أسلفنا- إلى الأحاديث النبوية التي بدأ انتشارها في الإسلام غير بعيد من وفاة محمد ﷺ. وقد شهد القرنان الأولان من العهد الإسلامي نزاعًا بين أربع مقاربات رئيسة حول مصادر المعرفة [مدى] مرجعية هذه المصادر، وهذه المقاربات هي النصية، والتقاليد [الأعراف] القديمة أو المحلية، والأحاديث النبوية، والاحتجاج الفردي

أو العقلي. وقد بلغ هذا النزاع مداه في زمان الشافعي، الذي أفلح في حمل إخوانه في الدين على الاعتقاد بأسبقية السنة النبوية دون غيرها بوصفها مصدرًا للفقه والعقيدة جميعًا، وكذلك لتفسير القرآن. على أن هذه الحقبة الجوهرية في تطور الفقه وعلم الكلام الإسلاميين لم تكن خاتمة المطاف، وإنما استمر النقاش إلى يوم الناس هذا.

وبوسعنا الآن -بناءً على ما قدمناه في أول هذا الفصل من تعريف للأثرية- أن نمضي قُدُمًا، قائلين: إن الوقوف على أسس هذه المقاربة ممكنٌ من خلال دراسة النصوص ابتداءً من منتصف القرن الثالث/التاسع، فصاعدًا، وهي تركز على ثلاثة مبادئ إيجابية: (١) التمسك بالقرآن، والسنة، والإجماع. (٢) المفهوم الديني المستخلص من المصادر (devices) الثلاثة المذكورة هنا متجانس. (٣) التزام العلماء المسؤولين عن العمل بهذه المصادر. وثمة مبدأ سلبي، وهو المعارضة الشرسة للبدعة. وسوف نشرع الآن في دراسة هذه المبادئ الثلاثة.

لقد بين المتكلم الشافعي إسماعيل بن محمد التيمي (ت. ٥٣٥/١١٤٠) غاية البيان دور القرآن والسنة في فقرة تُجمل نظرة الأثرين:

وأما أهل الحق، فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما. وما وقع لهم من معقولهم وخواطرم عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك، ووقفهم عليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم^(١) تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل (التيمي، الحجة ٢: ٢٢٤؛ وانظر: أبراهموث ١٩٩٨: ١).

فليس القرآن والسنة مصدري الحقيقة فحسب، وإنما هما الميزان الذي توزن به ثمرات العقول.

(١) كذا في كتاب التيمي، ولعل الصواب: لهما؛ يعني القرآن والسنة، وهو ما اعتمده كاتب الفصل عند ترجمته النص إلى الإنجليزية. (المترجم)

وقد أمدنا المتكلم الشافعي، هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت. ٤١٨/ ١٠٧٢) بمثال لاستعمال المصادر الثلاثة لتحصيل العلم، فبدأ مناقشته قضية القدر الإلهي بالنظر في آيات القرآن، التي فُسرت على وفق منهج (التفسير بالمأثور). فقد جاء في بعض الحديث في تفسير آية: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، أن «ما تعملون» معناها «أعمالكم»، وبهذا يثبت قَدْرُ الله. ولللالكائي تفسير لآيات أخرى تنحو هذا النحو، زاد عليها إجماع الصحابة والتابعين على الإيمان بالقدر. ومن رأيه -وهو قول بعض الأثرين- أن القياس لا يجري في السنة، ومعناه أنه لا يحل لأحد السؤال في أصل عقدي بـ «كيف» و«لم». والحق أن الإعراض عن دليل العقل جملةً عند النظر في الكتاب والسنة كان ديدن طائفة من الأثرين، ولعلنا نستطيع أن نطلق على هذا النهج «الأثرية المحضة» (pure traditionalism).

لقد جدَّ الأثريون -في غمرة نزاعهم مع العقلانيين- في تثبيت مرجعية هذه المصادر في العلم. ولما كان المتكلمون مجمعين على أن القرآن كلام الله -وإن اختلفوا فيما إذا كان مخلوقاً أو غير مخلوق/ قديماً- فإن جهود الأثرين تركزت على المصدرين الآخرين، فحُشدت الأحاديث للدلالة على أن السنة مثل القرآن؛ لأن جبريل عليه السلام أتى بهما جميعاً، وفي بعض الأحاديث أن محمداً ﷺ قال: إنه تلقى وحياً غير متلو وهو السنة، وآخر متلو وهو القرآن، وجاء في القرآن أن الرسول ﷺ يُعَلِّمُ النَّاسَ ﴿الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ٣]، وفُسرت الحكمة بالسنة.

ولم تتوقف الجهود في الدفاع عن السنة، حتى إننا لنلقى كتاباً في القرن التاسع/الخامس عشر، للعالم الشافعي الشهير جلال الدين السيوطي (ت. ٩١١/ ١٥٠٥)، عنوانه «مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة». وفيه يذكر أن القرآن (٣: ١٦٤، ٤: ١٧١، ٢٤: ٦٢) قرن الإيمان بمحمد ﷺ بالإيمان بالله، وكذلك القرآن مقرون بالسنة. وفي السنة -مع ذلك- كلُّ ما المرء محتاجٌ إلى معرفته في الدين من الفقه، والعقيدة، وقصص الأنبياء، وسيرة النبي ﷺ، وتفسير القرآن. وفي الجملة، غدت السنة ثاني الوحيين بعد القرآن، وهو ما يعني أنها -مثله- مقدسةٌ ومقصودةٌ بالتعلم (أبراهموف ١٩٩٨: ١٠٣.f).

والدليل على حجية الإجماع من القرآن والسنة. ففي القرآن «سبيل المؤمنين» (٤: ١١٥)، التي فسرت بإجماع الأمة. وفي السنة أحاديث تعين المسلمين على إضفاء المشروعية على الإجماع، منها: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح»، ومنها: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وفي السنة أيضاً البشارة بالجنة لمن لزم الجماعة، وأن الله يحفظ الجماعة، فمن فارقتها يوشك أن يجتاله الشيطان. والاعتصام بالجماعة مدعاة لنصرة المسلمين، خلافاً للافتراق الذي يفضي إلى أن يفشلوا وتذهب ريحهم. وعلى ذلك، فليس الإجماع أصلاً مهماً لكونه مصدراً للعلم فحسب، ولكن لأنه أيضاً وسيلة لضمان سلامة المسلمين (أبراهموث ١٩٩٨: ٤-٦؛ هورني Hourani ١٩٨٥: ١٩٠-٢٢٦).

ويعتقد الأثريون أن الأصول الاعتقادية المستقاة من مصادر العلم الثلاثة: القرآن، والسنة، والإجماع، متفقة، وهذا الاعتقاد هو الأساس الثاني للأثرية. وقد اعتمد المتكلم الشافعي، البيهقي (ت. ٣٩٥/١٠٠٥) على آية ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥] في تقرير أن القرآن والسنة وإجماع الصحابة ثبت جميعاً ثلاثة أصول اعتقادية أساسية: وجود صفات لله هي كيانات مباينة غير مادية (separate spiritual entities)، ورؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وشفاعة محمد ﷺ في العصاة. فإنكار واحد منها يعني إنكاراً لآيات الله -القرآن- وللجنة، وللجنة، وللإجماع، وهي الثلاثة المذكورة في الآية المنقولة سلفاً.

لقد قام نوعان من البراهين على تأكيد مبدأ التجانس [التوافق]، أحدهما: آثار تنهى عن الجدل، نحو «كان السلف يكرهون الاختلاف في الدين»، و«احذر الجدل في الدين». والآخر خبرات العلماء الواقعية، كالذي رواه المحدث الشهير، جامع الكتاب المعتمد في الحديث، محمد بن إسماعيل البخاري (ت. ٢٥٦/٨٧٠)، من أنه ظل سناً وأربعين سنة، لقي فيها أكثر من ألف عالم، يعيشون في بلاد شتى، وكلهم يؤمن بعقائد الإسلام (أبراهموث ١٩٩٨: ٦). وظهرت فكرة مماثلة في كتاب في العقيدة، صنفه -في النصف الثاني من القرن

الثالث/ التاسع- أبو زُرعة عبيد الله بن عبد الكريم (ت. ٢٦٤/٨٧٨) وأبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر (ت. ٢٧٧/٨٩٠) (اللالكائي، شرح، ١٥١-٨٦). ولعل الأثريين اعتقدوا -في إبان بحثهم عن التجانس- أن الصدور عن هذه المصادر المعرفية الثلاثة (القرآن، والسنة، والإجماع) كفيل بالإفضاء إلى نتائج واحدة. ومع ذلك، تكشف الدراسة الدقيقة لعدة تواليف عقدية -بدءًا من منتصف القرن التاسع- عن وجود عدة اختلافات في المعتقد.

وفي هذا السياق ظهرت حجة جدلية ضد المتكلمين، فهم -إذ ينتقلون من فكرة إلى أخرى، ويفترقون طرائق قِدَدًا- يفتقرون إلى مذهب كلامي متجانس، خلافًا للأثريين الذين يؤمنون بعقائد راسخة، لا يزعزعها تقلب الدهر، وليس يخفى أن ثبات الأفكار أمانة اليقين والحقيقة (أبراهموف ١٩٩٨ : ١٦٠ f.).

وقد كان منطقيًا أن يحمل الأثريين تمسكهم بسنة النبي ﷺ على تبجيل المحدثين، الذين يشتغلون بجمع الحديث النبوي وروايته، وهذا هو الأساس الثالث للأثرية، وهو مستقى من المصادر. وكان الصحابة هم أول من حظي بهذا التبجيل، فهم الذين اختارهم الله، وهم أفضل الناس، وأصفاهم، وأعدلهم. وليس لأحد أن يطعن فيهم. والحق أن هذا الأساس موجود في جميع مذاهب الفقهاء وتصانيف المتكلمين، الذين يقصر بعضهم جزءًا كبيرًا من كتابه على هذا الموضوع، فهو يشغل من كتاب اللالكائي الجزأين السابع والثامن من الأجزاء الثمانية التي يتكون منها الكتاب، وإليك فقرة تمثل هذا الموقف مما جاء في عقيدة الفقيه المالكي، ابن أبي زيد القيرواني (ت. ٣٨٦/٩٩٦):

خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، [وينبغي] ألا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب (وات ١٩٩٤ : ٧٢؛ أبراهموف ١٩٩٨ : ٧-٩).

ويبدو أن الوعي بوحدة المعتقد المؤسس على المصادر الثلاثة المعصومة، والذي تردى ببرده الصالحون قد أفضى إلى معارضة كل بدعة. فالأثريون كانوا يعتقدون أنه إذا كانت مقالاتهم مستقاة من أصول ثابتة محددة، فإن البدع مأخوذة من أصول مختلفة متغيرة. وقد تمثلت معارضة البدع في تحريم مجادلة المبتدعة، ومحادثتهم، والاستماع إلى ما أحدثوه من أقوال. ولقد بلغت النقمة عليهم حدًا بحيث أمسوا يُرى أنه لا توبة لهم من بدعتهم، خلافًا للمشركين الذين يمكنهم التوبة من شركهم، بل إن من جالسهم [المبتدعة] كان خطرًا على الإسلام.

وقد أسيئت معاملة المبتدعة أيضًا لأنهم لم يطيعوا ما ورد في الأحاديث من نهى المؤمنين عن الخوض في المسائل الغيبية؛ كصفات الله وذاته، والقدر. وما فتى الأثريون يرددون في تصانيفهم حديث «تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في ذات الله». وثمة حديث آخر ينهى عن الكلام في القدر: «لا تكلموا بشيء من القدر؛ فإنه سر الله، فلا تُفشوا سر الله». وكان يُحكم على القدريّة -الذين يؤمنون بحرية الإرادة- بأنهم مبتدعة (heretics)، غير مؤمنين (unbelievers)، ومن أجل ذلك يستحقون الموت^(١). ولا يحل لمسلم أن يصلي خلفهم، ولا أن ينكح إلههم، ولا أن يأكل ذبيحتهم، ولا أن يقبل شهادتهم (أبراهموث ١٩٩٨: ٩-١١).

وهناك مقارنة مختلفة في التعامل مع المبتدعة -تأذن بجدا لهم- يمكن الوقوف عليها في تصانيف الأثريين. فعمر بن الخطاب، ثاني الخلفاء، هو صاحب الأثر الذي فيه أن أناسًا سيأتون يجادلون أصحاب السنن بشبهات القرآن (القرآن ٣: ٧)، وحينئذ يلزم المؤمنين اللياذ بالسنن لدحض مزاعم هؤلاء؛ لأن

(١) ذكر البغدادي في (الفرق بين الفرق) نوعين من أصحاب البدع: نوع يعد أصحابه كفارًا، فلا كرامة لهم؛ كالباطنية، والبيانية، والمغبرية وآخرين. ونوع آخر يعد أصحابه من أمة الإسلام في بعض الأحكام، كجواز دفنهم في مقابر المسلمين، وعدم منعهم حظهم من الفئ والغنيمة إن غزوا مع المسلمين، وعدم منعهم من الصلاة في المساجد، ولا يعدون من الأمة في أحكام أخرى، كالتي ذكرها الكاتب في مقاله. وممن يمثل هذا النوع من المبتدعة: المعتزلة، والخوارج، والروافض الإمامية، وغيرهم (انظر: البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة، د. ت، ١٤-١٥). (المترجم)

السنن لوضوحها، لا تحتل نقضاً، فهي كبيرة النفع في تفسير القرآن، ودفع الخصوم (أبراهموث ١٩٩٨ : ٩-١١)^(١).

على أن تمسك الأثرين بالقرآن والسنة والإجماع لا يعني إهمالهم العقل. على أنه -مع ذلك- لا يشغل في رأيهم إلا المحل الثاني بعد المصادر الثلاثة الأخرى للمعرفة، خلافاً للعقلانيين الذين يؤسسون مذهبهم عليه. فحجج العقول تقوم أدلة على ما جاء به الوحي قرآناً وسنة. ويرى الأثريون أنه إذا كانت هذه الحجج أساس الدين، فإنه لم يكن ثمة حاجة إلى إنزال الوحي، ولا إلى إرسال الرسل. وكذلك، فإن الناس كانت ستفتش عن العلة العقلية من وراء كل ظاهرة أو عقيدة دينية، على الرغم من أن هناك مسائل في الدين تقع وراء طور العقل، فالعبد مأمور بالإيمان بصفات الله، وبالجنة والنار، وبعذاب القبر، وإن كانت معاني هذه الأشياء تعزب عن إدراك العقل.

وقد أفضى موقف الأثرين من العقل -بوصفه وسيلة للبرهنة على الأصول الدينية- إلى التفرقة بين مصطلحين، ظاهرهما التشابه: التقليد والاتباع. فإذا كان التقليد يعني المتابعة العمياء للعلماء والأقوال دون دليل، فإن الاتباع يعني التمسك على وفق الدليل. وما منع القرآن ولا منعت السنة من الاستدلال على ما جاء فيهما؛ طلباً لزيادة اليقين، وبعثاً للطمأنينة في النفوس (التيهي، الحجة، ٢: ١١٦ f). ولا تقتصر الأدلة التي يسوقها كثير من الأثرين على القرآن والسنة، بل منها أدلة عقلية، بل حجج كلامية في بعض الأحيان. فعندما رد ابن حنبل (ت. ٨٥٥/٢٤١) -وهو أسوة الأثرين بلا شك- على قول الجهمية بوجود الله في كل مكان، بدأ بإيراد آيات من القرآن تدل على أن الله في مكان واحد، على العرش (القرآن ٧: ٥٤، ٢٠: ٥)، ثم ذكر أن هناك أماكن لا تناسب عظم الله، كبذن الإنسان، فلا يُتصور أن يكون محلاً لله. فقد عول ابن حنبل في رده على الجهمية على التناقض بين قولهم بوجود الله في كل مكان وأحد أسماء الله الحسنى (العظيم) (ابن حنبل، الرد، ٩٢ f)، وهو يستخدم -في هذا السياق-

(١) الأثر المشار إليه هو هذا: «سيأتي أناس يجادلونكم بشبه [شبهات] القرآن، فخذوهم بالسنن؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»، وقد روي بالفاظ شتى، ومعناها واحد. (المرجم)

حجة (القسمة أو التقسيم) الكلامية، التي يجد الخصم فيها نفسه مجابهاً بسلسلة من الأسئلة، يضطر في نهايتها إلى التسليم بإخفاقه (ابن حنبل، الرد، ٩٥).

ومن الوسائل التي استخدمها الأثريون الاستنباط، وهو برهان منطقي يستند إلى القرآن. فمن عقائد الأثريين أن القرآن غير مخلوق، وقد استدلوا على ذلك بآية من القرآن: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فالله يخلق إذن بقول: كن، وهي جزء من كلام الله الذي يعتقد المعتزلة أنه مخلوق، فيكون مخلوقاً قد خلق مخلوقاً، في سلسلة من الخلق لا نهاية لها، وهذا حُلف (absurdity) (اللالكائي، شرح، ١. ٢١٧-١٨).

وقد أدت الاعتبارات المنطقية أيضاً دوراً في النقاشات الكلامية لدى الأثريين. ومن ذلك أن المعتزلة يقسمون الصفات الإلهية إلى صفات الذات، وهي الملازمة لله أبداً، وصفات الفعل، التي تكون لله حين يفعل. وعلى ذلك فصفت (الخالق) و(الرازق) و(المعين) إلخ. تشير إليه فقط حين يخلق، ويرزق، ويعين، فهي ليست قديمة. ومع ذلك، تدل شواهد اللغة على أن فكرة صفات الأفعال غير صحيحة؛ لأن الناس تقول: (سكين قاطع)، و(خبز مشبع)، و(ماء راو)، ويثبتون هذه الصفات على الدوام لهذه الأشياء، وقبل أن تقع منها هذه الأفعال. فكذا صفات (الخالق) و(الرازق) و(المعين) تثبت لله قبل أن يخلق، ويرزق، ويعين (التميمي، الحجة، ١: ٣٠٠ f).

ويؤكد الأثريون حقيقة احتواء القرآن على أدلة عقلية على وجود الله، وعلى وحدانيته، وعلى النبوة، وعلى اليوم الآخر. وقد ذكر [القاضي أبو بكر، محمد بن] عبد الله ابن العربي (ت. ١١٤٨/٥٤٣) أن القرآن يسوق مبادئ الحجج العقلية على نحو مختصر إشاري، وأن مهمة العالم بعد ذلك أن يتوسع في هذه الحجج، ويشرحها تفصيلاً. وفي رأيه أن الوظيفة الأخرى لهذه الحجج إنما هي أن تُبدي لغير المؤمنين وللمبتدعة أن استخدام دليل العقل ليس مقصوراً عليهم. وقد قدّم القرآن استخدام هذه الحجة في برهنته على إمكانية البعث يوم القيامة بقوله: إن من كان قادراً على خلق العالم، كان إحياء الميت أهون عليه (القرآن ١٧: ٥٠). وكذلك، فإن من أحيا الأرض بعد موتها حتى اهتزت، وربت،

وأثبتت، قادرٌ على إحياء الموتى (القرآن ٣٥ : ٩). والخلاصة أن العقل أدى دورًا مهمًا في مذهب الأثرين العقدي [الكلامي]، إما بوصفه وسيلة للبرهنة على مقالاتهم العقدية، وإما بوصفه أداة في جدالهم مع الكفرة والمبتدعة. وهم -على الرغم من اعتمادهم عليه- قد نقدوا العقلانيين؛ لأن أدلة العقل كانت تمثل غالبًا عند هؤلاء نواة مذهبهم.

وبينما كان الأثريون الأقحاح يعرضون عن دليل العقل، كان المعتدلون منهم يقولون عليه في البرهنة على وجود الله، وعلى وحدانيته، وعلى صفاته، سواء استندوا إلى القرآن أم لا. ومع ذلك، نقد الأثريون العقلانيين لتمسكهم بالأدلة العقلية في إثبات أصول الدين. ولم يقتصر هذا النقد على جوهر مناهجهم فحسب، وإنما فُوت سهامه كذلك إلى ما انتهوا إليه من نتائج. ويعد كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ت. ٢٧٦/٨٨٩) نموذجًا مبكرًا لرد الأثرين على ما اتهم به العقلانيون الأحاديث من اختلاف. والحق أن ابن قتيبة رماهم بقوسهم، فاتهم المتكلمين بأنهم يقولون بمقالات عقدية متناقضة ومتباينة. وقد أشار بعض العلماء المعاصرين له -كالدارمي (ت. ٢٨٠/٨٩٣)- إلى الطبيعة متعددة الأوجه للأدلة العقلية، مشيرًا إلى فرق الجهمية، التي تدعي كل منها وضوح مبادئها (أبراهموث ١٩٩٨ : ١٩٠ f).

وقد أوجز ابن تيمية موقف الأثرين من الدليل العقلي بقوله:

إن تفضيل دليل العقل على دليل النقل محال فاسد، خلافًا لتفضيل الدليل النقل، فإنه ممكن صحيح (...). وذلك لأن كون الشيء معلومًا بالعقل أو غير معلوم ليس صفة لازمة للشيء، وإنما هو من الأمور النسبية الإضافية، فيسع زيدًا أن يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر، وكذلك يمكن للإنسان أن يعلم بعقله في وقت دون وقت (أبراهموث ١٩٩٢ : ٢٥٩؛ ١٩٩٨ : ٢١).

فابن تيمية يقرر أن في الدليل العقلي -خلافًا لما في الدليل النقل من استقرار- اضطرابًا، يفضي بالناس إلى مقاربات مختلفة، بل متناقضة، ويرى كذلك أن التجافي عن السنة والجنوح إلى أدلة العقول مدعاة للجدل بين

المسلمين؛ ولذلك فهو يؤيد ما قاله متقدمو الأثريين من أن التجانس حاصل في المذهب الأثري. وأدلة العقل لا تخلو من الشكوك، والحيرة، وخلط الحقائق بالباطيل. والتعويل عليها -علاوة على ما تقدم- لا يوافق العامة، وربما أدى إلى تكفيرهم؛ لأن العامة لا تلتزم بالدين إلا من طريق القرآن، والسنة، والسلف (أبراهموث ١٩٩٨ : ٢٠-٣).

إن نقد الأثريين للعقلانيين -وخاصة المتكلمين- أدى بالأولين إلى اتخاذ موقف معارض تجاه الآخرين. وفي الحق أن هذه المعارضة لم تنته إلى الرد على مقالاتهم فحسب، وإنما امتدت إلى القول بتحريم النظر في الكلام، بل بمقاطعة المتكلمين واعتزالهم. وأول ذلك كان في القرن الثاني/الثامن، عندما سمع المحدث البصري يونس بن عبيد (ت. ١٣٨/٧٥٦-٧) أن ابنه زار -خلافًا لأمره- المتكلم المعتزلي عمرو بن عبيد (ت. ١٤٤/٧٦١)، فقال: لَأَنْ تَلْقَى اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ بِكِبَائِرِ الذُّنُوبِ، كَالزُّنَا وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَلْقَاهُ بِرَأْيِ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ وَأَصْحَابِهِ (الدارقطني. أخبار، ١٢).

وفي العموم، كان الأثريون يرون أن القول بحرية الإرادة، وخلق القرآن، وأن تأويل ألفاظ المجسمة في الآيات والأحاديث، كل ذلك ثمرة المذاهب العقلانية، وخاصة المعتزلة. وقد اتهم هؤلاء العلماء بالعزوف عن القرآن والسنة، وعما لهما من تفسير صحيح، وكذلك عن منهج العلماء الربانيين، فباءوا بالإثم، واتبعوا مقالات الفلاسفة، فأحدثوا [حرفيًا: أفسدوا] في الإسلام. وكان من أثر ذلك أن نفرًا من الأثريين دعا الناس إلى مقاطعتهم أو إلى عقوبتهم، بينما أذن آخرون بجدالهم. ولم تكن هذه المواقف خاصة بمذهب فقهي معين، وإنما كان التطرف والاعتدال في معاملتهم منبثين في جميع الدوائر العلمية الأثرية (أبراهموث ١٩٩٨ : ٢٧-٣١).

إن قوام مذهب الأثريين شاخص في عقائدهم، التي بدأ تصنيفها من منتصف القرن التاسع، وكذلك في كتبهم التي ناقشوا فيها مسائل اعتقادية، ككتاب «الشرعة» لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى (ت. ٣٦٠/٩٧٠). وكلا

العقائد والكتب مشبعة بالجدل -مضمراً أو ظاهراً- لأصحاب الفرق وللعقلانيين (والغالب أنهما متطابقان). وسوف نعرض لأنموذج من اعتقاد الأثرين، ممثلاً في عقيدة أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت. ٢٦٤/٨٧٨) وأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت. ٢٧٧/٨٩٠)، على نحو ما سجلها اللالكائي (شرح، ١: ١٧٦-٩).

تبدأ العقيدة بتعريف الإيمان، وأنه قول وعمل، يزيد وينقص، خلافاً لغلاة المرجئة الذي يقولون: إن الإيمان هو المعرفة بالله، وبرسوله ﷺ، وبما جاء من عند الله؛ أي القرآن (الأشعري، مقالات، ١٣٢). والقرآن -في هذه العقيدة- كلام الله، غير مخلوق بجميع جهاته؛ أي مكتوباً، ومقروءاً، ومحفوظاً في الصدور. وهذا خلافاً لمذهب المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، وكذلك خلافاً لمذهب بعض الأثرين القائلين بأن بعض جهاته مخلوقة. وثالثة المقالات -وهي تخالف العقلانيين أيضاً- الإيمان بأن القدر خيره وشره من الله. وحرى بالذكر أنه في نهاية القرن الثالث/التاسع لم تكن نظرية الكسب قد اكتملت بعد، وإنما أتمها الأشعري. وعرضت المقالتان الرابعة والخامسة لخير هذه الأمة [بعد نبيها ﷺ]، وهم الخلفاء الأربعة، على مقتضى ترتيبهم التاريخي، ثم العشرة المبشرون بالجنة، مع الترحم على جميع الأصحاب. وفي المقالة السادسة الرد على التجسيم في أثناء الحديث عن مسألة استواء الله على العرش بلا كيف (أبراهموث ١٩٩٥). وفي المقالة السابعة أن الله يُرى في الآخرة، ولهذه المسألة تعلق بالتجسيم، يراه أهل الجنة بأبصارهم كيف شاء، وكما شاء. وخلصت المقالات من الثامنة إلى الثالثة عشرة إلى الدار الآخرة على ما جاء في القرآن والسنة: فالجنة والنار حق، والصراط حق، والميزان حق، والحوض حق، والشفاعة حق، والبعث بعد الموت حق. وفي المقالتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة جنوح إلى مذهب المرجئة في أصحاب الكبائر، وأنهم في المشيئة، وأن أحداً من أهل القبلة لا يُكفر بذنوب، وهذا خلافاً لمذهب المعتزلة في أن مرتكبي الكبائر ليسوا بمؤمنين حتى يتوبوا، وخلافاً لمذهب الخوارج في أنهم غير مؤمنين، بل مشركون. ويتجلى الموقف المهادن

للمرجئة نُجاء الظلمة من الحُكَّام في المقالات من السادسة عشرة إلى العشرين، وفيها دعوة المؤمنين إلى ألا ينزعوا يداً من طاعة، سواء كان الحاكم عادلاً أو جائراً^(١)، وأن يعينوه على القيام بما نيظ بهم من إقامة فرض الجهاد والحج. وقد شغلت مسألة (من المؤمن) صاحبي هذه العقيدة، فجعلنا يؤكدان أنه لا يسع امرأ أن يخبر عن نفسه أنه مؤمن عند الله؛ لأن أحداً لا يعلم مراد الله، فلا يمكنه معرفة ما هو عليه عنده (المقالة الحادية والعشرون). وفي مجموعة المقالات من الثانية والعشرين إلى السادسة والعشرين تصريح بذكر أصحاب الفرق من قدرية، ومرجئة، وجهمية، وخوارج، ورافضة، مع وصفهم بالمبتدعة، والضلال، والكفار، والمرآق، دون إشارة إلى مذاهبهم. وفي هذا السياق تتكرر بعض المسائل الاعتقادية، مع التركيز على جوانب مختلفة. ومثال ذلك: مسألة حرية الإرادة والقدر، فإنها تظهر من خلال العلم الإلهي السابق. فالقدرية -سواء كان المقصود بهذا الاسم تلك الفرقة التي كانت في القرن الثاني/الثامن، أم كان المعتزلة هم المعنيين، ودُعوا بهذا الاسم إزراءً بهم- في إيمانهم بحرية الإرادة ينكرون العلم الإلهي السابق الذي يحول دون حرية الاختيار الإنساني. وعند الأثرين أن الإيمان بعلم الله المطلق أمر لا سبيل إلى إنكاره، بل إن إنكاره كفر. ومما يجدر ذكره أن مسألة القرآن كان لها من الأهمية عند كلا العالمين ما حملهما على العودة إليها في آخر عقيدتهما، في أربع مقالات، تعرض لأولئك الذين تضطرب أقوالهم في القرآن: فأولئك الذي يعتقدون أن القرآن مخلوق

(١) دعنا الأمانة إلى أن نورد نص عقيدة الإمامين في هذا الموطن، قالوا: «ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاء الله ﷻ أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة». وكلام المؤلف موهم أن طاعة الحاكم -في عقيدة الإمامين- مطلقة بلا قيد ولا شرط، وليس كذلك؛ وإنما هي مقيدة بعدم أمره بمعصية، فإذا أمر بمعصية، فلا طاعة له، ولكن لا يثار به ولا يُخرج عليه أيضاً. وكلا المعنيين موجود في هذا النص، فأما عدم الخروج فمصرح به، وأما تقييد الطاعة بعدم الأمر بمعصية، فنندرج في قولهما «ونتبع السنة»، ولا يخفى أن من أطاع في معصية لم يكن متبعاً للسنة، بل تاركاً لها، وصادقاً عنها. (المترجم)

كفار، ومن توقف فيه فقال: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق، أو قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي. واختتمت العقيدة بما رواه أبو محمد عبد الرحمن، وهو ابن أبي حاتم، عن أبيه قال: علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر، ثم ذكر علامات الفرق الأخرى من الزنادقة، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، والرافضة، الذين يخالفون جميعاً أهل الأثر بإطلاق ألقاب شائنة عليهم.

وعلى الرغم مما قرره اللالكائي من أن مقالات أهل الأثر متفقة، فإن دراسة العقائد العشر (وثمان منها عقائد مكتملة) الواردة في كتابه تسفر عن بعض الاختلافات (أبراهموث ١٩٩٨: ٥٤-٧). ومثال ذلك أن ابن حنبل بدأ عقيدته بتوضيح أصول السنة الأربعة: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدل، والخصومات في الدين» (اللالكائي، شرح: ١: ١٥٦). ويبدأ علي بن عبد الله المدني عقيدته (ت. ٨٤٨/٢٣٤) -على نحو ما فعل سفيان بن عيينة (ت. ١٩٦/٨١١)- بالإيمان بالقدر، خيره وشره، ثم التصديق بالأحاديث. وثمة مقالة عقدية مدهشة، حاصِلها أن ترك الصلاة كفر، وأن تاركها مباح الدم. وقد شدد أيضاً على ضرورة أن يكون للمسلم إمام (اللالكائي، شرح، ١: ١٥٥، ١٦٥-٧).

والخلاصة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين العقائد، فإن ثمة عنصراً من التجانس مهماً فيما بينها، نتج عن التمسك بالأصول الثلاثة المذكورة سلفاً: القرآن، والسنة، والإجماع. لقد بدا التشبث بهذه الأصول من مقالات الإيمان في كثير من العقائد. ومن سمات هذه العقائد أيضاً الجدل مع أصحاب الفرق، الذي شغل جزءاً كبيراً من محتواها. ويعني هذا أن من الأسباب التي حدت المذهب الأثري على التطور كون ذلك ردّ الفعل على مقالات «الفرق»، وخاصة من خلال الرد على أقاويلهم، بل من خلال موافقتهم في بعض الأحيان، كالحال في موقف المرجئة من الحاكم الظالم. وربما أسهم تأكيد الخوارج

والمعتزلة على أهمية الامتنال للأوامر الدينية، وتحاشي الكبائر، في إدراج الأفعال في تعريف الإيمان.

وفي الحق أن تحدي المذهب العقلاني لم يثمر جدلاً بين أصحاب الأثر والعقلانيين فحسب، وإنما أثمر أيضًا ضربًا من المवादعة بين مذهبيهما، وهو ما يمكن التحقق منه في ملحظين:

١- العقل والنقل وسيلتان مختلفتان، وكلاهما مفضٍ إلى العلم ببعض الأصول الدينية. وفي بعض الأحيان يُستخدمان جميعًا في البرهنة على فكرة دينية، ولكن من طريقين مختلفين. فالبعث بعد الموت ممكن عقلاً، وهو ثابت بالنصوص المقدسة أيضًا.

٢- ولا تعارض بين الأدلة العقلية والنقلية؛ لأن كليهما من عند الله، فالله قد أنعم على الإنسان بنوعين من الوحي: القرآن، وأدلة العقول، فلا يمكن أن يتعارضوا. ومثال ذلك: نفى التجسيم المستند إلى القرآن في قوله عن الله: «ليس كمثله شيء» (القرآن ٤١: ١١، ١١٢: ١-٤)، فإذا كان ذلك كذلك، فلا سبيل إلى نسبة صور الإنسان أو أفعاله إليه. وهذا المعنى ثابت بالعقل، فإن الله إذا كانت له صور الأشياء المخلوقة، كان مُشَبَّهًا لها، ولم يكن خالقًا (أبراهموف ١٩٩٨: ٤٩-٥١، ٦٠-٢).

المراجع

- Abd al-Jabbar al-Hamadani (عبد الجبار الهمداني (فضل). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. تحقيق فؤاد سيد. تونس: الدر التونسية للنشر، ١٩٨٦.
- Abrahamov, B. (1992). Ibn Taymiyya on the Agreement of Reason with Tradition . *Muslim World* 82: 256-72.
- Abrahamov, B. (1995). The *bi-la kayfa* Doctrine and its Foundations in Islamic Theology . *Arabica* 42: 365-79.
- Abrahamov, B. (1998). *Islamic Theology: Traditionalism and Rationalism*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Adang, C. (2006). This Day I Have Perfected your Religion for You: A Zahiri Conception of Religious Authority. In G. Kramer and S. Schmidtke (eds.), *Speaking for Islam: Religious Authorities in Muslim Societies*. Leiden: Brill, 15-48.
- Adang, C., M. Fierro, and S. Schmidtke (eds.) (2012). *Ibn Hazm of Cordoba: The Life and Work of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill.
- al-Ajurri (الأجري، أبو بكر محمد بن الحسين (شريعة). الشريعة. تحقيق محمد حامد الفقي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣.
- Arberry, A. J. (1983). *The Koran Interpreted*. Oxford: Oxford University Press.
- Arnaldez, R. (2006). Ibn Hazm . *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. iii. 790-4.
- al-Ashari (الأشعري، أبو الحسن (مقالات). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق ه. ريتير H. Ritter, Wiesbaden: Steiner، ١٩٦٣.

- Chejne, A. G. (1982). *Ibn Hazm*. Chicago: Kazi Publications.
- Chejne, A. G. (1984). "Ibn Hazm of Cordova on Logic". *Journal of the American Oriental Society* 104: 57-72.
- Cook, M. (1981). *Early Muslim Dogma: A Source-Critical Study*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Cook, M. (1987). Anan and Islam: The Origins of Karaite Scripturalism. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 9: 161-82.
- Coulson, N. J. (1978). *A History of Islamic Law*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Crone, P., and F. Zimmermann (2001). *The Epistle of Salim Ibn Dhakwan*. Oxford: Oxford University Press.
- (al-Daraqutni) علي بن عمر (أخبار). أخبار عمرو بن عبيد. تحقيق وترجمة وتعليق يوهان فان إس (Traditionistische Polemik gegen 'Amr b. 'Ubayd). بيروت: Orient Institut Beirut ، ١٩٦٧.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Goldziher, I. (2007). *The Zahiris: Their Doctrine and their History*. Trans. Wolfgang Behn. With an introduction by C. Adang. Leiden: Brill.
- Hawting, G. R. (1978). The Significance of the Slogan *la Hukma illa li-llah and the References to the Hudud* in the Traditions about the Fitna and the Murder of Uthman . *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 4: 453-62.
- Hodgson, M. G. S. (1977). *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization I*. Chicago: University of Chicago Press.
- Hourani, G. F. (1985). *Reason and Tradition in Islamic Ethics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- (Ibn Hanbal) ابن حنبل (رد). الرد على الزنادقة والجهمية. في: عقائد السلف. تحقيق علي سامي النشار وعمار الطالبي. الإسكندرية: المعارف، ١٩٧١.

- Ibn Hazm (ابن حزم) (١٩٨٣). *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. بيروت: دار المعرفة.
- (al-Lalakai) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله (شرح). *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم*. تحقيق أحمد سعد حمدان. مكة: دار طيبة، ١٩٨١.
- Lewinstein, K. (1991). *The Azariqa in Islamic Heresiography*. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 54: 251-68.
- Melchert, C. (1997). *The Formation of the Sunni Schools of Law, 9th-10th Centuries C.E.* Leiden: Brill.
- Mourad, S. A. (2006). *Early Islam between Myth and History: Al-Hasan al-Baari (d. 110H/728CE) and the Formation of his Legacy in Classical Islamic Scholarship*. Leiden: Brill.
- Ritter, H. (1933). "Studien zur islamischen Frömmigkeit I: Hasan al-Basri". *Der Islam* 21: 1-83.
- Schwarz, M. (1972). "The Letter of al-Hasan al-Basri". *Oriens* 20: 15-20.
- (al-Taymi) التيمي، إسماعيل بن محمد (حجة). *الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة*. تحقيق محمد بن ربيع. الرياض: دار الراجعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
- Turki, A. M. (2010). "Zahiriyya". *Encyclopaedia of Islam*. New edn. xi. 394.
- Wansbrough, J. (1977). *Quranic Studies*. Oxford: Oxford University Press.
- Watt, W. M. (1948). *Free Will and Predestination in Early Islam*. London: Luzac & Company.
- Watt, W. M. (1959-60). "Created in his Image". *Glasgow University Oriental Society* 18: 38-49.
- Watt, W. M. (1994). *Islamic Creeds: A Selection*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

الفصل السابع عشر

التراث الكلامي الحنفي والماتريدية

أولريش رودولف

كان أبو حنيفة (ت. ٧٦٧/١٥٠) فقيهاً مبرراً^(١)؛ ولذلك ذاع صيته بين المسلمين، ولدئ علماء الدراسات الإسلامية، الذين ما انفكوا يؤكدون دوره الفقهي الريادي، وأثره الممتد في هذا الحقل. ويبدو -مع ذلك- أن تأثيره لا ينحصر في الفقه، فقد كانت لديه رؤية شاملة للعلم الديني، وجهوده في تحصيل «الفهم» (وهو المعنى الأصلي للفقه) لم تكن محصورة في الجوانب الخلقية والتشريعية، ولكنها تضمنت أيضاً أفكاراً في مسائل كلامية، وفي المقالات الإيمانية المختلفة. وقد وضع الأساس -إبان صياغته لآرائه في هذه الموضوعات- لتراثين: المذهب الفقهي الحنفي، والمذهب الكلامي الحنفي (مستقلاً نوعاً استقلالاً عن الفقه). ولم يكن الأخير ذا أهمية كبيرة أول الأمر، ولا سيما إذا ما قورن بنظيره الفقهي، غير أنه تطور فيما بعد، متجلياً في واحد من أكثر المذاهب الكلامية السنية انتشاراً وذيوعاً صيت.

والحق أن تاريخ هذا المذهب الكلامي طويل جداً، وهو مدروس في عدة فصول من هذا الكتاب، فالفصل (٣٢) يدرس علم الكلام في الأراضي العثمانية، بينما يؤكد الفصل (٣٩) أنه لم يكن ثمة قطّ تفسير واحد للمذهبيين الأشعري

(١) أود أن أتوجه بالشكر لجيمس ويفر James Weaver على ملاحظاته القيمة على النسخة الأولى من هذا الفصل.

والماتريدي في عصري المماليك والعثمانيين، وإنما وجدت دائماً تفسيرات مختلفة. وكان المذهب الكلامي الحنفي قد واجه - قبل بزوغ نجم المماليك والعثمانيين - تحديات وتحولات فكرية مهمة، سوف نعرض لتاريخها في الصفحات الآتية، التي تهدف إلى وصف ما يمكن أن يُطلق عليه «فترة التكون» للمذهب؛ أي تطوره من أبي حنيفة إلى القرن السادس/الثاني عشر. وسنصرف اهتمامنا إلى ثلاث مراحل: (١) نشأة المذهب الكلامي الحنفي، وانتشاره في شمال شرق إيران، وذلك في أواخر القرن الثاني/الثامن، وأوائل القرن الثالث/التاسع. (٢) التحول الفكري للمذهب بفضل أبي منصور الماتريدي (ت. ٩٤٤/٣٣٣)، الذي فضّل المذهب، وأعاد صياغته إعادة تامة، بالدفاع عنه ضد دعاوى الحركات الكلامية المختلفة الأخرى، كالمعتزلة. (٣) بزوغ مذهب الماتريدية الكلامي محكم البناء في أواخر القرن الخامس/الحادي عشر، وأوائل القرن السادس/الثاني عشر. والذي أراه أن هذه المرحلة الأخيرة ترجع إلى جهود طائفة من متكلمي ما وراء النهر المبرزين، منهم: أبو اليسر البزدوي (ت. ٤٩٣/١١٠٠)، وأبو المعين النسفي (ت. ٥٠٨/١١١٤)، والصفار البخاري (ت. ٥٣٣/١١٣٩)، وأبو حفص النسفي (ت. ٥٣٧/١١٤٢)، ويمكن أن تُفسر تاريخياً بوصفها ردّ فعل لقوة تأثير المذهب الأشعري المتزايدة في شمال شرق إيران في ذلك الوقت.

(١)

نشأة المذهب الكلامي الحنفي

من حسن الحظ أن آراء أبي حنيفة الكلامية موثقة توثيقاً تاماً، فقد رويت عنه رسالتان قصيرتان في مجال علم الكلام، بينما لم يبلغنا عنه في الفقه شيء مما كتب. وكلتا الرسالتين إلى عثمان البتي، الذي تخبرنا بعض المصادر (كتهذيب التهذيب لابن حجر، ٧: ١٥٣) أنه كان معاصراً لأبي حنيفة، وكان من رواة الحديث، الذين دأبوا - في العموم - على نقد آرائه [أبي حنيفة]. وعلى

الرغم من التشابه الظاهر بين الرسالتين، فلا سبيل إلى القول بأنهما في طبقة واحدة [من الوثائق]؛ لأنهما وصلتنا في ظروف متباينة. من أجل ذلك كانت نظرة البحث إليهما إلى الآن مختلفة.

نشرت إحداهما (ولنطلق عليها منذ الآن رسالة ١) في سنة ١٩٤٩، وانهقد الإجماع على موثوقيتها. وأكد شاخنت ذلك (شاخنت ١٩٦٤: ١٠٠ رقم ٤)، ثم أيد قوله آخرون مرارًا (كوك ١٩٨١: ٣٠؛ مادلونج ١٩٨٨: ١٩؛ فان إس ١٩٩١-٧: i. ١٩٩٣). والحق أن الشواهد الماثلة فيها مذهشة، بحيث تقوم برهانًا كافيًا. فمن ذلك بعض الأدلة المنهجية (الرواية الواسعة للرسالة، فهي موجودة في عدة مخطوطات، ومنظور الرسالة الشخصي ولغتها، وافتقارها إلى الأساليب الأدبية)، وكذلك يتناسب محتواها مع المصطلحات الدينية والفكر السائد في منتصف القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي.

أما الرسالة الأخرى (ولنطلق عليها منذ الآن رسالة ٢)، فتشير -خلافاً لسابقتها- إشكالات حقيقية، فهي محفوظة في مخطوطة وحيدة، لم تكتشف إلا حديثاً، ويبدو كذلك أن النص الباقي ناقص، فالعبارات الافتتاحية والصيغ الختامية غير موجودة، فلا سبيل إلى الاعتماد عليها -بوصفها معياراً لغوياً- في توثيق صحة الرسالة. وزد على ذلك أن محتواها لا يتوافق ما هو معلوم عن أبي حنيفة، أو -بالأحرى- مع المذهب الحنفي في عهده الأول. ومع ذلك، فلنا أن ننتهي -ما لم يظهر دليل جديد- إلى أن هذه الرسالة (رسالة ٢) ترجع تاريخياً إلى زمان قريب من زمان أبي حنيفة، دون أن نقطع بنسبتها إليه يقيناً (فان إس ١٩٩١-٧: i. ٢٠٤، ٢٠٦؛ رودولف Rudolph ١٩٩٧ b: ٤٠، ٤٣).

وعلى الرغم من هذه التحفظات، فإن كلتا الرسالتين بالغة الأهمية لما اشتملتا عليه من الأدلة والآراء العقدية. وتعرض (رسالة ١) خاصة لموضوع الإيمان والمعصية، أو -بالأحرى- لموقف المؤمنين والعصاة. ولأبي حنيفة -في مناقشته لهذه القضايا- بعض الآراء المهمة، التي يمكن إيجازها فيما يلي: المؤمن هو من شهد بوحداية الله، وأقر بنبو محمد ﷺ. ولا يخرج عن وصف الإيمان باجتراح معصية، فالفرائض والأعمال لا تدخل في حد الإيمان، إنها

لا تعدو أن تكون توسيعاً [لمعنى] التصديق برسالة النبي ﷺ. ولذلك لا تفاضل بين المؤمنين في الإيمان، فإيمان أهل السماء كإيمان أهل الأرض. والمؤمن الذي لا معصية لها من أهل الجنة، والكافر العاصي من أهل النار، وعصاة المؤمنين في المشيئة؛ ولذلك ينبغي الفصل في أمر عثمان وعلي إلى الله؛ لأنهما جميعاً من أهل القبلة، ومن صحابة النبي ﷺ (فان إس ١٩٩١-٧: ١. ١٩٤-٨، ٧. ٢٥-٨؛ رودولف b١٩٩٧: f.٣٨).

وتنحو الآراء العقدية التي تكشف عنها هذه الأقوال نحو المرجئة، وهو الأمر الذي لا سبيل إلى التغافل عنه في ظل المناخ الفكري الذي ساد العراق في أثناء القرن الثاني/الثامن. وقد ذكر أبو حنيفة نفسه أنه بعث بهذه الرسالة دفاعاً عن نفسه، وبياناً لموقفه، حين أرسل إليه عثمان البتي، يسأله عن نسبته إلى المرجئة، وعن نشره آراءهم، وعن قوله: مؤمن ضال (لمن ارتكب معصية من المؤمنين) (رسالة ١: ٣٤ وما بعدها). وقد كان رد أبي حنيفة على هذه التهم دقيقاً جداً، فهو لم ينكر مصيره إلى آراء هذه الفرقة، ولكنه أنكر أن يكون (المرجئة) هو اسمها الصحيح. وفي رأيه أن هذا الاسم لا يثبت شيئاً ولا يدل على شيء، وإنما هو إطلاق جرت به الألسنة في الجدل إشارة إلى أن من يُطلق عليهم يُعدّون من جملة المبتدعة. والحق أنهم أهل القرآن والسنة (رسالة ١: ٣٥، ٣٧-٢)، القائمون بالعدل، فهم -على التحقيق (أهل العدل، وأهل السنة) (رسالة ١: ٣٧، ٩-٣٨، ٤؛ وانظر: فان إس ١٩٩١-٧: ١. f.١٩٩).

وقد كان بوسع أبي حنيفة -علاوة على البيان المتقدم- أن يزعم أن آراءه العقدية لا تنحصر في مقالات المرجئة، وهو ما تُجلّيه الرسالة الأخرى (رسالة ٢) التي بعث بها إلى عثمان البتي أيضاً؛ إذ لم تدر رحاها على المرجئة، وإنما كانت في مسألة طال فيها ذيل الكلام والجدل بين الفرق الإسلامية في القرن الثاني/الثامن (وربما شارك فيها الفقهاء)، وهي مسألة الاختيار والجبر.

أراد أبو حنيفة (أو كاتب هذه الرسالة بالأحرى) أن يتحاشى التصريح بجواب متطرف في هذه المسألة؛ ولذلك بادر إلى الانتفاء من (أهل التفويض)، وهم الذين ينوطون فعل الإنسان بقدرته، وكذلك من (أهل الإجبار)، وهم الذين

يردون أفعال العباد إلى قدرة الله مطلقاً (فان إس ١٩٩١-٧: ٣٤؛ رودولف ١٩٩٧b: ٤٤). لقد أراد أن يستبدل بكلا القولين طريقاً وسطاً، يقوم بين هذين الطرفين أحاديّ الجانب. وفي الحق أن هذا النمط من التوسط لم يكن بدعاً، فلقد نعلم أن بعض الفرق الدينية الأخرى في القرن الثاني/الثامن قد جنحت إليه؛ كالإباضية، وشيعة الكوفة (فان إس ١٩٩١-٧: ١٠٥). ومع ذلك، يبدو تصور فكرة «الطريق الوسط» في رسالة ٢ أصيلاً، وفيه شيات الفكر الحنفي. وإليك الحجج الرئيسة في هذا النص: لقد خلق الله الناس، وأرشدهم جميعاً (مسلمين وغير مسلمين) إلى الصراط المستقيم، وهو -إذ فعل- قد أقام الحجة عليهم، ثم أوحى القرآن بعد ذلك، فكان آخر برهان، وأنعم على الناس بما خلق لهم من الجوارح التي بها يعملون، وعلى ما عملوا بها يُحاسَبون ويُسألون. ومع ذلك، ما من أحد يفعل شيئاً، ولا يقع في الكون حدث إلا على وفق إرادة الله. فإذا نوى الإنسان خيراً، أوجده الله بقدرته وتوفيقه، وأثابه عليه، وإذا نوى سوءاً، خذله الله بعدله (فأتى الذنب)، أو حفظه من سوء بفضله. فلا شيء يقع إذن إلا بتخيلة الله وحكمه في زمان وقوعه. وإنما يُذم الإنسان على ما بدر من نفسه؛ لأن الله ما كلف نفساً إلا ما آتاه (فان إس ١٩٩١-٧: ١٠٥؛ f. ٣٤٧؛ رودولف ١٩٩٧b: f. ٤٤)^(١).

لقد أصبحت الأفكار التي دارت حول (الطريق الوسط) -على نحو ما جاءت في رسالة ٢- سمة خاصة لعلم الكلام الحنفي فيما بعد، ويمكن أن تُعد -مع الأفكار المتعلقة بالإيمان والمعصية، والتي وردت في رسالة ١- نواة المذهب الكلامي الذي ارتبط باسم أبي حنيفة. وقد تطور المذهب بنجاح في العقود التي تلت موت أبي حنيفة، غير أن العجيب أن هذا التطور لم يكن في العراق، حيث كان يعيش أبو حنيفة نفسه. ويبدو أن السبب في ذلك أن المرجئة فقدت سريعاً وضعها الجيد في هذه المنطقة، في أثناء القرن الثاني/الثامن (فان إس ١٩٩١-٧:

(١) لعل معنى الجملة الأخيرة يتضح بقول الإمام أبي حنيفة في كتاب (الفقه الأبسط، ص ٤٣): «إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها تصلح لأن يعمل بها الطاعة، وهو معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه، وأمره أن يستعملها في الطاعة دون المعصية». (المترجم)

i. (٢٢١-٣٣). ولم تُجدِ شروحُ أبي حنيفة وتبريراته شيئًا، فقد نال جنوحه إلى المرجئة من سمعته. على أن الأمور سارت في منطقة جغرافية أخرى على نحو مختلف؛ أعني شمال شرق إيران وما وراء النهر. ففي هذا الجزء من العالم الإسلامي، كان المرجئة قد وُطدوا أركانهم -في مطالع القرن الثاني/الثامن- بوصفهم حركة دينية رائدة، وكان العلماء يستحسنون أخذ أبي حنيفة بأقوالهم، فمضى كثير منهم إلى الكوفة -طلبًا لمزيد من النصح- للأخذ عنه، ثم عادوا إلى أوطانهم، فانتشرت آراء أبي حنيفة العقدية انتشارًا واسعًا في منطقتي شمال شرق إيران وما وراء النهر، اللتين أصبحتا -في أواخر القرن الثاني- الموطن الجديد للمذهب الكلامي الحنفي، وبقيتا كذلك لعدة قرون تلت (مادلونج ١٩٨٢؛ مادلونج ١٩٨٨: ١٤-٢٠؛ رودولف b1٩٩٧: ٢٥-٣٠).

وبعض العلماء الذين أسهموا في هذا الأمر مذكورون بأسمائهم في كتب التاريخ والتراجم، وخاصة أبا مقاتل السمرقندي (ت. ٨٢٣/٢٠٨) وأبا مطيع البلخي (ت. ٨١٤/١٩٩)، اللذين لعلهما أبرز من نقل الفكر الحنفي إلى الشرق، وكلاهما أخذ عن أبي حنيفة في الكوفة. ومهما يكن من شيء، فقد خلف كل منهما آثارًا مهمة، قصدت صراحةً إلى نشر آراء أبي حنيفة الكلامية. فأما أبو مقاتل فهو صاحب كتاب «العالم والمتعلم»، الذي أضحي فيما بعد مصدرًا نصيًا لكثير من مصنفي الحنفية والماتريدية (فان إس ١٩٩١-٧: ii. ٥٦٠-٢؛ رودولف b1٩٩٧: ٤٥-٥٢). وأما أبو مطيع، فله كتاب «الفقه الأبسط»، الذي كان له من الأثر مثل ما لسابقه (فان إس ١٩٩١-٧: ii. ٥٣٦-٩؛ رودولف b1٩٩٧: ٥٧-٦٠).

وقد اتخذ كتاب «العالم والمتعلم» الشكل الأدبي لحوار بين أستاذ وتلميذه، حيث يكون التلميذ -وليس إلا أبا مقاتل نفسه- باحثًا عن العلم، فيورد سلسلة من الأسئلة، يُفِيض في الإجابة عنها أستاذه: أبو حنيفة. وإنهما لفي حوارهما إذ يعرضان لكثير من الموضوعات التي مرت في الرسالة الأولى إلى عثمان البتي: فأبو حنيفة يشرح تعريفه للإيمان (الإقرار والاعتقاد دون العمل)، ويبين حقيقة مساواة إيمان البشر لإيمان الملائكة، وأن عصاة المؤمنين في المشيئة. ومع

ذلك، بدا الكتاب في تخطيطه أكثر تفصيلاً، وأشد اختلافاً عن رسالة ١، فقد أصبح الحجاج مع المخالفين -ولا سيما الخوارج- أشدّ مراساً. ومما جدّ في الكتاب أيضًا أن الحديث عن العمل الصالح [التقوى العملية] -وبخاصة عبادة الله- شغل محلاً أكثر أهمية. ولنذكر -ختاماً- أنه منذ بداية الكتاب، والقارئ يجد تسويقاً مسهباً لصنيع الفكر الكلامي العقلاني نفسه، وهو تسويق مضت فيه المزاعم وراء تلك الملاحظات المنهجية القليلة الموجودة في رسالة ١ (رودولف b1997: ٥٣-٧؛ وانظر: (فان إس ١٩٩١-٧: i. ٢٠٠-٤).

وإذا ما قارنا كتاب «الفقه الأبسط» بكتاب «العالم والمتعلم» وجدناه أقل تماسكاً، ففيه -في صورته الراهنة- ثغرات منهجية وتضارب في البنية والاصطلاح جميعاً، وهذا يسوغ بحق الزعم بأنه أعيدت كتابته بعد ذلك (ربما عدة مرات)، وأن صورته الأولى تختلف عن هذه التي انتهت إلينا اليوم (فان إس ١٩٨٦؛ رودولف b1997: ٦٠-٨). وعلى الرغم من هذه الصعاب، فإن المخطط العام والجدل فيه يتلاءمان جدّاً مع مدونة النصوص التي أسلفنا الحديث عنها. فهو يعرض -في جميع أجزائه تقريباً- للمسائل التي مرت في رسالة ١ (في كتاب «العالم والمتعلم»)، ورسالة ٢. وهذه المسائل إجمالاً هي: تعريف الإيمان، ومساواة إيمان أهل السماء لأهل الأرض، ومنزلة العاصي، والجزاء في الآخرة، وإرجاء الحكم على المؤمن العاصي، وتأكيد التوسط بين الجبر وحرية الإرادة. وقد خصّ المؤلف هذه المسألة الأخيرة بمزيد عناية، فساق تفصيلات وبراهين جديدة، كمفهوم الاستطاعة (الفقه الأبسط، ٤٣، ٥-٧). ثم إن الكتاب استجدّ -علاوة على ما تقدم- موضوعات ليس للمذهب [الكلامي] الحنفي سابق عهد بها؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوضع الوجودي لصفات الله. على أن هذا البحث الأخير -لسوء الحظ- جزء من فصل، يبدو أنه أعيدت كتابته، فنال الشك من صحته (رودولف b1997: ٦٨-٧٧؛ وانظر: (فان إس ١٩٩١-٧: i. ٢٠٧-١١).

وعلى أي حال، لم تكن موضوعات الكلام الخاصة، كذات الله وصفاته، في مركز علم الكلام الحنفي بخراسان وما وراء النهر، في أثناء القرن الثالث/

التاسع، بل جعلت همها بحث المسائل التي عرض لها أبو حنيفة في القرن الخالي. وقد أسس حنفيو الشرق -اتباعًا لهذه الخطة- مذهبًا كلاميًا فتيًا، غدا -آخر الأمر- أهم حركة دينية في تلك المنطقة. وتؤكد ذلك بقرار حكام خراسان وما وراء النهر السامانيين اتخاذه مذهبًا رسميًا في مطلع القرن الرابع/العاشر، ثم ما عتم قرارهم حتى توطدت أركانه.

وقد أمر بعضهم عالمًا حنفياً، يدعى الحكيم السمرقندي (ت. ٣٤٢/٩٥٣) بتلخيص أصول الإيمان في كتيب، فأجابه بتصنيف «الرد على أصحاب الأهواء المسمى بالسواد الأعظم على مذهب الإمام أبي حنيفة» (مادلونج ١٩٨٢ : ٣٩؛ مادلونج ١٩٨٨ : ٣٠؛ وانظر في تفصيل ذلك: مقدمة النسخة الفارسية من «السواد»). والظاهر من عنوان الكتاب أنه يعرض للفِرَق والمقالات. والحق أنه قد تضمن قائمة طويلة بالفرق التي يردُّ عليها (فان إس ٢٠١١ : ٤٤٨-٥٣). على أنه -في حقيقة أمره- لا يعدو أن يكون (عقيدة) تعرض -مع تغييرات يسيرة- لجميع المعتقدات الحنفية التي مرت بنا في النصوص السابقة (الإيمان، وموقف العاصي، وحرية الإرادة والجبر، والحكم على الصحابة، والإيمان بالآخرة، والوعد والوعيد في الدار الآخرة، والأمة، والقرآن، مع بعض المقالات في الله وصفاته). والكتاب يمثل -والحال هذه- أنموذجاً رسمياً للمذهب الأرثوذكسي (السني) في أراضي السامانيين، حيث تداوله الناس بالعربية، ثم بالفارسية مترجماً، منذ نهاية القرن الرابع/التاسع، فما بعد ذلك (رودولف b1٩٩٧ : ١٠٦-٣١؛ فان إس ١٩٩١-٧ : f.٥٦٤ ii).

(٢)

تحول علم الكلام الحنفي على يدي أبي منصور الماتريدي

(ت. ٩٤٤/٣٣٣)

لم يعد المذهب الكلامي الحنفي - حين كتب الحاكم السمرقندي عقيدته - مذهبًا واحدًا، بل لقد غدا التنوع وشيئًا، ودلائل الافتراق في التأويل والوجهة شاخصة. على أن ذلك لا يعني أن كتاب (السواد الأعظم) فقد قيمته التاريخية، فهو يقدم - بيقين - وصفًا صحيحًا للتيار الحنفي، على نحو ما كان يفهم - في أقل تقدير - في شمال شرق إيران وفيما وراء النهر. لكن نبتًا جديدًا أخذ في الظهور على جانبي هذا التيار، كان له أثر - على المدى البعيد - في المذهب الحنفي عامة، كما أنه مهد السبيل إلى تفسيرات جديدة لما خلف من تراث، كالذي كان من أبي منصور الماتريدي مثلاً.

وأحد العناصر [التي أدت إلى ما تقدم] كان ظهور مدرسة الكلام الحنفي في غرب إيران، وخاصة في الري. وقد كان ذلك ثمرة جهود أبي عبد الله الحسين النجار (توفي نحو ٨٣٥/٢٢٠)، فقد نمت هو وتلاميذه - ولا سيما العالم النابه البرغوث [كذا، ولعله برغوث] (ت. ٨٥٥/٢٤٠ أو ٨٥٦/٢٤١) - مذهبًا كلاميًا دقيقًا، يجمع إلى مقالات الحنفية أقوالا مأخوذة - بيقين - من المعتزلة، وبخاصة ضرار بن عمرو (فان إس ١٩٩١-٧: iv. ١٤٧-٧٠).

والظاهر أنه لم يكن لهذا الحدث كبير صلة بمتقدمي حنفية الشرق، فهم - إذا قارنت مذهبهم بمقالة النجار - شديدو الوفاء لآراء أبي حنيفة، ولم تكن النقاشات الكلامية - في العموم - شغلهم الرئيس. ومع ذلك، لما غدا الكلام - على مدى الأيام - موضع عناية الحنفية فيما وراء النهر، كان عليهم أن يلتفتوا إلى أقوال النجارية (رودولف b1997: ١٨٠-٣).

وثمة عنصر آخر مهم في هذا السياق، وهو ظهور الكرامية، فقد استحدث هؤلاء - تأسيسًا على آراء ابن كرام (ت. ٨٩٦/٢٥٥)، وموطنه سجستان -

أنموذجًا جديدًا من التصور الديني والتقوى العملية [العمل الصالح]، كان جاذبًا لكثير من المسلمين في غرب إيران (فان إس ١٩٩١-٧: f. ٦٠٩ iv). وما من شك في أن بعض الأفكار التي أشاعها الكرامية مستلهمة من التصوف. غير أنهم [مسلمو غرب إيران] كانوا -في مسائل الاعتقاد والفقه جميعًا- سلالة الحنفية في الأساس (مادلونج ١٩٨٨: ٤٠-٢؛ رودولف b1٩٩٧: ٨٤-٦). وبذلك أصبحت هذه الطائفة [الكرامية] منافسًا مهمًا للمذهب الحنفي في المنطقة، مما حمل هذا الأخير على مجابهة هذا التحدي بالقيام بتعديل في مقالاته وحججه.

وهنا مسألة أخرى لا بد من الالتفات إليها، تتعلق بالتطور الداخلي للمذهب الحنفي بخراسان وما وراء النهر؛ إذ من الجائز أن يكون تنوعه إلى طوائف واتجاهات قد حدث في مرحلة سابقة على ما يعتمده البحث الحديث في العموم. ومما يؤسف له أنه ليس لدينا أي أثر كلامي لعالم حنفي من شمال شرق إيران وما وراء النهر، خلال القرن الثالث/التاسع (رودولف b1٩٩٧: ٧٨-٨٠). وجماع ما انتهى إلينا إلى الآن -من كتب التراجم المتأخرة- أن بعضهم -كأبي نصر الإيادي (توفي نحو ٢٧٧/٨٩٠) مثلاً، الذي كان من شيوخ الماتريدي- كان مشتغلًا بالمسائل الكلامية، بل لعله كتب في موضوعات الكلام (رودولف b1٩٩٧: ١٤٥-٩). ومع ذلك، اكتُشف حديثًا في إسطنبول مخطوط (شهير علي باشا II/١٦٤٨، fols a1٨-b1٦٨)، يحتوي على شرح لـ«جمل أصول الدين» لأبي سلمة السمرقندي (راجع في هذا الكتاب: المبحث الثالث). وقد جاء في هذا الشرح أن فريقين حنفيين مختلفين كانا موجودين في سمرقند، في القرن الثالث/التاسع: فأما أحدهما، فكان ذا وجهة كلامية، ويمثله بعض العلماء، كأبي سليمان الجوزجاني وأبي نصر الإيادي، الذي كان يدرس في المدرسة المسماة بـ (دار الجوزجانية). وأما الفريق الآخر فأعرض عن الكلام واتخذ ظهريًا، ويمثله علماء أثريون، كأبي بكر وأبي أحمد الإياديين (وكلاهما ولد أبي نصر)، والحكيم السمرقندي (فون كوجلجن von Kugelgen ومومينوف Muminov ٢٠١٢: ٢٨٢-٧؛ أك Ak ٢٠١٢: ٤٣٦-٤٦). والحق أن هذا التأكيد مهم، ويقتضي زيادة إثبات من مصادرننا، ولكنه وضع منظورًا جديدًا، يقتضي مزيدًا من البحث.

فإذا صرفنا النظر عن هذه التطورات، التي تتصل جميعها -بوجه أو بآخر- بالحنفية، تعينت الإشارة -في الختام- إلى حدث آخر، هو وصول أو -لنكون أكثر دقة- عودة المفكر المعتزلي الشهير أبي القاسم الكعبي (ت. ٣١٩/٩٣١) إلى شمال شرق إيران. لا شك أن هذا الحدث خارج عن تاريخ الحنفية، وأنه -في بعض أمره- عرَضِي، ولكن أثره في المذهب الحنفي فيما وراء النهر لا مغالاة في إثباته. وأصل الكعبي من بلخ، غير أنه أخذ الكلام عن الخياط (توفي أواخر القرن الثالث)، الذي علمه مقالات معتزلة بغداد، ثم عاد إلى إيران، فَوَزَرَ في طبرستان أولاً، ثم في بلخ آخرًا (فان إس ٢٠١١: f.٣٢٨؛ وانظر: العمري ٢٠٠٦: ١٠٨-١٥).

وذاع صيت الكعبي في موطنه متكلمًا وأستاذًا، حتى إن الماتريدي أقر بمكانته حين ذكر في بعض المواضع من كتاب «التوحيد» أن المعتزلة يعدونه إمام أهل الأرض (التوحيد، ٦.٧٨). وهذه الملاحظة إن تكن ساخرة بلا شك، فإنها تومئ إلى أن وراءها نوع إكبار. ومن الواضح أن الماتريدي استشعر الخطر في مقالات منافسه؛ فلم يكن مثيِّرًا للدهش أن تكون كتبه مشحونة بالإشارة إلى آرائه، بل إنها تبدى أحيانًا في صورة دفاع ممتد ودقيق عن الفكر الكلامي الحنفي ضد هذه الآراء.

ويبدو أن الماتريدي لم يبرح -خلافاً لمنافسه- موطنه من لدن ولادته. فقد ولد -كما أخبرتنا كتب التاريخ والتراجم المتأخرة- في سمرقند (نحو سنة ٢٥٧/ ٨٧٩ تقريبًا)، ومات بها سنة ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م. ولا علم لنا تقريبًا بشيء سوى ذلك، ولعل هذا يعني أنه لم يكن [في حياته] حادث مثير أو غير مألوف، يستحق الرواية (سيرته Ceric ١٩٩٥: ١٧-٢٣؛ رودولف b1٩٩٧: ١٣٥-٤٣). ولدينا معلومات كثيرة عن مؤلفاته، التي تشمل موضوعات كثيرة، منها علم الكلام، وتفسير القرآن، والجدل مع المعتزلة «بيان وهم المعتزلة»، و«رد الأصول الخمسة»، و«رد أوائل الأدلة للكعبي»، و«رد كتاب الكعبي في وعيد الفساق»، والإمامية «رد كتاب الإمامة لبعض الروافض»، وله تصانيف في الفرق أو في المقالات «كتاب المقالات»، وفي الفقه «مأخذ الشريعة»، وفي فن الجدل «كتاب

الجدل»، «رد تهذيب الجدل للكعبي» (سيرسه ١٩٩٥ : ٣٥-٦١؛ رودولف b1٩٩٧ : ١٢٨-٢٠١؛ داكاش Daccache ٢٠٠٨ : ٣٩-٤١؛ وانظر: فان إس ٢٠١١ : f.٤٤٧). ويدل هذا وحده على أن الماتريدي لم يكن ذلك المؤلف الديني الأثري ضيق العطن، وإنما كان باحثًا تضلع من جميع العلوم التي تتعلق بالتعليم الديني العالي. على أن معظم تواليفه -وا أسفًا- مفقودة، سوى كتابين، هما زُبدة أعماله، قد بقيا: تفسيره المطول للقرآن، الموسوم بـ«تأويلات القرآن»، أو «تأويلات أهل السنة» كما جاء في بعض المصادر، وكتابه الكلامي ذو الأهمية الكبيرة «كتاب التوحيد».

ونص كتاب «التأويلات» محفوظ في أكثر من ثلاثين مخطوطة؛ ويعني ذلك شدة إقبال العلماء اللاحقين على قراءته، واحتفاءهم به، وخاصة في العصر العثماني (جوتس Gotz ١٩٦٥). وقد أكد الباحثون المحدثون غير مرة أهميته وأصالته (رحمان Rahman ١٩٨٢؛ جيلبيوت Gilliot ٢٠٠٤). وانظر: فان إس ١٩٩١-٧ : ٧٠، ٤٤٦، ٤٥٣)، ولكن لم يزل من النادر إلى وقتنا هذا أن يُتخذ موضوعًا للبحث (انظر مع ذلك: رفيق Rofiq ٢٠٠٩). ولعل سبب ذلك كبر حجمه، وأن طبعته المحققة الكاملة إنما أتيحت بأخرة (تأويلات)، بعد أن ظهرت له عدة نشرات منقوصة، تُعوزها الوثيقة.

ولم يكن الأمر كذلك في «كتاب التوحيد»، فقد حُفظ في مخطوطة وحيدة (مخطوط جامعة كامبردج. المكتبة إضافة ٣٦٥١)، ناقصة، مليئة بالأخطاء (جيماريه ١٩٨٠ : ١٧٥-٨). وطبع مرتين: إحداهما نشرة خليف، في سنة ١٩٧٠، والأخرى نشرة طوبال أوغلي وأروتشي في سنة ٢٠٠٣ (توحيد)؛ ولذلك حظي بعناية الباحثين، فقامت عليه عدة دراسات بين مقالات ورسائل علمية (سيرسه ١٩٩٥؛ رودولف b1٩٩٧؛ داكاش ٢٠٠٨).

وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن «كتاب التوحيد» قِيمٌ بأن يعتبر خلاصة كلامية حقيقية. وهو يباين في بنيته جميع ما أسلفنا ذكره من تواليف الحنفية مبينة تامة، بل إنه يحذو حذو كتب الكلام التي صنفها المعتزلة في مطالع القرن الثالث/التاسع (رودولف b1٩٩٧ : ٢٢١-٤٥؛ داكاش ٢٠٠٨ : ٤٩-٦٧). ولعل

كتاب الماتريدي مستلهمٌ من بعض الكتب الاعتزالية؛ أعني «كتاب التوحيد»، لمحمد بن شبيب (الذي مات في منتصف القرن الثالث/التاسع)، الذي اتخذه الماتريدي -فيما يبدو- مصدرًا له فيما ينقله عن الفرق والمقالات. على أن فقد كتاب ابن شبيب أحال هذا الكلام محض ظن، لا سبيل إلى إقامة البرهان عليه (رودولف b1997: 251-3؛ وانظر: فان إس 2011: 163-5). وثمة سمة بارزة أخرى في «كتاب التوحيد» للماتريدي، وهي إفساحه المجال في جدال خصومه من المتكلمين، وهذا اختلاف ظاهر عما كانت عليه تصانيف الحنفية المتقدمة، ومنها كتاب «السواد الأعظم» لمعاصره الحكيم السمرقندي، الذي كان يُدعى -رغم كل شيء- أنه (رد على أصحاب الأهواء). والحق أن الخصوم الذين هاجمهم الماتريدي كانوا كثيرين، ومنهم أصحاب الديانات الأخرى، وذوو الفلسفات الخاصة؛ كاليهود، والنصارى (جريفيث Griffith 2011)، والثنوية بأنواعها (الزرادشتية، والمانوية، والمرقيونية، والديسانية)، والتراث الفلسفي الهليني المشار إليه بكلمة دهرية (ورئيسها المزعوم أرسطو)، وبعض الفرق الخاصة الأخرى (السُّمْنِيَّة، والسوفسطائية، والصابئة). على أن مقصده الرئيس كان أولئك المفكرين المسلمين ذوي الآراء المختلفة، ونال بعضهم منه اهتمامًا خاصًا، كالكعبي، ومحمد بن شبيب، والنجار، والمفكر الإسماعيلي محمد بن أحمد النسفي (الذي قتل ببخارى في سنة 332/943). ولكنه ذكر كذلك جهنم بن صفوان، ومقاتل بن سليمان، والبرغوث، والنظام، وجعفر بن حرب، والأصم، وآخرين سماهم بأسمائهم (رودولف b1997: 162-97؛ وانظر: داكاش 2008: 39-43).

وقد شرح الماتريدي -قبل أن يأخذ في الرد على مخالفيه- مبادئ نظريته المعرفية (التوحيد، 3-21). فذهب -كالمعهود عند متقدمي المتكلمين- إلى وجود ثلاثة أسباب للعلم: العيان، والأخبار، والنظر. وإن المرء ليسعه أن يتبين -في مفتتح الكتاب- خصيصة حنفية، خلاصتها التأكيد على أهمية النظر العقلي، على نحو لم يكن معهودًا عند مفكري أهل السنة في ذلك العهد. فالماتريدي يرى أن بوسعنا معرفة وجود الله، وتمييز الحسن والقبح، من غير طريق الوحي؛ أي بمحض العقل. وهذا القول موافق لما كان عليه أبو حنيفة، ولكنه بعيد كل البعد

عن الأشعري مثلاً (رودولف ١٩٩٢ : ٧٨-٨٥؛ سيرسيه ١٩٩٥ : ٦٧-٧٤؛ داكاش ٢٠٠٨ : ١١٩-١٢١؛ وانظر: ناصر ٢٠٠٥).

وثاني القضايا التي عرض لها كتاب التوحيد هي (ما وراء) البنية الطبيعية للعالم (التوحيد، ٢٥-٣٣؛ وانظر: ٦٢-٩ ١٦٢-٣)، وإن كان ما قاله الماتريدي في هذا الشأن نزرًا، يفتقر إلى تمام الوضوح. وليس يخفى أنه لم يقل بالمذهب الذري، وإن كان المصير إلى هذه النظرية شائعًا بين معظم معاصريه. أما هو فذهب إلى أن الجسم يتكون من (طبائع)، ولعله يريد بها الطبائع الأربع: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة. وخصيصةً تدافعها؛ ولذلك تظل منفصلة ما لم يجمعها الله، ويودعها الأجسام. والماتريدي يقول بوجود (الأعراض)، التي يُراد بها إيجاد الصفات المتغيرة (الحركة، والسكون، واللون، إلخ) في الأجسام (الطبيعية). لكن كل ذلك غير مفصل حقيقةً في كتاب (التوحيد)؛ ولذلك فنحن بحاجة إلى أدلة أخرى -لعلها تكون من نشرة التأويلات الحديثة- تعيننا على مزيد من حسن الفهم لمذهبه في الطبيعيات (راجع في هذا: فرانك ١٩٧٤؛ رودولف b1٩٩٧ : ٢٦٨-٩١؛ داناني Dhanani ٢٠١٢).

وقد توسع الماتريدي -خلافًا لما تقدم- في بسط آرائه في صفات الله، ففصل القول، وأحكم البناء، حتى إن هذا الموضوع شغل القسم الأكبر من كتاب (التوحيد)، وفيه فصول حوت آراءه وحججه، وأخرى فيها ردود مسهبة على مخالفيه، من مسلمين وغير مسلمين (التوحيد، ٣٤-٢٦٨). وأهم صفات الله عنده: الوجدانية، ومخالفة الحوادث، والاختيار، والقدرة، والإرادة، والعلم، والتكوين. وهو يرى أن هذه الصفة [التكوين] صفة فعل إلهية قديمة، وهذه خصيصة أخرى يخالف بها المذهب الكلامي الحنفي والماتريدي سائر المذاهب الإسلامية (سيرسيه ١٩٩٥ : ١٨٧-٩٣؛ رودولف ١٩٩٧ : ٣١١-١٨؛ داكاش ٢٠٠٨ : ٣٢٧-٣١). فإذا تجاوزنا هذا، وجدنا في كتاب (التوحيد) بحثًا في الحكمة الإلهية، إن يكن قصيرًا، فهو في غاية الأهمية؛ وذلك أنه يبين أن الإطار المفاهيمي لمذهب الماتريدي الكلامي شديد الأصالة، بحيث يباين جوهرًا المفاهيم الكلامية لدى المعتزلة والأشعري جميعًا. لقد ذكر أن الله مطلق القدرة والاختيار في خلق ما يريد، وفي وضع كل شيء على مقتضى أحكامه. وهذا يتضمن أن لله أن يحدد -كيف شاء- (الحسن) و(القبیح)، اللذين لا يُعدان -في

رأي الماتريدي- معايير موضوعية. لكن الله حكيم عادل، فلا موضع للسفه في فعله، بل قد «وضع كل شيء موضعه» (التوحيد، ١٥٢: ١٧٠؛ وما بعدها؛ ١٨١: ٢؛ ١٩٢ وما بعدها)، فتحصل من ذلك أن العالم نظام كامل، وأن العقل يسعه إدراك البنية الوجودية، والمعايير الخلقية (رودولف b١٩٩٧: ٣٣-٤؛ رودولف ٢٠١٢).

وقد جرى ذكر الحكمة أيضًا في بحث الماتريدي للموضوع التالي (النبوات) (التوحيد، ٢٧١-٣٤٠)، فهو يرى أن الأنبياء لم يُبعثوا لتعليم الدين فحسب، وإنما للدلالة على منافع الدنيا أيضًا. والحق أن هذه الفكرة كان قد فصل القول فيها -في أواخر القرن الثالث/التاسع- المعتزلي (المنشق) ابن الراوندي (فان إس ١٩٩١: ٧-١٧: iv). ومما يلفت النظر أن الماتريدي لم يتردد في النقل عنه في هذا السياق (فان إس ١٩٩١: ٧-١٧: iv). (٦-٣٢٠).

وتعرض الأجزاء المتبقية من الكتاب لأفعال العباد، وعلاقتها بالقضاء والقدر (التوحيد، ٣٤٣-٥١٤)، وللكبيرة وعقوبتها (التوحيد، ٥١٧-٩٨)، وللإيمان (التوحيد، ٦٠١-٤٢). ومعلوم أن كل هذه الموضوعات قد نوقشت تفصيلًا في الكتب الحنفية السابقة، فلم يكن عجيبيًا أن يدافع الماتريدي -في هذه الفصول- عن مثل ما دافع عنه أسلافه من المتكلمين. ومع ذلك، تبدو طريقته في العرض مختلفة، بل إنه يغير في بعض الأحيان المقالات الحنفية المعهودة بإدراج عناصر مفاهيمية جديدة فيها، كالذي صنعه خاصة في بحثه في مسألة أفعال العباد، حيث نقحها، وأمدّها بعدة تفسيرات جديدة، كاختيار الإنسان، واستطاعته أو قدرته، أو استطاعته على الفعل، وهما اثنتان: استطاعة الأسباب والأحوال، وهي ملازمة له بمقتضى خلقته الطبيعية، واستطاعة الفعل، وهي حالّة (سيرسيه ١٩٩٥: ٢٠٨-٢٣؛ رودولف b١٩٩٧: ٣٣٦-٤٣؛ وانظر: داكاش ٢٠٠٨: ٣٣٥-٨).

بزوغ الماتريديّة

أفضت آراء الماتريدي -على المدى البعيد- إلى إحداث تحول عميق في الفكر الحنفي. أجل . . لم يحدث هذا التحول عقب وفاته مباشرة، وإنما اقتضى المسير في طريق طويلة، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل متميزة، سوف نعرضها هنا في صورة نتائج: فالمرحلة الأولى، التي تمتد إلى نهاية القرن الرابع/العاشر، خلّو من وقوع أي شيء ذي أهمية في التطور اللاحق. لقد كان للماتريدي -إذ كان شيخاً ذا مكانة- أصحاب بلا شك، أهمهم أبو سلمة السمرقندي، الذي وضع مختصراً لكتاب (التوحيد)، وهو (جمل أصول الدين). على أن أكثر علماء الحنفية -ممن كانوا يعيشون فيما وراء النهر، في النصف الثاني من القرن الرابع/العاشر- لم يكونوا على علم بالماتريدي. بل إنهم ما فتئوا يأخذون بالفهم الموروث للدين، على نحو ما عرفوه قبل في تلك البلاد. ولعل خير مثال على ذلك: أبو الليث السمرقندي (ت. ٣٧٣/٩٨٣)، الذي صنف كثيراً من الكتب العقدية، منها عقيدة، وتفسير مطول للقرآن، وبعض الكتب العامة، كـ«بستان العارفين وتنبيه الغافلين»، ولكنه لم يذكر الماتريدي في واحد منها، وإنما صرح بمعتقد يطابق المثال الموجود في كتاب «السواد الأعظم» للحكيم السمرقندي. والحاصل أنه كان من الممكن أن يبقى المرء -في أواخر القرن الرابع/العاشر- حنفياً حقاً، دون أن يتعمق موضوعات الكلام المتخصصة. ولعل سبب ذلك أن بلاد ما وراء النهر لم تبُل -لذلك العهد- تحدياً كلامياً خاصاً (رودولف a1997: f.397؛ رودولف b1997: 357).

ولم تتغير الحال إلا في مطالع القرن الخامس/الحادي عشر، حيث بدأت المرحلة الثانية من التطور، والتي تتميز بتنبيه حنفية ما وراء النهر للمذهب الأشعري. والحق أن الأشعرية كانوا قد أرسوا دعائمهم نوع إرساء على أعتاب تلك البلاد، فمنذ نهاية القرن الرابع/العاشر فصاعداً، وأحد أهم مراكزهم الفكرية

نيسابور، التي كانت تباهي بهذين العالمين الناطقين باسم الأشعرية: ابن فُورك (ت. ٤٠٦/١٠١٥)، والإسفراييني (ت. ٤١٨/١٠٢٧). ولم يكن علم أحد الفريقين بالآخر إلا مسألة وقتية. وإذا لم تكذبنا المصادر، فقد وقع ذلك نحو منتصف القرن الخامس/الحادي عشر على الأكثر، ففي ذلك الوقت ذكر الأشعري، أبو بكر الفوركي (ت. ٤٧٨/١٠٨٥) «متكلمي ما وراء النهر» (جوتس ١٩٦٥: ٥٠، رقم ٣). وفيه أيضًا ورد ذكر الأشاعرة في كتاب لأحد متكلمي ما وراء النهر، وهو كتاب «التمهيد في بيان التوحيد»، لأبي شكور السالمي (التمهيد، fo. ٤١١ a: ١-٣). على أن الصلة بين الفريقين كانت ظاهرة الاضطراب منذ البداية، فقد عاب كل منهما على الآخر آراءه المغلوطة في صفات الأفعال الإلهية، وخاصة (التكوين). وبقي -مع ذلك- عنصر جامع بينهما، له أهمية في هذا السياق: فلا الفوركي أشار إلى كتاب التوحيد ولا أبو شكور السالمي، ولا أحدثنا للماتريدي ذكرًا (رودولف ١٩٩٧ a: f. ٣٩٨؛ رودولف ١٩٩٧ b: f. ٣٥٧).

وكان هذا الذكر [للماتريدي وتصانيفه] محتجّنًا للمرحلة الثالثة، التي تبدأ في نهاية القرن الخامس/الحادي عشر. لقد كانت هذه الحقبة زاخرة بالأحداث؛ إذ غلب الجدل مع الأشعرية على علم الكلام لدى حنفية ما وراء النهر، حتى انتهى بهم الأمر إلى أن اتخذوا الماتريدي إمامًا. وقد روى كيفية حدوث ذلك كاتبان حنفيان مبرزان، أحدهما أبو اليسر البزدوي (ت. ٤٩٣/١١٠٠)، الذي قص علينا أن الجدل في صفة (التكوين) أمسى أشد ضراوةً، وأن الأشاعرة أغلظوا في حجاجهم لعلماء ما وراء النهر، ولكن مقالة الأخيرين -في أن الله خالق لم يزل- أهم ما يمتاز به مذهبهم. وقد عمد البزدوي -تعضيدًا لرأيه- إلى حجة زائدة، شديدة الأهمية في هذا السياق، وهي أن أبا منصور الماتريدي قد قال بقدّم صفة (التكوين)، وهو بذلك متبع للرأي الحنفي الموروث (أصول، ٧٠، ٥ وما بعدها).

أما الرواية الأخرى، فكانت أحسن تفصيلًا، وهي لأبي المعين النسفي (ت. ٥٠٨/١١١٤)، الذي يعد أشهر عالم حنفي في تلك الفترة، والمؤسس

الحقيقي للمذهب الماتريدي. لقد ذكر أن ثلاثة من الأشاعرة هم الذين هاجموا حنفية ما وراء النهر هجومًا ضارياً، اقتصر اثنان منهم على جدل قصير، بينما بلغ الثالث المدى في إصراره وتوقحه، حيث ذهب إلى أن علماء ما وراء النهر مبتدعة كفار؛ لأن ما قالوه بشأن صفة (التكوين) لم يُروَ عن أحد من السلف، وإنما هو بدعة حدثت بعد الأربعمئة من الهجرة (١٠١٠م) في شمال غرب إيران (تبصرة، ١ : ٣١٠-٨-٣١٦). والحق أن أبا المعين قد أطلال النفس في الرد على هذا الهجوم، واستكثر الأدلة (تبصرة، ١ : ٣١٦-٧٢؛ وانظر: مادلونج ٢٠٠٠ : ٣٢٤-٣٠). والطريف أن أحد هذه الأدلة كان استطرادًا مطولاً في تاريخ المذهب الحنفي في المشرق (تبصرة، ١ : ٣٥٦-٦-٣٦١). وقد بدأ بالقول بأن أئمة أصحاب أبي حنيفة جميعاً فيما وراء النهر وخراسان كانوا -منذ البداية- على ما ذهب إليه هو نفسه في صفات الله، وآية ذلك وجود سلسلة متصلة من أهل العلم جيلاً بعد جيل، من لدن أبي حنيفة إلى نهاية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. وأهم هؤلاء العلماء -والكلام لأبي المعين- الماتريدي، الذي هو أعرف الناس بمذهب أبي حنيفة (تبصرة، ١ : ١٦٢، ٢-٣)، والذي نافح عن مقالاته بفصاحته وغزارة علومه، وجودة قريحته، حتى لو لم يكن بين متكلمي الحنفية سواه لكان كافياً؛ لأن من وقف على تصانيفه، عرف أنه المخصوص بكرامات ومواهب من الله تعالى، المؤيّد بمداد التوفيق، ولطائف الإرشاد والتسديد من الغني الحميد، وأن ما اجتمع عنده وحده من أنواع العلوم الملية والحكمية ما يجتمع في العادات الجارية في الكثير من المبرزين المحصلين (تبصرة، ١ : ٣٥٨-١٥-٣٥٩). (١٤).

والحق أن أبا المعين لم يكن بالغ النقمة على الأشاعرة، وإنما تتباين مواقفه منهم بتباين الموضوعات التي يباحثهم فيها، فهو ينقدهم نقدًا لاذعاً حين يجادلهم في صفة (التكوين)، وهو يوقرهم حين يعرض -مثلاً- لمذهبهم في العدل الإلهي، والقدر، وحرية الإرادة (مادلونج ٢٠٠٠ : ٣٢٠-٤). ومع ذلك، لم تكن المنافسة بين المعسكرين محل نزاع، ويبدو أنها حملت أبا المعين على أن يؤكد علو كعب المذهب الحنفي المشرقي واستمراريته، وعلى أن يلج في الحديث عن

سعة علم ممثله: أبي منصور الماتريدي. وفي الحق أنه كان واسع الخطو في النقل عنه في تصانيفه، وكان نادرًا ما يخرج عن قوله. والمسألة الوحيدة التي فارق فيها أبو المعين مذهب الماتريدي هي مسألة (الطبائع) التي تتكون منها الأجسام الحسية؛ إذ مال أبو المعين إلى المذهب الأكثر شيوعًا آنذاك، وهو النموذج الذري (تبصرة، ١/ ٤٤-٦٠)، وإليه ذهب من قبل أبو شكور السالمي (تمهيد، a2٦-b2٤ fols)، وأبو اليسر البزدوي (أصول، f.١١). وفيما عدا ذلك من القضايا كان أبو المعين يأخذ بأقوال الماتريدي، لا يخرم منها حرفًا، بل كان في شرحه له أكثر وضوحًا وأتم بيانًا من الماتريدي نفسه في كتاب «التوحيد». وليس ذلك مقصورًا على كتابه الأكبر «تبصرة الأدلة»، بل تراه في «التمهيد لقواعد التوحيد»، وفي «بحر الكلام»، حيث توجد الأفكار نفسها على نحو أخصر، ليكون انتشارها في الناس أيسر.

وخلف من بعد أبي المعين خلقٌ كثيرون من علماء ديار ما وراء النهر، جعلوا يصنفون -بدايةً من مطالع القرن الخامس/الحادي عشر، فصاعدًا- كتبًا كلامية كثيرة، وعقائد، يتغيون بها العبارة عن معتقدات تلك الطائفة التي ما انفكوا يطلقون عليها (أصحاب أبي حنيفة)، والتي أضحت -على التحقيق- مذهب الماتريدي. ولعل أشهر هذه الكتب «عقيدة» أبي حفص النسفي (ت. ٥٣٧/ ١١٤٢). وعلى الرغم من أن النص لا يعدو أن يكون عبارات مجموعة، مأخوذة بحروفها من كتاب «التمهيد لقواعد التوحيد»، لأبي المعين (رودولف b1٩٩٧: ٢٧٩، رقم ٨٨)، فقد أصاب شهرة كبيرة، وغدا -لقرون متطاولة- مع شرحه لسعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩٢/ ١٣٩٠)، وبعض الحواشي والتقارير الكتاب التعليمي المعتمد لتعليم العقيدة السنية في المدارس.

وعلى الرغم من أن التصانيف الأخرى لم تلق من العناية ما لقيته «عقيدة» أبي حفص النسفي، فإن كلاً منها خليق بالدرس؛ لأنها لم تكن محض تكرار للآراء، وإنما اختلفت في الشكل، وفي المسائل المذهبية. فمن ذلك مثلاً: كتاب الصفار البخاري (ت. ٥٤٣/ ١١٣٩)، المطبوع حديثاً: «تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد»، الذي ضم عناصر من كتب الكلام إلى تفصيل القول في أسماء الله.

و«اللامية في التوحيد»، المسماة أيضًا «بدء الأمالي»، وهي منظومة تعليمية، لعلي بن عثمان الأوشي (نحو سنة ٥٦٩/١١٧٣). و«الكفاية في الهداية»، ومختصره «البداية من الكفاية»، وهما رسالتان مهمتان في الكلام، لنور الدين الصابوني البخاري (ت. ٥٨٠/١١٨٤)، وثمة عقيدة مهمة كتبها أبو البركات النسفي (ت. ٧١٠/١٣١٠)، وعنوانها «عمدة العقيدة لأهل السنة»، وكذلك له كتاب كلامي، بعنوان «الاعتماد في الاعتقاد» (إسماعيل ٢٠٠٣).

وحرى بالذكر أن تأثير الماتريدي لم يَعدْ -حين كتب أبو البركات هذه التصانيف- منحصرًا في شمال شرق إيران وما وراء النهر، وإنما انتشرت آراؤه غربًا، وتلقاها بالقبول خلقٌ كثير في الأراضي المتاخمة للبحر المتوسط؛ كالأناضول، وسورية ومصر، اللتين كانتا آنذاك تحت الحكم المملوكي. ويرجع الفضل في هذا التطور -كما قيل بحق- إلى السلاجقة، وإلى الأتراك الآخرين، الذين تبعوهم في طريقهم من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط. ولم يثمر الانتشار في المناطق المركزية من العالم الإسلامي تعزيزًا قويًا فحسب للمذهب الحنفي هناك، وإنما أدى كذلك إلى رجحانٍ ظاهرٍ لتراث ما وراء النهر داخل المذهب (مادلونج ١٩٧١: ١٤٠). والحق أن الأمثلة كثيرة، ولعله يكفي -في الختام- أن نبرز هذه الظاهرة بإيراد مثال واحد: فهذا حسام الدين الحسين، أو (الحسن) بن علي السُّغناقي، عالم متميز من تركستان. درس الفقه الحنفي والعقيدة الماتريدية في ديار ما وراء النهر. والظاهر أن كتاب «التمهيد لقواعد التوحيد»، لأبي المعين كان من جملة ما درس ثمة؛ لأن له عليه شرحًا. وقد رحل بعد ذلك إلى الغرب، فذهب أولًا إلى بغداد، ثم إلى دمشق، ثم ألقى عصا التسيار في حلب، حيث مات في سنة ٧١١/١٣١١ أو ٧١٤/١٣١٤. وكان يدرّس في كل هذه البلاد ما تعلمه فيما وراء النهر، مسهمًا بذلك في نشر آراء الماتريدي ومذهبه (مادلونج ١٩٧١: ١٥٥، رقم ١٢٥؛ وانظر لمزيد من الأمثلة: مادلونج ١٩٧٠: ١٤٠-٥٥؛ وراجع في الموضوع عامة: بروكماير Bruckmayr ٢٠٠٩).

المراجع

- (Abu Hanifa) أبو حنيفة (رسالة ١). رسالة إلى عثمان البتي. تحقيق محمد زاهد الكوثري. في: العالم والمتعلم. القاهرة: مطبعة الأنوار، ١٣٦٨/١٩٤٩، ٣٤-٨. [الترجمة الألمانية في: فان إس، *Theologie und Gesellschaft*، ٥/٢٤-٩].
- (Abu Hanifa) أبو حنيفة (رسالة ٢). رسالة إلى عثمان البتي. مخطوط Teheran Majlis ٣١/٨، ص ٣٠. [الترجمة الألمانية في: فان إس، *Theologie und Gesellschaft*، ٥/٣٤-٥].
- (Abu l-Layth al-Samarqandi) أبو الليث السمرقندي (عقيدة). عقيدة الأصول. تحقيق أ. و. ت. جاينبول A. W. T. Juynboll، في *Bijdragen tot de Taal-Land-en Volkenkunde van Nederlandsch-Indi. Ser. IV*، مج ٥، ١٨٨١، ٢١٥-٣١، و ٢٦٧-٨٤.
- (Abu l-Layth al-Samarqandi) أبو الليث السمرقندي (بستان وتنبية). تنبيه الغافلين. [يتضمن] بستان العارفين. ط ٢ [مصر: المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٠٨ / ١٨٩٠].
- (Abu l-Layth al-Samarqandi) أبو الليث السمرقندي (تفسير). التفسير. تحقيق عبد الرحيم أحمد الزقة. ٣ مجلدات. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٥-٦.
- (Abu Muqatil al-Samarqandi) أبو مقاتل السمرقندي (عالم). العالم والمتعلم. تحقيق محمد رواس قلعجي/ عبد الوهاب الهندي الندوي. حلب: مكتبة الهدى، ١٩٧٢ (تحت اسم أبو حنيفة).

(Abu Muti al-Balkhi) أبو مطيع البلخي (فقه أبسط). الفقه الأبسط. تحقيق محمد زاهد الكوثري. في: العالم والمتعلم. القاهرة: مطبعة الأنوار، ١٣٦٨/ ١٩٤٩، ٣٩-٦٠.

(Abu Salama al-Samarqandi) أبو سلمة السمرقندي (جمل). جمل أصول الدين. تحقيق Ahmet Saim Klavuz إسطنبول: Emek Matbaacılık، ١٩٨٩ (تحت عنوان: Ebu Seleme es-Semerikandi ve Akaid Risalesi).

(Abu Shakur al-Salimi) أبو شكور السالمي (تمهيد). التمهيد في بيان التوحيد. مخطوط ببرلين ٢٤٥٦، b ١٧٠-١٥١.

Ak, A. (2012). "Maturidiligin Ortaya Cks". In *Buyuk Turk Bilgini Imam Maturidi ve Maturidilik*, 435-51.

Bruckmayr, P. (2009). "The Spread and Persistence of Maturidi kalam and Underlying Dynamics". *Iran and the Caucasus* 13: 52-92.

Buyuk Turk Bilgini Imam Maturidi ve Maturidilik: Milletlerarasi tartismali ilmi toplant: 22-24 Mayis 2009 Istanbul. Istanbul: IFAU 2012.

Ceric, M. (1995). *Roots of Synthetic Theology in Islam: A Study of the Theology of Abu Mansur al-Maturidi (d. 333/944)*. Kuala Lumpur: International Institute of Islamic Thought and Civilization.

Cook, M. (1981). *Early Muslim Dogma: A Source-Critical Study*. Cambridge: Cambridge University Press.

Daccache, S. (2008). *Le probleme de la creation du monde et son contexte rationnel et historique dans la doctrine d Abu Mansur al-Maturidi (333/944)*. Beirut: Dar el-Mashreq.

Dhanani, A. (2012). Al-Maturidi and al-Nasafi on Atomism and the Tabai . *Buyuk Turk Bilgini Imam Maturidi ve Maturidilik*, 65-76.

van Ess, J. (1986). "Kritisches zum Fiqh akbar". *Revue des etudes islamiques* 54: 327-38.

van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im fruhen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

- van Ess, J. (2011). *Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen hresiographischen Texten*. 2 vols. Berlin: de Gruyter.
- Frank, R. M. (1974). "Notes and Remarks on the Tabai in the Teaching of al-Maturidi". In P. Salmon (ed.), *Melanges d'islamologie: volume dedie a la memoire de Armand Abel par ses collegues, ses eleves et ses amis*. Leiden: Brill, 137-49.
- Gilliot, C. (2002). "La theologie musulmane en Asie centrale et au Khorasan". *Arabica* 49: 135-203.
- Gilliot, C. (2004). "L'embarras d'un exegete musulman face a un palimpseste: Maturidi et la sourate de l'abondance (*al-Kawthar*, sourate 108), avec une note savante sur le commentaire coranique d'Ibn al-Naqib (m. 1298 /698)". In R. Arnzen and J. Thielmann (eds.), *Words, Texts and Concepts Cursing the Mediterranean Sea: Studies on the Sources, Contents and Influences of Islamic Civilization and Arabic Philosophy and Science. Dedicated to Gerhard Endress on his Sixty-Fifth Birthday*. Leuven: Peeters, 33-69.
- Gimaret, D. (1980). *Theories de l acte humain en theologie musulmane*. Paris / Leuven: Vrin /Peeters.
- Gtz, M. (1965). "Maturidi und sein Kitab Tawilat al-Quran". *Der Islam* 41: 27-70.
- Griffith, S. H. (2011). "Al-Maturidi on the Views of the Christians: Readings in the *Kitab al- TawHid*". In D. Bumazhov et al. (ed.), *Bibel, Byzanz und christlicher Orient: Festschrift fur Stephen Gerözum 65. Geburtstag*. Leuven: Peeters, 635-51.
- الأهواء المسمى كتاب السواد الأعظم على مذهب الإمام أبي حنيفة. بولاق، ١٢٥٣/ ١٨٣٧ - ٨ (إسطنبول ١٣٠٤/ ١٨٨٦ - ٧؛ إسطنبول (دون سنة)؛ الترجمة الإنجليزية في العُمَر [al-Omar, *The Doctrines*].
- الحكيم السمرقندي (سواد). الرد على أصحاب الأهل المسمى كتاب السواد الأعظم على مذهب الإمام أبي حنيفة. بولاق، ١٢٥٣/ ١٨٣٧ - ٨ (إسطنبول ١٣٠٤/ ١٨٨٦ - ٧؛ إسطنبول (دون سنة)؛ الترجمة الإنجليزية في العُمَر [al-Omar, *The Doctrines*].
- الحكيم السمرقندي (سواد/فارسي). ترجمة فارسية من أواخر القرن الرابع/العاشر. تحقيق عبد الحي حبيبي. طهران: Bunyad-i farhang-i Iran, 1348 / sh 1969.

(Ibn Hajar al-Asqalani) ابن حجر العسقلاني (تهذيب). تهذيب التهذيب.

١٢ مجلدًا. حيدرآباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥-٧.

Ismail, A. M. (2003). *Die maturiditische Glaubenslehre des Abu l-Barakat an-Nasafi* (gest. 710/1310): *Edition und Analyse seines Kitab al-Itimad fi l-itiqad*. 2 vols. Frankfurt: Ph.D. dissertation.

von Kugelgen, A., and A. Muminov (2012). "Maturidi Döneminde Semerkand İlahiyatçılar (4.10 / . Asr)". In S. Kutlu (ed.), *İmam Maturidi ve Maturidilik*, 279-91.

Kutlu, S. (ed.) (2012). *İmam Maturidi ve Maturidilik: Tarihi Arka Plan, Hayat, Eserleri, Fikirleri ve Maturidilik Mezhebi*. 4th edn. Ankara: Otto.

Madelung, W. (1971). "The Spread of Maturidism and the Turks". *Actas do IV Congresso de Estudos Arabes e Islamicos* (Coimbra-Lisboa 1968). Leiden: Brill, 109-68 [repr. in W. Madelung, *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*. London: Ashgate, 1985, no. VIII].

Madelung, W. (1982). "The Early Murjia in Khurasan and Transoxania and the Spread of Hanafism". *Der Islam* 59: 32-9.

Madelung, W. (1988). *Religious Trends in Early Islamic Iran*. Albany, NY: State University of New York Press.

Madelung, W. (2000). "Abu l-Muin al-Nasafi and Ashari Theology". In C. Hillenbrand (ed.), *Studies in Honour of Clifford Edmund Bosworth, ii: The Sultan's Turret*. Leiden: Brill, 318-30.

Bekir (al-Maturidi) الماتريدي، أبو منصور (توحيد). كتاب التوحيد. تحقيق

Muhammed Aruci و Topaloglu. أنقرة: Türkiye Diyanet Vakf، ٢٠٠٣ [الطبعة الأولى لفتح الله خليف. بيروت: دار المشرق، ١٩٧٠؛ وأعيدت ١٩٨٦].

Bekir (al-Maturidi) الماتريدي، أبو منصور (تأويلات). تأويلات القرآن. تحقيق

Ahmet Vanloglu وآخرين (بإشراف Bekir Topaloglu)، ١٧ مجلدًا. وكشافات. إسطنبول: Mizan Yayınevi، ٢٠٠٥-١١.

(al-Nasafi) النسفي، أبو البركات (اعتماد). الاعتماد في الاعتقاد. انظر:

. Ismail, A. M

(al-Nasafi) النسفي، أبو البركات (عمدة). عمدة العقيدة لأهل السنة. تحقيق

ويليام كيورتون William Cureton [في *Pillar of the Creed of the Sunnites*]. لندن:

طبع بـ the Society for the Publication of Oriental Texts، ١٨٤٣.

(al-Nasafi) أبو حفص (عقائد). العقائد. تحقيق ويليام كيورتون [في *Pillar of*

the Creed of the Sunnites]. لندن: طبع بـ the Society for the Publication of

Oriental Texts، ١٨٤٣.

(al-Nasafi) أبو المعين (بحر). بحر الكلام. مصر: مطبعة كردستان، ١٣٢٩/

١٩١١.

(al-Nasafi) أبو المعين (تبصرة). تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة

الإمام أبي منصور الماتريدي. تحقيق كلود سلامة C. Salame. مجلدان. دمشق:

المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٩٠-٣.

(al-Nasafi) أبو المعين (تمهيد). التمهيد لقواعد التوحيد. تحقيق حبيب الله

حسن أحمد. القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٦.

Nasir, S. A. (2005). The Epistemology of Kalam of Abu Mansur al-Maturidi .

Al-Jamiah: Journal of Islamic Studies 43: 39-65.

al-Omar, Farouq Omar Abdallah (1974). *The Doctrines of the Maturidite*

School with Special Reference to Al-Sawad al-Azam of al-Hakim al-

Samarqandi. Edinburgh: Ph.D. dissertation.

el-Omari, R. M. (2006). *The Theology of Abu l-Qasim al-BalHi/al-Kabi (d. 319/*

931): A Study of its Sources and Reception. Yale University: Ph.D.

dissertation.

(al-Pazdawi) اليزدوي، أبو اليسر (أصول). أصول الدين. تحقيق هنس بيتر

لينس. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٣/١٣٨٣.

Rahman. M. M. (1982). *An Introduction to al-Maturidi s Tawilat Ahl Al-*

Sunna. Dacca: Islamic Foundation Bangladesh.

Rofiq, A. C. (2009). "The Methodology of al-Maturidi's Quranic Exegesis: Study of the *Tawilat ahl al-sunna*". *Al-Jamiah: Journal of Islamic Studies* 47: 317-42.

Rudolph, U. (1992). "Ratio und Überlieferung in der Erkenntnislehre al-Asari's und al-Maturidi's". *Zeitschrift der Deutschen Morgenlindischen Gesellschaft* 142: 72-9.

Rudolph, U. (1997a). Das Entstehen der Maturidiya". *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft* 147: 394-404.

Rudolph, U. (1997b). *Al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill [Eng. trans. by Rodrigo Adem, *Al-Maturidi and the Development of Sunni Theology in Samarqand*. Leiden: Brill, 2013].

Rudolph, U. (2012). "Al-Maturidi's Concept of God's Wisdom". *Buyuk Turk Bilgini Imam Maturidi ve Maturidilk*, 45-53.

(al-Sabuni) الصابوني، نور الدين أبو محمد (كفاية). الكفاية من الهداية. مخطوط Yale ٨٤٩، ٢٥٩-b٥٥ fols.

(al-Sabuni) الصابوني، نور الدين أبو محمد (بداية). البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين. تحقيق فتح الله خليف. الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٦٩.

(al-Saffar al-Bukhari) الصفار البخاري، أبو إسحاق (تلخيص). تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد. تحقيق أنجليكا برودرسن. مجلدان. بيروت: "Orient-Institut in Kommission bei Klaus Schwarz Verlag" برلين، ٢٠١١.

Schacht, J. (1964). "An Early Murciite Treatise: The Kitab al-Alim wal-mutaallim". *Oriens* 117-96 : 17.

(al-Taftazani) التفتازاني، سعد الدين (شرح). شرح العقائد النسفية. تحقيق كلود سلامة. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٤٧ [الترجمة الإنجليزية لـ إيلجر E. Elger, *A Commentary on the Creed of Islam: Sad al-Din al-Nasafi Taftazani on the Creed of Najm al-Din al-Nasafi* مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٥٠].

الفصل الثامن عشر

التيولوجيا [الإلهيات] الفلسفية

بيتر أدامسون

يعتقد معظم الفلاسفة والمتكلمين المسلمين أن الله هو المصدر الوحيد لجميع الأشياء الأخرى، ويبدى معظمهم كذلك -لا جميعهم، كما سنرى- استعدادًا للتعبير عن هذه الفكرة، بأن يصف الله بأنه «العلة الأولى». غير أن هذه العبارة تثير إشكالا للأسف. فمن جهة، القول بأن الله (علة) يعني أن له علاقة بالأشياء التي كان علتها؛ أي بجميع الأشياء، ومن المحتمل أن يكون هناك عنصر مشترك بين هذه العلاقة وسائر العلاقات العلية، كذلك التي بين النار والشيء الذي تبعث فيه الدفء، وإلا فقيم استخدامنا مصطلح «العلة» في حق الله أصلا؟ ومن جهة أخرى، القول بأن الله «أول» يعني -على الأقل- أنه وحده العلة التي لا علة لها، وكثير من الأدلة على وجود الله تؤكد أن الله يحول دون تسلسل العلل إلى غير نهاية. لكن أوليته تتضمن معنى آخر، فالقرآن يقرر أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وبعض المصادر الفلسفية اليونانية التي نُقلت إلى اللسان العربي تؤكد كذلك تنزيه الله عن جميع الأشياء. فإذا كانت «أولية» الله تعني مباينته للأشياء، فإن ذلك يعني أن علاقته بمعلولاته ليست من نوع ما يكون بين سائر العلل ومعلولاتها. وههنا موضع الإشكال: فالله هو العلة الأولى على معنى تساميه عن جميع الأشياء، ولكنه العلة الأولى لهذه الأشياء أيضًا، فهو -لهذا- متصل بها، مُشَبَّهٌ لها.

ولو أن التراث الفكري للعالم الإسلامي كان قد انقسم إلى من تمحض للقول بتنزيه الله، ومن تمحض للقول بكونه علة (الصوفية من جهة، وذوو النزعة العقلية [العقلانيون] من جهة أخرى)، لقد كان في ذلك ما يرفع الإشكال، ولكن الأمور لم تجر على هذا النحو، فعلى الرغم من أن المتبادر إلى الوهم أن يجدَّ الفلاسفة في النزوع منزَع العقلانيين، فيلتفتوا إلى القول بعلية الله أكثر من التفاتهم إلى تنزيهه، فإن الواقع غير ذلك، لقد بذلوا قصاراهم في الاحتفاظ بالفكرتين جميعاً، وكان سبيلهم في ذلك المصير إلى أن العلية الإلهية لا تجرى على نسق واحد، وإنما تنطوي هي نفسها على درجة من التنزيه من جانب الله. والحق أن الآثار الفلسفية اليونانية التي نُقلت إلى العربية عامرة بمن يدعم هذه الفكرة، وأهمهم ههنا أرسطو وأفلوطين؛ ولذلك فإننا بحاجة إلى أن نلقي نظرة على تراث هذين المؤلفين قبل أن ندلف إلى الفلسفة في العالم الإسلامي.

على أننا نود -أولاً- أن نبدي ملاحظة قصيرة بشأن عبارة «الفلسفة في العالم الإسلامي»؛ إذ يجب على كل دراسة تعرض لهذا الموضوع أن تلقي بالاً إلى جميع الكتب التي تسوق حججاً في موضوعات فلسفية، لكُتَّاب ينتمون إلى ديانات شتى، ممن عاشوا على الأراضي الخاضعة للحكم السياسي الإسلامي، سواء أكتبوا بالعربية، أم بالفارسية، أم بلغات أخرى. ومن هؤلاء الكتاب مسلمون، ويهود، ونصارى، ممن استلهم الفلسفة الهيلينية، ومنهم كذلك كثير من المتكلمين، والإسماعيلية، والصوفية، والفقهاء. فعلى هذا المعنى الواسع ينتمي ابن سينا، وابن عدي، وموسى بن ميمون (وهم -على الترتيب- مسلم، ونصراني، ويهودي قد توثقت علاقتهم بأرسطو) إلى تاريخ الفلسفة في العالم الإسلامي، وقل مثل ذلك في سعديا الفيومي (Saadia Gaon)، والأشعري، ويهوذا هاليفي [اللاوي]، وابن العربي، والسُّهروردي، وابن العبري، وابن تيمية، وآخرين (وإن توقف متوقف في بعض هؤلاء أن يُروا من الفلاسفة).

وقد ألزمتني الضرورة أن يضيق نطاق هذا الفصل^(١)، فاقترنت فيه على

(١) قد قمت بدراسة أتم استقصاء لهذا التراث في: أدامسون ٢٠١٥b، وأدامسون ٢٠١٦.

المؤلفين الذين استجابوا مباشرة للنصوص التي أتاحتها حركة الترجمة اليونانية/ العربية في أثناء ازدهار الخلافة العباسية؛ أى أولئك الذين عُرفوا بالفلاسفة في ذلك العهد، وذلك يعني أن ابن سينا سيمثل عندي ذروة الفلسفة؛ لأن المفكرين بعده كانوا يستجيبون له أكثر من استجابتهم لأرسطو، أو لأي مؤلف آخر من كُتّاب التراث اليوناني. على أن تُستثنى استثناءات، إذ تجدد الاهتمام بالفلسفة الإغريقية العربية في العصر الصفوي بعد زمان ابن سينا، كما ظلت الفلسفة في الأندلس منصرفة عن هذا الأخير إلى أرسطو. وعلى الرغم من ذلك، فسوف أقتصر هنا على مرحلة التكوين للفلسفة في الممالك الإسلامية الشرقية. وليس من شك في أنني محمول على الاختيار، حتى في هذا النطاق الضيق؛ ولذلك سوف أعرض بالدرس لأبرز ممثلي الفلسفة: الكندي، والفارابي، وابن سينا.

(١)

الخلفية الإغريقية

نشأت الفلسفة اليونانية القديمة في مجتمع يؤمن بتعدد الآلهة. وكان أشهر رجالات الفكر القديم، أفلاطون وأرسطو، يعتقدان كلاهما وجود آلهة كثيرة، ويقران أيضًا بإله فرد متعالٍ على الآخرين؛ ولذلك تحدث أفلاطون في «محاورة تيمائوس» (Timaeus) عن خالق [صانع] (Demiurge) كوني، يعلو على من سُموا آلهة «أصغر»، بوصفه أبًا لهم (e٤٠-ae١)، وأقام أرسطو مشابهة شهيرة بين دور المحرك الذي لا يتحرك (unmoved mover) ودور ملك يقود عقولا سماوية أدنى (Metaphysics، a1076، مقتبسًا من الإلياذة: «حكم الكثرة لا يُستحسن، ليس الحاكم إلا فردًا»). وكذلك اعتقد أفلوطين وأصحاب الأفلاطونية المحدثة في وجود آلهة أدنى رتبةً من الأول الواحد، بل إن الأجرام السماوية كان يقال لها

آلهة (theoi)، في التاسوعات *Enneads* على سبيل المثال: ٤. ٣. ١١^(١). وعلى الرغم من ذلك، فلعل قراء الترجمات اليونانية العربية يعتقدون أن كبار الفلاسفة القدماء كانوا من أهل التوحيد؛ فقد كانت هذه الترجمات تُعرض أحياناً عن لفظة «آلهة»، وتستبدل بها لفظة «ملائكة»^(٢)، أو تخفي جملة كل ما فيه وثنية؛ وآية ذلك أن القسم الذي يعالج هذا الموضوع في تاسعوت أفلوطين (٦. ٧. ٦-٧) استُبعد عمداً في النسخة العربية، التي عُرفت بأثولوجيا أرسطاطاليس (أدمسون Adamson ٢٠٠٢: ١٤). ويعد هذا النص نفسه أحد نصوص كثيرة أخرى استبدلت بالإشارة إلى الأول الإشارة إلى «الخالق»، وهو ما حدث في النسخة العربية من مختصر جالينوس لتيماوس^(٣).

وعلى ذلك، لم يكن المولعون بالفلسفة الهيلينية من المسلمين يتغيون شرح النزعات الشُّركية في هذه النصوص، وإنما كانوا يقصدون إلى بيان أن الأول، أو الإله الأعلى، المذكور فيها هو الله الذي يؤمن به المسلمون. فإذا ما انتهينا إلى أرسطو وأفلوطين، ألفينا ما يَسُر وما يسوء. فأما ما يسر عند أرسطو فإنه أكد في «الطبيعة» (Physics) ٨، وفي «الميتافيزيقا» (Metaphysics) ١٢ وحدانية الإله وعدم ماديته. وأشار كذلك إلى قيوميته [عنايته وتدبيره]، وهو الأمر الذي فضّل القول فيه الشارح الأرسطي الكبير، الإسكندر الأفروديسي (Alexander of Aphrodisias) (رولان Ruland ١٩٧٦؛ جونكان Genequand ٢٠٠١؛ وانظر أيضاً: فازو Fazzo ويسنر Wiesener ١٩٩٣). وأما ما يسوء عنده، فإنه جعل الله علة الحركة، لا علة الوجود، وعلة للحركة السرمدية^(٤) لهذا الوجود. وفضلاً عن

(١) انظر في الإشارات لهذه الفكرة في موضع آخر في أفلوطين وفي غيره من المؤلفين القدماء: ويلبردينج Wilberding ٢٠٠٦: ١٨٦-٧.

(٢) على سبيل المثال: فرفوريسوس، إيساغوجي، ١١. ٢٨: «فنحن والآلهة متعلقون»، أصبحت «فنحن والملائكة متعلقون»، في بدوي ١٩٥٢: ٣/١٠٤٧.

(٣) انظر قائمة من الأمثلة في: الكشاف اليوناني العربي لكراموس Kraus والزر Walzer ١٩٥١، تحت (خ ل ق).

(٤) الكلمة المستعملة في الأصل (eternal) يشار بها إلى المعنيين: (الأزلي) و(الأبدي)، مجتمعين أو كل =

ذلك، يبدو الله في الميتافيزيقا خاصةً علة الحركة بوصفه العلة النهائية [الغائية]؛ أي الخير الذي يبحث عنه كلُّ شيء، لا العلة المؤثرة أو الفاعلة [الصانعة]. وقد أثار هذا إشكالاً في أواخر العصر القديم، فنشط شارح أرسطو الأفلاطوني، أمونيوس (Ammonius)، في إقامة الأدلة على أن الله عند أرسطو يمكن أن يُعتبر علة للوجود من جهة كونه علةً للحركة؛ لأن الكون لم يكن ليوجد لولا الحركة (سورابجي Sorabji ٢٠٠٤: ii. C8).

وأما أفلوطين، فما يسر عنده خير من ذلك الذي رأيناه عند أرسطو؛ لأن السمة المائزة للأول عنده هي الوحدة. فهذا الذي يطلق عليه «الواحد» (ويعرف أيضًا بـ «الخير»)، هو -في تصور أفلوطين- واحد محض، ومن كل وجه، وهو مصدر الوحدة لجميع الأشياء (انظر مثلاً: «التاسوعات» *Enneads*، ٦. ٩). وقد وافق هذا المذهب تمامًا أولويات علم الكلام الإسلامي في إبان حركة الترجمة. ففي ذلك العهد، كان متكلمو المعتزلة (أهل التوحيد والعدل) لا يقولون بتوحيد الله فحسب، بل بأحدية ذاته، حتى إنهم أنكروا أي مغايرة بين الله وصفاته (انظر مثلاً: فرانك Frank ١٩٦٩). وفي هذا الصدد يبدو (الواحد) الأفلوطيني صورةً مسبقة لعقيدة المسلمين في توحيد الله. وأما ما يسوء لدى أفلوطين، فأن عليه (الواحد) عنده ليست -ببقيين- عليه إله خالقٍ مريد. وبعيد في الرأي أن يكون الواحد علة الوجود أو الكون، بل الغالب أنه علة الوحدة والخير، مع «الموجود» الذي يقوم في المقام الثاني في هرمية أفلوطين؛ أي العقل (Intellect)^(١). ويبدو عند الأفلاطوني المحدث برقلس (Proclus) -على نحو أكثر وضوحًا- أن كون [وجود] الأشياء يرجع إلى سبب مبينٍ للأول، الذي هو (إن صحَّ أن له أي علاقة سببية بالأشياء التي تأتي بعده) وحدَه مصدر الوحدة^(٢).

= على حدته. ولما كان أرسطو يقول بأزلية الحركية وأبديتها جميعًا (انظر: بدوي، عبد الرحمن. أرسطو. الكويت: وكالة المطبوعات/بيروت: دار القلم، ١٩٨٠، ص ١٤٩)؛ فقد أثّرنا ترجمتها إلى (السرمدى)؛ لأنها تعني ما لا أول له ولا آخر، فجمعت الوصفين. (المترجم)

(١) ومن جهة أخرى: الواحد علة العقل، ويمكن أن يُصور -من هذا الوجه- كونه سببًا للكون أو للوجود. انظر: جيرسون Gerson ١٩٩٤: ١٢-١٤.

(٢) يفرق دامسكيوس، آخر فلاسفة الأفلاطونية المحدثة بين المبدأ الأعلى، الذي لا يبلغه وصف، =

وثمة إشكال آخر، وهو أن للواحد في الأفلاطونية المحدثة - كالحال في إله أرسطو - علاقة ضرورية وأبدية بكل ما يأتي بعده. وقد أدى استعمال أفلوطين للمجاز في تشبيهه العلل العليا بالأنوار الساطعة والأمواه الدافقة إلى أن يُوصف هذا النوع من العلية بالفيضي. وفي العربية، استعمل كثير من الفلاسفة كلمة (الفيض)، حتى أولئك الذين ينكرون قَدَم العالم. والأسوأ أن الصورة التي رسمتها الأفلاطونية المحدثة تُبدي للعلية الإلهية أثرًا واحدًا، وهو العقل الأول، أو ما كان مما يقوم بدور الثاني. ولا تنتقل العلية الإلهية إلى سائر الأشياء إلا على نحو غير مباشر، وههنا يشيع استعمال المصطلح العربي «التوسط»، تعبيرًا عن هذه الفكرة. والحق أن مذهب التوسط هذا يجاور - لدى الفارابي وابن سينا - مذهب أرسطو في أن لله سلطانًا على عقول سماوية كثيرة، وهذه العقول يُعتقد هنا أنها فائضة عن الله بطريقة سلسلة من رد الفعل، فكل عقل يفيض الذي يليه. وسوف نرى أن الكندي أبرز الفكرة القائلة بأن قدرة الله تتخذ واسطة من الأسباب الثواني. والحق أن الفلاسفة المسلمين كانوا أشد إيمانًا بفكرة التوسط من اليونان أصحاب الأفلاطونية المحدثة، علمًا بأنه يجب علينا أن ننظر إلى الواحد - لدى أفلوطين وبرقلس - على أنه العلة المباشرة للوحدة في جميع الأشياء. (وكما يقول برقلس: كلما كانت العلة أكمل، كان مداها أبعد؛ برقلس، *Elements of Theology, proposition 57*).

لم يكن لهذه الأفكار اليونانية كبير غناء في حل الإشكال الجوهرى بين العلية والتنزيه؛ لأنها أثمرت اعتبارات قوية في الطرفين جميعًا. فلطالما ألح أفلوطين على تنزيه الأول، معلّمًا إيانا أن: إذا أردت معرفة الأول، «فأزل كل شيء» (Enneads، ٥. ٣. ١٧). لقد بُينت هذا المقاربة السلبية [النافية] (apophaticism) (ب) في الترجمة العربية المختصرة لأفلوطين، التي سُميت بـ «أثولوجيا أرسطو»، والتي زعمت أن بوسعنا أن نُسند إلى الله ما نسنده إلى

= والواحد، تأسيسًا على أن من لا يحيط به الوصف ليس بينه وبين سائر الأشياء علاقة مسببة، فلا يمكن أن يكون مسؤولًا إذن عن إفاضة الوحدة. وهو بهذا يجسد ما سيمر بنا من موقف ابن حزم الناقد للكندي.

معلوله، بنوع أرفع وأفضل *(Theology of Aristotle)*، X. ١٥٤ في ترجمة لويس Lewis ١٩٥٠؛ وفي الترجمة العربية لبدي ١٩٤٧: ١٥٦-٧؛ وانظر أيضًا: ٢٠٠٢: ١١٧). ولعل كاتب النسخة العربية اعتمد هنا على برقلس، الذي أشار أيضًا إلى أن الأقاليم العلوية لها من الخصائص ضرورةً ما للأشياء الدنيا «بطريق الأولى»، فلا شيء يستطيع أن يمنح ما ليس بحوزته (دانكونا D'Ancona ١٩٩٥: ١٥٠-١؛ دانكونا ١٩٩١: ١٢٨). وعلى الرغم من ذلك، فإن التأثير الكلي لترجمات الأفلاطونية المحدثة تجلّى في أنها وضعت الأساس لنسخة فلسفية من اللاهوت السلبي [النافي] (negative theology) الصارم الذي رفعت المعتزلة شعاره.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المصادر اليونانية زاخرةً أيضًا بالأسس التي تؤكد الدور العليّ لله. وليس ما أسلفناه -قبل هنيهة- من الإسناد «بطريق الأولى» هو كلّ ما لدينا في هذا الشأن، بل ثمة أيضًا ما مرّ أنفًا من إدراج الله في نظام هرمي من الكيانات السماوية [الأفلاك]، بحيث يعلو فوقها جميعًا بوصفه علة الحركة السرمدية^(١). والحق أن أرسطو استدلّ على وجود محرك غير مادي [أو غير جسماني] بأن الحركة السرمدية تقتضي علة خارجية^(٢)، وبينّ كذلك أن هذه الفعالية (activity) التي يُحدث الله بها الحركة تشترك فيه أشياء أخرى -ويشارك فيها البشر يقينًا- يعني التعقل. وهو القائل: «يكون الله دائمًا في تلك الحال الحسنّة [التعقل]، التي نكون نحن فيها أحيانًا» (b١٠٧٢ ٢٤-٥). ومزية هذا الرأي أنه يبعث في نفوسنا طمعًا في معرفة الله -ولو بمقدار- من طريق معرفتنا بأنفسنا، ومثلبته أنه يمكن أن يعتبر نيلًا من تنزيه الله، بخرقه القاعدة المانعة من تشبيهه بخلقه. وبيقين ندري أن الله في رأي أرسطو خير منا [البشر]؛

(١) يشار بهذه الكلمة إلى كلّ مقارنة فلسفية أساسها النفي أو السلب. (المترجم)

(٢) لقد ظلّ ابن رشد -حتى بعد ظهور دليل ابن سينا القوي والمؤثر في إثبات وجود الله- مصرًا على أن الطريقة الصحيحة في الدلالة على ذلك هي طريقة أرسطو، فلا بد أن يكون الدليل من الفيزيكا، لا من الميتافيزيكا؛ لأن وجود الله من موضوعات الميتافيزيكا، وليس هناك علم يقوم دليلًا على وجود موضوعه. انظر في ذلك: بيرتولاشي (Bertolacci) ٢٠٠٧.

من حيث إن فكره يتعلق بأفضل موضوع ممكن، (ذاته)، معقولة على خير وجه ممكن، دون انقطاع. ولكن الرأي الحاسم في تنزيه الله ربما حال دون الخوض في التعقل الإلهي (divine intellection).

(٢)

الكندي

من أجل هذا السبب خاصة ردّ أول فيلسوف في العالم الإسلامي، الكندي، مفهوم أرسطو عن الله بوصفه عقلاً يحدث حركة سرمدية بالتفكر في ذاته. وهذا على الرغم من أن أهم كتبه وأوثقها علاقة بالموضوع، وهو كتابه «في الفلسفة الأولى»، اعتمد اعتمادًا كبيرًا على «الميتافيزيقا» لأرسطو^(١). وقد ذهب الكندي في الفن الثالث من الجزء الأول المتبقي من الكتاب السالف إلى أنه لا بد من «واحد حق» اضطرارًا، يُعدُّ كل ما عداه واحدًا «بالعرض» أو «بالمجاز»، فهو واحد ومتعدد في الوقت نفسه (XX,3-5, XVII,1). وتوجد هذه التفرقة بعينها في جزء مختصر جدًا (ولعله قطعة باقية)، يقرر أن الله هو الفاعل الحق، وأن ما دونه فاعلات «بالمجاز»؛ أي إنه فاعل ومنفعل في الوقت نفسه («في الفاعل الحق» *On the True Agent*، ٣). وذكر الكندي في «في الفلسفة الأولى» أيضًا أن الواحد الحق هو أصل الوحدة في كل شيء، ولم يبين أصل الكثرة، ولكن رسالة «في الفاعل الحق» أشارت إلى أن تركيب العالم مرده إلى سلسلة من الأسباب الوسيطة بينها وبين الفعل الإلهي، وليس في هذا السياق ذكر لماهية هذه الأسباب، لكن يبدو من الكتب الأخرى (ولا سيما «الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد») أن أثر الله الأول -الذي يحمل عنايته إلى سائر الأشياء الأخرى- هو الفلك السماوي.

(١) دانكونا ١٩٩٢؛ انظر أيضًا الملاحظات المفيدة لإفري Ivry ١٩٧٤. وجميع أعمال الكندي مقتبسة برقم الجزء من الترجمات في: أدامسون وبورمان ٢٠١٢. وانظر للمناقشة أيضًا: أدامسون ٢٠٠٧: الفصل ٣٨، الذي يلخصه ما يلي.

فإذا انتهينا إلى الفن الرابع من «في الفلسفة الأولى»، رأينا الكندي ينحو إلى القول بأن وحدة الواحد الحق تعتص على اللغة، مبيّنًا أجلى بيان تلك الصلة -المشار إليها آنفًا- بين الواحد الذي لا يحيط به وصف عند أفلوطين، والله الواحد في مذهب المعتزلة الكلامي^(١). وقد اعتمد في ذلك خاصة على كتب أرسطو المنطقية، متنقلًا -بمنهجية، ولا نقول بحذقلقة- بين الأنماط الإسنادية المختلفة المذكورة في إساغوجي فرفوريوس، أو المدخل إلى مقولات أرسطو في المنطق (XIX. 1-3). (وصنع مثل ذلك في كتاب آخر لتفنيد مذهب التثليث المسيحي؛ *Against the Trinity*، في أدامسون وبورمان Pormann ٢٠١٢). وههنا يستخدم الكندي أسلحة ترسانة المنطق الأرسطي للذود عن مفهوم المبدأ الأول في الأفلاطونية المحدثة. ويتجلى ذلك من وصفه الله بأنه «الواحد الحق»، الذي يهب الوحدة سائر الأشياء بالفيض (XX,5). والحق أن اللفظ القرآني استُخدم في نهاية هذا الجزء فحسب للدلالة على أن هذا الواحد هو -على الحقيقة- الله في الإسلام (XX,7). وقد بدا أثر الأفلاطونية المحدثة أكثر وضوحًا عندما ذكر الكندي أن الواحد الحق ينبغي أن يتميز من النفس ومن العقل، الذي «يمكن أن يُعد أول تكثر» [مبدأ الكثرة] (XX,6). ويعتبر رفض الكندي تسمية الله عقلا أحد أبرز خلافين منه لأرسطو.

وأما الخلاف الآخر، فإنكاره القول بقدّم العالم. وقد خُصص الفن الثاني من «في الفلسفة الأولى» لهذا الموضوع، حيث استعاد أدلة شارح أرسطو المسيحي وناقده، يوحنا فيلوبونس (ديفيدسون Davidson ١٩٦٩). وهذا الصنيع يذكرنا بأن تلقي الفلسفة الهيلينية في العربية كان متأثرًا غالبًا -وإن صحبه التنقيح- بردود الفعل والتكيفات المسيحية للمؤلفين الذين كتبوا باليونانية والسريانية جميعًا^(٢). وفي هذا الفن أيضًا ذكر الكندي أن العالم حادث، وأنه خاضع لمشيئة الله. وهو لم يعرض لوجود العالم في الماضي فحسب، بل عرض كذلك لبقائه، قائلاً: إنه -أرسطو- وإن كان محققًا فيما ذهب إليه من أن السماء تكوّن عنصرًا

(١) وهذا ما أبدته في: أدامسون ٢٠٠٣.

(٢) انظر عن أهمية الأدبيات السريانية: بروك (Brock) ١٩٩٣؛ وات ٢٠١٠.

خامسًا «لا يعتريه الفساد»، فإن خالقها إذا شاء أعدها («الإبانة عن أن طبيعة الفلك مخالفة لطبائع العناصر الأربعة» *On the Nature of the Celestial Sphere*، ١٣). وقد أصاب أرسطو كذلك -عرضًا- في قوله بأن الله غير مادي وغير متحرك، على الرغم من أن الكندي قد انتهى -بيقين- إلى هذه النتيجة ببيان أن المادية والحركة ينطويان على القول بالكثرة («في الفلسفة الأولى» *On First Philosophy*، XIX، ٢، ٤).

ويمكننا أن نجمل مذهب الكندي في الثيولوجيا الفلسفية فيما يلي: الله واحد محض، وهو علة الوحدة، كالأول عند أفلوطين وغيره من الأفلاطونيين المحدثين. وهو «خالق»، أبداع الأشياء من عدم، اختياريًا لا اضطراريًا. وهو غير مادي وغير متحرك، كالله عند أرسطو، ولكنه ليس عقلاً. ولا يمكن وصفه بما يوصف به الخلق، الذين هم واحد وكثير. وقد أورد الكندي استثناءً نادرًا بهذا الشأن (وإن لم يورده مورد الاستثناء)، وهو جواز وصف الله بأنه علة، من حيث إنه مصدر الوحدة. وقد كان هذا القول حسب الفقيه الأندلسي، الظاهري، العلامة، النقادة، ابن حزم ليصم الكندي بالتناقض^(١)، فقد صنف ردًا على كتابه «في الفلسفة الأولى»، ونبه فيه إلى التناقض بين القول بأن الله يجل عن قيد الوصف -وخاصة تنزهه عن الإضافات- وتسميته «علة»؛ لأن العلية تنطوي على صلة ضرورية بين الخالق والمخلوق؛ إذ ليست العلة علة معقولة إلا لمعلول^(٢). ويرى ابن حزم وجوب اعتقاد أن الله واضع بعض العلل (وهي الاسطقصات الأربع)، التي تؤدي معلولاتها ضرورة^(٢٠ و ٢٣). وهو يقدم لنا مثالاً جلياً للإشكال الذي أثراه في بداية هذا الفصل: فأولية الله تعني تنزيهه، فأصبح محالاً أن يسمى علة. ثم لم يكن عجباً أن يقتبس في -هذا السياق- ذلك المقطع القرآني المذكور سلفاً «ليس كمثله شيء» (٢٠ و ٢٢).

(١) انظر عنه: أدانج، وفيرو، وشمينكه ٢٠١٣.

(٢) ديبير ١٩٨٦. النص العربي في: عباس ١٩٨٣: ٤/٣٦٣-٤٠٥. منقول برقم الجزء في الطبعة العربية.

الفارابي

وقد كانت ثيولوجيا الكندي الفلسفية عرضةً لاعتراض آخر؛ وذلك أنه يقول بأن الله هو العلة الأولى للوحدة، لا للوجود. والحق أنه رام التوصل إلى أنه علة للوجود أيضًا استنادًا إلى أن «الوصول إلى الكثرة إنما يكون من طريق الوحدة» (On First Philosophy، XX، ٥). ولكننا لم نزل نترقب -عقب المحرك الذي لا يتحرك عند أرسطو، والواحد عند أفلوطين والكندي- مذهبًا كلاميًا فلسفيًا ينظر إلى الله بوصفه علة الوجود. وقد استوى خُلِقَ هذا المذهب على يدي ابن سينا، غير أن الفضل في ذلك يرجع -في بعض مناحيه- إلى ما أفاده من الأفكار الكلامية، ومن الفارابي. فالتقول باعتماد كل موجود في وجوده على الله فكرة كلامية بلا جدال، وسنرى أن ابن سينا قد صاغها على نحو جديد في استدلاله على وجود الله. وهو قد أفاد -في الوقت نفسه- من الفارابي التصور الأرسطي لله بوصفه العلة العقلية الأولى، التي أوجدت سلسلة من العقول السماوية.

وتردنا سلسلة الحجج المترابكة الواردة في مفتتح كتاب «آراء أهل المدينة الفاضلة»^(١) إلى الكندي والأفلاطونية المحدثة، في وصف الله بأنه وحدة تامة، وأنه مصدر الوحدة في كل شيء (٥.١). لكن الفارابي ألحَّ -كما فعل ابن سينا من بعد- في التأكيد على أن الله هو سبب الوجود، وأنه السبب الذي لا سبب له. والحق أنه بدأ حديثه عن الله بقوله: «هو السبب الأول لوجود سائر الموجودات كلها» (١.١). وهو يعتمد -في بيانه ما يتضمنه هذا القول من نتائج- على مقالتين لأرسطو، وكلتاهما من الميتافيزيقا: مقالة «ألفا الصغرى» (Alpha Elatton)، و«اللام» (Lambda). ولا عجب في تعويله على هذه الأخيرة؛ لأنها أهم بحث لأرسطو عن الله. وقد كانت مقالة ألفا الصغرى -المشكوك في

(١) انظر في معني العنوان: رودولف ٢٠٠٨. وقد نقلت من (الآراء) بترجمتي، لكن رقم القسم من والزر ١٩٨٥.

صحتها الآن- ذات أهمية كبيرة أيضًا عند قراء أرسطو في العالم الإسلامي؛ لأنها كانت تعتبر أول كتاب في الميتافيزيقا^(١). وهي تمثل للفارابي مصدرًا نافعًا بشأن أصل مقالاته في مذهبه الثيولوجي الفلسفي؛ أعني أن الله سبب غير مسبب. فستكون هذه العبارة -بالنظر إليه وإلى ابن سينا- جوهرية في حل الإشكال المشار إليه آنفًا، فقد ذهبنا إلى أن تعالي [تنزه] الله عن الخلق، وكذلك كل وصف آخر يُراد إسناده إليه، يمكن أن يستنتج من كونه غير مسبب. والفصل الثاني من الألفا الصغرى هو أكثر فصولها الثلاثة اتصالًا بهذه الفكرة، ففيه بين أرسطو أن علل الأشياء (وهي عنده أربع: فاعلة efficient، وصورية formal، ومادية material، وغائية final) لا يمكن أن تكون بلا نهاية، وقال في مفتتحه: «من الواضح أن هناك مبدأ أول للأشياء، وأن علل الأشياء ليست سلسلة بلا نهاية»^(٢) (a 994 1-2). ولا يبدو جليًا أن لدى أرسطو ههنا مضامين لاهوتية؛ لأنه لم يشر إلى الله [أو الإله] صراحةً في هذا الفصل. ولما كان الفصل الأول من الألفا الصغرى قد اختتم بالحديث عن «مبادئ الأشياء الأزلية»، وأنها «أكثر حقيقة من غيرها؛ لأنها ليست مجرد أشياء تكون أحيانًا حقيقةً فحسب، وليس هناك أية علة لوجودها (aition tou einai)»^(٣) (b 993 28-30)، فقد اهتبل الكندي هذه الفرصة ليُنزل كل ذلك على الله (انظر: On First Philosophy، 2.1-3). وسار الفارابي على أثره في ذلك، فجعل يردد في مطلع كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» فكرة أن السبب الأول حريٌّ أن يتسمى بـ (الحق)، وبه وُصف الله في القرآن. (ولعل الفكرة القائلة بأن الله يتجاوز طور عقولنا، والتي ذكرها في 11.1، تومئ إلى مقالة الألفا الصغرى أيضًا: المثال المشهور للخفاش الذي أعماه شعاع الشمس، في a 993 9-11).

(١) انظر: بيرتولاتشي ٢٠٠٥، وأدامسون ٢٠١٠. ولم يرد في تعليق والزر على الفارابي -على براعته في مصادرهِ اليونانية- ذكر لأهمية «مقالة الألفا الصغرى» في الاحتجاج في مفتتح هذا الفصل.

(٢) اعتمدنا هنا ترجمة الدكتور إمام عبد الفتاح إمام لنصوص من كتاب «الميتافيزيقا» لأرسطو، ضمن كتابه «مدخل إلى الميتافيزيقا» (القاهرة: نهضة مصر، ط ١، أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٢٨٨. (المترجم)

(٣) السابق، الصفحة نفسها. (المترجم)

لقد ابتدأ الفارابي -محتدياً حذو أرسطو في الفصل الثاني من «الألفا الصغرى»- ببيان أن السبب الأول لا يخضع لشيء من العلل الأربع (١.١). والدليل على ذلك يقوم على أولية كونه: فإنه إذا كان أولاً، فهو بريء من جميع النقص، ولا يشوب وجوده وجوهه عدم أصلاً، وهو «دائم الوجود بجوهره وذاته، من غير أن يكون به حاجة في أن يكون أزلياً إلى شيء آخر يمد بقاءه» (١.١). وعلى الرغم من أن الفارابي لم يطلق على هذا السبب الأول «واجب الوجود»، كما فعل ابن سينا من بعد، فإن جوهر مذهب ابن سينا الثيولوجي الفلسفي شاخص هنا، وفيما سيأتي من أدلة كتاب «الآراء». وآية ذلك أن الفارابي شرع بعدها في سوق دليل سيؤدي دوراً حاسماً في مناقشة ابن سينا لواجب الوجود. وقد سمّيته في موطن آخر «دليل التمييز» (individuation argument) (أدامسون ٢٠١٣: ١٧٨). وخلاصته التعويل على برهان الخلف (*reductio ad absurdum*) في افتراض أن هناك شيئين يشتركان في حال يخص السبب الأول (٢.١). فأما ابن سينا، فافتراض أن هناك واجبي الوجود. وأما الفارابي، فافتراض أن هناك شيئين كلاهما أول، فإذا كان كذلك، لزم وجود وسيط لتمييزهما، وهو محال؛ لأن هذا الوسيط المميز سيكون سبباً لسبيين، سبق الفرض أنهما لا عن سبب؛ فتحصل أن السبب الأول واحد، وبعبارة الفارابي: «لا يمكن أن يكون ذلك الوجود لسواه». على أن ابن سينا سوف يجعل الوصلة بالعقيدة الإسلامية أكثر جلاء بقوله: إن واجب الوجود لا يندلّه (ابن سينا، *Metaphysics*، ٨. ٢. ٥؛ ابن سينا، الإشارات، ٤. ٢٧). ومع ذلك، فالنتيجة المتحصلة عن ذلك بيّنة، وهي أن دليل الامتياز يثمر نمطاً فلسفياً لعقيدة التوحيد الإسلامية.

ثم إن الفارابي مضى في تأسيس مجموعة من الصفات للسبب الأول، فهو تام؛ «لأن التام هو الذي لا يوجد خارجاً عنه شيء من نوعه» (٢.١). ولما لم يكن هذا واضحاً تماماً^(١)، فقد ساق مثلاً كاشفاً، وهو أن الشمس لما كانت

(١) السبب في عدم الوضوح [برأء عبارة الفارابي منقوصة الطرفين، وهذا أصلها: «وأيضاً، فإنه لو كان مثل وجوده [يريد الموجود، أو السبب الأول] في النوع -خارجاً منه- شيء آخر، لم يكن تاماً الوجود؛ لأن التام هو ما لا يمكن أن يوجد خارجاً منه وجود من نوع وجوده، وذلك في أي شيء كان؛ لأن التام =

تامة، لم يكن ثمة شمس أخرى. والظاهر أنه اعتمد قاعدة عامة، وهي أن النوع إذا لم يكن منه إلا فرد واحد، فإن هذا الفرد هو أتم مثال لذلك النوع. وليس للسبب الأول -علاوة على ما تقدم- ضد، ولا أجزاء، ولا هو مادة (١. ٣-٤، ١. ٦). وكل ذلك مبني على أن السبب الأول لا سبب له. ويبدو القول بعدم مادية هذا السبب -لكونه لا سبب له، والمادة سبب كل ما هو مادي- ذا أهمية خاصة؛ وذلك أن الفارابي اتخذ سبيلاً إلى القول بأن السبب الأول هو بجوهره (عقل بالفعل)، وهو كذلك «معقول بجوهره»؛ لأن المانع للشيء من أن يكون بالفعل معقولا هو المادة، وليس لهذا السبب مادة (١. ٦). وتقوم ههنا صلة بين جوهر الاحتجاج في مقالة الألفا الصغرى، وهو فكرة المبدأ الأول الذي لا سبب له، وبين تفكير الله في ذاته في مقالة اللام من الميتافيزيقا.

ولم تنتهِ أوجه الشبه مع «مقالة اللام» عند هذا الحد، فقد ذهب الفارابي إلى أن الله يغتبط بالتأمل في ذاته، وهو في هذا يستند إلى مقالة أرسطو، الذي ذكر السعادة الإلهية في «الأخلاق إلى نيقوماخوس» (*Nicomachean Ethics*) (b1154 ٢٦-٨)، وفي مقالة اللام. والله يتعقل، والتعقل أفضل فعل، وهو إذ يعرف ذاته يبلغ أتم غاية ممكنة للتعقل (b1072 ١٨-١٩). ولما كانت السعادة في أتم فعل (وهي أطروحة مقررة في *Ethics*)، جاز أن نستنتج أن الله يسعد السعادة الأعلى. وقد سار الفارابي على خطا أرسطو في هذه المسائل (١. ١٤)، وإن كان بين الرجلين اختلاف دقيق: فأرسطو يجعل تعقل الله وسعادته كتعقلنا وسعادتنا، وغاية ما ذكره من الفرق بينهما أنهما في حق الله دائمان، وفي حقنا إلى زوال (ذكر ذلك مرتين: b1072 ١٤-١٦ و ٢٤-٥). ونص الفارابي على الفرق أيضاً، ولكنه أبدى عناية كبيرة بعدم مساواة الله بالبشر: فلا نسبة لإدراكنا نحن إلى إدراكه، ولا لاغتباطنا إلى اغتباطه، ثم أضاف -على استحياء- أنه إن كانت هناك نسبة، فهي نسبة يسيرة جداً.

= في العظم هو ما لا يوجد عظم خارجاً منه، والتام في الجمال هو ما لا يوجد جمالاً من نوع جماله خارجاً منه. (المترجم)

والحق أن المدى الذي بلغته هذه الأفكار في توغلها في الثقافة الأدبية العربية الأوسع إنما تبين بكتاب أقل شهرة للمؤرخ الأفلاطوني، مسكويه (ت. ٤٢١/١٠٣٠)، وكان معاصرًا لابن سينا (ت. ٤٢٨/١٠٣٧). كان مسكويه أحد الرجال ذوي الثقافة المتنوعة الذين اعتنقوا ضربًا من الأفلاطونية «الشائعة»، المألوفة في الإسلام، والتي كان الكندي رائدها، وتمثلت لدى طائفة من الكتاب، كالعامري والتوحيدي (روسون Rowson ١٩٩٠؛ أدامسون ٢٠٠٧b). وينزع مسكويه في آرائه في الله إلى الأفلاطونية المحدثه، متأثرًا تأثرًا كبيرًا بالصورة العربية لأفلوطين، كما أنه تقفَى أثر الكندي في (الفلسفة الأولى). وكتب -زيادة على ذلك- رسالة قصيرة، عنوانها «في اللذات والآلام» (طُبعت مرتين، في: أركون ١٩٦١-٢: ١-٩ (ترقيم الصفحات العربي)، وبدوي ١٩٨١: ٩٨-١٠٤؛ وانظر عن هذه الرسالة: a٢٠١٥)، أجملَ فيها الموقف الأرسطي في اللذات بوصفها إدراك الكمال، ثم أجرى ذلك في حق الله. وهو لم يقتصر على القول بأن اللذة العظمى الممكنة للإنسان هي أن يدرك الله بعقله، وبأن الله يلتذ أكثر منا بإدراكه لذاته، بل قال: إن الله لذة، ثم علل ذلك بأنه لما كان أكمل اللذات الكمالَ الأكمل والخير الأكمل، وكان الله هو الكمالَ الأكمل والخير الأكمل، وجب أن يكون سبحانه هو اللذة المطلقة، التي هي أبدًا لذة بالفعل (أركون ١٩٦١-٢: ٣؛ بدوي، دراسات: ١٠٠).

(٤)

ابن سينا

لم تكن رسالة مسكويه في اللذات عملاً مبتكرًا، ولا بلغت من التأثير حدًا غير معهود. بل إنها تُبين لنا أنه في مطالع القرن الخامس/الحادي عشر، كان استعمال الفلسفة في معرفة الله لم يزل يعني نشر الحجج والأفكار التي وردت في الأعمال اليونانية مترجمةً إلى العربية. لكن الحال تغيرت بعد عصر ابن سينا، وإن كانت هناك -ببعض الاستثناءات، فلدينا -على سبيل المثال- كتاب لعبد

اللطيف البغدادي (ت. ١٢٢٩/١٢٣١) يعتمد على مقالة اللام في الميتافيزيقا (نويرث Neuwirth ١٩٧٦)، وقد أسلفت أن التراث الفلسفي الأندلسي لدى اليهود والمسلمين جميعاً ظل مؤثلاً الجذور في التراث الأرسطي^(١). وعلى الرغم من ذلك، ففي البلاد المشرقية ستصبح الفلسفة -عند الغالبية- مرادفاً لابن سينا. من أجل ذلك سمى الغزالي كتابه «تهافت الفلاسفة»، مع أنه كان -كما نبه على ذلك ابن رشد في شيء من الحدة- نقداً لمذهب ابن سينا، لا للفكر الأرسطي (الغزالي، التهافت). فقد بلغنا مع ابن سينا إذن (في المشرق) أوج الثيولوجيا الفلسفية وغايتها القصوى، بوصفها اتصالاً مباشراً مع ثيولوجيا أرسطو، أو مع علم الإلهيات الأرسطي (Theology of Aristotle)^(٢).

والحق أن كثيراً مما قدمه ابن سينا في هذا الموضوع لا يعدو أن يكون بسطاً وتدقيقاً للأدلة التي أجملها الفارابي في مفتتح «آراء أهل المدينة الفاضلة». على أن ذلك لا ينقص شيئاً من أصالة ابن سينا البديعة. فإليه يرجع الفضل في ابتكار الدليل الرائد على وجود الله، وهو الذي أمد مذهب الفارابي الثيولوجي بأساس جديد كل الجدة. ومدار هذا الدليل على المفاهيم الشكلية للممكن والواجب الوجود. وههنا نسخة مبسطة نوع تبسيط (انظر لمزيد من التفاصيل: مارمورا Marmura ١٩٨٠؛ ديفيدسون ١٩٨٧؛ ماير Mayer ٢٠٠١: ١٨-٣٩؛ ماكجينيز McGinnis ٢٠١٠: فصل ٦؛ ليتسيني Lizzini ٢٠١٢: فصل ٢). لقد سعى ابن سينا إلى استبعاد أن تكون كل الموجودات ممكنة؛ إذ لا بد أن يكون ثمة موجود واحد على الأقل واجب الوجود، وهو -في بلوغ هذه الغاية- يُبين أن ممكن الوجود لذاته محتاج إلى علة خارجية «تُرجع» وجوده.

لكن ذلك لا يعني أن أيّاً من الموجودات واجب الوجود، فلعل علة وجود أيّ ممكن موجود ممكن آخر، لكن ابن سينا ينفي إمكان تنزيل ذلك على مجموع

(١) انظر في نفوذ ابن سينا غير المباشر أساساً بين اليهود: فرودنتال (Freudenthal) وزونتا (Zonta) ٢٠١٢.

(٢) قد أسلفنا أن الاهتمام بعلم الكلام، وكذلك ببعض الكتب اليونانية، سوف ينبعث في العهد الصفوي. انظر في ذلك: ريزفي Rizvi ٢٠٠٧.

الممكنات الموجودة (ومن الممكن أن ينظر المرء إلى هذا المجموع بوصفه الكون، الماضي، الحاضر، والمستقبل)، فهل يمكن أن يكون هذا المجموع واجب الوجود؟ لقد كان لدى ابن سينا من الأدلة ما يدفع هذا القول، ومع ذلك، إن كان هذا المجموع واجباً، فقد انتهت إلى النتيجة التي يتوخاها، وهي أن ثمة موجوداً واجباً، وإن كان ممكناً، فسيقتضي -كسائر الممكنات- علة خارجية لوجوده، ولما كانت هذه العلة خارجة عن الممكن الوجود، فلا بدّ أنها موجود واجب الوجود لذاته.

ودعنا ننظر -بقطع النظر عن الصعاب الكثيرة التي تتعلق بالدليل نفسه- ما الذي يتضمنه بالنظر إلى مذهب ابن سينا الثيولوجي الفلسفي (وسأوجز فيما يلي مختصراً لما في أدامسون ٢٠١٣). فأول شيء أنه ليس دليلاً حقيقياً على وجود الله، وإنما هو دليل على أن هناك شيئاً واحداً -على الأقل- واجب الوجود، ولا يلزم بالضرورة أن يكون هذا الواجب هو الله (فلعله مثال أفلاطوني، عدد مجرد، أو حتى -لمحض الفرض- العالم نفسه). بل إن الدليل ليس فيه ما يمنع كثرة الموجودات الواجبة الوجود. ولذلك كان على ابن سينا أن يبذل كثيراً من الجهد في إثبات أن واجب الوجود هذا هو الله، وقد اختلفت خطته في تحقيق ذلك نوعاً اختلافاً في كتبه. والعجيب أن هذا الدليل الشهير الذي أوجزناه آنفاً لم يرد صراحةً في الفن الخاص بـ (الإلهيات) من كتابه الفلسفي الأشهر «الشفاء»^(١). ولا شك أنه أفاض فيه في الحديث عن واجب الوجود، ولكن مناقشته للصفات الإلهية بدأت بأدلة تُذكر بمقالة الألفا الصغرى في الميتافيزيقا. وقد برهن «شفاء» ابن سينا -على نحو ما صنع الفارابي في «الآراء»- على استحالة عدم تناهي أيٍّ من العلل الأربع (٨. ١-٣). ولعل هذا الصنيع من ابن سينا هنا إنما حداه عليه تلك المقاصد المشائية لكتاب «الشفاء»، خلافاً

(١) وعلى الرغم من ذلك، ذهب مارمورا ١٩٨٠ إلى أن الدليل يمكن جمعه من مجموعة مقاطع في هذا الكتاب.

لمقارباته الأكثر استقلالاً في كتبه الأخرى، ككتاب «الإشارات والتنبيهات»^(١).

لقد كان لوجوب [وجود] العلة الأولى دور بالغ الأهمية في أدلة «الشفاء» و«الإشارات» جميعاً؛ لأن شيئاً لا يكون واجب الوجود لذاته إلا إذا كان وجوده لا عن سبب، وبذلك استطاع ابن سينا أن يقدم نسخته الخاصة من دليل التمييز للبرهنة على أن الموجود لا عن سبب واحد، من حيث الوجود، فما ثم إلا واجب واحد، ومن حيث البساطة، فلا يتركب واجب الوجود من أجزاء (انظر في هذا الدليل وفي الأجوبة التالية: ماير ٢٠٠٣). واستنبط أيضاً -كما صنع الفارابي- نتائج فيما يتعلق بتعالى الله أو تنزيهه من المقدمة القائلة بأن واجب الوجود لا علة له (٨. ٤. ١٣-١٦: ليس لله ماهية، ولا جنس، ولا ضد). ولم ينته عند ذلك، بل قام باستنباط طائفة كبيرة من الصفات الإلهية تأسيساً على القول بوجوب الوجود، منها -كما فعل الفارابي- أن عدم مادية الواجب الوجود تعني أنه عقل محض (انظر: أدامسون أيضاً ٢٠١١). وكونه لا علة له يعني أنه تام وخير. وقد اعتمد ابن سينا في بعض الصفات على كون العلة الأولى علة، ولا عن علة، ومنها صفة «الجواد» (الإشارات، ٥. ٥). وبذلك جاز أن توفق فكرة الواجب الوجود بين الطرفين المتقابلين -من حيث الظاهر- في حق الله، اللذين بدأنا بهما: أنه موجود جمع بين التنزيه، وكونه علة كل شيء.

وحريّ بنا أن نؤكد أن كل ما مضى ثمرة دليل ابن سينا على أن الله واجب الوجود. وقد بدأ الفارابي (الآراء) بالتأكيد على أن الله هو السبب الأول للوجود^(٢)، بينما استبدل ابن سينا بهذا القول -وإن شئت قلت: الاحتجاج،

(١) يلاحظ جوتاس ١٩٨٨: ١١١ أن ابن سينا يقدم نفسه في مفتتح (الشفاء) بوصفه (مصلحاً عليماً بالتراث الأرسطي). انظر أيضاً: بيرتولاتشي ٢٠٠٦: ٦٠٩-١٠.

(٢) لعل ذلك متصل بالوضع المنهجي (للآراء)، التي تقرر -كما يدل عليه عنوانها- مبادئ الإيمان الصحيح، بدلاً من العمل من أجل تحقيق هذه المبادئ. ويبدو -في موضع آخر- أن الفارابي كان يرى أن الطريقة الصحيحة لتقرير أن الله هو السبب الأول كانت هي طريقة أرسطو: فنحن نعرفه من آثاره، بوصفه علة لحركة سرمدية (انظر مثلاً: *The Attainment of Happiness*، ترجمة في: الفارابي، *Philosophy*، ١٧، ١٩). وسوف ينحو ابن رشد بعد ذلك هذا المنحى، منكراً الدليل الميتافيزيقي أو الشرطي لابن سينا. انظر في هذا: بيرتولاتشي ٢٠٠٧.

مفترضاً أن لدليله أثراً- بأن الله لازم لترجيح وجود الممكن (انظر مزيداً من التفصيل عن الأساس الميتافيزيقي لهذا: رحمان 1958 Rahman). ويبدو أن هذه الأفكار تسربت -إلى حد ما- إلى إلهيات ابن سينا من التراث الكلامي الإسلامي في الإلهيات (ويسنوفسكي Wisnovsky ٢٠٠٣: فصل ١٣). وربما كان في ذلك إرهاباً بأن يتلقى المتكلمون تسمية «واجب الوجود» بقبول حسن. ومع ذلك، لم تحظ بقية مقولات ابن سينا المتصلة بهذا الشأن بمثل هذا الرضا؛ لأنه لم يقتصر على القول بأن الله واجب الوجود فحسب، بل إنه رأى كل ما يتصل بالله واجباً؛ إذا لو كان في الله شيء ممكن، لكان بحاجة إلى علة أخرى لترجيح أحد الطرفين دون الآخر. فلا يمكنه -مثلاً- أن يتسبب في معلولاته الممكنة، ولا أن يتعلق علمه بممكن، لأن ذلك يقتضي علة خارجية أخرى تبين لم رجح التسبب في هذا الشيء أو تعلق علمه به، مع قدرته على عدم فعل ذلك بالسهولة نفسها. وقد أفضى ذلك بابن سينا إلى تقرير مقالتين ثار حولهما الجدل: إحداهما: أن الله أفاض العالم وجوباً (جانسينز Janssens ١٩٩٧: ليتسيني ٢٠١١). فالعالم قديم، ولم يكن قط يعوزه الوجود، إنه -بعبارة ابن سينا- «واجب لغيره» (أي إنه ممكن لذاته، ولكنه مكفول له الوجود بالسببية الفيضانية الواجبة لله). والمقالة الأخرى: أنه لما كان علم الله واجباً، لم يكن قابلاً للتغير أو للفساد؛ ولذلك لم يجز تعلقه بالجزئيات من حيث هي، وإنما علمه بها كلي، وليس ذلك إلا من علمه بذاته أنه سببها (مارمورا ١٩٦٢؛ أدامسون ٢٠٠٥؛ نسية Nusseibeh ٢٠١٠).

ولا ينفرد ابن سينا إلا بالأطروحة الأخيرة؛ لأن أرسطو، وأفلوطين، ثم الفارابي من بعدهم، كل أولئك قائلون بقدم العالم. وقد كان شائعاً لدى الفلاسفة الهيلينستيين -قبل ابن سينا- إنكار هذا القول لأرسطو وأفلوطين. وكذلك ممن خالفه الكندي، والرازي، وسعديا الفيومي، ومسكويه. ومن اللافت أيضاً أن نجد في التراث غير السنيوي في الأندلس كتاباً يجنحون إلى القول بأن العقل لا يسعه الإقرار بمسألة القدم^(١). ويرجع الفضل إلى الفكر السنيوي في أن غدت أطروحة

(١) هو موسى بن ميمون الشهير، لكن ابن طفيل حاول نزع فتيل المشكلة ببيان أن وجود الله يمكن البرهنة عليه بأي فرض. أما ابن رشد، فقد حمّله ولاؤه الأرسطي على الدفاع بقوة عن أطروحة القدم.

القِدَم هذه لا تنفك موصولةً بالفلاسفة. وآية ذلك أن الغزالي أفسح المجال لهذا الجدل في (تهافت الفلاسفة)، فهو يذكر أدلة ابن سينا فيها، ثم يجتهد في إبطالها. والحق أن مناقشته بلغت من القوة بحيث إن القارئ لعله تعزب عنه بسهولة الغاية الأعم من وراء ما دبجه من نقد، فهو لم يكن يتغيا إبطال أطروحة القدم فحسب، بل جميع نتائجها؛ أي مقالة «الضرورة الوجودية» (necessitarianism) في مذهب ابن سينا الثيولوجي الفلسفي؛ ولذلك حاد عن طريقه، وجعل يؤكد أن خلق الله [العالم] ممكن، وخير ما يُعبر به عن ذلك هو أنه اختيار لزمان ما ليكون مبدأً لهذا الوجود (الغزالي، Incoherence (التهافت)، § ٤٢.١) وكذلك كوكونن (Kukkonen ٢٠٠٠). ثم إن الغزالي اتخذ مقالة ابن سينا في الوجوب الوجودي غرضًا في طول كتاب (التهافت)، ومثال ذلك ما كان منه عند حجاجه في المسألة الثالثة، حيث صرح بأن القول بأن الله (فاعل) غير متصورٍ على مذهب ابن سينا.

لقد كان الغزالي وحده هو أشهر متكلم أشعري نقد ابن سينا على هذه الأسس. وثمة متكلمان آخران من أعلام الأشاعرة، هما الشهرستاني، وفخر الدين الرازي (ولعل للأول منهما انتماءً إسماعيليًا) يمكن أن يُقارنا به في أنهما هاجما سمات معينة في مذهب ابن سينا الكلامي ذي الصبغة الفلسفية، على الرغم من الإقامة على وصف الله بأنه واجب الوجود. وههنا مثال جيد لأطروحة ابن سينا السالفة في عدم علم الله بالجزئيات من حيث هي (انظر في الرازي عن هذا الموضوع: أبراهاموف (Abrahamov ١٩٩٢). وقد تحدى الشهرستاني في كتابه «مصارعة الفلاسفة» ابن سينا في أن يبين وجه تعلق علية الله الواجبة للكون بعلمه بالجزئيات «على نحو كلي» (الشهرستاني، Wrestling Match (مصارعة)، § ٤٨). فالله يعلم نفسه دون أن يكون علة لوجودها، فتبين جليًا أن علمه مباين لفعله العلي. وكذلك إذا كان قد أوجد الجزئيات، فما يمنع أن يكون قادرًا على علمها على نحو جزئي؟

إننا نستطيع بيقين أن نتخيل جوابات ابن سينا على هذه الأدلة، وعلى أدلة أخرى ساقها الشهرستاني. وكذلك الحال مع ذلك المضطرب من البحوث الجدلية

التي زخر به شرح الرازي النقدي على «الإشارات». وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النصوص تدل على أن ناقدى ابن سينا كانوا يفوقون نحوه سهامهم، بناء على فهم تفصيلي لمذهبه الثيولوجي الفلسفي. وقد كان هؤلاء المتكلمون الأشاعرة على علم بحاجتهم إلى نزع مقالة أن الله واجب الوجود (وهو ما لم يكونوا يريدون إنكاره البتة) من خطة ابن سينا في استخلاص جميع الصفات الإلهية من فكرة الوجوب. بل إنهم أوردوا الاعتراضات على استخدام ابن سينا للدليل التميز للدلالة على أنه ما ثم إلا واجب وجود واحد (ماير ٢٠٠٣، والشهرستاني، Wrestling Match، ٣)، وكذلك على مقالاته التي كانت مثار جدل، كقوله بأن الله أوجد العالم ضرورة، وبأنه [الله] عقل. والحق أن هذه المنازعات تظهر تأثير ابن سينا، كما تظهرها الشروح المؤيدة، كشرح نصير الدين الطوسي. والحق أن مذهب ابن سينا الثيولوجي الفلسفي كان فاتحة عهد جديد، فلم يعد الأمر يتعلق بكيفية اتصال أفكار أرسطو وأفلاطون بتعاليم الإسلام، ولكن بما إذا كان على المتكلم المسلم أن يقفو أثر ابن سينا في اعتقاد أن الله علّة واجبة، وبناءً على ذلك: منزّهة [متعالية، متسامية] (transcendent).

المراجع

- (Abbas) عباس، إحسان. (تحقيق) (١٩٨٣). رسائل ابن حزم الأندلسي. ٤ مج. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- Abrahamov, B. (1992). Fakhr al-Din al-Razi on God's Knowledge of the Particulars". *Oriens* 33: 133-55.
- Adamson, P. (2002). *The Arabic Plotinus: A Philosophical Study of the Theology of Aristotle*". London: Duckworth.
- Adamson, P. (2003). "Al-Kindi and the Mutazila: Divine Attributes, Creation and Freedom". *Arabic Sciences and Philosophy* 13: 45-77.
- Adamson, P. (2005). "On Knowledge of Particulars". *Proceedings of the Aristotelian Society* 105: 273-94.
- Adamson, P. (2007a). *Al-Kindi*. New York: Oxford University Press.
- Adamson, P. (2007b). "The Kindian Tradition: The Structure of Philosophy in Arabic Neoplatonism". In C. D Ancona (ed.), *Libraries of the Neoplatonists*. Leiden: Brill, 351-70.
- Adamson, P. (2010). "YaHya Ibn Adi and Averroes on *Metaphysics Alpha Elatton*". *Documenti e studi sulla tradizione filosofica medievale* 21: 343-74.
- Adamson, P. (2011). "Avicenna and his Commentators on Self-Intellective Substances". In D. N. Hasse and A. Bertolacci (eds.), *The Arabic, Hebrew and Latin Reception of Avicenna's Metaphysics*. Berlin: de Gruyter, 97-122.
- Adamson, P. (2013). "From the Necessary Existent to God". In P. Adamson (ed.), *Interpreting Avicenna: Critical Essays*. Cambridge: Cambridge University Press, 170-89.

- Adamson, P. (2015a). "Miskawayh on Pleasure", *Arabic Sciences and Philosophy* 25: 199-223.
- Adamson, P. (2015b). *Philosophy in the Islamic World: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press.
- Adamson, P. (2016). *A History of Philosophy Without Any Gaps: Philosophy in the Islamic World*. Oxford: Oxford University Press.
- Adamson, P., and P. E. Pormann (trans.) (2012). *The Philosophical Works of al-Kindi*. Karachi: Oxford University Press.
- Adang, C., M. Fierro, and S. Schmidtke (eds.) (2013). *Ibn Hazm of Cordoba: The Life and Works of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill.
- Arkoun, M. (1961-2). "Deux epitres de Miskawayh". *Bulletin d'Etudes Orientales* 17: 7-74.
- Avicenna (Avicenna) ابن سينا (إشارات). الإشارات والتنبيهات مع شرح نصير الدين الطوسي. تحقيق سليمان دنيا. ٤ مج. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧-٦٠.
- Avicenna (Healing). *The Metaphysics of the Healing*. Ed. and trans. M. E. Marmura. Provo, UT: Brigham Young University Press, 2005.
- Badawi (Badawi) بدوي، عبد الرحمن. (١٩٤٧). أفلوطين عند العرب. القاهرة: دراسات إسلامية.
- Badawi (Badawi) بدوي، عبد الرحمن. (١٩٥٢). منطق أرسطو. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- Badawi (Badawi) بدوي، عبد الرحمن. (١٩٨١). دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب. بيروت: دار المدار الإسلامي.
- Bertolacci, A. (2005). On the Arabic Translations of Aristotle's Metaphysics. *Arabic Sciences and Philosophy* 15: 241-75.
- Bertolacci, A. (2006). *The Reception of Aristotle's Metaphysics in Avicenna's Kitab al-Shifa*. Leiden: Brill.
- Bertolacci, A. (2007). "Avicenna and Averroes on the Proof of God's Existence and the Subject-Matter of Metaphysics". *Medioevo* 32: 61-98.

- Brock, S. (1993). "The Syriac Commentary Tradition". In C. Burnett (ed.), *Glosses and Commentaries on Aristotelian Logical Texts: The Syriac, Arabic and Medieval Latin Traditions*. London: Warburg Institute, 3-18.
- Daiber, H. (1986). "Die Kritik des Ibn Hazm an Kindi's Metaphysik". *Der Islam* 63: 284-302.
- D'Ancona, C. (1991). "Per un profilo filosofico dell'autore della *Teologia di Aristotele*". *Medioevo* 17: 82-134.
- D'Ancona, C. (1992). "Aristotele e Plotino nella dottrina di al-Kindi sul primo principio". *Documenti e studi sulla tradizione filosofica medievale* 2 /3: 363-422.
- D'Ancona, C. (1995). *Recherches sur le Liber de Causis*. Paris: J. Vrin.
- Davidson, H. A. (1969). "John Philoponus as a Source of Medieval Islamic and Jewish Proofs of Creation". *Journal of the American Oriental Society* 89: 357-91.
- Davidson, H. A. (1987). *Proofs for Eternity, Creation and the Existence of God in Medieval Islamic and Jewish Philosophy*. New York: Oxford University Press.
- al-Farabi (Philosophy). *Philosophy of Plato and Aristotle*. Trans. M. Mahdi. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.
- Fazzo, S., and H. Wiesener (1993). "Alexander of Aphrodisias in the Kindi Circle and in al-Kindi's Cosmology". *Arabic Sciences and Philosophy* 3: 119-53.
- Frank, R. M. (1969). "The Divine Attributes According to the Teaching of Abu l-Hudhayl al-Allaf". *Le Museon: revue des etudes orientales* 82: 1-53.
- Freudenthal, G., and M. Zonta (2012). "Avicenna among Medieval Jews: The Reception of Avicenna's Philosophical, Scientific and Medical Writings in Jewish Cultures, East and West". *Arabic Sciences and Philosophy* 22: 217-87.
- Genequand, C. (trans.) (2001). *Alexander of Aphrodisias on the Cosmos*. Leiden: Brill.
- Gerson, L. P. (1994). *Plotinus*. London: Routledge.

- al-Ghazali (Incoherence). *The Incoherence of the Philosophers*. Ed. and trans. M. E. Marmura. Provo, UT: Brigham Young University Press, 1997.
- Gutas, D. (1988). *Avicenna and the Aristotelian Tradition*. Leiden: Brill.
- Ivry, A. (1974). *Al-Kindi's Metaphysics*. Albany, NY: SUNY Press.
- Janssens, J. (1997). "Creation and Emanation in Ibn Sina". *Documenti e studi sulla tradizione filosofica medievale* 8: 455-77.
- Kraus, P., and R. Walzer (eds.) (1951). *Plato Arabus 1: Galeni compendium Timaci Platonis*. London: Warburg Institute.
- Kukkonen, T. (2000). "Possible Worlds in the *Tahafut al-Falasifa*: al-Ghazali on Creation and Contingency". *Journal of the History of Philosophy* 38: 479-502.
- Lewis, G. L. (1950). "A Re-examination of the So-Called Theology of Aristotle". Doctoral dissertation. University of Oxford.
- Lizzini, O. (2011). *Fluxus (fayd): Indagine sui fondamenti della metafisica e della fisica di Avicenna*. Bari: Pagina.
- Lizzini, O. (2012). *Avicenna*. Rome: Carocci.
- McGinnis, J. (2010). *Avicenna*. New York: Oxford University Press.
- Marmura, M. E. (1962). "Some Aspects of Avicenna's Theory of God's Knowledge of Particulars". *Journal of the American Oriental Society* 82: 299-312.
- Marmura, M. E. (1980). "Avicenna's Proof from Contingency for God's Existence in the *Metaphysics of the Shifa*". *Medieval Studies* 42: 337-52.
- Mayer, T. (2001). "Avicenna's *Burhan al-Siddiqin*". *Journal of Islamic Studies* 12: 18-39.
- Mayer, T. (2003). "FaHr ad-Din ar-Razi's Critique of Ibn Sina's Argument for the Unity of God in the *Isarat* and Nasir ad-Din al-Tusi's Defence". In D. C. Reisman (ed.), *Before and after Avicenna*. Leiden: Brill, 199-218.
- Neuwirth, A. (1976). *Abd al-LaTif al-Baghdadi's Bearbeitung von Buch Lambda der aristotelischen Metaphysik*. Wiesbaden: Steiner.

- Nusseibeh, S. (2010). "Avicenna: Providence and God's Knowledge of Particulars". In Y. T. Langermann (ed.), *Avicenna and his Legacy: A Golden Age of Science and Philosophy*. Turnhout: Brepols, 275-88.
- Proclus (Elements). *The Elements of Theology*. Ed. and trans. E. R. Dodds. Oxford: Clarendon, 1963.
- Rahman, F. (1958). "Essence and Existence in Avicenna". *Mediaeval and Renaissance Studies* 4: 1-16.
- Rizvi, S. (2007). "(Neo) Platonism Revived in the Light of the Imams: Qadi Said Qummi (d. AH 1107/AD 1696) and his Reception of the Theologia Aristotelis". In P. Adamson (ed.), *Classical Arabic Philosophy: Sources and Reception*. London: Warburg Institute, 176-207.
- Rowson, E. (1990). "The Philosopher as Litterateur: al-TawHidi and his Predecessors". *Zeitschrift für Geschichte der arabisch-islamischen Wissenschaften* 6: 50-92.
- Rudolph, U. (2008). "Reflections on al-Farabi's Mabadi Ara Ahl al-Madina al-Fadila". In P. Adamson (ed.), *In the Age of al-Farabi: Arabic Philosophy in the Fourth/Tenth Century*. London: Warburg Institute, 1-14.
- Ruland, H.-J. (1976). "Die arabische Fassungen von zwei Schriften des Alexander von Aphrodisias: Über die Vorsehung und Über das liberum arbitrium". Doctoral dissertation. Universität Saarbrücken.
- al-Shahrastani (*Struggling*). *Struggling with the Philosopher: A Refutation of Avicenna's Metaphysics*. Ed. and trans. W. Madelung and T. Mayer. London: I. B. Taurus, 2001.
- Sorabji, R. (2004). *The Philosophy of the Commentators 200-600 ad*. 3 vols. London: Duckworth.
- Walzer, R. (trans.) (1985). *Al-Farabi on the Perfect State*. Oxford: Oxford University Press.
- Watt, J. (2010). *Rhetoric and Philosophy from Greek into Syriac*. Farnham: Ashgate.

Wilberding, J. (2006). *Plotinus Cosmology*. Oxford: Oxford University Press.

Wisnovsky, R. (2003). *Avicenna's Metaphysics in Context*. London: Duckworth.

الفصل التاسع عشر الكلام الإسماعيلي

دانييل دو سميت

إن اشتمال هذا الكتاب على فصل في الكلام الإسماعيلي أمرٌ بدهي، فلعلّ أحدنا يعرض له تساؤل مشروع - عن وجود «مذهب كلامي» - بوصفه حقلاً مستقلاً - في الفكر الإسماعيلي الوسيط. والحق أن الإسماعيلية، وهم ثالث فروع الشيعة الكبرى في الإسلام، ظلوا - خلافاً للزيدية والإمامية، الذين خضعوا لتأثير المعتزلة المتزايد، وصاغوا مذهبهم الكلامي الخاص - يجهرون بمقتهم كل أنواع علم الكلام العقلاني، سواء أكان اعتزالياً أم أشعرياً، أم غير ذلك. وزد على ذلك أن معظم مؤلفي الإسماعيلية يعتقدون اعتقاداً جازماً في التنزيه المطلق لله، حتى غدا علم الكلام - من حيث هو «حديث عن الله» - علماً مستحيلاً في نظرهم.

ومع ذلك، يمكن أن يُعتبر المذهب الإسماعيلي - الذي يصفه الإسماعيليون أنفسهم بأنه «الحكمة» أو «علم الحقائق» - مذهباً «فلسفياً» و«كلامياً» معاً؛ وذلك أن وكده الرئيس إنما هو فهم الوحي من طريق التفكير الفلسفي القائم على (العقل)، وتقرير عقائد دينية على أساس عقلي. وعلى الرغم من أن المؤلفين الإسماعيليين قد توسعوا في الأخذ عن المصادر الأفلاطونية المحدثة والأرسطية، عندما كتبوا في الإبداع، و«الأسماء والصفات الإلهية»، والمبدع الأول (العقل = Intellect)، وغير ذلك مما يقع في العالم الروحاني [العقلي] (intelligible world)،

فإنهم كانوا يستخدمون -أحياناً- مصطلحات وأدلة يستعبرونها من علم الكلام، وخاصة من المعتزلة، ثم من الأشاعرة دون ذلك. على أنهم كان يُدمجون ذلك دومًا في مذهبهم الخاص في الله وفي العالم، ذلك الذي يتميز عن سائر المذاهب في الفكر الإسلامي. ويتمثل هذا الاختلاف الجوهرى في أن الإسماعيلية يرون أن كل ما يردده المتكلمون المسلمون عن «الله»، الحقيقة المطلقة (Ultimate reality)، لا ينطبق إلا على خلقه، وخاصة أول المخلوقات، العقل.

(١)

رفض الكلام

ويقدم المفكر الإسماعيلي الشهير، حميد الدين الكرمانى (توفي بعد ٤١١/ ١٠٢٠) -في كتابه تنبيه الهادي والمستهدي، الذي لم يُنشر بعد- المذاهب الكلامية الإسلامية المختلفة بوصفها (فِرَقًا)، يوصف رجالها بأنهم أهل الظاهر؛ أي إنهم لا يأخذون إلا بظاهر القرآن، جاهلين أو منكرين معناه الصحيح الباطن، الذي يتولى تعليمه أئمة الإسماعيلية.

وأضل هذه الفرق -في رأي الكرمانى- هم الأشاعرة، وسائر الحشوية («أولئك الذين يعتقدون التَّرهات»)، وهو المصطلح المزرى الذي يستخدمه الإسماعيليون في وصف أهل السنة في العموم. فهؤلاء المتكلمون -إذ يتمسكون بظاهر القرآن- يطلقون على الله كل اسم ووصف، فيشركون معه خلقه، وهم -إذ يُسندون إليه صفات بشرية (كالقدرة، والعلم، والحياة، والجود، والرحمة)- يجترحون خطيئة التشبيه. وأولئك الذين قالوا بأن الصفات مستقلة عن للذات الإلهية -كما فعلت الأشاعرة- مشركون. وشر هؤلاء جميعًا من يسرفون في قراءتهم الظاهرية للقرآن، فيجعلون لله صورة إنسان، يجلس فوق عرش، له يدان، ورجلان، وعينان، وأذنان، وأنف، وفم، فهو يتكلم ويلقي أوامره بوصفه

ملِكًا. لقد وصف الكرمانى هذه النزعة بالتجسيم -فهم يدعون أن لله جسم (إنسان)، وهو ضرب من الكفر يَشْرِكُهُمْ فيه غلاة الشيعة، الذين يؤلهون إمامهم. (الكرمانى، تنبيه، ١٤٩-٥٣). والحاصل أنه لا يبدو أن شيئًا يعارض المذهب الإسماعيلي كمقالات الأشعرية، وغيرها من المفاهيم السنية عن الله.

وقد بدا الكرمانى أشد قسوةً في حديثه عن المعتزلة، ولعل ذلك لأن بعض مقالاتهم أقرب إلى النهج الإسماعيلي. ولطالما أكد هو وغيره من المؤلفين الإسماعيليين في كتبهم أن المعتقد الدينى لا بدّ أن يوافق مبادئ العقل -فلا يمكن أن يكون ما يخالف العقل صحيحًا- وينبغي أن يُعرض بطريق البرهان، وباتباع قواعد المنطق. ولما كان المعنى الظاهري للقرآن يتضمن كثيرًا من العناصر المعارضة للعقل، ولما كان الأنبياء يعبرون عما احتملوه من الرسائل باستعمال لغة رامزة، لا تقوم على البرهان الضروري (apodictical demonstration)، فقد تَعَيَّن تفسير الوحي على وفق العقل، بتطبيق منهج البرهان (الكرمانى، مصابيح، ٦-٥، ٨، ٣٢، ٣٨-٩ من النص العربى).

وهذا عين ما صنّعه المعتزلة، كما يقول الكرمانى، غير أنهم ضلوا الطريق، فقد انطلقوا من القرآن -مستدلين بالعقل- في تأسيس مقالاتهم في الصفات الإلهية، (التوحيد) و(العدل). ومع ذلك، لم يكن ما انتهى إليه استدلالهم إلا طائفةً وفيرة من الأكاذيب عن الله؛ إذ لم يستطيعوا تحاشي التجسيم، ولا النجاة من تشبيهه بخلقه. والسبب في إخفاقهم هو استعمال العقل دون معلم، «والاستدلال من طريق العقول من غير معلّم باطل» (الكرمانى، تنبيه، ١٤٨).

وهذا المعلم هو -بقيقين- الإمام الإسماعيلي. ولما كان هو المصدر الأوحى للمعلم، فإنه يعلم أتباعه -كبار رجالات الدعوة الإسماعيلية و«مستجيبهم»، أو المتلقين ممن دخلوا في عهد الإمام- كيف يفسرون نص الوحي على نحو متجانس وعقلاني.

علم الكلام: علم مستحيل

وعلى الرغم من أن الطائفة الإسماعيلية تفتقر إلى وحدة المذهب، وأنها أوزاع شتى من الموروثات والحركات، التي تدافع عن مقالاتها الخاصة، فإنها تتردى ببرة الإجماع في شأن التوحيد. وهو يعني عندهم أن المبدأ المطلق (Ultimate principle) -ويسمى المبدع- (واحد) بإطلاق، فلا اسم له، ولا حد يكتنفه، ولا يدركه أحد من خلقه. ولما كان مغايرًا للخلق جملةً، فهو خارج العالم، محتجبٌ بحجاب لا ينهتك.

وتعني الوحدة المطلقة للمبدع أنه ليس عقلاً؛ لأن العقل المحض لا يخلو من ثلاث جهات ضرورة: العقل، والعقل، والمعقول، وهذه كثرة. من أجل ذلك شايع الإسماعيليون أفلوطين ضد أرسطو والفلاسفة المسلمين، الذي ذهبوا إلى أن الأول عقل. بل إنهم أخذوا بقول أفلوطين كذلك في أن العقل دون الواحد رتبةً، ولكنهم أنكروا صراحة أن يكون العقل صادرًا عن الواحد بطريق الانبعاث (emanation). فقد (أبدع) المبدعُ العقل، ثم وضع فيه دفعةً واحدةً مجموع الصور والمثل التي تتحقق في جميع الأنواع المادية في عالم الحس.

ولم يتغنى الإسماعيلية بإنكارهم إمكان الانبعاث من الواحد حفظ العقيدة الإسلامية في الإبداع فحسب، وإنما أرادوا أيضًا صون الوحدة المطلقة. ولما كان الانبعاث يتضمن (اشتراكًا) بين المنبعث وأصله، ولما كان هذا المنبعث مختلفًا عن الأصل، لزم أن تتضمن هوية الأخير جزءًا غير مشترك مع المنبعث، وجزءًا آخر مشتركًا معه، وفي هذا ما فيه من التثنية في الأصل. وقد أنكر المؤلفون الإسماعيليون -للسبب ذاته- وجود أي علاقة سببية بين المبدع والمبدع. وذلك أن العلة لما كانت تشتمل على المعلول، لزم أن يكون المبدع يشترك مع مبدعه في شيء ما، ولكن ليس في جميع هويته (وإلا كانا شيئًا واحدًا)، وهو ما

يُفضي إلى تثنية المبدع مرة أخرى. والحاصل أن المبدع أبدع العقل، وهو أول مبدع، بنجوة من أي علاقة سببية. فليس الله علةً عند الإسماعيليين؛ لأن العقل -إذ كان أول علة- هو (علة العلل). فليس الله -عند الإسماعيلية- هو علة ما يقع في العالمين الروحاني والجسماني من وقائع. ولا شك أن في هذا الاعتقاد مخالفة لكل مذاهب الكلام الإسلامية.

ولا يعقل العقل -وهو المبدع الأول- إلا ذاته، فتصدر عنه لذلك النفس، أو عقل آخر (على حسب النظام المتبع)، بطريق الانبعاث. وعلى الرغم من أنه أكمل موجود في العالم، فإنه غير قادر على أن يعقل المبدع، الذي ليس عقلاً، ولا هو معقول أيضاً. وهو [أي العقل] يعلم أن فوقه «شيئاً ما»، يثبت وجوده، دون أن يكون قادراً على إدراك هذه الحقيقة المطلقة بوجه من الوجوه.

فإذا كان العقل عاجزاً عن تعقل المبدع، فأنى لملكنا العقلية البشرية أن تحصل عنه شيئاً؟ إن أصحاب الظاهر يعتقدون أن الله تجلى في كتب الأنبياء، كالقرآن مثلاً. وهم في تمسكهم بالظاهر، يتحدثون عن الله، وينسبون إليه الأسماء والصفات المختلفة، التي لا تشير -على التحقيق- إلا إلى الخلق. لقد فصل المؤلفون الإسماعيليون القول في فلسفة لغوية، راموا بها إثبات أن الحديث عن الله ضرب من المحال. وخلاصتها أن كل لفظ وكل اسم -وهما ينتميان ضرورة إلى اللغة البشرية؛ أي إلى عالم الخلق- يشير إلى معنى، ينتمي هو الآخر إلى هذا العالم. ولما كان الله خارجاً عن العالم، لم يكن ثمة مفهوم عنه، ولا فكرة تشير إلى ذاته يمكن أن تجول بعقولنا، ولا أن تصاغ بالسنتنا البشرية. من أجل ذلك كان عامة المسلمين في حديثهم عن الله، ومتكلمو السنة (الأشاعرة) في تفكيرهم في أسماء الله وصفاته، إنما ينحون نحو التجسيم؛ إذ يشبهون الله بخلقه.

لقد كان المؤلفون الإسماعيليون في العصر الفاطمي (كأبي يعقوب السجستاني (توفي بعد ٩٧١/٣٦١)، والكرماني) على علم بأن نفراً من الفلاسفة المسلمين (كالكندي مثلاً)، والمتكلمين المعتزلة قد ذهبوا إلى ضرب من علم الكلام السلبي (negative theology)، ولكن مجرد نفي الصفات الإلهية لا يعني -

في رأي الإسماعيليين- أن مشكلة التشبيه قد انتهت؛ ولذلك اتهم الكرمانى المعتزلة بالنفاق؛ إذ على الرغم من نظرياتهم في نفي الصفات عن الذات الإلهية، فإنهم يقولون: إن الله حيٌّ، عالم، قادر، إلى سائر الصفات التي لا تجوز إلا على المخلوقين (الكرمانى، راحة العقل، ١٤٩).

فليس علم الكلام السلبى طريقاً مَرَضِيّاً لصون التنزيه الإلهي، فحتى إنكار الصفات الإلهية الأساسية الثلاث لدى المعتزلة مفضٍ إلى التجسيم (anthropomorphism). فالقول بأن الله حي يعني إشراكه مع الموجودات الحية، والقول بأنه غير حي يعني إشراكه مع الموجودات غير الحية، كالأحجار والأجسام الميتة. وقل مثل ذلك في صفتي العلم والقدرة؛ لأنهما وأضدادهما صفاتٌ تختص بالمخلوقات فحسب.

وحاصل ما تقدم أن كلا مذهبي الإثبات والسلب خطأ في العبارة عن الله. ولم يبق إلا أن تنفي نفي الصفات: فليس الله حيّاً ولا هو غير حي، وليس عالمّاً، ولا هو غير عالم، وليس قادراً، ولا هو غير قادر، وهكذا دواليك. بيد أن أطروحة النفي المضاعف هذه لم تزد على أن ذكرت أن الله مغايرٌ لخلقه جملةً، فلا يشاركهم في صفة من الصفات، كانت ما كانت. والحق أن هذا هو مقصد التوحيد الأقصى: (التجريد)، أو كما قال السجستاني: وليس بموجودٍ تنزيهٌ أسمى وأشرف مما نزهنا به مبدعنا، بهذه الألفاظ التي يتقابل فيها النفيان: نفي، ونفي النفي (السجستاني، كتاب الافتخار، ٨٨).

فالتوحيد هو -بعبارة أخرى- اعتقاد وحدة الله المطلقة، بنبذ كل ما يشي بالكثرة (ومن ذلك العدد «واحد»، الذي يشير إلى العقل، والذي هو -كسائر الأعداد- مرَّكَّبٌ على نحو من الأنحاء). وبذلك يتأكد تنزيه الله المطلق، ويتعالى عن الخلق. ويعني التوحيد -في الوقت نفسه- أن كل حديث عن الله، وكل «علم كلام» محال. قال الكرمانى: وأسفر^(١) عن صدق الموحدين أنه [الله] لا يُعَرَّب

(١) أراد أسفر الدليل الذي سبق وروده قبل هذه الكلمة. وقد تصرف الكاتب نوعاً تصرف في ترجمة كلام الكرمانى في كتابه المذكور بما لا يخل بالمعنى العام، وما نقلناه هو نص كتاب «راحة العقل».
(المترجم)

عنه بلفظ قول، ولا بعقد ضمير، وكيف يكون للحروف دلالة على هوية ظهرت عنها المبدعات، والمنبعثات، والمكوّنات (الكرماني، راحة العقل، ١٤٥).

وإذا كان التجريد هو غاية التوحيد القصوى، فإن ثمة مأرباً آخر أيضاً، وهو البراءة من التشبيه والتعطيل، فقد أبى الإسماعيلية تشبيه الله بخلقه بالتبرؤ مما يعتقده فيه عامة المسلمين، وكذلك من مقالات الفلاسفة والمتكلمين أشاعرة ومعتزلة، بل زيدية وشيعية اثنا عشرية، واضطلع الكرماني بهذه المهمة في كتابه تنبيه الهادي والمستهدي، ولكن ماذا عن التعطيل («وهو إفراغ التصور عن الله من كل محتوى»؟ أليست عقيدة الإسماعيلية في المبدع المنزه بإطلاق، الخفي، غير المعلوم، الذي لا تحيط به العبارة، محض تجريد، «خلو» من أي معنى؟ وأي فرق لائح بين التجريد والتعطيل؟

ليس من اليسير الجواب عن هذا السؤال، ومما يزيد صعوبة أنه يتضمن المشكلة الدقيقة المتعلقة بمرجعية الاسم (الله)، وكذلك سائر الأسماء والصفات الإلهية. والحق أن كتب الإسماعيلية الدينية قد اشتملت على كثير من العبارات عن الله، وفيها ثناء ودعاء واقتباس من القرآن ومن الحديث. ولكن هل تشير هذه النصوص إلى المبدع؟ ما من شك في أن المؤلفين من أمثال السجستاني والكرماني لم يكونوا يرون بأساً في أن يتحدث المرء عن الله على نحو تقليدي لمقاصد دينية، لكن هذا الحديث ينبغي أن يكون على طريق المجاز. والعامّة، والفلاسفة والمتكلمون الذين لا يدركون ذلك منغمسون في التشبيه. وينبغي كذلك -من جانب آخر- أن يُفسّر حديث القرآن عن الله على نحو لا يقدر في التنزيه المطلق للمبدع، الذي يبدو كل تفسير بالنظر إليه محالاً؛ لأنه خفي عنا، غير معلوم لنا.

وقد كان المخرج الأوحّد من هذه الحيرة باعتقاد أن المبدع إن يكن غير معلوم ولا مدرّك الذات، فإنه متجلّ في خلقه. وبعبارة أخرى: كل ما أثبتّه الوحي لله لا تعلق له بالمبدع، وإنما ينصرف إلى أكمل مخلوقاته: العقل، والكيانات الأخرى في العالم الروحاني. أما المبدع في نفسه فمجرد، ولكنه ليس عريّاً عن كل مفهوم؛ لأنه حين أبدع العقل كشف عن غنى ذاته، وإن كانت هذه الذات غير مدرّكة لنا.

كلمة الله وإرادته وأمره

وإذا لم يكن سبيل إلى العلم بذات المبدع، فذلك لا سبيل إلى العلم بكنهه الإبداع الذي أخرج به المبدع إلى الوجود أول مبدع؛ أي العقل، الذي يسمى كذلك بـ «القلم»، و«السابق»، و«كوني» (Kun). على أن هناك آيات كثيرة في القرآن تلمح إلى هذا الإبداع، ومن ذلك مثلاً: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]. وعند الإسماعيلية أن مثل هذه الآيات ينبغي أن تؤول تأويلاً رمزياً أو مجازياً. فليس لله كلام البتة، كيف، وهو خارج عن العالم؟! حتى العالم الروحاني، ليس فيه هواء، فلا يجري فيه صوت ولا حديث. وهذا المبدأ مأخوذ من تاسوعات أفلوطين العربية. فليس للمبدع قضاء ولا إرادة ولا كلمة ولا أمر، فكل هذه صفات بشرية. وليس وصف الله بها إلا تجسيماً محضاً. فإذا صحَّ ذلك، فالآية القرآنية لا تعدو أن تكون الطريقة التي رام النبي ﷺ أن يترجم بها إلى لسان البشر تلك المبادرة التي لا يحيط به علم ولا تضبطها عبارة، والتي أبدع بها المبدع المكونات: كن فيكون. وهذا يعني أن الإسماعيليين يعتقدون أن القرآن مخلوق للنبي ﷺ، وهو قول يذكر كثيراً برأي المعتزلة. فالنبي ﷺ يتلقى من العقل -بوساطة كائنات أخرى من العالم الروحاني- تأييداً غير ملفوظ، يترجمه إلى لسان قومه، مستخدماً صوراً تناسب ثقافتهم، وفهومهم، ومستواهم الفكري.

وما إن تُتخذ مبادرة الإبداع من جهة المبدع -وهي المعبر عنها مجازاً بالأمر (كن!)- حتى يظهر المبدع (فيكون). ولقد كان للتأثير المتزايد للأفلاطونية المحدثة في المذهب الإسماعيلي في أثناء القرن الرابع/العاشر أثره في أن كثيراً من المؤلفين رأوا في ذلك برهاناً على أنه ما صدر عن المبدع إلا واحد («لا يصدر عن الواحد إلا واحد»، (ex uno non fit nisi unum)، كما جاء في القول المأثور)، وهو المبدع الأول، العقل. ومع ذلك، كان المذهب

الإسماعيلي خاضعًا - في عهده الأول (القرن الثالث/التاسع) - لتأثير بعض المذاهب الغنوصية، فزعم صدور عدة أقانيم عن المبدأ الأول دفعة واحدة: الإرادة (bouleisis)، والكلمة (logos)، والأمر، وكذلك الحروف الألفبائية (وعلى رأسها الكاف والنون، اللذان يتكون منهما الأمر كن).

وقد اضطرب مؤلفو القرن الرابع/العاشر اضطرابًا كبيرًا في تصور طبيعة هذه الأقانيم (الإلهية)، وعلاقتها بالمبدع وبالمبدع الأول (العقل)، فذهب بعضهم إلى أنها وسائط بين المبدع والعقل، بينما ذهب آخرون (كالكرماني) إلى أنها جميعًا مطابقة للعقل. ومهما يكن من شيء، فقد اعتُبرت هذه الأقانيم مبدعات يجلي المبدع -الذي لا يُدرَك- نفسه من خلالها، على نحو من الأنحاء، وإن كانت هي مختلفة تمامًا عنه. وينطبق الأمر نفسه على العقل، الذي هو «الله الظاهر»، الذي نجده في وحي الأنبياء.

(٤)

الله و«اسمه الأعظم»: الإلهية والعقل

يرى الإسماعيلية أن كل التصورات العقلانية الإسلامية عن الصفات الإلهية، وعن الأسماء الإلهية التسعة والتسعين (الأسماء الحسنی) تمثل -في إجراءاتها على المبدع- ضربًا من التشبيه. ولما كان أكثرها مذكورًا في القرآن، فلا بد أن لها معنى، وأنها تشير إلى هوية. فالأشعرية يرون أن أسماء الله مشتقة من صفاته، التي تدل على معاني، موجودة أزلًا في ذات الله، على الرغم من استقلالها عنها. ولما كانت هذه المعاني موجودة مع الذات منذ القدم، فإن الله مرگب متکثر، وهذا المعتقد ضرب من الشرك في رأي الإسماعيلية. وخالفت المعتزلة، فذهبت إلى أن أسماء الله وصفاته ليست شيئًا غير ذاته، وإنما هي ألفاظ تستعمل للعبارة عن ذات الله بلسان البشر. وقد رأى الإسماعيلية في هذا الرأي جنوحًا إلى التشبيه.

والحاصل أن الأسماء والصفات الإلهية -ومنها الاسم الله- لا تدل على المبدع. وإذا كانت تشير إلى شيء ما، فليس إلى المبدع، وإنما إلى كائن مبدع. وقد ذهب مؤلف «كتاب الشجرة» الإسماعيلي (القرن الرابع/العاشر) إلى أن ما يُطلق عليه «أسماء الله التسعة والتسعون» تشير كلها إلى الله وإلى الإلهية، التي تنطبق على العقل. فالله والإلهية هما أعلى صفات العقل، واللذان تُشتق منهما سائر الصفات الإلهية الأخرى، بل سائر صفات العقل وجميع الكائنات الدنيا في العالم الروحاني. فليس الله إذن اسمًا للعقل (بل إنه ليس اسمًا أصلاً، وإنما هو صفة)، واسمه الأعظم -وهو مفهوم ثابت في السنة- لا يطلع عليه إلا النبيون، والأئمة، وأولئك الذين بلغوا رتبة عليّة في العلم. ولهذا الاسم الأعظم معنى وهوية، تخفى عن جميع الخلق، في العالمين الجسماني والروحاني على السواء، بل عن العقل نفسه: فلا اطلاع لأحد من المخلوقين على الهوية بحيلة من الحيل (كتاب الشجرة، ٨٤).

وثمرة ما تقدم أن كل ما يذكره القرآن عن الله، وكذلك ما تذكره كتب الوحي الأخرى، كالكتاب المقدس والإنجيل ينطبق -في المقام الأول- على المخلوق الأول (العقل)، ثم على المبادئ العليا في العالم الروحاني (النفس أو بعض الأقاليم الكونية الدنيا). فإذا ما تسنى لبعض الفضلاء أن يعلم الاسم الحقيقي للعقل، وهو الذي يسمح لهم بالارتباط به، فإن هذه أعلى مراتب السعادة عند الإسماعيلية والفلاسفة جميعاً. ويشير هذا الاسم إلى هوية ستظل أبداً خارجة عن طوق المخلوقين، المبدع. على أن ثمة مرجعاً [للاسم] مع ذلك، وهو ما يعني أن هناك صلة بين المبدع والعقل، وإن كانت طبيعة هذه الصلة مجهولة، حتى للعقل. فالمبدع يتجلى -بوجه من الوجوه- في خلقه؛ فليس هو إذن فكرة مجردة فارغة للعقل البشري، وليس قول الإسماعيلية فيه مفضياً إلى التعطيل؛ لأن غناه يتجلى في كمال العقل. ولما كنا جاهلين بطبيعة هذا التجلي، فإن كل محاولة لاستنباط علم بالمبدع بطريق القياس على المبدع إن هي إلا ضرب من العبث، ولن تفضي إلا إلى تشبيهه بمبدعه.

فالعقل هو المقصود بالاسم «الله»، وله وصف الإلهية؛ لأنه -في كماله الأعلى- عالمٌ بعجزه عن العلم بطبيعة علاقته بالمبدع. فهو -من كونه عقلاً- لا يسعه أن يتعقل إلا هويته، لكن هذا التعقل الذاتي لا يخبره بشيء عن المبدع، وقد كان يحب أن يعلمه، فحالت هويته -بوصفه عقلاً- دون ذلك. وقد أورثه عجزه عن إدراك الغاية القصوى من مراده ولها، فهو «مبتلى مُضنى بالوله»، وهذا الوله هو الإلهية (فالإلهانية أو الألّهانية مشتقتان من الفعل وَلَّه).

(٥)

وحدة العقل: «واحد بالذات، كثيرٌ بالإضافات»

على الرغم من أن المشكلات الكبرى في علم الكلام قد زالت -في المذهب الإسماعيلي- عن المبدأ الأعلى (Ultimate Principle)؛ لما هو عليه من تنزيه مطلق، فقد ظهرت في رتبة أدنى، وهي رتبة المخلوق الأول، العقل. وأول ذلك مسألة الأسماء والصفات الإلهية، فإن الإسماعيلية -وقد أثبتوها للعقل، لا للمبدع- ينزعون فيها منزَعًا شديد القرب من المعتزلة، فميزوا نوعين من الصفات: صفات الذات وصفات الفعل. وقد ذكر صاحب كتاب الشجرة أن صفات الفعل، كالمتكلم والمريد والخالق، هي الصفات التي يوصف بها الله في شيء دون شيء، فيجوز أن تقول: كلم موسى، ولم يكلم فرعون، وأراد اليسر ولم يرد العسر، وخلق الإنسان، ولم يخلق أفعاله (ولا يخفى ما في المثال الأخير من مناقضة للأشعرية). ولا كذلك صفات الذات، كالعالم والقادر، فإنها التي لا يجوز أن يوصف بها الله في شيء دون شيء، فلا يجوز أن تقول: علم موسى، ولم يعلم فرعون، أو قدر على بعض أفعال عليّ، ولم يقدر على بعض أفعاله الأخرى^(١) (كتاب الشجرة، ٨٣).

(١) ترجمت هذه الجملة الأخيرة -على ما فيها من اضطراب- على نحو ما وجدتها في النص الأجنبي، ثم تبين أن السبب في هذا الاضطراب خطأ مركب، فقد وقع تصحيف وتحريف في النص في «كتاب =

ولما كان السياق الكلي لهذا المقطع مختصاً بالعقل، كانت الأمثلة المختارة من قِبَل المؤلف تبين في جلاء أن الله المذكور في القرآن ليس هو المبدع، ولكنه المبدع الأول، الذي ترجع إليه جميع الأسماء والصفات التي يطلقها المسلمون عامةً على الله. والسؤال الوارد الآن عن كيفية اتصال هذه الصفات بذات العقل. لقد رأينا أن المبدع -في قول الإسماعيلية- واحد، ولكن على وجه تنزه الوحدة عن المعنى العددي، فالحق أن المبدع فوق الوحدة، وفوق الأحدية، وفوق الكون والوجود. والعقل ليس كذلك، فإنه يمثل الكون، والوجود، والوحدة، والأحدية في أعلى مراتب الكمال. لكن وحدته نسبية؛ لأنه مبدع، فهو مع وحدته مشاراً إليه بالكثرة.

وقد ذهب الإسماعيلية -بأدلة قريبة من مذهب المعتزلة- إلى أن صفات الذات وصفات الفعل تشير جميعاً إلى ذات العقل الواحدة غير المركبة. وليست هذه الصفات إلا وسيلة ندرك بها كمال ذاته وفعله في العالم، دون أن تخلع على ذاته صفة التركيب. وقد صاغ الكرمانى هذا المبدأ في القول المأثور: «واحد بالذات، كثير بالإضافات» (الكرمانى، راحة العقل، ١٧٧-٨). وهذا يعني أن العقل كثير بمقدار ما تدركه عقولنا من غنى ذاته وأفعاله في العالم.

ولما كان العقل يمثل -بحلوله في الرتبة العليا من العالم المبدع- جُماع الكون (fullness of being)، تضمنت ذاته جميع الصور أو المثل (بالمعنى الأفلاطوني) التي أودعها المبدع فيها دفعة واحدة، في الوقت نفسه الذي أبدع فيه العقل. لكن هذه الصور غير منفصلة عن ذاته: بل هي هو. وليست صفات الذات إلا طريقاً يتوصل به العقل البشري إلى معرفة الكمال المطلق للعقل، أو هو -بالأحرى- الطريق الذي ترجمت به الأنبياء هذا الكمال في لغة بشرية مجازية،

- الشجرة، فأنبت المحقق حرف الجر (على) هكذا (على)، بالياء المعجمة في آخره، ثم ضبط آخره بالشكل، فكان هكذا: (على)، فخرج النص على هذا النحو: «...»، وكذلك لا يجوز أن يقول: قدر على كذا، ولم يقدر على كذا، فتوهم كاتب هذا الفصل، الأستاذ دي سميت، أن المراد شخص يُدعى (عليًا)، فأنبته هكذا (Ali)، والصواب أن يكون الكلام على هذا النحو: «...»، وكذلك لا يجوز أن يقول: قَدَرَ على كذا، ولم يقدر على كذا. (المترجم)

تستطيع عقولنا أن تبلغ معانيها. فإذا تفكر العقل في ذاته، أفاد انبعاث المبدع الثاني، الأقل كمالاً، وهو النفس الكلية (Universal Soul)، ثم تصرف في العالم بوساطتها، وبوساطة بعض المراتب الكونية الدنيا المنبعثة منها. وهذه الأفعال الكثيرة للعقل - التي لا تعارض بينها وبين وحدة ذاته - قد صيغت على لسان الأنبياء، وفي عقول العقلاء في صورة صفات الفعل.

وقد ذكر الكرمانى أن للعقل عشر صفات أساسية، فهو الحق، والوجود، والواحدية، والتمام، والكمال، والأزلية، والعقل، والعلم، والقدرة، والفعل. ومستند هذه الصفات جميعاً صفة الحياة؛ إذ من دونها لا يكون العقل قادراً، ولا عالماً، ولا فاعلاً، فيها يقوم بالتفكير الذاتي، فيوجد الكون، ويتصرف فيه، وهذا ما أراده النبي ﷺ عندما وصف الله بالحي القيوم (﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] (الكرمانى، راحة العقل، ١٨٦-٩٠).

(٦)

العقل مصدر الوحي

يعزو المذهب الإسماعيلي إلى العقل أعمالاً كثيرة، فهو يُعد - بوصفه أكمل الموجودات - العلة الفاعلة، الذي يصدر عنه - بطريق الانبعاث - العالم كله، من النفس الكلية إلى أدنى الموجودات تحت فلك القمر، ويدخل في ذلك الأفلاك، والنجوم والكواكب، والمولّدات الثلاث على الأرض (الجمادات، والنباتات، والحيوانات)، وكذلك النوع البشري. ومن كمال هذا العقل عنايته بهذا العالم بما أوجده عليه من بنية متجانسة، وبما يمدّه به من بقائه. وهو يضبط على أكمل نظام - بوساطة الأفلاك، وحركاتها الدائرية الكاملة - أدوار الكون والفساد في الأرض.

ثم إن العقل يفعل بوصفه علةً غائيةً (final cause)؛ لأن كل الموجودات، من النفس الكلية إلى أدنى أنواع الحيوان (بل النباتات والجمادات فيما يراه بعضهم) تمضي مُصعّدةً، يحدوها شوقُ العودة إلى العقل، المصدر الأول لوجودها. ويتضح هذا المفهوم الأفلاطوني المحدث للشوق العام بالتفرقة

الأرسطية بين القوة والفعل. فأما ذات العقل، فهي متحققة بالفعل منذ زمان إبداعها (قد بلغت منذ البداية «كمالها الثاني»)، بينما احتاجت سائر الموجودات في العالم -لكونها أقل كمالاً من العقل- إلى أن تتحقق ذواتها بالفعل: فهم بالقوة (كمالهم الأول)، وفي شوق إلى الفعل الذي ينقصهم؛ فلذلك يُصعّدون نحو العقل.

وعناية العقل بالعالم تتجلى في فكرتين جوهريتين في الفكر الإسماعيلي: المادة، والتأييد. والمادة ضرب من الفيض الذي يدب العقل على إمداد الموجودات به ليحفظ عليها الوجود، أو بعبارة أخرى: ليمنحها درجة من التحقق [الفعل] اللازم لبقائها. أما التأييد، فخاص بالنوع البشري. وعلى الرغم من تأثير الأفلاطونية المحدثة في مذهب الإسماعيلية، فإن مفهومهم عن الوحي والنجاة متجذر بعمق في المباحث العقلية لدى أرسطو، رجوعاً إلى «كتاب النفس» (*De Anima*) له، وما استحدثه بعد ذلك الفلاسفة اليونان والمسلمون. فقد ذهب أرسطو إلى أن العقل المميز للنفس البشرية يكون منذ ساعة الميلاد بالقوة، ثم إنه يخرج شيئاً فشيئاً -بالعقل بالفعل- من القوة إلى الفعل، ليصبح هو الآخر عقلاً بالفعل. ويطلق الشراح اليونان لأرسطو على العقل الذي يُخرج العقل البشري من القوة إلى الفعل اسم العقل الفعال (*Active Intellect*)، وحدّوه بالعقل الإلهي، الكائن خارج العقل البشري. وقد ذهب معظم الفلاسفة هذا المذهب: أن العقل لا يبلغ أن يكون بالفعل إلا إذا اتصل بالعقل الفعال. فإذا ما تحقق الاتصال الكامل للعقل -وهو ما يعني أنه أصبح بالفعل- حصل له الخلود، وظل ينعم بالسعادة القصوى إلى الأبد.

لقد قال معظم المفكرين الإسماعيليين بهذه النظرية، ولكنهم أدمجوها في مذهبهم الخاص في النبوة والإمامة. فالتأييد الصادر عن العقل (أو بوساطة موجودات كونية أخرى في نهاية الأمر) يتصل بعقل بعض المصطفين من الناس: الرسل؛ أي الأنبياء والأئمة. حتى إذا ما اتصلوا بالتأييد، أصبح عقلهم موجوداً بالفعل، فينتقلون في الحال إلى كمالهم الثاني، وهو ما يعني أنهم يعلمون كمال العلم مجموع الروحانيات التي يتاح العلم بها للنوع البشري. ويكتسب الأنبياء -فضلاً عن ذلك- القدرة على ترجمة هذا العلم في صور ورموز بلسان قومهم

(المعنى الخارجي والظاهري للوحي)، بينما يحصل الأئمة على العلم بباطنه (العلم الباطن). ولا يستطيع المستجيب أن يجوز بعقله القوة إلى الفعل إلا إذا قَبِلَ تعليم الإمام. ويؤدي عقل الإمام -وهو بالفعل دومًا- الدور نفسه الذي يؤديه العقل الفعال في الفلسفتين اليونانية والعربية.

فإذا بلغ المستجيب المرحلة النهائية من التعليم انتقل عقله إلى كماله الثاني، وأصبح كعقل الإمام، فيبقى بعد موت الجسد، وينعم بالسعادة الأبدية في جنة روحانية محضة، في مكان ما من عالم الروحانيات.

(٧)

وبعد، هل يُعد مذهب الإسماعيلية نوعًا من الكلام؟

قد أسلفنا في المبحث الثاني أن الكلام -بوصفه علمًا بالمعنى الضيق، وبوصفه خطابًا (logos) عقلاً عن الله، الحقيقة المطلقة- ليس محالاً فحسب بالنظر إلى الإسماعيلي، بل إنه يفضي حتمًا إلى مفاهيم مغلوبة وإلى هرطقات، كالتجسيم، بل الشرك. والمتكلمون المسلمون دون استثناء أحد منهم -أشعريًا كان، أم معتزليًا، أم زيديًا، أم شيعيًا اثنا عشريًا- يُعدون أهل الظاهر، إما بتمسكهم بالمعنى الحرفي للقرآن، وإما بالجموح في استخدام الأدلة العقلية، دون إرشاد من أئمة الهدى. ومع ذلك، لما كان العقل -أول موجود- هو الإلهية (divinity) المعبودة في الواقع من قِبَل أصحاب ديانات التوحيد، ولما كانت هذه الإلهية -من حيث كونها عقلاً- معقولة تمامًا، تعين أن يكون العلم العقلاني، وهو علم الكلام الذي يبحث في العقل (Intellect) ممكنًا. والحق أن مؤلفي الإسماعيلية كانوا يستخدمون أحيانًا -حين يكتبون في ذات العقل، وفي صفاته وأسمائه، وفي فعله في العالم- مفاهيم المتكلمين وأدلتهم، ولا سيما المعتزلة.

على أن الكلام لم يكن المصدر الأساسي للفكر الإسماعيلي، ولكن الفلسفة: تاسوعات أفلوطين العربية، وعناصر برقلس اللاهوتية، مع آثار

الفلاسفة، وخاصة الكندي، والفارابي، وابن سينا. وفي الحق أن الفكر الإسماعيلي شديد القرب من الفلسفة الإسلامية، على الرغم من أن الإسماعيلية يقدحون في الفلسفة بمثل ما قدحوا به في مذهب المعتزلة الكلامي: أنهم [الفلاسفة] يستخدمون العقل استخدامًا مغلوطنًا؛ إذ لا يتبعون تعليم الأئمة. والخلاصة أن الفكر الإسماعيلي مشيخ من الكلام والفلسفة، دون أن يكون واحدًا منهما. إنه علم الباطن، وغايته حقيقة الوحي، التي تُعَلَّم بالرجوع إلى الإمام وحده.

المراجع

- (Abdan) عبدان (منسوب). كتاب شجرة اليقين. تحقيق عارف تامر. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢.
- Daftary, F. (2007). *The Ismailis: Their History and Doctrines* 2nd edn. Cambridge: Cambridge University Press.
- De Smet, D. (1989). Le Verbe-imperatif dans le systeme cosmologique de l ismaelisme . *Revue des Sciences Philosophiques et Theologiques* 73: 397-412.
- De Smet, D. (1995). *La Quietude de l intellect: Neoplatonisme et gnose ismaelienne dans l uvre de Hamid ad-Din al-Kirmani*. Louvain: Peeters.
- De Smet, D. (2007). Les Bibliothèques ismaéliennes et la question du neoplatonisme ismaélien . In C. D Ancona (ed.), *The Libraries of the Neoplatonists: Proceedings of the Meeting of the European Science Foundation Network Late Antiquity and Arabic Thought. Patterns in the Constitution of European Culture held in Strasbourg, 12-14 March 2004*. Leiden: Brill, 481-92.
- De Smet, D. (2008a). Al-Farabi s Influence on Hamid al-Din al-Kirmani s Theory of Intellect and Soul . In P. Adamson (ed.), *In the Age of al-Farabi: Arabic Philosophy in the Fourth/Tenth Century*. London/Torino: The Warburg Institute/Nino Aragno Editore, 131-50.

- De Smet, D. (2008b) .Miroir, savoir et emanation dans l'ismaélisme fatimide .
In D. De Smet, M. Sebtj, and G. de Callatay (eds.), *Miroir et savoir: la transmission d'un theme platonicien, des Alexandrins a la philosophie arabo-musulmane. Actes du colloque international tenu a Leuven et Louvain-la-Neuve, les 17 et 18 novembre 2005*. Louvain: Leuven University Press, 173-87.
- De Smet, D. (2011) .Ismaili Philosophical Tradition . In H. Lagerlund (ed.), *Encyclopedia of Medieval Philosophy: Philosophy between 500 and 1500*. Wiesbaden: Springer, 1575 .-7.
- De Smet, D. (2012) .*La Philosophie ismaélienne: un esoterisme chiite entre neoplatonisme et gnose*. Paris: Editions du Cerf.
- Halm, H. (1978) .*Kosmologie und Heilslehre der fruhen Ismailiya: Eine Studie zur islamischen Gnosis*. Wiesbaden: Steiner.
- (al-Kirmani) الكرمانى، حميد الدين (راحة العقل). كتاب راحة العقل.
تحقيق مصطفى غالب. بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٣.
- al-Kirmani, Hamid al-Din (MasabiH) .*Kitab al-MasabiH fi ithbat al-imama*.
Ed. P. E. Walker, *Master of the Age: An Islamic Treatise on the Necessity of the Imamate. A Critical Edition of the Arabic Text and English Translation of Hamid al-Din AHmad b .Abd Allah al-Kirmani s al-MasabiH fi ithbat al-imama*. London: I. B. Tauris, 2007.
- (al-Kirmani) الكرمانى، حميد الدين. كتاب تنبيه الهادي والمستهدي.
مخطوط بلندن، مركز الدراسات الإسماعيلية، ٧٢٣.
- (al-Sijistani) السجستاني، أبو يعقوب (افتخار). كتاب الافتخار. تحقيق
إسماعيل قربان حسين پوناوالا. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠.
- Walker, P. E. (1993) .*Early Philosophical Shiism: The Ismaili Neoplatonism of Abu Yaqub al- Sijistani*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Walker, P. E. (1999) .*Hamid al-Din al-Kirmani: Ismaili Thought in the Age of al-Hakim*. London: I. B. Tauris.

الفصل العشرون

الفكر الكلامي الصوفي

مارتن نوبن

إن بوسعنا أن نَعُدَّ التصوف -في العموم- أحدَ أكبر الموروثات الروحية (mystical traditions)^(١) في الإسلام، وإن كانت تجلياته التاريخية تختلف اختلافًا شديدًا في الأفكار، والتعاليم، والممارسات، والنُظم. وعلى الرغم من أنه لم يكن قد ظهر -إلى القرن الثالث/ التاسع في بغداد- بوصفه حركةً روحيةً متميزة، فإن أشياعه من المتأخرين يردون أصوله إلى النبي محمد ﷺ وصحابته. وقد أسهمت أيضًا -علاوة على ذلك- طائفةٌ من الاتجاهات الروحية -التي ظهرت لذلك الزمان في بعض المناطق، كالْبصرة، ومصر، وخراسان، وبلاد ما وراء النهر- في تشكيل التراث الصوفي. وليست الغاية مما سيأتي الإحاطة بالفكر الكلامي الصوفي، بل تقديم دراسة تُعَرِّض لأهم الشواغل والاتجاهات والاضطرابات التي ظهرت في هذا التراث عمومًا.

وقد خرج التصوف -تاريخيًا- من رحم الوسط الروحي غير المتجانس في العهد الإسلامي الأول (سفيري Sviri ٢٠٠٥). وكان المسلمون الأول الذين

(١) درج الغربيون على استعمال مصطلح (mysticism) -ذي الأصل المسيحي- ومشتقاته، مقابلًا للتصوف الإسلامي، غير أن الكاتب هنا وسع دلالة -فيما يبدو- فشملت التصوف وغيره. ولما كان من معانيه أيضًا (الباطنية)، فقد كان بوسعنا أن نستعمل هذا اللفظ، لولا أنه غدا علمًا على طائفة الإسماعيلية، فخشينا وقوع اللبس، وعدلنا إلى مصطلح (الروحية)؛ لأن النزوع الروحي هو أجمع الخصال لمن أرادهم الكاتب في هذا السياق، والله أعلم بالصواب. (المترجم)

أخلصوا أنفسهم للحياة الروحية يُسمَّون -ولا ينبغي أن يعزب ذلك عن البال- نُسَّاكًا وزهادًا وعُبَّادًا. وقد ساد -قبل ظهور التصوف، واستمر بعده- ضربٌ من التحنث الذي يقوم على الاستقامة، والتزمت الأخلاقي، والزهادة، وخشية الله (ميلشير 1996 Melchert؛ ميلشير ٢٠١١). غير أن متقدمي الصوفية أرادوا -خلافًا للجوانب الظاهرية للزهد- التغلغل إلى باطن الحياة الروحية، وتهذيب النفس طلبًا لمزيد من القرب من الله. وفي هذا الصدد كان الله هو لبّ الفكر الكلامي الصوفي، وأثمر هذا النمط من التوجه العملي طائفة متميزة من المعتقدات، ونشأ على الأيام اصطلاح فني واحد، على نحو ما تجلت هذه الأفكار مفصَّلةً على لسان الأجيال المتعاقبة من أئمة الصوفية.

ويذكر مؤلفو الصوفية اللاحقون طائفة من الشخصيات الروحية -التي تسبق تاريخيًا ظهورَ التصوف- بوصفهم ذوي أثر في تشكيل الفكر الصوفي. ومن هؤلاء: المرأة الزاهدة، رابعة العدوية (ت. ١٨٥/٨٠١)، وذو النون المصري (ت. ٢٥٤/٨٦٠) في مصر، وأبو يزيد (با يزيد) البسطامي (ت. ٢٦١/٨٧٤-٥) في بلاد فارس، والمتكلم الأخلاقي، الحارث المحاسبي (ت. ٢٤٣/٨٥٧) في بغداد. ولعل هذا الأخير كان ألصق تأثيرًا بالحركة الصوفية المتألفة؛ لما ثبت من أن الجنيد (ت. ٢٩٨/٩١٠) -وهو إمام التصوف البغدادي في عهده الأول- كان يعد نفسه تلميذًا للمحاسبي (بيكن ٢٠١١). وكان من أبرز أقرانه في المدينة: أبو سعيد الخراز (ت. ٢٨٦/٨٩٩)، وأبو الحسين الثوري (ت. ٢٩٥/٩٠٧-٨). وكذلك عاصر هؤلاء صوفية آخرون، غدت أفكارهم جوهرية في الفكر الصوفي؛ كالحكيم الترمذي (توفي نحو ٢٨٥-٣١٠/٩٠٥-١٠)، في بلاد ما وراء النهر، وسهل التُّستري (ت. ٢٨٣/٨٩٦) في البصرة، الذي أخذ عنه الصوفي الشهير أبو منصور الحلاج (ت. ٣٠٩/٩٢٢) قبل أن يَخْفَ إلى بغداد، حيث خالفت مقالاته (وهي موضع درس هنا) عن تلك التي أخذ بها صوفية بغداد.

وفي مطالع القرن التالي وضع بعض الصوفية -كأبي نصر السَّراج (ت. ٣٧٨/٩٨٨)، وأبي عبد الرحمن السُّلَمي (ت. ٤١٢/١٠٢١)، وأبي سعد الحَرَكوشي (ت. ٤٠٦/١٠١٥ أو ٤٠٧/١٠١٦)، وأبي القاسم القشيري (ت.

١٠٧٢/٤٦٥)، والهجویری (توفي نحو ١٠٧٢/٤٦٥ - ٣ أو ١٠٧٦/٤٦٩ - ٧)، وعبد الله الهروي الأنصاري (ت. ١٠٨٩/٤٨١) - تصانيف هي مزيج من الكتب التعليمية وكتب التراجم، بغية توفير منظور معجمي للتجربة الصوفية، مدعوماً بذكر الطبقات التاريخية (مجددي Mojaddedi ٢٠٠١؛ أنصاري وشميتكه Ansari and Schmidtke ٢٠١١). وقد أسهمت هذه الجهود في حدوث دمج انتقائي لطوائف من متقدمي الزهاد والمتألهين، وكذلك لبعض الجماعات الروحية في الوقت نفسه، كالسالمية والملاطية، في مفهوم التصوف الرحيب (ميلشير ٢٠٠١؛ سفيري ٢٠٠٥؛ كارا مصطفى Karamustafa ٢٠٠٧). ونشأ كذلك وازدهر تراث ممتد من الشعر الصوفي؛ [كشعر] ابن الفارض (ت. ١٢٣٥/٦٣٢) في العربية، وفي الفارسية شعر أبي سعيد ابن أبي الخير (ت. ١٠٤٩/٤٤٠)، وفريد الدين العطار (ت. ١٢٣٠/٦٢٧)، وجلال الدين الرومي (ت. ١٢٧٣/٦٧٢). وفي هذه التصانيف التفسيرية، والتأملية، والمنقبية، والتربوية، والشعرية تجلت المعتقدات الصوفية تفصيلاً.

(١)

المشاركة الصوفية في علم الكلام

ينبغي - قبل الشروع في الحديث عن المبادئ الكبرى للفكر الكلامي الصوفي - أن نأخذ في الحسبان تلك الصلة الممتدة بين التصوف بعلم الكلام. وذلك أن هذا العلم لم يكن مقصوراً على المتكلمين، ولا كانت النقاشات الكلامية منحصرة في علم الكلام والعقيدة. وقد كان طبيعياً أن تفضي مركزية الإله (theocentrism)^(١) - ذات النصيب الأوفى في الفكر الصوفي - إلى التأمل وتفصيل

(١) تشير هذه الكلمة إلى عقيدة يمثل الله فيها مركز الحياة الإنسانية، فهو الذي يحدد قيم الأشياء والأعمال، خلافاً لمركزية الإنسان (anthropocentrism)، التي جعلت من الإنسان محور الكون، وناطت به كل شيء. (المترجم)

القول في معتقدات تتصل بالألوهية، وبالعلاقة الله بالخلق، ولا سيما الإنسان. وعلاوةً على ذلك، حملت المطالبُ التربوية والاتهام بالبدعية كثيرًا من الصوفية وأصحاب النزعة الروحية على المشاركة في الخطاب الكلامي، فصنفوا -بأثر ذلك- عقائد مذهبية، وأسهموا في الخطاب الدفاعي والجدلي المتنامي، وأبانوا عن مناهجهم الخاصة في علم الكلام، حتى جمعت كثيرٌ من الكتب الصوفية أقوالاً وشروحاً لموضوعات الكلام التقليدية (هي كذلك -على الأقل- وفقًا لمعايير المدرسة الإسلامية). وتشمل هذه الموضوعات مسائل تتعلق بالإلهيات، وبالروح، وبعلم الكونيات، وبمشكلة الشر «التيوديسيا» (theodicy)، وبالنبوة، وبالنجاة، وبشئون الآخرة. ومثال ذلك: «كتاب التوهم» للمحاسبي، فهو ضرب من التأمل في الأحوال الأخروية، يسوسه خيال ديني. وقد تجلّى مذهب التعطيل في عقيدتين معزوتين إلى الحلاج، ظهرتا تبعًا في «كتاب التعرف» للكلايازي (ت. ٩٩٠/٣٨٠ أو ٩٩٥/٣٨٥)، وفي «الرسالة القشيرية».

وحتى حين لا يكون الكلام هو الموضوع الأول للكتاب المصنف، فإن القضايا الكلامية والمقالات العقدية كانت تُذكر، وتُدرّس، أو يجري فيها النزاع بوضوح، وإن على نحو ضمني. وقد كان من الممكن بحث المسائل الكلامية في كتب الوعظ والتصوف، فالحنبلي الصوفي عبد القادر الجيلاني (ت. ٥٦١/١١٦٦) جاوز جماهير الصوفية في خطابه، في كتابه «الغنية لطالبي طريق الحق»، حين ساق آراء اعتقادية ذات منزع أثري، وإن كان اصطلاحه صوفيًا صرفًا. وافترع أبو القاسم اللجائي (ت. ٥٩٩/١٢٠٢-٣) كتابه «قطب العارفين» ببحث عقدي مطوّل في معرفة الله، قبل أن يشرع في درسه لمبادئ التصوف. ولا عجب في ذلك لما تقرر من أن مركزية الإله تهيمن على جانب كبير من الفكر الصوفي، ولما ثبت من أن كثيرًا من المريدين كانوا يُعلّمون أصول الدين في إبان مجاهداتهم الروحية. والحق أنه لا سبيل إلى الفصل على نحو واضح دائمًا بين علم الكلام والفكر الصوفي، وخذ لذلك مثلاً كتب الجنيد، الذي تُعد آراؤه الصوفية وليدة اشتغاله العميق بالتوحيد (عبد القادر ١٩٨٦)، وكذلك كتاب

«التجريد في كلمة التوحيد» لأحمد الغزالي (ت. ١١٢٦/٥٢٠)، فإنه سلسلة من البيان الصوفي، أثمره تدبرٌ وئيد لكلمة التوحيد: لا إله إلا الله. أما محيي الدين ابن العربي (ت. ١٢٤٠/٦٣٨)، فكان الحديث عن الله هُجَّيراه، والموجة لمذهبه الصوفي، وبخاصة في كتابه الكبير «الفتوحات المكية». وخَلَفَ من بعده نفرٌ من الصوفية -كتلميذه القُونوي (ت. ١٢٧٣/٦٧٣)، والجامي (ت. ١٤٩٢/٨٩٨)- الذين توسعوا في كتبهم، في شرح أفكاره الصوفية الكلامية.

وعلاوةً على ذلك، عالَج كثير من الصوفية صراحةً بعض المسائل الكلامية ذات الأهمية الكبيرة من منظورهم الصوفي. وكان من وراء ذلك أيضًا -وإن جزئيًا- باعث دفاعي، هو الرد على خصوم التصوف، الطاعنين في بعض المعتقدات الصوفية المألوفة. فقد كتب العالم الحنبلي ابن تيمية (ت. ٧٢٨/١٣٢٨) -مثلاً- شروحًا مصحَّحة، أو موضَّحةً على الأقل، لبعض المواعظ من كتاب «فتوح الغيب» للجيلاني، وكذلك للمقالات العقدية المجموعة في «الرسالة» للقشيري، وخاصة عقيدة الحلاج (ميشو Michot ٢٠٠٧). وكان الزاهد الواعظ غلام خليل (ت. ٨٨٨/٢٧٥) منزعًا من كلام الصوفية، فألَّب عليهم في بغداد، وسعى في النيل منهم (ميلشير ٢٠٠١، b٢٠٠١، ٣٦٠-٢). ولذلك تغيت المناقشات الصوفية في الرد على هذا تأكيدَ صحة هذه المقالات ومشروعيتها، فظهرت بحوث دقيقة مسهَّبة في كتب الصوفية، تهدف إلى توضيح الفروق العقدية الدقيقة وتمييزها؛ كالتمييز الحاسم بين الولاية والنبوة، وما يصحب ذلك من التمييز بين الكرامة والمعجزة، والاتصال بالله من طريق المعراج أو الرؤية، والمعرفة الذوقية. وأول مثال لهذا المسلك: «كتاب التعرف» للكلاباذي، حيث أفرد فصوله الأولى لبيان موافقة التصوف للتيار السني العام في الصفات الإلهية، والقرآن، والقدر، والإيمان، ثم شرع بعد ذلك في الحديث عن موضوعات أكثر اتصالًا بالتصوف. وتقفى الهُجويري أثر مصنفات الفرق والمقالات في علم الكلام في جزء من كتابه «كشف المحجوب»، فأحصى طوائف مختلفة من الصوفية على نسق الملل والنحل، موردًا الانتقادات متى بدا ذلك ملائمًا.

وفي أعمال القشيري - وهو أشعري صوفي - أمثلة متوافرة على ارتباط التصوف بعلم الكلام، فرسالته لم تسق بين يديها عقيدة صوفية موافقة للتيار الكلامي العام فحسب، بل إنها زخرت أيضًا بسلسلة من الأقوال الموافقة المنسوبة إلى أئمة الصوفية، كما أنه ناقش فيها موضوع الكرامات، والولاية، والرؤية، مستحضرًا في ذلك أقوال الصوفية ومتكلمي الأشعرية؛ كابن فورك (ت. ١٠١٥/٤٠٦)، وأبي إسحاق الإسفراييني (ت. ١٠٢٧/٤١٨)، والباقلاني (ت. ١٠١٣/٤٠٣). وقد صنف القشيري - فضلًا عن ذلك - رسالتين مختصرتين، هما: «اللمع» و«الفصول في الأصول»، تمحضتا لحكاية أصول مذهب الأشاعرة، دون التصوف (فرانك Frank ١٩٨٢؛ فرانك ١٩٨٣). ومسه - بسبب من أشعريته - طائفت الاضطهاد في إبان حكم السلاجقة، بعد أن بلغوا خراسان (نوين Nguyen ٢٠١٢، ٤٠-٤٢)، وأصدر وهو في خضم محنته فتوى تدافع عن سُنية أبي الحسن الأشعري (ت. ٩٣٥/٣٢٤-٦)، ثم صنف كتابًا أشعريًا دفاعيًا، عنوانه «شكاية أهل السنة». وقد جذب المذهب الأشعري كثيرًا من الصوفية لإفساحه المجال لموضوعات صوفية أصيلة، كخوارق العادات بعد زمان النبوة، كما يبدو ذلك في كتاب «البيان» للباقلاني. وسار هذه السيرة ابنُ خفيف (ت. ٩٨٢/٣٧١) الصوفي - الذي أخذ عن الأشعري - حين بث أصول التصوف في مذهبه الكلامي، كما تجلّى ذلك في عقيدته، حيث جاور الحديث عن الكرامات والمعرفة موضوعات الكلام التقليدية، ثم كان الختام بفصل في أصول التصوف.

ولم يكن الأشاعرة وحدهم من لجأ إلى الصوفية، فثمة إشارات قليلة إلى معتزلة صوفية في أوائل القرن الثالث/التاسع في بغداد (سوبيروج Sobieroj ١٩٩٩). بيد أن الصلة لم تدم طويلًا بين الفريقين؛ للتعارض بين مقالات المعتزلة ومقالات أهل السنة، ولا سيما في مسألة خلق القرآن، ثم كان أن تفاقم الخلاف بإنكار المعتزلة الكرامات، حتى إن المشاعر المعادية لهم لتتبدى في كتب صوفية متقدمة من آسيا الوسطى إلى الأندلس (فيرو Fierro ١٩٩٢). ووجد التراث الفلسفي كذلك تأييدًا جزئيًا عارضًا من بعض الصوفية؛ ككتب عين القضاة الهمداني (ت. ١١٣١/٥٢٥) - على سبيل المثال - التي أبدى فيها تحيزًا لبعض

آراء ابن سينا (ت. ١٠٣٧/٤٢٨)، وجَدَّ في الدفاع عنها (سافي Safi ٢٠٠٦، ١٧٨-١٨٢). وأكثر ما يتجلَّى التضافر بين الفلسفة والتصوف في الفكر الإشراقي لشهاب الدين الشهروردي (ت. ١١٩١/٥٨٧). وثمة شخصيات أيضًا جمعت في فكرها بين التشيع والتصوف، ولا سيما من خلال مدرسة ابن العربي في الفكر الصوفي، كما تَمَثَّل ذلك في مصنفات: حيدر الأملي (توفي بعد ١٣٨٥/٧٨٧)، وابن أبي جُمهور الأحسائي (توفي بعد ١٤٩٩/٩٠٤)، وفياض [اللاهيجي] (ت. ١٠٧٢/١٦٦١-٢).

وما من شك في أنه لم يكن لدى جميع الصوفية جنوح إلى المشاركة أو إلى التوافق مع الدرس الكلامي، فالتُسْتَرِي وأبو طالب المكي (ت. ٩٩٦/٣٨٦) - على سبيل المثال - كانا يؤثران الإبانة عن عقائدهما بالرد إلى القرآن وإلى السنة النبوية. ولم يُبدِ أبو سعيد ابن أبي الخير (ت. ١٠٤٩/٤٤٠) - وهو معاصر للقشيري - أي عناية جادة بالمسائل الكلامية فيما نُقل من شعره وأقواله. بل إن أبا حامد الغزالي (ت. ١١١١/٥٠٥) قد أظهر - على الرغم من أشعريته - تحفظًا على علم الكلام في كتابيه «المنقذ من الضلال» و«إلجام العوام». وكذلك كان عين القضاة الهمداني - مع علمه بالمعجم الكلامي واعتماده عليه - يعتقد أن التصوف هو طريق النجاة الأعلى. وبعد قرون، صنف الجامي محاكمة، عنوانها «الدرة الفاخرة»، أورد فيها مقالات الصوفية في مقابل مقالات الفلاسفة والمتكلمين في إحدى عشرة قضية كلامية كبرى. ولم يذهب الكتاب إلى تقديم الصوفية فمحسب، وإنما دل أيضًا على أن آراءهم غدت - في رأي بعض المتأخرين - مذهبًا كلاميًا مستقلًا ومتجانسًا. والحق أن بعض الصوفية أبدى معاداة صريحة للمناقشات العقلانية في علم الكلام، حتى بلغ الأمر بالصوفي الحنبلي، عبد الله الأنصاري (ت. ١٠٨٩/٤٨١) أن صنَّف كتابًا كبيرًا في نقد علم الكلام ذي النزعة العقلانية، سماه «ذم الكلام». وقد قامت شواهد التاريخ على أن الانتساب إلى التصوف لم يكن يعني ضرورةً المصير إلى مذهب كلامي دون آخر، ولا استحالة الجمع [بين التصوف وأي مذهب كلامي].

الأحوال والمقامات في الطريق الصوفي

كان السالكون من الصوفية ينظرون إلى الحياة الروحية بوصفها طريقًا باطنيًا، يتخذ فيه الله وجهة أولئك الذين أخذوا أنفسهم بنمط من التدين، عُرف أصحابه بالمسافرين في هذا الطريق. وقد نشأ عن هذه الفكرة أدبٌ ركز على وصف طائفة من الأحوال والمقامات، التي يمكن أن يمر بها السالك الروحي. والأحوال -في العموم- واردات -محتملة التكرار- تنزل على القلب كلما مضى المرء قُدماً في تقربه إلى الله. ومن هذه الأحوال: القبض والبسط، والجمع والفرق، والقرب، واليقين، والمشاهدة. أما المقامات، فمراحل روحية يمر بها المسافر في سفره إلى الله، ومنها: التوكل، والزهد، والتوبة، والصبر، والإخلاص. وعلى الرغم من تكرار الحديث عن الأحوال والمقامات، فإن كُتَّاب الصوفية لم يجمعهم منهج واحد في تصنيفها، ولا اتفقوا على التمييز السابق، فالخوف -مثلاً- حال عند السراج في «اللمع»، مقام عند القشيري في «الرسالة».

وفي بعض الروايات أن ذا النون المصري هو أول من تكلم في الأحوال والمقامات. وهناك كتبٌ أخرى -علاوة على ما تقدم- جرت في هذا المضمون من الخطاب الروحي، منها: «كتاب الصديق» للخراز، و«مقامات القلوب» للنوري، و«منازل العباد» للترمذي، و«كتاب التعرف» للكلاباذي، و«قوت القلوب» لأبي طالب المكي، و«جوامع آداب الصوفية» للسلمي، و«تهذيب الأسرار» للخركوشي، و«كشف المحجوب» للهجویری، و«صد ميدان» و«منازل السائرين» لعبد الله الأنصاري، و«إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي، و«محاسن المجالس» لابن العَرِيف (ت. ٥٣٦/١١٤١)، و«رسالة مقامات الصوفية» لشهاب الدين السُّهروردي (ت. ٥٨٧/١١٩)، و«عوارف المعارف» لأبي حفص عمر السُّهروردي (ت. ٦٣٢/١٢٣٤)، إلى ما كتبه المتأخرون كـ «تأييد الحقيقة العلية» للسيوطي (ت. ٩١١/١٥٠٥)، و«الفتوحات الإلهية» لزكريا الأنصاري (ت.

١٥٢٠/٩٢٦)، و«معراج التشوف» لابن عجيبة (ت. ١٢٢٤/١٨٠٩). وخالف النُّفَرِي الصوفي (ت. وفي نحو ٩٧٧/٣٦٦) عمن تقدمه، وأثر «المواقف»، ثم جاء بعده من الصوفية من انتفع بأفكاره نوعَ انتفاع؛ كابن العريف، وابن العربي، وعفيف الدين التِّلِمَسَانِي (ت. ١٢٩١/٦٩٠). وأطال نجم الدين الكبري (ت. ١٢٢٠/٦١٧) ذيل القول في «فوائح الجمال» بالحديث عن اللمع الملونة بوصفها ظاهرة روحية تتصل بالأحوال المتنوعة في الطريق.

(٣)

المعرفة بالله والاتحاد به

يُعد مفهوم «المعرفة» "gnosis" أو «المعرفة الذوقية» experiential knowledge أصلاً مهماً من أصول التصوف، فهي تمثل -عادةً- ذروة الطريق الروحي، وتقوم في مقابل العلم، المكتسب بطريق التعلم، أو العقل. وبينما يعتبر المتكلمون التقليديون العلم والمعرفة مترادفين، يجعل الصوفية المعرفة فوق العلم ووراءه، ويصفها كتابهم بأنها معرفة ذوقية بالله، تنزل على القلب وهباً من الرب، ولا تُحصَل بالكسب. ويمكن تتبع هذا الوضع التدريجي للمعرفة فوق العلم والعقل في المورث الفكري؛ ففي كتاب «مائية العقل» عرَض المحاسبي لقضية العقل، وكشف عن طبيعته، وعن علاقته بالله، ثم يمم النُّوري، الصوفي البغدادي، شطر القلب وما يتلقاه من عطايا الرب، في كتابه «مقامات القلوب»، ثم توافرت بعد ذلك أقوالٌ منسوبة إليه وإلى غيره، في «اللمع» للسراج و«التعرف» للكلاباذي، تؤكد رفعة المعرفة على العقل. وعلى الرغم من أن ذا النون المصري لم يخلف كتاباً في موضوع المعرفة، فإن السُّلَمِي وأبا نعيم الأصفهاني (ت. ١٠٣٨/٤٣٠) يعزوان إليه في كتابيهما بعض المناقشات في هذا الصدد. وقد بدت الأهمية القصوى للمعرفة على نحو أكبر فيما تلا ذلك من كتب تعليمية للسراج، والكلاباذي، والخركوشي، والقشيري، والهجويري؛ نظراً لما حظيت به من مناقشات مسهبة فيها، ثم جاء تفصيل هذا التصور لها بأقلام بعض

المتأخرين؛ كأبي حامد الغزالي في «المنقذ من الضلال»، حيث جعل طريق الصوفية على رأس تصوره الهرمي لطرق البحث عن الحقيقة؛ وكعين القضاة، الذي عرض لبلوغ الصوفية عالمًا من الفهم وراء ذلك الذي تبلغه العقول.

وقد تكلم الجنيد -في رسائله الباقية- عن أصل وثيق الصلة بما تقدم (عبد القادر ١٩٧٦)، فذكر للتوحيد مراتب أربعًا، تختص الآخرين منها بأهل المعرفة. ووصف هذه المراتب بأنها تَبَدُّلٌ في وجود العبد، فلا تنبثق أفعاله بعدها عن رجاء وخوف، بل على وفق مراد الله، حتى إذا بلغ أعلى مراتب التوحيد تحقق بوحداًنية الله. والجنيد في هذا يصور بدقة مذهب الاتحاد بالله (union with God). وقد كانت نظرياته في الميثاق والفناء تأكيداً لهذا القول. والمراد بمصطلح الميثاق ما جاء في القرآن من سؤال الله الناس قبل خلقهم: «أأستبرئكم»، وجوابهم ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. وفي رأي الجنيد أن ذوق التوحيد إنْ هو إلا عودٌ إلى هذه الحال الأولى من الوجود مع الخالق. ويفوز العبد مع ذلك -في ترقيه في مراتب التوحيد إلى أن يتحقق بأعلاها- بالقرب الإلهي. والحق أن مذهب الجنيد في الفناء يؤكد أن إحساس المرء بوجوده يزول مع القرب، الذي هو في جوهره اتصال بالله (reunion with God).

على أن القول بإمكان الاتحاد بالله كان موجوداً قبل الجنيد، فقد روى السراج محاولاته [الجنيد] تفسير كلمات لأبي يزيد البسطامي في هذه الباب. وفي بعض المواضع وصف أبو يزيد الرحلة إلى الله، وأنها على أثر معراج النبي محمد ﷺ. ورويت عنه -في مواضع أخرى- شطحات، كانت في الغالب ثمرة تجربته في الاتحاد بالله، كقوله: «سبحاني! سبحاني!»، وهذه الصيغة ضرب من الثناء يختص عادةً بالله (إرنست Ernst ١٩٨٥). ويرى المنتصرون له أنه في هذه العبارات -المنكرة عقدياً- ناطق بلسان الحضرة الإلهية بعد فناءه تحت سلطان قهرها. وبهذا النمط من الاستدلال أخذ الجنيد والسراج في محاولتهما نفى كل هرطقة محتملة في كلام أبي يزيد. وقد أريد بمثل هذا مواجهة الانتقادات الموجهة إلى مذهب الفناء، من كونه يعني انتفاء الفرق جملةً بين العبد والرب (اتحاد)، بل إن هذا النوع من الاتحاد الذي قامت عليه الدلالة قد حفظ التمايز

الجوهري بين ذات الإنسان والذات الإلهية (اتصال). وقد ذهب بعض المنظرين من المتأخرين، كالقشيري، إلى أن الفناء سقوط الأوصاف المذمومة، وإلى أن وجود العبد باقي وهو في عين فناءه في حضرة الحق. وربط الجنيّد كذلك بين نظريته في الفناء ونظريته الملازمة لها في البقاء، فبعد الفناء في الله توجد رتبة أعلى هي البقاء بالله. والحق أن البقاء الذي تستميك فيه النفس يكون من وراء الفناء الذي هو مظنة الشطح.

على أن النموذج المذهبي للجنيّد قد ناقضته حياة الحلاج -معاصره الذي يصغره- وتعاليمه (ماسينيون Massignon ١٩٥٤). لقد أخذ الحلاج عن سهل التستري، بل إنه تلقّن التصوف البغدادي، ثم انبت عنه، وجعل يفصّل القول في مذهبه الروحي الخاص، وفي الخوارق، وكذلك في النقد الاجتماعي والسياسي. وقد جعلته شهرته بوصفه واعظاً، وكذلك طبيعة نقده الاجتماعي في صراع مع مصالح السلطة المختلفة، مما أفضى إلى سلسلة من المحاكمات التي جعلت من أقواله وتجاربه الروحية موضع بحث وتمحيص. وكذلك توارت -بصورة ملحوظة- الطبيعة الحقيقية لآرائه في الأدبيات التي كُتبت لاحقاً، وكانت ذات نزعة منقّية غالباً. ونُسبت إليه طائفة من الشطحات، أشهرها «أنا الحق» (إرنست ١٩٨٥). وعلى الرغم من الشك في هذه النسبة، فقد غدت سمة مائزة لتراثه، وهي تشي بتصور للتجربة الصوفية يماثل ما أفصح عنه البسطامي من الاتحاد بالله. ولو سلمنا بأن الحلاج نطق بهذه الكلمة، فإنما كان يعبر عن فناءه، وبقاء الله وحده. ومما جاء في أخباره أنه غلبه العشق الإلهي، حتى تمنى الشهادة. وقد أفضى فهمه لتوحيد الألوهية إلى طمس الفواصل العقدية الضرورية من حيث الظاهر، كتلك التي بين الإيمان والكفر. وعلى الرغم من أن أهمية الشريعة لم تُطرح قط، فقد كانت نسبية، وتراجعت أمام سلطان تجربة الاتحاد بالله. على أن بعض الصوفية أنكروا على الحلاج مجاهرته الناس بتلك الأذواق العلية الخاصة التي يورثها الفناء [الاتحاد] الصوفي. وسعى آخرون إلى تبرير آرائه أو تبرئتها. واشتد النقد له من قبل أولئك الذين لا يُعنون بالنظرة الصوفية، فاتهم بالكفر، إما برميهِ بالقول بالاتحاد، وإما بنسبته إلى القول بالحلول. ومهما يكن من شيء، فقد أكدت الصورة العامة لحياته وموته أن له تراثاً دارت حوله رحى الخلاف بين من جاء بعده من الصوفية، فكانوا بين مسلم له حاله، ومؤيد، ومنكر.

وحدة الوجود

لعل نظرية وحدة الوجود أوسع المذاهب -التي تأسست على مبدأ التوحيد، وعلى الأفكار الصوفية المتعلقة بالمعرفة الذوقية- نفوذًا، وهي تُنسب إلى ابن العربي، وقد قال بها حقيقةً، وإن لم يجر المصطلح الدقيق في كلامه (شيتيك Chittick ٢٠١٢، ٧١-٨٨). فعنده أن الله هو الموجود الحق، بحيث إن صفة الوجود لا تنسب حقيقةً إلا إليه، وهو من حيث اختصاصه بالوجود الحق منزّه عن جميع الخلق. وكل المخلوقات لا وجود لها من حيث ذاتها، ولكن بأن خلق الله عليها من صفة وجوده وصف الوجود. وإذا كان كذلك، فإن نظرية وحدة الوجود تعني أيضًا حلول الله -في الوقت نفسه- في جميع المخلوقات التي هي -على ما فيها من كثرة وجود مستفاد- مظهر (manifestation) الله الحق. ويمكن الوقوف على سلف لهذه النظرية -في مسألة الحلول على الأقل- لدى الصوفي البغدادي، الخراز، الذي ذهب إلى أن التوحيد هو أن ترى الخلق مظهرًا للخالق. وعند ابن العربي أن القول بوحدة الوجود يجمع حلول الله وتنزيهه في الوقت نفسه.

وقد انتشر القول بوحدة الوجود على أيدي تلامذة ابن العربي وأتباعه، ومن أهمهم: ابن سبعين (ت. ٦٦٩/١٢٧٠)، وصدر الدين القونوي (ت. ٦٧٣/١٢٧٤)، وسعيد الدين الفرغاني (ت. ٦٩٩/١٣٠٠)، وعبد الغني النابلسي (ت. ١١٤٣/١٧٣١)، وابن عجيبة. على أن هذا المذهب قد لقي أيضًا نقدًا لاذعًا من كثير من العلماء؛ كابن تيمية، وابن خلدون (ت. ٨٠٨/١٤٠٦)، والتفتازاني (ت. ٧٩٣/١٣٩٠)، وآخرين (نيش Knysh ١٩٩٩). وتركز النقد -على نحو كبير- على دعوى الحلول في المذهب، مغفلاً ما فيه من تأكيد حاسم على التنزيه. وذهب من انتقد وحدة الوجود من المحدثين إلى اتهام ابن العربي وأتباعه بالقول بالوحدوية (monism)؛ أي القول بأنه لا حد يفصل بين الله

والعالم، وبالواحدية (pantheism)؛ أي القول بأن العالم مظهرُ الله، أو بوحدة الوجود [الحلولية] (panentheism)؛ وهي القول بأن الله أعظم من العالم، لكنه مع ذلك حالٌّ فيه. وقد حاول المفكر الصوفي أحمد السرهندي (١٠٣٤/١٦٢٤) أن يغير المذهب، فجاء بوحدة الشهود، التي تركز على «الشهود» الشخصي للسالك الروحي، لا على أي تشكك في التنزيه الوجودي لله. فكان هذا التحويل في المعنى وفي جهة التعلق هو الوسيلة إلى حفظ المذهب.

(٥)

المعارج والرؤى

لقد صاغت فكرة لقاء الله -التي فصل القول فيها بعض المتقدمين؛ كالبسطامي، والجنيد، والحلاج- نظرة الصوفية المتأخرين من عدة وجوه. ولفتت تجربة المعراج التي وصفها البسطامي الأنظار إلى معراج النبي محمد ﷺ، حتى أضحي مصدرًا مهمًا للفكر الروحي. وآية ذلك أن آخر مباحث كتاب اللوامع للخركوشي كان بحثًا في المعراج (أنصاري وشميتكه ٢٠١١). وجمع السلمي، معاصره، طائفة من أقوال المتقدمين في المعراج في لطائف المعراج. وتوسع تلميذهما، القشيري، في الدرس الكلامي للمعراج في كتاب المعراج، حيث أتى على التفصيلات والمسائل المتعلقة بمعراج النبي محمد ﷺ، وبمعارج غيره من الأنبياء. وأهم من ذلك -بالنظر إلى الفكر الكلامي الصوفي- أنه أكد أيضًا جواز وقوع المعراج بالروح لأهل الاصطفاء، مشيرًا إلى ما وقع للبسطامي خاصة. وجاء ابن العربي بعد ذلك، واتخذ من المعراج وسيلة إشارية [رمزية] لنقل جوانب من آرائهم في الكونيات وفي الميتافيزيقا. والحق أنه أثبت أربع تجارب للمعراج، إحداها في كتاب الإسراء، وأخرى في رسالة الأنوار، وثنيتان في الفتوحات المكية. وقد أصبحت قصة المعراج بعد ذلك وسيلة رمزية لجوانب الاتصال في تجربة الاتحاد أو المعرفة الذوقية.

ومما يتصل بالمعراج موضوعُ (رؤية الله)، حيث إن جماعةً أكدوا أن النبي محمدًا ﷺ رأى الله في نهاية معراجِه. وذكر بعض الكتاب، كالكلاباذي والقشيري، أن رؤية الله لا يمكن وقوعها في الدنيا. ومع ذلك، تحدث بعض متقدمي الصوفية عن نمط من الصلة بالله من طريق «رؤيا» أو «حُلُم». وجاء أن سهلاً التستري في البصرة كانت له مَرَاءٌ روحية، شَكَّلَتْ كثيرًا من تعاليمه الصوفية. وكذلك تشكَّل كتاب كشف الأسرار لروزبهان البقلي (ت. ٦٠٦/١٢٠٩) كليًا من تجربة مؤلفه في الرؤى الزاخرة بالرموز (إرنست ١٩٩٦)، وأسهمت هذه الرؤى كذلك فيما قصد إليه من تأكيد مرجعيته ومكانته في البنية الهرمية الروحية التي عَرَضَ لذكرها. وقد تجلّت بعض الرؤى المحورية أيضًا في حياة ابن العربي، حتى إنها شكّلت مسيرته الروحية. وأدت المنامات كذلك دورًا مهمًا في حياة الحكيم الترمذي، كما جاء في ترجمته لنفسه، وأسهمت في نقل الأفكار الروحية، أو الإمداد بالإشارات التلقينية. ومما يجدر ذكره أنه قصَّ منامات زوجته أيضًا، لا مناماته وحدها. ومهما يكن المصدر، فإن الرؤى قد حظيت ضمنياً بدرجة من الوثاقة التبصيرية، التي ترجع إلى ما جاء في بعض الأحاديث النبوية من أن الرؤى التي تكون من الله هي جزء من الوحي^(١). وقد كثرت حكايات الرؤى في كتب الصوفية المتأخرة، فمنها ما يكون اجتماعًا بالنبي محمد ﷺ، أو ببعض من مضى من رجال الله، أو ببعض الشيوخ الأحياء، وفي هذه الرؤى يقع تعليم أمر أو تأكيد، أو نصيح، أو ملام.

(١) لعل الكاتب يشير إلى حديث: «الرؤيا الصالحة جزء من سنة وأربعين جزءًا من النبوة». متفق عليه من

حديث أبي سعيد عند البخاري، وأبي هريرة عند مسلم. (المترجم)

الحب الصوفي (المحبة والعشق)

تجرى العبارة في كثير من مجالات الفكر الصوفي بلسان الأنس، طلباً لتصوير أفضل لأفكار القرب، والعشق، والجمع في إبان المعرفة الذوقية بالله. وقد نُسبت أقوال لبعض متقدمي الصوفية، يتحدثون فيها عن الله بعبارات ملؤها الؤد. ولنا أن نذكر بعض الشخصيات الروحية، كرابعة العدوية وذو النون المصري، اللذين أحيطت صلتهم بالله بإطار من الأنس والمحبة. وقد وصف الهجويري أولئك الذين ساروا سيرة البسطامي في شطحه بأنهم سكرّوا من محبة الله، وهو خلاف مذهب الجنيد في أن الاعتدال أكمل. ولم تزل أقوال الحلاج تتردد أيضاً فيما يتعلق بالحب الإلهي، بدلاً من حديث الخوف من الله الذي نراه لدى كثير من متقدمي الزهاد. وقد تأثلت أفكار الحب الصوفي في تراث الصوفية، وتنوعت صورها، وآية ذلك أن الصوفي العثماني محمود هودائي (ت. ١٠٣٨/١٦٢٨-٩) ألف كتاباً صوفياً، هو حبة المحبة، وقصّره على شرح ثلاث صور للمحبة: محبة الله، ومحبة النبي محمد ﷺ، ومحبة آل بيت النبي ﷺ.

ومن الجائز أن يكون هذا التحول في اللغة أثراً من آثار التخالف بين مفهومي التنزيه والحلول المعزّوين إلى الله. ولكلا المفهومين مستند من الصفات والأسماء والأفعال المنسوبة إلى الله في القرآن. فالذين ينزعون إلى الخطاب الكلامي العقلاني أو التقليدي يتحدثون عن إله منزّه على نحو كبير، يبلغ حد إسقاط الدلالة الوضعية. ويشهد مذهب التعطيل في عقيدة الحلاج والقشيري على هذا النمط من الحديث عن طبيعة الله. على أن للغة الود والحميمية مستنداً القرآني أيضاً، بل إن استعمال مصطلح المحبة ثابت في القرآن. وعلاوة على ما تقدم، صُنفت شروح للأسماء الإلهية، أمدت الصوفية بمعجم واسع، يستطيعون بمقتضاه التصريح بالتنزيه والحلول [البطون] جميعاً. ومن الصوفية الذين لهم مثل هذه الشروح: القشيري، والغزالي، وابن برّجان (ت. ٥٣٦/١١٤١)،

وابن العربي، وأحمد زروق (ت. ١٤٩٣)، وعبد الغني النابلسي. وتكلم الصوفية أيضًا عن الأسماء الإلهية خارج كتب الشروح، كما صنع ابن العربي -مثلًا- في كثير من كتبه، وخاصة «الفتوحات» (شيتيك ١٩٨٩).

ومع ذلك، لم تنقيد لغة المحبة التي استعملها الصوفية بما جاء في القرآن؛ وآية ذلك ما روي من مناقشات الصوفية في مدى ملاءمة استعمال مصطلح «العشق»، مشارًا به إلى الله. فما بقي من تراث ابن خفيف -مثلًا- يقطع بأنه لم يكن يرى جواز استخدامه في حق الله، بينما أجاز ذلك تلميذه، الذي ترجم له، أبو الحسن الديلمي (في أوائل القرن الخامس/الحادي عشر) في بعض كتبه. والحق أن الديلمي قد وجد لصنيعه سلفًا لدى البسطامي، والجنيد، والحلاج، بل إنه زعم أن آخر الأمرين من شيوخه ابن خفيف الرجوع عن هذا القول. وكان الصوفي عين القضاة ملقبًا بسلطان العشاق؛ نظرًا لطبيعة خطابه الصوفي الجانح إلى المحبة. وفي كتاب «سوانح المحبة»، لأحمد الغزالي التعبير عن الحب بالمحبة والعشق جميعًا، وقد جعل منه لب لباب فكره الصوفي الأوسع.

وقد نشأ تراث واسع من الشعر الصوفي جنبًا إلى جنب مع التوجه شطر الحب الصوفي، فظهرت الأشعار في العربية والفارسية أولاً، ثم في التركية والأوردية، ثم في سائر اللغات الإسلامية. وقد وجد موضوع الحب الصوفي أرضًا خصبة في هذا الشكل التعبيري، وكثيرًا ما كانت تُستدعى الصور الحسية. فعلى سبيل المثال كان الحب الإلهي هو موضوع «خمرية» ابن الفارض، وفي هذا العنوان ما يدل على أن الشعر يدور حول غرض السكر. وترى الحديث عن الحب أيضًا في شعر فريد الدين العطار، وجلال الدين الرومي، وحافظ (ت. ١٣٩٠/٧٩٢). وقد دعت الضرورة بعض الصوفية إلى الكشف عن أن الله هو محور حديثهم عن المحبة، كما تدل على ذلك قصة ديوان تَرْجُمان الأشواق لابن العربي، حيث قام مؤلفه بشرحه لمَّا رأى الناس يتهمونه بأن ما فيه من شعر لا تعلق له بالله، وإنما هو منظوم في المرأة التي كان قد ذكرها.

ومع ذلك، لم يكن لدى كثير من الصوفية إشكال في أن يروا حبهم لله منعكسًا في جوانب متنوعة من العالم. وقد تحدث بعضهم، كأوحد الدين

الكِرمانِي (ت. ١٢٣٨/٦٣٥) وفخر الدين العراقي (ت. ١٢٨٩/٦٨٨)، عن شهود الله في تأمل امرأة حسناء، أو النظر إلى حَدَث (النظر إلى الأحداث أو شاهدبازي). وعلى الرغم من أن هذه الأفكار كانت موضوعًا وممارسة مهمة [لدى طائفة]، فقد عارضها أو هذبها صوفية آخرون، كالهجويري والرومي. وقد اتُخذت قصص الحب والهيام الأرضي أيضًا رمزًا لمحبة الله في التراث الشعري. ومن أهم الأمثلة على ذلك قصص ليلى والمجنون، ومحمود وأياز، والنبي يوسف وزليخا، وأشبه هذه الأسماء في مثنوية الجامي سلامان وأبسال. وكذلك تشغل ذكرى شمس التبريزي جزءًا كبيرًا من ديوان الرومي، الذي يعبر في الوقت نفسه عن حبه لله (لويس Lewis ٢٠٠٣).

ومما لا ينفك عن تطور الفكر الصوفي مفهومَان: العشق المجازي والعشق الحقيقي. فالأول منهما يمثل صور الحب المختلفة في هذا العالم، بينما يشير الآخر إلى الحب الإلهي. وكثير من الصوفية المنافحين عن الحب الصوفي ذهبوا إلى أن العشق المجازي وسيلة للوصول إلى العشق الحقيقي، أو أن التفرقة بين الاثنين أمر سطحي، حيث إن كل صور الحب المختلفة هي -على التحقيق- مظاهر للحب الحقيقي، الذي هو حب الله. وهذا النمط الأخير من التفكير وثيق الصلة بالمناقشة التي أسلفناها عن وحدة الوجود، وهو متهم بالتعمية على الفرق بين الخالق والمخلوق.

(٧)

الولاية والكرامات

يؤكد الحديث عن الولاية في العموم أن بعض الأشخاص هم محل البركات والعطايا الإلهية؛ نظرًا لعلو مقامهم الروحي (مجددي ٢٠١٢). وتتركز المناقشات في الولاية على التفرقة بين الولي، والرسول أو النبي. وعلاوة على ذلك، ليس من شك في أن الأولياء مستمرُّ ظهورُهم في الزمان الحالي، في مقابلة

التصور العقدي الغالب لخاتم النبيين، والذي يعني أن النبي محمدًا ﷺ قد خُتِمت به النبوة. ومما يتصل بهذا الأمر اتصالًا وثيقًا تأكيد الصوفية وقوع الكرامات بعد زمان النبوة. وقد جاء في الكشف والبيان للخراز، وسيرة الأولياء للحكيم الترمذي أن الخلاف في الولاية كان محتدمًا في عصرهم، وأنهما كانا يردان خاصة على جماعة من الصوفية اعتقدوا أن الولاية فوق النبوة.

لقد فسر الترمذي نفسه عبارة (خاتم النبيين) على نحو مختلف، فهي عنده تدل على أن النبي محمدًا ﷺ أفضل من سائر الأنبياء؛ نظرًا لأنه كان معصومًا من مكاييد النفس والشیطان. ثم إنه [الحكيم الترمذي] عرض بعد ذلك لنظرية (خاتم الأولياء)، التي يكون فيها ذلك الموسوم بهذا اللقب محفوظًا أيضًا من الزلات والفتن، كما يكون له حظٌّ من الشفاعة في الآخرة، ويتلقى في سره (حديثًا) إلهيًا، يفترق عن الوحي الذي يختص به الأنبياء (رادتكه Radtke وأوكانه O'Kane ١٩٩٦). وعند الخراز أن أفضلية الأنبياء مردها إلى عموم ما كُلفوا به من تبليغ رسالة الله، بينما لم يُكلف الأولياء بمثل ذلك. والحق أن بعض الصوفية بدا أكثر حسماً في التأكيد على أفضلية الأنبياء على الأولياء، ومن هؤلاء: ابن خفيف، والكلاباذي، والقشيري، والهجویری. فقد ذكر الأخير -مثلاً- أن نهاية الولاية بداية النبوة. وسار هذه السيرة عينُ القضاة الهمداني حين قرر أنه إذا كانت مرتبة الأولياء العرفانية تقوم وراء طور العقل، فإن الأنبياء يقومون -في العموم- في مرتبة تجاوز مرتبة الأولياء.

ولم يكن كل الصوفية مشغولين ببيان الفرق بجلاء بين الأنبياء والأولياء، فعندما عرض التستري للأولياء في تفسيره نسب إليهم مقامًا عليًا قريبًا من مقام الأنبياء، ولم يُطل النفس في بيان الفرق، بل زعم أن الأولياء ربما بلغوا من القرب من الله موضعًا، يكون للأنبياء هبةً. ولكنه أضاف فرقًا مع ذلك، فعلى الرغم من أن الفريقين يذكران الخلق [بالله]، فإن الأنبياء مكلفون بواجب زائد، وهو تبليغ رسالات الله. وقد كان أبو طالب المكي قليل العناية أيضًا ببيان الفرق، وقرن الأولياء بالأنبياء في أخوة روحية مشتركة. وكان الرومي كذلك دائم الحديث عن الأولياء والأنبياء معًا، ولكنه كان يفعل ذلك ليؤكد أن لدى المرء

قدرةً على تحصيل مراتب عليا في الترقى الروحي، لا لبقيم تفرقة عقدية. ويبدو أن الذي كان يشغل هؤلاء هو استمرارية الوصول الصوفي الذي تجذّر في تجربة النبوة، واستمر في الولاية.

لقد تضمنت الولاية أيضًا فكرة الهرمية الروحية (spiritual hierarchy). فعند الحكيم الترمذي أن بعض الأولياء أعلى مقامًا من بعض، على نحو ما وقع من التفاضل بين الأنبياء. وتوسع اللاحقون من الصوفية في الحديث عن البنية الهرمية للأولياء، فساد هذا الحديث -على سبيل المثال- الرؤى الصوفية لروزبهان البقلي، الذي لم يزل يتبدى فيها بوصفه ذروة هذا النظام الروحي. أما ابن العربي، فقد أطال ذيل الكلام في الفتوحات في شرح أفكار الحكيم الترمذي في الولاية، ثم ذكر ترتيبه الخاص للأولياء، والذي يبدأ بالقطب مفردًا في كل زمان، ثم يتسع الأمر نزولًا إلى الإمامين، ثم الأوتاد، والأبدال، إلخ. (تشودكفيتش Chodkiewicz ١٩٨٦).

إن المناقشات الطبوغرافية للكرامات موجودة لدى بعض كتاب التصوف المتقدمين. وجدير بالذكر أن الصوفية الأقدمين قد أشاروا إلى المعجزات النبوية بوصفها آيات، ثم تحول هذا المصطلح بعد ذلك إلى معجزات، ولعل ذلك كان موافقًا للخطاب المدرسي المتطور. ومهما يكن المصطلح المستخدم، فإن كتاب الصوفية ساقوا طائفة من الحجج للتدليل على وقوع الكرامات بعد زمان النبوة، وأدلة أخرى لبيان الفرق بينها وبين المعجزة. فالترمذي -مثلاً- لم يقتصر على الحديث عن الكرامات في كتابه سيرة الأولياء، وإنما أخلص كتابًا لهذا الموضوع، عنوانه الفرق بين الآيات والكرامات، وأنكر -في العموم- ما زعمه الخصوم من انفراد الأنبياء بخوارق العادات، مفرقًا بين نوعين منها: الآية، وتقع للنبي بقدرة الله؛ والكرامة، وتقع للولي بكرم الله. واصطنع الخراز تأكيدًا نوعيًا، فقرر أن الآيات أفضل من الكرامات، وأنها تخص الأنبياء وحدهم. وأورد الخرکوشي في تهذيب الأسرار بعض الفروق، منها ما في طبيعة المعجزات من المجاهرة في مقابل ما في طبيعة الكرامات من الخصوصية والخفاء، ومنها تفرد بعض المعجزات بحيث لا تُقارن بها الكرامات، ومنها أن المعجزة يمكن أن تبقى

بعد موت النبي، خلافاً للكرامة التي لا يمكن أن تبقى بعد موت الولي (ميلشير ٢٠١٠). وذهب القشيري -متبعاً بعض الحجج الأشعرية المتقدمة- إلى أن المعجزة تكون مصحوبة بالتحدي ودعوى النبوة، والكرامة ليست كذلك، وإنما هي بالباطن الصق. وكيفما كان الأمر، فقد غدا القول بجواز وقوع الكرامة - بمرور الوقت- موقفاً عقدياً سائغاً تقليدياً، يؤمن به خلق كثيرون من متأخري الصوفية وعلماء الدين.

(٨)

إعادة تشكيل الشخصيات في الفكر الكلامي

لقد قامت بعض الاتجاهات داخل الفكر الكلامي الصوفي بإعادة تخيل الشخصيات ذات الأهمية الدينية، أو إعادة تفسيرها، متخذةً صوراً مختلفة على وفق مشهدها الصوفي الخاص. ومن أقدم الأمثلة على ذلك سهل التستري، الذي ذهب في تفسيره للقرآن مذهباً ساذجاً في الكونيات، فيما يتعلق بأولية خلق محمد ﷺ (بوثرينج Bowering ١٩٨٠، ١٤٩-٥٣). فهو يرى أن محمداً ﷺ خلق عموداً نورانياً من نور الله قبل خلق الخلق. وقد تغلغلت رمزية النور -بأثر ذلك- في مذهب التستري الكلامي، فالبشر ليسوا إلا رشحات من الأنوار النبوية السابقة، التي انبعثت من نور محمد ﷺ. وفي هذا النسق علت منزلة محمد ﷺ، وأعطى الأسبقية على آدم.

وتوسع بعض الصوفية اللاحقين، كالحلاج ونجم الدين الرازي «داية» (ت. ١٢٥٦/٦٥٤)، في هذه الفكرة المحورية: فذهب الأول إلى أن كل مسائل النبوة من السراج، وهو محمد ﷺ، وذهب الآخر إلى أن أنوار الأنبياء تستمد بريقها منه ﷺ. وعند ابن العربي أن محمداً ﷺ، المخلوق أولاً، أصل البشر، بل أصل الخلق في العموم. وفي الواقع أنه ﷺ أصبح يُنظر إليه فيما قبل خلق الخليقة بوصفه قوة الدفع الإلهية للخلق نفسه. وقد خُتمت دائرة النبوة -التي

اُفتُتحت في ذلك الوقت- بمجلاه الأرضي ﷺ، ووصفت روحه الدائمة هذه بأنها أعلى مراتب التحقق، وسميت بالحقيقة المحمدية (شميل Schimmel ١٩٨٥، ١٣٢-٤). ويتصل بذلك مفهوم الإنسان الكامل، الذي عرض له ابن العربي أيضًا، وفُضِّل القول فيه بعد ذلك أتباعه؛ كعزيز الدين النسفي (توفي قبل ٦٩٩/ ١٣٠٠)، وقطب الدين الجيلي (ت. ٨٣٢/ ١٤٢٨)، والجامي (شيتيك Chittick ٢٠١٢، ١٤٣-٥٢). وههنا يبدو محمد ﷺ مرة أخرى النموذج المثالي، فهو -من حيث كونه الإنسان الكامل- يمثل العالم الأصغر (microcosm) في العالم الأكبر (macrocosm)، الذي هو بقية الخلق. ولكنه الإنسان الكامل أيضًا، الذي تتجلى فيه جميع الأسماء الإلهية. وفي هذا الصدد، الإنسان الكامل هو مرآة التجلي الذاتي لله. وإذا استدعينا المعنى المحمول في المصطلح القرآني ﴿بَرَزَخُ﴾ (القرآن: ٢٣ : ١٠٠، ٢٥ : ٥٣، ٥٥ : ٢٠)، تبين أن الإنسان الكامل هو الوسيلة بين الخلق والله. والغاية التي ينشدها السالك الروحي إنما هي بلوغ صفاء التحقق الموصول بالحقيقة المحمدية، وتجليه الأسماء الإلهية في العالم على نحو كامل، كما يصنع الإنسان الكامل.

وثمة شخصية بارزة أخرى أُعيد تشكيل صورتها في الفكر الصوفي، وهي إبليس (أون Awn ١٩٨٣). لقد كان يُعتبر عادةً مثال الكبر والعصيان والغواية، ويدنو بذلك من المفاهيم العقدية لمشكلة الشر، غير أن نفرًا من الصوفية أعادوا تشكيل صورته؛ فبدأ مضحيًا على نحو تراجيدي، أو مخلصًا لله، أو حتى محبًا له. فالحلاج يراه موحّدًا حقًا؛ لإبائته السجود لآدم، وسنائي يرثيه رثاءً حارًا في شعره، ويصوره شخصيةً تراجيديةً، سببُ إدانته تفانيه الذي لا يتزعزع في التوحيد. وصرح عين القضاة الهمذاني في كتابه الفارسي تمهيدات بأن إبليس -في الحقيقة- محبٌ لله، وأنه يحرس الطريق إلى الدلالة على التوحيد. وقد تحول إبليس في سلسلة من الانتكاسات الشعرية إلى شخصية جديرة بالاحترام، أو بالعطف على الأقل؛ لأن جموحه الشاطح كان قدرًا لله مقدورًا. والواقع أن بعض الصوفية قد رأوا في قبول إبليس أداء هذا الواجب مثلًا أعلى في بذل النفس في سبيل الله. وفي هذه السبيل أُعطيت المفاهيم العقدية التقليدية للشخصيات المقدسة دلالات جديدة في التصورات الصوفية المختلفة.

الحركات الاجتماعية الزهدية المنحرفة

لقد ظهرت منذ القرن السابع/ الثالث عشر فصاعدًا بعض الحركات الزهدية التي تختلف اختلافًا كبيرًا عن اتجاه الزهد المتحنت الذي وُجد في العهد الإسلامي الأول (كارا مصطفى ١٩٩٤). ومن أشهر هذه الحركات: القلندرية، التي عولت على جمال الدين الساوي، والحيدرية التي أسسها قطب الدين حيدر (توفي نحو ٦١٨/ ١٢٢١-٢). وعلى الرغم من أن هذه الحركات لم تكن ظواهر متجانسة، فقد كانت في العموم أكثر تقشفًا وزهدًا. وكان انحرافها الاجتماعي لافتًا للنظر من حيث الممارسات، والمظهر، والمعتقدات. وقد جنحت عمدًا إلى ثقافة مضادة، وكثيرًا ما كانت استجابة مباشرة لإضفاء الطابع المؤسسي على التصوف. وعلى الرغم من أن بعض الصوفية قد همشوها، فإنها تمثل تطورًا مهمًا لبعض عناصر الفكر الصوفي.

ومع ذلك، تبنت كثير من هذه الحركات الاجتماعية الزهدية عناصر من الفكر الصوفي، ولاءمت بينها وبين فكرها، فأضفيت على بعض المصطلحات -كالنفاء والولاية- دلالات أكثر تطرفًا. وقد اعتقدت الحيدرية -مثلًا- أن الروح النبوية يمكن أن تُرى في الوجه البشري؛ فتركوا إعفاء لحاهم. وذهب عثمان بابا (ت. ٨٨٣/ ١٤٧٨-٩) إلى أن الولاية هي البعد الداخلي للنبوة، ووضع تصنيفًا للأولياء على وفق رأيه، فمنهم مجنون (divanah) ومشروع، والأول منهما أعلى من الآخر؛ لأن المشروع من الأولياء مقيد بالشرعية، خلافًا للمجنون، فإنه مرسل من قيدها. وفي الحق أن جوانب من الانفلات السلوكي كانت فاشية في هذه الجماعات، فإنه إذا كان وجود الله متغلغلًا في الخلق، فليس ثمة حاجة إلى مراعاة الشريعة. والواقع أن أتباع بَرَق بابا (ت. ٧٠٧/ ١٣٠٧-٨) في سورية كانوا مشهورين بعدم الالتزام بالشعائر الدينية الظاهرة، ويتناول المحرمات. وعرض آخرون -كأبدال الروم (Abdals of Rum) وجليلي (Jalilis) الهند- نمطًا

آخر من الثقافة المضادة بجنوحهما إلى التشيع، بغية المخالفة لمجتمعهما الذي غلب عليه الاتجاه السني. فكان أبدال الروم يعظمون الأئمة الاثني عشر، ويرون علياً أسوتهم. وقل مثل ذلك في البكتاشية، الذين بلغ تعظيمهم لعلّي أن جعلوه بجوار الله والنبي محمد ﷺ.

المراجع

- Abdel-Kader, A. H. (1976). *The Life, Personality and Writings of Al-Junayd*. London: E. J. W. Gibb Memorial.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011). "Abu Sad al-Hargusi and his Kitab al-Lawami: A Sufi Guide Book for Preachers from 4th/10th century Nisapur". *Arabica* 58: 503-18.
- (al-Ansari) الأنصاري، زكريا (حقيقة). حقيقة التصوف الإسلامي، يحوي كتابين الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية لـزكريا الأنصاري، ورسالة في الكلام على نشأة التصوف والصوفية وأعمالهم. تحقيق محمد توفيق البكري. القاهرة: مكتبة الآداب، ط ٢، ١٩٩٢.
- Awn, P. (1983). *Satan's Tragedy and Redemption: Iblis in Sufi Pyschology*. Leiden: Brill.
- (al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر (بيان). كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنانرجات. تحقيق R. McCarthy. بيروت: Librairie Orientale، ١٩٥٨.
- al-Baqli, Ruzbihan (*Unveiling*). *The Unveiling of Secrets: Diary of a Sufi Master*. Trans. C. Ernst. Chapel Hill: Parvardigar Press, 1997.
- Bowering, G. (1980). *The Mystical Vision of Existence in Classical Islam: The Quranic Hermeneutics of the Sufi Sahl At-Tustari (d. 283/896)*. Berlin: de Gruyter.

Chittick, W. C. (1989). *The Sufi Path of Knowledge: Ibn al-Arabi's Metaphysics of Imagination*. Albany, NY: SUNY Press.

Chittick, W. C. (2012). *In Search of the Lost Heart: Explorations in Islamic Thought*. Ed. M. Rustom, A. Khalil, and K. Murata. Albany, NY: SUNY Press.

Chodkiewicz, M. (1986). *Seal of the Saints: Prophethood and Sainthood in the Doctrine of Ibn Arabi*. Trans. L. Sherrard. Cambridge: Islamic Text Society.

Chodkiewicz, M. (1993). *An Ocean without Shore: Ibn Arabi, The Book, and the Law*. Trans. D. Speight. Albany, NY: SUNY Press.

al-Daylami, Ali b. MuHammad (Love). *A Treatise on Mystical Love*. Trans. J. N. Bell and H. M. Abdul Latif Al Shafie. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2005.

(al-Daylami) الديلمي، علي بن محمد (سيرة). سيرة الشيخ الكبير أبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٧.

Ernst, C. W. (1985). *Words of Ecstasy in Sufism*. Albany, NY: SUNY Press.

Ernst, C. W. (1996). *Ruzbihan Baqli: Mysticism and the Rhetoric of Sainthood in Persian Sufism*. Surrey: Curzon Press.

van Ess, J. (1961). *Die Gedankenwelt des Harit al-MuHasibi: Anhand von Übersetzungen aus seinen Schriften dargestellt und erlutert*. Bonn: Orientalisches Seminar der Universität Bonn.

Fierro, M. (1992). "The Polemic about the Karamat al-awliya and the Development of Sufism in al-Andalus (Fourth/Tenth-Fifth/Eleventh Centuries)". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 55: 236-49.

Frank, R. M. (1982). "Two Short Dogmatic Works of Abu l-Qasim Al-Qushayri. First Part: Edition and Translation of Luma fi l-itiqad". *Melanges: Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire* 15: 53-74.

Frank, R. M. (1983). "Two Short Dogmatic Works of Abu l-Qasim Al-Qushayri. Second Part: Edition and Translation of Al-Fusul fi l-Usul". *Melanges: Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire* 16: 59-75.

al-Ghazali, Abu Hamid (*Deliverance*). *Deliverance from Error: An Annotated Translation of al-Munqidh min al-Dalal and Other Relevant Works of Al-Ghazali*. Trans. R. J. McCarthy. Louisville, KY: Fons Vitae, 1999.

(al-Ghazali) الغزالي، أبو حامد (إحياء). إحياء علوم الدين. تحقيق محمد وهبي سليمان وأسامة عمورة. ٥ مج. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٦.

(al-Ghazali) الغزالي، أحمد (سوانح). سوانح. تحقيق H. Ritter. طهران: Markaz-i Nashr-i Danishfahi، ١٣٦٨/١٩٨٩.

(al-Ghazali) الغزالي، أحمد (تجريد). التجريد في كلمات التوحيد. تحقيق أحمد مجاهد. طهران: Intisharat-i Danishgah-i Tihran، ١٣٨٤ [٦-٢٠٠٥].

al-Hamadhani, Ayn al-Qudat (*Apologia*). *A Sufi Martyr: The Apologia of Ain al-Qudat al-Hamadhani*. Trans. A. J. Arberry. London: George Allen and Unwin Ltd, 1969.

(al-Hamadhani) الهمذاني، عين القضاة (تمهيدات). تمهيدات. تحقيق عفيف عسيران. طهران: Danishgah-i Tihran، ١٣٤١/١٩٦٢.

(al-Harawi) الهروي، عبد الله (منازل). كتاب منازل السائرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨.

Heer, N. L. (trans.) (1979). *The Precious Pearl: Al-Jami's Al-Durrah al-Fakhirah together with his Glosses and the Commentary of "Abd al-Ghafur al-Lari"*. Albany, NY: SUNY Press.

(al-Hudai) الهُدائي، محمود بن فضل الله (محبة). حبة المحبة. تحقيق سعيد عبد الفتاح. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١.

al-Hujwiri (Revelation). *Revelation of the Mystery (Kashf al-Mahjub)*. Trans. R. A. Nicholson. Accord, NY: Pir Press, 1999.

(Ibn Ajiba) ابن عجيبة (معراج). معراج التشوف إلى حقائق التصوف. تحقيق محمود بيروتي. بيروت: دار البيروتي، ٢٠٠٤.

Ibn Ajiba (Oneness). *Two Treatises on the Oneness of Existence by the Moroccan Sufi AHmad Ibn Ajiba (1747-1809)*. Trans. J.-L. Michon. Cambridge: Archetype, 2010.

Ibn al-Arabi, MuHyi al-Din (Collection). *The TarjumAn al-AshwAq: A Collection of Mystical Odes*. Trans. R. A. Nicholson. London: Theosophical Publishing House, 1978.

(Ibn al-Arabi) ابن العربي، محيي الدين (فتوحات). الفتوحات المكية. تحقيق عثمان يحيى. ١٤ مج. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢-٩٢. (al-Isfahani) الأصفهاني، أبو نعيم (حلية). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. ٨ مج. تحقيق سامي أنور جاهين. القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٩.

De Jong, F., and B. Radtke (eds.) (1999). *Islamic Mysticism Contested: Thirteen Centuries of Controversies and Polemics*. Leiden: Brill.

al-Kalabadhi, Abu Bakr (Taarruf). *The Doctrine of the Sufis (Kitab al-Taarruf li-madhhab ahl al-tasawwuf)*. Trans. A. J. Arberry. Cambridge: University of Cambridge Press, 1935.

Karamustafa, A. (1994). *God's Unruly Friends: Dervish Groups in the Islamic Later Middle Period 1200-1550*. Salt Lake City: University of Utah Press.

Karamustafa, A. (2007). *Sufism: The Formative Period*. Berkeley: University of California Press.

(al-Khargushi) الخركوشي، أبو سعد (تهذيب). تهذيب الأسرار. تحقيق بسام محمد بارود. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٩٩٩.

al-Kharraz, Abu Said (Sidq). *The Book of Truthfulness (Kitab al-Sidq)*. Ed. A. J. Arberry. London: Oxford University Press, 1937.

Knysh, A. (1999). *Ibn Arabi in the Later Islamic Tradition: The Making of a Polemical Image in Medieval Islam*. Albany, NY: SUNY Press.

Knysh, A. (2000). *Islamic Mysticism: A Short History*. Leiden: Brill.

(al-Lajai) اللجائي، عبد الرحمن بن يوسف (قطب). قطب العارفين في العقائد والتصوف. تحقيق محمد الديباجي. بيروت: دار صادر، ٢٠٠١.

Lewis, F. (2003). *Rumi: Past and Present, East and West: The Life, Teachings and Poetry of Jalal al-Din Rumi*. Oxford: Oneworld.

(al-Makki) المكي، أبو طالب (قوت). قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريـد إلى مقام التوحيد. تحقيق باسل عيون السود. ٢ مج. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.

Massignon, L. (1954). *Essai sur les origines du lexique technique de la mystique musulmane*. Paris: Vrin.

Massignon, L. (1975). *La Passion de Husayn Ibn Mansur Hallaj: martyr mystique de l'Islam execute a Bagdad le 26 mars 952. Etude d'histoire religieuse*. 4 vols. Paris: Gallimard.

Meier, F. (1957). *Die FawaiH al-jamal wa-fawatiH al-jalal des Nagm al-Din al-Kubra*. Wiesbaden: Steiner.

Melchert, C. (1996). "The Transition from Asceticism to Mysticism at the Middle of the Ninth Century C.E.". *Studia Islamica* 83: 51-70.

Melchert, C. (2001a). "Sufis and Competing Movements in Nishapur". *Iran: Journal of Persian Studies* 39: 237-47.

Melchert, C. (2001b). "The Hanabila and the Early Sufis". *Arabica* 48: 352-67.

Melchert, C. (2010). "Khargushi, Tahdhib al-asrar". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 73: 29-44.

Melchert, C. (2011). "Exaggerated Fear in the Early Islamic Renunciant Tradition". *Journal of the Royal Asiatic Society* 21: 283-300.

Michel, T. (1981). "Ibn Taymiyya's SharH on the FutuH al-ghayb of Abd al-Qadir al-Jilani". *Hamdard Islamicus* 2 /4: 3-12.

Michot, Y. (2007). "Ibn Taymiyya's Commentary on the Creed of al-Hallaj". In A. Shihadeh (ed.), *Sufism and Theology*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 123-36.

Mojaddedi, J. (2001). *The Biographical Tradition in Sufism: The Tabaqat Genre from al-Sulami to Jami*. Richmond: Curzon.

Mojaddedi, J. (2012). *Beyond Dogma: Rumi's Teachings on Friendship with God and Early Sufi Theories*. Oxford: Oxford University Press.

(al-MuHasibi) المحاسبي، الحارث (شرف). شرف العقل وماهيته. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦.

Nguyen, M. (2012). *Sufi Master and Quran Scholar: Abu l-Qasim al-Qushayri and the LaTaif al-isharat*. Oxford: Oxford University Press.

al-Niffari (Mawaqif). *The Mawaqif and MukhaTabat of MuHammad ibn Abdi l-Jabbar al-Niffari with Other Fragments*. Ed. and trans. A. J. Arberry. London: E. J. W. Gibb Memorial, 1935.

Nwyia, P. (1968). "Textes mystiques inedits d'Abu-l-Hasan al-Nuri (m. 295/907)". *Melanges de l Universite Saint-Joseph* 117 :44-43.

Picken, G. (2011). *Spiritual Purification in Islam: The Life and Works of al-MuHasibi*. London: Routledge.

(al-Qushayri) القشيري، أبو القاسم (معراج). كتاب المعراج. تحقيق علي حسن عبد القادر. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٦٤.

(al-Qushayri) القشيري، أبو القاسم (رسائل). الرسائل القشيرية. تحقيق محمد حسن. كراتشي: المعهد المركزي للأبحاث الإسلامية، ١٩٦٤.

(al-Qushayri) القشيري، أبو القاسم (رسالة). الرسالة القشيرية. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف. ٢ مج. القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٦٦.

Radtke, B. (1986). "Theologen und Mystiker in Hurasan und Transoxanien". *Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft* 136: 536-69.

Radtke, B., and J. O'Kane. (1996). *The Concept of Sainthood in Early Islamic Mysticism*. London: Routledge Curzon.

Ritter, H. (2003). *The Ocean of the Soul: Man, the World, and God in the Stories of Farid al-Din ATTar*. Ed. B. Radtke. Trans. J. O'Kane. Leiden: Brill.

Safi, O. (2006). *The Politics of Knowledge in Premodern Islam: Negotiating Ideology and Religious Inquiry*. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press.

السامرائي، قاسم. (١٩٦٧). «رسائل الخراز». مجلة
المجمع العلمي العراقي ١٥/١٣٨٧ : ١٨٦-٢١٣.

السراج، أبو نصر (لمع). كتاب اللمع في التصوف. تحقيق ر.
أ. نيكلسون R. A. Nicholson. لندن: بريل، ١٩١٤.

Schimmel, A. (1975). *Mystical Dimensions of Islam*. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press.

Schimmel, A. (1985). *And Muhammad is His Messenger: The Veneration of the Prophetic in Islamic Piety*. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press.

Shihadeh, A. (ed.) (2007). *Sufism and Theology*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Sobieroj, F. (1998). *Ibn Hafif as-Sirazi und seine Schrift zur Novizenerziehung* (Kitab al-Iqtisad). Beirut/Stuttgart: Steiner.

Sobieroj, F. (1999). The Mutazila and Sufism . In F. De Jong and B. Radtke (eds.), *Islamic Mysticism Contested: Thirteen Centuries of Controversies and Polemics*. Leiden: Brill, 68-92.

السهروردي، شهاب الدين (مقامات). مقامات الصوفية.
تحقيق إميل المعلوف. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦.

السلمي، أبو عبد الرحمن (رسائل). رسائل صوفية
لأبي عبد الرحمن السلمي. تحقيق G. Bwering and B. Orfali. بيروت: دار
المشرق، ٢٠٠٩.

al-Sulami, Abu Abd al-RaHman (*Majmua*). *Majmua-yi athar-i Abu Abd al-RaHman Sulami*. Ed. N. Pourjavady and M. Soori. 3 vols. Tehran: Iranian Institute of Philosophy, 2009.

- (al-Sulami) السلمي، أبو عبد الرحمن (رسائل). رسائل صوفية
 لأبي عبد الرحمن السلمي. تحقيق G. Bwering and B. Orfali. بيروت: دار
 المشرق، ٢٠٠٩.
- al-Sulami, Abu Abd al-RaHman (*Subtleties*). *The Subtleties of the Ascension: Early Mystical Sayings on Muhammad's Heavenly Journey*. Ed. and trans. F. S. Colby. Louisville, KY: Fons Vitae, 2006.
- Sviri, S. (2005). "The Early Mystical Schools of Baghdad and Nishapur: In Search of Ibn Munazil". *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 30: 450-82.
- (al-Sulami) السلمي، أبو عبد الرحمن (طبقات). طبقات الصوفية. ليدن: بريل، ١٩٦٠.
- (al-SuyuTi) السيوطي (تأيد). تأييد الحقيقة العلية وتشيد الطريقة الشاذلية. تحقيق عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني. القاهرة: المطبعة الإسلامية، ١٩٣٤.
- Sviri, S. (2005). The Early Mystical Schools of Baghdad and Nishapur: In Search of Ibn Munazil . *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 450 : 30-82.
- (al-Tirmidhi) الترمذي (مصنفات). ثلاثة مصنفات للحكيم الترمذي. تحقيق ب. راتكه بيروت/شتوتجارت: Steiner، ١٩٩٢.
- (al-Tustari) التستري، سهل بن عبد الله (تفسير). تفسير التستري. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namas Center for Research and Studies

المسحوق
في نتائج علم الكلام



ترجمہات (۲۴)

المسحح في تاريخ علم الكلام

بترجمة: الدكتور أسامة شفيع السيد
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

بمحرر: زابيه شحاته
أساتذة تاريخ الفكر الإسلامي - جامعة بريسبون

تقديم: العلامة حسن الشافعي
أستاذ الفلسفة الإسلامية
ورئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة

(٢)



مركز نزما للبحوث والدراسات
Nazma Center for Research and Studies

المرجع في تاريخ علم الكلام
المحررة: زابينه شميتكه
ترجمة: الدكتور أسامة شفيق السيد

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز لماء».



بيروت - لبنان

هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرمة أثناء النشر - إعداد مركز لماء للبحوث والدراسات
شميتكه / زابينه (محررة)، السيد / أسامة (مترجم)
المرجع في تاريخ علم الكلام، زابينه شميتكه (محررة)، أسامة شفيق السيد (مترجم)
١٣٤٤ ص، (ترجمات: ٣٤)
٦. علم الكلام الإسلامي. ٢. الفرق الإسلامية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-668-9



هذا الكتاب هو الترجمة العربية المحصرية والقانونية لكتاب:

The Oxford Handbook of Islamic Theology

Edited by Sabine Schmidtke

Publisher: Oxford university press, 2016

القسم الثاني

التفاعل الفكري بين المذاهب الكلامية

(نماذج أربعة)

الفصل الحادي والعشرون

مذهب المناسبة [الكونية] أو فكرة الاقتران بين الظواهر]

أولريش رودولف

المناسبة (Occasionalism)^(١) هي النظرية التي تؤكد طلاقة القدرة الإلهية بنفي كل علاقة سببية طبيعية، وعزو كل مسبب في العالم إلى الله مباشرة^(٢). وهي بهذا سمة مائزة -إن لم تكن فارقة- للكلام السني عن مذاهب المعتزلة، والشيعة، والفلسفة الإسلامية، وعدّ عن التراث الفكري غير الإسلامي. على أن إمعان النظر يدل على أن الأمر أكثر تعقيداً مما يبدو، فليس كل متكلمي السنة يجنحون إلى القول بالمناسبة، ولا كل من قال بها من المفكرين كان مسلماً سنياً، فقد بدأ تاريخ هذه النظرية في مناقشات المعتزلة في القرن الثالث/التاسع، ثم استمر بعد ذلك في سياقات إسلامية مختلفة. وكذلك فقد عُمرت زمنًا في أوروبا، واستمرت

(١) تُرجم هذا المصطلح في «موسوعة لالاند الفلسفية» إلى (الظرفية)، وفي «المعجم الفلسفي» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى (مذهب المناسبة)، وجاء في شرحه (رقم ٩٢٤): «المناسبة ظرف يهيئ لحدوث نتائج معينة. ومذهب المناسبة قال به مالبرانش (١٧١٥م)، ويتلخص في أن المخلوقات وأفعالها مجرد مناسبات لوجود موجودات وأفعال أخرى يفعلها الله، وقد سبق إليه أبو الحسن الأشعري». والكلمة المقابلة في الاستعمال الإسلامي هي «الاقتران» أو «جريان العادة»، وهي تجمل معنى المقولة المشهورة في علاقة الأسباب بمسبباتها: «عندها، لا بها». وقد آثرنا استخدام كلمة (المناسبة) غالبًا طيلة هذا الفصل متابعًا للأصل الأجنيبي، ثم عدلنا إلى مصطلح (الاقتران) عند الحديث عن الغزالي خاصة؛ مراعاة لمصطلحه الذي بدأ به المسألة السابعة عشرة من كتابه «تهافت الفلاسفة»، التي حظيت بتحليل مسهب في المبحث الأخير. (المترجم)

(٢) أود أن أشكر جيمس ويفر (James Weaver) على تعليقاته القيمة على مسودة هذا الفصل.

على نحو يلفت الانتباه؛ وذلك أنها لما قُدمت ثمة في القرن الثالث عشر الميلادي من خلال الترجمة اللاتينية لكتاب «دلالة الحائرين»، لموسى بن ميمون (توجد الفقرات المتصلة بهذا الموضوع في دلالة: ١٣٩. ٢٢-١٤٢. ٢ من الترجمة الإنجليزية. ٢٠٠-٣ و ١٤٤-١. ١٤٨. ٦ من الترجمة الإنجليزية. ٢٠٦-١٢؛ وانظر في تحليل هذا النص: تشفارتس Schwarz ١٩٩١-٢) = قام بنقلها طائفة من المؤلفين المَدْرَسِيِّين (scholastic authors) (على الرغم من اعتراضهم عليها)، ثم حظيت برواج كبير في القرن السابع عشر الميلادي، عندما تبنتها الفلسفة الديكارتية وفُصِّلَت القول فيها، إلى أن حملت اسمها الحالي.

ولا سبيل -ببقيين- إلى دراسة هذا التاريخ كله في هذا الفصل. نعم، لنشوء مذهب المناسبة الأوربي جذوره التاريخية في مذهب الاقتران الإسلامي (بيرليه Perler وروودولف ٢٠٠٠: ٢٤٥-٥٨)، ولكنه أمر خارج عن موضوع هذا الكتاب. ويسع من كانت له عناية من القراء بهذا الجزء من تاريخ هذا الموضوع أن يرجع إلى بعض الكتب التي تعالجه، والتي سيرد ذكرها لاحقاً، فهي تسوق كل المعلومات الضرورية عن مذهب المناسبة في أوربا، سواءً في تاريخه على العموم (شِبخت Specht ١٩٧١، b1٩٧٢، ١٩٧٢-٣، ١٩٨٤؛ رادنر Radner ١٩٩٣؛ نادلر Nadler ١٩٩٦؛ بيرليه وروودولف ٢٠٠٠: ١٢٧-٢٤٤)، أو في الحديث عن بعض الشخصيات التي كان لها إسهام كبير؛ كرنيه ديكارت Rene Descartes (١٥٩٦-١٦٥٠؛ انظر: شِبخت a1٩٧٢؛ جاربر Garber ١٩٩٣؛ نادلر ١٩٩٤)، وأرنولد جولنكس Arnold Geulincx (١٦٢٤-٦٩؛ انظر: دو لاتر de Lattre ١٩٦٧)، ولويس دي لا فورج Louis de La Forge (٣٤٨) (١٦٣٢-٦٦)؛ انظر: نادلر b1٩٩٣، ١٩٩٨)، وأكثرهم أهمية نيقولا مالبراناش (Nicolas Malebranche) (١٦٣٨-١٧١٥؛ انظر: نادلر a1٩٩٣).

على أن هذا الفصل سيقصر على الموروث الإسلامي، بل إنه لا يسعه -في هذا السياق نفسه- إلا أن يكون قصير الخطى؛ لأن البحث الجاد لم يزل مقصوراً -إلى الآن- على المراحل الأولى لظهور مذهب الاقتران الإسلامي؛ أي منذ نشأته إلى القرن الخامس/الحادي عشر؛ ولذلك ستركز حديثنا على هذه الفترة،

فنعرض في المبحث الأول للكيفية التي تهيأت بها أصولُ نظرية الاقتران طبقةً بعد طبقة في مناقشات المعتزلة المتطورة في القرن الثالث/التاسع، ومطالع القرن الرابع/العاشر. ثم نبين في المبحث الثاني أن أبا الحسن الأشعري (ت. ٣٣٣/٩٣٥) هو الذي أتم هذه النظرية، وصاغها في صورتها النهائية. وستوفر في المبحث الثالث على درس التطورات اللاحقة، التي قام به بعض متكلمي الأشعرية من أواخر القرن الرابع/العاشر، والقرن الخامس/الحادي عشر، وسوف نصرف جُلَّ عنايتنا فيه إلى المسألة السابعة عشرة الشهيرة من كتاب «تهافت الفلاسفة»، التي توسع فيها أبو حامد الغزالي (ت. ٥٠٥/١١١١) في مناقشة نظرية الاقتران [المناسبة]، وإشكالية السببية إجمالاً، كما أننا سنعرض أيضاً لبعض شروح «التهافت» المتأخرة، التي وضعها مؤلفون من القرن السادس/الثاني عشر، والتاسع/الخامس عشر.

(١)

أصول نظرية المناسبة في القرن الثالث/التاسع ومطالع القرن الرابع/العاشر

لقد كان ظهور نظرية المناسبة ثمرة سلسلة طويلة من المناقشات الكلامية، التي حوت طائفة كبيرة من الأدلة وجوانب النظر، وإن كان معظمها يتمحور حول موضوع واحد أساسي، وهو السؤال عن المقصود بطلاقة القدرة الإلهية (God's omnipotence). والحق أن هذا الأمر ليس موضع خلاف بين المسلمين، الذين يعتقدون أن الله مطلقُ القدرة؛ إذ يقرؤون في القرآن: «والله على كل شيء قدير» (القرآن: ٢: ٢٠، ١٠٦، ١٠٩، ١٤٨، مع آيات أخرى). ومع ذلك، ظهر أناس وجماعات في العصر الإسلامي الباكر لا يؤمنون بهذه العقيدة. ومن هؤلاء من أطلق عليهم اسم «الدهرية»، وهم الذين يأخذون في علم الكونيات بالآراء ذات الأصول الهلنستية، ويهتمون لذلك بالقول بقدّم العالم. وفي رأيهم أن

العالم ليس من صنع الله، ولا أن الله خَلَقَه من عدم، ولكن له نظامًا جوهريًا، ذاتيًا، طبيعيًا، دائمًا، لا يعتمد على قوة أي سبب خارجي أو فعَالِيَّتِهِ (فان إس ١٩٩١-٧: iv. ٤٥١-٥)؛ ولذلك أنكروا وجود خالقٍ مطلقِ القدرة، بل إنهم ذهبوا إلى أن فكرة «طلاقة القدرة الإلهية» غيرُ صحيحة، وأنها تنطوي على مناقضة، وعلى إشكالية كبيرة من الوجهة النظرية. وقد أوردوا -طلبًا للبرهنة على ذلك- طائفة من الأسئلة المعقدة، التي تعيّن على المفكرين المسلمين الجواب عنها، دفاعًا عن عقيدتهم (فان إس ١٩٧٥-٦).

ومن هذه الأسئلة ما جاء في كتاب يرجع إلى القرن الثالث/التاسع، عنوانه «سر الخليقة» (سر)، ينسب إلى رجل يُقال له بليَنوس [الحكيم] (Apollonios) (انظر: فيسر Weisser ١٩٨٠)، وحاصله: هل يستطيع إلَهِكم «الذي هو على كل شيء قدير» أن يخلق إلَهاً آخر يشبهه؟ فإذا لم يكن قادرًا على ذلك، فهو الدليل على أن قدرته غير مطلقة، وأن وصفه بطلاقة القدرة غير صحيح. لقد يبدو أن في هذا الدليل دهاء، ولكنه لا يثبت على التمهيص، وبوسع المتكلمين المسلمين أن يدحضوه -وقد فعلوا- بضرب من الاستدلال العقلي، وذلك بأن يقال: إذا سلمنا أن الله يخلق شيئًا ما، فلا يمكن أن يكون خَلْقُهُ مُشَبِّهًا له؛ لأن الله غير مخلوق، فلا يمكن أن يقارَنَ بمخلوق، ولا أن يشبهه (سر، ٦٨. ٥-٨؛ وانظر: المختصر الألماني لفيسر ١٩٨٠: ٨٣؛ وانظر للوقوف على المزيد من الأدلة الواردة في المصادر العربية: بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٢٦-٧).

وثمة سؤال آخر أصعب جوابًا مما تقدم، وقد ورد بصيغ متنوعة، منها: هل يستطيع الله أن يُدخل العالم كله من سماواته وأرضه في حبة خردل؟ أو في بيضة؟ فإذا لم يكن ذلك مقدورًا له، فلا ينبغي أن يوصف بأنه «مطلق القدرة». والظاهر أن هذا الدليل أخرج المتكلمين المسلمين؛ إذ لم يستطيعوا أن يُجمعوا على جواب مقنع، وإنما اختلفت أجوبتهم اختلافًا بيّنًا: فأنكر قوم قدرة الله على ذلك (انظر هذه الآراء في: الأشعري، مقالات، ٥٧٢. ١٢-١٥؛ الماتريدي، توحيد، ٢٠١. ٤-٧)، وأثبتها آخرون. ومع ذلك، لم يجمع المثبتون على أدلة واحدة فيما ذهبوا إليه (الماتريدي، توحيد، ٢٠١. ١١-١٢؛ الكليني، أصول،

١ : ١٠٢. ١٠ وما بعدها؛ ابن بابويه، توحيد، apu٧٧. ٧٨-٣؛ سر، ٦٩١-٥؛ وانظر: بيرليه ورودولف ٢٠٠٠ : ٢٧-٨).

وتكمن الإشكالية في هذا السؤال في أنه لا يتعلق بالمنطق، ولكن بالطبيعة؛ ولذلك استلزم الجواب عنه نوع معرفة بالمسائل الطبيعية. وبعبارة أخرى: ظهرت حاجة المتكلمين إلى تحصيل بعض العلم بالعناصر المادية للخلق، وبتفاعلاتها، وبكيفية اتصالها بأفعال الله في العالم. وكان من ثمرة ذلك أن أصبحت البنية الطبيعية لهذا العالم أحد أهم موضوعات علم الكلام في القرن الثالث/التاسع. وقد عرفنا أن المفكرين المسلمين دأبوا -لذلك العهد- على بحثه، وأنهم ذهبوا في أمره أيدي سبًا، واتخذ كل لنفسه رأيًا ومذهبًا (فان إس ١٩٦٧-٨؛ دناني Dhanani ١٩٩٤؛ فـان إس ١٩٩١-٧: iii. ٣٧-٤٤، ٦٧-٧٤، ٢٢٤-٤٤، ٣٠٩-٦٩؛ iv. ٤٥٩-٧٧، ومواضع أخرى). فبعض هذه الآراء طواه النسيان، وبعضها ذاع وانتشر بمرور الزمان، كالذي وقع خاصة للمفكر المعتزلي الكبير أبي الهذيل (ت. ٨٤٢/٢٢٧)، الذي لم تضع آرائه في الطبيعة وفي طلاقة القدرة الإلهية إطارًا مفاهيميًا لكثير من المناقشات اللاحقة فحسب، وإنما بدا -فيما بعد- أنها تمثل الخطوة الأولى نحو نظرية المناسبة.

(أ) أبو الهذيل (ت. ٨٤٢/٢٢٧)

لقد جنح أبو الهذيل -فيما يتعلق بالبناء الطبيعي للعالم- إلى المذهب الذري (atomism)، متأثرًا بذلك نهج مفكر معتزلي آخر، يدعى مُعَمَّرًا (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٦٧-٧٤)، غير أن نظرية أبي الهذيل كانت أكثر تفصيلًا من نظرية هذا الأخير، وأكثر جذبًا بكثير. وعنده أن كل مخلوق يتكون من جواهر [أجزاء مفردة لا تتجزأ] (atoms) وأعراض (accidents). فالأولى تمثل معظم جوانبه الجسمية الأساسية، كمادته وامتداده، والأخرى هي خصائصه الطبيعية الثانوية، كلونه، وثخائنه (أو رفته)، وحركته (أو سكونه)، وحياته (أو موته)، إلخ. ومع ذلك، ليس لشيء من هذه المكونات وجود مستقل.

ولا تعد الجواهر والأعراض -في نظرية أبي الهذيل- هي العناصر الأولية للوجود بالمعنى الكوني، كما أنها لا توجد منفصلة، ولا مستقلة، وإنما تُكسَى

حُلة الوجود عندما يخلق الله كيانًا جسدًا (corporeal entity) من عدم، واهبًا إياه طائفة من الجواهر والأعراض (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٢٢٤-٩؛ وانظر: دناني ١٩٩٤: ٣٨-٤٣؛ بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٣٠-١). والحاصل أن الله يمكن أن يخلق الأشياء بصور مختلفة، فله الحكم -وهو له أبدًا- في أن يخلق أشياء على صورة معينة من الجواهر والأعراض، التي يريد أن يهبها إياها. وهذا ينتهي بنا إلى القضية الثانية، وهي مسألة طلاقة القدرة الإلهية؛ وذلك أن القول بأن الله يجمع بين الجواهر والأعراض كيف شاء يبعث على السؤال عما إذا كانت أفعاله تحدثها حدود، أو تحكمها قواعد.

وقد ذاعت شهرة جواب أبي الهذيل عن هذا السؤال، إذ رَوَى عنه كثير من المؤلفين اللاحقين أنه كان يجوز أن يجمع الله بين الحجر الثقيل والجو أوقاتًا كثيرة، من غير أن يحدث انحدار وهبوط، وأن يجمع بين النار والفطن من غير أن يحدث احتراق (الأشعري، مقالات، ٣١٢. ١٠-١٣)، بل جَوَزَ الجمع بين المتناقضات؛ كالفعل المباشر والموت، والخرس والكلام، والبصر والعمى (الأشعري، مقالات، ٣١٢. ١٣-٣١٣. ٢؛ وانظر: عبد الجبار، المغني، ٩: ١٢. ١٣-١٧).

وربما سبق إلى الوهم -استنادًا إلى هذه الأمثلة- أن لأبي الهذيل نزوعًا إلى القول بنظرية المناسبة، فبوسعه أن يصرح -مثلًا- بأن الله يُنفِذُ دومًا قدرته المطلقة بما يُمضيه في كلِّ حين في الخلق (كما في مثال الحجر السالف) من تحقق اجتماع الجواهر والأعراض فيها (كسقوط الحجر أو تعلقه في الجو). لكن أبا الهذيل لم يَنْحُ هذا المنحى، فقله بطلاقة القدرة الإلهية لا يعني المصير إلى أن الله هو الفاعلُ الأوحِدُ في خلقه، المحيط بما عداه، وإنما هو استدلال نظري على أن الله يمكن أن يفعل أي شيء، وأنه يمكن أن يوجد ما شاء من الآثار [المسببات] (وإن كانت غير متوقَّعة) متى شاء. أما في واقع الأمر، فالله لا يُعمل قدرته المطلقة على الدوام، ولكنه منح خلقه -وخاصة الإنسان- بعض القدرة، فيسَّرَ لهم بذلك أن يفعلوا بأنفسهم، وأن يُنتجوا الآثار السببية الخاصة بهم. ومن قول أبي الهذيل أيضًا أن الإنسان قادر على أن يفعل (في نفسه) و(في غيره)، بل

قادر على إنتاج الآثار الثانوية (secondary effects) [المتوَلِّدات]، وهو ما عبرت عنه نظرية التوليد الشهيرة، التي تعني أن الفعل الأول الذي يوقعه إنسان ما (كرمي سهم مثلاً) يمكن أن يولِّد أثراً ثانياً في شخص آخر (يجرحه، أو حتى يميته) (جيماريه Gimaret ١٩٨٠ : ٢٥-٦، ٣٨-٩). وتبدو آراؤه فيما سوى الفعل الإنساني أقل وضوحاً، فلا نعلم كيف فسر سيرورة الأحداث في البيئة المحيطة، التي تسمى عادةً في عصرنا بالطبيعة، والأشبه أنه قال بوجود نوع من «الاستقلال» فيها (على معنى أنها لا تعتمد اعتماداً دائماً على الفعل الإلهي)؛ لأنه ذهب إلى أن الجواهر وأكثر الأعراض متى خُلقت، فهي قارّة [باقية] (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٢٣٢-٣؛ دناني ١٩٩٤ : ٤٤-٧).

من أجل ذلك لا يمكن أن نعزو إلى أبي الهذيل القول بنظرية المناسبة، وإنما غاية الأمر أن له أفكاراً وآراءً حملت بعض المتكلمين من بعده على وضع تصور مفاهيمي لهذه النظرية. ولم يتحقق هذا التصور دفعة واحدة، ولكنه كان ثمرة تطورات أسهم فيها طائفة من المتكلمين إسهاماً مهماً. ولما كانت معظم المصادر الأولية من هذه الفترة مفقودة، فقد أمسى محالاً -للأسف- أن نتصور جميع تفصيلات هذه العملية [هذا التطور]، ولكننا نستطيع -على الأقل- أن نسمي نفرًا من أهم من أسهم فيها من المتكلمين.

(ب) خلفاء أبي الهذيل

من هؤلاء: صالح بن أبي صالح (توفي تقريباً ٢٤٥/٨٦٠)، الذي عُرف فيما بعد بصالح قُبة (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٤٢٢-٨؛ بيرليه ورودولف ٢٠٠٠ : ٣٨-٤١). ولنا أن نقطع أنه لم يكن أهم مفكر في جيل المعتزلة الذي تلا أبا الهذيل وإبراهيم النظام، ولكن آراءه في الأفعال الإنسانية، أو بالأحرى في حدود الأفعال الإنسانية، تكشف عن سمات مهمة وأصيلة، كان لها أثر بعيد في علم الكلام بعد ذلك.

وقد ذهب -كأبي الهذيل، وكثير من المعتزلة- إلى أن الإنسان قادر على أن يفعل في نفسه. ولكنه زاد قيداً مهماً خالف به عن مذهب الشيخ، فقال: إن الإنسان لا يفعل إلا في نفسه (الأشعري، مقالات، ٤٠٦، ٦؛ وانظر الترجمة

الألمانية للفقرة كلها في: فان إس ١٩٩١-٧: vi. ٢٠٨، رقم ٩)، ويعني ذلك أنه غير قادر على أن يفعل في غيره، ولا أن ينتج الآثار الثواني (المتولّدات)، فلا تأثير له في شيء مما يقع (خارجًا) عنه، وإنما تحدث الآثار عند فعله، لا به (الأشعري، مقالات، ٤٠٦. ٧)، فليس هناك علاقة سببية بين أفعالنا وما ظنه أبو الهذيل مسبباتها، وليس لهذه المسببات من سبب -فيما يرى صالح قبة- سوى الله.

ثم إنه ضرب أمثلة، يشرح بها مقالته، فذكر أن ما حدث عند الفعل، كذهاب الحجر عند الدفعة، والألم عند الضربة، فالله خالق له (الأشعري، مقالات، ٤٠٦. ٦-٨؛ وانظر: جيماريه ١٩٩٠: ٤٠٢-٣)، وذهب إلى أنه جائز أن يحرق الله إنسانًا بالنار، ولا يألم، بل يخلق فيه اللذة (الأشعري، مقالات، ٤٠٦. ١٣-١٤؛ وفي هذا إلماح إلى قصة إبراهيم في القرآن؛ انظر: القرآن ٢١: ٦٨-٩)، وجائز أن يضع العلم مع الموت (الأشعري، مقالات، ٤٠٦. ١٤-١٥، ٥٦٨. ١٢-١٣؛ عبد الجبار، المغني، ٩: ١٣. ٥-٦). ويبدو أن المقصود بهذا المثال الأخير صيانة الاعتقاد الديني المتعلق بتذكر المذنبين خطاياهم، حين يُعذبون في القبر (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٤٢٧).

وقد مر كثير من هذه الأمثلة في كلام أبي الهذيل، غير أن صالحًا خالفه مخالفةً تامةً في فهمها وفي تفسيرها. فهي عند أبي الهذيل تدل نظريًا على قدرة الله تعالى على إيجاد ما يريد (وهو يرى -مع ذلك- أن معظم هذه الأشياء من فعل الإنسان). وهي عند صالح تدل على ما يفعله الله تعالى واقعياً (لأن الإنسان لا يستطيع فعله بنفسه). وبعبارة أخرى: بينما جلّى أبو الهذيل فكرة طلاقة القدرة الإلهية، أصر صالح على فكرة قُصُر السببية الفعالة على الله، وهو المفهوم الذي أصبح -لاحقًا- عنصرًا حيويًا في نظرية المناسبة.

وثاني المتكلمين الذين يتعين ذكرهم في هذا السياق هو: أبو علي الجُبائي (توفي بعد ٣٠٣/٩١٥)، شيخ المعتزلة البصريين الشهير في نهاية القرن الثالث/ التاسع، ومطلع القرن الرابع/ العاشر (انظر في آراء الجبائي عمومًا: فرانك Frank ١٩٧٨، وفي إسهامه في نظرية المناسبة: بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٤١-٦)، الذي

خالف صالحًا، فذهب مذهب أبي الهذيل في القول بقدرة الإنسان على الآثار الثواني، بل إنه أتم هذه المقالة بتحليل مفصّل للإشكالية في مجموعها، أفضى به إلى تحديد ستة أنواع مختلفة للتوليد (جيماريه ١٩٨٠ : ٣٩-٤٤). ولكنه أنكر -من جهة أخرى- كلام أبي الهذيل فيما يتعلق بما يقع في العالم حولنا من أحداث (أي في الطبيعة باصطلاحنا)، وصاغ -في سبيل ما تغياه من شرح هذه الأحداث شرحًا متماسكًا- نظرية جديدة، أصبحت بالغة التأثير في قابل الأيام.

وقد أسلفنا أن تفسير أبي الهذيل للأحداث الواقعة في العالم غير واضح وضوحًا تامًا (أو لعله لم يبلغ من الأهمية بحيث تتوفر الهمم على نقله بوضوح). فهو يقول بديمومة وجود الجواهر وغالبية الأعراض، وإن لم يصنع نظرية متسقة عن كيفية تفاعلها، وما ينشأ عن ذلك من إسهامها في السيرورة «الطبيعية» للحوادث (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٢٣٢-٤٤). وعلى خلاف ذلك، كان رأي الجبائي في هذا الموضوع بالغ الدقة، فقد ذهب باختصار -إلى أنه لا شيء مما يقع في هذا العالم (ما عدا الأحداث المتولدة عن فعل الإنسان) يمكن أن يُعد أثرًا للأسباب «الطبيعية» (بالمعنى العليّ للسبب)، بل كل ذلك من صُنْع الخالق نفسه.

وأبان عن مذهبه بطائفة من الأمثلة الموضّحة: فالله هو الذي يخلق فينا الشّع حين نأكل (عبد الجبار، المغني، ٩ : ١٠٩. ٦-٧؛ ١٥ : ٣٥٣. ١٥)، وهو الذي يخلق الحُمرة في وجوهنا عند الخجل، والصفرة عند الوجل (عبد الجبار، المغني، ٩ : ٦١. ٩-١٠)، وهو الذي ينبت الزرع المبذور، ويخلق الولد من وقوع الجماع بين أبويه (عبد الجبار، المغني، ٩ : ٤٣. ٣؛ وانظر : ٨ : ٣٣. ٧)، بل هو الذي يخلق الموت في جسم القليل (عبد الجبار، المغني، ٩ : ١٠٩. ١٨-٢٠). وكل ذلك يقع مطردًا بإرادة الله، لا بالضرورة. ولما كان الله قد أجرى العادة (عبد الجبار، المغني، ١١ : ٤٣. ١) بربط بعض الأشياء ببعض على نحو مطرد، فإنه يخلق عند فعلنا الأثر المعين المطابق عادةً لهذا الفعل (انظر: عبد الجبار، المغني، ٩ : ١٠٩. ٤-١١).

ولا شك في أن هذه الأمثلة تشبه أن تكون مصيرًا إلى القول بنظرية المناسبة؛ وذلك أن اعتبار الله سببًا مباشرًا لجميع الأحداث «الطبيعية» في العالم، وتفسير الاطراد في العالم الطبيعي بأنه من جريان العادة (God's habit)، كل ذلك يمثل عناصر مذهبية أريحت رائحة المناسبة، ثم تأملت -فيما بعد- في التصور الإسلامي لهذه النظرية. لكن الجبائي لم يكن ممن يقول بالمناسبة، و«العادة» الإلهية لا تمثل -في رأيه- التأويل الأوحده لما يقع في الوجود من أحداث، وهو لم يزل يرى أن الإنسان فاعل حقيقي، وأنه قادر على أن يفعل في الآخرين، وأن يولد كذلك أنواعًا شتى من الآثار الثواني. وعلى هذا، لا ينحصر التأثير السببي في أفعال الخالق، بل ينبغي أن يدخل الإنسان في الحساب متى أردنا تفسير التفاعلات المعقدة بين الأسباب والمسببات في هذا العالم.

ومهما يكن من شيء، فإن قائمة العناصر المذهبية -التي أسهمت في تكوين مفهوم المناسبة- تبدو ناقصة إذا ما اقتصرنا على آراء صالح قبة والجبائي؛ إذ إن ثمة مذهبًا آخر على الأقل -ظهر في أواخر القرن الثالث/ التاسع- يجدر ذكره في هذا السياق، وإن كانت صلته بالمناسبة أقل وضوحًا من مذهبي صالح والجبائي؛ لأنه لم يُولَّ جُلُّ عنايته إلى إشكالية السببية، كان له -مع ذلك- أثر في الكيفية التي صيغت على وفقها -مفاهيميًا- نظرية المناسبة في علم الكلام؛ ولذلك كان جديرًا بالإشارة إليه ههنا.

ويقتضي توصيف هذا المذهب أن نشير -مرة أخرى- إلى أبي الهذيل. على أن مُنْطَلَقًا هذه المرة لن يكون رأيه في طلاقة القدرة الإلهية، ولا في قدرة الإنسان على الفعل، وإنما في مذهبه الذري (atomism). وتتكون آراؤه في هذا الصدد من قسمين: أحدهما نظرية البنية الطبيعية للمادة، والآخر نظرية الزمن. وقد أكدت كلتاها وجود الانفصال في العالم بتعريف المادة بأنها كتلة من الجواهر المستقلة (المتصلة بأعراض مختلفة)، وتعريف الزمن بأنه سلسلة من الأوقات المستقلة، التي يمكن أن تسمى جواهر زمنية (فان إس ١٩٩١-٧: iii). ٢٤١-٣ مع إشارات إلى مفاهيم مماثلة للزمن في العصر القديم المتأخر، وفجر الإسلام). وعلى الرغم من هذه المماثلة، فإن أبا الهذيل لم يصل ما بين طرفي

النظرية: فلم يصف العناصر الصغرى من العالم المادي (أي الجواهر والأعراض) بأن لها بقاء أقل في الزمن (أي إنها توجد في أول حال وجودها فحسب)، ولكنه ذهب -بدلاً من ذلك- إلى أن جميع الجواهر وأكثر الأعراض متى خُلقت دام وجودها، ولم تنعدم في ثاني حال.

وقد خالفه في هذا بعض خلفائه، بدايةً من النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع، وتمحور نقدهم حول الفكرة القائلة بوجوب استمرار بعض أجزاء العالم دون بعض، وهو ما ينطبق خاصة على رأي أبي الهذيل في انقسام الأعراض إلى فئتين: باقية وغير باقية (فان إس ١٩٩١-٧: iii. ٢٣٢-٣). وقد ذهب هؤلاء المتكلمون -تفادياً لهذا التناقض- إلى أن كل عَرَض -من حيث كونه عرضاً- إلى زوال، وجاء الاستدلال على هذا المعنى عند الأشعري في (المقالات، ٣٥٨. ٢-٥) على النحو التالي: الأعراض كلها لا تبقى وقتين؛ لأن الباقي إنما يكون باقياً بنفسه، أو ببقاء فيه، فلا يجوز أن تكون باقيةً بأنفسها؛ لأن هذا يوجب بقاءها في حال حدوثها. ولا يجوز أن تبقى بقاءً يحدث فيها؛ لأنها لا تحتمل الأعراض، فتحصل من ذلك أن الأعراض كلها لا تبقى إلا وقتاً واحداً (بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٤٨-٩).

وأول مفكر ذكر أنه قال بهذا الدليل (الأشعري، المقالات، ٣٥٨. ٥) هو المعتزلي أحمد ابن علي الشَّطُّوي (ت. ٢٩٧/٩١٠)، الذي لم يكن إماماً كبيراً، ولكنه استطاع -في مسألتنا هذه- أن يجد أتباعاً، كان منهم شخصيات مرموقة؛ كمحمد بن عبد الله بن مملك (مطالع القرن الرابع/العاشر)، صاحب الجبائي، الذي تحول إلى التشيع بعد ذلك، وأبي القاسم الكعبي البلخي (ت. ٣١٩/٩٣١)، شيخ معتزلة بغداد في ذلك الوقت (بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٤٩؛ وانظر في مذهب الكعبي عمومًا: العمري ٢٠٠٦). على أن اتفاق هؤلاء المتكلمين على عدم بقاء الأعراض لا يعني تماثل مقالاتهم في الطبيعيات من كل وجه، وكان ممكنًا الجمع بين المقولة البديهية القاضية بأن الأعراض -بحكم تعريفها- لا تبقى سوى وقت واحد، والطرائق المختلفة التي اتُّبعت في تفسير التكوين الطبيعي للعالم، وهذا ما حدث فعليًا في علم الكلام في القرن الرابع/العاشر. ومع ذلك،

أفضت هذه المقولة -في جميع المذاهب- إلى اتجاه واحد، وهو تعزيز الفكرة القائلة بأن العالم لا يمكن أن يبقى بنفسه ولو لوقت واحد؛ لأن أحد العناصر المكونة له -الأعراض- إلى زوال أبدًا، مما استلزم -بوجه أو بآخر- القول بأن الله ينبغي أن يفعل في كل وقت في خلقه، بوصفه خالقًا، وبوصفه سببًا، وهو القول الذي أسهم في نشأة نظرية المناسبة.

(٢)

إكمال نظرية المناسبة في مذهب الأشعري (ت. ٩٣٥/٣٢٤)

هذا هو -على الأقل- الانطباع الذي يملأ النفس عند قراءة كتب الأشعري، الذي كان -بيقين- على علم بكل الأدلة والأفكار التي أسلفناها، كما أن كتابه الشهير «مقالات الإسلاميين» كثيرًا ما يكون المصدر الوحيد الباقي للوقوف على المباحثات الكلامية المتنوعة في القرن الثالث/التاسع، التي مرت بنا آنفًا. على أن إسهامه في الموضوع الذي نتوفر على دراسته لم يقتصر على رواية أدلة متقدمي المتكلمين، ولكنه تبنى الأفكار التي أخذها عن شيخه الجبائي، وعن غيره من معتزلة القرن الثالث/التاسع ومطالع القرن الرابع/العاشر، وجمع بينها ليكوّن بذلك رأيه الخاص في طلاقة القدرة الإلهية، وفي فعل الله في العالم.

وكانت نتيجة ذلك ما نطلق عليه الآن مذهب المناسبة، الذي يمكن أن يُعد -من منظور منهجي- نظرية جديدة، وإسهامًا شديد الأصالّة في النزاع الذي دارت رحاه مبكرًا بين المتكلمين حول موضوع السببية، ثم دام لأكثر من قرن من الزمان. ومع ذلك، يبدو منجز الأشعري -من المنظور التاريخي- أقلّ بريقًا؛ لأنه ما زاد على أن استخلص النتائج من أفكار سابقه، كما يبدو هذا جليًا لمن طالع عرضه للمذهب؛ إذ لا يرى ثمة شرحًا أصيلًا ومنهجيًا للنظرية، بل إحصاءً لعناصرها المختلفة، التي كان قد صاغها مفرقةً مفكرونها سابقون. ومن هذه العناصر القول بعجز الإنسان عن التوليد، وهو ما ذهب إليه الأشعري وصالح

قبة، وليس من فرق بينهما إلا أن عبارة الأشعري أدقُّ وأسدُّ. وحاصل رأيه أن المحدث لا يصح أن يفعل في غيره شيئاً (ابن فورك، مجرد، ٢٨٣، ١٨)، وأنه ليس ثمة علاقة أو تفاعل سببي بين المحدثات، ولكن الحوادث كلها مخترة لله تعالى ابتداءً وابتداءً من غير سبب يوجبها ولا علة تولّدُها (ابن فورك، مجرد، ١٣١، ٧-٨)، فليس للإنسان قدرة على التوليد، وكل ما نزع أنه مسبّب عن أفعالنا إنما هو خَلَقَ الله [مسبّب عن الله مباشرة]. وقد أبان الأشعري عن رأيه بالمثال الذي أسلفناه قبلُ عن صالح قبة، وهو أن ذهاب الحجر عند الدفعة ليس بفعلٍ للدافع منا، بل هو اختراع من الله تعالى، جائزٌ أن يدفعه أحدنا فلا يذهب، بألا يفعل الله ذهابه، وجائز ألا يدفعه أحدنا فيذهب، بأن يخترع الله فيه ذهاباً وحركة (ابن فورك، مجرد، ١٣٢، ٢٣-١٣٣، ٢؛ وانظر: جيماريه ١٩٩٠: ٤٠٣-٦).

وكل ما قيل في الإنسان يقال مثله -من باب أولى- في سائر الخلق؛ ولذلك لم يقتصر الأشعري على إنكار فكرة التوليد (كما صنع صالح قبة)، وإنما أنكر كذلك أن يكون للطبيعة أو للطبع فعلٌ في هذا العالم (كما قال بذلك الجبائي وآخرون من معتزلة البصرة)، فالله وحده هو الفاعل، أولاً وآخراً. وقد تكرر هذا المعنى في كلام الأشعري، كقوله في كتابه العقدي الإبانة عن أصول الديانة: ونقول ... لا يكون في الأرض شيء من خير أو شر إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله ﷻ، وأن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله^(١)، ولا يستغني عن الله، ولا يقدر على الخروج من علم الله ﷻ. وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال العباد مخلوقة لله، مقدرة ... وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا شيئاً وهم يُخلَقون (الأشعري، الإبانة، ٢٣، ف ٣٦-٧).

على أن الأهم في هذا الصدد أن الأشعري لا يقول بوجود أي شرط سابق أو قاعدة موضوعية تحكم أفعال الله، لإرادته مستقلة استقلالاً مطلقاً، فهو يخلق

(١) كذا في طبعة الإبانة التي رجع إليها الكاتب، وفي طبعة بشير محمد عيون: «... قبل أن يفعله الله»، بزيادة اسم الجلالة، وقد تصرف الكاتب في ترجمة النص، فقال: «... وأن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يُمَكِّته الله من فعله»، والصواب من كل ذلك ما أثبتناه في المتن، وأن زيادة اسم الجلالة خطأ؛ لأن المراد مذهب الأشعري في أن الله يخلق القدرة على الفعل عند الفعل، لا قبله. (المترجم)

ما شاء متى شاء، وفي أي تسلسل نسقي شاء: وإنه ما من عرض فعله مع عرض، أو بعده^(١)، أو قبله إلا وكان جائزاً أن يفعله مع خلافه، أو على خلاف ذلك الوجه في التقدم والتأخر (ابن فورك، مجرد، ١٣١: ٨-٩). فالله يفعل ما يشاء. وقد وضع هذا المعنى بطائفة من الأمثلة التي ذكرها مفكرون سابقون عليه؛ كالقول بقدرة الله على خلق الشئ مع عدم الأكل، وعلى إمساك الحجر في الجو دون هبوط، وعلى عدم الاحتراق عند مماسة النار، إلخ. (ابن فورك، مجرد، ١٣٤. ٥-٦؛ ٢٨٣. ١٢-١٤).

وقد أشار الأشعري -في معرض تفسيره لوقوع الحوادث في هذا العالم على نحو منتظم يمكن الإرهاص به، على الرغم من أن إرادة الله مطلقة- إلى الموقف الذي عبر عنه من قبل شيخه الجبائي، وخلاصته -كما مرّ غير بعيد- القول بجريان العادة، إلا فيما كان من قبيل التوليد من فعل البشر. وبالعادة قال الأشعري، غير أنه فسرها على نحو أكثر تشدداً، فتحاشى بذلك ما استثناه الجبائي. وفي رأيه أن كل شيء وكل حادث في هذا العالم خاضع خضوعاً مطلقاً لمشيئة الله، فلا سببية هنالك ولا توليد، وقد أبان عن ذلك أوضح بيان، فقال: ولكنه تعالى قد أجرى العادة في إحداث ذلك [يريد حدوث الشئ والري بعد الأكل والشرب، وعدم حدوثهما عند عدمهما] على هذا الوجه (ابن فورك، مجرد، ١٣٤. ٧-٨) وقال: وإن جميع ذلك [من نحو ما سبق ذكره من أمثلة] اختيار الله تعالى، يحدثها على عادة أجراها في إحداثها (ابن فورك، مجرد، ٢٨٣. ١٥-١٦؛ وانظر: ٣٣. ٩ وما بعدها).

على أنه لم يقتصر على ما أخذه عن الجبائي وغيره من معتزلة البصرة، وإنما تقفى أيضاً أثر الكعبي، شيخ معتزلة بغداد، فيما ذهب إليه -مما ذكرناه آنفاً- من القول بأن الأعراض لا تبقى إلا وقتاً واحداً، وأنها دائمة التجدد. وفي الحق أن ما قاله الأشعري في هذا الصدد شديد القرب من كلام الشطوي،

(١) كذا في الترجمة الإنجليزية، وهو الصواب. وفي كتاب ابن فورك: «وإنه ما من عرض فعله مع عرض، أو بعده عرض»، بزيادة كلمة «عرض» الأخيرة، والصواب حذفها ليستقيم المعنى، أو أن تحذف الهمزة من «بعده». (المترجم)

والكعبي وغيرهما (انظر فيما مضى: المبحث ١ (ب)). كقوله: كل واحد منها [الأعراض] حكمه أن يُعَدَم في ثاني حال وجوده (ابن فورك، مجرد، ٢٤٢. ٣؛ وانظر: ٢٥٨. ٣-٥ و١٢ فما بعدها.f)، وقوله: إن الجسم يبقى دائماً بتجدد البقاء له حالاً فحالاً (ابن فورك، مجرد، ٢٣٨. ١٨-١٩؛ وانظر: ٢٣٠. ٨-٩). ولكن الغاية التي رمى إليها من هذه العبارات ليست كالتي قصد إليها الآخرون؛ وذلك أن القول بالتجدد الدائم لخلق الأعراض لم يكن عنده مجرد رأي من عدة آراء في الطبيعيات (كالحال عند الشطوي والكعبي، إلخ)، وإنما هو حجر الزاوية في مذهبه في المناسبة؛ لأنه يؤكد أن كل شيء في العالم معتمد في كل وقت على الله -الذي يفعل في هذا العالم على الدوام- ليحفظ عليه وجوده، ويقيم سيرورة الحوادث على ما جرت به العادة.

من أجل ذلك كان دور الأشعري مهماً في تاريخ مذهب المناسبة، وقد رأينا -من المناقشات الكلامية التي دارت في القرنين الثالث/التاسع والرابع/العاشر- أنه لم يكن أول من فكر في أي من العناصر النظرية الخاصة المؤسسة لهذه النظرية (راجع مناقشة عامة لمعرفة العناصر الضرورية لتكوين نظرية المناسبة: بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٢٥٠-٤)، ولكنه -إذ تبنى كل العناصر التي ذكرها أسلافه، وعممها، ووصلها بإطار جدلي متماسك- قد وضع مفهومها على النحو الذي استقرت عليه. وعلى أي حال، قد لقيت مقالته في السببية وطلاقة القدرة الإلهية نجاحاً باهراً، وانتشر كلامه في هذه المسائل بين تلامذته فمن بعدهم انتشار النار في الهشيم، حتى غدا -مع الأيام- من الخصائص المائزة لمذاهب كثير من متكلمي السنة.

(٣) التطورات اللاحقة

لقد مهد المتكلمون الأشاعرة في القرنين الرابع/العاشر والخامس/الحادي عشر الطريق لنظرية «المناسبة» لكي تدرك ما أصابته من ذبوع، فتلقوا بالقبول جميعاً -كما نعلم- رأي إمامهم في السببية، وفي انفراد الله بالفعل في العالم،

بل إنهم أخذوا بمنهجه في تقديم هذا الرأي، فلا ترى في كتاب من كتبهم في هذين القرنين سرداً منهجياً لهذه النظرية، ولكنهم يعرضونها على نحو ما فعل الأشعري نفسه، إذ يذكرون عناصرها المختلفة مبدّعة، وفي سياقات شتى. ويتجلى ذلك في أربع عبارات تتردد بالفاظ متشابهة عند المؤلفين: (١) ليس لدى ما سوى الإنسان قوة سببية، ولا تأثير سببي. وبعبارة أخرى: ليس في العالم «طبائع» (على سبيل المثال: الباقلاني، التمهيد، ٣٤ وما بعدها / أرقام ٥٩-٨٤؛ البغدادي، أصول، ٦٨. ١٣-٦٩. ١٨؛ الجويني، الإرشاد، ١٣٣. ٢١ وما بعدها/ الترجمة الفرنسية ٢١٣ وما بعدها). (٢) لا يستطيع الإنسان أن يفعل في غيره. وبعبارة أخرى: إنكار التوليد (على سبيل المثال: الباقلاني، التمهيد، ٢٩٦ وما بعدها/ أرقام ٥٠٧-١٦؛ البغدادي، أصول، ١٣٧. ١٠-١٣٩. ٨؛ الجويني، الإرشاد، ١٣١. ٥ وما بعدها/ الترجمة الفرنسية ٢١٠ وما بعدها). (٣) كل ما يحدث في العالم يحدث بعبادة الله (على سبيل المثال: الباقلاني، التمهيد، ٣٠٠. ٥ وما بعدها/ أرقام ٥١٤-١٦؛ البغدادي، أصول، ١٣٨. ١٣-١٥؛ الجويني، الإرشاد، ١٧٩. ١٥ وما بعدها/ الترجمة الفرنسية ٢٧٢ وما بعدها)، ولا يستثنى من ذلك إلا المعجزات والكرامات، التي هي -مع كونها فعلاً لله- خلافاً أو خرقاً للعادة. (٤) لا يصح البقاء على الأعراض، وتبطل في ثاني حال وجودها (على سبيل المثال: الباقلاني، التمهيد ١٨. ٤ وما بعدها/ رقم ٢٩؛ البغدادي، أصول، ٥٠. ١٠-١٤٠٥٢).

كل ذلك يدل على أن مذهب المناسبة كان كلمة اتفاق بين متقدمي الأشعرية، وأنه لم تكن ثمة حاجة آنذاك إلى تحليل أبعد غوراً لآثاره النظرية؛ ولذلك اقتصر على تكرار جوانبه المختلفة في أثناء دحضهم لما يخالفه من مقالات، كالتوليد والطبائع عند من قال بهما من المعتزلة.

ثم تغيرت الحال في نهاية القرن الخامس/الحادي عشر تقريباً، حين بدأ الأشاعرة يدرسون فلسفة ابن سينا، فأورثتهم -فيما أورثتهم- نمطاً من التفكير جديداً في مذهب المناسبة، وفي مشكلة السببية عموماً. ويمكن ملاحظة ذلك على نحو جلي في كتب الجويني المتأخرة (انظر: جريفيل Griffel ٢٠٠٢: ١٢٨-٣٣)،

ولكن التطور قد بلغ غايته -كما هو معلوم- في فكر الغزالي؛ ولذلك كان لإسهامه في موضوعنا أهمية خاصة.

والحق أنه عرض لمشكلة السببية في غير واحد من كتبه، وكان درسه لها في بعض الأحيان تقليدياً، على نحو يُدنيه من التراث الأشعري المتقدم، على نحو ما وقع -مثلاً- في أهم كتبه الكلامية: «الاقتصاد في الاعتقاد». نعم، لقد كان كلامه فيها في هذا الكتاب أكثر منهجية من كل ما تقدمه من كتب الأشعرية (انظر: الاقتصاد، ٩٩. ٣-٧ و ٢٢٣. ٨-٢٢٥. ١٠)، ولكن غايته لم تتجاوز بسط المذهب التقليدي لأهل السنة (الاقتصاد، ٢٢٤. ٦)، ثم اتسع نطاق أدلته في كتب أخرى، كما في المسألة السابعة عشرة الشهيرة من كتابه «تهافت الفلاسفة» (تهافت ١، ١٦٦-٧٧)، حيث أورد فيها مناقشة جديدة مسهبة ومكتملة للسببية، مصحوبةً بمقارنة وتقييم -للمرة الأولى- لطائفة من الأفكار، نحو: (١) الاقتران [المناسبة]، و (٢) فكرة صدور الفعل عن الطبائع في العالم على جهة الاستقلال (وهي المقالة المنسوبة إلى بعض الدهرية)، و (٣) فكرة التفاعل المعقد بين الآثار التي تفيض عن «مبادئ الحوادث»، والاستعدادات المختلفة في هذا العالم (وهو مذهب ابن سينا وفلاسفة آخرين).

وتعد هذه المسألة من كتاب «التهافت» من أهم نصوص التراث الفلسفي العربي، فتكاثرت التعليقات والشروح المختلفة عليها على مرّ الأعوام (انظر -مع مراجع كثيرة أخرى: جودمان Goodman ١٩٧٨، مارمورا ١٩٨١، ريكس Riker ١٩٩٦؛ وانظر في سياق أوسع للمناقشة: فرانك ١٩٩٢ و ١٩٩٤، وكذلك النقد الموجه لمنشورات فرانك، وخاصة من قِبَل مارمورا ١٩٩٥ و ٢٠٠٢). وقد نوقش كل ذلك، وأبدأ الباحثون في التعليق عليه وأعادوا في منشورات حديثة (بيرليه وروودولف ٢٠٠٠: ٦٨-١٠٥؛ ليزيني Lizzini ٢٠٠٢؛ جريفيل ٢٠٠٩: ١٤٧-٧٣)، فما بنا حاجة إلى إعادة الأدلة ههنا. ومع ذلك، قد رأينا أن من الواجب في هذا السياق ذكر المقولات المؤسسة، التي روج لها الغزالي في أثناء مناقشته المكثفة الدقيقة، وهي التي يمكن إجمالها فيما يلي: (١) ينبغي على النظرية المتعلقة بالبنية السببية للعالم (أ) أن تشرح الارتباط العادي للحوادث في العالم، و (ب)

أن تترك -في الوقت نفسه- مجالاً للحوادث غير العادية، وغير المتوقعة، التي تخرق هذه السيرة المعتادة. وبعبارة أخرى: ينبغي أن تقبل القول بوجود المعجزات، ويتضمن ذلك كل الخوارق المذكورة في القرآن، كعدم احتراق إبراهيم بالنار (راجع: القرآن ٢١: ٦٨-٩، و٣٧: ٩٧-٨). (٢) لا تستطيع نظريات الفلاسفة -ومنها نظرية ابن سينا- الوفاء بهذه المطالب، فهم يرون أن كل سبب (وخاصة السبب الأول) يفعل دائماً بالضرورة؛ ولذلك فالعالم نظام واضح متماسك من الأسباب والمسببات، وهم -لذلك- لا يحسنون فهم المعجزة، ويعتقدون أنها إما مسبب ضروري عن سبب طبيعي خاص (كحال الأنبياء مع قواهم المتخيّلة)^(١)، وإما أنها متأولة على المجاز والرمز (كحال إبراهيم في النار). (٣) يُعد الاقتران -خلاقاً للرأي المغلوط السابق- أفضل نظرية في السببية؛ لأن نسبة كل تأثير سببي إلى الله رأساً يمكن أن يكون تفسيراً مقبولاً لكل حادث يحدث في العالم، سواء أكان معتاداً (من إجراء الله العادة)، أم معجزة (وهو خرق هذه العادة). (٤) لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن يكون «الاقتران» هو النظرية الوحيدة التي تفي بالمطالب المذكورة سلفاً، فثمة طريق بديل هو القول بتسبيب ثانوي (secondary causation) في هذا العالم الحادث (إلى جانب التسبيب المباشر من الله (immediate causation))، وذلك بأن نفترض -في الوقت نفسه- أن التفاعل بين الأسباب، والاستعدادات، والمسببات في هذا العالم بالغة التعقيد، حتى إن الإنسان ليُعنيه فهم كل حادث وتفسيره، وقد أنشأ الله خلقه على هيئة من الكمال والإبداع تتراءى فيها غرائب وعجائب، لا تحيط بها فهمنا (انظر في التفاصيل: بيرليه ورودولف ٢٠٠٠: ٦٩، ٨٤-٩٣، وجريفييل ٢٠٠٩: ١٥٠-٧٣، الذي أكد خاصة أن الغزالي لم ينكر التسبيب الثانوي، وإنما أنكر الحتمية (necessitarianism) المتصلة بمذهب ابن سينا). ويجدر بنا أن نذكر

(١) قال الغزالي: «ولم يُثبت الفلاسفة من المعجزات الخارقة للعادات إلا ثلاثة أمور: أحدها: في القوة المتخيّلة، فإنهم زعموا أنها إذا استولت وقويت، ولم تستغرقها الحواس بالاشتغال، اطلعت على اللوح المحفوظ، فانطبعت فيها صور الجزئيات، الكائنة في المستقبل، وذلك في اليقظة للأنبياء صلوات الله عليهم، ولسائر الناس في النوم» (الغزالي، تهافت الفلاسفة. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف، ذخائر العرب ١٥، ط٧، دت، ص٢٣٦). (المترجم)

أنه لم يزل هناك خلاف في تفسير نص الغزالي، وأكثره متعلق بهذه المقولة الأخيرة (انظر على سبيل المثال: مقدمة مارمورا لترجمته لكتاب التهافت: تهافت ١: xxv-xxiv). أما المقولات الثلاث الأخريات، فعليهن شبه إجماع.

ومهما يكن من شيء، فقد كان بحث الغزالي لقضية الاقتران بالغ الطرافة، ذا أثر في الفكر الإسلامي الفلسفي والكلامي بعده، مما يبعث في النفس الرغبة في التوفر على دراسة هذا الأثر، لولا أن حال بيننا وبين ذلك -للأسف- ذلك النقص الذي يعانيه البحث العلمي في هذا الصدد. وغاية ما يسعنا الآن من الإلماح إلى هذه التطورات إنما هو نظرة نلقيها على بعض النصوص التي كُتبت ردًا على «تهافت الفلاسفة»، أو شرحًا له، وهي هذه: (١) «تهافت التهافت»، لابن رشد (ت. ١١٩٨/٥٩٥)، و(٢) كتابان صُنفا بتكليف من السلطان العثماني محمد الثاني [الفاتح] (كان حكمه من ١٤٤٤/٨٤٨ إلى ١٤٤٦/٨٥٠)، ثم من ١٤٥١/٨٥٥ إلى ١٤٨١/٨٨٦) للتعليق على الخلاف الشهير بين الغزالي وابن رشد، وهما: «الذخيرة»، لعلاء الدين الطوسي (ت. ١٤٨٢/٨٨٦)، و«تهافت الفلاسفة»، لمصلح الدين خواجه زاده (ت. ١٤٨٨/٨٩٣) (انظر في هذين الكتابين: فان ليت van Lit ٢٠١١ ويوجدورو Yucedogru وكايا Kaya ٢٠١١؛ وانظر في كتاب خواجه زاده: كاراداش Karadas ٢٠١١؛ ميشو Michot ٢٠١١؛ شحادة Shihadeh ٢٠١١؛ توركر Turker ٢٠١١). وثمة كتابات أخرى ترجع إلى العصر العثماني، كحاشية كمال باشا زاده (ت. ١٥٣٤/٩٤٠) على «التهافت»، وهي شرح على «تهافت الفلاسفة»، لخواجه زاده، غير أنا لن نعرض لها للأسف؛ لأنها لم تُحقّق بعد، ولا قام أحد بدراستها (انظر: فان ليت ٢٠١١: ١٧٦).

أما ابن رشد، فقد كان شغله الأول تفنيد الاعتراضات الواردة على الفلاسفة في كتاب «تهافت الفلاسفة»، ولما انتهى إلى المسألة السابعة عشرة، جعل يقيم الحجة على أن نقد الغزالي لنظرية السببية عندهم [الفلاسفة] عريٌّ عن الصحة والقيمة. على أن ما يعنينا إنما هو فهمه لموقف الغزالي ووصفه له، إذ وجمه بالتناقض؛ لأنه زعم في أول المسألة المذكورة التمسك بالقول بالاقتران، ثم أنكر ذلك في مواضع لاحقة منها، مبدئيًا مسامحة لا تخفى مع

الفلاسفة (تهافت ٢، ٥٣٧. ٩ وما بعدها/ فان دِن بيرج van den Bergh ٣٣٠-١). ولعل هذه حجة جدلية، فقد كان ابن رشد متحمسًا لتصوير الغزالي نفسه -وقد رمى الفلاسفة بكثير من التناقض- متناقض الرأي (تهافت ٢، ٥٤١. ٥ وما بعدها/ فان دِن بيرج ٣٣٢-٣، حيث يُتهم المتكلمون عمومًا بالتناقض والغموض). وينبغي الاعتراف -في الوقت نفسه- أن ابن رشد كان صائب الملاحظة دقيقها؛ ولذلك يمكن أن نرى في تعليقه على «تقلب»^(١) الغزالي المزعوم تأكيدًا على أن المسألة السابعة عشرة من «تهافت الفلاسفة» لم تكن -في الحقيقة- حديثًا أفرد لنظرية الاقتران، وإنما كانت بحثًا فكريًا متنوعًا ومعقدًا في مشكلة السببية.

وأما علاء الدين الطوسي فكان له رأي آخر، إذ اعتبر الغزالي إمام الإسلام السني (الذخيرة، ٥. ١٤-١٦)، الذي نجح في مهاجمة الفلاسفة، وكان متكلمًا أشعريًا وفتيًا. ولذلك لم يكن مستغربًا أن ينقد الطوسي الفلاسفة نقدًا شديدًا في بحثه لمشكلة السببية (الذخيرة، ٢١٩. ١٣-٢٢٧. ٣)، مستمسكًا بقوة بمذهب الاقتران الكلاسيكي (الذخيرة، ٢١٨. ١٨-٢١٩. ٣). وهو في ذلك لا يذكر الغزالي باسمه، وإنما يشير في وضوح إلى أن شيخه [يعني الغزالي] ذهب هذا المذهب نفسه. وإذا كان ذلك كذلك، فلا موضع إذن للزعم بأن الغزالي كان له جنوح إلى تفسير الفلاسفة للسببية. والحق أن هذا يتوافق على نحو كبير مع الملاحظة العامة التيأكدت في غير موضع من «الذخيرة»، وهي أن الطوسي لم يكن له اهتمام خاص ولا معرفة عميقة بالمسائل الفلسفية (انظر: فان ليت ٢٠١١: ١٩٧).

وخالفه معاصره، خواجه زاده، الذي كان بصيرًا بخفي المعاني في المسألة السابعة عشرة من كتاب «التهافت»، وبدا مستعدًا لمتابعة الغزالي في مزاجته بين المذهب الأشعري والجوانب النظرية المستأثرة بالأدلة الفلسفية (انظر: فان ليت

(١) الإشارة إلى قول ابن رشد عن الغزالي: «لم يلزم مذهبًا من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشاعرة أشعري، ومع الصوفية صوفي، ومع الفلاسفة فيلسوف، حتى إنه كما قيل:

بومًا يمان إذا ألفيت ذا يمين وإن لقيت مَدْبُيًا فمدناني»

(المترجم)

٢٠١١ : ١٩٧ ، وميشو ٢٠١١ : ٢٣٧ ؛ شحادة ٢٠١١ : ١٤٦ وقد بدا أكثر تشككاً في أصالة أفكار خواجه زاده). فمن إرثه الأشعري -مثلاً- قوله بجريان العادة (تهافت ٣ ، ٢ : ٧٣ . ٤-٢)، وكذلك تأكيدَه على أن الله يفعل ما يشاء، فلا سلطان للضرورة على أفعاله (تهافت ٣ ، ٢ : ٧٣ . ٤-٧؛ وانظر: كاراداش ٢٠١١). ومن نزوعه إلى الموقف الفلسفي قوله بأن المخلوقات تتكون من مادة [هَيُولَى] وصورة (تهافت ٣ ، ٢ : ٧٥ . ١٧-٢٤)، وأصرح من ذلك قوله بأن لها طبائع، وقوى طبيعية (تهافت ٣ ، ٢ : ٧٤ . ٢٢-٣٢). ولعله تغيا بذلك أن يجد تفسيراً جديداً لمفهوم العادة، يمكن أن تُفهم به عادة الله على أنها مجموع الاقترانات الثابتة في خلقه. ولعل هذا الموقف هو الذي أراد الغزالي تنفيقه في المسألة السابعة عشرة، عند عرضه للنظرية المركبة في السببية، التي يمكن أن تكون بديلاً مقبولاً للاقتران (راجع: المبحث ٢ من هذا الفصل؛ بيرليه ورودولف ٢٠٠٠ : ١٠٨-٩).

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار بن أحمد القاضي (مغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. تحقيق محمد مصطفى حلمي. ١٦ مج. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٥٨-٦٥.
- (Ps.)-Apollonios (بلينوس) of Tyana (Sirr). *Sirr al-khaliqa* (سر الخليفة). Ed. Ursula Weisser. Aleppo: Institute for the History of Arabic Science, 1979.
- (al-Ashari) الأشعري، أبو الحسن (إبانة). الإبانة عن أصول الديانة. تحقيق فوقية حسين محمود. القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٧.
- (al-Ashari) الأشعري، أبو الحسن (مقالات). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق هـ. ريتز. ٢ مج. مع كشافات. إسطنبول/ليبزج: Brockhaus، ١٩٢٩-٣٣.
- (al-Baghdadi) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (أصول). أصول الدين. إسطنبول: مطبعة الدولة، ١٩٢٨.
- (al-Baqillani) الباقلاني، أبو بكر محمد (تمهيد). التمهيد. تحقيق ر. ج. مكارثي R. J. McCarthy. بيروت: المكتبة الشرقية، ١٩٥٧.
- Dhanani, A. (1994). *The Physical Theory of Kalam: Atoms, Space, and Void in Basrian Mutazili Cosmology*. Leiden: Brill.
- el-Omari, R. M. (2006). *The Theology of Abul-Qasim al-Balhi/al-Kabi (d. 319/931): A Study of its Sources and Reception*. Ph.D. dissertation, Yale University.

- van Ess, J. (1967-8). Dirar b. Amr und die Cahmiya: Biographie einer vergessenen Schule. *Der Islam* 241 :43-79 and 1 :44-70.
- van Ess, J. (1975-6). Gottliche Allmacht im Zerrbild menschlicher Sprache. *Melanges de l'Universite Saint-Joseph* 653 :49-88.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: De Gruyter.
- Frank, R. M. (1978). *Beings and their Attributes: The Teaching of the Basrian School of the Mutazila in the Classical Period*. Albany, NY: State University of New York Press.
- Frank, R. M. (1992). *Creation and the Cosmic System: Al-Ghazali and Avicenna*. Heidelberg: Carl Winter.
- Frank, R. M. (1994). *Al-Ghazali and the Asharite School*. Durham, NC: Duke University Press.
- Garber, D. (1993). Descartes and Occasionalism. In S. Nadler ed.), *Causation in Early Modern Philosophy: Cartesianism, Occasionalism, and Preestablished Harmony*. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 9-26.
- الغزالي، أبو حامد (إحياء). إحياء علوم الدين. ٤ مج. القاهرة، ١٣٣٤هـ.
- الغزالي، أبو حامد (اقتصاد). الاقتصاد في الاعتقاد. تحقيق إبراهيم آكاه جوبقجي وحسين آتاي. أنقرة: Nur Matbaas، ١٩٦٢.
- al-Ghazali (الغزالي), Abu Hamid (*Tahafut 1*). *Tahafut al-falasifa* (تهافت الفلاسفة) / *The Incoherence of the Philosophers*. A parallel English-Arabic text translated, introduced, and annotated by Michael E. Marmura. Provo, UT: Brigham Young University, 1997, 22000.
- Gimaret, D. (1980). *Theories de l'acte humain en theologie musulmane*. Paris: Vrin.

- Gimaret, D. (1990). *La Doctrine d'al-Ashari*. Paris: Les Editions du Cerf.
- Goodman, L. E. (1978). Did Al-Ghazali Deny Causality'. *Studia Islamica* 83 : 47-120.
- Griffel, F. (2009). *Al-Ghazali's Philosophical Theology*. Oxford and New York: Oxford University Press.
- ابن بابويه (توحيد). كتاب التوحيد. النجف، ١٣٨٦/١٩٦٦.
- ابن فورك، أبو بكر (مجرد). مجرد مقالات الأشعري. تحقيق دانييل جيماريه. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧.
- ابن رشد (تهافت ٢). تهافت التهافت. تحقيق موريس بويج. بيروت: المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٠. (الترجمة الإنجليزية لـ س. فان دن بيرج "Averroes' Tahafut al-Tahafut" مج ٢. لندن: لوزاك، ١٩٥٤).
- الجويني، أبو المعالي (إرشاد). الإرشاد. تحقيق ج. -د. لوسيانني J.-D. Luciani (مع ترجمة فرنسية). باريس: Ernest Leroux، ١٩٣٨.
- Karadas, C. (2011). Hocazade'nin Tehafut'unde Sebeplilik Meselesi'. In T. Yucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Kilavuz, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22-24 Ekim 2010 Bursa) Bildiriler-International Symposium on Khojizada (22-24 October 2010 Bursa)-Proceedings*. Bursa: Buyuksehir Belediyesi Yaynlar, 163-73.
- خواجه زاده، مصلح الدين مصطفى بن يوسف (تهافت ٣). تهافت الفلاسفة. مج ٢. القاهرة: د.ت.
- الكليني (أصول). أصول الكافي. تحقيق السيد جواد المصطفوي. مج ٤. طهران، د.ت.
- de Lattre, A. (1967). *L'Occasionalisme d'Arnold Geulincx: etude sur la constitution de la doctrine*. Paris: Editions de Minuit.
- van Lit, L. W. C. (Eric) (2011). The Chapters on God's Knowledge in Khojizada's and Ala al-Din's Studies on al-Ghazali's Tahafut al-Falasifa'. In T. Yucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Klavuzi, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22-24 Ekim 2010 Bursa)*

BildirilerInternational Symposium on Khojazada (22-24 October 2010 Bursa)
Proceedings. Bursa: Buyuksehir Belediyesi Yayınları, 175-99.

Lizzini, O. (2002). Occasionalismo e causalita filosofica: la discussione della causalita in al- Gazali'. *Quaestio* 155 :2-83.

Maimonides, Moses (*Dalala*). *Dalalat al-hairin*. Ed. Salomon Munk (with French trans.): Le Guide des egares. 3 vols. Paris: Franck, 1856-66. (Eng. trans. S. Pines, *The Guide of the Perplexed*. 2 vols. Chicago: University of Chicago Press, 1963.)

Marmura, M. (1981). Al-Ghazali's Second Causal Theory in the 17th Discussion of the Tahafut. In P. Morewedge ed.), *Islamic Philosophy and Mysticism*. Delmar, NY: Caravan Books, 85-112.

Marmura, M. (1995). Ghazalian Causes and Intermediaries. *Journal of the American Oriental Society* 89 :115-100.

Marmura, M. (2002). Ghazali and Asharism Revisited. *Arabic Sciences and Philosophy* 91 :12-110.

الماتريدي، أبو منصور (توحيد). كتاب التوحيد. تحقيق بكر طوبال أوغلي ومحمد آروتشى. أنقرة: Türkiye Diyanet Vakf, ٢٠٠٣ [الطبعة الأولى لفتح الله خليف، بيروت: دار المشرق، ١٩٧٠؛ وأعيدت ١٩٨٦].

Michot, Y. M. (2011). Wisdom and its Sciences in Khojazada's Tahafut'. In T. ucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Kılavuz, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22- 24 Ekim 2010 Bursa)-Bildiriler-International Symposium on Khojazada (22-24 October 2010 Bursa)-Proceedings*. Bursa: Buyuksehir Belediyesi Yayınları, 227-38.

Nadler, S. (1993a). Occasionalism and General Will in Malebranche. *Journal of the History of Philosophy* 31 :31-47.

Nadler, S. (1993b). The Occasionalism of Louis de la Forge. In S. Nadler ed.), *Causation in Early Modern Philosophy: Cartesianism, Occasionalism, and Preestablished Harmony*. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 57-73.

- Nadler, S. (1994). Descartes and Occasional Causation. *British Journal for the History of Philosophy* 35 :2-54.
- Nadler, S. (1996). No Necessary Connection: The Medieval Roots of the Occasional Roots of Hume. *The Monist* 448 :79-66.
- Nadler, S. (1998). Louis de la Forge and the Development of Occasionalism: Continuous Creation and the Activity of the Soul. *Journal of the History of Philosophy* 215 :36-31.
- Perler, D., and U. Rudolph (2000). *Occasionalismus: Theorien der Kausalität im arabisch- islamischen und im europäischen Denken*. Gottingen: Vandenhoeck & Ruprecht.
- Radner, D. (1993). Occasionalism. In G. H. R. Parkinson ed.), *The Renaissance and Seventeenth-Century Rationalism*. Routledge History of Philosophy, vol. 4. London/New York: Routledge, 349-83.
- Riker, S. (1996). Al-Ghazali on Necessary Causality in The Incoherence of the Philosophers. *The Monist* 315 :79-24.
- Schwarz, M. (1991-2). Who were Maimonides' Mutakallimun Some Remarks on Guide of the Perplexed, Part 1, Chapter 73. *Maimonidean Studies* 159 :2-209 and 143 :3-72.
- Shihadeh, A. (2011). Khojazada on al-Ghazali's Criticism of the Philosophers' Proof of the Existence of God'. In T. Yucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Kılavuz, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22-24 Ekim 2010 Bursa) Bildiriler* International Symposium on Khojazada (22-24 October 2010 Bursa) Proceedings. Bursa: Büyükşehir Belediyesi Yayınları, 141-61.
- Specht, R. (1971). Über occasio und verwandte Begriffe vor Descartes. *Archiv für Begriffsgeschichte* 215 :15-55.
- Specht, R. (1972a). Über occasio und verwandte Begriffe bei Zabarella und Descartes. *Archiv für Begriffsgeschichte* 1 :16-27.
- Specht, R. (1972b). Die Vorstellung von der Ohnmacht der Natur. In S. M. Stern, A. Hourani, and V. Brown (eds.), *Islamic Philosophy and the Classical Tradition*. Oxford: Cassirer, 425-36.

- Specht, R. (1972-3). Uber occasio und verwandte Begriffe im Cartesianismus I/ II. *Archiv fur Begriffsgeschichte* 198 :16-226 and 36 :17-65.
- Specht, R. (1984). Occasionalismus. In J. Ritter and K. Grunder (eds.), *Historisches Worterbuch der Philosophie*, vol. vi. Basel: Schwabe, 1090-1.
- Turker, O. (2011). Tehafut Tartismalari Bir Gelenek Sayilabilir mi?. In T. Yucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Kilavuz, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22- 24 Ekim 2010 Bursa)BildirilerInternational Symposium on Khojazada (22-24 October 2010 Bursa)Proceedings*. Bursa: Buyuksehir Belediyesi Yaynlar, 203-10.
- الطوسي، علاء الدين (ذخيرة). كتاب الذخيرة. حيدر آباد. بدون بيانات. (1980) Weissner, U. *Das Buch uber das Geheimnis der Schopfung' von Pseudo-Apollonios von Tyana*. Berlin/ نيويورك : De Gruyter.
- Yucedogru, T., and V. Kaya (2011). TehafutlerIcerik ve Yontem Acisindan Bir Karsilastirma?. In T. Yucedogru, O. S. Kologlu, U. M. Kilavuz, and K. Gombeyaz (eds.), *Uluslararası Hocazade Sempozyumu (22-24 Ekim 2010 Bursa) BildirilerInternational Symposium on Khojazada (22-24 October 2010 Bursa) -Proceedings*. Bursa: Buyuksehir Belediyesi Yayınları, 365-80.

الفصل الثاني والعشرون

نظرية «الأحوال» لأبي هاشم الجُبَّائي

وتعديل متكلمي الأشعرية لها

خان نبيل

يُعد أبو هاشم الجُبَّائي (ت. ٩٣٣/٣٢١) هو من قدّم فكرة الأحوال (ومفردتها: حال) في مذهب المعتزلة^(١)، مريدًا بها حل المشكلة الجوهرية التي اعترضت المتكلمين لعدة أجيال، فقد كان يلح عليهم هذا السؤال: كيف يمكن أن نعتقد أن الله واحد، ثم نصفه مع ذلك بصفات كثيرة؟ فقدم أبو هاشم بمفهوم الحال فئة أخرى تباين طبيعة الأشياء أو الذوات. ولما كانت الأشياء فقط هي التي توصف بالوجود وبالعدم، فقد تحاشى -حين عرف الصفات الإلهية الكثيرة بكونها أحوالاً- القول بوجود موجودات أخرى في الله. على أنه إذ لم يبق شيء من تواليفه، فلا سبيل إلى أن نقف على نظريته في صورتها الأصلية، وإنما عمَدُنا في ذلك مصادر لاحقة. ويُعتبر ريتشارد فرانك (Richard Frank) أول باحث من المحدثين يعتمد اعتمادًا واسعًا -في دراسته عن نظرية أبي هاشم في الصفات- على تصانيف طائفة من البهشية. وقد تعرض تفسيره لنقد جوهرى من قبل أحمد العلمي، غير أن أركان هذا النقد قد تهاوت بعد أن اكتُشفت حديثًا مصادر مبكرة للبهشية، تؤكد ما انتهى إليه فرانك من نتائج، وتؤذن الباحثين بتنقيح تصوره للنظرية. فإذا ما انتهينا إلى متكلمي الأشعرية، وجدناهم ينكرون أول الأمر مفهوم

(١) أعد هذا الفصل في إطار زمالة M4HUMANN التي تمنحها مؤسسة جيردا هنكل (Gerda Henkel).

«الأحوال»، حتى استخدمه الباقلاني (ت. ٤٠٣/١٠١٣) -وهو من أئمة المذهب الكبار- في إطار نظريته في الصفات، ثم جاء من بعده أبو المعالي الجويني (ت. ٤٧٨/١٠٨٥-٦)، فسار على أثره، وتبنى القول بالحال.

(١)

إشكالية الصفات الإلهية

لقد كانت المناقشات حول خصائص الموجودات -وخاصة صفات الله- الشاغلَ الرئيس للمتكلمين، وإنما حداهم على الخوض فيها وجودُ فرضيتين عن طبيعة الله، يصعب الجمع بينهما من الوجهة المنطقية: فالوحي ناطق بالتوحيد، نافٍ لكل كثرة، وهو -مع ذلك- ينسب إلى الله كثيرًا من الصفات، المشار إليها بالأسماء الحسنی، فلزم شرح المعنى الدقيق الذي يعكس فيه قولنا: «الله يعلم» حقيقة الله. وقد تساءل المتكلمون عن ذلك، ولكن الجواب كان جدَّ عسير، وذلك أن القول بأن لله علمًا أزليًا مفضٍ إلى إثبات قديم غيره، وهو ما رآه نفر من المتكلمين طعنًا في أصل التوحيد، كما أن القول بأن العلم عينُ ذاته قادح -كما أشار إلى ذلك نفر آخرون- فيما يجب له من التنزيه. فإذا لم يكن أحد القولين ذا غناء في حل الإشكال، فكيف يكون وصف القرآن لله بأنه عالم صحيحًا؟

يذكر متأخرو المصنفين أن أقدم بحث نظري في صفات الله كان قريبًا من نهاية القرن الثاني/الثامن، ويبدو أن متقدمي المتكلمين -من ذوي النزعة العقلانية- كانوا أشد انشغالًا بقضايا أخرى سوى تلك التي تقصد إلى حل إشكالية الصفات الإلهية، فقد انتهى المعتزلي ضرار بن عمرو (توفي نحو ٢٠٠/٨١٥) إلى مذهب تعطيلي (negative theology) حينما عرض لتفسير صفات الله الواردة في القرآن، فذهب إلى أن عبارة «الله عالم» تعني أنه ليس جاهلاً، وهو يحاول بهذا -كشأن أنماط التعطيل كلها- أن يقدر الله حق قدره على المستوى اللغوي؛ إذ إن الحقيقة الإلهية لا تحيط بها العبارة. فالغرض إذن من نظرية ضرار

هذه إنما هو صيانة تنزيه الله المطلق بتحاشي نسبة أي كثرة إليه؛ لما في ذلك من القدح في وحدانيته. على أن هذا المذهب لم يكن مرتضى؛ لأنه لم يوافق القرآن من كل وجه، وذلك أن عادة القرآن ذكر صفات الله بالإثبات لا بالنفي (فان إس iii ١٩٩١ : ٣٧-٨).

ويعد أبو الهذيل (ت. ٢٢٧/٨٤١ - ٢) أول متكلم يحلل منهجياً المعنى الكامن وراء وصف القرآن لله بصفة ما. والحق أنه لم يقنع بمذهب التعطيل لدى معاصره، الذي يكبره [ضرار]، فذهب إلى أن صفة «عالم» تشير إلى حقيقة، وهي فعل العلم (act of knowing). ولعل أبا الهذيل كان يعتقد أن رأيه تُسعدّه إشارات القرآن إلى هذه الصفات الحقيقية، كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلِئْتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (القرآن ٦٧ : ٢٦)، وقوله: ﴿إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ (القرآن ٦ : ٨٠)؛ ولذلك ذهب إلى صحة أن نستنبط من عبارة «الله عالم» وجود «علم» هو الذي كان الله به عالماً. على أنه كان في تفسيره لهذه الآيات على بصيرة بوجوب أن يتجنب - ما استطاع - إثبات حقيقة لعلم أو لقدرة مستقلين في الله، وإلا كان هدماً لفكرة التوحيد المطلق؛ ولذلك أكد أن الله عالم بعلم هو هو، قادر بقدره هي هو، وهكذا دواليك (فان إس iii ١٩٩١ : ٢٧٢-٦، iv ٤٤٢-٢).

والحق أن مقارنة أبي الهذيل التفسيرية كانت نقطة تحول في الجدل الكلامي الدائر حول صفات الله؛ إذ مثلت نهايةً لمذهب التعطيل لدى المتكلمين السابقين. ومع ذلك، لم تسلم مقولاته من التردد في قبولها؛ لأنه لم يحل بها الإشكال الرئيس المتعلق بمبدأ التوحيد عند إثبات الكثرة في صفات الله. وكذلك أثارت نظريته أسئلة أخرى؛ لأن قوله: الله يعلم، أو يخلق، إلخ - يشير أبداً إلى حقيقة واحدة، وهي الله نفسه. فإذا كان ذلك كذلك، فلم يتميز فعل العلم عن فعل الخلق، إذا كان كلاهما - وفقاً لمذهب أبي الهذيل - هو الله؟ ثم ألا يحملنا ذلك على القول بأن الله في نفسه هو فعل العلم أو فعل الخلق، وأن معنى عالم وخالق واحدٌ تماماً متى أسندا إليه؟

لقد كانت هذه المشكلات التي أثارها نظرية أبي الهذيل هي التي حملت النظام (توفي بين ٢٢٠/٨٣٥ و ٢٣٠/٨٤٥) - معاصره الذي يصغره - على أن ينكر

جملة القول بأن الله عالم بفعل العلم، أو خالق بفعل الخلق. وكان -في حله لإشكالية الصفات- يتحامي إثبات كينونة لعلم أو لقدرة عند الحديث عن السبب الوجودي لصفات الله، ففي رأيه أن قولنا: عِلْمُ الله وَخَلْقُ الله يشير إلى (إثبات ذاته)، لا إلى فعل العلم ولا إلى فعل الخلق؛ لأنه (عالم وقادر بنفسه) (فان إس ١٩٩١ iii : f.٣٩٩). وقد كان إعراضه عن أطروحة أبي الهذيل نقلة كبيرة في بحث إشكالية الصفات؛ إذ اعتنق مذهبه من جاء بعده من معتزلة البصرة، واتخذوه منطلقاً لنمط آخر من البحث في هذا الموضوع، وكان أبو علي الجبائي (ت. ٣٠٣/٩١٥) أول «شيخي» البصريين المعتزلين استخداماً لمصطلح النظام «لنفسه»، في إشارته إلى ما كان من الصفات يصف الأشياء بما هي عليه في نفسها، ولكنه ذهب في تعديله لهذه الفكرة إلى أبعد مما ذهب إليه النظام، حتى إنه بحث قضية صفات الله في سياق أوسع من طبيعة الكائنات المخلوقة وغير المخلوقة. وقد ذهب إلى أنه إذا كان قولنا «الله قديم» دالاً على حقيقة الموصوف، فإن ذلك كقولنا «السواد سواد»: فكلا الوصفين دالٌّ على ما الشيء مسمى به لنفسه. وهذا النمط الخاص من الإسناد الوصفي لا يمثل إلا فئة واحدة من الصفات بين عدة فئات، منها تلك التي تكون «لعلة»، وتباين تلك التي تشير إلى ذات الموصوف (فرانك a١٩٨٢ : f.٢٦١).

(٢)

أصل فكرة «الأحوال» عند أبي هاشم وأهميتها

خالف أبو علي الجبائي -متابعةً للنظام- أبا الهذيل، فأنكر أن يكون وصف الله بكونه عالماً يشير إلى علم وجودي، ووافق النظام كذلك في نقده لأطروحة أبي الهذيل في أن العلم الإلهي هو الله، وذهبا جميعاً [الجبائي والنظام] إلى أن هذا القول لا غناء فيه في حل إشكالية الصفات، وانتهيا إلى أن المسند [عالم] في مقولة «الله عالم» لا يشير إلا إلى الله ذاته.

والنتيجة المنطقية لهذه النظرية أن الصفات -كـ «عالم» مثلاً- تعكس حقائق وجودية مختلفة في إسنادها إلى الله وإلى الناس. وعلى الرغم من أن أبا علي يرى أنها ذات دلالة واحدة في الحالين جميعاً، وهي مجرد نفي الجهل عن الموصوف بها، فإن ما تدل عليه عند إسنادها إلى الله وإلى الأجسام المخلوقة ليس واحداً: فهي -مسندة إلى الأجسام- تومئ دائماً -خلاقاً لحال إسنادها إلى الله- إلى شيء يغير شخص العالم [ذات الموصوف]؛ أعني ذلك العلم الوجودي الذي به كان عالماً، وإن كانت الصفة نفسها لا تنطوي -في أي حالة- على حقيقة تتجاوز حدود اللغة. فأبو علي يرى إذن أن الصفة والوصف شيء واحد. من أجل ذلك كان من المحال في سياق نظريته شرح خصائص الكائنات أو حتى الحديث عنها، دون الإشارة إلى أسبابها الخاصة، وهو ما يعني أن هذه النظرية أخفقت في تقديم إطار تُدرك فيه الصفات من حيث هي (فرانك ١٩٧٨ : ١٥-١٩؛ فرانك ١٩٨٢a : ٢٥٩).

ثم بزغ نجم أبي هاشم -ابن أبي علي- في سماء مذهب الاعتزال البصري، فكان أول من قدم في الأساس نظرياً للطبيعة الوجودية للصفات، يتوافق مع تصويره للموجودات، ولله على الخصوص. وقد اعتمد على نظرية أبيه، فقدم فئة جديدة في مفهوم حقيقة الكائنات، فتجنب بذلك الحدود التي وضعتها الأنطولوجيا التي لم تكن تلتفت إلا إلى فئات موجودة أو غير موجودة. فالعالم -في تصور تراث المعتزلة البصريين- يتكون من أشياء أو ذوات، ويمكن لهذه الأشياء أن تقع مسنداً إليه في عبارة وصفية، بحيث توصف بسمات معينة، فتصبح بذلك معلومة. والأشياء تنقسم إلى: الله وهو القديم الواجب، والمخلوقات وهي الحادثة الممكنة. والعالم عندهم مكوّن من جواهر؛ أي أجزاء لا تتجزأ خلقت منها الأجسام، وأعراض، وهي التي تُعد أسباباً للصفات المتغيرة للجواهر والأجسام، ومن ذلك عدمها وحيزها وحركتها وألوانها، إلخ (دناني ١٩٩٣ : ١٥-٢٠، ٢٩-٣٣؛ تيبيل ٢٠١٣ : ٥٩-٧٤). وبعد نزاع داخلي محتدم بين متقدمي المعتزلة، انتهى البصريون منهم إلى رأي مثير للجدل بشأن المخلوقات في حال عدمها، فزعموا أن المعدوم أيضاً شيء/ذات؛ أي إن الوجود ليس شرطاً

لتصبح الأشياء معلومة أو موصوفة (فرانك ١٩٨٠)؛ لأن المعدوم إذا لم يكن «شيئاً»، لم يكن معلوماً، وهذا يستتبع حتماً نتيجة غير مرضية، وهي أن الله لم يكن ذا علم محيط فيما لم يزل؛ لأن إحاطة العلم (omniscience) تعني ضرورة أن الله يعلم مخلوقاته قبل أن يخلقها. والحاصل أنه لولا علم الله السابق بخلقه، لم يكن قادراً على خلقهم. وقد أورد بعض المتكلمين البصريين دليلاً فرعياً، خلاصته أنه إذا لم يكن تعلق العلم بالمعدوم ممكناً، فإن الإنسان نفسه يصير جاهلاً بما صدر عنه في الماضي من أفعال؛ لأنها بعد انقضائها لم تعد موجودة. وقد أضاف أبو هاشم إلى فئات الأشياء الثلاث المذكورة آنفاً (الله، والجواهر، والأعراض) فئة وجودية جديدة، لا توصف بوجود ولا عدم، وهي «الأحوال» (ومفردها: حال). وقد كانت الحال تُدرس في النحو، فنقلها هو إلى الدرس الوجودي للصفات. والحال في النحو العربي اسم نكرة منصوب، يبين هيئة الفاعل أو المفعول في جملة فعلية. ومن المنصوبات كذلك خبر الفعل كان/ يكون. والظاهر أن نحاة البصرة قد أخذوا بتحليل أبي هاشم لهذا الفعل، فقد فرقوا بين (كان التامة) -ومعناها (يوجد)- و(كان الناقصة): فبينما تكون الأولى مع فاعلها جملة تامة، تتعدى الثانية إلى منصوب [خبرها]. ومع ذلك، تبدو (كان) -متلوة باسم منصوب في بعض التركيبات اللغوية- متعدية في الظاهر فحسب، ويتعين حينئذ أن يُعرب هذا المكمل المنصوب حالاً تبين هيئة فاعل (كان التامة اللازمة). ولا ينبغي في هذه الحالة تصور أن هذه الحال عدلٌ للفاعل، وإنما هي تبين لصورة وجوده، أو لهيئته. وقد أنزل أبو هاشم هذا التحليل النحوي على توصيف الأشياء، ففسر الصفات المسندة إليها بالأحوال، وتجنب بذلك هو وأتباعه -بشكل منهجي- الكلام عن (علم) و(إرادة)، إلخ، في إشارتهم إلى صفات الأشياء من حيث هي، وغدا التعبير عن هذه الصفات بالتركيب الحالية، نحو (كونه عالمًا)، و(كونه مريدًا)، إلخ. (فرانك ١٩٧٨: ٢٠٠-٢٠٢؛ فرانك ١٩٨٢: b.٣٤٤ f.). فإذا ما استعمل البهشية الأسماء (علم) و(إرادة)، فإنهم لا يعنون بها إلا الأعراض؛ أي تلك الأسباب الموجودة المتميزة لجسم (عالم) أو (مريد).

والحق أن أبا هاشم حين تصور الصفات «أحوالاً» أثبت لها حقيقة وجودية، فخالف بذلك عن مذهب أبيه، إذ كان أبو علي يرى أن أسباب صفات الكائنات فقط هي التي لها حقيقة في الشيء الموصوف، بينما تدل الصفات على قيام الوصف بالشيء فحسب. وعند البهشية أن مفهوم الصفة ينطبق على فعل الوصف نفسه. بل إن ما انتهى إلينا من تراثهم يدل على استعمال أكثر مرونة لهذا المفهوم [صفة]، فقد كان بعض متكلميهم يستخدمونه مرادفاً للحال. والخلاصة أن إثبات حقيقة وجودية للصفة، وقد اعتُبرت حالاً، حظي بقبول واسع، ووصف البهشية في اصطلاحهم حقيقة الحال (أو الصفة) بمصطلح ثبوت (أو ثبت/يثبت)، مقابلًا لوجود الأشياء أو الذوات.

وقد أسلفنا أن الذوات فقط هي التي يمكن العلم بها مستقلةً، خلافاً للصفات أو الأحوال، فإنها لا يمكن أن تكون موضوعاً للعلم، وإنما هي معقولة؛ ولذلك يُعلم الشيء بكونه على الحال التي وُصف بها. وعلى ذلك فوصفي شخصاً بكونه حياً يعني أنني أعلم الذات المشار إليها بكونها حية، ولا يقتضي ذلك أن تكون الحياة عين ذاته. وكذلك إذا قيل فيه: حي، لم يكن في ذلك ذكر للسبب في كونه حياً. وقد أفضى هذا الفصل المفاهيمي بين حقيقة الحال وحقيقة سببها الوجودي إلى تصور واحد لشيئين يوصفان بكونهما حيّين، بقطع النظر عن كون سبب الحياة فيها واحداً أم لا. وإنما كان هذا المفهوم البهشمي جائزاً لأن العلم بالسبب الوجودي لصفة لم يعد يُعتبر شرطاً لفهم الصفة المعينة لموصوف ما (فرانك ١٩٧٨ : ٢٢-٤).

(٣)

فئات الصفات عند البهشية

لقد أدت نسبة حقيقة ما إلى الصفات بواسطة الحال - أعني حقيقة مستقلة عن الأصل الوجودي للحال - إلى أن أُرجم تحديد السبب المعين لصفة ما، وأحيل إلى مستوى أعلى من التحليل الكلامي. والدليل على ذلك أننا نعلم الشيء

موصوفًا بصفة مَّا قبل أن نعلم شيئًا عن كيفية اتصافه بها، كما نعلم عادةً أن شيئًا معينًا موجودٌ فعلاً، قبل أن نفهم سبب وجوده. ويتعين علينا لتحديد سبب هذا الوجود أن نأخذ في الحسبان عناصر أخرى. وإذا ما وُجد شيء في زمان ما، ثم أدركه العدم، علمنا ضرورةً أن وجوده حادث (contingent)، وأنه ناتج عن توجه فعل الخلق عليه. أما إذا كان هذا الشيء موجودًا أزلاً، فلا بد أن له سبباً أزلياً هو الذي أدى إلى وجوده. وفي الجملة، ليست هذه إلا خطوة منطقية أخرى لتصنيف الصفات وفقاً للكيفية التي ثبتت بها. وقد كان ريتشارد فرانك أول من قام بمحاولة شاملة لإعادة تصور هذا التصنيف، اعتماداً على مصادر بهشمية من القرن الرابع/العاشر، ومطالع القرن الخامس/الحادي عشر (فرانك ١٩٧٨؛ فرانك ١٩٨٢b: ٣٤٥).

ولما كانت تواليف أبي هاشم مفقودة، فإنه لا سبيل إلى الوقوف على تصنيفه الأصلي للصفات. ويبدو -مع ذلك- أنه يفرق بين عدة أنماط منها تبعاً لأسبابها؛ وهذا ما اتفقت عليه المرويات عن نظريته، وهو ما تؤكد كذلك مناقشات الأشعرية لهذه النظرية (جيماريه ١٩٧٠). بل إن كل محاولة لإعادة تصور فكر أبي هاشم الأصلي ستظل ضرباً من التنظير الذي يحتمل الخلاف؛ لأن تصنيف الصفات عنده لم يتخذ شكلاً واحداً فيما بقي من تراث أتباعه.

وفي تفسير أكثر حداثة لنظرية أبي هاشم في الأحوال، تشكك أحمد العلمي -بشكل أساسي- فيما إذا كانت الكيفية التي أصبحت الصفات بها حقيقةً تمثل معياراً في تصنيف الصفات عند أبي هاشم ومدرسته. بل إنه ذهب إلى أن فكرة الحال عنده تمثل عنصراً مركزياً في مذهب وجودي حلولي جديد، يركز على ثلاث صيغ، لكل منها معنى واحد، سواء استعملت في حق الله أم في حق الخلق. وقد انتهت العلمي من ذلك إلى أن نظرية أبي هاشم إن هي إلا «مذهب وجودي أحادي» (ontology of univocity)^(١)، مشترك بين الله والخلق، وفي هذا مقاطعة جذرية لمذهب التنزيه (transcendentalism) الذي كان لدى المفكرين الأول (العلمي ٢٠٠١). بيد أن مصادر بهشمية جديدة -ظهرت بعد ذلك، وتضمنت

(١) المقصود أحادية دلالية؛ أي إن الصفات لها دلالة واحدة في حق الله والمحدثات. (المترجم)

بحوثاً أوعب لنظرية الصفات من تلك التي اكتشفها العلمي وفرانك- دلت على أن ثمة إشكالية كبيرة في إنكار العلمي لتصنيف الصفات وفقاً لمعيار سبي، وكذلك في قراءته الباطنية لفكرة الحال، بل إنها أكدت التصور العام للنظرية على نحو ما صاغه فرانك، ومهدت السبيل لمزيد من التنقيح لتحليلاته (تيل ٢٠١٣ : ١٣١-٢٠٠).

ويبدو -فيما يتعلق بتصنيف الصفات- أن هناك سبباً مشتركاً في مصادر البهشية، فالى جانب بعض الفئات التي تمثل محور النظرية يوجد خلاف في تعريف فئات معينة، وكذلك في عددها. ولعل مرد هذه الخلاف إلى التطورات التي مست النظرية في الأزمنة والمناطق المختلفة، والتي كانت نتيجة طبيعية لانتشار مقالات البهشية في مساحة واسعة من الأرض، وللتنقيحات المستمرة في داخل المذهب على مر القرون.

(١) فئة الصفات التي يرد ذكرها دائماً في كلام البهشية، والموسومة بالصفة الذاتية، صفة الذات، أو الصفة النفسية، وهي المعبر عنها في الدراسات الحديثة بـ (attribute of the essence). وهي تصف الشيء أو تعرفه بما هو عليه لنفسه، فتبين مثلاً ماهية شيء ما على هذا النحو: كون الجوهر جوهرًا. وبعبارة أخرى: وصف شيء ما بكونه جوهرًا يميزه عما لا يُعد من الأشياء جوهرًا، كالله أو اللون الأسود.

ولما كان الوصف بالصفة الذاتية يدل على ماهية الشيء، فإنه ليس معلولا عن معنى آخر ولا متقيداً به، فالجوهر يوصف بكونه جوهرًا لأنه هو كذلك، ولا شيء من خارجه يوجب ضرورة أن يكون أو أن يستحيل جوهرًا.

لقد رأت البهشية في صفة الذات السبب أو الركيزة التي يكون بها الشيء معقولاً (intelligible)، ليصبح بذلك معلوماً. فالشيئان المختلفان، كعرضي السواد والبياض، إنما أمكن التمييز بينهما لأنهما لا يشتركان في الصفة الذاتية، والمتماثلان إنما كانا كذلك لأن صفتي الذات فيهما متطابقتان.

وللصفة الذاتية -خلافًا لغيرها من صفات الفئات الأخرى- حقيقة أزلية [قديمة] واجبة، سواء كان صاحبها موجوداً أم لا. وقد أعانت هذه النظرية البهشية على تحليل كيفية العلم بالموجود والمعدوم أو الممكن، ومنحتهم كذلك

أساسًا قويًا يستندون إليه في القول بعلم الله المحيط فيما لم يزل؛ أي إنه كان يعلم خلقه أيضًا قبل وجودهم.

والقاعدة أن «صفات الذات» في المخلوقات مشتقة من أسمائها الدالة عليها، ككون الجوهر جوهرًا، والسواد سوادًا. ولا كذلك الحال بالنظر إلى الله، فقد اختلفت عبارات متكلمي البهشية في تعريف صفة ذاته، ويبدو أن معظم النصوص المتقدمة عرّفها بـ (كونه قديمًا) - وهو مذهب أبي علي الجبائي (جيماريه ١٩٧٠: ١٧٣؛ فرانك ١٩٧٨: ٥٣، ٦٨، ٨٦ رقم ٥٧). وأثر علماء الزيدية خاصة الذين مالوا إلى مذهب البهشية - ومنهم الحاكم الجشمي الفارسي (ت. ١١٠١/٤٩٤)، وعلماء آخرون على الساحل اليمني من القرن السادس/ الثاني عشر، كالحسن الرصاص (ت. ١١٨٨/٥٨٤) - الحديث عن وصف الله الأخص (تيبيل ٢٠١٣: ١٦٤). وعلى الرغم من صمت المصادر عن هذا الاختلاف في تحديد صفة الله الذاتية، فلعل السبب في المصير إلى الاختيار الأخير هو أن فكرة قَدَم الله وثيقة الصلة جدًا بكونه موجودًا فيما لم يزل، إن لم تكن هي إياها. وسوف نرى - مع ذلك - أن صفة الوجود في حق الله - أو بالأحرى كونه موجودًا فيما لم يزل - كانت تُدرج في الفئة التالية من الصفات؛ أي إنها إحدى الصفات الأربع التي تقتضيها صفة الله الذاتية.

(٢) وتُعد الفئة الثانية من الصفات أصلًا أصيلًا في الحل الذي ساقه أبو هاشم لإشكالية الصفات؛ وذلك أنه حين أثبت الحال بوصفها حقيقة وجودية قَدَم بذلك مفهومًا جديدًا - لم يعرفه أسلافه من المعتزلة - للسبب المحتمل لصفات الكائنات. وهو لم يتصور حقيقة الحال معنى موجودًا مستقلًا عن الشيء الموصوف، وإنما تصورها كيفية وجودية (manner of being)، فتمكن بذلك من بيان الأساس لصفات معينة - بعيدًا عن وصف الأشياء في نفسها - دون الحاجة إلى اتخاذ أي معنى آخر سببًا للصفة محل البحث. ومثال ذلك أن البهشية يذهبون إلى أن كل جوهر لا بدّ أن يشغل مكانًا (التحيز)، ولا يرون مع ذلك أن التحيز يُعد وصفًا أو حدًا للجوهر لنفسه. فالصفة الوحيدة التي له من حيث ماهيته هي كونه

جوهراً؛ أي صفة الذات. على أن وصف شيء بكونه جوهراً يتضمن القول بتحيزه متى أصبح موجوداً. من أجل ذلك ذهبت البهشية إلى أن السبب في كون الجوهر متحيزاً ينبغي أن يكون «صفته الذاتية»، وهذا التحيز حال، وهذه الحال تخرج من القوة إلى الفعل متى وُجد الجوهر. وفي الحق أن الفكرة القائلة باقتضاء صفةٍ أخرى إنما أضحت سائغة لأن الصفة لم تعد -وفقاً لنظرية الأحوال عند أبي هاشم- مجرد كلمة، وإنما هي حقيقة وجودية.

وقد أجروا مثل هذا الاستدلال في الجنب الإلهي، فذهبوا إلى أنه لما كان من طبيعة الله أن يكون واجب الوجود، قادراً على خلق العالم، عالماً، حياً، فإن هذه الصفات مقتضاة لصفته الذاتية، وليست -خلافًا للنظام وأبي علي- صفاتٍ له لنفسه/لذاته؛ لأن واحدة منها لا تعبر تعبيراً كاملاً عن كينونته [وجوده]، ففرقوا بذلك بين الإسناد في: هو الله، والإسناد في: هو قادرٌ، عالمٌ، حيٌّ، موجودٌ فيما لم يزل. وعندهم أنه موصوف بهذه الصفات لأنه الله. ونقل من منظور عكسي: إن العلم بأنه الله (أي بما هو عليه لنفسه) يُستنبط من العلم بأنه قادرٌ، عالمٌ، حيٌّ، موجودٌ فيما لم يزل.

ولما كان هذا شأن الصفات الأربع التي تجب لله، علمنا أنه يمكن أن تكون هناك حقيقة قديمة للصفات التي اقتضتها صفاتٌ أخرى. على أن هذه الصفات -خلافًا للصفات الذاتية- ليست قديمة بنفسها، وإنما هي قديمة لأن شروطها مستوفاةً أولاً: فصفة الله الذاتية تقتضي -بلا شرط- كونه موجوداً، وكونه موجوداً هو الشرط الوحيد لكونه حياً، وهذا شرط كونه قادراً وعالماً. ومما يجدر التنبيه عليه أن هذا النسق التراتبي للصفات الأربع مجرد تتابع منطقي، ولا يعني أن إحداها تلي الأخرى زمنياً.

وعلاوة على ذلك، لصفات هذه الفئة التي تختلف عن صفات الله القديمة حقيقةً حادثة (temporal)؛ لأنها مشروطة بالوجود الحادث لموصوفها، فتحيز الجوهر في مكان صفة واجبة لهذا الجوهر في زمان وجوده فحسب.

وقد استعمل البهشية الفعل اقتضى في التعبير عن الطريقة التي تُسبب بها صفةً صفةً أخرى، والمقتضى للصفة المسيية، والصفة المقتضا للمسيية. وتتفاوت مصنفاتهم بين تضيق وتوسيع في تعيين ما يدخل في فئة (الصفات المقتضا): فأقدم مصادرهم الباقية تحصرها في تلك الصفات التي تصبح حقيقة -متى وُجد الشيء- بمقتضى صفة ذاته، كتحييز الجوهر وكصفات الله الأربع القديمة، وتسميها في بعض الأحيان الصفة المقتضا عن صفة الذات. غير أن متأخريهم (في أواخر القرن الخامس/الحادي عشر وما بعده، وخاصة بهشية اليمن -قد خلعوا مصطلح الصفة المقتضا على كل صفة تسببت عن أخرى (تيل ٢٠١٣: ١٤٦ f.)).

على أن ريتشارد فرانك قد اقتصر -في تحليله لنظرية البهشية في الصفات- على النطاق الضيق للصفات المقتضا، والتي اقترح ترجمتها إلى الصفات الأساسية (essential attributes). والحق أن الصفات المقتضا عن صفة الذات لا تصف الأشياء على ما هي عليه لنفسها، ولكنها تكشف في بعض الأحيان عن تميز «صفة الذات» التي اقتضتها. والدليل على ذلك أن بعض الصفات لا تكون مقتضا إلا بصفة ذاتية معينة، كالشيء الموصوف بكونه متحيزا، فإنه لا يمكن إلا أن يكون جوهرًا؛ لأنه ما ثمَّ موجود سواه يمكن أن يتحييز في مكان. من أجل ذلك كانت صفة (كونه متحيزا) مقتضا وجوبًا لصفة الجوهر الذاتية (كونه جوهرًا)، وإنما أظهر كون الجوهر جوهرًا كونه متحيزا (الصفة المقتضا). وعلى الرغم من أن ترجمة فرانك للصفة المقتضا بالصفة الأساسية ذات مغزى في هذا السياق، فإنها غير كافية في بيان الفرق بين صفة الذات (أي الفئة الأولى من أنماط الصفات)، والصفة المقتضا، بل إنها تبدو -في بعض الأحيان غير مناسبة؛ إذ لا تنطبق على النطاق الأوسع للصفة المقتضا، فلا تصيب المعنى الصحيح للمصطلح العربي.

(٣) ويتعين فهم فئة الصفات بالفاعل/المستحقة بالفاعل/الحاصلة

بالفاعل في إطار نظرية البهشية في الوجود؛ إذ إنهم يذهبون إلى أن المعلوم كالموجود في جواز تعلق العلم به؛ ويفرقون لذلك تفرقة حاسمة

بين صفة الشيء لنفسه وصفة وجوده، فقولنا في شيء مَّا: إنه جوهر، يختلف في معناه عن قولنا: إن الجوهر موجود؛ لأن الإسناد الأول معناه أنني أعلم هذا الشيء من حيث كونه جوهرًا، بينما يدل الإسناد الآخر على أنني أعلم الجوهر من حيث كونه موجودًا. فالعلم بالأشياء ممكن إذن سواء كانت موجودة أم لا، فالوجود صفة زائدة، وهو في المخلوق لا يكون إلا حادثًا ممكنًا، خلافًا للحقيقة القديمة لصفة الذات، التي أضحت جميع الأشياء بفضلها قابلةً لتعلق العلم بها.

لقد ذهب متكلمو البهشية إلى أن الوجود في الكائنات المخلوقة لا يمكن أن يصدر عن الكائن نفسه، ولكنه وجود ممكن، لا بد أن يترجع بسبب خارجي، ولا يلزم أن يكون هذا السبب مؤثرًا. وفي نظريتهم في السببية أن الفاعلين المستقلين فقط هم المؤثرون، ولهم القدرة على الامتناع عن إنتاج أثرهم، والعكس بالعكس: فهم لا يعملون البتة ضرورة؛ لأن قدرتهم على القيام بعمل تتضمن دومًا القدرة على خلاف ذلك. والله والإنسان كلاهما فاعل مستقل في رأي المعتزلة، غير أنهما يتباينان في القدرة: فالله مطلق القدرة، يستطيع أن يوجد الجواهر والأعراض، بينما تقتصر قدرة الإنسان على خلق بعض الأعراض فحسب.

ولم تكن صفة الوجود الحادثة هي الصفة الوحيدة المدرجة في فئة الصفات بالفاعل، بل كان البهشية يدرجون فيها أيضًا صفات ناشئة عن وجود الموصوف، فلو أن خلق الشيء -مثلًا- كان من ورائه قصد معين، فإن الشيء المخلوق يوصف بصفات إضافية تتصل بإرادة الفاعل، وحيث يقع هذا الفعل على وجه معين: فالكلام -مثلًا- يمكن أن يكون -تبعًا لنية المتكلم- أمرًا، أو خبرًا، أو سؤالًا.

(٤) لقد قبل البهشية النظرية السائدة بين المتكلمين، التي يستخدمونها في شرح الصفات المتغيرة للأجسام، وخلاصتها أن هذه الصفات الحادثة تتسبب عن أعراض تكمن في أجزاء متميزة من الأجسام، فالجسم المتحرك محل لأعراض الحركة، والجسم الساكن

تتأصل فيه أعراض السكون، وهكذا. وتسمى هذه الأعراض في اصطلاح البهشمية علة أو معنى، ثم خُلع هذا الاسم على فئة الصفات الناشئة عن عرض، فسميت صفات معنوية، لمعنى، أو لعلة. وهي تتسبب -كالصفات بالفاعل- عن معنى آخر سوى الشيء الموصوف.

وتُعد الأعراض -على ما جاء في نظرية الوجود الكلاسيكية في الكلام- مخلوقة، ممكنة الوجود، وفي هذا شرح للسبب الذي من أجله كانت الصفات التي تتسبب عنها حادثة وممكنة؛ وذلك لأن حقيقتها تعتمد على وجود الأعراض: فالجسم المتحرك يتحرك فحسب طالما كان محلاً لأعراض الحركة، وسيظل موجوداً وإن توقف عن الحركة، بل إن وجوده ممكن ولو لم يتحرك البتة.

ومن «الصفات العَرَضِيَّة» (accidental attributes) عند البهشمية أيضاً كون الإنسان عالماً، وقادراً، وحياً. وهذه الصفات إن تكن واجبة لله، فليست كذلك في الإنسان، فبعض الناس عاجز عن فعل ما يستطيع فعله آخرون، وعلم الإنسان وحياته كذلك محدودان. والسبب في هذا النقص الإنساني -من الناحية الوجودية- عدم وجود الأعراض التي يكون بها الإنسان عالماً أو قادراً. وليس الموت إلا غياب عرض الحياة.

(٥) وكثيراً ما يرد ذكر الفئة الخامسة من الصفات في مصنفات متكلم القرن الرابع/العاشر الشهير، عبد الجبار (ت. ١٠٢٥/٤١٥) وتلامذته، وإن اختلفت على نحو متزايد في مصنفات البهشمية اللاحقين. وليست هذه الفئة من الصفات مقتضاة لا للنفس ولا لمعنى آخر، وتتضمن صفة كونه مدرّكاً. وقد خالف أبو هاشم أباه، فذهب إلى أن الإدراك ليس عرضاً كالإرادة والعلم البشريين، وإنما يدرك الحي متى وُجدَ المدرّك، إلا أن تحول دون ذلك علة جسدية. وقد تحصّل من ذلك أن الله ليس بمدرّك فيما لم يزل، وإن كان مستوفياً لكل ما يلزم، ولكن لما كانت مخلوقاته حادثة، لم يكن ممكناً إدراكها في القَدَم. من أجل ذلك ذهب أبو هاشم إلى أن صفة كونه مدرّكاً مقتضاة لصفة كونه حياً، متى تم استيفاء جميع الشروط.

وإذا كان البهشية متفقين على أن الموجود يدرك بصفة، لا لنفس المدرك ولا لمعنى آخر، فإنهم مختلفون في وضع فئة مستقلة لصفة الإدراك. ويبدو أن العالم الحنفي البهشمي، الحاكم الجشمي (ت. ٤٩٤/١١٠١) كان من أول من أهمل هذه الفئة، فقد أورد صفة الإدراك في كتاب «التأثير والمؤثر» له مثالاً للصفة المقتضاة بصفة أخرى، واعتبرها بذلك مماثلة لتحيز الجوهر، أو لصفات الله القديمة (تيبيل ٢٠١٢: ٣٠٨). على أن رأي الجشمي في هذا الأمر كان مضطرباً، فقد ذهب في بعض المصنفات الكلامية إلى القول بمفهوم الصفات التي ليست لنفس الشيء ولا لمعنى آخر، وعزا إلى هذا المفهوم صفة الإدراك. وإنما ساد التصنيف الرباعي لفئات الصفات فيما بعد عند زيدية اليمن الذي جنحوا إلى مقالات البهشية، ثم كان توسيع مفهوم «الصفات المقتضاة» -ليشمل كل صفة تقتضيها أخرى- سبباً في اندثار هذه الفئة الخامسة من فئات الصفات؛ وذلك أن صفة الإدراك مستوفية شرط إلحاقها بالصفات المقتضاة (تيبيل ٢٠١٣: ١٤٦، ١٦٧). (f. ١٤٦، f. ١٦٧).

والحق أن أوعب الروايات التي لدينا عن نظرية الصفات وأكثرها منهجية متأخرة نسبياً، وهي ما كتبه المتكلم الزيدي الحسن الرصاص (من القرن السادس/الثاني عشر)، الذي يُعد من الجيل المؤسس لمذهب البهشية الجديد في اليمن. وتبدى في أطروحته في الصفات بعض سمات التطورات المفاهيمية المتأخرة، كالاقتصار على أربع فئات دون خمس مثلاً. وعلاوة على ذلك، تبنى الرصاص منهجاً أصيلاً يشتمل على رؤى عميقة لكيفية استخدام التصنيف المذكور آنفاً في الأفكار والحجج الكلامية.

وقد عالج موضوع الصفات على نحو يمكن وصفه بأنه مقارنة معرفية. ولما لم تكن الصفات أو «الأحوال» عند البهشية موضوعاً للعلم على الاستقلال، ولكنها ما تُعلم به الأشياء أو الذوات، فإن الرصاص إنما قصد إلى أن يتبين -منهجياً- ما تكشفه كل فئة من الصفات عن الأشياء. وما ثار إشكال إلا لأن ما أُسند إلى الله أُسند كذلك إلى الخلق. وقد ذهب البهشية إلى أن الصفة إذا أُسندت إلى عدة موصوفين، فإن الحال أحادية المعنى: فصفة (كونه قادراً) ذات

معنى واحد في كل من كان مستطيعاً لأفعال ذاتية: وهي تعني أن الفاعل يقوم بفعل، وأن الفعل يحدث بقدرة الفاعل. وعلى ذلك، فالمعنى في القول بأن الله قادر على أن يفعل كالمعنى في نسبة ذلك إلى الإنسان، على الرغم من أن الله قادرٌ وجوباً، وأن قدرة الإنسان ممكنة، ولكن الوجوب والإمكان ليسا إلا كيفيات لحال واحدة (فرانك ١٩٧٨ : ٦٦-٧٢؛ العلمي ٢٠٠١ : ١٠١-٣٩).

ولم يرد البهشية يقيناً أن المشتركين في صفة واحدة متشابهان ضرورة، وقد لزمهم -دفعاً لشبهة التجسيم- أن يجيبوا عن هذا السؤال العقدي الجوهرى: كيف يصح أن يوصف الله بكونه عالماً بالمعنى الذي يوصف به الإنسان، ثم لا ينطوي ذلك على قدح في التنزيه الإلهي المطلق؟ وهذا عين ما صنعه الرصاص في مقاربتة المعرفية، فقد وضع لكل فئة من الصفات طائفة من المعايير للنظر فيما إذا كان الاشتراك في صفة بين شيئين يعني المشابهة بينهما، أو بين ما تتسبب عنه هذه الصفة في كل منهما. ويبيّن كذلك أن الصفات المعنوية والصفات المقتضاة ليست كافية بنفسها لتحديد هوية الموصوف: فصفة (كونه حياً) يمكن أن تكون ممكنة أو واجبة، فإذا كان الموصوف بها ذا حياة ممكنة، فما ذاك إلا بعرض كامن في الجسم المخلوق. ولا كذلك الحياة الواجبة، فإنها تخص الله، الحي بصفة ذاته. فالتشارك بين الله وخلقه في صفة (كونه حياً) لا يعني أنهما يحييان للسبب نفسه، ولا أنهما متشابهان بوجه من الوجوه؛ ولذلك لم تكن الصفات المعنوية ولا الصفات المقتضاة دالةً بنفسها على هوية الذوات التي أسندت إليها.

وقد وسّع تحليل الرصاص أيضاً -بإضافة ملمح آخر- المنظور الذي ورد في مصادر أخرى، إذ اعتبر ما عُرف بالأحكام (ومفرداتها: حكم)، وهي متمايضة وجودياً عن الصفات أو الأحوال. والحق أن فكرة (الحكم) قد وردت في أقدم ما لدينا من المصادر البهشية، غير أنها ظلت مفهوماً يلفه الغموض. ويبدو أن تصور البهشية لهذا المصطلح لم يُفصّل إلا بتأثير أبي الحسين البصري (ت. ١٠٤٤/٤٣٦)، الذي كان تلميذاً للقاضي الشهير عبد الجبار الهمداني، ولكنه تعلم الطب والفلسفة أيضاً. وقد وجهه تعليمه إلى ضروبٍ من النظر جديدة،

وحمله على نقد بعض أصول البهشية الكلامية في محاولته الدفاع عن مذهب المعتزلة ضد مناوئيه؛ ولذلك هاجمه أقرانه من البهشية هجوماً ضارياً.

ومن المعلوم أن مذهب أبي الحسين الكلامي إنما عُرف من تصانيف بعض أتباعه، أعني ركن الدين ابن الملاحمي (ت. ٥٣٦/١١٤١)، الذي نستطيع الوقوف في كتاباته على أقدم حديث للتمييز المفاهيمي بين الصفة والحكم. ثم نُقلت عنه بعد ذلك تعريفه لكلا المصطلحين المصادر البهشية اليمينية؛ أعني كتب الرصاص ومتأخري علماء الزيدية، الذين أنكروا في العموم آراء أبي الحسين البصري وابن الملاحمي جميعاً. والصفة والحكم يتباينان -وفقاً لهذا التصور- في الكيفية التي تُعرف بها الأشياء من خلالهما. وتفصيل ذلك أنه لا بد أن نأخذ في الاعتبار ذاتين موصوفتين بحكم واحد لنستخلص علماً بشيء ما، بينما تكفي ذات واحدة موصوفة بصفة الحياة لنعلم كون هذه الذات حيّة. وقد وضع الرصاص -على غرار الصفات- ثلاث فئات للأحكام: الأحكام المستحقة بالفاعل، والأحكام المعنوية، والأحكام المقتضاة. ووضع لها معايير تبين ما إذا كان التشابه حاصلاً بين الأشياء التي توصف بها (تيسل ٢٠١٣: ١٣١-٢٠٠).

والحق أن ما صنعه الرصاص يدلنا على أن متكلمي البهشية قد طوروا -انطلاقاً من مفهوم الحال عند أبي هاشم- رؤى ومقاربات شتى في تصنيف الصفات؛ ولذلك لم تكن نظريتهم في الصفات تُنقل بوصفها نظاماً ثابتاً، وإنما خضعت لتعديلات وتطويرات تاريخية مستمرة.

(٤)

تعديل متكلمي الأشاعرة لمفهوم الحال

تاريخ الأشعري (ت ٩٣٥/٣٢٤) -الذي يُنسب إليه المذهب- معلوم جيداً، فهو من تلامذة أبي علي الجبائي، ولم يزل على مقالة الاعتزال إلى أن فارق مذهب شيخه وهو في نحو الأربعين من عمره، ولكنه لم يعتنق المذهب النصي المحض لخصوم المعتزلة، وإنما سعى إلى التوفيق بين العقلانية والأثرية

(traditionalism)، وهو المنهج الذي انتهجه ابن كُلاب (توفي نحو ٢٤٠/٨٥٤) في القرن الثالث/التاسع.

وقد أخذ الأشعري في مقالته في الصفات الإلهية بالأصول الكبرى لنظرية ابن كلاب، فخالف بذلك -على نحو كبير- مذهب المعتزلة؛ إذ ذهب إلى أن صفات الله معانٍ حقيقية موجودة، وأن العلم والحياة والقدرة، إلخ -تقوم به. والحق أن مفهوم الصفة -بهذا المعنى- يشبه الأعراض في الأجسام المخلوقة، فكلتاها تسمى معاني، ووجودها يستلزم صفةً للشيء الذي تقوم به.

وفي رأي الأشعري أن المصطلح الوصفي (descriptive term) -بخلاف سببه الذاتي (entitative ground)- لا حقيقة له: فالقول بأن الله عالم يدل على علمه الذاتي، ولكنه جعل هذا المصطلح الوصفي عدلاً لفعل الوصف، الذي هو مجرد تلفظ لا حقيقة له تجاوز حدود اللغة (ورأيه في هذا الصدد أقرب إلى رأي أبي علي منه إلى رأي أبي هاشم). ومما يجدر ذكره كذلك أنه لم يفرق باطراد -فيما وصلنا من تصانيفه- بين الصفة والوصف، ففي التركيب الوصفي (الله عالم)، يمكن أن تستعمل كلمة (صفة) في الدلالة على علم الله الذاتي، وعلى المصطلح الوصفي (عالم) (جيماريه ١٩٩٠: ٢٣٥-٤٣).

وقد أثار مفهوم الأشعري لصفات الله سؤالاً جوهرياً في القضية المركزية التي تشغل المتكلمين المسلمين، وهي قضية التوحيد: إذا كان العلم الذاتي، والقدرة والحياة والإرادة، إلخ -كل ذلك موجود في الله أزلاً، فهل يصح القول بأنه واحد، لا كثرة فيه من أي نوع؟ وقد كان جواب الأشعري عن هذه الإشكالية بالمصير إلى أن صفات الله لا هي هو، ولا هي غيره (جيماريه ١٩٩٠: ٢٧٦-٨١).

والحق أن الخلاف بين نظريتي الأشعري وأبي هاشم (معاصره) كان معقداً؛ وخاصة لأنهما لم يستخدموا مصطلحاتهما استخداماً واحداً. فالصفات عند الأشعري تشير إلى معانٍ ليست هي عين الذات الإلهية، ولكن صح بها وصف الله بصفات قديمة. والمعتزلة لا يقبلون القول بوجود صفات قديمة لله لأسباب مضى ذكرها؛ ولذلك كانوا يُعابون كثيراً بنفي الصفات. على أن هذا الاعتراض

ليس صحيحًا البتة؛ فإن البهشية يشتون يقينًا الحقيقة الوجودية للصفات، ولكن على غير معناها عند الأشعري. فليست الصفات عندهم أسسًا ذاتية لما يُسند إلى الله، ولكنها أحوال. أما الأشعري، فأنكر القول بأن للصفات المسندة إلى الموجودات حقيقة، خلافًا لأسسها الذاتية، وهو يوافق في ذلك أبا علي -أستاذه وأستاذ أبي هاشم- الذي كان يرى أن القول بأن الله عالم أو حيّ ليس إلا محض وصف؛ أي مجرد كلمات ليس غير.

لقد ظل إنكار مفهوم الحال غالبًا على أتباع الأشعري الأول، حتى إذا انقضى جيلان بعده تبنى هذا المفهوم أحد كبار الأشعرية، وهو أبو بكر الباقلاني. ومع ذلك، لم يكن رأي الباقلاني في الحال مطردًا: فعلى الرغم من أنه أفرد في كتاب التمهيد فصلًا للرد على نظرية أبي هاشم، فإن كتب متأخري الأشاعرة تدلنا على أنه استحسن فكرة الحال، وقال بها في أعظم كتبه: «هداية المسترشدين»، وتفسير ذلك يسير إذا تتبعنا التسلسل التاريخي لتواليقه: ف«التمهيد» من أوائل كتبه، وهو مجرد جمع لآراء مشايخه، فلم يودعه فكره (جيماريه ١٩٧٠: ٢٦٠f)؛ جيماريه ١٩٨٠: ٩٤f)، فلم يكن عجبًا أن يسير فيه في الصفات الإلهية سيرة الأشعري؛ إذ كان همه الأكبر أن يجمع مقالات هذا الأخير منظومةً في سلك واحد من الاستدلال باستخدام اصطلاح منضبط (ألار Allard ١٩٦٥: ٢٩٩-٣١٢). أما جنوحه إلى القول بالحال، فلا بدّ أنه متأثر من مراجعته لرأيه الأول، ولا يبعد أن يكون ذلك من ثمار مناظراته مع علماء المعتزلة.

منذ عهد بعيد والبحث العلمي الحديث يعتمد على روايات لاحقة تذكر مصير الباقلاني إلى القول بفكرة الحال، وذلك كتوالييف أبي المعالي الجويني، الذي ذهب هذا المذهب أيضًا. ولما كانت آراء الجويني قد أسهم في تشكيلها -على نحو كبير- أفكار ونظريات فلسفية، فإنه ينبغي توخي الحذر من تشبيه رأيه برأي الباقلاني. ولن يُطرفنا بأساس قوي لدرس نظرية هذا الأخير في ثوبها الأول إلا المخطوطات المكتشفة حديثًا لأجزاء مهمة من كتاب «الهداية» (جيماريه ٢٠٠٩؛ شميته ٢٠١١).

والحق أن الباقلاني -كالجويني- لم يتمسك بنظرية الأحوال على إطلاقها،

بل بَدَوْا جميعًا غيرَ حاسمين، ولعل ذلك لعلمهما بما لقيته هذه النظرية من اعتراض من قِبَل متكلمي الأشعرية؛ ولذلك دأب الباقلاني -عند بحثه في المسائل المتعلقة بالصفات في كتابه «الهداية»- على أن يسوق وجهين من وجوه الحجاج، وحينئذ يسع قارئه أن يأخذ بحجته، سواء كان ممن يقول بفكرة الحال أم لا (جيماريه ١٩٧٠ : ٧٨؛ تبيل قريبًا).

وإذا أخذنا في الحسبان بعض وجوه الشبه الواضحة بمفهوم البهشية، لم نَرْتَبْ في أن فكرة الحال عند الباقلاني مأخوذة من خصومه في الكلام، فقد نظر في حجج أبي هاشم، وأعاد النظر في تصوره الأول للحقيقة الوجودية الماثلة من خلال الصفات المحمولة على الأشياء، فعدل في «الهداية» عن رأيه السابق في «التمهيد»، والذي كان موافقًا لرأي الأشعري، وأثبت حقيقةً لتلك الصفات التي لا يمكن وصفها بوجود ولا عدم (تبيل قريبًا). وإلى هذا مال الجويني بعد ذلك (جيماريه ١٩٧٠ : ٧٩). وعندما قدم الباقلاني فكرة الحال لم يجعلها بديلًا لمفهوم (الصفات المعنوية)، التي كانت شغلَ أبي هاشم الأول، وإنما مزج به التصورَ الأشعري التقليدي للصفة. فحالٌ كـ (كون الله عالمًا) تستند -كما جاء في «الهداية»- إلى علم حقيقي موجود، هو الذي يُطلق عليه صفة أو معنى لكون الله كذلك. وقد شرح الباقلاني وجهة نظره بالرد إلى أصل الأشعري القائل بأن الصفة المعينة تدل دائمًا على معنى واحد، أو تعبر عن حقيقة واحدة: فإذا أثبتنا معنى، وليكن (علمًا) معزواً وجوباً إلى إنسان موصوف بأنه (عالم)، فكذلك الأمر بالنظر إلى الله؛ أي إنه لا يمكن أن يكون عالمًا إلا بمعنى (تبيل قريبًا). وكذلك ذهب الأشعري إلى أن دلالات الألفاظ، نحو (عالم)، واحدة دائماً، فلا يمكن أن تدل لفظة (عالم) في موطن على نفس الموصوف، وفي موطن آخر على معنى منفصل، بل تعني حقيقةً واحدة، وهي إثبات معنى العلم لمن له علم (فرانك ١٩٨٢: ٢٧٠). والخلاصة أن قول الباقلاني بمفهوم الحال لم يكن أطراحاً لنظرية أسلافه، وإنما كان توسيعاً لإطارها المفاهيمي.

وقد تعيّن عليه -تبعاً لذلك- وعلى الجويني من بعده تعديلُ هذا المفهوم على وفق الإطار العقدي للمذهب الأشعري. ومن أجل ذلك أحدث الباقلاني

تعديلاً مهماً في بعض ما فوّق إليه سهام النقد في الفكرة البهشية الأصلية، وأراد بذلك أن يبرر ازوراره في البداية عن قبولها في مجموعها، فقد ذكر في «التمهيد» أن مقالة البهشية متناقضة في نفسها، لإثباتها أمرين: أحدهما: أن الفاعل القادر على القيام بفعل معين ينبغي أن يتميز عن لا يستطيع القيام بهذا الفعل نفسه بخصيصة، لها -بواسطة الحال- حقيقة وجودية، والآخر: أن الحال لكونها -بحكم تعريفها- ليست ذاتاً، لا يمكن تعلق العلم بها. فإذا لم يكن سبيل إلى العلم بها، فكيف يمكن لها أن تكون خصيصة حقيقية فارقة من الناحية الوجودية؟ والحق أن الباقلاني لم يُغفل -حين قال بحقيقة الحال بعد ذلك- اعتراضه السابق، فأكد أنها لا بد أن تكون معلومة، وإن لم تكن ذاتاً، والدليل على ذلك أنه إذا كان ثمة شيان موصوفان بحال واحدة، فإننا نستطيع تمييز هويتهما، ونستطيع لذلك أن نميزها من حال أخرى، كاستطاعتنا التفرقة بين «حي» و«عالم» (تيل قريباً).

وأهم مما تقدم أن الباقلاني والجويني لم يتوخيا بمفهوم الحال الغاية نفسها التي قصد إليها البهشية في بحوثهم في الإلهيات، فقد أسلفنا أن هؤلاء استخدموا الأحوال في التوفيق بين وحدانية الله وكثرة صفاته. فالحال تحقق -في هذا السياق- مقصداً مهماً؛ إذ إنها -ولا حقيقة معنوية لها- لا تُمثل سبباً موجوداً ولا معدوماً يقتضي صفات أخرى. أما الأشعرية، فلم يقولوا بفكرة الاقتضاء البهشية أصلاً؛ ولذلك خلا تصنيف الجويني للأحوال من فئة الصفات المعلولة عن أخرى، والتي تقابلها فئة الصفات المقتضاة عند البهشية.

والحق أن مذهب الأشعرية في المعدوم والممكن أحوال تفرقة البهشية بين صفة الذات والصفات المقتضاة عنها في الشيء الموجود هباءً منثوراً. فبينما أثبت البهشية صفة الذات للمعدوم، أنكر الأشعرية أن تكون له أي صفة إيجابية؛ إذ لا حقيقة له عندهم، وليس بشيء (فرانك ٢٠٠٠). وإذا كان ذلك كذلك، فإن الصفات التي تصف الشيء على ما هو عليه لنفسه (كقولنا: الجوهر جوهر، والسواد سواد، إلخ)، وتلك التي لا بدّ للشيء منها متى وُجد (كتحيز الجوهر) مرتبطتان بالوجود ارتباطاً وثيقاً. وإذا رجعنا إلى مثال الجوهر، وجدنا أن

الأشعرية يذهبون إلى أنه لا يتعلق العلم به إلا وهو موجود، وأنه متى وجد لم يُعقل إلا متحيزًا، والعكس بالعكس. ومن أجل ذلك كان كونه جوهرًا، وذاتًا، وموجودًا، ومتحيزًا، كل أولئك بمعنى في اللسان الوجودي، وهو إثبات حقيقة جوهر ما. فهذه الصفات كلها مركوزة في الجوهر نفسه؛ ولا تتمايز إلا من الناحية المنطقية فقط.

وقد انبنى على ذلك أن فرق الجويني بين فئتين من الأحوال فقط: ما يثبت للذوات معللاً، وما يثبت غير معلل. وقد أشار إليهما أيضًا على نحو آخر بقوله: صفات إثبات للذات قائمة بها أو صفة نفسية، وصفات تثبت معنى؛ أي [حكمًا] ثابتًا للذات عن معنى، أو صفة معنوية (فرانك ٢٠٠٤: ٧٧١-٧) ^(١).

وعلى الرغم من تشابه الأشعرية والبهشية في الاصطلاح، فإن مفهوم صفة نفسية عند الأولين مختلف عنه في نظرية الآخرين: فبينما حددت البهشية صفة واحدة في كل ذات، حدد الأشاعرة طائفة من الصفات التي تميز كل فئة من الموجودات. وقد بينا سلفًا الأسباب التي حملتهم على اعتبار مجموع هذه الصفات معروفة للشيء لنفسه. وفي هذا السياق خاصة تثير ترجمة كلمة حال بـ (state) إشكالًا.

ومن الأمثلة على عدم ملاءمة هذه الترجمة مثال الجوهر: فقد أنكر الأشعرية صراحة -من الناحية الوجودية- الفرق بين وجود الجوهر وكونه جوهرًا؛ ولذلك ذهبوا إلى أن جميع الصفات الأخرى صفات نفسية، فخالفوا بذلك البهشية في القول بأن الوجود والعدم ظرفان للجوهر تثبت حقيقته فيهما، وفي أن الجوهر لا يتحيز وجوبًا إلا إذا وجد فعلًا. ومن أجل ذلك لم تكن عبارتنا

(١) في كتاب «الإرشاد» ما نصه: «من الأحوال ما يثبت للذوات معللاً، ومنها ما يثبت غير معلل. فأما المعلل منها، فكل حكم ثابت للذات عن معنى قائم بها؛ نحو كون الحي حيًا، وكون القادر قادرًا [...] وأما الحال التي لا تعلل، فكل صفة إثبات لذات من غير علة زائدة على الذات، وذلك كتحيز الجوهر، فإنه زائد على وجوده. وكل صفة لوجود لا تنفرد بالوجود، ولا تعلل بوجود، فهي من هذا القسم» (الجويني، كتاب الإرشاد. تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ٨٠). وإنما أوردنا كلام الجويني نصًا في هذا الموضوع رفعا لما وجدناه من لبس. (المترجم)

(الجوهر موجود) و(الجوهر متحيز) دالتين على حالين متغيرتين؛ لأنهما موجودتان ضمناً في معنى وصف شيء ما بكونه جوهرًا. وفي رأي الأشعرية كذلك أن وصف الجوهر بأنه جوهر، موجود، متحيز، كل هذه جوانب شتى تصف -في مجموعها- الجوهر على ما هو عليه لنفسه. ولذلك اقترح ريتشارد فرانك حديثاً ترجمة حال -في السياق الأشعري- إلى (feature). فإذا ما تجاوزنا الصفات النفسية، صادفتنا كذلك مشكلة ترجمة حال إلى (state) في صفات الله المعنوية أو المعللة؛ حيث إن الأشاعرة يذهبون إلى أن المعاني في نحو كون الله «قادرًا» و«عالمًا» لا هي هو، ولا هي غيره. وبعبارة أخرى: إن الوجود الوجودي للقدرة والعلم في الله لا يقتضي -عندهم- أي كثرة في الذات، على الرغم من أن الله ليس قدرة وعلمًا. فلا سبيل إذن إلى تصور وجود الله دون قدرة وعلم، إلخ - فيه، ومن المحال كذلك الجزم بحقيقة الله ما لم نجزم بأنه قادر، عالم، إلخ. وفي هذا الصدد تتشابه الصفات المعنوية لله مع الصفات النفسية في أن كليهما تدلان على أحوال (features) ماثرة واجبة له (فرانك ٢٠٠٤: ٧٧١-٦).

وقد جعل متكلمو الأشعرية حين أخذوا بمفهوم الحال يستخدمون مصطلح حكم كثيرًا، مشارًا به إلى صفات الموجودات. ويبدو أن الباقلاني ومن حذا حذوه ممن قال بنظرية الأحوال كانوا يسعون إلى إزالة الغموض الاصطلاحي لمصطلح صفة. وذلك أن الصفة في المعجم الأشعري تُطلق على علم الله، وقدرته، إلخ؛ أي على ما يسمى بالمعاني التي تثبت عنها بعض صفاته. ولما كانت المعتزلة تنكر وجود الصفات المعنوية القديمة، فقد رماهم الأشعرية بنفي الصفات، وهذه مقاربة [تهمة] جدلية، لا تثبت على قدمين، ولا سيما بعد نظرية البهشية في الأحوال. ثم إن الأشاعرة لما أدرجوا مفهوم الحال في مذهبهم الكلامي، أكدوا الحقيقة الوجودية للمعاني، وللصفات التي تثبت عنها. فإذا كان الكلام عن الله، رأينا مصطلح صفة إنما صيغ في الاصطلاح الأشعري الكلاسيكي للدلالة على معنى (علم، قدرة، ...). لهذه الصفات: كونه عالمًا، قادرًا. فكان لا بد من التفرقة الاصطلاحية بين الأساس (الصفة في دلالتها الماثورة: المعنى) والآخر (أي الحال أو الصفة المعللة، كما حداها الجويني)؛ ولذلك تجنب الباقلاني ومن تلاه من الأشاعرة استخدام صفة في الدلالة على

الصفات الحقيقية وجوديًا (أي الأحوال)، وآثروا استعمال مصطلح حكم مرادفًا للحال (فرانك ٢٠٠٤).

(٥)

خاتمة

لقد كانت نظرية الأحوال في أساسها حلًا لإشكالية التوفيق بين وحدانية الله وكثرة صفاته القديمة. تلك الإشكالية التي كانت مثار جدل بين المتكلمين قبل أن يهتدي أبو هاشم الجبائي إلى الحل الذي اقتبسه من النحاة، والذي يتمثل في فئة وجودية جديدة من الصفات، لا توسم بوجود ولا عدم، وهي الأحوال، فتحاشى بذلك عزو حقيقة معنوية إليها. وقد لقيت نظرية أبي هاشم نجاحًا باهرًا حتى أضحت ركنًا أصيلًا في مذهب أتباعه الكلامي لقرون عدة. وفي خلال ذلك أصابتها تغييرات وتنوعات من جوانب شتى، وتباين المتكلمون في مقاصدهم من تطبيقها، حتى إنها لم تُعدْ عند بعضهم أن تكون مجرد مقاربات معرفية.

والحق أن أثر نظرية أبي هاشم لم يكن مقصورًا على البهشية، فقد أدرج الباقلاني مفهوم الحال -بعد تعديله- في إطار المذهب الأشعري، ثم تلقى هذا بالقبول من بعده أشعرية آخرون، منهم إمام الحرمين الشهير، أبو المعالي الجويني، ومن بعده علماء مغاربة، دونه في الشهرة. على أن متكلمي الأشعرية قد استخدموا مفهوم الحال على نحو يخالف صنيع البهشية: فالأحوال عند الأشعرية ملامح [سمات] متميزة للموجودات، التي يمكن أن يتعلق بها العلم في حال عدمها. وقد كان تبني مفهوم الأحوال أحد أمثلة تاريخية كثيرة على مرونة المذهب الأشعري في دمج أفكارًا من مذاهب أخرى، وإعادة تفسيرها على نحو يخدم مقاصده العقدية. وإنه لمن غرائب تاريخ علم الكلام عند المسلمين أن يعتمد الأشاعرة على مفهوم الحال في إثبات وجود صفات الله المعنوية، وهي عين الفرضية التي سعى البهشية أصالةً إلى دحضها بإقحام الحال في مبحث الوجود من علم الكلام (جيماريه ١٩٧٠ : ٧٩.f).

المراجع

- Alami, A. (2001). *L'ontologie modale: etude de la theorie des modes d'Abu Hasim al-Gubbai*. Paris: Vrin.
- Allard, M. (1965). *Le probleme des attributs divins dans la doctrine d'al-Asari et de ses premiers grands disciples*. Beirut: Imprimerie Catholique.
- Dhanani, A. (1993). *The Physical Theory of Kalam: Atoms, Space, and Void in Basrian Mutazili Cosmology*. Leiden: Brill.
- van Ess, J. (1991). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiosen Denkens im fruhen Islam*. 6 vols. Berlin/New York: de Gruyter.
- Frank, R. M. (1978). *Beings and their Attributes: The Teaching of the Basrian School of the Mutazila in the Classical Period*. Albany, NY: State University of New York Press.
- Frank, R. M. (1980). *Al-Madum wal-Mawjud*. The Non-Existent, the Existent and the Possible in the Teaching of Abu Hasim and his Followers'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 185 :14-210.
- Frank, R. M. (1982a). Attribute, Attribution, and Being: Three Islamic Views'. In P. Morewedge ed.), *Philosophies of Existence: Ancient and Medieval*. New York: Fordham University Press, 258-78.
- Frank, R. M. (1982b). Hal'. In E. Bosworth et al. (eds.), *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. Supplement, Fasc. 5-6, 343-8.

- Frank, R. M. (2000). The Non-Existent and the Possible in Classical Asharite Teaching'. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales* 1 : 24-37.
- Frank, R. M. (2004). *Al-Ahkam* in Classical Asarite Teaching'. In R. Morelon and A. Hasnawi (eds.), *De Zenon d'Elea a Poincare: recueil d'etudes en hommage a Roshdi Rashed*. Leuven: Peeters, 753-77.
- Gimaret, D. (1970). La theorie des *ahwal* d'Abu Hasim al-Gubbai d'apres des sources asarites'. *Journal asiatique* 47 : 258-86.
- Gimaret, D. (1980). *Theories de l'acte humain en theologie musulmane*. Paris: Vrin.
- Gimaret, D. (1990). *La doctrine d'al-Ashari*. Paris: Cerf.
- Gimaret, D. (2009). Un extrait de la *Hidaya* d'Abu Bakr al-Baqillani: le *Kitab at-tawallud*, refutation de la these mutazilite de la generation des actes'. *Bulletin d'etudes orientales* 259 : 58-313.
- Schmidtke, S. (2011). Early Asarite Theology: Abu Bakr al-Baqillani (d. 403/1013) and his *Hidayatal-mustarsidin*'. *Bulletind'etudesorientales* 39 : 60-71.
- Thiele, J. (2012). La Causalite selon al-Hakim al-Gisumi'. *Arabica* 3 /59-291 : 4-318.
- Thiele, J. (2013). *Theologie in der jemenitischen Zaydiyya: Die naturphilosophischen Uberlegungen des al-Hasan ar-Rassas*. Leiden: Brill.
- Thiele, J. (forthcoming). Al-Baqillani's Notion of *hal* or the Principle of Reciprocal Correlation'.

الفصل الثالث والعشرون

نظريات القيمة الأخلاقية في علم الكلام

تفسير جديد

أيمن شحادة

يقدم هذا الفصل تفسيرًا جديدًا للنزاع حول طبيعة القيمة الأخلاقية في التراث الكلامي، وهو يقترح من بعض الجوانب إعادة النظر في القراءة التقليدية -السائدة منذ أن نُشرت دراسات ج. حوراني المبكر في أوائل السبعينيات- للواقعية الأخلاقية (ethical realism) لدى معتزلة البصرة وبغداد (المبحثان ٢-٣)، وكذلك لآراء خصومهم من المذهب الأشعري الكلاسيكي (المبحث ٤). وسوف أدلل على أن هذا المذهب الأخير لم يشارك في مجرد نظرية إلهية في الأخلاق، وإنما أقام هذه النظرية في الحقيقة على معاداة ظاهرة للواقعية، غدت أساسًا للأخلاقية العواقبية (consequentialist ethical) الأكثر تطورًا على نحو ما قدمتها مصادر الأشعرية الجديدة (المبحث ٥). على أنه ينبغي أولاً أن نضع المشكلة في سياقها الكلامي المناسب^(١).

(١) لقد حال اعتبار المقدار المخصص للنشر دون ذكر وجهة نظر الماتريدية والمحافظين.

(١)

الإطار: الميتا أخلاق، الأخلاق الكلامية التطبيقية،

الأخلاق المعيارية^(١)

لقد جنح علم الكلام -بعد أن فرغ من إثبات وجود الله، ودُرُس ذاته وصفاته- إلى بحث العدل الإلهي [مشكلة الشر] (theodicy). وقد دأب المعتزلة على مناقشة هذا الموضوع تحت عنوان (في العدل)، إشارة إلى إحدى نظريتين محورتين في مذهبهم، بينما كانت نظريتهم الأخرى في (التوحيد)؛ ولذلك عُرفوا بأهل التوحيد والعدل. ومن بين الأصول الثلاثة الأخرى -التي تمثل، مع الأصولين السابقين، الأصول الخمسة التي كان يُدرّسها أبو الهذيل (توفي بين ٢٢٦/٨٤٠ و ٢٣٦/٨٥٠) ومن تلاه من المعتزلة- عالج أصل الوعد والوعد كذلك المشكلات الأخلاقية على نحو واسع، فتيسر إدراجه دون عناء في مناقشة العدل الإلهي.

على أن الأشعرية يدرسون العدل الإلهي في كتبهم عادةً تحت عنوان التعديل والتجويز (ويستعمل هذا العنوان أحياناً في كتب المعتزلة أيضاً). ومقصودهم أصالةً نقدُ مقالة المعتزلة، لا تقديم بديل عقلي لها، فهم يقولون بالإرادة الإلهية (theological voluntarism)؛ وتعني أن إرادة الله وأفعاله مطلقة، لا تخضع البتة لأي اعتبارات أخلاقية؛ ولذلك كانت معظم مناقشاتهم الكلاسيكية مصروفةً إلى دحض نظرية المعتزلة الأخلاقية، وتفنيد مقالاتهم في العدل الإلهي؛ لما لذلك من أهمية كبرى، سببها -في رأيهم- أن معظم المقالات البدعية ذات طبيعة ثيوديسية [تتصل بمشكلة الشر أو بقضية العدل الإلهي] (الرازي، أصول الدين، لوحة b١٧٤). وهم يذكرون أن الشيطان كان سلفاً للمعتزلة في هذا

(١) الميتا أخلاق: ما وراء الأخلاق ((Metaethics، والأخلاق الكلامية التطبيقية (Applied Theological

Ethics)، والأخلاق المعيارية (Normative Ethics). (المترجم)

المسلّك، حين أمره الله بالسجود لآدم فأبى، معتقداً أنه «خير» منه. وهذه حجة أخلاقية تُذكر غالباً لما تومئ إليه من أنه كان واجباً على الله أن يعامل الشيطان وفقاً لمنزله وحقوقه (على سبيل المثال، الطوفي، درء، ٦٧-٨)^(١).

وقد اعتاد المعتزلة أن يبدؤوا مذهبهم في العدل الإلهي بكلمة مجملة، نحو: أنه تعالى حكيم، لا يجوز أن يفعل قبيحاً، ولا أن يُخل بواجب (ابن الملاحمي، فائق، ١١٩)، ثم ينشعب من هذا الأصل شعبتان أساسيتان: الأولى: طائفة من المقدمات الأساسية التي تمهد السبيل لصياغة النظرية. ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن الملاحمي (فائق، ١١٩؛ وانظر: ابن متويه، مجموع، ١: ٢٢٧-٦٤):

١- أن الفعل يكون بقدرة فاعله، ووفقاً لإرادته. وفي هذا جزم بأن الله والإنسان، كلاهما فاعل مستقل على الحقيقة.

٢- أن القيمة الأخلاقية لفعل ما موضوعية (objective). وسوف تكون هذه المقالة الجوهرية محور الدرس في المباحث التالية من هذا الفصل.

٣- أن الله قادر على فعل القبيح؛ ولذلك يمكنه -لكونه فاعلاً مريداً- أن يختار اختياراً حقيقياً بين الأفعال الحسنة والقبيحة.

٤- أنه محال على الله -تأسيساً على القواعد الأخلاقية- فعل القبيح، ومنه الظلم. ويجوز أن يفعل الحسن، وهو يفعل الواجب من غير شك.

على أن المعتزلة مختلفون في المقدمتين الأخيرتين؛ أي فيما إذا كان الله قادراً على فعل القبيح، ولكنه يمتنع عنه وجوباً لخيريته، أم هو غير قادر على فعله أصلاً (انظر في هذا: فرانك ١٩٨٥). وعلى الرغم من التغير الطفيف في قوائم هذه المقدمات بين مصدر وآخر، فإنها تتضمن دائماً مناقشة للمسألة الميتافيزيقية لطبيعة القيمة الأخلاقية ولصلاح الأفعال الإلهية.

(١) ذكر الطوفي إياها إبليس السجود لآدم ﷺ -بدعوى الأفضلية- مثلاً لضلال العقل حين يستقل بالتحسين والتقييح، وقد قال في مقدمة ذلك (ص ٦٧): «وظيفة العقل في الوجود الإرشاد، لا الحكم على الرب والعباد، وبه يُعرف الحسن -عرفاً وشرعاً- من القبيح، لا أنه موجبٌ للتحسين والتقييح». (المترجم)

والشعبة الأخرى: مشيخ من المقالات الفرعية المفصلة، التي تبسط القول في الشيوديسيا [العدل الإلهي أو مشكلة الشر] عند المعتزلة، مشروحة ومؤسسة على الأصول السابقة. وتبين هذه المقالات -التي أطلق عليها «الأخلاق الكلامية التطبيقية»- كيف أن الفعل الإلهي يكون في بعض الجوانب الرئيسة المتعلقة بالإنسان حسنًا وعادلًا وجوبًا (انظر مثلاً: عبد الجبار، مختصر، ٢٣٢). (ولا حاجة بنا أن نذكر أنه على الرغم من أن تفسير هذه المقالات الفرعية بـ «الأخلاق الكلامية التطبيقية» يسهم في فهم علاقتها بالمكونات الميتافيزيقية والمعيارية للكلام وللمناقشات الفقهية، فإنها تفتقر افتراقًا كبيرًا عن الفروع المعتادة للأخلاق التطبيقية؛ نظرًا لأن الفاعل هنا هو الله، لا الإنسان). وعلى سبيل المثال: هل يُعد خلق العالم والناس حسنًا وحكمة؟ وما مسؤولية الله عن الشر الذي يقترفه الناس الذين خلقهم؟ وكيف كان الله خيرًا في خلقه الأسباب الطبيعية لآلام الناس؟ وكيف حل الخالق مشكلة الألم الذي لا موجب له [غير المبرر] الذي ينزل ببعض الناس في هذا العالم؟ وكيف يُبرر الثواب والعزاء في الدار الآخرة؟ وهكذا دواليك. من أجل ذلك اشتمل حديث المعتزلة المفصل في العدل الإلهي على ما يلي (مثلاً):

١- القول بأن الفعل الإنساني إنما يقع بإرادة فاعله من الناس وبقدرته المستقلتين، وما يتصل بهذا القول من المعاني. فلو أن أفعال زيد كانت مقدرة من الله أو مخلوقة له، لم يكن زيد مسؤولاً عنها، ولا مستحقاً لمدح ولا لذم ولا لثواب ولا لعقاب، وسيكون من الظلم له أيضًا أن يكلفه الله بالواجبات الأخلاقية، أو أن يمدحه على أفعاله أو يذمه، أو أن يُثيبه عليها أو يعاقبه. بل سيكون الله -علاوة على ذلك- مسؤولاً عن شرور البشر.

٢- أن خلق العالم والناس حسن، وتكليفهم كذلك حسن؛ لأن ذلك سيتيح لهم فرصة الحصول على جزاء عظيم يجاوز كل ألم يمكن أن يصيبهم في هذه الدنيا.

٣- لم يُكلف الناس بما لا يطاق.

٤- أن مما يجب على الله أن يعين الناس على القيام بما وجب عليهم. وتتخذ هذه المعونة الإلهية (الألطف، ومفردها: لطف) صوراً، منها: إمدادهم بتعاليم الرسل، وإنزال بعض صنوف الآلام بهم تنبيهاً وتذكيراً بسوء العاقبة لمن أغفل الواجبات.

٥- أن المرء سوف يجرى في الآخرة -إما بمضاعفة النعيم في الجنان وإما بتخفيف العذاب في النيران- عن جميع الآلام التي أصابته في هذه الدنيا دون سبب أو عوض، سواء كانت من الله أو من إنسان أو من حيوان.

٦- أن الأعمال الصالحة مستحقة للثواب، بينما تستحق الأعمال السيئة العقاب، وهو أصل (الوعد والوعيد) المذكور آنفاً. ويرى المعتزلة أن هذا الأصل مدركٌ بطريق العقل ابتداءً، ثم زاده الوحي تأكيداً وتثبيتاً.

ولم يكن عجباً أن تتركز كل المقالات الفرعية تقريباً في مبحث العدل الإلهي حول الله (theocentric)؛ أي إنها تركز -قبل كل شيء- على الفاعلية الخلقية لله (moral agency of God) (انظر -على سبيل المثال- لمناقشة بعض هذه المقالات: هيمسكيرك Heemskerck ٢٠٠٠؛ أبراهموث ١٩٩٣؛ برونشفيج Brunsvig ١٩٧٤؛ فان إس ١٩٩١-٧: في مواضع شتى؛ هوثر ٢٠٠٧؛ شهادة (٢٠١٣).

وقد دحض الأشعرية هذه الآراء لأنها توجب على الله أموراً، وإرادة الله وأفعاله مطلقة، لا يقيدتها أي اعتبار أخلاقي، فإذا أثاب بعض الناس على ما لاقوه من آلام في هذه الدنيا، فقد فعل اختياراً منه وفضلاً، لا أن ذلك واجبٌ عليه. بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من هذا، فقالوا: إن الله يفعل حقيقةً في بعض الحالات -وجائز أن يفعل في حالات أخرى- أموراً يدعي المعتزلة أنها من الظلم، ويستقبلونها لذلك. فلا يبعد -مثلاً- أن يعفو عن مسيء لم يتب، وأن يسبب بعض الشرور التي تصدر عن البشر، كما أنه يثيب الناس ويعاقبهم على الرغم من أنهم لا يفعلون استقلالاً. والحق أن هذا النقد للأخلاق الكلامية

الاعتزالية كان يعتمد على نظرية بديلة للقيمة الخلقية. وتذهب هذه النظرية -كما سنرى- إلى أن «الحُسن» و«القبح» لا يدلان على صفات حقيقية وموضوعية في الأفعال الموصوفة بواحد منهما، فليس هناك فعل قبيح أو حسن لذاته، ولا محظور أو واجب لذاته، سواءً كان الفاعل من الناس أم كان هو الله.

وإننا لنجد كذلك مزيدًا من النقاشات المتمركزة حول الإنسان (anthropocentric) -مدعومةً أيضًا بهذه الاعتبارات عينها حول طبيعة القيمة الخلقية- في سياقات شتى من المصنفات الكلامية، ومن ذلك ما يلي:

١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو أحد الأصول الخمسة للمعتزلة (انظر في شأنه: كوك Cook ٢٠٠١).

٢- مناقشات في التوبة (انظر: فان إس ١٩٩١-٧: iv. ٥٧٩ وما بعدها؛ مينسيا Mensia ٢٠٠٤؛ فاسالو Vasalou ٢٠٠٨؛ بومرانتس Pomerantz ٢٠٠٧).

٣- مناقشات في حقيقة الإنسان (انظر: شحادة ٢٠١٢).

٤- مناقشات في وجوب اكتساب المعرفة ببعض المسائل الكلامية، وفي النظر الكلامي لهذا الغرض (انظر: شحادة ٢٠٠٨: ١٩٧-٢٠١).

٥- مذهب الشيعة الاثني عشرية فيما يجب على الله من نصب الإمام (على سبيل المثال: الحلي، كشف، ٣٣٨-٤٠). ويذهب آخرون إلى وجوب ذلك على الناس، لا على الله. وعند معتزلة بغداد أنها تجب بالعقل (انظر مثلاً: العمري ٢٠٠٧)، بينما يرى البصريون والأشاعرة أنها واجبة بالشرع.

وإلى جانب المشكلات التي تعالجها كتب الكلام توجد في كتب أصول الفقه دائمًا مناقشات ميتاأخلاقية للقيمة الخلقية، حيث تُرسي بعض الأصول النظرية لهذا الفن [أصول الفقه]، الذي يُعد العلم المعياري الرئيس في التراث الديني الإسلامي. وعلى الرغم من أن أهمية هذه المناقشات لم تُوفَّ بعدُ حقَّها من الدرس، فإن في الوُسع إيراد طائفة من الملاحظات الأولية: فنظرية القيمة

الخلقية والتكليف (الوجوب) تهدف إلى غاية جوهرية: فهي تدعم -كما في تصانيف الشافعية الفقهية المتأثرة بالكلام مثلاً- نظرية الأمر الإلهي الأخلاقية، التي تعتبر الوحي -في الأساس- المصدر الأوحى للتشريع. كما أنها تُمدّ الفقه بطرائق أكثر موضوعية؛ إذ تؤثر في بعض المبادئ والأساليب المعيارية الرئيسة في مجاله، والتي تسوسها -على نحو كبير- أغراضٌ عملية، أي أخلاقية صرفة، لا نظرية ولا اعتقادية، وربما تعالج بذلك مجموعة واسعة من الأفعال الإنسانية. وثمة حالتان في هذا الصدد: مناقشة حكم الأشياء قبل ورود الشرع، أهو الإباحة، أم التحريم، أم لا هذا ولا ذاك (راينهارت Reinhart ١٩٩٥)، ومناقشة أصل (المصلحة)، الذي يفترض وجود نظرية أخلاقية عواقبية (شحادة ٢٠٠٦: ٦٣ وما بعدها).

وثمة كتاب تخصص في هذا الموضوع، فجمع بحثاً في الميثاق الأخلاق، وفي الأخلاق المعيارية، والتطبيقية، ومنها التطبيقية الكلامية، وهو كتاب «درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح»، للمتكلم الحنبلي، الذي تأثر بالأشعرية، نجم الدين الطوفي (ت. ١٣١٦/٧١٦). وقد افترعه بمناقشة القيمة الخلقية، وهي الأصل، ثم جعل يدرس فروعها [تمثلاتها أو تجلياتها] في علم الكلام، وفي أصول الفقه، بل في الفروع الفقهية -وإن كان أمراً غير معتاد في الفروع- كلٌّ في فصلٍ على حدته. وفي هذا الفصل الأخير اتخذ الحنفية، لا المعتزلة، غرضاً لسهام نقده، فرماهم بأنهم يبنون كثيراً من أحكامهم الفقهية على اعتبارات المصلحة والمناسبة، بلا شاهد من النص، كما صنعت المعتزلة فيما استنبطته من القول بالتحسين والتقبيح العقلين في الكلام (درء، ١٢٣). ومن المفارقات أن الطوفي نصّ في كتاب له -متأخراً نسبياً- على رأي شديد التطرف، وهو اعتبار المصلحة وإن خالفت النص (تعيين، ٢٤٦). ولا يزال تطوره الفكري غير مدروس بعد.

على أننا سنؤوب مرة أخرى إلى المشكلة المحورية الخاصة بطبيعة القيمة الأخلاقية، بادئين بمقالات معتزلة بغداد والبصرة، معرجين بعدها على مقالات المذهب الأشعري الكلاسيكي، والأشعرية الجديدة.

الواقعية الأخلاقية عند المعتزلة:

رأي البغداديين

لقد نوقشت أخلاق [أخلاقية] الفعل الإلهي (ethics of divine action) منذ القرن الأول للإسلام، وخاصة في الخلافات التي دارت حول حقيقة الإيمان، وحرية الإرادة والقدر. وأبرز تصوير لهذا الموضوع الأخير «رسالة في القدر»، للحسن البصري (ت. ٧٢٨/١١٠) (انظر في شأن هذه الرسالة، وفي الخلاف في صحتها: مراد Mourad ٢٠٠٥؛ وانظر شرحاً نقدياً لها في: الطوفي، درء، ٢٠٧-٥٩). فقد ذهب فيها -على سبيل المثال- إلى أن الله حسن، فلا يخلق إلا الحسن، وما شرور الناس إلا من كسب أيديهم، لا من الله، ومن اختيارهم، وهم عنها مسؤولون.

ولما تطور علم الكلام كان من المهم تحديد معاني هذه المصطلحات: «عادل»، و«ظالم»، و«حسن»، و«قبيح»، وكذلك شرح هذه الصفات في الأفعال والأحداث في إطار معرفي ووجودي أوسع وأكثر منهجية. وقد ظهر اتجاهان كبيران لإنجاز ذلك: ففي مجال الفقه -وهو وثيق الصلة بالكلام- كان الحكم على الأفعال الإنسانية المختلفة من المهمات عند الفقهاء: فالصوم واجب، وشرب الخمر محظور، إلخ. وكان من الطبيعي أن يخف بعض المتكلمين إلى استلهم هذا النموذج في مجالهم، وأن يشرعوا في مناقشات مبكرة -تعوزها المنهجية- في علم الأخلاق الكلامي (theological ethics)، تتعلق بالمبادئ الأخلاقية الأساسية، حيث ألحقت الأحكام نفسها بالأفعال بغية تحديد أيها جائز على الله، وأيها ممتنع، وأيها واجب عليه. وفي ذلك الوقت كانت المعتزلة تُنشئ -متأثرة نوعاً تأثر بالنحو العربي- نظاماً كلامياً حللت به جميع أنواع الحقائق المتعلقة بالموجودات والأحداث، في مسألة الصفات. ومنذ ذلك الحين، والأفعال تُعرف -كما سنرى- بكونها (أشياء، ذوات) -أعراضاً، إن أردنا الدقة،

(أو جواهر وأعراضاً، إذا كان الحديث عن أفعال الله)- لها خصائص أخلاقية أيضاً جديرة بأن تُعد صفات.

ولا يزال الغموض يكتنف -نظراً لقلة المصادر الباقية- تاريخ المحاولات الأولى للمعتزلة في تعيين الصفات الأخلاقية للأفعال. والظاهر أنهم آثروا -منذ مرحلة مبكرة نسبياً- الواقعية الأخلاقية، وراموا بذلك -جزئياً على الأقل- معارضة الإرادية الإلهية، التي كانت سائدة في الاعتقاد آنذاك. على أن أهم تحدٍ واجهه رجال المذهب في هذا الصدد هو وجوب قيامهم بتطوير نمط من الواقعية، ينسجم مع مذهبهم الوجودي والمعرفي، دون التردّي في هاوية مُطلقية أخلاقية (ethical absolutism) متطرفة؛ أعني تلك التي ترى أن بعض الأفعال حسنة أو قبيحة في نفسها، بقطع النظر عن القرائن. والحق أن هذا الأمر لم يكن ميسوراً؛ نظراً للقلة البالغة في الاختيارات التي يتيحها المذهب الذري الكلامي [الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ].

ومن بين أكثر المحاولات البدائية التي ذكرتها المصادر تلك الواقعية الأخلاقية المنسوبة إلى المعتزلي البغدادي، أبي القاسم الكعبي البلخي (ت. ٩٣١/٣١٩)، والتي ترى أن الحُسن والقبح صفتان نفسيّتان لبعض الأفعال (مانكديم، شرح، ٣١٠؛ أبو رشيد، مسائل، ٣٥٤). ولما كانت هذه النظرية مهمة في المصادر البغدادية القليلة المتاحة، فقد تعين علينا الاعتماد على المرويات غير المباشرة في مصادر مخالفيهم من معتزلة البصرة، والتي تصور الذاتية الأخلاقية (ethical essentialism) للكعبي في صورة مطلقة غالية: فإذا حُكم على نوع من الأفعال بأنه قبيح في ذاته، كان قبيحاً في كل حال، مهما اختلفت القرائن. وقد عمد البصريون إلى دحض هذا المذهب بالإشارة إلى أن الفعل الواحد يكون حسناً في بعض الأحيان، قبيحاً في بعضها الآخر (حوراني ١٩٧١: ٦٤؛ رينهارت ١٩٩٥: ١٤١ وما بعدها)؛ كقتل إنسان، فإنه قبيح إذا كان بغير استحقاق، حسن إذا كان عقوبةً مستحقة. وقد قبل حوراني هذا التفسير البصري للمذهب البغدادي.

ومن المحال -مع ذلك- أن يكون الكعبي -بوصفه متكلمًا مسلمًا على الأقل- قد ذهب هذا المذهب المتطرف. والذي أراه أنه لا ينبغي أن نقبل الرواية الواردة في مصادرنا البصرية على علانها؛ ولكن على أن بعض ما فيها خبرٌ صحيح، وبعضه إلزام: فعلى الرغم من أن الكعبي قد قال بنمط من الذاتية الأخلاقية، فإن المطلقة المذكورة إنما نسبها إليه البصريون بطريق الإلزام عن هذه الذاتية، ولم تكن رأيًا صريحًا له. والسؤال الذي يجب علينا إيرادَه -بناءً على هذا الفرض- هو هذا: هل ذهب الكعبي أي مذهب يتعلق بذاتية الأفعال، يمكن أن يفسح له السبيل إلى أن ينافح عن الذاتية الأخلاقية، دون أن يُضطر إلى القول بالمطلقة، التي يحكم بطلانها المتكلمون المسلمون طُرًا؟

الحق أن ثمة إشارة مهمة تلقي الضوء على بعض التفاصيل الحاسمة، تتجلى في رأيين له يتعلقان بطبيعة الكلام، الذي هو شكلٌ من أشكال الفعل، مكونٌ من جملة أصواتٍ معينة أو حروف، صدر كلٌ منها عن المتكلم. وأول هذين الرأيين أن الكلام الموصوف بكونه خبرًا (بوصفه مخالفًا للأمر والنهي) إنما يكون خبرًا لعينه (ابن متويه، التذكرة، ١ : ٢١١). وعلى الرغم من أن عبارة: «اسمي زيد» تتكون من جملةٍ من الأصوات المتقطعة المتتابعة، التي لا تستغرق سوى جزء من الثانية، فإن لها عينًا واحدة، هي التي جعلتها خبرًا. وثاني الرأيين أن الخبر -وقد ثبت أن له عينًا- على جنسين متخالفين متميزين: كاذب في نفسه ولنفسه، وصادق في نفسه ولنفسه (أي بمعزل عن أي شيء لا تعلق له بذات الخبر، كإرادة المتحدث، أو ما يحيط به من القرائن) (ابن متويه، التذكرة، ١ : ٢١٠). فلو قال كلٌّ منا -أنا وزيد: «اسمي زيد»، كان خبره صادقًا في نفسه ولنفسه، وكان خبري كذبًا في نفسه ولنفسه. ولا تتضح الطريقة التي استطاع الكعبي أن يبرهن بها على كلا الرأيين؛ ولذلك فهي بحاجة إلى مزيد بحث، غير أنه خارج عن نطاق هذه الدراسة. ولعله رأى من البدهي أن الأفعال المتماثلة يمكن أن تختلف في ذواتها بناءً على أن عين الفعل تتأثر -على نحو ما- بالقرائن المحيطة به. وعلى أي حال، فإنه لما كان للفعل الواحد (ولنقل إنه خبر) عينٌ في موضع (كذب)، وعين أخرى في موضع آخر (صدق)، وكانت الأشياء المختلفة ذاتيًا مختلفةً في صفاتها النفسية، فإنه يلزم من ذلك أن القبح ليس صفة نفسية

للذات الأولى (كاذب)، ولا الحسن صفة نفسية للذات الأخرى (صادق). بل إن الفعل الواحد يمكن أن يكون قبيحًا ذاتيًا في مواطن، حسنًا ذاتيًا في مواطن أخرى. والحاصل أنه على الرغم من الذاتية الأخلاقية لدى الكعبي، فلا يبدو أنه كان من أصحاب المطلقة الأخلاقية.

ولم يكن نمط ذاتية الكعبي -خلافًا لما هو شائع- هو الرأي الوحيد لدى معتزلة بغداد، بل لقد ظهر من رجال المذهب اللاحقين من عمدوا إلى النظرية فتقحوها، وذهبوا إلى أن الأفعال المحكوم عليها أخلاقيًا نوعان: أفعال لها صفتا الحسن أو القبح ذاتيًا، في نفسها ولنفسها، وأخرى لها هاتان الصفتان لمعنى -أي لعرض- من حسن أو قبح يصحب الفعل، متميزًا عنه. على أن المصادر لم تبين لنا من أين تولدت فكرة العرض هذه. ويبدو أن هذا الرأي مستمد من القول الغريب القاضي بأن عرض القيمة الخلقية وصف للجسم الذي قامت به (أي لزيد أو للسانه)، لا للفعل الذي صدر عنه (أي لا للكذب الذي فاه به)؛ لأن العرض لا يقوم بالعرض (أبو رشيد، مسائل، ٣٥٥). وعلى الرغم من أن هذه النظرية المعدلة تباين نظرية الكعبي، فإن خصومها لا يسعهم أن يردوها إلى مطلقة ساذجة؛ لأنها تجعل القيمة الخلقية لبعض الأفعال خارج الفعل نفسه، وتنطوي كذلك على مرونة كبيرة في الاعتماد على القرائن. ففعل القتل ليس قبيحًا في نفسه، ولكنه متى وقع ظلمًا، صحبه عرض القبح قائمًا بجسم القاتل، وإن كان قتلاً بحق، صحبه عرض الحُسن. وربما عري عن كل عرض للقيمة الخلقية، فيكون حينئذ محايدًا من الناحية الأخلاقية (ethically neutral).

(٣)

الواقعية الأخلاقية عند المعتزلة:

رأي البصريين

وتشير مصطلحات القيمة الأخلاقية لدى معتزلة البصرة أيضًا إلى صفات حقيقية وموضوعية للأفعال، على الرغم من أن أسبابها -خلافاً لواقعية البغداديين الأخلاقية- ليست مادية ترجع إلى ذوات الأفعال أو إلى أعراض تقوم بها. وقد اعتمدنا اعتمادًا واسعًا فيما يلي على مناقشة القيمة الأخلاقية في كتاب «المغني»، لعبد الجبار (ت. ١٠٢٥/٤١٥)، وهو أوعب مصدر بلغنا في مذهب البصريين.

وقد بدأ عبد الجبار مناقشته بذكر التصنيفين الآتين للأفعال، طبقًا لأحكامها الأخلاقية (المغني، ١/٦ : ٧-٥١): فبعضها يمكن تقييمه أخلاقيًا؛ أي يشمل حكم ذو قيمة أخلاقية، بمعزل عن الفعل نفسه. وبعضه محايد أخلاقيًا [غير محكوم عليه]، كأفعال الحركة والكلام في أثناء النوم. والأول قسمان: قبيح، وهو ما استحق فاعله الذم، وحسن، لا يستحق فاعله الذم. وللعمل الحسن ثلاثة أحكام: مباح لا يُمدح فاعله ولا يُذم، ومندوب يجمع إلى الحسن أن فاعله ممدوح وأن تاركه غير مذموم، وواجب يمدح فاعله ويذم تاركه.

وللعقل أن يقضي -إلى جانب ما تقدم- بالحكم الأخلاقي لطائفة من الأفعال: فالظلم -مثلًا- والكفران، والكذب الذي لا يجلب منفعة ولا يدفع مضرة، كل ذلك قبيح بضرورة العقل، كما أن شكر المنعم حسن وواجب ضرورة أيضًا. ويتفرع عن هذه المسلمات الأخلاقية الضرورية مبادئ أخرى يمكن الانتهاء إليها بطريق العقل، ومن ذلك أن كل كذب قبيح، مهما تكن عواقبه.

وقد ذهب عبد الجبار -انطلاقًا من أن بعض الأفعال يمكن أن يكون له حكم أخلاقي- إلى أن هذا الحكم يجب أن يعتمد على صفة/حال، قد اختص هذا الفعل بها (المغني، ١/٦ : ٥٢). فكل واحد من الأحكام الأربعة التي حكمنا بها على الأفعال متعلق بصفة: فالقبح بالقبح، أو بكونه قبيحًا، والحسن

بالْحُسْن، والمندوب بالندب، والواجب بالوجوب. والصفتان الأخيرتان مشروطتان بصفة الْحُسْن، ومضافتان إليها (المغني، ١/٦ : ٧٢-٣). فالأحكام الأخلاقية إذن صفات موضوعية وحقيقية للأشياء في العالم الخارجي، ولا تعلق لها بالأحكام الذاتية للأفراد. وقد احتج عبد الجبار لهذا الأمر تفصيلاً، على نحو ما سنرى في هذا المبحث.

فإذا لم يكن للشيء (والفعل شيء، كما سنرى قريباً) صفة ذاتية، فلا بد من مقتضى، أو (علة، مؤثر، موجب) معقول، يُؤلّد الصفة. على أن بعض الأفعال يكون حسناً أو قبيحاً، لا لأمر يختص به، ولكن لتعلقه بما يؤدي إلى الموصوف بالحسن أو بالقبح (المغني، ١/٦ : ٥٧-٨).

وليس يرجع الحكم الأخلاقي على فعل -في رأي البصريين من المعتزلة- إلى عين الفعل (أي ذاته)، ولا إلى عَرَض معين، ولا إلى أي عنصر خارجي مما سنذكره لاحقاً في هذا المبحث، ولكنه يرجع إلى وجه وقوع الفعل، وقد كتب مانكديم -على سبيل المثال-: الأفعال ما من شيء منها إلا ويجوز أن يقع على وجه فيحسن، وعلى خلاف ذلك الوجه فيقبح. وأما أن نحكم على فعل من الأفعال بالقبح والحسن بمجرد، فلا (شرح، ٥٦٤).

وفي رأيي أن هذا المفهوم الشديد الأهمية للوجه لم يُفسّر التفسير الصحيح منذ أن قام حوراني بدراسته (١٩٧١)، مع بعض المصادر التي وصفته بالغموض والصعوبة^(١). والذي يبدو لي أنه مفهوم بسيط، شريطة توضيح المفهوم الأساسي «للفعل». والسبب في هذا الغموض -وإن جزئياً- أن معتزلة البصرة كانوا إذا استعملوا ألفاظ «فعل» أو «فعل»، استعملوها بأحد معنيين: إما على المعنى الضيق (الحقيقة)، وإما توسعاً. فقد دأبوا -على سبيل المثال- على تسمية الأكاذيب، والظلم، والكفر «أفعالاً»، ولكنهم أرادوا بذلك المعنى الواسع؛ لأن شيئاً منها لا يُعد فعلاً بالمعنى الضيق. وهم إنما يستعملون كلمة «فعل» بمعناها

(١) تكمن المشكلة الجذرية في أن حوراني لا يعرف «الوجه» بوضوح، ولا يميزه تمييزاً كافياً عن «الفعل»، أو عن «أحد جوانب الوجه» (انظر -على وجه الخصوص-: ١، ٢٩ وما بعدها، ٦٢ وما بعدها؛ وخاصة مناقشة الكذب ٧٦-٨١).

الضيق إذا أرادو التأكيد على أن لقبح الفعل علةً، لا يرجع إلى الفعل نفسه، لكن إلى وجهه.

وإذن، فما الذي يريده معتزلة البصرة بـ «فعل» -بالمعنى الدقيق للكلمة- بوصفه موضوعًا مناسبًا للوصف الأخلاقي؟ أول ذلك أن الفعل شيء (ذات) مادي يوجد الفاعل، عَرَضَ بسيط، لا يتركب من شيء، وهو بذلك تجسيد بسيط يتعذر رده لجنس من الأعراض يتميز من سائر أجناس الأعراض الأخرى. ومن الأفعال أفعال للجوارح، كالحركة، وأخرى للقلوب، كالإرادة والنظر (عبد الجبار، المغني، ٩: ١١ وما بعدها؛ انظر: جيماريه ١٩٨٠؛ برنار ١٩٨٢). وحتى أفعال القلوب، تحدث في جسم الفاعل، بوصفها أعراضًا تقع في جواهر القلب. وبعض الأفعال، كالحركة والإرادة والنظر، تكون مبتدأةً من الفاعل، فتقع بذلك في جسمه (كحركة ذراع الرامي)، وبعضها متولّد عنها، بمجرد حدوثها، كالآلم والعلم، ويمكن أن تقع في جسم آخر سوى جسم الفاعل (كحركة السهم، وما تسببه من إصابة وآلم وموت).

وإليك مثلاً الكلام أو القول (انظر مناقشة موسعة للجانب الوجودي للكلام في: ابن متويه، التذكرة، ١: ١٧٧ وما بعدها)، فإن الخبر: «اسمي زيد» يتكون من جملة أصوات أو حروف أولية بسيطة، يمثل كل منها عَرَضًا يستمر جزءًا من الثانية، وهو يعتبر لذلك فعل قولٍ فرديٍّ قائمًا برأسه. ويمكن أن تسمى الجملة بتمامها -توسّعًا ومجازًا- «فعلًا» (بالأفراد)، في مقابل جملة أفعال متتابعة. (انظر -تأسيسًا على أن المركب، حتى ذلك الذي يتكون من أشياء مجتمعة، لا يُسمى «واحدًا» أو «شيئًا» إلا مجازًا، وأنه يفتقر إلى ذات واحدة: شحادة ٢٠١٢؛ وقارن هذا برأي الكعبي السالف في أن الجملة بكمالها يمكن أن يكون لها ذات واحدة من خبر، أو أمر، إلخ، فتبدو لذلك فعلًا واحدًا). فإذا صحَّ ذلك تبين أن البصريين متى قالوا: إن قبح فعل الكلام لا يمكن أن يرجع إلى الفعل لنفسه (أو لعينه)، ولا لجنسه، إنما يعنون أن الأصوات المنطوقة «ز»، «ي»، «د»، إلخ -لا يمكن أن تكون قبيحة لنفسها (وإلا كان مجرد النطق بـ «زيد» قبيحًا أبدًا)، ولا لأنها من جنس أعراض الكلام (وإلا كان كل ما أقوله قبيحًا).

ولما كان الفعل -في معناه الدقيق- عَرَضًا، وكان العرض في نفسه لا يقبل التقييم الأخلاقي، فإن الفعل لا يمكن أن يكون البتة حسنًا ولا قبيحًا. والذي يولّد صفة الفعل الأخلاقية إنما هو الوجه؛ وهو مفهوم يتضمن جميع العوامل ذات الصلة، أو القرائن، التي تصاحب الفعل وتضعه في سياقه، وتتمثل أحيانًا في إرادة الفاعل أو قصده (عبد الجبار، المغني، ١/٦: ٨٣). يقول ابن الملاحمي (الفائق، ١٢١):

المقبّحات كالظلم، والكذب، وتكليف ما لا يطاق، والعبث، والمفسدة، والأمر بالقبيح، تقبح لوجوه تقع عليها. والمحسّنات كالانتفاع، والإحسان إلى الغير، تحسن لوجوه تقع عليها. والواجبات كدفع الضرر عن النفس، وشكر المنعم، ورد الوديعة، وقضاء الدين، تجب لوجوه تقع عليها. ونعني بالوجوه التي تقع عليها أنه تقترن بحدوثها قرينة، إما راجعة إلى النفي أو إلى الإثبات، يوصف لأجل تلك القرينة بأنه ظلم، أو نفع، أو دفع ضرر.

فلا بد إذن من وجود القرائن، ولكنها يمكن أن تكون «بالنفي»، كانهدام القصد قرينة على وجه العبث. وتحدّد وجوه الفعل إما بمحض الاسم (كالكذب والظلم)، وإما بالفاظ واصفة (كتكليف ما لا يطاق). وإذا كان لفعل وجه من القبح، فهو قبيح. ولا يكون حسنًا حتى يجمع إلى ما له من وجه الحسن البراءة من وجوه القبح. والقبح والحسن إذا اجتمعا في الفعل، فالقبح أولى به (المغني، ١/٦: ٧٠؛ انظر: ٥٩). وبعض الوجوه تولّد للفعل الحسن صفة زائدة من ندب أو وجوب.

ولنضرب مثالاً بوجه الكذب: فإنني إذا قلت: «زيد في الدار»، فإن جملة الحروف التي نطقتها سوف توصم بصفة القبح؛ لأن لها إلى الكذب وجهًا، على نحو ما يلي: أول ذلك ضم الحروف في كلمات، والكلمات في جملة، وهذه الجملة خبر. والثاني: هذه الجملة إنما كانت خبرًا لأنني أردت الإخبار. والثالث: وهذا الخبر غير صحيح، إما لأنه بخلاف حقيقة المخبر (كأن يكون زيدٌ ليس في البيت)، وإما لأنه لا صديق لي يدعى زيدًا أصلًا (ابن متويه، التذكرة،

١ : ٢٠٧). فهذه المجموعة من القرائن تتضمن وجه الكذب، وهذا الوجه للفعل هو الذي يولد صفة القبح التي تصم أجزاء الكلام المكوّنة للخبر (عبد الجبار، المغني، ١/٦ : ١٢٣). ويمكن أن تُحلل بالطريقة نفسها وجوه أخرى -تولّد صفة القبح في الكلام أيضًا- بردها إلى قرائنها الأساسية: ومثال ذلك أمرٌ ينطوي على تكليف ما لا يطاق (نحو: احمل هذا الجبل يا زيدا!)، أو بترك واجب (نحو: لا تقض دينك!) (المغني، ١/٦ : ٦١-٢).

وكذلك لا يكون الفعل المتولّد في شخص آخر، كآلم بدني أو غمّ، قبيحًا لعينه. ولا الفعل الذي ولّده يكون كذلك (كالفعل بسكين مشهور). ذلك أن قطع الساق الثالثة إن يكن مؤلّمًا مضرًا، فإنه حسنٌ؛ لأنه يحفظ على المريض حياته. ولا يكون الألم والفعل المتولّد عنه قبيحين إلا إذا وقعا على أحد وجهين: ظلّمًا أو عبثًا. وقد عرّف عبد الجبار الظلم بأنه كل [١] ضرر [٢] لا نفع فيه يوفي عليه، [٣] ولا دفع مضرة زائدة عليه، [٤] ولا مستحقّ، [٥] ولا يُظن فيه بعض هذه الوجوه. ولا فرق بين أن يكون ألمًا أو غمًا أو مؤديًا إليهما (المغني، ١٣ : ٢٩٨). فكل فعل يقع مقترنًا بهذه القرائن، التي تتضمن وجه الظلم، يُعد قبيحًا، وقبحه متولد من هذا الوجه، ومثل هذا الفعل يقع ظلّمًا، ولا يقع عدلًا (المغني، ١/٦ : ٧٧).

ولا تُستثنى الإرادة والقصد من ذلك. فقبح إرادة القبح ليس لعين الإرادة (كما ذهب إليه فرانك ١٩٨٣ : ٢٠٠٦)؛ لأن ماهية الإرادة واحدة، وإنما يرجع قبحها إلى وجهها؛ أي لما تتعلق به من فعل قبيح (ابن متويه، التذكرة، ٢ : ٥٦٦-٧؛ عبد الجبار، المغني، ١/٦ : ٧٩). من أجل ذلك كانت إرادة الضرر بزيد مرهونة في الحسن والقبح بكون هذا الضرر عدلًا أو ظلّمًا.

وعلى ذلك، فالحسن والقبح ليسا في الفعل لنفسه، وإنما يتولدان عن بعض وجوهه، اللهم إلا في حالة واحدة جاءت عن الإمام المعتزلي البصري، أبي علي الجبائي (ت. ٩١٥/٣٠٣)، في بعض الكتب، وهي أن الجهل (ولا ينبغي أن تُفهم هذه الكلمة هنا على عمومها) يقبح لنفسه أو لعينه (يقطع النظر عن متعلّقه)، وذلك مع أن المروي عنه -في كتب أخرى- تقييد ذلك بالجهل بالله (ابن متويه،

التذكرة: ٦٤٨). وقد لاحظ عبد الجبار أن أبا علي جعل القبح صفة نفسية للجهل بسبب التلازم الضروري الذي لا ينحل بين أولهما وآخرهما (المغني، ١/٦: ٧٨-٩). ولا يُحفظ عن أبي هاشم الجبائي (ت. ٩٣٣/٣٢١)، ولا في التراث البهشمي استثناءً من هذا القليل، بل لقد جرؤوا على استعمال النموذج نفسه في تحليل الأكاذيب: فالجهل والعلم ليسا جنسين للأفعال، ولكنهما وجهان متميزان لجنس واحد، وهو الاعتقاد (ابن متويه، التذكرة، ٢: ٥٩١ وما بعدها، ٦٣٥). ولذلك ذهب البصريون إلى أن الجهل بالشيء قبيح؛ لأنه جهل؛ ويريدون بذلك أن ثمة عَرَضًا يقوم بقلب الشخص، هو الذي يوصف بالقبح؛ لأن له وجهًا إلى الجهل، أي إن الاعتقاد -سواء كان متعلقًا بالله أم بغير الله- لم «يطابق الشيء على ما هو عليه». وذهبوا كذلك إلى أنه على الرغم من أن الخطأ في الجهل بالله مطلق غير مشروط، لا كالحال في اعتقادات من نحو «زيد في الدار»، و«العالم سيوجد غدًا»، فإن ذلك لا يقتضي أن يكون قبحه -خلافًا لأنواع الجهل الأخرى- لعينه.

وتصف المصادر البصرية وجوه الفعل تفصيلًا، ولكنها لا تقدم تفسيرًا للسبب الذي من أجله يولّد اجتماع بعض القرائن صفات أخلاقية لبعض أجناس الأفعال. وبعض الوجوه -كالظلم- يقوم على أسس عواقبية (consequentialist). وبعضها ذات طبيعة معيارية (deontological)^(١)، لا تلقي بالاً إلى عواقب الأفعال. فالكذب، والجهل، وكفران المنعم (وخاصة إذا كان المنعم هو الله، فلا يلحقه نفع ولا ضرر)، كل ذلك قبيح، وخلافه حسن، أو لا قبيح ولا حسن. على أن هذا السكوت عن بيان العلة الطبيعية لوجوه الأفعال لم يكن محض اتفاق؛ وذلك أن مثل هذا البيان كان سيتضمن -طبقًا للحجاج الكلامي المتقدم [الكلاسيكي]- تحديدًا لعلة جديدة -سواء أكانت جزءًا من الوجه نفسه، أم خارجة عنه- للحكم الأخلاقي، وكان هذا قِيمًا أن يهدم المبدأ المحوري القائل

(١) الديونطولوجي (Deontology) مصطلح ابتكره بنتام Bentham في كتابه (Deontology or the Science of Morality)، وهو مشتق من الكلمة اليونانية (δεν)؛ أي (الواجب). ويراد به وبـ (Deontological ethics) علم الأخلاق المعيارية؛ أي تلك التي لا تعتبر سوى القواعد في تقييم السلوك، خلافًا للعواقبية (consequentialisme)، التي تنوط قيمة الفعل بعواقبه. (المترجم)

بأن العلة البسيطة (irreducible cause) للحكم الأخلاقي ليست إلا وجه الفعل^(١). وفي مناقشة عبد الجبار المعمّقة للقيمة الأخلاقية أضيفت نظرية وجوه الفعل بوصفها عللاً للأحكام الأخلاقية إلى استبعاد شامل لكل العلل المحتملة (المغني، ١/٦ : ٧٧-١١٤). وقد مر بنا أن العلة لا يمكن أن تكون عينَ الفعل، ولا جنسَه، ولا حدوثَه، ولا إرادةَ الفاعل، ولا قصده، سواءً أكان إنساناً أم كان الله (وإن كانت الإرادة تمثل عنصراً في بعض وجوه الفعل)، فلا أستطيع أن أريد -مثلاً- أن يكون الكذب الواقع مني أو من زيد حسناً. وعلى الرغم من أن الله يريد أن يفعل الناسُ أموراً، ويكره أن يفعلوا أخرى، فإن إرادته توافق بالضرورة علمَه بالحسن والقبح الموضوعيين لهذه الأفعال، وليست هي [إرادته] التي تجعلها حسنة أو قبيحة (المغني، ١/٦ : ٨٦؛ وانظر: ابن متويه، تذكرة، ٢ : ٥٦٦). ولا يمكن كذلك أن تكون علّة الحكم الأخلاقي لفعل صفات فاعله أو مكانته، ككونه قديماً أو مخلوقاً، قوياً أو ضعيفاً، سيّداً وربّاً أو عبداً (المغني، ١/٦ : ٨٧-١٠١، ١١٥-٢١). ويعني هذا أن الفعل القبيح يبقى قبيحاً ولو كان الله فاعله، وأن الأفعال الإلهية يمكن تقويمها أخلاقياً كأفعالنا. وكذلك لا يمكن أن يكون الأمر بالفعل أو النهي عنه علّة -وإن كان الله هو الأمر والنهي- وإلا لأصبح البرُّ [مثلاً] قبيحاً متى نهيتُ زيدا عنه. قال عبد الجبار: إن النهي منه تعالى دلالة على قبح الشيء، والدليل يدل على الشيء على ما هو به، لا أنه يصير على ما هو به بالدلالة (المغني، ١/٦ : ١٠٥). والحق أن عبد الجبار -إذ أنكر أن تكون الإرادة، والمكانة، والأمر مولّدات للحكم الأخلاقي على الفعل- قد خالف نظرية الأشاعة في القيمة الأخلاقية، وهي التي سنعرض لها فيما يلي.

(١) وقد قيل بأخرة: إن للنظرية الأخلاقية لمعتزلة البصرة أساساً لاهوتياً، أو عوqبياً، وإن بدا أنها معيارية. ومن ذلك ما ذكره العطار (٢٠١٠ : ١٣٣) من أن القاضي عبد الجبار كان يرى أن قبح الكذب راجع إلى عاقبته؛ إذ يقول: «بحسن بنا الثناء على الكذب الذي تُدفع به المضرة» (المغني، ١/٦ : ٢٤). وما يريده عبد الجبار -مع ذلك- أن بعض الناس يعتقدون أن الكذب لدفع المضار محمود؛ وذلك لأن قبح هذا الكذب لا يبدو لهم ضرورياً، بل نظرياً (انظر: ص ٣٩١ السابقة)؛ ولذلك ينبغي أن يترجم قوله: «يصح من» إلى "it is possible that"، لا إلى "it is right of".

الإرادية الإلهية (Theological Voluntarism)

عند متقدمي الأشعرية (الأشعرية الكلاسيكية)

مما يُعتقد -في العموم- أن المذهب الأشعري الكلاسيكي يقول بنظرية الأمر الإلهي (divine command theory) في الأخلاق؛ أي إنه يدحض واقعية المعتزلة، ويستبدل بها تحديداً لمصطلحات القيمة الأخلاقية بالرد إلى الأمر الإلهي. وسوف أقيم البرهان فيما يلي على أن هذا الظن تبسيطٌ مُخلٌ، يرجع السبب فيه -إلى حد كبير- إلى ما كان من ندرة المصادر الأولية الصحيحة. غير أن من الممكن الآن -وقد رأت النور حديثاً كثيرٌ من المصادر الأشعرية الكلاسيكية- أن نصوغ تصوراً أتم عن مذهبهم في هذا الموضوع^(١).

لقد تأسست معارضة الأشعرية الكلاسيكية للأخلاق الكلامية لدى المعتزلة بالدفاع عن إرادية إلهية على مقولتين أساسيتين:

١- مذهب معارض لواقعية القيمة الأخلاقية (أطروحة معارضة لواقعية المعتزلة). وتتضمن هذه المقولة الميثاق الأخلاقية وجهين من الحجاج:

أ- دحض ما ادعته المعتزلة من أن القيمة الأخلاقية صفةٌ حقيقية للأفعال، وأنها لذلك من مدارك العقول.

ب- الدفاع عن مذهب بديل في مرجعية التعبيرات عن القيمة الأخلاقية على ما جرت عليه في اللغة العادية.

(١) على سبيل المثال: اختصار ابن الأمير لكتاب الشامل للجويني، والغنية لأبي القاسم الأنصاري. ولما كانت طبعات هذين الكتابين -وهي التي اعتمدت عليها هنا- ناقصة، لم يكن بدٌ من الاستيثاق من صحة النقول بعرضها على نسخ المخطوطات الموجودة (على التوالي: MSS إسطنبول، Topkapi Sarayi Müzesi Kütüphanesi, Ahmet III, 1322 و1916).

٢- تعريف مصطلحات القيمة الأخلاقية بالرد إلى الأمر الإلهي .

وقد تحقق دحض الواقعية الأخلاقية (أ) بطائفة من الأدلة الموجّهة إلى أسسها الوجودية والمعرفية (انظر في هذا أيضًا: حوراني ١٩٧٥)، حيث سعت هذه الأدلة إلى بيان أمرين: أحدهما: أن مصطلحات القيمة الأخلاقية لا تشير إلى صفات حقيقية وموضوعية للأفعال نفسها، والآخر: أنه ليس للعقل موضوعات أخلاقية للعلم في العالم الخارجي. ولا يسعنا إلا أن نقتصر هنا على بعض الحجج.

فعندما قام الجويني (ت. ٤٧٨/١٠٨٥) بنقد الجانب المعرفي من نظرية المعتزلة الأخلاقية في كتابه الكلامي المتوسط الحجم المعروف «بالإرشاد» (٢٥٩ وما بعدها)، قدم لذلك بالإشارة إلى تفرقة خصومه بين ما يدرك قبحه وحسنه على الضرورة والبدئية من غير احتياج إلى نظر، وما يدرك الحسن والقبح فيه بنظر عقلي، وإلى أن سبيل النظر عندهم اعتبار النظري من المحسّنات والمقبّحات بالضروري منها. وقد بين أن خطته منازعتهم فيما ادعوا قبحه وحسنه ضرورة، وأن ذلك لا يسلم لهم، حتى إذا بطل ادعاء الضرورة في الأصول، بطل رد النظريات إليها، وتهدمت بذلك أصول المعتزلة في التقييح والتحسين، وكذلك ما ينسب عليها من سائر المقالات المتصلة بالتعديل والتجوير.

ومن أمثلة ذلك أنه أنكر على المعتزلة ما ادعوه من أن الناس جميعًا -حتى منكري الشرائع- يعلمون قبح الظلم وحسن الشكر؛ مؤكدًا أن هذا من باب الاعتقاد، وليس علمًا، وأنه لا بعد في تصميم طوائف على اعتقادهم مع حسابانهم إياه علمًا وإن لم يكن علمًا، وهذا سبيل اعتقاد المقلدين. ومما يقرر ذلك أن بعض الطوائف -التي تشارك المعتزلة في القول بالتقييح والتحسين- تعتقد قبح ذبح البهائم، وهو ما تراه المعتزلة جهلاً وليس بعلم.

ثم إنه عدل إلى حجة أخرى للمعتزلة (الإرشاد، ٢٦٤-٥)، وخلاصتها أن العاقل -وإن كان من جاحدي الشرائع أو ممن لم يبلغه الشرع (كمن يعيش في جزيرة نائية)- متى سنحت له حاجة يسعه إدراكها بالصدق وبالكذب جميعًا، دون مزية لأحدهما على الآخر في جلب منفعة أو دفع مضرة، فإنه يؤثر الصدق يقينًا،

وليس ذلك إلا لعلمه بحسنه، وبقبح الكذب (انظر في هذه الحجة: مرمورا ١٩٩٤). وقد أجاب الجويني عن هذه الحجة بأن ذلك لا اعتقاد من صوروا الكلام فيه كون الكذب قبيحًا عقلاً، ولو أنه كان ممن ينكر تقييح العقل وتحسينه، فلسنا نسلم أنه سيؤثر الصدق لا محالة، بل يمتنع من إثبات الصدق وإثبات الكذب جميعًا.

ثم ساق الجويني بعد ذلك الدليل التالي، يريد أن يقوض به الجانب الوجودي لعلم الأخلاق عند المعتزلة، وحاصله أن وصف الشيء بكونه قبيحًا لا يخلو: إما أن يرجع إلى نفسه أو إلى صفة نفسه؛ وإما ألا يرجع إلى نفسه، ولا إلى صفة نفسه. والأول باطل؛ لأن الفعل الواحد (كإيلاء شخص) يكون حسنًا في موضع (كما لو كان عقوبة)، قبيحًا في موضع آخر (كما لو وقع ظلمًا)، فعلم أن الفعل إنما يقبح بأمر خارج عنه. وهذا الخارج إما أن يكون ورود الشرع بالنهي عنه، وإما لقيام عَرَض القبح به. والثاني باطل؛ لأن العرض إنما يقوم بالجواهر (أو بالجسم المركب أحيانًا، كما هو مذهب البصريين من المعتزلة)، ولا يقوم عرض بعرض مثله. ولذلك لا يكون قبح الفعل موضوعيًا ولا حقيقيًا (الإرشاد، ٢٦٦-٧؛ الأنصاري، الغنية، ٢: ١٠٠٦-٧). ولما لم يكن ثمة علل أخرى للصفات لدى متقدمي الأشعرية، فإن الجويني قد أهمل ذكر وجوه الفعل ههنا^(١).

على أنه عرض -في كتابه الأوسع الموسوم بـ«الشامل»- لبعض الاعتراضات على نظرية معتزلة البصرة في وجوه الفعل بوصفها عللاً للصفات الأخلاقية (اختصار، ٢: ٧٣٨-٩). ومن أمثلة ذلك أن الله إذا ابتلى بالألم عبدًا من باب اللطف، ثم لم يعوضه عنه، فهذا الفعل حسن من حيث وجه اللطف الإلهي، قبيح من حيث وجه عدم العوض. وأجاب البصريون عن هذا الاعتراض بأن الفعل حسن؛ لأن عدم التعويض لا يدل -منفردًا- على الظلم، ولا هو نفسه بالوجه الذي يجعل الألم قبيحًا.

(١) تصرفت تصرفًا يسيرًا في ترجمة هذه الفقرة والثلاث التي تسبقها بالانقياس من كلام الجويني نفسه في الإرشاد، مما أرى قليلًا على تلخيص المؤلف له، وذلك طلبًا لمزيد من الوضوح. (المترجم)

وما بقي الآن إلا أن نذكر أن الأشاعرة الكلاسيكيين قرنوا إلى هذا الرد على الواقعية الأخلاقية للمعتزلة نظريةً ميتأخلاقية بديلة لدلالات «الحسن» و«القبح» في اللغة (وهذه هي النقطة ب الواردة في بداية المبحث). وتذهب هذه النظرية -التي لعلها وضعت بعيداً عن البحث المعجمي في هذه الألفاظ ومثيلاتها- إلى أنه يمكن تقسيم المعاني التي تستعمل فيها هذه التعبيرات الأخلاقية الظاهرة إلى فئتين متميزتين، كلتاهما مذكورة في كتاب ابن فورك الجامع لمقالات الأشعري، وكذلك في «الشامل»، للجويني (اختصار، ٢، ٧٣٢):

ومما يجب العلم به أن القبح والحسن هما معاني مختلفة، فقد يراد بالقبح قبح الصورة بخروجها عن الانتظام وتناسب الخلقة، وقد يراد به ما ينفر منه الطبع ويأباه عادة، كالألم وما يؤدي إليه، وكذا الحُسن. والقصد أن العقل لا يدرك حسن ولا قبح [ما] يتعلق بفعله أو تركه ثواب أو عقاب.

فالفئة الدلالية الأولى التي يستعمل فيها هذان اللفظان ذات طبيعة وصفية، خلو من البُعد الأخلاقي الذي يتصل بكمال الشيء الموصوف أو نقصه (كما لو قلت: «سيارة حسنة»). ويبدو أن الأشعري إنما استخدم هذا المعنى في شرح طائفة محدودة من الألفاظ القيمية، وخاصة العدل، والجور أو الظلم، وما في معناه مما لا مدخل له في الأخلاق؛ كالاعتدال، والنظام، والاستواء بلا غلو ولا تقصير، وأضداد هذه. وكان يذهب كذلك إلى أن وصف الفعل بأنه جور أو ظلم ليس يجري مجرى وصفنا له بأنه قبيح على إطلاق اللغة (ابن فورك، مجرد، ٩٦).

وقد قام بعض متأخري الأشعرية الكلاسيكية بتحليل مجموعة أكبر من الألفاظ القيمية، وعلى رأسها الحسن والقبح، بالإشارة إلى هذا المعنى. وجاء عن أبي إسحاق الإسفرائيني (ت. ١٠٢٧/٤١٨) أنه قال (الأنصاري، غنية، ٢: ١٠١٥):

العدل: وضع الشيء في موضعه، وهو حقيقة الحسن. والجور:
وضع الشيء في غير موضعه، وهو حقيقة القبح.

وفيما نقلناه آنفاً عن الجويني مثال للقبح حين يتعلق بصورة جسم إذا
خرجت عن الانتظام واستواء الخلقة، وهذا حكم جمالي (aesthetic judgement)
يعد خبراً وصفيّاً؛ أي موضوعيّاً، عن الكيفية التي تشكل بها الشيء الموصوف.
وعلى الرغم من ذلك، فليس في موضوعيته هذه أيُّ دلالة على صفة أخلاقية في
الشيء نفسه.

وإنما تُجلب هذه المعاني الوصفية لتفسير بعض الأسماء الإلهية، كالعدل،
والحكيم، وكلاهما أريد به الدلالة على الإحكام المشاهد في خلق الله. فكل
مقالات المعتزلة الأخلاقية المحكمة عن هذه الأسماء الإلهية مردودة عليهم.

على أن المعنى المعجمي الثاني للحسن والقبح هو الأهم في سياقنا هذا؛
لأنه أريد لشرح أمثلة تُستخدم فيها الألفاظ القيمة الرئيسة في معنى خلقي لا مرية
فيه، لا على جهة الوصف كالحال في سابقتها. وقد استبعد الأشعري -كما مرّ-
الحسن والقبح عن الأول؛ أعني عن المعنى الوصفي للفظ القيمي. قال
ابن فورك (مجرد، ١٤١-٢):

... وكان يقول [الأشعري]: إن سبيل القبح والحسن في الشاهد
سبيل واحد في أنه إنما يُجتنب القبح لما فيه من النقص والضرر الراجع
إلى فاعله، ويُختار الفعل الحسن والحكمة لما فيه من النفع والجمال
العائد إلى فاعله. فلا وجه فيما يُفعل له الفعل في الشاهد أو يُترك إلا
ذلك أو نحوه.

وقد كتب الجويني في السياق نفسه أن القبح «قد يراد به ما ينفر منه الطبع
ويأباه عادة، كالألم وما يؤدي إليه، وكذا الحُسن»؛ يعني ما ينجذب إليه الطبع
ويقبله. وعند الأشعري أن الحكم الأخلاقي ليس من «حكم العقل، وإنما هو
حكم العرف، واستخبات النفس وميلها» (الغنية، ٢: ١٠٠٨)، وقال أيضاً:
والذي أشاروا إليه اختلاف جلبة^(١) فطر الله العباد عليها فالفوها،

(١) في بعض المخطوطات: «أخلاق جلبة».

وبنوا^(١) عليها، وتوهموا أنها أحكام العقل، وهيئاته فإن صفوة العقل لا تميز بينهما، بل هي عادات مستمرة، صادرة عن الضرر والنفع.

وعلى ذلك، فالمصطلحات القيمة شخصية (subjective)، لا تشير إلى أي صفات حقيقية وموضوعية في الفعل نفسه، ولكن إلى عواطف نفسية تنبعث في نفس الفاعل في رد فعله على الأفعال والأحداث. ولنقل بالعبارة الكلامية الكلاسيكية في بابي الوجود والمعرفة: إني إذا أدركت أن زيدًا يكذب، فليس ما وقع في قلبي (والقلب مركز الإدراك) علمًا بصفة أخلاقية موضوعية لفعل زيد، ولكنه عرض ألم أو نفرة أثمرهما إدراكي لهذا الفعل، كالعلم الضروري بما أجده في نفسي من ألم وصدود. (انظر في العلم الضروري باللذة والألم: البغدادي، أصول الدين، ٨). فموضوع هذا العلم إذن ليس خارجيًا في الفعل نفسه، وإنما هو في.

وهذا الطبع الذي يثمر هذه الأحاسيس إنما هو من صنعة الله في الإنسان، وهو نظير لما يكون في سائر الحيوان. وربما أحدث للمرء رقة عامة، أو رقة لمن جانسه (رقة جنسية)، تولد ألمًا لرؤية غريق، أو لمن هو على شفا موت وشيك، وتستحثه على أن يبسط له يد العون (ابن فورك، مجرد، ١٤٢؛ الجويني، النظامية، ١٧٣). وفي رأي الأنصاري -فيما نقلناه عنه آنفًا- أن مرجع ذلك جبلة فطر الله الناس عليها فألفوها، حتى غدت عرفًا وعادات مستمرة، وإن توهموها من أحكام العقل.

لقد تيسر للأشاعرة بهذا التحديد اللغوي الثاني -ذي المنزع الشخصي- للألفاظ القيمة أن يقدموا شرحًا بديلًا للحكم الأخلاقي الذي ينقدح في نفوس عامة الناس تجاه الأفعال، دون حاجة إلى ادعاء نظم عقديّة خاصة -وفي هذا دليل على أن المعتزلة إنما تذكر الأمثلة وتفسرها على نحو يؤيد مذهبها في الواقعية الأخلاقية، فثبت- والكلام للأشعري -أن ما أشاروا إليه من وجدان النفس إنما هو نتائج الأغراض (الغنية، ٢: ١٠٠٨). وكذلك رد الجويني عليهم قولهم باستحسان العقلاء -وإن لم يحضر لهم سمع- إنقاذ الغرقى وتخليص

(١) في بعض المخطوطات: «مبنوا».

الهلكى، واستقباحهم الظلم والعدوان، مؤكداً أن ذلك من ميل الطباع إلى اللذات ونفورها من الآلام (الإرشاد، ٢٦٥)، والعاقل يفرح بالإحسان، ويحب فاعله، ويألم بالإساءة، ويكره فاعلها (اختصار، ٢: ٧٣٤).

والحق أن الجويني قد أجاب بالإشارة إلى هذا التعريف عن احتجاج معتزلة البصرة بأن العاقل يؤثر الصدق على الكذب عند الاختيار، إذا استوت الأغراض (اختصار، ٢: ٧٣٤؛ وانظر: ابن فورك، مجرد، ١٤٢). ثم كرّر عليهم بموجب مذهبهم في أن المقدم على الكذب مستحق للوم والعقوبة، وأنه إذا كان كذلك، فقد تميز الصدق من الكذب، لا بمجرد ما يدعونه من حسن وقبح فيهما، ولكن بما يثمران من العواقب لفاعلهما، وهذا الفاعل إنما يختار بينهما بما أبصر من المآل في كلٍّ، فبطلت تسويتهم بينهما. قال: إنما يؤثر العاقل الصدق ليسلم من الدم والوعيد، لا لما قُلتُم (يعني قبح الكذب).

وكذلك أنكر الأشعري قول المعتزلة بأن العاقل يستقبح أمراً من العاقل، ولا يستقبح مثله ممن ليس بعاقل (الغنية، ٢: ١٠٠٨)، وأجاب بأنه أيضاً من نتائج الغرض وميل النفس. والذي يحقق ذلك أنه كما يجد في نفسه كراهية ونفوراً عن قتل العمد، الصادر عن العاقل البالغ اعتداءً وظلماً، ويجد مثل تلك الحالة إذا صدر من المراهق المميز، وإن كان الشرع يفرق بينهما، وكذلك يجد من نفسه كراهية ونفوراً عند ذبح البهائم والطيور، والتفريق بينها وبين أفراسها، وإن كان الشرع يحسّن ذلك^(١).

فالأشاعرة الكلاسيكيون لا يستخدمون هذا الحد الشخصي (المنافي للواقعية anti-realist =) للألفاظ القيمية الأخلاقية إلا لشرح الحالات التي تُستخدم فيها هذه الألفاظ استخداماً لغوياً معتاداً، لا بمعنى ديني. وكانت الغاية الوحيدة منه إنما هي اعتبار الأدلة التي يقدمها المعتزلة للواقعية الأخلاقية؛ فلذلك لم يكن له

(١) نقلت هنا كلام الأشعري بحروفه كما جاء في «الغنية»، وفيه تصرف يسير عما جاء في الأصل الإنجليزي، وقوله: «وإن كان الشرع يحسن ذلك»؛ يعني به أن ذبح الطير والحيوان مباح للانتفاع به في المطعم والملبس وفي غير ذلك من وجوه المنافع، وإن كان في ذلك إزهاقٌ لنفسه، وتفریقٌ بينه وبين صغاره. (المترجم)

تعلق بالمجال المعياري (التكليفات الشرعية)، كما نبه عليه الجويني فيما نقلناه عنه آنفاً من قوله: والقصد أن العقل لا يدرك حسن ولا قبح [ما] يتعلق بفعله أو تركه ثواب أو عقاب. ومهما يكن من شيء، فإن الأحكام الفقهية العملية لا يمكن أن تتأسس -بالأصالة- على اعتبارات من الخبرة الشخصية. ولا سبيل كذلك إلى إجراء هذا الحد على الفعل الإلهي؛ لأن الله منزّه عن اللذة والألم جميعاً (الجويني، الإرشاد، ٢٦٥؛ الأنصاري، الغنية، ٢: ١٠٠٨).

وقد أفضى انبثات الصلة بين الحد اللغوي لألفاظ القيمة الأخلاقية عن أفعال هذين المجالين [الفعل الإنساني والفعل الإلهي] إلى إيجاد حد رسمي شرعي (كسائر الألفاظ الفنية في الدين التي تُعرف حقيقتها بطريق التوقيف)؛ أي بناءً على أمر الله أو نهيه فحسب. قال الجويني: المعنى بالحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله، والمراد بالقبيح ما ورد الشرع بذم فاعله (الإرشاد، ٢٥٨). فليس أمر الله ونهيه هما السبب إذن في أن بعض الأفعال حسن، وبعضها قبيح، كما توهم به بعض العبارات، نحو: القبيح إنما كان قبيحاً منا لتعلق نهى الله تعالى عنه به (مجرد، ٩٤؛ وانظر: الباقلاني، التمهيد، ١٨٥)، وإنما هما يحددان بالأحرى معنى المصطلحين: «حسن»، و«قبيح».

والخلاصة أن تحديد «الحسن» و«القبيح» كان له أثر في مجالين: فهو يؤسس -فيما يتعلق بالفعل الإنساني- نظرية الأمر الإلهي في الأخلاق، التي لا تدع لغير الوحي قولاً في تحديد المعيار الضابط لفعل الإنسان وسلوكه. وهو يدعم -في الوقت نفسه- الإرادية الإلهية، وحاصلها أن أمر الله ملزم لخلقه فحسب، أما الإرادة الإلهية فلا يقيدنها إيجاب ولا حظر.

الأخلاق العواقبية (Consequentialist Ethics)

في الأشعرية الجديدة (Neo-Asharism)

إن بوسعنا أن نرصد تحولاً دقيقاً، ولكنه مهم، نحو نظرية عواقبية في الأخلاق، في الكتب الكلامية والأصولية لتلميذ الجويني: الغزالي (ت. ٥٠٥/١١١١) (المستصفى، ١: ١٧٨ وما بعدها؛ الاقتصاد، ١٦٠ وما بعدها؛ حوراني ١٩٧٦؛ مرمورا ١٩٦٩). وأن نرصد كذلك -بعد نحو قرن من الزمان- أطروحة أكثر تفصيلاً لهذه النظرية عند فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦/١٢١٠)، يتبين فيها الأثر المشترك للأشعرية الكلاسيكية وابن سينا. ومن كتب الرازي انتقل أثر هذه النظرية إلى المصادر المتأخرة للأشعرية الجديدة. وقد اعتمدنا في النبعة التالية على كتابين متأخرين له: المطالب والمعالِم (انظر التطور التدريجي لآرائه في كتبه الأولى: شحادة ٢٠٠٦: ٥٦ وما بعدها).

لقد قدم الرازي نظريته في القيمة الأخلاقية متميزة عن نظريات المعتزلة ومتقدمي الأشعرية جميعاً (المطالب، ٣: ٢٨٩؛ معالِم، ٨٦-٧)، فذهب -كالمعتزلة- إلى القول بواقعية أخلاقية في الفعل الإنساني (التحسين والتقبيح)، وأنكر -كالأشعرية- تطبيق هذه الواقعية على الفعل الإلهي.

على أن واقعية الرازي تباين واقعية المعتزلة؛ وذلك أن «الحسن» عنده إذا كان وصفاً للفعل، فمعناه النفع: بحصول منفعة، أو دفع مضرة، حاصلة أو مستقبلية. أما «القيح» فهو الضرر: بحصول مضرة، أو فوات مصلحة. فالفعل الواحد يكون حسناً في حق زيد إذا نفعه، قبيحاً في حق عمرو إذا أضرب به. وفي هذا من المعنى أن الحكم الخلقي غدا رهيناً بذات الشخص، لا بمعنى إمكانية عرضه على معايير موضوعية محددة من المحاسن والمساوئ، ولكن بأكثر معاني الذاتية تطرفاً، فهو أسير مصلحة الشخص، يعتمد على طبعه، وما فيه من انجذاب

أو نفرة. وقد ذكر الرازي أن الإنسان إذا خلق رقيق الطبع، لطيف المزاج، مال إلى الرحمة؛ لأنه يجد اللذة في مساعدة الخلق، والألم في معاناتهم. ولا كذلك غليظ القلب، قاسي النفس (المطالب، ٣: ٣٥٠-١):

ولقد رأيت واحدًا من أكابر الملوك، كان في غاية القسوة، وما كانت لذته إلا في مشاهدة القتل والنهب. وكلما كانت مشاهدته لأنواع التعذيبات أكثر، كان فرحه وانبساط وجهه أكمل.

إن الانفعالات العاطفية التي يبنى عليه الحكم الخلقي تنبعث من الإدراك الأولي للذة أو للألم. وعلى الرغم من هذه الأنانية (egoism)، فإن نظرية الرازي لم تنح نحو مذهب اللذة (hedonism)؛ لأنه قال بتدرج هرمي للذات والآلام، وجعل من بينها اللذات الفكرية أو الروحية العليا.

لقد ساق الرازي -في هذا الإطار الذاتي- شرحًا شديد التفصيل لمعايير أخلاقية غير دينية أطول باعًا من تلك التي مرت بنا عند متقدمي الأشاعرة (شهادة ٢٠٠٦: ٧٣ وما بعدها)، فذهب -كسابقه- إلى أن من الأحكام ما يرجع إلى اللذة والألم اللذين يمكن أن يجدهما طبعًا من كان من الناس رقيق الحاشية حين يبصر معاناة غيره، كما لو لقيت في الصحراء أعمى، يكاد يقتله الظمأ، فإني سألم له، وأسعى في التخفيف عنه، وإنقاذه. وهذا فعل حسن بالنظر إليّ؛ لأنه أذهب ألمي، وربما جلب لي الرضا واللذة. على أنه ما كل الأحكام القيمية يمكن أن تُفسر على هذا النحو، وإلا فلم يَرى الناس الكذب والظلم قبيحين، وإن كان فيهما منفعة؟ ولم يرون أفعالاً أخرى حسنة، وإن كان فيها مضرة؟ وإليك ما أجاب به الرازي: لو أن إنسانًا خالف أحد المعايير الأخلاقية للمجتمع، بارتكابه ظلمًا مثلاً، فسوف تظل مصلحته في أن يبقى الظلم موصوفًا بالقبح؛ لأن هذا المعيار إذا تهاوى فلم يعتبره الناس، لم يأمن هذا الظالم نفسه أن يظلمه غيره، وهذا هو الذي يحمل الناس فرادى وجماعات على قبول مجموعة من المعايير، تصبح بالعادة حقائق أولية.

ومما يذكر أن الرازي أطال النفس في نقد واقعية المعتزلة الأخلاقية، وأراد أن يستبدل بها مذهبه في الأخلاق العواقبية. غير أنه رأى أن متقدمي الأشاعرة لم

يُوفَّقوا حين راموا بالنقد الفكرة القائلة بأن الفعل يحسن أو يقبح لذاته، وكذلك حين فاتهم فهم المذهب الذي ينوط القيمة الأخلاقية بوجه الفعل (المطالب، ٣: ٣٣٨-٩). وقد حاول الرازي نقد هذا الرأي الأخير، فذهب إلى أن المعتزلة أصابت حين قالت بأن القيمة الأخلاقية للفعل تعتمد على ما يحتف به من القرائن، وإن كان ذلك على نحو نسبي؛ أي فيما يتعلق بأثر هذه القرائن في طبع الشخص وحكمه (المطالب، ٣: ٣٤٧ وما بعدها؛ شحادة ٢٠٠٦: ٨٣ وما بعدها)^(١).

ولا يمكن بحال تطبيق هذه الأخلاقية الذاتية على الأفعال الإلهية؛ لأن القول بالألم واللذة والمنفعة والمضرة في حق الله ممتنع، فلا يحكم فعله ولا عدم فعله أيُّ باعث أخلاقي. وفي هذا موافقة تامة من الرازي لأسلافه الأشاعرة المتقدمين.

على أن مفهوم الرازي للقيمة الأخلاقية لا يرجع -خلافًا للأشاعرة السابقين- إلى الوحي، ولكنه يرى أن التحسين والتقبيح من مدارك العقول. والأمر بفعل ما، وإن كان صادرًا عن الله، لا يكون في نفسه سببًا في القيام بالفعل، فكذلك لا يمكن أن يكون أساسًا للواجبات. وإنما يحمل الإنسان على طاعة الأوامر الإلهية ما يبصره من المنافع والمضار في العاقبة، حين يرى أن الثواب والعقاب اللذين أرشده الوحي إلى ترتبهما على الطاعة والمعصية هما غاية ما يرجى من لذة وما يُخشى من ألم، كمًّا وكيفًا. قال (المطالب، ٣: ٣٨٩-٩٠):

لا معنى للقبح الشرعي إلا أن الشرع يقول له: إنك إن فعلت الفعل الفلاني صرت معاقبًا عليه، فيقول عقله: هل نقضي بوجوب الاحتراز عن العقاب، أو لا نقضي بذلك؟ فإن قضى بذلك، فالحسن والقبح العقليان قد ثبتا. وإن لم يقض عقله بذلك، فحينئذ يحتاج إلى أن

(١) يبدو لي أن هذا العزو إلى كتاب المطالب كان ينبغي أن يتأخر إلى نهاية الفقرة التالية؛ لأن حديث الرازي في هذا الموضع إنما كان عن استحالة إثبات الحسن والقبح في حق الله إذا فُسرا بالمنفعة والمضرة؛ قال: «لأنه لما صار الحسن والقبح مفسرين بالمنفعة والمضرة، والمصلحة والمفسدة، وكان ذلك في حق الله ممتنعًا، كان إثبات الحسن والقبح بهذا التفسير ممتنع الثبوت في حق الله تعالى»، وهذا الكلام متعلق بمحتوى الفقرة التالية، كما هو ظاهر. (المترجم)

يوجب الشرع عليه الاحتراز عن العقاب. والكلام فيه كما في الأول،
فيلزم التسلسل، وهو محال.

وقال في موضع آخر (معالم، ٨٧):

الفسق، وإن كان يفيد نوعًا من اللذة، إلا أن العقل يمنع عنه،
وإنما يمنع منه لاعتقاده أنه يستعقب ألمًا وغمًا زائدًا.

والخلاصة أن الرازي لم يقل بنظرية الأمر الإلهي في الأخلاق، كما مرت
عند متقدمي الأشاعرة، ولكنه ذهب إلى ضرب من العواقبية (consequentialism)،
التي لم يتخذها مستندًا ينتهض عليه الشرع السماوي فحسب، ولكن أصلًا معياريًا
عقليًا رئيسًا في أصول الفقه، يمكن من خلاله تهذيب الفقه وبسط مداه. وعلى
الرغم من أن الأوامر الإلهية مطلقة، فإنها في مصالح الخلق في العموم؛ ولذلك
ذكر عند بحثه في «المصالح المرسلة» أن على المرء السعي في تحصيل المنافع
وتجنب الأضرار؛ لأن هذه الأحكام كالمعلوم بالضرورة أنها دين الأنبياء، وهي
المقصود من وضع الشرائع (المحصول، ٦ : ١٦٦؛ شحادة ٢٠١٦ : ٦٨ وما
بعدها)^(١).

(١) أود أن أشكر الدكتور/ حارث بن رملي على تعليقاته على هذا الفصل.

المراجع

- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمذاني (المغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. مج ١/٦ : التعديل والتجوير. تحقيق محمود محمد قاسم. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٢.
- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمذاني (المغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. مج ٩ : التوليد. تحقيق توفيق الطويل وسعيد زايد. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤.
- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمذاني (المغني). المغني في أبواب التوحيد والعدل. مج ١٣ : اللطف. تحقيق أبو العلا عفيفي. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٣.
- (Abd al-Jabbar) عبد الجبار الهمذاني (المختصر). المختصر في أصول الدين. في: رسائل العدل والتوحيد. تحقيق محمد عمارة. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨ ، ١٨٩-٢٨٢.
- Abrahamov, B. (1993). Abd al-Jabbar's Theory of Divine Assistance (*lutf*). *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 41 : 16-58.
- (Abu Rashid) أبو رشيد النيسابوري (المسائل). المسائل في الخلاف بين البصريين والبعثيين. تحقيق معن زيادة ورضوان السيد. تريبولي: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٩.
- (al-Ansari) الأنصاري، أبو القاسم سلمان (الغنية). الغنية في الكلام. تحقيق مصطفى حسنين عبد الهادي. القاهرة: دار السلام ٢٠١٠.

al-Attar, M. (2010). *Islamic Ethics: Divine Command Theory in Arabo-Islamic Thought*. Abingdon/New York: Routledge.

(al-Baghdadi) البغدادي، عبد القاهر (أصول الدين). أصول الدين. إسطنبول: مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، ١٩٢٨.

(al-Baqillani) الباقلاني، محمد بن الطيب (التمهيد). كتاب التمهيد. تحقيق ر. ج. مكارثي R. J. McCarthy. بيروت: Librairie Orientale، ١٩٥٧.

Bernard, M. (1982). *Le Probleme de la connaissance d'apres le Mugni du cadi Abd al-Gabbar*. Algiers: Societe Nationale d'Edition et de Diffusion.

Brunschvig, R. (1974). Mu'tazilisme et Optimum (*al-aslah*)'. *Studia Islamica* :39 5-23. Cook, M. (2001). *Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought*. Cambridge/New York: Cambridge University Press.

van Ess, Josef (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiosen Denkens im fruhen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

Frank, R. M. (1978). *Beings and their Attributes: The Teaching of the Basrian School of the Mutazila in the Classical Period*. Albany, NY: SUNY Press.

Frank, R. M. (1983). Moral Obligation in Classical Muslim Theology'. *The Journal of Religious Ethics* 204 :2 /2-23.

Frank, R. M. (1985). Can God do What is Wrong' In T. Rudavsky ed.), *Divine Omniscience and Omnipotence in Medieval Philosophy: Islamic, Jewish and Christian Perspectives*. Dordrecht: Reidel, 69-79.

(al-Ghazali) الغزالي، أبو حامد (اقتصاد). الاقتصاد في الاعتقاد. تحقيق إبراهيم آكاه جوبقجي وحسين آتاي. أنقرة: Nur Matbaas، ١٩٦٢.

(al-Ghazali) الغزالي، أبو حامد (المستصفى). المستصفى من علم الأصول. تحقيق حمزة زهير حافظ. ءمج. المدينة: دون بيانات نشر أو تاريخ.

Gimaret, D. (1974-5). Un probleme de theologie musulmane: Dieu veut-il les actes mauvais Theses et arguments'. *Studia Islamica* 5 :40-73; 63 :41-92.

- Gimaret, D. (1980). *Theories de l'acte humain en theologie musulman*. Paris: Librairie Philosophique J. Vrin /Leuven: Peeters.
- Gimaret, D. (1990). *La Doctrine d'al-Ashari*. Paris: Cerf.
- Heemskerk, M. (2000). *Suffering in the Mutazilite Theology: Abd al-Jabbar's Teaching on Pain and Divine Justice*. Leiden: Brill.
- (al-Hilli) الحلبي، الحسن بن يوسف (كشف). كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٨٨.
- Hoover, J. (2007). *Ibn Taymiyya's Theodicy of Perpetual Optimism*. Leiden: Brill.
- Hourani, G. F. (1971). *Islamic Rationalism: The Ethics of Abd al-Jabbar*. Oxford: Clarendon Press.
- Hourani, G. F. (1975). Juwayni's Criticism of Mutazilite Ethics'. *Muslim World* 161 :65-73.
- Hourani, G. F. (1976). Ghazali on the Ethics of Action'. *Journal of the American Oriental Society* 69 :96-88.
- Hourani, G. F. (1985). *Reason and Tradition in Islamic Ethics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- (Ibn Furak) ابن فورك، محمد بن الحسن (مجرد). مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري. تحقيق دانييل جيماريه. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧.
- (Ibn al-Malahimi) ابن الملاحي، ركن الدين (الفائق). الفائق في أصول الدين. تحقيق و. ماداونج وم. مكدرمت W. Madelung و M. McDermott. طهران: المعهد الإيراني للفلسفة/ برلين: جامعة برلين، ٢٠٠٧.
- (Ibn Mattawayh) ابن متويه، الحسن بن أحمد (المجموع). المجموع في المحيط بالتكليف. مج ١. تحقيق ج. ج. هوبن. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٥.
- (Ibn Mattawayh) ابن متويه، الحسن بن أحمد (التذكرة). التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض. تحقيق دانييل جيماريه. ٢ مج. القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ٢٠٠٩.

Jackson, S. A. (1999). The Alchemy of Domination Some Asharite Responses to Mutazilite Ethics'. *The International Journal of Middle Eastern Studies* :31 185-201.

(al-Juwayni) الجويني، أبو المعالي عبد الملك (الإرشاد). كتاب الإرشاد. تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٠.

(al-Juwayni) الجويني، أبو المعالي عبد الملك (العقيدة). العقيدة النظامية. تحقيق محمد الزبيدي. بيروت: دار سبيل الرشاد ودار النفائس، ٢٠٠٣.

(al-Juwayni) الجويني، أبو المعالي عبد الملك [مختصر لابن الأمير] (اختصار). الكامل في اختصار الشامل. تحقيق جمال عبد الناصر عبد المنعم. ٢ مج. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.

(Mankdim) مانكديم ششديو (شرح). شرح الأصول الخمسة. تحقيق عبد الكريم عثمان. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٥.

Marmura, M. E. (1969). Al-Ghazali on Ethical Premises'. *The Philosophical Forum* (New Series) 393 :3/1-403.

Marmura, M. E. (1994). A Medieval Islamic Argument for the Intrinsic Value of the Moral Act'. In E. Robbins and S. Sandahl (eds.), *Corolla Torontonensis: Studies in Honour of Ronald Morton Smith*. Toronto: TSAR, 113-31.

Mensia, M. A. (2004). Theories du repentir chez les theologiens musulmans classiques'. In A. Destro and M. Pesce (eds.), *Rituals and Ethics: Patterns of Repentance: Judaism, Christianity, Islam*. Paris: Peeters, 107-23.

Mourad, S. (2005). *Early Islam between Myth and History: Al-Hasan al-Basri (d. 110H/728CE) and the Formation of his Legacy in Classical Islamic Scholarship*. Leiden: Brill.

el-Omari, R. (2007). Abu l-Qasim al-Balkhi al-Kabi's Doctrine of the *Imama*'. In C. Adang et al. (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon Verlag, 39-57.

Pomerantz, M. A. (2007). Mutazili Theory in Practice: The Repentance (*tawba*) of Government Officials in the 4th/10th Century'. In C. Adang et al. (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Würzburg: Ergon Verlag, 463-93.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين (معالم). معالم أصول الدين. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. د.ت.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين (المحصول). المحصول في علم أصول الفقه. تحقيق طه جابر العلواني. ٦ مج. بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين (المطالب). المطالب العالية من العلم الإلهي. تحقيق. أحمد حجازي السقا. ٨ ج في ٤. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين. أصول الدين. مخطوط ببيروت، مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت، R27KA : 297.

Reinhart, K. (1995). *Before Revelation: The Boundaries of Muslim Moral Thought*. Albany, NY: SUNY Press.

Shihadeh, A. (2006). *The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Razi*. Leiden: Brill.

Shihadeh, A. (2008). The Existence of God'. In T. Winter ed.), *The Cambridge Companion to Classical Islamic Theology*. Cambridge: Cambridge University Press, 197-201.

Shihadeh, A. (2012). Classical Ashari Anthropology: Body, Life and Spirit', *The Muslim World* 433 : 102-77.

Shihadeh, A. (2013). Favour, Divine (*Lutf*)', *Encyclopaedia of Islam*. Three.

(al-Tufi) الطوفي، نجم الدين (درء). درء القول القبيح بالتحسين والتشجيع. تحقيق أيمن شحادة. الرياض: مركز الملك فيصل للبحث، ٢٠٠٥.

(al-Tufi) الطوفي، نجم الدين، التعمين في شرح الأربعين النووية. تحقيق أحمد عثمان. بيروت: مؤسسة الريان، ١٩٨٨.

van Ess, Josef (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.

Vasalou, S. (2003). Equal before the Law: The Evilness of Human and Divine Lies: Abd al- Gabbar's Rational Ethics', *Arabic Sciences and Philosophy* 243 :13-68.

Vasalou, S. (2008). *Moral Agents and Their Deserts: The Character of Mutazilite Ethics*. Princeton /Oxford: Princeton University Press.

الفصل الرابع والعشرون علم الكلام والمنطق

خالد الرويب

(١)

المعارضات الأولى للمنطق اليوناني بين المتكلمين (في القرنين التاسع والعاشر)

لقد شكل المتكلمون والمنطقيون (أو أهل المنطق) العرب - في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين - فريقين متميزين ومتنافسين، وكتب المتكلم المعتزلي أبو العباس الناشئ (ت. ٩٠٦/٢٩٣) بعض الردود على المناطقة، لكنها مفقودة، وكذلك صنف المتكلم الشيعي الحسن بن موسى النوبختي (توفي نحو ٩١٧/٣٠٥) ردًا أيضًا، وهو مفقود كذلك (ابن المرتضى، طبقات، ٩٢-٩٣؛ حلاق ١٩٩٣، xliii-xlii). وفي سنة ٩٣٢/٣٢٠ دارت - في حضرة الوزير العباسي ابن الفرات - مناظرة بين النحوي المعتزلي أبي سعيد السيرافي (ت. ٩٧٩/٣٦٨) ورجل من أبرز الأرسطيين في بغداد آنذاك، وهو النصراني النسطوري أبو بشر مثنى (ت. ٩٤٠/٣٢٨) (انظر دراسات حديثة عن هذا التبادل: مهدي Mahdi ١٩٧٠؛ العمراني جمال Elamrani-Jamal ١٩٨٣ : ٦١-٧؛ إندريس Endress ١٩٨٦ : ١٩٤-٢٠٠). وعندما ادعى مثنى أن المنطق يُعرف به صحيح الكلام من سقيمه، [وفاسد المعنى من صالحه]، خطأه السيرافي، ثم جعل يبين جهله بالنحو العربي، مؤكدًا أن صحيح الكلام من سقيمه يُعرف في العربية بالنظم المألوف والإعراب

المعروف، وأن ما كتبه يونان ليس بمُجدٍ شيئاً في هذا الباب. ولا حاجة كذلك -في رأيه- لمنطق اليونان في تمييز فاسد المعنى من صالحه، فقد أحسن الناس التفكير قبل أرسطو، وأحسنوا التفكير بعده، دون أن يعرفوا المنطق (التوحيدي، الإمتاع، ١: ١٠٩-١٠). وقد روي أن المعتزلي أبا هاشم الجبائي (ت. ٣٢١/ ٩٣٣) سأل أبا بشر مَتَّى: «أليس المنطق مشتقاً من النطق؟ (فان إس ١٩٧٠: ٢١)، ولعله يردد شكوى السيرافي في أن استعمال كلمة منطق مراداً بها المنطق (logic) استعمال مغلوط، سببه أن مَتَّى وشيعته لا علم لهم بقواعد النحو.

والحق أن هذه العداوة من متقدمي المتكلمين تفسيرها قريب: فقد أسس متقدمو الأرسطيين العرب مدرسة جديدة في التفكير، تزعم أن لديها معياراً -مأخوذاً من اليونان- يتميز به صحيح الأدلة من زائفها، فلا يكون الاستدلال قاطعاً (conclusive) -في رأي الفارابي (ت. ٣٣٩/ ٩٥٠)، تلميذ أبي بشر مَتَّى- إلا إذا أعيدت صياغته -دون ذهاب المعنى- إما على صورة القياس الحملّي الأرسطي (Aristotelian categorical syllogism)، وإما على صورة القياس الاستثنائي السرواقي (Stoic hypothetical syllogism) (*modus tollens*, *modus ponens*، *disjunctive syllogism*) (الفارابي، القياس، ٢: ٣٧؛ وانظر في العموم: لامير ١٩٩٤)^(١)، فأنكر متقدمو المتكلمين ذلك وعارضوه، فقد كان لديهم أنماطهم الخاصة في الاستدلال وفي معنى ما يمكن أن ينتج دليلاً مُقنعاً (فان إس ١٩٧٠: ٢٦-٤٢؛ النشر ١٩٤٧: ٨٤-١١٠). فقد قسموا العلم إلى (١)

(١) ذكر الفارابي أنواع الأقيسة، ثم بين في خاتمة ذلك أن (تأليف) القياس لا يجري دائماً على هذا النسق الذي ذكره، «فلا يُصرّح بجميع المقدمات في كل قياس، ولا بنتائج جميعه، حتى لا يُغادر منها شيء». لكن كثيراً ما يُغَيَّر تأليفاتها، إلى أن قال -وهو ما يشير إليه كاتب المقال: «وأي قول لم يكن تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها، ثم زيد فيه أو نقص منه، وبُذِل ترتيبه، وضُرَّ تأليفه أحد التأليفات التي ذكرناها، وبقي المفهوم عن القول الأول على حاله قبل التغيير، كان ذلك القول قياساً. وأي قول أبدل مكانه أحد التأليفات القياسية التي ذكرناها، وتغير المفهوم على القول الأول فصار شيئاً آخر، فإن ذلك القول ليس بقياس». والمفهوم من هذه العبارة -فيما يبدو لي- أن صورة تأليف الكلام لا تحول -وإن غايرت التأليف القياسي- دون اعتباره قياساً، إلا أن يتغير المعنى عما كان عليه، فأين هذا من استدلال الكاتب؟! (المترجم)

اضطراري أو بديهي و(٢) استدلالي أو نظري. وسموا الإجراء الذي يُستنبط به النظري من الضروري استدلالاً. ونموذجه الأمثل الاستدلال التمثيلي (analogical reasoning)، نحو: السماء حادث؛ لأنه جسم كالحيوان والنبات، والحيوان والنبات حادثان». فالمقدمة «الحيوان والنبات حادثان» معلومة، فانتقل هذا الحكم إلى السماء لكونها جسمًا كالحيوان والنبات. ويسمى موضوع المقدمة (الحيوان والنبات) أصلًا، وموضوع النتيجة (السماء) فرعًا، والخصيصة المشتركة بينهما التي تسوغ انتقال الحكم (كونهما جسمًا) جامعًا.

وجديرٌ بالذكر أن متقدمي المتكلمين قد خاضوا نزاعات مع طوائف شتى، كخصومهم من متكلمي الفرق الإسلامية المختلفة، وأصحاب الديانات التوحيدية الأخرى، والثنوية، ومنكري النبوات، ومنكري الألوهية؛ ولذلك لم يكن يسعهم أن يغفلوا عن أنماط احتجاجهم. وقد بات جليًا منذ نهاية القرن التاسع وبداية العاشر أن هناك بحثًا عميقًا للتمييز بين ما يُقبل وما لا يُقبل من الأقيسة (ولذلك كان متقدمو المتكلمين المسلمين أكثر وعيًا في استخدامهم القياس من فلاسفة ما قبل سقراط الذي نوقش في: ليود Lloyd ١٩٦٦ : ١٧٢ وما بعدها). ففي القياس الصحيح ينبغي أن يكون الجامع علة للحكم الأصلي. وشرط هذه العلة أن تكون مطردة ومنعكسة مع حكمها، فمتى وجدت وجد (وهذا هو الطرد)، ومتى وجد هو وجدت (وهذا هو العكس). ولا يشترط العكس في العلة الشرعية (ابن فورك، مجرد، ٣٠٤). وقد فصل أبو الحسن الأشعري (ت. ٣٢٤/٩٣٥) القول في بيان وجه الخطأ في نحو القياس التالي: «الله جسم؛ لأنه فاعل ككل فاعل في العالم، والفاعلون أجسام». ووجه الخطأ في هذا القياس أن الفاعلية ليست علة للجسمية، فهناك أجسام ليست فاعلة، وهو ما يعني أن شرط انعكاس العلة في القياس غير مستوفى (ابن فورك، مجرد، ٢٨٩).

لقد أدت العلة دورًا بارزًا في المراحل الأولى من علم الجدل الإسلامي (انظر عنه: فان إس ١٩٧٦؛ ميلر Miller ١٩٨٤)، فكان المجادل يطالب خصمه بتصحيح العلة؛ أي ببيان كفايتها في الإفضاء إلى الحكم، أو بإجرائها، عسى أن

ينتهي به إلى الوقوع في البطلان أو في التناقض. ومثال ذلك أن الملحد إذا ادعى أن العالم غير مخلوق من عدم؛ لأنه لم يشاهد شيئاً قطُّ وُجد من عدم، فلمُحاوره أن يسأله «تصحيح العلة»: لم كانت مشاهدته سبباً كافياً في إنكار الإيجاد من عدم؟ وهل يختلف ذلك عن ادعى عدم وجود الماء المالح؛ لأنه لم يشاهد قطُّ إلا الماء العذب؟ وله أن يسأله كذلك «جريان العلة»: فالعالم ليس بقديم؛ لأنه لم يشاهد شيئاً قديماً قطُّ. ولما كان الملحد قائلاً بقدم العالم (إذ إنه منكر لحدوثه)، فقد أفضى به الجدل إلى أن ناقض نفسه (ابن فورك، مجرد، ٢٩٦-٧).

وتُعد هذا الحجة التي ألزم بها الملحد مثالاً لنمط معروفٍ من الاستدلال، يقوم فيه القياس على غياب الفرق المؤثر بين حالتين، لا على التصريح بذكر الجامع، فقد استند الملحد فيما انتهى إليه في شأن العالم (الفرع) إلى ملاحظته للأشياء العادية (الأصل)، دون تحديد للجامع. وثمة مثال آخر، أثير لدى المتكلمين المسلمين، وهو الاستدلال على الإعادة [البعث] بالابتداء (ابن فورك، مجرد، ٢٨٨؛ الباقلاني، التمهيد، ١٢)، ولا ذكر فيه للجامع، وإنما صحَّ الاستدلال لغياب الفرق المؤثر - كما يؤكد المتكلمون - بين الأمرين.

وجديرٌ بالذكر أن متقدمي المتكلمين قد عرفوا أنماطاً أخرى من الاستدلال لا تقوم على القياس. فمن ذلك أن الباقلاني (ت. ٤٠٣/١٠١٣)، المتكلم الأشعري، يقول بجواز الاستدلال بالنص (القرآن أو الحديث) (الباقلاني، التمهيد، ١٣)، ومنه السبر والتقسيم: بحصر الأقسام المحتملة كلها، ثم إفسادها جميعاً إلا واحداً، فيكون هو الصحيح (ابن فورك، مجرد، ٢٨٨؛ الباقلاني، التمهيد، ١١-١٢). ومنه توقيف أهل اللغة (ابن فورك، مجرد، ٢٨٩؛ الباقلاني، التمهيد، ١٢-١٣)، فلو أنهم تواضعوا على أن اسم النار يُطلق على الحار المضيء، لاستدللنا بذلك على أن النار الغائبة عنا حارة مضيئة. وعلى العكس من ذلك، لا ينبغي لمن لم يشاهد سوى الماء العذب أن يحكم بألا ماء إلا عذب؛ لأن أهل اللغة لم يذكروا أن لفظ الماء لا يطلق إلا على الماء العذب، بل ينبغي أن يجيز أن الله يخلق من الماء ما ليس بهذه الصفة (ابن فورك، مجرد، ٢٩٠).

وعلى الرغم من وجود أنماط حجاج غير قياسية، فقد ظلت للقياس مكانته المرموقة في الاستدلال والجدل الكلاميين في العهد الأول. وذلك أنه بات معلومًا أن الاستدلال بالنصوص [القرآن والسنة] غير مجدٍ في جدال غير المسلمين، قليلُ الغناء في الجدل بين المسلمين أنفسهم؛ لأن كل نص من قرآن أو سنة قد يُعارض بمثله، أو بالطعن في صحة الحديث، أو بضرورة تفسير النص على نحو مختلف ليوافق نصوصًا أخرى، أو ليوافق دلائل العقول الواضحة. والحق أنه قد استقر في علم الكلام أن الاستدلال بالنصوص ضعيف الأثر -لأسباب المتقدمة- في مواجهة البدع والكفریات، وهو ما أثار غضب بعض خصوم الكلام، كالحنابلة. وعلى الرغم من أن المواضع اللغوية لم تكن مجهولة، فإنها لم تؤد دورًا بارزًا في الحجاج والجدل الكلاميين. وكذلك كان السبر والتقسيم يُعد دائمًا الخطوة الأولى لتحديد العلة التي يمكن التعويل عليها في القياس؛ ولذلك لم تجعله بعض المصادر المتقدمة نمطًا مستقلًا من الاستدلال (النشار ١٩٧٤ : ٩٢-٤). كل ذلك جعل القياس هو النموذج الأمثل للاستدلال. وفي سنة ٩٦٦/٣٥٥ أورد المؤرخ المتكلم، مطهر بن طاهر المقدسي عدة تعريفات للقياس: رد الشيء إلى نظيره بالعلة المشاركة، ومعرفة المجهول بالمعروف، وكل ما عُلم بالاستدلال من غير بديهية ولا حاسة، ثم قال: وهذه الأقوال قريبة المعاني (المقدسي، بدء، ١ : ٣٤). ففي رأيه إذن أن الفرق ضئيل بين الاستدلال في العموم (معرفة المجهول بالمعروف) والقياس (رد الشيء إلى نظيره بالعلة المشاركة).

(٢)

تَمَثُّلُ المتكلمين للمنطق

(من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر)

خبت نار الخصومة بين المتكلمين والمناطقية فيما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر، وظهر سريعًا الأثر القوي لفلسفة ابن سينا (ت. ١٠٣٧/٤٢٨) في

الدوائر الكلامية، وخاصة في فارس وآسيا الوسطى. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر إلى أواخره كان المبرِّزون من المتكلمين المشاركة قد شرعوا في دمج المصطلحات والبراهين السينوية، بل في العدول عن بعض الالتزامات المذهبية استجابةً لاعتناقهم الجاد لفلسفة ابن سينا (ويسنوفسكي ٢٠٠٤b). وكان الغزالي (ت. ١١١١/٥٠٥) أول متكلم كبير يدعو إلى الأخذ بالمنطق اليوناني في علم الكلام، لكن دعوته هذه كانت جزءاً من تيار أوسع في زمانه للتلاقح بين علم الكلام والفلسفة السينوية. وقد كتب الغزالي عدة كتب منطقية: «القسطاس المستقيم»، «ومحك النظر»، و«معيار العلم»، سوى مقدمته لكتابه في أصول الفقه: «المستصفى». وفي الحق أن هذه الكتب لم تأتِ بجديد، ولا كانت متميزة، غير أن وضوحها والمكانة المرموقة لمؤلفها قد روجا بلا شك للمنطق اليوناني لدى المتكلمين والفقهاء جميعاً. ولما كان الغزالي مشتهراً بكونه فقيهاً شافعيًا، ومتكلمًا أشعريًا (في الظاهر على الأقل)، مع هجومه القوي -في «تهافت الفلاسفة»- على بعض أطروحات ابن سينا في الإلهيات والطبيعات، فقد كان من الصعب رفض دعوته إلى المنطق اليوناني لكونها محاكاةً غير نقدية للفلاسفة الكفار.

ومما له أهمية خاصة في هذا السياق قبول الغزالي جملةً لنقد المناطق المتقدمين للاستدلال التمثيلي (analogical argumentation)^(١) بأنه غير منتج ما لم يتخذ شكلًا من أشكال القياس. وخذ لذلك مثلاً الاستدلال التمثيلي الكلامي الذي مرَّ بنا آنفًا: «السماء حادث؛ لأنه جسم كالحيوان والنبات، والحيوان والنبات حادثان»، فقد ذكر الغزالي في «معيار العلم» أن هذا الدليل غير سديد، ما لم يُتبين أن النبات كان حادثًا لأنه جسم (وقد كانت هذه ملاحظة مثيرة للجدل)، ثم شدد، فقال: ويتبين أن جسميته هي الحد الأوسط للحدوث^(٢). وإذا ثبت ذلك، فلم لا نستخدم هذه المقدمة الكلية في قياس من الشكل الأول؟

(١) التمثيل (Analogy): «الحاق جزئي بجزئي آخر في حكمه لمعنى مشترك بينهما، مثل: النبيذ كالخمر، فهو حرام. ومنه القياس الفقهي» (المعجم الفلسفي، ص ٥٥)، ويسميه المتكلمون: رد الغائب إلى الشاهد. (المترجم).

(٢) استبدلنا في هذا الموضع عبارة الغزالي المقتضبة بعبارات الكاتب الشارحة المسهية. (المترجم)

السماء جسم

وكل جسم حادث

فينتج: أن السماء حادث

وعلى ذلك، فلا مدخل للحيوان والنبات في هذا، بل إن ذكرهما في هذا السياق فضلة في الكلام (الغزالي، معيار، ١٢٣-٤). وقد ذكر مثلاً آخر للدليل تمثيلي في علم الكلام، يتعين رده إلى شكل من أشكال القياس، وهو هذا: الله عالم بعلم؛ لأن الإنسان عالم بعلم. غير أن قياس التمثيل هذا لا يصح إلا إذا كان المشترك بين الله والإنسان (وهو في هذا المثال كونهما عالمين) علة للحكم في المقدمة (وهي هنا: الإنسان عالم بعلم)، ولا سبيل إلى العلم بذلك إلا بالعلم بأن كل عالم فهو عالم بعلم. وبوسعنا في هذه الحالة أن نبلغ النتيجة المطلوبة بالمقدمتين في القياس التالي:

الباري عالم

وكل عالم فهو عالم بعلم

فالباري عالم بعلم

وعلى هذا، فذكر الإنسان في الدليل التمثيلي الأول فضلة في الكلام (الغزالي، معيار، ١٢٥).

والحق أن الغزالي لم يكن يريد تحويل الدليل إلى شكل قياسي يكفل - كما لو كان سحراً - يقينية النتيجة، فقد كتب عقب ذكره القياس السابق مباشرة، يقول: وعند ذلك إنما ينزع في قولك: كل عالم فهو عالم بعلم. فإن ذلك إن لم يكن أولياً، لزمك أن تبينه بقياس آخر لا محالة (الغزالي، معيار، ١٢٥). فقد كان بصيراً إذن بأن إعادة صياغة الدليل الأول في قياس من الشكل الأول لا يحيل النتيجة يقيناً؛ لأن المقدمة الكلية غير مسلمة، وللخصم أن يردّها. إنما كان يريد [التنبيه على] أن الصيغة التمثيلية الأولى للدليل توهم خطأ أن حقيقة كون الإنسان عالمًا بعلم تؤدي دورًا في بلوغ النتيجة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يكون لها هذا الدور إلا إذا تبين أن المشترك بين الله والإنسان هو علة الحكم الأولى؛

ولا يتبين ذلك إلا إذا تبين أن كل عالم فهو عالم بعلم، وإذا ثبت ذلك، فذكرُ الإنسان في هذا السياق لا أثر له.

على أنه بعد أن ردَّ الأدلة التمثيلية في علم الكلام، جعل يثبت مشروعيتها في فروع الفقه (الغزالي، معيار، ١٢٧ وما بعدها): فإذا علمنا أن الخمر محرمة، وغلب على ظننا أن سبب الحرمة الإسكار، قلنا بحرمة النبيذ؛ لأنه مسكر أيضًا. فلم قبل الغزالي القياس التمثيلي في الاستدلال الفقهي دون الكلامي؟ لقد أجاب هو عن ذلك بأن غلبة الظن كافية في الأول دون الثاني (الغزالي، معيار، ١٣٣-٤). والحق أن التفرقة بين نوعي الاستدلال يتعلق بفرضين، لا يختص أيُّ منهما بالغزالي: أحدهما: أن الفقه يسد حاجات عملية عاجلة، واشتراط اليقين فيه مفض إلى الإخلال بالمقصود منه. والآخر: أن العقائد مبناهما على اليقين، وطبيعة المعتقد الديني لا تقبل في العموم من المعتقد أن يتردد في اعتقاده، فمن لم يقطع بنبوة محمد ﷺ، أو بالإيجاد من عدم، أو ببعث الأجسام، أو بعلم الله بالجزئيات، فما ذاق طعم الإيمان (فرانك ١٩٨٩: ٤٣).

ومع ذلك، يظل الإشكال قائمًا، فحتى مع التسليم بالفرق بين معياري الاستدلال الفقهي والكلامي، فلماذا لا نستخدم الاستدلال القياسي في العلمين جميعًا، ثم نضيف قيدًا وهو أن المقدمات في الأقيسة الفقهية ظنية؟ وعلى هذا النحو يصاغ الدليل السابق على النحو التالي:

النبيذ مسكر

وكل مسكر حرام

فالنبيذ حرام

ولنذكر مرة أخرى أن الأصل (وهو هنا الخمر) لا مدخل له في حصول النتيجة. ويمكن أن يُضاف هنا أن المقدمة الكلية الثانية ظنية، وأن هذا كافٍ في الفقهيات. فلم لم يفعل الغزالي ذلك؟ غير جائز أن يكون ممن يرى وجوب يقينية المقدمات؛ لأن المناطق (ومنهم الغزالي) مجمعون على أن القياس يمكن أن يتكون من مقدمات ظنية (الغزالي، معيار، ١٠٢؛ الغزالي، محك، ٤٤-٥). ولعلنا نجد جواب هذا السؤال في مناقشة الغزالي للطريقة التي يستنبط بها الفقهاء

حكمًا عامًا من أمر شرعي ذي صياغة خاصة (الغزالي، معيار، ١٥٦-٧). ومثال ذلك أن المقدمة (الخمر مسكرة، وهي حرام) -التي وردت في القياس الفقهي [التمثيل] الذي مرَّ قبل قليل- تُعد -وفقًا للفرضية- الأساس الوحيد لدينا لتأكيد أن كل مسكر حرام، ولا شك أن هذا ليس من الاستقراء الكامل في شيء، ومع ذلك يستطيع الفقيه أن يصدر عن هذه الحالة المفردة، وأن يظن أنه لا سبب آخر للتحريم. وهذا كافٍ لتبرير رأي يتقاصر عن بلوغ اليقين. وفي هذه الحالة يؤدي حكم الأصل دورًا في الاستدلال (إذ لا أساس سواء للكلية «كل مسكر حرام»، وهذا أظهر من أن يُشار إليه. ولعل ما أسلفناه هو الذي اعتمده الغزالي حين قبل القياس التمثيلي في الاستدلال الفقهي دون الكلامي، وإن كنا يعوزنا اليقين في تأكيد ذلك؛ نظرًا لأنه لم يعرض للمسألة مباشرة. وهو -إذ لم يفعل- قد أودع النفس انطباعًا بأن الأشكال القياسية في الاستدلال تناسب الموضوعات التي يُتغيا فيها اليقين البرهاني، بينما تناسب الأشكال غير القياسية الموضوعات التي تكفي فيها غلبة الظن. ويتقوى هذا الانطباع باستخدامه مصطلح البرهان في التعبير عن القياس في المقدمة المنطقية «للمستصفى» (الغزالي، المستصفى، ١: ١١٦ وما بعدها). ولعله بذلك كان أحد مصادر الخلط المنهجي بين القياس والبرهان (demonstration)، الذي ظهر فيما تلا ذلك من هجوم على المنطق اليوناني على يد ابن تيمية.

وما فتئ الانحياز إلى المنطق اليوناني يشتد بعد الغزالي، حتى تضخمت قائمة المناطق من أئمة الأشعرية والماتريدية -في القرنين الثالث عشر والرابع عشر- الذين لهم مصنفات في المنطق أيضًا: فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦/١٢١٠)، وسيف الدين الأمدي (ت. ٦٣١/١٢٣٣)، وناصر الدين البضاوي (ذاع صيته في ٦٧٤/١٢٧٥)، وشمس الدين السمرقندي (ت. ٧٠٢/١٣٠٣)، وصدر الشريعة المحبوبي (ت. ٧٤٧/١٣٤٦)، وشمس الدين الأصفهاني (ت. ٧٤٩/١٣٤٨)، وعُضد الدين الإيجي (ت. ٧٥٦/١٣٥٥)، وسعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩١/١٣٩٠)، والسيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦/١٤١٣). ومن الشيعة: ابن أبي الحديد (ت. ٦٥٥/١٢٥٨)، ونصير الدين الطوسي (ت. ٦٧٢/١٢٧٤)، وابن المطهر الحلي (ت. ٧٢٦/١٣٢٥)، وقد صنف هؤلاء في الكلام والمنطق جميعًا.

وكثيراً ما كان يُعتقد أن الأخذ بمنطق اليونان يفضي إلى قبول مقولات ميتافيزيقية تخالف ما كان عليه متقدمو المتكلمين، ومن ذلك ما زعمه طائفة من نقاد المنطق المسلمين في القرون الوسطى من أن المنطق مرتبط بوجود الكليات في الخارج (extra-mental existence of universals) (روزنتال Rosenthal ١٩٥٨ : ٣). وسَلَّم بعض الباحثين المحدثين بهذه الدعوى، كأنها من الحقائق الواضحة. على أنه لم يتبين على التحقيق ما عسى أن يكون هذا الارتباط. وفي «الرسالة الشمسية» في المنطق، لنجم الدين الكاتبي (ت. ٦٧٥/١٢٧٧) النص على أن بحث الكليات في الخارج خارج عن المنطق (التحتاني، تحرير، ٤٣-٤). ولم يكن من النادر في القرون اللاحقة أن يكون المناطقة العرب اسميين (nominalists)^(١)، منهم: الفيلسوف الإشراقي يحيى الشُّهروردي (ت. ٥٨٧/١١٩١)، والمنطقي الجدلي المتكلم المأثر يدي شمس الدين السمرقندي (القرن الثالث عشر)، والعلامة التيموري سعد الدين التفتازاني، والعالم الأزهري أحمد الملوي (ت. ١١٨١/١٧٦٧)، والعالم التركي العثماني إسماعيل [ابن مصطفى بن محمود] الكلنبوي (Gelenbevi) (ت. ١٢٠٥/١٧٩١) (زياي ووالبريدج Ziai and Walbridge ١٩٩٩ : ٧-٨؛ والبردج ٢٠٠٥ : ٢٠٧-١٠؛ السمرقندي، القسطاس، fo. b١٩؛ التفتازاني، شرح، ٢١؛ الصبان، حاشية، ٦٣ النص الرئيس ٦.٢-٧؛ الكلنبوي، البرهان، ٤٣، ٤٦-٨ في الأعلى). وكذلك كان بعض أشهر مناطقة القرون الوسطى اللاتين، كولييام الأوكامي (William of Ockham) (ت. ١٣٤٨)، وجون بوريدان (John Buridan) (ت. وفي نحو ١٣٦٠) اسميين (انظر: سباه Spade ١٩٩٩؛ وكليما Klima ٢٠٠٨).

وذهب بعض الباحثين أيضاً إلى أن قبول التصور الأرسطي للأجناس أفضى بالغزالي إلى العدول عن مقالات متقدمي الأشعرية في طلاقة القدرة الإلهية؛ لأن هذا التصور يتضمن «تركيباً وجودياً» (ontological structure) مدرّكاً بالحس يحدّد القدرة الإلهية (رودولف ٢٠٠٥ : ٩٧). ولنقل مرة أخرى: إن هذه القضية جدية

(١) الاسمية (Nominalism): «نظرية تقول بأن الكليات لا وجود لها في الواقع ولا في الذهن، وإنما هي

مجرد ألفاظ أو أسماء تدل على عدد غير محدود من الأشياء» (المعجم الفلسفي، ١٤). (الترجم)

ببحث معمّق. والنص الذي سبق تأييداً لهذا الرأي في كتاب الغزالي الموسوم بـ «تهافت الفلاسفة»، الذي تصدّى فيه للرد على ما قيل من أن إنكار الأشعري للسببية الطبيعية (natural causation) يفضي إلى محالات. وقد بيّن في جوابه أنه لا ينبغي أن يفهم من «الاقتران» (occasionalism) وطلاقة القدرة الإلهية أن الله يمكن أن يخرق قانون عدم التناقض، ولا أن يوجد شخصاً في مكانين مختلفين في وقت واحد، ولا أن يخلق إرادة بلا علم، ولا أن يقلب الأجناس، فيحيل السواد قوة والجوهر صفة. ويبدو أنه يريد بالأجناس (genera) في هذا السياق الأجناس العليا؛ أي المقولات (categories)؛ لأنه أجاز وقوع القلب في المقولة الواحدة، كإنقلاب العصا حية مثلاً؛ لأننا نستطيع أن نتصور المادة الأساسية قد اتخذت صورة (form) أولاً، ثم اتخذت صورة أخرى (مارمورا ١٩٩٧: ١٧٥-٦). ومن المفيد أن نقارن مناقشة الغزالي بنص من «مجرد مقالات الأشعري»، لابن فورك (ت. ١٠١٥/٤٠٦)، يجيب فيه الأشعري عن إيراد مماثل على الاقتران وإنكار السببية الطبيعية (ابن فورك، مجرد، ١٣٢-٣)، حيث بيّن أن هذا الموقف العقدي لا يعني أن الله يجمع الضدين في المحل، ولا أنه يخلق عرضاً في غير محل يقوم به. وإذا أخذنا في الحسبان تعريفات الأشعري لفئات الممكنات الثلاث، وهي العرض والجوهر والجسم، كان من الصعب أن نتصور كيف سيستطيع إثبات أن العرض يمكن أن ينقلب إلى جوهر أو جسم، أو عكس ذلك (انظر جسم، وجوهر، وعرض في: كشف ابن فورك، مجرد، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧١). وعلى الرغم من أن الأشعري ذهب إلى أن الله جائز أن يخلق البرودة والرطوبة في النار، فقد بادر بالتأكيد على أننا سنكف في هذه الحال عن تسميتها ناراً، إذا كان أهل اللغة قد تواضعوا على أن اسم النار مقصورٌ على ما كان حاراً مضيئاً^(١). ومن رأي الأشعري أيضاً أن العلم محالٌ أن يكون بغير حياة (ابن فورك، مجرد، ٢٠٥). وخلاصة القول أنه والغزالي قد اعترفا بأن في العالم

(١) استعمل المؤلف كلمة (bright)، فترجمناها بمضيء، والذي في «مجرد» ابن فورك في هذا الموضع - وهو الذي تقتضيه المقابلة أيضاً - أن في النار ييوسة. (المترجم)

«تركيبًا وجوديًا» محسوسًا. وليس من شك في جدّة استخدام الغزالي للغة الأرسطية متمثلةً في الأجناس والهيلومورفية (hylomorphism)^(١)، ولكن هذا لا يبين ما إذا كان قد نحا نحوًا مختلفًا في تصور طلاقة القدرة الإلهية.

والحق أن مسألة النظريات الميتافيزيقية -إن وُجدت- التي صاحبت الأخذ بالمنطق اليوناني تحتل تفصيلًا أكبر بكثير مما تلقته إلى الآن. وكل حديث في هذا الشأن ينبغي أن ينوه بأن المنطق الأرسطي لم يؤخذ على حاله، وإنما أعيد تشكيله بطرق مهمة، كأنما صُبغ (naturalized) بصبغة الأوساط الكلامية والفقهية الإسلامية (سيفاك Spevack ٢٠١٠). وقد ذكر ابن خلدون (ت. ٨٠٨/١٤٠٦)، المؤرخ الشمال أفريقي الشهير، أن المتأخرين [من المناطق] -بدءًا من فخر الدين الرازي، وأفضل الدين الخونجي (ت. ٦٤٦/١٢٤٨) -قد كفّوا عن دراسة جميع أجزاء الأورجانون (Organon) الأرسطي، واقتصروا على الحد والقياس الصوري (روزنتال ١٩٥٨ : ٣ : ١٤٢-٣). والواقع أنه لا عناية في الكتب المنطقية للرازي والخونجي بمقولات أرسطو وبرهانه، ولا في كتب المنطق في المدارس في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (ستريت Street ٢٠٠٤ : ٢٧٩-٨١). وقد وافق الرازي والخونجي ومَن تَقَفَى أثرهم من المناطق ابن سينا فيما ذهب إليه من أن حدّ الماهيات (quiddities) الموجودة شديد الصعوبة، وأنه مهما اختلفت الأغراض، فإن الحد الاسمي هو غاية ما يُرتجى (جويشون Goichon ١٩٦٣ : ٢ وما بعدها؛ الرازي، ملخص، ١١٨؛ الخونجي، كشف، ٦٠). وقد عَرَض قطب الدين الشيرازي (ت. ٧١٠/١٣١١) في شرحه على «حكمة الإشراق»، للسهروردي لهذه المسألة، وذكر أن ما أورده السهروردي على الحد المشائي (Peripatetic definition) لا تعلق له إلا بحد الأشياء بحسب الحقيقة، أما حدها بحسب الفهم، فميسور: فبوسعنا أن نقول: إننا نعني بالإنسان الحيوان العاقل، وفي هذه الحالة يكون العاقل والحيوان من ذاتيات حد الإنسان، بينما يُعدُّ كونه

(١) الهيلومورفية (Hylomorphism): «نظرية تفسر الكون -كما صنع أرسطو والمدرسيون- بمبدأين أساسيين، هما المادة والصورة، وكل تغير ولید قيام الصورة بالمادة، أو انفصالها عنها» (المعجم الفلسفي، ص ٢٠٨). (المترجم)

ضاحكًا منتصب القامة من اللوازم (الشيرازي، شرح، ٦٠-١)^(١). ولم يكن العلماء المسلمون اللاحقون الذين تمثلوا المنطق اليوناني يُعنونَ عنايةً خاصة بالحد المنطقي بغية «تقطيع [تفكيك] الطبيعة إلى أجزائها» (cutting nature at its seams). فالمتكلمون والفقهاء والنحاة لم يشغلهم الحد الحقيقي للإنسان مثلاً، وإنما كانوا يؤثرون -على نحو صنع ابن هشام، الإمام النحوي (ت. ٧٦١/١٣٦٠)- استخدام التصور الأرسطي للأجناس والفصول (differences) في وضع حدود اسمية للمصطلحات الفنية لعلومهم (انظر على سبيل المثال: ابن هشام، قطر، ٢٧-٨). ولعل الكتابات المنطقية لمتقدمي الأرسطيين البغداديين تبدو أحرص على الالتزام الشامل بالآراء الأرسطية والأفلاطونية المحدثة في الميتافيزيقا وفي الطبيعيات. ولا يتضح كثيرًا أن هذا كان موقف الرازي والخونجي ومن بعدهم من المناطق.

(٣)

معارضات لـ «صَبْغ» (Naturalization) المنطق اليوناني [بالصِّبْغة الإسلامية]

لم يَحُلْ الانتشار الواسع لتبني المنطق اليوناني بين المتكلمين والفقهاء من معارضة. ففي مطالع القرن الثالث عشر، أصدر العالم الشافعي الشهير

(١) تصرف الكاتب في هذا الموضوع، فبدّل وغير فيما أورده الشيرازي من أمثلة في شرحه، مع عزوه إليه، وإليك مقالة الشيرازي بحروفها: «ولا يخفى أن هذه الصعوبة إنما هي في الحد بحسب الحقيقة والماهية، لا بحسب المفهوم والعناية. فإنه إذا عُنِيَ بالإنسان الحيوان الضاحك المنتصب القامة البادي البشرية كان حدًا تامًا، لا نمتنع من الاصطلاح عليه، ولا يجوز تبديله بأن يقال: «هو حيوان ناطق عريض الأظفار»؛ فإن كل واحد مما ذكر في الأول ذاتي بحسب المفهوم والعناية، ولا يجوز تبديل ذاتيات الحد ولا الزيادة ولا النقصان فيها»، إلى أن قال: «فالحد بحسب المفهوم أصبح مما بحسب الحقيقة، وقد ينتفع به نفعا تامًا يقرب مما هو بحسب الحقيقة». أقول: وليس يخفى أن الحد الذي ساقه الشيرازي مثالًا للحد بحسب الفهم أدلّ على المقصود من الحد الذي ساقه الأستاذ الرويغب. (المترجم)

ابن الصلاح الشَّهْرُزُورِي (ت. ٦٤٣/١٢٤٥) فتوى شديدة اللهجة ضد المنطق اليوناني، وضد الاتجاه الناشئ لتعليمه في المدارس (جولدتسير ١٩١٦/١٩٨١ : ٢٠٥-٦؛ النشار (٤١٧) ١٩٤٧ : ١٤٢). وبعد عدة أجيال قليلة شن ابن تيمية (ت. ٧٢٨/١٣٢٨)، العالمُ الدمشقي الحنبلي، هجوماً شاملاً على هذا المنطق، في كثير من التفصيل لا نعرفه لغيره. وقد لفت هذا الهجوم الأنظار في العصر الحديث، سواءً في العالم الإسلامي السني أم بين الباحثين في الإسلام من الغربيين (من الدراسات الكلاسيكية: النشار ١٩٤٧؛ هير Heer ١٩٨٨؛ حلاق ١٩٩٣؛ فون كوجيلجين von Kugelgen ٢٠٠٥). وكأنما كان إنكار ابن تيمية للحد الحقيقي الذاتي إرهاباً بموقف لوك "Locke" وهيوم "Hume"، كما أن إصراره على أن القياس التمثيلي المعهود أكثر نفعاً من القياس الاستنباطي [قياس الشمول] (deductive syllogism)، وعلى أن مبدأ عدم التناقض والحقائق الرياضية مستفادان من استقرار الحس يشبه أن يكون تمثيلاً مبكراً لأفكار جون ستوارت مل (John Stuart Mill) المتعلقة بنظرية المعرفة. ومع ذلك، لا تمثل «التجريبية الاسمية» (nominalist empiricism) إلا جانباً واحداً من نقد ابن تيمية، لم يحظَ - بلا شك - بما يستحقه من عناية (انظر مناقشة رصينة للتشابه مع التجريبية البريطانية: فون كوجيلجين ٢٠٠٥ : ٢١٤-٢١). وثمة جوانب أخرى أقرب شبهاً بنقد لورنزو فالّا «Lorenzo Valla» (ت. ١٤٥٧) الإنساني للمنطق الأرسطي بكونه مصطنعاً عديم الفائدة لمن كان صحيح العقل، حسن الملكة اللغوية^(١). وعلى سبيل المثال، أكد ابن تيمية وفالّا كلاهما أن الحجج غير الصورية (informal arguments) -المعترف بها منذ زمن بعيد خارج المنطق الأرسطي- كانت أكثر طبيعيةً وفعاليةً من الإصرار الشديد على تقديم الحجج في مقدمتين قياسيتين (انظر في نقد فالّا للمنطق: نوتا Nauta ٢٠٠٩ : ٣).

وإذا كان المحدثون قد أبدوا حماسة شديدة في درس هجوم ابن تيمية [على المنطق]، فإن هذا الهجوم قد أهمل إهمالاً شديداً من قبل متأخري المناطق والمنافحين عن استخدام المنطق في علم الكلام والفقه، فليس هناك أي إشارة

(١) التفت لأول مرة إلى المشابهة بين فالّا وابن تيمية في محادثة لي مع توني ستريت Tony Street.

صريحة إليه -فضلاً عن الرد عليه- في الكتب المنطقية قبل العصر الحديث (انظر ردًا حديثًا لعالم أشعري: فودة ٢٠٠٢). وقد علل بعض الباحثين المحدثين ذلك بأن المنطق كان -على عهد ابن تيمية- راسخ القدمين في الأوساط العلمية (حلاق ١٩٩٣: xlix؛ صبرة Sabra ١٩٨٠: ٧٤٩). ويتماشى هذا التعليل -بما انطوى عليه من أن النقد التيمي البصير إنما أهمل بسبب وجود النزعة المحافظة- مع الصورة التي تُظهر ابن تيمية شخصية بطولية تعيش في ظلمات عصر التقليد الأعمى، وهي عين الصورة التي تُرسم لعلماء القرنين التاسع عشر والعشرين المسلمين، الذين شاركوا ابن تيمية بغضه الكلام، والتصوف، والفقه المذهبي، وبعض الممارسات الدينية، كتعظيم الأضرحة والأولياء (انظر مثلاً: الشوكاني، البدر، ١: ٦٣-٧٢). والحق أن قبول هذه الصورة يمكن أن يفسر لماذا قلّت أو انعدمت المصنفات التي تتوفر على دراسة هجوم ابن تيمية بالتزامن مع كتابات المناطق العرب، ولا سيما في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. ويبدو أنه كان معلومًا أن تصوير ابن تيمية لقضايا المنطق في عصره كان -في مجموعه- دقيقًا، ويمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار. على أن النظرة المعمّقة في كتب المناطق تُظهر الصورة أكثر تعقيدًا، وهي تدل أيضًا على أنه كان هناك أمر آخر سوى النزعة المحافظة وراء عزوف هؤلاء عن كتابات ابن تيمية.

لقد خصص ابن تيمية جزءًا مركزيًا من هجومه للرد على ما سماه دعوى المنطقيين أن التصديق لا يكون إلا بطريق القياس، وإن لم يكن هذا -في الواقع- مذهبًا منطقيًا معياريًا (كما أشار إلى ذلك حلاق ١٩٩٣: ٤١٣٠ رقم ٢)، فالمناطق العرب كانوا يرون أن من التصديق ما يكون بديهيًا، ويشمل ذلك حقائق العقول البديهية، والقضايا المدركة بالحس، وبالتجربة، وبالوجدان، والمنقولة بالتواتر. ومنه ما يكون غير بديهي، وهو الذي يُستخرج من البديهي. وقد ذهب منطقيو القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى أن القضايا غير البديهية تتحصل بثلاث طرق: القياس الاستنباطي، والاستقراء (induction)، والقياس التمثيلي [التمثيل] (الغزالي، معيار، ٤٣-٤٤؛ الرازي، شرح، ١: ٢٧١ وما بعدها؛ الرازي، ملخص، ٢٤١-٢٤٢؛ التحتاني، تحرير، ١٦-٨؛ التحتاني، لوامع، ١٧). غير أنهم اختصوا القياس الاستنباطي من بين هذه الحجج الثلاث بكونه الذي

يثمر نتيجة يقينية، فعارض ابن تيمية ذلك، قائلاً:

وهؤلاء يزعمون أن ذلك القياس إنما يفيد الظن، وقياسهم هو الذي يفيد اليقين. وقد بينّا في غير هذا الموضع أن قولهم من أفسد الأقوال، وأن «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» سواء. وإنما يختلف اليقين والظن بحسب المواد. فالمادة المعنية إن كانت يقينية في أحدهما كانت يقينية في الآخر، وإن كانت ظنية في أحدهما كانت ظنية في الآخر (ابن تيمية، الرد، ١١٦؛ حلاق ١٩٩٣، ٤٤، ٦٠) (١).

ثم ضرب المثال التالي: إذا قلنا: «كل نبيذ مسكر»، و«كل مسكر حرام»، فسوف نعلم أن «النبيذ حرام»، ولكننا يمكن أن نقول في القياس التمثيلي: النبيذ حرام؛ لأنه مسكر كخمر العنب، وخمر العنب حرام (٢). وإذا كان قياس التمثيل لا يفضي إلى علم إلا إذا كان الإسكار -في الواقع- هو علة الحكم في الأصل، فإن القياس الآخر لا ينتج علمًا إلا إذا كانت المقدمة الكلية «كل مسكر حرام» صحيحة. فلا فرق بين القياسين -كما أبدأ في ذلك ابن تيمية وأعاد- إلا في التسمية والشكل، لا في قوة الإثبات، وهو بهذا يستبعد ما رآه المناطق (ولا يزالون يرونه) لبّ الفرق بين الاستنتاج بطريق القياس والاستنتاج بطريق التمثيل، وهو أن الأول ينتج صورياً ما لا ينتجه الثاني. وقد كان المناطق كابن سينا، والرازي، والخونجي حريصين على توضيح الفكرة القائلة -خلافًا لرأي ابن تيمية- بأن القياس منتج قطعاً -وإن كانت مقدماته خاطئة أو ظنية- مادام مستوفياً لشروط الإنتاج الصورية، وناقشوا جميعاً الاعتراض بأنه إذا كانت نتيجة القياس المؤلف من مقدمات ظنية ظنية، فكيف يقال: إنها تلزم عن المقدمات ضرورة؟ وقد أجابوا عن ذلك بالتفرقة بين كونها تلزم عن المقدمات ضرورة وكونها صحيحة ضرورة، فالقياس المنتج صورياً يمكن أن يتكون من مقدمات خاطئة ونتائج خاطئة، ولكن يبقى أن نتيجته تلزم عن مقدماته أبداً، بمعنى أنها لا يمكن أن تكون نتيجة خاطئة

(١) لقد تصرف تصرفاً يسيراً في ترجمة حلاق لهذا المقطع والمقاطع التالية من كلام ابن تيمية.

(٢) تصرف الكاتب في عبارة ابن تيمية بالتقديم والتأخير، وهذه هي بنصها: «النبيذ مسكر، فيكون حراماً

قياساً على خمر العنب، بجامع ما يشتركان فيه من الإسكار». (المترجم)

إذا كانت المقدمات صحيحة (ابن سينا، الشفاء، ٦٦-٧؛ الرازي، ملخص، ٢٤٤؛ الرازي، شرح، ١: ٢٧٩؛ الخونجى، كشف، ٢٣٥-٦). ويدل هذا النص الذي نقلناه عن ابن تيمية على أنه لم يكن على علم بهذا الفرق الجوهرى بين يقينية النتيجة ويقينية الاستلزام [الاقضاء]، فالمناطق لم يزعموا أن القياس يفيد اليقين؛ بمعنى أن نتيجته صحيحة ولا بد؛ لأن القياس المنتج يمكن أن تكون مقدماته خاطئة وكذلك نتيجته، وإنما كانت دعواهم أن النتيجة في مثل هذا القياس الصوري المنتج إنما تلزم يقيناً عن المقدمات، بمعنى أنه سيكون من التناقض الفج التسليم بمقدمات (النبذ مسكر، وكل مسكر حرام)، وعدم التسليم بنتيجة (النبذ حرام). وليس كذلك مقدمات القياس التمثيلي؛ لأن قولنا: (النبذ مسكر كالخمر، والخمر حرام) لا يستلزم النتيجة (النبذ حرام) بالمعنى السابق (وتأمل صيغة مشابهة، ولكنها غير صحيحة: عصير العنب شراب مستخرج من عصر العنب كالخمر، والخمر الحرام، فعصير العنب حرام). ويمكن أن يُعترض على ذلك بأنه إذا صرحنا بأن الجامع في القياس التمثيلي علة مطردة، فستلزم النتيجة عن المقدمات يقيناً. ومثاله: النبذ حرام؛ لأنه مسكر كالخمر، والخمر حرام لأنها مسكرة. ولكن هذا التصريح بالعلة سيجعل الدليل استنباطياً (deductive) لا تمثيلاً، كما أن «الأصل» في هذا القياس التمثيلي المزعوم سيكون -كما قال الغزالي- فضلة في الكلام؛ لأنه لا دور له في إدراك النتيجة.

على أن من الباحثين من أكد أن ابن تيمية لم ينازع في الصحة الصورية (formal validity) للقياس (حلاق ١٩٩٣: xxviii؛ فون كوجيلجين ٢٠٠٥: ٢٠٥). وإذا كان كذلك، فليس بجائز أن يكون قد خلط بين يقينية النتيجة فيه، ويقينية لزوم هذه النتيجة عن المقدمات، ويبدو -لأول وهلة- أن الشاهد النصي لهذا القول قوي، فقد كتب ابن تيمية، يقول:

إن صورة القياس إذا كانت مواده معلومة فلا ريب أنه يفيد اليقين.
وإذا قيل: كل أ: ب، وكل ب: ج، وكانت المقدمتان معلومتين،
فلا ريب أن هذا التأليف يفيد العلم بأن كل أ: ج. وهذا لا نزاع فيه.

(ابن تيمية، الرد، ٢٩٣؛ حلاق ١٩٩٣ : ١٤١ ٢٥٣).

على أن النظرة المتعمقة لا توحى بوجود دلالة هنا أو في أي موضع آخر على أن ابن تيمية يقر بالصحة الصورية للقياس، على نحو ما يفهمها المنطقة على الأقل، فقد أقر بأن الصورة القياسية تفيد العلم، ثم استثنى، فقيد ذلك بأن تكون المواد أو المقدمات معلومة. والحق أن المقطع المنقول آنفاً لا ينبغي أن يُقرأ إلا مقروناً بغيره من كلامه، ومنه ما يلي:

وقد بينّا في غير هذا الموضع أن «قياس التمثيل» و«قياس الشمول» متلازمان، وأن ما حصل بأحدهما من علم أو ظن حصل بالآخر مثله إذا كانت المادة واحدة. والاعتبار بمادة العلم، لا بصورة القضية. بل إذا كانت المادة يقينية، فسواء كانت صورتها في صورة «قياس التمثيل» أو صورة «قياس الشمول»... بعبارتهم أو بأي عبارة شئت، لا سيما في العبارات التي هي خير من عباراتهم، وأبين في العقل، وأوجز في اللفظ = فالمعنى واحد (ابن تيمية، الرد، ٢٠٠-١؛ حلاق ١٩٩٣ : ١١٤-١٩٠).

فهو يذهب إذن إلى أن الحجية في قياس الشمول وقياس التمثيل إنما هي بحسب المواد [المقدمات]: فكلُّ منهما يفيد اليقين إذا كانت مواده يقينية، وإلا فلا. وليس ثمة ما يدل على أنه يرى أن صورة قياس الشمول تستلزم بطبيعتها -دون صورة قياس التمثيل- النتيجة، بل إنه ينكر في المقطع التالي صراحة استلزام قياس الشمول النتيجة بفضل صورته فقط:

إن قياسهم ليس فيه إلا شكل الدليل وصورته، وأما كون الدليل المعين مستلزماً لمدلولة، فهذا ليس في قياسهم ما يتعرض له بنفي ولا إثبات، وإنما هذا بحسب علمه بالمقدمات التي اشتمل عليها الدليل (ابن تيمية، الرد، ٢٥٢؛ حلاق ١٩٩٣ : ١٣٦ ٢٤٠-١).

فابن تيمية حين أقر بأنه لا خطأ في صورة قياس الشمول، لم يكن يقول بصحته الصورية، ولكنه أراد أن «الصورة» القياسية يمكن أن تفيد العلم بالنتيجة

في بعض الحالات المادية، كما أن الصورة «التمثيلية» يمكن أن تفيد العلم بالنتيجة أيضًا في حالات أخرى. فالدليل المفيد للعلم يمكن أن يكون قياس شمول أو قياس تمثيل. والحق أنه كان يرى أن صور الدليل غير محصورة، وأن معظمها أكثر طبيعية وأقل تلفيقًا من «صورة» القياسين الحملية (categorical) والاستثنائية (hypothetical) (ابن تيمية، الرد، ٢٩٦-٧). وخلاصة القول في رأيه أن قياس الشمول وقياس التمثيل كلاهما صورة «صحيحة» للدليل، وأن هناك ما لا يحصى من الصور «الصحيحة» الأخرى. وهذا أشبه أن يكون إغفالًا - لا إقرارًا - لما يعنيه المنطقة - قدماء ومحدثين - بالصحة الصورية للقياس.

وحتى لو سلمنا بأن ابن تيمية أقر بأن قياس الشمول «صحيح صوريًا» (على النحو الذي لا يكون عليه قياس التمثيل)، فإنه لم يول هذه الحقيقة كبير اهتمام، ولعل السبب في ذلك أن القياس الصوري لا يزيد بنفسه - نظرًا لكونه لا يلقي بالآ إلى صحة المقدمات أو خطئها - محصولنا المعرفي عن العالم الخارجي (كما ذكر ذلك حلاق ١٩٩٣: xxxix). على أن هذا الملحظ كلمة إجماع بين المناطق، بحيث يبدو من الغريب أن يُتخذ ذريعة لرفض المنطق. وفي القرنين الثالث عشر والرابع عشر أبدى المنطقيون العرب قلة احتفاء بالبرهان، ولم يكونوا يرون أن عملهم (من حيث كونهم أهل منطق) الإتيان بالحقائق في المقدمات والنتائج، ولكنهم يقولون إنهم وضعوا معيارًا عامًا موضوعيًا، يمكن استخدامه في التمييز بين ما كان من الأدلة منتجًا [قاطعًا] وما هو غير منتج [غير قاطع]، أو - كما جاء في كتب المنطق التعليمية: آلة تعصم الذهن من الخطأ في الفكر (الخونجي، كشف، ٨-٩؛ التحتاني، تحرير ١٠ وما بعدها). ولنسق مثلاً الحديث النبوي المشهور: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، فإن المنطقيين بعد ابن سينا يعتقدون أن موضوع علمهم هو المعقولات الثانية - [وتعني] تقريبًا، مفاهيم الرتبة الثانية (second-order)؛ كالجنس، والنوع، والموضوع، والمحمول (صبرة ١٩٨٠). وموضوعا القضيتين المذكورتين (بدعة، وضلالة) من مفاهيم الرتبة الأولى (first-order)؛ ولذلك خرج تحديد حقيقتهما من صناعة المنطقي جملة؛

لأنه من عمل المحدث أو الفقيه. وتقتصر مهمة المنطقي على تقرير كون القضيتين تستلزمان صوريًا (بقطع النظر عن قيمتهما الحقيقية) النتيجة (كل بدعة في النار)^(١).

وإذا ما تجاوزنا هذه الأخطاء الخطيرة في فهم حقيقة المنطق، لفتت أنظارنا خصيصة مدوية في جدل ابن تيمية، لعلها بعثت القلق في نفوس كثير من العلماء الذين دافعوا عن المنطق، وحملتهم على عدم الرد [عليه]. فقد كان ابن تيمية نادرًا ما يسهب في عرض موقف المناطق، وإنما هو الجملة والجملتان، تُوردان مورد الدعاوى المجردة، ثم لا تُشفعان بشيء من الشرح لمأخذ الرأي وأسبابه، بل إنه لم يحاول قط أن يَرهص بما عساهم أن يدفعوا به إيراداته. والحق أن هذا الأسلوب يختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك المناقشات النقدية -للأفلاطونية المحدثه والفلسفة الأرسطية- التي دبجها الغزالي -مثلًا- وفخر الدين الرازي، أو مؤلفو الكتب الكلامية الذائعة كالإيجي والتفتازاني، أو علماء القرن الخامس عشر العثمانيون، الذين صنفوا ردودًا على الفلاسفة، فزَعُوا فيها إلى ردود الغزالي فنسجوا على منوالها. والقاعدة في هذه التواليف أن تُعرَض أقوال الفلاسفة وأدلتهم بعناية وموضوعية، مشفوعة بما يَرِد عليها من اعتراضات ومناقشات، ثم متلوة بأجوبة عن هذه الاعتراضات حقيقية كانت أم مفترضة. وغالبًا ما توصف اعتراضات المتكلمين السابقين على الفلاسفة بعدم الكافية، فتُغير. وفي بعض

(١) في تفسير حلاق أن الأقيسة خاصة لا يُعول عليها -في رأي ابن تيمية- في تحصيل علم بالعالم الخارجي؛ لأن العقل لا يستطيع -إذا لم يؤيده الوحي- أن يؤكد قضايا كلية، ولا يكون القياس منتجعًا إلا إذا كانت إحدى قضاياه على الأقل كلية (حلاق ١٩٩٣ : xxx-xxxiv). ويرد على هذا التفسير أنه يعارض ما كرره ابن تيمية مرارًا من أن القياس التمثيلي يفيد -خلافاً للمنطقيين- اليقين في بعض الأحوال، وهذا يفترض أن الجامع مطرد مع الحكم، وهو ما يعني صحة القضية الكلية. كما أنه أكد غير مرة أن قياس التمثيل وقياس الشمول صنوان، لا يفترقان إلا بالاسم، وما نادى بأحدهما يمكن أن يتأدى بالآخر، فإذا جاز للأول أن يفيد علمًا بالعالم، فكذلك الثاني، وإذا امتنع على الثاني [قياس الشمول] أن يفيد مثل هذا العلم، فالأول بمنزلته. وحتى لو سلمنا بصحة تفسير حلاق لمذهب ابن تيمية، فإن الأمر المشكوك فيه، وهو أن العقل غير المؤيد [بالوحي] لا يستطيع تأكيد صحة قضية كلية سيكون مشكلة من مجالات علوم النسق الأول، وليست من المنطق الصوري في شيء.

المسائل، ولا سيما غير المركزية (كصحة مذهب الجوهر الفرد (atomism) مثلاً)، يمكن ألا تنتهي المناقشة بقول فصل. وفي مقابل ذلك ترى ابن تيمية يقدم دائماً أفكار المناطقة على نحو تبدو معه غريبة تعسفية، حتى إن قارئه ليأخذ الدهش من أن يذهب قوم مثل هذه المذاهب. بل إنه يخطئ أحياناً فيما يعزوه من الآراء خطأ فاحشاً: فالمناطقة -مثلاً- يقولون: إن الماهية لها حقيقة ثابتة في الخارج غير وجودها (وهو قول لا يكاد يتضح معناه)، ولا يقولون بحجية المعلوم بالتواتر، ويقولون إن علم الله يحصل بواسطة القياس (ابن تيمية، الرد، ٦٤، ٩٢، ١٥٧، ٤٧٤). وليس من شك في أن كثيرين من علماء الدين كانوا يتخذون في جدالهم -في بعض الأحيان- هذه اللهجة الشديدة الخشنة، ولا سيما في خطاب من لم يبلغ من خصومهم في قوة العقل مبلغ الفلاسفة المسلمين، أو كانوا يسلكون هذا المسلك في كتبهم الموضوعة للعامة. لكن ابن تيمية اصطنع هذه اللهجة في هجومه على أفكار قال بها علماء كبار؛ كالغزالي، وفخر الدين الرازي، وسيف الدين الأمدى. وصفوة القول أن تحليل إعراض المناطقة عن الرد على نقد ابن تيمية بأنهم كانوا مستغرقين في النزعة المحافظة، فعجزوا عن تقدير ما لرأيه من قوة ينبغي أن يوضع على محك النظر.

(٤)

التراث المتأخر لعلم الكلام ذي النزعة المنطقية ومعارضوه (بعد القرن الرابع عشر)

الحق أنه لم يكن لمعارضة ابن الصلاح وابن تيمية للمنطق اليوناني كبير أثر، فلم يحفظ الهجوم الواسع الذي شنه ابن تيمية عليه إلا في مخطوط واحد، وليس لمختصره الذي وضعه العالم المصري، جلال الدين السيوطي (ت. ٩١١/ ١٥٠٥) إلا مخطوطان (حلاق ١٩٩٣ : lvi-liii)، بينما توجد آلاف المخطوطات العربية في المنطق، ترجع إلى ما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر. وقد رصد موقع المخطوطات الذي أسسته وزارة الثقافة والسياحة التركية

(<http://www.yazmalar.gov.tr>) نحو ٤١٧٩ مخطوطاً في المنطق، نسخت فيما بين سنتي ٧٠٠هـ/ ١٣٠٠م إلى ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م. وليس هذا الإحصاء إلا قائمة (غير مستوعبة) للمخطوطات المؤرخة الموجودة في تركيا وحدها. وكذلك صُنف -في القرون المتأخرة- كثير من الشروح والحواشي على الكتب التعليمية في المنطق؛ كـ«إيساغوجي» للأبهري (ت. ٦٦٣/ ١٢٦٥)، و«الرسالة الشمسية» للكاتب، و«تهذيب المنطق» للتفتازاني، ومختصر المنطق لمحمد بن يوسف السنوسي (ت. ٨٩٥/ ١٤٩٠)، و«السلم المرونق [المنورق]» لعبد الرحمن الأخضرى (ت. ٩٥٣/ ١٥٤٦) (ويسنوفسكي ٢٠٠٤: ١٦١-٩). ويدل العدد الهائل لهذه الكتب وانتشارها الجغرافي الواسع على أن دراسة المنطق كانت تمثل جزءاً نظامياً من التعليم المدرسي للطلاب في معظم بلاد العالم الإسلامي، فيما بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر، كما كانت تُمثل جزءاً ضرورياً في التكوين [العلمي] للمتكلم، حتى إن بعض متأخري الفقهاء رأوا أن دراسة المنطق من فروض الكفايات؛ لأنه محتاج إليه في علم الكلام الذي هو من فروض الكفايات. وقد أصدر الفقيه الشافعي، المصري المولد، المكي المُقام، ابن حجر الهيتمي (ت. ٩٧٣/ ١٥٦٦) -الذي لم تزل كتبه الفقهية معتمدة عند الشافعية إلى القرن العشرين- فتوى مطولة في حكم الاشتغال بالمنطق تؤيد هذا القول، واستهلها بذكر ما كان من تحریم ابن الصلاح الاشتغال به، ثم نقل عن كتاب «المنقذ من الضلال»، للغزالي هذه الكلمة:

وأما المنطقيات، فلا يتعلق شيء منها في الدين نفيًا ولا إثباتًا، بل هو نظر في طرق الأدلة والمقاييس، وشروط مقدمة البرهان، وكيفية تركيبها، وشروط الحد الصحيح، وكيفية ترتيبها... على أنه لا تعلق له بمهمات الدين، فكيف ينبغي أن ينكر ويحجده؟ (مونتجمري وات
Montgomery Watt ١٩٥٣: ٣٥-٦).

ثم قال [ابن حجر]:

فتأمله [كلام الغزالي] تأملاً خالياً عن التعصب، تجده رحمته قد أوضح المحجة وأقام الحجة أنه [المنطق] ليس فيه شيء مما ينكر،

ولا مما يجر إلى ما ينكر، وعلى أنه ينفع في العلوم الشرعية، كأصول الدين والفقه. وقد أطلق الفقهاء أن ما ينفع في العلوم الشرعية محترم، يحرم الاستنجاء به، ويجب تعلمه وتعليمه على الكفاية. (ابن حجر الهيتمي، الفتاوى، ١ : ٥٠).

ثم بين أن ما أنكره الأئمة كابن الصلاح إنما هو منطق الفلاسفة الأول، الذي يبحثون فيه عن حال الموجودات وكيفية تراكيبها ومفاهيمها وأعراضها، وغير ذلك مما يخالفون فيه علماء الإسلام، ثم قال:

أما المنطق المتعارف الآن بين أكابر علماء أهل السنة، فليس فيه شيء مما ينكر، ولا شيء من عقائد المتفلسفين، بل هو علم نظري يحتاج لمزيد رياضة وتأمل، يستعان به على التحرر عن الخطأ في الفكر ما أمكن، فمعاذ الله أن ينكر ذلك ابن الصلاح، ولا أدون منه. (ابن حجر الهيتمي، الفتاوى، ١ : ٥٠)

ومما يجدر ذكره أن الهيتمي لم يتلطف في الحديث عن متأخري العلماء الذين حرّموا المنطق، ولعله كان يعني ابن تيمية (الذي أوسع ابن حجر نقداً)، والسيوطي مختصر كتابه، فقال:

وإنما وقع التشنيع عليه من جماعة من المتأخرين لأنهم جهلوه فعادوه، كما قيل: «من جهل شيئاً عاداه». وكفى به نافعاً في الدين أنه لا يمكن أن يُرد شبهة من شبه الفلاسفة وغيرهم من الفرق إلا بمراعاته ومراعاة قواعده، وكفى الجاهل به أنه لا يقدر على التفوه مع الفلسفي وغيره - العارف به - ببنت شفة، بل يصير نحو الفلسفي يلحن بحجته، وذلك الجاهل به - وإن كان من العلماء الأكابر - ساكتاً. (ابن حجر الهيتمي، الفتاوى، ١ : ٥٠-٥١).

وقد مال إلى هذا محمد البركوي (ت. ١٥٧٣/٩٨١)، [العالم] التركي العثماني، الذي كان معاصراً للهيتمي، في كتابه الكبير «الطريقة المحمدية»، حيث نصّ على أن علم الكلام لا ينبغي أن يدرس لذاته، ولكنه يصير فرض كفاية متى ظهرت شبهة تهدد العقيدة (الخادمي، البريقة، ١ : ٢٥٨)، ثم صرح بأن المنطق

جزء من علم الكلام، ففسر شارحا الكتاب، رجب [بن أحمد] الأمدى (ت. ١٠٨٧/١٦٧٦) وأبو سعيد الخادمي (ت. ١١٧٦/١٧٦٢) ذلك بأن المنطق يُعد أيضاً من فروض الكفايات (الخادمي، البريقة، ١: ٢٦٢). وعند الفقيه الشيعي الإمامي الشهير، زين الدين العاملي (ت. ٩٦٥/١٥٥٨) أن المنطق آلة شريفة لتحقيق الأدلة مطلقاً، ومعرفة الموصّل منها إلى المطلوب من غيره (العاملي، منية، ٣٧٨)، وأنه ينبغي أن يُدرس بعد حفظ القرآن وتعلم النحو، وقبل الأخذ في علوم الكلام والفقه (العاملي، منية، ٣٨٦)^(١).

وبعد القرن الثالث عشر، كان مصنفو الكتب الكلامية الذائعة الانتشار يفترضون في قارئهم العلم بأسس المنطق على الأقل، وآية ذلك أن العالم التيموري، السيد الشريف الجرجاني قد ذكر في شرحه الجليل على كتاب الإيجي الشهير في علم الكلام، الموسوم بالمواقف أن الأدلة المثبتة والنافية لِقَدَم القرآن يمكن أن تصاغ في صورة قياسين، يحتدم الخلاف في نتيجتهما (الجرجاني، شرح، ٤٩٥-٦). فأمّا أولهما، فهذا:

كلام الله صفته

وكل صفة لله قديمة

فكلام الله قديم

فالأشاعرة والحنابلة يَرْضُون هذه النتيجة، بينما ينكرها المعتزلة والكرامية. فأمّا المعتزلة فلا يسلمون بالصغرى (كلام الله صفته)، وأمّا الكرامية فلا يسلمون بالكبرى (كل صفات الله قديمة). وإليك صورة القياس الثاني:

كلام الله مركّب من أصوات وحروف

وكل مركّب من أصوات وحروف محدث

(١) تحسن الإشارة هنا إلى أمرين: أحدهما: أن العاملي جعل تعلم المنطق في الترتيب بعد علوم العربية جميعاً، وهي أوسع من النحو (Arabic grammar)، الذي اقتصر الكاتب على ذكره. والآخر: أنه نص على عدم التوسع في درس المنطق؛ لأن ذلك من الفضول الذي لا طائل من ورائه، فقال: «ولا يبالغ فيه [المنطق] مبالغته في غيره؛ لأن المقصود منه يحصل بدونه، وفي الزيادة تضيق للوقت غالباً» (منية، ٣٨٦). (المترجم)

فكلام الله محدث

فنتيجة هذا القياس مقبولة عند المعتزلة والكرامية، منكرة عند الأشاعرة والحنابلة. فأما الحنابلة فلا يسلمون بالكبرى (كل مركب من أصوات وحروف محدث)، وأما الأشاعرة فلا يسلمون بالصغرى (كلام الله مرگب من أصوات وحروف).

ويبدو أن هذه الطريقة في عرض الخلاف أضحت واسعة الانتشار فيما بعد، حتى إنها ظهرت في المصنفات الكلامية للشيعة الإمامية، كشرح مير أبي الفتح العربشاهي (ت. ١٥٦٨/٩٧٦) على «الباب الحادي عشر»، لابن المطهر الحلي (مير أبو الفتح، مفتاح، ١٢٢). وظهرت كذلك مصحوبة بتصرف مهم في الشرح الذي وضعه العالم العثماني، القاضي أحمد البياضي زاده (ت. ١٠٩٨/١٦٨٧) على العقيدة الماتريدية (الفقه الأكبر)، فقد غير كلام الجرجاني حتى يلحق الماتريدية بالأشاعرة فيكونا جميعًا ممثلين لأهل السنة، على حين أنه رمى الحنابلة بأنهم حشوية، وأنهم ليسوا من أهل السنة بحال (البياضي زاده، إشارات، ١٤١ وما بعدها).

ولعل التعويل على أشكال الدليل القياسي في علم الكلام كان أشد ظهورًا في كتب محمد بن يوسف السنوسي، متكلم شمال أفريقيا في القرن الخامس عشر، وهذا أمر جدير بالإشارة إليه؛ لأن السنوسي كان شديد الإنكار على الفلاسفة، ولم يستحسن ما فعله بعض المتكلمين، كفخر الدين الرازي والبيضاوي، اللذين توسعا في عرض بدع الفلاسفة ومناقشتها (السنوسي، الصغرى، ١٩). على أن هذا الموقف للسنوسي لم يمنعه من تصنيف عدة كتب في المنطق، ومن الاستكثار من استعمال الأدلة القياسية في كتبه الكلامية، وآية ذلك أنه استهل برهانه على وجود الله -في شرحه على «عقيدة التوحيد» (التي يشار إليها غالبًا بـ «العقيدة الكبرى»)- بخطاب قارئه، وسؤاله أن يؤلف البرهان القياسي التالي (السنوسي، الكبرى، ٧٢):

أنا موجود بعد عدم

وكل موجود بعد عدم فله موجد أوجده

فأنا لي موجد أوجدني

ثم ساق القياسين التاليين ليدل قارئه على أن هذا الذي أوجده فاعلٌ مريد،
لا علةٌ طبيعية، كالنطفة (السنوسي، الكبرى، ٨١):

جرمك على صفة مخصوصة من صفات شئٍ ممكنة

وكل شيء على صفة مخصوصة من صفات شئٍ ممكنة، فإنما كان عليها

بواسطة فاعل مختار

فجرمك على صفة مخصوصة بواسطة فاعل مختار

ثم استخدم نتيجة هذا القياس بعد ذلك مقدمةً في قياس من الشكل الثاني
(السنوسي، الكبرى، ٨٢):

جرمك على صفة مخصوصة بواسطة فاعل مختار

ولا علة طبيعية تكون فاعلاً مختاراً

فجرمك لم يوجد على هذه الصفة بواسطة علة طبيعية

وقد حاول السنوسي أن يبين أن كل المقدمات المذكورة في هذه الأقيسة
إما ضرورية، وإما نظرية يمكن إثباتها بالدليل.

على أن السنوسي لم يعد معروفًا اليوم^(١)، وما خمل ذكره إلا في القرن
العشرين، ولعل لذلك صلةً بكسوف المذهب الأشعري ذي النزوع المنطقي -الذي
مال إليه السنوسي- في العصر الحديث حين بزغت بعض المذاهب الأخرى
(وخاصة المعتزلة الجديدة والسلفية). والحق أن الشروح والحواشي الكثيرة التي

(١) أشار ناشر حديث لشرح أحمد الدمنهوري (ت. ١٧٧٨) على السلم للأخضري -خطأ- إلى السنوسي بوصفه «ملك ليبيا» (ولي الحكم بين ١٩٥١ إلى ١٩٦٩)، على الرغم من أن السنوسي المنطقي من علماء القرن الثامن عشر، كما أن العزو كان إلى منطقي. انظر: الدمنهوري، إيضاح، ٣٢ (رقم ٤). وكذلك ليس هناك إشارة واحدة إلى السنوسي وكتبه الكلامية المدروسة على نطاق واسع في: هالفرسون Halverson ٢٠١٠، الذي يبحث في عدة أمور، من بينها ما افترضه خطأ من دور علم الكلام في الإسلام السني بعد الغزالي.

وضعت على عقائده وعلى كتبه المنطقية خير شاهد على امتداد تأثيره إلى القرن التاسع عشر، وخاصة في أفريقيا المسلمة، بل في غيرها أيضًا، فقد ترجمت عقائده قبل العصر الحديث إلى التركية والماليزية والجاوية (بروكلمان ١٩٣٧-٤٩ : ٢ : ٣٢٣-٦، وملحق ٢ : ٣٥٢-٦؛ ويسنوفسكي ٢٠٠٤ : ١٦٨، ١٨٥-٦). كما أن كتبه الكلامية والمنطقية كانت تُدرّس في الأزهر في القرن التاسع عشر؛ ولذلك طبعت مرارًا في القاهرة مع شروحها وحواشيها التي صنعها بعض علماء الأزهر؛ كإبراهيم الباجوري (ت. ١٢٧٦/١٨٦٠)، ومحمد عlish (ت. ١٢٩٩/١٨٨٢) (انظر: الباجوري، حاشية؛ عlish، هداية).

ولا شك في أنه كان للمنطق معارضون في الأعصر الأخيرة، ولكنهم كانوا -وإثبات هذا مهم- ممن ذم الكلام أيضًا، فقد كتب العالم اليمني الزيدي، الإيماني (Fideist)^(١)، ابن الوزير (ت. ١٤٣٦/٨٤٠) -على سبيل المثال- رسالة سماها «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»، أراد بها النيل من علم الكلام ومن زعمه الرئيس أن القرآن غير كافٍ في دحض البدعة، وفي تبرئة العقيدة من الشبهة، وكان ذمه للمنطق فيها عرضيًا (ابن الوزير، ترجيح، ٤٢). وكذلك كان السيوطي المصري أيضًا (من القرن الخامس عشر) -الذي اختصر هجوم ابن تيمية على المنطق- ممن ذم الكلام والمنطق جميعًا، فذهب في كتابه «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام» إلى تحريم الاشتغال بالمنطق قياسًا على تحريم الكلام. وأكثر كتابه نقول عن علماء كبار من أهل السنة المتقدمين الذين ذموا علم الكلام، استقرئ منها أن المنطق محرم أيضًا؛ لأن علة

(١) مصطلح يدل على من ينكر توقف الإيمان على الدلالة العقلية. (المترجم)

(٢) يحسن التنبيه هنا على أن تحريم المنطق لم يكن قياسًا على الكلام، كما زعم الكاتب، وإنما على الأصل الذي قيس عليه الكلام، وتفصيل ذلك أن السيوطي نقل ما رواه الهروي بسنده عن الشافعي من قوله: «حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صبيغ»، وكان صبيغ يبحث في المشابه، فعززه عمر، فدل قول الشافعي على أنه يرى في البحث في الكلام مثل ما استوجب التعزيز في البحث في المشابه، وهو «إثارة الشبه، والانجرار إلى البدع»، فكانت هذه علة الحكم. قال السيوطي (أو الهروي): «وهذه العلة بعينها موجودة في المنطق... فيكون الدليل على تحريم النظر فيه القياس على الأصل المقيس عليه علم الكلام» (السيوطي، صون، ١٩). (المترجم)

تحريم الكلام موجودة فيه، وهي إثارة الشبه والانجرار إلى البدع (السيوطي، صون، ١٩-٢٠)^(١). ثم نهض محمد مرتضى الزبيدي (ت. ١٢٠٥/١٧٩١) - الهندي مولدًا، القاهري مُقامًا - فهاجم هذين العلمين أيضًا في شرحه المبسوط على «إحياء علوم الدين». وقد نقل -كابن حجر الهيتمي- كلام الغزالي في «المنقذ» من أن المنطقيات لا يتعلق شيء منها في الدين نفياً ولا إثباتاً، غير أنه استخلص منه نتيجة مختلفة اختلافاً جذرياً: فإذا لم يكن للمنطق تعلق بالدين، فليس هناك سبب ديني للاشتغال به، وهو من العلوم التي تُطلب بها الدنيا^(٢). قال:

ليس المراد بقوة الإيمان الحاصل من التوحيد ما كان موثقاً بالبراهين المنطقية، كما يوهمه قولهم، وإنما هو هجوم العلم بصاحبه على حقيقة الأمر. وعلامته انشراح الصدر لمنازل الإيمان وانفساحه، وطمأنينة القلب لأمر الله، والإنابة إلى ذكر الله، ومحبة، والفور بلاقائه، والتجافي عن دار الغرور... والمشتغل به [بالمنطق] مشتغل بصلاح قلبه وظواهر أحواله عن باطن حاله، وسبب ما بُلي به حب الرئاسة وطلب الجاه عند الناس... فأذهب أيامه لأيامهم، وأذهب عمره في شهواتهم ليسمى عالماً (الزبيدي، إتحاف، ١: ١٨١).

لقد كان الزبيدي يوجه قوله إلى المتكلمين (وخاصة الأشعرية السنوسية في شمال أفريقيا)، وإلى المناطق، وعندما عرّض لما قرره الغزالي في «الإحياء» من أن الاشتغال بالكلام فرض كفاية، عمد إلى قصر ذلك على علم العقيدة، المبني على النصوص، وعلى البراهين النقلية، دون ذلك الكلام الذي يقوم على الأدلة العقلية (الزبيدي، إتحاف، ١: ١٨٥)، مع أن علم العقيدة لم يكن يسمى عادةً كلامًا، كما تدل على ذلك الأقوال التي أوردها الزبيدي نفسه في سياق ذم الكلام.

وممن ذم المنطق والكلام أيضًا العالمُ الهندي المسلم (أمير بهوبال) صديق حسن خان القنوجي (ت. ١٣٠٨/١٨٩٠)، وأظهر ذلك في موسوعته «أبجد

(١) للزبيدي في ذم المنطق عبارات شديدة موجعة، فطالما إن شئت في شرحه على الإحياء (١: ١٨٠ وما

بعدها). (المترجم)

العلوم»، دالاً قارئها على هجوم ابن الوزير على الكلام، وعلى هجوم ابن تيمية على المنطق (وكانت المخطوطة الوحيدة الباقية من كتاب ابن تيمية في حوزة القنوجي نفسه) (القنوجي، أبجد، ٤٤١، ٥٢٣)، فكان له أثر كبير في السلفية العربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكذلك في أهل الحديث في جنوب آسيا (بيطار ١٩٦١-٣: ٢: ٧٣٨-٤٦؛ خان Khan ١٩٩٨؛ كومينز Commins ١٩٩٠: ٢٤-٥). وقد أدت الأهمية المتزايدة لهذه الحركات في القرن العشرين إلى عودة الاهتمام بمصنفات ابن تيمية، وإلى تزايد الكراهية لعلمي الكلام والمنطق في الأوساط المسلمة السنية. وتقرير أن الكراهية كانت للعلمين جميعاً أمر مهم؛ وذلك أنه بعد القرن الثالث عشر، كان أنصار الكلام وخصومه -في قلب العالم الإسلامي على الأقل- يرونه وثيق الارتباط بالمنطق، غير أن هذه العلاقة بين العلمين تغيرت تغيراً كبيراً منذ الهجوم الذي شنه متكلمو المعتزلة والشيعية على منطق اليونان في القرنين التاسع والعاشر.

المراجع

- (al-Amili) العاملي، زين الدين (منية). منية المريد في أدب المفيد والمستفيد. تحقيق رضا المختاري. بيروت: دار الأميرة، ٢٠٠٦.
- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (حاشية). حاشية على متن السنوسية. بولاق: دار الطباعة العامة، ١٢٣٨/١٨٦٦.
- (al-Baqqilani) الباقلاني، محمد بن الطيب (تمهيد). كتاب التمهيد. تحقيق ج. مكارثي J. McCarthy. بيروت: دار المشرق، ١٩٥٧.
- (Beyazizade) البياضي زاده، أحمد (إشارات). إشارات المرام من عبارات الإمام. تحقيق يوسف عبد الرزاق. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٩.
- (al-Bitar) البيطار، عبد الرزاق (١٩٦١-٣). حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. تحقيق محمد بهجت البيطار. دمشق: مطبعة مجمع اللغة العربية.
- Brockelmann, C. (1937-49). *Geschichte der arabischen Literatur*. Leiden: Brill.
- Commins, D. (1990). *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria*. New York/Oxford: Oxford University Press.
- (al-Damanhuri) الدمنهوري، أحمد (إيضاح). إيضاح المبهم في معاني السلم. تحقيق عمر فاروق الطباع. بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٦.
- Elamrani-Jamal, A. (1983). *Logique aristotelicienne et grammaire arabes: etudes et documents*. Paris: J. Vrin.
- Endress, G. (1986). Grammatik und Logik, arabische Philologie und griechische Philosophie in Widerstreit'. In B. Mojsisch ed.), *Sprachphilosophie in Antike und Mittelalter*. Amsterdam: Verlag B. R. Gruner, 165-233.

- Endress, G. (1996). Reading Avicenna in the Madrasa. Intellectual Genealogies and Chains of Transmission of Philosophy and the Sciences in the Islamic East'. In J. E. Montgomery ed.), *Arabic theology, Arabic philosophy: from the many to the one: essays in celebration of Richard M. Frank*. Leuven: Peeters, 371-422.
- van Ess, J. (1970). The Logical Structure of Islamic Theology'. In G. E. von Grunebaum ed.), *Logic in Classical Islamic Culture*. Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 21-50.
- van Ess, J. (1976). Disputationspraxis in der islamischen theologie: Eine vorläufige Skizze'. *Revue des etudes islamique* 23 :44-60.
- الفارابي (al-Farabi)، أبو نصر (قياس). كتاب القياس. في المنطق عند الفارابي. تحقيق رفيق العجم. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٥، ٢: ١١-٦٤.
- Frank, R. M. (1989). Knowledge and Taqlid: The Foundation of Religious Belief in Classical Asharism'. *Journal of the American Oriental Society* : 109 37-62.
- (Fuda) فودة، سعيد (٢٠٠٢). تدعيم المنطق. عمان: دار الرازي.
- (Gelenbevi) الكلنبوي، إسماعيل (برهان). البرهان في علم الميزان. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٧/١٩٢٨-٩.
- (Ghazali) الغزالي، أبو حامد (معيار). معيار العلم. تحقيق حسين شرارة. بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٤.
- (Ghazali) الغزالي، أبو حامد (محك). محك النظر. تحقيق محمد بدر الدين النعساني ومحمد القباني. القاهرة: المطبعة الأدبية. د.ت.
- (Ghazali) الغزالي، أبو حامد (مستصفى). المستصفى في علم الأصول. تحقيق حمزة حافظ. المدينة: حمزة بن زهير حافظ، ١٤١٣/١٩٩٣-٤.
- Goichon, A.-M. (1963). *Avicenne: livre des definitions*. Cairo: Institut Français d'Archeologie Orientale.

Goldziher, Ignaz (1981/1916). 'The Attitude of Orthodox Islam toward the Ancient Sciences'. In M. L. Swartz (trans. and ed.), *Studies on Islam*. New York and Oxford: Oxford University Press, 185-215.

Hallaq, W. (1990). 'Logic, formal arguments and formalization of arguments in Sunni Jurisprudence', *Arabica* 315 :87-58.

Hallaq, W. (trans.) (1993). *Ibn Taymiyyah against the Greek Logicians*. Oxford: Clarendon Press.

Halverson, J. R. (2010). *Theology and Creed in Sunni Islam: The Muslim Brotherhood, Asharism, and Political Sunnism*. New York: Palgrave Macmillan.

Heer, N. (1988). 'Ibn Taymiyah's Empiricism'. In F. Kazemi and R. D. McChesney (eds.), *A Way Prepared: Essays on Islamic Culture in Honor of Richard Bayly Winder*. New York/London: New York University Press, 109-15.

ابن فورك (مجرد). مجرد مقالات الأشعري. تحقيق دانييل جيماريه D. Gimaret. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧.

ابن حجر الهيتمي (فتاوى). الفتاوى الكبرى الفقهية. القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٠٨/١٨٩١.

ابن هشام (قطر). شرح قطر الندى. تحقيق إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.

ابن المرتضى (طبقات). طبقات المعتزلة. تحقيق س. ديفالد فيلزر S. Diwald-Wilzer. ويسبادن: Franz Steiner Verlag، ١٩٦١.

ابن سينا (شفاء). الشفاء: القياس. تحقيق سعيد زايد وإبراهيم مذكور. القاهرة: دون بيانات نشر، ١٩٦٤.

ابن تيمية (رد). الرد على المنطقيين. تحقيق عبد الصمد الكتبي. ط٢. لاهور: مطبعة المعارف، ١٩٦٧.

ابن الوزير (ترجيح). ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. القاهرة: مطبعة المعاهد، ١٣٤٩/١٩٩٣٠-١.

- (Illaysh) عليش، محمد (هداية). هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد. القاهرة: مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٦/١٨٨٨.
- (al-Jurjani) الجرجاني، السيد الشريف (شرح). شرح المواقف. إسطنبول: مطبعة الحاج محرم البوسنوي، ١٢٨٦/١٨٦٩.
- (Khadimi) الخادمي، أبو سعيد (بريقة). البريقة المحمودية في شرح الطريقة المحمدية. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٨/١٩٢٩-٣٠.
- Khan, Zafarul-Islam (1998). Nawwab Sayyid Siddik Hasan Khan'. *Encyclopaedia of Islam*, 2nd edn. Leiden: Brill, vii. 1048.
- (al-Khunaji) الخونجي، أفضل الدين (كشف). كشف الأسرار عن غوامض الأفكار. تحقيق خالد الرويهب. طهران وبرلين: المعهد الإيراني للفلسفة ومعهد الدراسات الإسلامية، ٢٠١٠.
- Klima, G. (2008). *John Buridan*. Oxford: Oxford University Press.
- Lameer, J. (1994). *Al-Farabi and Aristotelian Syllogistics: Greek Theory and Islamic Practice*. Leiden: Brill.
- Lloyd, G. E. R. (1966). *Polarity and Analogy: Two Types of Argumentation in Early Greek Thought*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Mahdi, M. (1970). Language and Logic in Classical Islam'. In G. E. von Grunebaum ed.), *Logic in Classical Islamic Culture*. Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 51-83.
- Maqdisi, Mutahhar b. Tahir (Bad). *Kitab al-Bad wa l-tarikh*. Ed. C. Huart. Paris: Ernest Leroux, 1899-1919.
- Marmura, M. (1975). Ghazali's Attitude to the Secular Sciences and Logic'. In G. Hourani ed.), *Essays in Islamic Philosophy and Science*, Albany: State University of New York Press, 100-11.
- Marmura, M. (trans.) (1997). *Ghazali: The Incoherence of the Philosophers*. Provo, UT: Brigham Young University Press.
- Miller, L. (1984). Islamic Disputation Theory: A Study of the Development of Dialectic in Islam from the Tenth through the Fourteenth Centuries'. Unpublished Ph. D. Dissertation, Princeton University.

- (Mir Abu l-Fath) مير أبو الفتح (مفتاح). مفتاح الباب. تحقيق مهدي محقق. طهران: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٦.
- Montgomery Watt, W. (1953). *The Faith and Practice of Ghazali*. London: George Allen & Unwin.
- (al-Nashshar) النشار، علي سامي (١٩٤٧). *مناهج البحث عند مفكري الإسلام*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- Nauta, L. (2009). Lorenzo Valla'. In E. N. Zalta ed.), *Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Summer 2009 edn.), <http://plato.stanford.edu/archives/sum/2009entries/lorenzo-valla/>
- (al-Qannawji) القنوجي، صديق حسن خان (أبجد). أبجد العلوم. لاهور: المكتبة القدسية، ١٩٨٣.
- (al-Razi) فخر الدين (ملخص). منطق الملخص. تحقيق أحد فرامرز قراملكي وأدينه اصغري نزاد. طهران: ISU Press، ٢٠٠٣.
- (al-Razi) فخر الدين (شرح). شرح الإشارات. تحقيق نجف زاده. طهران: Anjuman-i Asar va Mafakhir-i Farhangi، ٢٠٠٥.
- Rosenthal, F. (trans.) (1958). *The Muqaddimah of Ibn Khaldun*. New York: Pantheon Books.
- El-Rouayheb, Kh. (2005). Sunni Islamic Scholars on the Status of Logic, 1500-1800', *Islamic Law and Society* 213 :11-32.
- Rudolph, U. (2005). Die Neubewertung der Logik durch al-Ghazali'. In D. Perler and U. Rudolph (eds.), *Logik und Theologie: Das Organon im arabischen und im lateinischen Mittelalter*. Leiden: Brill, 73-97.
- (al-Sabban) الصبان، محمد بن علي (حاشية). حاشية على شرح الملوي. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.
- Sabra, A. I. (1980). Avicenna on the Subject Matter of Logic'. *Journal of Philosophy* 746 :77-64.

Sabra, A. I. (1987). The Appropriation and Subsequent Naturalization of Greek Science in Medieval Islam: A Preliminary Statement'. *History of Science*, 223 :25-43.

Sabra, A. I. (1994). Science and Philosophy in Medieval Islamic Theology: The Evidence of the Fourteenth Century'. *Zeitschrift für Geschichte der Arabisch-Islamischen Wissenschaften* 1 :9-42.

الأفكار. مخطوط بمكتبة جامعة بيل (Beinecke)، عربي ١١.

بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦.

القاهرة: مطبعة الاستقامة، ١٩٣٤.

Schock, C. (2006). *Koranexegese, Grammatik und Logik: zum Verhältnis von arabischer und aristotelischer Urteils-, Konsequenz- und Schlusslehre*. Leiden: Brill.

القرن السابع. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٨/١٩٢٨-٩.

أ. نوراني وم. محقق. طهران: مركز الدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢.

Spade, P. V. ed.) (1999). *Cambridge Companion to Ockham*. Cambridge: Cambridge University Press.

Spevack, A. (2010). Apples and Oranges: The Logic of the Early and Later Arabic Logicians'. *Islamic Law and Society* 159 :17-84.

Street, T. (2004). Arabic Logic'. In D. Gabbay and J. Woods (eds.), *Handbook of the History of Logic, i: Greek, Indian and Arabic logic*. Amsterdam: Elsevier, 523-96.

Street, T. (2008). Arabic and Islamic Philosophy of Language and Logic'. In E. N. Zalta ed.), *Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2008 Edition), <http://plato.stanford.edu/archives/fall/2008entries/arabic-islamic-language/>.

السيوطي، جلال الدين (صون). صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام. تحقيق علي سامي النشار. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٤٧.
التفتازاني، سعد الدين (شرح). شرح الشمسية. لكهنؤ: المطبع اليوسفي، ١٨٩٩.

التحتاني، قطب الدين الرازي (لوامع). لوامع الأسرار بشرح مطالع الأنوار. إسطنبول: Matbaa-yi Amire، ١٨٦١.

التحتاني، قطب الدين الرازي (تحرير). تحرير القواعد المنطقية بشرح الرسالة الشمسية. إسطنبول: مطبوعات أحمد أفندي، ١٩٠٧.

التوحيدى، أبو حيان (إمتاع). الإمتاع والمؤانسة. تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين. القاهرة: لجنة التأليف، ١٩٣٩-٤٤.

von Kugelgen, A. (2005). Ibn Taymiyas Kritik an der aristotelischen Logik und sein Gegenentwurf '. In D. Perler and U. Rudolph (eds.), *Logik und Theologie: Das Organon im arabischen und im lateinischen Mittelalter*. Leiden: Brill, 167-225.

Walbridge, J. (2005). Suhrawardi and Illuminationism'. In P. Adamson and R. C. Taylor (eds.), *The Cambridge Companion to Arabic Philosophy*. Cambridge: Cambridge University Press, 201-23.

Wisnovsky, R. (2004a). The Nature and Scope of Arabic Philosophical Commentary in Post- Classical (ca.1100-1900) Islamic Intellectual History: Some Preliminary Observations'. In P. Adamson, H. Balthussen, and M. W. F. Stone (eds.), *Philosophy, Science and Exegesis in Greek, Arabic and Latin Commentaries*. London: Institute of Advanced Studies, ii. 149-91.

Wisnovsky, R. (2004b). One Aspect of the Avicennian Turn in Sunni Theology'. *Arabic Sciences and Philosophy* 65 : 14-100.

(al-Zabidi) الزبيدي، محمد مرتضى (إتحاف). إتحاف السادة المتقين بشرح
إحياء علوم الدين. القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣١١/١٨٩٣-٤.
Ziai, H., and J. Walbridge (eds. and trans.) (1999). *Suhrawardi: The Philosophy
of Illumination*. Provo, UT: Brigham Young Press

القسم الثالث

المذاهب الكلامية في أواخر الحقبة الوسيطة
وفجر الحقبة الحديثة

الفصل الخامس والعشرون

اتصال علم الكلام بفلسفة ابن سينا

«تهافت الفلاسفة» للغزالي و«تحفة المتكلمين في الرد على

الفلاسفة» لابن الملاحمي

فرانك جريفيل

كانت فلسفة ابن سينا (ت. ٤٢٨/١٠٣٧) تمثل -في إبان القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي- أكبر خطر يتهدد المذاهب الكلامية المختلفة التي ظهرت قبل ذلك بقرون، واستمرت مواجهة آرائه وآراء أتباعه قرونًا متطاولة، حتى إن قسمًا كبيرًا من الأدبيات الكلامية الإسلامية لمرحلة ما بعد الكلاسيكية -فيما بعد القرن الخامس الهجري- قد خُصص لمناقشة مزايا فلسفته ومعاييبها، وافترق المتكلمون في شأنه فكانوا بين مؤيد وناقذ. وكان تعلم مذاهب الفلاسفة -وهو الاسم الذي اختُص به ابن سينا وأتباعه- جزءًا من كل تعليم مدرسي متقدم تقريبًا إلى القرن الثالث عشر/التاسع عشر. وأكثر من ذلك أنه ما إن شرع المتكلمون في مناقشة الآراء السينوية، حتى رأينا لبعض هذه الآراء نفوذًا ظاهرًا، حتى في مذاهب أولئك المتكلمين الذين أنكروا اتجاهه الفكري العام، وأوسعوه نقدًا. وآية ذلك مبادرة المتكلمين إلى أقواله في النبوة (prophecy)، وفي الكشف (divination)، وفي الإلهام (quicker insight of some humans compared to others)، يَتَّبِعُونَهَا. وقد كان لهذه الأقوال -في صورتها المتبناة المعدلة قليلًا- أثر واسع في كيفية تصور المسلمين للنبوة وللإلهام عند الأولياء وأئمة الشيعة (جريفيل Griffel ٢٠١٠).

وفي هذا الفصل دراسة لمرحلة مهمة في بداية اتصال المتكلمين بفلسفة ابن سينا، ذلك الذي بدأه الغزالي (ولد في سنة ١٠٥٦/٤٤٧ وتوفي في سنة ١١١١/٥٠٥)، وإن كانت بعض الدراسات الحديثة قد ذهبت إلى أن هذا الاتصال بالفلسفة السينية وتمثلها في علم الكلام قد بدأ قبل ذلك، في حياة ابن سينا (ويسنوفسكي ٢٠٠٤). والحق أن هذه المرحلة الأولى لم تحظ بعد بدرس جيد، ولم يتضح إلى الآن إلى أي مدى أخذ ابن سينا عن المتكلمين - وخاصة المعتزلة، كمعاصريه القاضي عبد الجبار (ت. ١٠٢٥/٤١٥) وأبي الحسين البصري (ت. ١٠٤٤/٤٣٦) - وإلى أي مدى أخذ عنه المتكلمون قبل الغزالي. وهؤلاء كانوا في الغالب أشاعرة، كالجويني (ت. ١٠٨٥/٤٧٨) شيخ الغزالي، ولكن كان منهم كذلك شيعة اثنا عشرية، كالشريف المرتضى (ت. ١٠٤٤/٤٣٦)، الذي ناقش أدلة ابن سينا.

لقد كان الغزالي أول متكلم مسلم عرفنا اتصال أسبابه صراحةً بفلسفة ابن سينا، ويبدو أنه توفر على درس كتبه في أول أمره - ولعل ذلك كان بتوجيه من الجويني - وأنه فُتن بها. بل إن الباحثين المحدثين يفترضون أنه كان في مرحلة مبكرة من أتباع ابن سينا. وإذا صح ذلك، فلعل كتابه «مقاصد الفلاسفة» - وهو رواية محايدة لأراء ابن سينا^(١) - يرجع إلى تلك المرحلة، ثم أعيدت تهيئته بعد ذلك ليكون مقدمة لطلابه، من شأنها أن تُعدهم لفهم رده على ابن سينا فهمًا تامًا (جانسينس Janssens ٢٠٠٣). و«المقاصد» هو النسخة العربية - التي كانت تعاد صياغتها في بعض الأحيان - لأحد تواليف ابن سينا الفارسية التعليمية، في المنطق والطبيعات والإلهيات: «دانشنامه علایی». ومع ذلك، ليس هناك دليل واضح على هذه المرحلة السينية في حياة الغزالي، فلا مترجموه ذكروا ذلك ولا خصومه، مع أن هؤلاء قد اتهموه بالتوفر على دراسة الفلسفة قبل أن يُحكم

(١) نصّ الغزالي في مقدمة «المقاصد» على أنه سيورد فيه كلام الفلاسفة في المنطقيات والطبيعات والإلهيات «من غير تمييز بين الحق والباطل»؛ إذ لا مقصود له ههنا إلا «تفهيم غاية كلامهم» (وهذا معنى قول الكاتب هنا «رواية محايدة»)، ثم أرجأ الرد إلى «تهافت الفلاسفة»، الذي جعل «المقاصد» مقدمة له (انظر: مقاصد الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة: دار المعارف، ذخائر العرب رقم (٢٩)، ١٩٦١، ص ٣١). (المترجم)

العلوم الشرعية. ولا يبعد أن يكون الغزالي قد صنف «المقاصد» بعد أن صنف في الرد على الفلاسفة، وذلك حين تحقق أن طلابه لا يزالون بحاجة إلى إعداد أكثر عمقاً مما حَبَّرَه من قبل. والحق أن «مقاصد الفلاسفة» قد أصبح كتاباً تعليمياً ذائع الصيت، ولا سيما في ترجمتيه العبرية واللاتينية (الغزالي، *Logica, Metaphysics*؛ لور Lohr ١٩٦٥).

إن الرأي القائل بأن الغزالي صنف «المقاصد» قبل تصنيفه الرد على الفلاسفة مباشرة - وهو قول يستند إلى تعليقات للغزالي نفسه في سيرته الذاتية - مطَّرح الآن عند الأكثرين. فسيرته الموسومة بـ «المنقذ من الضلال» كتاب ذو نزعة دفاعية غالبية، كُتب في سنة ١١٠٦/٥٠٠، أو بعد ذلك بقليل، ردّاً على هجوم تعرض له من أنصاره وخصومه جميعاً، ورام فيه أن ينفي عن نفسه عمق التأثير بالأدبيات الفلسفية. وقوله بأنه دَرَسَ الفلسفة لمدة عامين أثناء اشتغاله بالتدريس في المدرسة النظامية ببغداد (٤٨٤/١٠٩١ - ٤٨٨/١٠٩٥)، وأنه احتاج إلى عام ثالث ليكتب رده غير معقول (الغزالي، *Deliverance*، ٦١). بل أغلب الظن أن عنايته بفلسفة ابن سينا كانت قبل ذلك، وأنه استغرق سنواتٍ أو حتى عقوداً في كتابة رده. ولعل تعيينه في وظيفة التدريس المرموقة في النظامية ببغداد كان من ثمار دراساته الفلسفية، لا أنه كان مبدأ هذه الدراسات (جريفيل ٢٠٠٩: ٣٠-٦).

وتذكر إحدى مخطوطات «تهافت الفلاسفة» أن الغزالي فرغ منه في شهر المحرم لسنة ٤٨٨هـ/يناير ١٠٩٥، وكان آنذاك مدرساً مرموقاً في المدرسة النظامية الأشعرية، مقرّباً من بلاط الخليفة في بغداد، ومن بلاط السلطان السلجوقي بأصفهان. وإذا صرفنا النظر عن المختصرات القليلة التي صنفها في أصول الفقه، وجدنا كتاب «التهافت» أول كتاب مهم يخرج للناس. وقد أخرج معه طائفة من الكتب في المنطق وفي نظرية المعرفة (الغزالي، محك، ومعيار)، يمهد بهما السبيل أولاً لدراسة «التهافت»، ويحقق مع ذلك أمنيته في وضع الأساس لدراسة المنطق الفلسفي في المدارس الإسلامية، وهو المشروع الذي قام الدليل على نجاحه. وما عتَمَ بعد إخراجه «التهافت» حتى أخرج كتابه المهم الآخر في الرد على الشيعة الإسماعيلية، واختار له عنواناً طويلاً: «فضائح الباطنية وفضائل

المستظهرية». وقد سار الكتابان سيرة واحدة، فقصدنا إلى إقامة الدليل الشرعي على أن الفلاسفة والإسماعيلية مرتدون في الباطن عن الإسلام، بحيث إنهم لو كشفوا عن آرائهم أو أشاعوها لقتلوا. وترجع أهمية «فضائح الباطنية» أيضًا إلى أن الغزالي ناقش فيه آراء الفلاسفة في سلطة الشرع، وفي الدور السياسي للنبوة (الغزالي، فضائح. f. 153، مترجم جزئيًا في: الغزالي، Deliverance، ٢٢٨)، وهو ما لم يعرض له في «تهافت الفلاسفة». ومع ذلك، تدلنا المقارنة بين الكتابين على أن هذا الأخير أوعب من الأول، وأوسع نطاقًا فيما يتغياه. وجدير بالذكر أن الإدانة الشرعية للفلاسفة في هذا الكتاب لم تستغرق سوى صفحة واحدة، وتراءت كأنها استدراك على شغف فلسفي عميق بأقوال ابن سينا.

(١)

المخطط الإجمالي لتهافت الفلاسفة

من الباحثين من أشار إلى أن كلمة "Incoherence" لا تعد ترجمة دقيقة لكلمة «تهافت» العربية، ولا تكشف عن خطورة الاتهام الذي ترمي به الفلاسفة (تريجير Treiger ٢٠١١ : ١٠٨-١٥). فالمصطلح العربي يصف وثوب الفلاسفة إلى نتائج لا تفضي إليها أدلتهم، فلا مسوغ لها ولا أساس. ولعل كلمة "Precipitance" تكون أكثر دقة؛ لأن الكتاب إنما يذكر أن الصرح الفلسفي لا يمكن أن يدوم مع ما كان في بنائه من عجلة^(١). وقد أراد الغزالي لهذا الكتاب

(١) كلمة «تهافت» تعني هنا السقوط والانهيار، وفي رأيي أنه يمكن التعبير عنها في الإنجليزية بكلمة "Decline"، أو بكلمة "Collapse"، وهذه أسد وأدل على المعنى. أما كلمة "Precipitance" فتعني التهور والاندفاع، ولعله من معاني التهافت أيضًا، كقولهم: تهافت الفرائش على النار؛ أي أتاها وازدحم عليها، ولكنه غير مراد هنا، والدليل قول الغزالي في أول كتابه: «فلما رأيت هذا العرق من الحماقة نابضًا على هؤلاء الأغبياء [مقلدي الفلاسفة]، انتدبت لتحريز هذا الكتاب، ردًا على الفلاسفة القدماء، مبيّنًا تهافت عقيدتهم، وتناقض كلمتهم» (الغزالي، تهافت الفلاسفة، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة: دار المعارف، ذخائر العرب رقم (١٥)، ط٧، د.ت، ص ٧٥). فهذا صريح في أن التعجل =

أن يكون ردًا، وجعل وكده فيه بيان أن دعوى الفلاسفة القدرة على إثبات أقوالهم بالأدلة البرهانية لا تنهض على ساقين، فهي محض وهم.

وفي الكتاب سوى الفاتحة أربع مقدمات مختلفة، أوضح فيها المؤلف السبب الذي حفزه إلى كتابته، وما الذي يُرجى منه، وذكر في الفاتحة تلك الطائفة التي اعتقدت تميزها عن الأتراب والنظراء بمزيد الفطنة والذكاء، فرفضوا وظائف الإسلام كالصلاة، وزعموا أنهم يتبعون أقوال الفلاسفة الأول، كسقراط وبقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس، وأشباه هؤلاء الذين يعدونهم أساتذة كل العلوم. ومما قاله فيهم أنهم:

-مع رزانة عقولهم وغزارة فضلهم- منكرون للشرائع والنحل،
وجاحدون لتفاصيل الأديان والملل، ومعتقدون أنها نواميس مؤلفة،
وحيلٌ مزخرفة (تهافت، ٢).

وقد بين الغزالي أن هذه الطائفة ليست من الفلاسفة أنفسهم، أو ليست -على الأقل- من رؤسائهم وأئمتهم، وسوف يذكر لاحقًا جماهيرهم (تهافت، ١٢)، ويبدو أن هذا مراده هنا. فكبار الفلاسفة ورؤساؤهم بُرّاء مما قذفوا به من جحد الوظائف الشرعية، وإنكار الأديان، والقول بأنها حيل مزخرفة (تهافت، ٢). وهذه الطائفة التي شكا الغزالي منها في فاتحة كتابه قد اخترعت تراثًا فلسفيًا زائفًا، وأقامته على فكرة أن الفلاسفة القدماء كانوا أساتذة كل العلوم، ثم انتحلت آراء ما قال بها الفلاسفة الكبار قط. على أن رؤساء الفلاسفة لا يبرأون تمامًا من زيغ فهوم أتباعهم في معاني كلامهم؛ لأنهم هم الذين اخترعوا

= والاندفاع غير مرادين. وأما كلمة "Incoherence"، فتدور معانيها على التفكك وعدم التماسك وما إلى ذلك، وهذه إن تكن مدعاة للتهافت -وهو من معانيها في الإنجليزية أيضًا، لكن على معنى التفكك لا على معنى السقوط- فلا يقوم التعبير بها مقامه، وفي اللغة ما يسعف ويسد مسده. وقد ذهب الدكتور سليمان دنيا إلى أن التهافت بمعنى التناقض في شرحه لقول الغزالي: «إلني التمسست كلامًا شافيًا في الكشف عن تهافت الفلاسفة وتناقض آرائهم» (مقاصد الفلاسفة، ص ٣١)، لكن ذلك يورث عبارة الغزالي اضطرابًا؛ إذ تكون كما لو قال: «... في الكشف عن تناقض الفلاسفة وتناقض آرائهم»، مع أنني لا أعلم أن التهافت يكون مرادفًا في اللسان للتناقض، فالراجح ما ذكرناه من أنها السقوط والهوي، والله أعلم. (المترجم)

أسطورة، حاصلها أن علومهم قامت عليها الأدلة البرهانية، فنفت عنه الشكوك والريب، وأوهموا الناس أن لهم إلى الحق طريقاً أعلى من طرق سائر الطوائف، بل أعلى من الشرائع.

ولا ينكر الغزالي جواز أن تفيد الأدلة البرهانية اليقين فيما تفضي إليه من النتائج، بل إنه قال بالبرهان (demonstration) في كتبه المنطقية، ودعا نظراءه من علماء الشريعة إلى العمل به، وسخر في مقطع مهم من المقدمة الثانية - لم يزل علماء الطبيعيات (scientists) المسلمون من بعده يقتبسونه - من علماء الدين الذين ينكرون قول الفلكيين عن كسوف الشمس: إنه ناشئ عن تحاذيها مع القمر والأرض؛ لأن هذا مما يمكن البرهنة عليه، وإنكاره أضر بالشرع مما يصنعه أعداء الشرع (تهافت، ٦).

وقد علم الغزالي جيداً أن المنهج البرهاني يُدرّس في الكتب التي تقتبس أقوالها - بل عناوينها في الغالب - من كتب أرسطو المنطقية، ولا سيما «التحليلات الثانية» (Posterior Analytics)، حيث يوصف البرهان بأنه الجمع بين (١) أشكال صحيحة من الأدلة، و(٢) مسلّمات ضرورية، أو ثابتة ببراهين سابقة. والأشكال الأربعة عشر الصحيحة للأدلة، وهي الأقيسة، موصوفة مرةً أخرى في كتب الفلاسفة التي تقدم آراء أرسطو في «التحليلات الأولى» (Prior Analytics). وختاماً، تبين الكتب التي تماثل «المقولات» لأرسطو (Categories) و«إيساغوجي» (Isagoge) الكيفية التي يتسنى بها صياغة حدود ومقدمات صحيحة. وقد ارتضى الغزالي ما يسمى بـ«الأورجانون اليوناني» (Greek organon) في الاستدلال، واعتمد المنهج البرهاني في تصانيفه، وذهب إلى أنه يفيد اليقين في الحساب والهندسة (كمسألة كسوف الشمس) والطبيعيات. أما في الإلهيات، فقد انتهى إلى أن كثيراً من أقوال الفلاسفة لا يمكن البرهنة عليها. ومعلوم أن الإلهيات هي أوثق موضوعات الفلسفة اتصالاً بعلم الكلام، فهي تتصل بالأنطولوجيا التي تبحث في نشأة العالم وفي عناصره الأولى، وبالكوزمولوجيا التي تبحث في كيفية اتصال هذه العناصر بعضها ببعض، وهو متصل كذلك بالله، وبصفاته، وبكيفية صلته بخلقه.

وفي المقدمة الرابعة من كتاب التهافت كشف الغزالي عن مقصوده العام من تصنيف هذا الكتاب، فعرض لوصف الفلاسفة علومهم أو معظمها بأنها مؤيدة بالبراهين، ثم أجاب عن ذلك قائلاً:

ونحن نوضح أن ما شرطوه في صحة مادة القياس في قسم البرهان من المنطق، وما شرطوه في صورته في كتاب القياس، وما وضعوه من الأوضاع في «إيساغوجي» و«قاطيغورياس» [المقولات] التي هي من أجزاء المنطق ومقدماته، لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية (تهافت، ٩).

فالميتافيزيقا الفلسفية لا تُسعدنا الأدلة البرهانية في رأي الغزالي، وجميع الأدلة التي يسوقها الفلاسفة في هذا الشأن، ويزعمون أنها برهانية، تنقاصر عن الوفاء بشروط البرهان على نحو ما ذكروها في كتبهم المنطقية. وأصل البلاء في مقدماتهم [مادة القياس]، فهي غير يقينية، وإن زعموا خلاف ذلك، كما أنهم أغفلوا التفتيش عن أصول آرائهم، وقبلوها تقليدًا لأساتذتهم وأئمتهم. وكل هذا يعني -في رأي الغزالي- موقفًا شبه ديني، فقد سأل رؤساء الفلاسفة طلابهم وأتباعهم أن يقبلوا المقدمات التي وضعوها، دون أن يكونوا قادرين على البرهنة عليها. وفي رأي أرسطو أن العلم الذي يعول على أدلة صحيحة صورياً، وعلى مقدمات غير مبرهنة، ولكن سلم بها المشتغلون به ليس علمًا برهانيًا، ولكنه علم جدلي محض (dialectical). فالعلوم الدينية -على سبيل المثال- كلها جدلية؛ لأنها تقوم على مقدمات مأخوذة من الشرع. وما أراد الغزالي أن يثبت فيما نقلناه عنه أنّها هو أن الميتافيزيقا الفلسفية ليست أفضل من العقيدة الدينية، فكلاهما علم جدلي، يستند إلى مقدمات ارتضاها المشتغلون بهما، غير أن التسليم الفلسفي تقليدٌ أعمى لما تناقله الفلاسفة جيلاً بعد جيل، بينما يقوم أساس العقيدة على الوحي الإلهي.

لقد حقق الغزالي -بما بيّنه من أن أدلة الفلاسفة في الإلهيات غير برهانية- عدة مقاصد: أولها: أنه هدم ما يعتقد «العوام» من أتباع الحركة الفلسفية في الفلاسفة من أنهم كانوا أساتذة العلوم كلها، وأذكى الناس قاطبة، فأدلتهم يشوبها

النقص، وهي في الغالب مجانية للصواب. وثانيها: أنه هدم ما يعتقد مقلدو «كبار الفلاسفة ورؤسائهم» من أن الميتافيزيقا الفلسفية أفضل من العقيدة [الدينية]، وأنها يمكن أن تحل محلها، [حيث بين أن] هذه الميتافيزيقا مبناها على التقليد المحض لأئمة الفلاسفة الماضين (كأرسطو ومن إليه)، بينما تُستمد العقيدة من الشرع الإلهي. وثالثها: أنه أراد أن يبين - وإن لم يرد ذلك بتمامه في المقدمات، ولكن في بعض مباحث الكتاب- أن كثيرًا مما أصاب فيه الفلاسفة لا يرجع إلى بحوث برهانية، ولكنهم تلقوه من وحي الأنبياء السابقين، كموسى وعيسى عليه السلام، أو من إلهامات أولياء الأمم السابقة على الإسلام. والحق أن هذا المقصد الثالث يبدو جليًا في بعض فقرات المسألة الخامسة عشرة من كتاب «التهافت»، حيث يعرض الغزالي لكلام الفلاسفة في النفوس السماوية، وسبب تحريكها للسموات. وقد خالف التفسير العقلي للحركات السماوية في مسائل ثانوية، تنحصر في السؤال عن السبب في وقوع الأمر على كيفية بعينها، وأنكر أن يكون العلم بملكوت السموات مستطاعًا بطريق العقل، فالناس لا يعلمون ما علموه من الحركات السماوية بالملاحظة أو بالعمليات الحسابية، ولكن من مصدر آخر: إن أسرار ملكوت السموات لا يُطلع عليه بأمثال هذه التخيلات، وإنما يُطلع الله عليها أنبياءه وأوليائه على سبيل الإلهام، لا على سبيل الاستدلال (تهافت، ١٥٢).

وقد ورد هذا الملحظ في مواضع أخرى من مصنفات الغزالي، كسيرته الذاتية، حيث اعتمد على حجة قديمة استعملها بعض المتكلمين المسلمين، كالإسماعيلي أبي حاتم الرازي (توفي نحو ٩٣٣)، ضد الفلاسفة (الغزالي، Deliverance، ٨٥). فكيف يمكن بناء العلم في علم الفلك على الملاحظة والحساب، علمًا بأن بعض الأحداث السماوية شديدة الندرة، فلا تقع إلا مرة في كل ألف عام؟ إن المعدل الحسابي بين أمثال هذه الأحداث النادرة لا يمكن استنباطه إلا بمعونة الإلهام الإلهي. ويقال مثل ذلك في الطب؛ إذ كيف تُقضي بنا التجربة إلى فهم كيفية عمل العقاقير، علمًا بأن الكثير منها يقتل المريض إذا استعمل قبل أن يُحصّل الناس الخبرة الطبية، فهذا دليل على أن المعرفة الطبية

إنما تُتاح للناس بطريق الإلهام الإلهي، لا بطريق التجارب أو الاستنباطات المنطقية.

ومما يجدر ذكره أن هذا المقصد الثالث وقفنا على السبب في «رد» الغزالي بعض أقوال الفلاسفة في «التهافت»، وقبوله إياها بعد ذلك في كتب أخرى. ومثال ذلك أنه بحث تفسير الفلاسفة حركة النجوم في الأفلاك (المسألة ١٥)، وعرض لرأي ابن سينا في أن لنفوس السماوات [الملائكة السماوية] علمًا بالمستقبل الذي يمكن لبعض الناس الاطلاع عليه (المسألة ١٦)، ثم تبنى القولين جميعًا في كتاب له لاحق. ووجه ذلك أن الجدل في «التهافت» لم يكن في صحة هذه المقولات، ولكن في قدرة الفلاسفة على إثباتها بطريق البرهان. ومن الممكن أن تبقى بعض الآراء صحيحة، وإن لم يقم عليها البرهان. فقد رام الغزالي إذن حمل الفلاسفة على الإقرار بأن هذا النوع من المعارف لا يمكن استنباطه في الفلسفة، ولكنه يؤخذ من الشرع أو من إلهام الأولياء، وقد قال في المسألة السادسة عشرة: وإنما السبيل فيه أن يُعرف من الشرع، لا من العقل (تهافت، ١٥٧)، وما التبرير العقلي الفلسفي إلا مجرد تفسير اعتمد بعدما اعتنقت هذه الآراء، وهو لا يثبت أمام النظر النقدي الذي يصطنعه الغزالي في «التهافت».

والحق أن نقده لآراء أخذ هو بها بعد ذلك قد بعث حيرة شديدة في نفوس بعض قارئيه، فقد رماه ابن رشد (ت. ١١٩٨/٥٩٥) بالتناقض، وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنه قدم نقدًا زائفًا (تريجر Treiger ٢٠١١: ٩٣). غير أن القراءة العميقة لكتاب «التهافت» تدل على أنه كان شديد الحرص في عباراته، وأنه لم ينتحل فيه رأيًا قط يخالف آراءه التي قال بها في كتبه اللاحقة، المجمع على أنها ترجمان أقواله. نعم، لقد غلب عليه الجدل في كتاب «التهافت»، وفاته النصفة في بعض الأحيان، ولكن الانسجام حاصل بين جميع المصنفات التي صحت نسبتها إليه، وإن كان ديدنه أن يصرخ إذا نقد الفلاسفة، ويهمس إذا تبين أنهم على صواب.

وإذا تتبعنا عناوين العشرين مسألة التي ضمها كتاب «التهافت»، تبيّن أن ثمانية منها عمد الغزالي فيها إلى بيان أن الآراء المدروسة في هذا الفصل

لا تُسعدُها براهين صحيحة، ثم لا يقضي فيها بتصويب ولا تخطئة (المسائل ٤، ٥، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩). وقد قصد فيما سواها إلى بيان أن الأقوال الفلسفية لا برهان عليها، وأنها كاذبة. ومع ذلك، كثيرًا ما يكون تصويبها ميسورًا لو أن متحملها اطرح المقدمات الكاذبة، كالقول بقدوم العالم. وفي بعض المواضع يرمي الغزالي الفلاسفة بالتلبيس؛ إذ يعرضون مذاهبهم على نحو تبدو معه إسلامية. وبلغ غلطهم في ثلاثة مواضع (المسائل ١، ١٣، ٢٠) من الخطورة حدًا أفضى بهم إلى الكفر (انظر: المبحثين ٢، ٣).

والغزالي لا يتغيا غالبًا أن يحتج -في المسائل التي يدحض فيها أقوال الفلاسفة- لما يراه هو صوابًا. يقول في المقدمة الثالثة من كتابه: أنا لا أدخل في الاعتراض عليهم إلا دخول مطالب منكر، لا دخول مدّع مثبت (تهافت، ٧). وهو من وراء هذه الخطة يعتقد صحة الشرع، كما يدل عليه «قانون التأويل» الذي شرحه في بعض كتبه التالية، وإن كان قد كمن كذلك في «التهافت» (جريفيل ٢٠٠٩: ١١٢-٢٢). وينص هذا القانون على أنه لا يُضَرَف الشرع عن ظاهره بضرب من التأويل إلا إذا عارضته الأدلة البرهانية. فإذا لم يكن الدليل قطعياً، لم ينتهض لمعارضة الوحي، ونقطع حينئذٍ بخطئه. وفي كل موضع يذكر فيه خطأ الفلاسفة يومئ إلى أن الشرع ينحو نحوًا مختلفًا. وحيثما استطاعوا البرهنة على صحة مذهبهم، لم يَرِ بأسًا في معاودة النظر فيما جاء به الشرع. فإذا خالف ظاهر الشرع أقوال الفلاسفة، ولم يكن سبيل إلى إثباتها، فالشرع مقدّم. والحق أن كثيرًا من التناقض مرده إلى السعي إلى إفساح المجال لمقولات الشرع المعرفية.

وقد جدّ الغزالي في أن يُسهّل على نفسه نقد الفلسفة، فكان حسبه أن يبين أن أدلة الفلاسفة غير برهانية لينقض ثقة بعض أتباع الفلسفة وموقفهم المعادي للدين، وينقض كذلك رأيهم في استقلال الفلسفة عن الشرع. ولم يكن بحاجة إلى أن يبين موضع الخطأ في هذه الآراء ولماذا كان خطأ، بل إنه لم يكن بحاجة -حين كان يعتمد إلى الطعن في صحة بعض أقوال الفلاسفة- إلى أن يوضح خطأها، وإنما كان يكفيه أن يثبت أنها لا برهان عليها، وأنها تعارض ظاهر الشرع. وهو -إذ أجرى كتابه على هذا النمط- قد كان يصيب جل مآربه متى

أثبت أن الأدلة التي ينقدها تفتقر إلى شروط البرهان. ولا يبعد أن تكون هذه الأدلة إقناعية، ولكنها لا تنشئ في رأيه -وقد تقاصرت عن الرتبة العلية من البرهان- مرجعية للفلسفة. من أجل ذلك كانت العشرون مسألة التي عرض لها هذا الكتاب تمثل ضربًا من الجدل الفني حول الوضع المنطقي لبعض التفسيرات والبراهين، ولا يمكن تحديد وظيفتها إلا إذا جعلنا تلقاء أعيننا ذلك المقصد العام من الكتاب، من حيث كونه نقدًا لصحة بعض الأقول أولاً، ولدعاوى الأصالة والمرجعية لبعضها ثانيًا، ثم لثقة بعض الناس ولمواقفهم ثالثًا.

(٢)

المسائل الثلاث المتعلقة بسرمدية العالم في كتاب «التهافت»

وعلى الرغم من أن الغزالي حاول أن يُدخل في رُوع قرائه أنه لا يريد بكتابه هذا الاحتجاج لمذهب بعينه، ولكن أن يدحض أقوال خصومه، فإن الكتاب في مجموعه ينافح عن الموقف الديني. وأظهر ما كان ذلك في المسائل الثلاث الأولى التي تتصل بسرمدية العالم، فقد ذهب ابن سينا وكثير من الفلاسفة السابقين عليه إلى أن العالم لا بداية له ولا نهاية، وذهبوا مع ذلك إلى أن له خالقًا، هو علة العلل (ultimate cause) لكل ما يقع فيه، وهم لا يعتقدون أن الله خلق العالم من عدم، ولكن أنه هو «العلة الأساسية» (essential cause) لهذا العالم، ويريدون بالعلة الأساسية تلك العلة الفاعلة (efficient cause) التي تكفي لإيجاد شيء أو لإيقاع حدث. وتخيل بيتًا مظلمًا ليس فيه مما يضيء إلا موقد، فلن يوجد الضوء في هذا البيت إلا إذا وُجدت النار في الموقد، فالنار هي العلة الأساسية للضوء في البيت، فمتى وُجدت وجد، والأمر بعكس ذلك أيضًا. وعلى الرغم من أنها علتها، فهما متلازمان في الزمن. والضوء لازم عن النار وجوبًا. وهكذا تقوم العلاقة بين الله والعالم، فالعالم لم يزل موجودًا مع الله، ولا يمكن أن يوجد الله وحده دون العالم، كما أنه لا يمكن أن توجد نار في ذلك البيت دون ضوء. وليس لله -في قول ابن سينا- أسبقية زمانية على العالم، ولكن

وجودية، فهو لم يوجد «قبل» العالم، ولكنه «تقدم» عليه في الرتبة الوجودية؛ لأن الله علة كل ما سواه، ووجود العالم لازم وجوبًا عن وجوده.

وقد كانت هذه الفكرة عن الله، بوصفه علة، هي التي أثارت خصومة الغزالي. ولعل الإشكال يتضح بالعودة إلى مثال الموقد، وذلك أنه في طبيعة النار أن تبعث الضوء، بحيث لا يمكننا أن نتصور نارًا بلا ضوء، وليس لها اختيار في ذلك. وفي رأي الغزالي أن الله -كما وصفه ابن سينا- في طبيعته خلق العالم، فليس له اختيار في فعل ذلك ولا في تركه. فالله عند ابن سينا لم يكن له اختيار قط، أو -بعبارة الغزالي: ليس هناك انتظار لفعل الله من ذاته. وسيصبح آلة خلق (creation-automaton)، تُحوّل علمه -الذي لعله يُنظر إليه بوصفه برنامجًا للخلق- إلى العالم الذي نحيا فيه.

وجدير بالذكر أنه لم يرد شيء من ذلك صراحةً في كتاب «التهافت»؛ لأنه أعدد -ككثير من كتب زمانه- ليدرس على شيخ قدير، لعله يرفع الحجاب عن هذه الصلات. على أن كتب الغزالي الأخرى، وكذلك شروح العلماء المتأخرين لتراثه، يدلاننا على أن هذه [آلية الخلق] هي القضية التي تبحثها المسألة المتعلقة بقدّم العالم. وهي تظهر أيضًا في مسائل أخرى [من الكتاب]، حتى بات جليًا أنها تمثل أهم مأخذ للغزالي على الفلاسفة. إن تصورهم لله -في رأيه- تصور باهت، يحيله علة آلية محضة، لا إرادة لها ولا علم على الحقيقة، وهذا إله قلّ في الناس جدًا من سيراه سيدًا للوجود، على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم.

وتشغل المسائل الثلاث الأولى المتعلقة بسرمدية العالم ثلث كتاب «التهافت» تقريبًا، وفيها يتجلى بشدة سمته النقدي. وقد ساق الغزالي كثيرًا من الاعتراضات على الرأي القائل بسرمدية العالم، أو بأنه يمكن أن يكون كذلك، واقتصر في المسألة الأولى -وهي أطولهن- على دحض القول بقدّم العالم؛ أي باستمرار وجوده في أزمنة ماضية لا متناهية. وعلى الرغم من أن الغزالي لم يكشف قط عن مصادره، فإنه أتى ببعض الأدلة التي نعرفها من نقد جون فيلوبونوس (John Philoponus) لكتابي أرسطو وبرقلس (Proclus) في قدّم العالم

(دافيدسون Davidson ١٩٨٧ : ٨٦-١٢٧). وجون فيلوبونوس هذا (وهو بالعربية: يحيى النحوي) فيلسوف مسيحي من القرن السادس، عاش في الإسكندرية، وكان يكتب باليونانية.

وفي أثناء هذه المسألة زادت أهمية الاختلاف في طبيعة الجهات (modalities)، وهي: «الواجب»، و«الممكن»، و«المستحيل». وكان ابن سينا يرى أنها صفات للأشياء أو للأحداث، فالشيء عنده «واجب» أو «ممکن»، والعالم في مجموعه ممكن بالنظر إلى نفسه، واجب بالنظر إلى الله؛ أي إنه يلزم وجوبًا عن وجود الله. والحق أن ابن سينا كان يقلد أرسطو في أصل تصوره للجهات، ولكنه أبعد حتى تطلب محلاً للإمكان وللوجوب. وفي رأيه أن كل واجب قائم بالله الذي هو واجب الوجود بذاته، وأن محل الإمكان المادة الأولى غير المصورة (الهيولي) التي هي أساس كل المخلوقات. ولما كان العالم ممكنًا دائمًا، فإن محل هذا الإمكان (أي هذه المادة الأولى) - كما ذكر ابن سينا في بعض أدلته - لم يزل موجودًا منذ القدم.

وقد أجاب الغزالي عن ذلك جوابًا جذريًا؛ إذ اعترض على التصور الأرسطي للجهات في مجموعه، وذهب إلى أن «الممكن» ليس صفة للشيء، وإنما هو حكم عقلي محض:

كل ما قدر العقل وجوده فلم يمتنع عليه تقديره، سميناه «ممکنًا». وإن امتنع سميناه «مستحيلًا». وإن لم يقدر على تقدير عدمه، سميناه «واجبًا». فهذه قضايا عقلية لا تحتاج إلى وجود حتى تُجعل وصفًا له. (تهافت، ٤٢).

وكذلك قابل بين التصور الأرسطي «الإحصائي» للجهات، الذي كان سائدًا بين الفلاسفة الأرسطيين، وتصورها على نحو ما جاء في أدبيات علم الكلام. «فالممكن» هناك بديل مُزامن (synchronic alternative)؛ أي إن الشيء يُعد ممكنًا إذا استطعنا أن نتصوره -عقليًا- بديلًا لشيء موجود في الواقع، أو لشيء سيوجد، بينما نسمي الشيء «مستحيلًا» إذا لم نستطع -عقليًا- تصوره بديلًا. وقد افترض الغزالي في كتاب «التهافت» «عوالم بديلة» لهذا العالم القائم (كوكونين Kukkonen

(٢٠٠٠)، وهذه أداة جدلية قوية، استُخدمت في جميع الكتاب. فإذا أمكننا أن نتصور أن العالم مخلوق في وقت ما، أو قبله أو بعده، فلا بد أن الله -الذي هو على كل شيء قدير- لديه القدرة على إحداث هذه الممكنات. والحق أننا يمكن أن ندرك هذا الكلام تمامًا، ولكن من الصعب -لأسباب ليس لنا أن نخوض فيها هنا- على من تربى على التصور الأرسطي للجهات أن يستوعبه، أو حتى أن يفهمه. وفي تاريخ الفلسفة، يُعد كتاب التهافت للغزالي خطوة مهمة في العزوف عن هذا التصور إلى نظرة حديثة للممكن بوصفه بديلاً مزامناً.

ولم يدع الفلاسفة قدم العالم فحسب، بل زعموا أيضًا أنهم قادرون على ذلك بطريق البرهان، وعلى إزالة كل شبهة. وإذا كان الغزالي قادرًا على إقناع قرائه بأن العالم يمكن أن يكون حادثًا، فقد أدرك بذلك ما رمى إليه من الكشف عن وجود خطأ في براهين الفلاسفة المفترضة. على أنه مضى أبعد من ذلك في هذا الموضوع خاصة، فحشد الأدلة على حدوث العالم، وكان دليله الأساسي أن كل فعل لا بد له من بداية في الزمان. وهذا الدليل مستقيم في أدبيات علم الكلام من الفلاسفة السابقين، كجون فيلوبونوس. والحق أن الغزالي قد قصد -في هذه المسائل المطولة حول سرمدية العالم- إلى أن يبين فلسفيًا -أي دون اللجوء إلى مرجعية الشرع- أن العالم حادث ولا بد.

(٣)

حشر الأجساد وعلم الله بالجزئيات

وفي مواضع أخرى من كتاب «التهافت» اكتفى الغزالي تمامًا بالاعتماد على مرجعية الشرع. وقد حاول في المسألة العشرين -مثلًا- أن يبين إمكان خلق الأجساد في الآخرة، وأقام حجته الفلسفية أيضًا على التصور العقلي: فنحن نستطيع أن نتصور نفوس بني آدم في الحياة الآخرة مجردة عن أبدانها، وهذا قول الفلاسفة، وهو ممكن، ونستطيع أن نتصور -بديلاً لذلك- أنه سيُخلق ثمة في

وقت ما جسد -من أي نوع كان- لكل نفس (تهافت، ٢١٩). وقدرتنا على تصور وقوع ذلك معناه أنه ممكن؛ ولذلك فالأوصاف القرآنية للملذات والآلام الحسية التي سنبلوها بعد الممات غير مستحيلة. وههنا يحاول الغزالي حمل الفلاسفة على التسليم بمرجعية الشرع، وصحة ما جاء به.

وقد قابل أيضًا بين التراث الأرسطي والتصور الاسمي (nominalist) أو المفاهيمي (conceptualist) -على الأقل- للجهات، وهذا حدث مهم في تاريخ علم الكلام، وفي تاريخ الفلسفة كذلك. ويعدله في الأهمية تصوره الجديد للعلم -وهو جديد بالنظر إلى الميراث الأرسطي- الذي عرضه في المسألة الثالثة عشرة، فقد كان ابن سينا يذهب إلى أن الله يتصف بوحدة كلية؛ وأنه لذلك لا تتغير عليه الأحوال، فلا يتعلق علمه إلا بالحقائق الثابتة «الكليات»، وهي الأجناس، والأنواع، أو المفاهيم الثابتة كالإنسانية، والحصانية (horseness)، ولا تعلق له بالجزئيات إلا «بنوع كلي». وتفسير هذا الكلام عسير في الفهم، غير أن الغزالي رأى أنه يلزم عنه -وليس لقوله ما يبرره كلية- إنكار علم الله بالجزئيات، فعند ابن سينا أن الله لا يعلم الأشخاص من حيث هم أشخاص؛ إذ لو علم ذلك، لكان علمه متغيرًا مع كل تغير يحدث فيهم، وهو في حق الله محال. ولكن الغزالي أنكر هذا التصور بشدة، مشيرًا إلى أن أحدًا لن يطيع الله لو اعتقد أن الله لا يعلم شخصه، ولا يعلم باجتراحه المعصية (تهافت، ١٣٦). وهو لم ينكر -في جوابه الفلسفي- مقدمة ابن سينا في أن الله لا يلحقه التغير، وحال اعتقاده الصارم في التوحيد دون نسبة ذلك إلى علم الله، ولكنه أعاد تفسير العلاقة بين العالم والمعلوم، معولًا -مرة أخرى- على أفكار وحلول مستقاة من أدبيات علم الكلام السابقة، فأنكر التصور الأرسطي في أن «العلم يتبع المعلوم»، واستبدل بمعادلة العالم والمعلوم مفهومًا للعلم بوصفه إضافة بين هذين الطرفين، فالعلم بمعلوم ما كالعلاقة بين ناظر ثابت وجسم متحرك، فعلى الرغم من أن وضع المعلوم يتغير بالنظر إلى العالم، فإن العالم لا يتغير (تهافت، ١٣٨).

الإنكار الشرعي لثلاث من مقالات الفلاسفة

يعتقد الغزالي أن بعض مقالات الفلاسفة تحمل الناس على الاستخفاف بالشرع. وهو لم يصنف كتابه هذا إلا بعد أن أثار حفيظته ما رآه من رفض الشعائر الدينية من قِبَل طائفة من أتباع الفلاسفة؛ لاعتقادهم أن آراءهم وأخلاقهم خير من الدين. على أن رؤساء الفلاسفة بُرَأَ من هذا الأمر في رأيه، وهو يعترف أنهم يعدون أنفسهم من جملة المسلمين، وإن وقعوا في الكفر. وفي خاتمة كتاب التهافت جواب له عن مسألة فقهية، هو أشبه بفتوى: أفنقطعون القول بتكفيرهم، ووجوب القتل لمن يعتقد اعتقادهم؟ والحق أن أساس الغزالي الفقهي وراء هذه التهمة هو أن المسلم متى أضمر الكفر، فقد جحد الإسلام ضمناً، وأمسى مرتدّاً في الباطن، سواء أدرك ذلك أم لا. فالتكذيب الواقع من المسلم يعني عند الغزالي الردة عن الإسلام، وهذه مسألة نظر فيها فقهاء آخرون على نحو مختلف تماماً (جريفيل ٢٠٠١)، ومن أجل ذلك قطع بردة الفلاسفة في بعض المسائل التي رأى أنه لا يمكن التغاضي عنها.

وقد نصّ على هذه المسائل في خاتمة الكتاب، وعِدَّتْها ثلاث: قولهم بقدم العالم، وبأن الله لا يحيط علماً بالجزئيات الحادثة من الأشخاص، وإنكارهم بعث الأجساد وحشرها. وفي المسألتين الأخيرتين ما يسترعي انتباه المشتغلين بالفقه رأساً؛ لأن الناس متى ظنوا أن الله لا يعلم أشخاصهم، أو اعتقدوا أن عقاب الآخرة مجازي، يتعلق بالنفوس دون الأجساد، لم يقع في قلوبهم الخوف من عقاب الله في الآجل. وقد كان حَمَلُ الناس على مراعاة أحكام الشرع ماربّاً مهماً يتغياها الغزالي في كتبه. ولا يتضح -مع ذلك- السبب الذي من أجله ذكر مسألة قدم العالم في هذا السياق، مع أن الشرع الإسلامي لم يصرح قطّ بالإيجاد من عدم، والغزالي بذلك عليم، وقد صَدَفَ عن ذكر هذه المسألة في إنكاره المتكرر بعدُ (الغزالي، *Deliverance*، ١٣٨). على أنه كان كلما عرض لهذا

الموضوع، أكد اتفاق المسلمين على القول بحدوث العالم، ولعله كان يرى في إنكار ذلك معارضة خطيرة للإسلام ولإجماع علمائه. والحق أن ما سوى ذلك من المسائل كان مما يمكن الإغضاء عنه، كقولهم بأن الله فاعل غير مختار. وعند الغزالي أن هذه الأقوال بدعة، ولكنها لا توجب تنفيذ حد الردة، بل إنه نصَّ بجلاء -في مواضع أخرى- على وجوب التسامح مع هذه الآراء (الغزالي، *Deliverance*، ١٣٧، ١٤٣-٩).

إن الأهمية الكبيرة لكتاب «تهافت الفلاسفة» لا ترجع إلى تاريخ علم الكلام فحسب، ولكنها تتعلق بتراث الفلسفة اليونانية والغربية عامة، فقد جابهة الفلسفة الأرسطية باعتراضات قوية على تصورهما الخاص لتأسيس العلوم الفلسفية على الأدلة البرهانية. وكثير من الاعتراضات الجدلية المذكورة فيه مستوحاة من علم الكلام، حتى إن الأرسطيين -كابن رشد، وموسى بن ميمون (ت. ١٢٠٤/٦٠١ الذي لم يذكره قط، وإن كان به عليمًا)- لا يلحقونه إلا بالأدبيات الكلامية. ولا يُقدَّر كتاب «التهافت» حقَّ قدره إلا من أعرض ونأى بجانبه عن الفلسفة الأرسطية، وهذا ما لم يصنعه ابن رشد، وظل نقده لكتاب الغزالي، الموسوم بـ«تهافت التهافت»، اتصالاً محدودًا بأدلة هذا الأخير، ذا تأثير يسير.

وفيما يتعلق بالخطاب الفلسفي في المشرق الإسلامي، مثل كتاب «التهافت» برزخًا [بين مرحلتين]، فما كان المتكلمون قبله بحاجة إلى الاتصال بالفلسفة. وإذا كان بعضهم قد فعل، فليس على جهة التعمق الذي كان بعد كتاب «التهافت»، فهم الآن آخذون في المناقشة مع الفلاسفة لتمييز صحيح الأدلة من باطلها في كلا التراثين. وقد ضمَّ الكتاب هذين الخطابين جميعًا، فميَّز المسائل الثلاث التي أنكرها الغزالي الفقيه، والمسائل الأخرى الكثيرة التي عارضها الغزالي المتكلم، ومهَّد السبيل بذلك إلى أن تُدرج في علم الكلام تلك المقالات الفلسفية التي لا يلحق الفلاسفة فيها ملام.

وقلَّ من الفلاسفة بعد الغزالي من كان يذكر هذا الكتاب، حتى إذا انتصف القرن الثاني عشر، أبدى جميع الفلاسفة وجميع المتكلمين معرفة بما فيه من اتهامات لابن سينا وأتباعه بالتقليد والتلبس، وعرفوا كذلك بعض القضايا الرئيسة

التي وردت في مسائله العشرين، وأجابوا عنها. وعلى الجملة، فللمرء أن يقول دون مبالغة: إن كثيراً مما كُتب في الفلسفة الإسلامية وفي علم الكلام - فيما بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر - إنْ هو إلا استجابة لمذهب ابن سينا الفلسفي، ولكتاب «تهافت الفلاسفة» للغزالي.

(٥)

ابن الملاحمي وكتابه تحفة المتكلمين

بينما حظي نقد الغزالي للفلسفة بأهمية كبيرة منذ أول يوم ظهر فيه، ظل ثاني أهم كتاب في الإسلام في الموضوع نفسه مجهولاً لدى معظم العلماء، حتى أعيد اكتشافه حديثاً في مخطوط وحيد في مكتبة مشهد (أنصاري Ansari ٢٠٠١). ومؤلفه هو ركن الدين محمود ابن الملاحمي، متكلم معتزلي كبير، عاش في النصف الأول من القرن السادس/الثاني عشر، في خوارزم، في منطقة الدلتا حيث يصب نهر آمو داريا [جيجون] (Oxus) في بحر أرال، فيما يعرف اليوم بأوزبكستان. وقد توفي ابن الملاحمي هناك في سنة ١١٤١/٥٣٦.

لقد كانت خوارزم مركزاً علمياً مهماً في إبان القرن السادس/الثاني عشر، وكانت كذلك إحدى المناطق القليلة التي ظل فيها الفكر الاعتزالي حياً نشطاً، حتى بعد دثوره في سائر بقاع العالم الإسلامي. ويُعد ابن الملاحمي مع معاصره ورفيقه الزمخشري (ت. ١١٤٤/٥٣٨) -صاحب التفسير الذائع للقرآن الكريم- أهم مفكري المعتزلة في القرون التي تلت المرحلة الذهبية للمذهب، وكان يعد نفسه حامل لواء المذهب الكلامي لأبي الحسين البصري (ت. ١٠٤٥/٤٣٦)، ولعله أخذه عن تلامذته أو عن تلامذة تلامذته. وقد أخذ أبو الحسين الكلام في بغداد -حيث كان يسكن- عن القاضي عبد الجبار (ت. ١٠٢٥/٤١٥)، واتصل كذلك -بوصفه طبيباً ممارساً للطب- بالعلم اليوناني، ودرس الفلسفة، التي لعلها أثارت إبداعات مهمة في فكره (مادلونج Madelung ٢٠٠٦). وأكثر حججه سهام مفعوفة إلى مذهب أبي هاشم الجبائي (ت. ٩٣٣/٣٢١)، المسمى بالبهمية، ذلك الذي كان عبد الجبار إمامه المؤازر في حياة أبي الحسين البصري.

وبعد أبي الحسين أصبح ابن الملاحمي أهم من يمثل مذهبه الاعتزالي . وله في علم الكلام مصنفان، أطولهما وأوعبهما «المعتمد في أصول الدين»، ودونه «الفائق في أصول الدين»، وهو كالمختصر للأول، الذي لم يصلنا منه سوى أول أرباعه (ابن الملاحمي، المعتمد)، بينما بلغنا المختصر -الذي تم في سنة ٥٣٢/ ١١٣٧- بتمامه (ابن الملاحمي، الفائق). وقد ذاع صيت الكتابين، ورجع إليهما متكلمون كبار، كالفخر الرازي (ت. ٦٠٦/ ١٢١٠). وثالث كتب ابن الملاحمي أهمية كتاب «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة»، الذي صنفه ردًا على فلسفة أرسطو، أو بالأحرى على فلسفة ابن سينا، وهو يعتمد كثيرًا على كتاب «المعتمد»، وخاصة على الباب الذي يناقش مقالات الفلاسفة (ابن الملاحمي، المعتمد، ٦٨٣-٧٩٨). وقد ورد فيه ذكر الكتابين السابقين للمؤلف (تحفة، ١٧٨، ١٨٥)؛ وهذا يعني أنه كُتب بين سنة ٥٣٢/ ١١٣٧ والسنة التي توفي فيها ابن الملاحمي ٥٣٦/ ١١٤١.

وإذا كان كتاب الغزالي قد نحا منحى معقدًا في نقد الفلسفة، حتى إن بعضهم ربما وصفه بعدم المباشرة، فإن ابن الملاحمي قصد إلى النقد رأسًا، ودون موارد، فعرض مباشرة لآراء ابن سينا، قاصدًا إلى أن يبين موضع الخطأ فيها وسببه (مادلونج ٢٠٠٧: ٣٣٣-٥). وبينما كان الجدل العقدي الرئيس بين الغزالي وابن سينا يدور حول تصور الفلاسفة لله بوصفه علّة للعالم، لا اختيار لها، كان في جعبة ابن الملاحمي كثير مما ينقده. والحق أن المقارنة بين هذين الكتابين تكشف عن التوافق الكبير بين النظريات الفلسفية الأرسطية في الإسلام والمذهب الأشعري، وتبين أيضًا كم كانت خطة الغزالي معقدة، وكم كان كثير من المتكلمين المسلمين أكثر إمعانًا في المواجهة.

وفي مقدمة «التحفة» يشرح ابن الملاحمي السبب الذي حداه على تصنيف كتابه، ويشكو أن كثيرًا من متفقهة زمانه قد شرعوا في دراسة تصانيف فلاسفة الإسلام، ويخص منهم الشافعية، من مدرسة الغزالي، وإن كان هذا الاتجاه قد ظهر أيضًا بين أتباع مذهبه الحنفي. لقد رأى الإسلام في حال يشبه حال المسيحية في القرون الأولى من تاريخها، حين حَرَّف علماء اللاهوت المسيحيون

-وهذا رأي واسع الانتشار بين المسلمين- الذين درسوا الفلسفة اليونانية رسالة المسيح الأصلية:

وغالب ظني أنه يؤول أمر الإسلام في أمتنا إلى ما آل إليه أمر النصراني في دين عيسى عليه السلام، فإن رؤساءهم مالوا إلى علم اليونانيين في الفلسفة حتى انتهى أمرهم إلى أن خرّجوا^(١) دين عيسى عليه السلام على طريق الفلاسفة، فوقعوا فيما وقعوا فيه من الأقانيم الثلاثة والاتحاد وصيرورة عيسى إلهاً بعد أن كان إنساناً، إلى غير ذلك من الجهالات (تحفة، ٣).

ويرى ابن الملاحمي كذلك أن فلاسفة الإسلام، كالفارابي وابن سينا، «خرّجوا عن دين الإسلام»^(٢) باتباع الفلاسفة القدماء (تحفة، ٣)، وهو يشكو -كما فعل الغزالي من قبل- من غطوسة هؤلاء الفلاسفة، واعتقادهم أن الفلسفة تعلو على كل ما سواها، ويسخر من الزعم بأنها تحمل الناس على تجاوز الانقسامات الدينية، وعلى إنزال الأديان جميعاً منزلة واحدة. وفي رأيه أن الفلسفة تُشوش فهم الناس لما بينهم من اختلافات دينية، والفلاسفة مضلون، كما وصفهم الغزالي من قبل. ولما كان فلاسفة الإسلام يصفون آراءهم بأنها تمثل صحيح الإسلام، وكان كثير منهم مشتغلاً بالفقه، كانوا أشد خطراً حتى من دعاة الباطنية؛ لأنهم يُلقون في رُوع العامة أنهم يدعون إلى الإسلام، والصحيح أنهم بعكس ذلك، فهم أعداء الأنبياء، وليس ما يدعون إليه مما دعت إليه الأنبياء في شيء، ويقع لي أن الله تعالى ما بعث رسولاً في زمن من الأزمان إلا [رد] على هؤلاء الفلاسفة ومقلديهم (تحفة، ٨).

(١) هكذا ضبطها محققا كتاب «تحفة المتكلمين»، وهو أنسب للسياق، غير أن كاتب البحث قرأها بالتخفيف «فخرجوا»، فكان معناها عنده الترك والمفارقة، فنقلها إلى الإنجليزية هكذا: "they ended up leaving the religion of Jesus"، ثم غمّ عليه المعنى، فوضع نقاطاً كالإشارة إلى جزء متروك، ثم واصل الترجمة غير مبالٍ بما فيها من اضطراب. (المترجم)

(٢) إنما هي كسابقتها «خرّجوا»، لا «فخرجوا». وقد ترجمها الكاتب على هذا النحو: "leave the religion of Islam"، ثم كتبها بالعربية -إبراءً لذمته فيما يبدو- على هذا النحو (kharaju din al-Islam). قال ابن الملاحمي متحدثاً عن كتابه «المعتمد»: «وبينت فيه أنهم [الفارابي وابن سينا وأتباعهم] خرّجوا دين الإسلام على طرائق الفلاسفة المتقدمين». (المترجم)

ابن الملاحمي والغزالي

لقد صنف ابن الملاحمي [كتابه] بعد انصرام أكثر من أربعة عقود على ظهور كتاب «التهافت» للغزالي. ويمكننا القول بأنه كان يعرف هذا الكتاب، غير أنه كان يذكر -خلافًا للغزالي- كثيرًا من الفلاسفة بأسمائهم، وعلى رأسهم ابن سينا وأرسطو، بل يذكر صغارهم وبعض معاصريه منهم، كأبي البركات البغدادي (تحفة، ١٤)، وكذلك يذكر عناوين الكتب، وينقل عن المصنفات الفلسفية، حتى اطلعنا من خلال ذلك على ما كان معلومًا مرجوعًا إليه في هذا الأمر. ومن العجيب مع ذلك، أنه لم يذكر الغزالي ولا شيئًا من آثاره، مع أنه كان شخصية بارزة في زمانه، وكان يعيش قريبًا من مركز نشاط ابن الملاحمي، حتى عرفه كل معنيٍّ بالفلسفة وبالشرعة.

وليس من شك في أن ابن الملاحمي كان على علم بـ«مقاصد الفلاسفة» للغزالي، أو ربما -وهذا احتمال أبعد- بنسخة معدلة مجهولة منه -لا نعرفها نحن اليوم- تباين تلك التي بلغتنا من ذلك العصر؛ أعني ما يسمى بـ«المضنون الكبير»، الذي نشر حديثًا (پورجوادى Pourjavady ٢٠٠٢: ١-٦٢). وتزعم بعض الدراسات عن هذا الكتاب الأخير أن الغزالي هو من صنفه، وأنه حوى تلك الآراء التي ارتضاها من مذاهب الفلاسفة (الكيتي al-Akiti ٢٠٠٩)، لولا أن هناك صعبًا تحول دون التسليم بذلك، كتلك التي تصادفنا عند قول مؤلف هذا الكتاب عن الله «إنه يعلم الجزئيات بنوع كلي» (پورجوادى ٢٠٠٢: ١٤). وهذا يخالف رأي الغزالي مخالفة تامة. وعلى أي حال، لم يعول ابن الملاحمي على «المضنون الكبير»، ولكن -في الغالب- على «مقاصد الفلاسفة» في صورته التي نعرفها عليها اليوم، أو في قريب منها، وكان يسلك في النقل عنه مسلكًا انتقائيًا، فهو تارةً ينقل الكلام نصًّا، وتارةً يوجزه إيجازًا، وطورًا يعيد صياغته. والحاصل أن «المقاصد» أحد أهم مصادره في مقالات ابن سينا وأتباعه، وهو في نقده

لآرائهم في موضوع ذات الله وصفاته وأفعاله يستخدم تقسيمات الغزالي الأساسية في «المقاصد»، ويستكثر من النقل عنه.

ولا ندري أكان ابن الملاحمي يعلم أن هذا الكتاب مجرد حكاية -غير مشفوعة بتأييد أو رد- لمقالات ابن سينا في المنطقيات والإلهيات والطبيعات، أم لا، ف«المقاصد» نفسه مشكّل؛ لأنك متى عزلت المقدمة القصيرة والخاتمة الأقصر، بدا كأنه من تأليف أحد أتباع ابن سينا. وثمة مخطوطات عربية ليس فيها مقدمة ولا خاتمة (شهادة Shihadeh ٢٠١٠). وكثيراً ما يُستعمل فيه الضمير الثالث الجمعي («نحن نرى» مثلاً) عند عرض آراء أتباع فلسفة ابن سينا وأدلتهم. وأغلب الظن أن ابن الملاحمي كان يعتقد الغزاليّ واحداً منهم، وكان يوجه نقده إلى فقهاء الحنفية، وإلى جماعة الشافعية خاصة، ولعله أراد بهم الغزالي وشيعته من التلامذة والأتباع.

وقد صرح ابن الملاحمي أنه أول متكلم يصنف في نقد الفلسفة (تحفة، ٤)، وهذا ما زعمه الغزالي لنفسه قبل أربعة عقود. ويبدو أن كلا الرجلين أجرى بعض البحوث البيولوجرافية، فإذا كان ابن الملاحمي قد وقف على كتاب الغزالي، وهو الغالب، فلعله لم يستحسن أسلوبه [استراتيجيته]، ولم يرتضه أسلوباً له في النقد. وفي بعض المواضع من كتاب «التحفة» ما يدل على أنه لم يكن -مع معرفته بكتاب الغزالي- عليماً بمحتواه. وهو يذكر في هذا الموضع «أحد الفلاسفة» الذي بدا مختلفاً عن الباقيين، فتحدث -على الأقل- عن الأعمال التي تفضي إلى الثواب في الآخرة، وعن تلك التي توجب العقاب فيها (تحفة، f. ١٨٥). ولعله يشير بذلك إلى الغزالي، الذي أطلال ذيل الكلام في «إحياء علوم الدين» وفي غيره فيما يجب على الناس فعله وما يجب عليهم اجتنابه لتحقيق السعادة في الآخرة. وقد واصل ابن الملاحمي حديثه، فذكر أن هذا الفيلسوف زعم أن بعث الأجساد ممكن، حتى على وفق المقدمات التي يرتضيها الفلاسفة الأرسطيون، وهذا عين ما فعله الغزالي في المسألة العشرين من «التهافت»، ولكن ابن الملاحمي لم يردّ قراءه إلى هذا الكتاب، وإنما نقل عن كتاب آخر، تكلم فيه ذلك الفيلسوف غير المسمّى بمثل هذا، وأقام البراهين على أن يوم القيامة سيكون على وفق التصور

الوجودي لابن سينا، وتضمن هذه النقل ما يسمى بـ «قانون التأويل» عند الغزالي (تحفة، ١٨٦، ١. ١٧)، وهو من كتاب عُرف بنفخ الروح والتسوية (الغزالي، نفخ، ٤١)، تداول الناس منه عدة نسخ، يعرض لأسئلة عن طبيعة النفس الإنسانية وعن الحياة الآخرة، أجاب عنها الغزالي. وقد حاول هذا الكتاب - انطلاقًا من آيات قرآنية (١٥ : ٢٩، ٣٨ : ٧٢) - أن يبين أن آراء ابن سينا في النفس إنما كانت تفسيرًا للقرآن. وتداول الناس أيضًا أجزاء من هذا الكتاب (لا تتضمن المقطع المقتبس) بعنوان «المضنون الصغير»، وكذلك «الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية». وما زال العلماء في شك من صحة نسبة هذا الكتاب إلى الغزالي، مع أنه أقل إشكالًا بكثير من «المضنون الكبير». وقد نقل عنه ابن الملاحمي عدة مرات في كتابه، في الباب الخاص بالآخرة (كولوجلو Kologlu ٢٠١٠ : ٣٢٠-٣٣٠)، حيث يبدأ كل مسألة بقوله: «قال هذا القائل . . .». فهذه النقول تعزز صحة النسبة، زيادةً على أن الوصف الغامض لمؤلفه ينطبق كثيرًا على الغزالي.

ومن الجائز أن ابن الملاحمي كان يعد الغزالي أحد أولئك الفلاسفة الذين مزجوا الفلسفة بالإسلام، وإن كان يقر - مع ذلك - أن علماء الشافعية - كالغزالي على الأقل - يقولون بالتكليف، ويدعون الناس إلى قبوله، وهو ما لا يصنعه فلاسفة آخرون. ومع ذلك، كان المصير إلى مذهب ابن سينا في النفس وفي الحياة الآخرة تبعًا لذلك - كما صنع الغزالي - أمرًا غير محتمل عند ابن الملاحمي، فوجه نقده إلى من دان به. ومما يجدر ذكره أن ابن تيمية أدرج اسم هذا الأخير ضمن قائمة ضمت أسماء أكثر من اثني عشر عالمًا مسلمًا، عرفوا بانتقادهم الغزالي في نزوعه إلى الفلسفة (ابن تيمية، درء، ٦ : ٢٤٠).

العشرون بابًا في تحفة المتكلمين

أورد ابن الملاحمي في مقدمة كتابه قائمة بالقضايا التي ضل فيه الفلاسفة عن جادة الصواب. وكثير منها مما بحثه الغزالي من قبل، كحدوث العالم، وصفات الله - وخاصة من حيث كونه صانع العالم - وآرائهم في الآخرة، غير أن ابن الملاحمي زاد على ما تقدم آراءهم في النبوة وشرائع الأنبياء، وهما قضيتان كان تقييم الغزالي لهما مضطربًا؛ ولذلك لم يذكرهما في التهافت. وقد عارض ابن الملاحمي رأي الفلاسفة في التكليف، وهو موضوع لم يطرقه الغزالي أيضًا؛ لأن مذهب الأشعرية فيه يحول إلى أن يطابق تمامًا رأي ابن سينا.

وربما كان اتفاقًا - أو عمدًا - تقسيم ابن الملاحمي كتابه إلى عشرين بابًا أساسيًا، كما صنع الغزالي في كتاب «التهافت». وقد أنزل الثلاثة الأبواب الأول منزلة المقدمة، ثم بدأ في الباب الرابع بنقد الفلاسفة في المسألة عينها التي بدأ بها الغزالي أيضًا، وهي قولهم بقدم العالم، وإن كان كتابه لم يتحل في العموم بأصالة التقسيم ككتاب الغزالي. ولما فرغ من إثبات حدوث العالم، مضى مع دليل الحدوث إلى إثبات وجود المحدث؛ الله. ثم سارت مناقشة المسائل بعد ذلك على خطى الكتب الكلامية، ككتاب الموسوم بـ «الفائق»، فبعد أن أثبت وجود الله، خصص الفصول التالية (من ٦ إلى ١٢) لصفات الله ولأفعاله، وبدأ بمناقشة دليل الفلاسفة على قدم العالم بعيدًا عن الإبداع الإلهي، وذكر فيمن ذكر اسم برقلس (ت. ٤٨٥)، ونقد يحيى فيلوبونوس له (تحفة، ٥٢-٧). وقد بدا اعتماده الكبير على «مقاصد الفلاسفة» للغزالي في مناقشته لصفات الله الثبوتية والسلبية (تحفة، ٥٨-١٣٧؛ الغزالي، مقاصد، ٢: ٥٩-٩٧). وفي بقية الكتاب مناقشة لبعض الآراء الفلسفية المتعلقة بالنبوة، وبطبيعة النفس، وبالأخرة، وكذلك للخلافات الجوهرية بين المعتزلة والفلاسفة الأرسطيين في المسائل الوجودية. ثم كان الباب الأخير من الكتاب ردًا على الزعم بأن للقرآن باطنًا، وهو ما تدعيه

الفلاسفة وفرق الشيعة، كالباطنية، الذين يزعمون أن أئمتهم يحتجون العلم بهذا الباطن دون سائر الناس.

وقد أمسك الغزالي في كتاب «التهافت» عن الانتصار لما يراه هو -على الأقل- حقًا، وعندما دحض نفي الفلاسفة صفات الله، وقولهم بأن الله وحدة مطلقة (absolute unity)، لم يذكر مذهب الأشعرية في المسألة بديلاً له^(١). وأثر ابن الملاحمي مسلماً آخر، فكان يجابه أقوال الفلاسفة دائماً بعقائد المسلمين، كما يقول، وإن كان إنما يريد المعتزلة بهذه الكلمة. وقد كانت المعتزلة فضّلت -قبل ذلك بقرون- مذهبها في الوجود، وأسسته على نظرية الجواهر المفردة الصماء التي لا فعل لها من نفسها (powerless atoms)، وكذلك حددت تصورهما الخاص لسياقات [الظواهر] الطبيعية في نظريات تخالف الفروض الوجودية الأرسطية، مما أفسح المجال لابن الملاحمي ليبيد اعتراضه، ويبسط القول في الاستدلال لمذهبه.

وكذلك كان الخلاف بينهم عميقاً في أفعال العباد وفي التكليف، فابن سينا يرى أن الأفعال الإنسانية تحددها علّياً عدّة عناصر، كإرادة الإنسان، وبواعثه، وعلل أخرى، تحددها أيضاً علل، ترجع كلها إلى الله. فكل سلاسل العلل والمعلولات تنتهي -عند ابن سينا- إلى الله، أو بالأحرى تبدأ منه؛ ويعني ذلك أن الله علة العلل لكل شيء. ويرى ابن الملاحمي، من منطلق اعتزالي -أن الأشعرية- وهو يسميهم في الجدل مجبرة -يذهبون هذا المذهب ذاته (تحفة، ٥١)، وهو أن الله خالق كل ما في هذا العالم من أحداث، ومن بينها الأفعال الإنسانية، وقد قدر سلفاً كل أفعال بني آدم، وهو لذلك مصدر الخير والشر في العالم وخالقهما. ولا يخفى أن كلا الرأيين لا يقول به معتزلي؛ ولذلك أكد ابن الملاحمي أن الله مصدر الخير فحسب، وأن الشر في هذا العالم من فعل

(١) بل إنه ذهب -كما نصّ في المقدمة الثالثة إلى أبعد من هذا، فكان يلزم الفلاسفة بمذاهب فرق الإسلاميين على اختلافها، من معتزلة وكرامية وواقفية [كذا]. وقال في ذلك: «ولا أنتهض ذأباً عن مذهب مخصوص، بل أجعل جميع الفرق [لأبنا] جمعاً واحداً عليهم [الفلاسفة]»، ثم علل ذلك قائلاً: «فإن سائر الفرق خالفونا في التفصيل، وهؤلاء يتعرضون لأصول الدين، فلنتظاهر عليهم، فنعد الشدائد تذهب الأحقاد» (تهافت، ص ٨٣). (المترجم)

الإنسان، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، ولا آثارها المباشرة، فالإنسان حرٌ فيما يصدر عنه من مواقف تجاه ما كلفه الله به، فمن أتى بالتكاليف الشرعية على وجهها أثيب في الآخرة، وإلا عوقب.

فقد كان من رأي ابن سينا إذن أن الأفعال الإنسانية محدّدة بعلمها، كسائر حوادث هذا العالم. ولا وجود للاختيار إلا بمعنى أن الإنسان سيختار دومًا ما يعتقد أنه خير له. وكل الحوادث في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة مقدّرة، ولا يُستثنى من ذلك الثواب والعقاب. ولا يقول بالتكليف، وتشبه نظريته الأخلاقية نظرية أرسطو، وهي غائية (teleological)، فالفعل بغايته، وهذه الغاية هي سعادة الإنسان في الدارين، ولا سبيل إلى بلوغها إلا بتحقيق إمكانياته. وكل فعل أفضى إلى هذه الغاية فهو حسن، وإلا فهو قبيح، ولا توصف الأفعال من حيث هي بحسن ولا قبح.

وثمة مواضع يسيرة في نظرية ابن سينا في الفعل الإنساني وفي القيمة الخلقية تخالف نظرية الغزالي (جريفيل ٢٠٠٩: ٢١٥-٢٢)، غير أن الأخير لم يعرض لهذه الموضوعات في كتاب «الشهافت». وليس كذلك الأمر عند ابن الملاحمي، الذي لم يدع عنصرًا في نظرية ابن سينا في الأفعال الإنسانية إلا نقده، ودحض قوله بأن لكل إنسان نفسًا تبقى بعد الموت (تحفة، ١٥٤-٦٨)، وخصص بعض المناقشات للرد على مسائل من الكوزمولوجيا الفلسفية، وما فيه من القول بحركات النجوم والكواكب في الأفلاك السماوية (تحفة، ١١٤-٣٥)، وكان الغزالي قد ذهب إلى أن أشباه هذه المسائل لا تعلق لها بالشرع، وأن إنكار ما قامت البراهين الهندسية على صحته يضر بالدين ولا ينفعه، فخالفه ابن الملاحمي، ورأى أن هذه النظرة الفلسفية للحياة تُفضي إلى اعتناق مذهب جبيري في أفعال العباد. وقد أدته رغبته في إقرار حرية الإرادة إلى إنكار وجود كائنات سماوية يمكن أن تحدد الأفعال الإنسانية. كل ذلك وغيره جعل كتابه محاولة أكثر شمولًا من محاولة الغزالي.

ومهما يكن من شيء، فلم تكن الهوة كبيرة بين برنامجي هذين الكتّابين؛ فكلاهما قصد إلى الحط من مذهب ابن سينا الفلسفي، والحد من افتتان العلماء

المسلمين. وكلاهما تغيا جذب أتباع ابن سينا إلى مذهبه الخاص، بيد أن ابن الملاحمي أثر النقد المباشر، وسعى إلى بيان فساد آراء الفلاسفة في كل موضع خالفوا فيه المعتزلة، بينما ركز الغزالي على دعويين لهما: برهنة علومهم، والاستقلال عن الوحي. وقد ذكر ابن الملاحمي كذلك المنهج البرهاني، وتهكم من الفلاسفة في زعمهم أن آراءهم أفضل من معتقد العامة، أو من آراء المتكلمين لأنها مبنية على البراهين، ولكنه لم يركز على قالبية الآراء الفلسفية للبرهنة. أما الغزالي فأثر خطة تمكنه من نقد الفلسفة، ومن تبني بعض ما فيها من الآراء، كما لو كانت له.

(٧)

النتائج

يعد كلا الكتابين النقيدين للفلسفة السينية، اللذين توفرنا على درسهما في هذا الفصل، أعمالاً فلسفية قيمة، تناولت في جدٍ شديد آراء الأرسطيين المسلمين وأدلتهم، وناقشتها مناقشة فكرية راقية. وقد كشفت عقود أنفقت في دراسة كتاب الغزالي عن أن كثيراً من اعتراضاته تتميز بالأصالة، وأنها أسهمت، بل أثارت في بعض الأحيان، المعارضات الجدلية الخطيرة التي واجهتها الأرسطية المصطبغة بالأفلاطونية المحدثنة (Neoplatonic Aristotelianism) في الغرب وفي الإسلام. وإننا لفي حاجة إلى دراسات مماثلة لكتاب «التحفة» لابن الملاحمي.

وفي بعض الأحيان يغلب الطابع الجدلي على الكتابين، ولكنهما يكشفان مع ذلك عن مدى تقدير مؤلفيهما لما في فلسفة ابن سينا من تعقيد وتنوع. وقد أيقنا جميعاً أن هذه الفلسفة تهدد مرجعية علم الكلام الذي نشأ عليه، وتهدد كذلك علماءه، غير أنهما تباينا في الطريقة التي يدفعان بها هذا التهديد، فانعطف ابن الملاحمي إلى آراء أصحابه من المعتزلة، يبرهن على صحتها، مهتبلاً الفرصة المواتية في هذا الدفاع، بينما تبني الغزالي بعض آراء ابن سينا، واحتجتها لمصلحة المذهب الأشعري. واحتاج قبل ذلك أن يحدد المسائل التي تضمنتها

الفلسفة السينوية مما لا يتفق مع العقيدة الإسلامية، وكان هذا أحد مقاصد كتابه «التهافت».

والحق أن اختلاف خطتيهما يرجع -في بعض القول- إلى اختلاف النظرة إلى الحركة الفلسفية: فأما الغزالي، فرآها حركة تتابع مسيرها شبه الديني خارج الإسلام، وكان يهدف من ردوده المتعددة المراتب عليها إلى أن يُحوّل الرياحَ عن أشربة هذا التراث الديني الموازي، ويكسوه حُلة الإسلام. وأما ابن الملاحمي، الذي صنف كتابه بعد أن بدأ الغزالي مشروعه بأربعة عقود، فقد أدرك الحركة الفلسفية وهي جزء من الإسلام، فجعل يجيبها كما يجيب المذاهب الكلامية الإسلامية المنافسة؛ أي بكتابة نقد مباشر لأرائها.

وآخر الاختلافات بينهما يتجلى في الجانب الفقهي، فقد جمع الغزالي إلى نقده الكلامي والفلسفي إدانة فقهية، وتعارضت رغبته في تبني كثير من آراء ابن سينا مع تعصبه الشديد، بل لنا أن نقول: مع موقفه العنيف تجاه كل ما رآه من المسائل ذات خطورة. ولم يكن في كتاب الملاحمي هذا النمط من التعصب؛ إذ لم تكن بين يديه -لكونه حنفياً- تلك الأدوات القانونية التي تمكنه من إقصاء بعض آراء الفلاسفة، على نحو ما أتيح للغزالي (جريفيل ٢٠٠١)، ولا اعتقد -لكونه معتزلياً- أن الكفر يجب أو يمكن أن تكون له عقوبة تُوقَّعها السلطة الحاكمة، أو قادة المجتمع المسلم (جريفيل ٢٠٠٩: ١٠٤). وإذا كان ابن الملاحمي يعتقد أن الفلاسفة «خرجوا من دين الإسلام»^(١)، فإنه لم يسع في النيل منهم، وكان كتابه -بوصفه متكلماً معتزلياً- يهدف إلى الكشف عما يراه من خطأ في آرائهم بغية تقليل شيعتهم.

(١) قد أسلفنا أن هذه ترجمة غير صحيحة لعبارة ابن الملاحمي. (المترجم)

المراجع

- al-Akiti, A. (2009). 'The Good, the Bad, and the Ugly of Falsafa: Al-Ghazali's Madnun, Tahafut, and Maqasid, with Particular Attention to their Falsafi Treatments of God's Knowledge of Temporal Events'. In Y. T. Langermann (ed.), *Avicenna and his Legacy: A Golden Age of Science and Philosophy*. Turnhout: Brepols, 51-100.
- Ansari, H. (2001). 'Kitab-i taza yab dar naqd-i falsafa: Payda shudan-i Kitab-i Tuhfat al- mutakallimin-i Malahimi'. *Nashr-i danish* 31 :3/18f.
- Davidson, H. (1987). *Proofs for the Eternity, Creation and the Existence of God*. Oxford: Oxford University Press.
- al-Ghazali (Deliverance). *Deliverance from Error: Five Key Texts Including his Spiritual Autobiography al-Munqidh min al-Dalal*. Trans. R. McCarthy. Louisville, KY: Fons Vitae, 2000.
- الغزالي (فضائح). فضائح الباطنية وفضائل المستظهيرية. تحقيق عبد الرحمن بدوي. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٤.
- al-Ghazali (Logica). *Logica et philosophia Algazelis Arabis*. Frankfurt: Minerva, 1] 1969st edn. [1506.
- الغزالي (مقاصد). مقاصد الفلاسفة. نشرة محيي الدين صبري الكردي. ٣ أقسام. القاهرة: المطبعة المحمودية التجارية، ١٩٣٦.
- al-Ghazali (Metaphysics). *Algazel's Metaphysics: A Medieval Translation*. Ed. J. T. Muckle. Toronto: St Michael's College, 1933.

- (al-Ghazali) الغزالي (محك). محك النظر في المنطق. تحقيق محمد بدر الدين النعساني ومحمد القباني. القاهرة: المطبعة الأدبية. ١٩٢٥.
- (al-Ghazali) الغزالي (معيار). معيار العلم في فن المنطق. نشرة محيي الدين صبري الكردي. القاهرة: المطبعة العربية، ١٩٢٧.
- (al-Ghazali) الغزالي (نفخ). نفخ الروح والتسوية. تحقيق أحمد حجازي السقا. القاهرة: مكتبة المدينة المنورة، ١٩٧٩.
- al-Ghazali (*Tahafut*). *The Incoherence of the Philosophers/Tahafut al-falasifa, a Parallel English- Arabic Text*. Ed. and trans. M. E. Marmura. Provo, UT: Brigham Young University Press, 2nd edn., 2000.
- Griffel, F. (2001). 'Toleration and Exclusion: al-Shafii and al-Ghazali on the Treatment of Apostates'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 339 : 64-54.
- Griffel, F. (2009). *Al-Ghazali's Philosophical Theology*. New York: Oxford University Press.
- Griffel, F. (2010). 'Muslim Philosophers' Rationalist Explanation of Muhammad's Prophecy'. In J. E. Brockopp (ed.), *The Cambridge Companion to Muhammad*. New York: Cambridge University Press, 158-79.
- (Ibn al-Malahimi) ابن الملاحمي، ركن الدين محمود بن محمد (فائق). كتاب الفائق في أصول الدين. تحقيق و. مادلونج وم. مكدرمت. طهران/برلين: العهد الإيراني للفلسفة/معهد الدراسات الإسلامية، ٢٠٠٧.
- (Ibn al-Malahimi) ابن الملاحمي، ركن الدين محمود بن محمد (معمد). كتاب المعمد في أصول الدين. تحقيق و. مادلونج. طهران/برلين: ميراثي مكتوب/ وحدة البحث العلمي في التاريخ الفكري للعالم الإسلامي (Research Unit Intellectual History of the Islamicate World), ط٢. ٢٠١٢.
- (Ibn al-Malahimi) ابن الملاحمي، ركن الدين محمود بن محمد (تحفة).

- تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة. تحقيق حسن أنصاري وو. مادلونج، طهران/برلين: العهد الإيراني للفلسفة/معهد الدراسات الإسلامية، ٢٠٠٨.
- Ibn Rushd (*Tahafut al-tahafut*). Averroes' *Tahafut al-Tahafut* (*The Incoherence of the Incoherence*). Trans. S. van den Bergh. 2 vols. Cambridge: E. J. W. Gibb Memorial Trust, 1954.
- إبن تيمية (درء). درء تعارض العقل والنقل. تحقيق محمد رشاد سالم. ١١ مج. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٨٠.
- Janssens, J. (2003). 'Al-Ghazzali and his Use of Avicennian Texts'. In M. Maroth (ed.), *Problems in Arabic Philosophy*. Pilsbaca: Avicenna Institute of Middle East Studies, 37-49.
- Kologlu, O. S. (2010). *Mutezile'nin Felsefe Elestirisi: Harezmi Mutezili Ibnu'l-Melahimi'nin Felsefeye Reddiyesi*. Bursa: Emin Yayinlari.
- Kukkonen, T. (2000). 'Possible Worlds in the Tahafut al-Falasifa: Al-Ghazali on Creation and Contingency'. *Journal of the History of Philosophy* :38 479-502.
- Lohr, C. H. (1965). 'Logica Algazelis: Introduction and Critical Text'. *Traditio* 223 :21-90.
- Madelung, W. (2006). 'Abu l-Husayn al-Basri's Proof for the Existence of God'. In J. E. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy: From the Many to the One*. Leuven: Peeters, 273-80.
- Madelung, W. (2007). 'Ibn al-Malahimi's Refutation of the Philosophers'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 331-6.
- Pourjavady, N. (ed.) (2002). *Majmuah-yi falsafi-yi Maraghah/A Philosophical Anthology from Maragha*. Tehran: Markaz-i Nashr-i Danishgah.
- Shihadeh, A. (2010). 'New Light on the Reception of al-Ghazali's *Doctrines of the Philosophers* (*Maqasid al-Falasifa*)'. In P. Adamson (ed.), *In the Age of Averroes: Arabic Philosophy in the Sixth/Twelfth Century*. London/Turin: Warburg Institute/Nino Aragno Editore, 77-92.

Treiger, A. (2011). *Inspired Knowledge in Islamic Thought: Al-Ghazali's Theory of Mystical Cognition and its Avicennian Foundation*. London: Routledge.

Wisnovsky, R. (2004). 'One Aspect of the Avicennian Turn in Sunni Theology'. *Arabic Sciences and Philosophy* 65 :14-100.

الفصل السادس والعشرون

المذهب الشيعي الاثنا عشري

رضا پورجوادي وزاينه شميتكه

(١)

العصر الإيلخاني وما بعد الإيلخاني

جرت العادة بأن يُعزى إلى نصير الدين الطوسي (ت. ١٢٧٤/٦٧٢) «تحديث» مذهب الشيعة الاثني عشرية بتقديم أفكار ابن سينا في المناقشات الكلامية، وهو ما بدأ من قبل في المذهب الأشعري على يد الغزالي (ت. ٥٠٥/١١١١)، ثم تبعه -وهذا أكثر أهمية- فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٩/١٢١٠) (*). وقد نشأ الطوسي نشأة إمامية، وكان أهم شيوخه في الكلام معين الدين، أبا الحسن، سالم بن بدران المازني المصري (عاش في سنة ٦٢٩/١٢٣١-٢)، تلميذ المتكلم الاثني عشري الشهير أبي المكارم عز الدين حمزة بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي (ولد في رمضان ٥١١/١١١٧، وتوفي في ٥٨٥/١١٨٩-٩٠)، صاحب «غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع»، الذي يعد أحد أوعب المصنفات الباقية -من القرن السادس/الثاني عشر- في علم الكلام والفقه وأصوله عند الإمامية، وهو الكتاب الذي درسه الطوسي على ابن بدران، فأجازه به في ١٨ من جمادى الآخرة سنة ٦١٩/٣٠ من يوليو ١٢٢٢ (مدرسي رضوي

(*) كتبت زاينه شميتكه الجزء الأول، وكتب رضا پورجوادي الجزء الثاني.

Mudarris Radawi ١٩٩١ : ١٦١-٧). وعلى الرغم من هذا التكوين الكلامي، فإن الطوسي قد كرس معظم حياته العلمية لفلسفة ابن سينا، ولعلم الفلك، وللحساب، وصنف -عندما اتصل بصوف الإسماعيلية فيما بين سنة ٦٣٠/١٢٣٣ وسقوط قلعته في أَلْمُوت سنة ٦٥٤/١٢٥٦- كثيرًا من الكتب المهمة في الفكر الإسماعيلي. ونجح -إبان الغزو الإلخاني للعراق في سنة ٦٥٦/١٢٥٨- في أن يحمل هولاكو الغازي على الاستماع إليه في عدم تخريب المقدسات الشيعية. وفي سنة ٦٥٧/١٢٥٩ عهد إليه الإلخان ببناء مرصد مراغة [شرق إيران] وتولّي أمره، وقد أصبح بعد ذلك مركزًا فكريًا مهمًا يضم الفلكيين، والفلاسفة، والمتكلمين من الشيعة ومن غيرهم. وظل نصير الدين الطوسي في مراغة إلى ما قبل وفاته في سنة ٦٧٢/١٢٧٤ بأشهر قليلة، حيث عاد إلى بغداد (ديبر Daiber وراجب Ragep ٢٠٠٠؛ وانظر أيضًا الإسهامات في: پورجوادى Pourjavady وفيسيل Vesel ٢٠٠٠).

وقد صنف الطوسي بعد مفارقه للإسماعيلية حوالي سنة ٦٥٤/١٢٥٦ عدة مصنفات كلامية؛ أعني رسالة الإمامة، التي انتصر فيها لمذهب الشيعة الاثني عشرية في الإمامة، وكذلك رسالتين مختصرتين في الكلام: «قواعد العقائد»، و«تجريد الاعتقاد»^(١). وما لبثت هاتان الرسالتان أن ذاعتا، وأثبتتا أثرهما في تطور الشيعة الاثني عشرية، كما تومئ إلى ذلك الشروح الكثيرة التي وضعت عليهما (صدرائي Sadrai ٢٠٠٣؛ مقدمة محقق الجُمُصي الرازي، كشف، (vi-iv)^(٢). وقد جمع الطوسي فيهما إلى المناقشات الكلامية اصطلاح الفلسفة

(١) يتضمن المبحث الخاص بالإمامة في كتاب «القواعد» عرضًا مفصلاً لمقالات الإسماعيلية (مع مناقشات مطولة لأراء الغلاة، والكيسانية، والإمامية، والزيدية، وأهل السنة). وقد فُسر ذلك بأنه دليل على أن الطوسي استبقى نوعَ تعاطف مع آراء الإسماعيلية حتى بعد مفارقه إياهم، وسقوط أَلْمُوت (لاندولت Landolt ٢٠٠٠ : ١٤)، ولكن جنوح هذا المبحث إلى حكاية مقالات الفرق لا تجعل هذا التفسير سائغًا.

(٢) حظي كتاب «التجريد» -كما هو معلوم- بانتشار واسع بين علماء السنة، ووضعوا عليه شروحًا كثيرة، أشهرها شرح علاء الدين علي القُوشجي (ت ٨٧٩/١٤٧٤)، وكان هذا الشرح أساسًا لكثير من الشروح والحواشي لدى متأخري أهل السنة، وكذلك لدى مفكري الشيعة. انظر: صدرائي ٢٠٠٣ : ٥٩ وما بعدها. وانظر في شرح على «القواعد» لعالم سني، هو ركن الدين الأستراباذي: أنصاري Ansari ٢٠١١ : ٧٨٧-٥.

ومنهجها وأسلوبها، كما ارتضت طائفة من مفاهيم ابن سينا التي توافق مذهب الإمامية الكلامية. والحق أن دمج علم الكلام -على نحو ما صاغه أبو الحسين البصري (ت. ٤٣٦/١٠٤٤)، مؤسس آخر فرع تجديدي للمعتزلة- بالفلسفة المشائية أمسى هو القاعدة المتبعة عند متكلمي الإمامية بدءاً من القرن السابع/ الثالث عشر، فما بعده. ومن مصادر الطوسي المهمة تصانيف فخر الدين الرازي، الذي كان قد نقح الفكر الكلامي الأشعري علي هدي من آراء أبي الحسين البصري وفلسفة ابن سينا. وعلى الرغم من التعارض بين النظرة الاعتزالية لنصير الدين الطوسي في كتبه الكلامية والآراء الأشعرية لفخر الدين الرازي، فإن كتب هذا الأخير كانت وسيلة الأول وكذلك متأخري الشيعة الاثني عشرية إلى الوقوف على مقالات أبي الحسين^(١).

وكان التأثير الأظهر لفكر الطوسي الكلامي في الأوساط العلمية بمدينة الحلة، التي كانت أحد المراكز الفكرية الرائدة للشيعة الاثني عشرية (طالعي Talii ٢٠١٣: ١٩-٧٨)، مع ما لها من موقف إيجابي واضح تجاه الكلام منذ زمن سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي الرازي، الذي كان قد فرغ -في هذه المدينة- كتابه الكلامي الجامع، الموسوم بالمنقذ من التقليد، في التاسع من جمادى الأولى لسنة ٥٨١/ الثامن من أغسطس لسنة ١١٨٥، فوقف متكلميها على آراء أبي الحسين البصري. ومن أشهر العلماء الذين كانوا يسكنون هذه المدينة قبل زمن الطوسي بقليل وفي أثنائه سديد الدين سالم بن محفوظ السوراي الحلبي (توفي نحو ٦٣٠/١٢٣٢)، وتلميذه نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد (المحقق الحلبي) (ت. ٦٧٦/١٢٧٧) (انظر في أخباره: الفصل الحادي عشر)، ومحمد بن علي بن محمد بن جُهميم (ت. ٦٨٠/١٢٨٢)، وسديد الدين يوسف بن المطهر الحلبي. وفي ذلك العصر أيضاً ظهر في الحلة بنو العود، وهم أسرة ضمت أجيالاً متعاقبة من المتكلمين (شميتكه Schmidtke ٢٠٠٩: a).

(١) ليس هناك دليل على أن الطوسي أو أي متكلم من متأخري الإمامية قد اطلع على مصنفات أبي الحسين البصري الكلامية. ومع ذلك، كان الطوسي والعلامة الجلي على علم بتأليف ركن الدين ابن الملاحمي (ت. ٥٣٦/١١٤١)، وهو من أبرز أتباع أبي الحسين، وكذلك بكتاب «الكامل» لأبي المعالي صاعد بن أحمد الأصولي، تلميذ ابن الملاحمي (انظر أخباره في: الفصل التاسع).

وقد كان الحسن بن يوسف (العلامة الحلبي، ت. ١٣٢٥/٧٢٦) -وهو ابن سديد الدين يوسف- أحد أكثر تلامذة الطوسي تصنيفاً، فكتب شروحاً على طائفة من مصنفات هذا الأخير، أهمها شرحه على «التجريد»، الموسوم بـ«كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» (تم في سنة ١٢٩٧/٦٩٦). وتشهد مخطوطاته الكثيرة الباقية، وكذلك ما وضع عليه من شروح الشرح والحواشي على شدة انتشاره (شميتكه ١٩٩١: ٩٠ رقم ٨٥؛ الطباطبائي ١٩٩٥: ١٦٣-٦ رقم ٧٥؛ صدرائي ٢٠٠٣: ٣٥-٤١ رقم ١٩). وللحلي كذلك شرح على كتاب الطوسي الآخر «قواعد العقائد» (شميتكه ١٩٩١: ٥١، ٩٠ رقم ٨٤؛ الطباطبائي ١٩٩٥: f.162 رقم ٧٤)، وكثير من التصانيف الكلامية المستقلة التي كان لها تأثير واسع، لعل أشهرها كتابه المختصر في العقيدة الموسوم بـ«الباب الحادي عشر فيما يجب على عامة المكلفين من معرفة أصول الدين»، الذي أضافه باباً حادي عشر لكتابه «منهاج الصلاح في اختصار المصباح» (تم في سنة ١٣٢٣/٧٢٣)، وهو لعامة القراء -كما يومئ إلى ذلك عنوانه- لا للدارسي علم الكلام. وقد وقع له ما وقع لـ«تجريد» الطوسي من تعاقب الشراح عليه، كما نشر مراراً مع أشهر شروحه للمقداد السيوري (ت. ١٤٢٣/٨٢٦)، وترجماً جميعاً إلى الفارسية والإنجليزية (شميتكه ١٩٩١: ٥٥، f.٨٠ رقم ٣٦؛ الطباطبائي ١٩٩٥: ٦٥-٧١ رقم ٢٥). ومن أكبر كتب الحلبي الكلامية كتاب «مناهج اليقين» (تم في سنة ١٢٨١/٦٨٠)، الذي اشتهر بين متأخري متكلمي الإمامية (شميتكه ١٩٩١: ٤٧، ٩٤ رقم ١٠٧؛ الطباطبائي ١٩٩٥: ١٩١-٣ رقم ٩٩)، وكتاب «نهاية المرام في علم الكلام»، الذي يبدو أنه آخر تصانيفه في هذا الفن، فما حُفظ منه إلا بعضه، ولعله لم يتمه (شميتكه ١٩٩١: f.٥٠، رقم ٩٦؛ الطباطبائي ١٩٩٥: f.٢٠٨ رقم ١١٢).

وعلى الرغم من أن الحلبي لم يكن مفكراً أصيلاً في علم الكلام، وإنما كان داعية متمماً لطريقة الطوسي المبتكرة، فقد جمع إلى كثرة التصنيف كثرة في الطلاب الذين أحاطوا به للأخذ عنه، سواء في الحلة، في بلاط الحاكم الإلخاني أولجايتو (Uljaytu) (حكم من ٧٠٣/١٣٠٤ إلى ٧١٦/١٣١٦)، أو في المدرسة السيارة التي أسسها أولجايتو لتكون في صحبته (شميتكه ١٩٩١: ٣٥-٤٠). وقد

كان استدعاء الحلبي وابنه فخر المحققين محمد (ولد سنة ٦٨٢/١٢٨٣، وتوفي ١٣٦٩/٧٧١) إلى بلاط هذا الأخير سابقاً على تشييعه في سنة ٧٠٩/١٣١٠، فأقاما عدة سنوات صنف فيها الحلبي كثيراً من الكتب بطلب من الإلخان، وبعضها في مسائل كلامية (شميتكه ١٩٩١: ٢٣-٣٢). وما عتَم فخر المحققين حتى أصبح عالمًا مشهورًا، ذا مصنفات في الكلام وفي الفقه خاصة، وبعضها شروح على تصانيف والده، الذي تولى -بعد موته- أمر كثير من تلامذته السابقين. وتخرج عليه علماء؛ كنظام الدين علي بن عبد الحميد النيلي (توفي بعد سنة ١٣٨٩/٧٩١)، والشهيد شمس الدين محمد بن مكّي (الشهيد الأول، ٧٣٤/١٣٣٣-١٣٨٤/٧٨٦) (المختاري ٢٠٠٥: ٦٤-٧)^(١)، والمرتضى أبو السعيد الحسن بن عبد الله بن محمد بن علي بن الأعرج الحسيني (شميتكه ١٩٩١: ٣٥).

ومن تلامذة الشهيد الأول: فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد الشهير بابن المتوّج البّحراني (توفي بين ٨٠٢/١٣٩٩-١٤٠٠ و ٨٣٦/١٤٣٢-٣) (أنوار Anwar ١٩٩١)، وكذلك المتكلم الآخر الشهير، المنحدر من الجلة، المقداد ابن عبد الله السيوري الحلبي الأسدي (الفاضل المقداد، ت. ٨٢٦/١٤٢٢-٣)، الذي اشتهر بشروحه على بعض التصانيف الكلامية للعلامة الحلبي، كـ «النافع يوم الحشر»، وهو شرح على «الباب الحادي عشر» (MTK ٥/٣٥٠ f. رقم ١١٩٥٩)، و«إرشاد الطالبين»، وهو شرح على «نهج المسترشدين في أصول الدين» (MTK ١/٢٢٩ رقم ٧٨٤)^(٢). وله مصنفات في الكلام مستقلة، منها «اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية»، وهو أجمع كتبه في هذا الفن (MTK ٤/٥٧٢ f. رقم ١٠٢٠٣).

(١) على الرغم من أن الشهيد الأول كان في الأصل فقيهاً، فإنه صنف أيضًا بعض الرسائل العقديّة؛ انظر: أربع رسائل كلامية. وقد شرحها زين الدين علي بن محمد بن يونس العاملي النباطي البياضي (ت. ١٤٧٢/٧٨٨-٣)، صاحب «عُصرة المنجود في علم الكلام».

(٢) ويُنسب إلى المقداد عادةً كتاب «الاعتماد»، وهو شرح على رسالة في واجب الاعتقاد على جميع العباد، للجلّي (على سبيل المثال: MTK ١/٤٠٠ f. رقم ١٦٧٠)، بينما هو -في الواقع- كتاب لشمس الدين محمد بن صدقة، تلميذ نصير الدين الكُشي. انظر: أنصاري ٢٠١٥: ٨٨-٩٦.

وكان علماء الحلة وثيقي الصلة بنظرائهم في البحرين، التي تعد مركزاً فكرياً حيويًا آخر للشيعة الاثني عشرية إبان القرن السابع/الثالث عشر وما بعده (العراقي al-Oraibi ١٩٩٢؛ ٢٠٠١). ومن أئمة القرن السادس/الثاني عشر: ناصر الدين راشد البحراني (ت. ١٢٠٨/٦٠٥)، ومن بعده كمال الدين أحمد بن علي، ابن سعادة البحراني (توفي نحو ١٢٤٢/٦٤٠)، وكلاهما درّس في الحلة. وقد أرسل تلميذ ابن سعادة، جمال الدين علي بن سليمان البحراني (توفي نحو ٦٧٠/١٢٧١) إلى نصير الدين الطوسي رسالة من تصنيف شيخه ابن سعادة، تتضمن أربعاً وعشرين مسألة في صفة العلم الإلهي، وعنوانها «رسالة العلم»، أو «مسألة العلم»، وسأله أن يضع عليها شرحاً، فأجاب الطوسي مسألته. ولعلي بن سليمان هذا كتاب مذهبي هو «مصباح العرفان ومفتاح البيان» (أنصاري Ansari ٢٠١١: ٧٧٩-٨٥). وتدل التصنيفات الباقية لابن سعادة ولعلي بن سليمان على أن علوم الفلسفة والتصوف والكلام كانت متأثلة في البحرين في زمانهما (مادلونج ١٩٨٩؛ تقوي Taghavi ٢٠١٣). وتلمذ لعلي بن سليمان ولده الحسين، وميثم بن ميثم البحراني (ولد في سنة ١٢٣٨/٦٣٦، وتوفي بعد ١٢٨٢/٦٨١) (اليوسف ٢٠٠٧). ومما يُذكر عادةً أن ميثم البحراني أخذ عن الطوسي، ولكنه يُعد أيضاً شيخ الطوسي في الفقه. وقد ألف البحراني في الكلام كتاب «قواعد المرام»، الذي حظي بانتشار واسع، وكان له من الخصائص مثل ما لتصانيف الطوسي والحلي الكلامية (MTK ٤/٤٦٩ رقم ٩٧٦٠). ويقوم شرح البحراني الضخم على «نهج البلاغة»، الموسوم بـ«مصباح السالكين»، أو «شرح نهج البلاغة»، شاهداً على معرفته الوثيقة بالتصوف.

وقد كان لتفسيرات آراء ابن العربي وتعديلاته المبنوثة في شرح البحراني على نهج البلاغة، ثم في تصانيف بهاء الدين حيدر بن علي الأملي (توفي بعد ١٣٨٥/٧٨٧) موثوقية وتأثير كبير في الفكر الشيعي الاثني عشري في القرن السابع/الثالث عشر، وما بعده (أغا-طهراني ١٩٩٦). ويتعلق هذا خاصة بمذهب ابن العربي في وجود ختمين للولاية، الذي أعيد تفسيره ليتواءم مع مذهب الشيعة الاثني عشرية في الإمامة (انظر: العراقي ١٩٩٢: ٢١٦). وإلى جانب تراث المعتزلة الكلامي، والفلسفة المشائية، والفكر الأكبري، كان هناك الفلسفة

الإشراقية لشهاب الدين السُّهروردي (ت. ٥٨٧/١١٩١)، التي سرعان ما تطورت لتصبح أحد المذاهب الكبيرة في الفلسفة الإسلامية، وليكون لها تأثير واسع في علم الكلام والفلسفة الإماميين بدءاً من القرن السابع/الثالث عشر، فما بعده. وقد كان معظم مفكري الاثني عشرية المتأخرين يبصرون الآراء الإشراقية بعيني شمس الدين محمد بن محمود الشَّهرزُوري (كان على قيد الحياة في ٦٨٧/١٢٨٨)، صاحب الموسوعة الفلسفية الشهيرة، الموسومة بـ «الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانية» (تم في سنة ٦٨٠/١٢٨١) (پورجواي وشميتكه ٢٠٠٦). ويعد ابن أبي جُمهور الأحسائي (ولد نحو ٨٣٨/١٤٣٤-٥، وتوفي بعد ٩٠٦/١٥٠١) أولَ عالم إمامي يجمع في كتابه الكبير أقوال المعتزلة والأشاعرة، والفلسفتين المشائية والإشراقية، مع التصوف الفلسفي، منشئاً بذلك توليفاً من هذه الأفرع غير مسبوق (شميتكه ٢٠٠٠؛ b٢٠٠٩؛ ٢٠١٣). وقد انحدر من الأحساء، حيث أخذ في أول أمره عن علماء البحرين، ثم عن طائفة من علماء النجف، وجبل عامل، وكاشان، ثم نزل مراراً -في مرحلة متقدمة من حياته العلمية- بمشهد، وكان يطيل المُقام بها، حتى غدت كأنها موطنه الثاني.

وتدل مجموع المصنفات الكلامية لابن أبي جُمهور (الفُراني ٢٠١٣) على أنه قد تطور من متكلم تقليدي، اضطبغت آراؤه بالصبغة الاعتزالية، إلى مفكر يجنح في الغالب إلى الأفكار الفلسفية والصوفية. ومن السمات التي تميز جميع تواليفه في الكلام حرصه على التوسط بين الآراء المتعارضة للطوائف المختلفة، سواء أكانت كلامية (المعتزلة في مقابل الأشاعرة)، أم غير ذلك (الفكر المذهبي في مقابل المفاهيم الفلسفية). وخير مثال لذلك كتابه الموسوم بـ «مُجلّي مرآة المنجي في الكلام والحكمتين والتصوف» (تم في سنة ٨٩٥/١٤٩٠)، وهو شرح على كتاب آخر له، عنوانه «النور المنجي من الظلام» (تم في سنة ٨٩٣/١٤٨٨)، الذي كان هو الآخر شرحاً على كتاب له شديد الاختصار، موسوم بـ «مسلك (أو مسالك) الأفهام في علم الكلام». ويدل عنوان المختصر على أن الكتاب في أصله في علم الكلام، غير أن المؤلف سلك في شرحه «النور المنجي» مسلكاً جامعاً، فأطال النفس في الأبعاد الصوفية والفلسفية (وخاصة الإشراقية) للقضايا المطروحة، ثم اقتصر في شرح الشرح (المجلّي) على تفصيل القول في الأفكار

الإشراقية والصوفية الخاصة التي وردت في الكتابين، جامعًا في أثناء ذلك -بتوسع- بين مذهب الاعتزال ومفاهيم الفلسفة المشائية والإشراقية والتصوف الفلسفي، متخذًا كذلك موقفًا وسطًا بين المعتزلة والأشعرية.

وقد تميزت آراء ابن أبي جمهور -في «المجلّي»- بالنزوع إلى الأفكار الفلسفية عند مناقشته لصفة القدرة الإلهية؛ أعني: الله علة ضرورية أم هو فاعل مختار؟ أخلّق الخلق من عدم، أم أن العالم شريكه -وهو [الله] علته الأولى- في القِدَم؟ أیخلق الكثرة بلا نهاية ودون واسطة، أم أنه -وهو الواحد من كل وجه- لا يصدر عنه مباشرة إلا معلول واحد، ثم يتتابع الخلق هرميًا بطريق الفيض؟ والحق أن ابن أبي جمهور كان ينتصر دائمًا للرأي الفلسفي، دون رأي المتكلمين، وإن كان يذهب إلى أن آراء الفريقين متطابقة في الأساس. وقد أيد -علاوة على ما تقدم- الفهم الفلسفي للألوهية عندما ساوى بين صفة الإرادة الإلهية والفكرة الفلسفية في العناية الإلهية (divine providence)^(١). وهذه الفكرة هي التي حددت أيضًا منحاه في «تعليل» الأفعال الإلهية، فقد أنكر قول المعتزلة بأن أفعال الله مبنية على أغراض معينة، وذهب إلى أنها مبنية على علمه بذاته وبالنظام الكامل (perfect order). وقد اعتمد في سرد تفاصيل هذه المسائل -التي جنح فيها إلى رأي الفلاسفة- على كتاب «الشجرة» للشهرزوري، وتقفى أثر هذا الأخير حين ذهب مذهبه في انتقال [تناسخ] (transmigration) الأرواح التي لم تبلغ كمالها بعد الموت -وفقًا لخصالها الخلقية- إلى أجسام الحيوانات بغية التطهر، غير أنه خالفه فقال يبعث الأجساد. ثم إن النفوس التي تتقدم في تطهرها تصعد إلى أجسام حيوانات أكثر رقيًا، حتى إذا بلغت من التطهر حدًا كافيًا فرت إلى الدرجة الدنيا من الجنة. ولا كذلك النفوس التي تخفق في التطهر، فإنها لا تزال تنتقل في أجسام الحيوانات في عالم الصور (World of Images). وخالف ابن أبي جمهور الشهرزوري أيضًا، فقال بأن الله -بعد إفناؤه العالم- يبعث الناس

(١) للعناية معنيان: عام، وهو «تأثير الله في العالم وتوجيهه نحو غايات معينة»، وخاص، وهو: «توفيق الله للمعبد في أفعاله». وقال ابن سينا في «الشفاء»: «العناية هي إحاطة علم الأول بالكل، وبالواجب أن يكون عليه الكل، حتى يكون أحسن نظام» (المعجم الفلسفي، ص ١٢٩). (المترجم)

بأجسامهم للحساب. وألجأته الرغبة في التوفيق بين هذا المعتقد وعقيدة التناسخ (metempsychosis) إلى القول بعدة عناصر من بعض الآراء غير المعزوة التي رواها الشهرزوري في «الشجرة»، حيث جمع متحولها بين القول بالتناسخ واعتقادهم في قيامة هذا العالم الحسي. وفرق ابن أبي جمهور -كأنما يخاطب أصحاب هذا الرأي- بين (القيامة الصغرى) التي تتحرر فيها نفس معينة من الجسد، و(القيامة الكبرى)، التي تعني البعث والنشور بعد الفناء والدثور.

وكذلك اعتمد -في «المجلى»- مفاهيم جوهرية كان قد استقاها من التصوف الفلسفي. ومن ذلك مذهب وحدة الوجود، الذي بدا أساسيًا في تصوره للتوحيد؛ وذلك أنه ميز التوحيد إلى ثلاث مراتب: الوجودي، وهو أعلاها، يليه الصفاتي، والإسلامي، وهو أدناها؛ ويعني البراءة من الشرك كما جاءت في القرآن (٤٧: ١٩). وظهر أثر مذهب وحدة الوجود أيضًا في تصوره للمصفات الإلهية، فهو يرى أنها تتلاشى في التوحيد الوجودي، بينما يمكن مشاهدتها في التوحيد الصفاتي، بوصفها تجليات للذات الإلهية. وإذا كان الأمر كذلك، فليست هي شيئًا زائدًا على الذات: لا عقليًا ولا في الخارج. ومما تأثر فيه ابن أبي جمهور أيضًا بالمفاهيم الصوفية قضية حرية الإنسان في الفعل، فقد اتخذ -استنادًا إلى مذهب وحدة الوجود- موقفًا وسطًا بين الجبرية وحرية الإرادة: فإذا نظرت بعين التشريع، فالإنسان مسؤول عن أفعاله، فإن علوت بالنظر، إلى حيث رتبة الوجود التي تتيح معرفة أكثر عمقًا بالوحدة الوجودية الحقيقية، اضمحلت كل كثرة، وتحقق المشاهد أن الكل مشمول بالعناية الإلهية. فالفهم الصحيح للموقف الوسط بين الجبرية والحرية ينطوي على كلتا النظرتين معًا. ومن الموضوعات التي تجلّى فيها الأثر الصوفي في ابن أبي جمهور موضوع النبوة والإمامة، فهو ينافح عن ضرورة الرسالات النبوية وتعيين الإمام في إبان حديثه عن المذهب الصوفي القائل بالوجود الضروري للإنسان الكامل، فالنبي والإمام -من حيث هما مجالي الكمالات الإلهية- يقومان واسطة بين الله، المطلق المتعالي، والإنسان. وعلى الرغم من أن ابن أبي جمهور قد ذهب المذهب الأكبر في الرسالة والنبوة والولاية، فإنه صرف معنى الولاية -موافقةً للمفاهيم الشيعية الاثني عشرية- إلى الإمامة، وردّ قول ابن العربي كذلك -كما فعل ميشم البحراني وحيدر أملي من

قبل - بأن المسيح هو خاتم الولاية العامة، واستبدل به الإمام عليًا والإمام الغائب (شميتكه ٢٠٠٠؛ وما سيصدر قريبًا).

(١)

العصر الصفوي

في سنة ١٥٠١/٩٠٧، أعلن مؤسس الدولة الصفوية، الشاه إسماعيل الأول (تولى الحكم من ١٥٠١/٩٠٧ إلى ١٥٢٤/٩٣٠) أن المذهب الشيعي الاثني عشري هو مذهب الدولة الصفوية الناشئة حديثًا، واستتبع ذلك ترحيبًا بالتصانيف الكلامية الاثني عشرية في البلاط الصفوي. وكان شرح نجم الدين محمود النيريزي (توفي بعد سنة ١٥٢٦/٩٣٣) على «تجريد الاعتقاد» للطوسي هو أول كتاب في المذهب الاثني عشري يُصنف في عهد الصفويين، وعنوانه «تحرير تجريد العقائد»، وقد تم قبل سنة ١٥١٠/٩١٦، وأهدي إلى الشاه إسماعيل الأول. وقد كان كتاب «التجريد» يُقرأ عادةً في عصر النيريزي مصحوبًا بشرحين أشعريين لشمس الدين الأصفهاني (ت. ١٣٤٨/٧٤٩) (غالبًا ما يُدرّس مع حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت. ١٤١٤/٨١٦)، ولعلاء الدين علي القوشجي (ت. ١٤٧٤/٨٧٩) (صدرائي ٢٠٠٣: ٤٢-٩٥). وانتقد هذا الأخير الطوسي بسبب مذهبه الاثني عشري، ولا سيما في مبحث الإمامة، فكان شغل النيريزي الأول - حين صنف شرحه على «التجريد» - أن يصحح ما أسماه «التفسيرات غير الصحيحة» و«المغالطات» في الشرحين السالفين. وقد ارتضى أقوال الإمامية في شرحه، وزعم أنها تطابق غالبًا مقالات المعتزلة، كالقول باختيار الإنسان في أفعاله، وبالتحسين والتقييح العقليين، ودَحَضَ مذهب الأشعرية والماتريدية في وجود الصفات الإلهية في الخارج، زاعمًا أن رأي المعتزلة في هذه المسائل رأيُ أئمة الشيعة (پورجوادي ٢٠١١: ٦٥-٧).

وقد قام علماء إيرانيون آخرون لذلك العهد بشرح «التجريد»، غير أنهم -خلافًا للنيريزي- حشّوا جميعًا على شرح القوشجي، منهم: غياث الدين

الدشتكي (ت. ١٥٤٢/٩٤٩)، وشمس الدين الخفري (ت. ١٢٣٥/٩٤٢-٦)،
وحسين الإلهي الأردبيلي (ت. ١٥٤٣/٩٥٠)، وجمال الدين محمود الشيرازي
(ت. ١٥٥٤/٩٦٢-٥)، وفخر الدين السماكي الأسترابادي (ت. ١٥٧٦/٩٨٤-٧)
(صدرائي ٢٠٠٣: ٢٠٣: f. 136). وقد عنيت حواشيهم بالمقصدين الأولين من
«التجريد»، حيث نوقشت الأمور العامة والجوهر والعرض. وكتب الخفري
والسماكي الأسترابادي شرحين منفصلين للمقصد الثالث، وهو في الإلهيات
بالمعنى الخاص، وكذلك صنع أحمد بن محمد المقدّس الأردبيلي (ت. ٩٩٣/
١٥٨٥-٦) (صدرائي ٢٠٠٣: ١٤٤-٨). على أن أحدًا من هؤلاء العلماء لم
يشرح المقصد الخاص بالإمامة؛ لأن ذلك كان سيضطّرهم إلى إظهار موافقتهم
-أو مخالفتهم- لمذهب الشيعة الاثني عشرية، فأثروا الاقتصاد على شرح ما
لا خلاف فيه. ولم يتغير هذا الموقف العام إلا في القرن الحادي عشر/السابع
عشر، فكتب سيد أحمد العلوي العاملي (توفي بين ١٠٥٤/١٦٤٤ و١٠٦٠/
١٦٥٠) شرحًا على «التجريد»، عنوانه «رياض القدس»، تم في ١٠١١/١٦٠٢-٣
(MTK ٣/٤٨٧ رقم ٧١٦١)، وكذلك صنف عبد الرزاق اللاهيجي (ت. ١٠٧٢/
١٦٦١-٢) شرحًا جديدًا، عنوانه «شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام» (MTK
٤/١٢٦ f. رقم ٨١٤١). وفي القرن الثاني عشر/الثامن عشر كتب سيد محمد
أشرف العلوي العاملي (ت. ١١٤٥/١٧٣٢) شرحًا على «التجريد» بالفارسية،
عنوانه «علاقة التجريد» (MTK ٤/٢٧٤ رقم ٨٨٢٣). وقد شرح هؤلاء المؤلفون
الثلاثة الكتاب كاملاً -ومنه مقصد الإمامة- من منظور شيعي اثني عشري. ومما
يجدر ذكره أن حاشية الخفري على شرح القوشجي لمقصد الإلهيات قد انتشرت
-في إبان القرنين الحادي عشر/السابع عشر والثاني عشر/الثامن عشر- انتشارًا
واسعًا، حتى وضع عليها ما يزيد على ثلاثين حاشية خلال تلك الفترة (صدرائي
٢٠٠٣: ١٠٢-٢٩).

وقد توافرت الشروح كذلك -في العصر الصفوي- على كتاب «الباب
الحادي عشر»، للعلامة الحلبي (فيروزي Firouzi ٢٠١١)، فتلا شروحه المتقدمة
للمقداد السيوري وابن أبي جمهور الأحسائي (انظر: المبحث ١) شروح أخرى
صنفها -في العقود الأولى من عصر الصفويين- علماء إيرانيون مهاجرون إلى

الهند؛ كالمشاهير طاهر الدكني (توفي بين ١٥٤٥/٩٥٢ و ١٥٤٩/٩٥٦)، ومحمد بن أحمد الخواجكي الشيرازي (ت. ١٥٤٦/٩٥٣) (MTK ٣٦/٤ رقم ٧٦٨٨؛ وانظر أيضًا: الباب الرابع والثلاثين). ومن العلماء الذين علا نجمهم في إيران مير أبو الفتح بن مخدوم الحسيني العرشاهي (توفي نحو ١٥٦٨/٩٧٦)، الذي كان أول من شرح كتاب «الباب الحادي عشر» للحلي، بعنوان «مفتاح الباب»، وأهداه إلى المشاهير طهماسب (كان حكمه بين ١٥٢٤/٩٣٠-١٥٧٦/٩٨٤) (MTK ١١٢٩٩؛ الحلي، السيوري، والعرشاهي، باب ٢٠٦). وفي هذا الشرح دفاع عن التفسير الصوفي لعدة مسائل عقديّة (رضوي Rizvi ٢٠٠٧: ٩٤).

وشاع كذلك في العصر الصفوي نمط آخر من الرسائل المستقلة التي تناقش وجود الله وصفاته، وتتخذ عمومًا هذا العنوان: «رسالة في إثبات الواجب وصفاته» (MTK ١٤٢/١-٥٩)، وموضوعاتها الأساسية إثبات وجود الله، وتوحيده، وصفاته، وعلاقتها بذاته. ويعد أول من أسهم في هذا النمط من التأليف فيلسوف شيراز، السني الأشعري، جلال الدين الدواني (ت. ٩٠٨/١٥٠٢)، الذي صنف رسالتين مستقلتين في إثبات وجود الله وصفاته (بورجواي ٢٠١١: ١٢، ١٣؛ MTK ١٥١/١-٣، رقم ٤٢٧، ٤٢٨). وقد توافر الشرح والمحتشون على هاتين الرسالتين، ومنهم علماء إمامية من العصر الصفوي، نقد أكثرهم آراء صاحبهما. وكان من تأثير رسالتي الدواني أيضًا أنهما أصبحتا النموذج المحتذى لمن أراد أن يصنف على هذا النمط من الأجيال اللاحقة. وممن صنف في هذا الموضوع: شمس الدين الخفري (MTK ١٥٠/١ رقم ٤٢٥)، ونجم الدين النيريزي، وأبو الحسن علي بن أحمد القائي الكاشاني (ت. ٩٦٦/١٥٥٨-٩) (MTK ١٤٦/١ رقم ٣٩٦)، وأفضل الدين محمد التركة الأصفهاني (ت. ٩٩١/١٥٨٣-٤) (MTK ١٥٣/١ رقم ٤٢٩)، وأحمد بن مقدس الأردبيلي (MTK ١٤٣/١ رقم ٣٨٧).

وعلى الرغم من أنه يمكن أن نتصور ما كان لمصنفات الشيعة الاثني عشرية العقديّة من دور مهم في نشر المذهب الجديد إبان عملية التحول الديني لإيران،

فإن العجيب أن شيئاً من هذه المصنفات لم يكتب في الفترة الأولى من الحكم الصفوي. وأول من كتب عقيدة إمامية في ظل هذا الحكم هو شيخ الإسلام في أصفهان، بهاء الدين العاملي (ت. ١٠٣٠/١٦٢١)، إما في عهد الشاه عباس الأول (كان حكمه بين ٩٩٦/١٥٨٨ و ١٠٣٨/١٦٢٩)، أو قبل ذلك بقليل. وقد كانت هذه العقيدة -المصوغة بالعربية والموسومة بـ «اعتقادات الإمامية» (أو «الاعتقادات»)، كما يقول مؤلفها- مكتوبة لغير الشيعة الاثني عشرية؛ خشية أن يخلطوا بين آراء هؤلاء وآراء غيرهم من فرق الشيعة، ذوي العقائد الفاسدة (MTK ١/ ٣٩٠ f. رقم ١٦٢٣). وقد اعتمدت رسالة العاملي -في شكلها ومضمونها- على عقيدة صغيرة لفخر المحققين (العاملي، اعتقادات، ١٨٩-٩٤)، كما أنها لم تقتصر على مناقشة القضايا العقدية، وإنما عرضت كذلك بتوسع للعمليات من أداء الواجبات والامتناع عن المحظورات. وترجمت هذه العقيدة لاحقاً إلى الفارسية، وشرحها غير واحد من العلماء، منهم: أدهم الخلخالي (توفي نحو ١٠٥٢/١٦٤٢)، وسلطان حسين الأسترابادي (توفي بعد ١٠٧٧/١٦٦٦) (العاملي/اعتقادات، ٢٠٢-٦٦).

وبعد العاملي، صنف كثير من العلماء كتباً عقدية [عقائد]، يمزجون فيها غالباً المفاهيم الكلامية والفلسفية بالطرائق الجدلية. ول بعضهم كذلك كتب مذهبية أوعب، كرفيع الدين محمد بن حيدر الحسيني الطباطبائي النائيني (ت. ١٠٩٩/١٦٨٧-٨) مثلاً، الذي ألف في سنة ١٠٤٧/١٦٣٧ «الشجرة الإلهية»، وأهداه إلى الشاه صفي (حكم من ١٠٣٨/١٦٢٨ إلى ١٠٥٢/١٦٤٢) (MTK ٤/ ١٤ رقم ٧٥٧٦)، وفي سنة ١٠٧٠/١٦٦٠ كتب عقيدة أخصر، وهي خلاصة الأولى، وعنوانها «ثمررة الشجرة الإلهية» (MTK ٢/ ٤٠٠ رقم ٤٣٤٩). وصنف عبد الرزاق اللاهيجي عقيدة فلسفية عنوانها «گوهر مراد»، أتمها في سنة ١٠٥٣/١٦٤٣، وأهداها إلى الشاه عباس الثاني (حكم من ١٠٥٢/١٦٤٢ إلى ١٠٧٧/١٦٦٦) (MTK ٤/ ٥٥١ f. رقم ١٠١١٧)، كما صنف عقيدة أخرى -بالفارسية أيضاً- وعنوانها «سرمایه ایمان»، أهداها أيضاً إلى الشاه عباس الثاني في سنة ١٠٥٨/١٦٤٨ (عطايي نظري Atayi Nazari ٢٠١١: ٩-١٦؛ MTK ٣/ ٥٣٠ f. رقم ٧٣٤٣). وبعد اللاهيجي بقليل، في سنة ١٠٦٣/١٦٥٣، كتب ملا محسن الفيض

الكاشاني (ت. ١٠٩٠/١٦٧٩) «عين اليقين في أصول الدين» (MTK ٣١٩/٤ f. رقم ٩٠٥١) بأسلوب يحاكي أسلوب كتب اللاهيجي. ومما صنف على وفق هذا النمط -في أثناء حكم الشاه عباس الثاني وأهدي إليه- «العقائد الجامعة» لمحمد باقر السبزواري (ت. ١٠٩٠/١٦٧٩-٨٠)، و«رسالة في أصول الدين» لجمال الدين محمد بن حسين الخانسايري [الخوانسايري] (ت. ١١٢٢/١٧١٠-١) (آغا بزرگ Agha Buzurg ١٩٨٣-٦ : ii ١٨٦، xv ٢٨٢؛ MTK ٢٤٨/٤ f. رقم ٨٦٨٤؛ ٣٣٥/١ رقم ١٣٢٤). وفي نهاية العصر الصفوي كتب حسن بن عبد الرزاق اللاهيجي (ت. ١١٢١/١٧٠٩)، ومحمد بن عبد الفتاح التُّنكائيني (ت. ١١٢٤/١٧١٢-٣) عقيدتين، أولاهما «شمع اليقين في أصول الدين» للاهيجي (في سنة ١٠٩٢/١٦٨١) (MTK ١١٢/٤ رقم ٨٠٦٥)، والأخرى «ضياء القلوب» للتُّنكائيني (في سنة ١١٠٢/١٦٩١) (MTK ١٨٤/٤ رقم ٨٤١٠).

وشاع في آخر العصر الصفوي نمط آخر من التأليف العقدي، يهدف إلى إقصاء أصحاب اعتقادات وممارسات معينة من طائفة الشيعة الاثني عشرية، فكتب المتكلم، خصيم التصوف، محمد هادي السبزواري (مير لوحی، توفي بعد ١٠٨٣/١٦٧٢)، «أصول العقائد وجامع الفوائد»، بالفارسية، في سنة ١٠٨١/١٦٧١ (MTK ٣٦٣/١ رقم ١٤٨٣)، ومحمد شفيع الأسترابادي (ت. ١١١٧/١٧٠٥) رسالة «أصول الدين» (أيضًا: آب حیات)، وأهداها إلى الشاه سليمان (حكم من ١٠٧٦/١٦٦٦-١١٠٥/١٦٩٤) (MTK ٦٣/١ رقم ٢). وكذلك أهدى إسماعيل خاتون آبادي -المدرس بالمدرسة الملحقة بجامع العباسي- رسالته الاعتقادية إلى الشاه أيضًا. وتتضمن الرسالة مقدمة وثلاثة أبواب: في أقسام الموجودات، في مخالقات أصول مذاهب أرباب الكمالات وسائر الطبقات، في سؤال النجاة لطالبي أعلى الدرجات. وفي الرسالة أيضًا مناقشة لبعض الأعمال التي يرى المصنف أنها محرمة، كالاستماع إلى الغناء مثلًا (خاتون آبادي، رسالة، f. ٢٦٦). وصنف محمد باقر المجلسي أيضًا «حق اليقين في أصول الدين»، في سنة ١١٠٩/١٧٩٨، وأهداها إلى الشاه سلطان حسين (حكم من ١١٠٥/١٦٩٤ إلى ١١٣٥/١٧٢٢) (MTK ١٢٣/٣ رقم ٥٣١٣).

لقد كان أكثر اشتغال متكلمي الإمامية - في أوائل الدولة الصفوية - بالدفاع عن آراء أسلافهم ضد نقد الأشعرية. وحين رأوا توافقاً عاماً بين مذهبهم ومذهب المعتزلة، ذهبوا إلى أن هؤلاء إنما تبنوا آراء أئمة الشيعة، وهو ما سبق الإفصاح عنه في السنوات الأولى من الغيبة، وهو ما ورد التصريح به - مثلاً - في شرح النيريزي على «التجريد» (پورجوادي ٢٠١١: ٦٦). وكذلك صرح مير أبو الفتح الحسيني العرشاهي بأن مقالات الإمامية تطابق في العموم آراء المعتزلة، وتلقي نوعَ التقاء بآراء الحكماء (الفلاسفة). ويفرق العرشاهي أيضاً بين آراء «متقدمي» الإمامية وآراء «متأخريهم»، منتصراً عادة للمتأخرين، الذين يبدأون - في رأيه - منذ نصير الدين الطوسي. ومن ذلك أنه ذكر في قضية البعث أن المحققين من قدماء المعتزلة ومتأخري الإمامية يقولون ببعث الأجساد والأرواح جميعاً، بينما كان متقدمو الإمامية يعتقدون - كبعض المتكلمين - أن البعث للأجساد فقط (الحلي، السيوري، والعرشاهي، باب، ٢٠٦).

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العاشر/ السادس عشر، وعلماء الإمامية في إيران على علم بالأمهات الأربع في الحديث عند الشيعة الاثني عشرية، وهي: «الكافي»، لمحمد بن يعقوب الكليني (ت. ٩٣٩/٣٢٨ أو ٩٤٠/٣٢٩)، و«من لا يحضره الفقيه»، لمحمد ابن بابويه القمي (الصدوق، ت. ٩٩١/٣٨١)، و«تهذيب الأحكام»، و«الاستبصار»، لمحمد بن الحسن الطوسي (ت. ٤٦٠/ ١٠٦٧). وذهب مير أبو الفتح الحسيني العرشاهي - الذي تسنى له العلم ببعض هذه الكتب الحديثية - إلى وجوب الأخذ بالحديث متى صح (الحلي، السيوري، والعرشاهي، الباب، ٢٠٨، ٢١٤). ومما أثمره توفر هذه الكتب زيادة الوعي بما أبداه الأئمة من نقد شديد للكلام، حتى بلغ حد تحريم الاشتغال به جملةً، فتحايل متكلمو الإمامية على ذلك، وطلبوا تفسيراً آخر لأقوال الأئمة، يتيح الاشتغال - على الأقل - ببعض أنماط المناقشات الكلامية، فذهب بعضهم إلى أن البحث الكلامي الوحيد المباح هو ذلك المستقنى من الأخبار التي يرويها الأئمة، واعتمدوا اعتماداً متزايداً على هذه الأخبار في بحوثهم الكلامية. ومن هؤلاء - على سبيل المثال - محمد أمين الأسترابادي (ت. ١٠٣٦/١٤٦١)، مؤسس الفرع [الاتجاه] الأخباري، الذي ذهب إلى أن الأخبار المروية عن الأئمة المعصومين

قاضية بحرمة الاعتماد على العقل، وكذلك بحرمة دراسة الكلام أو تدريسه إلا ما كان منه ردًا إلى أقوال الأئمة (جليف Gleave ٢٠٠٧: ١٠٤). وقد فرق في كتبه بين مذهب متقدمي الإمامية في الكلام وأصول الفقه ومذهب المتأخرين. فبينما كانت أصول الاعتقاد وأصول الفقه عند المتقدمين مأخوذة برمتها من أقوال الأئمة المعصومين، ذهب المتأخرون إلى أن الاستدلال العقلي معدود من طرق الوصول إلى الحق في هذين العلمين (الأسترابادي، دانشنامه، ٨٣-٨٤). وفي رأيه أن هذا التغيير إنما وقع تدريجيًا في القرن الرابع/العاشر، حين أخذ محمد بن أحمد الإسكافي (ت. ٩٥١/٣٤٠)، وابن أبي عقيل العماني (توفي نحو ٩٥١/٣٤٠) بالاستدلال العقلي في بحوثهما الكلامية والأصولية على جهة التقية، ثم جاء الشيخ المفيد - ولم يكن يعلم أنهما فعلا ذلك تقية - فاستكثر من الاستدلال العقلي في تصانيفه الكلامية والأصولية (الأسترابادي، دانشنامه، ٨٣-٨٤).

وقد أصبح «الكافي» للكليني قاعدة مهمة للمناقشات الكلامية في هذه الحقبة، كما تدل على ذلك الحواشي الكثيرة التي كتبت عليه (پورجوادي وشمينكه ٢٠١٥: ٢٥٥ وما بعدها)، ويعد علامة أصفهان، محمد باقر الأسترابادي - المعروف بمير داماد (ت. ١٦٣٢/١٠٤٠) - أول من حشّى على الكافي، ثم تلاه خلق كثير من علماء القرن الحادي عشر/السابع عشر؛ كمحمد أمين الأسترابادي، وصدر الدين الشيرازي (ملا صدرا، ت. ١٦٣٥/١٠٤٥)، وسيد أحمد العلوي، ورفيع الدين النائيني، وخليل القزويني (ت. ١٦٧٨/١٠٨٩)، ومحمد بن صالح بن أحمد المازندراني (ت. ١٦٧٥/١٠٨٦). وختمًا، كتب محمد باقر المجلسي (ت. ١٦٩٩/١١١٠)، الذي عنون كتابه بـ «مرآة العقول» شروحًا وحواشي على هذا الكتاب، دأبت على مناقشة القضايا العقدية (رضوي ٢٠٠٧: ٤٧-٥٠). ومما يذكر أيضًا أن كتاب «التوحيد» لابن بابويه قد أمسى المثال المحتذى لعلماء العصر الصفوي في الكتابة الكلامية الأخبارية [الحديثية]، وقد أصبح - وهو الذي كان مرغوبًا عنه في إيران في النصف الأول من القرن العاشر/السادس عشر - أحد أهم الكتب الكلامية فيما بعد. وقد عثرت مدام تفضلي في جردها لمخطوطات مؤلفات ابن بابويه على اثنتين وتسعين نسخة من كتاب «التوحيد» في مكتبات إيران، تم الفراغ من أقدمها في سنة ٩٥٣هـ/١٥٤٦م،

ثم مرت عقود قل فيها نسخ الكتاب جدًّا، ثم تزايد الإقبال عليه منذ أوائل القرن الحادي عشر/السابع عشر، حتى بلغ الغاية في النصف الثاني من هذا القرن، حيث عُثر على ما يزيد عن خمسين نسخة منه تم نسخها فيما بين سنتي ١٠٤٨/١٦٣٨ و١٠٩٨/١٦٨٧، كما أنه سُرح عدة مرات في هذه الفترة نفسها (پورجوادى وشميتكه ٢٠١٥: ٢٥٥ وما بعدها. وأول من شرحه بالفارسية شيخ الإسلام بأصفهان، محمد باقر السبزواري (آغا بزرج ١٩٨٣-٦: xiii. f.١٥٣)، ثم تلاه شرحان آخران بالعربية، على الأقل: «أنيس الوحيد في شرح التوحيد»، للسيد نعمة الله الجزائري (ت. ١١١٢/١٧٠١)، وأتمه في سنة ١٠٩٩/١٦٨٧-٨ (MTK ٥٠٢/١ رقم ٢٢١٣)، وشرح آخر للقاضي سعيد القمي (ت. ١١٠٧/١٦٩٦)، وأتمه في سنة ١١٠٧/١٦٩٦ (MTK ٤/٤٤٤ f. رقم ٧٧٢٩). وشاعت في تلك الفترة أيضًا كتب مذهبية أخرى لبعض المتقدمين من متكلمي الإمامية، كـ «أوائل المقالات» للشيخ المفيد، و«الفصول المختارة» للشيخ المرتضى (ت. ٤٣٦/١٠٤٤)، ولم يُعثر لأكثرها -ولا لهذين المذكورين- نسخ يتقدم تاريخها على القرن الحادي عشر/السابع عشر (الطباطبائي ١٩٩٢، f.٥٩، f.١٠٧).

ولم يمضِ وقت طويل حتى تجلّى هذا التغير الفكري في أسلوب خاص من الكتابة الكلامية. ويُعد كتاب «علم اليقين»، للفيض الكاشاني -أتمه في سنة ١٠٤٢/١٦٣٢-٣ من أقدم النماذج على تجديد الأسلوب القديم لدى الشيعة الاثني عشرية، وفيه يقدم الكلام من ضوء الأقوال المنسوبة إلى الأئمة، معتمداً غالباً على كتابي «الكافي» و«التوحيد». وقد بدا مجدداً في تقسيم الكتاب، فجعله في أربعة أبواب: أولها في الله، وثانيها في الملائكة، وثالثها في الكتب والأنبياء، ورابعها في الآخرة. وللکاشاني مختصر على هذا الكتاب، عنوانه أنوار الحكمة (MTK ٥٢١/١ رقم ٢٣٠٤).

والحق أن جنوح العلماء الصفويين إلى الكلام على طريقة متقدمي الشيعة الاثني عشرية لم يقتصر على الأسلوب والحجاج، ولكنه تجاوز ذلك إلى المذاهب والآراء. وآية هذا مذهبهم في البداء؛ ويعني قدرة الله على تغيير إرادته، فقد رأى كثير من متكلمي الإمامية أنه لا بدّ من التوفيق بين هذه الفكرة

الشيعة الخاصة وعلم الكلام بوجه من الوجوه؛ نظرًا لأن جذورها مؤتلة فيما نقل من أقوال الأئمة. وقد ذهب الصدوق والمفيد والمرتضى إلى أن المراد بها النسخ، وهو مقرر في أصول الإسلام، مذكور في القرآن. وذهب الشريف المرتضى أيضًا إلى أن المرويات الدالة على البداء آحادية، فلا تقوم دليلًا يقينًا. وأنكره نصير الدين الطوسي جملة، معللاً ذلك أيضًا بأن مستند القول به خبر واحد، لا ثقة به (سجادي Sajjadi ٢٠١٣: ٤٥-٧). وقد أيد العلماء الصفويون فكرة البداء استنادًا إلى ورودها في أقوال كثيرة مروية عن الأئمة. ويبدو أن مير داماد هو أول عالم صفوي يناقش هذا المعتقد، حيث أجاب في كتابه «نبراس الضياء وتسواء السواء» -الذي أفرد له هذا الموضوع (MTK ٣٥٥/٥ رقم ١١٩٧٥)- على اعتراضات الطوسي (رضوي ٢٠٠٦: ١٧٣ f). وممن أفرد لموضوع البداء كتابًا: محمد أمين الأسترابادي، ومحمد حسن شيرواني (ت. ١٠٩٨/١٦٨٨)، ومحمد باقر المجلسي (ت. ١١١٠/١٦٩٨)، ومحمد شفيع جيلاني (توفي نحو ١٠٩٠/١٦٧٩) (MTK ٣٠/٢ رقم ٢٦٢٢). وكذلك ناقشه مفكرون آخرون في كتبهم، منهم: ملا صدرا، ورفيع الدين النائيني، والفيض الكاشاني (سبحاني Subhani ١٩٩٦-٧: ٤٥١-٥؛ سجادي ٢٠١٣: ٤٧-٩). وفي أواخر العصر الصفوي، تجدد اهتمام العلماء أيضًا بفكرتي (الغيبة) و(الرجعة). وتعني الرجعة في الفكر الشيعي الاثني عشري عودة طائفة من المسلمين إلى هذا العالم بعد ظهور المهدي، وقبل قيام الساعة. وقد اعتمد مير لوحى في «كفاية المهتدي في معرفة المهدي» على نسخة من رسالة منسوبة إلى الفضل بن شاذان النيسابوري (ت. ٢٦٠/٨٧٤)، بعنوان رسالة في إثبات الرجعة (MTK ٥١٧/٤ رقم ٩٩٥٨)، التي اعتمد عليها أيضًا محمد بن الحسن الحر العاملي (ت. ١١٠٤/١٦٩٢) في «الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة» (MTK ٣٥٥/١ رقم f.٢٤٥٢؛ أنصاري ٢٠١١: ٧٢٦ f). وللمجلسي كذلك رسالة صغيرة قَصَرَهَا على هذا الموضوع (MTK f.٢٧/٢ رقم ٢٦١٣).

وقد تبين في المبحث الأول من هذا الفصل أن معظم متكلمي الشيعة الاثني عشرية جعلوا يُدرجون -بدءًا من القرن السابع/الثالث عشر- المفاهيم والبراهين الفلسفية في مباحثاتهم الكلامية. وفي العصر الصفوي -ولا سيما في أثناء القرن

الحادي عشر/السابع عشر- أدت الفلسفة دورًا أكثر مركزيةً في بعض التصانيف الكلامية، بل إن بعض المتكلمين قارب بينها وبين الكلام، فلم يرَ الكلام علمًا قائمًا برأسه، فلا جرم أن تصانيف عبد الرزاق اللاهيجي مما يصح نسبته إلى المجالين جميعًا، وقد كان من رأيه أن الفلسفة الحقّة تتمخض عن حقيقة عامة، سواء جاءت على ألسنة الأئمة المعصومين، أو على ألسنة الفلاسفة الحقيقيين؛ وهو يعلل بهذا ذلك التطابق التام بين معظم أصول الإمامية -المستقاة من المرويات عن الأئمة- مع أصول الفلاسفة المسلمين الأفاضل، وأسلافهم من فلاسفة اليونان (عطايي نظري ٢٠١١b: ٧٤). وهذا هو الذي يفسر -في رأيه أيضًا- أوجه الشبه بين مذهبي المعتزلة والشيعة الاثني عشرية الكلاميين، فإن ذلك لا يرجع إلى أن أحد الفريقين انتحل مقالات الآخر، وإنما لأن كليهما عول على الفلسفة في منهجيته.

ويقر اللاهيجي بأن متقدمي متكلمي الشيعة كان لديهم مقارنة مختلفة لعلم الكلام، وأن مهمتهم إنما كانت استخراج الآراء المذهبية من مرويات الأئمة، بيد أن هذه المهمة قد بلغت الآن تمامها في رأيه، وبقيت مهمة أخرى، وهي تدقيق النظر في طبيعة هذه الآراء من طريق الاستدلال القياسي، لبلوغ رتبة من اليقين كتلك التي تتحصل بالاستناد إلى أقوال الأئمة المعصومين (عطايي نظري ٢٠١١a: ٧٧-٩). وعلى الرغم من أن الميتافيزيقا [الإلهيات الفلسفية] والكلام شريكان في الموضوع وفي المنهج، فإنهما متمايزان في رأيه. فالإلهيات ليست بحاجة -خلافًا للكلام- إلى الدفاع عن الدين. وإذا عارض الاستدلال البرهاني الخبر، رُد الخبر لكونه مكذوبًا، أو أزيل التعارض بالتأويل. وحل هذا الإشكال منوط بالكلام، لا بالإلهيات (عطايي نظري ٢٠١١a: ١٩f). ومن العلماء الكبار الذين جنحو إلى علم الكلام الفلسفي في تلك الفترة: الفيض الكاشاني، وكان من رأيه أن علم الكلام العقلي (rational theology) ينبغي ألا يكون للعامة؛ ولذلك امتنع من إتاحة بعض كتبه الكلامية لعامة القراء.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العلماء، كاللاهيجي والفيض الكاشاني، في تبرير علم الكلام الفلسفي، فإن خصوم الفلسفة لم يألوا جهدًا في تنصيب

أنفسهم ممثلين رسميين للشريعة الاثني عشرية، ولم يقتصرُوا على الاستدلال بالأخبار المروية عن الأئمة في ذم الاشتغال بالبحث العقلي، ولكنهم ذكروا أن بعض الأفكار الفلسفية تخالف المبادئ المذهبية، كعقيدة وحدة الوجود عند محيي الدين ابن العربي، التي قال بها بعض فلاسفة ذلك العصر، أبرزهم ملا صدرا وتلميذه الفيض الكاشاني، اللذان ذهبا أيضًا إلى أن البعث ليس للأجسام الصرفة ولكنه «جسماني مثالي»، مما أثار خصومة المحافظين من العلماء. ومما عُدَّ مخالفًا للدين أيضًا ما ذهب إليه مير داماد من القول «بالحدوث الدهري» للعالم، الذي يجمع بين كونه فعلًا لإله مختار والمفهوم الفلسفي القائل بأن الله استلزمه [العالم] قديمًا. وقد أنكر فلاسفة ذلك العصر هذه الأفكار، فنقد عبد الرزاق اللاهيجي وحسين الخانساوي (ت. ١٠٩٨/١٦٨٧) -على سبيل المثال- النظرية الوجودية عند ملا صدرا، ودحض جمال الدين الخانساوي ما ذهب إليه مير داماد، مؤثرًا رأي الغزالي في الزمان التقديري (estimative time) قبل خلق العالم (الغزالي، *Incoherence*، ٣٠-٨). على أن هذا النقد الذاتي من قبل الأوساط الفلسفية نفسها لم يخفف من وطأة الخصوم المتشددين، الذين لم تطب أنفسهم بقبول أي استدلال عقلي في المسائل الكلامية، حتى إن محمد باقر المجلسي قد صرح في «الاعتقادات» بأن من قال بالعقول القديمة أو بالمادة الأولى، أو أنكر حدوث العالم والبعث الجسماني، فهو كافر.

المراجع

- (Abbas) عباس، دكتور (١٩٩٥). بهاء الدين العالمي: أدبياً وفقهياً وعالمياً. بيروت: دار الحوار.
- (Agha Buzurg al-Tihrani) آغا بُزُرْج الطَّهراني (١٩٨٣-٦). الذريعة إلى تصانيف الشيعة. ٢٥ مج. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣-٦.
- Agha-Tehrani, M. (1996). *Sayyid Haydar Amuli 719-1319/787-: (1385 An Overview of his Doctrines*. MA dissertation, University of Toronto.
- Amili, Baha al-Din Muhammad (Itiqadat). *Itiqadat-i shaykh-i Bahayi: matn-i Arabi- i Risalat al-itiqadat-i Shaykh-i Baha al-Din Muhammad Amili bi hamrah-i si tarjuma u sharh-i farsi-yi an*. Ed. Juya Jahanbakhsh. Tehran: Asatir, 2008 /1387.
- Ansari, H. (2012). *Barrisiha-yi Tarikhi dar hawza-yi Islam u tashayyu*. Tehran: Kitabkhana, Muza va markaz-i Asnad-i Majlis-i Shura-yi Islami, 1390.
- Ansari, H. (2015). *Az ganjina-ha-yi nusakh-i khatti: Muarrifi-i dast-niwishta-ha-yi arzishmand az kitabkhana-ha-yi buzurg-i jahan dar hawza-yi ulum-i islami*. Vol. i. Isfahan: Daftar-i tablighati islami, Shoba-yi ustan-i Isfahan, 1394..
- (al-Ansari) الأنصاري، مرتضى (فوائد). فوائد الأصول. تحقيق عبد الله نوراني. قم: مؤسسة النشر الإسلامية، ١٤٠٨/١٩٨٧-٨.
- Anwar, M. J. (1991). 'Ibn Mutawwaj'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami*, Tehran, iv. 569f.

(Arba rasail kalamiyya) أربع رسائل كلامية. المقالة التكليفية والباقيات الصالحات للشهيد الأول. الرسالة اليونسية والكلمات النافعات للعلامة البيضاوي. قم: مركز البحث والدراسات الإسلامية. قسم إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٠/٢٠٠١.

Astarabadi (الاستراباذي), Muhammad Amin (*Danishnama*). *Danishnama-yi shahi*. MS Qum, Marashi 1/10144, ff. 1b-73b.

Atayi Nazari, H. (2011a). 'Nukati dar bab-i Fayyad-i Lahiji u andishaha-yi kalami-i u'. *Ayina-yi Pazhuhish* 7 : (1390) 2 /22-26.

Atayi Nazari, H. (2011b). 'Naqsh-i Fayyad-i Lahiji dar falsafi shodan-i kalam-i Shia'. *Andisha- yi nuwin-i dini* 7 (Autumn 1390): 65-92.

(al-Bahrani) البحراني، ميثم بن ميثم (شرح). شرح نهج البلاغة. ٣ مج. طهران: مؤسسة النصر، ١٣٧٨/١٩٥٨.

(al-Bayadi) البيضاوي، علي بن محمد بن يونس (عصرة). عصرة المنجود في علم الكلام. تحقيق حسين التنكابني. قم: مؤسسة الإمام الصادق، ١٤٢٨/٢٠٠٧.

Daiber, H., and J. Ragep (2000). 'al-Tusi, Nasir al-Din'. *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, 746/10-52.

Firouzi, J. (2011). 'Al-Bab al-Hadi ashar'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, iii. 1002-4.

al-Ghazali, Abu Hamid Muhammad (*Incoherence*). *The Incoherence of the Philosophers*. Translated, introduced, and annotated by M. E. Marmura. Provo, UT: Brigham Young University Press, 2000.

(al-Ghufrani) الغفراني، عبد الله (٢٠١٣). فهرست مصنفات الشيخ محمد بن علي بن أبي جمهور الأحسائي: كشف ببلوغرافي لمصنفات ابن أبي جمهور المخطوطة والمطبوعة وإجازاته في الرواية وطرقه في الحديث. بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٣٤.

Gleave, R. (2007). *Scripturalist Islam: The History and Doctrines of the Akhbari Shii School*. Leiden: Brill.

(al-Hilli) الحلبي، جمال الدين الحسن بن يوسف، والمقداد السيوري، وأبو الفتح الحسيني العريشاهي (باب). الباب الحادي عشر للعلامة الحلبي مع شرحه النافع يوم الحشر للمقداد عبد الله السيوري ومفتاح الباب لأبي الفتح بن مخدوم الحسيني. تحقيق مهدي) محقق. طهران: جامعة ماكجل، معهد الدراسات الإسلامية، فرع طهران، ١٩٨٦.

(al-Himmasi al-Razi) الحمّصي الرازي، محمود بن علي بن محمود. كشف المعاهد في شرح قواعد العقائد.

Facsimile Edition of MS Wetzstein 1527 (State Library Berlin)

المقدمة والكشافات لزاينيه شميته. طهران: المعهد الإيراني للفلسفة.
(Ibn Abi Jumhur al-Ahsai) ابن أبي جمهور الأحسائي (مُجلّي). مجلّي مرآة المنجي في الكلام والحكمتين والتصوف. تحقيق رضا يحيى بور فارمد. ٥ مج. بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

Khatunabadi, Ismail (Risala). 'Risala-yi Itiqadiyya'. Ed. Fatima Fana. In Ali Awjabi (ed.), *Ganjina-yi baharistan: Hikmat* 2. Tehran: Kitabkhana, Muzih va Markaz-i Asnad-i Majlis-i Shura-yi Islami, 2006/1387, 219-73.

Landolt, H. (2000). 'Khwaja Nasir al-Din al-Tusi (1201/597-1274/672), Ismailism, and Ishraqi Philosophy'. In N. Pourjavady and Z. Vesel (eds.), *Nasir al-Din Tusi: Philosophe et savant du xiiiie siecle. Actes du colloque tenu a l'Universite de Teheran* (6-9 mars 1997). Tehran: Presses universitaires d'Iran/Institut franais de recherche en Iran, 13-30.

Madelung, W. (1989). 'Bahrani, Jamal-al-Din'. *Encyclopaedia Iranica*. London: Routledge & Kegan Paul, iv. 529.

MTK – *Mujam al-turath al-kalami*, talif al-Lajna al-ilmiyya fi Muassasat al-Imam al- Sadiq, taqdim wa-ishraf Jafar al-Subhani. Qum: Muassasat al-Imam al-Sadiq, 1424 [2003/-4].

Mudarris Radawi, M. T. (1991). *Ahwal u athar-i Khwaja Nasir al-Din Tusi*. Tehran: Muassasa- yi mutalaat u tahqiqat-i farhangi, [1991/] 1370..

(al-Mukhtari) المختاري، رضا. (٢٠٠٥). الشهيد الأول: حياته وآثاره.

قم: مركز النشر لمكتب الإعلام الإسلامي، ١٣٨٤/١٤٢٦.

al-Oraibi, A. (1992). *Shii Renaissance: A Case Study of the Theosophical School of Bahrain in the 7th/13th Century*. Ph.D. dissertation, McGill University, Montreal.

al-Oraibi, A. (2001). 'Rationalism in the School of Bahrain: A Historical Perspective'. In L. Clarke (ed.), *Shiite Heritage: Essays on Classical and Modern Traditions*. Binghampton, NY: Global Publications, 331-43.

Pourjavady, N., and Z. Vesel (eds.) (2000). *Nasir al-Din Tusi: Philosophe et savant du xiii^e siecle. Actes du colloque tenu a l'Universite de Teheran 6-9 mars 1997*. Tehran: Presses universitaires d'Iran/Institut français de recherche en Iran.

Pourjavady, R. (2011). *Philosophy in Early Safavid Iran: Najm al-Din Mahmud al-Nayrizi and his Writings*. Leiden: Brill.

Pourjavady, R., and S. Schmidtke (2006). 'Some Notes on a New Edition of a Medieval Philosophical Text in Turkey: Shams al-Din al-Shahrazuri's *Rasail al-Shajara al-ilahiyya*'. *Die Welt des Islams* 76 :46-85.

Pourjavady, R., and S. Schmidtke (2015). 'An Eastern Renaissance Greek Philosophy under the Safavids (16th-18th centuries ad)'. In D. Gutas, S. Schmidtke, and A. Treiger (eds.), *New Horizons in Graeco-Arabic Studies. = Intellectual History of the Islamicate World*, 248 :3-90.

Qummi, Mirza (Risala). *Risala dar usul-i din*. Tehran: lithograph edn., /1308 1890-1.

Rizvi, S. (2006). 'Between Time and Eternity: Mir Damad on God's Creative Agency'. *Journal of Islamic Studies* 158 :17-76.

Rizvi, S. (2007a). 'A Sufi Theology Fit for a Shii King: The Gawhar-i murad of Abd al-Razzaq Lahiji'. In A. Shihadeh (ed.), *Sufism and Theology*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 83-98.

Rizvi, S. (2007b). *Mulla Sadra Shirazi: His Life and Works and the Sources for Safavid Philosophy*. Oxford: Oxford University Press on behalf of the University of Manchester.

Sadrai Khuyi, A. (2003). *Kitabshinasi-yi Tajrid al-itiqad*. Qum: Kitabkhana-yi buzurg-i Hadrat Ayat Allah al-uzma Marashi Najafi, 1424/1382.

Sajjadi, S. J. (2013). 'Bada'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, iv. 433-49.

Schmidtke, S. (1991). *The Theology of al-Allama al-Hilli (d. 1325/726)*. Berlin: Klaus Schwarz.

Schmidtke, S. (2000). *Theologie, Philosophie und Mystik im zwolferschiitischen Islam des 9.15/. Jahrhunderts: Die Gedankenwelten des Ibn Abi Gumhur al-Ahsai (um 1434/838-35nach 1501/906)*. Leiden: Brill.

Schmidtke, S. (2009a). 'The Doctrinal Views of the Banu l-Awd (Early 8th/14th Century): An Analysis of ms Arab. f. 64 (Bodleian Library, Oxford)'. In M. A. Amir-Moezzi, M. Bar-Asher, and S. Hopkins (eds.), *Le Shiisme imamite quarante ans apres: hommage a Etan Kohlberg*. Turnhout: Brepols, 357-82.

Schmidtke, S. (2009b). 'New Sources for the Life and Work of Ibn Abi Jumhur al-Ahsai'. *Studia Iranica* 49 :38-68.

Schmidtke, S. (2013). 'Ibn Abi Jumhur al-Ahsai and his *Sharh al-Bab al-hadi ashar*'. In M. A. Amir-Moezzi (ed.), *Islam: identite et alterite: Hommage a Guy Monnot, O.P.* Turnhout: Brepols, 369-84.

Schmidtke, S. (forthcoming). 'Ibn Abi Jumhur al-Ahsai and his *Kitab Mujli Mirat al-munji*'. In Kh. el-Rouayheb and S. Schmidtke (eds.), *Oxford Handbook of Islamic Philosophy*. New York: Oxford University Press.

Subhani, J. (1996-7). 'Bada'. In *Danishnama-yi jahan-i Islam*. Vol. ii. Tehran, 1375, 451-5.

الطباطبائي، السيد عبد العزيز (١٩٩٢). الشيخ المفيد وعطاءه الفكري الخالد. تراثا ١/٨-٢ (١٤١٣): ١٠-١٤٣.

الطباطبائي، السيد عبد العزيز (١٩٩٥). مكتبة العلامة الحلي. قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

- Tafadduli, M. (2002). *Kitabshinasi-i nuskhaha-yi khatti-i Athar-i shaykh-i Saduq dar Iran*. Tehran: Vizarat-i farhan u irshad-i Islami, 1381.
- Taghavi, A. S. (2013). 'Al-Bahrani, Abu al-Hasan Jamal al-Din'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, iv. 187-8.
- Tali'i, Abd al-Husayn (2013). *Faqih-i Hilli: Mururi bar zandagi wa athar-i Allama-yi Hilli*. Tehran: Hamshahri, 1392.
- (al-Yusuf) اليوسف، عبد الله أحمد. (٢٠٠٧). العلامة الشيخ ميثم البحراني: رجل العلم والأخلاق والسياسة. بيروت: دار الرسول الأكرم.

الفصل السابع والعشرون

المذهب الزيدي في اليمن

حسن أنصاري وزاينه شميتكه وخان نبيل

لقد تأثر علم الكلام الزيدي بالمعتزلة تأثرًا كبيرًا في معظم تاريخه^(١). ولما كانت اليمن هي المنطقة الوحيدة التي يقطنها كثير من الزيدية إلى اليوم، فإن مكتباتها التاريخية لم تزل تحوي آلافًا من المخطوطات لكتب المعتزلة. وفي هذه المجموعات كتب مفقودة في أغلب البلاد السنية، وفيها كذلك كثير من التواليف الكلامية التي صنفها بعض الزيدية أنفسهم. وإننا لنقصد في هذا الفصل إلى استقصاء الاتجاهات والحركات الكلامية منذ بدايات الإمامة الزيدية في اليمن، مرورًا بتوحيدها السياسي مع زيدية منطقة بحر قزوين، ثم انتهاءً بمتكلمي القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي. وقد كان لدى المتكلمين في اليمن -منذ بدايات عصر الإمامة- ميل إلى أفرع مختلفة من المعتزلة، التي أصبح تأثيرها أبلغ بعد تزايد التبادل الفكري مع زيدية بحر قزوين (وهو الموروث الذي عرض له الفصل العاشر)، في إبان القرن السادس/الثاني عشر. ومع ذلك، كان هناك دائمًا اتجاه كلامي يتشكك في التأثير بالمعتزلة، بل ينكر وقوع ذلك، مؤكدًا الطبيعة المستقلة لمذهب الزيدية.

(١) تلقى خان نبيل -في أثناء إعداد هذا الفصل- تمويلًا من HUMAN (Gerda Henkel Foundation's M programme. ويتوجه حسن أنصاري بالشكر إلى «معهد برينستون للدراسات العليا» (Institute for Advanced Study at Princeton، NJ، الذي استضافه -في إبان إعداد هذا البحث- بوصفه عضوًا.

(١)

المذهب الكلامي الزيدي

قبل توحيد الإمامة بين اليمن ومنطقة بحر قزوين وبعد ذلك

منذ تأسيس الإمامة الزيدية في المرتفعات الجبلية الشمالية في اليمن على يد الإمام الهادي إلى الحق (ت. ٢٩٨/٩١١)، وزيدية اليمن يتخذون مدونة (canon) من تصانيف الأئمة المذهبية، ظلت تحظى بالموثوقية قرونًا متطاولة. وأول هذه التصانيف ورأسها مجموع رسائل للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي (ت. ٢٤٦/٨٦٠)، المحفوظ في كثير من مجموعات المخطوطات، ومنه نسخة قديمة، لعلها ترجع إلى القرن الرابع/العاشر (مادلونج ١٩٦٥ : ٩٦ رقم ١). ولم يكن القاسم -في دفاعه- في كتبه الصحيحة النسبة إليه -عن حرية الإرادة الإنسانية، وعن مغايرة الله المطلقة لخلقه- متأثرًا بوضوح بالمعتزلة، بل كان بالأحرى مستمدًا من المناظرات الكلامية بين معاصريه من النصاري، الذين لقيهم في زمان إقامته بمصر -وقد بيّن ولفرد مادلونج أوجه الشبه الهيكلية الواضحة بين القاسم وثاودورس أبو قرة (Theodore Abu Qurra) (مادلونج ١٩٦٥ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١a)^(١). ومع ذلك، نُسبت إلى القاسم -فيما بعد- بعض الرسائل التي لا يخفى أنها كتبت في مرحلة كان الزيدية فيها خاضعين لتأثير الفكر الاعتزالي، وهي مُدرجة في معظم مجموعات مخطوطات رسائل القاسم المتداولة في اليمن. ومن أجل ذلك كان تراث القاسم المذهبي الذي حفظه زيدية اليمن مختلفًا نوعًا اختلافاً عن تراثه الحقيقي^(٢). وقد أضحت توالييف ولده محمد (ت. ٢٨٤/٨٩٧-٨) أيضًا جزءًا

(١) ونتج عن هذا وجود اختلاف بين آراء القاسم المذهبية وآراء أبرز ممثلي زيدية الكوفة المتقدمين، وخاصة أحمد بن عيسى بن زيد (ت. ٢٤٧/٨٦١)، وصاحبه محمد بن منصور المرادي (كان حيًا في سنة ٢٥٢/٨٦٦)، ومعاصره الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد. وعلى سبيل المثال: كان متقدمو الزيدية يقولون بالجبرية. انظر: مادلونج ١٩٦٥ : ٨٠-٥؛ مادلونج ١٩٨٩ ؛ أنصاري ٢٠١١.

(٢) كان و. مادلونج قد ميز بالتفصيل ما يصح من أعمال القاسم وما لا يصح (مادلونج ١٩٦٥ وما بعدها).

من المدونة (محمد بن القاسم، مجموع). وفي فكر محمد - كالثان في فكر أبيه - أوجه شبه مع بعض آراء المعتزلة، ولكنها لا تبلغ بيقين الحد الذي يسوّغ اعتداده مؤيداً للفكر الاعتزالي^(١). وقد روي أن يحيى بن الحسين - حفيد القاسم، الذي أصبح لاحقاً الإمام الهادي إلى الحق (ت. ٢٩٨/٩١١)، وهو مؤسس الإمامة الزيدية في اليمن - كان قد أخذ - في إبان إقامته في شمال إيران - عن أبي القاسم الكعبي البلخي (ت. ٣١٩/٩٣١) (جونداري Jundari، تراجع، ٤١؛ زرياب Zaryab ١٩٩٤: ١٥١)، ولو صحت هذه الرواية، لكان أول إمام زيدي يأخذ عن أحد كبار رجالات المعتزلة. وقد كان من ثمرة ذلك أن تأثر فكره تأثراً كبيراً بمقالات مدرسة معتزلة بغداد، على الرغم من أنه كان يمتنع من التصريح بموافقته لآرائهم، أو حتى من إدراج نفسه في فرقة المعتزلة (مادلونج ١٩٦٥: ١٦٤-٧؛ عبد الرحمن ٢٠٠٣: ٨٢). وقد نقل تراثه بين زيدية اليمن ضمن مجموع شائع للرسائل (الهادي إلى الحق، مجموعة فاخرة، مجموع). وعند زيدية اليمن المتأخرين أن التطابق ظاهرٌ جداً بين آراء الهادي وآراء جده القاسم. وكذلك حظيت مصنفات محمد المرتضى لدين الله (ت. ٣١٠/٩٢٢) (المرتضى لدين الله، مجموع)، والإمام أحمد الناصر لدين الله (٣٠١/٩١٣-٣٢٢/٩٣٤) - ولدي الهادي - بالموثوقية نفسها أيضاً (مادلونج ١٩٦٥: ١٦٩-٧٤، ١٩١-٣؛ مادلونج ١٩٨٥؛ ١٩٩٠).

ولما جاء الإمام المنصور بالله القاسم بن علي بن عبد الله العياني (ولد بين

- وخالفه ب. أبرهموف (Abrahamov)، فاعتبر أكثر ما لم يصحح نسبته إلى القاسم صحيحاً، واستنتج من ذلك أنه وافق الفكر المعتزلي في مرحلة متأخرة من حياته (أبرهموف ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٦). وانظر مناقشة نقدية لما انتهى إليه من نتائج في: مادلونج ١٩٨٩؛ ١٩٩١. وفي بعض المراحل أضاف زيدية اليمن أيضاً - متبعين الموروث الكوفي - مجموعة يُدعى أنها حوت تواليف الإمام زيد بن علي بن الحسين (ولد في سنة ٧٥/٦٩٤-٥، وتوفي في سنة ١٢٢/٧٤٠) المذهبية (زيد بن علي، مجموع). ومن الواضح أنها غير صحيحة، وأنها ترجع في جزء منها إلى متقدمي زيدية الكوفة، وفي جزء آخر إلى زيدية اليمن، الذين ادعوا أن فكر زيد بن علي الكلامي يوافق آراء المعتزلة.

(١) ليس هناك دراسة شاملة لمصنفاته إلى الآن، ولا لمصنفات أئمة الزيدية في اليمن من القرن الرابع/ العاشر إلى القرن السادس/ الثاني عشر. ولم تزل صحة الكتابات التي تتضمنها المجاميع الخاصة به بحاجة إلى توثيق.

٩٢٢/٣١٠ و ٩٥١/٣٤٠، وتوفي في ١٠٠٣/٣٩٣ (مادلونج ١٩٦٥ : ١٩٤-٨؛ الوجيه ١٩٩٩ : ٧٧٣-٥ رقم ٨٣٣)، وهو من أحفاد محمد بن القاسم بن إبراهيم، بدأ تطور الزيدية المذهبي مرحلة جديدة، فقد بحث العياني في كتاباته -خلافاً لأسلافه- مفاهيم فلسفية، وقضايا من دقيق الكلام، (القاسم العياني، مجموع). وكذلك صنع ولده، المهدي لدين الله الحسين (ت. ١٠١٣/٤٠٤)، الذي صنف كتاباً في طبائع الموجودات: «كتاب الطبائع» (الحسين بن القاسم العياني، مجموع؛ واقرأ عنه: مادلونج ١٩٦٥ : ١٩٨-٢٠٠؛ الوجيه ١٩٩٩ : ٣٨٤-٨ رقم ٣٨٥). وظل الإمامان -فيما عدا ذلك- مخلصين لآراء الهادي إلى الحق. وكانت آثارهما مرجعاً لأصحاب المذهب الكلامي الذي نشأ بين زيدية اليمن في أثناء القرن الخامس/الحادي عشر، واتخذ أقوال متقدمي الأئمة منطلقاً له^(١).

وكان لمطرف بن شهاب بن عامر بن عباد الشهابي (توفي بعد ١٠٦٧/٤٥٩) دور كبير في تشكيل المذهب الجديد وتنظيمه، وإليه نُسب بعد موته، ف قيل: «مُطَرَفِيَّة». وهو أول من اتخذ مهاجراً (داراً للهجرة) في قرية سناء، إلى الجنوب من صنعاء (مادلونج ١٩٩١). وتعد الهجرة أحد النظم المميّزة لطائفة المطرفية، وقد ساعدتهم بشكل كبير على نشر آرائهم في أنحاء واسعة من البلاد. وعلى الرغم من أنهم كانوا يدعون التمسك الشديد بالآراء الكلامية للهادي وولديه، محمد وأحمد، فقد اتخذوا مذهباً خاصاً في الكونيات وفي الفلسفة الطبيعية. ومن أشهر أقوالهم في هذا الباب أن الله خلق العالم من ثلاثة عناصر أو أربعة: الماء، والهواء، والرياح، والنار، وأن ما يقع من التغيرات فيه إنما يرجع إلى

(١) لم تزل صحة الرسائل المختلفة بحاجة إلى استيثاق مفضل. ولما كان أيّ من كتاباته لم يُدرس إلى الآن تفصيلاً، فليس يسعنا أن نستبعد -في الوقت الراهن- أن يكون بعض المطرفية قد نسب بعض الرسائل لاحقاً إلى أحد الأئمة. ويعد مقتل الحسين في صفر لسنة ٤٠٤/سبتمبر ١٠١٣، اعتقد أتباعه عودته الوشيكة بوصفه المهدي، وعرف أصحاب هذا الاعتقاد بعد ذلك بالحسينية. ومن أجل ذلك امتنع خلفاؤه من اتخاذ لقب إمام، وكانوا يتلقبون بالإمارة (أمير)؛ أعني أخاه الأكبر جعفر بن القاسم العياني (ت. ١٠٥٩/٤٥٠)، وابنه الشريف الفاضل القاسم (ت. ١٠٧٥/٤٦٨)، وذا الشرفين محمداً (ت. ٤٧٧/١٠٨٤) (الربيعي، سيرة؛ مادلونج ١٩٧٧). وقد طور أتباع الحسينية أيضاً آراءهم المذهبية الخاصة، التي نقدها الزيدية فيما بعد. انظر مثلاً: الربيعي، سيرة، ٣٤٥-٦٥.

التفاعل بين هذه المكونات للعالم الطبيعي؛ أي إلى سببية طبيعية (natural causality)، لا إلى تسلط الفعل الإلهي المباشر عليها (مادلونج ١٩٦٥ : f.٢٠٢؛ ١٩٧٥ ؛ a١٩٩١؛ أنصاري ٢٠٠٦).

وفي إبان حكم الإمام أبي طالب الأخير يحيى بن أحمد بن الحسين بن المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ت. ١١٢٦/٥٢٠) (الوجيه ١٩٩٩ : f.١٠٨٨ رقم ١١٦٣) توحيد -لأول مرة في التاريخ- زيدية اليمن وزيدية منطقة بحر قزوين تحت قيادة سياسية ودينية مشتركة. وقد أدى تغير الإطار السياسي والديني -بعد سنوات طويلة من شبه العزلة- إلى أن تعرض زيدية اليمن إلى تأثيرات كلامية جديدة. واقتضى تعزيز سلطة الإمام عند الطائفتين سد الفجوة الفكرية بينهما بتحقيق الانسجام بين تراثيهما العلمي. وقد كان زيدية الري وشمالي إيران يذهبون -خلافاً لزيدية اليمن- مذهب البهشية، وذلك منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي (انظر: الفصل العاشر). والبهشية فرع من معتزلة البصرة، تنسب إلى أبي هاشم الجبائي (ت. ٩٣٣/٣٢١)، وهو شخصية مرموقة في علم الكلام، أعاد تعريف الأسس الاعتقادية للمذهب في كثير من المناحي. وقد ازدهر هذا المذهب في الري ومنطقة بحر قزوين في عهد البويهيين، الذي جعلوا الري مركزاً يأوي إليه كبار متكلمي البهشية، فأثر هذا في الفكر الزيدي في المنطقة: وذلك أن كثيراً من العلماء انجذبوا إلى الحلقات الدراسية التي يعقدها المفكرون الكبار؛ كعبد الجبار الهمداني (ت. ٤١٥/١٠٢٥)، والحسن بن أحمد ابن متويه.

ولعل بعض العلم بالتفصيلات المذهبية لزيدية إيران كان قد بلغ نظراءهم في اليمن في عهد الإمام الناصر لدين الله، أبي الفتح الناصر بن الحسين، الديلمي، الذي انحدر من منطقة بحر قزوين، وانتهى إلى البون في اليمن، في سنة ٤٣٠/١٠٣٩، أي بعد عام واحد من دعوى الإمامة الزيدية في سنة ٤٢٩/١٠٣٨ (مادلونج ١٩٦٥ : ٢٠٣، ٢٠٥؛ مادلونج ١٩٨٠؛ محقق Mohaqqueq ٢٠٠٨). وقد خاض معارك مع ذرية الهادي المحليين، ومع جعفر بن القاسم العياني، قائد الحسينية، وشن حرباً كذلك على الإسماعيلي الصليحي، ولكن هذا الأخير قتله

في سنة ٤٤٤/١٠٥٢-٣. ويقال: إن أبا الفتح كتب ردًا على مذاهب الزيدية المحليين، عنوانها «الرسالة المبهجة في الرد على الفرق الضالة المتبلجلة» (مفقودة^(١))، التي لعلها أول رد على ما عُرف فيما بعد بالمطرفيّة، مما يدل على أن الصراع السياسي في ذلك الوقت كان ينطوي على أبعاد عقديّة أيضًا.

وفي عهد الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان (حكم من ٥٣٢/ ١١٣٧ إلى ٥٦٦/١١٧٠) (انظر في سيرته: الثقفى، سيرة) تزايدت محاولات تقديم التراث الفكري لمنطقة بحر قزوين في اليمن، وكذلك نشره تدريجيًا بين العلماء المحليين. وزاد في ذلك العهد أيضًا انتشار مذهب البهشمية الكلامي بسبب أسفار العلماء، كما قام طلاب الكلام في اليمن بزيارات طويلة لمنطقة بحر قزوين. بل إن المتوكل نفسه أخذ عن طائفة من هؤلاء العلماء، أبرزهم المتكلم زيد بن الحسن بن علي البيهقي (توفي نحو ٥٤٥/١١٥٠-١)، الذي كان قد أخذ عن المتكلم المعتزلي أبي سعد المحسن بن محمد بن كرامة (أو كرامة) البيهقي البرزوقي (الحاكم الجشمي، ت. ٤٩٤/١١٠١؛ انظر عنه: الفصل التاسع، المبحث ٣)، ولعله أسهم بذلك في نقل مؤلفات الجشمي إلى اليمن، وفي شيوعها ثمة.

وقد كان البيهقي يدرّس -في سنواته الأولى باليمن- في المسجد الرمزي للهادي في صعدة، حيث يوجد ضريح مؤسس الإمامة في اليمن، وكذلك أصرحة بعض خلفائه، ثم يمّم بعد ذلك شطر الجنوب، واستقر في أقدم مهاجرٍ للمطرفيّة، قرية سناء، ولا شك أن هذا الاختيار كان له ما وراءه (مادلونج ١٩٦٥: ٢١٠-١٢؛ شوارب Schwarb ٢٠١١: ٢٦٨-٧٠). ونجح في إقناع بعض الطلاب بأفضلية مذهب البهشمية على مذهب المطرفية الكلامي. ولا يخفى أن الأفكار المذهبية التي نقلها لم تكتسب مصداقيتها إلا من الموثوقية التي احتازتها بنسبتها إلى أئمة شمال إيران، إخوة البطحاني: المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني

(١) جاء لدى محقق ٢٠٠٨: ٧٨٥ أن نسخة من الرسالة محفوظة في مخطوط في مكتبة برلين الحكومية "Ahlwardt, no. 4950". والسبب في هذه المعلومة -غير الصحيحة- هو الخطأ في فهم آلوروت (Ahlwardt) ١٨٨٧-٩٩: iv. ٣٣١.

(ت. ٤١١/١٠٢٠)، والناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين (ت. ٤٢٤/١٠٣٣)، وكلاهما ذهب مذهب البهشية في الكلام، وكلاهما كانت تصانيفه متاحة في اليمن في تلك الفترة. والحق أن هذا التطور بشّر بصبغة اعتزالية (mutazilization) غير مسبقة لزيدية اليمن، وقد كانت آثار الاعتزال بادية على التحقيق في الكتب المذهبية للإمام المتوكل على الله، كما في جامع «حقائق المعرفة في علم الكلام» (المتوكل على الله، حقائق)، وهذا الكتاب إن يكن مشبهاً في تقسيمه مجاميع الأئمة الأول، فإن صاحبه يؤيد -مذهبيًا- مقالات المعتزلة بوجه عام، غير أنه يميل تارةً إلى البهشية، وتارة أخرى إلى مدرسة بغداد (أنصاري ٢٠١٢: ١٩٥-٢١١؛ وانظر ملاحظات مشابهة عن كتبه الأصولية: أنصاري وشميتكه ٢٠١٣: ١٠١ رقم ٣٧).

وكان من بين خلفاء البيهقي جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي (ت. ٥٧٣/١١٧٧-٨)، الذي سيكون له دور كبير في مستقبل التطور الفكري للمشهد الكلامي في اليمن، وهو من أسرة إسماعيلية كبيرة من القضاة، وكان قد ذهب مذهب المطرفية قبل أن يشهد دروس البيهقي. ومن المقرر رسمياً أنه انتقل إلى المعسكر المعارض، وأقر بإمامة المتوكل: وقد عين قاضياً لصنعاء في سنة ٥٤٥/١١٥٠-١، واختير في العام نفسه لصحبة أستاذه في رحلاته للبحث عن مزيد من العلم خارج اليمن، فما كادا يشرعان في الرحلة حتى وافت المنية البيهقي على أرض اليمن، فمضى جعفر في الرحلة وحده، منفقاً ثماني سنوات في مراكز العلم المختلفة في العراق وشمال إيران. ولما استقر في الري، أخذ عن أحمد بن أبي الحسن الكني (توفي نحو ٥٧٠/١١٦٥-٦)، تلميذ البيهقي القديم، وأخذ كذلك عن محمد بن أحمد الفرزادي، أحد أفراد الأسرة الفرزادية الشهيرة في هذه المدينة. ومكث حيناً في الكوفة، وفي مكة، حيث أخذ عن العالم الزيدي الكبير، أبي الحسن علي بن عيسى بن حمزة بن وهّاس السليمانى (ت. ٥٥٦/١١٦١-٢) (انظر عنه: لان Lane ٢٠٠٦: ٢٦-٩، ٤٨-٥٣، ٢٥١).

وقد جلب جعفر في عودته إلى اليمن كثيراً من كتب المعتزلة، نُسخ كثير منها بعد ذلك لمكتبة الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (انظر عنه:

المبحث ٢). ولما استقر جعفر مرة أخرى في قرية سناء، أسس بها مدرسة بجوار المدرسة المطرفية، وقد أدت آراؤه إلى ظهور جيل جديد من العلماء، وأطلق على هذه الحركة الكلامية الناشئة اسم «المختصرة»، مشتقاً من مصطلح «اختراع» الذي يشير إلى الفكرة القائلة باختراع الله الأعراض [في الأجسام]. ومن رأي جعفر وأتباعه -موافقةً لنظرية البهشية- أن الأعراض هي السبب فيما يطرأ على الأجسام من تغير؛ كالحركة والسكون والألوان، والفناء. وعندهم كذلك أن قدرة الله المطلقة تعني ضرورة أن الله قادر على أن يخلق هذه الأعراض من عدم، وفي هذا مخالفة لمذهب المطرفية القائل بأن الحوادث والأعراض إنما تقع في العالم بأثر من السببية الطبيعية القائمة بالأجسام.

ولم يكن جعفر يهاجم منتقديه من المطرفية فحسب، وإنما هاجم أيضاً سنة اليمن، في مناظرات عامة وفي كتبه. ولم تزل بعض آثاره الجدلية محفوظة في المخطوطات. وله -علاوة على ذلك- مصنف مذهبي هو كتاب «مشكاة المصباح وحياة الأرواح» (سوبيروج Sobieroj ٢٠٠٧: ٢٨٥ f. رقم ١٣٣)، وبعض الكتب الكلامية التعليمية الصغيرة، التي جنح فيها إلى مقالات البهشية، وإن كان استثنى من جملة مذهبهم نظريتهم في الإمامة، وصنف ردّاً على مبحث الإمامة في «المجموع المحيط بالتكليف»، لابن متويه. وقد عاش جعفر بعد موت الإمام المتوكل، فأدرك فترة فراغ في الإمامة الزيدية، امتد نحو سبع وعشرين سنة، ثم وافاه أجله في سنة ١١٧٧/٥٧٣-٨، حيث دفن في قرية سناء (مادلونج ١٩٦٥: ٢١٢-١٦؛ زيد ١٩٩٧؛ الوجيه ١٩٩٩: ٢٧٨-٨٢ رقم ٢٥٧؛ شوارب ٢٠١١: ٢٧٠-٣).

وتلا جعفرًا تلميذه الحسن بن محمد بن الحسن الرضّاص (ولد في سنة ١١٥٢/٥٤٦، وتوفي في سنة ١١٨٨/٥٨٤)، الذي بثّ قوة فكرية دائمة في الاتجاه الكلامي البهشمي اليمني. وكان قد شرع في التصنيف في الكلام والأصول في حياة شيخه، فلما قضى شيخه حَلَفَه على رأس المذهب، واستكمل نشاطه التعليمي في سناء. واستكثر من الكتابة في المسائل الكلامية، ولا سيما في دقائق (أو لطائف) الكلام، ولعل الذي حمّله على ذلك رغبته في دحض آراء

المطرفية. وعلى الرغم من أنه لم يكن يذكر منتقديه ولا آراءهم إلا نادرًا، فإن أغلب الظن أن الأمر كان على ما نصف: وهو أن الخلاف كان محتدمًا بين الفريقين في المسائل الدقيقة المتصلة بالفلسفة الطبيعية، ويرجع سببه الحقيقي إلى أن البناء المفاهيمي عن الله وعن علاقته بخلقه مؤسَّس على هذه المسائل؛ ولذلك كان إنكار مثل هذه الفروض الأساسية مؤذناً بتهاوي أركان الصرح الكلامي كله، فلم يكن عجباً إذن أن يتصارع المذهبان بضراوة في هذه القضايا التفصيلية، مع أنهما متفقان في الأصول؛ كالقول بحرية الإرادة، وإنكار التجسيم.

وقد قامت آراء الرصاص في الكلام وفي الفلسفة الطبيعية على تراث البهشمية، وإن لم تخلُ من بعض الإشارات الجديدة في بعض الأحيان، فهو يأخذ - فيما يتعلق بالمفاهيم الوجودية الأساسية، كالأشياء أو الذوات - بما جاء عن متقدمي شيوخ المذهب، كحدّهم الشيء بأنه ما جاز أن يكون معلومًا موصوفًا، فمصطلح شيء يشمل - في عموم معناه - الله، والجواهر (وهي الأجزاء التي لا تتجزأ، وتتكون منها الأجسام)، والأعراض. ومما له أهمية تاريخية في هذا السياق أن نذكر أن الرصاص صنف ردًا على مقطع من كتاب محمود ابن الملاحمي (ت. ٥٣٦/١١٤١) «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة»، فأنكر عليه أن يكون الوصف الذاتي (مثل الجوهر جوهر) هو عين الوصف بالوجود. والحق أن دفاع الرصاص عن التفرقة البهشمية الكلاسيكية بين الوجود والصفة الذاتية للشيء يمثل إحدى أقدم الدلائل على التلقي اليمني لمدرسة أبي الحسين البصري (ت. ٤٣٦/١٠٤٤) (أنصاري ٢٠٠٧).

ولم يصف الرصاص شيئًا جوهريًا على نظريات البهشمية في الجواهر والأعراض، فقد بُحثت هذه الموضوعات بحثًا مستفيضًا في الكتب الأساسية لمتكلمي القرن الخامس/الحادي عشر، ومنها الكتاب الجامع للمحسن بن أحمد ابن متويه، الموسوم بـ «التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض»، الذي رجع الرصاص إليه في طائفة من كتبه.

وقد أولت الأجيال التالية من متكلمي الزيدية رسالة الرصاص في «المؤثرات» (كتاب المؤثرات) أهمية كبيرة (تيل ٢٠١١)، وهي محفوظة في بعض من المخطوطات المهمة، التي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الحادي عشر/ السابع عشر. وقد صنفها الرصاص بغية صياغة نظرية متكاملة في السببية. ومن الجائز أن يكون قد اعتمد بالأحرى على الحاكم الجشمي، في بعض جوانب الأفكار المتنافرة في هذا الموضوع (أنصاري ٢٠١٢: ٣١٣-٢٨؛ تيل ٢٠١٢). ومما يجدر ذكره أن الرصاص طوّر -في إطار مذهب البهشية- تصنيف ما يسمى بـ «المؤثرات» و«ما يجري مجرى المؤثر»، ورام أن يشرح نظرياً السبب في كون بعض هذه المؤثرات واجبة التأثير، وبعضها ممكنة.

وللرصاص كتاب آخر، هو «كيفية كشف الأحكام والصفات عن خصائص المقتضيات والمؤثرات»، يقدم نظرة فريدة في التطور التاريخي لمذهب البهشية في الصفات. وقد أودعه مؤلفه مقاربته فيما يعرف بـ «نظرية الأحوال»، التي ابتكرها أبو هاشم الجبائي (انظر: الفصل الثاني والعشرين)، فلم يقتصر على تبين الصفات -التي تترجم عادةً إلى (attributes)، ولكنه بسط القول في كثير من الاعتبارات المتعلقة بالأحكام أيضاً، وهو المصطلح الذي ربما عُبر عنه بـ "characteristics"، ولكنه يمثل فئة وجودية متميزة عن الصفات. وبهذه التفرقة المفاهيمية قال متقدمو البهشية أيضاً، ولكن تصوره للحكم شابه الغموض من بعض الوجوه، حتى جاء أبو الحسين البصري ونقح نظرية المعتزلة في الصفات، فأصبح مصطلح الحكم يستعمل على نحو أكثر منهجية (شمينكه ١٩٩١: ١٧٤-٧). ويبدو أن استعمال الرصاص لهذا المصطلح قد تشكل من هذه الزاوية؛ لأن التعريف الذي اعتمده للحكم لا يُعرف إلا من كتابات ابن الملاحمي. وعلى ذلك، فالتفرقة بين الصفات (أو الأحوال؛ لأنهما بمعنى) والأحكام تعد تفرقة إبستمولوجية: فإذا أردنا تحصيل علم عن شيء ما، تعين علينا أن ننظر في شيئين يجمعهما حكم واحد، في حين أن الصفة لا تميز إلا شيئاً واحداً.

وينقسم كتاب الكيفية إلى عدة فصول، تقاسمتها أربع فئات من الصفات، وثلاث من الأحكام. وقد حُدّد هذا التصنيف في الفصل الافتتاحي وفقاً للكيفية

التي تثبت بها خصائص (properties) الأشياء. وقد كان من مقاصد المؤلف الأساسية - كما يدل على ذلك عنوان الكتاب - أن يبين ما الذي تكشفه كل فئة من الخصائص من طبيعة هدفها من الوصف. ويمكن اعتبار هذه المقاربة الخاصة نتيجةً طبيعيةً لنظرية البهشية في أن الأشياء إنما تُعلم بخصائصها. وإنما حدا الرصاص على بحث هذه القضية تعلقها بمشكلة كلامية مركزية، وهي أننا إذا وصفنا الله ووصفنا خلقه بصفات واحدة، أليس ينال ذلك من تنزهه المطلق (تيل 2013: 131-200)؟

وللرصاص أيضًا بعض المصنفات في لطيف الكلام، ولكننا لم نعثر على أي من مخطوطاتها، والظاهر أنها فقدت. وإنما دلت بعض اقتباساته على طرف منها، وكشفت عن أنه ناقش في العموم حقيقة الصفات والأعراض والذوات (تيل 2010: 549؛ تيل 2013: 37-9).

وقد أثار المطرفية عناية خصومهم بالقضايا المذهبية، فهبوا لمواجهة هذا الهجوم، وادعوا أنهم هم الأتباع المخلصون لتعاليم الأئمة الأول، وذكروا أن المصير إلى مقالة المعتزلة البصريين حيدة عن الحق، وبدعة غير مشروعة. ويبدو أن وصول كتب أخرى للمعتزلة [إلى اليمن] قد زاد من اعتمادهم على آراء معتزلة بغداد؛ طلبًا لصقل مذهبهم الكلامي في صراعهم الفكري ضد خصومهم، وهو ما يمكن استخلاصه من «مقالات» أبي القاسم البلخي الكعبي (ت. 319/931)، وكذلك من كتاب «المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين»، لأبي رشيد النيسابوري، وهو مقارنة منهجية بين أنصار كلتا المدرستين الاعتزاليين (أنصاري وشميتكه 2010). والحق أن أثر معتزلة بغداد في أئمة المطرفية في هذه الفترة ظاهر، كما في كتاب «البرهان الرائق»، للمتكلم المطرفي سليمان بن محمد بن أحمد المحلّي، الذي ذاع صيته في النصف الثاني من القرن السادس/الثاني عشر (مادلونج 1975)، وبذلك اشتد أوار الصراع على نحو ما وقع قديمًا بين البغداديين والبصريين من المعتزلة، غير أن صراع هؤلاء لم يجاوز حد الدرس الكلامي، بينما استحال صراع الزيدية في اليمن حربًا متصلة بين الفريقين. وهناك بعض الدلائل أيضًا على أن متكلمي المطرفية اعتمدوا على مقالات أبي الحسين

البصري وأتباعه، التي تجافت عن مذهب البهشية في مواضع كثيرة. وتشهد الآثار الكلامية المطرفية القليلة التي كتبت في القرن السادس/الثاني عشر بتطور المذهب المطرفي مع الوقت (عبد العاطي ٢٠٠٢)؛ أنصاري ٢٠٠١).

(٢)

استمرارية مذهب البهشية الكلامي من القرن السابع/الثالث عشر فما بعده

وعندما مات الرصاص في سنة ١١٨٨/٥٨٤ كانت القيادة الدينية والسياسية لطائفة الزيدية ما تزال شاغرة، حتى إذا كانت سنة ١١٩٧/٥٩٣ تولاهما تلميذه عبد الله بن حمزة (ت. ١٢١٧/٦١٤)، الذي عرف بالإمام المنصور بالله. وقد علا نجم البهشية في عهده، فغلبوا على كل مخالفيهم، ولم لا، والإمام نفسه -الذي خلف طائفة من التصانيف الكلامية المهمة- قد شنَّ حربًا ضارية على المطرفية، فدمر منازل هجرتهم، وشردهم في الآفاق، حتى ذهبوا وذهب ذكرهم^(١). وبعض ما صنعه ردود عليهم، ودحض لمذهبهم (وفيه كذلك تسويق لاضطهاده أتباعهم، الذين ألهمهم بسياط نقده). وقد صنف -علاوة على ذلك- شرح «الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة»، وهو كتاب كلامي مفصل (مع عناية خاصة بمفهوم الإمامة)، وفيه تأييد للمفاهيم الكلامية البهشية، مع أنه -من حيث البناء العام- أشبه بكتابات الأئمة الأول منه بمصنفات المتكلمين الأفحاح (على سبيل المثال ما كتبه أستاذه الرصاص). وقد كان مفعماً بالنقول عن أئمة الزيدية

(١) المصدر التاريخي الأساسي لحرب المنصور مع المطرفية هو سيرة الإمام، التي كتبها أكبر كتابه، أبو قراس بن دعثم. وقد نشر المجلدان الثاني والثالث بعنوان السيرة [الشريفة المنصورية، سيرة الإمام عبد الله بن حمزة]، لابن دعثم. وثمة نسخة أخرى من المجلد الثاني لم يرجع إليها المحقق، وهي مخطوطة محفوظة في الغاتيكان ar. ١٠٦١؛ انظر: ليفي ديلا فيدا (Levi Della Vida) ١٩٣٥: i. ١٣١. وقد عيَّن حسن أنصاري نسخًا من المجلدين الأول والرابع من السيرة، كان يُظن سابقًا أنها مفقودة؛ انظر: أنصاري ٢٠١٣.

مما كفل له الشيعة الدائمة في المجتمع الزيدي. وله أيضًا رد على أشعرية اليمن، عنوانه «الشافي»، وفيه عناية كبيرة بمسألة الإمامة. وجدير بالذكر أن المنصور كان من أوائل المؤلفين الزيديين في اليمن الذين اقتبسوا من مرويات أهل السنة -تأييدًا لجانب علي بن أبي طالب وأهل البيت- في صراعه مع الشافعية في بلاده، الذين كانوا يجادلون الشيعة. (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣؛ أنصاري وشميتكه ٢٠١٣b). وقد ناقش المنصور في كتابه «العقد الثمين» -الذي نقد فيه الإمامية- بعض القضايا الكلامية (جرار Jarrar ٢٠١٢)، وكذلك صنع في أجوبته الكثيرة (انظر: الوجيه ١٩٩٩: ٥٧٨-٨٦) رقم ٥٩٢؛ المنصور بالله، مجموع).

وفي العقود الأولى من القرن السابع/الثالث عشر، حظي بعض المتكلمين الآخرين من تلامذة الرصاص ببعض الشهرة العلمية، ومنهم محيي الدين محمد بن أحمد بن الوليد القرشي الأنف (ت. ١٢٢٦/٦٢٣)، صاحب «الجواب الحاسم بحل شبه المغني»، وهو جواب نقدي عن كلام عبد الجبار الهمداني في الإمامة، في كتابه الضخم «المغني في أبواب التوحيد والعدل». ولم يكن محمد، ابن الوليد، عالمًا فحسب، بل كان كذلك ضمن فريق الكتبة المتخصصين الذين كان لهم دور أساسي في إنشاء مكتبة المنصور بالله، في مستقره ظفار. ويمكن أن نعد إنشاء هذه المدرسة ذروة السعي في نقل أكبر عدد ممكن من الكتب من شمال إيران إلى اليمن، وإن كان كثير من الكتب التي نُسخَت لا يوجد منها إلا مخطوطات وحيدة (أنصاري وشميتكه ٢٠١٠).

وللرصاص تلميذ آخر، هو سليمان بن عبد الله الخراشي (توفي بعد ٦١٠/١٢١٤)، الذي وضع شرحًا على كتاب أستاذه، الموسوم بـ«التحصيل في التوحيد والتعديل»، وهو خلاصة كلامية صغيرة. وتوجد مخطوطة من المجلد الثالث من هذا الشرح الذي يتجلى فيه علم الخراشي الواسع بمصنفات ابن الملاحمي (الخراشي، تحصيل؛ أنصاري وتييل ٢٠١٥). وليس هذا الشرح إلا أول الشروح التي وضعت على كتاب «التحصيل» في الثلاثين سنة التي أعقبت موت الرصاص. ويعني ذلك أن هذا المتن المشروح كان رائجًا بين ذلك الجيل من المتكلمين. ومن بين هذه الشروح شرح في عدة مجلدات -ولم يزل بعضه محفوظًا- للحسين

ابن مسلم التهامي، الذي أخذ عن تلميذ الرصاص، أبي القاسم بن شبيب التهامي. وهو وثيق السبب -شكلاً ومضموناً- بثالث الشروح وأصغرها لكتاب «التحصيل»، الذي صنّفه ابن الرصاص، شمس الدين أحمد بن الحسن الرصاص (ت. ٦٢١/١٢٢٤) (تيل تحت الطبع).

ومن المنظور التاريخي، تعد مقدمة أحمد الرصاص الموجزة في أصول البهشمية -وعنوانها «مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم» (وتعرف كذلك بـ«الثلاثون مسألة»)- أنفذ أعماله أثراً، فقد تداولها زيدية اليمن، ولا يزالون يتداولونها بوصفها كتاباً تعليمياً في أوساط الدرس الديني. وعليها عدة شروح، منها «الإيضاح لفوائد المصباح»، لتلميذ المصنف، حميد بن أحمد المَحَلِّي الشهيد (قتل في سنة ٦٥٢/١٢٥٤) (أنصاري وشميتكه ٢٠١١: ١٩٦ رقم ٥٠). وكان حميد -الذي أخذ عن عبد الله بن حمزة، ابن الوليد، وزيد بن أحمد البيهقي- قد نزح من إيران إلى اليمن في سنة ٦١٠/١٢١٣-١٤، واشتهر خاصة بأنه صاحب كتاب الطبقات، الموسوم بـ«الحدائق الوردية». غير أن تضلعه من الكلام تبدى في كتبه الكلامية الجامعة، ككتاب «عيون المسترشدين في أصول الدين»، وهو في أربعة أقسام، شرح فيها المصنف عقيدة للمنصور بالله (الوجيه ١٩٩٩: ٤٠٨)، وكتاب «الكواكب الدرية في تفصيل النفعات المسكية» (أنصاري وشميتكه ٢٠١١: ١٩٧ f. رقم ٦٠). وليس هذا الكتاب الأخير كتاباً كلامياً تقليدياً، ولكنه استوعب الجوانب الكبرى من لطيف الكلام، ففي قسمه الأول مناقشة للمسائل المنطقية والمعرفية، وفي قسمه الثاني وهو الأكبر- بحث في تعريف «الأشياء» أو «الذوات»، مشفوعاً بعرض شامل للمكونات الأساسية للعالم؛ أي الجواهر والأعراض. ويشغل موضوع الصفات والأحكام قسمه الأخير. والحق أن هذا الكتاب يبين كيف كان متكلمو تلك الفترة معنيين بلطيف الكلام إلى حد كبير.

وقد اتخذ حميد من قرية مسلت مقراً له، وأقام في بني قيس، حيث قام بالتدريس مع علماء بارزين آخرين. وقد كانت مدرسة القرية ذائعة الصيت بوصفها مركزاً للتعليم، فدرس بها الكلام وأصول الفقه من عُرف فيما بعد بالإمام المهدي

لدين الله، أبي طبر، أحمد بن الحسين بن أحمد بن القاسم (ت. ١٢٨٥/٥٥٦)، كما تروي ذلك سيرته، التي تتضمن فصلاً عن تكوينه العلمي (أنصاري وشميتكه ٢٠١١).

ومن بعد مُسِلَّت، درس أحمد بن الحسين في المدرسة المنصورية بِحُوث، وتعد هي الأخرى أحد مراكز الدرس الكلامي. وعلى الرغم من أن الرواية المفصلة عن دراساته لا تعدو أن تكون نبذة يسيرة عن الثقافة التعليمية الزيدية في إبان النصف الأول من القرن السابع/الثالث عشر، فإن هذه الدراسات تطلعننا على الوسط الفكري في ذلك الوقت، وعلى الكتب التي كانت تعد أساسية في التكوين العلمي لمن اشتغل بعلم الكلام. فقد كان هناك -إلى جانب الكتابات المرجعية لأئمة السنة/المعتزلة؛ كأبي رشيد النيسابوري، وابن متويه، وابن الملاحي- كثير من مؤلفي البهشية اليمنيين، الذين أدرج كثير من تصانيفهم ضمن المنهاج الدراسي، فشملت الكتب التعليمية عدة تصانيف للحسن الرصاص، وشرح الحسين بن مسلم التهامي على «التحصيل»، وكذلك كتاب «الكواكب الدرية» لحמיד المُحَلِّي (أنصاري وشميتكه ٢٠١١). ومن كبار المتكلمين في تلك الحقبة أيضًا الحسين بن بدر الدين محمد (ت. ٦٦٢/١٢٦٣-٤)، صاحب «ينابيع النصيحة في أصول الدين»، وهو مصنف كلامي ذو منزع بهشمي، غير أنه يشبه في تقسيمه وفي اعتماده على القرآن والحديث الكتب العقدية للمنصور بالله. وقد حظي مختصره العقدي الموسوم بـ«العقد الثمين في معرفة رب العالمين» بشهرة واسعة امتدت قرونًا. وله كذلك عدة ردود على المطرفية (الوجيه ١٩٩٩: ٣٩٠-٣ رقم ٣٨٨). ويمكننا أن نجد مثل هذه الاتجاهات في كتاب «قواعد عقائد آل محمد ﷺ»، لمحمد بن الحسن الديلمي (ت. ٧١١/١٣١١-١٢)، الذي كان يكتب في ذلك الوقت تقريبًا.

وبوسعنا أن نرصد -لعدة قرون- بعض الأسر العلمية المهمة التي أخرجت طائفة من كبار المتكلمين، فقد كان هناك -إلى جانب ذرية الحسن الرصاص- نفر من أسرة حميد المحلي، شہروا بالكلام والتأليف، منهم حفيده القاسم بن أحمد، الذي عاش في النصف الأول من القرن الثامن/الرابع عشر، وأملئ ملاحظات

نقدية وتصحيحات على كتاب «الكيفية» للرصاص (وهو رسالته في نظرية البهشية في الصفات)، لم تزل مخطوطة (تبييل ١٣/٢٠١٣b). على أن كتاب القاسم الرئيس في علم الكلام هو «الغرر والحجول»، وهو شرح على «تعليق شرح الأصول الخمسة» لمانكديم ششديو (توفي نحو ٤٢٥/١٠٣٤). والحق أن هذا الكتاب مصدر ثري عن متقدمي المتكلمين من الزيدية ومن غير الزيدية، وهو مستقل في جوانب كثيرة عن «التعليق». وللقاسم عناية كبيرة بمسائل المقدمات، وبأصل التوحيد؛ إذ شغلا أكثر من نصف كتابه، وهو ما يتجاوز كثيرًا المقدار الذي شغلاه في كتاب مانكديم. وفي بعض المسائل الخاصة بدا تأثر القاسم بآراء الحسن الرصاص، فقد اعتمد تصنيفه للمؤثرات، وتابعه في تمييزه المفاهيمي بين الصفات والأحكام (جيماريه Gimaret ١٩٧٩ : ٦٣-٥؛ الوجيه ١٩٩٩ : ١٩٦٥f؛ تبييل ١٣/٢٠١٣a : ٧٥، ١٣٤).

وقبل انصرام قرن من الزمان، ظهر ما يمكن أن نطلق عليه محاولة موسوعية لتقنين الآراء في العقيدة والفقه جميعًا، فقد صنف الإمام المهدي لدين الله أحمد ابن يحيى المرتضى (ت. ٨٤٠/١٤٣٦-٧) عدة كتب غدت نصوصًا معتمدة في المناهج الدراسية الزيدية، كما أنها جذبت أنظار الشراح كذلك فيما بعد. وأكبر كتبه موسوعته الفقهية الموسومة بـ«البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»، الذي تضمنت مقدمته مجموعة من الكتب المذهبية: «كتاب القلائد في تصحيح العقائد»، و«كتاب رياضة الأفهام في علم الكلام»، و«معيار العقول في علم الأصول». وقد استُكملت هذه الكتب لاحقًا بشروح ابن المرتضى (الكُمالي ١٩٩١ : ١٠٥ وما بعدها؛ الوجيه ١٩٩٩ : ٢٠٦-١٣ رقم ١٩٩؛ فان إس ٢٠١١ : ii. ٩٨٦-٩٥؛ زيسو Zysow ٢٠١٢). وتعتمد كتب ابن المرتضى العقيدية على كتاب «عيون المسائل» وشرحه «شرح العيون»، وكلاهما للحاكم الجشمي، بيد أنه عدل -في بعض مسائل دقيق الكلام- عن رأي هذا الأخير، مستبدلاً بها ما اختاره الحسن الرصاص (تبييل ٢٠١١ : ٨٢f؛ شوارب ٢٠١٥).

ومن أكثر المتكلمين تصنيفًا في الجيل التالي: علي بن محمد بن أحمد

البُكرى (ت. ٨٨٢/١٤٧٨) (الوجيه ١٩٩٩: ٧٠٩-١٠ رقم ٧٦٠؛ شوارب ٢٠١٥: في مواضع شتى)، وله شرح ذائع على رسالة الحسن الرصاص في السببية، ظل يُقرأ إلى القرن الحادي عشر/السابع عشر (تيل ٢٠١١: ٢٠.١٠). وفي نسخ هذا الكتاب الكثيرة، مع حواشيه المبسوطة، ما يقفنا على تفصيلات أخرى بشأن استمرارية التراث البهشمي في اليمن، كما أنها تدل أيضًا على بعض المعلومات عن الكتب التي نقلها العلماء، وكانوا يقرأونها: ولعلنا نستطيع أن نصنع من فئات هذه النصوص قائمة بالأعمال التي اقتبس منها هؤلاء المتكلمون؛ كأعمال الحسن الرصاص، «كيفية كشف الأحكام والصفات عن خصائص المقتضيات والمؤثرات»، وحמיד المحلي «الكواكب الدرية»، والقاسم بن أحمد المحلي «الغرر والحجول»، وابن المرتضى «البحر الزخار»، وكذلك أعمال أهم عالم من غير الزيدية، ابن متويه؛ إذ ثمَّ إشارات كثيرة إلى كتابه «التذكرة».

(٣)

ردود الأفعال المضادة

وعلى الرغم من استمرار غلبة الاتجاه الكلامي الذي تبناه الحسن الرصاص وأشيعه في إبان القرن السابع/الثالث عشر، فقد نشأت معارضة متزايدة بين زيدية اليمن ضد المعتزلة عامة، وضد الآراء الكلامية للبهشمية خاصة. وكان نور الدين أبو عبد الله حميدان بن القاسم بن يحيى بن حميدان (توفي منتصف القرن السابع/الثالث عشر) أشد مخالفي المعتزلة جهراً بالخصومة، وجدَّ في توهين أثرهم في مذهب الزيدية الكلامي، وفي تأكيد استقلال هذا المذهب، ولجأ في سبيل ذلك إلى مجاميع الأئمة الأول (مادلونج ١٩٦٥: ٢١٨ وما بعدها؛ عبد الرحمن ٢٠٠٣: أنصاري ٢٠١٢: ١٧٩-٩٤؛ وانظر أيضًا: المبحث ١). وعلاوة على ذلك، كان زيدية اليمن قد عرفوا في تلك الفترة آراء أبي الحسين البصري، الذي كان تلميذاً لعبد الجبار، ودرس مع ذلك الطب والفلسفة، ولكنه فوّق سهام النقد إلى مبادئ البهشمية رغبةً منه في إصلاح بعض مفاهيمهم

وحججهم؛ وذلك للدفاع -على نحو أسد- عن آراء المعتزلة ضد اعتراضات الخصوم. وعلى الرغم من أنه ليس هناك دليل على أن جعفر بن أحمد كان قد عرف شيئاً من تواليف أبي الحسين، فإن لتلميذه سليمان بن ناصر السُّهامي (توفي بعد ٦٠٠/١٢٠٣-٤) -الذي أخذ أيضًا عن الإمام المتوكل على الله- «مختصر المعتمد»، وهو اختصار لكتاب «المعتمد في أصول الفقه»، لأبي الحسين البصري^(١). وتشير نسخ المخطوطات اليمنية الكثيرة من كتاب «المعتمد» إلى أنه كان واسع الانتشار بين علماء الزيدية (أنصاري وشميتكه ٢٠١٣: ٢٠). على أن الأمر لم يكن كذلك بشأن كتب أبي الحسين الكلامية. وقد جاء أن تلميذ الحسن الرصاص، التابع للمنصور بالله، أبا القاسم بن الحسين بن شبيب التُّهامي (توفي بعد ٦٠٠/١٢٠٣-٤) قد دافع عن بعض آراء أبي الحسين البصري ضد البهشية (مادلونج ١٩٦٥: ٢٢٢). وليس هناك ما يدل على أن اليمن عرفت كتاب أبي الحسين الكلامي الجامع الموسوم بـ«تصفح الأدلة». ومع ذلك، هناك بعض الدلائل على أن زيدية اليمن ومكة كانوا قد وقفوا على كتابه المهم الآخر: «غرر الأدلة»، وإن لم تظهر له أي مخطوطة. وروى ابن الوليد أن الحسن الرصاص نقض كتاب «المدخل إلى غرر الأدلة» للشيخ أبي الحسين البصري نقضًا شافيًا كافيًا، ولكنه غير موجود. ولما كان الرصاص ظاهر العناية بمبحث الإمامة خاصة، فإن غالب الظن أن يكون «المدخل إلى غرر الأدلة» هو العنوان الذي عُرف به كتاب «الغرر» (أو فصل منه فحسب) لأبي الحسين بين زيدية اليمن (أنصاري ٢٠١٠: ٥٠). وقد اقتبس المؤلف اليمني، عبد الله بن زيد العنسي (من القرن السابع/الثالث عشر) من «الغرر» في كتابه «المحجة» (شميتكه ٢٠١٣)، وكذلك كان محمد بن الحسن الديلمي -المشار إليه آنفًا- يرجع إلى كتاب المدخل في مواضع كثيرة من كتابه «قواعد عقائد آل محمد ﷺ».

(١) كتب السُّهامي أيضًا «شمس شريعة الإسلام في فقه أهل البيت ﷺ»، وقدم له بفصلين أحدهما في أصول الدين والآخر في أصول الفقه، بينما كان سائرهما في الفقه. وتوجد مخطوطة من المجلد الأول منه -نسخها عبد الله بن حمزة بن محمد بن صبرة الأسلمي، مؤرخة بجمادى الثانية ٦٨٢/أغسطس -سبتمبر ١٢٨٣- محفوظة في مكتبة محمد بن الحسن بن القاسم الحوئي. انظر: الوجيه ١٩٩٩: ٤٧٠. f.

وقد كانت تصانيف ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي (ت. ٥٣٦/١١٤١)، وكتاب «الكامل في أصول الدين»، لأبي المعالي صاعد بن أحمد العُجالي الأصولي (ولعله كان تلميذًا لابن الملاحمي) هي المصادر الأساسية التي وقفت زبديّة اليمن على الآراء الكلامية لأبي الحسين البصري. وقد كان ابن الملاحمي معاصرًا ورفيقًا لجار الله الزمخشري (ت. ٥٣٨/١١٤٤)، وأبرز متكلم بآراء أبي الحسين بعد قرن من وفاته (أنصاري وشميتكه في الآتي b). وتوجد في مكتبات اليمن عدة نسخ جزئية من كتابه «المعتمد في أصول الدين»، كما تحوي مكتبة الأوقاف في مسجد صنعاء الكبير ثلاث نسخ من كتابه «الفائق في أصول الدين»، وهو مختصر «المعتمد»، ومنها نسخة ترجع إلى سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢-٣م. وثمة أدلة وثائقية على أن أحمد بن محمد بن الحسن الرصاص الحفيد قد درّس كتاب «المعتمد»، وأن تلميذ جده، سليمان بن عبد الله الخراشي كان دائب الإشارة إليه وإلى كتاب الفائق والنقل عنهما، وذلك في كتابه «التفصيل لجمل التحصيل» (أنصاري وتبيل ٢٠١٥). وقد كتب ابن الوليد، معاصر الخراشي، (في رمضان ٦٠٨/ فبراير-مارس ١٢١٢) ردًا على مبحث الإمامة من كتاب «الفائق»، وسماه «الجواب الناطق الصادق بحل شبه كتاب الفائق» (أنصاري ٢٠٠٩). ومما عرفه علماء القرن السادس/ الثاني عشر في اليمن من تواليف ابن الملاحمي أيضًا كتاب «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة». وكتب الحسن الرصاص ردًا على نقد ابن الملاحمي لرأي الفلاسفة في أن الوجود زائد على الماهية، وعنوانه «البراهين الظاهرة الجلية على أن الوجود زائد على الماهية»، وأكثر فيه من الاقتباس من كتاب «تحفة المتكلمين» (أنصاري ٢٠٠٧). ومما تحويه مجموعة مكتبة الأوقاف بمسجد صنعاء الكبير مخطوطة لكتاب «الكامل» لصاعد بن أحمد، المذكور آنفًا، وفيه مقارنة منهجية بين آراء البهشية وآراء أبي الحسين البصري. وتدل المخطوطة على أن هذا الكتاب من أقدم المصادر التي أطلعت زبديّة اليمن على آراء أبي الحسين البصري الكلامية، وفي خاتمته أنه مقابل على أصل منسوخ عن نسخة لسديد الدين عمرو ابن جميل

[جُميل]، شيخ الإمام المنصور بالله^(١). وكان محمد بن إبراهيم ابن الوزير (ت. ١٤٣٦/٨٤٠) واسع الخطو في النقل عن كتاب الكامل أيضًا، وإن بواسطة كتاب «المجتبى في أصول الدين»، لنجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الغزميني، الحنفي، الخوارزمي (ت. ٦٥٨/١٢٦٠) (أنصاري وشميتكه في الآتي b). ومن الشخصيات العلمية الرائدة في المجتمع الزيدي اليميني، في القرن السابع/الثالث عشر: المتكلم الفقيه حسام الدين أبو محمد عبد الله بن زيد بن أحمد بن أبي الخير العنسي (ولد في ٥٩٣/١١٩٦-٧ وتوفي في شعبان سنة ٦٦٧/أبريل ١٢٦٨)، وهو من المكثرين في التصنيف في علوم شتى، ففي ترجمته أن له مائة كتاب وخمسة كتب (أنصاري وشميتكه في الآتي a). وتدل المخطوطات الباقية على أن أشهر كتبه كتاب «الإرشاد إلى فحاة العباد»، وهو ذو مشرب صوفي، أتمه في شهر ربيع الثاني سنة ٦٣٢/يناير ١٢٣٥. على أن أعظم كتبه إنما هو كتاب «المحجة البيضاء في أصول الدين»، وهو خلاصة كلامية جامعة، أتمه في ١٤ من ربيع الثاني لسنة ٦٤١/١ من أكتوبر لسنة ١٢٤٣، وينقسم -كمعظم كتب العنسي الكلامية- إلى ثمانية أقسام: (١) التوحيد، (٢) العدل، (٣) النبوة، (٤) الشرائع، (٥) الإمامة، (٦) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٧) الوعد والوعيد، (٨) الأسماء والأحكام.

لقد نقد العنسي الحسن الرصاص وأتباعه نقدًا قاسيًا، في القضايا الكلامية والسياسية جميعًا، وحاول -كما فعل حميدان- أن يعزز أثر آراء الأئمة الأول، وخاصة آراء الهادي، وأن يضعف أثر البهشمية، وإن لم يشارك حميدان موقفه النقدي من المعتزلة في العموم. وكان مع ذلك على دراية واسعة بتراثهم الكلامي، فجمع إلى العلم بكتابات الإمامين القاسم والهادي العلم بتراث

(١) حَقَّقَ هذا الكتابَ تحقيقًا جزئيًا -اعتمادًا على نسخة ثانية من النص، مخطوط ليدن OR ٤٨٧ الشاهد (الشاهد ١٩٨٣). انظر التقرير النقدي لولفرد مادلونج في:

Bulletin of the School of Oriental and African Studies 128 (1985) 48-9.

وقد نشر الشاهد -في الوقت نفسه- طبعة كاملة من النص (النجراني، الكامل)، مرة أخرى اعتمادًا على مخطوطة ليدن فقط. ولما كانت هذه هي عينها حالة الشاهد ١٩٨٣، فإن المقدمة والطبعة قد شابتهما أخطاء صارخة وأضاليل، كما في نسبة المؤلف «النجراني» (انظر: أنصاري وشميتكه في الآتي b).

البهشية الكلامي، وخاصة بالكتب التي صنفها تلامذة عبد الجبار وأصحابه، وهو يشير صراحة إلى كتاب «المحيط» لعبد الجبار، مريدًا بذلك من غير شك شرحه الموسوم بـ«المجموع في المحيط بالتكليف» لابن متويه، كما أنه دأب على حكاية آراء أبي رشيد النيسابوري، وابن متويه، والناطق بالحق، وكان عارفًا كذلك بكتب ابن الملاحمي الكلامية، وينقل في كتاب «المحجة» آراءه وآراء أبي الحسين ويناقشها، ويبدو أنه كان يحصل ما يحتاجه من معلومات أولاً من كتاب «المعتمد». وقد ذكرنا آنفاً أنه كان يكثر من الاقتباس في المحجة من كتاب غرر الأدلة لأبي الحسين البصري، على الرغم من أننا لا ندري يقيناً أكان ينقل عن الكتاب رأساً، أم من طريق مصدر وسيط (شميتكه ٢٠١٣). ومهما يكن من شيء، فإن العنسي كان يميل إلى آراء أبي الحسين وابن الملاحمي في كثير من القضايا، ويرى أنها أدنى في الغالب إلى تعاليم الأئمة الزيدية الأول من مقالات البهشية، وأنها تطابق إلى حد كبير مدرسة بغداد. ومع ذلك، كانت مقاربتة من فكرهما المذهبي ذات طابع نقدي، فلا يأخذ عنهما إلا ما اتفق مع تصوره العام في تكوين مذهب كلامي، لا يبرح عباءة الأئمة (أنصاري وشميتكه في الآتي: الفصل ٣).

وقد صنف في أخريات حياته كتاب «التمييز»، وهو رد على المطرفية، من ثلاثة أجزاء: فالمقدمة الأولى تتضمن الحقول الكلامية الثمانية التي في «المحجة»، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والشرائع، والإمامة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعد والوعيد، والأسماء والأحكام. وهو يذكر في كل منها عقائد أهل الإسلام أولاً، ويشفع ذلك بذكر رأي المطرفية، ثم يشرع في دحضه. وتتضمن المقدمة الثانية -وهي أكبر أقسام الكتاب- رداً مفصلاً على المطرفية، منسوقاً في ثمانين مسألة (معارف، ومفردها: معرفة). وفي خاتمة الكتاب شرح المؤلف آراءه الكلامية الخاصة، موزعة على الأقسام الثمانية التي مضى ذكرها في «المحجة». والحق أن هذا الكتاب يمثل حجر الزاوية في تطوره الفكري: فعلى الرغم من أن آراءه الكلامية التي تضمنتها الخاتمة تتطابق مع آرائه في المحجة، فإنه قد أمسك هنا عن الإشارة إلى موافقته للبغداديين أو لأبي الحسين البصري وابن الملاحمي (وهذان لم يُذكرا إلا مرة واحدة في

الخاتمة كلها)، واستعاض عن ذلك بالإلحاح المتكرر على بيان موافقته للآراء الكلامية للإمامين القاسم والهادي، بينما ظلت معارضة لمذهب البصريين، وخاصة البهشية، جلية واضحة (أنصاري وشميتكه فيما سيظهر قريباً: الفصول ٣، ٥ رقم ٢٨، وانظر للاطلاع على نسخة من النص: الفصل السادس، النص السادس).

وقد تجلّى المنظور المذهبي للعنسي كذلك في صراعه مع بني الرصاص، وخاصة أحمد بن محمد الرصاص الحفيد، الذي كان -كأسلافه- نصيراً قوياً للبهشية. والحق أن نقد العنسي لم يقتصر على الملاحظات النقدية العرضية الواردة في «المحجة» ضد الحسن الرصاص، وإنما جاء في ترجمة هذا الأخير أن صراع العنسي مع الحفيد تركّز على قضية نزول الفاسق في منزلة بين المنزلتين، حيث ذهب الرصاص مذهب المعتزلة في ذلك، وأنكره العنسي. وعلى الرغم من أن الجزء الذي ينبغي أن يعالج هذه القضية من كتاب «المحجة» (وهو الثامن المتعلق بالأسماء والأحكام) غير محفوظ، فإن العنسي بحثها في مختصر عقدي، هو «ماء اليقين»، فصرح فيه بأن الفاسق كافر النعمة (مخطوط جلاسر Glaser ٣/١٢٣ وما بعدها ٢٣٥ a-b؛ نسخة في: أنصاري وشميتكه في الآتي a: الفصل ٦، النص ٣)، فكان بذلك مؤيداً للمأثور من مذهب الزيدية الذي مال إليه القاسم بن إبراهيم (مادلونج ١٩٦٥: ٦٠ وما بعدها، ١٢١ وما بعدها، ١٦٤ وما بعدها). وقد ذكر أحمد بن صالح بن محمد بن أبي الرجال (ت. ١٠٩٢/١٦٩٠)، صاحب الكتاب الموسوعي في التراجم الموسوم بمطلع البدور، أن الصراع تزايد حدةً تدريجياً (ابن أبي الرجال، مطلع، i. ٤٢١؛ iii. ٣٦٤ رقم ٩٥٧)، وذلك أن العنسي تطرق إلى هذه القضية مع علي بن يحيى الفضلي، فكتب رسالة في دحض مقالة المنزلة بين المنزلتين، فتدخل أحمد الرصاص حينئذٍ، وكتب ردّاً على الرسالة سماه «مناهج الإنصاف العاصمة عن شب نار الخلاف»، الذي أضاف إليه لاحقاً «مقدمات المناهج». على أن شيئاً من هذه الكتب لم يحفظ (أنصاري وشميتكه في الآتي a: الفصل ٣).

واستمر في الأجيال التالية الميلُ إلى تفضيل آراء أبي الحسين البصري

وابن الملاحمي على آراء البهشمية، بل إنه تزايد لدى زيدية اليمن، حتى غدا الصراع بين الفريقين مريراً. ومن ذلك أن يحيى بن منصور بن العفيف، تلميذ العنسي، اعتقد مذهب أبي الحسين البصري الكلامي بتمامه (الشهاري، طبقات، iii ١٢٦٣-٤ رقم ٨٠٠)، كما جادل بعض «علماء الظاهر» الذين يذهبون لمذهب أبي هاشم؛ مريداً بذلك الدفاع عن أقوال أهل البيت وأبي الحسين (ابن أبي الرجال، مطلع، iv. ٥١٥). وكان علي بن المرتضى بن المفضل (ولد سنة ٧٠٤/١٣٠٤-٥، وتوفي سنة ٧٨٤/١٣٨٢-٣) أحد الأشياخ البارزين لمذهب أبي الحسين البصري، فنظم قصيدة في تأييده. وجاء في كتب الطبقات أنه جادل طائفة من البهشمية، مستمسكاً بمذهب أبي الحسين وابن الملاحمي، كما كان الحال مع أحمد بن صلاح بن الهادي بن إبراهيم بن تاج الدين (ابن أبي الرجال، مطلع، iii. ٣٥١)، وقد أخذ في الجدل كذلك مع الفقيه إبراهيم العراري (توفي نحو ٧٩٤/١٣٩١-٢) (ابن أبي الرجال، مطلع، iii. ٣٥١؛ i. ١٥٩ رقم ٣٦؛ وانظر أيضاً: الوجيه ١٩٩٩: f.٧٢٢ رقم ٧٧٨)، الذي نافح عن البهشمية حتى صرح بأن أبا علي الجبائي وابنه أبا هاشم أفضل من الإمامين القاسم والهادي (ابن أبي الرجال، مطلع، iii. ٣٥١)، فسرت هذه الكلمة مسرى النار في الهشيم، فانبرى علماء آخرون للرد عليها (ابن أبي الرجال، مطلع، iii. ٣٥٢)، وهم: الإمام المهدي علي بن محمد بن علي بن منصور بن المفضل (ولد في ٧٠٥/١٣٠٥-٦ وتوفي في ٧٧٣/١٣٧١-٢) «النمرقة الوسطى في الرد على منكر آل المصطفى»، والإمام الواثق بالله (ت. ٨٠٢/١٤٠٠) «النصر العزيز على صاحب التجويز»، وعلي ابن أخت المرتضى، صفية بنت المرتضى «الجواب الوجيز على صاحب التجويز»، وكلهم مؤيد لمذهب أبي الحسين البصري. والحق أن هذا التنامي في الصراع بين الفريقين يؤيد الفرضية القائلة بأن إكبار آراء أبي الحسين البصري، في مقابل مدرسة البصرة -وخاصة البهشمية- مبناه علي مماثلتها -أو حتى مطابقتها- للمذهب الكلامي المأثور عن أئمة الزيدية الأول (أنصاري وشميتكه في الآتي a: الفصل ٤).

والأخرى - في هذا السياق إذن - ألا تمثل حالة الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة النقوي الموسوي (ولد في ١٢٧٠/٦٦٩ وتوفي في ١٣٤٨/٧٤٩ - ٩) استثناءً، فقد ذهب عملياً - في كتابه الموسوعي الموسوم بـ «الشامل في أصول الدين» (أو بـ «حقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية»)، الذي كتب في سنة ٧١١-١٢/١٣١١-١٢ - مذهب أبي الحسين البصري كاملاً. وقد كان - مع ذلك - أول من تعمق في درس تصانيف السنة الأشاعرة، فهو يشير دائماً في الشامل إلى أبي حامد الغرالي (ت. ١١١١/٥٠٥)، وإلى فخر الدين الرازي (ت. ١٢٠٩/٦٠٦) - حيث ينقل من كتابه «نهاية العقول في دراية الأصول» - وينقد آراءهما. ويدل على شيوع كتابات المؤيد بالله كثرة مخطوطاتها الباقية، وأن أكثر أعماله الكلامية قد نشرت (شميتكه الآتي).

وخلاصة القول أن كلا التراثين: البهشمي، والمحافظ الذي جدّ أتباعه في توثيق أسبابهم بتعاليم الأئمة الأول، قد استمرّا جميعاً لعدة قرون، وإلى يوم الناس هذا (شوارب ٢٠١٢).

المراجع

- (Abd al-Ati) عبد العاطي، عبد الغني محمود (٢٠٠٢). الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرية: دراسة ونصوص. الأهرام [الجيزة]: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- (Abd al-Rahman) عبد الرحمن م. (٢٠٠٣). الإمام يحيى بن الحسين الرسي وآراؤه الكلامية والفلسفية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- (Abd al-Rahman) عبد الرحمن م. (٢٠٠٣). الإمام حميدان بن حميدان وآراؤه الكلامية والفلسفية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- Abrahamov, B. (1987). 'al-Kasim ibn Ibrahim's Theory of the Imamate'. Arabica 80 : 34-105. Abrahamov, B. (1990). *Al-Kasim Ibn Ibrahim on the Proof of God's Existence: Kitab al-Dalil al- Kabir*. Leiden: Brill.
- Abrahamov, B. (1996). *Anthropomorphism and Interpretation of the Quran in the Theology of al-Qasim ibn Ibrahim*. Leiden: Brill.
- Ahlwardt, W. (1887-99). *Verzeichnis der arabischen Handschriften der Koniglichen Bibliothek zu Berlin*. 10 vols. Berlin: A. W. Schade Irepr. Hildesheim: Olms, 1980-[1.
- Ansari, H. (2001). 'Yad-dasht-i dar bara-yi Mutarrifiyya wa raddi-ha-yi qadi Jafar b. Abd al- Salam'. *Kitab-i mah-i din* 49-112 : (1380) 50-26.
- Ansari, H. (2006). 'Falsafa-yi tabii-yi mutaziliyan-i mutarrifi'. *Kitab-i mah-i din* 102-4 : (1385) 3-17.

- Ansari, H. (2007). 'Al-Barahin al-zahira al-jaliyya ala anna l-wujud zaid ala l-mahiyya by Husam al-Din Abu Muhammad al-Hasan b. Muhammad al-Rassas'. In C. Adang, S. Schmidtke, and D. Sklare (eds.), *A Common Rationality: Mutazilism in Islam and Judaism*. Wurzburg: Ergon, 337-48.
- Ansari, H. (2009). 'Risala-yi dar radd-i bar Mahmud b. al-Malahimi.' <http://ansari.kateban.com/entry1573.html> (accessed 12 May 2015).
- Ansari, H. (2010). 'Mahmud al-Malahimi l-Mutazili fi Yaman wa-tarif bi-risala fi l-radd alayhi hawla ziyadat al-wujud ala l-mahiyya'. *al-Masar* 48 :2/11-58.
- Ansari, H. (2011). 'Ahmad b. Isa b. Zayd'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, iii. 249-52.
- Ansari, H. (2012). *Barrasi-ha-yi tarikhi dar hawza-yi islam wa tashayyu: Majmua-yi nawad maqala wa yaddasht*. Tehran: Kitabkhana, muze wa markaz-i asnad-i majlis-i shura-yi islami, 1390.
- Ansari, H. (2013). 'Du jild-i taze yabe sira-yi Mansur bi-llah'. <http://ansari.kateban.com/entry2096.html> accessed 13 May (2015).
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2010). 'Mutazilism after Abd al-Jabbar: Abu Rashid al-Nisaburi's *Kitab Masail al-khilaf fi l-usul*'. *Studia Iranica* :39 225-77.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2011). 'The Literary-Religious Tradition among 7th/8th Century Yemeni Zaydis: The Formation of the Imam al-Mahdi li-Din Allah Ahmad b. al-Husayn b. al-Qasim '(d. 656/1258)'. *Journal of Islamic Manuscripts* 165 :2-222.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2013a). 'The Mutazili and Zaydi Reception of Abu l-Husayn al-Basri's *Kitab al-Mutamad fi usul al-fiqh*: A Bibliographical Note'. *Islamic Law and Society* 90 :20-109.
- Ansari, H., and S. Schmidtke (2013b). 'Between Aleppo and Sada: The Zaydi Reception of the Imami Scholar Ibn al-Bitriq al-Hilli'. *Journal of Islamic Manuscripts* 160 :4-200.

- Ansari, H., and S. Schmidtke (forthcoming a). *Zaydi Mutazilism in 7th/13th Century Yemen: The Theological Thought of Abd Allah b. Zayd al-Ansi* (d. 667/1268).
- Ansari, H., and S. Schmidtke (forthcoming b). *The Transmission of Abu l-Husayn al-Basri's (d. 436/1044) Thought and Writings*.
- Ansari, H., and J. Thiele (2015). 'MS Berlin, State Library, Glaser :51 A Unique Manuscript from the Early 7th/13th-Century Bahsamite Milieu in Yemen'. In D. Hollenberg, C. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 66-81.
- Elshahed, E. (1983). *Das Problem der transzendenten sinnlichen Wahrnehmung in der spatmutazilitischen Erkenntnistheorie nach der Darstellung des Taqiaddin an-Nagrani*. Berlin: Klaus Schwarz.
- van Ess, J. (2011). *Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen haresiographischen Texten*. 2 vols. Berlin: de Gruyter.
- Gimaret, D. (1979). 'Les Usul al-hamsa du Qadi Abd al-Gabbar et leurs commentaires'. *Annales Islamologiques* 47 : 15-96.
- al-Hadi ila l-haqq, Yahya b. al-Husayn (*Majmu*). *Majmu rasail al-Imam al-Hadi ila l-Haqq ... : al-Rasail al-usuliyya*. Ed. Abd Allah b. Muhammad al-Shadhili. Amman: Muassasat al- Imam Zayd b. Ali al-thaqafiyya, 2001.
- المجموعة (مجموعه) الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين (مجموعه فاخرة). المجموعة الفاخرة: كتاب فيه مجموع من كتب الإمام الهادي. تحقيق علي أحمد محمد الرازحي. صنعاء: دار الحكمة اليمنية، ٢٠٠٠/١٤٢٠.
- الـهـسـاـيـن بـن بـدر الـديـن مـحـمـد (al-Husayn b. Badr al-Din Muhammad) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة. تحقيق المرتضى بن زيد الحسني. صنعاء: مكتبة بدر، ٢٠٠١/١٤٢٢.
- الـهـسـاـيـن بـن القاسم العياني (مجموع). من مجموع كتب ورسائل الإمام العياني. صنعاء: مركز التراث والبحوث اليمني، ٢٠٠٦.

- (Ibn Abi I-Rijal) ابن أبي الرجال أحمد بن صالح (مطلع). مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية ١-٤. تحقيق مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي. صعدة: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٤.
- (Ibn Ditham) ابن دعثم، أبو فراس (سيرة). السيرة الشريفة المنصورية: سيرة الإمام عبد الله بن حمزة، ٥٩٣-٦١٤. تحقيق عبد الغني محمود عبد العاطي. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٤/١٩٩٣.
- Jarrar, M. (2012). 'Al-Mansur bi-Llah's Controversy with Twelver Siites Concerning the Occultation of the Imam in his *Kitab al-Iqd al-tamin*'. Arabica 59: 319-31.
- Jundari, A. (Tarajim). 'Tarajim al-rijal al-madhkura fi Sharh al-Azhar'. Published in the introduction to Abd Allah b. Abi I-Qasim Ibn Miftah, al-Muntaza al-mukhtar min al-Ghayth al-midrar al-maruf bi-Sharh al-Azhar. Sanaa, 1922/1341-3.
- (al-Kamali) الكمال، محمد محمد الحاج حسن (١٩٩١). الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي سياسيًا وعقائديًا. صنعاء: دار الحكمة اليمنية، ١٤١١.
- (al-Khurashi) الخراشي، سليمان بن عبد الله (تفصيل). كتاب التفصيل لجمل النحصيل... Facsimile edn. of MS Berlin, Glaser no. ٥١. مع مقدمة وكشافات لحسن أنصاري وخان تيل. طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣.
- Lane, A. J. (2006). *A Traditional Mutazilite Quran Commentary: The Kashshaf of Jar Allah al- Zamakhshari* d. (1144/538. Leiden: Brill.
- Levi Della Vida, G. (1935). *Elenco dei manoscritti arabi islamici della Biblioteca vati- cana: Vaticani, Barberiniani, Borgiaani, Rossiani*. Vatican: Biblioteca apostolica vaticana.
- Madelung, W. (1965). *Der Imam al-Qasim ibn Ibrahim und die Glaubenslehre der Zaiditen*. Berlin: de Gruyter.
- Madelung, W. (1975). 'A Mutarrifi Manuscript'. In *Proceedings of the VIth Congress of Arabic and Islamic Studies*. Stockholm: Almqvist & Wiksell, 75-83.

- Madelung, W. (1977). 'The Sirat al-Amirayn al-Ajallayn al-Sharifayn al-Fadilayn al-Qasim wa-Muhammad ibnay Jafar ibn al-Imam al-Qasim b. Ali al-Iyani as a Historical Source'. In *Studies in the History of Arabia, I: Sources for the History of Arabia, part 2. Proceedings of the First International Symposium on Studies in the History of Arabia*. Riyadh, April 1977. Riyadh: University of Riyadh Press, 69-87.
- Madelung, W. (1980). 'Abu l-Fath al-Daylami'. *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, Supplement, 22.
- Madelung, W. (ed.) (1985). *Streitschrift des Zaiditenimams Ahmad an-Nasir wider die iba- ditische Pradestinationslehre*. Wiesbaden: Steiner.
- Madelung, W. (1989). 'Imam al-Qasim ibn Ibrahim and Mutazilism'. In U. Ehrensverd and C. Toll (eds.), *On Both Sides of al-Mandab: Ethiopian, South-Arabic and Islamic Studies Presented to Oscar Lofgren*. Stockholm: Svenska Forskningsinstitutet i Istanbul, 39-47.
- Madelung, W. (ed.) (1990). *The Sira of Imam Ahmad b. Yahya Al-Nasir li-Din Allah from Musallam al-Lahji's Kitab Akhbar Al-Zaydiyya bi l-Yaman*. Exeter: Ithaca Press.
- Madelung, W. (1991a). 'The Origins of the Yemenite Hijra'. In *Arabicus felix luminosus bri- tannicus: Essays in Honour of A. F. L. Beeston on his Eightieth Birthday*. Reading: Ithaca Press, 25-44.
- Madelung, W. (1991b). 'Al-Qasim ibn Ibrahim and Christian Theology'. *Aram* 3: 35-44.
- Madelung, W. (2002). 'Zayd b. Ali b. al-Husayn'. *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, 473 /11f.
- شرح (al-Mansur bi-llah) المنصور بالله، عبد الله بن حمزة (شرح). شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة. تحقيق إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي وهادي ابن حسن بن هادي الحمزي. صعدة: مركز أهل البيت ﷺ للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢/١٤٢٢.

(al-Mansur bi-llah) المنصور بالله، عبد الله بن حمزة (عقد). العقد الثمين في أحكام الأئمة الماضين. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه. ماكلين McLean, VA: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ٢٠٠١/١٤٢١.

(al-Mansur bi-llah) المنصور بالله، عبد الله بن حمزة (مجموع). مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه. ٢ مج. ماكلين McLean, VA: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ٢٠٠٢/١٤٢٢.

Mohaqqeq, S. (2008). 'Abu l-Fath al-Daylami'. *Encyclopaedia Islamica*. Leiden: Brill, i. 756-8.

(Muhammad b. al-Qasim al-Rassi) محمد بن القاسم الرسي (مجموع). مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي. تحقيق عبد الكريم أحمد جذبان. صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٢/١٤٢٣.

(al-Murtada li-Din Allah) المرتضى لدين الله محمد بن يحيى الهادي (مجموع). مجموع كتب ورسائل الإمام المرتضى محمد بن يحيى الهادي. ٢ مج. صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٢/١٤٢٣.

(al-Mutawakkil ala llah) المتوكل على الله أحمد بن سليمان (حقائق). حقائق المعرفة في علم الكلام. تحقيق حسن بن يحيى اليوسفي. صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ٢٠٠٣/١٤٢٤.

(al-Najrani) النجراني، تقي الدين (كامل). الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء. تحقيق السيد الشاهد. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٩٩٩.

(al-Qasim al-Iyani) القاسم العياني (مجموع). مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم العياني. صعدة: مكتبة التراث الإسلامي، ٢٠٠٢.

(al-Rabai) الرباعي، مفرح بن أحمد (سيرة). سيرة الأميرين الجليلين الشريفين الفاضلين القاسم ومحمد ابني جعفر ابن الإمام القاسم بن علي العياني: نص تاريخي يمضي من القرن الخامس الهجري. تحقيق رضوان السيد وعبد الغني محمود عبد العاطي. بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٣/١٤١٣.

Schmidtke, S. (1991). *The Theology of al-Allama al-Hilli (d. 1325/726)*. Berlin: Klaus Schwarz.

Schmidtke, S. (2013). 'Biblical Predictions of the Prophet Muhammad Among the Zaydis of Yemen 6th/12th and 7th/13th Centuries'. *Orientalia Christiana Analecta* 293: 221-40.

Schmidtke, S. (forthcoming). 'Imam al-Mu'ayyad bi-llah Yahya b. Hamza)b. 1270 /669, d. 1348 /749-(9 and his *K. al-Shamil li-haqaiq al-adilla al-aqliyya wa-usul al-masail al-diniyya*'.

Schwarz, G. (2011). 'Mutazilism in the Age of Averroes'. In P. Adamson (ed.), *In the Age of Averroes: Arabic Philosophy in the Sixth/Twelfth Century*. London: The Warburg Institute, 251-82.

Schwarz, G. (2012). 'Mutazilism in a 20th Century Zaydi Quran Commentary'. *Arabica* 59: 371-402.

Schwarz, G. (2015). 'MS Munich, Bavarian State Library, Cod. arab. 1294: A Guide to Zaydi Kalam-Studies During the Tahirid and Early Qasimi Periods (Mid-15th-Early 18th Centuries)'. In D. Hollenberg, C. Rauch, and S. Schmidtke (eds.), *The Yemeni Manuscript Tradition*. Leiden: Brill, 155-202.

الشهاري، إبراهيم بن القاسم (طبقات). طبقات الزيدية الكبرى (القسم الثالث) ويسمى بلوغ المراد إلى معرفة الإسناد. تحقيق عبد السلام بن عباس الوجيه. ٣ مج. ماكلين McLean, VA: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ٢٠٠١/١٤٢١.

Sobieroj, F. (2007). *Arabische Handschriften der bayerischen Staatsbibliothek zu Munchen unter Einschluss einiger turkischer und persischer Handschriften*. Vol. i. Stuttgart: Steiner.

الثقافي، سليمان بن يحيى (سيرة). سيرة الإمام أحمد بن سليمان ٥٣٢-٥٦٦هـ. تحقيق عبد الغني محمود عبد العاطي. الجيزة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٢.

- Thiele, J. (2010). 'Propagating Mutazilism in the VIth /XIIth Century Zaydiyya: The Role of al- Hasan al-Rassas'. *Arabica* 57:536-58.
- Thiele, J. (2011). *Kausalität in der mutazilitischen Kosmologie: Das Kitab al-Muattirat wa- miftah al-muskilat des Zayditen al-Hasan ar-Rassas* (st. /584 1188). Leiden: Brill.
- Thiele, J. (2012). 'La Causalite selon al-Hakim al-Gisumi'. *Arabica* 59: 291-318.
- Thiele, J. (2013a). *Theologie in der jemenitischen Zaydiyya: Die naturphilosophischen Überlegungen des al-Hasan ar-Rassas*. Leiden: Brill.
- Thiele, J. (2013b). 'A propos de l'attribution du ms Ambrosiana ar. F 122, fol. 35b: un fragment d'un texte zaydite du Yemen'. *Chroniques du manuscrit au Yemen* 16: 16-24.
- Thiele, J. (in press). 'Theological Compendia in Late 6th/12th and Early 7th/13th Century Zaydism: al-Hassan al-Rassas's K. al-Tahsil and its Commentaries'. In L. Muhlethaler, S. Schmidtke, and G. Schwarb (eds.), *Theological Rationalism in the Medieval World of Islam: New Texts and Perspectives*. Leuven: Peeters.
- الوجيه، عبد السلام بن عباس (١٩٩٩). أعلام المؤلفين الزيدية. ماكلين McLean, VA: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.
- Zaryab, A. (1994). 'Abu l-Qasim Balkhi'. *Dairat al-maarif-i buzurg-i islami* 6: 150-7.
- زيد، ع. م. (١٩٩٧). تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري. صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية.
- زيد بن علي بن الحسين (مجموع). مجموع كتب ورسائل الإمام الأعظم أمير المؤمنين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. تحقيق إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي. صعدة: مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، ٢٠٠١/١٤٢٢.

Zysow, A. (2012). '*Kalam* Works by Ibn al-Murtada'. Unpublished paper delivered at the occasion of the International Workshop 'The Yemeni Manuscript Digitization Initiative (YMDI)'. Staatsbibliothek zu Berlin, 9-10 May 2012.

الفصل الثامن والعشرون

الكتب المرجعية

في تراث متأخري الأشاعرة بالمشرق

هيدرون أيشنر

نريد بالتراث المتأخر للأشاعرة في مشارق العالم الإسلامي تلك الكتب التي تمثل -منذ أواخر العصور الوسطى إلى الآن- المكوّن الجوهري الأكبر للهوية الكلامية للإسلام السني. وعلى الرغم من أهمية المذهب الأشعري في المعتقد السني، فإنّ الدرس المتفحص له يدلنا على أن قليلاً من جوانب تطوره الأخير فقط هو الذي عُرف على نحو دقيق. ويمكن الكشف عن جنوح إلى الذاتية (essentialism) في تصوير الأشعرية، بوصفها معياراً للفكر الكلامي السني. وقد راجت كتبهم الكلامية، وغدت من طالبيها على طَرَف الثّمام، ولم يزل كثير منها معتمداً إلى يومنا هذا في [مناهج] التعليم الكلامي. على أن هناك -مع ذلك- تفصيلات في التطور التاريخي للمذهب لم تحظ بتوفر الدارسين عليها، وأظهر ما يكون هذا في الحقبة المتأخرة. ويبدو أن الاهتمام البحثي لم يزل مثقلاً بضرب من التناقض، حاصله أنه كلما كانت النصوص أيسر تناولاً، توانت الهمم عن دراستها. من أجل ذلك جرت العادة بتصور الأشعرية المتأخرة مذهباً كلامياً مدوناً في كتب جامعة (ككتاب «طوالع الأنوار» لناصر الدين البيضاوي (ت. ١٢٨٦/٦٨٥، ١٢٩٢/٦٩١ أو ١٢٩٣/٦٩٢)، وكتاب «المواقف» لعضد الدين الإيجي (ت. ١٣٥٥/٧٥٦)، سُرحَت وحُشِّي عليها

بحاشية بعد حاشية، حتى غابت الصورة الفكرية لمؤلفيها وراء سُجُف مقالات المذهب^(١).

والحق أن هذا التصور غير التاريخي لمتأخري الأشعرية شاخص في الدراسات الحديثة، ولكن مرده إلى وجود نزعات في مصادرنا تدعو إليه؛ إذ ليس يخفى أن الصورة الثابتة للمذهب إنما كانت تحدد عليها رغبة في تصويره ذلك المدافع والنصير الأوحـد للإسلام السنـي. وقد أصاب الإيجي خاصة في «المواقف» من إدراك هذه الغاية نصيباً موفوراً، فهو يقابل المذهب الأشعري -في عرضه المنهجي لبناء عقائده المحكم- بآراء شتى مروية عن متقدمي متكلمي المعتزلة، ويقدم الفلاسفة بوصفهم أهم الفرق المخالفة، ويحكي آراء الخصوم على طريقة المقالات، فيبدو الفريقان -من معتزلة وفلاسفة- متميزين تماماً عن البنية الفكرية الأشعرية.

فإذا ما نظرنا إلى كتاب «المواقف» في سياق التراث النصي في تلك الفترة، ممثلاً في الكتب الكلامية الأخرى، فستغير الموقف جذرياً، وسيبدو أن الانطباع الذي وقع في النفس عن الهوية الواحدة للمذهب الأشعري -على نحو ما صورتها «المواقف»- ليس إلا من أثر البراعة في خطة التأليف، فقد أراد الإيجي بهذا أن يتصدى لتحديين حيويين يعترضان دعواه هيمنة الأشعرية، رسول الوقت، التي كانت تقود الخطاب الكلامي في عهده: فأما أحدهما، فالماثريدية، إذ هي فريق منافس، يسعى إلى أن يمثل هو الاتجاه السنـي العام. وأما الآخر، فذلك التشابك القوي بين كل مذهب كلامي -معاصر للإيجي- ذي نزعة عقلية (ولا نستثني الأشاعرة) وفلسفة ابن سينا (أيشنر Eichner الآتي).

وإذ قد تبين ذلك، فإن الدرس المقارن للكتب الكلامية يشير إلى أن هناك ديناميات قوية تعمل على تشكيل آراء المذهب الأشعري في كتبه التعليمية الكلاسيكية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الديناميات غير معلومة إلى الآن، مع أنها كانت الهادئة لأصحاب الحواشي والشروح. ولا سبيل إلى الخروج من

(١) ليس لدينا إلا القليل من الدراسات التفصيلية التي تتبّع تطور بعض المقالات العقدية لدى متكلمي الأشاعرة. وأخص ما يذكر في هذا السياق دراسة جيماريه ١٩٨٠.

هذا الأمر إلا بأن نعيد النظر بعناية في هذه النصوص [الكتب]، تسوسنا مقارنةً منهجية تنغيا تحريرها من المقاربات الانسجامية غير التاريخية، التي عملت على إشاعتها بعض الكتب التأسيسية نفسها. والحق أن الشروح قد أسهمت أيضًا في نقل هذا الموقف غير التاريخي، حتى هيمن على التلقي المعياري للفكر الكلامي الأشعري. ولا ينبغي للمقاربة المبتكرة في البحث العلمي الراهن أن تُنزل التفسيرات المتأخرة على النصوص المتقدمة، ولا أن تهدف إلى إيجاد هوية موحدة للآراء الكلامية الأشعرية، ولكنها قِمَّةٌ أن تكشف التعقيد والتعددية في طبقات التهذيب والتغيير اللذين وقعا للمذهب في الآراء والاصطلاح جميعًا. ومما يُطلب كذلك -زيادةً على تحصيل فهم أكثر دقةً للتطورات المذهبية- معرفة أفضل بهويات الفرق المشاركة في تقارع الحجج.

(١)

التفاعل مع آراء الماتريديّة

لم يلاحظ أحد إلى الآن ما كان من تفاعل متكلمي الأشاعرة مع آراء الماتريديّة في إبان الدولة الإلخانية. وتعد «الصحائف الإلهية» لشمس الدين السمرقندي (ت. ٧٠٢/١٣٠٣) -مع شرحه له، الموسوم بـ«كتاب المعارف في شرح الصحائف»- من وثائق الماتريديّة المهمة في تلك الفترة^(١). وتقفنا المقارنة بين «الصحائف والمواقف» على أن التفاعل مع الماتريديّة كان حافزًا مهمًا للإيجي، حمله على أن يقدم الأشعرية في صورة بنية فكرية متماسكة. وفي كثير من المواضع، يكون الحامل للإيجي على التعبير الواضح عن هوية الأشاعرة في «المواقف» -مقارنةً بكتاب «طوالع الأنوار» للبيضاوي، الذي سبقه بعدة عقود- وقوفه على عرض للسمرقندي لآراء الماتريديّة. على أن صاحب «الصحائف» إنما كان يذكر آراء نفسه بوصفها ممثلةً للاتجاه السني العام، ولم يكن يصرح بنسبة

(١) يعرف شمس الدين السمرقندي خاصة بوصفه صاحب كتابات عن آداب البحث، انظر: ميلر Miller

١٩٩٥. وانظر في أهمية كتابه الكلامي «الصحائف الإلهية»: إيشنر ٢٠٠٩: ٣٧٩-٤٢٤.

هذه الآراء إلى الماتريدية، وكان نادرًا ما ينقد الأشاعرة، بل كان كثيرًا ما يحكي إجماع العلماء، وأن الخلاف بينهم لا يعدو أن يكون لفظيًا. ويمكننا أن نلاحظ أنه في كل سياق تعلن فيه «الصحائف» موقفًا منسجمًا في مشكلة كلامية، يبادر الإيجي بذكر وصف صارم لا لبس فيه للعقيدة الأشعرية، دون أن يشير أي إشارة صريحة إلى رأي الماتريدية كما جاء في الصحيفة، ودون أن يتخذة رميةً لسهام نقده.

ومهما يكن من شيء، فإن التصور الأفضل للتفاعل بين الأشعرية والماتريدية ضروري لفهم تكوين علم الكلام السني. والحق أن ثمة روابط وثيقة (وإن لم تكن حصرية) بين الانتماء الأشعري والمذهب الشافعي (والمذهب المالكي أشهر في المغرب)، وبين الانتماء الماتريدي والمذهب الحنفي. وعلى الرغم من أن التمدد الفقهي كان من العلامات المائزة لهوية أفراد المجتمع المسلم، فإن الانتماء العقدي [الكلامي] كان أقل جلاء. وقد اجتذبت المصادمات العنيفة بين الحنفية والشافعية في إبان العصر السلجوقي بعض الاهتمام بالآثار الكلامية لها (مادلونج ١٩٧١). ويبدو أن نظرة المصادر العثمانية -التي تمثل الأشاعرة والماتريدية مذهبين كلاميين متميزين في طوائف معينة من المسائل الخلافية- حقيقة بالمراجعة. فقد كان للفريقين -في الحقبة الأولى- صورتان فكريتان متماثلتان نوعًا تماثل [إلى حد ما]، غير أن الماتريدية انحصرت أولاً في بلاد ما وراء النهر. وجدير بالذكر أنه كانت هناك صلة بين التوزيع الإقليمي والتمذهب الفقهي، فكان المذهب الحنفي غالبًا على بلاد ما وراء النهر (رودولف ١٩٩٧). وقد كان التفاعل بين الفريقين -الذين يزعم كل منهما تمثيله لأهل السنة- يحدث عادةً في فترات الحراك الجغرافي المهم؛ كالمصادمات التي وقعت في العصر السلجوقي، وانتشار تصانيف السمرقندي على يد علماء مشاركة رحلو إلى المغرب في عهد الإلخانيين، فإن هذا من الشواهد على ما ذكرنا. والحق أن هذه الظاهرة قد مرت لا يلتفت إليها أحد، وهي ترجع في تاريخها إلى أكثر من جيل قبل أن يُقدم التفتازاني (ت. ٧٩٣/١٣٩٠)، تلميذ الإيجي، على المضى إلى البلاط التيموري، مقدّمًا بذلك المذهب الأشعري في البيئة الماتريدية. وقد انتقل علم الكلام السني -ب«شرح المقاصد» لسعد الدين

التفتازاني- إلى مرحلة أخرى؛ إذ كان يشير فيه إلى المتكلمين من شعري (الإيجي)، وماتريدي (السمرقندي)، وإمام شيعي (نصير الدين الطوسي)، وكذلك ضمنه نقاشات موسعة لآراء الفلاسفة.

(٢)

الفلسفة

لقد زاد الاهتمام حديثاً بإعداد بحوث أكثر تفصيلاً في تراث متأخري الأشعرية، لا لما له من أهمية كلامية، ولكن لما بينه وبين التراث الفلسفي من تفاعل، حتى غدا التأكيد على أهمية الحقبة ما بعد السينوية (post-Avicennan period) يمثل جزءاً مهماً من البرنامج البحثي الجديد في دراسة الفلسفة العربية الإسلامية. وليس يقتصر هذا البرنامج -في إطار رغبته في تحاشي انتشار نماذج التراجع عن درس المراحل المتأخرة من تاريخ الفكر الإسلامي- على التأكيد على وجود كتب بالغة الكثرة تعتري إلى التراث الفلسفي، ولكنه يسعى أيضاً إلى فهم الآليات التي دخلت بها عناصر من فلسفة ابن سينا، ومما تفرع عنها، إلى مختلف العلوم الدينية، كعلم الكلام وأصول الفقه، بل إلى التفسير والتصوف. ففي الكتب الكلامية التي صنف في الفترة التي نحن بصددتها تتجلى معرفة متزايدة بالمفاهيم والحجج والسياقات الفلسفية. ولعل التشابك الحاصل بين العناصر الفلسفية والتراث الكلامي يحملنا -بما له من خصائص- على أن نرى تماثلاً بين هذه الظاهرة و«الفلسفة المدرسية» (scholasticism)^(١)، على ما علمناها في الغرب اللاتيني. وتعد إعادة اكتشاف هذا الجزء المهم من التراث الفكري السني وإعادة تقييم أصالته أحد

(١) هي «فلسفة المدارس والجامعات في القرون الوسطى التي بدأت من القرن العاشر وامتدت إلى القرن السادس عشر. واعتمدت هذه الفلسفة بوجه خاص على أرسطو، محاولةً التوفيق بين فلسفته وبين التعاليم الدينية، وعولت على منطق وقياسه في استدلالاتها. ومن أشهر ممثلها توماس الأكويني في القرن الثالث عشر، وتسمى أيضاً (الإسكولائية)» (المعجم الفلسفي، ص ١٧٣). (المترجم)

أكبر التحديات التي تصادف البحث الحالي في هذا المجال.

ويناقض هذا البرنامجُ البحثي الجديد ما يمكن أن يسمى بـ «أسطورة الغزالي» مناقضةً شديدة؛ أعني تلك الدعوى القائلة بأن الفلسفة حُرِّمت في الإسلام السني بعد أن هاجمها الغزالي (ت. ٥٠٥/١١١١) في «تهافت الفلاسفة»^(١). بل إن هذه الأسطورة يمكن أن تُجابَه بنقيض حجتها، فيقال: إن «التهافت» -حين رمى ثلاث مقالات للفلاسفة بالكفر- قد مهد السبيل إلى تأصيل الفلسفة في الإسلام، فما هو إلا أن يدع المسلم الخوض في هذه الثلاث، حتى تسلم له مباحث الفلسفة الأخرى، يتوفر على درسها كيف يشاء (رودولف ٥٨-٦٠). وثمة أمر آخر جدير بالذكر، وهو أن النسب الفكري للمتكلمين الناشطين في تأصيل الآراء الفلسفية في الكلام الأشعري لا يرجع إلى الغزالي، وإنما إلى رفيق دراسته في حلقة إمام الحرمين الجويني (ت. ٤٧٨/١٠٨٥)؛ أعني أبا القاسم الأنصاري (ت. ٥١٢/١١١٧)، وقد صرح الشهرستاني (ت. ٥٤٨/١١٥٣) بأنه شيخه، وكان بين كتابه «نهاية الإقدام» وكتاب «الغنية في الكلام» للأنصاري محاوراة نقدية. ثم جاء فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦/١٢٠٩)، فسار على أثر الأنصاري أيضًا من طريق أبيه^(٢). ثم غلبت تصانيف الفخر المختلفة على المتأخرين، فكانت طريقًا مهمًّا دلفت منه عناصر من فلسفة ابن سينا إلى التراث الأشعري، ثم أفضى الايتساء بهذه التصانيف إلى أن أصبح هيكل المؤلفات الكلامية تحدده تقاليد ذات أصول فلسفية.

والحق أن هذه السهولة التي قُبِلت بها هذه التقاليد من مجال معرفي يوصف بأنه معادٍ لعلم الكلام بحاجة إلى تفسير، فهناك ارتباط وثيق بين تأصيل عناصر فلسفية في العلوم الدينية الإسلامية وتزايد الوعي والتفكير في كيفية نشأة العلم. ويبدو أن هذا التطور بدأ من سياق أصول الفقه، حيث وُضعت على المحك مشكلة كيفية تحديد المجتهد المؤهل بالمعرفة الأصولية. فقد نوقشت -في

(١) لاحظ أن هذه قد سُجِلت فعلًا بوصفها أسطورة في أقدم صورة تاريخية للفلسفة العربية الإسلامية؛ انظر: دي بور (De Boer) ١٩٠١: ١٥١.

(٢) انظر في أهمية الأشعري لوالد الرازي، ضياء الدين المكي: مقدمة ضياء الدين المكي، «نهاية المرام»، وخاصة ١٠-١٢.

«البرهان» للجويني، ثم في «المستصفى» للغزالي خاصة- نظرية أرسطو/ ابن سينا في كيفية تكوين علم ما، وكيفية اتصاله بالعلوم الأخرى (أيشنر ٢٠٠٩: ٢٠١-٣٠). وههنا يواجه الكلام الأشعري موقفًا يرى فيه أن كثيرًا من المشكلات التي تُبحث عادة في علم الكلام تثيرها مراحل متقدمة من التاريخ الكلامي؛ أي من الكلام لدى مفكري المعتزلة. فالتقاليد العلمية التي تحدد كيفية تصميم عرض شامل للمسائل الكلامية إنما نشأت بأثر من الآراء الاعتزالية، وخاصة مناقشتهم للأصول الخمسة. ولعل هذا الموقف يُعد أحد الأسباب التي حملت متكلمي الفرق (من غير المعتزلة)، في القرن السابع/ الثالث عشر، على أن يتبنوا بسهولة نموذجًا مثقلًا بالأثر الفلسفي، حتى أصبح المتكلمون يؤثرون تصنيف كتاب كلامي على نسق نظام محكّم متماسك في سياق الفلسفة السيناوية على محاكاة نموذج «المبتدعة» من متكلمي المعتزلة.

وقد حملتني الرغبة في نقل انطباع عن صورة بناء المقالات العقدية لدى متأخري الأشاعرة على أن أصف -فيما يلي- هيكل بعض الكتب الكلامية المهمة، مميّزًا بين مرحلتين: فسأصف أولاً بعض أعمال الشهرستاني وفخر الدين الرازي، بأخذ نماذج عشوائية تشهد بوجود مرحلة من تطور الكلام الأشعري غلبت فيها الدقة في مراعاة التفاصيل في المحتوى والشكل جميعًا، وكانت بعض أصول المعتزلة الخمسة أو جميعها تمثل ركنًا ركينًا من الشكل. وسأقدم -بعد ذلك- نمطًا آخر من المصنفات الكلامية المرجعية، وهو هجين من كتابين للرازي أقبل عليه الناس منذ سنة ٦٨٠/ ١٢٨٠ فصاعدًا.

(٣)

الشهرستاني

يبدو أن الشهرستاني هو أقدم مؤلف أشعري من جيل تلامذة إمام الحرمين يفرد كتابًا لعلم الكلام، هو «نهاية الإقدام في علم الكلام». وعلى الرغم من أن سيرته الفكرية الإجمالية -ولا سيما علاقته بالإسماعيلية- لم تزل يتكفها الغموض

(مادلونج وماير Mayer ٢٠٠١؛ ماير ٢٠٠٩)، فإننا نستطيع أن ندرك التماسك الوثيق بين عنايته بالكلام وعنايته بالفلسفة. وقد خصص الشهرستاني كتابه «المصارعة» (وهو أكثر شهرة بالرد الذي كتبه نصير الدين الطوسي عليه: «مُصَارَع المُصَارِع») للرد على آراء ابن سينا، الذي وصف بأنه «المبرِّز في علوم الحكمة، وعلامة الدهر في الفلسفة» (مصارعة ٣، ٤-٥)، واقتصر فيه على سبع مسائل من العلم الإلهي، مشيرًا إلى أنه اختارها من جملة نيف وسبعين مسألة في المنطق والطبيعات والإلهيات مما ينكره عليه (مصارعة ٥، ١-٢). ويعد كتاب «الملل والنحل» له (مع «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي، ت. ١٠٣٧/٤٢٩) أحد أهم مصادرنا الكلاسيكية في الفرق والمقالات، غير أنه خالف كتاب «الفرق»، فلم يقتصر على الثلاث والسبعين فرقة الإسلامية، وإنما زاد فتحدث عن طوائف غير إسلامية، ككبار الفلاسفة اليونان. وأكد في القاعدة الأولى من كتابه نهاية الإقدام، التي أفردها لحدوث العالم، أن مذهب أهل الحق من أهل الملل كلها أن العالم محدثٌ ومخلوق، أحدثه البارئ تعالى وأبدعه، وكان الله تعالى ولم يكن معه شيء، ووافقتهم على ذلك جماعة من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة (ثم سمى نفرًا من كبار الفلاسفة قبل سقراط، وسقراط، وأفلاطون وآخرين). وأما أرسطو ومن نصر مذهبه من الفلاسفة المسلمين، فلهم تصور خاص عن حدوث العالم (فقد ذهبوا إلى أن الله واجب الوجود) (نهاية ٥، ١-٦، ١٤)^(١). وقد أحال الشهرستاني من أراد المزيد من تفصيل الأقوال والخلافات إلى كتابه «الملل والنحل» (نهاية ٥، ١٠).

وترتيب القواعد العشرين في «النهاية» غير متقيد بما جرى عليه العمل في كتب الكلام المتقدمة، والغالب على الشهرستاني أن يفترع كل قاعدة -خلافاً للتصانيف الكلامية المتأخرة- ببيان مذهب أهل الحق، ثم يورد كلام المخالفين

(١) الاقتصار في هذا السياق على نقل قولهم بأن الله واجب الوجود فيه إخلال بإبهام خصوصية مذهب أرسطو ومن تابعه من الفلاسفة المسلمين، وقد كان يلزم الكاتب أن يورد تنمة كلام الشهرستاني ولو بالمعنى، وهذا هو بلفظه: «ومذهب أرسطاطليس ومن شايعه ... أن للعالم صانعًا مبدعًا، وهو واجب الوجود بذاته، والعالم ممكن الوجود بذاته، واجب الوجود بالواجب بذاته، غير محدثٍ حدوثًا يسبقه عدم، بل معنى حدوثه وجوبه به، وصدوره عنه، واحتياجه إليه». (المترجم)

ويناقله عن تواليف ابن سينا. والحق أن مقارنة كتاب «نهاية الإقدام» بغيره من التصانيف الكلامية المتأخرة، التي سنناقشها في المبحثين الرابع والخامس، تدلنا على أن أسلوبه خصيصتين: (١) أن تأكيده على الأقوال الصحيحة أقرب إلى الموروث العقدي منه إلى الكتب المتأخرة، (٢) أن عرض الأقوال المختلفة جرى على طريقة كتب الفرق فكان ذكر أصحاب المقالات أولى بالتقديم من أولى من الجوانب المنهجية؛ أي أولى من المقالات المختلفة أنفسها، كيفما كان تصنيفها. وقد تضمن «النهاية» نقلًا كثيرًا بالمعنى من مصنفات ابن سينا، بينما يمكن تحديد تأثير كتاب «الغنية» للأصاري - في كثير من الأحيان - في طريقة صياغة الحجج.

وفي «النهاية» عشرون قاعدة، يعقبها ذيل. وهذه هي موضوعات القواعد: حدوث العالم، وكون الله خالقًا (١، ٢)، التوحيد (٣-٥)، علم الوجود، والأساس الوجودي للحقائق الطبيعية (مفهوم الأحوال، والوجود والعدم، والمادة والصورة) (٦، ٧)، الصفات الإلهية (٨-١٥)، رؤية الباري (١٦)، التحسين والتفويض العقليان (١٧، ١٨)، النبوة والوحي (١٩، ٢٠). وفي الخاتمة نوقشت قضايا الإمامة وكرامات الأولياء والنسخ والجوهر الفرد. ولا ندري - نظرًا لسوء الطبعة التي بين أيدينا - هل تمثل هذه المباحث جزءًا أصيلًا من النص الأصلي، أم أنها أضيفت إليه لاحقًا.

(٤)

فخر الدين الرازي

الحق أننا نستطيع أن نلمح في معظم مؤلفات الرازي سعيه الحثيث نحو تكوين بناء متماسك، ولعل هذه الخصيصة هي التي كفلت التأثير الواسع لها في مصنفات المتأخرين. وإذا استثنينا كتاباته الأخلاقية (شهادة ٢٠٠٦)، تبيّن أن لدينا نقصًا في محاولات إعادة تقييم آرائه وتطورها على نحو شامل.

وقد اشتهر الرازي أيضًا بكتابته عن فلسفة ابن سينا، مع طابع نقدي في كثير

من الأحيان، حتى إن شرحه على كتابه «الإشارات والتنبيهات» (الذي استلهم جزئياً الملاحظات النقدية لشرف الدين المسعودي^(١)) قد شكل بصورة حاسمة تلقي المتأخرين لهذا الكتاب، حتى من مخالفي الرازي، كنصير الدين الطوسي^(٢). ويمثل كتاب «المطالب العالية» للرازي أيضاً مثالا معقداً في إشكالية مفهوم علم الكلام، فقد زخر بعناصر من الأفلاطونية المحدثة، وحوى نقولاً واسعة من تصانيف أبي بكر زكريا الرازي (ت. ٩٢٣/٣١١). وهو مخصص للعلم الإلهي، ذلك الاسم المستخدم عادةً -اتباعاً لابن سينا- في تعريف الميتافيزيقا عند أرسطو. على أن الرازي يستخدم مصطلح العلم الإلهي في المطالب عدلاً للثيولوجيا، ويذكر أن معلوم هذا العلم هو «الذات الإلهية». وقد أجرى هذا الوصف نفسه أيضاً الذي يشير إلى «الذات الإلهية» على العلوم المتضمنة في كتابيه «نهاية العقول»، و«الإشارة في علم الكلام» (أيسنر ٢٠٠٩: ٢٧٥-٨٠).

ولا خفاء بأثر اشتغال الرازي بالفلسفة في جميع كتبه الكلامية تقريباً، وأبرز هذه الآثار -وهو أظهر عنده منه عند الغزالي- أن الأطر التحليلية التي طبقها في السياقين الفلسفي والكلامي متماثلة بوجه من الوجوه، وإن كان هذا الإطار الجديد واصطلاحاته لا يقدمان أيّاً من السياقين على نحو كافٍ. على أننا نستطيع أن نلاحظ في هذه السمة من عدم الدقة، وما نحت إليه من تبسيط منهجي شرطاً مسبقاً للنجاح الباهر الذي أصابته كتب الرازي في مزج المجالين.

ويعد كتاب «نهاية العقول» أقل كتب الرازي الكلامية عنايةً بتطوير بناء عام صارم. وهو يتضمن -كـنهاية الإقدام للشهرستاني- عشرين أصلاً، يمكن تقسيمها إلى مجموعات بحسب مضمونها: فالأصل (١) مقدمات فيها مناقشات لنشأة علم الكلام، ولبعض الاعتبارات المنهجية المتعلقة بأسسه المعرفية، التي تُخصّص لها الأصل (٢). وفي الأصلين (٣، ٤) بحث حدوث العالم والصانع. وتعرض الأصول (٥-١٢) للصفات الإلهية، وللرؤية، ولما يستحيل على الله، بينما تشغل

(١) تحقيق أيمن شحادة (شهادة ٢٠٠٦).

(٢) راجع الدراسة المقبلة عن شروح الإشارات لابن سينا لآدم جاسيك (Adam Gacek)، ورضا بورجواي، وروبرت ويسنوفكي.

الأسماء والأفعال الإلهية الأصلين (١٣، ١٤). وفي الأصل (١٥) البراهين على وجود الله، وفي ال (١٦) النبوة، والآخرة في الأصلين (١٧، ١٨)، والحساب في ال (١٩)، والإمامة في ال (٢٠)^(١).

وتشترك تواليف الرازي الأخرى - التي يمكن تصنيفها ضمن الموروث الكلامي المنهجي الخالص (ك«المعالم في أصول الدين»، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، و«الإشارة») - في بناء أبسط وأكثر اتحادًا. وقد حظي المحصل بعناية خاصة لدى المتأخرين، وهو في أربعة أقسام: فقسمه الأول مقدمات تبحث غالبًا في قضايا معرفية. وقسمه الثاني في تقسيم المعلومات (أي تصنيف الموجودات إلى أنواع فرعية من المعلومات). وقسمه الثالث (وعنوانه الإلهيات) يبحث في الذات والصفات والأفعال والأسماء الإلهية. وتضمن القسم الرابع (السميات) حديثًا عن النبوة، والحياة الآخرة، والأسماء الأحكام، والإمامة^(٢).

ويمكن الوقوف على بعض السمات الأساسية لآراء الرازي الكلامية الصرفة من الاستقصاء التالي (وهو يعتمد على الباب الثالث من كتابه «المعالم»):
الأجسام محدثة، خلافًا للفلاسفة (مسألة ١)، إثبات العلم بالصانع إما بطريق الإمكان (contingency) وإما بطريق الحدوث ([temporal] origination) (مسألة ٢).
إله العالم يمتنع أن يكون جسمًا (مسألة ٣). إله العالم يمتنع أن يكن جوهرًا (وهو هنا المتحيز غير المنقسم) (مسألة ٤). إله العالم يمتنع كونه في مكان (مسألة ٥). الحلول على الله محال (مسألة ٦). استحالة قيام الحوادث بذات الله، خلافًا للكرامية (مسألة ٧). الاتحاد على الله محال (مسألة ٨). الألم [واللذة] على الله محال (مسألة ٩). بطلان ما ذهب إليه ابن سينا في أنه لا حقيقة لله تعالى إلا الوجود المتقيد بغير كونه غير عارض للماهية (مسألة ١٠).
جواز مخالفة شيء شيئًا لنفس حقيقته (مسألة ١١).

(١) تحقيق سعيد عبد اللطيف فودة، ٤ مج، بيروت: دار الذخائر، ٢٠١٥/١٤٣٦. ويعتمد هذا التحقيق على مخطوطات "Yeni Cami" ٧٥٨ (مختصر نهاية العقول لبرهان الدين النسفي) و"Yeni Cami" ٧٥٩.

(٢) تقسيم الكتاب غير واضح في أجزاء من نقل المخطوطة، وكذلك في طبعاته المختلفة. وهناك مخطوطة متقدمة في آيا صوفيا ٢٣٥١ (مؤرخة بـ ٦١٦/١٢١٩-٢٠).

وفي البابين الرابع والخامس -المعقودين للصفات- كان الرازي شديد الوضوح مع مخالفه، وأبدى أهمية خاصة بصفتي القدرة والعلم في أولهما. وسوف أستقصي المحتوى هنا أيضًا، مقتصرًا على رؤوس الأقسام: الله تعالى مؤثر في وجود العالم، فإما أن يؤثر فيه على سبيل الصحة، وهو الفاعل المختار، أو على سبيل الوجوب، وهو الموجب بالذات، والثاني باطل (مسألة ١). صانع العالم عالم (مسألة ٢). إنكار الفلاسفة كونه تعالى عالمًا بالجزئيات (مسألة ٣). الله تعالى عالم بكل المعلومات (مسألة ٤). الله تعالى قادر على كل الممكنات (مسألة ٥). جميع الممكنات واقعة بقدرة الله (مسألة ٦). صانع العالم حي (مسألة ٧). الله تعالى مريد (مسألة ٨). البصر والسمع مغايران للعلم (مسألة ٩). إجماع الأنبياء والرسل على كونه تعالى متكلمًا (مسألة ١٠). إثبات أنه تعالى عالم وله علم (مسألة ١١). [النسبة المخصوصة والإضافات المخصوصة المسماة بالقدرة وبالعلم لا شك أنها أمور غير قائمة بأنفسها، بل ما لم توجد ذات قائمة بنفسها تكون هذه المفهومات صفات لها، فإنه يمتنع وجودها] (مسألة ١٢). قول المعتزلة إن الله مريد بإرادة حادثة (مسألة ١٣). قول بعض فقهاء ما وراء النهر بأن صفة التخليق مغايرة لصفة القدرة (مسألة ١٤). الكلام صفة مغايرة للحروف والأصوات (مسألة ١٥). كلام الله تعالى قديم (مسألة ١٦). قول الحنابلة: كلام الله ليس إلا الحروف والأصوات (مسألة ١٧). قول أهل السنة: كلام الله واحد (مسألة ١٨). الله تعالى باقٍ لذاته، خلافًا للأشعري (مسألة ١٩). لا يلزم من عدم الدليل على الشيء عدم المدلول (مسألة ٢٠).

ويبدو الباب التالي [الخامس] في الصفات مختلفًا قليلًا عن سابقه، ففي بدايته مناقشة طويلة نسبيًا حول إمكانية رؤية الله، تلك الحقيقة التي «أطبق عليها صحتها أهل السنة»، ثم تلا ذلك طائفة موجزة من الأدلة على قضايا خاصة تتصل بحقيقة الله: في أنه ليس عند البشر معرفة كنه الله تعالى (حقيقته المخصوصة غير معلومة) (مسألة ٢). في بيان أن إله العالم واحد (مسألة ٣). القائلون بالشرك طوائف (مسألة ٤). وقد أضاف الرازي في المعالم بابًا مستقلًا في النزاع القديم بين الأشعرية والمعتزلة في الجبر والقدر (الباب السادس)، وعول فيه بشدة على

المفهوم الطبي الفلسفي المتصل باعتدال بنية البدن؛ مباعداً بذلك بين منهجه في التحليل ومنهج الأشعري. وثمة أبواب أخرى تتصل بالنبوات (٧)، والنفوس الناطقة (٨)، وأحوال القيامة (٩)، والإمامة (١٠).

(١) «الملخص في الحكمة» للرازي

خلاصة فلسفية أضحت نموذجاً للتصانيف الكلامية

كانت بعض المصنفات الكلامية للرازي متداولة على نطاق واسع، فخلفت آثارها فيما جاء بعدها. غير أنه ينبغي هنا تأكيد الأهمية الكبيرة لكتاب قليل الشهرة حالياً: «الملخص في الحكمة»^(١)، وهو -كما يشير عنوانه- خلاصة فلسفية (وخاصة لفلسفة ابن سينا)، ويمثل في بنائه العام الكتاب الذائع في أيامنا، الموسوم بالمباحث المشرقية، ولعله مختصره المنقح. وقد غلب تلقي «الملخص» -في أثناء القرن الثالث عشر- على تلقي فلسفة ابن سينا، ولم يكن ذلك في الوسط الفلسفي فحسب، بل بين المتكلمين أيضاً. فمند سنة ٦٨٠/ ١٢٨٠، وهذا الكتاب يُمدّ الدرس الكلامي بأنموذج جديد للعرض المنهجي للمقالات الكلامية. كما أن ثمة عناصر من كتاب «المحصّل» للرازي قد تأصلت في بنائه أيضاً، وبذلك أخذ نموذج جديد للتصنيف الكلامي في الظهور، ليصبح بعد حين مثلاً تأتسيه كثير من الكتب المرجعية المهمة؛ كـ«التجريد» لنصير الدين الطوسي، و«طوالع الأنوار» لناصر الدين البهزادي، و«الصحائف» للسمرقندي، و«المواقف» للإيجي، و«المقاصد» لتلميذه التفتازاني. وكثرت -في العصر الإلخاني خاصة- الكتب الكلامية التي تنحو نحو هذا النموذج، وأمسى كثير منها من الكلاسيكيات، فتعاقبت عليها الشروح والحواشي في القرون اللاحقة. وفي هذا العصر أيضاً، عرف الإمامية المعتزلة، والماتريدية، والأشاعرة جميعاً هذا النموذج، فتأثلت بسببه البراهين والمقالات الفلسفية في الموروث الكلامي، مما أحدث تغييراً كبيراً في بنية علم الكلام. وغدا الحديث عن «اختفاء» الفلسفة من العالم السني أخرى به أن يكون حديثاً عن تأصيل الكلام السني في إطار الفلسفة

(١) انظر في هيكل «الملخص»: إيشنر ٢٠٠٩، وفي التفاعل الذي كان بينه وبين النمط «المأثور» في التراث الفلسفي: إيشنر ٢٠٠٩: ٩٧-١٣٢، وفي أسلافه في التراث الفلسفي: إيشنر ٢٠٠٩: ٣-١٠.

السينوية، ثم عما تلا ذلك من امتزاجهما. والحق أن إطار «فلسفة ابن سينا» لم يكن يراد به -بصورة أساسية في القرن الثالث عشر- أعمال ابن سينا، ولكن شرح معاصريه لها، على نحو ما جاءت في كتب فخر الدين الرازي، وأثير الدين الأبهري (ت. ١٢٦٤/٦٦٣)، والكاتب القزويني (ت. ١٢٧٦/٦٧٥)، وسراج الدين الأرموي (ت. ١٢٨٤/٦٨٢).

على أن أكثر ما يثير الدهش في هيكل «الملخص» هو تحليل النظم الفلسفية عما كانت عليه في كتب أرسطو، وفي شروح ابن سينا. ولعل هذا مما يسوّغ -بادي الرأي- الفرض القائل بأن للموروث الكلامي أثرًا، لولا أن الدرس العميق للمراحل الأولى للتراث الفلسفي بعد ابن سينا يبين أن هذه الاستحالة تتجلى في تطور مستمر داخل التراث الفلسفي الصرف؛ إذ كان يتغيا إعادة هيكلة عرض الأقوال الفلسفية ومفهومها: فقد قام اثنان من متقدمي أتباع ابن سينا، وهما اللوكري (ت. ١٢٢٣/٥١٧) وبهمنيار بن المرزبان (ت. ١٠٦٦/٤٥٨)، بمثل ما صنع ابن سينا نفسه، فجعلوا يعيدان تنظيم هيكل مباحث مذهبه الفلسفي، وتتجلى في كتاب «التحصيل» لبهمنيار خاصة السمات المهمة لمنهج «الملخص».

ويتكون الملخص -بعد باب المنطق- من باب في «الأمور العامة»؛ وهي ما يتصل بالمكن والواجب، وثالث في الممكنات، وآخر في الواجب (الله). وتتضمن «الأمور العامة» فصولًا: الوجود، الذات، الوحدة والكثرة، الواجب والممكن، الحادث والقديم. كما ينقسم باب «الممكنات» ابتداءً إلى الأعراض والجواهر، ثم ينقسم مبحث الأعراض إلى «الكيف» و«الكم»، و«بقية المقولات»، بينما ينقسم مبحث الجواهر إلى «الجسم» و«النفس» و«العقل». وجدير بالذكر أن مصطلحي الجواهر والأعراض قد استخدما هنا على طريقة الفلاسفة، لا على طريقة المتكلمين في إرادتهم بالجواهر «الذرات» وأعراضها. وفي الكتاب دون هذا التقسيم تقسيمات أخرى فرعية دقيقة متزايدة.

التطور المتأخر

إن هذا التحول الهائل في التقليد الكلامي الذي وقع -في وقت قصير- لجميع الفرق في المنطقة بحاجة إلى بيان. والحق أن الكتب التي بين أيدينا لا تخبرنا بشيء عن بواعث أصحابها، ففي مقدمة «التجريد» لا يزيد الطوسي على أن يخبرنا أنه حرر المسائل على أبلغ نظام، بينما يخبر البيضاوي في مقدمة «الطوالع» أنه أودع كتابه عقائل المعقول، وأنه جمع فيه إلى وجازة اللفظ وضوح الشرح، وكان السمرقندي أبين عن حاله في مقدمته، إذ يقول: وقد كنت برهنة من الزمان، ومدة من الألوان متحيراً في ظلمة آراء المتقدمين، ومتعسفاً في دُجَيَّة [ظلمة] أهواء المتفلسفين، حتى تَبَلَّج صَبْحُ الحق، وحصل [وَصَحَّ] محجة الصدق، فهُدِيت إلى سبيل الرشاد (الصحائف، ٦٠، ٣-٦). وقد شكَا أن معظم ما في الكتب زيف وزخارف، تفتقر إلى خليصة المسائل الحكمية، وعقيلة المباحث العقلية، وهو ما سيورده في كتابه مع أبحاث بدیعة وشكوك منیعة، ثم أضاف قائلاً: ووشحت الكتاب بنصوص التوراة والإنجيل، استشهائاً على صحة نبوة خير البرية، واستدلالاً على فساد عقائدهم الرديئة. وقد كرر الإيجي في مقدمته معظم ما جاء في «الطوالع» (وخاصة أهمية المعقول للنوع البشري في العموم)، ولم يُبدَ -مع ذلك- أي موقف تجاه الفلسفة، وأجرى ضرباً من الجناس في مقطع الإهداء [حين ذكر أنه سيهدي مواقفه إلى موقفي له] مواقف، يُعزُّ الدين فيها بالسيف والسنان، وهو متطلع إلى مواقف ينصره فيها بالحجة والبرهان. وبينما أشار السمرقندي إلى التفاعل بين الأديان بوصفه السياق الذي منه صُنعت حججه، أكد الإيجي أهمية الأدلة العقلية في الدفاع عن الدين.

وسوف يتأسس بحثي -طلباً لتيسير الاقتراب من هذه المجموعة من الكتب [النصوص]، التي تحدد بصورة واضحة تلقى الأشعرية بوصفها مذهباً عقدياً

منهجياً- على كتاب «طوالع الأنوار» لليضاوي. وسأناقش كذلك الاختلافات في مواقف الإيجي، مشيراً -في سبيل إكمال ذلك- إلى الصحائف للسمرقندي، بغية وضعها في سياقها، وتقديم صورة أكثر وضوحاً^(١).

(أ) نظرية المعرفة، العالم (المادي) وأسس الوجودية

يدور معظم كتاب «طوالع الأنوار» على مسائل غير دينية بالمعنى الضيق (الذي يشار إليه بالإلهيات والنبوات في المصادر الكلامية)، فهو يُفتح بمقدمة في النظر، تتضمن تكوين التصورات [المبادئ]، والحدود، ومراتب الحجج، وكيف يمكن أن يفضي استخدام العقل إلى تحصيل علم ما. وليس في «الصحائف» للسمرقندي نظير هذا المبحث. أما الإيجي ففَرَنَه ببحث مفصّل عن كيفية نشأة الكلام بوصفه علماً، جمع فيه عناصر موجودة في «الصحائف» أيضاً.

ويتضمن الكتاب الأول [في الممكنات] من «الطوالع» باباً في الأمور الكلية، فيه فصول في الوجود [والعدم]، والماهية، والوجوب والإمكان والقدم والحدوث، والوحدة والكثرة، والعلة والمعلول. ويعد هذا البحث (الموسوم بالأمور الكلية) من الخصائص الهيكلية المائزة لـ«ملخص» الرازي، ثم أصبح سمة بارزة للتصانيف الكلامية فيما بعد، كما يبدو هنا. وتبدي في هذه التصانيف أيضاً تفرقة ابن سينا بين الماهية والوجود، مغلّبة على [مذهب] الأشعري نفسه، وهي تتناسق مع الخلاف الكلاسيكي بين المعتزلة والأشاعرة حول اعتبار المعلوم شيئاً. وقد ذكر البيضاوي والمتأخرون أن الأشعري ينكر كون الوجود مشتركاً، مخالفاً بذلك رأي الجمهور، ومنهم البيضاوي (طوالع، ٧٨، ٤-٩). وخالفه الإيجي، فأيد قول الأشعري (المواقف، ٤٦، ١٨-٤٧). وفي فصل القدم يذكر البيضاوي أنه [القدم] ينافي تأثير المختار (طوالع، ٩١، ٨-١٥). ومما يميز المصنفات الكلامية المتأخرة إدراجها مبحث العلة والمعلول في الأمور العامة، بينما بحثها الرازي في «ملخصه» مع الأعراض. وتحاشى البيضاوي تفصيل القول

(١) راجع الترجمة الإنجليزية لطوالع البيضاوي: كالفيرلي (Calverley) وبولوك (Pollock) ٢٠٠٢؛

وترجمات جزئية لمواقف الإيجي: فان إس ١٩٦٦ (الألمانية) وصبرة ٢٠٠٦ (الإنجليزية).

في الخلاف في مفهوم العلية (causation) عند المتكلمين والفلاسفة (طوالع، ٩٨-٩٩)، بينما أبدأ فيه الإيجي وأعاد (المواقف، ٨٥-٩٥).

وفي الباب التالي -المخصص للأعراض- من الكتاب الأول من «الطوالع» اتضح ما وقع فيه البيضاوي -بسبب إثارة متابعة كتاب «الملخص»- من مباينة شديدة للمواثر الأساسية للبحث الوجودي المأثور في علم الكلام، حيث إن إفراز الأعراض والجواهر، كلُّ باب مستقل، قد بيّن في غير لبس أن المصطلحين لا يراد بهما معناهما المعهود في الإطار الوجودي للمذهب الذري [الجوهر الفردي]، على ما هو عليه في علم الكلام، ولكنهما سيقا على وفق المفهوم الأرسطي، فجرى ذكر المقولات التسع، لا أعراض المتكلمين من حياة، ولون، إلخ. وكذلك لم يكن المراد بالجوهر الجوهر الفردي أو الجزء الذي لا يتجزأ، كما هو عند المتكلمين، وإنما معناه عند أرسطو، ثم تفرع الحديث إلى العقل (الجوهر المفارق)، والنفس (الجوهر غير المادي)، والجسم (الجوهر المادي). على أن السمرقندي، الماتريدي، كان على علم -خلافًا للبيضاوي- بالتنافر الضمني بين الإطارين الوجوديين، فرتب فصل الأعراض -الذي يعالج فيه الموضوعات نفسها- من الصفائف على صورة مبتكرة، وأدرجه في الصحيفة التي بحث فيها الإدراك والمدرّك. ولعل هذا كان انعكاسًا للتصنيف الكلامي المتقدم للأعراض/الصفات الإلهية وفقًا لما إذا كانت تفترض الحياة أم لا.

وافتح الإيجي الموقف الثالث بمقدمة في تقسيم الصفات الإلهية، فكان منها صفات نفسية وأخرى معنوية. ثم جعل يتكلم في الأعراض، مبتدئًا بحد العرض، ثم موميًا إلى الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين في تقسيمها. ويمكننا هنا أن نقف في غير عناء على مخطط [استراتيجية] الإيجي: فالبحث في مفهوم الجواهر وطبيعتها، وفي أعراضها، سمة بارزة للكلام الاعتزالي في عهده الأول، أما في الكتب الكلامية الأشعرية المتقدمة، فمناقشة مفهوم الأعراض (بوصفها أعراضًا لجواهر) لم تكن بعد معقدة ولا متنوعة، وقد فقدت كثيرًا من أهميتها، فلم يكن لها دور رئيس في هيكل الكتب الكلامية الحالية. ومع ذلك، ظل بحث الصفات الإلهية يؤدي دورًا مركزيًا، ويمثل أهمية أيضًا بوصفه علامة هوية تخالف

الكلام الاعتزالي، ويتخذ نسقاً محكم البناء. وقد سدَّ الإيجي إلى حد ما - بتركيزه على تقسيم المتكلمين للصفات، وبمساواته الصفة بمفهوم العرض - الفجوة المفاهيمية التي يعانها بحث الأعراض عند المتكلمين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه اقتفى - في بحث الأعراض في الموقف الثالث - أثر البيضاوي، فتبنى تقسيم الفلاسفة وفقاً للمقولات الأرسطية، ولكنه خالفه فاستكثر من الفصول الفرعية التي تذكر صراحةً ما بين الفلاسفة والمتكلمين من خلاف في القضايا المفاهيمية، يؤيد فيه الإيجي دائماً - كما في كل موضع من «المواقف» - رأي المتكلمين. وأظهر ما تجلت الاختلافات الوجودية الأساسية عند البيضاوي - بين مفاهيم المتكلمين ومفاهيم الفلاسفة - في «الآين»، فهو يقول: إن المتكلمين يسمونه «كوناً»، ويعرفونه بأنه حصول الجوهر في (آئين فصاعداً) في مكان واحد (طوال، ١٢٧، ١٠-١١)^(١)، ويعارضه بتعريف الفلاسفة الحركة بأنها كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة (طوال، ١٢٧، ١٢).

وأفرد البيضاوي الباب الثالث من الكتاب الأول (في الممكنات) لبحث الجواهر، فأورد التعريفات المختلفة للفلاسفة والمتكلمين، وافتكره بقول الفلاسفة: إن الجوهر إما أن يكون محلاً وهو الهيولي، أو حالاً وهو الصورة، أو مُركَّباً منهما وهو الجسم، أو لا كذلك وهو المفارق، فإن تعلق بالجسم تعلق التدبير فهو النفس، وإلا فهو العقل. ثم شفع ذلك بما نقل عن المتكلمين من قولهم: كل جوهر فهو متحيز، وكل متحيز إما أن يقبل [الانقسام] وهو الجسم، أو لا وهو الجوهر الفرد. (طوال، ١٣٣، ١-٦). وفي الفصل المعقود في الأجسام تتراءى الخلافات المفاهيمية بين المتكلمين والفلاسفة (الجوهر الفرد atomism) في مقابل «القول بالهيولي» (الهيلومورفية) (hylomorphism) من وراء حجاب، غير أن البيضاوي لم يخض في بيانها، خلافاً للإيجي، الذي أدخل كثيراً من التفصيلات في المفاهيم الأساسية لمذهب الجوهر الفرد الكلامي.

(١) هذا وهم من الكاتب؛ إذ ليس ما نقله حذاً للكون عند المتكلمين، وإنما هو حذُ السكون، وإليك نص «الطوال» كاملاً، في الموضع المشار إليه في المتن: «الآين، وسماء المتكلمون كوناً، فقالوا: حصول الجوهر في (آئين فصاعداً) في مكان واحد: سكون، وفي مكانين: حركة». (المترجم)

وفي مطلع فصل المفارقات يذكر البيضاوي أن جمهور المتكلمين ينكرون الجواهر المجردة؛ ولذلك قالوا: الملائكة والجن والشياطين أجسام لطيفة (طوالع، ١٤٧، ٤). ثم بسط القول في بحث مفهوم الجوهر المفارق عند الفلاسفة، مع الإشارة في كثير من الأحيان إلى المفاهيم الدينية. ومن ذلك حكايته قول الحكماء [الفلاسفة] في العقول: هم أعظم الملائكة، وأول المبدعات، ورد ذلك إلى الحديث النبوي: «أول ما خلق الله تعالى العقل» (طوالع، ١٤٧). ثم شرح مفهوم ابن سينا في صدور (emanation) الأفلاك عن الواحد، وهو جوهر مجرد يستغني عن الأداة، وهو العقل الثاني [الصادر من الله تعالى أولاً] (طوالع، ١٤٨، ١-١٥). وبعد أن أوجز القول في النفوس الفلكية تكلم في النفوس الناطقة، فذكر أن القول بتجردها مذهب الفلاسفة والغزالي، وأنه مما يدل عليه النقل والعقل (طوالع، ١٥٠-٧، ١٥٥-٣). ثم عرض لحدوث النفوس^(١)، ولبقائها.

وقد عكس الإيجي -مقارنةً بالبيضاوي- نسق البحث. ودرس أولاً النفس الإنسانية الناطقة^(٢)، وحكى أدلة الفلاسفة دون الإشارة إلى الخلاف بينهم وبين المتكلمين فيما يتعلق بالمفارقات. وقد أكد في المرصد الذي عقده للعقل أن المتكلمين لا يقولون بالعقول المفارقة (separate intellects)، وصرح كذلك بأن هذه هي الأدلة التي ساقها الفلاسفة (المواقف، ٢٦٢-٥).

(ب) الإلهيات

وينقسم الباب الذي خصصه البيضاوي لذات الله إلى ثلاثة فصول: أولها في العلم به، وفيه دليل ابن سينا على وجود الله. وثانيها في التنزيهات، ويتضمن طائفة من الصفات السلبية: فحقيقة الله لا تماثل غيره، وليس هو بجسم ولا في جهة، ولا يتحد بشيء ولا يحل في شيء، ولا تقوم الحوادث بذاته،

(١) هذه ترجمة عبارة الكاتب (origination of souls)، والصواب أن المبحث المذكور -وهو السادس- في كيفية تعلق النفس بالبدن (وتصرفها فيه). (طوالع، ١٥٥). (المترجم)

(٢) أول المقاصد في المرصد الثالث (في النفس) من «المواقف» في النفوس الفلكية، ثم جاء بحث النفوس الإنسانية في المقصد الثاني. (المترجم)

ولا الأعراضُ المحسوسة. وآخر الفصول في التوحيد، وفيه يميز البيضاوي بين دليل الفلاسفة (ومبناه على أن وجوب وجود الله نفس ذاته) ودليل المتكلمين القائلين بأنَّ لو فرضنا إلهين، لاستوت الممكنات بالنسبة إليهما، فلا يوجد شيء منهما لاستحالة الترجيح بغير مرجح.

ويشتمل باب الصفات الإلهية على فصلين: أحدهما في الصفات التي يتوقف عليها أفعاله؛ أي القدرة والعلم والحياة والإرادة. وتبتدئ في مطلع مناقشة صفة القدرة مفاهيم الوجوب والإمكان، تعقبها حكاية لآراء بعض أصحاب الملل والنحل، كالثنوية، والمعتزلة، فذكر منهم النظام والبلخي وأبا علي الجبائي وابنه. وقد كان الفصل الثاني في سائر الصفات، من سمع وبصر وكلام وبقاء، وصفات أثبتها الأشعري (استواء ويد وعين ووجه)، وقد تأولها غيره، وكذلك صفة التكوين التي فرق الحنفية بينها وبين القدرة، ثم كان آخر المباحث في إثبات رؤية الله.

وقد اختار الإيجي تصنيفًا مختلفًا نوع اختلاف، فذكر الصفات الوجودية، وأورد بحث «رؤية الله» ومسألة إمكانية العلم بحقيقة الله تحت عنوان «فيما يجوز عليه تعالى». وبعد أن بحث صفات القدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام (وهو في ذلك يشير دائمًا بالصفات (adjectives) إلى الأوصاف (attributes))^(١)، أفرد المقصد الثامن للصفات المختلف فيها (المواقف، ٢٩٧-٣١١).

(١) لعل الكاتب يريد بـ (adjective) الصفة في معناها المجرد، غير معزوة إلى موصوف، فيقال: قدرة، وحياة، وعلم، إلخ. وبـ (attribute) الصفة معزوة إلى موصوفها (كما يدل عليه الفعل (attribute) بمعنى يعزو)، فيقال: قادر، حي، وعالم، إلخ. ولكن ملاحظته لا تسلم له على هذا التأويل؛ لأن الإيجي استعمل الطريقتين جميعًا، فقال في المقصدين الثاني والثالث: في قدرته وفي علمه تعالى، وفي غيرها: في أنه تعالى حي، سميع، بصير، متكلم، إلخ وقد بدا لأخي الدكتور عبد الرزاق أن يعلق على هذا الموطن بما يلي: أظن أنه يقصد بالأوصاف: «الأحوال» من الصفة، وهي ترجع إلى معنى «العزو» الذي نهتم عليه، والأشاعرة المتأخرون يسمون «العالم» صفة معنوية، «الكون عالما» صفة معنوية، ويقولون إن الصفات المعنوية موضع خلاف متفرع على إثبات الأحوال ونفيها، وصاحب المواقف، على ما أذكر، انتهى إلى أن النزاع في الحال خلاف في اللفظ. (المترجم)

وقد عقد البيضاوي في «الطوالع» بابًا مختصرًا لأفعال الله، افتتحه بمسألة أفعال العباد، أتكون بقدرة الله أم بقدرة للعبد، ونقل عن بعض المتكلمين (كقوله مثلاً: قال الشيخ [أبو الحسن الأشعري]: إن أفعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تعالى، مخلوقة له. طوالع، ١٩٧، ٤)، وعن الفلاسفة، وعن المعتزلة. ولم ترد الإشارة إلى فكرة الكسب الأشعرية إلا في نهاية المسألة: واعلم أن أصحابنا... جمعوا بينهما [بين نسبة القدرة إلى الله ونسبتها إلى العبد]، وقالوا: الأفعال واقعة بقدرة الله تعالى (وكسب العبد)، على معنى أن العبد إذا صمم العزم، فالله تعالى يخلق الفعل فيه. وهو أيضًا مشكل، ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على المناظرين فيه (طوالع، ٢٠٠، ١٢-٢٠١، ١). ومما عرض له البيضاوي أيضًا مسألة إرادة الله للكائنات من الخير والشر، ومسألة التحسين والتقبيح، أهمها بالشعر (وهو مذهب الأشعري)، أم بالعقل (وهو مذهب المعتزلة). ومن موضوعات هذا الباب أيضًا مسألة عدم وجوب شيء على الله، ومسألة أن أفعاله لا تعلل بالأغراض، وكذلك مذهب المعتزلة في الغرض من التكليف.

وفي المرصد المخصص لأفعال الله في «مواقف» الإيجي اختلافات كبيرة عما ورد في «الطوالع»، وإن كان تابعها في مقدمة المقصد الأول، وموضوعه أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، ثم زاد بعض التفصيلات عن الخلفية التاريخية لأقوال الأشاعرة والمعتزلة (وأورد في أثناء ذلك مسألة التكليف). ودار المقصد الثاني حول البحث التفصيلي لمذهب المعتزلة في التوليد (وهو المهمل جملةً في «الطوالع»)، مشفوعًا بالمقصد الثالث في أمور صرح بها القرآن، والمعتزلة يؤولونها. وأما بقية القضايا الأساسية، فعلى سَنَن «الطوالع». ثم تلتها مناقشة مسألة تكليف ما لا يطاق (المقصد السابع). ثم ختم الإيجي الموقف الخامس (في الإلهيات) بمرصد في أسماء الله، وليس لذلك نظير في «طوالع الأنوار».

ومن الممكن تفسير التحولات الكبرى في المرصدين الأخيرين (في أفعال الله وفي أسمائه) من موقف الإلهيات لدى الإيجي عما هما عليه في «طوالع» البيضاوي بازدياد حدة الخصومة والتنافس مع آراء الماتريدية - فبحث أسماء الله

موجّه مباشرةً ضد نظيره في «صحائف» السمرقندي (صحيفة ١٣). فبينما قدم هذا نظرية الأسماء الإلهية وعلاقتها بالصفات الإلهية بوصفها مجموعة متسقة من الآراء التي تنسب لأهل السنة والجماعة، مؤكّداً أن الخلاف مع الأشعرية لا يعدو أن يكون لفظياً، أكد الإيجي أن للأشاعرة رأياً متميزاً، وأشار إلى أن الخلاف في المعنى لا في محض المبنى؛ لأنه نزاع فيما تدل عليه الأسماء: أتدل على الذات من حيث هي، أم على أمر عارض، ثم ذكر رأي الأشعري وهو أنه قد يكون الاسم عين المسمى نحو الله، فإنه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه، وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبته إلى غيره ولا شك أنها غيره، وقد يكون لا هو ولا غيره، كالعليم والقدير، مما يدل على صفة حقيقية. (المواقف، ٣٣٣، ٧-١٠). وبعبارة أخرى: أكد الإيجي أن النزاع المحتدم بين الأشعرية والماتريدية في عصره في العلاقة بين الأسماء والصفات يرتبط مباشرةً بالنزاع التاريخي في حقيقة الصفات الإلهية بين المعتزلة والأشاعرة. وعلى الرغم من أنه لم يصرح بذكر السمرقندي، فإن مراجعة «الصحائف» يمكن أن تعيننا على فهم باعث الإيجي وعلى الوقوف على الآراء المعاصرة التي توجه ضدها كلامه. ومثال ذلك أنه ختم بحثه في الأسماء الإلهية بإحصاء التسعة والتسعين اسماً (المواقف، ٣٣٣، ١٩-٢٣٦، ١٠)، وقال في مقدمتها: تسميته تعالى بالأسماء توقيفية؛ أي يتوقف إطلاقها على الإذن فيه، وذلك للاحتياط، احترازاً عما يوهم باطلاً، لعظم الخطر في ذلك (المواقف، ٣٣٣، ١٩-٢٠). ولا يتراءى للباحث على هذه الملاحظة الظاهرة في سياق عرض الإيجي نفسه، ولكن إذا ما قارنا هذا السياق بما في الصحائف أدركنا هذا الباعث، فقد ذكر السمرقندي عن معتزلة البصرة أنهم كانوا يقولون في الأسماء الإلهية: إنها مأخوذة من الاصطلاح والقياس، وعن أهل السنة والجماعة أنهم أجمعوا على أنها مأخوذة من التوقيف الشرعي (الكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع).

والحق أن هناك سمات أخرى يمكن أن يكشف عنها الدرس المفصل. ومهما يكن من شيء، فإن عناية الإيجي الشديدة بالخلفية التاريخية للمذاهب الكلامية وآراء المعتزلة المتقدمة في نظرية الصفات والأفعال الإلهية لا يمكن تفسيرها ببساطة بأنها إضفاء صبغة كلامية (theologization) على الخلاصة المجردة

التي صنفها البيضاوي. وعلى الرغم من أن تضمن مواقف الإيجي لمعلومات إضافية عن مذاهب المتقدمين الكلامية سمة من سمات الشروح، فإن هناك بواعث ومقاصد له هي التي حدثه على اختيار مادته.

(ج) النبوات

يدور الكتاب الثالث من الطوابع حول النبوات وما يتعلق بها، وفيه ثلاثة أبواب: في النبوة، وفي الحشر والجزاء، وفي الإمامة.

ويعرض المبحث الأول لاحتياج الإنسان إلى النبي، استنادًا إلى دليل يرجع إلى الفارابي وابن سينا، وحاصله أنه لا يستطيع أن يعيش وحده؛ لأن أمر معاشه لا يتم إلا بمشاركة آخر من أبناء جنسه، ومعاونة ومعاوضة يجريان بينهما فيما يعنّ لهما بما يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع؛ ولذلك احتاج إلى عدل يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة، ويدعو إلى طاعته، ويحث على إجابته، ويصدق في مقالته، يوعد المسيء بالعقاب، ويعد المطيع بالثواب، [وهو النبي] (طوابع، ٢٠٩، ٨-١٠). وفي المبحث الثاني دراسة لإمكانية وقوع المعجزات، مدعومة بأمثلة من الوقائع الحسية كالإمساك عن القوت مدة غير معتادة، وبالإخبار عن المغيبات بأن يقع له في اليقظة ما يقع له في المنام. وقد أفرد المبحث الثالث لنبوة محمد ﷺ، وفيه تفصيلات كثيرة، تدور في إطار أدلة الأشعرية واصطلاحاتهم المتقدمة، [قال]: والذي يدل عليه أنه عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة بالإجماع، وأظهر المعجزة، أنه أتى بالقرآن وتحدي به ولم يعارض، وأخبر عن المغيبات (طوابع، ٢١١، ٥-٧)، ثم ذكر نماذج من إخبار القرآن والنبي ﷺ بالغيوب، مشيرًا إلى كتاب دلائل النبوة. ونصّ في المبحث الرابع على أن مذهب الجمهور عصمة الأنبياء ﷺ عن الكفر والمعاصي بعد الوحي، وأنهم أفضل من الملائكة (المبحث الخامس)، ثم تكلم في وجازة عن الكرامات في المبحث السادس.

وقد كان الموقف الخاص بالنبوات من «مواقف» الإيجي أكثر شمولاً، وتضمن تأكيداً على الاختلاف بين مقالات المتكلمين ونظريات الفلاسفة. وفي

المقصد الأول منه بيان لمعنى كلمة «النبي» في اللسان، ثم للمختار في معناها العرفي، وهو من قال له الله: أرسلتك (المواقف، ٣٣٧، ٨). أما الفلاسفة، فقالوا: إن النبي هو من اجتمع فيه ثلاث خواص: (١) أن يكون له اطلاع على المغيبات، (٢) أن يظهر منه الأفعال الخارقة للعادة، (٣) أن يرى الملائكة مصورة. ويمكننا أن نلمح في هذه الثلاث عناصر مما أورده البيضاوي من مذهب الأشعرية. وفي المقصد الثاني دراسة معمقة لحقيقة «المعجزة»، وهي عنده: ما قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله (المواقف، ٣٣٩، ٥-٦)، مشفوعاً بشرائطها السبع، ثم بكيفية حصولها، ثم بكيفية دلالتها. وههنا أيضًا يذكر الإيجي أمورًا مرت بنا عند البيضاوي معزوةً إلى الفلاسفة. وعندما توفر على درس إمكان بعثة الرسل (المقصد الثالث) تجافى عن رأي الفلاسفة القائلين بأنها واجبة عقلاً (انظر: الطوالع حيث ذكر البيضاوي أن هناك احتياجًا للأنبياء لبقاء نوع الإنسان)، وكذلك عن رأي المعتزلة في أن ذلك يجب على الله (المواقف، ٣٤٢، ١١-١٤). ولما انتهى إلى المقصد الرابع في إثبات نبوة محمد ﷺ ذكر أن فيه مسالك، عمدتها: أنه ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده. أما الأولى فمتواترة تواتراً ألحقه بالعيان. وأما الثانية فمعجزة القرآن [وغيره] (المواقف، ٣٤٩، ٧-٨)، ثم توسع في الحديث عن وجوه إعجاز القرآن، ولا سيما بلاغته (المواقف، ٣٤٩-٥٥)، ثم ذكر معجزات أخرى (المواقف، ٣٥٥-٨). وتضمن المقصد الخامس بحثاً لعصمة الأنبياء، أكد فيه الإيجي صدقهم فيما دلّ المعجز على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله، ثم توسع في ذكر خلاف المتكلمين فيما يجوز عليهم من الذنوب وما لا يجوز، على نحو أكثر تفصيلاً مما في «الطوالع». وتميز حديثه عن العصمة كذلك بمناقشته مسألتين: حقيقة العصمة، وعصمة الملائكة (المقصدان السادس والسابع). ثم كان حديثه فيما بعد عن تفضيل الأنبياء على الملائكة، وعن جواز وقوع الكرامات للأولياء مشبهاً لما جاء في «الطوالع».

(د) الآخرة

بدأ هذا الباب في «الطوابع» ببحث مشكلة إعادة المعدوم، التي أنكرها الفلاسفة، وقد ردَّ البيضاوي على قولهم إن المعدوم [نفي محض] فلا يُحكم عليه [بإمكان العود]، ثم انتقل إلى الحديث عن حشر الأجساد، فأتى بآيات من القرآن، ثم تكلم (في المبحث الثالث) عن الجنة والنار، وأنها في هذا العالم، وأنها مخلوقتان الآن. ولما عرض لمسألة الثواب والعقاب (المبحث الرابع) أنكر على معتزلة البصرة قولهم بأن لأفعال الله غرضًا، ثم قال: وأما أصحابنا، فقالوا: الثواب فضل من الله تعالى، والعقاب عدل منه، والعمل دليل (طوابع، ٢٢٨، ٦-٧)، ثم ختم هذا الباب بموضوعات أخرى: العفو والشفاعة عن أصحاب الكبائر، وإثبات عذاب القبر، وسائر السمعيات، حتى انتهى إلى مبحث الأسماء الشرعية، وأن الإيمان بهذه المنزلة.

والحق أن هذا البحث في «المواقف» يشبه في العموم نظيره في «الطوابع»، غير أن الإيجي فصل القول في بعض الفروع للمعتزلة، وأفرد لإحباط الأعمال مقصدًا، وسار سيرة «الصحائف» في بسط القول في بعض المسائل الأخروية المستمدة من السنة، وذهب -كالبيضاوي- إلى أن هذه الأمور جائزة، وأنه ما دامت صحت بها الأخبار، فلا بدَّ من اعتقاد وجودها.

(هـ) الإمامة

جاء في مقدمة هذا الباب في الطوابع قول البيضاوي في وجوب نصب الإمام: أوجبه الإمامية والإسماعيلية على الله، والمعتزلة والزيدية عقلاً، وأصحابنا سمعًا (الطوابع، ٢٣٥، ٥-٦)، ثم كان المبحث الثاني في صفات الأئمة، وهي: (١) أن يكون مجتهدًا في أصول الدين [وفروعه]، (٢) ذا رأي وتدبير، (٣) شجاعًا، (٤) عدلاً، (٥) عاقلاً، (٦) بالغًا، (٧) ذكراً، (٨) حرًا، (٩) قرشيًا. ولم يقل الأشاعرة -خلافًا للإسماعيلية والإمامية- بشرط العصمة. وفي المبحث الثالث أحصى البيضاوي طرق تنصيب الإمام، وفي المبحثين الأخيرين بحث لمشروعية حكم الخلفاء الأربعة الأول، ولا سيما أبو بكر

(المبحث الرابع)، ولفضل أصحاب النبي ﷺ (المبحث الخامس). وكلام الإيجي في الإمامة يشبه على نحو كبير ما جاء في «الطوالع».

وفي نهاية «المواقف» أورد الإيجي تذيلاً يصل الأسباب بين كتابه وبين الموروث من سائر التصانيف الكلامية، وجعله في ذكر الفرق الثلاث والسبعين التي افرقت عليها أمة الإسلام، ثم ختمه بذكر عقيدة:

وأما الفرقة الناجية المستثناة . . . فهم الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة. ومذهبهم خالٍ عن بدع هؤلاء. وقد أجمعوا على حدوث العالم، ووجود الباري تعالى، وأنه لا خالق سواه، وأنه قديم، متصف بالعلم والقدرة وسائر صفات الجلال، لا شبيه له ولا ضد ولا ندّ، ولا يحل في شيء، ولا يقوم بذاته حادث، ليس في حيز ولا جهة، ولا يصح عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، ولا شيء من صفات النقص، مرثي للمؤمنين في الآخرة، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، غني لا يحتاج إلى شيء، ولا يجب عليه شيء، إن أثاب فبفضله، وإن عاقب فبعده، لا غرض لفعله، ولا حاكم سواه، لا يوصف فيما يفعل أو يحكم بجور ولا ظلم، وهو غير متبعض، ولا له حدّ ولا نهاية، وله الزيادة والنقصان في مخلوقاته. والمعاد حق، وكذا المجازاة والمحاسبة، والصراط، والميزان، وخلق الجنة والنار، وخلود أهل الجنة فيها، والكفار في النار، ويجوز العفو. والشفاعة حق، وبعثة الرسل بالمعجزات حق من آدم إلى محمد. وأهل بيعة الرضوان وأهل بدر من أهل الجنة. والإمام يجب نصبه على المكلفين. والإمام الحق بعد رسول الله أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ. والأفضلية بهذا الترتيب. ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بما فيه نفي للصانع القادر العليم، أو شرك، أو إنكار للنبوة، أو ما علم مجيئه ﷺ به ضرورة، أو لمجمع عليه كاستحلال المحرمات. وأما ما عداه فالقائل به مبتدع غير كافر، وللفقهاء في معاملتهم خلاف، هو خارج عن فننا هذا.

المراجع

- (al-Ansari) الأنصاري، أبو القاسم (غنية). كتاب الغنية في الكلام. تحقيق مصطفى حسنين عبد الهادي. القاهرة: دار السلام، ٢٠١٠.
- (al-Baydawi) البيضاوي، عبد الله (طوالع). طوالع الأنوار من مطالع الأنظار. تحقيق عباس سليمان. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.
- de Boer, T. (1901) *Geschichte der Philosophie im Islam*. Stuttgart: Frommann.
- Calverley, E. E., and J. W. Pollock (2002). *Nature, Man and God in Medieval Islam: Abd Allah Baydawi's text, Tawali al-anwar min matali al-anzar, along with Mahmud Isfahani's Commentary, Matali al-anzar, Sharh Tawali al-anwar*. 2 vols. Leiden: Brill.
- (Diya ' al-Din al-Makki) ضياء الدين المكي (نهاية). نهاية المرام في دراية الكلام. تحقيق أيمن شحادة. طهران: ميراثي مكتوب، ٢٠١٣.
- Eichner, H. (2009). *The Post-Avicennian Philosophical Tradition and Islamic Orthodoxy: Philosophical and Theological Summae in Context*. Halle: unpublished Habilitation.
- Eichner, H. (forthcoming). "Tracing Changing Identities through Static Doxographical Information". In Muehlethaler, S. Schmidtke, and G. Schwarb (eds.), *Theological Rationalism in Medieval Islam: New Sources and Perspectives*. Leuven: Peeters [forthcoming].
- van Ess, J. (1966). *Die Erkenntnislehre des Adudaddin al-Ici: Übersetzung und Kommentar des ersten Buches seiner Mawaqif*. Wiesbaden: Harrassowitz.

Fakhr al-Din al-Razi (*Maalim*). *Critical Remarks by Najm al-Din al-Katibi on the Kitab al-Maalim by Fakhr al-Din al-Razi, Together with the Commentaries by Izz al-Dawla Ibn Kamununa*. Ed. R. Pourjavady and S. Schmidtke. Tehran: Iranian Institute of Philosophy & Institute of Islamic Studies, Freie Universitat, Berlin, 2007/1386.

(Fakhr al-Din al-Razi) فخر الدين الرازي (منطق الملخص). منطق الملخص. تحقيق أحد فرامرز قراملكي. طهران: دانشگاه امام صادق، ۲۰۰۲.

Gimaret, D. (1980). *Theories de l'acte humain en theologie musulmane*. Paris: Vrin.

Gutas, D. (2002). 'The Heritage of Avicenna: The Golden Age of Arabic Philosophy, 1000ca. 1350'. In J. Janssens and D. de Smet (eds.), *Avicenna and His Heritage: Acts of the International Colloquium*. Leuven: Peeters, 81-97.

(al-Ijī) الإيجي، عضد الدين (مواقف). كتاب المواقف. كتاب المواقف. القاهرة: مكتبة المتنبی، د.ت.

Madelung, W. (1971). 'The Spread of Maturidism and the Turks'. In *Actas di IV Congresso de Estudos Arabes e Islamicos, Coimbra-Lisboa 1968*. Leiden: Brill, 68 109. [Reprinted in W. Madelung. *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*. Aldershot: Ashgate, 1985, II.]

Madelung, W., and T. Mayer (2001). *Struggling with the Philosopher: A Refutation of Avicenna's Metaphysics*. London: Tauris.

Mayer, T. (2009). *Keys to the Arcana: Shahrastani's Esoteric Commentary on the Qur'an*. Oxford: Oxford University Press.

Miller, L. (1995). 'al-Samarkandi, Shams al-Din'. *The Encyclopaedia of Islam*. New Edition. Leiden: Brill. viii. 1038f.

Rudolph, U. (1997). *al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill.

Rudolph, U. (2008). *Islamische Philosophie: Von den Anfängen bis zur Gegenwart*. Munich: Beck.

- Sabra, A. I. (2006). 'Kalam Atomism as an Alternative Philosophy to Hellenizing Falsafa'. In J. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy: from the Many to the One*. Leuven: Peeters, 199-272.
- تحقيق أحمد عبد الرحمن الشريف. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٥.
- (al-Samarqandi) السمرقندي، شمس الدين (صحائف). الصحائف الإلهية. تحقيق أ. جيوم A. Guillaume. أكسفورد: Oxford University Press، ١٩٣٤.
- Shihadeh, A. (2005). 'From al-Ghazali to al-Razi: 6th/12th Century Developments in Muslim Philosophical Theology'. *Arabic Sciences and Philosophy* 15: 141-79.
- Shihadeh, A. (2006). *The Teleological Ethics of Fakhr al-Din al-Razi*. Leiden: Brill.
- Shihadeh, A. (2016). *Doubts on Avicenna: A Study and Edition on Sharaf al-Din al-Masudi's Commentary on the Isharat*. Leiden: Brill.

الفصل التاسع والعشرون

متأخرو الأشاعرة في المغرب الإسلامي

ديلفينا سيرانو روانو(*)

ينطوي هذا الفصل على ضرب من الاضطراب الزمني؛ وذلك أنه غير مسبق بفصل عن متقدمي الأشاعرة في الغرب الإسلامي في فترة ما قبل العصر الحديث^(١). بل إن الموضوع مدروس في إفريقية منذ مبدئه من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر الميلادي، متضمناً مرحلة من التاريخ العام للأشعرية (١١٠٠-١٢٥٠م) لم تزل بحاجة شديدة -كما نبه على ذلك ك. كريم الله (K. Karimullah) (٢٠٠٧: ٨-٩)- إلى مزيد عناية.

والحق أن دراسة الأشعرية في المغرب جاءت رديفاً للاهتمام الذي أثاره الجدل بين الأديان، والتصوف، وكتاب «تهافت التهافت» لابن رشد. وقد أبرزت -فضلاً عن هذه المسائل- مراحل تاريخية وأطر جغرافية معينة، مع مزيد اعتناء بإفريقية والأندلس من جهة، وبمذهب الموحدين من جهة أخرى. وقد تجدد الاهتمام بالمذهب الأشعري بعد ما بدأ بعض العلماء -مثل د. أورفوي (D. Urvoy)- في الاستفادة من أدب السيرة الفكرية في إعادة هيكلة التاريخ الفكري

(*) إلى أمي الحبيبة، جوليا روانو جارسيا (Julia Ruano Garcia).

(١) قد أفاد هذا الفصل من الملاحظات الحكيمة لقارئ المسودة الأولى (الذي لم يُصرَّح باسمه)، ولا سيما فيما يتعلق بمتأخري متكلمي الأشعرية في الشمال الأفريقي. وأود أن أشكر في هذا الصدد أيضاً جوستين ستيرنز (Justin Stearns) على ما أمدتني به من المراجع الجيوجرافية النافعة.

للأندلس. وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة مفرقة، فإنها كافية لتصبح منطلقاً لسد الفجوات التي لم تزل تشين معرفتنا الحالية بانتشار الأشعرية وتطورها في الغرب الإسلامي، في فترة ما قبل العصر الحديث.

ولقد اتخذ اعتناق المذهب الأشعري في الشمال الأفريقي والأندلس تسلسلاً تاريخياً وجغرافياً يوازي دخول هذه المناطق في مدار العلوم الدينية الإسلامية؛ إذ وصلت الأشعرية إلى إفريقية وإلى أجزاء من وسط المغرب في منتصف القرن العاشر (إدريس Idris ١٩٦٢ : ii . ٧٠٠-٢)، وكانت إفريقية - في أول الأمر - هي المعبر الذي مرّ عليه الكلام ليتشر في الأندلس، على يد علمائها الذين نزلوا بالقيروان في ذهابهم إلى مكة وإلى مراكز العلم في المشرق الإسلامي، وفي أوبتهم منها (٥١٦)، ومن هؤلاء الأصيلي وأبو علي الغساني (إدريس ١٩٦٢ : ii . ٧٠٢). ويرجع الفضل في انتشار الأشعرية في المغرب الأقصى إلى التأثير المشترك للمتكلمين الإفريقيين، والأندلسيين.

(١)

إفريقية: تلقي المذهب الأشعري ونشره

يبدو نطاق العلاقات المتبادلة في إفريقية - كلامياً ومنطقياً وسياسياً - أكثر تعقيداً إذا ما قورن بالأندلس والمغرب الأقصى، حيث اتصلت أسباب الأشعرية في أكثر الأحيان بالمذهب المالكي. ومهما يكن من شيء، فقد أمدت المناهج الكلامية الأشعرية مالكية الشمال الأفريقي بمهارات جدلية أسهمت في إقصاء الحنفية والشافعية والإباضية^(١). والواقع أن سنة ١٠٤٩ - وهي السنة التي تحرر فيها الأمير الزيري المعز بن باديس [الصنهاجي] من سلطة الفاطميين، ودان بالولاء رسمياً للعباسيين في بغداد، واعتنق الإسلام السني - تمثل نقطة تحول

(١) كان غالبية الحنفية قد تحولوا إلى التشيع في إبان العصر الفاطمي، وكان كثير من الشافعية أنفسهم أشاعرة.

للمالكية الإفريقيين؛ إذ أضحوا أئمة الدين وهداته. ويدل الجدل الذي أثاره مالكية هذه البلاد في الصلة بين النية والتعبير الظاهر عن الإيمان بالأقوال والأفعال، وفي علاقة الله بخلقه، وفي تفسير بعض الأوصاف القرآنية لله، وفي غير ذلك من القضايا المشابهة (إدريس ١٩٦٢: ii. ٦٩٧، ٧٠٠-٤، f. ٧١٦، ٧٢٤) على أن المذهب الأشعري تطور -بعد ذلك- من أداة تضع المذهب المالكي في سياق سياسي مناوئ إلى عامل للتفريق الداخلي.

وقد انتقلت الأشعرية إلى إفريقية على يد علماء أخذوا عن بعض تلامذة أبي الحسن الأشعري المباشرين. وفي طليعة هؤلاء: ابن مجاهد البصري (ت. ٣٧٠/٩٨٠). ويعد القابسي (ت. ٤٠٣/١٠١٢) وتلميذه أبو عمران الفاسي (ت. ٤٣٠/١٠٣٨) من أبرز من أسهم في نشرها (إدريس ١٩٥٣: ١٣٣-٦، ١٩٦٢: ii. ٧٠١، ٣، f. ٧٢٢). وقد كتب أولهما رسالة في مناقب الأشعري، رام بها بيان فضله على سائر المتكلمين، وأنه لم يأت من هذا الأمر [يعني الكلام] إلا ما أراد به إيضاح السنن، والتثبيت عليها، ودفع الشبه عنها، فما هو إلا أحد القائمين بنصر الحق (إدريس ١٩٦٢: ii. ٧٠٣). أما أبو عمران الفاسي -المشهور بدوره الرمزي في تكوين حركة المرابطين- فقد أخذ مباشرة عن تلميذ ابن مجاهد، أبي بكر الباقلاني (ت. ٤٠٣/١٠١٣) الذي أصبح المرجعية الأشعرية لعلماء الشمال الأفريقي (إدريس ١٩٥٣: f. ١٣١؛ ١٩٦٢: ii. f. ٧٢٦، أورفوي ١٩٨٣: ٢١٤)، وهو ما تجلّى في الجدل الذي دار بين ابن أبي زيد القيرواني (ت. ٣٨٦/٩٩٦) وبعض الصوفية والفقهاء والمحدثين في القيروان حول كرامات الأولياء، حيث عُد إنكار ابن أبي زيد لها لحوقاً منه بمذهب الاعتزال. وقد طلب المتنازعون رأي الباقلاني لرفع النزاع، وأصبح هذا الرأي -وهو إثبات الكرامات، مع التفرقة بينها وبين المعجزات- هو المعتمد في المسألة (إدريس ١٩٦٢: ii. ٦٩٥؛ فيرو Fierro ١٩٩٢؛ رحمان Rahman ٢٠٠٩: ٢٩١-٣٢٢، ناقش فيرو في ٣١٢-١٩). وثمة جانب آخر لهذا الجدل، وهو أنه ضم فقهاء وصوفية ومحدثين ومتكلمين، وذلك يشير إلى ضرب من التلاقي، ستتجدد أهميته في محاولة القشيري، ثم في محاولة الغزالي -بشكل عام- إيجاد أساس عقدي لفكرة التوافق الكامل بين الفقه والكلام (في ثوبه الأشعري) والتصوف.

ومع ذلك، كان تجسيد الباقلاني المذهب السني لمالكية المغرب يقتضي مزيداً من الجهد لتأكيد انتسابه إلى المذهب المالكي، كما أشارت إلى ذلك مصادر من عصر المرابطين (ابن رشد، فتاوى، ii. ١٠٦٠-١٠٦١؛ القاضي عياض، ترتيب، ٤٧-٧٠). ولا كذلك الحال في نسبة ابن أبي زيد القيرواني إلى الأشاعرة، فهو محل خلاف، فعده إدريس منهم (إدريس ١٩٥٣ : ١٢٨-٣٠، ١٣٩ ؛ ١٩٦٢ : ii. ٧٠٠-٢)، خلافاً لهنتاتي Hintati (هنتاتي ١٩٩٢ : ٣١٠)، ولرحمان -وهو أحدث- الذي ذهب إلى أن القيرواني كان «عالمًا محافظًا، أخرى به أن يُدرج في الأثريين المعتدلين» (رحمان ٢٠٠٩ : ٣٢١). ومهما يكن من شيء، فإن السؤال لم يتلق جواباً حاسماً إلى الربع الأول من القرن الثاني عشر (ابن رشد، الفتاوى، ii. ١٠٦٠)^(١). وفضلاً عن ذلك، اعتُبر رأي ابن أبي زيد القيرواني في تفسير الاستواء على العرش ضرباً من التجسيم الفاحش في رأي أبي بكر ابن العربي (ابن العربي، العواصم، ٢١٤ f.؛ سيرانو Serrano ٢٠٠٥ a: ٨٣١-٣)^(٢).

(١) يشير الكاتب إلى مسألة وردت في الموضع المشار إليه من فتاوى ابن رشد الجد (ت. ٥٢٠هـ)، وهذا رسمها: في السؤال عن أئمة الأشعريين، هل هم مالكيون أم لا؟ وهل ابن أبي زيد القيرواني ونظراؤه أشعريون أم لا؟ وهل أبو بكر الباقلاني مالكي أم لا؟ (المترجم)

(٢) أقول: نص اعتقاده في مقدمة «الرسالة»: «وأنه [الله] فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه». (المترجم)

الأندلس: الاستيعاب وتبوء مكانة شبه رسمية

الحق أن الفضل يرجع في استيعاب المذهب الأشعري في الأندلس عقيدةً ومنهجًا، وكذلك فيما نُقل إليها من كتب الأشاعرة كابن مجاهد والباقلاني، إلى جماعة العلماء الذين درّسوا في المشرق، ومن أحقهم بالذكر: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت. ٤٧٤/١٠٨١) (أورفوي ١٩٧٢: ١٠٢، ١٠٥). ولم تكن هذه العملية إلا جزءًا من اتجاه أوسع إلى الاقتباس الفكري الذي جلب -مع نهاية القرن الرابع/ العاشر ومطالع القرن الخامس/ الحادي عشر- الأفلاطونية المحدثة، والمنطق، والجدل. ويرى أورفوي أن الكلام والتصوف والفلسفة يجمعها ضرب من النظر الفكري مبتوت الصلة بسائر العلوم الدينية، وأنه بدأ ينتشر -تدريجياً- بوصفه امتدادًا للحديث والأدب واللغة العربية، حتى انتهى بإيجاد صلة وثيقة بالفقه من خلال أصول الفقه (أورفوي ١٩٩٠: ١٦٥)؛ ولذلك كان طبعاً أن يكون كل متكلم أشعري أصولياً، دون أن يلزم عكس ذلك. وقد ظلت الصلة قائمة بين المذهب الأشعري وأصول الفقه المالكي قرنين من الزمان بعد ذلك (أورفوي ١٩٩٠: ١٦٥).

وزاد من انتشار الكلام -في نهاية القرن الخامس/ الحادي عشر- الحاجة إلى اكتساب قدرات جدلية في مواجهة أهل الجدل من النصاري الذي أمسوا يمثلون (٥١٨) تحدياً أكبر منذ أن بدأت كفة ذويهم ترجح في ميزان القوى العسكرية (فيرو ١٩٩٤: ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٦٦-٨٦). ومع ذلك، لم يكن أكثر علماء ذلك الزمان جدلاً للنصاري -وهو ابن حزم (ت. ٤٥٦/ ١٠٦٤)- من أتباع الأشعري، بل كان شديد المخالفة لآرائه، يعنف في نقدها أشد من عنفه في نقد المجسمة والمعتزلة، وفي هذا دليل على تزايد تأثير الأشعرية في القرن الخامس/ الحادي عشر بالأندلس. وقد أنكر ابن حزم -في غمرة الجدل العام الدائر حول دور العقل وحدوده- منهج الأشاعرة في التفسير

غير الظاهري (non-literal interpretation) [المجازي] للنصوص المقدسة، ففي رأيه أن دراسة هذه النصوص وتفسيرها ينبغي أن يكونا اعتمادًا على المعطيات الظاهرة لغةً وحسًا وعقلًا [حرفيًا: على الحدس اللغوي والحسي والعقلي (rational, sensitive, and linguistic intuition)] (أرنالدز Arnaldez ١٩٨١ : ١٦٨)، ولا يُصار إلى التفسير غير الظاهري [المجازي] إلا إذا كان له شاهد من لسان العرب (كالشعر الجاهلي مثلاً). على أن هذا المنهج لم يُد كفايةً في الكشف عن معنى العبارات التجسيمية الواردة في القرآن والسنة، فكان حقًا على ابن حزم القول بضرورة فهمها على معنى مجازي روحي. ومما أنكره كذلك على الأشعرية قولهم بالفرق بين القرآن وكلام الله، وبأن صفات الله مباينة لذاته، ولكن موافقةً واحديته، وقولهم بصفات إلهية لم يرد بها النص، ولكنها مشتقة من صفات أخرى منصوصة^(١) (جولدتسير ١٨٨٤ : ١٣٧-٦٠؛ أرنالدز ١٩٧١؛ أورفوي ١٩٧٢ : ١٢٩-٣٢).

وقد قامت زاينيه شميته بأخرة بدراسة مسألة المصادر -الشفوية والكتابية- التي استقى منها عالمنا معلوماته عن الأشعرية، وهي ترى أن مصادره النصية قليلة، وعمدتها مصنف كلامي موسوم بـ «كتاب السّماني»، عول عليه ابن حزم في معظم ما يحكيه في «الفصل» من آراء الباقلاني وابن فورك. ومن مصادره الشفوية بلديّه وخصمه أبو الوليد الباجي، وغيره من العلماء الأندلسيين وغير الأندلسيين الذين أمدوه بمعلومات عن المذهب الأشعري (شميته ٢٠١٣ : ٣٨٢-٩). كما أنه صرح بأن له ردًا على كتاب في الدفاع عن الأشعرية صنفه بعض علماء القيروان (إدريس ١٩٦٢ : ii. ٧٠٢؛ فورنياس Forneas ١٩٧٨ : ٥؛ ١٩٧٧-٩؛ ابن الأبار، تكملة، تحقيق كوديرا Codera, i. ١٢٦، رقم ٤٤٣؛ أسين بلاثيوس Asin Palacios ١٩٢٧-٣٢ : i. ١٩٩، ٢٠٠؛ أورفوي ١٩٧٢ : ٩٨ رقم ٢٢؛ أشيكار Achekar ١٩٩٨ : ١٢ رقم ٥٤؛ شميته ٢٠١٣ : ٣٨٨-٩ ورقم ٦٨).

(١) ومثال ذلك القول بصفة «الإرادة» أو «المريد»، اشتقاقًا من الآيات القرآنية التي وصف الله فيها بأنه يريد أو لا يريد شيئًا ما.

وقد أخذ الباجي عن أبي جعفر محمد بن أحمد السُمناني (ت. ٤٤٤/ ١٠٥٢)، صاحب الباقلاني الذي لقيه في الموصل، وكان تمكنه [الباجي] من الكلام وأصول الفقه سبباً رئيساً في تجذر الأشعرية في الأندلس. والحق أن معظم المتكلمين والأصوليين في عصر المرابطين -الذي بلغت فيه الأشعرية في المغرب أشدّها واستوت- إما من تلامذته أو من تلامذة تلامذته. وقد صنف طائفة من الكتب الكلامية والأصولية والجدلية (فيرو د.ت. : ١٢١)، واشتغل -كابن حزم- بجidal النصارى، كما دلّ على ذلك ما يسمى بـ«رسائل راهب فرنسا» (فيرو ١٩٩٤ : ٤٧١-٩). على أن دوره لم يقتصر على تقديم الأشعرية في الأندلس، ولكنه كان أيضاً أشد خصوم النزعة الظاهرية لابن حزم في الفقه. ويعتقد أورثوي كذلك أنه هو المقصود بأكثر ما وجهه ابن حزم للأشعرية من ذم (أورثوي ١٩٧٢ : ١٢٩). وقد زعموا أن الغلبة في الجدل بينهما كانت للباجي (تركي ١٩٧٣) بفضل المعارف الدينية التي حصلها. في إبان مُقامه بالشرق، وبفضل قدرته على الجدل (عياض، ترتيب، ٨ : ١٢٢). وفي المقابل، كانت كفاية الباجي في نصرة المالكية على الظاهرية هي التي أعانته على أن يجاهر بأنه متكلم أشعري في مجتمع كان أهله لا يزالون يمتقنون علم الكلام (ابن عبد البر، جامع، ٢ : ٩٤-٩، وخاصة ص ٩٥)؛ وذلك لما ظهر من جدوى الجدل، وهو العلم الذي كان يُدرّس عادةً مقروناً بأصول الفقه والكلام. ويبدو أن الحاجة إلى التغلب على الظاهرية، والدور الذي أداه أحد المالكية الأشاعرة -كالباجي- في مواجهة تأثيرها كانا من وراء ذلك الترابط الوثيق بين تفسيرات المالكية والمذهب الأشعري في الأندلس.

لقد أسهمت حركة المرابطين بشكل كبير في تحقيق مزيد من الانتشار والتطور للمذهب الأشعري في الأندلس وفي شمال أفريقيا (دانداش Dandash ١٩٩١؛ هنتاتي ١٩٩٢)، الذي أصبح -لأول مرة في التاريخ - جزءاً من كيان سياسي واحد. ويبدو أن المرابطين قد اتخذوا -بدلاً من مجرد تحمل الكلام وأهله- سياسة واعية لترويجه، مستوحاة في الغالب من أبي عمران الفاسي (إدريس ١٩٥٣ : ١٣٥؛ هنتاتي ١٩٩٢ : ٣٠٢). وعلى أي حال، يرجع الفضل في تقديم علم الاعتقادات في المغرب الأقصى -وهي المملكة المغربية في أيامنا

هذه- إلى آراء أبي بكر محمد بن الحسن المرادي الحضرمي (ت. ١٠٩٥/٤٨٩) (المقري، أزهار، ٣: ١٦١؛ دندش b1٩٨٨: ١٤٣؛ أشيكار ١٩٩٨: f.١٣)، كما يرجع الفضل في تدعيم الأشعرية فيها لاحقاً -مع ظهور فاس بوصفها قطب رحى الدراسات الكلامية بقيادة أبي عمرو عثمان بن عبد الله السلاطقي/ السلاطجي (توفي نحو ١١٨٤/٥٨٠)- إلى الأندلسي، أبي الحسن علي بن محمد بن خُليد اللخمي الإشبيلي (ت. ١١٧١/٥٦٧) (سيرانو ٢٠٠٣: ٥٠٣، ٥١٣، ٥١٤).

ومهما يكن من شيء، فقد تجلّى تأييد المرابطين للأشعرية في طائفة من المبادرات، أولها الاعتراف العام بالمذهب، وقد اتُخذ في تحقيق ذلك إجراء يشبه -على نحو كبير- ما صنعه من قبل الأمير الزيري في إفريقية، فإنه لم يحمل رعيته حملاً بمرسوم رسمي على اعتناق آراء الأشعرية، ولكنه أرسل -هو أو بعض رجاله- يستفتي ابن رشد الجد (ت. ١١٢٦/٥٢٠) -أجل علماء ذلك العصر- عن أئمة الأشعرية، وعن أبي انتهاج طريقهم، وأساء الاعتقاد فيهم، وكانت نغمة السؤال (الاستفتاء) ترهص بالجواب (الفتوى)، وهو أن هؤلاء أئمة خير وهدى... وأنهم -بمعرفتهم بأصول الديانات- العلماء على الحقيقة لعلمهم بالله ﷻ، وما يجب له، وما يجوز عليه، وما ينتفي عنه؛ ولذلك كانوا مقدّمين على الفقهاء؛ إذ لا تعلم الفروع إلا بعد معرفة الأصول. والحق أن العلم بأصول الدين وأصول الفقه أساسيّ لفهم الأدلة النقلية والعقلية التي يقوم عليها الإيمان الصحيح، وكذلك لإيضاح المشكلات، وحل الشبهات، والرد على أهل الزيغ والضلالات. والحاصل أنه لا يعتقد أنهم [أئمة الأشاعرة] على ضلالة وجهالة إلا غبي جاهل... ولا يسبهم وينسب إليه خلاف ما هم عليه إلا فاسق. فينبغي أن يُبصّر الجاهل، ويؤدّب الفاسق، ويُستتاب المبتدع الزائع عن الحق، فإن تاب وإلا ضُرب حتى يتوب (ابن رشد، الفتاوى، ٢: ٨٠٢-٥، ٩٤٣-٥ و f.١٠٦٠؛ دندش a1٩٨٨: ٣٦٣، أورفوي ١٩٩٨: ٢٧-٩؛ أشيكار ١٩٩٨: ١٥-١٦؛ سيرانو Serrano ٢٠٠٣: ٤٦٧-٧٥؛ وقارن لاجاردير ١٩٩٤ Lagardere).

وكان من ثمرة ذلك أن ترقّت دراسة أصول الدين والفقه جميعاً، وعلت مكانة المشتغلين بهما عند الحكام، وتمكّن من جمع بين الفقه المالكي والكلام الأشعري من شغل الوظائف العامة المناسبة، كالقضاء، ومن إصدار الفتاوى في المسائل السياسية العليا. ومن أبرز الشخصيات في هذا الصدد: ابن رشد الجد، وعياض بن موسى، وأبو بكر ابن العربي.

وقد تركّز ترويج المرابطين للمذهب الأشعري -من الناحية المذهبية- على استئصال مذهب المجسمة -الذي هو شرٌّ مذهبٍ أفضت إليه النزعة الظاهرية- وعلى استئصال نقيضه في آن؛ أعني التفسير الباطني للنصوص المقدسة، فبزغت الأشعرية وسطاً مثاليّاً بين الطرفين، وصنّف في الرد على المجسمة والباطنية جميعاً ابنُ السّيد البَطْلَيْوسي (ت. ١١٢٧/٥٢١)، وأبو بكر ابن العربي (سيرانو ٢٠٠٢؛ ٢٠٠٥؛ القادم). فأما ابن السيد فكان -خلافًا لابن العربي- مستقلاً عن المرابطين، وعن المؤسسة المالكية. وأما ابن العربي فيمثل ذروة المذهب الأشعري في الأندلس، وكان قد أخذ مباشرةً عن الغزالي (جريفيل ٢٠٠٩: ٦٢-٧١)، وحمل كتبه إلى موطنه، مسهمًا في تمثيل فكر الإمام العظيم عن طريق أتباعه الكثيرين (أورفوي ١٩٨٣: ١٤٤، ١٩٦، ١٩٨-٢٠١؛ لوتشيني Lucini ١٩٩٥)، فأدّى ذلك إلى تدعيم الكلام، والأفلاطونية المحدثة، والمنطق في تلك البلاد، وجاز أن يُعزى إلى ابن العربي فضل إتمام ما بدأه الباجي.

وقد أفضت الإجراءات المتخذة من قِبَل المرابطين ومن قبل علمائهم لتطهير العقل المؤمن العام من نزعة التجسيم (corporealism) ومن تفسيرات الباطنية الغالية إلى ظهور طائفة من العقائد الجديدة، أشهرها «عقيدة» القاضي عياض (فينسينك Wensinck ١٩٣٢: ٢٢٧-٩، ٢٧٤). ولم يكن المقصود الأساسي لهذه العقائد -بشهادة ابن العربي- الحنابلة، ولا المعتزلة، ولا الباطنية. فقد كان التهديد الذي تريد أن تتوقاه يكمن في صفوف المالكية حيث عاثت النزعة الظاهرية الكلامية فيها فساداً، على نحو ما بدا في الفصل الأول من «رسالة» ابن أبي زيد القيرواني، الذي جنح كثيراً إلى التجسيم، ليظل هو معتقد المالكية الأول (سيرانو ٢٠٠٥: ٨٣١-٣).

ولذلك أحرز الكلام في هذه الحقبة تقدماً كبيراً، وكذلك الفلسفة والتصوف، وذلك بفضل تبني المنطق الأرسطي وشيء كثير من ميتافيزيقا الأفلاطونية المحدثة (أورثوي ١٩٧٤ : ١٦٧-٧٠) التي كان الغزالي قد اقتبسها من ابن سينا ومن غيره من المفكرين ليقاثلهم على أرضهم (وات ١٩٦٠). وفي عقيدة القاضي عياض مثال كاشف في هذا الصدد، مع مقدمة المقولات المنطقية في الواجب والمستحيل (فينسينك ١٩٣٢ : ٢٢٧-٩). ومع ذلك، لم يبلغ الفلاسفة القليلون المعروفون أو أنصار الفلسفة (كابن السيد البطليوسي وابن باجه) -في عصر المرابطين- المكانة العلية التي كانت لمتكلمي المالكية، اللهم إلا مالك بن وهيب (ولد بإشبيلية سنة ٤٥٣/١٠٦١، وتوفي بمراكش سنة ٥٢٥/١١٣٠)، ولكن التأثير الذي استطاع أن يمارسه مع علي بن يوسف بن تاشفين أفضى إلى تقليل اهتمامه -إن لم يكن إزالته- بعلوم الأوائل (سيرانو وفوركادا ٢٠٠٧ Forcada).

وفيما يتعلق بتداول كتب الغزالي وانتشار التصوف، لم يكن وجود طبقة عليا من المؤمنين (وهم المتقون) الذين تجري على أيديهم الكرامات مما يبعث كبير قلق عند المرابطين الأشاعرة (البرزلي، فتاوى، ٦ : ٢٢٤ f.)، وإن كانت هذه القضية قد بقيت موضع خلاف. ومع ذلك، كان للخلاف الذي دار حول العلاقة بين الإيقان بوجود الله، الذي يؤدي إلى كمال الإيمان من جهة، والأعمال من جهة أخرى (أي ما إذا كانت الأفعال السيئة والمعاصي تخلع وصف الإيمان عن مقترفها حتى تلحقه بالكفار) نتائج شديدة الخطورة، كحرق كتب الغزالي علانية على سبيل المثال. وقد حاول ابن رشد الجد أن يحل هذا الإشكال بما ذهب إليه من (١) أن اليقين بوجود الله هو الذي يبلغ بالإيمان الكمال^(١)، ويمكن تحصيل هذا اليقين دون استدلال، وإن كان إيمان صاحب الاستدلال أفضل من إيمان من

(١) نقلنا كلام الكاتب حرفياً، ثم رجعنا إلى المقدمات في المواضع التي سيذكرها لاحقاً، فأبنا أقرب كلام لابن رشد إلى ما جاء هنا -وإن لم يكن يوافقه تمام الموافقة في المعنى- هو هذا: «ولا يصح شيء من العبادات إلا بعد الإقرار بالمعبود والتصديق به. فأول الواجبات الإيمان بالله تعالى وبوحدانيته وبما هو عليه من صفات ذاته وأفعاله» (المقدمات، ١ : ٥٢). (المترجم)

كان عرياً عنه^(١). وقد أنكر تفضيل صاحب العبادة على طالب العلم، أو العكس مطلقاً؛ لأن القول في ذلك رهين بحال كل واحد على حدّته، وبمقصوده مما هو آخذ فيه ومقبل عليه (ابن رشد، المقدمات، ١: ٥١، ٥٤-٥٧، وخاصة ٥٦-٥٧)^(٢). وفي ذلك الوقت كان الغزالي ينشر الاعتقاد بأن مصدر اليقين ليس هو العقل، ولكن الكشف الإلهي (divine illumination)، وأن الطهارة الروحية اللازمة لتلقي هذا الكشف لا تُدرَك إلا بالعمل، ولا سيما نوافل العبادات، لا بالنظر الفكري (سيرانو ٢٠٠٦: ١٥٠ f.). ولما كانت المكانة التي يتبوأها المسلم من حيث المرجعية الدينية إنما تُناط بدرجته في العلم بالله، كان القول بتفضيل العمل على العلم النظري مدعاة لخصوم هذه المعرفة - وهم «غلاة الصوفية» - أن يدعوا - فيما يقول أبو بكر ابن العربي والقاضي عياض - أفضليتهم على علماء الشرع. بل ذكر بعض الفقهاء أن القائلين بتفضيل العبادة على العلم يزعمون أن النبوة تُنال بالتطهر الروحي، وهذا يعني القول بأنها تُكتسب بنوافل الخيرات، ويعني التساؤل عن أفضلية محمد ﷺ وعن مقامه الخاص من حيث كونه خاتم النبيين (سيرانو ٢٠٠٦: ١٥٠ f.؛ ٢٠٠٩: ٤١٤، ٤٢٨).

وقد حملت الظروف السياسية آنذاك في الأندلس والمغرب العلماء المذكورين آنفاً وآخرين على الاسترابة في أمر النُّسَّاك الذين وصفوا أنفسهم -

(١) حكى ابن رشد قول من قال: الإيمان يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصانها، ثم جعل يشرحه حتى انتهى إلى قوله تعالى: «وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون» (التوبة: ١٤٢)، ثم قال تعليقاً: «فالإيمان يتفاضل في زيادة اليقين والقوة فيه والعلم به والبعد من الدخول في الشك عليه فيه. فكلما قوي اليقين بالله والعلم به لمن عرفه كان أبعد من طرو الشكوك عليه، فليس من آمن بالله ولم يعرفه بالاستدلال عليه كمن عرفه به، ولا من عرفه بوجه واحد من وجوه الأدلة كمن عرفه من وجوه كثيرة» (المقدمات، ١: ٥٦). (المترجم)

(٢) لعل الكاتب يشير إلى ما قاله ابن رشد في الجمع بين ما روي عن مالك رحمته الله من تفضيله الصلاة على مذاكرة الفقه مرة، وتفضيله المذاكرة على الصلاة مرة أخرى. قال: «وليس ذلك عندي اختلافاً في قوله، ومعناه أن طلب العلم أفضل من الصلاة لمن ترجى إمامته، والصلاة أفضل من طلب العلم لمن لا ترجى إمامته إذا كان عنده منه ما يلزمه في خاصة نفسه من صفة وضوئه وصلاته وصيامه» (المقدمات، ١: ٥١). (المترجم)

مستفيدين من كتاب «الإحياء» - بأنهم صوفية، أو ادعوا أنهم من أولياء الله، (كورنيل ١٩٨٧ : ٧٢ ، ٨٢)، مما أسخط عليهم المرابطين جدًّا، وثارَت المخاوف، فكان السَّجن والقتل، أو كلاهما، لطوائف من الصوفية، منهم: ابن العَرِيف، وابن بَرَّجان، وأبو بكر المَيُورقي (فيرو ١٩٩٩ : ١٨٤-٩٤)، غير أن أحدًا من هؤلاء لم يكن ينوي الخروج على المرابطين. وعندما تجسّد الخطر الحقيقي في ثورة ابن قسي -إمام الحركة الصوفية التي سيطرت على غرب الأندلس- وفي دعوة ابن تومرت إلى ضرورة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، كان المرابطون قد ضعفت شوكتهم، فلم يستطيعوا مجابتهم. وقد أغفل علي بن يوسف نصيحة وزرائه بسجن ابن تومرت أو قتله، واكتفى بنفيه من مرّاكش، ثم ندم على ذلك، ولات ساعة مندم. ذلك أن آراء ابن تومرت قد استحالَت في حِصْن جبال الأطلس الكبير معارضة سياسية ضارية، وادعى أنه هو المهدي المعصوم، الذي أوتي معرفة بالله (البليّزق، أخبار، ٢٧-٨). وذهبت محاولة علي بن يوسف في تخفيف وطأة الإيديولوجية الموحّدية بادعاء الولاية لنفسه أيضًا أدراج الرياح (بينّا وفيّجا Pena and Vega ٢٠٠٦؛ فيرو ٢٠٠٧ : ١٠٤-٩). وفي النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي كانت معظم أراضي إمبراطورية المرابطين قد سقطت في أيدي أتباع ابن تومرت وقائد حركته الجديد: عبد المؤمن.

من أجل ذلك يبدو مستساغًا توصيف كراهية علماء المغرب المسلمين لـ«الإحياء» بأنها كانت صراعًا بين الفقهاء المتكلمين الموالين للمرابطين من جهة، والصوفية المحدثين الموالين للغزالي من جهة أخرى. ومع ذلك، عارض بعض الأصوليين المشهورين -كالقاضي ابن ورد (ت. ١١٤٦/٥٤٠)- إحراق كتب الغزالي الذي أمر به علي بن يوسف وولده تاشفين، وأيد الفتوى التي نصت على وجوب عقوبة من أمر بإحراق كتاب الإحياء خاصة (ابن الأبار، التكملة، تحقيق الهراس، ٢ : ١٨٢ رقم ٤٥٥^(١)؛ إدريس ١٩٦٢ : ii. ٧٣٢؛ سيرانو ٢٠٠٦،

(١) راجعنا هذا الموطن من كتاب «التكملة» في نسخة مصورة عن الطبعة المذكورة (طبعة دار الفكر ببيروت)، فلم نجد شيئًا مما ذكره الكاتب، بل إن الفقرة رقم ٤٥٥ ليست في ص ١٨٢ من الجزء الثاني، وإنما هي في ص ١٧٧، وليس فيها شيء مما هنا. (المترجم)

f. ١٣٧؛ الشريف في: ابن ورد، أجوبة، ٢٦-٢٨ من المقدمة). وثمة معارض آخر للغزالي في عصر المرابطين، هو أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأنصاري (من البيرة)، كان مالكياً صاحب حديث، ومتكلماً أشعرياً ذا ميل إلى التصوف (أورفوي ١٩٩٣)، غير أنه لم يكن قلقاً بشأن الآثار السياسية للآراء التي حاول الرد عليها. ومهما يكن من شيء، فقد كانت الخصومة المالكية - الأشعرية لكتاب «الإحياء» للغزالي حقيقةً عرف ابن تومرت وأتباعه كيف يستغلونها لمصلحتهم (أكاسوي Akasoy ٢٠١٢: ٣٣-٥).

(٣)

المذهب الأشعري في عصر الموحدين

يرى د. أورفوي أن علم الكلام فقد -في إبان عصر الموحدين- صلته القديمة بعلوم القرآن، وقصر علاقته على أصول الفقه واللغة العربية. وفي رأيه أن السبب في ذلك تزايد الحاجة إلى المشاركة في مجادلة النصاري التي كانت تدور عادة حول المصطلحات (أورفوي ١٩٩٠: ١٦٥)، ولعله كان كذلك استجابة لديناميكية داخلية، نظراً لاعتماد التفسيرات [الاجتهادات] الفقهية الشديدة على إتقان العربية.

وهناك إجماع واسع بين دارسي ابن تومرت من المحدثين -مثل أ. بيل (A. Bel)، ر. باسيت (R. Basset)، ه. ر. إدريس، و. م. وات (W. M. Watt)، ود. أورفوي- على اعتباره مفكراً أشعرياً، كما ذهب إلى ذلك بعض المؤرخين المسلمين في فترة ما قبل العصر الحديث، مثل ابن أبي زرع والسبكي (أورفوي ١٩٧٤: ١٩). والواقع أنه كان قد أخذ عن متكلمي الأشاعرة، كأبي بكر الشاشي، ومبارك ابن عبد الجبار، في أثناء إقامته في الشرق (كورنيل ١٩٨٧: ٧٤). ومع ذلك، ذهب ابن خلدون إلى أن ابن تومرت وقف موقفاً وسطاً بين الأشعرية والشيعة، بينما ذهب ابن تيمية إلى أن مذهبه مزج بين الفلسفة والباطنية (لاؤوست Laoust ١٩٦٠؛ أورفوي ١٩٧٤: ١٩).

وقد جذب مذهب ابن تومرت الكلامي^(١) أنظار طائفة من العلماء الذين حاولوا دراسة تعقيداته وتناقضاته الداخلية^(٢) من وجهات نظر شتى (كريسييه Cressier، فيرو، مولينا Molina ٢٠٠٥). ويرى د. أورفوي أنه على الرغم من أن المذهب الكلامي الموحيدي مشيخ من عناصر متباينة (فابن تومرت من بربر مصمودة، في وسط خارجي إباضي، وقد قام برحلات علمية إلى الأندلس وإلى الشرق، مع ملكاته العقلية الخاصة)، فإنه ينطوي على راديكالية وجدة وتماسك داخلي مع التكثيف الشديد، مما يدل على عقل كبير. ومن الممكن تفسير تناقضاته الظاهرة بالطابع الثلاثي -أي الإيديولوجية الدينية، والإصلاح الاجتماعي، والحكومة- لحركة مهما بدت متطرفة في بعض الأحيان، فإنها لم تكن بدعاً في اللجوء إلى العنف لبسط سلطانها (أورفوي ١٩٧٤: ٢٠، ٣٠). وأكد ف. كورنيل على أن كتابات ابن تومرت وأقواله يصل الأسباب بينها «واجب أخلاقي للعمل مفروض على كل مؤمن»، وفيه: (أ) أنه ينبغي أن يتقدم العمل علم بالأصول الأساسية للإسلام في العقيدة والفقه (أي بالقرآن، والأحاديث الصحيحة، وإجماع الصحابة)، و(ب) وهذا العلم واجب على كل عاقل، سواء أكان من العلماء أم من عامة المسلمين (كورنيل ١٩٨٧؛ أورفوي ١٩٧٤: ٢٧، ٣٠؛ ٢٠٠٣). وقد تجسدت هذه الأفكار في الدعوة إلى العمل بقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالعصيان، بل عدم أداء الواجب أو المراوغة في ذلك كفر (كورنيل ١٩٨٧). ويرى إف. جريفيل أن آراء ابن تومرت تأثرت بالجويني والغزالي، ولا سيما في الخلق الإلهي والقدر، وليس بلازم أن يكون ذلك ناشئاً عن لقاء كان بينهم، بل يمكن أن يكون ثمرة للأفكار الكلامية التي كانت تُدرّس

(١) منصوب عليه في الكتاب -المنسوب إلى ابن تومرت- المسمى بـ«أعز ما يطلب»، وفيه بحوث أخرى سوى ما في «المرشدة»، التي تضمنت «مرشدتين روحيتين»، وعقيدة. وتمثل هذه النصوص الأخيرة جوهر الكلام الموحيدي.

(٢) من أمثلة ذلك تأييد الغزالي بوصفه مفكراً صوفياً ومتكلماً أشعرياً مع تأييد الفلاسفة في الوقت نفسه، ونفي الصفات الإلهية في «المرشدة» وإثباتها في «العقيدة»، وإيجاب استعمال العقل على كل مكلف لفهم أدلة العقيدة، مع فرض الإيمان بعقيدة ابن تومرت خاصة.

في المدرسة النظامية في إبان تردد ابن تومرت عليها للأخذ عن علمائها (جريفيل ٢٠٠٩ : ٧٧-٨١).

ومما ينبغي أن يؤخذ في الحساب أيضًا عند دراسة الإيديولوجية الموحدية هذا التمثل المتدرج للأفكار والاتجاهات المختلفة التي خَبَرَهَا ابن تومرت وخلفاؤه، والحاجة إلى استيعاب أنماط من الناس والسياقات متباينة (كالأميين والقارئين من المسلمين، والأندلسيين والمغاربة، والعرب والبربر، إلخ). (أورفوي ١٩٧٤ : ١٢-١٤ ؛ ٢٠٠٥ ؛ فيرو ٢٠٠٣)، وتعكس المرشدة الثانية -على سبيل المثال- إقرارًا حاسمًا بأن العامة -على الرغم من أهليتهم الكاملة، وما نشأ عن ذلك من كونهم مسؤولين (مكلفين)- عاجزون عن فهم دقائق الكلام الموحدي؛ ولذلك لا يجب عليهم إلا استظهار العقيدة الموحدية البسيطة (أورفوي ١٩٧٤ : ٣١).

ومهما يكن من شيء، فما عاد يمكن بحال أن يُنظر إلى مذهب الموحدين الكلامي بوصفه محاولة «لسد فجوة الزرابة المزعومة بعقائد المرابطين» (أورفوي ١٩٧٤ : ٢٢)؛ فإن معرفتنا الحالية بنشاط العلماء الأشاعرة في إبان عصر المرابطين تدعونا إلى إعادة النظر إلى هذا المذهب -على الرغم من راديكاليته وثباته على برنامج محدد سلفًا للإصلاح الروحي والاجتماعي والسياسي- بوصفه في الأساس محاولةً للتبريز على سلفه القريب. ومع ذلك، كان الحط على الأشعرية المرابطية وإيجاد بديل معقول دون الخروج على إطار المشروعية للمذهب الأشعري يمثل تحديًا كبيرًا، حتى لأوفر العقول حُظًا من الموهبة، واقتضى إنجاح هذه المحاولة كثيرًا من التحايل، فخضعت السياسة الدينية للمرابطين لعملية دقيقة من التحايل [التلاعب] بدا المرابطون في خلالها حكمًا متخلفين حضاريًا [ظلاميين]، يذمون الكلام والمشتغلين به، ويوعدونهم بالعقوبة.

وليس من شك في أن الطابع الراديكالي لبعض أفكاره (أو بالأحرى لتنفيذها إياها) -كإلغائه الذمة الذي استتبع إجبار رعاياه من النصاري واليهود على

الإسلام أو يُقتلون (بينيسون وجاليجو Bennisson and Gallego ٢٠١٠)^(١)، وتكفير كل من لم يعتنق عقيدة الموحدين - يورد إشكالاً على نسبة ابن تومرت إلى الأشعرية. ومع ذلك، يشهد سؤال موجه إلى ابن رشد الجدل (ابن رشد، فتاوى، ٢: ٩٦٦-٧٢) على [وجود] جماعة يعززون أنفسهم إلى الأشعرية، ويرون أن الإيمان لا يكمل إلا بمعرفة أصول الدين وأصول الفقه^(٢)، وهو ما يحملنا على الاعتقاد بأن المعنى بهذه الجماعة -وهي لا تفرق بين عالم وعامي في وجوب العلم- ابن تومرت وأتباعه. وقد أنكر ابن رشد بشدة نسبة هذا الرأي إلى مذهب الأشعرية^(٣)، وهو محق فيما يتعلق «بالتيار» العام في المذهب (فرانك ٢٠٠٨: ١٦-١٧)^(٤)، وإن كان ذلك لا ينفي نسبة هذا الرأي جملة عنه (البرزلي، فتاوى، ٦: ٢١٣؛ فرانك ٢٠٠٨). وفي فتوى ابن رشد أيضاً تفرقة بين العالم والعامي: فلا ينبغي أن يتعرض لدراسة أدلة المتكلمين في أصول الدين إلا من شدا في الطلب، وكان له حظٌ وافر من الفهم، أما العامة [والمبتدئون] فيجب أن يُنهوا عن ذلك، وعن مطالعة مذاهب المتكلمين، وإلا عوقبوا. ثم لم يفته أن يثني

(١) لقد أصبح الخطاب الفقهي المتعلق بغير المسلمين أكثر حذرًا -في عصر المرابطين- فيما يتصل بالاختلاط الطائفي ونتائجه، وبالتعايش بين الأديان (religious syncretism)، كما أن طرد مسيحي الأندلس إلى المغرب إنما كان بسبب ما قدموه من دعم مزعوم لمهاجمي الأراضي الإسلامية من المسيحيين. ومع ذلك، وُصف هذا الإجراء بأنه الرد الرسمي على انتهاك النصارى المزعوم لعهد الذمة، لا أنه إلغاء شامل لحق النصارى واليهود في العيش على أراضي إمبراطورية المرابطين.

(٢) هذا وهم من الكاتب فيما يتعلق بأصول الفقه؛ لأن السؤال في «فتاوى ابن رشد» إنما كان عن علم الأصول عامة، ودلّ الجواب على أن المراد أصول الدين فحسب، ولا ذكر فيه لأصول الفقه أصلاً. (المترجم)

(٣) ذكر ابن رشد في «المقدمات» (١: ٤٣) أن طلب العلم والتفقه في الدين من فروض الكفايات كالجهاد، ثم ذكر بعد ذلك (١: ٥٧) -اتباعاً لأبي الوليد الباجي- أن المعرفة ليست من شروط صحة الإيمان، وأنه يمكن تحصيله بالتقليد.

أقول: ينبغي التنبيه على أن الحديث في الموضع الأول المشار إليه في «المقدمات» إنما كان عن تحصيل علم الفقه والاشتغال بذلك، ولا تعلق له بالعقائد أصلاً، ولا أدري ما الذي حمل الكاتب على إيراد في هذا السياق؟ (المترجم)

(٤) على الرغم من أن السنوسي ذكر في «العقيدة الصغرى» أنه رأي مرجوح. انظر: كيني Kenny ١٩٧٠، الفصل ٣ (The Theology of al-Sanusi). وجدير بالذكر أن للسنوسي شرحاً على «مرشدة» ابن تومرت.

[على متكلمي الأشاعرة]، كما فعل في مواضع أخرى (انظر: ابن رشد، فتاوى، ٢: ٨٠٢-٥، ٩٤٣-٥ و f.١٠٦٠ وغيرها). وأغلب الظن أن هذه الأقوال وغيرها مما هو من قبيلها (ابن رشد، البيان، ١٦: f.٣٦٩؛ محمد بن عياض، تعريف، ٤) قد انتزعها دعاة الموحدين (٥٢٥) من سياقاتها ليقدموا المرابطين في صورة المعادين لعلم الكلام وللتفسير العقلاني للشريعة (المراكشي، المعجب، ١٢٢-٤)، ويتأكد ذلك بخصوصيتهم للغزالي (أورفوي ١٩٩٣: f.١١٤؛ سيرانو ٢٠٠٣: ٤٦٥-٨) من جهة، وبامتناعهم عن فرض عقيدة غير حرفية [تأويلية] على العامة من جهة أخرى، فيكون الحاصل أن حكام المرابطين متهمون بالتجسيم؛ إذ أسهموا -بإهمالهم- في نشر عقائد مستبشرة في أنحاء دولتهم.

وقد عمد المذهب الموحي إلى تقديم نفسه بوصفه امتدادًا لجهود الغزالي في إحياء علوم الدين، وفي تعزيز المكانة العقديّة للمعرفة الصحيحة بوصفها المصدر الرئيس للإيمان ولتطبيق الشرع الشريف. ولا شك أن إنشاء علاقة بالغزالي - وهي التي انتسجت خيوطها حول قصة لقاءه بابن تومرت في إبان إقامته بالشرق - ترجع إلى إعجاب صادق. وقد أتاحت مكانة الغزالي السامية في مقابل حظر المرابطين كتبَه فرصة أخرى للموحدين لتأكيد مفارقتهم «للأشعرية المرابطية». وكان الغزالي كذلك معدودًا آنذاك من علماء أصول الفقه (سيرانو ٢٠٠٣: ٤٨٢)، وآية ذلك اختصار ابن رشد «للمستصفى» (مختصر المستصفى). ومما لاحظته ف. كورنيل أنه على الرغم من أن مفهوم ابن تومرت للمعرفة ليس ميتافيزيقيًا، وإنما يركز على قواعد أصولية معينة تُستخدم في استنباط الأحكام الفقهية، فإن ظهور الموحدين كان مدعاة للقبول العام لعلم التصوف على نحو ما وضعه الغزالي (فرحات Ferhat ٢٠٠٥: ١٠٧٦). والحق أن خلفاء الموحدين حاولوا ضم الصوفية إما انتصارًا لهم، وإما تحييدًا لتأثيرهم (فرحات ٢٠٠٥: ١٠٧٥) وتشهد كتب التراجم لتلك الحقبة على تلاقي التصوف والمذهب الأشعري (سيرانو ٢٠١١) استجابةً للاتجاه العام الذي شاع قبل ذلك في أماكن أخرى (شحادة ٢٠٠٧: ٢٨١)، وتمحور -في المغرب الإسلامي- حول شخصية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (توفي بتلمسان ٨٩٥/١٤٩٠)، الذي جمع إلى العلم بالقرآن والحديث العلم بالعربية والفقه والحساب

وأصول الدين، مع جنوح إلى التقشف والزهادة، وأوتي كذلك المعرفة بتأويل الأحاديث [تفسير الأحلام]، فأكسبه كل ذلك شهرة في علوم التصوف. وليس من شك في أن كثرة تلامذته وما صنفه من سلسلة العقائد^(١) التي تخاطب طبقات متباينة من [ذوي] البصيرة الكلامية، قد أسهمت في اتساع تأثير فكره واستمراره حتى بلغ الغرب الأفريقي، كما يبين ذلك المنهج الدراسي لبعض العلماء، كأحمد بابا التنبكتي (بنشنب Bencheneb ١٩٩٧؛ حجي ١٩٧٧-٨: i. ١٤٣). وثمة أشكال أخرى للجمع تمت في ظل الحكم الموحد، كالظاهرية والأشعرية، كما يدل عليه نموذج أبي محمد عبد الله بن سليمان بن حوط الله (ولد في ٥٤٨/١١٥٣، وتوفي في ٦١٢/١٢١٥) (أورفوي ١٩٧٢: ١٢٨).

وقد شاكل تأييد التصوف تأييد الفلسفة والمشتغلين بها في أن كليهما لم يكن ظاهرًا في برنامج المذهب الموحد؛ وذلك أن ابن تومرت كان كما يقول ف. كورنيل- صاحب منهج (systematizer)، لا صاحب نظرية (theorist)، يصرف عنايته إلى «البحث عن علم من اليقين الفقهي [القانوني]، لا الفلسفي» (كورنيل ١٩٨٧: ٩٢). وقد أنكرت سارة سترومزا فكرة التقارب الكلي بين الفلاسفة الأندلسيين والنظام الموحد (سترومزا ٢٠٠٥). على أن اتصال ابن تومرت بآراء الغزالي- ذلك العالم الذي حاول أن يكيّف الفلسفة الأرسطية السيناوية على وفق الخطاب الكلامي السني- وكذلك انشغاله بطبيعة العلم، وتسأله عن كيفية اكتساب المرء معرفة معينة، ومسعاها الشامل في وضع أساس عقلائي للإيمان، كل ذلك أسهم في إنشاء سيناريو تُجاور فيه الفلسفة الكلام، وتبلغ مرتبة من التطور غير مسبوق، على الرغم من اتهام الغزالي الفلاسفة بالكفر في كتابه «تهافت الفلاسفة» لقولهم بثلاث مسائل تخالف- في رأيه- ما أجمع عليه المسلمون^(٢) (كورنيل ١٩٨٧: ٩٢؛ أورفوي ٢٠٠٣: ٢٧٤٢؛ سترومزا ٢٠٠٥: ١١٤٣).

(١) أي: شرح الكبرى، وشرح الوسطى، وشرح الصغرى، وشرح صغرى الصغرى. وكلها شروح للسوسي نفسه على عقائده، كانت تُدرّس جميعًا.

(٢) وهي قولهم بقدّم العلم، وعدم علم الله بالجزئيات، وبأن النفوس لا ترجع إلى الأجسام بعد الموت. انظر: جريفييل ٢٠٠٩: ٥.

ولا تتضح الأسباب التي من أجلها اضطهد الفلاسفة اضطهادًا مدبرًا في إبان حكم الخليفة الموحد أبي يوسف يعقوب المنصور، وقد كان ابن رشد ممن ذاق مرارة هذا الاضطهاد، ولا يبدو أن لرده على الغزالي مدخلًا في ذلك^(١)، وإنما صادفته المشاق حين قرر الرد على حظر ابن تومرت اعتقاد التجسيم في حق الله؛ لأنه كان مجبورًا على التراجع (جوفروي Geoffroy ٢٠٠٥: ٨٧٢-٨٢)، ولعلمهم تحاشوا بذلك أن ينال من جوانب أخرى من العقيدة الموحدية (كعصمة الأئمة مثلاً)، التي كانت تسهم في التوطيد السياسي للثورة الموحدية، ولكنها كانت شديدة البعد عن الخصوصية الدينية المحلية بحيث تسود لفترة طويلة (جوفروي ٢٠٠٥: ٨٧٠، ٨٨١؛ فيرو ٢٠٠٨: ٧٩). يقول ابن رشد: إن من الخطورة أن نوجب على العامي اعتقاد ما لا يسعه تصوره، وإن كان حقًا في نفسه. وإذا غاب الحق الذي لا يُدرك إلا بطريق الفلسفة، فإن الأوصاف القرآنية لله، التي اشتملت على ألفاظ تجسيمية، تمنح المؤمن صورة عن الحق الذي يمكنه أن يعول عليه في تصوره لله بما يناسب كفايته العقلية (جوفروي ٢٠٠٥: ٨٦٤-٦). ولا يمكن التحقق الآن هنا مما إذا كان لذلك صلة بطرد ابن رشد ونفيه إلى اليسانة (Lucena)، تلك المدينة التي كانت -إلى زمان فتح الموحدين الأندلس- زاخرة باليهود (سيرانو ٢٠١٠: ٢٢٥ f). ومع ذلك، إذا أغفلنا قوله بأن الفلسفة هي الطريق الوحيد الموصلة إلى المعرفة الدقيقة بالله، وجدناه يوافق جده في القول بعدم وجوب تعلم العامي أصول الدين والفقه. وفي ضوء هذا، تبدو دعوى يهودية مستترة (crypto-Judaism) تضمنها نفيه إلى اليسانة (سيرانو ٢٠١٠: ٢٢٥ f) إنذارًا موجهًا إليه بالآسراف في الغطرسة والثقة في ملكاته العقلية، وموجهًا كذلك إلى ذكرى أسلافه، إلماحًا إلى أن الأفكار «المغلوطة» يمكن أن تنشأ عن أنساب «مغلوطة»، وفي هذا تبرير مسبب لما أمرت به سلطة الموحدين بعد من اضطهاد اليهود، وما أبدت من الريبة في إخلاص أولئك الذين اعتنقوا الإسلام عنوة.

(١) فعل ذلك في ثلاثة من كتبه: «الكشف عن مناهج الأدلة»، و«فصل المقال»، و«تهافت التهافت».

(٤)

تطورات ما بعد عصر الموحدين

تشير دراسة ر. برونشفيج (R. Brunschvig) الكلاسيكية عن إفريقية والمغرب الأوسط في إبان العهد الحفصي إشارة خاطفة فحسب إلى الأشعرية لتؤكد أن دراسة الكلام كانت مقصورة على نخبة صغيرة جدًا، وأن مناهج المدارس المحلية كانت تتضمن «الإرشاد» للجويني، و«المستصفى» للغزالي، وآثار فخر الدين الرازي (برونشفيج ١٩٤٠-٧: ii. ٣٦٥). أما في المغرب الأقصى في عهد السعديين، فذاعت العقائد الأربع للسنوسي، وطائفة من شروح من عقيدتي ابن تومرت والحاحي، و«كفاية المريد» للزواوي، و«محصل المقاصد» لأحمد بن زكري التلمساني (ت. ٨٩٨/١٤٩٣) (حجي ١٩٧٧-٨: i. ١٤٣). وتقدم دراسة حجي -زيادة على كونها تمثل منطلقًا مفيدًا للأخذ في دراسة المذهب الأشعري في المغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر (حجي ١٩٧٧-٨، في مواضع شتى)- وثائق على استمرار النزاع حول حكم إيمان العامي [المقلد]، وحول بعض القضايا الأخرى (حجي ١٩٧٧-٨: i. ٢٨٢-٩٠). وفي الأندلس، أمسى علم الكلام مقصورًا -فيما يقول د. أورفوي- على الدفاع، وعلى الخوض في مسائل الآخرة (أورفوي ١٩٨٣: ١٨٨).

ومما يميز هذه الفترة قيام ابن خلدون (ت. ٨٠٨/١٤٠٦) بتقييم تطور علم الكلام إلى زمانه (ابن خلدون، ٣: ١٧-٢٣، ٢٥-٥٩)، فهو يرى أن كتاب «الإرشاد» للجويني أفضل كتب المذهب الأشعري، وأن استعمال متكلمي الأشاعرة للمنطق أتى بتقنية جدلية جديدة، عُرِفَتْ بطريقة المتأخرين، وأهم أعلامها الغزالي والرازي (ت. ٦٠٦/١٢٠٩). أما الجويني، فهو ملتقى الطريقتين: طريقة الباقلاني، وطريقة المتأخرين. وقد أفضى تطبيق الطريقة الجديدة على مقالات الأشعري وشيعته الأولين -ولا سيما الباقلاني- إلى أن

حلت أقوالاً مستقاةً من المناقشات الفلسفية في الطبيعيات والإلهيات محل كثير من آراء المتقدمين. ويرى ابن خلدون أن المنطق قد تجاوز بالأشاعة رتبة التصدي للمعتزلة والمجسمة إلى الرد على عتاة المفكرين العقلانيين؛ أعني الفلاسفة. ومع ذلك، أدى الإغراق في هذا -بغية الرد عليهم على نحو حاسم- إلى الخلط بين الكلام والفلسفة، وسبب ذلك خطأ المتكلمين في تصورهم أن مقصود المجالين واحد. وعلى الرغم من أن ابن خلدون أقر -يقيناً- بأن المنطق يمكن أن يدرس مستقلاً عن الفلسفة، وأن استخدامه بوصفه مجرد مثال أو قاعدة للبرهنة على صحة دليل ما جعل من الممكن التغلب على بساطة الأشاعة المتقدمين، وعلى ضعف تقنياتهم الاستدلالية، فإنه أسف لهذه النزعة التوفيقية التي جنح إليها المتأخرون، فاطرح طريقتهم، وأثر عليها طريقة الباقلاني والجويني. على أن إنكار ابن خلدون خلط الفلسفة بالكلام لم يكن مجرد مبدأ دان به، بل ربما بعثت عليه المنافسة المعروفة التي كانت بينه وبين ابن عرفة (تونس، ت ١٤٠١/٨٠٣) الذي لم يُبدِ نكيراً -في كتابه «المختصر الشامل» في الكلام- على طريقة المتأخرين^(١)، وإنما فضل تعلم أصول الدين، وذكر -مستدلاً بالقرآن ٢: ١٣- أن من الفروض الدينية ألا يقتصر المرء على مجرد الإيمان، وأن يقوم بالنظر في معتقداته. ووافق البرزلي (ت. ١٤٣٨/٨٤١) شيخه ابن عرفة في الدفاع الشديد عن أصول الدين بوصفه مجالاً علمياً جوهرياً في تكوين عالم الدين، ثم لجأ في تعضيد قوله إلى كلام ابن رشد الجد (غراب ١٩٩٢-٦: i. ٤٠٢-٤).

وتتوفر الدواعي في النفس على اعتداد موقف ابن خلدون ممثلاً لبيئته ولعصره، وعلى موافقة سعد غراب في أطروحته في أن الغلبة كانت للتيار المحافظ بعدما تهاوت أركان نزعة ابن عرفة العقلية (غراب ١٩٩٢-٦: i. ٤٠٣-٦). ومع ذلك، لعلنا نكون أسد نظراً إذا درسنا العلاقة بين الأشعرية المحافظة والأشعرية العقلانية -في المغرب الإسلامي فيما قبل العصر الحديث- بالتركيز على بعض الأفكار، كالتوازن بين القوى المادية والرمزية [الروحية]، أو القدرة على ممارسة تأثير نوعي ودائم، وليس على التوصيفات

(١) كما اقترح ذلك بعض من قرأ المسودة الأولى لهذا الفصل.

الثنائية والكمية، كالنصر والهزيمة، والشيوخ والانحسار. ولا شك في أن سيرة بعض العلماء، كالمغربي أحمد زروق (ت. ١٤٩٣/٨٩٩)، الذي جمع بين التصوف والكلام وأثر أشعرية ما قبل الغزالي (كريم الله ٢٠٠٧: ١٠)، قد عضدت موقف ابن خلدون. على أن السنوسي، أهم شيوخ زروق (كريم الله ٢٠٠٧: f. ١٨، ٨٥، ٨٧، ١٠١، f. ١٠٨)، قد استحسن المنهج الفكري للمتأخرين، ولجؤهم إلى دليل ابن سينا على وجود الله، المتضمن في استخدامه هذه الثلاثية «الواجب، والجائز، والمحال» (فينسينك ١٩٣٢: ٢٧٤؛ كريم الله ٢٠٠٧: ٨٤-٦، f. ١١٠). وقد أسلفنا أن كتب الرازي حُمِلت لتدريس الكلام في إفريقية في زمن الحفصيين، وتشهد بذلك قائمة كتب أصول الدين التي دَرَسَهَا ابن عرفة (غراب ١٩٩٢: ٦-١. i. ٢٦٠-٢، ٢٦٦-٧).

وفي الحق أيضًا أن القول بأن الأشعرية الأندلسية بقيت منحسرة في إطار التطور الأول للمذهب غير صحيح. وليس من شك في أن آثار الغزالي الكلامية غير المذكورة في المصادر التي تعرض لانتقال علوم الدين الإسلامية في عصر بني نصر [النصريين]، ولكن ذلك لم يحل دون تمثيل آرائه في أصول الدين والفقه من قِبَل بعض العلماء المحليين، كما تدل على ذلك نظرية الشاطبي في مقاصد الشريعة (جريفيل ٢٠٠٩: ٨١). ومع ذلك، يرد ذكر أعمال الجويني^(١)، والآمدي، وفخر الدين الرازي على نحو ثابت في أدب التراجم المتعلق بعصر النصريين، وكذلك أعمال أبي القاسم وأبي إسحاق الإسفراييني، خلافاً لأعمال الأشعريين «المحافظين»، اتباعاً لتوصيف ابن خلدون: الباقلاني وابن فورك^(٢).

(١) يذكر د. أورفوي أنه كان المقدم من متكلمي الأشعرية في الأندلس، وإن كان ذلك لا يعني أن آراءه لم تجد من يعارضها ثمة. أما المغاربة، فقدموا الباقلاني (انظر: أورفوي ١٩٨٣: ١٨٨). وانظر في شهرة «الإرشاد» للجويني في الأندلس والمغرب: شميته ٢٠١٣: ٣٨٨ رقم ٦٨.

(٢) لقد استخلصت هذه النتيجة من المواد المتعلقة بالكلام، التي قام بجمعها فريق ملف هاتا (HATA file (History of the Authors and Transmitters of al-Andalus) - تاريخ مؤلفي الأندلس ورواتها)، وهو مشروع يديره مارييل فيرو الذي أتوجه إليه بالشكر أن أذن لي بالاطلاع على الملف مراراً فيما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢. وانظر لمزيد من المعلومات عن ملف هاتا وعن قيمته في إعادة تصور التاريخ الفكري للأندلس: فيرو ١٩٩٨.

وعلاوة على ذلك، تضمنت قائمة المجالات العلمية التي تُدرّس في مدرسة غرناطة الفلسفة وغيرها من العلوم العقلية (فيجيرا Viguera ٢٠٠٠: ١٦٥). ويُذكر كذلك أن العلماء المغاربة أعادوا تقديم المنطق في الديار المصرية، في مطلع القرن الثاني عشر/الثامن عشر (جريفيل ٢٠٠٩: ٨١). وإذا أغضينا الطرف عن مخاوف ابن خلدون، فإن التداخل بين العلوم الدينية الإسلامية (كالكلام والتصوف مثلاً، أو التصوف والفلسفة، أو الفلسفة والكلام) كان ثمرة طبيعية لتقارب أهداف هذه العلوم أو مناهجها (وينتر Winter ٢٠٠٨: ١٣؛ تايلور Taylor ٢٠١٠؛ ماير Mayer ٢٠٠٨) ونُظُمها في الاستجابة بصورة شخصية للشواغل الدينية للمؤمنين (فرانك ٢٠٠٨ b: ٣٥-٧). ومهما يكن من شيء، فإن من أهم النتائج المستخلصة من الصورة التي رسمها ابن خلدون لتاريخ علم الكلام في الإسلام من جانب، ومن تراث السنوسي من جانب آخر، هي أن التمازج بين التصوف والمذهب الأشعري، وظهور «كلام صوفي سني» لم ينته بالترفة القديمة بين العمل الصالح والنظر العقلي بوصفهما الأسباب الأساسية الموصلة للمعرفة بالله. على أنه يبدو جلياً أنه كان يتعين على الأشاعرة الصوفية الذين قدموا العمل على النظر عند تحديدهم طريق الولاية والقرب من الله التسليم بالترفة الدقيقة بين «الإيمان الكامل، وهو رتبة يبلغها المرء بالجمع بين حسن الاعتقاد والعمل الصالح، فتقيه مقارفة الآثام كباراً وصغاراً» والعصمة، التي هي للأنبياء من دون الناس (لوري Lory ١٩٩٧؛ سيرانو ٢٠٠٨: ٢٦٠-٧).

المراجع

- Achekar, M. S. (1998). 'Otra vision sobre la vida intelectual en epoca almoravide'. *Miscelanea de Estudios Arabes y Hebraicos*, seccion Arabe e Islam 47: 1-26.
- Akasoy, A. (2012). 'Al-Ghazali, Ramon Llull and Religionswissenschaft'. *Muslim World* 102: 33-59.
- (Arab) أعراب، سعيد. (١٩٨٧). مع القاضي أبي بكر ابن العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- Arnaldez, R. (1971). 'Ibn Hazm'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. iii. 790-9.
- Arnaldez, R. (1981). *Grammaire et theologie chez Ibn Hazm de Cordoue: essai sur la structure et les conditions de la pensee musulmane*. Paris: J. Vrin.
- Asin Palacios, M. (1927-32). *Abenhazam de Cordoba y su historia critica de las ideas religiosas*. 5 vols. Madrid: Revista de Archivos.
- (al-Baydhaq) البيهقي، أبو بكر بن علي (أخبار). أخبار المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. الرباط: دار المنصور للطباعة والوراقة، ١٩٧١.
- Bencheneb, H. (1997). 'Al-Sanusi'. *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. ix. 20-2.
- Bennison, A. K., and M. A. Gallego (eds.) (2010). *Religious Minorities under the Almohads = Special Issue of Journal of Medieval Iberian Studies* 2/2 (June 2010), 143-292.

Brunschvig, R. (1940-7). *La Berberie orientale sous les Hafssides: des origines a la fin du XVe sie- cle*. 2 vols. Paris: Adrien-Maisonneuve.

(al-Burzuli) البرزلي (فتاوى). فتاوى البرزلي. تحقيق محمد الحبيب الهيلة.

٧ مج. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢.

Cornell, V. (1987). 'Understanding is the Mother of Ability: Responsibility and Action in the Doctrine of Ibn Tumart'. *Studia Islamica* 66: 71-103.

Cressier, P., M. Fierro, and L. Molina (eds.) (2005). *Los Almohades: problemas y perspectivas*. 2 vols. Madrid: CSIC.

(Dandash) دانداش، عصمت (١٩٨٨). الأندلس في نهاية المرابطين

ومستهل الموحدين: عصر الطوائف الثاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

(Dandash) دانداش، عصمت (١٩٨٨). دور المرابطين في نشر الإسلام

في غرب إفريقيا ٤٣٠-٥١٥هـ/١٠٣٨-١٢١١م =

The Contribution of the Almoravids to the Diffusion of Islam in West Africa.

بيروت: دار الغرب الإسلامي.

(Dandash) دانداش، عصمت (١٩٩١). موقف المرابطين من علم الكلام

والفلسفة. في: عصمت دنداش، أضواء جديدة على المرابطين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٨٣-٩٩.

Ferhat, H. (2005). 'L'Organisation des soufis et ses limites a l'epoque almohade'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*, ii, 1075-90.

Fierro, M. (1992). 'The Polemic about the karamat al-awliya and the Development of Sufism in al-Andalus (Fourth-Tenth, Fifth-Eleventh Centuries)'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 54: 236-49.

Fierro, M. (1994). 'La Religion'. In M. J. Viguera (ed.), *Los reinos de Taifas: Al-Andalus en el siglo XI*. Madrid: Espasa Calpe, 397-496.

Fierro, M. (1998). 'Manuscritos en al-Andalus: el proyecto H.A.T.A (Historia de los Autores y Transmisores Andalusies)'. *Al-Qantara* 19: 473-501.

- Fierro, M. (1999). 'Opposition to Sufism in al-Andalus'. In F. De Jong and B. Radtke (eds.), *Islamic Mysticism Contested: Thirteen Centuries of Controversies and Polemics*. Leiden: Brill, 174-206.
- Fierro, M. (n.d.). 'Al-Bayī, Abu l-Walid'. In J. Lirola Delgado and J. M. Puerta Vilchez (eds.), *Enciclopedia de al-Andalus: diccionario de autores y obras Andalusies*. Granada: Fundacion El Legado Andalusi, i. 118-23.
- Fierro, M. (2003). 'Las genealogias de Abd al-Mumin, primer califa almohade'. *Al-Qantara* 24: 77-107.
- Fierro, M. (2007). 'Entre el Magreb y al-Andalus: la autoridad política y religiosa en epoca almoravide'. In F. Sabate (ed.), *Balaguer, 1105. Crúlla de civilitzacions. Reunio Científica. X Curs d'Estiu Comtat d'Urgell celebrat a Balaguer els dies 13, 14 i 15 de juliol de 2005 sota la direccio de Flocel Sabate i Maribel Pedrol*, I. Lerida: Pages editors, 99-120.
- Fierro, M. (2008). 'The Almohads (524-1130 /668-1269) and the Hafsids (627- /932 1229-1526)'. In M. Fierro (ed.), *The Western Islamic World Eleventh to Eighteenth Centuries. The New Cambridge History of Islam*, vol. ii, part 1. Cambridge: Cambridge University Press, 66-105.
- Forneas, J. M. (1977-9). 'Al-Tamhid de al-Baqillani y su transmision en al-Andalus'. *Miscelanea de Estudios Arabes y Hebraicos* 27-8: 433-40.
- Forneas, J. M. (1978). 'De la transmision de algunas obras de tendencia asari en al-Andalus'. *Awraq* 1: 4-11.
- Frank, R. M. (2008a). 'Knowledge and taqlid: The Foundations of Religious Belief in Classical Asharism'. In R. M. Frank, *Classical Islamic Theology: The Asharites. Texts and Studies on the Development and History of Kalam*. Vol. iii, ed. D. Gutas. Aldershot: Ashgate, Part VII.
- Frank, R. M. (2008b). 'The Science of kalam'. In R. M. Frank, *Classical Islamic Theology: The Asharites. Texts and Studies on the Development and History of Kalam*. Vol. iii, ed. D. Gutas. Aldershot: Ashgate, Part II.
- Geoffroy, M. (2005). 'A propos de l'almohadisme d'Averroes: l'anthropomorphisme (tagsim) dans la seconde version du *Kitab al-Kasf*

an manahig al-adilla'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*, ii. 853-94.

(Ghrab) غراب، سعد (١٩٨٢). حول إحراق المرابطين إحياء الغزالي

Actas del IV Coloquio Hispano- Tunecino)Palma de Mallorca, (1979.

مدريد، ١٢٣-٦٣

Ghrab, S. (1992-6). *Ibn Arafà et le malikisme en Ifriqiya au VIIIe/XIe siècles*. 2 vols. Tunis: Universite de Tunis I, Faculte des Lettres de la Manouba.

Goldziher, I. (1884). *Die Zahiriten: Ihr Lehrsystem und ihre Geschichte. Beitrag zur Geschichte der muhammedanischen Theologie*. Leipzig: Otto Schulze.

Griffel, F. (2009). *Al-Ghazali's Philosophical Theology*. Oxford: Oxford University Press.

(Hajji) حجي، محمد (١٩٧٧-٨). الحركة الفكرية في المغرب في عهد

السعديين. ٢مج. الرباط: منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.

(Hintati) هنتاتي، ن. (١٩٩٢). تطور موقف علماء المالكية بإفريقيا من

الخوض في المسائل الكلامية وتبنيهم للعقيدة الأشعرية

IBLA: Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes 297 :55-322.

(Ibn al-Abbar) ابن الأبار (تكملة). كتاب التكملة لكتاب الصلة. تحقيق ف.

كودرا F. Codera. ٢ مج. مدريد: روجاس، ١٨٨٦؛ وتحقيق عبد السلام هراس ٤ مج، كازابلانكا: دار المعرفة.

(Ibn Abd al-Barr) ابن عبد البر (جامع). جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي

في روايته وحمله. القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٩٧٨.

(Ibn al-Arabi) ابن العربي، أبو بكر (عواصم). كتاب العواصم من

القواصم. تحقيق عمار طالبي. الدوحة: دار الثقافة، ١٩٩٢.

(Ibn Khaldun) ابن خلدون (مقدمة). مقدمة. تحقيق م. كاترمير

M. Quatremere. باريس: طباعة فيرمان ديدو, 1858 Firmin Didot.

(Ibn Rushd al-Jadd) ابن رشد الجد (بيان). البيان والتحصيل. تحقيق محمد

حجي. ٢٢ مج. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٩٩١.

- (Ibn Rushd al-Jadd) ابن رشد الجد (فتاوى). فتاوى ابن رشد الجد. تحقيق المختار بن طاهر التليلي. ٣ مج. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧.
- (Ibn Rushd al-Jadd) ابن رشد الجد (مقدمات). المقدمات الممهدات. تحقيق محمد حجي. ٣ مج. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨.
- (Ibn Ward) ابن ورد، أبو القاسم أحمد (أجوبة). أجوبة ابن ورد الأندلسي، نص جديد من فقه النوازل بالغرب الإسلامي. تحقيق محمد الشريف. الرباط: Top Press, 2008.
- Ibn Ward, Abu l-Qasim Ahmad (*Ajwiba*). *Ajwibat Ibn Ward al-Andalusi, nass jadid min fiqh al-nawazil bi-l-gharb al-islami*. Ed. M. Cherif. Rabat: Top Press, 2008.
- Idris, H. R. (1953). 'Essai sur la diffusion de l'Asarisme en Ifriqiya'. *Cahiers de Tunisie* 2/1: 126-40.
- Idris, H. R. (1962). *La Berberie orientale sous les zirides: Xe-XIIIe siecles*. 2 vols. Paris: Adrien-Maisonneuve.
- (Iyad) عياض، بن موسى (إعلام). الإعلام بحدود قواعد الإسلام. تحقيق محمد بن تاويت الطنجي. محمديّة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٨٣.
- (Iyad) عياض، بن موسى (ترتيب). ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. ٨ مج. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٥-٨٣.
- Karimullah, K. (2007). *Ahmad Zarruq and the Asharite School*. MA dissertation, Institute of Islamic Studies, McGill University.
- Kenny, J. E. (1970). *Muslim Theology as Presented by Muhammad b. Yusuf al-Sanusi Especially in his al-Aqida al-Wusta*. Ph.D. dissertation, University of Edinburgh.
- Lagardere, V. (1994). 'Une theologie dogmatique de la frontiere en al-Andalus aux XI et XII siecles: l'asarisme'. *Anaquel de Estudios Arabes* 5: 71-98.
- Laoust, H. (1960). 'Une fetwa d'Ibn Taimiya sur Ibn Tumart'. *Bulletin de l'Institut Fran.ais d'Archeologie Orientale du Caire* 59: 157-84.

- Lory, P. (1997). 'Al-Shadhili'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. ix. 179-82.
- Lucini, M. M. (1995). 'Discipulos de Abu Bakr Ibn al-Arabi en al-Dayl wa-l-Takmila de al-Marrakushi'. In M. Marin and H. de Felipe (eds.), *Estudios Onomastico-Biograficos de al- Andalus*, vii. Madrid: CSIC, 191-201.
- أزهار الرياض في أخبار عياض. مج ٣. الرباط: صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، ١٩٧٨.
- أب. دوزي (al-Marrakushi) المراكشي، عبد الواحد (معجب). المعجب. تحقيق ر. ب. دوزي R. P. Dozy. أمستردام: Oriental Press، ١٩٦٨.
- Marin, M. (1994). 'La actividad intelectual'. In M. J. Viguera (dir.), *Los reinos de Taifas: Al- Andalus en el siglo XI*. Madrid: Espasa Calpe, 497-561.
- Mayer, T. (2008). 'Theology and Sufism'. In T. Winter (ed.), *The Cambridge Companion to Classical Islamic Theology*. Cambridge: Cambridge University Press, 258-87.
- عياض (Muhammad b. Iyad) محمد بن عياض (تعريف). التعريف بالقاضي عياض. تحقيق محمد بن شريفة. محمديّة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٩٨٣.
- Norris, H. T. (1993). 'Al-Murabitun'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. vii. 583-9.
- Pena, S., and M. Vega (2006). 'Rebuilding the Contexts of the Andalusí Epigraphic Legacy: The Friend of God in the Almoravid Numismatic Discourse'. *TRANS: Revista de Traductologia* 10: 73-83.
- Rahman, S. (2009). *The Legal and Theological Thought of Ibn Abi Zayd al-Qayrawani*. Ph.D. dissertation, Yale University.
- Schmidtke, S. (2003). 'Ibn Hazm's sources on Ash'arism and Mu'tazilism'. In C. Adang, M. Fierro, and S. Schmidtke (eds.), *Ibn Hazm of Cordoba. The Life and Works of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill, 375-401.

- Serrano Ruano, D. (2002). 'Ibn al-Sid al-Batalyawsi (1052/444-1127/521): de los reinos de taifas a la epoca almoravide a traves de la biografia de un ulema polifacetico'. *Al-Qantara* 23: 53-92.
- Serrano Ruano, D. (2003). 'Los almoravides y la teologia asari: Contestacion o legitimacion de una disciplina marginal' In C. de la Puente (ed.), *Identidades marginales: Estudios Onomastico Biograficos de al-Andalus*, xiii. Madrid: CSIC, 461-516.
- Serrano Ruano, D. (2005a). 'Por que llamaron los almohades antropomorfistas a los almora-vides' In M. Fierro, P. Cressier, and L. Molina (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 815-52.
- Serrano Ruano, D. (2005b). 'Ibn al-Sid al-Batalyawsi y su obra sobre la discrepancia entre los musulmanes'. In A. Sidarus and B. Soravia (eds.), *Literatura e cultura no Gharb al-Andalus*. Lisbon: IICT/Hugin, 221-44.
- Serrano Ruano, D. (2006). 'Why did the Scholars of al-Andalus Distrust al-Ghazali Ibn Rushd al-Jadd's fatwa on *awliya' Allah*'. *Der Islam* 83: 137-56.
- Serrano Ruano, D. (2008). 'La teologia dialectica (*kalam*) en el Occidente islamico a traves de la *Muqaddima* y de la biografia de Ibn Jaldun'. In J. L. Garrot Garrot and J. Martos Quesada (eds.), *Miradas Espanolas sobre Ibn Jaldun*. Madrid: Ibersaf Editores, 249-68.
- Serrano Ruano, D. (2009). 'Iyad b. Musa'. In J. Lirola Delgado (ed.), *Biblioteca de al-Andalus*. Almeria: Fundacion Ibn Tufayl de Estudios Arabes, vi: 404-34 no. 1479.
- Serrano Ruano, D. (2010). 'Explicit Cruelty, Implicit Compassion: Judaism, Forced Conversions and the Genealogy of the Banu Rushd'. *Journal of Medieval Iberian Studies* 2: 217-33.
- Serrano Ruano, D. (2011). 'Mutakallimes y sufies del Occidente islamico: variaciones narrativas sobre la confluencia de dos formas emergentes del saber islamico (Ibn al-Abbar, Ibn Abd al-Malik al-Marrakusi e Ibn al-Zubayr)'. In J. P. Monferrer and M. J. Viguera (eds.), *Legendaria*

Medievalia en honor de Concepcion Castillo Castillo. Cordoba: Biblioteca Viva de al-Andalus-Ediciones El Almendro, 81-97.

Serrano Ruano, D. (forthcoming). 'A Matter of Faith, a Matter of Reason: Two Andalusian Refutations against Anthropomorphism'. In M. A. Gallego (ed.), *Rationalism and Sacred Text, 10th-12th Centuries*. Leiden: Brill.

Serrano Ruano, D., and M. Forcada (2007). 'Malik b. Wuhayb'. In J. Lirola Delgado (ed.), *Biblioteca de al-Andalus: De Ibn Saada a Ibn Wuhayb*. Almeria: Fundacion Ibn Tufayl de Estudios Arabes, v. 603-8.

Shihadeh, A. (ed.) (2007). *Sufism and Theology*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Stroumsa, S. (2005). 'Philosophes Almohades Averroes, Mámonide et l'ideologie Almohade'. In Cressier et al. (eds.), *Los Almohades: problemas y perspectivas*, ii. 1137-62.

Taylor, R. (2010). 'Philosophy'. *New Cambridge History of Islam*, vol. iv, ed. Robert Irwin, part IV: *Learning, Arts and Culture*. Cambridge: Cambridge University Press, 532-63.

Turki, A. M. (1973). *Polemiques entre Ibn Hazm e Bagi sur les principes de la loi musulmane: essai sur le litteralisme zahirite et la finalite malikite*. Algiers: Etudes et documents.

Urvoy, D. (1972). 'La Vie intellectuelle et spirituelle dans les baleares musulmanes'. *Al-Andalus* 37: 87-132. Urvoy, D. (1974). 'La Pensee d'Ibn Tumart'. *Bulletin d'Etudes Orientales* 27: 19-44.

Urvoy, D. (1983). *El mundo de los ulemas andaluces del siglo V/XI al VII/XIII: estudio sociologico*. Madrid: Ediciones Pegaso.

Urvoy, D. (1990). *Pensers d'al-Andalus: la vie intellectuelle a Cordoue et a Seville au temps des empires berberes (fin XIe siecle-debut XIIIe siecle)*. Toulouse: Presses Universitaires du Mirail.

Urvoy, D. (1993). 'Le Manuscrit Ar. 1483 de l'Escorial et la polemique contre Gazali dans al-Andalus'. *Arabica* 40: 114-19.

- Urvoy, D. (1998). *Averroes: les ambitions d'un intellectuel musulman*. Paris: Flammarion.
- Urvoy, D. (2005). 'Les Professions de foi d'Ibn Tumart: problemes textuels et doctrinaux'. In Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*, ii. 739-52.
- Viguera, M. J. (2000). 'La Religion y el derecho'. In M. J. Viguera (ed.), *El reino nazari de Granada (1232-1492): sociedad, vida y cultura*. Madrid: Espasa Calpe.
- Watt, W. M. (1960). 'Ashariyya'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. i. 696.
- Wensinck, A. J. (1932). *The Muslim Creed: Its Genesis and Historical Development*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Winter, T. (2008). 'Introduction'. In T. Winter (ed.), *The Cambridge Companion to Classical Islamic Theology*. Cambridge: Cambridge University Press, 1-16.

الفصل الثلاثون

متأخرو الأشاعرة في مصر

آرون سبيفاك

لم تستوف ظاهرة الأشعرية المصرية -ولا سيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلاديين- حقها من الدرس في تاريخ الفكر الإسلامي، وهي تمثل الحقبة التي كانت تُدرس فيها تصانيف علماء ما بعد القرن الثاني عشر من الفرس والمغاربة، كما ألحقت في إبانها كتب جديدة لعلماء مصريين ببرنامج الدراسة الأشعري المعتمد. وقد تَـكشَّفت -في أثناء تتبع ملامح هذه الأشعرية المصرية المتأخرة، التي كثيراً ما أهملت بدعاوى الانحطاط والركود المغلوطة- طائفة من الخصائص المهمة التي تنقض قضية الانحطاط المسلَّمة هذه.

وفي الفقرات التالية تصوِّرُ أوليَّ لتطور المذهب الأشعري المتأخر في مصر، وبياناً لملامحه، مع مناقشة بعض العناصر الفاعلة المهمة في الخطاب [الكلامي]، وكذلك بعض السمات البارزة للفكر الأشعري المصري. ويُبرز هذا الفصل -دون ادعاء الإحاطة- المفاهيم الثلاثة الآتية، التي تُعد مؤشرات مهمة على الحيوية والتنوع المستمرين في هذا الفكر، وخاصة فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، وهي: الدراسة المستمرة والتطور والمناقشة الدقيقة للعلوم العقلية (الفلسفة، المنطق، علم الكلام الجدلي، إلخ)، والتأثير القوي لمن بعد القرن الثالث عشر من المحققين الفرس والمغاربة، وهذا البحر المتلاطم من الشروح والحواشي -المهملة في الغالب- التي وُضعت على كتب شتى، والتي يمكن العثور فيها على الدليل على وجود مناقشات مستمرة للفلسفة وللمسائل

الإلهية الصوفية ولعلم الكلام المقارن، وكذلك لمناهج تفسيرية متنوعة. وقد كشفت دراسة التطور التاريخي، والشخصيات البارزة، ونماذج من بعض السمات المهمة عن أن الأشعرية المصرية في هذه المرحلة تمثل توليفة حيوية من التأثيرات المغربية والفارسية والمحلية التي شارك فيها علماء مصر بصورة نقدية، مما يقوم دليلاً على استمرار الحيوية والتنوع في الفكر.

(١)

المذهب الأشعري في مصر

أقترح -لمناقشة المذهب الأشعري في مصر- نطاقاً تاريخياً مناسباً، وإن لم يكن مطلقاً، يتمثل في الأطر الزمنية العامة التالية:

١- عصر ما قبل الغزالي (الأشعري وأتباعه المباشرين من خلال الجويني).

٢- عصر الغزالي وصلاح الدين الأيوبي (في القرنين الخامس/الحادي عشر والسادس/الثاني عشر).

٣- التأثير الفارسي (من القرن السابع/الثالث عشر إلى القرن العاشر/السادس عشر).

٤- التأثير المغربي (في القرنين العاشر/السادس عشر والحادي عشر/السابع عشر).

٥- التوليف المغربي الفارسي المصري (من القرن الحادي عشر/السابع عشر إلى القرن الثالث عشر/التاسع عشر تقريباً).

وتحديد هذه العصور ضرب من التقريب، وليس على نحو حاسم دقيق، فعلى سبيل المثال: كان العلماء المغاربة أنفسهم يقرأون كتب الأشاعرة الفرس، ويتعاطونها، ويطوروها، وربما كان نفر من علماء القرن السادس عشر يُعرضون عليهما جميعاً. على أن مبدأ كل عصر من هذه العصور التقريبية موافق لتطورات تاريخية وفكرية رئيسة خلّفت آثارها على الفكر الأشعري.

(أ) من عصر ما قبل الغزالي إلى عصر الغزالي وصلاح الدين الأيوبي
للمراكز العلمية المصرية، وخاصة جامع الأزهر في القاهرة، تاريخ طويل
وثرى مع المذهب الأشعري، وقد كان لهذا الجامع وللمدارس المصرية الأخرى
-مع مراكز العلم الأشعرية المهمة في شمال أفريقيا وبلاد فارس وشرق المتوسط-
دور محوري في تطور المذهب وانتشاره، ولا سيما بدءًا من القرن السادس/الثاني
عشر إلى يوم الناس هذا.

وعلى الرغم من أن الأشاعرة كانوا موجودين في مصر في عصر ما قبل
الغزالي من الحكم الفاطمي (٩٦٩-١١٧١م)، فإن حضورهم وهيمنتهم إنما تأكدا
بتأسيس ملك بني أيوب على يدي صلاح الدين الأيوبي (ت. ٥٨٩/١١٩٣) (ليزر
Leiser ١٩٨١). وقد كان الأزهر -على الرغم من أن بُنائه هم الشيعة الفاطميون-
حصن الفكر الأشعري منذ أن تولّى صلاح الدين أمر مصر ومؤسساتها في سنة
١١٧١. والحق أنه كان أشعريًا نشطًا، فبنى طائفة من المعاهد في مصر لتدريس
المذهب ونشره، وجعل منه العقيدة الرسمية لجميع المعاهد التي تقع تحت
سلطانه، بقطع النظر عن مذاهب أصحابها [الفقهية]، وبنى كذلك المدرسة
الصلاحية التي «ينص وصفها الباقي على أنها بُنيت للفقهاء الأشاعرة» (ليزر
١٩٨١: ١٦٧).

وإذا كان لنا أن نقبل رواية ابن خلدون في تطور علم الكلام، على نحو ما
جاءت في المقدمة (ابن خلدون، المقدمة، ١: ٥٢)، فإن المذهب الأشعري كان
يعكس -في عهد صلاح الدين- التطورات التي أتى بها الغزالي وآخرون، وتتمثل
في التخلي عن بعض أدلة المتقدمين من متكلمي الأشاعرة، واستعمال أدلة أكثر
قوة منها وتماسكًا من الوجهة المنطقية. وثمة احتمال أن يكون قد وُجد في مصر
-إلى زمان التحول- توليف من الطرائق الأشعرية القديمة (ما قبل الغزالي)
والجديدة (الغزالي). وسيكون من الضروري دراسة تصانيف الأشاعرة المصريين
في تلك الفترة بعناية لتحديد كيف وقع التغير، ومتى، وما مداه.

(ب) التأثير الفارسي: من القرن السابع/ الثالث عشر إلى القرن العاشر/ السادس عشر

في القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانت تصانيف العلماء الفرس -كفخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦/١٢١٠)، وسعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩٢/١٣٩٠، وعبد الله بن عمر البيضاوي (ت. ٦٨٥/١٢٨٦)، وأفضل الدين الخونجي (ت. ٦٤٦/١٢٤٩) وأثير الدين الأبهري (ت. ٦٦٣/١٢٦٤)، ونجم الدين القزويني (الكاتب) (ت. ٦٧٥/١٢٧٦) وغيرهم- تبشر بمرحلة أخرى في تطور الفكر الأشعري، سرعان ما امتد أثرها إلى المتكلمين المصريين. وسوف تكشف المناقشة اللاحقة عن أن كتب هؤلاء المذكورين وكتب أقرانهم قد حظيت بقبول واسع في مصر، كما تدل على ذلك الشروح الكثيرة التي وضعها عليها علماءها. وقد ذكر قاضي القضاة بدر الدين السخاوي أن ابن خلكان (ت. ٦٨١/١٢٨٢) -صاحب الكتاب الشهير «وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاءِ الزَّمَانِ»- عاش في مصر عدة سنوات، ودرّس في الأزهر، وكان قد أخذ عن كمال الدين بن يونس (ت. ٦٣٩/١٢٤٢)، الذي اشتهر بدقة معرفته بنظريات فخر الدين الرازي ومنهجه في المنطق وعلم الكلام (الطعمي، نور، ١٦؛ وانظر: سيفاك Spevack ٢٠١٠: ١٧٤)، والذي روى عنه ابن خلكان أنه كان الوحيد في الموصل الذي فهم اصطلاح الرازي في تصانيفه في أول وصولها ثمة (سيفاك ٢٠١٠: ١٦٥)؛ ولذلك من المحتمل أن يكون لدى علماء المذهب الأشعري المصريين أيضًا منحنى تعلم حاد (steep learning curve) في تحديد الاصطلاحات الفنية الجديدة في كتب الرازي المنطقية والكلامية، ولعله كان لابن خلكان دور في تقديم نظريات الرازي واصطلاحاته إلى علماء مصر.

ويبدو أن كلا المنهجين وُجد في مصر في عصر جلال الدين السيوطي (ت. ٩١١/١٥٠٥): ذلك الذي التزمه الأشاعرة فيما قبل القرن الثالث عشر، وذلك الذي تميزت به كتابات العلماء الفرس في القرن الثالث عشر وما بعده، وقد تزايد انتشار هذا الأخير وقوي أثره. على أن السيوطي قد قاوم ذلك، مصرّحًا بحرمة دراسة المنطق، ومُفاخرًا بتعلمه الفقه والنحو والبلاغة من مصادر خلت من أي تأثير فارسي أو فلسفي (الرويهب ٢٠٠٦: ٢٦٨).

وعلى الرغم من ازدرائه للعلوم العقلية، فقد اعترف بأن الفخر الرازي وغيره من العلماء المشتغلين بهذه العلوم (وفيهام مشيخته) هم أسلافه وأئمة في العلم (السيوطي، شرح، ٢: ٩١٧-١٨). وقد كان محيي الدين الكافيجي (ت. ٨٧٩/١٤٧٤) من بين شيوخه الأول، (٥٣٧) وله شرح على كتاب التفتازاني «تهذيب المنطق والكلام» (الحبشي ٢٠٠٤: ١/٦٨٦). وسوف نرى في المبحث الثاني أنه كان لتواليف التفتازاني تأثير عميق في المذهب الأشعري في مصر، كما تدل على ذلك كثرة الشروح عليها.

(٢)

الجيشان الفارسي في القرن السادس عشر

وقد برز في مصر -بعد موت السيوطي بشيء يسير- نفر من الأشاعرة الذين غلب عليهم التأثير الفارسي، وشغلوا مناصب مهمة في القضاء والتدريس، ونذكر من هؤلاء -لا على جهة الإحاطة-: زكريا الأنصاري (ت. ٩٢٦/١٥٢٠)، وابن حجر الهيتمي (ت. ٩٧٤/١٥٦٦-٧)، وشمس الدين محمد بن أحمد الرملي (ت. ١٠٠٤/١٥٩٦). وعلى الرغم من أن شهرة هؤلاء العلماء -قبل كل شيء- بأثرهم العميق والراسخ في تحرير المذهب الشافعي والعمل به، فقد أسهموا كذلك -هم ومعاصروهم- في تقوية المذهب الأشعري المتأخر في مصر (سبيثاك ٢٠١٤: ٧٦-٨٢)، فقد كانوا يعدونه -مع المذهب الماتريدي- الممثل الوحيد الصحيح للإسلام السني، ويوجهون نقدًا قاسيًا لابن تيمية ولغيره من أنصار الاتجاه الكلامي الأثري^(١) (ابن حجر، فتاوى، ١٤٣-٤). وقد امتزجت

(١) يشير مصطلح «أثري» إلى أولئك المتكلمين الذين يأبون استعمال الأدلة العقلية في المسائل العقديّة -وليس بلازم أن يكونوا من الحنابلة في الفروع- مؤثرين الرد إلى القرآن والحديث في البرهنة على ما يذهبون إليه. ويتضمن هذا المصطلح العلم المنقول عن النصوص الأولى، المستمد من مختلف الأعراف، ومن ذلك «الأثر» و«الرواية».

أشعريتهم بمنطق متأخري المنطقيين، كالخونجي، والرازي، والأبهري وغيرهم، مشيرين بذلك إلى أن معارضة المذهب الأشعري للمنطق القياسي تخف شيئاً فشيئاً.

والحق أن لهذا [الأمر] أهمية كبيرة؛ لأن آراء ابن حجر والرملي -إذا اتفقا- هي المعتمدة في المذهب الشافعي، مما يربط هذا المذهب بالأشعرية، ولكن في صورتها المتأخرة التي تأثرت فيها بالفرس وآثرت فيها المنطق.

وقد صنف زكريا الأنصاري -وكان معاصراً شهيراً لابن حجر والرملي، وكانت آراؤه الفقهية تُذكر في كتب الفقه الشافعي في القرن التاسع عشر- عدة شروح في المنطق والفلسفة وعلم الكلام، ومن ذلك كتابه «المطلع»، وهو شرح على «إيساغوجي» للأبهري (١٢٦٤/٦٦٣) (الحبشي ٢٠٠٤: ٣٥٣/١)، وله في علم البلاغة^(١) «فتح الوهاب» (الحبشي ٢٠٠٤: ٦٠/١) وهو شرح على «رسالة في آداب البحث»، لشمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي (توفي نحو ١٢٩١/٦٩٠)، وصنف كذلك -ككثير من الأشاعرة المصريين قبله وبعده- حاشية على شرح التفتازاني على عقائد النسفي (الحبشي ٢٠٠٤: ١١٨٣/١).

وقد اتصل العلماء المصريون من الأجيال اللاحقة (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر) اتصالاً وثيقاً بمصنفات المناطق والمتكلمين الفرس. وقد حظيت كتب التفتازاني -سوى ما تقدم ذكره من شروح الأنصاري والكافيجي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر- بشروح أخرى، نذكر منها ما يلي:

* إبراهيم اللقاني (ت. ١٠٤١/١٦٣١) [حاشية على شرح التفتازاني على عقائد النسفي] (الحبشي ٢٠٠٤: ١١٩٠/٢).

* إبراهيم الباجوري [حاشية لم تتم على أكثر من مائتي ورقة من شرح التفتازاني على عقائد النسفي] (كونو Cuno وسبيثاك ٢٠٠٩؛ سبيثاك القادم).

(١) الصحيح أنه في آداب البحث، لا في البلاغة، ولعل الكاتب خلط بينها وبين رسالة أبي القاسم اللبني السمرقندي (ت. ٨٨٨هـ) في الاستعارات. وفي «جامع الشروح والحواشي» أيضاً (٥٥/١) أن صاحب «آداب البحث والمناظرة» توفي في سنة ٦١٠هـ، لا في سنة ٦٩٠هـ، كما ذكر سبيثاك. (المترجم)

* شمس الدين محمد الإنبائي (ت. ١٨٩٥) [تقرير على شرح التفتازاني على «تلخيص المفتاح» للقرطبي] (الحبشي ٢٠٠٤ : ١/٦٣٧).

* محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت. ١٢٣٠/١٨١٥) (حاشية على شرح قره داود على «تهذيب المنطق والكلام» للتفتازاني (الحبشي ٢٠٠٤ : ١/٦٩٠)، وحاشية على شرح التفتازاني على «تلخيص المفتاح» للقرطبي (الحبشي ٢٠٠٤ : ١/٦٣٦)، و«التجريد الشافي» وهو حاشية على شرح عبيد الله بن فضل الله الخبيصي فخر الدين (توفي نحو ١٠٥٠/١٦٤٠) على الكتاب نفسه (الحبشي ٢٠٠٤ : ١/٦٩٤).

* حسن بن محمد العطار (ت. ١٢٥٠/١٨٣٤-٥) [حاشية على شرح عبيد الله الخبيصي على «تهذيب المنطق والكلام» للتفتازاني].

ومن العلماء الفرس الذين توفر متأخرو العلماء المصريين على دراسة كتبهم وشرحها: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت. ٧٥٦/١٣٥٥)، وهو متكلم شهير، عاصر الأبهري، وكان شيخًا للتفتازاني. وله كتب كثيرة، منها: «الرسالة الوضعية العضدية»، التي قام الدسوقي بالتحشية على شرحين لها: شرح أبي القاسم الليثي السمرقندي (ت. ٨٨٨/١٤٨٣) (الحبشي ٢٠٠٤ : ٢/٩٨٢)، وشرح عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفرائيني (ت. ٩٤٤/١٥٣٧) (الحبشي ٢٠٠٤ : ٢/٩٨٣). وللعالَم الأزهري، أحمد الدردير المالكي (ت. ١٢٠١/١٧٨٦) شرح أيضًا على «آداب البحث» للإيجي.

وتدل هذه النماذج -وكذلك ما ظهر في التصانيف المختلفة لمتأخري الأشاعرة المصريين من المعرفة بعلماء فرس آخرين- إلى الاهتمام المستمر بتصانيف التفتازاني، والإيجي، والأبهري، والخونجي، والرازي، وغيرهم بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. وفي هذه الفترة حدث اندماج -بواسطة مؤلفات العلماء المصريين- بين الأشعرية التي تلقت التأثير الفارسي وأشعرية العلماء المغاربة الذين توفرُوا هم أنفسهم على درس كتب المتكلمين الفرس وشرحها، كما سنناقش ذلك لاحقًا.

(أ) التأثير المغربي: القرنان السادس عشر والسابع عشر

وفي الوقت الذي كان السيوطي يتحسر على ما وقع من تأثير علماء الفرس، كان محمد بن يوسف السنوسي التلمساني (ت. ١٨٩٥/١٤٩٠) قد صنف كتبه المحورية في العقيدة الأشعرية، التي لم تزل تؤثر في العالم الأشعري -ومنه مصر- إلى أيامنا هذه. وعلى الرغم من أن السنوسي كان فقيهاً وعالمًا بالحديث والقراءات، فإنه يُذكر قبل كل شيء بكتبه المنطقية والكلامية التي ذاعت في مصر ونيجيريا ومالي وماليزيا وغيرها (بن شنب Bencheneb ٢٠٠٧). وقبل انصرام نصف قرن على وفاة السنوسي، قام عالم مصري يدعى نور الدين علي بن محمد ابن محمد بن خلف المنوفي الشاذلي (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٧٦/١)^(١) بكتابة شرح لـ «أم البراهين»، ثم لم ينقض القرن حتى تعاضم عدد المشتغلين بكتاب السنوسي من الأشاعرة المصريين (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٧١/١-٩١ وفي مواضع أخرى).

وفي مطلع القرن السابع عشر، ظهر تأثير تيار شمال غرب أفريقيا في الوسط الكلامي المصري، فقد فرَّ جماعة من علماء المغرب مما وقع بها من اضطرابات سياسية، وقدموا إلى علماء مصر طائفة من الكتب المنطقية والكلامية الذائعة، ومنها كتب السنوسي (الرويهب ٢٠٠٧). وممن شهد هذه الحقبة الشيخ محمد الخراشي (ت. ١١٠١/١٦٩٠)، أول من تولّى منصب شيخ الأزهر، وقد ذكر من تصانيفه: «الفرائد السنية في حل ألفاظ السنوسية»، و«الأنوار القدسية في الفرائد الخراشية»، وهما شرحان على كتب السنوسي الكلامية (الطعمي، نور، ١٠٨). وكذلك كتب أحمد بن عبد الله الغدامسي المصري (من علماء تلك الحقبة أيضًا) شرحًا لـ «أم البراهين» (تم في سنة ١٠٦٤/١٦٥٤) (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٨٠/١).

وقد قام بعد ذلك بعض أساتذة الأزهر وشيوخه بدراسة كتب السنوسي وكتابة شروح لها، فصنف الدسوقي حاشية على شرح السنوسي لـ «أم البراهين»

(١) لعله يشابه مع علي بن نصير الدين بن محمد المصري القاضي (ت ١٥٣٢/٩٣٩)، المذكور في تاريخ

الأدب العربي (*Geschichte der Arabischen Litteratur*)، ٢: ١٩٠٢.

(الحبشي ٢٠٠٤: ٢٨٧/١)، ومحمد الأمير الكبير (ت. ١٢٣٢/١٨١٧) شرحًا على «نظم عقيدة السنوسي الصغرى» لعلي بن محمد^(١) بن علي السقاط (ت. ١١٨٣/١٧٦٩)، وكذلك كتب شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي (ت. ١٨١٢) حاشية على شرح الهددي للعقيدة الصغرى للسنوسي (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٧٤/١). ومما يذكر أيضًا أن معاصره الشيخ محمد الفضالي (ت. ١٨٢١) صنف كتبًا في العقيدة الأشعرية، أكثر فيها من النقل عن السنوسي.

وكتب شيخ الأزهر، إبراهيم الباجوري (ت. ١٨٦٠)^(٢)، تلميذ الشرقاوي والفضالي والكبير، شرحًا لمختصر السنوسي في المنطق، عنوانه «حاشية على مختصر السنوسي في المنطق»، وكذلك شرحًا على متنه في التوحيد، عنوانه «حاشية على متن السنوسية في علم التوحيد»، وكان عرضه لكلام السنوسي أكثر أهمية -على الأرجح- من خلال شيخه الأساسي الفضالي، الذي شرح طائفة من مصنفاته الكلامية، وكذلك الأمير الكبير الذي روى عنه الحديث، وحصل منه على إجازات في علوم شتى. وقد اعتمد الباجوري -علاوة على ذلك- في رسالته القصيرة في العقيدة الموسومة بـ«رسالة الباجوري» على كتاب السنوسي (الشربيني ومحمد النشار، ١٩٠٠)، كما كان يشير إليه في «تحفة المريد»، وهو شرح على نظم تعليمي بعنوان «جوهرة التوحيد» لإبراهيم اللقاني (ت. ١٦٣١/١٠٤١). وممن عاصر الباجوري من المالكية، وكان كبير الأثر في أهل زمانه، محمد عlish (ت. ١٢٩٩/١٨٨٢)، الذي صنف شرحًا على كتاب السنوسي «عمدة أهل التوفيق والتسديد»، الذي هو شرح على كتابه «عقيدة أهل التوحيد والتسديد المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد» (ويعرف أيضًا بالعقيدة الكبرى) (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٨٨/١).

ولعله ليس من المبالغة أن نقول: إن التأثير المباشر للسنوسي في تعليم الطلاب المصريين المنطق وعلم الكلام -بدءًا من القرن السابع عشر على الأقل

(١) في النص الإنجليزي: علي بن أحمد، والتصويب من «جامع الشروح» للحبشي. (المترجم)

(٢) وانظر مزيدًا عن الباجوري: كونو وسيفاك، وسيفاك القادم.

فصاعداً- أكثر وضوحاً من تأثير العلماء المتقدمين، كالغزالي مثلاً (على الرغم من أن الأول مدين للآخر بالفضل).

وثمة عالم مغربي آخر في المنطق والعقيدة الأشعرية يدعى عبد الرحمن بن محمد بن عامر ابن الولي الصالح السيد الصغير الأخضر، صنف شرحاً على الصغرى للسنوسي (الحبشي ٢٠٠٤: ٢٧٦/١)، على الرغم من شهرته الواسعة في الفقه لتصنيفه متناً في المذهب المالكي، يعرف بـ«متن الأخضر»، وله نظم مشهور لإيساغوجي للأبهري يعرف بـ«السلم المروثق»، وعليه عدة شروح، بعضها لعلماء من الأزهر؛ كالباجوري، وشيخه القويسني (ت. ١٢٥٥/١٨٣٩)، والدمهوري، وأحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي (ت. ١١٨١/١٧٦٧) الذي صنف شرحين: كبيراً وصغيراً (سبيفاك ٢٠١٤، ١٣٤-٧). وقد كان شرح الملوي مصدراً مهماً للباجوري في شرحه.

وأقل من السنوسي والأخضر شهرة أحمد بن عبد الله (محمد) الجزائري (ت. ٨٩٨/١٤٩٣)، الذي نظم عقيدة عنوانها «المنظومة اللامية الجزائرية في التوحيد» (الحبشي ٢٠٠٤: ٣/١٠٠٠). ولهذا المتن شرح وضعه السنوسي، معاصر الجزائري، وآخر صنفه بعد ذلك المتكلم المصري، عبد السلام اللقاني (ت. ١٠٧٨/١٦٦٧) (الحبشي ٢٠٠٤: ٣: ١٠٠١). ومن الملامح المهمة لعصر اللقاني أننا بدأنا نرى العلماء يشرحون الكتب [الكلامية] المغربية والفارسية جميعاً، ولعل في ذلك إشارة إلى تألف كلا الترائين، كما سنبيّنه في المطلب القادم.

(أ) التوليفة الفارسية المغربية المصرية: من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر

يُعد إبراهيم اللقاني من أبرز العلماء المصريين في القرن الحادي عشر/ السابع عشر، فقد جمع إلى الفقه المالكي العلم بالحديث والتصوف والكلام، وكان -كما أسلفنا- ملياً من الأثر الفارسي للتفتازاني، غير أن إسهامه الرئيس في العقيدة الأشعرية إنما هو نظمه التعليمي الموسوم بـ«جوهرة التوحيد»، الذي شرح مراراً، وكان ناظمه نفسه من بين شراحه، كما سنبين في هذا المطلب. وقد مرَّ

بنا آنفًا ذكر ابنه، عبد السلام اللقاني، الذي وضع عدة شروح على مصنفات أبيه، ومنها شرح على «جوهرة التوحيد»، وحاشية على شرح أبيه عليها. وبوسعنا أن نرى لدى الأب والابن إلمامًا بالتراثين الفارسي والمغربي، وكذلك تيسيرًا [تعميمًا] للنص المصري الوليد: «جوهرة التوحيد» (انظر: الباجوري، تحفة المريد).

ومنذ ذلك الحين أصبح مألوفًا -على نحو متزايد- أن ترى بعض العلماء يشرحون مزيجًا من النصوص المغربية والفارسية والمصرية (كجوهرة التوحيد وشروحه)، ويشيرون في شروحهم كذلك إلى أبرز علماء هذه البقاع. ومثال ذلك ما جاء في كتاب «تحفة المريد»، وهو شرح الباجوري على «جوهرة التوحيد» لللقاني، عند الحديث عن إشكالية تعريف الوجود وعلاقته بالذات، وخلاصتها: هل الوجود عين الموجود، أم أنه غيره وإن كان لا ينفك عنه؟ قولان للمتكلمين. وقد ذكر الباجوري في هذا الموضوع آراء الفخر الرازي والتفتازاني واللقاني ومحمد الصغير (ت. ١١٥٥/١٧٤٢)؛ أي إنه نقل عن علماء فرس ومغاربة ومصريين. فأما الفخر الرازي، فذهب إلى أن الوجود غير الموجود [ضرورة مغايرة الصفة للموصوف]. وأما التفتازاني، فذهب إلى أنه ليس زائدًا على الذات في الخارج [بحيث تصح رؤيته] (الباجوري، تحفة المريد، ١٠٥-٦). وذهب اللقاني نفسه في شرحه -فيما نقل عنه الباجوري- مذهب السعد التفتازاني^(١)، بينما ذهب العالم المغربي محمد الصغير إلى أنه يكفي المكلف أن يعرف أن الله موجود، ولا يجب عليه معرفة أن وجوده تعالى عين ذاته أو غير ذاته؛ لأن ذلك من غوامض علم الكلام. وفي شرح الباجوري لـ «أم البراهين» نقاش كهذا النقاش (حاشية الباجوري، ١٤).

وتتضمن مدونة آثار الباجوري -علاوة على الإحالات المرجعية إلى الكتب الفارسية والمغربية والمصرية- شروح كتب لمؤلفين من الفئات الثلاث، فقد شرح مصنفات علماء مصريين كاللقاني والفضالي، وشرح «السلم» للأخضري، و«أم

(١) نقل الباجوري رأي السعد، ثم قال: «وهو الحق الذي لا محيص عنه»، ويبدو أن هذا من كلامه،

لا من كلام اللقاني، الذي لم أجد له ذكرًا في هذا الموطن. (المترجم)

البراهين» للسنوسي، و«مختصر السنوسي في المنطق»، و«متن السمرقندية» للسمرقندي في علم البلاغة، وله حاشية على شرح التفتازاني للعقائد النسفية (كونو وسيفاك ٢٠٠٩؛ سيفاك ٢٠١٤، ١٨-٢٥).

وقد كان في مصر علماء آخرون يمتحون من بئر الأشعرية الفارسي والمغربي؛ كالدسوقي، والدردير، وغيرهما. فأما الدردير، فله شرح لـ «أدب البحث» للإيجي، وشرح اعتمد فيه على شرح السنوسي لكتابه «أم البراهين»، وشرح على منظومته في العقيدة الأشعرية، الموسومة بـ «الخريدة البهية في العقائد التوحيدية». وأما الدسوقي، فله حاشية على شرح السنوسي لـ «أم البراهين»، وحواشٍ على التفتازاني والإيجي، كما مرَّ آنفاً. ومن الجلي أن التوليف الفارسي المغربي المصري قد غدا القاعدة لدى الأشاعرة المصريين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما كانت كتب العلماء الفرس -ممن بعد القرن السادس/الثاني عشر- تمثل الأطروحة الأشعرية السائدة في مصر في القرن العاشر/السادس عشر، على نحو ما بينّا ذلك في الحديث عن عصر الأنصاري وابن حجر والرملي.

(٣)

السمات الرئيسية للفكر الأشعري المصري في العصر المتأخر

سوف نناقش في هذا المبحث ثلاث سمات رئيسة للفكر الأشعري المصري في العصر المتأخر تساعد على توكيد ما في هذه الحقبة من تنوع وحيوية، وإن كانت كل واحدة منهن بحاجة إلى مناقشة مستفيضة. على أن الملامح الكبرى التي سنعرض لها هنا تقوم شاهداً أيضاً على التألف الحيوي للتأثيرات الفارسية والمغربية والمصرية المحلية فيما بعد القرن السابع/الثالث عشر التي صبغت الوسط الأشعري المصري المتأخر.

وأولى هذه السمات شيوع دراسة المنطق والكلام. فعلى الرغم مما اعترى الاهتمام بالمنطق -فيما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر- من جزر ومدّ،

وكذلك ما بدا في مناهجه من تنوع وفي درسه من عمق، فقد كان عمدة في الدراسة الكلامية والفقهية للعالم المصري. على أن تطورات دقيقة حدثت في محتواه وفي ترتيب موضوعه، فيما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر، حتى إنه اختلف كلياً عن المنطق لدى المتقدمين، فاختلف لذلك فيه حكم الفقهاء. وبيان ذلك أن الاشتغال بمنطق المتقدمين كان مسألة خلافية في الفقه، فذهب بعضهم إلى تحريره، كمعاصري ابن يونس: النووي (ت. ٦٧٦/١٢٧٧)، وابن الصلاح (ت. ٦٤٣/١٢٤٥)، وذهب آخرون -كالغزالي- إلى الترغيب في دراسته. على أن الرأي الشائع -فيما يذكر الباجوري، ولا يلزم أن يكون رأي الجمهور- هو جواز دراسة منطق المتقدمين لمن كان راسخ القدم في العلم، متين الدين عقداً وعملاً. وفي رأي الباجوري أيضاً وشيخه القويسني وآخرين أن هذا الخلاف إنما كان في منطق المتقدمين لما اشتملت عليه كتبهم من هرطقات الفلاسفة في العقيدة، خلافاً لكتب الفرس والمغاربة التي مر ذكرها، فإن دراستها من فروض الكفايات بلا خلاف، اللهم إلا كتب البيضاوي التي ألحقها الدمنهوري بالفئة الأولى (منطق المتقدمين) (سيفك ٢٠١٠: ١٧٣).

واحتج الباجوري بأنه لما كان المنطق خادماً للكلام، وكان تعلم الكلام فرض كفاية، فذلك تعلم المنطق. ويتصل بهذا أنه يراد بمصطلح «كلام» ابتداءً ذلك الكلام الذي يستعمل مناهج المنطق ومصطلحاته، وأن هذا المنطق هو منطق متأخري علماء الفرس والمغاربة، ما لم يُنص على خلاف ذلك. وعلى الرغم من التطورات التي لحقت الكلام والمنطق، فإن الإحاطة التاريخية بالعلماء البارزين الذين اشتغلوا بهذين العلمين درساً وكتابة، وبشهرة أولئك الذين جعلوا دراستهما من فروض الكفايات، وبارتباطهما بالدراسة الفقهية (من خلال أصول الفقه)، تدل على أن الكلام الأشعري -مع حضور مهم للماتريديّة- كان يمثل جزءاً مركزياً في البناء التعليمي للعالم المصري منذ عهد صلاح الدين الأيوبي على الأقل، إلى أواخر القرن التاسع عشر.

والسمة الثانية للفكر الأشعري المصري في العصر المتأخر هي التأثير البارز للمحققين من الفرس والمغاربة، الذين كانوا يشرحون الموروث الكلامي،

ويخالفونه أحياناً متخذين آراء مستقلة. والحق أن إلحاحهم على صفة «التحقيق» - الذي يعني «تقديم الأسباب الواضحة . . . للرأي العلمي» (الرويهب ٢٠٠٦: ٢٦٥)- يعني عدم الشعور بأن المناطقة والمتكلمين فيما بعد القرن الثالث عشر كانوا يلزمون أنفسهم بالموروث العلمي السابق، بحيث لا يتجاوزون حد نقله وشرحه، بل كانوا يعارضون آراء الآخرين، وقيمون الدليل على ما يذهبون إليه من الرأي، ولا أدل على ذلك من وجهات النظر المتنوعة في كثير من القضايا الكلامية والمنطقية، حتى بات معهوداً أن يكتب عالمان متعاصران شرحين لكتاب واحد، ثم يختلفان أو يتعارضان في تفسير ما جاء فيه.

وقد كان علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ كالباجوري، والدمنهوري، والدسوقي، والدردير، والشرقاوي، واللقاني، وأحمد بن محمد الصاوي (ت. ١٨٢٥/١٢٤١)، وغيرهم، على دراية جيدة بكتب محققي الفرس والمغاربة، وكانوا يستمدون منهم الجراءة بلا شك، كما يتضح من تنوع الرأي فيما بينهم، ومما يبدونه من شجاعة في التعبير عن آرائهم المختلفة. والحق أن طائفة من هؤلاء العلماء -ومنهم الباجوري- قد حظي بلقب «المحقق».

وتتصل السمة الثالثة بسابقتها، وهي شيوع طريقة الشروح والحواشي نمطاً للتأليف مختاراً من قبل العلماء. وقد ذهب أناس إلى أن موروث الحواشي شاهد على الانحطاط؛ إذ إن الأعمال الأصيلة أمست شديدة الندرة، ومع ذلك يمكن القول بأن الحواشي تتضمن -على الرغم من محدودية الوسيلة- الشواهد على الحيوية والأصالة المتجدتين.

وعلى الرغم من أن حواشي متأخري العلماء تمتاز بالاقتضاب غالباً، وتفترض في القارئ علماً بالكتب والموضوعات الأخرى، وتقتضي معرفة وافية وبصراً بالسياق، فإن من الممكن أن يُستخلص منها الدليل على الحيوية المطردة التي دعمها المحققون. ففي كتب الباجوري والفضالي مخالفة لما ذهب إليه السنوسي من أن الجاهل بالأدلة الكلامية على وجود الله وعلى الصفات الواجبة يعد كافراً، حيث ذهب إلى أنه ربما كان آثماً لأن إيمانه ليس بمأمن من الشُّبه، ولكنه لم يزل مسلماً. وإنا لنرى كذلك في قول متأخري الأشعرية بالفرضية

الكفاية لتعلم المنطق والكلام، وفي انتشار تعليمه في المراكز العلمية المختلفة، وفي إصرارهم على ضرورة أن يعرف كل أحد الأدلة إجمالاً لا تفصيلاً، أقول: نرى في كل ما سبق مخالفة للغزالي في «إجماع العوام عن علم الكلام» الذي دعا إلى مزيد من التضييق في درس الكلام وعرضه.

وثمة مثال آخر يتعلق بعبارة «الله موجود في كل الوجود»، التي تشيع على السنة العامة، فقد ذهب الصاوي في شرحه على «جوهر التوحيد» للقاني إلى أن هذا الكلام صحيح في نفسه . . معناه أنه مع كل موجود؛ أي: لا يغيب عن موجود أصلاً (الصاوي، حاشية، ١٤٦)، خلافاً للباجوري في شرحه على الجوهر، فقد ذهب إلى أنه ممتنع؛ لإيهامه الحلول.

وقد خالف الباجوري اللقاني بحرية في طائفة من المسائل، كمسألة «الصفات الواجبة» للأنبياء، أهي واجبة بالعقل، كما ذهب إليه اللقاني والسنوسي وآخرون، أم بالشرع. وخالفه كذلك، وخالف أشعرية آخرين، في مسألة أفضلية الملائكة على بني آدم، فقد ذهب اللقاني إلى أن جميع الملائكة خير من جميع البشر إلا الأنبياء، بينما ذهب الباجوري والصاوي مذهب الماتريدية في أن بعض الأولياء من البشر أفضل من بعض الملائكة، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فإنهم خير من جميع الملائكة إلا جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، وعزرائيل (سيفاك، ٢٠١٤، ٢٧).

وفي البحوث المنطقية تنوع كبير في الآراء في دقيق المسائل، كالتصديق، أهو متركب من التصورات والحكم، أم من الحكم فحسب؟ (قطب الدين الرازي، تحرير، ٧-١١)، والقياس الحملّي، أيقضي حدّاً أوسط تامّاً، أم لا؟ (الرويهب ٢٠١٠: ٤١)، والكماليات، هل لها وجود في الخارج، أم لا؟ (سيفاك ٢٠١٠، ١٧٥)، والحد، هل يقتضي العلم بالمحدود، أم العلم بما يتميز به عن سائر الأشياء؟ (سيفاك ٢٠١٠، ١٧٥)، إلى غير ذلك من المعضلات. وهذه المناقشات موجودة في كتب الجرجاني، وفخر الدين الرازي، وقطب الدين الرازي، والكاتبّي، والتفتازاني، وغيرهم، ثم ورثها متأخرو علماء مصر عن أسلافهم من علماء الفرس والمغاربة، فأعادوا النظر فيها وتدبرها.

والحق أن الكتب والموضوعات التي عرض لها متأخرو الأشاعرة في مصر في مناقشاتهم في المنطق وعلم الكلام تكشف عن مشروع متنوع، فعال، دقيق، وحيوي قام به علماء لم يرسفوا في أغلال التقليد، الذي دأب مصلحو القرن التاسع عشر ومستشرقوه على رميهم به. ولذلك كان الفكر الأشعري المصري في القرن السابع عشر تأكلاً حيويًا بين الرؤى الفارسية والمغربية والمصرية، رسخت جذوره في التطورات التي قام بها متأخرو المناطق والمتكلمين، واقتادته الروح المستقلة للعلماء «المحققين»، ونُسج بهذه اللغة الفنية المقتضية البارة في الشروح والحواشي.

المراجع

- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (حاشية). حاشية العلامة الشيخ إبراهيم الباجوري على رسالة الأستاذ الشيخ محمد الفضالي في لا إله إلا الله. القاهرة: مطبعة عثمان عبد الرازق، ١٣٠١/١٨٨٤.
- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (حاشية الباجوري -أ). حاشية الباجوري. نسخة مطبوعة بالحجر. [القاهرة: دون بيانات]، ١٢٧٩ [١٨٦٣/]. (شرح على أم البراهين للسنوسي).
- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (حاشية الباجوري -ب). حاشية على السلم في علم المنطق. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٦٦. (شرح على الأخضر).
- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (حاشية الباجوري -ج). حاشية إبراهيم الباجوري المسماة بتحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام لمحمد الفضالي. بولاق: المطبعة الأزهرية، ١٣٢٩/١٩٠٦.
- (al-Bajuri) الباجوري، إبراهيم (تحفة). تحفة المريد على جوهر التوحيد. تحقيق علي محمد جمعة. القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٦.
- Bencheneb, H. (2007). 'al-Sanusi, Abu Abd Allah Muhammad b. Yusuf b. Umar b. Shuayb'. *The Encyclopaedia of Islam*. New edn. ix. 20-2.
- Cuno, K. M., and A. Spevack (2009). 'al-Bajuri, Ibrahim b. Muhammad'. *The Encyclopaedia of Islam*, fasc. 2009-2, 130-2.

- al-Fudali, M. (1960). 'The Sufficiency of the Commonality in the Science of Scholastic Theology'. In D. B. MacDonald (ed.), *Development of Muslim Theology, Jurisprudence, and Constitutional Theory*. Lahore: Premier Book House.
- al-Hibshi (الحبشي، عبد الله محمد (٢٠٠٤). جامع الشروح والحواشي: معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها. ٣ مج. أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٥.
- Ibn Hajar al-Haytami (ابن حجر الهيتمي (فتاوى). الفتاوى الحديثية. مصر: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٠.
- Ibn Khaldun (ابن خلدون) (*Muqaddina*). *The Muqaddimah: An Introduction to History*. Trans. F. Rosenthal. 3 vols. New York: Pantheon Books, 1958.
- Ibn Khallikan (ابن خلكان (وفيات). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بيروت: دار صادر، ١٩٩٤.
- al-Iji (الإيجي، عضد الدين (شرح). شرح مختصر المنتهى الأصولي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.
- al-Iji (الإيجي، عضد الدين (مواقف). المواقف في علم الكلام. لبنان: عالم الكتب، دون تاريخ.
- Ibn Khaldun (ابن خلدون) (*Muqaddima*). *The Muqaddimah: An Introduction to History*. Trans. F. Rosenthal. 3 vols. New York: Pantheon Books, 1958.
- Qutb al-Din al-Razi (قطب الدين الرازي (تحرير). تحرير القواعد المنطقية. Surabaya: شركة بيراميد للطباعة والنشر والتوزيع. دون تاريخ.
- al-Quwaysni (القويسني، حسن بن درويش. شرح نظم السلم المنورق في المنطق لعبد الرحمن الأخضر. كازابلانكا: دار الرشاد الحديثة، ٢٠٠٦.
- El-Rouayheb, Kh. (2006). 'Opening the Gate of Verification: The Forgotten Arab-Islamic Florescence of the Seventeenth Century'. *International Journal of Middle East Studies* 38: 263-81.

- El-Rouayheb, Kh. (2007). 'Opening the Gates of Verification: Intellectual Trends in the Arabic-Islamic World'. *International Institute for Asian Studies (IIAS) Newsletter*, no. 43 (Spring 2007).
- El-Rouayheb, Kh. (2010). *Relational Syllogisms and the History of Arabic Logic, 900-1900*. Leiden: Brill.
- الصاوي، أحمد بن محمد (حاشية). كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد. بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٧.
- الشربيني، محمد النشار (حاشية). حاشية التحفة السنية على الرسالة الباجورية وبهامشها منحة البرايا بما في البسمة من المزايا. مصر: مطبعة محمد مصطفى، ١٣١٨ [١٩٠٠]
- Spevack, A. (2010). 'Apples and Oranges: The Logic of the Early and Later Logicians'. *Islamic Law and Society* 17: 159-84.
- Spevack, A. (2014). *The Archetypal Sunni Scholar: Law, Theology, and Sufism in the Synthesis of al-Bajuri*. Albany, NY: SUNY Press.
- السيوطي، جلال الدين (شرح). شرح مقامات جلال الدين السيوطي. المجلد الثاني. تحقيق سمير محمود الدروبي بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩.
- al-Taftazani (الفتازاني), Sad al-Din (*Commentary*). *A Commentary on the Creed of Islam: Sad al-Din al-Taftazani on the Creed of Najm al-Din al-Nasafi*. Trans. E. E. Elder. New York: Columbia University Press, 1950.
- الطعيمي، محيي الدين (نور). النور الأبهري في طبقات شيوخ الجامع الأزهر. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.
- Wisnovsky, Robert. 'Post-classical (1100CE-1900CE) Islamic Philosophy: A Handlist (by Author) of Major Extant Arabic Works and Commentaries.' [Online: <http://islamsci.mcgill.ca/RASI/docs/pipdi.htm#dd7>]

الفصل الحادي والثلاثون

استطراد (٣)

التلقي القبطي والسرياني للأشعرية الجديدة

جرجور شوارب

(١)

مقدمة

ثمة ثلاث سمات بارزة لما يسمى بـ « النهضة السريانية » (Syriac Renaissance) في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ولـ « نهضة الأدبيات القبطية العربية » (Renaissance of Copto-Arabic literature) في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وهي الاعتماد الواسع لأعمال مؤلفين معاصرين غير مسيحيين من مجالات معرفية شتى، وإدراجها في مدونة الكتب المعتمدة، وتأليف مختصرات ذات طابع موسوعي تعرض مزيجاً جديداً من المعرفة الفلسفية اللاهوتية، والفلسفية العلمية (تويله ٢٠١٠ Teule؛ سيداروس Sidarus ٢٠١٠a) (*). وتمثل هاتان « النهضةان » -للمسيحية السريانية والقبطية- معلماً على فترات من الازدهار الأدبي والثقافي قبيل الاضطرابات السياسية التي أصابت العالم الإسلامي وفي أثناء وقوعها، مع ما صاحب هذه الاضطرابات من تغيرات جيوسياسية بعيدة المدى: ظهور الإلخانات المغولية في فارس والعراق، وسقوط الأيوبيين والتحول إلى حكم

(*) أود أن أشكر أ. ي. سيداروس على تعليقاته القيمة على النسخة الأولى من هذه المقالة.

الممالك في مصر وسورية والحجاز وأجزاء من جنوب شرق الأناضول، واحتلال الجيوش الصليبية لمناطق استراتيجية على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط، والسقوط التالي للإمارات الصليبية (تُويله Teule ٢٠١٢، b).

وفي الحق أن العوامل التي أسهمت في «العصر الذهبي» للأدبيات السريانية والقبطية العربية متعددة (سيداروس ٢٠١٠: ٣٢٨-٣٢٩؛ سوانسون ٢٠١٠: ٨٣-٩٤):

* امتازت فترة الحكم الأيوبي بالاستقرار السياسي النسبي، فتهيأت بذلك الظروف لازدهار الحياة الاجتماعية والثقافية بين المسلمين وغير المسلمين، كما أن السياسة التعليمية للأيوبيين قد أدت إلى الإكثار من المؤسسات التعليمية والمكتبات، ومن تداول الكتب. وفي القرنين السادس/الثاني عشر والسابع/الثالث عشر أصبحت العلوم العقلية جزءاً رئيساً من مناهج التعليم التقليدية في المدارس السنية.

* كان لضم مصر وبلاد الشام واليمن تحت قوة سياسية واحدة أهمية كبيرة في نهضة الأدبيات القبطية العربية، فقد ساعد هذا الاتصال الإقليمي على تعزيز العلاقات التاريخية القديمة بين القبط والنصارى السوريين الأرثوذكس، ويسّر تبادل الأفكار والكتب والتحف الفنية بين البلدين (فيي Fiey ١٩٧٣؛ دين هيجر Den Heijer ٢٠٠٤). وقد كانت الأمة القبطية في دمشق تنمو باطراد، ونجحت في تحصيل شيء من القوة، وكان لها -إلى منتصف القرن الثالث عشر- من القوة السياسية ما يكفي لتحدي سلطة البطريك القبطي في القاهرة (MTQ ٥ : ١٥٢-٩٤). وسوف نرى أن أنصار نهضة الأدبيات القبطية العربية قد أقاموا جميعاً تقريباً في دمشق -في القرن الثالث عشر- مُدَّةً تطول وتقصّر، وكانت لهم علاقات وثيقة بالقبط هناك.

* وفي الكنيسة القبطية لم يكتمل الانتقال اللغوي من القبطية إلى العربية -الذي كان شرطاً للنهضة القبطية العربية- إلا في إبان القرن الثاني عشر (روبنسون Rubenson ١٩٩٦؛ زابوروسكي Zaborowski ٢٠٠٨؛ سوانسون ٢٠١٠: ٦١-٨١؛ سيداروس ٢٠١٣). وفي العقود الوسطى من القرن الثاني عشر كان هناك عدد كافٍ

من الرهبان القبط والعلماء العلمانيين الذين تلقوا تدريباً [تشكيلاً] مناسباً للدولف إلى مدونة ضخمة من الأدبيات الدينية والعلمية المكتوبة بالعربية، وللانخراط في نشاط أدبي مكثف، واقرن هذا الاستعداد بتوسيع الاهتمام وزيادة الرغبة في الاعتماد على مصادر من خارج التراث القبطي.

* وقد كانت القوة الدافعة للنهضة القبطية العربية طبقة من نبلاء القبط المتعلمين تعليماً عالياً، الذين كانت لديهم الوسائل والقدرة على الرعاية السخية لعلماء القبط وفنانيهم (سيداروس ٢٠١٣). وفي عصر الفاطميين والأيوبيين أصبح كثير من الأسر القبطية جزءاً أصيلاً من البيروقراطية الحكومية، وتولوا الوظائف في دواوين الأيوبيين لعدة أجيال، حتى إن معظم العلماء الذين ارتبطت أسماؤهم «بالنهضة» القبطية العربية ينتمون إلى هذه الأسر من موظفي الدولة، أو كان لهم بها صلات قريبة. وكذلك نعيم علماء النهضة السريانية الأول برعاية الحكام المحليين والمؤسسات الكنسية (إديه Edde ١٩٩٥).

لقد كان الأنصار الأساسيون للنهضتين السريانية والقبطية علماء ذوي ثقافة عميقة، أبدوا انفتاحاً فكرياً رائعاً على أنواع مختلفة من التراث اللغوي والديني، فدرّسوا - إلى جانب الأدبيات المدرسية والكنسية للأمم المسيحية الشرقية، وآباء الكنيسة، والفلسفة اليونانية العربية - مصنفات طائفة من المفكرين المعاصرين من اليهود والمسلمين. وكان لدى بعضهم مكتبات خاصة ضخمة، ومهارة المغرم بالكتب في تتبع المخطوطات النادرة والمهملة. وقد وصف المؤتمن بن العسال هذه الحالة العلمية البحثية وصفاً حياً متميزاً في فاتحة كتابه «مجموع أصول الدين» (١: ٢٠، ١٦):

وكل من وجدت عنده كتاباً منها [يعني كتب أصول الدين] اشترته وسبرته بالمطالعة واستبريته، ومن لا يبيعه، استعرت منه وأنسخه، وأرسي مركبة غرضه في ميناء صدري وأرسخه. وجمعت كتبه من كل نحلة وطائفة، ومن كل جماعة عالمة به وعارفة. وواصلت مطالعتها مواصلة الحيوان الناطق للفكر والأمل.

لقد أثرت النهضة القبطية والسريانية عملياً في كل مجالات الإنتاج العلمي والأدبي، بما في ذلك الفلسفة، والمنطق، والعلوم [الطبيعية]، وعلم الكلام، والفقه، والنظرية الأدبية، والنقد، والكتابة التاريخية، والنحو، والصناعة المعجمية. وفي مجال الفكر الديني كان إجراء «الأخذ» عن مصادر جديدة غير مسيحية ردّ فعل -في الأساس- على تطورات سابقة في علم الكلام والفلسفة الإسلاميين أعقبت الصعود المذهل لفكر ابن سينا واندماجه بالكلام الأشعري، وما استتبعه ذلك من ظهور نمط جديد من علم الكلام الفلسفي (إندرس Endress ٢٠٠٦؛ أيشنر ٢٠٠٩).

ولا حاجة بنا إلى أن نعيد القول بأن العلماء النصارى كانت لديهم معرفة جيدة بمختلف الاتجاهات الفكرية في أواخر العصر القديم، وكذلك بعلم الكلام الإسلامي في عصره الباكر قبل القرن الثالث عشر. وقد كانت كتب آباء الكنيسة اليونانية والسورية -التي تمثل جزءاً أصيلاً من مناهج التعليم في المدارس المسيحية وفي الأديرة في قرون الإسلام الأولى- مُشربةً بالمصطلحات والمفاهيم المشتقة من الفلسفة والمنطق والطب والبلاغة اليونانية والهلنستية (بيكر Becker ٢٠٠٦). ومما يُذكر أن المتكلمين النصارى الأول الذين كتبوا بالعربية -بدءاً من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر- كان لديهم معرفة مباشرة بالاتجاهات المعاصرة في الفلسفة والكلام، بل كان لهم -في حالات كثيرة- صلات شخصية بالمتكلمين والفلاسفة المسلمين. ومن بين هؤلاء المتكلمين النصارى: ثيودور أبو قرة (ت. ٨٣٠؛ GCAL ٢: ٧-٢٦؛ CMRBH ١: ٤٣٩-٤٩١؛ كوكان Coquin ١٩٩٣: ٦١)، وعمار البصري (ت. ٨٤٥؛ GCAL ٢: ٢١٠؛ CMRBH ١: ٦٠٤-١٠؛ كوكان ١٩٩٣: ٧٠)، وحبيب بن خدمة أبو رائطة (ت. ٨٥٥؛ GCAL ٢: ٢٢٢-٦؛ CMRBH ١: ٥٦٧-٨١؛ CC ٧٠؛ f. وموسى بار كيفا (ت. ٩٠٣؛ GCAL ٢: ٢٢٩-٣٣؛ CMRBH ٢: ٩٨-١٠١؛ كوكان ١٩٩٣: ٧١)، وقسطا بن لوقا (ت. ٩١٢؛ GCAL ٢: ٣٠-٢؛ CMRBH ٢: ١٤٧-٥٣؛ كوكان ١٩٩٣: ٦٢)، ويحيى بن عدي (ت. ٩٧٤؛ GCAL ٢: ٢٣٣-٤٩؛ CMRBH ٢: ٣٩٠-٤٣٨؛ كوكان ١٩٩٣: ٧١؛ f. وساويروس ابن المقفع (ت. ١٠٠٠؛ GCAL ٢: ٣٠٠-١٨؛ CMRBH ٢: ٤٩١-٥٠٩؛

كوكان ١٩٩٣ : ٧٥)، وإلياس النصيبيني (ت. ١٠٤٣ ؛ GCAL ٢ : ١٧٧-٨٤؛
CMRBH ٢ : ٧٢٧-٤١ ؛ كوكان ١٩٩٣ : ٦٨)، وأبو الفرج عبد الله بن الطيب (ت.
١٠٤٣ ؛ GCAL ٢ : ١٦٠-٧٦ ؛ CMRBH ٢ : ٦٦٧-٩٧ ؛ كوكان ١٩٩٣ : ٦٨).

وقد كان هؤلاء المؤلفون المتقدمون في الأدبيات العربية المسيحية يمثلون
-في نظر أصحاب النهضة السريانية والقبطية العربيتين في القرن الثالث عشر-
مرجعيات مركزية، ويظهرون بوضوح في كتاباتهم. والحق أن بعض كتاباتهم قد
«أعيد اكتشافها» فعلياً في أثناء هذه الحقبة (سيداروس ٢٠١٠ : ٣٣١). ومع
ذلك أصبح هؤلاء المؤلفون الأول يُقرأون الآن جنباً إلى جنب مع مؤيدي فكر
ابن سينا ومتنقديه المتأخرين. وفي رأي كثير من العلماء المسيحيين في القرنين
الثاني عشر والثالث عشر أن هذه الاتجاهات الفكرية الجديدة كانت تُدكّر بقوة
بترائهم الهليني والهلنستي في الخطاب اللاهوتي، بل إنهم قد تولّد لديهم نوع
شعور بالعودة إلى وطنهم الذي ألفوه، على الرغم من أن يد الإصلاح والتجديد
قد أعملت فيه كلية. وهذا الشعور هو الذي ملّك غريغوريوس [ابن العبري]
Barhebraeus في كتابه «تاريخ ابن العبري» [Chronography] ("Chronography"،
١ : f. ٩١؛ مج ٢، b-a98 fo.) :

ونبغ من بينهم (المسلمين) فلاسفة، ورياضيون، وأطباء قد برّوا
[الحكماء] القدامى بدقة معارفهم. ولم تكن الأسس التي رفعوا عليها
مبانيهم إلا البيوت اليونانية. وإنما كانت مباني الحكمة التي نصبوها
عظيمة بسبب أساليبهم الصقيلة، وبحوثهم البالغة الحذق؛ ولذلك أصبحنا
نحن -الذين اقتبس منهم المسلمون الحكمة عن طريق المترجمين،
وجميعهم سوريون- نجد أنفسنا مجبورين على البحث عن الحكمة
قبلهم.

وقد كان هذا المظهر المسيحي المزعوم للاتجاه الفلسفي الجديد في علم
الكلام، وكذلك التقارب المأثور بين علم اللاهوت المسيحي وتراث المذاهب
الفلسفية في العصرين القديم والقديم المتأخر هو الذي حمل بعض المتكلمين
المسلمين - في أواخر القرن الحادي عشر وفي القرن الثاني عشر - على معارضته

[الاتجاه المتفلسف]؛ لأنهم كانوا يخشون من زحف المسيحية على العقيدة الإسلامية، ومن أن:

يؤول أمر الإسلام إلى ما آل إليه أمر النصارى في دين عيسى، فإن رؤساءهم مالوا إلى علم اليونانيين في الفلسفة حتى انتهى أمرهم إلى أن خرجوا دين عيسى على طريق الفلاسفة (ركن الدين ابن الملاحمي، تحفة، ٣).

(٢)

التلقي المسيحي لفخر الدين الرازي في سورية ومصر الأيوبيتين

إن تلقي المسيحيين من القبط والسريان لعلم الكلام الإسلامي الذي أُشرب فلسفة ابن سينا كان -قبل كل شيء- من خلال مصنفات فخر الدين الرازي (ت. ١٢١٠/٦٠٦). وقد أصبحت هذه المصنفات عند علماء الطوائف الدينية قاطبة أنموذج الخطاب الفلسفي الكلامي، والمثال البنيوي والمفاهيمي الذي يُنشئون على وفقه تصانيفهم الفلسفية الكلامية (شوارب ٢٠١٤: ٨-١٤٤). ويتضح في هذا الصدد تفوق ابن خطيب الري -كما كان يلقيه معاصروه- على الدور الذي أدته مصنفات المتقدمين عليه ممن كان يمثل «النزعة الفلسفية» في المذهب الأشعري، ولا نحاشي من ذلك أبا حامد الغزالي (ت. ١١١١/٥٠٥).

وقد كان الرازي يُعتبر -في أثناء حياته- ذلك الوسيط المبرر الذي نجح ببراعة في الجمع بين نظامين فكريين يوصفان بالتعارض: فلسفة ابن سينا وعلم الكلام. وكان يُلقب في القرن الثالث عشر بأفضل المتأخرين وسيد الحكماء المحدثين (ابن أبي أصيبعة، عيون، ٢: ٢٣) من جميع الطوائف الدينية. ولم تزل مصنفاته تزدان بها كثير من المكتبات الخاصة والعامة للمسلمين ولغير المسلمين. وعلى الرغم من أن طائفة من المتكلمين قبله قد أشاروا إلى فائدة المنطق، واختاروا الفلسفة لحل المتناقضات المتأصلة في الكلام، فإن نقد الرازي الشامل لفكر ابن سينا كان هو الحافز الأساسي لتقديم المنطق والفلسفة المشائيين،

وكذلك العلوم، ضمن المنهج التعليمي المدرسي، وهو الذي حمل متكلمي وفقهاء على قراءة آثار ابن سينا وأتباعه ونقدها، أو الدفاع عنها، أو تنقيحها، وأظهر كيف أمكن تمثيلها مع أصول عقيدتهم ومذهبهم الكلامي (إندراوس ٢٠٠٦؛ شوارب ٢٠١٤).

ويمثل الدعم الذي حظي به التوافق [حرفيًا: التحالف] الشافعي الأشعري في عصر الأيوبيين عاملاً حاسماً آخر في انتشار المذهب الأشعري، وفي ذي وع كتب الرازي في سورية ومصر واليمن. ويشير مصدران من مصادرنا الرئيسة في الحياة الفكرية في زمن الأيوبيين - وهما تاريخ مختصر الدول لابن العبري (٢٥٤). (١٧-١٤)، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٢: ٢٩، ٣١-٢) - إلى صلات أيوبية متعددة بفخر الدين الرازي وتراثه الفكري، فكتابه «تأسيس التقديس» (أساس التقديس) - وهو رسالة في تأويل القرآن تأويلاً عقلياً - صُنف بتكليف من الملك العادل (حكمه من ٥٩٦/١٢٠١ - ٦١٥/١٢١٨)، أخي صلاح الدين؛ ولذلك افتتح بالإهداء إلى الحاكم الأيوبي (الرازي، أساس، ٣٣٩)، كما أن طائفة من تلامذة الرازي غدوا علماء بارزين في بلاط السلاطين الأيوبيين. وقد قام شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي (ت. ٦٢٥/١٢٥٤) - الذي كان من أجل تلامذة الرازي، فيما ذكر ابن أبي أصيبعة - بتعليم الملك الناصر داود (ت. ٦٢٤/١٢٢٧)، السلطان الأيوبي على الكرك ثم على دمشق، العلوم الحكيمة، وأسهم بدور كبير في ترويج كتابات ابن سينا والرازي بين فقهاء الشافعية على الأراضي الأيوبية (عيون، ٢: ١٧٣.١ - ١٧٤.٧؛ ابن واصل، مفرج، ٤: ٢٠٦). وقد كان هذا الترويج من الخسروشاهي لتصانيف الرازي على حساب منافسه سيف الدين الآمدي (ت. ٦٣١/١٢٣٣)، الذي كان أثيراً لدى والد الناصر، الملك المعظم عيسى (حكم من ٥٩٧/١٢٠١ إلى ٦١٥/١٢١٨، resp. ٦٢٤/١٢٢٧)، والذي كان يُعد قبل مقدم الخسروشاهي الأستاذ الأول للمنطق والفلسفة الطبيعية وعلم الكلام الفلسفي في دمشق، وكان كذلك مشهوراً - وقد أخذ فلسفة ابن سينا عن معلمين يهود ونصارى في حي الكرخ ببغداد - بنقده لفخر الدين، وإن كان «لا يستطيع أن يبلغ مبلغه» في رأي الخسروشاهي.

وثمة تلميذ آخر للرازي كان له تأثير في نشر كتب شيخه في مصر، هو أفضل الدين أبو عبد الله محمد بن ناموار الخُونجي (ت. ١٢٤٩/٦٤٦) (ابن أبي أصيبعة، عيون، ٢: ١٢٠؛ f. ١٢٠؛ GAL 12: ٦٠٧؛ GAL S 1: ٨٣٨). وفي اليمن الأيوبية أيضًا شاع تلقي الأشعرية عامة، وكتب الفخر الرازي خاصة في إبان القرن السابع/الثالث عشر، ليس بين شافعية اليمن السفلى فحسب، ولكن بين منتقدي الرازي من الزيدية أيضًا في مرتفعات اليمن الشمالية. وقد كان شمس الدين البيلقاني، الذي كان يُدرس المنطق وأصول الأشعرية في المدرسة المنصورية بعدن، تلميذًا مباشرًا لفخر الدين.

وفي العراق كان تدريس كمال الدين ابن يونس (ت. ١٢٤٢/٦٣٩) لفلسفة ابن سينا ولكتب الرازي يمثل أهمية كبيرة للنصارى السوريين. وقد قضى ابن يونس حياته -بعد أن فرغ من دراساته في المدرسة النظامية ببغداد- في التدريس في طائفة من مدارس الموصل. والحق أن دائرة تلامذته لم تقتصر على الكثير من الشخصيات الرائدة في التاريخ الفكري في القرن الثالث عشر، كأثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (ت. ٦٦٠-٣/١٢٦٣-٥)، ونصير الدين الطوسي (ت. ٦٧٢/١٢٧٤)، ولكنها ضمت كذلك نفرًا من اليهود والنصارى الذين لم يدرسوا عليه آثار الفارابي وابن سينا وأبي البركات البغدادي وفخر الدين الرازي فحسب، وإنما أخذوا عنه التفسير الفلسفي للتوراة والأنجيل (ابن خلكان، وفيات، ٥: ٣١٢-١٩؛ غريغوريوس، تاريخ، ٢٧٣. ٤-١٧؛ تاكاهاشي Takahashi ١٤٨: b2٠٠٢ رقم ٣).

وسوف أسوق -فيما يلي- بعض الأمثلة لتلقي فخر الدين الرازي في خلال نهضة الأدبيات العربية السريانية والقبطية. وليست هذه إلا خطوة أولى نحو تحليل مصدري أكثر شمولًا لهذه الأدبيات (شوارب القادم)، ولكنه كافٍ للبرهنة على أهمية الفكر الديني المسيحي لبلوغ فهم صحيح للتطورات الموازية في علم الكلام الإسلامي في حقبة ما بعد الكلاسيكية.

(١) أولاد العسال

كان زعماء «نهضة» الأدبيات العربية القبطية أربعة إخوة لأب، ينتمون إلى

أسرة قبطية مرموقة في القاهرة القديمة (وديع a1997؛ سيداروس 2013). وقد ظلت هذه الأسرة -لأجيال عدة- يَخْرُجُ منها كُتَّاب وموظفون رفيعو المستوى في ديوان الدَّرَج، والإنشاء، والجيش في الدولة الأيوبية، كما كان لها دور حيوي في الحياة المدنية والثقافية والكنسية للأمة القبطية، بحيث كانت تقود فصيل القاهرة الجديدة المعارضَ للسلوك المحافظ للمؤسسة الكنسية في فسطاط مصر (وديع 1985). والحق أن الترتيب الصحيح لهؤلاء الإخوة أنصاف الأشقاء لم يزل موضع خلاف، غير أن المعلومات الصحيحة تخبرنا بأن الأسعد أبو الفرج وصفي الدولة أبو الفضائل كانا ثمرة زواج أبيهما الأول، وولدا في أواخر سنة 1180 و 1190، بينما كان الأمجد ابن العسال (ت. 1260) ومؤتمن الدولة أبو إسحاق إبراهيم من زواجه الثاني (انظر في وجهات نظر أخرى: وديع 1985: 31-79؛ 1997: 81-89، 124؛ سمير 1985: 9-22). وقد تحلّى ثلاثة منهم بحلية العلم واشتهروا، بينما شَغَلَ رابعهم (الأمجد) وظائف عليا في الديوان الأيوبي، ثم أصبح راعياً مهماً لإخوته ولمن حولهم، وللمجتمع القبطي كله، كما أصبحت مكتبات هؤلاء الإخوة من بني العسال في القاهرة ودمشق -في نظر معظم ممثلي النهضة القبطية العربية- مصادر مهمة للمعرفة. فمكتبة الأسعد (الخزانة الأسعدية) مثلاً، كان يرتادها أبو شاكر ابن الراهب، وأبو البركات ابن كَبَر (وديع a1997: f.91 رقمي 41-3).

وكان للأمجد مكتبتان على الأقل ثمينتان، إحداهما في داره ذات الطوابق المتعددة في حارة زويلة (القاهرة الجديدة)، والأخرى في مسكنه بدمشق، وكانت كِلتاهما تحوي كثيراً من نواذر المخطوطات، ولا سيما كتب المؤلفين السوريين والملكانيين من الشرق والغرب (وديع a1997: 66 رقم 73). وقد قام جبريل بنسخ عدد كبير من مخطوطات المكتبة، وهو راهب من أصل سوري، ظل أكثر من خمسة عشر عاماً يعمل ناسخاً خاصاً للأمجد، وكان كذلك المعلم الخاص لولده، فخر الدولة، كما أسهم في المشروعات العلمية لإخوة مولاه [الأمجد]. وفي سنة 1250م و 1260م رَشَّح الإخوة من أولاد العسال وكذلك نبلاء القاهرة الجديدة جبريل للكرسي البطريركي، غير أنه لم يُرَسَّم بهذا المنصب إلا في سنة 1268، حين أضحى البطريرك جبريل الثالث (سيداروس 1975: 23؛ سمير

١٩٨٥ : ٢٦٤-٨؛ سوانسون ٢٠١٠ : ٩٧-١٠٠؛ وديع a1٩٩٧ : ٦٦ رقم ٧٣).

(ب) الأسعد أبو الفرج هبة الله ابن العسال (توفي قبل ١٢٥٩)

كان للأسعد صلات بكبار رجالات الحكومة الأيوبية، والغالب أنه تبوأ منصباً رسمياً في الديوان الحكومي، ولعل في هذا ما يفسر رحلاته الكثيرة إلى سورية واليمن، مما أتاح له فرصة شراء المخطوطات (وديع a1٩٩٧ : ٨٩-٩٦). وأكثر ما اشتهر به الأسعد ترجمته للأناجيل الأربعة من القبطية إلى العربية، وقد أتمها في دمشق في سنة ٦٥٠/١٢٥٢-٣ (تحقيق مُعوض ٢٠١٤). ومما يذكر أن مكتبته المذكورة أنفاً (الخزانة الأسعدية) حوت كثيراً من المخطوطات التي نسخها بيده (سيداروس ١٩٧٥ : ١٧٢؛ b2٠١٠ : f.١٤٣؛ وديع a1٩٩٧ : f.٩١)، وأنه قام في سنة ٦٢٨/١٢٣١ -بطلب من أخيه الأجد- بتصنيف «مقالة في النفس»، أُودِعَ مختصراً لها بعد ذلك الفضل الستين من كتاب «مجموع أصول الدين» للمؤمن، أخيه لأبيه (انظر: المبحث ٢. د). وفي هذه المقالة تصنيف وإجمال للآراء الفلسفية والكلامية في موضوع النفس، ومن مصادر الأسعد: ابن سينا، وفخر الدين الرازي، وموسى بن ميمون (وديع a1٩٩٧ : f.٩٣؛ شوارب ٢٠٠٧ : ١٤-١٥؛ a2٠١٤ : ١١٨-٢٣).

(ج) صفى الدولة أبو الفضائل ماجد ابن العسال (ت. ١٢٦٠)

كان الصفى أوسع أولاد العسال شهرةً وأغزرهم تأليفاً (GCAL ٢ : ٣٨٨-٤٠٣؛ CMRBH ٤ : ٥٣٨-٥١، مع مراجع أخرى؛ سمير ١٩٨٥؛ ١٩٨٧؛ وديع ١٩٨٥، ١٩٨٧، a1٩٩٧ : ٩٧-١١٦)، وقد صُنِفَت أغلب، بل جميع كتبه اللاهوتية والفلسفية والجدلية، وكذلك مجموعته التشريعية للكنيسة القبطية (المجموع الصفوي؛ مجموع القوانين) في أواخر سنة ١٢٣٠م إلى سنة ١٢٤٠م، في أثناء بطريركية سيريل (Cyril) (كيرولوس) الثالث (داود بن يوحنا الفيومي) ابن لقلق (١٢٣٥-٤٣؛ CMRBH ٤ : ٣٢٠-٤؛ سوانسون ٢٠١٠ : ٨٣-٩٥؛ ورثمولر Werthmuller ٢٠١٠) وفيما تلا ذلك في أثناء شغور [البطريركية] لسبع سنوات (١٢٤٣-٥٠؛ سوانسون ٢٠١٠ : ٨٨-٩٥). وقد كان الصفى كاتباً

مِكنارًا، حتى إن بعض كتب متقدمي المؤلفين المسيحيين والمسلمين لم تبق إلا بسبب مقتطفاته ومختصراته (GCAL ٢: ٢٤٠: f. ٢٤٧؛ وديع a1٩٩٧: ١٠٨-١٥؛ سميير ١٩٨٧: f. ١٧٤)، وقد أضاف فيما بعد إلى كثير من هذه المقتطفات حواشي وشروحا (الحواشي الصفوية)، التي أصبحت مصدرًا مهمًا في أعماله اللاحقة، والتي كانت كثيرًا ما ترد مقتبسات منها في «مجموع» أخيه الأصغر لأبيه، المؤتمن (انظر: المبحث ٢. د). وكان الصفي ولوعًا كإخوته بنوادير المخطوطات، وفي سنة ١٢٣٠م أقام مدة طويلة في دمشق يجمع المادة المصدريّة لكتابه (Nomocanon [= المجموع الصفي أو مجموع القوانين]) الذي كشف عن تأثير واضح للفقهاء الإسلامي في المصطلحات، والبنية، والمفاهيم. وقد تضمنت مجموعة مخطوطات الصفي نسخًا أصلية من كتب يحيى بن عدي، وكذلك من نسخة ابن عدي (المؤرخة بـ ٣١١/٩٢٣) من كتاب الناشئ الأكبر (ت. ٢٩٣/٩٠٦) الموسوم بـ «الأوسط في المقالات» (تحقيق فان إس ١٩٧١: ٧٦-٨٧؛ توماس Thomas ٢٠٠٨: ٣٥-٧٧؛ CMRBH ٢: ٨٥-٨؛ وديع a1٩٩٧: ١٢٠ f. ٥٢-٣). وكان ابن عدي -الذي اعتاد الصفي تلقيبه بـ «شيخنا» (على سبيل المثال: الصحاح، ٥، ٢٠)- يشغل مكانة متميزة في كتابات الصفي. ومما يجدر ذكره هنا أنه [ابن عدي] كان ناقدًا بارزًا لفكر أبي الحسن الأشعري، ومن هذا الباب عرفه فخر الدين الرازي جيدًا، وكان يقتبس منه (CMRBH ٢: ٣٩٠-٤٣٨؛ إندرس ١٩٧٧: f. ٥٧، ٧٣-٨١، f. ٨٩؛ بلاتي Platti ٢٠٠٤، ويسنوفسكي Wisnovsky ٢٠١٢: ٣٢١-٤). ومن الممكن بيان طغيان حضور الرازي في كتابات الصفي بالمثلثين الآتيين:

لقد صُنّف كتاب «الصحاح في جواب النصائح» (=الصحاح في الرد على النصائح، CMRBH ٤: ٥٤٢-٤؛ جراف Graf ١٩١٠: ٦٤-٧٠؛ وديع a1٩٩٧: f. ١٠٤) ردًا على كتاب «الرد على النصاري» لأبي الحسن علي بن سهل ربن الطبري (٧٨٠-٨٦٠م)، الطبيب الشرقي السوري الشهير، الذي اعتنق الإسلام (CMRBH ١: ٦٦٩-٧٤). وتتضمن الرسالة خمسة عشر فصلًا، وقد جاء في فصلها التقديمي الأول ذكر لمصادر «الصحاح»، ومنها ابن سينا وفخر الدين الرازي، وفي الفصلين الثاني والثالث عشرة أصول منهجية وعقدية، بينما

تمحض الاثنا عشر فصلاً الباقية للرد، متبعةً نسق الطبري في رده (وديع a1997: ١٠٤؛ سميير ١٩٨٣). وقد أشار الصفي في الأصل المنهجي الثامن (٢٠) إلى الرازي بوصفه من أصدق المتأخرين علماً، بينما مُنح أفلاطون شرف كونه من أفضل المتقدمين فلسفة. وفي الفصل الثالث (٣٠) نقل الصفي مقطعاً قصيراً من رد الرازي على العقيدة المسيحية (الفصل الثامن في الرد على النصارى) من كتاب «نهاية العقول في دراية الأصول» (هكذا قال ابن الخطيب في كتاب نهاية العقول)، مقدماً الرازي بقوله: وهو مصنف في الفلسفة وأصول دينهم وفروعه. ثم كتب في الرد على نقده لعقيدة الثالوث:

وكما لا إنكار على من وصف زيداً -مثلاً- أنه العاقل والمفكر والناطق، وكذلك لا إنكار على من وصف الإله تعالى، فقال: إنه الموجود والحكيم والقادر، هكذا لا إنكار على من وصفه تعالى فقال هو الآب والابن والروح القدس. نعم يبقى الخلف لفظياً، لا في المعنى.

ويتضمن كتاب «نهج السبيل في تخجيل محرفي الإنجيل» (=الرد على الجعفري؛ CMRBH ٤ : f.٥٤٨؛ (وديع a1997: f.١٠٤) مختصراً ورداً على كتاب «تخجيل محرفي الإنجيل» (=تخجيل من حرف التوراة والإنجيل) لتقي الدين أبي البقاء صالح بن الحسين الجعفري (ت. ٦٦٨/١٢٧٠)، الذي اعتمد على كتاب «الرد» المذكور آنفاً لعلي بن ربان، وكذلك على بعض الأدبيات الإسلامية المتقدمة عن المسيحية، وكان له تأثير كبير في المؤلفين المسلمين اللاحقين الذين كتبوا عن المسيحية (CMRBH ٤ : ٤٨٠-٥). وقد صنف «النهج» بطلب من البطريرك سيريل [كيرلس] الثالث، وتضمن مقدمة وخمس قواعد، تطابق الأدلة الخمسة التي ساقها «التخجيل» ضد الدين المسيحي، والتي لم يتم التطرق إليها إلا في «الصحاح». وفي الرد الوارد في القاعدة الثالثة أطال الصفي النقل عن رده الآخر المفقود على الفصل المذكور آنفاً في نقد المسيحية (الفصل الثامن في الرد على النصارى) في كتاب «نهاية العقول» للرازي (جواب الرد علينا في كتاب نهاية العقول، وهذه نسخته: [...]) (نهج، ٣٤-٦). وقد تضمن الاقتباس جزئيتين فرعيتين قصيرتين من «النهاية» (تحقيق فودة ١ : ٥٥٤) ثم أتبعنا بما

يناسبهما من الرد. وقد أشار الصفي أولاً -في الرد على دعوى الرازي بعدم وجود فرق بين المسيح وغيره من الأنبياء فيما يتعلق بالمعجزات- إلى رده على الناشئ الأكبر (جواب الناشئ الأكبر=جواب عبد الله الناشئ في المقالات=الرد على كتاب المقالات للناشئ=إجابة الناشئ)، ثم أشار إلى مختصره لكتاب «الأربعين» للرازي (مختصر كتاب الأربعين). ووجد مختصر ورد على المسألة التاسعة من كتاب «الأربعين» (المسألة التاسعة في أنه تعالى يستحيل أن تحل ذاته في شيء ويستحيل أن تحل صفة من صفاته في شيء) في ذيل على بعض مخطوطات «الصحاح» (Mss. Vat., BAV, Ar. 38, fos. 118 v-125v; Florence, «الصحاح» وديع Biblioteca Medicea Laurenziana, Or. 299, fos. 131r-141r; CMRBH 4: 547 1997: 105 مع رقم 82، ص 186 § 21)، ونُقل بتمامه في الفصل الأربعين من «مجموع» المؤتمن (الشك الوارد (/الشكوك الواردة) من الإمام فخر الدين ابن الخطيب (رحمه الله) على الاتحاد وجواب الشيخ (/الأخ الفاضل) الصفي (رحمه الله) في المسألة التاسعة من كتاب الأربعين). وقد توزع رد الصفي على ثمانين فقرات تَعَيَّنَتْ إثبات لاهوتية المسيح وضرورة تجسد الله فيه بأدلة عقلية ونقلية.

(د) مؤتمن الدولة أبو إسحاق إبراهيم ابن العسال (توفي بعد ١٢٧٠)

يشي اللقب الشرفي «مؤتمن الدولة» بأن الأخ الأصغر للأسعد والصفي كان يشغل منصباً رسمياً في الديوان الأيوبي (GCAL 2: 407-14؛ CMRBH 4: 530-7؛ وديع 1998: رقم 51؛ وديع 1997: 125-76، 184-9)، ويبدو أنه كان يعمل أمين سر [سكرتيراً] للبطرك في أثناء تولي سيريل الثالث ابن لقلق لكرسي البطريركية (1235-43) (وديع 1997: 65، 101، 104)، وأقام في دمشق فترات طويلة (وديع 1997: 131)، وكان فيها في سنة 1260/658 حين خرجت من سلطان الأيوبيين، وقد نُهبت مكتبته في أعمال الشغب ضد النصاري (وديع 1997: 138-45). وفي هذا العام صنف كتاب «التبصرة المختصرة» (مقالة مختصرة في أصول الدين)، يدافع فيه عن العقائد النصرانية الأساسية ليستخدمه نصاري دمشق (cmrbh 4: 532؛ وديع 1997: 170-3)، وكشف

في مقدمته (التبصرة، ١٠١-٤) عن عزمه تصنيف كتاب جامع في هذه الموضوعات، وهو ما صنعه في مصنفه الرئيس «مجموع أصول الدين ومسموع محصول اليقين»، وهو كتاب عقدي جامع، في خمسة أجزاء، وسبعين بابًا، وقد أتمه بين ١٢٦٥ و ١٢٧٥ (وديع ١٩٩٧: ١٧٧-٨٩؛ سیداروس ٢٠٠٨: ٣٥٠)، واعتمد فيه على كثير من المصادر المسيحية وغير المسيحية (وديع ١٩٩٧: ١٨٤-٩؛ ١٩٩٠-١)، وعلى الرغم من أن كثيرًا منها مذكور صراحةً، فإن هناك نقولًا واقتباسات غير معزوة لأصحابها. وأكثر من نقل عنه من غير المسلمين الإمام العالم فخر الدين ابن الخطيب (وديع ١٩٩٧: ١٨٨، ٢٧). وفي النشرة التالية سرد لأهم الاقتباسات من أعمال الرازي:

وفي الباب الثاني مقدمة في أساسيات المنطق، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على «الرسالة الشمسية» لنجم الدين الكاتبي، وتتضمن كذلك اقتباسات من كتاب «المعالم» للرازي (على سبيل المثال: ١: f.٤٧، f.٤؛ ١: ٦٨-٧٠، ١٢٢-٩). ويتكون الباب الثالث، وهو في ذات الله وأوصافه، من مقتطفات كثيرة من كتاب «الأربعين» (على سبيل المثال: ١: ٧١-٥، ٤-٢٢)، وكتاب «المعتبر» لأبي البركات البغدادي (١: ٨٠-٩٤، ٤٨-١٠٤).

وفي الباب الرابع، وهو في حدث العالم، نقل المؤتمن عن كتاب «(المسائل) الخمسين» (١: ١٠٩-١١١، ٦٧-٧٩)، وكتاب «الأربعين» (١: ١٠٢-٤، ٣٦-٤٢؛ ١: ١٠٤-٧، ٤٤-٥٩؛ ١: f.١٠٧، ٦٠-٣).

ويتضمن الباب الخامس، وهو في العقل والنفس والجسم والصورة والهيولى وأفعال الإنسان، نقلًا مطولًا عن كتاب «المعالم في أصول الدين» ٨: ٩ (١: ١٢١، ٣٢-٣٧)، ومقطعين طويلين كذلك من كتاب «الأربعين» (١: ١١٦-٢٠، ١١-٢٩؛ ١: f.١٢٤، ٥٢-٧). وفيه إنكار لمفهوم الرازي الجبري لأفعال الإنسان، وتصريح بأن مذهب المعتزلة المنافس هو الذي يوافق الموقف المسيحي الصحيح (شوارب ٢٠١٤). وبعد انصرام قرن من الزمان أدرج المقطع نفسه (أي المسألة ٢٢ من كتاب «الأربعين») في فصل (في القضاء والقدر) من كتاب «الحاوي المستفاد من بديهة الاجتهاد» للمكين جرجس

ابن العميد (الأصغر). وقد أعقب هذا النقل في «المجموع» إحالة (١ : ١٢٥ ، ٥٨) إلى الباب السادس والخمسين (٢ : ٣٣٠-٦٩ ؛ باب القضاء والقدر).

ويبحث الباب السادس في إثبات النسخ، وفيه نقول عن كتابي «الأربعين» (١ : ١٢٧ ، ٣) و«المعالم في أصول الفقه» (١ : ١٤٠-٤ ، ٧٠-٨٨).

ويدور الباب السابع على إثبات صحة تواتر النصاري من العقل والنقل، وفيه حكاية تعريف الرازي للأخبار المتواترة في كتاب «الأربعين» (١ : ١٥١ f، ١٦-١٨) وكتاب «المعالم في أصول الفقه» (١ : ١٦١ f، ٥٩-٦٦).

وفي الباب السابع عشر نقل للمسألة التاسعة من كتاب «المسائل الخمسين» (١ : ٣٥٤ ، ٨)، وكتاب «المباحث المشرقية» (١ : ٣٥٤ f، ٩ f)، اللذين يعدهما [المؤتمن] من أجل كتب الرازي.

وحوى الباب الثامن عشر اقتباساً قصيراً من «نهاية العقول» (١ : ٣٧٧ ، ١٥). وفي الباب الأربعين نقل عن المختصر الذي صنفه الصفي - وذكرناه آنفاً - رداً على كتاب «الأربعين» (٢ : ١٤٢-٥٠ ، ٣-٣٣).

وثمة فصلان في الباب الحادي والخمسين، وهو في الملائكة، مقتبسان من كتاب «الأربعين» (٢ : ٢٤٨-٥٧ ، ٣٧-٦٤ ، ٧٣-٩٩).

وتضمن الباب الرابع والخمسين، في التوبة، نقلاً عن كتاب «المعالم» (٢ : ٣١٩ f، ٧٧-٨١).

ويمثل كتاب «الأربعين» كذلك مصدراً مركزياً في المسائل الأخروية، ففي الباب الثاني والستين (٢ : ٤٢٣-٦ ، ٤-١٤) - مثلاً - حكاية للمسألة ٣٠ (في المعاد).

(هـ) الرشيد أبو الخير ابن الطيب (توفي بعد ١٢٧٠)

كان الرشيد صديقاً حميماً للمؤتمن في دمشق، وقد جمع إلى كونه قساً الاشتغال بالطب، كما كان سكرتيراً لرجل يدعى التفليسي (GCAL ٢ : ٣٤٤-٨ CMRBH ٤ : ٤٣١-٧ ؛ خزام Khouzam ١٩٤١ ، شوارب ٢٠٠٧ : ٢٤-٣٩ ؛ ٢٠١٤ a : ١٢٧-٤١ ؛ وديع b1٩٩٧ ؛ زانتي Zanetti ٢٠٠٣).

ولم يزل الاستخدام الدقيق لمصنفات فخر الدين الرازي في «ترياق العقول» في علم الأصول المسمى بكشف الأسرار الخفية من أسباب المسيحية» (GCAL ٢: ٣٤٥؛ خزام ١٩٤١)، وفي «خلاصة الإيمان المسيحي» بحاجة إلى تحليل دقيق (شوارب b٢٠١٤: ١٤٦؛ شوارب القادم)؛ وذلك أن البحث السابق كان يركز على الاقتباسات من كتاب «المعالم» وكتاب «دلالة [الحائرين]» لموسى بن ميمون، المذكورين في ملحق ببعض مخطوطات «الترياق». وفي خاتمة كتاب «الخلاصة» كتب أبو الخير أن هذا الكتاب إنما صُنف جوابًا لأولئك المسلمين واليهود الذين يسألون عن عقيدة النصارى في الله، ثم أضاف أنه لكي يبين لليهود والمسلمين الأساس العقلي لعقيدتي التجسد والثالوث:

بدا لي طبيعيًا أن أنقل -في الرد على أتباع الديانتين- عبارات من كلام أكابر أئمتهم لأواجههم (أو لأغلبهم) بها . . . وسوف يتحقق هؤلاء الأتباع -بفضل هذه العبارات- من أن الدين المسيحي يوافق مراد الله في الروحانيات والمعقولات.

وإذا كان موسى بن ميمون هو أكبر إمام عند اليهود، فإن نظيره المسلم كان فخر الدين الرازي، وقد أكثر الرشيد من النقل عن كليهما في «الترياق» و«الخلاصة»، اللذين اعتمدا بصورة جوهرية على مصنفاتهما، على الرغم من زعم مؤلفهما أن ذلك لم يكن إلا لتحقيق غاياته التربوية. والحق أن نقد الرشيد لهما لم يكن -في بعض الأحيان- إلا ورقة التين التي تخفي الجدل الصريح ضد المسلمين واليهود.

ويعد الرازي كذلك المصدر الرئيس في رسالة الرشيد «البيان الأظهر في الرد على من يقول بالقضاء والقدر» (=رسالة في المعاد) (تحقيق خزام، ١٩٣٨). وقد أدرج المؤتمن ابن العسال مختصرًا لهذه الرسالة في الباب السادس والخمسين من كتابه «المجموع» (القول في القضاء والقدر، مجموع، ٢: ٣٣٨-٤٧، ٣٦-٧٢). ولم يُسلم هو ولا الرشيد بأن هذه الرسالة ليست إلا مختصرًا ونقدًا للمسألة الأولى من القسم الثالث (الكلام في الأفعال) من كتاب «المحصل» للرازي، حيث وردت مؤيدةً بأدلة من نصوص من الوحي تدعم رأيه (شوارب

١٤b2٠ (١٥٠-٦٤). وفي هذه المسألة ناقش الرازي أفعال الإنسان، والعوامل المؤثرة في الحرية، واستقلالية الأفعال الإنسانية، كما نقد المعتزلة نقدًا شديدًا. والحق أن نقد الرشيد له كان يمثل -من غير وجه- دفاعًا عن المعتزلة.

(و) نشوء الخلافة: أبو شاكر بن السناء أبي الكرم بطرس الراهب ابن المهذب (١٢١٠-٩٥)

ينتسب ابن الراهب إلى بني المهذب، وهي أسرة قبطية قاهرية ذات شهرة ونفوذ، كان منها أعيان ورجال دين وموظفون في الجهاز الإداري الأيوبي (CMRBH ٤: ٤٧١-٩؛ سیداروس ١٩٧٥، ٢٠١٣a). ولي أبوه، الشيخ السناء [أبو المجد بطرس بن المهذب] الراهب، الشؤون المالية للدولة مرتين، وكان يحظى بمكانة مرموقة بين الأعيان من المسلمين. وقد ظل -لعدة عقود- المؤثر الرئيس في السياسة الكنسية في المجتمع القبطي، كما قام فعليًا بدور البطريك المؤقت في أثناء التسعة عشر عامًا التي شغل فيها كرسي البطيركية (١٢١٦-٣٥)، وكذلك أسهم بدور حيوي في الصراع الذي دار حول انتخاب البطريك سيريل الثالث ابن لقلق (١٢٣٥-٤٣؛ سوانسون ٢٠١٠: ٨٣-٩٥؛ ورثمولر ٢٠١٠). وقد بدأ أبو شاكر عمله الكنسي -حوالي منتصف القرن- شماسًا في الكنيسة المعلقة بالقاهرة القديمة، وشغل في الوقت نفسه منصبًا رفيعًا في بعض الدواوين الأيوبية، كما عمل لبعض الوقت رئيسًا رسميًا للطوائف المسيحية أمام الحكومة الأيوبية. وكان شريكًا مقربًا لأولاد العسال الذين ساندتهم ضد أبيه في النزاع حول البطيركية. ومما يذكر أيضًا أن نشاطه العلمي كان في الفترة بين سنتي ١٢٥٧ و١٢٧١.

ويعد فخر الدين الرازي أيضًا المصدر الرئيس في كتب ابن الراهب اللاهوتية، ومنها كتاب «الشفاء في كشف ما استتر من لاهوت سيدنا المسيح واختفى»، وهو كتاب تفسيري جامع في الكريستولوجي (christology)^(١)، كتب في

(١) فرع من اللاهوت المسيحي يتعلق بشخص المسيح، وطبيعته، ودوره. (المترجم)

سنتي ١٢٦٧-٨، وكتاب «مقالة في حدث العالم وقدم الصانع» (سيداروس b2011a)، وأهم من ذلك كتاب «البرهان في القوانين المُكملة والفرائض المهمة»، وهو مجموع فلسفي لاهوتي مطول في خمسين مسألة (سيداروس ١٩٧٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، b2010)، الذي اعتمد على مجموعة كبيرة متنوعة من المصادر الإسلامية (سيداروس b2010: ١٥١-٦، ٢١-٦)، منها «عيون المسائل» للفارابي، و«عيون الحكمة» لابن سينا، و«مقاصد الفلاسفة» و«إحياء علوم الدين» للغزالي، و«الموجز» للخونجبي، و«مقدمة في الحكمة والمنطق» للكشّي.

وثمة [في كتاب البرهان] بحث مطول من ثلاث عشرة مسألة في أوصاف الله (mas. 28-40; Ms. Vat., BAV, ar. 119v-183r) يتكون من مزيج من مقتطفات من كتاب «الأربعين في أصول الدين» للرازي، أعيد ترتيبها وصياغتها جزئياً، ثم استُكملت بتعليقات ابن الراهب وآرائه (الجواب/التفسير لمصنفه). وتُعد هذه الفصول محاولة كاملة لتفسير التثليث المسيحي من حيث المذهب الكلامي في توحيد الله (توحيد ذاته، وتثليث صفاته)، وليبيان التوافق بين العقيدتين. وفي أغلب الحالات كان ابن الراهب يحدد بدقة المقطع المقتبس من كتاب «الأربعين»، فيذكر رقم المسألة، ويذكر رقم الفصل/النوع في بعض الأحيان (سيداروس ١٩٧٥: ١٠٤-٧، f. ١٣٤). وربما تضمنت نقوله من كتاب «الأربعين» نقولاً لمتكلمين مسلمين آخرين، كما في المسألة ٣٣ (في كونه تعالى حياً، Ms. Vat., BAV, ar. 104, f. 157v)، حين نقل عن المسألة ١٤ من كتاب «الأربعين» (الأربعين، ١: ٢١٨)، التي نقلت بدورها عن العالم المعتزلي الشهير، أبي الحسين البصري (ت. ٤٣٦/١٠٤٤) (سيداروس ١٩٧٥: ١٣٥، رقم ٥٠؛ عرّفه خطأ بكونه عالمًا مسيحيًا شرقياً سورياً في GCAL ٢: ١٧٧؛ BDIC ١٩٧٦: ٢٠٢، f. ٢٠٢؛ CMRBH ٢: ٦٦٥-٦).

وقد نقل ابن الراهب أيضاً -علاوة على كتاب «الأربعين» الذي يعد مصدراً أساسياً في كثير من الفصول الأخرى من كتاب «البرهان»- عن كتاب الرازي «الآيات البينات» (في علم المنطق) (سيداروس b2010: ١٥٤-٦). وفي كتاب

«التواريخ» لابن الراهب أيضًا مقتبسات من بعض المؤلفين المسلمين (سيداروس ٢٠١٣).

(ز) شمس الرئاسة أبو البركات ابن كبر (ت. ١٣٢٤)

وكان أبو البركات ينتسب أيضًا إلى أسرة شهيرة موسرة تضم أناسًا من أعيان الأقباط ومن موظفي الدولة (GCAL 1: 389 and 2: 438-45; CMRBH 4: 762-6; صالح ١٩٨٢)، وقد شغل غير مرة وظيفة السكرتير الشخصي للأمير ركن الدين بيبرس المنصوري (ت. ١٣٢٥)، ولعله ترك الوظائف العامة - واشتغل بدراسة فقه اللغة القبطية (philology) والعلوم الدينية - بأثر من المرسوم المعادي لأهل الذمة الذي أصدره الملك الأشرف في سنة ١٢٩٣. وفي سنة ١٣٠٠ رُسِم كاهنًا في الكنيسة المعلقة، متخذًا اسمًا كهنوتيًا هو «بارصوما». وأغلب الظن أنه صنف كتابه المؤثر الموسوم بـ«مصباح الظلمة في إيضاح الخدمة» (تحقيق سمير، القاهرة ١٩٧١)، وهو مصنف إكليركي [كنسي] منهجي ضخيم، في العقود الثلاثة الأخيرة من حياته، ولم يخصص منه سوى أربعة أبواب (من مجموع أربعة وعشرين بابًا) للعقيدة المسيحية والتاريخ المقدس، وهي تعتمد - جزئيًا - على كتب الصفي والمؤمن ابن العسال والرشيد أبي الخير ابن الطيب، كما تتضمن عدة نقول غير مباشرة من تواليف الرازي. ويمكن أن نجد مثل هذه الاقتباسات الثانوية أيضًا في كتاب «الجوهرة النفيسة في علوم الكنيسة»، وهو عرض مهم لأمر متعلقة بالكنيسة القبطية في ١١٥ بابًا، صنفه يوحنا بن أبي زكريا ابن سَبَّاع قريبًا من نهاية القرن نفسه. CMRBH 4: 918-23) وكثيرًا ما يقتبس «الجوهرة» من «البرهان».

(ح) المكين جرجس ابن العميد (الأصغر)

هو ابن الأخ الأكبر لرجل يحمل الاسم نفسه، ولكنه مؤرخ معروف في القرن الثالث عشر، المكين جرجس ابن العميد (الأكبر) (CMRBH 4: 1206-92; 566-71)، وكثيرًا ما يقع الخلط بينهما. وينتسب بنو العميد إلى أسرة قبطية ثرية من التجار الذين يرجعون إلى أصل سوري (سيداروس ٢٠١٣). وفي نهاية القرن

الثالث عشر ومطالع القرن الرابع عشر تغير السياق الاجتماعي للأرستقراطية القبطية بقدر ما تحول كثير من رجالها إلى الإسلام ليحافظوا على امتيازاتهم الاجتماعية (الليثي ٢٠٠٥، ليتل Little ١٩٩٠؛ وديع a1٩٩٧: f.٨٩ رقم ٣٥)، ومن هؤلاء «الأقباط المسلمين»: أخو جرجس، والأسعد إبراهيم الذي كان يعمل كاتبًا في ديوان الجيوش المملوكي. أما جرجس نفسه فكان طبيبًا وقسًا قبطيًا (GCAL ٢: ٤٥٠-٣؛ كوكان ١٩٩٣: ٨٦؛ CMRBH ٥؛ سیداروس تحت الطبع؛ وديع ١٩٩٩: ٥-٢٤)، وكتابه الرئيس الموسوم بـ«الحاوي المستفاد من بديهة الاجتهاد»=«مختصر البيان في تحقيق الإيمان» (القاهرة، ١٩٩٩-٢٠٠١) يوصف بأنه «تفكير فلسفي لاهوتي منظم حر، يعالج مجموعة كبيرة من القضايا الدينية، وهو ذو طابع نظري وجدلي شديد، ويبدو في بعض الأحيان ذا منزع دفاعي، وفي بعضها ذا مشرب جدلي، وإن كان لا يبدو أن يكون في بعضها الآخر محض تفسير أو تأويل» (سیداروس ٢٠٠٨: ٣٤٨).

ولم يقتبس «الحاوي» من تصانيف الرازي إلا في مواضع قليلة (سوانسون ٢٠١٤)، غير أن هناك نقلًا مطولًا غير محدد من المسألة ٢٢ (في خلق الأفعال) من كتاب «الأربعين» (الأربعين، ١: ٣١٩-٢١) -وهو الذي كان قد نُقل، كما رأينا من قبل، في الباب الخامس من كتاب «المجموع» للمؤتمن ابن العسال (١: ١٢٤، f. ٥٢-٧)- قد أدرج في الباب الطويل المعقود في القضاء والقدر (الحاوي، ١: ١٦٨-٨٥). ويشير الرازي في هذا المقطع (الحاوي، ١: ١٨٠-٢) إلى أبي الحسن الأشعري وإلى بعض كبار متقدمي الأشعرية؛ كالباقلائي، وأبي إسحاق الإسفرائيني (أخطأ الناشر فقرأه «الاستقرائي»)، وكذلك إلى المعتزلي، أبي الحسين البصري. والحق أنه يمكن تتبع تاريخ التلقي لهذا الباب إلى القرن العشرين، حينما أدرج القمص القبطي دانييل داود (ت. ١٩٦١) اقتباسًا طويلاً منه في كتابه «العقود اللؤلؤية في شرح عقائد وأفضلية المسيحية». وقد تضمن «الحاوي» أيضًا اقتباسًا مطولًا محددًا من كتاب «المعالم» للرازي (نبين بعض ما ذكر فخر الدين ابن الخطيب)، وذلك في الباب المتعلق بالنفس (تحقيق وجود النفس العاقلة من جهات التحقيق النظري، الحاوي، ٢: ١٥-١٩).

النهضة السريانية

وعلى غرار النهضة القبطية العربية، تميزت الزيادة الطفيفة الباكرة للنشاط العلمي في السريانية - في أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر، التي أثرت في السوريين في الشرق والغرب جميعاً - بالتأثير المتزايد للأدبيات والثقافة الإسلامية والعربية المحيطة بها (توله Teule ٢٠١٠ : ٢٣-٨). وقد كان المناصرون للنهضة السريانية - كالبطريك ميخائيل الأول (Patriarch Michael I) (ت. ١١٩٩)، وديونسيوس بار صليبي (Dionysius Bar Salibi)، ويعقوب بار شاكو (Jacob Bar Shakko)، وإيشوعيب بار مالكون (Ishoyab Bar Malkon)، وبارهيبرائوس [غريغوريوس=ابن العبري]، وعبد يشوع النصيبيني (Abdisho of Nisibis) - يحدوهم السعي نحو خلق نمط جديد من الأدبيات العلمية في السريانية، ونحو تشكيل المواد السريانية القديمة مع التصانيف الفلسفية والعلمية العربية الأحدث.

(أ) يعقوب بار شاكو (يعقوب بن سكا)

لقد ظلت أعمال يعقوب (Severus) بار شاكو (ت. ١٢٤١) مغمورة لمدة طويلة في ظل شهرة معاصره الذي يصغره، جريجوري بارهيبرائوس (انظر: المبحث ٣-ب). وقد عاش بار شاكو في دير مار مَتَّى قريباً من الموصل، وكان واحداً من التلامذة غير المسلمين لكمال الدين موسى بن يونس، الذي اشتهر بتدريسه فلسفة ابن سينا وتصانيف فخر الدين الرازي (انظر: المبحث ٢). وقد ذكر بارهيبرائوس أنه كان لبار شاكو مكتبة خاصة ضخمة، وأنها آلت بعد موته إلى الخزانة/المكتبة العامة لحاكم الموصل (CMRBH 4: 240-4).

وبدل أهم كتابين من أعماله الباقية بوضوح على معرفته العميقة بكثير من الأدبيات العلمية والفلسفية الإسلامية: أما «كتاب الكنوز» (Ktaba d-simata)، فهو مجموع لاهوتي ذو منظور دفاعي، يتضمن طائفة من الفصول التي صيغت على

مثال المناقشات المناظرة في الكتب الإسلامية (توله ٢٠٠٧). وأما «كتاب المحاورات» فكاشف عن معرفته الوثيقة بالأدبيات العلمية في زمانه، ومنها كتاب «المباحث المشرقية» للرازي، و«المعتبر» لأبي البركات البغدادي، ووربما كتب الأبهري (تakahashi ٢٠٠٦).

(ب) بارهيراوس

هو -بالعربية- (جمال الدين أبو الفرج غريغوريوس بن تاج الدين هارون الملطبي العبري، وبالسريانية: بار عبرايا، ١٢٢٦-٨٦؛ CMRBH 4: 588-609؛ تاكاهاشي ٢٠٠٥). يُعد أكثر العلماء تمثيلاً للنهضة السريانية، وأوثق المؤلفين السريان معرفة بالثقافة العربية والإسلامية، وقد وقف على الأدبيات الفلسفية والعلمية الإسلامية في وقت مبكر، حينما درس المنطق والطب في طرابلس. وفي سنة ١٢٦٤ عُين مَفرِيان^(١) (ممثل البطريرك في المناطق الشرقية) للكنيسة السورية الأرثوذكسية، وكانت إقامته الوظيفية في دير مار مَتَّى بالقرب من الموصل، حيث كان يعيش بار شاكو، ولكنه كان كثير الترحال، واستقر مراراً في مراغة وتبريز وبغداد وتكريت، وأقام علاقات شخصية في مراغة مع بعض العلماء المسلمين من المحيطين بنصير الدين الطوسي، وربما مع الطوسي نفسه.

وقد تأثر غريغوريوس تأثراً كبيراً -في حقول الفلسفة والعلوم الدقيقة- بابن سينا (تاكاهاشي ٢٠٠٣)، والغزالي (تاكاهاشي ٢٠٠٢b)، وأبي البركات البغدادي (تاكاهاشي ٢٠٠٢b)، وفخر الدين الرازي، ونصير الدين الطوسي، كما تُرجم إلى السريانية فصولاً مطولة وكتباً كاملة من الأعمال العلمية والفلسفية والروحية الإسلامية (تاكاهاشي ٢٠٠٥ ٢٧ ما بعدها ٩٦ وما بعدها). وكتابه "Candelabrum Sanctuarii" (Mnarat qudshe) «منارة الأقداس» مترعٌ بالمقاطع المترجمة من ابن سينا وفخر الدين الرازي (تاكاهاشي ٢٠٠٢a، b)، كما أن كتابه «صفوة الحكمة» (Butyrum sapientiae) يعتمد اعتماداً ظاهراً على «الشفاء» لابن سينا،

(١) مفریان (Maphrian) لقب يعطى لرجال الدين في الكنائس السريانية، ويلي البطريرك في الرتبة.

ويتضمن عدة إحالات إلى ابن سينا والرازي والطوسي . وقد قال عن الرازي
(Chronography) ، ١ : (٣٦٦) :

لقد استنار العرب في أنحاء العالم -ولا يزالون يستنيرون إلى يومنا
هذا- بفضل وبفضل كتبه الوافرة التي صنفها ، وما أُشْبِهَ هذا الرجل إلا
بأوريجانوس (Origen) ، الذي أصبح معلّم الكنيّسة (doctors of the
Church) أغنياء مرموقين بفضل كتبه ، ثم قَلَّبُوا له ظَهَرَ المِجَنِّ ، ورمّوه
بالهرطقة . وكذلك صنع العرب ، فرمّوا هذا الرجل [الرازي] بالكفر ،
وبأنه على مذهب أرسطو .

(ج) ديونسيوس بار صليبي ، وإيشوعيب بار مالكون ، وعبد يشوع
النصيبيني

الحق أننا لم نزل بانتظار تحليل مصدري مفضّل للكتابات الباقية لأعلام
النهضة السريانية ؛ كديونسيوس بار صليبي (ت . ١١٧١ ؛ CMRBH 3: 665-70) ،
وإيشوعيب بار مالكون (ت . ١٢٤٦ ؛ CMRBH 4: 331-8) ، وعبد يشوع النصيبيني
(عبد يشوع بار بريخا ، عبد يشوع الصوباوي ، ت . ١٣١٨ ؛ CMRBH 4: 750-61) .

المراجع

- Abu Shakir Ibn al-Rahib (أبو شاكِر ابن الراهب). (برهان) كتاب البرهان ('Livre de la Demonstration') : *Prolegomenes philosophiques et christologiques* (QQ. 1-8). Ed. and trans. A. Sidarus. Rome: Biblioteca Apostolica Vaticana, 2013.
- Barhebraeus (*Chronography*). *The Chronography of Gregory Abu'l Faraj, the Son of Aaron, the Hebrew Physician, Commonly Known as Bar Hebraeus: Being the First Part of his Political History of the World*. Trans. from the Syriac by Ernest A. Wallis Budge. London: Oxford University Press, 1932.
- Barhebraeus [ابن العبري] (*Chronography*). Ms. Oxford, Bodleian, Hunt. no. 52.
- (Barhebraeus) غريغوريوس [ابن العبري] (تاريخ). تاريخ مختصر الدول، تحقيق أنطون صالحاني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٨.
- BDIC = *Bibliographie du dialogue islamo-chretien, in Islamochristiana* 1 (1975)-15 (1989).
- Becker, A. H. (2006). *Fear of God and the Beginning of Wisdom: The School of Nisibis and Christian Scholastic Culture in Late Antique Mesopotamia*. Philadelphia: University of Philadelphia Press.
- CMRBH = D. Thomas et al. (eds.), *Christian-Muslim Relations: A Bibliographical History*. Leiden: Brill, 2009-.
- Coquin R.-G. (1993). 'Langue et litterature arabes chretiennes'. In M. Albert et al. (eds.), *Christianismes orientaux: Introduction a l'etude des langues et*

des litteratures. Paris: Les Editions du Cerf, 35-106.

Davis, S. J. (2008). *Coptic Christology in Practice: Incarnation and Divine Participation in Late Antique and Medieval Egypt*. Oxford /New York: Oxford University Press.

Den Heijer, J. (2004). 'Les Patriarches coptes d'origine syrienne'. In R. Ebied and H. Teule (eds.), *Studies on the Christian Arabic Heritage in Honour of Father Prof. Dr. Samir Khalil Samir S.I. at the Occasion of his Sixty-Fifth Birthday*. Leuven: Peeters, 45-63.

Edde, A.-M. (1995). 'Les Medecins dans la societe syrienne du VIIe /XIIIe siecle'. *Annales Islamologiques* 91 :29-109.

Eichner, H. (2009). *The Post-Avicennian Philosophical Tradition and Islamic Orthodoxy: Philosophical and Theological Summae in Context*. Habilitationsschrift, University of Halle.

El-Leithy, T. (2005). *Coptic Culture and Conversion in Medieval Cairo, 1293-1524 A.D.* 2 vols. Ph.D. dissertation, Princeton University.

Endress, G. (1977). *The Works of Yahya ibn Adi: An Analytical Inventory*. Wiesbaden: Reichert.

Endress, G. (2006). 'Reading Avicenna in the Madrasa: Intellectual Genealogies and Chains of Transmission of Philosophy and the Sciences in the Islamic East'. In J. E. Montgomery (ed.), *Arabic Theology, Arabic Philosophy. From the Many to the One: Essays in Celebration of Richard M. Frank*. Leuven: Peeters, 371-422.

van Ess, J. (1971). *Fruhe mutazilitische Haresiographie*. Beirut: Deutsches Orient-Institut.

Fiey, J.-M. (1973). 'Coptes et Syriaques: contacts et echanges'. *Studia Orientalia Christiana Collectanea* 297 :15-365.

GCAL — G. Graf, *Geschichte der christlichen arabischen Literatur*. 5 vols. Citta del Vaticano: Biblioteca Apostolica Vaticana, 1944-53.

Graf, G. (1910). *Die Philosophie und Gotteslehre des Jahja Ibn Ad und spaterer Autoren: Skizzen nach meist ungedruckten Quellen*. Munster: Aschendorff.

Griffel, F. (2007). 'On Fakhr al-Din al-Razi's Life and the Patronage He Received'. *Journal of Islamic Studies* 313 :18-44.

Historical Dictionary of the Coptic Church. Ed. G. Gabra, with contributions by B. A. Pearson, M. N. Swanson, and Y. N. Youssef. Lanham, MD: Scarecrow Press, 2008.

(Ibn Abi Usaybia) ابن أبي أصيبعة (عيون). عيون الأنباء. تحقيق أ. مولر ١٩٨٤. A. Muller. Konigsberg: Selbstverlag.

(Ibn Khallikan) ابن خلكان (وفيات). وفيات الأعيان. تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٨-٧٢.

(Ibn Wasil) ابن واصل (مفرج). مفرج الكروب في أخبار بني أيوب. تحقيق جمال الدين الشيال وآخر. القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول ومطبعة دار الكتب، ١٩٥٣- [١٩٧٥].

(Khouzam) خزام، م. (١٩٣٨). أبو الخير ابن الطيب: رده على القائلين بالقضاء والقدر. الصلاح ٩: ٦٦-٧٨، ١٣١-٧، ٣٢٣-٣٠.

Khouzam, M. (1941). *L'Illumination des intelligences dans la science des fondements: synthese de l'enseignement de la theologie Copto-Arabe sur la revelation Chretienne aux XIIIe et XIVe siecles d'apres les ecrits d'Abu-l-Khair ibn at-Tayyib and Abu'l-Barakat ibn Kabar*. Rome: Tip. Poliglotta 'Cuore di Maria'.

Little, D. P. (1990). 'Coptic Converts to Islam during the Bahri Mamluk Period'. In M. Gervers and R. J. Bikhazi (eds.), *Conversion and Continuity: Indigenous Christian Communities in Islamic Lands, Eighth to Eighteenth Centuries*. Toronto: Pontifical Institute of Mediaeval Studies, 263-88.

(al-Makin) المكين جرجس ابن العميد (الأصغر) (حاوي). كتاب الحاوي المستفاد من بديهة الاجتهاد = مختصر البيان في تحقيق الإيمان. تحقيق «راهب

من دير المحرق». ٤ مج. («الموسوعة اللاهوتية الشهيرة بالحاوي»). القاهرة: دير السيدة العذراء المحرق، ١٩٩٩-٢٠٠١.

MTQ = موسوعة من تراث القبط. تحقيق م. أسعد. القاهرة: مكتبة الرجاء، ٢٠٠٤.

(Mutaman al-Dawla) مؤتمن الدولة أبو إسحاق إبراهيم بن العسال (مجموع). مجموع أصول الدين ومسموع محصول اليقين. تحقيق أ. وديع. ٢ مج. القاهرة/القدس: مركز الفرنسيسكان للدراسات الشرقية المسيحية، ١٩٩٨-٩.

(Mutaman al-Dawla) مؤتمن الدولة أبو إسحاق إبراهيم بن العسال (تبصرة). كتاب التبصرة المختصرة (= مقالة مختصرة في أصول الدين). تحقيق ك. سمير (القادم؛ انظر: وديع ١٩٩٧: ١٧٣).

Platti, E. (2004). 'Yahya ibn Adi. Reflexions a propos de questions du kalam musulman'. In R. Ebied and H. Teule (eds.), *Studies on the Christian Arabic Heritage in Honour of Father Prof. Fr. Samir Khalil Samir S.I. at the occasion of his sixty-fifth birthday*. Leuven: Peeters, 177-97.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين (أربعين). كتاب الأربعين. القاهرة: دون بيانات، ١٩٨٦.

(al-Razi) الرازي، فخر الدين (أساس). تأسيس التقديس (= أساس التقديس). تحقيق أحمد حجازي السقا. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦/١٤٠٦.

Rubenson, S. (1996). 'Translating the Tradition: Some Remarks on the Arabization of the Patristic Heritage in Egypt'. *Medieval Encounters* 2: 4-14.

(Rukn al-Din Mahmud b. Muhammad al-Malahimi al-Khwarazmi) ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، (تحفة). تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة. تحقيق حسن أنصاري وويلفرد مادلونج. طهران: المعهد الإيراني للفلسفة، ٢٠٠٨.

(Safi l-Dawla Abu l-Fadail Majid Ibn al-Assal) صفي الدولة أبو الفضائل ماجد ابن العسال (نهج). نهج السبيل في تخجيل محرفي الإنجيل. تحقيق مرقس جرجس. القاهرة: مطبعة عين شمس، ١٩٢٧.

- صفي الدولة أبو الفضائل (Safi l-Dawla Abu l-Fadail Majid Ibn al-Assal)
 ماجد بن العسال (صحاح). الصحاح في جواب النصائح. تحقيق مرقس
 جرجس. القاهرة: مطبعة عين شمس، ١٩٢٧ (وهناك طبعة نقدية للفصول ١-٣ في
 أطروحة أ. وديع غير المنشورة *I Primi tre capitoli del libro as-Sahaih fi gawab*
an-Nasaih d'as-Safi Ibn al-Assal; edizione critica preceduta da uno studio sulla
vita, opere e influsso dell'Autore روما: المعهد الشرقي البابوي، ١٩٨٣).
- Saleh, A. H. (1982). 'Ibn Kabar'. *The Encyclopaedia of Islam*. New Edition.
 Supplement. Fascicules 5-6. Leiden: Brill, 388f.
- Samir, K. (1983). 'La Reponse d'al-Safi Ibn Al-Assal a la refutation des
 chretiens de Ali al-Tabari'. *Paroledel'Orient* 11:281-328.
- Samir, K. (1985). *Brefs Chapitres sur la trinite et l'incarnation*. Turnhout:
 Brepols. Samir, K. (1987). 'Auteurs arabes chretiens du XIIIe siecle'. (BDIC,
 septieme partie.) *Islamochristiana* 13: 173-80.
- Schwarb, G. (2007). 'Die Rezeption Maimonides' in der christlich-arabischen
 Literatur'. *Judaica: Beitrage zum Verstehen des Judentums* 63: 1-45.
- Schwarb, G. (2014a). 'The Reception of Maimonides in Christian-Arabic
 Literature'. In Y. Tobi (ed.), *Ben Ever la-Arav: Contacts between Arabic*
Literature and Jewish Literature in the Middle Ages and Modern Times,
Volume Seven: Maimonides and His World, Proceedings of the Twelfth
Conference of the Society for Judaeo-Arabic Studies. Haifa: The University
 of Haifa, 109-75.
- Schwarb, G. (2014b). 'The 13th Century Copto-Arabic Reception of Fakhr al-
 Din al-Razi: Al-Rashid Abu l-Khayr Ibn al-Tayyib's *Risalat al-Bayan al-*
azhar fi l-radd ala man yaqulu bi-l-qada wa-l-qadar'. *Intellectual History of*
the Islamicate World 2 i-ii, 143-69.

Schwarb, G. (2014c). 'The Reception of Ibn Sina and Avicennian Philosophy in Christian- Arabic Literature'. In A. Shihadeh and S. Rizvi (eds.), *Colloquium: Avicenna and Avicennisms*. London: The Neal A. Maxwell Institute for Religious Scholarship and the Brigham Young University London Centre (<http://meti.mi.byu.edu/home/meti-info2014/-avicenna/> accessed January [2016]).

Schwarb, G. (forthcoming). *Reaching beyond Religious Borders: The Reception of Maimonides (d. 1204/601) and Fakhr al-Din al-Razi (d. /606 1210) in Christian-Arabic Literature*.

ابن كبر (مصباح). مصباح الظلمة في إيضاح الخدمة. مج ١، تحقيق ك. سمير. القاهرة: مكتبة الكاروز، ١٩٧١.

Sidarus, A. Y. (1975). *Ibn ar-Rahibs Leben und Werk: Ein koptisch-arabischer Enzyklopadist des 7.13/. Jahrhunderts*. Freiburg i.Br.: Klaus Schwarz.

Sidarus, A. Y. (2006). 'Une justification du "monophysisme" due a un medecin-philosophe copte du XIIe/XIIIe siecle'. In A. Boud'hors et al. (eds.), *Etudes coptes IX: Onzieme Journee d'etudes (Strasbourg, juin 2003)*. Paris: De Boccard, 355-66.

Sidarus, A. Y. (2008). 'Encyclopedisme et savoir religieux a l'age d'or de la litterature copte arabe (XIIIe-XIVe siecle)'. *Orientalia Christiana Periodica* 74: 347-61.

Sidarus, A. Y. (2009). 'Un debat sur l'existence de Dieu sous l'egide pretendue d'Alexandre le Grand: extrait d'une somme theologique copto-arabe du XIIIe siecle (Abu Shakir Ibn al- Rahib, *Kitab al-Burhan*)'. *Arabic Sciences and Philosophy* 19: 247-83.

Sidarus, A. Y. (2010a). 'La Renaissance Copte arabe du Moyen Age'. In H. Teule et al. (eds.), *The Syriac Renaissance*. Leuven: Peeters, 311-40.

Sidarus, A. Y. (2010b). 'Les Sources d'une somme philosophico-theologique copte arabe (Kitab al-Burhan d'Abu Sakir Ibn al-Rahib, XIIIe siecle)'. *Miscellanea Bibliothecae Apostolicae Vaticanae* 17: 127-64.

- Sidarus, A. Y. (2011a). 'A propos de deux textes sur la creation-contingence du monde transmis dans un recueil medieval copto-arabe (Yahya al-Nahwi et Abu Sakir Ibn al-Rahib)'. *Zeitschrift fur die Geschichte der Arabisch-Islamischen Wissenschaften* 19: 121-34.
- Sidarus, A. Y. (2011b). 'Notes sur la litterature medievale chretienne d'expression arabe'. *Melanges de Sciences Religieuses*, 68 iii: 17-30.
- Sidarus, A. Y. (2013a). 'Families of Coptic Dignitaries (buyutat) under the Ayyubids and the Golden Age of Coptic Arabic Literature (13th Cent.)'. *Journal of Coptic Studies* 15: 189-208.
- Sidarus, A. Y. (2013b). 'From Coptic to Arabic in the Christian Literature of Egypt'. *Coptica* 12: 35-56.
- Sidarus, A. Y. (2014). 'Copto-Arabic Universal Chronography. Between Antiquity, Judaism, Christianity and Islam: The K. al-Tawarikh of N. al-Khilafa Abu Shakir Ibn al-Rahib (655 Heg.973 / Mart.1257 / Chr.1569 / Alex. / 6750 AM)'. *Collectanea Christiana Orientalia* 11: 221-50.
- Swanson, M. N. (2010). *The Coptic Papacy in Islamic Egypt (641-1517)*. Cairo: The American University in Cairo Press.
- Swanson, M. N. (2014). 'Christian Engagement with Islamic *kalam* in Late 14th-Century Egypt: The Case of al-Hawi by al-Makin Jirjis Ibn al-Amid "the Younger"'. *Intellectual History of the Islamicate World* 2 i-ii, 214-26.
- Takahashi, H. (2002a). 'The Graeco-Syriac and Arabic Sources of Barhebraeus' Mineralogy and Meteorology in *Candelabrum of the Sanctuary*, Base II'. *Islamic Studies* (Islamabad) 41: 215-69.
- Takahashi, H. (2002b). 'Barhebraeus und seine islamischen Quellen: *Tegrat tegrata* (*Tractatus tractatum*) und *Gazalis Maqasid al-falasifa*'. In M. Tamcke (ed.), *Syriaca. Zur Geschichte, Theologie, Liturgie und Gegenwartslage der syrischen Kirchen. 2. Deutsches Syrologen-Symposium (Juli 2000, Wittenberg)*. Munster/Hamburg/London: LIT Verlag, 147-75.

- Takahashi, H. (2003). 'The Reception of Ibn Sina in Syriac: The Case of Gregory Barhebraeus'. In D. C. Reisman (ed.), *Before and after Avicenna: Proceedings of the First Conference of the Avicenna Study Group*. Leiden: Brill, 249-81.
- Takahashi, H. (2005). *Barhebraeus: A Bio-Bibliography*. Piscataway, NJ: Gorgias Press.
- Takahashi, H. (2006). 'Fakhr al-Din al-Razi, Qazwini and Bar Shakko'. *The Harp* 19: 365-79.
- Takahashi, H. (2014). 'Reception of Islamic Theology among Syriac Christians in the Thirteenth Century: The Use of Fakhr al-Din al-Razi in Barhebraeus' *Candelabrum of the Sanctuary*'. *Intellectual History of the Islamicate World* 2 i-ii, 170-92.
- Teule, H. G. B. (2007). 'Jacob Bar Shakko, the Book of Treasures and the Syrian Renaissance'. In J. P. Monferrer-Sala (ed.), *Eastern Crossroads: Essays on Medieval Christian Legacy*. Piscataway, NJ: Gorgias Press, 143-54.
- Teule, H. G. B. (2010). 'The Syriac Renaissance'. In H. G. B. Teule et al. (eds.), *The Syriac Renaissance*. Leuven: Peeters, 1-30.
- Teule, H. G. B. (2012a). 'Christian-Muslim Religious Interaction 1200-1350: A Historical and Contextual Introduction'. In *CMRBH* 4: 1-16.
- Teule, H. G. B. (2012b). 'Ishoyahb bar Malkon'. In *CMRBH* 4: 331-8.
- Teule, H. G. B. (forthcoming). 'Barhebraeus and Islam'. In H. Ibrahim et al. (eds.), *Barhebraeus Symposium July 2010 Aleppo*.
- Thomas, D. (2008). *Christian Doctrines in Islamic Theology*. Leiden: Brill.
- Wadi, A. (1985). 'Bibliografia commentata sugli Aulad al-Assal, Tre fratelli scrittori del sec. XIII'. *SOCCollectanea* 18: 31-79.
- Wadi, A. (1987). 'Vita e opere del pensatore copto al-Safi Ibn al-Assal (sec. XIII)'. *SOC Collectanea* 20: 119-61.
- Wadi, A. (1990-1). 'Les Sources du *Majmu usul al-din* d'al-Mutaman Ibn al-Assal'. *Parole de l'Orient* 16: 227-38.

- Wadi, A. (1997a). *Dirasa an al-Mutaman b. al-Assal wa-kitabihi* 'Majmu usul al-din' wa- tahqiqihi. Cairo and Jerusalem: Franciscan Press.
- Wadi, A. (1997b). 'Al-Rasid Ibn Al-Tayyib et son *Tiryaq*'. *SOC Collectanea* 28: 271-84.
- Wadi, A. (1998). 'Introduzione alla Letteratura arabo-cristiana dei Copti (*Muqaddima fi l-adab al-arabi al-masihi lil-Aqbat*)'. *SOC Collectanea* /29 30: 441-92.
- Wadi (وادي), A. (1999). 'Al-Makin Jirjis Ibn al-Amid wa-Tarikhuhu'. In A. Wadi (ed.), *Actes de la septieme rencontre des amis du patrimoine arabe-chretien (Amal al-nadwa al-sabia lil-turath al-arabi al-masihi): al-Fajjala, Le Caire, 25-26 fevrier 1999*. Cairo: Franciscan Centre of Christian Oriental Studies, 5-24.
- Werthmuller, K. J. (2010). *Coptic Identity and Ayyubid Politics in Egypt, 1218-1250*. Cairo: The American University in Cairo Press.
- Wisnovsky, R. (2012). 'New Philosophical Texts of Yahya Ibn Adi: A Supplement to Endress' *Analytical Inventory*'. In F. Opwis and D. Reisman (eds.), *Islamic Philosophy, Science, Culture, and Religion: Studies in Honor of Dimitri Gutas*. Leiden: Brill, 307-26.
- يوحنا بن أبي زكريا ابن سَبَّاع (Yuhanna b. Abi Zakariyya Ibn Sabba) (جوهرة). الجوهرة النفيسة في علوم الكنيسة. تحقيق فيكتور منصور مستريح. القاهرة: المركز الفرنسييسكاني للدراسات الشرقية المسيحية، ١٩٦٦. طبعة وترجمة ج. بيريه
- J. Perier, *La Perle precieuse traitant des sciences ecclesiastiques (chapitres I-LVI) par Jean, Fils d'Abou-Zakariya, surnoinme Ibn Saba*.
- وهناك طبعة للجزء المتبقي بعدها س. ك. سمير.
- Zaborowski, J. R. (2008). 'From Coptic to Arabic in Medieval Egypt'. *Medieval Encounters* 14: 15-40.
- Zanetti, U. (2003). 'Abu 'I Hayr Ibn al-Tayyib sur les icones et la croix'. *Parole de l'Orient* 28: 667-701.

الفصل الثاني والثلاثون

علم الكلام في الأراضي العثمانية

محمد سعيد أوزرفارلي

لم يكن علم الكلام العثماني ظاهرة جديدة في الأراضي العثمانية المركزية، وإنما كان استمراراً لثقافة دينية موجودة، أرسى قواعدها سلاجقة الروم منذ القرن السادس/ الثاني عشر، غير أن البحث العلمي حوله لم يزل في طفولته. وترجع الدراسات الحديثة عنه إلى مطلع القرن العشرين، عندما نشر محمد شرف الدين يالتقيا (Mehmed Serafeddin Yaltkaya) (١٨٧٩-١٩٤٧) دراسة عن المتكلمين الأتراك (يالتقيا ١٩٣٢)، كما ضمّن عالم عثماني متأخر آخر، هو محمد طاهر بورسلي (Bursali Mehmed Tahir) (١٨٦١-١٩٢٦)، كتابه الشهير «المؤلفون العثمانيون» "Osmanli Muellifleri"، في تراجم المؤلفين العثمانيين نحو ٥٥٠ عنواناً لكتب كلامية. وعلاوة على ذلك، دأب المؤرخ الشهير إسماعيل حقي أوزون رشلي (Ismail Hakki Uzuncarsili) (١٨٨٩-١٩٧٧) على إيراد معلومات عن التواليف الكلامية في كتابه «التنظيم العلمي في الدولة العثمانية» "Osmanli devletinin ilmiye teskilati"، بوصفها تمثل جزءاً من تتبعه للنظام التعليمي العثماني (أوزون رشلي ١٩٦٥)، وفي الآونة الأخيرة نشر مصطفى سعيد يازجي اوغلو (Mustafa S. Yazicioglu) بالفرنسية عن مكانة الكلام في المدارس العثمانية (يازجي اوغلو ١٩٩٠)، كما أن هناك بعض الأطروحات التركية الحديثة التي تُخصّصت لفكر المفكرين العثمانيين (ساريكافاك Sarikavak ١٩٩٨؛ أوتشال

Ocal ٢٠١٠)، غير أن الأدبيات الموجودة لم تزل غير كافية لتقديم تحليل نقدي لعلم الكلام العثماني في سياقه التاريخي.

وينبغي -بدلاً من دراسة التاريخ الفكري العثماني من منظور حديث غالباً، بحيث يبدو عصر الظلام فيما قبل الحداثة- أن ندرسه في سياقه التاريخي، بوصفه استمراراً وامتداداً للثقافة والحضارة الإسلاميتين، كما ينبغي أيضاً أن نولي عناية -في المباحث التالية- إلى التأثير البيزنطي، وإلى الصلات التي أقامها المفكرون العثمانيون -عبر القرون- مع أصحاب الثقافات الدينية الأخرى.

وسوف نرى في هذا الفصل أن العثمانيين قد شاركوا في نشاط فكري حيوي، ولا سيما في القرن الخامس عشر، في عهدي محمد الثاني (حكم من ١٤٤٤-٦، ١٤٥١-٨١)، وبايزيد الثاني (حكم من ١٤٨١-١٥١٢). على أن هذا النشاط لم يكن يتعلق بالمجالات الدينية فحسب، وإنما امتد إلى الفلسفة والعلم، مما حمل علماء الكلام على نقد بعض الآراء المتقدمة، وعلى الجمع بين أفكار صاغت مدارس متقدمة متنوعة. وقد استمر ذلك في القرن السادس عشر، في عهدي سليم الأول (حكم من ١٥١٢-٢٠)، وسليمان الأول (حكم من ١٥٢٠-٦٦). ولذلك على الرغم من أن مؤلفي الكتب الكلامية العثمانية قد ساروا -في المنهج والمحتوى- على خطى علماء ما بعد الحقبة الغزالية، فإنهم أضافوا مقاربات جديدة في الاحتجاج، والتصنيف، وفي تفسير المسائل التي يعرضون لها. على أن مشاركة البحث العلمي العثماني في الدرس الكلامي لم تسلم -في الوقت نفسه- من المعارضة، وإنما جرى الأمر على نحو ما وقع في معظم فترات التاريخ الإسلامي، فكان هناك أقلية محافظة من العلماء العثمانيين تنكر كل مشاركة في علم الكلام، وكان هناك أيضاً من الشخصيات والحركات من ضرب فيه بسهم. ومهما يكن من شيء، فقد مال كل فريق إلى احترام الآخر؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العلوم العقلية كان لها دور بارز في التعليم المدرسي العثماني. وعلى الرغم من أن المتكلمين العثمانيين ينتمون إلى الماتريدية من الناحية الرسمية، وهي تمثل أحد المذهبين الأساسيين في علم الكلام العقلي السني، فإنهم انجذبوا وتأثروا بصورة كبيرة بمتكلمي القرنين الثالث عشر والرابع عشر من

رجال المذهب الأساسي الآخر في الكلام السني، الأشعرية. والحق أن تصانيفهم قد أعانت المتكلمين العثمانيين على صياغة توليف جديد يجمع بين المذهبين السنيين، كما أن العلماء العثمانيين استطاعوا أن يكتشفوا -من خلال كتب متأخري الأشاعرة- القضايا التي كانت موضع خلاف بين المتكلمين والفلاسفة المسلمين. ومع ذلك، كان العثمانيون يرجحون جانب الحنفية والماثرية إذا ما وقع الخلاف في الرأي بينهم وبين الأشعرية.

وقد مزج علماء ما بعد الحقبة الغزالية، وأولهم فخر الدين الرازي (ت. ١٢٠٩/٦٠٦)، أفكار الكلام السني بالفلسفة، وأودعوا كتبهم مناقشات مطولة للقضايا الفيزيائية والميتافيزيائية على نحو ما نشأت في البحث الفلسفي، وكان من أثر ذلك أن أمسى علم الكلام مزيجاً من الفكر الأشعري والتفسير السيناوي للفلسفة الأرسطية، مستوعباً التراث الفلسفي الإسلامي المتقدم في إطاره الكلامي، وكذلك أمسى أقل نزوعاً إلى الجدل، وأكثر اتساعاً في المدى، إن موضوعياً وإن منهجياً (شحادة ٢٠٠٥؛ أيشر ٢٠٠٩).

وما إن حل القرن الرابع عشر حتى دخلت هذه المقاربة الواسعة نحو المفاهيم والمناقشات الكلامية والفلسفية -وهي السمة المائزة لتوليف فخر الدين الرازي بين الكلام الأشعري والفلسفة- في مرحلة من التفسير أكثر تطوراً، فقد كانت المصنفات الكلامية لشمس الدين الأصفهاني (ت. ١٣٤٨/٧٤٩)، وعضد الدين الإيجي (ت. ١٣٥٥/٧٥٦)، وتلميذه سعد الدين التفتازاني (ت. ٧٩٣/١٣٩٠)، والسيد الشريف الجرجاني (ت. ١٤١٤/٨١٦) -وأكثرها شروح لكتب متقدمة- تبسط القول في آراء الرازي بمقارنتها بأفكار الأشعرية والاعتزالية المتقدمة، وتحليل مخالفتها أو مشابقتها لأفكار متقدمي الفلاسفة المسلمين، ثم تختتم ذلك بالاحتجاج لآراء مؤلفيها الخاصة. وقد كتب المتكلمون العثمانيون ما لا يحصى من الشروح على مصنفات هؤلاء المتكلمين الأربعة الأشاعرة، الذي انحدروا من آسيا الوسطى وإيران، على أنه لا ينبغي المغالاة في تقدير أهمية كتبهم في تطور علم الكلام العثماني.

انتقال علم الكلام من سلاجقة الأناضول إلى العثمانيين

لقد أقام العثمانيون ثقافتهم على ميراث سلاجقة الأناضول، مع التأثيرات البيزنطية والشرق أوروبية المهمة. والحق أن الأناضول بخاصة كانت جاذبة -في القرن الثالث عشر- للعلماء من الأراضي العربية والفارسية، أولئك الذين كانوا يبحثون عن ملجأ للتدريس والعمل في ظروف أفضل (روبنسون Robinson ١٩٩٧). فبعد أن دهم المغول إيران والعراق، وهددوا سورية ومصر المملوكيتين، طلب مشاهير العلماء -كالمفكر الصوفي جلال الدين الرومي (ت. ٦٧٢/١٢٧٣)- الملاذ الآمن في مدن الأناضول، أو في بلاد الروم، كما كانوا يطلقون عليها. ومن العلماء ذوي الأثر أيضًا الذين كانوا يلقون الدروس في مدارس الأناضول قبل زمان العثمانيين: صدر الدين القنوي (ت. ٦٧٣/١٢٧٤)، وسراج الدين الأرموي (ت. ٦٨٢/١٢٨٣)، وقطب الدين الشيرازي (ت. ٧١٠/١٣١١). على أن أشهر العلماء الذين وقَدُوا على الأناضول كان الفيلسوف المنطقي أثير الدين الأبهري (ت. ٦٦٣/١٢٦٥)، الذي شرح العلماء العثمانيون بعض كتبه مرارًا فيما بعد، وكذلك الشيعي الاثنا عشري نصير الدين الطوسي (ت. ٦٧٢/١٢٧٤)، الذي كان ذا تأثير أيضًا في البحث العلمي العثماني من خلال كتابه «تجريد العقائد»، الذائع الصيت بين الشيعة والسنة على السواء.

وهناك ثلاثة أحداث مهمة هي التي شكَّلت تطور البحث العلمي العثماني الكلاسيكي: إنشاء [السلطان] أورخان غازي (حكم من ١٣٢٤-٥٩) لأول مدرسة عثمانية في نيقية (١٣٣١)، وبناء محمد الثاني مسجد الفاتح ومجمعه (Fatih Camii ve Kulliyesi)، مع ثمانين مدارس في القسطنطينية [إسطنبول] (١٤٧١)، وبناء السلمانية، التي سميت باسم سليمان العظيم (١٥٥٧). ومن هذه المؤسسات الثلاث خرجت مجموعة من صفوة المتكلمين والفقهاء الذين شكَّلوا الحياة الفكرية في العصر الكلاسيكي للإمبراطورية. وعلى الرغم من أن التعليم

غير الرسمي قد بدأ في وقت مبكر في عدة مدن، وكان بإشراف بعض الشخصيات؛ من أمثال الشيخ إقبالى ((*Seyh Edebali*) وتورسون فقيه (*Tursun Fakih*)، مستشاري مؤسس الدولة العثمانية، عثمان الأول (توفي بعد ١٣٢٦)، فإن الدراسة الدينية والعلمية الأكثر تنظيمًا قد بدأت في نيقية، وكان يدير مدرستها -في المجمع الأورخاني- داود القيصري (*Davud Kayseri*) (ت. ٧٥١/١٣٥٠)، الذي درس كلام حقبة ما بعد الغزالي على الأرموي، أول شيوخه في قيصرية (*Kayseri*)، والذي أوتي العلم الوثيق بتصوف ابن العربي الفلسفي، وما فيه من مذهب وحدة الوجود، في إبان دراسته في إيران على عبد الرزاق الكاشاني (ت. ٧٣٠/١٣٢٩). وقد كتب داود أيضًا شرحًا [حاشية] على شرح المواقف للجرجاني، وعالج عدة قضايا فلسفية في رسائل مستقلة، كمفهوم الزمان في رسالته «نهاية البيان ودراية الزمان»، حيث انتقد آراء أرسطو وآراء الفيلسوف المستقل أبي البركات البغدادي (توفي بعد ٥٦٠/١١٦٤-٥). ومما يُذكر كذلك أن منطقة قيصرية، من حيث أتى داود، شهدت أقدم مدرسة في الأناضول، وأنها كانت تُمثل مع قونية إحدى مدينتي العلم المهمتين في عصر السلاجقة.

وقد تزايد عدد المدارس العثمانية في عهد بايزيد الأول، ومحمد الأول، ومراد الثاني. وأهم الأمثلة لذلك: المدارس (السلطانية) (*Sultaniye*)، و(الخضراء) (*Yesil*)، و(المرادية) (*Muradiye*)، في بورصة، ومدرستا (دار الحديث) (*Darulhadis*)، و(الشرفات الثلاث) (*Uc Serefeli*)، في أدرنة. ويُعد شمس الدين محمد الفناري (ت. ٨٣٤/١٤٣١) أهم علماء القرن الرابع عشر، وهو نموذج مثالي تشخص فيه التقاليد العلمية العثمانية. بدأ دراسته في بورصة، ثم انتقل عنها إلى مدرسة إزنيق (*Iznik*)، ثم إلى مدينة آق سراي (*Aksaray*) في منطقة كرمان، حيث كان يُلقي جمال الدين الأقصري [الأقسرائي] (ت. ٧٨٩/١٣٨٨)، حفيد الفخر الرازي، دروسه في مدرسة (زنجرلي) (*Zincirli*). ومما يجدر ذكره أن الأقصري اتبع في مدرسته الطريقة اليونانية القديمة، فقسم الطلاب إلى ثلاثة مستويات: فأما أصاغرهم فمشاءون، يتلقون العلم عنه، وهو في طريقه من بيته إلى المدرسة، وأما أواسطهم -وهم أكثر تقدمًا- فرواقيون، يأخذون عنه تحت أعمدة المدرسة، وأما أكابرهم -وهم الأكثر نضجًا- فيدرسون عليه في

داخل المدرسة. وكان الفناري معدودًا من الرواقيين. وفي الحق أن أمثال هذه المدارس في مدن الأناضول الصغرى قد ساعدت على نقل الفكر الإسلامي السلجوقي إلى العاصمة العثمانية، كما كانت -علاوة على ذلك- مكانًا يجتمع فيه الطلاب العثمانيون بالعلماء القادمين من آسيا الوسطى. وقد غادر الفناري كرماني إلى مصر، حيث أخذ عن كمال الدين البَابَرْتِي (ت. ١٣٨٤/٧٨٥)، الذي أطلعه على التراث الحنفي/الماتريدي. وفي مصر لقي الملا فناري الجرجاني، وهو أحد تلامذة البَابَرْتِي، ولهذا اللقاء أهميته؛ نظرًا لكثرة الشروح التي حظيت بها كتب الجرجاني فيما بعد من العلماء العثمانيين. وقد عُيِّن الفناري -بعد عودته من مصر في أواخر القرن الثامن/الرابع عشر- مدرسًا بمدرسة (مناستير) (Manastir) في بورصة، وعمل كذلك قاضيًا لهذه المدينة، ثم عين فيما بعد شيخًا للإسلام في الأراضي العثمانية، وهو أعلى منصب في المرجعية الدينية العثمانية، وكان مراد الثاني قد أسسه في سنة ١٤٢٠م.

ومن تصانيف الفناري شرحٌ على «مصباح الأنس» لصدر الدين القونوي، مَرَج فيه التصوف بأفكار ابن سينا بعلم الكلام لحقبة ما بعد الغزالي، كما ناقش الطبيعة وموضوعات أخرى لم تجر العادة عمومًا ببحثها في التصانيف الكلامية في العصور المتقدمة. وله كذلك شرح على «جواهر الكلام» للإيجي، وهو مختصر «المواقف»، وآخر على «شرح المواقف» للجرجاني. ورسالة قصيرة، عنوانها «عويصة الأفكار» (مخطوط المكتبة السلمانية، قاضي زاده، رقم: ٦/٦٧٥) عرض فيها لبعض القضايا، كالسببية التي كثر فيها الجدل بين المتكلمين والفلاسفة، كما انتقد بعض آراء المعتزلة التي كانت مثار خلاف؛ كتثريه الله، ووجوب الأصلح عليه، وحقيقة المعدوم. ولما كان الفناري واسع الخطو في التصنيف، في كثير من المجالات، كعلم الكلام والفلسفة والتصوف، فقد غدا قدوة للعلماء العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وقد تأثر المتكلمون العثمانيون أيضًا بالمفكرين البيزنطيين، وكان بينهم وبين اللاهوتيين النصارى واليهود مطارحات فكرية. ومما يذكر في هذا الصدد أن كلمة الفاتحين العثمانيين قد اتفقت -غداة فتح القسطنطينية في ٢٩ مايو لسنة ١٤٥٣م-

على عدم محو الميراث البيزنطي واليوناني منها، طلبًا لإقامة علاقات قوية مع رعاياهم من غير المسلمين. وقد أعاد محمد الثاني (حكم من ١٤٥١-٨١) منصب البطريركية، وطلب إلى الطائفة اليونانية المسيحية في القسطنطينية أن تنتخب بطريركًا، فاختار آباء الكنيسة جورجيوس كورتيسيوس سكولاريوس (Georgios Kourtesios Scholarios) (توفي قبل أكتوبر من سنة ١٤٧٤)، المعروف بجيناديوس الثاني. وقد زاره السلطان في دير (بامكريستوس) (Pammakaristos)، وأطال معه النقاش حول الدين المسيحي، ثم طلب إليه أن يصنف كتابًا واضحًا في العقيدة المسيحية، فصنف جيناديوس بأثر ذلك كتابه الشهير «الجهر بالإيمان» (*Confession of Faith*)، الذي ترجم فيما بعد إلى العربية، وإلى التركية العثمانية (تود ٢٠١٣).

وكذلك سئل البطريرك مكسيم الثالث (كانت خدمته من ١٤٧٦-٨٢) أن يُعدَّ شرحًا [تفسيرًا] للعقيدة، سرعان ما تُرجم إلى العربية، وقرأه السلطان (باترينيليس Patrinelis ١٩٧١). وأكثر إثارة للاهتمام مما تقدم أن اللاهوتي اليوناني الفيلسوف جورج الطرابزونى (George of Trebizond) كان يطمح في التوفيق بين الإسلام والمسيحية، وفي أن يوجد نوعًا من «المسيحية العثمانية»، وقد أهدى طائفة من كتبه إلى السلطان، وصنف كتابًا بعنوان «عن حقيقة العقيدة المسيحية إلى الأمير عندما اقتحم القسطنطينية»، ثم قدمه إلى السلطان، مقترحًا ترجمته ومقارنته بمبادئ القرآن (مونفاساني Monfasani ١٩٨٤).

على أن العلاقة باللاهوتيين غير المسلمين في القرن الخامس عشر لم تكن مقصورة على اليونانيين، فقد دأب السلطان -وبصحبه علماء عثمانيون- على الاجتماع بممثلي الجماعات الدينية الأخرى ومناقشتهم، كما دعم مبادراتهم للنشر بلغتهم في المسائل الإيمانية. ومن أمثلة ذلك أن أحد أئمة الجماعة اليهودية بإستانبول في القرن الخامس عشر، ويدعى موردخاي بن إيعازر كوميتينو (١٤٠٢-٨٢)، وهو حاخام وفيلسوف ولغوي ورياضي وفلكي شهير، قد كتب شرحًا بالعبرية على «دلالة الحائرين» لموسى بن ميمون، أتمه في سنة ١٤٨٠. وتوجد منه نسخة في مكتبة قصر توبكابي (Topkapi) (Ms. no. GI 53). وقد عُرف

موردخاي كذلك بإقامته صلوات مع معاصريه من المتكلمين المسلمين العثمانيين (أيالون ٢٠١٠ Ayalon). ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الوزير الأعظم محمد باشا قد أمر رسميًا -في سنة ١٤٦٥- بالحصول على الشروح اللاتينية لابن سينا من أجل الطبيب اليهودي يعقوب الجيتي (Jacopo da Gaeta) الراغوزي (رابي Raby ١٩٨٣). وقد أوجد هذا الاهتمام بالفكر اليوناني والغربي نوعًا من التعاطف والاستحسان لدي نفر من ذوي النزعة الإنسانية (humanists) البيزنطيين في القرن الخامس عشر؛ كجورجيوس جيمستوس بلوثو (Georgius Gemistos Plethon) (١٣٥٥-١٤٥٢)، وجورجيوس أميروتزيس (Georgios Amirutzes) (١٤٠٠-٧٠)، وجورجيوس الطرابزونى (Georgios of Trebizond) (١٣٩٤-١٤٧٣)، وميخائيل كريتوبولوس (Michael Critobolus)، من إمبروس (باديناس Badenas ٢٠٠١). ونخبة القول أن عناية العثمانيين بالموروث الشرقي والغربي بيّنة، وهي تشمل مجالات علمية متعددة؛ كعلم الكلام والفلسفة، وكذلك الجغرافية والتاريخ. وقد شجعت هذه العلاقات والمساجلات المتكلمين العثمانيين على أن يزدوا من علمهم بالديانات الأخرى، وعلى أن يُحيلوا في تصانيفهم إلى مصادر يونانية وأخرى يهودية -مسيحية.

(٢)

تطور الفكر الكلامي العثماني

ظهر -في عهد محمد الثاني- مجموعة من العلماء والقضاة العثمانيين الذين تلقوا تعليمًا جيدًا، والذين جعلوا الفناري وبيئته الثقافية مثالهم المحتذى، وقد استقر معظمهم في بورصة وأدرنة وإستانبول؛ أي في المدن الثلاث التي تعد أهم المراكز العلمية. وكان خليفة الفناري، المفتي الأكبر محمد بن أرماغان (Armagan)، المعروف بيكن (Yegan)، أستاذًا وحمًا لخضر بك، من سيوري حصار (Sivrihisar) (ت. ١٤٥٨/٨٦٣)، الذي كان يشرف على حلقة من المتكلمين بالمدرسة السلطانية في بورصة. وعلى الرغم من أن هؤلاء المتكلمين

قد جروا على تقاليد أسلافهم الموسوعيين، فإن خضر بك وتلامذته الثلاثة درويش الخيالي (Derviş Hayalî) (ت. ٨٧٥/١٤٧٠)، وخوجه زاده (Hocazade) (ت. ٨٩٣/١٤٨٨)، والقسطلي (Kesteli) (ت. ٩٠١/١٤٩٥)، يُعدون من أوائل ممثلي النمط الجديد في الكلام العثماني الفلسفي.

وقد كانت العاصمة العثمانية خاصة تجذب -منذ فترة باكرة- العلماء من مختلف الأراضي الإسلامية، ولا سيما في عهد محمد الثاني، الذي دعا كبار العلماء بغية تأسيس جماعة علمية في القسطنطينية، وطلبًا لإحياء الفكر الإسلامي. ولما كان هذا السلطان كالخليفة العباسي المأمون، ملئًا بالمطامح الفكرية، فقد دعا العلماء المشهورين، كعلاء الدين الطوسي (ت. ٨٧٧/١٤٧٢ أو ٨٨٧/١٤٨٢)، والقوشجي (ت. ٨٧٩/١٤٧٤)، وأمر آخرين بتصنيف كتب جديدة، أو بالترجمة عن «اللغات القديمة [الكلاسيكية]». وكان [السلطان] محمد مولعًا بالمقارنة بين الاختلافات المنهجية بين المتكلمين والفلاسفة والصوفية في سعيهم نحو الحقيقة واليقين، فدعا عبد الرحمن الجامي (ت. ٨٩٨/١٤٩٢) خاصة إلى المقارنة بين مناهجهم بمنهج منضبط. وقد أتم الجامي نسخة صغيرة من الكتاب الموسوم بـ «الدرة الفاخرة»، ولكنه لم يصل إلى إستانبول إلا بعد وفاة السلطان (هير ١٩٧٩ Heer). ومن الجدير بالذكر أن الجامي، الذي عاش وكتب في هراة، يشير في هذا الكتاب خاصة إلى الفناري، مقارنًا بين آرائه وآراء غيره.

ومما يجدر ذكره أن معظم العلماء العثمانيين كان لهم شغفٌ بشرح كتب التفتازاني والجرجاني، وبقي هذا اتجاهًا دام لأجيال كثيرة. وفي عهد بايزيد الثاني استمرت العناية الشديدة بالدرس الكلاسيكي والنزاعات الكلامية، مع تمتع العلماء العثمانيين بمزية النقد الحر للمفكرين المسلمين الأول، وكذلك لمعاصريهم. ومن أمثلة ذلك المناقشة النقدية التي قام بها مصلح الدين القسطلي (ت. ٩٠١/١٤٩٦) في رسالته «إشكالات شرح المواقف» لآراء الجرجاني في طائفة من المسائل الفلسفية، كجواز العلم الضروري، والعلاقة بين الذات والصفات، إلخ (Ms. Suleymaniye, Laleli, no. 3030)، ثم إن آراء القسطلي نفسها لم تسلم من المناقشة والرد في رسالة صنفها سنان باشا (ت. ٨٩١/١٤٨٦).

ابن خضر بك (Ms. Koprulu, Asim Bey, no. 721). على أن هذه الحرية الأكاديمية لم تكن مكفولة لجميع المتكلمين العثمانيين، فالملا لطفي (ت. ١٤٩٤/٩٠٠) مثلاً، وهو عالم ناقد عرف بصراحته، حُكم عليه بالموت، وأُعدم بسبب دروسه التحريضية.

وقد أدى اهتمام العلماء العثمانيين بالفلسفة وبعلم الكلام الفلسفي إلى أن استحيوا التراث الطويل المنسي من الجدل المحتدم حول العلاقة بين علم الكلام والفلسفة، ذلك الذي افترعه الغزالي بكتابه «تهافت الفلاسفة». وفي القرن التاسع/الخامس عشر، كُلف عالمان شهيران في إسطنبول، وهما: خوجة زاده وعلاء الدين الطوسي، بمناقشة الخلافات بين الغزالي والفلاسفة، وعرض ما انتهيا إليه كتابةً، فقبلا جميعاً هذا التكليف، وأتما شرحيهما على «تهافت الفلاسفة» في ستة أشهر، فقامت لجنة علمية بفحص الكتابين وتقييمهما، ثم قام بعض العلماء اللاحقين بوضع شروح على هذين الشرحين. ومما يذكر في هذا الصدد أن الجدل في «التهافت» قد فتن العلماء العثمانيين في ذلك الوقت، كما أن المقارنة المنهجية بين آراء المتكلمين والفلاسفة ساعدتهم على تشكيل وجهات نظرهم الخاصة (أوزرفارلي Ozervarli ٢٠١٥)، وشاع آنذاك بين الدوائر العلمية العثمانية نمط من المناظرات العلنية والمطارحات الشفوية والكتابية في هذا الموضوع، فنشط المتكلمون العثمانيون بأثر ذلك إلى صياغة توليفات وتفسيرات جديدة بشأن هذه القضايا، وأفضت بهم جهودهم في المقارنة والجمع بين علم الكلام والفلسفة إلى التعرض لمسائل وتناقضات وغوامض جديدة دفعتهم إلى مزيد من البحث، وقد دأبوا على المقارنة بين آراء المتكلمين والفلاسفة إلى مطالع القرن الثاني عشر/الثامن عشر، حينما صنف مسّجي زاده عبد الله بن عثمان (ت. ١١٤٨/١٧٣٥) كتابه «المسالك في الخلافات بين المتكلمين والحكماء» (تحقيق سيد باغجوان ٢٠٠٧).

والواقع أن تركيز المتكلمين العثمانيين الذين أسهموا في هذا النوع من المقارنات قد اتجه إلى المسائل الفلسفية بدلاً من تمحّضه للقضايا الكلامية، كما

تدل على ذلك اختياراتهم الموضوعية في الرسائل القصيرة المخصصة لموضوعات بعينها، أو لشرح جزئي لبعض الكتب المتقدمة. وقد صنفوا -فضلاً عن ذلك- شروحاً منهجية لكتب السابقين، وميزوها أنواعاً: فمن شروح إلى شروح على الشروح إلى تعليقات إلى مختصرات. وعلى الرغم من أن الباحثين المحدثين يحطون غالباً من هذا المؤلفات، ويصفونها بأنها محض تكرار، وأنها عريّة من أي ابتكار، فالحق أن كثيراً منها جديد في النظرة، أصيل في الفكر. وينبغي أن يُنظر إلى شروح العلماء العثمانيين -كما نُظر إلى موروث الشرح اليوناني في أواخر العصور القديمة- بوصفها امتداداً مستمراً وأصيلاً لتراث فكري سابق، غالباً ما يمنح رؤى جديدة. ومن الأمثلة على ذلك أن الترجمة التركية لكتاب التفتازاني «شرح العقائد» التي قام بها سري باشا جريدي (ت. ١٣٠٣/١٨٩٥)، والتي تضمنت مختارات من حواشي عثمانية مهمة على النص؛ كالخيالي، ورمضان أفندي (Ramazan Efendi)، والعصام (Isam)، والسيالكوتي (Siyalkuti) -تقوم برهاناً على أن لكل واحد من هؤلاء شخصية مستقلة (التفتازاني ١٢٩٢ [١٨٧٥]). وتتنوع الموضوعات التي تعرض لها الرسائل المستقلة التي كتبها العلماء العثمانيون: الوجود/العدم، الواجب/الممكن، العقل/الوحي، الروح/النفس، الإيمان/العمل، إلخ. وثمة موضوع بارز آخر تميز نوعاً قائماً برأسه في العصر العثماني، وهو إثبات الواجب، ذلك المصطلح الفلسفي المميز للبرهنة على وجود الله.

وهناك -علاوة على المفكرين المشاركة الذين مرّ ذكرهم- تراث ابن سينا الذي أثر بطريقة غير مباشرة في فكر العلماء العثمانيين. والغالب أن تلقى مفكري آسيا الوسطى في القرن الرابع عشر، والمفكرين العثمانيين في القرن الخامس عشر لآراء ابن سينا إنما كان من خلال شروح الفخر الرازي ونصير الدين الطوسي لكتابه «الإشارات والتنبيهات». على أن ثمة كتاباً فلسفياً خالصاً آخر كان شائعاً بين العلماء العثمانيين، وهو «هداية الحكمة» لأثير الدين الأبهري (ت. ٦٦٣/١٢٦٤)، الذي شرحه كثير منهم ومن علماء الإمامية، والذي تضمن عرضاً مفصلاً للتصور المشائي للمنطق وللطبيعة ولما وراء الطبيعة.

ومن الخصائص المميزة كذلك لفكر العثمانيين ولعلم الكلام لديهم قوة الصلة بالتراث الصوفي. وعلى الرغم مما لهم من تحفظات على الممارسات الصوفية، فإن طائفة من العلماء؛ كداود القيصري، والفناري، وكمال باشا زاده (ت. ١٥٣٤/٩٤٠) - تأثروا تأثراً كبيراً بالفكر الصوفي، وكانوا يُكبرون ابن العربي وفلسفته الصوفية إكباراً شديداً (زيلدزيك Zildzic ٢٠١٢)، حتى إن كمال باشا زاده مدحه في فتوى له عنه، فوصفه بأنه من العلماء العاملين، وحث أولئك الذين عُمت عليهم عباراته على اللياذ بالصمت بدلاً من البدار إلى الإنكار (ويتر Winter ٢٠٠٧).

وقد كان لكمال باشا زاده -متشحاً بسلطة منصب المفتي الأكبر لسليمان العظيم- إسهام كبير في علم الكلام العثماني بعمل توليف بين مختلف الفروع الفكرية. وفي الحق أنه كان محيطاً بطائفة كبيرة من العلوم الإسلامية؛ نظراً لتلمذته لعلماء ذوي عقلية فلسفية؛ كالملّا لطفي (ت. ١٤٩٤/٩٠٠)، ومعيد زاده (ت. ١٥١٦/٩٢٢). وقد خلّف ما يزيد على مائتي كتاب، بالعربية والفارسية والتركية، في عدة حقول، منها علم الكلام والتاريخ العثماني والأدب والفقه، وكان له دور أساسي في تكييف المذهب الحنفي على وفق الظروف التاريخية للعصر العثماني، كما أنه كان أحد القادة المنظرين الذين صاغوا العقيدة العثمانية التقليدية، وشنوا حملة سُنّية على الشيعة في إطار التنافس السياسي مع الصفويين، وكذلك كان حرباً على جميع الاتجاهات البدعية (إبيرهارد Eberhard ١٩٧٠؛ التكريتي، ٢٠٠٥).

ومن المعلوم أن معظم شروحه ورسائله كانت في مسائل علم الكلام الفلسفي؛ كالوجود، والسببية، والعقل، والإيمان، والنفس، والقدر، وأفعال العباد، والهرطقة [البدعة]، إلخ (أوتشال Ocal ٢٠٠٠)، وكان دائم الإشارة فيها إلى مصادر بعضها معاصر وبعضها من حقبة ما قبل العثمانيين، ومن هؤلاء: فخر الدين الرازي، ونصير الدين الطوسي، ونجم الدين الكاتبي، وقطب الدين الرازي، وسعد الدين التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني، وجلال الدين الدواني، وخوجه زاده، وآخرون. وقد وُصف كمال باشا زاده في المصادر

التاريخية التي ترجمت له بـ«الفيلسوف العثماني»، أو بـ«ابن سينا الأناضول»؛ نظرًا لمكانته ولكثرة المجالات التي صنف فيها.

وفي رأيه أن كل الموجودات - ما عدا واجب الوجود - «ممكنة»، تعتمد في وجودها على غيرها. وقد ناقش هذا الموضوع في شروحه، كما خصص أربع رسائل على الأقل لقضية الإمكان (contingency)، التي ذهب إلى أنها صفة غير مستقلة عن ذات الممكنات، التي تفتقر إلى علة في وجودها. وفي مناقشته للمباحث الوجودية حكى آراء الفلاسفة والمتكلمين المتقدمين، وخالف معظم المتكلمين فأثبت «الوجود الذهني» مع الوجود الحقيقي. وعلى الرغم من تأثره الظاهر في تصانيفه برأي الجرجاني في هذه المسألة، فقد رأى أن تعليقات الجرجاني وردوده على اعتراضات متقدمي الأشعرية غير كافية، وكان الجرجاني يؤكد أن الذات ليست وجودًا ولا عدمًا؛ ولذلك لا يمكن أن يتعلق بها إنكار. وقد ذهب كمال باشا زاده - في رسالة أفرد لها هذه المسألة - إلى تمييز الوجود عن الذات، مستدلًا على ذلك بحجة مختلفة، حيث ذكر أن الذات في زمان إلbasها حلة الوجود لا تكون موجودة ولا معدومة؛ ولذلك لا يمكن أن يكون [الذات والوجود أو العدم] شيئًا واحدًا، ثم ناقش بعد ذلك إمكانية وجود رتبة وسط بين الوجود والعدم، كالإنسانية بالنظر إلى الإنسان.

وقد عول في برهنته على وجود الله على أدلة كونية وكلامية. أما فيما يتعلق بالتكفير، فقد أمسك عن رمي الفلاسفة المسلمين والصوفية بالكفر، على الرغم من إنكاره للبدع. وأشار في كلامه إلى أن الكتب السماوية خلت حقيقة من العبارات الصريحة في مخلوقية [حدوث] (createdness) العالم، كما أكد أن العلم بالمسائل الاعتقادية الذي يستند إلى أخبار الآحاد فحسب لا يمكن أن يُعد يقينيًا؛ ولذلك ينبغي على المرء الحذر من رمي مخالفه في مسألة كلامية بالردة.

وفي مناقشة المسائل الكلامية الأخرى، كالحكمة الإلهية وحرية الإنسان، كشف كمال باشا زاده عن مقارنة أكثر مرونة من مقارنة الأشاعرة، فقد فرق بين خلق شيء فيه شرٌّ من بعض جوانبه، وإرادة مقارفة الأفعال الشريرة. وعنده أن الحكمة الإلهية تقتضي العدالة لجميع الخلق، وتقتضي كذلك استعمال جميع

الوسائل شريطة صحة القصد، كاستعمال السم في مداواة بعض الأمراض. ولو كانت الأشياء قد عوملت بحكمة ووضعت مواضعها، لكان في ذلك ما يدل على أن كل موجود يتصرف على نحو صحيح، فليست الأشياء والأفعال قبيحة أو شريرة في أنفسها، ولكنها تصبح كذلك بالإرادة التي تتعلق بها من خلال الكسب. ولما كان كمال باشا زاده يرى أن العلم تابع للمعلوم، لم يكن العلم الإلهي الأزلي يمثل -في رأيه- عقبة تحول دون حرية الإنسان. وعلى ذلك فالخير العام في هذا النظام لا يمكن أن يفوّضه ما يقع من بعض الأعمال القبيحة.

وقد ضمنت مرجعية [مكانة] كمال باشا زاده استمرارية المناخ العلمي المنفتح في القرن السادس عشر، كما نرى ذلك في إنكار نصوح أفندي يحيى بن بير علي (ت. ١٠٠٧/١٥٩٩) -خلافاً لمعظم معاصريه من المفكرين- نظرية الجوهر الفرد [الجزء الذي لا يتجزأ]، فقد دافع في كتابه «نتائج الفنون» -وهو كتاب بالتركية في تصنيف العلوم- عن انقسام الجواهر (نصوح ١٩٩٥). وعلى الرغم من أن بعض العلماء العثمانيين قد عارضوا دراسة علم الكلام لما له من طبيعة جدلية، فقد ظل هذا العلم أحد المجالات الرئيسية في الدوائر العلمية العثمانية المركزية والإقليمية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن أبرز من حمل لواءه: أحمد بياضي زاده أحمد (*Bayadi zada Ahmad*) (ت. ١٠٩٨/١٦٨٧)، وقره خليل الطيراوي (*Qara Khalil Tirawi*) (ت. ١١٢٣/١٧١١)، وعبد القادر عارف (*Abd al-Qadir Arif*) (ت. ١١٢٥/١٧١٣)، وأسعد اليانيالي (*Yanyavi Asad*) (ت. ١١٤٣/١٧٣٠)، وعبد الغني النابلسي (ت. ١١٤٣/١٧٣١)، ومحمد ساجقلي زاده المرعشي (*Muhammad Sachaqli zada Marashi*) (ت. ١١٤٥/١٧٣٢)، وآق كرمانى محمد (*Aq Kirmani Muhammad*) (ت. ١١٧٤/١٧٦٠)، وأبو سعيد الخادمي (ت. ١١٧٦/١٧٦٢)، وإسماعيل الغلبنوي (ت. ١٢٠٥/١٧٩١).

ويعد إسهام أسعد اليانيالي في علم الكلام العثماني ذا أهمية كبيرة، فكتبه الكلامية -ولا سيما تلك التي بحث فيها وجود الله- من أفضل ما كتب في هذا المجال. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد حاشيته على إثبات الواجب، وهي

شرح لعدة أعمال متقدمة في البرهنة على وجود الله، على رأسها رسالة جلال الدين الدواني في هذا الموضوع، وكذلك رسالته الموسومة بـ «الرسالة اللاهوتية». وفي هذه الرسالة فصل المؤلف القول بطريقة جد مبتكرة عن وحدة الله، وعن أدلة وجوده.

وكان لليانالي كذلك تلامذة من غير المسلمين، منهم: الأمير المولدوفي دميري كانتمير (Dimitrie Cantemir) (١٦٧٣-١٧٢٣)، وجون مافروكورداتوس (John Mavrocordatos) (١٦٨٩-١٧١٩)، وكريسانتوس نوتاراس (Chrysanthos Notaras) (١٦٦٣-١٧٣١)، وبطريك القدس (١٧٠٧-٣١). وقد صرح كانتمير في كتابه «تاريخ ازدهار الإمبراطورية العثمانية وتدهورها» *(The History of the Growth and Decay of the Ottoman Empire)* بأنه مدين في معرفته الإسلامية والتركية لأسعد. وهناك أدلة أيضًا على استمرار المراسلات بين أسعد وتلامذته غير المسلمين بعد رحيلهم عن إستانبول لتولي مناصب مختلفة. والحق أن اهتمام أسعد بالثقافات المختلفة يؤيده تعليق وجد على غلاف نسخة مخطوطة لكتابه «التعليم الثالث» (مخطوط بمكتبة جامعة إستانبول، المخطوطات العربية، رقم ٤٠٢٤، لوحة ٢١) يشهد بمعرفته بالديانات الأخرى، التي أفاد منها حتى علماء النصارى واليهود إفادة كبيرة. ومما يجدر ذكره أن حلقة الطلاب غير المسلمين في أكاديمية البطريركية الأرثوذكسية بإستانبول (وهي المعروفة بـ «المدرسة العظمى») كانوا معنيين -في مطالع القرن الثامن عشر- بالفكر الإسلامي وباللغتين العربية والتركية. وقد اشترك أسعد أفندي أيضًا مع العلماء غير المسلمين في بعض المشروعات الأخرى، كترجمة شروح على أرسطو إلى العربية (أوزرفالي ٢٠١١).

وقد أشرت في أول هذا الفصل إلى أنه على الرغم من أن غالبية المتكلمين العثمانيين -ولا سيما في المرحلة المبكرة- كانوا حنفية، فإنهم لم يحصروا أنفسهم في مقالات الماتريدية، ذلك المذهب الكلامي السني الذي كان غالبًا على الحنفية، بل إنهم تأثروا تأثرًا عميقًا بكتابات أشاعرة آسيا الوسطى وإيران،

الذين راجت كتبهم خير رواج في الأراضي العثمانية، حتى غدت النصوص الأولى التي توفر العلماء العثمانيون على شرحها. وأشهر هذه الكتب: «شرح المواقف» للجرجاني، و«شرح العقائد» للتفتازاني، و«شرح الطوالع» و«شرح التجريد» للأصفهاني، و«شرح العضدية» للدواني. وقد كان بعض متكلمي القرن الرابع عشر الأشعرية على علم بمقالات الماتريدية، فجادلوه، وشرحوا كتبهم، بل إنهم تأثروا بأفكارهم في بعض الأحيان. ومثال ذلك التفتازاني الذي شرح كتاب «العقائد» للمتكلم الماتريدي، عمر النسفي (ت. ٥٣٧/١١٤٢)، وانتصر في أثناء الشرح لبعض آرائه [النسفي]. وممن شرح هذا الكتاب أيضًا شمس الدين الأصفهاني. وفي الحق أن كتب هؤلاء المؤلفين الأشاعرة الذين سميناهم كانت أبلغ نداءً للعثمانيين من كتب متأخري الماتريدية، الذين مالوا -خلافًا للأشاعرة- إلى المشاركة في تأريث النزاع بين علم الكلام والفلسفة، بدلًا من تحقيق التبادل بينهما. وقد سعى العلماء العثمانيون -متأثرين بالمقاربات التفسيرية واللغوية لهؤلاء الأشاعرة- إلى اصطناع فكر مشترك يجمع بين المذهب الماتريدي والمذهب الأشعري، ولم يزالوا يؤكدون -في الكتب التي تعرض للخلافات بين المذهبين- قلة الخلافات بينهما، وأن الخلافات الموجودة لفظية، لا عقدية. ومع ذلك، بقي هؤلاء المتكلمون العثمانيون على وفائهم -في عدة مسائل مهمة- للموروث العقدي الماتريدي، كمسألة حرية الإنسان في الفعل، أو مسألة الذاتية الأخلاقية في مقابل الموضوعية، فلم يستسيغوا خلاف الأشاعرة في هذه المسائل، التي يُعد من قال بها نصف جبري (semi-predestinists).

(٣)

تجديد علم الكلام في العصر العثماني الحديث

لقد بدأ تجديد علم الكلام -بوصفه محاولة للتوفيق بين الدين والحدثة- في أواخر الإمبراطورية العثمانية، وكذلك في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي؛ وذلك أنه مع القرن التاسع عشر فقدت مناهج الدراسة الكلامية الكلاسيكية بريقها

وحيويتها؛ لأن الكتب الجديدة كانت أقل دقة من تلك التي صُنفت في القرون الأولى، كما أنها لم تفلح في مجاراة ظروف الحداثة المتغيرة، وكان العلماء آنذاك على وعي بالأهمية التقليدية لعلم الكلام في التاريخ الفكري الإسلامي، وبعلاقته الوثيقة بالفلسفة، وبتكيفه مع المنهجيات والأفكار الجديدة، مما حملهم على اكتشاف -أو على إعادة اكتشاف- هذا العلم بوصفه مجالاً مناسباً لمحاولتهم إحياء [تنشيط] الفكر الديني الإسلامي؛ طلباً لمواجهة التحديات التي تفرضها الفلسفات والعلوم الحديثة (أوزرقالي 1999a، 2008).

وقد ذهب العثمانيون المدافعون عن تحديث الكتب الكلامية، كعبد اللطيف الخربوتي (1842-1914)، وشيخ الإسلام موسى كاظم (1858-1920) إلى أن استعمال المناهج العلمية والفلسفية الحديثة ضروري في تقوية العقيدة في الإسلام، وفي تحديث مجالاتها. وأشار الخربوتي في «تاريخ علم الكلام» و«تنقيح الكلام» إلى أن المتكلمين المسلمين في العصور الأولى أخذوا في دراسة الفلسفة عندما رأوا ذلك ضرورياً، وأنه يتعين على متكلمي اليوم أن يصنعوا مثل ذلك بالتوفر على دراسة الفلسفة في الكتابات الحديثة؛ ليختاروا ما هم بحاجة إليه منها. وفي رأيه أن مناهج المتكلمين لم تزل في تطور عبر التاريخ الإسلامي، وأنها مهياة الآن للدخول في مرحلة جديدة مع إدخال الأساليب العلمية الحديثة. وكان الخربوتي ذا ولوع خاصة بعلم الفلك الحديث، ويعتقد أنه يمكن أن يتحدى الفكرة الدينية التقليدية عن الكون، فكتب رسالة مستقلة يثبت فيها الانسجام بين المعلومات الفلكية الحديثة وبين القرآن ونصوص سماوية أخرى.

وكذلك صنع موسى كاظم، وهو أحد أكابر مفتي الديار العثمانية المتأخرين، حيث دَبَّج مقالة في كتابه «الكليات» أكد فيها الحاجة إلى إصلاح الكتب الكلامية، واتهم العلماء بالرفض الأعمى للأفكار الغربية، وبالإخفاق في مواجهة الحاجات العصرية، كما ذهب إلى أن أكثر المهام إلحاحاً على العلماء المعاصرين إنما هي مراجعة كتب الكلام وفقاً لاحتياجات العصر. ولا سبيل -في رأيه- إلى بلوغ هذه الغاية إلا بأن يعرف المتكلمون آراء الخصوم حتى يتمكنوا من تقديم الحجج المناهضة لها. وإذا كان العلماء المتقدمون قد قاموا بترجمة

الأعمال الفلسفية إلى العربية حين حَزَبَتْهُمْ الحاجةُ إلى إصلاح علم الكلام، وإلى زيادة موضوعات جديدة عليه تبعاً لذلك، فما أشبه الليلة بالبارحة! وذلك أن الحاجة ماسة إلى إحياء جهود العلماء، وإلى بعث جديد لهذا العلم (راينهارت Reinhart ٢٠٠١؛ كاظم، ٢٠٠٢).

وقد انضم إسماعيل حقي الأزميري (١٨٦٨-١٩٤٦) على نحو أكثر فعالية - بطائفة من المقالات التي ظهرت في صحيفة «سبيل الرشاد» (*Sebilurresad*)، وكذلك بكتابه الرئيس «علم الكلام الجديد» (*Yeni Ilm-i Kelam*) (نشر في ١٩٢٢-٣) - إلى جهود التحديث التي يبذلها معاصروه، وركز على أهمية التفكير العقلي، وعلى إسهام علم الكلام خاصة. ومما يجدر ذكره أن مؤرخ الفلسفة التركية، حلمي ضياء أولكين (*Hilmi Ziya Ulken*)، قد أكد أن حقي نجح - في كتابه «علم الكلام الجديد» - في تقديم قضايا علم الكلام في العصر الوسيط من خلال منظور حديث. وقد أراد حقي أن يبرهن على ضرورة التغيير في المنهج والمحتوى، فضرب أمثلة ببعض نقاط التحول المماثلة في تاريخ علم الكلام: ففي القرن الثاني عشر استُبدل المذهب الكلامي لفخر الدين الرازي بمذهب الباقلاني؛ لأن هذا المذهب الأخير لم يعد ملائماً لمواجهة المنهجية الجديدة في عصر الرازي. وكذلك لم يكن بد من أن تُحل صيغة جديدة محل مذهب الرازي حين يعجز عن الوفاء بمطالب العصر. ولما كانت الفلسفة الأرسطية - التي اعتمد عليها الرازي - قد كَسَفَتْ شمسُها في القرون الحديثة، وظهرت فلسفات جديدة حديثة، فإن طريقة الرازي الكلامية لم تعد ملائمة؛ ولذلك تَعَيَّن على علماء الكلام المحدثين دراسة الفلسفة الحديثة، واختيار أفكار وأدلة ومناهج جديدة لمفكرين مختلفين، شريطة أن تتناسب مع الفكر العقدي الإسلامي، مع رد الأفكار المادية التي لا توافق الإسلام.

وأضاف حقي أنه ينبغي على علماء علم الكلام الجديد أن يتوقفوا عن استخدام الأساليب المدرسية التي ولّى زمانها، فلم تعد مفهومة لدى الجيل الجديد، وأن يستخدموا - بدلاً من ذلك - المنطق ومناهج المفكرين المحدثين، كديكارت. وينبغي كذلك صرف العناية عن المدارس الفلسفية القديمة، كالمشائية

والرواقية، إلى مدارس الفكر الحديثة، كالمادية الجديدة (Neo-Materialism)، والفلسفة الوضعية (Positivism)، والروحية (Spiritualism)، وغيرها. وبهذه الطريقة يمكن لعلم الكلام أن يتوافق مع الموضوعات الفلسفية المعاصرة، وأن يتطور على وفق حاجات العصر. وجدير بالذكر أن أساس هذه المقاربة إيمانٌ حقي بأن مناهج علم الكلام وفرضياته قابلة للتغيير، على الرغم من ثبات أصوله ومبادئه. وقد أفضت هذه المنهجية به إلى أن أثر التفسير العقلي في بعض القضايا الكلامية، وآية ذلك أنه مع إيمانه بالمعجزات لم يعول كثيرًا على هذا العامل فوق الطبيعي في إثباته نبوة محمد ﷺ، وإنما فضل المنهج العقلي، مشيرًا إلى الآثار الحضارية للإسلام على المجتمعات العربية القبلية، وعلى المجتمعات المسلمة فيما بعد. وكتب كذلك مقالًا يبيد في تساؤلات [شكوكًا] حول أبدية العقاب في النار، واعتمد فيه على أدلة عقلية ودينية (أوزرقالي ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من دعوة حقي إلى استخدام المناقشات الفلسفية، فإنه لم يكن يرى من الملائم إقحام العلوم الطبيعية والفلكية الصرفة في علم الكلام الجديد الذي يدعو إليه؛ لأن الإسراف في استخدام النظريات والمصطلحات العلمية يقتضي تجديدًا مستمرًا للكتب الكلامية، وفي ذلك مخاطرة بتجاوز مضمونها الفلسفي. وعلاوة على ذلك، لما كان العلم في القرون الوسطى يمثل جزءًا من الفلسفة، لم يستطع متقدمو المتكلمين المسلمين -حين استجلبوا القضايا الفلسفية [إلى علم الكلام] وألفوا بينهما- أن يتحاشوا البحث في المسائل العلمية في زمانهم، وليست الحال كذلك في العصر الحديث، فقد ظفر العلم باستقلاله عن الفلسفة، وتطور من خلال المناهج التجريبية، فلا ينبغي للمتكلمين المعاصرين الخوض في مسائله، وإن لم يكن بأس في الإشارة غير المباشرة -عند الحاجة- إلى بعض نتائج العلم الحديثة في مسائل معينة. ومما أنكره حقي أيضًا تفسير آيات القرآن بوصفها تقارير علمية عن الكون الطبيعي؛ لأن القرآن إنما أوحى لتثبيت عقيدة المؤمنين، لا لتقديم معلومات علمية.

إن المقصد الرئيس من كتابة حقي لعلم كلام جديد إنما هو دفع الاعتراضات التي جاء بها الفكر المادي الحديث؛ ولذلك ساق نقده -خلافاً

للمحاولات السابقة- في إطار كلامي أوسع مدى، فجَدَّ في إنشاء نظرية كلامية جديدة تتفق مع مطالب العصر وما فيه من تطورات، وأكد في كتابه «علم الكلام الجديد» أن المادية عادت للظهور جزئياً في العصر الحديث مع أفكار هوبز (Hobbes) في إنجلترا، وجاسندي (Gassendi) في فرنسا في القرن السابع عشر. وقد رأى هؤلاء الماديون الجدد -فيما يقول حقي- في «العلم بالله» «عدواً للعلم»، وذهبوا إلى القول بأزلية المادة والحركة. وقد أنكر هو عليهم أنهم يتمسكون بالمقاربة الميكانيكية للقوانين الطبيعية، على الرغم من مضاداتها للتطورات الحديثة في الفيزياء والفلك، وأنهم يؤسسون مبادئهم في الطبيعة على جبرية صارمة، بدلاً من الإرادية الغائية (teleological voluntarism)، بينما يفسرون حقائق الإنسان النفسية من خلال الوظائف العقلية للجسم؛ ولذلك أنكروا كل بُعد روحي في الحياة إنكاراً تاماً.

وقد ناقش حقي أيضاً -وإن على نطاق أضيق- فلسفة كونت الوضعية، التي كانت تمثل الحركة الأخرى ذات التأثير في المفكرين العثمانيين الراديكاليين، كأحمد رضا (١٨٥٩-١٩٣٠). والوضعيون لا يؤمنون -كما بين حقي- بأي مصدر للمعرفة سوى الحواس الطبيعية، وينكرون لذلك قدرة الملكة العقلية البشرية على اكتشاف أي فكرة مطلقة أو عليا. وقد خالفهم فأبدى ارتياحه في دور الحواس وحدها، مؤكداً أن المعرفة البشرية لا يمكن أن تنحصر في العالم المحسوس. وأنكر كذلك رفض الحقائق الغيبية، والاستخفاف بالقدرة على التفكير، محتجاً بأن تجاهل المسائل المتعلقة بمبدأ الوجود ومنتهاه يمثل خسارة فادحة للمعرفة الإنسانية. والواقع أن حقي رأى تقسيم كونت لتاريخ الفكر إلى ثلاث مراحل رائجاً جداً، غير أنه خالفه في تقارب مرحلتي الدين والميتافيزيقا. ولا ينبغي أن يعزب عن البال أنه كان للنظريات البيولوجية والاجتماعية -التي أثمرتها الفلسفتان المادية والوضعية في أوروبا، في القرن التاسع عشر- تأثير كبير في كثير من المفكرين العثمانيين بفضل الترجمات الكثيرة. على أن الذي يميز حقي هو أنه وضع الأساس لمهمة علم الكلام الحديث، وهي أن يدرس آراء هذه المدارس، ويجيب عنها بطريقة فلسفية منهجية (أوزرقالى ٢٠٠٧). وثمة شخصيات عثمانية مركزية أخرى، نحو محمد حمدي الألمالي، [يازر] (Elmalili Hamdi) (١٨٧٨-

١٩٤٢)، وسعيد النورسي (١٨٧٧-١٩٦٠)، سارت على هذا النهج من تجديد علم الكلام والفكر الديني (أوزرقالي ٢٠٠٦، ٢٠١٠).

ومن المقاربات المختلفة تلك التي قدمها محمد شرف الدين يالتقيا (١٨٧٩-١٩٤٧)، الذي سعى إلى إيجاد توليف بين علم الكلام والعلوم الاجتماعية الحديثة، دون الفلسفة، وأطلق على مشروعه «علم الكلام الاجتماعي» (*Ictima-i Ilm-i Kelam*). وقد ذهب -تأثراً بضياء كوك ألب (١٨٧٦-١٩٢٤)، الذي اتبع عن كثب نظرية دوركايم في الدين- إلى أن المعتقدات الدينية يوجد لها [يُفعّلها] المجتمع، وأن فكرة القدسية في الرموز أو في الأفعال مستمدة من جانبها الاجتماعي؛ ولذلك فثمة صلة وثيقة -في رأيه- بين نوع التركيب الاجتماعي للمجتمع وتشكيل المعتقدات التقليدية أو الدينية. ومن الأمور التي ناقشها محمد شرف الدين أيضاً طريقة الاستدلال واستخدام الدليل العقلي في إثبات وجود الله في علم الكلام الكلاسيكي، فهو يؤثر -خلافًا للمتكلمين الكلاسيكيين- التأكيد على التجربة الدينية، وعلى قدرة الإنسان الداخلية في الإيمان بالله، بدلاً من براهين العقول (أوزرقالي ١٩٩٩b). وقد رأى بعض المتكلمين المحدثين -كإسماعيل حقي الأزميري- أن هذه المقاربة الاجتماعية للدين وعلم الكلام شديدة الحداثة إذا ما قورنت بجذور علم الكلام التاريخي (أوزرقالي ٢٠٠٧b).

وفي الوقت نفسه أثار بعض العلماء في مناطق أخرى من العالم العثماني نقاطاً مماثلة لإصلاح المناهج الكلامية. ففي الأقاليم العربية، على سبيل المثال، كان هناك حركة ونشاط قويان في مناقشة مقاربات جديدة في علم الكلام. وفي القرن التاسع عشر، كانت مصر شبه مستقلة في ظل الحكم الخديوي، ولهذا يجب أن تعالج بصورة منفصلة في منطقة الشمال الإفريقي. أما في بغداد ودمشق خاصة، فقد استحيا بعض العلماء، كمحمود شكري الألوسي (١٨٥٧-١٩٢٤)، وجمال الدين القاسمي (١٨٦٦-١٩٠٥)، العقلانية السلفية بتأثير من محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) المصري، الذي تعد «رسالة التوحيد» له أحد نماذج علم الكلام الحديث. وقد أكد الألوسي -في كتاباته الجدلية ردًا على العالم المحافظ يوسف

النبهاني (١٨٤٩-١٩٣٢) - ضرورة الاجتهاد، كما دافع عن علم الكلام المبني على القرآن، على طريقة ابن تيمية.

ومع ذلك، استعمل جمال الدين القاسمي أكثر البنى نزوعاً إلى الإصلاح، مقارنةً بالكتب الكلامية الكلاسيكية، فقد بين في مقدمة كتابه «دلائل التوحيد» أساسه المنهجي بغية إظهار الطابع العقلاني للمعتقدات الإسلامية، واصفاً العقل بأنه «أم العلم»^(١)، ثم ساق في الفصل الأول خمسة وعشرين دليلاً على وجود الله، متخذاً من [برهان] الفطرة أول الأدلة، وذكر أنه إنما اتخذ الفطرة دليلاً مع كونها ضرورية؛ لأن الشعور بوجود الله تعالى والإذعان بخالق قادر فوق المادة، محيط من وراء الطبيعة أمرٌ غرزي في الإنسان، مفطور عليه، لا تغيره ريب المرتابين، ولا تزلزله شكوك المشككين^(٢). وقد أكد -ناقلًا عن المتكلمين المتقدمين، ومقتبسًا بعض الآيات القرآنية- حاجة الإنسان إلى الإيمان، وإلى الثقة، وإلى الصلاة، وقال: إن البشر يتأرجحون -كسائر المخلوقات- بين الرجاء والخوف؛ ولذلك فهم بحاجة إلى موجود يثقون به، ولا سيما حين تداهمهم ظلمة اليأس.

(١) يريد -كما جاء في مطلع التمهيد الخامس من «دلائل التوحيد»- أنه أصل كل معلوم من دليل ومدلول عليه. (المترجم)

(٢) نقلنا نص القاسمي بحروفه؛ لأنه أوضح من العبارة الإنجليزية المختصرة. على أن الكاتب إنما رأى كلمة القاسمي هذه تعليقاً لاتخاذ برهان الفطرة دليلاً، وليس كذلك، وإنما هي تعليل لإثبات كثير من الكتاب هذا الدليل على غيره من الأدلة، وجعلهم إياه أولها وأولها. وأما علة جعل الفطرة برهاناً، فقال في ذلك: «إنما جعلنا الفطرة برهاناً مع أنها ضرورية...؛ لأننا نعني بالبرهان هنا كل قاطع محتج به، والضروري وإن لم يبرهن عليه، فإنه يبرهن به ويشار إليه»، محمد جمال الدين القاسمي، دلائل التوحيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١ (١٤٠٥-١٩٨٤)، ٢٢. (المترجم)

معارضة لعلم الكلام الفلسفي بين العثمانيين

لقد حفظ لنا تاريخ الإمبراطورية العثمانية أيضًا نقدًا ومعارضة لعلم الكلام وللفكر الفلسفي، على الرغم من أن أصحاب هذه المعارضات لم يكن لهم اليد العليا قط. وفي الكتاب الموسوعي «مفتاح السعادة» ناقش طاشكبري زاده (ت. ١٥٦١/٩٦٨) في الفصل الذي عقده عن (علم الكلام) كيف نبذ بعض علماء الدين في عصره -اعتمادًا على أقوال منقولة عن بعض المتقدمين في ذم علم الكلام الفلسفي- أولئك الذي يشتغلون بهذا العلم، مما أثار اضطرابًا وارتبابًا في عقول الطلاب عن مدى جدواه. وذهب طاشكبري زاده إلى أن معارضة علم الكلام الفلسفي في العصر الأول كانت منحصرة في التصدي للمعتزلة، فلا ينبغي تعميمها. ولما كانت بعض الدوائر [العلمية] لا تحفل بالمتكلمين ولا تعدهم من أهل العلم، فقد أعرب طاشكبري زاده عن التناقض الظاهر في اعتداد المشتغلين بأحكام الأفعال الإنسانية [أي الفقهاء] علماء، دون المشتغلين بالأفعال والصفات الإلهية.

وقد حكى كاتب جلبي كذلك مقاومة بعض العلماء المتأخرين لتدريس الكلام في التعليم المدرسي، وأنه في عهد محمد الثاني، كان العلماء الذين أدرجوا الفلسفة في العلوم الدينية أكثر شعبية؛ ولذلك كانت كتب الكلام الفلسفي -«حاشية التجريد» و«شرح المواقف»- تمثل جزءًا من المنهج الدراسي النظامي، لولا أنها اعتُبرت فيما بعد ممعنة في الفلسفة، فأُحلت محلها كتبٌ فقهية (كاتب جلبي، Balance، ٢٦). بل إنه حتى في الشعر الشعبي، يمكن تتبع انعكاسات تشير إلى دونية علم الكلام والفلسفة، كما تدل على ذلك الأسطر التالية لعالم عثماني تقليدي في معارضة الفروع المعرفية العقلية: هل يساوي علم الكلام والفلسفة فلسًا؟ هل ستتكسر أمامهما قوسُ الناقد الحصيف؟ (كاتب جلبي، Balance، ١٣٦؛ بترجمة مختلفة). على أن هذه الملاحظات التي أدلى بها كاتب

جلبي، وكذلك التعليقات المماثلة لمصطفى علي الجالبيولي (١٥٤١-١٦٠٠)،
 تعكس شعورًا عامًا، بدلاً من أن تستند إلى معلومات دقيقة عن المناهج الدراسية.
 على أن معارضة بعض الفقهاء لعلم الكلام والفلسفة لم تكن مقصورة على
 العصر العثماني وحده، ولكنها ظاهرة موجودة على مدى التاريخ الإسلامي؛
 ولذلك لم يكن عجباً أن يتأثر بعض الفقهاء العثمانيين بما روي عن السلف من
 معاداة العلوم الكلامية الفلسفية، حتى أمسوا -في غمرة هذا الدمج الحماسي بين
 علم الكلام والفلسفة في زمانهم- أكثر تشككاً في مشروعيتها. وعلى الرغم مما
 أبداه المخالفون من اعتراضات، فإنهم لم يظفروا قط بمكانة قوية طيلة التاريخ
 العثماني. ومع ذلك، ظهرت نسخة صارمة من الراديكالية [التطرف] في القرنين
 السادس عشر والسابع عشر بين أتباع قاضي زاده، وهم جماعة تأثروا بآراء محمد
 البرگوي (ت. ١٥٣٧/٩٨١)، الذي شنَّ حرباً على بعض الممارسات الدينية
 الشعبية، وعلى التأويلات الصوفية المتطرفة، مع أنه لم يكن -في الأصل-
 معارضاً لتدريس علم الكلام والمنطق، وإن أنكر مناقشة المسائل الميتافيزيقية بين
 علماء المدارس. وقد رفع قاضي زاده محمد (ت. ١٠٤٤/١٦٣٥)، تلميذ
 البرگوي، مستوى النقد، وشاركه جماعة من الوعَّاظ الذين انتهي بهم الحال إلى
 قيادة ثورة اجتماعية ضد ما أسموه «بدعاً في الدين»، كالتدخين والقهوة
 والموسيقا، مطالبين بإقصاء الحساب والفلسفة وغيرهما من العلوم العقلية من
 المناهج الدراسية المدرسية، فوافق مراد الرابع -خلافًا للسياسة العثمانية المرنة-
 على بعض مطالبهم بغية التحايل على التأييد الشعبي. ولما أرادوا -في سنة
 ١٦٥٦- مهاجمة جميع التكايا الصوفية في إسطنبول، قام الوزير الأعظم محمد
 باشا الكوبريللي -يؤيده العلماء- بقمع الاضطراب ونفي أتباع قاضي زاده
 (إنالجيک Inalcik ١٩٧٣ : ١٨٣-٤). ومع ذلك، لا يمكن أن يوصف القرن
 السابع عشر بعصر التعصب؛ نظراً لما كان فيه من جهود التفكير العقلاني،
 ولا سيما في المنطق (الرويهب، ٢٩٩٦، ٢٠٠٨). وإذا تجاوزنا هذه الحالة
 الاستثنائية لم نجد إلا قليلاً من العلماء التقليديين، كداود القارصي (Davud-i
 Karsi) (ت. ١٧٥٦)، الذين أعربوا عن اعتراضهم على المقاربات الفلسفية،
 وعلى الآراء الصوفية الباطنية.

والحق أن المطالب التي عبر عنها أتباع قاضي زاده -وهم أقلية- من الكف عن تدريس علم الكلام العقلي والفلسفة والعلوم، تدل على الدور المهم الذي أدته هذه الفروع المعرفية في المناهج المدرسية. وهو ما أكدته مصادر عثمانية أخرى حين ساقَت أدلة صريحة على تدريس هذه العلوم في المدارس. وقد أشار المؤلف المجهول لكتاب «الكواكب السبعة» (Kevakib-i Seba) (مخطوط بباريس، المكتبة الوطنية، ملحق تركي، مخ. رقم ١٩٦)، وهو في تصنيف العلوم، كتب في سنة ١٧٤١ بطلب من السفير الفرنسي الماركيز دي فيلنوف (Marquis de Villeneuve) -إلى أن الناس في الدول الأجنبية، ولا سيما النصارى الذين يعيشون بعيداً عن الأراضي الإسلامية، ليس لديهم إمكانية الاتصال بالمصادر العربية؛ ولذلك يعتقدون أن علماء المسلمين جهلاء. وذهب المؤلف المذكور إلى أن الواقع على خلاف ذلك، وأن المسلمين توفروا على دراسة جميع العلوم، ثم صنفوا فيها. وذكر كذلك أنه إنما أراد بكتابه هذا أن يزيل شكوك الأجانب وأفكارهم النمطية بمنحهم معلومات صحيحة عن الأفرع المعرفية التي كانت تُدرّس في المدارس: ففي علم الكلام كان يعقب تدريس بعض الكتب الأولية تدريس شرح الجرجاني على «المواقف»، وشرح التفتازاني على «المقاصد». وعلى الرغم من أن هذه الكتب في علم الكلام خاصة، فقد أكد المؤلف أنها تعالج كل فروع العلم؛ كالفلسفة، والفلك، والهندسة، والحساب.

وثمة بعض الاعتراضات في العصر الحديث أيضاً على علم الكلام، وعلى آثاره المفترضة على المجتمع العثماني. ومن الأمثلة على ذلك ما تعرضت له محاولة إسماعيل حقي -التي ناقشناها آنفاً- في كتابة علم الكلام من نقد بعض معاصريه، الذين أنكروا استخدام الفلسفة الحديثة في الخطاب الإسلامي، وما أثاره لقاءً لصحيفة «سبيل الرشاد» معه، حيث كشف فيه عن مشروعه «علم الكلام الجديد» من نقد لاذع من قبل حسين كاظم قدرى (١٨٧٠-١٩٣٤)، وهو عالم سياسي ذو اتجاهات سلفية في المسائل الاعتقادية، ويستخدم عادة في الكتابة هذا الاسم «محسن فاني الظاهري» "Muhsin-i Fani el-Zahiri". وقد رد حقي على نقده له، وتبادل الرجلان سلسلة من المقالات الجادة في صحيفة «سبيل الرشاد» (أوزرقالى ٢٠٠٧a).

وقد أعرب قدري -في نقده لحقي- عن خيبة أمله في المحاولات التي قام بها الأخير لتجديد علم الكلام على وفق الفكر المعاصر. وعلى الرغم من تقبله لضرورة تصنيف العلماء المسلمين كتبًا جديدة، وإسهامهم في التراث الفكري الإسلامي، فإنه كان يعتقد أن مثل هذه الجهود ينبغي أن تنحصر في تفسير القرآن وفي ترجمته، على أن يقوم بذلك فريق من المسلمين ذوي الخبرة، الذين لم يتعرضوا البتة إلى أي تأثير غربي. ومما ذكره قدري أيضًا أنه كان قد سأل شيخ الإسلام موسى كاظم في فترة سابقة أن يتخلّى عن محاولة مماثلة لتحديث علم الكلام، مع أن دعوته لإصلاح تعليم الكلام كانت أقل ضررًا -كما يرى قدري- من «تجديد علم الكلام» لحقي، ولعل ذلك إنما كان لأن إصلاح موسى كاظم لم يَعد أن يكون مجرد اقتراح، بينما كانت دعوة حقي أكثر تحديدًا.

وفي رأي قدري أيضًا أن علم الكلام الجديد سوف يُحيي الجدل العقيم الذي أهمل منذ قرون في ظلمة التاريخ. وقد كان ابتكار علم الكلام الكلاسيكي وترجمة الكتب الفلسفية عن اليونانية إلى العربية أخطاء اقترفها الخلفاء العباسيون في القرن التاسع، الذين أفضت أساليبهم في الحكم إلى تقديم كثير من الاتجاهات المنكرة [السلبية] في الإسلام. فالفلاسفة المسلمون يشيرون إلى أفلاطون بـ «أفلاطون الإلهي»، وإلى أرسطو بـ «المعلم الأول»، وإلى جالينوس بـ «الإمام»، وهي ألقاب أولى بها -في رأي قدري- رجالات الإسلام. وحتى مصطلح «كلام» (وهو مشتق من الكلمة العربية التي تعني «الخطاب») مصوغ على وفق الكلمة اليونانية «لوجوس» (logos)، التي لا علاقة لها بالإسلام. ولا جدوى -فيما يذهب إليه قدري- من تقديم علم الكلام الجديد فكريًا أوربا الحديث [من أمثال] لوك، ومالبرانش، وكانط، وديكارت، وكونت، وكذلك [مذاهب] الرُّجحانية (probabilism)، والوضعية، والمادية، والدوجماتيقية (dogmatism)، وما أشبه هذا، تمامًا كما لم تكن ثمة جدوى من تقديم المتكلمين المسلمين الأوّل الفكر اليوناني القديم. وقد استحث قدري علماء المسلمين على الانصراف إلى الدراسات الفقهية والقرآنية، دون علم الكلام والفلسفة، مؤكدًا أن حاجة

المجتمع، ولا سيما شبابه، إنما هي إلى تعليم معاصر بالحال [السلوك] (ilmihal)، لا إلى علم الكلام، الذي نقده أيضًا أكابر أئمة المسلمين في الماضي؛ كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية.

ولم يكن قدرى -كما تدل على ذلك كتاباته بوضوح- ناقدًا على محاولات حقي الإحيائية فحسب، وإنما كان معارضًا كذلك لعلم الكلام الفلسفي في نفسه، في ماضيه وحاضره جميعًا. وقد ساق -في بعض كتبه المتقدمة- كثيرًا من الأمثلة التي تبين كيف انطوى الجدل الكلامي على نزاعات أحدثت ارتباطًا وفوضى في المجتمع الإسلامي. وفي رأيه أن الحل الأمثل للمشكلات المعاصرة إنما هو في العودة إلى الفهم الأول الأصيل للإسلام، وذلك بإزالة الآثار الثقافية الأجنبية التي تراكت في المجتمعات المسلمة على مر القرون. ومما يُذكر أيضًا أن قدرى كان معارضًا لأي نوع من أنواع الاتصال بالفلسفة الغربية، وأنه كان يشير بقوة إلى الجوانب المادية للفكر الحديث، وإلى ضرورة تعزيز القيم الروحية الإسلامية في مواجهة التحديات المحتملة للأفكار الغربية في القرن التاسع عشر، فليست العقيدة الإسلامية بحاجة البتة إلى دعم من الأفكار الفلسفية الغربية. ومع ذلك، على الرغم من خصومته -كأغلب معاصريه من المفكرين المحافظين- للأسس الإيديولوجية للحدثة الغربية، فقد أيد الإصلاحات الإدارية، والتطورات التكنولوجية؛ مراعاةً للتحويلات الضرورية في مجتمعه.

الخاتمة

لقد بيَّنا في هذا الفصل أن علم الكلام واندماجه في الفلسفة في أواخر العصر الوسيط كان مدوياً في الأراضي العثمانية، كشأنه بين المفكرين الإيرانيين والإمامية في ذلك الوقت. وفي الحق أن الكلام العثماني يُعد تابعا نشطا ومنتجا لخلفيته الأناضولية الإسلامية في الجمع بين المدارس العقلية والصوفية، وهو يجدد نفسه منذ البدء من خلال إعادة صياغة الكتب ما قبل العثمانية، ومن خلال نقل تراث مجتمعه. وزد على ذلك أن البيئة العلمية العثمانية قد وضعت أساساً للتفاعل مع الثقافات الفكرية المختلفة عن طريق نسخ الكتب، وترجمة المصادر القيمة، وشرح بعض المصنفات المختارة. وبوجه عام، استمر هذا النشاط -بشكل أو بآخر- إلى نهاية الإمبراطورية.

وينبغي أن تُعد الشروح التي راجت بين المتكلمين العثمانيين علامة على استمرارية التاريخ الفكري العثماني وعلى توسيع أرجائه، ووسيلة كذلك -في بعض الحالات- للتعبير عن الأفكار المختلفة بصورة آمنة لا لُبس فيها. إنها لم تكن تنغيا ابتداءً وضع نُظم أو نظريات كلامية جديدة، ولكن فهم الأفكار وبسطها وتفصيلها، مما لا يمكن أن يصحبه غياب التفكير. ومع ذلك، لم تكن التصانيف العثمانية كلها شروحا، وإنما كان هناك رسائل مستقلة صُنفت في ذلك العهد في موضوعات مختلفة.

ويدل استكشاف الموضوعات، والمناقشات الدائرة في المصادر الكلامية العثمانية، والمصطلحات المستخدمة على وجود استمرارية بين العصرين ما قبل العثماني والعثماني. وقد أشبه المتكلمون العثمانيون أسلافهم -في القرن الرابع عشر- فيما لديهم من علم راسخ بالمذاهب الكلامية، وفي الإمام بتقنيات الحجاج المنطقي والفلسفي. ومما يُذكر أن العصر العثماني لم يكن عصر المبتكرات ولا عصر المفكرين العظام من حيث المنهجية الكلامية، ولكنه كان

يبقى عصر النشاط الفكري من خلال التفسيرات والتقييمات والمناقشات المتعلقة بالقضايا العقلية والميتافيزيقية. وقد واصل المتكلمون العثمانيون، ككمال باشا زاده وغيره، العمل لإيجاد نمط جديد من الجمع بين الكلام والفلسفة، مع التركيز على طائفة من المناقشات الدقيقة عن الوجود، والإمكان، والقَدَم، والإيمان، والعقل، والوحي، وهلم جرا. ولما كان هؤلاء المتكلمون يُعربون عن أفكارهم من خلال شروحهم على كتب مختارة، أو من خلال رسائل قصيرة في موضوعات محددة، فقد قصدوا إلى زيادة تراث علم الكلام الفلسفي لحقبة ما بعد الغزالي، وإلى تعميقه. وفي هذا ما يدل على مدى العمق الذي نقل به علماء ما بعد الغزالي التراث الفلسفي إلى علم الكلام، وهو الأمر الذي أسهم فيه المتكلمون العثمانيون أيضًا باكتشاف موضوعات فلسفية غالبًا، وبإيراد أسئلة جديدة لم تدر بأخلاف أسلافهم، أو بتقديم تفسيرات جديدة تزيد القضايا جلاءً. وفي العصر الحديث، بُذلت مثل هذه الجهود لتجديد علم الكلام لكي يفي باحتياجات العصر، وليجيب عن الأسئلة التي تثيرها الفلسفة الحديثة.

المراجع

- Al-Tikriti, N. (2005). 'Kalam in the Service of State: Apostasy and Defining of Ottoman Islamic Identity'. In H. Karateke and M. Rainkowski (eds.), *Legitimizing the Order: The Ottoman Rhetoric of State Power*, Leiden: Brill, 131-49.
- Ayalon, Y. (2010). 'Comtino, Rabbi Mordecai ben Eliezer'. In N. Stilman (ed.), *Encyclopaedia of the Jews of the Islamic World*. Leiden: Brill, <http://referenceworks.brillonline.com/entries/encyclopedia-of-jews-in-the-islamic-world/comtino-rabbi-mordecai-ben-eliezer-SIM0005670> .
- Badenas, P. (2001). 'The Byzantine Intellectual Elite at the Court of Mehmed II: Adaptation and Identity'. In Ali Caksu (ed.), *Proceedings of the International Congress on Learning and Education in the Ottoman Empire*. Istanbul: IRCICA.
- Brusali, Muhammad Tahir ibn Rifat (1914-28). *Osmanli muellifleri*. 3 vols. Istanbul: Matbaa-i Amire, 1333-42.
- Eberhard, E. (1970). *Osmanische Polemik gegen die Safawiden im 16. Jahrhundert nach arabis- chen Handschriften*. Freiburg i. Br: Klaus Schwarz.
- Eichner, H. (2009). *The Post-Avicennian Philosophical Tradition and Islamic Orthodoxy: Philosophical and Theological summae in Context*. Habilitation, Martin-Luther- Universitat Halle-Wittenberg.

- Heer, N. (1979). *The Precious Pearl: al-Jami's al-Durrah al-fakhirah, together with his glosses and the commentary of Abd al-Ghafur al-Lari*. Translated with an introduction, notes, and glossary. Albany, NY: SUNY Press.
- Inalcik, H. (1973). *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600*. London: Weidenfeld and Nicolson.
- Katib Celebi. *The Balance of Truth*. Trans. G. L. Lewis. London: George Allen and Unwin, 1957.
- Kazim, M. (2002). 'The Principles of Consultation and Liberty in Islam and Reform and Review of Religious Writings'. In C. Kurzman (ed.), *Modernist Islam, 1840-1940: A Source Book*. New York: Oxford University Press, 173-80.
- مستجى زاده، عبد الله بن عثمان (٢٠٠٧). المسالك في الخلاف بين المتكلمين والحكماء. تحقيق سيد باغجوان. بيروت: دار صادر.
- Monfasani, J. (ed.) (1984). *Collectanea Trapezuntiana: Texts, Documents, and Bibliographies of George of Trebizond*. Binghamton, NY: Renaissance Society of America.
- Nev'i Efendi, Yahya b. Pir Ali (1995). *Netayic el-FununIlimler'in Ozu*. Transliterated into modern Turkish by Omer Tolgay. Istanbul: İnsan Yayinlari.
- Ocal, S. (2000). *Kemal Pasazade'nin Felsefi ve Kelami Gorusleri*. Ankara: Kultur Bakanligi Yayinlari.
- Ozervarli, M. S. (1999a). 'Attempts to Revitalize Kalam in the Late 19th and Early 20th Centuries'. *The Muslim World* 89: 90-105.
- Ozervarli, M. S. (1999b). 'Son Donem Osmanli Dusuncesinde Arayislar: Mehmed Serafeddin'in Ictimai Ilm-i Kelam'i. *Islam Arastirmalari Dergisi* = *Turkish Journal of Islamic Studies* 3: 157-70.
- Ozervarli, M. S. (2006). 'Modification or Renewal Elmalili Hamdi's Alternative Modernization Project in Late Ottoman Thought'. In L. Somigli and D. Pietropaolo (eds.), *Modernism and Modernity in the Mediterranean World*. New York: Legas, 43-60.

- Ozervarli, M. S. (2007a). 'Alternative Approaches to Modernization in the Late Ottoman Period: Izmirli Ismail Hakki's Religious Thought against Materialist Scientism'. *International Journal of Middle East Studies* 39: 77-102.
- Ozervarli, M. S. (2007b). 'Transferring Traditional Islamic Disciplines into Modern Social Sciences in Late Ottoman Thought: The Attempts of Ziya Gokalp and Mehmed Serafeddin'. *The Muslim World* 97: 317-30.
- Ozervarli, M. S. (2008). *Kelamda Yenilik Arayislari: 19. Yuzyil Sonu20. Yuzyil Basi*. Istanbul: ISAM Yayinlari.
- Ozervarli, M. S. (2010). 'The Reconstruction of Islamic Social Thought in the Modern Period: Nursi's Approach to Religious Discourse in a Changing Society'. *Asian Journal of Social Sciences* 38: 532-53.
- Ozervarli, M. S. (2011). 'Yanyali Esad Efendi's Works on Philosophical Texts as a Part of Ottoman Translation Movement in the Early Eighteenth Century'. In B. Schmidt- Haberkamp (ed.), *Europa und die Turkei im 18. Jahrhundert/Europe and Turkey in the 18th Century*. Gottingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 457-72.
- Ozervarli, M. S. (2015). 'Arbitrating between al-Ghazzali and the Philosophers: The Tahafut Commentaries in the Ottoman Intellectual Context'. In G. Tamer (ed.), *Islam and Rationality: The Impact of al-Ghazzali. Papers Collected on His 900th Anniversary*. Vol. 1, Leiden: Brill, 375-97.
- Patrinelis, C. G. (1971). 'Mehmed II The Conqueror and His Presumed Knowledge of Greek and Latin'. *Viator: Medieval and Renaissance Studies* 2: 349-54.
- Raby, J. (1983). 'Mehmed the Conqueror's Greek Scriptorium'. *Dumbarton Oaks Papers* 37: 15-31.
- Reinhart, K. (2001). 'Musa Kazim: From Ilm to Polemics'. *Archivum Ottomanicum* 19: 281-306.
- Robinson, F. (1997). 'Ottoman-Safavids-Mughals: Shared Knowledge and Connective Systems'. *Journal of Islamic Studies* 8: 151-84.

- El-Rouayheb, K. (2008). 'The Myth of "The Triumph of Fanaticism" in the Seventeenth-Century Ottoman Empire'. *Die Welt des Islams* 48: 196-221.
- El-Rouayheb, K. (2006). 'Opening the Gate of Verification: The Forgotten Arab-Islamic Florescence of the 17th Century'. *International Journal of Middle East Studies* 38: 263-81.
- Sarikavak, K. (1998). *XVIII. Yuzyilda Bir Osmanli Dusunuru: Yanyali Esad Efendi (Bir Roncesans Denemesi)*. Ankara: Kultur Bakanligi Yayinlari.
- Shihadeh, A. (2005). 'From al-Ghazali to al-Razi: 6th/12th Century Developments in Muslim Philosophical Theology'. *Arabic Sciences and Philosophy* 15: 141-79.
- Sorabji, R. (ed.) (1990). *Aristotle Transformed: The Ancient Commentators and Their Influence*. London: Duckworth.
- التفتازاني، سعد الدين عمر ([١٢٩٢/١٨٧٥]). شرح العقائد. (Taftazani)
- Translated into Ottoman Turkish with its commentaries by Sirri Giridi. Ruscuk: Vilayet-i Celile-i Tuna.
- Todt, Kl.-P. (2013). 'Gennadius II Scholarius'. In D. Thomas and A. Mallett (eds.), *Christian-Muslim Relations: A Bibliographical History*. Vol. v (1350-1500). Leiden: Brill, 501-18.
- Uzuncarsili, I. H. (1965). *Osmanli devletinin ilmiye teskilati*. Ankara: Turk Tarih Kurumu Basimevi.
- Winter, T. (2007). 'Ibn Kemal (d. 1534/940) on Ibn Arabi's Hagiology'. In A. Shihadeh (ed.), *Sufism and Theology*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 137-57.
- Yaltkaya, M. Serafeddin (1932). 'Turk Kelamcilari'. *Darulfunun Ilahiyat Fakultesi Mecmuasi* 23: 1-19.
- Yazicioglu, M. S. (1990). *Le Kalam et son role dans la societe turco-ottomane aux XV. et XVI. Siecles*. Ankara: Editions de ministere de la culture.
- Zildzic, A. (2012). *Friend and Foe: The Early Ottoman Reception of Ibn Arabi*. Doctoral Dissertation, University of Berkeley.

الفصل الثالث والثلاثون

علم الكلام في آسيا الوسطى

نathan سبانوس

يتسم التطور التاريخي لعلم الكلام في آسيا الوسطى - كما في سائر بقاع العالم الإسلامي - «بتفلسف» الكلام السني، حيث شرعت أساليب الفلسفة العربية الهلينية ومفاهيمها تبسط نفوذها على التراث الكلامي اللاحق. وقد تعيّن هذا التغير في الخطاب الكلامي بأخّرة في أعمال العلامة الشهير ابن سينا (ت. ٤٢٨/ ١٠٣٧)؛ ولذلك عرف بـ «التحول السينوي» (Avicennian Turn) (ويسنوفسكي Wisnovsky ٢٠٠٥).

والحق أن «التحول السينوي» يعد أحد أهم التطورات التي وقعت في التاريخ الفكري الإسلامي، فهو يمثل تغيراً عميقاً في الفكر الكلامي؛ إذ أمست الغلبة للمسائل الميتافيزيقية والوجودية على حساب قضايا الأخلاق وحرية الإرادة، التي كانت مركزية في طور التكوين لعلم الكلام. وعلى الرغم من الانتشار السريع نسبياً للتحول السينوي في أنحاء العالم الإسلامي، فإن تطوراته مدينة بالكثير إلى الوسط العلمي في آسيا الوسطى. وقد ولد ابن سينا نفسه قريباً من بخارى، وقضى جزءاً كبيراً من شببته في هذه المدينة (التي أضحت عاصمة الدولة السامانية فيما بعد)، حيث تعلم أموراً كثيرة، منها الفقه الحنفي، وهو المذهب الفقهي الذي كان عليه غالبية علماء آسيا الوسطى^(١). وعلاوة على ذلك،

(١) زعم د. جوتاس أن ابن سينا حنفي في الحقيقة، بينما زعم آخرون -معوّلين على أدلة مختلفة- أنه كان إسماعيلياً؛ جوتاس ١٩٨٨. انظر: نصر ١٩٩٣: ١٨٣.

يشير ر. ويسنوفسكي إلى أن إطاراً مفاهيمياً لتبني القضايا الفلسفية للتحويل السينوي كان موجوداً بالفعل في كتاب «التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ت. ٩٤٤/٣٣٣) (ويسنوفسكي ٢٠٠٥: ٦٦). ومن المعلوم أن الماتريدي كان أحد الشخصيات القيادية بين علماء الحنفية في سمرقند، وقد أنشأ مذهباً كلامياً حمل اسمه: الماتريدية (رودولف Rudolph ١٩٩٦).

وسرعان ما بدأت تظهر جوانب من التحويل السينوي في كتب الماتريدية؛ ككتاب «أصول الدين» لأبي اليسر البزدوي (ت. ١٠٩٩/٤٩٣) (علي سبيل المثال: البزدوي، أصول، ٢٧)، و«تبصرة الأدلة» لأبي المعين النسفي (ت. ١١١٤/٥٠٨) (النسفي، تبصرة، ١٠٥-٨). ولكن التعبير الكامل عن الخطاب الجديد الذي افترعه التحويل السينوي يمكن أن يوجد في شرح سعد الدين التفتازاني (ت. ١٣٩٠/٧٩٢) على «العقائد النسفية»، لنجم الدين عمر النسفي (ت. ١١٤٢/٥٣٧)^(١).

وقد أسفر تفلسف علم الكلام في هذه الحقبة عن تغير في الشواغل الرئيسة لدى المتكلمين، كما نراه ملحوظاً في الفرق بين «العقائد النسفية» وشرح التفتازاني عليها، فقد كان الأول تأكيداً مباشراً للمبادئ المقررة في المعتقد السني، فتضمن الحديث عن القرآن غير المخلوق وعن المفهوم الماتريدي للإيمان، بينما لم تعد هذه المسائل -في زمان التفتازاني- مسائل خلافية، أو أنها أدرجت في مسائل كلامية أخرى؛ ولذلك ركز شرح التفتازاني على المسائل الوجودية الأكثر تجريداً، مما يعكس تأثير ابن سينا، في حين شغلت قضايا الإيمان والأعمال التي هيمنت على التراث الكلامي المتقدم أهمية ثانوية.

ومما نتج عن هذا التغير أن معظم آثار أئمة الماتريدية المتقدمين قد توارت، ولم تبق «العقائد النسفية» إلا لأنها موضوع شرح التفتازاني. أما كتب أبي الليث السمرقندي (في القرن الرابع/العاشر)، وأبي المعين النسفي، والماتريدي نفسه فلم يعد الناس يتوفرون كثيراً على دراستها وشرحها، وإنما قامت كتب جديدة -تعكس هذا التغير في الخطاب- بتوضيح التراث الكلامي

(١) نشر شرح التفتازاني في عدة طبعات، فضلاً عن ترجمته الإنجليزية؛ إيدر (Elder) ١٩٥٥.

ونقله، وما بقي إلا كتاب «التمهيد في بيان التوحيد» لأبي شكور السالمي (القرن الرابع/العاشر)، الذي كان يمثل علامة مهمة على المحافظة [الأرثوذكسية] في القرن التاسع عشر^(١)، ولعل ذلك راجع إلى اشتماله على طائفة من العناصر الفلسفية التي تُرهص بالتحول السينوي. ومع ذلك، لم يزل هذا الكتاب بحاجة إلى مزيد من الدراسة^(٢).

وقد أشرنا آنفاً إلى أن الخطاب الكلامي الذي نشأ عن التحول السينوي دارت رحاه على المسائل الميتافيزيقية والوجودية، كما أن معظم الجدل في مرحلة ما بعد الكلام السينوي (post-Avicennian kalam) -في آسيا الوسطى- كان يدور حول مسائل حقيقة الوجود، وعن العلاقة بين الذات ووجودها وصفاتها، ولا سيما فيما يتعلق بالله وصفاته. على أن الأهم إنما هو فكرة ابن سينا عن الله، وأنه (واجب الوجود بالذات)، التي لقيت رواجاً كبيراً في تصور الوجود الإلهي. وتستند هذه المقالة إلى مفهوم الكيفيات الوجودية الثلاث عند أرسطو، حيث زعم أن كل موجود إما (واجب)، أو (ممکن)، أو (ممتنع) الوجود^(٣)، وسرعان ما اندمج هذا المخطط الأنطولوجي في تيار الكلام السني. وقد نوقشت هذه القضايا -التي لم تزل شائعة إلى العصر الحديث- في بعض الكتب، كشرح التفਤازاني على النسفي.

(١) انظر: المرجاني، مستفاد، ٢: ١٧٢-٣.

(٢) كتب السالمي في الاستدلال على الوحدانية: «والدليل عليه» أننا أثبتنا الصانع لضرورة وجود الصنع وحدوث العالم، وتلك الضرورة ارتفعت بإثبات صانع واحد، السالمي، التمهيد، ٣٦. قارن هذا بمناقشة (وجوب الوجود) التي عزاها ابن سينا إلى الله.

(٣) أحد الجوانب المركزية للتحول السينوي هو تكييف هذه الأنماط مع الخطاب الإسلامي المتقدم في قدم الذات أو خلقها، فالشيء الذي كان يُعد من قبل قديماً (أي بلا علة، أو بلا ابتداء) أصبح يعد -بدلاً من ذلك- واجباً (أي لا بد من وجوده)، وكذلك الشيء الذي كان يُعد معللاً (أي له ابتداء، فلا يوصف بالقدم) أصبح ممكناً (يعني محتمل الوجود والعدم في زمان ما)؛ انظر: ويسنوفسكي

(١)

الأهمية المستمرة لعلم الكلام

لقد هيمنت كتب التفتازاني، ولا سيما شرح العقائد النسفية، على الخطاب الكلامي في آسيا الوسطى حتى القرن العشرين. ولم يزل هذا الشرح يعتبر خلاصة الكلام، حتى إن بعض تواريخ علم الكلام في آسيا الوسطى توقفت عند هذا الحد، معتقدة أنه ذروة ما وصل إليه علم الكلام، وبها ختم تطوره في المنطقة (على سبيل المثال: جيليو Gilliot ٢٠٠٢). وليس من شك في أن هذا الرأي إنما تقوى بالانتشار المستمر لكتاب التفتازاني، مما حجب التطور المطرد لعلم الكلام خارج الآراء الواردة فيه (إلدر ١٩٥٠ : XX).

ومن الشائع في الدراسات الثانوية النظر إلى آسيا الوسطى في العصور المتأخرة على أنها في حالة من الركود الثقافي والفكري، وأنها معزولة عن بقية العالم السني بشيعة إيران، ويحكمها البدو الأتراك (المسلمون ظاهريًا [اسميًا])^(١)، وقد أدى ذلك إلى قلة عناية الباحثين جدًا بأي تطور حدث في هذه المنطقة فيما بين نهاية العصر التيموري (حوالي ١٥٠٠) والغزوات الروسية في ستينيات القرن التاسع عشر.

على أن كل ذلك تغير في العقود الأخيرة؛ لأن سقوط الاتحاد السوفيتي جعل البحث في المنطقة أيسر منألاً. وفي الوقت نفسه، بدأ الباحثون في علم الكلام يولون عناية جديدة للماتريديّة^(٢). ومع ذلك، لم يزل هذا البحث في مراحله الأولى، ولم يزل هناك الكثير من العمل اللازم لتكوين صورة مفصلة ودقيقة لتطور علم الكلام في آسيا الوسطى في القرون الخمسة التي أعقبت موت

(١) على سبيل المثال: سولر (Spuler) ١٩٧٠. وانظر مناقشة في عدم وجود التدين لدى البدو الأوراسيين: دي ويز (DeWeese) ١٩٩٤.

(٢) لم يُدرس المذهب الماتريدي في الغرب إلا قليلاً قبل سبعينيات القرن الماضي؛ انظر: رودولف ١٩٩٦ : ١ وما بعدها.

الفتازاني. وكثير مما نعرفه يقتصر -بفضل الدراسات الحديثة- على قضايا متاخمة لعلم الكلام: التصوف، مؤسسات العلم الإسلامية، الاتجاهات الاجتماعية السياسية، التطورات الاقتصادية، وليس تاريخ علم الكلام نفسه^(١). على أننا -مع ذلك- لسنا في ظلام دامس بشأن هذا الموضوع.

وأول ذلك التخلي عن الفكرة القائلة بأن سوق العلم في آسيا الوسطى كانت كاسدة في هذه الحقبة، وأن دراسة علم الكلام كانت قد غدت تكراراً واجتراراً (انظر: شوريش Shorish ١٩٨٦). لقد شهدت هذه الحقبة مُضيّ الموروث الكلامي بلا هوادة، ولكن كان هناك أيضاً تطورات جديدة، فلا ينبغي الحكم على النزاعات التي وقعت في حقبة ما بعد الكلاسيكية بأنها إعادة صياغة للاتجاهات السابقة. وكان هناك أيضاً صلات عميقة بالمناطق الأخرى، كالهند والإمبراطورية العثمانية وإيران كذلك، مما أتاح تبادل الأفكار عبر الحدود.

والحق أن معرفتنا الأكثر وثاقاً بعلم الكلام تقع في نطاق البليوجرافيا، فأغلب الكتب الكلامية التي صُنفت في هذه الحقبة لم تنشر بعد، ولا توفّر أحد على دراسة مضمونها. ومع ذلك، أصبح ممكناً -بفضل فهرسة مجموعات المخطوطات الإقليمية- تحديد أكثر الكتب وأكثر العلماء أهمية في دراسة هذا العلم^(٢). وبوسعنا أن نبين -بالنظر إلى مدى تكرار نسخ الكتب وشرحها- معالم

(١) وانظر مثلاً -زيادة على الأعمال المشار إليها هنا-: المجموعات التي حررها دودونيون (Dudoignon) ١٩٩٦؛ مومينوف (Muminov) ٢٠٠٧؛ دي ويز ٢٠٠١، وفون كوجلجين (von Kugelgen) ١٩٩٦-٢٠٠٢.

(٢) توجد أهم مجموعتين لآسيا الوسطى في سانت بطرسبرج، في معهد المخطوطات الشرقية، وفي طشقند، في معهد أبي الريحان البيروني للدراسات الشرقية. فأما مجموعة سانت بطرسبرج فتمت فهرستها على نطاق واسع؛ خالدوف Khalidov وآخرون ١٩٨٦؛ أكيموشكين (Akimushkin) وآخرون ١٩٩٨؛ دمتريفا (Dmitrieva) وآخرون ٢٠٠٢. وأما مجموعة طشقند، فلم تفهرس إلا جزئياً، وعلى نحو عشوائي، سيمينوف (Semenov) ١٩٥٢-٨٧. وفي الأعوام الأخيرة جمعت فهارس أخرى جديدة، ولكن علم الكلام لم يتم التطرق إليه بعد؛ انظر: كاريموفا (Karimova) ٢٠١٠. وتشمل المجموعات المهمة الأخرى المتاحف الإقليمية في نكوص (Nukus)، وقرشي (Qarshi)، في أوزبكستان (على التوالي)؛ =

التراث الكلامي في المنطقة^(١). كما أن لدراسة الشروح والحواشي لذلك العهد أهمية خاصة، فقد كانت الوسائل النصية الأولى في نقل العلم في حقبة ما بعد الكلاسيكية، وهي تُمدنا -على أقل تقدير- بفكرة عن ملامح الخطاب الكلامي عبر الزمن^(٢). وتدلنا المصادر البيلوجرافية على أن شروح كتب الكلام لم تزل تُصنف إلى القرن العشرين.

ويعد الدعم المؤسسي للعلم الديني العنصر الرئيس في ثبات علم الكلام. وقد حكم آسيا الوسطى آنذاك الأسرات العسكرية التركية من السلالة الجنكيزية (وخلّفها في القرن الثامن عشر سلالات غير جنكيزية)، وكان تشجيع النشاط العلمي شائعاً بين رجال النخبة السياسية والعسكرية^(٣). وبعد سقوط الحكم التيموري في مطلع القرن السادس عشر تناقصت أهمية عاصمته سمرقند السياسية والاقتصادية بالقياس إلى بخارى، التي أضحت المركز الحضاري البارز في المنطقة، وازدهرت العلوم الدينية فيها تبعاً لذلك، حتى إن كثيراً من مدارس هذه المدينة يرجع تاريخ إنشائها إلى الحقبة بعد التيمورية، حين أصبحت مهوى أفئدة الطلاب من جميع أنحاء العالم الفارسي، وتلقى علماءها -نظراً لكونها عاصمة الأسرات الحاكمة- تأييداً كبيراً من النخب السياسية. ومن ذلك أن الذي أسس إحدى أهم مدارسها هو قول بابا كوكلتاش (*Qul Baba Kukaltash*) (القرن العاشر/السادس عشر)، الذي جمع إلى الإمارة العسكرية المشاركة الوثيقة في

= مومينوف وآخرون ٢٠٠٧؛ شوبه (Szuppe) وآخرون ٢٠٠٤؛ وانظر أيضاً: مومينوف وآخرين ١٩٩٩b. ويوجد -علاوة على ذلك- فهرسان لمجموعة مخطوطات جامعة كازان في روسيا، وقد نشر حديثاً (ولم أولهما سوء في التنظيم، وكثير من الأخطاء)؛ فاتح نيزاد (*Fatihnizha*) وآخرون ٢٠٠٣؛ أرسلانوفا (Arslanova) ٢٠٠٥.

(١) هذا شبيه بالمقاربة التي استخدمها ب. بروكمير (P. Bruckmayr) في دراسته عن تأثير الماتريدية وانتشارها، وهي مقالة تكشف أيضاً عن عيوب هذه المقاربة؛ لأنها تتيح تفصيلات قليلة جداً بالقياس إلى الأفكار المتضمنة في هذه الأعمال؛ بروكمير ٢٠٠٩.

(٢) إن استخدام الشرح نفسه هو الذي أفضى إلى فكرة الركود، ولكن هذا غير صحيح، فالشروح كانت مصدراً رئيساً لمعارف أصيلة ومبتكرة في داخل حدود الموروث العلمي. انظر في أهمية الشروح في مرحلة ما بعد الكلاسيكية: زامان (*Zaman*) ٢٠٠٢؛ ويسنوفسكي ٢٠٠٤b.

(٣) انظر مناقشة حول الأسرات الحاكمة في تلك الحقبة، وفي طريقتها في الحكم: ماكشيسني ١٩٩٢.

الإدارة المدنية لخانات بخاري^١ (ماكشيسني McChesney ١٩٩٢؛ ليشتي Liechti ٢٠٠٨: ٣١-٣). ومع ذلك، أُناحت الطبيعة غير المركزية للحكم الجنكيزي فرص رعاية كبيرة في أماكن أخرى، فكانت بلخ وهراة وخوارزم، وكذلك سمرقند، مراكز علمية أيضًا^(١)، وأسست شخصيات -منهم رجال من الأسرات الحاكمة- مدارس، ورَعَوْا العلماء، ووهبوا المكتبات ووظائف التدريس. وكان الحكام أيضًا يشرفون على المناقشات العامة في الموضوعات الكلامية، ويشجعون أئمة العلماء على المشاركة.

وجدير بالذكر أن هذا الدعم للعلوم الدينية أسهم في تزويد هذه الأسر الحاكمة -التي كانت سلطتها تقوم على الغزو العسكري، وكان حكمها حربًا لا ينطفئ أوارها- بمشروعية دينية شديدة الأهمية، فقد كان هؤلاء الحكام يسعون إلى تبرير موقفهم بواسطة العلماء، الذين مثّلوا حلقة وسطى بين عامة الناس والنخبة الحاكمة، ولا سيما في المراكز الحضارية. ولما كانت هذه الأسر الحاكمة تقدم أنفسها بوصفها المنافحة عن السنة المحافظة، في مواجهة شيعة إيران خاصة، فقد قامت برعاية علماء الكلام الذين يمكن أن تعد آراؤهم معارضة للمعتزلة وللشيعة جميعًا (فهم لذلك موالون للسنة).

ومع ذلك، كان هناك مجال كبير للعمل في داخل هذا الفهم للمذهب السني، ولم يكن هذا الدعم للاتجاه المحافظ يقوم عقبة تحول دون التفكير الكلامي الفعال. ومن المهم أن نذكر أن المفهوم العام للسنة المحافظة لم يكن منحصرًا في الماتريديّة، كما أن التبادل مع الأشعرية لم يكن بالهين، وقد دمج التفتازاني نفسه المذهبين معًا في شرحه على العقائد النسفية، وأدرجت كتب طائفة من الأشاعرة وأقوالهم في الموروث الكلامي الماتريدي الظاهر لآسيا الوسطى.

(١) من الواضح أن البيئة الفكرية في مدينة ما تختلف جوهريًا عن نظيرتها في مدينة أخرى، وإن كان حاكمها واحدًا.

(٢)

التأثير الشيرازي

إن أولى ما يذكر هنا تأثير ما يسمى بمدرسة شيراز، وهي مجموعة أساسها علماء الأشاعرة الذين شاركوا في النزوع الملحوظ إلى الفلسفة^(١). وقد مزجت هذه المدرسة -التي يعد عضد الدين الإيجي (ت. ١٣٥٦/٧٥٦) مؤسسها الرئيس- مجموعة واسعة من وجهات النظر الفلسفية المختلفة، فشملت مباحث الميتافيزيقا عند محيي الدين ابن العربي (ت. ١٢٤٠/٦٣٨)، والفلسفة الإشراقية لشهاب الدين السهروردي (ت. ١١٩١/٥٨٧)، وأفكار ابن سينا -وهي غالبًا من طريق الفيلسوف الشيعي نصير الدين الطوسي (ت. ١٢٧٤/٦٧٢)- إلى جانب الكلام السني لحقبة ما بعد ابن سينا. ولكتاب «المواقف في علم الكلام» -أعظم كتب الإيجي الكلامية- شرح شهير للسيد الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦/١٤١٣)، وهو عالم رحالة، يعكس فكره هذا النطاق من التأثيرات المتنوعة. والواقع أن هذا الشرح صُنف في سمرقند، العاصمة التيمورية، التي أحضر إليها الجرجاني عقيب الغزو التيموري لشيراز في سنة ١٣٨٧ (فان إس ٢٠١١). وفي البلاط التيموري نشأ التفتازاني، الذي كان تلميذًا للإيجي. وكان بين الرجلين [الجرجاني والتفتازاني] منافسة علمية خلافية، تؤثرت نازها مناظرات عامة متكررة تُعقد بأمر من تيمور^(٢).

وأصبح كتاب «شرح المواقف في علم الكلام» للجرجاني يُدرّس على نطاق واسع في الدوائر الكلامية في آسيا الوسطى، مع شرح لكتاب آخر للإيجي، وهو «شرح العقائد العضدية» لجلال الدين الدواني (ت. ١٥٠٢/٩٠٨)^(٣)، الذي تلمذ

(١) انظر في التاريخ المفصل للمدرسة: ورجودي ٢٠١١.

(٢) قيل: إن انكسار التفتازاني أمام الجرجاني في المناظرة أدى إلى وفاته؛ مادلونج ٢٠٠٠.

(٣) نشر شرح الدواني مرارًا مع شروح أخرى وشروح على شروح «المواقف» للإيجي. ومبلغ علمي أن الطبعة الوحيدة من الكتاب بنفسه وجدت (وهذا غريب) ضمن مجموعة كتابات العالم الحدائي، الأفغاني (الأفغاني، آثار، ٣٧-١٤٧).

لطائفة من تلامذة الجرجاني، وأصبح واسع التأثير في الكلام في آسيا الوسطى، وكثير من كتبه كانت تُدرّس وتُشرح على نطاق واسع في عدة أماكن، كبخارى وهراة^(١).

ومن الممكن عزو تأثير الدواني في آسيا الوسطى -جزئياً- إلى الصلات العلمية، فثمة سلسلة تبدأ من أوائل القرن التاسع عشر لتصل طائفة من أبرز العلماء في بخارى بالدواني^(٢). وقد استقر أحد تلامذته، ويُدعى جمال الدين الأسترابادي (ت. ١٥٢٦/٩٣١)، لبعض الوقت في هراة (ورجواي ٢٠١١: ١٥)، بينما استقر تلميذ الأسترابادي، ميرزاجان حبيب الله (ت. ١٥٨٦/٩٩٤) وهو من شيراز- بشكل دائم في بخارى (بروكلمان ١٩٣٧-٤٢: ٥٩٤/٢). وقد درّس ميرزاجان ليوسف قَرَبَاغِي (ت. ١٦٢٤/١٠٣٤)، الذي أصبح أحد أكبر علماء بخارى. واتصلت السلسلة إلى محمد هادي البخاري (القرن الثاني عشر/ الثامن عشر)، وإلى ولده، عطاء الله البخاري (ت. وفي بعد ١٨٠٨/١٢٢٣)، وكان كلاهما شيخاً للإسلام في إبان حكم أسرة مانغيت (١٧٥٣-١٩٢٠)^(٣). وكذلك يرجع النسب العلمي لعناية الله البخاري (توفي بعد ١٨٠٨/١٢٢٣) - وكان قد ولي منصب أفضى القضاة (qadi-yi kalan) في بخارى- إلى قَرَبَاغِي، الذي يصله بالدواني كذلك.

وقد واصل هؤلاء العلماء [نشر] أفكار مدرسة شيراز من خلال الشروح والحواشي. والحق أن كل من مرّ ذكره منهم -ما عدا محمد هادي البخاري- قد

(١) كان أكثر ما درّس خارج «شرح العقائد العضدية» رسالتين له: «رسالة إثبات الواجب القديمة»، و«رسالة الزوراء»، وقد نشرتا كلتاهما حديثاً في «سبع رسائل» للدواني.

(٢) تنتهي السلسلة بعالمين من منطقة فولجا -الأورال في الإمبراطورية الروسية، مما يعكس الصلات العلمية القوية بين هذه المنطقة وآسيا الوسطى. وهذا تمام السلسلة، كما جاء في المعجم الجغرافي لعلماء فولجا - الأورال: عبد الوهاب بن عبد الرشيد إيشقوات (ت. ١٨٣٣/١٢٤٨) سيف الدين بن أبي بكر الشنكاراي (ت. ١٨٢٤/١٢٤٠) عطاء الله بن هادي البخاري أبوه، هادي البخاري ميرزاجان الأسترابادي الدواني؛ فخر الدين، آثار، ٦: ٢٩١.

(٣) يلاحظ م. كيمبر (M. Kemper) أنهما كانا ينحدرا من سلسلة من أبرز علماء الكلام، الذين يرجع تاريخهم إلى القرن السادس عشر؛ كيمبر ١٩٩٨: ٥١.

صنف حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية^(١). ولا أدل على مدى تأصل مدرسة شيراز في التراث الكلامي لآسيا الوسطى من ذبوع هذا الكتاب [شرح العقائد العضدية] في كل مكان، فلا يتجاوز في الأهمية إلا شرح التفتازاني على «العقائد النسفية». ولعل الذي عجل باعتماد متكلمي آسيا الوسطى شرح الدواني أنه كان ذا منظور سني، فهو ينصر المذهب الأشعري بقوة، وإن كانت أعماله في مجموعها تكشف عن تلقيه لتأثيرات شتى، تعكس الوسط الشيرازي. وكتبه الأقل محافظة، كشرحه على كتاب السهروردي، الموسوم بـ «شواكل الحور في شرح هياكل النور»، كانت تُدرّس أيضًا في مدارس آسيا الوسطى^(٢).

ومما يجدر ذكره أنه كان هناك صلات دائمة بين مدرسة شيراز وعلماء آسيا الوسطى، حتى إن هذا المزيج من الأفكار الذي كان متداولًا في شيراز كان موجودًا أيضًا - وإن على نحو أقل - في سمرقند. ومن ذلك - على سبيل المثال - حالة علي بن محمد القوشجي (ت. ١٤٧٤/٨٧٩)، وهو فيلسوف فلكي من سمرقند، كان ناشطًا في البلاط التيموري تحت رعاية الأمير أولوغ بيك، وبعد وفاته في سنة ١٤٤٩/٨٥٣ غادر المدينة واستقر في نهاية المطاف في إستانبول. وقد كتب القوشجي (القوششي أحيانًا) شرحًا على «تجريد الاعتقادات» لنصير الدين الطوسي، فوضع الدواني وغيره من علماء شيراز المعاصرين عدة حواشٍ على هذا الشرح (پورجواي ٢٠١١: ١٠-١٢، ١٨، ٢١). ويعكس شرح القوشجي البيئة السنية لسمرقند التيمورية، كما يعارض العناصر الشيعية الظاهرة

(١) لم ينشر -للأسف- شيء من هذه الكتب. وتوجد عدة نسخ من شروح ميرزاجان وقرباغي، وكذلك من شرح عناية الله، الذي يعد شرحًا ثالثًا على شرح الشرح الذي صنفه قرباغي. أما الجزء الباقي من شرح عطاء الله فمحفوظ في معهد المخطوطات الشرقية، بسانت بطرسبرج؛ مخطوط

B4038, fos. 128b-137b.

(٢) هناك حاشية على شرح الدواني تنسب إلى قرباغي (غير مذكور في بروكلمان)؛ يوسف قرباغي، «شواكل الطور حاشية شواكل الحور شرح هياكل النور»، مخطوط بجامعة قازان الحكومية (Kazanskii Gosudarstvennyi Universitet) (قازان، روسيا)، رقم A ٦٠٦؛ انظر: بروكلمان

١٩٤٣-٩: ٤٣٨.

في عقيدة الطوسي، وإن تبنى مقاربتة الفلسفية السينوية (رحمان ١٩٨٥). وشبيه بهذا حالة الشاعر الفارسي الصوفي، عبد الرحمن الجامي (ت. ١٤٩٢/٨٩٨)، الذي أنفق معظم حياته بين هراة وسمرقند، مشتغلاً بالمسائل الفلسفية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقيقة الوجود، من خلال منظور ذاتي صوفي.

(٣)

دور التصوف

يعكس هذا المنظور اتجاهًا مهمًا بعيد المدى في التراث العلمي المتفرد لآسيا الوسطى؛ أعني دور التصوف. فقد كان التصوف يمثل جانبًا جوهريًا من جوانب مجتمع هذه البلاد، فلا تقتصر صلته الوثيقة بالحياة الدينية فحسب، بل بالحياة الاجتماعية والسياسية أيضًا. ومن نتائج ذلك أن تاريخًا مهمًا لعلم الكلام في هذه المناطق إنما صاغته بعمق أيدي الصوفية، كما يتضح ذلك في أحد أهم الكتب التي صُنفت من منظور صوفي، كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف»، لأبي بكر الكلاباذي (ت. ٩٩٥/٣٨٥)، وهو حنفي من بخارى، يعالج المسائل في هذا الكتاب على نحو يروم به -كما ذهب إلى ذلك (آ. ج. آربري A. J. Arberry) الجمع بين جوانب المذهب الماتريدي والفكر الصوفي^(١). وقد كان كتاب «التعرف» - وهو شرح مفصل للعقائد الصوفية - واسع التأثير في مفكري الصوفية، ومنهم الإشراقيون، كالسهروردي وصدر الدين القونوي (ت. ٦٣٧/١٢٧٤)، الذي كان تلميذًا لابن عربي وأول من شرحه. وقد بقي الكتاب حاضرًا في آسيا الوسطى لعدة قرون، يتتابع عليه الدارسون والشرائح^(٢).

وقد استحوذ ابن عربي نفسه على تصوف آسيا الوسطى، وكان لميتافيزيقاه الوجودية تأثير باهر انعكس على كثير من الكتب الكلامية. وسرعان ما اعتمدت

(١) يقارن آربري هنا بين جهود الكلاباذي في تقديم مزيج من التصوف والمذهب الماتريدي وجهود الغزالي في «إحياء علوم الدين» في المزج بين التصوف والأشعرية؛ آربري ١٩٧٧: xv.

(٢) وكان هذا الكتاب شائعًا أيضًا في غرب العالم الإسلامي؛ آربري ١٩٧٧: xiiif.

أفكاره الأنطولوجية لدى الاتجاهات السابقة في الفكر الصوفي بين أتباع الطريقة الكبروية، التي تأسست جيداً في آسيا الوسطى في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (موريس Morris ١٩٨٦ : ٧٤٥-٥١)^(١)، وغدت فلسفته مركزية في المقالات الكلامية والميتافيزيقية للنقشبندية، وهي الطريقة التي بلغت سريعاً مكانة مرموقة بالرعاية التيمورية في القرن الخامس عشر^(٢).

ومما يُذكر أن طائفة من شيوخ النقشبندية المتقدمين كانوا يعتنقون فكر ابن عربي، ولا سيما الجامي، الذي كان -فيما يذكر ج. موريس- من أوائل من يمكن أن يُطلق عليهم «مدرسة ابن عربي»، وهم جماعة من العلماء عرفوا فكر ابن عربي من خلال القانوني، الذي شرح فلسفته وطورها. وقد كان اتصال هؤلاء العلماء أولاً بآراء ابن عربي الكلامية والميتافيزيقية -غالباً باستبعاد الجوانب الأكثر دخولاً في «التصوف»، كالممارسات الصوفية- من خلال كتابه الفلسفي الشهير «فصوص الحِكم» (موريس ١٩٨٦ : ٧٥١-٣)^(٣).

ومعلوم أن المبدأ الأساسي في ميتافيزيقا ابن عربي هو الفكرة القائلة بأن الوجود مستمد من الله، وأنه هو الله، فهو واجب الوجود بذاته، ولا أحد سواه يمكن أن يوصف بالوجود، خلافاً لسائر الأشياء، إذ هي ممكنة الوجود فحسب^(٤). ويعرف هذا المبدأ عادة بـ «وحدة الوجود»، مع أن هذا المصطلح لم يرد في تصانيف ابن عربي، وإنما استحدثه -فيما يقول موريس- بعض رجال «مدرسة ابن عربي»، ولا سيما في آسيا الوسطى. ومما ذكره موريس أيضاً أن هؤلاء العلماء لم يقتصرُوا على شرح أفكار ابن عربي، وإنما ذهبوا بها في جهات شتى من المعنى لم تكن بالضرورة مقصودة له، ولا سيما بإعادة «صياغة فكره

(١) نعد أعمال موريس عن اتصال العلماء بابن عربي قراءة أساسية لدراسة التطورات اللاحقة لأفكاره في الفترات اللاحقة، إن لم تكن لسبب آخر سوى الاقتباسات المطولة في العلوم الأخرى.

(٢) لمزيد عن تأسيس الطريق وتاريخها، انظر: ألجار (Algar) ١٩٩٠.

(٣) الحق أن للجامي شرحين على «الفصوص»، أحدهما شرحه الشهير «نقد النصوص في شرح نقش الفصوص»، وله عدة طبعات.

(٤) توجد إلمامة عامة مفيدة لويليام شيتيك (William Chittick) بفلسفة ابن عربي في موسوعة ستانفورد للفلسفة (Stanford Encyclopedia of Philosophy).

باستخدام اصطلاحات أنطولوجية في المقام الأول، لا كلامية، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على معجم ابن سينا» (موريس ١٩٨٦ : ٧٥٥ رقم ٦٥). وقد اتخذ هؤلاء العلماء هذه الأفكار منطلقًا لمقالاتهم الفلسفية الخاصة، جاهدين في توثيق الصلة بينها وبين الاتجاهات الأخرى في الفكر الإسلامي، كما يتجلى ذلك في تصانيف الجامي، التي أولى فيها عناية كبيرة إلى المسائل المتعلقة بالوجود^(١)، فهو يقارن تباعًا في كتابه «الدرة الفاخرة» بين آراء الحكماء، والمعتزلة (الذين يضمنون الأشعرية على نحو مثير للانتباه)، ومتكلمي السنة، والصوفية الوجوديين، مستخدمًا لغة فلسفية شائعة، يعبر من خلالها عن آراء كل هؤلاء بلسان واحد واصطلاح واحد، هو الاصطلاح الكلامي لحقبة ما بعد ابن سينا^(٢).

وما كان استعمال الجامي هذه اللغة الفلسفية الواحدة في العبارة عن هذه الخيوط الفكرية المختلفة إلا محاولة منه لدمجها في خطاب فلسفي واحد. وفي الحق أن أمثال هذه المحاولات شكلت جانبًا مهمًا من كلام ما بعد الكلاسيكية في آسيا الوسطى. وإذا كان من الممكن وصف التحول السينوي بأنه اندماج بين الكلام والفلسفة، فإن هذه الحقبة قد شهدت -إلى القرن التاسع عشر- إدراج الميتافيزيقا الوجودية في المعايير الخطابية والفلسفية نفسها. ولم يكن هذا المشروع من صنع مفكري الصوفية وحدهم، كالجامي، وإنما أسهم فيه متكلمون سنة أيضًا، كالدواني (انظر: بورجواي ٢٠١١ : ٨٩).

ومع ذلك، لم يكن جميع علماء آسيا الوسطى على هذه المودة لابن عربي، فقد كتب العالم الشهير، التفتازاني، نقدًا لمباحثه الميتافيزيقية، بناء على مقدمات الكلام السني، وذهب إلى أن فهمه للوجود، ولا سيما للعلاقة بين الله والعالم الخارجي، معيب في نفسه، ولا يمكن التدليل عليه منطقيًا (كنيش ١٩٩٩ : ١٤٧-٥٨). وقد أفاد -فيما بعد- من كثير من هذا النقد على القاري الهروي

(١) انظر كتابه: «اللوائح»، حيث قدم مناقشة عميقة لقضايا وجودية في أبيات شعرية بالفارسية، وقد ترجمها إلى الفرنسية ي. ريشار (Y. Richard).

(٢) قد ترجم ن. هر (N. Her) «الدرة الفاخرة» -مع شرح عليه- إلى الإنجليزية (١٩٧٩).

(ت. ١٦٠٥/١٠١٤) - وهو محدث من هراة أقام بمكة - في رده على ابن عربي^(١). على أنه لم يكن لأي من هذين الردين كبير أثر، ولا قللا - إلا شيئاً يسيراً - من أهمية الميتافيزيقا الوجودية في علم الكلام بآسيا الوسطى^(٢).

وإنما لم تؤت جهود التفتازاني ثمارها إما كان للطرق الصوفية - وخاصة النقشبندية - من تأثير سياسي، فقد توثقت علاقات شيوخ الطريقة النقشبندية بالأسرات الحاكمة في المنطقة، بل إن الجامي نفسه ضمّ إلى الطريقة الوزير التيموري، علياً شير نوائي، الشاعر الجغتائي الشهير (ولد في ١٤٤١/٨٤٤، وتوفي في ١٥٠١/٩٠٦) (لوزينسكي Losensky ٢٠٠٨) - وكان من أثر تأييدهم للميتافيزيقا الوجودية أن لقيت هذه الأفكار قبولاً في ظل المحافظة السنية في المنطقة.

ولم تتزايد أهمية الميتافيزيقا الوجودية، ولا اشتد التأكيد على النزعة المحافظة إلا مع تأسيس الطريقة المجددية في منتصف القرن السابع عشر. ولما كانت هذه الطريقة امتداداً للنقشبندية في الهند المغولية، فإنها سرعان ما أصبحت من أكثر الطرق انتشاراً في آسيا الوسطى^(٣). ولعل من أسباب ذلك إكبار مؤسسها، أحمد السُرهندي (ت. ١٦٢٤/١٠٣٤)، للعلماء المحافظين [التقليديين]. وقد اجتذبت هذه الطريقة خلقاً كثيرين من الأتباع من بين العلماء، وكان سرهندي نفسه يعلن أن للتمسك بالشرعية - ممثلة في الفقه الحنفي والكلام الماتريدي - أهمية عظمى، قبل أي ممارسة صوفية وفوقها (تير هار Ter Haar ١٩٩٢ : ٤٧-٥٢).

(١) نشر ردا التفتازاني والقاري في إستانبول، في سنة ١٨٧٧؛ التفتازاني، مجموعة.

(٢) يرى كنيش (Knysh) أنه لم يكن نقداً بالغ الإقناع أيضاً، وإنما هو تفاعل مع أفكار ابن عربي على مستوى «ظاهري»؛ كنيش ١٩٩٩ : ١٦٦. f.

(٣) هناك بعض الخلاف في كيفية هيمنتها على المنطقة: فأرثر بولر يعتقد أن المجددية كانت أهم طريقة، بينما يرى بختيار بابادزانوف (Bakhtiyar Babajanov) أنه ليس هناك أدلة وثائقية كافية من هذا العصر، ويذكر أنه كان هناك قبول واسع للانتماءات الصوفية المختلفة في عهد أسرة مانغيت، التي كان رجالها على صلة وثيقة بالمجددية؛ مولر ١٩٩٦ : ٢٠٨، ٢٢٨؛ بابادزانوف ١٩٩٦ : ٣٨٥-٦؛ بابادزانوف ٢٠٠٣ : ٦٨؛ وأيضاً فون كوجيلجين ١٩٩٨ : ١٣٢. f.

وعلى الرغم من توقيير سرهندي للعلماء، فإنه هو نفسه لم يكن عالمًا تقليديًا. وكثيرٌ من أفكاره الكلامية -المتضمنة في رسائله المجموعة، «المكتوبات»^(١) تعكس منظوره الصوفي قبل كل شيء^(٢)، كما أن آراءه تنبني -خاصة- على الميتافيزيقا الوجودية، التي أطلق عليها «التوحيد الوجودي» "tawhid-i wujudi"^(٣)، على الرغم من اختلافها عن «وحدة الوجود» عند ابن عربي^(٤). فالسرهندي يرى أنه لا موجود على الحقيقة إلا الله، وكلُّ ما سواه وجوده في رتبة ثانية، والعلاقة بين رتبتي الوجود كالعلاقة بين الشيء وظله؛ ولذلك سمى هذا الوجود الثاني «الوجود الظلي»^(٥)، وفي هذه الرتبة تستفيد الذوات وجودها من الله، الذي هو -على التحقيق- عين الوجود^(٦).

(٤)

أهمية الأنطولوجيا

تناسب المباحث الميتافيزيقية لدى السرهندي مع الجدل الكلامي في آسيا الوسطى. وقد أسلفنا أن المسائل الأنطولوجية هيمنت على الخطاب الكلامي بعد التحول السينوي، كما أن أفكار المجددي أدرجت في علم الكلام في هذه

(١) انظر: فهرس أ. بولر (A. Buehler) الرائع المفيد للنص الفارسي؛ بولر ٢٠٠١. ولم ترجم «المكتوبات» للأسف كاملة إلى الإنجليزية. ومن الممكن الحصول على ترجمة أجزاء منها في: أنصاري ١٩٨٦: ٣١٦-١٧١.

(٢) درس السرهندي نفسه الكلاباذي في أيام الطلب؛ أنصاري، "Wahdat al-Shuhud"، ص ٢٨٥.

(٣) على سبيل المثال، السرهندي، مكتوبات، ١: ٢٧٢، ص ٨.

(٤) غالبًا ما تكون هناك مبالغة لدى الباحثين في تقدير درجة الخلاف بين ابن عربي والسرهندي، ولعل هذه الحقيقة ترجع إلى الجدل اللاحق بين أتباع كلٍّ؛ انظر خاصة: أنصاري ١٩٩٨.

(٥) انظر: السرهندي، مكتوبات، ٢: ٩٨، ص ١١٢.

(٦) هناك خلاف يسير -في رتبة الظل- بين فهم ابن عربي وفهم السرهندي لكيفية استفادة الأشياء الوجود. فكلاهما يرى أن ذلك يكون بالتعيين الذي تصير به الذوات موجودات، غير أن السرهندي لا يرى هذا وجودًا حقيقيًا؛ ولذلك لا تشارك الموجودات عنده في وجود الله، كالحال عند ابن عربي.

المنطقة، على نحو يشبه ما وقع لأفكار ابن عربي من قبل. وحاول محمد معصوم (ت. ١٠٧٩/١٦٦٨)، وهو ابن السرهندي، دمج آراء والده الميتافيزيقية في الكلام السني^(١)، كما فعل الدواني والجامي مع ابن عربي.

ولا شك في أن مشاركة السرهندي في الإطار الوجودي أعانت على هذا الأمر. ومهما يكن من شيء، فإن الفلسفة الفارسية في حقبة ما بعد الكلاسيكية تتميز بأنها كانت معنية بصقل [تنقية] الفلسفات الموجودة، لا بدحضها (زيا Ziai ٢٠٠٥: ٤٠٦)، ويمكننا أن نرى أمثلة لهذه الجهود في صنيع متكلمي آسيا الوسطى^(٢)، فقد كان العلماء يسعون إلى جمع هذه الخيوط الفكرية المتفرقة - ومنها الكلام السني التقليدي، وتنوعات مدرسة شيراز- في خطاب واحد، فتتج عن ذلك أن التعبير عن هذه الأفكار المتباينة أصبح بلسان واحد، مما أفسح المجال للمشاركة الفعالة في نطاق واسع منها. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن هذه الأفكار موضع قبول من كل أحد، بل يمكننا القول -على العكس- بأنه كانت هناك مناقشات حيوية حولها استمرت إلى القرن التاسع عشر، في المدارس، وفي المناظرات العامة، وفي كتب الشروح.

ومما يجدر ذكره أن طبيعة هذه المناقشات كانت ممعنة في التفلسف، وكانت التفرقة بين رأي وآخر أمراً بالغ الدقة؛ ولذلك كانت تُقدّم في كتب الشروح بوصفها نزاعات يسيرة لا تعكس جديداً جوهرياً، ولا تُرجى منها منفعة (على سبيل المثال دينورشويف Dinorshoev ٢٠٠٣: ٧٤٧ f.). والحق أن علماء هذه الحقبة يمثلون مرحلة متميزة في تطور علم الكلام. ولعلنا نجد مفهوم «السقالة» (scaffolding) ذا صلة بهذا السياق. و«السقالة» -كما ذكر س. جاكسون

(١) انظر: مكتوبات الخواجه محمد معصوم.

(٢) انظر -على سبيل المثال- جمع يوسف قريباغي بين الإستمولوجيا الإشرافية (Illuminationist epistemology) والكلام المتأثر بالأشعرية، وذلك في حاشيته على شرح الدواني على العقائد المعصية، وهي موجودة في عدة نسخ. وقد صنع (The Hathi Digital Trust) نسخة رقمية متاحة على: <http://006834427/Record/catalog.hathitrust.org>. وعلى الرغم من أن المباحث الميتافيزيقية للسرهندي توصف غالباً بأنها رد على آراء ابن عربي، فإن السرهندي نفسه لم يكن يراها كذلك، وإنما كان يصرح بأنه يصحح بعض الأخطاء في فكر ابن عربي؛ تير هار ١٩٩٢: ١٢٥ f.

(S. Jackson) فيما يتعلق بالفقه الإسلامي - هي الفكرة القائلة بأنه متى استقرت المسائل الكبرى، الأكثر هيكلية، قلّت حاجة العلماء إلى مراجعتها، واستطاعوا أن يوجهوا جهودهم إلى مسائل دونها - وإن لم تكن أقل أهمية - تفضي إلى أشكال من التفكير أكثر دقة وتطورًا (جاكسون ١٩٩٦) ^(١).

وقد تجلّى هذا الفكر الكلامي الدقيق في المناقشات خاصة التي دارت في آسيا الوسطى بشأن الأنطولوجيا، حيث ركزت قبل كل شيء على العلاقة بين وجود الله ووجود ما سواه، التي انعكست في الفكرة القائلة بأن الله هو الواجب الوجود وحده، وأن ما سواه إما ممكن في نفسه، أو ممتنع. وقد أفضت هذه التفرقة إلى الخلط بين الوجوب (necessity) والوجود (existence) (المعبر عنه في مقالة أن الله وحده هو الموجود)، مما أدى بدوره إلى الرأي، الذي ناقشه العلماء، كقرباغي، والذي حاصله أن كل ما سوى الله ممتنع الوجود بنفسه، ولا يكون ممكنًا إلا بعلّة (أي بالله، ولو بصورة غير مباشرة) (قرباغي، شرح، b-a12 (ص ص ٢٥-٦) ^(٢).

ومما أسفر عنه هذا الخلط بين الوجوب والوجود أن الوجود أصبح في حق الله بمنزلة «ما وراء الصفة الأولي» (God's primary meta-attribute)، مما كان له أثر كبير في المناقشات المتصلة بالصفات الإلهية ^(٣). ولا يخفى أن من أكبر المشكلات في التراث الكلامي الإسلامي قضية الصفات الإلهية وعلاقتها بالذات، وقد زادت تعقيدًا بصورة كبيرة بسبب هذا الانصراف إلى الأنطولوجيا [علم الوجود]. ومعلوم أن الرأي السني التقليدي في الصفات تجمله هذه العبارة: لا هو ولا غيره. وعلى هذا، فالصفات تورد إشكاليًا مستقلًا على القول بأن الله

(١) هذه «السقالة» هي في جوهرها نطاق التقليد، الذي لا يعني التقيد الأعمى بآراء العلماء المتقدمين، ولكن بالأحرى الثقة فيهم وفي آرائهم. ومع ذلك، لم نزل بحاجة إلى مزيد من البحث للوقوف خاصة على دور التقليد في السياق الكلامي.

(٢) وُجِدَتْ هذه الفكرة ابتداءً عند ابن عربي؛ ابن عربي، إنشاء، ص ١٠-١.

(٣) ما وراء الصفة (meta-attribute) يعني شيئًا يمكن أن يُعزى إلى الله وإلى صفاته معًا. وعلى هذا، يمكن أن يقال: الله موجود/له صفة الوجود، والصفات الإلهية موجودة أيضًا/لها صفة الوجود. ولا شك أن هذا العزو غامض، وهو أحد أسباب الخلاف في حكم الصفات؛ انظر: ويسنوفسكي ٢٠٠٤: ٧٢-٥.

وحده هو الموجود، وأن ما عداه غير موجود. فإذا كان ذلك كذلك، فهل الصفات موجودة مع الله، وإذا كانت موجودة، فكيف؟

لقد قدم العلماء طائفة من الأجوبة المختلفة عن هذه الأسئلة، وأدت المناقشات حول الصفات الإلهية دورًا مهمًا في التفكير الكلامي في آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الكلاسيكية، وإن كانت الملامح الدقيقة لهذه المناقشات ظلت غامضة. وعلى الرغم من أنه بات واضحًا أن رأي التفتازاني -المنتزع من الكلام السني التقليدي، وحاصله أن الصفات قديمة، ولكنها ممكنة الوجود- كان هو الرأي المعتمد، فإن ذلك لم يمنع العلماء من محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة التي بقيت موضع نزاع.

ولم يكن الخلاف في الصفات محتدمًا في آسيا الوسطى وحدها، ولكنه كان كذلك بين طوائف المسلمين في الإمبراطورية الروسية. ويرجع الفضل إلى كتاب م. كمبر (M. Kemper) في معرفة الكثير عن هذا الخلاف الأخير، ولا سيما بين علماء منطقة فولجا -الأورال في الإمبراطورية الروسية، وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي الحق أن هذه المنطقة كانت وثيقة الصلة بآسيا الوسطى، حيث تُشكل معها فضاءً ثقافيًا واحدًا، وكان للعلماء دور مهم في إقامة الصلات بين المنطقتين، حيث إن كثيرًا من كبار علماء فولجا -الأورال قد درّسوا في بخارى وسمرقند، كما أن بعض علماء آسيا الوسطى ارتحلوا إلى الإمبراطورية الروسية، واستقروا بها.

وقد اشترك الفريقان في الخطاب الكلامي نفسه، الذي دار حول القضايا الميتافيزيقية والصفات الإلهية. ومن أوائل العلماء الذين حملوا هذه النقاشات إلى الإمبراطورية الروسية إيشنيز بن شيرنيز (ت. ١٢٠٥/١٧٩١)، أصله من خوارزم، واستقر في المركز التجاري من سهل أورينبرج^(١)، وقد ذهب

(١) كان إيشنيز شخصية رئيسة في المجلدية، التي انتشرت في روسيا في منتصف القرن الثامن عشر؛ المرجاني، مستفاد، ٢: ٢١٦؛ فخر الدين، آثار، ٢: ٥٩-٦٠؛ وكمبر أيضًا ١٩٩٨: ٢٢٠.

-كالتفتازاني- إلى أن الصفات بأنفسها ممكنة الوجود فحسب، وزاد عليه أن الوجود زائد على الذات^(١). ومن العلماء أيضًا فتح الله الأوروي (Uriwi) (ت. ١٢٥٩/١٨٤٣) -المجدي من قرية تقع قريبًا من قازان بروسيا- الذي أثار فكرة «الوحدة العددية». وعلى الرغم من أن كتابه الذي فصل فيه هذه الفكرة مفقود للأسف، فالظاهر أنها مبنية على رأي السرهندي في الصفات، وخلاصته أنها عين الذات في رتبة الوجود الحقيقي (حيث الله هو الموجود الأوحد على الحقيقة)، بينما تكون الصفات الثماني^(٢) منفصلة عنها في رتبة الوجود الظلي. ولعل القول بالوحدة العددية كان محاولة للجمع بين الرتبين، وذلك بإجازة وجود صفات كثيرة مقترنة بالذات الإلهية الواحدة^(٣). والحق أن الأوروي كتب في مواضع أخرى أن الله واحد بمعنى انتفاء الشريك، فلا إشكال إذن في قيام صفات كثيرة بالذات، دون أن يكون ذلك قاذحًا في التوحيد^(٤).

على أن أشهر علماء قولجا -الأورال الذين أسهموا في هذه المناقشات كان أبا نصر القورصاوي (ت. ١٢٢٧/١٨١٢)، الذي قدّم فهمًا جديدًا لوجود الصفات، بناء على المقدمات الوجودية في الكلام السني^(٥)، فقد ذهب في شرح له على «العقائد النسفية» -خلافاً للتفتازاني- إلى أن الصفات غير ممكنة الوجود بأي معنى من المعاني، وإنما هي واجبة لكونها «ليست غير» الذات. كما أنه رد فكرة الصفات المتعددة (وكذلك الوحدة العددية)، متعللاً بأن القول بوجود ذوات متميزة متعددة في الذات يقدح في التوحيد.

(١) انظر في هذه القضية الميتافيزيقية: ويسنوفسكي ٢٠١١.

(٢) العلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام، والتكوين. على أن صفة التكوين أساسية عند الماتريدية دون الأشاعرة. وتقر الكتب الكلامية في آسيا الوسطى غالبًا بهذا الخلاف، فتذكر أن هناك «ثماني صفات أو سبعًا»؛ على سبيل المثال: المرجاني، مستفاد، ٢: ١٧٢.

(٣) هناك فكرة مماثلة عند الجامي، وإن كانت لا تتعلق بالصفات خاصة الجامي: الدرة، ٤-٥.

(٤) الأوروي، [غير معنون]، b١؛ انظر أيضًا: الأوروي، رسالة، a٣٩ - b.٤١٠.

(٥) كان القورصاوي متأثرًا تأثرًا كبيرًا بكتب النسفي، والسالمي، والكلاباذي تبعًا. انظر في فكره: كمبر ١٩٩٨؛ سيانوس ٢٠١٥؛ القادم.

وقد أسلفنا أن رأي التفتازاني كان هو المعتمد عند السنة في آسيا الوسطى؛ ولذلك وجد القورصاوي -الذي أنفق عدة سنوات يدرس في بخارى في مطالع القرن التاسع عشر- نفسه في معمة خلاف محتدم بسبب آرائه. وكان النقد الذي وجهه إليه العلماء، كعطاء الله البخاري وعناية الله البخاري (المذكورين في المبحث ٢)، مبناه على أن القول بأن الصفات واجبة الوجود يعدل إنكار كونها حقائق مستقلة عن الذات، وهذا قول المعتزلة المعروف، الذين ذهبوا إلى أن الصفات عين الذات. وقد أفضى هذا الرأي بالقورصاوي إلى أن اتهم بالخروج على أهل السنة، فحكّم عليه علماء بخارى بالموت في سنة ١٢٢٣/١٨٠٨ لهبطته، عن أمر المانغيت أمير حيدر (حكم بين ١٧٩٩-١٨٢٦) (واقراً في هذه الحادثة: كمبر ١٩٩٨: ٢٢٨-٣٤؛ سباناوس القادم). وعلى الرغم من تجنب التنفيذ، فقد أحرقت مؤلفاته، ونُهي عن مناقشته وعن مناقشة كتبه في بخارى لعدة عقود تالية. ولما عاد إلى روسيا، واصل انتقاداته الصريحة للتفتازاني، مما جعل خلاف العلماء -كالأوربوي الذي صرح بإدانته- يستمر حوله بعد موته لمدة طويلة.

وممن شارك في هذا الخلاف من العلماء أيضاً، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهاب الدين المرجاني (ت. ١٣٠٦/١٨٨٩)، الذي كان يعد أهم عالم مسلم بين طوائف المسلمين في الإمبراطورية الروسية، وكان مؤيداً نشطاً لآراء القورصاوي، حيث توفر على درسها أول الأمر في سمرقند (ودرس أيضاً في بخارى)، ثم هذب بعض المقدمات الفلسفية التي تؤسسها وأعاد صياغتها، ولا سيما في شرحه على «العقائد النسفية» (المرجاني، الحكمة البالغة)، وكذلك في حاشيته على شرح الدواني على «العقائد العضدية»^(١) (سباناوس ٢٠١٥).

(١) نُشر هذا العمل في إسطنبول في سنة ١٣١٦/١٨٩٨، مع بعض الحواشي الأخرى على الدواني، وكان متاحاً على نطاق واسع؛ الكلبوي، حاشية.

الحدّاثَة

لقد كان يُنظر إلى القورصاوي والمرجاني بوصفهما الأسلاف المباشرين للجديديّة (Jadidism)، وهي الحركة الحدّاثية الإسلاميّة التي ظهرت في الإمبراطوريّة الروسيّة، في مطالع القرن العشرين^(١). وقد رام المفكرون الجديديون (Jadidist intellectuals) -فيما يتعلّق بما رأوه تخلفاً في المجتمع الإسلامي- أن يعيدوا بناء مجتمعهم من خلال إصلاح التعليم الإسلامي أولاً، ثم من خلال مشروع واسع النطاق للتحديث الاجتماعي والثقافي.

وأبدى الجديديون -في سبيل تحقيقهم لغايتهم من تحديث الإسلام، وتكييف المجتمع المسلم على وفق القرن العشرين- رفضاً عاماً للتراث العلمي الإسلامي، وتعرض علم الكلام خاصة لنقد شديد من قبلهم، مما يعكس عقيدتهم في أن معرفة علم الكلام -في أحسن الأحوال- لا أهمية لها، وفي أسوأها: مضرة بالمجتمع. وهم يرون كذلك أن العلماء «المحافظين» -الذين هم أكبر مسؤول عن تخلف المسلمين- هم الذين غمسوا أنفسهم في الدراسة العقيمة لعلم الكلام، بينما تعلموا مسائل عملية، كالحساب وجغرافية العالم.

وعلى الرغم من أن الحركة الجديديّة لم تجتذب عدداً كبيراً من المسلمين، فليس من سبيل إلى إنكار أهميتها في المراكز الحضريّة. ففي بخارى وطشقند

(١) هناك شك كبير في أصول الحركة الجديديّة (أول من أثاره أديب خالد)، فالرواية التقليديّة تذكر أنها ترجع إلى القورصاوي، الذي تلقى المرجاني وبعض معاصريه منهجه الإصلاحية، قبل أن يكتمل نضجه في الجيل التالي. وتغفل هذه الرواية التناقضات الكبيرة بين الجديديّة ومصنّفات هذين العالمين، ولا سيما الكلاميّة منها. فالصلة ضعيفة جداً، وخاصة مع القورصاوي، وإن كان الحكم عليه في بخارى قد اتُخذ مثلاً مهماً لصراع الجديديين نحو الإصلاح. وبمزيد من الموضوعية نقول: إن المرجاني كان على صلة بالفصيل الإصلاحي في العلماء البخاريين، الذي انبثقت منه الحركة الجديديّة البخاريّة. ومع ذلك، ضم هذا الفصيل الإصلاحي من بين أعضائه الأولين بعض العلماء الذين أدانوا القورصاوي، كعناية الله البخاري؛ خالد ١٩٩٨: ١٠٠؛ دودونيون ٢٠٠٤: ٦٧، ٨٣؛ سياناموس القادم.

وسمرقند - ولن نعرض لأيّ من المراكز الحضرية في روسيا نفسها - انجذبت قطاعات مهمة من طبقات العلماء والتجار إلى هذه الحركة، فبنوا المدارس، والصحف، والمطابع التي تخلو من الكتابات الكلامية (خالد ١٩٩٨؛ كانليدر Kanlidere ١٩٩٧). وبعد الثورة الروسية في سنة ١٩٠٥، انضم كثير من الجديدين إلى الأحزاب السياسية اليسارية الروسية، وفي أثناء ثورة ١٩١٧ وبعد الحرب الأهلية الروسية (١٩١٧-٢٢)، تحالف كثير من الفصائل الجديدة مع الشيوعيين (بلا ضرورة غالباً).

ثم كانت الثورة البلشفية رسول الموت إلى التراث العلمي الإسلامي في الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي. فقد عومل العلماء - بقطع النظر عن ميولهم السياسية الشخصية - بوصفهم طبقة إقطاعية «رجعية»، وواجهوا تدابير قمعية واسعة النطاق (محمدشين Mohammadshin ٢٠٠٤)، زادت شدتها مع تصاعد السياسات الرسمية المعادية للدين في ثلاثينيات القرن الماضي، وتسلط الاضطهاد على جميع المؤسسات الدينية، وعلى كل أشكال التدين، ولا سيما علم الكلام، الذي كان يُنظر إليه بوصفه وسيلة لقهر العامة على أيدي العلماء المتطفلين (على سبيل المثال: كليموفيتش Klimovich ١٩٣٦ : ٢٤). وفي نهاية هذا العقد كان جميع العلماء تقريباً، فضلاً عن المثقفين المسلمين اليساريين، قد فنّوا عن آخرهم. ويصف ألن فرانك (Allen Frank) زوال العلوم الإسلامية من الاتحاد السوفيتي بقوله:

لم يقتصر الأمر على إغلاق آلاف المساجد، وإنما حُظر التعليم الإسلامي جملةً، وأُغلقت جميع المدارس، وأُحرقت عشرات الآلاف من الكتب والمخطوطات الإسلامية. وقُتل ونُفي إلى معسكرات العمل في سيبيريا. في مزيد من الحسم. نحو ثلاثين ألفاً من العلماء. وما كاد العقد الرابع من القرن العشرين يبلغ تمامه حتى كانت صفحة هذه الثقافة الإسلامية النابضة بالحياة قد طويت... (فرانك ٢٠٠١)^(١).

(١) كانت مدرسة مير عرب في بخارى هي المدرسة الوحيدة في آسيا الوسطى التي سُمح لها بأن تبقى

مدرسة دينية، وبعد سنة ١٩٤٨ فقط؛ خالد ٢٠٠٧ : ١١٠.

وقد أصبحت دراسة علم الكلام -التي ساءت سمعتها على أيدي الحداثيين المسلمين^(١)- موضوعًا لبحث أيديولوجي أكاديمي يجنح إلى تصوير الكلام في آسيا الوسطى راكدًا لا يتطور منذ قرون. والحق أن تراثًا كلاميًا ناشطًا مفعماً بالحياة -أثرته كثير من التأثيرات الخارجية- قد ظل مزدهرًا في هذه المنطقة إلى القرن العشرين، واستوعب كثيرًا من الجوانب الميتافيزيقية والفلسفية لحقبة ما بعد ابن سينا الكلامية، كما قدم منظورًا أنطولوجيًا جديدًا جعله جزءًا من الخطاب الكلامي السني، ولم يكن مجرد اجترار لبحوث السابقين. وعلى الرغم من أننا بحاجة إلى دراسة أكثر عمقًا للمعالم الدقيقة لهذا الخطاب، وللعلماء المشاركين في صنعه، فإنه ما من شك في أنه سيظل جزءًا مهمًا من البحث العلمي الإسلامي في آسيا الوسطى، في حقبة ما بعد الكلاسيكية.

(١) العيني، *inqlab-Tarikh*؛ فطرت، مناظرة.

المراجع

- (al-Afghani) الأفغاني، السيد جمال الدين (آثار). الآثار الكاملة. المجلد ٥. تحقيق سيد خسرو شاهي. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢/١٤٢٣.
- Akimushkin, O. F., et al. (eds.) (1998). *Persidskie i tadzhikskie rukopisi Instituta vostokovedeniia Rossiiskoi akademii nauk: kratkii katalog*. New York: Norman Ross.
- Algar, H. (1990). 'A Brief History of the Naqshbandi Order'. In M. Gaboricau et al. (eds.), *Naqshbandis: Cheminements situation actuelle d'un ordre mystique musulman*. Istanbul: Editions ISIS, 3-44.
- Ansari, A. H. (1986). *Sufism and Shariah: A Study of Shaykh Ahmad Sirhindi's Effort to Reform Sufism*. Leicester: Islamic Foundation.
- Ansari, A. H. (1998). 'Shaykh Ahmad Sirhindi's Doctrine of "Wahdat al-Shuhud"'. *Islamic Studies* 281 : 37-313.
- Arberry, A. J. (1977). *The Doctrine of the Sufis*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Arslanova, A. A. (ed.) (2005). *Opisanie rukopisei na persidskom iazyke Nauchnoi biblioteki im. N.I. Lobachevskogo Kazanskogo gosudarstvennogo universiteta*. Kazan: Gosudarstvennyi universitet.
- Ayni (العيني), Sadr al-Din (2002). *Tarikh-i inqilab-i fikri dar Bukhara*. Tehran: Soroush, 1381.
- Babadanov, B. (1996). 'On the History of the Naqsbandiya Mugaddidiya in Central Mawara'annahr in the Late 18th and Early 19th Centuries'. In M.

- Kemper et al. (eds.), *Muslim Culture in Russia and Central Asia from the 18th to the Early 20th Centuries*. Vol. i. Berlin: Klaus Schwarz, 385-414.
- Babadanov, B. (2003). 'About a Scroll of Documents Justifying Yasavi Rituals'. In N. Kondo (ed.), *Persian Documents: Social History of Iran and Turan in the Fifteenth to Nineteenth Centuries*. London: Routledge Curzon, 53-72.
- البزدوي، أبو اليسر محمد (أصول الدين). أصول الدين. تحقيق هانز بيتر لينس H. P. Linss وآخر. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٣/١٤٢٤.
- Brockelmann, C. (1937-42). *Geschichte der arabischen Litteratur*. Erster-Dritter Supplementband. Leiden: Brill.
- Brockelmann, C. (1943-9). *Geschichte der arabischen Litteratur*. Zweite den Supplementbanden angepassten Auflage. Leiden: Brill.
- Bruckmayr, P. (2009). 'The Spread and Persistence of Maturidi Kalam and Underlying Dynamics'. *Iran and the Caucasus* 59 : 13-92.
- Buehler, A. (1996). 'The Naqshbandiyya in Timurid India: The Central Asian Legacy'. *Journal of Islamic Studies* 208 : 7-28.
- Buehler, A. (2001). *Faharis-i tahlili-i hashtgana-yi Maktubat-i Ahmad Sirhindi*. Lahore: Iqbal Academy Pakistan.
- Chittick, W. (2008). 'Ibn Arabi'. In E. N. Zalta (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall 2008 Edition)*. <http://plato.stanford.edu/archives/fall/2008entries/ibn-arabi/>
- الدواني، جلال الدين (شواكل). شواكل الحور في شرح هياكل النور: شرح على هياكل النور لشهاب الدين أبي الفتوح يحيى بن حبش بن أميرك السهروردي. تحقيق محمد عبد الحق وآخر. مدرّس: Government Oriental Manuscripts Library, 1953.
- الدواني، جلال الدين (رسائل). سبع رسائل. تحقيق أ. تويسركاني. طهران: Mirath-i maktub ، ٢٠٠٢/١٣٨١.

- DeWeese, D. (1994). *Islamization and Native Religion in the Golden Horde: Baba Tukles and Conversion to Islam in Historical and Epic Tradition*. University Park, PA: Pennsylvania State University Press.
- DeWeese, D. (ed.) (2001). *Studies on Central Asian History*. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Dinorshoev, M. (2003). 'Philosophy, Logic and Cosmology'. In *History of Civilizations of Central Asia, v: Development in Contrast: From the Sixteenth to the Mid-Nineteenth Century*. Paris: UNESCO, 747-58.
- Dmitrieva, L. V., et al. (eds.) (2002). *Katalog tiurkskikh rukopisei Instituta vostokovedeniia Rossiiskoi akademii nauk*. Moscow: Izd-vo Vostochnaia literatura.
- Dudoignon, S. (ed.) (1996). *Le Reformisme musulman en Asie centrale: du 'premier renouveau' a la sovietisation, 1788-1937* [Special issue]. *Cahiers du monde russe* 37.
- Dudoignon, S. (2004). 'Faction Struggles among the Bukharan Ulama during the Colonial, the Revolutionary and the Early Soviet Periods (1868-1929): A Paradigm for History Writing' In S. Tsugitaka (ed.), *Muslim Societies: Historical and Comparative Aspects*. New York: Routledge Curzon, 62-96.
- Elder, E. E. (1950). *A Commentary on the Creed of Islam: Sad al-Din al-Taftazani on the Creed of Najm al-Din al-Nasafi*. New York: Columbia University Press.
- van Ess, J. (2011). 'Jorjani, Zayn-al-Din Abu'l-Hasan Ali'. *Encyclopedia Iranica*, xv. 21-9.

(Fakhr al-Din) فخر الدين، رضاء الدين (آثار). آثار.

- 15 parts in 2 vols. Part :1 Kazan: Tipo-litografiia imperatorskogo universiteta, 1900. Parts 2-:15 Orenburg: Tipografiia G. I. Karimova, 1901-8.
- Fatihnizhad, Inayat Allah et al. (eds.) (2003). *Fihrist-i nuskhah-ha-yi khatti-yi Kitabkhana-yi Danishgah-i Qazan, Jumhuri-yi Tatarstan, Fidrasiyun-i*

Rusiya. Qom: Kitabkhana-yi buzurg va ganjina-yi makhtutat-i islami-i
Hadrat Ayat Allah al-uzma Mar'ashi Najafi, 1382.

Fitrati (نظرت)، [عبد الرؤوف] (مناظرة). مناظرة:

*Mudarris-i bukhara-yi bayik nafar-i farangi dar Hindustan darbarah-i
makatib-i jadede*. Istanbul: Matbaa-i islamiyya-i 'Hikmat', [1909/]1327.

Frank, A. J. (2001). *Muslim Religious Institutions in Imperial Russia: The
Islamic World of Novouzensk District and the Kazakh Inner Horde, 1780-
1910*. Leiden: Brill.

Gilliot, C. (2002). 'La Theologie musulmane en Asie centrale et au Khorasan'.
Arabica 135 :49-203.

Gutas, D. (1988). 'Avicenna's Madhhab with an Appendix on the Question of
His Date of Birth'. *Quaderni di Studi Arabi* 5-323 :6-36.

ter Haar, J. G. J. (1992). *Follower and Heir of the Prophet: Shaykh Ahmad
Sirhindi (1564-1624) as Mystic*. Leiden: Het Oosters Instituut.

(Ibn Arabi) ابن عربي، محيي الدين (إنشاء)، إنشاء الدوائر. في
(H. S. Nyberg) محرر، *Kleinere Schriften des Ibn al-Arabi*. لندن: بريل،
١٩١٩.

(al-Ijī) الإيجي، عضد الدين (مواقف). *المواقف في علم الكلام*. القاهرة:
مكتبة المتنبّي، [١٩٨٣].

Jackson, S. A. (1996). 'Taqlid, Legal Scaffolding and the Scope of Legal
Injunctions in Post- Formative Theory: Mutlaq and Amm in the
Jurisprudence of Shihab al-Din al-Qarafi'. *Islamic Law and Society* 3:
165-92.

(al-Jami) الجامي، عبد الرحمن بن أحمد (نقد). *نقد النصوص في شرح
نقش الفصوص*. تحقيق و. شيتيك W. Chittick. طهران: Anjuman-i shahanshahi-
1977 yi falsafa-yi Iran.

al-Jami (الجامي)، عبد الرحمن بن أحمد (لوائح) لوائح:

A Treatise on Sufism. Ed. and trans. E. H. Whinefield and Mirza Muhammad Kazvini. London: Theosophical Publishing House, 1978.

الجامي (عبد الرحمن بن أحمد

(Pearl). *The Precious Pearl: Al-Jami's Al-Durrah Al-Fakhira together with his Glosses and the Commentary of Abd al-Ghafur al-Lari*. Trans. N. Herr. Albany, NY: State University of New York Press, 1979.

الجامي (al-Jami)، عبد الرحمن بن أحمد (درة). *الدرة الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء المتقدمين*. تحقيق ن. هر N. Herr. وآخر. طهران: Danishgah-i MakGil، ١٣٥٨ / [١٩٨٠].

الجامي (عبد الرحمن بن أحمد

(Jaillissements). *Les Jaillissements de lumiere*. Ed. and trans. Y. Richard. Paris: Les Deux Oceans, 1982.

الكلاباذي، أبو بكر محمد بن إسحاق (تعرف). *كتاب التعرف لمذهب أهل التصوف*. تحقيق أ. ج. أربري. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣٤.

الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفى (حاشية). *حاشية الكلنبوي على شرح الدواني* Dersaadat. [إسطنبول]: المطبعة العثمانية، ١٣١٦ / [١٨٩٨].

Kanlidere, A. (1997). *Reform within Islam: The Tajdid and Jadid Movement among the Kazan Tatars (1809-1917): Conciliation or Conflict* Istanbul: Eren.

Karimova, S. (2010). 'The Study of Islamic Manuscripts in Uzbekistan: Results and Tasks'. *Asian Research Trends* 5 (NS)35 :-57.

Kemper, M. (1998). *Sufis und Gelehrte in Tatarien und Baschkirien, 1789-: 1889 Der islamische Diskurs unter russischer Herrschaft*. Berlin: Klaus Schwarz.

Khalid, A. (1998). *The Politics of Muslim Cultural Reform: Jadidism in Central Asia*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Khalid, A. (2007). *Islam after Communism: Religion and Politics in Central Asia*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

- Khalidov, A. B., et al. (eds.) (1986). *Arabskie rukopisi Instituta vostokovedeniia: kratkii katalog*. Moscow: Izd-vo Nauka.
- Klimovich, L. (1936). *Islam v tsarskoi Rossii: Ocherki*. Moscow: Gosudarstvennoe antireligioznoe izd-vo.
- Knysh, A. (1999). *Ibn Arabi in the Later Islamic Tradition: The Making of a Polemical Image in Medieval Islam*. Albany, NY: State University of New York Press.
- von Kugelgen, A. (1998). 'Die Entfaltung der Naqsbandiya Mugaddidiya im mittleren Transoxanien vom 18. bis zum Beginn des 19. Jahrhunderts: Ein Stuck Detektivarbeit'. In von Kugelgen et al. (eds.), *Muslim Culture in Russia and Central Asia from the 18th to the Early 20th Centuries. Vol. ii: Inter-Regional and Inter-Ethnic Relations*. Berlin: Klaus Schwarz, 101-51.
- von Kugelgen, A., et al. (eds.) (1996-2002). *Muslim Culture in Russia and Central Asia from the 18th to the Early 20th Centuries*. 4 vols. Berlin: Klaus Schwarz.
- Liehti, S. (2008). *Books, Book Endowments, and Communities of Knowledge in the Bukharan Khanate*. Ph.D. dissertation, New York University.
- Losensky, P. (2008). 'Jami: i. Life and Works'. *Encyclopedia Iranica*, xiv. 469-75.
- McChesney, R. (1992). 'Central Asia: vi. In the 16th to 18th Centuries'. In *Encyclopedia Iranica*, v. 176-93.
- Madelung, W. (2000). 'al-Taftazani'. *Encyclopedia of Islam*. New edn. x. 88-9.
- Maktubat-i Khwaja Muhammad Masum*. Karachi: Asrar Muhammad Khan, 1977.
- Marjani (المرجاني، شهاب الدين (حكمة). كتاب الحكمة البالغة الجنية في شرح العقائد الحنفية. قازان: Matbaa Wiyacheslaf, ١٨٨٨.
- Marjani (المرجاني، شهاب الدين (مستفاد) مستفاد الأخبار في أحوال قازان والبلغار..
- 2 vols. Vol. i: Kazan: tipografiia B. L. Dombrovskago, 1897. Vol. ii: Kazan: tipografiia Universitetskago, 1900.]Repr. as Shabeddin Mercani.

Mustefadul-ahbar fi ahval-i Kazan ve Bulgar. 2 vols. Ankara: Ankara niversitesi basimevi, [1997].

- Mohammadshin, R. (2004). 'The Tatar Intelligentsia and the Clergy, 1917-1937'. In S. A. Dudoignon (ed.), *Devout Societies vs. Impious States Transmitting Islamic Learning in Russia, Central Asia and China, through the Twentieth Century*. Berlin: Klaus Schwarz, 29-38.
- Morris, J. (1986). 'Ibn Arabi and his Interpreters. Part II: Influences and Interpretations'. *Journal of the American Oriental Society* 733 : 106-56.
- Morris, J. (1987). 'Ibn Arabi and his Interpreters. Part II (Conclusion): Influences and Interpretations'. *Journal of the American Oriental Society* 101 : 107-19.
- Muminov, A., et al. (eds.) (1999a). *Patrimoine manuscrit et vie intellectuelle de l'Asie centrale islamique* [Special issue]. *Cahiers d'Asie centrale* 7.
- Muminov, A., et al. (1999b). 'Fonds nationaux et collections privees de manuscrits en ecriture arabe de l'Ouzbekistan'. *Cahiers d'Asie centrale* : 7 17-38.
- Muminov, A., et al. (eds.) (2007). *Manuscrits en ecriture arabe du Musee regional de Nukus (Republique autonome du Karakalpakstan, Ouzbekistan): Fonds arabe, persan, turki et karakalpak*. Rome: Instituto per l'oriente C. A. Nallino.
- النسفي، أبو معين (تبصرة). تبصرة الأدلة في أصول الدين. تحقيق حسين آتاي. أنقرة: نشریات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية، ١٩٩٣.
- Nasr, S. H. (1993). *An Introduction to Islamic Cosmological Doctrines: Conceptions of Nature and Methods Used for its Study by the Ikhwan al-Safa, al-Biruni and ibn Sina*. Albany, NY: State University of New York Press.
- Pourjavady, R. (2011). *Philosophy in Early Safavid Iran: Najm al-Din Mahmud al-Nayrizi and his Writings*. Leiden: Brill.

Qarabaghi (قرباغبي)، يوسف (حاشية). حاشية يوسف قرباغبي على شرح عقائد الملا جلال.

MS University of Michigan, Isl. MS no. 1027. <http://catalog.hathitrust.org/Record006834427/>

(Qursawi) القورصاوي، أبو النصر عبد النصير (شرح قديم). شرح العقائد النسفية القديم

MS Kazanskii Gosudarstvennyi Universitet A-1347, fos. 17a-18b..

(Qursawi) القورصاوي، أبو النصر عبد النصير (شرح جديد). شرح جديد للعقائد النسفية

MS St Petersburg, Institut vostochnykh rukopisei A1241, fos. 92b-147a.

(al-Qushji) القوشجي، علي بن محمد (شرح). شرح القوشجي على تجريد العقائد للطوسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، [٢٠٠٢]

Rahman, F. (1985). 'Ali Qusji: i. Life and Theological Works'. *Encyclopedia Iranica*, i. 876-7.

Rudolph, U. (1996). *Al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill.

(al-Salimi) السالمي، أبو شكور (تمهيد). تمهيد أبي شكور السالمي. دلهي: المطبع الفاروقي، ١٣٠٩ / [١٨٩٢].

Semenov, A. A. (ed.) (1952-87). *Sobranie vostochnykh rukopisei Akademii nauk Uzbekskoi SSR*, 11 vols. Tashkent: Izd-vo Akademiia nauk UzSSR.

Shorish, M. M. (1986). 'Traditional Islamic Education in Central Asia prior to 1917'. In C. Lemerrier-Quelquejay et al. (eds.), *Passe Turco-Tatar, present Sovietique: etudes offertes a Alexandre Bennigsen*. Paris: Editions Peeters, 317-44.

Sirhindi (السرهندي)، أحمد (مكتوبات).

Spannaus, N. (2015). 'Siḥab al-Dīn al-Marganī on the Divine Attributes: a Study in Kalam in the 19th Century'. *Arabica* 74 :62-98.

Spannaus, N. (forthcoming). *Preserving Islamic Tradition: Abu Nasr Qursawi and the Beginnings of Modern Reformism*. New York: Oxford University Press.

Spuler, B. (1970). 'Central Asia from the Sixteenth Century to the Russian Conquests'. In P. M. Holt et al. (eds.), *Cambridge History of Islam, ia: The Central Islamic Lands from Pre-Islamic times to the First World War*. Cambridge: Cambridge University Press, 468-94.

Szuppe, M., et al. (eds.) (2004). *Catalogue des manuscrits orientaux du musee regional de Qarshi, Ouzbekistan*. Rome: Instituto per l'Oriente C. A. Nallino.

(al-Taftazani) التفتازاني، مسعود بن عمر (مجموعة). مجموعة رسائل في وحدة الوجود. إسطنبول: دون بيانات نشر، ١٩٢٤ [١٨٧٧].

al-Uriwi (الأوريوي)، فتح الله بن الحسين . [كتاب غير معنون]
MS Kazanskii Gosudarstvennyi Universitet, T-3571, fos. 1a-3a.

(al-Uriwi) الأوريوي، فتح الله بن الحسين (رسالة). رسالة في صفات

الباري

MS St Petersburg, Institut vostochnykh rukopisei C234, fos. 35b-43a..

Wisnovsky, R. (2004a). 'One Aspect of the Avicennian Turn in Sunni Theology'. *Arabic Sciences and Philosophy* 65 : 14-100.

Wisnovsky, R. (2004b). 'The Nature and Scope of Arabic Philosophical Commentary in Post-Classical (ca. 1100-1900) Islamic Intellectual History: Some Preliminary Observations'. In P. Adamson et al. (eds.), *Philosophy, Science and Exegesis in Greek, Arabic and Latin Commentaries*. London: Institute of Advanced Studies, ii. 149-91.

Wisnovsky, R. (2005). 'Avicenna and the Avicennian Tradition'. In P. Adamson et al. (eds.), *The Cambridge Companion to Arabic Philosophy*. Cambridge: Cambridge University Press, 92-136.

Wisnovsky, R. (2011). 'Essence and Existence in the Eleventh- and Twelfth-Century Islamic East (Masriq): A Sketch'. In A. Bertolacci and D. Hasse

(eds.), *The Arabic, Hebrew and Latin Reception of Avicenna's Metaphysics*. Berlin: de Gruyter, 27-50.

Zaman, M. Q. (2002). *The Ulama in Contemporary Islam: Custodians of Change*. Princeton: Princeton University Press.

Ziai, H. (2005). 'Recent Trends in Arabic and Persian Philosophy'. In P. Adamson et al. (eds.), *The Cambridge Companion to Arabic Philosophy*. Cambridge: Cambridge University Press, 405-25.

الفصل الرابع والثلاثون

علم الكلام في شبه القارة الهندية

أسد ق. أحمد، رضا پورجوادي

هذه أول محاولة استكشافية تروم رسم خريطة لعلم الكلام في الهند، في حقبة ما قبل العصر الحديث، وفي مطالعه^(*). ومما يُذكر أن الكثرة الكاثرة من الكتب الكلامية لم تزل غير منشورة، ولم يظهر إلى الآن كتاب معتمد يقفنا على مضمونها. من أجل ذلك بدا من الملائم -في هذه المرحلة من البحث- تقييم هذا التراث -بطريقة أولية- من ثلاث زوايا متصلة: الشبكة الاجتماعية الفكرية لعلماء هاتين الحقتين، وإحصاء أهم التصانيف فيهما، مع إشارات مختصرة إلى المناقشات المهمة، وإلى إسهام بعض الشخصيات البارزة. وإني لآمل -بالجمع بين هذه الزوايا- أن تفتح المعلومات الآتية بعض آفاق البحث في قابل الأيام.

(١)

من النشأة إلى نهاية القرن السابع عشر

(أ) المتكلمون الإيرانيون في الهند

لقد تم إحياء الاهتمام بالدراسة التخصصية للكلام في الهند في النصف

(*) كتب القسم الأول رضا پورجوادي، بينما كتب أسد أحمد القسم الثاني.

الثاني من القرن الثامن/الخامس عشر. ويبدو أن بلاطات حكام السند، وگجرات، والسلطنة البهمنية خاصة في الدكن (١٣٤٧/٧٤٨-١٥٢٧/٩٣٣) أدت دورًا مهمًا في تهية وسط أكاديمي، وفي رعاية العلوم العقلية، حتى إن المتكلم والفيلسوف الشهير، جلال الدين الدواني (ت. ١٥٠٢/٩٠٨)، قد حظي برعاية بعض الحكام الهنود، وهو السلطان محمود الأول صاحب گجرات (حكم من ١٤٥٨/٨٦٣ إلى ١٥١١/٩١٧). وعلاوة على ذلك، توجه تلميذان للدواني على الأقل - هما: مير شمس الدين محمد الجرجاني (وهو ابن سبط الشريف الجرجاني)، وآخر يعرف بمير معين الدين - إلى الهند، وألقيا عصا التسيار في بلاط نظام الدين شاه السندي (حكم من ١٤٦١/٨٦٦ إلى ١٥٠٨/٩١٤) (Barzigar ٢٠٠١: ٢٥٦١).

وكان لصعود الشاه إسماعيل الصفوي (حكم من ١٥٠١/٩٠٧ إلى ٩٣٠/١٥٢٤)، وإعلانه المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبًا للدولة في إيران أثر مباشر في تطور الخطاب الكلامي في الهند. وتبع الشاه المذكور (أو تأثر به على الأقل) ثلاثة من حكام منطقة الدكن، فاتخذوا المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبًا رسميًا لدولهم: (١) يوسف عادل شاه (حكم من ١٥٠٢/٩٠٨ إلى ٩١٦/١٥١٠)، مؤسس أسرة عادل شاهي، التي حكمت سلطنة بيجابور (Bijapur)، و(٢) السلطان قلي قطب شاه (حكم من ١٥١٨/٩٢٤ إلى ١٥٤٣/٩٥٠)، مؤسس أسرة قطب شاهي في گلکنده (Golconda) (أندرا براديش Andhra Pradesh حاليًا)، و(٣) برهان نظام شاه (حكم من ١٥٠٨/٩١٤ إلى ١٥٥٤/٩٦١)، حاكم أحمدنغر (Ahmadnagar).

وإذا كان الأولان قد اعتنقا المذهب الاثني عشري قبل أن يتوليا السلطة، ففرضاه [مذهبًا رسميًا] منذ أول يوم في ولايتهما، فإن برهان نظام شاه لم يعتنقه إلا متأخرًا في سنة ١٥٣٧/٩٤٤، ثم اتخذه بعد ذلك مذهبًا رسميًا للبلاد. ولعل المهاجر الإيراني الشيعي، شاه طاهر الدكني (توفي بين ١٥٤٥/٩٥٢ و ٩٥٦/١٥٤٩)، الذي جمع بين الوعظ والعلم، قد أسهم بدور مهم في تشيع برهان نظام شاه (إيفانوف Ivanow ١٩٩٣٨: ٥٨-٦١؛ بونوالا Poonawala ١٩٩٧: ٢٠٠).

وكان شاه طاهر قد فرَّ بحرًا إلى الهند في سنة ١٥٢٠/٩٢٦، بعد اتهامه بالانتماء إلى الإسماعيلية، فلاذ أولاً ببلاط إسماعيل عادل شاه (حكم من ١٥١٠/٩١٦ - ١٥٣٨/٩٤٤) في بيجابور، ثم مضى إلى أحمدنغر في سنة ١٥٢٢/٩٢٨، حيث أقام هناك إلى أن وافاه الأجل. ولما اعتنق برهان نظام شاه المذهب الاثني عشري بذل شاه طاهر جهودًا في نشره، فدعا طوائف من علماء الشيعة الإيرانيين إلى السلطنة (ذابيط *Dhabit* ١٩٩٨ : ٩٨)، وصنف على الأقل -فضلاً عن ذلك- كتابًا كلاميًا فيه، هو شرح على كتاب «الباب الحادي عشر» للعلامة الحلي (ت. ١٣٢٥/٧٢٦) (بونوالا ١٩٧٧ : ٢٧٤). ويرى إيفانوف أن اتهام شاه طاهر بكونه باطنيًا صحيح، وأنه إنما كان يأخذ بالتقية حين يدعو «بصورة معتدلة مُشرَبة بالتصوف، من وراء ستار الاثني عشرية» (إيفانوف ١٩٣٨ : ٧٧)، وحجته في ذلك مبنية في أساسها على كتابات أتباعه، غير أن كتبه نفسها كانت حقيقةً بالدرس لو بقيت.

وكان هناك -سوى شاه طاهر- متكلم اثنا عشري آخر في بلاط برهان نظام شاه، هو محمد بن أحمد الخواجكي، المعروف بالشيخ الشيرازي (أصدر أهم أعماله في سنة ١٥٤٦/٩٥٣)، الذي اشتهر بعقيدته الشيعية الاثني عشرية، الموسومة بـ«النظامية في مذهب الإمامية»، وقد ألفها بطلب من برهان نظام شاه. وله عقيدة أخرى كذلك بعنوان «المحجة البيضاء في مذهب آل العبا»، أهداها إلى رأس أسرة عادل شاهي في ذلك الوقت، ولعله إبراهيم عادل شاه الأول (حكم من ١٥٣٤ إلى ١٥٥٨). والظاهر أن الخواجكي أقام بعض الوقت في گلکنده (التي حكمتها أسرة قطب شاهي)، حيث ألف شرحًا بالعربية، عنوانه «تحفة الفحول في شرح الفصول» (أتمه في سنة ١٢٧٤/٩٥٣) لعقيدة نصير الدين الطوسي (ت. ١٢٧٢/٦٧٢) الشيعية الاثني عشرية، الموسومة بـ«الفصول»، وشرحًا بالفارسية للكتاب نفسه، وأتمه في العام نفسه، كما يبدو أنه أتم شرحه لـ«الباب الحادي عشر»، للعلامة الحلي قبل هذين الكتابين بقليل، في سنة ٩٥٢/١٥٤٥. وقد شرح كذلك كتب جلال الدين الدواني، وصدر الدين الدشتكي (ت.

١٤٩٨/٩٠٣)، ونور الدين الجامي (ت. ١٤٩٢/٨٩٨) في إثبات وجود الله وصفاته (الخواججي، النظامية، ٩٤.ف).

وقد كان من آثار السياسة الدينية الجديدة للصفويين أن هاجر علماء السنة إلى البلدان المجاورة، ومنها الهند، فقد اشتدت الكراهية لهم -التي بدأت مع تصاعد قوة الشاه إسماعيل الصفوي- في عهد خلفه، الشاه طهماسب (حكم من ١٥٢٤/٩٣٠ إلى ١٥٧٦/٩٨٤). وممن رحل إلى الهند من متكلمي السنة في العقود الأولى من الحكم الصفوي (والغالب أن ذلك كان في السنوات الأولى من حكم طهماسب): مصلح الدين اللاري (ت. ١٥٧٢/٩٧٩)، الذي أخذ الكلام (وغيره من العلوم العقلية والنقلية) في شيراز عن طائفة من العلماء المبرزين؛ ككمال الدين حسين اللاري (توفي بعد ١٥١٢/٩١٨)، وشمس الدين الخفري (ت. ١٥٣٥/٩٤٢-٦)، وغيث الدين منصور الدشتكي (ت. ١٥٤٢/٩٤٩). ولا يُعلم السبب الخاص الذي حمله على الهجرة، غير أنه ذكر في كتابه عن تاريخ العالم، الموسوم بـ «مرآة الأدوار ورفقة الأخبار» أن بغض الشاه طهماسب لعلماء السنة يُعد سبباً رئيساً في هجرتهم من إيران إلى أراضٍ أخرى (ناوشاهي Nawshahi ١٩٩٧: ١٠٩). وقد أقام اللاري لبعض الوقت أولاً في بلاط الشاه حسن أرغون (حكم من ١٥٢٤/٩٣٠ إلى ١٥٥٦/٩٦٣) في إقليم السند (ناوشاهي ١٩٩٧: ٩١)، ثم أصبح قادراً بعده على التعرف إلى بلاط السلطان [نصير الدين همايون بن ظهير الدين محمد بابر] (حكم من ١٥٣١/٩٣٧ إلى ١٥٥٦/٩٦٣)، الذي عينه «صدرًا». ولما مات السلطان في ١١ من ربيع الآخر لسنة ١٥٢٣/٩٦٣ من فبراير لسنة ١٥٥٦، ترك اللاري الهند إلى الأراضي العثمانية. وقد صنف الكتب التالية في علم الكلام ذي النزعة العقلية: (١) حواش على شرح الشريف الجرجاني (ت. ١٤١٤/٨١٦) لكتاب «المواقف» لعضد الدين الإيجي (ت. ١٣٥٥/٧٥٦)، و(٢) حواش على حاشية جلال الدين الدواني على شرح علاء الدين القوشجي (ت. ١٤٧٤/٧٨٢) لكتاب «تجريد الاعتقاد» لنصير الدين الطوسي، و(٣) «رسالة في بيان قدرة الله»، و(٤) «رسالة في تحقيق المبدأ

والمعاد». ولا يتضح -مع ذلك- أي هذه الأعمال صُنف في إبان إقامته بالهند، ولا يُدرى إذا ما كان قد قام بتدريس علم الكلام فيها أم لا.

على أن أول عالم يمكن أن نفترض -دون تردد- أنه قام بتدريس الكلام في الهند هو فتح الله الشيرازي (ت. ١٥٩٠/٩٩٨). وقد ولد في أسرة علمية بشيراز، وأخذ علم الكلام والفلسفة عن غياث الدين منصور الدشتكي وجمال الدين محمود الشيرازي، ثم دعاه ميرزا جاني، حاكم ثاتا (Thatta)، إلى الهند، وأمضى بعض الوقت في بيجابور، في خدمة علي عادل شاه (حكم من ٩٦٥/١٥٥٨ إلى ٩٨٧/١٥٨٠) وكيلاً له، وبعض الوقت أيضاً في أحمدنगर، حيث تعرف إلى السلطان مرتضى نظام شاه الثاني (حكم من ٩٧٢/١٥٦٥ إلى ٩٩٦/١٥٨٨)، حيث أُلّف في جوابه على الأسئلة العقدية التي وجهها إليه هذا السلطان كتاب «الأسئلة السلطانية» بالفارسية. وفي سنة ١٥٨٢/٩٩٠ استُدعي إلى بلاط الإمبراطور المغولي [جلال الدين محمد] أكبر (حكم من ٩٦٣/١٥٥٦ إلى ١٠١٤/١٦٠٥)، حيث مُنح لقب عضد الدولة، وظل في خدمة الإمبراطور إلى أن توفي في كشمير، في سنة ١٥٩٠/٩٩٨ (قاسمي Qasemi ١٩٩٩: ٤٢١). ويعد فتح الله الشيرازي -في نظر متأخري المؤرخين- القناة الرئيسة للدراسة الجادة للفلسفة وعلم الكلام في الهند؛ ولذلك شاع بين مؤرخي الفكر الإسلامي في الهند تتبع الإسناد من لدن فتح الله الشيرازي إلى علماء فرنكي محل في القرن الثامن عشر الميلادي. ومن أعماله الكلامية: حاشية على حاشية جلال الدين الدواني الأولى على شرح علاء الدين القوشجي (ت. ٨٧٩/١٤٧٤) لكتاب «تجريد الاعتقاد» لنصير الدين الطوسي. ولعل هذا الكتاب كان من بين الكتب التي دأب على تدريسها.

وعلى الرغم من أنه لا شك تقريباً في أن فتح الله الشيرازي كان عالماً شيعياً، فإن الأجيال اللاحقة من علماء السنة في الهند لم تُبدِ تردداً في وصل سندهم به، في الرواية في علم الكلام، ولعل ذلك لأنه لم يكن شديد الوضوح فيما يتعلق بمعتقداته الشيعية. فإذا ما قارنا به تلميذه الإيراني، محمد بن محمود دِهدار (ت. ١٠١٦/١٦٠٧)، لم نجد هذا الأخير قد اجتذب كثيراً من التلامذة السنة. وقد لحق دِهدار أيضاً ببلاط السلطان علي عادل شاه في بيجابور، ولما

مات انتقل إلى أحمدنغر حيث حظي برعاية السلطان مرتضى نظام شاه الثاني، غير أنه مضى فيما بعد -خلافًا لشيخه- إلى برهان بور (Burhanpur)، ثم إلى سورت (Surat) في نهاية المطاف. وله عدة رسائل كلامية صغيرة، منها «رسالة في معرفة الإمام»، يدل عنوانها على أنه كان يصرح بتشييعه، ومنها «رسالة في الكلام»، و«رسالة في التوحيد»، مهداة إلى مرتضى نظام شاه الثاني، و«رساله در توحیدی استدلالی»، و«رسالة في النبوة»، و«رسالة في إثبات الواجب تعالى في طريق المتكلمين والحكماء والصوفية»، و«كواكب الثواقب» (دهدار الشيرازي، رسائل، ۱۱-۲۵؛ مير ۱۹۸۹: ۸۰۱/۲-۴).

وفي سنة ۱۵۷۵/۹۸۲ أمر الإمبراطور أكبر -الذي كان شغوفًا بالمناقشات الدينية- بتشييد بناء جميل [عباده خانه = دار العبادة]، قريبًا من قصره في فاتح بور سيكري (Fatehpur Sikri)، لتجرى فيه المناظرات الدينية. وكانت هذه المناظرات تدور في الأساس حول القضايا الدينية الإسلامية، ثم توسعت تدريجيًا لتشمل النقاش مع الأديان، كالزرادشتية والمسيحية. وكان من الشائع فيها كذلك بحث المسائل المتعلقة ببعض الأحاديث [النبوية]، وبتفسير الآيات القرآنية، كما كانت تُناقش -في بعض الأحيان- قضايا كلامية؛ كالتوحيد، وقَدَم العالم وخالفه، وحقيقة العلاقة بين الله والإنسان، والنفس الإنسانية، إلى مسائل أخرى تتعلق بالبعث (رضوي Rizvi ۱۹۷۵: ۱۱۹). وجدير بالذكر أن المناقشات لم تكن تضم أولًا الأمر إلا العلماء السنة، الذين اعتادوا التعويل على تصانيف الغزالي (ت. ۱۱۱۱/۵۰۵) الكلامية بوصفها مصدرهم الرئيس. ومع ذلك، لم يمض وقت طويل حتى بدأ علماء الشيعة يُدعون، مما أثار طائفة من القضايا الخلافية، وكان ملا عبد الله سلطان بور، المعروف بمخدوم المُلْك (ت. ۱۵۹۷/۱۰۰۶)، أحد أهم المجادلين في هذه المناظرات، وهو من خصوم الشيعة، أمر بإحراق بعض كتبهم، وصنف في نقد الاثني عشرية منهم كتاب «منهاج الدين ومعراج المسلمين». وكان ثمة أيضًا عالم يقال له: ملا محمد يزدي، وهو أكثر المناظرين الشيعة صراحة. ولما لم يَبْدُ أيُّ اتفاق بين الجانبين في مذهبيهما، أمست المناظرات مبعث حيرة بين الجمهور، لا نُحاشي من ذلك الإمبراطور (رضوي ۱۹۷۵: ۱۲۵).

وفي مطلع القرن الحادي عشر/السابع عشر، كان الصراع الشيعي السني قد بلغ في الهند ذروته، وكان إمام علماء السنة في ذلك الوقت، الشيخ المجدد أحمد السرهندي (ت. ١٠٣٤/١٦٢٤) يرى التشيع أقبح البدع، واستفرغ جهده في الحيلولة دون انتشار مقالات الشيعة، وكتب كتيبًا جدليًا في الرد عليهم، عنوانه «الرد على الروافض» (ضياء الدين Ziauddin ٢٠٠٥: ١٣٥).

وفي الجانب الشيعي، كان القاضي نور الله الششتري [التُسْتَرِي] (ت. ١٠١٩/١٦١٠) من أكثر العلماء ضجيجًا. تلقى تعليمه الأول في بلدته ششتر [تُسْتَر]، ثم رحل إلى مشهد في سنة ١٠٦٦/٩٧٤-٧ ليكمل دراسته، ثم هاجر إلى لاهور بعد أن غزت القوى الأوزبكية مشهد في الأول من شوال لسنة ٩٩٢/السادس من أكتوبر لسنة ١٥٨٤. وفي لاهور لفت أنظار أكبر (٩٦٣-١٠١٤/١٥٥٦-١٦٠٥)، فولاه قضاء القضاة فيها. وقد كرس الششتري جهوده في نشر المعتقد الشيعي، وضمّن كتابه «مجالس المؤمنين» -الذي أتمه في سنة ٩٩٠/١٥٨٢- ترجمات لمشاهير الشيعة منذ بدء الإسلام إلى قيام الدولة الصفوية. وصنف في علم الكلام عقيدة شيعية اثني عشرية، عنوانها «العقائد الإمامية»، ورسالة في العصمة، وأخرى في علم الله، فضلًا عن بعض الحواشي على [شروح] الكتب الكلامية؛ كحاشيته على شرح سعد الدين التفتازني لعقائد عمر النسفي (ت. ٥٣٧/١١٤٢)، وكذلك حواشيه على حاشيتي جلال الدين الدواني الأولى والثانية على شرح علاء الدين القوشجي لـ«تجريد الاعتقاد» لنصير الدين الطوسي، وكذلك حاشيته على شرح شمس الدين الأصفهاني للكتاب نفسه.

على أن أكثر أعماله إثارة للجدل كتاب «مصائب النواصب»، وهو ردّ على كتاب «نواقض الروافض»، الذي صنّفه مير مخدوم الشيرازي ضد الشيعة (ت. ٩٩٨/١٥٨٩)، وأتمه في سنة ٩٨٨/١٥٨٠، حين كان مقيمًا في الإمبراطورية العثمانية. وقد ذكر الششتري أن هذا الكتاب إنما ذاع في الهند -بعد الفراغ منه بعهد قريب- عندما حمل الحُجَّاجُ إليها مائة نسخة منه. وقبل مضي عشرة أعوام على تأليف «النواقض» كان الششتري قد أتم مسودة رده (في سنة ٩٥٥/١٥٨٧)، ثم مُبَيَّضَتَه بعد ذلك بقليل، وأهداه إلى الشاه عباس الصفوي.

وقد لامه مير يوسف علي الأسترابادي في رسالة إليه على عدم أخذه بالتقية الشيعية حين صنف هذا الكتاب، فأجابه الششتري بأن الهند، مع ما عرف من عدل ملكها، ليست مكاناً يُعمل فيه بالتقية. على أنها لو كانت كذلك، لكان معفوًا عنه أيضًا؛ لأنه لو كان قد قُتل لتمسكه بالدين الحق، لكان في ذلك مزيد تقوية لهذا الدين (الأسترابادي/الششتري، أسئلة، ١٣٧-٨). وللششتري كذلك كتابان جدليان آخران من هذا النمط: «الصوارم المهرقة»، وهو رد على كتاب «الصواعق المحرقة»، لابن حجر العسقلاني (ت. ١٤٤٩/٨٥٢)^(١)، و«إحقاق الحق وإزهاق الباطل»، الذي أتمه في سنة ١٠١٤/١٦٠٥-٦، وهو ردُّ على كتاب أمين الدين فضل الله بن روزبهان الحنفي (ت. ٩٢٧/١٥٢٠-١)، الموسوم بـ«إبطال نهج الباطل وإهمال كشف العاقل»، الذي صُنف ردًّا على كتاب «نهج الحق وكشف الصدق» للعلامة الحلبي. وفي ٢٦ من ربيع الأول لسنة ١٠١٩/١٧ من يونيو لسنة ١٦١٠، جُلد حتى الموت في مدخل مدينة أجرا، بأمر من الإمبراطور جهانكير (١٠١٤/١٦٠٥-١٠٣٧/١٦٢٨) (الأفندي، رياض، ٥: ٢٦٠-٧٤).

وفي القرن الحادي عشر/السابع عشر، استمر حكام [أسرة] قطب شاهي في رعاية المصنفات الكلامية للشيعنة الاثني عشرية. وقد أهدى زين الدين علي بن عبد الله البدخشي (أخرج أجل أعماله في سنة ١٠٢٣/١٦١٤) شرحه بالفارسية - الموسوم بـ«تحفة شاهي» (*Tuhfa-yi shahi*)، الذي أتمه في سنة ١٠٢٣/١٦١٤ (صدرائي خوئي ٢٠١٣: ١٨٣) - للمقصد الثالث من «تجريد الاعتقاد» (في الإلهيات) - إلى محمد قطب شاه (حكم من ١٠٢٠/١٦١٢-١٠٣٥/١٦٢٦)، الذي أهدى إليه أيضًا كتاب محمد أمين الأسترابادي (ت. ١٠٣٦/١٦٢٦-٧) في علم الكلام، الموسوم بـ«دانشنامه شاهي» (*Danishnama-yi shahi*) (جليف Gleave ٢٠٠٧: ٣٥). وكذلك أهدى السيد أحمد العلوي العاملي (توفي بين ١٠٥٤/١٦٤٤ و ١٠٦٠/١٦٥٠) شرحه لكتاب الطوسي «تجريد الاعتقاد» - الموسوم

(١) كذلك الصواب أن كتاب «الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة» لابن حجر الهيتمي

(ت. ٩٧٣/١٥٦٦) (المترجم)

بـ«حظيرة الأنس من أركان كتاب رياض القدس»، الذي أتمه في سنة ١٠٣٧/ ١٦٢٨ (صدرائي خوئي ٢٠١٣: ١٣٣) - إلى عبد الله قطب شاه (حكم من ١٠٣٥/ ١٦٢٦ - ١٠٨٢/ ١٦٧٢)، ابن محمد قطب شاه. وفي الوقت نفسه بذل بعض متكلمي الشيعة الإيرانيين جهودًا لتحويل علماء السنة الهنود إلى التشيع الاثني عشري، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة عبد الوهاب الدَّيْلِي الشيرازي (توفي بعد ١٠٧٣/ ١٦٦٢)، الذي كان سنيًا في الأصل، وحكى عن نفسه أنه ناظر، سنة ١٠٤٢/ ١٦٣٢-٣، رجلًا يدعى عبد العلي الشيرازي في مسألة الإمامة، فأقنعه بصحة مذهب الشيعة الاثني عشرية. ثم دارت مناظرات أخرى للدبيلي مع أقرانه السُّنَّة الأول، أورد بعضها في كتابه «إبصار المستبصرين» (بالفارسية)، وكانت آخرها في شاه جهان آباد (دلهي القديمة) في سنة ١٠٧٣/ ١٦٦٣-٤ (السبحاني ٢٠٠٤: ٤: ١٢٤).

وممن سلك في همة هذا المسلك: نظامُ الدين أحمد الجيلاني (توفي بعد ١٠٦٦/ ١٦٥٦)، الذي أخذ العلم في أصفهان عن مير داماد (ت. ١٠٤٠/ ١٦٣١-٢)، وبهاء الدين العاملي (ت. ١٠٣٠/ ١٦٢١)، ثم سافر إلى الهند في سنة ١٠٤٠/ ١٦٣١-٢، وأقام بحيدرآباد، حيث حظي برعاية القائد المغولي الشهير، شاه مهابت خان (ت. ١٠٤٤/ ١٦٣٤)، وحاكم أسرة قطب شاهي، عبد الله قطب شاه (حكم من ١٠٣٤/ ١٦٢٥ - ١٠٨٢/ ١٦٧٢). وجعله هذا الأخير ممثلًا له في إيران، في سنة ١٠٥٠/ ١٦٤٠-١، ثم ممثلًا له في دلهي، في سنة ١٠٦٦/ ١٦٥٥-٦. وقد سجل الجيلاني في رسالة له مناظرة دارت بينه وبين علماء الهند حول الاختلافات بين الشيعة والسنة، كما صنف في الكلام الكتب التالية: «رسالة في الجبر والتفويض»، و«رسالة في إثبات الواجب»، و«رسالة في بيان القضاء والقدر»، و«رسالة في كيفية الاعتقاد في مذهب الحق» (السبحاني ٢٠٠٤: ٤: ٣٩٠-١؛ آغا بزرج Agha Buzurg ١٩٨٣-٦: ٥: ٢١).

وممن قام بمثل هذه الجهود ميرزا علي رضا التجلي الأردكاني الشيرازي (ت. ١٠٨٥/ ١٦٧٤). كان قد درس في أصفهان على حسين الخوانساري (ت. ١٠٩٨/ ١٦٨٦)، وأقام عدة سنوات من العقد التالي لسنة ١٠٦٠/ ١٦٥٠، أو قبلها

بقليل، في رعاية الإمبراطور المغولي أورانجزيب [أورانجزيب] (حكم من ١٠٦٧/ ١٦٥٨ إلى ١٧٠٧/١١١٨). وقد صنف في إبان إقامته بالهند كتابه «سفينة النجاة» بالفارسية، في عقائد الشيعة الاثني عشرية، وأتمه في ١٧ ربيع الثاني من سنة ١٠٦٧/ ٩ سبتمبر من سنة ١٦٣٤، وفيه فصل القول في الإمامة. ومن تصانيفه الكلامية الأخرى: «منظومة القضاء والقدر»، و«صحة النظر في تحقيق الفرقة الناجية الاثني عشرية» (السبحاني ٢٠٠٤ : ٤ : f.١٤٤).

(ب) علم الكلام المدرسي السني في الهند: النشأة الأولى

عرفت شبه القارة الهندية تدريس علم الكلام بطريقة منهجية في العقود الأولى من القرن الحادي عشر/ السابع عشر، وبدأ ذلك في مدينة لاهور، ثم انتشر في المدن الكبرى بعد عقود قليلة. وكانت الغلبة في هذه المرحلة للمذهبي الأشعري والماتريدي؛ ولذلك كان شرح الشريف الجرجاني لمواقف الإيجي، وشرح جلال الدين الدواني لعقائده، وشرح السعد التفتازاني لعقائد النسفي -هي أكثر الكتب الكلامية شيوعاً. وتحاشى العلماء عموماً في هذه المرحلة التكوينية كتاب الطوسي «تجريد الاعتقاد»، بل إن نور الله الششتري -الذي كان في لاهور في مطلع القرن الحادي عشر/ السابع عشر -قد ذكر أن علماء الهند كان يرون أن هذا الكتاب «مشؤوم» (الأسترابادي/ الششتري، الأسئلة، ١٣٨). وفي المرات القليلة التي كان هذا الكتاب يُدرّس فيها، كان التدريس يركز على الشرح الأشعري لشمس الدين الأصفهاني.

وتذكر كتب التراجم عالمين إيرانيين بوصفهما المصدرين الأساسيين لنقل علم الكلام المدرسي (scholastic theology) إلى شبه القارة الهندية: ميرزا جان حبيب الله الباغنوي (ت. ١٥٨٧/٩٩٥)، وفتح الله الشيرازي. وكلا الرجلين من شيراز، وقد اطلعا على أحدث الاتجاهات الكلامية فيها في نهاية القرن التاسع/ الخامس عشر، ومطلع القرن العاشر/ السادس عشر من خلال متكلميها العلمين: جلال الدين الدواني، وصدر الدين الدشتكي. ومع ذلك، مال الباغنوي إلى آراء الأول، بينما أثر فتح الله الشيرازي أفكار الثاني.

والباغنوي متكلم أشعري، أخذ العلم في شيراز عن جمال الدين محمود

الشيرازي (ت. ٩٦٢/١٥٥٤-٥)، ونصر البيان الكازروني (أخرج أجلّ أعماله في سنة ٩٥٠/١٥٤٣)، ثم اشتغل بالتدريس في المدينة نفسها لعقود. ويبدو أنه استطاع تدريس الكلام في بخارى أيضًا، حيث أقام بها دون سبع سنوات. وأغلب الظن أن كتبه كانت من بين الكتب التي درّسها؛ أعني حاشيته على شرح الدواني لرسالة الإيجي في العقائد، وكذلك حاشيته على شرح السيد الشريف الجرجاني على «المواقف» له أيضًا.

ومن أبرز تلامذة الباغنوي: يوسف محمد جان الكوسج القرباغي (ت. ١٠٣٥/١٦٢٥-٦)، الذي بقي في بخارى بعد موت شيخه. ولا يتضح -مع ذلك- إن كان لم يأخذ عن الباغنوي إلا في آخر سنوات إقامته في بخارى، أم أنه عرفه قبل ذلك، ثم ارتحل معه إلى هناك. وعلى أي حال، لقد ظل القرباغي يلقي دروس الكلام في بخارى بعد موت شيخه نحوًا من أربعين سنة. ولا تتجاوز إسهاماته الكلامية التي لدينا حواشيه على شرح الدواني لرسالة الإيجي في العقائد. ففي سنة ١٠٠٠/١٥٩١-٢ أتم مجموعة حواشيه الأولى على هذا الشرح، وسماها «الخانقاهية». ثم كتب -بعد ثلاث وثلاثين سنة، وبعد أن تلقى ملاحظات نقدية من زميله حسين الخلخالي (أخرج أجلّ أعماله في سنة ١٢٢٤/١٦١٥-١٦)- مجموعة حواشيه الأخيرة على هذا الشرح: «تتمة الحواشي في إزالة الغواشي».

وترجع أهمية هذا الموروث الفكري إلى أن آراء القرباغي والباغنوي قد انتقلت إلى الهند على يد محمد فاضل البدخشي (ت. ١٠٥١/١٦٤١-٢)، الذي أخذ في بخارى لبعض الوقت عن القرباغي، وقرأ عليه طائفة من الكتب الكلامية، ثم ذهب إلى لاهور، فجمع إلى التدريس بها ولاية قضاء عسكر المغول للإمبراطورين جهانجير وشاه جهان (حكم من ١٠٣٧/١٦٢٨ إلى ١٠٦٨/١٦٥٨) (الحسني، نزهة (١٩٥٥)، ٥: ٣٨٤).

ومن أشهر تلامذة البدخشي: مير محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي (ت. ١١٠١/١٦٨٩-٩٠). تولى -كشيخه- قضاء عسكر المغول في لاهور أولاً، ثم في أجرا، ثم وُلّي «الصدارة» بعد ذلك في كابل. وكان مولعًا بعلم الكلام

والمنطق، وأهم كتبه الكلامية حاشيته على شرح «المواقف» للجرجاني. ويبدو أنه كان يُدرّس هذا الشرح في العادة مقرّونًا بحاشيته عليه. والحق أن هذه الحاشية قد أصبحت -في الحقبة التالية- أحد الكتب المرجعية الرئيسة في علم الكلام. وله كذلك حاشية على شرح شمس الدين الأصفهاني (ت. ١٣٤٨/٧٤٩) لـ «تجريد الاعتقاد» (راهي Rahi ١٩٧٨ : ٢٣٤-٧؛ الرازي/الشيرازي/الهروي، رسالتان، ٢٤-٣٠). ومن خلال آثار الهروي انتقل هذا الفرع من الموروث الشيرازي إلى الهند، حيث كانت الدوائر العلمية التي تعتري إلى فتح الله الشيرازي أكثر ظهورًا وأهمية (انظر: المبحث ٢، a).

وقد جاء أن سند الرواية الآخر في علم الكلام يرجع إلى فتح الله الشيرازي. والظاهر أن عبد السلام اللاهوري هو الذي قام بالدور الرئيس في نقل الآراء الكلامية لشيخه الشيرازي، فقد آب إلى موطنه لاهور بعد أن أتم دراسته، واشتغل هناك بالتدريس إلى أن مات في سنة ١٠٣٧/١٥٣٠-١. وجاء في سيرته أنه عمل بالتدريس مدة طويلة، امتدت إلى خمسين سنة. وعلى الرغم من أنه عُرف بتدريسه الكلام، فلسنا نعلم أي الكتب كان يدرّس، والحق أنه ليس له أي إسهام في هذا المجال (الحسني، نزهة (١٩٥٥)، ٥ : ٢٢٣-٤).

ومن تلامذة عبد السلام اللاهوري: عبد السلام الكرمانلي الديوي (ت. ١٠٣٩/١٦٢٩-٣٠). ولد في ديوا (Diwa)، وهي قرية تقع قريبًا من لكهنؤ (Lucknow)، ثم ذهب إلى لاهور في ريعان شبابه، وأقام بها إلى أن وافته المنية. ولما أتم دراسته، عمل كبير المفتين في الجيش المغولي، كما كان يلقي دروسًا -في الوقت نفسه- في علوم شتى، ومن بينها الكلام. وله حاشية على حاشية الخيالي (ت. ٨٧٥/١٤٧٠-١) على شرح التفتازاني لعقائد النسفي، وكذلك حاشية على الشرح الذي كتبه شمس الدين السمرقندي (أخرج أجلّ أعماله في سنة ١٢٩١/٦٩٠) لكتابه «الصحائف» (الحسني، نزهة (١٩٥٥)، ٥ : ٢٢٢-٣؛ روبنسون ١٩٩٧ : ١٥٩). ويبدو أن لهذا العمل الأخير أهمية خاصة لا ترجع إلى ما عليه من حواشي كثيرة فحسب، ولكن إلى أن السمرقندي كان ماتريدًا، ومن الجائر أن يكون الديوي قد نافح عن آراء الماتريدية في حاشيته.

ويُعد عبد الحكيم السيالكوتي (ت. ١٠٦٧/١٦٥٦-٧) أكثر تلامذة الديوي نباهةً شأن. بدأ دراسته في سيالكوت، ثم أتمها في لاهور، حيث أخذ عن الديوي، وعن كمال الدين الكشميري (ت. ١٠١٧/١٦٠٨-٩)، الذي لا نعرف عنه إلا القليل. وعندما عمل فيما بعد مستشارًا للإمبراطور المغولي شاه جهان، كان يلقي الدروس في شاه جهان آباد (دلهي القديمة). وهو كاتب مكثّر، له في علم الكلام الكتب التالية: (١) «الدرة الثمينة في إثبات الواجب» (أو الخاقانية)، رسالة في إثبات وجود الله (أتمها في ٢١ من ربيع الآخر ١٠٥٧/١٦ من مايو ١٦٤٧)، (٢) «نجوم الهداية»، رسالة في علم الله، رمى فيها الفلاسفة بالكفر لإنكارهم علم الله بالجزئيات، (٣) حاشية على شرح الجرجاني لكتاب «المواقف» للإيجي (كتبها لابنه عبد الله ليب)، (٤) حاشية على شرح الدواني على «العقائد» للإيجي، (٥) حاشية على حاشية شمس الدين الخيالي على شرح التفتازاني لعقائد النسفي (راهي ١٩٧٨ : ١٣٨-٤٥، درايتي Dirayati ٢٠١٠ : ١١ : ٥٩٢).

ومن رجال هذه السلسلة المهمين أيضًا: قطب الدين الأنصاري السهالوي (أو السهالي). أخذ عن دانيال الشورسي، الذي كان تلميذًا لعبد السلام الكرمانلي الديوي. وله حواشٍ على عدة كتب كلامية: (١) حاشية على شرح الجرجاني على «المواقف» للإيجي، (٢) حاشية على شرح الدواني على «رسالة في العقائد» للإيجي أيضًا، (٣) حاشية على شرح التفتازاني لعقائد النسفي (بيلجرامي، سُبحة، ١٩٤-٦٦؛ ثبوت Thubut ١٩٩٤ : ١١٤).

القرنان الثامن عشر والتاسع عشر

(أ) الشوايك الفكرية والكتب

يتصل تاريخ علم الكلام في الهند في القرنين الثاني عشر/ الثامن عشر والثالث عشر/ التاسع عشر -في العموم- بموروثين مدرسين وفروعهما. أما أولهما، فموروث فرنجي محل (*Farangi Mahall*)، الذي نشأ في أواخر القرن الحادي عشر/ السابع عشر، واستوعبته جزئياً -بعد مروره من خلال الخيرآباديين- الحركة البريلوية (*Barilavi (Barelwi) movement*) في نهاية القرن الثالث عشر/ التاسع عشر. وأما الآخر، فموروث شاه ولي الله، الذي ظهر في القرن الثاني عشر/ الثامن عشر، وأثر تأثيراً كبيراً في المقالات العقدية الرئيسة في الحركة الديوبندية (*Diyobandi (Deobandi) movement*) بعد ذلك، في القرن الثالث عشر/ التاسع عشر.

ويرجع النسب العلمي لعلماء فرنكي محل إلى علماء شيراز، الذين أسلفنا ذكرهم في المبحث ١. وقد روي أن «شرح الصحائف» لعبد السلام الديوي كان -إلى ظهور موروث فرنكي محل- الكتاب الكلامي الرئيس في الدراسة (جيلاني، باك، ١٨٧-٩). ومع ذلك، من المؤكد أنه كانت هناك كتب أخرى تُدرس أيضاً -كما مر في المبحث ١- كشروح الدواني، والجرجاني، والتفتازاني، وحواشيهم. وعبد السلام هو شيخ الشيخ دانيال الشورسي، الذي كان شيخاً لإمام الفرنكي محليين، ملا قطب الدين السهالوي (ت. ١١٠٣/١٦٩١-٢) (انظر: أحمد ٢٠١٣، حيث تتوفر معلومات تفصيلية جوهريّة). ويبدو من كتب التراجم (الحسني، نزّهة (١٩٩٢)؛ خان ١٩٩٦؛ خيرآبادي، تراجم) أنه منذ ذلك الوقت، والكتب الكلامية التالية تحظى بعناية كبيرة في الحلقات الدراسية، وتكاثرت عليها الشروح والحواشي (على أن المنطق بقي -مع ذلك- هو الموضوع الأساسي الذي

اعتنى به العلماء، ومحصل القرنين التاليين): «القديمة» للدواني (أولى حواشيه على شرح القوشجي لـ «تجريد» الطوسي)، وشرح الدواني على «العقائد العضدية»، وشرح الجرجاني على «المواقف»، وشرح التفتازاني على «العقائد النسفية»، وحاشية الهروي (ت. ١١٠١/١٦٨٩) على شرح الجرجاني على «المواقف»، و«المقاصد» للتفتازاني، وحاشية الخيالي على شرح التفتازاني على «العقائد النسفية»، وكتاب «العقائد النسفية» نفسه.

وكذلك كان هناك -سوى ما تقدم- بعض الكتب التي لا تصنف تقليدياً ضمن الكتب الكلامية قد جذبت الأنظار بما احتوت عليه من قضايا كلامية. ومنها شرح القاضي مبارك (ت. ١١٦٢/١٧٤٨) على «سلم العلوم» لمحِب الله البهاري (ت. ١١١٩/١٧٠٧-٨)، وهو كتاب في المنطق، وقد ركز كثير من المُحسِّين على المباحث الأولى التي تعرض لإمكانية وضع حد ومفهوم لله (أحمد ١٣/٢٠١٣).

وكذلك كان لشرح الهروي على «الرسالة في التصور والتصديق» لقطب الدين التحتاني (ت. ٧٦٦/١٣٦٤)، ولحاشية غلام يحيى بن نجم الدين البهاري (ت. ١١٨٠/١٧٦٦) على هذا الشرح شأنٌ كبير في المناقشات الدائرة حول حقيقة علم الله. وقد تم عرض هذين الموضوعين أيضاً في بعض الرسائل المستقلة، وكذلك الحال بالنظر إلى موضوعات مركزية في فلسفة مير داماد (ت. ١٠٤٠ أو ١٠٤١/١٦٣١ أو ١٦٣٢)، وملا صدرا (ت. ١٠٥٠/١٦٤٠)، نحو «جعل الماهيات» (modulation of essences)، ونشأة الكون (ولا سيما الحدوث الدهري، والجعل المركب والبسيط، والوجود الرابطي). ويبدو أن المناقشات بين الأديان، والاتصال بالأفكار الغربية الحديثة قد أسفرا -مع نهاية القرن الثالث عشر/ التاسع عشر- عن تصنيف بعض الرسائل للرد على تناسخ الأرواح (على سبيل المثال: سعادة حسين بن رحمت علي البهاري (ت. ١٣٦٠/١٩٤١)، وانظر: خان ١٩٩٦: ٦٣-٤)، وعلى نظرية كوبرنيوس، التي ارتكز دحضها على أساس مزدوج مما انطوت عليه المقدمات الأساسية المختلفة من اعتساف

وتناقض، ومن مخالفة الدليل القرآني (على سبيل المثال: عبد الله بن أمين الدين ميداني بوري (ت. ١٣٠٣/١٨٨٥)، وعبد الوسيح بن يوسف علي الأميتي، وعبد الرحيم بن مصاحب علي الجورخوري، وأحمد رضا خان البريلوي (ت. ١٣٣٩/١٩٢١)؛ وانظر: خان ١٩٩٦: ٤٦، ٧٣-٥). ولعل القضية الكلامية الأهم، التي تعد رمزاً للهوية المذهبية في الهند - في مطلع القرن الثالث عشر/التاسع عشر- كانت هي جواز وقوع الكذب من الله [تعالى] عن ذلك علواً كبيراً]، وما يتصل بها من جواز وجود نبي آخر يعد محمداً ﷺ. وسوف نعرض لبعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع في خلال هذا الفصل.

وقد أثبت البحث الحديث أن علم الكلام في الأراضي الإسلامية عوّل بقوة بعد ابن سينا على بعض الجوانب الأساسية -في مؤلفاته- في صياغة المسائل الكلامية وتنظيمها. والحق أن هذا التطور بادٍ لدى العلماء المسلمين في حقبة ما قبل العصر الحديث؛ إذ كانوا يصنفون علم الكلام عموماً تحت عنوان (المعقولات)، وكان هذا التصنيف أشدّ ما يكون مناسبة -ولا سيما في السياق الهندي- حين يكون أكثر العلماء الذين يصنفون في الموضوعات الكلامية قد اغتدوا بلبان كتب الفلاسفة. من أجل ذلك، يبدو من الصعب جداً رسم خط جليّ بين علم الكلام والفلسفة في هذه المنطقة، وفي تلك الحقبة؛ ولذلك أثرنا مصطلح «علم الكلام العقلي» (rationalist theology) للإشارة إلى المدونة الكلامية للعلماء الهنود. ويبدو كذلك أن تأثير الفلسفة والتمسك الشديد بالتنظيم [الضبط المنهجي] قد خففا من حدود التقسيم المذهبي في هذا العلم. وعلى الرغم من أن هذه الأطروحة تتطلب خوفاً كبيراً في التفاصيل، فإن من الممكن القول بأن السنة والشيعه كليهما كانوا في العموم -في هذه المرحلة- يتشكلون وفقاً لشوابك تربوية [بيداجوجية] واحدة، ويشغلون بقضايا كلامية واحدة، ويصنفون الشروح والحواشي على كتب واحدة، ويبدون ضرباً من الانتقائية في نظرتهم الكلامية لا يمكن أن يُصنف -بسهولة، وعلى نحو كلي- أشعرياً، أو ماتريدياً، أو معتزلياً. وليس من شك في أنه كان هناك بعض الاستثناءات، كما سنبين لاحقاً، ولكنها تتصل في العموم بالمناقشات الدينية السياسية حول الإمامة، أو بموضوعات تمس مركز الجدل المذهبي.

وتدلنا كتب التراجم على أن مراكز علم الكلام العقلي كانت توجد بصفة أساسية -بدءاً من منتصف القرن الحادي عشر/ السابع عشر إلى نهاية القرن الثالث عشر/ التاسع عشر- في المناطق الشمالية. وأهم المدن التي تركز فيها النشاط الكلامي: سانديلا (Sandila)، وسهالا (Sihala)، ولكهنؤ، ودلهي، ورامبور (Rampur)، مع حضور مهم للعلماء أيضاً في: الله آباد (Allahabad)، وكلكتا (Kolkatta)، وبَنَارَس (Banaras)، وجونبور (Jawnpur)، وغوبامو (Gupamaw)، وخيرآباد، وبعد منتصف القرن الثالث عشر/ التاسع عشر، في عليكرة. وفي القرن الثالث عشر/ التاسع عشر، استضافت حيدرآباد في الدكن، وتونك (Tonk) في راجاستان (Rajasthan)، ومدرس (Madras) في الجنوب أئمة المتكلمين أيضاً. ولم يزل إسهام كل من هذه المناطق ومن كان بها من العلماء بحاجة إلى الدراسة.

وقد أسلفنا أن جذور الشوايك العلمية في القرنين الثاني عشر/ الثامن عشر والثالث عشر/ التاسع عشر، التي استكثرت من دراسة علم الكلام العقلي النظامي في الشمال -ترجع إلى فرنكي محل. وقد أخذ ملا نظام الدين (ت. ١١٥٣/ ١٧٤٠)- الذي وضع قوائم المنهج الدراسي النظامي الشهير -العلم عن أبيه، قطب الدين السُّهالوي، في سهالا، وكذلك عن العالم المبرِّز أمين الله البَنَارسي (ت. ١١٣٢/ ١٧٢٠) في لكهنؤ، حيث أنشئ فرنكي محل منحة ملكية من أورنكزيب. وللبنارسي، الذي كان من تلامذة قطب الدين السُّهالوي، حواشي على «القديمة» للدواني، وعلى شرحه «للعقائد»، وعلى شرح الجرجاني للمواقف (خان ١٩٩٦: ٢٠). وكذلك كتب نظام الدين حاشية على شرح الدواني «للعقائد»، وعلى «قديمته» (خان ١٩٩٦: ٣٠). وفي سانديلا، أسس المنطقي الشيعي الشهير، حمد الله بن شكر الله (ت. ١١٦٠/ ١٧٤٧)، تلميذ نظام الدين، المدرسة المنصورية، التي تَخَرَّج فيها طائفة من أئمة المتكلمين، من بينهم غلام يحيى بن نجم الدين البهاري، الذي مرَّ ذكر حاشيته على شرح الهروي على «الرسالة القطبية» بوصفها كتاباً في المنطق، والتي غدت مهمة في الدوائر العلمية نظراً لمحتوياتها الكلامية. ولغلام يحيى أيضاً رسالة بعنوان «كلمة الحق»، التي نقد فيها موقف شاه ولي الله (ت. ١١٧٥/ ١٧٦٢) في موضوع (وحدة الوجود)

و(وحدة الشهود)، وهو الموضوع المركزي في الجدل الكلامي في شبه القارة الهندية، بدءًا من منتصف القرن الحادي عشر/السابع عشر. وقد ردَّ على هذا النقد فيما بعد رفيع الدين، ابن شاه ولي الله (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٦ : ٢٢٤؛ خان ١٩٩٦ : ٢٣).

وما إن بلغت القوى الاجتماعية والثقافية لفرنكي محل مرحلة النضج -في منتصف القرن الثاني عشر/الثامن عشر- حتى بدأت دائرة علمية أخرى في الانبثاق عنها، عُرفت فيما بعد بالخيرآبادية، وانتسب علماؤها فكريًا إلى محمد أعلم السنديلوي (ت. ١١٩٧/١٧٨٣)، وهو تلميذ نظام الدين السهالوي، وصاحب رسالة في (جعل الماهيات) (خان ١٩٩٦ : ٢٥). وقد قام عبد الواحد الخيرآبادي (ت. ١٢١٦/١٨٠٣)، ابن أخي محمد أعلم -الذي أخذ عن هذا الأخير، وعن صفة الله بن مدينة الله الخيرآبادي (ت. ١١٥٧/١٧٤٤)- بالتدريس لأول عالم من دائرة خيرآباد، يحظى بشهرة واسعة، وهو فضل إمام الخيرآبادي (ت. ١٢٤٣/١٨٢٨) (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٦ : ١٢٢-٣، ٣٤٥؛ أحمد ٢٠١٦b). وقد راج في الدوائر الخيرآبادية شرح القاضي مبارك الغوباموي (ت. ١١٦٢/١٧٤٩)، تلميذ صفة الله، على «سُلم العلوم» لمحِب الله بن عبد الشكور البهاري. وللخيرآباديين حواشٍ على هذا الشرح، صرفت عنايتها في الأساس إلى قضية إمكانية وضع مفهوم وحد لله، بينما لم تُولَ -في العموم- كبير اهتمام إلى مادة هذا الكتاب المنطقي.

والحاصل أن فرعي علماء شيراز في علم الكلام العقلي قد بدأ -في منتصف القرن الثاني عشر/الثامن عشر- يتشعبان في شمال الهند. على أن إسهامات كلٍّ لم تنل حظها بعد من التقييم في الدرس الحديث؛ ولذلك فسوف نورد -في هذه المرحلة من البحث، زيادةً على ما ذكر ههنا من الكتب عامة- عناوين تصانيف أهم العلماء، راجين أن يمهد ذلك الطريق إلى القيام بدراسة تفصيلية في المستقبل.

وفي القرن الثاني عشر/الثامن عشر، جمع ملا حسن بن غلام مصطفى بن محمد أسعد الفرنكي محلي (ت. ١١٩٩/١٧٩٤) -وهو تلميذ نظام الدين

السَّهالوي- إلى كونه إمامًا في المعقولات أن كان معلمًا لطائفة من علماء القرن التالي المبرزين. وقد وضع شرحًا على «سلم العلوم»، عالج فيه مسألة العلم الإلهي، كما كتب حواشي على شرح الهروي لأجزاء من «المواقف» للإيجي (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٦ : ٣٠٤). وكذلك كتب تلميذه ملا مبین بن محب الله بن أحمد بن محمد سعيد الفرنگي محلي (ت. ١٢٢٥/١٨١٠) شرحًا على «سلم العلوم»، وحواشي على ثلاثة الكتب المذكورة آنفًا للهروي (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٧ : ٤٤٢). وقد أدرجت شروح كلا الرجلين ضمن المنهج الدراسي. ومما يذكر في هذا الصدد أيضًا أن ظهور الله بن محمد ولي الفرنگي محلي كتب شروحًا على كتب الهروي الثلاثة، وأنه والعالمين المذكورين قبله ينحدرون جميعًا من إمام هذا الموروث [العلمي]، قطب الدين السهالوي. ولعل أشهر علماء فرنگي محل وأكثرهم إنتاجًا في هذا القرن هو بحر العلوم عبد العلي بن نظام الدين السهالوي (ت. ١٢٢٥/١٨١٠) (أحمد ٢٠١٦)، فقد صنف كثيرًا من الحواشي على كتب الهروي التي مرَّ ذكرها، سوى ما دبجه من الرسائل في وحدة الوجود وفي علم الله بالجزئيات (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٧ : ٣١٣ وما بعدها). وقد عرض أيضًا في كتابه «العجالة النافعة» -وهو بحث مفصّل في الإلهيات- لبعض المشكلات الكلامية (رضوي ٢٠١١ : ١٨ رقم ٤٣). ولبحر العلوم تراث قوي من التلاميذ.

وقد استمر إسهام فرنگي محل في القرن الثالث عشر/التاسع عشر متمثلًا فيما أثمرته قرائح بعض العلماء؛ كعبد الحي بن عبد الحليم الفرنگي محلي (ت. ١٨٨٦/١٣٠٤)، الذي كتب حاشية على حاشية غلام يحيى على شرح الهروي على «رسالة في التصور والتصديق» لقطب الدين التفتازاني، وكذلك عدة حواشي على شروح الهروي السالفة الذكر، وشرحًا على «المواقف» للإيجي (خان ١٩٩٦ : ٦٩). غير أن الخيرآباديين علا كعبهم -في منتصف القرن- وبدؤوا أغزر إنتاجًا في مجال علم الكلام، وتُعزى أعظم إسهاماتهم فيه إلى فضل حق بن فضل إمام الخيرآبادي (ت. ١٢٧٧/١٨٦١)، الذي كتب في موضوعات كلامية شتى، من وحدة الوجود وجواز وقوع الكذب من الله [تعالى] الله عن ذلك علوًا كبيرًا [إلى حقيقة] طبيعة العلم الإلهي، في الكتب التالية: «الروض المجود في حقيقة

الوجود»، و«حاشية الأفق المبين»^(١)، وحاشية على شرح «السلم» للقاضي، و«رسالة في تحقيق العلم والمعلوم»، و«رسالة في التشكيك والماهيات»، و«رسالة في امتناع النظير»^(٢). وثمة أئمة متكلمون آخرون لهم مصنفات توفروا فيها على درس أمثال هذه القضايا، منهم: فضل رسول البدايوني (ت. ١٢٨٩/١٨٧٢ حاشية على مير زاهد الهروي على «الرسالة القطبية»، و«المعتقد المنتقد» (خان ١٩٩٦: ٥١)، وعبد الحق بن فضل حق الخيرآبادي (ت. ١٣١٨/١٩٠٠) (حاشية على غلام يحيى علي الهروي على «الرسالة القطبية»، وحاشية على الهروي على شرح الجرجاني على «المواقف»، وحاشية على حمد الله على «سلم العلوم»، وحاشية على مبارك على «سلم العلوم» أيضًا) (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٨: ٢٣٨-٤٠)، وفضل حق بن عبد الحق الرامبوري (ت. ١٣٨٥/١٩٣٩) (حاشية على حاشية الهروي على الجرجاني على «المواقف»، وحاشية على حمد الله على «سلم العلوم»، و«أفضل التحقيقات في مسألة الصفات»، و«الوجود الرابطي» (الحسني، نزهة (١٩٩٢)، ٨: ٣٨٣-٤).

(ب) متكلمو الشيعة

انتهى حكم أسرة قطب شاهي -التي مرَّ ذكرها في المبحث السابق (أ)- في جنوب الهند مع انتصار المغول على حيدرآباد في سنة ١٠٩٨/١٦٨٧، كما فقدت أسرة عادل شاهي ملكها لصالح المغول أيضًا في العام السابق. والحق أن هذين الحداثين كانا أمانة على نهاية الحكم الرسمي للشيعة الاثني عشرية في جنوب الهند. أما في الشمال، فقد كان للشيعة حضور قوي في كشمير، مع وجود بعض الأقليات في مُلتان (Multan). وبعد سقوط حيدرآباد في يد المغول، استقرت أعداد كبيرة من الشيعة في دلهي، والبنغال، وأوده، التي كانت الدولة الشيعة

(١) كذا في الأصل الأجني، وهو موهم بأن هذا هو عنوان الحاشية، والصواب -كما جاء في ترجمته في «نزهة الخواطر»- أن «الأفق المبين» كتاب للسيد باقر داماد، وأن لفضل حق حاشيةً عليه، (الحسني، نزهة الخواطر، بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٠-١٩٩٩، ص ١٠٦٤). (المترجم)

(٢) هي رسالة في الرد على الشيخ إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي في إثبات امتناع نظير النبي ﷺ. (المترجم)

الأميرية من سنة ١١٣٤/١٧٢٢ إلى سنة ١٢٧٢/١٨٥٦. ويبدو -وفقًا للمصادر المكتشفة إلى الآن- أن متكلمي الشيعة في هذه المناطق الشمالية قد زاد ازدهارهم في القرنين الثاني عشر/الثامن عشر والثالث عشر/التاسع عشر. ومع ذلك، لا بدّ من الإقرار بأن اكتشاف المزيد من التاريخ الثقافي لبيجاور وكولكنده ربما وقفنا على محصول وفير (كول Cole ١٩٨٨ : ٢٢ وما بعدها).

وفي القرن الثاني عشر/الثامن عشر، انجذب بعض علماء الشيعة إلى علم الكلام ذي النزعة العقلية، ومنهم: الشيخ محمد علي «حزّين» الجيلاني (ت. ١١٨٠/١٧٦٦)، الذي ينتمي إلى المدرسة الأصولية، وكان يدعو إلى الاجتهاد، وصنف شروحًا في الآراء الكلامية لمفكري الصوفية. ومنهم كذلك تَفَضُّل حسين خان الكشميري (ت. ١٢١٥/١٨٠٠) -الذي أخذ عن «حزّين» الجيلاني، وملا حسن الفرنكي محلي، المذكور آنفًا- مشغلاً بالعلوم الحسابية في أول أمره، وترجم كتبًا في الحساب والفيزياء الأوربيين، غير أنه شارك أيضًا في نقاشات قوية في المنطق والكلام (رضوي ١٩٨٦ : ٢٢٧ وما بعدها). ومن المتكلمين المبرزين أيضًا: محمد عسكري الجنوبوري (ت. ١١٩٠/١٧٧٦)، صاحب «تجلي النور»، الذي عُرف بتقديمه المناقشات الكلامية ذات الطابع العقلي بالفاظ يستعيرها من كتب التصوف. على أن أوسع هؤلاء العلماء شهرةً، وأغزرهم تأليفًا: السيد دلدار علي بن محمد معين النصيرآبادي (ت. ١٢٣٥/١٨٢٠)، تلميذ تفضل حسين، وعبد العلي الفرنكي محلي، وملا حسن، وغلّام حسين الدكني الإله آبادي، الذي مال إلى التشيع مقتنعًا به، وكان هو نفسه تلميذًا لأعلم السنديلوي، وصاحب رسالة في الجعل المؤلف والبيسط. ويُعد دلدار من أكثر علماء الشيعة تأثيرًا في شمال الهند، في حقبة ما قبل العصر الحديث، كما يرجع إليه الفضل -إلى حد كبير- في إعادة الصياغة الواعية للهوية الشيعية من خلال الردود الكلامية على الكتب السنّية الجدلية (ك «التحفة الاثنا عشرية» لشاه عبد العزيز)، وإنشاء أماكن شعائرية منفصلة [منعزلة]، وكذلك [استحداث] بعض الطقوس، والتصنيف في المعتقدات الكلامية. وللأسف، ليس هناك دراسة متعمقة لإسهاماته الكلامية، ومنها: «عماد الإسلام» (وهو أعظم آثاره في هذا الباب، وفيه رد على الأشعرية)، و«الشهاب الثاقب» (في نقد مذهب وحدة الوجود)،

و«رسالة في إثبات الجمعة والجماعة» (في إعادة صلاة الجمعة عند غيبة الإمام). وقد أثمرت جهود دلدar علي في دحض «التحفة» في الأجيال اللاحقة، حيث كانت هوية الشيعة تحظى بصقل غير مسبوق في البيئة السياسية المتغيرة للحاكم البريطاني في الهند. ولذلك يجدر بنا أن نذكر هنا الكتاب الكبير، متعدد الأجزاء «عقبات الأنوار»^(١) لحامد حسين (ت. ١٣٥٥/١٨٨٨)، الذي أتمه [ولده] السيد ناصر حسين (ت. ١٣٦١/١٩٤٢)، والذي تتراوح موضوعاته بين الإمامة والنبوة والإلهيات والبعث (جونز Jones ٢٠١٢: ٥٣، f. ٢٤٤). ومما تذكره كتب التراجم أن طائفة من أحفاده أيضًا كانوا من علماء المعقولات. أما تراث دلدar علي، فإن إعداد دراسة عنه يقتضي الرجوع إلى مؤلفاته (الحسني، نزهة ١٩٩٢)، ٦: ٣٤٢، ٧: ١٢٥-٦، ١٨٦-٨، ٣٨٨؛ كول Cole: ٥٠ وما بعدها).

(ج) متكلمان إصلاحيان: شاه ولي الله وشبلي النعماني

لقد انصرف المبحث السابق - في الأساس - إلى الكتب التي سادت النظام المدرسي، وأكثرها شروح وحواشي، لم تُدرس بعد بصورة متدرجة، وهي تمثل جزءًا من نظام معقد للجدلية الداخلية في التراث العلمي الإسلامي. على أننا لم نزل نفتقر إلى الشعور بإسهامها في علم الكلام، وإن كانت هناك أمارات قوية تدل على أن هذا النوع [التألفي] بلغ الغاية في الحيوية، ومن المأمول أن يتمكن البحث العلمي مستقبلًا من تحديد معالمه تفصيلًا (أحمد ٢٠١٣: b).

أما هذا المبحث فسيقصر على علمين، هما: قطب الدين أحمد أبو الفياض (شاه ولي الله) (ت. ١١٧٦/١٧٦٢)، وشبلي بن حبيب الله النعماني (ت. ١٣١٨/١٩١٤) - اللذين تُعرف إسهاماتهما في تطور علم الكلام في الهند على نحو أفضل قليلًا.

وقد أسس شاه ولي الله - الذي يعد أيضًا شخصية مركزية في إحياء دراسة الحديث [النبي]، وفي تأثير فقه غير الحنفية (ولا سيما الفقه المالكي) في جنوب آسيا - فكره الكلامي على قاعدة المصالح؛ أي المقاصد التي من أجلها نزل

(١) رُسم اسمه - خطأ - في الأصل الأجنبي على هذا النحو: «عقبات الأنوار» (Aqabat al-anwar).
(المترجم)

التشريع الإلهي، فهو يذكر [مثلاً] أن الصلاة شرعت لذكر الله ومناجاته، وأن الزكاة شرعت دفعاً لرذيلة البخل، وأن القصاص شرع زاجراً عن القتل، وهكذا دواليك. ومن وراء قاعدة المصالح هذه تقوم فكرة صورة مثالية للوجود الإنساني، يقترب منها الإنسان باتباع الشرع الإلهي، ولهذا الشرع معانٍ باطنة، يبين بعضها السلف، ولم يزل بعضها غير معلوم [غامضاً]. ومهما يكن عمق معرفة المرء بهذا الشرع، فإنه واجب عليه اتباعه، كما يتبع المريض قول الطبيب.

فقد قام الصرح الكلامي لشاه ولي الله إذن على قاعدة المصالح، مما جعله يفتتح أعظم كتبه «حجة الله البالغة» بتحليل مفصل لهذا المفهوم، الذي سرى بطبيعة الحال بعد ذلك في مناقشة مختلف المسائل الكلامية. وفي المبحث الأول من [القسم الأول] من هذا الكتاب [في أسباب التكليف والمجازاة]، ذكر أن لله [تعالى] بالنسبة إلى إيجاد العالم ثلاث صفات: (الإبداع)، وهو إيجاد شيء لا من شيء، فيخرج الشيء من كتم العدم بغير مادة، و(الخلق) وهو إيجاد الشيء من شيء، و(تدبير عالم المواليد) ومرجعه إلى تصيير حوادثها موافقةً للنظام الذي ترتضيه حكمته^(١). وتتعلق هذه الصفة الأخيرة بترجيح الله وجود أحد ممكنين؛ تحقيقاً للغاية النافعة المقصودة من الخلق، ومثال ذلك: أن الدجال يريد أن يقتل العبد المؤمن في المرة الثانية، فلا يُقدره الله [تعالى] عليه، مع صحة داعية القتل، وسلامة أدواته^(٢). وعلى الرغم من أن الشيء إذا اعتُبر بسببه المقتضي لوجوده كان حسناً لا محالة، فإن الله يوجه الممكنات إلى ما فيه مصلحة الخلق^(٣)، وهذا ضرب من «المناسبة/الاقتران» (occasionalism) تحدو عليه غائية عملية (positive teleology).

(١) استحسنت الحفاظ على عبارة شاه ولي الله في كتابه المذكور، مع عدم اقتباس شيء زائد على معنى ما ورد في الأصل الأجنبي. (المترجم)

(٢) هذا مثال لنوع «القبض» من أنواع (التدبير) التي ذكرها الدهلوي، وهناك ثلاثة أنواع أخرى: «البسط» و«الإحالة» و«الإلهام». (المترجم)

(٣) المعنى أن القطع حسن من حيث إنه يقتضيه جوهر الحديد، غير أنه قبيح من حيث إتلاف النفس؛ فلذلك قوّت الله على الدجال قتل المؤمن ثانية، مع أن محض القطع من الحديد حسن، لكنه في هذه الصورة متلف لنفس مؤمن، فكان قبيحاً، فرجح الله تعالى تفويته؛ رعايةً لمصلحة الخلق بالتدبير. (مستفاد من كلام الدهلوي في كتاب «الحجة»). (المترجم)

ويتضمن الفكر الكلامي لشاه ولي الله موضوعات أخرى كذلك، منها: عالم المثال، على نحو ما قدمه أبو الفضل السيوطي (ت. ١٥٠٥/٩١١) (١)، ومنها: النسق الهرمي للملائكة، الذين لديهم قدرة سببية تتعلق بالبشر، والذين يكون لأرواح أفاضل الأدميين دخول فيهم ولحوق بهم، ومنها: سنة الله التي تجري على وفق خواص العناصر وطبائعها (إلى جانب عناصر أخرى، كأدعية الملائكة الأعلى، وأحوال عالم المثال). ومن الموضوعات أيضًا: التوحيد الثابت الخالص. وقد ظلت فكرة المصلحة مركزية في تفصيل هذه الموضوعات الكلامية وغيرها، مما يقتضي دراسة مركزة. ومما يجدر ذكره أن الخطاب الكلامي لشاه ولي الله كثيرًا ما تخللته اقتباسات قرآنية، خلأًا لما كان عليه الحال في الشروح والحواشي التي أسلفنا الحديث عنها. ومع ذلك، ظل تأثير الاتجاهات الفلسفية والمقالات الكلامية المختلفة غير خفي في مذهبه الكلامي الإصلاحية (ولي الله، حجة الله؛ أحمد ١٩٦٩: ٨-٩؛ أنصاري ١٩٩١). ومما لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدرس مبحث المسائل الأخروية (*Nachleben*) -في هذا المذهب- في كتب العلماء المتصلين مباشرة بشاه ولي الله: إن نسبيًا وإن فكريًا. ومن هؤلاء متكلمون: كشاه عبد العزيز بن شاه ولي الله (ت. ١٢٣٩/١٨٢٤)، الذي سعى إلى المؤالفة بين مذهبي وحدة الوجود ووحدة الشهود، وصنف كتابًا في الاعتقاد «ميزان العقائد»، وشاه رفيع الدين بن شاه ولي الله (ت. ١٢٣٣/١٨١٨)، والقاضي ثناء الله الباني بتي (ت. ١٢٢٥/١٨١٠)، والمفتي إلهي بخش (ت. ١٢٤٦/١٨٣١) (غازي ٢٠٠٢: ١٦٤ وما بعدها ٢٣٨ وما بعدها هاشمي Hashimi ٢٠٠٨؛ عناية الله Inayatullah ١٩٨٦). وقد كان لكل هؤلاء العلماء

(١) عالم المثال هو «عالم غير عنصري، تتمثل فيه المعاني بأجسام مناسبة لها في الصفة، وتتحقق هنالك الأشياء قبل وجودها في الأرض نوعًا من التحقق، فإذا وجدت كانت هي هي بمعنى من معاني هو هو» (الدهلوي، حجة. تحقيق السيد سابق. بيروت: دار الجيل. ط ١، ١٤٢٦/٢٠٠٥، ص ٤٣). وقد ذكر شاه ولي الله أن الناس في شأن هذا العالم على ثلاثة أقوال: فمنهم من آمن به، وأثبت تصديقًا لما جاء في ظاهرها الأخبار النبوية بشأنه، كالحافظ السيوطي، وهو اختيار الدهلوي. ومنهم من رآه وقائع تتراءى لحس الرائي، وتتمثل له في بصره، وإن لم تكن خارج حسه. ومنهم من رآه ضرب مثل. (المترجم)

صلات وثيقة بالمدرسة الرحيمية، التي أنشأها والد شاه ولي الله. ويبدو أن تأثير هذا التراث انتشر -في الأجيال اللاحقة- في ربوع الهند كلها، حتى بلغ ذروته في سنة ١٨٦٧ [١٢٨٣هـ] بإنشاء [الجامعة الإسلامية] دار العلوم بديوبند. والحق أن معالم الإسهام الكلامي لهذا التراث الطويل لم يُكشف عنه النقاب بعد.

أما شبلي النعماني، فقد كان معروفًا بأنه مؤرخ، وناقد، وأديب، ثم صنف أحد الكتب القليلة التي تنتمي إلى «الكلام الجديد» في شبه القارة الهندية، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: علم الكلام، ويبحث في تاريخ هذا العلم، والآخر: الكلام، وفيه اقتراح إعادة توجيه البحوث الكلامية، وينطوي على إعادة الصياغة تفصيلًا لطائفة من المسائل الكلامية عند فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٥/١٢٠٩)، والغزالي (ت. ٥٠٥/١١١١)، وشاه ولي الله، على وفق مقتضيات عصره.

وقد تغيا النعماني بكتابه أن يكشف (في لغة واضحة) للجمهور عن حقائق المسائل الاعتقادية، التي تكاثفت عليها سُجُف الغموض عمدًا في كلام متقدمي المتكلمين. وقد كان مقصود هؤلاء حفظ الدين من صولة البدع، لا أن يُثقلوا على إخوانهم في الدين بتفصيلات تقذف بهم في أتون الحيرة والضلال. ومما يعدل ما سَلَفَ أهمية عند النعماني أن يقدم علم كلام (١) يحمي الدين من الشواغل الجديدة -الأخلاقية والسياسية- في الخطاب الكلامي، التي أبرزها التأثير الأوربي، و(٢) يقدم الأدلة العقلية في المسائل الاعتقادية حيث أخفقت في [نصرتها] الأدلة العقلية السابقة. كما أراد (٣) أن يقدم علم كلام مشبعًا بمسائل مستقلة تمامًا عما أسماه العلم الأوربي؛ وذلك أن موضوع علم الكلام لا يمكن إثباته بالمنهج التجريبي، بينما لا يصلح للعلم الأوربي سوى هذا المنهج. ومما يجدر ذكره ختامًا أن هذا الكتاب -الذي يقتضي دراسة متأنية- قد عرض لمسائل من نحو الانقسام بين العقلانية والدين، والأدلة على وجود الله وخلق العالم، والنبوة والمعجزات، وذات الله وصفاته، وختامًا: الأخلاق والسياسة (النعماني، الكلام؛ هاي وود Haywood ١٩٩٧).

(د) النزاعات الكلامية وظهور الطوائف المؤسسية

إننا نتغيا - في هذا المبحث - أن نلفت النظر في عَجالة إلى خلافين كلاميين في الهند، في القرن الثالث عشر/ التاسع عشر، كان لهما أثر كبير في نشأة الهويات المذهبية، ولا يزال دورهما عظيمًا في تعبير الفرق الإسلامية ثمة عن نفسها، فهما يتطلبان دراسة تاريخية كاملة.

ففي سنة ١٢٣٠/ ١٨٢٠، أصدر المتكلم العقلاني الشهير، فضل الحق الخيرآبادي، فتوى يكفر فيها في العموم كل من لم يعتقد أن صدور الكذب عن الله مستحيل في نفسه، ولا سيما شاه إسماعيل، حفيد شاه ولي الله. وكانت هذه الفتوى ثمرة سلسلة من المناقشات المتبادلة بين شاه إسماعيل ومؤيديه من جهة، والمتكلمين ذوي النزعة العقلية من جهة أخرى، حتى بلغت الغاية في حدتها برسالة «تقوية الإيمان» لشاه إسماعيل. وفي هذه الرسالة - المستوحاة من جهات شتى - من البرنامج الإصلاحية لمحمد بن عبد الوهاب (ت. ١٢٠٦/ ١٧٩٢)، ذهب المؤلف إلى أن طلاقة القدرة الإلهية تبلغ حدًا بحيث لو أراد الله لأوجد محمدًا آخر يعدل النبي المذكور في التاريخ ﷺ في مكانته. وقد سببت هذه العبارة - التي لعلها مجرد مبالغة في التعبير عن طلاقة القدرة الإلهية - مأزقًا للمتكلمين العقلانيين؛ فهي تمثل معارضة - من خلال قياس معقد مركب ورد في بعض الرسائل - بين الوعد القرآني بختمية محمد ﷺ وقدم الإرادة الإلهية (eternity of divine Will). ولما كان شاه إسماعيل يعتقد قدم هذه الإرادة، فإنه لا يرى الكذب في نفسه محالًا على الله، ولا يرى إحالة كذلك في أن يخلق الله محمدًا آخر.

وفي الحق أن تفاصيل هذا النزاع - الذي امتد في خلال القرن التاسع عشر (والذي أسمى علمًا على الهوية المذهبية في جنوب آسيا) - جاذبة، وقد وجهتها دوافع سياسية واجتماعية وأكاديمية، وكان أثرها في المجتمع رهينًا بنظم الحماية المتغيرة وباستخدام الطباعة، كما أنها استجبت الأدلة الكلامية الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية، وعرضت بعض الموضوعات الفنية في مجال المنطق، كمفارقة

الكاذب [أو مفارقة كريت] (Liar Paradox)^(١)، وأعادت التوجيه والتفسير لبعض الآراء الأخلاقية المقررة في المذهب الأشعري (مع أمور أخرى). وقد أسهم طرفا هذا النزاع - طيلة القرن التاسع عشر - في بلورة الحركتين الديوبندية والبريلوية في جنوب آسيا. فأما الحركة الأولى، فتشبعت بكثير من جوانب الجدل لدى شاه إسماعيل وكذلك بتراته (ويشمل ذلك العناصر المختلفة في المذهب الكلامي لجده، شاه ولي الله). وأما الأخرى، فأشربت - مع انعطافها نحو الفكر والممارسة الصوفية - أجزاء من الموروث العقلي الذي يمثلته الخيراتاديون. والحق أن هذه الأطروحة بحاجة إلى تمحيص وثيد، كما أن تفاصيل النزاع السالف، وكذلك بعض النقاط المماثلة المتعلقة بالخلاف المذهبي حول رسالة شاه إسماعيل تتطلب [مزيد] عناية حتى يتيسر فهم تاريخ علم الكلام ومساره في الهند، في القرن الثالث عشر/التاسع عشر (الخيراتادي، امتناع؛ أحمد، صمصام).

(١) هي مفارقة وضعها بعض الفلاسفة اليونانيين الذين كانوا يعيشون في جزيرة كريت، وحاصلها أن فيلسوفاً من هذه الجزيرة لو قال: كل ما يقوله فلاسفة جزيرة كريت كذب، فهل كلامه صدق أم كذب؟ فإن كان صدقاً، فهو كذب أيضاً؛ لأنه من جملة الفلاسفة الذين وصف جميع كلامهم بالكذب، وإن كان كذباً، فهو صدق؛ لأنه منهم وقد قال كلاماً مكذوباً، فرجعنا إلى الأمر الأول، وهكذا. (المترجم)

المراجع

- (al-Afandi al-Isbahani) الأفندي الأصبهاني، ميرزا عبد الله (رياض).
رياض العلماء. ٨ مج. قم: دون بيانات، ١٤٠١/١٩٨١.
- (Agha Buzurg al-Tihrani) أغا بزرج الطهراني (١٩٨٣-٦). الذريعة إلى
تصانيف الشيعة ١-٢٥. بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٣-٦.
- Ahmad, A. (1969). *An Intellectual History of Islam in India*. Edinburgh:
Edinburgh University Press.
- Ahmed, A. Q. (2013a). 'Logic in the Khayrabadi school of India. A preliminary
exploration'. In M. Cook et al. (eds.), *Law and Tradition in Classical
Islamic Thought. Studies in Honor of Professor Hossein Modarressi*. New
York: Palgrave.
- Ahmed, A. Q. (2013b). 'Post-classical philosophical commentaries/glosses.
Innovation in the margins'. *Oriens* 3/41-4: 317-48.
- Ahmed, A. Q. (2016a). 'Dars-i Nizami'. *Encyclopaedia of Islam*, THREE.
- Ahmed, A. Q. (2016b). 'Fadl-i Imam Khayrabadi'. *Encyclopaedia of Islam*,
THREE.
- Ahmed, A. Q. (2016c). 'Bahr al-Ulum, Abd al-Ali'. *Encyclopaedia of Islam*,
THREE.
- Ahmad, Barakat (n.d.). *al-Simsam al-qadib li-ras al-muftari ala Llah al-kadhib*.
Lithograph edition. Karachi: Barakat Academy.

- Ansari, A. S. Bazmee (1991). 'al-Dihlawi, Shah Wali Allah', *Encyclopedia of Islam*. New edn. ii. 254-5.
- Astarabadi, Yusuf Ali and Nur Allah Shushtari (*Asila*). *Asila-yi Yusufiyya: Jidal andishagi-i tafakkur-i shia-yi Usuli ba akhbari Mukatibat-i Mir Yusuf Ali Astarabadi va Shahid Qadi Nur al-Allah Shushtari*. Ed. Rasul Jafariyan. Tehran: Kitabkhana, Muzih va Markaz- i Asnad-i Majlis-i Shura-yi Islami, 2009/1388.
- Barzigar Kashtli, H. (2001). 'Nizam al-Din Shah Sindi'. In *Danishnama-yi adab-i Farsi [4] Adab-i Farsi dar shibha qarrar (Hind, Pakistan, Bangladish)*. Ed. H. Anushah. Tehran 1380, iii. 2561-3.
- هندستان. تحقيق محمد فضل الرحمن الندوي السيواني. ٢مج. عليگرة: جامعة عليگرة الإسلامية، ١٩٧٦-٨٠.
- Cole, J. R. I. (1988). *Roots of North Indian Shi'ism in Iran and Iraq: Religion and State in Awadh, 1722-1859*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
- Dhabit, Haydar Rida (1998). 'Adyan u makatib: tashayyu dar shibha qarra-yi hind'. *Andisha-yi hawza* 12 (Spring 1377): 82-102.
- Dihdar Shirazi, Muhammad b. Mahmud (*Rasail*). *Rasail-i Dihdar*. Ed. Muhammad Husayn Akbari Sawi. Tehran: Mirath-i maktub, 1996/1375.
- Dirayati, Mustafa (2010). *Fihrist-i dastnvisht-tha-yi Iran (dina)*. 12 vols. Tehran: Kitabkhana, Muzih va Markaz-i Asnad-i Majlis-i Shura-yi Islami, 1389.
- Ghazi, M. A. (2002). *Islamic Renaissance in South Asia, 1707-1867*. Islamabad: Islamic Research Institute.
- Gilani, Sayyid Manazir Ahsan (n.d.). *Pak o Hind mein musulmanun ka nizam-i talim o tarbi- yat*. Lahore: Maktaba-yi Rahimiyya.
- Gleave, R. (2007). *Scripturalist Islam, The History and Doctrines of the Akhbari Shii School*. Leiden: Brill.

(al-Hasani/Lakhnawi) الحسنی/الکنوی، عبد الحی بن فخر الدین (۱۹۳۱-۱۹۷۰). نزہۃ الخواطر وبہجۃ المسامع والنواظر. حیدرآباد الدکن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

(al-Hasani/Lakhnawi) الحسنی/الکنوی، عبد الحی بن فخر الدین (۱۹۹۲). نزہۃ الخواطر وبہجۃ المسامع والنواظر. ملتان: دون بیانات.

Hashimi, Muhammad Tufayl (2008). 'Qadi Thana Allah Panipati'. In M. K. Masud, *Aththariwin sadi isawin mein barr-i saghir mein islami fikhr ki rahnuma*. Islamabad: International Islamic University, 301-22.

Haywood, J. A. (1997). 'Shibli Numani'. *Encyclopedia of Islam*. New edn. ix. 433-4.

Inayatullah, S. (1986). 'Abd al-Aziz Dihlawi'. *Encyclopedia of Islam*. New edn. i. 59.

Iskandar Bey Munshi (*Tarikh*). *Tarikh-i Alam-ara-yi Abbasi*. 2 vols. Ed. Iraj Afshar. Tehran: n.p., 1955/1334.

Ivanow, W. (1938). 'A Forgotten Branch of the Ismailis'. *Journal of the Royal Asiatic Society* 1: 57-79.

Jones, J. (2012). *Shia Islam in Colonial India: Religion, Community and Sectarianism*. New York: Cambridge University Press.

Khan, Abd al-Salam (1996). *Barr-i saghir ki ulama-yi ma'qulat awr un ki tasnifat*. Patna: Khuda Bakhsh Oriental Public Library.

Khayrabadi, Fadl-i Haqq (*Imtina*). *Imtina al-nazir* (امتناع النظر) (retrieved from <http://www.alahazratnet-work.org> [May 2010]).

Khayrabadi, Fadl-i Imam (*Tarajim*). *Tarajim al-fudala* (تراجم الفضلاء): *Being a Chapter of the Amad Namah*. Ed. Intizamallah Shihabi and A. S. B. Ansari. Karachi: Pakistan Historical Society, 1956.

Muhammad b. Ahmad (الخوجی شیرازی)، Khwajagi Shirazi (Nizamiyya). *Al-Nizamiyya fi madhhab al-Imamiyya* (النظامية في مذهب

الإمامية). *Matn-i kalami-i farsi-yi qarn-i dahuin H.Q. Tehran: Daftar-i nashr-i*
Mirath-i maktub، ۱۳۷۶/۱۹۹۷.

Mir (میر)،

Muhammad Taqi (1989). *Buzurgan-i nami-i Pars*. Shiraz: Markaz-i Nashr-i
Danishgah-i Shiraz, 1368.

Nawshahi A. (ed.) (1997). 'Muslih al-Din Muhammad Lari, Mirat al-adwar wa
mirqat al-akhbar (مرآة الأدوار ومرقاة الأخبار). Fasl-i dar sharh-i hal-i buzurgan
Khurasan u Mawara al-nahr u Fars [athar-e Muslih al-Din al-Lari]'.
Maarif 13 iii (Isfand 1375): 91-113.

Numani Sh. (1979). *Ilm al-kalam awr al-Kalam*. Karachi: Nafis Akadimi.

Poonawala, I. (1977). *Biobibliography of Ismaili literature*. Malibu: Undena.

Poonawala, I. (1997). 'Shah Tahir'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. ix. 200-1.

Qasemi, Sharif Husain (1999). 'Fath Allah Shirazi'. *Encyclopaedia Iranica*. ix.
421 [online version updated in 2012: <http://www.iranicaonline.org/articles/fath-allah-sirazi>].

(Qutb al-Din al-Razi, Sadr al-Din al-Shirazi, and al-Husayni al-Harawi)

قطب الدين الرازي، صدر الدين الشيرازي، الحسيني الهروي (۱۹۹۶).
رسالتان في التصور والتصديق ويليهما شرح الرسالة المأمولة في التصور
والتصديق. تحقيق مهدي شريعتي. قم: موسسه اسماعيلي، ۱۴۱۶.

Rahi, A. (1978). *Tadhkira-yi musannifin-i dars-i Nizami*. Lahore: Maktaba-yi
Rahmaniyya.

Rizvi, S. A. A. (1975). *Religious and Intellectual History of the Muslims in
Akbar's Reign with Special Reference to Abu'l Fazl (1556-1605)*. New Delhi:
Munshiram Manoharlal Publishers Pvt. Limited.

Rizvi, S. A. A. (1986). *A Socio-Intellectual History of Isna 'Ashari Shi'is in
India (sic)*. 2 vols. Canberra: Ma'rifat Publishing House (sic).

Rizvi, S. H. (2011). 'Mir Damad in India: Islamic Philosophical Traditions and
the Problem of Creation'. *Journal of the American Oriental Society* 131: 9-
25.

- Robinson, F. (1997). 'Ottomans-Safavids-Mughals: Shared Knowledge and Connective Systems'. *Journal of Islamic Studies* 8: 151-84.
- Sadrai Khuyi, A. (2003). *Kitabshinasi-yi Tajrid al-itiqad*. Qum: Kitabkhana-yi buzurg-i Hadrat Ayat Allah al-uzma Marashi Najafi, 1424 /1382.
- Subhani (السبحاني، جعفر وآخرون (٢٠٠٤). معجم طبقات المتكلمين. ٥ مج. قم: مؤسسة الإمام الصادق. ١٣٨٣.
- Thubut, A. (1994). 'Hawza-yi farangi mahal wa kitab Sharh al-Hidaya'. *Kayhan-i andisha* 58 (Bahman-Isfand 1373): 114-20.
- Wali Allah, Shah (*Conclusive Argument*). *The Conclusive Argument from God: Shah Wali Allah of Delhi's Hujjat Allah al-Baligha*. Trans. M. K. Hermansen. Leiden: Brill, 1996.
- Ziauddin, M. (2005). *Role of Persian at the Mughal Court: A Historical Study. During 1526 A. D. to 1707 A. D.* Doctoral dissertation, University of Balochistan, Quetta, Pakistan.

الفصل الخامس والثلاثون

المذهب الكلامي الحنبلي

جون هوفر

يعاني الدرس الحديث للمذهب الحنبلي في الكلام من مشكلة النظر إلى الحنبلية بأعين خصومهم الأشاعرة. فإجناس جولدتسير (ت. ١٩٢١) ودوكن بلاك ماكدونالد (D. B. Macdonald) (ت. ١٩٤٣) يذكran «رجعية» (reactionary) الحنابلة، ويأسفان للضرر الذي ألحقه هؤلاء بقضية الأرثوذكسية [المحافظة] الأشعرية التوافقية (conciliatory Asharite orthodoxy). غير أن أعمال أنري [هنري] لاؤوست (ت. ١٩٨٣) وجورج مقدسي (G. Makdisi) (ت. ٢٠٠٢) قد صرفت تيار البحث العلمي إلى درسٍ أقرب للكتب [النصوص] الحنبلية وفقًا لمصطلحاتها، وإلى فهم أعمق للمذهب الحنبلي في سياقه التاريخي. وقد ذهب مقدسي خاصة إلى أن أثر هذا المذهب في تطور علم الكلام متفاوت (disproportionate)؛ لأنه كان المذهب الفقهي السني الوحيد الذي تمسك -في ثبات- بالصبغة الكلامية الأثرية^(١). وفي رأي مقدسي أيضًا أن الحنابلة كانوا يمثلون ذروة سنام حركة أثرية أوسع في العالم الإسلامي في القرون الوسطى تقوم في مواجهة عقلانية الكلام المعتزلي والأشعري (مقدسي ١٩٦٢-٣؛ ١٩٨١). على أن هناك جوانب من هذه السردية التي يقدمها مقدسي تقتضي التغيير؛ وذلك

(١) استعملنا مصطلح «أثر» ومشتقاته تعبيرًا عن مذهب أصحاب الحديث، وإنما حدانا على ذلك سهولة الاشتقاق منه في السياقات المختلفة، مع أن أصحاب الحديث يسمون أيضًا بأهل الأثر. (المترجم)

أن بعض أئمة الحنابلة في القرنين الخامس/الحادي عشر والسادس/الثاني عشر كان أكثر جنوحًا إلى الاتجاه العقلي من المتقدمين، وإن كان المنحى الأساسي لبرهانه لم يزل على حاله. ومن الممكن أن نضيف أيضًا أن تأثير المذهب الكلامي الحنبلي كان متفاوتًا على علم الكلام في العصر الحديث، فقد استأثرت الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية والسلفية المعاصرة بالمذهب الكلامي لابن تيمية (القرن الثامن/الرابع عشر)، وقامت بنشره خارج حدود المذهب الفقهي الحنبلي الحديث. ويبتدئ هذا الفصل بالكلام عن نشأة المذهب وتطوره المبكر بغية توضيح دعوى مقدسي، ثم يستمر في الحديث عن الشخصيات الحنبلية الرئيسية، بدءًا من أحمد بن حنبل في القرن الثالث/التاسع إلى ابن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر/الثامن عشر، مع إيلاء اهتمام كبير إلى المذهب الكلامي المتفرد لابن تيمية.

(١)

نشأة المذهب الحنبلي

لقد نشأ مذهب الحنابلة الفقهي في العاصمة العباسية، بغداد، في نهاية القرن التاسع ومطلع القرن العاشر الميلاديين، فكان الوريث الأكثر تزمناً للحركة الأثرية (traditionalist movement) التي كانت قد ظهرت قبل نحو قرنين من الزمان. وللاثنين عناية بجمع الحديث ودراسته، وهم يتغنون ألا تؤخذ أحكام الإسلام العقدية والعملية إلا من القرآن ومن الأحاديث المروية عن النبي ﷺ، ومن آثار الصحابة والتابعين. وليس الأمر كذلك عند من غلب عليهم العمل بالرأي، فهؤلاء وإن اعتمدوا نوع اعتماد على القرآن والحديث، فإنهم يعزون مرجعية دينية أيضًا إلى الممارسات الإسلامية القائمة [العرف]، وإلى الأفكار العامة الواردة في سيرة صالحى السلف، وإلى الآراء المعتمدة لدى المبرزين من علماء الخلف. وقد بدأ الصراع بين الأثرين [أو أصحاب الحديث] وأصحاب الرأي في أواخر القرن الثاني/الثامن، واشتدت حملة الأولين حتى دعت الآخرين

إلى تعديل فقههم نحو الاتجاه الأثري، وإلى تأسيسه على المروي عن الأئمة مؤسسي المذاهب، وعلى المرويات النبوية إلى حد كبير، فظهر المذهب الحنفي في القرنين الثالث/التاسع والرابع/العاشر بإسناد المرجعية في الأحكام الفقهية إلى أبي حنيفة (ت. ٧٦٧/١٥٠)، ثم ردّ هذه الأحكام بعد ذلك إلى السنة النبوية. وقد ذهب الشافعي (ت. ٨٢٠/٢٠٤) إلى أن الفقه لا بدّ أن ينبني على الحديث المروي عن النبي ﷺ، دون أقوال الصحابة والتابعين، وقد عمل على تفسير القرآن والحديث لكي يكون هذا الفقه مرتبطاً بالأحكام [حرفياً: الممارسة] التشريعية المتلقاة. ومن الممكن أن نصف صنيع الشافعي بأنه «شبه عقلاني» (semi-rationalist)؛ لأنه أفسح للقياس مجاًلاً أوسع مما عند الأثريين الأقحاح، كما قدّم -خلافًا لأحمد بن حنبل (ت. ٨٥٥/٢٤١)- القياس المستند إلى الحديث النبوي على رأي الصحابي والتابعي (ميلشير Melchert ١٩٩٧؛ حلاق Hallaq ٢٠٠٩: ٣٦-٧١).

ويعد أحمد أبرز أثريّ في القرن الثالث/التاسع، وإليه نسبة المذهب الحنبلي. ومن أصوله تقديم أقوال الصحابة والتابعين على القياس، وقد منع تلامذته من تدوين أقواله؛ لاعتقاده أن الإسلام -عقيدةً وشريعةً- إنما يؤخذ من الوحي، لا من أقوال الرجال. على أن هذه المنهجية الصارمة لم يكن من الممكن أن تدوم طويلاً، ففي تحول عن الأثرية المحضة قام أبو بكر الخلال (ت. ٩٢٣/٣١١) بجمع آراء أحمد [وترتيبها] في [«الجامع لعلوم الإمام أحمد»] لينشئ بذلك الأساس النصي للمذهب الحنبلي، ثم جاء أبو القاسم الخرقى (ت. ٦٠٣٤/٩٤٥)، فصنف أول متن [مختصر] في المذهب، ثم تلاه ابن حامد (ت. ٤٠٣/١٠١٣) فعمل على التوفيق بين الآراء المتعارضة في هذه الكتب (ميلشير ١٩٩٧؛ السرحان al-Sarhan ٢٠٠١: ٩٦-١٠٧). وفي علم أصول الفقه تأثر أبو يعلى (ت. ٤٥٨/١٠٦٥) خطي الشافعي في توثيق الأسباب بين الفقه وبين القرآن والسنة في إحكام واتساق غير مسبوقين، وأدى تأكيده على أن الأحكام الفقهية مأخوذة من ظواهر النصوص [الوحي] إلى إغفال الإجراء التاريخي والتفسيري الذي وُجد الفقه من خلاله، وكان الهدف من ذلك التسوية بين الوحي والأحكام الاعتقادية والعملية المقررة بوصفها [تسوية] واضحة بطبيعتها (فيشانوف

Vishanoff ٢٠١١). ويعني الانتساب إلى المذهب عند معظم الحنابلة اتباع آراء أحمد بن حنبل في إخلاص، كما يتبع الشافعية أقوال الشافعي، والحنفية أقوال أبي حنيفة. على أن الانتساب إلى المذهب الحنبلي يمكن أن يتحقق أيضًا بالاجتهاد على وفق منهج أحمد الأثري، دون الحاجة إلى متابعة آرائه، ومن هذا الوجه عُذَّ ابن تيمية حنبليًا، فهو لم يكن يتردد -من حيث كونه مجتهدًا- في نقد آراء ابن حنبل، ولكنه كان يزعم مع ذلك الولاء للمذهب الحنبلي ولمنهج إمامه (المطرودي al-Matroudi ٢٠٠٦).

وقد التزمت المذاهب الفقهية السنية الكلاسيكية -قبل كل شيء- بالتوفر على دراسة مدوناتها الفقهية. ومع حلول القرن الخامس/الحادي عشر كانت الأرثوذكسية السنية تتمثل أساسًا في التمدد بمذهب من مذاهب الفقهاء. وكان على الطوائف الدينية الأخرى، كالصوفية ومتكلمي المعتزلة، أن يجدوا لأنفسهم موضعًا في هذا البنيان [الفقهي]؛ طلبًا لحماية أنفسهم من بطش الأثريين، فلاذ المعتزلة بالمذهبين الحنفي والشافعي، غير أن الاعتزال نفسه اندثر -مع الزمن- بين السنة، ولم يبق إلا بين الشيعة. وقد بدا المذهب الشافعي «شبه عقلاني» في الفقه والاعتقاد جميعًا، في نهاية القرن الثالث/التاسع، قبل أن يحصر نفسه في الفقه فقط، في القرن الرابع/العاشر. ثم آل الأمر بأصحاب النزعة الكلامية «شبه العقلية» من الشافعية إلى اعتناق المذهب الأشعري، بينما جنح الأثريون -في الاعتقاد- منهم إلى الأخذ عن الحنابلة، وهذا ما يتجلى في كتب التراجم، حين يوصف بعض العلماء بأنهم «شافعية الفقه، حنبلية الأصول». ويُعد الحنابلة -كما لاحظ مقدسي- الأثريين الأكثر ثباتًا في الفقه والعقيدة. ومما يجدر ذكره أن أصحاب الاتجاه الأثري من الشافعية والحنفية كانوا يعارضون الكلام أيضًا، ومع ذلك لم يصرحوا بنقدهم هذا حفاظًا على وحدة مذاهبهم [الفقهية]. وسوف نرى أن بعض الحنابلة قد اعتمدوا -في مقالاتهم العقيدية- على الكلام، ثم من بعده على فلسفة ابن سينا، وإن كان الحنابلة -في الجملة- أعلى الناس صوتًا في الدعوة إلى الاتجاه الأثري في الاعتقاد (ميلشير ١٩٩٧؛ مقدسي ١٩٩٢-٣؛ ١٩٨١).

بواكير المذهب الكلامي الحنبلي

الحق أن بعض الكتب التي كان البحث العلمي يعول عليها في الماضي في حكاية آراء أحمد بن حنبل الاعتقادية ليست من تأليفه يقيناً، فقد تبين حديثاً أن العقائد الست المنسوبة إليه في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (ت. ٥٢٦/ ١١٣٣) (انظر في تحديد مواضعها: لاؤوست ١٩٥٧؛ وقد تُرجمت ثلاث منها في: وات ١٩٩٤: ٢٩-٤٠) ترجع إلى بعض أصحاب الاتجاه الأثري من أبناء القرنين الثالث/التاسع والرابع/العاشر، لا إلى أحمد نفسه. والظاهر أنها نسبت إليه بعد هذا التاريخ؛ توطيداً -فيما يبدو- لمكانته بوصفه المرجعية الأولى في المذهب الحنبلي. وثمة رسالة أخرى، هي «الرد على الجهمية والزنادقة»، يمكن أن تكون له، لكن في صورتها الأولى؛ لأن طبعتها الأخيرة (تُرجمت في: سيل Seale ١٩٦٤: ٩٦-١٢٥) قد تضمنت حجاجاً عقلياً مهماً ضد خصوم الاعتقاد الأثري، ومن المحتمل أن تكون قد كتبت في القرن الخامس/الحادي عشر؛ بغية ضم أحمد إلى جماعة الحنابلة الذين يجنحون إلى تسوين الدليل العقلي في الكلام (السرхан ٢٠١١: ٢٩-٥٤).

فإذا تجاوزنا هذه المصادر، بقي القليل مما يمكن أن يُعرف عن معتقد أحمد. ومن ذلك أن بعض الأثريين قبله كانوا يشفقون من ذكر عليّ رابعاً للخلفاء الراشدين، بعد أبي بكر وعمر وعثمان. فلما جاء أحمد رجّح أطروحة الخلفاء الأربعة، التي أضحت بعد ذلك حجر الأساس للأرثوذكسية السنية الناشئة، وكان لها الفضل في تسوية طائفة من الصراعات في العهد الإسلامي الأول، وهي الصراعات التي لم تزل تشرذم المسلمين في القرون اللاحقة. ولكن هذه الأطروحة قد أقصت الشيعة قطعاً، الذين يزعمون أن عليّاً كان أول الخلفاء، لا رابعهم (السرхан ٢٠١١: ١١١-٢١). ومن الجائز أيضاً أن أحمد لم يكن يجد حرجاً -كسائر الأثريين في عصره- في استعمال ألفاظ حسية عند الحديث

عن الله، ما دام لذلك مستند من القرآن أو السنة، فهو يؤكد -على سبيل المثال- أن حديث «خلق الله آدم على صورته» يعني أن آدم مخلوقٌ على صورة الله، وفي ذلك من المعنى أن لله نفسه صورة أو شكلاً يشبه ما لآدم. وعند المتكلمين أن مثل هذا ينطوي على خطأ مستبشع، وهو تشبيه (assimilating) الله بخلقه (ويقال له أيضًا في كثير من البحوث العلمية «التشبيه» (anthropomorphism)). وقد استند بعض الحنابلة فيما بعد، كالبرهاري (ت. ٣٢٩/٩٤١)، إلى آية «ليس كمثله شيء» وهو السميع البصير» (القرآن ٤٢: ١١)، في تجنب القول بالتشبيه، منكرًا أي تشابه بين صفات الله وصفات الخلق، ومثبتًا -مع ذلك- صفات الله التي ورد بها السمع. وتأتى هذه المقاربة «التفويضية» (noninterventionist) (سوارتز Swartz ٢٠٠٢) أو «غير الإدراكية» (noncognitive) (شحادة ٢٠٠٦) الخوض في «كيفية» الصفات الإلهية -وهو المذهب المعروف بالبلُكفة، أو بـ (لا كيف)- أو شرح معناها بأي وجه من الوجوه، بل لا بدَّ من «إمرار» النصوص على ما هي عليه. ومن الباحثين من ينسب أحمد بن حنبل إلى مقاربة «التفويض» (non-interventionism) هذه (على سبيل المثال: أبراهاموف ١٩٩٥: ٣٦٦-٧)، ولكن ليس على ذلك دليل يُعرف (وليامز Williams ٢٠٠٢؛ وانظر أيضًا: ميلشير ٢٠١١).

وقد كانت قضايا التشبيه وحكم [الاشتغال] بعلم الكلام من الأسباب الرئيسة للمحنة التي أشبَّ نارها الخليفةُ العباسيُّ، المأمون، في سنة ٢١٨/٨٣٣، وقاومها -كما هو معلوم- أحمد بن حنبل. وكثيرًا ما يقال: إن المأمون ألزم القضاة والعلماء بالقول بخلق القرآن نصرَةً منه لمذهب المعتزلة، مع أن المعتزلة لم ينفردوا بالإفادة من المحنة، بل لم يكونوا أكثر من أفاد منها، فقد قال بخلق القرآن أيضًا أتباعُ أبي حنيفة، وروَوْا ذلك عن إمامهم، مما يعني أن المحنة كانت تهدف في الأساس إلى نصره الحنفية -فضلاً عن التيارات العقلانية وشبه العقلانية الأخرى- ضد الاتجاه الأثري الذي كانت تتوطد أركانه يوماً بعد يوم. وقد واجه أحمد بن حنبل محنة المأمون مؤكداً أن القرآن كلام الله فحسب؛ إذ ليس ثمة آية ولا حديث يصرح بأن القرآن مخلوق، ولم يكن أحمد ممن يقبل البرهان الكلامي الذي يؤيد هذه المقالة، فتعرض للسجن والجلد على يد المعتصم، خلف

المأمون. ولما آل الأمر إلى المتوكل أحمد نار المحنة شيئاً فشيئاً، بدءاً من سنة ٨٤٧/٢٣٣ إلى سنة ٨٥٢/٢٣٧. وفي خطاب بعث به أحمد إليه، خطا ابن حنبل خطوة أخرى تُجاوز ما جاءت به النصوص، فأكد أن القرآن «غير مخلوق»، وأن من اعتقد غير ذلك فهو كافر. والحق أن فشل المحنة كان مؤشراً على إخفاق كبير لعلم الكلام، ولممارسة الخلافة للسلطة الدينية، فقد خرج أحمد منها بطلاً يتسّم ذروة الاتجاه الأثري (ميلشير ٢٠٠٦: ٨-١٨؛ هندز Hinds ١٩٦٠-٢٠٠٤: ٢/٧-٦؛ مادلونج Madelung ١٩٧٤؛ باتون Patton ١٨٩٧).

ومما يجدر ذكره أنه [أحمد] عُرف بعزوفه الكامل عن المشاركة في الشؤون السياسية، فعاش حياة هادئة، وكانت صلاته بالسلطة الحاكمة -في إبان المحنة وبعدها- قليلة جداً. غير أن الحنابلة بعده كانوا أوفر نشاطاً، فمُثل وُعَظهم وعامتهم في بغداد -بدءاً من القرن الرابع/العاشر فما بعده- قوة اجتماعية ضاربة. ومن أشهر الشخصيات في النصف الأول من القرن الرابع/العاشر: [أبو محمد، الحسن بن علي بن خلف] البربهاري، ذلك الواعظ الحماسي، صاحب الكتاب الجامع في العقيدة، الموسوم بـ «شرح السنة» (ابن أبي يعلى ١٩٥٢: ١٨/٢-٤٥). وقد كان مع الحنابلة الذين هاجموا فقهاء الشافعية، وعُرف بشدته على أهل البدع والمعاصي، وكان يستتر كثيراً هرباً من السلطان. ولعله أسهم في الاضطرابات التي بدأت في سنة ٩٢٩/٣١٧ بسبب [الاختلاف] في تفسير خطاب الله [تعالى] للنبي ﷺ في قوله: «عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً» (القرآن ١٧: ٧٩)، فقد ذهب إلى أن المعنى أن الله سيقعد محمداً ﷺ معه على العرش، بينما ذهب أشباه العقلانيين -ومنهم أتباع مفسر القرآن الشهير، الطبري (ت. ٩٢٣/٣١٠)- إلى تأويلها [تفسيرها مجازياً]، وأنها تتعلق بشفاعه محمد ﷺ في أصحاب الكبائر (ميلشير ٢٠١٢). ولما استولى بنو بويه على بغداد في سنة ٩٤٥/٣٣٤، تحولت العداوة الحنبلية إلى الشيعة أيضاً، فاشتراك الحنابلة غير مرة في الهجوم على هؤلاء، وعلى المتكلمين، فضلاً عن آخرين، في القرن السابع/الثالث عشر^(١). ويعزو م. كوك (M. Cook) هذه القوة الاجتماعية الحنبلية إلى كثرة عددهم، وإلى

(١) كذا في الأصل الأجنبي، وربما كان سهواً من الكاتب؛ لأن ما سبق وما لحق من حديثه يتعلق بالقرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. (المترجم)

ضعف الدولة. وعلاوةً على ذلك، وجد الحنابلة والخلفاء العباسيون -مع صعود البويهيين، ثم غزو السلاجقة من بعدهم لبغداد في سنة ٤٤٧/١٠٥٥- سبباً مشتركاً في تقويض [سلطان] هؤلاء الحكام الأجانب (سباري Sabari ١٩٨١ : ١٠١-٢٠؛ Cook ٢٠٠٠ : ١١٥-٢٨).

ويُعد ابن بطة (ت. ٩٩٧/٣٨٧) -بعد البرهاري- من أهم متكلمي الحنابلة في القرن الرابع/العاشر. له كتاب «الإبانة الكبرى»، وهو مجموع كبير من الأحاديث [والآثار] المتعلقة بالإيمان، والقرآن، والقدر، وغير ذلك من المسائل العقدية. وله أيضًا «الإبانة الصغرى»، وهو نص عقدي مختصر، مؤيد بالأحاديث [والآثار] كذلك (حُقق وتُرجم في: لاؤوست ١٩٥٨). وسوف يمكّننا الاستعراض الموجز لهذه الرسالة من إجمال القضايا المهمة في عقيدة متقدمي الحنابلة.

وقد بدأ ابن بطة كتابه «الإبانة الصغرى» بموعظة مطولة في لزوم الجماعة والسنة، وتجنب الفرقة والبدعة. ثم ذكر الإيمان وأنه التصديق بما قاله الله، وأمر به، ونهى عنه، مع العمل بذلك. وهو يزيد وينقص بالعمل، خلافاً للمرجئة الذين يقصرونه على ما وقر في الجنان فحسب. والاستثناء في الإيمان -وهو قول العبد: أنا مؤمن إن شاء الله- لا يعني الشك؛ ولكن لتعلقه بالمستقبل [معناه: إن قبل الله إيماني، وأماتني عليه]. والقرآن كلام الله، وهو غير مخلوق في أي موضع كان، ولو كان مرسوماً في ألواح الصبيان، ومن زعم أن حرفاً واحداً منه مخلوق فهو كافر، حلال الدم. ويجب الإيمان بما جاء به السمع من صفات الله، وأنه حيٌّ، ناطق، سميع، بصير، حكيم، عليم، إلى غير ذلك من الصفات. وهو يُميت ويُحيي، ويتكلم ويضحك. وسوف يراه المؤمنون يوم القيامة. ولم يذكر ابن بطة البَلْكَفَة في هذا الموطن، ولكنه أوردها عند الحديث عن الإيمان بنزول الله إلى السماء الدنيا كلَّ ليلة، فلا يقال لهذا: كيف؟ ولم؟ وقد أكد الإيمان بالقدر خيره وشره، وأن كل ما يقع إنما يقع في الوقت الذي أراده الله، على ما سبق في علم الله، خلافاً للقدرية والمعتزلة الذين نسبوا إلى العباد خلق ما يصدر عنهم من أفعال. ومما ذكره ابن بطة كذلك الإيمان ببعض المسائل الأخروية، كعذاب القبر، والموازين في القيامة، والشفاعة للمؤمنين، إلى غير ذلك. وفي القسم الأخير من الرسالة حديث عن فضائل الأنبياء ﷺ، وعن

فضائل الصحابة - ولا سيما أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا، على هذا الترتيب خلافًا للشيعه - وكذلك عن بعض المسائل العملية. وفي الجملة، ليس في كتاب «الإبانة الصغرى» شروح ولا براهين عقلية إلا نادرًا، وإنما هو طائفة من المعتقدات المؤيدة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية.

(٣)

المذهب الكلامي الحنبلي

من القرن الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر

لم يزل البحث في المذهب الكلامي الحنبلي من القرن الخامس/الحادي عشر إلى القرن السابع/الثالث عشر غير مكتمل، وإن بات واضحًا -في غير شك- أن هذه الحقبة شهدت منطلقًا جديدًا؛ إذ إن نفرًا من أئمة الحنابلة قد تبنا بعض الآراء والاستدلالات الكلامية. أجل، لقد دعا أبو الحسين ابن المنادي (ت. ٩٤٧/٣٣٥) (من متقدمي الحنابلة) إلى تأويل الصفات الإلهية، وربما كان كتاب «شرح أصول الدين» المفقود لابن حامد مصوغًا على نمط الكتب الكلامية (سوارتز ٢٠٠٢: ٦١، ٩٤)، ولكن أول كتاب باقٍ في الكلام الحنبلي هو «المعتمد في أصول الدين» لأبي يعلى ابن الفراء (ت. ١٠٦٦/٤٥٨)، تلميذ ابن حامد، وأبرز أئمة الحنابلة في زمانه، وهو مختصر كتاب أكبر مفقودٍ يحمل العنوان نفسه. وقد ابتدأ -كعادة الكتب الكلامية- بأصول العلم، ثم بيّن أن أول الواجبات النظر المؤدي إلى معرفة الله، ثم ذكر أسس الدرية الكلامية، وبرهن على وجود الله انطلاقًا من حدث العالم، ثم بحث في الصفات الإلهية، وفي خلق الله للعالم ولأفعال العباد، وفي النبوة، وفي مسائل الآخرة، والإيمان، والإمامة، وفي غير ذلك. وقد جنح أبو يعلى إلى رأي الأشاعرة في بعض المسائل، كقوله بأن طريق وجوب النظر [والاستدلال] السمع، دون قضية العقل كما يقول المعتزلة، وقوله بالكسب؛ إثباتًا لمسؤولية العباد عما يأتون من أفعال خلقها الله فيهم (جيماريه ١٩٧٧: ١٦١-٥). ولأبي يعلى كتابان

كلاميان آخران باقيان: «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»، وهو كتاب مطول في تفسير الصفات الخبرية، و«كتاب الإيمان»، الذي يعرف أيضًا بـ «مسائل الإيمان»، وهو بحث مفصّل في الإيمان، وفي أحكام المؤمنين والعصاة.

وقد كانت مقاربتة في الصفات الخبرية تنحو منحى وسطًا بين العقلانية الكلامية والأثرية الحنبلية، فوافق المتكلمين -في «المعتمد»- في نفي الجسمية عن الله، وفي أن نسبة الصفات الحسية إليه، كالعينين واليدين والوجه والضحك، لا تعني أن له جوارح، ولكنه أنكر -مع ذلك- تأويل هذه الصفات، وذهب إلى أنها محض صفات لله، بعضها ذاتي وبعضها زائد على الذات (أبو يعلى ١٩٧٤: ٥١-٦٠). وكذلك ذمّ التأويل في كتابه «إبطال التأويلات»، فأكد -على سبيل المثال- أن الله يضحك حتى تبدو أضراسه ولهواته، كما جاء في الحديث، وأن ذلك محمول على الظاهر، دون أن يعني أن الله يفتح فمه، أو أن له جوارح وأبعاضًا، كاللهوات والأضراس، وكذلك دون تأويلها بإظهار الفضل والنعمة، فالضحك صفة، غير معقولة المعنى (هولتزمان Holtzman ٢٠١٠: ١٨٦-٧). وعلى الرغم من محاولة أبي يعلى تجنب التجسيم من جهة، والتأويل من جهة أخرى، فقد تعرض هو وشيخه، ابن حامد، لهجوم حاد من قبل الإمام الحنبلي، ابن الجوزي؛ لظاهريتهما الشديدة وجنوحهما إلى التجسيم.

ومن أبرز تلامذة أبي يعلى: ابن عقيل (ت. ١١١٩/٥١٣)، الذي جمع إلى دراسة الفقه الحنبلي مطالعة كتب المعتزلة الكلامية. ولما مات من يقوم برعايته في سنة ١٠٦٧/٤٦٠-٨، عانى من مكاييد منافسه، الفقيه الحنبلي، الشريف أبي جعفر (ت. ١٠٧٧/٤٧٠)، وانتهى الأمر إلى أن أُجبر في سنة ١٠٧٢ على التوبة من نزعه الاعتزالية، وكذلك من حفاوته بالشهيد الصوفي، الحلاج (ت. ٩٢٢/٣٠٩). ويرد جورج مقدسي هذه التوبة إلى ما تقدم به الخليفة العباسي، القادر (ت. ١٠٣١/٤٢٢)، من اتخاذ العقيدة الحنبلية الأثرية مذهبًا رسميًا للخلافة، وأن ذلك كان يمثل ذروة تصاعد الاتجاه الأثري في بغداد: «[فهذه التوبة] تمثل انتصارًا للحركة الأثرية، التي تدعمها الخلافة، على المذهب المعتزلي ذي النزعة العقلية، الذي كان آنذاك إلى أفول، وعلى الأشعرية العقلانية

المتشددة، التي كانت إلى صعود» بفضل دعم السلاجقة (مقدسي ١٩٩٧ : ١٤ ؛ ومقدسي أيضًا ١٩٦٣). فمعركة الأثريين مع علم الكلام -كما يومئ مقدسي- لم تُحسم، فقد ظل الأشاعرة ينافسون الحنابلة لقرون متطاولة. وبعد كتاب «الإرشاد في أصول الدين» أهتم كتب ابن عقيل الكلامية، وهو مفقود. والظاهر أن ابن عقيل أضحى -بعد التوبة- عقلاً معتدلاً داخل إطار عقدي حنبلي أثري، فدافع عن استعمال التأويل في غير إكثار (مقدسي ١٩٩٧).

والحق أن اهتمام ابن عقيل بالحلاج يبعث على النظر في علاقة الحنابلة بالصوفية، ولا سيما أنهم اشتهروا في الغالب بخصوصيتهم للتصوف، وإنما ترجع هذه الشهرة إلى الجدل الحنبلي الذي أثاره لاحقاً ابن الجوزي وابن تيمية ضد الممارسات المبتدعة المرتبطة بالتصوف، وإن لم يكن ضد أصله من حيث هو طريق روحي مفض إلى الله. فالحنابلة والصوفية تجمعهما أصول مشتركة تضرب بجذورها في التيارات الأثرية ذات الصبغة الزُهدية، كما أن متقدمي الصوفية كانوا -كسائر الأثريين- يدرسون الحديث، وينبذون الكلام. ولما نشأت المذاهب الفقهية منذ أواخر القرن الثالث/التاسع، فما بعده، انضم الصوفية بكثرة إلى المذاهب شبه العقلية، كالمذهبين الشافعي والمالكي. ومع ذلك، ظلت علاقات الصوفية بالحنابلة الأثريين جيدة في العموم. وقد عَدَّ المحدث الصوفي، أبو نعيم الأصفهاني (ت. ١٠٣٨/٤٣٠) أحمد بن حنبل في جملة الأولياء من الطبقات المتقدمة، كما أن بعض كبار الصوفية كانوا حنابلة، منهم: ابن عطاء (ت. ٣٠٩/٩٢١-٩٢١ أو ٣١١/٩٢٣-٤)، الذي قُتل لدفاعه عن الحلاج، وعبد الله الأنصاري (ت. ١٠٨٩/٤٨١)، وعبد القادر الجيلاني (ت. ١١٦٦/٥٦١)، شيخ الطريقة القادرية. ولهذين الأخيرين أهمية في المذهب الكلامي الحنبلي، فقد اعترك الأنصاري مع متكلمي الأشاعرة في خراسان، فصنف كتابه الكبير «ذم الكلام». أما عبد القادر، فقدم تقريراً وافياً محكم النسخ في العقيدة الحنبلية الأثرية، في كتابه الصوفي [الروحي] الكبير «الغنية» (ترجمة عبد القادر الجيلاني ١٩٩٥ : ١/١٧١-٢٧٩) (كارامصطفى Karamustafa ٢٠٠٧ ؛ مقدسي ١٩٧٩ ؛ ١٩٩٧).

ويعد ابن الزاغوني (ت. ٥٢٧/١١٣٢) -صاحبُ كتاب «الإيضاح في أصول الدين»- أكثر الأصوات الكلامية الحنبلية تطورًا بعد ابن عقيل. وكتابه المذكور كتاب كلامي تعليمي محكمُ النسخ، يشبه في حجمه وبنيته كتاب «المعتمد» لأبي يعلى، ويسلك مسلكه كذلك في درس صفات الله الخبرية. ومن ذلك أن ابن الزاغوني أنكر أن تكون لعين الله مُقْلَة؛ لأن عين الله ليست جسمًا حادثًا، وأنكر تأويلها كذلك -كما يصنع المتكلمون- بـ «الحفظ»، فعين الله عنده صفة تؤخذ على ظاهرها، بلا تشبيه ولا تكييف (ابن الزاغوني ٢٠٠٣: ٢٩١-٤)، وفي هذا ما يدل على أنه كان ينشد موقفًا وسطًا بين التجسيم والتأويل، غير أن ذلك لم يُرض تلميذه ابن الجوزي.

وقد كان ابن الجوزي (ت. ٥٩٧/١٢٠١) في زمانه أكبر أئمة الحنابلة ووعاظهم. عارض الأشاعرة والمعتزلة في أول أمره؛ لتحالفهم مع سلاطين السلاجقة، ولما ضعفت شوكة هؤلاء، ونهضت الخلافة العباسية من كبوتها، اتخذ موقفًا أقل حدة تجاه الكلام، ثم انتهت به الحال إلى أن اعتمد على الحجاج الكلامي في أتم كتاب عقدي له «كتاب أخبار الصفات»، [وصنفه] فيما بين سنتي ١١٨٠-١١٩٠م. وفي هذا الكتاب نقد لاذع للمشبهة والمجسمة في المذهب الحنبلي، ولعله كان من أسباب العقوبة التي نزلت بمؤلفه في واسط، في سنة ٥٩٠/١١٩٤ (سوارتز ٢٠٠٢: ٣٣-٤٥). ولابن الجوزي كتاب آخر دون السابق في الحجم، عنوانه «دفع شبه التشبيه» (ترجمة علي ٢٠٠٦)، ويعرف أيضًا بـ «الباز الأشهب».

وفي «كتاب أخبار الصفات» فوّق ابن الجوزي سهام نقده لثلاثة من أبرز الحنابلة في القرنين السابقين: ابن حامد، وأبو يعلى، وابن الزاغوني، الذين اتهمهم بالتزام الظاهر في تفسير الصفات الخبرية، وعدم المصير إلى التفسير المجازي [التأويل]. وقد بيّن -في نعمة عقلية قوية- أن العقل يمكن أن يستقل بمعرفة وجود الله، ووحدانيته، وصفاته الواجبة، وحدث العالم، والنبوة، ويمكنه كذلك العلم بأن الله ليس جسمًا؛ إذ لو كان جسمًا لجاز عليه ما يجوز على

الأجسام من الحركة والسكون المحدثين^(١)، فلا يمكن بحال أن تكون لله صفات حسية على المعنى الذي يقتضيه الظاهر.

وقد قدّم ابن الجوزي كذلك في كتابه السالف مقاربتين بشأن الصفات الخبرية: التفويض للعامة، والتأويل للعلماء. وفي رأيه أن المتكلمين أخطأوا حين أقحموا العامة في جدالهم، مما أنبت الشك في نفوسهم، وأسهم في نشر البدعة، بينما كان خطاب الله لهم [للعامة] في عبارات يفهمونها ويتقبلونها، فما جاء في النصوص من نسبة الجوارح إلى الله، كاليدين والأعين، ينبغي «إمراؤه» كما هو، وينبغي كذلك ألا تُصنّف أي تصنيف آخر، فلا يقال فيها -خلافًا لأبي يعلى- صفات ذاتية ولا زائدة على الذات، ولا يُفسّر ظاهر معناها. وليس كذلك الأمر متى جرى حديث هذه الصفات بين العلماء، إذ يتعين تأويلها بما يوافق ما يقتضيه العقل من أن الله ليس بجسم. وإذ قد تبين ذلك، فقد ظهر أن الغاية من «كتاب أخبار الصفات» إنما هي دراسة النصوص القرآنية والنبوية التي تضمنت نسبة صفات حسية إلى الله. ولعل الذي حمل ابن الجوزي على القول بالخبوية (أي اختصاص العلماء بالتأويل) رغبته في احترام الأوساط العلمية. والحق أنه أظهر في كتابه تحرجًا شديدًا تجاه التشبيه لدى الحنابلة، وبدا أنه قصّد فيه إلى استنقاذ سمعة المذهب الحنبلي في أعين قطاع أكبر من علماء السنة. وقد زعم أن الإمام الكبير أحمد بن حنبل كان ممن يذهب مذهب التفويض "non-interventionism"، الذي نافح عنه هو مذهبًا للعامة، كما أنه أنكر ما مال إليه متأخرو الحنابلة، بوصفه نزوعًا منحرفًا إلى التجسيم (سوارتز ٢٠٠٢: ٤٦-٦٤، ٧٧-١٣٨).

على أن جدل ابن الجوزي لم يسلم من نقد الحنابلة، فقد شن أبو الفضل العلثي (ت. ١٢٣٦/٦٣٤) عليه هجومًا شديدًا -لعله كان من أسباب نفى العالم الحنبلي الكبير إلى واسط- فأنكر عليه منافحته عن نخبوية التأويل، ودعاه إلى

(١) هذا نص عبارة ابن الجوزي في كتابه المذكور، وقد اختزلها الكاتب في لفظة واحدة: (temporality).
(الترجم)

التوبة. ومع ذلك، ليس هناك دليل على أن ابن الجوزي عدل عن آرائه (سوارتز ٢٠٠٢: ٢٨٢-٩٧). وبعد ذلك، صنف الفقيه الحنبلي السوري ابن قدامة (ت. ١٢٢٣/٦٢٠) -فيما بعد سنة ١٢٠٦/٦٠٣- كتابه «تحريم النظر في كتب أهل الكلام»، فأفاض فيه في الحديث عن توبة ابن عقيل، غير أنه لم يذكر ابن الجوزي البتة، وإن كان غالب الظن أنه كان يستحضر شخصه ويستحضر آراءه -في نفسه- في إبان تصنيف كتابه (سوارتز ٢٠٠٢: ٤٢، ٦٢).

ويُعد كتاب «تحريم النظر في كتب أهل الكلام» ردًا مطولاً على [مذهب] التأويل، وفيه إسهاب في شرح المذهب الحنبلي الأثري في الصفات الإلهية. ويرى ابن قدامة -متدثراً بالمرجعية التي يحظى بها أحمد بن حنبل- أن الأوصاف الحسية المنسوبة إلى الله في القرآن والحديث يجب قبولها واعتقاد صحتها، ولا مزيد على ذلك، فصفة الله كما وصف نفسه، والنصوص تُمرر كما هي، بلا بحث عن الكيف ولا عن المعنى. ومن رأيه أيضاً أنه مهما كانت طبيعة هذه الصفات، فلن تنبني على ذلك فائدة عملية، فالإيمان بها مع الجهل بماهيته هو الصراط المستقيم. ومن أراد أن يبحث فليكن همه الفقه، لا صفات الله (مقدسي ١٩٦٢).

وبعد ابن الجوزي ضعفت شوكة الحنابلة في بغداد، وردهم تدمير المغول للمدينة -في سنة ١٢٥٨- إلى انتكاسة أخرى، حتى ارتحلت راية الفكر الحنبلي إلى دمشق على يد ابن قدامة، الذي يعد من أبرز رجالات هذا الفكر، غير أن غلبة الشافعية على هذه المدينة، حالت بين الحنابلة وبين أن يصيبوا مثل ما كان لهم من قوة اجتماعية وسياسية في بغداد. ومع ذلك، ازدهر هؤلاء الحنابلة الدمشقيون، حتى خرج من بينهم ابن تيمية، الذي يعد أكبر متكلم مبدع في التراث الحنبلي، كما يعد أيضاً من أعظم العقول في الإسلام الوسيط.

(٤)

ابن تيمية

كان ابن تيمية (ت. ٧٢٨/١٣٢٨) معدودًا . في عصره . خصيصًا للاتجاه العقلاني؛ نظرًا لجداله مع أبرز من دعا إلى إعمال العقل آنذاك: مذهبي الأشاعرة والمعتزلة الكلاميين، والمنطق الأرسطي، وفلسفة ابن سينا الجامعة بين الأرسطية والأفلاطونية المحدثة. ومع ذلك، بات واضحًا أن ابن تيمية لم يكن ينكر العقل من حيث هو، بل إنه سعى إلى التوفيق بينه وبين النقل (ميشو Michot ١٩٩٤؛ ٢٠٠٣)، كما أن نقده للكلام والفلسفة لم يكن محض جدل عشوائي، ولكنه يضرب بجذوره في خلاف جوهرى يتعلق بتصور الله خالقًا لم يزل [في القِدم]، وذا ديناميكية زمانية كذلك^(١) (هوثر Hoover ٢٠٠٤؛ ٢٠١٠). وقد قدم ابن تيمية -معتمدًا على الكلام والفلسفة، مع ما كان يخص به القرآن والسنة والمنقول عن السلف من مرجعية مستقلة- تيارًا جديدًا من الكلام، غير مسبوق في المذهب الحنبلي، ولا عرف الإسلام الوسيط له نظيرًا (العمري ٢٠١٠؛ هوثر ٢٠٠٧؛ أوزرفارلي ٢٠١٠).

وقد كان المناخ الكلامي الذي يعمل فيه مُشربًا بالكلام الأشعري ذي الصبغة الفلسفية، ولا سيما مقالات فخر الدين الرازي (ت. ٦٠٦/١٢٠٩)، التي درّسها ابن تيمية مع طلابه، ثم أطال النَّفَسَ في الرد عليها. وما كتاباه الكبيران «بيان تلبيس الجهمية»، و«درء تعارض العقل والنقل» إلا نقدًا مباشرًا لفكر الرازي. فأما أولهما، فردّ على كتاب «أساس التقديس» في تأويل الصفات الخبرية. وأما الآخر، فدحض لـ (قانون التأويل) الذي قال به كل من الغزالي والرازي، والذي يقدم العقل على ظاهر النقل عند التعارض. وعلى الرغم من أن

(١) يشير الكاتب بهذا التعبير -ومقابلُهُ الإنجليزي (temporally dynamic)- إلى مذهب ابن تيمية في جواز

قيام الحوادث بذات الله تعالى. (المترجم)

الاعتزال كان قد اندثر -في القرن الثامن/الرابع عشر- من الإسلام السني، فقد بقي في مذهب الشيعة الإمامية الكلامي، مما حمل ابن تيمية على أن ينقد أفكار المعتزلة المتعلقة بالعدل الإلهي في رده المطوّل على الإمامية: «منهاج السنة النبوية».

ولابن تيمية -سوى ما تقدم- مصنفات كبيرة أخرى، منها ردود على النصرانية، وعلى المنطق الأرسطي، وكتب مهمة في التصوف، وفي النظرية السياسية، وفي النبوة. وأكثر كتبه لا يُعرف تاريخ تأليفه؛ ولذا أصبح من الصعب الوقوف على ما طرأ على تفكيره من تغير أو تطور. ومع ذلك، يتميز فكره بغير قليل من التناغم والاتساق؛ ولذلك يسوغ لنا أن نتحدث -ببعض الثقة- عن مذهب كلامي تيمي متميز، حافظ على معالمه الجوهرية في إبان حياة صاحبه العلمية. وفيما يلي نظرة كلية على فكر ابن تيمية الكلامي، عولت فيه -في الأساس- على كتاباتي إلا حيثما ورد التنبيه على غير ذلك (هوفر ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٧؛ ٢٠١٠؛ وانظر أيضًا: لاؤوست ١٩٣٩؛ بيل Bell ١٩٧٩).

لقد كان ابن تيمية يرى أن المشكلة الأساسية في عصره هي أن الله لم يعد يُعبد ولا يُذكر على نحو صحيح، فقد زاغ كثير من المسلمين عن الدين القويم عقيدة وعملاً إلى ضلالات الفلاسفة والمتكلمين، فضلاً عن الشيعة والصوفية والنصارى وغيرهم. وكان الحل [في رأيه] ردّ الإسلام إلى مصادره: القرآن، والحديث، ومذهب السلف (وهم جيلان أو ثلاثة بعد النبي محمد ﷺ) في العقد والعمل؛ أي إلى الدين قبل أن يفسده الخطأ والانقسام المذهبي. وفي رأيه أيضًا أن أحكام المتأخرين المتراكمة وإجماعهم عرضة للخطأ، وأنه لا بدّ من عرضها على عقيدة السلف.

ومما يدخل في صميم جدل ابن تيمية ضد الكلام والفلسفة تبعية الإلهيات للأخلاق، والنظريات للعمليات. فقد كان علم الكلام والفلسفة يتمسكان بالنسق [المألوف]، فينتقلان في البرهنة من طبيعة الواقع إلى وجود الله، وتوحيده، وصفاته، ثم ينتهيان بالنبوة، وما يتبع ذلك من الواجبات العملية. وعند ابن تيمية أن هذا المنهج لا يُنزل عبادة الله في المقدمة، وأن النسق القرآني في قوله

[تعالى]: «إياك نعبد وإياك نستعين» (القرآن ١ : ٥) يقتضي أن انفراد الله بأحقية العبادة والحمد والمحبة مقدّم على انفراده بخلق العالم وبمعونة العباد. نعم . . إن الله هو خالق العالم، ولكن هذا الضرب من التوحيد تابع -في رأي ابن تيمية- لحقيقة أكثر جوهرية، هي استحقاقُ الله المطلق للطاعة والحمد. فمن الواجب على الإنسان أن يعبد الله ويحبه لما هو عليه في نفسه، لا لمجرد أنه يخلق ويعين. وهكذا ميز ابن تيمية [منهج] الكلام من منهجه الخاص، الذي استمده من القرآن:

حاصل الفرق بين طريقة القرآن وطريقة المتكلمين أن الله أمر بعبادته تلك العبادة التي هي كمالُ النفس، وتماؤها، وهدفها الأسمى، ولم يقصرها على مجرد إثبات وجوده، كما هو الشأن في الكلام. وقد قرن القرآن العلم بالله بعبادته، فجمع بذلك بين القدرتين الإنسائيتين على العلم والممارسة العملية، أو على الشعور والحركة، أو على الإدراك الإرادي والفعل، أو على اللفظي والعملي. والأمر كما قال الله: «اعبدوا ربكم» [(القرآن ٢ : ٢١)]. وعبادته تقتضي ضرورة العلم به، والتوبة إليه، والخضوع بين يديه، والافتقار إليه. وهذه هي الغاية. أما المنهج الكلامي فلا يضمن من ذلك إلا إثبات وجود الله والإقرار به فحسب (منقول في: أوزرقلري: ٢٠١٠ : ٨٩).

وقد تحدث ابن تيمية أيضًا عن أولوية العبادة والأخلاق على مباحث الإلهيات في المسائل العقدية، وهذه الفكرة انتشرت انتشارًا واسعًا -فيما بعد- بين الوهابية والسلفية المحدثّة. وهو يفرق بين نوعين من التوحيد: توحيد الألوهية، ويعني انفراد الله بكونه إلهاً، مستحقًا للعبادة، لا شريك له في ذلك ولا ندّ. وتوحيد الربوبية -وهو تابع للأول- ويشير إلى قدرة الله على الخلق، ويعني الإيمان بأن الله خالق كل شيء. وليس من شك في أن المنطق قاضٍ بأن يتقدم أولهما على ثانيهما: فالله في نفسه، وفي استحقاقه المطلق للمحبة والعبادة يكون بالمحل الأول.

والحق أن انعطاف ابن تيمية نحو الفقهيات أحال علم الكلام جزءاً من الفقه، فقد أنكر التمييز الشائع في القرون الوسطى بين أصول الدين وفروعه، حيث تختص الأصول بالعقائد، كوجود الله وصفاته، من الوجهة النظرية، بينما تُعنى الفروع بمناقشة الواجبات الدينية، كالصلاة والصيام، من منظور عملي تشريعي. وليس الأمر كذلك عنده، فهو يرى أن الأصول تختص بالمسائل ذوات الأهمية العظمى، إن في العقائد وإن في الفقهيات، بينما تتناول الفروع مسائل دون ذلك في التفاصيل. ومع ذلك، تعد العقائد والفقهيات كليهما من العمليات التي تتعلق بعبادة الله عبادةً صحيحة، ومقصود العقيدة الرئيس إنما هو تحصيل العبارات السديدة في الثناء على الله وفي عبادته، وليس إثبات وجود الله.

وعلى الرغم مما سبق، فقد ظل ابن تيمية يعرف للعقل مكانته وقدرته على إثبات وجود الله. والحق أن كلامه فيما يستطيع العقل معرفته مبشّر، فقد أكد أن الوجود المخلوق نفسه كافٍ في إثبات وجود الخالق؛ لما عُلم من أن كلّ أثر لا بدّ له من سبب، وكذلك تدلنا الفطرة على أن كل محدث لا بدّ له من محدث. والعقل والفطرة جميعاً يعلمان أن الله وحده هو المستحق للعبادة، وأنّ أتم نعمة على العبد أن يُرزق محبة الرب. وقد حدد ابن تيمية -مستخدمًا مصطلحات أرسطية- الفطرة بأنها قابلية لدين الإسلام مركوزة [في الإنسان] منذ الميلاد، ثم تنشط في إبان نموه، وفائدة النبوة والوحي حينئذ تكميل هذه الفطرة، ومعاونتها على التغلب على الفساد.

ومن رأي ابن تيمية أيضًا أنه لا تعارض بين العقل والفطرة من جهة، والوحي من جهة أخرى، فإن مصدرها جميعًا واحد، وهي -ثلاثتها- كثيرًا ما تمدنا بالمعلومات والأدلة نفسها. وبوسع العقل والفطرة أن يعرفا -بمعزل عن الوحي- وجود الله ومصير الإنسان، ولكنهما متى انتهى إليهما هذا الوحي أقرا في الحال بصحة ما جاء فيه، وبمطابقته لما سبق به علمُهما. ومما لاحظته ابن تيمية كذلك أن المتكلمين والفلاسفة قصروا النقل على ما لا يمكن بلوغه من العلم بطريق العقل، بينما ذهب هو إلى أن الوحي ليس محض علم فحسب،

ولكنه يتضمن الأدلة العقلية الصحيحة أيضًا، مما يحدو العقل على الإقرار بحقيقته [الوحي]. ولا يخفى أن ابن تيمية كان يحاول -في دعواه الوفاق بين النقل والعقل- أن ينزع عن الفلسفة والكلام ثوب العقلانية الباذخ، إذ هما يستندان -في رأيه- إلى أسس مغلوطة، ويفضيان إلى نتائج مضللة.

ومن الأمثلة على ذلك الدليل الكلامي على وجود الله فهو يفترض -في صورته المبسطة- أن العالم مخلوق من جواهر [أجزاء] لا تتجزأ (indivisible atoms)، ومن أعراض (accidents) تقوم بها، والأعراض حادثة، فالجواهر كذلك، لأن ما تقوم به الحوادث يكون حادثًا ولا بد. وإذا ثبت ذلك، فالعالم حادث؛ لأن تسلسل الحوادث (infinite regress) لا إلى بداية محال، فثبت أن العالم مبتدأ في الزمان، ولا بد له من صانع غير حادث، بل قديم (eternal).

وكثيرًا ما يرد ابن تيمية هذا الدليل، منكراً حديثه المعقد -دون ضرورة- عن الجواهر والأعراض. وإذا تجاوزنا مسألة التعقيد هذه، فمن العسير أن نعرف لم يبدو مشكلًا في رأيه. على أن هذا الدليل يستند إلى مقدمتين لا تصحان عنده: إحالة التسلسل، وأن الحوادث لا تقوم إلا بحادث. فهو لا يرى أن التسلسل محال، وقوله بأن الله لم يزل خالقًا في القدم يعني تسلسل الأشياء المخلوقة لا إلى بداية، كما أن نظريته الديناميكية الزمانية لله تعني اقتناعه بقيام الحوادث به؛ ولذلك لم يكن ليقبل المقدمة الكلامية القائلة بأن كل ما قامت به الحوادث حادث، فهي تناقض معتقده. وفي رأيه أن المقدمات الكلامية غير صحيحة، وأنها تفضي إلى نتائج ينكرها العقل، بينما يوافق رأيه الشرع والعقل جميعًا.

وفيما يتعلق بصفات الله وأسمائه، التي كان يعرض لها أحيانًا في إطار توحيد الصفات، يبدو رأيه أثرًا «توقيفيًا» أو «غير إدراكي»، مع اختلاف دقيق سائير إليه فيما بعد. فهو يقول بأن كل ما جاء به الشرع من الأسماء والصفات الإلهية يتعين نسبته إلى الله، بلا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل بصفات المخلوقين وأسمائهم، وكذلك بلا تعطيل بتأويلها بالمجاز. وقد ثبت أن الله سميع بصير، ولكنه أيضًا «ليس كمثله شيء» (القرآن ٤٢: ١١)، وهذا جارٍ في جميع الصفات

التي وردت في القرآن وفي الأحاديث؛ كإرادة الله، وضحكه، واستوائه على العرش. وقد أنكر تأويل المتكلمين، كما أنكر التفرقة بين الحقيقة والمجاز التي بنوا هذا التأويل عليها. ومن الأمثلة على ذلك أن الأشاعرة تأولوا الحب المنسوب إلى الله بالإرادة؛ لأن في حمل المحبة على ظاهر معناها تشبيهاً بالصفات المخلوقة، ولا يمكن بحال أن تنسب إلى الله عاطفة، كالمحبة. وعند ابن تيمية أن هذا التأويل يتضمن التمثيل والتعطيل جميعاً، فالمتكلمون يتصورون أن المحبة المنسوبة إلى الله تماثل المحبة الإنسانية بمعناها الحرفي؛ ولذلك أنكروا نسبتها إلى الله، فعطلوا هذه الصفة، واستبدلوا بها صفة الإرادة، والصحيح المقبول في رأيه إثبات جميع الأسماء والصفات على نحو سواء، بلا تكييف. وليس من شبه بين أسماء الله وصفاته من جهة، وأسماء المخلوقين وصفاتهم من جهة أخرى إلا في محض التسمية.

إن مذهب «التوقف» الذي يدين به حنبلي، كابن قدامة، ينتهي عند هذا الحد، ولا يمضي في البحث عن معاني الصفات؛ لأنه لا يثمر فائدة عملية، فالواجب عنده «إمرار» أسماء الله وصفاته كما هي. وليس الأمر كذلك عند ابن تيمية، الذي آمن بأهمية المعاني، فأطال ذيل الكلام في الشرح العقدي، وحطّ من شأن التأويل الكلامي، فاستبدل به التفسير اللغوي الذي يمكن من خلاله شرح الأسماء والصفات الإلهية على نحو مرّضي. وعلى الرغم من أن العباد لا يعلمون من أسماء الله وصفاته سوى محض التسمية، فإن هذه الأسماء لم تزل تستدعي في العقول معاني، ولهذه المعاني تأثير في استجابة العبد لربه، إن بالخير وإن بالشر، وفقاً لما انطبع في نفسه من تصور. من أجل ذلك رأى ابن تيمية وجوب أن يكون لأسماء الله وصفاته معاني تؤثّر في محبته والثناء عليه، وتقطع دابر الشك والنقص عنه، وهذا هو المقصود من جميع جهوده الكلامية، وما كان نزاعه مع مخالفيه من المتكلمين إلا لأنهم أخفقوا في إجلال الله كما ينبغي.

ومن الأمثلة النافعة في بيان ذلك مناقضة فكرة ابن تيمية عن العدل الإلهي لنظيرتها عند الأشاعرة والمعتزلة. فأما الأشاعرة، فيتحقق العدل الإلهي - وفقاً

لمذهب الإرادية (voluntarism) عندهم - في كل ما يريده الله، بقطع النظر عن الباعث والحكمة، فالله عدل حين يعاقب الناس على قبيح فعالهم التي خلقها لهم، وهو عدل إذا عاقب الأنبياء من غير داعية عقاب. وقد أنكر ابن تيمية هذا المذهب الذي يصور الإله ذميماً ذا نزوات. وأما المعتزلة، فخالفوا الأشاعرة، وذهبوا إلى أن من الظلم أن يعاقب الله الناس على معاصي خلقها هو فيهم؛ ولذلك كان مذهبهم أن الله منح الناس الحرية في خلق أفعالهم، ثم يكون الجزاء العدل ثواباً على الطاعات، وعقاباً على المعاصي. وقد ردّ ابن تيمية أيضاً هذا الرأي؛ لأنه مفضٍ إلى تعدد الخالقين في العالم: الله والناس، كما أنه يصور الإله في صورة الأحقق، الذي سبق في علمه أن الناس سيقترفون المعاصي بالقدرة التي سيمنحهم إياها، ومع ذلك يمنحهم إياها بغياء، وهذا كالذي يعطي آخر سيفاً ليقاتل الكفار، وهو يعلم سلفاً أنه سيقتل به نبياً. وفي الجملة، انتقد ابن تيمية المعتزلة والأشاعرة كليهما؛ لوصفهم الله بما لا يليق بجناحه، فإنه إذا كان من غير الممكن تطبيق المعايير الأخلاقية البشرية على الله، فإن من الواجب - مع ذلك - الحديث عنه بأكرم عبارة. وليس العدل الإلهي - في رأي ابن تيمية - إلا أن الله «يضع الأشياء في مواضعها»، جرباً على مقتضى حكمته. وفي بعض كتبه المتأخرة ذهب مثل مذهب ابن سينا والغزالي في أن العالم خلق على أكمل صورة.

وجدير بالذكر أن ابن تيمية حدد كذلك آلية (mechanism) لاشتقاق أسماء الله وصفاته من طريق العقل، فعلى الرغم من أنه منع من استعمال قياس التمثيل وقياس الشمول في العقائد؛ لكونهما يفضيان إلى عقد مقارنة مباشرة بين الله والخلق، فقد أجاز إعمال قياس الأولي، فذهب - انطلاقاً من النص القرآني: «وله المثل الأعلى» (القرآن ١٦ : ٦٠) - إلى أن كل ما ثبت للمخلوق من صفة كمال، فهي للخالق بطريق الأولي والأحرى؛ لأنه سببها ومصدرها، فكان أولى بأن تنسب إليه؛ كالقدرة، والحياة، والبصر، والكلام. وكذلك هو الأولى بالتنزيه عن كل ما يُعد صفة نقص في المخلوق، وغاية الكمال الإلهي يكمن في أن صفاته لا تشبه صفات خلقه بحال. وقد أوجز ابن تيمية ذلك بقوله: إنه [الله] موصوف بكل صفات الكمال التي لا يشبهها فيها أحد البتة (منقول في: هوافر ٢٠٠٧ : ٦٥)،

ثم جعل يصف الله بكثير من الصفات التي رأى أنها من الكمالات في بني آدم؛ كالضحك، والفرح، والحركة. ولا شك أن هذه الصفات شهد بها الشرع، ولكن ابن تيمية يؤكد أنها ثابتة عقلاً كذلك. وعلاوة على ذلك، لا بد من وصف الله بهذه الكمالات، وإلا نُسب إليه النقص، وكان غير مستحق للعبادة.

والحق أن رأي ابن تيمية في مكونات الكمال الإلهي الذاتي (قديم، حادث [تقوم به الحوادث]، غائي الأفعال) باعَدَ -من الناحية العملية- بينه وبين الموروث الإسلامي السابق جملة. وعلى الرغم من أن بعض عناصر مذهبه موجودة عند الكرامية، وفخر الدين الرازي، والفيلسوف أبي البركات البغدادي (ت. ١١٦٥/٥٦٠)، فإنه تجاوز كل هؤلاء في تطوير تصور لله يتسم بالديناميكية الدائمة. وفي رأيه أن الله كان يفعل ويخلق ويتكلم أولاً بإرادته وقدرته، على ما تقتضيه حكمته، وأن أفعاله قائمة بذاته، ثم تبرز للوجود متتابعة في الزمان. يقول: ينبغي أن يوصف الرب بالأفعال التي تقوم به، واحداً تلو آخر (منقول في: هوثر ٢٠٠٧: ٩٦). على أنه كان نادراً ما يستخدم مصطلح (الحوادث) في وصف الأفعال الإلهية، فقد كان يؤثر مصطلح (أفعال الله الإرادية)، وألفاظاً أخرى أدنى إلى نصوص الوحي، وإن كان قد أشار إلى أن معناها هو الحدوث، ثم إنه أخذ نفسه بدحض الأدلة الكلامية التي تمنع قيام الحوادث بذات الله.

ولا يخفى أن قول ابن تيمية بأن الله لم يزل خالقاً أنزله مكاناً وسطاً بين فلسفة ابن سينا وعلم الكلام، فهو قد وافق التراث الفلسفي في أن الكمال الإلهي يقتضي فعل الخلق منذ القدم، وفي أن تعيين مبتدأ زماني للإبداع الإلهي -كالحال في علم الكلام- يعني أن الإله لم يكن كاملاً قبل أن يَبْرَأ الخلق، وأنه طرأ عليه تغير عندما تحول من غير خالق إلى خالق، فضلاً عن الحاجة إلى مرجع لبدء عملية الخلق والتكوين. وقد أجاب الأشاعرة عن هذه الحجة بأن إرادة الله القديمة سبقت بترجيح حد بعينه يُبتدأ فيه الخلق، دون حاجة إلى سبب آخر، فردَّ عليهم ابن تيمية ذلك؛ لأن شيئاً لا يكون بغير سبب يسبقه. واستخلص ابن سينا من كل ما تقدم أن العالم فاض عن الله في الأزل. وذهب ابن تيمية إلى أنه كان

هناك دائماً خلقٌ ما [منذ الأزل]، غير أنه لم ينحْ نحو ابن سينا في قوله بالفيض، ولا بما فيه من التسلسل الأزلي للأفلاك السماوية، وإنما وافق التراث الكلامي في أن أي مخلوق لا يمكن أن يكون قديماً؛ فإن كونه مخلوقاً يعني أنه كان بعد أن لم يكن. وقد أراد أن يوضح رأيه ففرق بين جنس [نوع] الحوادث وأفرادها، فالجنس قديم، وهو موجود لم يزل، ولكن آحاد أفراده حادثة. وعلاوةً على ذلك، لم يخلق الله شيئاً من لا شيء، ولكن من شيء سابق، فهذا العالم الذي خلقه الله في ستة أيام (القرآن ١١ : ٧) مسبوق بعوالم أخرى. والحق أن رأي ابن تيمية في الخلق شديد القرب من رأي ابن رشد، ولكن ليس من الواضح إذا كان هناك تأثير مباشر أم لا.

وقد أنكر ابن تيمية -فيما يتعلق بكلام الله- قول الأشاعرة بقدم القرآن، ولكنه لم يقف أثر المعتزلة في القول بأن القرآن مخلوق، بل ذهب إلى أن الله كان متكلماً في القدم بإرادته وقدرته، وأن كلامه قائم بذاته، فجنس [نوع] الكلام الإلهي قديم، خلافاً لأفراده، كالشأن في الحوادث سواءً بسواء. ومع ذلك، لا يقال في كلام الله إنه مخلوق؛ لأنه قائم بذاته، وليس خارجاً عنها. وكذلك لا توصف أفراد الكلام الإلهي بأنها مخلوقة ولا بأنها قديمة، فالقرآن غير مخلوق، ولكنه ليس قديماً. وليس يخفى أن مصطلح (غير مخلوق) "uncreated" لا يعني القِدَم عند ابن تيمية، ولكنه يميز أفعال الله عن حوادث العالم. ويدين ابن تيمية -في ظاهر اللفظ- بالاعتقاد الحنبلي الموروث من القول بعدم خلق القرآن، ويزعم أن مذهبه في ذلك مذهب أحمد بن حنبل، غير أن إقحامه للتسلسل الزمني في الكلام الإلهي يبدو مستحدثاً في المذهب الحنبلي. وعلى العكس من ذلك، أنكر ابن قدامة قبله -في إحدى مناظراته مع بعض الأشاعرة- التعاقب في الكلام الإلهي؛ لأن الله لا يتكلم بالجراحة التي يتكلم بها البشر (داير Daiber ١٩٩٤ : ٢٥٨ ، ٢٦١).

ويقتضي مذهب ابن تيمية في ديمومة الخلق الإلهي، وكذلك تصورُ الفيض عند ابن سينا، وجوب [أو ضرورة] الخلق -من بعض الوجوه- مع الله، وهو ما يشير إشكالية استقلال الله، أو غناه الذاتي. فأما المتكلمون، فبيّنوا في جلاء أن

الله إلهٌ كامل - وإن لم يكن عالمٌ - حين ذكروا مبدأً لخلق العالم [حدث العالم]، وأنكر بعض الأشاعرة، كالفخر الرازي وسيف الدين الآمدي (ت. ٦٣١/١٢٣٣)، أن يكون لله فيما يخلق أغراض أو علل باعثة، وإنما خلقه للعالم لا لعلّة (gratuitous). فإله - من هذا المنظور الإرادي الأشعري - غني عن العالم، الذي هو ثمرة الإرادة الإلهية المجردة، خلافاً لابن تيمية الذي فسر الاستقلال أو الغنى الإلهي بمعزل عن العالم في هذا السياق الإرادي، فهو عنده عدم حاجة الله إلى العون في خلق العالم. وقد تأثر خطي ابن سينا في منح الأولوية لتعقل الله لذاته (God's self-intellection)، ولمحبته لذاته (self-love)، وجعل منهما أساس سائر الوجود، كما يبدو ذلك في قوله: ما أحبه الله من عبادته وطاعته من حبه لنفسه، وحبه لعباده المؤمنين من حبه لعبادته وطاعته، فحبه للمؤمنين من حبه لنفسه (منقول في: هوثر ٢٠٠٧: ٩٩). فقد تبين أن حب الله لنفسه هو أساس كل حب آخر. والله غني عن حب البشر، وهو غني كذلك عن العالمين. ومع ذلك، يرجع حب البشر ويرجع جميع الخلق - وجوباً - إلى حب الله لنفسه وإلى كماله.

ويبدو أن هذا الوجوب الذي تنجم به أفعال الله عن كماله إنما كان لتحاشي حقيقة الاختيار الإلهي، وقد أجاب ابن تيمية عن هذا بأن من الجائز أن تحدث المقدرات بإرادة الله وقدرته، فالإرادة والقدرة الإلهيتان هما الوسيلتان اللتان تبرز بهما لوازم (concomitants) الكمال الإلهي إلى الوجود. يقول: ليس من المحال على شيء - واجب الحدوث لسبق القدر بحدوثه - أن يقع به... ، وبقدرة الله وإرادته، وإن كان من اللوازم الواجبة لذاته، كحياته وعلمه (مقتبسة من هوثر ٢٠١٠: ٢٦٦).

وثمة إشكال آخر يرد بشأن الأفعال الإنسانية: إذا كان الله قد قدر وخلق جميع أفعال العباد، فكيف يكونون هم مسؤولين عنها؟ لقد أكد ابن تيمية - مقتفياً أثر الفخر الرازي - أن الفعل الإنساني حقيقة، وأن الناس يأتون ما يأتون من الأفعال بإرادتهم وقدرتهم، وإن كان الله هو الذي يخلق الإرادة والقدرة في الإنسان، وبهما يستوجب منه العمل. وليس ثمة شيء يقع بمنأى عن إرادة الله وخلقته. ولا يرى ابن تيمية في هذا التقرير أي تناقض، بل إنه كان يتحول أحياناً

-حين يبحث هذا الموضوع- من منظور خلق الله إلى منظور مسؤولية الإنسان، فرارًا من الاستدلال بأن البشر لا يمكن أن يكونوا مسؤولين عن أفعال يخلقها الله. وفيما يتعلق بالتناقض بين أمر الله بفعل الطاعات وخلق المعاصي، ردّ ابن تيمية الأمر إلى حكمة الله في خلق جميع الأشياء، ثم جعل يقترح عدة طرق للتهوين من أمر هذه الإشكالية، فذكر -على سبيل المثال- أن من الجائز أن يأمر ملك أحد رعيته بعمل شيء يعود بالنفع عليه، ثم يمتنع [الملك] -مع ذلك- عن مساعدة [هذا المأمور] في طاعة أمره؛ خشية أن يصيب من السلطة ما يحمله على الثورة به. على أن ابن تيمية يقر بأن هذه الأمثلة ليس لها نظير صحيح فيما يتعلق بالجناب الإلهي. وبالأحرى -في رأيه- أنه إذا جاز لنا أن نتصور بشرًا يتوخون الحكمة في تصرفهم، كما صنع هذا الملك، فإن الله أولى أن يوصف بالحكمة في أفعاله. والحق أن الغاية العقدية الأساسية التي كان ابن تيمية يقصد إليها هي حُسْنُ العبارة عن الله، وليس من شك في أن صرف الانتباه إلى وجود تناقضات في الأفعال الإلهية كان حقيقًا أن يحول دون بلوغ هذه الغاية.

(٥)

المذهب الكلامي الحنبلي

من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر

يمثل مطلع القرن الثامن/الرابع عشر مرحلة خاصة من الخصوبة في المذهب الكلامي الحنبلي، وفيه رجلا خلفا ابن تيمية، وهما حقيقتان بالذكر ههنا. أما أحدهما، فنجم الدين الطوفي (ت. ٧١٦/١٣١٦)، الذي كان شخصية غريبة الأطوار بين الحنابلة. أخذ قليلاً عن ابن تيمية بعد وصوله إلى دمشق قادماً من بغداد في سنة ٧٠٤/١٣٠٤-٥، وقبل أن يرحل إلى القاهرة بعد ذلك بعام. وقد كتب شرحاً على أجزاء من الإنجيل، ورداً على النصرانية، واتهم في آخر حياته بالميل إلى التشيع. والحق أنه مشهور لدى علماء أصول الفقه المحدثين من المسلمين بنظريته في المصلحة، وأنها مقدّمة على النص في الاستنباط الفقهي،

على الرغم مما يبدو من أن هذا الرأي كان واهن الأثر في زمانه. وله أيضًا كتاب مفقود في الدفاع عن المنطق والكلام: «دفع الملام عن أهل المنطق والكلام»، كما عمد في آخر تصانيفه «الإشارات الإلهية» إلى تفسير الآيات القرآنية المتعلقة بأصول الفقه وأصول الدين (هاينريشس Heinrichs ١٩٦٠-٢٠٠٤).

وتتجلى غرابة الطوفي في كتابه «درء القول القبيح بالتحسين والتقييح»، فقد رد فيه قول المعتزلة باستقلال العقل بالتحسين والتقييح، وقولهم بأن الإنسان يخلق أفعاله بنفسه، وذهب إلى أن الله هو الذي يقدر الأفعال ويخلقها. على أنه ذكر أيضًا أن الآيات القرآنية الدالة على القدر غير جلية (not unequivocal)؛ لأن ثمة آيات أخرى تومئ إلى مسؤولية الإنسان واختياره، وهذا يعني أن القرآن متعارض (contradictory). والحق أن ما استخلصه الطوفي من هذه الملاحظة يبدو فريدًا في تراث المتكلمين المسلمين قاطبة، فقد ذهب إلى أن هذا التعارض في القرآن من أدلة نبوة محمد ﷺ، وبيان ذلك أن الناس مجمعون على فضيلة محمد ﷺ وحكمته، وكذلك على أن كل حكيم من المصنفين يزيل ما يقع من التعارض فيما يصنفه من الكتب، ولما كان القرآن مشتملاً على التعارض، فإن في ذلك الدليل على أنه من عند الله، لا من عند محمد ﷺ. فإن اعترض على ذلك معترض بأنه لعله ﷺ وضع هذا التعارض في كتابه ليُحتج له به، كما قررناه، فالجواب أن الحكيم لا يرى البتة أنه يصيب مصلحة من الإتيان بالتعارض عمدًا في كلامه (شهادة ٢٠٠٦) (١).

(١) تقرير الأمر على هذا النحو فيه إيهام شديد، وقصور ظاهر في حكاية كلام الطوفي على وجهه، وإلا فلما سأل: أيبكون الحكيم من الناس مشفقًا من وقوع التعارض في كلامه، متنزهًا عنه في تصانيفه، ولا يصنع ذلك الحكيم خالق الحكماء سبحانه؟! والجواب عن ذلك في كلمة واحدة وردت في كلام الطوفي، ولم يذكرها الكاتب ولا من نقل عنه؛ أعني قوله -بعد أن ذكر الآيات القرآنية المختلفة في القدر وفي سؤال الإنسان عن أعماله: «ورود هذه الآيات المتعارضة ظاهرًا في ذلك حجة قوية على إثبات نبوة محمد ﷺ على منكريها» (الطوفي، درء القول القبيح، ...، ص ٢٣٢)، فقوله: «ظاهرًا» يعني في نظر الناظر بادي الرأي، لا في نفس الأمر؛ لأن العجز عن التوفيق لا يعني عدم الموافقة، تنزيلاً على أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم. وإذا كان ذلك كذلك، فينبغي أن يكون تقرير الحجة عند الطوفي على النحو التالي: لو كان محمد ﷺ هو واضع القرآن، لكان حريًا أن ينزهه -كما يصنع سائر الحكماء من البشر في تصانيفهم- عما يوهم ظاهره التعارض، فيأمن بذلك نقد الناقد، =

وأما الشخصية الكبيرة الأخرى في القرن الثامن/الرابع عشر بعد ابن تيمية، فتلميذه الأول، ابن قيم الجوزية (ت. ٧٥١/١٣٥٠)، الذي وإن ظل مستمسكاً بالمعالم الأساسية لمذهب شيخه الكلامي، فقد صنف بصورة أكثر منهجية، وبأسلوب أدبي رفيع، كفل لكتبه الرواج في دوائر السلفية المعاصرة. ويعد الاهتمام العلاجي المتميز بمداواة علل العقول والأبدان والنفوس، التي تحول دون تعظيم الله وعبادته، هو السمة المميزة لإنتاجه العلمي. وكثير من كتبه تركز على قضايا عقدية بغية تذليل العقاب التي تعترض الإيمان الصحيح، على نحو ما يفهمه. ومن أوائل أعماله «الكافية الشافية»، وهو قصيدة مطولة في نقد الأشعرية، وضع عليها كثير من الشروح، وذاع صيتها حتى بلغت حدًا دعا قاضي قضاة دمشق، الفقيه الشافعي الأشعري، تقي الدين السبكي، إلى الرد عليها في سنة ١٣٤٨. ومن كتب ابن القيم المتقدمة أيضًا «مفتاح دار السعادة»، الذي شرح فيه عدة أمور، منها الحكم الإلهية من وراء الظواهر المتنوعة في هذا العالم (هولتزمان ٢٠٠٩: ٢٠٩-١٠، ٢١٦-١٧؛ بوري Bori وهولتزمان ٢٠١٠: ٢٥-٦).

وثمة كتابان من أواخر ما كتب ابن القيم -صُنفا بعد سنة ١٣٤٥- يعدان من أوعب كتب التراث الإسلامي في موضوعيهما الكلاميين: «شفاء العليل» الذي توسع فيه -إلى حد كبير- في معالم ثيوديسية ابن تيمية. وهو نصفان: أما أحدهما، ففي قدر الله وخلقه جميع الأشياء، وأنه على الرغم من خلقه أفعال العباد، فإن العباد هم فاعلوها، ومسؤولون عنها. وأما نصفه الآخر، ففيه أن الله ما خلق شيئًا إلا لحكمة (بالمعنى السببي للحكمة)، فالشروع خير في الحقيقة بالنظر إلى حكمة الله في خلقها، وليس هناك شرٌّ محض. وقد فصل ابن القيم -على نحو أكبر مما هو عند ابن تيمية- حكمة الله في خلق كل شيء، من السموم إلى المعاصي، إلى إبليس (بيرهو Perho ٢٠٠١؛ هوثر ٢٠١٠b).

= واعتراض المعارضين، ولكن القرآن منزل من عند الله، فلم يكن لرسول الله ﷺ من حيلة إلا أن يُبلغه كما أنزل إليه، وأن يفوض أمره إلى الله (انظر: الطوفي، درء، ص ٢٣٣). وهذه الحجة شبيهة بقول من قال: لو كان القرآن من عند محمد ﷺ لما ذكر فيه ما جاء من الآيات التي فيها عتب من الله عليه، ولكان مدحًا صرفًا له، فلما وردت هذه الآيات كانت دليلًا على أن القرآن منزل من عند الله، وعلى أن رسول الله ﷺ إنما يبلغ ما أنزل إليه على نحو ما أنزل إليه، بلا زيادة ولا نقصان. (المترجم)

وأما الكتاب الآخر له، ف«الصواعق المرسلّة»، وهو ردّ موسّع على المسلمات الكامنة وراء التفسيرات المجازية في علم الكلام. ولم يبق من هذا الكتاب سوى نصفه الأول، مما دعانا إلى النظر في مختصره «مختصر الصواعق المرسلّة» لشمس الدين الموصلي (ت. ١٣٧٢/٧٧٤) حتى نقف على مجموع أفكاره. وقد سلك ابن القيم فيه مسلك ابن تيمية، فأنكر كل تعارض بين العقل والنقل في تفسير الصفات الإلهية، وهاجم فكرة المجاز في علم الكلام بشدة، كما نافح عن موثوقية الأحاديث المروية في الصفات الإلهية (القاضي Qadhi ٢٠١٠).

والحق أن المذهب الكلامي الحنبلي لم يحظَ -في القرون التي تلت ابن قيم الجوزية- بدرس دقيق (انظر للاستقصاء: لاؤوست ١٩٣٩: ٤٩٣-٥٤٠؛ لاؤوست ١٩٦٠-٢٠٠٤)، ولكن يبدو أن فكر ابن تيمية لم يكن له كبير أثر في المذهب إلى قيام النهضة ذات المنزَع التيمي في القرن التاسع عشر، في العراق وسورية ومصر. بل إن تلامذته الذين أخذوا عنه في حياته كانوا قليلين (بوري ٢٠١٠). وكذلك لم يتخذ الحنابلة قطّ من مقالاته في أصول الدين مذهباً، ولا لقيت أفكاره نصيراً لها إلا فيما قبل العصر الحديث؛ أعني ابن عبد الوهاب (ت. ١٢٠٦/١٧٩٢)، العالم الحنبلي القادم من وسط جزيرة العرب.

وقد سار ابن عبد الوهاب على خطى ابن تيمية، ففرق بين توحيد الربوبية (وهو الاعتقاد بأن الله وحده هو خالق العالم)، وتوحيد الألوهية أو توحيد العبادة (وهو قَصْرُ العبادة على الله، باتباع شريعته). وقدّم توحيد الألوهية ذا المنزَع الأخلاقي/التشريعي، على محض الإيمان بخالقية الله، كما هو في توحيد الربوبية، ثم ضيّق دائرة توحيد الألوهية، ليُخرج منه كثيراً من الممارسات الشائعة، كتعظيم الأولياء، وزيارة الأضرحة، والسحر، حيث رأى أنها من الشرك الذي يجب القضاء عليه، فتحالف مع الأمير محمد بن سعود (من وسط جزيرة العرب) في سنة ١٧٤٤ ليُجعل معتقداته موضع التنفيذ. وقد استمرت الدولة الوهابية/السعودية الأولى إلى سنة ١٨١٩، ونشأت الثانية في القرن التاسع عشر، بينما قامت الثالثة -وهي الدولة الحديثة في المملكة العربية السعودية- في سنة

١٩٠٢ ، وأضحت هذه الدولة ذات أثر كبير في نشر أفكار ابن تيمية وابن عبد الوهاب خارج حدودها ، ولا سيما في نصف القرن الماضي (بيسكس Peskes ١٩٦٠-٢٠٠٤ ؛ بيسكس ١٩٩٩).

المراجع

- Abd al-Qadir al-Jilani (عبد القادر الجيلاني) (١٩٩٥).
Sufficient Provision for Seekers of the Path of Truth
(الغنية لطالبي طريق الحق)
Trans. M. Holland. 5 vols. Houston: Al-Baz Publishing.
- Abd al-Qadir al-Jilani (عبد القادر الجيلاني) (١٩٩٩). الغنية لطالبي طريق
الحق. تحقيق عصام فارس الحرساني. ٢ مج. بيروت: دار الجيل.
- Abrahamov, B. (1995). 'The bi-la kayfa Doctrine and its Foundations in Islamic
Theology'. *Arabica* 42: 365-79.
- Abu Yala Ibn al-Farra (أبو يعلى ابن الفراء) (١٩٧٤). كتاب المعتمد في
أصول الدين. تحقيق وديع زيدان حداد. بيروت: دار المشرق.
- Abu Yala Ibn al-Farra (أبو يعلى ابن الفراء) (١٩٨٩-٩٠). إبطال
التأويلات لأخبار الصفات. تحقيق أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي.
الكويت: مكتبة دار الإمام الذهبي.
- Abu Yala Ibn al-Farra (أبو يعلى ابن الفراء) (١٩٨٩-٩٠). مسائل
الإيمان. تحقيق سعود بن عبد العزيز خلف. الرياض: دار العاصمة. (علي)
- Ahmad b. Hanbal (أحمد بن حنبل) (منسوب) (١٩٧٣). الرد على الزنادقة
والجهمية. القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها.
- Ali, Abdullah bin Hamid (trans). (2006). *Abd al-Rahman Ibn al-Jawzi: The
Attributes of God*. Bristol, UK: Amal Press.

الأنصاري الهروي، عبد الله (١٩٩٨). ذم الكلام وأهله. تحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري. ٥ مج. المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية.

Bell, J. N. (1979). *Love Theory in Later Hanbalite Islam*. Albany, NY: SUNY Press.

Bori, C. (2010). 'Ibn Taymiyya wa-Jamatuhu: Authority, Conflict and Consensus in Ibn Taymiyya's Circle'. In Y. Rapoport and S. Ahmed (eds.), *Ibn Taymiyya and His Times*. Karachi: Oxford University Press, 23-52.

Bori, C., and L. Holtzman (2010). 'A Scholar in the Shadow'. In Bori and Holtzman (eds.), *A Scholar in the Shadow: Essays in the Legal and Theological Thought of Ibn Qayyim al- Gawziyyah*. Oriente Moderno monograph series, 1 /90: 13-44.

Cook, M. (2000). *Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press.

Daiber, H. (1994). 'The Quran as a "Shibboleth" of Varying Conceptions of the Godhead: A 12th Century Hanbalite-Asharite Discussion and its Theological Sequel in the Protocol of Ibn Qudama Al-Maqdisi'. *Israel Oriental Studies* 14:249-95.

Gimaret, D. (1977). 'Theories de l'acte humain dans l'ecole hanbalite'. *Bulletin d'etudes orientales* 29: 156-278.

Hallaq, W. B. (2009). *Sharia: Theory, Practice, Transformations*. Cambridge: Cambridge University Press.

Heinrichs, W. 1960)-(2004. 'Al-Tufi'. In *Encyclopaedia of Islam*. New edn., x. 588-9.

Hinds, M. 1960)-(2004. 'Mihna'. In *Encyclopaedia of Islam*. New edn., vii. 2-6.

Holtzman, L. (2009). 'Ibn Qayyim al-Jawziyyah'. In D. Stewart and J. Lowry (eds.), *Essays in Arabic Literary Biography 1350-1850*. Wiesbaden: Harrassowitz, 202-23.

- Holtzman, L. (2010). "Does God Really Laugh" Appropriate and Inappropriate Descriptions of God in Islamic Traditionalist Theology'. In A. Classen (ed.), *Laughter in the Middle Ages and Early Modern Times*. Berlin: de Gruyter, 165-200.
- Hoover, J. (2004). 'Perpetual Creativity in the Perfection of God: Ibn Taymiyya's Hadith Commentary on God's Creation of This World'. *Journal of Islamic Studies* 15: 287-329.
- Hoover, J. (2007). *Ibn Taymiyya's Theodicy of Perpetual Optimism*. Leiden: Brill.
- Hoover, J. (2010a). 'God Acts by His Will and Power: Ibn Taymiyya's Theology of a Personal God in his Treatise on the Voluntary Attributes'. In Y. Rapoport and S. Ahmed (eds.), *Ibn Taymiyya and His Times*. Karachi: Oxford University Press, 55-77.
- Hoover, J. 2010b). 'God's Wise Purposes in Creating Iblis: Ibn Qayyim al-Gawziyyah's Theodicy of God's Names and Attributes'. In C. Bori and L. Holtzman (eds.), *A Scholar in the Shadow: Essays in the Legal and Theological Thought of Ibn Qayyim al-Gawziyyah*. Oriente Moderno monograph series, 1/90: 113-34.
- طبقات الحنابلة. تحقيق محمد حامد الفقي. ٢مج. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية. (Ibn Abi Yala) ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد (١٩٥٢).
- Ibn Batta (1958). *La Profession de foi d'Ibn Batta* [الإبانة الصغرى] Ed. and trans. H. Laoust. Damascus: Institut francais de Damas.
- تحقيق حسن السقاف. عمان: دار الإمام النووي. (Ibn al-Jawzi) ابن الجوزي، (١٩٩١). دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه.
- Ibn al-Jawzi (2002). *A Medieval Critique of Anthropomorphism: Ibn al-Jawzi's Kitab Akhbar as- Sifat. A Critical Edition of the Arabic Text with Translation, Introduction and Notes*. Ed. and trans. M. Swartz. Leiden: Brill.
- Ibn al-Jawzi (2006). *The Attributes of God (Daf Shubah Al-Tashbih Bi-Akaff Al-Tanzih)*. Trans. Abdullah bin Hamid 'Ali. Bristol, UK: Amal Press.

المرسلة على الجهمية والمعتلة. تحقيق علي بن محمد الدخيل الله. ٤مج. الرياض: دار العاصمة.

المرسلة على الجهمية والمعتلة. مختصر محمد بن الموصلي. تحقيق الحسن بن عبد الرحمن العلوي. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

الانتصار للفرقة الناجية. تحقيق محمد بن عبد الرحمن العريفي وآخرين. ٤مج. مكة: دار عالم الفوائد.

مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. تحقيق أحمد بن صالح بن علي الصمعاني وعلي بن محمد بن عبد الله العجلان. ٣مج. الرياض: دار الصمعي.

السعادة. تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد. ٣مج. مكة: دار عالم الفوائد.
Ibn Qudama (1962). *Ibn Qudama's Censure of Speculative Theology [Tahrim al-nazar]*. Ed. and trans. G. Makdisi. London: Luzac.

الشيعة القدرية. تحقيق محمد رشاد سالم. ٩مج. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. تحقيق يحيى بن محمد الهندي. ١٠مج. المدينة: مجمع الملك فهد.

عصام السيد محمود. الرياض: مركز الملك فيصل.

- Karamustafa, A. T. (2007). *Sufisin: The Formative Period*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Laoust, H. (1939). *Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki-d-Din Ahmad b. Taimiya, canoniste hanbalite ne a Harran en 1262/661, mort a Damas en 1328/728*. Cairo: Imprimerie de l'Institut Francais d'Archeologie Orientale.
- Laoust, H. (1957). 'Les Premieres Professions de foi Hanbalites'. *Melanges Louis Massignon* 3: 7-35.
- Laoust, H. (1958). *La Profession de foi d'Ibn Batta*. Damascus: Institut Francais de Damas.
- Laoust, H. 1960)-(2004). 'Hanabila'. In *Encyclopaedia of Islam*. New edn., iii. 158-162.
- Madelung, W. (1974). 'The Origins of the Controversy Concerning the Creation of the Koran'. In J. M. Barral (ed.), *Orientalia hispanica*. Leiden: Brill, ii / 504-] 25Repr. in W. Madelung, *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*. London: Variorum Reprints, 1985, Part VI.
- Makdisi, G. (1962). *Ibn Qudama's Censure of Speculative Theology*. London: Luzac.
- Makdisi, G. 1962)-(3. 'Ashari and the Asharites in Islamic Religious History'. *Studia Islamica* 17: 37-80 and 18: 19-] 39Repr. in G. Makdisi, *Religion, Law and Learning in Classical Islam*. Hampshire, UK: Variorum, 1991, Part II.
- Makdisi, G. (1963). *Ibn Aqil et la resurgence de l'Islam traditionaliste au xie siecle*. Damascus: Institut Francais de Damas.
- Makdisi, G. (1973). 'The Sunni Revival'. In D. S. Richards (ed.), *Islamic Civilisation, 950-1150*. Oxford: Cassirer, 155-68.
- Makdisi, G. (1979). 'The Hanbali School and Sufism'. *Boletin de la Asociacion Espanola de Orientalistas* 15: 115-] 26Repr. in G. Makdisi, *Religion, Law and Learning in Classical Islam*. Hampshire, UK: Variorum, 1991, Part VI.

- Makdisi, G. (1981). 'Hanbalite Islam'. In M. L. Swartz (ed.), *Studies on Islam*. New York: Oxford University Press, 216-64.
- Makdisi, G. (1997). *Ibn Aqil: Religion and Culture in Classical Islam*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- al-Matroudi, A. H. I. (2006). *The Hanbali School of Law and Ibn Taymiyya*. London: Routledge.
- Melchert, C. (1997). *The Formation of the Sunni Schools of Law, 9th-10th Centuries C.E.* Leiden: Brill.
- Melchert, C. (2006). *Ahmad Ibn Hanbal*. Oxford: Oneworld Publications.
- Melchert, C. (2011). "'God Created Adam in His Image'". *Journal of Qur'anic Studies* 13: 113-24.
- Melchert, C. (2012). 'al-Barbahari'. *Encyclopaedia of Islam. edn III*. Edited by: Gudrun Kramer, Denis Matringe, John Nawas, Everett Rowson. Brill Online, 2013. University of Nottingham. 15 August 2013 <http://referenceworks.brillonline.com/entries/encyclopaedia-of-islam-/3al-barbahari-COM22944>
- Michot, J. R. (1994). *Ibn Taymiyya: Lettre a Abu l-Fida'*. Louvain-la-Neuve: Institut Orientaliste de l'Universite Catholique de Louvain.
- Michot, Y. J. (2003). 'A Mamluk Theologian's Commentary on Avicenna's *Risala Adhawiyya*: Being a Translation of a Part of the *Dar Al-Taarud* of Ibn Taymiyya, with Introduction, Annotation, and Appendices'. *Journal of Islamic Studies* 14: 149-203 (Part I) and 14: 309-63 (Part II).
- el-Omari, R. (2010). 'Ibn Taymiyya's "Theology of the Sunna" and his Polemics with the Asharites'. In Y. Rapoport and S. Ahmed (eds.), *Ibn Taymiyya and His Times*. Karachi: Oxford University Press, 101-19.
- Ozervarli, M. S. (2010). 'The Qur'anic Rational Theology of Ibn Taymiyya and his Criticism of the Mutakallimun'. In Y. Rapoport and S. Ahmed (eds.), *Ibn Taymiyya and His Times*. Karachi: Oxford University Press, 78-100.
- Patton, W. M. (1897). *Ahmed Ibn Hanbal and the Mihna*. Leiden: Brill.

- Perho, I. (2001). 'Man Chooses his Destiny: Ibn Qayyim Al-Jawziyya's View on Predestination'. *Islam and Christian-Muslim Relations* 12: 61-70.
- Peskes, E. 1960)-(2004. 'Wahhabiyya'. In *Encyclopaedia of Islam*. New edn., xi. 39-45.
- Peskes, E. (1999). 'The Wahhabiyya and Sufism in the Eighteenth Century'. In F. de Jong and B. Radtke (eds.), *Islamic Mysticism Contested: Thirteen Centuries of Controversies and Polemics*. Leiden: Brill, 145-61.
- Qadhi, Y. (2010). '"The Unleashed Thunderbolts" of Ibn Qayyim al-Gawziyyah: An Introductory Essay'. In C. Bori and L. Holtzman (eds.), *A Scholar in the Shadow: Essays in the Legal and Theological Thought of Ibn Qayyim al-Gawziyyah*. *Oriente Moderno* monograph series, 1 /90: 135-49.
- Sabari, S. (1981). *Mouvements populaires a Bagdad a l'epoque 'abbaside, ix-e-xie siecles*. Paris: Maisonneuve.
- al-Sarhan, S. S. (2011). 'Early Muslim Traditionalism: A Critical Study of the Works and Political Theology of Ahmad Ibn Hanbal'. Doctoral dissertation, University of Exeter.
- Seale, M. S. (1964). *Muslim Theology: A Study of Origins with Reference to the Church Fathers*. London: Luzac.
- Shihadeh, A. (2006). 'Three Apologetic Stances in al-Tufi: Theological Cognitivism, Noncognitivism, and a Proof of Prophecy from Scriptural Contradiction'. *Journal of Quranic Studies* 8: 1-23.
- Swartz, M. (2002). *A Medieval Critique of Anthropomorphism: Ibn al-Jawzi's Kitab Akhbar as-Sifat. A Critical Edition of the Arabic Text with Translation, Introduction and Notes*. Leiden: Brill.
- Tufi, Najm al-Din (2002). *Al-Isharat al-ilahiyya ila l-mabahith al-usuliyya*. Ed. Abu Asim Hasan b. Abbas b. Qutb. 3 vols. Cairo: al-Faruq al-haditha.
- توفى الطوفى (٢٠٠٥). درء القول القبح بالتحسين والتقيح. تحقيق أيمن شحادة. الرياض: مركز الملك فيصل.

- Vishanoff, D. R. (2011). *The Formation of Islamic Hermeneutics: How Sunni Legal Theorists Imagined a Revealed Law*. New Haven: American Oriental Society.
- Watt, W. M. (1994). *Islamic Creeds*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Williams, W. (2002). 'Aspects of the Creed of Imam Ahmad Ibn Hanbal: A Study of Anthropomorphism in Early Islamic Discourse'. *International Journal of Middle East Studies* 34: 441-63.

القسم الرابع

التاريخ السياسي والاجتماعي وتأثيره في علم الكلام

(نماذج أربعة)

الفصل السادس والثلاثون

المأمون والمحنة

نيمرود هورفيتز

(١)

مقدمة

يُقصد بالمحنة سلسلة المساءلات التي بدأها الخليفة المأمون (حكم من ٨١٣/١٩٨ إلى سنة وفاته ٨٣٣/٢١٨) في الأشهر الأخيرة من حياته، وكان عماله يقومون بها، فيطرحون على علماء المسلمين سؤالاً واحداً: هل القرآن مخلوق؟ وكان أكثر هؤلاء العلماء يؤكد كونه مخلوقاً، موافقةً للسلطة، بينما أبى قليل منهم الإقرار بذلك؛ فأودعوا السجن، ومات بعضهم فيه. ولم يزل الأمر كذلك حتى جاء الخليفة المتوكل (ت. ٨٤٧/٢٤٦)، فأخمد نار هذه المساءلات، بعد انصرام خمس عشرة سنة من الإكراه والمقاومة.

لقد ساءل المحققون [المستجوبون] عشرات العلماء ممن علت أسنانهم، وعُرفوا بالإخلاص السياسي، وكانوا يحفظون كذلك بإكبار العامة، فاستحالت المحنة - بهذه الإهانة العلنية - صدمة جمعية، أحكمت قبضتها على خيال الأجيال التالية، فزخرت كتب التاريخ والتراجم بأخبارها. وقد اعتنى الباحثون الغربيون أيضاً بعناية كبيرة بهذا الحدث، وتساءلوا عن السبب في تركيز المساءلات على خلق القرآن، وعن السبب في إثارتها في أوائل القرن الثالث/التاسع، وعن السبب في مبادرة المأمون إلى اتباع مثل هذه السياسة. وعلى الرغم مما نالته المحنة من

اهتمام القدماء والمحدثين جميعاً، فإن كثيرين ممن يتوفرون على درسها يعتقدون أن أسبابها «غامضة» (ناواس Nawas ١٩٩٤ : ٦٢٣).

ويتناول المؤرخون المحدثون المحنة من منظورين: بصورها أولهما تدخلًا من المأمون في الخلافات الكلامية التي قسمت العلماء إلى فرق مذهبية وسياسية شتى^(١)، فهي تُعد -من هذا الوجه- إجراء لإعادة تشكيل علم الكلام. ويلتفت المنظور الآخر إلى جهود المأمون في توطيد سلطان الخليفة^(٢). وأصحاب هذه المقاربة يقرنون آراءه الدينية بمصالحه السياسية، ويذهبون إلى أنه اخترع المحنة تقويةً لسلطة الخليفة الروحية، وليكون «الرئيس الأعلى الذي حول سلطة لا تعرف منازعة، ولا حدًا، وليس له فيها شريك» (ناواس ١٩٩٤ : ٦٢٤).

ويرى هذا الفريق الأخير من المؤرخين أن المحنة كانت مرحلة جديدة من صراع على المرجعية الروحية [الدينية]، استمر عدة عقود بين الخلفاء والعلماء، وأن الخلفاء رأوا أن سلطتهم الروحية كانت إلى أفول في السنين التي تسبق المحنة، بينما كانت مكانة العلماء في صعود، بوصفهم الورثة الروحيين للنبي ﷺ. من أجل ذلك، كانت المحنة التي ابتدعها المأمون تهدف -في رأي هؤلاء- إلى «تدعيم دور الخليفة بوصفه إمامًا في المسائل الدينية...» (كرون وهيندز ١٩٨٦ : ٩٧). وبعبارة أخرى: لقد ذهبوا إلى أن المحنة إنما أريد بها أن تعكس ديناميكية انحدار المرجعية الروحية للخليفة، حتى يستعيد مكانته الدينية.

وتعد الرسائل الخمس التي كتب بها المأمون إلى عامله على بغداد، والتي رواها الطبري (ت. ٩٢٣/٣١٠) في تاريخه، هي المصدر الرئيس الذي يقفنا على بواعث هذا الخليفة في ابتداع المحنة. ففي مفتتح أولها يؤكد أن [حق الله على] أئمة المسلمين وخلفائهم الاجتهاد في إقامة دين الله الذي استحفظهم (الطبري، تاريخ، ١١١٢؛ ترجمة ١٩٩). ومن الممكن أن تُفهم هذه العبارة على وجهين:

(١) راجع استقصاء دقيقًا للأعمال التي أخذت بهذه المقاربة في: نواس ١٩٩٤ : ٦١٦-١٩. وهناك دراستان مهمتان لجولدتسير ١٩٦٣ : ٨٥، وهودجسون ١٩٧٤ : ٢٨٩/١، ذكرتا -على نحو عابر- أن المحنة كانت صراعًا بين المحدثين والمتكلمين. ويلاحظ هودجسون أيضًا أن المحدثين كانوا -قبل المحنة- يضطهدون المتكلمين، وهذه ملاحظة مهمة، وهي أحد الأدلة في هذا الفصل.

(٢) راجع استقصاء لهذه الأعمال في: هورفيتز Hurvitz ٢٠٠٢ : ١٦-١٩.

أحدهما: أن الأئمة والخلفاء بمعنى، وتكون الرسالة حائِثُ إنما تصف الخلفاء بأنهم مستقلون، وأنهم فوق سائر الناس. والآخر: أن المراد بالأئمة العلماء المبرِّزون، كالشيوخ في جلق العلم، وقادة الفكر عمومًا، ويكون المصطلحان «خلفاء» و«أئمة» إنما يشيران إلى فريقين مختلفين (الحكام والعلماء)، ولا يختص الخلفاء حينئذ بالجانب الروحاني [الديني]، وإنما يشركهم العلماء فيه، وهذا يعني أن المحنة لم تكن مواجهة بين الخلفاء والعلماء. على أن الرسالة -على نحو ما وصلت إلينا- لا تقطع بالمراد من كلمة «الأئمة».

وفي الرسالة الثالثة أيضًا شِيةٌ من هذا الغموض؛ إذ جاء فيها: [فإن من حق الله على] خلفائه في أرضه، وأمنائه على عباده (الطبري، تاريخ، ١١١٧؛ ترجمة ٢٠٥). فإذا فهمنا أن المراد بقوله: أمنائه على عباده طائفة أخرى من الناس سوى الخلفاء؛ كان المعنى -على نحو ما ذكرناه في مفتتح الرسالة الأولى- أن الخلفاء يمثلون جزءًا من جماعة أكبر من الأئمة الروحيين، الذين يهدون أمة المسلمين ويحفظونهم من الحيدة عن الصراط المستقيم. ففي كلتا الرسالتين يصور المأمون الخلفاء بوصفهم جزءًا من النخبة، لا بوصفهم قادة أفذاذًا، أرفع درجة من سائر المؤمنين.

وقد أقام محمد قاسم زمان البرهان الوثيق على أن الصواب أن يكون حديثنا عن «التعاون بين الخلفاء والعلماء، لا عن التباعد والفرقة بينهم» (زمان ١٩٩٧: ١٢)، وهو ما يُقوِّض الخلفية التاريخية للزعم القائل بأن المحنة كانت سعيًا لتوطيد المرجعية الدينية للخليفة. والحق أننا إذا طالعنا المصادر، ككتب التاريخ والتراجم والمراسلات التي ذكرت المحنة، لم نصادف أي ذكر للخلفاء بوصفهم منفردين بالمرجعية الدينية، ولم نرَ أثرًا لوجود اضطراب في العلاقة بينهم وبين العلماء. ومهما يكن مراد المأمون من حديثه السابق عن المرجعية الدينية للخليفة، فإن رسائله لا تُعد طلبًا صريحًا لاحتكارها.

فكيف يجب إذن أن نفهم كلمات المأمون؟ الذي أراه أنها كانت إيدانًا بقبول المشاركة في المناقشات التي لم يشارك فيها معظم الخلفاء إلا نادرًا؛ إذ لم يكن من الشائع أن يضرب الخليفة بسهم في النزاعات الكلامية، ولا كان من

الطبيعي -يقينًا- أن يعارض النخبة من أهل السنة. وقد برر المأمون صنيعة المتفرد [الاستثنائي] بعبارات متعددة عن مشروعية الأهلية الدينية للخليفة. والحق أن دعواه احتياز الخليفة مرجعية دينية إنما كانت وسيلة تمكنه من المشاركة في أحد الخلافات الحاسمة في مرحلة باكراً من [تاريخ] الإسلام: أهمية التنظيرات الكلامية (theological speculations). على أن هذا الأمر لم يكن غاية في نفسه؛ ولذلك كان قول المؤرخين بأن الباعث الرئيس على المحنة هو دعم المرجعية الدينية للخليفة خلطاً بين الغايات والوسائل.

لقد كان الهدف الرئيس من المحنة تغيير السياسة العقدية بوضع المشروع الكلامي في مركز الدائرة الفكرية والدينية الإسلامية، وتوجيه التنظيرات الكلامية نحو العقائد الإيمانية. وصاحب ذلك تدعيم مكانة المتكلمين واضطهاد المحدثين؛ لما عُرف به هؤلاء من معارضتهم للمشروع الكلامي، مع استخدامهم نفوذهم في تهميش المتكلمين. لقد كانت المحنة هي اللحظة التي اقتحم فيها المأمون صراع السياسة الدينية، مؤاداً للمتكلمين ومُحادداً للمحدثين، وسعى إلى قلب مسار التاريخ الفكري والعقدي الإسلامي.

(٢) مرجعية التنظير الكلامي

يتضمن الخلاف الذي دارت رحاه حول مسألة خلق القرآن قضيتين مترابطتين، تتعلق أولاهما بالقرآن نفسه: أهو مخلوق أم لا؟ وتتصل الأخرى بعلم الكلام: أيمن لبشر أن يأتي بجواب شافٍ في المسائل الاعتقادية -كمسألة خلق القرآن- بطريق النظر العقلي؟ ونحن إذاً أمعنا النظر في المواقفات التي دارت بين الطرفين، تبيناً أن المأمون وشيعته من المتكلمين قد صرفوا همهم إلى السؤال الأول، بينما انشغل خصومهم، أحمد بن حنبل (ت. ٢٤١/٨٥٥) (الإمام المحدث الذي قاد المقاومة في محنة المساءلات) والمحدثون، بالسؤال الثاني. من أجل ذلك، كان المأمون وأعوانه يلتمسون أقوى الأدلة الكلامية التي تثبت أن القرآن مخلوق، بينما كان ابن حنبل وأنصاره يؤكدون هوان شأن ما ينتهي إليه

المتكلمون؛ نظرًا لأن الأجوبة المبنية على العقل في باب الإلهيات لا يمكن أن تُتخذ عقائد إيمانية.

لقد كان الأساس الذي انبنى عليه رأي المأمون هو تفسيره للآية القرآنية: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (القرآن ٤٣: ٣)، التي ساقها في رسالته على النحو التالي: وقد قال الله ﷻ في محكم كتابه... ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (الطبري، تاريخ، ١١١٣؛ ترجمة ٢٠١). فوصف هذه الآية بأنها محكمة؛ وكان هذا موضع خلاف بينه وبين خصومه.

وليس يخفى أن كلمة ﴿جَعَلْنَاهُ﴾ هي عماد الدليل الذي ساقه المأمون، حيث رأى أن الفعل «جعل» (خلق) يعني أن هناك خالقًا، هو الله، الذي خلق كل شيء، وأن هناك مخلوقًا، هو -هنا- القرآن. فقد فسر «جعل» بـ «خَلَقَ» [من عدم]، وهذا يعني أن القرآن مخلوق لله. وأنكر خصومه كون الآية محكمة، ورأوها من المتشابه؛ لأن للفعل «جعل» معنيين، يقول أحمد بن حنبل في رسالته التي صنفها بعد المحنة «الرد على الزنادقة والجهمية»:

وذلك أن «جعل» في القرآن من المخلوقين على وجهين: على معنى التسمية، وعلى معنى فعلٍ من أفعالهم... فلما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، يقول: جعله عربيًا، جعله جَعْلًا على معنى فعلٍ من أفعال الله تعالى، على غير معنى خَلَقَ. (ابن حنبل، الرد، ٢٢، ٢٤؛ ترجمة ٩٩، ١٠١)^(١).

(١) أخطأ الكاتب في إيراد الجزء الأول من هذا الاقتباس؛ من قوله: «وذلك أن (جعل) ...» إلى قوله: «من أفعالهم»؛ لأن الإمام أحمد يتحدث في هذا الموضع عن معنى «جعل» في القرآن مستندًا إلى المخلوقين، والمطلوب معناه مستندًا إلى الله تعالى؛ لأن مدار الحديث على آية «إنا جعلناه قرآنًا عربيًا» التي أسند الفعل فيها إلى الله ﷻ. وقد ذكر الإمام أن هذا الفعل (ومشتقاته) إذا أسند إلى الله في القرآن كان إما بمعنى «خلق»، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، في آيات أخرى كثيرة، وإما «على غير معنى خلق»، كقوله تعالى لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، في آيات أخرى كثيرة. يقول الإمام: «فإذا قال الله (جعل) على معنى خلق، وقال (جعل) على غير معنى خلق، فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى خلق؟» يعني في الآية موضع النزاع؛ فإن هذا ترجيح بغير مرجح، إلى أن قال: «فلما قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾، يقول: جعله عربيًا، جعله جَعْلًا =

وبعبارة أخرى: يرى ابن حنبل أن أحد معنيي الفعل «جعل»^(١) عزو وصف ما لشيء موجود فعلاً، فـ «جعل» في آية «إنا جعلناه قرآنًا عربيًّا» تشير إلى فعل من أفعال الله أسند به إلى القرآن صفة كونه بلسان عربي.

إن هذا الاختلاف الدلالي يبرز خلافاً آخر يتعلق بحكم المشابهة من الآيات القرآنية. ففي «الرد على الزنادقة والجهمية» يذكر ابن حنبل أن زعم المتكلمين بأن «مجعل» بمعنى «مخلوق» مرده إلى آية من المشابهات، وفي رأيه أنه من المحال معرفة المعنى الصحيح لآية تحتل وجوهاً من المعاني؛ ولذلك لا سبيل إلى بلوغ درجة اليقين التي يتطلبها الاعتقاد الإيماني. والحق أنه اتهم خصومه بأنهم يتبعون ما تشابه من القرآن (ابن حنبل، الرد، ٦؛ ترجمة ٩٦-٧).

وتبرز أجوبة ابن حنبل في أثناء الامتحان الأهمية التي ينوطها بالمحكمات من الآيات القرآنية، التي لا تحتاج إلى إبعاد في التفسير: تأولت تأويلاً، فأنت أعلم. وما تأولت ما يُحبس عليه، ويُقيد عليه^(٢) (صالح، سيرة، ٥٦). فأحمد لا يقبل -في هذا الرد- التأويل. وأكثر من ذلك أنه كان متواضعاً، مستعداً للإقرار بأن ابن أبي دؤاد (ت. ٨٥٤/٢٤٠) -الذي كان قاضياً ومستشاراً للمأمون، وأسهم في إقناعه بابتداء الامتحان [المحنة]- «أعلم» بالمسألة التي يناقشونها. ومع ذلك، كان ابن أبي دؤاد مخطئاً في ظنه أن التأويل يمكن أن ينزل منزلة العقيدة، إذ يرى ابن حنبل أن التأويل -وإن بدا معصوماً- لا يعدو أن يكون رأياً لصاحبه، وأنه لذلك عرضة للخطأ، وما كان كذلك، فلا يكون عقيدة، وما ليس بعقيدة، فلا يكون فيه حبس ولا قيد.

وقد تبدى إصرار ابن حنبل على أن العقائد لا تتأسس إلا على الآيات المحكمات فحسب، في غير موضع من الامتحان، قال: أعطوني شيئاً من كتاب

= على معنى فعل من أفعال الله تعالى، على غير معنى خَلَقَ. (أحمد بن حنبل، الرد، تحقيق دغش بن شبيب المعجمي، الكويت: غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٢١٩). (المترجم)

(١) راجع في معنيي «جعل»: لان Lane ١٩٨٤: ٤٣٠/٢، «خلق شيئاً من شيء»، والمعنى الآخر: «أوجد».

(٢) هذه العبارة يخاطب بها الإمام أحمد ابن أبي دؤاد. (المترجم)

الله أو سنة رسوله ﷺ (صالح، سيرة، ٥٦، ٥٩؛ هورفيتز ٢٠٠٢: ١٣٥)، ومعنى هذا أنه لا شيء آخر [سوى الكتاب والسنة] يصلح معتقداً دينياً.

من أجل ذلك كان حديث المتكلمين والمحدثين عن أمرين مختلفين نوعاً اختلافاً. فأما بالنظر إلى المأمون والمتكلمين، فقد كانت المحنة لتقديم التحليل والرأي الأكثر حسماً فيما يتعلق بخلق القرآن. وأما بالنظر إلى ابن حنبل والمحدثين، فقد كانت لبيان عدم أهمية مثل هذا التحليل في العقيدة. وقد تجلّى عدم اهتمام المحدثين بالبحوث الكلامية في كلماتهم المقتضبة التي كانوا يرددونها قبل المحنة، عند حديثهم عن القرآن -ببساطة- بوصفه كلام الله، فلما وقع الامتحان، زادوا -من باب رد الفعل- كونه غير مخلوق (مادلونج ١٩٧٤: ١٥٢٠-١).

والحق أن هذا الخلاف -الذي ظهر إبان امتحان ابن حنبل- حول قدرة العقل البشري على بلوغ نتائج موثوق بها في الإلهيات يشبه كثيراً الخلاف الذي وقع بين المدرسيين (scholastics) وخصوصهم، والذي لازم العالم المسيحي بدءاً من القرن الحادي عشر، ووصفه ج. ليف (G. Leff) ببراعة، بأنه يمثل: «المزاعم المتعارضة بين الإيمان والعقل» (ليف ١٩٥٨: ٩١). وذلك أن المدرسيين كانوا يعتقدون -كالمتكلمين- أن من الضروري دراسة المسائل اللاهوتية والتفكير فيها، وأن النتائج الناجمة عن هذا التفكير تُدرج في العقائد الإيمانية. وليس كذلك الحال عند خصوم المدرسية (scholasticism)، الذين يرون -كالمحدثين- أن العقل البشري قاصر بطبيعته، وأن أفكاره ونتائجه غير ثابتة، فلا يمكن -والحال هذه- حتى لأكثر استنتاجاته إقناعاً أن تبلغ رتبة العقيدة الأزلية. وتعكس كلمات الكاردينال والمصلح الكنسي، بيتر داميان (Peter Damian) (ت. ١٠٧٢)، في «أن ما تثمره حجج أصحاب الجدل (dialecticians) لا يمكن أن يتوافق بسهولة مع أسرار القدرة الإلهية» (ليف ١٩٥٨: ٩٦) -الموقف الحنبليّ في إنكار العمل بالقياس في مسائل الدين (ابن أبي يعلى، طبقات، ١: ٣١)؛ ولذلك لا تنبني العقيدة إلا على النصوص المقدسة المحكمة.

الصدام بين المحدثين والمتكلمين

وعلى الرغم مما في رسائل المأمون من خطاب ينطوي على مقت وعداء للمحدثين، فإنه لم يخاطب خصومه في الغالب بوصفهم جماعة لها اسم يخصها. ومع ذلك، أشار مرة واحدة إلى رؤيتهم الذاتية الجمعية، في قوله: ونسبوا أنفسهم إلى السنة... (الطبري، تاريخ، ١١١٤؛ ترجمة ٢٠١)، وهذا وصف صحيح لأولئك الذين يكبرون مدونات الحديث النبوي؛ أعني المحدثين. وقد ذكر هذا الوصف لضحايا المحنة ج. ناواس، الذي درس خلفيات الأشخاص الذين تهددهم المأمون في رسائله، وانتهى إلى أن المحنة كان مقصودًا بها «مبرزو المحدثين» (ناواس ١٩٩٦: ٧٠٥).

ويعد هجوم المأمون على من «يُنسبون إلى السنة» المرة الأولى التي يواجه فيها أحد الخلفاء طائفة المحدثين المتزايدة بمثل هذه الفظاظ. وعلى الرغم من أنه كان شائعًا في مجتمعات القرون الوسطى أن ينظر الحاكم وحاشيته إلى سائر الناس نظرة مستعلية، فإن نوع الخطاب الذي وجهه المأمون لخصومه يبدو متفردًا. وإليك كلمته عن العامة وعن قيادتهم:

وقد عرف أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة، ممن لا نظر له ولا روية، ولا استدلال له بدلالة الله وهدايته، ولا استضاء بنور العلم وبرهانه في جميع الأقطار والآفاق - أهل جهالة بالله وعمى عنه...، وقصور أن يقدروا الله حق قدره...؛ لضعف آرائهم، ونقص عقولهم، وجفائهم عن التفكير والتذكر (الطبري، تاريخ، ١١١٢-١٣؛ ترجمة ٢٠٠-١، وتم إضافة تأكيدات).

وليس هذا نقدًا أيديولوجيًا عاديًا، فإن القدح الشخصي، من نحو «لا نظر له ولا روية»، و«أهل جهالة»، و«ضعف آرائهم»، و«جفائهم عن التفكير»، كل ذلك يكشف عن غضب وازدراء شديدين. ولم يكن عدم الكفاية العقلية في خصوم

المأمون هو الذي أثار حنقه وسخريته، وإنما إباية هؤلاء الاعتراف بحدود مقدرتهم، والتصرف على وفقها. لقد كان المأمون حائقاً لأن هؤلاء «المنتسبين إلى السنة» لم يُسلموا بجهلهم بعلم الكلام، وبعدم كفايتهم في بحث مسأله. ويبدو أنه لم يستطع أن يتحمل قبول وجود هؤلاء الأشخاص من «ضعاف الآراء» الذين يلغطون، ويتجراؤون على التشكيك في المشروع الكلامي برمته. وقد كان من المتوقع لديه أن يكون من الناس من يجهل القضايا الكلامية، ولكن الذي لم يكن ليُطاق أن يعارضه هؤلاء حتى يُضطر إلى مناقشتهم في مشروعية علم الكلام. وشارك المأمون هذا الموقف المتعالي تجاه الرعية بعض حاشيته، كالكندي (ت. ٨٧٣/٢٥٦) «فيلسوف العرب»، الذي حظي برعاية الخليفين المأمون والمعتصم (ت. ٨٤٢/٢٢٧)، والذي كتب:

[يجب أن نتوقى] سوء تأويل كثير من المتسمين بالنظر في دهرنا، من أهل الغربة عن الحق، وإن تتوجوا بتيجان الحق من غير استحقاق؛ لضيق فطنهم عن أساليب الحق [...] (أدامسون ٢٠٠٧: ٢٣)^(١)

والحق أن الكندي كان عليماً -كالمأمون- بالانقسام الفكري والديني الشديد بين من هم -في رأيه- على علم بالحق ومن تتوجوا -ادعاءً- بتيجان الحق. فهؤلاء قد تسببوا في إثارة قلق شديد لديه ولدى المأمون، كما وردت إشارات إلى ذبوع صيتهم في رسائل الأخير، الذي وصفهم -عندما تعرض للكيفية التي استطاع بها هؤلاء الضعاف الفكر أن يقنعوا العامة، وأن ينزلوا منزل الريادة الروحية- فقال: هم الذين جادلوا بالباطل، فدعوا إلى قولهم ونحلتهم (الطبري، تاريخ، ١١١٤؛ ترجمة ٢٠١)، ثم أسف لأنهم نجحوا في جمع العامة حولهم، ثم أظهروا مع ذلك أنهم أهل الحق والدين والجماعة (الطبري، تاريخ، ١١١٤؛ ترجمة ٢٠٢). ومما بعث الهم في نفس المأمون كذلك أن هؤلاء المحذئين غير

(١) هذا النص من كتاب الكندي إلى المعتصم بالله «في الفلسفة الأولى» (ضمن «رسائل الكندي الفلسفية»). تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ص ١٠٣. وقد نقلناه بلفظه من موضعه. (المترجم)

الأكفياء فكريًا كانوا قادة سياسيين أذكياء، قادرين على الظفر بإكبار العامة، واستثماره في تحقيق مآرب اجتماعية ملموسة.

وفي هذه المسألة بلغت اتهامات المأمون حدًا بالغًا من الإثارة، فالمحدثون لم يكتفوا بمكانتهم غير المستحقة في القيادة الفكرية والدينية، وإنما راموا القضاء على المتكلمين، والحيلولة بينهم وبين التأثير [في العامة]، إنهم يؤكدون أن من سواهم أهل الباطل والكفر والفرقة (الطبري، تاريخ، ١١١٤؛ ترجمة ٢٠٢)، [فرأى أمير المؤمنين أن أولئك]... ولسان إبليس الناطق في أوليائه، والهائل على أعدائه (الطبري، تاريخ، ١١١٥؛ ترجمة ٢٠٣).

وقد أيد تصوير المأمون للمتكلمين أبو عثمان الجاحظ (ت. ٨٦٩/٢٥٥)، المتكلم الذي كان يحظى بحماية ابن أبي دؤاد، الذي كان قاضيًا كبيرًا ومستشارًا للمأمون^(١). ففي رسالة إلى ابن أبي دؤاد وابنه كتب الجاحظ عن قوة العامة، وجنوحهم إلى العنف لإفزاع المتكلمين، أو -بعبارة المأمون- إدخال الهول عليهم. يقول الجاحظ: قد علمت ما كنا فيه من... وإخافة علماء المتكلمين (الجاحظ، التشبيه، ٢٨٥)، والحق أن المتكلمين أحرى أن يخافوا العوام، الذين يعتمدون على السلطان والقدرة، وعلى العدد والثروة، وعلى طاعة الرعايا والسفلة (الجاحظ، التشبيه، ٢٨٨)، ومما يخبرنا به الجاحظ أيضًا أن هؤلاء العوام كانوا يعارضون الكلام قبل المحنة، ويأبون مناظرة المتكلمين (الجاحظ، التشبيه، ٢٨٨)^(٢).

(١) راجع استقصاء لكتابات الجاحظ ونماذج منها في: بيلات Pellat ١٩٦٩؛ وشرحًا مفصلاً لكلامه في المحنة في: هورفيتز ٢٠٠١: ٩٧-١١٠٢ وتقريرًا شاملاً عن ابن أبي دؤاد في: فان إس ١٩٩١-٧: ٣/٤٨١-٥٠٢. وانظر أيضًا: باتون Patton ١٨٩٧: ٥٥-٦.

(٢) ههنا ملاحظتان: الأولى: ذكر الكاتب أن هذه الرسالة من الجاحظ إلى ابن أبي دؤاد وابنه، وإنما هي إلى الولد دون الوالد، فقد جاء في أولها: إلى أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد. الأخرى: أن قول الكاتب عن العامة (the masses): إنهم يعتمدون على السلطان والقدرة... إلخ، ثم زعمه بأنهم كانوا يعارضون الكلام قبل المحنة... كل ذلك غير دقيق، وإنما كان الجاحظ يتكلم عن المشبهة من أصحاب الحديث، وعن استنصارهم بالعوام، وهذا نص عبارته في الموضع المذكور: وقد علمت =

وقد تكررت مزاعم المأمون والجاحظ في كثير من المرويات المذكورة في كتب التراجم، مما يؤكد إخافة المحدثين للمتكلمين، وما شنّوه عليهم من حملة ممنهجة. ويتجلى تأثير هذه الحملة بما يدل عليه استقصاء كتب التراجم من أنه كان هناك من رواة الحديث -إلى نهاية القرن الثاني/الثامن- طائفة كبيرة من أصحاب المقالات والمتكلمين، بيد أن عددهم أخذ في التناقص بصورة واضحة في العقود الأولى من القرن الثالث/التاسع (ميلشير ١٩٩٢ : ٢٨٧، ٢٩٤)، مما يشي بأنهم كانوا يعانون اضطهاداً؛ فهُمّسوا، وأقصوا من الدوائر العلمية الرائدة.

والحق أن مفتاح الفهم لسياسة المأمون في المحنة -التي لم تكن إلا هجوماً على المحدثين- إنما يُلتمس فيما صوّره هو والجاحظ من إرهاب المتكلمين وإرغابهم على أيدي المحدثين قبل المحنة، فقد أوجد هؤلاء المحدثون مُناخاً عانى فيه المتكلمون من الاستخفاف بهم وبذهم؛ ففقدوا بذلك مكانتهم في الدوائر الفكرية، وتوقفوا عن رواية الأحاديث النبوية، وأمسكوا عن الإسهام في تشكيل الفكر الاعتقادي. وقد كانت الغاية الأساسية للمأمون من هذه المحنة أن يُنزل المتكلمين المنزلة الاجتماعية والفكرية التي يرى أنها أليقُ بهم: القيادة الفكرية والروحية للأمة الإسلامية.

= -أرشد الله أمرك- أن التشبيه، وإن كان أهله مقموعين ومُهانين وممتحنين، فإنَّ عدد الجماجم على حاله ...، وقد كانوا يتكلمون على السلطان والقدرة، وعلى العبد والثروة، وعلى طاعة الرّاع والسفلة؛ فقد صاروا اليوم إلى المنازعة أميل، وبها أكلف ...، وقد أطمعني فيهم مناظرتهم لنا، ومقايستهم لأصحابنا. وقد صاروا بعد السبِّ يحقّون، وبعد تحريم الكلام يجالسون ...، والعامة لا تظن لتأويل كفّها، ولا تعرف مقاربتها. (المترجم)

المحنة في السياق

ويصف تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١ / ١٣٧٠) -في عبارة دفاعية عن المحنة، تضع أوزارها على كواهل مستشاري المأمون- النظرة التي تشارك فيها المأمون وهؤلاء المستشارون:

وقد كان المأمون الذي افتتحت [المحنة] في أيامه -وهو عبد الله المأمون بن هارون الرشيد- ممن غني بالفلسفة وعلوم الأوائل، ومَهَرَ فيها، واجتمع عليه جميع علمائها، فجرَّه ذلك إلى القول بخلق القرآن (السبكي، طبقات، ٢: ٥٦).

لقد كتب السبكي أن أولئك الذين أغروا المأمون بافتتاح المحنة، كانوا يتخذون رأيًا دينيًا واحدًا، يعتنقه كثير من المتكلمين، ولهذا الرأي عدة سمات: أولاهها: أن أصحابه كانوا معنيين بمدونة معرفية (التنجيم، والفلك، والطب، إلخ)، وكانت هذه المدونة موجودة قبل ظهور الإسلام في الحضارات التي يقال لها: شركية، كال يونانية والفارسية والهندية. وقد كتب الكندي، يقول: وينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق، واقتناء الحق من أين أتى، وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المبينة [لنا] (أدامسون ٢٠٠٧: ٢٣)^(١). وثانيها: أن هذه المعرفة العلمية إنما تحصّلت وجمعت بالبحث، والشرح، والمناقشات النقدية بين العلماء، وكلها تقوم على ملكات عقلية، وقد ترتب على ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه أولوا أهمية كبيرة لاستخدام العقل في فهم عوالم الطبيعة

(١) هذا النص من كتاب الكندي إلى المعتصم بالله «في الفلسفة الأولى» (ضمن «رسائل الكندي الفلسفية»)، ص ١٠٣. على أن مضمونه لا يختص بالمتكلمين وحدهم، وإنما هو من منهج الإسلام عامة؛ فإن حاصله أننا نتبع الحق لكونه حقًا في نفسه، وإن جاء على لسان كافر؛ لأن كفر الناطق غير مؤثر في ماهية الحق المنطوق به، فتعين المصير إليه؛ ولذلك يبدو لي أن إيراد الكاتب هذا النص استدلالاً في هذا الموطن ضعيف. (المرجع)

وما وراء الطبيعة، وفي تفسيرها. وثالثة هذه السمات: أنهم كانوا يستحسنون المناظرات، ولا سيما في القضايا الكلامية والمنطقية (المسعودي، مروج، ٣: ٣٥٠، ٤: ١٣، ٢٢-٣، ٧٤-٥). ومن الممكن أن يُصنف أصحاب هذا المذهب بوصفهم «وسط المتكلمين» (*mutakallimun milieu*).

وقد أكد السبكي الأثر السياسي لوسط المتكلمين في بلاط المأمون، حين عزا إليهم القدرة على إغراء الخليفة بافتتاح المحنة. ومع ذلك، ينبغي القول بأن حضور المتكلمين في بلاط الخلافة لم يبدأ مع المحنة، ولا توقف بعدها، بل يبدو أن الأسباب التي وصلتهم بهذا البلاط كانت قوية منذ الأيام الأولى للحكم العباسي، كما أنها امتدت عدة قرون بعد المحنة، عندما تفتتت الإمبراطورية إلى دول الأسرات الحاكمة. وقد كان كثير من حكام هذه الدول ومن الخاصة فيها يقومون برعاية دراسة العلوم، والفلسفة، وعلم الكلام (برينتجيس Brentjes ٢٠١١).

والحق أن البلاط في عهد الخلافة والأسرات الحاكمة قد أحاط المتكلمين ببيئة حافزة على الازدهار. ومنذ العقود الأولى للإمبراطورية العباسية، وعلم الكلام، وعلوم الأوائل (ولا سيما الطب وعلم التنجيم)، والفلسفة أحياناً، قد أصبحت جميعاً مكوّناً رئيساً في ثقافة البلاط. وقد كان الحكام والخاصة يتعاون المخطوطات الأجنبية التي تناقش علوم الأوائل؛ بغية ترجمتها إلى العربية، فأوجدوا بذلك ما أطلق عليه جوتاس «ثقافة الترجمة» (*culture of translation*) (جوتاس Gutas ١٩٩٨ : ٢٦)، وكانوا كذلك يعقدون مجالس للمناظرات الكلامية والمناقشات العلمية، وانتهى الأمر بأن أصبحت المعرفة بالكلام أو بالعلوم [علوم الأوائل] سبيلاً تُتخذ لبلوغ مجلس الخليفة، حتى إن بعض رجال الوسط الكلامي كان لهم تأثير هناك، كالقاضي ابن أبي دواد، الذي كان مشغولاً بالكلام، وراعياً للمتكلمين، وتصفه كثير من المصادر بأنه المخطّط الرئيس للمحنة. والحاصل أن البلاط العباسي والثقافة السائدة فيه قد عضدا تطور البحث الكلامي، وأهم من ذلك أنهما ساعدا المتكلمين على بلوغ مراكز السلطة.

ومما يجدر ذكره أن البلاط رعى المحدثين أيضًا، على معارضتهم الدائمة للاشتغال بمثل هذا النوع من المعرفة. وهي المعارضة التي بعثت شكوكًا عميقة تُجاه فروع «العلم الأجنبي»، التي كانت تسمى أحيانًا «العلوم المهجورة» (جولدتسير ١٩٨١ : ١٨٧). وكان بعضهم يرى أن دراسة علوم الأوائل إضاعة للوقت، بينما كان آخرون يرون أنها ترمي بالمؤمنين في هوة الضلال. وعلى الجملة، كان المحدثون ثنوية الرأي في العقل: فهم يستخدمون الملكات العقلية في المسائل الفقهية، بينما كان كثير منهم يأبى صراحةً التعويل عليها في القضايا الاعتقادية. وكانوا ينكرون المناظرات الكلامية على كل حال.

وقد كان معظم الخلفاء العباسيين يكبرون المحدثين في صدق، أو كان لهم من الحنكة السياسية ما حملهم على أن يحافظوا على حسن العلاقة بهم، متمسكين بموقف الحياد السياسي فيما يتعلق بالاضطرابات بينهم وبين المتكلمين. وعلى الرغم من أن معظم الخلفاء لم يتدخلوا في الخلافات العلمية، فإن المحدثين كانوا قادرين على نزع الشرعية عن المتكلمين، وعن مشروعهم الكلامي، ويبدو أنهم نجحوا - في العقود الأولى من القرن الثالث/التاسع - في نزاعهم حول التدين الإسلامي. على أن ذلك لم يصادف قبولاً لدى المأمون وحاشيته، الذين شرعوا - مُغفِلِينَ الموقفَ الحياديَّ الموروث للخلافة - في امتحان المحدثين باسم الدولة.

ومن الممكن - إذا وضعنا المحنة موضعها في سياق السياسة الثقافية والدينية العباسية - أن نميز ثلاث مراحل. ففي المرحلة الأولى (من المنصور إلى المأمون)، أيد البلاط العباسي وسط المتكلمين وجهودهم الفكرية تأييدًا كبيرًا، ورعى كذلك المحدثين، الذين أضحووا شديدي التأثير بين علماء الدين، وكانوا قادرين على تهमيش المتكلمين، وتقزيم تأثيرهم في المذاهب الفقهية والاعتقادية جميعًا. ولم يكن الخلفاء يتدخلون - في هذه المرحلة - في الصراع الدائر بين هذين الاتجاهين. أما المرحلة الثانية، وهي الخمس عشرة سنة التي وقعت فيها المحنة (٢١٨/٨٣٣ - ٢٣٣/٨٤٨)، فقد تخلّى الخلفاء فيها عن سياسة الحياد، وساندوا المتكلمين باضطهاد المحدثين. وأما المرحلة الثالثة، فبدأت بعد نهاية

المحنة، وقد استعاد الخلفاء فيها رفقهم بالمحدثين، ولكنهم أقاموا على دعم المتكلمين، الذين احتفظوا بسيطرتهم الكبيرة على بلاط الخلافة، سواء فيما يتعلق بالأعمال الدينية والثقافية، أو فيما يتعلق بالأدوار الإدارية التي مارسوها في إدارة الدولة، وقد استمرت سيطرتهم على البلاط لقرون بعد المحنة.

(٥)

النتائج

كان قد مرَّ على ظهور الإسلام -حين افتتح المأمون المحنة- ما يزيد قليلاً على مائتي عام، وكان المفكرون المسلمون لا يزالون مشغولين بصياغة العقائد. وفي الحق أن اختلافهم العقدي قد أفضى إلى وجود تيارات فكرية متنوعة، تتصارع فيما بينها، ويسعى كل منها إلى الحصول على مكانة في السلطة الاجتماعية والسياسية، يستطيع من خلالها أن يحدد منظومة العقائد الإسلامية. ومن القضايا التي فرقتهم مدى ما يجب أن يكون من حجبةٍ للدليل العقلي في العقائد الدينية. وقد اشترك في هذه الخصومة فريقان قويان: المحدثون المحافظون الذين أنكروا البحث الكلامي، والمتكلمون المتحررون الذين حرصوا عليه. ولما قرر المأمون أن يكون طرفاً في هذا النزاع، أحاله ناراً ضارية، هي التي سُميت بالمحنة. ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من الخلاف ظهر في ديانات التوحيد الثلاث: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، ولا سيما عندما مازجت علوم اليونان ومنطقهم.

وقد أتاحت هذه المحنة للمؤرخين أن يتوفروا على دراسة طبيعة الصراع على السلطة بين العلماء، وما اشتمل عليه هذا الصراع من ديناميكية، وما نشأ عنه من العقيدة الإسلامية. كما أتاحت لهم أن يدرسوا كيف تم تأسيس السلطة العلمية، وما الوسائل الإقناعية التي ابتدعها أهل العلم، وكيف طبقوها على مختلف الطبقات الاجتماعية والثقافية. وعلاوةً على ذلك، كشفت النقاب عن

التحالفات بين العلماء والقادة السياسيين، وعن حدود هذه التحالفات، وكذلك عن الصعاب التي واجهها هؤلاء القادة السياسيون عندما حاولوا هم أنفسهم التأثير في عقائد المسلمين.

المراجع

- Adamson, P. (2007). *Al-Kindi*. Oxford: Oxford University Press.
- Bentjes, S. (2011). 'Ayyubid Princes and their Scholarly Clients from the Ancient Sciences'. In A. Fuess and J.-P. Hartung (eds.), *Court Cultures in the Muslim World, Seventh to Nineteenth Centuries*. London: Routledge, 326-56.
- Crone, P., and M. Hinds (1986). *God's Caliph, Religious Authority in the First Centuries of Islam*. Cambridge: Cambridge University Press.
- van Ess, J. (1991-7). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra: Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. 6 vols. Berlin: de Gruyter.
- Goldziher, I. (1981). 'The Attitude of Orthodox Islam toward the 'Ancient Sciences''. In M. L. Swartz (ed.), *Studies on Islam*. New York: Oxford University Press.
- Gutas, D. (1998). *Greek Thought, Arabic Culture: The Graeco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early Abbasid Society 2nd-4th/8th-10th centuries*. London: Routledge.
- Hodgson, M. G. S. (1974). *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*. 3 vols. Chicago: University of Chicago Press.
- Hurvitz, N. (2001). 'The Mihna as Self-Defense'. *Studia Islamica* 92: 93-111.
- Hurvitz, N. (2002). *The Formation of Hanbalism: Piety into Power*. London: Routledge Curzon. Ibn Abi Yala (Tabaqat). *Tabaqat al-Hanabila*. 2 vols. Cairo: Matbaat al-Sunna al-Muhammadiyya.

(Ibn Hanbal) ابن حنبل (الرد). الرد على الزنادقة والجهمية. القاهرة: المطبعة السلفية ومكبتها، ١٣٩٣/١٩٧٣.

[trans. M. S. Seale, *Muslim Theology: A Study of Origins with Reference to the Church Fathers*. London: Luzac, [1964].

(al-Jahiz) الجاحظ، أبو عثمان (التشبيه). رسالة في نفى التشبيه. في: عبد السلام محمد هارون (تحقيق)، رسائل الجاحظ. ٤ مج. بيروت: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤-٧٩، ١: ٢٨٣-٣٠٨.

Lane, E. W. (1984). *An Arabic-English Lexicon*. 2 vols. Cambridge: The Islamic Text Society.

Leff, G. (1958). *Medieval Thought: From Saint Augustine to Ockham*. Harmondsworth: Penguin Books.

Madelung, W. (1974). 'The Origins of the Controversy Concerning the Creation of the Koran'. In J. M. Barral, *Orientalia hispanica sive studia F. M. Pareja octogenario dicata*. Leiden: Brill, 504-25.

(al-Masudi) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر. بيروت: دار القلم، ١٩٨٩.

Melchert, C. (1992). 'Sectaries in the Six Books: Evidence for their Exclusion from the Sunni Community'. *The Muslim World* 82: 287-95.

Nawas, J. A. (1994). 'A Reexamination of Three Current Explanations for al-Mamun's Introduction of the Mihna'. *International Journal of Middle East Studies* 26: 615-29.

Nawas, J. A. (1996). 'The Mihna of 218 A.H.833 / A.D. Revisited: An Empirical Study'. *Journal of the American Oriental Society* 116: 698-708.

Patton, W. M. (1897). *Ahmed ibn Hanbal and the Mihna: A Biography of the Imam Including an Account of the Mohammedan Inquisition Called the Mihna, 218-234 A. H.* Leiden: Brill.

Pellat, C. (1969). *The Life and Works of Jahiz. Translations of selected texts*. Berkeley: University of California Press.

- (Salih b. Ahmad b. Hanbal) صالح بن أحمد بن حنبل (سيرة). سيرة الإمام أحمد بن حنبل. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨١.
- (al-Subki) السبكي، تاج الدين (طبقات). طبقات الشافعية الكبرى. ١٠ مج. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤-٧٦.
- (al-Tabari) الطبري، أبو جعفر محمد (تاريخ). تاريخ الرسل والملوك. لندن، ١٨٧٩-١٩٠١.
- trans. C. E. Bosworth, *The History of al-Tabari The reunification of the Abbasid Caliphate = The history of al-Tabari/Tarikh al-rusul wal-muluk*, vol. xxxii. New York: SUNY Press, [1987].
- Zaman, M. Q. (1997). *Religion and Politics under the Early Abbasids: The Emergence of the Proto-Sunni Elite*. Leiden: Brill.

الفصل السابع والثلاثون

محنة ابن عقيل (ت. ١١١٩/٥١٣)

وفتنة ابن القشيري (ت. ١١٢٠/٥١٤)

ليفتات هولتزمان

يُقصد بمحنة ابن عقيل وفتنة ابن القشيري الحدثان اللذان وقعا في القرن الحادي عشر في بغداد، وكانا أمارَةً على انتصار الإسلام النقلي [الأثري] على الإسلام العقلي. فأما محنة ابن عقيل فهي سلسلة من الوقائع بدأت -في سنة ١٠٦٦/٤٥٨- باضطهاد أقرانه من الحنابلة له اضطهادًا صريحًا، ثم استمرت بنفيه، ثم انتهت بتوبته العلنية في سنة ١٠٧٢/٤٥٦. وأما فتنة ابن القشيري، فهو الاسم الذي أطلقه مصنفو الحنابلة على مجموعة من أعمال المعارضة والعنف، وقعت بين شوال ٤٦٩/ مايو ١٠٧٧ ومنتصف صفر ٤٧٠/ سبتمبر ١٠٧٧. وإذا كانت هذه الفتنة صدامًا صريحًا بين الحنابلة والأشاعرة، فإن محنة ابن عقيل -التي توصف في الدرس الغربي بأنها انتصار للإسلام النقلي على المعتزلة- هي شأن حنبلي خالص.

وَصُف بغداد في القرن الحادي عشر: كانت مدينة حيّة، زاخرة بالأنشطة التجارية والسياسية والدينية والثقافية، التي تركزت -بصورة رئيسة- في الجانب الشرقي. وقد مرت بها -في ذلك العهد- تغيرات كبرى، تُعرف في الدرس الغربي بـ «الإحياء السني» (the Sunni Revival). على أن أهم الأحداث السياسية آنذاك كان هو استيلاء طغرل بك عليها، في سنة ١٠٦١/٤٤٧؛ إذ كان ذلك نهاية لحكم

البويهيين الشيعي، ومبدأً لحكم السلاجقة السني. وقد ازدهرت الحياة الدينية والثقافية في المدينة بإنشاء المدارس السنية (كالنظامية، انظر: المبحث ٢)، والرُّبَط الصوفية، وكانت بغداد تعد بحق العاصمة الثقافية العالمية للعالم الإسلامي.

لقد كانت بغداد -في أوائل الحكم السلجوقي- مفعمة بالأنشطة الفكرية المؤارة التي يقوم بها علماء من جميع اتجاهات الفكر الإسلامي: الأثريون، وأشباه الأثريين، والعقلانيون. بيد أن قادة الحياة الدينية -غير مدافعين- كانوا هم الأثريين، الذين يُعرفون بالحنابلة غالبًا (على الرغم من أن الأثريين موجودون في المذاهب الأربعة). وقد وصف الباحثون المحدثون (ومنهم أنري [هنري] لاؤوست، ونيمرود هورفيتز، وميشيل كوك) -متبعين نظريات إيرا لايدوس (Ira Lapidus) - المذهب الحنبلي بكونه يمثل إطارًا اجتماعيًا وحركة سياسية دينية ذات تأثير عميق على العامة. والحق أن بساطة الرسالة الأثرية الحنبلية، وسهولة الوقوف على مقالات الحنبلة -التي تذاق بصورة أساسية في الخطب العامة وفي الحلقات الدراسية المفتوحة- قد أتاحَت للناشطين الحنبلة المتحمسين تجنيد العامة في سبيل تحقيق مآربهم السياسية. وقد كان الحنبلة يوصفون -في الدراسات المبكرة- بالعامة [الرعا] الجهلاء. ومع ذلك، كان للحنابلة -كما لسائر الطوائف الاجتماعية في بغداد- خاصة من أهل العلم ومن أثرياء التجار، الذين يسكنون الحي الراقي المعروف بـ «باب المراتب»، وتقوم بينهم صلات اجتماعية وأسرية (لاؤوست ١٩٥٩ : ٩٥-١٠٥؛ ساباري Sabari ١٩٨١ : ١٠١-٢٦؛ كوك Cook ٢٠٠٠ : ١١٤-٢٨؛ هورفيتز Hurvitz ٢٠٠٣ : ٩٨٥-١٠٠٨؛ إفرات Ephrat ٢٠٠٠ : ٨٧-٨؛ فان رينتييرغيم van Renterghem ٢٠٠٨ : ٢٣١-٥٨).

وقد عُرف الحنبلة -في العصر البويهي- بأنهم مشيرو الشعب؛ نظرًا لما كان يقوم به أئمتهم، البربهاري (ت. ٩٤١/٣٢٩) وابن بطة (ت. ٩٩٧/٣٨٧)، من تحريض. غير أن علاقتهم بالخليفة توثقت في العصر السلجوقي؛ فغدوا بذلك جزءًا من المؤسسة، وواتتهم الفرصة ليمارسوا تأثيرًا في الحياة الدينية في بغداد.

وقد كان عملهم -بقيادة الشريف أبي جعفر الهاشمي (ت. ٤٧٠/١٠٧٧-٨)، السياسي الداهية والإمام الهاشمي المرموق- موزعاً على جهتين: إحداهما: إيجاب الأحكام الدينية الشديدة على الأفراد (كتحريم الموسيقى، وإراقة الخمر التي يصادرونها من الحانات). والأخرى: إنكارهم البدعة على اختلاف صورها، ولا سيما مقالات المعتزلة والأشاعرة. وبينما كان العامة يساعدون الحنابلة بالمشاركة في الشغب الحنبلي «العفوي»، كان الاتجاه المخاصم للعقل (anti-rationalist) يتسرب إلى الدوائر الفكرية؛ إذ لم يكن القرن الحادي عشر هو «الوقت المناسب» ليتخذ المرء اتجاهًا عقلائيًا، لا معتزليًا ولا أشعريًا. والحق أن الجدل بين النقليين والعقليين قد توقف، وخلق الطريق للاضطرابات التي كان يثيرها الشريف أبو جعفر، إما مباشرة وإما على نحو غير مباشر.

وكان الشريف أبو جعفر -على ما تمتع به من تأييد العامة وإجلالهم إياه- أسوة للحنابلة، عالمًا تقيًا، زاهدًا متواضعًا، عفيفًا، ذا همة. حظي بإكبار الخلفاء، حتى إن القائم بأمر الله، الذي تولى الحكم أربعًا وأربعين سنة (من ١٠٣١/٤٢٢ إلى ١٠٧٤/٤٦٧)، قد طلب أن يكون أبو جعفر هو القائم على أمر غسله وتكفينه. وكذلك كان أبو جعفر أول شريف يبايع الخليفة المقتدي، الذي تولى الحكم تسعة عشر عامًا (من ١٠٧٥/٤٦٧ إلى ١٠٩٤/٤٨٧). وقد أتاحت هذه العلاقات الوثيقة بالخلفاء لأبي جعفر أن ينفذ برنامجه في مجتمع تحكمه آراء الحنابلة، واستطاع بمفرده -في حملته الشرسة على المعتزلة والأشاعرة- أن يكبح الإسلام العقلاني.

وقد كانت حملات الحنابلة على العقلانيين مؤيدة من قبل السلطان، ولا يرجع ذلك فحسب إلى ما كان لأبي جعفر من علاقات بالخلفاء؛ ولكن لأن المذهب الأثري [المحافظ] (traditionalism) قد أصبح هو المذهب الرسمي للخلافة. وفي مطالع القرن الحادي عشر، أعادت العقيدة القادرية -التي صدرت باسم الخليفة القادر بالله (ت. ١٠٣١/٤٢٢)- تأسيس أصول الاعتقاد الأثري، وحظيت -وقد دحضت مقالات المعتزلة والأشاعرة- بالقبول إجماعًا من قبل أئمة الاتجاه الأثري، كما قرئت في عدة مناسبات عامة إبان حكم الخليفة القائم بأمر

الله، ابن الخليفة القادر بالله. وقد كانت هذه العقيدة أشبه بجواب متأخر على محنة المأمون (ت. ٢٠١٨/٨٣٣)؛ فأناحت للخليفة أن يتهم علماء المعتزلة، وأن يجبرهم على الرجوع عن مقالاتهم الاعتقادية العقلانية، وعلى اعتناق العقيدة الأثرية. وفي جمادى الأولى من سنة ٤٦٠/مارس ١٠٦٨، قاد أبو جعفر طائفة من العلماء والأشراف من مذاهب شتى، ويمموا شطر دار الخلافة، مطالبين بإعادة قراءة العقيدة القادرية وتأكيدا على الملأ. وقد زعموا أن السبب في هذا المظاهرة هو عودة المجالس العلمية لأبي علي ابن الوليد المعتزلي (ت. ٤٧٨/١٠٨٦)؛ فنظمت قراءتان عامتان للعقيدة القادرية بتأييد الوزير ودعمه، ثم قرئت كذلك في المساجد، وقُدمت ثمة بوصفها العقيدة الإسلامية الصحيحة (مقدسي Makdisi ١٩٦٣ : ٣٣٧-٤٠؛ فان ريتيرغيم ٢٠١٠ : ٢١٢-١٣).

ويعد إجناتس جولدتسير هو أول باحث يتوفر على درس الأحداث التي نسوقها في هذا الفصل، فقد كشف في مقاله عن تاريخ المذهب الحنبلي - المنشور في سنة ١٩٠٨ - عن العلاقات المتراكبة بين بلاط الخلافة، وأئمة الحنابلة، وأنصار المذهبين المعتزلي والأشعري، كما عرض - باقتضاب - لمحنة ابن عقيل وفتنة ابن القشيري. على أن وصف جولدتسير للأحداث كان جزئياً وغير صحيح؛ نظراً لقلّة المصادر التي كانت بحوزته، وكذلك لكراهيته للمذهب الحنبلي. وقد اعتمد آدم متز (Adam Mez) في كتابه (*Die Renaissance des Islams*)^(١) (الذي نشر بعد موته في سنة ١٩٢٢) على وصف جولدتسير، وزاد ترجمة للعقيدة القادرية (متز ١٩٣٧ : ٢٠٦-٩). على أن الصورة لم تتجل مكتملة إلا بعد خمسين سنة في أعمال جورج مقدسي، الذي كرس نشاطه العلمي لاكتشاف جميع جوانب الحياة في بغداد، في القرن الحادي عشر، ونشر مقالة في سنة ١٩٥٧ يقر فيها بالعمل الرائد لجولدتسير عن المذهب الحنبلي، وينقد - مع ذلك - ما انتهى إليه من نتائج نقداً قاسياً. وقد استهدف مقدسي - في مقاله المنشور سنة ١٩٨١ - ما أطلق عليه تصور جولدتسير المغلوّط للمذهب الحنبلي عموماً، وفي

(١) ترجمه إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة، بعنوان: «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري». (المترجم)

القرن الحادي عشر خاصة. ومما يجدر ذكره أننا مدينون بالفضل لجورج مقدسي في قراءتنا للأحداث التالية، فقد قرأ الآثار العلمية لابن عقيل قراءةً دقيقة (واكتشف بعضها ونشره نشره محققة)، ووضع النقاش الكلامي في سياقه التاريخي الصحيح، معتمداً على كثير من الروايات، ومنها رواية ابن عقيل في ترجمته لنفسه.

والحق أن قراءة مقدسي للمصادر الموجودة قراءة شاملة ومنهجية؛ ولذلك ستظل أعماله - ما لم تظهر مصادر جديدة - غير مسبقة ولا مدافعة، ولا سيما في دراسته لمحنة ابن عقيل التي عكف على تفاصيلها بدقة بالغة. ولم يكن الأمر كذلك في دراسته لفتنه ابن القشيري؛ لأن مقدسي لم يركز - أو لعله لم تسنح له فرصة التركيز - على السياقات المختلفة لهذا الحدث خاصة. وقد انقسم هذا الفصل - الذي نصف فيه محنة ابن عقيل وفتنة ابن القشيري - إلى مبحثين: يلخص أولهما أحداث المحنة، معتمداً اعتماداً كبيراً على مقدسي، ومستمداً مع ذلك المصادر الأولية، وإن في نطاق محدود، بينما يقدم الآخر أفكاراً جديدة عن الفتنة، تستند إلى قراءة مباشرة للمصادر الأولية.

(١)

محنة ابن عقيل

كان أبو الوفاء علي بن عقيل فقيهاً متكلماً، كثير التصنيف. سكن بغداد، ووثق ماجرياتها في ترجمته لنفسه، كما حُفظت شهادته عليها أيضاً في تصانيف ابن الجوزي (ت. ٥٩٧/١٢٠٠)، وابن رجب (ت. ٧٩٥/١٣٩٢)، وآخرين (مقدسي ١٩٩٧: ٤٦-٥١). وقد أفرد له مقدسي بحثين (مقدسي ١٩٦٣؛ ١٩٩٧)، وعدة مقالات، ومدخلاً موسوعياً. ويعد بحث سنة ١٩٦٣ إعادة بناء للرواية التاريخية من كتب التاريخ والتراجم، بينما كان الفكر الكلامي والأخلاقي لابن عقيل هو محور بحث سنة ١٩٩٧. ويعد القسم الأول من هذا البحث الأخير - وهو في ترجمة ابن عقيل - تمة لبحث سنة ١٩٦٣، وقد اعتمد على المعلومات

الواردة في مقال نشر في جزأين (١٩٥٦، ١٩٥٧م)، وكذلك في مقال آخر بالفرنسية، نشر في سنة ١٩٥٧ (هنا: مقدسي، ١٩٥٧b).

ويرجع نسب ابن عقيل إلى أسرة حنفية تنجح إلى الاعتزال، وتسكن في باب الطاق، وهو أحد الأحياء الراقية ببغداد، اتخذه نفر من التجار الحنفية -ومعظمهم معتزلة- منزلًا لهم، وكان سوقًا كبيرة، حافلًا بالأنشطة التجارية والصناعية (لاسنر Lassner ١٩٧٠: ١٧٣؛ مقدسي ١٩٥٩: ١٨٨-٩٠). وقد حظي ابن عقيل في شبيبته بالأخذ عن أشهر الشيوخ في كل فن، ومنهم: القاضي أبو يعلى (ت. ١٠٦٦/٤٥٨)، العالم الحنبلي الشهير، الذي أخذ عنه فقه الحنابلة، وأبو إسحاق الشيرازي الشافعي (ت. ١٠٨٥/٤٧٨)، الذي أخذ عنه المناظرة. كما أخذ عن بعض ذوي الاتجاه العقلي، وأشهرهم أبو علي ابن الوليد المعتزلي (مقدسي ١٩٩٧: ٢٠)، الذي كان يدرس لابن عقيل مقالات المعتزلة سرًا. وعلاوة على ذلك، كان ابن عقيل معنيًا أيضًا بتصانيف الحلاج الصوفي (ت. ٩٢٢/٣٠٩). على أنه لا ينبغي أن تؤخذ ملاحظة مقدسي التي تصف ابن عقيل بكونه ثمرة هذه المرحلة، وأنه عالم أصغر يجسد عالم الإسلام في بغداد (مقدسي ١٩٩٧: ١٥) إلا بشيء من الحيلة؛ لأنه وإن كان قد أفاد من التنوع الثقافي في بغداد، فإنه يكاد ينفرد بهذا الأمر.

وقد انتقل عن مذهب الحنفية -الذي نشأ عليه منذ صباه- إلى المذهب الحنبلي بتشجيع من الحنبلي ذي الإحسان، أبي منصور بن يوسف (ت. ٤٦٠/ ١٠٦٧-٨)، الذي كان يلقب بالشيخ الأجل، وكان تاجرًا ذا مكانة وحظوة عند الخليفة. ولم يزل ابن عقيل يلقى الأذى من جماعة الحنابلة، يقول: وكان أصحابنا من الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علمًا نافعًا. ولعل هذه الكلمة تومئ إلى أنه كان يأبى مفارقة علماء المعتزلة. وقد رماه الحنابلة -الذين أصروا على إذعانه لمطالبتهم- بالانحراف عن عقيدتهم، [قالوا]: ويظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة، وتأول لبعض الصفات (ترجمة ابن عقيل في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، ١: ٣٢٢).

ومما يجدر ذكره أن الأذى الذي تعرض له ابن عقيل بدأ عندما قدّمه

أبو منصور بن يوسف، فأصبح مدرسًا في الجامع الكبير ببوابة البصرة، المعروف بجامع المنصور، وكان يشغل هذا المكان من قبله شيخه أبو يعلى، إلى أن وافاه الأجل في رمضان ٤٥٨/أغسطس ١٠٦٦. يقول ابن عقيل: وأقبل عليّ أبو منصور بن يوسف، فحظيت منه بأكبر حظوة، وقدمني على الفتاوى، مع حضور من هو أسنُّ مني، وأجلسني في «حلقة البرامكة» بجامع المنصور، لما مات شيعي سنة ثمان وخمسين، وقام بكل مؤونتي وتحملي (يوجد هذا المقطع في ترجمة ابن عقيل في: الذيل لابن رجب، ١: ٣٢٠؛ وانظر ترجمة مختلفة قليلة لدى: مقدسي ١٩٩٧: ٢٤؛ وانظر في أسرة البرامكة -الذين سميت الحلقة باسمهم-: مقدسي ١٩٩٧: ٢٧).

والحق أن خلافة ابن عقيل لسلفه أبي يعلى لم تسلم من المعارضة، فقد شنَّ عليه الشريف أبو جعفر -الذي كان تلميذًا مخلصًا لأبي يعلى أيضًا- حملة صريحة. وترجع نغمته عليه إلى زمان أخذ ابن عقيل عن أبي يعلى في مدة أحد عشر عامًا (من ٤٤٧/١٠٥٥ إلى ٤٥٨/١٠٦٦)، يقول ابن عقيل: وحظيت من قربه [أبي يعلى] بما لم يحظ به أحد من أصحابه، مع حداثة سني (ابن رجب، ذيل، ١: ٣٢٠؛ مقدسي ١٩٩٧: ٢٧). وعلى الرغم من ذلك، كان أبو جعفر -الذي نال شرف تغسيل أبي يعلى، وتكفينه قبل دفنه- يرى نفسه أحق بوراثته من ابن عقيل (إفرات ٢٠٠٠: ٨٩). من أجل ذلك، كانت نغمته على هذا الأخير قسمة بين الجانب الشخصي، ونظرة الشريف الحماسية.

وفي المحرم من سنة ٤٦٠/نوفمبر -ديسمبر من سنة ١٠٦٧ توفي أبو منصور، ففقد ابن عقيل من كان يحميه، وفرَّ من أبي جعفر والحنابلة، مختبئًا في حي باب المراتب، إلى المحرم من سنة ٤٦٥/سبتمبر ١٠٧٢، حيث لاذ بأصهار أبي منصور، ولا سيما أبو القاسم عبد الله بن رضوان. وكان في حي باب المراتب فريقان متنافسان: الحنابلة والهاشمية. وكان أمر ابن عقيل أحد موضوعات الصراع بينهما؛ فالشريف يقود أغلب الحنابلة، بينما يساند ابن عقيل فريق من أحداثهم. وكذلك كان الشريف منافسًا لنقيب النقباء، أبي الفوارس، رأس الهاشمية في الحي، وكان هذا الأخير نصيرًا لابن عقيل. وقد قام الشريف

بعده أعمال سياسية بغية عزل هذا الأخير والإجهاز عليه، كما استغل مكانته لدى الخليفة في الحد من قوة أصحابه؛ أعني نقيب النقباء أبا الفوارس، وأبا القاسم، صهر أبي منصور. وقد استطاع -بمعونة الخليفة- أن ينتهي بقضية ابن عقيل إلى نهاية محببة؛ وذلك بمحاصرته أولاً، ثم بإكراهه على التوقيع على التوبة بعد ذلك (مقدسي ١٩٩٧ : ٢٨-٤١؛ فان رينتيغيم ٢٠١٠ : ٢٠٧-٨).

وقد جاء وصف تفصيلي للحيل التي قام بها الشريف في مصنف نفيس، هو [المتبقي] من تاريخ الفقيه الحنبلي، أبي علي ابن البناء (ت ١٠٧٩/٤٧١)، الذي وثق أحداث سنتي ٤٦٠-١/١٠٦٨-٩، وعرض فيه نبذة من السياسة التي كانت متبعة في حي باب المراتب. والحق أنه كان شاهد عيان على الأحداث التي وصفها -للأسف- وصفاً متفرقاً، كما كان شريكاً فاعلاً أيضاً؛ لما كان له من صلة وثيقة بالشريف أبي جعفر، وقد أصدر -وفقاً لإقراره- فتوى، أو فكر في إصدارها، ترمي ابن عقيل بالزندقة، وتطالب بقتله في الحال (مقدسي ١٩٥٦ : ٤٣/٢؛ مقدسي ١٩٩٧ : ٣٤-٥).

ولما كان ابن البناء قد سجل أنماطاً شتى من الأحداث اليومية في الحي، فقد بات عسيراً تتبع قصة ابن عقيل لديه^(١). وتعد رواية الفقيه الحنبلي، المتكلم الدمشقي، التقي الصوفي، ابن قدامة (ت. ١٢٢٣/٦٢٠) أبعد زماناً ومكاناً، وقد بناها على رواية عالم أثري دمشقي، كان قد حملها هو الآخر عن أحد القضاة، وكان هذا القاضي يزعم أنه شهد توبة ابن عقيل. والحق أن بُعد ابن قدامة عن الأحداث أتاح له أن يختصرها على نحو أكثر اتساقاً مما وردت عليه في تاريخ ابن البناء (انظر: مقدمة مقدسي لكتاب «تحریم النظر» لابن قدامة، ix-xxvi؛ مقدسي ١٩٥٧ : ٩٤-٦؛ مقدسي ١٩٦٣ : ٥٠٤-٧؛ مقدسي ١٩٩٧ : ٦). ومع ذلك، تُعد ترجمة ابن رجب (ت. ١٣٩٣/٧٩٥) لابن عقيل أكثر اتساقاً حتى من رواية ابن قدامة.

(١) انظر في تاريخ ابن البناء: مقدسي ١٩٥٦؛ مقدسي ١٩٩٧. وقد عول فان رينتيغيم على هذا التاريخ في وصف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحي.

وقد ردَّ هذان المصدران الأخيران؛ أعني ابن قدامة وابن رجب، محنة ابن عقيل إلى مسائل عقدية، فلم يعرضا للعداوة الشخصية التي أكنها أبو جعفر لهذا الأخير، ومن ذلك أن ابن قدامة -مثلاً- سمع ممن حدثه أن الحنابلة، ومعهم أبو جعفر، أهدروا دم ابن عقيل قبل أن يمكنوه من التوبة؛ فتعجب من ذلك وأشكل عليه، حتى اطلع على تفاصيل القضية، وقرأ كتابه «النصيحة»، فأقرَّ بصنيعهم. يقول: ولقد كنت أعجب من الأئمة من أصحابنا الذين كفروه وأهدروا دمه، وأفتوا بإباحة قتله، وحكموا بزندقته قبل توبته، ولم أدرِ أيُّ شيء أوجب هذا في حقه، وما الذي اقتضى أن يبألغوا فيه هذه المبالغة حتى وقفت على هذه الفضيحة [يعني كتاب «النصيحة»]، فعلمت أن بها وبأمثالها استباحوا دمه (ابن قدامة، تحريم النظر، ١-٢). أما ابن رجب، فذكر أن خصوم ابن عقيل اطلعوا له -في سنة ٤٦١/١٠٦٨-٩- على كتب فيها شيء من تعظيم المعتزلة، والترحم على الحلاج وغير ذلك، ووقف على ذلك الشريف أبو جعفر وغيره، فاشتدَّ ذلك عليهم، وطلبوا أذاه، ثم ختم هذه الرواية بقوله: ولم يزل أمره في تخطيط إلى سنة خمس وستين [١٠٧٢] (ابن رجب، ذيل، ١: ٣٢٢).

ولسنا نعلم كم من الفتاوى صدر في أمر ابن عقيل، ولا عمن، بل لا نعلم إذا كان الشريف نفسه قد طالب بتوبته، أم أن هذا الطلب دلَّ عليه مضمون العقيدة القادرية. والواقع أن ما لدينا من المعلومات لا يعدو أن يكون صورة مجتزأة من الأحداث؛ نظرًا لصمت المصادر تقريبًا بشأن مكان ابن عقيل وخصومه فيما بين سنتي ٤٦١/١٠٦٨-٩ و٤٦٥/١٠٧٢. فنحن نعلم أن ابن عقيل صنف عدة كتب على مذهب الاعتزال، وهي التي تاب منها، وأنه عهد بهذه الكتب -في زمان اختفائه من الشريف- إلى صديق له، هو الذي آواه. ولما اشتدَّ به المرض أمر صديقه أن يحرق هذه الكتب بعد موته، غير أن هذا الصديق قرأ ما فيها، وأنكر ما وقف عليه من الترحم على الحلاج خاصة؛ فنكث بعهده لابن عقيل، وسلم الكتب إلى الشريف أبي جعفر، وكان هذا مبتدأ المحنة (مقدسني ١٩٩٧: ٤٢، اعتمادًا على «المنتظم» لابن الجوزي، ١٦: ١١٣). ومما نعلمه أيضًا أنه اتهم بالزندقة. وفي تاريخ ابن البناء أن أحد البغداديين رأى في منامه أن «نارًا عظيمة شبت، وأن رجلًا كان لا يفتأ يسعّرها بما يغذوها به من الحطب، وكان ابن عقيل

هو الذي يمسك بالنار، يريد أن يحرق بها أصحابه» (مقدسي ١٩٩٧ : ٣١). ولما كانت رؤى الثقات من الأدلة المقبولة، التي تنزل منزلة الوقائع الحقيقية، فقد رُمزت هذه الرؤيا إلى الصورة العامة لابن عقيل بوصفه شخصية خطيرة، تزيغ بالمؤمنين السذج عن جادة الإسلام.

وقد تم لأبي جعفر ما أراد عندما كتب ابن عقيل بخطه توبةً علنية. على أن الأحداث التي أفضت إلى هذه التوبة يلفها الغموض، وغاية ما نستطيع أن نفترضه هو أن المفاوضات القوية التي دارت بين أصحاب الشريف والقلعة المناصرة لابن عقيل من الهاشمية والحنابلة هي التي أدت إلى ذلك. ومن الواضح -علاوة على ما تقدم- أن هذه التوبة سبقتها بعض الجهود التي قام بها نفر من الكُبراء بأمر الخليفة؛ وذلك لأن نصّها مهوّر بتوقيع طائفة من الشهود في دار السلطان [الخلافة].

وقد اعتمد مقدسي اعتمادًا كبيرًا في حادثة التوبة على رواية ابن قدامة، دون رواية ابن الجوزي، وبينهما خلافات يسيرة، منها تاريخ وقوعها؛ فهي عند ابن قدامة في ٨ من المحرم ٢٤/٤٦٥ سبتمبر ١٠٧٢، خلافًا لابن الجوزي الذي ذكر أنها كانت في ١١ من المحرم/٢٧ سبتمبر. وأغلب الظن أن رواية ابن قدامة أصح؛ لأنه عول فيها على شهود عيان. وكان ذلك في مسجد الشريف أبي جعفر، في حي نهر المعلّى، في الجانب الشرقي من بغداد، وحضر في ذلك اليوم خلق كثير، كما نقل ابن قدامة عن حدثه (ابن قدامة، تحريم النظر، ٤).

وعلى الرغم من أن ابن قدامة لم يورد الأحداث في سياق زمني، فإن لروايته أهمية، مردّها إلى أنه روى المعنى الفقهي والروحي للتوبة، لا من حيث هي رجوع (retraction) [عن قول]، ولكن من حيث هي ندم (repentance) [على ذنب]. أجل، لقد جاء ابن عقيل -كما يقول ابن قدامة- بكلام مبتدع، لو لم يتب منه، لكان معدودًا به من الزنادقة والمبتدعة المارقة، ولكنه لما تاب وأتاب، وجب أن تُحمل منه هذه البدعة والضلالة على أنها كانت قبل توبته في حال بدعته وزندقته... فلعل إحسانه يمحو إساءته، وتوبته تمحو بدعته (ابن قدامة، تحريم النظر، ١-٢).

وجدير بالذكر أن النص الجدلي لابن قدامة (وهو المقدم لدى مقدسي) يتيح لنا شرحاً طريفاً لتوبة ابن عقيل: فبينما هو يوماً راكب في سفينة، إذا في السفينة شاب يقول: تمنيت لو لقيت هذا الزنديق ابن عقيل، حتى أتقرب إلى الله تعالى بقتله وإراقة دمه، ففزع وخرج من السفينة، وجاء إلى الشريف أبي جعفر، وتاب واستغفر (ابن قدامة، تحريم النظر، ٢). وعلى الرغم من أن هذا التفسير هو الوحيد المتاح لبيان ما أدى بـابن عقيل إلى التوبة، فإن الطريقة المزرية التي صوّرها هذا الأخير تحول دون تصديق وقوع هذه الحادثة تاريخياً، وإن كانت تعكس - بلا شك - حالة الاضطهاد المستمر الذي كان ينوء بحملها كاهل ابن عقيل.

وفي هذه التوبة، أعلن هذا العالم المبرّز، ذو الثلاثة والثلاثين عاماً، براءته من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، واعتذر أيضاً عما كان بينه وبين المعتزلة من صلات: [وما كنْتُ عَلَّقْتُهُ، ووُجِدَ بخطي من مذاهبهم وضلالهم، فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته]، ولا تحل كتابته، ولا قراءته، ولا اعتقاده. وقد أتبع ذلك بعدة قضايا عقديّة: أولاًها: توبته من القول -اعتماداً على آراء ابن الوليد المعتزلي- بأن الليل عدم، وليس أجساداً سوداً^(١)، والثانية: توبته من الثناء على

(١) يبدو أن الرأي القائل بأن ابن عقيل يتكلم هنا بلسان شيخه لا يتفق مع مذهب البهشية من المعتزلة، وقد ذكر ابن متويه الرأي المخالف حين زعم أن «الأجزاء السود متى دخلت في الرقة، فإن هذه الرقة تسمى حينئذٍ ظلمة» (تذكرة، ١: ٦٤). والقول بأن الليل عدم هو مذهب ابن العربي (شيتيك Chittick ١٩٨٩: ١٣). وقد بين فخر الدين الرازي في تفسيره (القرآن ٣٠: ٢٩) السبب في أن الظلمة والليل لا يمكن أن يكونا «عدم النور»: «إذ في الأزل لم يكن نهار ولا نور ولا حياة [كذا]، ولا يمكن أن يقال: كان فيه موت أو ظلمة أو ليل» (فخر الدين الرازي، تفسير، ١٣ [القسم ٢٥: ١٦٠]).

أقول: تحرير رأي الرازي في المسألة أنه كان يرى أن الظلمة «عبارة عن عدم النور عن الجسم الذي من شأنه قبول النور» (تفسيره، ١٢: ١٥٩)، وإنما نفى أن تكون عدم النور مطلقاً؛ أي حتى في حال عدم القابل، وضرب المثل في ذلك بالأعمى والأصم، «فالأعمى والصمم ليس مجرد عدم السمع وعدم البصر؛ إذ الحجر والشجر لا بصر لهما ولا سمع، ولا يقال لشيء منهما: إنه أصم أو أعمى. إذا علم هذا، فنقول: ما يتحقق فيه العمى والصمم لا بدّ من أن يكون فيه اقتضاء لخلافهما، وإلا لما كان يقال له: أعمى أو أصم» (تفسيره ٢٥: ١٦٠). وقد كان هذا المعنى حريّاً أن يتضح من الفقرة التي نقلتها الكاتبة لولا أنها أسقطت منها كلمة «الممكن»، وهذا هو نص الرازي بتمامه: «إذ في الأزل لم يكن نهار ولا نور ولا حياة لممكن...»، فقلوه: «لممكن» تعييناً للذي من شأنه قبول للنهار والنور والحياة، أو لنفاضها، وبهذا يستقيم الكلام وتلتحم أجزاؤه، والله أعلم. (المترجم)

الحلاج [واعتداده من أهل الدين]، والثالثة: دعاؤه الله [تعالى] أن يغفر له مخالطته المعتزلة وغيرهم من أهل البدع. ومما يجدر ذكره أن واحدة من هذه المسائل الثلاث لم يرد لها ذكر في رواية ابن قدامة، وعُلِّل مقدسي ذلك بأن هذا الأخير أهملها لأنه كان صوفيًا يُعَظِّم الحلاج. وقد تلا الدعاء مقطعٌ طويل برَّر فيه ابن عقيل نعمة الشریف أبي جعفر وأصحابه عليه، ثم ختمه بقوله: وأتحقق أنني كنت مخطئًا غير مصيب. وزعم مقدسي أن وثيقة التوبة كانت نصًّا مطردًا [معياريًا] (standard text) يشتمل على مواضع شاغرة يقوم المتهم بملئها. وسواء أكانت كذلك أم لا، فإن قراءتها ربما كان أمرًا بالغ الإهانة لابن عقيل (يوجد نص التوبة كاملاً في «المنتظم» لابن الجوزي، وفي غيره من مصادر التاريخ، وقد قام مقدسي بترجمته ١٩٩٧: ٤). وفي [نهاية] هذا النص يوجد توقيع ابن عقيل وتوقيع طائفة من الشهود الذين أورد ابن قدامة أسماءهم في «تحریم النظر».

وقد ذهب مقدسي -استنادًا إلى أعمار تلامذة ابن عقيل- إلى أن هذا الأخير قد توقف عن التدريس حتى موت الشریف أبي جعفر مسمومًا، في سنة ٤٧٠/ ١٠٧٧. وكان يُدرِّس الحديث والفقه الحنبلي، فتمَّ بذلك تحوله إلى حنبلي تقي أثري. وقد أكبره أكثر أتباعه من الحنابلة، وتوفروا على مصنفاته يدرسونها بدقة، ولكن معظم هذه المصنفات لم يعد موجودًا (مقدسي ١٩٩٧: ٤٤-٥١).

وعلى الرغم من أن اضطهاد ابن عقيل -لما لديه من نزوع عقلاني- كان مبررًا من المنظور الحنبلي، فإن سلسلة الأحداث [التي مرت به] عُرِفَت في المصادر الحنبلية بالمحنة، وهذا مصطلح مثقل بالمعاني العقدية والدلالات التاريخية، فهو يعبر -في كتب الحنابلة- عن رؤيتهم الذاتية الاستشهادية لأنفسهم عبر العصور. وليس من شك في أن الاضطهاد الذي وقع لابن عقيل إنما سمي محنة لأنه رجع عن آرائه العقلانية الأولى، وأمسى أثرًا ورعًا، فكان حقيقًا بأن يُعترف بأنه شهيدٌ حنبلي^(١).

(١) يبدو لي أن هذا اعتساف في التأويل؛ لأن المحنة البلاء والشدة، وقد تعرض ابن عقيل لهما -في نظر الحنابلة- من وجهين: أحدهما: حين خالط المعتزلة وجنح إلى مقالاتهم، وأكبر الحلاج وترحم عليه، فكان هذا بلاء في الدين عندهم، والآخر: حين أهدر دمه بسبب ذلك، فاضطر للفرار والاختباء نحو =

فتنة ابن القشيري

بينما يسمي المؤرخان الحنبلان، ابن الجوزي وابن رجب، اضطرابات سنة ١٠٧٧ -التي وقعت في بغداد- فتنة ابن القشيري، يطلق عليها الشافعي الأشعري، تاج الدين السبكي (ت. ٧٧١/١٣٧٠) اسم فتنة الحنابلة (وهو الاسم نفسه الذي أطلق على أحداث الشغب التي قام بها الحنابلة في بغداد أيضًا، بقيادة البربهاري، في سنة ٩٢٣/٣١٧). وكلا الاسمين دليل على الانحياز في مقارنة المصادر لهذه الأحداث، فبينما يرى الشافعية الأشاعرة أن الحنابلة -خاصتهم وعامتهم- هم مشيرو هذه الحوادث الدامية، يذهب الحنابلة إلى أن ابن القشيري هو أول من أرت نارها.

وتعد روايتا السبكي وابن عساكر (ت. ٥٧١/١١٧٦) المصدرين الرئيسيين اللذين يقدمان الرؤية الشافعية الأشعرية للأحداث. فقد ذكر الأول منهما -في اقتضاب- أن السبب في إثارة هذه الفتنة هو أن الأستاذ أبا نصر قام في نصرة مذهب الأشعري، وباح بأشد النكير على مخالفيه، وغبر في وجوه المجسمة في كائنة لا يخلو هذا الكتاب عن شرحها، ولكنه لم يفصل القول -للأسف- فيما جرى إبان الفتنة (السبكي، طبقات، ٧: ١٦٢). ومع ذلك، يمدنا ابن عساكر بمعلومات نفيسة حين ينقل المحضر الذي انتهى -بوجه من الوجوه- إلى أيدي أسرته. ويكشف هذا المحضر -الذي وقّع عليه أبو إسحاق الشيرازي (ت. ٤٧٨/ ١٠٨٥-٦)، وطائفة من علماء الشافعية، ثم أرسل إلى نظام الملك- عن سيرورة الأحداث من المنظور الشافعي الأشعري. وعلى الرغم من أن مقدسي هو أول من قدم هذا المحضر (مقدسي ١٩٦٣ : ٣٦٨-٧١)، فإنه لم يحظ قطّ بدرس

= خمس سنوات، وهذا بلاء في الدنيا. بل ربما كان الحنابلة أنفسهم هم المقصودين بالمحنة في هذا السياق؛ لأنهم ابتلوا بمن شق صفوفهم، وخرج عليهم من رجالهم، بل من النابهين من أئمتهم، والله أعلم. (المترجم)

مستوعب. وقد افتتح باستنكار العلماء لما وقع في بغداد من فتن أثارها جماعة من جهلة الحشوية، من السوق والدهماء، الذين يسمون بالحنابلة، ثم ركز على سلوك هؤلاء الحنابلة دون أن يفرق بين عالمهم وجاهلهم.

والحق أن المصدرين الحنبليين اللذين روى أحداث الفتنة (وهما «المنتظم» لابن الجوزي، و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب) قد كانا أكثر تفصيلاً وأوفر مادة من المصادر الشافعية (وجدير بالذكر أن ابن عقيل أيضاً عرض لهذا الحدث في عدة أسطر من كتابه «الفنون»؛ مقدسي ١٩٩٧: ٢٠٦). ففي هذين المصدرين تفاصيل عن ممارسات الحنابلة، وعما يجري في الطرقات من أحداث، وكذلك عن المفاوضات المكثفة بين قصر الخلافة والمحيطين بنظام الملك وقادة الفرقتين المتنازعتين. وعلاوة على ذلك، ذكر كلاهما الأماكن التي وقعت بها أحداث الشغب. وعلى الرغم من أن موقع هذه الأماكن غير معلوم اليوم، أو موضع خلاف، فإنه لا نزاع في أنها جميعاً في شرق بغداد، في الأحياء التي تحيط بقصر الخلافة، بل إن النظامية نفسها، التي انبثقت منها الشرارة الأولى، تقع قريباً من القصر ومن سوق الثلاثاء.

ولد أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن، المعروف بابن القشيري، في نيسابور قبل سنة ٤٣٤/١٠٤٣، وهو رابع أولاد المتكلم الأشعري والعالم الصوفي، أبي القاسم القشيري (ولد سنة ٣٧٦/٩٨٦، وتوفي سنة ٤٦٥/١٠٧٢). وكان القشيري الأب -الذي اشتهر بكتاب «الرسالة في علم التصوف»، وهي مرجع اصطلاحى شهير في التصوف، وبتفسيره الصوفي الموسوم بـ «لطائف الإشارات»- قد أصبح إلى أسرة الصوفي الشهير أبي علي الدقاق (ت. ٤٠٥/١٠١٥)^(١)، كما كان عالماً شافعيّاً أشعريّاً ذائع الصيت، أخذ عن كبار أئمة الشافعية؛ كابن فورك (ت. ٤٠٦/١٠١٥)، وأبي إسحاق الإسفراييني (ت. ٤١٨/١٠٢٧)، وتوثقت صداقته بعبد الله الجويني (ت. ٤٣٨/١٠٤٧)، والد عبد الملك الجويني، «إمام الحرمين» (ت. ٤٧٨/١٠٨٥)، الذي كان شيخ الغزالي.

(١) توجد الصورة الأكثر شمولاً لأسرة القشيري لدى: شياپوتي b٢٠١٣، ولكني لم أنتبه إليها إلا بعد الفراغ من هذا الفصل. وأود أن أشكر المؤلف الذي تطفف فأرسل إليّ النسخة قبل الأخيرة من مقاله.

وقد قام القشيري الأب - بوصفه إمامًا مبرزًا للشافعية الأشعرية في نيسابور - بدور حاسم في الصراعات التي اتقدت ناراها بين الشافعية والحنفية في سنة ١٠٤٤/٤٣٦، وكذلك في الفتنة الكبرى التي وقعت في نيسابور، في سنة ٤٤٥/١٠٥٣. وتتصل هذه الفتنة بمبادرة عميد المُلْك، أبي نصر منصور الكُنْدُري (ت. ١٠٦٤/٤٥٦)، وزير طغرل بك، باضطهاد الأشاعرة لأسباب شخصية وسياسية (الأرد ١٩٦٥ : ٣٤٣-٥١؛ هالم Halm ١٩٧١ : ٢٠٨-١٤؛ مادلونج ١٩٧١ : ١٢٦-٣٤؛ بوليت Bulliet ١٩٧٣ : ٨٠-٥؛ بوليت ١٩٩٤ : ١٢٢-٤). وقد أصبح هذا الوزير - غير بعيد من صعوده اجتماعيًا - معتزليًا قحًا، وكان من قبل أحد الشافعية الأشاعرة المنبذين بنيسابور. فإذا رجعنا إلى القشيري الأب، وجدناه قد صنف عقيدتين في الدفاع عن العقيدة الأشعرية ضد خصومها الكثيرين: المعتزلة، والكرامية، والحنفية، الذين سماهم «أهل الزيف»، فألقي القبض عليه، ثم أُطلق سراحه بتدخل بطولي من قبل أصحابه، ثم فرّ من نيسابور (نجوين Nguyen ٢٠١٢ : ٤٠-٥؛ الأرد ١٩٦٥ : ٣٤٣-٥١؛ هالم ١٩٧١ : ٢٠٨-١٤؛ مادلونج ١٩٧١ : ١٢٦-٣٤؛ بوليت ١٩٧٣ : ٨٠-٥؛ بوليت ١٩٩٤ : ١٢٢-٤).

ولما كانت نشأة ابن القشيري في هذا المناخ المضطرب في نيسابور، ثم في المنفى في طوس، فقد تشرب هذا المناخ السياسي والمذهبي الحاد، وكان أبوه قد أثّل في نفسه الإحساس بالتفوق الفكري للأشاعرة. ويدل المأثور عن علماء نيسابور في ذلك الوقت على أنهم كانوا يجمعون إلى العمل بمذهب الشافعي (من خلال رواية الحديث وتدريس الفقه) الحرص على الدفاع عن المناهج العقلية في علم الكلام. وقد كانت هذه المناهج - التي طورها أبو بكر الباقلاني (ت. ١٠١٣/٤٠٣)، وقام بتدريسها ابن فورك والإسفراييني؛ وهم أكابر أئمة العصر - مفخرة الأشاعرة، علاوة على معرفة هؤلاء العلماء الواسعة بالحديث. والحق أن الجمع بين المنهجين العقلي والأثري قد حمل أشاعرة نيسابور على أن يروا أنفسهم أصحاب الحل الأمثل للتفرق الإسلامي، وكانوا يعتقدون اعتقادًا راسخًا كذلك أن الكلام العقلاني هو أنسب أداة للدفاع عن السنة وعن أقوال السلف، مع اعترافهم - في الوقت نفسه - بأنها أداة معقدة، يقتصر تدريسها على الخاصة فقط. والخلاصة، أن الأشاعرة - ولا سيما في نيسابور -

كانوا يرون أنهم نخبة فكرية مضطهدة ولكنها ذات شأن (مادلونج ١٩٨٨ : ٢٨-٩؛ مقدسي ١٩٦٢-٣ : (١٧) ٨٠؛ (١٨) : ٣٧-٨).

وعلى الرغم من البيئة المضطربة التي أحاطت بابن القشيري في نيسابور، ثم في المنفى بطوس، فقد تلقى أفضل تعليم متاح، فأخذ عن أبيه وعن طائفة من علماء خراسان، والعراق، والحجاز، من أشهرهم أبو بكر البيهقي (ت. ٤٥٨/١٠٦٦)، الفقيه الشافعي والمتكلم الأشعري، وشملت معارفه العلوم التقليدية؛ كالعربية، وعلم الكلام، والتفسير تلقناً من والده، وكُمِّل في النظم والنثر فحاز فيهما قصب السبق [...]. وحَصِّل أنواعاً من العلوم الدقيقة [علوم اليونان] والحساب. والحق أن أباه رباه أحسن تربية، كما جاء في ترجمته (السبكي، طبقات، ٧ : ١٦٠-١؛ وأشهر كتاب في الترجمة لابن القشيري هو كتاب السبكي، طبقات، ٧ : ١٥٩-٦٦؛ وقد نوقشت الجوانب العلمية والروحية عند ابن القشيري في: شيابوتي Chiabotti ٢٠١٣ : ٥٥-٧).

ولما توفي أبوه انتقل إلى مجلس إمام الحرمين، وواظب على درسه وصحبته ليلاً ونهاراً، ولزمه عشياً وإيكاراً. وكان الجويني قد وصل إلى نيسابور -التي نُفي منها إبان الفتنة العظيمة في سنة ٤٤٥/١٠٥٣- بدعوة من نظام الملك (المغتال في سنة ٤٨٥/١٠٩٢)، الذي دعاه ليرأس فرع نيسابور من المدرسة النظامية. ويبدو أن نظام الملك -الذي قدم نيسابور وزيراً للحاكم، ألب أرسلان (الذي أصبح سلطاناً فيما بعد)- قد قام بتأسيس النظامية في نيسابور، في سنة ٤٥٠/١٠٥٨؛ من أجل تعزيز اعتماد النخبة المثقفة على الحكومة، وكذلك لدعم الشافعية الأشاعرة الذين كانوا مضطهدين من قِبَل منافسه، الكندري. وعلى الرغم من أن هذه المدرسة كانت مؤسسة تقليدية [محافظه]، يحرم فيها تدريس الكلام (مقدسي ١٩٦١ : ٣١-٤٤؛ مقدسي ١٩٦٦ : ٨٢؛ مقدسي ١٩٨١ : ٢٣١)، فإنها كانت ملاذاً للشافعية الأشاعرة في نيسابور (بوليت ١٩٧٢ : ٧٢-٤؛ بوليت ١٩٧٣ : ٨٤-٥؛ إفرات ٢٠٠٠ : ٧٨-٨١).

وبعد انصرام أربع سنوات من ملازمة الجويني، وصل ابن القشيري إلى بغداد. وثمة روايتان مختلفتان في بسط الظروف التي أدت به إلى قصد هذه

المدينة: فالمصادر الشافعية الأشعرية تؤكد أن توليه التدريس في بغداد وقع مصادفة بعد أن طلب الناس ذلك؛ وذلك أن نفسه كانت قد خفت -وهو في نيسابور- إلى أداء فريضة الحج، فلما وصل إلى بغداد -وهو في طريقه إلى مكة- رأى أهل بغداد -عامتهم وعلماؤهم- فضله وكماله، فطلبوا مزيداً من الخطب والدروس، وعُقد له المجلس في النظامية (راجع حاشية إحسان عباس الثاقبة في مقدمته لكتاب «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي، ٩). وتذهب المصادر الحنبلية إلى أن وصول ابن القشيري إلى بغداد كان بتدبير من نظام الملك نفسه (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦: ١٨١). والحق أن الخلاف المتعلق ببداية توليه التدريس فيها راجع إلى الاختلاف بين روايتي الأشاعرة والحنابلة: فالحنابلة يروونه دخیلاً، مفروضاً على الناس من قِبَل مسؤول حكومي فاسد (نظام الملك)، بينما يصفه الأشاعرة بأنه إمام كبير، كان ظهوره في بغداد دون سابق إعداد لذلك.

وممن كانوا يشهدون مجالس ابن القشيري: أبو إسحاق الشيرازي (وهو شيخ ابن عقيل)، الذي انتهت إليه رئاسة مذهب الشافعية في العراق في ذلك الوقت، والذي كان منافحاً عن المذهب الأشعري. وقد بنى له نظام الملك النظامية في جنوب شرق بغداد (قريباً من قصر الخلافة، وحي سوق الثلاثاء؛ لاسنر ١٩٧٠: ١٧٣)، في سنة ٤٥٩/١٠٦٦، وكان هو المعلم الأوحَد بها (السبكي، طبقات، ٤: ٢١٥-٥٦). وأهم من ذلك أنه أصبح شيخاً لابن القشيري، وله عليه أياذ مُقامه في بغداد.

وقد كانت مجالس ابن القشيري في النظامية موزعةً بين الوعظ والذكر. والحق أنه كان بليغاً في وعظه حتى أطبق أهل مجلسه أنهم لم يروا مثله، فهو: مُصَلِّ يسمع الناس لكلامه، فلا تسمع لهم إلا همساً...، ويتناثر الجوهر من حِكْمِهِ، ويؤوب المذنب عند وعظه...، كم من فاسق تاب في مجلسه ودخل في الطاعة وكم من كافر آبَ إلى الحق ساعة وعظه وآمن في الساعة^(١)...

(١) في هذه الجملة نقص أفضى إلى وقوع خلل في الترجمة، وهذه هي بتمامها: «وكم من كافر آبَ إلى الحق ساعة وعظه، وآمن في الساعة بمن بُعث بين يدي الساعة ﷺ». وقد أخطأت الكاتبة في ترجمة =

يُصَدِّعُ الْقَلْبَ الْقَاسِي خَطَابُهُ (السبكي، طبقات، ٧: f.١٥٩). وفي هذا الكلام للسبكي ما يدل على أن مجالس ابن القشيري كان يشهدها المسلمون وغير المسلمين، والحق أنه قلما كان يخلو مجلسه عن إسلام جماعة من أهل الذمة.

وأغلب الظن أن هذه المُنَاح العاطفي المفعَم بالتوبة والإنابة -الذي كان يعم هذه المجالس- قد حال دون أن يجري فيها ذكر لمذهب الأشاعرة الكلامي. ومع ذلك، كان ابن القشيري يركز على الجدل الدائر بين المذهب الأشعري والاتجاه الأثري (السبكي، طبقات، ٧: f.١٦٠؛ ابن عساكر، تبيين، ٣١٥). وقد ذكر ابن الجوزي أن ابن القشيري حين شرع في التدريس في النظامية نال من الحنابلة، ورماهم بالتشبيه (anthropomorphism) (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦: ١٨١)، وهي عين التهمة التي رُمي بها الكَرَامِيَّة إِيَّان فتنة القشيري. على أن مقدسي زعم أن تهمة التجسيم لا تعلق لها بالحنابلة؛ لأنهم لم يفسروا قط الأحاديث التي تنطوي على تجسيم مادي (مقدسي ١٩٦٣: ٣٥٣). والحق أن ابن القشيري لم يتهم الحنابلة بالتفسير الظاهري [الحرفي] للنصوص، ولكن برواية أحاديث مصنوعة تنحو نحوًا ماديًا، فتعزو إلى الله صفات حسيَّة يتنزه عنها، كالقول بأن له أضراسًا، ولهاة، وأصابع، وأنه رؤي في صورة شاب أمرد، عليه نعلان من ذهب. ومما يجدر ذكره أن المصادر الحنبليَّة اللاحقة أنكرت رواية مثل هذه الأحاديث (هولتزمان ٢٠١٠؛ هولتزمان ٢٠١١).

وبينما حظي ابن القشيري بمكانة مرموقة في الدوائر الأشعرية الشافعية في بغداد (خرج إلى الحج في قابل في أكمل حرمة وترقُّه، في خدمة من أمير الحاج وأصحابه)، كان الحنابلة قد وجدوا عليه بسبب ما يلقيه من خطب، ويكيله من اتهامات. وكان زعيمهم، الشريف أبو جعفر، يعيش ويلقي دروسه في الرُّصافة، في شرق بغداد. وقد ذهب إليه أبو إسحاق الشيرازي -بوصفه إمام الشافعية الأشاعرة- غير مرة، يطلبُ منه العون في تهدئة الأجواء بين العامة، غير أن الشريف لم يعجنح قط إلى فعل ذلك، وإنما جعل يُعِدُّ أتباعه في غير هوادة

- جملة «آمن في الساعة»، فظنت أن المراد بالساعة «يوم الحساب» (Hour of Judgment)، لا «آمن في

الحال» بالنبي ﷺ. (المترجم)

-وهو مختفٍ في أحد المساجد أمام باب النوبي، قريبًا من قصر الخليفة- للقيام بهجوم دموي (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦ : ١٨١).

وعند عودة ابن القشيري من حجه الثاني كانت الفتنة مشرّبة. وفي شوال من سنة ٤٦٩/أبريل -مايو ١٠٧٧، أسلم يهودي بين يديه في مجلس عام، فحمله التلامذة على فرس في موكب مهيب ابتهاجًا بإسلامه. وقد أريد بهذه التمثيلية تقوية الغوغاء حول دعوة ابن القشيري، كما وصف ذلك ابن الجوزي وصفًا دقيقًا، غير أن العامة- ولا سيما الحنابلة -لم تخذعهم هذه الحيلة، وكانوا يقولون: «هذا إسلام الرُشّي، لا إسلام التقي»^(١)، فقرر تلامذة ابن القشيري من المشاركين في الموكب مهاجمة الشريف أبي جعفر، في مسجد باب النوبي، ولكن الحنابلة كانوا قد اتخذوا الأبهة لذلك، فما إن وصل أتباع ابن القشيري إلى المسجد حتى رموهم بالآجر، ف وقعت الفتنة، ووصل الآجر إلى حاجب الباب، وقتل من أولئك خياط من سوق الثلاثاء، قريبًا من النظامية، فلاذ أتباع ابن القشيري بالمدرسة، وجعلوا يطلبون من داخلها -وهي رمز المذهب الأشعري- العون من الخليفة الفاطمي، المستنصر [بالله]، وكان المقصود من هذا التحدي أن يبينوا أنهم يُحمّلون الخليفة العباسي، المقتدي -الذي كان يميل إلى الحنابلة- مسؤولية ما يصنعه العامة منهم. ولا يُعلم عدد من قُتل ومن جرح في هذه الاضطرابات (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦ : ١٨١-٢)، كما أن الوزير نظام الملك كان في خراسان في ذلك الوقت (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦ : ١٨١).

وغضب أبو إسحاق الشيرازي، وأراد -في جمع من العلماء- أن يرفعوا شكوى إلى نظام الملك، [ومضى إلى باب الطاق]، وأخذ في إعداد أهبة السفر إلى خراسان، ليشكو إلى نظام الملك، فخشي الخليفة -الذي كان أدنى مكانة من السلطان ونظام الملك- من أن يتكلم بسوء في حقه، فأنفذ إليه من رده عن رأيه، وثنائه عن السفر إلى خراسان، غير أن الأخبار كانت قد ترامت إلى نظام الملك،

(١) المروي في كتب التاريخ أن ثمة من كان يعين ابن القشيري (ولعله نظام الملك) ببذل الأموال لليهود حتى يسلموا على يديه، فكان العامة يقولون: «هذا إسلام الرُشّي، لا إسلام التقي». (المترجم)

فجاء كتابه إلى الوزير فخر الدولة بالامتعاض مما جرى، والغضب لتسلط الحنابلة على الطائفة الأخرى، قال: وإني أرى حسم القول فيما يتعلق بالمدرسة التي بنيتها (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦: ١٨١).

[ولما خاف الخليفة من تشنيع الشافعية عليه عند النظام]، أمر الوزير، فخر الدولة، أن يجيل الفكر فيما تنحسم به الفتنة، فعقد مجلساً للصلح يجمع بين الأطراف المتنازعة، ولعل ذلك كان في شوال من سنة ٤٦٩. وممن حضر هذا المجلس: الشريف أبو جعفر، وأبو إسحاق الشيرازي، وابن القشيري، وغيرهما من أعيان الشافعية الأشاعرة. وتكلم أبو جعفر بوصفه الطرف المتضرر الذي ينبغي استرضاءه، وعظمه الوزير ورفع، وأمر الحاضرين بالدنو منه واسترضاءه، فقام إليه أبو إسحاق الشيرازي أولاً، وقبّل رأسه، وهو سلوك يدل على التواضع الكامل، ولكن الشريف أكد أنه خصم لا يستهان به، فسخر من خصومه (وفيهما ابن القشيري)، وأبى أن يقبل اعتذارهم. ثم خاطب الوزير، قائلاً: [فأما هؤلاء القوم فيزعمون أننا كفار، ونحن نزعم أن من لا يعتقد ما نعتقه كافر، فأبي صلح بيننا]، وهذا الإمام مَفْرَعُ المسلمين، وقد كان جده القائم والقادر أخرجاً اعتقادهما للناس، وقرئ عليهم في دواوينهم، وحمله عنهما الخراسانيون والحجيج إلى أطراف الأرض، ونحن على اعتقادهما. وأنهى الوزير ما جرى إلى الخليفة، الذي أذن للجماعة في الانصراف إلا الشريف أبا جعفر، فقد أُفرد له موضع قريب من الخدمة؛ ليراجع في كثير من الأمور الدينية، وليتبرك بمكانه، [فلما سمع الشريف هذا، قال: فعلتموها] فحُمِلَ إلى موضع أُفرد له، وكان الناس يدخلون عليه مدة مديدة، ثم قيل له: قد كثر استطراق الناس دارَ الخلافة، فاقصر على من يُعيّن دخوله، فكان رده المهين: ما لي غرض في دخول أحد عليّ! ...، ثم مرض مرضاً أثر في رجليه فانتفختا، فيقال: إن بعض الأشاعرة نَزَّلَ له في مداسه سماً (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦: ١٨٢، f. ١٩٥؛ ابن رجب، ذيل، ١: ٣٩-٤٣).

على أنه لم يكن بدّ من حسم موضوع ابن القشيري. وقد ذكر ابن الجوزي ما حدث بعد ذلك في ترجمته المختصرة له (ابن الجوزي، المنتظم، ١٧: ١٩٠)،

وكذلك في روايته لأحداث سنة ٤٧٠/١٠٧٨ (المنتظم، ١٦ : ١٩٠.ف)، ولكن دون تعيين تواريخ. والظاهر أنه بعد أن احتُجز الشريف أبو جعفر -رغمًا عنه- في موضع من القصر، أرسل الخليفة خطابًا حاسمًا إلى نظام الملك، يسأله أن يأمر ابن القشيري بمغادرة بغداد؛ حسمًا لمادة الفتنة، فدعا نظام الملك ابن القشيري ليلحق به في خراسان، فلما وصل إلى أصفهان، بالغ في إكرامه، ثم أمره بالعودة إلى نيسابور. وفي رأي إفرات أن النظام قصد بذلك إعادة السلام بين العامة، وتقليص النزاع العقدي. والحق أن هذا الرأي -الذي يخالف رأي لاؤوست (لاؤوست ١٩٧٣ : ١٧٥-٨٥)- يقدم أفضل تفسير لتنصل نظام الملك من أي صلة له بوليه [ابن القشيري]. فالغاية تهدئة العامة، ولم يكن من سبيل إلى ذلك إلا بالتحيز للجانب المستأسد؛ أي للحنابلة، وبوقف الوعظ الأشعري (إفرات ٢٠٠٠ : ١٣٠). وقد ذكر ابن الجوزي أن الوعاظ نُهوا عن الجلوس [للوعظ] بعد الفتنة، حتى كان شهر جمادى الآخرة من سنة ٤٧٣/نوفمبر -ديسمبر ١٠٨٠، فأذن لهم في معاودة الجلوس، وأمروا ألا يخلطوا وعظهم بذكر شيء من الأصول والمذاهب (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦ : ٢١١).

وكان العامة من الحنابلة لا يزالون مصرين على نهجهم المتطرف، كما تدل على ذلك عدة إشارات في كتب التراجم (ولا سيما ابن الجوزي) إلى أناس تأذوا من الفتنة، ومنهم أبو الوفاء الواعظ (ت. ٤٨٤/١٠٩١)، الذي طرده الحنابلة من بغداد بعد أن أبدى جنوحه -إبان الفتنة- إلى مقالات الأشعرية، ولعل ذلك كان في بعض خطبه (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦ : ٢٩٧). على أن هؤلاء الناس لم يكن لهم خطر، فكان من السهل التضييق عليهم، خلافاً للعلماء الذي بعثوا بشكوى إلى نظام الملك.

ومما يجدر ذكره أن وعاظ الأشاعرة ما انفكوا كذلك يشيرون القلاقل، ففي يوم الثلاثاء، ثاني شوال سنة ٤٧٠/أبريل ١٠٧٨، خرج من المدرسة متفقه يعرف بالإسكندراني، [ومعه بعض من يؤثر الفتنة] إلى سوق الثلاثاء، فتكلم بتكفير الحنابلة، فرُمي بأجرة، فدخل إلى سوق المدرسة، واستغاث بأهلها، فخرجوا معه إلى سوق الثلاثاء، ونهبوا بعض ما كان فيه، ووقع الشر، وغلب أهل سوق

الثلاثاء بالعوام، ودخلوا سوق المدرسة، [فنهبوا القطعة التي تليهم منها]. ولما كان ابن نظام الملك [مؤيد الملك] يعيش هناك، فقد اقتضى الأمر تدخلًا عسكريًا [من الديلم والخراسانية، فدفعوا العوام]، وقتلوا [بالنشاب] عشرًا على الأقل^(١). وتمدنا المصادر التاريخية - كما صنعت في فتنة ابن القشيري - ببعض التفاصيل المتعلقة بالتوازن الدقيق بين الخليفة ووزرائه من جهة، والسلطان ونظام الملك من جهة أخرى. وثمة شخصية أخرى تذكر في سنة ٤٧٥/١٠٨٣، هي شخصية الواعظ الشافعي، المعروف بالبكري المغربي، فقد ذكر ابن الجوزي عن ابن عقيل قوله: كان النظام قد أنفذ ابن القشيري إلى بغداد، فتلقاه الحنابلة بالسب، وكان له عرض، فأنف من هذا، فأخذ النظام إليه، وأنفذ لهم البكري، وكان ممن لا خلاق له، وأخذ يسب الحنابلة ويستخف بهم (مقدسي ١٩٦٣: ٣٦٦-٧٥؛ إفرات ٢٠٠٠: ٨٦-٩؛ عباس ١٩٧٠: ١٢-١٣؛ المنتظم ١٧: ١٩٠).

وقد كان للفتنة آثار، أولها وأهمها أنها أضرت بالمسألة الأشعرية؛ فقد نظر الحنابلة إلى أبي إسحاق بوصفه الرأس المدبر للأحداث، وإلى ابن القشيري بوصفه دمية تنفذ خطته. واضطر نظام الملك إلى توضيح مقصده من تأسيس النظامية: ونحن بتأييد السنن أولى من تشييد الفتن، ولم نتقدم لبناء هذه المدرسة إلا لصيانة أهل العلم والمصلحة، لا للاختلاف وتفريق الكلمة (ابن الجوزي، المنتظم، ١٦: ١٩٠ f). والمعنى أن من الأفضل أن تصرف المدرسة النظامية عنايتها إلى إملاء الحديث، لا إلى تعليم الكلام.

وفي الحق أن عودة ابن القشيري إلى خراسان كانت خاتمة مسيرته التدريسية الرائعة. وعلى الرغم من أن نظام الملك أكرم مورده في خراسان، فإن الرسالة كانت بيّنة: لن يعود ابن القشيري إلى بغداد أبدًا. وقد وصف ابن عساكر والسبكي الأحداث بقولهم: وبقي أهل بغداد عطاشًا إليه وإلى كلامه، منهم من لم يفطر عن الصوم سنين بعده، ومنهم من لم يحضر من بعده مجلس تذكير قط. وبعد ذلك أمست حياة ابن القشيري كثيبة فاترة، فلم يشتغل بالسياسة مرة أخرى، وإنما كان أكثر صغوه [ميله] إلى الرواية، فقلما يخلو يوم من أيامه عن مجلس للحديث

(١) في «المنتظم» (١٦: ١٩١): «وَقَتَلُوا بِالنَّشَابِ بَضْعَةَ عَشْرٍ». (المترجم)

أو مجلسين، وكان قد اعتُقل لسانه في آخر عمره إلا عن الذكر، فلا يتكلم إلا بآي من القرآن. وعلى الرغم من أن السبكي قد وصف سيرة ابن القشيري بعد عودته إلى نيسابور في عبارات صوفية وزهدية (كان يحب العزلة والانزواء)، فإن بوسعنا أن نصف التحول الجلي الذي صار إليه بأنه أزمة نفسية، ولعله كان تندمًا على تفريطه في مسيرته [التدرسية] اللامعة، فقد كان ذلك العالم العَلَم الذي نظم قصائد في الحب (ونقل السبكي أبياتًا منها)، والذي سحر الألباب ببلاغته، وكان مهوى الأفئدة في أكثر مدن زمانه تقدمًا، ثم أصبح هو نفسه الذي يلقي درسًا في التواضع في مجالسه اليومية في القرآن والحديث، التي كان يملئ فيها نصوصًا، كما يصنع عامة علماء الحنابلة، الذين تجاهلهم من قبل. فلم يكن هذا التحول إذن ذلك المستقبل المشرق الذي يُرهِص به محبوه الكثيرون. على أن أعظم ما عظم به ابن القشيري أن إمام الحرمين نقل عنه في بعض كتبه، وذكر السبكي أن أهل نيسابور -التي أقام بها إلى أن أسنَّ- كانوا يعظمونه لتقواه وعزلته، فما حصل هذا المقام إلا لأنه زهد في الظهور، وضرب دون العُجب حجاب الانكسار. ومع ذلك، لم ينقل السبكي عنه أنه رجع عن مقالاته الأشعرية (السبكي، ٧: ١٦٢)، وفي هذا ما يبعث على السؤال عن صحة كونه شيخًا للحديث، ذا تقى وتواضع، أكان ذلك أمرًا أرادَه وعمد إليه، أم أنه أكره على التواري عن أعين الناس، حتى في نيسابور؟ هذا ما لا سبيل إلى الجواب عنه بحال. والحق أن ابن القشيري يرمز -في سيرته- إلى انكسار الكلام العقلاني أمام الأفرع المعرفية التقليدية، أو أنه -بعبارة أخرى- يمثل أول خضوع من الشافعية للاتجاه الأثري المتشدد.

(٣)

خاتمة

تمثل محنة ابن عقيل وفتنة ابن القشيري أهم مرحلتين في «الإحياء السني» - انتصار الاتجاه الأثري على المعتزلة، مشفوعًا بانتصاره على الأشعرية. ومع

ذلك، يقوم من وراء عناوين «الاتجاه الأثري» ضد «الاتجاه العقلاني» مقاتل واحد شرس ضد البدع في جميع صورها، ومنها الاتجاه العقلاني، هو الشريف أبو جعفر. وقد أشارت المصادر الحنبلية -التي زحرت بالتفاصيل عن شخصيته وسلوكه- إلى طموحاته السياسية وإلى كبريائه المكلوم بوصفهما الأسباب الحقيقية لاضطهاده ابن عقيل. أما فتنة ابن القشيري، فكانت مسألة مختلفة تمامًا؛ فقد رأى الشريف فيها كيف عضد الأشاعرة إمامًا منهم، شابًا يسحر الألباب، استطاع كسب تأييد من دوائر واسعة من الأتباع، مما جعل هيمنة الحنابلة على العامة على المحك، وهو ما لا يمكن أن يسمح به الشريف.

والحق أنه ليس هناك أدنى تناسب بين حالي الدراستين اللتين قدمناهما في هذا الفصل، فبينما حظينا بمصادر حنبلية وأخرى أشعرية شافعية، تتيح لنا جانبن من تاريخ فتنة ابن القشيري، لم نحظ -في تاريخ محنة ابن عقيل- إلا بالجانب الحنبلي فحسب؛ إذ لم يخلّف المعتزلة -الذين كان دورهم ثانويًا في هذا الأمر- أي رواية للأحداث، وقد ساءخوا في الأرض عقب توبة ابن عقيل، فلم يقوموا بأي دور سياسي معتبر في بغداد بعد ذلك. أما الأشاعرة، الذين عصفت بهم رياح عاتية في فتنة ابن القشيري، فقد كانوا أكثر استمرارية؛ إذ كان لهم مأوى في خراسان، كما أن جمّعهم في نشاطهم الفكري بين الاتجاهين الأثري والعقلي ساعدهم على البقاء بعد الأحداث، وإن كانوا قد اضطروا إلى التخفف في خطبهم، وإلى عدم مجابهة الحنابلة.

وجدير بالذكر أن فتنة ابن القشيري توصف في المصادر المعاصرة بكونها رمزًا على الصدام بين الاتجاه العقلاني (ممثلاً في الواعظ الأشعري القادم من نيسابور)، والاتجاه الأثري (ممثلاً في حنابلة بغداد)، ولكنها تتجاوز -مع ذلك- هذه التسميات الساذجة [السطحية] من أثرية وعقلانية؛ إذ إنها تصور طائفة من الشخصيات ذوات الدوافع المختلفة: من الخليفة العباسي إلى دهماء بغداد. وهي تُعد ثمرة كثير من العوامل السياسية والاجتماعية والمذهبية، التي أوجزنا القول فيها ههنا، ولكنها حقيقةً بمزيد من التوضيح في مكان آخر.

المراجع

الشيرازي. بيروت: دار الرائد العربي، ٢٨-٥.

(Abbas) عباس، إحسان (١٩٧٠). مقدمة طبقات الفقهاء لأبي إسحاق

الشيرازي. بيروت: دار الرائد العربي، ٢٨-٥.

Abd al-Ghafir (عبد الغافر) (Siyak) (السياق) Ed. R. N. Frye. *The Histories of Nishapur: Facsimile Edition of mss. By Abu al-Hasan Abd al-Ghafir al-Farisi and Abu Abd Allah Muhammad al-Hakim an-Naisaburi.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965.

Allard, M. (1965). *Le Probleme des attributs divins dans la doctrine d'al-Asari et des ses premiers grands disciples.* Beirut: Editions de l'imprimerie catholique.

Bulliet, R. W. (1972). *The Patricians of Nishapur: A Study in Medieval Islamic Social History.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bulliet, R. W. (1973). 'The Political-Religious History of Nishapur in the Eleventh Century'. In D. S. Richards (ed.), *Islamic Civilisation 950-1150: A Colloquium Published under the Auspices of the Near Eastern History Group Oxford.* Oxford: Bruno Cassiers, 71-91.

Bulliet, R. W. (1979). 'Conversion to Islam and the Emergence of a Muslim Society in Iran'. In N. Levtzion (ed.), *Conversion to Islam.* New York: Holmes and Meier, 30-51.

Bulliet, R. W. (1994). *Islam: The View from the Edge.* New York: Columbia University Press.

- Chiabotti, F. (2013a). 'The Spiritual and Physical Progeny of Abd al-Karim al-Qushayri: A Preliminary Study in Abu Nasr al-Qushayri's (d. 1120/514) Kitab al-Shawahid wa-l-amthal'. *Journal of Sufi Studies* 2: 46-77.
- Chiabotti, F. (2013b). 'Abd al-Karim al-Qushayri (d. 1072/465): Family Ties and Transmission in Nishapur's Sufi Milieu during the Tenth and Eleventh Centuries'. In C. Mayeur-Jaouen and A. Papas (eds.), *Family Portraits with Saints: Hagiography, Sanctity, and Family in the Muslim World*. Freiburg im Breisgau: Klaus Schwarz Verlag, 255-307.
- Chittick, W. (1989). *The Sufi Path of Knowledge*. Albany, NY: SUNY Press.
- Cook, M. (2000). *Commanding Right and Forbidding Wrong in Islamic Thought*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ephrat, D. (2000). *A Learned Society in a Period of Transition*. Albany, NY: SUNY Press.
- المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. فخر الدين الرازي (تفسير). تفسير الفخر الرازي
- المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥.
- Goldziher, I. (1908). 'Zur Geschichte der hanbalitischen Bewegungen'. *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* 62: 1-28.
- Halm, H. (1971). 'Der Wesir Al-Kunduri und die Fitna von Nisapur'. *Welt des Orients* 6: 205-33.
- Holtzman, L. (2010). 'Does God Really Laugh Appropriate and Inappropriate Descriptions of God in Islamic Traditionalist Theology'. In A. Classen (ed.), *Laughter in the Middle Ages and Early Modern Times*. Berlin: de Gruyter, 165-200.
- Holtzman, L. (2011). 'Anthropomorphism'. In *Encyclopaedia of Islam*. THREE. Leiden: Brill, fasc. 2011-4: 46-55.
- Hurvitz, N. (2003). 'From Scholarly Circles to Mass Movements: The Formation of Legal Communities in Islamic Societies'. *American Historical Review* 108.4: 985-1008.

(Ibn Abi Yala) ابن أبي يعلى (طبقات). طبقات الحنابلة. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الرياض: مكتبة الأمانة العامة، بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩/١٩٩٩.

(Ibn Asakir) ابن عساكر (تبيين). تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. دمشق: مكتبة التوفيق، ١٣٤٧/١٩٢٨.

(Ibn al-Jawzi) ابن الجوزي (المنتظم). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

(Ibn Mattawayh) ابن متويه (تذكرة). التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض. ٢ مج. تحقيق دانييل جيماريه. القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ٢٠٠٩.

(Ibn Qudama) ابن قدامة (تحريم النظر). تحقيق جورج مقدسي. Censure of Speculative Theology: An Edition of Ibn Qudama's Tahrir an-nazar fi kutub al-kalam. Luzac, 1962. لندن.

(Ibn Rajab) ابن رجب (ذيل). عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة. تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥/٢٠٠٤.

Laoust, H. (1959). 'Le Hanbalisme sous le califat de Bagdad (855/241-1258/656)'. *Revue des Etudes Islamiques* 1: 67-128.

Laoust, H. (1971). 'Hanabila'. In C. E. Bosworth (ed.), *Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, iii. 158-62.

Laoust, H. (1973). 'Les Agitations religieuses a Bagdad aux IVe et Ve siecles de l'Hegire'. In D. S. Richards (ed.), *Islamic Civilisation 950-1150: A Colloquium Published under the Auspices of the Near Eastern History Group Oxford*. Oxford: Bruno Cassiers, 169-85.

Lapidus, I. M. (1988). *A History of Islamic Societies*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Lassner, J. (1970). *The Topography of Baghdad in the Early Middle Ages*. Detroit: Wayne State University Press.
- Madelung, W. (1971). 'The Spread of Maturidism and the Turks'. *Actas do IV Congresso de Estudos Arabes e Islamicos, Coimbra-Lisba 1968*. Leiden: Brill, 109-168a. [Reprinted in W. Madelung, *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*. London: Variorum Reprints, 1985, no. 2.]
- Madelung, W. (1988). *Religious Trends in Early Islamic Iran*. Albany, NY: SUNY Press.
- Makdisi, G. (1956). 'Autograph Diary of an Eleventh-Century Historian of Baghdad. Parts I and II'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 18: 9-31, 239-60. [Reprinted in G. Makdisi, *History and Politics in Eleventh Century Baghdad*. Aldershot: Variorum, 1990, no. 2.]
- Makdisi, G. (1957a). 'Autograph Diary of an Eleventh-Century Historian of Baghdad. Parts III, IV, and V'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 19: 13-48, 281-303, 426-43. [Reprinted in G. Makdisi, *History and Politics in Eleventh Century Baghdad*, Aldershot: Variorum, 1990, no. 2.]
- Makdisi, G. (1957b). 'Nouveaux details sur l'affaire d'Ibn Aqil'. *Melanges Louis Massignon*. Paris/Damascus: Institut francais de Damas, 91-126. [Reprinted in G. Makdisi, *History and Politics in Eleventh Century Baghdad*. Aldershot: Variorum, 1990, no. 3.]
- Makdisi, G. (1959). 'The Topography of Eleventh Century Bagdad: Materials and Notes, I and II'. *Arabica* 6: 178-97; 281-306. [Reprinted in G. Makdisi, *History and Politics in Eleventh Century Baghdad*. Aldershot: Variorum, 1990, no. 4.]
- Makdisi, G. (1961). 'Muslim Institutions of Learning in Eleventh-Century Baghdad'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 28: 1-56. [Reprinted In G. Makdisi, *Religion, Law and Learning in Classical Islam*. Aldershot: Variorum, 1991, no. 8.]
- Makdisi, G. (1962-3). 'Ashari and the Asharites in Islamic Religious History'. *Studia Islamica* 17: 37-80; 18: 19-39.

- Makdisi, G. (1963). *Ibn Aqil et la resurgence de l'Islam traditionaliste au XIe siecle* (Ve siecle de l'Hegire). Damascus: Institut Francais de Damas.
- Makdisi, G. (1966). 'Remarks on Traditionalism in Islamic Religious History'. In Carl Leiden (ed.), *The Conflict of Traditionalism and Modernism in the Muslim Middle East, from papers delivered March 29-31, 1965*. Austin, TX: University of Texas, 77-87.
- Makdisi, G. (1971). 'Ibn Akil, Abu 'l-Wafa Ali b. Akil b. Muhammad b. Akil b. Ahmad al- Baghdadi al-Zafari'. In C. E. Bosworth (ed.), *Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, iii. 699f.
- Makdisi, G. (1973). 'The Sunni Revival'. In D. S. Richards (ed.), *Islamic Civilisation 950- 1150: A Colloquium Published under the Auspices of the Near Eastern History Group Oxford*. Oxford: Bruno Cassiers, 155-68.
- Makdisi, G. (1981). 'Hanbalite Islam'. In Merlin Swartz (ed.), *Studies on Islam*. New York: Oxford University Press, 216-74.
- Makdisi, G. (1997). *Ibn Aqil: Religion and Culture in Classical Islam*. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Makdisi, G. (2004). 'Abu Mansur b. Yusuf '. In *Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill. Supplement 29f.
- Mez, A. (1937). *The Renaissance of Islam*. London: Luzac.
- Nguyen, M. (2012). *Sufi Master and a Qur'an Scholar: Abu'l-Qasim al-Qushayri and the Lataif al-Isharat*. London: Oxford University Press in association with The Institute of Ismaili Studies.
- van Renterghem, V. (2008). 'Le Sentiment d'appartenance collective chez les elites bagdadiennes des ve-vie /xie-xiie siecles'. *Annales Islamologiques* 42: 231-58.
- van Renterghem, V. (2010). 'Structure et fonctionnement du reseau hanbalite bagdadien dans les premiers temps de la domination seldjoukide (milieu du ve/xie siecle)'. In Damien Coulon, Christophe Picard, and Dominique Valerian (eds.), *Espaces et reseau en Mediterranee, ii: La Formation des reseaux*. Paris: Editions Bouchene, 207-32.

Sabari, S. (1981). *Mouvements populaires a Bagdad a l'epoque Abbasside, IXe-XIe siecles*. Paris: Librairie d'Amerique et d'Orient Adrien Maisonneuve.

(al-Subki) السبكي (طبقات). تاج الدين، أبو نصر، عبد الوهاب بن علي
ابن عبد الكافي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى. تحقيق محمود محمد الطناحي
وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [١٩٩٢].

الفصل الثامن والثلاثون

السياسة الدينية للموحدين

ماريبل فييرو

(١)

المهدي ابن تومرت وعقيدته

في سنة ٥٦٠/١١٦٤-٥، كان الداعية أبو الحسن ابن الإشبيلي يشرح -في مراكش، عاصمة الإمبراطورية الموحدية- «عقيدة التوحيد» وكتبًا أخرى لابن تومرت، «الإمام المعصوم المهدي المعلوم»، و«وارث مقام النبوة والعصمة» (فييرو ٢٠١٢: III, XIII)^(١)، الذي يُعد -وهو بربري من قبائل مصمودة بقرية إيجيليز في منطقة السوس [الأقصى] الجنوبية (جنوب دولة المغرب)- ملهم حركة الموحدين ومؤسسها، وهم أولئك الذين آمنوا بالتوحيد المطلق لله، ومنه اشتق اسمهم: الموحدون (Almohads). وقد كان أبو الحسن ابن الإشبيلي يشرح معاني مصنفات ابن تومرت لطلبة الحَضَر، وهم الذين يلزمون الخليفة الموحد في المُقام والسفر، كما عُرف أيضًا بنظمه للعقيدة الموحدية (ابن صاحب الصلاة، المنّ بالإمامة، ١٦٠/٦٠-١٦١)^(٢).

ويُشكّل هؤلاء الطلبة -الذين كانوا يدرّسون ثم يُدرّسون بعد ذلك- النخب الدينية والسياسية الموحدية، وكانوا يُجنّدون من بين أكثر شباب الإمبراطورية

(١) كُتب هذا الفصل ضمن مشروع ARG-ERC 229703 KOHEPOCU.

(٢) الترقيم المزدوج للصفحات يشير إلى النص العربي وإلى ترجمته.

نجابة للقيام بخدمة القضية الموحدية السياسية والدينية في وظائف مختلفة. وقد بدأ هذا التجنيد في عهد عبد المؤمن (حكم من ٥٢٧/١١٣٣-٥٥٨/١١٦٣)، وهو من بربر زناتة، صاحب ابن تومرت، وأصبح في نهاية المطاف خليفته بعد موته في سنة ٥٢٤/١١٣٠، وهو يعد -نظرًا لانتصاراته العسكرية- المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الموحدية، التي تمتد من تونس إلى الأندلس؛ وذلك أنه حقق -وهو القائد العسكري الداهية المحنك- الوحدة السياسية في الغرب الإسلامي لأول مرة (ويشمل ذلك المغرب، والجزائر، وتونس، وبعضًا من ليبيا، والأندلس)، ثم أسس أسرته الحاكمة. وقد قدّم هو وخلفاؤه حكمهم بوصفه «الأمر العزيز»، كما سنرى.

وجدير بالذكر أن مجموع أعمال ابن تومرت لم تبلغنا إلا من طريق عبد المؤمن، كما يشير إلى ذلك عنوان مخطوطة باريس، بالمكتبة الوطنية، عربي ١٤٥١: «سفر فيه جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم... مما أملاه سيدنا الإمام الخليفة أمير المؤمنين أبو محمد عبد المؤمن بن علي». وقد أخذت التعاليق من آراء ابن تومرت الشفاهية في رباط بربر هرّعة -قبيلة المهدي- بوادي سوس، بدءًا من سنة ٥١٥/١١٢١-٢، بيد أن نسَخَ هذا المجموع كان في سنة ٥٧٩/١١٧٨. وتوجد مخطوطة أخرى له، نُسخَت في سنة ٥٩٥/١١٩٨-٩، ووُجِدَت بأخرة في مكتبة المسجد الكبير في تازة، بالمغرب (لوشيانى Luciani ١٩٠٣؛ طالبي Talibi ١٩٨٥؛ أبو العزم ١٩٩٧؛ جريفيل Griffel ٢٠٠٥: ٧٦٥-٧٠).

وتشير ندرة المخطوطات المتضمّنة لآراء ابن تومرت إلى اندثار إمبراطورية الموحدين، ومشروعهم الديني والسياسي، فضلًا عن عملية «التخلص من الموحدين» (de-Almohadisation) التي تلت ذلك (فريكو Fricaud ١٩٩٧: ٢٣٢). وبينما كان هؤلاء الموحدون يرمّون بالكفر كلّ من لم ينضم إلى حركتهم، كانوا هم أنفسهم يرمّون بالابتداع؛ لما لديهم من أصل المهديّة، ولدعواهم الحق في فرض الإيمان الصحيح، ثم لصياغتهم عناصر هذا الإيمان (لاؤوست Laoust ١٩٦٠).

وقد امتد حكمهم من عهد عبد المؤمن إلى استسلام مراكش للمرينيين في سنة ١٢٦٨/١٢٦٩، فانتشرت عقيدة ابن تومرت، وكذلك أعماله الأخرى، انتشاراً واسعاً في أراضي إمبراطوريتهم. وآية ذلك أن هذه العقيدة سرعان ما ترجمها مارك الطليطلي (Mark of Toledo) إلى اللاتينية (دالفيرني وفايده D'Alverny and Vajda ١٩٥١-٢)، كما توجد ترجمة الحَمية [أعجمية] (*aljamiado*) (وهي اللغات الرومانسية [الإسبانية والبرتغالية والمستعربية] المرسومة بالخط العربي) (ويجرز Wieggers ١٩٩٤ : ٤٠-٥، ١٥٧-٦١). وكلتا الترجمتين اعتمدت على مختصر للعقيدة المذكورة. على أن هناك نصاً مطولاً لها يعرف بـ«عقيدة التوحيد»، وآخران مختصران يعرفان كلاهما بـ«المرشدة» (ماسيه Masse ١٩٢٨؛ أورفوي Urvoy ٢٠٠٥).

وتؤكد العقيدة الموحدية أن الله واحد في ملكه، موجود قبل الخلق، ليس له قبل ولا بعد، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا أمام ولا خلف، ولا كل ولا بعض، جميع الخلائق مقهورون بقدرته، لا تتحرك ذرة إلا بإذنه. وفيها أن الله له الوجود على الإطلاق، وأنه معلوم بضرورة العقل، وأنه خالق البشر، ولا يشبهه شيء من خلقه. وفي ذلك من المعنى أن المؤمن ينبغي أن يتحاشى كل تشبيه أو تكييف، بأن يكون مدرّكاً للصعوبات التي تنطوي عليها آيات القرآن المتشابهات، كآية (٥) من سورة طه، التي تنص على أن الله استوى على العرش (ابن تومرت، أعز، ١٩٠٣ : ٢٣٣؛ وانظر: فرانك ١٩٩٤ : ٤٠-١). ولا سبيل إلى اجتناب الشبهات والتشبيه إلا ذلك. ولا تعرف الأسماء الإلهية إلا من طريق الوحي. وفي آخر العقيدة التصريح بالرؤية في القيامة، دون تشبيه أو تكييف، وأن رسالات الأنبياء مؤيدة بالمعجزات؛ كشق البحر، وإحياء الموتى، وشق القمر، والقرآن الذي يعد من معجزات النبي محمد ﷺ. وليس بمستيقن أن هذين الفصلين الأخيرين كانا يمثلان دائماً جزءاً من النص، فقد كانت حركة الموحدين ثورة مرت بمراحل شتى، تغيرت فيها المذاهب وتقلبت الأحداث بمرور الأيام، على نحو يصعب في الغالب تقيمه.

وعلى أي حال، صرّفت العقيدة الموحّدية عنايتها إلى الكلام في الله وتوحيده، بينما غاب عنها الكلام في النبوة، وفي الشعائر والتشريعات الإلهية، وفي القضايا الأخروية، وهي مسائل تذكر عادةً في العقائد الإسلامية، ولا يُستثنى من ذلك إلا ما ذكرناه آنفاً من الإشارة إلى رؤية الله في الآخرة، وإلى معجزات محمد ﷺ. ولم تسلك العقيدتان المعروفتان بـ «المرشدة» -وهما مختصران للعقيدة- إلا هذه السبيل من التركيز على وحدة الله، وعلى طلاقة قدرته. وأغلب الظن أنهما كُتبتا لتُسَهِّلَا على العامة تعلم التوحيد الموحّدي.

ومما يجدر ذكره أن هذه العقائد محفوظة بالعربية، وإن كان هناك شروح بربرية، يُعتقد في العادة أنها مترجمة عن أصل عربي، ولكن الاستيثاق من هذا التسلسل محال. وقد أشارت دراسات سابقة عن عقائد ابن تومرت إلى صعوبة التأكد مما هو متاح من المصادر -من تأليفه [إياها] (كورنيل 1987). وعلى الرغم من تحديد عدة مطابقات بينها، ومن أن الباحثين -من أمثال ر. برونشفيج R. Brunschvig (1955؛ 1970)، د. أورفوي (1974؛ 1993)، م. فليتشر M. Fletcher (1991)، ف. كونيل، ت. ناجيل T. Nagel (1997)، (2002)، ف. جريفيل -قد طوروا كثيراً فهمنا للسياق الفكري والديني لابن تومرت، فإنه ليس هناك دراسة شاملة بعدُ عن مصادر المصنفات المنسوبة إليه. ولعل القول بأن الله يُعرف بضرورة العقل -وهو مثبتٌ في العقيدة -يكون من وراء ما وُجد في المصادر المتقدمة غير الموحّدية من وصف حركة الموحّدين بأنها «مذهب فكر» [كذا!] (جابريلي 1956)، ولعلها كذلك أسهمت في تطور البحث الفلسفي، وهذا من السمات البارزة للسياسة الدينية لخلفاء الموحّدين الأول (سترومزا 2005). وحسبنا أن نذكر أن ابن طفيل وابن رشد كانا يعيشان ويكتبان إبان حكمهم، ويعملان في إدارتهم.

لِمَ الإصرار على نفي التشبيه في عقيدة ابن تومرت؟

قد أسلفنا أن السمة الرئيسة لعقيدة ابن تومرت - كما تبدو في الكتابات المنسوبة إليه - هي النفي الصارم للتشبيه. ومما يُذكر في هذا الصدد أن ابن رشد (ت. ١١٩٨/٥٩٥) - الذي عمل للموحدين في وظائف مختلفة، والذي كان معدودًا من الطلبة، كما يدل عليه عنوان كتابه المفقود الذي شرح فيه كيفية لحوقه بخدمة الموحدين (مقالة في كيفية دخوله في الأمر العزيز وتعلمه فيه وما فُضِّل من علم [الإمام] المهدي) - حاول التخفيف من السياسة التي تفرض هذه النزعة المتشددة المعادية للتشبيه على جمهور الناس، وذلك في كتابه الكلامي «الكشف عن مناهج الأدلة»، ولعله فعل ذلك أيضًا في شرحه المفقود على عقيدة ابن تومرت (أورفوي ٢٠٠٥). وقد بدا عرض ابن رشد للأطروحات الكلامية في «الكشف»، المصنَّف في سنة ٥٧٥-٦/١١٧٩-٨٠، موافقًا لعقيدة ابن تومرت، وموميًا كذلك إلى نهج من الكلام - مخالفٍ لنهج الغزالي - أكثر جنوحًا إلى التفلسف (أورفوي ١٩٧٨؛ ١٩٩٣). وعلى الرغم من هذه الموافقة، فقد أُجبر على إعادة كتابته مرة أخرى، كما أُجبر على أن يشير إشارات صريحة إلى ابن تومرت، وإلى مذهبه في نفي التشبيه. والحق أن آراء ابن تومرت كانت موجَّهة ضد المجسِّمة (الذين يفسرون الآيات القرآنية المنطوية على التشبيه تفسيرًا حرفيًا، فيقعون في تشبيه الخالق بما خلق)؛ لأنه دعا إلى حاجة العقل إلى العلم بخالق يباين مخلوقيه مباينة جذرية. ولم يكن ابن رشد يذهب هذا المذهب في نسخة «الكشف» الأولى، بل كان يرى في هذه الآيات ذات المعنى التشبيهي رموزًا تناسب العامة، الذين يؤودهم بلوغ المعرفة العقلية، والذين لا ينقادون إلا إلى الأدلة الخطابية، وإلا فالخوف من أن ينتهي بهم الحال إلى ألا يكون لإيمانهم متعلِّق أصلًا (جوفروي Geoffroy ١٩٩٩؛ ٢٠٠٥).

وقد وجد ابن رشد -يحدوه هذا الموقف التربوي- مستندًا دينيًا يتمثل في أن القرآن والسنة كليهما ليس فيهما عبارة صريحة تثبت لله جسمًا ولا تنفيه، فحمله ذلك على اعتماد البرنامج التربوي الذي ارتضاه شيخه ابن طفيل (ت. ١١٨٥/٥٨١) -ووضع أساسه الفارابي- في كتابه «حي بن يقظان»، تلك القصة الفلسفية التي كُتبت في عهد ثاني الخلفاء الموحدين، أبي يعقوب يوسف (حكم من ١١٦٣/٥٥٨ إلى ١١٨٤/٥٨٠)، ونبعت -في أغراض أخرى- إلى حدود الثورة الفكرية الموحدية. وتروي هذه القصة خبر صبي [حي بن يقظان] نشأ في جزيرة خالية من الناس، وقادته الملاحظة المجردة للطبيعة والنظر العقلي إلى تصور فلسفي وصوفي لله. ثم إنه لقي بعد ذلك رجلًا يقال له: أبسال، كان قد نشأ في جزيرة أخرى، يؤمن أهلها بشرائع بعض الأنبياء، وكان أبسال هذا مولعًا بتأويل هذه الشرائع [بتفسيرها مجازيًا]، وفيه ميل إلى الاعتزال والتفكر، وهذا ما ساقه إلى جزيرة حيّ. ولما لقي حيًا علّمه لسانه، ثم عرف منه كيف أدرك العلم بهذه الحقيقة التي كان هو -وأبسال- يسعيان إليها. وقد قررا معًا بعد ذلك أن يرحلا إلى جزيرة أبسال ليعلما الناس الحقيقة. وكان يحكم هذه الجزيرة سلامان، صديق أبسال، وهو رجل صالح، غير أنه لا يجاوز المعنى الظاهري لأقوال النبي، ويؤثر مخالطة الناس [على العزلة]. ولم يطل الأمد بحيّ وأبسال حتى تحققا من عجزهما عن تغيير قوم سلامان، بل تحققا أن هذا التغيير غير مستحب، فقررا العودة إلى العزلة، وأبأ إلى جزيرتهما بعد أن نفضا أيديهما من أمر دلالة الناس على الطريق التي اهتموا إليها (كونراد Conrad ١٩٩٦).

وتشير هذه القصة إلى أن ابن طفيل كان يرى أن بعض الأنماط المعرفية تجاوز فهم الجمهور، وأنها يجب أن تقتصر على الخاصة، مع ترك عموم الناس على عقائدهم الأولى. وقد أراد ابن رشد أن يحذو حذوه في نسخته الأولى من «الكشف»، بيد أنه اضطر إلى الاستدراك، وإلى معالجة ما ذهب إليه ابن تومرت من تكفير من أثبت الجسمية لله. وأغلب الظن أن معارضة آراء ابن رشد كانت -على الرغم من عدم وجود أدلة وثيقة على ذلك- من قبل النخبة الموحدية القديمة، من شيوخ القبائل البربرية وذرياتهم؛ لأن مشروعية مشاركتهم في الحكم الموحدي كانت تعتمد اعتمادًا كليًا على علم ابن تومرت المعصوم، كما أنهم كانوا

يجدون على النخب الفكرية الجديدة التي أوجدها عبد المؤمن وخلفاؤه، ومنهم ابن رشد، الذي اضطرته هذه النخب [القديمة] إلى القول بأن ابن تومرت إنما عدّ التجسيم كفرًا بسبب طابعه الخاص، الذي استخدم ابن رشد في التعبير عنها مصطلح «خاصة» (الموجود في كتاب ابن تومرت)، متحاشيًا وصفه بالمهدي. وتتعلق هذه الخاصة بزمان ابن تومرت: فقد كان مضطرًا إلى تكفير من يثبتون لله جسمية بسبب النزاعات التي دارت في عصره حول هذه القضية، ومن أجل القضاء على ما ساد من خلافات عقدية وفقهية مع العلم الذي يتم ويوضح نص الوحي. من أجل ذلك، سعى ابن تومرت إلى حسم هذا الغموض الموجود في مصادر الوحي، وهو الغموض الذي كان ابن رشد يرى أن مصلحة الناس تقتضي الإبقاء عليه (جوفروي ٢٠٠٥).

وقد أبرز الباحثون المحدثون الآثار السياسية لمذهب ابن تومرت الصارم في نفي التشبيه، حيث أتاح له ولخليفته عبد المؤمن إقصاء خصومهما بتكفيرهم (أورفوي ١٩٩٠؛ سيرانو ٢٠٠٥). وفي هذا من المعنى أن علم الكلام قد أسهم في تأسيس نظام «شمولي»، يقرر فيه العقيدة الصحيحة أمير المؤمنين والنخب الدينية والفكرية التي تستند استنادًا كليًا إليه. وقد كان يتعين على المهدي، وعلى خليفته عبد المؤمن (خليفة المهدي إلى [كذا] سبيل الموحدين)، وعلى خلفاء خليفته، فرض هذه العقيدة الصحيحة على الجمهور، وهذا إجراء غير معتاد في الأنظمة السنية، بل إنه يبدو أقرب إلى التصور الشيعي للإمامة. ومما يجدر ذكره أن عبد المؤمن وأولاده من الخلفاء قد قدموا حكمهم على الأرض بوصفه الأمر، أو الأمر العزيز، أو أمر الله (فيجا Vega، بينا Pena، فيريا Feria ٢٠٠٢؛ فريكو ٢٠٠٢)، واعتمدوا الأنساب العربية، ولم يذكروا أسماءهم على العملات التي سكوها إلا على هذا النحو: أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، وهلم جرا. وهم بذلك يشيرون إلى أن خيط الخلافة موصول بوجود صفة أساسية مقدسة، لا بصفة أشخاص بأعيانهم (مارين Marin ٢٠٠٥). ويبدو أن الموحدين كانوا يسعون إلى صياغة طريقة وسطى بين أهل السنة والشيعة. وعلى الرغم من أنهم لم يعلنوا قط تشيعهم، فإن خلافتهم تشبه إلى حد كبير النموذج الفاطمي السابق (فييرو ٢٠١٢: IV). ومن جهة أخرى، استخدم الموحدون -سياسيًا ورسميًا ودينيًا- أثرًا قرطبيًا

مزعمًا، هو بضع صفحات من المصحف العثماني، وهو أمر لا نظير له في أي نظام شيعي (بينيسون Bennison ٢٠٠٧؛ بيورسي Buresi ٢٠١٠). ومما يعكس التوتر بين أهل السنة والشيعة - وهو الذي أشرت إليه في موضع آخر بوصفه «إضفاءً للطابع السني على المذهب الشيعي» - أنه لم يُذكر في كتاب ابن تومرت سوى الخليفين الأولين، أبي بكر وعمر، مما يومئ أيضًا إلى وجود تأثير خارجي.

(٣)

التحويل القسري لغير الموحدين

يعد إبطال تشريع الذمة من أغرب القرارات التي اتخذت في المراحل الأولى للثورة الموحدية وأدعاها للدهشة، وذلك حين وجب على النصاري واليهود الذين يخضعون لحكم الموحدين أن يختاروا بين الإسلام والرحيل. وقد هاجر النصاري إلى ممالك شبه الجزية الإيبيرية، بينما اعتنق الإسلام بعض اليهود (وكثير منهم مدخول القلب)، وهاجر بعضهم من الأراضي الموحدية إلى بلاد إسلامية أخرى في الغالب، وكان كلا الخيارين معروضًا على موسى بن ميمون أيضًا (كرايمر Kraemer ٢٠٠٨: ١١٦-٢٤؛ سترومزا ٢٠٠٩). وقد وقع هذا التحويل القسري عقب غزو مراكش في سنة ١١٤٧/٥٤١، عندما أخبر عبد المؤمن اليهود والنصارى الذين يعيشون ثمة، ويخضعون لحكمه، أن أسلافهم كانوا ينكرون رسالة النبي ﷺ، وأنهم [الموحدين] لن يأذنوا للأخلاف أن يستمروا على هذا الكفر. ولما لم تكن بالموحدين حاجة إلى الجزية التي يؤديها هؤلاء، فإنه لم يبقَ للذميين إلا أن يختاروا بين الإسلام، والبقاء في الأرض، وبين القتل. وتعني هذه السياسة إلغاء ما يسمى بـ «عهد» الذمة، وهو أمر لم يعرض له أي مصدر من المصادر التي عرضت للموحدين بالمناقشة والتعليل. والحق أن فهم السياق الديني، والفقه، والسياسي الذي يمكن أن يكون قد حدد هذه السياسة - غير المسبوق - يقتضي الوقوف على خمسة عناصر (فيرو ٢٠١١):

(أ) الأخرويات (Eschatology)؛ أي الإيمان بأن ظهور المهدي أو المسيح (وهو -في هذا السياق- ابن تومرت، مؤسس الحركة الموحدية) يقتضي دثور كل دين سوى الإسلام.

(ب) التأثير الإسماعيلي/الفاطمي، ولا سيما سياسات الخليفة الفاطمي الحاكم (حكم من ٣٨٦/٩٩٦ إلى ٤١١/١٠٢١)، الذي أمر بهدم معابد غير المسلمين، وفرض قيودًا في اللباس، وتحويلًا قسريًا [إلى الإسلام]، وهذه أقرب سابقة لمبادرة عبد المؤمن.

(ج) تأثير العقيدة التي تنص على أن كل مولود يولد على الفطرة، وهي الإسلام، فأبواه يهودانه أو ينصرانه. ولا سبيل إلى العودة إلى الفطرة -كما يقول ابن حزم، الذي كان شديد التأثير في الموحدين- إلا باعتراف الإسلام مرة أخرى. وقد كانت حركة الموحدين حركةً ثوريةً تطهيرية، أصابها هوس الرغبة في حسم كل خلاف في الرأي إن في الإسلام، وإن فيما بين ديانات التوحيد الأخرى، فحملهم ذلك على الاعتقاد بأنهم مسؤولون عن رد الناس جميعًا إلى صحيح الاعتقاد، ولا يكون ذلك إلا بفرض عقيدتهم على جميع رعاياهم من المسلمين، بل على كل من ولد يهوديًا أو نصرانيًا؛ إذ ينبغي أن يختفى التعدد الديني؛ لأن الحقيقة لا تكون إلا واحدة.

(د) الفكرة القائلة بأن الأراضي التي يحكمها الموحدون تعد حجازًا جديدًا، بوصفها إمعانًا في المشابهة بين ابن تومرت -مؤسس الحركة- والنبى محمد ﷺ. ولما كان محمد ﷺ قد حَظَرَ وجود أي ديانة أخرى سوى الإسلام في جزيرة العرب -ولا سيما في الحجاز، حيث توجد المدينتان المقدستان، مكة والمدينة- فإن الظاهر أن الموحدين اعتقدوا أن الحظر نفسه جارٍ في حق الأراضي التي تسودها عقيدة إمامهم، المهدي.

(هـ) ومن الممكن أن يكون الموحدون قد تأثروا أيضًا بمذهب الطبري (ت. ٣١٠/٩٢٣)، الذي كان يرى أنه متى كانت الظروف السكانية (demography) ملائمة للمسلمين، فإنه ليست بهم حاجة إلى غير المسلمين، ومن الممكن حينئذٍ إلغاء «عهد» الذمة. والحق أن تصريح عبد المؤمن بعدم الحاجة

إلى الجزية من أهل الذمة يجري في هذا المضمار؛ إذ يعني أن الحكام الجدد لن يبرموا أي عهد مع الشعوب المغلوبة (ومنها أولئك الذين يسمون أنفسهم مسلمين، وإن لم يكونوا كذلك حقاً لتساهلهم في التشبيه)؛ لأنهم -وقد حملوا الوحي الصحيح إلى الناس جميعاً- يستوجبون على كل أحد أن يكون [اعتقاده] على وفقه.

وما إن تم إبطال الذمة حتى وجد خلفاء الموحدين أنفسهم حكاماً في نظام سياسي لا يعرف ديناً سوى الإسلام؛ أعني ذلك الإسلام الذي تنص عليه عقيدتهم، والذي ينبغي على كل أحد تعلمه، ثم لم يلبثوا إلا قليلاً حتى شغلتهم مسألة الاستيثاق من أن مَنْ أكره على اعتناق الإسلام غداً مسلماً حقاً.

وقد كان اليهود -في عهد ثالث الخلفاء الموحدين، أبي يوسف يعقوب المنصور (حكم من ١١٨٤/٥٨٠ - ١١٩٨/٥٩٥)- يُجَبَرُونَ على طريقة متميزة في اللباس، مهينة مضحكة. وهم لم يكونوا -مع ذلك- يهوداً من المنظور الفقهي، بل كانوا «مسلمين جدداً»؛ أي أولئك الذين أُتُوا الهجرة، فأُكرهوا على اعتناق الإسلام ليتمكنوا من البقاء في البلاد. وقد سجّل ابن عقين، اليهودي الذي اعتنق الإسلام، في كتابه «طب النفوس» ما لاقوه من معاناة وتعصب؛ كمنعهم من امتلاك العبيد، ومن المشاركة في بعض الأعمال القانونية، ومن الزواج من «المسلمات الأصلديات»، وهلم جرّاً. وفي عبارته الآتية ما يخبر عن ذلك أتم إخبار: وكلما أظهرنا الطاعة في كل ما يأمرونا به، والخضوع لشريعتهم، أمعنوا في قهرنا واستعبادنا.

والذي حمل الخليفة أبا يوسف يعقوب على تمييز اليهود الذين أسلموا في الظاهر إنما هو الشك في إخلاصهم. فلو كان على يقين من إيمانهم؛ لأباح لهم الزواج بالمسلمات الأصلديات، ولأذن لهم في مخالطة المسلمين في جميع شؤون الحياة. ولو كان على يقين من كفرهم؛ لقتل رجالهم، واسترقّ صغارهم، وأعتمّ المسلمين أموالهم، ولكن المشكلة على وجه الدقة أنه لم يكن يعلم الطبيعة أو الوضع الحقيقي لهؤلاء اليهود الذين أعلنوا إسلامهم في الظاهر، وارتادوا المساجد للصلاة، وقرأ أولادهم القرآن، واتبعوا دين الموحدين وسنتهم، والله

وحده يعلم حقيقة ما هم عليه. وجملة القول أن العلائم المميّزة التي أُجبروا عليها لم يكن يُراد بها التنبيه على أنهم من أهل الذمة، وإنما كانت إشارةً تحذيريةً حاصلها: انتبه! (٦٨٦) فهنا مؤمنون لا يوثق بإيمانهم. وفي عهد الناصر (حكم من ٥٩٥/١١٩٩ - ٦١٠/١٢١٣)، نجح هؤلاء اليهود -بما أنفقوا من أموالهم- أن يستبدلوا بلباسهم المضحك لباسًا أصفر وعمائم، فظلوا بذلك أيضًا متميزين عن المسلمين الأصليين.

وجدير بالذكر أن المصادر التاريخية أمدتنا بمعلومات وفيرة عن المسلمين غير المنتمين إلى مذهب الموحدين (non-Almohad Muslims)، وذلك من خلال نظرة هؤلاء الموحدين إلى المساجد التي وجدوها في البلاد المفتوحة، وأنها كانت في رأيهم مدنسة، بحاجة إلى الطهارة، مما يعني أنهم لم يكونوا يعدون المسلمين من غير طائفتهم مسلمين حقًا؛ ولذلك احتاجت دور عبادتهم إلى تطهيرها من أدناسهم. فإذا ما طُهرت، وأعيد تحديد القبلة فيها، أصبحت مقبولة لديهم. والسؤال الآن: هل امتدت عناية الموحدين بالطهارة أيضًا إلى المسلمين من غير جماعتهم؟ وهل كان التطهر الشخصي شرطًا في أن يصبح المرء موحديًا؟ الحق أن ما لدينا من علم بمذهب الموحدين في الطهارة -وهنا مشابهة شيعية مرة أخرى، لا سنية- لم يزل أوهى من يتيح لنا جوابًا شافيًا عن هذه الأسئلة في الوقت الراهن.

وقد أفضى قلق المنصور بشأن حقيقة إيمان مَنْ أكره على الإسلام من اليهود إلى التمييز بين المسلمين عن طريق وسم ذوي الأصول اليهودية منهم بعلامات ظاهرة. وبعبارة أخرى: يبدو أن شكوكه بشأن الاعتقاد كانت تقتصر على أولئك المتحولين [إلى الإسلام] الذين ينتمون إلى أصول عرقية معينة. ومن الممكن تفسير ذلك بكونه الخطوة الأولى نحو ما أفضى في إسبانيا المسيحية إلى سنّ القوانين الشائنة المتعلقة بالدم النقي [الطاهر] (limpieza de sangre). وليس هناك نظير لهذا القلق بشأن المسلمين الأصليين الذين «تحولوا» إلى المذهب الموحدي.

وفي عصر الموحدين ازدهر الأدب المعادي للشعبوية، وكُتبت آنذاك معظم الردود على رسالة ابن غرسية (Ibn Garcia) الشعبوية [«رسالة في تفضيل المعجم»]، وهذا من الغرائب، ومما يُعد من جملة النقائص في حركة الموحدين؛ نظرًا لطبيعتها البربرية القوية. وقد كان أهالي الشعوب المغلوبة -ومنهم المسلمون- يُعدّون -وفقًا للطبقية الهرمية للقبائل البربرية، ولأسبقية إيمان الجماعات والأفراد برسالة المهدي- عبيدًا لأئمة الموحدين الأول (طبقة العشرة أو الجماعة)، التي كان عبدُ المؤمن، البربريُّ الزناتيُّ، أولُ خلفاء الموحدين، أحدَ رجالها. وما إن تولّى الحكم حتى اتخذ لنفسه نسبًا عربيًا يدعم به مطالبته بالخلافة، ويعلو به كذلك على سائر رجال الطبقة؛ إذ كانوا جميعًا من البربر. وفي الوقت نفسه، أصبح أولئك الذين يخضعون لحكم عبد المؤمن وخلفائه -ممن آمن بتوحيد ابن تومرت- معدودين من الموحدين، وحظوا بالنجاة؛ أي إن هذه النجاة لم تكن منوطة بالعرق.

وتعرض قصة «حي بن يقظان» لابن طفيل -وهي من النصوص الأساسية التي كتبها أحد رجالات البلاط الموحيدي- لعدة قضايا، من بينها قضيتا النسب والمساواة. ويذكر ابن طفيل في أصل حي بن يقظان إكمانيتين: التولد الذاتي (spontaneous generation)، أو أن يكون ابنًا لأحد الملوك، قد تخلت أمه عنه. ولعله لم يكن يسعه إلا أن يختار الأصول الملكية، وإن كان أميل إلى النظرية الأخرى. وبعبارة أخرى: لَمَّا كان ابن طفيل أحد رجال النخبة الموحدية المثقفة، الطلبة، الذين يُفترض أنهم يأخذون معارفهم عن عبد المؤمن وخلفائه، بوصفهم ورثة الجاذبية [الكاريزما] التي كانت للمهدي؛ فإنه لم يكن يستطيع إلا أن يختار الأصل الملكي لحي بن يقظان. على أن مضمون القصة يوصي إلى اعتقاده المساواة في المولد بين جميع البشر، وأن الاختلاف بينهم لا يرتكز على النسب، ولكن على القدرات العقلية والروحية المختلفة.

الفقه، وعلم الكلام، والفلسفة، والتصوف في عصر الموحدين^(١)

يبدو أن الموحدين شعروا بالرضا عن بعض الضمانات التي ظهرت لهم فيما يتعلق بامتثال رعاياهم للعقيدة الصحيحة، من فرض العقيدة الموحدية، التي تركز على توحيد الله، وتقبل التغييرات التشريعية في العبادات (كتغيير اتجاه القبلة، والأذان الجديد، ورفع اليدين في الصلاة في مواضع غير معهودة، وتجنب الحج إلى مكة، مع الترويج لزيارة قبر ابن تومرت في تينمل). وفي النطاق الفقهي، كانت هناك محاولات لفرض اتجاه عدم التمثهه، كما تمثل ذلك -في بعض الأحيان- في تغليب ظاهرية ابن حزم (أدانج Adang ٢٠٠٠). ولم يعد الخلاف في المسائل الشرعية مستساغاً؛ لأن الفكرة القائلة بتصويب كل مجتهد لا يمكن أن تجد مكاناً في نظام ديني وسياسي شعاره «الإمام المعصوم المهدي المعلوم». ومع ذلك، لم يكن بدّ من أخذ الخلاف الفقهي في الحسبان. وقد صنف ابن رشد -الذي كان يعمل قاضياً في دولة الموحدين- كتاب «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، فلم تكن المفاجأة فيه غيبة التمثهه فحسب، ولكن وضوح العرض، وحرية الفكر، والعناية بالمنطق والاتجاه العقلاني. وقد كان يمكن لهذا الكتاب أيضاً أن يمهد الطريق لتشريع قانوني موحد (فيرو ٢٠١٢: XII). على أن مقاومة المالكية لبدع الموحدين أدت بهؤلاء -من الناحية العملية- إلى البدار إلى [اصطناع] مذهب مالكي معدّل [إصلاح]، ليتيحوا لرعاياهم تحولاً أيسر إلى المذهب الجديد، ولكن هذا كان تغييراً عميقاً -أو خيانة- للثورة الأصلية.

وفي المراحل المبكرة للحركة، لم يكن المقصود التأكيد على أن الحق

(١) انظر: فرهات ١٩٩٣؛ جاردن (Garden) ٢٠٠٥؛ روبيو (Rubio) ١٩٨٧.

الذي جاء به الموحدون ليس إلا إحياء لرسالة النبي محمد ﷺ، وإنما على أنه أمر الله. وقد كان الاسم الأصلي لهذه الحركة «المؤمنون»، فهم المؤمنون في العموم، بقطع النظر عن الزمان والمكان. والحق الذي جاءوا به هو الدين العالمي (universal religion) للبشرية، الذي يتعين على كل إنسان اعتناقه في الحال، لا في المستقبل البعيد، وليست ديانات التوحيد الثلاث إلا مجالي لهذه الحقيقة نفسها. وقد عبر الصوفية الذين ولدوا في دولة الموحدين عن هذه الفكرة أوضح تعبير، ومن هؤلاء: محيي الدين ابن العربي (ت. ٦٣٨/١٢٤٠)، والحرالي (ت. ٦٣٧/١٢٤٠)، وابن هود (ولد في سنة ٦٣٣/١٢٣٥، وتوفي في سنة ٦٩٩/١٣٠٠). والحق أن لهذا المعتقد الموحي صلةً بعقيدتهم في المسيح أو المهدي، الإمام المعصوم المهدي المعلوم الذي يهدي الناس إلى الصراط المستقيم، بل إن له صلةً أيضًا بالتأكيد على وجود اتجاه معين داخل الفكر الموحي يعول على العقل، وعلى قدرة الإنسان على تهذيب نفسه، وإدراك الاعتقاد الصحيح في الله. ومن الممكن أن يكون تحقيق هذه الإمكانية الأخيرة إما من خلال التصوف الفلسفي، كما صنع ابن طفيل في «حي بن يقظان»، وإما من خلال الفلسفة، كما فعل ابن رشد، ذلك العالم الذي عاش في ظل الموحدين، وأمضى حياته في إقامة البراهين.

ومما يجدر ذكره أن الموحدين اتهموا حكام البلاد السابقين، المرابطين، باضطهاد العلماء المشتغلين بالكلام، وهي تهمة لا أساس لها (أورثوي ١٩٩٠: ١٦٥؛ داندش Dandash ١٩٩١؛ سيرانو Serrano ٢٠٠٣). على أن علم الكلام قد ازدهر في عصر الموحدين إلى الحد الذي قيل معه: إن سبب هزيمتهم في حملة هويتى (Huete) ضد المسيحيين أن الخليفة أبا يعقوب يوسف كان أكثر انشغالا بالمناقشات الكلامية منه بالقتال (ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة: ٢١١؛ هويسى Huici ١٩٥٦-٧: ٢٥٩). وقد جاء في صفة ابن توموت أنه كان أشعرياً، يجنح إلى الاعتزال، كإنكاره المزعوم للصفات الإلهية (المراكشي، المعجب، ١٣٥/١٤٦-٧؛ وانظر: فليشر Fletcher ١٩٩١)، والانتخابية (eclecticism)، التي نُسبت أيضًا إلى ابن طفيل (كونراد ١٩٩٦: ٢٧) وإلى ابن العربي (عداس ١٩٨٩: ١٣٣-٤). ويبدو أنه كان لدى الموحدين ميل إلى

الاتجاه العقلاني (جريفيل ٢٠٠٥)، باعد بينهم وبين الآراء الأشعرية الأقل جنوحًا إلى الفلسفة، غير أن الغلبة كانت لهذه الآراء في نهاية الأمر، كما تدل على ذلك «فهرسة» ابن عطية (ت. ١١٧٤/٥٤١)، وفهرست اللبلي (ت. ١٢٧٢/٦٧١) (فورنياس Forneas ١٩٧٨؛ رولدن كاسترو Roldan Castro ١٩٩٥؛ الإدريسي ٢٠٠٥؛ شميتكه Schmidtke ٢٠١٣). وترجع هذه الغلبة إلى التأثير العميق الذي خلّفته أقوال أبي بكر ابن العربي -تلميذ الغزالي، الذي نقد نزعة الفلسفة والصوفية- في جيل من تلامذته (طالبي د.ت؛ لوشيانى ١٩٩٥). والحق أن في إعلان الخليفة المأمون (حكم من ١٢٢٧/٦٢٤ إلى ١٢٣٢/٦٢٩) أن المهدي الوحيد هو عيسى عليه السلام، الذي سينزل في آخر الزمان -إطارًا لمعتقد الموحدين، فضلًا عن أن هذا الخليفة قد حرم الاشتغال بعلم الكلام، الذي كان إنَّه دائماً أكبر من نفعه.

وقد حظر المأمون الاشتغال بالفلسفة أيضًا. وكان الهجوم على الفلاسفة قد بدأ قبل ذلك، في زمان المنصور، في سنة ١١٩٧/٥٩٣، حين وقعت «نكبة» ابن رشد الشهيرة، على الرغم من أن الفيلسوف القاضي قد استعاد مكانته السابقة فيما بعد (فريكو ٢٠٠٥). وخلاصة ذلك أنه كان قد اتُّهم بتقديم الطبيعة على الشريعة، وهي القضية التي سبق أن شكَّلت جدله ضد الغزالي (بويج Puig ١٩٩٢؛ جريفيل Griffel ٢٠٠٢). وفي سنة ١١٩٠/٥٨٦، لقي ابن العربي فيلسوفًا في الأندلس، كان ينكر معجزات الأنبياء، وكان هذا اللقاء في الشتاء، أمام النار، فقال الفيلسوف: إن العامة يعتقدون أن إبراهيم عليه السلام أُلقي في النار دون أن يصيبه أذى، مع أن النار بطبيعتها تحرق كل مادة تقبل الاحتراق، فالواجب اعتقاد أن النار المذكورة في القرآن، في قصة إبراهيم عليه السلام، تعبير رمزي عن غضب النمرود، وكان في الحاضرين صوفي ذو كرامات، فأشار إلى النار في البيت، قائلاً: أهذه من النيران التي تحرق؟ فأجابه الفيلسوف: نعم! ثم رماه ببعض الجمر، فما انتهى عجبُه حين رأى الصوفي معافى لم يمسه سوء (عداس ١٩٨٩: ١٣٥ f.). والحق أن إثبات كرامات الأولياء كان موضوع جدل محتدم في الأندلس؛ لأن المصير إليه ينال من تفرد النبي ﷺ، مع ما يستتبعه ذلك من النيل من مرجعية أهل العلم الذين يناط بهم تفسير الوحي بما لديهم من علم

(فبراير ١٩٩٢). وقد اشتد التنافس بين العلماء [الفقهاء] والصوفية عندما بدأ أتباع هؤلاء يزدون، في النصف الأول من القرن السادس/الثاني عشر: وحسبنا أن نذكر في هذا الصدد أسماء: ابن برّجان (١١٤١/٥٣٦)، وابن العَرِيف (ت. ١١٤١/٥٣٦)، وابن جرّهم (ت. ١١٦٥/٥٥٩)، وأبي مدين (ت. ٥٩٤/١١٩٧)، وأبي العباس السّبّتي (ت. ١٢٠٥/٦٠١)، إلى جانب من ذكرنا آنفاً. وأما ابن قسيّ (ت. ١١٥١/٥٤٦)، الذي كان أدنى إلى الإسماعيلية منه إلى الصوفية (إبستين Ebstein ٢٠١٥)، فقد خرج على المرابطين في جيش من المريدين، يريد أن يلي السلطة فيما يعرف الآن بجنوب البرتغال. وليس من شك في أن الأولياء والصوفية كانوا من الأعلام المشهورين، ولا سيما في المغرب، حيث لم تُفصّل عملية إضفاء الطابع الإسلامي -حتى مرحلة متأخرة- إلى مثل ما أفضت إليه في الأندلس من إيجاد تراث علمي متماسك غير منقطع، فأنبياء البربر وأولياؤه يمنحون السلطتين الدينية والسياسية معاً (بريت Brett ١٩٩٩؛ جارسيا أرينال Garcia Arenal ٢٠٠٦). ومما أدت إليه الآثار السياسية للولاية اضطهاد الأولياء والصوفية في بعض الأحيان، أو الزرابة بأعمالهم. وبينما تبوأ الأولياء مكانة مرموقة في البيئة القبلية في الشمال الإفريقي، اتخذ أكثر متصوفة الأندلس، من ذوي الآثار الباقية على الإسلام -كابن العربي- طريقهم نحو المشرق.

المراجع

- Adang, C. (2000). 'Zahiris of Almohad Times'. In M. Fierro and M. L. Avila (eds.), *Estudios Onomastico-Biograficos de al-Andalus. X. Biografias almohades*, ii. Madrid /Granada: CSIC, 413-79.
- Addas, C. (1989). *Ibn Arabi ou La quête du Soufre Rouge*. Paris: Editions Gallimard.
- D'Alverny, M.-Th., and G. Vajda (1951-2). 'Marc de Toledé, traducteur d'Ibn Tumart'. *Al-Andalus* 16: 99-140, 259-307; 17: 1-56.
- Bennison, A. (2007). 'The Almohads and the Quran of Uthman: The Legacy of the Umayyads of Cordoba in Twelfth Century Maghrib'. *Al-Masaq* 2/19: 131-54.
- Brett, M. (1999). 'The Lamp of the Almohads: Illumination as a Political Idea in Twelfth Century Morocco'. In M. Brett, *Ibn Khaldun and the Medieval Maghrib*. Ashgate: article VI.
- Brunschvig, R. (1955). 'Sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumart'. *Arabica* 2: 137-49.
- Brunschvig, R. (1970). 'Encore sur la doctrine du Mahdi Ibn Tumart'. *Folia Orientalia* 12: 33-40.
- Buresi, P. (2010). 'D'une peninsule a l'autre: Cordoue, Utman (644-656) et les Arabes a l'epoque almohade (XIIe-XIIe siecle)'. *Al-Qantara* 31: 7-29.
- Conrad, L. L. (ed.) (1996). *The world of Ibn Tufayl. Interdisciplinary Perspectives on Hayy ibn Yaqzan*. Leiden: Brill.

- Cornell, V. J. (1987). 'Understanding is the Mother of Ability: Responsibility and Action in the Doctrine of Ibn Tumart'. *Studia Islamica* 66: 71-103.
- Dandash, Ismat Abd al-Latif (1991). 'Mawqif al-murabitin min ilm al-kalam wa-l-falsafa'. In *Adwa jadida ala l-murabitin*. Beirut: Dar al-Gharb al-islami, 83-99.
- Ebstein, M. (2015). 'Was Ibn Qasi a Sufi'. *Studia Islamica* 11: 196-232.
- Ferhat, H. (1993). *Le Maghreb aux XIIeme et XIIIeme siecles: les siecles de la foi*. Casablanca: Wallada.
- Fierro, M. (1992). 'The Polemic about the *karamat al-awliya* and the Development of Sufism in al-Andalus (4th/10th-5th/11th centuries)'. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 55: 236-49.
- Fierro, M. (2011). 'A Muslim Land without Jews or Christians: Almohad Policies Regarding the 'Protected People''. In M. Tischler and A. Fidora (eds.), *Christlicher Norden, Muslimischer Süden: Ansprüche und Wirklichkeiten von Christen, Juden und Muslimen auf der Iberischen Halbinsel im Hoch- und Spätmittelalter*. Münster: Aschendorff, 231-47.
- Fierro, M. (2012). *The Almohad Revolution: Politics and Religion in the Islamic West during the Twelfth-Thirteenth Centuries*. London: Ashgate Variorum.
- Fletcher, M. (1991). 'The Almohad *Tawhid*: Theology which Relies on Logic'. *Numen* 38: 110-27.
- Forneas, J. M. (1978). 'De la transmission de algunas obras de tendencia *asari* en al-Andalus.' *Awraq* 1: 4-11.
- Frank, R. M. (1994). *Al-Ghazali and the Asharite School*. Durham, NC: Duke University Press.
- Fricaud, E. (1997). 'Les *talaba* dans la société almohade (le temps d'Averroès)'. *Al-Qantara* 18: 331-88.
- Fricaud, E. (2002). 'Origine de l'utilisation privilégiée du terme *amr* chez les Muminides almohades'. *Al-Qantara* 23: 93-122.

- Fricaud, E. (2005). 'Le Probleme de la disgrace d'Averroes'. In A. Bazzana et al. (eds.), *Averroes et l'averroïsme (XIIe-XVe siècle): un itinéraire historique du Haut Atlas a Paris et Padoue*. Lyon: Presses Universitaires de Lyon, 155-89.
- Gabrieli, F. (1956). 'Le origini del movimento almohade in una fonte storica d'Oriente'. *Arabica* 3:1-7.
- Garden, K. (2005). *Al-Ghazali's Contested Revival: Ihya ulum al-din and its Critics in Khorasan and the Maghrib*. Doctoral dissertation, University of Chicago.
- Geoffroy, M. (1999). 'L'Almohadisme théologique d'Averroes (Ibn Rushd)'. *Archives d'Histoire Doctrinale et Littéraire du Moyen Age* 66: 9-47.
- Geoffroy, M. (2005). 'A propos de l'almohadisme d'Averroes: l'anthropomorphisme (tagsim) dans la seconde version du Kitab al-kasf an manahig al-adilla'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 853-94.
- Griffel, F. (2002). 'The Relationship between Averroes and al-Ghazali as it Presents itself in Averroes' Early Writings, Especially in his Commentary on al-Ghazali's *al-Mustasfa*'. In J. Inglis (ed.), *Medieval Philosophy and the Classical Tradition in Islam, Judaism and Christianity*. Richmond: Curzon Press, 51-63.
- Griffel, F. (2005). 'Ibn Tumart's Rational Proof for God's Existence and his Unity, and his Connection to the Nizamiyya Madrasa in Bagdad'. In P. Cressier et al., *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 753-813.
- Huici Miranda, A. (1956-7). *Historia política del imperio almohade*. 2 vols. Tetouan [repr. Granada: Universidad de Granada, 2000].
- ابن صاحب الصلاة (المن). المن بالإمامة. تحقيق عبد الهادي التازي. بيروت، ١٩٦٤ [ط٢، بيروت، ١٩٧٩؛ ط٣، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧؛ الترجمة الإسبانية. A. Huici Miranda. فالنسيا: Anubar، ١٩٦٩].

Ibn Tufayl) ابن طفيل (حي). حي بن يقظان. تحقيق ألبيير نصري نادر.
بيروت: دار المشرق، ١٩٩٣ [الترجمة الإنجليزية لـ

L. E. Goodman, *Ibn Tufayl's Hayy Ibn Yaqzan: A Philosophical Tale*.
Updated edn. شيكاغو: جامعة شيكاغو، ٢٠٠٩

Ibn Tumart (ابن تومرت) (أعز). أعز ما يطلب
= *Le livre de Mohammed Ibn Toumert, Mahdi des Almohades*. Ed. D. Luciani.
Algiers: P. Fontana, 1903 [ed. Ammar Talibi. Algiers 1985; ed. Abd al-Ghani
Abu l-Azm. Rabat: Mu'assasat al-Ghani li-l-nashr, 1997].

(al-Idrisi) الإدريسي، علي (٢٠٠٥). الاتجاهات الكلامية في الغرب
الإسلامي. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

Kraemer, J. L. (2008). *Maimonides: The Life and World of One of Civilization's
Great Minds*. New York: Doubleday.

Laoust, H. (1960). 'Une fetwa d'Ibn Taimiya sur Ibn Tumart'. *Bulletin de
l'Institut Francais d'Archeologie Orientale* 59: 157-84.

Lucini, M. M. (1995). 'Discipulos de Abu Bakr Ibn al-Arabi en al-Dayl wa-l-
Takmila de al- Marrakushi'. In Marin and H. de Felipe (eds.), *Estudios
onomastico-biograficos de al-Andalus*. VII. Madrid: CSIC, 191-202.

Marin, M. (2005). 'El califa almohade, una presencia activa y benefica'. In P.
Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid:
CSIC/Casa de Velazquez, ii. 451-76.

(al-Marrakushi) المراكشي (المعجب). كتاب المعجب في تلخيص أخبار
المغرب. تحقيق رينهرت دوزي. ليدن: بريل، ط٢، ١٨٨١ [الترجمة الفرنسية لـ
E. Fagnan, *Histoire des Almohades*. Algiers. ١٨٩٣؛ الترجمة الإسبانية
A. Huici Miranda. تطوان، ١٩٥٥].

Masse, H. (1928). 'La Profession de foi (aqida) et les guides spirituels (morchida)
du Mahdi Ibn Toumert'. In *Memorial Henri Basset: nouvelles etudes nord-
africaines et orientales*. Paris: P. Geuthner, ii. 105-21.

- Nagel, T. (1997). 'La destruccion de la ciencia de la saria por Muhammad b. Tumart'. *Al-Qantara* 18: 295-304.
- Nagel, T. (2002). *Im Offenkundigen das Verborgene: Die Heilszusage des sunnitischen Islams*. Gottingen: Vandenhoeck and Ruprecht.
- Puig, J. (1992). 'Ibn Rushd versus al-Ghazali: Reconsideration of a Polemic'. *Muslim World* 82: 113-31.
- Roldan Castro, F. (1995). 'El Fihrist de Ahmad b. Yusuf al-Fihri al-Labli (s. XIII)'. In *Homenaje al profesor Jose Maria Forneas Besteiro*. 2 vols. Granada: Universidad de Granada, i. 615-26.
- Rubio, L. (1987). El 'ocasionalismo' de los teólogos especulativos del Islam: su posible influencia en Guillermo de Ockam y en los 'ocasionalistas' de la Edad Moderna. El Escorial: Ediciones Escurialenses.
- Schmidtke, S. (2013). 'Ibn Hazm's Sources on Asharism and Mutazilism'. In C. Adang, M. Fierro, and S. Schmidtke (eds.), *Ibn Hazm of Cordoba: The Life and Works of a Controversial Thinker*. Leiden: Brill, 375-401.
- Serrano, D. (2003). 'Los almoravides y la teología asari: contestacion o legitimacion de una disciplina marginal' In C. de la Puente (ed.), *Estudios onomastico-biograficos de al-Andalus. XIII. Identidades marginales*. Madrid: CSIC, 461-516.
- Serrano, D. (2005). 'Por que llamaron los almohades antropomorfistas a los almoravides'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 451-76.
- Stroumsa, S. (2005). 'Philosophes almohades Averroes, Maimonide et l'ideologie almohade'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 1137-62.
- Stroumsa, S. (2009). *Maimonides in his World: Portrait of a Mediterranean Thinker*. Princeton: Princeton University Press.
- Talibi, A. (n.d.). *Ara Abi Bakr b. al-Arabi al-kalamiyya*. 2 vols. Algiers: al-Sharika al-wataniyya.

- Urvoy, D. (1974). 'La Pensee d'Ibn Tumart'. *Bulletin d'Etudes Orientales* 27: 19-44.
- Urvoy, D. (1978). 'La Pensee almohade dans l'uvre d'Averroes'. In J. Jolivet (ed.), *Multiple Averroes: Actes du Colloque Internationale organise a l'occasion du 850e anniversaire de la naissance d'Averroes, Paris 20-23 septembre 1976*. Paris: Belles Lettres, 45-56.
- Urvoy, D. (1990). *Pensers d'al-Andalus: la vie intellectuelle a Cordoue et Sevilla au temps des Empires Berberes (fin XIe siecle-debut XIIIe siecle)*. Toulouse: Editions du CNRS/Presses Universitaires du Mirail.
- Urvoy, D. (1993). 'Les Divergences theologiques entre Ibn Tumart et Gazali'. In *Melanges offerts a Mohamed Talbi a l'occasion de son 70e anniversaire*. Manouba: Publications de la Faculte des Lettres de la Manouba, ii. 203-12.
- Urvoy, D. (2005). 'Les Professions de foi d'Ibn Tumart: problemes textuels et doctrinaux'. In P. Cressier et al. (eds.), *Los almohades: problemas y perspectivas*. Madrid: CSIC/Casa de Velazquez, ii. 739-52.
- Vega Martin, M., S. Pea Martin, and M. C. Feria Garcia (2002). *El mensaje de las monedas almohades: numismatica, traduccion y pensamiento*. Cuenca: Ediciones de la Universidad de Castilla-La Mancha.
- Wiegers, G. (1994). *Islamic Literature in Spanish and Aljamiado*. Leiden: Brill.

الفصل التاسع والثلاثون

التفسيرات الأشعرية والماتريدية

في العصرين المملوكي والعثماني

لوتس بيرجر

(١)

المدارس، القصر، القصور: الإطار الاجتماعي

لعلم الكلام في العصرين المملوكي والعثماني

كان علماء الدين - في القرون الإسلامية الأولى - يعتقدون مجالسهم العلمية في المساجد، أو في بعض الدور الخاصة، ثم جعل التدريس يتجه شيئاً فشيئاً - بعد القرن الخامس/الحادي عشر- إلى المدارس، التي كانت توفر لها أوقافها الكتب اللازمة، ورواتب المدرسين، والمنح الدراسية للطلاب. وعلى الرغم من أن مؤسسي هذه المدارس كانوا - في الغالب- من الحكام، أو من كبار الموظفين (وأزواجهم في بعض الأحيان)، فإن هذه المؤسسات قد حافظت على طابعها الخاص. وقد كان فيها لعلم الكلام نصيب، وإن كان - بطبيعة الحال- صغيراً إذا ما قيس بما كان للحديث والفقه.

وقد كانت المدارس تتخذ في العادة مذهباً فقهياً واحداً، وفي بعض الأحيان يعم الوقف مذهبين، أو حتى المذاهب الفقهية السنية الأربعة المعترف بتدريسها عموماً في ذلك الزمان. ولما سقط الفاطميون، خلا الجو للاتجاه السني

في البلدان العربية من العالم الإسلامي، فلم يعد له منافس حقيقي (إذا أغضينا الطرف عن دولة الموحدين في الجانب المغربي). وفي داخل هذا الاتجاه كان حكام الأيوبيين في مصر وسورية يؤثرون المذهب الشافعي، ويبدون مع ذلك تسامحاً كبيراً مع المالكية الذين غلبوا على مصر العليا [صعيد مصر]. وكذلك كانوا أيضاً مع الحنفية والحنابلة، الذين كان لهم نفوذ على الأجزاء السورية من الأراضي الأيوبية. وجاء المماليك فجعلوا المساواة في المعاملة بين المذاهب الأربعة محورَ سياستهم الدينية (راجع -في البيئة العلمية في ذلك العصر-: بيركي Berkey ١٩٩٢؛ شامبرلين Chamberlain ١٩٩٤). وبعد الغزو العثماني للبلاد العربية الشرقية في مطلع القرن العاشر/السادس عشر، ظلت المدارس على سابق عهدها، لولا أن السيطرة على وظائف التدريس لم تعد بيد أبناء البلاد، وإنما آلت إلى الإدارة المركزية في إسطنبول، حتى إن العلماء الذين يبتغون الحصول على عمل في الحال كانوا يُضطرون إلى تحسين صلاتهم بذوي القوة في الهيئة العلمية الهرمية (learned hierarchy) بإسطنبول، وكذلك بقصر السلطان. وكانت الخطوة من نصيب الحنفية؛ نظراً لأن مذهبهم مذهب السلطان، وإن كانت المذاهب الثلاثة الأخرى قد نعتت كذلك بالإكبار، ولا سيما في الولايات العربية من الإمبراطورية، حيث كان المذهب الشافعي أو المالكي (في صعيد مصر) هو مذهب غالبية السكان. وقد أبدت النخبة المدنية في الأقاليم العربية ميلاً إلى التمدد بالمذهب الحنفي؛ طلباً لمتابعة مسيرتها الوظيفية في الهيئة الهرمية الدينية العثمانية، غير أن هذه العملية قد تمت ببطء وتدرج، فلم تشبها شائبة استعمال القوة. ومما يجدر ذكره أن المسائل الخلافية اليسيرة التي دارت رحاها بين العلماء المحليين والدولة العثمانية لم يكن لها تعلق بقضايا علم الكلام (رفيق ١٩٩٩؛ وانظر رأياً يختلف عن هذا جزئياً لدى: بيرجر ٢٠٠٧: ٥٥ وما بعدها).

وفي الأناضول والروملي، قلب الإمبراطورية العثمانية، كانت الصلة بين الهيئة العلمية الهرمية والقوة السياسية أكثر وثاقاً. والحق أن الطابع الإسلامي للدولة ولسكانها، لم يكن ملحوظاً في العقود الأولى من العصر العثماني (منذ أواخر القرن السابع/الثالث عشر، والقرن الثامن/الرابع عشر)، كما تجلّى بعد

ذلك. فالأفكار والممارسات الدينية (المسيحية) المحلية -التي كانت في آسيا الوسطى والأناضول قبل غلبة الإسلام عليهما- كانت واسعة الانتشار بين هذا الخليط السكاني غير المتجانس، الذي كان يحكمه العثمانيون، والذي كان بعض أفراده يُعدون -رسميًا- مسلمين. وقد كان الحكام العثمانيون يرون أن إقرار الإسلام -بوصفه الدين السائد رسميًا- يمثل جزءًا من الانتقال من المجتمع القبلي إلى الدولة. من أجل ذلك، كان إنشاء المدارس -منذ القرن الثامن/الرابع عشر- مصاحبًا لتوسع الدولة العثمانية. وقد أصبحت هذه المدارس -خروجًا على العرف الإسلامي- جزءًا مباشرًا من الجهاز البيروقراطي للإمبراطورية. ولم يكن للطلاب الذين يرجون أن يصبحوا قضاة ذوي مكانة رفيعة أن يختاروا من شاءوا لأخذ العلم عنهم، كما كان الأمر من قبل، وإنما كان يتعين عليهم أن يدرسوا في مدارس سلطانية معينة، في قلب الإمبراطورية (في إسطنبول غالبًا)، وأن يتبعوا منهجًا دراسيًا محددًا. وعلى الرغم من أن هذا كان يمثل تغيرًا جوهريًا في تقاليد التعليم الإسلامي، فإنه لم ينشأ عنه ضرورة تدهور في الدراسات الكلامية، بل لقد ظل علم الكلام يشغل مكانًا مرموقًا في المنهج الدراسي للنخب العلمية العثمانية، وإن لم يبلغ في أهميته رتبة الدراسات الحديثة، التي كانت تعد ذروة المعارف الدينية، حتى إن وظائف التدريس في مدرسة السلطان سليمان للحديث كانت في الطليعة، في المكانة والأجور جميعًا (يازيجي أوغلو Yazcoglu ١٩٩٠: ٤١ وما بعدها، وانظر في التاريخ الاجتماعي لطبقة العلماء العثمانيين: زيلفي Zilfi ١٩٨٨، يقوم كلاين Klein الآن بتصحيحها).

على أن المعرفة الكلامية لم تكن مقصورة على المدارس، فمنذ عصر الخلفاء العباسيين والاستماع إلى مناظرات المتكلمين معدود من ضروب السمر [التسلية] في القصور. ولم تزل هذه السُّنة قائمة إلى عصور متأخرة، حيث اعتاد الجرجاني (ت. ١٤١٣/٨١٦)؛ وهو الذي جمع بين الأفكار الاعتزالية والأشعرية، وقضى جزءًا من حياته في القاهرة)، والتفتازاني (ت. ١٣٩٠/٧٩٢)، وهو ماتريدي تأثر على نحو كبير بالمذهب الأشعري) أن يعقدا مناظرات بين يدي تيمورلنك في سمرقند (فان إس ٢٠٠٩؛ مادلونج ٢٠٠٠). وكذلك كان السلاطين العثمانيون يستمتعون -إبان القرن التاسع/الخامس عشر على الأقل- بالمناقشات الكلامية في قصورهم، وممن اشتهر بذلك منهم السلطان محمد الفاتح، الذي

كانت تدور المناظرة بين العلماء في حضرته حول قيمة الآراء الفلسفية للغزالي وابن رشد (كوسه ١٩٩٨). والحق أن هذه المناظرات لم تكن تهدف دائماً إلى تسليّة السلطان، بل كان يراد بها في بعض الأحيان دحض الآراء الكلامية التي يرى الحكام أو العلماء أنها ذات خطورة. ففي عهد سليمان العظيم [القانوني]، اتهم الملا قابيز بالردة لاعتقاده أن عيسى ﷺ أعلى مقاماً من نبي الإسلام ﷺ. وقد غضب السلطان غضباً عارماً حين عجز القضاة في مجلسه عن دحض هذه الهرطقة، فاستدعي المفتي الأكبر، كمال باشا زاده، في المجلس التالي، واستطاع أن يفحم الملا بفضل ما لديه من علم وفهم واسعين للنصوص الإسلامية الأساسية، فأمر السلطان بإعدام الملا (انظر -في هذه الحالة وفي حالات أخرى من الهرطقة بين العلماء العثمانيين-: أوكاك Ocak ١٩٩٨: ٢٣٠ وما بعدها).

والحاصل أن السلطان والحكام المحليين كانوا بحاجة إلى العلماء الذين أحكموا علم الكلام ليتصدّوا لأولئك الذين يذهبون مذاهب ذات خطورة محتملة. وكذلك كان العلماء بحاجة إلى سلطان الدولة لقمع الآراء التي يرون أنها غير مقبولة (بيرجر ٢٠٠٧: ٢٨٨ وما بعدها). ولكن أيعني ذلك أن مصالح الحكام، والسياسة بمعناها العام، كان لها تأثير كبير في مناظرات المتكلمين داخل النماذج السائدة في الإسلام السني؟

(٢)

الأشعرية والماتريدية: أهو وفاق سياسي؟

في العصرين المملوكي والعثماني، كانت الغلبة في الكلام السني لمذهبي: المذهب الأشعري الشرق أوسطي، الذي ارتبط في الشرق -ابتداءً- بالمذهب الشافعي، والذي أصبح في القرن الخامس/الحادي عشر أكثر المذاهب ديناميكية وانتشاراً فيما بين خراسان والمغرب. والمذهب الماتريدي، الذي كان -باعتبار الأصل- البديل القادم من آسيا الوسطى للفكر الكلامي الحنفي، ثم تحرك غرباً

مع هجرة الأتراك من هذه المنطقة (مادلونج ١٩٧١). والحق أن هذين المذهبين لم يتعايشا، في العصرين المملوكي والعثماني، في سلام فحسب، بل أصبحا متشابكين جدًا.

ومما يجدر ذكره أن هذا المسالمة النسبية في العلاقات المذهبية [الطائفية] بين الأشاعرة والماتريدية في هذين العصرين (وكذلك في إيران منذ العصر المغولي)، كانت ظاهرة جديدة نسبيًا. فعلى الرغم من أن فكرة التعايش السلمي بين العلماء ذوي الآراء المتباينة كانت دائمًا جزءًا من الهوية السنية، فإنها لم تكن تعدو في بعض الأحيان أن تكون كلمة تُقال، ثم لا تُصدّقها الفِعال. وقد كان انتشار الماتريدية عنصرًا مهمًا في النزاع الداخلي الذي دارت رحاه في مدن خراسان، فيما قبل العصر المغولي؛ وذلك أنهم لما وصلوا إلى جنوب بلاد ما وراء النهر وغربها، في القرن الخامس/الحادي عشر، في صحبة الحكام السلاجقة الأتراك، أصبحوا -بفضل المواجهات بينهم وبين الأشاعرة هناك- مدركين للهوية الكلامية الخاصة لمذهب الماتريدي (رودولف ١٩٩٧). ولم يُخفف من وقع ذلك أن الأشاعرة أنفسهم -الذين كانوا يستخفون بهؤلاء الغرباء القادمين من آسيا الوسطى- كانوا حديثي عهد نسبيًا ببلاد خراسان، وأنهم ما ارتفعت لهم راية فيها إلا في العقود السابقة بعد نزاع مع معتزلة الحنفية. وها هم الحكام السلاجقة يبنون المساجد، ويتيحون الوظائف لعلمائهم من الحنفية/الماتريدية القادمين من آسيا الوسطى، ويحاولون بين الفينة والفينة تطهير الأراضي الخاضعة لسلطانهم من الشافعية/الأشاعرة، بل إن المتشددين كانوا يكفرونهم (مادلونج ١٩٧١ : ١٢٦).

ولم تبلغ مدن الأقاليم العربية الواقعة في غرب العراق هذه الدرجة في النزاع الداخلي الذي ابتليت به مدن خراسان فيما قبل العصر المغولي. ولا يزال السبب في ذلك غير واضح كل الوضوح. ولعل مميزات أخرى للهوية -سوى الانتماء إلى مذهب فقهي و/أو كلامي- كانت أكثر أهمية ههنا (كاهن Cahen ١٩٥٩؛ شامبرلان ١٩٩٤؛ تالمون -هيلر Talmon-Heller ٢٠٠٥). وعلى أي حال، لم تكن الخلافات المذهبية تجد أرضًا خصبة للصراع في المناطق التي كان

يسود فيها مذهب واحد؛ كالحال في مصر (المذهب الشافعي في الشمال، والمالكي في الجنوب)، وكالمغرب المالكية، خلافاً لسورية التي كانت أرض نزاع وشقاق. ومع ذلك، لا يبدو أن هجرة علماء آسيا الوسطى في أعقاب السلاجقة قد تسببت في اضطرابات عنيفة هناك، على الرغم من أن الحنفية لم يكتسبوا -في عهد السلاجقة- أنصاراً جددًا في غرب العراق فحسب، ولكنهم غيروا طابعهم؛ فقد كان السابقون منهم في تلك البلاد إما أثريين معادين للاتجاه العقلاني، وإما معتزلة، فلما تدفق علماء الترك وآسيا الوسطى [إليها] جعلوا المذهب الماتريدي سمة من سمات المشهد السوري، إلى جانب الموروث الكلامي الحنفي المحلي، الذي بقي متماسكاً -مع ذلك- في زمان المماليك (بروكماير Bruckmayr ٢٠٠٩: ٦٢). وفي الوقت نفسه، ظل الحنفية المشاركة من بلاد ما وراء النهر يرحلون إلى سورية للتدريس في المدارس التي أسسها الزنكيون والأيوبيون هناك في القرن السابع/الثالث عشر، دون أن يؤدي ذلك في الظاهر إلى إثارة مشكلات كبيرة (مادلونج ١٩٧١). وبعد القرن السابع/الثالث عشر، كان الانفتاح العام على الفكر الكلامي للأصول المذهبية المختلفة في الإطار السني هو القاعدة في الشرق الأوسط كله. وإذا كان من مصلحة السلاجقة السياسية دعم علماء بلادهم ضد العلماء المحليين، الذين كان من الممكن أن يكونوا محضيناً لمعارضة سياسية محلية، فإن الزنكيين والأيوبيين والمماليك من بعدهم حاولوا أن يُظهروا أنفسهم أبطال الوحدة الإسلامية ضد الصليبيين والمغول (هيلينبراند Hillenbrand ١٩٩٩: ٨٩-٢٥٦)، فاتبعوا سياسة تكاملية. وأما في المشرق، فقد كانت الدولة التيمورية تدعم كل موهبة، أينما كانت، بقطع النظر عن أصلها أو انتمائها المحلي، فلم تكن قصور حكامهم مهوى أفئدة الفنانين فحسب، بل المتكلمين من ذوي الاتجاهات المختلفة. وليس يمكن عزو هذا الموقف -فيما يبدو- إلى قطع الطريق على أعداء الخارج، ولكنه ناجم بالأحرى عن الأفكار المغولية في الهيمنة على العالم، وفي التسامح.

وبعد الصراع الأول بين الأشاعرة والماتريدية، لم تحل العوامل السياسية البتة دون الانفتاح العقدي بين أهل السنة. ومع ذلك، لا يمكن تفسير تغير العلاقات بين المذهبيين بأنه ثمرة لرحابة أفق الحكام فحسب، وإنما كان له

مصدره أيضًا لدى المتكلمين أنفسهم. وفي العصر السلجوقي، حاول المتكلمون الأكثر ميلًا إلى المصالحة تخفيف الصراعات بين الأشاعرة والماتريديّة؛ فهذا أبو اليسر البزدوي (ت. ٤٩٣/١١٠٠)، الإمام الماتريدي، يعتقد أنه على الرغم من أن الأشعري كان في المرتبة الثانية في الفضل بعد الماتريدي، فإن كتبه لم تزل نافعة، وأنه وأتباعه ينبغي أن يُعدّوا ضمن أهل السنة، في مقابل المجسّمة (أي أولئك الذين يؤثرون الصورة التجسيمية لله، وهم -في رأيه- الحنابلة والكرامية؛ فان إس ٢٠١١: ٧٨٠). وقد ظل هذا التحالف بين أصحاب الاتجاه الكلامي العقلي، من ذوي المشارب المختلفة، ضد ما أطلق عليه تجسيم الحنابلة -متّقد الجذوة عبر القرون (انظر: المبحث ٣). وفيما يتعلق بالعلاقات بين الأشاعرة والماتريديّة فيما تلا ذلك، غلب النموذج المعتدل الذي قدمه البزدوي على نموذج العنف، ففي إيران ما بعد المغول، كان المتكلمون ذوو المذاهب المختلفة -كالتفتازاني والجرجاني- ينتقلون في حرية بين مختلف مذاهب الفكر الكلامي، دون أن يتقيدوا بأفكار مذهب بعينه أو كتبه (فان إس ٢٠٠٩؛ مادلونج ٢٠٠٠، روبنسون Robinson ١٩٩٧)، مما أفضى إلى إحكام التشابك بين المذهبين.

وتُعد القصيدة النونية للعالم المصري الأشعري، تاج الدين السبكي (ت. ١٣٧٠/٧٧١)، مثالاً نموذجياً لدمج المذهبين الأشعري والماتريدي في العصر المملوكي (بادين ٢٠٠٨: ١٤ وما بعدها)، فقد ذكر السبكي أن سبعاً من المسائل الثلاث عشرة الخلافية بين الأشعري والماتريدي ترجع إلى اللفظ، وأن الست الباقية معنوية، لا يقتضي الخلاف فيها تكفيراً [ولا تبديعاً]. وجاء بعد ذلك كمال باشا زاده، فذهب مذهب السبكي، وصاغ ذلك -لكونه من أكابر الهيئة الهرمية الدينية العثمانية؛ أي ماتريديّاً- في مرسوم رسمي (بادين ٢٠٠٨: ١٩ وما بعدها)، ووافقه عليه مؤلفون عثمانيون آخرون. على أنه كان ثمة ما هو أكثر من ذلك: فالمتكلمون العثمانيون من أشاعرة وماتريديّة لم يقتصروا على الإسماع في الخلاف فحسب. وعلى الرغم من أن المتكلمين العثمانيين (وأخلافهم الأتراك في هذه الأيام) يعدون أنفسهم أتباعاً للماتريدي، فإن فكرهم الكلامي قد تأثر تأثراً كبيراً بمتكلمي الأشاعرة، الذين أضحت تصانيفهم أحد أسس التعليم الكلامي في

الإمبراطورية العثمانية منذ القرن التاسع/الخامس عشر (أحمد وفيلبوفيك Ahmed and Filipovic ٢٠٠٤)، ولا نستثني من جملة ذلك إلا البياضي (ت. ١٠٩٨/ ١٦٨٧)، العالم الذي أدرك الدولتين المملوكية والعثمانية، والذي أكد على أهمية الخلافات بين المذهبين (بروكماير ٢٠٠٩: ٧٠)، ولكن يبدو أن كتابه لم يُسبب له مشكلات، ولا أثمر نقاشًا واسعًا حول موضوع تم حسمه لدى معظم متكلمي السنة (إلى يومنا هذا).

ولا يعني ذلك أن متكلمي العصرين المملوكي والعثماني لم تُثر بينهم بعض الخلافات اليسيرة، التي تقع عادةً بين طوائف المتعلمين. والحق أن المؤلفين يختلفون في وصف المسائل الخلافية بين الأشعري والماتريدي، ويختلفون كذلك فيما يتعلق ببعض التفاصيل. ويذكر السبكي أن الأشاعرة تنازعوا فيما بينهم مسألة الاسم هل هو عين المسمّى (بادين ٢٠٠٨: ١٨). وكذلك اختلف أكابر متكلمي الأشاعرة في القرن الحادي عشر/السابع عشر، كالحسن اليوسي وإبراهيم الكوراني، في مسألة الفاعلية الإنسانية [أفعال العباد] (human agency) (الرويهب ٢٠٠٥: ١٧). ففي مثل هذا كانت تنشأ الاختلافات، ولكنها لم تبذر بالضرورة - كما تدل على ذلك الأمثلة السالفة- بذور الشقاق بين المذهبين الكلاميين، ولا سيما أنها كانت آراء فردية؛ أي إنها لم تصبح مقالاتٍ تميز الهوية، فتفرق بجلاء بين الفريقين. وإذا كان الأمر كذلك، فلا عجب أن يُمسك الحكام -بعد البداية المضطربة التي شهدتها لقاء الأشاعرة بالماتريدية- عن التدخل في عمل متكلمي المذهبين (إذا كان ثمة مذهبان حقيقةً في ذلك العصر).

الأشعرية والماتريديّة والأثريون [المحافظون، أو المحدثون]: هل ثمة جذور اجتماعية للصراع الديني؟

لقد تبين مما سبق أن الخلاف بين الأشعرية والماتريديّة في العصرين المملوكي والعثماني لم يكن يشغل إلا الخاصة من أهل العلم، ولم تكن له من الأهمية بحيث ينزل منزلة الأصول، فقد كان المجال الديني يعج بموضوعات أخرى آنذاك، أثمرت نتائج سياسية واجتماعية؛ كالاتجاه الحديثي المتشدد الذي رماه خصومه بالقول بالتشبيه، وكالصوفية ذوي الصلة بابن العربي، والفرق الصوفية المسيحية (messianic)، كالحروفية، والممارسات الصوفية المعلنة في العموم، وختامًا، في الإمبراطورية العثمانية، مسألة ما الذي ينبغي أن يُستهدى به في إصلاح الدولة: الشريعة أم القانون السلطاني.

وليس شيء من هذه المسائل -التي اضطرت ناراها في المشهد الديني في العصرين المملوكي والعثماني- يمكن أن يتلاءم مع المباحث الكلامية سوى المسألة الأولى، وما عداها فمعدودٌ من ظواهر العصر المتأخر، مما لم تكن مناقشته معتادة في الدرس الكلامي التقليدي. وقد ردّ البزدوي -كما رأينا- على المجسمة، بوصفهم أعدى أعداء الكلام، وكذلك صنع السبكي، صاحب القصيدة المشهورة، الذي إن يكن قد نزل بالخلاف بين الأشعري والماتريدي إلى ما لا يؤبه له، فقد نصب نفسه عدوًا لدودًا لأصحاب الاتجاه الأثري ممن أنكروا مناهج الكلام الأشعري وأفكاره، سواء أكانوا شافعية أم حنابلة. فما الذي دعا إلى ذلك في زمان غلبت عليه المواقف التكاملية بين أهل السنة؟ الحق أن أصحاب الاتجاه الأثري المتشدد قد أنكروا أشياء كثيرة من الميراث الثقافي كانت قد غدت -كالمنطق اليوناني- أمرًا مشتركًا بين الطبقات المتعلمة في المجتمعات الإسلامية؛ فلذلك تنكر لهم كثيرون، كما أنهم فوّقوا سهام النقد العنيف إلى كبار رجالات أهل السنة، وإلى بعض الممارسات المألوفة؛ فتأرّثت نارُ العداوة نحوهم في نفوس علماء الاتجاه الغالب. وقد تحاشى هؤلاء بطبيعة الحال أسلوب

المجابهة لدى الأثريين المتشددين. ومن خير الأمثلة على ذلك: السبكي، الذي كان حريصًا -مع نقده المجسمة، كما كان يُطلق على الأثريين المتشددين- على عدم النيل من أحمد بن حنبل (ت. ٢٤١/٨٥٥)، إمام المذهب الأثري، نفسه؛ أن كان إمامًا لمذهب فقهي سني، وأول معذّب مبتلى في المحنة، في زمان المأمون. ولم يصنع السبكي الصنيع نفسه عندما تحدث عن حنابلة زمانه، الذين كان من بينهم ابن تيمية (ت. ٧٢٨/١٣٢٨). وقد كان تشدد هذا الأخير في رفضه المصير إلى ما يذهب إليه معاصروه من المسلمين السنة (وليس ذلك فيما يتعلق بما يسمى الدين الشعبي فحسب، ولكن فيما يتعلق بالتأسيس المنطقي للفكر الديني في الفلسفة الأرسطية)، وكذلك إصراره العنيد على آرائه الخاصة -سببًا في جعله مصدر إزعاج في البيئة العلمية، حيث كانت ثقافة التسامح والتعدد تحظى بقبول واسع (مقدسي Makdisi ١٩٦٢ : ٥٧-٧٩، بادين ٢٠٠٨ : ١٣، ١٧؛ ليتل Little ١٩٧٥).

وفي الحق أن الشقاق ظل محتدمًا -حتى بعد زمان الممالك- بين العقلية الحديثة الصارمة وأفكار أولئك الذين كانوا يجدّون في تغذية رؤاهم الفكرية بالعناصر العقلانية في التراث الإسلامي، فقد كان ثمة نزوع -كالحال في عصر ابن تيمية- لدى خصوم الإجماع العلمي إلى مخالفة المجتمع العلمي، كما صنعت حركة قاضي زاده، ذات الطابع الحديثي، في إستانبول، في القرن الحادي عشر/السابع عشر، وهي التي عُرفت بما تثيره من جدل يبلغ أحيانًا حد العنف، ولا يقتصر على بعض أشكال التصوف، وإنما يتجاوز ذلك إلى كل فكر لم يكن موجودًا في زمان النبوة، كالمنطق الأرسطي وأشياء أخرى (الرويهب ٢٠٠٨). وقد كان إنكار هذه الحركة بعض الممارسات الصوفية الشائعة، ورفضها الأسس المنطقية للاتجاه الكلامي السائد منذ عصر الغزالي -موضع وفاق بينها وبين ابن تيمية. وعلى الرغم من أن رجالها كانوا يجدون في بعض الأحيان أنصارًا من أهل العلم ذوي المكانة المرموقة، فإنهم كانوا يمثلون في الغالب أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا من الهيئة العلمية الهرمية. ومما يجدر ذكره أيضًا أن هذه الحركة قد انحصرت في الأوساط الناطقة بالتركية من الإمبراطورية العثمانية (بيتز Peters ١٩٨٧؛ بيرجر ٢٠٠٧ : ٣٠٣ وما بعدها)، ولكن نجاحها في القرن الحادي عشر/

السابع عشر قد بين أن أفكار ابن تيمية لم تمت، ولا كانت مقصورةً على الحنابلة؛ وذلك أن أتباع حركة قاضي زاده لم يكونوا حنابلة، بل كانوا حنفية. ثم جدّت أمور في القرن الثاني عشر/الثامن عشر، فقد كانت المعارضة الوهابية للأشكال الموروثة في الممارسة الإسلامية تمثل جزءاً من اتجاه أعم ظهر في ذلك العصر، تجاوز المذهب الحنبلي إلى المذاهب الأخرى، كالمالكية. وآية ذلك أن السلطان المغربي محمد، الذي كان شغوفاً بالدراسات الحديثة، صنع في سنة ١٧٨٦ مثل صنيع أسلافه من المرابطين، فأمر بحظر كتب الغزالي، وكتب طائفة من كبار علماء أهل السنة، كالقاضي عياض المالكي (ت. ١١٤٩/٥٤٤)، والسبكي. والحق أن المرسوم الذي أصدره هذا السلطان لم يلقَ قبولاً كبيراً في الأوساط العلمية للإمبراطورية العثمانية، مما حمل الزبيدي (ت. ١٢٠٥/١٧٩١)، وهو أحد أئمة العلماء في مصر في ذلك الوقت، على تصنيف رسالة في الرد على ذلك (ريتشموث Reichmuth ٢٠٠٩: ٧٨).

وخلاصة القول أن النقد الأثري [المحافظ] للإجماع العلمي في العصرين المملوكي والعثماني إنما كان يأتي من قِبَل النخبة المثقفة المهمّشة اجتماعياً أو جغرافياً. بيد أن الأمور كانت أكثر تعقيداً: فقد كان البركوي نفسه (من القرن العاشر/السادس عشر) الذي ألهم الحركة - وإن كان ذلك من منطلق عدائه للمؤسسة (فقد كان بينه وبين شيخ الإسلام أبي السعود نزاع حول جواز استخدام أموال الأوقاف في تمويل المؤسسات التعليمية؛ انظر: ماندافيل Mandaville ١٩٧٩: ٣٠٣) - ماتريدياً، لا يضمّر عداوةً للعلوم العقلية (الرويهب ٢٠٠٨). وقد أفضت الراديكالية الصادمة للوهابية إلى أن أحداً لم ينظر إليهم بعين الودادة إلا تلميذ الزبيدي؛ أعني عبد الرحمن الجبرتي (ت. ١٨٢٥/١٢٤٠)، الذي كان من أعلام علماء زمانه وبلاده. ومهما يكن من شيء، فقد كانت مسائل النزاع بين الأشعرية والماتريديّة وبين الأثريين تدور حول بعض جوانب التصوف، لا الكلام (إذا أغضينا الطرف عن نبذهم المنطقَ الأرسطي الذي كان قد أصبح - كما أسلفنا - جزءاً أصيلاً من الدرس الكلامي منذ زمان الغزالي).

هل لعلم الكلام وظيفة اجتماعية؟

الحق أن الفكر الأشعري/الماتريدي لم يتزحزح -في العصرين المملوكي والعثماني- عن رتبته التي بلغها قبل ذلك، ولا سيما في الدراسات المنطقية. وقد بين الرويheb حديثاً أن دراسة المنطق لم تتدهور في مصر، في العصر العثماني، بل ظلت موفورة النشاط طيلة العصرين اللذين نشغل بهما في هذا الفصل (الرويheb ٢٠٠٥؛ ٢٠٠٨). وليس ذلك مقصوراً على المنطق، بل ظلت المناهج المتبعة والمسائل المطروحة في علم الكلام هي تلك التي عرّض لها البحث الكلامي في عصر ما قبل المماليك، وإن لم تكن الأجوبة موافقة دائماً للآراء المنقولة عن واحد بعينه من متقدمي المتكلمين، وإنما مركبة منها في حدود صارمة نسبياً.

وإذا كان علم الكلام قد نشأ في عهده الأول [الكلاسيكي] لحل المشكلات السياسية والاجتماعية التي جابهت الجماعة الإسلامية الأولى، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالمشكلات السياسية والدينية في العصرين المملوكي والعثماني، فإن هذا العلم لا يصيب منها إلا شيئاً قليلاً. وليس من شك في أن غلبة الموقف القابل لجميع أنماط الفكر الكلامي السني قد يسّر دمج العلماء العرب وعلماء آسيا الوسطى/الترك في المجتمعات العلمية في الشرق الأوسط. وإن كان ذلك ربما تحقق أيضاً بمجرد نسيان الكلام بوصفه علماً. ولا يخفى أنه لولا وجود متكلمين يثيرون بعض المشكلات، لما كان ثمة ضرورة إلى هذه الحلول التوافقية التي ذهب إليها طائفة من المتكلمين، كالسبكي، في مواجهة هذه المشكلات المثيرة للنزاع (وكذلك الحال في جدله ضد المجسمة).

وقد بقي أن نورد هذا السؤال: لم تمسك الكلام المملوكي والعثماني بنموذج علم الكلام في عهده الأول [الكلاسيكي] على نحو كبير؟ الحق أن الحفاظ عليه بوصفه علماً، على نحو ما وُصف، يشي بأن وراء ذلك مطلباً

اجتماعيًا، فقد ساعد المنطقُ الأرسطي -الذي كان جزءًا من البناء التعليمي للمتكلمين (والفقهاء)- العلماء العثمانيين على إفحام خصومهم المبتدعة (والمسيحيين أحيانًا؛ انظر في هذا: بيرجر ٢٠٠٧: ٢٠٢ وما بعدها)، على نحو يُرضي الحكام والعلماء جميعًا. على أن هذا التصور يبدو -بعد التمحيص- غير سديد؛ لأن إلزام المسيحيين أماكنهم أدنى إلى أن يكون مسألة عسكرية منه إلى أن يكون حجة كلامية. أما البدع داخل الإسلام، فلم يكن متكلمو ذلك العصر معنيين بمواكبة آخر ما انتهت إليه، بل ظلوا مقيمين كشأنهم في علم الكلام -على دراسة أنماطها المذكورة في العصر الأول، فلم يرصدوا المقالات البدعية الحادثة لإضافتها إلى القوائم القديمة، وإنما تعلقوا بمقالات المتقدمين في هذا المجال (فان إس ٢٠١١: ١١٥١ وما بعدها). وآية ذلك أن الحركات المسيحية (messianic movements) التي كانت شديدة النشاط، واسعة الشهرة، في تلك الفترة لم يشملها المنظور العلمي، ولم تكن تُدرّس في المدارس. ومهما يكن من شيء، فلا بدّ أن هناك سببًا آخر لاستمرار دراسة علم الكلام في المدارس المملوكية والعثمانية سوى هذه الفائدة المحدودة في فهم العالم المتغير.

والحق أن تكرار المسائل القديمة [الكلاسيكية] وأجوبتها كان يمنح المجتمع العلمي نوعًا من الاستقرار فيما يتعلق بأصول الاعتقاد، ولا سيما مع الوعي بأن ثمة اختلافات قليلة وطفيفة عما قاله الآخرون من قبل في الموضوع. ولما لم يعد الكلام مجالًا صالحًا للخلافات المحتدمة، لم يكن وقوع خلاف -تحذوه روح التسامح- في بعض المسائل -التي كانت تعد ثانوية في نظر أهل ذلك الزمان- ليؤثر سلبيًا في السلام الاجتماعي. وكذلك كان الحال بشأن قائمة البدع القديمة [الكلاسيكية]، التي كان العلماء يستطيعون -إذا أرادوا- تدريسها في المدارس. وليس ببعيد أن يكون تصنيف البدع الجديدة، بوصفها حالات معروفة، ومشكلات سبق حلها، مما يبعث الطمأنينة في نفوس الناس.

وثمة أمر آخر يبدو أكثر أهمية: فقد كان إثبات العلم بالكلام يمثل جزءًا لا يتجزأ من المؤهلات الأكاديمية للعلماء، تبنى عليه مكانتهم الاجتماعية. وكان العلم بلباب علم الكلام أمرًا يُفترض أن يتعلمه المبتدئون أنفسهم من المتون التي

يسهل حفظها، كالمتن العقدي الذي نظمه العالم المصري، اللقاني، في القرن الحادي عشر/السابع عشر. ويبدو أن امتداد الطموح لتعميق العلم بالكلام وبمناهجه ومسائله ظل أمرًا مهمًا كذلك، وكان من الممكن إثبات هذه المعرفة العميقة بتصنيف الكتب الكلامية، التي وإن كانت تحذو حذو الكتب الكلاسيكية في هذا العلم، فإنها لم تكن تخلو دائمًا من أفكار جديدة وذكية في التفاصيل. ومما يدل على أهمية العلم بالكلام لمن طمحت نفسه إلى اللحوق بالخاصة [النخبة] من الطبقة المثقفة ما كان للزبيدي -العالم المصري الذي سبقت الإشارة إليه- من صلات، فقد كان المشتغلون بالمسائل الكلامية ممن حوله أكثر من المشتغلين بالدراسات القرآنية: (٥٣ [عالمًا]) إلى (٤١ [عالمًا]) (ريتشموث ٢٠٠٩: ٢٠٠ وما بعدها).

وصفوة القول أن علم الكلام كانت له وظيفة مهمة في المجال الاجتماعي لوجهاء المماليك والعثمانيين، غير أن هذه الوظيفة كانت مستقلة عن الأهمية الاجتماعية أو السياسية للموضوعات التي يناقشها العلماء؛ ولذلك تمكن هذا العلم من البقاء بأمان -في العصرين المملوكي والعثماني- في إطار نموذج صدر عن حقبة زمنية مختلفة، ولكنه لم تذهب منفعة.

المراجع

- Ahmed, S., and N. Filipovic (2004). 'The Sultan's Syllabus: A Curriculum for the Ottoman Imperial medreses Prescribed in a ferman of Qanuni I Suleyman, Dated 973 (1565)'. *Studia Islamica* 183 : 99/98-218.
- Badeen, E. (2008). *Sunnitische Theologie in osmanischer Zeit*. Wurzburg: Ergon.
- Berger, L. (2007). *Gesellschaft und Individuum in Damaskus 1550-1791*. Wurzburg: Ergon.
- Berkey, J. (1992). *The Transmission of Knowledge in Medieval Cairo: A Social History of Islamic Education*. Princeton: Princeton University Press.
- Bruckmayr, P. (2009). 'The Spread and Persistence of Maturidi [sic] Kalam and Underlying Dynamics'. *Iran and the Caucasus* 59 : 13-92.
- Cahen, C. (1959). *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du moyen age*. Leiden: Brill.
- Chamberlain, M. (1994). *Knowledge and Social Practice in Medieval Damascus, 1190-1350*. Cambridge: Cambridge University Press.
- van Ess, J. (2009). 'Jorjani, Zayn-al-Din Abu'l-Hasan Ali'. <http://www.iranicaonline.org/articles/jorjani-zayn-al-din-abul-hasan-ali>.
- van Ess, J. (2011). *Der Eine und das Andere: Beobachtungen an islamischen haresiographischen Texten*. Berlin: de Gruyter.
- Hillenbrand, C. (1999). *The Crusades: Islamic Perspectives*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

- Kafadar, C. (1995). *Between Two Worlds: The Construction of the Ottoman State*. Berkeley: University of California Press.
- Klein, D. (2007). *Die osmanischen Ulema des 17. Jahrhunderts: Eine geschlossene Gesellschaft* Berlin: Klaus Schwarz.
- Kose, S. (1998). 'Hocazade Muslihuddin Efendi'. *Turkiye Diyanet Vakf Islam Ansiklopedisi*. Istanbul: Türkiye Diyanet Vakfı İslam Araştırmalar Merkezi, 207 :18-9.
- Little, D. (1975). 'Did Ibn Taymiyya have a Screw Loose' *Studia Islamica* :41 93-111.
- Madelung, W. (1971). 'The Spread of Maturidism and the Turks'. *Actas do IV Congresso de Estudos Arabes e Islamicos 1968*. Leiden: Brill, 109-68.
- Madelung, W. (2000). 'Taftazani'. *Encyclopaedia of Islam*. New edn. Leiden: Brill, x. 88f.
- Makdisi, G. (1962). 'Ashari and the Asharites in Islamic Religious History'. *Studia Islamica* 37 :17-80.
- Mandaville, J. E. (1979). 'The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire'. *International Journal of Middle East Studies* 289 :10-308.
- Ocak, A. Y. (1998). *Osmanlı Toplumunda Zındklar ve Mulhidler (15.-17. Yüzyıllar)*. Istanbul: Tarih Vakfı Yurt Yanlar.
- Peters, R. (1987). 'The Battered Dervishes of Bab Zuwayla: A Religious Riot in Eighteenth-Century Cairo'. In N. Levtzion and J. O. Voll (eds.), *Eighteenth-Century Renewal and Reform in Islam*. Syracuse: Syracuse University Press, 93-115.
- Rafeq, A.-K. (1999). 'Relations between the Syrian ulama and the Ottoman State in the Eighteenth Century'. *Oriente Moderno* 67 :79-95.
- Reichmuth, S. (2009). *The World of Murtada al-Zabidi (1732-1791): Life, Networks and Writings*. Cambridge: Gibb Memorial Trust.
- Robinson, F. (1997). 'Ottomans Safavids Mughals: Shared Knowledge and Connective Systems'. *Journal of Islamic Studies* 151 :8-84.

- El-Rouayheb, K. (2005). 'Was There a Revival of Logical Studies in Eighteenth-Century Egypt' *Die Welt des Islams* 1 :45-19.
- El-Rouayheb, K. (2008). 'The Myth of 'The Triumph of Fanaticism' in the Seventeenth-Century Ottoman Empire'. *Die Welt des Islams* 196 :48-221.
- Rudolph, U. (1997). *Al-Maturidi und die sunnitische Theologie in Samarkand*. Leiden: Brill.
- Talmon-Heller, D. (2005). 'Fidelity, Cohesion, and Continuity within Madhabs in Zangid and Ayyubid Syria'. In P. Bearman et al. (ed.), *The Islamic School of Law: Evolution, Devolution, and Progress*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 94-116.
- Yazcoglu, M. S. (1990). *Le Kalam et son rôle dans la société turco-ottomane aux XVe et XVIe siècles*. Ankara: Kultur Bakanlığı Yayınlar.
- Zilfi, M. (1988). *The Politics of Piety: The Ottoman Ulema 1600-1800*. Chicago: Bibliotheca Islamica.

القسم الخامس

الفكر الكلامي منذ أواخر
مطلع العصر الحديث إلى العصر الحاضر

الفصل الأربعون

الاتجاهات الرئيسية في الفكر الكلامي

منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى العصر الحاضر

روتراوت فيلانت

(١)

توضيحات أولية

لا يُعد علم الكلام في الوقت الراهن نظيرًا للفكر الديني في العموم، بحيث يمكن أن يشمل -على سبيل المثال- على نظريات في الدولة والمجتمع، أو على اتجاهات الإيديولوجية السياسية المبنية على أساس المطالب الدينية المزعومة؛ ولذلك لن نلقي بالآ هنا إلى الجدل الدائر في هذه الحقول. وإنما يدور علم الكلام على المسائل الاعتقادية، وعلى النصوص المعيارية، وعلى الأصول المنهجية التي تركز عليها.

وليس الذي يفهمه علماء المسلمين الآن من [مصطلح] «علم الكلام» عند استخدامه، أو من نظيره التركي «الإلهيات» بمقصود على الكلام بمعناه التقليدي؛ ولذلك سوف نبني النظرة العامة التالية على مفهوم أوسع لهذا العلم: فحدّه هنا أنه التفكير العقلاني المنهجي في مبادئ العقيدة الإسلامية ومناقشتها، فضلًا عن أصولها، والطرق التي تؤدي إلى تحصيل العلم بها. وعلاوة على ذلك، لن يكون مصطلح «علم الكلام» محصورًا في أفكار أولئك الذين يحملون شهادة من كلية

اللاهوت، أو يُعدُّون من علماء الدين الأقحاح، وإنما تأخذ هذه المقاربة في الاعتبار الحقيقة الشاهدة بأنه منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر يقوم ببعض الإسهامات الجوهرية في الفكر الكلامي الإسلامي مفكرون متخصصون في غير هذا المجال.

(٢)

التجديد: أصوله وحدوده

لقد أسمى طائفة من المفكرين المسلمين -مع نهاية القرن التاسع عشر- على بصيرة بالتحديات الجديدة التي تصادف علم الكلام من جراء غلبة القوى الاستعمارية الغربية، فضلاً عن الحضارة الحديثة ذات الطابع الغربي، وعلومها، ومنجزاتها التقنية، وقيمها السياسية والاجتماعية. ولكن هل كانت استجابات علم الكلام لهذه التحديات جديدة أيضاً؟ وإذا كانت كذلك، أكانت جدتها ثمرة اعتماد أنماط فكرية غربية حديثة، أم أنها نتيجة تطورات ذاتية؟ الحق أن هذه الأسئلة قد أفضت إلى أن بدا المشهد معقداً.

(أ) مسألة الجذور الأصلية للحداثة الإسلامية^(١)

يُعد ما يطلق عليه في العموم «الحداثة الإسلامية» (Islamic modernism) (منذ جولدتسير Goldziher ١٩٢٠ : ٣١٠-٧٠، واصطلاحه مستخدم من قبل أدامز Adams ١٩٣٣ وجب Gibb ١٩٤٧ : ٣٩-٨٤) من الاتجاهات الرئيسة التي أبدت استجابة لتأثير أوروبا الحديثة، وهو لم يتجل في علم الكلام فحسب، وإنما تراءى أيضاً بصورة أكبر في الفكر الفقهي وفي المشروعات التعليمية. وقد تميز هذا الاتجاه -في مرحلته المبكرة، التي امتدت في بعض المناطق إلى ما بين الحربين-

(١) آثرنا -بعد مشاورة لأستاذنا الدكتور عبد الحميد شبيحة- مصطلح «الحداثة» ترجمة لـ "modernism" ليكون تعبيراً عن الحركة أو المذهب، تمييزاً له من "modernity" الذي يُترجم إلى «حداثة» ليكون تعبيراً عن المرحلة. (المترجم)

بالسمات التالية: تأكيد عقلانية الإسلام، ونقد المعتقدات الشعبية والممارسات الدينية التي توصف بكونها خرافية، ونبذ تقليد كبار العلماء السابقين والدعوة إلى إيجاد الحلول من طريق الاجتهاد، وإكبار العلم الجديد والتقدم الثقافي، والشغف بإقامة الدليل على التوافق الكامل بين الدين الإسلامي والعلم الحديث، وبينه وبين معظم القيم الأخرى في الحضارة الغربية الحديثة، أو الشغف حتى بالتدليل على أن الإسلام هو القوة الدافعة للتقدم العلمي، والتحول إلى مركزية الإنسان (anthropocentric) في النظرة إلى العالم، والروح النشطة التي تتطور من خلالها قدرات الفرد، والإصلاح التعليمي والاجتماعي، وتشكيل مستقبل مزهر هنا على ظهر الأرض.

ويبرر كثير من الحداثيين (modernists) هذه الآراء بأنها ليست إلا العودة الضرورية إلى الإسلام النقي الذي كان لدى السلف الصالح؛ أي الإسلام على ما كان عليه في الأصل قبل أن يصيبه فساد التفسيرات المغلوطة التي أضرت به، فضلاً عن التأثيرات الخارجية. من أجل ذلك كان الحداثيون الأول يُسمّون بصورة جزئية سلفية، وهو مصطلح أُطلق فيما بعد على فرق شتى. ومن جهة أخرى، ظل الاهتمام الذي استرعته الحداثية الإسلامية لدى علماء الغرب منوطاً -في الأساس- لوقت طويل بالجدّة المفترضة لمطامحها، ويكون هذه الجدّة لا تُرجع إلا إلى رغبة الحداثيين في اقتباس [اقتراض] الأفكار الغربية المعاصرة.

وفي الوقت نفسه أصبح في متناول أيدينا تقييم مختلف لأصول الفكر الحداثي، فإن كثيراً من المؤلفين يُلحون -منذ سبعينيات القرن العشرين- إلى وجود درجة من الاستمرارية -لم تزل مهمة إلى الآن- بين آراء بعض الإصلاحيين البارزين، والحركات الإحيائية [النهضوية]، أو بعض الطرق الصوفية المؤسسة بأخرة في القرن الثامن عشر وفي أوائل القرن التاسع عشر من جانب، وبين أفكار حداثيي أواخر القرن التاسع عشر من جانب آخر. والواقع أنه إذا قاومت آراء ر. شولتسه (R. Schulze) المتعلقة بالتنوير الإسلامي (انظر: شولتسه ١٩٩٠، وشولتسه ١٩٩٤، وشولتسه ١٩٩٦) النظر النقدي (انظر -على سبيل المثال- نقد هاجين Hagen وزيدنستيك Seidensticker ١٩٩٨)، وإذا كان ما يطلق

عليها الحركات الصوفية الجديدة (Neo-Sufi movements) تتميز حقيقةً بجميع الخصائص التي تُعزى إليها (أوفاهي OFahey وراتكه Radtke ١٩٩٣ : ٥٧)، فسيكون من المعقول أن تكون جذور الحداثة الإسلامية موجودةً بصورة أساسية في التراث الإسلامي نفسه. ومع ذلك، فالعقلانية التي تميز بعض مصلحي القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر لا تشبه عقلانية الحداثيين اللاحقين، التي كانت مستوحاة إلى حد كبير من أفكار التنوير الأوروبي. وليس لدى مثال العقلانية الإشرافية (illuminated rationality)، الأثير لدى صوفية القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، إلا القليل مع استقلال العقل، كما أن الجهود التي يبذلها هؤلاء الصوفية في الاستبطان ورياضة النفس لا تعدل الذاتية (subjectivism)، ولا يمكن أن يعد سعيهم إلى الاتحاد بالروح المحمدي - كما قيل - أمانةً على الميل إلى الاستزادة من الدنيا (أوفاهي وراتكه ١٩٩٣ ؛ راتكه ١٩٩٤).

ومن المحال أن نختزل الحداثة الإسلامية الحديثة في آراء المسلمين السابقين في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ولا أن نختزلها كذلك في التأثيرات الغربية؛ فللتاريخ الفكري الإسلامي موروته الخاصة من العقلانية المتطورة جدًا، ولا سيما في حقول الكلام والفلسفة، بل في التصوف الإسلامي الثيوصوفي (انظر: راتكه ٢٠٠٢ : ٣٦٩). وقد أتاحت هذه الموروته الأصيلة للمفكرين المسلمين مجموعة من الأنماط التحليلية، ودربة عقلية تناسب التفاعل مع المحفّزات القادمة من الغرب الحديث. ومن الممكن أن تكون هذه الموروته معبرًا لتجديد الفكر الكلامي، وإن لم تتمخض إلى الآن عن علم كلام حديث بصورة واضحة.

ومن الأمثلة المبكرة على ما تقدم فكر الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٠٨-٨٣)، الذي أسهم إسهامًا كبيرًا في نشأة السلفية السورية الإصلاحية في أثناء نفيه إلى دمشق. فكتابه «المقراض الحاد لقطع لسان من ينتقص دين الإسلام بالباطل والإلحاد» (١٨٤٨)، و«ذكرى العاقل وتنبيه الغافل» (١٨٥٥) (كومينز Commins ١٩٨٨ : ١٢١-٤؛ وايزمان Weismann ٢٠٠١ : ١٥٧-٦٢؛ وانظر أيضًا، مع بعض القيود: نويهند Neufend ٢٠١٢) يشهدان بإكباره الشديد للعقل

(عبد القادر، المقرض، ٩-١٠). وقد نبذ عبد القادر التقليد (عبد القادر، ذكرى، ٣١-٣؛ وانظر: كومينز ١٩٨٨: ١٢٣)، وكذلك الفكرة القائلة بأن العلم المتحصل منه لا يمكن أن يُزاد عليه أمر لم يكن يعرفه السلف؛ فإن نتائج الأفكار لا تقف عند حد، وتصرفات العقول لا نهاية لها؛ لأن العالم المعنوي واسع كالبحر الزاخر، والفيضُ الإلهي ليس له انقطاع ولا آخر (عبد القادر، ذكرى، ١٢٩؛ انظر: وايزمان b٢٠٠١: ١٦١). ومن البين هنا أن تفتحه الذهني مبني على ثيوصوفية ابن العربي (ت. ٦٣٨/١٢٤٠)، الذي كان عبد القادر من أتباعه ومن شُراحه البارعين (وايزمان b٢٠٠١: ١٦٢-٩٢).

ومع ذلك، لم يكن عبد القادر ليعزو إلى العقل دورًا كالذي حظي به في نطاق التنوير الأوربي، فهو يرى أن العقل لا يسعه إلا أن يعتمد -فيما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية وبتفاصيل الدين عقيدةً وشريعةً، التي تتوقف على مراعاتها سعادة الدنيا والآخرة- على العلوم العلية التي جاء بها الأنبياء، ويرى كذلك أن من الأفضل الإبقاء على العقلانية العلمية الحديثة بعيدًا تمامًا عن مجال العلوم الدينية الإسلامية. ومع ذلك، كان لإكباره العقلَ ولمفهومه الديناميكي للمعرفة نصيب موفور في تشكيل المقاربة الكلامية المبتكرة لدى جمال الدين القاسمي، الذي يمثل الجيل الثاني من السلفية السورية.

ومن الممكن أن نلاحظ مثل هذا الدور المعبري في حالة جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-٩٧)، فهو لم يطور -فعليًا- أفكارًا كلامية جديدة، ومع ذلك أفاد تلميذه محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) من معرفته العميقة بالموروث العقلي في علم الكلام، وفي الفلسفة الإسلامية، وفي التصوف الثيوصوفي، فأتاح ذلك لمحمد عبده الوصول إلى بعض عناصر التنوير العقلاني.

وقد كان التجديد في الرسائل الكلامية التي كتبت منذ أواخر القرن التاسع عشر ثمرة الجهود التي بذلها مصنفوها في البرهنة على المعتقدات الإسلامية الأساسية في إطار أفقها الثقافي الراهن، الذي أمست الحداثة الغربية جزءًا منه، وإن كان لا يزال يتضمن -في الوقت نفسه- كثيرًا من مصادر التأثير المحتملة في التراث الإسلامي نفسه.

(ب) الهيمنة الدائمة للمقاربات التقليدية على علم الكلام الأكاديمي

على الرغم من ظهور الاتجاه الحداثي، فإن القاعدة المؤسسية والأثر الاجتماعي لعلم الكلام الجديد انحصرا - في أثناء المائة والخمسين سنة الأخيرة - في نطاق بالغ الضيق. ففي معظم البلدان الإسلامية لم يختلف علم الكلام الأكاديمي - جوهريًا - عما اعتاد علماء الدين إصداره في هذا الحقل قبل مئات الأعوام. وعلى أي حال، لا يبدو علم الكلام في الغالب «حديثًا» إلى الآن، فلا يزال المتكلمون يحاولون الرد على خصوم، هم في الغالب من ممثلي المدارس الفكرية التي بلغت ذروتها في الماضي. وآية ذلك أن معظم كتب الكلام الدراسية التي نشرت في البلاد العربية لطلاب الجامعة لم تزل تناقش بصورة كبيرة مقالات المعتزلة لدحضها، بينما تغيب عنها تقريبًا التحديات المعاصرة للعقيدة الإسلامية؛ كمشكلة كيفية تفسير مفهوم الخلق في القرآن في ضوء نتائج العلم الحديث، أو مسألة الأهمية المحتملة للتطورات الحديثة في الأنثروبولوجيا الفلسفية، وفي الهرمونيوطيقا [علم التأويل]، وفي نظرية المعرفة فيما يتعلق بطريقة التعامل مع المشكلات الكلامية.

ومن الممكن أن تُفسر - جزئيًا - ندرة التجديد في علم الكلام الأكاديمي المهني بأن الحداثيين الداعين إلى الاجتهاد في الفقه، أو المرشحين بالمنجزات الحديثة في العلوم الطبيعية وفي التكنولوجيا لم يكونوا على استعداد بالضرورة إلى قبول الأفكار الجديدة في المسائل الكلامية، أو إلى تأييدها. وعلاوة على ذلك، كان بعض الحداثيين غير معنيين بعلم الكلام، أو كانوا كارهين له صراحة.

والحق أن انقسام النظم التعليمية في البلدان الإسلامية في أثناء القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين قد عزز بقوة الطابع التقليدي الحالي لعلم الكلام الأكاديمي. وذلك أنه لما دعت الحاجة إلى إعداد خبراء في العلوم الدنيوية لبناء دول حديثة، يمكنها الدفاع عن نفسها ضد القوى الغربية، أو الحصول على استقلالها عنها، أنشئت - إلى جانب المؤسسات الدينية التقليدية - مؤسسات تعليمية دنيوية مستقلة على النمط الغربي، في الإمبراطورية العثمانية، وفي مصر، وفي تونس، وفي غيرها. ونتج عن هذا التفرع في النظام

التعليمي أنَّ أولئك الذي سيصبحون علماء الدين في المستقبل لم يتعرضوا في العموم للتحديات الفكرية القادمة من الغرب الحديث إلا على نحو أقل من الشباب الذين يدرسون في المؤسسات الدنيوية الجديدة. وفي الوقت نفسه، أصبح رجال النخبة الثقافية الجديدة التي خرجت من رحم المدارس الدنيوية منافسين «للعلماء»، يقصونهم من الميادين المهمة في الحياة العامة، كالقضاء وقطاع التعليم، مما زاد من اتجاه هؤلاء «العلماء» نحو ادعاء الأفضلية لعلومهم التقليدية [الموروثة]، مع تهوين ما يتعلق بالمسائل والأفكار الجديدة.

ومما أعاق تلقي المقاربات الكلامية الجديدة أيضًا أن رواد الفكر الحدائي البارزين اشتهروا بتعاونهم مع القوى الاستعمارية، فأحاطت بهم الرِّيب أنهم يعملون على تقويض الإسلام لمصلحة «الكفار». فالسيد أحمد خان (اقرأ عنه فيما يلي المبحث ٣، أ) قبل الحكم البريطاني، ودعا إلى نشر الثقافة البريطانية المعاصرة في الهند. ومحمد عبده كان موصول الودّ بالسلطات البريطانية في مصر عقب عودته من المنفى في سنة ١٨٨٨. وقد أدى تزايد الوعي الوطني لدى المثقفين المصريين، مقرونًا بمقاومة زملائه [محمد عبده] المحافظين، إلى تهميشه في السنوات الأخيرة من حياته، كما تجوّهلت أعماله -بعد موته- في المطبوعات المصرية لأكثر من عقدين (حداد Haddad ١٩٩٨: ٢٦، ٣٠ f. ٣٣، ٣٨). وعلاوة على ما تقدم، كانت جميع المحاولات الحدائية المتقدمة لتطوير المفاهيم الكلامية الجديدة يُنظر إليها بوصفها ردود فعل على التفوق الأوربي، فكانها لذلك مفروضة من الخارج. وهذا ما حال دون تلقيها.

(ج) الحالة الاستثنائية لعلم الكلام الجامعي التركي المعاصر

لقد تجاوز جزء من علم الكلام الجامعي التركي المعاصر هيمنة الاتجاه التقليدي، وسهّل ذلك التوقف الطويل للدراسات الكلامية التقليدية في تركيا منذ الأيام الأولى للحقبة الكمالية، وقد أفضى هذا التطور إلى نشأة نمط جديد من التعليم الديني.

ومما يجدر ذكره أن مدارس الفقه والكلام التركية العتيقة أغلقت منذ سنة ١٩٢٤، وحلت «كلية الإلهيات» (Ilahiyat Fakultesi) محل أشهرها، المدرسة

السليمانية، وافتتحت في جامعة إسطنبول (وكانت لا تزال تسمى في ذلك الوقت دار الفنون). وكان مقصودًا بها أن تكون في الطليعة لتعزيز نمط جديد من التعليم الديني، الذي يتخذ التفكير العلمي الحديث أساسًا له، ويتغيا تلبية حاجات الجمهورية العلمانية. ومع ذلك، لم تستطع العمل بصورة دائمة؛ نظرًا لعدم كفاية الطلاب المؤهلين، بعد ما ألغيت دراسة العربية في المدارس الثانوية منذ سنة ١٩٢٩. وفي سنة ١٩٣٣ أُجِّل محلها معهد للدراسات الإسلامية، ملحق بقسم الدراسات الشرقية في كلية الآداب من الجامعة نفسها (ياشكه Jaschke ١٩٥١ و١٩٥٣: f.١٢١؛ لويس Lewis ١٩٦٨: f.٤١٤). غير أن هذا المعهد (٧١٢) لم يبق سوى ثلاث سنوات، فقَد علم الكلام الأكاديمي بفقده آخر معاقله المؤسسية في تركيا.

وفي عام ١٩٤٩ أنشئت كلية إلهيات جديدة في جامعة أنقرة، أعقبها -في الأعوام التالية- إنشاء أكثر من عشرين كلية مناظرة في جميع أنحاء تركيا. وكان الغرض الواضح من هذه المنشآت الجديدة خلق نمط جديد من علم الكلام، يسعى نحو إسلام مستنير، ويحاور العلم الحديث، بدلًا من إحياء المدرسة التقليدية (كوستاس Kostas ١٩٩٩: f.١٥٠؛ كورنر Korner ٢٠٠٥: ٤٨-٥٧).

وعندما افتتحت كلية الإلهيات لم يكن هناك الكثير ممن يمكن توظيفه من ممثلي النخبة القديمة من علماء الدين؛ ولذلك كانت الخلفية التعليمية لأعضاء هيئة تدريسها المؤسسين متنوعة: فبعضهم كان قد درس أصول الدين أو الفقه الإسلامي في الخارج (في العراق، البوسنة)، أو حصل على شهادة [دبلوم] في الفلسفة، أو في التاريخ، أو في اللغات الشرقية المتنوعة، وبعضهم حصل على الدكتوراه في الدراسات الإسلامية أو الدين المقارن في وسط أوروبا أو غربها. وكان النابهنون من الباحثين المبتدئين يُبعثون غالبًا إلى الجامعات الأجنبية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، أو الشرق الأدنى، للحصول على المزيد من التأهيل. والثابت أن ما أثمره ذلك من وجهات نظر ورؤى منهجية مختلفة قد كان أرضًا خصبة لظهور متكلمين يريدون ويقدرّون على اجتياح سبل جديدة. وكان من نتيجة ذلك أن شهدت تركيا نمو نوع من التفكير الكلامي، لديه فهم صحيح للتطورات

الحادثة في العلوم الإنسانية المعاصرة، على الرغم من أن التوجهات الأكثر إمعاناً في التقليدية كانت لا تزال موجودة ثمة.

(٣)

رواد الحداثيّة

(أ) السيد أحمد خان

كان السيد أحمد خان الهندي (١٨١٧-٩٨) أول مفكر مسلم يؤيد كثيرًا من الأفكار الحداثيّة المذكورة آنفًا، وهو مؤسس الكلية المحمدية الأنجلو شرقية (Muhammadan Anglo Oriental College) في عليكرة، والحركة التعليمية المنسوبة إليها (انظر عنه أيضًا: أحمد ١٩٦٧ : ٣١-٥٦، ترول b1٩٧٨، مالك ١٩٨٠، شاغاتاي Chaghatai ٢٠٠٥). وقد نشأ في دلهي، ولم يكن عالمًا دينيًا تلقى تعليمًا رسميًا في المدرسة، ولكنه تعلم تعليمًا ذاتيًا. واتصل في سني حياته الباكرة بثلاثة موروثات إصلاحية مختلفة: فقد كان أبواه على صلة وثيقة بالفرع المجددي من النقشبندية، وتوفر هو على دراسة كتابات شاه ولي الله الدهلوي (١٧٠٣-٦٢)، واتصل بذريته ممن تمسكوا بآرائه إلى ذلك العهد، كما تأثر بأفكار حركة المجاهدين للسيد أحمد البريلوي (١٧٩٦-١٨٣١)، مع ما لها من تركيز على مبدأ التوحيد، ونبذ البدع (ترول b1٩٧٨). وقد وصف هو -فيما بعد- تطوره بأنه مسلم محافظ، تبنى موقفًا يشبه الوهابية، ثم انتهى بأن أصبح معتزليًا (ترول b1٩٧٨ : ٣٧).

وقد أوما السيد أحمد خان بقربه من المعتزلة إلى ثقته الكبيرة في كفاية العقل، وهذا من ثمار معرفته المتزايدة بالخلفية الثقافية لممثلي الحكم البريطاني الاستعماري، الذي كان يعمل في قضائه قبل تمرد سنة ١٨٥٦/٧. ومما يجدر ذكره أنه كان حسن الرأي في الحضارة العلمية الحديثة، التي أقامت عليها بريطانيا تفوقها وازدهارها، وأنه كان يعتقد أن رسالته إنما هي مساعدة الشباب

الهندي المسلم في تحصيل تعليم يتيح لهم المشاركة في هذه الحضارة. ومع ذلك، ظل الإسلام هو الدين الصحيح في رأيه. وفي زمانه زاد انتشار المسيحية بصورة قوية في شمال الهند بفضل الإرسالية التبشيرية للكنيسة الأنجليكانية (CMS)، وكان من بين رجالها القس البروتستانتي الألماني، كارل جوتليب بفاندر (Carl Gottlieb Pfander) (١٨٠٣-٦٥)، الذي عقد مناظرات شديدة مع العلماء المسلمين المحليين (ترول ١٩٧٦ : f.٢١٢؛ ترول b١٩٧٨ : ٦٤-٩)؛ مما جعل السيد أحمد خان يبحث عن معيار لا جدال فيه، يمكن أن يبنى عليه الحكم في دعاوى احتجاج الحق التي تتنافس فيها الأديان المختلفة، وانتهى إلى أن هذا المعيار يكمن في درجة العقلانية التي تكون لهذا الدين أو ذاك، وفي مدى توافقها مع الطبيعة (*Khutub-i Ahmadiyya*) مترجمة في: ترول b١٩٧٨ : ملحق ٢٤٦). وقد كان يبحث في الوقت نفسه عن تفسير جديد للإسلام، يتيح للشباب الهندي المسلم، ذي الثقافة الإنجليزية، والعقلية العلمية، أن يظل فخوراً بدينه (انظر خاصة: Lecture on Islam ١٨٨٤، مترجمة في: ترول b١٩٧٨ : ملحق ٣١٤).

وقد حاول أن يبرهن على ذلك، وعلى السبب في أن آيات القرآن ومكتشفات العلم الحديث في توافق تام، فذكر في كتابه «تبين الكلام» أن الطبيعة -صنعة الله- والقرآن -كلمة الله- لا يمكن أن يتعارضا بحال. وأغلب الظن أن هذه الحجة مأخوذة من جون هـ. برات (John H. Pratt) (١٨٠٩-٧١)، الذي كان رئيس الشمامسة الأنجليكان في كلكتا، والذي استعمل هذه الصيغة نفسها فيما يتعلق بالإنجيل (ترول ١٩٧٦ : ٢٢٢ مع رقم ٢٣؛ ترول b١٩٧٨ : ١٥٥). وفي رأي السيد أحمد خان أن مكتشفات العلوم الطبيعية الحديثة يقينيات لا تحول؛ وهي لذلك تمثل المحك فيما يُعد حقاً، فمتى ما خالفتها آيات قرآنية في الظاهر، فلا يمكن حمل هذه الآيات على ظاهرها، ولكن لا بد من تأويلها، ولو بطريق المجاز. والحق أن فرضية السيد أحمد خان بشأن حتمية الانسجام بين الوحي الإلهي والمعرفة العلمية تستند إلى الفكرة القائلة بأنهما موصولان بالسنة الإلهية نفسها السارية في العالمين المادي والروحي. وهذه السنة تعدل عنده «قانون

الطبيعة»، الذي يُعرف بعضه بالبحث العلمي في مخلوقات الله، وبعضه بالوحي القرآني.

على أن فهمه لـ «الطبيعة» ولـ «قانون الطبيعة» لا يخلو من بعض الغموض. والظاهر أنه يعني بـ «الطبيعة» كل موجود سوى الله (ترول ١٩٧٦ : ٢٢٦؛ ترول ١٩٧٧/١٩٧٨ : ٢٦٢؛ ترول b١٩٧٨ : ١٧٥-٧)، بينما تتضمن فكرته عن «قانون الطبيعة» الاطراد في حقائق العالم المادي، والمبادئ المعيارية الموجهة للسلوك البشري (*Khutubat-i Ahmadiyya*) مترجمة في: ترول b١٩٧٨ : ملحق (٢٤٦). وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لا تُتبع دائماً، فقد أكد الفعالية الشاملة والاحتمية للقانون الطبيعي: فكل شيء في هذا الكون محكوم بمبدأ السببية. وجميع الصلات السببية المفردة تتبع القوانين، ومجموع هذه القوانين هو الذي يضبط العلاقات السببية التي تكوّن قانون الطبيعة.

وقد ترتب على ذلك أن السيد أحمد خان كان ينكر وجود ظواهر خارقة (*supernatural phenomena*)، كما كان ينكر المعجزات التي تخرق المسار الطبيعي للأشياء، واعتنى عناية كبيرة في تفسيره للقرآن (المنشور في السنوات ١٨٨٠-٥) بالبرهنة على أن خوارق العادات المذكورة في القرآن يمكن أن تفسر بأسباب طبيعية، فإذا عجزنا عن تفسير بعضها في الحال، فما ذاك إلا لأن الأسباب والقوانين الكامنة وراءها لا تزال غير معلومة، ولكن من الممكن اكتشافها فيما بعد.

لكن ألا يُعد الملك جبريل ﷺ -الذي كان النبي محمد ﷺ يتلقى منه الوحي- من الظواهر الخارقة؟ أجاب السيد أحمد خان عن هذا الإشكال بصياغة مفهوم جديد للوحي (تفسير القرآن ٢ : ٢٣، ج ١، مترجم في: ترول b١٩٧٨ : ملحق ٢٧٩-٨٣؛ "on revelation and inspiration" [١٨٨٠]، مترجم في: ترول b١٩٧٨ : ٢٩٠-١؛ "Khuda ka kalam" [١٨٩٧]، مترجم في: ترول b١٩٧٨ : ٢٤٨-٥١؛ وانظر أيضاً: ترول ١٩٧٦ : ٢٢٨-٣٦؛ ترول b١٩٧٨ : ١٨٣-٨). فالوحي لا يقتضي كائنًا خارقًا يحمل إلى النبي ﷺ رسالة من الله، ولكن النبوة نفسها قدرة عقلية طبيعية تُمكن النبي من التلقي المباشر لما يريد الله أن يوحيه

إليه، أو أن قلب النبي يعكس التجليات الإلهية، كما عبر السيد أحمد خان في بعض المرات بالفاظ صوفية (تفسير القرآن، ج ١، مترجم في: ترول b1978: ملحق ٢٨٢). وجبريل المذكور تصريحًا في القرآن بوصفه النازل بالوحي (القرآن ٢: ٩٧)، لا يعدو أن يكون كلمة تعبر عن هذه القدرة الطبيعية للعقل النبوي. وليست هذه الملكة مقصورة على الأنبياء، ولكنها تبلغ حدها الأقصى لديهم؛ ولذلك يمثلون من العلم الموحى، ثم يقومون بنشره بلغة مجازية يهبطهم الله إياها. والحق أن هذا الفهم لحقيقة النبوة لدى السيد أحمد خان يجعله أدنى إلى الفلاسفة المسلمين، كالفارابي وابن سينا، منه إلى الميراث الكلامي (ترول b1978: ١٩١-٣).

ومما كان يعتقد السيد أحمد خان أيضًا أن إعجاز القرآن البياني لا يقنع غير المسلم، ولا من ساورتهم الشكوك والريب في مصدره الإلهي، وفي سمو الدين الإسلامي (ترول b1978: ١٨٩-٩٠)، وإنما الحجة القاطعة هي أن تعاليم الإسلام تنفرد بموافقة الفطرة الإنسانية موافقة تامة (عبد الخالق b1980)، ومن الممكن الاستدلال على ذلك بأدلة العقول.

وخلاصة القول أن النزعة العقلية الخالصة في فكر السيد أحمد خان ليست مستوحاة في الأساس من المعتزلة، ولا يمكن تحليلها تحليلًا كافيًا بردها إلى تأثير الفلاسفة المسلمين. فخصائصها الظاهرة -كنقته في العقل العلمي، وإصراره على الصلاحية الشاملة لقوانين الطبيعة، وميله إلى تسفيه كل تفسير لا ينحصر في إطارها- يمكن أن تُعلل -مع تركيزه على التعليم- بأنها من آثار التنوير الأوروبي وفروعه الوضعية في القرن التاسع عشر، التي وصلت الهند من خلال الوجود البريطاني فيها. ومن المصادر المحتملة لفكره أيضًا الفيلسوف البريطاني النفعي، جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) (١٨٠٦-٧٣)، الذي عمل في شركة الهند الشرقية البريطانية، فيما بين سنتي ١٨٢٣ و٥٨ (ريتز Reetz ١٩٨٧/٨: ٢١٣-١٨).

وقد كان للسيد أحمد خان نزوع إيماني، كالذي كان لكبار مفكري التنوير: فهو يؤمن بأن الله -الذي يُمكن، في رأيه، إثبات وجوده، بوصفه العلة الأولى (prima causa)- لا يتدخل في أحداث هذا العالم بعد خلقه، فقد قدّر بروابط

سببية - منذ البداية - كل شيء، حتى ظهور الأنبياء ورسالاتهم عبر التاريخ (ترول b1978: 199-202، 192؛ عبد الخالق 1980a).

وكثيراً ما كان السيد أحمد يردد أن صفات الله عين ذاته، وهذه مقالة اعتزالية خاصة (على سبيل المثال: تبين الكلام. مقطع مترجم في: ترول b1978: ملحق 236-7؛ "Itiqadi bi-llah" المنشور في: الأخلاق، 1873، ترجمة ترول b1978: ملحق 269؛ محاضرة عن الإسلام ألقاها في لاهور 1884، ترجمة ترول b1978: ملحق 320). ووافق المعتزلة كذلك في أطراح الإرادية الأخلاقية (ethical voluntarism)، إذ ذهب إلى أن المعايير الأساسية لتقييم الأفعال الإنسانية يمكن معرفتها بالعقل، وهي معايير موضوعية ودائمة، ولا ترجع فقط إلى أوامر الوحي التي يمكن أن يغيرها الله متى أراد "Itiqadi bi-llah"، مترجم في: ترول b1978: ملحق 274؛ "Fifteen Principles Submitted to the ulama of Saharanpur"، 1873/1874، ترجمة ترول b1978: ملحق 277).

ومع ذلك، هو لم يذهب مذهب المعتزلة فيما يتعلق بحرية الإرادة أو القضاء والقدر، بل كان يرى أن الأفعال الإنسانية تجري على وفق الإرادة الإلهية، عليها الأولى، وأنها مقدرة بروابط سببية منذ بدء الخلق، وأنها جزء من هذه الروابط. وهو يقرر في الوقت نفسه أن الإنسان حر في اختيار أفعاله، ضمن الحدود التي تحددها طبيعة ثابتة (immutable nature). ومعلوم أن العنصر الجبري في هذا المفهوم، وكذلك فكرة الطبيعة التي لا يعرفها التغيير، والتي تحدد الحرية الإنسانية، كلاهما ليس من مذهب المعتزلة في شيء؛ فإن «الطبيعة» [الطبع] عند أكثر المعتزلة لا وجود لها أصلاً (فان إس 1997: f.457). وكذلك لم يستخدم السيد أحمد خان النظرية «التقليدية» في الكسب (كما أكد ذلك بالجون Baljon 1949: 86 رقم 6). وقد تجنب الإيغال في مناقشة المشكلة المتعلقة بفهم كيفية التوفيق بين القدر الإلهي والحرية الإنسانية.

(ب) محمد عبده

١- مكانة الأفغاني في السيرة الفكرية لمحمد عبده

عندما استقر جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨/٩-١٨٩٧) في القاهرة، في سنة ١٨٧١، كان محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) (انظر خاصة: أدامز ١٩٣٣، أمين Amin ١٩٤٤، حداد ١٩٩٤، كوجلجين Kugelgen ٢٠٠٧)، وهو ابنٌ لأحد الفلاحين في قرية من قرى الدلتا -طالبًا في الأزهر، غير أنه كان قد اعتزل كثيرًا من الدروس التي تلقى فيه، بعد أن خاب ظنه في مناهج التدريس، وسلك طريق الصوفية بعد أن أخذ العهد عن بعض أخواله. ولم يمضِ وقت طويل على مُقام الأفغاني بمصر حتى أصبح عبده من المترددين على دروسه الخاصة في الكلام والفلسفة والتصوف (عبده، الأعمال، ٢: ٢٣٢، ٣٤٩؛ رضا، تاريخ، ١: ٢٤). وقد ذكر أن الأفغاني أظهره على جوانب معرفية غير مسبوقه (انظر المقدمة لعبده، الواردات، في: الأفغاني، آثار، ٢-٣: ٤٩-٥٠؛ وانظر أيضًا: الأفغاني، الأعمال، ٢: ٣٣٣؛ وانظر خاصة في أنشطة الأفغاني التدريسية في القاهرة، وآثارها على طلاب الأزهر: قدسي زاده Kudsi-Zadeh ١٩٧١: ٦-١٠).

ومما يجدر ذكره أن دروس الأفغاني قد ركزت على أجزاء من التراث الإسلامي كان لها أهمية خاصة في تكوينه العلمي. ويرجع الأفغاني -خلافاً لما كان يؤكده- إلى أصول إيرانية، وقد تلقى تعاليم الإمامية أولاً في إحدى مدارس قزوین، ثم أقام مدة قصيرة في إيران، ثم في المدن العراقية ذات المزارات، ولا سيما النجف (كيدي Keddie ١٩٧٢: ١٥-١٩؛ دافيزون Davison ١٩٨٨: ١١٠)، وقد حصل له بهذه الطريقة أيضًا «علم واسع بالفلاسفة، ولا سيما الفرس، كابن سينا ونصير الدين الطوسي وآخرين، وكذلك بالصوفية»، كما شهد بذلك من عرفوه في أيام الطلب (كيدي ١٩٧٢: ١٧-١٨). وكذلك كان على علم بالشيخية (Shaykhism)، التي يضم فكرها الشيوصوفي عناصر من الفلسفة العقلية والتصوف، ويعول على مفاهيم ابن سينا، وعلى أفكار ملا صدرا (١٥٧٢-١٦٤٠) ومدرسته. وقد ظل هذا النمط من التراث الفلسفي باقياً دائماً في إيران، وكان العنصر الصوفي فيه من أسباب انجذاب محمد عبده إليه؛ نظراً لسلوكه طريق

التصوف. وفي الوقت نفسه، أفضى التأكيد الشديد على استخدام العقل إلى الاتصال في غير عناء بعقلانية عصر التنوير، وبالعلوم الحديثة التي تنبني عليها. وقد كان الأفغاني وعبدہ على صلة بأفكار هذا العصر، فيما بعد سنة ١٨٧٥، وذلك بعد أن قُبِلَا جميعًا في المحفل الماسوني بالقاهرة (انظر شهادة عبدہ في: المنار، ٨، ١٩٠٥: ٤٠٢).

وظل محمد عبدہ وثيق الصلة بالأفغاني إلى أن طُرد هذا الأخير من مصر، في سنة ١٨٧٩. وعلى الرغم من أن عبدہ قد قضى أكثر مدة نفيه -منذ نهاية سنة ١٨٨٢- في بيروت، فإنه اتصل بالأفغاني في باريس، في سنة ١٨٨٤، وأصدرًا معًا -لمدة ثمانية أشهر- صحيفة الوحدة الإسلامية الشهيرة «العروة الوثقى»، وكذلك كان بينهما مراسلات، ولم يفترقا إلا بعد عودة محمد عبدہ إلى مصر، في سنة ١٨٨٨، وتقربه شيئًا فشيئًا من كبار الإنجليز بها.

٢- إشكالية الأساس النصي في دراسة المذهب الكلامي لمحمد عبدہ

لقد كان الأساس النصي في دراسة المذهب الكلامي لمحمد عبدہ موضوعَ جدلٍ محتدم منذ العقد الثامن من القرن العشرين؛ وذلك بسبب اختلاف الرأي حول صحة كتابين نشرًا منسوبين إليه: «رسالة الواردات في سر التجليات» (صدرت الطبعة الأولى بعد موته، في سنة ١٩٠٨، في الجزء الثاني من تاريخ رضا، بعنوان مضلل: «رسالة الواردات في نظريات المتكلمين والصوفية في الفلسفة الإلهية»)، وهي رسالة صوفية تبحث في علم الكون وفي النبوات، وتنسبني على مفهوم وحدة الوجود والفلسفة الإشراقية. و«التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية» (تم في سنة ١٨٧٦؛ ونشر لأول مرة في سنة ١٩٠٤)، وهو مجموعة من التعليقات على مقاطع مختارة من شرح جلال الدين الدواني (ت. ١٥٠٢/٩٠٨) على العقيدة المختصرة لعصد الدين الإيجي (ت. ١٣٥٦/٧٥٦).

وقد أنكر محمد عمارة نسبة هذين العملين إلى محمد عبدہ، وعزاها إلى الأفغاني، باستثناء اثنتين وعشرين حاشية سفلية في «التعليقات» موقَّعة باسم عبدہ. فالأفغاني إذن هو الذي أملى «رسالة الواردات» على هذا الأخير، ولم تكن «التعليقات» إلا دروسًا ألقاها، وقام محمد عبدہ بكتابتها وتحريرها (الأفغاني،

الأعمال، ط ٢، ١ : ١٥٥-٦٦ عبده، الأعمال، ١ : ٢٠٦-٨). وقد ساق عمارة حججًا كثيرة لإثبات رأيه، من بينها ما لاحظته في كثير من المقاطع في «التعليقات» من ظهور السمات الأسلوبية للخطاب الشفوي، وكذلك أن عبده ذكر عقائد الدواني بين الكتب التي درسها على الأفغاني (رضا، تاريخ، ١ : ٢٦)، ولعله يشير إلى الشرح الذي قامت عليه هذه التعليقات. من أجل ذلك أهمل عمارة هذين العاملين عندما أعدّ الأعمال الكاملة لمحمد عبده، وأورد التعليقات في نشرته الثانية غير المكتملة لكتابات الأفغاني.

وخالف محمد حداد عمارة، فذهب إلى أن كلا العاملين لمحمد عبده (حداد ١٩٩٤ : ٨٢-٥، ٨٨-٩٤؛ حداد ٢٠٠٠ : ٦٢ f)، بل ذهب إلى أن «التعليقات» هي أهم أعمال محمد عبده الكلامية (حداد ١٩٩٤ : ٨٦). ومع ذلك، ظهر -في سنة ١٩٩٦/٧- مؤيد جديد لرأي عمارة، هو الباحث الإيراني سيد هادي خسرو شاهي، الذي اكتشف دليلًا جديدًا على عزو التأليف إلى الأفغاني؛ فقد عثر في أوراق الأفغاني الشخصية المحفوظة بمجلس المحفوظات في طهران على مخطوط من «رسالة الواردات»، يشتمل على تعليق لإبراهيم اللقاني، أقرب تلامذة الأفغاني المصريين إليه بعد محمد عبده (عنحوري، سحر، ١٨١-٥؛ رضا، تاريخ، ٢٧٤؛ قدسي زاده ١٩٨٠ : ٥٣)، يقول فيه: إنه فرغ من نسخ الرسالة في أوائل سنة ١٢٩١/١٨٧٤، وأرسلها مصحوبةً بالتحايا إلى «مؤلفها» (الأفغاني، آثار، ٢ : المقدمة، ١١ وصورة ٢). وكذلك ذكر عبده في مقدمته للرسالة أنها تشتمل على عرض مفصّل للكلّيات التي كان الأفغاني يعلمها طلابه في سنة ١٢٩٠ هـ (عبده، الواردات، ٢). وقد استنتج شاهي من ذلك أن محتوى الرسالة للأفغاني، وأنه مؤلفها الأساسي، بينما كانت مهمة عبده منحصرة في الصياغة والتنقيح (الأفغاني، آثار، ٢، المقدمة، ١٢١٢)، مما يعني أنه بمنزلة المؤلف المشارك الثانوي. من أجل ذلك قام بنشر «رسالة الواردات» في مجلد يضم أعمالاً للأفغاني، ويحمل عنوان «رسائل الفلسفة والعرفان» (طهران ١٤١٧/ ١٩٩٦-٧)، وكذلك ضمّن نشرته لآثار الأفغاني العربية. أما فيما يتعلق بـ «التعليقات»، فقد ذهب -موافقًا عمارة- إلى أنها دروس للأفغاني، قام محمد

عبدہ بکتابتها وتحريرها . وقد ضمنها هذه النشرة أيضًا ، موردًا اسم عبدہ بوصفه المؤلف المشارك الثانوي .

والحق أن تمحيص الحجج المختلفة يفضي بنا إلى الصورة الآتية : إن ما ذهب إليه شاهي من أن إسهام عبدہ في هذه الأعمال كان مقصورًا على الدور المذكور آنفًا رأي لا يمكن رده ، على الرغم من أن عبدہ يقدم نفسه في مقدمتي العملين بوصفه المؤلف : فقد عُرف الأفغاني - المشهود بإجاداته للعربية كإجاداته للغة الأم ، الفارسية (كيدي ١٩٦٦ : ٥١٩) - بإيثاره إملاء أفكاره - التي يريد نشرها - على طلابه ، بدلًا من أن يكتبها بنفسه ، غير أن طلابه لم يكونوا ينشرون دائمًا ما يمليه عليهم منسوبًا إليه (عنحوري ، سحر ، ١٨٥ ؛ كيدي ١٩٧٢ : ٩٧ ؛ عمارة في : الأفغاني ، الأعمال ، ط ٢ ، ١ : ١٦٤) . وقد وصف الشاعر الصحافي السوري ، سليم عنحوري (١٨٥٦-١٩٣٣) ، الذي انضم إلى مجلس الأفغاني في القاهرة ، في سنة ١٨٧٨ ، وظل وثيق الصلة به وبطلابه لعدة أشهر - محمد عبدہ واللقاني بأنهما «كاتبًا» الأفغاني ، اللذان يبادران طوعًا إلى كتابة جميع ما يأمرهم بكتابته (سحر ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥) .

وليس كل ما ذكره عمارة من حجج في إثبات عزو التأليف إلى الأفغاني يبدو مقنعًا ، بل إن نقد حداد لبعضها سائق مقبول (حداد ١٩٩٤ : ٨٢-٥ ، ٨٨-٩٤) . ومع ذلك ، منها حجج - أغفلها حداد - يتعذر دحضها ، ولا سيما فيما يتعلق بـ «التعليقات» . ففي عدة مقاطع من هذا الكتاب ترد مصطلحات أجنبية ، وبخاصة من الفارسية ، لأغراض توضيحية (وقد ذكر عمارة عدة أمثلة في : الأفغاني ، الأعمال ، ط ٢ ، ١ : f.١٦٣) ، وعبدہ لم يكن يعرف الفارسية ، خلafka للأفغاني^(١) . وقد دأب المؤلف - علاوة على ذلك - على نقد كبار المتكلمين

(١) هذا صحيح على الرغم مما يقال عادة من أنه ترجم الأصل الفارسي لكتاب الأفغاني

"Haqiqat-i madhhab-i nayciri wa-bayan-i hal-i nayciriyyan"

المنشور في العربية بعنوان «الرد على الدهريين» . والحق أن خادم الأفغاني ، أبا تراب (عارف أفندي) ، هو الذي ترجم - بقدر معرفته - هذا الكتاب لعبدہ ، الذي اقتصر دوره على أن كسا الترجمة ثوبًا عربيًا مناسبًا (وهذا ما أكدته حداد أيضًا ١٩٩٤ : ١٢١-٢) . وأبو تراب لم يكن «يعرف الفارسية» فحسب (كما قال سيجويك Sedgwick ٢٠١٠ : ٣٩) ، وإنما كان فارسيًا (انظر - على سبيل المثال - : كيدي ١٩٦٦ : ٥١٨ ؛ كيدي ١٩٧٢ : ٣٤ ، ٤٥) يعرف العربية .

والفلاسفة المسلمين، من السنة والشيعة، وكان ينقد أحياناً علم الكلام السني في مجموعته، ويكون ذلك غالباً بألفاظ مهينة (ذكر عمارة أمثلة لذلك في: الأفغاني، الأعمال، ط ٢، ١٥٩-٦١). وهذا الصنيع أقرب نسبة -كما ذهب إليه عمارة بحق- إلى الأفغاني، الذي عرف بإكباره لنفسه؛ إذ يبعد أن يصرح بمثله عبده، الذي كان في ذلك الوقت تلميذاً صغيراً، في العشرينيات من عمره (الأعمال، ١٦١-٣).

ولا يخفى أن الحجتين الأخيرتين تتقويان بكون الأفغاني من أصول إيرانية شيعية، وهو ما أنكره عمارة بقوة (على سبيل المثال: عمارة ١٩٨٨: ١٩-٤٤) لأسباب إيديولوجية محضة (ماتيه ١٩٨٩). والحق أن الأفق الفكري الذي تعكسه «رسالة الواردات» و«التعليقات» أكثر مطابقة لهذه الخلفية منه للخلفية التي يمكن افتراضها منطقياً للتلميذ المصري السني، محمد عبده، حتى بعد سنين من أخذه الشغوف عن الأفغاني. وذلك أن في هذين العاملين تأثيراً كبيراً بالفلسفة السيناوية والإشراقية، كما أن مؤلفهما يشير إلى ابن سينا من خلال شراحه من الشيعة، ويستلهم الأفكار الوجودية لدى ملا صدرا، وينقل عن عدد كبير من الكتاب الإيرانيين. فهذه الملاحظات (التي سجلها حداد ١٩٩٤: ١٩٥. f. مع رقم ٢٨، ٢٢٧) تشي بأنهما للأفغاني، لا لمحمد عبده. وكذلك الأمر في جنوح المؤلف إلى مذهب المعتزلة في القول بخلق القرآن، وتفرقه بين مستويين منفصلين في بلوغ الحق، أحدهما للعامة والآخر للخاصة. على أن حداداً قد فسر ذلك بأنه جزء من مقارنة عبده التجديدية في علم الكلام (حداد ١٩٩٤: ٣٠٩-١٤، ٢٣٥. f). فهذه سمات عالم ديني، كالأفغاني، ملأ كيسه من الكلام الإمامي ومن الفلسفة.

وقد جاء في «التعليقات» أن أصول الاعتقاد التي ينبغي أن يتفق عليها جميع المسلمين تنحصر في الإيمان بالله، وبالنبوات، وباليوم الآخر. وكل ما عدا ذلك مما يحتمل الاختلاف بالاجتهاد. وجدير بالذكر أن الكتاب عرض الاتجاه العام طلباً لتقليل الاختلافات العقدية بين السنة والشيعة، فضلاً عن الخلافات بين المذاهب الكلامية والفقهية المتنوعة. فهذه الخصائص لا ينبغي أن تنسب إلى فكر محمد عبده التجديدي، كما فعل حداد (١٩٩٤: ١٧٦-٨)، بل الأظهر في شأنها

أنها تفي بمقصود الأفغاني في توحيد المسلمين في الكفاح ضد قوى الاستعمار الأوربي -وقد تأكدت طموحاته في الوحدة الإسلامية منذ سنوات إقامته بمصر (كول Cole ٢٠٠٠ : ٣٣).

ولم يثبت إلى الآن إسهام محمد عبده في الأفكار الواردة في كلا العاملين، اللهم إلا الحواشي التي في «التعليقات»، بل إن صياغة هذا الكتاب أكثرها للأفغاني؛ للأسباب التي أسلفناها. أما «رسالة الواردات»، فلا يوجد بها آثار تومئ إلى أسلوب الأفغاني. ومن حيث المضمون، وصفها أوليفر شاربروت (Oliver Scharbrodt) -الذي وافق حدادًا في عزوها إلى محمد عبده- بأنها «الدروس الصوفية والفلسفية التي تعلمها [عبده] من الأفغاني، ثم أفصح عنها في هذه الرسالة» (شاربروت ٢٠٠٧ : ١١٢). فإذا صح هذا، فلا يمكن بحال أن تنسب الآراء الواردة فيها إلى فكر عبده الأصيل. من أجل ذلك، سوف يركز تقديم الجهود الكلامية لمحمد عبده هنا على المصنفات التي تُعد عادةً متضمنة لآرائه الكلامية، ولا سيما «رسالة التوحيد».

ويرجع الفضل إلى حداد في اكتشاف مدى التلاعب الذي حاول به محمد رشيد رضا أن يُكيّف التصوّر العام لآراء محمد عبده على وفق نموذج السلفية الأرثوذكسية الخاص لديه (حداد ١٩٩٤ : ٧٩-٨٢، f.٩٩، ١٣٠-٤٠؛ حداد ١٩٩٧؛ حداد ١٩٩٨ : ٢٤-٣٠)، فلا يمكن الاعتماد -من الآن فصاعدًا- على المعلومات التي يسوقها بشأن الآراء الكلامية لعبده.

٣- الفكر الكلامي لمحمد عبده

تعد «رسالة التوحيد» (١٨٩٧) أكثر أعمال محمد عبده الكلامية ذبوعًا في العالم السني. وقد كانت في أصلها مجموعة دروس في علم التوحيد، ألقاها عبده في مدرسة ثانوية ببيروت، هي المدرسة السلطانية، في مدة نفيه هناك، في سنة ١٨٨٦. وبعد انصرام عقد من الزمان تقريبًا بدا له أن ينشرها مجموعة في كتاب، ولكن مخطوطتها لم تكن في حوزته. ثم كان من حسن الحظ أن أخاه كان من جملة تلامذته في بيروت، فاعتمد عبده على نسخة أخيه المطابقة لأصل الدروس، ونشرها بعد مراجعة دقيقة (المقدمة، عبده، الأعمال، ٣ : f.٣٥٣).

والذي حمل عبده على إملاء هذه الدروس الكلامية على تلامذته إنما هو ما تكون لديه من رأي في أن كتب الكلام المعتمدة عادة في الأغراض التعليمية يصعب فهمها جدًا على هؤلاء الشبيبة، كما أنها تتصل بزمان غير زمانهم؛ فلذلك انعقد عزمه على تصنيف موجز في الكلام سهل حديث.

والواقع أن السهولة تمثل إحدى الخصائص الرئيسة لـ «رسالة التوحيد»، فالإشارة إلى المصنفين الأول وإلى المذاهب الكلامية تجري في أضيق نطاق، ولا موضع ثمة للمناقشات التفصيلية للمسائل الخلافية، كما أن المؤلف كان يرمي إلى الخلاف [العقدي] من مكان بعيد، حتى قد لا يدركه إلا الرجل الرشيد (عبده، الأعمال، ٣: ٣٥٣). ولا يزال البناء العام للرسالة، وكثير من طرائق الاحتجاج تجسد المقاربة المدرسية، إلا فصلين اثنين كُتبا من منظور معاصر: نبذة تقديمية في تاريخ الكلام، وتقرير ختامي كشف فيه عبده عن علم كلام حديث بمعزل عن التاريخ.

وتدافع الخلاصة التاريخية عن نهج وسط بين المذاهب الفكرية المختلفة، ولا تفتأ ترد الخلافات المذهبية إلى الغلو أو إلى التطرف، مؤكدة ضرر الشقاق، وأنه يرجع في معظمة إلى التأثير السيئ لغير المسلمين. وفي هذا التصور موافقة لبرنامج الأفغاني في الدعوة إلى الوحدة الإسلامية.

وقد وضع محمد عبده -منذ البداية- أنه بات مفهومًا -في رأيه- أن علم الكلام مزيج منسجم من المعقول والمنقول، بعيدًا عن شطحات الأثرين الواقفين عند الظواهر، وعن الغلو في اعتبار قدرات العقل. وفي رأيه أن العلماء المسلمين الأوائل قد أهملوا النقل والعقل والنظر الفكري (عبده، الأعمال، ٣: ٣٥٩)^(١).

وعاب كذلك على أتباع «واصل» أي المعتزلة، عدم التفرقة بين أوليات

(١) هذا وهم من الكاتبة؛ لأن محمد عبده لم يرمِ الأوائل من العلماء بشيء من ذلك، بل يدل مساق عبارته على أنهم جدوا في جمع هذه الخصال الثلاث، فقد ذكر انتشار الدعوة، ودخول الناس -من قرس وسوريين ومصريين وغيرهم- في الإسلام أفواجًا، حتى تحققت الغلبة لهذا الدين، «واستراح جمهور عظيم من العمل في الدفاع عن سلطان الإسلام، وأن لهم أن يشتغلوا في أصول العقائد والأحكام بما هداهم إليه سير القرآن اشتغلاً يُحرّص فيه على النقل، ولا يُهمل فيه اعتبار العقل، ولا يُغض فيه من نظر الفكر...»، فاین الرمي بالإهمال الذي ادعته المؤلفة؟! (المترجم)

العقل وما كان سرابًا في نظر الوهم، تأثرًا بما تناولوه من كتب اليونان (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦١). كما وصف فتنة القول بخلق القرآن وأزليته بأنها نزاع بين مَنْ تطرف في نظر العقل، والحنابلة الذين غلوا في الاستمسك بظاهر الشرع (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦٢). وأثنى على الأشعري خيرًا؛ لأنه سلك مسلكًا وسطًا بين الفريقين، كما أثنى على بعض العلماء، كالباقلائي والجويني؛ لنصرتهم إياه، ولتسميتهم رأيه مذهب أهل السنة والجماعة (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦٢ f). غير أنه عاب على من بعدهم من الأشاعرة أنهم أوجبوا على المعتقد أن يوقن بتلك المقدمات ونتائجها، كما يجب عليه اليقين بما تؤدي إليه من عقائد الإيمان، ذهابًا منهم إلى أن عدم الدليل يؤدي إلى عدم المدلول، حتى جاء الغزالي والرازي [ومن أخذ مأخذهم]، فصححوا هذا الخطأ (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦٣).

وينظر محمد عبده إلى نشوء الفلسفة الإسلامية نظرة إيجابية، غير أنه عاب على الفلاسفة أمرين: أنهم وجدوا اللذة في تقليد ما نُقل إليهم عن فلاسفة اليونان، وأنهم زجوا بأنفسهم في المنازعات الكلامية، فمال حماة العقائد عليهم، ونبذوا الفلسفة، وإن كانوا قد أخذوا -في الوقت نفسه- يدمجون أنماط الاستدلال الفلسفي في فكرهم الكلامي الخاص^(١). وقد أفضى الخلط بين الفلسفة والكلام إلى هذا المأزق، وإلى نزوع المتكلمين إلى التقليد (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦٣-٥)^(٢). ولما غلب الجهال على الحكم، انتشرت الفوضى العقلية بين المسلمين، وتزايد الوهن في علم الكلام بسبب أقوام [حرفيًا: علماء دين]

(١) قول الكاتبة: «إن كانوا قد أخذوا...» لم أجد معناه في كلام محمد عبده في هذا الموطن من «رسالة التوحيد». (المترجم)

(٢) في هذه العبارة اضطراب، وإنما ذكر محمد عبده افتحام الفلاسفة منازعات المتكلمين، مما ألب هؤلاء عليهم، فتنكروا لهم، ثم جاء الغزالي ومن على طريقته فاجتهدوا في تقويض بناء الفلسفة، وفي الحط على الفلاسفة، وغلا المتأخرون في ذلك حتى جاوزوا حد الاعتدال، «فسقطت منزلتهم [الفلاسفة] من النفوس، ونبذتهم العامة، ولم تحفل بهم الخاصة»، ثم قال: «هذا هو السبب في خلط مسائل الكلام بمذاهب الفلسفة في كتب المتأخرين...»، وجمع علوم نظرية شتى وجعلها جميعًا علمًا واحدًا، والذهاب بمقدماته ومباحثه إلى ما هو أقرب إلى التقليد من النظر». (المترجم)

تحكموا في التضليل والتكفير؛ فأمسى الكلام أداة فرقة بين المسلمين، وآل الأمر بطائفة إلى تقليد بعض من سبق من الأمم (ولا شك أن عبده كان يعني هنا الأمة المسيحية) في دعوى العداوة بين العلم والدين (عبده، الأعمال، ٣: ٣٦٥).

ويصف محمد عبده تسلسل الوحي من اليهودية إلى المسيحية إلى الإسلام بأنه ضربٌ من التربية الإلهية للبشر، هي أشبه شيء بنمو الأفراد (عبده، الأعمال، ٣: ٤٤٨-٥٣)، فقد كانت الإنسانية -على زمان اليهودية- في طور طفولتها، فهي مشغولة بإشباع حاجاتها ورغباتها الحسية؛ ولذلك تضمنت أسفار موسى الخمسة أحكامًا صارمة تضبط اندفاع الشهوات. ولما أرسل عيسى عليه السلام، كانت البشرية قد انتقلت إلى طور المراهقة، الذي يمتاز الناس فيه بغلبة العاطفة عليهم؛ ولذلك عمل الإنجيل على تحسين أخلاق البشر بمخاطبة عواطفهم، ولا سيما عاطفة المحبة (على نحو ما شرحها عبده، مع سوء فهم طفيف لهذا المفهوم المسيحي). وفي زمان محمد عليه السلام، كانت البشرية قد بلغت نضجها، فاستحثها القرآن على استعمال العقل. ولما كان البشر قد تمكنوا من فعل ذلك، واطمأنوا إلى مزيد من التقدم، لم تكن هناك حاجة إلى نزول وحي آخر بعد القرآن.

وقد أكبر محمد عبده منجزات الحضارة الإسلامية بوصفها آثارًا تلقائية للإسلام في ذاته: فقد حررت الرسالة المحمدية العقول من إसार الخرافات، وكذلك من هيمنة الحكام والكهان، وأيقظت روح التفكير المستقل، مما أثمر تقدمًا في العلوم ونشرًا للعدل في كل موضع بسط عليه الإسلام سلطانه. على أن محاولة عبده التالية في بيان السبب في تأخر المسلمين عمومًا -في أيامه- عن غير المسلمين من الأوروبيين في التطور العلمي والاجتماعي يبدو مناقضًا لوصفه الإسلام بأنه صيغة ذاتية لإدراك النجاح: فقد عزا المظالم الحاصلة إلى أن المسلمين غدوا يعوزهم الإخلاص إلى المعنى الصحيح لدينهم (عبده، الأعمال، ٣: ٤٦٥-٩).

وتقترب البنية التركيبية لهذا التسلسل الديني عبر التاريخ من قانون الحالات الثلاث (Law of the Three Stages) عند كونت (Comte)، لولا أن عبده لم يتبعه في تأكيده أن الدين في العموم -ويشمل ذلك الإسلام أيضًا- سيؤول إلى الدور

في عصر العقل العلمي. وكذلك يشبه هذا التسلسل نظريات التاريخ لدى تورجو (Turgot) وكوندورسيه (Condorcet)، فيلسوفي عصر التنوير الفرنسيين، اللذين اعتمد قانون كونت على أفكارهما اعتمادًا كبيرًا. وليس من الممكن القطع -من خلال ما هو متاح لدينا من معلومات إلى الآن- بأن المقاطع المتعلقة بذلك من «رسالة التوحيد» تمثل جزءًا من الدروس الأولى التي ألقاها عبده قبل تعلمه الفرنسية، أم أنها أضيفت في أثناء عملية إعداد الكتاب للنشر، في سنة ١٨٩٧. فإذا كانت الثانية، فلا بد أن عبده قرأ كونت، أو قرأ عنه، أو عن أسلافه من فلاسفة التنوير، وإلا فقد وقف على نظرياتهم بطريق غير مباشر.

وقد فضّل عبده القول بقوة في الفكرة القائلة بأن الإسلام هو أكثر الأديان ملاءمةً للعقلانية العلمية وللتقدم الاجتماعي، وذلك في نقاشه مع الكاتب السوري الأرثوذكسي، فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢) (كوجلجين ١٩٩٤ : ٧٧-٩٥؛ ريد Reid ١٩٧٥ : ٨٠-٩٠)، ونشرت مقالاته في المنار، ثم أعاد رشيد رضا طبعها -باستثناء المقالة الأولى- بعنوان «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية» (القاهرة ١٩٠٢؛ عبده، الأعمال، ٣ : ٢٥٧-٣٥٠). وقد حاول عبده البرهنة على أن الإسلام في وفاق تام مع العقل والعلم، بينما تبدو المسيحية -في الأساس- غير عقلانية (irrational)، كما أن رجال الدين المسيحي المتعطشين للسلطة قد قمعوا الفكر الحر والعلم عبر التاريخ إلى أن تم الفصل بين الدين والدولة في البلاد الغربية. وجدير بالذكر أن عبده اعتمد في أدلته بقوة على كتابين لجون ويليام درابر (John William Draper) (١٨١١-٨١)، وكان في الغالب ينقل عنهما حرفيًا، ولا بد أنه قرأهما في ترجمتهما الفرنسية (هاسيلبلات Hasselblatt ١٩٦٨ : ٦-١٨٤، ١٩٢-٥). ودرابر -وهو بريطاني المولد، وكيميائي، وفيزيائي، وفيلسوف أمريكي- كان شديد التأثير بفكر كونت (فليمنج Fleming ١٩٥٠ : ٥٨ مع رقم ٩ في : ص ١٦٣).

ومما يدل على تأكيد محمد عبده عقلانية الإسلام دفاعه الدائم عن الاجتهاد، بدلًا من التقليد، ونقده للخرافات (انظر -على سبيل المثال- مقالة «الخرافات» التي نشرت في الوقائع المصرية، في سنة ١٨٨٢، ثم أعيد طبعها في

الأعمال، ٢: ١٥٩-٦١)، وكذلك تفسيره للآيات القرآنية التي لا تبدو على وفاق مع نتائج العلم الحديث، كقوله -مثلاً- بأن الميكروبات، هذه المخلوقات الدقيقة التي لا تُرى بالعين المجردة، والتي اكتشفت حديثاً باستعمال المجهر، يصح أن تكون نوعاً من الجن، الذين يصفهم المتكلمون بأنهم أجسام حيّة خفيفة لا تُرى (تفسير المنار، ٣: ٩٦؛ أدامز ١٩٣٣: ١٣٨؛ وانظر تفسيره للقرآن ١٠٥: ٣-٥ في تفسير جزء عم، ١٥٧، وجوميه Jomier ١٩٥٤: ١٥٣).

وقد كان محمد عبده يرى أن في [مصطلح] «سنة الله» المذكور في القرآن (٣٣: ٦٢؛ ٣٥: ٤٣؛ ١٧: ٧٧) إشارة إلى نظامية الوقائع [العمليات] المتتابعة في الكون، فهو أقرب إلى فكرة القوانين الطبيعية. وكذلك استعمل هذا المصطلح نفسه في التعبير عن القوانين العقلية للتاريخ الاجتماعي والسياسي. وقد نبع إيمانه بالتحقق العلمي من هذه القوانين من إمامه بأفكار عالم الاجتماع والفيلسوف الإنجليزي، هربرت سبنسر (Herbert Spencer) (١٨٢٠-١٩٠٣)، الذي زاره ذات مرة (عبده، الأعمال، ٣: ٤٩٢-٤). وكان سبنسر مشهوراً في العموم بترويجه القوي للداروينية الاجتماعية (Social Darwinism)، وقد جذبت نظريته في التطور الاجتماعي -التي وضعها قبل أن يعرف دارون- محمد عبده لكفايتها في تعزيز الأخلاق الاجتماعية الناشطة التي تعوز المسلمين في كفاحهم من أجل النهضة.

ومما أكد عليه عبده أن الإسلام هو أول الأديان، بل هو الدين الوحيد الذي اقتضى أن يكون الإيمان مؤسساً على الأدلة العقلية، وقدم حكم العقل على ظاهر النقل في المتشابهات. ومع ذلك، كانت ثقة عبده بالعقل تتقاصر متى تعلق الأمر بقضايا الاعتقاد: فهو يرى أن أولئك الذين أدتهم دلائل العقول إلى الإيمان بالله وبرسوله محمد ﷺ، لا يجوز لهم بعد ذلك أن يعترضوا بهذه الأدلة على آيات القرآن المنفردة. من أجل ذلك، لم يكن عبده مستعداً -خلافًا للسيد أحمد خان- أن يجعل مكتشفات العقل العلمي محكاً يوضع عليه مراد الله في القرآن، وكذلك بدا في عدة مواضع أقل جنوحاً إلى العقلانية من السيد أحمد (ترول b1٩٧٨: ٢٢٦-٨)، كقوله بعدم وجود ما يدعو لإنكار وقوع المعجزات. وفيما

يتعلق بالآيات القرآنية التي تعارض العقل العلمي في الظاهر، أكد عبده غير مرة ترك معناها الصحيح لله.

وعلى الرغم من الحدود المقيّدة لعقلانية عبده، فإن ثقته بالعقل يمكن أن تُشبه بتلك التي كانت لدى متكلمي المعتزلة. ومع ذلك، فقد تلقت -بحق- محاولة تصنيفه من المعتزلة الجدد (انظر مثلاً: كاسبار Caspar ١٩٥٧ : ١٥٧-٧٢؛ خالد Khalid ١٩٦٩ : ٣٢٠-١؛ مارتين Martin، وودوارد Woodward، أتماجا Atmaja ١٩٩٧ : ١٢٩-٣٥) اعتراضاً (هيلدبرانت Hildebrandt ٢٠٠٢)، وليس ذلك لأنه انحاز إلى الأشاعرة في تأريخه السابق لعلم الكلام فحسب. وقد استندت دعوى نسبته إلى المذهب الاعتزالي الجديد -فيما استندت إليه- إلى مقطع صغير في الطبعة الأولى من «رسالة التوحيد»، يشير فيه إلى القرآن بوصفه مخلوقاً. وهذا المقطع موجود أيضاً في الترجمة الفرنسية التي أعدها ب. ميشيل (B. Michel) وم. عبد الرازق (M. Abdel Razik) (٣٢-٤)، ولكنه حُذف بأمر من عبده في الطبعة الثانية التي أعدها محمد رشيد رضا، وكذلك في الطبعات اللاحقة، ثم أعيد مرة أخرى في نشرات عمارة (عبده، الأعمال، ٣ : ٣٧٧. f. وكذلك في طبعة مستقلة من الرسالة أصدرتها دار الشروق، ٤٨. f.).

وقد ذكر محمد رشيد رضا أن محمد عبده إنما أمره أن يحذف هذا المقطع من الطبعة الثانية؛ لأنه أراد أن يصحح خطأه، بعد أن لفت الشيخ محمد محمود الشنقيطي، أحد علماء الأزهر، نظره إلى أن القول بخلق القرآن مخالف لما كان عليه السلف (أعاد طبعه الجابي، رقم ١٠٧). وعلى الرغم من أن الشنقيطي قد نقد هذا المقطع حقاً، فإن التفسير الذي ساقه رضا موضع شك؛ نظراً لجنوحه إلى تصوير محمد عبده تابعاً حريضاً على التمسك بإسلام السلف، على نحو ما يفهمه هو [رضا]. ولحداد تأويل مخالف؛ إذ ذهب إلى أن عبده كان -في إبان إعداد الطبعة الثانية من الرسالة- لا يزال معتقداً لرأي المعتزلة في خلق القرآن، المصرح به في «التعليقات»، ولكنه كان يحاول -في ذلك الوقت- أن يكسب تأييد علماء الأزهر لإصلاح هذه المؤسسة، فنبهه نقد الشنقيطي إلى الخطورة الناشئة عن احتمال تزايد مقاومة العلماء المحافظين لمشروعه الإصلاحية إذا عُرف عنه

الخروج على مذهب السلف؛ فلذلك حذف هذا المقطع (حداد ١٩٩٤: ٩٨-١٠١).

على أن القراءة المتتدة للمقطع المذكور تشير إلى أن عبده لم يكن يدين -خلافًا لحداد- بمذهب المعتزلة في خلق القرآن، فهو لم يصف القرآن بأنه مخلوق من حيث كونه كلامَ الله، وهو قول المعتزلة، ولكنه ذكر -في عبارات تنحو نحو مذهب الأشاعرة- أن مصدر الكلام المسموع عنه سبحانه لا بد أن يكون شأنًا من شؤونه، قديمًا بقدمه، أما الكلام المسموع نفسه -المعبر عن ذلك الوصف القديم- فلا خلاف في حدوثه (هيلدبرانت ٢٠٠٢: ٢٥٢-٥؛ وكذلك عمارة في: عبده، رسالة، طبعة دار الشروق، ٤٩ رقم ٣).

وهذه الملاحظة تمهد السبيل إلى تفسير أكثر احتمالًا: فقد كان عبده يحاول أن يروج للتوفيق بين مذهب المعتزلة ومذهب خصومهم، موافقًا بذلك الاتجاه العام لـ «رسالة التوحيد»، الذي ينشد سبيلًا وسطًا طلبًا لتوحيد المسلمين. والحق أن بعض تفاصيل دليله تؤيد هذا الزعم: فقد أكد أن الإمام أحمد بن حنبل أجل مقامًا من أن يعتقد أن القرآن المقروء قديم، وهو يتلوه كل ليلة بلسانه، ويكيّفه بصوته، بل إنه ذهب إلى أن إباء بعض الأئمة -كالإمام أحمد- النطق بأن القرآن مخلوق منشؤه مجرد التحرج، والمبالغة في التأديب [كذا! ولعلها التأديب] من بعضهم^(١). (عبده، الأعمال، ٣: ٣٧٨؛ طبعة دار الشروق، ٤٩). والحق أن هذا التوصيف للمشكلة مضلل، ولكنه يدل على رغبة عبده القوية في إقناع القراء بأن مسلك التوفيق يمكن قبوله مبدئيًا، حتى من قبل المحافظين الأقحاح. ولا شك أن نقد الشنقيطي نبهه إلى أن هذا المسلك لن يؤتي ثمرته؛ لأنه من الممكن بسهولة أن يساء فهمه، فيسبق إلى الوهم أنه تأييد لمذهب المعتزلة؛ فلذلك قرر حذفه، دون أن يكون للاعتبار التخطيطي الذي ذكره حداد مدخل في ذلك.

(١) هذا نص عبارة الرسالة، وقد فانت الكاتبة الدقة في ترجمة بعض الألفاظ، كقولها:

"modesty and excessive deference to some colleagues"

ترجمة لقول محمد عبده: «مجرد التحرج»، والمبالغة في التأديب من بعضهم. (المرجم)

وكذلك لا يمكن أن تُنسب الطريقة التي عالج بها عبده مسألة حرية الفعل أو القضاء والقدر إلى مذهب الاعتزال، فهو يستخدم في الرسالة مصطلح «كسب» الإنسان لأفعاله، تعليقاً لنسبتها إليه يوم الحساب، دون أن يكون ذلك قادحاً في العدل الإلهي. ومعلوم أن هذا المصطلح مشترك بين الأشاعرة والماتريدية. وقد شرح عبده تحقق الكسب استناداً إلى مفهوم قدرة الإنسان على اختيار أفعاله، مع درء الفكرة القائلة بأنه مقهور على القيام ببعض الأفعال (عبده، الأعمال، ٣: ٣٨٧-٩). ومن الممكن أن يُعزى المدى الذي أفاض فيه عبده الكلام في معايير الاختيار (عبده، الأعمال، ٣: ٣٩٠-٣) إلى التراث الأخلاقي الفلسفي الإسلامي. ولكن مفهوم الاختيار -على ما هو عليه- مقررٌ من قبل -مقرونًا بمفهوم الكسب- في نظرية الفعل الكلامية السنية، وذلك على يد الماتريدي الذي يتفق عبده أثره في هذا الموضع (رودولف ١٩٩٧: ٢٣١، f. ٢٤٠). وقد وافقه أيضًا في التأكيد على وجوب اعتقاد قدرة الإنسان على اختيار أفعاله، مع اعتقاد أن كل شيء -ومن ذلك الفعل الإنساني- إنما يقع بإرادة الخالق، مع أن الله لا يأمر بالشر، كما أن إرادته لا تتضمن قهراً (عبده، الأعمال، ٣: ٣٨٨؛ وانظر أيضًا تفسيره للسورة ١٠٤ في: المنار ٦، ١٩٠٣، f. ١٨٩. وقد تُرجم جزء منه في: أدامز ١٩٣٣: ١٥٤؛ وانظر: ردولف ١٩٩٧: ٢٣٢). ووافق عبده السيد أحمد خان في عدم الاشتغال بالتوفيق بين ما قام عليه الدليل من إحاطة علم الله وإرادته وقدرته، وبين ما تشهد به البداهة من عمل المختار فيما وقع عليه الاختيار، بل أنكر الجدل التاريخي الذي دار حول هذه القضية ورآه ضرباً من الغلو الذي أفضى إلى التشرذم والفرقة (عبده، الأعمال، ٣: ٣٨٧).

ومما وافق فيه المعتزلة قوله بجواز استقلال العقل بمعرفة وجود الله، وبالتحسين والتقبيح (عبده، الأعمال، ٣: ٣٩٣، ٣٩٤)، وإن كان هذا رأي الفلاسفة المسلمين أيضًا (هيلدبرانت ٢٠٠٢: ٢٤٦). وصفوة القول أنه لم يبقَ كبير شيء يُحقق دعوى نسبة محمد عبده إلى المعتزلة الجدد.

الفكر الكلامي الحدائي في مطالع القرن العشرين

(أ) الموضوعات الأساسية

من الموضوعات الأساسية في علم الكلام الحدائي (modernist theology)، في مطالع القرن العشرين، هذان الموضوعان - اللذان شغلا كلاً من السيد أحمد خان ومحمد عبده: العقلانية الإسلامية، وتوافقها مع العلم الحديث. وقد زادت العناية بهما في الوقت الراهن بسبب ما تقتضيه المقاومة للنظرة المادية الإلحادية التي رفع الغرب أعلامها.

وبعد الأفغاني أول من لفت أنظار القراء المسلمين إلى هذا الخطر في رسالته «حقيقة مذهب النيتشرية، وبيان حال النيتشريين» (*Haqiqat-i madhhab-i nayciri wa-bayan-i hal-i nayciriyyan*) (١٨٨١)، التي عُرِفَتْ في ترجمتها العربية باسم «الرد على الدهريين»، والتي نشرها عبده في سنة ١٨٨٦. والحق أن هذه الرسالة كانت - كما قد صح الدليل على ذلك (كيدي ١٩٦٨) - جدلاً ذا دوافع سياسية ضد السيد أحمد خان وأتباعه، الذين أراد المؤلف أن يحد من تأثيرهم في المسلمين الهنود بعد قبولهم الحكم الاستعماري البريطاني. وفي سنة ١٨٦٥، وضع السيد أحمد خان - ولعل ذلك بعد أن ألم إلماماً غامضاً وغير مباشر بنظرية دارون - تصوراً تطورياً لنشوء المادة الميتة أولاً، ثم النبات، ثم الحيوان، ثم الإنسان، في نهاية الأمر، نشوءاً تدريجياً من مصدر وجودي واحد، وذلك في الوقت الذي لم يكن دارون نفسه قد أدرج النوع الإنساني في سلسلة التطور (ريكسنجر Riexinger ٢٠٠٩ : ٢١٨ f). على أن السيد أحمد خان لم يكن يدين بأي فهم مادي أو إلحادي للعالم حين صاغ هذا التصور. ومع ذلك، شَنَّ الأفغاني - الذي كانت لديه في ذلك الوقت ميول أغنوستية [لاأدرية] (agnostic) - هجوماً ديماجوجياً [غوغائياً] عليه وعلى أتباعه

بدعوى الدفاع الحماسي عن الإسلام ضد أتباع دارون المزعومين، من الملاحدة والماديين، وإن كان يبدو أنه لم يكن يعرف بدقة مقالة دارون.

وقد بلغت مناقشة الداروينية (Darwinism) (انظر -على سبيل المثال-: زيادة Ziadat ١٩٨٦؛ الشاكري El-shakry ٢٠١١) أعلى مدى لها على يد الشيخ اللبناني، حسين الجسر (١٨٤٥-١٩٠٩) في «الرسالة الحميدية» (١٨٨٨). وقد كان في معظم حياته يقوم بالتدريس في طرابلس، موطنه الأصلي، ولكنه تولى لبعض الوقت إدارة المدرسة الوطنية في بيروت، في سنة ١٨٨٧، عندما كان عبده يلقي دروسه هناك. وعلى الرغم من أن حبل الود ظل ممدودًا بينهما بعد ذلك، فليس هناك ما يدل دلالة واضحة على تأثير عبده في الجسر (إيبرت Ebert ١٩٩١: ٨٥).

وأغلب الظن أنه صنف «الرسالة الحميدية» ردًا على شبلي شميل (إيبرت ١٩٩١: ١٤٢). الذي كان -في الأصل- طبيبًا لبنانيًا كاثوليكيًا، واشتغل بالكتابة، ثم هاجر إلى مصر. وهو أول مؤلف عربي ذائع الصيت يعتنق النظرية الداروينية والمادية والإلحاد. وفي سنة ١٨٨٤، قام بنشر ترجمة عربية لمحاضرات لودفيج بوشنر الست حول النظرية الداروينية لتحول الأنواع

(*Ludwig Buchners Sechs Vorlesungen über die Darwinsche Theorie von der Verwandlung der Arten*)

(١٨٦٨)، وهي تمثل تفسيرًا ماديًا لنظرية دارون. ويتضمن كتاب الجسر -بعد عرض مفصّل لعقيدة الإسلام وشعائره، ولبعض الخلافات التي ظهرت حديثًا في الفقه الإسلامي- محاولةً لدحض المادية والإلحاد، وكذلك لنظرية التطور (قام إيبرت بتحليله ١٩٩١: ١٣٨-٤٦).

ولما كان الجسر قد ألم إلمامًا جيدًا بالمكتشفات والآراء العلمية المتصلة بالموضوع، فإنه لم يقتصر على اعتماد الحجج الكلامية التقليدية، وإنما حاول أيضًا البرهنة على أن النظرية المادية للتطور تنطوي على تناقض بين بعض عناصرها. وكذلك أكد أن آراء أتباع دارون لا تعدو أن تكون إلى الآن مجرد نظرية، لم يتضح بعد إن كانت ستبلغ رتبة اليقينيّات (الجسر، الرسالة، ٢٥٣).

والحق أن هذا السبب غدا كثيرًا ما يتكرر في المناقشات اللاحقة حول التوافق بين القرآن ونتائج العلم الحديث. ومع ذلك، عرض الجسر أيضًا لمسألة ما ينبغي اتخاذه تجاه التفاصيل الواردة في قصة القرآن في الخلق، إذا ما ثبتت صحة النظرية الداروينية. وهو يعتقد أن الواجب في هذه الحالة تفسير الآيات القرآنية تفسيرًا جديدًا، شريطة ألا تمتد يد التحريف إلى مضمونها الأساسي، وهو أن الله خالق كل شيء في السماء والأرض (الجسر، الرسالة، ٢٤٥، ٢٥٣). ويشي هذا الرأي بأنه لم يكن يستبعد إمكانية فهم غير إلحادي لنظرية دارون، يتوافق مع عقيدة الإسلام.

وفي مطلع القرن العشرين، اشتدت الحماسة في مواجهة الإلحاد والمادية بفضل كتاب المؤلف المصري، محمد فريد وجدي (١٨٧٥-١٩٥٤)، «الإسلام في عصر العلم» (نشر في القاهرة، في سنتي ١٩٠٢/١٣٢٠-٣، ١٩٠٤/١٣٢٢-٥)، الذي أقبل المفكرون المسلمون على قراءته إقبالًا كبيرًا، حتى في غير البلدان العربية. وقد تساءل وجدي بقوة عما إذا كان التقدم العلمي والحضاري لا ينفكان عن المادية وإهدار الدين، كما يفترض الغرب الذي له الغلبة (انظر -على سبيل المثال-: وجدي، عصر، ١: ٩٧-١٠٢)، ثم حاول البرهنة على أن الإسلام والعلم كليهما يتضمنان سبلاً لحل هذه المعضلة.

(ب) سورية

كان العالم الدمشقي، جمال الدين القاسمي (١٨٦٦-١٩١٤) (كومينز ١٩٩٠: ٦٥-٨٨ والفهرس؛ أباطة ١٩٩٧؛ دبدوب ٢٠٠٧)، من بين أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة محاربة المادية والإلحاد. وهو من جماعة السلفية السورية، تلك الحركة المستقلة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (انظر أيضًا: إيسكوفيتش Escovitz ١٩٨٦)، وانتشرت بفضل طائفة من العلماء الذين اتصلوا، أو اتصل آبائهم أو شيوخهم، بمجلس الأمير عبد القادر الجزائري، وتأثروا بأفكاره بصورة أساسية (كومينز ١٩٩٠: ٢٦-٩، ٣٢؛ وايزمان ٢٠٠١). وقد اعتضدت جهودهم في إحياء الإسلام بعنصرين آخرين: اكتشاف آثار ابن تيمية الفكرية (كومينز ١٩٩٠: ٢٥، f. ٨٨)، ووقوفهم

على فكر الأفغاني ومحمد عبده (كومينز ١٩٩٠: ٣-٣٠، ٤٠، ٤٧). ومنهم من اتصلت المراسلات بينه وبين عبده منذ العقد التاسع من القرن التاسع عشر، بل لقد لقيه منهم شخصياً رجلاً: عبد الرزاق البيطار (١٨٣٧-١٩١٧)، والقاسمي (كومينز ١٩٩٠: f.٦١، وانظر في علاقة السلفية السورية بنظيرتها المصرية في ذلك الوقت: إزيريلي Ezzerelli ٢٠٠٦؛ كومينز ٢٠٠٦).

وقد بدأ أكبر كتب القاسمي الكلامية، «دلائل التوحيد» (ط١، ١٩٠٨) ببعض الشروح الأولية التي تبرز بصورة أساسية أهمية المعرفة العقلية في القضايا الدينية، ثم تلا ذلك عرض مفصّل لما لا يقل عن خمسة وعشرين دليلاً -قاطعاً في رأي المؤلف- على وجود الله (القاسمي، دلائل، ٢٢-٧٣). ولم تكن الأدلة المذكورة كلها هي تلك المعروفة المتعاهدة في التراثين الكلامي والفلسفي، وإنما ساق القاسمي أيضاً بعض المكتشفات العلمية الحديثة التي تمثل -في رأيه- براهين أخرى على وجود الخالق. ومن الحجج التي استعملها أيضاً أن إجماع كثير من الناس من ذوي الديانات المختلفة، عبر التاريخ وفي مختلف أصقاع الأرض، على الإيمان بالله يعد من الأدلة البديهية على وجوده. وكذلك كانت الأدلة التي أوردها لدحض المادية مختلفة، فهو لم يقتصر على ذكر سلسلة مطولة من الأسباب الفلسفية وشبه العلمية لعدم صلاحية النظرة المادية والإلحادية المحضة، وإنما ساق دليلاً براجماتياً يتعلق بالضرورة الاجتماعية للدين، بوصفه وسيلة للتضامن، وهادياً الناس إلى الامتثال للمعايير الأخلاقية التي لا غنى عنها في الحياة السلمية المتحضرة (القاسمي، دلائل، ١٣١-٣؛ انظر أيضاً: ١١٢، ١٢٥).

ومما أكده القاسمي أيضاً (القاسمي، دلائل، f.١٥) أنه إذا تعارض العقل والنقل، أوّل النقل بالعقل، وإنما قدّم العقل لأنه لا يمكن إثبات النقل إلا به (القاسمي، دلائل، ١٢٨-٣٠). وعلى الرغم من أن العقل لا يسعه أن يدرك في كل حال الحكمة الكامنة في النقل، فقد بات جلياً ألا منافاة بينهما (القاسمي، دلائل، f.١٢٦).

وقد ذكر القاسمي -ولعله تابع في ذلك عبده، وإن لم يصرح باسمه- بأن

البشرية خرجت -مع ظهور الإسلام- من طور الطفولة إلى طور النضج، وأن من الفضائل الأساسية لهذا الدين أنه خاطب العقل (القاسمي، دلائل، ٧٦)^(١)، كما أكد -على نحو ما فعل عبده من قبل أيضًا- على التوافق التام بين الإسلام والعلم (القاسمي، دلائل، ١٣٠)، بل كان يرى أنه كلما ازداد المرء علمًا بالفنون الكونية، ورسخت قدمه في العلوم الطبيعية، ازداد بموجد الكون معرفةً، وبآليات الدالة عليه بصيرةً (القاسمي، دلائل، ١٣٤).

وفي الوقت نفسه، أكد القاسمي قصور مجال المعرفة العلمية، وضعف موثوقيتها: فالعلوم الطبيعية لا يمكنها أن تصل إلا إلى الظواهر الخارجية للأشياء، دون أن تبلغ حقيقتها. والعلم قاصر -على وجه الخصوص- عن معرفة تاريخ بدء هذا الكون (القاسمي، دلائل، f.٨٤). كما أن الغالب تصحيح مكتشفات العلماء في وقت لاحق (القاسمي، دلائل، ١٢٦). أما فيما يتعلق بمعرفة الله، فثقة القاسمي بالعقل كشأنها عند عبده: محدودة. فالصفات الجسمية المنسوبة إلى الله في القرآن أدق من أن يتناولها العقل بتأويل مجازي، ولكنها لا يجب كذلك أن تحمل على ظاهرها (القاسمي، تعارض، ٦٢٣؛ كومينز ١٩٩٠: ٦٨).

وعلى الرغم من هذه القيود، فإن القاسمي كان دائم الحث على استعمال العقل بالاجتهاد في المسائل الدينية: عقديّة وعملية. ووحدة المؤمنين عنده شرط أساسي؛ ولذلك نبذ التقليد، لأنه يورث الناس العصبية إلى مذهب فرد في الفقه أو في الاعتقاد، فيقسم الأمة، بينما يُفسح الاجتهاد مجالاً لمغالبة هذه الخلافات بينهم. على أن القاسمي لم يكن يرى أن الآراء المختلفة تمثل -في نفسها- تهديدًا لوحدة الأمة، وإنما تكمن الخطورة في جنوح العلماء الشديد إلى وصم كل مخالف بالضلال، بدلاً من اعتقاد كونه من طلاب الحق، ومراعاة ما كان موضع اتفاق بين المسلمين أجمعين (القاسمي، تعارض، ٦١٧؛ كومينز ١٩٩٠: ٦٩).

(١) وذكر -في موضع آخر- رواية مطولة، حاصلها أن محمد عبده وصف الإسلام -في مناقشة بينه وبين مخالف مسيحي- بأنه دين العقل، ولعله يشير بذلك إلى خلافه مع فرح أنطون (القاسمي، تعارض، f.٦٢١).

(ج) مركز الإمبراطورية العثمانية

يعد الإسلاميون (*Islamiçilar*) من بين المدارس الفكرية المتنافسة التي ظهرت -في مركز الإمبراطورية العثمانية- عقب ثورة تركيا الفتاة، في سنة ١٩٠٨، وقد جمعتهم صحيفة الصراط المستقيم (*Sirat-i Mustakim*) (التي أسست في سنة ١٩٠٨، وسميت «سبيل الرشاد» (*Sebilurresad*) منذ سنة ١٩١٢). وهم متفقون على معارضة العلمانية، مختلفون فيما وراء ذلك: فمنهم الأثري المتمزمت، والمحافظ المعتدل، والحدائي المسرف. وليس من شك في أن الحدائيين قد ألموا بآراء محمد عبده، فقد نشرت بعض مقالاته، ومقتطفات من كتبه في «الصراط المستقيم»/«سبيل الرشاد» (ديبوس Debus ١٩٩١ : ١٠٩؛ جين Gen ٢٠٠٦ : ٧٧، ٨٠، ٨٢ رقم ١٠، ٨٣ رقم ٢٠). ومع ذلك، كان مصدر إلهامهم الرئيس فكرَ العثمانية الفتاة (Young Ottoman) (جين ٢٠٠٦ : ٨٠؛ أوزرقارلي ٢٠٠٧ : ٨٢).

ومن الممكن فهم عنايتهم الملحوظة بدحض الإلحاد والمادية من خلال سياق تاريخي خاص: فمنذ ستينيات القرن التاسع عشر، والمثقفون العثمانيون الذين ينزعون إلى التحديث لا يزدادون إلا افتتاناً بالعلوم الغربية الطبيعية. ولما كانت هذه العلوم -التي تأسست إلى حد كبير في ذلك الوقت على النظرة المادية- تعني التقدم في نظرهم، فقد تحول غير قليل منهم إلى ماديين ومفكرين أحرار. وزاد الشغف بمطالعة كلاسيكيات القرن التاسع عشر الكبرى التي أنتجها الغرب فيما يتعلق بالمادية العلمية، ككتاب «القوة والمادة» (*Kraft und Stoff*) لبوشنر (١٨٥٥)، وقُرئت الآثار الألمانية والإنجليزية منها في ترجماتها الفرنسية (هاني أوغلو Hanioglu ١٩٩٥ : ١١-١٣؛ أوزرقارلي ٢٠٠٧ : ٨٠؛ بيركس Berkes ١٩٦٤ : ١٨١، ٢٩٢ f.).

وقد عوّل [حزب] «الشباب الأتراك» (Young Turks) على الخطاب الإسلامي في بياناتهم الرسمية استثارةً للعاطفة الدينية؛ وذلك بغية توجيه السكان المسلمين في الإمبراطورية إلى حيث أرادوا. ومع ذلك، كانت الفلسفة الوضعية (positivism) هي الأساس الفلسفي في نظرتهم العالمية (Weltanschauung) (هانيجو

١٩٩٥ : ٢٠٠-٥، ٢١١، ٢١٥). وكان المثقفون الماديون والوضعيون -الذين يصرحون بازدراء الدين بوصفه رجعيةً وتخلّفًا- معروفين بمناصرتهم لهم. ولما كان هؤلاء قد اعتادوا تبرير آرائهم باستخدام الأدلة الفلسفية المقتبسة من المفكرين الغربيين، فقد شعر الإسلاميون الحداثيون بأنهم مطالبون بمواجهة آرائهم بالأسلحة نفسها.

وممن اعتنق فكر «الشباب الأتراك» من عدة وجوه أحمد حلمي الفيلبي (Filibeli Ahmed Hilmi) (١٨٦٥-١٩١٤) (اقرأ عنه: إلياتشك Eliacik ٢٠٠٢ : ٢/٤٨٣-٥٠٧)، وإن كان قد خالف عنهم في علاقته بالدين (انظر -على سبيل المثال-: أولكين Ulken ١٩٦٦ : ٢/٤٥٩-٧٥؛ كارا Kara ١٩٨٦ : ١/١-٤٤)، فلم يكن عالم دين تلقى تعليمًا رسميًا، ولكنه اطلع اطلاعًا جيدًا على الفلسفة الأوروبية، وكانت له تجربة صوفية إبان نفيه -بسبب معارضة للحكم الديكتاتوري لعبد الحميد الثاني- إلى صحراء فزان بليبيا، ذهب على آثارها إلى القول بوحدة الوجود. ولما عاد إلى إسطنبول عقب ثورة تركيا الفتاة، بذل وسعه ليُسمع صوته بوصفه كاتبًا تقدميًا، ينكر المادية مع ذلك، ويدفع عن الإسلام تهمة مخاصمة العلم الحديث (راجع في سيرته الفكرية: باين Bein ٢٠٠٧).

وقد أفرد كتابه «هل من الممكن إنكار الله؟» (*Allahi Inkar Mumkun mudur*) لدحض المادية والإلحاد. ومقاربتُهُ فيه ذات طابع فلسفي، غير أنها أُشربت روح الكلام حيث رام إيجاد مرّكب من الحجج الفلسفية والمعتقدات الصوفية. وقد بسط القول في نقد النظريات المادية في تاريخ الفلسفة من لدن العصر القديم إلى العصر الحاضر، ثم شفع ذلك بعرض آراء المفكرين القدماء والغربيين والمسلمين الذين أكدوا وجود حقيقة غير مادية، ولا سيما عقل الإنسان أو نفسه، ثم أورد - في الختام- المفاهيم الصوفية المتصلة بهذا الموضوع، وختمها بمذهب ابن العربي، الذي اعتنقه.

ومن السمات الحديثة في منهجه في البحث أنه اتخذ التفكير الفلسفي في الإنسان -لا في الله- منطلقًا له، فهو يرى أن الشيء الوحيد الذي لا يستطيع الإنسان أن يشك فيه هو «ذاته»، هذه «الإنية» التي خبرها -مع الأيام- واحدة

متجانسةً في الفكر والشعور والعمل جميعاً (الفيلبي، *Inkar*، ٤١). وقد كشف الفيلبي عن دراية كبيرة بآراء الغزالي وديكارت في هذا الصدد، ولكنه أثر المصير إلى رأي فيلسوف التنوير الإسكتلندي، توماس ريد (Thomas Reid) (١٧١٠-٩٨)، الذي ذهب إلى أن التفكير العقلي لا يمكن أن يقوم إلا على طائفة من مبادئ الفطرة السليمة، كالقول بأن هناك عالماً خارجياً مستقلاً عن موضوع التفكير، وبأن إدراك النفس الإنسانية -عبر الزمن- بأنها واحدة ومتجانسة له أساس حقيقي، هو الذي جاز أن يُطلق عليه كلُّ أحد «عقلي» (*my mind*) (الفيلبي، *Inkar*، ١٣٥ f). وفي رأي الفيلبي أن إدراك المرء لوحدهيته لا يمكن أن يكون ثمرة هذه الكثرة من المواد والقوى والعمليات التي تشكل وجوده المادي، وإنما هو ثمرة صلته الطبيعية بالذات المطلقة (*absolute Self*)، فلا بد أن مرجع الوحدة والهوية في الذات البشرية إنما هو الله الواحد الذي نفخ في آدم من روحه، ووهب كل إنسان نفسه الحيّة (الفيلبي، *Inkar*، ٧٩). وكذلك لا يمكن تبرير الفرضية التي لا قوام لعلم ولا لحضارة إلا بها، والتي تنص على أن المعرفة الإنسانية تُشكّل كلّاً واحداً، تَرَكَّبَ بواسطة نظام متناغم من القوانين العقلية، والسلاسل السببية، والمشابهاة إلا بوجود الله الواحد، الذي هو العلة الأولى لكل شيء (الفيلبي، *Inkar*، ١-٢).

وقد أدرج المؤلف هذه الآراء في مفهومه الصوفي لوحدة الوجود بالمساواة بين السبب الموحّد للذات الإنسانية وللمعرفة البشرية في جميع تعلقاتها وبين العلة الأولى (*prima causa*)، الخالق الذي فاض عنه كل شيء في الكون. على أنه أرهص أن اعتراضاً سيرد على هذا الحجة، هذه صورته: ألا تتعارض فكرة وحدة الوجود مع إدراك الإنسان لهويته الشخصية المستمرة؛ من حيث إن هذه الفكرة تعني إيالة الإنسان إلى الله، فليس له إذن وجود منفصل، أو لا ينبغي أن يستدime؟ وقد أجاب الفيلبي عن هذا الاعتراض بالتأكيد على أن القول بوحدة الوجود لا يعني إنكار الهوية الشخصية للإنسان، ولكن إنكار أنها وُجدت مستقلة عن الله (الفيلبي، *Inkar*، ١٧٦ f).

وجدير بالذكر أن الفيلبي كان يريد متابعة الفلسفة الحديثة ما أمكن، دون أن يتخلّى عن معتقداته؛ ولذلك تراه يُصحح قانون الحالات الثلاث لكونت في وصفه التاريخي للتسلسل الذي مرّ به تطور الحضارة الإنسانية بدءاً من المرحلة اللاهوتية [الدينية]، ثم المرحلة الميتافيزيقية، ثم مرحلة العلوم الوضعية، ولكنه يخطئه في دعواه أن اللاحق من هذه المراحل ينسخ السابق، فحتى أكثر الفلاسفة أو العلميين تقدماً يشعرون في أعماق قلوبهم أن وجودهم لم يكن ممكناً لولا اعتبار موجود أعلى (a Supreme Being). فالحق أن الدين والميتافيزيقا والعلم يتمم بعضها بعضاً ضرورةً في تشكيل الشخصية الناضجة، ووجود ثلاثتها معاً لا يعوق التقدم الحضاري ما راعى الناس اختلاف مجالاتها، فلا يتقحم رجال الدين -مثلاً- أعمال العلميين، وكذلك العكس بالعكس (الفيلبي، *Inkar*، ٣٣-٤٠؛ أسّه Uss ٦-١٥).

ويعد إسماعيل حقي الإزميري (Izmirli Ismail Hakki) (١٨٦٩-١٩٤٦؛ وانظر -على وجه الخصوص-: الإزميري، جلال الدين Celaleddin ١٩٤٦ [المؤلف ولده]؛ حزميتلي Hizmetli ١٩٩٦؛ شيتينكايا Cetinkaya ٢٠٠٠؛ بيرينجي Birinci ٢٠٠١؛ أوزرفالي ١٩٩٨: ٤٩-٥١، ٧٩-١٢٥ في مواضع شتى؛ إلياشك Eliacik ٢٠٠٣: ٣/١٠٧-٣٠؛ أوزرفالي ٢٠٠٧) أكثر المشتغلين بالكلام تصنيفاً بين أواخر الحداثيين العثمانيين وأوائل الجمهوريين الأتراك. وكان قد تعلم في الكلية العليا لتدريب المعلمين (Higher Teachers Training College)، وأتم دراسته كذلك في بعض المدارس التقليدية، كما تصوف على طريقة الشاذلية. وقد أنفق أكثر مدة عمله مدرساً في المدرسة السليمانية، وفي دار الفنون (التي غدت جامعة إسطنبول فيما بعد)، حتى تقاعد منها أستاذاً للفلسفة الإسلامية، في سنة ١٩٣٥. على أن محاضراته آنذاك تجاوزت علم الكلام إلى نطاق أوسع من المباحث الإسلامية.

وفي مجال علم الكلام، كان الإزميري يذكر في مراجعه -إلى جانب الكثير من الكتب الإسلامية الكلاسيكية- «رسالة التوحيد» لمحمد عبده، و«دلائل

التوحيد» للقاسمي^(١) (Kelam، ١ : ٣٠٢، ٢ : ٢٣٩). وأعانتته معرفته بالفرنسية على الوقوف على التطورات التاريخية والحديثة للفلسفة الغربية، وإن كان قد اقتصر في رجوعه غالبًا على المعاجم، ودوائر المعارف، والكتب المرجعية، والمقدمات التمهيدية، اللهم إلا الكتب الكبرى لقليل من الفلاسفة، كديكارت وكونت، وكذلك جوستاف لوبون في كتابه «تطور المادة» (LEvolution de la matiere) (١٩٠٦)، فإنه كان يرجع إليها في أصولها رأسًا (Kelam) ١ : ٣٠٢، ٢ : ٢٤٠؛ أوزرقالي (٢٠٠٧ : ٨٥).

ويعد كتابه «علم الكلام الجديد» "Yeni ilm-i kelam" (٢ ج، ١٩٢٠/١ - ٣/١٩٢٢) أكثر كتبه الكلامية انتشارًا. وعلى الرغم من أنه لم يتمه -إذ صرح بأن له جزأين آخرين لم ينشرا قط (بالوجو Baloglu ١٩٩٦ b : ٢٧٣)- فإن الجزأين الموجودين كافيان في الوقوف على مقارنة مؤلفهما. وتكمن أهمية الكتاب الرئيسة في دعوته إلى نمط جديد من علم الكلام الفلسفي، سوف نرجع إليها لاحقًا، ولكن الذي يعنينا هنا إنما هو آراؤه في بعض المسائل الكلامية الخاصة، التي ضمنها هذا الكتاب وكذلك بعض كتاباته الأخرى.

وقد أخذ نفسه بدحض المادية، وقربنها الإلحاد. وكان من بين أدلته الرئيسة في الطعن على المادية تلك الحقيقة القائلة بأن العلم الحديث يطرح مفهوم المادة شيئًا فشيئًا، لتحل الطاقة محلها (Kelam ١ : ٢٨٣ f). وقد ساق كثيرًا من الأدلة على وجود الله، لم يقتصر فيها على تلك التي زخر بها في التراث الإسلامي (Kelam، ٢ : ٥-٣٠)، وإنما أضاف إليها أخرى، جمعها من الفلسفة الغربية الحديثة (Kelam، ٢ : ٣٠-٤١)، واستحسن من بينها مفهوم كانت (Kant) عن الله، بوصفه فكرة تنظيمية يبعث عليها العقل العملي (a regulative idea of practical reason). على أن هذا الاستحسان لم يمنعه من الحكم بضعف قيمة هذا المفهوم في إثبات وجود الله؛ لأنه ليس ثمرة استنتاج منطقي مقنع، وإنما هو تعبير عن إيمان كانت، أو عن الحاجة العامة إلى العدالة (Kelam ٢ : ٣٩-٤١). وجدير

(١) أخطأ في عنوان هذا الكتاب، فسماه «براهين التوحيد».

بالذكر أن الإزميري وافق الفيلبي الرأي في شأن قانون الحالات الثلاث لكونت (Kelam، ٢: ٨٠-٣).

وكذلك وافق محمد عبده في أن الإسلام أطلق العقل الإنساني من أغلال التقليد للماضين. كما ذهب إلى استحالة وقوع التعارض بين المنقول والمعقول، فمن الجائز أن يتضمن النقل معارف تجاوز طور العقل (supra-rational knowledge)، ولكنها لا تُضادّه (Kelam، ١: ٥٢). وهو يرى أن العقل محتاج إلى النقل ولا بدّ؛ لعجزه عن الاستقلال بفهم أهم الحقائق (انظر مقارنته التفصيلية بين «طريقة الوحي» و«طريقة الفلسفة» في Kelam، ١: ٤٦-٥٦). وعلى الرغم من أنه افترض مسبقاً نوعاً من الانسجام المسلّم بين الدين والمعارف التي أثمرها العلم الطبيعي، فقد عارض ما يسمى بالتفسير العلمي للقرآن، الذي يلتبس في النصوص آخر ما اكتشفه هذا العلم: فالقرآن ليس كتاب علم [طبيعي]، وليس من الملائم النظر في آياته الخوالات التماساً لنظريات علمية تتغير حيناً بعد حين (Kelam، ١: ١٦.f).

وجدير بالذكر أنه قدّم نفسه -في حديث له عن مناهجه ومبادئه العلمية- بوصفه مفكراً شديداً الالتزام بالتفكير النقدي، فهو لا يقول بعصمة أحد سوى محمد ﷺ، ولا يقلد رأياً لعالم من المتقدمين -كان من كان- دون دليل من العقل، ودون تمحيص مستوعب للأدلة الأخرى (Mustasvife)، ٦-٨؛ نسخة مبسّطة في: كارا ١٩٨٧: ٢/٩٥-٧). على أنه لم يأخذ نفسه بهذا المنهج دائماً، بل تراه يعتمد -في بعض الأحيان- رأياً انتقائياً مضطرباً بين الاتجاه الأثري والاتجاه العقلاني (وقد سجل ذلك أوزرقاللي ١٩٩٦: ١٢٥)، فهو يرى أن الكون يدور على وفق قوانين طبيعية ثابتة وضعتها الحكمة الإلهية أزلاً، ولكنه لا يتردد في إثبات وقوع معجزات تخرق هذه القوانين؛ لأن العقل لا ينكر أن يغيرها الله في بعض الأحيان لغايات معينة. وهو يرى كذلك أن المعجزات دليل على صدق رسالة الأنبياء (Kelam)، ٢: ٤٦؛ ١: ٢٤١-٤)، ولكنه يصرح في موضع آخر أنها غير ضرورية؛ لأن النبي محمداً ﷺ كان في نفسه -نظراً لكمالته الخلقي الفريد- أعظم معجزة (الجواب، ٤٣-٥).

ومن إسهاماته الجريئة في الفكر الكلامي مراجعته لما استقر في التراث الإسلامي من رأي بشأن المصير الأبدي للعصاة والكفار، فقد حمله اعتقاده غلبة الرحمة والحكمة الإلهيتين على القول بأن الألم والعذاب الواقعين على أهل النار ليسا إلا وسيلة للتأديب، يريد الله أن يطهر بها نفوسهم حتى يتهيأوا -آخر الأمر- للتنعم برحمته وفضله في الجنان. فخلاصة القول أنه أنكر خلود العقاب في النار (Kelam, Nar، ٢: ١٩٧-٢٠٠؛ وانظر أيضًا: كايا Kaya ٢٠٠٩).

(د) قازان التتريّة الحداثيّة

وقبل الإزميري بنحو عشرة أعوام تقريبًا، كان موسى جار الله بيكليف القازاني التتري (١٨٧٥-١٩٤٩) قد سلك المسلك نفسه (انظر في حياته وفكره: تيماس Taymas ١٩٥٨ جورميز Gormez ٢٠٠٢؛ أكبولوت Akbulut ٢٠٠٢؛ إلياتشك ٢٠٠٣: ٣/١٣١-٥٠؛ أكمان Akman ٢٠٠٧، جافاروف Gavarof ٢٠٠٩). وقد اشتهر بيكليف في الأساس بقيامه بدور رائد في جميع المؤتمرات الروسية الإسلامية، منذ سنة ١٩٠٥ إلى سنة ١٩١٧، وبمناصرتة لتحرير المرأة المسلمة. وكان قد تلقى طرّفًا من التعليم الديني في بخارى والقاهرة، حيث أنكرت نفسه الطبيعة العامة للدروس في الأزهر، وإن كان قد أقام علاقة طيبة بمحمد عبده، ونشر عنه كتابًا بعنوان «فلاسفة الإسلام» (Islam Filsuflari)، ويشير الجمع «فلاسفة» إلى الملحق الذي ضمنه سيرة الأفغاني (زاركونه Zarcone ١٩٩٦: ٥٦).

وقد كان بيكليف -كالجديدين (Jadidists) التتر في العموم (انظر: كانليديريه Kanlidere ١٩٩٧: ٣٤-٦، ٦٨)- خصمًا شديدًا لعلم الكلام، الذي غلب على دراساته -في مطلع شبابه- في المدارس التقليدية في قازان وبخارى (كانليديريه ١٩٩٧: ٨٠، ٨٢f)، فاتهم المتكلمين بأنهم شغلوا عقول المسلمين -لقرون- بمناقشات عقيمة في مسائل لا صلة لها [بالعقيدة]، مما أفضى إلى تدهور العلوم في العالم الإسلامي (جورميز ١٩٩٤: ٨٢-٧؛ كانليديريه ٢٠٠٥: ٢٠١-٣)، وهو ورأى -كغيره من المثقفين التتر- في شهاب الدين المّرجاني (١٨١٨-٨٩)، وهو أعظم علماء قازان الإصلاحيين تأثيرًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

(كانليديريه ١٩٩٧ : ٤٢-٥٠) -لوثر المسلم، الذي ينبغي أن يُتبع برنامجه في العودة إلى الأصول الصافية للإسلام، ولا سيما القرآن والحديث، و«كتب السلف» (وقد عدَّ المرجاني في السلف الغزاليّ، وابن سينا، وابن العربي) (كانليديريه ١٩٩٧ : ٥٨-٦٠، f.٤٤). وقد أورث هذا الاتجاه بيكييف جرأة على نبذ معظم الآراء الموروثة، مؤسسًا آراءه على تفسيره الشخصي للنصوص المعيارية الأساسية في الإسلام، وعلى [آثار] نفر قليل اختارهم من متقدمي المصنفين، وبخاصة الصوفية.

وحين كان يلقي دروسًا في تاريخ الأديان في إحدى مدارس أورينبورج (Orenburg)، صرف عناية خاصة إلى بحث مصير غير المسلمين في نار الآخرة، وانتهى -متأثرًا بابن العربي وبمولانا جلال الدين الرومي- إلى أن رحمة الله وسعت بني آدم طُراً، وأن أتباع الديانات الأخرى سوف يؤول بهم الحال إلى الجنة أيضاً، وإن مسَّهم قبل ذلك عذاب النار. وقد علل هذا الرأي في سلسلة من المقالات، نشرها في صحيفة «شورى» (أورينبورج) في سنة ١٩٠٩، ثم أعيد طبعها -بعد ذلك بعامين- في كتاب بعنوان «براهين الرحمة الإلهية» (Rahmet-i Ilahiye Burhanlari).

ومن أجل ذلك، أنكر ما ذهب إليه المعتزلة من أن إخلاف الوعيد القرآني بتأييد العذاب على الكفار والعصاة [مرتكبي الكبائر] قادح في العدل الإلهي؛ لأن هذا القول لا يفرق بين إخلاف الكلمة والعفو، ولا بين الكذب وإسقاط العقاب المعلن (بيكييف، Rahmet، ٣٥). وقد استندت حججه على إحاطة الرحمة الإلهية بصورة أساسية -ومتكلِّفة بعض الشيء- على تفسير بعض الآيات القرآنية، وعلى حديثين يؤكدان عظم هذه الرحمة (راجع -في آراء بعض المفكرين المسلمين الآخرين في هذه القضية-: تروول ١٩٨٣).

وقد تلت أطروحة بيكييف نقداً شديداً من علماء التتر المحافظين، ومن غيرهم كذلك: فقد استحث كتابه -الذي كُتب باللغة العثمانية التركية المتأخرة خاصة- شيخ الإسلام مصطفى صبري (انظر عنه: كارابيل ٢٠٠٣) على نشر رد تفصيلي (نشر في السنتين ١٩١٨-١٩)، بعنوان «تقييم المجتهدين الإسلاميين

الجدد» (*Yeni Islam Muctehidlerinin Kiymet-i Ilmiyesi*)، ذكر فيه أنه سيستغل هذه المناسبة ليُريَ الحداثيين في العموم أنهم مفتقرون إلى الأهلية العلمية. على أنه كان لبيكليف مناصرون أيضًا: فقد كتب رضا الدين بن فخر الدين (Rizaeddin Fahreddin) (١٨٥٥/٨-١٩٣٦) -وهو أحد قادة [الحركة] الجديدية (Jadidism) في قازان التترية، ورئيس تحرير صحيفة «شورى» (راجع مزيدًا عنه وعن «شورى» في: دودوانيون Dudoignon ٢٠٠٦: ٩٨-١٠٤؛ كانليديريه ١٩٩٧: ٥٠-٢)- رسالة بعنوان «مسألة الرحمة الإلهية» (*Rahmet-i Ilahiye Meselesi*) (أورينبورج ١٩١٠)، للدفاع عن أطروحة بيكليف، مشيرًا -بحق- إلى أن ابن قيم الجوزية وآخرين كانوا يرون هذا الرأي (كانليديريه ٢٠٠٥: ٦٠؛ ماراش Maras ٢٠٠٢: ٩١ رقم ١٥، ٩٥).

والحق أن الباعث القوي من وراء ما ذهب إليه بيكليف والإزميري من تأكيد شمول الرحمة الإلهية إنما هو رغبتهما في المشاركة في النزعة العالمية والإنسانية لعصر التنوير. وقد أتاح لهما إلمامهما بآراء ابن العربي أن يريا أن لهذه النزعة أساسًا في تراثهما الديني أيضًا. وفي الماضي القريب، نشط البحث مرة أخرى في مصير «غير المؤمنين» -ولا سيما اليهود والنصارى- بتأثير العولمة ودفقات الهجرة بين الدول، التي تواجه الناس -على نحو متزايد- بتحدى التعددية الدينية. وقد ذهب المتكلم التركي المعاصر، سليمان أتيش (المولود في سنة ١٩٣٣)، إلى القول بأن جميع العصاة سيدخلون الجنة برحمة الله، بعد تطهيرهم بما يلقونه من العذاب في النار لمدة لا يعلمها إلا الله. وقد أثار أتيش بهذا الرأي جدلاً عنيفاً لم تزل ناره مضطربة إلى الآن في بلاده (انظر التفاصيل في: تاكيم Takim ٢٠٠٧: ٢٢٣-٤٤ و٢٩٧-٣٠٩). ولا يزال هذا الرأي الشمولي له ولبيكليف والإزميري هو الرأي الذي تعتقه أقلية ضئيلة (وراجع: بينك Pink ٢٠١١: ٢٥١، ٢٨٤ للوقوف على مزيد من الامتيازات المتحفظة لـ «غير المؤمنين» لدى مفسر القرآن الإندونيسي، محمد قريش شهاب [ولد في سنة ١٩٤٤]).

(هـ) الهند

وفي الهند، اعتنق شبلي النعماني (١٨٥٧-١٩١٤) الأفكار الحداثية للسيد أحمد خان، ولكنه خالفه أيضًا في بعض الجوانب. وهو لم يتلق تعليمًا رسميًا، وإنما حصل معرفته الواسعة بأفرع الدين المختلفة بجهده الذاتي، وباتصاله ببعض العلماء في أثناء رحلة الحج إلى مكة. وقد ظل يدرّس العربية والفارسية في الكلية المحمدية الأنجلو شرقية بعليكرة، منذ سنة ١٨٨٢ إلى وفاة السيد أحمد خان، في سنة ١٨٩٨. وكان قد قام -في سنة ١٨٩٢/٣- برحلة واسعة في الشرق الأوسط، زار فيها عدة مدن، منها: إسطنبول ودمشق والقاهرة، حيث لقي محمد عبده.

وقد تجلّى المذهب الكلامي لشبلي بصورة أساسية (راجع أيضًا: مراد ١٩٩٦؛ أوزرقالي ١٩٩٨: ٧٩-١٢٣ في مواضع شتى، ترول ١٩٨٢a؛ ١٩٨٢b) في كتابين يحملان عنوانًا واحدًا: «علم الكلام» (*Ilm al-kalam*) (ط١)، (١٩٠٣)، وهو تاريخ للكلام، يتضمن رأي المؤلف في تطورات هذا العلم وفي مقالات المتكلمين، وكتاب «الكلام» (*al-Kalam*) (ط١، ١٩٠٤)، وهو عرض منهجي لأرائه الكلامية الخاصة، في ضوء ما قدّر أنه من الحاجات المعاصرة. وقد أفضت غلبة الاتجاه العقلاني على فكره إلى نبذه -مثلًا- لجزء كبير من المذهب الأشعري بسبب ما فيه من مقالات لا يقول بها عاقل في رأيه، كقولهم بعدم وجود علاقات سببية طبيعية (مراد ١٩٩٦: ٢٠)، وإلى جنوحه إلى المعتزلة وإلى الفلاسفة، بل إلى أولئك الأشاعرة الذين بدؤوا -في رأيه- أقل عزوفًا عن العقلانية، كالغزالي وفخر الدين الرازي (ترول ١٩٨٢a: ٢١f). وقد أبرز تفرد العقلانية في الإسلام -حيث ينبغي أن يستند الإيمان إلى العقل- خلافاً لسائر الديانات الأخرى (شبلي، *Kalam*، ٢٤).

على أن عقلانيته كانت أقل عمقًا واتساقًا من تلك التي لدى السيد أحمد خان، فقد أكد توافق الإسلام الكامل مع العلم [الطبيعي]، ولكنه لم يرَ أي ضرورة تدعو إلى تفسير الآيات القرآنية على نحو يجنبها وقوع التناقض بينها وبين النتائج الجلية في العلوم الطبيعية الحديثة؛ إذ لا يمكن أن ينشأ -في رأيه- أيُّ نزاع بين القرآن والعلم؛ لأن موضوعات العلم والدين ترجع إلى مجالين

منفصلين، كما أن أنواع المعارف الحاصلة عنهما تستند إلى نمطين مختلفين من الإدراك (انظر -على سبيل المثال-: شبلي، *Kalam*، f.5). ولم يغب عن شبلي -من جهة أخرى- أن الفلسفة الطبيعية المعاصرة وما تستند إليه من منجزات العلم الحديث تمثل تحديًا حقيقيًا للمنظور الديني الموروث [التقليدي] (مراد ١٩٩٦: f.8).

وخالف شبلي الأشاعرة، فأثبت سلسلة محكمة من الأسباب والمسببات تعمل في الكون (شبلي، *Kalam*، ٩٦؛ ترول b1٩٨٢: ٩٣)، بيد أنه لم يؤلِّ العقل ثقته -خلافاً للسيد أحمد خان- في وضع أحكام قاطعة تتعلق بالاطراد الذي يحكم علاقات الأسباب بالمسببات؛ لأن المعرفة البشرية بالقوانين الطبيعية لم تزل شديدة القصور، كما أن النظريات العلمية مبدئية دائماً (شبلي، *Kalam*، ١٠٢؛ ترول a ١٩٨٢: ٢١)، وكذلك لم يكن شبلي يريد استبعاد إمكانية وقوع المعجزات التي تخرق القوانين الطبيعية (شبلي، *Kalam*، f.٧٣؛ الترجمة الإنجليزية. ترول b1٩٨٢: ٩٩؛ ترول a ١٩٨٢: ٢٤، ٢٨)، وإن كان قد أنكر أن تكون هذه المعجزات سبباً لإقناع أحد من الناس بصدق الرسول؛ إذ الإيمان -في رأيه- لا يتحصل بالأدلة والبراهين، ولكن بالذوق، الذي يتمكن به الناس من الحكم على ما جاء به من يدعي النبوة: أهو من عند الله حقاً أم لا (شبلي، *Kalam*، f.٩٠؛ الترجمة الإنجليزية. ترول b1٩٨٢: f.١١٣؛ ترول a ١٩٨٢: ٢٧).

وقد وافق شبلي السيد أحمد خان في أن النبوة هي أعلى درجة ممكنة في المواهب البشرية الفطرية، وسماها «القوة القدسية» (شبلي، *Kalam*، ٩٠). وجدير بالذكر أنه كان يرى أن المضمون الجوهرى للدين لا يُدرك (٧٣٤) بالعقل، ولكن بملكة إدراكية تقع وراء طور العقل (شبلي، *Kalam*، ٨٤-٩٠؛ الترجمة الإنجليزية. ترول b1٩٨٢: ١٠٨-١٣؛ ترول a ١٩٨٢: f.٢٦).

(و) نموذج لعلم الكلام الإيراني الشيعي الحديثي

لم يكن النزوع إلى الاتجاهات الحديثة مقصوراً على علماء السنة: ففي إيران، دعا آية الله محمد حسن (رضا قلي) شريعت سنكلجي (١٨٩٠ أو ١٨٩٢-١٩٤٤) إلى الاجتهاد، بدلاً من التقليد، ودافع عن المقاربة العقلانية الصارمة للإسلام، وحث أتباعه من المؤمنين على العودة إلى الأصول الصافية لدينهم

بمحااربة الخرافات التي أتت -عبر الزمن- على ما فيه من توحيد. على أن الذي زجَّ به في صراع مرير مع زملائه من المحافظين إنما هو قوله بأن بعض العقائد الموروثة في جوهر المذهب الشيعي الإمامي محضُ تُرَّهات، ينبغي التخلص منها، ومن ذلك القول بأن الإمام الثاني عشر سيعود قبل قيام الساعة ليملاً الأرض عدلاً، فإنه -في رأيه- قول مقحّم على الإسلام، وليس منه (ريتشارد Richard ١٩٨٨: ١٦٦)، ومن ذلك الاعتقاد بأن النبي ﷺ والأئمة أقرب إلى الله من عامة الناس؛ ولذلك يمكن أن يقوموا بالشفاعة، ومنه الفكرة الشائعة، القائلة بأن معاناة الحسين وقتله كانا تضحيةً بالنفس ذاتَ طبيعة تكفيرية، فهذه الفكرة عنده ليست من الإسلام في شيء (شريعة سنجلجي، توحيد (Tawhid)، f.٦٣، ١٤٠؛ ريتشارد ١٩٨٨: ١٦٧؛ وانظر في حداثة الشيعة في إيران وغيرها: نصر ١٩٩٣).

(٥)

مذهب إقبال الكلامي لإنسان العصر الحديث

يمكن الوقوف على الآراء الكلامية للفيلسوف والشاعر الهندي، محمد إقبال (١٨٧٧-١٩٣٨) في كتابه الشهير «ست محاضرات في إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام» (Six Lectures on the Reconstruction of Religious Thought in Islam) (ط١، ١٩٣٠. وزيد حجم الطبعة الثانية في سنة ١٩٣٤)، فقد فاقت محاولات التحديث التي مرت بنا إلى الآن، ولا يرجع ذلك إلى عبقرية إقبال الشخصية، ولا إلى طريقته غير التقليدية في معالجة مسألة العلاقة بين الإسلام والحداثة فحسب؛ ولكن إلى خصوصية المسيرة التعليمية له، وإلى الهدف الطموح الذي انطوت عليه مقاربته أيضاً.

لقد درس الفلسفة والأدب الإنجليزي والعربية في كلية لاهور الحكومية. ثم واصل دراسته، فيما بين ١٩٠٥-٧، في كلية الثالث بكمبردج، حيث حصل دروساً في الفلسفة والقانون. وكان الفيلسوف جون مکتجرت (John McTaggart) (١٨٦٦-١٩٢٥)، والفيلسوف وعالم النفس جيمس وورد (James Ward) (١٨٤٨-١٩٢٥) -

١٩٢٥) هما أستاذيه الأساسيين (شيمل Schimmel ١٩٦٣ : ٣٧). وفي صيف ١٩٠٧، ذهب إلى ألمانيا، حيث قام بتحسين مهاراته في اللغة الألمانية، وقدم - في أواخر ذلك العام نفسه- أطروحته للدكتوراه إلى جامعة ميونخ، وعنوانها: «تطور الميتافيزيقا في بلاد فارس: إسهام في تاريخ الفلسفة الإسلامية» (*The A Contribution to the History of :Development of Metaphysics in Persia Muslim Philosophy*). وفي الحق أنه لم يكن لمشرفه الألماني، أستاذ اللغات السامية، فريتس هوميل (Fritz Hommel) (١٨٥٤-١٩٣٦)، أثر جوهري في تطور فكره الفلسفي، كما كان للفيلسوفين الإنجليزيين.

وقد رمى كتاب «إعادة بناء الفكر الديني» إلى غايات بعيدة جدًا: فهو لم يكن يهدف إلى البرهنة على أن الإسلام في وفاق تام مع العقلانية العلمية الحديثة فحسب، ولا اقتصر على دحض بعض الفلسفات المادية المعاصرة التي تنكر أن الإيمان بالله وكذلك الإسلام لا يزالان مقبولين عقلاً في المنظور الحديث، بل كان يضمّر أكثر من ذلك: كان يطمح إلى تأسيس نظرية معرفية دينية جديدة تمامًا، وأن يقدم تفسيرًا جديدًا للوجود الإنساني، يمكن كل مسلم، أضلته الحداثة الغربية، بل كل إنسان في العصر الحديث، من التغلب على انحرافات نمط من التفكير يجعله حيس المفاهيم المزدوجة، أو رهين عزلة الإلحاد. وتتمثل الوسيلة التي أراد إقبال تحقيق هذه الغاية بها في تمكين الإنسان من أن يعثر على المنفذ المغمور الذي يفضي إلى تجربة دينية شخصية، وأن يتبين أن رسالة نبي الإسلام ﷺ هي أصلح أساس لتحويل هذه التجربة إلى قوة إبداعية من الكمال الذاتي المستمر، فضلًا عما في ذلك من كمال العالم.

والحق أن المناقشات المذكورة في الفصول السبعة لكتاب «إعادة بناء الفكر الديني» (في طبعته المزينة سنة ١٩٣٤) ليست قريبة المنال؛ نظرًا لمغزاها الفلسفي، ولتكرار الإشارة إلى عدة عشرات من المفكرين الغربيين والمسلمين. وإنما يمكن -بالكاد- إجمالها على نحو أكثر جازة مما صنعه داميان هوارد (Damian Howard) (هوارد ٢٠١١ : f.٥٨)، الذي اعتمدنا عليه فيما يلي اعتمادًا كبيرًا.

لقد بدأ إقبال بالقول بأن التفكير الإنساني يعني الاشتراك في تفكير مطلق، هو الأساس لهذا الكون، وبأنه لا سبيل إلى إدراك المعنى التام للكون إلا من طريق الدين، كما حدّد التجربة الصوفية بأنها مضمون المعرفة الدينية، وأنها أنسب الطرق المفضية إليها، ثم شرع في سرد الأفكار الآتية: في الصلاة -التي تمثل تجربة صوفية مُثلى- يستطيع الإنسان (الذات المحدودة) أن يتصل بالله (الذات القصوى أو المطلقة)؛ فيشارك بذلك في العملية الإبداعية في الكون، الذي يتكون من عدد هائل من الذوات المحدودة التي والاها الله بإمداده. وليس الإنسان -أعلى أنواع هذه الذوات- إلا ثمرة عملية تطوّر بدأها الله، الذات القصوى (the Ultimate Ego)، والله هو الذي أجرى -مختارًا - قدرته على تقدير الأشياء في الكون على وفق الأسباب؛ وذلك ليمنح الإنسان الحرية والخلود؛ فقد أرادته على أن يشارك في الكمال الإبداعي للكون، ذلك الذي لا يبلغ حدًا ينتهي إليه. ولهذا المعنى كان الإنسان مدعوًا أيضًا إلى المجاهدة أبدًا لتحقيق كماله الذاتي. وقد تكفلت النبوة بإعادة البعد الصوفي إلى العالم بعد أن طمسه الإنسان أو نسيه. وقد أنشأ محمد ﷺ حضارة تجلّد في اكتشاف الكون، معولة على قوة العقل الاستقرائي وعلى تعزيز العلوم، حتى أضحى من الممكن الآن تبيين مكان الإنسان في تطوّر هذا الكون. والاجتهاد وحده، دون التقليد، هو الذي يصلح للمشاركة الحرة في كمال العالم الذي ناطه الله بالإنسان. إن الغاية القصوى للكون والإسلام إنما هي التحقق الذاتي للإنسان القادر على المشاركة في الخلود الإلهي.

وقد ذكر هوارد (هوارد ٢٠١١: ٦٠-٤) أن كتاب «إعادة بناء الفكر الديني» لإقبال مدين لفلسفة أنري [هنري] برجسون (Henri Bergson) أكثر مما يمكن أن توحى به إشارات الظاهرة إليها، وهي نحو عشرين. وقل مثل ذلك -من باب أولى- فيما يتعلق بفلسفة أستاذه في كمبردج: جون مكتجرت، الذي لم يُذكر سوى أربع مرات في سياق واحد، وهو نقد إقبال لفكرته في عدم واقعية الزمان (unreality of time) (إقبال، «تجديد» Reconstruction، ٤٥، f.)، وجيمس وورد الذي لم يرد له ذكر البتة. وليس من المبالغة أن نقول: إن أكثر أهم الأفكار الواردة في كتاب «التجديد» مستوحاة -دون تصريح بذلك- من أحد هذين

الرجلين^(١). ولو أننا أوردنا قائمة بهذه الأفكار المستوحاة، وبكيفية دمج إقبال لها في مذهبه الكلامي، لخرج بنا الكلام عن المقصود في هذا الفصل، وإنما حسبنا أن نحدد طائفة من الأفكار المحورية لدى هذين الفيلسوفين ليقف القارئ -حين يقارنها بما أوجزناه آنفاً عن كتاب «التجديد»- على مدى تأثيرهما الكبير في إقبال.

فأما مكتجرت، فكان ميتافيزيقياً مثاليًا (idealist)، يتقنى أثر هيغل (Hegel)، دون أن يمنعه ذلك من نقده في بعض الجوانب. وكان يصرح كذلك بكونه صوفيًا (mystic)، على الرغم من أنه لم يكن يؤمن بالله، بأي معنى تقليدي للإيمان. وفي رأيه أن التصوف يتميز في جوهره بإدراك وحدة في الكون أعظم من تلك التي تُدرك بالخبرة أو بالعلم العاديين، بل أعظم من الرأي الذي يمكن للمرء أن يكونه عنها بطريق غير طريق البرهان (مكدانيل McDaniel ٢٠١٣: المبحث ٤، الفقرتان ٦-٧). وتُعد فكرته عن النفس الإنسانية المتصلة بنفوس الآخرين من أسس فهمه للحقيقة في مجموعها، وقد دافع عن الاعتقاد بخلود هذه النفس (مكدانيل ٢٠١٣: المبحث ٤، الفقرة ١٠).

وأما جيمس وورد، فانتصر -كما يقول ه. د. لويس (H. D. Lewis) (لويس ١٩٨٥: ٢٩٧)- «المثالية توحيدية» (theistic idealism)، تتضمن عنصرًا روحيًا شاملاً (panpsychic)، ولكن أهم ما يميزها إنما هو الوجود المستقل لكائنات خاصة، أو مونات (monads)، على نحو من معناها عند لايبنتس (Leibniz)^(٢)، وإن كانت تتفاعل فيما بينها، خلافاً لهذا الأخير. وقد لاحظ لويس (لويس ١٩٨٥: ٢٩٧)

(١) بعد قراءة مذكرات ج. ل. ديكينسون "J. McT. E. McTaggard" (G. L. Dickinson) (كامبريدج: مطبعة الجامعة، ١٩٣١)؛ أي إن إقبال قام بعد نشر «إعادة بناء الفكر الديني» بنشر مقالة بعنوان «فلسفة مكتجرت» (McTaggards Philosophy) (في: «الفنون والآداب الهندية» (Indian Arts and Letters)، ١٩٣٢)، (٥١-٢٥)، وأعيد طبعها في: «أقوال إقبال وأحاديثه» (Statements and Speeches of Iqbal)، نشره أ. ر. طارق (لامبور: Shaykh Ghulam Ali & Sons، ١٩٧٣)، (١٤٠-٥١)، وفيها بدا تأثيره بمكتجرت أكثر وضوحاً.

(٢) مونات (monad): «لفظ يوناني الأصل، ويدل على الوحدة، وأطلقه أفلاطون على (المثال)...وأطلقه ليبنتس [لايبنتس] على كل واحد من الجواهر البسيطة التي يتكون منها العالم، وهي جواهر روحية كلها إدراك ونزوع، تتحرك بنفسها، وكل تغيراتها من باطنها» (المعجم الفلسفي، ص ١٩٧). (المترجم)

أن هذه المثالية تمثل «مفارقة مهمة لنمط المثالية التقليدي، حيث يُعد كل شيء - في النهاية- مظهرًا أو مكوّنًا للوجود الإلهي الواحد، أو للمطلق»، وهذه المفارقة تُسوِّغ القول بحرية الإنسان ومسؤوليته، وهو ما أكدّه إقبال. وقد كان وورد - علاوةً على ذلك- صاحبَ عقيدة طبيعية تطورية، فذهب إلى أن الكون يتركب من مجموعة من (الموناد) المتفاعلة، التي لا يمكنها أن تتحرك «نحو حالة من الانسجام والتماسك المتزايد [كما يصنع كوننا في رأيه] إلا بهداية من فاعل أعلى» (بازل Basile ٢٠٠٩/٢٠١٣: المبحث ٥، فقرة ١). ومما آمن به وورد كذلك أن «المبتكرات لا يمكن أن تولد إلا من تفاعل حقيقي بين فاعلين أحرار»؛ ولذلك كان تصوره عن الله «أنه حدّ من ممارسة قدرته ليترك مجموعة الموناد أحرارًا» (بازل ٢٠٠٩/٢٠١٣: المبحث ٥، فقرة ٣). ومن مآثور كلامه قوله: «حقًا، لو لم يُخلق المبدعون، لما خُلِق شيء آخر» (Unless creators are created nothing is really created) (مقتبس من كتاب وورد "The Realm of Ends or Pluralism and Theism"، محاضرات جيفورد (Gifford) ١٩٠٧-١٠، في بازل ٢٠٠٩/٢٠١٣: المبحث ٥، فقرة ١).

ولعله بات واضحًا كم من السمات الأساسية لكتاب «إعادة بناء الفكر الديني» قد تأثرت خطئًا هذه الأفكار، ويعني هذا أن أصالة المكوّن الفلسفي لمذهب إقبال الكلامي الجديد ضئيلة. فمنجزه الخاص يقوم في الأساس على توليف من الأفكار الفلسفية لأساتذته من جهة، وعلى القرآن وطائفة مختارة من أئمة التراث الإسلامي، كالغزالي وابن العربي، من جهة أخرى. ولا شك أن ثمره هذا التوليف كانت شديدة الجذب، ملهمةً لكثير من المسلمين المعاصرين؛ لكفايتها في دعم القيم الحديثة خاصة؛ كتقدير الكرامة الإنسانية، والحرية، والحيوية، والتحسين الذاتي، والمشاركة الخلاقة في بناء مستقبل أفضل. ومع ذلك، نقد كثير من المسلمين هذه الفلسفة؛ نظرًا لنزعة إقبال الوجودية (pantheistic) خاصة، التي لا تلائم تنزيه الله كما هو في القرآن، ولما يبدو من اعتساف أحيانًا في تفسيره للآيات القرآنية على وفق اهتماماته المسبقة (راجع -على سبيل المثال-: رشيد Raschid ١٩٨١؛ فاضل Fazli ٢٠٠٥؛ ويشير المؤلفون إلى مسعود Masud ٢٠٠٧: ١٩).

مقاربات تأويلية وإبستمولوجية للقرآن

(أ) رواد التأويلات الجديدة

حين شارف القرن العشرون نهايته، كانت طائفة من المفكرين المشتغلين بعلم الكلام - وهم في تزايد، وإن كانوا لا يزالون قلة من كبار المثقفين - قد انتهوا إلى ضرورة مواجهة آثار الحداثة - فيما يتعلق بالعقيدة الإسلامية - في مستوى أعم من ذلك الذي تغياه الحداثيون، وكذلك من ذلك الذي اختاره إقبال في جمعه المختار بين الفلسفة الغربية الحديثة والتراث الصوفي الإسلامي؛ أعني مستوى التفكير الأساسي في الآثار التأويلية والإبستمولوجية للإيمان بالوحي القرآني، في ظروف ثقافية واجتماعية تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف الجهد النبوي. وثمة عاملان هما اللذان مهدا السبيلَ إلى هذا التطور: ظهور مدرسة مصرية في تفسير القرآن تعتمد على أساليب النقد الأدبي، وتلقي المشتغلين بعلم الكلام من المفكرين المسلمين للتأويلات الفلسفية والإبستمولوجيا في أوروبا الحديثة.

وقد تأسست المدرسة المصرية للنقد الأدبي في تفسير القرآن (فيلانت ٢٠٠٢: ١٣١-٥) على نظرية تفسير القرآن التي وضعها أمين الخولي (ت. ١٩٦٧) - أستاذ اللغة والأدب العربيين في الجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد) - في عدة مؤلفات منذ أربعينيات القرن الماضي. وخلاصة هذه النظرية أن القرآن - وهو أهم نص في الأدبيات العربية - ينبغي أن يُفهم - كأى نص أدبي - وفقاً للتقاليد اللغوية والأسلوبية، وكذلك وفقاً للظروف الثقافية والاجتماعية لأولئك الذين خوطبوا به ابتداءً. وإذا كان كذلك، فتفسير القرآن يمر بخطوتين: [معرفة] لغة التعبير الأدبي وأشكاله أولاً، ثم دراسة الظروف الدينية والثقافية والاجتماعية للعرب القدامى الذين كانوا أول من تلقى القرآن عن النبي ﷺ، وذلك مع الإلمام بتاريخ نزول الآيات القرآنية وأسبابه. وحيث أن يسهل أن يقف

على المعنى الصحيح للنص القرآني، كما فهمه أول من سمعه.

وقد قام نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣-٢٠١٠) -أستاذ اللغة والأدب العربيين بجامعة القاهرة- بتعميم منهجية الخولي في كتابه «مفهوم النص» (١٩٩٠)، فلم يقتصر على معاملة القرآن بوصفه عملاً أدبياً، ولكن بوصفه «نصاً»، ينبغي أن يفهم وفقاً للمبادئ العلمية المعتمدة في فهم أي نص. وقد استخلص هذه المبادئ من نظرية التواصل [أو الاتصال] (theory of communication)، التي حظيت بقبول واسع -منذ سبعينيات القرن الماضي- في الدراسات اللغوية، ونظرية النص الأدبي. وهي تنص على أن مضمون أي رسالة لا يمكن فهمه إلا إذا نقلها المرسل باصطلاح (code) معلوم للمستقبل. وهكذا الشأن أيضاً في مسألة الوحي، فيما يرى أبو زيد، حيث تُنقل الرسالة الإلهية إلى الناس: إذ لا بد أن الله، «صاحب [مبدع]» (author) القرآن، قد استعمل اصطلاحاً مفهوماً للنبي ﷺ ولأول من خطبوا بهذه الرسالة، ولا بد أنه هياً النص الموحى على وفق لغتهم وتقاليدهم الأدبية، وكذلك على وفق ما استقر في وعيهم الذي أسهم في تشكيله إسهاماً كبيراً تراثهم الثقافي ووضعهم الاجتماعي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أول ما يتعين على المفسرين المعاصرين إنما هو معرفة هذا الاصطلاح، الذي يرتبط بالوضع التاريخي الخاص للنبي ﷺ، ولعرب زمانه؛ وذلك من أجل الوقوف على العناصر التي ترجع إلى هذا الوضع في النص القرآني، وتمييزها عن رسالة الوحي الثابتة. فإذا تم ذلك، لزمهم نقل هذه الرسالة الخالدة في اصطلاح يفهمه معاصروهم؛ أي في اللغة والمفاهيم المناسبة للوضع الثقافي والاجتماعي الراهن.

وكذلك اقترح محمد أركون (١٩٢٨-٢٠١٠) -وهو باحث من أصل جزائري، درس في ليون، ثم في باريس لأعوام كثيرة- منهجية مماثلة في التفسير، ترجع إلى مقارنة نظرية مختلفة (انظر على وجه الخصوص: "Lectures du Coran"، ١٩٨٢). فهو يرى أن الحدث القرآني (fait coranique) - أي ذلك الذي ينبغي أن ترجع إليه كل محاولة لفهم القرآن - إنما هو الخطاب النبوي الشفاهي في الأصل، الذي آمن محمد ﷺ وأتباعه بأنه وحي من الله. وقد

تأدَّى هذا الخطابُ - الثابت في صورة نص مكتوب في تنقيح (recension) عثمان للقرآن - في لغة وأنماط نصية ترتبط بوضع تاريخي خاص، وكذلك في أساليب تعبيرية مجازية ورمزية ترجع إلى ذلك الزمان. وليس التراث التفسيري كله إلا مجموعة محاولات للسيطرة على هذا الحدث القرآني، ولا يزال النص العثماني - على ما وصلنا - يتسع بالقوة لما لا يتناهى من التفسيرات الجديدة. والواجب على العلماء المعاصرين أن يستخدموا أدوات السيميائية التاريخية وعلم اللغة الاجتماعي طلباً لتمييز التفسيرات التقليدية الخاصة للنص القرآني من المعنى المعياري الذي يمكن أن يحمله هذا النص لقراء اليوم^(١).

وأما بالنظر إلى الباحث الباكستاني، فضل الرحمن (١٩١٩-٨٨) - الذي حصل على الدكتوراه في أكسفورد - فقد كان مديراً للمعهد المركزي للبحوث الإسلامية (Central Institute for Islamic Research)، في لاهور، فيما بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٨، ولكنه هاجر إلى الولايات المتحدة تحت وطأة دوائر المحافظين وذوي الاتجاهات الأثرية، حيث ظل يعمل أستاذاً للفكر الإسلامي بجامعة شيكاغو منذ سنة ١٩٦٩ إلى أن وافته المنية. وقد عكف ثمة على إخراج تفسيراته التي تهدف إلى تيسير فهم حدائلي أحكام القرآن التشريعية، وتأثر في ذلك خطى مؤرخ التشريعات الإيطالي، إميليو بيتي (Emilio Betti)، الذي عرف نظريته التفسيرية - بطريق غير مباشر - من الترجمة الإنجليزية لكتاب هانس - جورج جادامر (Hans-Georg Gadamer) «الحقيقة والمنهج» (Wahrheit und Methode) (رحمان Rahman ١٩٨٢ : ٨؛ كورنر ٢٠٠٥ : ١١٣ f. مع رقم ٢٥٦-٨). وفي

(١) لقد حظيت الصلة الكلامية لأراء المهندس، والكاتب السوري، محمد شحرور (ولد في سنة ١٩٣٨) - في تفسير القرآن - بإكبار شديد من قِبَل بعض المؤلفين: ومقارنته مزيج من المزاعم اللغوية التي لا تثبت للنقد، وشيء من الفلسفة الحديثة أسيء فهمه، ومن التفسير العلمي، مع افتقار تام إلى الفكر التأويلي المبتكر. والحق أن هذه المقاربة والنجاح المذهل للكتاب الذي وردت فيه لأول مرة «الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة» ط١ (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)؛ ط١٠ (٢٠١١)، بين القراء العرب الذين لا دراية لهم بعلم الكلام، ولا بالفلسفة، ولا باللسان العربي؛ يبدآن - في المقام الأول - على الرغبة المستعرة لدى الكاتب ولدى جمهوره في [إيجاد] تبرير تفسيري لأفكارهم الخاصة عن كل ما هو حديث.

رأي بيتي أن فهم النص يعني إعادة تصور مراد مُبدعه حين أبدعه. وقد انتهى فضل الرحمن من تطبيق هذا المنهج على القرآن إلى أن مراد الله من تنزيله إنما هو إيجاد مجتمع تسوده المبادئ الأخلاقية، ثم أفضى به ذلك إلى القول بأن القواعد القرآنية التشريعية المعينة [المنصوصة] ليست هي التي تصلح لكل زمان، ولكن الغايات الأخلاقية العامة التي أراد الله تحقيقها حين أوجب هذه القواعد. وإذا كانت الأحكام التشريعية القرآنية هي الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه الغايات في زمان النبي ﷺ وفي بيئته، فإن من المتعين على المفسرين المحدثين -عند تفسيرهم حكماً تشريعياً قرآنياً معيناً- أن يدرسوا السياق التاريخي لمن خاطبوا بالوحي ابتداءً، ثم أن يستلوا المبدأ الأخلاقي العام من الحُكم الظرفي الذي ساق الله هذا الحكم من خلاله إلى الناس في زمان النبوة، ثم أن يصوغوا -في النهاية- هذا المبدأ الأخلاقي في حكم جديد يحقق مراد الله في الظروف الراهنة (انظر على وجه الخصوص: رحمان، الإسلام والحداثة (Islam and Modernity)، ٥-٧).

(ب) التحول التفسيري في قسم اللاهوت بالجامعات التركية

منذ سنة ١٩٨١، تنتشر كتب فضل الرحمن شيئاً بعد شيء في ترجماتها التركية، ويرجع الفضل في ذلك خاصة إلى اثنين من شباب الباحثين الأتراك، كانا قد تلقيا العلم عنه في شيكاغو (أقطاي Aktay ٢٠٠٥: ٨٤ رقم ١٤.f). وفي نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ فريق من المتكلمين الأتراك الشباب في كلية «اللاهوت» بجامعة أنقرة يصرفون عنايتهم إلى دراسة هذه الكتب، وأبدوا عناية خاصة بجهود فضل الرحمن التفسيرية؛ لأنها تُسهّل تصوراً تاريخياً للقرآن؛ بمعنى قراءته في السياق الأصلي الذي جاء فيه، ثم إعادة بناء سياق لما يحمله من رسالة في ضوء الظروف التي يحيها المؤمنون المحدثون، دون إنكار كونه وحياً من عند الله.

وقد أصبح فضل الرحمن بذلك ذا تأثير بالغ في طائفة من الباحثين الأتراك، الذين عرفوا بـ «مدرسة أنقرة» (School of Ankara)، والذين قاموا بمجموعة من المقاربات التفسيرية للقرآن تعتمد على تاريخيته، وعلى ضرورة ترجمة محتواه

المعياري إلى الوضع الذي يحياه المسلمون المعاصرون (انظر: كورنر ٢٠٠٥ للوقوف على دراسة دقيقة ومناقشة نقدية لهذه المقاربات). ومن أشهر من مثل هذه الدراسة محمد الباجه جي (Mehmet Pacaci) (ولد في عام ١٩٥٩)، وعمر أوزسوي (Omer Ozsoy) (ولد في عام ١٩٦٣).

فأما باشاجه، فقام بتنقيح النموذج التفسيري لفضل الرحمن، مؤكداً أن المفسر الحديث ينبغي أن يكون على وعي -قبل إجراء أولى الخطوات المنهجية التي ذكرها فضل الرحمن- بما لديه من أفكار مسبقة (presuppositions)؛ لأنه هو [هذا المفسر الحديث] مرتبط أيضاً -وليس النص القرآني وحده- بسياقه التاريخي الخاص (انظر خاصة: باشاجه، *Kuran ve Ben Nekadar Tarihseliz*، ٢٠٠١). وأشار باشاجه في هذا السياق إلى هرمنيوطيقا الفيلسوف الألماني جادامر، الذي كان قد قرأ كتابه «الحقيقة والمنهج» في ترجمته الإنجليزية. وأما عمر أوسو، فقد اعتمد أيضاً على فضل الرحمن، ولكنه أشار كذلك إلى أمين الخولي. وقد وصف القرآن بأنه خطاب الله المكتوب، الذي كان لتلقي المخاطبين به أولاً تأثير فيه. وفي رأيه أن نظرهم فيه كان مثاليًا ومعياريًا، وأنه لا يمكن بحالٍ النفوذ إلى معنى واضح للنص القرآني الغامض غالبًا؛ أي إدراك «دلالته الموضوعية» (objective meaning)، إلا بتبيين فهم أولئك الأولين وطريقتهم في العمل. وكذلك ذهب إلى أن توقع إجابات واضحة لأسئلة العصر الراهن من ظاهر اللفظ القرآني طمع في غير مطمع: فالمسلمون يعيشون الآن في ظروف تختلف اختلافًا جوهريًا عن ظروف البيئة الأصلية للخطاب الإلهي؛ ولذلك يتعين أن تُفسَّر «الدلالة الموضوعية» للقرآن الآن في ضوء مطالب الوضع الحالي. وسيظل هذا التفسير «ذاتيًا» (subjective) دائمًا في رأي أوسو؛ لأن نتائج تحليل المفسر لحالته [الضمير يعود إلى المفسر] الخاصة -بسبب تاريخه الخاص- غير مؤكدة، خلافًا لما يمكن أن يتبينه فيما يتعلق بمعنى القرآن بالنظر إلى من خوطبوا به أولاً (أوسو ٢٠٠٤).

وقد وجدت أفكار نصر حامد أبو زيد والفيلسوف المصري حسن حنفي -منذ تسعينيات القرن الماضي- نوع صدّي في علم الكلام الأكاديمي في تركيا

(أقطاي ٢٠٠٥: ٧٢-٥)، مما عزز الاتجاه التفسيري الجديد. ومما ذهب إليه حنفي أنه لا سبيل إلى معرفة الله نفسه، وإنما غاية ما هنالك مفاهيم بشرية عن الله وعن إرادته؛ ولذلك ينبغي أن يتحول علم الكلام إلى الأنثروبولوجيا. ولما كانت هذه المفاهيم تتشكل دائماً وفقاً لحاجات الناس السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، فلا ينبغي أن يغيب عن عقولنا أن للشرعة وللکلام سياقات تاريخية. ومتكلمو اليوم مذعوون إلى إعادة صياغتهما على وفق حاجات العصر الحاضر (انظر -على سبيل المثال-: حنفي ١٩٩٧).

والحق أن التأويلات ذات المنزع «التأريخي» (*historicist/tarihselci*) في تفسير القرآن كانت موضوع نقاش عام واسع النطاق في تركيا (أوسو ٢٠٠٤: ٨-١٤؛ وانظر أيضاً: أقطاي ٢٠٠٥). وقد بدأ -على المستوى الأكاديمي- في سنة ١٩٩٤، بندوة كلامية وطنية في بورصة (Bursa)، خُصصت لهذا الموضوع، ولا يزال النقاش مستمراً.

(ج) المشاريع الإيرانية في الهرمنيوطيقا الحديثة وفي الإبستمولوجيا

في العقود القليلة الماضية، قام بعض المفكرين الإيرانيين المشتغلين بالكلام بإعداد مقاربات تفسيرية وإبستمولوجية جديدة (انظر أيضاً: ماركوت Marcotte ٢٠٠٨). وقد كان كل منهم يتتبع ما ينشره الآخر، ويشتركون -في بعض الأحيان- في مناقشات عامة فيما بينهم. ومن أكثر هؤلاء أصالة وإنتاجاً: الشبستري (Shabistari)، وسروش (Surush)، اللذان كان علي علم كذلك بنظرية أبو زيد في تفسير القرآن (أميربور Amirpur ٢٠٠٣: ٣٤). ومع ذلك، كان لكل منهما طريقته في تحليل المشكلات التي تصادف الفهم المعصري للقرآن، ولكل منهما كذلك حلوله الخاصة في التغلب عليها.

والحق أن أفكار محمد مجتهد الشبستري (ولد في سنة ١٩٣٦) -عالم الدين الشيعي، رفيع المستوى، الذي تلقى العلم في قم- تتميز بعمق ومنهجية كبيرين (راجع في شأنه: ريتشارد ٢٠٠٩)^(١). وقد حصل على درجة الدكتوراه في

(١) جمعت مقالات الشبستري على:

الفلسفة من جامعة طهران، ثم أصبح مديرًا للمركز الإسلامي الشيعي في هامبورج، فيما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٨. وعمد -في إبان إقامته بألمانيا- إلى إتقان الألمانية، كما توفر على دراسة التطورات الحديثة في اللاهوت المسيحي، وعلى الإمام العميق بالفلسفة الحديثة، ولا سيما الألمانية، كما تدل على ذلك دراسته لإبستمولوجيا كانط ولهرمنيوطيقا جدامر. ولما رجع إلى إيران، انتُخب في البرلمان في أول دورة بعد الثورة الإسلامية، في سنة ١٩٧٩، ولكنه اتخذ فيما بعد موقفًا معارضًا للنظام، ثم اعتزل السياسة جملة. وأصبح -فيما بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٦- أستاذًا بجامعة طهران، حيث كان يلقي دروسًا في الفلسفة وعلم الكلام الإسلاميين، وكذلك محاضرات في الديانات الأخرى سوى الإسلام.

وتدل كتابات الشبستري على أنه عالم موسوعي، يأبى أن يفكر في إطار المصطلحين المبسطين: الشرق الروحاني والغرب المادي؛ إذ كان يرى أن بعض التطورات الأساسية للتاريخ الثقافي الأوروبي الحديث -كالبرهان الذي أقامه كانط على أنه لم يعد من الممكن أن تستمر الميتافيزيقا الموروثة في كنف العلم الحديث- صالحةٌ ومحتومة للمسلمين أيضًا. وفي رأيه أن سكان هذا العالم طُرًا يعيشون الآن في كنف حداثة واحدة، سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوه؛ ولذلك يحسن بالمسلمين أن يبحثوا إشكالية كيف يسع المرء أن يتحدث عن الإيمان بالوحي تحت وطأة الظروف الخاصة التي تفرضها الحداثة (الشبستري ٢٠٠٠: ٨٧، f. ٥٨).

وقد افترع نظريته التفسيرية (راجع: فاهدات Vahdat ٢٠٠٠، القسم ١؛ ماركوت ٢٠٠٨) بالمسلمة القائلة بأن الإنسان لا يستطيع العلم بالله على ما هو عليه في نفس الأمر، ولا العلم بالوحي الإلهي على ما هو عليه في نفس الأمر، ثم قرّن ذلك بأفكار جادامر، لينتهي إلى أن الفهم يتشكل دائمًا بواسطة الأفكار المسبقة لدى من يحاول أن يفهم. وهذا الأمر ينطبق على جميع الجهود المبذولة في فهم القرآن: فكل تفسير يتشكل على وفق الأفكار المسبقة للمفسر؛ أعني أنماط تفكيره، ومدركاته السابقة (*pishfahmha*)، وتساؤلاته الحاضرة، واهتماماته، وتوقعاته (الشبستري ١٩٩٦: ١٤-٣٢)؛ ولذلك كان قول أهل السنة من الأثرين

والأشاعرة بأن النقل والعقل بديلان يمكن اختيار أحدهما، وبأن السلامة في الجنوح إلى النقل -محض وهم؛ لأن للأفكار المسبقة في العقل مدخلًا ولا بدّ في كل رجوع إلى النقل (الشبستري ٢٠٠٠: ٨٦. f).

ولما كانت هذه الأفكار السوابق متأثرة بالحالة الخاصة وبالأفق الثقافي للمستغل بتحصيل الفهم عبر تاريخه، فليس لأي تفسير إنساني فرد أن يدعي بلوغ الحقيقة المطلقة في تفسير مراد الوحي؛ ولذلك لا يجوز فرض تفسير خاص للأحكام أو العقائد القرآنية بالقوة السياسية، بل يجب تقبل التفسيرات المتعددة المختلفة وحمائتها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في مجتمع منفتح ودولة علمانية.

وقد رأى الشبستري -في توافق منه مع مفهوم «الدور الهرمنيوطيقي» (hermeneutical circle) لجدامار- أن الجهود التي يقوم بها المرء في فهم الوحي عملية مستمرة: فمن جهة، لن يبلغ تفسيره للقرآن البتة غاية لا مزيد عليها، ولكنه سيكون في تطور دائم بسبب تغير أفكاره المسبقة، كما أن هذه الأفكار نفسها -من جهة أخرى- يمكن أن تُصحح أيضًا عند مواجهة النص.

وفي مقالة بعنوان «القراءة النبوية للعالم» (Qiraat-i nabavi az jahan)، نُشرت في صحيفة "Madrash" في صيف عام ٢٠١٧، ثم زيد حجمها بعد ذلك بطائفة مطولة من التذييلات (الشبستري ٢٠٠٩: ٣٦ رقم ١٧^(١)) -وسّع الشبستري مقارنته بتقديم فهم جديد للوحي: فهو الآن يعزو القرآن إلى إبداع محمد ﷺ (لا إلى الله)، ففتح بذلك الطريق إلى سياقه [الضمير عائد إلى القرآن] التاريخي المطلق، مع تقديم جواب مؤقت للسؤال الثيولوجي عن كيفية تصور الدور الذي قام به الله العلي في إنشاء كتاب مقدس، أبدعه إنسان يعيش في هذا العالم. وقد انتهى الشبستري -وفقًا لمعطيات فلسفة اللغة- إلى أن النبي ﷺ لم يكن ليستطيع جعل قومه يفهمون رسالته لو أنه اقتصر على أن يكون مجرد ناقل لنص ليس من إنشائه. وإذا صح ذلك، فلا بدّ أن القرآن -شكلًا ومضمونًا- من عند محمد ﷺ؛ إذ لا

(١) هذا النص ومعظم التذييلات متاحة منذ ٢٠١٤/٣/٣١ على:

شيء يمكن وضعه سياقيًا في لغة بشرية إلا أن يكون صادرًا عن متكلم من البشر، غير أن النبي ﷺ شهد أن الله هو من علمه، وأنه هو الذي مكّنه من قول ما قال، فهذا التمكين الإلهي للكلام النبوي هو الذي سماه القرآن وحياً. وطبيعة هذا الوحي مجهولة، ولكن لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون كلامًا شفاهيًا بين الله ومحمد ﷺ؛ لأنه حدث في مجال لا تتحقق فيه شروط الحوار بلغة البشر. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يرى أثر هذا الوحي: فكلام النبي ﷺ يختلف عن كلام عامة الناس فيما يحمله من مفهوم خاص للعالم، والقرآن يتضمن رؤيته النبوية للعالم، من منظور توحيدي.

وكذلك انتهى عبد الكريم سروش (ولد في سنة ١٩٤٥) إلى أن القرآن من وضع محمد ﷺ. ولم يكن قد حظي، كالشيبستري، بتعليم ديني، ولكنه أنفق -بعد تخرجه في كلية الصيدلة من جامعة طهران- خمس سنوات في إنجلترا، يدرس الكيمياء وفلسفة العلوم. واتصل في أثناء ذلك بـ«العقلانية النقدية» (Critical Rationalism) لكارل بوبر (Karl Popper). ولما رجع إلى إيران بعد الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩، أيد النظام السياسي الجديد بحماس شديد، ثم ما عثم حتى اعتزل السياسة في سنة ١٩٨٤، ونذر نفسه للكتابة والتدريس، وإلقاء محاضرات في التصوف والفلسفة، ولا سيما في جامعة طهران. وفي سنة ١٩٩٦، شرع في نقد رجال الدين الشيعة علانية، فغدا منذ ذلك الحين من أشهر المنشقين في البلاد، وتلقى تهديدات، بل هوجم جسديًا بسبب تغيير موقفه كليًا؛ فحمله ذلك على قبول عدة دعوات للإقامة طويلاً خارج البلاد، ثم مضى أخيرًا إلى منفى دائم، منذ سنة ٢٠٠٠، فجعل يتابع البحث في معاهد علمية شهيرة ببرلين ولندن، كما ألقى دروسًا -بوصفه باحثًا زائرًا- في عدة جامعات بالولايات المتحدة.

وله إستمولوجيا خاصة -هي لبُ إسهامه في الفكر الكلامي- أتمها فيما بعد بنظرية جديدة في الوحي (انظر على وجه الخصوص: كوبر Cooper ٢٠٠٠؛ داهلين Dahlen ٢٠٠١). وقد فضّل القول فيها في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ولا سيما في كتابه «القبض والبسط في الشريعة»

"Qabd va-bast-i tiurik-i shariat" (شروس ١/١٩٩٠؛ واختصره بنفسه في: شروس ١٩ b : f.٢؛ الترجمة الإنجليزية في: شروس ٢٠٠٩ : ١٢٠). وكان منطلقه التفرقة بين الدين (religion) والمعرفة الدينية (religious knowledge). فالدين عنده هو الحق الموحى، وهو خالد، بخلاف المعرفة الدينية، فإنها متغيرة كسائر المعارف؛ بسبب عوامل خارجة عن موضوعها؛ كالقدرات العقلية الفردية وكفاءات المؤمنين، ولغتهم، والظروف الاجتماعية والثقافية التي تتكنفهم، والحالة العامة لتطور العلوم في زمانهم وفي بيئتهم. فهذه العوامل لها ما لا يخفى من الأثر في ضيق المعرفة أو اتساعها، فهي تضيق باطراح الأفكار والقواعد، وتنمو بإضافة المفاهيم والأحكام، على وفق الفرضيات والتوقعات والإشكاليات التي تدور في نفوس المؤمنين. فالدين من حيث هو، أو كما قال شروس أيضًا: النص المعياري «صامت» (انظر أيضًا: شروس ١٩٩٨ : ٢٤٥؛ شروس b1٩٩٩ : ١٢٠). ولا يكون له تأثير إلا من خلال التفسير البشري، الذي يكون دائمًا ظنيًا وغير معصوم، ويشمر حتمًا عدة نتائج، ليس بعضها بأولى بالقبول من بعض (راجع عنوان كتابه «الصراطات المستقيمة» (Siratha-yi mustaqim)، الذي يمثل تجرؤًا على القرآن ١ : ٦)؛ نظرًا لتنوع العوامل الخارجية التي تتوقف عليها. وإذا كان الأمر كذلك، فليس لأي تفسير خاص أن يدعي لنفسه سلطانًا على غيره من التفسيرات.

وثمة تعارض لا يخفى بين هذه الإستمولوجيا وبين نظرية «ولاية الفقيه» للخميني، التي تعد أساس النظام السياسي الحالي في إيران، كما أنها لا تتفق مع اعتقاد الشيعة في عصمة الأئمة، ولكنها لم تقدح بعد في الصلاحية الأبدية للقرآن في مجموعه، وهي الخطوة التي خطاها شروس في كتابه «(بسط التجربة النبوية)» "Bast-i tajrube-yi nabawi" (شروس a1٩٩٩؛ شروس ٢٠٠٩)، الذي أطرح فيه مفهوم الوحي اللفظي (verbal revelation) (انظر في مذهبه الثيولوجي في الوحي: مدني نجاد Madaninejad ٢٠١١ : ٦٠-١٠٤؛ أميرور ٢٠١١ : ٤٢٢-٣٧)، حيث حلت تجربة الوحي لدى النبي ﷺ محل القرآن، فأضحت عند شروس هي المرجع في العقيدة الإسلامية، فالقرآن -في رأيه- هو تفسير النبي ﷺ لتجربة الوحي، التي هي نوع من الاتحاد الصوفي، فني محمد ﷺ في أثنائه في الإرادة

الإلهية، ثم لما وقف على أسرار هذه التجربة، تمكن من تقديمها بنفسه، بحسب ما تقتضيه الظروف، فكان في القرآن أجوبة لأسئلته ولأسئلة من يستمعون إليه، كما كان فيه ما يقوم بمطالبهم في ذلك الزمان وتلك البيئة، في صورة يمكنهم فهمها.

وجميع آيات القرآن التي تشير إلى حوادث خاصة، وكذلك عربية القرآن التي تستلهم الثقافة العربية، كل ذلك عارض [وقتي]، لا يمثل جزءاً من الدين الأبدي الذي يريد الله من الناس اعتناقه. وينبغي على مسلمي اليوم -في رأي سروش- أن يكون تدينهم مثاليًا، يجمع بين تدين عالم ناقد وصوفي في الوقت نفسه: وذلك أن عليهم -من جانب- أن يفرقوا بين الخالد والعارض في القرآن وفي الإسلام، كما أن عليهم -من جانب آخر- أن يسطوا التجربة النبوية بالحق بها، والتحقق باتحاد صوفي مع الله، يقومون به بأنفسهم.

وفي لقاء له مع المجلة الهولندية الإلكترونية «زمزم» (ZemZem)، في سنة ٢٠٠٧ (النص في: سروش ٢٠٠٩: ٢٧٢-٥)، بدأ تبرؤه من الاعتقاد التقليدي في أن القرآن موحى بلفظه أكثر وضوحًا؛ فهو يعلن الآن أن الوحي ضرب من الإلهام يشبه إلهام الشاعر، وأن القرآن كالشعر، لم يكن إبداعه بالإلهام وحده، ولكن بواسطة الشخص الملهم أيضًا، النبي محمد ﷺ. وكل وحي فهو مضمون بلا شكل، وإنما يُشكله النبي [لغوياً]. وفي أثناء عملية التشكيل هذه تؤدي «اللغة التي يعرفها، والأساليب التي يجيدها، والصور والمعارف التي يملكها»، دورًا مهمًا، بل تؤدي هذا الدور أيضًا شخصيته وأحواله المزاجية. وعلى هذا، فمن الممكن أن يشتمل القرآن أيضًا «من هذا الجانب الإنساني المحض» على أخطاء، كما في ذكره للحوادث التاريخية، أو حديثه عن الموروثات الدينية الأخرى، أو عن المسائل الدنيوية العملية (سروش ٢٠٠٩: ٢٧٣). ومع ذلك، لم يزل سروش يؤكد عصمة القرآن فيما يتعلق بصفات الله، والدار الآخرة، وأحكام العبادات (سروش ٢٠٠٩: ٢٧٣) -دون أن يحدد المعيار الذي عول عليه في عدم عزو هذه الأمور إلى علم النبي ﷺ.

الاهتمام بـ «الكلام الجديد» (New Kalam)

البدايات والتطورات

(أ) المفاهيم الأولى للكلام الجديد

لقد أشار السيد أحمد خان إلى علم كلام جديد، وهو يرى أن مهمة هذا العلم «أن تتوفر الجهود على التوفيق بين مبادئ العلم الطبيعي والفلسفة المعاصرين وبين العقائد الإسلامية، أو على البرهنة على سُخف هذه المبادئ» (محاضرة عن الإسلام Lecture on Islam)، ١٨٨٤، ترجمتها في: ترول ١٩٧٨ b: ملحق ٣١٣). ولما كان على يقين من أنه لا يمكن دحض هذه المبادئ وما تضمنته من فلسفة بالأدلة الكلامية، فقد بدا له أن الوظيفة الأساسية لعلم الكلام الحديث إنما هي إيجاد تفسير لعقائد الإسلام يوافقها [المبادئ]. والحق أن محمد عبده كان قد لاحظ خلو كتب الكلام ذات الوظيفة التعليمية مما يتصل بالحياة المعاصرة، ولكن دون أن يفكر منهجياً في إمكانية وجود موضوعات أو مناهج جديدة يأخذ بها المتكلمون المسلمون، وقد اقتصر في «رسالة التوحيد» (١٨٩٢) على محاولة مداواة هذا العيب بتقديم الإسلام بوصفه الدين الأنسب لعصر العقل والعلوم الحديثة.

وكثيراً ما يُنسب إلى العالم الهندي شبلي النعماني أنه اتخذ الدعوة إلى كلام جديد شعاراً، فحث في كتابه «الكلام» (١٩٠٤)، الذي اشتملت طبعته الأولى على هذا العنوان الفرعي: «يعني [أي] علم كلام جديد» (yani ilm-i kalam-i jadid) - على إصلاح علم الكلام وفقاً لما عده من مطالب العصر الحالي. وقد نُشر هذا الكتاب في ترجمته الفارسية بعنوان «علم الكلام الجديد» في سنة ١٩٥٠-١ (نعماني، الكلام)، فأسهم في ترويج هذه الدعوة، ولا سيما بين علماء الشيعة. ومع ذلك، كان شبلي ينافح عن كلام جديد، ذي قيمة تجديدية محدودة: فقد

رأى أن المشكلات الكلامية الأساسية لم تتغير عما كانت عليه منذ قرون، واعتقد أنه يكفي في الوفاء بمطالب العصر الحالي أن ننبد المذهب الأشعري، مع العودة إلى البراهين العقلية، وإلى مقالات المعتزلة أو الفلاسفة المسلمين. من أجل ذلك، وصف موقفه بأنه «حدائية الحقبة الوسيطة» (medievalized modernism) (مراد ١٩٩٦ : ٣٤؛ وانظر: مراد ١٩٩٦ : ١٣-٣٤ أيضًا للوقوف على تحليل للمشكلات التي تعترض مقارنة شبلي).

وقد كان بعض المتأخرين من العثمانيين وبعض الأتراك الجمهوريين الأوائل من المعاصرين لشبلي أكثر إدراكًا لجِدَّة التحديات التي يواجهها علم الكلام في القرن العشرين، ورأوا أن التجديد الكلامي الذي تقتضيه هذه التحديات أبعد مدى. وفي سنة ١٩٠٩، ألقى شيخ الإسلام موسى كاظم محاضرة مهمة، أكد فيها ضرورة تعديل كتب الكلام المدرسية على وفق المطالب العصرية، وأشار إلى أن متكلمي العصور الأولى كانوا ينافحون عن عقيدة الإسلام ضد اعتراضات الفلاسفة الأرسطيين والإشراقيين، غير أن هؤلاء الخصوم قد اندثروا منذ عهد بعيد، ففات بذلك الانتفاع بالكتب الكلامية التقليدية التي ترد عليهم، وتعين أن تكون كتب الكلام الجديدة منصرفة إلى الدفاع عن العقيدة الإسلامية ضد خصوم العصر الراهن، وهم أتباع المذهب المادي (materialism)، والمذهب الطبيعي (naturalism)، ومذهب الإلحاد (Kutub 290 f.) (atheism). ولكن القدرة على دحض شبه هؤلاء تقتضي من المتكلمين المعاصرين الإلمام العميق ابتداءً بالاتجاهات الفلسفية المعاصرة المتصلة بهذا الأمر، بينما يسعهم أن يُهملوا بعض الموضوعات التي كثر فيها النقاش في الخطاب الكلامي السابق، فلن يكون من المفيد -على سبيل المثال- أن نسهب -ونحن نواجه الإلحاد المعاصر- في الحديث عن صفات الله؛ لأن من لا يؤمن بالله أصلًا، أنى له أن ينشغل بفهم صفاته (Kutub 292).

وفي تلك الفترة نفسها، أكد عبد اللطيف الخربوتي (١٨٤٢-١٩١٦) أيضًا، الذي كان يدرّس الكلام في «دار الفنون» بإسطنبول، الحاجة إلى نوع جديد من الكلام لدحض المذاهب الكاذبة الحديثة في مجابهتها للعقيدة الإسلامية،

ولا سيما المذهب الحسي (sensualism)، والمذهب المادي، ومذهب الإلحاد، وهي التي انتشرت الآن بين المسلمين بتأثير الأفكار الفلسفية الغربية (انظر: كارامان Karaman ٢٠٠٤). وقد ذكر في مقدمة كتابه «تنقيح الكلام في عقائد أهل الإسلام» (الذي نشر لأول مرة في سنة ١٩٠٩)، وكُتب بالعربية مصحوبًا بشرح توضيحي موسّع بالتركية العثمانية - أنه عزم على تصنيف هذا الكتاب؛ لأنه وجد أن كتب الكلام التقليدية لم تعد تناسب الغايات التعليمية المعاصرة، فقد كان أصحابها يردون على ما كان في زمانهم من شبهات وضلالات، والواجب اليوم إنما هو الرد على شبهات زماننا؛ فإن تدوين الكلام على مقتضى الحال والمقام (تنقيح، f.٤؛ والاقتباس ص ٤). وقد أشار في كتاب عن تاريخ الكلام أنه آن أوان مرحلة ثالثة من مراحل التطور في هذا العلم، يتعين على أصحابها الدفاع عن عقيدة الإسلام ضد الأخطار الناجمة عن الفلسفات المعاصرة، وذلك بعد مرحلة التطور الأولى التي كان الانشغال فيها بدحض الأباطيل التي أثمرتها فتن العهد الأول، وبعد المرحلة الثانية، التي انصرف فيها المتكلمون إلى بحث الأغلاط الناجمة عن التأثر بالفلسفة اليونانية. ولكن القدرة على دحض هذه الفلسفات المعاصرة يقتضي [من متكلمي اليوم] دراستها بعمق، كما فعل ذلك متكلمو المرحلة الثانية بالنظر إلى الفلسفة اليونانية (تنقيح، ١٢٤-٦).

على أن الخربوتي لم يوفق في تنفيذ برنامجه؛ فأكثر مباحث كتابه «تنقيح الكلام» تقليدية (انظر أيضًا: يار ١٩٩٨: ٢٥٨-٦٠)^(١). وقد أقر هو بأنه لم يكن قادرًا على الوفاء بما طالب به متكلمي زمانه؛ لأنه لا يعرف أي لغة أجنبية، فكانت معرفته بالفلسفة الغربية غير كافية؛ ولذلك عبر عن آماله في حق من كان أحسن تهيؤًا لهذا الأمر من أقرانه (تاريخ، ١٢٦).

وقد كان إسماعيل حقي الإزميري يرى رأي الخربوتي في أن التحدي الأساسي لعلم الكلام في العصر الحاضر إنما هو مجابهة الفلسفات الحديثة ذات

(١) ضع جانبًا مقال «علم الفلك» (Astronomi)، المطبوع ملحقًا بهذا العمل، وفيه ذكر أن الصورة القرآنية للكون لا تتعارض حتمًا مع صورته في علم الفلك ما بعد كوبرنيكوس؛ لأن الآيات القرآنية المتعلقة بهذا الموضوع لا ينبغي أن تفهم بوصفها وصفًا للحقائق الفلكية، وإنما بوصفها إشارات لعظمة الخالق وقدرته.

الأصول الغربية، غير أن مواجهته لهذا التحدي كانت أبعد مدى؛ إذ أمعن التفكير -على نحو مختلف تمامًا- في مشروعية هذه المقاربة الجديدة، وفي متطلباتها المنهجية، وكذلك في عواقبها (انظر أيضًا: بال أوغلو 1996). ومن الممكن الوقوف على مباحثاته في هذا الشأن في مقدمتي كتابيه «محصل الكلام والحكمة» (١٨/١٩١٧)، و«علم الكلام الجديد» (*Yeni ilm-i kelam*) (١/١٩٢٠) - (٣/١٩٢٢)، وكذلك في لقاء له عن مشروعه الكلام الجديد مع صحيفة «سبيل الرشاد» (*Sebilurresad*)، في مايو ١٩٢٣، وفي مقال وتمة له، نشرًا جميعًا في الصحيفة نفسها، في أغسطس ١٩٢٣، بعنوان «عن علم الكلام الجديد» (*Yeni ilm-i kelam hakkinda*).

وقد قسم الإزميري التطور السابق لعلم الكلام -كما فعل الخربوتي- إلى مرحلتين: متقدمو المتكلمين، ومتأخروهم. وفي رأيه أن المرحلة الثانية بدأت في القرن السادس الهجري بتأثير الأشاعرة المتصلعين من الفلسفة، كالغزالي. وبينما كان متقدمو المتكلمين يتنازعون في مقالات الفرق المختلفة، ولا سيما المعتزلة والجهمية، انصرف متأخروهم إلى النظر في الفلسفة اليونانية، وفي آراء الفلاسفة المسلمين المتأثرين بها. وجدير بالذكر أن الإزميري لم يرَ -في أثناء بيانه للفرق بين هذا النمط من الكلام والنمط السابق- جديدًا؛ إذ كان من الطبيعي أن يغير المتكلمون آراءهم وأساليبهم عند الضرورة (محصل، ١٠ f.، *kelam*، ٧ f.)؛ لأن «مبادئ علم الكلام ووسائله يمكن أن تتغير وفقًا لحاجات العصر» (*kelam*, 7)، كما «أن وظائفه تختلف باختلاف الخصوم والمعارضين المعاندين، وأولئك الذين يطلبون الهداية» (*kelam*, ١٠؛ وانظر: محصل، ١١؛ «*kelam hakkinda*»، ٢: ٣٨). وقد اختفت الفلسفة التي ارتكز عليها فكر المرحلة الثانية منذ ثلاثة قرون (*kelam*، ٩٠؛ محصل، ١٢؛ واللقاء ٥٩)، وحلت محلها الفلسفة الغربية الحديثة؛ فكان من الأفضل الآن الاشتغال بآراء الفلاسفة الإنجليز والفرنسيين والألمان، بدلًا من الاشتغال بآراء قدماء الفلاسفة اليونان (*kelam*, 90). وكذلك لم يعد علم الكلام يستطيع الدفاع عن الإسلام بالتعويل على المنطق الأرسطي وعلى أنماط الحجاج المدرسية، بل لا بدَّ من اعتماد منطق مؤسسي المذهبين التجريبي (*empiricism*) والعقلي (*rationalism*) الحديثين، ومن اتباع الأساليب والقواعد المستعملة الآن

في جميع العلوم على العموم (محصل، ١٣، ١٤؛ واللقاء ٥٩). ولا بد أن يشمل هذا العلم كذلك على مختلف فروع الفلسفة الحديثة، فضلاً عن تاريخ الأديان (محصل، ١٧). ومما يجدر ذكره أنه لم يعد قادراً على مناقضة نتائج العلوم التجريبية؛ نظراً للاختلاف بين المجالات العلمية، فلا مناص من قبول هذه النتائج بوصفها حقائق، يشيد عليها بناءه (محصل، ١٦).

وبينما كان الخربوتي يرى أن الخصومة متأصلة بين الدين والفلسفة، وأنه ينبغي لذلك دحض الفلسفة الغربية جملة، كان الإزميري يذهب إلى أن من آراء الفلاسفة الغربيين المحدثين ما يخالف أصول الإسلام، ومنها ما لا يخالفه، بل يدعم هذه الأصول في بعض المسائل، مما يتيح أدلة نافعة لإقناع من ساورتهم الشكوك من المسلمين المعاصرين، ممن تأثروا بالفلسفة الغربية. ومهمة الكلام الجديد في رأيه إنما هي تمييز ما لا يتفق من الآراء الفلسفية مع الإسلام مما يوافقه منها، أو يدعمه، فلا ينبغي رد رأي لفلاسفة الغرب أو قبوله إلا بدليل (محصل، ١٣). وقد أولى الإزميري أهمية كبيرة إلى كون الكلام الجديد - كما يتصوره - لا يمكن أن يفضي إلى تغيير أي من أصول العقيدة الإسلامية (اللقاء ٥٩)، ولكنه يحتاج لها فحسب على نحو يجعلها مقبولة لدى المسلمين المثقفين، ولا سيما «الشباب الذين أشربت عقولهم النظريات الفلسفية» (الإزميري، *kelam hakkinda* : ٢، ٤٠).

وقد مضى نصف قرن تقريباً - بعد كتابة الإزميري عن علم كلام جديد، ودعوة إقبال إلى إعادة بناء الفكر الديني - لم يكن فيه إلا حديث قليل نسبياً عن ثيولوجيا فلسفية جديدة، ثم ظهر آية الله مرتضى مطهري (١٩٢٠-٧٩)، الذي كان يدرّس في جامعة طهران بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٧٨، فاشتهر بالدفاع مرة أخرى عن «كلام جديد» (عباس وقائمي نيا Abbas and Qaimi Niya ٢٠١١ : ٢؛ خسرويانا Khosrowpanah ٢٠٠٠/١ : ٢٤؛ مدني نيجاد ٢٠١١ : ٢٥)، انطلاقاً من أن «شبهات قد أثبتت في عصرنا لم تكن موجودة من قبل، كما ظهرت أدلة تؤيدها لم تكن معروفة من قبل، وما ذاك إلا بأثر من التقدم العلمي. وكذلك أمست كثير من الشبهات القديمة، وكثير من الأدلة التي تدعمها، ولا مورد لها في زماننا» (مقتبس في: عباس وقائمي نيا ٢٠١١ : ٨٩).

(ب) علم الكلام القرآني عند وحيد الدين خان

في محاضرة أقيمت سنة ١٩٧٦، دعا العالم الهندي، وحيد الدين خان (ولد في سنة ١٩٢٥)، مؤسس المركز الإسلامي بنيودلهي -إلى ما أطلق عليه «الكلام الجديد» (انظر أيضًا: ألتينتاش Altintas ٢٠٠٣)، ولكن المعنى الذي أراده بهذا المصطلح لا يتفق مع ذلك الذي أوردناه في أول هذا الفصل، ولا مع أي مفهوم آخر للكلام تعارفت عليه أي طائفة من علماء المسلمين. فعلم الكلام عنده لا يركز على الفلسفة البتة، ولكن على نتائج العلم الطبيعي الحديث، وعلم النفس، وعلم الآثار. وفي رأيه أن المتكلمين القدامى قد أخطأوا فيما حاولوه من شرح العقيدة الإسلامية الثابتة بأدلة عقلية مستمدة من الفلسفة؛ أي من أنماط متغيرة من التفكير الإنساني، وسيقترب علم الكلام الجديد الخطأ نفسه إن هو تأسس على الفلسفة الحديثة؛ لأنه سيكون قد اعتمد مرة أخرى على مجرد رؤى إنسانية عقلية، لعل الزمن يطمس آثارها في قابل الأيام.

وعنده أن ثمة نوعًا من الكلام هو الذي يعد ضروريًا وممكنًا في هذا العصر، ويمكن أن يحل نهائيًا إشكالية الآراء الكلامية التي يذهب رواؤها بمرور الزمن. فالمفاهيم التي يمكن أن تمثل جزءًا من علم الكلام الإسلامي الصالح لكل زمان موجودة في القرآن؛ لأن الله قد رتب نظام الكون، وبيّن ذلك في كتابه، وإن بشيء من الإيجاز؛ نظرًا لأن معاصري النبي ﷺ لم يكونوا قادرين على فهم المزيد. على أن هذا النظام [الكوني] قد أصبح اليوم معلوم التفاصيل، بفضل التطور العلمي، كما بات واضحًا أن نتائج العلوم تثبت حقيقة ما جاء في القرآن. فإذا تبين ذلك، فالواجب تسجيل الآيات القرآنية المتعلقة بهذا الأمر، واستكمال ما جاء فيها بمكتشفات العلوم الحديثة التي تحددتها وتؤكدها (*kalam*)، (٧٨-٨١)، وهذا هو «علم الكلام القرآني» (*Quranic kalam*) (77 *kalam*) .

وقد قدم نموذجًا تطبيقيًا [لهذا العلم] في كتابه «الإسلام يتحدّى» (نشر بالأردنية أولاً، في سنة ١٩٦٦، وذاع وانتشر في ترجمته العربية سنة ١٩٧٤)، حيث بحث طائفة كبيرة من الموضوعات الحديثة التي تعد جدية -بحق- بالدراسة الجادة في الكلام المعاصر. على أن مقارنته قد أغفلت أن كل أنواع العلوم

الحديثة مبنية -كالفلسفة سواءً بسواء- على أنماط تفكير إنسانية، وأن المعرفة الحاصلة عنها لا يمكن -لذلك- أن تكون في مجموعها صالحة لكل زمان. وفي الحق أن الذي قام به وحيد الدين خان لا يعدو أن يكون نمطاً معدلاً نوع تعديل مما يسمى بـ «التفسير العلمي»؛ أعني تلك التقنية الدفاعية (apologetic technique) لقراءة أحدث المكتشفات والنظريات العلمية المفترضة في القرآن، وإن كان قد أوھنها افتقارها إلى التفسير التأملي (reflected hermeneutics).

(ج) دعوات حديثة لكلام جديد مبني على الفلسفة

منذ تسعينيات القرن العشرين، ظهرت دعوات متزايدة -من قبل علماء سنة وشيعة- إلى كلام جديد مبني على الفلسفة (ذكر بدوي ٢٠٠٢ أول رؤية أولية لتطور فكرة الكلام الجديد لدى عالم شيعي). وقد أصبح مصطلح «الكلام الجديد» (*yeni kelam, kalam-i jadid*) الآن مصطلحاً راسخاً لغاية يتوخاها جماعة من المفكرين ذوي الاتجاهات المختلفة. وممن دعا إليه في مصر حسن حنفي وآخرون. وأما في تركيا وإيران، فغدا «الكلام الجديد» علماً على مدرسة فكرية.

وكثيراً ما يصنف المتكلمون الجامعيون الأتراك المعاصرون محمد عبده وشبلي النعماني والخربوتي وإسماعيل حقي الإزميري بوصفهم رواد المدرسة المسماة بـ "*yeni kelam*"، وكثيراً ما يعرضون لأفكارهم تحت هذا العنوان في الحلقات وفي الكتب الدراسية (على سبيل المثال: طوبالوجو Topaloglu ١٩٩٣؛ كاراداش Karadas ٢٠١٠: ١١٩-٢٥). على أن بعض الباحثين الأتراك المعاصرين لا يشيرون إلى هؤلاء الآباء المؤسسين، ولكنهم يطورون -مع ذلك- علم كلام جديد مبنياً على الفلسفة، ومؤسساً على ما خلفه هؤلاء الرواد، نذكر من هؤلاء: حسين أتاي (Huseyin Atay) (ولد في سنة ١٩٣٠)، أول من تولى كرسي الكلام في كلية اللاهوت بأنقرة، وإلهامي جولر (Ilhami Guler) (ولد في سنة ١٩٥٩)، وشعبان علي دوزجون (Saban Ali Duzgun) (ولد في سنة ١٩٦٨)، وكلاهما أستاذ في الكلية نفسها.

وفي إيران، نافح محمد مجتهد الشبستري وعبد الكريم سروش وغيرهما عن برنامج «الكلام الجديد»، وتابعوا السير في إنجازاه. ومن المؤيدين له بين الشيعة

أيضاً عبد الجبار الرفاعي (ولد في سنة ١٩٥٤)، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة بغداد، ورئيس تحرير صحيفة «قضايا إسلامية معاصرة».

وقد خُصص المؤتمر السنوي الثالث للجمعية الفلسفية المصرية، الذي انعقد في القاهرة - بالتعاون مع الأزهر - في يونيو ١٩٩١، لموضوع «نحو علم كلام جديد» (هناك تقرير كتبه حسن حنفي عن مشاركته في هذا المؤتمر في حاشية طويلة، في: حنفي ١٩٩٧: ٦٩-٧١؛ كما أن هناك تقريراً يلقي الضوء أيضاً على الآراء المختلفة للمشاركين الآخرين، في: الرفاعي ٢٠٠٢: ٢٥٣ f). وفي إبريل ٢٠٠٤، تمحور المؤتمر الدولي الأول ضمن سلسلة مؤتمرات أخرى عن: «مناهج العلوم الإسلامية بين التجديد والتقليد»، الذي نظمته كلية «دار العلوم» بجامعة القاهرة، حول «الكلام الجديد» (نص المذكرة الختامية المتضمن لتوصيات المشاركين في: الجَلَيْند ٢٠٠٤: ٨٢٧ f). وقد أبدى محمد السيد الجلند في كلمته الافتتاحية أسفه لكون دروس علم الكلام في المعاهد الإسلامية الأكاديمية قد أشبهت «مُتحفًا للتاريخ الثقافي» يطوّف فيه الطلاب للمشاهدة، بدلاً من أن يتعلموا كيفية التفكير في حلول لمشكلات عصرنا (الجلند ٢٠٠٤: ٢٧).

(د) أنماط المقاربات الجديدة المقترحة

والحق أن الأفكار التي ينبغي أن يتكون منها علم الكلام الجديد قد اختلفت اختلافاً كبيراً بين من دعا إليه من المتكلمين (انظر أيضاً: إفكوران Evkuran ٢٠٠٤). ومما يجب التنبيه إليه أيضاً - في النبذة الطبوغرافية التالية - أن أنصار هذا العلم لم يكونوا يقتصرون على فكرة واحدة من هذه الأفكار، بل يجمعون في الغالب بين طائفة منها.

١- غاية جديدة؟

يعد تحديد الغاية المتوخاة من الكلام الجديد أول مسائل الخلاف بين الداعين إليه، فلم يزل كثير منهم يعتقدون أنها دفاعية في المقام الأول، وأن هذا العلم ينبغي أن يُهيأ للوفاء بهذه الغاية فعلياً في المستقبل (انظر - على سبيل المثال - : الجلند ٢٠٠٤: ٣٧، ٦٨ f). والتوصيات الختامية للمؤتمر: الجلند ٢٠٠٤: ٨٢٧ f؛ إذ ينبغي أن ينافح عن الإسلام ضد خصوم بلغوا في كيده مبلغاً

غير مسبوق. ومع ذلك، دعا غير واحد من المفكرين الآن إلى تجاوز هذه الغاية الأولية، وإلى النظر إلى الكلام الجديد بوصفه فرعاً معرفياً يحتاج إليه المسلم للانتفاع به في خاصة أمره؛ وذلك لتطوير تصوره العقلي لدينه تحت وطأة ظروف الحداثة، وكذلك تصوره للحداثة نفسها في ضوء هذا الدين.

٢- موضوعات جديدة

يرى بعض المؤلفين أن الكلام الجديد مبني على الفلسفة، وأنه يبحث في موضوعات جديدة، وأن هذه الموضوعات تكون في العادة حديثة (انظر: طوبال أوغلو ٢٠٠٤ للوقوف على أفكار تفصيلية للمتكلم التركي في الموضوعات التي ينبغي معالجتها في علم الكلام في العصر الراهن). ومن القضايا التي يرد ذكرها كثيراً في هذا الصدد قضية العلاقة بين العقيدة الإسلامية والعلوم الطبيعية الحديثة، وهي أكثر القضايا التي احتدم حولها النقاش منذ السيد أحمد خان ومحمد عبده. وكذلك كان موضوع المادية والإلحاد من الموضوعات المركزية لدى الحداثيين [الإسلاميين] في بداية القرن العشرين. ومنذ ستينيات هذا القرن، قام بعض المتكلمين الأتراك بإجمال الرد على الإلحاد على غرار ما صنع حداثيو مطالع القرن العشرين، أو استناداً -في بعض الأحيان- إلى ضرب من المعرفة الفلسفية التي مسها طائف التحديث مساً رقيقاً (انظر -على سبيل المثال-: قائمة العناوين في: طوبالوجو ١٩٩٣: ١٤١، وجوشكون Coskun ٢٠١١).

وفي نهاية القرن التاسع عشر، حظيت نظرية «التطور» لدارون بنقاش قوي. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، اتخذت الحَلَقِيَّة [المذهب الحَلَقِي] (creationism) بديلاً للداروينية، ولا سيما في تركيا، حيث وجدت لها ظهيراً من المحافظين الدينيين ومن رجال السياسة الإسلاميين، وإن كانت قد راجت كذلك في مناطق أخرى (ريكسنجر ٢٠٠٩: ١٠٣-١٢؛ وانظر أيضاً: ريكسنجر ٢٠٠٩: ٢٠١١). على أن واحداً من المذهبين (الداروينية والخلقية) لم يشغل كثيراً أولئك المبشرين بالكلام الجديد.

وأكثر من ذلك تلك الجهود المبتكرة في مفاهيم علم الكلام الجديد، التي لا تتيح معالجة موضوعات جديدة فحسب، ولكنها تتأسس على الاعتقاد بأن هذا

العلم يحتاج إلى أن يُصرف إلى مسائل بحثية جديدة، وإلى اعتماد مناهج جديدة كذلك.

٣- مراكز اهتمام جديدة

لقد ألحَّ غير واحد من الباحثين على التحول من «الكلام» التقليدي الذي تتبدى فيه مركزية الإله (theocentric) إلى «كلام» تتجلى فيه مركزية الإنسان (anthropocentric) (انظر -على سبيل المثال-: حنفي ١٩٩٧: ٧٢، وكذلك المبحث ٦ (ب) فيما مضى)، أو تكون الغلبة فيه -على الأقل- للبعد الأنثروبولوجي بالنظر إلى المسائل المتعلقة بتوحيد الله وبصفاته. وقد حملت الأهمية التي حظي بها الإنسان -بوصفه موضوعًا للفكر الكلامي- [الجديد] شرف الدين جولچوك (Serafeddin Golcuk) (ولد في سنة ١٩٤١)، أستاذ الكلام بجامعة «سلجوق» في قونية -على أن يذهب إلى أن مصطلح «علم التوحيد» لا ينبغي أن يستخدم بعد الآن مرادفًا لـ «علم الكلام» (جولچوك ١٩٩٢: ٣٣٣. f).

وثمة مطالبة أخرى أبداها نفر قليل من المفكرين، حاصلها أن الكلام ينبغي أن يصبح أدخل في الشؤون الدنيوية والسياسية من أجل القيام منهجيًا بتنفيذ أفكار الحرية الفردية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية التي تضمنها القرآن في رأيهم، ووجدت كذلك في مقالات بعض الفرق القديمة في الفكر الكلامي، ولا سيما المعتزلة. من أجل ذلك ينبغي أن يصبح هذا العلم أداةً لنقد الاضطهاد والاستغلال والفقر وسائر المظالم، وأن يُرسي القواعد العقيدة لنظام أفضل للدولة والمجتمع على السواء. ومن الداعين الأساسيين لهذا النمط من علم الكلام السياسي: حسن حنفي. والحق أن فكرته -المذكورة سلفًا- في أن متكلمي اليوم مدعوون إلى إعادة صياغة المفاهيم الإسلامية التقليدية عن الله وعن الإيمان الصحيح في ضوء الحاجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة -لم تخل من إشكالية؛ لأنها تهدف بوعي- بعيدًا عن مجرد إعادة الصياغة التفسيرية للعقائد والأحكام الموجودة في القرآن في ضوء الظروف الحديثة -إلى استخدام متلاعب للمعتقدات الدينية للمؤمنين في سبيل تحقيق مآرب سياسية، يرى هو أنها مشروعة.

ومن الكتاب من لا يشارك حنفي هذه النظرة، ولكنه يشاركه الرغبة في تطوير ثيولوجيا إسلامية للتحرر (Islamic Theology of Liberation)، يقوم أصالةً على أسس قرآنية (انظر -على سبيل المثال-: إيزاك Esack ١٩٩٧؛ جولد Guler ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠١١). وتكون بدايات التفسير النسائي للقرآن (وأشهر من يمثله اليوم أمينة ودود (ولدت في سنة ١٩٥٢)، وهي أمريكية اعتنقت الإسلام، وتعمل أستاذًا للدراسات الدينية في جامعة فرجينيا كومونولث "Virginia Commonwealth University"، في ريتشموند) جانبًا خاصًا في محاولات الشروع في هذه الثيولوجيا التحررية (على سبيل المثال: ودود ١٩٩٩ و ٢٠٠٦).

وقد قدم ثلاثة من المفكرين الإيرانيين -هم محمد مجتهد الشبستري، وعبد الكريم سروش، ومحسن كديور (ولد في سنة ١٩٥٩) (انظر عن كديور: فاهدات ٢٠٠٠، القسم ٢)^(١)- نمطًا خاصًا من الكلام السياسي: فقد حاولوا البرهنة بطرق شتى، معولين على الحجج الكلامية، على أن من الواجب -لمصلحة الإسلام- الكفاح من أجل الديمقراطية، التي لا تتيح لرجال الدين، ولا لغيرهم ممن نصبوا أنفسهم مدافعين عن الدين القيم، أن يتلاعبوا بتفسير إرادة الله، وأن يخضعوا الناس لأرائهم بوسائل ديكتاتورية. فالديمقراطية تضمن -في رأي هؤلاء الثلاثة- حرية الاعتقاد التي تتطلبها حدود الفهم الإنساني للحقيقة الإلهية، ويقتضيها كذلك تعدد الآراء الفردية المتعلقة بهذه الحقيقة (انظر: صدري Sadri ٢٠٠١ خاصة للوقوف على هذا الجانب السياسي من ثيولوجيا هؤلاء الثلاثة).

وتعد الدعوة إلى الديمقراطية العلمانية -عند الشبستري- موصولة السبب بحرية تصويره لعلاقة الإنسان بالله، فقد قرر أن الإيمان بالوحي مسألة ترجع إلى الاختيار الحر، وأن الله نفسه لا يريد لها إلا كذلك، وآية ذلك أنه أبلغ إرادته

(١) تمسك كديور (Kadivar) -وهو عالم دين رفيع المقام، عمل أستاذًا زائرًا بجامعة ديوك (Duke University)، بشمال كارولاينا، منذ سنة ٢٠٠٩، ويعيش حاليًا منفياً هناك- بالمفهوم التقليدي للوحي الملفوظ للقرآن، ولكنه يرى أن الأحكام القرآنية المتعلقة بالمعاملات لا تكون ملزمة إذا بدت مخالفة للعدالة والعقل في ضوء ظروف العصر الراهن (كديور ١١/٢٠٠٢).

للإنسان من طريق الوحي، ولم يحمله حملاً على تنفيذها، مع أن ذلك مقدور له. على أن هناك سبباً آخر يبرر كون الإيمان أو الجحود أمراً اختياريّاً، وهو أن الله يريد من المؤمنين أن يشهدوا بإيمانهم، ولا تكون الشهادة صحيحة -بطبيعة الحال- إلا إذا صدرت عن الشاهد في حرية (الشبستري ٢٠٠٠/١: ٢١). وفي رأيه كذلك أن حرية المخاطبين بالوحي تتضمن الحق في نقد الدين، وفي اعتناق أي دين آخر سوى الإسلام، بل في إنكار الأديان جملة، وإلا لم تكن ثمة حرية حقيقية. وينبغي أن تُنظّم الدولة والمجتمع على نحو يكفل كل ذلك (الشبستري ١٩٩٦/٧: ١٨٤، ١٨٧). ومما يناط بعلم الكلام الجديد -في رأيه- مهمة إيجاد أساس إسلامي يعبر تعبيراً جيداً عن الاعتراف بحقوق الإنسان العالمية، وقد بدأ هو العمل فعليّاً في هذا الموضوع (على سبيل المثال: الشبستري ٢٠٠٢/٣: ٢٣٠-٣١١)^(١).

٤- مناهج جديدة

لقد ذهب غير واحد من مفكري السنة إلى أن الكلام الجديد ينبغي أن يكون أدخل في العقلانية من الكلام التقليدي، فدعا حنفي -على سبيل المثال- إلى كلام يكون نشاط العقل فيه أساساً للنقل، لا مقابلاً له (حنفي ١٩٩٧: ٧١). والحق أن الدعوة إلى مزيد من العقلانية توافق الاتجاه العام لدى حداثيي السنة منذ السيد أحمد خان.

ويعني البحث عن مزيد من الكلام العقلاني عند بعض مفكري السنة -كشلي النعماني- عودة مقصودة إلى المعتزلة، ونبدأ للمذهب الأشعري. ومع ذلك، من غير المعتاد أن يسعى متكلمو السنة المعاصرون إلى إحياء مقالات المعتزلة الاعتقادية دون قيد أو شرط، على نحو ما تغيا العالم الإندونيسي هارون ناسوتيون (Harun Nasution) (١٩١٩-٩٨)، الرئيس السابق لـ (IAIN) جاكرتا (مزني Muzani ١٩٩٤: ١١٣-٢٠؛ مارتن، وودورد، أتماجا Atmaja ١٩٩٧: ١٥٨-٩٦؛ صالح ٢٠٠١: ١٩٧-٢١٨؛ وانظر: صالح ٢٠٠١ للوقوف على نبذة

(١) يعد سروش أيضاً من المناصرين المتحمسين لحقوق الإنسان، ولكنه لا يلحق هذا الأمر بمسائل الكلام؛

انظر: أميربور ٢٠١١: ٤١٥ f.

عامة عن الاتجاهات الحديثة في علم الكلام بإندونيسيا)؛ إذ كان يرى أن المعتزلة يمثلون ذلك الجزء من التراث الإسلامي الذي لم يزل موصولاً بالمجتمع الإسلامي المُحدَّث، فهم «تراثنا الكلامي العقلاني الحر» (لقاد ١٩٩٣، مقتبس في: مزني ١٩٩٤: ١١٥). على أن أكثر المؤلفين الذين يمموا شطر المعتزلة خالفوه في ذلك، فأخذوا من مذهبهم بقدر وتركوا. ولذلك كانت شعارات «إحياء المعتزلة» (جاسبر Caspar ١٩٥٧؛ جارديت Gardet ١٩٧٢)، و«المعتزلة الجدد» (خالد ١٩٦٩)، و«الكلام المعتزلي الجديد» (ديميكليس Demichelis ٢٠١٠، متجاهلاً هيلدبرانت ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧) - شعارات مضلّة فيما يتعلق بفكرهم. ولا ينطبق ذلك على أفكار السيد أحمد خان ومحمد عبده وشبلي النعماني فحسب، ولكنه ينطبق أيضًا على كُتّاب المدرسة المصرية في التفسير الأدبي للقرآن، وعلى نصر حامد أبو زيد (انظر: هيلدبرانت ٢٠٠٧: ٣٥٣-٤١٧).

وفي الحق أن السنة المعاصرين لا ينزعون إلى التمسك الصارم بمقالات الأشعرية والماتريدية، حين يبدون آراءهم في بعض المسائل التي دارت حولها رحن النقاش الكلامي في الأزمنة السابقة، فمن مفكري السنة الرسميين من يعتمد طائفة من آراء المعتزلة اعتمادًا واسعًا، كإلهامي جولر، أستاذ الكلام في جامعة أنقرة، في كتابه «مسألة أخلاقية الله» (Allahin Ahlakiligi Sorunu) (٢٠٠٠)، فقد مال إلى رأي المعتزلة في العدل الإلهي، وفي وجوب الأصلح على الله، دون أن يعتنق مذهبهم بإطلاق (انظر: جولر ٢٠٠٠: ١٤٣).

وثمة كثير من الباحثين يرون أن الكلام ينبغي أن يصاغ على نحو أكثر قرآنية، وهم لا يريدون بذلك «الكلام القرآني» لدى وحيد الدين خان، ولكن «كلامًا» يدور حول التفسير المنهجي لأصول الرسالة القرآنية في ضوء المشكلات التي تعترض مؤمني اليوم. وقد انتصر لهذا النمط الكلامي وعمل به في تركيا -مع تفاوت قليل في التشديد- حسين أتا، وبكر طوبال أوغلو (Bekir Topaloglu)، وشرف الدين جولچوك (كاراداش ٢٠٠٩: ١٤٢-٨)، وآخرون. ويقترب هذا النمط كثيرًا مما يُطلق عليه «التفسير الموضوعي» بين تفاسير القرآن العربية المعاصرة، غير أنه يباينه في أنه يعتمد وسائل الفلسفة ومناهجها.

ومن المطالب المنهجية التي صاغها نفر من الباحثين المسلمين للكلام الجديد تلك التي تدعو إلى إقامة صلات قوية بطائفة كبيرة من العلوم الحديثة، ولا سيما الإنسانية، للتمكن من الاستفادة -مثلاً- من نتائج «علم نفس الأديان» المعاصر، و«الدين المقارن» [«مقارنة الأديان»]. وكذلك ينبغي أن يُكَيَّف [الكلام الجديد] على وفق المستوى الحالي للفكر الفلسفي.

وفي أيامنا هذه، لم تعد المعرفة الواسعة بالتطورات الحديثة في الفلسفة الطبيعية هي المطلب الأساسي لمتكلمي المستقبل، ولكن الإلمام بالمعارف المكتسبة بواسطة الهرمنيوطيقا الفلسفية والإبستمولوجيا -منذ النصف الثاني من القرن العشرين- والإفادة منها. فالهرمنيوطيقا الإسلامية الحديثة تمثل -عند الشبستري- أحد الأركان الأساسية للكلام الجديد الذي يطمح إليه (الشبستري ١٩٩٦؛ الشبستري ٢٠٠٠: ٢٠٨، ١١٦؛ الشبستري في: الرفاعي ٢٠٠٢: ٧٨-٨٠^(١)). وهو قد أكد كذلك على ضرورة تبوء التفكير في التجربة الروحية مكاناً مرموقاً في الكلام (الشبستري في: الرفاعي ٢٠٠٢: ١٠٥ f.). والحق أن هذه الأهمية التي أولاها، هو وسروش، للتجربة الدينية [الروحية] قد وافقت ما دعا إليه إقبال، الذي كان كلاهما ينقل عنه في بعض الأحيان.

(١) ولكن راجع في: الرفاعي ٢٠٠٢: ١٣٠-٤ و٢٥٨، أقوال الأستاذ الأزهرى عبد المعطي بيومي، ومحمد عمارة، اللذين صرحا بأن الهرمنيوطيقا الحديثة والإبستمولوجيا -بوصفهما غريبين تماماً- ليسا ضروريين، وأنهما يضران بالكلام الجديد. ويبدو أنهما قالا ذلك دون أن يكون لدهما علم صحيح بحقيقتهما.

(٨)

تذييل

لقد وقفنا النظرة العامة السابقة على أنه كان هناك -في المائة والخمسين سنة الأخيرة، ولا سيما في العقود القليلة المتأخرة لتطور الفكر الكلامي الإسلامي- مقاربات جديدة واعدة وجريئة. ويبقى أمر تطويرها يومًا ما في حلقات أوسع من المتكلمين الأكاديميين رهينًا بالتطور السياسي والاجتماعي في كثير من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، التي لم تزل محرومة من الديمقراطية ومن حرية التعبير. ولا يخفى أن التحالف بين الأنظمة الديكتاتورية والتيار الديني المحافظ، الذي يهيمن على جزء كبير من العالم الإسلامي، يقوم عقبة تحول دون التقدم المنشود.

المراجع

- (Abaza) أباطة، نزار (١٩٩٧). جمال الدين القاسمي، أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام. دمشق: دار القلم، ١٤١٨/١٩٩٧.
- Abbasi, Waliyullah, and Aliriza Qaimi Niya (2011). Ustad-i shahid-i Mutahhari, muassis-i kalam-i jadid. *Marifat-i kalami* (1389) 4/1: 85-112.
- (Abd al-Qadir al-Jazairi) عبد القادر الجزائري (ذكرى). ذكرى العاقل وتنبيه الغافل. ط ١، من دون بيانات، ١٨٥٥. تحقيق ممدوح حقي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٦ (وهي المقتبس منها هنا).
- (Abd al-Qadir al-Jazairi) عبد القادر الجزائري (المقراض). المقراض الحاد لقطع لسان منتقصي دين الإسلام بالباطل والإلحاد. مراجعة محمد بن عبد الله الخالدي المغربي. بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت، حوالي ١٩٧٣.
- (Abduh) عبده، محمد (الأعمال). الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده. تحقيق محمد عمارة. ٦ مج. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢-٤.
- (Abduh) عبده، محمد (رسالة). رسالة التوحيد. ط ١. القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٨٩٧؛ ط ٢. محمد رشيد رضا، ١٣٢٦/١٩٠٨-٩، راجعها وأعاد نشرها وقدم لها بسام عبد الوهاب الجابي. بيروت وليماسول: دار ابن حزم، ١٤٢١/٢٠٠١؛ تحقيق محمد عمارة، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٤/١٩٩٤؛ الترجمة الفرنسية والشرح لـ B. Michel وم. عبد الرازق [محمد عبده]. رسالة التوحيد. *Exposé de la religion musulmane*. باريس: Geuthner، ١٩٦٥؛ الترجمة الإنجليزية. إ. مسعد و K. Cragg، *The Theology of Unity*. لندن: Allen Unwin، ١٩٦٦.

(Abduh) عبده، محمد (تاريخ، مج ٢). مجموعة مقالات وكتابات قصيرة أخرى، تحقيق محمد رشيد رضا، وهي المجلد الثاني من كتابه تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. ط٢. القاهرة: مكتبة المنار، ١٣٤٤/١٩٢٥.

(Abduh) عبده، محمد (واردات). رسالة الواردات في نظريات المتكلمين والصوفية والفلاسفة الإلهية. ط٢. القاهرة: مكتبة المنار، ١٣٤٤/١٩٢٥ (وقد غير محمد رشيد رضا عنوان هذه الطبعة، والعنوان الأصلي هو: رسالة الواردات في سر التجليات).

(Abduh, Muhammad) عبده، محمد. الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين، تعليقات عبده المزعومة على شرح جمال الدين الدواني على رسالة الإيجي، المعروفة بالعقائد العضدية. تحقيق وتقديم سليمان دنيا. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨. وكذلك نسبت إلى عبده في: حداد، ١٩٩٥، و١٩٩٧. [وذكر محمد عمارة وسيد هادي خسرو شاهي أن هذا الكتاب يتضمن سلسلة من المحاضرات لجمال الدين الأفغاني، راجعها وحققها مع بعض الإضافات محمد عبده (انظر: «الأفغاني، جمال الدين»)، ومع ذلك تؤكد مقدمة سليمان دنيا أهميته (٣-٦٤)].

(Abduh) عبده، محمد، ومحمد رشيد رضا (تفسير المنار). تفسير المنار. مج ٣. القاهرة: مطبعة المنار، ١٣٦٧/١٩٤٧-٨.

Abdul Khaliq (1980a). Sayyid Ahmad Khans Concept of God, *Iqbal Review* 21: 27-46. (Reprinted in M. I. Chaghatai (ed.), *Herald of Nineteenth Century Muslim Thought: Sir Sayyid Ahmad Khan*. Lahore: Sang-e-Meel Publications, 2005, 245-60).

Abdul Khaliq (1980b). Sayyid Ahmad Khans Concept of Islam as the Natural Religion. *Journal of Research* (Lahore) 15/2: 19-38. (Reprinted in M. I. Chaghatai (ed.), *Herald of Nineteenth Century Muslim Thought: Sir Sayyid Ahmad Khan*. Lahore: Sang-e-Meel Publications, 2005, 205-19.)

Adams, C. (1933). *Islam and Modernism in Egypt: A Study of the Reform Movement Inaugurated by Muhammad Abduh*. London: Oxford University Press.

(al-Afghani) جمال الدين (الأعمال). الأعمال الكاملة. تحقيق محمد عمارة. ط٢. القسم الأول: الله والعالم والإنسان. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

(al-Afghani) جمال الدين (ومحمد عبده). (الآثار). الآثار الكاملة. تحقيق سيد هادي خسرو شاهي. مج ٢: رسائل الفلسفة والعرفان. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢/١٤٢٣، ومج ٧: التعليقات على شرح العقائد العضدية (والعنوان في داخل الكتاب: «التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية»)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢/١٤٢٣.

Ahmad, A. (1967). *Islamic Modernism in India and Pakistan 1857-1964*. London: Oxford University Press.

Akbulut, Ahmet (2002). Akil-Vahiy Iliskisi Gorusu. In *Olumunun 50. Yildonumunde Musa Carullah Bigiyef 1875)-(1949: I. Uluslararası Musa Carullah Bigiyef Sempozyumu 6-7 Kasim 1999 Ankara* (no editor mentioned). Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 37-46.

Akman, Mustafa (2007). *Musa Carullah Bigiyef i Okumaya Giris*. Istanbul: Cira Yayinlari.

Aktay, Yasin (2005). The Historicist Dispute in Turkish-Islamic Theology. In Sinasi Gunduz (sic) and Cafer S. Yaran (eds.), *Change and Essence: Dialectical Relations between Change and Continuity in the Turkish Intellectual Tradition*. Washington, DC: Council for Research in Values and Philosophy, 65-85.

Altintas, Ramazan (2003). Yeni Bir Kelam: Vahiduddin Han Ornegi. *Cumhuriyet Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi* (Sivas) 7: 101-28.

(Amin) أمين، عثمان (١٩٤٤). رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده. ط١. القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٤٤، إعادة طبع: القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥؛ القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥؛ طبعة جديدة لعاطف العراقي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٦. ترجمة محمد عبده: *essai sur ses idees philosophiques et religieuses*.

القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٤٤.

- Amirpur, K. (2003). *Die Entpolitisierung des Islam: Abdolkarim Soruss Denken und Wirkung in der Islamischen Republik Iran*. Wurzburg: Ergon.
- Amirpur, K. (2011). The Expansion of the Prophetic Experience: Abdolkarim Soruss New Approach to Quranic Revelation. *Welt des Islams* ns 51: 409-37.
- (Anhuri) عنحوري، سليم (سحر). سحر هاروت. دمشق: المطبعة الحنفية، ١٣٠٢/١٨٩٥.
- Aydin, Omer (2002). Filibeli Ahmed Hilminin Din Anlayisi. *Istanbul Ilahiyat Fakultesi Dergisi* 4:) 2001published in (2002: 69-85.
- (Badawi) بدوي، إبراهيم (٢٠٠٢). علم الكلام الجديد، نشأته وتطوره. بيروت: دار العلم.
- Baljon, J. M. S. (1949). *The Reforins and Religious Ideas of Sir Sayyid Ahmad Khan*. Leiden: Brill.
- Baloglu, Adnan Bulent 1996)a(. Izmirli Ismail Hakkinin Yeni Ilm-i Kelam Anlayisi. In Mehmet Seker and Adnan Bulent Baloglu (eds.), *Izmirli Ismail Hakki (Sempoziyum: 24-25 Kasim 1995)*. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 93-107.
- Baloglu, Adnan Bulent (1996b). Sebilurresad Dergisinde Yeni Ilm-i Kelam Tartismalari. In Mehmet Seker and Adnan Bulent Baloglu (eds.), *Izmirli Ismail Hakki (Sempoziyum: 24-25 Kasim 1995)*. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 265-312.
- Basile, P. (2013). James Ward. In E. N. Zalta (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Fall 2013 edition), <http://plato.stanford.edu/archives/fall/2013entries/james-ward/> /accessed 15 January (2014).
- Bein, A. (2007). A Young Turk Islamic Intellectual: Filibeli Ahmed Hilmi and the Diverse Intellectual Legacies of the Late Ottoman Empire. *International Journal of Middle East Studies* 39: 607-25.
- Berkes, N. (1964). *The Development of Secularism in Turkey*. Montreal: McGill University Press.

- Bigiyef (= Bigi), Musa Carullah (Rahmet). *Rahmet-i Ilahiyenin Burhanlari*. Orenburg: Vakit matbaasi, 1911 (used here); simplified edn. in Roman letters by Omer H. Ozalp under the title *Ilahi Adalet, also including Seyhulislam Mustafa Sabris reply Yeni Islam Muctehidlerinin Kiymet-i Ilmiyesi*. Istanbul: Pinar Yayinlari, 1996.
- Birinci, Ali (2001). Ismail Hakki Izmirli 1869)-(1946: Bir Ilim Adaminin Hikayesi. In Kemal Cicek (ed.), *Pax Ottomana: Studies in Memoriam Prof. Dr. Nejat Goyunc*. Haarlem and Ankara: SOTA, 687-733.
- Caspar, R. (1957). Un aspect de la pensee musulmane moderne: le renouveau du motazilisme. *Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire* 4: 141-202.
- Cetinkaya, Bayram Ali (2000). *Izmirli Ismail Hakki. Hayati, Eserleri, Gorusleri*. Istanbul: Insan Yayinlari.
- Chaghatai, M. I. (ed.) (2005). *Herald of Nineteenth Century Muslim Thought: Sir Sayyid Ahmad Khan*. Lahore: Sang-e-Meel Publications.
- Commins, D. D. (1988). Abd al-Qadir al-Jazairi and Islamic Reform. *Muslim World* 78: 121-31.
- Commins, D. D. (1990). *Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria*. Oxford: Oxford University Press.
- Commins, D. D. (2006). Al-Manar and Popular Religion in Syria, 1898-1920. In S. A. Dudoignon, K. Hisao, and K. Yasushi (eds.), *Intellectuals in the Modern Islamic World: Transmission, Transformation, Communication*. London and New York: Routledge, 40-54.
- Cooper, J. (2000). The Limits of the Sacred: The Epistemology of Abd al-Karim Soroush. In J. Cooper, R. L. Nettler, and M. Mahmoud (eds.), *Islam and Modernity: Muslim Intellectuals Respond*. London and New York: I. B. Tauris, 38-56.
- Coskun, Ibrahim (2011). *Ateizm ve Islam: Kelami Acidan Modern Cag Ateizmin Elestirisi*. Ankara: Ankara Okulu Yayinlari.

- (Dabdub) دبدوب، علي محمود علي (٢٠٠٧). القاسمي وآراؤه الاعتقادية. القاهرة: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.
- Dahlen, A. (2001). *Deciphering the Meaning of Revealed Law: The Surushian Paradigm in Shii Epistemology*. Uppsala: Uppsala University Library.
- Davison, R. H. (1988). Jamal al-Din Afghani: A Note on his Nationality and on his Burial. *Middle Eastern Studies* 24: 110-12.
- Debus, E. (1991). *Sebilurresad: Eine vergleichende Untersuchung zur islamischen Opposition der vor- und nachkemalistischen Ara*. Frankfurt a.M.: Lang.
- Demichelis, M. (2010). New-Mutazilite Theology in the Contemporary Age: The Relation between Reason, History and Tradition. *Oriente Moderno* 90: 411-26.
- Dudoignon, S. A. (2006). Echoes to al-Manar among the Muslims of the Russian Empire. In S. A. Dudoignon, K. Hisao, and K. Yasushi (eds.), *Intellectuals in the Modern Islamic World: Transmission, Transformation, Communication*. London and New York: Routledge, 85-116.
- Ebert, J. (1991). *Religion und Reform in der arabischen Provinz: Husayn al-Gisr at-Tarabulusi 1845)-(1909. Ein Gelehrter zwischen Tradition und Reform*. Frankfurt a.M.: Lang.
- Eliacik, R. Ihsan (2002) and (2003). *Islamin Yenilikcileri. Islam Dusunce Tarihinde Yenilik Arayislari: Kisiler, Fikirler, Akimlar*. 2nd edn. vols. ii and iii. Istanbul: Med-Cezir Yayinlari.
- Elshakry, M. (2011). Muslim Hermeneutics and Arabic Views of Evolution. *Zygon* 46: 330-44.
- Esack, Farid (1997). *Quran, Liberation and Pluralism: An Islamic Perspective of Interreligious Solidarity against Oppression*. Oxford: Oneworld.
- Escovitz, J. H. (1986). He was the Muhammad Abduh of Syria: A Study of Tahir al-Jazairi and his Influence. *International Journal of Middle East Studies* 18: 293-310.

- van Ess, J. (1997). *Theologie und Gesellschaft im 2. und 3. Jahrhundert Hidschra. Eine Geschichte des religiösen Denkens im frühen Islam*. Vol. iv. Berlin: De Gruyter.
- Evkuran, Mehmet (2004). Kelam Ilminin Yeniden İnsasi Sozunun Anlami ve Icerigi Uzerine. In Firat Universitesi Ilahiyat Fakultesi (ed.), *Kelam Ilminin Yeniden Insasinda Gelenegin Yeri Sempozyumu, 13-15 Eylul 2004*. Elazig: Firat Universitesi Ilahiyat Fakultesi, 181-98.
- Ezzerelli, K. (2006). Muhammad Abduh et les reformistes syro-libanais: influence, image, posterite. In M. Al-Charif and S. Mervin (eds.), *Modernites islamiques. Actes du colloque organize a Alep a l'occasion du centenaire de la disparition de limam Muhammad Abduh, 9-10 novembre 2005*. Damascus: Institut Francais du Proche-Orient.
- Fazli, A. (2005). Iqbals View of Omniscience and Human Freedom. *Muslim World* 95:125-45.
- Filibeli Ahmed Hilmi)Inkar(. *Allahi Inkar Mumkun mudur Yahut Huzr-i Fende Mesalik-i Kufr*. 1st edn. Istanbul: Hikmet Matbaa-yi Islamiyesi, 1909/1327-) 10used here(, simplified edn. in Roman letters under the title Allahi Inkar Mumkun mu by Necip Taylan, 4th edn. Istanbul: Cagri Yayinlari, 2001.
- Filibeli Ahmed Hilmi (Uss). *Uss-i Islam: Hakaik-i islamiyeye mustenid yeni ilm-i akaid*. Istanbul: Hikmet, 1913/1332-) 14used here(, simplified edn. in Roman letters by Adnan Bulent Baloglu and Halife Keskin. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 2004.
- Fleming, D. (1950). *John William Draper and the Religion of Science*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Gafarov, Raim (2009). *Musa Carullah Bigiyevin Kader Hakkindaki Gorusu*. Bursa: Yuksek Lisans Tezi.
- Gardet, L. (1972). Signification du Renouveau Mutazilite dans la pensee musulmane con- temporaire. In S. M. Stern, A. Hourani, and V. Brown (eds.), *Islamic Philosophy and the Classical Tradition*. Columbia, NY: University of South Carolina Press, 63-75.

- Gen, K. (2006). The Influence of al-Manar on Islamists in Turkey. In S. A. Dudoignon, K. Hisao, and K. Yasushi (eds.), *Intellectuals in the Modern Islamic World: Transmission, Transformation, Communication*. London and New York: Routledge, 74-84.
- Gibb, H. A. R. (1947). *Modern Trends in Islam, 1895-1961*. Chicago: University of Chicago Press.
- Goldziher, I. (1920). *Die Richtungen der islamischen Koranauslegung*. Leiden: Brill.
- Golcuk, Serafeddin (1992). *Kelam Tarihi*. Konya: Kitap Dunyasi Yayinlari 7)th edn., 2012 used here(.
- Gormez, Mehmet (1994). *Musa Carullah Bigiyef*. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi.
- Gormez, Mehmet (2002). Islam Tecdid Gelenegi ve Musa Carullah Bigiyef. In *Olumunun 50. Yildonumunde Musa Carullah Bigiyef (1875-1949): I. Uluslararası Musa Carullah Bigiyef Sempozyumu 6-7 Kasim 1999 Ankara*. Ankara: Turkiye Diyanet Vakfi, 123-8.
- Guler, Ilhami (2000). *Allahin Ahlakiligi Sorunu: Ehl-i Sunnetin Allah Tasavvuruna Ahlaki Acidan Elestirel Bir Yaklasim*. Ankara: Ankara Okulu Yayinlari.
- Guler, Ilhami (2002). *Politik Teoloji Yazilari*. Ankara: Kitabiyat.
- Guler, Ilhami (2004). *Ozgurculukcu Teoloji Yazilari*. Ankara: Ankara Okulu Yayinlari.
- Guler, Ilhami (2011). *Direnis Teolojisi*. Ankara: Ankara Okulu Yayinlari.
- Haddad, M. (1994). *Essai de critique de la raison theologique: lexemple de M. Abduh*. Diss., Universite de Paris III.
- Haddad, M. (1997). Les DEuvres de Abduh, histoire dune manipulation. *IBLA (Revue de lInstitut des Belles Lettres Arabes, Tunis)* 60/180: 197-222.
- Haddad, M. (1998). Abduh et ses lecteurs, *Arabica* 45: 22-49.

Haddad, M. (2000). Relire Muhammad Abduh (A propos de l'article M. Abduh dans l'Encyclopedie de l'Islam). *IBLA (Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes, Tunis)* 185/63: 61-84.

Hagen, G., and T. Seidensticker (1998). Reinhard Schulzes Hypothese einer islami- schen Aufklärung: Kritik einer historiographischen Kritik. *Zeitschrift der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft* 148: 83-110.

(Hanafi) حنفي، حسن (١٩٩٧). «تاريخيات علم الكلام». في: حسن حنفي، هموم الفكر والوطن، ج ١: التراث والعصر والحداثة. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٨٩-٦٩.

Hanioglu, M. S. (1995). *The Young Turks in Opposition*. New York: Oxford University Press.

Harputi, Abdullatif (al-Kharbuti, Abd al-Latif) (*Astronomi*). Untitled article, printed as appendix to *Tanqih al-kalam fi aqaidi ahl al-islam*. Istanbul: Necm-i istikbal matbaasi, 1909/1327-10, 440-56; simplified edn. by Bekir Topaloglu in Roman letters under the title *Astronomi ve Din. Diyanet Isleri Baskanligi Dergisi* (1974) 6/13: 343-61.

(Harputi) الخربوتي، عبد اللطيف (تنقيح). تنقيح الكلام في عقائد أهل الإسلام. إسطنبول: Necm-i istikbal matbaasi، ١٣٢٧/١٩٠٩-١٠ (المستخدمة هنا)؛ الترجمة التركية للأصل العربي لإبراهيم أوزدمير وفكرت كاراهان
bdullatif el-Harputi, *Tenkihul kelam fi Akaidi ehli'l Islam [Kelami Perspektiften Islam Inanc Esaslari]*. Elazig: Turkiye Diyanet Vakfi. 2000.

Harputi, Abdullatif (al-Kharbuti, Abd al-Latif) (*Tekmile*). *Tekmile-i Tenkih-i Kelam* (continuation of the above-mentioned book, written in Ottoman Turkish). Istanbul: Necm-i istikbal matbaasi, 1912/1330-13.

Harputi, Abdullatif (Tarih). *Tarih-i Ilm-i Kelam*. Istanbul, 1332/1913-14 (non vidi; recorded in several Turkish bibliographies without indication of publisher); simplified by Muammer Esen and printed in Roman letters under the title *Kelam Tarihi*. Ankara: Ankara Okulu Yayinlari, 2005 (used here).

- Hasselblatt, G. (1968). *Herkunft und Auswirkungen der Apologetik Muhammad Abduhs 1849)- (1905, untersucht an seiner Schrift: Islam und Christentum im Verhältnis zu Wissenschaft und Zivilisation*. Ph.D. thesis, Gottingen.
- Hildebrandt, T. (2002). Waren Gamal ad-Din al-Afgani und Muhammad Abduh Neo- Mutaziliten *Welt des Islams* ns 42: 207-62.
- Hildebrandt, T. (2007). *Neo-Mutazilismus Intention und Kontext im modernen arabischen Umgang mit dem rationalistischen Erbe des Islam*. Leiden: Brill.
- Hizmetli, Sabri (1996). *Ismail Hakki Izmirli*. Ankara: T. C. Kultur Bakanligi.
- Howard, D. A. (2011). *Being Human in Islam: The Impact of the Evolutionary Worldview*. New York: Routledge.
- Iqbal, Muhammad (*Reconstruction*). *Six Lextures on the Reconstruction of Religious Thought in Islam*. 1st edn. Lahore: Sang-e Meel Publications, 1930; 2nd, enlarged edn.)with added chapter 7 Is Religion Possible(London: Oxford University Press, 1934; ed. Saeed Sheikh with introd. by Javed Majeed, Stanford, CA,) 2013used here(.
- Izmirli, Celaledin (1946). *Izmirli Ismail Hakki: Hayati, eserleri, dini ve felsefi ilimlerdeki mevkii, jubilesi ve vefati*. Istanbul: Hilmi Kitabevi.
- Izmirli Ismail Hakki (*Interview*). Interview on his project of a new *kalam*, *Sebilurresad* 21/528- 9, 30 Ramadan 16/1341 May 1339 RH, 59 (used here); reprint in Roman letters in Baloglu 1996b: 270-3.
- Izmirli Ismail Hakki (*al-Jawab*(. *Al-Jawab al-sadid fi bayan din al-tawhid*. Ankara: Ali Sukri Matbaasi, 1339 RH1341 /.
- Izmirli Ismail Hakki (*Kelam*). *Yeni ilm-i kelam*. vol. 1. Istanbul, 1339 RH1341 /, vol. 2. Istanbul, 1340 RH] 1343 /From 1840 to 1926 all official documents of the Ottoman Empire and the Republic of Turkey, respectively, also books published by state-owned publishing houses, regularly carried a dual date. The lower figure, marked with the abbreviation RH, indicates the year accord- ing to the Rumi Calendar (Ottoman Solar Hijri Calendar)

introduced for all official uses after the Tanzimat.[]; reprint of both vols. in Roman letters, but without lists of references, ed. Sabri Hizmetli, Ankara: Umran, 1981 and again Ankara: Ankara Okulu Yayinlari, 2013.

Izmirli Ismail Hakki (Kelam hakkinda). Yeni ilm-i kelam hakkinda. *Sebilurresad*, 549/22-50, 26 Dhu l-hijja 1341/9 August 1339 RH, 30-2 and /22 551-2, 3 Muharram 1342/16 August 1339 RH, 38-) 40used here(; reprint in Roman letters in Baloglu 1996b: 286-99.

Izmirli Ismail Hakki (*Muhassal*(. *Muhassalu l-kalam wa-l-hikma*. Istanbul: Evkaf-i Islamiye Matbaasi, 1336/1917-18.

Izmirli Ismail Hakki (*Mustasvife*(. *Mustasvife Sozleri mi Tasavvufun Zaferleri mi*)here without interrogation mark (*Hakkin Zaferleri*. Istanbul: Evkaf-i Islamiye Matbaasi, 1341/1922-3.

Izmirli Ismail Hakki (*Nar*). *Narin Ebediyet ve Devami Hakkinda Tedkikatlar*. Istanbul: Darulfunun Matbaasi, 1341; reprinted in Roman letters in Kaya 2009: 535-52.

Jaschke, G. 1951) and (1953. *Der Islam in der neuen Turkei: Eine rechtsgeschichtliche Untersuchung. Die Welt des Islams ns 1: 1-174; Berichtigungen und Nachtrage. Die Welt des Islams ns 2: 278-85.*elt des Islams ns 2: 278-85.

الـجـسـر، حـسـيـن (الـرسـالـة). الرـسـالـة الحـمـيـديـة فـي حـقـيـقـة الـديـانـة الإـسـلامـيـة وحـقـيـقـة الشـرـيـعـة المـحـمـديـة. ط ١. بـيـروـت: طـبـعـة خـاصـة بـمـوافـقـة مـجـلـس المـعـارف لـولـايـة بـيـروـت، بـرـعايـة حـسـن أفـنـدي القـرق، ١٣٠٦/١٨٨٨. تـحـقـيـق خـالـد زـيـادـة. طـرابـلـس، مـن دـون بـيـانـات (نـحـو ١٩٨٥)؛ أـعـيـد طـبـعـه فـي القـاهـرـة: مـكـتـبـة مـدـبـولـي، ٢٠١١ (المـسـتـخـدمـة هـنـا).

Joinier, J. (1954). *Le Commentaire coranique du Manar: tendances modernes de lexegese coranique en Egypte*. Paris: G.-P. Maisonneuve.

الـجـلـيـنـد، مـحـمـد الـسـيـد (حـوالـي ٢٠٠٤). مـناـهـج العـلـوم الإـسـلامـيـة بـيـن التـجـديـد والتـقـليـد، الـحـلـقـة الأـولـى: عـلـم الـكـلام، ٢٠-٢١ إـبـرـيـل ٢٠٠٤. القـاهـرـة: جـامـعـة القـاهـرـة، قـسـم الفـلسـفـة الإـسـلامـيـة.

- Kadivar, Muhsin (2002/11). Az Islam-i tarikhi bih Islam-i manavi. 1st print in *Sunnat vasikularism. Guftarhayi az Abdulkarim Surush, Muhammad Mujtahid Shabistari, Muhsin Kadivar va-Mustafa Malikyan*. Tehran: Sirat, 1381/2002; reprint in his *Haqq al-nas: Islam va-huquq-i bashar*, Tehran: Intisharat-i kavir, 1386/2008, 15-34 (used here); rev. English version under the title From Traditional Islam to Islam as an End in Itself . *Die Welt des Islams* ns (2011) 51: 459-84.
- Kanlidere, Ahmet (1997). *Reform within Islam: The Tajdid and Jadid Movement among the Kazan Tatars 1809)-(1917. Conciliation or Conflict* Istanbul: Eren Yayincilik.
- Kanlidere, Ahmet (2005). *Kadimle Cedit Arasinda Musa Carullah: Hayati, Eserleri, Fikirleri*. Istanbul: Dergah Yayinlari.
- Kara, Ismail (ed.) (1987). *Turkiyede Islamcilik Dusuncesi: Metinler/Kisiler*. Vol. ii. Istanbul: Risale yayinlari.
- Karabela, M. K. (2003). *One of the Last Ottoman Seyhulislams, Mustafa Sabri Efendi (1869-1954): His Life, Works and Intellectual Contributions*. MA thesis, Montreal.
- Karadas, Cagfer (2009). Gunumuz Turkiyesinde)sic(Kelam Ilmi. *Turk Bilinsel Derlemeler Dergisi* 2: 129-51.
- Karadas, Cagfer (ed.) (2010). *Kelama Giris*. Eskisehir: Anadolu Universitesi.
- Karaman, Fikret (2004). Yeni Kelam Dusuncesinin Insasi ve Abdullatif Harputinin Rolu. In Firat Universitesi Ilahiyat Fakultesi (ed.), *Kelam Ilminin Yeniden Insasinda Gelenegin Yeri Sempozyumu, 13-15 Eylul 2004*. Elazig: Firat Universitesi Ilahiyat Fakultesi.
- Kaya, V. (2009). Izmirli Ismail Hakkinin Cehennem Sonlulugu Hakkinda Risalesi. *Uludag Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi* 18: 529-57.
- Keddie, N. R. (1966). Sayyid Jamal al-Din al-Afghanis First Twenty-Seven Years: The Darkest Period. *Middle East Journal* 20: 517-33.
- Keddie, N. R. (1968). Islamic Philosophy and Islamic Modernism: The Case of Sayyid Jamal al-Din al-Afghani. *Iran* 6: 53-6.

- Keddie, N. R. (1972). *Sayyid Jamal ad-Din al-Afghani: A Political Biography*. Berkeley: University of California Press.
- Khalid, D. (1969). Some Aspects of Neo-Mutazilism. *Islamic Studies* 8: 319-47.
- (Khan) خان، وحيد الدين (الإسلام). الإسلام يتحدى. مدخل علمي إلى الإيمان. الترجمة العربية للأصل الأوردي (Ilm-i jadid ka caylanj)، ط ١. لکهنؤ: Majlis-i tahqiqat wa- nashriyyat-i islam, Nadvat al-ulama، ١٩٦٥ (الظفر الإسلام خان (Za faru l-islam Khan)، راجعها وحققها عبد الصبور شاهين، بيروت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٠؛ وأعيد طبعه في نيودلهي: Goodword Books، ٢٠٠٥ (المستخدمة هنا).
- (Khan) خان، وحيد الدين («كلام»). «نحو علم كلام جديد». في: وحيد الدين خان، الإسلام والعصر الحديث. ط ١. بيروت: دار النفائس، ١٤٠٢/١٩٨٣؛ ط ٤. ١٩٩٢/١٤١٣ (المستخدمة هنا)، ٧٦-٨٣.
- Khosrowpanah, Abd al-Husayn (1/2000). *Kalam-i jadid*. 1st edn. Qum, 1379, online-edn. on the authors homepage <<http://khisropanah.ir/fa/ke-125/-1388-04-11-07-40-30.html>> accessed 25 February (2014).
- Korner, f. (2005). *Revisionist Koran Hermeneutics in Contemporary Turkish University Theology: Rethinking Islam*. Wurzburg: Ergon.
- Kostas, Munir (1999). Ankara Universitesi Ilahiyat Fakultesi (Dunu Bugunu). *Ankara Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi* 39/2 (= Ozel Sayi, Cumhuriyetin 75. Yildonumune Armagan): 141-84.
- Kudsi-Zadeh, A. A. (1971). Islamic Reform in Egypt: Some Observations on the Role of al- Afghani. *Muslim World* 61: 1-12.
- Kudsi-Zadeh, A. A. (1980). The Emergence of Political Journalism in Egypt. *Muslim World* 70: 47-55.
- von Kugelgen, A. (2007). Abduh, Muhammad, *Encyclopaedia of Islam. THREE*, Leiden: Brill, fasc. 2007-3, 25-32.
- von Kugelgen, A. (1994). *Averroes und die arabische Moderne: Ansätze zu einer Neubegründung des Rationalismus im Islam*. Leiden: Brill.

- Lewis, B. (1968). *The Emergence of Modern Turkey*. London: Oxford University Press.
- McDaniel, K. (2013). John M. E. McTaggart. In E. N. Zalta (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2013 Edition), <http://plato.stanford.edu/search/searcher.pyquery=McTaggart> (accessed 15 January 2014).
- Madaninejad, B. (2011). *New Theology in the Islamic Republic of Iran: A Comparative Study between Abdolkarim Soroush and Mohsen Kadivar*. Ph.D. dissertation, Austin, TX.
- Malik, Hafeez (1980). *Sir Sayyid Ahmad Khan and Muslim Modernization in India and Pakistan*. New York: Columbia University Press.
- Maras, Ibrahim (2002). Tasavvuf Anlayisi ve Rahmet-i Ilahiyenin Umumiligi Meselesi. In *Olumunun 50. Yildonumunde Musa Carullah Bigiyef 1875)-(1949: I. Uluslararası Musa Carullah Bigiyef Sempozyumu 6-7 Kasım 1999 Ankara*. Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 87-96.
- Marcotte, R. D. (2008). Hermeneutics and the Renewal of Islamic Interpretations. *Journal of the Henry Martyn Institute* 27: 98-109.
- Martin, R. C., M. R. Woodward, and D. S. Atmaja (1997). *Defenders of Reason in Islam: Mutazilism from Medieval School to Modern Symbol*. Oxford: Oneworld.
- Masud, M. Kh. (2007). Iqbal's Approach to Islamic Theology of Modernity. *Al-Hikmat* 27: 1-36.
- Matthee, R. (1989). Jamal al-Din al-Afghani and the Egyptian National Debate. *International Journal of Middle East Studies* 21: 151-69.
- McDaniel, K. (2013). John M. E. McTaggart. In E. N. Zalta (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2013 Edition), <http://plato.stanford.edu/search/searcher.pyquery=McTaggart> (accessed 15 January 2014).

- Murad, M. A. (1996). *Intellectual Modernism of Shibli Numani*. New Delhi: Kitab Bhavan.
- Musa Kazim (Seyhulislam) (Kutub). Kutub-i Kelamiyenin ihtiyacat-i Asra Gore Islahi ve Telifi (first part of a tripartite lecture given in 1909 [The date of the lecture is indicated as 20 Agustus 1325 according to the Rumi Calendar (Kutub 289); this corresponds to 3 September 1909.]). In Musa Kazim, *Kulliyat. Dini, ictimai makaleler*. Istanbul: Evkaf-i Islamiye Matbaasi, 1336/1917-18, 289-93 (used here); in the simplified edn. of the *Kulliyat* in Roman letters by Ferhat Koca, Ankara: Ankara Okulu Yayinlari, 2002, 351-5 under the title Kelam Kitaplarinin Asrin ihtiyaclarina Gore Islahi ve Yazilmasi; simplified ver- sion by Ilyas Celebi under the same title also in Ilyas Celebi and Ziya Yilmazer (eds.), *Osmanlidan Cumhuriyete Islam Dusuncesinde Arayislar*. Istanbul: Ragbet Yayinlari, 1999, 47-52.
- Muzani, S. (1994). Mutazilah Theology and the Modernization of the Indonesian Muslim Community: Intellectual Portrait of Harun Nasution. *Studia Islamika* 1: 91-131.
- Nasr, S. V. R. (1993). Religious Modernism in the Arab World, India and Iran: The Perils and Prospects of a Discourse. *Muslim World* 83: 20-47.
- Neufend, M. (2012). *Das Moderne in der islamischen Tradition: Eine Studie zu Amir Abd al-Qadir al-Gazairis Verteidigung der islamischen Vernunft im 19. Jahrhundert*. Wurzburg: Ergon.
- Numani, Shibli (Ilm). *Ilm al-kalam*. Agra: Matba-i mufid-i amm, 1903; Pers. trans. by Muhammad Taqi Fakhr Dai Gilani under the title *Tarikh-i ilm-i kalam*, Tehran: Cap-i Rangin, 1328 SH/1949; Arab. trans. (less reliable) by Jalal al-Said al-Hifnawi, rev. al-Sibai Muhammad al-Sibai, in one vol. together with *al-Kalam under the title Ilm al-kalam al- jadid*. Cairo: al-Markaz al-qawmi li-l-tarjama, 2012, 13-173.
- Numani, Shibli (al-Kalam). *al-Kalam: yani ilm-i kalam-i jadid*. Kanpur: Matba-i intizami, 1904; Pers. trans. Muhammad Taqi Fakhr Dai Gilani

under the title *Ilm-i kalam-i jadid*, Tehran: Cap-i Sina, 1329 SH/1950 (used here); Arab. trans. (with *Ilm al-kalam* under the title *Ilm al-kalam al-jadid* (see previous title), 175-359; English trans. of the part on prophet-hood and miracles in Troll 1982b: 90-115).

OFahey, R. S., and B. Radtke (1993). Neo-Sufism Reconsidered. *Der Islam* 70: 52-87.

Ozervarli, M. S. (1996). İzmirli İsmail Hakkinin Kelam Problemleriyle İlgili Görüşleri. In Mehmet Seker and Adnan Bulent Baloglu (eds.), *İzmirli İsmail Hakkı (Sempozyum: 24-25 Kasım 1995)*. Ankara: Türkiye Diyanet Vakfı, 109-25.

Ozervarli, M. S. (1998). *Kelamda Yenilik Arayışları (XIX. Yüzyıl sonuXX. yüzyıl başı)*. İstanbul: ISAM (Türkiye Diyanet Vakfı İslam Araştırmaları Merkezi).

Ozervarli, M. S. (2007). Alternative Approaches to Modernization in the Late Ottoman Period: İzmirli İsmail Hakkı's Religious Thought against Materialist Scientism. *International Journal of Middle East Studies* 39: 77-102.

Ozsoy, O. (2004a). *Kuran ve Tarihsellik Yazıları*. Ankara: Kitabiyat.

Ozsoy, O. (2004b). Koranhermeneutik als Diskussionsthema in der Türkei. Unpublished paper presented at the 29. *Deutscher Orientalistentag Barrieren-Passagen*, Halle (20-4 September 2004), online www.akademie-rs.de/fileadmin/user/pdf.../Artikelozsoy_7-05.pdf (accessed 29 March 2014).

Paya, A. (2006). Recent Developments in Shii Thought: A Brief Introduction to the Views of Three Contemporary Shiite Thinkers. In M. A. M. Khan (ed.), *Islamic Democratic Discourse: Theory, Debates and Philosophical Perspectives*. Lanham, MD: Lexington Books, 123-45.

Pink, J. (2011). *Sunnitischer Tafsir in der modernen islamischen Welt: Akademische Traditionen, Popularisierung und nationalstaatliches Interesse*. Leiden: Brill.

(al-Qasimi) القاسمي، جمال الدين (دلائل). دلائل التوحيد. ط ١. دمشق: مطبعة الفيحاء، ١٩٠٨/١٣٢٦، وأعيد طبعه في بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤/١٤٠٥ (وهو المستخدم هنا).

(al-Qasimi) القاسمي، جمال الدين (تعارض). «تعارض العقل والنقل». المنار ٨/١٣ (١٩١٠/١٢٨٦): ٣٢-٦١٦.

Radtke, B. (1994). Erleuchtung und Aufklärung: Islamische Mystik und europäischer Rationalismus. *Welt des Islams*, ns 34: 48-66.

Radtke, B. (2002). Sufik und Rationalität: Einige zusammenfassende Bemerkungen. In R. Brunner, M. Gronke, J. P. Laut, and U. Rebstock (eds.), *Islamstudien ohne Ende: Festschrift für Werner Ende zum 65. Geburtstag*. Würzburg: Ergon, 265-9.

Rahman, Fazlur (1982). *Islam and Modernity: Transformation of an Intellectual Tradition*. Chicago and London: Chicago University Press.

Raschid, M. S. (1981). *Iqbal's Concept of God*. Boston: Kegan Paul.

Reetz, D. (8/1987). Enlightenment and Islam: Sayyid Ahmad Khans Plea to Indian Muslims for Reason. *Indian Historical Review* /14i-ii: 206-18.

Richard, Y. (1988). Shariat Sangalaji: A Reformist Theologian of the Rida Shah Period. In S. A. Arjomand (ed.), *Authority and Political Culture in Shiism*. Albany, NY: SUNY Press, 159-77.

Richard, Y. (2009). Un theologien chiite de notre temps, Mojtahed Sabestari. In M. A. Amir-Moezzi, M. M. Bar-Asher, and S. Hopkins (eds.), *Le Shiisme imamite quarante ans apres: hommage a Etan Kohlberg*. Turnhout: Brepols, 363-71.

(Rida) رضا، محمد رشيد (تاريخ، ج ١). تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. ج ١، ط ٢. القاهرة: دار المنار، ١٩٣١/١٣٥٠ (الطبعة الثانية من هذه الطبعة. القاهرة: دار الفضيلة، ١٤٢٧/٢٠٠٦)؛ ج ٢، انظر: عبده (تاريخ، ج ٢).

Riexinger, M. (2009a). Der islamische Kreationismus. In O. Kraus (ed.), *Evolutionstheorie und Kreationismusein Gegensatz*. Stuttgart: Steiner, 97-118.

- Riexinger, M. (2009b). Responses of South Asian Muslims to the Theory of Evolution. *Welt des Islams* ns 49: 212-47.
- Riexinger, M. (2011). Islamic Opposition to the Darwinian Theory of Evolution. In O. Hammer and J. R. Lewis (eds.), *Handbook of Religion and the Authority of Science*. Leiden: Brill, 484-509.
- الرفاعي، عبد الجبار (٢٠٠٢). الاجتهاد الكلامي، مناهج ورؤى متنوعة في الكلام الجديد. بيروت: دار الهادي، ١٤٢٣.
- الرفاعي، عبد الجبار (٢٠٠٢). علم الكلام الجديد وفلسفة الدين. ط١. بيروت: دار الهادي، ١٤٢٣/٢٠٠٢؛ ط٢. ١٤٢٩/٢٠٠٨ (وهي المستخدمة هنا).
- Sadri, M. (2001). Sacral Defense of Secularism: The Political Theologies of Soroush, Shabestari, and Kadivar. *International Journal of Politics, Culture, and Society* 15: 257-70.
- Saleh, f. (2001). *Modern Trends in Islamic Theological Discourse in Twentieth Century Indonesia: A Critical Survey*. Leiden: Brill.
- Scharbrodt, O. (2007). The Salafiyya and Sufism: Muhammad Abduh and his Risalat al-waridat (Treatise on Mystical Inspirations). *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 70: 89-115.
- Schimmel, A. (1963). *Gabriels Wing: A Study into the Religious Ideas of Sir Muhammad Iqbal*. Leiden: Brill.
- Schulze, R. (1990). Das islamische achtzehnte Jahrhundert: Versuch einer historiographischen Kritik. *Welt des Islams* ns 30: 140-59.
- Schulze, R. (1994). Nur der Moderne kommt voran! Kulturkritik in der agyptischen und syrischen Poesie der 1. Hälfte des 18. Jahrhunderts. In C. Wunsch (ed.), *XXV. Deutscher Orientalistentag vom 8. bis 13. 4. 1991 in Munchen: Vortrage im Auftrag der Deutschen Morgenlandischen Gesellschaft*. Stuttgart: Steiner, 155-66.
- Schulze, R. (1996). Was ist die islamische Aufklärung *Welt des Islams* ns 36: 276-325.

- Sedgwick, M. J. (2010). *Muhammad Abduh*. Oxford: Oneworld.
- Shabistari, Muhammad Mujtahid (1996-7). *Hirminutik, kitab va-sunnat*. Tehran: Tarh-i naw, 1375.
- Shabistari, Muhammad Mujtahid (2000). *Madkhal ila ilm al-kalam al-jadid*. Beirut: Dar al-Hadi, 1421.
- Shabistari, Muhammad Mujtahid (2000-1). *Iman va-Azadi*. Tehran: Tarh-i naw, 1379.
- Shabistari, Muhammad Mujtahid (2002-3). *Naqdi bar qiraat-i rasmi-yi din*. Tehran: Tarh-i naw, 1381.
- Shariat Sangalaji, Muhammad Hasan (*Tawhid*). *Tawhid-i ibadatyiktaparasti*. 3rd edn. n.p., publisher not indicated, 1948 / 1327-9.
- Surush, Abdulkarim (1990/1). *Qabd va-bast-i tiurik-i shariat: Naza riye-yi takamul-i marifat- i dini*. Tehran: Sirat, 1369 [1990-1].
- (Surush, Abd al-Karim) Soroush, Abdul-Karim (1998). The Evolution and Devolution of Religious Knowledge. In C. Kurzman, *Liberal Islam: A Sourcebook*. New York: Oxford University Press, 244-51.
- Surush, Abd al-Karim (1999a). *Bast-i tajrube-yi nabawi*. 1st edn. Tehran: Sirat, 1378 [1999- 2000]; 2nd edn. same year (used here).
- Surush, Abd al-Karim (1999b). *Siratha-yi mustaqim*. Tehran: Sirat, 1378 [1999-2000].
- (Surush, Abd al-Karim) Soroush, Abdulkarim (2009). *The Expansion of Prophetic Experience –[Bast-i tajrube-yi nabawi]*. Trans. N. Mobasser, ed. and introd. f. Jahanbakhsh. Leiden: Brill.
- Takim, A. (2007). *Koranexegese im 20. Jahrhundert: Islamische Tradition und neue Ansätze in Suleyman Ates Zeitgenossischem Korankommentar*. Istanbul: Yeni Ufuklar.
- Taymas, Abdullah Battal (1958). *Kazanli Turk meshurlarindan, vol. ii: Musa Carullah Bigi*. Istanbul: Siralar Matbaasi.
- Topaloglu, B. (1993). *Kelam Ilmi: Giriş*. Istanbul: Damla Yayınevi.

- Topaloglu, B. (2004). *Kelam Arastirmalari Uzerine Dusunceler*. Istanbul.
- Troll, C. W. (1976). Sayyid Ahmad Khan (1817-1898) et le renouveau de la theologie musulmane (ilm al-kalam) au 19eme siecle. *IBLA (Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes, Tunis)* 138: 205-41.
- Troll, C. W. (1977/1978a). Sir Sayyid Ahmad Khan, 1817-1898, and his Theological Critics: The Accusations of Ali Bakhsh Khan and Sir Sayyids Rejoinder. *Islamic Culture* 51: 262-72 and 52: 1-18.
- Troll, C. W. (1978b). *Sayyid Ahmad Khan: A Reinterpretation of Muslim Theology*. New Delhi: Vikas Publishing House.
- Troll, C. W. (1982a). Reason and Revelation in the Theology of Mawlana Shibli Numani (1857-1914). *Islam and the Modern Age* (New Delhi) 13: 19-32.
- Troll, C. W. (1982b). The Fundamental Nature of Prophethood and Miracle: A Chapter from Shibli Numani's al-Kalam, Introduced, Translated and Annotated. In C. W. Troll (ed.), *Islam in India: Studies and Commentaries*. Vol. i. New Delhi: Vikas.
- Troll, C. W. (1983). The Salvation of Non-Muslims: Views of Some Eminent Muslim Religious Thinkers. *Islam and the Modern Age* (New Delhi) 14: 104-14.
- Ulken, Hilmi Ziya (1966). *Turkiyede Cagdas Dusunce Tarihi*. 2 vols. Konya: Selcuk Yayinlari.
- Vahdat, f. (2000). Post-revolutionary Discourses of Mohammad Mojtahed Shabestari and Mohsen Kadivar: Reconciling the Terms of Mediated Subjectivity. *Critique: Journal for Critical Middle Eastern Studies*, Part I: Mojtahed Shabestari 16: 31-54, Part II: Mohsen Kadivar 17: 135-57 [part I republished in nearly identical form as Post-revolutionary Islamic modernity in Iran: the intersubjective hermeneutics of Mohamad Mojtahed Shabestari. In S. Taji-Farouki (ed.), *Modern Muslim Intellectuals and the Quran*. Oxford: Oxford University Press, 2007, 193-224].
- Wadud, A. (1999). *Quran and Woman: Rereading the Sacred Text from a Womans Perspective*. 2nd edn. New York: Oxford University Press.

- Wadud, A. (2006). *Inside the Gender Jihad: Womens Reform in Islam*. Oxford and New York: Oneworld.
- Wajdi (وجدي، محمد فريد (عصر). الإسلام في عصر العلم. جزءان، ط ١. القاهرة: مطبعة الترقى ومطبعة الشعب، ١٣٢٠/١٩٠٢-٣ و ١٣٢٢/١٩٠٤-٥؛ وأعيد طبعه في بيروت: دار الكتاب العربي، جزءان في مجلد واحد، ط ٣، من دون بيانات (وهي المستخدمة هنا).
- Weismann, I. (2001a). Between Sufi Reformism and Modernist Rationalism: A Reappraisal of the Origins of the Salafiyya from the Damascene Angle. *Welt des Islams* ns 41: 206-37.
- Weismann, I. (2001b). *Taste of Modernity: Sufism, Salafiyya, and Arabism in Late Ottoman Damascus*. Leiden: Brill.
- Wielandt, R. (2002). Exegesis of the Quran: Early Modern and Contemporary. In J. D. McAuliffe et al. (eds.), *Encyclopaedia of the Quran*. Vol. ii. Leiden: Brill, 124-42.
- Yar, Erkan (1998). Abdullatif Harputi ve Yeni Kelam Ilmi. *Firat Universitesi Ilahiyat Fakultesi Dergisi* 3: 241-62.
- Zarcone, T. (1996). Philosophie et theologie chez les d'jadids: la question du raisonne- ment independant (Igtihad). *Cahiers du monde russe* 37: 1-2, 53-63= S. Dudoignon and f. Georgeon (eds.), *Le Reformisme musulman en Asie centrale: Du Premier renouveau a la sovietisation*.
- Ziadat, A. A. (1986). *Western Science in the Arab World: The Impact of Darwinism, 1860-1930*. Basingstoke: Macmillan.

الفصل الحادي والأربعون

نحو تفسير جديد للقرآن

يوهانا بينك

لا يمكن تصوّر استقصاء المقاربات التفسيرية الجديدة للقرآن إلا على نحو نوعي، فلا تفسير القرآن في الحقبة الحديثة يتميز -في مجموعه- بالبحث عن فهم جديد له، ولا هذا البحث محدودٌ على نحو قاطع ببدايات النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فبات من الصعب، بل من المحال، تعيين خطوط واضحة تفصل بين المقاربات التقليدية والمقاربات الحديثة؛ وذلك لعدة أسباب.

فمن جهة، تم استكمال النوع «التقليدي» من تفاسير القرآن بأنماط تفسيرية جديدة، في القرن الماضي وقبله، ولكن هذا النوع لا يزال ذا أهمية كبيرة؛ لأن [علم] التفسير موصوف بحق بأنه تراث موصول النّسب (genealogical tradition) (صالح ٢٠٠٤: ١٤)، حيث يقوم جزء كبير من عمل المفسر على استقصاء الآراء التفسيرية السابقة، وعلى تقييمها في بعض الأحيان. وقد استمر هذا التراث إلى يوم الناس هذا، ولكن وعاء التفاسير المتاحة بين يدي المفسر المعاصر يتضمن التفاسير الحديثة وما قبل الحديثة، ولا نستثنى من ذلك حتى التفاسير التي تخرج جنوحًا كاملاً نحو المحافظة (بينك Pink ٢٠١١: ٢٨٩-٩٠)؛ ولذلك ليس من السهل القطع بأن هذا العمل التفسيري أو ذاك يدخل -نوعياً- في تقييم المقاربات الحديثة في تفسير القرآن.

وكذلك لا يغني الاعتماد على الحدود النوعية شيئاً في تعيين هذه المقاربات، فعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه التفاسير القرآنية، فإن معظم

النظريات التفسيرية التجديدية وُضعت خارج الأطر الضيقة لهذا النوع [التقليدي]. وقد أصاب هذا النوع نفسه حظًا من التطور، كما يتجلى في التفاسير الموضوعية مثلاً، أو في تلك التي تدرس السور وفقاً لترتيب نزولها. وعلاوةً على ذلك، تستند كثير من الأدبيات الشائعة عن الإسلام والحداثة، وعن المرأة والإسلام، وعن الشريعة في العصر الحديث، إلخ. على التفسيرات الحداثية للقرآن، فلا يمكن إغفالها جملةً.

ومهما يكن من شيء، فإن قَصَرَ البحث عن تفاسير جديدة للقرآن على حقبة زمنية معينة يثير بعض المشكلات. وفي معظم الدراسات المتعلقة بالتفاسير، يعد هذا البحث ظاهرة تبدأ في أواخر القرن التاسع عشر. ومبنى هذا التقدير على الفرضية القائلة بأن القراءات ذات النزعة الإصلاحية للقرآن ظهرت بوصفها ردًّا فعل [استجابة] للتحدي الذي فرضته الأفكار الغربية، وسيطرة الغرب السياسية والثقافية. وعلى الرغم من أن الحركات الإصلاحية -التي وُجدت في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، في القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر- كانت موضوع جدل واسع في الدراسات الإسلامية في العقود الأخيرة، فإنها كانت نادرًا ما تؤخذ في الحسبان فيما يتعلق بتفاسير القرآن. وإذا كان الأمر كذلك، فقد كانت تُردُّ عادةً بوصفها تقليدية ومحافظة [كذا].

وعلى الرغم من أن هذه الحركات كانت ذات طبيعة محلية، مختلفة الغايات والأفكار، فإنها اتحدت في نقدها للحالة التي انتهت إليها العلوم الإسلامية، ولا سيما الفقه. وقد جنحت في العموم إلى رفض المذاهب الفقهية، وإلى رد كثير من التراث الفكري الإسلامي، ودعت إلى العودة إلى «الدين الصحيح»، المبني على القرآن والسنة، لدحض «البدع» الحادثة. ولا يخفى أن لهذه الأفكار صلة كبيرة بتفسير القرآن، ولا سيما أن مسلمي اليوم لا يزالون على تمسكهم بها. ومع ذلك، كان للإصلاحيين في أواخر القرن التاسع عشر، في تقبلهم لهذه الأفكار، خطة تباين على نحو كبير تلك التي كانت في عقول المتقدمين منهم (دلال Dallal ٢٠١٠).

ولعل من النافع -فرارًا من معضلة محاولة تحديد بدايات الإصلاح، أو التجديد، أو التحديث- التمييز بين اتجاهين كبيرين في تفاسير القرآن ذات النزعة الإصلاحية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تدّخلا مع الزمن، وكان لكل واحد منهما إسهام غير منكور في الجهود الإصلاحية المتأخرة: «الاتجاه الإحيائي» (revivalist trend) الذي أثمرته التطورات الداخلية، والذي يتميز بطلب العودة إلى مصادر الدين، وتحريرها من السلطة [التفسيرية] للمتأخرين من العلماء، و«الاتجاه الحداثي» (modernist trend)، الذي نشأ استجابة للتأثير الغربي، وحاول قراءة المصادر الدينية على نحو يتوافق مع النماذج [التفسيرية] الجديدة التي بدا أنها تسوس العالم الآن.

(١)

الإحيائية الإسلامية بوصفها جذور الإصلاح

لقد ظهرت الحركات الإصلاحية، أوالمفكرون الإصلاحيون، في أوقات متباعدة، وفي مناطق مختلفة من العالم الإسلامي؛ بين بدايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. ومع أنهم ينتمون إلى أوضاع وموروثات محلية خاصة جدًا، بدت الأفكار التي يدعون إليها ذات سمات مشتركة على نحو كبير، وكذلك الحال في تفاسيرهم للقرآن. ومن الأفكار الجوهرية المشتركة في التفسير التمسك «بظاهر المعنى» في القرآن والسنة؛ ردًا لمرجعية العلماء السابقين. وعلى الرغم من وجود داعين إلى هذا النوع من الفكر التفسيري فيما قبل الحقبة الحديثة (pre-modern period)، فإنه ظل اتجاهًا راديكاليًا على هامش الموروث التفسيري إلى القرن الثامن عشر (صالح ٢٠١٠)، حتى تزايدت العناية -لدى إحيائي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر- بطائفة من الكتب، نحو «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، و«الدر المشور» للسيوطي، وهو تفسير يعتمد على الأحاديث النبوية، ولعله كان أكثر الثلاثة تأثيرًا في ذلك الوقت. ويرجع الفضل أصالةً في إحياء تراث ابن تيمية

وتلامذته إلى أعمال محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-٩٢)، الذي يُعد هذا الإحياء - بلا شك - إسهامه الأساسي والأبعد مدى في الفكر التفسيري: فهو لم يخلف - خلافاً لغيره من العلماء الإحيائيين - كتباً متخصصة في تفسير القرآن، إذا ما استثنينا كتابه «فضائل القرآن».

وتعد تصانيف شاه ولي الله الدهلوي (١٧٠٣-٦٢) ومحمد الشوكاني (١٧٦٠-١٨٣٥) أهم آثار هذه الحقبة الإحيائية في مجال تفسير القرآن.

فأما شاه ولي الله، فهو عالم الهند الشهير، الذي عاش في العصر الذي تعرضت فيه السلطنة المغولية للهجوم من قبل كثير من الفصائل المتنافسة، ومن بينهم الحكام الهندوس، الذين كانوا يشغلون شاه ولي الله أكثر مما يشغله نشاط الإنجليز في شبه القارة [الهندية]، على الرغم من الجهود اللاحقة التي أظهرته بطلا في مناهضة الإمبريالية (جالباني Jalbani ١٩٦٧؛ وانظر بالجون Baljon ١٩٧٧)، أو بوصفه أول عالم هندي «جسد الأفكار الغربية الوافدة» (بالجون ١٩٦١: ٣). بل لقد دعا إلى ضرورة «إقامة علوم الدين» من خلال المواءمة بين الخلافات القائمة بين المدارس الفكرية.

وقد أكد -ككثير من الإصلاحيين- الحاجة إلى الاجتهاد، إذا قام به أهله، الذين يعد نفسه منهم، ولكنه كان أقل راديكالية من غيره من الإصلاحيين في موقفه من المذاهب (هيرمانسين Hermansen 1996: xxxi-xxxiii). ومما ذكره أيضاً انتمائه إلى الصوفية، وهو أمر يتجلى في تفسيره للقرآن. والحق أن الموروث العلمي الذي غذي شاه ولي الله بلبانه كوّن جزءاً مهماً من أعماله، حتى عندما كان يجد في الانبئات عنه، ولعل هذا الأمر ينطبق على جميع الإصلاحيين في عصره.

وجدير بالذكر أنه وضع تصوراتهِ فيما يتعلق بتفسير القرآن في كتابه الفارسي «الفوز الكبير في أصول التفسير»، الذي تُرجم خامس فصوله، وآخرها، وأهمها قاطبة، إلى العربية بعنوان مستقل «فتح الخبير بما لا بد من حفظه في علم التفسير»، كما أنه صنع -علاوة على ذلك- ترجمة فارسية محشاة للقرآن، بعنوان «فتح الرحمن بترجمة القرآن»، لا تزال تحظى بانتشار واسع.

ومما دعا إليه شاه ولي الله بقوة فهم القرآن من خلال القرآن نفسه أولاً، وذلك بالنظر في السياق الداخلي للآيات، وكذلك في الآيات المتصلة بالموضوع نفسه. ولذلك قلل كثيراً من أهمية دراسة تفاسير السابقين، إذ كان يعتقد أن طلاب القرآن يجب عليهم -متى حصلوا علماً كافياً بالعربية- أن ينظروا في القرآن رأساً، بدلا من مطالعة التفاسير، فالقرآن -في رأيه- يمكن أن يفهمه كل طالب جاد يعرف العربية، تماماً كما كان ممكن الفهم للعربي الأول. حتى الآيات المتشابهات -كالحروف المقطعة في أوائل السور- يمكن للعلماء أن يفهموها، فلا ينبغي أن يُنظر إلى القرآن بوصفه نصاً يخاطب من نزل عليهم [فحسب]، ولكن يجب أن يُقرأ وفقاً لمتطلبات كل عصر. ولذلك بدت أسباب النزول، وكذلك تفسيرات المتقدمين -ومنهم الصحابة أنفسهم- ذات أهمية ضئيلة نسبياً في نظره.

وينبغي -في رأيه- ألا تُقحم في تفسير القرآن علوم أخرى، كالنحو مثلاً، الذي يجب ألا يُزاد في طلبه على المقدار الذي يبلغ به المرء مبلغ العربي الأول في تلقيه للقرآن، لا بوصفه مجالا علمياً مستقلاً. وكذلك يجب على المفسر ألا يتبع مذهباً بعينه في التفسير، ولا في النحو، ولا الكلام، وإنما أفضل التفسير ما جنح نحو «ظاهر المعنى» في القرآن والسنة، وما كان مناسباً للسياق الداخلي للقرآن؛ ولذلك كان الحديث النبوي مما ينبغي اعتماده في التفسير.

ويقسم شاه ولي الله المحتوى القرآني -فيما يتعلق بهذا السياق الداخلي- إلى خمسة مجالات موضوعية، لا يباعد القرآن بينها، وإنما تتقلب آياته فيها جميعاً، على نحو يتغيا مقاصد تربوية وأدبية، لا نظرية؛ ولذلك كانت البنية القرآنية مقصودة تماماً، فينبغي ألا تُغفل في التفسير. وقد اعتمد هذه الأفكار فيما بعد أصحاب «نظم القرآن»، وكذلك أنصار التفسير الأدبي.

وقد نَحَتْ عناية الدهلوي بعصمة القرآن وكماله منحى دفاعياً، وآية ذلك أمور، منها تشككه في [كثير] من دعاوى النسخ، فقد انتهج نهج السيوطي، لكن على نحو أكثر تشدداً، وحاول أن يستبعد -ما أمكن- كثيراً منها ببيان التوافق بين الآيات، فنزل بعدد ما جرى فيه النسخ منها إلى خمس، وكانت عند السيوطي تسع عشرة (بالجون ١٩٧٧؛ جالباني ١٩٦٧: ٥-٢٨).

فإذا ما انتهى بنا المقال إلى تفسير «فتح القدير» للشوكاني، رأينا تشابهًا كبيرًا مع الأفكار التي صاغها شاه ولي الله قبل عقود فيما يتعلق بتفسيره، على الرغم من أن الراجح أنه لم يكن ثمة أي تأثير مباشر.

ومن ذلك أن الشوكاني لم يعتمد سوى ظاهر المعنى في القرآن والسنة طريقًا للتفسير، وإن كان قد خالف الدهلوي، فاستوجب في المفسر علمًا باللسان العربي أوسع مما دعا إليه سلفه الهندي. والحق أن أقواله تكشف عن إيمان وثيق بكمال النص القرآني، كما أنه كان يؤثر -طلبًا لرفع الخلاف- التفسيرات الجامعة التي تتضمن طائفة من المعاني الممكنة. وفي رأيه أيضًا أنه لا حاجة إلى حشو التفسير بالمسائل الخلافية في العلوم الأخرى، كالخلافات الكلامية والفلسفية والفقهية، إلا أن تدعو إلى ذلك داعية التفسير نفسها. وبينما كان الحديث مصدرًا مهمًا في تفسيره، كانت نظرتة إلى أسباب النزول نظرة استرابية -في الغالب- في صحة ثبوتها. وقُلْ مثل ذلك فيما روي من تفاسير الصحابة، التي كانت كثيرًا ما تتعارض، فلا يقوم بها برهان شافٍ (بينك ٢٠١٤).

على أن ثمة اختلافات تلوح بين مقارنة شاه ولي الله ومقاربة الشوكاني، فقد كان الأخير أشد تمسكًا بالاجتهاد، فطرح المذاهب جملة، كما لم يشرك الدهلوي حبه للتصوف، وكان أكثر منه قبولًا للتفسيرات المتعددة متى تكافأت، ويرى أن الاختصار على تفسير واحد ضرب من التعسف، ما لم يدع إلى ذلك صريح القرآن أو السنة، ويرى كذلك أن من القرآن ما لا سبيل إلى تفسيره، وهو المتشابه.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإن هاتين المقاربتين في تفسير القرآن تمثلان اتجاهين كانا يُعدان -في ذلك الزمان- جديدين من عدة جهات، كما أن لهما أثرًا باقيًا في جهود المسلمين التفسيرية إلى زماننا هذا. وأولى هذه الجهات السعي إلى تقديم المرجعية الإلهية على المرجعية البشرية من خلال الاعتماد ابتداءً في التفسير على القرآن والسنة، والتشكك الشديد فيما سواهما من مصادر المعرفة. وقد اشترك الرجلان في فهمهما لمعنى العلم على نحو أضيق نطاقًا مما كان عليه الأمر قبل ذلك، فهو محدود في تفسير المصادر الدينية، وما اتصل بها

اتصالاً وثيقاً من الحقول المعرفية. واشتركا كذلك في عنايتهما الكبيرة بعصمة النص القرآني وكماله، وهو اتجاه تفاقم في الخطابات الحديثة ذات المنحى الدفاعي في إعجاز القرآن، وفي الرد الواسع لدعاوى النسخ (براون Brown ١٩٩٨). ومما يجدر ذكره ختاماً موقفهما النقدي حيال أسباب النزول، حتى تلك المتفق عليها؛ لأنه يدل على الاهتمام الشديد بنقل معايير النقد الحديثي إلى تفسير القرآن، وبوضع النص [القرآني] في مركز التفسير، مع تهميش أسباب النزول، التي تتعارض غالباً فيما بينها، والتي لم تثبت صحتها، ولا تسهم دائماً في فهم أفضل للنص. على أن هناك اتجاهًا طفيفاً نحو اعتماد السياق التاريخي (historical contextualization) يترأى لدى الشوكاني، فقد رد طائفة من أسباب النزول لعدم توافقها مع سياق الآية التي قيل إنها سبب نزولها، وهذا نمط من الاستدلال عولت عليه التفاسير الإصلاحية كثيراً فيما بعد (بينك ٢٠١٤).

لقد كان الاتجاه الإحيائي في القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر إرهاباً بالجهود التفسيرية الإصلاحية اللاحقة، وهو الذي وضع الأساس التفسيري لها. وفي الحق أن تأثير الإصلاحيين المتقدمين قد تجاوز حدود بلادهم، ومن أظهر الأمثلة على ذلك تفسير «فتح البيان في مقاصد القرآن»، للعالم الهندي صديق حسن خان (١٨٣٢-٩٠)، الذي توسع جداً في النقل عن الشوكاني، وكان واسع الانتشار -وقد كُتب بالعربية- في الأراضي العربية والعثمانية جميعاً. وممن كان يكثر النقل عن «فتح البيان» المفسر السوري، جمال الدين القاسمي (١٨٦٦-١٩١٤)، فكان بذلك يعتمد على الشوكاني، وهو لا يعلم. ولم يزل كتابه «محاسن التأويل» معتمداً لدى المفسرين المعاصرين. أما الشوكاني، فهو معدود من مرجعيات الإصلاحيين، كمحمد عبده ورشيد رضا (دلال ٢٠٠٠)، تماماً كما كان لشاه ولي الله تأثير على أجيال منهم في شبه القارة الهندية، وفيما وراءها.

وعلى الرغم من أن التلقي اللاحق لتفاسير متقدمي الإصلاحيين جعل هذ التفاسير وثيقة الصلة بالتفاسير الحديثة، فإن ما كان يشغل أولئك المتقدمين يختلف اختلافاً كبيراً عما شغل المتأخرين، بل إن هؤلاء كانوا كثيراً ما يسيئون

شرح مقاصد الأولين (دلال ٢٠٠٠؛ ٢٠١٠). فلا يمكن الوقوف في تفسير الشوكاني ولا في تفسير الدهلوي على خطة للتحديث، ولا على محاولة لمواجهة خطر التفوق الغربي، كما أن التغيرات الاجتماعية التي أنتجها ظهور التعليم العلماني ووسائل الإعلام الجماهيرية لم تكن قد حدثت بعد في زمانهما.

(٢)

بواكير التفسير الحديث للقرآن

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر انقطاعاً في التاريخ الفكري للعالم الإسلامي، فتأثرت بذلك علوم القرآن -كسائر مجالات الفكر الديني- تأثراً كبيراً. وعلى الرغم من أن العلماء ظلوا يكتبون تفاسير للقرآن، تقليدية في أسلوبها، وفي مضمونها أيضاً في الغالب، فقد ظهر آنذاك اتجاه حدائي، أحدث تغييراً جذرياً في التقاليد المرعية في تفسير القرآن على عدة مستويات: الأسلوب، والشكل، والمحتوى، وجمهور المخاطبين. ومما يميز مطالع الحقبة الحديثة أيضاً وجود محاولات تهدف إلى تصوير الإسلام متفقاً مع العلم والقيم الغربيين. وعلاوة على ذلك، كان كثير من المفكرين يأملون أن يمكّن الإصلاح الديني العالم الإسلامي من التغلب على تخلفه الملموس، ومن التخلص من الإمبريالية الغربية. ويعدل هذا الأمر في أهميته أن هذه الحقبة -التي امتدت إلى الخمسينيات من القرن العشرين تقريباً، مع وجود اختلافات إقليمية- شهدت نشأة نخبة من المثقفين لم يكونوا من رجال الدين، ولكنهم يسهمون -مع ذلك- في شرح المصادر الدينية.

ويعد العالم الهندي، السيد أحمد خان (١٨١٧-٩٨) أول الأنصار المهمين لبواكير التفسير الحديث للقرآن، فقد أفرد له سبعة مجلدات من مجموع مصنفاته، بعنوان «تفسير القرآن» (نشر بين ١٨٨٠-١٩٠٤)، مع رسالة صغيرة بعنوان «التحرير في أصول التفسير» (١٨٩٢). وتأثر بالتربية الصوفية وبآراء شاه ولي الله الدهلوي. على أن من السمات الجديدة المهمة التي ميزت نظره للقرآن تلك

الطريقة التي حاول أن يبرهن بها على مطابقة القرآن للعلم الغربي. ولما كان مؤمناً إيماناً قوياً بأن شفاء العالم الإسلامي من داء التخلف إنما هو في اكتساب العلوم الحديثة، فقد جعل أكبر همه دحض المعتقد الشائع بأن هناك تناقضاً بين هذه العلوم ودين الإسلام. وهو يرى أن القرآن هو الركن الركين لهذا الدين؛ لما أثبتته النقد التاريخي من أن أكثر الأحاديث المروية غير صحيحة.

من أجل ذلك، ذهب خان إلى أن المرء يمكنه أن يدرك التطابق بين نظرة كوبرنيكوس والآيات الكونية في القرآن إذا تمسك بالأصول التالية في التفسير: أن تفسيرات المتقدمين -الذين كانوا إما غير معنيين بالعلوم الطبيعية أصلاً، وإما ممن أسس آراءه على الفلسفة الطبيعية اليونانية- غير مُلزمة. وأن القرآن ينبغي أن يُفهم على نحو ما كان يمكن أن يفهمه العرب الأميون من أبناء القرن السابع الميلادي، فلا تُفسر آياته الكونية بالمعنى الفني العلمي. وأن المعاني المجازية جزء من القرآن، وإذا كانت الكلمات في أي لغة إنسانية تعجز عن وصف ذات الله، فلا يبعد أن يكون الأمر كذلك في الحقائق الكونية. وقد ألح السيد أحمد خان -في العموم- على ضرورة العودة إلى لغة الخيال [المجاز] وعالمه، كما كانا عند العرب في زمن النبوة، فإذا ما وصف القرآن السماء بأنها سقف يمكن النفوذ منه، فليس هذا وصفاً لحقيقة فلكية، ولكنه وصف يوافق إدراك العرب القدماء للعالم، وإذا كانوا هم يستخدمون المجاز في كلامهم، فمن الطبيعي أن يستخدمه القرآن، على الرغم من كماله وإعجازه. وقد أشار السيد أحمد خان -في هذا السياق- إلى ضرورة التفرقة بين مقصود الآية القرآنية واللغة المستخدمة في الكشف عن هذا المقصود، فالإشارة إلى ظاهرة طبيعية تحدث في سياق الحوادث الأخروية ربما كان حديثاً عن الطبيعة، ولكنه يهدف إلى إبلاغ رسالة تتعلق باليوم الآخر، لا إلى تقرير حقائق علمية.

وقد أبدى السيد أحمد خان اهتماماً بالتمييز بين التفسير المجازي والتأويل المعتسف، فهو يرى أن المصير إلى المجاز ليس تعسفاً؛ لأن الحامل عليه قدرة الله وحكمته، والمنطق الكامن في عملية الخلق. وتفصيل ذلك أنه لا يمكن إجراء معنى آية من الآيات على ظاهره إذا كان هذا الظاهر يعارض الملاحظات العقلية

والحقائق العلمية، وإلا كان معنى ذلك أن الله يوحى آيات تُكذِّب ما أودعه خلقه من القوانين، والحقائق لا تنقض الحقائق، فحقيقة ما يسع العقل إدراكه والحقيقة التي جاء بها الكتاب لا تتعارضان. ولما كان الدين إنما نزل من أجل الإنسان، فلا يمكن بحال أن يكون فهمه وراء طور عقله، وإن كان من الممكن أن يستغرق اكتشاف بعض الحقائق عدة قرون (ترول ١٩٧٨ : ١٤٤-٧٠).

ومن المآخذ التي وُجِّهت إلى مقارنة السيد أحمد خان التفسيرية الافتقار إلى الدقة في المصطلحين: «العقل» و«الطبيعة» (ترول ١٩٧٨ : ١٧٤-٦). وأغلب الظن أن مرد ذلك إلى خطئه الدفاعية التي كانت تكمن وراء جهوده التفسيرية، فما كان إنكاره المعجزات و«الخرافات» -في جانب كبير منه- إلا ردًا مباشرًا على النقد الاستشراقي. وكذلك ترجع رغبته في البرهنة على وجود توافق بين القرآن وبين العقل والعلم -اللذين كانا يُعدان، في زمانه، القوى الفعالة [الإيجابية] التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالحدثة الغربية، والتي تعد من لوازم التقدم- إلى الصورة التي قدمها الاستشراق عن الإسلام بوصفه رجعيًا، وغير عقلاني.

وإذا كان تأثير السيد أحمد خان قويًا في شبه القارة الهندية، فمما لا شك فيه أن الجهود التفسيرية التي قام بها محمد رشيد رضا (١٨٤٩-١٩٠٥)، وابتناها على دروس محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥)، وتُعرف عمومًا بـ«تفسير المنار» (في الأصل: «تفسير القرآن الحكيم») كانت أكثر الأعمال التفسيرية الحديثة تداولاً في العالم الإسلامي، إذ لم يكن تأثيره مقصوراً على العالم العربي، وإنما امتد إلى آسيا الوسطى، وإندونيسيا، بل إلى الصين (دودوانيون وآخرون Dudoignon et al. ٢٠٠٦: الفصول ١-٧)، ولا يزال كذلك مرجعاً في كتب التفسير المعاصرة (بينك ٢٠١١: ٢٨٩.f).

ومن الممكن التمييز بوضوح بين إسهام محمد عبده وإسهام رشيد رضا في هذا العمل. والحق أن أكثره بقلم هذا الأخير، الذي كان أكثر جنوحاً إلى المحافظة، وأقل غموضاً، وأشد نزوعاً إلى استخدام القرآن من أجل إرساء تصور اجتماعي وسياسي معين (جوميه ١٩٥٤). على أن الرجلين كليهما كانا يؤثران -كمقدمي الإصلاحيين- اتباع ظاهر المعنى في القرآن، والإعراض عن تفسير

المتشابهات تفسيراً عقلياً. وكانا ينكران كذلك الإسرائيليات، متبعين آراء ابن تيمية، التي لم تكن واسعة الانتشار قبل عصر محمد عبده (توتولي Tottoli ١٩٩٩). وكذلك كانا يعتقدان وجوب فهم القرآن على نحو ما فهمه الناس في زمان النبوة. غير أن محمد عبده خاصة قد ترسخ في نفسه أنه لا تعارض بين النقل وما أثمره العقل، ومن ذلك خطاب العلم الحديث.

على أن العلم كان أقل مركزية لدى عبده ورضا منه لدى السيد أحمد خان، على الرغم من اشتراك ثلاثتهم في الرغبة في تمكن المسلمين من النيل من بركات أسلوب التقدم الغربي. وإنما كانت وحدة الأمة هي الشغل الشاغل للأولين، كما يدل على ذلك مبدأ «التوحيد»، وهما يرجوان بلوغ هذه الغاية بإلغاء المذاهب، وسائر العوامل التي تفضي إلى التشرذم، وكذلك بالتأسي بالسلف الصالح، ولا سبيل إليه إلا بالتعليم؛ الذي يُعد غياباً من الأسباب الرئيسة في التخلف والفقر والتردي الخلقي. وقد تجلّى حرصهما على وحدة الأمة في الاهتمام الشديد -الذي أبداه رضا خاصة- بأحوال المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي، وفي التبادل المعرفي بينه وبين علماء البلاد الأخرى، الذي زخرت به الاستطرادات الموضوعية المبنوثة في أثناء «تفسير المنار» وأبحاثه.

والحق أن هذه الاستطرادات تقفنا -إذا ما قورنت بالأعمال التفسيرية المتقدمة- على اختلاف مهم في الشكل والأسلوب، لا في المحتوى فحسب، فالجدة في «تفسير المنار» تتجاوز حدود الموضوعات. وتفصيل ذلك أن نشره ابتداءً في وسيلة إعلام جماهيرية، هي صحيفة «المنار»، كان الحامل على ما تميز به من أسلوب سردي، ومن استطرادات مطولة، ومن جنوح إلى الوعظ وتوجيه القراء. ولما لم يكن رضا ممن تلقى التعليم الديني التقليدي، فقد تجلّى ذلك في مقارنته التفسيرية غير التقليدية، وفي استخدامه الانتقائي للمصادر التي ترجع إلى حقبة ما قبل الحداثة، وفي التعويل على الكتابات الغربية في مختلف المجالات. وتشير كثير من حواشي تفسيره صراحة إلى أحداث معاصرة، مما يدل على رغبته في جعل القرآن موصول السبب بهموم الأمة الواقعية في عصره.

وثمة سمة مهمة أخرى في هذا التفسير، تدل على أنه ذو أهمية دائمة للنظرية التفسيرية الحديثة، وهي افتتاحه تفسير كل سورة بمقدمة تعالج هذه السورة بوصفها وحدة واحدة، ونصًا مترابط الأجزاء، يشد أركانه منطقًا داخلي، لا طائفة من الآيات المجموعة التي أوحيت في مناسبات مختلفة (مير ١٩٩٣؛ ياسوشي Yasushi ٢٠٠٦ : ١٩ f).

وقد أخذت في الازدهار -إلى جانب المقاربات الحداثية التي ذكرناها- أشكال أخرى من الاتجاه الإصلاحي، كتفسير «محاسن التأويل» للقاسمي، الذي تأثر بالمفاهيم [الأفكار] القرآنية (scripturalist ideas)، كما أكد الأهمية الكبيرة للحديث [النبي]. وهو أدنى إلى الموروث [التفسيري] من «تفسير المنار»، وإن كان يعرض في بعض الأحيان لقضايا معاصرة. وفيه مناقشات كثيرة لمسائل من الفقه، أبدى فيها القاسمي ميلًا قويًا إلى المذهب الحنبلي. ويدين هذا الكتاب في منهجيته لابن تيمية وابن كثير، كما تدل على ذلك شدة عنايته بالحديث، ورده للإسرائيليات، وموقفه الجدلي ممن يسمون «أهل الرأي».

على أن القاسمي خالف عن محمد عبده وطائفة من الحداثيين الهنود، فلم تكن له عناية بالغرب في تفسيره، كالحال في بعض الكتب الأخرى التي صنف في تلك الفترة نفسها، ولعل السبب في ذلك أنه قد فرغ منه، ودمشق لم تزل في أيدي العثمانيين. ولكنه كان يعتقد -كغيره من الحداثيين- أن العودة إلى المصادر الأساسية، القرآن والسنة، هي سبيل الأمة إلى استعادة قوتها الأولى. وتشير المصادر الكثيرة التي رجع إليها إلى أن المحاورات العلمية لذلك العهد كان قد تجاوزت الحدود المحلية.

وقد شهد مطلع الحقبة الحديثة أيضًا -إلى جانب المساعي المتعلقة بتفسير القرآن كله من منظور إصلاحي- عدة جهود تنصرف إلى بحث موضوعي في قضايا معينة، كالعلاقة بين الإسلام والعلم، والعلاقات بين الجنسين، وتنبني آراء أصحابها على المقاربة التفسيرية الحداثية. ومن أمثلة ذلك القاضي المصري، قاسم أمين (١٨٦٣-١٩٠٨)، الذي كان تلميذًا لمحمد عبده، ونشر كتابه «تحرير المرأة» في سنة ١٨٩٩، فاستخرج أكثر ما فيه من الحجج من القرآن. وكان

مشغولا -كغالب الحداثيين في زمانه- بتقدم أمته، الذي لم يكن من سبيل إليه -في رأيه- ما لم تتلق المرأة المصرية -وهو يركز هنا على المرأة الأرستوقراطية خاصة- حظها من التعليم، وتصبح جزءًا من الحياة الاجتماعية بنزع الحجاب. ولما رأى أن كثيرًا من المصريين يعتقدون أن الوضع المتدني للمرأة أمر دعا إليه الدين، عرّج على تفسير القرآن لدحض هذه المقولة، وأكد أن الوحي إنما جاء لتكريم المرأة، لا لقمعها. وكذلك ذكر أن مقترحاته [بهذا الشأن] ليست بدعة دعت إليها شهوة محاكاة الغرب، ولكنها تهدف إلى إصلاح أحوال المرأة على وفق الوضع الذي أراده القرآن لها، بريدًا من أغاليط العادات التي أثمرها طول الاستبداد. ومن الممكن أن يفهم كلامه هذا على أنه محاولة لفصل الرسالة القرآنية عن التفسيرات المتأخرة التي شكلتها الظروف الاجتماعية والعادات، حتى أمست ولها من القدسية والحرمة مثل ما لنصوص الشرع. ومن السمات الحداثية الأخرى في مقاربتة تعويله على تفسير القرآن في تحقيق أغراض تتعلق بالشأن الاجتماعي، فهو يرى أن القرآن لم يقتصر على معالجة القضايا الأخروية، ولكنه أفرد جزءًا كبيرًا للتصرفات الدنيوية، فليس ثمة ما يبرر إذن حرمان نصف البشرية من أن يشاركن مشاركة اجتماعية فعالة. وقد أشار -لتعزيز هذه الحجة- إلى ما أوجبه القرآن من إيتاء الزكوات وعمل الخيرات، مما لا تستطيع المصريات الوفاء به بسبب ما يعانيه من الإقصاء الاجتماعي، على الرغم مما في ذلك من الخير العميم. ومما آمن به قاسم أمين أيضًا من مبادئ التفسير الحداثي أمور تتعلق بالفقهيات، كالاجتهاد، والمصلحة، والتيسير، ومقاصد الشريعة، وكان كثيرًا ما يحيل إلى الإصلاحيين، كمحمد عبده وصديق حسن خان، دعمًا لأدلته. وعلى الرغم من أن كتابه -وكثيرًا غيره مما نحا نحوه- لم تكن تفاسير قرآنية صريحة، فإنها قد جلت كثيرًا من سمات الخطاب التفسيري الحداثي، كالاهتمام بالفقه والأخلاق الاجتماعية، واستخدام القواعد الفقهية في تكييف الأحكام القرآنية على وفق مطالب الحياة العصرية، وتفسير القرآن في ضوء «مقاصده العامة». على أن هذه السمة الأخيرة للتفسير الحداثي قد زجت بأنصاره في دعاوى معتسفة؛ لأنه

إذا لم يكن ثمة إجراء تفسيري واضح لتحديد المقاصد العامة في القرآن، فإن من السهل استخدام القرآن في الوصول إلى نتائج محددة سلفاً، تستلهم -في حالة قاسم أمين- نموذج المجتمع الغربي.

والحق أنه لا سبيل إلى تصور الأفكار الجديدة التي أُدخلت على تفسير القرآن في مطلع الحقبة الحديثة إلا في ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في ذلك الوقت، فقد أتاح انتشار الصحافة في الشرق الأوسط ضروباً جديدة كلِّ الجِدَّة من المحاورات التي تجاوز الحدود المحلية، وتصل إلى جمهور جديد سوى طبقة علماء الدين. وكذلك كان ظهور التعليم العلماني إيذاناً للمسلمين الذين تلقوا تعليمًا غير ديني بالإسهام في هذا الحقل، وللباحثين بالدراسة في الخارج. وقد أفضت هذه التطورات إلى حدوث تغييرات في نوع التعليم بعيدة المدى في الأسلوب وفي المحتوى.

وعلى الرغم من أن مفسري هذه الحقبة مختلفون في تفاسيرهم، وفي آرائهم في القضايا الاجتماعية والسياسية، فإن أعمالهم تتميز في العموم باهتمام كبير بأسلوب التقدم الغربي، وباتجاه دفاعي قوي وغير مسبوق. وهم مجمعون -علاوة على ذلك- على العناية بالتقدم الاجتماعي، ممثلاً في إتاحة التعليم لعدد أكبر من المسلمين، وفي محاربة الفقر، وفي تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وأجهزة الدولة. وهذا الجانب الأخير هو الأكثر تأثيراً في التلقي اللاحق لبواكير التفاسير الحديثة، وهو موجود حتى في بعض تفاسير القرآن الحديثة ذات النزوع القوي نحو المحافظة (بينك ٢٠١١ : ٢٨١، f.٢٨٩).

(٣)

أنماط حديثة في مذهب الإعجاز

من الاتجاهات التفسيرية المهمة التي ظهرت في مطالع الحقبة الحديثة ذلك الاتجاه الذي سعى إلى إقامة الأسباب بين القرآن والعلوم الحديثة. وعلى الرغم مما لقيه هذا الفرع التفسيري من استنكار كثير من علماء الدين المتخصصين، ومن

المثقفين، فإنه لم يزل مستحسنًا لدى خلقٍ كثيرين إلى يومنا هذا، وليس بين الحداثيين وحدهم. ولا يقتصر «التفسير العلمي» على إثبات التوافق بين القرآن وما انتهت إليه العلوم العقلانية (rational science)، على نحو ما كان يقول محمد عبده والسيد أحمد خان، بل يتجاوز ذلك إلى البرهنة على أن المكتشفات العلمية الحديثة - التي لم يكن من الممكن أن تكون معلومة بحال لدى العرب في زمان النبوة - موجودة في القرآن. وعلى الرغم من أنه كان هناك مفسرون من حقبة ما قبل الحداثة يعتقدون أن القرآن يحوي جميع العلوم، وحاولوا - تبعًا لذلك - تبين النتائج العلمية لبعض الأنواع في النص القرآني، فإن مقاربتهم كانت تُعوّزها النزعة الدفاعية التي في «التفسير العلمي»؛ إذ كان هذا مستغرقًا في العلم الغربي.

ولعل المصري، طنطاوي جَوَهري (١٨٢٦-١٩٤٠)، يعد أشهر أنصار هذا الاتجاه، وله كتاب عجيب، عنوانه «الجواهر في تفسير القرآن الكريم»، تغيا فيه مقصدًا تعليميًا؛ إذ أراد أن يقنع المسلمين بأهمية دراسة العلوم لإدراك التقدم، وللحصول على الاستقلال السياسي، فاختار طائفة من المقاطع القرآنية التي تومئ - في رأيه - إلى موضوعات علمية معينة، ثم جعل يُفَضِّل القول فيها تفصيلًا، ويقرن شرحه بالجداول والصور.

وليس من وَكَّد التفسير العلمي - في العموم - أن يصل الأسباب بين جمهور المسلمين والعلوم الحديثة، ولكن أن يثبت الإعجاز العلمي في القرآن، ومن هذا الوجه كان كثير من كتبه إنما يخاطب بها المسلم «الذي فترت حماسته [الدينية]»، أو غير المؤمن، ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون قراءة القرآن بالعربية، ولا الوقوف على إعجازه البلاغي. وغالبًا ما يجنح إلى التفسير العلمي من المسلمين أولئك الذين تلقوا تعليمًا فنيًا أو علميًا، وإن كانت بعض التفاسير المعيارية التي كتبها علماء دين لم تخل أيضًا من بعض الإشارات (فيلانت ٢٠٠٢).

وثمة حوار موسّع يدور على الإنترنت حول المعجزات العلمية في القرآن، ويجري فيه ذكر مجموعة متزايدة أبدًا من المكتشفات العلمية التي يُدعى احتواء القرآن عليها، ثم يكون تمام ذلك دائمًا بإيراد أنماط أخرى من المعجزات

القرآنية، كذكره أحداثًا تاريخية وقعت بعد زمن النبوة، وكالإشارة إلى اكتشافات أثرية لم يكن عرب القرن السابع على علم بها.

وثمة ظاهرة أخرى انتشرت انتشارًا واسعًا، تتعلق بالجهود القائمة على الحاسوب لتحديد البنية العددية في القرآن، التي لا يسع بشرًا اختراعها. ومن أشهر أنصار هذا الاتجاه الأمريكي [مهاجرًا وجنسية]، المصري مولدًا، رشاد خليفة (١٩٣٥-٩٠)، في كتابه «الحاسوب يتكلم: رسالة الله إلى العالم» (*The Computer Speaks: Gods Message to the World*) (١٩٨١)، وفي كتب أخرى له بالعربية وبالإنجليزية، قام فيها بتحديد البنى العددية في القرآن بناءً على العدد ١٩. ولنقل مرة أخرى: إن هذه الظاهرة ليست جديدة كل الجدة، ولكن التوجه الدفاعي القوي، والحماسة والذئوع اللذين حظي بهما هذا النمط التفسيري، كل ذلك لا نظير له قبل القرن العشرين.

على أن مذهب الإعجاز الذي كان سائدًا في حقبة ما قبل الحداثة، والذي تعلق بالجانب اللغوي والبلاغي للقرآن، لم يندثر جملة، ولكنه جعل يتوارى شيئًا فشيئًا تحت وطأة أنماط الخطاب الإعجازي المذكور سلفًا، الذي ظهرت فائدته في توجهه إلى أعداد متزايدة من المسلمين المثقفين، الذين لم يكونوا من علماء الدين، ولا من القادرين على قراءة العربية.

وقد تلقى التفسير العلمي نقدًا شديدًا من قبل جماعة من الكتاب المسلمين ومن المفسرين، وذلك لعدة أسباب، منها اشتماله على أخطاء واقعية، على نحو ما بينت عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) في نقدها التفصيلي للحجج العددية لدى رشاد خليفة ومصطفى محمود (بنت الشاطئ ١٩٨٦ : ١٨٩-٣٠٩). ومنها ما أشار إليه بعض المؤلفين، كأمين الخولي -من منظور لغوي- من أن التفسير العلمي يعزو إلى الألفاظ القرآنية معاني حديثة كـ «الذرة»، وهذا غير صحيح تاريخيًا ولا معجميًا. ومن النقود الموجهة إلى هذا التفسير أيضًا أن القرآن لم يكن ليحمل رسالة إلى أناس لا يستطيعون فهمها؛ أعني أهل الزمان الأول. وكذلك يُتهم أنصار التفسير العلمي بأنهم يفهمون الكلمات والعبارات على غير وجهها، فلا يلتفتون إلى وظائفها في النص، ولا يُلقون بالآلة إلى ظروف [أسباب]

نزولها، ومن ذلك فهمهم لوصف الأحوال الآخروية في القرآن على أنها حقائق فلكية. ومن المنظور العقدي، ذهب كثير من علماء المسلمين إلى خطورة الاعتماد على هذا التفسير؛ لأنه ينطوي على مخاطرة «تخطئة القرآن» بما جدّ من المكتشفات العلمية، أو بأن يقوم بعض متأخري العلماء بتصحيح اكتشافات علمية تم استخراجها من القرآن من قبل، مما يفسح مجال الشك -بلا داع- في صدقه وكماله. والقرآن بعدُ -كما يقول منتقدو التفسير العلمي- ليس كتابَ علم [طبيعي] ولا كتاب تاريخ، وإنما هو كتاب هداية دينية وخلقية، ينبغي أن يُلتَمَس الدليل على أصله الإلهي في صدق إخباره عن الله، وفي صحة منهجه الأخلاقي، لا فيما حواه من معجزات مدعاة، علمية أو غير علمية (فيلانت ٢٠٠٢).

ومن الاتجاهات التي تتباعد عن هذه الأنماط الحديثة في الإعجاز، وإن كان متصلًا بها، ذلك الاتجاه المتزايد نحو النظر إلى القرآن بوصفه نصًّا متسقًا، كامل النظم [كذا! ولعلها «النظام»]. وأول من دعا إلى هذا النظر العالم الهندي، حميد الدين الفراهي (١٨٦٢-١٩٣٠)، الذي تأثر تأثرًا كبيرًا بأفكار شاه ولي الله. ثم جرت تفاسير أخرى في هذا المضمار، منها «تدبر القرآن» لأمين أحسن الإصلاحي (١٩٠٤-٩٧)، و«في ظلال القرآن» لسيد قطب (١٩٠٦-٦٦)، و«الأساس في التفسير» لسعيد حوّي (١٩٣٥-٨٩)، فبذلت جهودًا كبيرة للبرهنة على أن النظام القرآني ليس عشوائيًا، ولكنه مطابق لحكمة إلهية تتضمن إبراز موضوعات مركزية وتوضيحها على نحو بلغ الغاية في الإحكام (مير ١٩٨٦). وكان حوّي خاصة يلح إلحاحًا شديدًا على أن هذه السمة في القرآن تمثل جزءًا من إعجازه. وليس من قبيل المصادفة أن يكون جميع المفسرين المذكورين هنا ممن ينتمون إلى الطيف الإسلامي، وأن تكون رغبتهم في تقديم رؤية شاملة ومتماسكة وكاملة للقرآن موافقة لتصورهم لنظام اجتماعي إسلامي مثالي.

الدولة الاستعمارية، والدولة القومية، والدولة الإسلامية

منذ منتصف القرن العشرين فصاعدًا، تأثر تفسير القرآن -كسائر الحقول الدينية والثقافية- تأثيرًا متزايدًا بهيكل الدولة الحديثة؛ ولذلك بدا من المناسب -قبل الخوض في وصف التطورات التفسيرية في ذلك الوقت- أن نُجمل القول في بعض هذه الجوانب الهيكلية، التي كانت ذات أهمية كبيرة في الحياة الثقافية. فقد استأصل إلغاء الخلافة، في سنة ١٩٢٤، وهم الأمة الواحدة، التي يسوسها دينيًا حاكم شرعي، فخلا الجو للدول الاستعمارية، ولظهور الدول القومية. وكان لذلك تأثير هائل على المجال الديني، إذ جعلت المؤسسات الدينية -كالأوقاف والمدارس- تخضع شيئًا بعد شيء لسلطان الدولة، أو تُغلق جملةً. وسرعان ما حلت مدارس الدولة وجامعاتها محل التعليم الديني، وكانت تقدم في الغالب شيئًا يسيرًا نسبيًا من هذا التعليم على نحو نظامي، يخضع لرقابتها، ولو من الناحية النظرية. ومن أظهر الأمثلة على ذلك تركيا، التي أغلقت فيها مؤسسات التعليم الإسلامي التقليدية قاطبةً، ثم استبدلت بها لاحقًا كليات «الإلهيات»، التي أثرت تأثيرًا كبيرًا في تشكيل المقاربات التفسيرية الإصلاحية (كورنر Korner ٢٠٠٥: ٦٤،٤٨). وفي إندونيسيا، أسست الحكومة معاهد إسلامية، ذات مناهج دراسية محدثة، أخرجت أيضًا كثيرًا من العلماء الحدائين (بينك ٢٠١١: ٦٠،٥٨).

وعلاوةً على ذلك، أفضى وجود التعليم العلماني إلى ظهور طبقة مثقفة، قل نصيبها من المعارف الدينية، ولكنها أسهمت بقوة في الخطاب الديني، وهذه ظاهرة أصبحت وثيقة الصلة خاصةً بتفسير القرآن (تاجي فاروقي Taji-Farouki ٢٠٠٤: ١٦،١٢). وفي الوقت نفسه، كان من نتائج علمنة المدارس وأنظمة القضاء أن فقد علماء الدين معظم دخولهم المالية السابقة، ثم حملهم تأميم الأوقاف على الاعتماد على الدولة في كسب أقواتهم، مما حط كثيرًا من

مكانتهم. وليس من شك في أن هذه التطورات لم تحدث في دول العالم الإسلامي المختلفة في وقت واحد، ولا حدثت كلها في جميع الدول، ولكن ما من دولة منها إلا ومسها طائف من منطق الدولة الحديثة.

وهذا بعينه ما وقع للحركات الإسلامية التي كان من أسباب نشأتها معارضة الدول الاستعمارية، أو الحكومات المتأثرة بهذه الدول. وعلى الرغم من نقدها للأشكال «الغربية» للدولة، فقد بدت عاجزة عن إبداع أيديولوجيات مضادة تتحرر من منطق الدولة الحديثة، وهو ما تجلّى فيما لدى أصحابها من هاجس تكوين دولة إسلامية، تحكمها شريعة الإسلام. فالحق أن هذه الأفكار جديدة على الرغم من أنها تومئ إلى ماضٍ مثالي، ولكن ليس لها في التراث الفكري الإسلامي إلا أصول ضعيفة؛ ولذلك تعين على من يقول بها أن يستخرجها مباشرة من المصادر الإسلامية، وعلى رأسها القرآن.

وقد أسهمت بعض الدول القومية إسهامًا كبيرًا في نشر مقاربات تفسيرية معينة ودعمها. ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، التي جعلت تُفيد -منذ عشرينيات القرن الماضي- من أنشطة الطباعة، وتسهم بقوة في نشر ما يعتقد العلماء السعوديون مشروعته؛ أعني التفاسير القائمة على الحديث، كتفسير ابن كثير وتفسير البغوي، و«مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية. وقد أفضى ترويج الوهابية لكتب ابن تيمية وابن كثير -ولا سيما بنشرها مطبوعة في مطلع القرن العشرين- إلى أن طار ذكر هذين المؤلفين في الحقبة المعاصرة، وأصبح لهما تأثير قوي على الأنشطة التفسيرية الحديثة (صالح ٢٠١٠). وبعد تأسيس أولى الجامعات السعودية في سنة ١٩٥٧، استدأ العلماء والطلاب من جميع أنحاء العالم الإسلامي الخطاب التفسيري على وفق الفكر الوهابي، الذي غدا يُعرف بالسلفي، مما أثمر أعمالاً تفسيرية جديدة، ك«أيسر التفاسير» (١٩٨٧)، لأبي بكر الجزائري، الذي تغيا أن يقدم نسخة سلفية محضة من «تفسير الجلالين».

ثم كان أن قدّم الأزهر في مصر النموذج التقليدي المعارض لهذا، فتوفر على نشر تفاسير القرآن التي كانت تمثل جوهر المناهج الدراسية في حقبة ما قبل

الحدائث، كتفاسير الرازي والزمخشري والبيضاوي وما عليها من الشروح والحواشي، وعلى إنتاج أعمال تفسيرية تجري في هذا المضمار نفسه (صالح ٢٠١٠). وعلاوة على ذلك، كان له تأثير كبير في مفسري البلاد الإسلامية التي اعتادت أن ترسل أبناءها للدراسة في مصر، كإندونيسيا.

ومن البلاد التي يجدر ذكرها في هذا السياق أيضًا إيران، التي أخرجت -في العقود الأخيرة- طائفة من المقاربات التفسيرية الإصلاحية المتشددة، كان لها سلف في حقبة ما قبل الثورة، ولا سيما علي شريعتي (١٩٣٣-٧٧). على أن الخطاب الإصلاحي جعل يتجه -تحت تأثير الجمهورية الإسلامية- من الخطة الثورية إلى تأكيد حقوق الإنسان والمسئولية الفردية، بدلا من إنشاء كيانات فقهية وسياسية إسلامية (فاهدا ٢٠٠٤).

ومن الجوانب الهيكلية التي تتزايد أهميتها -في العقود الأخيرة- في مجال التفسير الإسلامي للقرآن، ذلك التأثير المطرد للمسلمين المغتربين، وهم أولئك المهاجرون -مؤقتًا أو دائمًا- من العالم الإسلامي إلى الغرب، وكذلك الأعداد المتزايدة من الجيل الثاني والثالث من المسلمين ومن معتقي الإسلام. وليس من شك في أن صورة التفسير الحديث للقرآن لن تكتمل إذا أغفلت إسهامات باحثين من أمثال فضل الرحمن، وعبد الله سعيد، وأمينه ودود.

ولنذكر -في الختام- أن ظهور وسائل الإعلام الجديدة، كالمذياع والتلفاز والإنترنت، قد أدى -كالحال عند إدخال الطباعة قبل قرن من الزمان- إلى تغييرات مهمة في الخطاب التفسيري، لا تقتصر على اتساع جمهور المتلقين فحسب، بل لقد أصبح العامة من المسلمين يشاركون بقوة في الجدل التفسيري، فإذا كثير من الإسهامات في هذا المجال يقوم بها مثقفون لا نصيب لهم من التعليم الديني، أو لهم نصيب ضئيل، كالمهندسين ورجال العلم [التجريبي]. وقد أتاح الإنترنت إمكانيات غير مسبوقة لنشر مقاربات تفسيرية جديدة، وإدارة مناقشات حولها (جوركه Gorke ٢٠١٠).

ومن أشكال التفسير أيضًا التفسير الشفوي، الذي كان موجودًا دائمًا، ولكنه لم يكن يتجاوز النطاق المحلي، ولا كان يُحفظ للأجيال اللاحقة في حقبة ما قبل

الحدث، فأصبح اليوم متاحاً لجمهور كبير، ومن أمثلة ذلك حلقات التفسير التلفزيونية للمصري، محمد متولي الشعراوي (١٩١١-٩٨) التي غدت متاحة في صورة مكتوبة، وفي ملفات صوتية، وفي أجزاء مطبوعة، فاحتفظت بشعبيتها حتى بعد وفاة الداعية (بينك ٢٠١١ : ٨٩٥). وتتميز أمثال هذه المشاركات بأنها طريقة تلقائية وتواصلية في التعامل مع مقاطع من القرآن، وهي تحظى أحياناً عند طباعتها بضرب من القبول العلمي.

(٥)

اللغة، والتاريخ، والموضوعات الرئيسية في القرآن: بحثاً عن تفسيرات جديدة

على الرغم من أن التفسير في مطالع الحقبة الحديثة قد قدم رؤى جديدة للقرآن، فقد أخفق في إتاحة نموذج تفسيري واضح، يُطبَّق بصورة منهجية [منظمة]، ليحقق ما يصبو إليه من فهم القرآن على وفق المطالب العصرية؛ ولذلك اتُّهم أنصاره بالتعسف، وباستخدام القرآن لإثبات أفكارهم المسبقة، أو لاسترضاء النِّقَّة الغريبيين.

ومع ذلك، قام المفسرون والمثقفون -منذ أربعينيات القرن العشرين- بجهود دائبة لإيجاد أساس تأويلي أكثر تماسكاً وإحكاماً للتفسير الحدائلي، فبحثوا عن نموذج تأويلي يتجاوز العقيدة الإصلاحية في التمسك بظاهر المعنى في القرآن والحديث فحسب؛ إذ إن كثيراً من الحدائليين لا يطمئنون إلى الاعتماد على الحديث في التفسير؛ لما يفضي إليه ذلك من ظهور تفسيرات تفترض مسبقاً أن نظام الحياة والظروف الاجتماعية التي أحاطت بالناس في زمان النبوة تمثل عناصر لازمة، لا تقبل الرد، في التطبيق العصري للقرآن. وهم لا يطمئنون كذلك إلى تلك المحاولات الدفاعية، التي تبدو أحياناً بعيدة المنال، للبرهنة على أن كل جملة من القرآن «صحيحة» في ظاهر معناها المادي. والحق أن ثمة باعثاً آخر حدا بعض الحدائليين على اقتراح نماذج تأويلية جديدة، وهو أن عقيدة العودة إلى

ظاهر المعنى في القرآن والحديث - كما تتجلى في تفسير الشوكاني - كثيرًا ما تؤدي إلى وجوب قبول معان كثيرة ووصفها بالصحة. وقد كانت هذه سمة مطردة في تفاسير حقبة ما قبل الحداثة، ولكنها تثير مصاعب أمام كثير من المفسرين المحدثين؛ لأن التفاسير الإسلامية للقرآن - في القرنين التاسع عشر والعشرين - جعلت تتحول باطراد نحو التماس التوجيه العملي من النص [القرآني] (بينك ٢٠١١: ٣٠١-٦؛ كورنر ٢٠٠٥: ٢٠٤.f)، وهو ما لا سبيل إليه ما لم يكن فهم هذا النص واضحًا لا إبهام فيه. ومع ذلك، يحتاج التفسير - لكي يصل إلى النوع الصحيح من التوجيه، وهو ذلك الذي يكون موافقًا لروح العصر - إلى إطار تأويلي يسمح بتقديم بعض أجزاء النص على بعض. وقد كان متقدمو الحداثيين يستخدمون في الغالب - طلبًا لتحقيق هذه الغاية - طرقًا يستمدونها من الفقه، ولكن بضرب من التحكم، حتى إذا انتصف القرن العشرون، ظهر الداعون إلى الرؤية التفسيرية الشاملة.

وفي سنة ١٩٣٣، ذهب الكاتب المصري، طه حسين (١٩٧٣.١٨٨٩) إلى أن القرآن ينبغي أن يُدرس بوصفه نصًّا أدبيًّا، بقطع النظر عن مصدره الإلهي. وعلى الرغم من أنه لم يكن يتوقع أن يستفيد علماء الدين من مقالته، فقد اعتقد أن القيام بذلك أمر مشروع نافع للعلماء في المجالات الأخرى، ولا سيما في الدراسات الأدبية. ولعل أمين الخولي (ت. س ١٩٦٧) - وهو أستاذ اللغة العربية والأدب العربي في الجامعة المصرية (جامعة القاهرة حاليًا) - كان أول وأشهر من تلقف هذه المقالة، وعمل بها. وقد اعتد القرآن أعظم عمل أدبي في اللغة العربية وأهمه، وأنه يمكن تحليله وفقًا لمناهج الدراسات الأدبية، مما يعني اعتبار الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأته، وبخاصة اللغة والأساليب والأفق الثقافي لأول من تلقوه، كما يقتضي درسًا معمقًا للتسلسل التاريخي للوحي القرآني. فإذا تيسر ذلك، كانت مهمة العالم أن يحدد معنى النص على نحو ما فهمه العربي الأول؛ لأن الله صاغ كلامه ليتمكن أولئك المتلقون الأول من فهم رسالته، ولا بد أنه استخدم الأنماط الأسلوبية والمجازات التي كانوا يعرفونها، فتحصل من ذلك - فيما يرى الخولي - أن القرآن ينبغي أن يُدرس كلمةً كلمةً، بوصفه بناء أدبيًا يستخدم سمات منهجية معينة لينقل من خلالها معنى محددًا. ومن الناحية

المنهجية، يذهب الخولي إلى أهمية الإحاطة بجميع الآيات القرآنية التي تعالج موضوعًا بعينه، ودراسة ما بينها من علاقات، كما ذهب إلى أن هذا الدرس ممكن بقطع النظر عن مسألة الإيمان، فأثار قوله الأخير رجال الدين.

ومما أثارهم كذلك من أفكاره ما ذهب إليه من أن القرآن يخاطب -ككل نص أدبي- مشاعر مستمعيه، وأن هذا الخطاب كان أبلغ في الوصول إلى نفوسهم من مجرد بيان الحقائق العقلية المدركة. فإذا تبين ذلك، علمنا أن القرآن حين أشار إلى حركة الكواكب، لم يكن يريد تعليم مستمعيه حقيقة فلكية، ولكنه يثير خيالهم؛ ليجد لديهم أثرًا نفسيًا يعينهم على فهم أكثر عمقًا للرسالة الإلهية؛ ولذلك خاصم الخولي التفسيرين العلمي والحرفي جميعًا.

وهذا الجانب من آراء الخولي هو الذي تجلّى في العمل التفسيري الذي قام به تلميذه، محمد أحمد خلف الله (١٩١٦-٩٧)، فأثار غضب رجال الدين، وأدى إلى رد أطروحته للدكتوراه، وإلى وقفه عن العمل. فقد ذهب إلى أن قصص الأنبياء في القرآن لم تكن لتفي بغايتها من التأثير في المستمعين إلا بأن يتم تكييفها على وفق استعمالاتهم اللغوية، وتقاليدهم السردية، وعواطفهم؛ ولذلك اختار الله قصصًا يعرفها العرب القدماء، ويؤمنون بصحتها، بقطع النظر عن ثبوتها التاريخي (وكان خلف الله يميل إلى عدم ثبوتها)؛ لأن كمالها يكمن في سبكها على وفق عقلية مستمعيها. والحق أن الرجل لم يسترب قط في أن القرآن وحي من الله، ولكن زعمه بأن القصص القرآنية، أو بعضها، لا توافق حقائق التاريخ كان يعني طعنًا في عصمة القرآن؛ أي في الله.

وقد نجحت عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ» (١٩١٣-٩٨)، تلميذة الخولي أيضًا وزوجته فيما بعد، أن تتوقى مثل هذا العداء في أعمالها التفسيرية التي أقامت على نظريات زوجها؛ وذلك بعدولها عن كتابة تفسير كامل للقرآن إلى اختيار مقاطع لا تثير خلافًا عقديًا، تقوم بتحليلها، مع التركيز على سماتها الأسلوبية. وعلى الرغم من أنها لفتت الأنظار إلى الدور الذي كانت تمثله موضوعات قرآنية معينة لدى النبي ﷺ وصحابته في بعض الأوقات، فقد كانت حريصة على ألا تغلو في هذا الأمر لكيلا تثير الشكوك

في القيمة الظاهرية (face value) للقرآن، وبذلك تركزت أعمالها على دراسة التراكيب الأدبية فيه (فيلانت ٢٠٠٢: ١٣١-٤).

ومما يجدر ذكره أن أنصار الدراسة الأدبية للقرآن قد ذكروا مبدأ تفسيرياً أساسياً، أمسى ذا أهمية كبيرة للتفسير الإصلاحية في العقود الأخيرة، واتخذ تطبيقه صوراً متنوعة لأغراض شتى: ألا وهو مبدأ تأريخ النص القرآني (historicization of the Quranic text). ويستند هذا المبدأ إلى الفرضية القائلة بأن القرآن ليس مجرد رسالة إلهية قدسية، يفهمها جميع الناس في كل عصر، ويعملون بما فيها، ولكنه لا يمكن أن يفهم ويفسر تفسيراً صحيحاً إلا بمراعاة الظروف التاريخية الخاصة بالذين تلقوه أولاً. وليس من شك في أن هذا المبدأ كان أبلغ أثراً من التحليل الأدبي الصرف للقرآن لدى بنت الشاطئ وغيرها؛ لأنه يفسح المجال على نحو أكبر لمعظم المفسرين الحداثيين، الذين كانت عنايتهم مصروفة في الأساس إلى الفقه والأخلاق.

ومن التفسيرات التي تدخل في إطار السعي إلى فهم القرآن في سياقه التاريخي تلك التي تفسره وفقاً لترتيب النزول، كـ«التفسير الحديث: السور مرتبة حسب النزول» (١٩٦٢) للفلسطيني القومي، محمد عزة دروزة (١٨٨٨-١٩٨٤)، الذي كان على يقين من أن القرآن حاسم في استنهاض العالم العربي والإسلامي، وبأنه لا بد من مقارنة تفسيرية جديدة تصل إلى شباب العرب، الذي بدا غريباً عن الموروث التفسيري. وكذلك كان يعتقد أن نشأة الرسالة القرآنية وثيقة الصلة بحياة النبي ﷺ، وأن قراءة السور في سياق تسلسلها التاريخي يتيح فهم تطور مبادئ هذه الرسالة. ولما بدت هذه المقاربة لذلك العهد جديدة، فقد رأى دروزة أن من الحكمة -لكونه ليس من العلماء- أن يسأل علماء الدين فتاوى لإقرار منهجه (بونواولا Poonawala ١٩٩٣). ثم سار في هذا الدرب [التاريخي] أيضاً الفيلسوف المغربي، محمد عابد الجابري (١٩٣٦-٢٠١٠)، في تفسيره الموسوم بـ«فهم القرآن الحكيم» (٢٠٠٨-٩)، غير أن أحداً من الرجلين لم يناقش الصعوبة في إنشاء تسلسل داخلي مقنع للقرآن، ولا ألقى بالاً إلى إمكانية وجود سور تتضمن مقاطع أو آيات ترجع إلى مراحل مختلفة من حياة محمد ﷺ. وعلى الرغم مما

أبدياه من العناية الكبيرة بتاريخ القرآن، فإنهما لم يستخدمنا منهجهما في إنشاء نظرية تفسيرية تمكنهما بجلاء من تحديد ما يتعلق من القرآن بحياة النبي ﷺ خاصة، مما لا يمكن العمل به في العصر الراهن.

على أن هذا كان هو الهدف الذي قصد إليه كثير من منظري التفسير المسلمين بدءًا من النصف الثاني من القرن العشرين فصاعدًا. ومن هؤلاء فضل الرحمن (١٩١٩-٨٨)، الذي لعله كان أوسعهم تأثيرًا وذيو عَصِيَت لدى الحداثيين المسلمين المعاصرين، ولا سيما في تركيا وإندونيسيا، وكذلك لدى المسلمين المهاجرين إلى الغرب. ولد فضل الرحمن في باكستان، وأتم دراسته الجامعية في أكسفورد، ثم عمل بالتدريس في بريطانيا، وكندا، ثم أقام مدة في باكستان حتى رحل عنها -بعد أن تلقى معارضات شديدة وتهديدًا بالقتل- إلى شيكاغو، حيث قضى هنالك العشرين سنة الباقية من عمره وعمله. وقد خالف في نظرياته التي أودعها كتابه «الإسلام والحداثة: تحولات موروٲ فكري» (Islam and Modernity: Transformation of an Intellectual Tradition) (١٩٨٢) عن كثير من النماذج التفسيرية الإصلاحية، فلم يقتصر على القرآن ويستبعد السنة، بل اعتمد المصدرين جميعًا. وكان ينتقد المفكرين الإصلاحيين السابقين لافتقارهم إلى نظرة تفسيرية متماسكة، ولأساليبهم المحدودة [المخصَّصة]. ولا سبيل -في رأيه- إلى رؤية محكمة لرسالة القرآن إلا بأن يكون تفسيره مؤسسًا على مفهوم متماسك للميتافيزيقا الإسلامية، فلا بد من فهمه -في سياق هذه النظرة الميتافيزيقية للعالم- بوصفه وحدة، لا على ذلك النحو المجزأ الذي يُفسر به عادةً.

وقد كان يرى أن القرآن يعد في الأساس كتاب أخلاق، فجَدَّ في وضع نظرية في الأخلاق القرآنية. وفي رأيه أنه يمكن الانتفاع بطريقة المسلمين الأوائل في العمل بهذه الأخلاق، لا لتكون أسوة تُحتذى إلى يوم الناس هذا، وإنما بوصفها شاهدًا على الطريقة التي يتم بها تكيف رسالة القرآن على وفق متطلبات المجتمع. وهذا التكيف المواتي للظروف التاريخية عمل دائم، لا ينتهي إلى حد ثابت لا يتغير، فقد كان نزول النص القرآني نفسه وثيق الصلة بالوضع التاريخي

الواقعي، كما أنه كشف عن الظروف والحالة النفسية لمحمد ﷺ ولمن معه. وإذا كان كثير من آيات القرآن، كتلك التي تذكر الحرب وأحكام القتال، عارضة [وقتيّة] (contingent) تتعلق بوضع تاريخي معين ظهرت فيه، فإن هناك آيات قرآنية أخرى تصف النموذج الأخلاقي الذي يتعين على المؤمنين العمل به، وإن كان من الممكن ألا يكون ذلك قابلاً للتحقق بصورة كاملة في بعض الأحيان.

من أجل ذلك ذهب فضل الرحمن إلى تطبيق المناهج النقدية التاريخية للتمييز بين العارض المؤقت، والمثالي (ideal) في القرآن. ومن الأمثلة على ذلك تلك القضايا المتعلقة بالجنسين، كتعدد الزوجات أو الطلاق، فإن القرآن استنكرهما على المستوى الأخلاقي، ولكنه أباحهما حين دعت إلى ذلك ظروف صارمة تنبع من اعتبار الحاجات التاريخية للأمة. والواجب على المسلمين إنما هو الانصراف إلى تحديد القيم الأخلاقية العامة التي تضمنها القرآن، وعلى وضع نظرية شاملة في الأخلاق الاجتماعية، بدلا من محاولة تطبيق الأحكام القرآنية العارضة [الوقتيّة] في العصر الحاضر. ولا يتم ذلك إلا باعتماد السنة النبوية أيضًا، فهي مشبّكة عضويًا مع رسالة القرآن، ولا يمكن الفصل بينهما. وهي تمثل في مجموعها نماذج تترجم رسالة القرآن الأخلاقية أفعالا تتكيف مع سياق تاريخي واقعي، دون أن يعني ذلك محاكاتها فيما بعد. وإنما المطلوب اليوم -في رأي فضل الرحمن- هو استخلاص القيم الأخلاقية العامة من القواعد المنصوصة في القرآن، وكذلك في السنة، وإن على نحو أقل، ثم اشتقاق أحكام واقعية منها -بعد ذلك- تتماشى مع وضعنا الراهن (سعيد ٢٠٠٤).

وقد انتهى نصر حامد أبو زيد إلى نتائج مماثلة، ولكنها تستند إلى أسس نظرية مختلفة، مستوحاة بقوة من مفاهيم الدراسات الأدبية، فهو يشير إلى نماذج التواصل التي تذكر أن النص رسالة تُنقل من مرسل إلى مستقبل في اصطلاح يعرفه هذا الأخير، وأن القرآن -تبعًا لذلك، ومن حيث كونه نصًا- لا يمكن فهمه دون العلم بهذا الاصطلاح، الذي لا يختص بالعالم العلوي الإلهي، ولكنه وسيلة تواصل إنسانية. وكذلك ينبغي لهذا الاصطلاح -الذي يتصل اتصالًا وثيقًا بأمة تاريخية معينة وبلغتها- أن يُترجم إلى اصطلاح يفهمه أهل زماننا، إذا ما أريد

للمرسالة أن تحفظ معناها. وكل محاولة لفهم القرآن وتفسيره هي ثمرة هذه الترجمة التي تعد نشاطًا بشريًا. وليس من الممكن الوصول مباشرة إلى المعنى الإلهي الصرف، غير المقيد بزمان، ما لم نأخذ في الحسبان اللغة البشرية والتاريخ. والحق أن أبو زيد قد عانى من التداعيات القانونية والاجتماعية لهذه النظريات؛ إذ إنها أغضبت رجال الدين الذين رأوا فيها خطرًا على ما يدعونه من أنهم يفسرون القرآن تفسيرًا صحيحًا (فيلانت ٢٠٠٢ : ١٣٥-٧).

وثمة مقارنة أخرى أدنى رتبة من حيث علميتها، ولكنها واضحة الصلة بتاريخ القرآن، وهي التي قدمها الإصلاحى السودانى، ذو التعليم العلمانى والخلفية الصوفية، محمود محمد طه (١٩٠٩-٨٥). فقد تغيا في كتابه «الرسالة الثانية من الإسلام» التوفيق بين القرآن ومبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والديمقراطية، وذلك من خلال التمييز بين الرسالتين المكية والمدنية للقرآن. وعنده أن الرسالة المكية تتضمن قيم الإسلام الثابتة [الأبدية]، ولكن لما لم يكن المجتمع العربى فى القرن السابع مستعدًا لفهم هذه القيم والعمل بها، فإن الله قد أوحى الرسالة المدنية، التي تتكون من قواعد واضحة تقوم وراء معايير القرآن المكي، ولكنها كانت مفهومة من قبل متلقيها الأولين، وكانت تهدف إلى إعداد المجتمع للقبول الكامل للقيم الجامعة في القرآن المكي في مرحلة لاحقة، وهي التي بلغناها -في رأيه- في القرن العشرين، مما يعني أن الأحكام الفقهية والآيات القرآنية المتعلقة بالمرحلة المدنية؛ أي «الرسالة الأولى للإسلام»، ولئى زمانها، وأن «الرسالة الثانية»، التي تضمنها القرآن المكي، هي التي ينبغى العمل بها.

وقد صدرت عدة فتاوى لعلماء كبار تتهم محمود محمد طه بالردة عن الإسلام، فحوكم بهذه التهمة، في سنة ١٩٨٥ (أوفرمان Oevermann ١٩٩٣)، ولكن قام تلميذه عبد الله أحمد النعيم -المقيم بالولايات المتحدة- بتطوير أفكاره ونشرها.

والحق أن الإشكالية النظرية في مقارنة طه تتمثل في افتقارها إلى معيار واضح للتمييز بين مكي القرآن ومدنيه، كما أن التفرقة التي أقامها في كتابه

تعسفية، تتول إلى الاستدلال أو المنطق الدائري (circular reasoning)؛ إذ حاصلها أن الحكم بمكية آية أو مدنيتهما يتوقف على ما إذا كانت الأفكار التي تضمنتها قد سبق الحكم عليه بكونها مكية أو مدنية. ولا يخفى أن ثمة قضايا أخرى من الاستدلال الدائري واقعة لا محالة في معظم هذه النماذج التفسيرية الإصلاحية التي تفرق بين القيم الأبدية والأحكام الفقهية الوقتية في القرآن؛ طلباً لتنحية المقاطع القرآنية التي تعارض المعايير الأخلاقية المعاصرة.

وبينما جنحت المقاربات المذكورة سلفاً -مهما تكن قليلة الغناء- إلى اتخاذ القراءة النقدية التاريخية للقرآن وسيلة للوصول إلى حقيقة أبدية أساسية، قدم محمد شحرور طريقة ذاتية متشددة لتأريخ رسالة القرآن، فقد ذهب في كتابه «الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة» (١٩٩٠) إلى أن أي تفسير للقرآن، حتى ذلك الذي قام به من أنزل عليهم، ذو أهمية محدودة، كما أنه يتوقف على الظروف التاريخية للمفسر؛ ولذلك من المحال الوقوف على ما يعنيه القرآن حقيقة، وإنما الممكن فقط معرفة ما يعنيه لدى المفسر وفي عصره، فالفهم البشري للرسالة الإلهية عملية دائمة التطور، لا تنتهي إلى غاية؛ لأن المجتمع البشري لم يصل إلى المرحلة النهائية التي لا مزيد عليها، فلا يوجد تفسير هو أفضل من الآخر أو أصح، ولكن هناك تفاسير تعد أكثر ملاءمة لبعض المجتمعات من غيرها. ولا غناء في الإحالة إلى التفاسير المتقدمة؛ إذ ليس لديها ما تقدمه لمجتمع اليوم. حتى النبي محمد ﷺ، لم يكن -فيما يرى شحرور- إلا مفسراً يفسر القرآن بما يناسب مجتمعه، وهو لذلك لا يمثل نموذجاً يحتذيه المسلمون فيما بعد (شمس الدين Syamsuddin ٢٠٠٩: ٦١.٥٥). وقد لقيت هذه المزاعم نقداً عنيفاً من كثير من علماء الدين والمثقفين.

ومما يجدر ذكره أن أحداً من أنصار تأريخ القرآن، الذين ذكرناهم هنا لم يتلق تعليماً دينياً تقليدياً، بل إن بعضهم ليست لديه دراية بالعلوم الإنسانية، ولم يصنف أحد منهم -علاوة على ذلك- تفسيراً للقرآن، ولا قام بذلك عملياً، وإنما كانوا منصرفين تماماً إلى الهرمنيوطيقا.

وعلى الرغم من أن تأريخ القرآن يعد قضية مهمة في التفسير الإسلامية الحديثة، فليس هناك أي مناقشة لتاريخ النص، إذ لا توجد مقاربات -حتى لدى أكثر الإصلاحيين جرأة- عن السلامة النصية للقرآن، ولا عن صحة ثبوته، ولا عن عملية تَكُون موثوقيته، ولا وُجِدَتْ إلى الآن أي سرديّة معدّلة عن نشأته في الأوساط الإسلامية، فهو متلقّى بالقبول في صورته الحالية -القاهرية في الغالب- بوصفه كلام الله الثابت. بل إن قراءاته المختلفة، لا يُلتفت إليها إلا نادرًا.

فإذا خَلينا تأريخ القرآن وتفسيره جانبًا، وقفنا على مقارنة أخرى مهمة سبق أن قدمها أمين الخولي، وتابعه عليها كثير من المفسرين، وهي تفسير القرآن بحسب موضوعاته، لا على وفق ترتيبه الحالي، ولا على نسق تسلسله التاريخي [نسق نزوله]. والحق أن هذا التحليل يتيح -متى أُدِي بعناية- مناقشة عميقة لمشكلات تتعلق بقضايا عقدية وأخلاقية مركزية، منها تعارض النصوص القرآنية. ولعل هذا التحليل يكون وسيلة أيضًا لتلافي الخوض في بعض الآيات المشككة؛ إذ من الممكن إغفال ذكرها في غير عناء في التفسير الموضوعي، خلافًا للتفسير الكامل. وقد قام طائفة من العلماء بالمشاركة في هذا النمط من التفسير، على الرغم من اختلاف أفكارهم في مكوناته. ومن هؤلاء -على سبيل المثال- العالمان المصريان، محمود شلتوت (١٨٩٣-١٩٦٣)، ومحمد الغزالي (١٩١٧-١٩٩٦)، اللذان وضعّا تفسيرًا للقرآن -أو لبعضه- يدرسه سورة سورة، ويقدم نظرة عامة عن الموضوعات الأساسية في كل سورة على حدة، ولكنه لا يتخذ من الهيكل القرآني في مجموعه منطلقًا لدراسة موضوعات معينه دراسة مستوعبة. وقد جذبت هذه المقاربة كثيرًا من المفسرين المعاصرين، فإذا كثير من التفسير الحديثة -حتى التقليدية- تعالج السور القرآنية بوصفها وحدات، وتتضمن مقدمات للموضوعات الأساسية في كل سورة، وتثير مناقشات مفصلة أحيانًا حول المنطقية الكاملة التي تكمن وراء ما يبدو تشعّبًا في بعض السور (مير ١٩٩٣).

وقد مضى فضل الرحمن شوطًا أبعد في مقارنته «الموضوعات الرئيسة في القرآن» (*Major Themes of the Quran*) (١٩٨٠)؛ إذ لم يقم بدراسة القرآن سورة

سورة، ولكنه حاول أن يقدم نظرة شاملة لموقف القرآن من قضايا مركزية مختارة: الله، الإنسان الفرد، الإنسان في المجتمع، الطبيعة، النبوة والوحي، المسائل الأخروية، الشيطان والشر، نشأة الأمة الإسلامية. والحق أن هذا الكتاب لا يعدو أن يكون نظرة سطحية في بعض الآيات، دون مناقشة تفصيلية لمشكلات تفسيرية معينة؛ فقد نوّشت هذه الموضوعات جميعاً في أقل من ١٥٠ صفحة.

يُعد كتاب «مفاهيم القرآن» (Wawasan al-Quran) (١٩٦٦)، للعالم الإندونيسي، محمد قريش شهاب (ولد في ١٩٤٤)، أوعب مقارنة موضوعية في التفسير، في نحو ٦٠٠ صفحة، مع التركيز على القضايا الاجتماعية والأخلاقية. وقد ناقش فيه ثلاثة وثلاثين موضوعاً، منها العقدي، والعملي كالطعام، والعبادي الشعائري. ويبدو أنه كان ملماً بأعمال فضل الرحمن، ولكنه تأثر تأثراً كبيراً بكتاب «البداية في التفسير الموضوعي»، للعالم المصري، عبد الحى الفرماوي (ولد في ١٩٤٢)، الذي قدم نموذجاً لتطبيق التفسير الموضوعي في سبع خطوات. ومع ذلك، نقد شهاب بعض جوانب المقاربة النظرية للفرماوي، فذهب إلى أن تحديد الموضوعات ومناقشتها ينبغي أن يصدر عن ظروف مجتمع المفسر ومتطلباته ويستهدى بها، لا من النص نفسه فحسب. وكذلك رأى أن من المهم العناية بالتفاصيل الدلالية، وبأسباب النزول، وإن كان المقصود مقارنة موضوعية شاملة. كما خالف الفراهي وتلميذه الإصلاحى في الفكرة القائلة بأن التفسير الموضوعي يمكنه الوصول إلى المعنى الصحيح، الواضح، والقاطع للآية؛ لأن هذا التفسير يمكن أن يقدم رؤية محكمة لموقف القرآن في موضوع معين، ولكنه لا يتيح علماً بالتعقيدات التحليلية المتعلقة بتفسير آيات مفردة؛ وهو لذلك لا يعدو أن يكون نمطاً من عدة أنماط لتفسير القرآن، بل إن شهاب نفسه قد أصدر تفسيراً كاملاً مسلسلاً للقرآن [«المصباح»]. فالمقاربة الموضوعية تُتمم - في رأيه - وتهذب المقاربات الأخرى، وهي نافعة بوجه خاص في إقامة الأسباب بين القرآن والمجتمع الحديث؛ لأنها تساعد المفسر على استخلاص التوجيه من النص القرآني، بدلا من تشريح هذا النص بطريقة نظرية مفضّلة، وهي المقاربة التي يطلق عليها اسم «التفسير الموجّه» (purposive exegesis) (أمين وكوسمانا Amin and Kusmana ٢٠٠٥).

التفسير الموجّه

ومما يتصل بالتفسير الموضوعية للقرآن، بل لعله يبدو موجّهاً أكثر من الجهود التفسيرية التي أسلفنا ذكرها، ذلك الذي ينصرف إلى قضية معينة، ومن أشهر القضايا في هذا الباب مكانة المرأة. ويؤيد بعض أنصار القراءات التنقيحية (revisionist) لأدوار الجنسين في القرآن مصطلح «التفسير النسوي» (feminist exegesis)، بينما ترى أخريات أنه يثير إشكالية استدعاء الموروث الغربي للنسوية (feminism)، الذي لا يمثل -في رأيهن- اهتماماتهن، بوصفهن مسلمات. والمشكلة التي يواجهها هؤلاء المفسرون -وهم في الغالب من النساء- تتمثل في تلك النظرة الذكورية (patriarchal view) لأدوار الجنسين، التي تمثل جزءاً من الأحكام الفقهية القرآنية، ومن التراث التفسيري لحقبة ما قبل الحداثة، كما تظهر حتى في كثير من التفاسير الحداثيّة للقرآن، التي لم يعد كثير منها الأفكار التي نادى بها قاسم أمين في نهاية القرن التاسع عشر؛ أي إنها تؤيد نموذج الأسرة الأوربية البورجوازية، وتدعم هذا النموذج غالباً بأدلة علمية بيولوجية زائفة (Klausing ٢٠١٤).

ويعيش كثير من المفسرين، الذين سنشير إليهم -اختصاراً- باسم «النسويين»، خارج بلادهم، وبعضهم ممن اعتنق الإسلام. ومع ذلك، يمكن ملاحظة اتجاهات موصولة السبب بهم في أنحاء شتى من العالم الإسلامي، سواء على المستوى الأكاديمي أم على المستوى الشعبي، كما يبدو ذلك -مثلاً- في مبادرات حقوق المرأة. ولهذه الجهود التفسيرية سمتان مشتركتان: فأصحابها يركزون على قضية واحدة، هي قضية الجنسين، كما تصحبهم في تفسيرهم للقرآن غاية مسبقّة، هي قراءته بوصفه ناطقاً بالمساواة بين النساء والرجال، ثم هم يذهبون -على العكس من ذلك- إلى أن التراث التفسيري في مجموعه عميل -دون وعي في الغالب- بطريقة مناقضة، من خلال قراءة مسبقة للأفكار الذكورية في

القرآن. فالغاية المعلنة لهذه التفسير هي تحرير القرآن من هذا التراث الذكوري. وقد أكدت الأمريكية، الباكستانية المولدة، أسماء برلاس (ولدت ١٩٥٠)، في كتابها «النساء المؤمنات في الإسلام: تفسيرات غير ذكورية للقرآن» (Believing Women in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Quran) (٢٠٠٢) أن المعاني الذكورية إنما ألحقت بالقرآن تبريراً لأوضاع اجتماعية قائمة، وأن القرآن يمكن أن يقرأ على نحو يدل على دعمه للمساواة الكاملة بين الجنسين.

أما أمينة ودود (ولدت في ١٩٥٢)، الإفريقية الأمريكية التي اعتنقت الإسلام، والتي أعادت -في كتابها «القرآن والمرأة» (Quran and Woman) - قراءة النص المقدس من «منظور المرأة» (Womans Perspective)، فذهبت إلى أنه ليس للجنس معنى فثوي في القرآن، وأن القرآن لم يتضمن أي مفهوم عن التمايز بين الجنسين، كما يتجلى ذلك خاصة في قصة الخلق، حيث لم ترد أي إشارة إلى أفضلية الرجل على المرأة، ولا إلى تأثر الخطيئة فيها.

وقد قامت كلتا المفسرتين -انطلاقاً من هذه الفرضيات- بدراسة بعض الأحكام القرآنية المتعلقة بقضايا الطلاق، وتعدد الزوجات، والحقوق الجسدية للرجل، والميراث. واستخدمتا في ذلك مناهج مختارة أخضعتهما بوضوح إلى الغاية التي قصدها، وهي أن الآيات القرآنية التي تدرسانها لا تُنزل المرأة منزلة غير منزلة الرجل، ولا دونها. واعتمدتا كذلك التحليل الدلالي لبيان أن اللفظ «ضرب» -مثلاً- في القرآن (٤: آية ٣٤) -وهي الآية التي تُحوّل الرجل، بحسب الفهم التقليدي، الحق في إنزال عقوبة بدنية بنسائه- له معانٍ أخرى سوى هذا المعنى المعروف. وفي بعض الأحيان، كانتا تعيدان تفسير البنية النحوية أو التركيبية للآيات. كما كان للأدلة الثيولوجية دور مهم في هذا الصدد: إذ إن الله حين منح النساء حقوقاً لم تكن لهن في مجتمع ما قبل الإسلام، إنما دل المجتمع البشري على الوجهة التي ينبغي أن ييتم شطرها، وهي رفع مكانة المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وقد بدا عدم الرضا لدى أمينة ودود في محاولاتها إعادة تفسير الأحكام القرآنية -التي لا تبدو دائماً مقنعة، وتكون في بعض الأحيان متعسفة- في كتابها «في جهاد النوع: الإصلاح النسوي في الإسلام» (*Inside the Gender Jihad*: *Womens Reform in Islam* (٢٠٠٦)، حيث ناقشت الآية ٣٤ من سورة النساء، ولا سيما حق الرجل في عقاب زوجته بدنياً. وقد انتهت -بعد أن أومأت إلى جهود المفسرين السابقين في وضع حدود لمدى شدة هذا العقاب، أو في إعادة تفسير ألفاظ الآية أو مقصودها- إلى أنه قد آن الأوان اليوم لنبد جميع صور العقاب البدني في العلاقة الزوجية، «وحيثما قال النص ما قال، فإن ذلك غير ملائم أو غير مقبول، مهما يكن تفسيره» (ودود ٢٠٠٦: ١٩٢). وفي هذا الكتاب أيضاً، نقدت ودود فرضيتها السابقة في أن باستطاعتها اكتشاف المعنى الصحيح، غير الذكوري للقرآن، بدلا من قراءته قراءة ذاتية، أو قراءات أخرى. والحق أن رفضها لبعض الآيات القرآنية لا يزال يمثل مقاربة بالغة التشدد، لا يجرؤ على متابعتها إلا نفر قليل من المفسرين المسلمين.

وثمة مثال آخر لمثقف تقدم بمقاربة موضوعية في فهم القرآن جديدة موجّهة، هو الجنوب إفريقي، فريد إسحاق (Farid Esack) (ولد في ١٩٥٩)، في كتابه «القرآن، الحرية والتعددية: منظور إسلامي للتضامن بين الديانات ضد الاضطهاد» (*Quran, Liberation and Pluralism: An Islamic Perspective of Interreligious Solidarity against Oppression*)، الذي تجلّت فيه بعمق تجربة المؤلف الشخصية في مكافحة الفصل العنصري، فقد تغيا أن ينظر إلى القرآن بوصفه نصاً يهدف قبل كل شيء إلى تحرير الناس من الاضطهاد، كما تمثل ذلك في كفاح محمد ﷺ ضد المجتمع المكي. ولذلك من الممكن تفسيره -استناداً إلى أفكار الكرامة الإنسانية، والمساواة، والحرية- على نحو يبدو معه أساساً للحرب على الظلم والاضطهاد، سواء أكان الأنصار في هذه الحرب مسلمين أم نصاري، أم غيرهم.

وليس يخفى أن هذه المقاربات جميعاً متفكّكة -مهما اختلفت مناهجها، واختلف أصحابها- في أن الغاية من التفسير محدّدة سلفاً. وقل مثل ذلك في

معظم التفاسير الحداثية التي لا تتوفر على موضوع بعينه، حتى عندما تستند إلى مباحثات هرمنيوطيقية مفصلة: فمضمارها في العادة الأخلاق الاجتماعية، وغايتها الجلية أن تخلع على القرآن تفسيراً يوافق الأفكار المعاصرة في حقوق الإنسان، وفي الديمقراطية. وهذا الذي ذكرناه ظاهر في الميسم التفسيري لما يعرف بـ«مدرسة أنقرة» في تركيا:

لم تزل رؤية أصحاب المراجعات (revisionists) مقصورةً على نمط واحد من القضايا: الأخلاق ... وليس للهرمنيوطيقا [التفسير] بعد ذلك إلا وظيفة آلية محضة: فنحن نعلم ما في القرآن، الأخلاق. ونحن نعلم ما يجب أن يُستخرج، الأخلاق الحديثة. ولم يبق إلا أن نعرف كيف يمكن استخراجها؟ فأُست الهرمنيوطيقا أشبه بـ«مفتاح العلب» ... وأُست المقاربات التفسيرية وقد أحرق بها خطرُ أيلوليتها إلى [تصانيف] دفاعية (apologetics) محضة. والمدافعون (يستخدمون) نصوصهم، ولا يجروون على إعادة تشكيل قضاياهم. (كورنر ٢٠٠٥: ٢٠٤). (f.٢٠٤).

وقد قدم الفيلسوف الإيراني عبد الكريم سروش (سروش) وسيلة للخروج من هذه المعضلة، تتلخص في الفرضية القائلة بأن كل تفسير لدين من الأديان ينطلق من الفرضيات ومن التوقعات التي ينوطها الناس بهذا الدين، فإذا توقعوا أن يُمدّهم بنظام اجتماعي متكامل (وهذا هو نموذج «الحد الأقصى» من التوقعات)، فإن هذا ما سيبحثون عنه فيه، ومن الممكن أن يجدوا في المصادر الدينية إشارات تمكنهم مما يريدون، ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو المضمون أو المعنى الحقيقي للنص الديني. وفي رأي سروش أن القرآن مصروف في الأساس إلى الحديث عن الله وعن اليوم الآخر؛ أي «نموذج الحد الأدنى» من التوقعات»، وأن أحكامه المتعلقة بالقضايا الدنيوية، كالأخلاق الاجتماعية والقانون، ذات أهمية ضئيلة، تقبل التغيير والتكيف على وفق الظروف الحديثة. وعلاوةً على ذلك، تستند فرضية التوقعات لدى سروش على القول بأن الدين وحده غير كاف في حل المشكلات الوجودية، لأن توقعات الفرد إنما تتشكل بواسطة الظروف غير الدينية، وهذه الظروف حاسمة في تحديد الدين الذي تتصل

أسبابه بها. ولذلك كان التعويل على العقل البشري وعلى الإفادة من مجالات الفلسفة والتاريخ والعلم [التجريبي] ضروريًا للوصول إلى تصور مقبول للعقيدة الدينية، ولتفسير النص المقدس (انظر سروش ١٩٩٨). والحق أن سروش -إذ أبى اتخاذ القرآن مصدرًا للقانون والأخلاق، واستمدهما من مصادر أخرى، كالمعايير العالمية لحقوق الإنسان- قد باين جماعة المفسرين الإصلاحيين مباينةً كبيرة، وليس من شك في أن ذلك بأثر من تجاربه مع الجمهورية الإسلامية.

(٧)

العودة إلى القرآن، وإلى الصدر الأول (Early Umma)

ويتمثل النموذج المعارض لهذه المقاربات، التي تهدف إلى فهم القرآن في ضوء متطلبات المجتمع الحديث، في المثقفين الإسلاميين الذين اعتمدوا على الموروثات الإصلاحية للاتجاه النصي (scripturalism) والإحيائي (revivalism)، فقد نافحوا عن العودة إلى المصدرين الأصليين، القرآن والسنة، وأرادوا أن يُخلُّوا بينهما وبين مؤمني اليوم، وألا يقوم دونهما حجاب من كلام الناس، فلا ينبغي أن تقيد الصلة المباشرة للقرآن بالمسلمين المعاصرين بتفسير سابقة، ولا بمساح تروم حمل القرآن على موافقة الأفكار الحديثة، بل إن عكس ذلك هو المقصود، وهو أن يسير المجتمع المعاصر على وفق الهدي القرآني.

على أن أشهر عملين يمثلان هذا النوع، وهما «في ظلال القرآن» (١٩٥١-٦٥)، لسيد قطب، و«تفهم القرآن» (١٩٤٢-٧٢)، لأبي الأعلى المودودي (١٩٠٣-٧٩) -اللذان كان لهما تأثير واسع- لا يُعرفان بكونهما من كتب التفسير الصريحة، ولكنهما تأملات في معاني القرآن، تنصرف إلى الجوانب الروحية والعاطفية لرسالته أكثر مما كانت تفعله معظم التفسيرات الحديثة، وتفسير ما قبل الحديثة. ولهما عناية كذلك بالسياقين الداخلي والتاريخي للآيات، فلا يجنحان إلى تفسيرها ذلك التفسير الشائع المفكك المشعث. ومن الواضح أن مقاربتهما قد تشكلت من منظور أيديولوجي، يرى أن القرآن هو وثيقة الأمة الإسلامية النموذجية

في عهدها الأول، التي يتعين على مسلمي اليوم أن يتأسوا بها. وإذا كان ذلك كذلك، فلا موضع في هذه المقاربة للتناقض، ولا للغموض، ولا للتطور التاريخي في موقف القرآن من القضايا الاجتماعية، فالرسالة القرآنية محكمة، شاملة، تقدم نموذجًا لمجتمع بشري مثالي، لا يحكمه سوى الإسلام. وجدير بالذكر أن محاولتهما البرهنة على أفضلية «المجتمع الإسلامي الصحيح» على النماذج الغربية تتميز بنزعات دفاعية غالبًا.

(٨)

صراعات ونقد

والحق أن هناك الكثير من النقد الجاد، غير الجدلي، الذي وجهه مسلمون وغير مسلمين إلى جميع المقاربات التفسيرية التي مرت بنا تقريبًا. بل لقد لقي كثير من أنصار المقاربات التفسيرية الجديدة للقرآن، ولا سيما في العالم العربي وفي جنوب آسيا، كراهية شديدة، بلغت في بعض الحالات حد الاضطهاد والاعتداء، فقد عُدَّ تشككهم في التفاسير المستقرة للقرآن طعنًا في قدسية الكتاب المقدس نفسه، ورأى علماء الدين - ولعلهم محقون في ذلك - الدعوة إلى المرونة والتعددية في تفسيره نيلا من هيمنتهم على الشرعية الدينية، وهو أمر غدا شديد الخطورة بعد أن فقد هؤلاء - منذ القرن التاسع عشر - كثيرًا من مكانتهم في قطاعات مهمة من المجتمع، كالتهليم والقضاء.

وتخوفت كثير من الحكومات - علاوة على ذلك - من فتح مجال تفسير القرآن أمام التعددية في وجهات النظر المشروعة، التي تتفق مع كثير من المثل الاجتماعية؛ لأن هذه الحكومات تدعو إلى إسلام ذي أيديولوجية واحدة، وكثيرًا ما تعقد تحالفًا مع المؤسسات الدينية طلبًا لبلوغ هذه الغاية؛ ولذلك تراها شديدة الحرص على الدفاع عن المفهوم الوهمي للحقيقة الدينية الواحدة التي لا تقبل النقاش. وقد جرى الإسلاميون في مضمار هذا المفهوم الوهمي أيضًا، ولكن بمضمون مختلف، فتخوفوا كذلك من الأفكار الحداثية النسبية (فيلانت ١٩٩٦).

وقد كان توثق أسباب كثير من المثقفين الحداثيين -ولا سيما من الأكاديميين، كمحمد أركون (١٩٢٨-٢٠١٠) مثلا- بأفكار الفلسفة الغربية والسيميوطيقا [السيمائية، علم العلامات]، أو بالدراسات الأدبية، مما ضاعف التوجس من النظريات التفسيرية الجديدة، أو مما ضرب الحجاب بينها وبين علماء الدين التقليديين أن يفهموها.

وقد دعت هذه الصعوباتُ الباحثَ الكويتي الأصل، خالد أبو الفضل (ولد في ١٩٦٣)، وهو أستاذ القانون في إحدى الجامعات الأمريكية ومفكر إصلاحى، إلى أن يستحث المثقفين المسلمين على توخي الحذر عند استحضار الخطابات الغربية في مجال تفسير القرآن، وعند الرفض الصريح أو الضمني للموروث الفكري الإسلامي؛ لأن ذلك يقلل فرصتهم جدًّا في الخطوة بالقبول لدى أولئك الذين يُخاطبون عادةً بالجهود التفسيرية التنقيحية؛ وهم سائر المسلمين. بل لا بد أن يتخذوا من «التجربة الإسلامية» منطلقًا لتفسيراتهم، وأن يصدروا عنها (أبو الفضل ٢٠٠١: ٩٩-١٠٠). والواقع أن بعض الإصلاحيين المسلمين المذكورين في هذا الفصل يحظى بمكانة مرموقة في الأوساط الأكاديمية الغربية، وفي مجال الحوار بين الأديان، ولكن تأثيرهم في العالم الإسلامي ضعيف نسبيًّا؛ لأن هذا التأثير يتوقف بقوة على المنطقة التي يمارسون فيها نشاطهم، وعلى اللغات التي ينشرون بها كتبهم، وآية ذلك أن التفاسير الإصلاحية حظيت في تركيا وإندونيسيا -مثلا- بقبول أوسع مما حظيت به في العالم العربي، وفي باكستان. ولعل لنا أن نتساءل عما إذا كانت «التجربة الإسلامية» التي دعا أبو الفضل إلى أن تكون منطلقًا للجهود التفسيرية الإصلاحية، تعد مفهومًا واضح الدلالة، علمًا بأن المسلمين تتأثر جذورهم في المجتمعات الغربية يومًا بعد يوم. بل إن التجارب الإسلامية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مختلفة اختلافًا كبيرًا، كما أنها تمر بتغيرات هائلة.

وعلى الرغم من احتدام الجدل حول حدود التفسير المشروع للقرآن، فإن مجال التفسير القرآني قد غدا شديد التشظي، ويبدو أنه لا مفر من مزيد من التعددية. وفي المائة والخمسين سنة الأخيرة، أصبح القرآن أكثر مركزية في

الجهود التي يبذلها المسلمون لإعادة بناء الدين، مع تراجع في أهمية الحديث. كما أن ثمة اتجاهًا متصاعدًا يلتبس في القرآن التوجيه الأخلاقي، والعملي، والفقهية، ويعدّه نصًّا محكم النسيج، ذا رؤية موحّدة. ومع ذلك، تشير الغاية المرجوة من هذا الاتجاه، والمضامين التي اشتملت عليها هذه الرؤية جدلاً غير مسبوق.

المراجع

- Abou El Fadl, K. (2001). *Speaking in Gods Name: Islamic Law, Authority and Women*. Oxford: Oneworld.
- Amin, M., and Kusmana (2005). Purposive Exegesis: A Study of Quraish Shihabs Thematic Interpretation of the Quran. In A. Saeed (ed.), *Approaches to the Quran in Contemporary Indonesia*. Oxford: Oxford University Press, 67-84.
- (Amin) أمين، قاسم (١٨٩٩). تحرير المرأة. القاهرة: الترقى.
- Baljon, J. M. S. (1961). *Modern Muslim Koran Interpretation (1880-1960)*. Leiden: Brill.
- Baljon, J. M. S. (1977). A Comparison between the Quranic Views of Ubayd Allah Sindhi and Shah Wali Allah. *Islamic Studies* 16: 179-88.
- Barlas, A. (2002). *Believing Women in Islam: Unreading Patriarchal Interpretations of the Quran*. Austin: University of Texas Press.
- (Bint al-Shati) بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن (١٩٦٢-٩). التفسير البياني للقرآن الكريم. القاهرة: دار المعارف.
- (Bint al-Shati) بنت الشاطي، عائشة عبد الرحمن (١٩٨٦). قراءة في وثائق البهائية. القاهرة: مركز الأهرام.
- Brown, D. (1998). The Triumph of Scripturalism: The Doctrine of naskh and its Modern Critics. In E. H. Waugh and f. M. Denny (eds.), *The Shaping of an*

American Islamic Discourse: A Memorial to Fazlur Rahman. Atlanta: Scholars Press, 49-66.

Campanini, M. (2011). *The Quran: Modern Muslim Interpretations*. London: Routledge.

Dallal, A. (2000). Appropriating the Past: Twentieth-Century Reconstruction of Pre-Modern Islamic Thought. *Islamic Law and Society* 7: 325-58.

Dallal, A. (2010). The Origins and Early Development of Islamic Reform. In R. W. Hefner (ed.), *The New Cambridge History of Islam, vi: Muslims and Modernity: Culture and Society since 1800*. Cambridge: Cambridge University Press, 107-47.

(Darwaza) دروزة، محمد (١٩٦٢). التفسير الحديث. السور مرتبة حسب النزول. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

Dudoignon, S. A., K. Hisao, and K. Yasushi (eds.) (2006). *Intellectuals in the Modern Islamic World: Transmission, Transformation, Communication*. London: Routledge.

Esack, f. (1977). *Quran, Liberation and Pluralism: An Islamic Perspective of Interreligious Solidarity against Oppression*. Oxford: Oneworld.

(al-Ghazali) الغزالي، محمد (١٩٩٢-٥). نحو تفسير موضوعي لسور القرآن الكريم. القاهرة: دار الشروق.

Gorke, A. (2010). Die Spaltung des Mondes in der modernen Koranexegese und im Internet. *Die Welt des Islams* 50: 60-116.

([Khan] Hasan) حسن خان، صديق (١٩٩٢). فتح البيان في مقاصد القرآن. بيروت: المكتبة العصرية.

(Hawwa) حوى، سعيد (١٩٨٥). الأساس في التفسير. القاهرة: دار السلام.

Hermansen, M. (1996). *The Conclusive Argument from God: Shah Wali Allah of Delhis Hujjat Allah al-baligha*. Leiden: Brill.

(al-Jabiri) الجابري، محمد (٢٠٠٦). مدخل إلى القرآن الكريم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

(al-Jabiri) الجابري، محمد (٢٠٠٨-٩). فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النزول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
Jalbani, G. N. (1967). *Teachings of Shah Waliyullah of Delhi*. Lahore: Ashraf.
(al-Jazairi) الجزائري، أبو بكر (١٩٩٤). أيسر التفاسير لكلام علي الكبير. المدينة: مكتبة العلوم والحكم.

Jomier, J. (1954). *Le Commentaire coranique du Manar*. Paris: Maisonneuve.

Khalifa, R. (1981). *The Computer Speaks: Gods Message to the World*. Tucson, AZ: Renaissance Productions.

(Khalifa) خليفة، رشاد (١٩٨٣). معجزة القرآن الكريم. بيروت: دار العلم للملايين.

Klausing, K. (2014). Two Twentieth-Century Exegetes between Traditional Scholarship and Modern Thought: Gender Concepts in the *tafsirs* of Muhammad Husayn Tabatabai and al-Tahir b. Ashur. In J. Pink and A. Gorke (eds.), *Tafsir and Islamic Intellectual History: Exploring the Boundaries of a Genre*. Oxford: Oxford University Press, 419-40.

Korner, f. (2005). *Revisionist Koran Hermeneutics in Contemporary Turkish University Theology: Rethinking Islam*. Wurzburg: Ergon.

al-Mawdudi, A. (1988-2010). *Towards Understanding the Quran: English Version of Tafhim al- Quran*. Leicester: Islamic Foundation.

Mir, M. (1986). *Coherence in the Quran: A Study of Islahis Concept of nazim in Tadabbur-i Quran*. Indianapolis: American Trust.

Mir, M. (1993). The Sura as a Unity: A Twentieth Century Development in Quran Exegesis. In G. R. Hawting and A. A. Shareef (eds.), *Approaches to the Quran*. London: Routledge, 211-24.

- Oevermann, A. (1993). *Die Republikanischen Bruder im Sudan: Eine islamische Reformbewegung im zwanzigsten Jahrhundert*. Frankfurt: Lang.
- hlander, E. (2009). Modern Quranic Hermeneutics. *Religion Compass* 4/3: 620-36.
- Pink, J. (2011). *Sunnitischer Tafsir in der modernen islamischen Welt: Akademische Traditionen, Popularisierung und nationalstaatliche Interessen*. Leiden: Brill.
- Pink, J. (2014). Where Does Modernity Begin Muhammad al-Shawkani and the Tradition of *tafsir*. In J. Pink and A. Gorke (eds.), *Tafsir and Islamic Intellectual History: Exploring the Boundaries of a Genre*. Oxford: Oxford University Press, 323-60.
- Poonawala, I. K. (1993). Muhammad Izzat Darwazas Principles of Modern Exegesis: A Contribution toward Quranic Hermeneutics. In G. R. Hawting and A. A. Shareef (eds.), *Approaches to the Quran*. London: Routledge, 225-46.
- القاسمي، جمال الدين (١٩٥٧). محاسن التأويل. دار إحياء الكتب العربية.
- قطب، سيد (١٩٨٢). في ظلال القرآن. القاهرة: دار الشروق.
- Rahman, f. (1980). *Major Themes of the Quran*. Minneapolis: Bibliotheka Islamica.
- Rahman, f. (1982). *Islam and Modernity: Transformation of an Intellectual Tradition*. Chicago: Chicago University Press.
- رضا، محمد رشيد، ومحمد عبده (١٩٤٧). تفسير القرآن الحكيم [تفسير المنار]. القاهرة: دار المنار.
- Saeed, A. (2004). Fazlur Rahman: A Framework for Interpreting the Ethico-Legal Content of the Quran. In Taji-Farouki 2004, 37-66.
- Saleh, W. (2004). *The Formation of the Classical Tafsir Tradition: The Quran Commentary of al-Thalabi*. Leiden: Brill.

Salah, W. (2010). Preliminary Remarks on the Historiography of *Tafsir* in Arabic: A History of the Book Approach. *Journal of Quranic Studies* 12: 6-40.

Shahrur, Shahrur, محمد (١٩٩٢). الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة. القاهرة: سينا.

Shaltut, شلتوت، محمود ([١٩٦٠]). تفسير القرآن الكريم: الأجزاء العشرة الأولى. القاهرة: دار القلم، ١٣٧٩.

al-Shawkani, الشوكاني، محمد (١٩٩٤). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير. المنصورة: دار الوفاء.

Shihab, M. Q. (1996). *Wawasan al-Quran: Tafsir Maudhui atas Pelbagai Persoalan Umat*. Bandung: Mizan.

Soroush [Surush], A. [A.] (1991). *Qabd wa bast-i tiurik-i shariat: Naza riyya-yi takamul-i marifat-i dini*. Tehran: Sirat.

Soroush [Surush], A. [A.] (1998). Text in Context. In C. Kurzman (ed.), *Liberal Islam: A Sourcebook*. Oxford: Oxford University Press, 244-51.

Syamsuddin, S. (2009). *Die Koranhermeneutik Muhammad Sahrurs und ihre Beurteilung aus der Sicht muslimischer Autoren: Eine kritische Untersuchung*. Wurzburg: Ergon.

Taha, M. M. (1987). *The Second Message of Islam*. Syracuse: Syracuse University Press.

Taji-Farouki, S. (2004). *Modern Muslim Intellectuals and the Quran*. Oxford: Oxford University Press.

Tottoli, R. (1999). Origin and Use of the Term *Israiliyyat* in Muslim Literature. *Arabica* 46: 193-210.

Troll, C. (1978). *Sayyid Ahmad Khan: A Reinterpretation of Muslim Theology*. New Delhi: Vikas.

Vahdat, f. (2004). Post-revolutionary Islamic Modernity in Iran: The Intersubjective Hermeneutics of Mohamad Mojtahed Shabestari. In Taji-Farouki 2004, 193-224.

- Wadud, Amina (2006). *Inside the Gender Jihad: Womens Reform in Islam*. Oxford: Oneworld.
- Wadud-Muhsin, Amina (1992). *Quran and Woman: Rereading the Sacred Text from a Womans Perspective*. Oxford: Oxford University Press.
- Wielandt, R. (1996). Wurzeln der Schwierigkeit innerislamischen Gesprächs über neue hermeneutische Zugänge zum Korantext. In S. Wild (ed.), *The Quran as Text*. Leiden: Brill, 257-82.
- Wielandt, R. (2002). Exegesis of the Quran: Early Modern and Contemporary. In J. D. McAuliffe (ed.), *Encyclopedia of the Quran*. Leiden: Brill, ii. 124-42.
- Yasushi, K. (2006). Al-Manar Revisited: The Lighthouse of the Islamic Revival. In Dudoignon et al. 2006, 3-39.

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام (١) (*)

(١)

٨٩٩ ، ٨٩٦ ، ٨٩٥ ، ٨٩٢ ، ٧١٩	إبراهيم الباجوري
٤٥١	إبراهيم بن علي
٤٣٠	إبراهيم بن يوسف بن المرأة
١٠١٩	إبراهيم عادل شاه
٩٠٠ ، ٨٩٧ ، ٨٩٥ ، ٨٩٢	إبراهيم اللقاني
٦٣٣ ، ٥٠٩ ، ٤٧١ ، ٢٨٢ ، ٢٢٣	إبراهيم النظام
٩١٣	ابن أبي أصيبعة
٧٧١ ، ٦٢	ابن أبي جمهور الأحسائي
٣٢٤	ابن أبي الحديد
١٠٩١ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٤	ابن أبي دواد
٨٦٧	ابن أبي زرع
٨٦٣ ، ٨٥٧ ، ٤٨٣	ابن أبي زيد القيرواني
٣٨٤	ابن أبي طي الحلبي
٣٢٤	ابن أبي عبد الله ابن التبان المتكلم
٧٨٠ ، ٣٧٣ ، ١٧٥	ابن أبي عقيل العماني
١٠٨	ابن الأشعث

(١) أود أن أشكر الصديقين العزيزين الدكتور أيمن عيسى، والأستاذ عبد الله فضل الله (باحث الدكتوراه بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة) على ما بذلاه من معونة كبيرة في إعداد هذا الفهرس. (المترجم)

(٥) تنبيه: لم نُغفل -في ترتيب الأسماء- لفظتي (أبو) و(ابن)، وإنما أوردناها جميعًا في حرف الألف، بحسب ترتيب الحرف التالي، ف (ابن حجر) -مثلًا- يسبق (ابن حزم)، وهكذا. (المترجم)

ابن بطة ١١٠٠ ، ١٠٤٦
 ابن تومرت ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٧٠ ، ٨٧٢ ، ٨٧٤ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ،
 ١١٣٧ ، ١١٤٠ ، ١١٤٢
 ابن تيمية ٧٠ ، ٣٢٦ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٥٢٤ ، ٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ،
 ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧٢١ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٨٩١ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ،
 ١٠٥٧ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١٢٧٨
 ابن الجوزي ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١١٠٣ ، ١١٠٨
 ابن حجر الهيثمي ٧١٤ ، ٨٩١
 ابن حزم ٤٢٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٣٢ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ١١٤١
 ابن خزيمة ٤٠٦
 ابن خلدون ٤١٣ ، ٥٨٠ ، ٧٠٤ ، ٨٦٧ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٨٩
 ابن خلكان ٨٩٠
 ابن الراوندي ٢٨٣ ، ٢٧٩ ، ٢٤٤
 ابن رجب ١١٠٣ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧
 ابن رشد الجد ٨٦٢ ، ٨٧٥
 ابن رشد ٦٢١ ، ٧٤١ ، ٧٤٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٣ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥
 ابن سبعين ٥٨٠
 ابن السيد البطليوسي ٨٦٣ ، ٨٦٤
 ابن سينا ٤١٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،
 ٥٤٣ ، ٥٦٦ ، ٥٧٥ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٤٣ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٥ ،
 ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٨٣٣ ، ٨٣٨ ، ٨٤٣ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٧٣ ، ١٠٦٢ ،
 ١١٨٢ ، ١١٨٤
 ابن شعبة الحراني ١٧٩
 ابن الصلاح الشهرزوري ٣٤ ، ٧٠٦ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٨٩٩
 ابن طفيل ١١٣٤ ، ١١٤٠ ، ١١٤٢
 ابن عجيبة ٥٧٧
 ابن عدي الجرجاني ٣٤٣
 ابن عساكر ١١١١
 ابن العماد الحنبلي ٣٢٣
 ابن الفارض ٥٨٤ ، ٥٧١
 ابن قتيبة ٤٨٧
 ابن قدامة المقدسي ١١٠٦ ، ١١٠٧

ابن قيم الجوزية	١٠٦٥ ، ٧٠
ابن مجاهد البصري	٨٥٧
ابن هشام (النحوي)	٧٠٥
ابن النديم	٣٠٧ ، ١٩٧
ابن الوزير اليمني	٨١٠ ، ٧١٩
أبو أحمد الإيادي بن أبي نصر الإيادي	٥٠٦
أبو أحمد محمد بن علي العبدكي «ابن عبدك» الجرجاني	٣٧٢
أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل زاهد الصفار البخاري	٥١٥ ، ٤٩٨ ، ٦٩
أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي	٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ١١٠٤ ، ١١١١ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧
أبو إسحاق إبراهيم بن عياش البصري	٣١٤
أبو إسحاق إبراهيم بن نويخت	١٧٥
أبو إسحاق الإسفراييني	٦٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٥١٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧٨ ، ٨٧٦
أبو إسحاق النصيبي	٢٤٤
أبو الأسعد هبة الله ابن العسال	٩١٦
أبو الأعلى المودودي	١٣٠١
أبو البركات ابن كبر	٩٢٥
أبو البركات البغدادي	٩٤٣
أبو البركات النسفي	٦٨ ، ٥١٦
أبو بشر متى بن يونس	٢٠٠ ، ٦٩٤
أبو بكر (ال خليفة)	٤٨٣ ، ٨٥٠
أبو بكر بن العربي	٨٥٨ ، ٨٦٣
أبو بكر أحمد بن علي بن الإخشيد	٥٩
أبو بكر أحمد بن علي بن معجور	٣٠٧
أبو بكر الأصم	٢٢٣ ، ٢٨٢ ، ٥٠٩
أبو بكر الإيادي بن أبي نصر الإيادي	٥٠٦
أبو بكر البيهقي	١١١٤
أبو بكر الخلال	١٠٤١
أبو بكر الرازي	٢٤١
أبو بكر عبد الله بن طلحة الباري	٦٥
أبو بكر محمد بن إسحاق الكلّاباذي	٥٧٣ ، ٥٧٧ ، ٩٨٣
أبو بكر محمد بن الحسن ابن فورك	٦٣ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٥١٣ ، ٥٧٤ ، ٧٠٣
أبو بكر محمد بن الحسين الآجري	٤٨٨
أبو بكر محمد بن خلف الرازي	٣٧٣

- أبو بكر محمد بن زكريا الرازي ٨٣٤
- أبو بكر محمد بن سابق الصقلي ٦٥
- أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ٦٣، ٣٤٦، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٥٧٤، ٦٣١، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٩٦، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٧٤، ١١١٣، ١١٩١
- أبو بكر محمد بن ميمون العبدي القرطبي ٦٥
- أبو بكر المطوعي ٤٢٥
- أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني ٦٣، ٤٢٥، ٨١
- أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ٦١، ١٧٣، ٣٤١، ٣٧٦، ٧٧٩
- أبو جعفر محمد بن علي [بن] مزدك ٥٦، ٣٥٠
- أبو جعفر محمد بن قبة الرازي ١٧٥، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٧٣
- أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر، ٤٨٣
- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، ٤٨٩
- أبو حامد الغزالي ٦٦، ٤١٣، ٤١٤، ٥٣٨، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٣، ٦٠٥، ٦٢٢، ٦٨٣، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٣، ٧١٣، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٦٥، ٨٣٠، ٨٣٤، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٦
- ١١٩١، ١٠١٢، ٩١٢، ٨٨٨
- أبو حامد النجار النيسابوري ٣١٧
- أبو الحسن الأشعري ١٧١، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٦٨، ٤٠٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٥٢٤، ٥٧٤، ٦٠٥، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩
- ٨٨٨، ٨٤٨، ٦٩٥، ٦٧٩، ٦٧٨
- أبو الحسن أميركا بن أبي اللجيم بن أميره المصدري العجلي القزويني ٣٨٠، ٣٨١، ٤٧٦
- أبو الحسن الباهلي ٤١٨
- أبو الحسن الديلمي ٥٨٤
- أبو الحسن علي بن أحمد القائي الكاشاني ٧٧٦
- أبو الحسن علي بن سليمان المقدسي ٣٢٧
- أبو الحسن علي بن سهل ربن الطبري ٩١٧
- أبو الحسن علي بن عبد الله بن الزاغوني ٧٠، ١٠٥٠
- أبو الحسن علي بن عثمان الهجويري ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٧
- أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس السليماني ٧٩٧
- أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القابسي ٨٥٧
- أبو الحسن علي بن محمد بن خليل اللخمي الإشبيلي ٨٦٢، ١١٢٩
- أبو الحسن محمد بن أحمد النسفي ٥٠٩
- أبو الحسن محمد بن محمد بن أحمد البصري ٣٧٦

أبو الحسين أحمد بن محمد الحسيني القزويني «مانكديم ششديو»	٣٤٧ ، ٣١٨ ، ٣١٧
أبو الحسين بن المنادي	١٠٤٧
أبو الحسين الخياط	٥٠٧ ، ٣٦٨ ، ٣٠٨ ، ٢٧٩
أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي	٢٧٣ ، ١٣٤
أبو الحسين محمد بن بشر الحمدوني السوستجدي	٣٧١ ، ١٧٥
أبو الحسين محمد بن علي البصري	٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٥٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٩
	٣٨٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٦ ، ٦٤٧ ، ٧٥٠ ، ٧٦٧ ، ٨١٣ ، ٨١٤
أبو الحسين النوري	٥٧٦ ، ٥٧٠
أبو حفص الحنّاد	٢٤٤
أبو حفص عمر السهروردي	٥٧٦
أبو حفص عمر النسفي	١٠١٣ ، ٩٥٤ ، ٥١٥ ، ٤٩٨
أبو حنيفة	١٠٤٤ ، ١٠٤١ ، ٥٠٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٧
أبو حيان التوحيدي	١٩٩
أبو الريحان البيروني	١٩٩
أبو رشيد النيسابوري	٨٠٥ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣٠٨
أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي	٤٨٩ ، ٤٨٣
أبو زياد الحسين بن أحمد الطرابلسي	٤٥٠
أبو زيد عيسى بن محمد بن أحمد العلوي	٣٣٩
أبو زيد نصر حامد	١٢٩٢ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٠
أبو سعد إسماعيل بن علي بن الحسين السمان الرازي	٣٤٦
أبو سعد الخرکوشي	٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٠
أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولي	٤٣٠
أبو سعد المحسن بن محمد البيهقي «الحاكم الجشمي»	٨٠٦ ، ٨١٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٠ ، ٣٤١ ، ٥٨
أبو سعد المحسن بن محمد بن كرامة	٣٤٨ ، ٣١٧ ، ٣١٥
أبو سعيد بن أبي الخير	٧٥ ، ٥٧١
أبو سعيد الحضري/الحصري	٢٤٤
أبو سعيد الخادمي	٧١٦
أبو سعيد الخراز	٥٧٦
أبو سعيد السيرافي	٦٩٤ ، ٦٩٣
أبو سلمة السمرقندي	٥٠٦
أبو سليمان الجوزجاني	٥٠٦
أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي	٣٧٢ ، ٣٧١
أبو شاکر الديصاني	٣٧٠ ، ٢٢٧

أبو شكور السالمي	٦٨ ، ٥١٣ ، ٩٧٥
أبو طالب الخير يحيى بن أحمد بن الحسين بن المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٥	
أبو طالب المكي	٥٧٥
أبو الصلاح تقي بن نجم بن عبيد الله الحلبي	٣٧٦
أبو الطيب الرازي	٣٧٣
أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسني	٣٤٠
أبو العباس أحمد بن إبراهيم القلانسي	٢٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧
أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي «ابن العريف»	٥٧٦ ، ١١٤٤
أبو العباس السبتي	٦٥
أبو العباس الناشئ	٦٩٣
أبو عبد الرحمن السلمي	٥٧٦ ، ٥٧٠
أبو عبد الله جعفر بن أحمد بن وندك الرازي	٣٧٣ ، ٣٥١
أبو عبد الله الحارث بن أسد «المحاسبى» ٢٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢	
أبو عبد الله الحسين بن علي البصري	٣١٤
أبو عبد الله الحسين بن علي المصري	٣٣٩
أبو عبد الله الصيمري	٣٢٤
أبو عبد الله محمد بن كرام	٧١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٥٠٥
أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأنصاري	٨٦٧
أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مُمَلِّك/مَمَلِّك الأصبهاني	٣٧٢
أبو عبد الله محمد بن محمد الإفراني «محمد الصغير»	٨٩٧
أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان «الشيخ المفيد» ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٣٠٩ ، ٣٧٣	
أبو عبد الله محمد بن مسلم المازري	٤٣٠
أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي ٧١٤ ، ٧١٨ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ٨٧٦ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٨	
أبو عبد الله محمد الشيرازي «ابن خفيف»	٥٧٤ ، ٥٨٤
أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة	٤٤١
أبو عثمان الجاحظ	٢٠٩ ، ٢٧٩ ، ١٠٨٨
أبو عقيل النعماني	١٧٣
أبو علي بن البناء الحنبلي	١١٠٦
أبو علي بن السمح	٣٢٠
أبو علي الجُبائي ٥٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٧٣ ، ٤١٤ ، ٦١٠ ، ٦٣٤ ، ٦٤٧ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣	
أبو علي الحسن بن أحمد بن علي بن المعلم الحلبي	٣٧٧
أبو علي الحسن بن علي بن أبي طالب إسحاق القرزادي «خاموش»	٣٥١
أبو علي الدقاق	١١١٢

- أبو علي محمد بن أحمد ابن الوليد الكرخي ٣٢٣
- أبو علي محمد بن خلاد البصري ٣٤٨، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣١٥، ٣١٤
- أبو عمر عثمان بن عبد الله السلالقي/السلالجي ٦٥
- أبو عمر عيسى بن عمير الهمداني ٤٤٩، ٤٤٨
- أبو عمران الفاسي ٨٥٧
- أبو عيسى الوراق ٢٨٣، ١٩٨
- أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الخيمي الكراجكي ٣٧٧، ٣٧٦
- أبو الفرج بن الطيب ٣٢٠
- أبو الفضل أسعد بن أحمد الطرابلسي ٣٧٨
- أبو الفضل السيوطي ١٠٣٠
- أبو الفضل العباس بن شروين ٣٤٦
- أبو الفضل العثلي ١٠٥١
- أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصبي السبتي المالكي «القاضي عياض» ١١٦١، ٨٦٣
- أبو القاسم، ابن التبان المعتزلي ٣٢٣
- أبو القاسم إسماعيل بن أحمد الجيلي البستي ٣٥٥
- أبو القاسم إسماعيل بن عباد «الصاحب بن عباد» ٣٧٤، ٣٤١، ٣١٥، ٥٧
- أبو القاسم الأنصاري ٤٣٠، ٦٤
- أبو القاسم بن أحمد بن محمد البرزلي ٨٧٥
- أبو القاسم بن الحسين بن شبيب النهامي ٨٠٨، ٨٠٤
- أبو القاسم الخرقى ١٠٤١
- أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري ١١١٢، ٥٨٣، ٥٧٧، ٥٧٤، ٥٧٠، ٤٢٦، ٤٢٥
- أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان المكبري الأسدي ٣٢٤
- أبو القاسم الكمبي البلخي .. ٥٩، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٤١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤١٤، ٥٠٧، ٦١٣، ٨٠١، ٧٩٣، ٦٦٦، ٦٦٥
- أبو القاسم اللجائي ٥٧٢
- أبو القاسم محمد بن أحمد بن المهدي الحسني ٣٤٤
- أبو الكرم عبد السلام الأندرسباني ٣٢٥
- أبو الليث السمرقندي ٥١٢
- أبو المؤرج السدوسي ٤٤٢
- أبو محمد إسماعيل بن علي بن إسماعيل الفرزادي ٣٥١، ٣٥٠
- أبو محمد الحسن بن أحمد ابن متويه ٧٩٩، ٣٥٠، ٣١٦، ٥٦
- أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ١١١١، ١١٠٠، ١٠٤٥، ١٠٤٤
- أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي ٦٩٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٢٦٤، ١٧١، ٥٤

أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابوري ١٧٥ ، ٣٧٠ ، ٧٨٢
 أبو محمد حامد بن أحمد بن بسطام ٧٢
 أبو محمد عبد الله بن سليمان بن حوط الله ٨٧٢
 أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد البصري، ابن كلاب ٢٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ،
 ٦٤٨ ، ٤٢٥ ، ٤١٠
 أبو محمد عبد الله بن يزيد الفزاري .. ٥٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩
 أبو محمد هشام بن الحكم ١٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٧٠
 أبو مدين ١١٤٤
 أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني ٣٢٤
 أبو مطيع البلخي ٥٠٢
 أبو مطيع مكحول النسفي ٤٥٧
 أبو المعالي صاعد بن أحمد العجالي الأصولي ٨٠٩
 أبو المعالي عبد الملك الجويني «إمام الحرمين» . ٣٢٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٤٩ ،
 ٦٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٨٣٠ ، ٨٧٤ ، ١١١٢ ، ١١١٤
 أبو المعين ميمون بن محمد النسفي ٦٨ ، ٤٩٨ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٩٧٤
 أبو مقاتل السمرقندي ٥٠٢
 أبو المكارم عز الدين حمزة بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٧٦٥
 أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب بن الرحيل ٥٣ ، ٤٥٠
 أبو منصور ابن يوسف ١١٠٤ ، ١١٠٥
 أبو منصور الحلاج ٥٧٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ١٠٤٨ ، ١١٠٤ ، ١١١٠
 أبو منصور الصرام ٣٧٢
 أبو منصور الماتريدي ٦٨ ، ٣٠٩ ، ٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٩٧٤
 أبو موسى عيسى بن صبيح المردار ١٩٢
 أبو نصر الإيادي ٥٠٦
 أبو نصر السراج ٥٧٦
 أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ،
 ١١١٧ ، ١١٢١ ، ١١٢٢
 أبو نصر الفارابي ... ٢٠٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٦٦ ، ٦٩٤ ، ٧٥٢ ،
 ٩١٤ ، ٩٢٤ ، ١١٨٢
 أبو نصر القورصاوي ٩٩١ ، ٩٩٣
 أبو النصر محمد بن مسعود بن عياش السمرقندي «العياشي» ١٧٣
 أبو نعيم الأصفهاني ١٠٥ ، ٥٧٧ ، ١٠٤٩

أبو هاشم الجبائي ٥٦ ، ٢٦٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٧٥ ، ٦٣١ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ،
٦٩٤ ، ٧٥٠ ، ٧٩٥ ، ٨٠٠
أبو الهذيل العلاف . ١٩٧ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ،
٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ ، ٦٥٨
أبو الوفاء علي بن عقيل ٣٢٣ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ،
١١٠٨ ، ١١١٢ ، ١١٢١
أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي أبو يعلى محمد بن حسن بن حمزة الجعفري ٣٧٧ ، ٤٢٥ ،
٤٢٦ ، ٨٥٩ ، ٨٦١
أبو اليسر البزدوي ٤٩٨ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٩٧٤ ، ١١٥٧ ، ١١٥٩
أبو يزيد البسطامي ٥٧٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤
أبو يعقوب السجستاني ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧
أبو يعقوب يوسف البصير ٦٠ ، ٣١٩
أبو يعلى سلا/ سالار بن عبد العزيز الديلمي ٣٧٦ ، ٣٧٧
أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٦٦ ، ١٠٨٧
أبو يوسف يعقوب المنصور (الحاكم الموحي) ٤٧٩ ، ١١٣٨
أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري ٧١٤ ، ٨٣٨ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٩٤٢
أحمد الدردير المالكي ٨٩٣ ، ٨٩٨ ، ٩٠٠
أحمد السرهندي ٥٨١ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ١٠١٣
أحمد بابا التنبكتي ٨٧٢
أحمد بن حنبل ١٤٣ ، ١٩٤ ، ٤٠٣ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٩ ، ١٠٨٢ ، ١١٦٠
أحمد بن صلاح بن الهادي بن إبراهيم بن تاج الدين ٨١٣
أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف الملوي ٧٠٢ ، ٨٩٦
أحمد بن عبد الله (محمد) الجزائري ٨٩٦
أحمد بن علي الشطوي ٦١٣
أحمد بن محمد البرقي ١٧٩
أحمد بن محمد السياري ١٧٣
أحمد بن محمد المقدس الأردبيلي ١٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦
أحمد بن محمد بن أحمد بن سالم ٧٢
أحمد بن محمد بن الحسن الرصاص الحافظ ٣٤٧ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥
أحمد بن محمد بن فورك ٦٦ ، ٤٢٧
أحمد بن محمد بن محمد ، أخو الإمام الغزالي ٥٧٣
أحمد زروق ٥٨٤ ، ٨٧٦
أرسطو ١٥٥ ، ١٥٩ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٦٤ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤

الإزميري، إسماعيل حقي	٩٥٦ ، ٩٥٨ ، ٩٦٣ ، ١٢٠٦ ، ١٢٣٢
إسحاق بن طالوت	٢٢٦
الإسكندر الإفروديسي	٥٢٦
أسماء يرلاس	١٢٩٨
إسماعيل المخزومي	١٧٥
إسماعيل بن محمد التيمي	٤٨٠
إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكلنوي	٧٠٢
إسماعيل عادل شاه	١٠٠٩
إعجاز حسين النيسابوري الكتوري	١٧٤
إف جريفيل	١١٣٢ ، ٨٦٨
أفضل الدين الخونجي	٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٩١٤
أفضل الدين محمد التركة الأصفهاني	٧٧٦
أفلاطون	٨٣٢
أفلوطين	١٤٩ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ ، ٥٤١ ، ٥٦٥
ألارد،	٤٢٧
إلياس النصيبيني،	٩١١
الإمبراطور جهانكير	١٠١٤
إمبليو بيتي	١٢٢١
أمين أحسن الإصلاحى	١٢٨٣
أمين الخولي	١٢١٩ ، ١٢٢٣ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩
أمين الدين فضل الله بن روزبهان الخنجي	١٠١٤
أمينة ودود	١٢٩٩ ، ١٢٩٨
أورانيوس	٢١٩
أورثوي	٨٥٥ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ١١٣٢
الأوزاعي	١٢٠
أوسو	١٢٢٣
أولاد العسال	٩١٤
آية الله مرتضى مطهري	١٢٣٤
الإيرانشهري	٢٤١
إيشيناز بن شيرنياز	٩٩٠

(ب)

٩٢٨	بارهيبر اوس
٩٤٣	بايزيد الأول (السلطان العثماني)
٩٤٠	بايزيد الثاني (السلطان العثماني)
٣٨٥	بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي الزركشي
٥٠٩ ، ٥٠٥	البرغوث
٥٩٠	برق بابا
٥٦٥ ، ٥٢٧	برقلس
١٠٠٩ ، ١٠٠٨	برهان نظام شاه
٢١٩	بشار بن برد
٢٨٢	بشر بن المعتمر
١١٩	البلاذري
٢٣١	بلوتارخس
٦٠٦	بليئوس الحكيم
١٠١٥ ، ٧٧٧	بهاء الدين العاملي
٧٧٣ ، ٥٧٥	بهاء الدين حيدر بن علي الآملي
٨٣٨	بهمنيار بن المرزيان
٩٥٢	البياضي زاده، أحمد ٧١٧ ،
٨٦٧	أ . بيل

(ت)

١١١٦ ، ١١١١ ، ١٠٩٠	تاج الدين السبكي
٨٦٦ ، ٨٦٤	تاشفين، علي بن يوسف بن تاشفين (الحاكم المرباط)
١٠٢٧	تَقْضُلُ حسين خان الكشميري
٩١٨	تقي الدين أبو البقاء صالح بن الحسين الجعفري

(ث)

١٩٣ ، ١٩٢	ثيودورس أبو قُرة
-----------------	------------------------

(ج)

جابر بن زيد الأزدي	٤٤٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
جار الله الزمخشري	٨٠٩ ، ٧٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٤٩ ، ٣٢٥
الجاليلي، مصطفى علي	٩٦٢
جريجوريس التزيانزوسي	١٤٨
جعفر الصادق (الإمام)	٣٧٠ ، ٣٦٧ ، ١٧٢
جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي (القاضي جعفر)	٧٩٧ ، ٣٤٩
جعفر بن القاسم العياني	٧٩٥
جعفر بن حرب	٥٠٩
جعفر بن محمد الفريابي	١١٦
جلال الدين الرومي	٩٤٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٤ ، ٥٧١
جلال الدين السيوطي	٨٩٠ ، ٧١٣ ، ٥٧٦ ، ٤٨١
جلال الدين محمد الدواني	١١٨٥ ، ١٠٠٩ ، ٩٨٠ ، ٩٥٠ ، ٧٧٦ ، ٦٧
الجليند، محمد السيد	١٢٣٧
جمال الدين أبو القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي	٣٧٨
جمال الدين الأفغاني	١٢٠١ ، ١١٨٨ ، ١١٨٦ ، ١١٨٥ ، ١١٨٤ ، ١١٧٥
جمال الدين القاسمي	١٢٧٨ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٠ ، ٩٥٩
جمال الدين علي بن سليمان البحراني	٧٧٠
جمال الدين محمد بن حسين الخانساوي	٧٧٨
جمال الدين محمود الشيرازي	١٠١٧ ، ٧٧٥
جميس وورد	١٢١٧
الجنيد	٥٨١ ، ٥٧٨
جهم بن صفوان	٥٠٩ ، ٤٥٥ ، ١٨٩ ، ١٦٣ ، ١٣٤ ، ١٣٣
جورجيوس أميروتزيس	٩٤٦
جورجيوس جيمستوس بلوثو	٩٤٦
جولدتسير	١٠٣٩ ، ٢٦٣
جيماريه	٥٧

(ح)

الحارث بن قيس	٢٣٤
الحارث بن مزيد الإباضي	٤٤١
حامد حسين	١٠٢٨

٩١٠	حبيب بن خدمة أبو رائطة
١١٩ ، ١٠٧	الحجاج بن يوسف (الحاكم)
١١٤٢	الحرالي
٨١٠ ، ٨٠٨	حسام الدين أبو محمد عبد الله بن زيد بن أحمد بن أبي الخير العنسي
٥١٦	حسام الدين الحسين ، أو الحسن بن علي السُّغْنَاقي
٤٧١ ، ٢٨١ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ١٨٩ ، ١٢٠ ، ١٠٧ ، ٨٩	الحسن البصري
٦٨	الحسن بن أبي بكر المقدسي
١٠٤٧ ، ١٠٤١	الحسن بن حامد
٨٩٦	حسن بن درويش القويسني
٧٧٨	حسن بن عبد الرزاق اللاهيجي
٤٣٩ ، ٢٧٣	الحسن بن علي
٨٠٢ ، ٧٩٩ ، ٧٩٨	الحسن بن محمد الرصاص
٨٩٣	حسن بن محمد العطار
١٠٥	حسن بن محمد بن الحنفية
٧٦٨ ، ٧٠١	الحسن بن يوسف المطهر الحلبي (العلامة الحلبي) ،
١٠١٧	حسين الخلخالي
١٠١٥	حسين الخوانساري
٣٣٩	الحسين بن الحكم الحبري
٣٧٢	حسين بن الروح النوبختي
٤٠٢	حسين بن علي الكرايسي
٩٦٣	حسين كاظم قدري
٥٨٦ ، ٥٧٠	الحكيم الترمذي
٨٢٧ ، ٥١٢ ، ٥٠٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٤	الحكيم السمرقندي
١٠٢٢	حمد الله بن شكر الله
٥٨٥ ، ٥٦٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٢ ، ٣٥٤	حميد الدين الكرمانى (الداعي)
٨٠٤	حميد بن أحمد المحلي الشهيد ،
٢٠٠	حنين بن إسحاق
١٢٨٣	حوى ، سعيد

(خ)

١٣٠٣	خالد أبو الفضل
١٢٨٩	خلف الله ، محمد أحمد

خليل الطيراوي	٩٥٢
خليل القزويني	٧٨٠
خوجه زاده	٩٤٧

(د)

الداعي الصغير الحسن بن القاسم	٣٤١
دانيال الشورسي	١٠٢٠
داود بن علي بن خلف الأصفهاني،	٤٧٢
دَرَوَزة، محمد عَزَّة	١٢٩٠
درويش الخيالي	١٠١٨ ، ٩٤٧
الدمهوري	٩٠٠ ، ٨٩٦
دوكن بلاك مكدونالد	١٠٣٩

(ذ)

ذو النون المصري	٥٧٠
-----------------------	-----

(ر)

ر . باسيت	٨٦٧
ر . برونشفيج	١١٣٢ ، ٨٧٤
رابعة العدوية	٥٧٠
الربيع بن حبيب القراهيدي	٤٤٢ ، ٤٤١
رشاد خليفة	١٢٨٢
الرشيد أبو الخير ابن الطيب	٩٢١
رشيد الدين أبو سعيد عبد الجليل بن أبي الفتح مسعود بن عيسى المتكلم الرازي	٣٨٢ ، ٣٨١
رضي الدين علي بن موسى، ابن طاووس	٣٨٠
رفيع الدين محمد بن حيدر الحسيني الطباطبائي النائيني	٧٨٢ ، ٧٨٠ ، ٧٧٧
ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي	٥٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٥٠ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٩
.....	٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٠ ، ٧٩٩
رودولف	٦٨
روزبهان البقلي	٥٨٢

(ز)

٢١٠	الزرادشتيون
١٧٥	زُرارة بن أعين
٨٩١ ، ٥٧٦	زكريا الأنصاري
٧٩٦ ، ٣٥١ ، ٣٤٤	زيد بن الحسن بن علي البيهقي البروقني
٣٨١	زين الدين أبو سعيد عبد الجليل بن عيسى بن عبد الوهاب الرازي
٧١٦	زين الدين العاملي (الشهيد الثاني)
٣٨١	زين الدين علي بن عبد الجليل البياضي المتكلم
١٠١٤	زين الدين علي بن عبد الله البدخشي

(س)

٤٤٠	سالم بن ذكوان
٩١٠	ساويروس بن المقفع
٧٦٧	سديد الدين سالم بن محفوظ السورايي الحلبي
٨٠٩	سديد الدين عمرو بن جميل
٧٦٧ ، ٣٨٤ ، ٣٧٩ ، ٦٢	سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الجمصي الرازي
٩٤٢ ، ٨٣٨	سراج الدين الأرموي
١٣٠٠ ، ١٢٤٠ ، ١٢٣٦ ، ١٢٢٧	سروش، عبد الكريم
٩٤٩	سري باشا جريدي
١٠٢١	سعادة حسين بن رحمت علي البهاري
١١٥٣ ، ٩٧٦ ، ٩٤١ ، ٨٩٧ ، ٨٩٠ ، ٨٢٨ ، ٧٠١ ، ٥٨٠ ، ٥١٥	سعد الدين التفتازاني
٥٢٤	سعديا الفيومي
١٩٤	سعيد ابن البطريق
٥٨٠	سعيد الدين الفرغاني
١١٩	سعيد بن عبد الملك
٦٥	سعيد بن محمد بن محمد الثقباني
٣٨٦ ، ٣٧٦	سعيد بن هبة الله، قطب الدين الراوندي
٤٩١	سفيان بن عينة
٨٣٢ ، ٦٩٥	سقراط
٧٧٧	سلطان حسين الأسترابادي
١٠١١	السلطان علي عادل شاه
١٠٠٨	السلطان قلي قطب شاه

السلطان مرتضى نظام شاه الثاني	١٠١١
سليمان بن عبد الله الخراشي	٨٠٣ ، ٨٠٩
سليمان بن ناصر السهامي	٨٠٨
سمير، سمير خليل	٥٧
سنان باشا	٩٤٧
سهل التستري	٥٧٠
سهل بن الفضل (ياشار بن حصيد) التستري	٣٢٧
السيد أحمد البريلوي	١١٧٩ ، ١٠٢٢
السيد أحمد العلوي العاملي	١٠١٤
السيد أحمد خان	١١٧٧ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٩٧ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢٤٢ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨١
السيد الشريف الجرجاني	٧٠١ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٨٠ ، ١٠١٠ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧
السيد دلداز علي بن محمد معين النصيرآبادي،	١٠٢٧
سيد قطب	١٣١٠ ، ١٢٨٣
سيد محمد أشرف العلوي العاملي	٧٧٥
السيد ناصر حسين	١٠٢٨
سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي	٦٧ ، ٧٠١ ، ٧١٣ ، ١٠٦٢

(ش)

الشافعي	٤٧٢
الشاه إسماعيل الصفوي	١٠٠٨
شاه رفيع الدين بن شاه ولي الله	١٠٣٠ ، ١٠٢٤
شاه طاهر الدكني،	١٠٠٨
الشاه عباس الأول	٧٧٧
الشاه عباس الثاني	٧٧٧
شاه عبد العزيز بن شاه ولي الله	١٠٣٠
شاه ولي الله الدهلوي	١٢٧٢ ، ١٢٧٠
الشبستري، محمد مجتهد	١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٣٦ ، ١٢٤٠
شيلي بن حبيب الله النعماني،	١٠٢٨ ، ١٠٣١ ، ١٢١٢ ، ١٢٣٠ ، ١٢٤٢
شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن أبي القاسم العودي الأسدي الهلالي	٣٧٨
شريعة سنلجي	١٢١٣
شريعتي، علي	١٢٨٦

الشریف أبو جعفر الهاشمي	١٠٤٨ ، ١١٠١ ، ١١٠٥ ، ١١٠٧ ، ١١١٦
الشریف الرضی	١٧٣ ، ٣٧٤
الشریف المرتضی أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (علم الهدی) ... ٦١ ، ١٧٣ ، ٣٥٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٧٣٤ ، ٧٨١	
الشعراوي، محمد	١٢٨٧
شلتوت، محمود	١٢٩٥
شمس الدين أحمد بن الحسن الرصاص	٨٠٤ ، ٨٠٥
شمس الدين أحمد کمال باشا زاده (کمال باشا زاده) أو ابن کمال باشا	٦٢١ ، ٩٥٠
شمس الدين الأصفهاني	٧٠١
شمس الدين الخفري	٧٧٤ ، ٧٧٦ ، ١٠١٠
شمس الدين الموصلي	١٠٦٦
شمس الدين الهندي السیالکوتي	١٠١٩
شمس الدين عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي	٩١٣
شمس الدين محمد الإنبائي	٨٩٣
شمس الدين محمد بن أحمد الرملي	٨٩١
شمس الدين محمد بن أشرف السمرقندي	٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٨٩٢
شمس الدين محمد بن مكي (الشهيد الأول)	٧٦٩
شهاب الدين المَرجاني	٩٩٢
شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي (شيخ الإشراق)	٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٧٠٢ ، ٧٧٠ ، ٩٨٤
الشهرستاني	٥٢ ، ٢٧٨ ، ٤٢٨ ، ٥٤٢ ، ٨٣١ ، ٨٣٢
شولتسه	١١٧٢
الشيخ إدبالي	٩٤٣
شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي	٨٩٥
شيخ الإسلام موسى كاظم	٩٥٥ ، ١٢٣١
الشيخ محمد الخَراشي	٨٩٤

(ص)

صدر الدين اللّشّكي،	٦٧ ، ١٠١٩ ، ١٠١٦
صدر الدين الشيرازي (ملا صدرا)	١١٨٤
صدر الدين القنوني	٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٩٨٣
صدر الشريعة المحبوبي	٧٠١
صديق حسن خان القنّوجي	٧٢٠ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٩

الصفار القمي	١٧٧ ، ١٧٦
صفة الله بن مدينة الله الخيرآبادي	١٠٢٤
صفوان الأنصاري	٢٦٩
صفي الدولة أبو الفضائل ماجد ابن العسال	٧٧٧ ، ٩١٦
صفية بنت المرتضى	٨١٣
صلاح الدين الأيوبي	٨٨٨ ، ٨٨٩
صمويل بن حُفني جاون	٣١٩

(ض)

ضحاك أبو مالك الحضرمي	١٧٥
ضرار بن عمرو	٥٤ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٥٠٥ ، ٦٣٢
ضياء الدين المكي	٦٤ ، ٤٣٠
ضياء الدين بن سديد الدين الجرجاني	١٧٤ ، ٣٨٦
ضياء كوك ألب،	٩٥٩

(ط)

طاشكبري زاده	٩٦١
الطبيب الفيلسوف أيوب الرهاوي	٢٣٣ ، ٢٧٩
طغرل بك (الوزير)	٤٢٦
طنطاوي جوهرى	١٢٨١
طه حسين	١٢٨٨
طه، محمود محمد	١٢٩٣

(ع)

العامري،	٥٣٧
عائشة عبد الرحمن بنت الشاطيء	١٢٨٩ ، ١٢٨٢
عباد بن سليمان	١٤٠ ، ٢٨٨ ، ٣٩٩
عبد الجبار الهمداني	٥٦ ، ١٩٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦
.....	٣٧٧ ، ٤٧١ ، ٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٤ ، ٧٣٤ ، ٧٥٠ ، ٧٩٥
عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، ابن عطية	
الغرناطي	١١٤٣

عبد الحق بن فضل حق بن فضل إمام الخير آبادي	١٠٢٦
عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي	٦٤
عبد الرحمن الأخضرى	٧١٤
عبد الرحمن الجامي	٩٨٣ ، ٩٤٧ ، ٥٨٩ ، ٥٧٣
عبد الرحمن الجبرتي	١١٦١
عبد الرحمن بن رستم	٤٤٢
عبد الرحيم بن مصاحب علي الجورخجوري	١٠٢٢
عبد الرزاق البيطار	١٢٠١
عبد الرزاق اللاهيجي	٧٨٤ ، ٧٧٧
عبد السلام الكرمانى الديوي	١٠١٩ ، ١٠١٨
عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد «ابن برجان» اللخمي الإشبيلي	١١٤٤ ، ٥٨٣ ، ٦٥
عبد العزيز التميمي	٧١
عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج الطرابلسي	٣٧٧
عبد العلي الشيرازي	١٠١٥
عبد العلي القرنى محلي	١٠٢٥
عبد الغني النابلسي	٩٥٢ ، ٥٨٠
عبد القادر الجزائري	١١٧٤
عبد القادر الجيلاني	٥٧٢
عبد القاهر بن طاهر البغدادي	٤٢٥ ، ٤٠٦ ، ٢٧٨ ، ٦٦
عبد اللطيف الهريوتي (عبد اللطيف الخربوتي)	١٢٣١ ، ٩٥٥
عبد الله الهروي الأنصاري	٥٧١
عبد الله بن إياض	٤٤١
عبد الله بن إسماعيل الهاشمي	١٩٩
عبد الله بن العربي	٤٨٦
عبد الله بن أمين الدين ميداني بوري	١٠٢٢
عبد الله بن سعيد اللباد	٥٧
عبد الله بن عباس	٤٥٩ ، ٤٤٠
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	٤٨٧
عبد الله بن عبد العزيز	٤٤٢
عبد الله بن عمر بن عبد العزيز (حاكم)	٢٦٦
عبد الله بن مسعود	٤٤٨
عبد الله قطب شاه	١٠١٥
عبد المسيح بن إسحاق الكندي	١٩٩

٤٧١	عبد الملك (الخليفة)
١١٣٠	عبد المؤمن بن علي (الثائر الموحد)
١٠٢٢	عبد الوسيح بن يوسف علي الأميتهوي
١٠١٥	عبد الوهاب الديلي الشيرازي
٤٤٢	عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم
٥٠٠	عثمان البتي
٥٩٠	عثمان بابا
٨٥٠ ، ٤٣٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ١٢١	عثمان بن عفان (الخليفة)
٨٩٣	عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفرائيني
٢٢ ، ٨٢٥ ، ٨٢٨ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ،	عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي
١١٨٥ ، ١٠٢٥ ، ١٠١٩ ، ١٠١٧ ، ١٠١٦ ، ١٠١٠ ، ٩٨٠ ، ٩٤١ ، ٨٩٨ ، ٨٩٣	
٩٨١	عطاء الله بن هادي البخاري
٥٧٧	عفيف الدين التلمساني
٨٥٠ ، ٤٨٣ ، ٤٧٠ ، ٤٣٩ ، ٣٤٠ ، ٢٧٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣	علي بن أبي طالب (الخليفة)
٣٥٥ ، ٣٤٨	علي بن الحسين بن محمد الديلمي سياه/ شاه سريجان/ سريجان
٤٩١	علي بن عبد الله المدني
٥١٦	علي بن عثمان الأوشي
٨٩٥	علي بن محمد السقاط
٤٣٠	علي بن محمد الفزازي
٨١٣	علي بن محمد بن علي بن منصور المفضل
٣٤٣	علي بن مهدي الطبري
٧٩٧ ، ٣٥١	عماد الدين أبو العباس أحمد بن أبي الحسن بن علي الكتي
٩١٠ ، ١٧٩	عمار البصري
٨٥٠ ، ٤٨٣ ، ٢٦٦	عمر بن الخطاب (الخليفة)
١٢١ ، ٨٩	عمر بن عبد العزيز (الخليفة)
٤٨٨ ، ٤٤١ ، ٢٨١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧	عمرو بن عبيد
١٩٦	عمرو بن عثمان سيويه
٢٠٠	عيسى بن زرعة
٦٥	عيسى بن عبد الرحمن السكتاني
٥٧٥ ، ٥٧٤	عين القضاة الهمذاني

(غ)

- الغزالي، محمد ١٢٩٥
 غلام خليل، ٥٧٣
 غلام يحيى بن نجم الدين البهاري ١٠٢٦ ، ١٠٢١
 غياث الدين منصور الدمشقي ٧٧٤ ، ١٠١١ ، ١٠١١
 غيلان الدمشقي ١٢٢ ، ١٨٩

(ف)

- ف كورنيل ٨٦٨ ، ٨٧٢
 فان إس ٥٤ ، ١٣٧ ، ١٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٩٨
 فتح الله الأوروي ٩٩١
 فتح الله الشيرازي ١٠١١
 فخر الدولة بن الأمجد بن العسال ٩١٥
 فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد (ابن المتوَّج البحراني) ٧٦٩
 فخر الدين الرازي ... ٦٧ ، ٣٢٦ ، ٣٨٧ ، ٦٨٣ ، ٦٨٦ ، ٧٠١ ، ٧٥١ ، ٧٦٥ ، ٨٣٠ ، ٨٣٣ ، ٨٧٤ ،
 ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٧ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٤١ ، ١٠٥٣
 فخر الدين السماكي الأسترابادي ٧٧٥
 فخر الدين العراقي ٥٨٥
 فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخيصي ٨٩٣
 فرات بن فرات بن إبراهيم الكوفي ١٧٣
 فرانك . ر . م ٢٨٥ ، ٢٩٥
 الفرماوي، عبد الحي ١٢٩٦
 فريد إسحاق ١٢٩٩
 فريد الدين العطار ٥٧١ ، ٥٨٤
 فضل الرحمن ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٥
 فضل إمام الخيرآبادي ١٠٢٤
 فضل حق بن عبد الحق الرامبوري ١٠٢٦
 فضل حق بن فضل إمام الخيرآبادي ١٠٢٥
 فضل رسول البدايوني ١٠٢٦
 فليتش . م ١١٣٢
 فياض اللاهيجي، ٥٧٥ ، ٧٧٥

(ق)

القادر بالله (ال خليفة)	١١٠٢ ، ١١٠١
قاسم أمين	١٢٧٨
القاسم بن إبراهيم الرّسّي (الإمام)	٣٥٤ ، ٣٤٢
القاسم بن إبراهيم الرسي	٧٩٢
القاضي ابن ورد	٨٦٦
قاضي زاده، محمد	٩٦٢
القاضي مبارك الوياموي	١٠٢١
القديس سيمون الأصغر	٢١٣
قطب الدين أبو جعفر محمد بن علي بن الحسن المقرئ النيسابوري	٣٨١
قطب الدين أحمد أبو الفياض (شاه ولي الله)	١٠٢٨
قطب الدين الأنصاري السّهالوي (أو السهالي)	١٠٢٢ ، ١٠٢٠
قطب الدين الجيلي	٥٨٩ ، ٣٤٦
قطب الدين الشيرازي	٧٠٤
قطب الدين حيدر	٥٩٠
القوشجي	١٠١١ ، ١٠١٠ ، ٩٨٢ ، ٩٤٧ ، ٦٧

(ك)

كانتمير دم تري	٩٥٣
كديور، محسن	١٢٤٠
الكرامية،	٤٥٣
كمال الدين أحمد بن علي، ابن سعادة البحراني	٧٧٠
كمال الدين البابر تي	٩٤٤
كمال الدين الكشميري	١٠١٩
كمال الدين حسين اللاري	١٠١٠
كمال الدين موسى بن يونس	٩١٤ ، ٨٩٠
كونيل	١١٣٢
الكيّا الهراسي	٤٣٠

(ل)

لايتنس	١٢١٧
اللوكري	٨٣٨
لويس، هـ. د	١٢١٧
ليفي بن يفت (أبو سعيد لاوي بن حسن البصري)	٣١٨

(م)

مالك بن وهيب	٨٦٤
المأمون (ال خليفة الموحد)، ١٩٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١١٤٣ ، ١١٦٠	
المتوكل (ال خليفة)	١٠٧٩ ، ١٠٤٥
المتوكل على الله أحمد بن سليمان (الإمام)	٧٩٦
محمد أركون	١٣٠٣ ، ١٢٢٠
محمد أعلم السنديلوي	١٠٢٤
محمد إقبال	١٢١٦ ، ١٢١٥ ، ١٢١٤
محمد الأمير الكبير	٨٩٥
محمد الباقر (الإمام)	١٧٢
محمد البركوي	١١٦١ ، ٧١٥
محمد الثاني (السلطان العثماني)	٩٤٥ ، ٩٤٢ ، ٩٤٠
محمد أمين الأسترابادي	٧٨٢ ، ٧٨٠ ، ٧٧٩
محمد باقر الأسترابادي (مير داماد)	١٠١٥ ، ٧٨٠
محمد باقر السبزواري	٧٧٨
محمد باقر المجلسي	٧٨٢ ، ٧٧٨
محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني «ابن أبي زينب النعماني»	١٧٣
محمد بن أحمد الخواجكي الشيرازي	١٠٠٩ ، ٧٧٦ ، ١٧٤
محمد بن أحمد الفرزادي	٣١٥
محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي	٨٩٣
محمد بن أرماغان (يكنى)	٩٤٦
محمد بن أسلم الطوسي	٤٥٧
محمد بن إسماعيل البخاري	٤٨٢
محمد بن الحسن الديلمي	٨٠٨ ، ٨٠٥
محمد بن الحسن المرادي الحضرمي	٨٦٢
محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن القراء، أبو يعلى	١١٠٤ ، ١٠٤٧

محمد بن الحنفية	٢٦٦ ، ٨٩
محمد بن القاسم بن إبراهيم	٧٩٤ ، ٧٩٢
محمد بن الهيصم	٤٦١ ، ٤٥٥
محمد بن جرير الطبري	١١٣٧ ، ١٠٨٠ ، ١٠٤٥
محمد بن عبد الجبار الثفري	٥٧٧
محمد بن عبد الفتاح التَّنَكاثي	٧٧٨
محمد بن عبد الله الأصفهاني	١٧٥
محمد بن عبد الله النفس الزكية	٢٧٣ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨
محمد بن عبد الوهاب	١٢٧٠ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٦ ، ١٠٣٢
محمد بن علي بن بابويه القمي، الشيخ الصدوق	٧٧٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٠ ، ٣٤٠ ، ١٧٧ ، ١٧٣
محمد بن علي بن محمد الشوكاني	١٢٨٨ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٠
محمد بن علي بن محمد الطبري	١٢٢
محمد بن علي بن محمد بن جهيم	٧٦٧
محمد بن علي بن نعمان «صاحب الطاق»	١٧٥
محمد بن عمر الصيمري	٣٠٧
محمد بن محمد بن عرفة	٨٧٥ ، ٦٥
محمد بن محمود دهمدار	١٠١١
محمد بن منصور المرادي	٣٣٩ ، ٦٤
محمد بن يعقوب الكليني	٦١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٣٦٩ ، ٧٧٩
محمد رشيد رضا	١٢٧٦ ، ١١٩٥
محمد شفيع الأسترابادي	٧٧٨
محمد عبده	٥٩٥ ، ٢٢ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢
	١١٩٣ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٦ ، ١٢٤٢ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩
محمد عسكري الجونبوري	١٠٢٧
محمد عlish	٨٩٥ ، ٧١٩
محمد عمارة	١١٨٧ ، ١١٨٦ ، ١١٨٥
محمد فاضل البديخي	١٠١٧
محمد قريش شهاب	١٢٩٦
محمد قطب شاه	١٠١٤
محمد مرتضى الزبيدي	١١٦١ ، ٧٢٠
محمود سخاني	٢٤٥
محمود شكري الألوسي	٩٥٩
محمود هودائي	٥٨٣

٨٩٩	محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي
٨٩١	محيي الدين الكافيجي
١١٤٢ ، ٥٧٣	محيي الدين بن العربي
٨٠٣	محيي الدين محمد بن أحمد بن الوليد القرشي الأنفي
٩٤٣	مراد الثاني (السلطان العثماني)
٧٦٩	المرتضى أبو السعيد الحسن بن عبد الله بن محمد بن علي بن الأعرج الحسيني
٧٩٣	المرتضى لدين الله محمد (الإمام)
٣٤١	المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري الجرجاني (الإمام)
٩٤٨	مستجي زاده، عبد الله بن عثمان
٣٨١	مسعود بن محمد بن أبي الفضل الرازي
١٢١	مسلم بن يسار
١٢٨٢	مصطفى محمود
٩٤٧	مصلح الدين القسطلي (مصلح الدين القسطلاني)
١٠١٠	مصلح الدين اللاري
٩٥٠ ، ٦٢١	مصلح الدين خواجه زاده
٧٩٤	مطرف بن شهاب بن عامر بن عباد الشهابي
٦٥	المظفر بن عبد الله المقترح
٢٨٩ ، ٢٨٢	معمر بن عباد السلمي
٧٦٥ ، ٣٧٩	معين الدين أبو الحسن سالم بن بدران المازني، المصري
٣٨٢ ، ٣٨١	معين الدين أبو المكارم سعد بن أبي طالب بن عيسى المتكلم الرازي
٧٦٩	المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي الأسدي
٤٧٩	المقريزي
٩٢٥ ، ٩٢١	المكين، جرجس بن العميد (الأصغر)
٩٢٥	المكين، جرجس بن العميد (الأكبر)
١٠٢٤	ملا حسن بن غلام مصطفى بن محمد أسعد الفرني محلي
١٠١٢	ملا عبد الله سلطان بوري (مخدوم المُلْك)
٩٥٠	الملا لطفي
١٠٢٥	ملا مبین بن محب الله بن أحمد بن محمد سعيد الفرني محلي
٧٨٣ ، ٧٧٧ ، ١٧٤	ملا محسن الفيض الكاشاني
١٠٢٣	ملا نظام الدين
٩١٣	الملك المعظم عيسى
١١٤٣	المنصور (الخليفة)
٧٩٣	المنصور بالله القاسم بن علي عبد الله العياني (الإمام)

المنصور بالله عبد الله بن حمزة (الإمام)	٧٩٧ ، ٣١٨
المهدي (ال خليفة)	١١٢٩
المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى «ابن المرتضى» (الإمام)	٨٠٦
المهدي لدين الله الحسين	٧٩٤
المهدي لدين الله، أبو طير، أحمد بن الحسين بن أحمد ابن القاسم (الإمام)	٨٠٥
المهدي لدين الله، أبو عبد الله ابن الداعي (الإمام)	٣٤١
مؤتمن الدولة أبو إسحاق إبراهيم ابن العسال	٩١٩
موسى بن ميمون	٥٢٤ ، ٦٠٤ ، ٧٤٩ ، ٩٢٢ ، ٩٤٥
الموفق بالله أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الشجري الحسني الجرجاني (الإمام)	٣٤٧
مونتجمري وات	٢٦
المؤيد بالله، أبو الحسين أحمد بن الحسين البطحاني ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،	
٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧	
ميثم بن ميثم البحراني	٧٧٣ ، ٧٧٠
ميخائيل كريتوبولوس (من إمبروس)	٩٤٦
مير أبو الفتح بن مخدوم الحسيني العريشاهي	٧٧٩ ، ٧٧٦ ، ٧١٧
مير محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي	١٠١٧
مير مخدوم الشيرازي	١٠١٣
ميرزا جان حبيب الله الباغثوي	١٠١٦ ، ٩٨١
ميرزا جاني (حاكم ثاتا)	١٠١١
ميرزا علي رضا التجلي الأردكاني الشيرازي	١٠١٥

(ن)

ناجيل	١١٣٢
الناصر (ال خليفة)	١١٣٩
ناصر الدولة،	٤١٩
ناصر الدين راشد البحراني	٧٧٠
ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاءوي،	٧٠١ ، ٨٢٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٩
الناصر الكبير الحسن بن علي الأطروش (الإمام)	٣٤٢ ، ٣٤٠
الناصر لدين الله أحمد (الإمام)	٧٩٣ ، ٤٤٣
الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين البطحاني (الإمام) ... ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ،	
٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٧٩٧	
نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد (المحقق الحلبي)	٣٨٦

نجم الدين الرازي «داية»	٥٨٨
نجم الدين الكاتبي القزويني	٧٠٢ ، ٨٩٠ ، ٩٥٠
نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي	٧٠ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤
نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الغزميني	٣٢٦ ، ٨١٠
نجيب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن علي بن محمد الحسيني	٦٢ ، ٣٧٩
نصر البيان الكازروني	١٠١٧
نصوح أفندي، يحيى بن بير علي	٩٥٢
نصير الدين الطوسي ٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٧٠ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٣٧ ، ٩٤٢ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠	
نصير الدين همايون بن ظهير الدين محمد بابر	١٠١٠
نظام الدين أحمد الجيلاني	١٠٤٩ ، ١٠١٥
نظام الدين علي بن عبد الحميد النبلي	٧٦٩
نظام الملك (الوزير)	٤٢٦
التعيم، عبد الله أحمد	١٢٩٣
نللينو	٢٦٤ ، ٢٧١
نوتاراس، كريسانتوس	٩٥٣
نور الدين أبو عبد الله حميدان بن القاسم بن يحيى بن حميدان	٨٠٧
نور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني البخاري	٦٨ ، ٥١٦
نور الدين علي بن محمد بن محمد المنوفي الشاذلي	٩٨٤
نور الله الششتري (القاضي نور الله)،	١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٦
النورسي، سعيد	٩٥٩
نيمسيس الحمصي	٢١٣

(ه)

الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (الإمام)	١٠٥ ، ٣٤١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣
هارون الرشيد (الخليفة)	٤٤٢
هبة الله بن الحسن اللالكائي	٤٨١
هشام بن سالم الجواليقي	١٧٥
هشام بن عبد الملك (الخليفة)	١٢٢
هشام بن عمرو الفوطي	٢٢٧ ، ٢٩٤
الهيثم بن محمد بن الهيثم	٧٢
هيتاني	٨٥٨

(و)

الواثق بالله (الإمام)	٨١٣
واصل بن عطاء	٤٤١ ، ٢٨١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ١٨٩
وآق كرماني محمد	٩٥٢
وجددي، محمد فريد	١٢٠٠
وحيد الدين خان	١٢٣٥
ودود، أمينة	١٢٩٩ ، ١٢٩٨
ويليام الأوكامي	٥٢

(ي)

اليانالي، أسعد أفندي	٩٥٢
يحيى بن خالد البرمكي	٤٤٢
يحيى بن عدي	٢٠٠
يحيى بن منصور بن العفيف	٨١٣
يزيد بن الوليد (الخليفة)	١٢٨ ، ١١٥
يزيد بن فندين	٤٤٢
يعقوب الجيتي	٩٤٦
يعقوب الرهاوي	١٠٣
يعقوب بار شاكو (يعقوب بن سكا)	٩٢٧
يهودا هاليفي	٥٢٤
يوحنا الدمشقي	١٩١ ، ١٢٤
يوحنا فيلوبونس	٥٣١ ، ١٤٩
يوسف النبهاني	٩٦٠
يوسف بن أبي بكر السكاكي	٣٢٦
يوسف عادل شاه	١٠٠٨
يوسف محمد جان الكوسج القرباغي	١٠١٧ ، ٩٨١
يونس بن عبيد	٤٨٨
يونوميوس السيزيكوسي	١٤